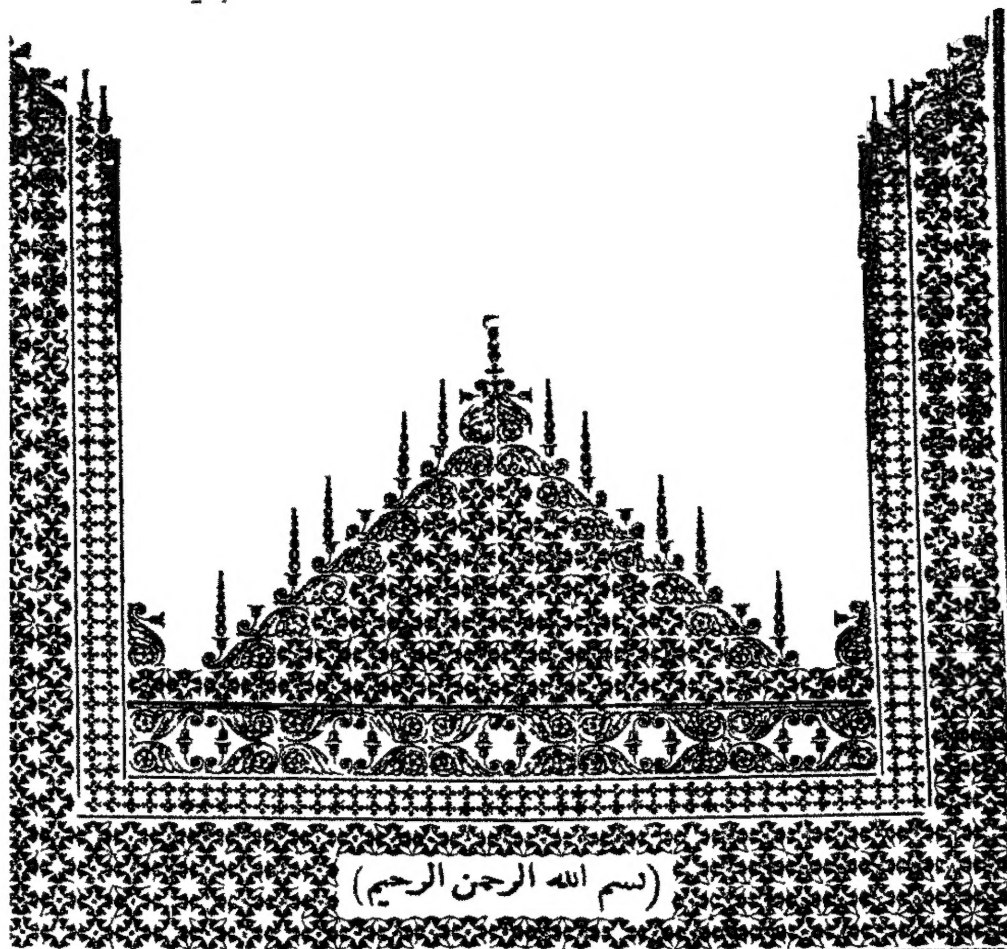


هنا الجزء الاول من حاشية العالم  
العلامة شيخ الشيوخ سليمان  
البصيري على شرح منهج  
الطلاب على  
الكمال  
والتمام  
محمد -





صحيحة	صحيحة
باب صوم التطوع ٨٢٦	باب زكاة النقد ٧٤٠
كتاب الاعتكاف ٨٣١	باب زكاة المعدن والركاز ٧٥١
كتاب الحج ٨٤٤	والتجارة
باب المواقيت ٨٥٦	باب زكاة الفطر ٧٦٢
باب الاحرام ٨٦٣	باب من تلزمه زكاة المال ٧٧٦
باب صفة النسك ٨٧٠	وما يجب فيه
فصل فيما يطلب في الطواف ٨٧٥	باب أداء زكاة المال ٧٨٥
فصل في البيت بمنى ٨٩٢	باب تعجيل الزكاة ٧٨٢
فصل في أركان الحج ٨٩٩	كتاب الصوم ٧٩٢
باب ما حرم بالاحرام ٩٠٥	فصل في وجوب صوم رمضان ٨١٤
باب الاحصار والقوات ٩٢٦	



الحمدان اصطفى لديه خلاصة العالمين وهدى من أحببه لتفقه في الدين جدا  
 نسلك به منهاج العارفين ونمخ به دخول رياض الشاكرين ونشهد ان لا اله الا الله  
 وحده لا شريك له شهادة الموقنين ونشهد ان سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم بحجة  
 الموحدين ونصلي ونسلم على الخاوي لجميع فضائل المرسلين من نبه العقول لتحرير  
 تنقيح احكام الدين البحر المحيط القدوة العظمى في العالمين وعلى آله وصحبه هداة  
 الامة والتابعين وبعد فيقول العبد الفقير الى مولاه الراجي عفو ما اقترفه وجناه  
 سليمان بن عمر بن محمد البجيرمي الشافعي عفا الله عنه وعن احبابه ايه قدسألني بعض  
 اصدقائي الفضلاء ان اجمع ما كتبه على نسختي شرح المنهج وحاشية الشبرا ملسي  
 عليه بما تحرر من حواشيه في الطروس وقررت شيوخي في الدروس فاجبته لذلك  
 وان كنت لست أهلا لتلك المسالك وسميته التجريد لنفع العبيد واسأل الله النفع  
 به كما تقع بامره انه جيد مجيد ومتى اطلقت شيئا المراد به سيدي محمد العثماني  
 غفر الله لنا وله جميع المساوي آمين (قوله قال سيدنا الخ) هذه الخطبة بل وسائر  
 خطب كتبه وضعها له ولده الشيخ محب الدين في حياة والده وكان مشاركا لوالده في أخذ

(بسم الله الرحمن الرحيم)  
 قال سيدنا مولانا

الطوس باللس الصغيرة اول اللب  
 محبتكم كتبت اطروسة وطوس  
 وطوسه نظيره محاد اتفق امون

العلم على مشايخه مات في حياة والده غريفا في بحر النيل وكان موته سببا لعجز والده وله ولد أصغر منه يسمى جمال الدين وهو الذي أعقب هؤلاء العلماء الصيحاء اه اطفئني واصل قال قول بالفتح لا بالكسر والالكان مضارعه يقال كيناف مضارع خاف لانه حينئذ يكون من باب فهم يفهم ويكون اصل مضارعه يقول بفتح الواو نقلت حركة الواو لما قبلها ثم قلبت ألفا تعركها بحسب الاصل واقتساح ما قبلها الآن ولا بالضم والالكان لازما لان فعل المضموم العين لا يكون الا كذلك ولا بالسكون لانه ليس من الاوزان المذكورة في قول ابن مالك

وافتح وضم واكسر الثاني من فعل ثلاثي وزد نحو ضمن

ولفقد العلة الموجبة لقلب الواو انما وقد اشتملت خطبة ابن المؤلف على احدى عشر سبعة اثنان على الميم وخمسة على الهاء وأربعة على النون واعلم ان في الشرح ثلاث بسمات الاولى لابن المؤلف والثانية للشرح والثالثة للامتن ولم يأت ابن المؤلف بالمجدة ا كتفاء برواية كل كلام لا يبدأ فيه ذكر الله وقوله سيدنا ومولانا اقول في حفظي قديما انه لا يقال سيدنا ومولانا وانما يقال مولانا وسيدنا كما في قول الخنسا في أخيها صخر وان صخر المولانا وسيدنا وكان وجه ذلك والله أعلم ان المولى يطلق على السيد وعلى العبد ولو اخرج عن السيد لم يكن له فائدة وقريب من ذلك ما سبق لنا تقريره وهو انه يتعين طريق الترفي فيما اذا كان الابلغ اخص مما دونه ومشتبلا عليه كما في قوله عالم تحرير غنيبي في بعض رسائله اه ع ش وأجاب شيخنا عبدربه بانه اختار ذلك لانه يشعر بالرفعة من اول الامر وأجاب بعضهم بان المراد بالسيد هنا هو الذي يفرع اليه في المهمات والمراد بالمولى الناصر والنصرة تكون بعد الفرع لان الشيخ يفرع له في تحقيق العالوم وينصرنا بذلك على من يجادلنا ويطلق السيد في اللغة على من ساد في قومه اى شرف عليهم من السودد وهو الشرف وعلى من تفرع الناس اليه في الشدائد وعلى من كثر سواده اى جيشه وعلى الحليم الذي لا يستغزه الغضب وعلى المالك ولا مانع من ان تكون هذه الاوصاف مجمعة في الشيخ انتهى شيخنا حفي (قوله قاضي القضاة) اى لانه كان قاضيا عصر وجميع قضائيات تحت أمره قيل انه تولى القضاء عشر سنين وعي عشر سنين ليكون عى كل سنة كفارة لمثلها من مدة القضاء وكون عماء كفارة لا يناسب مقامه لانه كان عادلا في حكمه فالحق ان عماء بسبب مكانه على ولده كما تقدم وقيل انه تولى القضاء عشرين سنة وعي كذلك وفي نسخة قاضي قضاة الانام وهي مناسبة لما بعدها (قوله شيخ) اما مصدر شاخ او وصف له سماحي والقياس شاخ كضرب فهو ضارب قال ابن مالك

قاضي قضاة الانام شيخ الاسلام

كفاعل صغ اسم فاعل اذا \* من ذى ثلاثة يكون كغذا  
وذكر في القاموس في جمعه احد عشر جمعا خمسة مبدوءة بالشين شيوخ بضم الشين  
وكسرها وشيخة بكسر الشين مع فتح الياء واسكانها وشيخان كغلمان وخمسة مبدوءة  
بالميم مشايخ ومشيجة بفتح الميم وكسرها مع فتح الياء فيهما ومشيوخا مع واو بعد الياء  
وحذفها وواحدة مبدوءة بالهمزة وهي اشياخ والجمع الذي هو مشايخ بالياء ولا يجوز  
همزة لان الياء أصلية في المفرد وهي اذا كانت كذلك لا تنقلب همزة في الجمع كما يش  
فهذا من قبيل محترزة قوله في الخلاصة

والمدريد ثالثا في الواحد \* همز يرى في مثل كالفلائي

وتصغيره شيوخ بضم الشين وكسرها وقيل شيوخ بقلعة قيل لقبه بشيوخ الاسلام الخضر  
حين خرج من بلده ما فيها الى الجامع الازهر ودخل ورآه فيه وقيل الملقب له بذلك  
القطب لما أراد المجاورون ضربه أي القطب لظنهم انه لص وكان معهم الشيخ فالتفت  
اليه وقال له واذا مثلهم يا شيخ الاسلام (قوله ملك العلماء) أي المتصرف فيهم بالامر  
والنهي كالمالك فالكلام مبني على التشبيه والاستعارة على الخلاف في نحو زيد اسد  
ع ش وعبارته على م ر الملك من الملك بالضم وهو المتصرف بالامر والنهي والمالك  
من الملك بالكسر وهو التعلق بالاعيان الملوكة اه والعلماء جمع عليم ككرماء جمع  
كريم (قوله الاعلام) أي كالاتعلام التي تهدي بها وكالاتعلام جمع علم بمعنى الجبل  
والمراد الذين هم كالجبال في الثبات وعدم التزلزل وفي المختار العلم بفتح العين العلامة وهو  
أيضا الجبل وعلم الثوب والراية ع ش (قوله سيديويه زمانه) أي كسيديويه في زمانه  
في الاشتهار بالفضل فالإضافة على معنى في وهو تشبيهه بليخ واستعارة لان العلم اذا  
اشتهر بوصف تجري فيه الاستعارة كخاتم ومهيبان فان قيل سيديويه اشتهر بالنحو  
وهذا بالحق فالاولى ان يقول رافعي زمانه اجيب بان اشتهاره بالحقه أمر محقق بخلاف  
اشتهاره بالنحو فنبه عليه بقوله سيديويه زمانه (قوله فريد عصره) أي المنفرد في عصره  
أي لم يشاركه أحد في مرتبته والعصر والاوان مترادفان وقيل العصر من حين  
الاشتهار والاوان من حين الولادة وكذا الدهر والعصر مثلت العين مع سكون الصاد  
وبضم العين والصاد فقيه اربع لغات (قوله المناظرين) يعني ان كلامه حجة  
للمناظرين كالدلة التي تثبت بها الاحكام لعلمهم بان ما يقوله هو المنقول ع ش  
والمناظرين من المناظرة وهي لغة مقابلة المحجة بالمحجة فان كانت لاحقاق الحق فمهمودة  
والا قدمومة منهى عنها واصطلاحا النظر بالبصيرة من الجانبين في النسبة بين شيئين  
انظارا للصواب ح ف (قوله لسان المتكلمين) أي الذي هو لهم كاللسان الذي

ملك العلماء الاعلام سيديويه  
زمانه فريد عصره ووحيد  
دوره حجة المناظرين لسان  
المتكلمين

ينطقون به مبالغة في انهم لا يستطيعون التسكلم بدون النظر في كلامه والاخذ منه  
ع ش والمراد بالمتكلم الحاصل منه الكلام فيشمل علماء التوحيد وغيرهم فهو اعم  
من المساطرين شيخنا ح ف (قوله محي السنة) أي مظهر خفيها في الكلام اما  
استعارة تصريحية بتشبيه الاظهار بالاحياء واستعارته له فم اشتق منه محي  
او بالكناية بتشبيه السنة بالميت بجامع عدم الانتفاع واثبات ما يخصه وهو محي اي  
الاحياء الذي في ضمنه تخيل تدبر (قوله زين الدين) أي مزين الدين وفي المختار الزينة  
ما يزين به والزين ضد الشين وقدم اللفظ على الاسم لاشتهاره مثل انما المسيح عيسى  
ابن مريم او جريا على عادة المؤرخين (قوله الانصاري) فان قلت الانصار جمع قلة  
وهم الوفي اجيب بان القلة والكثرة انما تعتبران في تكررات الجموع اما في المعارف فلا  
فرق او انه استعمل جمع القلة في الكثرة وكان القياس ان يقول النصيري او الناصري  
لانه اذا اريد النسبة الى الجمع رد الى مفردة والانصار جمع نصير او ناصر اجيب بان  
محل ذلك اذ لم يصرا لجمع كالعلم والانساب الى لفظه والانصار صار كالعلم على الاوس  
والحزرج وقد كان خرجيا قال ابن مالك والواحد اذ كونا سببا للجمع هو ان لم يشابه  
واحدا بالوضع وهو بلده اسمها سيفكة بالشرقية وانما لم ينسب الشيخ اليها لما قيل انه كان  
يسكره النسبة اليها ع ش (قوله تغمد الله برحمته) أي جعل الرحمة له كالغمد  
للسيف والمقصود المبالغة في عموم الرحمة له فلا يرد ان الغمد أي الجراب لا يعم السيف  
كله ففي كلامه استعارة تصريحية تبعية حيث شبهه التعميم بالتغميد واستعاره له  
واشتق منه تغمده بمعنى عمه (قوله فسبح جنته) أي واسع جنته وهو من اضافة الصفة  
للمووف والصفة كاشفة لان الجنة لا تكون الا واسعة (قوله يبركته) أي بعلمه  
وسعارفه وفي المختار والبركة النماء والزيادة والتبريك الدعاء بالبركة ع ش (قوله بسم  
الله الرحمن الرحيم الحمد لله على افضاله الى آخر الشرح) هذا قول القول فجملة الشرح في  
محل نصب يقال اه (فايدة) قال بعضهم يجب اي من جهة الصناعة على كل شارع  
في تصنيف اربعة امور بالبسملة والمجدة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والشهادتين  
ويسن له ثلاثة امور تسمية نفسه وتسمية كتابه والاثبات بما يدل على المقصود وهو  
المعروف ببراعة الاستهلال اه عبد البر على التعبير (قوله على افضاله) هو خبر بعد  
خبر فهو ظرف مستقر ويصح ان يكون ظرفا لغوا متعلقا بالحمد والنقد بالحمد على افضال  
الله الا انه لا فائدة في الاخبار الا ان يلاحظ المضاف فقط شوبرى ملخصا وكونه ظرفا  
مستقرا اولى لانه يكون قد جرد على الذات اولا وعلى الفعل ثانيا بخلافه على الثاني  
فليس في الكلام الاحد واحدا وعلى معنى اللام واختارها على اللام اشارة الى ان

محى السنة في المالمين زين  
الملة والدين أبو يحيى ذكريا  
الانصاري تغمد الله برحمته  
واسكنه فسبح جنته ونهتفا  
والمسلمين ببركاته بسم الله  
الرحمن الرحيم الحمد لله على  
افضاله



الحمد مستعمل على الموجود عليه وممكن منه وعدل المصنف عن عبارة سترح الاصل من قوله على اقامته الى قوله على انزاله اشارة لرد على الثنايين بوجوب ذلك عليه مع شواهد وايضا مادة الافضال انما تستعمل في الشيء النفيس في حذ ذاته مع قطع النظر عن الفاعل ومنه قول سليمان في قصة عرش بلقيس هذا من فضل ربي بخلاف مادة الانعام كناية عليه بعض المحققين شوبرى (قوله والله سلاة) اسم مصدر اذ مصدر صلي التصلية لكنه لم يسمع وامام صدر سلم فالتسليم كما في الآية وانما لم يأت به نظر المناسبة بين افعلى الصلاة والسلام في كونها من اسماء المصادر شوبرى وقوله لكنه لم يسمع لعل المراد لم يسمع بمعنى الصلاة أى الدعاء بخير فلا ينافى انه يسمع في العذاب قال تعالى وتصلية يحيم ولم يعبر بالاسم في جانب الصلاة لما فيه من التشاؤم لانه يطلق على دخول النار قال تعالى ثم الجحيم صلوه (قوله على سيدنا) متعلق بالسلام على اختيار البصريين ومتعلق الصلاة محذوف تقديره عليه ولا يجوز ان يتعلق بالصلاة لانه حينئذ يجب ذكر متعلق السلام على الاصح شوبرى وقال ع ش متعلق محذوف تقديره كائن فان ليس من باب التنازع وان جرى بعضهم عليه لانه لا يجري في المصادر وقيل يجري فيها اه (قوله ومحبته وآله) قدم المحب على الآل مع ان الصلاة على الآل ثبت بخبر قولوا اللهم صل على محمد وآله والصلاة على المحب انما هي بالقياس عليهم لان جملة المحب افضل من جملة الآل اذ فيهم أبو بكر وعمر أويقال قدمه رعاية للمصنف أو ان المراد بالآل الاتباع فيكون اعم من المحب فيكون في تأخير فائدة بخلاف تأخير المحب ع ش (قوله فقد كنت) أتى بكنت مع اختصرت لتوغلها في المضى لانه لو قال فقد اختصرت لتوهم انه بمعنى المضارع أو بمعنى شرعت في الاختصار كما قاله البرماوى واعترض بان جواب الشرط لا بد ان يكون مستقبلا وهذا ماض وأجيب بان الجواب محذوف تقديره فاقول قد كنت الخ واعترض بانه يجب حذف الفاء من جواب اما اذا كان قولنا محذوف كما قاله الاشمونى وغيره في شرح قول متن الخلاصة وحذف ذى الفاعل في تراذيلهم بك قول معهما قد نبذوا وشاهد قوله تعالى فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم أى فبقا لهم اكفرتم واجيب بان بعضهم قد جوزوا كرائفاه في هذه الحالة ومفهوم كلام ابن مالك انه اذا كان معهما قول منبذوا يكثر الحذف كما قال بعضهم ويجب عند الاشمونى وغيره (قوله في الفقه) في هذه الظرفية اشكال حاصله ان المناسج كغيره من اسماء الكتب اسم للالفاظ المخصوصة باعتبار اولها على المعاني المخصوصة والفقه كغيره من اسماء العلوم اسم للكتابة والادراك والمسائل على ما هو مقرر في محله ولا معنى لظرفية المسائل للالفاظ واجيب عنه بوجوه منها ان في معنى

والصلاة والسلام على سيدنا  
محمد ومحبته وآله وبعد فقد  
كنت اختصرت منهاج  
الطالبين في الفقه تأليف الامام  
شيخ الاسلام أبي زكريا  
بجي

على فهو من ظرفية المدلول للدال والمعنى اختصرت منهاج الطالبين الدال على المسائل  
المخصوصة والمحصل للدراكات المخصوصة او الملكة ع ش وقوله والمحصل الخ  
بأنه ان الفقه ان كان بمعنى المسائل ففي معنى على وان كان بمعنى الادراك او الملكة  
ففي معنى اللام فقوله بمعنى على فيه قصور وهو أى قوله في الفقه لبيان الواقع لان منهاج  
الطالبين خاص بالفقه والذي في الاصول للبيضاوى يقال له منهاج فقط (قوله محيى  
الدين) نقل عن الامام النووي انه قال ليس في حل من قال عن محيى الدين وهذا من  
ورعه وتواضعه فلا يقال ان ذلك يقتضى حرمة اطلاق هذا اللفظ عليه خلبي ومن ثم  
كان الذى يظهر ان من صرح بان مدحه بحق يؤذيه لا يحرم مدحه وليس هو من قولهم  
الغيبة ذكر كرك اخاك بما يكره لان مرادهم كما هو ظاهر مما يكره شرعا واما اذا كره  
الشراء عليه بحق فلا يلتفت لكرهته لذلك وان لم يكن من باب التواضع فانه حينئذ  
بالغيبة أشبه اه اطلقى عن الشوبرى (قوله النووي) نسبة الى نوى قرية من قرى  
الشام (قوله في كتاب) متعلق بمحذوف تقديره ووضعته اى المختصر المأخوذ من  
الاختصار فى كتاب فالمفطوروف فى الكتاب هو اثر الاختصار لا نفسه اذ لا معنى لكون  
الاختصار الذى هو تقليل اللفظ مظهر وفى الكتاب وهو من ظرفية الاجزاء فى الكل  
او من باب التجريد أو أراد بالمختصر المعنى وبالكتاب اللفظ شوبرى مع زيادة وقوله وهو  
من ظرفية الاجزاء فى الكل جواب عن سؤال مقدر تقديره انه يلزم عليه ظرفية الشئ  
فى نفسه وهذا السؤال لا يرد لان الكتاب اسم لما أخذ من المنهاج ولماضيه اليه فهو  
حينئذ من ظرفية الجزء فى الكل وسماه كتابا مع انه حين الاختصار ليس موجودا  
باعتبار ما يؤل اليه وقوله أو من باب التجريد لعل مراده به التجريد البياني وهو ان ينتزع  
من شئ شئ مماثل له فى صفته كقوله تعالى لهم فيها دار الخلد فقد انتزع من المختصر  
المأخوذ من المنهاج كتابا وجعله مظهر وفافيه لكن التجريد لا يظهر الا اذا كان الكتاب  
ليس فيه زيادة على المأخوذ من المنهاج تأمل (قوله سميت به بنهج الطلاب) فقد اختصر  
الاسم والمسمى (قوله وقد سألتى جملة) مستأنفة او حالية (قوله على) بين على والى  
الجناس المضارع وهو اختلاف السكامتين بحرفين متقاربي المخرج وبين مراد ومفساد  
الجناس اللاحق وهو اختلافهما بحرفين متباعدي المخرج وبين يحمل ويحمل الجناس  
المحذف تدبر (قوله ان اشرحه شرحا) الشرح الاول بالمعنى المصدرى وهو التأليف  
والثانى بالمعنى الحاصل بالمصدر وهو اللفاظ المخصوصة التى هى الشرح اصطلاحا  
(قوله يحمل الفاظه) أى تراكيبه ببيان فاعله ومفعوله ونحو ذلك كالضمائر وقد شبهه  
فك التراكيب بحمل الشئ المعقود ثم اطلق الحل على الفك واشتق منه الفعل فصارت

محيى الدين النووي رحمه الله  
فى كتاب سميت به بنهج  
الطلاب وقد سألتى بعض  
الاعزة على من الفضلاء  
الترددى الى ان اشرحه شرحا  
يحمل الفاظه

الاستعارة في المصدر أملية وفي الفعل تسمية ويصح ان يكون استعارة مكبية او مجازا  
مرسلان التبيين لازم للحل شورى قال ح ل وفيه ان هذا من اضافة الشيء الى  
نفسه لان المنهج اسم للالفاظ على ما هو المختار لا يقال الاضافة بيانية أى الفاظا هي  
هولانا نقول قال الناصر الثاني الاضافة البيانية لا تأتي في الاضافة لضمير وقد يقال  
هو من اضافة كل من الجرئيات الى كله لان المعنى يحصل كل تركيب من تركيب  
جملة الالفاظ على حد قولهم اركان الصلاة اركان البيع اه وقوله من اضافة كل من  
الجرئيات الاولى ان يقول من اضافة كل من الاجزاء كما يؤخذ من قوله الى كله ولم يقل  
الى كائيه اه (قوله ويجعل حاطه) أى يصيرهم اجلاء أى هظاء والاولى تأخير عن  
قوله ويتم مفاده لانه مترتب على جميع الاوصاف المذكورة ويجاب بانه قدمه لاجل  
الاجمع (قوله ويبين مراده) أى المستفاد من تراكيبه ولما كان النظر الى المفردات  
سابقا على النظر للمركبات أشار الى الاول بقوله يحمل الفاظه والى الثاني بقوله ويبين  
مراده ويبينها عموم وخصوص وجهى شورى (قوله ويتم مفاده) بضم الميم اسم مفعول  
من افاد مزيدا لثلاثى يعنى الذى استفيد منه ويصح ان يكون بمعنى المصدر رأى فائدة  
وجوز بعضهم فتح الميم أيضا ولا يخفى حسن ذكر التبيين فى جانب المراد والتتميم فى جانب  
المفاد لا احتياج المراد الى الكشف والايضاح خلفائه والمفاد الى التكميل وتتم المقص  
بذكر تحقيد والظاهر ان هذه الاوصاف من كلام السائل والنظام ضد المقص برماوى  
(قوله فاجبته) أى بادرت الى اجابته لذلك أخذ من العاء أى بالوعد والعزم عليه  
او بالشرع فيه (قوله بعون) أى مستعينا على انجاز ما وعدته بعون الفادر المسالك  
(قوله بشرح) متعلق بفتح ع ش وهذا التعلق قبل جعله علما واما مده فالجاء  
والجور جزء من العلم فلا يمتلئ بشىء وهذا العلم مركب من ست كلمات (قوله ونعم  
الوكيل) معطوف على هو حسبي بناء على جواز عطف الانشاء على الخبر لكن المشهور  
امتناعه فمليه يقدر فى المعطوف مبتدأ بقرينة ذكره فى المعطوف عليه ويجعل خبرا  
عنه بالتأويل المشهور فى وقوع الانشاء خبرا أى وهو مقول فيه نعم الوكيل وحينئذ  
فهي جملة اسمية خبرية معطوفة على مثلها أو جملة ضم الوكيل معطوفة على حسبي وهو  
مفرد غير مضمن معنى الفعل فلم يكن فى قوة الجملة على ان بعض المحققين جواز عطف  
الانشاء على الخبر فى الجمل التى لها محل من الاعراب لوقوعها موقع المفرد وخرج عليه  
قوله وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل بناء على ان الواو من الحكاية لا من المحكى شورى  
باختصار وقد يقال ما هذا العمل لهما من الاعراب الا ان يدعى ان جملة وهو حسبي حالية  
وحسبي بمعنى كافى أى يكفينى والوكيل بمعنى الموكل اليه امر خلقه (قوله أى أولف)

ويجمل حفاطه ويبين مراده  
ويتم مفاده فاجبته الى ذلك  
بعون الفادر المسالك وسميته  
بفتح الوهاب بشرح  
الطلاب والله أسأل ان ينفع  
به وهو حسبي ونعم الوكيل  
بسم الله الرحمن الرحيم  
أولف



بيان لما هو الاول في متعلق الجار والمجرور من كونه فعلا مؤخرا خاصا وفي تقدير المتعلق تقييده على ان الباء غير زائدة وهو الاصح ع ش (قوله مشتق) أى مأخوذ لانه ليس بوه ف (قوله من السمو) وقيل من الوسم قال حجر زيادة على هذين القولين وقيل من السيماء وزنه على الاول افع وعلى الثانى اعل وعلى الثالث اعل ع ش فاصله على الاول سموة قلت حركة الواو للميم بعد نقل سكونها للسين فحذفت أى الواو وأتى بهمزة الوصل توصلا للسطق بالسا كن وعوضا عن الواو وقوله وقيل من الوسم أى من فعله وهو وسم لان هذا القول عند الكوفيين والاشنقاق عندهم من الافعال (قوله والله علم على الذات) أى بالعلبة الا انه قبل حذف الهزة والادغام غلبة تحقيقية وبعد ذلك غلبة تقديرية ح ف على الاشعوني وعبارة المداينى على التحزير والله علم أى بالعلبة الحقيقية ان جعل علما على ذاته ابتداء وبالعلبة الحقيقية ان روى أصله أى انه لم يجعل ذاته تعالى مقصودة بالوضع منه لسبق استعماله في غير ذات الله تعالى لان الغلبة الحقيقية هي غلبة اللفظ في غير ما اختص به بان سبق له استعمال في غير معنى العلمية وأما الغلبة التقديرية فهي اختصار اللفظ بمعنى مع ام كان استعماله في غيره بحسب الوضع لكن لم يستعمل فيه وحينئذ فلا يطلق القول بانها تقديرية او حقيقية لانها بالظن الى ما قبل العلمية الحقيقية والى ما بعد العلمية تقديرية ع ش أه والظاهر ان هذا التفصيل باعتبار أصله وهو الاله فالاول غلبته الحقيقية والثانى تقديرية لانه اسم لكل معبود بحق ولم يستعمل الا فى الله واما الله فهذه الصيغة فليس علما بالعلبة لا الحقيقية ولا التقديرية لان الغلبة ان يكون اللفظ موضوعا لمعنى كلى ثم يغلب على بعض افراده فان استعمل في غير ما غلب عليه كانت حقيقية والا فتقديرية والله ليس بكلى ولم يسم به غيره (قوله والرحمن الرحيم صفتان مشبهتان) أى بحسب الوضع وقوله نبينا أى اشتقنا للمبالغة أى لاجل افادة المبالغة أى بحسب الاستعمال ويجعل افادتهما المبالغة بحسب الاستعمال لاجسب الصيغة والوضع يندفع ما قيل في جعل الرحمن الرحيم من صيغ المبالغة مع كونها صفتين مشبهتين ثنائى وأيضاً صيغ المبالغة محصورة في خمسة ورحمن ليس منها (قوله من رحم) أى من مادته بعد جعله لازما وقوله الى فعل بالضم او تنزيهه منزلة الارم كما فى فلان يعطى ع ش وقيل من مصدره وهذا اذا كان لفظ رحم مفتوح الاول مكسور والثانى فان جعل مضموم الاول سا كن الثانى مصدر رحم بضم الحاء فلا اشكال كما أشار له الشهاب ابن عبد الحق اه رشيدى قال تعالى وأقرب رجاء أى رحمة وحينئذ لا حاجة للتزليل ولا للمقل واشتقاق رحم من رحم بالضم على غير قياس لان فعل المضموم العين لا تأتى منه

والاسم مشتق من السمو وهو  
الما والله علم للذات الواجب  
الوجود والرحمن الرحيم صفتان  
نبينا للمبالغة من رحم

الصفة المشبهة قياسا على وزن فعل بسكون العين وفعل بكثرة وافعل وفعل بفتح العين كما قال الناطم

وفعل اولى وفعل بفعل كالضخم والجميل والفعل جل \* وافعل فيه قليل وفعل اه من المولى على المكودي ويرد على كلام المولى ان ما ذكره ابن مالك في اسم الفاعل الا ان يقال ما كان وزنا لا اسم الفاعل يكون وزنا للصفة المشبهة ان اراد به الدوام لانه حيث يكون منها (قوله ابلغ) أى اراد في المعنى المدلول عليه بها وهو الرحمة أى الرحمة المدلول عليها بالرحن اراد من الرحمة المدلول عليها بالرحيم أى اعظم معنى من معنى الرحيم وليس المراد انه يشتمل على معنى الرحيم ويزيد عليه كما هو القاعدة في ادعل التفضيل وفيه بناء فعل التفضيل من الرباعي وهو بالغ وهو انما يصاغ من الثلاثي (قوله تدل على زيادة المعنى) أى بشروط ثلاثة الاول ان يكون ذلك في غير الصفات الجبلية فخرج نحو شره ونهم لان الصفات الجبلية لا تتفاوت والثاني ان يتعدا اللفظان في النوع فخرج حذرو ماذر والثالث ان يتعدا في الاشتقاق فخرج زمن وزمان اذ لا اشتقاق فيما اه مديني على الخطيب (قوله ولقولهم) أى السلف ففيه تصریح بان هذا ليس بحديث والمبالغة فيه لشمول الرجن للدين والآخره واختصاص الرحيم بالآخره او الدنيا فالابلية بحسب كثرة افراد المرحومين وقتها فهي منظور فيها للكم وأما ما جاء في الحديث يا رجن الدنيا والآخره ورحيمهما ولا يعارض ما ذكرناه يجوز ان تكون الابلية بالنظر لا كيف اه حلي (قوله الحمد لله الذي الخ) هذا اعتراف منه بانه لم يصل الى هذا التأليف العظيم ذى النفع العيم الموصل ان شاء الله الى الفوز بجنات النعيم بمجده واستحقاق فعله فاقتردي باهل الجنة حيث قالوا ذلك في دار الجزاء المجعولة خاتمة أمرهم قال القشيري هذا اعتراف منهم بانهم لم يصلوا الى ما وصلوا اليه من حسن تلك العطيات وعظيم تلك المراتب العليات بمجدهم واستحقاق فعلهم وانما ذلك ابتداء فضل منه تعالى اه (قوله أى دلنا) اقتصر في تفسير الهداية على الدلالة فشملت الدلالة الموصلة الى المقصود وغيرها وذلك هو ما عليه أهل السنة والجماعة وذهبت المعتزلة الى انها الدلالة الموصلة ع ش أى فالدلالة هنا موصلة لما وجد منه وهو البسملة والمجدة وغير موصلة لما سيجد وهذا اذا كانت الخطبة متقدمة فان كانت متأخرة عن الكتاب فالدلالة موصلة (قوله لهذا التأليف) ان قيل لم يفسر اسم الإشارة هنا بالفعل أى المصدر الذى هو التأليف وفيما يأتى بالفعل الذى هو المؤلف عند قوله وبعد فهذا قلنا ثم آثر التفسير بما ذكرناه وصف باوصاف تعين ذلك وهنا وان جاز الامران فهذا أولى ليوافق الحمد على النعمة بلا واسطة بخلافه على الاثر فانه

والرجن ابلغ من الرحيم لان زيادة البناء تدل على زيادة المعنى كما في قطع ولقولهم رجن الدنيا والآخره ورحيم الآخره وقيل رحيم الدنيا الحمد لله الذى هدانا لى دننا لهذا التأليف

بواسطة الفعل وقد أشار الى نحو ذلك الجلال بقوله في خطبة الاصل النعمة بمعنى  
الانعام اه شوبرى وفيه ان الحمد انما هو على هداية الله للشيخ وهي فعل الله سواء فسر  
اسم الاشارة بالمصدر أو باسم المفعول فلم يظهر لهذا التغاير الذي اشار له المحشى كبير  
مائدة (قوله وما كنا الخ) اقتباس وهو ان يضمن المتكلم كلامه شيئا من القرآن  
أو الحديث لا على انه منه ولا يضرب فيه التغيير لفظا ومعنى لان الاشارة في القرآن للنعيم  
الذي هم فيه أى لسببه كقوله

ان كنت ازمعت على هجرنا \* من غير ما جرم فصبر جميل  
وان تبدلت بنا غيرنا \* فحسبنا الله ونعم الوكيل  
(وقوله)

لئن أخطأت في مدحيك \* ما أخطأت في منعي  
لقد أنزلت حاجا قى \* بواد غير ذى زرع  
وكقوله من بحر الرمل

قال لى ان رقيبى \* سيئ الخلق فداره  
قلت دعنى وجهك \* الجية حفت بالمكاره

وجواب لولا محذوف دل عليه ما قبله أى لولا ان ددنا الله ما هتد بنا (قوله لغة)  
منصوب بنوع الخافض أى فى اللغة أو على التمييز (قوله باللسان) ذكر لبيان الواقع  
لان الثناء لا يكون الابيه والمراد به آلة النطق ولو كان بغير الخارجة المعروفة  
(قوله على الجميل) على تعليلية وقوله على جهة التعظيم على معنى مع فلا يلزم عليه  
نعلق حرف جر بمعنى واحد بعامل واحد والاضافة بيانية والجميل بحسب اعتقاد  
الحامد وقيل يعتبر كونه جيلا فى الواقع (قوله على جهة التعظيم) بان يكون الثناء  
باطنا بان يعتقد انصاف المحمود بما اتى عليه به وظاهرا بان لا يخالفه افعال الجوارح  
حلي (قوله سواء تعلق الخ) أى سواء وقع فى مقابلة ولا جل الفضائل فهذا تعميم فى المجود  
عليه وفيه ان هذا يبطل التقييد بالاختيارى بناء على الفرق بين الفضائل والفواضل  
وان المراد بالاول الصفات التى لا يتعدى اثرها وبالثانى الصفات التى يتعدى اثرها  
واجيب بان الغرض منه ادخال صفات البارى الذاتية فان الثناء عليها جربا اعتبار  
ما ينشأ عنها وهو متعلقاتها كالمقدورات للقدرة كتنقله أئمة اللغة فكأنه قال  
الاختيارى ولو كما حلي وهذا جواب عما يقال ان الاختيارى لا يشمل صفات الله  
لا شعاره بالحدوث وأجاب شيخنا الجوهري أيضا بأن المراد بالاختيارى ما ليس  
بطريق القهر فيشمل صفات البارى اه وسواء خبر مقدم والفعل الذى بعده فى تأويل

(وما كنا الهتدى لولا ان  
هدانا الله) والحمد لله الثناء  
باللسان على الجميل  
الاختيارى على جهة التجميل  
سواء تعلق

مصدر مبتدأ مؤخر أى تعلقه بالفضائل والفراضل سواء فى ان البناء على كل واحد ويجوز  
ان يكون سواء مبتدأ وما بعده مرفوع به بناء على عدم اشتراط الاعتماد فى اعمال  
الوصف لان سواء بمعنى مستو ويجوز ان يكون سواء خبر مبتدأ محذوف وان اداة  
الشرط مقدرة والجملة الاسمية دليل الجواب لوهى نفسه على الخلاف والمعنى ان تعلق  
البناء بالفضائل أم بالقواضل فالامر ان سواء اه ع ش على م وهذا أولى لانه  
يلزم على الاوabin كون ام بمعنى الواو لان الاستواء لا يكون الا بين شيئين مع ان  
ام لاحدهما فيكون فى الكلام تقديم وتأخير وحذف (قوله بالفضائل) جمع فضيلة  
أى النعم اللازمة كالشجاعة والعلم لان الاتصاف بهما لا يتوقف على تعدى اثرهما للغير  
والقواضل جمع فاضلة وهى النعم المتعدية كالأحسان والكرم فان قلت كل من الكرم  
والعلم ان اريد بهما الملكة كالأقاصرين وان اريد بهما الاثر كالأمتعيين قلت المراد  
بالتعدية هى التى يتوقف تحقق معناها على وصول اثرها للغير والقاصرة تنقيضها اذا  
عرفت ذلك علمت ان الشخص يتصف بالعلم وان لم يعلم أحدا كالتعاطب ولا ينصف  
بالكرم الا بعد الاعطاء اه فنرى على المطول وعسارة الاطفيحي قوله بالفضائل  
كالشجاعة والعلم والحلم من الملكات النفسانية ولا بد من تأويلها لتكون فعلا اختياريا  
كالخوض فى المهالك والاقدام على العدو فى المعارك والتعليم لان الشجاعة مثلا كما  
تطلق على الملكة تطلق على آثارها اه (قوله وعسرة) قيل العرف والاصطلاح  
متساويان وقيل الاصطلاح هو العرف الخاص وهو ما تعين ناله والعرف اذا اطلق  
فالمراد به العام وهو ما لم يتعين ناقله وعلى كل فالمراد من العرف والاصطلاح اللفظ  
المستعمل فى معنى غير لغوى ولم يكن ذلك مستفادا من كلام الشارع بان أخذ من  
القرآن أو السنة وقد يطلق الشرعى مجازا على ما كان فى كلام الفقهاء وليس مستفادا  
من الشارع اه ع ش وقول المحشى بان اخذ الخ تصوير للمنفى (قوله بنى) أى  
يدل ويشعر لو اطع عليه ع ش (قوله من حيث) تعليل أى لاجل انه منعم على الحامد  
وفيه دور لان الحامد مشتق من الحمد فيقتضى توقف كل على الآخر وأجيب بانه  
تعريف لفظى لا يضرفيه ذلك او يسلك فيه التبريد بان يراد بالحامد الذات المجردة عن  
وصفها بكونها مأمدة او يقال قوله على الحامد أو غيره تعميم خارج عن التعريف شيخنا  
ح ف قال س م اذا صرف العبد جميع ما انعم الله به عليه فى آن واحد سمي شكورا  
قال تعالى وقليل من عبادى الشكور واذا صرفها فى اوقات مختلفة سمي شاكرا قال  
شيخنا ع ش ويمكن تصوير صرفها كلها فى آن واحد بمن حمل جنساة متفكرا  
فى مصنوعات الله عز وجل ناظر المايين يديه لئلا ينزل بالميت ما شيا برجليه الى القبر

بالفضائل أم بالقواضل  
ويجوز فاعمل بنى عن تعظيم  
النعم من حيث انه منعم على  
الحامد

شاغلا لسانه بالذكروا ذنه باستماع ما فيه ثواب كالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر  
 اه اطنحي (قوله أو غيره) أي سواء كان للغير خصوصية بالحامل كولد أو صديقه  
 اولا ع ش (قوله وابتدأت بالبسملة والحمدلة) أي لا بغيرهما كسبحان الله ولا اله  
 الا الله أي بقطع النظر عن الوجه الذي جا عليه وهو وجههما من غير ما صل بينهما لان  
 وجههما كذلك سيأتي في قوله وجعت بين الابتدائين الخ أي وبقطع النظر عن الوجه  
 الذي جا عليه مجموعين وهو تقديم البسملة وتأخير الحمدلة لانه سيد كر ذلك في قوله  
 وقدمت البسملة حل (قوله اقتداء بالكتاب العزيز) خصه بالذكر لشرفه والافجيع  
 الكتب مبدوءة بالبسملة لحديث بسم الله الرحمن الرحيم فاتحة كل كتاب فهي من  
 الشرائع القديمة ولا ينافية قول السيوطي انها من خصوصيات هذه الامة لان النبي  
 كان يكتب ولا بسم الله أي بأمر بكتابتها فلما نزل قوله قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن  
 أمر بكتابتها بسم الله الرحمن فلما نزل آية التل أمر بكتابتها بسم الله الرحمن الرحيم لان  
 مراده ان هذا الترتيب والملفظ العربي من خصوصيات هذه الامة وما في التل ترجمة  
 عن ما في كتاب بلقيس على انه يمكن ان يكون أمر بكتابتها قبل علمه بوجودها  
 في الكتب السابقة فلا يتج ذلك كونها من خصوصيات هذه الامة (قوله وعمل) عبر  
 في جانب القرآن بالاقتداء وفي جانب الحديث بالعمل لكون القرآن يقتدى به اذ ليس  
 فيه أمر بذلك لانصر يحاولا ضمننا والحديث متضمن للأمر كما به يقول ابدؤا بالبسملة  
 في كل أمر ذي بال (قوله بخبر) هو لا تنوين لا ضافته الى ما بعده اضافة بيانية  
 او من اضافة الاعم للاخص وبالتنوين على ابدال ما بعده منه او على انه خبر عن مبتدأ  
 محذوف تقديره هو كل أمر شورى (قوله ذي بال) أي حال يتم به شرعا مقصود الذات  
 فخرج فهو البسملة وليس ذكرها محض ولا جعل الشارع له مبدءا غير البسملة ومعنى  
 اهمام الشارع به طلبه اياه وجوبا أو ندبا وتخييره فيه وهذا من قول بعضهم وليس  
 محرما ولا مكرها فلا حاجة للجمع بينهما (قوله لا يبدأ فيه) سئل شيخنا الشوري عن  
 حكمة الاتيان في الظرفية مع ان المعنى يستقيم بدونها قال بعضهم ويمكن ان يقال انما  
 أتى بها للاشارة الى انه اذا لم يأت بالبسملة في الابتداء يستعقب ان يأتي بها في الانتهاء  
 وحذفها لا يفيد ذلك اه اطنحي وقد يقال لفظ يبدأ يبدأ ما أشار اليه وأجيب بأن  
 في سببية والتقدير لا يبدأ بسم الله بسببه ولا جله فيقتضي ان البداءة بالبسملة لا بد  
 ان تكون لاجل الامر لاجل غيره فاذا كان شارعا في السفر مع الاكل يرسم لاجل  
 السفر فلا تحصل البداءة بالبسملة بالنسبة للاكل لانها انما هي لاجل الله فوسببه  
 لا بسبب الاكل شيئا ف (قوله وفي رواية) عطف على مقدره في هذه رواية

او غيره وابتدأت بالبسملة  
 والحمدلة اقتداء بالكتاب  
 العزيز وعمل بخبر كل أمر ذي  
 بال لا يبدأ فيه بسم الله  
 الرحمن الرحيم وفي رواية



وفي رواية الخ ع ش (قوله بالحمد لله) بالرفع فان التعارض لا يحصل الا بشرط  
خمس رفع الحمد لانه لو قرى بالجر كان بمعنى رواية لا يبدأ فيه بحمد الله ولا تعارض عليها  
لان معناها بالثناء على الله وتساوى الروايتين وكون رواية البسملة بياثين وكون الباء  
صلة ليبدأ كما هو المتأدرا لانها لو كانت للاستعانة متعلقة بحال محذوفة لم يحصل  
تعارض لان الاستعانة بشئ لا تنافي الاستعانة بآخر وان يراد بالابتداء فيه ما واحد  
وهو الابتداء الحقيقي والمراد الحمد العرفي كما قاله س م فيحصل بالقلب (قوله أى  
مقطوع البركة) أشار الى ان استعمال الحمد فيه مجاز ثم ان كانت علاقته المشابهة  
بان شبه نقص البركة بقطع العضو فهو واستعارة تصريحية لتحقيقية اصلية وان كانت  
هلاقتها استعمال المألوم وهو قطع العضو في اللازم ودوم مطلق القطع ثم انتقل منه الى  
قطع البركة فمجاز مرسل ع ش (قوله فهو واجزم) هو اسم فاعل بدليل ان المراد به  
ناقص البركة فهو تشبيهه بليغ اوفيه استمارة مصرحة بأن شبه الناقص بالاجزم  
واستعير الاجزم للناقص ولا شك ان الامر المذكور فر من افراد الناقص فالشبه  
الامر الكلي الذي هو الناقص لا الامر الذي لا يبدأ فيه حتى يلزم الجمع بين الطرفين  
قال ع ش على م ر فالشبه في هذا التركيب محذوف والاصل هو ناقص كاجزم  
فحذف المشبه وهو ناقص وعبر عنه بالمشبه به فصار المراد من الاجزم الناقص لكن  
قوله أى مقطوع البركة يقتضى انه لا بركة فيه أصلا وليس كذلك اذ فيه بركة قطعا  
الا انه ناقص ويمكن ان يقال ان المنفى البركة التامة أى مقطوع البركة التامة فان قيل  
كيف يكون القرآن مثلا مقطوع البركة عند عدم ابتداءه بالبسملة كما اقتضاه ما تقرر  
وحاصل الجواب ما ذكره ابن عبد السلام ان البركة في ذلك معناها ان تدفع عن  
القارئ الشيطان الذي يوسوسه في القراءة حتى يحل القرآن على غير محله او يلهو  
عنه لانه يوجب للقرآن ضد كمال وشرف بل ذلك عائد الى القارئ (قوله وحسنه ابن  
الصلاح) أى نقل تحسينه عن غيره فلا تنافي ما قاله ابن الصلاح ان التحسين في عصره  
غير ممكن اه ع ش على م ر (قوله وجعت بين الابتدائين ولم اكتب باحدهما)  
وهذا السؤال ناشئ من السؤال الاول وهو قوله وابتدأت الخ وقوله وقدمت ناشئ  
من هذا الثاني وهذا أولى من كلام الحلبي (قوله فالحقيقي حصل بالبسملة) ويلزمه  
الاضافي وقوله والاضافي أى المحض قال ع ش على م ر فقلا عن س م على  
البهجة وحاصل هذا الجواب دفع التعارض بحمل الابتداء في خبر بالبسملة على الحقيقي  
وفي خبر الحمد على الاضافي فيرد عليه ان التعارض كما يندفع هذا يندفع بعكسه  
فما الدليل على ايثار هذا ويحاج بان الدليل عليه موافقة الكتاب العزيز والى ذلك يشير

بالحمد لله فهو اجزم أى  
مقطوع البركة رواه أبو داود  
وغیره وحسنه ابن الصلاح  
بأنه وجعت بين الابتدائين  
علا بالروايتين وإشارة الى  
أنه لا تعارض بينهما اذ الابتداء  
حقيقي وإضافي فالحقيقي  
حصل بالبسملة والاضافي  
حصل بالحمد لله

قوله وقدمت بالبسملة الخ اه (قوله وقدمت) لا يقال هذا مكرر مع قوله وابندأت  
 بالبسملة الخ لانا نقول ذاك الغرض منه الاستدعاء بالقراءة بها وهذا الغرض منه بيان  
 سبب تقديم البسملة وان حصل في الاول ضمنا فليتنازل شوبري (قوله لا بالكتاب)  
 عبر في جانب الكتاب اولاً بالاعتداء وثانياً بالاعمال لعلهم للتفنن وقيل المراد بالاعمال ما يشمل  
 الاعتداء لانهما كالفقير والمسكين اذا اجتمعوا افترقا واذا افترقا اجتمعوا قاله بعض  
 مشايخنا (قوله والاجماع) أي اجماع الامة الفعلي (قوله كما افادته الجملة) أي  
 للقاعدة المشهورة ان المبتدأ اذا كان معرفاً بال يكون مقصوراً على الخبر كما ذكره العلامة  
 الاجهوري المالكي بقوله

مبتدأ بلام جنس عرفا \* منه صرف في خبر به وفا \*  
 وان عرى عنها وعرف الخبر \* باللام مطلقاً فبالعكس استقر

وقد تعقب في قوله بلام جنس بان التقييد بها لا يصح بل المدار على تعريف المبتدأ باللام  
 مطلقاً فذلك قال الشارح سواء جعلت فيه أل للاستغراق الخ ويرد على قوله كما  
 افادته الجملة اتحاد المشبه والمشبه به لان المعنى كالاختصاص الذي افادته الجملة  
 وأجيب بان المعنى والحمد في الواقع ونفس الامر يختص بالله كما افادته المتلفظ بها وان  
 الكاف بمعنى اللام أي لا افادته الجملة له انتهى (قوله ام للجنس) وهو اولي لانه المتبادر  
 والشائع في هذه المقامات لانه كدعوى الشيء بالدليل اذ المعنى جميع افراد الحمد مختصة  
 بالله لان جنس الحمد يختص به والمراد بالجنس الحقيقة والمساهية ع ش (قوله وهي  
 من الله) أي اذا اضيفت اليه ويقال مثله فيما بعده فان قيل كيف تكون الصلاة من  
 الله رجمة ومن الملائكة استغفار ا مع حصرهم الموضوع الغوى في الدعاء بخير اجيب  
 بان الحصر اضافي اي بالنسبة للمعنى الشرعي فلا ينافي وجود معنى آخر كالرجعة واما  
 في حق الملائكة فواضح لان الاستغفار دعاء انتهى اجهوري وسيأتي في اول كتاب  
 الصلاة ان معناها لغة ما مر اول الكتاب وهو ما هنا وقال في دقائق المنهاج ان اطلاقها  
 على الرجعة اطلاق شرعي ولغوي وعليه فلا اشكال (قوله ومن الملائكة استغفار)  
 أي بلفظه او مرادفه وليس المراد الاستغفار بخصوص صيغة الحديث اذ اصلي أحدكم  
 لم تزل الملائكة تصلي عليه تقول اللهم صل عليه اللهم ارحمه شوبري وبرماوي وعبرة  
 الرشيدى قوله ومن الملائكة استغفار ينظر ما معنى استغفارهم له صلى الله عليه وسلم  
 الذي الكلام فيه مع ان الاستغفار طلب المغفرة وهو معصوم فان قلت المراد الاستغفار  
 بالمعنى اللغوي الذي هو طلب العفو وقصدا لحيالولة بينه وبين الذنب فيرجع الى العصية  
 قلت بعد تسليمه انما يظهر في استغفارهم له في حياته أما بعد وفاته فلا وان كان حياً

وقدمت بالبسملة الخ لا بالكتاب  
 والاجماع الخ مختص بالبسملة  
 تعالى كما افادته الجملة سواء  
 اجعلت النية للام (والصلاة)  
 ام للجنس ام للعهد  
 وهي من الله رجمة عن  
 الملائكة استغفار

لانه ليس في دار تكليف فان قلت المراد من استغفارهم له مطلق الدعاء والتضرع قلت  
فاحكامه المغايرة في التعبير بين دعائهم ودعاء المؤمنين اه بحروفه واجيب عن أصل  
الاشكال بانه من باب حسنات الارارسيئات المقربين (قوله ومن الادميين)  
الاولى ومن غيرهما يشمل الجن (قوله تضرع) هو السؤال مع خضوع وذلة والدعاء  
اعم منه (قوله بمعنى التسليم) انما قال ذلك لان السلام من أسمائه قد ادى الى فرعا يتوهم  
انه المراد دفعه بما ذكر فيكون من اطلاق اسم المصدر على المصدر ولم يؤثر الصلاة  
بالمصدر الذي هو اتصالية لانها الاحراق بالنار او دخولها وذلك كقوله (قوله محمد)  
استسبط بعض العباد من محمد ثلثمائة وأربعة عشر رسولا فقال فيه ثلاث ميمات واذا  
بسطت كلامها قلت م م وعدتها بحساب الجمل الكبير تسعون فيحصل منها  
مائتان وسبعون واذا بسطت الحاء والدال قلت دال بخمسة وثلثين والحاء بتسعة  
والجمله ما ذكر في اسمه الكريم اشارة الى ان جميع السكالات الموجودة في المرسلين  
موجودة فيه شيخنا ملوى (قوله نبينا) لما كان لفظ محمد مشتركا بين نبينا وغيره بينه  
بقوله نبينا ع ش (قوله مؤمنوا بنى هاشم) أي وبناته ففيه تغليب وكذا يقال مثله  
في بنى المطلب ولا يشك باولاد بناته حيث لم يكونوا من الال لانهم ينسبون لا بأهم  
ع ش (قوله اسم جمع لصاحبه) أتى بالضمير احترازا من صاحبنا فانه من طالت  
عشرته وعند الاخفش هو جمع له كركب وراكب وقال بعضهم مراده الجمع  
الغوى فلا مخالفة (قوله بمعنى انصافي) انما قال ذلك لان صاحب من طالت صحبته  
والصافي لا يشترط فيه ذلك ح ل (قوله من اجتمع) أي اجتماعا متعارفا بان يكون  
بالابدان في عالم الدنيا ع ن فيشمل الانس والجن والملائكة وهيسى عليه السلام  
لانه اجتمع عليه مرات في الارض ولبنة الاسراء وهو حي وأما بقية الانبياء فلم يجتمع  
الابرار واحدهم اجهوري (قوله نبينا) أي بهد رسالته وقد تنازع اجتمع ومؤننا (قوله  
وعطف العجب) لعل المراد بالعطف العطف الغوى وهو ذكر الشيء بعد شيء  
والا فالعطف انما هو على الاول اذا تكررت المعطوفات على الصحيح فالعطف على محمد  
لا على الال اراه بنى على القول المرجوح ع ش (قوله الشامل) أي الال لبعضهم  
أي العجب وقوله اقيهم أي باقي العجب الذين ليسوا بأكل شورى وهذا بناء على  
ما مر به الال من انهم مؤمنوا بنى هاشم وبنى المطلب وأما اذ نبينا على انهم مؤمنوا  
أمتهم دفاعة ذكرهم الا اهتمام بشأنهم لزيادة فضلهم فيكون ما بين الال والعجب قوم  
وخصوص مطلق على هذا ووجهي على الاول والسري في طلب الصلاة والسلام على  
الال والاصحاب انهم السبب في حصول سعادة الدارين للعباد لان السعادة منوطة

ومن الادميين تضرع ودعاء  
(والسلام) بمعنى التسليم  
(على محمد) نبينا (واله) هم  
مؤمنوا بنى هاشم وبنى  
المطلب (وصحبه) هو عند  
سبويه اسم جمع لصاحبه  
بمعنى الصحابي وهو من اجتمع  
مؤمننا بنينا محمد صلى الله  
عليه وسلم وعطف العجب  
على الال الشامل لبعضهم  
لنشمل الصلاة والسلام ما قيم  
وجلت الحمد والصلاة  
والسلام



بمعروفه الاحكام والعمل بها ووصولها اليها انما هو من جهة آله وصحبه (قوله خبرتان  
 الخ) ويجوز في جملة الحمد ان تكون خبرية لفظا ومعنى لان الحمد دلالة الثناء بالاسان  
 والاخبار بأنه مالك او مستحق لجميع المحامد ثناء عليه جل وعلا وأما جملة الصلاة  
 فلا يجوز فيها ذلك لان الصلاة لغة الدعاء والاخبار بها ليس دعاء وجوبه بعضهم فيها  
 أيضا بناء على ان الصلاة الغرض منها تعظيمه عليه الصلاة والسلام وذلك حاصل على  
 كل من التقديرين (قوله دلالة على الثبات والدوام) أي على ان ثبوت الحمد لله  
 دائم مستمر وليس المراد ان الحامد ينشئ الحمد دائما وعطف الدوام على الثبات تفسير  
 يقال ثبت الامر ثباتا أي دام بخلاف الثبوت فانه اعم فان قلت كيف ذلك وقد صرح  
 الشيخ عبد القاهر بأنه لا دلالة في زيد منطلق على أكثر من ثبوت الانطلاق لزيد  
 قلت اجيب عن ذلك بأن الشيخ انما نفى دلالة الاسم في استفادة الدوام منها  
 بواسطة العدول عن الفعلية الى الاسمية كما يؤخذ من قول الشارح واخترت الخ  
 أو بعبارة المقام (قوله بعلة) اسم مصدر لا على أي باعلانه اياهم اوجع عليا ويكون  
 معناه الرتب العلية (قوله يؤني بالانتهال) أي اذا جيء بها تكون للانتقال أي  
 فليست موضوعة له وليس معناه اذا أريد الانتقال يتعين الاتيان بها فيه عدتها  
 عينا أرخطا لان الانتقال كما يحصل بها يحصل بغيرها كذا وان لا طاعين واللام بمعنى  
 عندها والمعنى لارادة الانتقال (قوله وأصلها) أي الثاني أي ما حق التركيب ان يكون  
 عليه فالامالة بالقوة لا بالفعل وليس المراد ان شيئا حذف من التركيب واختصر  
 فيه فالوارثا بعبارة عن ام واخترت الواو من بين سائر حروف العطف بالزيادة عن اما  
 لانها أم الباب ولانها قد تستعمل الاستئناف كما سألته ملوى (قوله بدليل الخ) وجه  
 الدلالة من هذا الليل ان لزوم الفاء لم يعده شيء من ادوات الشرط غالبا الا اما  
 فلما وجدنا ذلك للزوم مع وبعد علمنا ان أصلها لم يعدوا بالزوم التضمن اما معنى  
 الشرط فلما ثبت من هذه الملاحة ليم الاسم دلالة ويظهر التلذيل في قوله لتضمن الخ  
 تأمل (قوله لزوم الفاء) المراد بالزوم الذي لا عدم الانفكاك لتلاشي قوا بعد  
 غالباً في أو المراد بالزوم ان في كماله البرماوى لا العقلي (قوله في حيزها) أي  
 في قرب حيزها (قوله لتضمن الخ) عليه لقد رأى والثناء تلزم اما ضمن الخ أي مع ضعفها  
 بالزيادة فيجرب بلزوم الفاء ع ش (قوله معنى الشرط) أي التعليق والاضافة بيانية  
 وقوله والاصل أي الاول فقد قامت اما مقام اداة الشرط التي هي ما رفعه لشرط  
 الذي هو يمكن ولقيامها مقام فعل الشرط واداته لزومها ما يلزم فعل الشرط وهو  
 وجود الفاء في جوارها كما تقدم ركان من حق اما ان يلزمها ما يلزمها لقيامها مقامها

خبرتان لفظا انشائيان  
 معنى واخترت اسميتها على  
 فعليتها للدلالة على الثبات  
 والدوام (الفائزين من الله  
 بعلة) صفة لمن ذكر (يؤني  
 بالانتهال من اسلوب  
 يؤني بها لانها ما بعد بدليل  
 الى آخرها في حيزها انشائي  
 لزوم اما معنى الشرط واللام  
 تضمن اما كن من شيء

والذي يلزم هما الاسمية لانهما مبتدأ في هذا التركيب لكن لما عذر لحوق الاسمية  
لاما حى باسم بعدها وهو بعد اقامة اللازم في الجملة مقام المزموع ل ويمكن  
تامة وفاعلها ضمير يعود على موما او من شيء بزيادة من على رأى وانما كان أصلها  
خمس موما لا غيرها من ادوات الشرط لما في موما من الابهام لانها تقع على  
كل شيء عاقلا وغيره زما فاو غيره وهذا الابهام يناسب هنا لان الغرض التعليل على  
وجود شيء ما فلهذا بيننا بيانا عاما بقوله من شيء قصد الامموم وان كان شأن البيان  
ان يكون ممتنا بخلاف غير موما من الادوات فانه خاص ببعض الاشياء وتال بعضهم  
هو ضوا اما عن موما وعوضوا الواو عن اما ولم يعرضوا الواو عن موما من اول الامر لان  
الواو حرف مفرد فلا قوة له على النيابة عن شيئين وأما حرف مركب فهو أقوى من  
المفرد انتهى (قوله بعد البسملة) فيه اشارة الى انها من متعلقات الشرط والاولى جعلها  
من متعلقات الجزاء لان الجواب حينئذ يكون معلقا على وجود مطلق والتعليق على  
المطلق أقرب لتحققه في الخارج من التعليق على المقيد (قوله فهذا) أى فأقول هذا  
مختصر فالجواب محذوف ليكون مستقبلا ونزل المقول منزلة المحسوس بأن شبهه به  
واشاره بهذا الشدة استحضاره عنده واعتراض بأن ما في الذهن بهل ومسمى المختصر  
الفاظ مفصلة بكونها طمارة وغيرها فلا مطابقة بين المبتدأ والخبر وأجيب بتقدير  
مضاف في كلامه والتقدير بفصل هذا واعتراض ايضا بأنه لا يشمل غير نسخة المؤلف  
وأجيب بتقدير مضاف ثان والتقدير بفصل نوع هذا كذا قيل ولا حاجة لهذا كله لان  
الذهن يقبل المفصل كالمجمل كما قاله الشافعي في تكبيرة الاحرام على كلام الرملى القائل  
بوجوب استحضار الأركان تفصيلا وتقدير نوع لا يحتاج له الا على القول بأن اسماء  
الانتب من حيث علم الشخص وعلى القول بأنها من حيث علم الجنس وهو الراجح فلا يحتاج  
لتقديره لان علم الجنس اسم للحقيقة وهي لها افراد تشمل جميع النسخ المنقولة من نسخة  
المؤلف تأمل (قوله الحاضر ذهنا) أى ولو كانت هذه الخطبة متأخرة عن وضع  
الكتاب ح ل فالاشارة للالفاظ الذهنية من حيث دلالتها على المعاني على ما هو  
المختار من الاحتمالات السبعة وانما كان هذا مختارا دون غيره لان النقوش لعدم  
تبسرها لكل شخص وفي كل وقت لا تصلح ان تكون مدلول ولا جزء مدلول فبطل أربع  
احتمالات وهي النقوش والنقوش مع الالفاظ والنقوش مع المعاني والثلاثة ولان  
المعاني لكونها متوقفة في الغالب على الالفاظ لا تصلح ان تكون مدلول ولا جزء مدلول  
أيضا فبطل احتمالان وهما المعاني فقط والمعاني مع الالفاظ فتعين ان تكون للالفاظ  
الذهنية من حيث دلالتها على المعاني وأما من حيث ذاتها فليست مقصودة وهذا

بعد البسملة والجملة والصلاة  
والسلام على من ذكر (فهذا)  
المؤلف الحاضر ذهنا (مختصر)  
من الاختصار

المختار من السبعة لكنها مشروطة بدلالة تعالي المعاني (قوله وهو تقليل الخ) أي  
اصطلاحاً ش (قوله وتكثير المعنى) ليس بقيد (قوله في الفقه) من ظرفية الجزء  
في الكل بتقدير مضاف أي في دال الفقه أو من ظرفية اللفاظ في المعاني بناء على  
أن المعاني قوالب للالفاظ بالنظر لامتسككهم لانه يستحضر المعاني أولاً وأما بالنظر  
للسامع فالالفاظ قوالب للمعاني لانه يفهم المعنى من الالفاظ المسموعة وقيل أن في  
معنى على فحسبه الدال والمدلول بالطرف والمطروف قال الشوبري من فقه بكسر عينه أي  
فهم فإن صار مهيبة له ضمت وإن سبق غيره ففتحت انتهى (قوله الفهم) هو ارتسام صورة  
ما في الخارج في الذهن (قوله العلم) بمعنى الفطن القوي لانه لقربه من العلم اطلق عليه  
لفظه والافعال لم يعمها لا يقع فيه خلاف بين المجتهدين شوبري فأحكام الفقه كلها طيبة  
والمسائل المجمع عليها ليست فقهها لكن يشكل عليه عدهم الاجماع من ادلة الفقه والمراد  
بالفطن ملكته أي الملكة التي يتدربها على فطن جميع الاحكام فهو مجاز على مجاز  
وعلاقة الاول المجاورة الذهنية وعلاقة الثاني السببية والمسببية لان الملكة  
سبب للفطن والمراد بالاحكام النسب التسامية كما هو احد اطلاق الحكم وفص عليه  
المحلى في شرح جمع الجوامع أي الفقه العلم بجميع النسب التسامية فالاستغراقية وانما  
لم يحل الحكم على ادراك وقوع النسبة أولاً ووقوعها كما هو المتبادر منه عند الاطلاق  
لانه هذا المعنى عين العلم فلا يصح تعلقه به ولم يحمل على خطاب الله المتعلق بافعال  
المكلفين لتلايق التكرار في قوله الشرعية لان خطاب الله لا يكون الا شريعياً فان  
قلت اذا كان المراد بالاحكام جميعها لا يكون التعريف جامعاً لثبوت لا يرى عن مالك  
وغيره من الائمة الاربعة وهم فقهاء قلنا المراد بالعلم النهائي لانه لا حصوله بالفعل ومالك  
وغيره من الائمة حصل لهم العلم بهذا المعنى كما قاله المحلى كما في شرح جمع الجوامع وقوله  
العملية أي المتعلقة بكيفية عمل قلبي او غيره كالعلم بان النية في الوضوء واجبة وان الوتر  
مندوب فقولنا النية واجبة مسئلة مركبة من موضوع ومحمول ونسبة والفقه اسم  
للعلم بالنسبة وهذه النسبة عملية أي متعلقة بصفة عمل فالعمل هو النية وصفة الوجوب  
وهذه النسبة تعلقت بالوجوب الذي هو صفة النية وقواها التفصيلية أي المتعلقة  
باحكام مخصوصة فخرج بالاحكام العلم بالذوات والصفات كصور الانسان  
والبياض والمراد بالذوات ما لو وجد في الخارج كان قائماً بنفسه كما قاله التجارى على  
جمع الجوامع فاندفع ما يقال ان ماهية الانسان ليست من الذوات أو المراد بقوله كصور  
لانسان تصور افراده وقوله الشرعية خرج العلم بالاحكام العقلية والحسية كالعلم  
بأن الواحد نصف الاثنين وبأن النار محرقة وخرج بالعملية العملية أي الاعتقادية

وهو تقليل اللفظ وتكثير المعنى  
(في الفقه) وهو لغة الفهم  
واصطلاحاً العلم بالاحكام  
الشرعية العملية

كالعلم بأن الله واحد وأنه يرى في الآخرة أي لانها معلقة بكييفية ذات فقوله كالعلم  
بأن الله الخ فالحكم فيه ثبوت الرحدانية لله والعالم هذا الثبوت توحيد وأما العلم  
بوجوب انتقاد ان الله واحد فهو فقهه والاول من علم الكلام اه سم على جمع  
الجوامع (قوله المكتسب) خرج علم جبريل مثلاً لأنه غير مكتسب ح ل ودخل  
فيه علمه صلى الله عليه وسلم السامى عن اجتهاد فهو فقهه من حيث حصوله عن  
اجتهاد وامام حيث كونه دليلاً لا يسمى فقها قاله الكمال المعدسى فتولع ش  
ان قوله من ادلتها خرج به علم جبريل وعلم النبي أي الحاصل بغير اجتهاد لانهم اليها  
مكتسبين من الادلة بل علم جبريل من الوحي المحفوظ وعلم النبي من الوحي ليس بظاهر  
بل : ما خارجاً بالمكتسب انتهى (قوله التفصيلية) أي بواسطة الادلة الاجمالية  
ولا بد من ملاحظة هذا انتهى خضر وكيفية الاستسباب بأن يقال اقيموا  
الصلاة أمر والامر الوجوب ينتج اقيمو الصلاة للوجوب ولا تشربوا الخمر هي والهي  
للتحريم ينتج لا تشربوا الخمر للتحريم فيحصل الدليل الاجمالي كبرى للقياس كما بينه  
الحلى في جمع الجوامع وخرج بقوله التفصيلية العلم بذلك أي بالاحكام الشرعية العملية  
المكتسب للخلاف أي الشخص الذي نصب نفسه للخلاف والحدال ليذهب عن مذهب  
امامه من مقتضى والشافى المذهب ما ما يأخذه من الفقيه كالشافى ليحفظه عن  
ابطال خصمه كالحنفى فعلمه أي الخلفى مثلاً بوجوب الزينة في الوضوء : وجود المقتضى  
وبعدم وجوب الوتر لوجود النافى ليس من الفقه لانه مكتسب من الادلة الاجمالية  
وقوله من المقتضى متعلق بالمكتسب قال الكمال ابن ابي شريف هذا ان الخلافي  
يستفيد علماً بنبوت الوجوب وانتقائه من مجرد تعلمه من وجود المقتضى او النافى  
اجمالياً وأنه يمكنه مجتزئ ذلك حفظه عن ابطال الخصم والحق انه لا يستفيد علماً  
ولا يمكنه الحفظ المذكور حتى يتميز المقتضى او النافى ويكون هو الدليل المستفاد منه  
ذلك فان كان أهلاً للاستفادة منه كان فقها والصواب ان قيد التفصيلية ليس لاجراء  
علم الخلافي بل هو تصريح بالالزام فهو لبيان اوراق دون الاحتراز كقول من ادلتها لان  
علم الخلافي خارج بقوله لم بالاحكام لان المراد العلم بجميع الاحكام والخلافي ليس  
حاصلاً عنده لم بجميع الاحكام خارج أيضاً بقوله المكتسب لان معناه المستفاد  
وهو لا يستنبط انتهى ج في (قوله وهو ضربه) ذكر من المبادئ ستة وهي الاسم  
والحد والمرضوع والاستمداء والفائدة والزانية المشار اليها بقوله المحصلان للفوائد  
الخ حكمه الوجوب العيني او الكفائي وواضعه الاثمة المجتهدون (قوله وسر  
الادلة) أي باقياً كالاستصحاب والاستقراء كاستقراء الشافى انفساء في أقل

المكتسب من ادلتها  
التفصيلية وموضوعه أفعال  
المكلفين من حيث عروض  
الاحكام لها واستمداءه من  
الكتاب والسنة والاجماع  
والقياس وسائر الادلة  
المعروفة وفائدته امتثال  
او امر الله تعالى



الحديث والنفاس وغالبهما واكثرهما والاستحسان كاستحسان الشافعي التعليف  
على المحقق (قوله نواهي) أي منهيته (قوله على مذهب الخ) أي كائنا ذلك  
الفقه على مذهب الامام الشافعي كينونة العام على الخامس لحصوله في ضمنه  
وقد يجعل على بمعنى في ليكون الجمار والمجرو وبدا من الجمار والمجروور قبله فان قلت  
كان يكفي ان يقول مختصر على مذهب الشافعي فلم زاد قوله في الفقه قلت أشار لمدح  
مختصره من وجهين عموم كونه في الفقه وخصوص كونه في مذهب الشافعي على  
ان مذهب الشافعي قديكون في غير الفقه وانما نسب لجدّه الثالث لانه صحابي ابن صحابي  
اذ هو محمد بن ادريس بن عباس بن عثمان بن شافع ابن السائب (قوله في المسائل)  
من ظروية الجزء في الكل فان الاحكام هي القسب التامة والمسألة كناية عن موضوع  
ومحلول ونسبة (قوله مجازا) قال بعضهم هو حال من مذهب وفيه نظرا لان المجاز لفظ  
لانه كلمة مستعملة الخ وما ذهب معان بدليل تبيينه بالاحكام ويمكن ان يكون  
في الكلام حذف مضاف أي حالة كون ذلك دلولا مجازا والاولى كونه حالاً من  
مذهب الذي في المتن أي حال كون المذهب أي لفظه مجازا أي منقولا عن مكان  
الذهاب وذلك لتبنيه اختياره للاحكام بسلكه الطريق ثم استعير اسم السالك وهو  
الذهاب لاختيار الاحكام واشتق منه المذهب فيكون استعارة تبعية هذا مراده  
ولا ينافي ما ذكره الشارح قول بعضهم انه صار حقيقة عرفية لجواز ان يراد انه مجاز  
بحسب الاصل وان صار حقيقة عرفية بعد ذلك وقوله عن مكان متعلق بمحذوف أي  
منقولا عن مكان انتهى ح ف (قوله اختصرت فيه) أي جمعت فيه معاني المنهاج  
ع ش وأشار بذلك الى ان قوله مختصر الامام على حذف مضاف أي معاني مختصر  
الامام أي المقصود من معانيه والافن جملتها حكاية الخلاف والشج لم يتعرض له  
فالظرفية هنا من ظرفية المعاني في الالفاظ كما أشار له ع ش وقال الماوى اختصرت  
فيه أي في ذلك المؤلف المعبر عنه بالمختصر المراد به ما أخذ من المنهاج وما ضمه اليه  
فليس فيه ظرفية الشيء في نفسه ولا حاجة الى ان يقال ان كل مسألة من مسائل المنهاج  
مظروفة في مسائل المنهاج وفي الاطفيحي اتيانه بالظرفية يقتضي تسميته بالمختصر قبل  
ان يذكر فيه كلام المنهاج فلو قال اختصرت من مختصر الامام لاندفع ذلك الابهام  
والاشكال ظاهرا اذا كانت الخطبة مقدمة على التأليف فان كانت متأخرة عنه فلا  
اشكال قوله مختصر الامام سماه مختصرا لانه مختصر من المحرر وهو من الوجيز وهو من  
الوسيط وهو من البسيط وهو من النهاية شرح الامام الحرمي على مختصر المزني وهو  
مختصر من الام والوجيز والوسيط والبسيط لا تغزى الى ان الامام الحرمي بابلي (قوله المسمى)

واجتناب نواهي المصطلح لان  
لغة وايد الدينوية والانحوية  
(على مذهب الامام) المجتهد  
ابن عبد الله محمد بن ادريس  
(الشافعي رضى الله عنه  
وارضاه) أي ما ذهب اليه  
من الاحكام في المسائل مجازا  
عن مكان الذهاب اختصرت  
فيه مختصر الامام أبي زكريا  
(النسوي) رحمه الله (المسمى)  
بمنهاج الطالبين

فإنهاج الطالبين) أسماء الكتب من حيث علم الجنس وأسماء العلوم من حيث علم الشخص  
على ما هو التحقيق زى (قوله وضممت إليه) أى إلى ما اختصرته من مختصر الامام  
شوبرى او الصمير راجع لمختصر شيخ الاسلام وهو وان كان عبارة عن مجموع معاني  
المنهاج وزيادة شيخ الاسلام فهو من التجريد عند النعويين لانه جرد اللفظ عن بعض  
مدلوله وهو ما ضم اليه وقصده التنبية على شرف هذا الجزء بكونه يسر (قواء مع ابدال  
الخ) فيه ادخال الباء في حيز الابدال على المأخوذ وادخالها في حيز الابدال على المأخوذ  
وفي حيز بدل وتبدل واستبدل على المتروك هو الفصح وخفي هذا التفصيل على من  
اعترض هذا المتن واصله بانه وبدلناهم بختهم جنتين ومن يتبدل الكفر بالايان فقد  
ضل وقد تدخل في حيز بدل ونحوه على المأخوذ كما في قوله ويبدل طالعي بحسى بسعدى  
زى (قوله به) أى بالمتدعي عنى فى الحكم ولو عنده وان كان ضعيفا عند غيره او ما يعتمد  
الحذاق فى التعبير فيشمل ما دواعم وما هو اولى وما جمع الصفتين ح ل (قوله بلفظ)  
متعلق بابدال والباء للابسة او المصاحبة (قوله مابين) اسم فاعل من بان بمعنى وضع  
او من ايان بمعنى اوضح وهو القياس أى موضع المراد بالاخفاء وفى المصباح بان  
الامريين ولا يكون الا لازما و ايان ابانة بمعنى الوضوح ويستعمل لازما ومتعديا  
ع ش (قوله وسأئنه على ذلك) أى المذكور من الضم والابدال وقدم الابدال على  
الحذف لان الاعتناء ببيان المعتمد وذكرا أقوى منه بالحذف (قوله وحذفت منه  
الخلاف) أى تركه ح ل وهذا بناء على ان الضمير فى منه عائد على مختصره اما الوعد  
على مختصر الامام فالحذف باق على معناه من انه حذفه حين اختصره لكن فيه  
تشبث للضمائر لان الضمائر السابقة عائدة على مختصره ح ف (قوله الراغبين) أى  
المنهمكين على الخير طلبا لحيارة معاليه زى (قوله بمنهج الطلاب) فقد اختصر الاسم  
كما اختصر المسمى ثم اشتهر الآن بالمنهج اقتصارا على الجزء الاول من العلم مع دخول  
ال عليه ملوى والطلاب جمع طالب قال ابن مالك

وفعل افاعل وفاعله \* وصفين نحو عاذل وعاذله

ومثله الفاعل فيما ذكر انتهى فقول بعضهم انه جمع طلاب بفتح الطاء بمساقعة طالب  
لا يظهر انتهى (قوله راجيا) ينبغى ان يكون حالا من فاعل اختصرت وما بعده فيكون  
حذف من الاول لدلالة الثانى او العكس وليس من باب التنازع لانه لا يجرى  
فى الحال لانه يقتضى الاضممار والحال نسكرة (قوله ان ينتفع) أى بالمضارع المصدر  
بان لانه لم يكن فى الحال انتفاع به وقال واسأله التوفيق لان التوفيق مطلوب فى الحال  
كالاستقبال فلذا اتى فيه بالمصدر الصريح كفى الاطعنى وليناسب ما بعده أيضا

(وضممت اليه ما يسر مع ابدال  
غير المعتمد به) أى بالاعتماد  
(بلفظ مابين) وسأئنه على  
ذلك غالبا فى محاله (وحذفت  
منه الخلاف روم) أى طلبا  
(تيسيره على الراغبين) فيه  
(رسميته بمنهج الطلاب)  
المنهج والمنهاج الطريق  
الواضح (راجيا) أى مؤملا  
(من الله تعالى) ان ينتفع به  
او لوالا لاسباب جمع لب وهو  
العقل (واسأله التوفيق) وهو  
خلق قدرة

وهو الفور وجهه واسأله معطوفة على راجيا والتقدير وسائلا (قوله وهو خلق قدرة الطاعة الخ) يؤمن انه تفسير واحد ثم انه تفسير لثمة وقيق من حيث هو والمراد هنا الهام موافقة الصواب في مذهب الامام وخلق القدرة في العبدان ~~يسكون~~ مجبولا لمصلحة واختيارا على فعل الطاعة اطفئني باخترصار (قوله وتسهيل سبيل الخير) هذا لا يحتاج اليه الا اذا لم ترد بالقدرة العرض المقارن للفعل بان أريد بها سلامة الالات فان اردناها ذلك فلا حاجة اليه لان تلك القدرة ليست موحدة في الكافر (قوله للصواب) فيه ان التوفيق لا يكون الا في الخير فمافائدة قوله للصواب وأجيب بأنه ذكر بعض متعلقاته او انه سلك التجريد بان حرد التوفيق عن كونه في خير (قوله والفعل كالمصلاة) ومعنى كونها توافق الواقع ان تكون مستكملت الاركان والشروط (قوله أي الرجوع) فالأب مصدر ميمي وفي المصباح أب من سفره يؤوب او يابو ما بآ رجع والاباء اسم منه فهو آيب وآب الى الله رجع عن ذنبه وآب فهو آواب مبالغة

\*(كتاب الطهارة)\*

وقد افتح الاثمة كتبهم بالطهارة خبر مفتاح الصلاة الطهور مع افتتاحه صلى الله عليه وسلم ذكر شرائع الاسلام بعد الشهادتين بالصلاة وليكونها اعظم شروط الصلاة التي قدمها على غيرها لانها افضل عبادات البدن بعد الايمان والشروط مقدم على المشروط انتهى شرح مر (قوله هولعة) أي من جهة اللغة او حال كونه لغة او معنى لغة او في اللغة فالنصب على التمييز او الحال او بتقدير فعل او بنزع الخافض على ما فيه لكن الراجح انه سماعي وليس هـ فذا منه شو برى وعلى القول بأنه حال فهو حال من النسبة الواقعة بين المبتدأ والخبر ومن الضمير المحذوف مع فاعله أي اعني لغة انتهى (قوله والجمع) عطف اعم على اخص ع ش فالكتاب مصدر بمعنى جامع أو مجموع فيه (قوله كتابا) مصدر مجرد وكتابة وكتابا مصدران مزيدان والاول مزيد بحرفين والثاني بحرف وقدم المزيد بحرفين لشهرته شوبرى لعل المراد شهرته عند اللغويين فلا يرد أن المزيد بحرف مشهور عند الفقهاء وغيرهم (قوله من العلم) أي من دال العلم فلا يحتاج ما قاله السيد من ان المختار في اسماء الكتب والابواب والفصول انها اسماء للاغاط الخصوصية باعتبار دلالتها على المعاني الخصوصية والاضافة في كتاب الطهارة من اضافة الدال للمدلول او من اضافة العام للخاص وهي بمعنى اللام على التقديرين كما أشار اليه اسم في شرح الغاية وقوله مشتملة على أبواب الخ ليس من تمة التعريف بل الكتاب اسم لجملة مختصة وان لم تكن مشتملة على ما ذكر ككتاب أمهات الاولاد فلهذا فيها لكان أولى لا يهام توقف التعريف عليها لكن هذا يعلم من قول الشارح غلب

الطاعة وتسهيل سبيل الخير  
(للصواب) أي أي يوافق  
الواقع من القول بالثبوت (١)  
أسأله لتزود عى الطاعة  
(يوم السبت) أي في يوم السبت  
الحالة تعالى في يوم السبت  
(كتاب الطهارة)  
هولعة الضم رابط مع يقال  
كتب كتابا رتبة كتابا  
واصطلاحا اسم بكرة مختصة  
من العلم مشتملة على أبواب  
ومفصلة غالبها والاولاد فلهذا  
له تامة

اطعني وقال في شرح التقيج الباب اصطلاحا اسم بجملة مختصة من العلم وقد يعبر  
عنها بالكتاب والفصل فان جمعت الثلاثة قلت الكتاب اسم بجملة مختصة من العلم  
مشملة على أبواب وفصول والباب اسم بجملة مختصة من كتب العلم مشتملة على  
فصول والفصل اسم بجملة مختصة من أبواب العلم مشتملة على مسائل فالكتاب  
كالجنس الجامع لا يواب جاءه لفصول جامعة للمسائل فالأبواب أنواعه والفصول  
أصنافه والمسائل أخصاصه انتهى فعلم من كلامه ان الثلاثة كالمعبر والمسكين  
والطهارة مصدر طهر بفتح الميم وضمها والفتح اوضح يظهر بضمها فمما فاما الماضي فتدبر  
العين ومضمومها اذا كان لا بمعنى اغتسل واما طهر بمعنى اغتسل فثلث الميم  
وفي مضارعه لغتان الضم والفتح شيخنا ع ش اطيعني واعلم ان الطهارة قسمان عينية  
وحكيمة فالعينية هي ما لا تجاوز محل سببها كافي غسل اليد مثل ما من النجاسة فان  
الغسل لا يجاوز محل اصابة النجاسة والحكيمة هي التي تجاوز محل ما ذكر كافي غسل  
الاعضاء من الحدث فان محل السبب الفرج مثلا حيث خرج منه خارج وقد وجب  
غسل غيره وهو الاعضاء شوبرى ولها وسائل ومقاصد فوسايلها أربع ولعل المراد  
بالوسائل المقدمات التي عبر بها في شرح الارشاد وهي المياه والاواني والاجتهاد  
والنجاسة ولما كانت النجاسة موجبة للطهارة عدت من الوسائل بهذا الاعتبار  
ومقاصدها أربع الوضوء والغسل والتيمم وازالة النجاسة ولم يعدوا التراب من الوسائل  
كالمياه ولا الاحداث منها كالنجاسة لان التراب لما كان ماهارة ضرورة لم يعد من  
الوسائل ولما لم تتوقف الطهارة على سبق حدث كالماء اذا اريد تطهيره للطواف به  
لم يعدوا الحدث منها أيضا كما قاله ع ش اطيعني والمشهور أن الوسائل الحقيقية الماء  
والتراب والحجر والدايغ (قوله والخلوص) تفسير ع ش أي لان النظافة تشمل الحسية  
كالانجاس والمعنوية كالعيوب بدليل حديث ان الله نظيف يحب النظافة أي منز  
عن النقائص انتهى وقيل عطف عام على خاص لان الخلوص من الادناس يشمل  
الحسية والمعنوية والنظافة خاصة بالحسية أو عطف سبب على مسبب ولازم على  
ما زوم انتهى (قوله وشرعا) عبر عن معنى الطهارة المقابل للغوى بقوله وشرعا وعن  
منه الكتاب بقوله واصطلاحا بناء على ما هو المعروف من ان الحقيقة الشرعية هي  
ما تلقى معناها من الشارع وان ما لم يتعلق معناها من الشارع يسمى اصطلاحا وان كان  
في عبارة الفقهاء بان اصطلاحا على استعماله في معنى فيما بينهم ولم يتلقوا التسمية به  
من كلام الشارع نعم قد يستعملون الحقيقة الشرعية كما قاله سم في حاشيته على  
المنهاج في باب الزكاة فيما وقع في كلام الفقهاء مطلقا ع ش (قوله رفع حدث) هذا الحد

والخلوص من الادناس  
وشرعا رفع حدث او ازالة  
نجس أو ما في معناها وعلى  
صورتها



الغلاطين للطهارة وهو مجاز من اطلاق المسبب على السبب والاطلاق الثاني حقيقي وهو زوال المنع المترتب على الحدث والتجيب عن أي الطهارة ذات رفع حدث كوضوء او غسل او يثوقل رفع برفع ورافع والافعال طهارة ليست نفس الرفع وانما هو ناشئ عنها لان رفع الحدث وهو ازالته ناشئ عن الوضوء وكذا يقال في قوله ازالته نجس بان يقال ذات ازالته وهو الغسل او يثوقل ازالته بمزيل ولا شك ان الغسل مزيل وان الطهارة ليست نفس الازالة وانما الازالة ناشئة عنها لانها ناشئة عن الغسل اه شيخنا فالحاصل ان الطهارة تتعلق على المعنى المصدري وهو الفعل وعلى الحاصل بالمصدر وهو امره والاول مجازي والثاني حقيقي وانما عرفها الشارح بالمعنى المجازي لان المذكور في المتن هو الفعل كالوضوء والغسلي (قوله كالتميم) هذا في معنى رفع الحدث وفي معنى ازالته النجس الاستنجاء بالحجر وقوله والاغسال المسنونة وتجديد الوضوء بالان لماعلى صورة رفع الحدث الاول على صورة الاكبر والانساني على صورة الاصغر وقوله والغسلة الثانية والثالثة مثال لماعلى صورة ازالة النجس وعلى صورة رفع الحدث (قوله هي) أي الطهارة التي في الترجمة شاملة الخ هذا تفريع على التعريف المذكور وقوله لانواع الطهارات هي كفاي التحرير أربعة الوضوء والغسل والتيمم وازالة النجاسة وانما افردتها في الترجمة لانها في الاصل مصدر وهي تتناول القليل والكثير ومن جمعها قصد ان تصريح به أي بذلك تناول مناوي على التحرير (قوله لانه الاصل) أي الكثير والغالب في آلتها أي الطهارة وهي الماء والتراب والحجر والدايع وهي الوسائل حقيقة (قوله انما يطهر الخ) هو من قصر الصفة على الموصوف قصر افراد للرد على الحنفية القائلين بان غير الماء يطهر كالخمل ونحوه مما ليس فيه دهنية كما البطيخ قالوا انه يطهر النجس ولا يرفع الحدث وانظر ما الفرق مع اد النجاسة اغلظ من الحدث ثم رأيت بعضهم فرق بان الحدث أقوى لانه يحمل باطن الاعضاء وظاهرها بدليل انه اذا كسح الجلد عن الاعضاء لا يرتفع حدثها والنجاسة تحمل الظاهر فقط فاذا كسح الجلد زالت اه والمراد الطهارة بالمعنى الاعمال الشامل لمافيه رفع وازالة ولما لا يرفع مطلقا ولا ازالته كالطهارة المدوية فانها مطهرة صورة بمعنى انها على صورة المطهر فهي أولى من عبارة أصله لانه انما اشترط الماء لرفع الحدث والنجس شورى (قوله من ما يبع) والا فالتراب والحجر وآلة الدبغ كل منها يحصل للطهارة ح ل (قوله بلا قيد) أي لازم (قوله وان رشح الخ) تصريح بان هذا الرشح يسمى ماء وهو كذلك على المعتمد لانه ماء حقيقة وسقص بقدره كما يحتمل النوى في مجموعه وغيره قال في الحاوي ولا يجوز رفع حدث ولا ازالته نجس الا بالماء المطلق او بخار الماء وان قال الرافعي نازع فيه عامة الاصحاب

كالتميم والاغسال المسنونة  
وتجديد الوضوء والغسلة  
الثانية والثالثة فهي شاملة  
لانواع الطهارات وبدأت  
بالماء لانه الاصل في آلتها  
فقلت (انما يطهر من مائع ماء  
مطلق وهو ما يسمى ماء بلا  
قيد) وان رشح من بخار الماء  
المغلي كما يحتمل النوى في  
مجموعه وغيره

وقال يسمونه بخارا ورشع الماء على الإطلاق شرح الخطيب على المنهاج خضر  
وفي كلام المصنف حرازة على جعله الرشح من البخار مع انه من الماء فلو قال وان رشح  
من الماء بسبب البخار الذي هو حرارة النار لكان أولى فتأمل مدابني على التعبير بروق  
يجاب بجعل من تعليلية أى وان رشح من الماء من اجل البخار وسببه وانما قيد الرشح  
بكونه من بخار الماء المتلى لانه محل الخلاف بين الرافعي والنووي اجهورى والا فالرشح  
من غير البخار كالنسخ مطلق أيضا (قوله او قيد) معطوف على قوله وان رشح شورى  
(قوله بخلاف الخل ونحوه) محترز قوله ما يسمى ماء وما لا يذكر الا مقيدا محترز قوله  
بلا قيد اذ هو في النفي ينصرف الى اللازم (قوله كما ورد) مقيدا بالاضافة وما بعده  
مقيدا بالصفة (قوله لقوله تعالى) استدلال على منطوق المتن وهو قوله انما يظهر الخ  
وعلى مفهومه وهو قول الشارح بخلاف الخل ونحوه الخ لكن الدلالة على المنطوق  
ظاهرة لانها بمنطوق الأدلة الثلاثة وأما الدلالة على المفهوم فقيم اخفاء فلذلك بينها بقوله  
فلو ظهر غيره الخ تأمل (قوله عمتنا) أى معددا للنعم (قوله وانزلنا من السماء ماء طهورا  
الآية) تشمل ما تبسع من الارض أيضا لانه نزل في الاصل من السماء قال تعالى وانزلنا  
من السماء ماء بقدر فاسكنناه في الارض (قوله الاعرابي) واسمه ذو الخويصرة اليماني  
لا التيمى لانه خارجي سيوطي في حواشي الاذكار ع ش (قوله صبوا عليه ذنوبا)  
أى مظروف ذنوب ومن تبعضية وهي مع مدخولها طال اه عميرة زى أى من مظروف  
المقدر (قوله الدلو المثلثة ماء) اذا كان هذا معنى الدلو فائدة قوله بعده في الحديث  
من ماء وتقيده به ويجاب بان الذنوب يطلق حقيقة على الدلو وعبرة القسام وس  
الذنوب الدلو او فيها ماء او المثلثة او القربة من المثلث شورى أى فيحمل الذنوب  
في الحديث على الدلو فقط (قوله والامر) أى في الحديث وقوله والماء أى في الآية  
والحديث (قوله لتبادره الى الفهم) ما لم تقم قرينة تصرفه الى غيره كما في الآية التي  
هى وانزلنا من السماء ماء طهورا والالزم الغناء طهورا أى محصلا للطهارة لقوله في الآية  
الاخرى ماء ليظهركم به والالزم التأكيدي ل (قوله فلو ظهر غيره الخ) هذا يدل على  
ان الأدلة المذكورة أدلة للفهم أيضا (قوله لقات الامتنان) أى تعداد النعم وهو من  
الله مدوح ومن غيره مذموم قال ح ل وفيه انه ما المانع من ان يقع الامتنان بشئ مع  
وجود ما يشاركه في المعنى الذي امتن به لاجله الا ان يقال نعم لكن لا كبيره وقع له اه  
ومن ثم قال بعضهم المعنى لقات كمال الامتنان وعبرة سم فيه تأمل وما المانع من صحة  
الامتنان بشئ وان قام غيره مقامه وملاوجه الاستدلال بان نقول ثبتت الطهارة  
بالماء ولم تثبت بغيره ولا مدخل للقياس لظهور الفارق اه قال الشمس الخطيب على

او قيد او افقة الواقع كما البصر  
بخلاف الخل ونحوه وما لا  
يذكر الا مقيدا كما ورد  
وماء دافق أى منى فلا يظهر  
شيئا لقوله تعالى عمتنا بالماء  
وانزلنا من السماء ماء طهورا  
وقوله تعالى فلم تجدوا ماء  
فتيموا صعيدا طيبا وقوله  
صلى الله عليه وسلم حين بال  
الاعرابي في المسجد صبوا  
عليه ذنوبا من ماء رواه  
الشيخان والذنوب بفتح المعجمة  
الدلو المثلثة ماء والامر لا وجوب  
والماء ينصرف الى المطلق  
لتبادره الى الفهم فلو ظهر  
غيره من المائع لقات الامتنان  
ولما وجب التيمم لفقده

أى شجاع ولا يقاس به غيره لأن الطهر به عند الامام تعبدى وعند غيره معقول المعنى  
لما فيه من الرقة واللطافة التى لا توجد فى غيره اه (قوله ولا يغسل البول به) فيه  
بحث مجواز الامر به لكونه مما صدقات الواجب اولانه التيسر اذ ذلك سم (قوله فتغير  
بمخالط) فربيع على مفهوم قوله وهو ما يسمى ماء بلا قيد ع ش وانما قال غير مطهر لانه  
المقصود ان كان الظاهر ان يقول غير مطلق والمراد المتغير احدى وصفاته الثلاثة كما  
سينبه عليه بقوله والتغير المؤثر الخ (قوله مستغنى) مراده بالمستغنى عنه ما يمكن  
صون الماء عنه فلا يضر التغير باوراق الاشجار المتناثرة ولوربيعية وان تفتت  
واختلطت ويضر التغير بالثمار الساقطة بسبب ما تحلل منها سواء وقع بنفسه او بايقاع  
وسواء كان على صورة الورق كالورد او لا شرح م ر لان شأن الثمار سهولة التحرز  
عنها بخلاف الاوراق وقوله ما يمكن صون الماء عنه غالباً ومنه ما تغير التغير المذكور  
بسبب القاء ما تغير بما فى مقره أو عمره للاستغناء عنه حيث يضر وعليه الغرض المشهور  
وهو ما أن تصح الطهارة باحدهما منفردا ولا تصح بهما مجتمعين اه حلى ثم قال ومن  
التغير بالمجاور التغير بالضرورة طعنا اولونا اوريجار مثله شرح م ر (قوله فى صفاته) أى  
اللون والطعم والريح (قوله فيقدر مخالفا) أى ان أراد ذلك والا فلو هجم وتوضأ به مع  
وضوءه لان غايته انه شاك ونحن لا نؤثر بالشك استصحابا للاصل المتيقن كما لو شاك  
فى مغيره هل هو مخالط او مجاور او فى كثرته أو نحو ذلك شورى (قوله مخالفا) أى  
وسطاح ل (قوله فى احدها) المراد بالاحد الاحد الاثر فيشمل كل احدى فيقدر  
مخالفا له فى كل صفة لاقى صفة واحدة فقط ح ف وصرح به م ر وعبارة ع ش  
(قوله فى احدها) أى فان غيرا كتفى به والا عرض الباقي من الاوصاف ليوافق كلام  
م ر وعبارة ح ل بمعنى اننا عرض عليه مغير اللون ومغير الطعم ومغير الريح فبأبها  
حصل التغير تقديرا اكتفينا به فى سلب الطهورية والمغير اللون عصير العنب ولطعم  
عصير الرمان وللريح اللاذن وهو الالبان الذكر وقيل نبت هذا هو مخالف الوسط  
ونخرج بقوله ما يوافق فى صفاته ما لو وافقه فى صفة واحدة منها وبقي فيه الصفتان مثلا  
كماء ورد منقطع الرائحة له لون وطعم مخالف للون الماء وطعمه هل تقرض الاوصاف  
الثلاثة أو يختص بفرض مغير الريح الذى هو الاشبه بالخليط ذهب الى الاول شيخنا  
والى الثانى الرويانى وهو واضح لان الصفتين الموجودتين بانفسهما الماء بغيرا فلا معنى  
لفرضهما (قوله غير مطهر) أى لغير ذلك المخالط اما بالنسبة اليه فطهر كالواريد تطهر  
سدا وبعين اوطين نصب عليه الماء فتغير به تغيرا كثيرا قبل وصوله للجميع فانه يطهر  
جميع اجزائه بوصولها وان تغير كثيرا للضرورة اذ لا يصل الى جميع اجزائه الا بعد

ولا يغسل البول به وتعبدى  
بما ذكر شامل لظاهر  
المستحاضة ونحوها ولطهر  
المسنون بخلاف قول الاصل  
يشترط لرفع الحدث والنجس  
ماء مطلق (فتغير بمخالط)  
وهو ما لا يتميز فى رأى العين  
بخلاف المجاور (طاهر مستغنى  
عنه) كزعفران ومق  
(تغير يمنع) لكثرته (الاسم)  
أى اطلاق اسم الماء عليه ولو  
كان التغير تقديريا بان اختلط  
بالماء ما يوافق فى صفاته كماء  
مستعمل فيقدر مخالفا له فى  
احدها (غير) سواء كان  
قثنين ام لا

تغيره كذلك فاحفظه من تقرير شيخنا الطبري واعتمده وهذا بخلاف ما لو اريد غسل الميت فتغير الماء المصوب على بدنه بما عليه من نحو سدر تغيرا كثيرا فانه يضر على المتغير الذي يدل عليه كلامهم في باب غسل الميت وفاقا لمجموعة اه سم (قوله في غير الماء المستعمل) أي غير الذي خليطه ماء مستعمل بقرينة ما يأتي ان الماء المستعمل الصرف اذا كان قلتين يكون مطهرا ح ل فالقييد المذكور راجع للشق الاول من التعميم وقوله بقرينة ما يأتي أي من قوله والمستعمل في فرض غير مطهر ان قل المفيد في فهمه ان المستعمل اذا كثري يكون مطهرا مع ان جميعه مستعمل فبالاولى ما اذا كان الماء المستعمل مخالط الماء آخره مطلق وصار المجموع قلتين فاكثروا قال الا به وري الذي يأتي هو قول الشارح اما اذا كثرا ابتداء وانتهاء (قوله لانه) أي المتغير المذكور ولو قيد بالاسمي ماء أي بلا قيد لازم بل بقيد لازم ح ل (قوله من ذلك المتغير او المستعمل) وهذا بقيد عدم الحث بشرب المتغير تغيرا تقديريا وهو ظاهر وأفتى به شيخنا الطبري (قوله لم يحنث) أي ان علم انه متغير في قال ع ش على م ر وظاهره انه لا فرق بين الحلف بالله أو بالطلاق وهو ظاهر وخرج بقوله ماء ما لو قال هذا فانه يحنث به وان مزج بغيره وتغير بخلاف ما لو قال هذا الماء فانه انما يحنث به اذا شربه على حالته بخلاف ما لو مزج بسكر او نحوه بحيث تغير كثيرا وهذا التفصيل يؤخذ مما لو حلف مشيرا الى حنطة حيث فرقوا فيه بين ما لو قال لا كل من هذه فيحنث بالا كل منها وان خرجت عن صورتها فصارت دقيقا أو خبزا وما لو قال لا آكل من هذه الحنطة فانه لا يحنث بالا كل منها اذا صارت دقيقا أو خبزا ع ش على م ر (قوله لا تراب) أي الا ان كان هذا المخالط المستغنى عنه ماذ كراى تراب فهو مستغنى من غير المطلق بناء على انه غير مطلق أي لانه لا يسمى ماء بلا قيد أي ولو كان التراب مستعملا بل ولو كان متنجسا بسول لانه يطهر بالماء الكثير والمسئلة مذكورة في الاسنوى ح ل وأما الملح الماء أي اذا كان منعقد من ماء مستعمل ولم يبلغ به الماء قلتين ولو فرض مخالفا للتغير كثيرا فانه يضر والهبة بالتغير بصفة كونه ملحاً نظر الصورة الا ان لا بالمخالط الوسيط نظر الاصله اه ع ش على م ر ولهذا (قوله وان طرما فيه) الغاية للرد بالنسبة للتراب والتعميم بالنسبة للملح (قوله اسم الماء) الاضافة بيانية (قوله بما مر) أي بالمخالط الطاهر المستغنى عنه (قوله فن علل بالاول) أي قوله تسهيلات والثاني هو قوله اولان تغيره (قوله انه مطلق) معتمد (قوله اقمه) أي اوفق بالقواعد باعتبار وجود التغير بها أي بالتراب والملح الماء أي فتعريف غير المطلق منطبق عليه (قوله التغير بمجاور) وتكره الطهارة بالتغير بالمجاور وقوله وبمكث ولا تكرر الطهارة به ع ش (قوله

في غير الماء المستعمل بقرينة ما يأتي لانه لا يسمى ماء ولهذا لو حلف لا يشرب ماء فشرب من ذلك لم يحنث (لا تراب) وملح ماء وان طرما فيه) تسهيلات على العباد اولان تغيره بالتراب لكونه كدورة وبالملح الماء لكونه منعقدا من الماء لا يمنع اطلاق اسم الماء عليه وان اشبهه التغير بهما في الصورة التغير الكثير بما فرقن علل بالاول قال ان المتغير بهما غير مطلق ومن علل بالثاني قال انه مطلق وهو الاثر والاول اتعد وخرج بما ذكره التغير بمجاور



كدهن وعود) والكافور نوعان صلب وغيره فالقول مجاور والثاني مخالط ومنه  
القطران لان فيه نوعا فيه دهنية فلا يمتزج بالماء فيه ككون مجاورا ونوعا لادهنية فيه  
فيكون مخالطا ويحل كلام من اطلق على ذلك ويعلم مما تقر ان الماء المتغير كثيرا  
بالقطران الذي تدهن به القرب ان تحققتا تغيره به وانه مخالط فغير طهور وان شككنا  
او كان من مجاور فطهور سواء في ذلك الرمي وغيره خلافا للزركشي شرح م ر ثم رأيت  
حرفا ل بعد قول المصنف وما في مقره ومنه كما هو ظاهر القرب التي يدهن باطنها  
بالقطران وهي جديدة لا صلاح ما يوضع فيها من الماء وان كان من القطران المخالط  
ع ش على م ر ويحل كلام م ر على ما اذا كان القطران لغير اصلاح القرب  
ح ف (قوله ولو مطيبين) بفتح الياء التحية المشددة أى مطيبين بغيرهما ويجوز كسرهما  
أى مطيبين لغيرهما (قوله وبمكث) بثلاث ميم مع اسكان كافه شرح م ر والتغير  
بالمكث من جملة محترز من مخالط لان المتغير بغير المخالط يصدق بالتغير بالمجاور والمتغير  
لا بمجاور ولا بمخالط ح ل ومقتضى قول الشارح وأما المتغير بالبقية الخ ان تغيره  
بالمكث من جملة محترز قوله مستغنى عنه والامر في ذلك سهل شيخنا (قوله وبما في مقر  
الماء ومعه) ولو مصنوعا كالقرب المصنوعة بالزعفران شوبري وعبارة شرح م ر  
ويؤخذ من كلامهم ان المراد بما في المقر والمز ما كان خلقيا في الارض أو مصنوعا فيها  
بحيث صار يشبه الخلق بخلاف المصنوع فيها لا بذاك الحيثية فان الماء يستغنى عنه  
اه ومنه ما تصنع به الفساق والصهاريج من الجير ونحوه ومنها ما يقع كثير من وضع  
الماء في جرة وضع فيها أولا نحو لبن أو غسل ثم استعملت في الماء فتغير طعمه اولونه  
او ريحه ع ش على م ر قال سم وينبغي ان يكون منه التغير بطوئس الساقية  
للحاجة فهو في معنى ما في المقر اه وليس من هذا الباب أى باب التغير بما في المقر  
ما يقع كثيرا من الاوساخ المنفصلة من ارجل الناس من غسلها في الفساق خلافا لما  
وقع في حاشية شيخنا وانما ذلك من باب ما لا يستغنى الماء عنه غير المر والمقر كما أفتى به  
والد الشيخ في نظيره من الاوساخ التي تنفصل من ابدان المنغمسين في المغاطس  
رشيدى على م ر أى فلا يضر أيضا (قوله وان منع الاسم) واجمع لكل (قوله  
بما لا يمنع الاسم) ولو احتمل ان شاكل هو قليل أو كثير م ر (قوله في الاخيرة)  
هى قوله بما لا يمنع الاسم ع ش (قوله لا يكونه تروحا) قضيته انه لو غير طعمه اولونه  
او الجميع انه يضر وجرى عليه بعضهم والاصح انه لا يضر التغير به مطلقا الا اذا تحققنا  
انفصال شئ منه خالط الماء وغير كثير او كتب أيضا يؤخذ منه انه ان تحلل منه شئ  
كالكتان والشمس والعرقسوس ونحوها انه يضر لانه تغير بمخالط شوبري (قوله

كدهن وعود ولو مطيبين  
وبمكث وبما يضر الماء ومعه وان  
منع الاسم والتغير بما لا يمنع  
لقلته في الاخيرة ولا ان التغير  
بالمجاور لا يكونه تروحا لا يضر

كالتغير بجملة قديم القياس لوضوح الفرق لان الجواهر ملاق للماء ح ل (قوله  
بالبقية) أي بالمسكت وبما في المقروء والمروء قوله لا يمنع تغيره أي الكثير وقوله وان  
وجد الشبه المذكور أي وان شابه في الصورة التغير المانع لاطلاق اسم الماء عليه  
ح ل (قوله أي استعماله) أي لان الاحكام انما تتعلق بافعال المكلفين (قوله لمنعه  
الاسباغ) أي الاتمام أي كمال اتمام الوضوء والا لم يمنع اتمام الوضوء من أصله يصح  
الوضوء منه ويحرم اه سم وفي القسطلاني على البخاري قال في المصايح المعروف ان  
اسباغ الوضوء كماله واتمامه والمبالغة فيه اه فعلى هذا لا حاجة لتقدير مضاف  
في كلام الشارح وظاهر هذه العلة اختصاص الكراهة بالطمهارة لكن علها النوى  
في شرح المذهب بخوف الضرر وقضيته الكراهة في البدن مطلقا ع ش وح ل وقوله  
وجب وحيث لا كراهة ح ل (قوله واخاف منه ضررا) وله الاشتغال بتسخين  
البارد اذا خاف منه الضرر وان خرج الوقت بخلاف ما لو خشى الضرر من شديد  
السخونة لا يصبر لتبريده بل اذا خشى خروج الوقت وجب التيمم ويفرق بان التسخين  
مقدوره بخلاف التبريد ع ش أي فانه ليس من شأنه ان يكون مقدوره فلا بد انه  
قديم ككون مقدوره بان يصب عليه ماء باردا ح ف (قوله ضررا) مستند التجربة  
اولا بخبر اربعة ح ل والمعتمد ان تجربة نفسه لا يعول عليها في الاحكام ح ف (قوله  
حرم) ويجب عليه التيمم وظاهره وان امكن تبريده بعد الوقت ويشكل بما لو توقف  
استعمال الماء على التسخين حيث وجب ولو بعد خروج الوقت وامتنع عليه التيمم  
حيث لا في حرر شو برى قال ع ش وقد يفرق بان التبريد ليس له امد ينتظر بخلاف  
التسخين اه (قوله ولو مسخنا بنجس) ظاهره ولو من مغلظ قال المصنف وفيه وقفة  
ح ل (قوله وكره مشمس) أي طبا وشرعا ومثله الشرب قائما وسهرا ليل في العبادة  
يكراه طبا لا شرعا والنوم قبل العشاء يكره شرعا لا طبا ومما يسن طبا وشرعا الفطر على  
التمر وشو برى وضابط الشمس ان تؤثر فيه السخونة بحيث تنفصل من الاناء اجزاء سمية  
تؤثر في البدن لا مجرد انتقاله من حالة الى أخرى بسببها شرح م ر (قوله بشرطه)  
وهي ستة وقوله بان يتشمس اول القيود (قوله بقطر حار) أي في زمن الحر والعبادة  
بالبلد وان خالفت وضع قطرها فالتيغير بالقطر جري على الغالب فلا يكره المتشمس  
في الطائف ح ل وقرره ح ف (قوله في بدن) ولو بدن ابرص خوفا من كثرته  
او استحكامه ح ف (قوله ولم يبرد) بضم الراء في الماضي والمضارع لانه من باب سهل  
كما في المختار ومن باب قتل كما في المصباح ع ش (قوله خوف البرص) أي حدونه  
او زيادته واستحكامه (قوله لان الشمس الخ) علة للعلة (قوله تعلم الماء) قضية

كالتغير بجملة قريبة من الماء  
واما التغير بالبقية فلتعذر  
صون الماء عنها اولاه كما قال  
الرائي تبعا لالمام لا يمنع  
تغيره بالاطلاق الاسم عليه  
وان وجد الشبه المذكور  
والتصريح بالماء من  
زيادته وخروج الماء الجلي  
فمنع التغير الكثير به ان لم  
يكن بمقدور الماء او عمره واما  
التغير بالنجس المفهوم من  
ظاهره في أي (وكره شديد حر  
وبرد) من زيادته أي استعماله  
لمنع الاسباغ ثم ان فقد غيره  
وضاق الوقت وجب واخاف  
منه ضررا حرم وخروج بالشديد  
المعتدل ولو مسخنا بنجس فلا  
يكراه (و) كره (متشمس  
بشرطه) المعروفة بان  
يتشمس في اناء منطبع غير  
يقطع كحديد بقطر حار كالحجاز  
في بدن ولم يبرد خوفا البرص  
لان الشمس محدثة ما تفصل  
من الاناء زهومة تعلم الماء

ذلك انه لو خرق الاناء من اسفله انه لا يكره والاوجه خلافه لان الزهومة تخرج بجميع  
اجزاء الماء فالمراد بقوله تعالوا الماء تظهر بعلمه فلا ينافي انها منبثة بجميع اجزائه  
مذاًبني على الخطيب (قوله فيحصل البرص) فلو غلب على ظنه حصول ذلك بسبب  
معرفة او يقول طيب عدل حرم عليه استعمال ذلك ويجب التيمم ان فقد غيره  
ولا يكلف ان يصبر الى ان يبرد وظاهره وان اتسع الوقت وكان قياساً ماسياً في انه  
للم يجد ما يسخن به الا بعد الوقت انه يصبر ولا يقيم انه يكلف هنا الصبر الى ان يبرد  
ولو خرج الوقت وقوله بسبب معرفته أي تجربته وهو ضعيف والمعتمد ان التجربة لا يعمل  
بها في ذلك ح ف (قوله فلا يكره المسخن بالنار) أي ابتداء بخلاف الشمس اذا سخن  
بالنار قبل تبريده فان الكراهة باقية اخذ من مسئلة الطعام وهي ما لو طبخ به طعام مائع  
فانه يكره تناوله فانها تدل على عدم زوال الكراهة بالتسخين بعد تشميسه وقبل تبريده  
بخلاف الحمامة كجرب عن به لان الاجزاء السمية تستهلك في الحمامة اه شيخنا اما اذا برد  
ثم سخن فانها تزول الكراهة ولا تعود بعد ذلك زى فقول الشارح في بدن ليس بقيد بل  
مثله الطعام المائع والثوب اذا غسل بالشمس وليس في حال حرارته أيضاً بخلاف  
المسخن بالنار أي غير شديد السخونة اخذ من قوله قبل وكره شديد حر (قوله لذهب  
الزهومة) ظاهره انها وجدت في أول الحرارة ثم ذهبت بشدتها اه (قوله لصفاء  
جوهره) يؤخذ منه ان محل ذلك اذا لم يكن مغشوشاً بنحاس قرره الشبشيرى ع ش  
(قوله من جهة الدليل) أي من جهة ضعف الدليل الدال على كراهة الشمس وقد  
ذكره م ر بقوله لما روى ان عائشة سغنت ماء في الشمس للنبي صلى الله عليه وسلم  
فقال لا تفعل يا حيراء تصغير حرا فانه يورث البرص وهذا وان كان ضعيفاً لكن يتأيد بما  
روى عن عمر رضى الله عنه انه كان يكره الاغتسال به وقال انه يورث البرص اه  
(قوله من طهارة الحدث) أي الطهارة المتعلقة بالحدث اعم من ان تكون على وجه  
الرفع او على وجه الاستباحة فشملت العبارة قوله ولو من طهر صاحب الضرورة لكانها  
لا تشمل غسل الميت لانه لا يقال فيه طهارة حدث فحينئذ يزداد في عبارته فيقال من  
طهارة الحدث وما في معناه وهو غسل الميت وقوله كالغسلة الاولى الكاف  
اما استقصائية اذ لا يستعمل الا الاولى واما تنبيلية لتدخل المسعة الاولى كما قاله  
الشوبرى (قوله لم يجمعوا المستعمل) فيه يحتمل انهم لم يجمعوه لكونه قليلاً بدرجة  
ومحباب بانهم كانوا يسافرون مع كثرة ومع كونهم كانوا يغتسلون فهو مع كثرة لم يجمعوه  
لان قيل لم يجمعوا ماء المرة الثانية والثالثة واجيب بأن ماءها يختلط غالباً بماء المرة  
الاولى فيصير الجميع مستعملاً فلم يجمعوه لذلك وبانه يحتمل انهم كانوا يقتصرون

فاذا لاقت البدن به وتحتها  
خيف ان يقبض عليه  
فتحبس الدم فيحصل البرص  
فلا يكره المسخن بالسار كما مر  
لذهاب الزهومة بها ولا  
متشمس في غير منطبع  
سكان خريف والحياض ولا  
متشمس بمنطبع نقد لصفاء  
جوهره ولا متشمس بقطر  
بارد او معتدل ولا استعماله  
في غير بدن ولا اذا برد كما  
صححه النووي على انه اختار  
من جهة الدليل عدم كراهة  
الشمس مطلقاً وتعبيرى  
بشمس اولى من تعبيرة  
بشمس وقولي بشروطه من  
زيادتي (والمستعمل في  
فرض) من طهارة الحدث  
كالغسلة الاولى ولو من طهر  
صاحب ضرورة (غير مطهر  
ان تل) لان العناية رضى  
الله عنهم لم يجمعوا المستعمل  
في اسفارهم القليلة الماء  
ليتطهروا به بل عدلوا عنه الى  
التيمم

في اسفارهم القليلة الماء على مرة واحدة قررره شيخنا الحنفى (قوله ولانه ازال المانع)  
 أى مع ضعفه بالقلة والا فالكثير كذلك (قوله فان قلت الخ) وارد على المتن اوعلى الدليل  
 والتعليل على وجه المعارضة كما يدل عليه قوله جمع بين الأدلة والجواب الاول بالمنع  
 (قوله فيقتضى تكرار الطهارة) لانه من صيغ المبالغة وقوله فيقتضى تكرار الطهارة  
 بالماء أى حتى القليل مع انه يصير من أول طهارة به مستعملا ولا يجوز التطهير به ثانيا  
 (قوله قلت فعول باقى اسم اللآلة الخ) فيه تسليم ان طهوره يقتضى تكرار الطهارة وهو  
 انما يصح لو كان صيغة مبالغة من مطهر والواقع انه صيغة مبالغة من طاهر لا من مطهر  
 فغناه تكرار الطاهر به لكن لم يكن لتكررها معنى جل معنى المبالغة على انه مطهر غيره  
 رشيدى (قوله جمع بين الأدلة) أى جنس الأدلة الصادق بالواحد وما فوق وهو قوله  
 لان الصحابة الخ وقوله تعالى وأنزلنا من السماء ماء طهورا فالاول لا يقتضى التكرار  
 والثانى يقتضيه ويجوز ان يكون الجمع باقيا على حقيقة والثالث قوله ولانه ازال  
 المانع لان التعليل دليل وهو أيضا لا يقتضى التكرار (قوله ليس بطلق) معتمد وقوله وهو  
 الصحيح ضعيف (قوله لىكن منع من استعماله) أى فى رفع الحدث وحيث لا حاجة  
 للتعليل بانه ازال المانع ح ل (قوله فيشمل ما توشأ به الصبي) ولو غير مميز بان وضأه به  
 وليه ليطوف به وهذا دخل بقوله ام لا الاولى فلو قال الشارح وماء وضوء لصبي لسكان  
 أولى ليدخل ماء وضوء غير مميز وضأه وليه فى الحج للطواف قال شيخنا م روله اذا ميزان  
 يصلى به وفيه بحث اه قل على الجلال وفى ع ش ان الاقرب انه لا يصلى به لانه  
 انما اعتد بوضوء وليه للضرورة وقد زالت ونظيره ما قيل فى زوج المجنونة اذا غسلها  
 بعد انقضاء دم الحيض من انها اذا افاقت ليس لها ان تصلى بذلك الغسل اه وقوله  
 وما اغتسلت به الذمية من نحو حيض أو نفاس وهذا دخل بقوله ام لا الثانية لان  
 غسلها ليس عبادة ونيتها التمييز فلو اسلمت واحدا صولها وزوجها كافر وهى مجنونة  
 بطل غسلها وحيث لا يغزى يقال لها غسل صحيح بطل بكلام المغتسل أو كلام غيره ح ل  
 (قوله لحليلها) أى الذى يعتقد توقف الحل عليه جرح الحنفى الذى لا يعتقد توقف  
 الحل عليه بل على الانقطاع فقط فلا يكون الماء مستعملا ح ل وقال س ل  
 لو اغتسلت حنفية لتحل لزوجه الحنفى فماء غسلها غير مستعمل لانه ليس مما لا بد منه  
 عندها فلو كان زوجها شافيا واغتسلت لتحل له ينبغي ان يكون ماؤها مستعملا لانه  
 مما لا بد منه بالنسبة اليه وان كان بالنسبة اليها ليس مما لا بد منه او كانت شافعية  
 وزوجها حنفيا واغتسلت لتحل لها التمكن كان ماؤها مستعملا اولتحل له كان غير  
 مستعمل حرره والمعتمد انه يصير مستعملا مطلقا حيث كان أحد الزوجين يعتقد

ولانه ازال المانع فان قلت  
 طهور فى الآية السابقة  
 بوزن فعول فيقتضى تكرار  
 الطهارة بالماء قلت فعول باقى  
 اسم اللآلة كصور لما يتصور  
 به فيجوز ان يكون طهور  
 بذلك ولو سلم اقتضاه التكرار  
 فالمراد جمع بين الأدلة ثبوت  
 ذلك لجنس الماء او فى المحل  
 الذى يمر عليه فانه يظهر كل  
 جزء منه والمستعمل ليس  
 بطلق على ما صححه النووي  
 لكن جزم الرافعى بانه مطلق  
 وهو الصحيح عند الاكثر لكن  
 منع من استعماله تعبد افهو  
 مستثنى من المطلق والمراد  
 بالفرض ما لا بد منه اثم تركه  
 ام لا عبادة كان ام لا يشمل  
 ما توشأ به الصبي وما اغتسلت  
 به الذمية لتحل لحليلها المسلم



توقف على التمكن من غسل انتهى ح ف والحليل ليس بقيد وكذا المسلم (قوله اذا كثر)  
 أى المستعمل ابتداء بان توضع خمس في ماء قلتين فاكثران هذا يقال له ماء مستعمل  
 لكنه كثير ابتداء ولا يلزم من كونه مستعملا انه لا يصح الوضوء منه الا ترى الى فسقية  
 الارهر مثلا يقال لها مستعملة اذا الخمس فيها حدث مثلا لانها استعملت في فرض بل  
 في فروض كثير: ويصح الوضوء منها قطعاً فعلم ان المستعمل غير مختص بالقليل بدليل قول  
 المتن والمستعمل في فرض غير مطهر ان قل فهو موه ان المستعمل في فرض مطهر ان كثر  
 شيخنا (قوله لان الطاهرة) أى اللازمة للطهورية وقوله فالطهورية أولى لانه اذا زال  
 الوصف الاغلاظ وهو النجاسة بالكثرة فالاستعمال أولى (قوله كما يعلم مما يأتي) أى  
 في قوله فان زال تغيره الخ وقوله لا تنفقاء العلة أى قوله ولا لانه ازال المانع ع ش (قوله  
 قلنا ماء) أى مقدار مظهر وفيها فهو على حذف مضافين ليشمل ما اذا كان الماء  
 في غيرهما او انه اطلق المحل وأراد الحال فيه وقال شيخنا العزنى القلتان صار حقيقة  
 شرعية في الخمسمائة رطل وبطل على هذا قوله وهما خمسمائة تقريباً قال ح ل قلنا  
 ماء أى صرف ولو مستعملاً بخلاف الذى بلغها بمائع استهلك فيه بحيث لم يتغير به لاحسا  
 ولا تقديره فانه ينجس بمجرد الملافة كما يحكم عليه بالاستعمال بمجرد مفارقة المحدث له  
 اذا انغمس وعن حواشي الروضة للبلقينى لو وضع على ماء دون القلتين ملح ماء فذاب  
 وبلغ به تلتين كان كالماء ولا بد ان يكون بمحل واحد او بمحلين ويدهما اتصال  
 بحيث لو حرك الماء في أحدهما لتحرك الآخر كقويا والافلا وعلى الثاني يحمل قول  
 امام الحرمين لو كان الماء في حفرتين في كل حفرة قلة وبينهما اتصال فوقع في إحدى  
 الحفرتين نجاسة فلسنا نرى ان ما في الحفرة دافعاً للنجاسة انتهى وقوله تحركا قويا  
 راجع لقوله حرك ولقوله لتحرك كما صرح به غيره ويؤخذ من سم على أى شجاع انتهى  
 شيخنا لكن اعتمد شيخنا الحنفى انه راجع للأول فقط ففى كان بحيث لو حرك أحدهما  
 تحركا قويا تحرك الآخر ولو تحركا ضعيفا كفى انتهى قال حجر ويبنى في احواض تلامقت  
 الا كقاء بتحرك الملاصق الذى يبلغ به القلتان دون غيره وعبارة سم والوجه في بيوت  
 الاخطية ان يكتفى بتحرك كل ملاصق بتريك ملاصقه وان لم يتحرك بتريكه غيره  
 اذا بلغ المجموع قلتين انتهى وقال ع ش قلنا ماء ولو احتملا حتى لو شككنا في بلوغها  
 فالاصل الطهارة قوله الشبشيرى ومرو المراد بالماء الماء الصنف حتى لو لم يبلغ قلتين  
 وكما ساء بما يع ولم يتغير حسا ولا تقديرا فصار قلتين بما انضم اليه جاز التطهير به وينجس  
 بمجرد الملافة لان فيه قوة دفع لدفع والدفع أقوى من الرفع واذا انغمس فيه جنب صار  
 مستعملا بعد انفصاله عنه فصار حكمه حكم الماء القليل في انه ينجس بمجرد الملافة

اما اذا كثر ابتداء او انتهاء  
 بأن جمع حتى كثر فطهر  
 وان قل بعد تفرقه لان  
 الطاهرة اذا عادت بالكثرة  
 كما به لم مما يأتي فالطهورية  
 أولى وخرج بالفرض المستعمل  
 في غيره كالغسل الثانية  
 والثالثة والوضوء المجدد  
 فطهر لانه فناء العلة وسيأتى  
 المستعمل في النجاسة في بابها  
 (ولا تنجس قلنا ماء وهما  
 خمسمائة رطل) بكسر الراء  
 انصح من فتحها

وحكمه حكم الماء الكثير في ان له ان يتوضأ به مرارا ولا يجب عليه ان يبقى قدر  
 المائع وحكمه أيضا انه اذا توضأ منه شخص وقطاطر عليه منه شيء فنقض ان لو وقع  
 عليه قدر هذا المتساقط يتغير اولافان كان يتغير حكمنا عليه بددم الطهورية  
 والافلا وفي هذه الحالة لابد من نية الاعتراف والامار مستعمل ع ش (قوله بغدادى)  
 نسبة الى بغداد بدالين مهملةين وباعجام الثانية وينون بدلهما ويم أوله بدل الباء  
 مدينة مشهورة شرح م ر وقوله وبم أوله أى مع النون فقط كما فى القاموس ع ش وهما  
 بالمصرى أربع مائة وستة واربعون وثلاثة اسباع رطل على ما صححه النووى زى  
 (قوله قريبا) تميز بحول عن المضاف أى والقلتان تقرب خمسمائة رطل أى مقربها  
 شوبرى أى ما يقرب منها (قوله بملاقاة نجس) أى ان لم يغيره أخذ ما بعده والنجس  
 بفتح النون مع كسر الجيم وفتحها ويكسر النون وفتحها مع سكون الجيم وفتح النون مع ضم  
 الجيم شرح م روع ش عليه فى أول كتاب الطهارة فهو بفتح النون مع تثنية الجيم  
 وسكون الجيم مع فتح النون وكسرها ولول بال فى البصر مثلاً فارتفعت منه رغبة فى طاهرة  
 كما أفنى به الوالد لانها بعض الماء الكثير خلاف لما فى العباب ويمكن حل كلام القائل  
 بنجاستها على محقق كونها من البول وان طرحت فى البصرة فوقع منه قطرة على  
 شيء لم تنجسه شرح م ر (قوله اذا بلغ الماء قلتين الخ) أى ان لم يغيره أخذ ما بعده أيضا  
 وهو استدلال على الدعوى الاولى وهى قوله ولا تنجس قلت ماء وقوله وفى رواية الخ  
 تفسير الاولى واما الرواية الثانية وهى قوله اذا بلغ الماء قلتين من قلال هجر  
 مع ما بعده من الضميمة فاستدلال على الدعوى الثانية وهى قوله وهما خمسمائة رطل  
 وقوله والواحدة الخ من تمام الاستدلال على الدعوى الثانية لكن فيه ان هذا  
 لا يفيد كونها تقريبا بمعنى المراد وهوانه لا يضر نقص الخ اذ غاية ما قال والواحدة  
 لا تزيد فى الزيادة ونفى الزيادة لا يفيد اغتفار النقص فتأمل (قوله أى يدفع النجس  
 ولا يقبله) على حسد قولهم فلان لا يحمل الا على حسد قولهم فلان لا يحمل الحجر لثقله  
 والا لم يكن للتقييد بالقلتين فائدة حل وقوله لا على حد الخ أى فهو من باب حل المعانى  
 لا حل الاجرام وقوله والا الخ أى لان الماء مطلقا لا يحمل الاجرام النجسة بمعنى انها  
 لا تستقر فوقه والمعانى المراد بها هنا النجس الحاصل من ملاقاته النجاسة (قوله  
 اخذ من ابن جريج) لم يقل كما قال ابن جريج لانه لم يصرح بالنصف بل قال تسع قربتين  
 وشياً فجعل الشافعى الشيء على النصف احتياطاً (قوله من ابن جريج) كان شيخ  
 الشافعى واسمه عبد الملك ابن يونس ع ش أى شيخه بالواسطة اذ الشافعى أخذ  
 عن مسلم بن خالد الزنجى وهو عن ابن جريج عن عطاء بن أبى رباح عن ابن عباس عن

(بغدادى تقريرا بملاقاة  
 نجس) خبر اذا بلغ الماء قلتين  
 لم يحمل خبثا رواه ابن حبان  
 وغيره وصححه وفى رواية  
 فانه لا ينجس وهو المراد بقوله  
 لم يحمل خبثا أى يدفع النجس  
 ولا يقبله وفى رواية اذا بلغ  
 الماء قلتين من قلال هجر  
 الواحدة منها قدرها الشافعى  
 اخذ من ابن جريج الراى  
 ما يقربتين ونصف من قرب  
 لجاز واحدتها لا تزيد غالبا  
 لمائة رطل بغدادى  
 بسياق بيانه فى زكاة التائب  
 هجر بفتح الماء والجيم قرية  
 رب المدينة النبوية

النبي صلى الله عليه وسلم (قوله بالمساحة) أي الذرع (قوله في المربع) اما المذرع  
 كالبر فلهما ذراعان طولاً وذراع عرضاً والمراد بالطول فيه العمق وبالذراع فيه ذراع  
 النجار وهو ذراع ورابع زى والمحيط ثلاثة امثال العرض وسبع مثله فيضرب بعد  
 البسط نصف العرض في نصف المحيط ويضرب الحاصل في العمق واما الثلث فهو ذراع  
 ونصف طولاً وذراع ونصف عرضاً بذراع الادمى وهو ما بين الركبتين وذراعان عمقا  
 بذراع الادمى تبسط اذرعاً قصيرة ثم تضرب ستة الطول في ستة العرض بستة  
 وثلاثين فيخذ ثلثها وعشرها وثمانية عشر وثلاثة اقسام فاضربها في ثمانية العمق  
 تبلغ مائة وخمسة وعشرين الا خمساً فكل واحد يسع أربعة ارباط والنخس الناقص  
 معنى قوله تقريباً (قوله لا يضرب) نقص رطلين وكان اغفار الرطلين فقط لانها امر وسط  
 بين ادنى مراتب القلة وهو واحد واول مراتب الكثرة وهو الثلاثة شوبرى (قوله  
 فان غيره) أي بقينا ع ش وفي غيره ضمير ان بارز ومستر فالبارز الماء والمستر للنخس  
 والتقدير فان غير النخس الماء أي حالاً فلم يغيره حالاً بل بعد مدة فالوجه الرجوع  
 الى اهل الخبرة ان علموا والا فالاصل الطهارة شرح الارشاد وقوله الى اهل الخبرة أي  
 ولو واحد اكد كره في شرح المنهاج ويحكم بالنجاسة من حيث تزداد من حين وقوع  
 النجاسة قاله بعضهم فتأمل شوبرى والمناسب ان يقول فان غيرها أي القلتين  
 الا ان يقال انه رجع الضمير المضاف اليه في قوله قلة ساء (قوله او تغيراً تقديرها)  
 الاخصر ان يقول او تقدر او ذلك كان وقع فيه بول منقطع الرائحة فيقدر الريح ريح  
 المسك والطعم طعم الخل واللون لون الخبز وهذا هو المخالف الاشد كما في ح ل (قوله للخبر  
 السابق) أي اذا بلغ الماء الخ ع ش (قوله والخبر الترمذى) عطف على الخبر  
 فالاجماع خصص الخبرين ع ش وبقي للخبر الثاني تخصيص آخر من جهة صدقه بالقليل  
 والكثير سينبه عليه بقوله اما الماء فلهوهم خبر القلتين السابق المخصص لمنطوق الماء  
 لا ينحسبه شيء (قوله والغير بحقيقة) مفهوم الضمير المستتر في غير لانه عائد على النخس  
 الملاقي وقوله اما اذا غير بعضه مفهوم الضمير البارز لان التبادر منه فان غيره كله (قوله  
 كما افهمه التقييد) أي المفهوم من الضمير المستتر فانه راجع للنخس الملاقي المفهوم من قوله  
 علافة نجس (قوله في الطاهر) أي بالطهارة ففي معنى الباء وقوله اغلظ أمره أي  
 وصفه الذي هو التنجيس (قوله اما اذا غير بعضه) هذا واضح في الراكد دون الجاري  
 فان الجرمة الثانية التي لم تلاق النجاسة لها حكم الغسالة ح ل (قوله فان زال تغيره)  
 أي الماء الكثير اما القليل فلا يظهر بزوال تغيره ح ل قوله والتقدير يرى بان يقدر انه لو كان  
 التغير حسياً ومكث مدة طويلة أزيد عليه ماء زال تغيره وبفعل به كذلك او بان يكون

والقلتان بالمساحة في المربع  
 ذراع ورابع طولاً وعرضاً  
 وعمقا بذراع الادمى وهو  
 شبران تقريباً والمعنى  
 بالتقريب خمسة انة انه لا يضرب  
 نقص رطلين على ما صححه  
 النووي في روضته لكنه صح  
 في تحقيقه ما جزم به الراجح  
 انه لا يضرب نقص قدر لا يظهر  
 بنقصه تفاوت في التغير بقدر  
 معين من الاشياء الخيرة  
 (فان غيره) ولو يسيراً او تغيراً  
 تقديرها (نخس) بالاجماع  
 المخصص للخبر السابق  
 والخبر الترمذى وغيره الماء  
 لا ينحسبه شيء ولو تغير بحقيقة  
 على الشط لم يؤثر كما افهمه  
 التقييد بالملافة وانما اثر  
 التغير اليسير بالنخس بخلافه  
 في الطاهر اغلظ أمره اما اذا  
 غير بعضه فالتغير نجس وكذا  
 الباقي ان لم يبلغ قلتين  
 (فان زال تغيره)

يجنبه غدري أي نهر صغير فيه ماء متغير فزال تغيره بنفسه بعد مدة أو بماء صب عليه فيعلم  
 أن هذا أيضا يزول تغيره بما ذكر تقريره ش زى (قوله أي لا بعين) دخل فيه  
 الريح والشمس وبه صرح السبكي شورى (قوله ولو نجسا) أي متنجسا وتذكير الماء  
 ليشمل هذا لا ينافية قولهم الماء إذا أطلق ينصرف للظاهر لأن ذلك إطلاق شرعي  
 وهذا إطلاق لغوي ع ش أي تسمية النجس ماء باعتبار اللغة والافه ولا يقال له ماء  
 شرعا (قوله أو اخذ منه والباقي قلنا) بأن كان الماء منخفا به فزال تخفاقه ودخل  
 الريح وقصره حجر (قوله طهر) بفتح الهاء وضمة هاء والفتح افصح شرح م ر ويظهر ولو كان به  
 نجاسة جامدة ويكون مطهرا وانما قال هنا طهر وفي ماسيا في فهو طهور له لالتفات  
 أو ان الثاني لما كان فيه إيراد ماء كان فيه مظنة توهم أنه يظهر بالبراد ولا يظهر لولم يبر  
 بالظهورية تعبر بها فاعلموا هذا التوهم بخلافه هنا شورى (قوله لا تنفقاء على النجس) وهي  
 التغير (قوله ولا يضر عود تغيره الخ) قال في الأيعاب نعم ينبغي أنه لو قال أهل الخبرة  
 أن التغير من تلك النجاسة كان نجسا انتهى أي من حين عود التغير كما قاله ع ش قال  
 الزركشي التجه في هذه أنه إذا عاد ذلك التغير الزائل فالماء نجس وإن تغير تغيرا آخر  
 لا بسبب تلك النجاسة أصلا فهو طهور وإن تردد الحال فاحتمالان والاربع الطهارة  
 لأنها الأصل شورى (قوله إذا خلا عن نجس جامد) فإن كان به ذلك النجس الجامد  
 ضر التغير به أحالة له على ذلك النجس الجامد وهو واضح أن أمكن أحالة عليه بأن كان  
 ذلك التغير الذي زال ونسبوا إليه فالمراد خلا عن نجس كان موحودا فيه قبل زوال  
 ذلك التغير وذلك التغير منسوب إليه قال الرشيدى على م ر والظاهر أن مراده بالجامد  
 المجاور ولو ما ناعا كالأذن وبالمسائح المستهلك (قوله أما إذا زال) أو زال التغير مجاور  
 عاد طهورا كما في فتاوى القفال ويدل له التمثيل بالمخالط زى وعبرة شرح م ر ولو زال  
 ذلك التغير ثم عاد فإن كانت النجاسة جامدة وهي فيه فنجس وإن كانت مائعة أو جامدة  
 وقد أزيلت قبل التغير الثاني لم ينجس أه قال ع ش قوله فنجس أي من الآن  
 وعليه فلو زال تغيره فطهر منه جمع ثم عاد تغيره لم ينجس عليهم إعادة الصلاة التي فعلوها  
 ولم يحكم بنجاسة أبدانهم ولا ثيابهم لأنه بزوال تغيره حكم بطهوريته والتغير الثاني يجوز  
 أن يكون من نجاسة تحللت منه بعد وهي لا تضر فيما مضى (قوله حسا) أي ظاهرا  
 (قوله كسك) فانه يزول الريح وذلك فيما إذا كان متغيرا بالريح والتراب يزول اللون  
 وذلك فيما إذا تغير لونه والخل يزول الطعم وذلك فيما إذا تغير طعمه أي لم توجد رائحة  
 النجاسة بالمسك ولا لونها بالتراب ولا طعمها بالخل ح ن (قوله للشك) هذا ينافي  
 قوله قبل أما إذا زال إلا أن يقال المراد بقوله أما إذا زال أي زال ظاهره فلذلك اتى بقوله

الحسي أو التقديرى  
 (بنفسه) أي لا بعين كطول  
 مكث (أو بماء) أن ضم إليه  
 ولو نجسا أو أخذ منه والباقي  
 قلنا (طهر) لا تنفقاء على  
 النجس (ولا يضر عود تغيره  
 إذا خلا عن نجس جامدا  
 إذا زال حسا بتغيره كما  
 وتراب وخل فلا يطهر للشك  
 في أن التغير زال أو استتر  
 الظاهر أنه استتر



حسب أي ظاهر أو يراد بقوله للشك في أن التغير زال أي حقيقة في الحس وفي نفس  
 الأمر شيخنا (قوله فان صفا الماء) أي زال ربح المسك أولون التراب أو طعم الحل وقوله  
 طهر أي حكما بظهوريته لا تنفاه علة التنجيس (قوله والماء دونهما) قيل الظرف حال  
 من المبتدأ وفيه ما لا يخفى والوجه أنه حال من فاعل يعبس العائد للماء اه شوبري  
 (قوله ولو جاريا) للرد على من قال لا يعبس إلا بالتغير اقوته بوروده على النجاسة قال ابن  
 حجر اختار كثير من أصحابنا مذهب مالك أن الماء لا يعبس إلا بالتغير أي مالا وان  
 قل وكانهم نظروا للتسهيل على الناس والألف دليل صريح في التفصيل كما ترى اه (قوله  
 يعبس) لم يقل بالاجماع كالذي قبله لانه عند مالك لا يعبس إلا بالتغير اه حل (قوله  
 وان كثر) تعميم حتى لو كان جاريا تعبس جميعه كافي حل وهو ممتد ولو كانت النجاسة  
 في آخر القناة الجارية فيها الزيت واتصل بها تعبس جميع ما في القناة ولو جعل حاييل بين  
 النجاسة والزيت بعد الاتصال تعبس ما وراء الحائل الذي لم يصب النجاسة ومجمله اذا  
 كانت القناة مستوية أو قريبة الاستواء بان كان فيها ارتفاع يسير فان كان فيها ارتفاع  
 وانخفاض فلا يعبس المرتفع مجرد ملافاة المنخفض للنجاسة فلو جعله ساجا لالمرتفع  
 كان طاهرا وقيل لا يعبس إلا ما لا في النجاسة دون ما وراءها شيف أو الحاصل ان الجارى  
 من الماء ومن رطب غيره ما ان يكون بمستوا أو قريباً من الاستواء وما ان يكون منحدر  
 من مرتفع جدا فالجارى من المرتفع جدا لا يعبس منه إلا الملاقى للنجس ماء أو غيره  
 وأما في المستوى والقريب منه فعسر الماء يعبس كله بالملاقاة ولا عبرة بالجربة  
 وأما الماء فالعبرة فيه بالجربة وهي ما بين حافتي النهر من الدوعات فان كانت قلتي  
 لم تعبس هي ولا غيرها وان كانت اقل فهي التي تعبس وما قبلها من الجريات باق على  
 ظهوريته ولو المتصلة بها وعبرة شرح م ر والعبرة في الجارى بالجربة نفسها لا مجموع  
 الماء فان الجريات متفصلة حكما وان اتصلت في الحس لان كل جربة طالبة لما قبلها  
 هاربة مما بعدها فاذا كانت الجربة دون القلتي تعبس بملاقاة النجاسة ويكون محل تلك  
 الجربة من النهر نجسا ويظهر بالجربة بعد ما ويكون في حكم غسالة النجاسة حتى لو كانت  
 مغلفة فلا بد من سبع جريات عليها ومن الترتيب هذا في نجاسة تجري مع الماء فان كانت  
 جامدة واقفة فذلك المحل نجس وكل جربة تمر بها نجسة الى ان يجتمع قلعة مناه وبلغريه  
 فيقال ماء ألف وله غير متغير وهو نجس انتهى باختصار رأى لانه ما دام لم يجتمع نجس بان  
 طال محل جرى الماء (قوله اما الماء فلهوم خبر القلتي السابق المخصص) أي المفهوم  
 فهو وصفة له لا للخبر قال شيخنا ع ش المخصص هذا هو المفهوم فقط وانما خصصناه دون  
 المنطوق لان حديث القلتي فرد من افراد العام وذ كر فرد من ايراد العلم بحكم العام

فان صفا الماء ولا تغير به طاهر  
 (و) الماء (دونهما) أي القلتي  
 ولو جاريا (يعبس كرتب غيره)  
 كزيت وان كثر (بلاقاته)  
 أي النجس اما الماء فلهوم  
 خبر القلتي السابق المخصص  
 لمنطوق خبر الماء لا يعبس به  
 شى السابق



لا يخص برماوى فقول الماء لا نجسه شئ مخصوص بما اذا لم يكن دون القلتين (قوله  
نعم ان ورد) هذا قيد الملافة بما اذا لم يكن الماء واردا على النجاسة أى ولم يجتمع معها وهو  
من جملة التفصيل الآتى حل وعبارة شرح م ر والمراد بالملافة ورود النجاسة على الماء  
اما وروده عليها فسيأتى فى باب النجاسة اه ومن الوارد ما لو طار القدر فاصاب فوراه  
اعلاه المتنجس وأما لو وضع اناء فيه ماء على محل نجس وهو يرشح عليه فلا نجس  
ما فيه الا ان فرض عود الرشح اليه اه ابن حجر وعبارة شرح الروض ولو وضع كور  
على نجاسة وماؤه خارج من أسفله لم نجس ما فيه مادام يخرج فان تراجع فنجس كالأ  
سد نجس ع ش على م ر (قوله فبالأولى) لأن الماء فيه قوة على دفع النجاسة بخلاف  
غيره (قوله لا يسيل دماؤها ولو احتمالا) ودخل ماله دم لكنه لا يسيل كالوزغ شورى (قوله  
كذاب وخفساء) وكالبق المعروف بعصر القمل والبراغيث والسهالى وهى نوع من  
الوزغ ذكره ابن العماد واقره المصنف ع ش على م ر وعبارته هنا لو تولد حيوان  
بين ماله نفس سائلة وبين ماله نفس سائلة فالتقياس الحاقه بماله نفس سائلة  
كما هو قياس نظيره فيما لو تولد بين طاهر ونجس تأمل اه أى لأن الفرع يتبع اخس  
الاصليين (قوله ولم تطرح) ولومن همة لأن للحيوان اختيارا فى الجملة بخلاف الريح  
والمراد ان لا يطرحها ميتة وتصل ميتة اما اذا طرحتها ميتة واحيت قبل وصولها  
فلا يضر كما فى ع ش قال الشمس الشورى فلو وجد ماله نفس له سائلة فى ماء قليل  
وشلت فى انها القيت فيه ميتة اولافقيه نظر والذى اجاب به شيخنا م ر لما سئل عن  
ذلك عدم الغفولانه رخصة لا يصار اليها الا بيقين وبعضهم اجاب بالغفول عملا بالاصل  
وحاصل تحريره هذه المسألة باطرافها ان يقال كما اقتضاء كلام البهجة منطوقا ومفهوما  
انها اذا طرحت حية لم يضر أى سواء كان نشوؤها منه ام لا وسواء ماتت فيه بعد ذلك  
ام لا ان لم تغير وان طرحت ميتة فمرسوء كان نشوؤها منه ام لا وان وقوعها بنفسها  
لا يضره طلقا فيعفى عنه كما يعفى عما يقع بالريح وان كانت ميتة ولم يكن نشوؤها منه ان لم  
تغير أيضا وليس الصبي ولو غير مميز والهبة كالريح ولو تعدد الواقع من ذلك فخرج  
احدها على رأس العود جزء من المائع المحكوم بطهارته تأمل اه (قوله نجس) ولو  
نعم لان ما على رأس العود جزء من المائع المحكوم بطهارته تأمل اه (قوله نجس) ولو  
من مغلف خلافا لابن حجر ع ش أى ما لم يكن بفعله ح ل وفى شرح الارشاد ويعفى  
عما يجله نحو الذباب وان ادركه الطرف على الاوجه اه وخالفه شيخنا م ر وسكتوا  
عن طرح ما لا يدركه الطرف وعما اذا تغير به الماء فليحذر (قوله أى بصر) أى معتدل  
اه م روع ش (قوله كنقطة بول) او نقط متعددة لكن بحيث لو جمعت كانت

فم ان ورد على النجاسة ففيه  
تفصيل يأتى فى بابها واما غير  
الماء من الرطب فبالأولى  
وقاوق كبير الماء كثير غيره بان  
كثيره قوى ويشق حفظه من  
النجس بخلاف غيره وان كثرت  
وخرج بالرطب الجفاف  
وتعبرى برطب اعم من  
تعبيره بمائع لا بملافة ميتة  
لا يسيل دماؤها عند شق عضو  
منها فى حياتها كذباب  
وخفساء (ولم تطرح) فيه  
(و) لا بملافة (نجس لا يدركه  
طرف) أى بصر لقلته كنقطة  
بول

قد رايد سير الابدركه العرف المعتدل وصار متنجسا معفو عنه لانه غير متنجس الذي  
 الكلام فيه فقول بعضهم يشترط ان يكون ذلك القدر مما لا يدركه الطرف واضح ومن  
 ثم اعتمد شيخنا في الشارح بعد ان نقل ما تقدم عن شرح الروض واقره والظاهر ان محل  
 العفو أي عدم التنجيس بما ذكر مما لا يدركه الطرف وما بعده اذ لم يغير قياسا على  
 ما قبله حل (قوله كقليل من شعر) وكذا ككثير للراكب وللقصاص م ر شوبري  
 قال ع ش ونقل عن م ر انه يشترط في العفو عن الدم القليل ودخان النجاسة  
 كونه من غير مغلظ أيضا (قوله من شعر نجس) أي من غير مغلظ ع ش (قوله ومن  
 دخان نجس) قال في شرح م ر أي في الماء أو غيره اه أي حيث لم يكن وصوله للماء  
 ونحوه بفعله والنجس ومنه البخور بالنجس والمتنجس فلا يعفى عنه وان قل لانه بفعله  
 ع ش (قوله ايضا ومن دخان نجس) بخلاف دخان المتنجس فانه طاهر وهذا يقتضي  
 ان دخان يقرأ بالاضافة فان قرئ بالتدوين شمل دخان المتنجس فانه نجس يعفى عن قليله  
 كما قاله زى وع ش (قوله وكعبا ر سرجين) عطفه على القليل يقتضى انه  
 لا يشترط قلته وليس كذلك اه وكتب أيضا قوله وكعبا ر سرجين هل ولو طرح أو غير  
 أو لا فحرر شوبري وعبارة ع ش قضية إعادة الكاف العفو عن الغبار مطلقا قال  
 سم وليس كذلك بل يشترط في العفو عنه القلة اه (قوله وحيوان متنجس المنفذ) أي  
 بالنسبة للماء فقط دون المائع حتى لو وقع في مائع نجسه على المعتد كما يرشد اليه  
 التعليل وقد رجع الشيخ عن هذا وسوى بين الماء والمائع للمشقة زى وظاهره ان  
 المنفذ قيد فيخرج به بقية اعضائه اذا كانت متنجسة فلا يعفى عنها ويشهد لذلك  
 ما ذكره في المرة التي اكلت نجاسة وغابت غيبة يحتمل معها طهارة فهاهنا لا نجس  
 ما شرب منه اذ لو كانت بقية الاعضاء مثل المنفذ لم تحتج للتقيد بالغبية المذكورة  
 وقال بعضهم ان المنفذ ليس بقيد بل مثله بقية اعضائه كما صرح به الطوخي وعليه بشكل  
 ما ذكره في المرة تأمل وعبارة ع ش على م ر ويلحق بذلك في العفو ما تلقيه  
 الفيران في بيوت الاخلية من النجاسات كما أفق به الوالد وما يقع من بعر الشاة في اللبن  
 في حال الحلب لمشقة الاحتراز عنه كما نقله ابن العماد فلو شئت هل وقع في حال الحلب أولا  
 فالوجه انه نجس اذ شرط العفو لم يتحقق ويعفى عما يسهل غسله من الكوارة التي تجعل  
 من روث البقر والحق بذلك الزركشي ما لو نزل طائر ولم يكن من طيور الماء في ماء  
 وزرق فيه أو شرب منه وعلى فيه نجاسة ولم تغسل عنه لثمة احتراز عن ذلك اه م ر  
 وقوله ولم تغسل عنه مفهومه انها اذا تحالت ضر وقياس ما تقدم فيما تلقيه الفيران وفيما  
 لو وقعت بكرة في اللبن العفو للمشقة اه ع ش عليه ثم قال م ر ويعفى عن جرة

(و) لا بلافاة (نحو ذلك)  
 كقليل من شعر نجس ومن  
 دخان نجس وكعبا ر سرجين  
 وحيوان متنجس المنفذ غير  
 آدمي وذلك لمشقة الاحتراز  
 عنها ولحق البضاري اذا وقع  
 الذباب في شراب احلهم

البهيم وكذا غيره من كل ما يجتر فلا ينفس ما شرب منه ويعني عما يطير من ريقه  
المتنجس ويلحق به فم ما يجتر اذا التقم غير ثدي أمه وفم صبي تنفس لمشقة الاحتراز عنه  
لا سيما في حق الخالط له كما صرح به ابن الصلاح اه وقوله وفم صبي أي بالنسبة لثدي  
أمه وغيره كتمثيله في فم على وجه الشفقة مع الرطوبة فلا يلزم تطهير الفم كذا قرره  
م راه سم على حجر (فائدة) لا يجب غسل البيضة والولد اذا خرجا من الفرج وظاهر  
ان محله اذا لم يكن معهما رطوبة نجسة اه روض وشرحه (قوله فليغمسه) هو أمر  
ارشاد لمقابلة الداء بالدواء وفي قوله كاه دفع توهم المجاز في الاكتفاء بغمس بعضه فلا  
يكتفي بغمس الجناحين وان حصل الشفاء بالجناح الآخر وهل يغمسه وان انغمس  
بنفسه فيه احتمالا ان يحصل جوارز الغمس أو استقباه اذا لم يغلب على الظن التغير به  
والاحرم لمافيه من اضاعة المال اه (قوله فان في احد جناحيه) وهو اليسار خطيب  
ويؤخذ منه اه اذا قطع أحدهما لا غمس وبالأولى اذا قطع كذا قال بعض شيوخنا  
قلت يحتمل الغمس مطلقا ويكون المراد الجناح أو اوصاله اجهوري عليه وعبرة ع ش  
على م ر وعليه فلو قطع جناحها لا يسر لا يندب غمسها لانه ماء العلة بل قياس ما هو  
المعتمد من حرمة غمس غير الذباب حرمة غمس هذه الآن لفوات العلة المتقضية  
للغمس اه (قوله وانه) بكسر الهمزة شوبري (قوله وقيس بالذباب) أي في عدم  
التنجيس لافي الغمس (قوله وتعتبر القلة) أي المذكورة في قوله كقليل من شعر نجس  
ومن دخان ولو ذ كر بجنبه لكان أولى وعبرة سم وتعتبر القلة له عائد لقليل الشعر  
وما بعده دون ما قبله اذا المدار فيه على التغير وعدمه من غير نظر للعرف الا ان يلتزم اه  
اذا كثر ما لا يسيل دمه عرفا نجس وان لم يغير فليمرر اه (قوله بماء) أي مطلقا ولو نجسا  
شوبري أي غير بول (قوله للمامر) من انتفاء علة التنجيس وهي التغير والقلة ع ش  
(قوله والتغير المؤثر) تقييده بالمؤثر يقتضي ان غير المؤثر يكون بغير الطعم واللون  
والريح وفي ان مطلق التغير يكون بغيرها تأمل ع ش (قوله اولون اوريح) او مانعة  
خالوشوبري (قوله خرج بالمؤثر) لا يخفى ان هذا لا يستغاد من عبارته المذكورة  
اذ غاية ما تفيد ان التغير بغير الطعم واللون والريح غير مؤثر فلو قال خرج بالمؤثر المتغير  
بالحرارة والبرودة لكان أولى ح ل (قوله وقدرنا) أي مرادكهما وهوان التغير  
اليسير لا يضر والتغير بحقيقة قرب الشط لا يضر (قوله المخالف الوسط) أي فيقدر  
اللون لون عصير العنب والطعم طعم عصير الزمان والريح ريح اللادن ح ل (قوله  
المخالف الاشد) أي فيقدر الريح ريح المسك والطعم طعم الخل واللون لون الخبز ح ل  
(قوله ولو اشتبه) عبارة شريح م ر ولما كان قد يمرض اشتباه بين الماء الطهور

فليغمسه كله ثم لينزعه فان  
في احد جناحيه داء وفي  
الآخر شفاء زاد ابوداود وانه  
يتقي بجناحه الذي فيه الداء  
وقد ينفضي غمسه الى موته  
فلو نجس لما امر به وقيس  
بالذباب ما في معناه فان غيرته  
الميتة لكثرتها وطرحته فيه  
تنجس وقولي ولم تخرج ونحو  
ذلك من زيادتي وتعتبر القلة  
بالعرف (فان بلغها) أي الماء  
النجس القليلين (بماء ولا تغير)  
به (مطهور) لما عرف ان لم يغمها  
او بلغها بغير ما اوبه متغير الم يظهر  
لبقاء علة التنجيس (والتغير  
المؤثر) بطاهر او نجس تغير طعم  
اولون اوريح خرج بالمؤثر بطاهر  
التغير اليسير به وبالمؤثر نجس  
التغير بحقيقة قرب الماء وقدرنا  
ويعتبر في التغير التقدير  
بالظاهر المخالف الوسط  
المعتدل وبالنجس المخالف  
الاشد

وغيره ذكر المصنف كغيره حكم الاجتهاد فقال ولو اشتبه الخ فهو مرتبط بقوله انما  
 يظهر من مانع ماء مطلق أى ولو بالاجتهاد فهو وسيلة لا وسيلة وهى الماء المطلق وقوله  
 على أحد أى أهل للاجتهاد ولو صيما ميرا بالنسبة للعبادات اما بالنسبة للملك فيشترط  
 فيه التكليف م ر قيل فى عبارة المصنف صورة مكررة وهى اشتباه الطاهر بالطهور  
 لان قوله طاهر بغيره يشمله اذ الغير يشمل الطهور وكذلك قوله او طهور بغيره يشمله  
 لان الغير يشمل الطاهر وطاهران المراد بغير الطاهر المتنجس وبغير الطهور المستعمل  
 فلا تكرر فى كلامه تدبر (قوله بغيره) أى ولذلك الغير أصل فى التطهير كما يعلم  
 مما يأتى (قوله من ماء أو غيره) راجع لقوله طاهر وطهور وقوله بغيره والأصل هنا  
 قيد بالماء وقوله كما أفاده كلامه أى الأصل ضمنا لا صريحا وعموم ذلك يشمل كما أفاده  
 الشارح ما لو اشتبه طهوره مستعمل من التراب بغيره ولا يفيد كلام الأصل لا هنا  
 ولا فى شروط الصلاة فيكون قوله كما أفاده أى مجموع ذلك لا جميعه ح ل ملخصا مع  
 زيادة (قوله اجتهاد) وشروطه ستة تعدد المشتبه وأصلية الطهارة فيه والخصر  
 فى المشتبه به فلو اشتبه اناء نجس باوانى غير محصورة فلا اجتهاد بل يؤخذ منها الى  
 ما شاء الى ان يبقى عدد محصور عند حجر وعند م ر الى ان يبقى المشتبه وكلام حجر  
 هو الظاهر وهذا شرط لوجوب الاجتهاد لا لجوازه لانه يجوز حيفئذ وكون العلامة لها  
 فيه مجال أى مدخل بان تنوق بها طهور الحال فلا يجتهد فيها اذا اشتبهت بحره  
 بأجنبيات محصورات للنسكاح لانه يحتاط له وكذا لو اشتبهت زرعته بأجنبيات فلا  
 يجتهد للوطء بخلاف ما لو اشتبهت أمته بأماء فيجتهد للملك وله الوطء تبعا والعلم  
 بالنجاسة او ظنها بأخبار العدل والسلامة من التعارض بخلاف ما اذا كان هناك  
 تعارض كان تغير اجتهاده فانه لا يعمل بالثانى ولا بالأول كما يأتى اه زى لكن فى عدد  
 العلم بالنجاسة او ظنها من الشروط نظر لانه موضوع المسئلة لان الاجتهاد مشعر بذلك  
 ح ف (قوله جواز ان قدر) وناق القادر على اليقين فى القبلة حيث لا يجتهد  
 لا تحصارها فى جهة قطاب غيرها بعد عشا بان اجتهاده قد يؤديه الى غير جهتها (قوله  
 وخاف ضيق الوقت) بان لم يبق منه ما يسعها كاملة وهو ليس بقيد بل وجوباموسع ان  
 اتسع الوقت وجوبامضيقات ضاق شبشيري وروض وم ع ش (قوله وذلك بان يبحث)  
 تصوير للاجتهاد ع ش (قوله مثلا) أى ارا المستعمل هذا ان بقيا أى كلا أو بعضا وهو  
 اشارة الى شروط الاجتهاد فاشارة الى اوطا وهواله عدد بقوله ان بقيا والى ثانیها وهوان  
 يكون لكل من المشتبهين اصل فى التطهير بقوله لا ماء وبول ولا ماء وماء ورد والى ثالثها  
 وهو السلامة من التارض بقوله فان تركه وتغير ظنه الخ وبقي شروط أخر بعضها لا يليق

(ولو اشتبه) على احد (طاهر  
 او طهور بغيره) من ماء او غيره  
 كما أفاده كلامه فى شروط  
 الصلاة (اجتهاد) فيها جوازا  
 ان قد رعى طاهرا وطهورا  
 بيقين وجوبا ان لم يقدر  
 وخاف ضيق الوقت وذلك  
 بان يبحث عما بين النجس  
 مثلا من الامارات كرشاش  
 حول انائه او قرب كلب منه  
 هذا (ان بقيا) والا فلا اجتهاد



بالمقام وفي عدمهم السلامة من التعارض شرطاً نظراً لاشترط للعمل بالاجتهاد لالاصح  
 (قوله خلافاً لما صححه الرافعي فيما اذا تلف أحدهما) أي لا بعد الاجتهاد وكان التالف  
 هو الذي ظن طهارته وأما اذا كان بعد الاجتهاد والحالة هذه فلا فائدة فيه فالتعدد عند  
 الرافعي شرطه ان يكون في الابتداء لا في الدوام ح ل (قوله وشمل ما ذكر) أي  
 الاحد في قوله على احد الاعي أي خلافاً لمن قال لا يجتهد هنا كما لا يجتهد في القبلة وردة  
 بانه يدرك الامارة هنا لانك لان ادلة القبلة بصرية نعم لو فقد جميع الحواس امتنع  
 الاجتهاد كما قاله الاذري انه يجب الجزم به وهو حسن م ر ع ش (قوله لانه يدرك)  
 أي وانما جاز الاجتهاد للاعي لانه الخ (قوله وغيره كالثم والذوق) وانما جازله  
 الذوق لان النجاسة غير متعينة لكن لوزاق احدهما امتنع عليه ذوق الاخر ما لم يغسل  
 فيه بينهما لانه يصير متعينة بالنجاسة فيه لاجتماع الماء من عليه اه ق ل (قوله ومن قدر  
 الخ) أي خلافاً لمن قال لا يجتهد حينئذ لخبر دع ما يربك الى ما لا يربك (قوله كما ر)  
 أي في قوله اجتهد فيه ما جواز ان قدر الخ ع ش وانما اعاده توطئة للتعليل المذكور  
 بعد (قوله لجواز العدول) أي وانما جاز الاجتهاد لمن قدر لجواز العدول الخ (قوله كما  
 في الاخبار) بفتح المارة شوري (قوله واستعمل ما ظنه) أي هو لا غيره وقوله مع ظهور  
 الامارة شرط في الاستعمال فالاجتهاد هو البحث عنها وظهورها أمر زاهد على البحث  
 لانه لا يلزم من البحث على الشيء ظهوره فلا يستعمل الا اذا ظهرت له الامارة بعد البحث  
 شيخنا (قوله وتعبيرى بطاهر) أي في قوله ولو اشتبه طاهر وعبارة الاصل ولو اشتبه ماء  
 طاهر (قوله وذ كر الاجتهاد) أي صريحاً فلا تنافي بينه وبين قوله ولا كما أفاده كلامه  
 في شروط الصلاة لانه مذ كور ثم ضمنا (تفنيه) لا يحكم بنجاسة ما أصابه رشاش احد  
 الاثنتين المشتبهين ولو ظهر بالاجتهاد انه نجس لانا لا نجس بالشك ثبته عليه بعض  
 مشايخنا اه ابن عبد الحق نعم ان توضحاً بالثاني امتنع عليه ان يصلي قبل غسل ما أصابه من  
 رشاش الاولى لانه اذا لم يغسله صلى بيقين النجاسة ع ش (قوله لا ماء وبول) هذا تقييد  
 للغير في قوله السابق بغيره فلا بد ان يكون ذلك الغير غير نجس العين ح ل (قوله فلا  
 يجتهد) ظاهره منع الاجتهاد مطلقاً ولو لا شرب ونحوه من اطفاء نار ولو قيل بجواز  
 الاجتهاد فيما اذا أراد غير العبادة لم يكن بعيداً عنه صرح الاذري اه ع ش اطفئ  
 خلافاً للقلوبى المانع للاجتهاد مطلقاً (قوله ليرد بالاجتهاد اليه) فان قلت ليس  
 المقصود من طلب الاجتهاد وهو طلب البحث عن النجس حتى يشترط ان يكون له  
 اصل في التمهيد ليرد بالاجتهاد اليه وانما المقصود به طلب الطاهر قلت لعلى المراد  
 الاشارة الى ان الاجتهاد قد يؤديه للنجس في نفس الامر فيظنه الطاهر فاشترطناه أي

خلافاً لما صححه الرافعي فيه اذا  
 تلف أحدهما وشمل ما ذكر الاعي  
 لانه يدرك الامارة بالاه س  
 وغيره ومن قدر على طاهر  
 او ظهور بيقين كما مر بجواز  
 العدول الى المظنون مع وجود  
 المتيقن كما في الاخبار فان  
 الصحابة كان بعضهم يسمع من  
 بعض مع قدرته على المتيقن  
 وهو سماعه من النبي صلى الله  
 عليه وسلم (واستعمل  
 ما ظنه) بالاجتهاد مع ظهور  
 الامارة (طاهر او ظهوراً)  
 وتبى بى بظاهر اعم من  
 تعبيره بماء طاهر وذ كر  
 الاجتهاد في اشتباه الطهور  
 بالمستعمل وبالتراب النجس  
 مع التقييد ببقاء المشتبهين  
 من رادق (لام) ان اشبهه  
 عليه (ماء وبول) مثلاً ولا  
 يجتهد ادلاً اصل البول في  
 التمهيد ليرد بالاجتهاد اليه



كون المشتبه به غير بول ليكتفى بالطهارة الأصلية في مكان الاجتهاد وتأمل سم  
 ع ش وقوله ليرد أي البول وقوله اليه أي الأصل (قوله بخلاف الماء) فان له أصلاً  
 في التطهير والمراد بقولهم له أصل في التطهير عدم استحالته عن خلقه الأصلية  
 كما تتجسس والمستعمل فانهم لم يستعملوا عن أصل خلقتهما إلى حقيقة أخرى بخلاف نحو  
 البول وماء الورد فان كلامهم ما قد استحال إلى حقيقة أخرى شرح م ر و قال  
 في الخادم والمراد بقولهم له أصل في التطهير انه كان رده إلى الطهارة بوجه وهذا محقق  
 في المتجسس بالمكاثرة بخلاف البول اه وهذا لا يتأتى في نحو الطعام المائع المتجسس  
 اه فيض شوبري (قوله لا لا يبطل) لانها لو كانت لا يبطل لا بطلت الحكم الا قول  
 وهو عدم الاجتهاد فيقتضى انه يجتهد لانه اذا بطل عدم الاجتهاد ثبت الاجتهاد (قوله  
 ولو يصب شيء الخ) أي وبعد الصب لا يجوز له الاجتهاد لانه بذلك لا يصير معه ماء طاهر  
 بيقين حيث كان المصبوب قد راى نجس الآخر ويسلب طهوريته كذا في ح ل  
 وعبارة ع ش ولو يصب شيء أي وان لم يدركه الطرف ومحل العفو فيما تقدم  
 ان لم يكن بفعله اه فان قلت يحتمل انه صب من الطاهر في النجس فيكون معه ماء طاهر  
 قلت كما يحتمل هذا يحتمل العكس وليس أحد الاحتمالين أولى من الآخر فليس معه  
 طاهر بيقين ح ف (قوله فان تيمم قبله) أي والحال انه نسي ان عنده ماء مشتبه ببول  
 والادوية تيمم مع العلم بذلك لاتصح صلاته لان تيممه غير صحيح فلا يحسن قوله اعاد ما صلاه  
 لانه يقتضى ان ما صلاه صحيح مع انه حيثئذ باطل شيخنا فلو قال لم يصح تيممه لكان أولى  
 لان التالف شرط لعمدة التيمم (قوله مع تقصيره الخ) أي فلا يرد التيمم بحضرة متيقن  
 الطهارة وقدم منه نحو سبع ح ل (قوله وكذا الحكم) أي تيمم بعد التالف وقوله  
 فيما لو اجتهد أي الاحد الصادق بالاعنى (قوله ولا اعنى في هذه) أي مسئله التخير  
 التمهيد أي يجب عليه ولا اعنى أقوى ادراكاً منه ولو باجرة لا تزد على ماء الطهارة وقد ر  
 عليها ويجب على من قصده الاجتهاد ولو باجرة ويجب له الاجرة ان لم يرض بحسب ما قال  
 شيخنا وانظر هل له أخذ الاجرة وان تخير راجعه برماوى قوله فان لم يجد من يقلده) أي  
 في حد الفرب وقيل في محل يلزمه السعي اليه في الجملة لواقيم فيه ح ل (قوله فتخير  
 تيمم) أي بعد التالف المذكور أي ما لم يجد غير الذي تخير والاقله وهكذا الى ان يضيق  
 الوقت ح ل وعبارة ع ش فتخير تيمم طاهره وان لم يضق الوقت وهو الظاهر  
 وفي شرح شيخنا للارشاد قال ابن الرفعة وانما يقلد فيما اذا تخير اذا مضى الوقت والاصبر  
 واعاد الاجتهاد وفيه من المشقة ما لا يخفى بل قوله لم الآتى في التيمم لو يقن الماء آخر  
 الوقت فانظاره أفضل يرده لانهم ثم نظروا الى الحالة الراغبة دون ما يأتى فلينظر هنا

بخلاف الماء (بل) هنا وما يأتى  
 للانتقال من غرض الى آخر  
 لا لا يبطل (تيمم بعد تالف)  
 لها ولا حد ما ولو يصب شيء  
 منه في الآخر فان تيمم قبله  
 اعاد ما صلاه بالتيمم لانه تيمم  
 بحضرة ماء متيقن الطهارة  
 مع تقصيره بترك اعادته  
 وكذا الحكم فيما لو اجتهد في  
 الماء من فقير ولا اعنى في هذه  
 التقليد دون البصير قال في  
 المجموع فان لم يجد من يقلده  
 او وجد فقير تيمم وتخير  
 بالتالف اعم من تقصيره بالخط  
 (ولا) ان اشتبه عليه

الى ذلك بالاولى لانه وان سبر واجتهد ليس على يقين من ادراك العلامة اه ع ش  
(قوله ولا ماء وماء ورد) فلا يجتهد أى للطهارة أما بالنسبة للشرب فيجوز له التطهير  
بالآخر للحكم عليه بانه ماء والفرق بينه وبين الطهرانه يستدعي الطهورية وهما مختلفان  
والشرب يستدعي الطهارية وهما طاهران وافساد الشائى بان الشرب لا يحتاج  
للتحرى رد بانه وان لم يحتج اليه فيه لكن شرب ماء الورد في طهارة يحتاج اليه وحينئذ  
فاستحتاج الماوردى جواز التطهير حينئذ صحيح لان استعمال الآخر في الطهر واقع تبعاً  
وقد عهده امتناع الاجتهاد للشيء مقصودا وبسته فيده تبعاً كفاي امتناع الاجتهاد  
للوطى وويلسكة تبعاً فيما لو اشتبهت أمته بامه غيره واجتهد فيها لالمالك فانه يطوؤها بعده  
لحل تصرفه فيها ولو لكونه يغتفر في السابغ ما لا يغتفر في المتبوع من شرح م ر وعبارة  
البرماوى ولو اشتبه أمتا شخصين واجتهد أحدهما فيها لالمالك جاز وثبت ملكه لمسا بمجرد  
ذلك سواء واقعه الآخر أو نازعه ولا تقبل منازعته الا بينة وتعين الشافعية للآخر  
للمصرفيه ويحل له وطئها بعده هذا ان لم يجتهد الآخر فان اجتهد واداه اجتهاده الى غير  
ما اداه اجتهاد الآخر فيجب الوقف الى ان يظهر الحال او يصطلحها انتهى ولو اشتبه ماء  
طهور بمشروب وماء ورد جاز له الاجتهاد بخلاف ما اذا كان معهما بول فلا يجوز الاجتهاد  
لان البول لا أصل له في التطهير كما قاله ع ش على م ر (قوله لماسر) أى قوله  
اذ لا أصل للبول في التطهير أى وكذلك ماء الورد لا أصل له في ذلك (قوله للضرورة) أى  
الحاجة والا فهذه الكيفية جائزة وان قدر على طهور متيقن ويجوز ان كان قادراً على  
الجزم بالنية بان يأخذ بكفه من أحدهما وبالآخر من الآخر يغسل بها خديه  
معاً أو بالوضوء ثم يعكس ذلك ثم يتم وضوءه بأحدهما ثم بالآخر خرج ل وزى (قوله  
قبل استعماله) ليس بقيد بل هو تمام السنة (قوله اراقة الآخر) فلو لم يرقه وقير  
اجتهاده والحال انه قبل الاستعمال فالظاهر انه يعمل بالشائى اذ ليس فيه محذور  
مما ذكره فيما بعد شيخنا (قوله لنعو عطش) لعل المراد عطش دابة وكذا آدمى خاف من  
العطش تلف نفس او عضو او منفعة والا لم يجز له شربه لان له حكم النجس سم ع ش  
(قوله لئلا يغلط) بفتح اللام من باب طرب (قوله ر ذكر سن الا راقه الخ) انما لم يقل  
والتصريح لان عبارة المنهاج محتملة له وللجواب وهو انما يقول والتصريح اذا كانت  
العبارة شاملة له ولغيره ع ش وعبارة لا أصل اراقه الاخر وفيه انها اذا كانت محتملة  
للجواب والندب كان الاولى ان يقول والتصريح بسن الا راقه كما قاله ح ل وس ل  
فكلام المحشى غير ظاهر (قوله فان تركه) أى ترك الآخر من غير اراقة (قوله  
لم يعمل بالشائى) وكذا بالاولى زى وشوبرى لظنه نجاسته فلا يصلى بالوضوء الحاصل منه

(ماء وماء ورد) فلا يجتهد بالمس  
في البول (بل يتوضأ بكل)  
من الماء وماء الورد (مرة)  
ويذكر في ترده في النية  
للضرورة (واذا طن طهارة  
أحدهما) أى الماء من الاجتهاد  
(سن) له قبل استعماله اراقة  
الآخر ان لم يحتج اليه له و  
عطش لئلا يغلط في استعماله  
او يتغير اجتهاده في شربه عليه  
الامر و ذكر سن الا راقه من  
زيادتي (فان تركه) وبقي بعض  
الاول (وتغير ظنه) باجتهاده  
فانيا (لم يعمل بالشائى) من  
الاجتهاد بين

على المتعمد عند الزملي خلافا لابن حجر (قوله ثلثا ينقض الخ) جواب عما يقال  
ما الفرق بين ما هنا وما لو تعذر اجتهاده في القبلة وهو يصلي حيث يعمل بالشأن  
واجب بانه لو عمل بالشأن هنا لزم عليه الفساد المذكور شيخنا عزى ومنع ان  
الصباغ ذلك بانه انما يؤدي الى نقض الاجتهاد بالاجتهاد لو ابطلنا ماء ضي من طهره  
وصلاته ولم يطله بل أمرناه بغسل ما ظن نجاسته كما أمرناه باحتساب بقية الماء الاول  
ويجيب بانه يكفي في النقض وجوب غسل ما أصابه الاول واجتناب البقية شرح  
الروض وقال م ر وعلم مما تقدم وجوب إعادة الاجتهاد لكل صلاة يريد فعلها  
ان لم يكن ذا كراهية له الاول انتهى (قوله ان غسل ما أصابه الاول) أي غسله  
بماء انشائي واخذ الملقيني من هذا انه لو غسل ما أصابه من الاول بماء طهور متيقن  
الطهارة او باجتهاد آخر غير هذا جازله العمل بالشأن لا انتفاء المعنى المذكور وبه أفق  
والد شيخنا ح ل وفيه ان نقض الاجتهاد بالاجتهاد موجود أيضا تأمل وعبارة زى  
قوله ويصلي بنجاسة تضيته انه لو غسل اعضاءه بين الاجتهادين انه يعمل بالشأن وبه  
قال السراج الملقيني وهو كذلك وانه لو اشتبه طهور بمستعمل انه يعمل بالشأن أيضا  
وهو كذلك كما يحتمه شيخنا الشهاب البرلسي رحمه الله انتهى وقوله انه يعمل بالشأن  
أي ولا يعيد ما صلاه بالاول على الرابع ولا يقال يلزم على العمل بالشأن الصلاة بنجاسة  
قطعا ما في الاول واما في الشأن فيلزمه الاعادة حينئذ لا نأقول النجاسة غير متعينة  
فلا يعتد بها كما قالوا فيما لو صلى أربع ركعات لاربع جهات فانه لا يعيد مع انه  
صلى لغير القبلة قطعا في ثلاث ركعات لان المبطّل غير متيقن شيئا ح ف (قوله بل  
يتيم بعد التلف) أي للماء من حتى لا يكون معه ماء أصلا لا متيقن الطهارة ولا مظنونها  
ولا يجب عليه غسل اعضاءه قبل التيم لان النجاسة غير محققة فانه ع ش وق ل  
وقرره ح ف (قوله فان لم يبق الخ) مقابل قوله وبقى بعض الاول (قوله وقلنا بجواز  
الاجتهاد) أي في الواحد أو ما لو قلنا بعدم جواز الاجتهاد كان قوله فلا إعادة أي جرما  
وقال بعضهم انما يد بقوله وقلنا الخ ليتأتى الخلاف في الاعادة الذي أشار له الاصل  
بقوله ولا يعيد في الاصح اذ القول الضعيف المشار اليه هو القول بوجوب الاعادة  
وعمل بان معه ماء طاهر بالظن وهذا لا يكون الا على طريقة الراعي القائل بانه يجوز  
اجتهاده حتى يظن طهارة الشأن بالاجتهاد بخلافه على طريقة النووي لا يتأتى هذا  
القول اذ ليس معه ماء طاهر بالظن لعدم جواز الاجتهاد له فلا ظن تأمل وفائدة جواز  
الاجتهاد على طريقة الراعي على القول به مع انه لا يعمل بالشأن ان لم يبعه بعد الاجتهاد  
(قوله على ما اقتضاه كلام الراعي) الاجتهاد في هذه الحالة تمتنع على رأى الراعي أيضا

الاجتهاد  
بالاجتهاد ان غسل ما أصابه  
الاول ويصلي بنجاسة ان  
لم يغسله (بل يتيم) بعد التلف  
(ولا يعيد) ما صلاه بالتيم  
فان لم يبق من الاول شيء  
وقلنا بجواز الاجتهاد على  
ما اقتضاه كلام الراعي

لعدم فائدته وانما محل الخلاف بينهما فيما اذا تلف أحدهما قبل الاجتهاد قاله الشيخ  
الرملي في حواشي شرح الروض شوبري (قوله فلا إعادة) أي لمصلا به بالتيمم الخ  
مفرع على محذوف أي واجتهاد فتغير ظنه باجتهاده ثانياً ان الآخر هو الطاهر فلا يعمل  
بالثاني بل يتيمم ولا يعيد مثل ما تقدم فيما اذا بقي بعض الاول وأشار لذلك بقوله فلا إعادة  
ففيه اختصار وحذف لعلمه بما تقدم وفيه بحث وهو انه اذا كان الحكم هنا مساوياً للحكم  
قوله وبقي بعض الاول فلا يظهر كون قوله فان لم يبق من الاول شيء مفهوماً لقوله وبقي  
الاول لان كونه مفهوماً يشعر بان حكمه مخالف لحكمه مع انه واحد فيهما وهو انه لا يعمل  
بالثاني بل يتيمم ولا يعيد فان أجيب بان قوله هنا فلا إعادة أي على الاصح وقوله سابقاً  
ولا يعيد أي جزماً قلنا لا إعادة في كل فيها خلاف كما قاله سم فليحذر حرر فوجدان الاولى  
لا يعيد فيها جزماً لانها مفروضة بعد تلف الماء بخلاف السهم وهذه لا يعيد فيها على  
الاصح شيخنا (قوله اذا ليس معه ماء متيقن الطهارة) أي وان كان معه مظنونها (قوله  
وهذه مسألة المنهاج) أي قوله فان لم يبق الخ وأتى بهذا توطئة لقوله وهي انما تأتي على  
طريقة الرافعي وعبارة المنهاج فان تركه وتغير ظنه لم يعمل بالثاني على النص بل يتيمم  
بلا إعادة في الاصح اهـ فعملها السارج على ما اذا لم يبق من الاول شيء لذكركه الخلاف  
فيها لانه اذا بقي بعض الاول لم يعمل بالثاني قطعاً ولا يعيد جزماً وعمل الاولى ان يقول  
وهذا هو الذي ذكره المنهاج الخ (قوله لذكركه الخلاف فيها) وهو عدم العمل  
بالثاني على النص واذا تيمم لا تجب إعادة في الاصح فهذا هو الخلاف حل ولو ابدل  
قوله لذكركه الخلاف بقوله لتصححه الخلاف لكان واضحاً لان الخلاف جار في كل  
منها ع ش وبسبب سم الاولى ان يقول لتصححه عدم إعادة لان قوله لذكركه  
الخلاف فيها يقال عليه ان اراد الخلاف في جواز الاجتهاد فالمنهاج لم يذكركه  
وان اراد الخلاف في العمل بالثاني فهو جار أيضاً فيما اذا بقي من الاول شيء وان اراد  
الخلاف في إعادة فهو أيضاً فيما اذا بقي بعض الاول تأمل وفيه نظر لانه اذا بقي بعض  
الاول وتغير اجتهاده وتيمم بعد تلف الماء من فلا يعيد جزماً كما تقدم فيكون قوله لذكركه  
الخلاف تعديلاً لصحاحها متجماً لكونها مسئلة لان الاولى لا خلاف فيها (قوله على  
طريقة الرافعي) وهي عدم اشتراط تعدد المشبهة وما مراده الاعتراض على الاصل  
حيث كان كلامه انما يستقيم على طريقة غيره ووجه الحصر في قوله وهي  
انما تأتي على طريقة الرافعي ان هذه المسئلة على طريقة النووي لا تأتي فيها القول  
الضعيف بوجوب إعادة اذ ليس له الاجتهاد حتى يكون معه ماء طاهر بالظن تأمل  
(قوله والاولى حل الخ) لا يخفى انه خلاف ظاهر قوله أي المنهاج واذا استعمل

فلا إعادة اذ ليس معه ماء  
متيقن الطهارة وهذه مسألة  
المنهاج لذكركه الخلاف فيها  
وهي انما تأتي على طريقة  
الرافعي هذا والاولى حل  
كلام المنهاج لا يأتي على  
طريقة غيره أيضاً على ما اذا بقي  
بعض الاول



ما ظنه اراق الآخر اذ ظاهر استعمال الكل لا البعض ولا يصح حل استعمال في كلامه  
على الارادة اذ لا يتأتى معه قوله بل يقيم بلاعادة ح ل وأجيب بان قوله استعمال  
أى كله او بعضه (قوله ثم تغير اجتهاده ثم تلف الباقي) انما قيد بذلك ليكون وقت تغير  
الاجتهاد تعدد حتى يصح الاجتهاد على مذهب النووي بخلاف ما اذا كان التلف قبل  
التغير فتكون المسئلة من قبيل قوله فان لم يبق من الاول شئ وانما قيد بكون المؤلف  
هو الباقي ليكون معه طاهرا بالظن حتى يتأتى القول الضعيف بخلاف ما اذا تلف الآخر  
وبقي بعض الاول ثم تغير اجتهاده فليس معه طاهرا بالظن لانه بتغير اجتهاده ظن  
نجاسة ذلك البعض فتأمل (قوله ترجيح عدم الاعادة) معتمد (قوله ولو اخبره الخ)  
هو اشارة الى تعميم النجاسة في المشتبه أى سواء كان ظن النجاسة في الاناء خاصا سلا عن  
معرفة بنفسه او بغيره قل (قوله عدل رواية) وهو مقبول الخبر وهو المسلم المكلف  
الذى لم يرتكب كبيرة ولم يصر على صغيرة قال البرماوى قوله عدل رواية أى ولو عن  
عدل آخر ولو كان اعنى سواء اخبره بتعيس أحد هما ميمنا او معينا ولو اختلف عليه  
خبر عدلين فصاعدا كان قال أحدهما ولو غلب السكب في هذا الاناء دون ذلك وعكسه  
الآخر وامكن صدقهما صدقا وحكم بنجاسة الماء من لاحتمال الولوج في وقتين فلو تعارضنا  
في الوقت أيضا بان عيناه عمل بقول او ثقهما فان استويا فالأكثر هدا فان استويا سقط  
خبرهما لعدم المرجح وحكم بطهارة الاناء من مر (قوله لافاسق) الا ان اعتقد صدقه  
كنظائره قال م ر ومجمله بالنسبة لآخبارهم عن فعل غيرهم فن اخبرهم عن  
فعل نفسه في غير المجنون كقوله بليت في هذا الاناء قبل كما يقبل خبر الذمى عن شاته  
بانه ذكاهما انتهى باختصار (قوله ومجهول) أى لعدالة اولاد اسلام ع ش (قوله  
او فقيها موافقا) أى يقينا فيهما والموافق له ليس بقيدا مثله العارف بالحكم عند المخبر  
بفتح الباء لان الظاهر انه انما يخبره باعتقاده لا باعتقاده نفسه لعلمه انه لا يقبله (قوله  
ميمنا للسبب) قال في الحاشية واعلم ان قضية كلامهم انه اذا لم يبين السبب يكون  
الاخبار لا اثر له وينبغي ان يكون له فائدة وهى التوقف عن استعماله كما قالوه في المخرج  
اذا لم يفسر وشرطنا التفسير انه يوجب التوقف عن العمل في رواية المخرج اه سم (قوله  
في مذهبه) متعلق بموافقا وقوله في ذلك أى يمينان يحس قال ع ش نفسا عن سم  
ولولشك في موافقه فالظاهر انه كالمخالف وكذا الشك في الفقه اذا لاصل عدمه  
فيمسا يظهر وأقول هذا مأخوذ من قول الشارح والمجهول مذهبه فليتأمل اه (قوله  
اعتمده) أى وجوبا ان لم يكن عن اجتهاد (قوله او المجهول مذهبه) أى او المجتهد  
لان اجتهاده يتغير (قوله لذلك) أى للسبب وقوله عند المخبر بفتح الباء اسم مفعول

ثم تغير اجتهاده ثم تلف  
الباقي دون الآخر ثم يقيم  
اذ قضية كلام المجموع ترجيح  
عدم الاعادة في ذلك أيضا  
(ولو اخبره بتعيسه) أى الماء  
او غيره (عدل رواية) كعبد  
وامرأة لافاسق ومجهول  
وصي ومجنون حالة كونه  
ميمنا (السبب) في تعيسه  
كولوج كلب (او فقيها)  
بما ينحس (موافقا) للخبر في  
مذهبه في ذلك وان لم يبين  
السبب (اعتمده) بخلاف  
غير الفقيه او الفقيه المخالف  
او المجهول مذهبه فلا يعتمد  
من غير تبين لذلك لاحتمال  
ان يخبر بتعيس مالم يحس  
عند المخبر



(قوله ويحمل الخ) لما ذكر الاجتهاد في نحو الماء وهو مظهر ولا بدله من طرف  
استطرد الكلام على ما يحمل من الظروف فقال ويحمل الخ شرح م رأى فهو مشروع  
في وسيلة الوسيلة التي هي ظروف المياه لاحتياجها اليها برماوى (قوله أى اقتناء)  
ولومن غير استعمال (قوله كل اناء طاهر) مقتضى منعه ان التقييد بالطهارة انما هو  
بالنسبة للاستعمال حيث اقتصر عليه في بيان المحترز بقوله وخرج بالطاهر نجس الخ  
ولم يذكر له محترز بالنسبة للاتخاذ ومنه في هذا الصنيع شرح م رفقتضاه انه يجوز  
اتخاذ النجس وهو كذلك كاقتناء الاختصاصات (قوله من حيث انه طاهر) حيثية تقييد  
وهي مستفادة من المتن لتعلق الحكم عليها بالطهارة شيخنا (قوله في الطهارة وغيرها)  
متعلق بكل من المصدرين لكنها بالنسبة لتعلقها بالثاني بمعنى اللام شيخنا (قوله  
بالاجماع) أى حتى في النفس من الحيثية المذكورة فلا ينافي ان فيه خلافا اذ ذلك  
من حيث تقاسنه كما قاله البرماوى وقدم الاجماع لانه عام ولانه أقوى لانه قطعى  
(قوله من شن) الشن القرية الصغيرة كما في القاموس وقيل الجلد البالى فقوله من جلد  
بيان للواقع (قوله ومن مخضب) المخضب كمنبر الخمر المخوف وهو الحوض الصغير وقوله  
من حجر صفة كاشفة كقوله من جلد (قوله فلا يرد) أى على قوله كل اناء طاهر  
المفصوب فان حرمة استعماله ليست من الحيثية المذكورة بل من حيث كونه ملكا  
للغير ح ل وصورة الايراد ان السكينة في المتن تناول ما هو حرام في عبارته حكم على  
المحرم بالحل وحاصل دفعه ان المحرم كالمفصوب حرمة من حيث الاستيلاء على ملك  
الغير وشمول المتن له من حيث طهارته وهو من هذه الحيثية ليس بمحرم تأمل (قوله  
وجلد الادمى) أى ولو حريبا ومرتد الان حرمة ذلك ليست من الحيثية المذكورة ايضا  
بل من حيث احترامه ح ل ولا ينافيه جواز اغراء الكلاب على جيفة المحرمي  
والمرتدان ذلك للحرابة والردة واحترامهما لكونهما من بني آدم المكرم (قوله ونحوهما)  
نحو المفصوب المسروق ونحو جلد الادمى عظمه كراسه وجلد الجنى اذا صور وبصورة  
ماله جلد (قوله كالمقتد من ميتة) أى غير ميتة فمحو كلب اماهى فيحرم مطلقا ح ل  
(قوله في ما قليل) أى ان لم يمتد عليه التضيغ والا فلا يحرم وبهذا التقييد فارق كراهة  
البول في الماء الراكد القليل لعدم التضيغ بالنجاسة (قوله لا في جاف الخ) أى وهو  
من غير مغلف ومحملة ايضا في غير اللبس اما هو فيحرم مطلقا قاله في المجموع شوبرى وحينئذ  
يكون مفهوم المتن فيه تفصيل فلا يعترض عليه بان قوله طاهر يؤهم ان النجس حرام  
مطلقا وان كان جافا في جاف او ماء كثير (قوله وما نفع وان كثر) أى لا لغرض وحاجة  
كالوضع الدهن في اناء عظم القيل على قصد الاستصباح به فيجوز ذلك كما نقله في شرح

(ويحمل استعمال واتخاذ) أى  
اقتناء (كل اناء طاهر) من  
حيث انه طاهر في الطهارة  
وغيرها بالاجماع وقد توضحنا  
النبي صلى الله عليه وسلم من  
شن من جلد ومن قدح من  
خشب ومن مخضب من حجر  
فلا يرد المفصوب وجاد  
الادمى ونحوها وخرج  
بالطاهر النجس كالمقتد من  
ميتة فيحرم استعماله في ماء  
قليل وما نفع لا في جاف

المذهب واعتمده شيخنا الطيلاوي وقال لا يشترط في الجواز قد اناء طاهر رسم (قوله  
والاناء) فيه اظهار في مقام الاضمار (قوله ودخل فيه) أى الاناء النفيس أى في ذاته  
لا بحسب الصنعة حل ونبه عليه لما فيه من الخلاف وعمل الخلاف في غير فص الخاتم  
اما هو فيوز قطعاً انتهى شرح م ر (قوله كاليماقوت) أى والمرجان والعقيق ومن  
خواص اليماقوت ان التخم به ينقى المقر ومنه المرجان يفتح الميم برماوى وكون التخم  
باليماقوت ينقى الفقر رواء انس قال ابن الاثير الاشبه انه ان صمغ الحديد يكون  
لخاصية فيه كما ان النار لا تؤثر فيه ولا تغيره وان من تخم به أمن من الطاعون وتيسرت  
له امور المعاش ويقوى قلبه وتهابه الساس وسهل عليه قضاء الحوائج انتهى عناني  
(قوله لان ما فيه الخ) قصده الرد على المخالف القائل بحرمة النفيس لما فيه من الخيلاء  
(قوله الاناء الخ) هذا الاشبه ما تقدم لان حرمة استعماله ليست من حيث انه طاهر  
وكتب أيضاً هذا الاستثناء منقطع حيث نظر للحيثية المذكورة في كلامه حل  
فيكون المعنى الاناء كله الخ فيحرم من حيثية أخرى وهي عين الذهب والفضة  
مع الخيلاء شرح م ر وان لم ينظر للحيثية كان متصلاً نعم يجوز استعمال مروود من  
ذهب لجللاء العين مادامت الضرورة داعية له كما قاله ع ش على م ر (قوله فيحرم  
استعماله) ومن الاناء المسكلة والمخزعة والمعلقة والصندوق وغطا الكوز المخوف ومثل  
الاناء المروود حل والخلال والابرة والمنشط والكراسى التى تعلل للنساء ويحرم  
التطيب منه بنحو ماء ورد والاحتماء على مبصرة منه او جلوسه بقربها بحيث يعدمه طيبا  
بها عرفا حتى لو بخر البيت بها او وضع ثيابه عليها كان مستعملاً ويحرم تغيير نحو الملبس  
بها أيضاً والحيلة كما في المجموع في الاستعمال اذا كان في اناء مما ذكر ان يخرج منه  
الى شيء ولو في أحد كفيه التى لا يستعمل بها فيصبه أو لافي يده اليسرى ثم في اليمنى  
ثم يستعمله ويحرم تحلية الكعبة وسائر المساجد بالذهب والفضة كما في شرح م ر  
وكتب ع ش عليه قوله والحيلة الخ قال في شرح العباب ثم الظاهر ان هذه  
الحيلة انما تمنع حرمة الاستعمال بالنسبة للتطيب منه لا بالنسبة لانتخاذه وجعل  
التطيب فيه لانه مستعمل له بذلك وان لم يستعمله بالاخذ وقد يتوهم من عبارته  
اختصاص الحيلة بمحالة التطيب وليس كذلك انتهى وفهم من حرمة الاستعمال حرمة  
الاستنجار على الفعل واخذ الاجرة على الصنعة وعدم الغرم على الكاسر كالة الاول لانه  
ارال المسكر زى ويراعى في كسره بما في كسر الآلات شوبرى (قوله لعين الذهب  
والفضة) فيه ان العلة لا بد ان تكون وصفاً مناسباً للحكم وعين الذهب أى ذاته ليست  
وصفاً بالاولى ان يقول لكونه ذهباً وفضة (قواء مع الخيلاء) أى التماخر والتماظم فهو

والاناء جاف او في ماء كثير  
لكنه يكره ودخل فيه النفيس  
كيماقوت فيصل استعماله  
وانتخاذه لان ما فيه من الخيلاء  
وكسر قلوب الفقرا لا يدركه  
الان خواص اكنه يكره  
(الاناء كاه او بعضه) المزينة  
على الاصل (ذهب او فضة  
فيحرم) استعماله وانتخاذه  
على الرجال والنساء لعين  
الذهب والفضة مع الخيلاء  
ولقوله صلى الله عليه وسلم

لا تشربوا في آنية الذهب  
واقضة ولا تأكلوا في صحافها  
رواه الشيخان ويقتاس بما فيه  
ما في معناه ولأن اتخاذهم  
إلى استعماله (كمسبب)  
بأحدهما وضبة الفضة كبيرة  
لغير حاجة) بأن كانت لزينة  
أو بعضها لزينة وبعضها الحاجة  
فيصير استعماله واتخاذ  
وانما حرمت ضبة الذهب  
مطلقا لأن الخيلاء فيه أشد  
من الفضة وحالف الرافعي  
فسوى بينهما في التفصيل  
ولا يشكل حرمة استعمال  
الذهب والفضة بحمل الاستبراء  
بهما لأن الكلام ثم في قطعة  
ذهب أو فضة لا فيما طبع  
أو هيء منهما لذلك كالأناء  
المهيأ منها للبول فيه والجواب  
بأن كلاهما نعم أنما هو  
في الأجزاء بنافيه ظاهر  
تعبير الشيخين وغيرهما ثم  
بأن يجوز أن يحمل كلام  
الحبيب على ما تابع أو هيء  
لذلك وكلام غيره على غير  
ذلك (فإن كانت صغيرة لغير  
حاجة) بأن كانت لزينة  
أو بعضها لزينة وبعضها الحاجة  
(أو كبيرة) لما أي الحاجة  
(كره) ذلك

أي الهسي معقول المعنى وجاز أن يكون تعبديا ح ل والاول اظهر ومن ثم قال الوصدي  
أناء الذهب بحيث ستر الصدأ جميع ظاهره وباطنه حل استعماله لقوات الخيلاء رى  
نعم يجري فيه التفصيل الآتي في الموهن فهو نحاس شرح م (قوله لا تشربوا) قدم الشرب  
في الحديث لكثرة بالنسبة للآكل ع ش (قوله في آنية الذهب) الأناء يشمل واسع  
الرأس وضيقه والصحفة ما كانت واسعة الرأس وخص الشرب بالآنية لأن العرب  
جرت عادتهم بالشرب من كل آنية سواء كانت ضيقة الرأس أو واسعة ولا يأكلون  
الآمن واسع الرأس انتهى شيئا ح ف والآنية جمع أناء ككساء وكسية وأواني جمع  
الجمع (قوله في صحافها) أي الصحاف من الآنية فلاضافة على معنى من (قوله بما فيه)  
أي على ما فيه فالبناء بمعنى على (قوله فيصير) أتى به مع علماء من الاستثناء لاجل قوله  
كضرب الخ (قوله كضرب الخ) أي كما يحرم مضرب الخ ع ش فهو تنظير في الحكم لا  
قياس لأنه لا قياس مع وجود النص (قوله وضبة الفضة كبيرة) جملة حالية ومثل الضبة  
تسمير الدراهم في الأناء لا طرحها فيه فيجوز بلا كراهة لشرب حينئذ ولا يحرم شربه  
وفي فيه نحو فضة كما في شرح م (قوله أو بعضها لزينة وبعضها الحاجة) لأنه لما اتهم  
بالحاجة صارت كأنها كلها لزينة حل فاندفع الإشكال فيما إذا صغر ما للزينة بأنه لو  
انفرد لكان جائزا فضمه إلى جائز مثله وهو ما للحاجة كيف يحرمه فلو تميز ما للزينة وكان  
مغيرا جارعا للكراهة (قوله مطلقا) أي كما أضافه تقييد ضبة الفضة وعدم تقييد ضبة  
الذهب ع ش (قوله فسوى بينهما) ضعيف (قوله لأن الكلام ثم) أي في الاستبراء  
وقوله في قطعة ذهب أو فضة أي لم تطبع ولم تهيا للاستبراء لأنها حينئذ ليست أناء ولا في  
معناه وقوله أو هيء أي وإن لم يكن مطبوعا كمن أعد قطعة ذهب أو فضة للاستبراء من  
غير طبع وقوله لذلك أي للاستبراء فإنه حينئذ يحرم وكان الأحسن تقديم قوله ولا  
تشكل حرمة الخ على قوله كضرب والجواب الأول بالتسليم أي تسليم قول المستشكل  
يحمل الاستبراء بها لكن مع التقييد بغير ما طبع والمهيء لذلك والثاني بالمنع أي منع قوله  
يحمل الاستبراء فيقول هذا المحيى لأنسلم أنه حلال بل هو حرام وانما كلامهم هناك  
في الأجزاء وهو يجامع الحرمة وحاصل كلام الحبيب أنه لا إشكال بل ماها  
وما في الاستبراء على حد سواء في حرمة الاستعمال وقوله إلا أن يحمل الخ تقييد لقوله  
بنافيه ظاهر الخ أي فإن حل على ما ذكر انتفت المنافاة لكم به إذ الحمل يرجع  
للجواب الأول فيكون بالتسليم أيضا بل هو عينه في المعنى وقوله كلام الحبيب أي المصريح  
بعدم الجواز وقوله وكلام غيره أي المصريح بالجواز وانما قال بظاهر تعبير الخ لأنه يجوز  
أن يراد بالجواز عدم الأجزاء ح ل (قوله أو كبيرة لها) ولوعت جميع الأناء ح ل

(قوله وان كانت الخ) غاية للرد (قوله في الاولى) أي بشقيها والثانية هي قوله  
او كبيرة لها كره ع ش (قوله وللصغير في الثانية) تعليل المخصص للكره  
وقوله وجاز أي ولا يحرم وهذا جواب عما يرد على التعليل قبله بان يقال مقتضى هذا  
التعليل الحرمة وقوله وللحاجة في الثانية تعليل لمطلق الجواز حيث جاز الاستعمال  
جاز التضييب ولو تعددت ضبات صغيرة لزمه فان كان مجموعها مقدار ضبة كبيرة لم يحل  
والاحل حل وقوله لم يحل أي لما فيه من الخلاء وبه فارق ما يأتي في التعداد الدم المغف  
عنه ولو اجتمع لكثير شرح م ر (قوله والاصل في الجوز) المراد الجواز المطلق لا بقيد  
الكرهية وهذا مشكل من وجهين الاول ان الجواز المطلق لم يدع في صورة مما سبق حتى  
يستدل عليه والثاني ان الشارح اقام هذا الدليل بعينه فيما بعد على الاباحة بمعنى  
استواء الطرفين فهذا الصنيع من الشارح غير ظاهر فليكن نظر في ضبة القدر فان كانت  
صغيرة كان الخبر دليلا لا باباحة وان كانت كبيرة كان دليلا للجواز مع الكراهية لان  
القرض انها الحاجة لكن المتبادر من قوله أي مشعبا بخيط ان الضبة كانت صغيرة  
(قوله ان قدحه صلى الله عليه وسلم) واشترى هذا القدر من ميراث النضر بن أنس  
بثمانمائة ألف درهم وعن البضاري انه رآه بالبصرة وشرب منه ويقال أصله من الاثل  
ولونه يميل الى الصفرة برماوى (قوله أي مشعبا) أي مصححا من التشعب وهو الاصلاح  
حفي وهو بالتشديد وهو بيان المراد من السلسلة لاحقيتها برماوى والمتبادر من  
قول الشارح أي مشعبا بخيط ان الضبة كانت صغيرة ومعلوم انها كلها الحاجة  
فهذه صورة الاباحة قبل سلسلة أنس ولم ينكر عليه فصار اجماعا وروى عنه انه قال  
سقيت رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذا كذا كذامة والظاهر ان الاشارة  
عائدة على القدر به فته التي هو عاين او احتمال عودها عليه مع قطع النظر عن صفته  
خلاف الظاهر ا ه م ر (قوله واصل ضبة الاناء) لغة (قوله او غيرها) كخيط  
فضة (قوله توسع) هو بالمعنى اللغوي ان يوضع القط لشيء ثم يستعمل فيه وفي غيره  
الاعم فهذا اصله والوضع هنا الاصلاح خلل الاناء ثم استعمل في الاعم من الاصلاح  
او الزينة برماوى (قوله فلا مل الاباحة) أي بخلاف تقاريره من التحرير والتفسير اذا  
شك في انه اكثر لان الاصل في المضيب الجواز وفي التحرير والقرآن الحرمة سم وكذا  
لو علم الكبر وشك في انها الزينة والحاجة ع ش وعبرة حل فالاصل الاباحة  
أي الاصل اباحة الاناء قبل تضييبه بخلاف التحرير اذار كعب مع غيره فانه  
يحرم حيث شك في كثرته لان الاصل تحريم استعمال التحرير وينبغي ان

وان كانت محل الاستعمال  
للمزينة في الاولى وللصغير في  
في الثانية وجاز للصغير في  
الاولى وللحاجة في الثانية  
والاصل في الجواز ما رواه  
البضاري ان قدحه صلى الله  
عليه وسلم الذي كان يشرب  
فيه كان مسلسلا بفضة  
لانصداعه أي كان مشعبا  
بخيط فضة لانشقاقه  
والتصريح بذكر الكراهية من  
زيادتي وخرج بغير حاجة  
الصغيرة لحاجة فلا تذكره  
للمخبر المذكور واصل ضبة  
الاناء ما يصلح به خلله من  
صفية او غيرها واطلاقها  
على ما هو للمزينة توسع  
ومرجع الكبيرة والصغيرة  
العرف وقيل لك كبيرة  
ما تستوعب جانبها من الاناء  
كشفة أو اذن والصغيرة دون  
ذلك فان شك في الصغير  
فالاصل الاباحة والمراد  
بالحاجة غرض الاصلاح  
لا المنع عن غير الذهب  
والفضة



ان يكون هذا في غير الحبر المطرف به فانه شبيه بالضبة اه ودخل تحت قوله فالاصل  
الاباحة صور لانه اذا شئت في الكبر والصغر فارة يعلم كونها للزينة او بعضها للزينة  
وبعضها الحاجة فحكم بالكراهة فيهما لان الشك انما يسقط الحرمة وأما اذا علم كونها  
لحاجة فلا حرمة ولا كراهة وكذا اذا شئت هل هي للزينة أو للحاجة فتارة يعلم الكبر  
فتكره وتارة يعلم الصغر فلا حرمة ولا كراهة وكذا اذا شئت في الكبر والصغر فتضم هذه  
الصورتين لصورة الضبة شيخنا ح ف (قوله لان العجز) ويؤخذ مما تقدم في تحريم  
ضبة الذهب من ان الخيلانية اكثر اياه يقدم حيث اناء الفضة ويؤيده انه لو وجد ميتة  
نحو كلب وحيوان آخر قدم الثاني على المعتمد شو برى (قوله فضا لا مصدر) منصوب اما  
بفعل محذوف هو حال من استعمال أى حالة كون الاستعمال يفضل فضلا أى يزيد عن  
حل التضييب واما على الحال من استعمال وفي استعماله في الانبات كما هنا فنظر لقول  
ابن هشام انه لا يستعمل الا في النفي فهو فلان لا يملك درهما فضلا عن دينار فاستعماله هنا  
مخالف للقياس الا ان يقول يبيع بلم يحرم فيكون في حيز نفي تأويل شيخنا (قوله للمامر)  
من صدق قوله لغير حاجة على ما بعض الزينة وبعض الحاجة أى وقول المنهاج لا يصدق  
بذلك الا اذا اريد به كلا او بعضا ح ل (قوله ويجعل محو نحاس الخ) وأما التوبة الذي  
هو الفعل فحرام مطلقا حتى في حلى النساء لان فيه اضعاف مال فان قيل هل لا جعل  
الفعل تابعا للاستعمال كما تقدم في الضبة ولم حرم الفعل مطلقا دون الاستعمال اجيب  
بان الفعل قد يجبر الى كثرة التوبة به فنع حسما للباب وفيه ان هذا موجود في التضييب  
ح ل الا ان يفرق بان التوبة فيه اضعاف مال بخلاف التضييب (فرع) يحل فتح الغم  
للنساء النازل من ميزاب الكعبة وان قصده أى الا ان قرب منه بحيث يعد مستعملا له زى  
(قوله ان لم يحصل من ذلك شيء) أى متمول واما الخاتم قال شيخنا انه كالموه فان كان  
من ذهب وموه بفضة فان حصل من ذلك شيء بالعرض على النار حل وان كان من  
فضة وموه بذهب فان حصل منه شيء بالعرض على النار حرم والا فلا قرره شبشبرى  
ع ش وقرره ح ف ولو شئت هل يحصل منه شيء او لا فالذى يتبعه الحرمة ولا يشكل  
بالضبة عند الشك لان هذا اضيق بدليل حرمة الفعل مطلقا ويحتل الحل ويحل هذا  
الثاني في الاولى اما الثانية فينبغي الجزم فيها بالحرمة نظرا للاصل وهو الحرمة حرره  
شو برى (قوله بالثانية) هي قوله لا عكسه والاولى هي قوله نحو نحاس

لان العجز عن غيرهما يبيع  
استعمال الاناء الذي كله ذهب  
او فضة فضلا عن المضيب به  
وقولى كالمحرر لغير حاجة اعلم  
من قول المنهاج لزينة للمامر  
(ويجعل محو نحاس) بضم  
المون اشهر من كسرهما (موه)  
أى طلى (ينقد) أى يذهب  
أو فضة (لا عكسه) بان موه  
ذهب أو فضة بنحو نحاس أى  
فلا يحل (ان لم يحصل من ذلك  
شيء بالنار فيهما) لقلة الموه  
به فكاه معدوم بخلاف  
ما اذا حصل منه شيء بها  
لكثرة والتصریح بالثانية  
مع التقييد فيها من زيادتي  
وبالتقييد صرح الشيخان  
في الاولى وابن الرفعة وغيره  
في الثانية اخذا من كلام  
الامام

\*(باب الاحداث)\*

جميع حدث

\*(باب الاحداث)\*

قال الريخشري وانما يوجب الكتاب لان القارئ اذا قرأ بابا او شرع في آخر كان انشط  
وابعث كالمسافر اذا قطع مسافة وشرع في أخرى ولذلك جعل القرآن سورا وقالا



السيد الصفوى لانه اسم لى وجد ان المسائل والرجوع لها وأدعى لحسن الترتيب  
والنظم والاربعاء كمنشرة قنصر مراجهتها برماوى قال ابن حجر ولتقدم السبب  
طبعاً المناسب له تقديمه ومنعاً كان تقديمها هنا على الوضوء اظهر من عكسه الذى  
فى الروضة وان وجهه بانه لما ولد محدثاً أى له حكم المحدث احتساج الى ان يعرف اولا  
الوضوء ثم نواقضه ولذا لم يولد جنباً اتفقوا على تقديم موجب الغسل عليه اه (قوله  
والمراد به) أى فى عبارة الفقهاء لاني نية النساوى وقوله كما هنا أى كالتعبير الذى  
فى الترجمة فاطلاقه على الاكبر محض لان المتبادر من علامات الحقيقة ح ل (قوله  
غالبا) فلا يرداه بنصرف الى الاكبر فى نية غسل الجنب لقربة حاله ق ل والاولى  
ان يراد بغير الغالب ما تقدم فى تعريف الطهارة من قوله رفع حدث الخ فان المراد به  
ما يشمل الاكبر والصغير (قوله اعتبارى) أى اعتبر الشارع وجوده لانه من الامور  
الاعتبارية التى لا وجود لها فى الخارج لما قيل ان أهل البصائر تشهد غلطة على  
الاعضاء والمراد بالاعضاء أعضاء الوضوء على المرح وقيل يقوم بأعضاء البدن ويرتفع  
بغسل الاعضاء المذكورة ق ل وعبارة البرماوى يقوم بالاعضاء المراد بها ما يغسل  
وجوبا من أعضاء الوضوء وهو فى الرأس جزء مبهم ويتبين بوقوع المسح ودخول  
المندوب فيه من حيث شمول اسم الوضوء له وقيل بجمعها فيدخل المندوب فيها اه  
(قوله يمنع صحة الصلاة) أى وغيرها وخصها لانها المعظم (قوله ينتهى بها) أى  
لو كان او شأنها ذلك فيشمل الحدث الثانى مثلاً (قوله وعلى المنع المترتب على ذلك)  
أى الاسباب بواسطة الامر الاعتبارى او المراد الامر الاعتبارى وقد يتوقف فى جعله  
مترتباً عليه مع جعله جزءاً من تعريفه اه شورى أى حيث قال يمنع صحة الصلاة وقد  
يقال ان هذا ليس جزءاً من التعريف بل هو حكم من احكامه وعبارة ق ل اما ترتب  
المنع على الاسباب فواضح وأما على الامر الاعتبارى فغيره نظراً لانها متعارضان الا ان  
يراد بالترتب توقفه عليه اه وفيه ان المتوقف متأخر عما يتوقف عليه كالترتب ولعل  
المراد بالترتب والتوقف عدم الانفرد لوجود التلازم بين الامر الاعتبارى والمنع اه  
ح ف ولم يقل حيث لا مخصص بعد قوله وعلى المنع المترتب على ذلك اكتفاء بما سبق  
والمرخص فقد الطهورين اه (قوله والمراد هنا الثانى) أى بقربة قوله هى خروج الخ  
لانه انما ذكر الاسباب قال البرماوى والحدث ظاهر فى الامر الاعتبارى والمنع لانه  
حقيقة فيها ما واما اطلاقه على الاسباب فقال سم ظاهره انه حقيقى ويحتمل انه مجازى  
قال شيخنا ع ش انه صار فى الاسباب حقيقة عرفية وقال شيخنا انه حقيقة  
فى الثلاثة اه وهو ظاهر كلام الشارح واعتراض بان التعريف المذكورة تصدق

والمراد به عند الاطلاق كما  
هذا الا مفرغاً غالباً وهو لغة  
الشيء الحادث وشراً يطلق  
على أمر اعتبارى يقوم  
بالاعضاء يمنع صحة الصلاة  
حيث لا مخصص وعلى  
الاسباب التى ينتهى بها  
الطهور وعلى المنع المترتب على  
ذلك والمراد هنا الثانى وتعبير  
الاصول بالاسباب الحادث  
يقضى تفسير الحادث بغير  
الثنائى الا ان يجعل الاضافة

بالحدث الا كبره يكون التعريف غير مانع واجيب بان المراد بالاعضاء أعضاء الوضوء  
وبالاسباب اسباب مخصوصة فلا يشمل الا كبر (قوله بيانية) أى باب اسباب هي  
الحدث بناء على ان المراد بالبيانية كون الثاني ميئنا للمراد من الاول والا كثر تسمية  
هذه باضافة الاعم للاخص ع ش اوليان لان البيانية ان يكون بين المضاف  
والمضاف اليه عموم وخصوص وجهي تكسأتم حديدوه ومفقهودهنساوال في الحدث  
للجنس ليضابق البيان المبين (قوله هي أربعة) وعلة النقص بها غير معقولة فلا يقاس  
عليها م ر وعبارة حج وأخصر فيه ساعبدى وان كان منها مقول المعنى فمن ثم لم يقس  
عليها نوع على نوع وان قيس على جزئياتها اه (قوله خروج غير منية) أى يقن  
خروج الخ وكذا يقدر في الجميع كما يعلم من قوله فيما يأتي ولا يرتفع يقين طهرا وحدث  
بظن ضده فان شئت في شئ مما يأتي لم يضر (قوله غير منية) أى الموجب للغسل  
كما سيأتي ح ل بان يكون غير منى او منى غيره او منية الغير الموجب للغسل  
(قوله أى المتوضى) أى المعلوم من المقام والا فالمتوضى لم يتقدم له ذكر فهو كقوله  
فعالى حتى توارت بالحجاب برماوى ولو قال أى الشخص لكان أولى ليشمل الحدث  
الذى لا يكون عقب وضوء كالمولود لانه يولد محدثا مع انه لم يسبقه طهر ولعله أراد  
النقص بالفعل انتهى ق ل مع زيادة قال ع ش ومفهومه انه لو وجد منه  
احداث مترتبة كان مس ثم لم يسلم غير الاول حدثا وسيأتي فيما لوني  
بعض احداثه الصادرة منه انه يصح سواء وجدت معا ام مرتبا وسواء توى الاول  
او ما بعده وهو مناف لما هنا وقد يقال ان الكلام هنا في الاحداث الناقضة أى بالفعل  
وما يأتي في مطلق الاحداث انتهى والمعتمدان الولادة بالابل والقاء نحو الطلقة بخروج  
المنى لا تنقض بخلاف خروج عضو منفصل فانه ينقض ولا يوجب الغسل اما المتصل  
فلا ينقض قال الشيخ واذا قلنا بعدم النقص بخروج بعض الولد مع استتار باقيه فهل تصح  
الصلاة حينئذ لاننا لم نعلم اتصال المستتر بنجاسة او لا كما في مسألة الحيط فيه نظر انتهى  
ومال شيخنا الى الاول وهو متجه انتهى (قوله الحى) لم يقل الواضح لثلايته وهم انه قيد  
في البرأىضا س ل (قوله انفصل اولاً) أى في غير بعض ولد لم ينفصل فلا تقض به  
لاحتمال انفصال جميعه فيكون واجبها الغسل لا الوضوء شيخنا (قوله من فرج) شامل  
بالنسبة للاتى لم يدخل الذكرو يخرج البول سم ولو كان له فرجان اصليان يبول من احدهما  
ويعنى من الاخر كان البول ناقضا ولو كان له اصلى وزايد واشتبه او سامت تقض الخارج  
من كل منهما (قوله او من ثقب) او مانعة جمع لا مانعة خلوشوبرى (قوله بفتح الثالثة  
وضمها) عبارة المختار الثقب بالفتح واحدا الثقب والثقب بالضم جمع ثقبه كالثقب بفتح

بيانية (هي) أربعة أحدها  
(خروج غير منية) أى  
المتوضى الحى عينا او رجلا  
طاهرا او نجسا جافا او رطبا  
معنادا كبول او نادرا كدم  
انفصل اولاً (من فرج) دبرا  
كان ارقبلا (او) من (ثقب)  
بفتح الثالثة وضمها

القاف انتهى بحروفه (قوله تحت معده) أي مما يقرب منها فلا عبرة بانفتاحه  
 في الساق والقدم وان كان اطلاق المصنف يشمل ذلك فليراجع ع ش على م ر  
 (قوله على الانصاع) ويقع او كسر فسكون فيض شورى ويكسر بين فقيه أربع اغسات  
 لكل ما كانت عينه حرف حلق اسما كان او فعلا كغزو وشهد (قوله منسد) أي  
 صار لا يخرج منه شيء وان لم يلزم كما قاله الفراري ع ش ويدل عليه قوله بعد  
 ولا يابلاج فيه لانه لو كان المراد بالانسداد الالتصام لم يأت الابلج فيه قال زى وهل  
 المراد انسداد القبل والدير معا حتى اذا بقي أحدهما منفصلا كان الحكم له او يكفي  
 انسداد أحدهما ظاهر كلام الجمهور والثاني معتمد وقال ابن النقيب انه اقرب اذا كان  
 الخارج من النقب يناسب المنسد كان انسداد القبل فخرج منها أي النقب نزل والدير  
 فخرج منها غائطا من غير اطلاع منه على نقل قال لكن يشك اذا كان الخارج ليس  
 معتادا لواحد منها انتهى وظاهر كلام الجمهور النقض به أيضا كما عرفت واشترط  
 الصمري انسدادهما معا خلاف كلام الجمهور انتهى اسعاده وحينئذ يعطى النقب  
 ثلاثة أحكام النقض بالخروج منه وجواز وطء الزوجة فيه وعدم النقض بنومه  
 مكانه حل وح ف ولا يصير جنبا بالوطء فيه بل اذا أنزل وجب جميع الاحكام ثابتة  
 للاصلي ع ش قال العلامة البرماوى ولو اتفق الاصلي هل ترجع له الاحكام وتلغو  
 أحكام المنفقع انظر ما حكمه اثم قرر شيخنا الزياى ان الاحكام ترجع للاصلي من الآن  
 وتلغو أحكام المنفقع ولم ينزعه أحد من المدرس انتهى (قوله لقوله تعالى اوجاء  
 أحد منكم من الغائط) هذا يدل على بعض المدعى وهو خروج الغائط والمدعى خروج  
 غير منيه قال حل واعترض بان نظم الآية يقتضى ان كلام من المرض والسفر حدث  
 ولا قائل به وأجاب الازهرى بان اوفى قوله اوجاء أحد منكم بمعنى الواو وهى الحال  
 والتقدير يا ايها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة فغسلوا وجوهكم الخ وان كنتم  
 جنبا فاطهروا وان كنتم مرضى او على سفر والحال انه جاء أحد منكم من الغائط  
 اولستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا وغسلوا القاضى أبو الطيب عن امامنا الشافعى انه نقل  
 عن زيد بن اسلم وكان من العالمين بالقرآن ان في الآية تقديم وتأخير أى وحذوا  
 والتقدير يا ايها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة من النوم اوجاء أحد منكم من الغائط  
 اولستم النساء فغسلوا وجوهكم الخ وان كنتم جنبا فاطهروا وان كنتم مرضى او على  
 سفر فلم تجدوا ماء فتيمموا انتهى (قوله ولقيام النقب الخ) لاجابة اليه لان الغائط  
 في الآية شامل للخارج من النقب المذكور الان يخص بالخارج من الدير تأمل  
 (قوله والغائط) أي في الاصل المكان المظلم ثم فتح الهمزة أي المظلم فيه وحكى

(تحت معده) يقع الميم وكسر  
 العين على الانصاع (والفج  
 منسد) لقوله تعالى اوجاء أحد  
 منكم من الغائط الآية ولقيام  
 النقب المذكور مقام المنسد  
 والغائط المكان المظلم من  
 الارض

تقضى فيه الحاجة سمي باسمه الخارج للجاوزة وخارج بالفرج والثقب المذكورين خروج شيء من بقية بدنه كدم فصد وخارج من ثقب فوق المعدة أو فيها أو محاذها ولومع انسداد الفرج أو تحتها مع افتتاحه فلا تقض به لأن الأصل عدم التقض ولأن الخارج في الأخيرة لا ضرورة إلى مخرجه وفي ما عداها باقيا شبهة إذا تم تحيله الطبيعة فلقية إلى أسفل وهذا في الانسداد العارض أما الخلق فينقض معه الخارج من الثقب مطلقا والمنسد حيثئذ كعضو زائد من الخلق لا وضوء بمسه ولا غسل بإيلاجه ولا بالإيلاج فيه قاله الماوردي قال في المجموع ولم أر لغیره تصر يحا بموافقته أو مخالفته وحيث أقيم الثقب مقام المنسد فليس له حكمة من أجزاء الحجر وإيجاب الوضوء بمسه والغسل بالإيلاج به أو بالإيلاج فيه وإيجاب ستره وتحريم النظر إليه فوق العورة لخروجه عن مظنة الشهوة وخروج الاستبراء بالحجر عن القياس فلا يتعدى الأصل

كسرهما أي المنقعر (قوله تقضى فيه الحاجة) أي تخرج والمراد بالحاجة ما يحتاج إلى خروجه المتضرر ببقائه وقضية التعبير بالمضارع في تقضى أنه لا يشترط في التسمية بذلك الاسم أن تقضى فيه الحاجة بالفعل لكن هل تكفي صلاحيته لقضاءها أولا بد من اعداد له فيه نظرا بما دوى (قوله سمي باسمه) أي فهو محجاز مرسل ثم صار حقيقة عرفية في الخارج أي بالمعنى الخاص الذي هو البول والغائط لا بالمعنى العام ليشمل الريح لأنه لا يقصد لأخراجه المكان المذكور شو برى وعبارة ع ش قوله الخارج أي من الدبر أو القبل إلا أنه غير مشهور نقله السيوطي وحكمة اشتراكه في الخارج من الدبر دون القبل أنه جرت عادة العرب أن الشخص إذا أراد البول يبول في أي مكان وإذا أراد الفضلة المخصوصة يذهب إلى محل يتواري فيه عن الناس تأمل انتهى (قوله وخرج بالفرج) أي بالخروج من الفرج ليناسب قوله خروج شيء الخ (قوله وخارج) بالرفع عطفا على خروج (قوله ولومع انسداد الفرج) غاية للرد والواو للحال وهو راجع للثلاثة لأنه لا رد على من قال إن الثقب يقوم مقام المنسد مطلقا (قوله إلى مخرجه) أي خروجه (قوله وهذا) أي التفصيل في الثقب بين أن يكون تحت المعدة أو لا ح ل (قوله أما الخلق) أي الانسداد الخلق (قوله مطلقا) أي في أي محل كان (قوله وحيث أقيم الخ) ظاهره رجوعه للانسداد العارض والخلق والمقصد دخوله في الخلق فيثبت للمنفتح جميع الأحكام على المعتمد حتى تحريم النظر إليه فوق العورة لكن ليس له حريم كالفرج وتعبيرهم بالمنفتح يخرج المسافة الخارج منها ليس يناقض خلافا لبعض المتأخرين ورجع في المجموع عدم انتفاء الوضوء إذا نام محكما له أي للثقب المنفتح من الأرضي وعبارة ع ش وحيث أقيم الخ ظاهره ذلك الكلام أنه راجع إلى الانسداد العارض والخلق وهذا لا يصح بل يتعين أن يكون راجعا إلى الانسداد العارض فقط ولا ينافي به قوله وتحريم النظر إليه فوق العورة لأن هذا على مقابل الأظهر في عبارة الأصل وإن لم يكن عادته التفرغ على المقابل وكتب أيضا لو كان الانسداد عارضا لا ثبت له إلا النقص بالخارج فقط وجميع الأحكام نائمة للأصل بخلاف ما إذا كان الانسداد خلقيا فإن الأحكام كلها تثبت للمنفتح اه وقوله وإن لم يكن الخ أي فالصواب إسقاط (قوله فوق العورة) مع الذي قبله لأن أصل المسئلة أن الثقب أقيم مقام المنسد ولا يكون إلا إذا كان في العورة ويمكن أن يكون قوله حيث أقيم الثقب أي على القول الضعيف القائل بأن الثقب ينقض مطلقا أن كان الأصلي منسدا كما صرح به المحلى (قوله فوق



العورة طرف للإيجاب والتحريم وكان الأولى اسقاط هذا كله اذ لا يتفرع الاعلى  
الضعيف النائل بان التقب اذا كان فوق المعدة وكان الانسداد عارضا بنقض ولا  
يثبت له بقية الاحكام الثابتة للاصل شيئا وعبرة ح ل قواه فرق العورة تبس في  
هذا التعبير شيئا المحلى الذي فرعه على مقابل الاظهر وهو ان المنفتح فوق العورة بنقض  
الخارج منه لاولى اسقاط قوله واجبا ستره وتحريم النظر الخ لان المنفتح فوق العورة  
لا يقيم حينئذ مقام الاصل فلا عبرة به ولا بنقض الخارج منه فكيف يحرم النظر اليه  
انتهى (قوله والمعدة) أي عند الأطباء وقوله والمراد بها أي عند الفقهاء السرة أي  
وما حاذها فهو مجاز علاقته المجاورة (قوله فلا ينقض الوضوء) ومثله الرلادة بل بلبل  
بخلاف القاء بعض الولد فينقض ولا يوجب الغسل زى ومن فرائد عدم النقض بالمنى  
صحة صلاة الغسل بدون وضوء قطعا ولو قلنا بالنقض لكان فيها بدون وضوء خلاف  
ونية السنية بوضوئه قبل الغسل ولو نقض لدوى به رفع الحدث شرح م ر وقول م ر  
خلاف لانه قيل بعدم الاندراج (قوله اعظم الامرين) أي الذين من جنس واحد  
وهذه القاعدة تقتضى انه لا وضوء بالقاء الولد الجاف لانه وان افقد من منيه او منيه  
استحال الى الحيوانية شيئا (قوله بخصوصه) أي بخصوص كونه منيا وقوله بهوم  
أي بهوم كونه خارجا (قوله كزنا المحصن) أي فانه أوجب اعظم الامرين وهو الرجم  
بخصر كونه زنا محصن ولم يوجب ادونها وهو الجلد والغريم بهوم كونه زنا ح ل  
واورد عليه ان الشئ الواحد قد يوجب امرين فاكتر كالجماع في رمة فان يوجب  
اعظم الامرين وهو الكفارة بخصوص كونه جماعا وادونها وهو القضاء بهوم كونه  
وطرا وادون منها معا وهو التزير بهوم كونه معصية وقد يجاب بان المراد ما كان من  
جنس واحد كالطهارة والحد وهذا ليس كذلك ولا يرد ان الكفارة تكون بالصوم  
لان الواجب فيها امالة المتق فتأمل انتهى شيئا في الفحص شورى (قوله وانما  
أوجب) أي الادون الذي هو الوضوء واجبا وروع ابطاله ح ل (قوله لانها بمنان  
صحة الوضوء) أي الواجب والمبيع لهو الصلاة فلا يرد صحة الوضوء منهما عند  
الاحرام شورى (قوله مطلقا) أي في سائر الاحوال سواء كانت مستحاضة  
أو غيرها وقال بعضهم مطلقا أي في الابتداء بان طرأ عليهما وفي الدوام بان طرأ عليه  
وقوله فلا يجامعه أي في الدوام بان طرأ عليه وحاصل صنيعة انه قاس الدوام على  
الابتداء في البطلان وفيه ان الدوام أقوى رفيه أيضا ان الاسباب المذكرة  
تنافي الوضوء ابتداء ودواما ومنها الحيض والنفاس فكيف تجعل مناطهما للوضوء  
ابتداء أصلا ويقاس عليه منافاته في الدوام تأمل (قوله في صورة سلس المني)

والمعدة مستقر الطعام من  
الكان المنصف تحت العادة  
الى السرة والمراد بها هنا  
السرة اما منيه أي الموجب  
للاغسل فلا ينقض الوضوء  
كان امنى بمجرّد نظره لانه  
أوجب اعظم الامرين وهو  
الغسل بخصوصه فلا يوجب  
ادونها بهوم كزنا المحصن  
وانما أوجب الحيض والنفاس  
مع ايجابها الغسل لانها  
ينعان صحة الوضوء مطلقا  
فلا يجامعه بخلاف خرى  
المنى يصح معه الوضوء في  
صورة سلس المني ويجامعه  
ودخل في غير منيه منى غيره  
فيقضى فتعبرى بمنيه أولى  
من تعبيرة بالمنى (ر) ناذيا

اهم ان السليم لا يصح وضوءه حال نزول المني وهو كذلك لان الوضوء للصلاة وهي  
لاستباح مع الجنابة من غير ضرورة ع ش اطلقى وقرر شيخنا ح ف ان قوله  
في صورة الخ ليس بقيد بل يصح الوضوء مع خروج المني وان لم يكن به سلس أى وهو  
قضية قول المصنف غير منية ومقتضى ما يأتي في باب الحيض من ان الحائض يحرم  
عليها الطهر زيادة على ما يحرم على الحنب فانه يقتضى صحة الوضوء مع نزول المني لان  
غايته انه طهر مع الجنابة وهو غير ممتنع ع ش على م ر قال العلامة الرشدي  
انما قصر التصوير عليه لانه محل وفاق بخلاف منى السليم فانه محل النزاع فلا  
يحصل به الالتزام والا فالحكم واحد اه (قوله زوال عقل) العقل هو لغة المنع لانه  
يمنع صاحبه من ارتكاب الفواحش اه ع ش ولهذا يقال ان مرتكب الفواحش  
لا عقل له ومعه القلب وله شعاع متصل بالدماع وهو افضل من العلم لانه منبعه واسه  
ولان العلم يجري منه مجرى النور من الشمس والرؤية من العين وهو عند أهل السنة  
عرض وعند الحكماء جوهر مجرد عن المادة شوبرى وقيل العلم افضل قال بعضهم

علم العليم وعقل العاقل اختلفا \* من ذا الذى منهما قد احرز الشرفا  
فالعالم قال انا قد خرت غايته \* والعقل قال انا الله بي عرفا  
فافصح العلم افصاحا وقال له \* ياينا الله فى تنزله اتصفا  
فبان للعقل ان العلم سيده \* فقبل العقل راس العلم وانصرفا

(قوله أى تميز) بهذا التفسير يكون الاستثناء الاتى متصلا (قوله يجنون أو اغماء)  
ولومع التمكن على المعتمد شوبرى وم ر ولهذا التعميم يشير صنيع المتن حيث قصر  
الاستثناء على زواله بنوم الممكن فيخرج زواله يجنون أو اغماء الممكن فينقض قال  
الدميرى والجنون مرض يزيل الشعور من القلب مع بقاء الحركة والقوة فى الاعضاء  
والاغماء زوال الشعور مع قوت الاعضاء والسكر خيل فى العقل مع طرب واختلال  
فطق (قوله العينان وكاء السه) قال فى النهاية فاصلته ستة بوزن فرس وجمعه استاه  
كافراس حذفت الماء وعوض عنها الهمزة ففعل است فان رددت الماء وهى الالام  
وحذفت العين التى هى استاء المحذوف الهمزة التى جى بها عوضا عن الماء ففعل سه  
ويروى فى الحديث وكاء الست اه وفى الحديث استاه بالكمائة دل عليها باثبات  
الوكاء الذى هو من لوازم المشبه به لتشبيه العينين المراد منها اليقظة بالوكاء  
تشبيهه بليغ بحذف الاداة طب شوبرى وتقرير الاستعارة المذكورة ان يقال شبه  
السه بفم قرينة مثلا وحذف المشبه به واثبت شىء من لوازمه وهو الوكاء واثباته  
تخييل (قوله فليتوضى) لو يقن النوم وشك هل نام ممكنا أم لا فلا نقض شرح م ر

(زوال عقل) أى تميز  
يجنون أو اغماء أو نوم أو غيرها  
تخير أبى داود وغيره العينان  
وكاء السه فمن نام فليتوضأ  
وغير النوم مما ذكر ابلغ منه  
فى الذمول الذى هو مظنة  
لخروج شىء من الدبر

ولوزالت احدى اليه عن مقرها قبل اتبائه ولو كان مستقر انقض وان لم تقع يده  
على الارض لمضى لحظة وهونائم غير ممكن اوزالت مع اتبائه أو بعده المفهوم بالاولى  
أوشك في أن زوالها قبل اتبائه أو لا وفي انه نام أو نعلس فلا نقض لان الاصل  
الطهارة نعم لو رأى رؤيا وشك هل نام أو لا فعليه الوضوء لان الرؤيا لا تكون الا بالنوم  
اه متن الروض وشرحه ولو نام غير ممكن واخبره معصوم بانه لم يخرج منه شيء  
لم ينتقض وضوءه واعتمده بعضهم ونازع فيه بعضهم اه زى وقال بالنقض لان النوم  
على هذه الهيئة ينقض الوضوء وهذا هو المعتمد المقرر بشيخى فيجب عليه تصديق  
المعصوم ويتوضأ (فرع) نام ممكنا في الصلاة لم يضر ان قصر وكذا ان طال في ركن  
طويل فان طال في قصر بطلت صلاته لا يقال كيف تبطل مع انه غير عامد لانا  
نقول لما كانت مقدمات النوم تقع بالاختيار أى شأنها ذلك نزلت منزلة المعاصد  
سم ع ش (قوله كما اشعر بها) أى بالمظنة المذكورة (قوله والعينان) أى فقهها  
كنابة عن اليقظة أى لانه يلزم من فقهها اليقظة قال ح ل والمعنى ان اليقظة لا يدر  
كاوكاه للوعاء يحفظ ما فيه (قوله نشوة السكر) بفتح الواو على الاصح مقدمات  
السكر واما بالهمز فالنوم قولهم نشأ الصبي نسا وزاد برماوى (قوله ومن علامات  
النعاس الخ) ومن علامات النوم الرؤيا ح ل (قوله وان لم يفهمه) الجملة حالية (قوله  
ولا عبرة الخ) يؤخذ منه انه لو خلق منسد الدبر ولم ينفتح له ثقب رقاسا ان المنفتح اما لانه  
لا يقوم مقامه الاصل لا ينقض بنومه غير ممكن لان النوم مظنة لخروج شيء من دبره  
وهذا لا يخرج منه شيء وقوله لندرتة يخته ل لندرتة في نفسه حتى لو ابتلى به شخص  
لا ينظر اليه وهو المعتمد كافى ع ش ويحتمل اذ اندر خروجه بخلاف ما اذا لم يندر  
ذلك بان كثر خروجه فيضرونه غير ممكن قبله ان تصور له تمكين اه ح ل (قوله  
تجاف) أى تباعد ولعل مراد الاول القائل بانه لا تمكين له بالتجافى ما لا يمنع خروج  
شيء لو خرج بلا احساس عادة م د زى ومراد الثانى ما يمنع خروج شيء  
بلا احساس وحيثه خلاف لفظى (قوله عن الرويانى) معتمد وانظر لوسد التجافى  
بشيء ونام هل ينقض أولا مال شيئا زى للشافى شوبرى (قوله ولا تمكين لمن نام  
على قفاه) أى فينتقض وضوءه وان اخبره معصوم بعدم خروج شيء منه حيثه لانه  
مما اقيمت فيه المظنة مقام اليقين ح ل (قوله بشرقى ذكر) أى ولو من الجن اذا  
تحققت الانوثة أو الذكورة على المعتمد ولو على غير صورة الرجل حتى لو تصورت على  
صورة كلب مثلا فنقض لساها وظاهر كلامهم انه لو اخبره عدل بلسهاله أو ينحو خروج  
ريح منه في حال نومه متمكنا وجب عليه الاخذ بقوله ولا يقال الاصل بقاء الطهارة

كما اشعر بها الخبر اذ السه الدبر  
وكاؤه حفاظه عن ان يخرج  
منه شيء لا يشعر به والعينان  
كنابة عن اليقظة وخروج  
بزوال العقل النعاس  
وحديث النفس وأوائل  
نشوة السكر فلا نقض بها  
ومن علامات النعاس  
سماع كلام الحاضرين وان لم  
يفهمه (لا) زواله بنوم ممكن  
مقعدة) أى اليه من مقرة  
من أرض أو غيرها فلا نقض  
لام خروج شيء حيثه لمن  
دبره ولا عبرة باحتمال خروج  
ريح من قبله لندرتة ودخل  
في ذلك ما لو نام محتبيا أى  
ضاما ظهره وساقيه بعامة  
أو غيرها فلا نقض به ولا  
تمكين لمن نام قاعدا من بلا  
بين بعض مقعدة ومقعدة تجاف  
كما نقله في الشرح الصغير عن  
الرويانى وأقره وان اختار فى  
المجموع انه لا ينقض وصححه  
في الروضة ولا تمكين لمن نام  
على قفاه لصقا مقعدة بمقرة  
(و) ثالثها (تلاقى بشرقى  
ذكر روايتى) ورخصيا وعينيا  
ومم وحوا وكان أحدهما ميتا  
لكن لا ينقض وضوءه بذلك  
لقوله تعالى اولامستم النساء  
أو لمستم كما قرئ به

فلا يرتفع بالظن ادخبر العدل انما يفيد فقط لا نأقول هذا طرأ اهمه الشارع مقام العلم في تحييس المياه وغيرها كما يأتي اه شرح العباب مجر والمعمد خلافه ولا تنقض باخبار العدل بشي مما ذكره لان خبر العدل يفيد الظن ولا يرتفع يقين طهر وحدث بظن ضده كما سيأتي بخلاف ما اذا أخبره معصوم بخروج رجب منه في هذه الحالة أي حالة نومه منه كما فانه ينتقض وضوءه لان خبره يفيد اليقين ولو تولد شخص بن آدمي وبهيمة لم ينتقض مسه على ما جمعه الشيخ في طاهره ولو كان على ضرورة الأذى انتهى شو برى (قوله لا جامعتم) رذ على الحنفى المفسر له بذلك قال السكالك بن أبي شريف وأوجه ان الملاسة حقيقة في تماس البدنين بشي من اجزائهما من غير تبيد باليد وعلى هذا فالجماع من افراد مسمى الحقيقة فيقبأوله اللفظ حقيقة شو برى (قوله المثير للشهوة) أي لتي لا تليق بالمنظهرس ل فاندفع ما يقال ان حقيقة الاثارة خروج المني وهو غير ناقض وأيضاً الاثارة قد توجد في النظر مع انه لا ينتقض (قوله عدم أروها) فيه وفيما بعده رد على الامام مالك المفصل (قوله انما يشير الشهوة ببطن الكف) أي شأنه ذلك ح ل لان اللمس يخالف المس في ست صور أحدها ان اللمس لا يكون الا بين اثنين واللمس قد يكون بينهما وقد يكون من الشخص نفسه اذ لمس فرجه الثانية ان اللمس شرطه اختلاف النوع فلا يكون الا بين الرجل والمرأة وأما اللمس فلا يشترط فيه اختلاف النوع فيكون بين الرجلين والمرأتين الثالثة ان اللمس يكون ماى موضع من البشرة واللمس يختص ببطن الكف الرابعة انتقاض وضوء اللمس والملوس وفي المس انتقاض وضوء المس فقط الخامسة لمس المحرم لا ينتقض ومس فرجه ناقض السادسة لمس العضو المبان من المرأة لا ينتقض أي اذا كان غير الفرج ومس الذكر المبان ناقض انتهى اطفحي (قوله طاهر الجلد) تقدم عن الانوار ان البشرة هنا ما عدا السن والشعر والظفر أي من الظاهر ولو نزع جلده وحشى فواضح عدم النقض به ح ل (قوله كلهم الاسنان واللسان والعين) خلافاً للحج شو برى والعظم الذي وضع بالكشط ينتقض على المعتمد زى (قوله الحاييل) من الحاييل ما تجمد من غبار يمكن فصله من غير خشية مبيح تيم اوجوب ارائه لان فحور عرق حتى صار كالجمر من الجلد س ل (قوله والفقر) بضم الفاء مع سكون الفاء وضمها وكسرهما مع اسكان الفاء وكسرهما واطفور كعصفور ويجمع على اطاير واطفار (فائدة) الاطافرحلة من نور كانت نحت لآدم الحري في اجنسة فلما أكل من الشجرة قطاير عنه لباس الجنة وبقيت حلة النور فانقضت من وسطها وتقلصت وانعقدت على رؤس الاصابع

لا جامعتم لانه خلاف الظاهر واللمس الجنس لا يغيرها او الجنس لا يوافق غيرها بها وعليه الشافعي والمثني في النقض به انه مغلة التلذذ المثير للشهوة وسواء في ذلك اللامس والملمس كما افهمه التعبير بالتلاقي لا اشتراكهما في الامة اللمس كالمشتركين في لذائذها سواء كان التلاقي عدم مسهوا بشهوة أو دونها بعضه وسليم أو اشل اصلي او زاء من أعضاء الوضوء أو غيرها باختلاف النقض بمس الفرج يختص ببطن الكف كما سيأتي لان المس انما يشير الشهوة ببطن الكف واللمس يثيرها وبغيره والبشرة ظاهر الجلد وفي معناه اللحم كلهم الاسنان وخرج بها الحائل ولو رقيقا والشعر والمن والظفر لا يلدن لمسها وينكر واثني الذكران والاثنيان والثنيتان



وصارت ظفرا فكان اذا نظر الى اظفار يبريكي فصار عادة في اولاده اذا همج الضحك  
على احدهم ينظر الى اظفار يديه او رجله يسكن عنه برماوى (قوله والخنى)  
الفه لا تأنيث فيكون غير منصرف والضمائر العائدة عليه يؤتى بها مذكرة وان  
انفتحت اوتته لان مدلوله شخص صفته كذا وكذا السنوى انتهى شوى (قوله  
والعضو المبان) خرج هذا بقيد الحوط في المتن تقديره وتلاقى بشرقى ذكر واتى  
حال الاتصال والشارح اخرج به ذكر واتى لان العضو وحده لا يوصف بكورة  
ولا بانوثة وظاهران محله في غير الفرج اخذ من قوله ومن فرج آدمى الخ ووح ل  
قوله والعضو المبان ما لم يلتصق بحرارة الدم ويختشى من فصله محذور تيم وان لم تحله الحياة  
خلا فالابن حجر في التفتة لانه بانفصاله صار اجنبيا فلم ينظر العوده انتهى عن والمعتمد  
ان العضو المبان متى انصق رحلته الحياة تنقض والا فلا سم وس ل فاذا انصقت  
يدرجل بدن امرأة وحلتها الحياة انتقض وضوء الرجل صاحب اليد بلبسها وبه يلغز  
فيقال لنسارجل لمس عضوه نفسه فانتقض وضوءه ولو قطع الرجل أو المرأة قطعة من  
تساويا لم لا المدار على بقاء الاسم فان بقي نقض والا فلا قوله والعضو المبان أى  
ما لم يبق الاسم (قوله بان بلغا حد الشهرة) أى يقينا لذوى طباع سليمة شوى  
(قوله محرم) ولو احتملا فلا وشك هل بينه وبين امرأة رضاع محرم جازها نكاحها ولا  
ينتقض وضوءه بلبسها ولو اختلطت بحرمه باجنبيات غير محصورات جازله ان يكسح منهن  
ولا ينتقض وضوءه بلبسها وذلك شينا انه لا نقض عن نكاحها بلعان خلافا لبلقينى  
وقوله محرم وهى من حرم نكاحها على التأييد بسبب مباح لحرمتها فخرج بالاول اخت  
الزوجة وبالثانى ام الموطوءة بشبهة أى وبقتها لانها وان حرمت على التأييد لكن  
لسبب لا يتصف باباحة ولا غيرها وبالثالث ازواج النبي صلى الله عليه وسلم لان  
حرمة نكاحهن لحرمته صلى الله عليه وسلم حل وزوجات نبيها يحرم على سائر الامم  
حتى على الانبياء وأما زوجات باقى الانبياء فانهم يحرم على الامم فقط ويحل نكاحهن  
للانبياء شيئا ح ف (قوله ورابعها مس فرج الخ) وهل المس اذا تمسك كان  
وضع شخص ذكره في كف شخص آخر وقوله آدمى بمثله الخنى لان عليه التعبد ح ل  
(قوله آدمى) أى واضع سواء كان الممس مشكلا أولا واما اذا مس الذكر الواضع من  
الخنى مثل ماله فينتقض وضوءه لانه ان كان المشكل ذكره انقضد مس ذكره وان  
كان انثى فقد لمسها وكذلك الاثى الواضحة اذا مست من المشكل مثل ماله بخلاف  
ما اذا مس كل منهما غير ماله فلا نقض لاحتمال أن يكون عضوا ثلثا والخنى اذا مس  
آلتيه مع انتقض وضوءه وان مس أحدهما فلا اه (قوله أو محل قطعه) شامل

والخنى والذكر الاثى  
والعضو المبان لانها مظنة  
الشهوة (أكبر) أى مع كبرها  
بان بلغا حد الشهوة عزاء وان  
انفتحت عزم وفجوه كنفاء  
بظنهم بخلاف التلاقى مع  
الصغر لا ينقص لا تنفاه ظنهم  
(لا) تلاقى بشرقى ذكر واتى  
(محرم) له بنسب أو رضاع أو  
مصاهرة فلا ينقض لا تنفاه  
مظنة الشهوة (و) رابعها (مس)  
فرج آدمى أو محل قطعه

الفرج المرأة والدبر وقيد في الروض محل القطع بالذ كرح ل وفقل عن شيخنا العزيز  
ان محل القطع خاص بالذ كرح كما يؤخذ من قول المنهاج ومحل الحب الخ فلا ينقض محل  
الدبر ومحل فرج المرأة كما يؤخذ من قول الشارح بعد والمراد بفرج المرأة الناقض  
ملتقى شفرها الخ لان هذا المراد غير موجود في محل قطعه لكن في القليوبي على الجلال  
ان محل قطع فرج المرأة والدبر ينقض وهو الموافق لطاهر المتن وعبارته على التحرير  
قوله او محل قطعه والناقض بعد القطع ما يحاذي ما كان ينقض قبله حر في الفرج  
لما كان داخله وعكس ذلك في الذكر والدبر كالفرج انتهى بحروفيه فصريح ذلك  
يقضي ان قوله او محل قطعه راجع للجميع لا لاذ كره فقط (قوله ولو صغيرا) غاية للرد  
وشمل اطلاقه السقط وطاهره وان لم ينفع فيه الروح لشمول الاسم له كما في فتاوى  
الشارح وتوقف شيخنا وما الى عدم النقض لتعايقهم النقض بمس فرج الآدمي وهذا  
لا يتعلق عليه هذا الاسم وإنما يقال له اصل آدمي انتهى ع ش ملخصا ويفرق بين  
النقض بمس فرج الصغير وعدم النقض بمس الصغيرة لان المدار في الاجابية على الشهوة  
وهي مفقودة في الصغيرة بخلاف الفرج فالمدار على ما سمي فرجا وهو موجود في فرج  
الصغيرة انتهى اج وح ف (قوله من نفسه او غيره) تعميم في الفرج وقوله عمدا وسهوا  
تعميم في المس وقوله قبلا كان الفرج الخ تعميم في الفرج أيضا ولو ضم تيمماته لمعضها  
كان اسب (قوله او منفصلا) ولو لم يضمنه ما عدا القلفة فتنقض متصلة لا منفصلة وكذا  
بظر المرأة (قوله بطن كف) سميت بذلك لانها تكف الاذى عن البدن زى أى  
ولو تعدد الكف الا زائد ايقينا ليس على سميت الاصلى كما تقدم سواء كان الجميع على  
معصم اى ساعد واحد او اكثر خلافا لخطيب وشملت الاصابع الاصلى منها والزائد  
والمساكن وغيرها وما في بطن الكف او في ظهره وهو كذلك عند شيخنا ق ل على  
المحلى وقيل ينقض ما في داخل الكف مطلقا ولا ينقض ما في خارجه مطلقا كالسلعة  
فيهما ورد بالفرق الواضح بينهما والمعتد ان الاصابع التي في باطن الكف اذا لم تسامت  
ان اصابع الاصلية فان سمها لفرج ينقض كالسلعة بخلاف ما اذا سامت فتنقض  
باطنها لا طاهرها ولو اشتبه الاصلى بالزائد في الفرج واليد فنقض كل منهما شرح الروض  
(قوله ولو شلاء) ولو قطعت وصارت معلقة بمجلة ح ل أى جلدة كبيرة ولو كان  
في باطن الكف شعروا وكثيف فنقض مسه كالسلعة ق ل ولو خلق بلا كف لم يقدر  
بقدرها من الذراع ولا ينساقه ما يأتي من انه اذا خلق بلا مرفق او كعب قدر لان التقدير  
ثم ضروري بخلافه هنا لان المدار على مظنة الشهوة وعند عدم الكف لا مظنة فلا حاجة  
الى التقدير ع ش على م د (قوله ونحو ابن حبان) قدم الحديث الاول مع ان الثاني

ولو صغيرا او ميتا من نفسه  
او غيره عمدا او سهوا قبلا  
كان الفرج او دبرا سليما  
او شمل متصلا او منفصلا  
(بطن كف) ولو شلاء ونحوه  
من مس فرجه فليتوضأ رواه  
الترمذي وصححه ونحوه ابن  
حبان في صحيحه اذا افضى  
أحدكم يده الى فرجه

اصرح في المقصود هنا لانه رواية البخاري وهو اصح شيء في الباب وايضا هو اى الثاني  
تفديره والتفسير يتأخر (قوله ستر) بفتح السين اذا اريد المصدر ويكسرهما اذا اريد  
الستار ق ل على المحلى وفيه ان الفعل لا يقال فيه بينهما (قوله ولا حجاب) عطف  
عام على خاص لشمول الحجاب بحوال الزجاج ذنه حاجب وليس ساترا شيئا وقال ع ش  
انه عطف تفسير (قوله لم تكن حرمة غيره) أى غالبا ان تحجب المكره والناسي كغيرهما  
بل رواية من مس ذكرنا تشمله لمعوم النكرة الواقعة في حيز الشرط محروفي ح ل  
لم تكن حرمة غيره أى انتهت كانه لانه متعبد بستره ومونه عن الناس انتهى شمل  
ما لو وضع ذكره في يد غيره (قوله ولانه اشبهى له) ليس على بابه لان فرجه ليس مشتهى له  
قال ح ل ولانه اشبهى له أى لانه سياتى ان العلة في النقض بذلك وجود اللذة وكتب  
أيضا هذه هي العلة الصحيحة لانه سياتى ان العلة في النقض التلذذ فكان الاختصار عليها  
أولى انتهى وانما كانت أولى لان القياس يجب فيه ان تكون العلة موجودة في المقيس  
والمقيس عليه تأمل (قوله اذا حرمة) أى لا احترام لها في وجوب أى بسبب وجوب  
ستره ففي سببية لان وجوب الستر وتحريم الظرفية أعني الاحترام كما في الادعى بخلاف  
البهيمية وفيه ان الحرمة ليست علة في النقض وانما العلة وجود اللذة (قوله ولا تعبد عليها)  
في به لتخرج الزوجة بالنسبة لزوجها فانه وان كان لا حرمة لها بسبب وجوب ستر  
فرجها بالنسبة لزوجها الا ان عليها التعبد أى التكليف بخلاف البهيمية (قوله وما يدينها)  
أى الاصابع وهو ما يستتر عند انضمام بعضها الى بعض لا خصوص النقر وقوله وحروفها  
أى حروف الاصابع وهو حرف الخنصر وحرف السبابة وحرف الابهام وقوله وحرف  
الراحة وهو من أصل الخنصر الى رأس الزند ثم منه الى أصل الابهام ومن أصل الابهام  
الى أصل السبابة ح ل (قوله لان التلذذ الخ) أى والعلة في النقض بالمس التلذذ  
ح ل (قوله اذا لا قضاء بها) انما قيد بقوله بها ولم يسقطه كما يوجد في بعض العبارات لان  
الاقضاء المطلق معناه في اللغة ليس مخصوصا بالمس فضلا عن تقيده ببطن الكف  
بل هذا انما هو معنى الاقضاء باليد وعبارة المضاعف أصل ارضاء مباشرة الشيء وملاقاته  
من غير حائل وفي المصباح افضى يده الى الارض مسها ببطن راحته قال في التهذيب  
وحقيقة الاقضاء الانتهاء وافضى الى امراته باشرها وجامعها وافضيت الى الشيء وصلت  
اليه انتهى محروفي ع ش (قوله في تقيده الخ) اعترض بان هذا ليس من باب المطلق  
والفريد بل من باب العام والخاص لان المس هنا وقع صلة الموصول الذي هو من وهي  
من صيغ العموم والاقضاء فرد من افراد ذلك العام وذ كر فرد من افراد العام بحكم العام  
لا يخصه على الصحيح فالأولى ان يدعى تخصيص عموم المس بفهوم حديث الاقضاء

وليس بينهما ستر ولا حجاب  
قلية وضاً ومس فرج غيره  
افحش من مس فرجه  
لم تكن حرمة غيره ولا نه اشبهى  
له ومحل القطع في معنى الفرج  
لانه اصله وخرج بالادعى  
لبهيمية فلا نقض بمس فرجها  
اذا لحرمة لها في وجوب  
ستره وتحريم النظر اليه  
ولا تعبد عليها وبطن الكف  
غيره كرفس الاصابع  
وما يدينها وحرفها وحرف  
الراحة واختص الحكم ببطن  
الآنق وهو الراحة مع بطون  
الاصابع لان التلذذ انما يكون  
به وتخير الاقضاء باليد  
السابق اذا الاقضاء لغة  
المس ببطن الكف في تقيده  
اطلاق المس في بقية الاخبار  
والمراد بفرج المرأة الناقض

اذهفه فهمه ان غير الاضاء لا ينقض فقوله من سى أى اضئ حل (قوله ملتقى شفرها)  
 أى وما تحتها من اللحمية ومثل ملتقى الشفرين ما يتقطع فى الختان منها ولو بارز حال اتصاله  
 ولم يقيد الجلال المحلى بقوله على المنفذ فأما ذلك النقض بغير المحاذى للمنفذ من الشفرين  
 والمراد ما يظهر منها عند جلوسها على قدميها والظاهر ان منه ما يظهر عند الاسترخاء  
 المطاوب فى الاسترخاء وعبارة شرح الزمخشري المراد بقول المرأة لشفران من اولهما الى آخرهما  
 لا ما هو على المنفذ منها كما هو فيه جماعة من المتأخرين انه أى وقوله على المنفذ ليس بقيد  
 (قوله مع تحامل يسير) قيد باليسير لقل غير الاضئ من رؤس الامابع وفى ذلك قصور  
 بالنسبة لباطن الابراميس فى لى الجلال (قوله أى بالاحداث التى هى الاسباب  
 ويصح ارادة المانع لكان يكاف اذ ينحل المعنى انه يحرم بسبب المانع من نحو الصلاة صلاة  
 الخ وذلك المانع هو التحريم فيكون الشيء سببا لنفسه أو بعضه مجرؤه هذا يقتضى فساد  
 ارادة المانع لا صحتها بتكاف انتهى شوبرى (وقوله لنفسه) أى اذا نظرنا لكل واحد على  
 انفراد وقوله أو بعضه أى اذا نظرنا للجميع لا به بصير المعنى على الاول يحرم بالمع من  
 الصلاة صلاة وبالمع من الطواف طواف وهكذا والمانع هو التحريم والمعنى على الثانى  
 وحرم بالمع من الصلاة والطواف الخ المحرمات صلاة ويصح ارادة الامراء بعبارة  
 انتهى لكن يرد عليه ان الامر لا اعتبارى والمانع لا تعدد فيه لان كلامها واحد بخلاف  
 الاسباب (قوله بكل منها) اذا نظرت لقوله بكل منها الى قوله اجاعا عن شامنه ان اللبس  
 والمس يحرم ان الصلاة بالاجاع وليس كذلك لانهم غير ناظرين عند الخنفي فالصواب  
 جعل ال فى الاحداث جنسية وعلى جعلها - تخراقية يريد اجاعا فى الجملة وقد يرد على  
 جعلها جنسية تحقق الجنس فى الفرد سم قوله يريد اجاعا فى الجملة فيه ان الدليل  
 حقيقناخص من المدعى انه هو تحريم الصلاة بكل منها كما قاله الشارح والدليل انما اثبت  
 التحريم بالبعض المتفق عليه وعبارة ع ش قوله اجاعا أى اجاعا مذهبيا أو مجعول  
 عن حديث متفق عليه فلا يرد المس والمس انتهى فقوله اجاعا أى فى الجملة ولا يرد  
 ان بعض تلك الاسباب مختلف فيه شوبرى وقدم الاجاع على الحديث لانه نص فى  
 المقام وبخلاف الحديث اذنى القبول كما يصدق بعدم الصحة يصدق بعدم الثواب الذى  
 قد يجامع الصحة والمراد فى الصحة من اطلاق اللازم وهو فى القبول واردة المزم وهو  
 فى الصحة وفى شرح البحارى للقسطلاى ما صه قال فى المسابيح قال لى بعن الفضلاء  
 يلزم من حديث أبى هريرة ان الصلاة الواقعة فى حال الحدث اذا وقع بعده ما وضوء  
 تنبى فقلت له الاجاع يدفعه انتهى لان معنى الحديث عدم قبيل الصلاة مع الحدث  
 مغيا بالوضوء والغاية خارجة ومفهومة انه اذا توضأ تقبل مع الحدث قال سم نقلا

ملتقى شفرها على المنفذ  
 وبالله برملتقى منفذه ويبطن  
 الكف ما يستتر عند وضع  
 احدى الراحتين على الاخرى  
 مع تحامل يسير (وحرم بها)  
 أى بالاحداث أى بكل منها



عن شرح الارشاد مجرودة ومدح الصلاة مع الحدث كبيرة كما في المجموع وظاهره ان مخور  
مس المحفف معه ليس كذلك انتهى (قوله حيث لا عذر) أي كدوام الحدث وقد  
الطهورين واما فقد الماء مع وجود التيمم فلا يقال انه من الاعذار المجوزة للصلاة مع  
وجود أحد الأسباب نعم ان نظرا الى الامر الاعتباري الذي ينشأ عن ذلك السبب فراضح  
ح ل (قوله وطواف) ولو قلح ل (قوله المنطق) مصدر ميم بمعنى المنطق قال  
الشمس الشوبري قد اخل فيه غيره فلم يخص المنطق بالذكر انتهى وأجيب بانه  
خصه للرد على المذركين لاهم كانوا يعتقدون حرمة ذلك انتهى طوخي ر ح ف (قوله  
فلا ينطق الانخير) هو بالرفع لان لافية لاناهية فهو خبر بمعنى النهي برماوى  
وعبارة ع ش قوله فلا ينطق الانخير هل الرواية فيه بالجزم أو الرفع وروى فلا  
يشكل من مؤ كذا بالنون وهي تشريبان الرواية هنا بالجزم لان التأكيده بعد النهي كبير  
والاصل توافق الرائيين على معنى واحد انتهى (قوله رسم محفف) ولو بجائل كما  
يعلم من كلامه ح ل وعبارة ع ش قوله ومس محفف بباطن الكف أو بجائل  
أر غيره قال العلامة البرماوى ولو كان الحائل نحيضا حيث بعد ما سأل له عرفا لانه يخل  
بالتمظيم بخلاف مس المرأة الاجنبية بجائل لان المدار فيه على ثوران الشهوة وهي  
متفية مع الحائل ونقل ابن الصلاح وجه آخر يبا بعدم حرمة مس المحفف مطا وقال  
في التمه لا يحرم الامس المكتوب وحده لا الهامش ولا ما بين السطور انتهى قال  
ع ش وتحريم مس المحفف شامل لكافة افران كان كذلك وهو الذي يليق بقولهم  
يجوز تعليم الكافر القرآن اذا رجي اسلامه يحمل على التعليم على ظهر القلب من غير  
تكوين من المحفف واللوح ثم رأيت عن حجر ونص ويمنع الكافر من مس اللوح على  
الوجه وان جاز تعليمه ثم رأيت في المجموع والتحقيق مر ح بذلك انتهى (قوله بتثليث  
ميمه) والفتح غريب ولا يخفى ان المحفف اسم الورق المكتوب فيه القرآن ولا خفاء به  
يتناول الاوراق بجميع جوانبها حتى ما فيها من البياض فانائدة عطف الاوراق  
وقد يقال فائدة ذلك الاشارة الى انه لا فرق بين ان يمس الجملة أو بعض الاجزاء  
متصلة أو منفصلة ح ل أي فهو من عطف الجزء على الكل (قوله أي المتطهرون)  
جواب عما قد يتوهم ان المراد بقوله في كتاب اللوح المحفوظ ومكنون أي محفوظ  
والمطهرون الملائكة ويجاب أيضا بانه لو كان المراد الملائكة لما التأم النفي مع  
الاثبات اذ قد يقتضى ان فيهم مطهرا وغيره ولا يقال غير المطهرهم البشر لان البشر  
لا وصول لهم اليه حتى يتأق من منهم مسه تأمل س ل ويجاب أيضا بان قوله تنزيل  
من رب العالمين يمنع من ارادة اللوح المحفوظ لانه ليس منزلا (قوله وهو خبر) بمعنى

حيث لا عذر (صلاة) اجاعا  
ونحوه المحففين لا يقبل الله  
صلاة أحدكم اذا حدث حتى  
يسوءا وفي مضاهها خطبة  
اجمعة وسجدنا التسلاوة  
والشكر (وطواف) لاه صلى  
الله عليه وسلم تؤضأله وقال  
لأخذوا عني مناسككم  
رواه مسلم ونحوه الطواف  
بمنزلة الصلاة الا ان الله قد  
أحل فيه المنطق فن نطق فلا  
ينطق الانخير رواه الحاكم  
وقال صحيح على شرط مسلم  
(ومس محفف) بتثليث ميم  
(و) مس (ورقه) قال تعالى  
لا يمسه الا المطهرون أي  
المطهرون وهو خبر بمعنى  
النهي

النهي اذ لو كان باقيا على أصله من التجربة لزم الخلف في خبره تعالى ولو كان هيا محضا  
لما صح جعله صفة لقرآن في قوله انه لقرآن كريم الا باضمار القول لان الجملة  
الطائفة لا تقع صفة الا بذلك والاصل عدم الاضمار س ل وقال ع ش على م ر قيل  
ويجوز ان يكون باقيا على أصله ولا يلزم الخلف لان المراد في المس المشروع انتهى  
(قوله والحمل ابلغ من المس) ليس في المتن التعرض الحمل حتى يتعرض له في الدليل  
بقياسه على المس الا ان بقدر في كلامه أي وحله (قوله نعم ان خاف الخ) أي وعجز عن  
الطهارة وعن ابداعه مسلماته شرح م ر (قوله أو نحوه) كنجس ح ل (قوله بل قد  
يجب) أي فيما لو خاف عليه كافرا أو حرقا أو غرقا لا ان خاف عليه ضياعا شوبرى  
(قوله كالتوراة والانجيل) أي ولو تحققنا عدم التبديل فيها ع ش (قوله فلا يحرم  
ذلك) بل يكره (قوله ومس جلده) ولو بجائل ح ل (قوله فان انفصل عنه) قضية  
تفصيله في الجلد بالانفصال وعدمه وسكوته عن الورق انه يحرم مسه مطلقا  
أي متصلا أو منفصلا ولو هو امسه المقصومة لكن في سم على جبرانه استقرب جريان  
تفصيل الجلد في الورق ع ش (قوله عن عصارة المختصر) بضم العين المهملة أي  
خلاصته والمراد به مختصر المزني برماوى قال بضمهم العصارة متن الوجيز للغزالي ولعل  
تدقيقه بالعصارة لكونه عصر زبد المختصر أي اخرجها منه (قوله انه يحرم أيضا) جل  
كلام البيان في جلد المصحف على ما اذا انقطعت نسبتة عن المصحف وكلام العصارة  
على ما اذا لم تنقطع النسبة ع ش (قوله انه الاصح) ابقاء حرمة قبل انفصاله  
ولو اقدمت تلك الاوراق التي كان جلد المصاحف هذا واضع ان لم يجعل جلدا الكتاب  
أو محفظة والا لم يحرم مطلقا كما في شرح الروض لا نقطاع النسبة ولو كان مكتوبا عليه  
لا يمس الا المظهر من كما هو شأن جلود المصاحف كما أفاده شيخنا العلقمي ح ل وهل  
هذا التفصيل الذي في الجلد يجري في الورق المفصول عن المصحف لا يبعد الجريان سم اما  
ما فيه قرآن فيحرم مسه مطلقا (قوله ومس ظرفه) أي المعدله وان زاد على جمه بخلاف  
غير المعد فلا يحرم الامس المحاذي فقط وعجاجة ع ش شرط الظرف ان يعد ظرفه عادة  
فلا يحرم مس الخرائن وفيها المصاحف وان اتخذت لو وضع المصاحف فيها م رسم  
وقال س ل وح في يحرم مسها اذا أعدت لها وان كبرت جدا وظاهره حرمة مس الجميع  
والظاهر انه لا يحرم الامس المحاذي للمصحف ومنه ما لو وضع المصحف في زكية معدة له  
فيحرم مسها وان كبرت انتهى وفيه أيضا (فرع) لو وضع المصحف على كرسي من خشب  
أو جريد لم يحرم مس الكرسي قاله شيخنا الطبرلاوى وشيخنا م ر انتهى وقال العلامة حجر  
يحرم مسه سواء المحاذي له وغيره انتهى وقيل يحرم مس ما حاذى المصحف لا ما زاد

والحمل ابلغ من المس نعم ان  
خان عليه عرفا أو حرقا  
أو كافرا أو نحوه جاز حله بل  
قد يجب وخرج بالمصحف غيره  
كتوراة والانجيل ومنسوخ  
تاروة من القرآن ولا يحرم ذلك  
(و) مس (جلده) المصل به  
لانه كجزء منه فان انفصل  
عنه ف قضية كلام البيان  
الحل وبه صرح الاسنوى  
يمكن نقل الزركشى عن  
عصارة المختصر للغزالي انه  
يحرم أيضا وقال ابن الجمد انه  
الاصح (و) مس (ظرفه)

عليه من أعلاه واسفله والمعتمدان الكرسي الصغير يحرم مس جميعه والكبير لا يحرم  
الامس المحاذي للمحفف واذا وضع المحفف في رف اسفل يجوز وضع البابوج في الرف  
الاعلى كما نقل عن م ر وأما الكرسي الكبير المشتملة على الخزائن فلا يحرم مس شي \*  
منها نعم الدفتان المنطقتان على المحفف يحرم مسهما انتهى ب ر (قوله كصندوق)  
وهو بفتح الصاد وضمها ويقال بالسين والزاي برماوى ومن الصندوق بيت الربعة  
المعروف فيحرم مسه ان كانت اجزاء الربعة أو بعضها فيه وأما الخشب الخايل بيدها  
فلا يحرم مسه ع ش م ر (قوله وعلاقته) كظرفه مقتضاه حرمة مس ذلك ولو بحايل  
وفيه ظر حر ر ح ل (قوله وما كتب عليه قرآن) ظاهر عطف هذا على المحفف  
ان ما نسيه محققا عرفا لا عبرة فيه بقصد دراسة ولا تبرك وان هذا انما يعتبر فيما  
لا يسماء حجر (فرع) يطلق القرآن على اربعة امور على النقوش وهو المراد في هذا  
الباب وعلى اللفظ وهو المراد بقوله في باب الغسل وتحل اذ كاره لا بقصد قرآن ويطلق  
على المعنى القائم بالنفس وهو المراد بقوله في باب الجماعة ويقدم الافقه على الاقرأ  
وعلى المعنى القائم بذات الله تعالى ب ر وكلا الاطلاقات صحيحة شوبرى (قوله  
لدرسه) والعبرة في قصد الدراسة والتبرك بحال الكتابة دون ما بعدها وبالكتاب  
لنفسه أو لغيره متبرعا أو لأفامره أو مستأجره ولولم يقصد بها شيء نظر للقرنة كما بحثه  
ابن حجر ولو شك هل قصد بها الدراسة أو التبرك فكما لو شك في التفسير الآتى ولو نوى  
بالعظم غيره كان باعه فنوى به المشتري غيره اتجه كونه غير معظم حينئذ كما أشار  
اليه شيخنا في شرح العباب شوبرى (قوله كالوح) يؤخذ منه أنه لا بد أن  
يكون مما يكتب فيه عادة فلو كتب على عود قرآن للدراسة لم يحرم مس غير  
الكتابة (قوله لشبهه بالمحفف) فيحرم مس البياض ح ل (قوله كالتأيم)  
شرطها ان تعد تأيم عرفاسم وحجر على المنهاج (قوله وما على النقد) ويحرم وضع  
الدرهم في ورق المحفف وجعله وقاية ولو لمافيه قرآن وبحت بعضهم حله وليس كما  
زعم انتهى ابن حجر والمعتمد الحل حيث لم يكن فيه اهانة (قوله وحل حله) أى  
ما ذكر من المحفف ولو في ظرفه وما كتب عليه قرآن لدرسه ح ل وصورته ان يحمله  
أى المحفف معلقا فيه أى المتاع لئلا يكون ماسا له أو يقال لاحرمة من حيث الحمل  
وان حرم من حيث المس اذ لا تلازم بينهما قل على الجلال (قوله في متاع) أى مع  
متاع ولا يشترط كون المتاع ظرفا له كبرجرمه او مغل لكن لا بد أن يصلح للاستمتاع  
بحيث لا يعد ماسا له لان مسه بحائل حرام قال ابن حجر ومثل الحمل المس فادأ وضع  
يده فاصاب بعضها المحفف وبعضها غيره يأتى فيما التفصيل المذكور ح ل وفي ع ش

كصندوق (وهو فيه) لشبهه  
بجاده وعلاقته كظرفه (و) مس  
(ما كتب عليه قرآن لدرسه)  
كالوح لشبهه بالمحفف بخلاف  
ما كتب لغير ذلك كالتأيم  
وما على النقد (وحل حله) في  
متاع (تبعاله بتقديره) بقوله

على م د ر أنه لا يشترط أن يكون المتاع صالحا للاستتباع وعبرة البرماوى فى متاع أى  
 أى متاع وان سخر جدا تحيط الابر لان المدار على القصد وعدمه ولا نظر للحجم وقال  
 العلامة الخطيب لا بد أن يصلح للاستتباع اه (قوله ان لم يقصد) أى وحده وكان عليه  
 ابراز الضمير لانه محل لبس تأمل شوبرى (قوله الحل فيما الخ) معتمدا لان المتاع جرم  
 يصلح للاستتباع بخلاف قصدا لجنب القراءة مع الذكر فانه يحرم لان الذكر عرض  
 فلا يصلح للاستتباع (قوله فى تفسير) أى وحل جملة أى القرآن فى تفسير هل وان  
 قصد القرآن وحده ظاهرا لملاقهم فم شوبرى (قوله اذا كان اكثر) أى يقينا فيحرم عند  
 الشك والعبرة فى الكثرة بالحروف وهل المراد المفوظ بها أو المرسومة خطأ احتمالا  
 رجح منهم فى الامداد الاول وفى النسخة الثانى وفرق بينه وبين بدل الفاتحة حيث  
 اعتبر السكينة فيه باللفظ والظاهر ان المراد ما حققه ان يرسم وان رسم بخلافه وانظر  
 لو حذف الكاتب شيئا من ذلك شوبرى وفى شرح م ر والعبرة فى الكثرة وعدمها  
 فى المس بموضعه وفى الحمل بالجميع انتهى واما المحقق المحشى فعن م ر انه كالتفسير  
 وعن العلقى انه يحرم مسه مطاوعا وهو الظاهر لان الورق كان يحرم مسه قبل النسخة  
 فكذا بعده وفى ع ش قال شيخنا حرجى شرحه للارشاد والمراد أى بالتفسير فيما  
 يظهر التفسير وما يتبعه مما يند كرمه ولو استطراد او ان لم يكن له مناسبة به والكثرة  
 من حيث الحروف لفظا لارسماء ومن حيث الجملة فتمحض احدى الورقات من احدهما  
 لا عبرة به انتهى أقول وانظر اذا حكى المفسر جميع القرآن على حدته ثم عقبه بجميع  
 التفسير على حدته انتهى (قوله أو تساويا) وفارق استواء الحري مع غيره حيث  
 لا يحرم لمعظم القرآن ولو شك فى كون التفسير اكثر أو تساويا حل فيما يظهر لعدم  
 تحقق المانع وهو الاستواء مع حل والمعتمد الحزمة م ر (قوله وبما تقرر) أى من  
 قوله لدرسه أى لان الحمل يقاس على المس (قوله الاحدية) أى المكتوب فيها اقل  
 هو الله أحد وليس هذا تكرارا مع قوله السابق وما على النقر لان المقصود ثم مس  
 الحروف المكتوبة والمقصود منها مس ما كتب عليه كما يدل عليه التمثيل بالذنانير ع ش  
 والاولى ان يقال ان ما تقدم فى المس وهذا فى الحمل (قوله وحل قلب ورقة بعود)  
 أى ان كان على هيئة لا يعد فيها حاملا للورق الاحرم شيخنا ومنه ما لو لم كنه من غير  
 عود واستش كل عدم تأثير المس بالعود هنا بخلاف مسه لنجاسة وهو به المصلى قال  
 فى الاعباب ويجاب بأن المدار هنا على ما يحل بالنعظيم ولا اخلال مع عدم المس باليد  
 ثم على التنزه عن النجاسة وبما سئل انهم الفحشها صار المتصل بها متصلا بالمصل فيض  
 شوبرى (قوله ولا ما فى معناه) وهو المس (قوله ولا يجب) أى على الولى والمعلم ح ل وفى

ان لم يقصد أى المحقق بان  
 قصد المتاع وحده أو لم يقصد  
 شى بخلاف ما اذا قصد ولومع  
 متاع وان اقتضى كلام الراعى  
 الحل فيما اذا قصد هما وتعبيرى  
 بمتاع اولى من تعبيره بامتنعة  
 (و) فى (تفسير) لانه المقصود  
 دون القراءة وحله اذا كان  
 اكثر من القرآن فان كان  
 القرآن اكثر أو تساويا حرم  
 ذلك وحيث لم يحرم تكره  
 وقولى اكثر من زيادتي وبما  
 تقرر علم أنه يحل جملة فى سائر  
 ما كتب هو عليه لالدراسة  
 كالدقابر الاحدية (و) حل  
 (قلب ورقة بعود) أر نحوه لانه  
 ليس بحمل ولا فى معناه بخلاف  
 ما لو قلبه بيده ولو بلف خرقه  
 عليها (ولا يجب منع صبي ممز)



المصباح انه يسن ع شر وخرج العلم لكن أفق الحافظ ابن حجر بان مؤدب الاطفال  
الذي لا يستطيع ان يقيم بلا حدث أكثر من اداء فريضة يسامح له في مس الواح  
الصبيان لمافيه من المشقة عليه لكن يتم انتهى برماوى وح ف (قوله ولوجنبا)  
الغاية لارد (قوله الحاجة تعلمه) الاضافة بيانية قال ح ل او ما هو وسيلة الى ذلك  
كجمله للمكتب والاتبان به لأمعلم ليفهمه منه قال شيخنا كابن حجرأى ولو كان حافظا عن  
ظهر قلب وفرغت مدة حفظه والظاهر المتبادران المراد التمييز الشرعى انتهى (قوله  
ومسه بعض ونجس) ولا تحرم قراءته بغير نجس بل تذكره م ر وفي حاشية شرح الروض  
وقوله نجس ولو بمفعوعنه اه ع ش وقال سم بغير مفعوعنه اه وعبارة ح ل ومسه  
بعض ونجس لا بعضو ظاهر من بدن نجس وقوله نجس اى ولو بمفعوعنه حيث كان  
عينا لا اثر او يحتمل الاخذ بالاطلاق ثم رأيت في شرح الارشاد الصغير ومسه بعضو  
متنفس برطب مطلقا وبجاف غير مفعوعنه ويحرم كتب شئ من القرآن والحديث  
وكل اسم معظم وفي الكبير وكل علم شرعى وما هو آله لذلك بتجسس انتهى (قوله والسفر به  
الى بلاد الكفر) حيث خيف وقوعه في يد كافر ح ل (قوله ولا يرتفع يقين طهر) لعل  
المناسب تقديم هذا على قوله وحرم بها الخ لارتباطه به وكونه قيد له فكأنه قال هى  
خروج غير منيه يقينا الخ وليس المراد هنا باليقين حقيقة اذ مع ظن الضد لا يقين اللهم  
الا ان يقال انه يقين باعتبار ما كان شيخنا او بقدر مضاف اى ولا يرتفع استحباب يقين  
طهرأى حكمه وعبارة الشمس الشورى ليس المراد هنا باليقين حقيقة اذ مع ظن  
الضد لا يقين قال في الامداد ليس المراد باليقين فى كلامهم هنا اليقين الجازم لاستحالة  
مع الظن بل مع الشك وان توهم فى متعلقه بل المراد ان ما كان يقينا لا يترك حكمه بالشك  
بعده استحبابا له لان الاصل فيما ثبت الدوام والاستمرار انتهى (قوله طهر) شامل  
للاوضوء والغسل والتميم كان قوله او حدث شامل للأكبر عيرة (قوله فيه) اى فى الضد  
(وقوله وهما) اى الظن والشك (قوله فاشكل عليه اخرج الخ) اى اشكل عليه  
الخروج وعدمه فالفعل فى تأويل المصدر فاعل (قوله من المسعد) اى الصلاة ع ش  
(قوله حتى يسمع الخ) اى يعلم فلا يرد نحو الاصح شورى (قوله فظن الضد الخ) هذا  
من كلام الشارح وليس من الحديث واعاده مع تقدمه توطئة لقوله وقال الرافعى الخ  
والمراد بالظن مطلق التردد لا جل قوله لان ظن استحباب اليقين أقوى منه لان ظن  
الضد وظن استحباب اليقين لا يجتمعان ويكون التقدير فى شك فى الضد لا يعمل بشكه  
لان ظن الخ او نقول الاضافة فى قوله لان ظن استحباب اليقين بيانية اولفظة ظن  
زائدة فالاولى اسقاطها ويصح ان يبقى الظن الاول على حقيقة ويؤول الظن الثانى

ولو جنبا مما ذكر من الحمل  
والمس الحاجة تعلمه ومشقة  
استمراره طهرا فعمل عدم  
الوجوب اذا كان ذلك  
للدراصة والتصريح بعدم  
الوجوب وبالميز من زيادى  
وخرج بالميز غيره فلا يمكن من  
ذلك وتحرم كتابة مصحف  
نجس ومسه بعض ونجس  
والسفر به الى بلاد الكفر  
(ولا يرتفع يقين طهر او حدث  
بظن ضده) ولا بالشك فيه  
المفهوم بالاولى وهما مراد  
الاصل بتعبيره بالشك المحمول  
على مطلق التردد فيأخذ  
باليقين استحبابا له ولخبر  
مسلم اذا وجد احدكم فى بطنه  
شيئا فاشكل عليه اخرج منه  
شيء أم لا فلا يخرج من  
المسجد حتى يسمع صوتا ويجد  
ريحافظن الضد لا يعمل بظنه  
لان ظن استحباب اليقين  
أقوى منه

بالادراك الشامل لانه هم تدبر (قوله وقال الراغب الح) ان كان مراده انه قد يعمل  
بظن الطهر فقد سلم وذلك فيما سياتي انه اذا لم يعتد التجديد يأخذ بالطهر حيث لم يتذكر  
ما قبل حدثه وهو ههنا الواقع من منه وان كان مراده انه يعمل بظن الطهر دائما كما هو الظاهر  
من سوق كلامه فمنوع تأمل ح ل واحسن منه ان يقال كلامه مجول على  
ما اذا طهر بعد تيقن الحدث وشك بعد طهارته في ترك عضيم اعضاء الطهارة  
فانه لا يقدح فيها وقد عرفنا هنا يتيقن الحدث بظن الطهارة شرح م ر وعبرة الزيادة  
فانه لا يجب عليه غسله وذلك عليه ان يتيقن الحدث رفع ظن الطهر وهو كلام صحيح  
لكنه بعيد عن المقام انتهى اسقطه من الروضة أى واسقطه دليل على عدم صحته  
(فائدة) قال بعضهم واستقرى كلام الشارح فوجد انه متى اطلق لفظ الروضة فمراده  
زوائدها ومتى قال أصل الروضة فهو ما تصرف فيه النووي من كلام الراغب اوزاده بغير  
تمييز متى قال الروضة واصلها فهو ما تنفعا عليه معنى او كاصلها فهو ما تنفعا عليه لفظا  
فراجعهم قل على الجلال (قوله ولو تيقنهما) جعلها ابن القاص مستثناة من القاعدة  
التي قبلها وهي ان اليقين لا يرفع بالشك ورده الرويانى في البحران الاخذ بما ذكرنا  
على اليقين لا على الشك ح ل وهو أى قوله ولو تيقن ما لم يقابل لمخدوف تقديره هذا ان  
تيقن أحد جاز (قوله لانه تيقن الطهر) أى تيقن كونه رافعا للحدث (قوله وشك في رافعه)  
وهو تأخر الحدث عنه وقوله والاصل عدمه أى عدم الرفع أى عدم تأخر الحدث  
عن الطهر وهذا يعارض بالمثل فيقال وتيقن الحدث وشك في رافعه أى وهو تأخر  
الطهر والاصل عدمه فيما المرح واجيب بان الطهر الذى تيقنه تحقق رفعه للحدث قطعا  
امالمسا قبل الفجر والمبا بعده ولا كذلك الحدث فقوى جانبه وايضا حه ان أحد حديثه  
رفع يقينا والاخر يحتمل وقوعه قبل الطهارة فيكون مرفوعا أيضا بعده فيكون ناقضا لها  
فهى متيقنة وشك في ناقضا والاصل عدمه ح ل (قوله ان اعتاد التجديد) وازمة م ر  
(قوله لانه تيقن الحدث) ولانه يحتمل ان الطهر الثاني تجديد للاول (قوله وشك  
في رافعه) أى وهو تأخر الطهر عنه وقوله والاصل عدمه أى عدم الرفع أى عدم تأخر  
الطهر عن الحدث ويعارض بالمثل فيقال وتيقن الطهر وشك في رافعه أيضا والاصل  
عدمه فيما المرح واجيب بان المرح هو اعتياد التجديد المقتضى ان يكون الطهارة بعد  
الطهارة ح ل (قوله فان لم يتذكر ما قبلها) محترز قيد ملحوظ فيم السابق تقديره فبعد  
ما قبلها يأخذ به ان تذكره قال الفاضل ولا يرفع اليقين بالشك الا فى أربع مسائل  
الشك في خروج وقت الجمعة فيصلون طهران فيها الشك في ابقاء مدة المسح فيفسد ثالثها  
الشك في رصه مقصده فيتم رابعها الشك في نية الاتمام فيتم أيضا لان هذه رخص

وقال الراغب يعمل بظن الطهر  
بعد تيقن الحدث قال  
في الكفاية ولم يره تغييره  
واسقطه من الروضة  
(فلو تيقنهما أى الظهور والحدث  
كان وجدانه بعد الفجر  
(وجعل السابق) منه  
(فقد ما قبلها) يأخذ به ان كان  
قبلها محدثا فهو الا ان متطهر  
سواء اعتاد تجديد الطهارة ام لا  
لانه تيقن الطهر وشك في رافعه  
والاصل عدمه او متطهرا فهو  
الان محدث ان اعتاد التجديد  
لانه تيقن الحدث وشك  
في رافعه والاصل عدمه  
بخلاف ما اذا لم يعتد به كما زدت  
ذلك بقولى (لا عند الطهر)  
فلا يأخذ به (ان لم يعتد  
تجديده بل يأخذ بالطهر لان  
الظاهر تأخره عن حدثه  
بخلاف من اعتاده فان  
لم يبد كر ما قبلها فان اعتاد  
التجديد

ولا بد من اليقين وحيد في ذلك ولا يختص بالذكورات بل غير الرخص  
يقع فيها ذلك برماوى (قوله لزمه الوضوء) أى حيث لم يلم حالة قبل ما قبلهما والاعمال  
بمقتضى علمه من طهر فقط او حدث فقط قال زى فان علم قبلها طهر او حدثنا وجهل اسبقها  
نظر ما قبلها واخذ بمثلها فان تيقن ما قبله وجهل السابق أخذ بضده وهكذا يأخذ في الوتر  
بضده وفي الشفع بمثلها مع اعتبار عادة تجديده وعدمها انتهى عباب بقول زى أخذ بمثلها  
لان هذه شفع بالنسبة للرتبة التي اتى بها المصنف وهى قوله فلو تيقنهما وجهل السابق  
انتهى وتوضيح ذلك ان يقال تيقن طهر او حدثنا بعد الشمس مثلا وجهل اسبقهما وتيقنهما  
قبل الفجر كذلك وتيقنهما قبل العشاء كذلك فهذه ثلاث مراتب اولها ما قبل لعشاء  
لانها اول مراتب الشك وقبل الفجر هو المرتبة الثانية وما بعد الشمس هو المرتبة  
الثالثة فينظر الى ما قبل العشاء كقبل المغرب فان علم انه كان اذ ذلك محدثا فهو الا  
أى قبل العشاء متطهرا ومتطهرا فهو الا محدث ان اعتاد القدر والافتطهر ثم  
ينقل الكلام الى المرتبة الثانية وهى ما قبل الفجر فان كان حكمه عليه قبل  
العشاء بالحدث فهو الا متطهرا الى آخر ما سبق ثم ينقل الكلام الى ما بعد الشمس  
مثل ما سبق فيقول المحشى يأخذ في الوتر بالضد وفي الشفع بالمثل مراده الضد والمثل  
بالنظر لما قبل اول مراتب الشك وهو المتيقن لا بالنظر لما قبل آخرها وان كان هو  
المتبادر من كلام المحشى والوتر هو اول مراتب الشك كقبل العشاء والتميق حاله قبل  
المغرب والشفع فاني المراتب وهو قبل الفجر وحاله بعد الشمس وترانها ثالثه وهكذا  
على سلك طريق الترتيب كما يؤخذ من ع ش على م ر ح ف (قوله لتعارض الاحتمالين)  
أى الطهر والحدث (قوله والا) أى وان لم يعتد التجديد ح ل (قوله هو ما صححه  
الرافعى) معتمد

(فصل في آداب الخلاء وفي الاستنجاء) أى حكمه وشروطه ومنه وباتنه قال الثنائى  
انما أعاد العامل لتلايته ثم ان آداب وسلطة على الاستنجاء انتهى قال ح ل والخلاء  
في الاصل البناء الخسائى نقل الى البناء المعد لقضاء الحاجة عرفا اه وسمى باسم  
شيطان يسكنه والاولى أن يقول في آداب داخل الخلاء لان آداب الآتية انما هى  
لداخله لاله والاداب بالمدحج أدب وهو المطلوب سواء كان مندوبا ام واجبا والمناسب  
لكلام المتن انية راء في آداب فاضى الحاجة بقدر وقع فيما اعترض به على الاصل  
اعلم ان جميع ما ذكره في هذا الفصل من الاداب محمول على الاستنجاء الا ترك  
الاستقبال والاستدبار والاستنجاء بشروطها الآتية وقدم هذا الفصل على الوضوء لانه  
يسن تقديمه عليه في حق السليم واخره عنه في الروضة اشارة الى جوارزنا آخره عنه في

لزمه الوضوء ثم رضى  
الاحتمالين بلا مرجح ولا سبيل  
الى الصلاة مع التردد فاختار  
في الطهر والا أخذ بالثاني  
ما ذكر من التفصيل بين  
التدبير والندوة وما صححه  
الرافعى والنورى في الاصل  
والتحقيق لكه صحح في المجموع  
والتنقيح لزوم الوضوء بكل  
حال وقال في الروضة انه  
الصحيح عند جماعات من  
محققى اصحابنا  
(فصل)  
في آداب الخلاء وفي الاستنجاء

حق من ذكر م ر (قوله سن لقاضي الحاجة) أي مخرجها وقوله من الخارج بيان  
للحاجة وقوله من قبل أو دبره تعلق بالخارج (قوله أي لمريد قضائها) مرید قضاء  
الحاجة هنا من دخل محلها ولو للحاجة أخرى كما اقتضاه كلام النووي وإن نوزع  
فيه قاله شيخنا في شرح العباب شو برى وهذا التأويل أي قول الشارح أي لمريد قضائها  
بالنظر ليعض الأدب الآتية كتقديم اليسار فان بعضها بل غالبها لا يسن إلا لمن قضى  
حاجته بالفعل كان يعتمد يساره الخ الباب ما عدا البعد عن الناس والقول الآتي  
فلو باقى المتن على ظاهره ليكون عاما للمريد وللقاضى بالفعل لكان أولى ويكون لفظ  
قاضى مستعملا في حقيقته ومجازة ويمكن أن يرتكب في كلامه الاستخدام فقوله  
يعتمد ونحوه مما هو خاص بالقاضى بالفعل صمير يرجع للقاضى بالفعل فيكون ذكر  
القاضى بمعنى المريد وأعاد الضمير عليه بمعنى آخر وهو القاضى بالفعل تدبر (قوله  
يساره) أي أو ما قام مقامها شو برى (قوله لكان قضائها) ولو في صغرها ووجهه  
أنه بقصد قضائها صار مستقذرا وأما كونه يصير معدا فلا يصير إلا بإرادة العود إليه  
وأما كونه يصير مأوى الشياطين فلا بد من قضائها فيه بالفعل ما لم يكن مهيا  
لذلك فانه بمجرد تهيته لقضائها تسكبه الجن ويدل لذلك ما ذكره في المكروهات  
من أن الصلاة في الحمام الجديد لا تكروه لانه لا يصير مأوى لهم إلا باستعماله بخلاف الحبس  
فانه يصير مأوى لهم بمجرد تهيته برماوى (قوله لما سبب اليسار) للمستقذر روى  
أن ترمذى عن أبي هريرة أن من بدأ برجله اليمنى قبل اليسرى إذا دخل الخلاء ابتلى بالفقر  
س ل (قوله واليمنى لغيره) بأن كان شريفاً ولا شرف فيه ولا استقذار لكن  
قول المجموع ما كان من باب التكريم يبدأ فيه باليمنى وخلافه باليسار يقتضى أن  
ما لا شرف فيه ولا استقذار يبدأ فيه باليسار وبه قال شيخنا خلافاً لابن حجر ل قال  
م ر في شرحه وكان الخلاء فيما تقدم الحمام والمستقيم والسوق ومكان المعصية ومنه  
الصاغة ولو خرج من مستقذر لمستقذر أو من مسجد لمسجد فالعبرة بما بدأ به في  
الأوجه ولا نظر إلى تفاوت بقاع المسجد خمسة وشرفا اه (قوله وتعبيرى بما ذكر  
أعم) أي لا ر قول المصنف لمكان قضائها شامل لما إذا كان خلاء أو غير خلاء لأن  
المراد بالخلاء المعد لذلك وإن كانت عبارة الأصل عامة من جهة أخرى لأنها شاملة لما  
إذا دخل الخلاء لا لقضاء الحاجة ففي كل عموم الأهم الآن يتألم الشارح لم ينظر  
لهذا العموم لأن الأدب الآتية إنما تخص قاضى الحاجة قال كلام فيه تأمل شو برى  
وكلام الأصل يومه الوجوب (قوله وإن ينهى الخ) لما صح أنه صلى الله عليه وسلم  
كان إذا دخل الخلاء وضع خاتمته وكان نقشه محمد رسول الله محمد سطر ورسول سطر

(سن لقاضى الحاجة) من  
الخارج من قبل أو دبر  
لمريد قضائها (أن يقدم يساره  
لمكان قضائها ويعينه  
لا تصرفه) عنه لما سبب  
اليسار لأنه مستقذر واليمين  
لغيره والتصريح بالسنية من  
زيادة وتعبيرى بما ذكره  
من تعبيرة بقوله يقدم داخل  
الخلاء يساره والخارج يعينه  
(و) ان (ينهى) عنه (ما عليه)



والله سطر قال في المهمات وفي حفظي انها كانت تقرأ من أسفل ليكون الله تعالى فوق الجميع واذ ختم به كان على الاستواء كما في خواتيم الاكابر برماوى ويجب على من في يساره خاتم عليه اسم معظم نزع عند الاستنجاء وشمل ذلك ما لوجل معه معصافيه فيكره لا يقال انه حرام لانه يلزم منه غالباً مع الحدث لا مانع قول تقدم حكم ذلك وليس الكلام فيه م ر فيكون حراماً من جهة جله مع الحدث (قوله معظم) أى مختص أو مشترك قصده معظم كجود قامت قرينة على انه المراد به فان لم يقصده معظم لم تسن التحية قال الشوبرى وليس المراد مطلق التعظيم بل ما يقتضى العصمة والاوجه ان العبرة بقصد كاتبه لنفسه او لغيره متبرعاً والا فالكتاب له م ر قال سم ويدخل فيه أى معظم ما علم عدم تبديله من نحو التوراة والانجيل وهو ما بحثه شيخنا ابن حجر في شرح الارشاد فقال دون التوراة والانجيل الا ما علم عدم تبديله منها فيما يظهر ولا به كلام الله وان كان قد سوغا انتهى وهو ظاهر لا ينبغي خلافه ع ش (قوله من قرآن) سواء كان مكتوباً بالخط العربى أو بغيره كالمندى لان ذوات الحروف ليست ورأوا وانما هي دالة عليه ومن ثم عرفوا القرآن بانه اللفظ المنزل على محمد فلا يحجاز الخ والحروف نقوش وضعت لينقل منها الى اللفاظ ومن اللفاظ الى المعانى ع ش (قوله كاسم نبي) أى اوامراً وفي شرح الارشاد لشيخنا حجر وانه أى وظاهر كلامهم انه لا فرق بين عوام الملائكة وخواصهم وبه صرح الاسنوى حيث عبر بجميع الملائكة وهل يلحق بهم عوام المؤمنين أى صلواتهم لانهم افضل منهم محل نظر وقد يفرق بان أولئك معصومون وقد يوجد في المفضول مزية لا توجد في الفاضل سم ع ش وقال ح ل والبرماوى يلحق بهم عوام المؤمنين (قوله وجاهه) أى ما عليه معظم (قوله لا حرام) صرح به الرد على من قال بالتقريم والافعدم الحرمة معلوم من قوله سن وان لم يعلم منه خصوص الكراهة لاحتماله خلاف الاولى ع ش بل هو المتبادر منه فلذا نص على الكراهة (قوله اعم وأولى) لشموله لغير ذكرا لله كالنبي واسناد الحمل الى ذكرا لله لا يصح الابتغزح ل أى دال ذكرا لله والدال هو النقوش (قوله ولو قائماً) ضعيف والمعتمد فيما اذا كان قائماً ان يعتمد على رجله مع انه انتهى ع ش (قوله أصابعها) أى اليمنى وقوله لان ذلك أى ما ذكر من اعتماد اليه يسار مع نصب اليمنى فالعلة موزعة على الترتيب وقيل ان قوله لان ذلك علة لقوله ناصباً يميناً وقوله ولانه المناسب علة لقوله ويعتمد يساره (قوله وبعضهم أخذ الخ) مراده المحلى وهو المعتمد ع ش وظاهر من منع لسارح ان هذا الخلاف في البول والغائط وليس كذلك بل ذلك البعض قيد بالبول فقط وعبارته ولو بال قائماً فرج بينهم ما يعتمد على انتهى واما حكم الغائط فان خاف منه

معظم من قرآن أو غيره كاسم نبي تعظيماً له وجاهه مكروه لا حرام قاله في الروضة وتعبرى بذلك أعم وأولى من قوله ولا يحمل ذكرا لله (و) ان (يعتمد) في قضاء الحاجة ولو قائماً (يساره) أصابعها بان يضع أصابعها على الأرض ويرفع ياقبها لان ذلك اسم للخرج الخارج ولانه المناسب هنا وقول الاصل ويعتمد جالساً يساره حرى على الغالب وبعضهم أخذ بقضائه فقال ويعتمد قائماً وقلناه أرجح

التبجيس اعتمدها معا والا اعتمد اليسار فقط ع ش على م ر وبقوله واما العائط الخ  
يجمع بين كلام المحلى وغيره كما قال زى لكن حيث كان كلامه خاصا بالبول لا يتأتى هذا  
الجمع (قوله وان لا يستقبل القبلة) أى عينها م ر وقيل جهتها (قوله ولا يستدبرها)  
لا يخفى ان المراد باستدبارها كشف دبره الى جهتها حال خروج الخارج منه بان يجعل  
ظهره اليها كاشفا لدبره حال خروج الخارج وانه اذا استقبل او استدبر واستتر من  
جهة لا يجب الاستدبار ايضا عن الجهة المقابلة لجهتها وان كان الفرج مكشوف الى تلك  
الجهة حال الخروج لان كشف الفرج الى تلك الجهة ليس من استقبال القبلة ولا من  
استدبارها خلافا لما يتوهمه كثير من الطلبة لعدم معرفتهم معنى استقبالها واستدبارها  
فعلم ان من قضى الحاجتين معا لم يجب عليه غير الاستدبار من جهة القبلة ان استقبلها  
او استدبرها فتعظن لذلك شوبرى وسموع ش على م ر وقول المحشى كشف دبره الى  
جهتها الخ أى وان كان جالس على الهيئة المعروفة من غير انحاء كما قاله شيخنا العزيزى  
وغيره خلافا للزى الذى القائل ان الاستدبار بعين الخارج فلا يكون مستدبرا لا اذا انحنى  
حال قضاء الحاجة على كلامه (قوله بساتر) ولومن زجاج وهل يحصل سترها بيده  
أو لا يتجه الاول فليحذر شوبرى وهذا على كلام ابن حجر القائل بانه لا يشترط ان يكون  
للساتر عرض أما على كلام م ر المشترط ذلك فلا يحصل السترة (قوله أى مع  
مرتفع) فالسائر بمعنى مع (قوله ثلثى ذراع) أى وهو جالس أى ولو كان فى مسقف  
او يمكن تسقيفه وعلاه الاصحاب بان ذلك يستتر من سرته الى موضع قدميه واخذ منه  
والد شيخنا انه لو قضى حاجته قائما على خلاف العادة لا بد ان يستتر من عورته  
الى موضع قدميه صيانة للقبلة وان كانت العورة تنتهى الى ركبة قيل ومقتضاه انه لو بال  
على مرتفع وجب الستر الى الارض صيانة للقبلة ورد بان القبلة انما تصان عن الخارج  
مع العورة او ما هو حريم لها وهو من الركبة الى اسفل القدمين خاصة دون ما عدا ذلك  
وهذا يقتضى انه لو افترط طوله بان كان الساتر المذكور لا يستتر عورته الى قدميه لو كان  
جالسا لا بد من الزيادة عليه واما لو كان قصيرا جدا بحيث يستتر ما بين سترته وركبته  
بدون الساتر المذكور فافظا هرايه لا بد منه ولا يكتفى بدونه حرر قال شيخنا ولا بد ان يكون  
للساتر عرض يستتر جميع ما توجه به وفى كلام حروان لم يكن له عرض لان القصد تعظيم  
القبلة لا الستر قال لا يقال تعظيمها انما يحصل بحجب عورته عنها لا نافع ذلك بحل  
الاستحياء والجماع اليها انتهى ح ل (قوله فاقول) حال من فاعل فعل محذوف تقديره  
فذهب أى العدد نازلا عن الثلاثة ع ش (قوله بذراع الادعى) أى المعتدل ح ل  
قوله ولو بارزاء أى ولو كان الستريارزاء ذيله (قوله فى تذييله) بالذال المعجمة اسم

(ر) ان (لا يستقبل القبلة  
ولا يستدبرها) فى غير العدد  
لذلك (بساتر) أى مع مرتفع  
ثلثى ذراع بينه وبينه ثلاثة اذرع  
فاقل بذراع الادعى ولو بارزاء  
ذيله ويكرهان حيثئذ كما  
يجزم به الرافعى فى تذييله تبعها  
للمتولى

كتاب صغير جملة للشرح الكبير كاللحاق للنهجا برماوى (قوله واختار) في المجموع  
 تمتد (قوله ويحرم ان) ينبغي ان يجب على الولي منع الصبي والمجنون من الاستقبال  
 والاستدبار بلا ساترسم وانظر لو استقبل الخثي بالبول من احد الفرجين هل يحرم اولا  
 والظاهر الاول لانه قضية الاحتياط كافي بتحريم الحرير شوبرى أقول والا قرب الثاني  
 اخذا من قولهم بعين الفرج وما ذكر لم يتحقق كونه فرجا والاصل عدم التحريم  
 ويفرق بين هذا وتحريم الحرير بان ذلك يتحقق كونه حريرا وشك في زيادته على  
 القطن مثلا وعدمها فقلنا بالتحريم احتياط لان الاصل في استعمال الحرير الحرمة  
 على الرجل وقلنا بالجواز هنا لاننا لم نتحقق عين الفرج ع ش (قوله قال صلى الله  
 عليه وسلم اذا أتيتم الخ) الحديث الاول دليل لقوله ويحرم ان بدونه والثاني دليل  
 لما قبله والثالث دليل لقول الشارح بعد اما اذا كان في المعد الخ وقدمه عليه لاجل  
 الجمع الذي ذكره وقال بعضهم انه دليل لجواز الاستقبال في غير المعد مع الساتر بناء  
 على ما قال الاطفيحي ان مقعده وهي لبنتان كانتا غير معدتين لقضاء الحاجة كان  
 ينقلها حيث ما أراد لكن الذي قرره شيخنا وغيره انها كانتا معدتين لقضاء الحاجة  
 فليحذر (قوله اذا أتيتم الغائط) أى المكان المهيأ لذلك ويجوز حمل آيتهم على أردتم  
 والغائط على فعله وهو اخراج الفضلة المخصوصة انتهى ع ش وقوله المهيأ لذلك  
 المراد به غير المعدلان المعدل لحرمة فيه ولا كراهة ولا خلاف الاول والاولى ان يراد  
 بالغائط المكان المنقوض (قوله فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها) قضية قولهم يجب  
 على ولي الصبي الميزنيه عن المحرمات أنه يجب منعه من الاستقبال والاستدبار  
 حيث امتنع على المكلف بل ينبغي وجوب ذلك على غير الولي أيضا لان ازالة المكر  
 عند القدرة واجبة وان لم يأت المفاعل سم على أى شجاع (قوله يبول ولا غائط) أى  
 ولا غيرها كالدلم وسواء كان ذلك بالاصلي أو بالثقب اذا كان الانسداد خلقيا وهما  
 أى البول والغائط واجعان لكل من الاستقبال والاستدبار كما قاله ع ش على م ر  
 وقال ق ل على الجلال هما على الف والنشر المرتب أى لا تستقبلوها يبول  
 ولا تستدبروها بغائط لان الاستقبال جعل الشىء قبالة الوجه والاستدبار جعل  
 الشىء جهة دبره فلما استقبل وتغوط أو استدبر وبال لم يحرم وكذا لو استقبل  
 ولوى ذكره عينا أو يسارا انتهى وقوله لم يحرم متمد وقول الزياى قسلا عن عميرة  
 بالحرمة فيه فلهذا وجاب الشيخ عبده بان صورة ما قاله عميرة بان استدبر في البول  
 ونفى ذكره جهة القبلة واستقبل في الغائط وانحنى بجهة ظهره أى استلقى فصار  
 مستقبلا بالغائط انتهى وقيل ان الزياى رجع عن ذلك ح ف واما الشمس والقمر

واختار في المجموع انها خلاف  
 الاول لا مكروهان  
 (ويحرم ان بدونه) أى  
 الساتر (في غير معد) لذلك  
 قال صلى الله عليه وسلم اذا  
 أتيتم الغائط فلا تستقبلوا  
 القبلة ولا تستدبروها يبول  
 ولا غائط

ولكن شرقوا أو غربوا روى  
الشيخان وروى أيضا أنه صلى  
الله عليه وسلم قضى حاجته  
في بيت حفصة مستقبل  
الشام مستدبر الكعبة وروى  
ابن ماجه وغيره بأسناد  
حسن أنه صلى الله عليه وسلم  
ذكر عنده ان ناسا يكرهون  
استقبال القبلة بفرجهم  
فقال أو قد فعلوها حولوا  
بمقعدتي الى القبلة فجمع اثنتا  
أخذنا من كلام الساذي  
رضي الله عنه بين هذه  
الاخبار يحمل اولها المقيّد  
للتعريم على ما لم يستتر فيه  
بإذ كره لانه لسعته لا يشق  
فيه اجتناب الاستقبال  
والاستدبار بخلاف ما استتر  
فيه بذلك فقد يشق فيه  
اجتناب ما ذكر فيجوز فعله  
كما فعله النبي صلى الله عليه  
وسلم لبيان الجواز وان كان  
الاولى لما تركه اما اذا كان  
في المعد لذلك فلا حرمة فيه  
ولا كراهة ولا خلاف  
الاولى قاله في المجموع وتقييدى  
بالساتر في الشق الاول  
وبعدمه في الثاني مع التقييد  
فيها بغير المعد من زيادتي  
(و) ان (بعد) عن الناس  
في العجاء

فكره استقباله دون استدبارهما وحمل الكراهة حيث لا ساتر كما قبله بل اولى ومنه  
السحاب كما هو ظاهر انتهى جرح ش (قوله ولكن شرقوا أو غربوا) فان قلت  
ان شرقنا استقبلنا وان غربنا استدبرنا قلت هذا الحديث محمول على أهل المدينة  
ومن دافعهم فانهم ان شرقوا لم يستقبلوا وان غربوا لم يستدبروا زى ولو هبت ريح  
عن يمين القبلة ويسارها جاز الاستقبال والاستدبار أى جاز المكن منهما فان تعارضا  
بان امكنا وجب الاستدبار لان الاستقبال أفحش شرح مروسم (قوله في بيت  
حفصة) أى في المحل المعد لذلك جرح وقال م ر في غير المعد مع الساتر وتبعه الحلبي  
وكلام الشارح الا ترى يدل عليه تأمل (قوله أو قد فعلوها) أى الكراهة سم وحينئذ  
ففعلوها بمعنى اعتقدوها ع ش ونال شيئا ح ف انه مطوف على مقدر رأى  
اعتقدوها وقملوها أى فعلوا بمقتضاها وهما الاجتناب (قوله حولوا بمقعدتي) أى اجعلوا  
مقعدتي وكانت لبنتين يقضى عليهما الحاجة الى القبلة فالباقي بمقعدتي زائدة تقرير  
شيئنا (قوله فجمع الخ) هذا الجمع يدل على التعارض بين هذه الاخبار الثلاثة  
اعنى قوله اذا اتيم الخ وقوله وروى الخ وقوله وروى ابن ماجه الخ ووجه التعارض  
ان الاول يدل على حرمة الاستقبال والاستدبار مطلقا أى مع الساتر وبدونه  
والاخير ين يدلان على جوازهما لدلالة الاول منهما على جواز الاستدبار والشافى على  
جواز الاستقبال ووجه الجمع ان الاول من الثلاثة يدل على حرمة الاستقبال  
والاستدبار بدون الساتر والاخير ين يدلان على الجواز مع الساتر وهذا مراد الشارح  
في المحل الدافع للتعارض لان قوله بخلاف ما استتر فيه بذلك يرجع للاخيرين وان كان  
الثالث في المعد الا ان الشارح لم ينظر للمعد وغيره شيئنا (قوله على ما) أى  
فضاء لم يستتر الخ وقوله لانه أى الفضاء (قوله بخلاف ما استتر فيه) أى مكان استتر  
فيه وقوله فقد يشق الخ مان يكون في بناء ضيق فاندفع كلام الشورى لانه فهم  
ان ما واقعة على الفضاء والفضاء لا يشق فيه اجتناب ما ذكر (قوله كما فعله صلى الله  
عليه وسلم) أى في بيت حفصة (قوله اما اذا كان في المعد) مفهوم قول المتن في غير  
معد فالخامس ان لها ثلاثة أحوال قال سم ولا يبعد ان يصير معدا بفضاء الحاجة فيه  
أى وان لم يكن في بنيان ع ش أى مع قصد العود اليه بذلك انتهى (قوله في الشق  
الاول) هو قوله ولا يستقبل القبلة الخ وقوله في الثاني هو قوله ويجزى مان بدونه شورى  
(قوله وان بعد) بضم العين في الماضي والمضارع ضد القرب كما في المختار ويضم الياء  
وكسر العين من ابعد عن المنزل بمعنى تباعد كما في المصباح واما الذى بمعنى الملاك فهو  
بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع قال تعالى ابعدها من كبره عتود



وقال الشاعر لا يبعدن قومي الذين الخ (قوله ونحوها) كالبناء وقوله الى حيث أى الى مكان لا يسمع الخ ويسن ان يغيب شخصه حيث امكن كما فى م ر (قوله فى ذلك) أى المكان الذى تقضى فيه الحاجة ح ل (قوله عن اعينهم) أى عن اعين من يتمل مروره ممن يحرم نظره لعورته ولا يغض بصره بالفعل عنها فيقتد بندفع ما يقال ما فائدة السترة عن اعينهم مع البعد عنهم الى الحد المذكور ح ل (قوله يرتفع ثلث ذراع) ظاهره وان حصل ستر العورة بدون ذلك اضعف بدن قاضى الحاجة وقد يوجد بان ما دون ذلك لا يعد ستر شرعا وفيه نظر والذى ينبغى اعتباره ما يحصل به ستر العورة زاد او نقص وما ذكره جروافيه على الغالب ح ل والذى يؤخذ من م ر انه كساتر القبلة فى التفصيل بين الجالس والقائم وفى العرض (قوله ويمكن تسقيفه) أى عادة وقوله حصل الستر بذلك أى بالبناء وبعبارة م ر كفاء الستر بنحو جدار وان تباعد عنه اكثر من ثلاثة اذرع انتهى قال ح ل أى ولا حاجة للارتفاع بخلاف ما تقدم فى استقبال القبلة انه لا بد من المرتفع ولو فى البناء المدكور وكتب ايضا لانه لا يمكن النظر اليه الا بالطلع فيحصل الستر بذلك وان بعد عن الجدار اكثر من المسافة المذكورة وانما يكف هذا فى السترة عن القبلة كما تقدم لان القصد تعظيمها كما مر ولا يحصل مع ذلك وهنا عدم رؤية عورته لمن يحتمل مروره ممن يحرم نظرها عليه وهو حاصل مع ما ذكره من ثم لا يكفي هنا الزواج والماء الصافى بخلاف سائر القبلة كما قال م ر اه (قوله اذا لم يكن) ثم من لا يغض بصره فى العبارة تنفى فهو فى معنى الاثبات ولم يقل اذا كان هناك من يغض بالاثبات مع انه اوضح واخصر لان عبارة النفى تشمل اذا لم يكن ثم اكد لان السالبة تصدق بنفى الموضوع قال سم وفيه اشارة الى انه اذا وثق بان هناك من يغض بصره لا يحرم الكشف وهو قريب تأمل ع ش (قوله ايضا اذا لم يكن ثم من) أى شخص لا يغض ويبين من بقوله ممن يحرم الخ وهم الاجازة (قوله والاوجب) أى بان كان شخص لا يغض ممن يحرم نظره اليه فيجب حينئذ اما الاستحباب بان لا يكون هناك أحدا أصلا او كان لا يمكن يغض بصره ولا يغض لكن لا يحرم نظره اليه وهو حليلته وقد افاد هذا انه لا حرمة عليه عند الغض بالفعل وهو كذلك ولا ينافية قول م ر وجوب الغض عليهم لا ينفى الحرمة عنه انتهى لانه غيره الغض بالفعل (قوله والا) أى بان كان هناك من لا يغض بصره (قوله وعليه) أى على وجوب الاستتار وقال بعضهم قوله وعليه أى على هذا التقييد بقوله يجوز كشف العورة الخ أى اذا لم يكن ثم من لا يغض بصره الخ وقوله أما بحضرة الناس الخ أى اذا كان ثم من يحرم نظره ولا يغضون فالحمل فى الشبهة وقوله فى الخلوة بدل مما قبله والمراد بها البناء المسقف

ونحوها الى حيث لا يسمع للخارج منه صوت ولا يشم له ريح (و) ان (يستتر) عن اعينهم فى ذلك يرتفع ثلث ذراع فاكثريه ويديه ثلاثة اذرع فاقبل ولو بارضاء ذيله ان كان يحجرا او بناء لا يمكن تسقيفه فان كان بناء مسقف أو يمكن تسقيفه حصل الستر بذلك ذكره فى المجموع وفيه أن هذا الادب متفق على استحبابه وظاهر أن محله اذا لم يكن ثم من لا يغض بصره عن نظر عورته ممن يحرم عليه نظرها والاوجب الاستتار وعليه يحمل قول النووى فى شرح مسلم يجوز كشف العورة فى محل الحاجة فى الخلوة كحالة الاغتسال والبول ومعاشره الزوجة

أما بحضرة الناس فيحرم  
كشفا (و) ان (يسكت) حال  
قضاء حاجته عن ذكر غيره  
فان كلامه عند مكرهه  
الا لضرورة كانه اراعى  
فلوعطس حمد الله بقلبه  
ولا يحرك لسانه وقد روى  
ابن حبان وغيره خبر النهي  
عن التحدث على الغائط (و)  
ان (لا يقضى) حاجته  
(في ماء راكد) لله عن البول  
فيه في خبر مسلم ومثله الغائط  
بل اولى والنهي في ذلك للكراهة  
وان كان الماء قليلا لا مكان  
طهره بالكثرة اما الجارية  
ففي المجموع عن جماعة  
الكراهة في انقليل منه دون  
الكثير ثم قال وينبغي ان يحرم  
البول في القليل مطلقا لان فيه  
انلافاعليه وعلى غيره واما  
الكثير فالاولى اجتنابه (و)  
لا في (حجر) للنهي عن البول  
فيه في خبر أبي داود وغيره  
وهو بضم الجيم واسكان  
الحاء النقب والحق به  
السرب بفتح السين والراء  
وهو الشق والمتني في النهي  
ما قيل ان الجن تسكن ذلك  
فقد تؤذى من ببول فيه  
وكالبول الغائط

او الذي يمكن تسقيفه والاولى ان يقال المراد بها ليس بحضرة الناس ولو صحراء بدليل  
مقابله بقوله أما بحضرة الناس الخ (قوله أما بحضرة الناس) أي الذين لا ينعضون  
أبصارهم عن نظار عورته ممن يحرم عليه نظارهازي وهذا محل الحمل قال الزهلي ووجوب  
غض البصر لا يمنع الحرمة خلافا لمن توده اه أي لانهم لا يمثلون وانما يمنع الحرمة  
الغض بالفعل (قوله حال قضاء حاجته) ليس بقيد فالمعتمد الكراهة حال قضاء حاجته  
وقبله وبعده لان الاداب للحل وان كان قضية كلام الشيعين مامشي عليه الشارح  
شوبري (قوله فالكلام عند مكرهه) ولو بالقرآن خلافا لا ذرعي حيث قال بتعريه  
ح ل (قوله فلو عطس) هو يفتح الطاء في الماضي وبكسرهما وضعهما في المضارع من باب  
ضرب وباب نصر شوبري (قوله حمد الله بقلبه) ويثاب عليه وليس لنا ذكر يشاب عليه  
من غير لفظ الامدا ع ش على م ر (قوله ولا يحرك لسانه) أي تحريكها كما يسمع به  
نفسه (قوله وقد روى ابن حبان) لم يقل الحديث ابن حبان كما هو عاداته لان هذا  
الحديث فيه دلالة على بعض المدعي لان المدعي كراهة التحدث على البول والغائط  
فلو قال الحديث لا اعتراض عليه بانه ليس فيه دلالة على جميع المدعي بخلاف ما فعله ح ف  
(قوله في ماء راكد) أي مملوك له أو مباح بخلاف المملوك للغير والمسبل فيحرم قطعا  
لمكن في كلام الاستاذ الشيخ أبي الحسن البكري انه اذا كان مستنجرا لا يحرم حينئذ  
انتهى ح ل وعبارة ع ش في ماء راكداي يكره مطلقا لم يستجبر فيكرهه بالليل دون  
النهار وقرره الشبثي انتهى والحاصل انه يكره البول في الماء ليلامس لقا وكذا نهارا  
الا في الراكد المستجبر والجاري الكثير انتهى (قوله في القليل منه) دون الكثير  
وفي السكاية يكرهه بالليل لان الماء بالليل ماوى الجن شرج الروض ولو انغمس مستجبر  
في ماء قليل حرم وان قلنا بالكراهة ان البول فيه لما فيه هنا من قضمه بالنجاسة خلافا  
لبعضهم شرج م ر ع ش (قوله ان يحرم البول) ضعيف (قوله مطلقا) أي سواء كان  
جاريا او راكدا وقوله لان فيه انلافاعليه وعلى غيره محله في المباح والمملوك له فان كان  
مملوكا لغيره او موقرا او مسبلا فينبغي الحرمة مطلقا اذا لا يجوز له التصرف في ملك  
غيره بغير اذنه ولا في الموقوف والمسبل بغير الجهة المأذون فيه من جهة الواقف  
والمسبل حتى ينجي في البرك الموقوفة والمسبلة ان يحرم وضع يده مثلا اذا كان  
عليها عين النجاسة لغسلها بغمسها فيها اذا كان يتقذر الناس من مثله  
لا مكان تطهيرها خارجها ع ش (قوله النقب) بالفتح والسكون كما في مختصر  
الصالح وفي الخطيب على الغاية انه بضم المثناة وسكون القاف والقياس ما في المختار  
انتهى ع ش (قوله والمعنى في النهي الخ) قال شيخنا يظهر تحريمه فيما اذا غلب على

ظنه ان به حيوانا محترما يتأذى به أو يهلك ح ل (قوله ومهب ريج) أى محل هبوبها  
 أى وقت هبوبها كما اقتضاء كلام المجموع م ر خلافاً لحجرفى قوله أى جهة هبوبها  
 الغالب فى ذلك الزمان وان لم تكن هابة بالفعل (قوله لئلا يصيبه رشاش الخارج) أى  
 بولا أو غائطاً رقيقاً وهذا أولى من اقتصار الجلال المحلى على الاول شوبرى (قوله  
 ومحدث) أى الحديث المباح اما المحترم فلا يكره وكذا الحديث المكروه بل يندب  
 فى الحرام ح ل والمراد المتحدث المملوك أو المباح اما اذا كان ملك الغير فيحرم حيث  
 علم انه لم يرض بذلك أو لم يأذنه (قوله اتقوا العائنين) المناسب لقوله اتقوا ان يحملا  
 على الفعلين فيكون قوله الذى يتخلى على حذف مضاف أى يتخلى الذى ويجوز  
 ان يحملا على الشخصين بتقدير اتقوا فعل العائنين وهو ظاهر قوله تسبياً الخ فلا  
 حذف فى الذى يتخلى ومطابقته بحسب المعنى وقال العلامة المناوى ان لعن المأخوذ  
 من لعن اسم فاعل بمعنى ملعون لقولهم سركا تم بمعنى مكثوم برماوى (قوله الذى  
 يتخلى) أى بول أو غائط واما عدل عن الاخبار بالثنى الى المفرد اشارة الى انها  
 لحسنتها كالثنى الواحد ح ف أو ان الذى قد يطلق على الثنى والجمع كقوله تعالى  
 وخضتم كالذى خاضوا اه مرحومى أو يقال أو بمعنى الواو كانه قيل الذى يتخلى  
 فى طريق الناس والذى يتخلى فى ظلمهم (قوله فنسب اليها) هذا يقتضى ان التجوز  
 فى الاسناد فيكون مجازاً عقلياً من اسناد الوصف الذى حقه ان يستند للفاعل  
 فى نفس الامر الى المفعول لان هذين الشخصين فى نفس الامر ملعونان والعلاقة  
 تسبهما الى لعن الناس لهما وفيه مجاز مرسل أيضاً من اطلاق المسبب الذى هو اللعن  
 على السبب الذى هو التخلي (قوله والمعنى احذروا سبب اللعن) فقد اطلق فى الحديث  
 المسبب وهو اللعن وأريد سببه وهو التخلي والظاهر ان مراده تقدير مضافين أى  
 احذروا سبب لعن العائنين (قوله مواضع اجتماعهم) أى لحوادث مباح اما  
 الحرام فلا يكره بل لو قيل بنديه تنفيرهم لم يبعد وقد يجب ان لزم عليه دفع معصية  
 برماوى (قوله ان التغوط فى الطريق مكروه) محله اذا لم يكن الطريق مسبلاً للسرور  
 أو موقوفة أو موكلة للغير اما اذا كانت كذلك فيحرم انتهى خضر الشوبرى بهامش  
 منهجه واذا قضى حاجته فى الطريق وتلف بهائى لم يضمن ويفرق بينه وبين التلف  
 بالتمائمات حيث يضمن واضعها بان الغالب فى الحاجة ان تكون عن ضرورة والحق  
 غير الغالب بالغالب كما يؤخذ من ع ش حتى لو غطاء بتراب ونحوه لم يضمن لانه  
 لم يحدث فى التلف شيئاً كافى ع ش على م ر (قوله وينبغي تحريمه) ضعيف  
 والعللة المذكورة غير محقة (قوله وتحت ما يثمر) المراد به ما يصل اليه الثمر السافط

(ومهب ريج) لئلا يصيبه  
 رشاش الخارج (ومحدث)  
 للناس (وطريق) ظهير مسلم  
 اتقوا العائنين قالوا ربما  
 اللعانان قال الذى يتخلى فى  
 طريق الناس أو فى ظلمهم  
 تسبياً بذلك فى لعن الناس لها  
 كثير اعادة فنسب اليها  
 بصيغة المبالغة والمعنى  
 احذروا سبب اللعن المذكور  
 والحق بظلم الناس فى  
 النصف مواضع اجتماعهم فى  
 الشمس فى الشتاء وشمسها  
 لفظ متحدث بفتح الدال أى  
 مكان التحدث قال فى المجموع  
 وغيره وظاهر كلامهم ان  
 التغوط فى الطريق مكروه  
 وينبغي تحريمه لما فيه من  
 اذاء المسلمين وتقل فى  
 الروضة كاصلها فى الشهادات  
 عن صاحب العدة انه حرام  
 وأقره كالطريق المتحدث فيها  
 قاله (وتحت ما) أى شجر  
 (يثمر) صيانة للثمرة الواقعة  
 عن التلويث فتعافها الانفس

غالبها وبالتمر ما يقصده الانتفاع كالا كالتفاح أو شيا كاليسمين أو تدوبا كورق  
الورد أو دبا كالحرق أو استعمالا كالسدر أو غير ذلك مما تعاف الانتفاع به  
بعد تلويشه برماوى وينبغي ان يحل الكراهة كما قاله سم إذا كانت الثمرة له والارض  
أو كانا مباحين وأما إذا كانت للثمرة له دون الارض فإن جازله قضاء الحاجة فيها  
بان كان المالك رضى بذلك فالكراهة من جهة الثمرة وان لم يجز جاءت الحرمة أيضا  
وان كانت الارض له دون الثمرة فالكراهة للثمرة ان رضى به صاحبها والا فالحرمة  
أيضا (قوله ولا فرق بين وقت الثمرة وغيره) يدخل في ذلك ما من شأن نوعه  
ان يثمر لكنه لم يبلغ أو ان الأثمار عادة كالودى الصغير وهو ظاهر ومحل ذلك ما لم يغلب  
على ظنه حصول ماء قبل وجود الثمرة بزيله والكراهة في الغائط أشد من الكراهة  
في غيره خلافا لبعضهم زى ع ش (قوله بخلاف المعتدل ذلك) نعم لو كان في المعتد هوا  
معكوس كره كهب الريح (قوله من بواه) قال شيخنا الرملى وكذا من الغائط ق ل  
على المحلى (قوله ونترذ كره) بالثلاثة فوق كما ضبطها شرح التحرير في اللغة وهو الجذب  
بخلافه بالثلاثة فانه ضد النظم شوبرى وبابه نصر وفي الحديث فليترذ كره ثلاث  
نترات يعنى بعد البول اه مختار (قوله وغير ذلك) منه المشى ق ل (قوله وقال  
القاضى بوجوبه) ما ذكره القاضى من وجوبه محمول على ما اذا غلب على ظنه خروج  
شىء منه ان لم يستبرأ من شوبرى (قوله عند وصوله) أى قبل وصوله ما ينسب اليه  
ولو من أول دهليز طويل وان كان دخوله غير قضاء الحاجة كما مر ق ل وعبرة  
بحرأى وصوله لمحل قضاء حاجته أو لبابه وان بعد محل الجلوس عنه فاذا غفل عن ذلك  
حتى دخل قاله بقلبه انتهى ويستحب هذا القول فى الصحراء أو البنيان كما قاله المحلى  
(قوله بسم الله الخ) انما قدمت البسملة هنا على الاستعاذة بخلاف القراءة لان التعوذ  
هناك للقراءة والبسملة من القرآن فقدم التعوذ عليه بخلاف ما نحن فيه شرح م ر  
وينبغي ان لا يقصد بالبسملة القرآن فان قصده كره ولا يزيد الرحمن الرحيم لان المحل ليس  
محل ذكره شوبرى (قوله من الخبث) زاد فى العباب اللهم انى اعوذ بك من  
الرجس النجس الخبث الخبث الشيطان الرجيم فان تركه ولو عمدا حتى دخل فينبغى  
ان يتعوذ بقلبه كما يحمد العاطس هناك وفى حالة الجماع اه ع ش (قوله وعند  
انصرافه) أى بعد تمامه وان بعد كدهليز طويل كما مر ق ل وفى منيع المصنف  
العطف على معمولى عاملين مختلفين وهما أى العاملان المختلفان هنا يقول وعند معمول  
يقول بسم الله الخ ومعمول عند لفظ وصوله وانصرافه معطوف على وصوله الذى  
هو معمول عند وغفرانك معطوف على بسم الله الذى هو معمول يقول ح ل ويمكن

ولا فرق بين وقت الثمرة وغيره  
(و) ان لا يستنحي بماء فى  
مكانه بقيد زده بقولى (ان لم  
بعد) لذلك بل يتقل عنه ثلاثا  
يصيبه رشاش فيجسه بخلاف  
المعتدل ذلك والمستنحي بالبحر  
(و) ان يستبرأ من بوله  
عند انقطاعه يتنقع ونترذ كره  
وغیر ذلك وانما يجب لان  
انظاه من انقطاع البول عدم  
عوده وقال القاضى بوجوبه  
وهو قوى دليلا (و) ان يقول  
عند وصوله (بسم الله) أى اتحصن  
حاجته (بسم الله) أى يا الله  
من الشيطان (اللهم) أى يا الله  
(انى اعوذ) أى اعنصم (بك  
من الخبث والخبائث و) عند  
(انصرافه) عنه



أن يكون جارياً على القول المجوز له أو هو من عطف الجمل (قوله غفرانك) أي اغفر لي  
 غفرانك أو اطلب غفرانك ويندب تكراره ثلاثاً ل على المحلى (قوله الحمد لله الخ)  
 هذا لقاضي الحاجة وأما غيره فيقول ما يناسب ق ل (قوله وسبب سؤاله) المغفرة  
 حكى المؤلف هذا في شرح البهجة بصيغة التبريض ولعل وجه التبريض ما ذكره شيخنا  
 زى من أنه كيف يتدارك ما أمره الشارع بتركه وإثابه عليه ويحجب عنه ما لا مانع من ذلك  
 فقد أوجب التدارك على من أوجب عليه الترك وإثابه عليه كالمخاف في ترك الصوم  
 لأن المخطئ طلب التدارك كثرة الثواب والانسان مطلوب منه ذلك ح ل (قوله في تلك  
 الحالة) أي وإن طلب تركه خصوصاً إن صحبه ترك قلبي وقوله ثم سهل خروجه أي  
 فلما رأى شكره فاصراً عن بلوغ هذه النعم تداركه بالاستغفار انتهى برماوى (قوله  
 ويجب استنجاء) لا على الفور بل عند اعادة نحو الصلاة أو خوف الانتشار أى انتشار  
 النجاسة أي وإن كان يجزى فيه الجأمل لأن هذا وإن لم يكن من التضمن الذى هو  
 استعمال النجاسة في بدنه لغير عذر إلا أنه ملحق به ح ل وفي سم على جبر والاستنجاء  
 واجب عند القيام إلى الصلاة حقيقة أو حكماً إن دخل وقتها وإن لم يرد فعلها في أول  
 الوقت والحاصل أنه بدخول الوقت يجب الاستنجاء وجوباً موسعاً بسعة الوقت ومضيقة  
 بضيقه كبقية الشروط ولو اقتضى الحال تأخير الاستنجاء فجفف بوله في يده حتى  
 لا يصبه جازم ر انتهى وظاهره أنه لا فرق بين أن يجدهما يجفف المحل أو لا السكن عبارة  
 جبر ويظهر أنه لو احتاج في نحو المشي لمسك الذكر المتعبد بيده جازان عسر عليه  
 تحصيل حائل يقيه النجاسة انتهى وقد يقال وكذا إن لم يعسره وهو موافق لظاهر إطلاق  
 م رسم وجوب الاستنجاء على غير الانبياء لأن فضلائهم طاهرة والاستنجاء يشتمل  
 على ثلاثة أمور الأول فيما يستنجى منه واليه أشار بقوله من كل خارج ملوث الثانى  
 فيما يستنجى به واليه أشار بقوله بقاء أو بجماد الثالث الكيفية واليه أشار بقوله وإن بدأ  
 الخ واعتبره الأحكام الخمسة فيكون واجباً من الخارج الملوث ومستنجباً من خروج  
 دونه بلوث ومكروهاً من خروج ربح وحراماً بالمطعم والمحترم ومباحاً وهو الأصل  
 بر وفي الإباحة شيء إلا أن يريد أنه مباح قبل دخول الوقت وفرض ليلة الأسراء  
 مع الصلوات الخمس وهو بالماء من الشرايع القديمة تأمل (قوله من نجوت الشيء) أي من  
 مصدره وهو النجولان المصدر المزيد وهو هنا الاستنجاء يشتمل من المجرد (قوله فكان  
 المستنجى) أى بكان لأن القطع أنما يكون في ذى الأجزاء التى بينها شدة اتصال فهذا  
 شبيه بالقطع الحقيقى شيخنا (قوله من خارج) أى نجس أخذاً مما بعده (قوله ولو نادراً)  
 للتعميم بالنظر للماء والورد بالنظر للجأمل (قوله إزالة النجاسة) قيل أنه مفعول لأجله

(غفرانك الحمد لله الذى  
 اذهب عني الاذى وعافاني)  
 أى منه لا تباع رواه فى الاول  
 ابن السكن وغيره وفى الثانى  
 النساءى والحبش بضم الحاء  
 والباء جمع خبث والنجاسات  
 جمع خبيثة والمراد ذكر ان  
 الشياطين والاعمال وسبب  
 سؤاله المغفرة عند انصرافه  
 تركه ذكر الله تعالى فى تلك  
 الحالة أو خوفه من تقصيره  
 فى شكر نعم الله تعالى التى  
 انعمها عليه فأطعمه ثم هضمه  
 ثم سهل خروجه وبقيت  
 آداب مذكورة فى المطولات  
 (وجوب استنجاء) وهو من  
 نجوت الشيء أى قطنته  
 فكان المستنجى بقطع به  
 الاذى عن نفسه (من خارج  
 ملوث لافى) ولو نادراً كدم  
 إزالة النجاسة

واعترض بان الفاعل لم يتحد لان فاعل الازالة الشخص وفاعل الوجوب الاستنجاء  
الا ان يقال الاتحاد في المعنى والتأويل والتقدير ويستحب الشخص وجوب الازالة للنجاسة  
فاتحد حقيقة أو يقال انه على قول من لا يشترط الاتحاد في الفاعل الا ان فيه تعليل الشيء  
بنفسه لان الاستنجاء ازالة أيضا فانه قال يجب ازالة للنجاسة لاجل الازالة اللهم  
الا ان يقال تعليل الخامس بالعام جائز لان الاستنجاء ازالة خاصة وقوله ازالة الخ عام  
لكل نجاسة شيئا واجاب ح في بانا مجرد الاستنجاء عن معنى ازالة النجاسة أي انه  
بمعنى استعمال الماء والحجر في محل الخارج وفيه أيضا انه قاصر على الاستنجاء بالماء  
لا يشمل الاستنجاء بالحجر لانه مخفف كأي شيء فله فعل فيه حذف والتقدير ازالة للنجاسة  
او تخفيفها أخذ بما بعده أو المراد بالنجاسة الوصف القائم بالمحل عند ملاقة عين نجاسة  
مع رطوبة لان الحجر مزيل لها بهذا المعنى لكن كلامه الا في تعليل عدم وجوب الاستنجاء  
من غير الملوث يرشد الى ان المراد بالنجاسة هنا أي بها لا الوصف ح ل وقال بعضهم  
ازالة للنجاسة أي عينها واثرها فيشمل الحجر انتهى (قوله بماء) ولو عذبا وانما جاز  
الاستنجاء به مع انه مطهر لان الماء فيه قوة دفع بخلاف غيره من المايعات انتهى  
ع ش وشمل الماء ماء زمزم لكنه خلاف الاولى (قوله او بماء) أي جاف لا رطوبة  
فيه ولا في المحل بغير عرق ح ل أي ولو من اجزاء الحرم لكنه مكروه فهو من الواجب  
الخير وقد يتعين الاستنجاء بالحجر كالوكان يمكن لا ماء فيه وعلم انه لا يجد الماء في الوقت  
فينبغي ان يجب الاستنجاء بالحجر فور السلا يحف الخارج فيلزم فعل الصلاة بدون  
الاستنجاء م و كذا لو كان بحيث لو استحب بالحجر ادرك الوقت ولو استحب بالماء خرج  
الوقت ع ش ولو استحب بحجر من المسجد فان كان متصلا حرم ولم يجزه وان كان منفصلا  
وبيع بيعا صحيحا وانقطعت نسبته عن المسجد كفي الاستنجاء به والا فلا شرح العباب بحجر  
عن الشامل وأقره ع ش على م وقوله وببيع بيعا صحيحا بان حكم بركة بيعه حاكم خفي  
(قوله فالح) ولو حريرا فيجوز الاستنجاء به ولو للرجال على المعتمد وليس من باب اللبس  
حتى يختلف الحكم بين الرجال والنساء وتفصيل المهمات بين الذكور وغيرهم مردود بان  
الاستنجاء لا يعد استعمالا في العرف والا لما جاز بالذهب والفضة شرح م ر أي حيث  
لم يطبع ولم يهيا لذلك والاحرم بهما (قوله بكذا دبغ) قال في عقود المختصر الاجار  
المحصف أي المنفصل الذي انقطعت نسبته أو لم تقع لفظ الاستنجاء به أي فلا يجزى  
ويحرم وانما حل مسه في الاول مع الحدوث لخفته قال بعضهم وعلى قياسه كسوة  
السكينة الا ان يفرق بان المحصف أشد حرمة ح ل (قوله ولو من غير مذكي) هذه  
الغاية لا تعميم لا لزوم كما يعلم من بعض شروح المنهاج ونبه بها على دفع ما يتوهم من ان غير

(بماء) على الاصل (الوجوه)  
ما هو قاع غير محترم بحاله  
وبنوعه ولو من غير مذكي  
وحدث بشي

المذكى اصله قبل دية نجس فربما يستحب فيه عدم الاجزاء ونحوه المذكى  
فقال ولومن مذكى ورد به ما قيل من عدم الاجزاء في المذكى من حيث ان اصله قبل  
الدبغ مطعوم فالاولى للشارح ان يعني به (قوله وخرف) وهو ما شوى من الطين حتى  
صار فخارا وعسارة المصباح الخرف الطين المجهول آنية قبل ان يطبخ وهو الصالح  
واذا شوى فهو الفخار وفي القاموس الخرف الحركة الجر و كل ما عمل من طين وشوى  
بالخرف حتى يكون فخارا وقال في باب الرأ الجر جمع جرة كالجرار انتهى ع ش (قوله  
لانه صلى الله عليه وسلم) استدلل بالحديث الاول على جوازه وبالشافى على وجوبه  
بالامرو بالثالث على عدم جوار نقصه عن الثلاثة قل على التحرير لكن فيه ان  
العدد غير مدعى هنا حتى يستدل عليه بل ادعاه فيما سيأتى بقوله ويمسح ثلاثا  
واستدل عليه بهذا الدليل نفسه وأجيب بان المقصود الاستدلال على اصل  
الاستنجاء بما ذكر وان كان شتملا على العدد فهو حاصل غير مقصود وقال بعضهم  
انما جمع بين هذه الاحاديث الثلاثة لان الاول يحتمل انه خصوصية لان المعنى ان  
فعلمه دل على جوازه لان المعنى انه جوزه بالقول وقوله وأمر به عام لنسأله الا انه لا يفهم  
منه عدم الاجزاء باقل من الثلاثة لان العدد لا مفهوم له أى لا يدل بمفهومه على عدم  
الاكتفاء باقل من ثلاثة اجزاء فلذا أتى بالثالث وهو قوله ونهى الخ لانه نص  
في عدم الاكتفاء باقل من الثلاثة اه (قوله جوزه حيث فعله) فيه ان فضلاته عليه  
الصلاة والسلام طاهرة ومثله بقية الانبياء ثم رأيت سم قال ينبغي ان وجوب  
الاستنجاء في غير حق نينا صلى الله عليه وسلم لان فضلاته طاهرة وانما كان يفعله  
للتزهد وبيان المشروعية وقوله جوزه أى شرعه فلا يشافى انه من الواجب التحيز  
او المراد بالجواز ما قابل الامتناع فيشمل الواجب (قوله بقوله) الباء بمعنى في وهو  
متعلق بامر فلا يقال يلزم تعلق حر في جر بمعنى واحد بعامل واحد لان المعنى مختلف  
وقيل انه بدل من قوله به (قوله فيما رواه) متعلق بقوله (قوله وقيس بالجهر غيره)  
أى بناء على جواز القياس في الرخص وهو ما ذهب اليه امامنا الشافى رضي الله  
عنه خلافا لابي حنيفة وفارق تعين الجهر في رمي الجمار بانه تعبد لا يعقل معناه بخلاف  
الاستنجاء لان الغرض منه الانقاء وذلك موجود في غير الجهر مما هو في معناه ح ل  
وفي كون هذا من الرخص نظرا ذيعتبر فيها تغيير الحكم الى سهولة لاحتل عذر وهنا  
لا عذر في الاستنجاء بالجهر اذ يجوز ولو مع وجود الماء بل ولا سهولة ايضا لان التغيير من  
وجوب الى وجوب فان قلت الوجوب في الاستنجاء بالجهر أسهل من حيث موافقته  
لغرض النفس قلنا النفس الى الاستنجاء بالماء اميل الا ان يكون مراده بالرخصة

وخرف لانه صلى الله عليه  
وسلم جوزه حيث فعله  
رواه البخاري وأمر به بقوله فيما  
رواه الشافى ويستنج بثلاثة  
اجزاء ونهى صلى الله عليه  
وسلم عن الاستنجاء باقل من  
ثلاثة اجزاء وقيس بالجهر غيره  
بما في معناه

غيره عنها المعروف وهو مطلق السهولة (قوله والمدبوغ انتقل الخ) أي فلا يعد  
مطعوماً وإن جازاً كله اتفاقاً في المذكاة وعلى الجديد المرجوح في الميتة أي ميتة  
المذكاة والمفتي به حرمة كل المدبوغ من جلود الميتة ولوميتة الماء كقول عند شيخنا  
كابن حجر في باب النجاسة للتعليل المذكور ح ل وهو أي قوله والمدبوغ الخ جواب  
عن سؤال تقديره جلد المذكاة مطعوم فكيف جاز الاستنجاء به انتهى (قوله عن  
طبع اللحوم) أي مفتحها (قوله لغوات مقصوده) أي لا نتقاء مقصوده (قوله من إزالة  
النجاسة) أي بالماء أو تخفيفها أي بالمحجر (قوله فكذلك) أي لا يجب الاستنجاء  
منه ح ل ولم يرجع اسم الإشارة في قوله فكذلك للاستدراك أيضاً عني قوله لكن  
يسن ليفيدان هناك قولاً بوجوب الاستنجاء من المني فمقتضاه أنه ليس هناك قول  
بذلك وإن كان يسن غسله وخروجه من خلاف من قال بنجاسته كما قاله ح ل فمقتضاه  
أن ذلك الغسل عند المخالف ليس من قبيل الاستنجاء بدليل أنه يوجب به سواء كان المني  
على الفرج أو الثوب ويسن لتساخسه عنهما مراعاة له ولعل هذا على القول بوجوب  
غسل النجاسة عند الامام مالك وأما على القول بسنيته الذي اعتمدوه فلا يظهر  
القول بسنية غسل المني مراعاة لخلافه تأمل وقال ع ش قوله فكذلك لذلك أي  
لا يجب الاستنجاء منه لغوات مقصوده وينبغي أن يسن خروجاً من الخلاف (قوله  
كالقصب الاملس) وهو اسم لكل ذي أنابيب أي عقد فشميل البوص والذرة والخيزران  
برماوى ومحل عدم اجزاء القصب الاملس في غير جدره وفيما لم يشق اه ع ش على  
م ر (قوله كالمطعوم) أي المقصود لطعم الآدمي سواء اختص بأكله أو غلب أكله  
بخلاف ما اختصت بأكله الهائم أو غلب تناوله وما اشتركا فيه على السواء يلحق  
بما غلب تناوله الآدمي له قياساً على الربا كما في م روح ل وأما الثمار والقواكه  
فمنها ما يؤكل رطباً لا يابساً كالبطيخ فيحرم الاستنجاء به رطباً ويجوز يابساً إذا كان  
مزبلاً ومنها ما يؤكل رطباً ولا يابساً وهو أقسام أحدها ما يؤكل الظاهر والباطن كالتين  
والنخاع والسفرجل فلا يجوز برطبه ولا يابساً والثاني ما يؤكل ظاهره دون باطنه  
كالنخوخ والمشمش وكل ذي نوى فلا يجوز بظاهره ويجوز بنواه المنفصل والثالث ماله  
نشر وما كوله في جوفه فلا يجوز بلبه وأما قشره فإن كان لا يؤكل رطباً ولا يابساً كالزمان  
جاز الاستنجاء به سواء كان فيه الحب أم لا وإن أكل رطباً ولا يابساً كالبطيخ لا يجوز  
في الحالتين وإن أكل رطباً فقط كاللوز والباق لا جاز يابساً الرطب انتهى شرح الروض  
(قوله ويعصى به في المحترم) أي مطلقاً أي سواء قصد الاستنجاء أو لا وكذلك غيره مما  
لا يجزى إذا قصد الاستنجاء الشرعي والأفلا شيعنا أما استعمال المحترم في غير الاستنجاء

والمدبوغ انتقل بالدبغ عن  
طبع اللحوم إلى طبع الثياب  
وخرج بالموت غيره كدود  
وبعير بلا لوث فلا يجب  
الاستنجاء منه لغوات مقصوده  
من إزالة النجاسة أو تخفيفها  
لكنه يسن خروجاً من  
الخلاف ويزيد في لأمني المني  
فكذلك لذلك وبما جاز المانع  
غير الماء وبما ظاهر النجس  
كبعور والقالع غيره كالقصب  
الاملس وبغير محترم المحترم  
كالمطعوم والمدبوغ غيره فلا  
يجزى الاستنجاء بواحد مما  
ذكر ويعصى به في المحترم



كأزالة النجاسة بالمخ مثلاً فقال الزركشي يجوز رافقي به شيخ الإسلام ومقتضى هذا  
 أن إزالة النجاسة بالخبز كذلك وهو بعيد جداً انتهى وقال م ر ينبغي الجواز حيث احتج  
 إليه سم أي بأن لم يوجد غيره أو كان هو أقوى وأسرع تأثيراً في الإزالة من غيره وقال ابن  
 حجر بعد كلام والذي يتجه أن النجس أن توقف زواله على نحو ملح مما اعتيد امتنانه جاز  
 للحاجة والأفلا (قوله روى مسلم الخ) دليل لقوله فلا يجزى مع قوله ويعصى به في المحترم  
 فإن قلت ما الفرق بين الجملد إذا دبغ والعظم إذا حرق فإنه لا يجزى قلت الفرق أن الجملد  
 انتقل من حالة النقص إلى حالة الكمال بخلاف العظم برماوى (قوله نهى عن الاستنجاء  
 بالعظم) أي والنهى يقتضى الفساد وظاهره وأن حرق لأنه لا يخرج به عن كونه  
 مطعوماً لهم لأنه يعود لهم أو فرما كان زى (قوله فإنه طعام اخوانكم) يقتضى أنه خاص  
 بالمسلمين منهم ولفظ الحديث في مسلم من رواية ابن مسعود أن الجن سأله الزاد فقال  
 كل عظم ذكر اسم الله عليه يقع في أيديكم أو فرما كان نجس وكل بعرة علف لدوابكم  
 لأنها تعود كما كانت قبل أكلها لكن وقع في رواية أبي داود كل عظم لم يذكركم اسم الله  
 عليه وجمع بين الروايتين بأن الأولى في حق مؤمنى الجن والثانية في حق كافرينهم  
 قال شيخنا وهل يأكلون عظام الميتة أم لا راجعه قال بعضهم وفي الحديث تصرع  
 بأن الجن يأكلون وبه يرد على من زعم أنهم يتغذون بالشحم وعن وهب بن منبه  
 أن خواص الجن لا يأكلون ولا يشربون ولا يتناكحون برماوى ملخصاً وهل طعامهم  
 مقصور على العظم أو لا مع أن لهم قدرة على الأكل من طعام الأنس غير اللحم قال بعضهم  
 أنهم يأكلون من الطعام الخالي عن التسمية (قوله كالجوز) أي مالم يحرق (قوله نجس) أي  
 أن كان جلد ميتة وقوله أو محترم أي أن كان من مذكاة وقوله لأنه مطعوم أي سواء اعتيد  
 أكله كالجملد السميط أو لم يتداكاه كالجملد المحسن ح ل (قوله وإنما يجزى الجامد)  
 أي حيث أراد الاقتصار عليه (قوله بشرط أن يخرج الخ) الشروط المتقدمة شروط  
 في نفسه وهي أربعة وهذه شروط في المحل من حيث الخارج وهي ستة وسياً في شروطه  
 باعتبار الاستعمال وهي ثلاثة في قوله أن يسمع ثلاثاً الخ (قوله من فرج) أي واضح  
 بدليل ما بعده (قوله كالثقب) مالم يكن افساد الفرج خلقياً والاجراً الجبرفيه على  
 الأصح لأنه حيث ثبت له جميع الأحكام م ر بالمعنى ع ش وأما الألف فلا يجزى  
 الجبر في بوله قال ابن المسلم وظاهر أن محله أدارصل البول إلى الجملدة كما هو الغالب  
 شرح الروض قال م ر ومقتضى كلامه الاكتفاء بالجبر في حق المرأة وهو كذلك في البكر  
 أما الثيب فإن تحققت تزوله إلى مدخل الذكر كما هو الغالب لم يكف الجبر لأنه لا يصل  
 إليه والا كفى انتهى (قوله في قبلى المشكل) أي لأن فيها واحداً إذاً ولا يجزى فيه

روى مسلم أنه صلى الله عليه  
 وسلم نهى عن الاستنجاء  
 بالعظم وقال فإنه طعام  
 اخوانكم يعني من الجن  
 فطعموم الأنس كالجوز أولى  
 ولأن الثقب الأملس ويحوى  
 لا يطاق وغير المدبوغ نجس  
 أو محترم لأنه مطعوم وإنما  
 يجزى الجامد (بشرط  
 أن يخرج) الملوث (من فرج)  
 هذا من زيادتي فلا يجزى الجامد  
 في الخارج من غيره كالثقب  
 منفتح وكذا في قبلى المشكل  
 (و) أن (لا يجف) فإن جف  
 تعين الماء (و) أن (لا يجاوز  
 صفحة) في الغائط وهي  
 ما ينضم من الإلئين عند القيام

(وحشفة) في البول وهي  
ما فوق الختان وإن انتشر  
الخارج فوق العادة لم يصح  
أن المهاء جرين أكلوا التمر  
لما هاجروا ولم يكن ذلك من  
عادتهم فرقت بطونهم ولم  
يؤمروا بالاستنجاء بالماء  
ولأن ذلك يتعذر ضبطه فنيط  
الحكم بالصفحة والحشفة  
فإن جاوزهما لم يجز الجأمد  
لخروج ذلك عما تم به البلوى  
وفي معناه وصول بول الثيب  
مدخل الذكر (و) أن  
(لا يتقطع) وإن لم يجاوزهما  
فإن تقطع تعين الماء في المتقطع  
وأجزاء الجأمد في غيره ذكره  
في المجموع وغيره وهذا من  
زيادتي (و) أن (لا ينتقل)  
الملوث عن المحل الذي أصابه  
عند الخروج واستقر فيه (و)  
أن (لا يطرا) عليه (أجنبي)  
من نجس أو طاهر رطب فإن  
انتقل الملوث أو طرا ما ذكر  
تعين الماء (و) أن (يصح ثلاثا)  
ولو باطراف حجر روى مسلم  
عن سلمان قال نهى رسول  
الله صلى الله عليه وسلم أن  
نسنخي بأقل من ثلاثة أحجار  
وفي معناها ثلاثة

الحجر وخرج بقوله تبلى ما لو كان له ثقب لا تشبه آلة الرجال ولا آلة النساء فيكفي فيها  
الحجر خطيب ع ش وإن لا يجف من باب ضرب أو تعب فهو يكسر الجيم أو فتحها  
كما في المختار والمراد أن لا يجف كله أو بعضه واتصل فإن جف كله أو بعضه واتصل  
تعين الماء وإن فرض أن الجأمد يقلعه ما لم يخرج ما يجانس هذا الجاف ويصل إلى جميع  
ما وصل إليه والأجزاء الحجر وإن لم يجاوزه وفي الكنز للاستاذ أبي الحسن البكري  
اعتبار زيادة الثاني على الأول بخلاف ما إذا كان من غير جنس الجاف كأن بال  
ثم جف بوله ثم أمذى فلا يجزى الحجر لئلا يهزى قال ع ش على م ر والظاهر  
أن المذى والودى من جنس البول (قوله وحشفة) أو قدرها من فاقدها (قوله)  
وإن انتشر الخارج) أي متصلا ابتداء (قوله لم يصح الخ) علة لاغاية (قوله فرقت  
بطونهم) عطف على أكلوا ع ش أي رقى ما في بطونهم وأذرق انتشار الخارج (قوله)  
ولأن ذلك) أي الخارج قال حجر ولو ابتلى بمجاوزة الصفحة والحشفة دائما أجزاء الحجر  
للضرورة قال م ر وظاهر كلامهم يخالفه إلا أنه يحمل على من فقد الماء انتهى (قوله)  
وفي معناه) أي منى المجاوز (قوله وصول بول الثيب) أي أو البكر قال زى لأن مخرج  
البول فوق مدخل الذكر والغالب أن الثيب إذا نزل البول إليه فإذا تحقق ذلك  
وجب تطهيره بالماء وإن لم تتحققه لم يجب لكن يستحب انتهى وعبارة ع ش على م ر  
وتعني أي الماء في بول نيب أو بكر وصل لم يدخل الذكريتنا ويوجه بأنه يلزم من انتقاله  
لمدخل الذكريتنا أن ينتشره إلى محل لا يجزى فيه الحجر فليس السبب عدم وصول الحجر  
إدخاله خلافاً لهم وفيه لأن نحو الخرقه تصل له (قوله وإن لا يتقطع) التقطع الانفصال  
ابتداءً ولا انتقال الانفصال بعد الاستقرار والانتشار هو السيلان متصلاً في الابتداء  
شيئاً (قوله وإن لا ينتقل) أي مع الاتصال عن المحل الذي أصابه وإن لم يجاوز صفحة  
وحشفة قال ح ل وعنده ما لم يكن الانتقال بواسطة إدارة الحجر لانه ضروري (قوله)  
واستقر فيه) وأما قبل الاستقرار فلا يضر الانتقال إذا جاوز صفحة وحشفة ح ف  
(قوله وإن لا يطرا عليه أجنبي) الطر وليس بقيد بل لو كان الأجنبي موجوداً قبل كان  
الحكم كذلك برما قال ع ش ولو عرق المحل بعد الاستنجاء بالحجر عفى عنه ما لم يجاوز  
الصفحتين (قوله من نجس) أي ولو جاف ع ش (قوله فإن انتقل الملوث) أي  
مع الاتصال إذا انفصل تقدم في قوله فإن تقطع الخ ومع كونه داخل الصفحة والحشفة  
إذا تجاوز تقدم في قوله فإن جاوزها الخ (قوله وإن يمسح) ثلاثاً والشك في العدد بعد  
الاستنجاء ضرر لانه رخصة لا يصر إليها إلا بيقين كذا قرر بعض مشايخنا وفيه نظر  
فلهذا ورد نظيره الشك في التيمم في مسح عضو والشك في مسح أحد الخفين شوبرى

وعبارة ع ش لوشك في الثلاثة ان كان يعود الفراغ لم يضر قياسا على الشك في غسل  
بعض الاعضاء بعد الفراغ جبر انتهى (قوله ولو باطراف حجر) ولو غسل الحجر وجب  
جاز استعماله كدواء دغ به وتراب استعمال في غسل نجاسة الكلب وفارق الماء القليل  
بانه لم ينزل حكم النجاسة بل خففها وفارق تراب التيم لانه بدل عنه أى عن الماء فاهطى  
حكمه بخلاف الحجر ومع جواز استعماله لا يكره شرح الروض (قوله قال نهاما  
رسول الله صلى الله عليه وسلم) صيغة الهى لا يستنج أحدكم باقل من ثلاثة أحجار كائنه  
في المواهب ع ش (قوله لان المقصود الخ) ولكون دلالة الحجر على الطهارة  
غير ظاهرة لعدم ازالته الا تراحيج الى الاستظهار بالعدد كالعدة بالاقراء وان حصلت  
البراءة بقراءة الماء لما كانت دلالة على الطهارة قطعية لازالة العين والامر لم يحتاج  
الى قدر معين ولا عدد من المرات كالعدة بالمحل شرح م ر (قوله وان يوم المحل كل مرة)  
وكيفية الاستنجاء بالحجر في الذكرك قال الشيخان ان يمسحه على ثلاثة مواضع من الحجر  
ولو أمره على موضع واحد مرتين تعين الماء وهو المعتمد والاولى للمستنجى بالماء ان يقدم  
القبل وبالحجر ان يقدم الدبر لانه أسرع جفا فاجر (قوله وان يتقى) بضم الياء وكسر  
القاف والمحل مفعول به ويجوز فتح الياء والقاف والمحل فاعل برماوى لكن قول الشارح  
فان لم ينقه بدل على الاول قال م ر والانقاء ان ينزل العين حتى لا يبقى الاثر لا ينزله  
الا الماء او صغار الخرف انتهى ولو شتم رائحة النجاسة في يده وجب غسلها ولم يجب  
غسل المحل لان الشارع خفف في هذا المحل حيث اكتفى فيه بالحجر مع القدرة على الماء  
أى واكتفى فيه بغلبة ظن زوال النجاسة قال بعض المتأخرين الا اذا شتم الرائحة من محل  
لاقى المحل فيجب غسل المحل واطلاقهم بخالفه زى وعبارة شرح م ر ولو شتم رائحة  
نجاسة في يده بعد استنجائه لم يحكم بنجاسة محل وان حكمنا على يده بالنجاسة لاننا لم نتحقق  
ان محل الأرجح باطن الاصبع الذى كان ملاصقا للمحل لاحتمال انه في جوانبه  
فلا نقبس بالشك انتهى (قوله الى ان لا يبقى الخ) هـ لا قال الى ان يبقى أمر محذوف  
لا والا واجب بانه لو قال ذلك لتوهم أن بقاء الاثر المذكور مطلوب اطفئى  
عن السابلى أى وليس كذلك لان بقاء معفو عنه وهذا تصریح منهم بانه لا يجب ازالة  
هذا الاثر بصغار الخرف وعبارة حجر وبقاء ما لا ينزله الا صغار الخرف معفو  
عنه ولو خرج هذا القدر ابتداء وجب استنجاء عنه وفرق ما بين الابتداء والانتهاء  
ولا يتعين الاستنجاء بصغار الخرف المزيلة بل يكفي امر الحجروا ان لم يتلوث كما اكتفى به  
في المرة الثالثة حيث لم يتلوث في المرة الثانية حل (قوله وسن ايتار) ولم ينزلوا دنسا  
منزل العين منزلة المرة الواحدة للتخفيف ح ل وعبارة ع ش وسن ايتار لا تثليث

الطرف حجر بخلاف رمى الجمار  
لا يكفي حجره ثلاثة اطراف  
عن ثلاث رميات لان  
المقصود ثم عدد الرمي وهذا  
عدد المسحات (و) ان (يوم)  
المحل (كل مرة) ليصدق  
تثليث السبع وان كان ظاهرا  
كلام الاصل سن ذلك (و)  
ان (يتقى) المحل فان لم ينقه  
بالثلاث وجب انقاء بالزيادة  
عليها الى ان لا يبقى الاثر  
لا ينزله الا الماء أو صغار الخرف  
(وسن ايتار) بواحدة بعد  
الانقاء ان لم يحصل بوتر قال  
صلى الله عليه وسلم اذا استنجز  
أحدكم فليستنجر وترارواه  
الشيخان (و) سن (ان ييدا)  
بالاول

بخلاف الماء فإنه يسن فيه التثليث قياساً على سائر النجاسات كما أفنى به الوالد  
شرح م ر انتهى (قوله من مقدم الخ) أي مع تعميم بان يدبر الحجر ملامحاً لحلقه  
الدبر (قوله ثم بالثاني الخ) فلوانتقلت النجاسة بواسطة إدارة هذا الحجر لم يضر لانه  
ضروري وهذا مخصص لما تقدم ان شرط الاستبراء ان لا يتنقل الخارج وينبغي أي  
وجوباً للمرأة والرجل الاسترخاء لئلا يبقى اثر النجاسة في قضا عيف شرح المقعدة  
وكذا اثر البول في قضا عيف باطن الشفرين حل (قوله والمسربة) بضم الراء وفتحها  
وبضم الميم مجرى الغائط شرح الروض (قوله هانا رسول الله صلى الله عليه وسلم)  
ذكره بعد الاتباع تنبيهاً على ان الاستبراء باليمين مكروه لا خلاف الاولي ع ش  
(قوله وقضيته) أي التعليل وقوله حينئذ أي حينئذ جمع (قوله وهو كذلك) أي  
بالنسبة لاصل السنة ع ش اما كماله فلا بد فيه من بقية شروط الاستبراء بالحجر  
ويسن ان يقول بعد فراغ الاستبراء كما في الاحياء اللهم طهر قلبي من النفاق وحصن  
فرجي من العواش انتهى شرح م ر

\*(باب الوضوء)\*

الوضوء اسم مصدر سواء كان فعله تَوْضُأً أو وُضُوءً لان الاول مصدره التوضؤ والثاني  
مصدره الوضأة كما قال في الخلاصة فعوله فعالة لتفعل اح ف وهو مأخوذ من الوضأة  
أي النظارة والحسن والنظافة وهي معان له لغة ويطلق لغة أيضاً على غسل بعض  
الاعضاء انتهى تقرير شيخنا ع ش وفرض مع الصلاة ليله الاسراء وليس من  
خصوصيات هذه الامة والخاص بها الغرة والتجليل انتهى ح ل وح ف (قوله  
وهو) أي الوضوء شرعاً استعمال الخ وهو يعم الغسل والمسح والنية جزء منه وقد  
يكون الشيء مفتقراً بحجته والمراد بالاستعمال وصول الماء الى الاعضاء ولو بغير فعل  
قل فان قلت هذا التعريف لا يشمل الترتيب قلت الاولي ان يزداد في التعريف  
على وجه مخصوص أي وهو الترتيب شورى بالمعنى ويمكن ان يجاب بان قوله  
في اعضاء مخصوصة أي ذاتاً أو صفة وهي تقديم بعضها على بعض فيدخل الترتيب  
ح ف (قوله مفتقراً) بفتح التاء حال من استعمال ويجوز كسرهما حالاً من فاعل المصدر  
المحذوف والتقدير استعمال المتوضي حال كونه مفتقراً الخ شيخنا (قوله وهو المراد  
هنا) وهو يشمل على فروض ومكروهات ومستحبات ومحرمات وشروطه الاسلام  
والتمييز والماء المطلق والعلم بأنه مطلق عند الاشتباه وعدم المانع الحسي والشرعي  
وعدم المنافي والعلم بكيفيته ودخول الوقت في حق صاحب الضرورة وازالة النجاسة  
على طريقة الرافي وعدم تعليق النية وجرى الماء على العضو وتحقيق المقضى

من مقدم صفحة يني) ويدبره  
قليلاً قليلاً الى ان يصل (اليه)  
أي الى مقدمها الذي بدأ منه  
(ثم بالثاني من) مقدم صفحة  
(يسرى كذلك ثم يمر الثالث  
على الجميع) أي على الصفحتين  
والمسربة جميعاً والتصريح  
بهذه الكيفية من زيادتي (و)  
سن (استبراء يسار) للاتباع  
رواه أبو داود وغيره وروى مسلم  
ثم افاد رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ان نستحب باليمين  
(وجمع ماء وجامد) بأن يقدمه  
على الماء فهو اولى من الاقتصار  
على أحدهما لان العين تزول  
بالجامد والاثر بالماء من  
غير حاجة الى مخامرة عين  
النجاسة وقضيته انه لا يشترط  
طهارة الجامد حينئذ وانه  
يكتفي بدون الثلاث مع الانقاء  
وهو كذلك (باب الوضوء)  
هو بضم الواو والفعل وهو  
استعمال الماء في اعضاء  
مخصوصة متتجانية وهو  
المراد هنا ونفعتها



والمراد بين افعال الوضوء في حق صاحب الضرورة وبينه وبين الصلاة أيضا ع ش  
(قوله ما يتوضأ به) أي اذا هي للوضوء منه بخلاف ما لم يبالد لا يسمى وضوءا  
شيخنا (قوله لا يقبل الله) المراد بعدم القبول عدم الصحة والا قد تكون صحيحة وهي  
غير مقبولة اج على التعرير (قوله بغير طهور) بضم الطاء على الا شهر اج وكان الاولى  
ان يستدل بحديث الصحيح المذكور في باب الاحداث وهو قوله عليه الصلاة  
والسلام لا يقبل الله صلاة أحدكم اذا أحدث حتى يتوضأ لانه اصرح في المقصود  
وشمول الطهور للتييم لا يكون موجبا لذكره انتهى خلافا لما يؤولى لان التيم لم يذكر  
هنا (قوله فروضه ستة) فروض جمع مضاف لمعرفة فيكون من صيغ العموم ودلالة  
العام كلمة أي محكوم فيها على كل فرد فيحل المعنى الى ان كل فرض من فروضه ستة  
فتقتضى العبارة ان فروض الوضوء ستة وثلاثون ره راسد. يجب ان القاعدة انجليزية  
او ار محل ذلك اذا لم تقم قرينة على ارادة المجموع شرح م ر وعبر بالفروض  
لا بالاركان التي عبر بها في الصلاة لان النية يجوز تقريفا على اعضاء الوضوء فلما  
جاز تقريفا على افعالها لم يبق بين اوله وآخره ارتباط بخلاف الصلاة فانه لما لم يجز تقريفا  
نية على اركانها صارت شيئا واحدا دليل انه لو فسد ركن من اركانها كان ركن  
بلا طمأنينة عمدا بطلت صلاته بخلاف ما لو غسل يديه غسلالا يقتد به كان كان  
عليها نحو شمع فان مانعه قبل ذلك من الوضوء لا يبطل فحاصله ان الصلاة لما امتنع  
تفريق النية على افعالها كانت حقيقة واحدة مركبة من اجزاء فناسب عد اجزائها  
اركانا بخلاف الوضوء لما كان كل جزء منه مستقلا بلا تركيب عبر فيه بالفرض اه  
اطفيحي (قوله رفع حدث) المراد بالحدث هنا السبب بدليل تقدير المضاف في قوله أي  
رفع حكمه ولو اراد المعنيين الاخرين لم يحتج لتقدير المضاف وانما اجل الحدث على  
السبب واحتاج لتقدير المضاف لان قوله سواء نوى رفع جميع احداثه الخ وكذا  
قوله كان بال ولم يتم الخ يدل على ان المراد بالحدث هنا احداثا سببا فاذا قال نويت  
رفع الحدث فالمراد رفع حكمه وان لم يلاحظ هذا المعنى فلو اراد بالحدث نفس السبب  
من حيث ذاته لم يصح وضوءه اه ح ل بالمعنى والتمدد عند شيخنا م ر انه لا يكفي  
للمبدئية رفع الحدث او الاستباحة سم ولا يكفي أيضا الطهارة عن الحدث وتسكني  
نية فرض الوضوء ويراد ما هو على صورة الفرض حل (قوله على النوى) أي كائن  
على النوى قال البرماوى ولو قال على المتوضى لسكان أولى ليشمل ما لو وضأ الى الصبي  
والعاسل الميت الا ان يقال هو قائم مقامه فكاه عليه اه (قوله أي رفع حكمه) أي  
فالمراد بالحدث الاسباب وانما احداثها لانها التي تنفي فيها جميع الاحكام الانية

ما يتوضأ به وقيل بفتحها نية  
وقيل بضمها كذلك والاصل  
فيه قبل الاجماع ما يأتي  
وخبر مسلم لا يقبل الله صلاة  
بغير طهور (فروضه) ستة  
أحدها (نية رفع حدث) على  
النوى أي رفع حكمه كحرمة  
الصلاة



المتبادر من رفع حكم الحدث الرفع العام لان حكمه في حقه على الخاص بأباه ان قرآن  
الاحوال لا تخصص النيات حل فان أراد الرفع الخاص كفي قال قل على الجلال رقر لهم  
اذ نوى الرفع الخاص صحت نيته انما هو لسكون ذلك المقصد يتضمن الاستباحة الخاصة  
التي هي المصود منه لا بمعنى انها رفعت جزاء من حدثه لان طهارته أبد اميعة لا رافعة  
فتأمله فانه بعض عليه بالنواخذ اه وعبارة زى قوله فلا يكفيه نية الرفع أى ان أراد  
بالرفع رفع الامر الاعتبارى أو المنع العام أو أطلق الرفع اما لو أراد رفع المانع بالنسبة لفرض  
ونوافل فيصح كما سيأتى في التيمم انتهى أى لا به لا يستتبع بوضوئه الا فرضا ونوافل  
(قوله أو اداء فرض الوضوء) وتدخل المسنونات كالذلك ومسح الاذنين في هذه الامة  
ونحوها تبعا كظايره في نية فرض الظهر مثلا لان السنن تدخل تبعاً جرياً بوضوح  
وانما صاع الوضوء بنية فرضه قبل الوقت مع أنه لا وضوء عليه بناء على أن موجب الحدث  
فقط انتهى خضر بخطه نقلاً عن الراعى وأجاب م ر بقوله لكون المراد به فعل الطهارة  
عن الحدث المشروطة للصلاة وشرط الشيء يسمى فرضاً تدبر (قوله كصلاة ومسح  
محكم) أى بان ينوى استباحة الصلاة مثلاً بخصوصها أو استباحة ما يقتضى الوضوء  
من غير تعرض لشيء من افراده ع ش وعبارة حل كصلاة ومسح محكم كان قال  
نويت استباحة الصلاة أو مسح المحكم قال شيخنا كابن حجر وظاهره لو قال نويت  
استباحة ففقرالى وضوء اجزأ وان لم يخطر له شيء من مفرداته وكون نيته حينئذ تصدق  
بواحد منهم مما يقتضيه لا يضر لانه حينئذ متضمن لنية رفع الحدث انتهى قال م ر  
في الشرح وشمل ذلك الوضوء بوضوئه ما لا يتأتى له فعله حالا كالطواف وهو بمصر مثلاً  
وصلاة العيد في نحو رجب وما لو نوى أن يصلى به الظهر ولا يصلى به غيره وهو كذلك  
بخلاف ما لو نوى به رفع حدث بالنسبة للصلاة دون غيرها فانه لا يصح وضوءه قولاً  
واحداً لان حدثه لا يجزى فاذا بقي بعضه بقي كله وهو المعتمد انتهى وقوله كالطواف  
الح مالم يقيد به كان يقول في هذا الوقت الا ان كان من أهل الخطوة ع ش (قوله مقترباً  
بفعله) اعتبار الاقتران في مفهوم النية يشكل بتحقيقها بدونه في الصوم ولا معنى  
للاستثناء في اجزاء المفهوم شوبرى (قوله بفعله) التمهيد للشيء وهو فعل أيضاً ويحجب  
بان الفعل المضاف بالمعنى المصدرى والمضاف اليه بالمعنى الحاصل بالمصدر (قوله  
فان تراخى) أى الفعل عنه أى عن القصد وعبارة حل فان تراخى أى القصد عنه  
أى الفعل والاول أولى وهذا ليس من التعريف شيخنا (قوله سمي) أى القصد  
عزماً أى فقط وان لم يتراخ يقال له عزماً ونية س ل (قوله ومحملها الغلب) ذكر  
ابن العماد في كشف الاسرار ان لقلب اذنين يسمع بهما كما أن في الرأس

أو اداء فرض الوضوء (أو نية  
(استباحة مقتضى الوضوء) أى  
الوضوء كصلاة ومسح  
محكم بخلاف نية غير مقتضى  
اليه لا بآيته مع الحدث فلا  
تضمن قصده قصد رفع الحدث  
نحوه اسن له الوضوء كقراءة  
قرآن أو حديث أم لا كدخول  
سوق وسلام على أمير والنية  
شرعاً قصد الشيء مقترباً فله  
فان تراخى عنه سمي عزماً  
ومحملها القلب والاصل بها خبر  
الصحيحين

اذنين ولا قلب عين كما أن للبدن عينا قاله الراغب (توله انما الاعمال بالنيات)  
 أي انما صحة الاعمال بالنيات والمنفعة يمنعون هذا ويقدر انما كمال  
 الاعمال والجواب من الشافعية ان تقدير الصحة أقرب الى نفي الذات من نفي الكمال  
 لان ما نفيته صحته لا يعتمد به شرعا فكأنه لم يوجد بخلاف ما انتفى كماله فانه يعتمد به  
 شرعا فكان ذاته موجودة ع ش على مر (قوله لانه يوم الخ) هذا الايهام مدفوع  
 بقوله استباحة اذنية استباحة ماذ كتحصيل الحاصل وأيضا قد علم ذلك من قوله  
 بعد أو ما يندب له وضوء كقراءة أي أو نوى استباحة ما يندب له وضوء كقراءة فلا  
 يكفيه في رفع الحدث أي مع ان القراءة ترفع على الغسل اه شرح مر شوبري  
 وقوله تحصيل الحاصل أي لان الغرض ان حدثه أصغر وهو يستبج معه المكث  
 في المسجد ونحوه فلغظ الاستباحة برفع هذا الايهام فدل كلام الاصل أولا وآخرا  
 على ان المراد باله في كلامه الوضوء كما جاء عليه حجر (قوله مقرونة) بالنصب والرفع  
 شوبري أي على الحال من الية أوصفتها وذكر الرافي في نية الصلاة انه لا بد من  
 قصد فعل الصلاة ولا يكفي احضار نفس الصلاة غافلا عن الفعل والذي ذكره يقبه  
 مثله هنا عند نية الوضوء والطهارة ونحوها انتهى بحروفه قاله الاسنوي ع ش  
 (قوله باول غسل الوجه) فلو قامت به على اسقطت غسله وجب قرنها باول ما يجب  
 غسله أو مسحها من الاعضاء بعده فلو قط عنه غسل جميع أعضائه الارجليه وجب  
 قرنها باول غسلها زى فلو غت الرجلين كفي تيم واحد ان لم يكن هناك جبهة فان كان  
 هناك جبهة صلى  $\equiv$  فاقد الطهورين وتجب عليه الاعادة ع ش ومثل الغسل  
 المسح فيما لو كان بوجهه جبهة فيكفي قرن النية باول مسحها قبل غسل جميع الوجه  
 فتببرهم بالغسل جزء على الغالب سم وانظر لوني عند غسل جزء من اوجه كشمع  
 وبه فازيل هل تجب اعدتها عند غسل ما بعده أولا اكتفاء بالية عنده كما يجب  
 غسل محله حر شوبري وفي ع شر انما لا تجب اعدتها (توله ان لم يصد به الوجه)  
 أي رحمه بان نوى غير الوجه فقط أو نواها أو أطلق قل على التحرير وعبد البر  
 وع ش وما صله ان هنا اربع مو قصد الوجه فقط قصد المضمضة قصدهما معا  
 اطلق فانية يكنفي بها في الجميع وسنة المضمضة تغت في الجميع وكذلك سنة  
 الاسنشاق أي لانه قدم غسل بعض الوجه عليها وتقدمها على غسل الوجه شرط  
 ما ولها وفيه ان هذا البعض لا يعتمد به في الثلاثة الاخيرة بدليل وجوب اعادته  
 فيها فقتضاه حصول سنتها تأمل وتجب اعادة ذلك الجزء في الثلاثة الاخيرة دون  
 لا ولي وهذا حاصل المعتمد عند ع ش وم ر خلافا لما في الحواشي وان  $\equiv$  ثرت

انما الاعمال بالنيات وتعبيري  
 اليه أي لوضوء أرى من  
 تعبيري بالي طهر لانه يومهم  
 اوضوء بنية المكث بالمسجد  
 لانه يتوقف على طهر  
 وهو الغسل مع اه لا يصح  
 (مقرونة باول غسل الوجه)  
 فيبقى قرنها بما بعد الوجه  
 من اول المعسول وجوبا عنها  
 ولا يتقبله لانه سنة تابعة  
 لراجب نعم ان تغسل معه  
 بعض الوجه كفي



شيخنا في أي والصورة أنه قرن النية المعتبرة بما قبل الوجه فعلم مما تقرران من  
 تهمض واستندق على الكيفية المألوفة مستحضر النية فاتته سنتها وحيتث  
 فلا يحصلان إلا أن غفل عن النية عندهما أو فرق النية بأن نوى المضمضة مثلاً وحدها  
 أو نوى سنن الوضوء أو أدخل الماء في محلها من انبوبة حتى لا يغسل معها شيء من  
 الوجه شرح الارشاد لابن حجر زى (قوله لكن الخ) فيه اشكال ظاهر من جهة  
 الاعتماد بنية لم تقارن غسل مفروضاً لأن وجوب اعادته يخرج عن كونه  
 مفروضاً بنى شريف في شرح الارشاد ثم رأيت الاسنوى نازع في وجوب اعادة  
 غسل ذلك الجزء مع الاعتماد بالنية فانها توجب الاعتماد بالمغسول قال لانها  
 متلازمان وهو الموجود في المذهب وقد صرح بجهة النية واجزاء المغسول المتولى  
 والروايات في البصر وصحح أبو على الطبري في الايضاح والمأوردى في الحاوى صحة  
 الوضوء بهذه النية ولم يوجب اعادة شيء وعلى هذا فلا اشكال كذا بخط الشيخ خضر  
 وفي عدم وجوب اعادة الجزء مع قصد المضمضة نظر لوجود الصارف (قوله ليعتد به)  
 أى لا يعتد بها (قوله وله تفريقها) أى النية بسائر صورها المتقدمة أخذ من إطلاقه  
 ع ش على م ر كان يقول نويت غسل الوجه مثلاً عن الوضوء أو عن استباحة  
 الصلاة أو رفع الحدث عنه شوبرى قال ح ل وذكر بعض المتأخرين  
 أن التفريق يأتي في السنن أيضاً انتهى قال سم وما كيفية تفريق النية عند المسنون  
 كمسح الاذنين ولعل من صورته نويت مسح الاذنين عن سنة الوضوء انتهى وفائدة  
 التفريق عدم استعمال الماء بإدخال اليد من غير نية الاعتراض قبل نية رفع حدثها  
 شوبرى قال م ر في شرحه ولا فرق في جواز التفريق بين أن يضم اليه سنة وتبرد  
 أو لا ولا بين أن ينفي غير ذلك العضو كان ينوى عند غسل الوجه رفع الحدث عنه  
 لا عن غيره أو لا والوجه أنه لو نوى عند غسل وجهه رفع الحدث عنه وعند غسل  
 اليدين رفع الحدث ولم يقل عنها كفاه ذلك ولم يمتحج للنية عند مسح رأسه وغسل  
 رجليه اذ نية عند غسل يديه إلا أن كنيته عند وجهه انتهى (قوله رفع الحدث عنه)  
 أو الوضوء أو لاستباحة خلافاً لبعضهم زى (قوله كماله تفريق افعال الوضوء) أى  
 حيث كان سليماً أما السلس فليس له ذلك لوجوب الموالاة في حقه وأما تفريق  
 النية فلا فرق فيه بين السليم والسلس عميرة (قوله وله نية تبردها) أى مع سائر صور  
 النية وحيث وقع تشريك بين عبادتها وغيرها كما هنا فالذى رجحه ابن عبد السلام أنه  
 لا ثواب مطلقاً والمعتمد اعتبار الباعث فان كان الغلب باعث الآخرة أثيب والا فلا  
 ولو نوى قطع وضوءه انقطعت نيته فيعيدها للباقى وحيث بطل وضوءه في أثناءه يحدث

لكن ان لم يقصده الوجه  
 وجب اعادته ولو وجدت النية  
 في أثناء غسل الوجه دون اوله  
 كفت وجب اعادة المغسول  
 منه قبلها كما في الجوع  
 فوجب قرنها بالاول ليعتد به  
 وقول غسل من زيادتي (وله  
 تفريقها على أعضائه) أى  
 الموضوء كان ينوى عند غسل  
 وجهه رفع الحدث عنه وهكذا  
 كماله تفريق افعال الوضوء (وله  
 نية تبرد) أو تنظف

(معها) أى مع نية شىء أمر  
لحصوله من غير نية (و) نيتها  
(غسل وجهه) قال تعالى  
فاغسلوا وجوهكم (وهو) طولاً  
(ما بين منابت شعر) رأسه  
أى التى من شأنها ان ينبت فيها  
شعره (وتحت منتهى لحية)  
بفتح اللام على المشهور وروها  
الظلمات اللذان ينبت عليهما  
الاسنان السفلى (و) عرضاً  
(ما بين اذنيه) لان المواجهة  
المأخوذة منها الوجه تقع بذلك  
والمراد ظاهر ما ذكر  
اذ لا يجب غسل داخل العين  
ولا يسن وزدت تحت اليدخل  
فى الوجه منتهى اللحية (فمنه)  
محل غيم) وهو ما ينبت عليه  
الشعر من الجهة اذ لا عبرة  
بنباته فى غير منبته كما لا عبرة  
بانحسار شعر الناصية  
(لا) محل (تخفيف) بمجعة  
وهو منبت الشعر الخفيف بين  
ابتداء العذار والنزعة يعتاد  
النساء والاشراف تهيئة  
شعره ليتسج الوجه (و) لا  
(نزعتان) بفتح الزاى أفصح  
من اسكانها وهما بياضتان  
يكتنفان الناصية فلا يجب  
غسل الثلاثة لدخولها فى تدوير  
الرأس (ويجب غسل شعره)  
اى الوجه ككذب وحاجب

أو غيره اثيب على ماضى ان بطل بغير اختياره والافلا ويجرى ذلك فى الصلاة  
والصوم شرح م ر وقول م ر انقطعت نيتته وهل من قطعها ما لو عزم على الحدث  
ولم يوجد منه فيه نظر وقياس ما صرحوا به فى الصلاة من انه لو عزم على انه يأتى بمبطل  
كالمعمل الكثير لم تبطل الا بالشروع فيه انها لا تنقطع هنا بمجرد العزم المذكور فلا  
يحتاج لاعادة ما غسله بعد العزم اه ع ش عليه (قوله معها) بان يكون مستعصراً لها  
فان غفل عنها ونوى التبرد وجب اعادة ما فعله من حين نية التبرد كما فى شرح م ر  
(قوله غسل وجهه) قال شيخنا لو سقط غسل الوجه مثلاً لم يجب غسل ما لا يتم  
لواجب الابه لانه اذا سقط المتبوع سقط التابع من خط ش (فرع) لو خلق له وجه  
من جهة صدره وآخر من جهة ظهره أنقى شيخنا م ر بان الذى يجب غسله هو الذى  
من جهة صدره لان المواجهة به دون الذى من جهة ظهره أى ما لم يكن الثانى هو الذى  
به الاحساس والواجب غسله فقط ع ش (قوله لان المواجهة الخ) تعليل لتحديد  
الوجه بما ذكر ويجب غسل موق العين وهو بالهمز والواو مؤخر العين مما يلي الانف  
ومما يلي الخديقال له لحاظ بفتح اللام لكن قال الازهرى اجمع أهل اللغة ان الموق  
والمحاق لغتان بمعنى المؤخر وهو ما يلي الصدغ اه (قوله ولا يسن) بل يكره اضرره  
ع ش (قوله لا تخفيف) من الخذف وهو الازالة والامامة تبدل الذال بالقاف وماوى  
والمراد بعض محل التخفيف وهو اعلا والافبعضه داخل فى حد الوجه على ما سدد  
الامام (قوله العذار) بذا لمجعة الشعر النابت المحاذى للاذن أى لبعضها بين  
الصدغ والعارض أول ما ينبت للامرد غالباً شرح م ر والعارض ما انحط عن الاذن  
الى أول المنخسف من عظم اللحية كما سيأتى (قوله يعتاد النساء) ومن ثم قيل للشعر  
المذكور تخفيف لخذه اى ازالته وحدد الامام محل التخفيف بانه ما انحط من  
خيط بوضع طرفه على رأس الاذن وارفه الثانى على اعلى الجهة مستقيماً ح ل  
ورأس الاذن هو الجزء القريب من الوتد وليس المراد به اعلاها ع ش بالمعنى وعبارته  
بالحرف والمراد برأس الاذن الجزء المحاذى لاعلى العذار قريباً من الوتد وليس المراد به  
اعلى الاذن من جهة الرأس لانه ليس محاذياً لمبدأ العذار اه (قوله والاشراف)  
أى الاكابر من الناس ع ش (قوله ونزعتان) معطوف على محل فلذلك رفعه لان  
المقصود نفسه لاجلها (قوله الثلاثة) أى محل التخفيف والنزعتان حل (قوله  
ككذب) بضم الهاء واسكان الدال وبضمهما ما بفتحهما ع و هو جمع والمفرد من كل واحد  
من هذه الثلاثة على وزن جمع لانه زيادة التاء وجمع الجمع اهداب اسنوى  
شوبرى (قوله وحاجب) من الحجب وهو المنع سمي بذلك لانه الاذى عن العين (قوله

فسيال) الذي يؤخذ من كلام القاموس انه بكسر الميم لفتح ش وعبارة البرماوى  
بكسر السين وحكى ضمها انتهى (قوله المحاذى) للاذن وهو ما بين العين  
والاذن س ل (قوله لا باطن كثيف الخ) وحاصل ذلك ان شعور الوجه ان لم تخرج  
عن حده فاما ان تكون نادرة الكثافة كالمذهب والشارب والمنقطة ولحية المرأة والخنى  
فيجب غسلها طاهرا وباطنا خفت او كثفت او غير نادرة الكثافة وهي لحية الذكر  
وعارضاه فان خفت وجب غسل طاهرها وباطنها وان كثفت وجب غسل طاهرها  
فقط فان خف بعضها وكثف الآخر فلكل حكمه ان تميز فان لم تميز وجب غسل الجميع  
فان خرجت عن حد الوجه وكانت كثيفة وجب غسل طاهرها فقط وان كانت نادرة  
الكثافة وان خفت وجب غسل طاهرها وباطنها شرح الروض ع ش ومثله شرح  
م ر (قوله خارج) المراد بخروجه ان يجاوز حد الوجه من جهة استرساله ق ل وفيه  
فطر لانه يقتضى ان اللحية خارجة دائما مع انهم فرقوا فيها بين الخارج وغيره والمقول  
عن سم وقرره المشايخ ان المراد بخروجه ان يلتوى بنفسه الى غير جهة نزوله كان  
يلتوى شعر الذقن الى الشفة او الى الخلق او يلتوى الحاجب الى جهة الرأس شيئا  
وع ش والمراد بالباطن ما يلي الصدر من اللحية وما بين الشعر ع ش على م ر  
وقيل المراد بخروجه ان يخرج بالمد عن حده من جميع الجهات ويؤيده قوله بعد  
في شعر الرأس بأن لا يخرج بالمد عنه (قوله ولحية) تجمع على تحي بكسر اللام وضها قال  
ابن مالك ولغة فعل وقديحي جمعه على فعل (قوله وان لم يخرج عن الوجه) المناسب  
ان يقول ان لم يخرج عن حد الوجه لانه قدم حكم الخارج من اللحية والعارض وغيرهما  
من بقية الشعور الشامل لذلك ح ل فيكون في كلامه تكرار ويجاب بان الواو للحال  
والحاصل ان لحية الذكر وعارضه وما خرج عن حد الوجه ولو امرأة وخنى ان كثفت  
وجب غسل طاهرها فقط وما عدا ذلك يجب غسله مطلقا أى طاهرا وباطنا ولو كثفت  
هذا هو التمد في شعور الوجه فاتبعه ع ش (قوله أى الثلاثة) وهي باطن الكثيف  
الخارج لغير الرجل وباطن كثيف اللحية وباطن كثيف العارض وقوله من رجل قيد  
في جميع ما قبله من قوله لا باطن كثيف الخ فيفيد ان باطن الكثيف الخارج لغير  
الرجل يجب غسله طاهرا وباطنا والمتمد خلافه فيكون من رجل قيد فى غير الاو الى  
على الصحيح فالتمد ان باطن الكثيف الخارج لا يجب غسل باطنه للرجل والمرأة ح ل  
مع زيادة فالحصل انه يجب غسل شعور الوجه طاهرا وباطنا الا باطن كثيف اللحية  
والعارض من الرجل والا باطن الكثيف الخارج عنه من رجل ومن غيره (قوله  
ان كانت) أى الثلاثة من رجل والمراد به ما قبل الاثنى ولوصيا ولا يقال ان لحيته نادرة

وسيال وعذاروه والمحاذى  
للاذن بين الصدر والغواض  
طاهرا وباطنا وان كثف (لا)  
غسل (باطن كثيف خارج  
عنه) ولو غير لحية وعارض  
(و) لا باطن كثيف (لحية)  
بكسر اللام افصح من فتحها  
(وعارض) وان لم يخرج عن  
الوجه (و) لا باطن كثيف  
(بعضها) أى الثلاثة (و) قد  
(تميز) عن بعضها الآخر  
ان كانت من رجل فلا يجب  
لغيره اتصال الماء اليه فيكفى  
غسل طاهرها

اما اذا لم يميز البعض الكفيف عن الخفيف فيجب غسله (٩٦) \* الجامع قاله الماوردي في اللحية وثلثها غير ما وان

تقريبه النووي بأنه خلاف ما قاله الاصحاب وانما وجب غسل باطن بقية الشعور الكثيفة لندرة كثافتها والحقت بالغالبية وكلام الاصل يوم عدم الاكتفاء بغسل ظاهر الخارج الكفيف من غير اللحية وليس مرادوا واللحية الشعر النابت على الذن وهي جمع اللحيين والعارض ما ينط عن القدر المحاذي للاذن وذكره مع ما بعده من ريادة في خروج بالرجل المرأة والخشى فيجب غسل ذلك كله منها كما علم اولئذ لندرتها وندرت كثافتها ولا يسن للمرأة نفيها او حلقها لانها مشبهة في حقها والاصل في احكام الخشى الجهل باليقين والخفيف ما ترى بشرته في مجلس الخطاب وانكفيف ما يمنع رؤيتها فيه ولو خاف له وجهان وجب غسلهما او رأسان كفي مسح بعض احداهما لان الواجب في الوجه غسل جميعه فيجب غسل ما يسمى وجهها وفي الرأس مسح بعض ما يسمى رأسا وذلك يحصل ببعض احداهما (و) قالها (غسل يديه) من كفيه وذراعيه (بكل مرفق) بكسر

كلمة المرأة فتنبه شوبري (قوله اما اذا لم يميز) قال في شرح الروض بان كان الكفيف متفرقا في اثناء الخفيف اه وهو يفيد أن المراد بالتمييز كونه في جانب واحد مثلا تأمل سمع ش وقرر شيخنا ح ف ان المراد بالتمييز أن يسهل افراد كل بالغسل اه (قوله بقية الشعور) أي ما عدا اللحية واله ارض من الرجل (قوله عن القدر الخ) وهذا القدر هو المسمى بالعذار م ر ح ف (قوله وخارج الرجل المرأة والخشى) المعتمدان المرأة والخشى لا يجب عليهما غسل باطن الخارج الكفيف ولولا ذلك لكانت الكفاية بخلاف الخفيف يجب غسل الظاهر والباطن شرح م ر (قوله غسل ذلك كله) المعتمد بخلافه في باطن الكفيف الخارج ع ش (قوله ولا يسن للمرأة) أي ما لم يأمرها الزوج أو السيد والاوجب كما يجب عليهما ترك أكل ماله رمح كربه أو استعماله اذا أمرها بتركه ومنه ازالة نحو صنان برماوى (قوله وجب غسلهما) أي اذا كانا صليين أو أحدهما أصليا والآخر زائدا واشتبهه أما اذا تميز لزانة فيجب غسل الاصل دون الزائد ما لم يكن على سمته والاوجب غسله أيضا ويكفي قرن النية بأحدهما اذا كانا صليين فلو كان أحدهما زائدا واشتبهه فلا بد من النية عند كل منهما ع ش على م ر ويجوز هذا التفصيل في الراسين دقة ل اذا كانا صليين اكتفى بمسح بعض أحدهما وان كان أحدهما أصليا والآخر زائدا أو شبهة تعين مسح بعض كل منهما وأما تميز الاصل من الزائد تعين مسح بعض الاصل ودل يكفى مسح بعض الزائد فقط محل نظره وهذا كله بحسب الفهم نبه عليه شيخنا الشاذلي قيا على اليدين والرجلين زى قال ع ش لا يكفي لانه لا ضرورة الى الاكتفاء به مع وجود الاصل (قوله من كفيه وذراعيه) أتى به لان حقيقة اليد من رؤس الاصابع الى المكس فدفعه بقوله من كفيه الخ (قوله بكل) أي مع كل مرفق وان ثبت في غير محله كما قاله ع ش وسمي رفق لانه يرتفق بهما في الاتكاء عليهما ونحوه برماوى (قوله وايدىكم الى المرافق) الايدى جمع اليد التي هي الخارجة والايادى جمع اليدين هي النعمة هذا هو الصحيح وقد اخرجهما عوام العلماء باللغة عن اصلهما واستعملوا الايدى في جمع اليد للخارجة وكثير من الناس يكتب الى صاحب المملوك يقبل الايدى لكرامة او السكرام وهو لحن والصواب الايدى الكريمة قاله الصلاح الصفوى شوبري وفي القنرى على المطول ما يخالفه ونصه والايادى جمع الايدى جمع اليد وهي الخارجة تستعمل في النعمة مجرأ مرسل كما صرح به الشيخ في البيان وقيل مشترك بينهما وما قيل ان اليد بمعنى الخارجة يجمع على ايدى ويعنى النعمة على الايدى يرد عليه ان اصل يدي وما كان على وزن نعل لا يجمع على افعال انتهى (قوله ولا تبساع) أي ولا امر بالاتباع في قوله فاتبعوني لان الاتباع وصف لنا لا يصلح ان يكون دليلا

الميم وفتح الغاء افصح من العكس قوله تعالى وايدىكم الى المرافق بالاتباع رواه مسلم ويجب غسل ما عليهما أو



أو المراد بالاتباع المتبع وهو قول النبي أو فعله (قوله من شعر) ظاهر وأبطلنا  
 وإن كثف قال الشيخ في شرح التقريب بل وإن طال وخرج عن الحد المعتاد كما  
 اقتضاه كلامهم شوبري (قوله إذا المرفق الخ) والله ضد ما بين المرفق إلى الكتف  
 ع ش (قوله الثلاث) أي العظمين المسميين رأس العنق والابرة الداخلة بينهما (قوله  
 محافظة على التحجيل) وإنما لم يسقط التابع بسقوط المتبوع كرواتب الفرائض  
 أيام الجنون لأن سقوط المتبوع ثم رخصة لتابع أولى به بخلافه هنا ليس بسقوطه  
 رخصة بل لتعذره فحسن الاتيان بالتابع محافظة على الفعل بقدر الامكان كما رار  
 موسى على رأس المحرم عند عدم شعره ولأن التابع شرع ثم تكلمة لنقص المتبوع  
 فإذا لم يكن متبوع فلا تكلمة بخلافه هنا ليس تكلمة للمتبوع لانه كامل بالمشاهدة أي  
 في غير هذا المقطوع فتعين ان يكون مطلوباً بنفسه وان قطع من منكبه بدب غسل  
 محل القطع كما نص عليه الشافعي وجرى عليه الشيخ أبو حامد وغيره شرح الروض  
 ع ش (قوله مسح بعض شعر رأسه) أي ولو كان ذلك البعض مما وجب غسله مع  
 الوجه من باب ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب فيكفي مسحه لانه من الرأس وإن  
 سبق له غسله مع الوجه لأن غسله أولاً كان يتحقق به غسل الوجه لا لكونه فرضاً من  
 فروض الوضوء انتهى ع ش على م ر وبه يجاب عن توقف العلامة الشوبري ولو مسح  
 على العمامة أو خرقة على رأسه فوصل البلل للرأس فالوجه ان فيه تفصيل الجرموق  
 وقال العلامة ابن حجر يكفي مطلقاً قصد أم لا بخلاف الجرموق ويفرق بينه وبين  
 الجرموق بأن ثم صار فاهو مماثلة غير المسوح عليه له فاحتج بقصد ميمز ولا كذلك هنا  
 برماوى وع ش (قوله في حده) وهو مذ كر ككل ما لم ين من اعضاء الانسان نحو الانف  
 والقلب بخلاف ما نثي كاليد والعين والاذن فانه مؤث شوبري (قوله من جهة نزوله)  
 وإن كان في حد الرأس لكونه معقوصاً أو مجعداً حل (قوله ولو خرج) أي ولو بالقوة بأن  
 كان معقوصاً أو مجعداً لم يكف المسح على الخارج أي لأن الماسح عليه غير ماسح على  
 الرأس والأمور به في التقصير في الفسك انما هو شعر الرأس وهو صادق بالنازل  
 فلهذا اكتفى به هناك لا هنا (قوله به) أي بالمد وقوله عنه أي عن حد الرأس وقوله  
 منها أي من جهة نزوله (قوله وروى مسلم الخ) لك ان تقول انها واقعة حال بطرق  
 اليها احتمال انه للضرورة فيجوز مسح الناصية أو قدرها والتكليف في حال الضرورة  
 ولا يجوز ذلك في غيرهما فإن ثبت الاكتفاء ببعض مطلقاً وقد يقال ان الراوى  
 فهم تكرار ذلك وكثرة وقوعه منه صلى الله عليه وسلم فاطلقه فاخذ بمقتضى اطلاقه  
 وكأنه قال كان يتوضى ويمسح على العمامة متكرراً حتى كانت هذه عادته والقرينة

من شعر وغيره (فان قطع  
 بعض يد وجب) غسل  
 (ما بقى) منه لأن الميسور  
 لا يسقط بالمعسور (أو من  
 مرفقه) بأن سل عظم الذراع  
 وبقي العظام المسميان  
 برأس العنق (فأرأس)  
 عظم (ضده) يجب غسله  
 لانه من المرفق إذا المرفق  
 مجموع العظام الثلاث (أو)  
 من (فوقه سن) غسل (بأى)  
 عضده) محافظة على  
 التحجيل وسماقى ولئلا يخلو  
 العضون طهارة (و) رابعها  
 (مسح بعض بشر رأسه أو)  
 بعض (شعر) ولو واحدة  
 أو بعضها (في حده) أي  
 الرأس بأن لا يخرج بالمد عنه  
 من جهة نزوله فلو خرج به  
 عنه منها لم يكف المسح على  
 الخارج قال تعالى وامسحوا  
 برؤوسكم وروى مسلم انه صلى  
 الله عليه وسلم مسح بسماعيته  
 وعلى العمامة فدل ذلك على  
 الاكتفاء بمسح البعض

على هذا كون الراوى ذكره في بيان وضوئه صلى الله عليه وسلم برماوى وعسارة  
س ل قوله فدل على الاكتفاء بالخ والاكْتفاء بمسح الناصية يمنع وجوب  
الاستيعاب وينع وجوب التقدير بالربع أو أكثر لانها دونه اه (قوله لا يقال الخ)  
اشارة لرد اعتراض من المالكية على الشافعية وكذا قوله فان قلت الخ وجوابنا  
وجوابهم ان الحديث ضعيف (قوله بين مقام) فيه التفات من الغيبة الى الخطاب  
(قوله المسح ثم بدل) أى فاعطى حكمه مبدله وهنا أصل أى فعمل فيه بمقتضى اللفظ قيل  
ان الباء اذا دخلت على متعدد كما فى الآية تكون للتبويض أو على غيره كما فى قوله  
وليظهر فواى بيت العتيق تكون لالاصل قوله الشارح فى شرح المختصر شوبرى وحيث  
فيكون ذلك خرماتلك القاعدة لانها اذا دخلت على متعدد فى قوله فامسحوا  
بوجوهكم وأجيب بانه صدرا عن الاخذ بالقاعدة ان المسح بدل (قوله بالضرورة) أى  
مع عدم المانع من الاستيعاب بخلاف ما يجوز للحاجة فان فيه مانعا من الاستيعاب  
وهو تعيب الخلف فندفع ما يقال كان المناسب العكس وهو الاستيعاب فيما يجوز  
للحاجة وعدمه فيما كان للضرورة تدبر (قوله فانه يجوز للحاجة) أى بعد تسليم انه  
بدل وقيل انه أصل وأجيب على هذا بان الشارع مراعى لحفظ الاموال وفى تعميم الخلف  
فقص له (قوله وله غسله) واذا غسله لاندب فيه ولا كرامة شوبرى وع ش (قوله  
لانه مسح وزيادة) ان ثابته مغايرة قطعاً فكيف يكون نفسه قلت مراده به انه  
محصل المقصود المسح من وصول البلى للرأس لانه يقال له مسح وغسل فسقط ما قد  
يقال المسح ضد الغسل فكيف يحصله مع زيادة اه ابن حجر بالمعنى (قوله مفصل الساق)  
عسارة المختار المفصل بوزن المجلس واحد مفصل الاعضاء والمفصل بوزن المصع  
السان اه والساق بوزن وتر كهما بين القدم والركبة وهو مؤنث على المشهور  
ويجمع على اسوق وسيقان وسوق سميت بذلك لسوقها للجسد برماوى (قوله  
وأرجلكم الى الكعبين) لم يقل الى الكعوب كما قال فى الايدى الى المرافق لان كل  
رجل فيها كعبان وجمع المرافق لان كل يد فيها مرفق ومقابلة الجمع بالجمع تقتضى  
القسمه احاداً فو جمع الكعب لا وهم القسمه احاداً فتقتضى وجوب غسل كعب واحد  
من كل رجل فان قيل فعلى هذا يلزم انه لا يجب الاغسل يد واحدة قلنا صدنا عنه فعل  
الذي صلى الله عليه وسلم واجماع الامة م ر برماوى (قوله ومعنى فى الثانى) انظر وجه  
كون العصف مغنوا مع عطفه على الاول لفظاً أيضاً والعامل فيها واحد وغاية الامران  
الحل اشتغل بحركة الحوار وكتب أيضاً ويجوز عطف قراءة البحر على الرأس ويجمل المسح  
على مسح الخلف أو على الغسل الخفيف الذى تسميه العرب مسحاً وعبره فى الرجل

لا يقال لراكتفى باللبض  
لا اكتفى بمسح الاذنين خبر  
الاذنان من الرأس لانا  
نعارضه بانه لو وجب  
الاستيعاب لوجب مسح  
الاذنين بعين مقلتم فان قلت  
صيغة الامر بجمع الرأس  
واوجه فى التميم واحدة فهلا  
أوجبتم التميم أيضاً قلت  
المسح ثم بدل بالضرورة وهنا  
أصل واحترزنا بالضرورة  
عن مسح الخلف فانه يجوز  
للحاجة زوله غسله) لانه  
مسح وزيادة (١) له (له)  
كروضعه عليه بوزن دخول  
المسح ومن وصول البلى اليه  
(و) خامسها (غسل رجله  
بكل كعب) من كل رجل  
ولكل منها كعبان وهما  
العضان المائتان من الجانبين  
عند مفصل الساق والقدم  
لقوله تعالى وأرجلكم الى  
الكعبين والاتباع رواه مسلم  
قرئ فى السبع أرجلكم  
بالنصب وباجر عطف على  
الوجوه لئلا يأتى الاول ومعنى  
فى الثانى

طلبها للاقتصاد أى التوسط لانها مظنة الا. راف لغسلها بالصب عليها وتجعل الباء  
المقدرة على هذا للالصاق والحامل على ذلك الجمع بين القرائتين شرح مختصر المرتضى  
للشارح شوبرى وقوله انظر وجه الخ أقول لا تنظير لان قوله لفظا فى الاول أى ومعنى  
وقوله ومعنى فى الثانى أى ولفظا الا ان الحركة فيه مقدرة فحذف من الاول لدلالة الثانى  
وبالعكس وهو المسمى عندهم بالاحتباك كما يدل عليه عبارة المرحومى واج واجب  
أيضا بان مراده بالمعنى التقدير (قوله لمحوه على الجوار) نظريه بان شرط الجرح على  
الجوار ان لا يدخل على المجرور حرف عطف ع ش والجوار بكسر الجيم وضمه او الكسر  
أفصح مختار (قوله ويجب غسل ما عليها) (فرع) لو دخلت شوكة فى أصبعه مثلا  
وصار رأسها ظاهرا غير مستور فان كانت بحيث لو قلمت بقي موضعها مجوفا وجب  
قلمها ولا يصح غسل اليدين أو الرجلين مع بقائها وان كانت بحيث لو قلمت لا يبقى  
موضعها مجوفا بل يلتئم وينطبق لم يجب قلمها وصرح غسل اليدين مثلا م ر لكن رجع  
شيخنا وجوب القلع مع لقا أى سواء كان لها غور فى اللحم أم لا تأمل سم (قوله اغسلها)  
أى ولو بغسل غير لها بلاذنه أو سقوطه فى نحو نهران كان ذا كرا للنية فيها بخلاف  
ما وقع بفعله كتعرضه للمطر ومثبه فى الماء فلا يشترط فيه ذلك والحاصل ان الشرط  
اما فعله سواء تذكر النية أولا أو تذكر النية عند عدم فعله انتهى ح ل و زى (قوله)  
ولا يعلم ذلك الا بانفسال ملاقيها معها) أى فلا بد من غسل جزء من الرأس ومن تحت  
الحنك ومن الأذنين وجزء من فوق اليدين والرجلين اذ ما لا يتم الواجب الا به فهو  
واجب حتى لو تعذر غسله تيمم لاجله م ر برماوى باختصار (فائدة) قال ابن عباس  
شرع الاستنجاء لوطىء الحور العين وغسل الكفين للاكل من موائد الجنة والمضمضة  
لسكلام رب العالمين والاستنشاق لروائح الجنة وغسل الوجه للنظر الى وجهه  
الكريم وغسل اليدين الى المرفقين للسوار ومسح الرأس للتاج والاكيل ومسح  
الأذنين لسماع رب العالمين وغسل الرجلين للمشي فى الجنة انتهى (قوله ابدؤا بآبدا  
الله به) أى بداءة حقيقة أو نسبية فيشمل تقديم الثانى على الثالث والثالث على الرابع  
فيكون الحديث دال على الترتيب فى جميع الاعضاء (قوله ولو انغمس محدث  
فى ماء قليل) ويجب النية عند ماسة الماء للوجه لتكون مقترنة بغسل أول أعضاء  
الوضوء سم وقد يشكل هذا بقولهم لو غسل أعضاء الوضوء دفعة واحدة أى بالصب  
حصل الوجه فقط اذ لا فرق فى المعنى بينه وبين تعميم البدن بالغمس وهذا أى قوله  
ولو انغمس الخ كالا استدراك على قوله وترتيبه قال ع ش ولو انغمس منكسا  
فى ماء دون القلتين ونوى عند ماسه للوجه ثم غمس بقية أعضائه ارتفع الحدث

بحره على الجوار وفصل بين  
المعطوفين اشارة الى الترتيب  
بتقديم مسح الرأس على غسل  
الرجلين ويجب غسل  
ما عليها من شعر وغيره  
وغسلها هو الاصل وسبب أتى  
جواز مسح الخفين

عن الوجه فقط وصار مستعملا لبقية اعضائه بحرف في شرح الارشاد ولكن قرر شيخنا  
ان الماء لا يصير مستعملا لان انغماسه صيره أي المنغمس جزءا واحدا والجزم لا يحكم  
على ما به بالاستعمال مادام مترددا فكان اعضاء الوضوء واحدا تأمل وفيه نظرا لان  
الترتيب مقدر انتهى (قوله بدله) أي الوضوء وهو متعلق بانغمس شورى (قوله  
ولتقدير الترتيب الخ) هذا بما يفيدانه لا بد من وجود هذه اللحظات اللطيفة وليس  
كذلك وهذا التعليل الثاني هو المعول عليه لان الاول يرد عليه ما لو غسل الخنثى  
اسافله قبل اعاليه بالصب دفعة واحدة فان هذا الغسل يكفي لا كبر ولا يكتفي  
بالاصغر اذ الحاصل له من ذلك في الاصغر غسل وجهه فقط ذكره شيخنا وأجيب  
بان كلامه في الغسل بالانغماس لا بالصب وكتب أيضا وفي التعليل الثاني انه ان كان  
المراد مجرد فرضه وتقديره فرضا غير مطابق للواقع فهو اعتراف منه بانتفاء اشتراط  
الترتيب في هذه الحالة فلا فائدة في اتقديره والحاصل انهم مصرحون بانه لا يشترط  
في هذا الترتيب الحقيقي غاية الامران الرافعي يشترط رضا يتصور فيه الترتيب  
الحقيقي لو وجد والنووي لا يشترط ذلك ح ل فان قلت ما الفرق بين هذا وبين ما لو  
وضع النجاسة الكلية في الماء الراكد حيث لا يقدريان الماء عليهم سبعا بل لا بد  
من تحريك محلها سبعا فالتفريق بينهما بان الترتيب صفة تابعة واما العدد فهو ذات  
مقصودة ويغتفر في الصفة التابعة ما لا يغتفر في الذات المقصودة م ر ع ش (قوله  
ومن استياك) هو مصدر استاك ويقال ساكه سوكان سوكا مصدر المجرد المعدي  
قال ابن مالك فعل قياس مصدر المعدي من ذي ثلاثة قال ح ل والسواك لغة الدلك  
والته وفي الشرع استعمال عود ونحوه في الاسنان وما حولها بنيتها ان لم يكن في ضمن  
عبادة تقدمته نيتها وعبارة العباب وينويه أي السواك ان لم يكن للوضوء والافئته  
تشمله اه وقول ح ل في الاسنان وما حولها فيه قصورا لا يشمل اللسان ولا سقف  
الحنك مع انه يطلب السواك فيها الا ان يقال أراد بما حولها ما يقرب منها اه ع ش  
على م ر وهو من سنن الوضوء الفعلية الداخلية فيه عند مجرد محله عنده بين المضمضة  
وغسل الكفين فشمله السنية والتسمية ومن سننه الفعلية الخارجية عند م ر لان  
محله عنده قبل غسل الكفين فلم تشمله نية الوضوء فيحتاج لنيته عند شيخنا وعبارة  
شرح م ر وبدؤه بالسواك يشعر بانه أول السنن وهو ما جرى عليه جمع وجرى بعضهم  
على ان أولها غسل الكفين انتهى (قوله مطلقا) أي في جميع الاحوال شورى والمراد بها  
م يعم اللازمة بدليل قوله ولكن كره لصائم الخ وقال زى قوله مطلقا أي طولا وعرضا بدليل  
قوله ومن كونه عرضا اه قال ع ش فالاستياك سنة مطلقا وكونه عرضا سنة اخرى واما

بدله والمراد بغسل الاعضاء  
المذكورة انغماسها ولا يعلم  
ذلك الا بانغمسال ملاقيها معها  
(و) سادسها (ترتيبه هكذا)  
أي كما ذكر من البداءة  
بالوجه ثم اليدين ثم الرأس  
ثم الرجلين للاتباع رواه مسلم  
وغیره مع خبر النساءى  
باسناد على شرط مسلم ابدوا  
بما بدأ الله (ولو انغمس  
محدث) بنية الجنابة غلطا  
أو الحدث أو الطهر عنه أو  
الوضوء بدله (اجزاء) عن  
الوضوء وان لم يمكن زمانا يمكن  
فيه الترتيب حسا خلافا  
لارائى لان الغسل يكفي  
للحدث الا كبر فلا يصغر أو لى  
ولتقدير الترتيب في لحظات  
لطيفة (ومن استياك)  
مطلقا خبر النساءى وغيره



طولا فهو مكره ومن حيث السكيفية فقط فلا ينافي كونه سنة (قوله السواك مطهرة)  
 اوجه الدلالة منه مع انه لا صيغة أمر فيه ان مدحه يدل على طلبه طلبا مرغبا فيه فثبتت  
 السنة بذلك لزوما واما قوله في الحديث فاستاكوا عرضا فهو هيئة خاصة برماوى  
 ويجمع السواك على سووك بضمين ككتاب وكتب لكن يجب هنا اسكان الواو  
 كما في الاشعري وعبارة المصباح السواك يجمع على سووك بالسكون والاصل بضمين  
 اه ومطهرة بفتح الميم وكسرها أى والفتح أولى وانظر ما وجهه مع انه اسم آلة والقياس  
 الكسر وقد يوجه الفتح بأنه مصدر ميمي بمعنى اسم الفاعل من التطهير برماوى ولا تحصل  
 السنة بالاستيائك بالمتنجس على المعتمد لقوله مطهرة وهذا منجسة خلافا للحلي حيث  
 حل المطهرة على الطهارة الغوية وهى التنظيف قال وهى تحصل بالمتنجس اه (قوله  
 نعم يسن الخ) استدراك بالنظر لظاهر المتن والاف المناسبات لقوله في عرض الاسنان  
 ان يقول وأما في اللسان اه ع ش واقله مرة قال جبر الا ان كان للتغير فلا يمتنع ازالته  
 فيما يظهر ويحتمل الا كتفاء بهافيه لانها مخففة ح ل (قوله في سنن أبى داود)  
 فان قلت حيث كان الخبر في السنن المذكورة فأى فائدة في نسبته لابن دقيق العيد  
 وهلاذ كره الشارح ابتداء عن أبى داود قلت لعل السر في ذلك ان الحديث ليس  
 ذصا فيما ذكرتم رأيته في الايعاب ما يدل لذلك وعبارته وهو أفضل في اللسان لحديث  
 فيه قاله ابن دقيق العيد وتبعه المتأخرون والحديث المشار اليه عند أحمد وغيره اتيت  
 النبي صلى الله عليه وسلم فرأيت يستانك وطرف السواك على لسانه يستن أى يرتفع  
 الى فوق قال الراوى كأنه يستن طولا ع ش اطفئى ومقتضى تخصيص العرض  
 بالاسنان والطول باللسان انه يتغير فيما عداهما مما يمر عليه السواك وينبغي ان يكون  
 طولا كاللسان في غير الائمة أما هي فينبغي ان يكون عرضا لانهم كرهوا الطول  
 في الاسنان بالخوف من ادماء اللثة ع ش (قوله اولى من قوله وسننه السواك) لان  
 عبارة الاصل توهم ان الاستيائك وكونه عرضا سنة واحدة بخلاف عبارة المصنف  
 وايضا عبارة الاصل توهم الحصر في المذكورات مع انه ليس كذلك وايضا توهم ان نفس  
 الآلة سنة مع ان السنة هى الاستيائك بخلاف عبارة المصنف شيخنا واجيب عن  
 الاخير بأنه على تقدير المضاف أى استعمال السواك (قوله بخشن) في القاموس  
 ما يقتضى فتح خائه وفي الاشعري في باب اينية اسماء القاعلين التصريح بأنه بالكسر  
 قال ع ش قوله بخشن أى الذى لا يؤذى الاسنان كيابس الطرفة وعود الریحان  
 لانه يورث الجذام انتهى وفيه على م ر قوله بخشن ولو مطيبا لغير المحرم والمعدة أما ماله  
 رائحة طيبة في نفسه ككثير الاعشاب فلا يمنع منه المحرم والمعدة انتهى والافضل

السواك مطهرة للفم يفتح الميم  
 وكسرها (و) سن (كونه  
 عرضا) أى في عرض الاسنان  
 لخبر أبى داود اذا استنكتم  
 فاستاكوا عرضا ويجزى طولا  
 لكنه يكره ذكره في المجموع نعم  
 يسن الاستيائك في اللسان  
 طولا قاله ابن دقيق العيد  
 واستدل له بخبر في سنن أبى  
 داود وقولى وسن الى آخره  
 اولى من قوله وسننه السواك  
 عرضا (بخشن) كعود

الاراك ثم جريد النخل ثم الزيتون ثم ذوالريح الطيب ثم بقية الاعواد وكل واحد منها فيه خمسة مرتبة في الافضلية ايضا وهو اليابس المندى بالماء ثم المندى بماء الورد ثم المندى بالريوق ثم الرطب ثم اليابس غير المندى فالمجموع خمسة وعشرون من ضرب خمسة في خمسة وكل واحد من هذه الخمسة بمراتبه الخمسة مقدم على ما بعده واعتمد شيخنا الحنفياوى ان اليابس الغير المندى مقدم على الرطب لانه اقوى في ازالة التغير وبعضهم ضم الخمسة الاولى الخرقه واصبع غيره بشرطها السكن لا تجرى فيها الخمسة الثانية ومن فوائد السواك انه يبيض الاسنان ويزيل طمها ويثبتها ويطيب النكهة ويشد اللثة ويزيل رغاوتها ويصفي الخلق ويقصم اللسان ويزيد في العقل ويذكرى الفطنة ويحسن الخلق أى لون البدن ويقم الصلب ويقطع الرطوبة من العين ويحد البصر ويبطى الشيب ويسوى الظهر ويرهب العدو ويصلب اللحم ويضاعف الاجر ويرضى الرب ويهبط الشيطان ويزيد في ثواب الصلاة وينمى الاموال ويقوى القلب والمعدة وعصب الدين برماوى (قوله واشنان) بضم المهملة ع ش وكسر الهاء وهى الفاسول اوجه ب ر (قوله لانها لا تسمى سواك) أى شرعا اذ لو عولنا على العرف للزمنا ان الاشنان والخزف ونحو ذلك لا يجزى وليس مراد ع ش وانظر ما الفرق بين اصبعه واصبع غيره حيث سميت اصبع غيره سواك واجزأت بالشروط ولم تسم اصبعه سواك مطلقا وعسيرة غيره لان جزء الشخص لا يكون سواك كله وقوله بخلاف المنفصلة المعتمد ان اصبعه لا تكفى مطلقا وان اصبع غيره المتصلة به تكفى بخلاف المنفصلة لانه جزء آدمى محترم يجب مواراته بخلاف المتصلة ع ش عن م ر وعبارة ح ل قوله واصبع غيره أى مطلقا وقوله ان اصبعه أى اصبع نفسه المتصلة وقوله لحصول المقصود بها أى من ازالة التغير هذا والذي اعتمدته شيخنا ان المنفصلة ولو منه لا تجزى وان قلنا بطهارتها اه أى واما المتصلة التى من غيره ان كانت خشنة من حى باذنه اجزأت والا فلا تقرير شيخنا والمتجه ان الاذن قيد للجواز لا الاجزاء لانه ان لم يكن باذنه اجزأ مع الحرمة كالاستياك بالسواك المنصوب تامل ح ف (قوله وكراه الاستياك) بخلاف ازالته بغير سواك كما مبعة الخشنة على القول بانه لا يحصل بها الاستياك زى ع ش (قوله لصائم) ولو حكما فيشمل المسك وعبارة ع ش يؤخذ من قوله لصائم ان المسك لا يكره فى حقه اه خطيب على التنبيه واعتمد الشيخ الزناقى الكراهة وكذا الزياى تبعه لانه انتهت ولم يحرم كازالة دم الشهيد لانه متصرف فى نفسه وازالة دم الشهيد تصرف فى حق الغير بغير اذنه نعم نظير دم الشهيد ان يسوك مكاف صائما بعد الزوال بغير اذنه شرح م ر فان قيل لاى شئ كراه الاستياك بعد الزوال لصائم ولم تذكره المضمضة مع انها منزلة

واشنان لانه المحصل للقصود  
بالاستياك واولاه الاراك  
(لا اصبعه) المتصلة به لانها  
لا تسمى سواك بخلاف  
المنفصلة واصبع غيره واختار  
في المجموع تبع الروايات وغيره  
ان اصبعه الخشنة تكفى  
لحصول المقصود بها (و) لكن  
(كره) الاستياك (لصائم)

للخوف بل أولى كما صرحوا بذلك في الاستبراء حيث قالوا والماء أفضل لأنه ينزل العين  
والأثر ولا كذلك الحجر أجيب بأن السواك لما كان مصاحبا للماء ومثله الريق كان يبلغ  
من الحجر في الأزالة ومن مجرد الماء الذي به المضمضة (قوله بعد زوال) خرج به ما لو مات  
فلا يكره تسويكه لأن الصوم انقطع بالموت ونقل عن فتاوى الشارح ما يوافقه ع ش  
على م ر وفي حاشيته هنا (فرع) مات الصائم بعد الزوال هل يحرم على الغاسل ازالة  
خلوقة بسواك قياس دم الشهيد الحرمه وقال به م ر وأما لو كل ناسيا وتغير فيه  
فلا يكره ولو بعد الزوال بل يسن ابن عبد الحق ومثله ما لو نام بعد الزوال وتغير فيه فلا يكره  
في حقه السواك شيشري انتهى وأما المواصل فيكره له قبل الزوال أيضا أي وبعد الفجر  
وتزول الكراهة بالغروب وتعود بالفجر زى فيكره جميع النهار وقوله بعد زوال أي بتغير  
سبب يقتضيه فلو نام بعد الزوال أو كل ناسيا أو جاهلا أو مكرها أو احتمل حصول التغير  
منه فلا كراهة في ازالته زى (قوله أطيب) ومعنى كونه أطيب عند الله ثناؤه تعالى  
عليه ورضاه وبذلك فسر الخطائي والبعثي وغيرهما فلا يختص بيوم القيامة وفاقا  
لابن الصلاح وقال ابن عبد السلام يختص به لتقييده بذلك في رواية مسلم زى وعبارة  
الشويزي أي راحة فيه أكثر نوابا من ثواب استتمال المسك المأمور به يوم الجمعة انتهى  
(قوله بضم الخاء) وتفتح في لغة شاذة ع ش وأما الرواية فبالضم فقطح ف فان  
قلت الأحاديث الدالة على طلب السواك دالة على طلبه في كل وقت وهذا الحديث  
دال على النهي عنه بعد الزوال فلم قدم عليها أجيب بأن فيها جلب مصلحة وفيه درأ  
مفسدة ودرا المفسدة مقدم على جلب المصالح انتهى شيخنا ح ف لان ازالة الخلوقة  
مفسدة وايضا فهو مقيد لها (قوله والمساء بعد الزوال) أي اسم لما بعد الزوال لغة ع ش  
قال حجر ويمتد لغة الى نصف الليل ومنه الى الزوال صباح انتهى شويزي (قوله وأطيبه)  
الخلوف تدل على طلب بقاءه أي طلبا مؤكدا بدليل قوله فتكره ازالته كما في البرماوى  
(قوله فتكره ازالته) هذا واضح على طريق المتقدمين اما على طريق المتأخرين من أنه  
لا ينفى الكراهة من نهى خاص فلا تصح هذه التبعة ح ل واجيب بأنه قد يقوم  
مقام النهى اشتداد الطلب كما يعلم من كلامهم في مواضع ع ش (قوله ازالته) أي  
بالسواك لا بغيره على المعتمد وان كان المدرك يقتضى الكراهة مطلقا كما في حجر (قوله  
ولان التغير) معطوف على قوله الخبر (قوله وتأكدا الاستياك) أي طلبه الشارع طلبا  
مؤكدا ع ش (قوله وصلاة) ولو قبل دخول وقتها انتهى شويزي وإذا نسي السواك  
أول الصلاة يأتي به في أثناء الصلاة بأفعال قليلة م ر ع ش لان الكف وان كان  
مطلوبا فيها لكن عارضه طلب السواك لها وتداركه فيها يمكن الا ترى طلب الشارع

بعد زوال) نخب السيفين  
الخلوف فم الصائم أطيب عند  
الله من ريح المسك والخلوف  
بضم الخاء التغير والمراد  
الخلوف من بعد الزوال فخير  
اعطيت امتي في شهر رمضان  
خمساً ثم قال وأما الثانية  
فأنهم يسمون وخالوف  
أفواههم أطيب عند الله من  
ريح المسك رواه أبو بكر  
السماني في أماليه وقال  
حديث حسن والمساء بعد  
الزوال وأطيبه الخلوقة  
تدل على طلب بقاءه فتكره  
أزالته ولان التغير قبل الزوال  
يكون من أثر الطعام  
غالباً وتزول الكراهة  
بالعروب وتأكدا الاستياك  
(في مواضع كوضوء وصلاة  
وتغير فم)

دفع المار فيها والتصفيق بشروطه م د (قوله وقراءة) شامل للبسملة ومثل القراءة كل ذكر قال جرتنبه نديه للذكر الشامل لتسمية مع نذب السكك أمردى بال الشامل للسواك يلزمه دور ظاهر لا مخلص عنه لا يمنع نذب التسمية له ويوجه بانه حصل هنا مانع منها وهو عدم التأهل لسكك النطق بها انتهى بالحرف أى لانه لا يتأهل لذلك الا بالسواك (قوله ودخول منزل) ولولغيره شوبرى وظاهره ولو خاليا وقيد حجر بغير الخالى وفرق بينه وبين المسجد ع ش أى بان ملائكة المسجد اشرف (قوله وتيقظ منه) لا يخفى ان هذا من افراد قوله وتغيرفم فلا حاجة لذكره لان النوم مظنة التغير وقد يقال أى به ليستدل عليه بالحديث ويثبت به التأكد لتغير الفم ولو تغير نوم ح ل وعبارة البرماوى وتيقظ منه أى وان لم يحصل تغير لانه مظنته واذا السكوت وكذا لجوع وعطش لما قيل انه يغذى الجائع وبرى المطشان وبعد الاكل لما قيل انه يهضم الطعام انتهى ويتأكد ايضا للصائم قبل وقت الخلوف كايمن التطيب للأحرام فيض شوبرى أى فيتأكد وقت الزوال (قوله لولا ان اشق الخ) أى لولا خوف المشقة موجود الخ فاندفع ما يقال ان لولا خوف امتناع لوجوده وهذا يقتضى العكس وفى عميرة لقائل أن يقول مفاد الحديث نفي أمر الإيجاب لمكان المشقة وليس من لازم ذلك ثبوت الطلب التذنبى فواجه الاستدلال بهذا الخبر نم السياق وقوة الكلام تعطى ذلك واعلم ان ما أفاده من انتفاء الامر عند كل وضوء المراد منه عموم السلب وان كان الظاهر منه كما ترى سلب العموم انتهى (قوله لا مرتهم بالسواك عند كل وضوء) (فرع) لو خلق له وجهان أحدهما من جهة قضاء فانه لا يجب غسله ولا تطيب مضضة الفم الذى هو فيه وهل يطلب السواك للفم الذى هو فيه ويتأكد لتغيره وللصلاة فيه فطر والطلب غير بعيد سمع ش وقوله لا مرتهم بالسواك عند كل صلاة ولما صم من خبر ركعتان بسواك أفضل من سبعين ركعة بالسواك والمعتمد تفضيل صلاة الجماعة وان قلنا بسنيتها على صلاة المنفرد بسواك لكثرة الفوائد المترتبة عليها ولان الدرجات المترتبة على صلاة الجماعة قد تعدل الواحدة كثيرا من الركعات بسواك شرح م ومخلصا وعبارة البرماوى بعد ذكر الحديث واستشكل بان صلاة الجماعة بخمس أو سبع وعشرين درجة مع انها فرض كفاية وأجيب باجوبة منها ان السنة قد تفضل القرض كفاية ابتداء السلام ورده ومنها ان هذا الخبر لا يقاوم خبر الجماعة فى الصحة ومنها انه محمول على ما اذا صلى جماعة بسواك وصلى صلاة منفردة بالسواك فهذه الصلاة أفضل من تلك بخمس وثلاثين فيكون للسواك عشرة وللجماعة خمس وعشرون (قوله وخبر

وقراءة ودخول منزل وإرادة نوم وتيقظ منه لخبر ابن خزيمة وغيره لولا ان اشق على امتى لا مرتهم بالسواك عند كل وضوء وخبر الشيخين لولا ان اشق على امتى لا مرتهم بالسواك عند كل صلاة أى أمر إيجاب فيها وخبرهما أيضا كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا قام من النوم يشوص فاه بالسواك أى يبله بركعة به



مسلم الخ) ففي هذا دليل على تأكد السواك لان الترغيب في الشيء يدل على طلبه كما ان الترغيب عنه يدل على النهي عنه وكان مع المضارع يقيد التكرار وذلك يدل على تأكده ح ل (قوله اذا دخل البيت) أي المنزل وقيل السكينة (قوله ويقاس بما فيها الخ) فالقراءة في معنى الصلاة ودخول المنزل وارادة النوم في معنى الوضوء وأما تغير الغم بغير النوم في معنى تغيره بالنوم ح ل وقوله في معنى الصلاة ودخول المنزل فيه انه لا جامع بين القراءة ودخول المنزل فالأولى حذفه وان كان مستأنفا كان المراد أنه في معنى الوضوء وهو غير محتاج اليه لانه ذكره في الحديث الرابع فلا حاجة لقياسه (قوله تسمية) وهي سنة عين بخلافها في الاكل فسنة كفاية قال م ر وتسن ولوباء مغصوب خلافا لبعض المتأخرين لانها قريبة والعصيان لعارض (قوله واكلها بسم الله الرحمن الرحيم) ثم الحمد لله على الاسلام ونعمته الحمد لله الذي جعل الماء طهورا زاد الغزالي رب أعوذ بك من هزات الشياطين وأعوذ بك رب أن يحضرون ويسن التعود قبلها شرح م ر (قوله في اثناؤه) جمع ثني بكسر فسكون وهي تضاعيف الشيء وخلاسه شورى وقوله جمع ثني أي كمال جمع حل (قوله فيقول بسم الله الخ) ظاهره أنه لا تحصل منه التسمية الا ان قال ما ذكره وأما الجماع فلا يأتي بها في اثناؤه لان الكلام عنده مكروه وقوله ولا يأتي بها بعد فراغه الظاهر ان المراد به غسل الرجلين وأما الاكل فبأن يأتي بها بعده ليتقيا الشيطان ما اكله ح ل قال م ر ولا يقوم غيرها من الحمد مثلا مقامها وقول ح ل وأما الجماع الخ المعتمد انها سنة كفاية في الجماع فاذا أتى بها أحد الزوجين كفي كما قاله الشوبري وقرره ح ف وقوله الظاهر الخ اعتمد ع ش وزى ان المراد به الذكر المشهور (قوله أوله) المراد بالاول ما قابل الآخر في شمل الوسط ح ف وقوله ولا يأتي بها بعد فراغه بخلاف الاكل فانه يأتي بها بعده أي حيث قصر الفصل بحيث تنسب اليه عرفا كما أماده الشيخ ليتقيا الشيطان ما كاه وهل هو حقيقة اولا كل محتمل وعلى كونه حقيقة لا يلزم أن يكون داخل الاناء فيموز وقوعه خارجه شرح م ر (قوله والمراد بأوله الخ) هذا بالنسبة للسنن الفعلية التي منه أما بالنسبة للسنن الفعلية التي ليست منه فأوله السواك وأما بالنسبة للسنن القولية فأوله التسمية وهذا يجمع بين الاقوال (قوله بان يقرن) على وزن نصر من قرن وفي الصحاح أنه من ياب نصر وضرب (قوله النية) أي القلبية (قوله فغسل كفيه) أي فقام غسل كفيه لان ابتداء غسلها بمقارن للتسمية فلا بد من هذا التدبر ولو خلق بلا كف فانه يقدر له قدره ويفعل كما في شرح العباب لمبرماوى (قوله بالتسمية) عند أول غسلها ثم يتلفظ بها سرا عقب التسمية م ر

وخبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم كان اذا دخل البيت بدأ بالسواك ويقاس بما فيها من ماء وقولنا كذا الى آخره اول من قوله ويسن للصلاة وتغير الغم (وسن الوضوء تسمية اوله) أي الوضوء للأمر بها والاتباع في الاخبار الصحيحة وأما خبر لا وضوء لمن لم يسم الله عليه فضعيف أو محمول على الكمال وأقلها بسم الله واكلها بسم الله الرحمن الرحيم (فان تركت) عمدا أو سهوا (ففي اثناؤه) يأتي بها تداركها فيقول بسم الله أوله وآخره ولا يأتي بها بعد فراغه كما في المجموع لغوات محلها والمراد بأوله أول غسل السكبين فينوي الوضوء ويسمى عنده بان يقرن النية بالتسمية عند أول غسلها (فغسل كفيه) الى كوعيه وان تقن طهرها للاتباع زواه الشيعان

فاندفع ما قيل قرنهما مستحيل لتدب التلغظ بها ولا يعقل معه التلغظ بالتسمية مع النية  
برماوي (قوله فالمراد الخ) فربيع على قوله والمراد بأوله غسل السكفين الخ مع  
ضميمة الغاء في قوله فغسل كمنه وقوله والتصریح به أي بما فاده وهو الغاء  
المذكورة ح ف (قوله فان شك) أي شكاً مستوي الطرفين ع ش (قوله قبل  
غسلها ثلاثاً) اقضيه أنه لا يستحب زيادة على الثلاثة بل هي كافية للنجاسة المشكوكة  
وسنة الوضوء ع ش قال سم على جرويته ان محله في غير المغلظة والافسح مع التراب  
بل تسع ان قلنا بسن الثامنة والتاسعة ح (قوله اذا استيقظ أحدكم) أضافه الى  
ضمير المخاطبين اشارة الى أن الحكم خاص بهم لا يتناول النبي لان عينه تنام ولا ينام  
القلب ح ف (قوله حتى يغسلها ثلاثاً) انما أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالتغسل  
ثلاثاً قبل الغمس وان كانت اليد تطهر بالمرة لانه اجتمع على اليد عبادتان احدهما  
الغسل من توهم النجاسة والاخرى الغسل قبل الغمس لاجل الوضوء فانه سنة من  
سنن الوضوء وان تحقق طهارة يده والغسله الثلاثة لطلب اليتار فان تثليث الغسل  
مستحب انتهى من رسالة ابن العباد في سنة الاعتراف وقوله وان تحقق الخ بنافيه  
قول الشارح بعدما اذا اتيقن طهرها الخ تأمل (قوله في ذلك) أي كراهة الغمس  
ح ل (قوله اما اذا اتيقن) أي ولو بعد النوم كان نام محتبياً على وجه لا يحتمل من نجاسة  
فيه ع ش وعبارة الزيادة في قوله اما اذا اتيقن طهرها أي وكان مستند اليقين الغسل  
ثلاثاً اما اذا كان مستنده الغسل مرة فسيأتي في كلام الشارح بقاء الكراهة انتهى  
(قوله ولا يسن غسلها قبله) أي قبل الغمس وان اتيقن نجاستها حرم عليه غمسها  
لتضمنه بالنجاسة فلو كان الشك في نجاسة مغلظة لم تزل الكراهة الا بغسل اليد سبعاً  
احداها بالتراب ولا يتوقف على ثمانية وتسعة الا عند من يقول باستحباب التثليث  
في المغلظة ح ل فلو كانت النجاسة مخففة اكتفى بنسخها ثلاثاً (قوله اذا غيأ حكماً)  
وهو هنا كراهة الغمس الذي دل عليها قوله فلا ينمس الخ والغاية هي قوله حتى  
يغسلها (قوله انما يخرج) قد يقال لكنه علل الغاية هنا بما يقتضي الاكتفاء بمرة  
واحدة شوبرى وهو قوله فانه لا يدري الدال على احتمال نجاسة اليد وهذا الاحتمال  
يزول بمرة واجب باننا اذا علمنا ذلك المقتضى لم عليه استنباط معنى من النص يعود  
عليه بالابطال لان استنباط الاكتفاء بمرة يبطل قوله حتى يغسلها ثلاثاً ع ش ويرد  
عليه الشك في النجاسة المغلظة حيث قالوا ان الكراهة لا تزول الا بسبع مع الترتيب  
قبل ادخالها الاثاء فقد استنبطوا من النص معنى عاد عليه بالابطال اللهم الا ان يقال  
لما كان في ذلك الاستنباط استيفاء ما غيأ به الشارع مع زيادة فيها احتياط لم يترتب

فان اراد بتقديم التسمية على  
غسلها وتصريح به من زيادتي  
تسمية على الفراغ منه (فان  
شك في طهرها كره غمسها  
في ماء قليل) لا كبير (قبل  
غسلها ثلاثاً) فلو كان الشك في  
أحدكم من نوعه فلا ينمس  
ده في الاثاء حتى يغسلها ثلاثاً  
فانه لا يدري ان باتت يده  
رواه الشيخان الا قوله ثلاثاً  
فمسلم أشار بما علل به الى  
احتمال نجاسة اليد في النوم  
والحق بالنوم غيره في ذلك  
اما اذا اتيقن طهرها فلا يكره  
غمسها ولا يسن غسلها قبله  
والنقيض بالقليل وبالثلث  
من زيادتي فلا تزول الكراهة  
الا بغسلها ثلاثاً وان اتيقن  
طهرها بالاولي لان الشارع  
اذ غيأ حكماً بعبارة فاما يخرج  
من عهده باستيفائها وكالماء  
القليل غيره

عليه ابطال شيخنا ح ف (قوله من المائعات) وكذا الجمادات الرطبة ع ش  
 (قوله مع انه غير مراد) وذلك لانه يؤدي الى نجاسة الماء القليل وذلك حرام للتضيغ  
 بالنجاسة ع ش قال الشوبري ما المانع من ارادته وكون الكراهة يراد بها  
 ما يشمل كراهة التعريم بالنسبة لهذه راجع حاشية الثقة (قوله فمضمضة) قدمت  
 المضمضة على الاستنشاق لشرف منافع الفم على منافع الانف لانه مدخل الطعام  
 والشراب اللذين بهما قوام البدن ومحل الاذكار الواجبة والمندوبة والامر بالمعروف  
 والنهي عن المنكر شرح الاعلام لشيخ الاسلام (قوله فاستنشاق) والاستنشاق افضل  
 من المضمضة وان كان الفم افضل لان ايا ثور يقول المضمضة سنة والاستنشاق  
 واجب بناء على ان اقواله صلى الله عليه وسلم محمولة على الوجوب وافعله على الندب  
 فالمضمضة نقلت عن فعله والاستنشاق ثبت من قوله اذا توضأ أحدكم فليجعل في أنفه ماء  
 انتهى خاد (قوله وجمعها الخ) الجمع هو المسمى عندهم بالوصل وضابطه ان يشرك  
 بين المضمضة والاستنشاق في غرفة وضابط الفصل ان لا يجمع بينهما فيها وأما كلامه  
 ان الجمع من حيث هو افضل من الفصل من حيث هو وان افضل كيفيات الوصل  
 ان يكون بثلاث غرفات انتهى (قوله غرفات) ان جمع على لغة الفتح أى للغين تعين فتح  
 الراء وان جمع على لغة الضم جازا سكان الراء وضمها وفتحها فتخلص في غرفات أربع  
 لغات شوبري (قوله لكل منها ثلاث) وهي اضعفها وانظفها وفي هذه الصورة كيفيتان  
 الاولى ان يتمضمض بثلاث متوالية ثم يستنشق بثلاثة كذلك الثانية ان يتمضمض  
 بواحدة ثم يستنشق باخرى وهكذا الى ان يتم الثلاث ففي الفصل ثلاث كيفيات  
 ما ذكرها أشار اليه بقوله او بغرفتين الخ وهذه الكيفية الثالثة افضل كيفيات  
 الفصل الثلاث ح ل وكيفيات الوصل ثلاث أيضا فالمجموع ستة (قوله من الجمع بينهما  
 بغرفة الخ) جعل هذه من كيفيات الوصل انما هو بالنظر للغرفة ع ش (قوله مستحق)  
 أى للاعتداد بهما معا ولو قدم الاستنشاق على المضمضة حصل هودون المضمضة وان  
 اتى بها بعده على المتمد كما لو تعوذ قبل الافتتاح فان التمدد يحصل دون الافتتاح زى  
 وبعبارة شرح م ر فيحسب منها ما اوقعه أولا وكانه ترك غيره فلا يعتد بفعله بعد ذلك  
 وأما اذا قلنا ان التقديم مستحب فانه اذا اعاده ثانيا حسب ما عاينتهى قال في الروضة  
 وتقدم المضمضة على الاستنشاق شرط على الاصح وقيل مستحب ثم قال ولو قدم  
 المضمضة والاستنشاق على غسل الكف لم يحسب غسل الكف على الاصح اه  
 وقضيته انه لو قدم الاستنشاق على المضمضة او اتى بهما معا حسب الاستنشاق وفاتت  
 المضمضة فيكون الترتيب شرطا للاعتداد بالجميع فاذا عكس حسب ما قدمه على عمله

من المائعات وان كثرة وقول  
 فان شك في طهرهما اولى من  
 قوله فان لم يتيقن طهرهما  
 الصادق بنجاستهما مع انه غير  
 مراد (فمضمضة فاستنشاق)  
 لا اتباع رواه الشيخان واما  
 خبر تمضمضوا واستنشقوا  
 فضعيف (وجمعها) افضل أى  
 من الفصل بينهما بست غرفات  
 لكل منها ثلاث او بغرفتين  
 يتمضمض من واحدة منها ثلاثا  
 ثم يستنشق من الاخرى ثلاثا  
 (و) جمعها (بثلاث غرف)  
 يتمضمض ثم يستنشق من كل  
 واحدة منها (افضل) من الجمع  
 بينهما بغرفة يتمضمض منها  
 ثلاثا ثم يستنشق منها ثلاثا  
 او يتمضمض منها ثم يستنشق  
 مرة ثم كذلك ثانية وثالثة  
 وذلك لا اتباع رواه الشيخان  
 وعلم من التعبير بالافضل ان  
 السنة تنادى بالجميع وهو  
 كذلك وقول وبثلاث اولى  
 من قوله بثلاث وتقديم  
 المضمضة على الاستنشاق  
 مستحق لا مستحب كما افادته  
 الفاء لا اختلاف الضوئين

كالوجه واليد وكذا تقديم  
غسل الكفين عليهما وتقديمه  
عليهما من زيادتي (و) سن  
(مبالغة فيهما لفطر) للامر  
بذلك في خبر الدولابي والمبالغة  
في المضمضة ان يبلغ بالماء  
اقصى الخنك ووجهي  
الاسنان واللثة وفي  
الاستنشاق ان يصعد الماء  
بالنفس الى الخيشوم وخرج  
بالمفطر الصائم فلا تن له  
المبالغة فيها بل تكره كما ذكره  
في المجموع (و) سن (تثليث)  
الغسل ومسح وتخليل ودلك  
وذ كر كتمية وتشهد للاتباع  
في الجميع اخذ من اطلاق  
خبر مسلم انه صلى الله عليه  
وسلم توضأ ثلاثا ثلاثا ورواه  
ايضا في الاول مسلم وفي الثاني  
في مسح الرأس ابوداود وفي  
الثالث البيهقي وفي الخامس  
في التشهد احمد وابن ماجه  
ومرج به الروايات تعبيرى  
بما ذكر اول من تعبيره بتثليث  
الغسل والمسح وروى البخاري  
انه صلى الله عليه وسلم توضأ  
مرة مرة وتوضأ مرتين مرتين  
وايه غسل وجهه ثلاثا ويديه  
مرتين ومسح رأسه فاقبل  
بيديه وادبر مرة واحدة  
وقد يطلب ترك التثليث كان  
ضاق الوقت او قل الماء

وفات ما اخره عنه (قوله كالوجه واليد) تنظير في مطلق الاستحقاق وان كان لا يعتد  
بغسل اليدين اذا قدمه او انه راجع للعلية اعني الاختلاف الخ (قوله الدولابي) بفتح الدال  
نسبة الى قرية واما ضم الدال نسبة الى الدولاب المعروف فخطا كما ذكره السيوطي  
في الانساب (قوله ان يبلغ) بضم المثناة التحتية وفتح الباء الموحدة وتشديد اللام  
المكسورة من التبليغ برماوى (قوله والثلاث) بكسر اللام فيه وفي مفردة كافى المصباح  
(قوله الصائم) أى ولو حكما كالمسك برماوى (قوله بل تكره) أى خوف الافطار  
والفرق بينها وبين القبلة حيث حرمت ان حركت شهوة ان المضمضة والاستنشاق  
اصها مطلوب ولا كذلك القبلة ومن ثم لو كانت المبالغة لاجل نجاسة فيه فانه لا يفطر  
شيخنا ح في وايضا القبلة قد تجزى فطرائين بخلاف المبالغة (قوله وسن تثليث)  
أى ولو للسلس أى ولا يحصل التثليث الا اذا ثلث العضو قبل الانتقال الى ما بعده  
الا في اليدين فلو ثلث اليسرى قبل اليمنى ثم ثلث اليمنى حصل فضل التثليث في كل  
ولو توضأ مرة مرة لم يحصل التثليث ولا يحرم فعل غير الاولى لانه قبل بمحصول التثليث  
به فهو شبهة انتهى شوبرى أى ولانه تعبد له قبل الاتيان بصلاة وهو مكروه على العمدة  
ح في وقول الشوبرى لم يحصل التثليث أى بخلاف نظيره في المضمضة والاستنشاق  
لان الوجه واليدين متباعدا فينبغى الفراغ من احدهما ثم الانتقال للآخر والا ف  
والفم كعضو واحد في تطهيرهما معا كاليدين زى ويسن التثليث ولو من موقوف للطهارة  
لانه يتسامح بالمالة نهايته وبه فارق الا كفان الموقوفة حيث لم يؤخذ منها المندوب شيخنا  
انتهى شوبرى (قوله لغسل) أى واجب أو مندوب ومسح ولوجيرة وعمامة خلافا  
لأزر كشى وان تبعه الخطيب شوبرى أى بخلاف مسح الخلف لانه يعي به قال ح ل  
وأما النية فلا يسن تثليثها كما أفتى به والد شيخنا وعلى سن تثليثها يكون معناه ان يأتي  
بها ثانية وثالثة لا على قصد ابطال الاولى بل يكون مكررا لها حتى يكون مستحبا لها  
ذكر اه (قوله وتخليل ودلك) وحيث ذكرنا لاولى تأخير هذه السنة عن جميع السنن  
لتعلقها بالجميع كما قاله ح ل (قوله وروى البخاري الخ) لما كان ظاهرا لاخبار  
المتقدمة بفهم وجوب التثليث دفع ذلك بقوله وروى البخاري الخ (قوله توضأ مرة مرة)  
أى اقتصر في كل عضو على مرة ع ش (قوله فاقبل بيديه وادبر) أى أخذ من جهة  
القبل وذهب بهما الى جهة الدبر وليس المراد انه رجع بيديه من جهة الدبر الى جهة  
القبل بدليل قوله مرة واحدة لانه مخصوص بمن لا شعر له ينقلب (قوله وقد يطلب ترك  
التثليث) أى وجوبا والزيادة على الثلاث حرام اذا كان الماء مسببا لا لوضوء ومحمول  
على ما اذا كان من نحو حنفية اما اذا كان من نحو الفساقى فلا يحرم لانه تأد فيها



فلا اتلاف طوخي (قوله يقينا بان يبنى الخ) اعترض بانه ربما يزيد رابعة وهي بدعة وترك  
سنة اهون من اقصام بدعة واجيب بانها انما تكون بدعة اذا علم انها رابعة وحيث  
تكون مكروهة زى (قوله ومسح كل رأسه) واذا مسح الجميع وقع البعض واجبا والباقي  
مندوبا كمنظيره من تطويل الركوع ونحوه بخلاف اخراج بغير الزكاة عن دون خمس  
وعشرين فانه يقع كله واجبا ويفرق بان ما يمكن تجزيه يقع منه قدر الواجب فرضا  
بخلاف ما لا يمكن كغير الزكاة كذا قالوا واعترض بما اذا اشترك اثنان في بغير احدهما  
يفسخ والاخرى لكل لهما من غير تخفية او احدهما يعق عن ولده والاخر بخلافه حيث  
يصح ذلك فانه صدق عليه ان البعير تجزى والجواب المتعين ان يقال انما وقع  
بغير الزكاة كله واجبا لانه من جنس الواجب اصاله في الزكاة وانما عدل عنه تخفيفا  
على المالك فلما اخرج هو وقع كله واجبا ومراعاة لمن قال بوجوبه برماوى (قوله  
ويلصق) بضم أوله من الصق (قوله ثم يردهما الخ) فيكون ذهابه وعوده مرة واحدة  
لعدم تمامه بالذهاب شرح م ر (قوله والا فلا يقتصر على الذهاب) فلا يرد اذا فائدة  
فيه فان ردت لم يحسب ثانية لان الماء صار مستعملا ولا ينافيه ما لو اتفقت محدث  
في ماء قليل ناو بارفع حدثه ثم احدث حال انقماشه فله ان يرفع الحدث المتجدد به قبل  
خروجه لان ماء المسح نافه لا قوة له كقوة هذا ولذا لو اعد ماء غسل الذراع ثانيا  
لم يحسب غسله أخرى لكونه نافها (قوله أو يتم) بالنصب بان مضرة والمصدر معطوف  
على مسح أى أو يتم الخ على حد قوله للبس عبادة وتقرعنى ح ف والتيمم يكون بعد  
مسح الواجب لا قبله لانه غير مستعمل بخلاف الغرة فانه يعتد بها ولو قبل الفرض  
لاستقلها شوبرى وفي زى قوله أو يتم بشرط ان لا يكون على نحو العمامة نحو دم  
براغيث وان لا يمسح ما حاذى القدر المسح من الرأس كفا في عمرة وان يقدم مسح  
جزء من رأسه كما يفهم من قوله أو يتم اه قال شيخنا ح ف ويشترط أن لا يرفع  
يده بين مسح الجزء والتيمم لئلا يصير الماء مستعملا وان لا يكون عاصيا بلبسها لذات  
اللبس لكونه محرما لان التيمم على العمامة رخصة بخلاف ما اذا كانت مقصوبة  
واما اشتراط بعضهم أن لا يمسح من العمامة ما قابل الجزء من الرأس فليس المراد منه  
حقيقة الاشتراط وانما المراد انه لا يشترط في تأدية السنة مسحه لانه يمتنع كما  
يفهمه كلام م راه (قوله على نحو عمامته) وان لم يضعها على ظهر زى (قوله على  
أقل من الناصية الخ) فيه انه تقدم انه لم يقل احد بوجوب خصوص الناصية فانها  
دون الربع القائل بوجوبه أبو حنيفة فكان ينبغي ان يقول على أقل من الربع ح ل  
والاولى تقديم هذه العبارة في مسح الرأس الذى هو رابع الفروض (قوله لا يبلل الرأس)

(يقينا) بان يبنى على الأقل  
عند الشك لا بالاصل (ومسح  
كل رأسه) لا لتباع رواء  
الشيخان والسنة في كيفية  
مسح الرأس ان يضع يده على  
مقدمه ويلصق مسحه بالآخرى  
واهميه على صدغيه ثم  
يذهب بهما الى قفاه ثم يردهما  
الى المبدأ ان كان له شعر  
ينقلب والافيقة صر على الذهاب  
(أو يتم) بالمسح (على نحو  
عمامة) وان لم يعسر عليه  
نزعها لم يمسح السابق في  
رابع الفروض والافضل ان  
لا يقتصر على أقل من الناصية  
خروج من الخلاف وتعبيرى  
بذلك أولى من قوله فان عسر  
رفع عمامته كحل بالمسح عليها  
(ف) مسح كل (اذنيه) بماء  
جديد لا يبلل الرأس لا لتباع  
رواء البيهقي والخاتم وصحاحه  
والسنة في كيفية مسحه ان  
يدخل مسجتيه

في صماخيه ويدبرها على العاطف ويمرأها به على ظهرها ثم يلقى فيه وهما \* (١١٠) \* مباولتان بالاذنين استظهارا والمراد منه

لانه مستعمل وهذا واضح في بلل الاولى دون الثانية والثالثة ثم رأيت شيخنا ذكر  
ان امتناع ما بلل الثانية ولثلاثة لكونه خلاف الاكل والا فاصل السنة يحصل  
بذلك كما جزم به السبكي في فتاويه وجرى عليه ابن حجر أيضا ح ل اه (قوله  
في صماخيه) الصماخ بالكسر خرق الاذن وقيل هو الاذن نفسها والسبب في اغة فيه  
مختار ع ش انتهى (قوله مسجتيه) أي رأسها كما أشار اليه بقوله والمراد الخ  
زي (قوله استظهارا) أي احتياطا وقال ع ش أي طلبا للظهور المسح للكل  
والحاصل ان في الاذنين اثني عشر مرة مسحهما ثلاثا مع الرأس وغسلهما ثلاثا مع  
الوجه مراعاة للاخبار في انهما من الوجه أو من الرأس ومسحهما ثلاثا استقلا لا  
ومسحهما ثلاثا استظهارا ذكره ق ل (قوله أنلتيهما) أي المسجتيين ح ل (قوله  
ومعاطفهما) من عطف الجزء على الكل لان الباطن شامل لذلك (قوله وتخليل  
شعر) الاحرم على المعتد خلافا لمن قال بخال برفق م ر ويفارق سن المضضة  
والاستنشاق للصائم وان كان قديودي للوصول للجوف لان التخليل أقرب لتنف  
الشعر سم (قوله ابن صبرة) يفتح الصاد وكسر الباء ويجوز اسكان الباء مع فتح الصاد  
وكسر هاشو برى (قوله اسبغ الوضوء) الاسبغ ان يأتي به تاما بمندوباته (قوله  
في يديه) هل وفي وجهه سم قال شيخنا القياس نعم لاستقلال كل منهما وجهة اليمنى  
اشرف ع ش (قوله في ظهوره) بدل من في شاء (قوله والترجل تسريح الشعر)  
أي تسريحه فالمراد بالمصدر اثره لصحة التحمل ح ف (قوله فان قدم اليسار كره)  
وكذا المية وهل يذكره التيمن في نحر خديه مما يطهر دفعة واحدة قياسا على ذلك  
أو يفرق بورود الامر بالتيمن ثم انتهى عن تركه في اليدين والرجلين ولا كذلك  
المية هنا كل محتمل والاوجه الثاني شو برى (قوله واطالة غرته وتجهيله) وهما  
اسمان للواجب والمندوب معا شرح م ر والمندوب اطالتهما ق ل على التحرير  
قال زي واطالتهما يحصل أقلها باد في زيادة وان سقط في الكل غسل الفرض  
لعذر انتهى (قوله ان امتي) أي امة الاجابة لا الدعوة والمراد المتوصون منهم يدعون  
قل البرماوى أي يسمون أو يعرفون وقيل ينادون الى موقف الحساب أو الميزان  
أو الصراط أو الخوض أو دخول الجنة أو غير ذلك (قوله غرا) جمع اغر وهو حال  
من الواو في يدعون أي ذوى غرة رأسها بياض بجمهة الفرس فوق الدرهم  
شبهه ما يكون لهم من النور في الآخرة (قوله محجلين) من التججيل وأصله بياض  
في قوائم الفرس كما في المساوى وهي أي الاطالة ان يطيل غرته أي وتجهيله وخصها  
لشعرها له أو لكون محلها أشرف الاعضاء وأول ما يقع عليه النظر مناوى (قوله

يوسع برأس مسجتيه صماخيه وبباطن  
أنلتيهما بطن الاذنين ومعاطفهما (وتخليل  
شعر يكفي غسل ظاهره) كجمية رجل كثيفة  
لا تسباع رواه الترمذى وصححه (و) تخليل  
(اصابعه) خبر لقيط ابن صبرة اسبغ الوضوء  
وخال بين الاصابع رواه الترمذى وغيره  
وصححه والتخليل في الشعر بان يدخل  
اصابعه من أسفل اللحية مثله بعد تقريقها  
وفي اصابع اليدين بالتشيل وفي اصابع  
الرجلين من أسفلها بتخصيصه اليسرى  
مبتدئا بتخصيص رجله اليمنى خاتما بتخصيص اليسرى  
وتعبري بشعر الخ أولى من تعبيره باللحية  
الكثة (وتيمن) أي تقديم يمين على يسار (انحو  
اقطع) كن خلق بيد واحدة (مطلقا) أي في  
جميع اعضاء وضوئه (ولغيره في يديه  
ورجله) لانه صلى الله عليه وسلم كان يحب  
التيمن ما استطاع في شأنه كله في ظهوره  
وترجله وتجهيله رواه الشيخان والترجل  
تسريح الشعر فان قدم اليسار كره نص عليه  
في الام اما الكفان والخذان والاذنان وجانبنا  
الرأس لغير نحو الاقطع فيطهران دفعة واحدة  
والنفصيل المذكور من زيادتي ويسن كما في  
المجموع البداءة بأعلى الوجه (واطالة غرته  
وتجهيله) وهي غسل ماتفوق الواجب من  
الوجه في الاول ومن اليدين والرجلين في  
الثاني لخبر الشيخين ان أمتي يدعون يوم  
القيامة غرا محجلين من اثار الوضوء فن  
استطاع منكم ان يطيل غرته فليعمل وغاية  
الغرة ان يغسل صفحة العنق مع مقدمات  
الرأس وغاية التججيل استيعاب العضدين  
والساقين (وولا) بين الاعضاء في التطهير بحيث لا يحجب الاول قبل الشروع في الثاني مع اعتدال الهوى والمزاج

ويقدر الممسوح مغسولا ويسن  
أيضا ذلك (وترك استعانة في  
صب) عليه لأنها ترفه لا تليق  
بالتعبد فهي خلاف الأولى  
وخرج زياد في صب الاستعانة  
في غسل الأعضاء والاستعانة  
في احضار الماء والأولى مكروهة  
الافى حق الاقطع ونحوه فلا  
كرامة ولا خلاف الأولى بل  
قد يجب ولو باجرة المثل والثانية  
لا بأس بها (و) ترك (نقض)  
للماء لان نقضه كالتبري من العبادة  
فهو خلاف الأولى وبه جزم في  
التحقيق وقال في نرجى المذهب  
والوسيط انه الاشهر لكنه رجع  
في الروضة والمجوع انه مباح تركه  
وفعله سواء (و) ترك (تشفيف)  
بلا عذر لانه صلى الله عليه وسلم  
بعد غسله من الجنابة آتاه ميمونة  
بمنديل فردده وجعل يقول بالماء  
هكذا بنقضه روى الشيخان  
(والد كرامته ورعقبه) وهو  
كافي الاصل أشهد أن لا اله الا  
الله وحده لا شريك له وأشهد  
أن محمدا عبده ورسوله اللهم  
اجعلني من التوابين واجعلني  
من المتطهرين سبكتك اللهم  
وبحمدك أشهد أن لا اله الا انت  
استغفرك وأتوب اليك خبره مسلم  
من توشأ فاحسن الوضوء ثم قال  
أشهد أن لا اله الا الله الى قوله  
ورسوله فتحت له أبواب الجنة الثمانية

ويقدر الممسوح مغسولا) واذا غسل ثلاثا فالعبادة بالاخيرة زى (قوله ويسن  
أيضا ذلك) هو مكر مع قوله وتخليل وذلك وان كان الاول في سن تثليثه لانه يلزم  
منه نديه (قوله وترك استعانة) أى اعانة ولومن غير أدل للعبادة أو بلا طلب  
فليس السنين والنساء للطلب قل أى كما يؤخذ من العلة وفي ع ش وترك  
استعانة أى وان كان المعين كافرا على الوجه خلافا للزركشى وتجب على العاخر  
ولو باجرة مثل ان فضلت عما يعتبر في زكاة الفطر على الوجه والا صلى بالتييم واعاد  
شرح الارشاد بحجر سم انتهى (قوله في صب) انظر لم قيد بذلك وهلا تركه ليشمل  
ترك الاستعانة في غسل الأعضاء فانه سنة أيضا كما يأتي وأجيب بانه انما قيد بذلك  
بانظر لانه فهو لان الغالب ان ترك السنة يكون خلاف الأولى فلا تطلق في الاستعانة  
لدخل تركها في احضار الماء فيكون سنة مع انه ليس كذلك ولو زاد قوله أو في غسل  
لتوهم ان الاستعانة فيه خلاف الأولى فقط مع انها مكروهة فدفع ذلك بالتقيد  
انتهى شيخنا ح ف (قوله لانها ترفه) قضية العلة المذكورة انه لا فرق بين  
طاب الاعانة وعدمه مع القدرة على المنع فتعبر بهم بالاستعانة جرى على الغالب ذكر  
ذلك في شرح الارشاد سم (قوله تركه وفعله سواء) أى بذلك لا يتوهم ان المراد  
بالمباح ما ليس يحرام فيشمل المكروه قال زى واذا استعان بمن يصب عليه سن ان  
يقف الصاب عن يساره لانه أمكن وأحسن (قوله وترك تشفيف) وهو كما في  
القاموس أخذ الماء بخرقه وبه يرد ما توهم من ان المطلوب تركه انما هو المبالغة ح ل  
واذا تشفف فالأولى ان لا يكون بذيله وطرف ثوبه ونحوهما (قوله بلا عذر) كبرد  
أو خوف تجسس أو ارادة تييم وهذا في الحى واما الميت فيسن تشفيفه حل (قوله  
بمنديل) بكسر الميم وتفتح ع ش (قوله يقول) أى يفعل وقوله هكذا مفعول به  
وقوله بنقضه بدل من اسم الإشارة وهو تفسيره قال سم ولا يرد على ما تقدم لا مكان  
جملة على بيان الجواز اه (قوله عقبه) أى بحيث لا يطول بينهما فصل عرفا فيما  
يظهر زى وترك التعرض لذلك الذى للأعضاء ومشى م ر على استعانة ومنع  
شدة ضعف احاديثه سم (قوله الثمانية) وهى باب الصلاة وباب الصدقة وباب  
الصوم ويقال له الريان وباب الجهاد وباب التوبة وباب السكاطين الغيط والعافين  
عن الناس وباب الراضين والثامن هو الباب الايمن الذى يدخل منه من لا حساب  
عليه شوبرى وتفتح لها كراما والاف معلوم انه لا يدخل الا من باب واحد ع ش  
على م ر وانظر ما فائدة تخصيص الثمانية مع ان القرطبي عدّها ثمانية عشر ويحيا  
بان الثمانية هى الابواب الكبار كواب السورود اخلها ثمانية عشر ثم يزيد برماوى

(قوله يدخل من أي شاء) لا يشك أن الأبواب موزعة على الأفعال فكل باب لأهل عمل مخصوص لأن فيها أكرام له لكن يلهمه الدخول من الذي هو أهل به وماوى (قوله كتب برق) أي وتجد ذلك بتعدد الوضوء لأن الفضل لا يجز عليه ع شر (قوله لم يتطرق إليه إبطال) أي يصون صاحبه من تعاطي مبطل بأن يرتد والعباد بالله تعالى والافقد تقران جميع الأعمال يتطرق إليها الإبطال بالردة ويحتمل أن هذا بخصوصه لا يبطل بها لكن ظاهر كلامهم يخالفه ويحتمل أن هذا منه صلى الله عليه وسلم مبالغة في حفظه وتأكيده في طلبه لمساخيه من الشهاداتتين وغيرهما مما لا يوجد في غيره فليست أم شوبرى وقوله بأن يرتد فيكون فيه بشرى بأن من قاله لا يرتد وأنه يموت على الإيمان ح ف (قوله جملة واحد) فالعنى سبعتك يا الله مصاحبا لجمدة شوبرى (قوله وسن أن يأتي الخ) ويسن أن يكون رافعا يديه إلى السماء وكذا بصره ولو اعنى ح ل

\*(باب مسح الخفين)\*

هو من خصائص هذه الأمة كما ذكره سم على أبي شجاع ع ش والكلام عليه ينحصر في خمسة أطراف الأول في أحكامه الثاني في مدته الثالث في كيفية الرابع في شروطه الخامس فيما يقطع المدة والرخص المتعلقة بالسفر ثمانية أربعة خاصة بالطويل وهي مسح الخف ثلاثة أيام والقصر والجمع وفطر رمضان وأربعة عامة وهي أكمل الميتة والنسافة على الراحة وترك الجمعة واسقاط الصلاة بالتميم برماوى وكون الأولى والرابعة من رخص السفر بالنظر للغالب لأنها يكونان في الحضرة أيضا (قوله هو أولى الخ) اذ ربما يؤهم جواز غسل رجل ومسح الأخرى الآن يقال ال في الخف للجنس أو للعهد الشرعى والمعهود شرعاً له اسم للفردتين وقال القليوبي أن الخف يطلق عليهما وعلى أحدهما وتعبير المصنف لا يشمل الخف الواحد فيما لو فقدت إحدى رجله الآن يقال نظراً للغالب فعلى هذا استوت العبارتان بل ربما يقال التوهم في عبارة المصنف أكثر تقرير شيخنا وذكروه هنا تمام مناسبتة للوضوء لأنه بدل عن غسل الرجلين بل ذكره جمع من خامس فروضه لبيان أن الواجب الغسل أو المسح وآخره جمع عن التيمم لأن في كل مسحا ميماً زى واستدل له بقراءة الجرف في أرجلكم ومسحه رافع للحدث لا مبيح شرح م ر (قوله يجوز) أي يجوز العدول إليه والافهوا ذاقع لا يكون إلا واجباً فيكون من الواجب المخير قاله شوبرى والمختار أنه ليس منه لأن شرط الواجب المخير أن لا يكون بين شيئين أحدهما أصل والاخر بدل ع ش على م ر والنظر أن

يدخل من أي شاء وزاد الترهذي عليه ما به دة إلى المتطهرين وروى الحاكم الباقي وصححه ولفظه من توضحاً ثم قال سبحانك اللهم وبحمدك لا اله الا انت الى آخره كتب برق أي فيه كما ورد في رواية ثم طبع بطابع فلم يكسر إلى يوم القيامة أي لم يتطرق إليه إبطال والطابع يفتح الباء وكسرها الخاتم وروى بحمدك زائدة فسبحانك مع ذلك جملة واحدة وقيل عاطفة أي وبحمدك سبعتك فذلك جملتان وسن أن يأتي بالذكر المذكور متوجه القبلة كما في حالة الوضوء قاله الرافعي

\*(باب مسح الخفين)\* هو أولى من قوله مسح الخف (يجز) المسح عليهما لا على خف رجل مع غسل الأخرى (في الوضوء) بدلا عن غسل الرجلين وتعبيرهم يجوز



هذا اشتباه اذا المسئلة فيها قولان أحدهما انه واجب بدلا والثاني انه واجب اصالة  
من قبيل الواجب الخيرية انتهى (قوله فيه) أى فى التعبير المذكور فالمراد بالجائز  
هنا ما استوى طرفاه والا فالواجب من قسم الجائز شيئا وقال ق ل قوله يجوز أى  
لا يحرم فيشمل الواجب (قوله على انه لا يجب) أى عينا اصالة والا فهو واجب بخير  
وقد يجب عينا مارض شورى (قوله لكن الغسل أفضل) وجه الاستدراك  
انه لما حكم بأنه جائز بمعنى مستوى الطرفين ففيه استواء فعليه وتركه الذى هو غسل  
الرجلين فدفعه بذلك وهو جلى شورى فينبى بالاستدراك انه خلاف الاولى لا مباح  
فحكمه الاصل من حيث العدول خلاف الاولى وقد يعرض له الوجوب كما فى قوله نعم ان  
أحدث الخ أو التذنب كما فى قوله أو ترك المسح الخ أو الحرمة كما فى المحرم الخ فتعزیه  
أحكام أربعة (قوله نعم) استدراك على الاستدراك والمراد انه أحدث بعد دخول  
الوقت م ر وهو شامل لما اذا لم يضق الوقت ولما اذا تيقن حصول الماء آخر الوقت  
تدبر (قوله رغبة عن السنة) أى عما جاءت به من جواز المسح لا يثارة الغسل عليه  
لا من حيث كونه أفضل سواء وجد فى نفسه كراهية لما فيه من عدم النظافة أم لا  
فعلم ان الرغبة أعم من الكراهية برماوى وعبارة ع ش على م ر وقوله رغبة عن  
السنة أى الطريقة وهى مسح الخفين أى بان اعرض عن السنة لمجرد ان فى الغسل  
تنظيفا لا للاحظة انه أفضل فلا يقال الرغبة عن السنة قد تؤدى الى الكفر لان عمله  
ان كرهها من نسبتها للرسول صلى الله عليه وسلم (قوله أو شكا فى جواره) أى  
دليل جواره لنصوم معارض لدليله حجروم ر وهذا جواب عما قيل اذا شك فى الجواز  
فكيف يقال الأفضل المسح ع ش مع ان الشك فى الجواز لا يجوز له المسح لان  
شرط جواره العلم به ع ش وقوله أى لنصوم معارض وهو الدليل الدال على غسل  
الرجلين كآية الوضوء فينبى وبين الدليل الدال على جواز المسح معارضة فشك هل  
دليل المسح متقدم فيه ككون منسوخا بدليل الغسل أولا وهل أحدهما أرجح من الآخر  
والتعارض المذكور لا يظهر الا فى حق من هو أهل للترجيح كجهت المذهب لا فى حق  
غيره لوجوب عمله بقول امامه من غير بحث عن الدليل شيئا (قوله أو خاف فوت  
الجماعة) أى تمامها أو بعضها وظاهره وان توقف ظهور الشك عليه ولكن ينبى أن يجب  
المسح فى هذه الصورة ع ش وقال الزيدى قوله أو خاف فوت جماعة أى وليست  
هناك الا تلك الجماعة وعمله أيضا اذا كانت الجماعة غير جماعة الجمعة والاوجب  
المسح حيثئذ (قوله أو عرفة) انظر ما صورته لما باتى ان المحرم يمنع عليه لبس الخيط  
ولعل صورته أن يلبسه ليعذر كبره ويصو أيضا بما اذا مسح عليه قبل الاحرام اج (قوله

فيه تنبيه على انه لا يجب ولا  
يسن ولا يحرم ولا يكره لكن  
الغسل أفضل نعم ان أحدث  
لا يسه ومعه ما يكفى المسح  
فقط وجب كما قاله الرويانى أو  
ترك المسح رغبة عن السنة  
أو شكا فى جواره أو خاف فوت  
الجماعة أو عرفة

أو انقاذ أسير) ينبغي تقييده بما اذا ضاف وقت الصلاة بحيث أنه لو مسح ادرك الصلاة في وقتها واقتذا الأسير ما عند اتساع الوقت فلا نوجب عليه المسح بل الواجب عليه اقتداء الأسير وتأخير الصلاة (قوله أو نحوها) كاتخاذ غريق ع ش (قوله بل ~~بكره تركه~~) لما كان المتبادر من قوله فالمسح أفضل ان مقابل المسح وهو الغسل خلاف الاول اضرب عنه وقال بل بكره تركه يتحقق بالغسل فهو اضرب ابطال (قوله وكذا) فيما عطف عليه ضعيف بل يجب المسح (قوله أخذ اماماً) أى في قوله نعم الخ لانه اذا وجب المسح لخوف فوت الطهر بالماء مع ان له بدلاً فوجوه خوف فوت ما لا يدل له كاتخاذ الأسير أو ماله بدل بمنقته كالوقوف اولى تأمل (قوله انه يجب فيه) أى فيما عطف على الثلاثة الاول وهو خوف فوت عرفة واقتذا الأسير ونحوه ح ل (قوله ازالة الجباسة) كان دميت رجله في الخب فارا- أن يمسح عليه بدلاً عن غسلها وقوله والغسل بان اجنب مثلاً وأراد أن يمسح بدلاً عن غسل رجله ح ل (قوله ولو غمدوا) أى كل منها (قوله ثلاثة أيام) أى ان ابتدأ المسح في السفر ودام - فمره الى آخر الثلاثة أخذ من قوله الاتى فان مسح حضرا الخ فهو مقابل لهذا المقدور (قوله من مقيم) ولو عاصياً باقامة كقن أمره سيده بالسفر فاقام وقد ينزع في ذلك كونه رخصة الا أن يقال ليست الاقامة سبب الرخصة ح ل (قوله انه) بكسر الهمزة شوبرى (قوله ثلاثة أيام) أى مسح ثلاثة أيام ثم حذف المضاف وانتصب المضاف اليه انتصابه على التوسع واما قلنا ذلك لضرب عمل المصدر محذوفاً ولا يصح ان يكون ثلاثاً مفعولاً لمسهح لان صلة ان وهو يمسح لا تعمل فيما قبلها وقوله ان يمسح بدل من المصدر المقدور أى بدل كل ويجوز ان يكون بدل اشتغال من ثلاثة بدون تقدير مضاف والعائد محذوف أى فيها وفي الحديث تصريح بأن مسح الخف رخصة حتى للمقيم ح ل (قوله اذا طهر) ظرف لهذا المصدر اعنى مسح لا لا رخص لان الرخصة ليست وقت التطهر (قوله والمراد الخ) جواب عن سؤال مقدر تقديره ان ليلة اليوم هي السابقة عليه لا متأخرة عنه والمسافر يمسح ثلاثة أيام وثلاث ليال مطلقاً كما يمسح المقيم يوماً وليلة كذلك ولا يؤخذ ذلك من التعبير بلياليهن الا على تقدير وقوع ابتداء المدة عند الغروب دون ما اذا كان عند الفجر فلا يمسح سوى ثلاثة أيام وليلتين لان الليلة لثالثة لليوم الرابع لسبقها عليه فأجاب بأن المراد ما ذكر شوبرى على التحرير (قوله أم لا) أى ام لم يسبق اليوم الاول ليلته بأن احدث وقت الفجر وفي كون الليلة المتأخرة يقال له الليلة لليوم نظر لان الليل سابق النهار الا في ليلة عرفة وفيه نظر لان اضافتها عرفة لاجزاء الوقوف فيها كما يجزى

أو انقاذ أسير أو نحوها فالمسح افضل بل ~~بكره تركه~~ في الثلاث الاول وكذا فيما عطف عليها على ما افهم كلامهم لكن ينبغي كما قاله الاسنوى اخذاً مما مر عن الروايات انه يجب فيه المسح فيحرم تركه والتكراهة في الترخية أو شكاكاً في في سائر الرخص وخرج بالوضوء ازالة النجاسة والغسل ولو بدوياً فلا مسح فيها الا انها لا يتكرران تكرار الوضوء (المسافر) بقيد زنته بقول (سفر قصر ثلاثة أيام بلياليهن ولغيره) من مقيم وعليه اقتصر الاصل ومسافر سفر غير قصر كعاص بسفره ومسافر سفر قصر (يوماً وليلة) لخبر ابن حبان انه صلى الله عليه وسلم ارخص للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن وللمقيم يوماً وليلة اذا طهر فلبس خفيه ان يمسح عليها والحق بالمقيم المسافر سفر غير قصر والمراد بلياليهن ثلاث ليال متصلة بهن سواء اسبق اليوم الاول ليلته

في يومها هي اليتيم في حكمها فقط والافهي ليلة العبد ويقال له ليلة المزدلفة كما يأتي في الحج وليله يوم عرفه الحقيقة هي التي قبلها ح ل (قوله بان احدث وقت الفجر) الاولى كأن كما عبره المحلى سم أي ليشمل قوله ولو احدث في انشاء الليل ع ش (قوله منه) أي من الليل او المار قوله ويقاس بذلك اليوم واللييلة أي للقيم بأن سبق اليوم ليلته بان احدث وقت الفجر ولو احدث انشاء الليل او ثناء اليوم اعتبر قدر الماضي من اللييلة الثانية او اليوم الثاني ح ل (قوله من آخر حدث) أي ان كان بغير اختياره كان كان بولا او غائطاً او ريحاً او جنونا او اغشاء ومن أوله ان كان باختياره كالنوم والمس والمس م ر لانه يمكنه الطهر من أو لم يتخلل الذي ليس باختياره وجعل البول وما بعده بغير اختياره لان من شأنه ذلك وكذلك جعل النوم وما بعده اختياراً بالان من شأنه ذلك ح ف فلو حذف المصنف آخر وقال من حدث كما قال الاصل لكان أولى ليشمل ما ذكر انتهى واخذ جرح بمقتضى اطلاقهم من اعتبار الآخر ولو فيه ما ذكر ونقل عن شيخنا ان الاغشاء ليس كالنوم لان النوم أو ثله باختياره بخلاف الاغشاء أي فلا يحسب زمن استمراره لان النائم جمل في حكم المكلف انتهى ولو اجتمع ما هو باختياره وما هو بغير اختياره كان مس وبال فیراعى ما هو باختياره (فرع) وقع السؤال في التمس عا لم ابتلى بالنقطة وصار زمن استبرائه منها يأخذ زماناً طويلاً هل تحسب المدة من فراغ لبول او من آخر الاستبراء الظاهر الاول ويوجه بان الاستبراء انما شرع ليأمن عوده بعد انقطاعه فحيث انقطع دخل وقت المسح لانه بتقدير عوده لو توضع من انقطاعه صم وضوءه فم لو فرض اتصاله حسب من آخره ع ش (قوله بعد لبس) فلو احدث ولم يجمع حتى انقضت المدة لم يجز المسح حتى يستأنف لبساً على طهارة ح ل (قوله لان وقت المسح) أي الراجع للحدث والا فيعوز له المسح للوضوء المحدث قبل الحدث كما في م ر (قوله بذلك) أي بانخرالحدث المذكور (قوله فيمسح الخ) تفريع على قوله لمسافر الخ وقوله فيها أي في الثلاثة للمسافر واليوم واللييلة لغيره وقوله لكن الخ استدراك على قوله فيمسح الخ الذي قدره الشارح شيخنا (قوله دائم حدث الخ) أي ان لم يرتبط ذكره والافهو كالتسليم لعدم خروج شيء من فرجه قاله الزركشي اطفئجي (قوله كمرض) كان تكلف الوضوء التيمم الذي لبس الخف بعد تبتمه المحض لغير فقد لماء وتكلف هذا الفعل حرام لان الفرض انه يضربه والا لوجب نزع الخف ولا يجرته المسح عليه لحصول الشفاء كما يذ كره المصنف فقلا عن المجموع ع ش وقوله وتكلف هذا الفعل حرام لبس بلازم قال ابن السبكي خاتمة الحكم قديتعلق على الترتيب فبصرم الجمع او بباح قال المحلى في تمثيل المباح كالوضوء والتيمم فانهما بائزان وجوار التيمم

بان احدث وقت الغروب  
أم لا بان احدث وقت الفجر  
ولو احدث في انشاء الليل  
او النهار اعتبر قدر الماضي  
منه من اللييلة الرابعة او اليوم  
الرابع ويقاس بذلك اليوم  
واللييلة وابندامدة المسح (من  
آخر حدث بعد لبس) لان  
وقت المسح يدخل بذلك  
فاعتبرت مدته منه فيمسح  
فيها لما يشاء من الصلوات  
(لكن دائم حدث) كاستحاضة  
(ومنه لا لقدماء) كمرض

وجرح (انما يسحان المجل)  
لما من الصلوات (لوقى  
طهرهما) الذي ليس عليه  
الخف وذلك فرض ونوافل  
او نوافل فقط فلو كان أحدهما  
بعدم فعلهما الفرض لم يسح  
الا لنوافل اذ مسهما مرتب  
على طهرهما وهو لا يفيد أكثر  
من ذلك فلو أراد كل منهما ان  
يفعل فرضا آخر وجب نزع  
الخف والطهر الكامل لانه  
محدث بالنسبة الى ما زاد على  
فرض ونوافل فكانه ليس على  
حدث حقيقة فان طهره  
لا يرفع الحدث كما مر اما التيمم  
لفقد الماء فلا يسح شيئا اذا  
وجد الماء لان طهره لضرورة  
وقد زال بزوالها وكذا كل  
من دائم الحدث والتيمم لغير  
فقد الماء اذ زال عذره كافي  
المجموع وقولي آخر مع لكن الى  
آخر من زيادتي (فان مسح)  
ولو احدث خفيه (حضر افسافر)  
سفر قصر (او عكس) أى  
مسح سفر اقام (لم يكمل مدة  
سفر) تغلبا للحضر لا مساته  
فيقتصر في الاول على مدة حضر  
وكذا في الثاني ان اقام قبل  
مدته والا وجب النزاع وعلم  
من اعتبار المسح انه لا عبرة  
بالمحدث حضرا وان طلب بالمدة

عند الجرح عن الوضوء وقد يباح الجمع بينهما كان تيمم لخوف بقاء البرء من الوضوء من  
عت ضرورية محل الوضوء ثم توشأ متجلا المشقة بقاء البرء وان بطل بوضوئه تيممه لا تنفاه  
فائدة انتهت في محل الوضوء في هذه الحالة بما حالان الفرض انه خائف المشقة لا عالم بها  
ولم الخوانى له ذلك فقول المحشى وتكلف هذا الفعل حرام غير لازم لا مكان قصوره  
بكون الوضوء فيها مباحا وهي صورة الخوف المذكور فهذا يصدق عليه انه مسح على  
خف ملبوس على تيمم محض لغير فقد الماء وصورة المسئلة ان الطاهر الذي ليس عليه  
الخف هو التيمم لانه هو الذي يستتبع به فرضا ونوافل فقط بخلاف الوضوء فانه يستتبع به  
فرضا كثيرة ثم بعد ليس الخف على التيمم تكلف المشقة وتوشأ ومسح الخف فان وضوءه  
هذا يستتبع به فرضا ونوافل ان لم يكن صلى بالتيمم الذي ليس عليه الخف فرضا او نوافل  
فقط ان كان صلى به فرضا وقد يقال لا فائدة في لبس الخف على التيمم لانه لا يسح عليه  
الا ان يقال ليس له دفع برء مثلا او لم يسح عليه في المستقبل اذا شفى وتوشأ او اذا تكلف  
المشقة وتوشأ تقرير شيخنا (قوله وجرح) بان عمت الجراحة الاعضاء الاربعة ح ل  
(قوله والطهر الكامل) هذا واضح في دائم الحدث دون التيمم اذا تكلف المشقة وتوشأ  
الواجب عليه غسل الرجلين فقط ع ش واجب بان قوله والطهر الكامل أى  
ابتداء في دائم الحدث وتيمم في التيمم المذكور (قوله لانه محدث) المراد بالحدث  
هنا المنع المترتب على الاسباب (قوله بالنسبة لما زاد الخ) وأما بالنسبة للفرض والنوافل  
فليس محدثا فيجزئه هنا بانه محدث لا ينافي قوله فكانه ليس على حدث حقيقة  
لان حدثه لما لم يكن رافعا مطلقا كان كانه باق (قوله فان طهره) علة للمدة (قوله  
لا يرفع الحدث) أى المنع العام (قوله فلا يسح شيئا) الاولى ان يقول فلا يسح لشيء لان  
الكلام فيما يستتبعه بالمسح من الصلاة لافي مسح شيء من الخف ح ف (قوله لان  
طهره لضرورة) وهي فقد الماء وقد زال أى طهره فيجب عليه النزاع ح ل لا يقال  
وطهره المتوضى قد زال بالحدث لانا نقول ذاك طهره رفع الحدث فاللبس معه على طهارة  
حقيقة وأما هنا فالحدث باق شوبرى (قوله وكذا كل من دائم الحدث) وأما المتبصرة فان  
اغتسلت ولبست الخف ثم احدثت او طال الفصل بين غسلها وصلاتها وجب عليها  
ان تتوضى فان توشأت ومسحت الخف كانت كغيرها فتصلي الفرض والنفل وتنزعه  
عند كل فريضة لانها تعتسل لها وعبرة جبر ويقع انها لا تسح الا لنوافل لانها  
تعتسل لكل فرض فهي بالنسبة لغيره من اقسام الساس وفيه انها تسح للفرض  
فيما اذا احدثت بعد الفصل او طال الفصل ح ل (قوله انه لا عبرة بالحدث) أى لا يضر  
في ذلك كون ابتداء المدة من الحدث كما لو سائر بعد دخول وقت الصلاة فانه يجوز



قصرها في السفر بخلاف ما لو شرع فيها قبل سفره سم (قوله ولا يضي وقت الصلاة حضرا) هو الرد على القول الآخر القائل اذا مضى وقت الصلاة حضرا مسح مسح مقيم لعصيانته وذلك كان احداثا لمتهى للسفر وقت الظهر وجاء وقت العصر وهو لم يدخل الظهر ثم تواتر مسح سفراته بمسح مسافر ولا يردانه في هذه الحالة عام لانه اخرج الصلاة عن وقتها والعاصي لا يجوز له الامسح مقيم لان عصيانته انما هو بالتأخير لا بالسفر والمضرات انما هي بالعصيان بالسفر (قوله وشرط جواز المسح الخ) اشارة الى ان ذات الخلف لا يتعلق بها شروط وانما هي للاحكام ع ش على م ر وفي ق ل على المحلى قوله وشرطه أي الخلف أي شرط صحة المسح عليه كما أشار اليه وتعبير بعضهم بالجوار ليس في محله (قوله بعد طهر) ولونهما ح ل (قوله لم يجز المسح) وفارق عدم بطلان المسح فيما اذا ازاله من مقرها الى ساق الخلف ولم يظهر شيء من محل القرص عملا بالاصل فيه ما هو ان الاصل عدم جواز المسح فلا يباح الا باللبس التام واذما مسح فالاصل استمرار الجواز فلا يبطل الا بالنزع التام نعم لو كان الخلف طويلا خارجا عن العادة فخرج رجلا الى موضع لو كان الخلف معتاد الظهر شيء من محل القرص بطل مسحه بلا خلاف انتهى برماوى (قوله الا ان ينزع الاولى الخ) فان قلت هلا كفى باستدامة اللبس لانه كالاتداء كما سيأتى في الايمان قلنا انما يكون كالاتداء اذا كان الابتداء صحيحا وهذا ليس كذلك ذكره في شرح المذهب زى أى لغوات شرطه وهو لبسه بعد كمال الطهارة والذي يتجه ان هذا لا يخالف ما في الايمان وان ذلك يسمى لبسا هنا أيضا وانما لم يعتد به هنا لغوات شرطه وهو كون ابتداء لبسه بعد كمال الطهارة برماوى (قوله كذلك) أى من موضع القدم ح ل (قوله قبل وصولهما) وكذا لو فارق لان المسح خمسة لا يصار اليها الا بيقين وفي ع ش خلافه ونصه خرج به البعدية والمقارنة فيجوز المسح فيهما فليراجع (قوله ساتر محل فرد) المراد بالساتر الحائل لا ما يمنع الرؤية فيكفى الشفاف عكس ساتر العورة لان القصد هنا منع نفوذ الماء وثم منع الرؤية ايس شرفى وسيأتى ان ساتر وما بعده احوال وهى في الحقيقة شروط لجواز المسح لا لبس كما قد يتوهم وحاصله انها احوال مقارنة فيما عدا الثاني وهو قول المتن طاهر واعم من المقارنة والمتظرة بالنسبة اليه ويفنى على ذلك انه لو لبسه نجسا أو متنجسا ثم طهره قبل الحدث جازا وغير مانع النفوذ أو غير ممكن فيه التردد ثم صيره صالحا أو مانعا أو ساترا بعد ذلك ولو قبل الحدث لم يجز المسح ولا يصح هذا هو المأثور وان وقع في الحوائش ما يخالف بعضه فقول ح ل انه ان لبس المتنجس وطهره قبل الحدث

ولا يضي وقت الصلاة حضرا  
وعصيانته انما هو بالتأخير  
لا بالسفر الذى به الرخصة  
(وشرط) جواز مسح (الخلف)  
لبسه بعد طهر من الحدثين  
للخبر السابق فلو لبسه قبل  
غسل رجله وغسلها فيه  
لم يجز المسح الا ان ينزعها من  
موضع القدم ثم يدخلها فيه  
ولو ادخل احداهما بعد غسلها  
ثم غسل الاخرى وادخلها  
لم يجز المسح الا ان ينزع الاولى  
كذلك ثم يدخلها ولو غسلها  
في ساق الخلف ثم ادخلها  
موضع القدم جاز المسح  
ولو ابتداء اللبس بعد غسلها  
ثم احدث قبل وصولها الى  
موضع القدم لم يجز المسح  
(ساتر محل فرض) وهو القدم  
بكنهيه

يكون لبسه غير صحيح غير ظاهر بل الظاهر ان اللبس صحيح حيث ذوبه صرح ع ش على  
م ر وقول م ر والمتجسس كالتجسس أى فى عدم صحة المسح قبل غسله خلافا لابن  
المقرئ أى فانه يصحح المسح مع وجود التجاسة فاللبس صحيح باتفاق والنزاع انما هو  
فى صحة المسح وعدمه كما هو صريح عبارة م ر وان كان جعل طاهرا فى المنهج  
حالاً يقتضى عدم صحة اللبس ولبس مراداً قال الرشيدى قوله فلا يكفي نجس الى  
قبوله والمتجسس كالتجسس أى لا يكفي المسح عليهما كما هو صريح كلامه فليست الطهارة  
شرطاً للبس وان اقتضى جعل قول المصنف طاهراً حالاً من ضمير لبس خلاف ذلك  
شيخنا ح ف ومن خطه نقلت (قوله من ككل الجوانب) متعلق بساترع ش  
(قوله غالباً) كانه احتريزه عن السراويل سم (قوله ولو كان به تخرق) لم يفرعه  
بالفاء ليشمل ما لو طرأ التخرق بعد اللبس وقوله ضراى لا يجوز المسح عليه اذا طرأ  
تخرقه بعد الحدث فان طرأ قبله ثم رقعته قبله أيضاً جاز المسح عليه وعلم مما تقرره  
لو ظهر شئ من محل انقضض ضرر ولو من محل الخرز وانما عفى عن وصول الماء من محله  
كما سيأتى لعسر الاحتراز عنه بخلاف هذا وقوله ولو تخرقت يجوز ان يكون معطوفاً  
على فيكفى فهو مفرع ويحتمل ان يكون غير مفرع ليدخل ما لو تخرق فى الابتداء ح ل  
(قوله ضر) أى اذا لم يخطئه قبل الحدث ع ش (قوله البطانة) أو الظهارة بكسر  
أولهما ع ش (قوله صفيق) أى قوى (قوله غير متحاذيين لم يضر) أى والباقي صفيق  
كافى شمع الروض ع ش (قوله ولا متجسس) أى ما لم يغسل قبل الحدث أيضاً  
ع ش والمراد متجسس بما لا يعفى عنه ومن المعفو عنه ما لو خرز بشعر نجس من مغلف  
كشعر خنزير أى لان شعره كالابر انتهى ح ف مع وطوبة وغسل ظاهره سبعا  
احداها بالتراب فلا تجسس رجله المتبلة بملاقاته ويصلى فيه الفرائض كالنوافل ح ل  
وم ر فلو عمت التجاسة المعفو عنها جميع الخف لم يبعد جواز المسح سم ولا يكلف  
المسح بخرقه بل له المسح بيده ح ف ويلزم عليه التضمن بالتجاسة فن ثم اعتمد بعضهم  
المسح بفم وعود (قوله كالتابع لها) ومن ثم امتنع عليه مس المعفف ونحوه وعمل  
أيضاً بان الخف بدل عن الرجل وهى لا تطهر عن الحدث مع بقاء التجسس عليها وقضية  
هذه العلة عدم صحة مسح الخف اذا كان على الرجل حائل من نحو شمع أو تحت  
اطفارها وسمع يمنع وصول الماء لانها لا تطهر عن الحدث مع وجود ما ذكر وفيه ان  
هذا الاستبعاد عن الغافة حل والمتمتع بصحة المسح على الخف مع وجود الحائل سم  
وزى واج (قوله لا نجاسة عليه) فان مسح محل التجاسة لم يعف عنها وقولهم  
ماء الظهارة اذا أصاب التجاسة المعفو عنها لم يضر محله اذا أصابها لا قصد ح ل فاهم

من كل الجوانب بقيد زفته  
بقولى (لا من أعلى) فيكفى  
واسع يرى القدم من أعلاه  
عكس ستر العورة لان اللبس  
هنا من أسفل وثم من أعلى  
غالباً ولو كان به تخرق فى محل  
الفرض ضرر ولو تخرقت البطانة  
أو الظهارة والباقي صفيق  
لم يضر والاضرار بخرقه من  
موضعين غير متحاذيين لم يضر  
(طاهراً) فلا يكفي نجس ولا  
متجسس اذا لم يصح الصلاة فيها  
التي هى المقصود الاصلى من  
المسح وما عداها من مس  
المسح ونحوه كالنابغ لها  
نعم لو كان بالخف نجاسة معفو  
عنها مسح منه لا نجاسة  
عليه ذكره فى المجموع

مسح موضعا طاهرا فاخطأ بالنجاسة لا بالقصد فينبغي العفوان ماء الطهارة لا يصح  
 ختلاطه بالمعقود عنه سم (قوله يمنع ماء) ان قلت ما وجه اتياه هذه الحال جملة وهذا  
 اتى بها مفردة **ك** سابقا قلت لعل وجه ذلك ان اسم الفاعل حقيقة في اللبس  
 بالفعل ولو اتى بها مفردة كقوله ماء منع ما اقتضى قلبه بالمنع حقيقة حينئذ وليس  
 مراد اوله هذا قال الشارح لوصب عليه فتأمل وكذا يقال في لاحقه شورى (قوله  
 من غير محل خرز) أى ومن غير حرف البطانة والظاهرة الغير المتأذين كما علم مما رسم  
 (قوله ويمكن فيه) أى عند كل لبس في غير السلس تردد أى من غير نعل مع اعتبار  
 توسط الارض سهولة وههنا قال شيخنا في ما يظهر اه حل وعسارة ع ش على  
 م ر الوجه اعتبار القوة من الحدث بعد اللبس لان به دخول وقت المسح حتى لو امكن  
 تردد المقيم فيه يوما وليلة من وقت اللبس لامن وقت الحدث لم يكف م ر سم على جهة  
 وينبغي ان ضعفه في اثناء المدة لا يضر اذا لم يخرج عن الصلحية في بقية المدة انتهى  
 (قوله تردد مسافر لحاجته) وهذا معتبر في حق المقيم أيضا فلا بد من كون خفه يمكن فيه  
 تردد مسافر لحاجته يوما وليلة ح ف خلاطان قال معتبر فيه تردد مقيم لحاجته وهو  
 ان حجر واسنة ق كلام ع ش على م ر على كلام ابن حجر وعزاه للرمل في غير  
 الشرح ولو قوى على دون مدة المسافر وفوق مدة المقيم أو قدرها فله المسح بقدر قوته  
 اه قل (قوله كجورب) ضعيف قال في شرح الروض وهو الذى يلبس مع المسكعب  
 أى السابو ومنه خفاف الفقهاء والقضاة ذكره الصيمرى زى وهو المعروف بالمر  
 (قوله احوال) أى من المضاف اليه وهو المصافى لبسه لوجود شرطه وهى اما احوال  
 مقارنة للماصل بالمصدر أو محمولة على الاعم من المقارنة والمتظرة وكتب ايضا واعلم  
 ان قضية كونها حالا من ضمير لبس انه لا يجزى لبس غير ساتروان صار ساترا بعد لبسه  
 وقبل المسح واللبس المتجسس وان طهره كذلك قال الشيخ والمتجسس الاجزاء وظاهره  
 وان لم يوجد ذلك الابعاد الحدث وهو ما اقتضاه **ك** لامهم وقد نظرفيه حجر بانه  
 بالحدث شرع في المدة وحينئذ فكيف تحسب المدة على ما لم يوجد فيه شروط الاجزاء  
 قال فالوجه ان كل ما طرأ وزال مما يمنع المسح ان كان قبل الحدث لم ينظر اليه أى فلا  
 يضر أو بعده نظر اليه أى ضراوه وهو أوجه من قول الشيخ في محل آخر لا بد ان تكون  
 شروط الخف عند اللبس أيضا شرح شيخنا لهذا الكتاب شورى واعتمد الشيخ  
 البشيشى **ك** كلام ابن حجر وعليه فتكون المذكورات احوالا أعم من المقارنة  
 والمتظرة واعتمد شيخنا ح ف انه لا بد ان يكون مانعا للماء وساترا وقويا عند اللبس  
 فاذا كان غير ساتر ثم صار ساترا بعد اللبس لم يكف وكذا البقية بخلاف طهارة الخف

(يمنع ماء) أى تؤذنه بقيد  
 زدته بقولى (من غير محل  
 خرز) الى الرجل لوصب عليه  
 فلا يمنع لا يجزى لانه خلاف  
 الغالب من الخفاف المنصرف  
 اليها نصوص المسح (ويمكن  
 فيه تردد مسافر لحاجة)  
 عند الخط والترحال وغيرها  
 مما جرت به العادة ولو كان  
 لبسه مقعدا بخلاف ما لم يكن  
 كذلك لنقله أو تحديده رأسه  
 أو ضعفه كجورب ضعيف من  
 صوفى ونحوه أو افراط سعة أو  
 ضيقة أو نحوها اذ لا حاجة لمثل  
 ذلك ولا فائدة في ادامته نعم  
 ان كان الضيق يتسع بالمشى  
 فيه عن قرب كفى فان قلت  
 ساتروا بعده احوال مقيدة

فلا يشترط وجودها عند اللبس فعليه يكون طاهرا حال اعم من المقارنة والمنتظرة  
وما عداه حال مقارنة وانظر الفرق فكلام ابن جروجه تام اه (قوله لصاحبها) أى  
لعمامة (قوله قات محل ذلك) أقول ويجاب أيضا بان هذا ليس من باب الامر بشئ  
مقيد اذ لا أمر هنا وانما هو من باب الاخبار وبيان شرط الشئ فاذا أخبر بان شرطه  
اللبس في هذه الاحوال علم ان اللبس في غير هذه الاحوال لا يكفي فيه كاهو واضح  
فايتأمل من شوبرى ويمكن ان يراد بالمأمورية المأذون فيه فيصيح كلامه شيخنا  
أوان المأمورية معنى والمعنى ليلبس مريد المسح الخف ساترا طاهرا الخ وقوله محل  
ذلك أى عدم لزوم (قوله نحو حج مفردا) مثال للنوع وما بعده مثال للفعل (قوله من  
هذا القبيل) أى من نوع المأمورية أى مما له به تعلق لان المأمورية لبس الخف لا نفسه  
والخف تحته أنواع طاهر ونجس الى غير ذلك ومن فعل المأمور لانها تحصل بفعله  
أو تنشأ عنه كما ذكره جرح ل وهذا ليس بظاهر في قوله يمنع ماء وما بعده لان المنع  
وامكان التردد ليسا من فعله فإداه بالقبيل نوع المأمورية فقطح في (قوله فيشترط  
الخ) هذا دخول على المتن وتقييد ما قبله والاولى ان يقول بدل هذا فيجوز  
المسح عليه لو محرم الخ لان غرض المتن بهذه الغايات الثلاث الرد  
على الضعيف القائل بعدم اجزاء المسح حيث شذ كما يعلم من أصله اه  
(قوله ولو محرم) أى لاذاته فان تحريم المغصوب ليس كونه ملكا لا لغير الذات اللبس  
فخرج المحرم لذاته تكف المحرم فلا يمنع عليه اذ البسه وتعديا لان تحريم لبس الخف  
عليه لذات اللبس لان المحرم منهى عن اللبس من حيث هو لبس شرح م ر فصار  
كأن الخف الذى لا يمكن تسابع المشى عليه (قوله فيكفى مغصوب) وما أخذ من جلد  
أدى بخلاف الاستتباء به حيث لا يجزى لانه ثم آله للطهارة بخلافه هـا شوبرى أى  
ولان تحريم لبس جلد الأدمى لعارض الاحترام لالذات اللبس لانه غير منهى عنه  
وفيه شىء في (قوله وذهب وفضة) أى لان تحريم لبسها لعارض الخيلا لالذات اللبس  
ح في (قوله بخلاف ما لا يسمى خفا) محترز الضمير في قوله لبسه أى الخف أى ما يسمى  
خفا فلا يصح المسح على ما لا يسمى بذلك لعدم التسمية (قوله أو شد) أى قبل اللبس  
أو بعده وقبل الحدث لكن ظاهر كلام الشارح انه لا بد أن يكون مشدودا عند  
اللبس ح ل واعتمد ح في ان انشترط ان يكون مشدودا قبل الحدث وان لم يكن  
مشدودا عند اللبس اه (قوله بشرج) بفتح الشين المعجمة والراء شوبرى (قوله  
بعرى) هى العيون التى توضع فيها الازرار جمع عروة كمدية ومدى اه مصباح (قوله  
تظهور) محل الفرض اذا مشى فالجرح في شرح الارشاد ويفرق بين تنزيههم الظهور

إصاحبها فن أن يلزم الامر بها  
اذ لا يلزم من الامر بشئ الامر  
بالمقيد له بدليل اضرب هذا  
جائسة قلت محل ذلك اذ لم تكن  
الحال من نوع المأمورية ولا من  
فعل المأمور كالمثال المذكور  
اه اذا كانت من ذلك نحو حج  
مفردا ونحو داخل مكة محرم  
فهى مأمورية وما هنا من هذا  
القبيل فيشترط في الخف جميع  
ما ذكر (ولو) كان (محرم)  
فيكفى مغصوب وذهب وفضة  
كالتيم بتراب مغصوب (أو غير  
جلد) كلبد وزجاج وخرق  
مطبقة لان الاباحة للحاجة  
وهى موجودة في الجميع بخلاف  
ما لا يسمى خفا بجلدة لقها على  
رجله وشدها بالربط اتباعا  
للصوص وانصرح به هذا من  
زيادى (أو) مشقوقا (شد)  
بشرح) أى يعرى بحيث لا يظهر  
شئ من محل الفرض لحصول  
الستر وسهولة لا تنفاق به في  
الازالة والاعادة فان لم يشد  
بالعرى لم يكف لظهور محل  
الفرض اذا مشى



ولو فتحت العري بطل المسح وان لم يظهر (١١٧) من الرجل شيء لانه اذا مشى ظهر (ولا يجزى جرموق) هو خفي

بالقوة هنا منزلة الظهور بالفعل بخلافه في ستر العورة فيما لو احرم وعورته ترى عند  
الركوع كما يأتي بان انحلال الشرج هنا يخرج عن اسم الخف لانتفاء صلاحيته  
للمشي عليه بخلاف رؤية العورة من طوقه عند الركوع فانه لا يمنع كون القميص ساترا  
قبله (قوله ولو فتحت العري) ظاهره ولو قبل الحدث وبعد اللبس حل (قوله جرموق)  
هو فارسي معرب وهو اسم للاعلى مر (قوله ان كان) أي الجرموق قويا انظر ولو قصد  
الاسفل فقط او لا يجزى في هذه الحالة للصارق يظهر الثاني كما هو ظاهر من كلامهم  
وله نظائر ومثله لو مسح على الخف بقصد البشارة شو برى وحاصل مسئلة الجرموق ان  
الخفين اما ان يكونا قوين أو ضعيفين أو الاعلى قوى والاسفل ضعيف أو بالعكس  
فان كانا ضعيفين لم يصح المسح على كل منهما وان كان الاعلى قويا فهو الخف والاسفل  
كالفافة وان كانا قوين أو كان الاسفل قويا فقط ففيه التفصيل المذكور في المتن  
والشرح (قوله ضعيفا كان) أي الجرموق (قوله الا ان يصله ماء) ولو شك بعد المسح  
هل مسح الاسفل أو الاعلى هل يعتد بالمسح فلا يكاف اعادته لان الاصل النجاسة او لا  
فيه نظر والا قرب الاول للعلة المذكورة ع ش (قوله أولا) بقصد مسح شيء أي وقد  
قصد أصل المسح أخذ من التعليل (قوله لانه قصد الخ) فيؤخذ منه انه لا بد للمسح  
الخف من قصد المسح وهو كذلك زى شو برى واعتراض بان نية الوضوء منه نجاسة عليه  
فلا حاجة لقصد (قوله لا بقصد مسح الجرموق) معطوف على ما قدره بقوله ان كان  
بقصد الخ ومن هذا يعلم ان الجرموق اسم للخف الاعلى حل (قوله فلا يكفي) وكذا لو  
قصد واحد الابعينه لانه يوجد في قصد الاعلى وحده وفي غيره فلما صدق بما يجزى وما  
لا يجزى حل على الثاني احتياطا ع ش وعبارة س ل لا يقصد الجرموق فقط  
ومنه ما لو قصد هذا أو هذا أي أحدهما لابعينه أي قصد هذا المفهوم فانه يجزى على ما يحسنه  
الطباوى وارتضاء شيخنا انتهى زى (قوله لم يجز المسح) ظاهره وان ادخل يده فمسح  
الجبيرة أيضا فليحذر رسم وهو ظاهر لان مسح الجبيرة عوض عن غسل ما تحتها من النجس  
فكافه غسل رجله ومسح خف الأخرى وقد تقدم عدم اجزائه ع ش (قوله لانه  
ملبوس فوق مسح) أي ان كانت أخذت شيئا من النجس والاجزا المسح عليها  
شو برى ومثله زى لكن قال ع ش على م ر قوله فوق مسح أي ما من شأنه أن  
يمسح فيشمل ما لو كانت الجبيرة لا يجب مسحها لعدم أخذها شيئا من النجس كما قاله  
الشهاب الرملى واعتمد شيخنا ح ف الاول (قوله خطوطا) هو سنة اخرى فكان  
مقتضى عادته ان يقول وخطوطا (قوله تحت العقب) الاول فوق ليمسح المسح جميع  
العقب شو برى (قوله الى آخر ساقه) واخره هو الكعبان لان ما كان وضعه على

فوق خف ان كان (نوق  
قوى) ضعيفا كان أو قويا  
لورود الرخصة في الخف لعموم  
الحاجة اليه والجرموق لا تم  
الحاجة اليه وان دعت اليه  
حاجة امكته ان يدخل يده  
بينهما ويمسح الاسفل فان كان  
فوق ضعيف كفي ان كان  
قويا لانه الخف والاسفل  
كاللغافة والا فلا كالاسفل  
(الا ان يصله) أي الاسفل  
القوى (ماء) فيكفي ان كان  
بقصد مسح الاسفل فقط أو  
بقصد مسحهما أو أولا بقصد  
مسح شيء منهما لانه قصد  
اسقاط الغرض بالمسح وقد  
وصل الماء اليه (لا بقصد)  
مسح (الجرموق فقط) فلا  
يكفي لقصد مسح ما لا يكفي  
المسح عليه فقط ويتصور  
وصول الماء الى الاسفل في  
القوين بصبه في محل  
الخزوقولى فوق قوى الى  
آخره من زيادتي (فرع)  
لوايس خفا على جبيرة لم  
يجز المسح عليه على الاصح  
في الروضة لانه ملبوس  
فوق مسح كال مسح على  
العمامة (وسن مسح اعلاه

واسفله) وعقبه وحرفه ٣١ يج ل (خطوطا) بان يضع يده اليسرى تحت العقب واليمنى على  
ظهر الاصابع ثم يمر اليمنى الى آخر ساقه واليسرى الى اطراف الاصابع من تحت فربما من اصابع يديه

فاستداه بالمسح خلاف  
الاولى وعليه يحصل قول  
الروضة لا يندب استيعابه  
ويكره تكراره وغسل الخف  
(ويكفي مسح) كسح  
الرأس (في محل الفرض بظاهر  
أعلى الخف) أي لا بأس به  
وباطنه وعقبه وحرفته إذا لم  
يرد الاقتصار على شيء منها كما  
ورد الاقتصار على الأعلى  
فيه تصر عليه وقوة على محل  
الرخصة ولو وضع يده المبتلة  
عليه ولم يمرها أو قطر عليه  
أجزأه وقول بظاهر من  
زيادته (ولا مسح لسالك في  
بقاء المدة) كان نسي ابتداءها  
أو أنه مسح حضرا أو سفرا  
لان المسح رخصة بشرط منها  
المدة إذا شك في هارجع الى  
الاصل وهو الغسل (ولان  
لزمه) أي لا يس الخف  
(غسل) هذا اعم من قوله  
فان اجنب وجب تجديد لبس  
أي ان أراد المسح فيمنزع  
ويظهر ثم يلبس حتى  
لواغتسل لا بأس بالمسح ببقية  
المدة كما اقتضاه كلام  
الرافعي وذلك نظير صفوان قال  
كان رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يأمرنا اذا كنا مسافرين

لاقتصاب كالانسان فاوله من اعلى كالرأس في الاقسام وآخره من الاسفل فآخر الساق  
اسفله وهو ما عند كعبه وأوله اعلاه وهو ما يلي الركبة فما أخذه ق ل وزى من مثل  
هذه العبارة أنه يدس في مسح الخف التحجيل ليس في محله وكانها فها ان ضمير ساقه  
للخف وليس كذلك بل هو راجع للشخص فلا يس فيه تحجيل لما علمت شيئا ح ف  
وعبارة مسح على حجره ليس مسح ساق الخف لتحصيل اطالة التحجيل كان ظهر له ما سنده  
لكن رأينا به ذلك عبارة المجموع صريحة في عدم سنه اه (قوله فاستداه الخ) مفرع  
على قوله خطوطا واعتراض بانه عند الامام مالك يجب استيعابه فها لا روي خلافه ولم  
يكن خلاف الاول وأجيب بان محل مراعاة الخلاف اذا لم يترتب عليها ترك سنة  
واضحة بالدليل وقد ورد الدليل بمسحه خطوطا شيئا ح ف (قوله يحصل قول الروض  
الخ) محل على ذلك لان ظاهره الاباحة في ان ظاهرها غير مراد وانما يمكن الحمل  
الذكور لان معنى لا يندب لا يطلب وهو ان كان المنباد منه الاباحة صادقة بخلاف  
الاولى ع ش (قوله وغسل الخف) أي لانه يعينه لا يقال في التعيب اطلاق  
مال فيحرم الغسل والتكرار لا نقول هو غير محقق قال ح ل (قوله وغسل الخف)  
أي حيث كان يفسد بذلك دون ما لا يفسده كان كان من حديد أو خشب وانما ابرز  
المصنف الضمير لانه لا يتوهم ان الكراهة لتكرير الغسل شيء يرى أو يتوهم ان غسل بالجر  
معطوف على المساء وفيه ان التوهم موجود مع الاظهار أيضا فالاولى ان يقال لو اضمح  
لزم عليه قسيت انضمام (قوله كسح الرأس) يؤخذ من النشيه الا كفاء بمسح  
شعره وجرى عليه حجر وجرى شيئا ح ر على عدم اجزائه وفرق بينه وبين الرأس  
شوبر أي فرق بأن الرأس اسم لما رأس وعلا والشعر منه بخلاف الخف شعره  
ليس منه كما في زى ويمسح على الخيط الذي خيط به لانه يعد منه وعلى  
الازرار والعري التي له اذا كانت مثبتة فيه بنحو الخياطة سم (قوله ولان لزمه  
غسل) أي اصاله فيخرج المنذور فله المسح ولا يجب نزعه وله ان يغتسل وهو لا بأس له  
ع ش وح ف وقوله فله المسح أي مسح الخفين ببقية المدة ولا تقطع بذلك الغسل  
المنذور وليس المراد انه يمسح الخف بدلا عن غسلها في ذلك الغسل وكلام المصنف  
شامل لمن تجس جميع بدنه أو بعضه واشتبه مع انه يمسح ويرد بان هذا من ازالة  
التجاسة وهي تحصل بكشط جلده (قوله أي لا بأس) بالجر على انه تفسير لمن  
أوبانصب على انه تفسير للهاء في لزمه أي لان من وانهة على لا بأس فالتقدير  
ولا لا بأس لزمه تدبر (قوله أو سفرا) جمع سافر بمعنى مسافر وهو شاك من الراوى  
كراكب وركب عمرة (قوله الامن جنابة) استثناء من النفي لان يأمرنا

فكل من المستثنى والمستثنى منه مورد عمل الطلب المدلول عليه بيا مرنا فيكون  
الاثبات الذي دل عليه الاستثناء مطلوباً وموراً به ونظير ذلك قوله تعالى أمر  
أن لا تعبدوا الا اياه برماوى (قوله ولان ذلك) أى المذكور من الجنابة وما في معناها  
وهذا معطوف على قوله خبره فوان وفي هذا التعليل شىء لان المدعى ان من لزمه  
غسل لا يسمع للحدث الاصغر حتى لو غسل رجله عن الجنابة في الخف وحدث بعد  
ذلك حدثنا أصغر لا يسمع ان يسمع عنه وليس المدعى ان من لزمه غسل لا يسمع على  
الخف بدلا عن غسلها عن الحدث الا كبر كما يقتضيه هذا التعليل وأجيب بأن المدعى  
عام للأمريين أى لعدم مسمع الخف للحدث الاصغر والا كبر (قوله وفارق الجبيرة)  
الضمير في فارق يعود على المسمع بدلا عن غسل الجنابة أى فارق مسمع الخف بدلا  
عن غسلها عن الجنابة حيث لا يسمع قوله الجبيرة أى منها حيث يسمع مع الجواز  
وعبارة ح ل قوله وفارق الجبيرة أى حيث لم يؤثر نحو الجنابة في منع مسحها اه أى  
واثر في منع مسمع الخف تأمل (قوله ثم) أى في الجبيرة (قوله من فسد خفه) أى خرج  
عن صلاحية المسمع (قوله أو بدائش) هذه الجملة معطوفة على صلة من فهي صلة  
وكذا ما بعدها واعتراض بأن الجملتين معطوفتين ليس فيها ضمير يعود على من مع  
اه يجب في المعطوف على الصلة تلبسه بضمير الموصول لانه صلة ولا يسوغ تركه  
الا اذا كان العطف بالغاء كما في الاثني عشر وأجيب بأن العائد هو المساء من به فانها  
راجعة الى خفه المضاف الى ضمير الموصول والعائد من قوله أو انقضت المدة محذوف  
أى المدة لمسه وهل يكنى ضمير الجملة الحالية وهى قوله هنا وهو بظاهر المسح فانها  
راجعة للجل الثلاث كقولنا من مضى يوم الجمعة وهو صائم فله اجر عند ربّه حرر  
والاعتراض يجري أيضا على جعل من شرطية لان الصحيح ان الشرط هو الخبر (قوله  
أى ظهر شىء) ولومن محل الحرز بخلاف نفوذ الماء امره شرط عدمه فيه وكتب  
أيضا وان سترحلا على الاوجه وفارق ما يأتى في سائر العورة بانهم احتسبوا هنا  
لكونه رخصة أكثر نزولاً للظهور بالقوة ونزلة الظهور بالفعل م ر (قوله وهو بظاهر  
المسمع) وان غسل بعده رجله على المعتد لانه لم يغسلها باعتقاد الفرض شوبرى (قوله  
لزمه غسل قدميه) أى بنية رفع الحدث عنها على التمسك لان مسحها صرف التنية  
عن غسلها سم وشوبرى (قوله وخرج بظاهر المسح) أى بالنسبة للاولين وأما  
انقضاء المدة فلا يتصور وهو بظاهر الغسل لان ابتداءها من الحدث كما هو ظاهر  
شوبرى وقد يتصور بما لو حدث وتوضأ وغسل رجله داخل الخف ثم انقضت المدة  
وهو بظاهر ذلك الغسل قال في شرح الروض وله ان يستأنف لبس الخف في هذه

ولان ذلك لا يتكرر ككره  
الحدث الاصغر وفارق الجبيرة  
مع ان فى كل منهما مسحاً على  
سائر الحاجة موضوع على  
ظاهر بان الحاجة ثم اشد  
والنزاع اشق (ومن فسد خفه  
او بدا) أى ظهر (شىء مما  
ستره) من رجل ولفافة  
وغيرهما (واقتضت المدة وهو  
بظاهر المسح) فى الثلاث

الصورة هذه الطهارة اطلقى (قوله الى غسل قدميه) أى بل يصلى بذلك الطهر لبقائه وان بطلت المدة ثم ان أراد المسح نزع الخلف ثم لبسه ع ش

\*(باب الغسل)\*

لم يذكر معنى الغسل لغة وشرعا كظواهره وانظر ما حكم ذلك والكلام عليه  
مختصر في ثلاثة أطراف في موجباته وفي واجباته وفي سننه (قوله بفتح الغين) وهو  
الا فصح مصدر غسل واسم مصدر لا يغتسل وبضمها مشترك بينهما وبين الماء الذى  
يغتسل به وبكسرهما اسم لما يغتسل به من نحو سدر والفتح في المصدر أشهر من الضم  
وأفصح لغة أى لان فعله من باب ضرب قال ابن مالك فعل قياس مصدر المعدي  
من ذى ثلاثة كردد ا لكن الضم أشهر في كلام الفقهاء للفرق بينه وبين غسل  
النجاسة وانكاره غلط كافى المجموع ر حيث ضم جازم ثانياه تبعالا وله فيض شو برى  
(قوله موت) ولو حكما ليدخل السقط فان فسر الموت بأنه عرض يضاد الحياة فيكون  
وجوديا وبديل له قوله تعالى خلق الموت والحياة والقائل بأنه عدمى يؤول خلق بقدر  
فيهكون التقابل بينه وبين الحياة على هذا تقابل العدم والملكة وعلى الاول تقابل  
الضدين تدبر (قوله لما سياتى في الجنائز) أى من كلام المتن الدال على التقييد وقال  
ح ل أى من ان غير المسلم لا يجب غسله وان الشهيد يحرم غسله وهو اعداء عن  
عدم تقييده هنا (قوله أى الحيض) أى في زمن الحيض لانه لا معنى للاعتزال في نفس  
الحيض أى الدم وانما حله الشارح على الحيض موافقة للثنا ا طفيحي والاعتزال  
وان كان شاملا لاسا اثر بدنها الا ان السنة بينت ذلك بما بين السرة والركبة ولم يحمله  
على مكان الحيض لان حله عليه يوم منع قربانها في محله ولو في غير زمنه ويوهم أيضا  
ان الاعتزال خاص بالفرج تأمل ح ف لان محيض يصلح للمكان والزمان والمحدث  
ومحل الدليل قوله تعالى ولا تقربوهن حتى يطهرن ووجه الدلالة ان التمكين واجب  
وهو متوقف على الطهريه ككون واجبا وقوله أى الحيض اللائق ان يقول أى زمن  
الحيض لان المعنى عليه وبديل له انه سبحانه ذكر نفس الحيض فيما قبله بلفظ الاذى  
فلو كان المراد بالحيض الحيض لكان المقام للاضمار وما ذكره الشيخ كغيره من التفسير  
بالحيض يحوج الى تقدير مضاف وهو لفظ زمن اه رشيدى وقوله ويعتبر فيه أى  
في كونه موحبا للغسل فهو كغيره سبب للغسل بهذين الشرطين والاصح  
ان الانقطاع شرط للصحة والقيام للصلاة شرط للغربة (قوله والقيام للصلاة)  
ولو حكما فيشمل ما اذا ضاق الوقت (قوله كما صححه) أى النووي في التحقيق أى صح  
اعتبار الانقطاع والقيام للصلاة في نحو الحيض أى في كونه موحبا للغسل فالصحيح

(لزمه غسل قدميه) فقط  
لبطلان طهرهما دون غيرهما  
بذلك واختار في المجموع كابن  
المنذرائه لا يلزمه غسل شيء  
ويصلى بطهارته وخرج بطهر  
المسح طهر الغسل فلا حاجة  
فيه الى غسل قدميه والاولى  
والثالثة من زيادتي وتبيري  
في الثانية بما ذكرناهم من

قوله ومن نزع

\*(باب الغسل)\*

بفتح الغين وضما (موجبه)  
خمسة (موت) لمسلم غير شهيد  
لما سياتى في الجنائز (وحيض)  
لاية فاعتزلوا النساء في الحيض  
أى الحيض ويعتبر فيه وفيما  
بأى الانقطاع والقيام للصلاة  
وتحوها كما صححه في التحقيق  
وغیره وان لم يصرح في  
التحقيق بالانقطاع



في التحقيق وغيره مجموع الثلاثة أعني الحيض والاقطاع والقيام وهذا التجميع لا يقتضي ان الثلاثة في كل من التحقيق وغيره بل هي موزعة فالثلاثة في غير التحقيق واثنان منها في التحقيق وبهذا صرح قوله وان لم يصرح الخ فلا تنافي او يقال صححه في التحقيق ولو يجادلهم يأت به صريحنا أي لان الذي في التحقيق انه يجب بارادة القيام الى الصلاة ونحوها ومعلوم ان من لازم ذلك الاقطاع فهو صححه ضمنيا عن (قوله ونفاس) ان قيل لا حاجة اليه مع الولادة لانه يستغني بها عنه لانه قول لا لازم لانها اذا اغتسلت من الولادة ثم طرا الدم قبل خمسة عشر يوما فهذا الدم يجب له الغسل ولا يغني عنه ما تقدم تأمل شوبري (قوله لانه دم حيض مجتمع) هو ظاهر فمن لم تحض وهي حامل اما هي فيحوز ان يكون الخارج منها حال الحمل البعض لا الكل وقضية تعليمهم وجوب الغسل من النفاس بانه دم حيض مجتمع ان النفاس لو نوت رفع حدث الحيض كفت الزينة ولو عداوه كذلك ع ش أي مالم تقصد المعنى الشرعي على المعتمد (قوله ونحو ولادة) ظاهره ولو من غير محلها المعتاد لانه اطلق فيه وفصل فيما بعده عن رقيده ابن قاسم يكون الفرج منسد (قوله من القاء علقه أو مضغة) أي اخبر القوابل بانها أصل آدمي ولو واحدة منهم على المعتمد (قوله ولو بلابل) غاية لارد على من قال انها لا توجب الغسل متمسكا بقوله صلى الله عليه وسلم انما الماء من الماء اه شيخنا ح ف وأكثر ما تكون الولادة بلابل في نساء الاكراد ويجوز وطؤها عقبها وتطيرها (قوله لان كلامها) أي من الولادة ونحوها وفيه ان الولادة والقاء ما ذكر ليسا منيا لان الولادة خروج الولد وكذا العلقه الخ ويجب ان المعنى لان كلاما منها ذودلالة على المنى أو ذومنى منعقد اه ع ش وأجيب أيضا بان المراد بالولادة المولود وبالقاء الملق والحاصل ان لعلقه والمضغة حكم الولد في ثلاثة اشياء الفطري بكل منهما ووجوب الغسل وان الدم الخارج بعد كل يسمى نفاسا وتريد المضغة على العلقه بكونها تنقضي بها العدة ويحصل بها الاستبراء وتزيد الولد عنهما بانه يثبت به أمية الولد ووجوب الغرة بخلافهما اه برماوى وفي القليوبي على المحلى فائدة ثبتت للعلقة من أحكام الولادة وجوب الغسل وفطر الصائم بها وتسمية الدم عقبها نفاسا ويثبت للمضغة ذلك وانه قضاء العدة وحصول الاستبراء فقط مالم يقولوا فيها صورة فان قالوا فيها صورة ولو خفية وجب فيها مع ذلك غرة ويثبت مع ذلك بها أمية الولد ويجوز ان كلهما من الحيوان المأكول عند شيخنا مر (قوله وجنابة) وهي لغة البعد وشرعا أمر معنوي يقوم بالبدن يمنع صحة الصلاة حيث لا مرخص واستعملت في المذكور هنا لانه بعد الشخص عن المسجد والقراءة ونحوهما برماوى

(نفاس) لانه دم حيض  
مجتمع (ونحو ولادة) من القاء  
علقه أو مضغة ولو بلابل لان  
كلامها منى منعقد ونحو من  
زيادتي (وجنابة) وتحصل

لا دمي في فاعل او فاعول به (بدخول حشفة او درها) من فاعدا (١٢٢) (فرجا) قبل او دبر او لميت او لميتهم

وقوله امر معنوي قضيته انه لا تنافي الحاية على المبع من الصلاة ونحوها ولا على السبب الذي هو خروج المني او دخول الحشفة رشيدى مع انها تطلق عليهم ما م ر شوبرى (قوله لا دمي) مثله الجنى (قوله او درها) من فاعدا وان جاوز طولها العسادة ولو خلق بلا حشفة يعتبر قدرا لم تدل به لب امثاله وكذا في ذكر البهيمه يعتبر قدر يكون نسبته اليه كنسبة معتدل ذكر كرا دمي اليه فيم يظهر ولو نساء وادخل قدر الحشفة منه لم يؤثر كما يؤخذ من قوله او درها من فاعدا اه زى (قوله فرجا) ولو مبنا حيث بقى اسمه اه ق ل ولو ارج ذ كره في دبر نفسه فالنتجه ترتيب الاحكام من غسل واحد وغيرها عليه كما قاله م ر في باب الزنا خلافا لما نقل عن زى من وجوب الغسل دون الحد لكونه لا يستحي فرج نفسه وانظر هل يجب عليه حدان باعتبار كونه فاعلا ومفعولا أم لا قياسا على تدخل الحد ودبعضها في بعض اذا كانت من جنس واحد الا قرب الثاني انتهى برماوى وسم على حجر (قوله ولو لميت) تعميم في الحشفة والفرج (قوله نعم لا غسل الخ) أى الا ان تحققت جنابته كان او لم يكن رجل في فرجه او لم يكن هو في فرج امرأة او دبر فيجب يقينا لانه جامع او جومع فيه زى (قوله تحت صلب) وكذا من نفس الصلب م ر (قوله و تراثب) يفيدان تحت مسطرة على التراثب فلا يوجب الغسل عند المؤلف الا الخارج من تحت التراب دون الخارج منها نفسها كما انه لا يوجب الغسل عنده الا الخارج من تحت الصلب لا الخارج من نفس الصلب هذا وفي المجموع التصريح بان الخارج من نفس الصلب يوجب الغسل أى وعلى قياسه التراثب وحينه يذ يكون الصلب كعت المدة ح ل والحكمة في ككون منى الرجل في ظهره ومنى المرأة في تراثبها كثرة شفقتهم منه على الاولاد برماوى (قوله وانسد المعتاد) أى انسداد اعراضا والا فيوجب مطلقا أى سواء من تحت الصلب أولا (قوله عن أم سلمة) مى زيجته عليه الصلاة والسلام وامه اهند بنت سليم وكانت من أجل النساء (قوله ان الله لا يستحي من الحق) يحتمل انه لا يأمر ان يستحي من الحق أولا يمتنع من ذكره امتناع المستحي وانما قدمت ذلك على سؤالها للاشارة الى ان المسئول أمر يستحي منه فهو نوع براعة استهلال عند أهل البديع شوبرى (قوله كالمدة) صوابه كعت المدة اذا الخارج من نفس الصلب يوجب الغسل لانه معدن المني س ل (قوله ثم الكلام) أى في قوله ارتحت صلب الخ وأما اذا كان من طريقة المعتاد فلا يتقيد بكونه مستحكما فيجب به الغسل وان خرج لمرض ولو على صورة الدم لكثرة الجماع ونحوه فيكون طاهرا موجبا للغسل كما في م ر (قوله مستحكم) أى خرج لاللة ولا مرض (قوله اولدة الخ) او مانعة خلو (قوله عجين) أى لئو حنطة (قوله بياض بياض) أى

لا غسل بايزج حشفة مشكل ولا بايزج في قبله لا على الفاعل ولا على المفعول به (و) تحصل (ب) خروج منيه أولا من معتادا (و) من (تحت صلب) لرجل وهو الظهر (و تراثب) لامرأة وهى عظام الصدر (وانسد المعتاد) لخبر الشيفين عن أم سلمة قانت جاءت أم سليم الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت ان الله لا يستحي من الحق هل على المرأة من غسل اذا هي احتلمت قال نعم اذا رأت الماء وخرج منيه منى غيره وبأولاً خروج منيه ثانيا كان استدخله ثم خرج فلا غسل عليه فتعجبرى بنيه أولى من تعبيرة بنى وتولى أولا مع التقيد بعت الصلب الى آخره من زيادتي فالصواب والترائب هنا كالمدة في الحدوث فيما سمرم ويكفى في الشيب خروج المني الى ما يظهر من فرجها عند قعودها لانه في الغسل كافيا هو كإسباقى ثم الكلام في منى مستحكم فان لم يستحكم بان خرج لمرض لم يجب الغسل بلا خلاف كما في المجموع عن الاصحاب (ويعرف) المني (بتدفق) له (أولدة) بخروجه وان لم يتدفق لقلته (أوريج عجين) وطلع نخل (رطباً أو) ريج (بياض بياض جافاً) وان لم يتدفق ويتأذبه كان خرج ما بقى منه بعد الغسل ورطباً وجافاً لان

لقد

لقد (بياض بياض جافاً) وان

لهود جاج شوبرى (قوله من المنى) أى من ضميره (قوله خواصه) أى علاماته (قوله يجب) وهل يسن أولا شوبرى ونقل عن زى أنه لا يندب بل يحرم قلب وهو ظاهر إذا لم يحصل شك لأنه لا نمتاط عبادة فاسدة فان حصل شك فهى مسألة التخيير الآتية خصوصا وقد حكموا عليه فى الحالة المذكورة بأنه ليس بمنى فن إن تأتى النسبة تأمل ا ج (قوله تخيير بين حكميها) فان اخيار كونه منيا لم يحرم عليه ما يحرم على الجنب لاننا نحرم بالشك على المعتمد وخالف بعض المتأخرين واعتمدوه فى التحفة واذا تحقق كونه منيا بعد ذلك اجزاء الغسل السابق لأنه رجب عليه باختيار كونه منيا وبه فارق وضوء الاحتياط اذا تحقق فى الحدث بعده فانه لا يجرئه لأنه متبرع به كفى ع ش وله ان يرجع عما اختاره أولا كان اختيار كونه منيا فله ان يختار كونه وديا ثانيا ويغسله ويظهر ان له الاختيار ولو فى اثناء الصلاة ولا تبطل لاننا تحققنا الانعقاد ولا تبطلها بالشك ثم رأيت ما يقتضى انه لو اختار أحدهما وفعل به انه لا يؤثر اختيار الآخر وهو قول الخطيب وقال الشوبرى واذا اختار أحدهما وفعله اعتد به فان لم يفعله كان له الرجوع عنه وفعل الآخر اذا لا يتعين عليه باختياره والمعتمد ان له الرجوع عما اختاره وان فعله كفى ع ش ولا اعادة عليه لما سلاه ع ن (قوله وقضية ما ذ ل) أى اطلاق ان المنى يعرف بشىء من تلك الخواص ح ل (قوله وهو قول لا كثيرين) متمم (قوله الا بالتلذذ والريح) أى ربح الهجن وطلع الفحل وطبا ويساى اليه ن جافا وان لم يحصل تدفق ح ل (قوله وقال السبكي الخ) ضعيف (قوله أى بالجناية) هلا قال أى بالمذكورات واجيب بان ذلك يشمل الموت ولا يأتى فيه ما ذكره أيضا يشمل الحيض والنفاس وقد ذكر محرماتهما فى باب الحيض فيكون فى كلامه تكرار ح ل (قوله ومكت) أى ولو حكما بدليل قوله ولو مترددا قال جروهل منابطه كفى الاعتسكاف بالزيادة على العمأةينة او ما هنا بادنى طمأنينة لأنه اغلظ كل محتمل والثاق اقرب اه ويوجه بانهم انما اعتبروا فى الاعتسكاف الزيادة لان ما دونها لا يسمى اعتسكافا والمدار هنا على عدم تعظيم المسجد بالمسك فيه مع الجنبية وهو حاصل بادنى مكت ع ش على م ر (قوله مسلم) أى بالغ غير نبي لان من خصائص الانبياء جواز المسك فى المسجد مع الجنبية وان لم يقع منهم بخلاف الميز كما أفتى به النووي وجرى عليه شيخنا فى شرحه ولوركب دابة ومرفيه لم يكن ما كنا لان سيرها مفسوب اليه فسكاه ما ر بخلاف نحو سير يحملة انسان شرح م ر وهل هو كبيرة او صغيرة توقف فيه زى قلت والذي يظهر الشافى كادخال النجاسة والصبيان والمجانين مع عدم الامن اه شوبرى (قوله بالضرورة) أما اذا كان عذر كان خشى من الماء البارد ونحوه جازله المسك بشرطان

من المنى (فان فقدت) خواصه  
المذكورة (فلا غسل) يجب  
به فان احتمل كون الخارج  
منيا أو وديا كمن استيقظ  
ووجد الخارج منه ابغض تخييرا  
تخير بين حكميها فيغسل أو يتوضأ  
ويغسل ما أصابه منه وقضية  
ما ذكر ان منى المرأة يعرف بما  
ذكر أيضا وهو قول الأكثر  
لكن قال الامام والغزالي  
لا يعرف الا بالتلذذ وان  
الصالح لا يعرف الا بالتلذذ  
والريح وبه جزم النووي فى  
شرح مسلم وقال السبكي انه  
المعتمد والاذرى انه الحق  
(وحرم بها) أى بالجناية  
(ما حرم يحدث) مما ر فى بابه  
(ومكت مسلم) بالضرورة

يتيم وهذا التيم لا يبطله نافض من نواقض الوضوء ولا يبطله الا الجنابة ويتيم ولو بتراب  
المسجد لكن التراب اذا دخل في وقفه يحرم ويجزى ع ش (قوله ولو مترددا) فلو مر وهو  
يجمع زوجته حرم وان لم يمكث م ر ولو دخل بقصد المكث فتر ولم يمكث لم يكن المرور  
حراما خلافا لابن العماوان حرم القصد ع ش (قوله بمسجد) ومثله رحبة وهي ما  
وقفت لاصلا في حالة كونها جزءا منه وهو اء ولو طأ ثرا فيه وجناح بجداره وقوله وجناح  
وان كان كله في هواء الشارع وشجرة اصلها فيه وان جلس على فرعها الخارج عنه  
وكذا لو كان اصلها خارجا عنه وفرعها فيه ومكث على فرعها في هوائه بخلاف  
ما لو وقف على فرع شجرة اصلها خارج عن أرض عرفات وفرعها في هوائها لان  
هواءها لا يسمى عرفات برماوى وقوله وجناح بجداره مثله في شرح م ر قال الرشيدى  
عليه فيه انه اذا كان داخل في وقفته فهو مسجد حقيقة لان المسجد اسم لهذه الابنية  
المخصوصة مع الارض وان لم يكن داخل في وقفته فظاهر انه ليس له حكم المسجد اه  
ودخل في المسجد المشاع وتسحب التحية فيه ولا يصح فيه الاعتكاف (قوله  
لا عبوره) أى ان كان له بابان ودخل من أحدهما وخرج من الآخرى بخلاف ما اذا  
لم يكن له الا باب واحد (قوله وقراءته لقرآن) أى باللفظ ومثله اشارة لاخرى قاله  
القاضى في فتاويه (قوله وقراءته) أى المتطوع بها فلو قرأ سورة معينة كل  
يوم مثلا فقد الطهورين يوما كاملا فيصير له قراءة تلك السورة على ما اقتضاه كلام  
الارشاد واعتمده جمع قاله شيخنا (فرع) سامع قراءة الجنب حيث حرم  
هل يشاب لا يبعد الثواب لانه استماع للقراءة ولا ينال ذلك الحرمة على القارى م ر  
شوبرى باختصار (قوله بقصده) ولو مع غيره ش ل (قوله ولو بعض آية) ولو حرفا  
ان قصد ان يأتى بما بعده ولو باشارة اخرى شوبرى والمراد اشارة بعمل  
النطق كاسائه لا مطلق الاشارة وعبارة البرماوى قوله ولو بعض آية صادق بالحرف  
الواحد وان قصد الاقتصار عليه وهو كذلك لان نطقه بحرف بقصد القراءة شروع في  
المعصية والتحريم لذلك لا لكونه يسمى قرآنا (قوله له متابعات) أى مقويات أى طرق  
تقويه بان يرد معناه من طرق اخرى صحيحة أو حسنة ع ش على م ر (قوله لا يقرأ  
الجنب) بكسر الميم نهى وبضمها خبر بمعناه شوبرى ولا يحرم سماع قراءة الجنب  
والخائض وان علم ويشاب أيضا سم على جري في باب الاجارة ع ش (قوله لكن  
فاقد الطهورين الخ) وحينئذ يقال لسا شخص يجب عليه الصلاة ويجب عليه أن  
يوقعها خارج المسجد ح ل (قوله بل عليه قراءة الفاتحة) ولا بد ان يقصد القراءة  
والا لم تصح صلاته أى وكذا قراءة آية في خطبة الجمعة شوبرى (قوله بغير قصد قرآن)

ولو مترددا (بمسجد) لا عبوره  
قال تعالى ولا جنب الا عابرى  
سبيل بخلاف الرباط ونحوه  
(وقراءته لقرآن بقصده)  
ولو بعض آية لخبر الترمذى  
لا يقرأ الجنب ولا الخائض  
شيئا من القرآن وهو وان كان  
ضعيفا له متابعات تحبب وضعفه  
لكن فاقد الطهورين له بل عليه  
قراءة الفاتحة في الصلاة  
لا يضطراره اليها اما اذا لم يقصده  
كان قال عند الركوب سبحان  
الذى سهر لنا هذا وما كنهه  
مقرنين وعند المعصية انا لله  
وانا اليه راجعون بغير قصد  
قرآن فلا يحرم



لا حاجة اليه مع قوله أما إذا لم يقصده قال الاطفيحي وهل يشترط في قصد الذكرك  
بالقراءة ملاحظة الذكرك في جميع القراءة قياسا على تكبير الانتقالات او يكفي قصد  
الذكرك في الاول وان غفل عنه في الانتهاء فيه نظرا والا قرب الثاني ويفرق بان الصلاة  
حقيقة واحدة فعدم ملاحظة الذكرك في كل تكبيرة مبطل لها الشبهة أي التكبير  
حينئذ بالكلام الاجنبي بخلاف القراءة وعند قصد الذكرك يحرم اللحن فيه لان الالفاظ  
لم تخرج به عن القرآنية (قوله وهذا أعم الخ) اسم الاشارة راجع للمتن أي باعتبار  
مفهومه أي مفهوم هذا أي قوله بقصده ولا يصح أن يكون الضمير راجعا للمفهوم وهو  
قوله أما إذا لم يقصد الخ لان الاعمية انما هي بين المتن والاصل كما هي عادة لا بين  
المفهوم والاصل (قوله واخباره كذلك) وان لم يوجد نظمها الا في القرآن كما في شرح  
التحرير (قوله وخرج به الكافر) في خروجه بما سبق نظرا ذكلامه السابق في  
الحرمة وهي عامة للمسلم والكافر وقد يجاب بأنه أشار بقوله فلا يمنع الى ان التقيد  
بالمسلم انما هو للحرمة والمنع معا أما الكافر فيحرم عليه ولا يمنع منه ع ش أي فقيا  
تقدم شي مقدره هذا محترزه والتقدير ومكث مسلم ويمنع منه وأما الكافر فلا يمنع  
ويحرم عليه لانه مخاطب بالفروع ولا ينافي قوله به لانه لا يعتد حرمة ذلك اذا يلزم  
من نفي اعتقاد الحرمة نفي الحرمة أي لان اعتقاده لا يعتبر (قوله الكافر) أي الجنب  
بخلاف الحائض والنفساء فيمنعان منه اتفاقا قاله حجر شوبري (قوله فلا يمنع من  
المكث) محله اذا اذن له مسلم أو مكاف س ل وكان له حاجة ومن الحاجة المقتى  
والحماكم لفصل الخصومات فان دخل بغير ذلك عزرا لكن يشك على جواز اذن المسلم  
له في الدخول ما جرى عليه م ر في البيع انه يحرم بيع الطعام له في رمضان أي مع علمه  
بأنه يأكله في النهار الا أن يجاب بانهم يعتقدون وجوب الصوم في الجملة ولا كذلك  
دخول المسجد لا يعتقدون حرمة شوبري (قوله من المكث ولا من القراءة)  
الاخصر فلا يمنع منهما وقد يقال احوجه الى ذلك قوله **ب**كن شرط الخ (قوله بشرط  
حل قراءته) أي تمكينه منها والافهي حرام عليه مطلقا قال ح ل وأما المعاند فلا  
يجوز تعليمه ويمنع من تعليمه ولولي الصبي تمكينه من المكث في المسجد جنبا كالقراءة ولا  
بد من ان يحتاج للمكث فيه (قوله كالتوراة والانجيل) أي ولو علم تبدلها لان الحرمة  
من خواص القرآن تعظيمه على بقية الكتب ع ش (قوله وأقله) أي واجبه الذي  
لا بد منه قال حجر علم ان في عبارته شبه استخدام لانه أراد بالغسل في الترجمة الاعم من  
الواجب والمندوب وبالضمير في موجهه الواجب وفي أقله واكمله الاعم اذا الواجب من  
حيث ومفه بالوجوب لا أقل له ولا اكمل انتهى (قوله رفع نية حدث) ويرتفع الحيض

وهذا أعم من قوله رتحل  
اذ كاره لا بقصد قرآن اذ غير  
اذ كاره كواظله واخباره  
كذلك كادل عليه كلام  
الرافعي وغيره والتقيد بالمسلم  
من زيادتي وخرج به الكافر  
فلا يمنع من المكث ولا من  
القراءة كما صرح به فيها  
الماوردي والرويان لانه  
لا يعتد حرمة ذلك لكن  
بشرط حل قراءته ان يبري  
اسلامه وبالقرآن وغيره  
كالتوراة والانجيل (وأقله)  
أي الغسل من جنابة ونحوها  
(نية رفع حدث أو نحو جنابة)  
كحيض أي رفع حكم ذلك (أو)  
نية (استباحة مقننقرايه)  
أي الى الغسل كصلاة (أو)  
اداء غسل (أو فرض غسل)  
وفي معناه الغسل المفروض

بنية النفاس وعكسه مع الحمد كما دل عليه تعليلهم إيجاب الغسل في النفاس بانه دم  
حيض مجتمع م ر وله تفريقها على اجراء البدن كالوضوء كما نقل عن حجر (قوله  
والطهارة للصلاة) فيه انها تصدق بالوضوء وأجيب بان قرينة حاله تخصصه بالا كبر  
كما خصصت الحدث في كلامه بذلك (قوله بخلاف نية الغسل) أي فلا تكفي مالم  
يضمه الى مقتضائه أو نحو ذلك كنوبت الغسل للصلاة أو لقراءة القرآن أو مسح  
المصحف ومثله نية الطهارة وقوله لانه قد يكون عادة وبه فارق الوضوء وقد يكون  
مندو با فلا ينصرف للواجب الا بالنص عليه لانه لما تردد القصد فيه بين اسباب ثلاثة  
العادي كالتنظيف والادب كالعيد والوجوب كالجنابة احتاج الى التعمين بخلاف  
الوضوء فليس له الاسيب واحد وهو الحدث فلم يحتج الى التعمين لانه لا يكون عادة  
أصلا ولا مندوبا بالسبب وليست الصلاة بعد الوضوء سببا للتجديد وانما هي مجوزة له  
فقط لا جالبة له ولذلك لا تصح اضافته اليها فانهم ذلك فانه مما يكتب بالتبر فضلا عن  
الحبر برماوى و ق ل فان قلت أي فرق بين أداء الغسل والغسل فقط لانه ان اريد  
بالاداء معناه الشرعى وهو فعل العبادة في وقتها المقدر لها شرعا لا يصح لان الغسل  
لا وقت له مقدر شرعا وان اريد معناه الماغوى وهو الفعل مساوى نية الغسل ويجاب بان  
الاداء لا يستعمل الا في العبادة ع ش وفيه انه يصدق بالمندوب (قوله اولى) عبر  
في الوضوء باعم وهنا باولى وانظر وجهه وعبارة هذا اولى لان كلام الاصل يوهم انه  
لا بد من الجمع بينهما ولو نوى الجنب رفع الحدث الاصغر غلطا ارتفع حدثه عن اعضاء  
الوضوء فقط غير رأسه لانه لم ينو الا مسحه اذ غسله غير مطلوب بخلاف باطن شعر  
لا يجب غسله لانه يسن غسله فكانه نواه ومنه يؤخذ ارتفاع جنابة محل الغرة  
والتحجيل الا أن يفرق بان غسل الوجه هو الاصل ولا كذلك محل الغرة والتحجيل حجر  
ع ش واستشك كل الغلط المذ كوربانه اذا كان المراد حقيقة من سبق اللسان فلا  
عبارة به لان النية محلها القلب وان كان المراد انه قصد بقلبه رفع الاصغر حقيقة كان  
مقتضاه أن لا ترتفع الجنابة حتى عن اعضاء الوضوء وأجيب بان المراد بالغلط الجهل  
بان ظن ان غسل اعضاء الوضوء بنية رفع الحدث الاصغر كاف عن الا كبر كما يكفي  
عن الاصغر شيئا ح ف (قوله كمية من به سلس بول) أي فينوى الاستباحة ولا  
يكفيه نية رفع الحدث أو ما في معناه كالطهارة عنه أوله أو لاجله ح ل (قوله حتى  
الاطفار) أي فالبشرة هذا اعم من الناقض في الوضوء برماوى (قوله وان كثف) وفارق  
الوضوء بتكرره (قوله من صماخى الاذنين) بكسر الصاد كما في القاموس والمختار ع ش  
(قوله ومن فرج المرأة) ويفرق بين هذا حيث عد من الظاهر وبين داخل الفم حيث

والطهارة للصلاة بخلاف نية  
الغسل لانه قد يكون عادة  
وذ كنية رفع الحدث ونحو  
الجنابة من زيادتي وتعبيرى  
باداء أو فرض غسل اولى من  
تعبيره باداء فرض الغسل  
وظاهر ان نية من به سلس  
منى كنية من به سلس بول  
وقد مترى بها (مقرونة بأوله)  
أي الغسل فالونوى بعد غسل  
جزء وجب اعاده غسله  
(وتعميم ظاهر بدنه) بالماء حتى  
الاطفار والشعر ومنبته وان  
كثف وما يظهر من صماخى  
الاذنين ومن فرج المرأة عند  
قدورها نقضاء حاجتها

عدم الباطن بان باطن الغم ليس له حالة يظهر فيها تارة ويستتر أخرى وما يظهر  
من فرج المرأة يظهر فيها لوجست على قدميها لقضاء حاجتها ح ل وح ف (قوله  
وما تحت القلفة) لانها مستحقة الازالة ولهذا ازالها انسان لم يرضها وهي بضم القاف  
واسكان اللام وفتحها ما يقطعها الخائن من ذكر الفلام ويقال لها غرلة بمجبة مضمومة  
وراء ساكنة برماوى ومحل وجوب غسل ما تحت القلفة ان تيسر ذلك بان امكن  
ففسخها والا رجبت ازالته فان تعذرت صلى كفا قد الطهورين ع ش على م ر  
(قوله فعلم) أى من قوله وتعميم الخ (قوله لا تجب مضمضة الخ) أى لان محلها ليس  
من الظاهر وان افكش باطن الغم والانف بقطع ساترهما وكذا باطن العين وهو  
ما يستتر عند انطباق الجفنين وان افكش بقطعها كفى الوضوء وفارق ما ذكر  
فى باطن العين وجوب تطهيره عن الخبث لانه فحش وأخذ منه ان مقعدة المبسور  
اذا خرجت لم يجب غسلها عن الجنابة ويجب غسل خبثها ومحلها ان لم يرد ادخالها  
والالم يجب هذا أيضا س ل (قوله كفى الوضوء) أى بل يسنان مسنة مستقلة  
وان كانا موجودين فى الوضوء المسنون للغسل ولم يقن عنهما لان لساقولا بوجوب  
كليهما كالوضوء كفى حجر (قوله شعر نبت فى العين) وان طال فلا يجب غسل الخارج  
كفى ع ش (قوله باطن عقده) أى عقد شعر ظاهر البدن هذا هو المراد وان أوجعت  
عبارة رجوع الضمير لشعر داخل العين والانف والمراد منه ما انعقد بنفسه  
وان كان مقصرا بعدم تعده ح ف واما اذا كان بفعله فيعفى عن قليله دون كثيره  
شيخنا ونقل الاطفيحي عن ع ش انه لا يعفى عن قليله أيضا تعديه بفعله (قوله أولى  
من قوله وتعميم الخ) أى لانه لا يشمل الظفر ويقتضى وجوب غسل الشعر النابت  
فى العين والانف (قوله واكمله ازالة قدر) أى مع الاقل المتقدم (قوله استظهارا) أى  
طلب الظهور وصول الماء الى جميع البدن (قوله فتكفى غسلة مفرع على قوله وأقله الخ)  
مع قوله واكمله ازالة قدر (قوله للجبس وحدث) محل ذلك ان كانت الجباسة حكمة  
أو عينية وزالت أو صافها بترك المرة هذا محل خلاف الشيخين والافان كانت عينية  
ولم تزل أو صافها وجب لغسله تقديم ازالته عليه باتفاقهما شيخنا ح ف وعبرة  
زى قوله فتكفى الخ عبارة الاسعاد لك قيد النووى الجباسة بالحكمة ولا بد منه  
وقيدما السبكي بما اذا كانت الجباسة لا تحول بين الماء والعضو ولا يخفى تقييدها  
أيضا بغير المغلظة كما لم من قوله غسلة واحدة اما المغلظة فغسلها بدون الترتيب  
أو معة قبل استيقاء السبع لا يرفع الحدث انتهى (قوله لان موجهما واحد) وهو  
التعميم بالماء مع زوال الاوصاف فى الجباسة ح ف وعبرة ع ش قوله موجهما

وما تحت القلفة من الاقل  
فعلم انه لا تجب مضمضة  
واستساق كفى الوضوء  
ولا غسل شعر نبت فى العين  
أر الاقف وكذا باطن عقده  
فتعبرى بما ذكر أولى من  
قوله وتعميم شعره وبشره  
(واكمله ازالة قدر) بمجبة  
طاهرا كان أو نجسا كنى  
وودى استظهارا (فيكفى  
غسله) واحدة للجبس  
وحدث لان موجهما واحد  
وقد حصل





ثم والاصل في باب التيمم  
(وان تتبع غير محدثة اثر نحو  
حيض) نحو فاس (مسكا)  
بان تجعله على قطنه وتدخلها  
فرجه بعد اغتسالها الى  
المحل الذي يجب غسله للامر  
به مع تفسير عائشة له بذلك  
في خبر الشيخين وتطهيرا  
للمحل فان لم تجد مسكا  
(فطيبا) فان لم تجد (فطينا)  
فان لم تجد فالماء كاف واما  
المحذ فيحرم عليها استعمال  
المسك والطيب نعم تستعمل  
شياء يسيرا من قسط أو اظفار  
ويحتل الخاف المحرمة بها  
والتيقيد بنير المحذ مع ذكر  
نحو والطيبين من زيادتي  
(وان لا ينقص) في معتدل  
الخلقة (ماء وضوء عن مد  
وغسل عن صاع) تقريبا  
فيما لا يتبع رواه مسلم فعلم  
انه لا حد له حتى نقص عن  
ذلك واسبغ اجزه ويكره  
الاسراف فيه والصاع أربعة  
امداد والمد رطل وثلاث  
بغدادى (ولا ين تجديده)  
أى الغسل لانه لم يتقل ولما  
فيه من المشقة (بخلاف  
وضوء) فيسن تجديده بقيد  
زده بقولي

قاله ابن حبيب ومو به ابن رشيد (قوله والاصل) أى وصرح به الاصل ع ش (قوله  
شقه الايمن) لكن يغسل شقه الايمن من قدام ثم من خلف وكذا يقال في الايسر  
بخلاف الميت فانه يغسل المقدم بشقيه ثم الايسر المؤخر بشقيه لانه اسهل لانه يلزم  
عليه انقلابه مرة واحدة ولو غسل كالحى لزم انحرافه مرتين مرة من جهة يمينه ومرة  
من جهة يساره وقوله وان تتبع الخ ليس هذا من أكل الغسل بل هو سنة مستقلة  
(قوله غير محدثة) أى وغير صائفة وغير محرمة شيخنا (قوله اثر) بغتتين أو بكسر  
فسكون شوبرى (قوله حيض ولو احتمالا) كافي المتخيرة على الوجه جرح ش  
(قوله للامر به) أى بالاتباع وقوله بذلك أى بالجعل المذكور (قوله فان لم تجد مسكا)  
الترتيب لكامل السنة لا لاصلها شوبرى (قوله فطيبا) أى غير المسك بدليل المقابلة  
(قوله فالماء كاف) أى غير ماء الغسل الراجع للحدث وعند الشيخ عميرة الاكتفاء بماء  
الغسل الراجع للحدث وقوله كاف أى في دفع الكرامة لا عن السنة خلافا لاسنوى  
شوبرى (قوله تستعمل الخ) معتمد خلافا للجبى (قوله من قسط أو اظفار) نوعان من  
النحو روى قال في القسط كست بضم الكاف كفى الشوبرى وفي البرماوى الاظفار  
شئ من الطيب اسود على شكل ظفر الانسان ولا واحد له من لفظه اه (قوله  
ويحتل الخ) ضعيف (قوله بها) أى بالمحذ وكذا الصائفة ح ل أى من حيث  
كونها تستعمل شياء يسيرا من قسط أو اظفار (قوله وان لا ينقص) بفتح أوله متعديا  
قال تعالى ثم لم ينقصه وتم شئاً وقاصراً وان اختلف الفاعل عليها وقوله ماء وضوء يجوز  
في لفظ ماء الرفع على انه فاعل بنقص والنصب على انه مفعول وهذا أولى لان نسبة  
المقص الى المعتسل أولى شوبرى لكن قول الشارح في معتدل الخلقة يؤيد الاول  
والاقتال معتدل الخلقة ثم ان صفيه يقتضى ان هذا من أكل الغسل وليس كذلك  
ومن ثم قال المنهاج ويسن ألا ينقص وذكر له عاملا إشارة الى انه سنة مستقلة وذكر  
حكم ماء وضوء لانه من سن الغسل قال س ل وظاهر كلامه ان المستحب عدم  
المقص لا الاقتصار على المد والصاع وعبر آخرون بأنه يندب المد والصاع وقضيته انه  
يندب الاقتصار عليها قال الخطيب وهذا هو الظاهر لأن الرفق محبوب اه (قوله  
ولا ين تجديده) ومثله التيمم وضوء دائم الحدث على ما قال الغزى انه الاشبه  
شوبرى (قوله بخلاف وضوء) أى وضوء السليم اما وضوء صاحب الضرورة فلا  
يستحب تجديده كما قال الشوبرى وع ش (قوله فيسن تجديده) ولولم يجد البعض  
مالا يكتفيه استعماله كما هو ظاهر وتيمم عند فقد الماء أو تعذر استعماله كما وافق عليه  
شيخنا اه شوبرى ومحل سن التجديد ما لم يعارضه فضيلة أول الوقت والاقدمت

(صلى به) صلاة ماروى أبو داود وغيره خبر من توضأ على طهر كتب له عشر حسنات (ومن اغتسل لغرضه يغسل) كجباية وجعة (حصول) أى غسلها (أولاً وحدها حصل) غسله (فقط) عملاً به نواه في كل وأما لم يندرج النفل في الغرض لأنه مقصود فاشبه سنة الظاهر مع فرضه وفارق ما لو نوى بصلاته الغرض دون التحية حيث تحصل التحية وإن لم ينوها بأن القصد ثم اشغال البقعة بصلاة وقد حصل وليس القصد هنا النظافة فقط بدليل أنه يتيم عند عجزه عن الماء وقول ولغرض ونقل أعم من قوله لجباية وجعة (ومن أحدث وأجنب) ولو ترتباً هذا أعم من قوله ولو أحدث ثم أجنب أو عكسه (كفاه غسل) وإن لم يرمعه الوضوء لاندراج الوضوء فيه

\*(باب في الجباسة وإزالتها)\*  
(الجباسة) لغة لا يستقدر وشرعاً لا يستقدر

عليه لأنها أولى كما أتت به والد شيخنا اه ح ل وشو برى (قوله صلى به ولو سنة الوضوء) وفي كلام الأئمة إذ أتى الحس البكرى غير سنة الوضوء فيما يظهري لاشلا يلزم التسلسل إلا إذا قلنا لا سنة للوضوء المجدد كما هو ظاهر حديث بلال ح ل وأجيب بأن هذا موقوف إليه فله تركه بقطع سنة الوضوء فلو جدد قبل أن يصلى به كره تنزيهاً لا تحريماً وقال جريحرم أن قصد به العبادة اه ع ش وعبارة س ل فان قصده عبادة مستفلة حرم انتهى والمراد بالعبادة المستفلة أنها عبادة مطلوبة في ذاتها كما في ع ش على م ر (قوله صلاة ما) ولو ركعة وترويضاً جوازاً (قوله ومن اغتسل الخ) ولو طالب منه اغتسال مستحبة كعيد وكسوف واستسقاء وجعة ونوى أحدها حصل الجميع لمساواتها لمويه وقياساً على ما واجتمع عليه أسباب اغتسال واجبة ونوى أحدها لأن مبنى الطهارة على التداخل ح ل والمراد بمحصول غير النوى سقوط طلبه (قوله كجباية وجعة) أى كغسل جباية وغسل جمعة والافس الجباية ليست فرضاً والجمعة ليست نفلاً عشاوى (قوله اشغال البقعة) التعبير به لغة قليلة وكان الأولى أن يقول شغل البقعة لأن فعله شغل قال تعالى شغلنا أموالنا وفي المختار شغل بسكون الغين وضهاوشغل يفتح الشين وسكون الغين ويفتحين فصارت أربع لغات والمجمع اشغال وشغله من باب قطع فهو شاغل ولا تقل اشغله لأنها لغة رديئة ع ش على م ر اه (قوله ومن أحدث وأجنب) هلا قال ومن أحدث حدثاً أصغر وأكبر كفاه غسل ليكون إلا كبر شامل للحيض والنفاس وأجيب بأنه اقتصر على الجباية لكونها توجد بدون الحدث الأصغر بخلاف الحيض والنفاس فإنها لا يوجدان بدونه أى الحدث الأصغر فله دره (قوله ولو مرتباً) لعل الأولى أن يقول ولو معاً لأن المسية هي التي أدخل بها الأصل فالأولى أن يغني بها تأمل (قوله لاندراج الوضوء) أى لاندراج موجب الوضوء عشاوى

\*(باب في الجباسة وإزالتها)\*

أى في بيان أفرادها وكيفية إزالتها المذكورة في قوله وما نجس ولو معضاً الخ فإنه ذكر فيه كيفية إزالة الجباسة المخلطة والمحققة والمتوسطة والمراد بالجباسة هنا عيائها والضمير في إزالتها عائداً إليها بمعنى الوصف ففيه استخدام وانحرفت عن الوضوء والغسل إشارة إلى أنه لا يشترط في صحته ما تقدم إزالتها به يكفي كما علمت مقارنة إزالتها لهما وقدمت على التيمم إشارة إلى أنه يشترط في صحته تقدم إزالتها اه ح ل والشرط مقدم على المشروط (قوله وشرعاً لا يستقدر) لك أن تقول اعتبار الاستقدار فيها يناقض اعتبار عدمه في الحد المذكور في شرح الروض كغيره بقوله كل عين حرم

تناولها الى ان قال لحرمتها ولا لاستقذارها ووقفه في قولهم في الاستدلال على نجاسة الميتة كما في شرح الروض كغيره لحرمة تناولها قال تعالى حرمت عليكم الميتة وتحريم ما ليس بمحترم ولا مستقذر ولا ضرر فيه يدل على نجاسته فليتنامل سم على حجر وأجيب على الاول بان المعنى ان حرمة تناولها لا تكونها مستقذرة بل للنجاسة التي هي ابلغ من الاستقذار وهذا لا ينافي كونها مستقذرة ح ف وأجيب عن الثاني بان المنفي عن الميتة الاستقذار العرفي وهو لا ينافي استقذارها شرعا (قوله يمنع) فان قلت هذا حكم من أحكام النجاسة وادخال الحكم في التعريف يؤدي الى الدور لان تصور النجاسة متوقف على هذا الحكم اعني كونها تمتع صحة الصلاة من حيث انه جزء من تعريفها وهذا الحكم متوقف عليها لان الحكم على الشيء فرع عن تصوره لا يقال انه رسم لان الشارح قال وبالحد الخ الا ان يراد بالحد ما قابل العد فيشمل الرسم شيخنا وما اعترض به ان النقيب وغيره بانه حد للنجس لا للنجاسة رد بان النجاسة تطلق على الاعيان ايضا على ان أهل اللغة قالوا ان النجاسة والنجس بمعنى واحد شرح م ر باختصار (قوله مسكر) المراد به ما المغطى للعقل لاذو الشدة المطربة والالم يحتج لقوله مانع زى أى لان ما فيه شدة مطربة لا يكون الاماثة ح ف وعبارة سم على حجر مسكر أى صالح للاسكار ولو بانضمامه لغيره فدخلت القطرة من المسكر او يقال مسكر ولو بانضمامه لغيره والعبارة يكون الشيء جامدا او مائعا بحالة الاسكار فالجامد حال اسكاره طاهر والمائع حال اسكاره نجس وان كان في أصله جامدا م ر (دفع) مثل شيخنا م ر عن الكشكش اذا صار مطريا ثم قطع وجف هل يكون نجسا فأجاب بأنه طاهر لانه جامد والمسكر لا يكون نجسا الا اذا كان مائعا اه ع ش وفيه انه يلزم عليه صيرورة النجس طاهرا بالجفاف وهذا لا نظير له وعبارة البرماوى وأما الكشكش فطاهر ما لم تصرف فيه شدة مطربة والا فهو نجس أى ان كان مائعا ومثله ق ل (قوله كنج) بمعنى الباء فاموس ع ش ولا يرد ما يقال ان البنج والحشيش مخدران لا مسكران فهما خارجان بقيد الاسكار فلا يحتاج في اخراجهما الى زيادة مانع وذلك لانه قد صرح في المجموع بان البنج والحشيش مسكران شرح م ر وع ش عليه فتعلم بهذا انه كان الاولى للشارح ان يقول مسكرين بدل قوله مسكر (قوله ولا ترد) أى المائع (قوله ولا الحشيشة المذابة) أى ما لم تزيد وترغى والا فنجسة ولو صار في مذابه شدة مطربة وهما مسكران حرم وصار نجسا بحشه الطبل لاوت شوبرى وسم (قوله نظرا لاصلاهما) أى بما كان مائعا حال اسكاره كان نجسا وان جامدا كان جامدا حال الاسكار يكون طاهرا وان امتاع كالحشيش المذاب وكالكشكش المسكر حال جوده والحاصل ان ما فيه

يمنع الصلاة حيث لا مخصص  
وبالعدد (مسكر مائع) كنج  
وخرج بالمائع غيره كنج  
وحشيش مسكر فليس  
بمائع وان كان حراما ولا ترد  
الحمر المعقودة ولا الحشيش  
المذاب نظرا لاصلاهما (وكتاب

شدة مطربة نجس سواء كان ما بها او جامدا فالكسك الجامد لو صار فيه شدة مطربة  
 كان نجسا اه ح ل ورده م ر وقال بطهارته انتهى (قوله ولو معلما) الغاية للنعيم  
 لا للرد لعدم الخلاف في خصوص المعلم كما يعلم من شراح الاصل انتهى ثم رأيت الاطفيحي  
 قال انها للرد على من قال بطهارة المعلم (قوله لانه لا يجوز) علة للعلة أى لا يجوز اقتناؤه  
 بحال مع تأتى النفع به فلا ترد الحشرات اذ لا يجوز اقتناؤه ما هو مع ذلك طاهرة اذ لا نفع  
 بها ظاهر افعدم جواز اقتناؤه مع تأتى النفع به بالحمل عليه مثلا يدل على نجاسته تدبر  
 (قوله مندوب) أى مدعو الى قتله بل قد يجب ان كان عقورا شوبرى (قوله من  
 غير ضرر فيه) خرج به القواسق الخمس فانهم يقتل لضررهم (قوله مع غيره) أى  
 غير كل وشمل الغير الادى وهو كذلك ان كان على صورة غير الادى انما فان كان على  
 صورة الادى ولو فى نصفه الا على فافتى شيخنا الرملى كوالده بطهارته وثبوت سائر  
 احكام الا دميذله ثم قال وعلى الحكم بالنجاسة يعطى حكم الطاهر فى الطهارات  
 والعبادات ولولايات كدخوله المسجد وعدم النجاسة بمسه مع الرطوبة وعدم نجس  
 نحو ما فى بمسه وصحة مسلاته وامامته واعتكافه وصحة قضائه وتزويجه موليته  
 ووصايته ويعطى حكم النجس فى عدم حل ذبيحته ومنأ كحته وتسميته ولحمه ولو من أمه  
 وأولاده وعدم قتل قاتله واختلاف فيما يجب فيه على قاتله فقل دية كامل وقيل  
 اوسط الديات وقيل اخسها وقيل قيمته وقال الخطيب بمنعه من الولايات وقال ابن حجر  
 بجواز تسميته ان خاف العنت وقال شيخنا بارثه من أمه وأولاده ومال الى وجوب دية  
 كامل وذكر عن بعضهم ان الادى المتولد بين شاتين يهض منه ان يخطب ويؤم بالناس  
 ويجوز ذبحه واكاه انتهى وقياسه ان الادى من حيوان البحر كذلك وفى كلام بعضهم  
 ان المتولد بين سمك وآدى له حكم الادى ومقتضاه حرمة اكله وهو ظاهر فانظره  
 كالذى قبله انتهى ق ل على المحلى (قوله لانه اسوأ حالا من الكلب) أى فنجاسته  
 ثابتة بالقياس الاولوى ولم يستدل بقوله تعالى أولحم خنزير فانه رجس كما استدل به  
 الماوردى حيث جعل ضمير فانه راجعا للمضاف اليه وهو الخنزير وان كان الاكثر  
 رجوعه للمضاف لانه يحتمل رجوع الضمير للحم بل هو الظاهر لانه المحدث عنه فيدل  
 على نجاسة لحمه بعد موته ولا يدل على نجاسة جلته فى حال حياته ومن ثم قال النووى  
 ليس لسنادليل واضح على نجاسته اه (قوله وهذا اولى من قوله وفرعها) لانه يؤهم  
 ان المتولد من أحدهما مع غيره طاهر وأيضا يلزم على كلام الاصل التكرار لان فرع كل  
 مع الاخر دخل فى الكلب والخنزير لانه اما كلب أو خنزير (قنبيه) الظاهر ان المالكى  
 الذى أصابه مغلاظا ولم يسبعه مع التراب يجوز له دخول المسجد عملا بآباعتقاده لتمكن هل

ولو معلما لم يخرط هو انا احدكم  
 الا تى (وخنزير) لانه اسوأ  
 حالا من الكلب لانه لا يجوز  
 اقتناؤه بحال ولانه مندوب  
 الى قتله من غير ضرر فيه  
 (وفرع كل) منها مع غيره  
 تغليب النجس وهذا اولى من  
 قوله وفرعها



لما لم يمنع لتضرر غيره بدخوله حيث يتأثر المصعد فيه فصار قلنا له منعه فهل له  
المع من الادعي المتولدين آدمية وكاتب أو يفرق فيه نظرا له شوبري ونقل عن حجران له  
منعه حيث خيف التلويت لان عدم منعه منه يلزم عليه فساد عبادة غيره ع ش (قوله  
ومنها) تبع الاصل المراد باصله البدن الذي انفصل منه فلا يرد انه هو الاصل فكيف  
يكون فرعا والحاصل انه اصل باعتبار التعلق منه فرع باعتبار انفصاله عن غيره شيخنا  
(قوله لذلك) أي تبع الاصل وظاهر كلامهم هنا انه لا يشترط لطهارة المني كونه خارجا  
من محل معتاد أو مقام مقامه مستقما أولا ولا ان يكون خارجا في سن يمكن فيه ذلك  
ان فرض وجود مثل ذلك ح ل وعبارة ع ش (فرع) اذا قلنا بطهارة  
المني فنخرج من ادعي في نحو سبع سنين وفيه صفات المني فهل هو طاهر قديقا هو  
نجس لان هذا ليس مني لانه لا يمكن قبل التسع وتلك الصفات ليست صفات المني  
لانها انما تكون صفات في حد الامكان والاصل في الخارج من البطن النجاسة م ر  
انتهى (قوله عن عائشة الخ) ومن المعلوم انه كان مختلطا بمعنى احدى زوجاته لانه  
كان معه وما من الاحتمال بناء على انه من الشيطان وعلى فرض ان يكون من منيه  
وحده وقلنا بطهارة فضلاته فالمراد بفضلاته التي قام الدليل على طهارتها البول والغائط  
والدم ونحوها واما المني فلم يعم الدليل على طهارته ولا يجوز الحمل على الخصوصية الا  
بدليل فيكون حكمة فيه كحكمنا فيه ان هذا لا ينقض الا ان امتنع القياس ح ل  
وهو غير ممتنع بل اولي ح في أو نقول هذا الاستدلال مبني على القول الضعيف بان  
فضلاته غير طاهرة (قوله غير بشر) أي وملك وجني على ما بحث شوبري (قوله لحرمته  
تناولها) أي من غيراته تقذار فيها فلا يرد فيجوز البصاق ومن غير ضرر فلا يرد ما فيه  
ضرر كالسميات (قوله فطاهرة) وقبل ان ميتة الادعي نجسة وبه قال الامام مالك  
وأبو حنيفة وعليه يستثنى الانبياء قليل والشهداء وهل يطهر بالنسل على هذا القول  
قال أبو حنيفة والبقوى من ائمتنا انه يطهر ومقتضى المذهب خلافه انتهى ق ل  
على الجلال وقال الشيخ سلطان لانه لو تنجس بالموت لكان نجس العين ولم يؤثر بنفسه  
كسائر الاعيان البهية لا يقال ولو كان طاهرا لم يؤثر بنفسه كسائر الاعيان  
الطاهرة لانا نقول قد عهد غسل الطاهر بدليل الحدث ولا كذلك نجس العين (قوله  
ولقد كرمنا بني آدم) قال ابن عباس بان جعلهم باكلون بالايدي وغيرهم يا كل  
بفيه من الارض وقيل بالعقل وقيل بالنطق والتمييز والفهم وقيل باعتدال القامة وقيل  
بحسن الصورة وما ورد وخلق آدم يوم الجمعة وتلخت فيه الروح يوم الجمعة واسكن الجنة  
يوم الجمعة وبني يوم الجمعة واهبط من الجنة يوم الجمعة وتيب عليه يوم الجمعة واجتمع

(ومنها) تبع الاصل بخلاف  
منى غيره لذلك ونحو الشيوخ  
عن عائشة انها كانت تحل  
المني من ثوب رسول الله صلى  
الله عليه وسلم ثم يصلي (وميتة  
غير بشر وسهل وجراد) لحرمته  
تناولها قال تعالى حرمت  
عليكم الميتة والدم امامية  
البشر واليه فطاهرة لحل  
تناول الاخيرين واقله نعال  
ولقد كرمنا بني آدم في الاول

بحواء يوم الجمعة ومات يوم الجمعة وله من العمر ألف سنة ولم يميت حتى بلغ ولده وولد وولد له أربعين ألفا وعاشت حواء بعده سنة وقيل ثلاثة أيام ودقنت بجانبه انتهى سعيه على عبد السلام (قوله وقضية تكريمهم) أي وقضية عموم تكريمهم في الآية اذ لم يرد تخصيص ق ل على الجلال (قوله نجاسة الاعتقاد) أي فسادها فهو مجاز لأن النجاسة انما تكون في الاعيان فيكون في الآية مضاف مقدروا التقدير انما اعتقاد المشركين نجس أي فاسد وقوله أو اجتنابهم كالتجسس فيكون في الآية تشبيه بطبع أي انما المشركون كالتجسس في وجوب الاجتناب وقيل انهما من باب السكينة فاطلق المألوم وهو التجسس واريدها لازم وهو وجوب الاجتناب شيئا عزيزي (قوله لان نجاسة الابدان) قد يقال هذه الآية في المشركين الاحياء والكلام هنا في الموقع ش ولا يلزم من طهارتهم حال حياتهم طهارتهم بعد موتهم بدليل نجاسة الآدمي بعد موته عند المالكية والخنفية الا الانبياء قبل والشهداء عندهم (قوله الزايلة الحية) يرد عليه جنين المذكاة الذي لم تحمله الحية لانه لا حياة له نزول مع انه طاهر يحل اكله كالعلة والمضغة فانه يحل اكلها على الاصح شوري وأجيب بان المراد بالزايلة الحية المدومة الحية فيصدق بعدم وجود الحياة رأسا ح ف (قوله وان لم يسئل دم) بان كانت مما لا تنفس له سائلة خلافا للفقهاء حيث ذهب الى طهارة ميتة ما لا تنفس له سائلة شوري وهذا يدل على انه غاية لقول المتن وميتة الخ قال ع ش وليثان تجعله غاية في المذكاة ويكفون القرض منه التنبية على طهارة المذكاة وان لم يسئل دم اه نكاته قال اما ما زالت حياته بذكاة شرعية فهو طاهر وان لم يسئل دم عند ذبحها فيكون غاية في المفهوم الذي هو المنقضي بغيره يكون القرض بها الرد على الفقهاء أيضا القائل بان المذكاة التي لم يسئل دمها وقت الذبح ميتة نجسة انتهى شيئا (قوله بالضغطة) أي الزجة والالقاء بان الجأته الجراحة الى حائط وضمته حتى مات وعبارة زى يقال ضغطة أي زجه الى حائط ونحوه انتهى (قوله الميت بالسهم) فان الشارع جعل ذلك ذكاتها ح ل (قوله ودم) وان تحلب من سمك أو كبد أو طحال ح ل ويستثنى منه المتى اذا خرج بلون الدم زى والدم الباقي على اللحم وعظامه من المذكاة نجس معفو عنه كما قاله الحلبي ومعلوم ان المذكاة ينال النجاسة فمراد من عبر بطهارته انه معفو عنه شرح م ر وقوله نجس معفو عنه صورته بعضهم بالدم الباقي على اللحم الذي لم يختلط بشئ كالوذبح وشاة وقطع لحمها وبقي عليه أثر من الدم بخلاف ما لو اختلط بغيره كما يفعل في التي تذبح في الحبل المعد لذبحها الآن من صب الماء عليها لازالة الدم عنها فان الباقي من الدم على اللحم بعد صب الماء

وقضية تكريمهم ان لا يحكم  
بنجاستهم بالموت وسواء  
المسلمون والكفار وأما قوله  
تعالى انما المشركون نجس  
فالمراد بنجاسة الاعتقاد  
أو اجتنابهم كالتجسس لان نجاسة  
الابدان والمراد بالميتة الزائلة  
الحياة بغير ذكاة شرعية  
وان لم يسئل دم فلا حاجة الى  
ان يستثنى منها جنين المذكاة  
والصيد الميت بالضغطة  
والدمير الناد الميت بالسهم  
(ودم) لما عمن تحريره وقوله  
تعالى ودماسفوحا أي سائلا  
بخلاف غير السائل

لا يعنى عنه وان قل لا خلة لاطء باجنبي وهو تصوير حسن فليتنبه له ولا فرق في عدم  
 العفو عما ذكر بين المبتلى به كالجزارين وغيرهم ع ش على م ر قد يقال  
 الماء لاصلاح اللحم فلا بعد اجنبيا (قوله كطخال وكبد وعلقة) أى وان سقطت  
 وصارت كالدّم فيما يظهر ع ش (قوله لانه دم مستحيل) لك ان تقول كونه  
 كذلك لا يقتضى نجاسته بدليل المنى واللبن الا ان يجاب بأن المراد مستحيل الى فساد  
 لا الى صلاح فتأمل سم (قوله وقى) وهو الخارج بعد وصوله الى المعدة بل الى مخرج  
 الجوف الباطن وهو الحاء عند شيخنا م ر وقد يشكك عليه الخارج من الصدر من  
 البلغم فان الصدر مجاوز لمخرج الحاء بكثير ثم رأيت في شرح العباب لابن حجر وقوله بطهارة  
 البلغم الخارج من الصدر صريح في ان الواصل للصدر وما فوقه لواء عاد قبل وصوله  
 للمعدة لا يكون نجسا اه ح ل واعتمد ذلك ح ف ورد قوله بل الخ وقال ان يخرج  
 الحاء انما هو معتبر في الخروج لا في الدخول يعنى ان ما في المعدة اذا وصل الى مخرج  
 الحاء يقال له قى وينجس وأما الداخل في حال الاكل اذا وصل الى مخرج الحاء ثم خرج  
 ولا يكون نجسا والماء الخارج من فم النائم ان كان منتنأ أو مصفرا فهو نجس ويعنى عنه  
 لم ابتلى به ح ل وعبارة ع ش على م ر والبلغم الصاعد من المعدة نجس والماء  
 السائل من فم النائم نجس ان كان من المعدة كان خرج منتنأ بصفرة لان كان من  
 غيرها أو شكت في انه منها أو لافانه طاهر ثم لو ابتلى به شخص فالظاهر كما في الروضة العفو  
 أى وان كثر ولا فرق بين ان يسيل على ملبوسه أو غيره لمشقة الاحتراز عنه ومثله  
 بالاولى ما لو ابتلى بدم لثته والمراد بالابتلاء بذلك ان يكثر وجوده بحيث يقل خلوه عنه  
 ويستثنى من القى غسل الفحل فهو طاهر لانه قيل انه يخرج من فم النحلة وهو الاصح  
 وقيل من دبرها فهو مستثنى من الروث وقيل من ثديين صغيرين تحت جناحها فهو  
 مستثنى من لبن مالا يؤكل غيره ومن القى ما عاد حالا ولحم تحو كلب كذلك فلا يجب  
 فيه تسبيح الفم كما لا يجب تسبيح الدبر منه وان خرج حالا بالاستحالة ق ل واعتمد  
 ع ش انه لا يجب تسبيح الدبر من خروج ما من شأنه الاستحالة وان لم يستحل  
 كاللحم المغلظ وانه يجب تسبيحه من خروج ما من شأنه عدم الاستحالة وان استحال  
 ويسبغ الفم من خروج اللحم غير مستحيل انتهى ح ف (قوله وان لم يتغير) أى  
 وان لم يخرج متغيرا ولو ما فوق القلتين خلا فالأسنوى حيث ادعى ان الماء دون القلتين  
 يكون متنجسا لانجسا فيظهر بالمكثرة قياسا على الحب وفرق بان تأثير الباطن في المائع  
 فوق تأثيره في غيره ح ل قال ابن حجر في التلعة وعن المعدة والحاوى الجزم بنجاسة تسبغ  
 العنكبوت وبؤيده قول الغزالي والقزويني انه من لعابها مع قولهم انها تنفذى بالذباب

كطخال وكبد وعلقة (وقى)  
 لانه دم مستحيل (وقى)  
 وان لم يتغير

كالغائط (وروث) بمثلثة  
 كالبول فمما القاء الحيوان  
 من حيث متصل ليس بفحس  
 بل متنجس يغسل ويؤكل  
 (وبول) لا يرصب الماء  
 عليه في خبر الشيطان المتقدم  
 أول الطهارة (ومذى) بمجعة  
 لا يرغسل الذي كثر منه  
 في خبر الشيطان في قصة علي  
 رضي الله عنه وهو ماء أبيض  
 رقيق يخرج من الباعث عند ثوران  
 الشهوة بغير شهوة قوية  
 (وودي) بمهلة كالبول وهو  
 ماء أبيض كدر يخرج  
 أماعقه حيث استمسكت  
 الطبيعة أو عند حمل شيء  
 ثقيل (ولبن مالا يؤكل غير  
 بشر) كلبن الاتان لانه  
 يستحيل في الباطن كالدّم  
 أمالبن ما يؤكل ولبن البشر  
 فطاهران أما الأول فلقوله  
 تعالى لبننا خلاصا سافعا  
 لأشارين وأما الثاني فلانه  
 لا يليق بكرامته ان يكون  
 منشاؤه نجسا ولا فرق بين  
 الاثنى الكبيرة الحية وغيرها  
 كما شبهه تعبیر الصيرى بلبن  
 الادميين والادميات وقيل  
 لبن الذكرو والصغيرة والميتة  
 نجس والاوجه الاول وجري  
 عليه جماعة لان الكرامة

الميت لكن المشهور الطهارة كما قاله العلامة السبكي والاذري أي لا نجاسته تتوقف  
 على تحقق كونه من لعنهم اوانه لا تعدى الا بذلك وان ذلك النجس قبل احتمال طهارة  
 بها وانى بواحد من هذه الثلاثة اه (قوله كالغائط) أي قياسا عليه ولعله لم يجعل التي  
 مقيسا على البول بل جعله مقيسا على الغائط لانه أشبه به من البول ع ش قال  
 الشوبري وفيه انه مقيس عليه وهو مقيس كما ذكره بعد أي في قوله ووروث كالبول  
 فليراجع القياس على المقيس اه (قوله ووروث) أراد به ما يشمل الغائط لانه قيل انه  
 خاص بغير الاذى (قوله من حب متصل) بحيث لو زرع لبث وكذا ما ألقاه من  
 بيضة ابتلعها اذا كانت لواحد فزنت تفرخت خلافا لبعضهم اه م روع ش (قوله  
 وبول) والحصاة التي تخرج عقبه ان تيقن انعقادها منه فهي نجسة والا فمتنجسة اه  
 ح ل (فرع) لو ابتل بجماء نجس أو بول وصار رطبا وغسل بماء طاهر حال الرطوبة  
 طهر ظاهره وباطنه وكذا اللحم اذا طبخ بها وغسل يطهر ظاهره وباطنه (قوله بمجعة)  
 ويجوزها لها ساكنة وقد تكسر مع تخفيف الياء وتشديدها جرفه ست لغات  
 لان السكون والكسر في كل (قوله في قصة علي رضي الله عنه) أي لما قال كنت رجلا  
 مذنا فاستحييت ان اسأل النبي صلى الله عليه وسلم لقرب ابنته مني فاخبرت انه ذرة  
 فساله فقال يغسل ذكره ويوضأ في ل على الجلال (قوله أبيض) وقيل اصفر (قوله  
 بمهلة) ويجوز انها ما جحر (قوله كالبول) مالا فاسه على المدى لانه أشبه به ولعله فاسه  
 على البول لوضوح دليله أعنى صبواعليه الخ وقيل لان كلامها يكون للصغير والكبير  
 والمذى خاص بالكبير (فائدة) ذكر علماء التشرع ان في الذكر ثلاث مجارى مجرى للمنى  
 ومجرى للبول والودى ومجرى بينهما للمذى كذا في حلي (قوله حيث استمسكت  
 الطبيعة) أي يدس ما فيها ق ل (قوله ولبن مالا يؤكل) والفرق بين منى وبيض  
 مالا يؤكل وبين لبنه ان كلام منى والبيض أصل حيوان طاهر بخلاف اللبن فانه مرباه  
 والاصل أقوى من المربى ح ل (قوله لانه يستحيل الخ) فيه ان هذا يجرى في لبن  
 ما يؤكل مع انه طاهر وأجيب بان الدليل في الحقيقة هو القياس على الدم وقوله  
 يستحيل بيان للجامع (قوله أمالبن ما يؤكل) أي المنفصل قبل موته ولو على صورة  
 الدم ومثله المنى ق ل وزنى (قوله منشاؤه) أي مرباه (قوله وقيل لبن الذكرو الخ)  
 ضعيف وقوله والاوجه الاول معتمد فاعلم ان لبن الصغيرة طاهر ولا يشك على منى  
 الصغير حيث حكم بنجاسته لان المخط في طهارة اللبن كونه غذاء وهو حاصل مع الصغير  
 وشم كونه أصل آدمي ولا يكون كذلك الا اذا كان في سنه (فرع) لو شك في اللبن  
 امن ما كول أو آدمي أو لا فهو طاهر خلافا لالانوار لان الأصل الطهارة سم شوبري (فرع)



الاتفة ظاهرة وان كان اللبن الذي شربته نجسا او من مغلظ م رأى حيث أخذت  
من مغلظة مذكاة لا تأكل الطعام وان جاوزت الحواشي خلافا لمن بحث الحاقها ببول  
الصبي ع ش (قوله لتعليهم السابق) وهو ان اللائقي بالادعي ان لا يكون منشاؤه  
نجسا اذ هو لا يأتي الا في الادمية الكبيرة الحمية ح ل (قوله وما زيد) جواب عن الحصر  
الذي استفيد من المتن زى لان الاقتصار في مقام البيان يفيد الحصر (قوله من نحو  
الحمرة) بكسر الجيم وبعدها جرر كسدة وسدر مصباح وهي ما يخرجها البعير ونحوه ليجتر  
عليه أى ليا كلة ثانيا أو ما تلة البعير وهي ما يخرجها جانب فقه اذا حصل له مرض الهياج  
وظاهرة لانهم من اللسان اج قال ابن الصباغ ويعني عن الجمرة لتعذرا لاحتراز عنها قال  
في الايعاب انه محتمل وانما يقوى لمن يغلب ثم وقوله له فيض شوبري (قوله وماء المتسقط)  
أى المتغير (قوله هو في معناها) فالجرة في معنى التي وماء المتسقط في معنى الدم أى وان  
كان يعنى عن القليل منه كما يأتي في الصلاة شيخنا (قوله وجزء مبان) ومنه ما يسمى ثوب  
العبان على الأوجه وانظر لو اتصل الجزء المذكور بأصله وحلته الحياة هل يعاير ويؤكل  
بعد التذكية أولا ونظيره ما الواحي الله الميته ثم ذكيت ولا يظهر في هذه الا الحل  
فكذا الاول فليتأمل شوبري (قوله فجزء البثر) ومنه المشيمة التي فيها الولد فهي  
ظاهرة من الادعي نجسة من غير انتهى شرح م و (قوله الانحوشعر) أى وریش  
ما كول ما لم ينفصل مع قطعة لحم تقصد والافه ونجس تبعالها وان لم تقصد بظاهرها ونجسها  
ويفصل اطرافه ان كان فيها رطوبة او دم وعلى هذا يحمل ما في شرح شيخنا قل على  
اجلال وخرج بالشعر وما ذكر معه الظلف والقرن والظفر والسن فهي نجسة لفقد  
المعنى الذي خرج به نحو الشعر نحو شوبري (قوله وفارته) بالهمز وتركه وهي خارج بضم  
الحاء المعجمة وتخفيف الراء مثل غراب بجانب سر الطيبة كالسلة تحتك لالقائه وقيل  
يجوفها لتقيمها كاليضة بخلاف المسك التركي فانه نجس لانه دم مضاف اليه اجزاء  
وقيل انه يؤخذ من حيوان غير ما كول وقال شيخنا يؤخذ من فرج الطيبة كالخيش  
انه من برماوى وحمل طهارة المسك وفارته ان انفصلت في حال حياة الطيبة ولو احتملا  
فيما يظهر او بعد ذكائها والاتنجسان وكذا به دموتها ان تهيئت للخروج ولو شك في نحو  
شعر او وریش او من ما كول او غيره او انفصل من حي او ميت أو عظم أو جلد او من  
مذكى الماء كورل او من غيره أو في لبن او من لبن ما كول او لبن غيره فهو طاهر ومن  
ذلك ما عمت به البلوى في مه رنا من الفراء التي تباع ولا يعرف أصل حيوانها الذي  
أخذت منه هل هو ما كول اللحم أولا وهل أخذت من كينه او موته وقياس ما ذكر  
طهارتها كطهارة الفارة مطلقا اذا شك في ان انفصلها من حي او ميت خلافا لتفصيل بها

الموافق لتعليهم السابق  
جرى على الغالب وما زيد  
على المذكور ان من نحو الجرة  
وماء المتسقط هر في معناها  
مع ان بعضه يعلم من شروط  
الصلاة (وم) جزء (مبان من حي  
كيتنه) طهارة ونجاسة  
نحو ما قطع من حي فهو ميت  
رواه الحاکم وصححه على شرط  
الشيخين فجزء البشر والسمك  
والجراد طاهر دون جزء  
غيرها (الانحوشعر) حيوان  
(ما كول) كصوفه ووبره  
ومسكه وفارته (فطاهر) قال  
تعالى ومن اموالها وأوبارها  
واشعارها

الاسنوى ويجريان العادة برمي هذه الاشياء وان كانت طاهرة فارق الحكم بطهارتها  
الحكم بنجاسة قطعة لحم وجدت مرمية في غير ظرف لعدم جريان العادة برمي اللحم  
الظاهر ع ش (قوله اثنان) أى امة البيت ومثلا امة البيت وغيره فهو اعم (قوله  
فنجس) ويعنى عن سيرة من غير نحو كلب وعن كثير من مركوبه اه ح ل (قوله  
كعلقة) أى قال اهل الخبرة انها أصل آدمى ح ل وهي دم غليظ استحال عن المي سمي  
بذلك لعلوه بكل ما لامسه والمضغة قطعة لحم بقدر ما يضع استحال عن العلقه  
حجرو يمنع اكلاهما أى العلقه والمضغة من المذكاة شرح الروض ومثله شرح الرمل  
في باب الاطعمة خلافا للشورى (قوله ورطوبة فرج) أى ما لم يخرج من محل  
لا يجب غسله والا فهى نجسة لانها حية ذرطوبة جوفية وهى اذا خرجت الى الظاهر  
يحكم بنجاستها م ر والحاصل ان رطوبة الفرج ثلاثة اقسام طاهر قطعاً وهى  
ما يظهر عند جلوسها وهى التى تكون فى المحل الذى يجب غسله فى الغسل والاستنجاء  
ونجسة قطعاً وهى ما وراة ذكر المجامع وطاهرة على الاصح وهى ما يوصله ذكر المجامع  
وقيل انها نجسة معفو عنها شيخنا (قوله كاصلها) وهو الحيوان لا المني (قوله دخان  
النجاسة) وكذا دخان المتنجس كحطب تنجس ببول قال شيخنا وبه يعلم ما عتبه  
البولوى فى الشتاء شورى وهذا مكرر مع قوله فى أول الطهارة ومن دخان نجس  
الان يقال ائى به توطئة لقوله وكذا بخارها الخ (قوله يعنى عن قليله) ما لم يكن هناك  
رطوبة والا فلا يعنى عنه لتزليلهم الدخان منزلة العين فلورال ريح الكثير من الثوب  
ولم تكن رطوبة جازت الصلاة فى ذلك الثوب ح ل ومن المعفو عنه الجبن المجهول  
بالانفحة من حيوان تغذى بغير اللبن لعموم البولوى به شرح م ر وعليه فنصح  
صلاة حامله ولا يجب غسل انقم منه ويلحق بذلك الخبز المجهول بالسرجين فتصح  
صلاة حامله كما نقل عن شيخنا زى بالدرس ع ش على م ر وقال مراده بالمعفو  
الطهارة كما ذكره م ر على العباب (قوله ولو غير محترمة) وهى ما لم يمسكت  
بقصد الخمرية وان عصرت بقصد الخلية كما ان المحترمة ما لم يمسكت بقصد الخلية  
وان عصرت بقصد الخمرية والعبرة بقصد من يباشر نفسه أو يوكل غيره وبقصد  
المتبرع وقصد المجنون كلا قصد بخلاف السكران ح ل (قوله وان نقلت) الغاية  
للرد والنقل مكروه على المعتمد ولا يقال ان نقلها اتخاذ لان الاتخاذ المنهى عنه هو  
الاتخاذ بعارض شىء فيها اه وفى كلام الجلال اه هذا النقل حرام ورد بان الشيخين  
صرحاً بعدم الحرمة فى باب الرهن ع ش والمعتمد الكراهة قل على المحلى (قوله  
اتخذ الخمر) أى اتعاج بشىء حتى يصير خلا وجه الدلالة منه انها تكون خلا من غير

اثنان ومتاع الى حين وخرج  
مالاً كول نحو شعر غيره فنجس  
ومنه نحو شعر تضرابن من  
ما كول لان العضو صار غير  
ما كول (كعلقة ومضغة  
ورطوبة فرج من) حيوان  
(طاهر) ولو غير ما كول  
فانها طاهرة كاصلها وقولى  
نحو ومن طاهر من زيادى  
فرج دخان النجاسة نجس  
يعنى عن قليله وبخارها  
كذلك ان تصاعد بواسطة نار  
لانه جزء من النجاسة تفصله  
النار بقوتها والاذ طاهر  
وعلى هذا يحمل اطلاق من  
اطلق نجاسته أو طهارته  
(والذى يطهر من نجس العين)  
شيان (خر) ولو غير محترمة  
(تخلات) أى صارت خلا (بلا)  
م صاحبة (عين) وقعت فيها  
وان نقلت من شمس الى ظل  
أو عكسه لمفهوم خبر مسلم عن  
انس قال سئل النبي صلى الله  
عليه وسلم اتخذ الخمر خلا  
قال لا

بدنها) أي فتماد مع ذنها بالضرورة والالم (١٤٣) يوجد دخل طاهر من خرو هذا من زيادتي اما اذا تخللت بمصاحبة عين وان

يؤثر في التخليل كحصة فلا  
تطهر اتنجسها بعد تخللها  
بالعين التي تنجست بها ولا  
ضرورة ولا يشترط طرح العين  
فيها وان افهم كلام الاصل  
خلافه وافهم كلامهم انها  
تطهر بالتخلل اذا نزع  
العين منها قبله وهو ظاهر نعم  
لو كانت العين المزروعة قبله  
فنجسة كعظم ميتة لم تطهر كما  
أفتى به النووي والظاهر حقيقة  
المسكر المتخذ من ماء العنب  
وخرج به النبيذ وهو المتخذ من  
الزبيب ونحوه فلا يطهر  
بالتخلل لوجود الماء فيه لكن  
اختار السبكي خلافه لان  
الماء من ضرورته وفي معنى  
تخلل الخمر انقلاب دم  
الظبية مسكا (وجلد) ولو من  
غيره كحل (نجس بالموت)  
فيطهر ظاهرا وباطنا  
(بأنه باغ بماء ينزع فضوله)  
من لحم ودم ونحوهما مما  
يعفنه ولو كان نجسا كذرق  
طير او عاريا عن الماء لان  
الدبغ احالة لا ازالة واما خبر  
يطهرها الماء والقرظ فهو  
على الذب أو على الطهارة  
المطلقة والاصل في ذلك خبر  
مسلم اذا دبغ الالهاب أي

معالجة ومن المعلوم ان الخل طاهر وفيه ان هذا استدلال بالمفهوم بشرط العمل  
بالمفهوم ان لا يخرج على سؤال فالاولى الاستدلال بالاجماع شيخنا وأجيب بان  
محل عدم العمل بالمفهوم حيث اذا لم يكن عاما وما هنا عام شيخنا عزري (قوله بدنها)  
أي وان غلت وارقت بغير واسطة نار ثم هبطت فيطهر جميع بدن للضرورة ع ش  
والحكم بطهارة بدن من غير مطهر مشكل فالاولى القول بالغفر وقوله الالم يوجد الخ  
يقال عليه لانه لازمة وما المانع من كون بدن نجسا معفو عنه للضرورة ولا يلزم  
ما ذكره عبارة سم قوله والا الخ الملازمة ممنوعة لان الغفر عن ملاقة بدن  
تسكن في الطهارة اه (قوله بمصاحبة عين) أي ليست من جنس اما التي من جنسها  
ولا تضر فلو صب على الخمر خراخرا أو يذطره الجميع على المعتمد (قوله وان لم تؤثر)  
والتي تؤثر كبصل خارج ل (قوله فلا تطهر) ويحرم تعمد ذلك حجر شوبري (قوله  
ولا ضرورة) أي به لاخراج فئات نحو البزطانه طاهر مع انه عين للضرورة (قوله  
كما أفتى به النووي) لان النجس يقبل التنجيس ح ل (قوله ان نزع العين) أي  
وكانت طاهرة اخذها ما بعده ولم يتخلل منها شيء (قوله خلافه) معتمد ع ش (قوله  
نجس) بتثليث الجيم وفي المختار انه من باب طرب (قوله بالموت) أي حقيقة  
أو حكما فيشمل الجزء المنفصل في حال الحياة ح ف ويشمل ما لو سلخ جلد شاة  
مثلا وهي حية كما قاله ع ش (قوله ظاهرا وباطنا) قال في الخادم المراد بساطته  
ما بطن وباطن ما ظهر من وجهيه بدليل قولهم ان قلنا بطهارة ظاهره فقط جازت  
الصلاة عليه لانه فتنبه لذلك فقد رأيت من يغلط فيه شرح م ر أقول لو لم يصب  
الدباغ الوجه النابت عليه الشعر فينبغي ان يكون من الباطن أيضا حتى يجري فيه  
القول بعدم طهارة الباطن اخذ من علته انتهى شوبري أي لان الدباغ لا يصل  
الى الباطن (قوله كذرق طير) بالذال المعجمة والزاي فقد ذكره في المختار في فصل  
الذال وفصل الزاي قال في فصل الزاي زرق الطائر زرق وبابه ضرب ونصرفه  
صريح في انه يقرأ بالزاي أيضا (قوله المعلقة) أي التي لا يحتاج معها الى غسل (قوله  
طهر) بفتح الهاء من باب ذهب وباضم من باب نظف (قوله لو نفع) أي بل شوبري  
(قوله وخرج بالجلد الشعر) نعم قال النووي يعني عن قليله فيطهر تبعه واستشكله  
الزركشي بان ما لا يتأثر بالدبغ كيف يطهر قليله قال ولا يخلص الا ان يقال لا يطهر  
وانما يعطى حكم الطاهر اه وقد يرجع كلام النووي بانه يطهر تبعه للمشقة وان لم  
يتأثر بالدبغ زى (قوله فيجب غسله) أي ما لا قام الدباغ فقط شوبري (قوله  
ونجس) لانه نجس العين فلا يطهر بالغسل فينافيه قوله والذي يطهر الخ

الجلد فقد طهر وضابط النزاع ان يطيب به ربيع الجلد بحيث لو وقع في الماء لم يعد اليه الفساد وخرج بالجلد الشعر ونحوه لعدم  
تأثرها بالدبغ وتنجسها بالموت جلد الكلب ونحوه وبما ينزع فضوله ما لا ينزعها كتنجيد الجلد وتنجيسه وتعليقه (ويصير) المذبغ

شورى (قوله وما نجس) بضم الجيم وكسر هاء الكسرة الضم قليل وضبطه الشارح في باب  
 شرط الصلاة بفتح الجيم وكسر هاء برماوى ولما انتهى الكلام على بيان بعثر  
 الاعيان نجاسة شرع في ازالته اى النجاسة وحاصلها انها اما ان تكون حكمة  
 مغلفة او متوسطة او مخففة واما عينية وهى اما ان يوجد في محل جرمها او لونها  
 او ريحها او طعمها او يوجد انسان منها مضمومة له ضها يتحصل ست صور ويانها  
 الجرم مع الريح الجرم مع اللون الجرم مع الطعم وهكذا فتضيقها الى الاربعة الاول  
 فالجملة عشرة او يجتمع ثلاثة منها وهو صادق باربعة صور الطعم واللون والريح  
 او اللون والريح والجرم او اللون والجرم والطعم او الريح والجرم والطعم او يجتمع  
 الاربعة فالجملة خمسة عشر وعلى كل منها اما ان تكون النجاسة مخففة او متوسطة  
 او مغلفة فالجملة خمسة واربعون ويضاف اليها الحكمة في الثلاثة فالجملة  
 ثمان واربعون (قوله من جامد) خرج به المائع وسيأتى وخرج به الماء ايضا وفيه  
 تفصيل فان كان قليلا نجس بمجرد الملاقاة واذا كثر فبلغ قلتي ظهر دون الاناء لانه  
 لا يظهر الا بالتسبيح مع الترتيب زى وقوله وسيأتى أى في قوله ولو نجس مائع الخ  
 فدل قوله من جامد على تخصيص ما التى هى من صيغ العموم وقرينة التخصيص قوله  
 فيما يأتى ولو نجس مائع والمراد بالجامد غير نجس العين كعظم الميتة اما نجس العين  
 اذا اصابه نجاسة كلية فلا يظهر منها بالتسبيح والترتيب فاذا اصاب شيئا مع  
 الرطوبة نجس نجاسة كلية على المعتمد كما قاله حجر وأفتى شيخ الاسلام بطهارته  
 عن المغلفة اه شورى لم نجس (قوله ولو نجس) بفتح الميم مصدر ميمى بمعنى المكان أى  
 مكان غرض وذلك المكان من صيد او غيره والغاية للرؤية بالنسبة للصيد ولانهم بالنسبة  
 لغيره اذا خلافا انما هو فى الصيد لانه قليل يجب تقويره ولا يظهر بالغسل وقيل يعنى  
 عنه ولا يجب غسله أصلا وقيل يكفى غسله مرة واحدة وقيل يكفى غسله سبعا من غير  
 ترتيب ففيه خمسة أقوال كما حكاهما م ر هنا وفى كتاب الصيد والخماس هو  
 ما ذكره المصنف هنا من الطهارة بالتسبيح مع الترتيب (قوله بشىء من نحو  
 كاب) نعم ان مس شيئا من داخل ماء كثير لم نجس على كلام المجموع وان اقتضى  
 كلام التحقيق خلافه ويتجه تقييد الاول بما اذا عمد الماء حائلا بخلاف ما لو قبض  
 بيده على نحو رجل الكاب داخل الماء قبضا شديدا بحيث لا يبقى بينه وبينه ماء  
 فلا يتجه الا التنجيس وقد يتوهم من عدم التنجيس بالامساك داخل الماء صحة صلاته  
 حجة نذره وخطا لان ملاقاته النجاسة مبطل وان لم ينجس كما لو وقف على نجس جاف  
 قاله الشيخ فى شرح الترتيب شورى (قوله غسل سبعا) أى سبع مرات ولو بسبع

(كثوب نجس) فوجب غسله  
 لتنجسه بالادبغ النجس او  
 بالنجس ولو بملاقاة وتجهيزى  
 بالنجس وبتنجس  
 بالاندباغ وبتنجس  
 من تعبيرة بالادبغ وبتنجس  
 (وما نجس) من جامد (ولو  
 مضاء) من صيد وغيره بشىء  
 (من نحو كاب) من خنزير  
 وفرع كل منهما وهذا اعم مما  
 ذكره (غسل سبعا) اهدا من



جريات أو تحريكه سبع مرات والذي يظهر في التحريك ان الذهاب بعدمرة والعود بعد  
مرة أخرى والفرق بينه وبين تحريك اليد بالحلق في الصلاة ان المدار ثم على العرف  
في التحريك وهو بعد الذهاب والعود مرة وهنا على جرى الماء والحاصل في العود غير  
الحاصل في الذهاب (قوله في غير تراب) ولو حكيما فيدخل الطين والطفل (قوله  
بتراب) أي مصحوب بتراب طهور ولو غبار رمل وان افسد الثوب ولو مختلطا بدقيق  
ولحمه قليل لا يؤثر في التغير والطين تراب بالقوة اه حل (قوله طهور اناء) قال النووي  
في شرح مسلم الا شهر فيه ضم الطاء ويقال بفتحها فهو الغتان ع ش ومعناه بالضم التطهير  
وبالفتح مطهر (قوله اذا ولغ) الولوغ أخذ الشيء بطرف اللسان يقال ولغ بالغتغ  
والكسر بلغ بالغتغ ولغا وولوغا ويقال أولغته صاحبه والولوغ في الكلب والسباع ان  
يدخل لسانه في المائع فيحركه ولا يقال أولغ بشيء من جوارحه غير اللسان ولا يكون  
الولوغ لشيء من الطير الا للذباب ويقال لحس الكلب الاناء اذا كان فارغا فان كان  
فيه شيء قيل ولغ والشرب أهم من الولوغ ويقال ولغ الكلب بشراينا وفي شربنا  
ومن شربنا نقل ذلك في المجموع بعضه عن الجوهرى وبعضه عن غيره شرح مختصر  
المرنى للمؤلف شوبرى (قوله وعفروه) أي الاناء والثامنة منصوب على الظرفية  
أي وعفروه بالتراب في الثامنة شيخنا ح (قوله والمراد ان التراب الخ) أي فتسميتها  
ثامنة تسمي فلما اشتملت السابعة على ماء وتراب صارت كأنها ثنتان وعبرة  
ع ش على م ر نزل التراب المصاحب السابعة منزلة الثامنة اه (قوله كافي رواية)  
الكاف بمعنى اللام (قوله وهي) أي رواية مسلم الثمانية ولا يصح رجوع الضمير  
لرواية أبي داود لانها لا تعارضها لان رواية مسلم مقدمة عليها (قوله ويكتفى) الاولى  
التفرع (قوله فيتساقطان) ولا يحمل المطلق على المقيد لان محل حله عليه اذا  
لم يقيد بقيد من متنافيين والاسقط القيدان وبقي المطلق على اطلاقه كافي حجر (قوله  
بالبطحاء) أي التراب والبطحاء في الاصل مسيل واسع فيه دفاق الحصا كافي المختار  
(قوله على ان الظاهر) متعلق بمحذوف تقديره ولان تجري على ان الظاهر الخ  
(قوله بل محمد ولسان على الشك من الراوى) اعترض بانها روايتان كل منهما لها  
طريق مستقل غير طريق الاخرى وسند كل منهما غير سند الاخرى فكيف يحملان  
على الشك مع ان الشك لا يكون الا في حديث له سند واحد فان أجيب عنه بان  
الراوى حذف من كل من الروايتين ما اثبت في الاخرى قلنا هذا لا يجوز حالة الشك اذا  
كيف يقتصر الراوى في روايته على أحد المشكوكين وما استدل به من رواية  
الترمذى لا يدل له اذا لا يلزم من الشك في رواية الترمذى الشك في رواية مسلم وحاصل

في غير تراب بتراب طهور  
لغير مسلم طهور اناء احكم  
اذا ولغ فيه الكلب ان يغسله  
سبع مرات اولاهن بالتراب  
وفي رواية له وعفروه الثامنة  
بالتراب والمراد ان التراب  
يجب السابعة كافي رواية  
أبي داود السابعة بالتراب  
وهي معارضة لرواية اولاهن  
في محل التراب فيتساقطان  
في تعيين محله ويكتفى بوجوده  
في واحدة من السبع كافي  
رواية الدارقطنى احدها  
بالبطحاء على ان الظاهر انه  
لا تعارض بين الروايتين بل  
محمولتان على الشك من  
الراوى كإدلال عليه رواية  
الترمذى اخرا من اولاهن

ما ذكره الشارح خمس روايات ثقتان لمسلم وواحدة لابي داود وواحدة لابي حنيفة  
 وواحدة للترمذي (قوله وبالجمله الخ) أي وأقول قولاً ملتبساً بالجمله أي سواء قلنا  
 بالتعارض أو بالشك ودفع به ما قد يتوهم من ان هذه الرواية تحمل عليها رواية  
 أحدها من بناء على القاعدة المعلومة ان المطلق يحمل على التقييد وحاصل الجواب  
 ان محل ذلك اذا أمكن أما اذا لم يمكن كما هنالك لا تحمل لان الحمل عليها لا يمكن لتنافي  
 قيدهما وعلى أحدهما تحكم ع ش (قوله لا تقيدهما) أي بأحدهما اذا التقييد  
 بهما معاً لا يمكن والضمير راجع لروايته مسلم (قوله وأولاهن على بيان الدب)  
 حتى لا يحتاج بعد ذلك الى ترتيب ما ترشده من جميع الغسلات ح ل (قوله  
 وأولاهن على بيان الاجزاء) أي الاكتفاء في سقوط الطلب أي وان كان لا ينافي  
 الجواز فالاجزاء أقل مرتبة من الجواز في الجملة لانه يصدق مع الحرمة قال الشوئري وإنما  
 خص الاجزاء بالاخيرة لانها التي يتوهم فيها عدم الاجزاء اه (قوله وقيس بالسكب  
 الخ) على هذا يشكل ما تقر في الاصول من ان الشيء اذا خرج عن القياس لا يقاس  
 عليه بل يقتصر فيه على مورد النص وما هنا خرج عنه فان القياس في ازالة النجاسة  
 الاكتفاء بزوال العين فليصر شوبري وأيضاً تسميع النجاسة السكبية أمر تعبدي  
 والامور التعبدية لا يقيس عليها وأجيب بان قوله وقيس أي في التقييد المرتب عليه  
 التسميع لا في التسميع حتى يرد ما ذكره ف وق ل على الحلال (قوله وبولوغه  
 غيره) هذا قياس أولوي لان فيه أطيب اجزائه وكان الأولى للشارح تقديم هذا القياس  
 على قوله وقيس بالسكب الخ لانه كما فعل غيره لان المناسب اتمام الدليل على نجاسة  
 السكب ثم يقيس عليه الخ لانه (قوله وعلم مما ذكر) أي من قوله في المتن أحدها من تراب  
 وما قرره في الروايات فان ذلك دال على مصاحبة التراب للماء ح ل (قوله انه لا يكفي  
 ذر التراب) الحاصل انه ان وضع التراب على جرم النجاسة لم يكف مطلقاً وان زالت  
 الاوصاف ووضع التراب كفي مطلقاً أي سواء مزجه بالماء أو لا وسواء كان المحل رطباً  
 أو جافاً وان بقيت الاوصاف فان كان المحل جافاً ووضع التراب ممزوجاً بالماء أو وحده كفي  
 الترتيب ان زالت الاوصاف مع الماء المصاحب للترتيب وكذا ان كان المحل رطباً ووضع  
 التراب ممزوجاً بالماء وزالت الاوصاف وان وضعه وحده لم يكف لتنجسه بقرره شيخنا  
 ح ف وعبدربه (قوله من غير ان يتبعه بالماء) بان يضعه بعد تمام السابعة فان اتبعه  
 بالماء وامتزج معه على المحل كفي ح ل (قوله ولم يتغير به) أي لا حساً ولا تقديرًا  
 (قوله كاشنان) بضم المهملة وكسر هاء العلة مصباح (قوله وتراب مستعمل) وليس منه  
 حجر الاستحباب فيجزي هذا لانهم لم يعدوا حجر الاستحباب من الماهرات لان المحل باق على

وبالجمله لا تقيدهما رواية  
 أحدها من ضعف دلالتهما  
 بالتعارض أو بالشك والجواز  
 محل رواية أحدها من على بيان  
 الجواز وأولاهن على بيان  
 الدب وأولاهن على بيان  
 الاجزاء وقيس بالسكب  
 الخنزير والفرع وبولوغه غيره  
 كقوله وعرقه وعلم مما ذكره  
 لا يكفي ذر التراب على المحل  
 من غير ان يتبعه بالماء لا مزجه  
 بغير ماء نعم ان مزجه بالماء بعد  
 مزجه بغيره ولم يتغير به كثيراً  
 كفي ولا مزج غير تراب  
 طهور كاشنان وتراب نجس  
 وتراب مستعمل وهو خارج  
 بتعبيري بظهور كلامه يقتضي  
 خلافه والواجب من التراب  
 ما يكدر الماء ويصل بواسطته  
 الى جميع اجزاء المحل وخرج  
 زيادتي في غير تراب التراب  
 فلا يحتاج الى ترتيب

نجاسته ومن ثم لو نزل المستحجر في ماء قليل فحسبه أو جملة وصل لم تصح صلاته خلافاً لسم  
حيث قال ومن المستعمل حجر الاستنجاء ع ش (قوله اذ لا معنى لتتريب التراب)  
قد يقال له معنى وهو الجمع بين المطهرين اعني الماء والتراب الطهور والتراب الطهور  
مفقود هنا لان التراب الذي في الارض الترابية متنجس وتقدم انه لا يكفي شيناً قال  
ح ل قال شيخنا ومنه يؤخذ انه لا فرق بين الطهور والمستعمل وعلى قياسه يقال ولا  
بين الطاهر والنجس وأما لو أصاب ما تطاير منه شيئاً قبل تمام السبع فيشترط في تطهيره  
تريبه لا انتفاء العلة المذكرة انتهى وعبارته شرح م ر ولو أصاب شيء من الارض  
الترابية ثوباً قبل تمام السبع اشترط في تطهيره تريبه ولا يكون تبعاً لما لا انتفاء العلة فيها  
وهي انه لا معنى لتتريب التراب وايضا فلا استثناء معيار اليوم ولم يستثنوا من ترتيب  
النجاسة المغلظة الا الارض الترابية كذا اتفق به الوالد وهو المولود عليه وأما لو أصاب  
شيء من غسالات النكاح شيئاً فحسبه حكم المنتقل عنه فان كان بعد تريبه غسله قدر  
ما بقي من السبع ولم يترتب والا فقد رما بقى مع التريب ولو اجتمع ماء الغسالات السبع  
ثم ترش منه شيء فالوجه أن يقال ان كان التريب في اولى السبع لم يحتج الى ترتيب  
لانه لا يحتاج اليه عند الافراد فكذا عند الاجتماع ويجب غسله ستاً والا احتج اليه  
لانه مخلوط بما يحتاج اليه وهو ماء الاولى برماوى وعبارته ع ش أما الغسالات  
اذا جمعت من غسل النجاسة المغلظة فقد اتفق ابن أبي شريف بان الاناء الذي جمعت فيه  
يغسل سبعة احوالاً بتراب وخالف سم وقال اذا كان التريب في اولى السبع لم يحتج  
اليه لان ماء الاولى وكل مما بعدها لا يخرج للتريب عند الافراد فكذا عند الاجتماع  
والمعتمد كلام ابن أبي شريف اه شيشيري اى لانها امرت بنجاسة مستقلة فلا بد من  
غسلها سبعة احوالاً بترابها اه واعتمد شيخنا ح ف كلام سم (قوله عين النجاسة) اى جرمها  
وأوصافها فالمراد بالعين هنا ما قابل الحكمية بخلاف العين التي لا يصح التريب معها  
فانها الجرم كما في شورى وفي قوله وان لم تزل الخ اشارة الى تقييد المتن كانه قال فالغسالات  
المزيلة للعين تعد واحدة وان كثرت كما عبر به م ر وانما حسب العدد الماء موزبه  
في الاستنجاء قبل زوال العين لانه محل تخفيف وما هنا محل تغليظ فلا يقاس هذا بذلك  
شرح م ر والنكتة في تعبير الشارح بالسبع دون غيرها الرد على المخالف المذکور  
بعد (قوله حسبت واحدة) قال الا ذرعى ولا يكفي التريب قبل زوال العين والمراد  
عين الجرم والا فيكون نعم ان ازالها الماء المصاحب لارتباجه الاجزاء ووافق عليه  
م رسم وع ش وشورى (قوله كما صححه النووى) معتمد (قوله لم يطعم) يقال  
طعمت بكسر العين اطمم فتحتها اذا تناولته مأكولاً أو مشروباً وفي المختار والطمم بالضم

اذ لا معنى لتتريب التراب  
ولولم تزل عين النجاسة  
الا بست غسالات مثلاً  
حسبت واحدة كما  
صححه النووى لكن صح  
في الشرح الصغير انها ست  
وقواه في الملمات (او) نجس  
(بول صبي لم يطعم) اى  
لم يتناول

الطعام وقد طعم بالكسر طهما بضم الطاء اذا اكل أو ذاق فهو طاعم قال الله ومن لم يطعمه  
فانه مني أي من لم يذقه وظاهره انه لا يطلق الطعم بالضم على المشروب انتهى ع ش قال  
تعالى فاذا طعمتم (قوله قبل مضى حولين) تنازعه قوله بول وقوله لم يطعم فلو شرب  
اللبن قبل مضى حولين ثم بال بعدها قبل أن يأكل غير اللبن هل يكفي فيه النص  
أو يجب الغسل لان تمام الحولين منزل منزلة اكل غير اللبن الذي يظهر الثاني  
كما اعتمدته شيخنا الطندتاءي وقوله منزل الخ أي لغلظ معدته حينئذ وقوتها على  
الاستعالة ح ل وكذلك اكل غير اللبن للتغذي في بعض الايام ثم أعرض عنه وصار  
يقتصر على اللبن فهل يقال لكل زمن حكمه أو يقال يغسل مطلقا لا يصدق عليه  
انه اكل غير اللبن للتغذي يظهر الثاني كما قاله شيخنا الطندتاءي ولو اختلط اللبن بغيره  
فان كان الغيرا كثر غسل وان كان اقل أو مساويا فلا غسل والذي اعتمدته شيخنا انه  
يغسل مطلقا حيث كان يتناوله على وجه التغذية انتهى زى ومثل ما قبل الحولين  
البول المصاحب لا يخرجها سم على م ر فان شك هل هو قبلها أو بعدها فقل  
عن ش ل انه لا بد من غسله لان النضح رخصة لا يصار اليها الا بيقين وخالفه  
ع ش على م ر وقال لان الاصل عدم بلوغ الحولين وعدم كون البول بعدهما والحولان  
تحديد اه (قوله غير لبن) كسمن ولومن لبن أمه والظاهر ان مثل اللبن القسطة أي  
من أمه او لا وان كان لا يحنث باكلها من حلف لا يأكل اللبن قال ق ل على الجلال  
ودخل في اللبن الرايب وما فيه الانفحة والاقط ولومن مغاظ وان وجب تسبيح فيه  
لا سمن وجبته وقسطته الا قسطة لبن أمه فقط اه والمعتمدان الجنب الخالي من  
الانفحة لا يضر وكذا القسطة مطلقا ولو قسطة غير أمه ومثله الزبد ح ف وقيل الزبد  
كالسمن وقوله للتغذي ظاهره ولومرة واحدة ولو قليلا وان لم يستغن عن اللبن في ذلك  
الوقت ح ل (قوله نضح) بماء مهملة وقيل مجبة اه ب ر (قوله ويغلبه) عطف  
تفسير ع ش (قوله بلا سيلان) ويسن ثلثه على الوجه شو برى ولا بد من ازالة  
الاصناف كما يأتي (قوله في حجره) بكسر الحاء كما في القاموس وعبارته وبالكسر  
العقل الى ان قال وما بين يديك من ثوبك اه وفي المصباح الفتح والكسر ع ش  
ويطلق على الفرس وعلى حجر اسماعيل وعلى العقل وعلى حجر عود وعلى المنع وعلى  
الكذب فله معان ثمانية جهة بعضها بعضهم في قوله

قبل مضى حولين (سريع  
للتغذي نضح) بان يرش عليه  
ماء يعمه ويغلبه بلا سيلان  
بخلاف الاممية والخني لا بد  
في بولها من الغسل على الاصل  
ويتحقق بالسيلان وذلك لخبر  
الشيخين عن ام قيس انها  
جاءت بآبن لها صغير لم يأكل  
الطعام فاجلسه رسول الله  
صلى الله عليه وسلم في حجره  
فقال عليه فدعا بماء فنضح  
ولم يغسله ونحبر الترمذي  
وحسنه يغسل من بول الجارية  
ويرش من بول الغلام وفرق  
بينهما بان الاشتلاف يحمل  
المصبي اكثر

ركبت حجرا وطفئت البيت خلف الحجر \* وحزت حجرا عظيما ما دخلت الحجر  
لله حجر معنى من دخول الحجر \* ما قلت حجرا ولو اعطيت ملائكة  
(قوله ولم يغسله) ذكره بعد النضح لانه قد يطلق على الغسل الخفيف ع ش (قوله)



فخفف في بوله) لان المشقة تجلب التيسير وهذه حكمة فلا يضر تخلطها في نحو الارض  
والاناء ولو وقعت قطرة من البول في ماء قليل واصاب ذلك الماء شيئا وجب غسل ذلك  
الشيء ولا يكتفى بنعشه ح ل (قوله ولان بوله) أي ولان الذكرك خلق من ماء وطين أي  
بالنظر لاصله وهو آدم والاني من لحم ودم أي بالظن لاصلا وهي حواء أي فلاحظ في كل  
أصل نوعه والافكل منها مخلوق من النطفة (قوله فلا يلصق) بفتح الصاد من باب علم  
(قوله وخرج الخ) فيه ان ما ذكره داخل في كلامه لانه يصدق بما اذا لم يطعم غير اللبن  
أصلا او طعم غير اللبن لا للتغذي تأمل (قوله وتناولوه السفوف) بفتح السين كما في المختار  
قال سم وان حصل به التغذي انتهى (قوله وغير بول الصبي الخ) أفقي بهضمهم في معصف  
تجسس بغير معفو عنه بوجوب غسله وان ادى الى تلفه وان كان ليتيم والغاسل له وليه  
ويتعين فرضه على ما فيه فيما اذا مست نجاسة شيئا من القرآن بخلاف ما اذا كانت  
في نحو الجلود والحواشي حجر بحروفه وم ر أيضا (قوله وكان حكيا) وهو ما لا تدرك  
أوصافه أخذنا من تمثيله (قوله مرة) اما طرف أو مفعول مطلق شوبري (قوله  
الاما عسر الخ) لكن في بول الصبي لا بد ان يسرزوال كل من الريح أو اللون بالغسل  
بعد عسره بالنضغ وبعد ما يستعان به مما سياتي ح ل وضابط العسر ان لا يزول بعد  
المبالغة بالحت والقرص ثلاث مرات وبعد الاثنان والصابون ان توقفت الازالة  
عليها والقرص هو تحت باطراف الاصابع وضابط التعذر ان لا يزول الا بالقطع شيئا  
وق ل (قوله بل يطهر) أي طهرا حقيقة لانه نجس معفو عنه ولو كان من مغلظ  
قال شيئا ومتى قدر على ازالته وجب وفيه نظرمع طهر المحل ق ل (قوله اما اذا  
اجتمعا) أي بمحل واحد من نجاسة واحدة والافلا لقوات العلة الآتية وأفقي شيئا  
بنجاسة ما يؤخذ من البصر فيوجد فيه ريج الزبل أو طعمه أو لونه لكن يعنى عنه للمشقة  
ح ل وح ف وقال ق ل على الجلال لا يحكم بالنجاسة من غير تحقق سببها فالماء  
المنقول من البحر لا يزال اذ وجد فيه وصف النجاسة محكوم بطهارته للشك قاله  
شيخنا م ر وأجاب عما نقل عن والده من الحكم بالنجاسة بجملة على ما اذا وجد  
سببها اه وقوله للشك لاحتمال ان التغيير من نجاسة قرب الشط وقوله وجد سببها أي  
في البحر المنقول منه بان اخبر به عدل (قوله مطلقا) أي عسر زوالها أم لا ح ل (قوله  
لقوة دلالتها) لكن اذا تعذر عني عنها ما دام التعذر وتجب ازالته عند القدرة ولا تجب  
اعادة ماصلا معها وكذا يقال في الطم ق ل على التحرير وح ف (قوله بقاء الطم)  
وتقدم في الاواني ان المرجح فيها جواز الذوق وان محل منه اذا تحقق وجودها فيم يريد  
ذوقه أو انحصرت شرح م ر فاندفع ما يقال كيف يعرف بقاء الطم مع حرمة ذوق

فخفف في بوله وبان بوله ارق  
من بوله سافلا يلصق بالمحل  
لصوق بولهما به والحق بها  
الخدق وخرج بزيادتي  
للتغذي تحسب بتهر ونحوه  
وتناولوه السفوف ونحوه  
للاصلاح فلا يمنعان النضغ  
كما في المجموع (أو) نجس  
(بغيرهما) أي بغير شيء من  
فهو كلب وغير بول الصبي  
المذكور (وكان حكيا)  
كبول جف ولم تدرك له  
صفة (أفقي جرى ماء) عليه  
مرة (أو) كان عينا وجب  
ازالة صفاته من طم ولون  
وريج (الاما عسر) زواله  
(من لون أو ريج) فلا تجب  
ازالته بل يطهر المحل كمنجس  
(بهما) أي بغير الكلب وببول  
الصبي فانه يجب في العيني منها  
ازالة صفاته الاما عسر من لون  
أو ريج وهذا من زيادتي اما  
اذا اجتمعا فتجب ازالتهما  
مطلقا لقوة دلالتها على بقاء  
العين كما يدل على بقاءها بقاء  
الطعم وحده وان عسر زواله  
ولا تجب الاستعانة في زوال  
الاثر بغير الماء

النجاسة (قوله الا ان تعينت) أي الاستعانة بان توقفت ازالة ذلك على ما ذكره والتوقف  
بحسب نظري المطهر ان كان له خبرة والا سأل خبيراً وقوله على كلام والمعتمد منه  
وجوب ذلك حيث ذر واستعباه حيث لم يتوقف ازالة ذلك عليه ولا بد ان يكون  
ثم ذلك فاضلا عما يفضل عن من الماء في التيمم قال جرو من ثم اتجه ان يأتي هنا  
التفصيل الآتي فيما اذا وجد بعد العود أو القرب ولا يجب قبول هبته فان لم يقدر  
على نحو الحث وجب ان يستأجر عليه باجرة مثله اذا وجدها فاضلة عما ذكر فلو تعذر  
ذلك حساً أو شرعاً عني عنه للضرورة فلو زال التعذر لزمه استعمال ذلك لزال العذر  
وظاهر كلام ابن جراه يصير طاهر الامعقوع عنه ثم رأيت شيخنا في شرحه استوجه  
انه من فقد نحو الاشنان يصير بمثابة ما لو فقد الماء وقد تجسس ثوبه فلا يصلي فيه  
وان صلى فيه للضرورة اعاد حل (قوله وشرط ورود ماء) أي على المحل كإماء متجسس  
كله فوضع فيه ماء وادبر عليه فيظهر كله ما لم تكن فيه عين النجاسة ولو مائة  
واجتمعت مع الماء ولو معقوعاً عنها ولذلك قال جرو افتاء بعضهم بطهارة ماء صب على بول  
في اجانة محمول على بول لا جرم له وبذلك علم ان التفصيل في الغسالة محله فيما لا جرم  
للنجاسة فيها لكن قولهم لو صب ماء على دم نحو براغيث فزال عينه طهر المحل  
والغسالة بشرطها ينزع في ذلك فراجعه وحرره قل على الجلال وقوله كأناء الخ  
لا بد فيه من ورود الماء على اعلاه الى أسفله فلو صبها في أسفله ثم ادارها حواليه  
لم يكف اه ح ف وكلام ابن جريخالفه وعبارة شوبري قال في الخادم لو وضع  
ثوباً في اجانة وفيه دم معقوعه وصب الماء عليه تجسس بالملاقاة لان نحو دم البراغيت  
لا يزول بالصب فلا بد من زواله من صب ماء طهور قال وهذا مما يغفل عنه اكثر الناس  
اه وهو يدل على ان القليل الوارد نجس ان لم يطهر المحل اه وفي عش على م ر  
(فرع) فدرم رانه لو غسل ثوباً فيه دم براغيث لاجل تنظيفه من الاوساخ ولو نجسة  
لم يضر بقاء الدم فيه ويعني عن اصابة هذا الماءه فليتنامل سم على منهج امان  
قصد غسل دم البراغيت فلا بد من ازالة اثر الدم ما لم يفسر فيعني عن اللون اه م ر  
(قوله ان قل) قدر ان الشرطية بعد ان كانت الجملة صفة لان مفهوم الشرط أقوى  
من مفهوم الصفة لان مفهومه لم يقع فيه خلاف بخلاف مفهومها ح ف (قوله فعلم)  
أي من قوله وجب ازالة صفاته وقوله وشرط ورود ماء قل أي من اقتصاره عليهما (قوله  
وغسالة) ولولصبوغ بمتجسس أو نجس وقد زالت عين الصبغ النجس ولا يضر  
بقاء اللون لعسر زواله ويعرف ذلك بصفاء الغسالة ولا بد ان لا يزيد وزن الثوب  
بعد الغسل على وزنه قبل الصبغ فان زاد ضر لان الزائد من النجاسة كما في شرح

الا ان تعينت على كلام فيه  
ذكره في شرح البهجة  
(وشرط ورود ماء) ان (ول)  
لأن كثر على المحل لئلا  
يتجسس الماء لو عكس فلا  
يطهر المحل نعلم انه لا يشترط  
العصر لئلا ياتي من طهارة  
الغسالة وقوله قل من زيادتي  
(ونجسة) فليدفع منفصلة بلا  
تغير (بلا) (زيادة) وزنا

م ر والحاصل ان المصبوغ بعين النجاسة كالدّم والمصبوغ بالمتنجس الذي  
تقت فيه النجاسة أولم تقت فيه وكان المصبوغ رطباً فإنه يطهر اذا صفت الغسالة  
من الصبغ بعد زوال عينه واما اذا صبغ بمتنجس ولم تقت فيه النجاسة وكان  
المصبوغ جافاً فإنه يطهر مع صبغه اذا غمس في ماء كثير أو صب عليه ماء غمره وان لم  
تصف الغسالة لان صبغه كدقيق عجن بنجس فإنه يطهر بغموره بالماء فقطولهم لا بد  
في طهر المصبوغ بنجس من ان تصفو الغسالة محمول على صبغ بنجس أو مخلوط باجزاء  
نجسة العين وفاقا في ذلك لشيخنا الطيلاوي اه سم لمخاضا قال م ر ويطهر بالغسل  
مصبوغ بمتنجس أو بنجس ان انفصل الصبغ وان بقي لونه المجرد اه وقوله بمتنجس أى  
حيث كان الصبغ رطباً في المحل فان جف الثوب المصبوغ بالمتنجس كفي صب الماء  
عليه وان لم تصف غسالته اه ع ش ومحلّه اذا لم تقت النجاسة والا فهو كالدم سم  
(قوله بعد اعتبار ما يشربه المحل) أى ويلقيه من الوسخ الطاهر قال ابن حجر ويكتفي فيها  
بالظن وقوله وقد طهر المحل بان لم يبق به طم ولا لون ولا ريح على ما تقدم ولو في المخلط  
ح ل (قوله طاهرة) لكن لا تظهر شوبرى (قوله فوض طهره) أى طهر المتصل  
فكذا المنفصل وقوله فطاهرة مالم تتغير أى وان لم يطهر المحل وقوله فطاهرة أيضاً أى  
ان طهر المحل قال الشوبرى لمحل محله مع عدم التغير أيضاً فليتأمل فان التبادر من العبارة  
خلافه انتهى بقى شئ آخر وهو ان قوله أولاً وثانياً فطاهرة موافق لمحكم المنطوق  
الا ان يقال المفهوم فيه تفصيل فلا يعترض به تدبر (قوله ولودهنّا) أخذه غايّة للخلاف  
فيه ع ش وعبارة شرح م ر وقيل يطهر الدهن بغسله بان يصب الماء عليه ويكأمره  
ثم يحركه بحشوية ونحوها بحيث يظن وصوله لجمعه ثم يترك ليعلو ثم يثقب اسفله  
فاذا خرج الماء سدو محل الخلاف كما قاله في الكفاية اذا نجس بمال دهنية فيه كالبول  
والالم يطهر بالاخلاف اه (قوله عن القارة) بالهمز لا غير وأما قارة المسك فبالهمز  
وتركه ع ش (قوله فاريقوه) قال شيخنا كابن حجر محل وجوب اراقته حيث لم يرد  
استعماله في نحو وقود وعمل نحو صابون واسقاء دابة ح ل والحيلة في تطهير العسل  
اسقاؤه لافحل حجر السكر (فرع) المتنجس ان كان قبل ان ينقعد بان نجس عسله ثم طبخ  
سكر الم يطهر وان كان نجسه بعد انقعاذه طهر بنقعه في الماء وكذا الابن الجاهد يفتح  
البسائط ان كان نجسه حال كونه لبناً ما تعاليم يطهر وان جدد وان طرا المتنجس بعد جوده  
ينجس او غيره طهر بنقعه في الماء بخلاف الدقيق اذا عجن بما نجس سواء انتهى الى حالة  
المائعية بان صار يتراد موضع ما أخذه منه عن قرب اولم ينته اليه سافانه اذا جفف او ضم  
اليه دقيق حتى جمد ثم تقع في الماء فإنه يطهر وكذا ان لم يجفف حيث كان جامداً

بعد اعتباره يشربه المحل  
(وقد طهر المحل طاهرة) لان  
المنفصل بهض ما كان متصلاً  
به وقد فرض طهره فان كانت  
كثيرة فطاهرة مالم تتغير أولم  
تنفصل فطاهرة وان انفصلت  
متغيرة أو غير متغيرة وزاد  
وزنها بعد ما ذكر أولم يزد  
ولم يطهر المحل فنجسة  
والثقيد بالقليلة وبعدم  
الزيادة من زيادتي (ولو نجس  
مائع) غير ماء ولودهنّا (تعدّر  
قطهيره) لانه صلى الله عليه  
وسلم سئل عن القارة تموت  
في السمن فقال ان كان جامداً  
فالقوها وما حولها وان كان  
مائعا فلا تقر به وفي رواية  
للخطابي فاريقوه فلو امكن  
تطهيره لم يقل فيه ذلك لما  
فيه من اضاعة المال والجماد  
هو الذي اذا أخذه منه قطعة  
لا يتراد من الباقي ما عملاً محلها  
على قرب الماء بخلافه  
ذكره في

وكذلك التراب والفرق ان كلامنا الدقيق والتراب جامد والماء طرية عارضة بخلاف  
العسل واللبن ونحوهما هذا ما اعتمدناه مراه سمع ش

\*(باب التيمم)\*

أخره عن الوضوء والغسل لانه بدل عنهما أي باب بيان اسبابه وكيفيته وهي اركانه  
وسننه وبيان آله وهي التراب واحكامه وهي وجوب الاعادة وعدمه وما يستتبع به  
ومبطلاته لانه ذكر جميع ذلك وهو رخصة مطلقا وصحته بالتراب المغصوب لكونه  
آلة الرخصة لا المجوز لها والمتنع اتمها وكون سببها المجوز له لمعصية كافي بحجروم وقوله  
وهو رخصة قال شيخنا ح ف الا في حق العاصي بالسفر فانه عزيمته فيه وقوله مطلقا  
أي سواء كان الفقد حسا أو شرعا وقل عزيمته مطلقا وقل ان كان الفقد حسا فعزيمة  
والا فرخصة وهذا الثالث أقرب لما سياتي من صحة تيمم العاصي بسفره قبل التوبة  
ان فقد الماء حسا وبطلان تيممه قبلها ان فقد شرعا كان تيممه لمريض ع ش على م ر  
لان العزيمة يستوي فيها العاصي وغيره ومن فقد الحصى ما اذا حال سبع أو عدوينه  
وبين الماء أو خاف راكب السفينة غرقا واستعمل الماء وغلب على ظنه ذلك م ر  
فالمراد بالحصى تعذر استعماله حسا اه ش ل وقال ق ل ان هذا كله من الفقد  
الشرعي وقرره شيخنا ح ف وينبغي على كون الفقد حسا أو شرعا التفصيل بين كون المحل  
يغلب فيه الفقد أو لا في الحصى وعدمه في الشرعي فلا يعيد في السبب الشرعي مطلقا  
اه (قوله ايصال تراب الخ) ان قلت هذا التعريف غير شامل للنية والترتيب لانها ليسا  
بشروط قلت المراد بالشرط هنا ما لا بد منه في شمل الركن والايصال يتضمن النقل  
والقصدة شتمل التعريف على الاركان (قوله وخبره سلم الخ) قال النووي في شرح  
مسلم معناه ان من كان قبلنا انما يبيع لهم الصلوات في مواضع مخصوصة كالبيع وككائس  
قال الكرماني قد كان عيسى يسبح في الارض ويصلي حيث ادركته الصلاة فساكنه قال  
جعلت لي الارض مسجدا و طهورا وجعلت لغيري مسجدا ولم تجعل له طهورا فعلى هذا  
يكون الخاص بالنبي وامته هو الجمع بينهما وان الكلام في الامم لا في انبيائها او الاعذر  
كما صرح بذلك الحلبي في حاشية المعراج (قوله وترتيبها) أي ترابها طهورا بفتح الطاء  
ماية طهره ويضمها الفعل أي الطهر والمراد به اسم الفاعل أي وترتيبها مطهرة وقيل  
بالفتح فيها وقيل بضمها فيهما كذا بخط المؤلف شوري قال ح ل ولذلك كان من  
خصائص هذه الامم وفرض سنة خمس على الراجح اه اط ف وانظر ماذا كانت تفعل  
الامم السابقة عند فقد الماء هل كانوا يصلون بلا طهارة أصلا أو يتركون الصلاة  
راجع (قوله بغسل) أي او وضوء مسنون كالجديد فلو قال ومأمور به طهر عن غير

\*(باب التيمم)\*  
هو لغة القصد وشرعا ايصال  
تراب الى الوجه واليدين  
بشروط مخصوصة والاصل  
فيه قبل الاجماع آية وان  
كتم مرضي أو على سفر وخبر  
مسلم جعلت لنا الارض كلها  
مسجدا وترتيبها طهورا (يتيمم  
محدث ومأمور بغسل) ولو  
مسنونا (للحج) عن استعمال  
الماء



فجس اسكان اعم وأولى مما ذكره ومع ذلك يرد عليه فحواليت والجنونة اذا انقطع  
حيضا ليحل وطؤها وغير المميز بالنسبة للطواق ونحوه تأمل شوبرى (قوله وهذا أولى  
الحج) يحتمل ان الأولوية في قوله بتيمم المحدث والجنب لانه لا يشمل النسل المسنون فيهم  
انه لا يتيمم عنه ويحتمل انها في قوله لا سبب لانه يورثهم اجتماعها مع انه يكفي وجود  
أحدها ويدل لهذا قول حجر الأولى ان يقول لاحد اسباب اه والظاهر ان يقول أولى  
واعم ووجه الأولوية ان هذه أسباب للجهر لا للتيمم ووجه العموم انه لا يشمل الغسل  
المدبوب ولا الوضوء المجرد فقد نص م ر على انه اذا توضأ وصلى ثم أراد صلاة قبل  
الحديث وعدم الماء او مذر استعماله انه يسن له ان يتيمم عن الوضوء المجرد فقله عنه سم  
ونص عليه الشوبرى (قوله والجنب) من عطف الخاص على العام سم (قوله فقد ماء)  
أى حسا او شرعا كأن كان مسبلا للشرب ولو بحسب القرينة العرفية والأولى حمل  
الفقد هذا على الحسى لتلا تكثر مع السنين التحريم لانهما من الفقد الشرعى وتيقن  
الفقد يكون ولو باخبار عدل بفقده كما في البصروية ان اخبار العدل مفيد للظن نعم  
ان كان مستنده في ذلك الطلب فواضع لما سياتى ان ظن الفقد المستند للطلب كاف  
ل والاعتمادان خبر العدل يعمل به وان لم يكن مستندا للطلب لان خبره وان كان مفيدا  
لظن الا انهم اقاموه مقام اليقين كما اطلقه شيخنا ح ف وعبارة شرح م ر ومن  
صورتيقن فقده كما في البصر ما واخبره عدول بفقده بل الاوجه الحاق العدل في ذلك  
بالجمع اذا أفاد الظن أخذ ما يأتى فيما لو ثبت السازلون ثقة يطلب لم انتهى وقال حجر  
المراد باليقين هنا حقيقة خلافا لمن وهم فيه (قوله فان تيقنه) أى فى المحل الذى يجب  
طلبه منه والمناسب ان يقول فان تيقناه أى المحدث والمأمور بالغسل ويمكن رجوع  
الضمير الى ذكر (قوله بان جوزه وجوده) اما بالظن او بالشك او الوهم فعبارته شاملة  
لذلك وللصويز باليقين شوبرى لان عدم تيقن الفقد يصدق بيقين الوجود وعبارة  
البر ماوى وانما لم يقل بان لم يتيقن فقده لانه يشمل صورة تيقن الوجود وسياق حكاها  
في قوله فلو علم الحج وايضا قول الشايع بعد تيقن وجود الماء الحج يقتضى ان ما هنا  
خاص بالتعويض (قوله طلبه) ولو بما ذونه الموثوق به قال شيخنا وان ظن عدمه فلو طلب  
بلاذن لم يعتد به ولا يشترط ان يكون الاذن واقفا فى الوقت بل لو اذن له قبل الوقت  
ليطلب فى الوقت او اطلقا كتنى بطلبه فى الوقت ح ل (قوله فى الوقت) أى ان طلبه له  
فلو طلبه قبله لغايته فدخل الوقت اكنى بذلك الطلب لان الطلب وقع جميعا أى  
والحال انه لم يحتمل تجدد ماء كما هو ظاهر شوبرى وهو أى قوله فى الوقت متعلق بالطلب  
والتيمم (قوله من رحله) هو مسكن الشخص من حجر أو مدر أو شعر ويطلق أيضا على

وهذا أولى من قوله يتيمم  
المحدث والجنب لا سبب  
(واسبابه) أى الجهر الثلاثة  
أحدها (فقد ماء) للآية  
السابقة (فان تيقنه) أى فقد  
الماء (تيمم بلا طلب)  
اذ لا فائدة فيه سواء كان  
مسافرا ولا قول الاصل فان  
تيقن المسافر فقده جرى على  
الغالب (والا) بان جوزه  
وجوده (طلبه) ولو بما ذونه  
(بكل تيمم فى الوقت مما جوزه  
فيه من رحله)

ما يستحبه من الأثاث أي الامتعة ح ل ومعنى الطلب من رحله ان يقتش فيه اه  
 محلى واطلاق الطلب على مجرد التفتيش هل هو حقيقة أو مجاز فيه نظروا المتبادر من  
 كلامهم انه حقيقة وان الطلب مشترك بين التفتيش والسؤال ونحوهما مما يسعى به  
 في تحصيل مراده ع ش (قوله ورفقته) بضم الراء وكسر هاء أي وفتحه م رع ش  
 سمووا بذلك لارتفاع بعضهم ببعض ومساعدته برماوى ولا يجب الطلب من كل بعينه  
 بل يكفي نداء بعضهم ح ل (قوله المنسوبين اليه) بان يقعدوا منزلا ورحيلا (قوله ماء  
 يجوده) ولا بد ان يقول ولو بالثن ان كان قادرا عليه قوله ثم ان لم يجد هذا من جملة  
 ما جوزه فيه رانما عطفه بتم لتراخيه عما قبله وفي كلام شيخنا ولو بعث النازلون ثقة يطلب  
 لهم كفى اه لان طلبه قائم مقام طلبهم ح ل باختصار وعجالة البرماوى قوله ثم ان لم  
 يجد الخ اشار به الى انه لا ينتقل الى النظر الا بعد التفتيش والطلب وذلك لان الاسهل  
 ما ذكر وعبارته توهم ان ذلك شرط ولم يقل به احد اه (قوله حواله) جمع حول  
 بمعنى جهة على غير قياس وقياسه أحوال وهذا الجمع على صورة المثني ح ف (قوله  
 الى الحد الآتي) وهو حد الغوث واساره الى ان قول المتن الى حد غوث متعلق  
 في المعنى بكل من العالمين اعني نظروا تردد (قوله وخص موضع الحضرة) أي وجوبا  
 ان غلب على ظنه وجوده فيه ح ل (قوله والا بان كان ثم وهدة أو جبل تردد) أي خرج  
 من الوهدة وصعد علوها أو صعد على الجبل ونظر الى حد الغوث من تلك الجهات الأربع  
 وحيث لا يجب التردد وهذا جهل قول امامنا الشافعي في البويطى وليس عليه ان يدور  
 لطلب الماء في جميع الجهات لان ذلك اضر عليه من اتيانه الماء في الموضع البعيدة  
 وليس ذلك عليه أحد اه فان كان بحيث لو صعد علو الوهدة أو علو الجبل لا يحيط بمحد  
 الغوث من تلك الجهات وجب عليه التردد فيما لا يدركه والى ذلك اشار بقوله تردد  
 وكتب أيضا قوله تردد مقتضاء انه لو لم يحيط بشيء من الجهات الأربع اذا صعد نحو  
 الجبل وجب عليه ان يتردد ويمشي في كل من الجهات الأربع الى حد الغوث وفيه  
 بعد لان هذا بما يزيد على حد البعد هذا ويحتمل انه يتردد ويمشي في مجموعها الى  
 حد الغوث لا في كل جهة ح ل بان يمشي في كل جهة من الجهات الأربع نحو ثلاثة  
 أذرع بحيث يحيط بنذره بمحد الغوث فالمدار على كون نظره يحيط بمحد الغوث وان لم يكن  
 مجموع الذي يمشيه في الجهات الأربع يبلغ حد الغوث على المعتد خلافا للعلوي  
 تقرير شيخنا عن شيخه الشيخ عبدربه بل المدار على الاطالة بمحد الغوث وان لم يمش  
 أصلا بان كان المحل الذي صعد اليه أو نزل فيه مستويا فقوله الى حد غوث متعلق  
 بمحد وفي تقديره ونظر الى حد غوث اه (قوله ان آمن مع ما يأتي) أي ان كان

ورفقتهم المنسوبين اليه  
 ويستوعبهم كان ينادى فيهم  
 من معه ماء يجوده وقول في  
 الوقت مما جوزه فيه من  
 ينادى (ثم) ان لم يجد الماء  
 في ذلك (نظر حواله) يعني  
 وشمالا واماما وخلق الى  
 الحد الآتي وخص موضع  
 الحضرة والطير بمنزلة احتياط  
 (ان كان مستويا) من الارض  
 (والا) بان كان ثم وهدة  
 أو جبل (تردد ان آمن)

التجوز بغير العلم اما اذا كان به فلا يشترط الامن على الوقت شوبري (قوله مع ما يأتي) أي في حد القرب بان يأمن بنفسه وعضوا وما لأزائدا على ما يجب بذله الماء طهارته وانقطاعا عن رفقة وخروج الوقت حل وعبرة الشوبري قوله مع ما يأتي أي في حد القرب من جهة ما يأتي أمن الوقت ومحل اشتراطه فيمن لا يلزمه القضاء اما من يلزمه القضاء فلا يشترط فيه امن الوقت وهذا هو المعتمد من نزاع طويل واعتمد شيخنا ان هذا التفصيل انما هو في صورة العلم الآتية في حد القرب وأما ما هنا أي في حد الغوث فيشترط فيه الامن على الوقت مطلقا اه (قوله اختصاصا) أي محترما وما لا يأتي له أو لغيره ح ل (قوله يلحقه فيه غوث رفقة) مع اعتدال اسمعاهم ومع اعتدال صوته وابتداء هذا الحدم آخر رفقة المنسويين اليه لامن آخر القافلة ح ل (قوله تردد) أي في غير المستوى قدر نظره في المستوى لان كلامه في غير المستوى فقوله في المستوى متعلق بنظره يقتضي العبرة انه لا بد ان يمشي الى آخر حد الغوث ويحمل على ما اذا لم تحصل الا حاطة بجميع اجزاء حد الغوث الا بهذا المشي فان حصلت باقل منه لم تجب الزيادة (قوله فلو علم ماء) ولو باخبار العدل اذ المراد به ما يشمل غلبة الظن ومثله الفاسق ان وقع في قلبه صدقه (قوله فرق حد الغوث) أي باعتبار الغاية والا فالحدود الثلاثة مشتركة في الابتداء ع ش (قوله ويسمى حد القرب) وقد روي بنصف فرسخ تقريبا حجر وقد نصف الفرسخ بسير الاثقال المعتدلة احد عشر درجة وربع درجة وذلك لان مسافة القصر يوم وليلة وقد رها ثلثمائة وستون درجة ومسافة القصر ستة عشر فرسخا فاذا قسمت عليها باعتبار الدرج خص كل فرسخ اثنا عشر وربع درجة ونصف درجة ع ش على هر فان كان فوق ذلك ولو بخطوة فهو حد البعد شيخنا روح ف (قوله وجب طلبه) لانه اذا سعى اليه لشغله الذي يري فالدني أولى حجر والمراد بالطلب هنا غير المراد به عند التوهم فهو هناك التماس الماء وهنا قصده وقوله غير اختصاص أي وكان العلم بغير خبر العدل والا فيشترط امن الاختصاص شوبري (قوله غير اختصاص الح) أي وكان غير محتاج اليه فان كان محتاجا اليه اعتبر الامن عليه أيضا ع ش بان كان كلب صيده وكانت مؤنثة من صيده ومحل الامن على غير الاختصاص أيضا اذا كان يحصل الماء بلا عوض (قوله أو اجرة) أي لا آلة الماء (قوله من نفس) بيان للغير وقوله وعضو أي له أو لغيره (قوله وانقطاع عن رفقة) لضرر التلطف عنهم وكذا ان لم يضره في الاصح لما يلحقه من الوحشة غير انهم لم يسيحوا ترك الجمعة بسبب الوحشة بل شرطوا خوف الضرر ولعل الفرق تكريرا للطهارة في كل يوم اه دميري وفرق أيضا بان الجمعة متصد والماء

مع ما يأتي اختصاصا  
وما لا يجب بذله لما طهارته  
(الى حد غوث) أي الى حد  
يلحقه فيه غوث رفقة  
لواستغاث بهم فيه مع قساغله  
باشغالهم وهذا هو المراد بقول  
الاصل تردد قدر نظره أي في  
المستوى ويقول النسخ  
الصغير تردد غلوة سدهم أي  
غاية ومبه وقولي ان امن من  
ريادتي (فان لم يجد) ماء  
(نيم) لظن فقده فلو علم ماء  
بجمل (بصله مسافة وطاحته)  
كما احتطاب واحتشاش  
وهنا فوق حد الغوث المتقدم  
ويسمى حد القرب (وجب  
طلبه) منه (ان امن غير  
اختصاص وما لا يجب بذله  
لما طهارته) ثمنا واخره من  
نفس وعضوا وما لا زائد على  
ما يجب بذله الماء وانقطاع  
عن رفقة

وخروج وقت والا فلا يجب  
طلبه بخلاف من معه ماء  
ولو توضأ به خرج الوقت فانه  
لا يقيم لانه واحد للماء ووصف  
المال بما ذكر من زيادتي  
ولم يعتبر هنا الا من على  
الاختصاص ولا على المال  
الذي يجب بذله بخلافه فيما  
مرتليق وجود الماء وتعبيري  
بما ذكر أعظم من اقتضائه  
على النفس والمال (فان كان)  
الماء بمحل (فوق ذلك) المحل  
المتقدم يسمى حد البعد  
(تيمم) ولا يجب قصد الماء  
لبعده (فلو تيقنه آخر الوقت  
فانتظاره أفضل) من تجهيل  
التيمم لان فضيلة الصلاة  
بالوضوء ولو آخر الوقت ابلغ  
منها بالتيمم اوله قال الماوردي  
هذا اذا تيقن وجوده في غير  
منزله والاوجب التأخير جرما  
(والا) بان ظنه أو ظن  
أو تيقن عدمه أو شك فيه  
آخر الوقت (فتجهيل تيمم)  
أفضل لتحقيق فضيلته دون  
فضيلة الوضوء (ومن وجده  
غير كاف) له

هنا وسيلة انتهى م ر ع ش (قوله وخروج وقت) يحتمل الا كتفاء بأدراك  
ركعة سمع ش وهذا اذا لم تلزمه الاعادة كان كان فقد الماء أكثر من وجوده فان  
لزمه الاعادة بان كان وجود الماء أكثر من فقده فلا يشترط الا من على خروج  
الوقت تقرير شيخنا (قوله والا) أي بان خاف على نفس أو مال الخ وقيل المراد والا بان  
خاف خروج الوقت بدليل ما بعده وهو قوله بخلاف الخ تأمل شو برى (قوله بخلاف  
من معه ماء) أي محصل عنده وظاهره ولو فوق حد الغوث وهو الوجه لان معه ماء  
فلا يصح التيمم بخلاف من يحصله فلا بد ان يأمن فليمرر شو برى (قوله فوق ذلك)  
أي وان قل كقدم كما يفهم من اطلاقهم ولعله غير مراد بل الظاهر ان مثل هذا لا يعد  
فوق حد القرب فان المسافر اذا علم بمثل ذلك لا يمتنع من الذهاب اليه وانما يمتنع اذا  
بعدت المسافة عرفا ع ش وعبارة ح ل قوله ولا يجب قصد الماء لبعده هذا  
واضح اذا علمه وهو في أول حد القرب أو في اثنائه واما لو علم ذلك بعد وصوله لا يخرج حد  
القرب أو مقاربة ذلك الا آخر وكان قريبا جدا وكذا في الغوث فلا يبعد القول بطلبه  
بشرط الا من على الوقت اه (قوله فلو تيقنه) أي تيقن طريقه في محل يجب عليه  
تحصيله منه وهو حد الغوث أو القرب أو تيقن طريقه بمنزله أي مكانه الذي هو نازل  
فيه فهذا تقييد لقوله في حد الغوث فان لم يجد تيمم لقوله فلو علم ماء الخ باعتبار مفهومه  
وهو انه اذا لم يأمن على ما ذكر تيمم أي فعل ذلك كله ما لم يتيقن طريقه الماء آخر  
الوقت شيخنا ويقتضيه ان المراد بآخر الوقت ما يشمل اثناءه بل ما عدا وقت الفضيلة  
ابن شو برى وقال ع ن بان يبقى منه وقت يسع الصلاة وطهره فيه ولو باقل مجزئ  
وصورة المسألة ان يكون في محل يغلب فيه فقد الماء والاوجب التأخير جرما وان خرج  
الوقت ويجزئ هذا التفصيل في تيقن السترة أو الجماعة أو القيام آخره أو ظنها فان تيقن  
التأخير أفضل أو ظن فالتقديم أفضل (قوله فانتظاره أفضل) لا يبعد ان أفضل منه  
فعلها بالتيمم أول الوقت وبالوضوء آخره شو برى لا يقال الصلاة بالتيمم لا يستحب  
اعادتها بالوضوء لانا نقول محله فيمن لا يرجو الماء بعد بقرينة سياق كلامهم واعتراض  
بان الفرض الاولى ولم تشملها فضيلة الوضوء وأجيب ان الثانية لما كانت عين  
الاولى كانت جارية لقصصها شرح م ر ومحل فضيلة التأخير حيث لم يقتض التقديم  
بنحو جماعة والا كان التقديم أفضل زى (قوله ابلغ) أي أعظم وأكثر ثوابا (قوله)  
قال الماوردي هذا اذا تيقن وجوده ضعيف (قوله والا) بان كان معه في المنزل  
وعلم انه لا يتمكن منه الا في آخر الوقت ع ش ويمكن حمل كلام الماوردي على ما اذا  
كان بمحل يغلب فيه وجود الماء فانه يجب التأخير حينئذ كما صرح به زى ع ش



على مر (قوله وجب استعماله) لو كان معه ماء لا يكفيه وتراب لا يكفيه وجب عليه استعمال كل منهما ويجب عليه الاعادة لقصان البدل والمبدل منه ع ش (قوله اذا أمرتكم يا سر) المراد بالامر الشئ المأمور به كانه قال اذا أمرتكم بشئ بدليل قوله فاتوا منه (قوله ثم يقيم) الاولى قراءته بصيغة المصدر ليفيد الوجوب (قوله ولا يجب الخ) أى والغرض انه وجد الثلج أو البرد فقط اما اذا وجد ماء يكفيه لوجهه ويديه ووجد ثلجا فانه يجب عليه استعماله حينئذ ع ش وعبرة اطفئى ولا يجب الخ اذا لا يمكن هنا تقديم مسح الرأس على مسح الوجه واليدين بالتراب ويؤخذ من العلة انه لو غسل ما قبل الرأس وجب مسحه بنحو الثلج وتيمم عن الرجلين ويمكن حمل كلام المجموع عليه فلا تنافي شيخنا اه (قوله وقيل يجب) وعليه فيقيم عن الوجه واليدين ثم يمسح الرأس بالثلج ثم يقيم عن الرجلين ولا يؤثر هذا الماء في صحة التيمم للوجه واليدين لانه لا يجب استعماله فيها زى (قوله وهو أقوى في الدليل) أى لانه يصدق عليه ان معه ماء ولو بالقوة فيكون داخل في الحديث المتقدم آنفا (قوله ويجب في الوقت شراؤه) علم من وجوب شراء ذلك بطلان نحو بيع ذلك في الوقت بلا حاجة للوجوب أو القابل وبطلان تيممه مادام يقدر على شئ منه في حد القرب وانما صحت هبة عبد يحتاجه للكفاية لانها على التراخي اصاله فلا آخر لو قهره هبة مال يحتاجه لدينه لتعلقه بالذمة وقد رضى الدائن بها فلم يكن له جبر على العين فان عجز عن استرداده تيمم وقضى س ل (قوله بشمن مثله) قال البلقيني المراد ثمن مثل الذى يكفى لواجب الطهارة اما الزائد للسفن فلا يبرئ ويحتمل اعتباره اه من حواشى شرح الروض شوبرى ولولم يجده معه الا ثمن الماء أو السترة قدم السترة لدوام فقهها مع عدم البدل ومن ثم لم يشره شراء سترة عورة قنه لاماء طهارته ولو ووجهه لفرعه قبل الوقت ثم دخل الوقت لزم الاصل الرجوع به عميرة قال مر ويلزم البائع فسخ البيع في القدر المحتاج اليه فيما اذا كان له خيار كما أفنى به الوالداه (قوله مكانا) أى فلا يعتبر حالة الاطرار فقد تساوى الشربة فيه ادنا فير كثيرة برماوى (قوله وان قلت) وانما سوح بالغبن البسير في نحو الوكيل بالبيع والشراء لان ما هنالك بدل مع كونه من حقوق الله المبينة على المسامحة ع ش (قوله نعم ان بيع) لا حاجة الى هذا الاستدراك لان ما ذكره ثمن مثل اذا الزائد في مقابلة الاجل ولهذا لم يوردها الجلال المحلى فله دره شوبرى وعبرة شرح م ر ولوزيد في غنه بسبب التأجيل زيادة لا يفة بالاجل لم يخرج بها عن كونها ثمن مثله حينئذ (قوله الا أن يحتاجه لدينه ولو مؤجلا) نعم يشترط أن يكون حلوله قبل وصوله الى وطنه أو بعده ولا مال له فيه والا وجب شراؤه فيما ظاهر ولا فرق بين أن يكون الدين لله تعالى أو لأدمى ولا بين ان

(وجب استعماله) في بعض  
ادعائه لخبر الشيبين اذا  
أمرتكم يا سر فاتوا منه ما استطعتم  
(ثم يقيم) عن الباقي فلا  
يقدمه لسلا تيمم ومعه ماء  
ظاهر بين ولا يجب مسح  
الرأس بثلج أو برد لا بدوب  
وقيل يجب قال في المجموع وهو  
أقوى في الدليل (ويجب في  
الوقت شراؤه) أى الماء  
لظهره (بشمن مثله) مكانا  
وزمانا فلا يجب شراؤه بزيادة  
على ذلك وان قلت نعم ان بيع  
منه لاجل بزيادة لا ثقة بذلك  
الاجل وكان تمدا الى وصوله  
محلا يكون غنياه وجب  
الشراء (الا ان يحتاجه) أى  
الدين (لدينه أو مؤثمة)

تعلق بذمته أو بعين ماله كعين أعارها فرهنتها المستعير بأذنه شرح م ر  
(قوله حيوان محترم) ولا يتقيد المحترم بكونه مملوكاً له أو معه وسواء في ذلك المسلم  
والكافر ح ل (قوله محترم) وان لم يكن لا يقابله على المعتمد ومن  
المحترم كلب منتفع به وكذا ما لا تنفع فيه ولا ضرر على المعتمد م ر والحاصل ان  
السكب على ثلاثة أقسام عقود وهذا الخلاف في عدم احترامه والثاني محترم بلا  
خلاف وهو ما فيه نفع من صيد أو حراسة والثالث ما فيه خلاف وهو ما لا نفع فيه  
ولا ضرر وقد تناقض فيه كلام النووي والمعتمد عند شيخنا م ر انه محترم يحرم  
قتله (قوله حضرا وسفرا) ولا بد أن يفضل في الحاضر عن مؤنة يومه وليلته ح ل  
ولا بد في المسافر أن يفضل عن مؤنة ماله ذهاباً وإياباً شيخنا (قوله غير محتاج اليه  
فيه) أي في الدين لقوله يحتاجه يعني عن هذا الوصف ومن ثم قال حجر هو صفة  
كاشفة اذ من لازم الاحتياج اليه لاجله استغراقه اه قال سم والصواب انه صفة  
لازمة كما صنع م ر لانه يلزم من الاحتياج الاستغراق (قوله اقتراض الماء)  
اظهر في محل الاضمار لثلاثتهم ولو اضرمان الضمير راجع للثمن المتقدم اه وقوله في  
الوقت مفهومه انه لو وجبه أو اقرضه له قبل الوقت لا يجب عليه القبول وهو كذلك  
اذ لم يخاطب وسيأتي ان له اعدام الماء قبل الوقت فهذا أولى وليس هذا نظير وجوب  
طلب الماء قبل الوقت اذا اتسعت القافلة خلافاً لما في حاشية الشيخ اه رشیدی  
(قوله واستعارة آتته) ولو جاوزت قيمتها اضعاف عن الماء أي فلا نظراً لمكان تلفها  
حتى يضر قيمتها لان الظاهر السلامة وفي كلام شيخنا ولا يلزم من معه ماء بذله لمحتاج  
طهارة به ح ل (قوله تحصيله) أي الماء وقوله بغيرها أي الثلاثة (قوله ولم يحتاج الى  
ذلك المالك) أي وجوز بذله له س ل (قوله فلا يجب فيه ذلك) أي ما ذكر من  
الاقتراض والاشتراك ولا يأتي هنا الاستعارة قال زى فلا يجب ولو كان قبولها من أب  
أو ابن ولو كان قابلاً للقرض موسراً بمال غائب اه (قوله ما يعم القبول والسؤال)  
فان امتنع من القبول والسؤال لم يصح تيممه مادام قادر عليه وحاصل الخلاف أي  
المخالفة في الماء والثلث والآلة ان الماء يجب فيه الجميع من الشراء وقبول الهبة  
والقرض والسؤال والآلة يجب فيها ثلاثة الاجارة والشراء والعارية والثلث لا يجب  
فيه شيء برماری (قوله ولو نسيه انخ) لو ذكر هذا آخر الباب عند ذكر ما يقضى من  
الصلاة وما لا يقضى كان أولى لان البحث هنا في السبب المبيع للتيمم وأما القضاء  
وعدمه بالتيمم فسيأتي آخر الباب زى لكن ذكره هنا لانه نوع من اسبوبة لا فادتها انه  
يعيد مع وجود التقصير وان النسيان ليس عذراً مقتضياً السقوط وان الاضلال يغتفر

حيوان (محترم) من نفسه  
وغیره كزوجته ومملوكه  
ورقيقه حضرا وسفرا ذهاباً  
وابا يا يصرف الثمن الى ذلك  
وتتيمم وخرج بالمحترم غيره  
كترند وحرر وزان محض  
ولا حاجة لوصف الدين  
بالمستغرق كما فعل الاصل  
لان ما فضل عن الدين غير  
محتاج اليه فيه وتعبيري بالمؤنة  
اعلم من تعبيره بالفقرة (و)  
يجب في الوقت (اقتراض  
الماء واتهابه واستعارة آتته)  
اذا لم يمكن تحصيله بغيرها  
ولم يحتاج الى ذلك المالك  
وضاق الوقت عن طلب الماء  
وخرج بالماء ثمنه فلا يجب فيه  
ذلك لثقل المنة فيه والمراد  
بالاقتراض وتاليه ما يعم  
القبول والسؤال فتعبري  
بها أولى من تعبيري بالقبول  
وقولي في الوقت مع مسئلة  
الاقتراض من زيادتي وتعبيري  
بآلته اعم من تعبيره بالذلو  
(ولو نسيه) أي شيئاً مما ذكر  
من الماء والثلث والآلة

تارة ولا يغتفر أخرى شرح م ر (قوله أو اضله في رحله) أي تسبب في ضياعه فيه  
وفي المختار وأضله أضاعه وأهلكه قال ابن السكيت أضلت بعيري إذا ذهب منك  
وضلت المعبد والد إذا لم تكن تعرف موضعها وكذا كل شيء مقيم لا يهتدى له اه  
فعلى هذا يقرأ رحله في قول الشارح ما لواضل رحله بالصب على المفعولية (قوله  
أعاد) وان أمعن في الطلب زى (قوله حقيقة) أي فيما لو وجدته بالفعل أو حكما  
كان نسي الثمن أو الآلة (قوله ونسبته) في أهاله منه أخذانه لو ورث ما ذكر  
ولم يعلم به انه لا يجب عليه الاعادة وهو ظاهر وانه لو لم يطلبه في رحله لعلمه بعدم وجود  
ما ذكر فيه وقد ادرج فيه ذلك وجبت الاعادة لتقصيره ح ل والمعتمد انه لا اعادة  
لعدم نسبته الى التقصير (قوله بان نخيم الرفقة) أي خيامهم والخيام ليست قيد الان  
الحكم عام قال ع ش على م ر يؤخذ من هذه العلة انه لو اتسع مخيمه كنخيم  
أمير الحج لا قضاء عليه (قوله حاجته) لعطش حيوان ولا يقيم لعطش عاص  
بفسره حتى يتوب وقوله حيوان وان لم يكن معه ومثل الماء الا كل فقد ذكر في  
الروضة في الاطعمة ان له ذم شاة الغير التي لا يحتاج اليها لسكره المحترم المحتاج  
للإطعام وعلى المالك بذلها ح ل (قوله محترم) وهو الذي يحرم قتله ومنه كلب  
منتفع به وكذا ما لانفع فيه ولا ضرر على المعتمد عند م ر فخرج نحو الكلب العقور  
وتارك الصلاة بشرطه والزاني المحصن والفواسق الخمس فلا يجوز صرف الماء اليها  
بل يجب الطهيرة وان أفضى الى تلفها سم (قوله أي فيه) أشار الى انه منصوب  
على الظرفية (قوله صونا للروح) علة لا يكون الاحتياج سببا للجزع ش  
ومقتضى هذا انه لا بد من خوف تلف النفس والعضو وهو مخالف لقوله الا في  
والعطش المبيع معتبر الخ ح ل أي لان هذا أعظم من تلف النفس ويحجب بان قوله  
صونا للروح أي مثلاً ح في ولا يتم الاحتياج له لغير العطش ما لا كبل كعلك  
وطبخ لحم بخلاف حاجته لذلك حالاً فله التيمم من اجلها والفرق بينهما انه لا غنى عن دفع  
العطش بوجهه ما وأما بل نحو السكك فيمكن الاستغناء عنه في الجملة فاعتبرت حالا  
لا ما لا شرح م ر وقوله كبل كعلك قيد ابن حجر بما يسهل استعماله وأخذ سم بمقتضاه  
فقال لو عسر استعماله بدون البل كان كالعطش اه ع ش على م ر (قوله فتييم  
مع وجوده) ويحرم تطهيره به وان قل حيث ظن وجود محترم يحتاج اليه في القفالة  
وان كبرت وخرجت عن الضبط ح ل وكثير يجهلون فيتوجهون ان التطهير بالماء قرينة  
حينئذ وهو خطأ قبيح (قوله لغير دابة) مفهومة انه يكلف الطهيرة وجعه وسقيه لها  
وهو كذلك كما في ع ش فعلى هذا يقيد المحترم في المتن بادعي مميز تأمل ومثل الدابة غير

(أو اضله في رحله فتييم)  
وصلى ثم يذكركم أو وجدته  
(أعاد) الصلاة لوجود الماء  
حقيقة أو حكما معه ونسبته  
في أهاله حتى نفسه أو اضله  
الى تقصيره وخرج باضلال ذلك  
في رحله ما لواضل رحله في  
رحال وتيمم وصلى ثم وجدته  
وفيه الماء أو الثمن أو الآلة  
فلا يصيدان فمن في الطلب  
اذلا ماء معه حال التيمم وفارق  
اضلاله في رحله بان نخيم  
الرفقة أو سمع من نخيمه (و)  
ثاني الاسباب (حاجته)  
اليه (لعطش) حيوان  
(محترم ولو) كانت حاجته  
اليه لذلك (ما لا) أي فيه أي  
المستقبل صونا للروح  
أو غيرها عن التلف فتييم  
مع وجوده ولا يكلف الطهر  
به ثم جعه وشربه لغير دابة  
لانه مستقذر عادة

الميز ش ل (قوله وخرج بالمحترم غيره) فلا يكون عطشه مجوزا لبذل الماء له وهل يعتبر  
 الاحترام ايضا في حق نفسه أولا فيكون أحق بمائه وان كان مهذرا ولعل الثاني أقرب  
 لانامع ذلك لانه لا يملك نفسه وهو لا يحل له قتلها الا ان الزر كشي استشكل عدم  
 حل بذل الماء لغير المحترم بان عدم احترامه لا يجوز عدم سقيه وان قتل شرعا لانا  
 مأورون باحسان القتل بابل يسلك أسهل الطرق وليس العطش من ذلك وقد يجب  
 بان ذلك انما يرد لو منعناه الماء مع عدم الاحتياج اليه للطهر أمام مع الاحتياج اليه  
 فلا محذور في منعه ع ش على م ر (قوله معتبر بالخوف) أي معتبر فيه الخوف الخ  
 أي ضابط العطش المبيع للقيم ان يخاف منه محذورا كمرض وبطوره الخ ما يأتي شيئا  
 ومن جملة ما يأتي ان لا يشرب الا بعد اخبار عدل بان عدم الشرر يتولد منه محذور  
 تيمم ع ش (قوله وللعطشان أخذ الماء من مالكة) أي غير العطشان وله مقاتلته  
 ويهدر المالك ح ل وكنفسه عطش آدمي محترم معه تلزمه مؤنة كما في الامداد شورى  
 (قوله ان لم يبدله) بضم الذال من باب نصرع ش على م ر (قوله وخوف محذور)  
 شمل تعبيرة بالخوف ما لو كان ذلك بمجرد التوهم أو على سبيل التدرة كان قال له العدل  
 قد يخشى منه التلف ع ش على م ر (قوله مطلقا) أي باردا أو مسخا بديل  
 المقابلة ع ش وعبرة ع ش أي قدر على تسخينه أولا اه (قوله والمجوز عن  
 تسخينه) أي فان وجد ما يسخنه به وجب تسخينه وان خرج الوقت وكذا يجب تحصيل  
 ما يسخنه به ان علم به في موضع اخر وان خرج الوقت سم على المنهج بالمعنى ع ش وخرج  
 بالنسخين التبريد فلا يجب عليه انتظاره ولعل الفرق بينهما ان التبريد لا اختيار له  
 فيه بخلاف التسخين قاله ع ش قال شيخنا الحنفى وهو الذي تلقيناه خلافا له  
 في موضع آخر من التسوية بين التسخين والتبريد انتهى (قوله بفتح الباء وضمها) أي  
 فيها (قاعدة) تقول برء بثلاث الراء بفتح الباء وضمها ومفتوح الباء هنا اقص وهو  
 مصدر لا فتوح واما المضغوم فصدر للضموم والمكسور اسنوى شورى (قوله وزيادة ألم)  
 أي لا يجتهد عادة حجر (قوله للعذر) قدمه لانه عام والاية خاصة ع ش (قوله وتحول)  
 الواو بمعنى او والتحول المزال مع رطوبة في البدن والاستشفاف المزال مع يبوسة فيه  
 (قوله وثغرة) كذقرة وزاومعنى (قوله ولحمة) ظاهره وان صغر كل من اللحمة والثغرة  
 ولا مانع من تسميته شيئا لان مجرد وجودها في العضو يورث شيئا ولكن مجردة لا يبيع  
 التيمم بل ان كان فاحشا تيمم او يسيرا فلا والواو في الجميع بمعنى او ع ش (قوله عند  
 المهنة) بالفتح الخدمة وحكى أبو زيد والكساء أي المهنة بالكسر وانكره الاصمعي مختار  
 ع ش (قوله للمروءة) قال ابن التلمسان على السنن المروءة بفتح الميم وكسرها وبالهمز

وخرج بالمحترم غيره  
 والعطش المبيع للقيم معتبر  
 بالخوف المعتبر في السبب  
 الآتي وللعطشان أخذ الماء  
 من مالكة قهرا ببدله ان لم  
 يبدله (و) نالها (خوف  
 محذور من استعماله) أي الماء  
 مطلقا أو المجوز عن تسخينه  
 (مرض وبطوى برء) بفتح  
 الباء وضمها (وزيادة ألم وشين  
 فاحش في عضو ظاهر) للعذر  
 وللاية السابقة والشين الامر  
 المستكره من تغير لون وتحول  
 واستشفاف وثغرة تبقى  
 ولحمة تزيد والظاهر ما يبدو  
 عند المهنة غالبا كالوجه  
 واليد من ذكر ذلك الرافعي  
 وذكر في الجنايات ما حاصله  
 انه ما لا يعد كشفه منكرا  
 للمروءة



وتركه مع ابدالها واولاها وملكه نفسانية تقتضى تخلق الانسان باخلاق مثله اه بحروفه  
وفي المختار والمروءة الانسانية أى الكاملة وضبطه بالقلم بضم الميم ع ش (قوله ويمكن  
رده الى الاول) أى بان يقال الذى لا يعد كشفه هتكاً لمروءة هو ما يبدو عند المنة  
ع ش (قوله فلا ترخوف ذلك) ولوامة حسناء تنقص قيمتها بذلك نقصاً فاحشاً لان حق  
الله تعالى مقدم على حق السيد بدليل قتلها بترك الصلاة وبذل الزائد على ثمن المثل يعد  
غبناً فى المعاملة اذ به يستدل على عدم الرشد ولا يسمع به أهل العقل ح ل وعبرة  
شرح م ر و سلطان ويفرق بينه وبين بذل زائد على الثمن بان هذا يعد غبناً فى المعاملة  
ولا يسمع به أهل العقل كما جاء عن ابن عمر رضى الله عنهما انه كان يشع فيها بالتأفة  
ويتصدق بالكثير فقيل له لما ذاق فقال ذاعقلي وهذا جردى اه (قوله قول عدل) أى  
ان لم يكن عارفاً بالطب فان كان عارفاً اكتفى بمعرفة نفسه فان لم يكن عارفاً ولم يجد  
طبيباً وخاف محذوراً فعن أبى على السجى انه لا يتيم وخالف البغوي فاقى بانه يصلي  
بالتيم ثم يعيد اذا وجد المخبر واخبره بجواز التيم (قوله وكلها فى الحقيقة) أى سواء  
قلنا انها ثلاثة او سبعة ع ش (قوله واذا امتنع استعماله) أى حرم زى وعبرة سم واذا  
امتنع أى امتنع وجوب استعماله ويحتمل التعريم أى بان خاف محذوراً كما مر اه فيكون  
الامتناع على بابه وانظر هل يحرم الاستعمال عند خوف بطل البرء الظاهر الحرمة  
ع ش وعبرة م ر ويحتمل ان يريد به تحريمه أيضاً عند غلبة ظنه حصول المحذور  
بالطريق المتقدم فالامتناع على بابه انتهى قال ع ش افهم قوله عند غلبة الظن  
انه حيث لم يغلب على ظنه ما ذكر جازله التيم وهو موافق لما اقتضاه تعبير المصنف  
بالخوف وحينئذ فيحت اخبره الطبيب العدل بان الغالب حصول المرض حرم استعمال  
الماء وان اخبره بمجرد حصول الخوف لم يجب ويجوز التيم اه (قوله فى عضو) المراد  
بالعضو هنا الجزء من البدن يشمل نحو الصدر كما يدل له قوله الآتى وان كانت بغير اعضاء  
الوضوء شيئاً (قوله وجب تيم) لعل الاولى تقديم غسل الصحيج على التيم لاجل مفهوم  
قوله لا تترقب فهو جنب فان مفهومه ان المحدث يجب عليه الترتيب بأن يقدم غسل  
الصحيج تأمل (قوله ويمر التراب) معطوف على تيم من قوله وجب تيم فهو بالنصب على  
حد وإس عبادة وتقرعني فتقيد العبارة وجوب الامرار (قوله سواء الخ) تعميم  
فى الغسل ح ل وفى التيم أيضاً (قوله كاصوق) بفتح اللام ع ش (قوله ويتلطف)  
أى وجوب ان أدى ترك التلطف الى دخول الماء الى الجراحة وقد اخبره الطبيب بضرر  
الماء اذا وصل اليها ع ش (قوله من غير ان يسيل اليه) فان تعذر غسله الا بالسيلان  
الى العليل امسه الماء من غير افاضة وان لم يسلم ذلك غسل ح ل فان تعذر الامساس

ويمكن رده الى الاول وخرج  
بأنه حش اليسير كليل  
سواد وبالظاهر القاحش  
فى الباطن فلا ترخوف ذلك  
ويشتمل فى خوف ما ذكر قول  
عدل فى الرواية وذكر زيادة  
الالم من زيادتي وبه صرح  
فى الروضة وأصلها وتعبيري  
بما ذكر أعظم من تعبيري بما  
ذكره وما ذكرته من ان  
الاسباب ثلاثة هو ما فى  
الاصول وذكرها فى الروضة  
كأصلها سبعة وكلها فى الحقيقة  
ترجع الى فقد الماء حساً  
أو شراً (واذا امتنع استعماله)  
أى الماء (فى عضو) لعله  
(وجب تيم) لئلا يخلو العضو  
عن طهر ويمر التراب ما أمكن  
على العلة ان كانت بعمل التيم  
(و) وجب (غسل صحيج)  
سواء كان على العضو سائر  
كلصوق يخاف من نزعه  
محذوراً أم لا لخبر اذا أمرتكم  
بأمر فأتوا منه ما استطعتم  
ويتلطف فى غسل الصحيج  
المجاور للعليل بوضع خرقة  
مبلولة بقربه ويتعامل عليها  
لينغسل بالمقطر منها  
ما حواله من غير ان يسيل  
اليه

صلى كفاقد الطهورين واعاد ع ش (قوله ومسح كل الساتر) ولو كان به دم لانه يعنى  
عن ماء الطهارة وكتب ايضا قوله مسح كل الساتر أى بدلا عما أخذه من الصحيج ومن  
ثم لولم يأخذ شيئا أو أخذ شيئا وغسله لم يجب مسحه على المعتد شوبرى (قوله كل الساتر)  
أى خلافا لمن قال يكفي مسح بعضه فقوله وانما وجب مسح الكل الخ غرضه به الرد على  
الضعيف وتأمل فى الجواب فان محصله ان الذى ايج للضرورة يجب فيه التيمم والذى  
ايج للحاجة لا يجب فيه مع انه كان المتبادر للنظر العكس اللهم الا ان يقال محصل  
الجواب القياس على التيمم بجماع ان كلا مسح ايج للضرورة فيكون قول الشارح مسح  
ايج للضرورة بيانا للجامع وعبرة اصله مع شرح م ر وقيل يكفي مسح بعضه كالحلف  
والرأس و فرقى الاول بينه وبين الرأس بان فى تيممه مشقة النزاع أى نزاع العمامة انتهى  
وبينه وبين الحلف بان استيعابه يلبيه اه (قوله ان لم يجب نزعه) بان كان فى نزعه مشقة  
بان خاف من نزعه المخذور السابق ح ل أى وكان وضعه على ظهره بخلاف ما لو وجب  
نزعه كان وضعه على حدث ولم يخف من نزعه مخذورا ع ش (قوله بماء) متعلق بالمسح  
ولو سقطت جبيرة فى الصلاة بطلت صلاته سواء كان بري أم لا كاتقاع الحلف بخلاف  
ما لو رفع الساتر لتوهم البرء فبان خلافه فانه لا يبطل تيممه انتهى شرح م ر (قوله  
ولا يجب مسح محل العلة بالماء) أى حيث لا ساتر أى لانه يتيمم بدل طهر العلة بالماء  
فلا معنى للمسح ح ع ن وهذا مفهوم قوله ان كان وعبرة زى قوله ولا يجب مسح محل  
العلة وان لم يضرب لان واجبه الغسل فاذا تعذر فائدة فى المسح بخلاف المسح على  
الساتر لشبهه بالمسح على الحلف اه (قوله لا ترتيب) غرضه به الرد على الضعيف  
القائل بوجوب الترتيب وقوله لان التيمم الخ غرضه به ابداء فارق فى القياس الذى تمسك  
به الضعيف وعبرة شرح م ر ورد القول بوجوب تقديم غسل الصحيج كوجوب تقديم  
ماء لا يكفيه بأن التيمم هنا للعلة وهي مستمرة وهناك لعدم الماء فامر باستعماله اولا  
ليصير عادما للماء ويحمل النص القائل بأنه يبدأ بالتيمم هنا على الاستصحاب ليذهب الماء  
أثر التراب اه (قوله بين الثلاثة) أى التيمم وغسل الصحيج ومسح الساتر والترتيب بأن  
يقدم الغسل على التيمم والمسح ومقتضى قوله لا ترتيب بين الثلاثة لتعوجب وجوب  
الترتيب على غير الجنب بين الثلاثة حتى بين التيمم ومسح كل الساتر وليس كذلك لان  
الترتيب الواجب على غير الجنب انما هو بين الغسل والتيمم فقط اذا كانت الجراحة  
فى غير الوجه وأما التيمم والمسح فليس بينهما ترتيب اللهم الا أن يقال المراد بقوله بين  
الثلاثة بين مجموعها ويكون مفهومه ان غير الجنب يجب عليه الترتيب بين مجموع  
الثلاثة أى بعضها وهو الغسل والتيمم وبدل عليه قول الاصل ولا ترتيب بينهما أى

(و) وجب مسح كل الساتر  
ان كان (ان لم يجب نزعه بماء)  
لا يتراب استعما لا للماء ما أمكن  
وانما وجب مسح الكل لانه  
مسح ايج للضرورة كالتييمم  
ولا يجب مسح محل العلة بالماء  
(لا ترتيب) بين الثلاثة

التيمم وغسل الصحيح للجنب اهـ م ر فحاصله ان مفهوم قوله لنحو جنب فيه تفصيل  
وهو ان غير الجنب يجب عليه الترتيب بين التيمم والغسل فقط ولا يجب الترتيب بين  
التيمم والمسح ويدل لذلك قول الشارح بعد وخرج بنحو الجنب المحدث فيتيمم ويمسح الخ  
حيث عطف بالواو الدالة على مطلق الجمع والمفهوم اذا كان فيه تفصيل لا يعترض به  
شيخنا ح ف (قوله لنحو جنب) كالحائض والنفساء ومن طلب منه غسل مسنون  
حل (قوله فيما سر) أى في قوله ومن وجده غير كاف وجب استعماله ثم يتيمم أى فانه  
يجب عليه الترتيب بان يقدم الغسل بالماء الذى معه ثم يتيمم عن الباقي وقوله  
في استعمال الناقص أى الناقص ماء وضوئه عن غسل أعضائه كلها شيخنا (قوله هنا)  
أى في الجنب (قوله تقديمه) أى التيمم (قوله وقت دخول) تنازع فيه قوله فيتيمم  
ويمسح قبل وكان الاولى ان يقول فيغسل الصحيح ثم يتيمم ويمسح لينبه على الترتيب  
المراد وأجيب بان هذا يفهم من قوله وقت دخول الخ (قوله غسل عليه) كاليدين  
مثلا فيجب ان يقدم غسل الوجه على التيمم عنها ولا ترتيب بين غسل الصحيح منها  
والتيمم عنها وكذا اذا كانت العلة في الوجه فلا ترتيب فيه أصلا فيجعل كون المحدث  
يجب عليه الترتيب بين الغسل والتيمم اذا كانت العلة في اليدين مثلا شيخنا (قوله  
قديمان) أى حيث لم تم الجراحة العضوين والا كفى تيمم واحد وكذا يقال في الثلاثة  
والمحاصل ان تعدد التيمم انما هو عند تعدد الغسل بتعدد العضوفان سقط الغسل عن  
العضوين سقط الترتيب فيكفى تيمم واحد شيخنا (قوله وكل من اليدين الخ) فلو كانت  
العلة في وجهه ويديه تيمم عن الوجه قبل الانتقال الى يديه ثم يتيمم عن يديه قبل  
الانتقال الى مسح الرأس حل فلو عمت العلة وجهه ويديه كفاه تيمم واحد عن ذلك  
لسقوط الترتيب بينهما حينئذ وبه أفتى الوالد ومثله لو عمت الرأس والرجلين م ر لان  
التيمم لا يتعدد الا عند وجوب الترتيب كما سبق (قوله ويندب الخ) فان قيل اذا كانت  
العلة في وجهه ويديه وغسل صحيح الوجه أولا جازت الى تيمميهما فلم لا يكفيه تيمم واحد  
كمن عمت العلة أعضائه فالجواب ان التيمم هنا في طهر تحتم فيه الترتيب فلو كفاه تيمم  
واحد حصل تطهير الوجه واليدين في حالة واحدة وهو ممتنع بخلاف التيمم  
عن الأعضاء كلها لسقوط الترتيب بسقوط الغسل شرح م ر (قوله فاربعة) ولا بد  
لكل واحد منها من نية على المعتمد لان كل واحد منها طهارة مستقلة لا تكرر برلماقبله  
ع ش على م ر (قوله ان عمت العلة الرأس) أى ولم يكن عليه اساتر فان كان وأخذ  
قدر الاستمساك من الرأس بان بقي من الصحيح ما لا بد منه للاستمساك كفاه مسح  
الساتر بالماء ولا يتيمم فان لم يأخذ شيئا تيمم فقط سم بالمعنى ومثله زى عند قول

(لنحو جنب) فلا يجب لان  
التيمم هنا للعلة وهي باقية  
بخلافه فيما سر في استعمال  
الناقص فانه لفقد الماء فلا  
بد من تقديمه بل الاولى هنا  
تقديمه ليزيل الماء أثر التراب  
وتعبرى بذلك أعم من قوله  
ولا ترتيب بينهما للجنب وخرج  
بنحو الجنب المحدث فيتيمم  
ويمسح بالماء وقت دخول  
غسل عليه رعاية لترتيب  
الوضوء (او) امتنع استعماله  
في (عضوين قديمان) يجبان  
وكل من اليدين والرجلين  
كعضو واحد ويندب ان يجعل  
كل واحدة كعضو او في ثلاثة  
أعضاء فتلا ث تيممات او اربعة  
فاربعة ان عمت العلة الرأس

المصنف ومسح كل السائر (قوله وان عمت الاعضاء كلها فتيمم واحد) أي ان لم يكن سائر على الوجه واليدين أو كان سائرا وما كان نزع التيمم والالم يجب التيمم ويصلي كفا قد الطهورين ثم يقضى لكن يسن خروج من خلافه من أوجبه شرح م ر (قوله ومن تيمم لفرض آخر الخ) بان صلى بالاول ودخل وقت فرض آخر وهو تيممه وجب عليه اعادة التيمم فقط ويبعد تيمما واحدا وان كان الذي سبق منه تيممات كما في م ر خلافا لمجرح ف (قوله لم يرد غسل ولا مسح) محله ما لم ينزع السائر اما اذا نزع ووضع بدله مثلا فيجب اعادة شوبري (قوله اعاد الخ) الا خصر ان يقول فان أحدث أعاد جميع ما مر كما عبر به م ر (قوله وان كانت العلة الخ) أي هذا كله اذا كانت العلة باءضاء الوضوء كما يؤخذ من قوله أو عضوين الخ فان كانت بغير اعضاء وضوئه الخ حل بايضاح (قوله تيمم لحدته الاكبر) ويجب عليه اعادة هذا التيمم لكل فريضة وان لم يحدث حدنا اكبر ولا اصغر فان أحدث حدنا اصغر توضى فقوله توضى للاصغر أي ان أحدث ح ف وعبارة حل ويبعد التيمم فقط لكل فرض ان لم يحدث فان أحدث اعاد الوضوء والتيمم انتهى وفي الاطقي قوله وتوضأ للاصغر فواحدث قبل ان يصلي أو بعد الصلاة وجب عليه اعادة الوضوء فقط لان تيممه عن الجنابة لم يطل بالحدث كما تقدم عن الروضة اه ومثله الشوبري وقرر شيخنا ح ف كلام ح ل وهو المعتمد

❦ (فصل في كيفية التيمم وغيرها) أي في الكيفية التي يكون عليها التيمم وهي اركانه وسننه وقوله وغيرها أي وفي غيرها كالقضاء وحكم من نسي صلاة من الخمس ونحو ذلك وعدل عن تعبير بعضهم بالاركان وعطف الكيفية عليها لان الكيفية شاملة للاركان والسنن كما ذكرنا أولا (قوله يتيمم) أي يجوز التيمم ويصح ع ش (قوله طهور) ولو من غير ما يمكن يحرم كتراب المسجد وهو ما دخل في وقفه لا ما حله نحو ريج ولوشك فيما وجد فيه فالاشبه بكلامهم الحل وان قال الشيخ ينبغي التحريم لان الظاهر انه تراب شوبري (قوله ما يداوى به) كالطين الارمني حل وهو بكسر الهمزة وفتحها مع فتح الميم فيها نسبة الى ارمينية بكسر الهمزة وتخفيف الياء من بلاد الروم بر (قوله أي ترابا طاهرا) قال الشافعي تراب له غبار وقوله حجة في اللغة ويؤيده أي تفسير الصعيد بالتراب الذي له غبار قوله تعالى فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه لان من في مثل ذلك للتبعض فلا بد ان يمسح بشيء يحصل على الوجه واليدين بعضه ودعوى بعضهم انها في مثل ذلك للابتداء ضعفه الزمخشري بان أحدا من العرب لا يفهم من قول القائل مسح برأسه من الدهن ومن الماء والتراب الامعنى التبعض

وان عمت الاعضاء كلها فتيمم واحد (ومن تيمم لفرض آخر ولم يحدث لم يعد غسل ولا مسح) بالماء لبقاء طهره لانه ينتقل به وانما أعاد التيمم لضعفه عن أداء الفرض فان أحدث أعاد غسل جميع اعضاء وضوئه وتيمم عن عليها وقت غسله ومسح السائر ان كان بالماء وان كانت العلة بغير اعضاء وضوئه تيمم لحدته الاكبر وتوضأ للاصغر وتعبيري باخرا عم من قوله نان وقولي ومما من زيادتي

❦ (فصل) في كيفية التيمم وغيرها (تيمم بتراب طهور له غبار) حتى ما يداوى به قال تعالى فامسحوا صعيدا طيبا أي ترابا طاهرا كما فسر ابن عباس وغيره



والاذعان للحق احق من المراه حل قال قل على الجلال وجوزة الامام مالك  
بكل ما اتصل بالارض كالشجر والزرع وجوزة ابو خنيفة وصاحبه ابو محمد بكل ما هو  
من جنس الارض كالزرنج وجوزة الامام احمد وابو يوسف صاحب ابي خنيفة  
بما لا يغبار فيه كالحجر الصلب وجعلوا من في الآية ابتدائية وفسر الصعيد بما على وجه  
الارض لا بالتراب فيه رد على مالك وغيره (قوله والمراد بالطاهر الخ) أي لما يأتي  
من امتناع المستعمل قياسا على الماء ع ش قال الحكم الترمذي انما جعل  
التراب طهورا لهذه الامة لان الارض لما احست بمولده صلى الله عليه وسلم انبسطت  
وتعددت وتطاولت وازهرت وانعت واقضت على السماء وساثر المخارقات بانه نبى  
خلق منى وعلى ظهري تاتيه كرامة الله وعلى بقاى سجد بجهنمه وفى بطنى مدفنه  
فلما جرت رداء فخرها بذلك جعل ترابها طهورا لامة فالتيم هدية من الله تعالى لهذه  
الامة خاصة لتدوم لهم الطهارة فى جميع الاحوال والازمان انتهى اطلاقى وقرره  
شيخنا ح ف (قوله ولو برمل) أي ولو يغبار رمل لانه يقتضى ان الرمل اذا لم يلصق بكفى  
وليس كذلك وعبارة ح ل قوله ولو برمل هو غاية فى التراب بدليل كلامه الا فى  
أى ولو كان التراب الذى له غبار رمل لا معلقا ولو رمل لكان أولى (قوله لا يلصق) بفتح  
الصاد من باب علم وقال بالصاد والزاي والسين كما فى المختار (فرع) لودق الحجر حتى  
صار له غبار لم يكف التيم به والفرق بينه وبين الرمل ظاهر لانه ليس من جنس  
التراب بخلاف الرمل ع ش (قوله المحروق منه) أي بان كان فيه قوة الانبات وقوله  
ما لم يصرماد أي بان خرج عن قوة الانبات كما ذكره م ر فى حواشى شرح الروض  
ع ش ودخل فيه أيضا الطفل والسبخ الذى لم يعلو ملح وما اخرجته الارضة من مدر  
ولا اثر لا متزاجه بلعابها كطين عجن بفصول حتى تغير ريحه أو طعمه وجف وكان  
له غبار ح ل (قوله وخرجه به) أي بالتراب بقيده وهو طهور فكان الانسب ان يقول  
وخرجه به المتنجس والمستعمل لانها خرجا بطهور فالاولى تقديم المستعمل على قوله  
وما لا يغبار له مع انه لا حاجة اليه مع قول المتن لا يستعمل الا ان يقال ذكره المتن  
لاجل تعريفه وذكره الشارح لاجل مفهوم المتن وعبارة البرماوى قوله وخرجه به  
التراب الخ أي خرج بالجموع لكن لم يراع الترتيب فى الاخراج اذ لو راعاه لقدم قوله  
كنورة على المتنجس والمستعمل ولعل حكمة تأخير ان مفهوم التراب مفهوم لقب  
وفى الاحتجاج به خلاف فاذا اخره أو لكثرة الخرج به وقلة الخرج بغيره اه قال  
الغزالي فى المنقول وكون مفهوم اللقب ليس بحجة والمراد باللقب الجامد غير المشتق  
اه محله حيث لا قرينة وهناك قرنتان العدول عن الارض الى التراب فى الطهورية بعد

والمراد بالطاهر الطهور كما  
عبرت به (ولو برمل لا يلصق)  
بالعضوفاته تيميم به لانه من  
طبقات الارض والتراب  
جنس له بخلاف ما يلصق  
بالعضوفات والتقييد بعدم لصوقه  
من زيادتي ودخل فى التراب  
المذكور المحروق منه ولو  
اسود ما لم يصرماد كما فى  
الروضة وغيرهما وخرجه به  
التراب

ذكرها في المسجدة حيث قال جعلت لنا الأرض كلها مسجدا وتربتها طهورا  
ولم يقل جعلت لنا الأرض مسجدا وطهورا وكون السياق للامتنان المقضي فكثير  
ما يمتن به فلما اقتصر على التراب دل على اختصاصه بالحكم م ر (قوله المتعجب)  
كتراب مقبرة علم نبشهازي (قوله وعيرها) هذه خرجت بالتراب ع ش (قوله  
كنورة) هي الجير قبل طقيقه ح ل (قوله وزرقيج) يكسر الزاي (قوله وسعاقه  
خرف) هو ما اتخذ من طين وشوى فصار فخارا ح ل (قوله ونحوه) كزرعفران  
وقوله مما يعلق بفتح اللام في المضارع وبابه طرب (قوله لانها) أي النورة وتاليها  
ليست في معنى التراب فضلا عن كونها منه فهي خارجة بالتراب فكان الاولى تقديم  
ذلك على جميع المحترزات وقوله ولان الخليط الخ ان كان هذا هو السبب في منع  
التيم فليس في كلامه ما يخرج به وكتب أيضا أي مع كونه ليس في معنى التراب والا  
فيتوقف في اخراج هذا المختلط بالتراب كما هو المتبادر من منعه ويجاب عنه بأنه  
خرج بقيد ملحوظ في المتن والتقدير بتراب خالص وانما اختص التيم بالتراب لما تقدم  
من قوله جعلت لنا الأرض كلها مسجدا وتربتها طهورا فقد خصص بعد ان عم فان قيل  
هذا احتياج بفهوم القلب قلنا نعم هو جهة حيث وجدت القرينة وهي هنا الامتنان  
المقضي لكثير ما يمتن به ح ل (قوله لا يستعمل) هذا خرج بقوله أولا طهورا  
وذ كره توطئة للتعريف قال ابن جبر في حدث وكذا في خبث فيما يظهر اه وخرج به  
المستعمل في غير ذلك كالو تيم بدلا عن الوضوء المجدد أو عن غسل الجمعة فانه لا يكون  
مستعملا كالماء المستعمل في نقل الماهارة ع ش وعبارة شورى لا يستعمل  
أي في حدث أو خبث وان غسل على الرابع أي في المغلظة فلا يجوز استعمال التراب  
الذي غسل به المغلظة مرة ثانية على المعتمد بل هو ظاهر غير طهور أي وان كان تعريف  
المستعمل المذكور غير شامل له لان مراده تعريف المستعمل في رفع الحدث بل  
قضية الحصر انه غير مستعمل فيجوز استعماله مرة ثانية وهو ما جرى عليه المصنف في  
شرحى الروض والبهجة لكن المعتمد خلافه فهو ظاهر غير طهور انتهى (قوله  
بعضوه) أي المسوح (قوله أو تناسله) أي من الماسحة والمسوحة جميعا  
ع ش (قوله ويؤخذ من حصر الخ) أي لان مقام البيان يفيد وحيد سقط  
ما قيل الحصر فيه بناء على ان ما في كلامه موصولة فان جعلت نكرة موصوفة فلا  
شورى (قوله صحة تيم الواحد أو أكثر من تراب بسير) الا أن يختلط به ما تناسل  
من العضو بعد مسه ح ل ولا يقدر بخالف كما في الماء شيننا ح ف (قوله ولو  
رفع يده الخ) لم يجعله مستفادا ما ذكر بل تقييد القول أو تناسله أي فلا بد ان

المتعجب وما لا اعتبار له  
والمستعمل وسياقها وغيرها  
كنورة وزرقيج وسعاقه خرف  
ومختلط بدقيق ونحوه مما  
يعلق بالعضو وان قل الخليط  
لانها ليست في معنى التراب  
ولان الخليط يمنع وصول التراب  
الى العضو (لا يستعمل)  
كالماء (وهو ما بقي بعضوه أو  
تناسله) حالة التيم  
من الماء ويؤخذ من حصر  
المستعمل في ذلك صحة تيم  
الواحد أو الكثير من تراب  
يسير مرات كثيرة وهو  
كذلك ولو رفع يده في انشاء  
مسح العضو ومم وضعها صح  
على الاصح وخرج بزيادة في  
منه ما تناسل من غير مس  
العضو فانه غير مستعمل

(واركانه) أى التيم خمسة  
أحدها (قل تراب ولومين  
وجهه ويد) بان ينقله من  
أحدهما إليه أو إلى الآخر  
فمعبري بذلك أعم من قوله  
فلو نقل من وجهه إلى يد أو  
عكس كفى وكفله من  
أحدهما نقله من الهواء ونقله  
يتضمن قصده لوجوب قرن  
النية به كما يأتي وانما صرحوا  
بالقصد لآلية فأنها أمة بالتيم  
وهو القصد والنقل طريقه  
(فلو سفته ربح عليه) أى  
الوجه أو اليد (فردده) عليه  
(ونوى لم يكف) وان قصد  
بوقوفه في مهب الريح التيم  
لأنه لم يقصد التراب وانما  
التراب أتاه لما قصد الريح  
وقيل يكفي في صورة القصد  
واختاره السبكي (ولو يم  
بأذنه) وثبته (صح) ولو بلا  
عذر أقامة لفعل مأذونه مقام  
فعله (و) ثانيا (نية استباحة  
مفتقر إليه) أى التيم كصلاة  
ومس معصفت تعبري بذلك  
أعم من تعبيره باستباحة  
الصلاة وبذلك علم أنه لا يكفي  
نية رفع حدث لأن التيم  
لا يرفعه

يكون هذا المتناثر من المسححة والمسححة جميعا وقوله صح لما علمت أنه لا بد أن ينقل  
عن المسححة والمسححة جميعا وقوله وخرج الخ لأن المتناثر منه ظاهري في المنقل  
عنه بعدمسه له والاقه هو صادق بما تناثر منه من غير مسحه ح ل (قوله واركانه  
خسة) بإسقاط التراب اذ لو حسن هذه ركننا لحسن عدم الماء ركننا في الوضوء والقصد  
لأنه داخل في النقل الموجب قرن النية به فالنقل مستلزم للقصد ولا عكس اذ هو في  
مسئلة الريح الآتية فاصد غير ناقل والمعتمدان التراب ركن في التيم بخلاف الماء لأنه  
ليس خاصا بالوضوء بخلاف التراب فإنه خاص بالتيم لأنه في النجاسة المغلظة ليس  
مطهرا بل المطهر انما هو الماء والتراب شرط زى (قوله ونقله يتضمن) المراد بالتضمن هنا  
الاستلزام لا المصطلح عليه عند أهل المنطق وأشار بقوله ونقله الخ الى دفع ما يقال  
ان المصنف لم يعد القصد من الأركان كما هذه الأصحاب منها وحاصل الجواب ان النقل  
متى كان مقترنا بالنية كان مستلزما للقصد وحيث لا حاجة لذلك كسر القصد مع ذكر  
النقل وانما صرح الأصحاب بالقصد مع النقل للآلية وهي قوله تعالى فقيموا لأن التيم  
في اللغة القصد والنقل طريق له وانظر لم خالفهم المصنف قال زى مخاطبات لا يكفي  
فيها بدلالة الاتزام بل لا بد فيها من الدلالة المطابقة اه وانما لم يشترط القصد في الوضوء  
لأن اسم الغسل المأمور به يطلق مع انتهاء القصد بخلاف التيم والنقل هو التحويل  
والقصد هو قصد المسح به والنية ان ينوى الاستباحة لأنه لا يكفي غيرها كما يأتي  
فهذا هو الفرق بين الثلاثة (قوله طريقه) أى محقق له شورى (قوله لم يكف)  
عدل عن عبارة الأصل وهي لم يجز لأنها محتملة لأن يقال عدم الجواز لا يستلزم عدم  
الصحة ع ش (قوله لأنه لم يقصد التراب) أى ينقل أى لم ينقله بقرينة قوله  
وانما التراب أتاه وانما أثر التعبير به عن النقل لما قدمه من أنه طريقه شورى قال  
ح ل فلو تلفاه بوجهه أو يديه كان ناقلا بالعضو وهو كاف اه (قوله وثبته) أى  
الأذن ولا بد أن تكون النية عند النقل والمسح كالأذن كان هو التيم م ر (قوله ولو  
بلا عذر) لكن مع الكراهة ح ل (قوله أقامة لفعل مأذونه مقام فعله)  
أخذ منه أنه لا بد أن يكون أهلا للطهارة والمعتمد خلافه فيكنى كونه كافرا وحائضا  
حيث لا نقض وغير محيز كقرد ولا يقال غير المميز لا يتأق الأذن له لأن الأذن يشمل  
الإشارة ح ل (قوله ونية استباحة مفتقر إليه) بان ينوي هذا الأمر العام  
أو ينوي بعض أفراده كما مر واذنوى الأمر العام استباح أدنى المراتب وهو ما عدا  
الصلاة وخطبة الجمعة والطواف الواجب لأن ما تنواه ينزل على أدنى المراتب (قوله  
وبذلك) أى بالاستباحة علم أنه لا تنفى نية رفع حدث وما في معناه لأن الحاصل للتيم

ولانية فرض تيم وفارق  
الوضوء بانه طهارة ضرورة  
لا يصلح ان يكون مقصودا  
ولهذا لا يسن تجديده بخلاف  
الوضوء (مقرونة) أى النية  
(ينقل) أول لاه أول الاركان  
(ومستدامة الى مسح) لشيئ  
من الوجه فلو عزبت أو أحدث  
قبله لم يكف لان النقل  
وان كان ركنا غير مقصود  
في نفسه (فان نوى) بالتيم  
(فرضا أو) نواه (ونفلا) أى  
استباحتهما (فله) مع الفرض  
(نقل وصلاة جنائز) وخطبة  
جمعة وان عين فرضا عليه  
فله فعل غيره (أو) نوى (نفلا  
أو الصلاة فـ) له (غير فرض  
عين) من النوافل وفروض  
الكفايات وغيرها كس  
المحصف لان ذلك امامثل  
مانواه في جواز تركه له اودونه  
اما الفرض العيني فلا يستجبه  
فيهما اما في الاولى فلان  
الفرض اصل للنفل فلا يجعل  
تابعا واما في الثانية فلاخذ  
بلا حوط وذكركم غير  
النوافل فيهما من زيادتي  
ومثلها ما لو نوى فرض الكفاية  
كان نوى بالتيم استباحة  
خطبة الجمعة

انما هو مجرد الاستباحة لرفع الحدث أي حكمه العام وهو المنع من نحو الصلاة مطلقا  
كما هو المراد عند الاطلاق حل فان نوى دفعا خاصا كفي شورى (قوله ولانية فرض  
تيم) لانه يدل على انه مقصود اصالة مع انه يدل ومجمله ما لم يصفه نحو صلاة كافي ج ل  
(قوله لا يصلح ان يكون مقصودا) لان تركه نية الاستباحة وعدوله الى قية التيم اوفية  
فريضة ظاهري انه عبادة مقصودة في نفسها من غير تقييد بالضرورة كذا قال شيخنا  
قال ويؤخذ مما قررناه لو نوى فريضة الابدال لا الاصول صح لانه نوى الواقع ح ل أى  
بان نوى فرض التيم فاصدا انه يدل عن الغسل أو الوضوء لانه فرض اصالة ع ش على  
م ر (قوله مقصودا) أى اصالة (قوله لا يسن تجديده) بل يكره م ر انتهى ع ش  
(قوله ينقل أول) أي فلو لم ينو عند ابتداء النقل ثم نوى قبل مماسة التراب  
للوجه كفي وكأنه نقله عن يده الى وجهه وهو كاف ع ش (قوله ومستدامة  
الى مسح) المعتمد ان الاستدامة ليست شرطا فالمدار على اقترانها بالنقل والمسح  
وان عزبت بينهما ع ش وعبارة زى المعتمدان اقتران النية بالنقل والمسح معا كاف  
وأما استدامةها فليست شرطا وكلامهم جرى على الغالب لان هذا زمن يسير  
قل ان تعزبت فيه النية انتهت (قوله قبله) راجع للفعلين (قوله لم يكف) أي المسح  
لعدم النية عنده في الاولى ولعدم صحة النقل في الثانية وكتب أيضا قوله لم يكف  
الا ان نوى في مسئلة الحدث قبل مماسة التراب للوجه وفي مسئلة العزوب ولو مع  
المماسه شورى أى فلا يحتاج حينئذ الى نقل جديد ع ش (قوله فان نوى الخ) بيان  
لما يستجبه بالتيم بعد صحتة وكأنه قيل ثم اذا صح التيم فما يستجبه به ع ش (قوله  
فرضا) ولا يشترط تعيينه كما يظهر من نظيره (قوله وخطبة جمعة) المعتمد انه يمتنع الجمع  
بين الجمعة وخطبتها تيم واحدا مطلقا أي سواء تيم للجمعة أم للخطبة لان الخطبة بدل  
عن ركعتين على قول والقائل بالصحيح لا يقطع النظر عن الضعيف زى فعلم ان الخطيب  
يحتاج لتعيين نعم ان تيم لخطبة الجمعة ولم يخطب جازله أن يصلى به الجمعة لان الخطبة  
بمنزلة ركعتين فاشبهت الفروض العينية ع ش ويجوز له حينئذ ان يصلى به غيرها  
وله ان يصلى المماسه بتيم الاولى لان الفرض واحد (قوله أصل للنفل) أى أصل له  
في التكليف أى لولا كلف بالفرض لم يكلف بالنفل ومن ثم لم يكلف الصبي بالنفل  
لانتهاء تكليفه بالفرض كما هو مبين في شرح جمع الجوامع شورى وقال شيخنا المراد  
ان الخطاب وقع أولا بالفرض ليله الاسراء وأما السنن فسنها النبي صلى الله عليه وسلم  
بعد والكلام بالنظر لاصل الفرض لا لفاعله فلا يرد الصبي برماوى و ح ف (قوله  
ومثلها الخ) والحاصل من ذلك انه اذا نوى فرضا عينيا جازله فعله وما عداه من النوافل



وفروض الكفايات ومس المصحف وسجدة التلاوة والشكر الاخطبة الجمعة لان القول  
الضعيف يقول انها نائية عن ركعتين من الظاهر والصحيح لا يقطع النظر عن الضعيف  
واذا اتوى النافلة او الصلاة ابيع له ماعد الفرض العيني وماعد اخطبة الجمعة واذا اتوى  
غير فرض ونقل كان نوى مس المصحف فله فعل ماعدا الصلاة فرضا ونقل ماعدا  
خطبة الجمعة انتهى ع ش وعبرة الشورى فالحاصل ان نية الفرض تبين الجميع  
وقية النقل او الصلاة او صلاة الجنازة تبين ماعد الفرض العيني وقية شئ ماعد الصلاة  
لا تبينها وتبين ماعد الصلاة فيشمل تمكن الحليل انتهى حجرو قوله ماعد الفرض العيني  
لعل المراد به ما هو كذلك بالاصالة فيشمل المعادة فلا تستباح بهذا وهو متجه لانها ارقى  
من النقل انتهى (قوله فيمتنع الجمع) أى وليس له اذا لم يخطب أن يصلي به الجمعة  
لان خطبة الجمعة دون صلاتها الكون فافرض كفاية هذا والمعمدانه حيث لم يخطب  
جازله ان يصلي الجمعة لان الخطبة بمثابة ركعتين فاشبهت الفروض العينية ع ش  
ولا يجوز الجمع بين خطبتين بتيم واحد سواء كان زائدا على الاربعين أم لا ح ف وع ش  
قال ابن حجر وانما لم يجب تيم لكل من الخطبتين التي بينهما جلوس لانها بمنزلة شئ  
واحد ولو صلى بتيم فرضا تجب اعادته كان ربعا بخشبة ثم فك جازله اعادته به وان كان  
فعل الاول فرضا لان الثانية هي الفرض الحقيقي فجاز الجمع نظرا لهذا (قوله فرضين)  
أى بأن قال نويت استباحة فرضين واطلق او عينهما كظهور وعصر ع ش (قوله  
استباح أحدهما) ظاهره صحة ذلك وان علم وتعد ح ل قال ع ش ويستتبع غيرها  
اذا لم يصل واحدا منها (قوله او نحوه) كسجدة تلاوة او شكر او قراءة او مكث بمسجد او  
استباحة وطء حجر (قوله حتى مسترسل لحية) ولا يشترط يقن وصول التراب الى جميع  
اجزاء العضو بل يكفي غلبة الظن ولا قصد التراب أيضا العضو مضمين يمسحه فلو أخذ التراب  
ليمسح به وجهه فتدكر انه مسموح جازان يمسح به يديه وعكسه خلافا للفقهاء برماوى  
(قوله تيم يديه) هل يجب ازالة ما تحت الظفر مما يمنع الوصول اليه كما في الوضوء أم لا جزم  
شيخنا زى بالاول وفرق بينه وبين عدم وجوب اتصال التراب الى منابت الشعر الخفيف  
بان الاطراف مطلوبة الازالة بخلاف الشعر الخفيف وان ندر لا يقال قضية الفرق وجوب  
اتصاله الى منابت لحية المرأة لانا نقول المراد بمطلوبة الازالة المطلوب اصالة لذاته  
وأما لحية المرأة فلا تطلب ازالتهما الا لعارض تشوه او ترين او نحو ذلك فليتنامل شوبرى  
(قوله فلا يجب) أى ولا يندب أيضا للشقة شرح م ر (قوله وان امكن المسح بنقطة الخ)  
قال بعضهم هذه قضية شرطية لا تقتضى الوقوع وصورها بعضهم بان يمسح بالخرقة وجهه  
ويديه معا وفيه ان هذه ليست بنقطة واحدة حصل بها تيم الوجه واليدين بل الحاصل

فيمتنع الجمع به بينهما وبين صلاة  
الجمعة ولو نوى فرضين استباح  
احدهما او نوى مس المصحف  
او نحوه استباحه دون النقل  
ذكره في المجموع (و) فانها  
ورابعها وخامسها (مسح  
وجهه) حتى مسترسل لحية  
والمقبل من افقه على شقيقه  
(نعم) مسح (يديه بمرفقيه)  
والترتيب المفاد يتم بان يقدم  
الوجه على اليدين ولو في تيم  
لحدث اكبر (لا) مسح منبت  
شعر وان خف في الوجه  
واليدين فلا يجب لعسره  
(ويجب قتلان) للوجه  
واليدين وان امكن بنقطة  
بخرقة ونحوها

من ذلك نقلتان لا ترتيب بينهما اه وقوله بل الحاصل من ذلك نقلتان فيه نظير يعلم من قوله معا وأيضا البطلان لهدم ترتيب المسح بين الوجه واليدين وقوله أو نحوها هل من نحو الخرقه ما للوضع وجهه ويديه على التراب معالاتها نقله أو يقال ذلك نقلتان لا ترتيب بينهما الظاهر الثاني أخذ من كلامه الآتي فيما لو ضرب بيديه معا حيث جعل ذلك تصويرا للنقلتين اللتين لا ترتيب بينهما حل وصورها بعضهم بما لو ضرب بالخرقة ووضع على وجهه طرفها وطرفها الآخر على يديه في زمن واحد ثم مسح وجهه ثم يديه فهذه نقله واحدة فلا يصح التيمم بذلك وحيث لا نظير في الشارح كغيره وصح التصوير كما أشار إليه م ر و س ل شيخنا ح ف و صرح به ق ل على الجلال وقال فالبعض الذي قصد به مسح اليدين بقية النقلة الأولى لا نقله أخرى فهو نظير ما لو ضرب بيديه معا ومسح باحدهما وجهه وبالأخرى يده فانه لم يقل أحدهما مسح اليد باليد الثانية نقله ثانية مع قصد ما كما تقدم بل أوجبوا عليه نقله أخرى وهذا واضح لا غبار عليه ويتعين اتباعه والمصير اليه انتهى (قوله لوروده) أي التعدد أو ورود ما ذكر من النقلتين (قوله لا ترتيبهما) فلا يجب لكن يستحب شرح م ر (قوله ما لو ضرب) هذا تصويرا للنقلتين اللتين لا ترتيب بينهما فكل يد نقله وفيه ان عدم الترتيب انما هو عند الوضع وأما عند المسح فحاصل بين النقلتين لان مسح الوجه يعد نقله ومسح اليد يعد نقله أخرى فقد حصل الترتيب بين النقلتين ح ل وقوله عند الوضع أي وضع اليدين على التراب والظاهر ان هذا مراد المصنف بقوله لا ترتيبهما فيجئ ذلك لا يظهر قوله وفيه الخ وقوله وفارق أي النقل المسح حيث يجزى النقل لشيء من اليدين مع النقل للوجه أي وعكسه ولا يجزى ان يقع المسح لشيء من اليدين مع المسح للوجه أي وعكسه (قوله بانه) أي النقل وسيلة والمسح أهل مقصود ويعتبر في الوسائل ما لا يغتفر في المقاصد ح ل فقوله المسح أي حيث وجب فيه الترتيب (قوله وبالأخرى الأخرى) أي ويحتاج لضربة أخرى لمسح بها اليسار ع ش (قوله فيكفي تمعل) ولو في الهوى ع ش قال في المختار تمعلت الدابة أي تمرغت (قوله ان لو مسح ببعض ضربة) أي بخرقة فمسح ببعضها الوجه وبعضها الثاني إحدى اليدين فهذه ضربة واحدة فقد اكتفى بالوجه ببعض ضربة وحيث لا بد من ضربة أخرى ليده الثانية وفيه ان الحاصل حيث نقلتان فلو مسح بثلث الخرقه الوجه وبثلثها إحدى اليدين وبالثالث الثالث اليد الأخرى فالحاصل حيث ثلاث ثلاث ل قال شيخنا وهذه الصورة أعني قوله ان لو مسح الخ هي عين قوله أولا فلو ضرب بيديه معا الخ فذكرها أولا من حيث عدم وجوب الترتيب وذكرها هنا من حيث انه لا يشترط خصوص

لوروده في خبري أي داود والحاكم ولفظ الحاكم التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين إلى المرفقين (لا ترتيبهما) فلو ضرب بيديه معا ومسح باحدهما وجهه وبالأخرى الأخرى حاز وفارق المسح بانه وسيلة والمسح اصل وعلم من تعبيره بالنقل انه لا يتعين الضرب وان عبر به الاصل والخبر فيكفي تمعل ووضع يده على تراب ناعم لحصول المقصود فالتعبير بالضربتين خرج مخرج الغالب كما ان قوله في الخبر ضربة للوجه وضربة لليدين كذلك اذ لو مسح ببعض ضربة الوجه وببعضها مع أخرى اليدين فظاهر انه يجزى (وسن تسمية)

ضربة لوجهه وخصوص ضربة لليدن اه (قوله حتى لجنب) نقل عن  
المجموع ان الجنب فيه يقتصر على أقل التسمية والراجح انه يأتي بالاكمل  
قاصدا الذكر أو يطلق م ر ع ش (قوله وسواك) ومجمله بين التسمية والنقل كما  
انه في الوضوء بين غسل الكفين والمضمضة حج ع ش وهو يفيد ان التسمية  
لا تستعب مقارنتها للنقل خلاف ما مر من استعجاب مقارنتها الغسل الكفين في الوضوء  
(قوله وعدم تكرار مسح) فلو كرهه كان مكروها ع ش (قوله وإتيانه بالشهادتين  
بعده) عبارة شرح م ر والد ذكر آخره السابق في الوضوء وذ كر الوجه واليدن والغرة  
والتحجيل وان لا يرفع يده عن العضو حتى يتم مسحه (قوله على يساره) وان يأتي به  
على الكيفية المشهورة وهي ان يضع بطون أصابع اليسرى سوى الإبهام بحيث  
لا يخرج أنامل اليمنى عن مسبعة اليسرى ولا مسبعة اليمنى عن أنامل اليسرى ويمررها  
على ظهر كفه اليمنى فاذا بلغ الكوع ضم أطراف أصابعه الى حرف الذراع ويمررها الى  
المرفق ثم يدبر بطن كفه الى بطن الذراع فيمرها عليه رافعا إبهامها فاذا بلغ الكوع  
أمر بطن إبهام اليسرى على ظهر إبهام اليمنى ثم يفعل باليسرى كذلك ثم يسمع إحدى  
الراحتين بالآخرى ندبا وانما لم يجب لان فرضها حصل بضميرها بعد مسح وجهه وبجاز  
مسح ذراعيه بترابها لعدم انفصاله مع الحاجة اذ لا يمكن مسح للذراع بكفها فصار  
كقل الماء من بعض العضو الى بعضه شرح م ر (قوله بخلافه في الطهر بالماء) وهذا  
جرى على الغالب والاملو كان الخاتم هنا واسعا وفي الوضوء ضيقا انعكس الحكم  
م ر ع ش (قوله لا عند النقل) كما يوجهه كلام المصنف (قوله ومن تيمم الخ) هذا  
شروع في أحكام التيمم وهي ثلاثة الحكم الاول فيما يسطله الثاني فيما يستبيحه به  
وقد ذكره بقوله ولا يؤدي به الخ والثالث في وجوب الاعادة وعدمه وذكره بقوله  
وعلى فاقد الطهورين ان يصلي الفرض ويعيد ح ل والصواب ان يقول وذ كر بقوله  
ويقضي منيم لبرد الخ لان فاقد الطهورين ليس متميما حتى يدخل وجوب اعادته  
في احكام التيمم والميت اذا عم ثم وجد الماء قبل الصلاة بطل التيمم وان كان في الصلاة  
بطل ان كانت لا تسقط بالتيمم وكذا اذا وجد بعدها وقبل الدفن فان وجد بعد الدفن  
لم ينش كما نقله قل عن السنباطي (قوله لفقدها) أي حسيا كان الفقد أو شرعيا  
كان تيمم لم يرض وقوله فجزوه أي قدر عليه ولو بالشقاء فافهم شوبري وقول الشوبري  
كان تيمم لم يرض هذا لا يظهر مع قوله فجزوه لان توهم الشقاء لا يبطل التيمم كما قاله  
م ر وانما يظهر على قول الاصل فوجده فالاولى حمل الفقد هنا على الحسي (قوله  
فجزوه) أي في محل يجب طابعه منه وشمل التجويز التوهم والشك ودخل الوجود

حتى لجنب ونحوه اوله وتوجه  
فيه للقبلة وسواك وعدم تكرار  
مسح وإتيان بالشهادتين بعده  
(وولاء) فيه بتقدير التراب  
ماء (وقد يمينه) على يساره  
(واعلا وجهه) على اسفله  
كالوضوء في الجميع الا عدم  
التكرار وتخفيف عبار (من  
كفيه مثلا ان كثرتان ينقضها  
او ينقذه عنهما مثلا يتشوه  
العضو بالمسح) وتفرق  
اصابعه أول كل من الثقنتين  
لانه ابلغ في اثاره القبار فلا  
يحتاج الى زيادة عليها (وتزوع  
خاتمه في الاولى) ليكون مسح  
الوجه بجميع اليد والتصرح  
بسن هذا من زيادتي (ويجب)  
نزعه (في الثانية) ليصل  
التراب الى محله ولا يكتفي  
تحريره بخلافه في الطهر بالماء  
لان التراب لا يدخل تحته  
بخلاف الماء فيجب نزعه  
انما هو عند المسح لا عند النقل  
(ومن تيمم لفقدها فجزوه  
لا في صلاة)

بالاولى لانه وان كان ليس من افراد التجوز لانه اولو بهذا الحكم قال م ر ومثل  
تجوزيه وجوده مع امكان شرائه أو اقتراضه أو اقامه ماله العائيب ومحل بطلانه  
بالتجوز اذ انقضى من الوقت زمن لوسعي فيه الى ذلك لا مكه التطهير به والصلاة فيه  
كاملة اه قال ع ش ومحل بطلانه بالتجوز رأى التوهم اذ توجه في حدة الغوث  
لوجود الطاب منه بالتوهم اما في حدة القرب فلا يبطل تيممه الا بعلم الماء لانه لا يجب  
طلبه منه الا عند العلم ومنه أى التوهم ما لو توهم زوال المانع الحسى كان توهم زوال  
السبب فيبطل تيممه لوجوب البحث عن ذلك بخلاف توهم زوال المانع الشرعى  
كتوهم الشفاء فلا يبطل به التيمم كما تقدم للشارح اه والحاصل ان قوله فجوزه  
اما براجية أو مرجوحية أو مساواة ومشاهما لم يعلم بالاولى فالا حوال أربعة وعلى كل  
اما ان لا يكون مانع أصلا أو يكون مانع مقارن أو متأخر وأربعة في ثلاثة باثنى عشر  
وعلى كل اما ان يكون محل يغلب فيه الوجود أو الفقد أو يستوى الامران وثلاثة  
في اثني عشر بستة وثلاثين وعلى كل منها اما ان يكون في الصلاة أو خارجها فالجملة  
اثنان وسبعون (قوله ولو في تحريمه) غايه في النفي أى ولو في اثناء تكبيرة الاحرام أى  
قبل الاتيان بالراء من أكبر ومثله ما لو كان مقارنا لذلك لان الدخول تمامها وقد فارقه  
المانع ح ل و ع ش (قوله يبطل تيممه) ولو زال سريعا (قوله بلا مانع) قيد للبطلان  
ويجوز تعلقه بجوز أيضا أى جوز بلا مانع وهو أولى ع ش ويدل عليه قوله يقارن  
تجوزيه وقوله أو وجوده ولا مانع (قوله كعاش) مثال للمانع الشرعى وسبع مثال للمانع  
للحسى (قوله لم يبطل تيممه) فان توهم زواله يبطل ع ش (قوله لان وجوده ليس  
بقيد) فكلامه يوهم ان توهم الماء وشكه لا يبطل التيمم وانما قيد به الاصل لاجل قوله  
أوفى صلاة لان المؤثر فيها الوجودان لا التجوز شورى وبعبارة ع ش ويجب ان  
التمساج انما عبر بالوجود لانه الذى يفرق فيه الحال بين كون الصلاة تسقط بالتيمم  
أو لا اما التجوز في الصلاة فلا اثر له مطلقا اه (قوله أو وجوده فيها) ذكره الماء  
في الصلاة ليس لكون غيرها يخالفها بل لمجرد التصوير لان الطائف والحائض عند  
التمكين كذلك ع ش وفي البرماوى ما يخالفه ونصبه قال العلامة ناصر الدين  
البابلى التقييد بالصلاة شرط معتبر بخلاف ما ادعى تيمم التمكين حليلها ثم وجدت  
الماء في اثناء الجماع فانه يبطل تيممها مطلقا ويجب النزاع اذا علم برؤيتها ومثل ذلك  
الطواف والقراءة ولو قد رمعين والفرق ان الصلاة لها ارتباط ببعضها بخلاف غيرها  
انتهى (قوله كصلاة التيمم الخ) الكاف استقصائية وكذا ما بعدها (قوله يندرفيه  
فقد الماء) أى يغلب فيه الوجود شورى (قوله بطلت) المناسب بطل أى التيمم لانه

ولو في تحريمه (بطل) تيممه  
لانه لم يتلبس بالمقصود فصار  
كالمجوز في اثناء التيمم (بلا  
مانع) من استعمال الماء  
يقارن تجوزيه فان كان ثم مانع  
نه كعاش وسبع لم يبطل تيممه  
لان وجود الماء حيثئذ كالعدم  
وقولى فجوزه اولى من قوله  
فوجوده لان وجوده ليس  
بقيد (او وجوده فيها) أى في  
صلاة ولا مانع (ولم تسقط به)  
أى بالتيمم كصلاة التيمم محل  
يندرفيه فقد الماء كاسيأتى  
(بطلت)



يلزم من بطلانه بطلانها ولا عكس وأجيب بان المعنى بطلت بطلان التيمم  
 (قوله فلا يتمها) لا يقال لا فائدة له لانه علم لا فائدة له وضع التبريع ان يكون لماعلم  
 على انه قد يقال اشار به الى ان بطلانها أي بطلان ثوابها بالنسبة لعدم الاتمام  
 لا بالنسبة لما أوقعه منها في ثواب عليه فليتمام شوبرى وأجيب أيضا بأنه أتى به لاجل  
 التعليل المذكور وللدرد على القائل بأنه يتمها كما في ع ش ا ط ف ي ح (قوله لوجوب  
 اعادةها) أي حيث كانت فرضا والنفل تابع له (قوله أو وجوده) وكانت تسقط أي  
 أو وجوده فيها ولم تسقط لكن كان هناك مانع فهذه صورة ثالثة داخله تحت قوله والا  
 (قوله لا يندرفيه فقد الماء) بان غلب الفقد أو استوى الامران شرح م ر (قوله  
 كما سيأتي) أي في قوله ويقضى متيمم الخ (قوله وان كانت نفلا) أي بالنسبة لحالة  
 التجويز وما في حالة الوجود فلا يأتي لان النفل لا يفصل فيه بين ان يسقط بالتيمم أولا  
 فكان الاولى ان يقول ومثل الفرض في عدم البطلان في حالة التجويز لا حالة الوجود  
 النفل ح ل (قوله فلا تبطل) ويبطل تيممه بمجرد سلامه وان علم ان الماء تلف ح ل  
 وليس له بعد السلام ان يدخل نفسه في الصلاة لسجود سهو بخلافه فليذكر كركن فله  
 ذلك لانه فيها ح ف وعبارة البرماوى قوله فلا تبطل ولا يبقى تيممه بعد الفراغ  
 من سلامه لوجوب الماء وله ان يسلم التسليم الثانية لانها من توابع الصلاة وليس له  
 سجود سهو بعد سلامه ولوناسيا وان قصر الفصل لبطلان تيممه بالسلام قاله ابن حجر  
 كابن عبدالحق وأقره ع ش ونقل عن م ر انه يسجد السهو وأقره شيخنا الباسيلي  
 اه (قوله فله اتمامها) صرح به لاجل قوله بعد وقطعها أفضل وللتعليل المذكور  
 (قوله لتلبسه) بالمقصود لما كان هذا التعليل شاملا للصلاة التي لا تسقط بالتيمم  
 وتقدم انها تبطل اشار الشارح للجواب عنه بقوله ولا مانع من اتمامه أي بخلاف الصورة  
 المتقدمة فهناك مانع من اتمام الصلاة وهو وجوب الاعادة شيخنا وعبارة الا ط ف ي ح  
 قوله لتلبسه بالمقصود برده عليه المصلي بالخلف اذا تخرق فيها قبل مع تلبسه بالمقصود  
 والمعتدة بالاشهر اذا حاضت فيها فنقل للحيض مع التلبس بالمقصود أيضا والاعى  
 اذا صلى بالتقليد ثم ابصر فيها فان صلاته تبطل فدفعه الشارح بقوله ولا مانع من  
 الاتمام بخلافه في المذكورات لوجوب المانع فيها وهو في الاولى عدم جواز افتتاحها  
 بحال مع تخرق الخلف وفي الثانية قدرتها على الاصل قبل الفراغ من البدل وفي الثالثة  
 زوال ما يجوز معه التقليد اه (قوله كوجوب المكفر الرقبة في الصوم) أي في اثباته  
 فيتم الصوم ولا يجب اعتناق الرقبة وان كان اعتناقها وقطع الصوم أفضل ويقع الصوم  
 الذي صدر منه نفلا وان نوى به الفرض لئلا يلزم عليه الجمع بين البدل والمبدل منه

فلا يتمها اذا فائدة في اتمامها  
 لوجوب اعادةها (والا) بان  
 جواز وجوده فيها او وجوده  
 وكانت تسقط بالتيمم كصلاة  
 التيمم بمحل لا يندرفيه فقد  
 الماء كما سيأتي (فلا)  
 تبطل وان كانت نفلا فله  
 اتمامها لتلبسه بالمقصود  
 ولا مانع من اتمامه كوجوب  
 المكفر الرقبة في الصوم نعم  
 ان نوى الاقامة او الا تمام  
 في مقصورة

وهم لا يجوزون ذلك (قوله بعد وجود الماء) أي أومعه ع ش فلو تأخرت رؤية الماء عن نية الإقامة والاتمام لم تبطل قال م ر وشفاء المريض من مرضه في الصلاة كوجود الماء في التفصيل اه (قوله لحدوث الخ) هذا التعليل لا يشمل مقارنة الرؤية لنعو الإقامة اللهم إلا أن يقال نزلوا المقارنة منزلة الحدوث ويؤخذ من هذا التعليل أيضا أنه لو خرج وقت الجمعة وهم فيها بطلانها حينئذ للعلم المذكور ع ش (قوله وقطعها أفضل) أي فيما إذا وجد الماء بدليل قوله ليتوضى ويصلي أما إذا جوزه فيها فلا يقطعها إذا لمعنى له بل يحرم عليه قطعها حينئذ م ر ا طفيحي قال م ر ومحل كون القطع أفضل ما لم يكن في الأولى فضيلة خلت عنها الثانية فإن كان في الأولى فضيلة كذلك بان كانت جماعة وكانت الثانية خالية عن الجماعة فاتمامها بالتيمم أفضل ولا يسن قلبها نقلا لأن رؤية الماء تؤثر في النقل أيضا سم وفي جهران قلبها نقلا حرام ع ش والمناسب أن يقول لا يصح وذلك لأن القلب كافتتاح صلاة أخرى إذا كانه خرج منها وأحرم بصلاة أخرى واعترض بأنه لم يأت بزيادة على ما نواه وإنما غير صفة النية واعتمد شيخنا جواز قلبها نقلا ح ل (قوله ولو فريضة) هذه الغاية للرد على القول بان اتتمام الفريضة أفضل كما حكاه المحلي في شرحه وعلى الوجه المتعارى على أن اتتمامها واجب كما حكاه م ر في الشارح وأشار الشارح لقول ثالث وهو وجوب القطع بقوله ليخرج من خلاف من حرم اتتمامها فهذه أقوال ثلاثة كلها ضعيفة والمعتمد ما في المتن وراعى الشارح القول الثالث دون غيره لقوة مدركه انتهى قال الشوبرى وقد توهم الغاية أن قطع النقل أفضل قطعاً وليس مراد بل قيل أن الأفضل اتتمام الصلاة مطلقاً اه (قوله أفضل من اتتمامها) أي ومن قلبها نقلاً (قوله إن ضاق وقته) بان لم يبق منه ما يسع قدر جميعها ح ل ومال م ر إلى أن المراد ضيق الوقت عن وقوعها أداء حتى لو كان إذا قطعها وتوهمنا أدرك ركعة في الوقت قطعها سم ع ش ورجع عنه ومال إلى الأول وقوله عنه أي الفرض قال الشمس الشوبرى وقد راداة الشرط لأن ظاهر المتن تخصيص التصريم بفرض اتصف بان وقته ضيق وليس لنا وقت كذلك إلا المغرب على قول فاشار بتقدير أداء الشرط إلى أن الجملة فعل شرط لصفة الوقت فليتم اه والأولى الجواب بأن مفهوم الصفة فيه خلاف بخلاف مفهوم الشرط فيعمل به قطعاً شيخنا ح ف (قوله والمنقل) هذا عام فيما إذا كان المحل يغلّب فيه الوجود أو الفقد وفيه تصريح بجملة النقل وعدم بطلانها في الحالين قلت وما اقتضاه كلامه من عدم البطلان في النقل بخالفه كلام الأصحاب في إجراء التفصيل فيه ولا ينافية قولهم تسقط

بعد وجود الماء بطلت الحدوث ما لم يستتبعه إذا التمام كافتتاح صلاة أخرى (وقطعها) ولو فريضة ليتوضأ ويصلي بدلها (أفضل) من اتتمامها ليخرج من خلاف من حرم اتتمامها (وحرم) أي قطعها (في فرض) أن (ضاق وقته) عنه فلا يخرج عنه عن وقته مع قدرته على أدائه فيه وهذا من زيادتي وبه جزم في التصديق وإن ضعفه في الروضة وأصلها (والمنقل)

به ولا تسقط لان مرادهم اسقاط الطلب وعدمه فليشأمل حل (قوله الواحد للماء)  
فهم منه ان المجوز له لا يقتصر على ركعتين بل يصلى ماشاء وهذا يؤيد تقييد ح ل  
كون التيميم يبطل بالسلام بصورة الوجدان (قوله قدرا) انما لم يعبر به بعد لان  
القدر يشمل الواحد بخلاف العدد (قوله اتمه) أى جواز والافضل قطعه ليصليه  
بالوضوء ع ش (قوله فلا يجاوز ركعتين) أى لا يجوز له ذلك لان الاقتصار على  
الركعتين هو الاحب للمعهود فلا وجه لمجاوزته بلا ضرورة ع ش أى فالزيادة  
عليهما كافتتاح صلاة بعد وجود الماء (قوله فى ثلثه) بان صار للقيام لها أقرب  
ح ل (قوله ولا يؤدى) أى يفعل فيشمل القضية والمنذورة (قوله لقريضة  
عينية) هذا التقيد مأخوذ من قوله فيما سبق فان نوى فرضا ونفلا لم يندفع به ما توجه  
العبارة من انه يؤدى به الغرض مطلقا سواء نوى به فرضا عينيا أو كفاثيا أو غيرهما لا يقال  
هذا مكرر مع قوله المتقدم فان نوى فرضا لم يندفع به ما ذكره مبين للفرض المتقدم  
المحتمل لنفس الفرض الصادق بفرضين أو أكثر وتوطئة لاستثناء تمكن الحليل  
ع ش (قوله من فروض عينية) يشمل خطبة الجمعة وصلاة الصبح ح ف  
أى لان الخطبة وان كانت فرض كفاية الا انها بمنزلة ركعتين (قوله غير واحد) قال  
م ر ولو تيمم لمقصورة فصلى به تاما جاز انتهى (قوله ولو نذرا) مسلو كاه مسلك  
واجب الشرع والغاية للرد على القائل بأنه يجمع بين الغرض الاصلى والنذر بتيمم  
وهذا يفيد انه لو نذر أن يصلى أربع ركعات كل ركعتين بسلام وجب تيممان وكذا لو نذر أن  
يصلى الوتر كل ركعتين بسلام ولو نذر اتمام كل صلاة دخل فيها فله جمعها مع فرض آخر  
عيني لان ابتداءه ساقط ومنه يؤخذ انه لو تيمم لتلك الصلاة لا يصلى به الفرض العيني ولو  
تيمم الصبح للفرض ثم بلغ لم يصل الفرض لان صلاته قبل بلوغه فقل فلا يصح وقوعه  
عن الفرض وبهذا فارق صحة جمع الاصلية مع العادة ح ل قال السابلي وس ل  
ولو نذر التراويح وجب عليه عشر تيممات لوجوب السلام من كل ركعتين فليس الجميع  
كصلاة واحدة من هذه الجهة اه واعتمد ع ش على م ر انه يكفي  
تيمم واحد لان وجوب السلام من كل ركعتين لا يخرجها عن كونها صلاة واحدة  
لكونها شرعت كذلك بخلاف ما لو نذر السلام من كل ركعتين من الوتر أو النصف  
فوجب لكل ركعتين تيمم لان كل ركعتين صارا بنذره صلاة مستقلة (قوله فيقدر)  
أى التيمم بقدرها أى الضرورة أى وقدر الضرورة وفرض واحد ولا ضرورة الى جمع  
فرضين به تقربا شيئا (قوله وبين طوافين) أى وبين صلاة وطواف ولو لداع  
(قوله فلها تمكنه من الوطى مرارا) بان تيمم وهو كل مرة فرض عليها فصحت الاستثناء

الواحد للماء فى صلاته  
(ان نوى قدرا) ركعة أو أكثر  
(اتمه) لان عقاد نيته عليه  
(والا) أى وان لم ينو قدرا  
فلا يجاوز (ركعتين) لانه  
الاحب والمعهود فى النفل  
نعم ان وجده فى ثلثة فافوقها  
اتمها لانها لا تبعض (ولا يؤدى  
به) أى بتيممه لقريضة عينية  
(من فروض عينية غير واحد  
ولو نذرا) لانه طهارة ضرورة  
فتقدر به قدرها فيمنع جمع  
بين صلاتي فرض ولو صليا  
وبين طوافين (الاتمكين  
الحليل) للراءة فلها تمكنه من  
الوطى مرارا وان تجمع بينه  
وبين فرض آخر وخرج  
بالفروض العينية النفل  
وفروض الكفاية كصلاة  
الجنائز فله فعل ماشاء منها  
كما علم مما مر لان النفل  
لا ينصرف فحققت أمره وصلاة  
الجنائز تشبهه النفل فى جواز  
الترك وتعيينها عند انقراء  
المكلف

عارض وقولي يؤدي أعم من قوله يصلي والاستثناء من زيادتي (ومن نسي إحدى الخمس) ولم يعلم عنها (كفاه لمن تيمم) لأن الغرض واحد ومساواه وسيلة فلو تذكر المنسية بعد لم تجب أعادتها كما رجه في المجموع وتعبيري بمآذ كرأولى من قوله كفاه تيمم لمن لانه قديومهم تعلق لمن بتيمم فيقتضى اشتراط كون التيمم لمن وليس مراداً (أو) نسي منهن (مختلفتين) ولم يعلم عنها (صلى كلا) منهن (بتيمم أو) صلى (أربعاً) كالظهر والعصر والمغرب والعشاء (به) أي بتيمم (وأربعاً) ليس منها مبدأها أي العصر والمغرب والعشاء والصبح (بـ) تيمم (آخر) فيبرأيقين لأن المنسيتين أما الظهر والصبح أو أحدهما مع إحدى الثلاث أوهما من الثلاث وعلى كل تقدير صلى كلاهما بتيمم أما إذا كان منها التي بدأها كان صلى الظهر والعصر والمغرب والصبح فلا يبرأيقين لجواز كون المنسيتين العشاء وواحدة غير الصبح فبالتيمم الأول تصح تلك الواحدة دون العشاء وبالثاني لم يصل العشاء واكتفى بتيمم بينهما عدد المنسي وقضية قول الأصل أربعاً ولا اشتراط الولاء

وقوله وان تجمع أي حيث لم تيمم للتمكين ح ل بان تيممت للغرض فتصلية ثم تمكن الحليل ع ش (قوله عارض) أي فلا نظره ولا يعتد به (قوله أعم من قوله يصلي) لشموله الطواف وتمكين الحليل الذي استثناء (قوله من زيادتي) ومع ذلك لا يرد على المنهاج لتعبيره بالصلاة ع ش (قوله ومن نسي إحدى الخمس الخ) هذه المسئلة من فروع قوله ولا يؤدي به من فروع عينية غير واحد أي في نفس الأمر وان أدى به فروعاً عديدة ظاهرة أو متصلة لذلك الواحد تدبر (قوله كفاه لمن تيمم واحد) ويشترط في النية أن يقول نويت استباحة فرض الصلاة أو الصلاة التي نسيتهما من الخمس من يوم كذا مثلاً ع ش (قوله لأن الغرض واحد) ومنه يؤخذ أن من يصلي الجمعة بالتيمم لولمه إعادة الظهر صلاها بذلك التيمم الأول شرح م ر (قوله فلو تذكر المنسية الخ) ويفرق بين هذا وبين من توضع احتياطاً وهو شك في الحدث ثم تبين خلافه لانه فعلاً بنية الغرض والوضوء متبرع به زى وهما ملزم بالصلاة وأيضاً ومقصر ثم لا مكان آتيانه بالظهر المتيقن بإبطال وضوئه بالأس ولا كذلك هنا ع ش (قوله لانه قديومهم الخ) هذا بعيد جداً لأن من متعلق بكفاه إذاً الأصل في العمل بالفعل وبه فيدفع هذا التوهم وان أبدأ السبكي كذا قال م ر في شرحه اه شورى ولك ان تقول كون الأصل في العمل بالفعل لا يدفع هذا التوهم لأن التوهم يوجد عند غير عالم بان الأصل في العمل بالفعل تقرير شيخنا ومثله سم (قوله فيقتضى اشتراط الخ) أي فيوهم انه انما يكفي تيمم واحد اذا نوى به الخمس وليس كذلك بل يكفي تيمم لغيرهن أو أحدهن (قوله مختلفتين) أي في الاسم وان توافقاً عدداً كظهر وعصر والمراد مختلفتان يقينا بدليل قوله أو شك في اتفاقهما وهذه طريقة ابن القاص بالتشديد لانه كان يتبع القصص وهي أحسن مما بعدها التي هي طريقة ابن الحداد كما في الشورى انتهى (قوله صلى كلا بتيمم) أي فيصلي الخمس بخمس تيممات أي سواء كانا من يوم أو يومين ح ل وله ان يصلي الخمس مرتين بتيممين ويبرأيقين كما نقله الاطفيحي عن شرح الارشاد (قوله لأن المنسيتين الخ) اشتمل كلامه على عشر احتمالات فقوله أما الظهر والصبح وقوله أو أحدهما مع إحدى الثلاث فيه ست احتمالات حاصلة من ضرب اثنين في ثلاثة وقوله أوهما من الثلاث فيه ثلاث احتمالات شيخنا (قوله أما الظهر والصبح) أي وقد صلى الظهر بالتيمم الأول وانصحب بالثاني وقوله مع إحدى الثلاث أي العصر والمغرب والعشاء (قوله أوهما) أي المنسيتان ع ش (قوله وواحدة غير الصبح كالظهر) أي لأن الصبح صلاها بالتيمم الثاني (قوله لانها عدد المنسي) لأن الضابط أن تيمم بقدر المنسي ويصلي بعد ما بقي بعد ضرب المنسي



في المنسي فيه وزيادة عدد المنسي على ذلك الحاصل وضرب المنسي في نفسه واسقاط  
الحاصل من ذلك من جهة ما تقدم في مسئلتنا وهي تسعين صلاحيين تضرب اثنين  
في خمسة يحصل عشرة تريد على ذلك اثنين ثم تضربهما فيهما يحصل أربعة وتسقط هذا  
الحاصل من تلك الجملة التي هي اثنا عشر تبقى ثمانية وهي عدد ما يصلح حل ومعرفة  
ضابط ما يصلح بكل تيمم أن تقول يصلح بكل تيمم عدد غير المنسي بزيادة واحد لان غير  
المنسي في مسئلتنا ثلاثة فاذا زيد عليها واحد كان المجموع أربعة ح في وهناك ضابط  
آخر هو ان تقسم عدد ما يصلح على المنسي بان تقسم الثمانية على الاثنين يخرج ما يصلح  
بكل تيمم وهو أربعة (قوله وليس كذلك) نعم ان كان فوات الصلاة بلا عذر وجب عليه  
الولاء (قوله له) أي للمؤقت وقولي فيه أي في الوقت وقوله بشرطه أي الوقت قال ع ش  
أي غير ازالة النجاسة عن يده كما يأتي (قوله كستر) أي واجتهاد في قبله وتعام  
للعدد في الجمعة وقوله وخطبة جمعة فاذا تيمم للجمعة قبل الخطبة جاز لان وقتها دخل  
بالزوال وتقدم الخطبة شرط لجمعة فعلها (قوله وانما لم يصح الخ) وارد على قوله ولو قبل  
الاتيان بشرطه (قوله قبل زوال النجاسة) أي سواء قدر على ازالتها أولا على  
ما اعتمده م ر ع ش (قوله للتوضيح) خرج به مالوازالها ولو حكما كما في الاستنجاء  
بالمجر كما صرحوا به في المستحاضة وعسارة م ر بعد قول المصنف فتغسل المستحاضة  
فرجها أي ان ارادته والا استعملت الا حار بناء على جوازها في النادر وهو الاصح ثم قال  
وبعد ذلك أي الغسل واستعمال الاحجار تنوضا وتيمم ع ش (قوله والا) أي بان كان  
عدم صحة التيمم قبل زوال النجاسة عن البدن لكون زوالها شرط للصلاة (قوله  
والوقت شامل) أي المعبر عنه بالضمير في قوله السابق له فيه ع ش ووقت الغاية  
تذكرها ووقت صلاة الاستسقاء لمن ارادها وحده انقطاع الغيث ومع الناس اجتماع  
اكثرهم ومثلها صلاة الكسوفين فيدخل وقتها لمن ارادها وحده بمجرد التغير  
ومع الناس باجتماع معظمهم ويدخل وقت فعل الثانية في جمع التقديم بفعل الاولى  
فيتيمم لها بعدها لا قبلها نعم ان دخل وقتها قبل فعلها بطل تيممه لانه انما يصح لها تبعا  
وقد زالت التبعية بانحلال رابطة الجمع وبه فارق ما مر من استباحة الظهر بالتيمم لغاية  
صبح لانه لما استباحها استباح غيرها تبعا وهما لم يستبح ما نوى على الصفة المنوبة  
فلم يستبح غيره وقضيته بطلان تيممه بطلان الجمع بطول الفصل وان لم يدخل الوقت  
فقولهم بطل بدخوله مثال لا قيد ولو اراد الجمع تأخير اصح التيمم للظهور في وقتها نظرا  
لاصالحه لها لا للعصر لانه ليس وقتها ابن حجر (قوله ووقت العذر) فيتيمم للشانية  
في وقت الاولى اذا اراد جمع التقديم ع ش (قوله باقتضاء الغسل) أي الغسل

وليس كذلك فلماذا حذفته  
(أو) نسي منهن (متفقتين أو  
شك) في اتفاقها ولم يعلم عينها  
ولا يكون المتفقتان الامن  
يومين (فيصلي الخمس مرتين  
تيممين) ليبرأ يقين وقولي  
أو شك من زيادتي (ولا تيمم  
المؤقت) فرضا كان أو نفلا  
(قبل وقته) لان التيمم طهارة  
ضرورية ولا ضرورة قبل الوقت  
بل بتيمم له فيه ولو قبل الاتيان  
بشرطه كستر وخطبة جمعة  
وان أوهم تعبير الاصل بوقت  
فعله خلافاً ذلك ولهذا  
اقتصرت كالروضة وأصلها  
على وقته وانما لم يصح التيمم  
قبل زوال النجاسة عن البدن  
للتوضيح بهام كون التيمم طهارة  
ضعيفة لا لكون زوالها شرطاً  
للصلاة والا لما صح التيمم قبل  
زوالها عن الثوب والمكان  
والوقت شامل لوقت الجواز  
ووقت العذر ويدخل وقت  
صلاة الجنابة باقتضاء الغسل  
أو بدله ويقيم للغسل المطلق

الواجب وهو الغسلة الاولى ع ش وبه بلغز فيقال لئلا ينقص يتوقف طهره على طهر  
 خيره (قوله في كل وقت اراده) قال العراقي وقت ارادته وقت له فصدق انه لم يتيمم له  
 الا في وقته سم (قوله الا وقت الكراهة) أي حيث قصد أن يصلي فيه فلو تيمم للنفل  
 المطلق في وقت الكراهة ليفعله بعد زواله أو اطلق صح وفاقا لم ر فان قيل لا يصدق  
 حينئذ التيمم في وقت الفعل أجيب بانه محل وقته في الجملة بدليل جواز في حرم مكة  
 مطلقا ولو تيمم في غير وقت الكراهة ليصلي فيه لم يصح كما في شرح الروض سم (قوله  
 ويشترط العلم) أي والظن (قوله وعلى فاقد الطهورين الخ) هذا في المعنى راجع لقوله  
 أول السبب تيمم محدث الخ كانه قال هذا اذا وجد التراب فان فقد الماء فانه يصلي  
 لحزمة الوقت ويحيد والمراد بالفقد ما يشمل الشرعي وعبرة شرح م ر ومن لم يجد ماء  
 ولا ترابا لكونه في موضع ليس فيه أو وجد ماء رنغ من استعماله ما مانع من نحو عطش  
 في الماء أو ندوة في التراب مانعة من وصول الغبار للعضو ولم يمكن تخفيفه بنحو ان الخ  
 (قوله الماء والتراب) لم يؤخرهما بعد قوله الطهورين لئلا يتوهم انهما طهوران دائما (قوله  
 أن يصلي الفرض) أي اذا انقطع وجاءه وان اتسع الوقت زى (قوله لحزمة الوقت)  
 ولا يسجد في صلاته لتلاوة ولا سهو كما فتى به الوالد اما فاقد السترة فله التنفل لعدم  
 لزوم الاعادة له ككدام الحدث ولا يحسب فاقد الطهورين في الجمعة من الاربعين  
 لنقصه شرح م ر قال في الروض فتبطل صلاته أي فاقد الطهورين برؤية أحدهما قال  
 في شرحه لكن محله في التراب اذا رآه بمحل يغني التيمم فيه عن القضاء كما صرح به في المجموع  
 كذا نقله الزركشي عنه ولم أره فيه وفيه نظر ومضى م ر على الاطلاق وفي الباب  
 فرع وجد فاقد الطهورين في الوقت بعد فعل الصلاة التراب بمحل لا تسقط فيه الصلاة  
 بالتيمم وجب فعلها قال م ر فرع هل يجزئ توهم فاقد الطهورين التراب في الصلاة  
 يبطلها كما لو توهم التيمم المساء خارج الصلاة حيث يبطل تيممه لوجوب القضاء وانتفاء  
 الطهارة مطلقا وكال نقصانها حتى قبل انها غير صلاة شرعية أولا فيه فظروا مال م ر  
 الى البطلان قال الا ان يوجد نقل بخلافه سم (قوله ويحيد) مراده بالاعادة  
 ما يشمل القضاء (قوله يسقط به الفرض) أي حيث وجد بعد خروج الوقت اما  
 لو وجد فيه بان ظن عدم واجدانه في جميع الوقت فصلى قبل آخره ثم وجد ترابا بمحل  
 يغلب فيه وجود المساء فيعيد لتبين ان صلاته الاولى غير معتد بها ع ش وخرج  
 بالفرض النقل ومنه سهو السهو والتلاوة م ر أي ما لم يكن مأموما والاوجب  
 للتأبئة ع ش (قوله بمحل) اشار به الى ان يندر صفة لموصوف محذوف وقوله  
 يندر فيه فقد أي بان يغلب وجود الماء بخلاف ما اذا غلب الفقد أو استوى الامران

في كل وقت اراده الا وقت  
 الكراهة ويشترط العلم بالوقت  
 فلو تيمم شاك فيه لم يصح وان  
 صادفه (وعلى فاقد الماء  
 والتراب) (الطهورين)  
 كجبوس بمحل ليس فيه واحد  
 منها (ان يصلي الفرض) لحزمة  
 الوقت (ويحيد) اذا وجد  
 أحدهما وانما يعيد بالتيمم في  
 محل يسقط به الفرض  
 اذا فائدة بالاعادة به في محل  
 لا يسقط به الفرض وخرج  
 بالفرض النقل فلا يفعل  
 (ويقتضى) وجوبا (تيمم) ولو  
 في سفر (لبد) لتندرة فقد  
 ما يضمن به الماء ويدثر به  
 اعضاءه (و) تيمم (لفقد ماء)  
 بمحل (يندر) فيه فقد ولو  
 مسافرا لتندرة فقد

فلا يقضى (قوله بخلافه) أى المتيمم وهذا يقتضى ان العبرة بمحل التيمم وهو قول جهر  
واعتمد مر ان العبرة بمحل الصلاة وتقرمها أيضا شيخنا ولو شئت هل المحل الذى صلى  
به تسقط به الصلاة أو لا لم يجب اعادتها ح ل وس م عن م ر أى لان القضاء  
بامر جديد والاصل عدمه وبهذا اندفع ما قد يقال ان ذمته اشتغلت بالصلاة  
فلا بد من تيقن البراءة كما يدفع عدم وجوب شئ على من شك بعد السلام فى تركه  
فرض مع ان ذمته اشتغلت ولم تبرا بيقين سم والمراد بغلبة وجود الماء وفقده فى ذلك  
الوقت على المعتمد بخلافه بعض ضعفة الطلبة الذين يصورون غلبة الوجود بثمانية  
اشهر مثلاً فى السنة وغلبة الفقد بأربعة أشهر مثلاً فعلى المعتمد لو كان الماء يستمر  
أحد عشر شهراً فى الوادى وفى غالب السنين بفقد شهر أو اذ انهم شخص فى ذلك  
الشهر لا قضاء عليه وكذا لو كان يوم فقط يغلب فيه فقد الماء فى أكثر السنين ولو كان  
الماء موجوداً فى السنة تمامها الا ذلك اليوم فلا قضاء على المتيمم فيه فالعبرة بالوقت  
الذى يتيمم فيه فان كان يغلب فيه وجود الماء بالنسبة لأكثر أوقات السنة وجب  
القضاء وان غلب الفقد أو استوى الأمران فلا قضاء سم بالمعنى وأقره شيخنا العزيز  
وح فى والعشماوى (قوله وجرح ضعيف) لان محل صحة تيممه فى سفر المعصية  
ان فقد الماء حساً ما اذا فقدته نزعاً فهو مرض وجرح وعطش فلا يصح تيممه حتى  
يتوب لقدرته على زوال مانعه بالتوبة اه اطفهجي (قوله ولعدمه بما تقر) أى  
فى قوله لالمرض الخ فمسكان الأولى ان يؤخر قوله وضبطي الخ عن قوله لالمرض  
الا ان يقال مراده ضبط القضاء بمنطوق المتن وضبط عدمه بفهمه الذى ذكره بقوله  
بخلافه فى محل لا يندرفيه ذلك كما يدل عليه قوله بما تقر (قوله لالمرض يمنع  
الماء مطلقاً) أى ولو فى محل يغلب فيه الوجود وكالمرض حيولة نحو سبع أو خوف  
راكب سفينة فى البحر من الوقوع فيه حيث غلب على ظنه ذلك قل (قوله فى غير  
عضو تيمم) أى ولم يمكن نزعه ولم يأخذ من الصحيح شيئاً ح ل وحاصل مسألة الجبيرة انها  
نارة تكون فى اعضاء التيمم ونارة لا وعلى كل نارة تأخذ من الصحيح شيئاً ونارة لا وإذا  
أخذت نارة يكرن بقدر ما يستمسك به ونارة يكون أكثر ان كانت فى اعضاء التيمم  
تضى مطلقاً وان كانت فى غير اعضاء التيمم ولم تأخذ من الصحيح شيئاً لا يقضى مطلقاً  
وان أخذت من الصحيح زيادة على قدر ما استمسك به تضى مطلقاً وان كان بقدر  
ما استمسك به ولم يمكن نزعه ان كان وضعها على طهر كامل لا يقضى والا قضى س ل  
ونظم ذلك بعضهم فقال فلان تعدو الستر قدر العلة أو قدر الاستمسك فى الطهارة  
وان يرد عن قدره فأعده وهو مطلقاً وهو بوجه أو يد (قوله لعموم المرض) واعلم ان الفقهاء

بخلافه بمحل لا يندرفيه ذلك  
ولو مقيماً (و) متيمم (لعذر)  
كفقد ماء وجرح (فى سفر  
معصية) كابق لان عدم القضاء  
رخصة فلا تنطاط بسفر المعصية  
وضبطي للقضاء ولعدمه بما  
تقرر وهو التحقيق فضبط الأصل  
له بالتيمم فى الإقامة ولعدمه  
بالتيمم فى السفر جري على  
الغالب من غلبة الماء فى  
الإقامة وعدمها فى السفر  
(لا) متيمم فى غير سفر المعصية  
(لمرض يمنع الماء مطلقاً) أى  
فى جميع اعضاء الطهارة (أو  
فى عضو لم يكره دم جرحه ولا  
سائر) به من لصوق أو نحوه  
(أو) به (سائر) من ذلك  
(ووضع على طهر فى غير عضو  
تيمم) فلا يقضى لعموم المرض  
والجرح مع العقوع قليل الدم  
وقياساً على ما مع الخلاف فى  
الاخيرة بل أولى للضرورة هنا  
والقيد الاخير مع التقييد بعدم  
كثرة الدم فى السائر من  
زيادته (والا) بان كثر الدم  
أو وضع السائر على حدث  
أو على طهر فى عضو التيمم  
(قضى)

قارة يعطون بالعدر العام وتارة بالعدر النادر والعدر النادر قارة يقولون فيه واذا وقع  
 دلم وتارة يقولون واذا وقع لا يدوم والفرق بين العام والنادر بقسميه ان العام هو الذي  
 يكثر وقوعه كالمرض والسفر بدليل مقابلته بالنادر والنادر هو الذي يندرو وقوعه والمراد  
 بدوامه عدم زواله بسرعة كالاستحاضة والسلس وفقد سائر العوزة لان العادة بخلاف  
 الناس بمثل السائر المذكور والذي لا يدوم اذا وقع هو الذي يزول بسرعة كفقده  
 الطهورين ح ف (قوله وان لم يجب نزعه) بان خاف المحذور السابق (قوله لقوات  
 شرط الوضع الخ) انظر لم يأت بالعلل على الترتيب ولعله اخر تعليل الاول لان ما بعده  
 يناسبه (قوله وجعله نجاسة الخ) أي فيما اذا طرأت بعد التيمم فوجوب القضاء لعدم  
 العفو لا لعدم صحة التيمم ح ل (قوله ولا يكون التيمم الخ) جواب عن سؤال مقدر  
 حاصله ان ما ذكرتموه هنا مخالف لما في شروط الصلاة لانكم ذكرتم هنا ان الدم  
 الكثير من الشخص لا يعني عنه واطلقت فشميل ذلك ما اذا كان بفعل فاعل أو لا جاوز  
 محله أم لا ورتبتم على عدم العفو مطلقا وجوب القضاء وذكرتم في شروط الصلاة انه  
 يعني عنه ان لم يكن بفعل فاعل ولم يجاوز محله فالفرق وأجاب عنه الشارح بثلاثة  
 اجوبة الاول انه لما كان التيمم طهارة ضعيفة لم يغتفر فيه الدم الكثير مطلقا بخلاف  
 الطهارة بالماء فم الثاني ان ما هنا محمول على ما هناك من التفصيل المتقدم الثالث  
 ان بعضهم جعل الامع عدم العفو عن الكثير مطلقا أي فيما هنا وفيما هناك سواء  
 كان بفعل فاعل أم لا وجاوز محله أو لا فالبابان مستويان على الجوابين الاخيرين  
 ومفترقان على الاول شيخنا عشاوي (قوله لم يغتفر فيه كثير الدم) ظاهره وان لم يكن  
 بفعله ولا جاوز محله بدليل قوله ويمكن حله الخ اطفئني (قوله بخلاف الطهر بالماء)  
 أي فاني شروط الصلاة من العفو عن الدم الكثير محمول على طهارة الماء دون طهارة  
 التيمم ح ل (قوله على كثير الخ) معتمده هذا كما ترى انما يأتي على عدم وجوب تقدم  
 ازالة النجاسة على التيمم اما اذا قلنا بان يجب تقدم ازالة النجاسة عليه فيكون وجوب  
 القضاء لعدم صحة التيمم لعدم العفو فافرض طرق النجاسة عليه بعد فلا نشاء زى  
 (قوله فلا يخالف ما في شروط الصلاة) أي من العفو عن الدم الكثير من الشخص  
 نفسه اذ محله ما لم يجاوز محله أو يحصل بفعله أي فلا فرق بين طهارة الماء والتيمم  
 فلا جوبة ثلاثة ح ل (قوله عدم العفو) أي عى الكثير مطلقا ح ل أي هنا وفي الصلاة  
 (قوله ويجب نزعه الخ) وهذا اذا أخذ من الصحيح شيئا وكان في غير أعضاء التيمم فان لم  
 يأخذ من الصحيح شيئا لم يجب نزعه وان وضع على غير طهر وان كان في أعضاء التيمم وجب  
 نزعه مطلقا أي اخذ من الصحيح شيئا أو لا وضع على طهر أو لا ح ل

وان لم يجب نزعه لقوات شرط  
 الوضع على الطهر في الثانية  
 ونقصان البذل والمبدل جميعا  
 في الثالثة وجعله نجاسة غير  
 معقوعها في الاولى ولكون  
 التيمم طهارة ضعيفة لم يغتفر  
 فيه الدم الكثير كما لا يغتفر فيه  
 جواز تأخير الاستنجاء عنه  
 بخلاف الطهر بالماء ويمكن  
 أيضا حمل ما هنا على كثير جاوز  
 محله أو وجهه ل بفعله فلا يخالف  
 ما في شروط الصلاة على ان  
 بعضهم جعل الامع عدم العفو  
 أخذنا مما صححه في المجموع  
 والتحقيق ثم من عدم العفو  
 خلافا لما صححه في المنهاج  
 والروضة ثم (ويجب نزعه)  
 سواء أ وضعه على حدث وعليه  
 اقصر الاصل أم على طهر (ان  
 أمن) محذورا مما رواه الا فلا يجب



\*(باب الحيض)\*

أى باب أحكام الحيض وبيان زمنه ومثله يقال فى الاستحاضة والنفاس وإنما أخره عن الغسل مع أنه من أسبابه فكان المناسب ذكره قبله عند ذكر موجباته لطول الكلام عليه ولتعلقه بالنساء فكان مؤخر الرتبة وله عشرة أسماء حيض ونفاس وطمث بالثلاثة وضمك واعصاروا كبار ودراس وعراك بالهين المهمة وفراك بالقاء وطمس بالسین المهمة ونظمها بعضهم فقال

حيض نفاس دراس طمس اعصار \* ضحك عراك فراك طمث اكبار  
والذى يحيض من الحيوانات ثمانية نظمها بعضهم فى قوله

ثمانية فى جنسها الحيض ثبت \* ولكن فى غير النساء لا يؤقت  
نساء وخفاس وضبع وارقب \* كذا ناقة وزغ وحجر وكلبة

قال بعضهم ولعل معنى حيض غير المرأة رؤية دمه وليس حيضا حقيقة فلا يعتبر له أقل ولا أكثر ولا غيرها من الأحكام قل (قوله وما يذ كرمعه) وإنما أفردته بالترجمة ولم يقل والنفاس والاستحاضة لاصالته أما الاستحاضة فواضح وأما النفاس فلأن أكثر أحكامه بطريق القياس عليه حجر وقال م ر وترجمه بالحيض لأن أحكامه أغلب فقد ترجم لشيء وزاد عليه وهذا لا يعد عيبا (قوله والحيض) لغة السيلان ومنه الحوض لحيض الماء أى سيلانه فيه والقرب بدل الواو ياء وبالعكس لأنهما من منخرج واحد وهو الهواء الذى يخرج من القم انتهى برماوى والاستحاضة لغة السيلان أيضا وشرعا ما ذكره وقيل ان التعريف الذى ذكره اتحد فيه المعنى اللغوى والشرعى اطفئى (قوله اذا سال) أى سال ماؤه (قوله دم جبلة) أى سيلان دم جبلة لاجل ان يكون المعنى الشرعى مشتملا على المعنى اللغوى كما هو القاعدة عندهم شيخنا عز نرى وقيل القاعدة اغلبية فلا حاجة لتقدير مضاف والجبلة الطبيعة واضافة الدم اليها من اضافة المسبب للسبب أى دم مسبب أى نائى عن الطبيعة وكذا يقال فى دم علة (قوله من اقصى رحم المرأة) أى من عرق فمه فى اقصى رحم المرأة والرحم وعاء الولد وهو جلدة على صورة الحجرة المقلوقة ببابه الضيق من جهة الفرج واسعه اعلاه ويسمى بام الاولاد شيخنا (قوله فى أوقات مخصوصة) قال حل أى بعد البلوغ على سبيل الحكمة انتهى وفيه ان هذا وقت لا أوقات فلعلم المراد بالاقوات أقله وغالبه وأكثره وقضيته ان الدم الذى حصل به البلوغ لا يسمى حيفا وليس كذلك ولا حاجة لقوله على سبيل الحكمة بعد قوله دم جبلة لان معناه دم اقتضته الجبلة والطبيعة وهذا لا يكون الا على سبيل الحكمة شيخنا ح ف وقيل المراد بالاقوات

\*(باب الحيض)\*  
وما يذكر معه من  
الاستحاضة والنفاس  
والحيض لغة السيلان يقال  
حاض الوادى اذا سال  
وشرعا دم جبلة يخرج من  
اقصى رحم المرأة فى اوقات  
مخصوصة والاستحاضة دم  
علة يخرج من عرق فمه فى  
ادنى الرحم يسمى الهازل  
بالعجة

ان يخرج بعد سن الحيض وان لا يكون عليها بقية الطهر (قوله على المشهور) ومقابلته  
العادل بالمهمل وبالعجم الذا واللام راء م ر فقيه أربع لغات لانه بالذال  
المجسمة أو المهمل مع اللام أو الراء ومن الطرق التي يعرف بها كونه دم حيض  
أو استخاضة ان تأخذ من قام بها ما ذكره سورة مثلا وتضعها في فرجها فان دخل  
الدم فيها فهو حيض وان ظهر على جوانبها فهو استخاضة وهذه علامة ظنية لا قطعية  
والالم يوجد لنا مستخاضة ع ش (قوله بعد فراغ الرحم) أي وقبل مضي خمسة  
عشر يوما من الولادة فان كان بعد ذلك لم يكن نقاسا كما سيأتي ع ش (قوله من الحمل)  
ولو علقه أو مضغه قال القوابل فيها خلق آدمي فايين التوأمين حيض في وقته ودم  
فساد في غيره وكذا ما يخرج مع الولد فليس بحيض لسكوته من آثار الولادة ولا نفاس  
لتقدمه على خروج الولد بل هو دم فساد الا ان يتصل بحيضها المتقدم فانه يكون حيضا  
كما في شرح م ر ع ش قال م ر في شرحه وحكم النفاس مطلقا حكم الحيض  
الا في شيئين أحدهما ان الحيض يوجب البلوغ والنفاس لا يوجبه لثبوته قبله بالا نزال  
الذي جلت منه الثاني ان الحيض يتعلق به العدة والاستبراء ويخالفه أيضا في ان أقل  
النفاس لا تسقط به الصلاة لانه لا يمكن ان يستغرق وقت الصلاة لانه ان وجد  
في الاثناء فقد تقدم وجوبها وان وجد في الاول فقد دلت بالانقطاع اه (قوله  
والاصل في الحيض) أي في وجوده وبعض أحكامه فلا يثبت دلت على الامرين  
والمحدث دل على الاول (قوله أي الحيض) فسر بذلك وان كان صالحا للزمان  
والمكان لاجل قوله قل هو اذى (قوله كنه الله) أي قدره أي قدر خروجه على نبات  
آدم أي حقيقة أو تزيفا فتدخل حواء لانها بمنزلة بنته من حيث انها خلقت من  
ضلعه الايسر بان سل منه ضلعه الايسر من غير تأم وخلقت منه ولهذا كان الافسان  
ناقصا ضلعا من جهة يساره فاضلاع جهة اليمين ثمانية عشر واضلاع جهة اليسار  
سبعة عشر أو أكثر المفسرين على انها خلقت بعد دخول الجنة شيئا (قوله أقل سنة)  
أي سن صاحبتها أي أقل زمن يوجد فيه الحيض (قوله قمرية) أي هلالية لان  
السنة الهلالية ثلثمائة وأربعة وخمسون يوما وخمس يوم وسدسه بخلاف العديدة فاتها  
ثلاثمائة وستون لا تنقص ولا تزيد والشمسية ثلثمائة وخمسة وستون يوما وربع يوم  
الاجزاء من ثلثمائة جزء من اليوم زى ع ش (قوله والا فلا) أي ليس بحيض بل دم  
فساد الى ان يبقى ما لا يسع حيضا وطهرا كما قال سم وعبارته فرع لورأت الدم اياما  
بعضها قبل زمن الامكان وبعضها فيه فالقياس كما قال السنوي جعل الممكن حيضا  
فلورأت الدم عشرة ايام من اول العشرين السابقة من التاسعة والخمسة الثانية من

على المشهور سواء اخرج امر  
حيض ام لا والنفاس الدم  
الخارج بعد فراغ الرحم من  
الحمل والاصل في الحيض آية  
ويسألونك عن الحيض أي  
الحيض وخبر النبيين هذا  
شيء كتبه الله على نبات آدم  
(أقل سنة تسع سنين)  
قمرية (تقريبا) فلورأت الدم  
قبل تمام التسع بما لا يسع  
حيضا وطهرا فهو حيض والا  
فلا والتسع

العشرة المربعة واقعة في زمن الامكان لانها مع ما بعده لا تسع حيضا وطهر انتهى حيض  
والخمسة الاول عماد كرواقعة قبل زمن الامكان لانها مع ما بعده تسع ماذ كرواقعة  
حيضنا من ينبغي ان يقال بعضها حيض وهو اليوم الاخير بليته ناقصا شيئا بحيث يكون  
الباقى مع ما بعده لا يسع حيضا وطهر بان ينقص عن ستة عشر يوما بلياها اه (قوله  
في ذلك) أى التركيب المتقدم (قوله بل خبر) أى لاندفاع الابهام على الخبرية قال سم  
وفيه ان الابهام موجود عليها أيضا الشموله اول التاسعة وان شاء ما غاية ما فيه ان الخبرية  
أقل ايها ما انتهى ويمكن ان يجاب بان عدوله عن الظرفية الى الخبرية قرينة دالة على  
ان المراد كمال التسع لا كلها الصادق باولها ع ش (قوله فاقيل) قائله ابن  
الرفعة (قوله ان قائل ذلك) أى المذكور وهو أقل سنة تسع سنين (قوله ليس بشيء)  
أى ليس ذلك القيل بشيء اذ لا معنى لكون الاقل في تسع سنين وكتب أيضا قوله ليس  
بشيء أى لانه لا دلالة في هذه العبارة على ذلك الا لو ثبت ان القائل نطق بتسع مفتوحة  
او ضبطها بقلبه بذلك ولم يثبت ذلك ح ل (قوله زمانين) محول عن المضاف أى  
أقل زمنه يوم الخ ودفع به ما اورد عليه من ان الضمير في اقله راجع للدم واسم التفضيل  
بعض ما يضاف اليه فكانه قال واقل دم الحيض يوم وليله وهو لا يجوز لما فيه من الاخبار  
باسم الزمان عن الجنة وانما آثر ذكر التمييز على تقدير المضاف لما فيه من الاختصاص  
وعدم تغيير الاعراب لانه ان قدره بين المتضايقين فقال وأقل زمنه غير صورة المتن  
بتصوير الماء مكسورة بعد ان كانت مضمومة وفصل بين المتضايقين وان اخرج البيان عن  
المتن فقال أى أقل زمنه بعد وأقله ادى الى طول فماد كره اخصر واولى ع ش على  
م ر (قوله أى قدرها) فسر بذلك ليشمل نحو من الظاهر لثله من اليوم الثاني سم (قوله  
متصلا) قيد في تحقق الاقل فقط أى لا يتصور الاقل فقط الا اذا راته اربعا وعشرين  
ساعة على الاتصال والاوراته متفرقا في أيام لا يكون أقله فقط ساء على الصحيح من  
ان النقاء المتخلل حيث حيض وهو قول السبب وهذا الانافي قول شيخنا متى رأت  
دما متقطعا ينقص كل منه عن يوم وليله غير انه اذا جمع بلغ يوما وليله كفى في حصول أقل  
الحيض ح ل لان الاقل له صورتان أقل فقط وأقل مع غيره من الغالب الاكثر (قوله  
وان لم يتصل) أى وكافت أوقات الدماء مجموعها اربعة وعشرون ساعة ح ل أى فيقال  
لهذا أقل الحيض لانه قد يوم وليله واكثر لانه وجد في خمسة عشر شيئا (قوله  
وغالبه ستة أو سبعة) وان لم يتصل فلما اخرج ذلك عماد كركان أولى ح ل وذ كر الشارح  
الغالب تنميلا للاقسام (قوله كل ذلك بالاستقراء) اذ لا ضابط لشيء من ذلك لغة  
وشعر عا فرجع فيه الى المتعارف بالاستقراء زى والمراد الاستقراء الناقص وهو دليل

في ذلك ليست طرفا بل خبر  
فما قيل من ان قائل ذلك جعلها  
كلها طرفا للحيض ولا قائل به  
ليس بشيء وقربا من  
زيادتي (واقله) زمنا (يوم  
وليله) أى قدرها متصلا  
وهو اربع وعشرون ساعة  
(واكثر) زمنا (خمس عشرة  
يوما بلياها) وان لم يتصل  
وغالبه ستة أو سبعة كل  
ذلك بالاستقراء من الامام  
الشافعي رضى الله عنه  
(كأقل) زمن (طهرين)  
زمني حيضتين فانه خمسة  
عشر بلياها لان الشهر

نظي فيقيد الظن وان لم يكن فيه تتبع لاكثر الجزئيات بل يكتفى بتتبع البعض  
وان لم يكن اكثر كما هنا كما ان الخط عليه كلام سم في الآيات البينات (قوله لا يخلو غالباً)  
انظر أي حاجة لهذا القيد وهلا اقتصر على ان الشهر قد يجتمع فيه ذلك فانه ثبت  
المطلوب سم أقول قد يقال ذكره لكونه المطابق للواقع وان لم يتوقف ثبوت المطلوب  
عليه ع ش (قوله بين حيض ونفاس) وكذا الطهر بين نفاسين ويتصور فيما لو ولدت  
ثم وطئها في نفاسها وعلفت بناء على ان النفاس لا يمنع العلق ثم بعد مضي اكثر  
النفاس وقبل مضي أقل الطهر القت علقه كما صوره س ل (قوله يجوز ان يكون  
أقل من ذلك) بل يجوز ان لا يكون بينهما طهر اصلاً كان يتصل أحدهما بالآخر ع ش  
(قوله تقدم) أي الطهر على النفاس أو تأخر عن النفاس وكان طروءه بعد بلوغ النفاس  
اكثره بان رأيت النفاس ستين يوماً ثم انقطع يوماً وعاد فانه حيض بخلاف ما اذا طرأ قبل  
ان يبلغ أكثره لم يكن حيضاً الا اذا فصل بينهما خمسة عشر يوماً ح ل ويصح رجوع  
غير تقدم للحيض كما يؤخذ من م ر وعبارته سواء كان الحيض متقدماً على النفاس  
أم متأخراً لكن ح ل رجعه للطهر لانه المحدث عنه والمآل واحد اه حمر (قوله  
وحرم به) أي على الحائض وعلى غيرها بالنظر لبعض المحرمات لان الطلاق حرام على  
زوجها لا عليها والمباشرة حرام على المباشرة سواء كانت المباشرة منها أو من غيرها  
(قوله وعبر مسجد) أي بقينا ويكفي في ذلك الاستفاضة ع ش ودخل في المسجد  
المشاع كما قاله ع ب وخرج غيره كالمدرسة فلا يحرم الا ان غلب على ظنها تعجيسه  
(قوله ان خانت) قدر اداة الشرط لان مفهومه لا خلاف في العمل به بخلاف مفهوم  
الصفة فان العمل به فيه خلاف كما تقدم ح ف (قوله بمثلثة قبل الماء) دفع توهم  
قراءته بالنون الموهمة انه اذا لونه من غير ظهور لون فيه كحرة لم يحرم ع ش (قوله  
اجازتها العبور) أي مع الكراهة وقوله كالجنب وهو في حقه خلاف الاولى ع ش  
أي فالتشبيه في مطلق الجواز (قوله وغيرها الخ) كاستفاضة وسلس بول ومن به  
جراحة فضاحة أي سيالة ومن به نجاسة يخشى سقوط شيء منها ومن هذا يعلم ان حرمة  
العبور من حيث التعجيس لا من حيث الحيض ح ل (قوله ولعبادة) كغسل جمعة  
وقوله ونحوها كالعيد والكسوف (قوله اليس الخ) استفهام تقرير بما بعده التخي وهو  
جواب عن سؤال من قالت حين قال صلى الله عليه وسلم النساء ناقصات عقل ودين  
ما معناه اما نقصان العقل فمشاهد واما نقصان الدين فما وجهه قال حيثئذ ذلك ع ش  
قال قل المراد بالعقل الدية لان دية المرأة على النصف من دية الرجل وقيل ان المراد  
بالعقل تحمل الدية عن الجاني واعتراض بان التحمل منتف أصلاً لانه موجود وناقص

لا يخلو غالباً عن حيض وطهر  
واذا كان أكثر الحيض  
خمس عشرة لزم ان يكون  
أقل الطهر كذلك وخرج بين  
الحيض الطهر وبين حيض  
ونفاس فانه يجوز ان يكون  
أقل من ذلك تقدم أو تأخر  
كما سيأتي (ولا حدلاً كثره)  
أي الطهر بالاجماع وغالبه  
بقية الشهر بعد غالب الحيض  
(وحرم به) أي بالحيض  
(ونفاس ما حرم بجنبه)  
من صلاة وغيرها (وعبر  
مسجد) ان (خانت تلويثه)  
بمثلثة قبل الماء بالدم لتلويثه  
او عدم احكامها بالشدة سيئة  
للمسجد فان امنتها جازتها  
العبور كالجنب وغيرها ممن به  
نجاسة مثلها في ذلك (وطهر  
عن حدث) اولعبادة الحج  
لتلاعها الاغسال الحج  
ونحوها وهذا من زيادتي  
(وصوم) تلعب العجيين  
اليس اذا خانت المرأة  
لم تصل ولم تصم



وبعضهم حملة على العقل الغريزي والظاهر انه المناسب للمقام لان المقام مقام ذم للنساء  
 ح ف وانظر وجه كون ترك الصلاة والصوم حال الحيض نقصا من الدين مع ان الترك  
 واجب عليها انتاب عليه من حيث انها آتية بواجب الا ان يقال انهن ناقصات دين  
 بالنسبة للرجال من حيث ان هذا الوقت لا يتعمدن فيه فاطلق النقص عليهن بهذا  
 الاعتبار شيخنا قال م ر وهل تناب على الترك كما تناب المريض على النوافل التي كان  
 يفعلها في صحته وشغله المرض عنها قال المصنف لا لان المريض ينوي ان يفعله لو كان  
 سليما مع بقاء أهليته وهي غير أهل فلا يمكن ان تفعل لانه حرام عليها انتهى والقياس  
 على ترك المحرمات انها تناب هنا على الترك اذا قصدت به امتثال الشارع والمناسب  
 لقياسها على المريض ان يقول وهل تناب على الصوم والصلاة المتروكين في حال الحيض  
 اذا كانت عازمة على فعلها لولا الحيض اللهم الا ان تجعل على في كلام م ر بمعنى مع كانه  
 قال وهل تناب مع الترك عند العزم على الفعل لولا الحيض تأمل (قوله ويجب قضاؤه)  
 أي بامرجد بدلانه ليس واجبا حال الحيض روى وتسميته قضاء مع انه لم يسيق لفعله  
 مقتضى في الوقت انما هو بالنظر لصورة فعله خارج الوقت حجر (قوله بخلاف الصلاة)  
 لا يجب قضاؤها بل يكره وتنعقد لانه لا يلزم من عدم طلب العبادة أي طلبا غير جازم  
 عدم انمقادها والافهمي لا تتعقد على القول بالحرمه ح ل وقوله وتنعقد أي نقلا مطلقا  
 ولا تناب عليها لكونها منهيئا عنها لذاتها والمنهي عنه لذاته لا ثواب فيه ع ش (قوله  
 ولانها تنكث رائج) ولان الصوم عهد تأخير به عذر كالسفر والمرض ثم يقضى والصلاة لم  
 يعهد تأخيرها بعذر ثم تقضى ح ل (قوله ومباشرة الخ) ظاهره جواز الوطى في  
 الفرج بمحائل لكن قال م ر وعلم مما تقر رحمة وطئها في فرجها ولو بمحائل بطريق  
 الاولى وجواز النظر ولو بشهوة اذ ليس هو أعظم من تقبيلها في وجهها بشهوة انتهى  
 وأجيب بان مفهوم المباشرة فيه تفصيل وهو ان غيرها لا يحرم ان كان بغير وطى  
 واركان بوطى حرم قال الشوري ومباشرة المرأة الرجل بما منع من مباشرته  
 تمتعة عليها على الوجه خلافا للاسنوي انتهى فيمنع عليها ان تمسه بما بين سرتها  
 وركبتها ولو في جميع بدنه (قوله ما بين سرتها وركبتها) قضية اطلاقه حرمة مس  
 الشعر النسابت في ذلك المحل وان طال وهو قريب فليرا جبع وظاهره ايضا حرمة مس  
 ذلك ايضا بظفره اوسنه او شعره ولا مانع منه ايضا لكن في بعض المواضع انه لو مس  
 بسنه او شعره او ظفره لم يحرم وفيه وقفة ع ش (قوله بوطى) أي لم يتعين لدفع الزنا  
 والا فتركب اخف المفسدين لدفع أشدها بل ينبغي وجوبه وقياس ذلك حل استمنا  
 بيده ان تعين لذلك انتهى وهل قوله بيده قيد فيحرم بيد اجنبية أولا فيحوز نفوذها لما

(ويجب قضاؤه) بخلاف  
 الصلاة كما سيأتي في بابها  
 لخبر مسلم عن عائشة كنا نؤمر  
 بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء  
 الصلاة ولا نكثرت فيشق  
 قضاؤها بخلافه (ومباشرة  
 ما بين سرتها وركبتها) بوطى

او غيره وقيل لا يحرم غير  
الوطي وقواه في المجموع  
واختاره في التحقيق ولفظ  
مباشرة من زيادتي (وطلاق  
بشرطه) أي بشرط تحريره  
الآتي في باب من كونها  
موطوعة تعد باقراء مطلقة  
بلاعوض منها لتضررها  
بطول المدة فان زمن الحيض  
والنفاس لا يحسب من العدة  
والتصريح بهذا من زيادتي  
(واذا اقطع) ماذكر من  
حيض ونفاس (لم يحل) مما  
حرم به (قبل طهر) غسلا  
كان أو تيمما فهو اعم من قوله  
قبل الغسل (غير صوم وطلاق  
وطهر) فحل لانتفاء علة  
التحريم وتحل الصلاة ايضا  
لفاقدة الطهورين بل تجب  
وقولي وطهر من زيادتي  
(والاستحاضة كسلس) أي  
كسلس بول أو مذي  
فيما يأتي (فلا تمنع ما يمنعه  
الحيض) من صلاة وغيرها  
للضرورة وتعبيري بذلك اعم  
من قوله فلا تمنع الصوم  
والصلاة وان كان في التحيرة  
تفصيل يأتي (فيجب

علل به انتهى شو برى وينبغي فيما لو تعارض عليه وطؤها والاستمنا بیده تقديم وطئها  
لانه من جنس ما يباح له فعله لانه مباح لولا الحيض وقيل يقدم الاستمنا لانه صغيرة  
ووطء الخائض كبيرة كما قاله الرملي وينبغي أيضا تعين وطئها في دبرها حيث تعين  
طريقا لدفع الزنا كان انفسد قبلها ع ش (قوله أو غيره) ولو غير شهوة حل ولو اخبرته  
بالحيض فكذبها لم يحرم الوطي أو صدقها حرم وان لم يصدقها ولم يكذبها فلا وجه  
حله للشك نمرح م ر ولو وافقها على الحيض فادعت بقاءه فالقول قولها لان الاصل  
بقاؤه م ر وظاهره وان خالفت عادتها ع ش (قوله وطلاق) أي من غير الحكمين  
والمولى بخلافه منها فانه واجب فلا حرمة اه شو برى (قوله غير صوم) لان الحيض زال  
وصارت كالمجنب وعبور مسجد لانها امت التلويث وطلاق لزوال المعنى المتقدم وهو  
طول المدة ح ل وانما لم يستثن المصنف عبور المسجد لانه لا يحرم الا عند خوف  
التلويث وهو منتف بائقطاع الدم فلم يكن العبور حراما (قوله ووطهر) أي لغیر  
الحيض كالوضوء وغسل الجمعة أي فجعل ماذكر قبل الغسل من الحيض ع ش  
والمراد بالطهر الاول الطهر الراجع لحدث الحيض فالمعنى انها حال جريان الدم يحرم عليها  
الطهر عن الحدث اول العبادة كغسل الجمعة فاذا انقطع الدم حل الثاني قبل الغسل  
الراجع لحدث الحيض ولا شك ان الراجع لحدث الحيض غير نفح وغسل الجمعة والوضوء  
وحيث فلا تنهافت في كلامه اذ ظاهره حل الشيء قبل نفسه لانه يعمل الكلام  
الى قوله لم يحل قبل طهر غير طهر واجاب بعضهم بان المراد بالطهر الاول المعنى الحاصل  
بالمصدر وهو التطهر وبالثاني المعنى المصدرى وهو الفعل لكن ينافي مع قول الشارح  
في الاول غسلا كان أو تيمما تدبر (قوله لا تنفاه علة التحريم) وهي في الصوم انه مضعف  
وخروج الدم مضعف فيجتمع عليها مضعفان والشارع ناظر لحفظ الابدان وفي الطلاق  
تضررها بطول المدة وفي الطهر التلاعب وهذا مبني على ان ترك الصوم معقول المعنى فان  
قلنا انه تعبدى فلا يظهر هذا التعليل شيخنا (قوله لفاقدة الطهورين) أي كما علم من قوله  
السابق في التيمم وعلى فاقدة الطهورين الخ ومن ثم لم يستثن في المتن هنا ع ش (قوله  
والاستحاضة كسلس) المناسب ذكره في الفصل الآتي الذي فيه اقسام المستحاضة  
كما منع غيرها والاستحاضة هو الدم الذي تراه المرأة في غير أيام الحيض والنفاس فيدخل  
فيه ما تراه الصغيرة والابسة زي ويشترط لطهر المستحاضة ازالة النجاسة التي على  
البدن كما يشترط ذلك لصحة التيمم لا يعتمد ح ل عدم الاشتراط لقوة الماء بخلاف  
التيمم وشبه الاستحاضة بالسلس لانه ورد فيه النص شيخنا ح ف فقوله كسلس أي  
سلس بول كما في حجر وهو من اضافة الصفة للموصوف أي بول سلس متتابع (فائدة)

المستحاضة اسم للمرأة والاستحاضة اسم للدم والسلس بكسر اللام للرجل ومفتحة  
اسم للبول ونحوه عبدة الديوى (قوله ان تغسل) أى مثلاً فلا يستنجأ بالبحر كاف زى  
(قوله وغيرها) ويجوز وطئها وان كان دمها جارياً في زمن يحكم لها فيه بكونها طاهرة  
ولا كراهة شرح م ر (قوله فحشوه) ويجب في الحشوان يكون داخل عن محل  
الاستنجاء لا بارز عنه لئلا يصير حاملاً لتصل نجس برماوى (قوله وتربطها) ربطاً شديداً  
وبابه ضرب ونصر مختار وقوله كالتكة بالكسر ربطاً بالسراويل والجمع تكك كسرة  
وسدر فاموس ع ش (قوله ولم تأذيها) قال حجر في شرح العصاب وتجه ان يكتفى  
في التأذى بالحرقان وان لم يحصل مبيح تيم شوبرى (قوله ولم تكن في الحشو وصائمة)  
ولوتقلا وانما حفظوا على صحة الصوم لا على صحة الصلاة عكس ما فعلوه فيمن ابتلع خيطاً  
قبل الفجر وطلع الفجر وطره خارج لان الاستحاضة عنه مزمنة فالظاهر دوامها فلو  
راعينا الصلاة لتعذر عليها قضاء الصوم للحشو ولان المحذور هنا لا يقتضى بالكلية فان  
الحشو يتنجس وهي حامل له بخلافه هذا كزى وقوله وانما حافظوا الخ أى حيث أمروها  
بترك الحشوا لئلا يفسد صومها ولم يراعوا صلحة الصلاة حيث ترتب على عدم الحشو  
خروج الدم المقتضى لافسادها بخلاف مسألة الخيط فانهم اوجبوا اخراجه رعاية  
لصلحة الصلاة ونظريه بعضهم بانهم لم يبطلوا الصلاة بخروج الدم كما بطلوا ما تم بقاء  
الخيط بل في الحقيقة راعوا كلاً منها حيث اغتفروا ما ينافية وحكموا بصحة كل منها  
مع وجود المناسق اه ع ش على م ر (قوله فلا يجب) أى ما ذكر أى مجموعه  
فلا ينافي وجوب بعضه كحشو واحتاجته تأمل شوبرى بان كانت تتأذى بالحشو  
والعصب معادون الحشو وحده (قوله على الصائمة) أى فرضاً (قوله وتغسل) إشارة  
الى ان قوله لكل فرض متعلق بمحذوف وقوله جميع ما ذكر وهو غسل الفرج والحشو  
والعصب لكل فرض وتصلى معه ما شاءت من النوافل قبل الفرض وبعده بل وبعد  
خروج وقته حل (قوله وان لم تزل العصابة عن محلها) ومحل وجوب تجديد العصابة  
عند تأويلها بما لا يعنى عنه فان لم تلوث أصلاً وتلوث بما يعنى عنه لقلته فالواجب  
فيما يظهر تجديد ربطها لكل فرض لا تغييرها بالكلية وما تقر من العفو عن قليل دم  
المستحاضة هو ما انفى به الوالد واستثناء من دم المناسق التى حكموا فيها بعدم العفو  
عما خرج منها شرح م ر وبني عن قليل سلس البول في الثوب والعصابة لتلك  
الصلاة خاصة قاله ابن العماد (قوله كالتيتم) مظاهره اشترط ازالة النجاسة قبل  
طهارتها وليس كذلك والفرق ان الطهر بالماء رافع في الجملة أى في غير هذه الصورة  
فكان قويا ولا كذلك التيم شيئاً ح ف قال الشوبرى قوله كالتيتم أى كالتيتم

ان تغسل مستحاضة فرجها  
فحشوه (فتعصبه) بان تشده بعد  
حشوه بذلك بخرقه مشقوقة  
الطرفين فتخرج احدها امامها  
والآخر وراءها وتربطها بخرقه  
تشدها وسطها كالتكة  
(بشرطها) أى الحشو  
والعصب أى بشرط وجوبها  
بان احتاجتهما ولم تأذيها  
ولم تكن في الحشو وصائمة  
والا فلا يجب بل يجب على  
الصائمة ترك الحشو نهراً  
ولو خرج الدم بعد العصب  
لكثرة لم يضر او لتقصيرها  
فيه ضم (فتطهر) بان تتوضأ  
او تيمم وتغسل جميع ما ذكر  
(لكل فرض) وان لم تزل  
العصابة عن محلها ولم يظهر  
الدم على جوانبها كالتيتم

في التطهر لكل فرض وكذا ثم الحدث في الباقي أي في العصب والحشو ونحوهما  
ففي كلامه قياسا ن أحدهما على التيم أي تيم السليم والثاني على دائم الحدث  
اه (قوله في غير دوام الحدث) أي كالتيم الموجود في غير دائم الحدث وإنما قيده  
لان تيم غيره اصل لها أي تيم المستقاضة وتيم دائم الحدث فهو أولى بقياسها عليه  
لا عليه وعلى تيم دائمه فانه لو اطلق لا يقتضي ذلك فيلزم عليه قياس طهر ذي ضرورة  
على طهر ذي ضرورة فان قلت قد قاس عليه بعد أي في قوله وقياسا عليه في الباقي  
قلت القياس بعد في ملحقات الطهر من الحشو ونحوه فسموح في القياس فيه شو برى  
أي لانه تابع ويقتضيه ما لا يقتضيه التبوع شيخنا والاولى ان يقال انما قاسها على  
دائم الحدث في ملحقات الطهر لثبوتها بالنص فيه بخلاف الطهر لكل فرض فقيست  
فيه على تيم السليم لعدم ورود نص في طهرها (قوله في التطهر) هذا حكم القياس  
عليه أي كهو في التطهر لكل فرض وقياسا عليه أي على دائم الحدث في الباقي  
وهو غسل الفرج والحشو والعصب فان قيل هلا قاس على دائم الحدث حتى في التطهر  
لكل فرض قلنا دائم الحدث مقيس في ذلك على التيم فلا يقاس عليه كما ذكره حل  
والحاصل ان التيم السليم اصل في الطهر للمستقاضة ودائم الحدث غير المستقاضة  
اصل لما في ملحقات الطهر فالمصنف ذكر أمورا أربعة وهي الغسل والحشو والعصب  
والطهر لكل فرض فقام الاخير على تيم السليم والبقية على دائم الحدث سواء كان  
متيما أو متوضئا فقياسا ن اه (قوله وقته) متعلق بجميع ما ذكر شو برى أي من  
الغسل وما بعده (قوله أي بالفرض) فلا يجب المبادرة بالنفل بل يندب فلو احدثت قبل  
فعلها الفرض حدا آخر غير الاستقاضة وجب ان تعيد جميع ذلك ح ل (قوله  
لمصلحته) أي الفرض وخرج بمصلحة الفرض التأخير لنحو كل أو شرب وهل من مصلحة  
الصلاة النافلة ولو مطلقة وان طال زمن ذلك أولا حرر قلت وفي الايعاب ولها التأخير  
للا رتبة القبلية كما اقتضاه كلام الروضة فيعلم منه ان فعلها للنفل المطلق مضر اه حل  
(قوله وانتظارها جماعة) لعل المراد ما تحصل به الجماعة وظاهر كلامهم وان طال  
واستغرق غالب الوقت بل في كلام شيخنا م ر ان لها جميع ما ذكر وان خرج الوقت  
وان حرم عليها ذلك ولا يخفى ان هذا واضح في الستة والاجتهاد في القبلة دون غيرها  
فليعذر حل وقال ع ش أي حيث عذرت في التأخير لنحو غيم فبالغت في الاجتهاد  
أوطاب الستة والابان علمت ضيق الوقت فلا يجوز لها التأخير والقياس حينئذ امتناع  
صلاتها بذلك الطهر اه (قوله ويجب طهر الخ) عبارة المحلى مع المتن ولو انقطع دمها بعد  
الوضوء ولم تعتد انقطاعه وعوده أو اعتادت ذلك ووسع زمن الانقطاع بحسب

في غير دوام الحدث في  
التطهر وقياسا عليه في الباقي  
(وقته) لا قبله كالتيم وذ كر  
الحشو والترتيب مع قولي  
بشرطهما من زيادتي واقاد  
تعبيري بالقضاء ما شرطه في  
التحقيق وغيره من تعقيب  
الطهر بما قبله وتعبيري  
بالتطهر اعم من تعبيري بالوضوء  
(و) ان (تبادر به) أي  
ما يفرض بعد التطهر قليلا  
للحدث بخلاف التيم في غير  
دوام الحدث (ولا يضر  
تأخيرها) الفرض (لمصلحته  
كاستر وانتظار جماعة)  
واجابة مؤذن واجتهاد في قبلة  
لأنها غير مقصورة بذلك  
والتصريح بالوجوب في غير  
الوضوء والعصب من زيادتي  
(ويجب طهر) من غسل  
فرج ووضوء أو تيم (ان انقطع  
دمها بعده) أي بعد الطهر  
(أوفيه) لاحتمال الشفاء  
والاصل عدم عود الدم



العادة رضوء او الصلاة باقل ممكن وجب الوضوء اما في الحالة الاولى فلا احتمال الشفاء  
والامل عدم عود الدم واما في الثانية فلا مكان اداء العباداة من غير مقارنة حدث  
اه و يؤخذ من قوله لان عاد قريبا تقييد وجوب الطهر بانقطاع الدم زمنا يسمع الطهر  
والصلاة باقل مجزى (قوله ويجب ايضا اعادة ماملته) أي ان انقطع الدم في الوقت  
(قوله لتبين بطلانه) أي حيث خرج منها الدم في اثنا أو بعده كما علم من قول المتن ان  
انقطع دمها بعده أو فيه والافلا تبطل وتصل به قطعاً شرح م ر (قوله قبل امكان فعل  
الطهر والصلاة) أي اقل مجزى منهما على الاقرب س ل (قوله - واه اعتادت الخ) هذا  
تعيم في قوله ويجب طهر ان انقطع الخ فكان الاولى تقديمه على قوله لان عاد قريبا  
وقيل انه تعيم في قوله لان عاد قريبا واذا اخبرها ثقة بانه يعود قريبا لا يجب اعادة  
الطهر واذا اخبرها بانه يعود بعيدا وجب اعادة الطهر (قوله أم لم تعتد انقطاعه أصلا)  
أي ولم يخبرها ثقة عارف بعوده شرح م ر

(فصل في أقسام الاستحاضة) وببيان أقسام المستحاضة ولا يخفى ان أقسام  
المستحاضة سبعة مميزة وغيرها وكل منها امامية بدءاً أو معتادة والمعتادة الغير المميزة  
اما اذا كره للقدر والوقت أو ناسية لها أو ناسية لاحدهما اذا كره لا يخرج ل (قوله  
اذا رأت) أي علمت فان قلت هذا مخالف للقاعدة التحوية من ان اداة الشرط لا يجوز  
حذفها والمصنف يرتكبه كثير الاسياف في الجنيات ولا يجوز عندهم الاحذف فعل  
الشرط أو جوابه اذا دل عليه دليل قلت ارتكبه المصنف للاختصاص بالدلالة الفاعلية  
تقرير شيخنا عشاوي وقدر اذا دون ان ولو مع انهما الخصم لانها للجزم وان لاشك  
والرؤية المذكورة مجزوم بها اه شيخنا ح ف ولو كان لانها تأتي بعناها وقوله رأت أي  
علمت فيشمل العمياء ومعتادها عرفت فلذا تعددت لمفعول واحد (قوله ولو حامل) ولو اقلت  
احد التوأمين وكتب أيضا قال في شرح المذهب يقال امرأة حامل وحاملة والاول  
اشهر وأنصح وان حملت على رأسها أو ظهرها فحاملة لا غير اه شو برى وهذه القاية  
وما بعدها للرد على من قال انه حيثئذ ليس بحيض لان الحامل لا تحيض وقال الاصغر  
والا كدر استحاضة وذلك لانه دم ترددين كونه دم علة ودم جبهة والاصل السلامة  
ولا نظر لكون الظاهر ان الحامل لا تحيض ح ل وفائدة حيضها في مدة الحمل ان العدة  
تنقضي بذلك الحيض حيث لم ينسب الحمل لصاحب العدة شيخنا عزيزي (قوله  
لامع طلق) يقال طلقت تطلق طلقا على ما لم يسم فاعله مختار والطلاق الوجع  
الناسي من الولادة أو الصوت المصاحب لها ح ف (قوله لزمن) أي في زمن (قوله  
قدره) نعت لقوله دما أو بدل اشتغال منه وقوله يوما بدل بعض من قدره فمراده القدر

ويجب أيضا اعادة ماملته  
بالطهر الاول لتبين بطلانه  
(لان عاد قريبا) بان عاد قبل  
امكان فعل الطهر والصلاة التي  
تظهر لها سواء اعتادت  
انقطاعه زمنا يسمع ذلك أم لم  
يسعه أم لم تعتد انقطاعه  
أصلا وفي تعبيرى بما ذكر  
سلامة مما ورد على كلامه  
كما لا يخفى على المتأمل  
(فصل) اذا رأت ولو حامل  
لامع طلق دما ولو اصفر  
أو كدر (لزمن) حيض  
قدره) يوما وليلة فأكثر

الشرعي فانساقته للعهد (قوله ولم يعبر) أي المرء الذي هو الدم لا يقيد كونه قدره  
فسقط ما قيل أو رد عليه ما ورد على أصله وبهذا أيضا يجاب عن أصله شو برى  
(قوله فهو مع نقاء الخ) وهذا القول يسمى قول السحب وهو المعتمد والثاني أن النقاء  
طهر و يسمى قول اللقط والتلفيق ومحل القولين في الصلاة والصوم ونحوهما فلا يجعل  
النقاء طهرا في انقضاء العدة اجسا عا شرح م ر وقول م ر والصلاة أي بعد الغسل  
ويحل وطوها حينئذ (قوله أيضا) فهو مع نقاء تخلله حيض هذا ظاهر حيث تحققت  
أن أوقات الدم لا تنقص عن يوم وليلة وأما إذا شككت في أنه يبلغ ذلك هل يحكم عليه  
بأنه حيض لأنه الأصل فيما تراه المرأة أولا فيه نظر والأقرب الأول لأنهم صرحوا بأنه  
يحكم على ما تراه المرأة بأنه حيض فيؤخذ بكلامهم حتى يتحقق ما معه فلا تضي  
ما فاتها فيه من الصلوات ويحكم بانقضاء عدها بسببه ويقع الطلاق المعلق به إلى  
غير ذلك من الأحكام ثم رأيت م ر م ر في باب العدد ع ش (قوله ثم انقطع)  
خرج به ما لو استمر فإن كانت مبتدأة فغير مميزة أو معتادة علمت بعادتها كما ذكره فيما  
لورأت خستها المعبودة أول الشهر ثم نقاء أربعة عشر ثم عاد الدم واستمر فيوم وليلة  
من أول العائد طهر لأنها مكملات لأقل الطهر ثم تحيض خمسة أيام منه ويستمر  
دوره عشر بن حجر وقول ابن حجر فغير مميزة أي مستكملة للشروط فلا ينا في أنها تسمى  
مميزة فاقدة شرط تميز كما صرح بذلك الشارح فيما سيأتي وإنما كانت فاقدة شرط تميز  
لأن زمن النقاء حكمه حكم الضعيف وقد قصص عن أقل الطهر (قوله وهو وارد الخ)  
يمكن أن يدفع وروده بأنه علم كون الثلاثة الأخيرة ليست حيضا من قول الأصل قبل  
وأقل الطهر بين الحيضتين سم (قوله بسن الحيض) فزمن الحيض اخص من سن  
الحيض (قوله لأن أقله لا يمكن أن يعبر أكثره) بخلاف رؤية القدر فانها تصدق بما إذا  
جاء مع القدر شيء آخر فروية عشرين مثلا يصدق عليها رؤية القدر لا الأقل اه شو برى  
وفيه شيء قال سم ومع ذلك فتعبر بالأصل صحيح لأن رؤية الأقل صادقة برؤية الزيادة  
على الأقل والضمير في قوله ولم يعبر للمرءى الصادق بالأقل والأعم منه لأنه نفس  
الأقل اه (قوله مع طلقها) وكذا الخارج مع الولد شو برى (قوله كما أنه ليس بنفاس)  
لتقدمه على فراغ الرحم من الحمل فهو دم فساد ما لم يتصل بحيض قبله والا كان  
حيضا كما تقدم حل (قوله فان عبر) عبر من باب دخل ونصر مختار (قوله أي من  
عبردها) أي لا يقيد كونه قدرا للحيض والأقل المناسب لكلامه أن يقول من عبر قدر  
دمها المذكور أكثر الحيض حل قال شيخنا ح ف وهذا يدل على أن الضمير  
في قوله ولم يعبر وقوله عبره راجع إلى الدم من حيث هو لا يقيد كونه قدره حيث

(ولم يعبر) أي يجاوز (أكثره)  
فهو مع نقاء تخلله حيض  
مبتدأة كانت أو معتادة وخرج  
بزمن الحيض ما لو بقي عليها  
بقية طهر كان رأت ثلاثة أيام  
وما ثم انني عشر نقاء ثم ثلاثة  
دما ثم انقطع فالثلاثة الأخيرة  
دم فساد لا حيض ذكره في  
المجموع وهو وارد على تعبير  
الأصل بسن الحيض وتعبر  
بقدره أولى من تعبيره بأقله  
لأن أقله لا يمكن أن يعبر  
أكثره وخرج بزيادة في لا مع  
طلق الدم الخارج مع طلقها  
فليس بحيض كما أنه ليس  
بنفاس (فان عبره وكانت)  
أي من عبردها أكثر الحيض

لم يقل الشارح أى من عبرة دردمها الخ اه (قوله وتسمى بالمستحاضنة) قضيته ان من  
 رأت دمها لا يبلغ يوما وليلة لا تسمى مستحاضنة وهى واحد اصطلاحين غير مشهور ع ش  
 (قوله أى أول ما ابتدأها الدم) ما مصدرية أى أول ابتداء الدم اياها وهى على حذف  
 مضافى لصحة الاخبار أى ذات أول الخ وهذا تكلف والاولى ان يكون أول ظرها  
 مجازا والتقدير فان كانت فى أول ابتداء الدم اياها أو بعد درفيه مضاف أى فى أول زمن  
 ابتداء الخ وقول المدانى أول مبتدأ أو ما نكرة موصوفة والدم خبر والتقدير أول  
 شئ ابتدأها هو الدم غير ظاهر لانها ابتدأها الاشياء كثيرة غير الدم تأمل (قوله بان  
 ترى) تفسير للمميزة لا بقيد كونها مبتدأة شوبرى (قوله كالا سود الخ) حاصل مسألة  
 الدماء انها خمسة اقسام اسود واحمر واصفر واشقر واكدر وكل منها له أربعة اوصاف  
 لانه اما مجرد عن الثخن واللين أو بهما أو باحدهما فاذا أردت ضربها ضربت اوصاف  
 الاول أربعة فى اوصاف الثنى ثم المجموع فى اوصاف الثالث ثم المجموع فى اوصاف  
 الرابع ثم المجموع فى اوصاف الخامس فالحاصل ألف وأربعة وعشرون صورة  
 شوبرى (قوله والاشقر) أقوى عبارة المصباح الشقرة من الالوان حرة تعلو  
 بياضها الانسان وجرة صافية فى الخيل فانه ابن فارس الى ان قال ودم اشقر اذا صار  
 حلقا لم يعلو غبار فانه الازهرى ع ش (قوله فالأقوى الخ) فيه قصور لانه لا يتناول  
 تقديم ما فيه صفة واحدة على ما لا صفة فيه اصلا كاسود ثخين غير هنتى على اسود  
 رقيق غير هنتى تأمل (قوله فان استويا فبالسبق) بان كان احدهما اسود بلا ثخن وفتن  
 والاخر احمر باحدهما أو كان الاسود باحدهما والاخر بهما أى الثخن واللين أو كان  
 اسود ثخين واسود منتن أو كاحمر ثخين أو منتن واسود مجرد حل (قوله وان طال)  
 فلورأت يوما وليلة دما اسود ثم أحمر مستهرا سينا كثيرة فان الضعيف كله طهر لان  
 اكثر الطهر لاحد له اه زى (قوله والقوى) أى مع ضعيف أو نقاء تخلله كان  
 رأت يوما وليلة سواد ثم كذلك حرة أو نقاء ثم سوادا وهكذا الى خمسة عشر مثالا ثم  
 اطبقت الحرة زى قال الا طغى قوله والقوى حيض أى وان اختلف كان رأت خمسة  
 سواد وخمسة حرة وخمسة شقرة ثم اطبقت الصفرة فما قبل الصفرة حيض لانه أقوى  
 منها (قوله ولا تنقص الضعيف الخ) قال فى الذخائر لا يحتاج له للاستغناء عنه بالشانى  
 لان القوى اذا لم يزد على خمسة عشر لزم ان لا ينقص الضعيف عنها وورده المحب الطبرى  
 وابن الاستاذ بان ذلك انما يلزم اذا كان الدور ثلاثين فيلزم من عدم عبور القوى  
 الاكثر عدم نقص الضعيف عنه وقد يكون أقل فيكون القوى خمسة عشر والضعيف  
 أربعة عشر أو يكون كل أربعة عشر فقد تنقص الضعيف ولم يزد القوى أى وحينئذ تكون

وتسمى بالمستحاضنة (مبتدأة)  
 أى أول ما ابتدأها الدم (مبيرة)  
 بان ترى قويا وضعيفا  
 كالا سود والاحمر والضعيف  
 بالنسبة الى الاسود قوى  
 بالنسبة الى الاشقر والاشقر  
 أقوى من الاصفر وهو أقوى  
 من الاكدر وماله راحة  
 كهيئة أقوى مما لا راحة له  
 واثخن أقوى من الرقيق  
 فالأقوى ما صفاته من ثخن  
 وتتن وقوة لون اكثر فيرجح  
 احد الدمين بما زاد منها فان  
 استويا فبالسبق (والضعيف)  
 وان طال (استحاضنة والقوى)  
 حيض ان لم ينقص من اقله  
 ولا عبر اكثره ولا تنقص  
 الضعيف عن اقل طهر بقيد  
 زده بقوى

كغير الميزة الاتية قال بعضهم ولا يحتاج اليه أى الثالث فيمن دورها أكثر من ثلاثين  
أيضاً لأنه يلزم من عدم عبور القوى الأكثر عدم نقص الضعيف عنه بل لا يكون إلا زائداً  
عليه زى نعم من دورها ثلاثون يلزم من الثالث الثاني لأنه إذا كان الضعيف خمسة  
عشر لزم أن لا يكون القوى أربعة عشر فأقل أى بل يكون خمسة عشر فالواجب حينئذ  
ذكر شرطين فقط أقل القوى مطلقاً ثم إن كان الدور أكثر من ثلاثين ضم إليه أكثر  
القوى فقط اذ يلزم منه أن الضعيف حينئذ خمسة عشر فأكثر وإن كان دورها ضم إليه  
أحدهما لأنه يلزم منه الآخر فلا حاجة إلى ذكر شرط ثالث بحسب ما قال في الإيعاب  
وقد يوجه ما جروا عليه بأن الثاني والثالث اختلغا فيما يخرج بهما وأيضاً فاعتبارهما  
لا بد منه من حيث الجملة وإن لزم من أحدهما الآخر في بعض الصور ولذلك صرحوا بهما  
معاً ولم ينظروا لما بينهما من التلازم اهـ م ر ع ش (قوله ولاء) حال من الفاعل  
الذى هو الضعيف أى ولا نقص الضعيف حالة كونه متوالياً عن أقل الظهر (قوله  
بأن يكون خمسة عشر يوماً متصلة) فيكون طهرين حيضتين والمراد باتصالهما  
أن لا يتخللها قوى ولو تخللها نقاء شيئاً وهذا إن استمر الدم بخلاف ما لورات عشرة أيام  
سواداً ثم عشرة حرة مثلاً واقطع فانهما تميزها مع نقص الضعيف عن خمسة  
عشر ولا يرد ذلك على السارح لوضوحه زى (قوله ويومين أحمر) أيوماً يكافى التحرير  
(قوله ولا مميزة) لا اسم بمعنى غير طهر أعربها فيما بعدها ولا مضاف وميزة مضاف إليه  
مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة النقل  
(قوله فيحيضها يوم وليلة) أى من كل شهر لأن سقوط الصلاة عنها في هذا القدر متيقن  
وفيما عداه مشكوك فيه فلا تترك اليقين الابعث له أوامرة ظاهرة من تمييزا وعادة لكنها  
في الدور الأول تمهل حتى يعبر الدم أكثر فتغتسل وتقتضى عبادة ما زاد على اليوم  
والليلة وفي الدور الثاني تغتسل بمجرد مضي يوم وليلة إن استمرت على فقد الشرط  
المذكور ل (قوله وطهرها تسع وعشرون) انما نص على ذلك للرد على من قال  
أن طهرها أقل الطهر أو غالبه اهـ ولم يقل وطهرها بقية الشهر لأنه لو قال ما ذكرناه  
أن المراد بالشهر الهلالي الصادق بتسعة وعشرين فيكون بقية ثمانية وعشرين واعلم  
أن الشهر متى اطلق في كلام الفقهاء فالمراد به الهلالي الا في ثلاثة مواضع في الميزة  
الفاصلة شرطاً وهي المذكورة هنا وفي المتخيرة وفي الحمل بالنظر لانه وغالبه فان  
الشهر في هذه المواضع عددي اعني ثلاثين شيئاً ح ف قفلا عن الشهورى  
على شرح التحرير (قوله بشرط) لم يقل بقيد لتصديره باداة الشرط (قوله والا فتخيرة)  
عبارة التحرير وم ر والا فتخيرة وهي اولى لأن المتخيرة خاصة بالمعتادة الناسية

(ولا) بأن تكون خمسة عشر  
يوماً متصلة كما أكثر تقدم القوى  
عليه أو تأخر أو توسط بخلاف  
ما لورات يوماً اسود ويومين  
أحمر وهكذا إلى آخر الشهر  
لعدم اتصال خمسة عشر من  
للضعيف فهي فاقدة شرط  
مما ذكر وسيأتى بيان  
حكمها (أو) كانت مبتدأة  
(لا مميزة) بأن رآته بصفة  
(أو) مميزة بأن رآته بأكثر  
لكن (فقدت شرطاً مما ذكر)  
من الشروط (فيحيضها يوم  
وليلة وطهرها تسع وعشرون)  
بشرط زده بيقية دلى (أن عرفت  
وقت ابتداء الدم) والا  
فمتخيرة وسيأتى حكمها وحيث  
اطلقت الميزة فالمراد بالجماعة  
لأشروط السابقة وأفاد  
تعبيرى بما ذكر أن فاقدة  
شرطاً مما ذكر يسمى



لأنه در الوقت اولاً أحدهما كما سيأتي وهذه مبتدأة (قوله تسمى مميزة) أي فاقدة شرط تمييز فلا يطلق عليها اسم المميزة بلا قيد كما علم من قوله وحيث أطلقت المميزة الخ حل (قوله عكس ما يوجه كلام الأصل) أي من أنه لا يقال لها مميزة أصلاً أي أن عطف فقدت في كلامه على رأيت انتهى (قوله مما يأتي) أي في قوله ويجكم المعتادة مميزة وقوله أو مقبرة الخ فانه يعلم منه أن هذه مقيدة بهذين القيدين المذكورين (قوله ان لم تختلف) هـ لا قال بشرط زائدة بقولي ان لم تختلف كما سبقه مع أن هذا من زيادته كما نبه عليه بعد إلا ان يقال حذف من الثاني دلالة الأول (قوله بمره) متعلق بتثبت وقوله لأنها أي العادة في مقابلة الابتداء أي لأنها مأخوذة في مقابله أي والمقابلة تحصل بمره نهى من العود أي الرجوع للأول (قوله كما ترد إليها وتكررت) غير أنها في الدور الأول إذا جاوزتها عادت أمسكت عما سلك عنه الحائض لاحتمال انقطاعه عند خمسة عشر فأقل فإذا جاوزت مضت ما جاوزت عادت وفي الدور الثاني بمجرد مجاوزة الدم لقد عادت أمسكت وتغسل وتصل وتصوم ح ل (قوله وخرج زيادتي ان لم تختلف ما لو اختلفت) أي فلا تثبت الأمرين فهذا حكم المفهوم والأولى أن يعبر به ثم يتكلم على كونها تحيض أقل النوب أو النوبة الأخيرة وأجيب بأنه لم يقل ذلك وإن كان هو المناسب للإخراج بمره لأجل التفصيل الذي ذكره لأن ثبوتها بمرتين خاص بالصورة الأخيرة كما قاله الشارح وقد ذكر له سبع صور في كل منها قد اختلفت العادة حتى في صورة عدم تكرار الدور وقد بين السبعة بقوله فان تكرر الدور الخ فهذه صورة وقوله أولم تنظم أولم يتكرر الدور فهاتان صورتان وقوله أولم تنسها فيه ثلاث صور لأنه محترز قوله ونسبت النوبة الأخيرة الرابع للثلاث وقوله أولم تنس انتظام العادة صورة واحدة وقوله لم تثبت الأمرين راجع للصورة الأخيرة كما يقتضيه سياقه وكان الأولى أن يذكرها في أول صور المفاهيم كما صنع مر لي قابل قول المتن بمره لكن آخرها لأجل التفصيل الذي ذكره مع اختصاره ويؤخذ من الصور أن مفهوم المتن فيه تفصيل وكون الصور سبعة هو على كلام زى وأما على كلام الحلبي فهي ستة لأنه رجع الضمير في قوله ونسبت النوبة الأخيرة فيهما للصورتين الأخيرتين فتكون الأولى على إطلاقها فتحيض فيها أقل النوب مطلقاً مع الصورتين الأخيرتين عند نسيان النوبة الأخيرة وترد للنوبة الأخيرة عند العلم بها في الأخيرتين على المعتمد (قوله فان تكرر الدور) كالثلاثة والخمسة والسبعة في المثال الآتي والمراد بالدور فحين لم تختلف عادتاً هو المدة التي تشمل على حيض وطهر وفيه اختلفت عادتاً هو جملة الأشهر المشتملة على العادات المختلفة كثرت الأشهر أو قلت ع ش على مر

مميزة عكس ما يوجه كلام الأصل (أو) كانت (معتادة) بان سبق لها حيض وطهر وهي ذاكرة لها وغير مميزة كما يعلم مما يأتي (فترد إليها) قد راو وقتاً (وتثبت العادة ان لم تختلف بمره) لأنها مقابلة الابتداء فن حاض في شهر خمسة ثم استحيضت ردت إلى الخمسة كما ترد إليها وتكررت وخرج زيادتي ان لم تختلف ما لو اختلفت فان تكرر الدور وانتظمت عادتاً

ونسبت انتظامها أولم تنظم  
أولم يتكرر الدور ونسبت  
النوبة الأخيرة فيها حيضت  
أقل النوب واحتاطت في  
الزائد كما علم مما سيأتي أولم  
تتسهاردت إليها واحتاطت  
في الزائد أن كان أولم تنس  
انتظام العادة لم تثبت الإبرتين  
فلو حاضت في شهر ثلاثة وفي  
ثانيه خمسة وفي ثالثة سبعة  
ثم عاد دورها كذا ثم  
استحيضت في الشهر السابع  
ردت فيه إلى ثلاثة وفي الثامن  
إلى خمسة وفي التاسع إلى  
سبعة وهكذا (ويحكم المعتادة  
مميزة بتميز لا عادة) مخالفة له  
بقيده زده بقولي (ولم يتخلل)  
بينهما (أقل طهر) لأن التمييز  
أقوى من العادة لظهوره ولأنه  
علامة في الدم وهي علامة  
في صاحبته فلو كانت عادتها  
خمس من أول الشهر وبقيته  
طهر فترات عشرة أسود من  
أول الشهر وبقيته أحر حكم بان  
حيضها العشرة لا الخمسة الأولى  
منها أما إذا تخلل بينهما أقل  
طهر كان رأيت بعد خمسيتها  
عشرين ضعيفاً ثم خمسة قويا  
ثم ضعيفاً فقد رالعادة حيض  
للعادة والقوى حيض آخر  
(أو) كانت (متغيرة) وهي  
الناسية لحيضها

(قوله ونسبت انتظامها) أي لم تعرف كيفية دوران الدور بان لم تدر هل ترتب الدور  
في نحو المثال الآتي هكذا الثلاثة ثم الخمسة ثم السبعة أو بالعكس أو الخمسة  
ثم الثلاثة ثم السبعة أو بالعكس وغير ذلك من الوجوه الممكنة تأمل ع ش (قوله فيها)  
أي في التكررو عدمه والتكرر فيه صورتان فالمسائل ثلاثة وحيث تساوى هذه النسخة  
نسخة فيها بغير ميم كما قررته زى وفيه نظر لان في صورة التكررو الانتظام ونسيان  
الانتظام فحيضها أقل النوب وان كانت ذاكرة للنوبة الأخيرة وكتب أيضاً قوله  
فيها أي فيما إذا تكرر الدور ولم تنظم عاداتها أولم يتكرر الدور بالسكلية وأما إذا  
تكرر وانتظمت ونسبت انتظامها فحيضها أقل النوب وان كانت ذاكرة للنوبة  
الأخيرة حل واعتمده شيخنا ح في (قوله أقل النوب) أي لكونه المتيقن  
والاحتاطت في الزائد أي من النوب فقتطاع إلى آخر العادات فتغتسل آخر كل نوبة  
لاحتمال انقطاع دمها عنده حل والحاصل ان الصور ثلاثة التكرر مع الانتظام  
وبعدمه وعدم التكرر وعلى كل حال ان تنس النوبة الأخيرة أم لا فهذه ست صور وقوله  
أولم تنس انتظام العادة صورة سابعة وقوله ردت إليها ضعيف في الأولى من الثلاث  
وقوله واحتاطت الخ ضعيف في الثالثة كما يؤخذ من سم وع ش فقول الشارح  
ونسبت النوبة الأخيرة قيد في الصورتين الأخيرتين فقط لا في الأولى لأنها تحيض  
فيها أقل النوب مطلقاً أي سواء نسبت النوبة الأخيرة أم لا تأمل (قوله أولم تنسها  
ردت الخ) مقابل قوله ونسبت النوبة الأخيرة فيها فقضية رجوع ذلك للمسئتين  
ومقتضى ذلك أنه إذا لم يتكرر الدور ولم تنس النوبة الأخيرة ترد إليها وتحتاط في الزائد  
ان كان والمعتمد أنها لا تحتاط في الزائد في هذه الصورة لأنها ترد فيها للنوبة الأخيرة  
وتكون ناسخة لما قبلها ع ش رسم وإما رجوعه لما إذا تكرر ولم ينتظم فلا اشكال  
فيه فانه مصرح به في العباب وشرح الروض وغيرهما اه (قوله ويحكم المعتادة الخ)  
إشارة لقسم ثان من أقسام المعتادة وهي المميزة وكان الانسب تقديمه على ما قبله  
فتكون أقسام المميزة متصلة لكن جملة على ما صنع الاختصار وقد تقدم لك شروط  
التمييز فاعتبرها هنا أيضاً كما قاله سم (قوله بينهما) أي التمييز والعادة (قوله أقل طهر)  
أي فأكثر بدليل تمثيله الآتي (قوله لظهوره) المراد بظهوره مشاهدته ما يدل عليه  
وهو أسود والحجرة (قوله في صاحبته) أي الدم (قوله ثم ضعيفاً) الظاهر ان هذا ليس  
شروطاً في الحكم حتى لو لم تربعد الخمسة القوية شيئاً كان الحكم كذلك سم وقد يقال  
إنما قيد به لأنها لو رأت بعد الضعيف قويا مستمرا كانت عاملة بالتمييز لا به وبالعادة  
تأمل (قوله فقد رالعادة الخ) أي فتعمل بها (قوله أو كانت) أي من جاوز زدها أكثر

الحيض متغيرة وهو مطوف على مقدرة قدره أو كانت معتادة غير متغيرة لا على معتادة لأنها قسم منها (قوله قدرا أو وقتا) أو مائة خلو فتعوز الجمع فتدخل الأقسام الثلاثة في التعريف (قوله لتغيرها في أمرها) أي شأنها أي حكم شأنها والمراد بالشأن الحال أي فهي بكسر الياء وقيل بفتحها من باب الحذف والإيصال أي متغير في أمرها وقيل بحيرة بفتح الياء لأن الشارع حيرها في أمرها برماوى (قوله لأنها حيرت الفقيه في أمرها) ووجه تسميته أنه لوجعلها حائضا بغير الحرق الإجماع أو طاهره أبا لا يصح لنزول الدم عليها فاحتاطت للضرورة ولهذا منصف فيها الشيخ الدارمي بجلدها ضحا شيخنا عز نرى وتغيرها للفقيه قبل تدوين الكتب التي هي فيها وبعد لا بتغيير لأن أخذ الحكم منها حينئذ سهل والمراد بالفقيه المجتهد (قوله فان نسيت) أي لم تعلم فيشمل الجاهلة كما إذا كانت مجنونة في زمن حياضها السابق (قوله أولى) ووجه الأولية أن قول الأصل بأن يوهن أن الناسية لأحدهما ليست متغيرة وبجواب عنه بأن مراده تعريف المتغيرة المطلقة والناسية لأحدهما يقال لها متغيرة مقيدة اهـ (قوله وهي غير مميزة) أما إذا كانت مميزة فتزدالي التمييز كما مر (قوله فكأنض) قال م ر ويستمر وجوب نفقتها على الزوج وإن منع من الوطى فلا خيار له في فسخ النكاح لأن وطئها متوقع سم (قوله كتمتع وقراءة) أي كحرمة تمتع وحرمة قراءة لأن التمتع ليس حكما ومراده بالتمتع المباشرة فإنها هي التي تحرم مع ش أي لأن التمتع يصدق بالنظر بشهوة مع أنه لا يحرم ويحرم وطؤها ما لم يخش الفتن بطريق الأولى من جوازه مع الحيض المحقق م ر والحاصل أنها كحائض في خمسة أمور مباشرة ما بين السرة والركبة وقراءة القرآن في غير الصلاة ومس المصحف والمكث في المسجد لغير عبادة متوقفة عليه وعبوره بشرطه وكطاهر في ستمة الصلاة والطواف والاعتكاف والصوم والطلاق والغسل (قوله وقراءة في غير صلاة) أي وإن خافت نسيان القرآن لتمكنها من اجرائه على قلبها وتثاب على اجرائه على قلبها العذر لها حتى ولو لم يكف في دفع النسيان اجرائه على قلبها ولم يتفق لها قراءته في الصلاة لما منع قام بها كاشتغالها بصناعة تمنعها من تطويل الصلاة جاز لها القراءة ثم إذا قلنا يجوز القراءة لحوف النسيان فهل يجب عليها أن تقصد بتلاوتها الذكر أو تطلق لحصول المقصود من دفع النسيان مع ذلك قلت الظاهر أنه لا يجب عليها ذلك بل يجوز لها قصد القراءة لأن حدثها غير محقق والعذر قائم بها فلا تمنع من قصد القراءة المحصل للثواب أما في الصلاة فبجائز مطلقا أي فاتحة الكتاب وغيرها لأن حدثها غير محقق في كل وقت بخلاف فاقد الطهورين من الجنب والحائض حيث لا يقرأ غير الفاتحة لتحقيق حدثه

قدرا أو وقتا نسيت بذلك  
لتغيرها في أمرها وتسمى بحيرة  
أيضاً لأنها حيرت الفقيه في  
أمرها (فان) هو أولى من قوله  
بان (نسيت) عاذتها قدرا  
ووقتاً وهي غير مميزة  
(فكأنض) في أحكامها  
السابقة كتمتع وقراءة في  
غير صلاة احتياطاً

ح ل و ع ش على م ر ويجوز لها غير الفاتحة في الصلاة ولو جمع القرآن قل  
 ويجوز لها القراءة للتعلم لان تعلم القرآن من فروض الكفايات وينبغي لها جواز مس  
 المصحف وحمله اذا توقفت قراءتها عليها ع ش (قوله لاحتمال كل زمن الخ) أي  
 وان بلغت سن اليأس خلافا للصاملي ح ل (قوله لافي طلاق) وحينئذ تعد بثلاثة  
 اشهر في الحال لتضردها بطول الانتظار الى سن اليأس فان ذكرت الادوار فعدتها  
 ثلاثة منها س ل والدور عبارة عن المدة التي كانت تحيض وتطهر فيها فاذا  
 كانت في كل شهرين مثلاً تحيض مرة فتعفى عن ثلثها ستة اشهر لان كل شهرين  
 يسمى دوراً وأشهرها كوامل ان طالت في أول الشهر فان طالت في اثنا عشر مضي  
 منه خمسة عشر أو أكثر في ما بقي واعتدت بثلاثة اشهر بعد ذلك وان بقي من الشهر  
 ستة عشر فأكثر في شهرين بعد ذلك ع ش ا ط فحبي (قوله فتعفى لنية) بخلاف  
 ما لا يقتدر لنية كقراءة القرآن خارج الصلاة (قوله وطواف) ومثله الاعتكاف  
 وحمل جواز دخول المسجد لها ان امنيت تأخير المسجد وانما جاز الدخول لها مع امن  
 التلويح لعدم صحتها خارجة بخلاف تحية المسجد فلا يجوز لها الدخول لفعلها الا ان  
 دخلت لغرض غيرها كالاغتساف وينبغي ان مثل ذلك ما لو ارادت فعل الجمعة وتعذر  
 عليها الاقتران خارج المسجد فيجوز لها دخوله لفعلها ولا يرد على ذلك ان الجمعة ليست  
 فرضاً عليها لان دخول المسجد لا يتوقف على كون العبادة التي تدخل لفعلها فرضاً  
 بدليل دخولها للطواف والاعتكاف المندوبين شيخنا ع ش ا ط فحبي وقال زى  
 والمعتد ان محل جواز اللبث في المسجد اذا توقفت جهة تلك العبادة على المسجد  
 كطواف واعتكاف والافلام راه (قوله فرضاً ونقلاً) راجع للثلاثة ح ف  
 (قوله وتعفى ل) لكن ان كان بالصباح فلا بد من الترتيب بين اعضاء الوضوء لاحتمال  
 ان واجبها الوضوء وتنوي نية مشتركة بين الوضوء والغسل كنية رفع الحدث شيخنا  
 عزيزي (قوله لكل فرض) ولونذراً وصلاة جنازة لالفل فلا تغتسل له كما يحسنه في  
 المجموع ويجزم به ابن الرفعة وغيره بل تصليه قبل الفرض وبعدة بطهارة الفرض تبعاً له  
 كالتييم زى و م ر ع ش قال الا ط فحبي ويفرق بينها وبين التيميم حيث جمع بين  
 الفرض وصلاة الجنازة بتييم واحد بان التيميم ينزل المانع عينا غاية انه يضعف عن أداء  
 فرضين بخلاف المتخيرة فانها في كل وقت محتملة الحيض والطمهر (نص الشافعي  
 والاصحاب على انه لا قضاء على المتخيرة وان صلت في اول الوقت واعتدته زى و م ر  
 كوالده والخطيب وغيرهم وقال الشيخان بوجوده عليها وفي كفيته طارق تطلب  
 من المطولات اه ق ل على الجلال (قوله في وقته) فيه بحث لان الغسل لاحتمال

لاحتمال كل زمن ميز عليها  
 الخيض (لا في طلاق وعبادة  
 فتعفى لنية) كصلاة وطواف  
 وصوم فرضاً ونقلاً احتياطاً  
 لاحتمال الطاهر وذ كركم  
 الطلاق من زيا د في  
 (وتعفى لكل فرض) في  
 وقته لاحتمال الانقطاع  
 حينئذ بقيد زوته بقولي (ان  
 جهلت وقت انقطاع) للدم  
 فان علمته



انقطاع الحيض واحتماله قائم في كل زمن فلم قيد الغسل بالوقت سم ويحباب عنه بان  
احتمال الانقطاع قائم في كل وقت وبفرض وجوده قبل الوقت يحتمل الانقطاع بعده فلم  
يكتف به وأما احتمال الانقطاع بعد الغسل اذا وقع في الوقت فلا حيلة في دفعه ع ش  
ومفهوم قوله في وقته انها اذا اغتسلت لغايته وأرادت أن تصلي به حاضرة بعد دخول  
وقتها امتناع ذلك عليها وهو كذلك ويفرق بينها وبين التيميم من انه اذا تيميم لغايته ثم  
دخل وقتها صلى به الحاضرة بان التيميم لم يطرا عليه بعد تيممه ما نزيل طهارته بخلاف  
المستحاضة اطفئني (قوله كعند الغروب) فيه جر عند بالكاف وهي لا تجز الا بمن  
وسهل ذلك كونها بمعنى وقت على ان ابن عقيل في شرح التسهيل جوز جرهما  
بالكاف على لغة (قوله وتصلى به المغرب) ثم ان بادرت لفعلها فذاك وان اخرجت  
لالمصلحة الصلاة وجب الوضوء ع ش (قوله لاحتمال الانقطاع) فيه ان القرض  
انها علمت الانقطاع عند الغروب فلم عبر بالاحتمال وأجيب بانه عبر به لاحتمال تغير  
عادتها لكن كان المناسب التعبير بالنظر لا بالاحتمال تدبر (قوله واذا اغتسلت) أى  
التحيرة سواء علمت وقت الانقطاع أولا ح ش (قوله لا يلزمها المبادرة للصلاة)  
بخلاف المستحاضة يلزمها المبادرة للصلاة عقب الوضوء لما في المبادرة من تقليل  
الحدث والغسل انما وجب لاحتمال الانقطاع ولا يمكن تكرار دين الغسل  
والصلاة وأما احتمال وقوع الغسل في الحيض والانقطاع بعده فلا حيلة في دفعه  
بادرت أم لا شرح البهجة (قوله حيث يلزم المستحاضة) أى بان اخرجت للمصلحة  
الصلاة بما يقطع الجمع بين الصلاتين م ر ع ش والمراد بالمستحاضة هنا  
غير المتغيرة ليصح قياس هذه عليها اذهى أيضا مستحاضة (قوله ومعلوم الخ)  
وغرضه بهذا تقييد آخر لقول المتن لكل فرض بعد ان قيده بقوله ان جهلت وقت  
انقطاع أى ومحل وجوب غسلها الكل فرض ان لم يسع زمن النقاء صلاتين واغتسلت  
للاولى اه (قوله لا غسل) أى ولا وضوء شو برى أى ثانيا على ذات النقطع  
في النقاء أى لا يتكرر الغسل في النقاء فاذا كان زمن النقاء يسع صلاتين مثلا  
واغتسلت للاولى لا يجب عليها ان تغتسل للصلاة الثانية مثلا ح ل أى  
ولا يندب بل لو قيل يحرمته لم يكن بعيدا لانه تعاط لعبادة فاسدة ع ش (قوله  
رمضان) يقرأ في المتن بمنع الصرف كما هو المحفوظ وفيه انه لا يمنع من الصرف الا اذا  
اريد به رمضان سنة بعينها وهذا لم يرد به ذلك بل المراد به رمضان من أى سنة كانت  
الآن يقال المانع لرمضان من الصرف والعلمية والزيادة العلمية باقية وان اريد به  
من أى سنة فهو معرفة دائمة لان المراد منه ما بين شعبان وشوال من جميع السنين

كعند الغروب لم يلزمها الغسل  
في كل يوم وليلة الا عند  
الغروب وتصلى به المغرب  
وتتوضأ لما قى الفرائض  
لاحتمال الانقطاع عند  
الغروب دون ما عداه نقله في  
المجموع عن الاصحاب واذا  
اغتسلت لا يلزمها المبادرة  
لالصلاة لكن لو اخرجت لزومها  
الوضوء حيث يلزم المستحاضة  
المؤخرة ومعلوم انه لا غسل  
على ذات النقطع في النقاء  
اذا اغتسلت فيه (وتصوم  
رمضان) لاحتمال أن تكون  
طاهرا جميعه (ثم شهرا كاملا)  
بان تأتي بعد رمضان تاما أو  
ناقصا بثلاثين متوالية فقولى  
كاملا

أولى من قوله كاملين (فيبقى)  
عليها (يومان) بقيد زدته بقولي  
(ان لم تعد الانقطاع ليلا)  
بان اعتادته نهاراً أو شكت  
لا احتمال أن تحيض أكثر  
الحيض ويطراً الدم في يوم  
ويقطع في آخر فيفسد ستة  
عشر يوماً من كل من الشهرين  
بجلا في ما اذا اعتادت الانقطاع  
ليلا فانه لا يبقى عليها شيء  
واذا بقي عليها يومان (فتصوم  
لها من ثمانية عشر يوماً  
ثلاثة أو لها وثلاثة آخرها)  
فيحصلان لان الحيض ان طرأ  
في الأول منها فغايته ان يقطع  
في السادس عشر فيصم لها  
اليومان الاخيران وان طرأ  
في الثاني صم الطرفان أو في  
الثالث صم الاولان أو في  
السادس عشر صم الثاني  
والثالث أو في السابع عشر صم  
السادس عشر والثالث أو في  
الثامن عشر صم اللذان قبله  
ويحصل اليومان أيضاً بان  
تصوم لهما أربعة أيام أول الثمانية  
عشر واثني عشرها أو بالعكس  
أو اثني عشر أو لها واثني عشرها  
واثني عشر وسطها وبان تصوم لهما  
خمس الأول والثالث والخامس  
والسابع عشر والتاسع عشر  
(ويمكن قضاء يوم بصوم يوم

ع ش على م ر أي فهو علم جنس (قوله أولى من قوله كاملين) أي لان  
رمضان قد لا يكون كاملاً وأجيب بان الأصل انما عبر بكاملين لقوله فيحصل  
من كل أربعة عشر ع ش وعبرة م ر فالكمال في رمضان قيد لغرض حصول  
الأربعة عشر لابقاء اليومين كما لا يخفى فلا اعتراض على المصنف كما لا يعترض عليه  
بانه لا يبقى عليها شيء اذا علمت ان الانقطاع كان ليلاً لوضوحه أيضاً أه (قوله ان  
لم تعد الخ) أي قبل التصير (قوله فيفسد ستة عشر) يوماً فيحصل لها من كل أربعة  
عشر ان كان رمضان كاملاً والا فيحصل لها منه ثلاثة عشر والمقضي منه بكل حال ستة  
عشر يوماً ح ل (قوله من ثمانية عشر) هي تكتب بالالف ان كان فيها ثاء  
اثنان فان لم تكن فيها بان كان المصدود مؤثناً نظراً ان اتي بالياء فقلت ثني عشرة  
فيغير ألف والاف بالالف نحو ثمان عشرة قاله ابن قتيبة في آداب الكتاب سم ع ش  
(قوله ثلاثة أو لها الخ) هذا اشارة الى قاعدة وهي ان تصوم بقدر ما عليها متواليان  
أول ثمانية عشر ومن سابع عشرها وتضم الى ذلك يومين متصلين بالاول أو بالثاني  
أولاً ولا أو أحدهما بالاول والآخراً بالثاني وهذه القاعدة تجري في قضاء أربعة عشر  
فما دونها كما يظهر لا متأمل شو برى (قوله صم الطرفان) أي الاول والثامن عشر  
ع ش (قوله صم الثاني والثالث) لانا اذا فرضنا ان السادس عشر الذي  
طرأ فيه الحيض من شهر ربيع الاول يلزم أن يكون الحيض الذي قبله طرأ في سادس  
عشر من شهر صفر وحينئذ يستمر الى اليوم الاول من ربيع الاول فيفسد لا احتمال أن  
يكون الحيض انقطع في اثني عشر تدبر (قوله صم السادس عشر والثالث) أي  
وفسد الاولان من الثمانية عشر والاخيران من الاولان واقعان في حيض الشهر  
السابق والاخيران واقعان في حيض الشهر اللاحق فقير شيخنا عز بنزي (قوله  
واثني عشر وسطها) وهما التاسع والعاشر وعبرة ع ش على م ر قوله  
واثني عشر وسطها أي ليسا متصلين باليومين الاولين ولا باليومين الاخيرين سواء  
والت بينهما في انفسهما أو فرقت بينهما أه (قوله وبان تصوم) وحاصل ما ذكره  
خمس كفيات لكن الكيفية الخامسة ليس الصوم فيها من ثمانية عشر لان فيها  
صوم التاسع عشر (قوله ويمكن قضاء يوم الخ) اشارة الى طريقة اخرى وهي ان  
تصوم قدر ما عليها مغرقاً في خمسة عشر يوماً مع زيادة صوم يوم ثم تصوم قدره من سابع  
عشر صومها الاول من غير زيادة وهذه طريقة تأتي في سبعة أيام فمادونها زى (قوله  
وان كان آخر الحيض) المناسب ان يقول وان طرأ في السادس عشر سلم الاقل وان  
طرأ في الثامن عشر سلم الاخير لان كلامه في الطرؤ وترك احتمالاً كان ينبغي ذكره

وثالثه وسابع عشره) لان الحيض ان طرأ في الاول سلم الاخير أو في الثالث سلم الاول وان كان  
اخيراً الحيض الاول سلم الثالث أو الثالث سلم الاخير

على قياس مقدمه وهو طرده في السابع عشر الذي هو أحد أيام الصوم وعليه فيسلم  
لما الثالث وأما الاحتمالان اللذان ذكرهما بقوله وان كان آخر الحيض المخ فزائد ان على  
سياق المقام لان الحيض لم يطرا فيهما في يوم من أيام الصيام مع ان جميع الاحتمالات التي  
ذكرها في هذا المقام كان الطرؤ فيها في أيام الصيام والامر في ذلك سهل تأمل (قوله  
ولا يتعين الثالث للصوم الثاني) بل ولا السابع عشر للصوم الثالث بل لما ان  
تصوم بدل اليوم الثالث يوما بعده الى آخر الخامس عشر وبديل السابع عشر يوما بعده  
الى آخر تسعة وعشرين ح ل (قوله بل الشرط ان تترك اياما بين الصوم الاول  
والثاني) بان تصوم الاول والخامس عشر والتاسع والعشرين لان المتروك وهو  
ثلاثة عشر مساو لايام التي بين الصوم الاول والثاني وقوله أو اقل منها بان تصوم  
الاول والرابع والسابع عشر اذا المتروك اقل ما بين الصوم الاول والثاني ح ل ويسم  
ولو صامت بدل التاسع والعشرين السادس عشر لم يخرج من العهدة لانها لم تترك بين  
الخامس عشر وبين الصوم الثالث شيئا اه (قوله بقدر الايام التي المخ) أي كما  
هنا فان بين الخامس عشر والسابع عشر التي صامته يوما كما ان بين الاول والثالث  
يوما فالجمع في قوله اياما ليس بقيد (قوله أو اقل) أي لا اكثر فلا تبرأ به شوبرى  
فلو صامت الاول والثالث والثامن عشر لم يجز لان المتروك بين الخامس عشر والصوم  
الثالث يومان وليس بين الصومين الاولين اليوم وانما امتنع ذلك لجواز ان ينقطع  
الحيض في انشاء الثالث ويعود في انشاء الثامن عشر م ر (قوله فيما ر) من حرمة  
التمتع والقراءة في غير الصلاة ومس المصحف وحمله ومن حل الطلاق وفعل العبادة  
المفتقرة لنية وقوله ومنه أي مما ر غسلها الكل فرض الذي ذكره الاصل وذكره  
توطئة لقوله ومعلوم انه لا يلزمها الغسل الا عند احتمال الانقطاع والا فلا يجب عليها  
الا الوضوء ونقط ح ل وقصده بقوله ومعلوم المخ تخصيص المتن لان ظاهره انها تنقسل  
لكل فرض دائم في المحتمل (قوله أولى من قوله كحائض في الوطى وطاهر في العبادة)  
أي لان قوله في الوطى يوهم ان المباشرة فيما بين السرة والركبة لا تحرم وكذلك  
يوهم جوار دخولها المسجد وكذلك قوله وطاهر في العبادة لا يشمل الطلاق مع انها  
فيه كالظاهر شيخنا ح ف وأيضا يوهم ان لها ان تقرأ القرآن في غير الصلاة لانه عبادة  
وليس كذلك وهذا كما هو المراد بقوله لما لا يخفى (قوله طهرامشكو كافيه) أي  
وحيضامشكو كافيه وما لا يحتمله حيضامشكو كافيه أي وطهرامشكو كافيه  
ففيه حذف من الاول دلالة الثاني وبالعكس وهو المسمى بالاحتباك شيخنا والظاهر  
انها لا تفعل طواف الافاضة في هذه الحالة ولا في الحيض المشكوك فيه ولا فيما لو نسيت

ولا يتعين الثالث والسابع  
عشر بل الشرط أن تترك  
اياما بين الخامس عشر  
وبين الصوم الثالث بقدر  
الايام التي بين الصوم الاول  
والثاني أو اقل منها (وان  
ذكرت أحدهما) بان  
ذكرت الوقت دون القدر  
أو بالعكس (فالبقيين) من  
حيض وطهر (حكمة وهي)  
أي المتخيرة لذا كره لاحدهما  
(في) الزمن (المحتمل)  
للحيض والطهر (كناسية  
لها) فيما ر ومنه غسلها الكل  
فرض وتعبيري بذلك أولى  
من قوله كحائض في الوطى  
وطاهر في العبادة لما لا يخفى  
ومعلوم انه لا يلزمها الغسل  
الا عند احتمال الانقطاع  
ويسمى ما يحتمل الانقطاع  
طهرامشكو كافيه وما لا يحتمله  
حيضامشكو كافيه والذا كره  
للاوقت كان نقول كان  
حيضى يتدى أول الشهر

انتظام عاداتها فردت لاقول النوب واحتما طغت في الزائد وذلك لان الطواف لا آخر  
لوقته وهي في زمن الشك يحتمل افساد طوافها فيجب تأخيرها الى طهرها المحقق بخلاف  
الناسية لعاداتها قدرا ووقتا فانها مضطرة الى فعله اذ لا زمن لها ترجوا الانقطاع فيه حتى  
تؤمر بالتأخير اليه ههنا ولم يتعرضوا لما لو طافت طواف الا فاضة زمن التحير هل يجب  
عليها اعادته في زمن يغلب على الظن معه وقوعه في الطهر كما في قضاء الصلوات أولا  
وقياس ما في الصلاة وجوب ذلك لانها اذا طافت زمن التحير احتمل وقوع الطواف  
زمن الحيض ع ش (قوله فيوم وليلة منه حيض بيقين) أي بحسب الظاهر فلا  
ينافي انها قد تغير عاداتها وكذا يقال فيما بعده شورى (قوله وما بين ذلك الخ) أي  
فتغتسل فيه لكل فرض وقوله يحتمل الحيض أي بفرض ان حيضها الاكثر وقوله  
والظاهر أي لجمعه من غير احتمال الانقطاع فيه لان الفرض ان الانقطاع بعد اليوم  
الاول وقوله والانقطاع أي على احتمال مجاوزته للاول فكل زمن يحتمل امته راد الحيض  
اليه والانقطاع فيه وحيث لا يستغنى هذا أي الانقطاع عما قبله أي الطهر خلافا  
لمساوهم بعضهم شورى وبعبارة سموا لظاهر انه ليس مرادهم باحتمال الطهر هنا  
طهر أملى لا يكون بعد الانقطاع كما يتوهم من عطف الانقطاع عليه فانه مستحيل  
بعد فرض تقدم الحيض يقينا بل مرادهم الطهر في الجملة فالمراد باحتمال الطهر  
والانقطاع احتمال طهر بعد الانقطاع أو مع الانقطاع والحاصل انه ليس المراد  
ان كلامها يحتمل حصوله على الافتراء فانه غير ممكن كما تبين بل المراد باحتمال  
الطهر احتمال الطهر ان حصل منها غسل بعد اليوم واليلة انتهى (قوله فالسادس  
حيض بيقين) لانه اما اول الخمسة الحيض أو آخرها أو في اثناها (قوله طهر بيقين)  
أي بحسب عاداتها المستندة الى علمها والا فيمكن تغير عاداتها أي فتتوضأ فيه لكل فرض  
مع الحشو والعصب كما تقدم في المستحاضة وكذلك تفعل في العشرين الاخيرين وقوله  
والثاني الخ أي فتتوضأ لكل فرض أيضا ولا تغتسل ولا يتأهل يجب عليها الغسل لكل  
فرض لان هذا الزمن داخل تحت قول المصنف وهي في المحتمل كناسية لها ومن  
المعلوم ان الناسية لها يجب عليها الغسل لكل فرض لانا نقول وجوب الغسل لكل  
فرض خرج بقول الشارح ودهاوم انه لا يلزمها الغسل الا عند احتمال الانقطاع فكلامه  
مقيد بالنظر لهذه الصورة وقوله محتمل للحيض والظاهر أي الطهر الاصل الذي ليس  
ناشئا عن احتمال الانقطاع ووجه عدم احتمال هذه الايام للانقطاع انه ان كان اول  
الخمسة التي هي حيضها اليوم الثاني او الثالث او الرابع او الخامس او السادس  
يكون الانقطاع في السابع وما بعده الى آخر العشرة شيخنا عزيزي (قوله محتمل لما

فيوم وليلة منه حيض بيقين  
ونصفه الثاني طهر بيقين  
وما بين ذلك يحتمل الحيض  
والظاهر والانقطاع والناكرة  
للقدر كان تفعل كان حيض  
خمس في العشر الاول من  
الشهر لا اعلم ابتداءها واعلم  
اني في اليوم الاول طاهر  
فالسادس حيض بيقين  
والاول طهر بيقين كالعشرين  
الاخيرين والثاني الى آخر  
الخامس محتمل للحيض  
والطهر والسابع الى آخر  
العاشر



والانقطاع) اي فتغتسل لكل فرض شيخنا (قوله واقل النفاس) اي بشرط  
ان يكون قبل تمام خمسة عشر والا فهو حيض شيخنا عز بن زى وعبارة م ر ولولم تر نفاسا  
اصلا جاز وطؤها قبل الغسل كما لو كان عليها جنباة ولولم ترد ما الا بعد مضي خمسة  
عشر يوما فكثر فلان نفاس لها أصلا على الأصح انتهى قيل سمي بذلك لخروجه عقب  
نفس ولو خرج عقب مضغة قال القوابل هي مبدأ خلق آدمي فهو نفاس فرع في عب  
ان الدم الخارج بين التوأمن حيض كبعد خروج عضو دون الباقي فقولهم الدم  
الخارج بعد الولادة أي الكاملة سم (قوله وهو الانسب الخ) اي لان اللحظة  
من اسماء الزمان فيناسب الزمن وانما عدل عن هذا الانسب لان ما ذكره  
تفسير الحقيقة النفاس التي هي الدم لازمنه حل (قوله واكثره ستون الخ) اعتمد  
شيخنا كحجر ان اول المدة من رؤية الدم اي لامن الولادة قال والازم انه لو تأخر رؤية  
الدم عن الولادة اي دون خمسة عشر كان زمن النقاء نفاسا فيجب ترك الصلاة  
وقد صح في المجموع انه يصح غسلها عقب ولادتها اي الخالية عن الدم ومقتضاه انها  
تصل حينئذ وفي كلام البلقيني ابتداء الستين والاربعين من الولادة وزمن النقاء  
لانفاس فيه وان كان محسوبا منها أي فعلها قضاء الصلوات القائمة فيه قال م ر ولم  
ار من حقق أي هذا اي فلا احكام تثبت من رؤية الدم والمدة من الولادة قال حجر في شرح  
ع ب ردا على البلقيني حسان اللقاء من الستين أي أو الاربعين من غير جعله نفاسا  
فيه تدافع بخلاف جعل ابتداء النفاس من الدم حل والمعتمد ان المدة من الولادة عددا  
لاحكام واحكام النفاس من رؤية الدم شيخنا ومقتضى حسان زمن اللقاء من  
الستين عدم وجوب القضاء اذ كيف تقضى بعض مدة النفاس (قوله وعبوره) قال  
الراغب اصل العبر تجاوز من حال الى حال فاما العبور فيقتض يتجاوز الماء اما بسباحة  
أو في سفينة أو على بعير أو على قنطرة انتهى وعلى هذا فكان الصواب التعبير بالعبر  
لا بالعبور قاله الجلال السيوطي على الاصل لكن في الصحاح عبرت النهر وغيره اعبره  
عبرا وعبورا وهو يدل على عدم الاختصاص فليحذر رشوري (قوله فينظر) أمبتدأة  
افاد هذا التفصيل انه لا يحكم على المجاوز للستين بانه حيض بل ينظر فيه لاحوال  
المستحاضة المتقدمة ع ش ومحلها لم يتخلل بينه وبين الستين نقاء والا كان الواقع  
بين النفاس حيضة وعليه فيفارق ذلك ما لورأت الحامل دما واتصل به دم طلقها  
او ولادتها فان المتصل يكون حيضا وان لم يتخلل بينهما نقاء لتصريحهم بجواز اتصال  
النفاس بالحيض اذا تقدم الحيض بخلاف ما اذا تقدم النفاس فلا يكون ما بعده حيضا  
الا اذا فصل بينهما نقاء والا كان المتصل بالنفاس استحاضة انتهى ا ط ف (قوله

محمّل لها والا لقطع (واقل  
النفاس حجة) كما عبر بها في  
التنبه به والتحقيق وهي المراد  
بتعبير الروضة كما صلتها بانهم  
لا أحد لا قل أي لا يتعد  
بل ما وجد منه وان قل يكون  
نفاسا ولا يوجد أقل من حجة  
أي دفعة وعبر الاصل عن  
زمانها بلحظة وهو الانسب  
يقولهم (وأكثره ستون يوما  
وغالبه أربعون) يوما وذلك  
باستقراء الامام الشافعي  
رضي الله عنه (وعبوره  
ستين) كعبور الحيض  
أكثره) فينظر أمبتدأة في  
النفاس أم متأخرة مميزة أم  
غير مميزة ذاكرة أم ناسية فتد  
المتأخرة المميزة الى التمييز ان لم  
يزد القوي على ستين

ولا يتأتى هنا بقية الشروط) أي وهي عدم نقصان القوى عن الأقل والضعيف من خمسة عشر وذلك لأنه لا حد للأقل هنا حتى يشترط عدم النقصان عنه ولا أن يظهر بين الكل النفاس والحيض لا يشترط كونه خمسة عشر فلا يشترط عدم نقصان الضعيف عنها انتهى سم (قوله وغير الميزة إلى حجة) وهي بعد المجبة أو التمييز أن ردت إليه أو العادة أن ردت إليها طاهرة فيأتي في حيضها ما تقدم من كونها مبتدأة أو معتادة أو غير ذلك من التفصيل الذي يمكن أن يأتي هنا فنيض على التفصيل المتقدم شورى ويعرف كون الدم حيضاً مع اتصاله بدم النفاس بقول أهل الخبرة من القوابل أو الأطباء (قوله تحتها) أي فإذا نسيت عادت لها قدر أو وقتها فمجة نفاس يبين وبعدها تغسل لكل فرض حتى تم الستين ثم تتوضأ لكل فرض شيخاً عزيزي

\*(كتاب الصلاة)\*

أي ما يتعلق بها من حقيقتها وأحكامها عرش والمراد بحقيقتها كيفيتها المركبة من أركانها ومنه وياتيها (قوله ما مر أول الكتاب) من أنها من الله رجة والرجة معنى لغوي وشرعي كما قاله البغوي ومن الملائكة استغفار ومن الأدمى تضرع ودعاء عرش (قوله أقوال وأفعال) ولو حكمنا تدخل صلاة المريض والمربوط على خشبة والآخرس والجنساة لأن القيام فيها متعدد لكل فرض وأن لم يحنث بها من حلف لا يصلح نظراً للعرف قل على الجلال والإقوال خمسة والأفعال ثمانية قال في شرح ع ب وخرج يجمع الأفعال سبعة التلاوة والشكر لا شتمها لها على فعل واحد وهو السجود وقديقال بل هو أفعال لأن الهوى للسجود والرفع منه فعلان خارجان عن معنى السجود اه وقديقال المراد أفعال مخصوصة كالركوع أو السجود شورى فاندفع بذلك ويقول الشارح لأن وضع الخ الاعتراض على التعريف بأنه غير جامع لعدم شموله لصلاة نحو المريض الذي يجبرها على قلبه وغير مانع لشموله لسجود التلاوة والشكر وإذا حال صلاة الجنارة في التعريف غير ظاهراً لأن الكلام في الصلاة ذات الركوع والسجود بدليل قوله باب أوقاتها (قوله ولا ترد صلاة الآخرس) أي على التعريف الشرعي ووجه الوردانها أفعال فقط ع ش (قوله لأن وضع الصلاة ذلك) أن أراد بوضعها حقيقتها ومعناها لم يخرج هذا الفرد أو أصلها فإن أراد بالأصل الغالب لم يستغن عن قيد الغلبة وإن أراد شيئاً آخر فليبين لينظر فيه شورى وأجيب بأن المراد بالوضع هنا الشأن أي لأن شأنها ذلك فقد بين ذلك الشيء الآخر ووجد صحيحاً تأمل شيخنا (قوله والمفروضات منها الخ) وقديجب في اليوم واليلة أكثر من ألف صلاة

ولا يأتي هنا بقية الشروط وغير الميزة إلى حجة والمعتادة الميزة إلى التمييز لا العادة وغير الميزة الحافظة إلى العادة وثبت أن لم تختلف مرة والأفقيه التفصيل السابق في الحيض والتعبية تحتها (كتاب الصلاة) هي لغة ما مر أول الكتاب وشرعاً أقوال وأفعال معتدة بالنسبة بالتسليم ولا ترد صلاة الآخرس لأن وضع الصلاة ذلك فلا يضر عروض مانع والمفروضات منها في كل يوم ويلة خمس كما هو معلوم من الدين بالضرورة وما يأتي

صلاة فقد ثبت في الحديث الصحيح ان بعض أيام الدجال كسنة وسئل النبي عن ذلك  
اليوم هل يكفيناه صلاة يوم وليلة فقال لا اقدر والله قدره وهو جار في سائر الاحكام  
كاقامة الاعياد وصوم رمضان فيصلي الوتر والتراويح ويجهز في المغرب والعشاء  
والصبح ومواقيت الحج ويوم عرفة وايام منى وكذا العدة وحديثه قال ان امرأة مات  
زوجها وليست بحامل واقضت عدتها من طلوع الشمس الى الزوال ح ل فقوله  
في كل يوم وليلة أى ولو تقدير اليل ل اول أيام الدجال كما هو معلوم الخ أى علمها مشابه  
للعلم الضروري في كونه لا يتوقف على تأمل فلا يردان الضروري مختص بالمدرك  
باحدى الحواس وايضا الضروري لا يحتاج لاقامة الأدلة عليه وقد اقيم عليها الأدلة  
وقيل ان السكاف تعليلية وما مصدرية أى لعلم ذلك الخ وقوله من الدين أى من ادلتها  
وقوله ومما باقى عطف خاص على عام (قوله والاصل فيها) أى في فرضها وعددها  
شورى (قوله على أمتي) أى وعلى ككها هو في رواية أخرى قال شيخنا ح ف  
والذى تلقيناه واعتمده بعض الحواشي ان الخمسين لم تنسخ في حقه صلى الله عليه وسلم  
وايه كان يفعلها على سبيل الوجوب وبعبارة ع ش والاعتماد ان الخمسين نسخت  
في حقنا وفي حقه صلى الله عليه وسلم ولكن كان يفعلها على وجه التقية وضبط  
السيوطي في الخصائص الضعيفة الصلوات التي كان صلى الله عليه وسلم يفعلها قبلت  
مائة ركعة كل يوم وليلة وأما صلاة الليل فنسخت في حقنا وحقه صلى الله عليه وسلم  
على الاصح انتهت (قوله ليلة الاسراء) والحكمة في وقوع فرض الصلاة ليلة الاسراء  
انه لما قدس ظاهر اوطاننا حيث غسل بماء زمزم وملىء بالايمن والحكمة ومن شأن  
الصلاة ان يتقدمها الطهر فاسبب ذلك ان تفرض في تلك الحالة وليظهر شرفه في الملا  
الاعلى فتح الباري وفيه ايضا ذهب جماعة الى انه لم يكن قبل الاسراء صلاة مفروضة  
الاما كان وقع الامر به من قيام الليل من غير تحديد وذهب الحربي الى ان الصلاة كانت  
مفروضة ركعتين بالغداة وركعتين بالعشي وذكر الشافعي عن بعض أهل العلم  
ان الصلاة كانت مفروضة ثم نسخت شورى وكانت ليلة الاسراء سابع عشرى رجب  
وقيل سابع عشرى ربيع الآخر وقيل الاول قبل الهجرة بسنة واعتمده م ر وقيل سنة  
عشر شهرا وقيل ثلاث سنين ح ل (قوله خمسين صلاة) هل كانت الخمسون هذه  
الخمس مكررة عشر مرات او كان ما عدا الخمس من الخمسين صلوات أخر مغيرة للخمس  
فيه نظروا لم أقف فيه الى الآن على شيء ع ر ونقل السيوطي انها لم تكن صلوات أخر  
في اوقات مختلفة بل هي الخمس مكررة كل منها عشر مرات ع ش أى في كل وقت  
عشر ونقل ع ش على م ر في قوله أخرى ان كل وقت عشر صلوات كل صلاة

والاصل فيها قبل الاجماع  
آيات كقوله تعالى واقموا  
الصلاة واخبر كقوله  
صلى الله عليه وسلم فرض الله  
على أمتي ليلة الاسراء خمسين  
صلاة

ركعتان حتى في الظهر والعصر والمغرب والعشاء وهذا هو المعتمد وذكر بعضهم ان  
الكيفية والكمية لم تعما (قوله فلم ازل اراجعه) أي بارشاده من موسى حين مر عليه وسأله  
عما فرض عليه مع انه مر على ابراهيم فلم يسأله وحكمته ان موسى كليم ومن شأن الحكيم  
التسكلم ولانه اختبر قومه بالصلاة التي فرضت عليهم فبحر واعنهما وذلك شفقة منه على  
أمته صلى الله عليه وسلم بخلاف ابراهيم لكونه خليلا ومن شأن الخليل التسليم وايضا  
لم يختبر قومه اه برماوى فان قلت فهل ما وقع من النبي من المراجعة كان اجتهادا منه  
ام لا فالجواب كما قاله الشيخ محي الدين انه كان باجتهاد منه لانه لما قال له موسى  
ان املك لا تطيق ذلك وامره بالمراجعة بقي متغيرا من حيث شفقه على أمته ولا سبيل  
له الى رد أمر ربه فاخذ في الترجيح في أي الحالين اولى وهذا هو حقيقة الاجتهاد  
فلما ترجع عنده ان يراجع ربه رجوع بالاجتهاد الى ما يوافق قول موسى اه من الميزان  
للشعراني (قوله حتى جعلها خسا) أي في حقنا وحقه ع ش وفي سيرة ح ل  
ان الصلاة فرضت ليلة الاسراء ركعتين ركعتين حتى المغرب وزيد فيها ركعة وفي شرح  
البخاري بحراؤها فرضت ركعتين ركعتين ما عدا المغرب (قوله لمعاذ) لعل الحكمة  
في اراد هذا دفع ما قد يتوهم ان الخمس في الحديث الاول محتملة لان تكون فرضا  
أو نقلا شورى (قوله وغيرها) بالرفع عطف على الشيخان ولا يجوز جرحه عطفا على  
مدخول الكاف لانه يفوت التنبيه على رواية غير الشيخين وأما فادته ان ثم اخبارا  
غير هذين الخبرين فستفاد من الكاف ع ش (قوله الى أن بقي ما يسعها) جميعها  
وشروطها (قوله فان أراد تأخيرها) ليس بقيد بل بمجرد دخول الوقت يلزمه الفعل  
أو العزم ان ظن السلامة الى آخر الوقت والاعصى قال ابن السبكي ومن اخر مع ظن  
الموت عصى لا يقال يلزم ان لا تكون الصلاة واجبة على التعمين وهو باطل لا ناقول  
اللازم كونها غير واجبة على العين في أول الوقت وليس ذلك بساطل وأما بالنسبة  
لمجملة الوقت فهي واجبة على العين فلا يجوز اخلاؤه مطلقا عنها ولم يلزم خلاف ذلك  
فتأمل ع ش فلو مات بعد العزم وقبل الفعل لم يأنم بخلاف الحج لان وقته غير محدود  
ح ل (قوله لزمه العزم على فعلها) أي في الوقت فان لم يلاحظ ذلك بان عزم على الفعل  
ولم يلاحظ كونه في الوقت أتم ح ل فان غلب على ظنه انه يموت في انشاء الوقت كان  
لزمه قود فطالبه ولي الدم باستيفائه فامر الامام بقتله تعينت أي الصلاة فيه أي في اوله  
فيعصى بتأخيرها لان الوقت تضيق عليه بظنه روض وشرح ع ش ويجب عليه ايضا  
عزم عام وهو ان يعزم عقب البلوغ على فعل كل الواجبات وترك كل المعاصي كما صرح به  
سم في الآيات ع ش (باب اوقاتها) صدر به الاكثرون تبعه الشافعي كتاب

فلم ازل اراجعه واسأله  
التحقيق حتى جعلها خسا  
في كل يوم وليلة وقوله لمعاذ  
لما بعثه الى النبي اخبرهم  
ان الله قد فرض عليهم خمس  
صلوات في كل يوم وليلة رواها  
الشيخان وغيرها ووجوبها  
موسع الى ان بقي ما يسعها فان  
أراد تأخيرها الى انشاء وقتها  
لزمه العزم على فعلها على  
الاصح في المجموع والتحقيق  
(باب اوقاتها) الترجمة به



الصلاة لان اجمعها الخمس واهم شروطها موقيتها اذ بدخولها تنجب وبخروجها تفوت  
اه شرح الروض وقوله واهم شروطها موقيتها اي من اهم شروطها اوقاتها فلا يرد  
ان الطهارة اهم بدليل انه اذا صلى الغريضة فبين ان الوقت لم يدخل وقعت نقلا مطلقا  
ما لم يكن عليه فائتة من جنسها والا وقعت عنها واذا صلاها طان الطهارة فبين عدمها  
بان بطلان الصلاة اما شيخنا ح ف (قوله من زيادتي وهي الاصل) أي ذكر الترجمة  
هو اصل لنا سبب ذكر الاوقات بعد فحذف الاصل لما مجرد الاختصار ع ش (قوله  
اول صلاة طهرت) أي في الاسلام وانظر وقت ظهورها واوله يوم ليلة الاسراء فالمراد  
ظهور وجوبها حل والظاهر ان المراد بوقت ظهورها وقت فعلها اذ اسميت ظهرا و قيل  
سميت ظهرا لظهورها في وسط النهار ولعلها في وقت الظهيرة وهي شدة الحر وما وى  
(قوله وقد بدأ الله) جملة حالية وفيه ايضا ان الله بدأ ايضا بالصبح في الآية الآتية وهي  
قوله وسبح بحمديك قبل طلوع الشمس فهذا لا يتم الا ان ثبت ان هذه الآية سابقة على  
تلك في النزول ويحاج بان قوله وقد بدأ الله بعض العلة وتامها هو مجموع هذا وما قبله  
فلا ترد الصبح تأمل وقوله وكانت اول صلاة عطف على قوله اول صلاة طهرت عطف  
علة على معلول ع ش وشيخنا ولم تنجب الصبح لعدم العلم بالكيفية او لاحتمال ان  
يكون حصل له التصريح بان وجوب الخمس من الظهر وهذا أولى لما يرد على الاول انه  
لو كان كذلك لوجب قضاء الصبح ولم ينقل ولوجب قضاء العشاء ايضا لانه رجع من  
الاسراء ليلا ع ش ملخصا (قوله لدلوك الشمس) أي زوالها واللام بمعنى عند  
والاولى كونها بمعنى بعد لان وقت الزوال ليس من وقت الظهر كما سيأتي وقد  
كانت الظهر لداود والعصر لسليمان والمغرب ليعقوب والعشاء ليونس والصبح لآدم  
ونظامه بعضهم بقوله

لا آدم صبح والعشاء ليونس \* وظهر لداود وعصر ليعقوب  
ومغرب يعقوب كذلك شرح مسنده لعبد كريم فاشكرن لفضله

(قوله وقت ظهري زوال الخ) أي تحققتا و قد راحتي يدخل في ذلك أيام الدجال  
ويقال مثله في بقية الاوقات فلا يقال ان الشيخ نسكت عن حكم الاوقات في أيام الدجال  
كذا أجاب به الطندائى اه بخط الشيخ خضر وقوله بين زوال يفهم ان الزوال  
ليس من وقت الظهر وليس كذلك كذا في حاشية المصنف على العراقي شوبري  
وقوله ليس كذلك ضعيف بل هو كذلك ولما كان كلامه يقتضي ان الزوال والمصير  
وقتان قدر لفظ وقتي ولما كان كلامه يقتضي ان وقت المصير ليس من وقت الظهر مع  
انه منه قدر زيادة (قوله وزيادة مصير ظل الشئ مثله) أي فلا يدخل وقت العصر

من زيادتي ولما كان الظاهر  
أول صلاة طهرت وقد بدأ  
الله تعالى بها في قوله أقم  
الصلاة لدلوك الشمس  
وكانت أول صلاة عليها  
جبريل للنبي صلى الله عليه  
وسلم بدأت كغيري بوقتها  
فقلت (وقت ظهريين) وقتي  
(زوال و) زيادة

الزيادة على مصير ظل الشيء مثله وهذا هو المراءى لما نقله الأصحاب عن إمامنا الشافعي وهذه الزيادة لما كان وقت العصر لا يكاد يرف الإبهاعول عليه. الإمام والا فهي من وقت العصر لان وقت العصر يدخل بمصير ظل الشيء مثله وقيل فاصلة بينهما ح ل وعبارة شرح م ر وهو أى مصير ظل الشيء مثله سوى ما مر اول وقت العصر للحديث المار فلا يشترط حدوث زيادة فاصلة وبينه وبين وقت الظهر اه (قوله بمصير ظل) ضعيف الا أن يقدر مضاف في كلامه أى ملاصق بمصير (قوله غير ظل استواء) لما كانت العبارة تقتضى ان الاستواء له ظل أو لها السارح بقوله أى غير ظل الشيء الخ (قوله ان كان) أى وجد وذلك في أكثر البلاد ح ل (قوله وسبب محمد ريك) أى صل وعبر بذلك لاشتغالها عليه ع ش وفيه ان التسبيح ليس جزءا منها حتى يستعمل في الكل وفي القاء وس ان من جملة معاني التسبيح الصلاة وعليه فلا تجوز واستدل بها دون قوله فسبحان الله حين نمسون الآية وان كان فيها الدلالة على جميع الاوقات لان في هذه الامر بالتسبيح الذي هو الصلاة فربما لما كانت هذه الآية مجملة والدليل المجهول فيه ما فيه احتياج الى الشان فينبه بقوله وخبر أمني جبريل شوبرى وانما كانت الآية مجملة لانها لا تدل على المواقيت تفصيلا وانما تدل على الصلوات اجمالا (قوله أمني جبريل) أى جعلني إماما تة ككون الباء في قوله فصل في الظهر بمعنى مع وقيل معناه صار لي إماما فتكون الباء على حقيقتها وهذا الاخير هو ما قرره شيخنا ح ف ومثله في حاشية ع ش وعبارته أمني جبريل أى صلى بي إماما وانما تقدم جبريل وصلى به صلى الله عليه وسلم مع كونه صلى الله عليه وسلم أفضل منه لغرض التعليم لا يقال كان يمكن أن يقتدى جبريل بالنبي صلى الله عليه وسلم ويعلمه جبريل مع كونه مقتديا بالاشارة أو نحوها لا نقول الله عليه وسلم يصلى به إماما ويعلمه جبريل مع كونه مقتديا بالاشارة أو نحوها لا نقول إمامة جبريل أظهر في التعليم منه فيما واقتدى به جبريل وعلمه بالاشارة أو نحوها لا يقال من شروط الصلاة العلم بكيفيةها قبل الاحرام بها لا نقول يمكن أن يكون هذا بعد استقرار الشرع وظهور كيفية الناس وان يكون جبريل علمه ما فيه امن الاركان وغيرها قبل الاحرام وانه ليعلمه كيفية الفعل الذي علم وجوبه اه لا يقال يشترط في الامام تحقق الذكورة اذا كان المقتدى به ذكر أو الملائكة لا توصف بذكورة ولا بانوثة لا ما نقول الشرط انتفاء الانوثة لا تحقق الذكورة فان قلت يرد علينا الخنثى اذا كان إماما للذكورة فان الشرط وهو انتفاء الانوثة موجود فيه مع انه لا يصح الاقتداء به قلت الشرط انتفاء الانوثة بيقين أو الانوثة محتملة في الخنثى (قوله عند البيت) أى فيما بين الحجر بكسر الحاء المهملة والمحل المعروف بالمجتمعة وهذا صريح في أنهم كانوا مستقبلين السكبة

(مصير ظل الشيء مثله غير ظل استواء) أى غير ظل الشيء حالة الاستواء ان كان والاصل في المواقيت قوله تعالى وسبح محمد ريك قبل طلوع الشمس وقبل الغروب ومن الليل فسبحه أراذ بالاول الصبح وبالثنائي الظهر والعصر وبالثلث المغرب والعشاء وخبر أمني جبريل عند البيت

ويخالفه ما ورد أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي إلى بيت المقدس بأمر من الله أو برأيه  
 لأجل أن يعلم هل يتبعه الكفار أو لا لانه كان قبلتهم لا يقال انهم كانوا يصلون في ذلك  
 المحل مستقبليين للصام أي فلا يخالفه لانا نقول قد ورد أنه لما أمر باستقبال بيت  
 المقدس كان يجعل البيت بينه وبينه وذلك غير ممكن في ذلك المحل برماوى ويمكن أنه  
 أمر باستقبال بيت المقدس بعد أن صلى مع جبريل حرر وروى أنه صلى الله عليه وسلم  
 لما جاءه جبريل ليأمره بالكيفية نادى أصحابه فاجتمع فقال ان جبريل أتى اليكم  
 ليأمركم الصلاة فأحرم وأحرم النبي خلفه وأحرم الصحابة كذلك مقتدى جبريل  
 لكمهم لا يروونه فصاروا يتابعونه صلى الله عليه وسلم كالأبطة سم (قوله مرتين)  
 المرة كناية عن فعل خمس صلوات من الظهر إلى الصبح والأفوه صلاياه عشر صلوات  
 (قوله حين زالت الشمس) أي عقب زوالها (قوله حين كان ظله الخ) أي عقب  
 ذلك والمراد غير ظل الاستواء كما لا يخفى (قوله حين حرم الطعام) هداية دانه كان  
 هناك صوم واجب لان الحرمة لا تتعلق بالنسب الا أن يقال المراد حين امتنع على  
 من يريد الصوم ولو نفلاً برماوى (قوله أي دخل) وقت افطاره وكان هذا الوقت  
 معلوماً لم فلا يرد ان فرض رمضان كان بعد فرض الصلاة شورى (قوله والفجر) أي  
 من اليوم الثاني ح ل (قوله فلما كان الغد الخ) أي فلما جاء الغد وفيه ادأول اليوم  
 الثاني لليوم الاول هو الصبح وعليه فكان يقول فلما كان الغد صلى في الصبح إلى آخر  
 العشاء ثم يقول فلما كان الغد أي بعد اليوم الثاني صلى في الصبح لانه حقيقة من اليوم  
 الثالث قلت يجوز انه جعل اليوم ملفقاً من اليومين فيكون الصبح الاول من اليوم الاول  
 لانه مكمل للصلوات الخمس والصبح الثاني من اليوم الثاني ع ش ويصح ان  
 يراد بالغد المرة الثانية التي هي فعل الخمس ثانياً وأولها الظهر فلذا قال صلى في الظهر  
 ولم يقل الصبح مع انه أول الغد شيخنا وقال الشورى لما كان الصبح مكملاً للخمس كان  
 كانه من تمة الاول أو يقال ان اول النهار طلوع الشمس وأما الصبح فهو ليلى حكماً  
 بدليل انه يجهر فيه (قوله إلى ثلث الليل) يحتمل انه متعلق بمحذوف أي مؤخره  
 إلى ثلث الليل ويحتمل أن تكون إلى بمعنى عند ولا حذف تدبر (قوله والفجر فاسفر)  
 وكان ذلك في اليوم الثالث وقوله فاسفر يحتمل أن يريد انه فرغ من الصلاة فدخل  
 عقب فراغه منها في الاسفار والافظا هره انه وقعها فيه والاختيار ان لا تؤخر إلى  
 الاسفار أي الاضائة كما يأتي عزري وكتب أيضاً قوله فاسفر قال في مرقاة الصعود  
 قال الشيخ ولي الدين يعني العراقي الظاهر عود الضمير على جبريل ومعنى اسفر دخل في  
 السفر بفتح السين والفاء وهو بيضاء النهار ويحتمل عوده على الصبح أي فاسفر

مرتين فصلى في الظهر حين  
 زالت الشمس وكان في قدر  
 الشراك والعصر حين كان ظله  
 أي الشئ مثله المغرب حين  
 افطار الصائم أي دخل وقت  
 افطاره والعشاء حين غاب  
 الشفق والفجر حين حرم  
 الطعام والشراب على الصائم  
 فلما كان الغد صلى في الظهر  
 حين كان ظله مثله والعصر  
 حين كان ظله مثليه والمغرب  
 حين افطار الصائم والعشاء  
 إلى ثلث الليل والفجر فاسفر

الصبح في وقت صلاته ويؤاخذ به رواية الترمذي ثم صلى الصبح حين اسفرت الارض  
شوبري (قوله هذا وقت) أي هذه أوقات الانبياء فهو مفرد مضاف فيم قال  
السيرطي صحت الاحاديث انه لم يصل العشاء أمة قبل هذه الأمة فيمكن حمل قوله وقت  
الانبياء على اكثر الاوقات أو يبقى على ظاهره ويكون يؤنس صلاها دون أمته  
شوبري (قوله الانبياء) أي مجموعهم (قوله والوقت ما بين هذين الوقتين)  
مقتضاه ان وقت العصر يخرج بمصير ظل الشيء مثليه وان وقت العشاء يخرج بثلاث  
الليل والعجربا لا سفار وبذلك قال الاصطخري وسيأتي في كلام الشارح الجواب عن  
ذلك بان هذا محمول على وقت الاختيار ح ل والمراد في غير المغرب لان وقتها لم  
يختلف فيها وهذا وجه تمسك القائل بان وقتها واحد فان قلت هذا مشكل لانه  
يقتضي ان الوقت الذي صلى فيه المرة الاولى والمرة الثانية ليسا منه مع انها منه واخره  
بالنسبة للظهر وأجيب بان هناك شيئا مقدرا والتقدير والوقت ما بين ملاصق أول  
اولها من قبل وما بين ملاصق آخرها من بعد فدخل الوقتان وأجيب أيضا بان  
المراد من هذه العبارة هذان الوقتان وما بينهما ق ل على الجلال وشيخنا (قوله  
أي فرغ منها حينئذ) هل يصح ابتعاؤه على ظاهره فانه بعد مصير ظل الشيء مثله يبقى  
من الوقت مقدار ظل الاستواء اه هجر أقول يمنع من ذلك انه يلزم عليه انه صلى  
العصر في اليوم قبله في وقت الظهر فلا يخلص من الاشتراك فليتأمل شوبري (قوله  
نافيا الح) خلافا لما لك في تسويته بين الظهر والعصر في وقت واحد عما يظهر  
الحديث (قوله والزوال ميل الشمس) جاء في بعض الاحاديث المرفوعة ان الشمس  
اذا طلعت من مغربها تسير الى وسط السماء ثم ترجع بعد ذلك تطلع من المشرق كعادتها  
ولا يخفى ان وقت الظهر يدخل برجوعها لانه بمنزلة زوالها ح ل وفي الحديث  
ان ليلة طالعها من مغربها تطول بقدر ثلاث ليال لكن ذلك لا يعرف الا بعد مضيتها  
لانهم اها على الناس فيحتمل قياس ما يأتي انه يلزمه قضاء الخمس لان الرائد ليلتان  
مقدربان بيوم وليلة وواجبهما الخمس اه م ر (قوله الى جهة) متعلق بميل وقوله  
في الظاهر متعلق بميل او بالاستواء فلو وقع احرامه قبل ظهوره لم تنعقد وان تقدم علمه  
بذلك ينحو حساب ولا يشكل على دخول رمضان اذا اعتمد فيه على الحساب وأجيب  
بان الصوم احتياط له فوجب بذلك ومقتضى الاحتياط هنا عدم الاعتقاد بانهم هنا  
جعلوا دخول الوقت بالظهور فاذ لم يظهر فلا دخول وان علم به بغير ظهور وشوبري (قوله  
لا في نفس الامر) والافقد قال جبريل ان حركة الفلك تقطع بقدر النطق بالحرف المحرك  
قدر خمسة عام أو أربعة وعشرين فرسخا ق ل على الجلال (قوله وذلك) أي الميل

هذا وقال وقت الانبياء من  
قبلك والوقت ما بين هذين  
الوقتين رواه أبو داود وغيره  
وصححه المحاكم وغيره وقوله  
صلى في الظهر حين كان ظله  
مثله أي فرغ منها حينئذ كما  
شرع في العصر في اليوم الاول  
حينئذ قاله الشافعي رضي  
الله عنه نافيا به اشتراكها  
في وقت ويدل له خبر مسلم وقت  
الظهور اذا زالت الشمس ما لم  
يحضر العصر والزوال ميل  
الشمس عن وسط السماء  
المسمى بلوغها اليه بحالة  
الاستواء الى جهة المغرب في  
الظاهر ليس الا في نفس الامر  
وذلك



وليس أول الوقت مجرد الميل فانه يوجد قبل ظهور الظل المذكور حتى لو قارنه الحرم قبل  
 الظهور لم تنعقد وان اتصل به الظهور ح ل (قوله ان لم يبق عنده ظل) كمسكة وصنعاء  
 اليمن في اطول أيام السنة ح ل (قوله ثلاثة أوقات) المعتمدان لها ستة أوقات وقت  
 فضيلة بمقدار ما يؤذن وتوضاً ويسترا العودة ويصلها مع راقبتها وياً كل لقيمت ووقت  
 اختيار الى ان يصير ظله مثل ربه أو نصفه ووقت جواز الى ان يبقى ما يسعها ووقت  
 حرمة بعد ذلك ووقت عذر ووقت ضرورة وهو اذا زالت المراع وبقي من وقتها قدر  
 زمن تحرم وليس لها وقت كراهة وكل الاوقات لها وقت عذر الا الصبح ووقت كراهة  
 الا الظاهر (قوله وقت فضيلة) المراد بوقت الفضيلة ما يزيد فيه الشواب من حيث الوقت  
 وبوقت الاختيار ما فيه ثواب دون ذلك من تلك الحثية وسمى بذلك لرجائه على ما بعده  
 أولاً اختيار جبريل اياه وبوقت الجواز ما لا ثواب فيه منها وبوقت الكراهة ما فيه ملام  
 منها س ل (قوله وقال القاضي) المراد به القاضي حسين وهو شيخ المتولي والبخوي  
 وليس المراد به البضاوي ح ف (قوله مثل ربه) المعتمدان وقت الفضيلة هو ما تقدم  
 ووقت الاختيار الى ان يبقى ما يسعها (قوله الى آخره) أي آخر الوقت (قوله ووقت  
 حرمة) ينوزع فيه بان المحرم تأخيرها لا ايقاعها فيه ورد بان هذا لا يمنع تسميته وقت  
 حرمة بهذا الاعتبار زى (قوله لا يسعها) أي جميع اركانها حتى لو كان يسع  
 الاركان ولا يسع السنن وأراد ان يأتي بالسنن لم يحرم عليه التأخير لذلك الزمن ح ل  
 (قوله وعلى هذا) أي بيان وقت الحرمة ففي قول لا كثيرين الخ أي لان عبارة الاكثرين  
 في وقت الاختيار وعبارة القاضي في وقت الجواز صدق بوقت الحرمة كما علمت ح ل  
 (قوله الى آخره) هو مقول القول أي قول الاكثرين ووقت اختيار الخ وقول القاضي  
 ووقت جواز الخ فيه تسمي لانه يندرج وقت الحرمة في وقت الاختيار ووقت الجواز  
 على هذا القول وعبارة الشوبري وجه التسمي انهم ادخلوا في وقت الجواز والاختيار  
 وقت الضرورة والحرمة (قوله فوق عصر) وهي على الاصح الصلاة الوسطى وعليه  
 فهي افضل الصلوات ويليها الصبح ثم لعشاء ثم الظهر ثم المغرب زى وح ل (قوله من  
 آخر وقت الظهر) قال الاسنوي غير انه لا بد من حدوث زيادة وان قلت وتلك الزيادة  
 من وقت العصر الا ان خروج وقت الظهر لا يكاد يعرف بدونها زى فقولهم من آخر وقت  
 الظهر أي من عقب آخره (قوله الى غروب الشمس) أي لجميع قرصها (قوله مع خبر)  
 أتى به لانه يدل على آخر وقتها وخبر جبريل يدل على أوله شيخنا (قوله فقد أدرك العصر)  
 أي مؤداة ح ل (قوله وروى بن أبي شيبة) دفع به ما يتوهم من قوله فيما قبله أدركها ان  
 استمرار لوقت الى تمامها بعد الغروب أو دفع توهم انه ان أدرك دون ركعة خرج الوقت

(والاختيار) وقته من ذلك  
أيضا (الى مصير الظل مثلين)  
بعد ظل الاستواء ان كان  
لخبر جبريل السابق وقوله فيه  
بالنسبة اليها الوقت ما بين هذين  
محول على وقت الاختيار وبعده  
وقت جواز بلا كراهة الى  
الاصفرار ثم بها الى الغروب  
وهذا وقت فضيلة أول الوقت  
ووقت ضرورة ووقت عذر وقت  
الظهور لمن يجمع ووقت تحريم  
فلها سبعة أوقات (ف) وقت  
(مغرب) من الغروب (الى  
مغيب شفق) لخبر مسلم وقت  
المغرب ما لم يغيب الشفق وقيد  
الاصل الشفق بالاجر ليخرج  
ما بعده من الاصفر ثم الابيض  
وحذفه كالمحرر لقول الشافعي  
وغيره من أئمة اللغة ان الشفق  
هو الحرة فاطلاقه على الآخرين  
مجاز فان لم يغيب الشفق لقصر  
ليالي أهل ناحيته كعبض بلاد  
المشرق اعتبر بعد الغروب زمن  
يغيب فيه شفق أقرب البلاد  
اليهم ولها خمسة أوقات وقت  
فضيلة واختيار أول الوقت ووقت  
جواز ما لم يغيب الشفق ووقت  
عذر وقت العشاء لمن يجمع ووقت  
ضرورة ووقت حرمة (ف) وقت  
(عشاء) من مغيب الشفق (الى)  
طالع (فجر صادق) لخبر جبريل

فنص على بقاءه الى الغروب شورى (قوله والاختيار) مبتدأ أول وقوله وقت مبتدأ ثان  
وقوله الى مصير خبر المبتدأ الثاني وقوله من ذلك أي من آخر وقت الظهور ووقت مقتضى  
ان وقت الاختيار من أول الوقت لا من خروج وقت الفضيلة وهو كذلك فوق الفضيلة  
مشارك بينه وبين الاختيار وما زاد عليه اختيار لا غير (قوله وقوله) أي جبريل (قوله  
ثم بها الى الغروب) فيه تسميح لانه أنكر وقت الكراهة والحرمة في وقت واحد والاولى  
ان يقول ثم بها الى ان يبقى ما يسعها ثم يدخل وقت الحرمة شورى (قوله فوق وقت مغرب)  
سميت بذلك لكونها تفعل عقب الغروب وأصل الغروب البعد يقال غرب بفتح الغين  
والراء اذا بعد شرح م ر (قوله من الغروب) أي بجمع قرص الشمس ولو تأخرت  
عن وقتها المعتاد كرامة لبعض الاولياء فلومادت بعد الغروب عاد الوقت ووجب قضاء  
الصلاة أي إعادة المغرب ان كان صلاها ويجب على من افطر في الصوم الامساك  
والقضاء لتبين انه افطر نهارا ومن لم يكن صلى العصر يصلها اداء وهل ياتم بالتأخير الى  
الغروب الاول او يتبين عدم اتمه الظاهر الثاني وبشهادة قصة سيدنا علي رضي الله  
عنه ولو غربت الشمس في بلد فصلى بها المغرب ثم سافر الى بلد آخر فوجد الشمس لم تغرب  
فيه وجب عليه إعادة المغرب كما أفق به والشيخنا ح ل (قوله لخبر مسلم) لم يستدل  
بخبر جبريل السابق لانه لم يكن فيه تعرض لذكر آخر الوقت (قوله اعتبر بعد الغروب  
الخ) ويظهر ان محله ما لم يؤد اعتبار ذلك الى طلوع فجر هؤلاء والا بان كان ما بين  
الغروب ومغيب الشفق عندهم بقدر ليل هؤلاء ففي هذه الصورة لا يمكن اعتبار مغيب  
الشفق لانعدام وقت العشاء حينئذ وانما الذي ينبغي أن ينسب وقت المغرب عند  
أولئك الى ليلهم فان كان السدس مثلا جعلنا ليل هؤلاء سدسه وقت المغرب وبقية  
وقت العشاء وان قصر جذاثم رأيت بعضهم ذكر في صورتنا هذه اعتبار غيبوبة الشفق  
بالاقرب وان أدى الى طلوع فجر هؤلاء فلا يدخل وقت الصبح عندهم بل يعتبرون أيضا  
بفجر أقرب البلاد اليهم وهو بعد جدا اذ مع وجود فجر لهم حسي كيف يمكن الغاؤه  
ويعتبرون فجر الأقرب اليهم والاعتبار بالغير انما يكون كما يصرح به كلامهم في من انعدم  
عندهم ذلك المعتبر دون ما اذا وجد في دار الامر عليه لا غير جري (قوله وقت فضيلة  
واختيار) جمعها في وقت واحد لانه ليس لها وقت اختيار رائد على وقت الفضيلة  
للخلاف في وقتها ومثلها الجواز بلا كراهة فالثلاثة مشتركة في وقت واحد وهو وقتها  
على القول المرجوح الذي هو ضابط وقت الفضيلة (قوله ووقت جواز) أي بكراهة قال  
م ر في شرحه وقول الاسنوي نقلا عن الاذري ووقت كراهة وهو تأخيرها عن وقت  
المجدد ظاهرا مراعاة لقول بخروج الوقت اه (قوله فوق وقت عشاء) فان انعدم الليل في

مع خبر مسلم ليس في النوم تفريط وانما التفريط على (٢١١) من لم يصل الصلاة حتى يجي وقت الصلاة الاخرى ظاهره يقتضي

متداد كل صلاة الى دخول وقت  
الاخرى من الخمس أى غير  
الصبح لما يأتى في وقتها وخرج  
بالمصادق وهو المنتشر ضوءه  
معترضا نوحى السماء الكاذب  
وهو يطالع قبل الصادق  
مستطيلا ثم يذهب وتعبه  
ظلمة (والاختيار) وقته من  
ذلك أيضا (الى ثلث ليل) لخبر  
جبريل السابق وقوله فيه  
بالنسبة اليها الوقت ما بين  
هذين محمول على وقت  
الاختيار ولهن سبعة أوقات  
وقت فضيلة ووقت اختيار  
ووقت جواز بلا كراهة الى  
ما بين الفجرين وبها الى الفجر  
الثاني ووقت حرمة ووقت  
ضرورة ووقت عذر وهو وقت  
المغرب لمن يجمع (ف) وقت  
(صبح) من الفجر الصادق  
(الى) طلوع (شمس) لخبر  
مسلم وقت صلاة الصبح من  
طلوع الفجر ما لم تطلع الشمس  
وفي الصحيحين خبر من أدرك  
ركعة من الصبح قبل ان تطلع  
الشمس فقد أدرك الصبح  
وطلوعها كطلوع بعضها  
بخلاف غروبها فيما راها  
لما لم يظهر بما ظهر فيها ولان  
الصبح يدخل بطلوع بعض

بعض البلاد بان كان يطلع الفجر عقب غيوبة الشمس وجب قضاء المغرب والعشاء  
قال جروم متناه ان لا صوم عليهم لانه على التقدير والاختيار بالنسبة لا يكون صلاة  
المغرب والعشاء بعد الفجر قضاء فان تأخر طلوع الفجر عن غيوبة الشمس بمقدار لا يسع  
الاصلاة المغرب أو اكل الصائم قدما كاه ووجب قضاء المغرب ولو تأخر بقدر ما بين  
العشاءين بالنسبة لا قرب البلاد اليهم اعتبروا بهم حل (قوله مع خبر مسلم) ذكره  
مع خبر جبريل لكونه مبينا لغاية الوقت بخلاف حديث جبريل (قوله وخرج  
بالمصادق) سمى صادقا لانه يصدق عن الصبح وبينه وقد ورد في الخبر اطلاق الكذب  
على ما لا يعقل وهو صدق الله وكذب بطن أخيك لما أوهمه من عدم حصول الشفاء  
بشرب العسل م رأى حين سأله وقال يا رسول الله ان بطن أخى وجعة فأمره بان يشرب  
العسل فشربه ولم يحصل له شفاء فقال يا رسول الله لم يشف فقال صلى الله عليه وسلم  
ما تقدم أى لانه خالف قوله تعالى فيه شفاء لاس (قوله وانما التفريط على من لم يصل  
الخ) عداه بعلى مع انه انما يتعدى بى لان في تميم الكلام حذف أى اتم التفريط ا ط ف  
(قوله الكاذب) سمى كاذبا لانه يضىء ثم يسود ويذهب م ر (قوله مستطيلا)  
تشبهه العرب بذهب الذئب من حيث الاستطالة وكون النور في اعلاء عميرة (قوله  
من ذلك) أى من مغيب الشفق (قوله الى ثلث ليل) بضم الهم واسكانها شورى  
(قوله الى ما بين الفجرين) لو قال الى الفجر الاول لكان أولى اذ البنية غير صحيحة  
لصدقها على كل جزء من اجزاء ذلك الزمن فهي غير معينة فانهم الوقت بها فليتنامل  
(فائدة) السحر عبارة عما بين الفجر الكاذب والصادق قاله انكر ما شوى (قوله  
فوقت صبح) بضم الصاد وكسرها وحكى التثنية فليجترشورى (قوله لخبر مسلم)  
قدمه على ما بعده لصراحته في المقصود شورى ولم يذكر خبر جبريل لان هذا  
الحديث وافى باول الوقت وآخره (قوله وفي الصحيحين) لعل اراد هذا بعد ما قبله  
لانه رواية الشيخين والا فالاول اصرح انتهى حل وعبرة ع ش قوله  
فقد أدرك الصبح أى مؤداة وهذا الخبر مفيد لكونها مؤداة بادر الشريعة وليس  
مستفادا مما قبله اه (قوله هنا) احتراز عما سيأتى في الكسوف من انه لو ظهر  
بعضها صلى الباقي فلم يلحقوا ما لم يظهر بما ظهر حل (قوله فيما مر) أى في قوله  
فمصر الى غروب (قوله الحاقا لما لم يظهر) ظهر وسكانها كلها طلعت بخلاف  
غروبها فانه لا بد من سقوط جميع القرص فاذا غاب البعض الحق ما لم يظهر بما ظهر  
فكانها لم تغرب زى (قوله ما لا يسعها) أى أقل مجزى من اركانها بالنسبة للحد  
الوسط من فعل نفسه فيما يظهر شورى (قوله أولى من تعبيرة الخ) يجاب عنه بانه

الفجر فناسب ان يخرج بطلوع بعض الشمس (والاختيار) وقته من ذلك أيضا (الى اسفار) وهو الاضاءة لخبر جبريل السابق  
وقوله فيه بالنسبة اليها الوقت ما بين هذين محمول على وقت الاختيار وبعده وقت جواز بلا كراهة الى الاجراء ثم بها الى

الطلوع وتأخيرها الى ان يبقى ما لا يسعها حرام وفعلاها أول وقتها فضيلة ولها وقت ضرورة فلها ستة أوقات وتعبري فيما ذكر بالقاء أولى من تعبيره فيه بالواو لان فادتها التعقيب المقصود (وكره تسمية مغرب عشاء وعشاء عتمة) للنهي عن الاول في خبر البخاري لا تغلبنكم الاعراب على اسم صلاتكم المغرب وتقول الاعراب هي العشاء وعن الثاني في خبر مسلم لا تغلبنكم الاعراب على اسم صلاتكم الا انها العشاء وهم يعمون بالابل بفتح أوله وضمه وفي رواية بحلاب الابل قال في شرح مسلم معناه انهم يسمونها النعمة لكونهم يعمون بحلاب الابل أي يؤخروه الى شدة الظلام فالعتمة شدة الظلمة وما ذكر من الكراهة في الثاني هو ما حرم به النووي في كتبه لكنه خالف في المجموع فقال نص الشافعي على انه يستحب ان لا تسمى العشاء عتمة وذهب اليه المحققون من أصحابنا وقالت طائفة قليلة يكره (و) كره (نوم) قبلها أي العشاء

وان عبر بالواو فالمراد منه معلوم لانه بين فيه أوائل الاوقات واواخرها ومن لازمه التعقيب ع ش (فائدة) الحكمة في كون المكتوبات سبعة عشر ركعة ان زمن اليقظة من اليوم والليل سبعة عشر ساعة غالبا اثنا عشر نهارا وهو ثلاث ساعات من الغروب وساعتين من الفجر فجعل لكل ساعة ركعة جبرالما يقع فيها من التقصير وحكمة اختصاص الخمس بهذه الاوقات تعبدى كما قاله اكثر العلماء وابدى غيره حكما من أحسنها تذكر الانسان بها نشأته اذ ولادته كطلوع الشمس ونشؤه كارتفاعها وشبابه كوقوفها عند الاستواء وكهولته كميلها وشيخوخته كقربها للغروب وموته كغروبها وفناء جسمه كانهما قاترا هاب الشفق فوجب العشاء حينئذ تذكر كذلك كما ان كماله في البطن وتهدئه للخروج كطلوع الفجر الذي هو مقدمة لطلوع الشمس فوجب الصبح حينئذ لذلك وكان حكمة كون الصبح ركعتين بقاء الكسل والعصرين أربعين لتوفر النشاط عندهما والمغرب ثلاثا لتأخرها وتر النهار ولم تكن واحدة لانها يترامن البتر وهو القطع والحقت العشاء بالعصرين لتعبر نقص الليل عن النهار اذ فيه رمضان وفي النهار ثلاثة لكون النفس على الحركة فيه أقوى شرح م ر (قوله وكره تسمية مغرب عشاء) ظاهره ولو بالتغليب وفي كلام سم انه لا يكره معه ع ش أي كان يقال العشاء من (قوله وعشاء عتمة) أي وتسمية عشاء عتمة وحينئذ فيه العطف على معمولي عامل واحد خلافا للشويزي اه قال في ع ب ولا يكره ان يقال لهما العشاء ان شويزي (قوله لا تغلبنكم الاعراب) أي لا تتبعوا الاعراب في تسميتهم المغرب عشاء لان الله تعالى سماها مغربا وتسمية الله خير من تسميتهم والسر في النهي خوف الاشتباه على غيرهم من المسلمين شرح البخاري لشيخ الاسلام (قوله وتقول الاعراب) فيه اظهار في مقام الاضمار لاية وهم من ان الفعل مسند لضمير المخاطب (قوله المغرب) بتثنية الباء كما ضبطه بالقلم شويزي فالجر على البدلية والرفع على كونه خبرا محذوف والنصب على كونه مفعولا محذوف (قوله وضمه) أي مع كسر التاء فيها ع ش (قوله يستحب ان لا تسمى الخ) فكون التسمية بذلك خلاف الاولى والمعتمد الكراهة شرح م ر (قوله وكره نوم) أي اذا طن تيقظه في الوقت والاحرم ولو غلب عليه النوم بعد دخول الوقت وعزمه على الفعل وازال تمييزه فلا حرمة فيه مع ما لا نقول كراهة شرح م ر (قوله قبلها) أي وبعد دخول وقتها أي الحقيقي م ر ولا يحرم النوم قبل الوقت وان علم عدم استيقاظه فيه لانه لم يخاطب بالصلاة قبل دخول وقتها ع ش على م ر وعبارة الشويزي وكراهة النوم قبل الصلاة بعد دخول وقتها تجرى في سائر اوقات وانما خص الكراهة



بالعشاء لانها محل النوم غالباً كما في شرح م ر وقوله ولا يحرم النوم قبل الوقت  
 أي وان قصد عدم فعلها في وقتها كما اذا نام قبل دخول وقت الجمعة فاصداً ترهما  
 فلا يحرم وان قلنا بوجود السعي على بعيد الدار والفرق انه لما كان بعيد الدار  
 لا يمكنه الذهاب الى الجمعة الا بالسعي قبلها انزل ما يمكن فيه السعي منزلة وقت  
 الجمعة لانه لو لم يعتبر لادى الى عدم طلبها منه والنوم لمسا يمكن مستلزماً لتفويت  
 الجمعة اعتبر حرمة خطابه بالجمعة وهو لا يخاطب قبل دخول الوقت لكن في سم  
 على حصر حرمة النوم قبل الجمعة هي قياس وجوب السعي على بعيد الدار وظاهر  
 انه لو كان بعيد الدار وجب عليه السعي قبل الوقت وحرم النوم المفوت لذلك السعي  
 الواجب ع ش على م ر وعبارة شوبري ونوم قبلها ولو وقت المغرب ان يجمع  
 حجروا عند م ر خلافه قال الشيخ وقد يقال النوم المحذور اذا وقع قبل فعلها  
 وأوجب تأخيرها الى وقتها فلم يتبع الا قبل وقتها لانيه قبل فعلها وقد يصور باليوم قبل  
 فعل المغرب من قصد الجمع وان كانت الكراهة من جهة المغرب أيضاً ويمكن أيضاً  
 ان يصور بنوم خفيف لا يمنع الجمع فاذا أراد الجمع كره ان ينام بعد المغرب قبل فعل  
 العشاء وان اتفق زوال النوم قبل طول الفصل فلي تأمل ابن حجر (قوله وحديث بعدها)  
 أي بعد فعلها ع ش ما لم تكن مجموعة جمع تقديم فلا يكره الحديث الا بعد دخول  
 وقتها ومضى وقت الفراغ منها غالباً شوبري وافهم كلام المصنف عدم كراهة الحديث  
 قبلها لكن قضية التعليل عدم الفرق قاله الاسنوي وقد يجاب بان اباحة الكلام قبل  
 تنهي الامر بإيقاع الصلاة في وقت الاختيار وما بعد الصلاة فلا ضابط له فخوف  
 الفوات فيه أكثر شرح م ر وفارق الكراهة فيما اذا جمع العصر مع الظهر تقديماً  
 حيث كرهت الصلاة بعده وان لم يدخل وقت العصر بان المعنى الذي لاجله كره  
 الحديث بعدها مفقود وكراهة الصلاة بعد العصر منوطة بفعلها وقد وجد اه سم  
 وماذا كره من كراهة النوم والحديث يجري في سائر الصلوات وانما خصت العشاء  
 بذكرها لانها محل النوم اصالة وانما لم يكره الحديث قبل الفعل لان الوقت باعث  
 على تركه بطلب الفعل فيه كما في قل على الجلال والحق بالحديث الخياطة وينبغي  
 قاله في شرح الارشاد شوبري ولعله لغير نحو سائر العورة ومثل الخياطة الكتابة وينبغي  
 ان لا تكون للقرآن أو العلم المنتفع به حل (قوله اما المكروه الخ) كالتكلم بما لا يعنيه  
 ع ش (قوله وايأس ضيف) أي من حيث انه ضيف ولو فاسقاً فلا يخالف تحريم  
 الجاوس مع الفساق ايأب أي لانه من حيث الفسق شوبري وعبارة زى قوله  
 وايأس ضيف ظاهر كلامهم هنالاه لا فرق بين كون الضيف فاسقاً أولاً وينافيه

(وحديث بعدها) لانه صلى  
 الله عليه وسلم كان يكرههما  
 رواه الشيخان ولانه بالاول  
 يؤخر العشاء عن أول وقتها  
 وبالثاني يتأخر نومه فيضاف  
 فوت صلاة الليل ان كان له  
 صلاة ليل أو فوت الصبح عن  
 وقتها أو عن أوله والمراد  
 الحديث المباح في غيره هذا  
 الوقت اما المكروه ثم فهو هذا  
 اشد كراهة (الاف خير)  
 كقراءة قرآن وحديث  
 ومذاكرة علم وايأس ضيف

ما في الشهادات انهم عدوا من الصغائر المجلوس مع الفساق اناسا لهم ويحب بان  
ما هنا مخصص بغير الفاسق اما هو فلا ينسب اناسه بل يحرم ذلك اه ومثله ع ش  
وعبارته ان اناسه من حيث انه فاسق حرام وكذا ان لم يلاحظ في اناسه شيئا  
واما اناسه لكونه شيئا أو عمله فيصوز اه (قوله ومحادثة الرجل أهله) ولو كانت  
فاسقة ع شر (قوله عامة ليله) أي أكثره ع ش (قوله عن بني اسرائيل) أي عن  
عبادهم وزهادهم لاجل التخلق باخلاقهم (قوله وسن تعجيل صلاة) لقوله تعالى  
فاستبقوا الخيرات وسارعوا الى مغفرة من ربكم ولقوله عليه الصلاة والسلام الصلاة  
في أول الوقت رضوان الله وفي آخره عفو الله قال اما من الشافعي رضوان الله انما يكون  
للمحسنين والعفو يشبه ان يكون للمقصرين وقد يجب اخراج الصلاة عن وقتها  
كما اذا خيف انفجار الميت او فوات الحج أو فوات انقاذ الاسير أو الغريق لو شرع فيها  
حل ثم ان المراد بالتعجيل المبادرة بها واطلاق التعجيل على المبادرة مجاز مرسل علاقته  
المجاورة لان التعجيل جعل الشيء قبل وقته وليس مراد هنا ويحتمل ان يكون استعارة  
حيث شبه المبادرة بالتعجيل للمبالغة فيها واستعار التعجيل للمبادرة بجماع الطلب  
المؤكّد ويندب للامام الحرص على أول الوقت لكن بعد مضي قدر اجتماع الناس  
وفعالهم لا سيما عادة ويده يصلي بمن حضروا ن قل لان الاصح ان الجماعة الملية أوله  
أفضل من الكثيرة آخره ولا ينتظر ولو نحو شريف وعالم فان انتظره كره ع ش على م  
(قوله ولو عشاء) الغاية للرد على القائل بسن تأخيرها تمسكا بالخبر الا في وسيا في  
الجواب عنه وعبارة م ر وفي قول تأخير العشاء أفضل مالم يجاوز وقت الاختيار  
والاختيار ان تؤخر عن ثلث الليل وفي قول عن نصفه خبر لولا ان اشق على أمتي  
لاخرت العشاء الى نصف الليل ورجحه المصنف في شرح مسلم (قوله لاول وقتها) أي  
اذا تبين دخوله زى واللام بمعنى في أو بمعنى عند كما في قوله تعالى اقم الصلاة لذالك  
الشمس أي عند زوالها ع ش (قوله ولفظ الصحيحين) أي هذا الحديث تقوية للحديث  
المتقدم وإشارة الى انه لا تعارض بين الحديثين لان حديث الصحيحين مطلق وحديث  
ابن مسعود مقيد فيجمل المطلق على المقيد ع ش مع ابضاح وأما خبر اسفروا بالفجر فانه  
اعظم للاجرف معارض بما ذكره ل ولكن يحتاج المرجح يرجح الاول عليه ولعل المرجح  
كونه رواية الصحيحين على ان المراد بالاسفار ظهور الفجر الذي يعلم به طلوعه فالأخير  
اليه أفضل من تعجيله عند ظن طلوعه كما في شرح م ر (قوله لوقتها) أي المستحب وفي  
البحاري ايراده أيضا بلفظ على وقتها قال القرطبي وغيره قوله لوقتها اللام للاستقبال  
مثل قوله فطلقوهن لعدتهن أي مستقبلات عدتهن وقيل لا ابتداء كقوله أقم الصلاة

ومحادثة الرجل أهله الحاجة  
كملاطفة فلا يكره لانه خير  
ناجز فلا يترك لفسدة متوهمة  
وروى الحاكم عن عمران بن  
حصين قال كان النبي صلى  
الله عليه وسلم يحدثنا عامة  
إليه عن بني اسرائيل (وسن  
تعجيل صلاة) ولو عشاء (لاول  
وقتها) لخبر ابن مسعود سألت  
النبي صلى الله عليه وسلم أي  
الاعمال أفضل قال الصلاة  
لاول وقتها رواه الدارقطني  
وغيره وقال الحاكم انه على  
شرط الصحيحين ولفظ الصحيحين  
لوقتها وأما خبر كان النبي  
صلى الله عليه وسلم

لذلك الشمس وقيل بمعنى في وقوله على وقتها قيل على بمعنى الام فقيه ما تقدم وقيل  
لارادة الاستعلاء على الوقت وفائدة تحقق دخول الوقت لتقع الصلاة فيه فتح الباري  
شوبري (قوله يستحب) أي يجب فالسين والتاء زائدان قال ق ل وهذا فهمه الراوي  
من فعله عليه الصلاة والسلام وليس من كلامه اه (قوله هو الذي واظب عليه)  
اي وأما التأخير فكان لعذر ومصلحة تقتضيه ولا يشك كل عليه أن كان تفيد التكرار  
لانا نقول أما أولا فافادتها التكرار ليس من وضعها بل بحسب القرائن المختلفة  
بالاستعمال وأما ثانيا فنقول سلمنا افادتها التكرار لكن يصدق بثلاث مرات وتكررها  
بتكرار العذر والاكثر التجميل بل هو الاصل ع ش على م ر (قوله لكن الاقوى  
دليلا الخ) أي المتبادر من الدلة ذلك ح ل أي وان كان الحكم هو الاقل ولقائل  
ان يقول ان صح ان تجميلها هو الذي واظب عليه فكيف يكون الاقوى دليلا تأخيرها  
الى آخر ما ذكر وان لم يصح فكيف يصح الجواب ويجاب بان ذلك أمر محتمل لا مانع منه  
وبه تجتمع الدلة وهذا لا ينافي ان الاقوى المتبادر من الدلة خلافه سم وكان المراد بقوله  
ويجاب الخ انه لما تبين انه كان يستحب التأخير احتمل ان يكون تجميله لعمله برغبة  
الصحابة في التجميل مشقة انتظارهم ما لتعبهم في اشغالهم التي كانوا بها تماروا وخشية  
فوات اشغالهم التي يحتاجون اليها في آخر ليهم وانتظارهم العشاء وربما فوت عليهم  
ما يحتاجون لفعله بعد فجهور الاصحاب أخذوا بظاهر مواظبته على التجميل فجعلوه افضل  
والنوروى نظر الى انه حيث ثبت عنه استحباب التأخير واحتمل ان التجميل لعارض جعل  
التأخير هو الاقوى في الدليل ع ش وحاصل الجواب اختيار الشق الاول وان التأخير  
كان لمصلحة كانتظار بعض الصحابة الغائبين لاشغالهم (قوله باسبابها) المراد  
بالسبب ما يتعلق بها لا السبب الحقيقي وعجاجة ع ش أي ما يطلب لاجلها اعم من  
ان يكون شرطا او مكملا (قوله ولا يضر فعل راتبة الخ) هذه العبارة تقتضي ان فعل  
الراتبة واكل اللقم ليسا من الاسباب لان المتبادر السبب الحقيقي وعجاجة شرح م ر  
تقتضي انها من اقسامها باسبابها من طهارة واذان وستر واكل لقم وتقديم سنة  
راتبة اه وجعل اكل اللقم سببا باعتبار ما يترتب عليه من تحصيل الخشوع فيها ع ش  
ولعل العبرة في ذلك كله بالوسط من غالب الناس لثلاث يختلف وقت الفضيلة باختلاف  
احوال المصلين وهو غير معهود شرح م ر (قوله لم يضر) أي في سن التجميل بل يكون مجعلا  
ح ل (قوله في الذنائر) معتمد وهو بالذال المعجمة ع ش (قوله مع صور نحو الاربعين) منها  
نذب التأخير لمن يرمى الجمار وليسافر سائرا وقت الاولى والواقف بعرفة فيؤخر المغرب  
وان كان نارلا وقتها ليجتمعها مع العشاء بمزلة لفة وان يقن وجود الماء أو السترة أو الجماعة

يستحب أن يؤخر العشاء  
وأجاب عنه في المجموع بان  
تجميلها هو الذي واظب عليه  
صلى الله عليه وسلم ثم قال لكن  
الاقوى دليلا تأخيرها الى  
ثلث الليل ونصفه ويحصل  
تجميلها (باشتغال) أول وقتها  
(باسبابها) كطهر وستر الى  
أن يفعلها وهذا من زيادتي ولا  
يضر فعل راتبة ولا شغل  
خفيف وأكل لقم بل لو اشتغل  
بالاسباب قبل الوقت وأخر  
بقدرها الصلاة بعده لم يضر فانه  
في الذنائر ويستثنى من سن  
التجميل مع صور ذكرت  
بعضها في شرح الروض وغيره  
ما ذكرته بقولي

آخر الوقت فم الافضل أن يصلي مرتين مرة في أول الوقت منقودا ثم في الجماعة وللقادر  
على القيام آخر الوقت ولدا ثم المحدث اذا رجا الانقطاع ولمن اشتبه عليه الوقت في يوم  
غيم حتى يتيقنه أو يظن فواتها أو أخرها وضابطه ان كل كمال كالجماعة اقترن بالتأخير  
وحلى عنه التقديم يكون التأخير معه أفضل شرح مر باختصار (قوله وسن) أى في غير  
أيام الدجال أما هي فلا يسن فيها الا براد اذا لا يرجي زوال الحر في وقت يذهب فيه طالب  
الجماعة مع بقاء الوقت المقدور نقل مثله عن شيخنا زى معللا له بانتفاء الظل وأما البوادي  
التي ليس بها حيطان يمشى فيها طالب الجماعة فالظاهر كما هو قضية اطلاقهم سن  
الابراد فيها لانه وان لم يوجد فيها ظل يمشى فيه طالب الجماعة تنكسر سورة الحرأى  
شدته بل وهى من شأنه ان يكون فيها ظل يمشى فيه طالب الجماعة بتقدير وجود  
شاخص فيها كالأشجار ع ش (قوله بظهر) الباء للتعدية يقال ابرده اذ دخله في وقت  
البرودة وكل من الباء من والامين متعلق بابراد وكذا قول الشارح الى ان يصير ويصح  
ان تكون اللام في قوله متصل متعلقة بسن المقدور وهو أولى شيخنا (قوله أى تأخير فعلها)  
خرج اذ انها لا يسن الا براد به الا تقوم بعلم انهم اذا سمعوا الاذان يتكفون الحضور مع  
المسئلة فيسن الا براد به برماوى باختصار (قوله لشدة حر) اللام بمعنى فى او بمعنى عند  
وقوله ببلد أى في بلد (قوله حار) أى وضعه الحرارة كالكفة وبعض بلاد العراق وان  
خالات وضع قطرها حل (قوله الى ان يصير الخ) ولا يشترط في سن التأخير وجود الظل  
المذكور بل يسن الا براد وان لم يكن في طريقه ظل أصلا لان شدة الحر تنكسر بالتأخير  
كما أفاده ع ش شيخنا ح ف (قوله فابرردوا بالصلاة) الباء للتعدية وقيل زائدة ومعنى  
ابرردوا أخر و على سبيل التضمين فتح البارى شوبرى (قوله وفي رواية الخ) هذه مبينة  
للمراد من الاولى ع ش فقيه حمل المطلق على المقيد (قوله من فيج جهنم) يجوز ان تكون  
ابتدائية او تبعيضية وهو الوجه شوبرى (قوله أى هيئانها وانتشار لهما) من كلام  
الراوى وظاهره انه في كل من الروايتين ع ش وقد ورد أيضا ان شدة البرد من فيج  
جهنم فهل يسن الا براد فيه المعتمدا لان الحر له وقت تنكسر سورتة فيه بخلاف  
البرد وهذا أولى مما نقل عن شيخنا من ان الا براد من الحر رخصة فلا يقاس عليها لان  
الصحيح من مذهب الشافعى صحة القياس على الرخص ح ل (قوله لمصل جماعة) أى  
لمريد صلاتها وهو قيد في غير المسجد فقط على المعتمدا لانه يسن الا براد لمن فرد يريد الصلاة  
في المسجد على المعتمد كما في شرح مر والقيود المذكورة في المتن سبعة (قوله أو بضعهم)  
شامل لا واحد فليظن (قوله بشقة تسلب الخشوع او كماله) وحيفئذ تكون صلاتهم مع  
هذا التأخير أفضل من صلاة الواحد منهم جماعة في بيته حل (قوله باردين أو معتدلين)

(و) سن (ابراد بظهر) أى  
تأخير فعلها عن أول وقتها  
(لشدة حر بابراد حار) الى أن  
يصير للحيطان ظل يمشى فيه  
طالب الجماعة لخبر الصحابين  
اذا اشتد الحر فابرردوا بالصلاة  
وفي رواية لا بخارى بالظهور فان  
شدة الحر من فيج جهنم أى  
هيئانها ولا يجاوز به نصف  
الوقت وهذا (المصلى جماعة  
بصلى) مسجد أو غيره (بأقونه)  
كاهم أو بضعهم (بمشقة) في  
طريقهم اليه فلا يسن في رقت  
وبلد باردين أو معتدلين



وان عرض فيه ما حشد كذا يفيد عموم كلامه هنا فلا بد أن يكون الحر الشديد في زمنه  
عادة زى وح ل (قوله ولا لمن يصلي بيته منفردا) هذا محترز قوله بمصلي وترك محترز  
الذي قبله أي جماعة لان الأفراد ان كان في المسجد فيسن الا براد أيضا وان كان في  
غيره فلا يسن فسكت عليه لان فيه تفصيلا وقوله ولا لجماعة بمصلي الخ محترز قوله  
بمشقة وقوله أو حضوره ولا يأتيهم الخ محترز قوله يأتيونه وقوله أو يأتيهم غيرهم الخ محترز  
قوله بمشقة أيضا فكان الانسب ذكره مع قوله ولا لجماعة لانه أخوه في الخروج بالقيود  
الاخير تأمل شيخنا (قوله ولا يأتيهم غيرهم) أي وكانوا فيه مقيمين بخلاف ما اذا كان  
بأتيهم غيرهم بمشقة فيسن للحاضرين بالمصلي الا براد ولو كان فيهم الامام حل نعم امام  
محل الجماعة المقيم فيه يسن له تبعاهم زى (قوله وخرج بالظهر غيرها) أخره عن قوله فلا  
يسن في وقت الخ مع ان القيود ومحترضا مؤخره في المتن عن الظاهر لعله لان ما ذكره  
في الشارح من قوله فلا يسن الخ محترز لقيود غير الظاهر فاراد تكميل ما يتعلق بغير الظاهر  
منطوقا ومفهوما ثم ذكر محترضا للظهر فكانه جعل الظاهر قسما تحتها افراد وغيره قسما آخر  
عش والاولى أن يقال أخره لتعلق ما بعده به (قوله ولو جمعة) الغاية للرد كما في المحلى (قوله  
لشدة خطوفوها) المراد بالخطر الخوف أي لانها لا تقضى بخلاف غيرها (قوله بيان  
للجواز) فإرشاد الى انه يجوز تأخيرها وان كان من حقها ان لا تؤخر لانها مضافة لليوم  
ويستحب التذكير اليها حل (قوله مع عظمها الخ) أي لان عظمها رجايتوهم منه وجوب  
تجملها عدم وجواز الا برادها (قوله الاول) أي شدة خطوفوها أي ما اشتمل عليه من  
التكاسل فهذا هو المنتفى في حقه وقد يقال هو وان انتفى في حقه لم ينتف في حق الصحابة  
الذين كانوا يبردون معه الا أن يقال بركة النبي صلى الله عليه وسلم مع حرصهم على  
اتباعه تمنع عنهم ذلك (قوله ركعة) بان رفع رأسه من السجدة الثانية عش (قوله من  
صلاته) ولو نفلا م ر (قوله فالكل اداء الخ) ونقل الزركشي كالقمولى عن اصحاب  
انه حيث شرع فيها في الوقت نوى الاداء وان لم يبق منه ما يسع ركعة وقال الامام  
لا وجه لنية الاداء اذا علم ان الوقت لا يسعها بل لا يصح واستوجه حجر في شرح ع ب  
حل كلام الامام على ما اذا نوى الاداء الشرعى وكلام الاصحاب على ما اذا لم ينو  
والصواب ما قاله الامام وبه أفتى شيخنا الشهاب م ر شوبرى وع ش على م ر (قوله  
على معظم) لاحاجة لقوله معظم مع ذكر أفعال لانها مشتملة على جميع الأفعال لان  
الجلوس بين السجدين يشبهه جلوس التشهد الا أن براد بالأفعال ما يشمل نحو قعود  
التشهد أو فعل القلب واللسان كالتكبير لعل على التحريم حاصل الجواب ان المراد  
بالأفعال ما يشمل الأقوال لانها فعل اللسان كالتشهد والصلاة على النبي والسلام

ولا لمن يصلي بيته منفردا  
أو جماعة ولا لجماعة بمصلي  
يأتيونه بسلام مشقة أو حضوره  
ولا يأتيهم غيرهم أو يأتيهم  
غيرهم بلام مشقة عليه في اتيانه  
كان كان منزله بقرب المصلي  
أو بعيدا وثم ظل يأتي فيه  
وتعبري بمصلي وبمشقة أهم  
من تعبيرة بمسجد وعن بعد  
وخرج بالظهر غيرها ولو جمعة  
لشدة خطوفوها المؤدى اليه  
تأخيرها بالتكاسل ولان الناس  
مأمورون بالتذكير اليها فلا  
يتأذون بالخروفا في الصحبة  
من انه صلى الله عليه وسلم  
كان يبردها بيان للجواز فيماع  
عظمها مع ان التعليل الاول  
منتفى في حقه صلى الله عليه  
وسلم (ومن وقع من صلاته في  
وقتها ركعة) فأكثر والباقي  
بعده (فالكل اداء والا فقضاء)  
نحو الصحبة من ادرك ركعة  
من الصلاة فقد أدرك الصلاة  
أي مؤداة ومفهومة ان من لم  
يدرك ركعة لا يدرك الصلاة  
مؤداة والفرق ان الركعة تشتمل  
على معظم أفعال الصلاة اذ معظم  
الباقى

لان الركعة الاولى خاتمت عنها (قوله كالتكرير) قال الشيخ في آياته انما لم يجعله تذكيرا حقيقة لان التكرير هو الاتيان بالشئ ثانيا مراد به تأكيد الاول وهذا ليس كذلك اذا ما بعد الركعة مقصود في نفسه كالأولى كما ان كل واحدة من خمس اليوم ليست تذكيرا لثلاثها في الامس اه شوبري (قوله ومن جهل الوقت الخ) كان المناسب ذكر هذا في شروط الصلاة عند الكلام على معرفة الوقت الا ان يقال له مناسبة هنالاه لما قال وسن تجعل صلاة لاول وقتها ناسب أن يذكره هنا اه برماوى (قوله ولم يخبره الخ) مفهومه انه اذا أخبره ثقة عن علم لا يجوز له الاجتهاد وينافيه قول من راجت جوازا ان قدر على اليقين الخ الا ان يقال محل جواز الاجتهاد عند القدرة على اليقين قبل حصول اليقين له باخبار الثقة المذكور أو بعلم نفسه واما بعد حصول اليقين بما ذكر فلا يجوز له الاجتهاد المخالف لما ذكره ويدل له قول من راجت قدر ولم يقل ان حصل له يقين فتأمل ومقتضى كلام الروضة العمل بقول المخبر عن علم ولو امكنه هو العلم بخلاف القبلة و الفرق بينهما بتكرار الاوقات فيعسر العلم كل وقت بخلاف القبلة فانه اذا علم عينها مرة اكتفى به بقية عمره مادام مقيما بمكانه شرح م ر (قوله اجتهاد وجوبا) ان لم يقدر على اليقين وجوازا ان قدر عليه زى وشوبري وعش وهذا يقتضى ان الاجتهاد والعلم بالنفس في مرتبة واحدة وانظر هذا مع قولهم المراتب ثلاث اذ قضية هذا ان المراتب ثنتان فقط تدبر شيخنا (قوله تكبيطة وصوت ديك) ظاهره انه يصلى بمجرد سماع صوت الديك ونحوه قال حل وهو غير مراد بل المراد انه يجعل ذلك علامة يجتهد بها كان يتأمل في الخياطة التي فعلها هل أسرع فيها عن عادته أولا وهل اذن الديك قبل عادته بان كان ثم علامة يعرف بها وقت اذانه المعتاد الى غير ذلك مما ذكره قال ويدل على ذلك قول المتن اجتهد بنحو ورد فجعل الورد ونحوه الا لا اجتهاد ولم يقل اعتمد على ورد ونحوه اه وهو ظاهر ع ش أى فالباء في بنحو ورد لا لانه وقيل انها المسببية أى اجتهد بسبب بنحو ورد فجعل هذه العلامات دلائل بمعنى انه اذا وجد شئ من هذه العلامات اجتهد هل دخل الوقت ام لا وهل استجمل في قراءته ام لا (فائدة) قد اشتهر ان الديك يؤذن عند اذان جلة العرش وانه يقول في صياحه يا غافلين اذكروا الله برماوى باختصار وروى الغزالي عن ميمون بن مهران قال بلغني ان تحت العرش ملكا في صورة ديك فاذا مضى ثلث الليل الاول ضرب بجناحه وقال ليقيم القائمون واذا مضى نصف الليل قال ليقيم المصلون واذا طلع الفجر قال ليقيم الغافلون وعليهم اوزارهم وروى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الديك الافرق حبيبي وحبيب حبيبي جبريل يحرس بيته وستة عشر بيتا من جيرانه أى يحرسهم من الشياطين وفي رواية انه عليه الصلاة

كالتكرير لها فاجعل ما بعد الوقت  
تابع لها بخلاف ما دونها (ومن  
جهل الوقت) لغيم أو حبس  
بيت مظلم وغير ذلك ولم يخبره  
به ثقة عن علم (اجتهد) ان  
قدر (بنحو ورد) تكبيطة  
وصوت ديك

والسلام كان له ذلك أبيض وقال الديك الأبيض في البيت بركة اه دميري (قوله  
 محبر) أي جربت أصابته للوقت حل بحيث غلب على الظن عدم تخلفه شو برى  
 (قوله وله) أي الأعمى سواء كان قادرا على الاجتهاد أولا (قوله وللأعمى والبصير  
 تقليد المؤذن) أي كما أنهما الاجتهاد (قوله الثقة) خرج الفاسق والصبي المميز وقوله  
 العارف أي بالآوقات لا عن اجتهاد واما لو علم ان اذانه في الغيم استند فيه للاجتهاد  
 فلا يقلده وكذا في العفو حل وم ر واعلم ان مراتب الوقت ثلاثة الاولى العلم بنفسه  
 وفي مرتبته اخبار الثقة عن علم والمؤذن العارف في العفو فيقتير الشخص بين هذه  
 الثلاثة وفي منهاها المزولة والساعات والمناسك الصحيحة فهذه كلها في المرتبة  
 الاولى والمرتبة الثانية الاجتهاد والمؤذن العارف في الغيم والمرتبة الثالثة تقليد  
 المجتهد ثم ان كونها ثلاثة في الجملة أي فيما اذا حصل العلم بالنفس مثلا بدليل قول  
 زى وم ر اجتهد وجوب الخ تدبر (قوله في الغيم) قد يقال هو في يوم الغيم يجتهد  
 فالتعويل عليه في المعنى تقليد المجتهد ولا يجوز تقليده الا عاجزا كاعى البصر أو البصيرة  
 الا ان يجب ان يكون مرتبة من المجتهد فقد يكون اعتمد على أمر قوي كان كشافا مهابة  
 له فيكون ابعد عن الخطأ من المجتهد فهو مرتبة بين الخبر عن علم والمجتهد اه م ر  
 شو برى وعليه تكون المراتب أربعة (قوله وكما الخبر عن علم) أي فيمتنع الاجتهاد  
 مع وجوده وهو واضح حيث لم يعلم ان اذانه عن اجتهاد والا فلا يجوز ان يقلده وللنجم  
 والحاسب العمل بعرفتهما وليس لغيرهما تقليد هما وظاهره وان غلب على ظنه صدقهما  
 والاوّل من يرى ان أوّل الوقت طلوع النجم الفلاني والثاني من يعتمد منازل القمر  
 والشمس وتقدير سيرهما اه حل والمعتمد انه متى غلب على ظنه صدقهما جاز  
 تقليدهما قياسا على الصوم كما في ع ش على م ر وقرره شيخنا ح ف  
 (قوله فان علم) أي ولو بخبر عدل رواية عن علم لا عن اجتهاد جبر شو برى (قوله  
 أو بعده) وهي حجة نقضاء لا اثم فيه حل (قوله اعم من تعبيره بالقضاء) لان  
 الاعادة شاملة لما اذا علم في الوقت أو قبله بخلاف القضاء ع ش والمراد الاعادة  
 اللغوية وهي فعل العبادة ثانيا مطلقا أي في الوقت أو لا وفيه ان القضاء يطلق لغة على  
 الاداء مطلقا أي في الوقت أم لا فيمكن حل كلام الاصل عليه فالعبارة ان متساويتان  
 تدبر (قوله ان فات بلا عذر) أي ما لم يلزم عليه فوات الترتيب كما يعلم مما سياتي كان  
 فاته الظاهر بعذر والعصر بلا عذر فيبدأ بالظهور ندبا خلافا لمن قال قياس قولهم انه يجب  
 قضاء ما فات بتعريض عذر فوراً انه يجب البداءة بالعصر وان فات الترتيب المحبوب  
 وعورض بان خلاف الترتيب خلاف في الصحة ومراعاتها أولى من مراعاة الكمالات

محبر سواء البصير والأعمى  
 وله كالبصير العاجز تقليد مجتهد  
 لجبره في الجملة قال النووي  
 وللأعمى والبصير تقليد  
 المؤذن الثقة العارف في الغيم  
 لانه لا يؤذن الا في الوقت اما  
 في العفو فكما لخبر عن علم  
 (فان علم) ان (مسئلته)  
 بالاجتهاد وقعت (قبل وقتها)  
 وعلم بذلك فيه أو قبله أو بعده  
 (اعاد) وجوبا فان علم وقوعها  
 فيه أو بعده أو لم يتبين الحال لم  
 تجب الاعادة وتعبيري  
 بالاعادة اعم من تعبيره  
 بالقضاء (ويبادر بقائمت)  
 وجوبا ان فات بلا عذر ويندب  
 ان فات بعذر

كنوم ونسيان تجهيل البراءة  
الذمة ونحوها المحييين من نام  
عن صلاة ونسيانها فليصلها اذا  
ذكرها (وسن ترتيبه) أى  
الفائت فيقضى الصبح قبل  
الظهر وهكذا (وتقديمه على  
حاضرة لم يخف فوتها) محاسبة  
للاداء فان خاف فوتها بدأها  
وجوبا لثلا تصير فائتة  
وتعيرى كالاصل وكثير يلزم  
يخف فوتها صادق بما اذا  
امكنه ان يدرك ركعة من  
الحاضرة فيسن تقديم الفائت  
عليها في ذلك أيضا وبه صرح  
في الكفاية وان اقتضت  
عبارة الروضة كالشرحين  
خلافه ويحمل اطلاق تحريم  
اخراج بعض الصلاة عن  
وقتها على غير هذا ونحوه ولو  
تذكر فائتة بعد شروعه في  
حاضرة اتمها ضاق الوقت أو  
اتسع ولو شرع في فائتة معتقدا  
سعة الوقت فبان ضيقه عن  
ادراكها اداء واجب قطعها  
(وكره)

التي تصح الصلاة بدونها حل و مر واذا شك في مقدار ما عليه من الصلوات قضى  
ما لم يتيقن فعله وهذا هو المعتمد وقال النووي يقضى ما يتيقن تركه اه برماوى  
(قوله كنوم) أى ما لم يكن في الوقت مع ظن عدم الاستيقاظ فيه أو الشك والاحرم  
ح ل (قوله ونسيان) حيث لم ينشأ عن منهي عنه كلعب شطرنج والافلا يكون عذرا  
ح ل وقوله عن منهي عنه أى ولو نهى كراهة لان لعب الشطرنج مكروه لاحرام قال  
ع ش وهذا يخص خبر رفع عن أمي الخطأ والنسيان اه وفيه على مر ولودخل  
وقت الصلاة وعزم على الفعل ثم تشاغل في مطالعة أو صنعة أو نحوها حتى خرج  
الوقت وهو غافل فلا يحرم عليه لان هذا نسيان لم ينشأ عن تقصير منه (قوله فليصلها  
الخ) دل على طلب الصلاة وقت تذكرها فيفيد وجوب الصلاة وكون القضاء على  
الفور وصرفه عن الفورانه لما نام صلى الله عليه وسلم هو وأصحابه في الوادي حتى  
طلعت الشمس ارتحل هو وأصحابه ثم ساروا مدة ثم نزلوا واصلوا فدل ذلك على عدم  
وجوب فورية القضاء وبقي وجوب الصلاة على ظاهره ع ش (قوله وسن ترتيبه)  
ظاهره وان كان المتأخر من الفوات متروكا عدا أى بلا عذر والاول لعذره وهو ما مال  
اليه ط ب وجزبه م ر في شرحه (قوله فيقضى الصبح قبل الظهر) أى اذا كانا  
من يوم واحد فلو كانا من يومين وتأخير يوم الصبح بدأ بالظهر ع ش لان الواجهة  
ان يبدأ بالفائت أولا لمحافظة على الترتيب كما في شرح مر (قوله وتقديمه على حاضرة)  
أى ان تذكره قبل شروعه فيها بدليل قوله ولو تذكر فائتة الخ (قوله لم يخف فوتها)  
أى فوت ادائها وان خاف فوت جماعتها اه زى أى في غير الجمعة (قوله محاسبة  
للاداء) تعليل لسن الترتيب والتقديم (قوله ونحوه كالد) أى وقديني من الوقت  
ما يسعها وكذا اذا علم ما في حد القرب فانه يجب عليه السعي له وان خرج الوقت عن  
فعلها كلها أو بعضها ومنه ما لو علم بوجود الماء وكان بحيث لو طلبه خرج بعض الصلاة  
عن وقتها ع ش (قوله ضاق الوقت أو اتسع) فانت بعذرا وبغيره ع ش (قوله  
معتقدا) ليس بقيد وقوله سعة بفتح السين وكسرها (قوله عن ادراكها) أى عن  
ادراك ركعة بقرينة ما سبق ابن شرف وقل (قوله وجب قطعها) فلاسن قلبها  
نفلا والسلام من ركعتين فراجع ثم رأيت مر قال انه يسن قلبها نفلا سم وظاهره  
ان محله ما لم يقم لثالثة والاوجب قطعها قال ع ش على مر ويمكن حمل قوله وجب  
قطعها على معنى امتنع اتمامها فرضا فلا ينافي قلبها نفلا اه قال شيخنا ح ف ويشترط  
لندب قلبها نفلا ان يكون في الركعة الثانية فان كان في غيرها من أولى أو ثالثة كان  
القلب مباحا ومحله اذا لم يكن القضاء فوريا والاحرم القلب انتهى لكن قول الشارح



وجوب قطعها شامل لما اذا كان القضاء فورياً فيحترق (قوله كراهة تحريم) معتمد فان قلت ما الفرق بين المكروه كراهة تحريم وبين الحرام مع ان كلامهما يفيد الاثم قلت اجيب عن ذلك بان المكروه كراهة ماثبت بدليل يحتمل التأويل والحرام ماثبت بدليل قطعي أو إجماع أو قياس أو لوى أو مساو أه شيخنا عزیزی (قوله وكراهة تنزيه الخ) وعلى كل لا تعتمد الصلاة لان النهی اذا رجع لفساد العبادة ولازمها اقتضى الفساد سواء كان للتحريم أو للتنزيه قاله الجلال المحلى في شرح جمع الجوامع فتكون مع جوازها فاسدة قال الشيخ عميرة وهو مشكل لان العبادة الفاسدة حرام مطلقاً الا ان يقال الاقدام على هذه الصلاة جائز والاستمرار حرام أو يقال هي جائزة من حيث كونها صلاة حرام من حيث كونها فاسدة حل وسم وأيضاً فباحة الصلاة على القول بكراهة التنزيه من حيث ذاتها لا ينافي حرمة الاقدام عليها من حيث عدم الافعال مع انه لا بعد في اباحة الاقدام على ما لا يعتقد اذا كانت الكراهة فيه لا تنزيه ولم يقصد بذلك التلاعب وفارق كراهة الزمان كراهة المكان حيث انعقدت فيه معها بان الفعل في الزمان يذهب جزء منه فكان النهی منصرفاً لا يذهب هذا الجزء في النهی عنه فهو وصف لازم اذا لا يتصور وجود فعل لا يذهب جزء من الزمان وأما المكمل فلا يذهب جزء منه ولا يتأثر بالفعل فالنهي عنه لا يخرج مجاوراً لا لازم فيحقق ذلك فانه نفيس شرح مدر (قوله في غير حرم مكة) وكذا في حرمها عند الخطبة برماوى واعلم ان المذكور هنا خمسة أوقات تحرم الصلاة فيها وبقي سادس وهو اذا مضى الخطيب على المنبر ولا يعترض بعدم ذكره هنا لانه مذكور في باب الجمعة وأيضاً فالكلام هنا في النفل المطلق وهناك تحرم الصلاة مطلقاً فرضاً أو نفلاً ثم انه يجب حينئذ على من يصلي صلاة لها سبب كسنة النية ان يقتصر على ركعتين فان قام الزيادة بطلت وكذا اذا الحرم بهما وصعد قبل تمامهما بخلاف ما اذا أحرم بهما فلامطلقاً قبل الاوقات المكروهة فلا يجب الاقتصار عليهما لان الاول فيه اعراض عن الخطيب شيخنا ح ف (قوله عند استواء) أى يقينا فلو شئت لم تحرم ع ش قال حل قوله عند استواء بان قاربه التحريم لان وقت الاستواء لطيف لا يسع صلاة أه (قوله الا يوم الجمعة) وان لم يحضرها شوبرى (قوله وبعد صلاة صبح) المناسب لما بعده حيث اخر وقت الامر فراعن وقت العصر ان يقدم هذا على قوله عند طلوع شمس ويذكر بعده الاستبراء لاجل الترتيب الخارجى وأجيب بانه قدم الاستواء لاجل الاستثناء الذى بعده فلو أخر مع الاستثناء لتوهم رجوع الاستثناء للصبح وذ كر عقبه الطلوع لتعلقها بالزمان قوله اداء أى مغنيا عن القضاء (قوله حتى ترتفع فيهما) يقتضى ان كراهة الصلاة بعد صلاة الصبح لا تنتهى

كراهة تحريم كما صححه في  
الروضة والمجموع هنا وكراهة  
تنزيه كما في التحقيق وفي  
الطهارة من المجموع (في غير  
حرم مكة صلاة عند استواء)  
للشمس حتى تزول (اليوم  
جمعة) للنهي عنها في خبر مسلم  
والاستثناء في خبر أبي داود  
وغيره (و) عند طلوع شمس  
وبعد صلاة (صبح) اداء لمن  
صلاها (حتى ترتفع) فيهما

بطلوع الشمس قال م ر ونجتم الكراهة في من فعل الفرض ودخل عليه كراهة الوقت (قوله كرمج) طوله سبعة اذرع بذراع الادي وترفع قدره في اربع درج برماوى وجر (قوله للنهي عنها) في خبر الصحيحين مع الاشارة الى حكمة النهي لانها تطلع وتغرب بين قرني الشيطان وحينئذ يسجد لها الكفار ومعنى كونها بين قرنيه ان يدين رأسه منها حتى يكون سجود عابديها سجودا له زى وهذه الحكمة خاصة بالاوقات المتعلقة بالزمان فان قلت الحكمة موجودة في الصلاة التي لها سبب قلت الصلاة المذكورة تحال على سببها وغيرها يحال على موافقة عباد الشمس اطفاء لمخاضا (قوله ولو بمجموعة في وقت الظهر) وعليه ياغزفيقال لنا شخص يحرم عليه صلاة نفل مطلق بعد الزوال أو قبل العصر الى الغروب (قوله غيره متأخر عنها) أى الصلاة بان كان متقدما كصلاة الجنائز لان سببها الغسل ولا يخفى ان هذا متقدم بالنسبة للصلاة وأما بالنسبة للوقت أى وقت الكراهة فقد يكون متقدما وقد يكون متأخرا وقد يكون مقارنا حال ودبارة ب ر تقسيم السبب الى متقدم أو غيره ان كان بالنسبة للوقت فظاهر وان كان بالنسبة الى فعل الصلاة فلا تتأق المقارنة اذ السبب دائما متقدم اه (قوله أو مقارنا كالكسوف والاستسقاء) أى بالنسبة لوقت الكراهة وأما بالنسبة للصلاة الذى هو المراد فلا تتصور المقارنة وفى كلام حمران الكسوف مما سببه متقدم ويؤثره قرلهم لوزال فى أثناء الصلاة اتمها تقدم سببها ل والاولى التمثيل له بالجماعة فى المعادة مدابغى واعترض بان الجماعة شرط فيها لاسبب وسببها تخصيص الشواب (قوله كفاية) مثال لما سببه متقدم وسببها التذكر ان فاتت بعد زوال فاتت بلا عذر فسببها شغل ذمته أو دخول الوقت اه ح ف (قوله لم يقصد تأخيرها اليها) ظاهره وان نسي القصد المذكور وقد نقل عن الناصر الطبرلاوى انه لو نسى ذلك القصد رانعتت وهو واضح وقوله يقضيها فيها أى لا غرض له الا ذلك حال وليس من تأخير الصلاة لايقاعها فى وقت الكراهة حتى لا تنعقد ما جرت به العادة من تأخير الجنائز ايصلى عليها بعد صلاة العصر لانهم انما يقصدون بذلك كثرة المصلين عليها كما أفق به الوالدرجه الله تعالى أى لا التحرى لانه تبعد ارادته فلو فرضت ارادته لم تنعقد شرح م ر وح ف وح ل (قوله وكسوف الخ) هو مثال للمقارن بالنسبة للصلاة وان كان ابتداءها غير مقارن فهو مقارن بالنظر للدوام اه (قوله لم يدخل بنيتها) أى ليس له غرض الا صلاة النجوة فى ذلك الوقت حال (قوله وسجدة شكر) الاستثناء بالنسبة اليها منقطع لانه لا يقال لها صلاة (قوله فقضاها بعد العصر) فى مسلم لم يزل يصلحها حتى فارق الدنيا أى لان من خصوصيات ايه اذا عمل عملا داوم عليه ففعلها أول مرة قضاء وبعدة نفلا شرح م ر

(كرمج) فى رأى العين والا فالساعة طويلة للنهي عنها فى خبر الصحيحين وليس فيه ذكر الرجح وهو تقرب (و) بعد صلاة (عصر) اداء ولو بمجموعة فى وقت الظهر (وعند اصفهار) للشمس (حتى تغرب) فيها للنهي عنها فى خبر الصحيحين (الا) صلاة (اسبب) بقيد زدته بقولى (غير متأخر) عنها بان كان متقدما أو مقارنا (كفاية) فرض أو نفل بقيد زدته بقولى (لم يقصد تأخيرها اليها) ليقتضيا فيها (و) صلاة (كسوف ونجوة) لسجد بقيد زدته بقولى (لم يدخل) اليه (بنيتها فقط وسجدة شكر) فلا تكره فى هذه الاوقات لانه صلى الله عليه وسلم فاتته ركعتا سنة الظهر التى بعده فقضاها بعد العصر رواه الشيخان وأجمعوا على جواز صلاة الجنائز بعد الصبح والعصر

وقيس بذلك غيره وحمل النهي  
فيما ذكر على صلاة لا سبب لها  
وهي المأفلة المطلقة لأنها سبب  
متأخر وسيأتي بيانها وخرج  
بغير حرم مكة الصلاة بحرمها  
المسجد وغيره فلا ذكره مطلقا  
لخبرياني عبد مناف لا تعمرا  
أحد أطاف بهذا البيت وصل أية  
ساعة شاء من ليل أو نهار رواه  
الترمذي وغيره وقال حسن صحيح  
وبغيره متأخر ما سبب متأخر  
فتحرم كصلاة الاحرام وصلاة  
الاستسقاء فان سببها رها الاحرام  
والاستسقاء متأخر اما اذا قصد  
تأخير الفائتة الى الاوقات  
المكروهة ليقضيها فيها أو دخل  
فيها المسجد بنية النعمة فقط فلا  
تتعقد الصلاة وكسجدة الشكر  
سجدة التلاوة الا ان يقرأ آيتها  
في هذه الاوقات بقصد السجود  
أو يقرأها في غيرها ليسجد فيها  
وعدى كالحج وغيره لاوقات  
الكراهة خمسة اجود من عدده  
لها ثلاثة عند الاستواء وبعد  
الصبح حتى ترتفع الشمس  
كرمح وبعد العصر حتى تغرب  
فان كراهة الصلاة عند طلوع  
الشمس حتى ترتفع وعند  
الاصفرار حتى تغرب عامة لمن  
صلى الصبح والعصر وغيره على  
العبارة الاولى خاصة بمن صلاهما

وليظهر الحكم في استمرار المداومة عليهم ما دون ركعتي الفجر فانها مائة ولم يستمر على  
قضاءها فليصرر شورى أى مع كونها أفضل ولعل الفرق بينهما ان نافله الصبح فوتت  
بالدوم وهو ليس فيه تقريط ولعل نافله الظهر فائتة بسبب اشتغال به صلى الله عليه وسلم  
عن صلاتها في وقتها واشتغاله بقدم وفد قيس اه بابلى (قوله وقيس بذلك غيره)  
اى بالذكور من فعل الفائتة بعد العصر وصلاة الجنائز بعده وبعد الصبح اه ع ش (قوله  
فلا تذكره) أى في هذه الاوقات والظاهر انها ليست خلاى الاولى سم ع ش وقال مر  
في شرحه نعم هي خلاف الاولى كما قاله المحاملى خروجها من الخلاى انتهى (قوله طاف  
بهذا البيت) ليس بقيد (قوله وصل) أى في الحرم حل فلا يردان الدليل أخص من  
المدعى لانه يتوهم ان المراد وصل أى في البيت لان الكلام فيه فيكون الدليل أخص  
(قوله فتحرم) المناسب لقوله وكره ان يقول وفكره لكنه راعى المعنى (قوله اما اذا قصد  
الحج) قال حجر بعد كلام طويل قرره ومر هذا وما قبله يعلم ان المراد بالتحرى قصد ايقاع  
المداومة في الوقت المكروه من حيث كونه مكروها لان مرأته أى معادته للشرع اعما  
تأنى حينئذ مخرج عب شورى (قوله على العبارة الاولى) أو عبارة المصنف (قوله  
على الثانية) أى ما يقتضيه ظاهرها مع انه لا يختص بذلك حل

❦ (فصل) ❦ في من تجب عليه الصلاة أى ومن لا تجب عليه مر (قوله وما يذ كرمعه)  
وهو ولورالت المرائع والامر بها السبع والضرب عليهم العشرة فان قلت ان تعبير بالفصل  
لا وجه له لعدم ادراجه تحت باب المواقيت قلت يمكن الجواب بان المواقيت لما لم تكن  
معرفتها مطلوبة لذاتها بل ليعرف بها وجوب الصلاة على المكلف عند دخولها نزلت  
معرفة وجوب الصلاة منزلة المسائل المندرجة تحت المواقيت ع ش ويحاجب أيضا  
بان هذا الفصل لما كان مشتملا على وقت الضرورة كان مندرجا في باب المواقيت  
بهذا الاستتار شيخنا ح ف (قوله انما تجب الخ) هو من قصر الصفة على الموصوف  
(قوله على مسلم) أى يقينا فالواشبهه صبيان مسلم وكافر وبلغا مع بقاء الاشتباه  
لم يطالب أحدهما بها ويقال على هذا الشخص مسلم بالغ عاقل لا يؤمر بالصلاة اذا  
تركها ومن ذلك ما نقله شيخنا م ر في شرحه عن الادريجى ان من لم يعلم له اسلام  
كصغار المالك الذين يصفون الاسلام بدارنا لا يؤمرون بها لاحتمال كفرهم  
ولا يتركها لاحتمال اسلامهم وقال خ ط الوجه أمرهم بها قبل بلوغهم ووجوبها  
عليهم بعدهم وهر ظاهر قل على الجلال (قوله ولو فيما مضى) قال الشيخ هذا مجاز  
يحتاج في تناول اللفظ له الى قرينة أقول يمكن ان تكون القرينة في قوله فلا قضاء  
على كافر أصلى اذ قيد الامالة أخرج المرتد والقضاء منه فرع الوجوب عليه فليتأمل

على الثانية ❦ (فصل) ❦ فيمن تجب عليه الصلاة وما يذ كرمعه وانما تجب على مسلم ولو فيه ما مضى فدخل المرتد (مكاف)

شوبرى فالمسلم مستعمل في حقيقته ومجازة أى لان المرتد كان مقرابها باسلامه فلا يفيد جده لما بعد نظير من أقر لا حد بشى ثم جده وبهذا فارق من انتقل من دين الى آخر فانه وان لم يقر عليه لكنه لم يلزم الصلاة بالاقرار فلا قضاء عليه شيخنا ح ف (قوله أى بالغ عاقل) أى سالم الخواس وبلغته الدعوة فلو خلق أعمى أصم أخرس فهو غير مكلف كمن لم تبلغه الدعوة م ر ويجب عليه القضاء اذا بلغته الدعوة لمافاته قبل بلوغها لان الجهل بوجوب الصلاة ليس من الاعذار ح ل قال ع ش فلو اسلم وجب عليه القضاء فوراً لنفسه الى تقصير فيما حقه ان يعلم في الجملة بخلاف من خلق أعمى أصم أبكم فانه ان زال مانعه لا قضاء عليه لعدم تكليفه مع عذره (قوله فلا تجب على كافر) الى قوله ولا على صبي قد يقال يغني عنه قول المتن فلا قضاء الخ لانه يلزم من نفي القضاء نفي الوجوب وأجيب بان قصده اخذ مفهوم المتن وان كان كلام المتن بعده يغني عنه ولا يقال ان حمل عدم الوجوب على اضداد من ذكر على عدم الانتم بالترك وعدم الطلب في الدنيا ورد الكافر أو على الاول ورد أيضاً أو على الثانى ورد الصبي لانا نقول بمنعه أى الايراد اذا الوجوب اذا أطلق انما تصرف لدلوله الشرعى وهو طلب الفعل طلباً جازماً وهو هنا كذلك ثبوتاً وانتفاء غاية ما فيه ان في الكافر تفصيلاً وهو انه لا يطالب بها في الدنيا ويطالب بها في الآخرة ويترب عليه اتمه والقاعدة ان المفهوم اذا كان فيه تفصيل لا يرد فبطل الايراد شرح م ر وقال سم لعل الاوجه في جواب هذا القيل ان المصنف أراد بالوجوب الطلب الجازم وهو معناه الشرعى مع اثره الذى هو توجه المطالبة في الدنيا وحينئذ فيصح انتفاؤه عن الاضداد بانتفاء الجزء من أو أحدهما انتهى وقوله بانتفاء الجزء من كالمجنون والحائض وقوله أو أحدهما كالكافر فانه يطالب بها من جهة الشارع ولا يطالب بها مناو الصبي يطالب بها من وليه لا من الشارع (قوله وجوب مطالبة) أى مناو أى وجوباً تترتب عليه المطالبة مناو في الحقيقة معنى العبارة لا تجب علينا مطالبته ففيها تسريح اذ لو ط البناء لزم نقض عهده وظاهره مطالب بها من جهة الشارع كذا بخط شيخنا مفتى الانام شوبرى أى بدليل انه يعاقب عليها في الآخرة سم (قوله لعدم صحتها عنه) أى مع عدم تلبسه بمناو يطلب منه رفعه بخصوصه ومع عدم قصد التغليظ عليه فان الكافر الاصلى لا نطالبه برفع المانع وهو الكفر بخصوصه وانما يطالب بالاسلام أو بقاء الجزية ولو كان حريياً فلا يرد على التعليل المرتد والمحدث لانها يطالبان برفع المانع بخصوصه فيطالب الاول بالاسلام بخصوصه والثانى بالطهارة وكذا لا يرد على التعليل المجنون والسكران المتعديان لقصد التغليظ عليهما بخلاف الكافر الاصلى

أى بالغ عاقل ذكر أو غيره  
(ظاهر) فلا تجب على كافر  
أصلى وجوب مطالبة بها في  
الدنيا لعدم صحتها منه لكن  
تجب عليه وجوب عقاب  
عليها في الآخرة



لا يجب عليه القضاء اذا اسلم ترغيبا له في الاسلام فلا يناسبه التغليظ شيئا ح ف  
وعبارة الشورى قوله لعدم محتثامه برد عليه المجنون المتعدى والسكران المتعدى  
فانه لاتصح منها في هذه الحالة مع انها تجب عليها له واجيب بنوع وجوبها عليها  
لان المنفى وجوب الاداء وهما لا يجب عليهما الاداء وان وجب عليهما القضاء وقول  
ح ف في التعليل ومع عدم قصد التغليظ عليه لاجراهما لا حاجة اليه ومن العلة أى  
في قوله لعدم الخ وخصمته انه لا فرق بين الذمى والحربى لكن الحربى مطالب بالاسلام  
ويلزمه كونه مطالبا بفروعه من الصلاة وغيرها فيصح ان يقال مخاطب بها خطاب  
مطالبة باعتبار اللزوم المذكور وغير مخاطب بها كذلك لانه مادام على كفره لا يطالب  
ابتداء الا بالاسلام هجر في شرح ع ب شورى ولهذا قال حل الاولى التعليل بالوفاء بدمته  
والسلام في الذمى لا يشمل الحربى اه أى لانه واجبة عليه وجوب مطالبة منسا  
لكونه مطالب بالاسلام فيكون قول الشارح فلا تجب على كافر أصلي خاصا بالذمى لم يكن  
الذى اعتمده شيئا ح ف نقلا عن ع ش ان نفي الوجوب شامل للحربى أيضا  
لكونه ليس مخاطبا بخصوص الاسلام بل هو مطالب اما بالاسلام أو بالجزية وأورد  
عليه الوثنى فانه مطالب بالاسلام بخصوصه لان الجزية لا تقبل منه فيقتضى انها تجب  
عليه وجوب مطالبة منسا واجيب بان هذا قد رافق بالاعم الاغلب أى لان الغالب  
ان الكفار لم اما كتاب أو شبهة كتاب (قوله كما تقر في الأصول) أى من ان الكفار  
مخاطبون بفروع الشريعة أى المجمع عليها بخلاف المختلف فيها لجواز انهم اذا اسلموا  
قلدوا من لا يقول بها ع ش (قوله وسكران) ظاهره ولو كان كل منهم متعديا  
بدليل قوله بعد وجوبها على المتعدى الخ اه ط ف (قوله وجوب انعقاد سبب) أى  
وجوب سببه انعقاد السبب وهو دخول الوقت أى لا وجوب اداء وفيه ان وجوب  
القضاء فرع وجوب الاداء وبيان ذلك أغلبي وفيه أيضا ان انعقاد السبب موجود في  
غير المتعدى مع انه لا قضاء عليه أى فالأولى التعليل بانه بتفديه صار في حكم المكلف  
فكانه مخاطب بادائها فوجب القضاء بنظر ذلك تأمل حل واجيب بان قوله  
وجوب انعقاد سبب مع قصد التغليظ فلا يرد غير المتعدى (قوله فلا قضاء على كافر الخ)  
يصح أن يكون تقييما على قوله فلا تجب على كافر الخ الذى هو مفهوم المتن السابق  
بناء على ان القضاء بالامر الاول لا يامر حديد ولا يلزم من نفي وجوب الاداء نفي  
وجوب القضاء كما في صوم الحائض شيئا عزيزى وقوله فلا قضاء أى لا وجوبا  
ولا يدا بال يحرم عليه القضاء ولا ينفعه وهذا بخلاف الصبي والمجنون فانه يصح منها  
قضاء الصلوات الواقعة أيام الصبا والمجنون بل يندب لهما القضاء زمن التمييز وأما اذا

كما تقر في الأصول لتمكنه  
من فعلها بالاسلام ولا على  
صبي ومجنون ومعنى عليه  
وسكران لعدم تمكنهم  
ولا على حائض ونفساء لعدم  
معتبرا منها وجوبها على  
المتعدى بمجنونه أو غائبه أو  
سكره عند من عبر بوجوبها  
سببه وجوب انعقاد سبب كما  
تقر في الأصول لوجوب  
القضاء عليه كما سأتى (فلا  
قضاء على كافر أصلي) اذا  
اسلم

قضى ما قبل التمييز فلا يصح ع شر (قوله ترغيبا له) قدمه على الآية لقوته في الدلالة  
 لان الآية ليست على عمومها لان المراد فيها بما قد سلف حقوق الله المتعلقة بالكافر  
 اما حقوق الآمين فلا تسقط باسلامه وكذا الوزني في كفره ثم اسلم لم يسقط عنه الحد  
 كما هو مذكور في محله شيخنا اطف (قوله فعليه بعد الاسلام قضاء الخ) فرب لو انتقل  
 النصراني الى اليهود مثلا ثم اسلم فالظاهر انه لا قضاء في مدة اليهود برماوى وسم (قوله  
 تغليظا عليه) أى ولانه التزمها بالاسلام (قوله بخلاف زمن الحيض والنقاس فيها) أى  
 ولو كان هناك جنون مع الحيض والنقاس لتحصل منافاة ما هنا لما وقع في المجموع  
 الا ترى شيخنا (قوله عزيمة) أى والعزيمة يستوى فيها المرتد وغيره قال ع شر اذ كل  
 ما ثبت على وفق الدليل فهو عزيمة وما ثبت على خلاف الدليل فرخصة وقال في جمع  
 الجوامع والحكم ان تغير الى سهولة لعذر مع قيام السبب للحكم الاصلى فرخصة والاقهزيمة  
 وهو أولى وانما كان اسقاط الصلاة عن الحائض والنفساء عزيمة لانهما انتقلتا من  
 وجوب الفعل الى وجوب الترك وفيه ان الترك فيه سهولة قليل النفس اليه فالحق انهما  
 انتقلتا الى سهولة فحينئذ وجه كونه عزيمة ان الحكم تغير في حقها لعذر مانع من الفعل  
 وشرط العذر المأخوذ في تعريف الرخصة ان لا يكون مانعا من الفعل كما يستفاد كل  
 ذلك من المحلى على جمع الجوامع (قوله وعن المجنون رخصة) المراد بالرخصة في حق  
 المجنون معناها الاغوى وهو السهولة لانه ليس مخاطبا بترك الصلاة زمن جنونه (قوله  
 زمن المجنون) تنازع فيه قوله المرتدة وقضاء (قوله سبق قلم) لان افسحاب حكم الردة  
 على زمن الجنون عارضه كون الحائض مكافة بالترك فالتغليظ بسبب الردة منع منه  
 مانع فالحيض مانع والردة مقتضى فيغلب المانع على المقتضى شيخنا وأجيب عن المجموع  
 بان مراده بالحائض البالغ التي دخلت في سن الحيض وهذا الجواب وان كان بعيدا أولى  
 من جعله سبق قلم ع شر (قوله ولا قضاء على صبي) أى وجوبا والا فيندب له القضاء حل  
 أى زمن التمييز دون ما قبله (قوله ويؤمر بها) أى مع التهديد م أى فرضها ونقلها اداء  
 وقضاء سم أى يجب على كل من أبويه وان علا ويظهر ان الوجوب عليهما على الكفاية  
 فيسقط بفعل أحدهما الحصول المقصود به جرح شوبرى (قوله محين) وهو من يأكل وحده  
 ويشرب وحده ويستحب وحده حل (قوله لسبع) أى كاملة واللام بمعنى عند  
 (قوله ويضرب) أى ضربا غير مبرح بعد طلبها منه ولو لمقضية شرح م وهو ظاهر  
 فيما فاته بعد بلوغه العشر اما ما فاته بعد السبع ولم يقضه حتى دخل العشر فهل يضرب  
 على قضائه كالذي فاته بعد بلوغها أولا فيه نظروا لا قرب نعم ونقله شيخنا الشوبرى عن  
 بعضهم ع شر (قوله عليها) أى على فرضها (قوله لعشر) وان لم تتم حل (قوله واذا

ترغيبا له في الاسلام ولقوله  
 تعالى قل الذين كفروا ان  
 يتوبوا يغفر لهم ما قد سلف  
 وخرج بالاصلى المرتد فعليه  
 بعد الاسلام قضاء ما فاته  
 زمن الردة حتى زمن الجنون  
 فيها تغليظا عليه بخلاف زمن  
 الحيض والنقاس فيها كما يأتي  
 والفرق ان اسقاط الصلاة  
 عن الحائض والنفساء عزيمة  
 وعن المجنون رخصة والمرد  
 ليس من أهلها وما وقع في  
 المجموع من قضاء الحائض  
 المرتدة زمن الجنون سبق قلم  
 (ولا) قضاء على (صبي)  
 ذكر أو غيره اذا بلغ (ويؤمر  
 بها مبرح) ويضرب عليها  
 أى على تركها (لعشر) تكبر  
 أبى داود وغيره مروا الصبي  
 بالصلاة اذا بلغ سبع سنين

بأربع عشر سنين) أى وصل اليها تمام التاسعة وذلك يصدق بأول العاشرة لأن تمام  
التاسعة مظنة للبلوغ (فرع) يجوز للام الضرب مع وجود الاب م ر ولا يجب عليها  
الامر والضرب الا ان فقد الاب لان هذه الولاية الخاصة، وكولة له لاهلها كذا قرره م ر  
على جهة البحث والفهم أقول لكن قوله وفي الروضة كاصلها يجب على الآباء والامهات  
الى آخر ما حكاه الشارح يقتضى الوجوب مع وجود الاب فليحذر سمع ش (قوله  
كصوم) تنظير أى اداء وقضاء (قوله اطاقه) بان لا يحصل له به مشقة لا تحتمل عادة  
وان لم تبع التيمم حل (قوله كالصلاة) أى قياسا عليها (قوله على الولي) مثله الام كافى  
الروض فالمراد بالولي من له ولاية التأديب الشامل للام أخذ من كلام الروضة الآتى  
(قوله أوجد الخ) أول التنبؤ بسبع لا للتخيير (قوله يجب على الآباء الخ) لان هذه ولاية  
التأديب لا ولاية المال والالام يجب على الام مع وجود الاب ومنه تعلم انه لا يجب على  
الاجاب مع وجود من ذكر حل (قوله الطهارة الخ) أى وسائر الشعائر وعبارة شرح  
م ر وعلمهم نهيهم عن المحرمات وتعليمهم الواجبات وسائر الشعائر كالسواك وحضور  
الجماعات (قوله بعد عشر) أى بعد ادراكها وأجرة تعليم الواجبات في ماله فان لم يكن له  
مال فعلى الاب ثم الام يخرج من ماله اجرة تعليم القرآن والاداب كنفقة ممونه وبذل  
مبلغه اه (قوله وقولهم) أى الاصحاب (قوله الصميرى) بفتح الميم وضما (قوله فى  
اثناء العاشرة) أى خلالها فالمراد بالانثناء بعد تمام التسع قال ع ش واطلاق  
الانثناء على ذلك لانه تمام التسع شرع فى العاشرة فيصدق عليه اه فى انثناءها  
ومقارنة الضرب لاول الجزء الحقيقى من العاشرة لا يكاد يتحقق متميزا لعل الفرق بين  
استكمال السبع وعن استكمال العشران التسع والعشر مظنة البلوغ ولم يتحقق  
التميز الا بعد استكمال السبع فاشترط استكمالها ع ش (قوله وجزم به ابن المقرئ)  
معتمد (فرع) قل من تعرض لعددا يضرب على التعليم وقد نقل ابن سريج انه قال  
لا يضرب فوق ثلاث ضربات أخذ من حديث عطاء جبريل لاني صلى الله عليه وسلم  
ثلاث مرات فى ابتداء الوحي وروى ابن عدى بسند ضعيف نهى أن يضرب المؤدب  
ثلاث ضربات قاله الاسنوى فى الينبوع والراجح انه يضرب بقدر الحاجة وان كثر لكن  
يشترط أن يكون غير مبرح ع ش (قوله ولا قضاء على ذى جنون) أى واجب والا  
فيندب أى ندب له أن يقضى زمن الجنون ان كان فى زمن التمييز دون الواقع فى غير  
زمن التمييز اه حل (قوله كاغناء وسكر) السكافى فيه استقصائية واعلم ان القسمة  
العقلية تقتضى ستة وثلاثين صورة من ضرب الجنون والاغناء والسكافى فى نفسها  
وضرب التسعة الحاصلة فى الوقوع فى الردة والوقوع فى غيرها وضرب الثمانية عشر

واذا بلغ عشر سنين فاضربوه  
عليها وهو كافى المجموع حديث  
صحيح (كصوم اطاقه) فانه  
يؤمر به لسبع ويضرب عليه  
لعشر كالصلاة وذكرا لضرب  
عليه من زيادتي والامر به  
ذكره الاصل فى بابه قال فى  
المجموع والامر والضرب  
واجبان على الولي أبا كان  
أوجدا أو وصيا أو قيساما  
جهة القاضى وفى الروضة  
كاصلها يجب على الآباء  
والامهات تعليم أولادهم  
الطهارة والصلاة بعد سبع  
سنين وضربهم على تركها  
بعد عشر وقولهم لسبع وعشر  
أى لتمامها وقال الصميرى  
يضرب فى اثناء العاشرة وجزم  
به ابن المقرئ وقولى يميز من  
زيادتي (ولا) قضاء على ذى  
(جنون او نحوه) كاغناء  
وسكر (بلا تعد) اذا افاق  
(فى غير ردة وغير نحو سكر)  
كاغناء (تعد) اما فيها كان  
ارتد ثم جن أو اغنى عليه

الحاصلة في اثنين التمدى وعدمه فالجملة ما ذكره فالواقع في الردة يجب فيه القضاء مطلقا والواقع في غير ما يجب فيه القضاء مع العتدى ولا يجب مع عدمه وغير التمدى به الواقع في التمدى به يجب فيه القضاء مدة التمدى به فقط تأمل (قوله بلا تعد) بان جهل حاله أو أكره عليه وانما وجب قضاء الصوم على من استغرق اغماؤه جميع النهار لما في قضاء الصلاة من الحرج لكثرة تكررها بخلاف الصوم اهـ مر وقوله كاغناء لم يذكروا الجنون في نحو السكر اذ لو ذكره لاقتضى ان الجنون يقبل مثله ويقبل السكر والاغناء وفي كلام شيخنا ان الجنون لا يقبل مثله حل وكذلك لا يقبل سكره ولا اغناء لان الجنون ينزل العقل والجنون لا عقل له وكذا السكر والاغناء متعلقان بالعقل والجنون لا عقل له ح ف قال كافي في قوله كاغناء استقصائية (قوله في غير رد الخ) اى بان لم تكن الثلاثة في رددة ولا سكر ولا اغناء فهذه ثلاث صور أو كانت الثلاثة في سكر بلا تعد أو اغناء كذلك فهذه ست صور فالمنطوق تسع صور لان النفي في قوله وغير نحو سكر بتعدد دخل على قيد ومقيد فيصدق بنفيها وينفي القيد وهو قوله بتعدد والحاصل ان الصور ست وثلاثون صورة بضرب الجنون والسكر والاغناء في التمدى وعدمه فهذه ست وكل اما مجرد أو واقع في رددة أو في سكر مع التمدى وعدمه أو في اغناء مع التمدى وعدمه فحضر الستة الاولى في هذه الستة يحصل ما ذكره وقوله اما فيها كان ارتد الخ فهذه ثلاث صور من المفهوم وقوله كان سكر الخ ست صور من المفهوم ومفهوم قول المتن بلا تعد ثمانية عشر لان الثلاثة اما مجردات أو في رددة أو في سكر بقسميه أو في اغناء بقسميه فمفهوم المتن سبعة وعشرون صورة ومنطوقه تسع صور (قوله أو اغنى عليه بتعد) لم يقل أو جن كما تقتضيه القسمة العقلية كما قاله مر لان الجنون لا يدخل على الجنون ع ش (قوله أو سكر بلا تعد) وصورة طر والسكر بلا تعد على السكر بتعد ان يشرب مسكرا عدا وقبل ان يزول عقله يشرب مسكرا يظنه ماء مثلاً ثم يزول عقله ويعلم أهل الخبرة غاية الاول ولا يصح تصويره بما اذا سكر بلا تعد في اثناء السكر بتعد لانه في هذه الحالة يجب عليه قضاء المدين تغليظا عليه لانه في حكم المكلف وقس عليه فافهم شيخنا ح (قوله الحاصلة) في مدة الردة والسكر والاغناء بتعد اما زاد على ذلك فلا يقتضيه خلافا الظاهر المتن ومن ثم قال بعضهم قوله بتعد قد يقال وجوب القضاء للتمدى لا لوقوع غير التمدى به فيه (قوله والسكر) اى والحاصلة في مدة السكر (قوله بذلك) اى الجنون أو الاغناء أو السكر حل (قوله ولو سكره مثلاً) اى أو اغنى عليه وهذا علم من قوله أولا وكان سكر أو اغنى عليه بتعد

أو سكر بلا تعد وكان سكر  
أو اغنى عليه بتعد ثم جن أو  
اغنى عليه أو سكر بلا تعد  
فيقضى مدة الجنون أو الاغناء  
أو السكر الحاصلة في مدة  
الردة والسكر والاغناء بتعد  
لتمدى ونخرج بقول بلا تعد  
ما لو تعدى بذلك فعليه القضاء  
ولو سكر مثلاً بتعد ثم جن  
بلا تعد قضى مدة السكر  
لا مدة جنونه بعدها



وانما ذكره ليرتب عليه الفرق بين طرو الجنون على السكر وطروقه على الردة  
عش وعبارة سم قوله ولو سكر الخ كان مقصوده به بيان عدم القضاء في مدة الجنون  
المتصلة بمدة السكر بخلاف قوله السابق وكان سكر الخ قوله ثم جن الخ فان مقصوده به  
بيان القضاء في مدة الجنون الواقعة في مدة السكر (قوله بخلاف مدة جنون المرتد) أي  
فانه يقضى زمن جنونه الزائد والمقارن هذا غرضه وهو وضعيف شيخنا (قوله كما علم ذلك)  
أي كل من المسائلين اما الاولى فن قوله والسكر والاغماء بتعداها الثانية فن  
مدة السكر والاغماء والجنون الحاصلة في مدة السكر والاغماء بتعداها الثانية فن  
قوله ويقضى مدة الجنون الحاصلة في مدة الردة حل (قوله لان من جن الخ) لا يخفى انه  
يقضى مدة الجنون في السكر ايضا فلا اشكال لانه لا يقضى مدة الجنون الزائدة على  
مدة السكر وعلى مدة الردة ويقضى ما وقع في زمن السكر والردة وتكتب ايضا هذا  
الفرق لا يفيد حل وقوله وعلى مدة الردة أي بان أسلم الجنون المرتد تبعا لاحد اصوله  
بان أسلم واحد منهما في مدة الجنون فانه لا يقضى مدة الجنون الزائدة على الردة فحكمه  
حكم السكران المذكور والمسئلتان على حد سواء (قوله مرتد في جنونه الخ) أي  
فيقضى جميع المدة وقد يقال وجوب القضاء للتعدى لا وقوع غير التعدى به فيه تدبر  
(قوله ليس بسكران الخ) أي فيقضى المدة التي ينتهي اليها السكر فقط (قوله ولا على  
حادث) أي لا قضاء مطلوب لا واجب ولا مندوب فان فعلته كره واذمة قد تنفلا مطلقا  
وعند شيخنا اهام كروية وتنعقد حل (قوله وبين الجنون) أي في الردة حل  
(قوله الموانع) أي للحكمة أو للوجوب كالصبا والجنون (قوله والنفاس) أي والسكر  
بلا تعداها لموانع سبعة وكان الاولى له ذكره ع ش (قوله قدر زمن) قدر زمن لان  
التكبير ليست من الوقت (قوله وخلى منها) أي خلوا متصلا فيخرج ما لو خلى قدر الطهر  
وعاد المانع ثم خلا قدر الصلاة وعاد المانع فالظاهر انه لا وجوب واليه مال شيخنا  
واعتمده فراجع اه قل على الجلال (قوله قدر الطهر) أي ولو كان يصح تقديمه  
كطهر السليم والمراد الطهر عن حدث أو خبث بخلاف الستر والاجتهاد في القبلة فانه  
لا يشترط ان يحلوقدروا خلافا لبعضهم وعبارة سم قوله قدر الطهر أي طهر واحد ان  
كان طهر رفاهية فان كان طهر ضرورة اشترط ان يخلق قدر طهار بتعدد الغروض  
(قوله والصلاة) أي باخف ممكن لا يحد كان كاربعة ركعات في حق المقيم وتنتين  
في حق المسافر وان أراد الاتمام بل وان شرع فيه بقصد الاتمام فعاد المانع بعد مجاوزة  
ركعتين فتستقر في ذمته ع شر (قوله بقيم) الاولى بتم (قوله في جزء منها) أي وان لم  
يسع التحريم ع ش وعبارة حل لا خفاء ان الجزء يصدق بدون التكبير فكان

بخلاف مدة جنون المرتد كما  
علم ذلك لان من جن في رده  
مرتد في جنونه حكما ومن جن  
في سكره ليس بسكران في  
دوام جنونه قطعا وقولي  
أو نحوه أعم من قوله أو انجاء  
ولا تعداها إلى آخره من زيادتي  
(ولا) على (حائض ونفساء)  
ولو في ردة إذا طهرتا وتقدم  
الفرق بينهما وبين الجنون  
وذ كر النفساء من زيادتي ثم  
بينت وقت الضرورة والمراد  
به وقت زوال موانع الوجوب  
فقلت (ولو زالت الموانع)  
المذكورة أي الكفر الأصلي  
والصبي والجنون والاغماء  
والحيض والنفاس (و) قد  
(بقي) من الوقت (قدر) زمن  
(تحريم) فأكثر (وخلا)  
الشخص (منها) قدر الطهر  
والصلاة لزمت أي صلاة  
الوقت بأدراك جزء من وقتها  
كما يلزم المسافر انماها باقتدائه  
بقيم في جزء منها

القياس الوجوب بدونها واجيب بان دون التكبير لا يكاد يحس فاسقطوا اعتباره  
 وانما طوا المحكم بادراك جزء محسوس من الوقت واما في القيس عليه طادار على مجرد  
 الربط وهو حاصل باى جزء كان وانما لم تدرك الجمعة دون ركعة لان ذاك ادراك  
 اسقاط أى للظاهر وهذا ادراك يحجب فاحتيط فيها اه (قوله مع فرض قبلها) فلا وسلم  
 الكافر وقد بقي من وقت العصر مثلاً ما يسع تكبيرة وخلي من الموانع ما يسعها والظاهر  
 وجبت الظهر وان كان ليس مخاطباً بها قبل ذلك ولا يرد عليه قوله تعالى قل للذين  
 كفروا الآية لانه لما سلم في وقت العصر كانه اسلم في وقت الظهر لان وقت العصر  
 وقت لها وبه يلغز فيقال اسلم الكافر وقت العصر فوجب عليه الظهر وكذا يقال  
 في الخائض ح ف (قوله قدره) أى قدر الفرض الذى قبلها دون قدر طهره ان كان طهر  
 الاول يجمع به بين صلاتين بخلاف ما اذا كانت طهارة ضرورية فلا بد من ادراك قدر  
 طهارة أخرى للفرض الثانى ح ل وم ر (قوله هذا) أى محل وجوب الصلاة مع  
 اتى قبلها الصالحة بجمعهامعها ان خلى اى الشخص (قوله مع ذلك) أى مع قدر الفرض  
 الذى زالت الموانع فى وقته وطهره ع ش (قوله قدر المؤداة) أى بالنسبة لفعل  
 نفسه (قوله اما اذا لم يبق من وقتها قدر تحريم) بان لم يبق شىء ابقى دون تحريم اه ح ل  
 وهو يقتضى ان الموانع لو زالت فى أول وقت العصر وخلتها قدر ما يسع الظهر والعصر  
 مع الظهر لزمت الظهر (قوله والا بان كانت تجمع مع ما بعدها) كالظهر والمغرب لزمت معها  
 فى الشق الاول وهو قوله اما اذا لم يبق من وقتها الخ بالشرط السابق وهو خلوها من  
 الموانع قدر ما يسعها ويسع المؤداة أيضاً ح ل فزاد بالشرط الجس والافها شرطان  
 وكتب أيضاً قوله بالشرط السابق وهو قوله فى المتن وخلا قدره مع قوله فى الشارح  
 هذا ان خلا الخ لا قوله هذا ان خلا الخ فقط خلافاً لبعض الخواشى ح ف (قوله فى  
 الشق الاول) ولا يجب عليه شىء فى الشق الثانى (قوله بالسن) يقيد به لان يلوغ فيه  
 بالاحتلام بطلها وقد يصور بما اذا احس بنزول المني فى قسبة المذكور فمعه من  
 الخروج فان الحكم فيه كذلك كما قاله ح ل وغيره وعليه فيكون التقييد بالسن لا غالب  
 (قوله اتمها وجوبا) وان لم يكن نوى الفريضة وعجالة شريح م ر ووقوع أولها منفلاً  
 لا يمنع وقوع باقيا واجبا كحج التطوع وكما لو شرع فى صوم النفل ثم نذر اتمامه  
 أو فى صوم رمضان وهو مريض ثم شفى لكن تستحب الاعادة ليؤديه فى حال السكال  
 انتهت بحروفها (قوله فى الجمعة) أى فى صلاتها بعد شروعه فيها وقبل اتمامها رى  
 أى بجامع انه شرع فى غير الواجب عليه وعجالة م ر كالعبء اذا شرع فى الظهر يوم  
 الجمعة ثم عتق قبل اتمام الظهر وفوات الجمعة (قوله ولو فى الوقت) العلية لارد على

(مع فرض قبلها ان صلح مجعها  
 معها وخلي) الشخص من الموانع  
 (قدره) أيضاً لان وقتها وقت له  
 حالة العذر فحالة الضرورة أولى  
 فوجب الظهر مع العصر والمغرب  
 مع العشاء لا العشاء مع الصبح  
 ولا الصبح مع الظهر ولا العصر  
 مع المغرب لا تنفاه صلاحية  
 الجميع هذا ان خلا مع ذلك من  
 الموانع قدر المؤداة فان خلا قدرها  
 وقد رالها فقط تعينت أو مع  
 ذلك قدر ما يسع التى قبلها تعينت  
 اما اذا لم يبق من وقتها قدر تحريم  
 أو لم يخل الشخص القدر المذكور  
 فلا يلزم ان لم تجمع مع ما بعدها  
 والا لزمت معها فى الشق الاول  
 بالشرط السابق والتقييد بالخلو  
 لانه كور فى الموضوعين من  
 زيادتي (ولو بلغ فيها) بالسن  
 (اتمها) وجوبا (واجزائه) لانه  
 اذاها بشرطها فلا يؤثر تغير  
 حاله بالسكال كالعبء اذا عتق  
 فى الجمعة (أو) بلغ (بعدها)  
 ولو فى الوقت بالسن أو بغيره

من قال انها لا تجزئه حينئذ فيجب عليه اعادة قولها بعد الجمعة عبارة م ر بعد الظهر  
وهي أولى لان الظاهر هي التي يتوهم عدم اجزائها (قوله فلا إعادة واجبة) بل تنذب  
عن (قوله ولو طرأ مانع) لم يقل المانع لعدم تأني الجميع هنا كالسكر الاصل في الصبي  
وأيا طرأ واحدا منها كلف وان انتفى غيره بخلاف الزوال فانه انما يجب الصلاة اذا  
انتفت كلها ع ش (قوله أرئقاس) أي أوسكر بلا تعدع ش (قوله قدر الصلاة)  
أي باخف ممكن من فعل نفسه اه حجر (قوله لزم مع فرض الخ) ان قلت ما قبلها  
وجوب قبل لان الغرض المانع طرأ قلت ما ذكر ليس بلازم لفرضه في نحو وجوب  
ينقطع استغرق وقت الاولى وطرأ وقت الثانية بعد زمن يسعها تأمل ع ش وفيه اه  
حينئذ يصير من زوال المانع المتقدم الا ان يقال فيه الجهتان (قوله وأدرك قدره) أي  
الفرض قبلها مع قدر الصلاة وظاهره اتصال التقديرين ويدل له قوله واستغرق المانع  
بقيه لكن يبقى النظر فيما لو أدرك قدر الصلاة من وقتها وطرأ المانع وزال وقد بقي  
من الوقت قدرها أيضا فعاد فهل يجب الفرض قبلها لا أدرك قدره من وقتها وهو واحد  
التقديرين المذكورين أو لا لقوات اتصالهما كل محتمل ولعل الاول أقرب لما تقدم اذ  
المدار على ادراك القدر فليتأمل ع ش وكتب أيضا لا يقال لاحاجة الى ادراك قدر  
الفرض الثاني من وقت العصر مثلا لانه وجب بادراكه في وقت نفسه اذا فرض ان  
المانع انما طرأ في وقت الثانية فيلزم انخلو منه في وقت الاولى لانا نقول لا يلزم ذلك  
لجواز ان يكون المانع قائما به في وقت الاولى كما قالوا سلم الكافر أو بلغ المني بعد  
دخول وقت العصر مثلا ثم جن أو حاضت فيه (قوله وفارق عكسه) وهو وجوب  
ما قبلها بان وقت الاولى التي هي الظهر أو المغرب وقوله بخلاف العكس أي فان وقت  
الثانية يصلح للاولى في الجمع وغيره كالقضاء فقوى تعلقه بالاولى فلذا لزم بادراك  
ما ذكر لان وقت الثانية كانه وقت لها وأيضا وقت الاول انما هو وقت الثانية بطريق  
التبعية بدليل اه لا يجوز تقديم الثانية على الاولى بخلاف وقت الثانية فانه وقت  
للاولى لا بطريق التبعية حل (قوله كوضوء رهاية) بان كان غير صاحب  
ضرورة حل

\*(باب الاذان)\*

قوله بالنون قال ع ش عبر بباب لعدم اندراج تحت المواقيت التي عبر عنها  
بالباب (قوله سن اذان) الى قوله ولو فائتة اشتمل كلامه من اوشرحا على ست دعاوى  
سبها وكونها على الكفاية وكونها بالرجل وكون الرجل ولو منفردا وكونها مكتوبة  
وكونها ولو فائتة فثبت الاولى بالمواظبة واثبت الثانية والثالثة والخامسة بخبر

(فلا إعادة) واجبة كالعبدة  
اذ اعتق بعد الجمعة (ولو طرأ  
مانع) من جنون أو اغماء  
أو حيض أو نفاس (في  
الوقت) أي اثنا عشر واستغفر  
المانع باقيه (وأدرك) منه  
(قدر الصلاة) وطهر لا يقدم  
أي لا يصح تقديمه عليه كسبهم  
(لزم) مع فرض قبلها ان  
صلح لجمعه معها وأدرك قدره  
كما فهم مما مر بالاولى ثم كنه  
من فعل ذلك ولا يجب معها  
ما بعدها وان صلح لجمعه معها  
وفارق عكسه بان وقت  
الاولى لا يصلح للثانية الا اذا  
صلاهما جاعا بخلاف العكس  
فان صلح تقديم طهره على  
الوقت كوضوء رهاية  
لم يشترط ادراك قدر وقته  
لامكان تقديمه عليه أما اذا  
لم يدرك قدر ذلك فلا يجب  
لعدم تمكنه من فعله وتعبيره  
بما ذكر أعظم من قوله ولو  
حاضت أو جن والتقييد بظهر  
لا يقدم من زيادتي  
\*(باب) بالنون  
(سن)

الحدِيثين واثبت الرابعة بالخبر الآتي والسادسة بخبره لم (قوله على الكفاية) هذا لا يناسب قوله بعد ولو منفردا حل وبعبارة ع ش قوله على الكفاية أي حيث كانوا جماعة قال م ر أما في حق المنفرد فهي سنة عين وجيء في ذلك قول المصنف ولو منفردا إلا أن يقال م ر بقوله سنة عين أنه لا يطلب من غير المنفرد إذا كان للصلاة المنفرد ومرا د الشارع أنه إذا فعله غيره لأجل صلاته سقط عنه اه ع ش ووجه اشكال قول المصنف ولو منفردا أنه يقتضي أن يكون في حقه سنة كفاية قال شيخنا ح ف ويجاب بأنه ليس المراد منفردا عن غيره عند الأذان بل المراد منفردا بالصلاة كما قيده الشارع وهذا لا ينافي بوجود غيره والاشكال لا يرد إلا إذا كان المراد إلا أنفراد بالأذان لكن لا يكون في ذكره حينئذ الرد على الضعيف القائل بأن المنفرد عن غيره لا ينسب له الأذان لأنه للأعلام (قوله أذان) هو لغة الأعلام وشرعا قول مخصوص يعلم به وقت الصلاة المفروضة والاقامة مصدر أقام وهي لغة كالأذان والأذان والاقامة من خصوصيات هذه الأمة كما قاله السيوطي وشرعا في السنة الأولى من الهجرة كما في ع ش وقوله يعلم به وقت الصلاة الخ يدل على أنه حق للوقت والمعتمد أنه حق للصلاة بدليل أنه يؤذن للقائنة ح ف ويكفر جاحده لأنه معلوم من الدين بالضرورة ع ش على م ر (قوله مواظبة السلف الخ) قال بعضهم السلف هم الصحابة والخلف من بعدهم وهو المشهور وقال بعضهم السلف ما قبل الأربعمائة والخلف ما بعد الأربعمائة وقدم العلة على الحديث أهمها الأذان والاقامة بخلاف الحديث فإنه خاص بالأذان وأيضا لدفع توهم الوجوب من قوله فليؤذن بخلاف المواظبة المذكورة فإنها لا توهم الوجوب اه برماوى (قوله فليؤذن) استعمل الأذان فيما يشمل الإقامة أو تركها للعلم بها ع ش (قوله أحدكم) قالوا إنما لم يجب أي عملا بهذا الحديث لأنها أعلام بالصلاة ودعاء اليها ع ش (قوله لرجل) المراد به ما يشمل الصبي شوبرى (قوله وإن بلغه الخ) أي حيث لم يكن مدعواه أما إذا كان مدعواه بأن سمعه من مكان وأراد الصلاة فيه وصلى فيه فلا يندب الأذان إذا لمعنى له م ر زى ع ش وبعبارة قل على التحرير (تنبيه) لا ينسب للمنفرد إذا كان مدعواه بأذان غيره بأن سمع الأذان في محل وقصد الصلاة فيه وصلى فيه اه (قوله مكتوبة) متعلق بالأذان والاقامة على سبيل التنازع وقوله لرجل متعلق بسن قال سم وهل المراد المكتوبة ولو بحسب الأصل فيؤذن للمادة أي حيث لم يقعها عقب الأصلية أو تلقى بالنقل الذي يطلب فيه الجماعة فيقال فيها الصلاة جامعة النفس إلى الثاني أميل (قوله لما ر) أي من قوله إذا حضرت الصلاة الحديث حل وهو دليل لسن الأذان للحاضرة في حق الجماعة وقوله وللخبر

على الكفاية (أذان) مجبة  
(واقامة) مواظبة السلف  
والخلف عليهم ما رى الخبر الصحيحين  
إذا حضرت الصلاة فليؤذن  
لكم أحدكم (لرجل) ولو  
منفردا بالصلاة وإن بلغه  
أذان غيره (المكتوبة) ولو قائنة  
لما رى وللخبر الآتي



الآتي أنه خبرني صعدة وقوله وتظهر مسلم دليل لقوله ولو فائدة وفي أخذه ما غاية  
رد على الجديد القائل بأنه يقيم لها ولا يؤذن لفوات وقتها لأن الأذان حق للوقت على  
هذا القول م ر (قوله نام هو وأصحابه) اعترض بقوله صلى الله عليه وسلم نحن معانير  
الأنبياء تمام أعيننا ولا تمام قلوبنا وأجيب بأن رؤية الشمس ونحوها من وظيفة العين  
لأمن وظيفة القلب والعين تمام ونومها لا ينافي استيقاظ القلب شيخنا ثم رأيت السؤال  
والجواب في حاشية ع ش على م ر وقال بعد ذلك وقد يتوقف في هذا بان يقطعة  
القلب يدرك بها الشمس كما يقع ذلك لبعض أمتة فكيف هو صلى الله عليه وسلم وقد  
يجاب أيضا بأنه فعل ذلك لأنه يربح لأن من نامت عيناه لا يخاطب بأداء الصلاة حال  
نومه وهو صلى الله عليه وسلم مشارك لأمته الأفيما يختص به ولم يرد اختصاصه صلى  
الله عليه وسلم بالخواب حال نوم عينيه دون قلبه فتأمل اه بحروفه (قوله فساروا)  
والحكمة في سيرهم منه ولم يصلوا فيه ان فيه شيطانا وانظر حكمة سيرهم الى الارتفاع  
وله له لانهم لم يقطعوا الوادي الا حيث شئنا وقد يدل عليه ما في رواية اخرى ارحلوا بنا  
من هذا الوادي فان فيه شيطانا اطاف (قوله ثم اذن بلال) أي بأمره صلى الله عليه  
وسلم ع ش وضمن اذن معنى اعلم فعذاه بالباء والمراد به الاذان الشرعي بقية سياق  
كلامه خلافا لمن قال المراد به اللغوي (قوله فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ)  
ليس فيه دليل لسن الاذان لأنه مفرد في الفاتحة بل للجماعة فيها وهو بعض المدي  
حل (قوله صلاة الغداة) أي الصبح (قوله بخلاف المندورة الخ) اخرجها بالكتابة  
وقوله وصلاة الجنائز أي لأنها ليست مكتوبة في المتعارف بل ليست صلاة شرعية  
بدليل انه لا يحنث بها من حلف لا يصلي حل (قوله والنافاة) فلا يسن لها الاذان  
والاقامة بل يكرهان حل (قوله وسن له) أي لم يرد الصلاة ع ش (قوله في غيره صلى)  
كالبيت فيرفعه فيه وان كان بجوار المسجد وحصل به الترهيم المذكور ع ش وكلامه  
شامل لثلاث صور بان لم يكن في صلى أصلا كنيته والبادية أو كان في صلى صلى فيه  
فرادى أو جماعة ولم يذهبوا وهذا على كلامه (قوله اقبلت فيه جماعة) ليس بقيد بل  
مثله لو صلوا فرادى (قوله وذهبوا) تباع فيه الروضة وهو مثال لا قيد فلا يرفع مطلقا أي  
سواء أذهبوا أم مكثوا م ر أي لانهم اذا لم يذهبوا يوجبهم أهل البلد اه ابن شرف أي  
فالمعتبر الإسهام بدخول الوقت أو عدم دخوله وعبارة م ر فلم يذهبوا فالحكم كذلك  
لأنه ان طال الزمن بين الاذان وتوهم السامعون دخول وقت صلاة أخرى والاتوجهوا  
وقوع صلاتهم قبل الوقت لاسيما في يوم النجم (قوله روى البخاري) هذا دليل لرفع  
صوت المنفرد بالاذان حل (قوله الخدري) هو بالنصب ع ش (قوله قال له) أي

وتظهر مسلم أنه صلى الله عليه  
وسلم نام هو وأصحابه عن  
الصبح حتى طلعت الشمس  
فساروا حتى ارتفعت ثم نزل  
فتوضأ ثم اذن بلال بالصلاة  
فصلى رسول الله عليه السلام  
ركعتين ثم صلى صلاة الغداة  
بخلاف المندورة وصلاة  
الجنائز والنافاة (و) سن له  
(رفع صوته باذان في غير  
مصلى أقيمت فيه جماعة  
وذهبوا) روى البخاري عن  
عبد الله ابن عبد الرحمن بن  
أبي صعدة ان أبا سعيد  
الخدري قال له اني أراك تنصب  
الغنم والبادية فاذا كنت في  
غنمك

أو باديتك فأذنت للصلاة  
فأرفع صوتك بالتداء فانه  
لا يسمع مدى صوت المؤذن  
جن ولا انس ولا شئ الا شهد  
له يوم القيامة سمعته من  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم أى سمعت ما قلته لك  
بخطابى ويكفى فى اذان  
المنفرد اسماع نفسه بخلاف  
أذان الاعلام كما سيأتى  
(و) سن (عدمه فيه) أى  
عدم رفع صوته بالأذان فى  
المصلى المذكور لا يتوهم  
السامعون دخول وقت صلاة  
أخرى والتصریح بسن رفع  
الصوت وعدم رفعه لغير  
المنفرد مع قولى وذهبوا من  
زيادة وبه صرح فى الروضة  
وأصلها وتعبيرى بمصلى أعم  
من تعبيرة بمسجد وتعبيرى  
بسن عدم الرفع فيما ذكره أولى  
مما ذكره لانه انما يفيد عدم  
السن وسن اظهار الأذان فى  
البلد وغيرها بحيث يسمعه  
كل من أصغى اليه من أهل  
ذلك البلد أو غيره (و) سن  
(اقامة) لا اذان (لغيره) أى  
للمرأة والخمسة منفردين

لعبد الله وظاهر هذا القول له عبد الله وفى شرح مسند الشافعى للحاوى ان  
المقول له أبوه عبد الرحمن حل (قوله أو باديتك) أول التنويع وقوله فأذنت أى  
أردت الأذان (قوله مدى صوت) المراد بالمدى هنا جميع الصوت من أوله الى آخره  
وقول الشوبرى أى غاية بعده لعل المراد به معناه اللغوى لانه يقتضى انه لا يشهد الا  
من سمع غايته بخلاف من سمع أوله وليس مراد شيخنا (قوله جن ولا انس) ظاهره  
ولو كافر او لا مانع منه بل دخل فيه ابليس لانها شهادة للمؤذن لانه لا يقال هو  
عدو لبني آدم فكيف يشهد له وقدم الجن على الانس لانه نسبة لهم عليهم فى الخلق  
شوبرى أى باعتبار رأيهم وقال شيخنا ح ف قدم الجن لتأثرهم بالأذان أكثر من  
تأثر الانس (قوله ولا شئ) يحتمل ان يراد به غير الانس والجن مما يصح اضافة السمع  
اليه ويحتمل ان يراد به الأعم ويشهد له الرواية الأخرى فانه لا يسمع مدى صوت  
المؤذن انس ولا جن ولا حجر ولا شجر وان الله تعالى يخلق ما يشاء تشهده يوم القيامة  
فاله الحاوى فى شرح مسند الشافعى شوبرى (قوله الا شهد له) أى وشهادتهم سبب  
لقربه من الله لانه قبل شهادتهم له بالقيام بشعائر الدين فيحازيه على ذلك ع ش  
وعبارته على مر الاشهد له أى بالأذان ومن لازمه الايمان لمطابقة بالشهادتين  
فيحازيه على ذلك وهذا انما يحصل للمؤذن احتساباً بالمدام عليه وان كان غيره يحصل  
له أصل السنة انتهى (قوله أى سمعت ما قلته لك) أى جميع ذلك وهو انى أراك الخ زى  
(قوله بخطابى) أى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لاني سعيد الخدرى انى  
أراك الخ (قوله كما سيأتى) أى فى قوله وبجماعة جهر حل (قوله لا يتوهم  
السامعون) أى حيث طالت المدة وعدم دخول الوقت الا حينئذ اذا قصرت حل  
(قوله أولى مما ذكره) حيث قال ويرفع المنفرد صوته ندباً لا بمسجد وقعت فيه  
جماعة (قوله عدم السن) أى والمدعى سن العدم شوبرى وفرق بينهما بان عدم  
السن صادق بالإباحة وغيره بخلاف سن العدم فانه يفيد ان الفعل مكروه أو خلاف  
الأولى ع ش (قوله وسن اظهار الأذان) قال مر والضابط أن يكون بحيث يسمعه  
جميع أهلها الواصفوا اليه لكن لابد فى حصول السنة لكل من ظهور الشعائر كما  
ذكر فاعلم انه لا شافى ما يأتى ان اذان الجماعة يكفى فيه سماع واحد له لانه بالنظر  
لادعاء أصل سنة الأذان وهذا بالنظر لادائه عن جميع أهل البلد اذ عبارة اطف قوله  
وسن اظهار الأذان أى لاجل ظهور الشعائر بالنسبة لكلهم اما فى جانب واحد ان كانت  
صغيرة أو فى أكثر ان كانت كبيرة فلو اذن فى جانب واحد من بلد كبير حصلت السنة  
لأهل ذلك الجانب فقط (قوله واقامة) وهى ذكر مخصوص يقيم الى الصلاة أى يكون

سببها للقيام لها ومن ثم سميت اقامة حل (قوله أو مجتمعين) بان يجتمع الخنثى مع الاناث  
 بان يقيم الخنثى لمن فالحاصل ان الخنثى يقيم لنفسه والاناث والاتي تقيم لنفسها  
 والاناث ويمتنع اقامة الخنثى لانه وللرجال واقامة الانثى للخنثى وللرجال فنجوز الاقامة  
 في أربع وقتين في أربع وعبارة حل قوله أو مجتمعين هذا ملحق ومسيأتي تقيده  
 في قوله وشرط غير نساء ذكورة فان هذا يقتضي ان الخنثى يقيم للخنثى وليس كذلك  
 لاحتمال انوثة الاول وذكورة الثاني اه بزيادة فخص كلامه هنا باقامة الخنثى  
 لنفسه وللنساء واقامة المرأة كذلك فان كلامه يوهم اقامة المرأة والخنثى للخنثى  
 وللرجال (قوله لاعلام الغائبين) أي وضعه ذلك فلا ينافي سنه للمنفرد حل (قوله  
 لاستنهاض الحاضرين) أي لطلب نهوضهم أي قيامهم قال ع ش يؤخذ منه انه  
 لو احتيج الى الرفع طلب وهو ظاهر اه (قوله لم يكره) أي اذا لم يقصد الاذان الشرعي  
 فان قصده حرم عليها ذلك سم ع ش (قوله ان كان ثم اجنبي) قال مر المعتقد  
 الحرمه وان لم يكن هناك اجنبي لان رفع الصوت بالاذان من وظيفة الرجال ففي رفع  
 صوتها به تشبیه بالرجال وهو حرام اه فالحرمة توجد بأحد أمرين يقصد الاذان ويرفع  
 الصوت لما في كل من التشبيه اه ع ن وأقول يلزم من التحريم احتجابا به شعار  
 الرجال تحريم الاذان بلارفع صوت بعين هذه العلة وقد اوردت ذلك عليه فاعتذر بما  
 فيه تأمل وقد يجاب بأنه انما يكره شعار الرجال اذا كان مع رفع الصوت سم ع ش  
 ولا يشكل بجواز غنائها مع سماع الاجنبي له حيث لم يخش منه فتنه لان الغناء يكره  
 للرجال استماعه حيث لم يخش الفتنه والاحرم والاذان يستحب له استماعه وهو مظنة  
 للفتنة من المرأة فلوجوزناه للمرأة لادى الى ان يؤمر الاجنبي باستماع ما قد يخشى منه  
 الفتنة وهو مجتمع وكان مقتضى هذا حرمة رفع صوت المرأة بالقراءة في الصلاة وغارجها  
 لان استماع القراءة مطلوب والذي اعتمد شيخنا عدم حرمة رفع صوتها بالقراءة  
 لعدم سن النظر الى القارى بخلاف المؤذن اه فلما استعيناها للمرأة لامر السامع بالنظر  
 اليها فقد صرحوا بكرهه جهرها بما في الصلاة بحضرة اجنبي وعملوه بخوف الافتتان  
 وانما لم يحرم رفع صوتها بالنسبة لانه لا يسن الاصغاء اليها ولان كل أحد مشتغل بالنسبة  
 حل وعبارة اج على التحريم يؤخذ مما تقدم من ان فيه تشبيها بالرجال ومن انه  
 يستحب النظر للمؤذن عدم حرمة رفع صوتها بالقراءة وان كان الاصغاء اليها مأمورا  
 اه قال شيخنا ح ف وحرمة رفع صوتها بالاذان معللة بخوف الفتنة وبالتشبيه بالرجال  
 فلا يرد الامر بالمجمل (قوله وان يقال الخ) ويحوقل أي يقول لاحول ولا قوة الا بالله  
 العلي العظيم في اجابته اه حل (قوله في نحو عيد) ويمنعني ندبه عند دخول الوقت

أو مجتمعين لانها لاستنهاض  
 الحاضرين فلا تحتاج الى رفع  
 صوت والاذان لاعلام  
 الغائبين فيحتاج فيه الى الرفع  
 والمرأة يخاف من رفع صوتها  
 الفتنه والحق بها الخنثى  
 احتجابا فان اذنا النساء بقدر  
 ما يسمعن لم يكره وكان ذكرا  
 لله تعالى أو فرفقه كره بل  
 حرم ان كان ثم اجنبي وذكر  
 سن الاقامة للمرأة المنفردة  
 والخنثى في زيادتي (وان يقال

وعند الصلاة ليكون نائباً عن الاذان والاقامة حجر والمعتد انه لا يقال الامر واحدة  
لانه بدل عن الاقامة كما يدل عليه كلام الاذكار للنووي م ر وانظر هل يشترط فيه  
شروط المؤذن لانه نائب عن الاذان والاقامة فيكون المنادى المذكور ذكراً مثلاً  
اولاً يشترط ذلك فلا يراد به شوبري والظاهر الاشتراط لانه بدل عن الاقامة اطف  
(قوله في نحو عید) فلو اذن واقام في العيد ونحوه فهل يحرم لتعاطيه عبادة فاسدة أولاً  
فيه نظر والا قرب الاول قياساً على ما لو اذن قبل الوقت حيث يحرم لكونه عبادة فاسدة  
لكن في شرح م ر التصريح في هذه بكرة الاذان لغير المكتوبة وقد يقال يمكن  
جملة على ما اذا اذن لانية الاذان فليتمل ع ش (قوله وتراويج) وكل نفل شرعت له  
الجماعة وكذا وترتسن جماعة له وتراخي فعله عن التراويج كما هو ظاهر بخلاف ما اذا  
فعل عقبه ما فان النداء لها نداء له كذا قيل والا قرب انه يقوله في كل ركعتين في  
التراويج والوتر مطابقة لانه بدل عن الاقامة لو كانت مطلوبة شرح م ر قال حجر والذي  
يظهر ان التراويج ان فعلات عقب فعل العشاء لا يحتاج الى نداء لها وكذا يقال في الوتر  
عقبها ففعل استجاب النداء للتراويج اذا اخرجت عن فعل العشاء اه وهذا انما يأتي  
على القول بانه نائب عن الاذان والاقامة مع انه تقدم انه نائب عن الاقامة فيأتي به  
مطلقاً زى وشوبري ويرد عليه انه لا يسن للمنفرد ولو كان بدلاً عنها لسن له ويمكن  
ان يجاب بان البدل قد لا يعطى حكم المبدل منه من كل وجه اطف (فرع) لو اذن  
لحاضرة ففرغ منها قد كرفائة فلا يؤذن لها لان تذكرها ليس كدخول وقتها الحقيقي  
وهو ظاهر شوبري (قوله في كسوف الشمس) فان قيل حيث كان لكسوف ثابتاً  
بالنص كان الاولى للمصنف ذكره في المتن واجيب بانه ذكر العید لا فضائيه على  
الكسوف أو تكرره وهم قد قدمون المقيس على المقيس عليه ع ش (قوله بالاغراء)  
أي بدال الاغراء وهو العامل قال ع ش أي احضر الصلاة أو الزمها حالة كونها  
جامعة اه (قوله ورفع أحدها على انه مبتدأ حذف خبره أو عكسه) وفي كون  
جامعة مبتدأ حذف خبره عسر ويمكن تقديره لئلا جامعة أي كائنة لئلا عبادة جامعة أي  
وهي الصلاة بدليل السياق سم على حجر ونقله ع ش على م ر فاندفع ما يقال ان  
جامعة لا يصح ان يكون مبتدأ والخبر محذوف لانه نكرة ولا مسوغ وحامل الدفع ان  
الخبر بقدر جارا ومجروراً مقدماً مكون النكرة مفيدة شيخنا ح ف (قوله للاولى)  
ولا يشترط ان يقصده الاول بل لو اطلق كان منصرفاً للاولى فلو قصده الثانية  
فينبغي ان لا يكتفى به حل (قوله كفوائت) يشك على هذا المرجح في المذهب  
ان الاذان حق للفريضة فكان مقتضاه طلبه لكل فريضة ويجاب بان جمع الصلوات

في نحو عید) من نفل تشرع  
فيه الجماعة وصلى جماعة  
ككسوف وتراويج  
(الصلاة جامعة) لو رده في  
الصحيين في كسوف  
لشمس ويقاس به نحوه والمجران  
منصوبان الاول بالاغراء  
والثاني بالحالية ويجوز رفعها  
على الابتداء والخبر ورفع  
أحدها ونصب الآخر كما  
بينته في شرح الروض  
وكالصلاة جامعة الصلاة  
كما نص عليه في الام (و) ان  
يؤذن (للاولى فقط من  
صلوات والاها) كفوائت  
وصلاتي جمع وفائة  
وحاضرة دخل وقتها قبل  
شروعه في الاذان ويقم لكل  
للا اتباع في الاولين رواه في  
اولاها الشافعي وأحمد  
باسناد صحيح وفي ثانيتهما  
الشيخان وقياساً في الثالثة  
فان لم يوال أو والى فائة  
وحاضرة لم يدخل وقتها قبل  
شروعه في الاذان لم يكف لغير  
الاولى الاذان لها وتعبيري  
بذلك



صيرها كصلاة واحدة ع ش (قوله أولى) أى وأهم ووجه الأولوية ان قول الاصل لم يؤذن لغير الاولى شامل لما اذا والى بين القوائى أو لم يوال مع انه اذا لم يوال فانه يؤذن لغير الاولى ووجه العموم ان كلام الاصل لا يشمل صلاتى الجمع والقائنة والحضرة شيخنا (قوله فيها) أى الإقامة وقوله مع ان الاصل طرفا لقوله قيدت (قوله والتكبير الاول والاخير) ولفظ الإقامة فيها مثنى فان قات ان معظم الإقامة مثنى لان هذه ست كلمات والباقي خمسة فرادى فكيف قال ومعظم الإقامة فرادى قات أحيب عن ذلك بان معظمها فرادى بالنظر لكلماتها المفردة وهى ثمانية بدون التكرير والمثنى منها ثلاثة (قوله عن ترك التكبير) أى عن ترك استثنائه (قوله على نصف لفظه) هو ظاهر فى تكبيرها الاول والاخير لانه مساو للاذان (قوله ما قلناه) أى ان يشفع معظم الاذان ويوتر معظم الإقامة شيخنا (قوله بالترجيع) وهو ان يأتى بالشهادتين أربعاً سراً ولاه قبل ان يأتى بهما جهر او المعتمد انه ليس من الاذان بل هو سنة فيه بدليل انه لو تركه صح اذانه ع ش وقوله بل هو سنة فيه قبل فى حكمته تدبر كلتى الاخلاص بكونها المخرجتين من الكفر المدخلتين فى الاسلام وتذكر خفائهما فى اول الاسلام وظهورهما بعد حل ولو ترك كلمة من غير الترجيع لم يصح اذانه ع ش (قوله وولاء) فلا يفصل بينهما بسكوت أو كلام طويل ويشترط ان لا يطول الفصل عرفاً بين الإقامة والصلاة ولا يشترط لهمانية بل الشرط عدم الصارف فلو ظن انه يؤذن أو يقيم للظهر فكانت العصر صح حل (قوله مطلقاً) أى للمنفرد والجماعة ويؤخر رد السلام وتشميت العاطس الى الفراغ وان طال الفصل لانه لما كان معذوراً سمح له فى التدارك مع طوله لعدم تصيره بوجه فان لم يؤخر ذلك للفراغ فخلاف السنة كالتكلم ولو لمصلحة شرح م (قوله وجماعة جهر) ان كان الجهر هو رفع الصوت فقد تقدم استجابه وفيه ان الذى تقدم رفع فوق هذا الجهر رفع بقدر ما يسمع واحداً من الجماعة ورفع الصوت زيادة على ذلك لان الجهر ضد الاسرار والاسرار ان يسمع نفسه والجهر ان يسمع غيره ورفع الصوت زيادة على الجهر تأمل حل (قوله اسماع واحداً منهم) أى بالفعل ويوجه بان الغرض منه حضور الصلاة وهو لا يحصل الا بذلك ويفرق بين هذا وما يأتى فى الخطبة من الاكتفاء بالسماع بالقوة من الجميع بان المتصور من الاذان اعلام من يسمع ليحضر بخلاف سماع الخطبة فانه حضر بالفعل فاكتفى منه بالسماع بالقوة ع ش وشرط بعضهم فى الواحد ان يكون مكلفاً ذكر (قوله أو كلام) ولو عدا ومثله يسير نوم أو اغم لم أوجبتون لعدم اخلال ذلك به ومثله الردة لان الردة لا تبطل ماضى الا ان اتصلت بالموت ويسن ان يستأنف الإقامة فى ذلك لقربها من الصلاة بخلاف الاذان

أولى من قوله فان كان فوايت لم يؤذن لغير الاولى (ومعظم الاذان مثنى) هو معسول عن اثنين اثنين (و) معظم (الإقامة فرادى) قيدت من زيادتي بالمعظم لان التكبير أول الاذان أربع والتوحيد آخره واحد والتكبير الاول والاخير لفظ الإقامة فيها مثنى مع ان الاصل استثنى لفظ الإقامة واعتذر فى دقايقه عن ترك التكبير بانه لما كان على نصف لفظه فى الاذان كان كانه فرد والاصل فى ذلك خبر الصحابين أمر بلال ان يشفع الاذان ويوتر الإقامة والمراد منه ما قلناه الإقامة احدى عشر كلمة والاذان تسع عشر كلمة بالترجيع وسيأتى (وشرط فيها ترتيب وولاء) بين كلماتها مطلقاً وجماعة جهر بحيث يسمعون لان ترك كل منها يخل بالاعلام ويكفى اسماع واحد منهم ولا يضر فى الولاء تخلف يسير سكوت أو كلام

في الاوّل ح ل (قوله وعدم بناء غير) أي وان اشتبهاء وتا وقوله لان ذلك يقع في لبس أي غالبا أو شأنه ذلك حتى لو انتفى التوهم امتنع ح ل أي فلا ترد هذه الصورة وهي عدم الاشتباه واللبس كان يتوهم تشبها بلعبان مثلا أو يتحدنان بالذكر بقوله في لبس أي لبس الأذان بغيره (قوله ودخول وقت) أي في نفس الأمر وهذا يفيد صحته ما دام الوقت باقيا وتنتهي مشروعيته بفعل الصلاة بالنسبة لذلك المصلي وقول ابن الرفعة تنتهي بوقت الاختيار محمول على الأفضل ولو أذن قبل علمه بالوقت فصادفه اعتدبه بناء على ما تقدم من عدم اشتراط النية فيه وبه فارق التيمم والصلاة كذا قال الزركشي وأقره في شرح الروض خلافا لظاهر كلام شرح البهجة ح ل أي لا اشتراط النية فيها وقضية هذا الفرق أنه لو خطب الجمعة جاهلا بدخول الوقت فتبين أنه في الوقت اجزا لعدم اشتراط النية فيها ويحتمل عدم الاجزاء لان الخطبة شبهت الصلاة فقبل أنها بدل عن ركعتين سمى أي والقائل بالصحيح لا يقطع النظر عن الضعيف (قوله لان ذلك للإعلام به) هذا لا يجري الأعلى القول بان الأذان للوقت لا للصلاة والمعتمد أنه للصلاة بدليل أنه يؤذن للفائتة (قوله فلا يصح قبله) خصه بالذكر لاجل الاستثناء بعدد والافلا يصح بعده أيضا قل على التحرير ويرد عليه الفائتة فان الأذان لها بعد خروج وقتها الا ان يقال كلامه مفروض فيما اذا اذن للصلاة بعد خروج وقتها وكان فعلها في الوقت (قوله في نصف ليل) ظاهره ولولا الأذان الثاني فان قلت تقدم في تعريف الأذان الشرعي أنه اعلان بدخول الوقت والأذان قبل الوقت ليس اعلاما بالوقت فالجواب ان الاعلام بالوقت أعم من ان يكون اعلاما بأنه دخل أو قارب ان يدخل وانما اختص الصبح بذلك من بين الصلوات لان الصلوات في أول وقتها مرغّب فيها والصبح غالباً عقب نوم فتناسب ان يوقظ الناس قبل دخول وقتها ليتهيؤوا ويدركوا فضيلة أول الوقت فتح الباري شوبري أي وليغتسل الجنب (قوله ان بلالا الخ) انظر كيف يثبت هذا المدعى وهو كونه من نصف الليل بهذا الحديث (قوله حتى تسعوا اذان ابن ام مكتوم) أي تقرؤا من سماعه وكان معه بلال ليعلمه بالوقت فاندفع ما يقال ان اذان الاعمى وحده مكروه وكان اسمه عمرو فسماه النبي عبد الله واسم امه عائكة اه فتح الباري وهو الذي نزل فيه عيسى وتولى ان جاءه الاعمى الخ (قوله وشرط في مؤذن الخ) نعم بشرط في من نصبه الامام أو نائبه للأذان أن يكون بالغيا عاقلا امينا عارفا بالوقت بامارة أو بخبر ثقة عن علم اذارته ليخبره دائما فان أنتى شرط من ذلك لم يضع نصبه ولا يستحق المعلوم وان صح اذانه اه زى وقال شيخنا م ر يستحق المعلوم وفيه نظر لما سياتى عنه في نصب من يكره الاقتداء به

(و) شرط فيما (عدم بناء غير) على اذانه أو اقامته لان ذلك يقع في لبس وهذا وما قبله من اشتراط الترتيب مطلقا واشتراط الترتيب والبراء في الاقامة من زيادة في (ودخول وقت) لان ذلك لا اعلام به فلا يصح قبله (الا اذان صبح فن نصف ليل) يصح والا صل فيه خبر الصحيحين ان بلالا يؤذن بالليل فيكلموا واشيروا حتى تسعوا اذان ابن ام مكتوم (و) شرط في مؤذن وقيم اسلام

وتمييز مطلقا (ولغير نساء

ذ كورة) فلا يصح ذلك من كافر

وغير مميز لانه عبارة وليس امن

أهلها ولا من امرأة وخشني لرجال

وخشني كما ماتهم اما المؤذن

والمقيم للنساء فلا يشترط فيها

ذ كورة وعلم مسارعان الخشني

يسن له الإقامة لنفسه دون

الاذان وذكر المقيم وتقييد

الذ كورة بغير النساء من زيادتي

(وسن ادراجها) أي الإقامة

أي الاسراع بها (وخفضها)

وهو من زيادتي (وترتيله) أي

الاذان أي التأي فيه للأمر

بذلك في خبر الحاكم إلا خفض

ولان الاذان للغائبين والإقامة

لحاضرين فاللائق بكل منهما

ما ذكر فيه (وترجيح فيه) أي

في الاذان لو روده في خبره مسلم

وهو ان يأتي بالشهادتين مرتين

بخفض الصوت قبل اعادتهما

برفعه فهو اسم للأول كافي المجموع

وغيره وفي شرح مسلم انه للثاني

وقضية كلام الروضة كاصلها

انه لما وسمي بذلك لان المؤذن

رجع الى رفع الصوت بعد ان تركه

أوالى الشهادتين بعد ذكرهما

(وتشوب) بثلاثة من ناب اذا

رجع (في) أذاني (صبح) لو روده

في خبر أبي داود وغيره باسناد

جيد كافي المجموع وهو ان يقول بعد

والإقامة على عال

حيث قال يصح نصبه ولا يستحق المعلوم فهذا أولى ق ل على الجلال وقوله رتبة أي  
رتب الامام الثقة كالميقاني ليخبر المؤذن (قوله وتمييز) وان لم يقبل خبره بدخول الوقت  
فلا تجوز الصلاة اعتماده على اذانه ح ل (قوله مطلقا) أي لنساء وغيرهن (قوله)  
فلا يصح ذلك من كافر) ويحكم باسلامه اذا أتى به لنطقه بالشهادتين الا ان كان عيسويا  
ولا يعتد باذانه الا ان اعاده ثانيا والعيسوي من طائفة من اليهود ينسبون الى أبي عيسى  
اسحاق بن يعقوب الاصماني كان يعتقد ان محمدا ارسل الى العرب خاصة تمسك بقوله  
تعالى وما أرسلنا من رسول الا بلسان قومه ح ل وبرماوي (قوله وخشني) قضيته  
امتناع اذان وإقامة الخشني فليتأمل مع قوله فيسارع فردين أو مجتمعين  
الا ان يخص ما تقدم بما اذا اجتمع الخشني مع النساء وقوله فلا يشترط فيهما ذ كورة  
بل يشترط في أحدهما وهو المؤذن وكتب أيضا قضية ما هنا انه يصح اذان المرأة  
للنساء وتقدم انه ان كان بقدر ما يسمعن لم يكره وكان ذكر الله أي فهو ليس باذان  
وانه ان كان ثم رفع صوت حرم ان كان ثم أجنبي الا ان يحمل كلامه على الرفع مع عدم  
أجنبي ويكون جاريا على طريقة هو ان كان المقدم انه حرام مع الرفع مطلقا وهذا  
ظاهر وقد وقع لكثير التوقف في كلام الشارح شو برى (قوله كما ماتهم) قال  
في شرح البهجة وقد يتوقف في هذا القياس ووجهه انه انما امتنعت امامتها الرجال  
لارتباط صلاة المأموم به لالة الامام وهذا لا ارتباط ويحجب بان الاذان وسيلة للصلاة  
فاعطى حكم المقاصد كذا بخط زى خضرا (قوله فلا يشترط فيهما) أي في كل منهما  
ذ كورة فلا نساق في اشتراطها في أحدهما وهو المؤذن سم (قوله بمسار) أي من قوله  
وسن إقامة لا اذان غيره أي للمرأة والخشني (قوله فهو اسم الأول) معتمد وهو قوله  
بخفض الصوت والثاني هو قوله برفعه ع ش قال العلامة الرشيدى على شرح  
م ر قوله فهو اسم الأول لا يخفى ان المناسب لهذا التوجيه أي قوله لان المؤذن الخ ان  
يكون اسما للثاني لانه الذي رجع اليه وحيث قد تسمية الاول به مجاز من تسمية السبب  
باسم المسبب اذ هو سبب الرجوع (قوله من ناب اذا رجع) لان المؤذن دعى الى الصلاة  
بالجملتين ثم عاد فدعى اليها بذلك وخص بالصبح لما يعرض للناس من التسكاسل  
يسبب النوم وتشوب في اذان الغائت أيضا كما صرح به ابن عجيل اليميني نظرا لاصله شرح  
م ر (قوله الصلاة خير من النوم) أي اليقظة للصلاة خير من راحة النوم فاندفع  
ما يقال لا فائدة في هذا الاخبار لان من المعلوم ان الصلاة خير من النوم (قوله وقيام  
فيهما) فيكره كل للقاعد واضطجع اشد كراهة وللا راكب المقيم بخلاف المسافر  
للجاجة الا ان الاولى خلافه والاوجه ان كلام الاذان والإقامة يجزى من الماشي

الجملتين الصلاة خير من النوم مرتين وخرج بالصبح ما عداها فيكره فيه التشوب كافي الروضة (وقيام فيهما) أي في الاذان  
والإقامة على عال

أبلغ في الاعلام ورضع مسجتيه  
باني أذنيه في الاذان (و) توجه (لقبله)  
نا أشرف الجهات ولان توجهها هو  
تول سلفا وخلفا وذك كرسن القيام  
وجه في الإقامة مع جعل كل منها سنة  
ثقله من زيادتي وكذا أقول (وان يلتفت  
له فيها بمنامة في حي على الصلاة) مرتين  
لاذان ومرة في الإقامة (وشمالا مرة في حي  
الفتح) كذلك من غير تحريك صدوره  
القبله وقدميه عن مكانها لان بلالا  
يفعل ذلك في الاذان كما في المحققين  
نفس به الإقامة واختص الالتفات  
البعدين لانها خطاب آدمي كالسلام من  
ملائكة بخلاف غيرها (و) ان (يكون كل)  
المؤذن والمقيم (عدلا) في الشهادة لانه  
بقريلوقات الصلوات فهو أولى من الصبي  
لغند بذلك (ميتا) أي على الصوت لانه  
مع في الاعلام (حسن الصوت) لانه اجبت  
لي الاجابة بالحضور (وكرها) أي الاذان  
بخطمة (من فاسق) لانه لا يؤمن أن يأتي  
لي غير الوقت (وصبي) كالفسق  
أعني وحده) لانه ربما يغلط في الوقت  
وكرر الثلاث من زيادتي (ومحدث) لخبر  
رمذي لا يؤذن الامتوضي وقيس بالاذان  
إقامة (و) الكراهة (لجنب اشد) منها  
بث لغلط الجبابة (و) هي في (إقامة)  
بما (اعلظ) منها أي اذانها لقربها من  
ملاحة (وهما) أي الاذان والإقامة أي  
رعهما كما صرح به النووي في مسكته وان  
لتنصر في الاصل لغيره

وان بعدد محل ابتدائه بحيث لا يسمع آخرو من سمع أوله ان فعل ذلك لنفسه أولان  
يمشي معه ح ل (قوله ان احتج اليه) ظاهره انه قيد كل في من الاذان  
والإقامة وليس كذلك بل هو قيد في الإقامة فقط وأما الاذان فيطلب فيه ان يكون  
على عال مطلقا كما في شرح م ر (قوله قم فناد) دليل لسن القيام لا بقيد كونه على  
عال لانه لا يدل عليه (قوله ووضعه مسجتيه) أي اغلظها لانه أجمع للصوت وبه يستدل  
الاصم والبعيد على كونه اذا ناشرح م ر ومنه يؤخذ ندب وضع غيرها عند فقدھا  
بخلاف التشهد لا يقوم غيرها مقامها لانها بالقلب وهو مفقود في غيرها (قوله  
وتوجهه لقبله) أي ان لم يحتج الى غيرها والا كدائرة وسط البلد فيدبر حرها ق ل  
(قوله وان يلتفت) انظر وجهه الاتيان به مؤولا وهلا أتى به كسابقه مصدرا صريحا  
لا يقال أتى به كذلك ليعطف عليه ما بعده لانا نقول ليس بضروري لانه يجوز ان يكون  
هنا صريحا ويا أتى بان في المتن بعده مع رعاية الاختصارها تأمل شوبري (قوله مرتين)  
حال من حي على الصلاة أو من فاعل يلتفت أي حال كونه فائلا ذلك مرتين الخ شيخنا  
(قوله خطاب آدمي) أي وغيرهما ذكر الله وقوله كالسلام أي فانه يلتفت فيه دون  
ماسوا لانه خطاب آدمي ويفارق كراهة التفات الخطيب في الخطبة بانه يعظ  
الحاضرين فالادب في حقه ان لا يعرض عنهم شرح م ر (قوله عدلا) أي عدل  
دراية بالنسبة لاسل السنة واما كمالا فيعتبر فيه كونه عدل شهادة وبه يجمع بين  
كلامي الوالد م ر في شرحه (قوله أي على الصوت) فالصيت مغاير لحسن الصوت  
ولا ينافي ما مر من سن خفض الإقامة لان المراد خفضها بالنظر للاذان (قوله لانه  
ربما يغلط في الوقت) من باب علم يؤخذ منه انه لو كان يؤذن بقول مؤقت لم يكره ح ل  
(قوله ومحدث) أي غير فاقد الطهورين الا ان يحدث في الاثناء فان الافضل اكماله  
لانه دوام فيتوسع فيه ولا يستحب قطعه ليتوضأ نقله في شرح المذهب عن الامام  
الشافعي واصحابه وحينئذ يقال لنا صورة يستحب فيها الاذان للمحدث حل ومثل  
المحدث ذو نجاسة غير معفوع عنها لان المطلوب منه ان يكون بصفة المصلي وظاهر هذا  
انه لا فرق بين النجاسة في الثوب وغيرها ولا بعد التزامه شوبري (قوله لقربها من  
الصلاة) يؤخذ من هذه العلة ان إقامة المحدث اغلظ من اذان الجنب وهو المعتمد  
خلافا لاسنوي حيث قال بتساويهما ع ش على م ر (قوله أي مجموعهما)  
المراد بالمجموع كل واحد على انفراد ع ش وعبارة الشوبري المراد  
بالمجموع كل واحد منضم الى الآخر والظاهر انها أولى شيخنا (قوله على الاذان)  
وانما كان الاذان أفضل منه لقوله صلى الله عليه وسلم المؤذنون اطول اعنا فايوم



القيامه أى أكثر ربه لأن راجى التثنية يدعقه اليه وقيل بكسر الهمزة أى  
 اسرعا الى الجنة وانما واظب اليه صلى الله عليه وسلم والخلفاء بعده على الامامة  
 ولم يؤذوا لا اشتغالهم بجهات الدين التى لا يقوم غيرهم فيها مقامهم ولهذا قال عمر لولا  
 الخلافة لاذنت وانما كان الاذان أفضل مع كونه سنة والامامة فرض كفاية لان  
 السنة قد تفضل الفرض كسر السلام مع ابتداء شرح م ر (قوله قالوا الخبر الخ)  
 وجه التبرى ان هذا الحديث لا يدل على انها افضل من ادمامة لانها فرض كفاية وبها  
 فوائد وان كان المعتمدان الاذان وحده افضل من الامامة وهى افضل من الاقامة  
 ح ل وعبارة ع ش انما اسنده لهم لجواران يقال لا يلزم من الشهادة له فضل  
 الاذان على الامامة بل يجوز ان يكون فيها فضل اكثر من ذلك اه ولو سلمت  
 دلالة على ذلك فهو يدل على ان الاذان وحده افضل مع ان مدعاء انها معا افضل كما  
 قاله (قوله مؤذنان لمصلى) مسجد او غيره ولعل المراد يؤذنان على التناوب هذا في  
 وقت وهذا في وقت آخر حيث لم يتسع المسجد لهما يؤذنان في وقت واحد وحيث قد  
 يكون قوله فيؤذن واحد قبل فجر الخ من جملة فوائد التعدد لان هذا فائدة التعدد فقط  
 ح ل وعبارة شرح م ر ومن جملة فوائد التعدد ان يؤذن واحد الخ (قوله وسن  
 لسماعهما) حيث لم يكن مصليا ولو نقل ولم يكره له الكلام كقضى الحاجة  
 والمجامع ومن يسمع الخطيب ح ل وفي شرح حجر على المنهاج تقييده أى السامع بأن  
 يفسر اللفظ أى يميز حروفه واللام بعد سماعه نظير ما يأتى فى السورة للامام ع ش  
 وعبارة البرماوى قوله ولسماعهما أى ولو بصوت لم يفهمه وان كره اذانه واقامته فان لم  
 يسمع الاخره اجاب الجميع مبتدئا باوله اه (قوله أى لسماع المؤذن) والمقيم فالمراد  
 اكثر المؤذنين قال ابن عبد السلام يجب كل واحد باجابة لتعدد السبب واجابة الاول  
 افضل الا فى الصبح والجمعة فهما سيان لانهما مشروعان م ر فان اذناهما كفى اجابة  
 واحد منهم ولا تسن اجابة اذان نحو الولادة وتقول الغيلان ولو تثنى حنفى الفاظ الاقامة  
 اجيب مثنى سم شوبرى (قوله قالوا ولو محدثا) لعل حكمة التبرى احتمال الحديث  
 المذكور بعد التخصيص بغير المنجب ويدل له قوله صلى الله عليه وسلم كرهت ان اذكر  
 الله الا على طهر ع ش وعبارة ح ل ولو محدثا حدثا اكبر كالحبض والنقاس  
 وتبرأ منه ميلا لما قاله السبكي ان المنجب والحائض لا يجيبان وقال ولده لا يجيب الجنب  
 وتجيب الحائض لطول امدها وعبارة شرح م ر وجروان كان جنبا او ما ناضا  
 او نحوهما خلافا للسبكي اه فظاهرهما اعتماد وقضيته هدم كراهة اجابة المحدث  
 والجنب والحائض وبشكل عليه كراهة الاذان والاقامة لهم وفرق شيخ الاسلام

على الاذان (افضل من  
 الامامة) قالوا الخبر لا يسمع  
 مدى صوت المؤذن جن ولا  
 انس ولا شئ الا شهده يوم  
 القيامة ولا يراه لانه لا علامه بالوقت  
 اكثر نعمتها (وسن مؤذنان  
 لمصلى) مسجد او غيره تأسيما  
 به صلى الله عليه وسلم (فيؤذن  
 واحد) للصبح (قبل فجر) بعد  
 نصف الليل (واخر بعده)  
 خبر ان بلالا يؤذن بديل السابق  
 فان لم يكن الا واحد ادن بها  
 المرتين ندبا ايضا فان اقتصر  
 على مرة فلا ولي ان يكون بعد  
 الفجر وقولى لمصلى اعم من قوله  
 لا مسجد (و) سن (لسماعهما)  
 أى لسماع المؤذن والمقيم قالوا  
 ولو محدثا حدثا اكبر (مثل  
 قوله ما) خبر مسلم اذا سمعتم  
 المؤذن فقولوا مثل ما يقول ثم  
 صلوا على ويقاس بالمؤذن المقيم  
 وهو من زاد قى (الافى جيعلات  
 وتثويب وكفى

بان المؤذن والمقيم مقصران حيث لم يتطهرا عند مراقبتها الوقت والمجيب لا تقصير منه لان اجابته تابعة لاذن غيره وهو لا يعلم غالب الوقت اذ انه سمع على حجر (قوله لخبر) مسلم وروى الطبراني بسند رجاله ثقة الا واحدا فمختلف فيه وآخر قال الحافظ الميمني لا يعرفه ان المرأة اذا اجابت الاذان او الاقامة كان لها بكل حرف ألف ألف درجة وللرجل ضعف ذلك شرح حجر (قوله مثل قولها) بان يأتي بكل كلمة عقب فراغه منها كما يدل عليه قوله في الحديث فقولوا الخ لكن بحث الاسنوي الاعتماد به مع ابتدائه فرغامعاً لم لا ورده ابن العماد بان المتقول انه لا يكفي للتعقيب في الخبر اه ملخصاً من شرح حجر قال سمعني بخبر ان لا يتراخي عنه بحيث لا يعد جواباً به فافهم انه لا يضرب الفصل القصير اه وأخذوا من قوله مثل ما يقول ولم يقلوا مثل ما يسمع انه يجب في الترجيع وان لم يسمعه ويؤخذ من ترتيبه القول على النداء الصادق بالكل والبعض ان قوله لم عقب كل كلمة هو الافضل فلو سكنت حتى فرغ كل الاذان ثم اجاب قبل فاصل طويل عرفاً كفي في فصل سنة الاجابة كما هو ظاهر وقطع الاجابة نحو الدعاء والذكر وتكره لم في صلاة الاحيلة والتثويب أو صدقت فانه يطلها ان تعد وعلم ولجتماع وقاضي حاجة بل يبينان بعد الفراغ كمثل ان قرب الفصل شرح حجر ومثله م ر (قوله فيقول) الاولى فيقول لان المشهور فيها الحوالة لا الحوالة (قوله في كل كلمة) أي من الحيعلات وفي معنى الالام والشانية على ما هو فلا يلزم تعلق حرفي جر بمعنى واحد بمعامل واحد (قوله والقياس) أي على الحيعلتين بمجامع الطلب برماوى (قوله يقول) أي بعد الاذان بتسامه أو بعد الحيعلتين وانما يقول المؤذنون الاصل في رجالكم في الآية المظلمة والمطيرة (قوله مركبة من حتى على الصلاة الخ) أي من هذا اللفظ ولا يشترط لصحة ذلك ان يأخذ من كل كلمة بعض حروفها فاندفع ما يقال الحيلة مأخوذة من حتى على فقط اه ع ش (قوله في الثاني) أي التثويب ع ش (قوله يكسر الراء) أي وثقتها ع ش (قوله ان يصلى ويسلم) ويحصل أصل السنة بأي لفظ أتى به مما يفيد الصلاة والسلام عليه صلى الله عليه وسلم ومعلوم ان أفضل الصيغ على الراجح صلاة التشهد فينبغي تقديمها على غيرها ومن الغير ما يقع للمؤذنين من قولهم بعد الاذان الصلاة والسلام عليك يا رسول الله الى آخر ما يأتون به فيكفي ع ش (قوله ثم اللهم الخ) وظاهر ان كلاماً من الاجابة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم سنة مستقلة فلا تترك بعضها سن له ان يأتي بالباقي ع ش (قوله والفضيلة) عطف بيان أو من عطف العام وقيل الوسيلة والفضيلة قبتان في اعلى عليين احدهما من لؤلؤة بيضاء

مسلم واذا قال حتى على الصلاة قال أي سامعه لاحول ولا قوة الا بالله واذا قال حتى على الفلاح قال لاحول ولا قوة الا بالله أه لاحول عن معصية الله الابه ولا قوة على طاعته الابعوته ويقاس بالاذان الاقامة قال في المهمات والقياس ان السامع يقول في قول المؤذن الاصل في رجالكم لاحول ولا قوة الا بالله والحيعة مركبة من حتى على الصلاة وحتى على الفلاح والحوالة من لاحول ولا قوة الا بالله ويقال فيها الحوالة (ويقول) في الثاني (صدقت وبررت) مرتين لخبر ورد فيه قال ابن الرفعة وبررت بكسر الراء صرت ذا برأي خبر كثير (و) في الثالث (اقامها) الله وادامها وجعلني من صالحى أهلها) لوروده في خبر أبي داود وهذا من زيادتي والقياس ان يأتي به مرتين (و) سن (اكل) من مؤذن ومقيم وسامع ومستمع (ان يصلى ويسلم على النبي صلى الله عليه وسلم بعد فراغ) من الاذان والاقامة لخبر مسلم السابق ويقاس به بالسامع فيه غيره ممن ذكر (ثم) يقول (اللهم رب هذه الدعوة) أي الاذان والاقامة

يسكنها النبي صلى الله عليه وسلم وآله والآخرة من يا قوتة صفراء يسكنها ابراهيم  
وآله اه برماوى ومنه م ر وكتب عليه ع ش قوله يسكنها ابراهيم ولا ينساق  
هذا سؤاله صلى الله عليه وسلم لهما على هذا الجواز ان يكون هذا السؤال لتحيز  
ما وعد به من انهما له ويكون سكنى ابراهيم وآله فيه من قبله صلى الله عليه وسلم اه  
بحروقه (قوله وابعته) أى أعطه ومقامه مفعول لابعته لتضمنه معنى أعطه أو مفعول  
فيه أى اقمه فى مقام أو حال أى ابعته ذام مقام محمود وذو كرمع انه معين لانه فخم كأنه قيل  
مقاما أى مقام محمود بكل لسان كذا فى شرح البخارى للمصنف شوبرى (قوله الذى  
وعده) أى بقولك عسى أن يبعثك ربك مقام محمودا (قوله تطرق نقص) كالرياء  
والعجب (قوله مقام الشفاعة) هذا ما عليه اجماع المفسرين كما قاله الواحدى  
وقيل شهادته لامتة وقيل اعطاؤه لواء الحمد يوم القيامة وقيل هو ان يجلسه الله  
تعالى على العرش وقيل هو كون آدم ومن دونه تحت لوائه يوم القيامة من أول  
عرصاته الى دخولهم الجنة قاله حجر فى الجوهر المظم وفائدة الدعاء بذلك مع ان الله  
وعده به طلب الدوام أو الاشارة لندب دعاء الشخص لغيره قاله المؤلف شوبرى ويجوز  
أن يكون لاظهار شرفه وعظم منزلته م ر أو لايصال الثواب للداعى

\*(باب بالتنوين)\*

المقصود من هذا الباب قوله ومن صلى فى الكعبة الخ واما كونه شرطاً والاستثناء  
منه فذكر كونه بالتبعية فلا يقال انه مكرر مع ما أتى فى شروط الصلاة وقد يقال ذكره هنا  
وان كان سيأتى توطئة لما بعده شيخنا وكان صلى الله عليه وسلم يصلى أولاً الى الكعبة  
بوجه ثم أمر بالتوجه الى بيت المقدس وكان يجعل الكعبة بينه وبينه ولما هاجر لزم على  
استقبال بيت المقدس جعل الكعبة خلف ظهره فشق عليه ذلك فسأل جبريل  
ان يسأل ربه التوجه اليها فنزل قوله تعالى قد نرى قلبك وجهك فى السماء الآية فامر  
باستقبال الكعبة بعد ان صلى من الظهر ركعتين بعد الهجرة بعام او سبعة عشر شهرا  
وقول بعضهم أول صلاة صلاها الى الكعبة العصر مراده صلاة كاهلة اه قال السيوطى  
قال ابن العربى نسخ الله القبلة مرتين ونسكاح المتعة مرتين ولحوم الحجر الالهية مرتين  
ولا احفظ رابعا وقال أبو العباس العرفى رابعها الوضوء بمسامة النار وقد نظمت  
ذلك فقلت

وأربع تكرر انسخ لها \* جاءت بها التصويح والآثار

لقبلة ومتعة وحجر \* كذا الوضوء بمسامة النار

وزيد خامس وهو الحجرة شوبرى (قوله التوجه) أى يقيناً فى القرب وظناً فى البعد (قوله

(الى اخره) تتمه كما فى الاصل  
التامة والصلاة القائمة آت  
محمد الوسيلة والفضيلة وابعته  
مقاما محمودا الذى وعده  
والتامة السائلة من تطرق  
نقص اليها والقائمة التى ستقام  
والوسيلة منزلة فى الجنة والمقام  
المحمود مقام الشفاعة فى فصل  
القضاء يوم القيامة والذى  
منصوب بدلا عما قبله أو بتقدير  
اعنى أمور غرض خبرا لمبتدأ  
محذوف وقد كرر ما يقال بعد  
الاقامة مع ذكر السلام من  
زيادى

\*(باب)\*

بالتنوين (التوجه)

للقبلة) سميت قبلة لان المصلي يقابلها وكعبته لثكنتها أي تربعها وقال م ر لا تدارتها  
وارتفاعها (قوله بالصدر) أي حقيقة في القيام والجلوس وبالقوة في الركوع والسجود  
والمراد بالصدر جميع عوض البدن فلم يستقبل طرفها فتخرج شيء من المرض عن  
محاذاتها لم يصح جرشو برى وكذا يخرج بعض صف طويل امتد بقربها ولو بانحراف  
المسجد الحرام عن محاذاتها يقينا فبطل صلاته اما الصف البعيد عنها فتصح صلاتهم  
وان طال الصف من المشرق الى المغرب لسكن مع انحراف طرفيه لان صغير الحجم كلما زاد  
بعده زادت محاذاته كالنار الموقدة من بعده اه زى قال حل بالصدر أي اذا كان قائما  
أوقاعدا وبجملته في غير القيام كالركوع والسجود ولو صلى مضطجعا فالاستقبال بمقدم  
البدن أي بالصدر والوجه كما سيأتي والمستلقى لا بد ان يكون اخصاه للقبلة أي ووجهه  
أيضا بان يرفع رأسه كما سيأتي فتقييد الشارح بالصدر بالنظر الى الغالب وكذا قوله لا بالوجه  
ح ف وقال الرشيدى انما قيد بالصدر لان الكلام هنا في صلاة القادر في الغرض كما هو  
نص المتن فلا يرد انه قد يجب بالوجه بالنسبة للمستلقى لان تلك حالة عجز وسيأتي لها حكم  
يخصها فتدفع ما في حاشية الشيخ وعبارة الشيخ قوله بالصدر ظاهره انه لا فوق في ذلك  
بين القائم والقاعد والمستلقى وليس مرادا لما يأتي ان الاستقبال في حق المستلقى  
بالوجه وفي حق المضطجع تقدم بدنه ثم قوله لا بالوجه انما اقتصر عليه لكونه نفيًا لما قد  
يقتضيه التعبير بالتوجه فانه ظاهر في المقابلة بالوجه فلا يقال نحو اليد تنزع فيه  
المفهوم ان مفهوما قوله بالصدر انه لا يضر خروج نحو اليد عن القبلة وقوله لا بالوجه  
يدل على خلافه وقضية قوله بالصدر ان خروج القدمين عن القبلة لا يضر وهو كذلك  
(قوله وجهك) المراد بالوجه الذات والمراد بالذات بعضها كالصدر فهو مجاز مبني على  
مجاز لا حقيقة لغوية (قوله المسجد الحرام) أي الكعبة (قوله أي جهته) المراد بالجهة  
العين والجهة تطلق على العين واطلاقها على غيرها مجاز بل ادعى بعضهم انها لا تطلق  
الا على العين سموزى وفي الخادم ليس المراد بالعين الجدار بل امر اصطلاحى اي وهو  
سمت البيت وهو اوجه الى السماء السابعة والارض السابعة جرشو برى (قوله  
والتوجه الخ) لا حاجة اليه لان سياق الكلام في الصلاة شيخنا (قوله ونحو  
الشيخين الخ) أتى بهذا ليبين المراد من الآية لان المسجد عام زى أي فيكون من  
اطلاق الكل واردة الجزء (قوله قل) بضم القاق والباء وقيل باسكان الباء  
م ر (قوله مع خبر الخ) أتى به لان قوله هذه القبلة لا يدل على وجوب الاستقبال وأيضا  
يحتمل الخصوصية (قوله بدونه اجماعا) أي بدون التوجه الاعم من ان يكون  
للجهة أو العين لان الاستقبال لا خلاف فيه وانما الخلاف هل الاستقبال للعين

للقبلة بالصدر لا بالوجه (شرط  
لصلاة قادر) عليه لقوله تعالى  
فول وجهك شطر المسجد  
الحرام أي جهته والتوجه  
لا يجب في غير الصلاة فتعين  
ان يكون فيها ونحو الشيخين  
أه صلى الله عليه وسلم ركع  
ركعتين قبل الكعبة أي  
وجهها وقال هذه القبلة مع خبر  
صلواتكم كما رأيتوني أصلي  
فلا تصح الصلاة بدونه اجماعا  
أما العاجز عنه كمن يض



أول جهة بين الشاذي والمالكي فلا يقال ان قوله اجسا عام مشكل فان المالكية لا يطلون الصلاة عند استقبال الجهة وان لم يستقبل العين لان الضمير راجع الى التوجه لا بقيد كونه العين فالعني ان الصلاة بدون الاستقبال من حيث هو باطله اجسا عافلا بنا في ان في جزئيات الاستقبال خلافا اه وقوله فان المالكية الخ وكذا هو قول عندنا يجوز استقبال الجهة وان لم يستقبل العين كما يؤخذ من شرح البهجة وصرح في التنبيه ومن هذا يعلم انه لا يصح جواب من أجاب عن هذا الاشكال بان المراد اجماع مذهبي شيخنا عثماوى (قوله لا يجزى) أى في محل يجب طاب الماء منه ولو باجرة فاضله عما يعتبر في القطرة ع ش (قوله الا في صلاة) هذا استثناء متصل ان كان مستثنى من القادر حسا اما اذا كان مستثنى من القادر الشرعي والحسي معافوه ومنقطع اذ لم يدخل لانه قادر حسا عاجز شرعا وكذا ان أردنا القادر شرعا يكون منقطعا وقوله والا في نقل استثناء متصل على الثلاثة تأمل (قوله مما يباح) أى خوف مما يباح هو أو متولده أى ما ينشأ عنه لاجل قوله أو غيره كالنار والسبع فان النار مثلا لا تباح واتما يباح ما ينشأ عنها وهو الفرار منها اه شيخنا هذا ان فسرنا الغريبالنار ونحوها فان فسرنا الفرار من النار ونحوها قدر مضاف في قوله مما يباح أى من سبب ما يباح فالباح هو الفرار والسبب نحو النار فان خوف من سبب الفرار لانه والمراد بالمباح ما عدا الحرام فيشمل الواجب وعجبة ع ش قوله مما يباح أى مما يباح له فعلة كقتال ودفع صائل ويدخل فيه الفرار من سيل أو نار أو سبع أو غيرها مما يباح الفرار منه (قوله للضرورة) حتى لو أمن في اثناء الصلاة وكان راكبا وجب عليه ان ينزل ويشترط ان لا يستدبر القبلة في نزوله والابطلت صلاته ح ل (قوله والا في نقل سفر) أى غير معادة وصلاة صبي والمراد على التفصيل الا في قوله فان سهل الخ مع قوله والمأشى يتم الخ (قوله مباح) المراد به ما قابل الحرام فيشمل الواجب والندوب والمكروه شيخنا ح ف ويشترط أيضا دوام السفر ولو صار مقيما في اثناء الصلاة وجب عليه اتمامها على الارض مستقبلا ودوام السير فلا ينزل في اثناء الصلاة لزمه اتمامها للقبلة ويشترط ترك الافعال الكثيرة بلا حاجة وعدم وطى النجاسة مطلقا عدا وكذا انسيا نافي نجاسة رطبة غير معفوعتها شيخنا عن م ر (قوله معين) المراد به المعلوم من حيث المسافة بان يقصد قطع مسافة يسمى فيها مسافرا عرفا لا خصوص محل معين كما قاله الشارح في صلاة المسافر شورى ويشترط مجاوزة السور ان كان والا فمجازة العمران فيشترط هنا جميع ما يشترط في القصر الا طول السفر ع ش قوله وان قصر السفر بان يخرج الى محل لا يلزمه فيه الجمعة لعدم سماعه النداء على الاوجه زى والغاية للرد وقيل السفر القصير أن يفارق محله بتعميل

لا يجزى من يوجهه اليها  
ومربوط على خشبة فيصلى  
على حاله ويعد وجوبا (الافى)  
صلاة (شدة خوف) مما يباح  
من قتال أو غيره فرضا كانت  
أو تغافل ليس التوجه بشرط  
فيها كما سيأتى في باب  
للضرورة (و) الا في (نقل)  
سفر (بقيد زدتها بقولى  
(مباح لقاصد) محل (معين)  
وان قصر السفر لان النقل  
يتوسع فيه

كما اذا ذهب لزيارة قبر امانسا الشافعي فيجوز له الترخص بمجاورة السور ومثله يقال  
في التوجه لبركة المجاورين من الجامع الازهر ع ش على م ر و ربح الاول حجر  
ثم قال ويفرق بين هذا وحرمة سفر المرأة والمدن بشرطها فانه يكفي فيه وجود مسمى  
السفر بان المجوز هنا الحاجة وهي تستدعي اشتراط ذلك وتم تفويت حق الغبر وهو  
لا يتقيد بذلك (قوله بجوازه) مثال المحذوف تقديره يتوسع فيه لامور بجوازه الخ (قوله  
فلمسافر) لا يعلم جواز المشي والركوب مما قبله فلا ولي لها والا ان يقال التفريع  
بالنسبة لترك الترجمة في الجملة وان لم يعلم التفصيل فيه مما سبق ع ش (قوله تنفل)  
أي صلاة النفل وان نذر اتمامه أي بعد مجاوزة السور والعمرة كما قاله ع ش (قوله  
ولوراتبها) كان الاولى ان يقول ولو نحو عييد لان الخلاف انما هو فيه كما أشار اليه  
الحلال المحلى زى وقوله ولو نحو عييد أي من كل نفل تشرع فيه الجماعة ح ف وقد يجاب  
بانه أراد بالراتب ماله وقت فيشمل العييد لكن لا يشمل الكسوف مع ان الخلاف فيه  
أيضا ويشمل نحو الضحى وسنة الظهر فيوهم ان الخلاف فيه أيضا ع ش ويجب  
بان الغاية للتعيم والرد فان دفع كلام زى (قوله صرب مقصده) أي جهته وظاهره  
ان الواجب استئصال جهة المقصد لا عينه وفارق الكعبة بانها أصل وهو بدل (قوله  
مما يأتي) أي من قوله ولا يعرف الا لقلبة (قوله في جهة مقصده) والقرينة عليه  
ان ترك الدابة تترالى أي جهة أرادت لا يلبق بحاله صلى الله عليه وسلم لان ذلك بعد  
عبثا وهو معلوم انه انما كان يسيرها جهة مقصده ويحتمل ان يكون هذا التفسير من كلام  
ائمة المذهب ويحتمل انه ادراج من الراوى الذى روى عن الصحابة ع ش (قوله  
وفي رواية لها) هي مقيدة للاولى (قوله عليها المكتوبة) ومثلها المذكورة وصلاة  
الجنائز م ر ع ش (قوله وخرج باذاكر) من قوله سفره باح الخ ع ش (قوله والهاشم)  
المراد به من لم يقصد قطع مسافة يسمى فيها مسافرا عرفا ح ل (قوله كركض)  
أي للدابة (قوله فان سهل توجهه راكب الخ) حاشا له ان الصور ثنتا عشرة صورة لانه  
اما ان يسهل عليه التوجه في جميع الصلاة أولا يسهل عليه في شىء منها أو يسهل  
عليه في التعرود ون غيره أو في غيره دونه وعلى كل من الاربع اما ان يسهل عليه اتمام  
كل الاركان أولا يسهل عليه شىء منها أو يسهل عليه بعضها دون بعض فالخامس اثنا  
عشر فقبل الا الاولى صورتان هما سهولة التوجه في جميع صلاته سواء سهل عليه اتمام  
كل الاركان أو بعضها وتحت الا الاولى عشر صور ففهوم القيد الاول وهو سهولة  
التوجه في جميع صلاته فيه تسع صور وهي ان لا يسهل عليه التوجه في شىء من  
صلاته أو يسهل في التعرود ون غيره أو في غيره دونه وعلى كل اما ان يسهل عليه اتمام

بجوازه قاعدا للقادر  
(فلمسافر) سفر اتماما (نفل)  
ولوراتبها صوب مقصده كما يعلم  
مما يأتي (راكبا وما شيا)  
لا اله صلى الله عليه وسلم كان  
يصل على راحلته في السفر  
حيث ما توجهت به أي في  
جهة مقصده رواه الشيخان  
وفي رواية لها غير انه لا يصل  
عليها المكتوبة وقيس  
بالراكب الماشي وخرج  
بما ذكر المصنف بسفره  
والهاشم والمقيم ويشترط  
مع ذلك ترك الفعل الكثير  
كركض وعدو بلا حاجة  
(فان سهل

كل الاركان أو بعضها أو لا يسهل عليه شيء فهذه تسع صور ومفهوم القيد الثاني وهو  
اتمام الركان مع منطوق الاول فيه صورة واحدة وهي سهولة التوجه في جميع  
صلاته مع عدم سهولة شيء من الاركان والتوجه في جميع الصلاة لا يلزمه  
الا في صورتين الاوليين في المتن وأما التوجه في بعضها فهو في الحرم فقط وذلك  
في صور أربع داخل تحت قوله الاتوجه في تحريمه ان سهل وهو ان يسهل عليه التوجه  
في الحرم سواء سهل عليه اتمام كل الركان أو بعضها أو لم يسهل عليه شيء والرابعة  
ان يسهل عليه التوجه في جميع صلاته ولم يسهل عليه تمام شيء من الركان فلا يلزمه  
فيها الا التوجه في الحرم وهذه هي مفهوم القيد الثاني مع منطوق الاول (قوله  
توجه راكب) أي متنفل (قوله بمركب) هو مكان الركاد وليس بقيد بل غيره كالقرب  
والسرج كذلك بدليل قوله فيما يأتي وبذلك علم انه لا يلزمه وضع جبهته نحو شيخنا  
(قوله وسفينة) المعتمدان راكب السفينة ان سهل عليه التوجه فيها واتمام الركان  
لزمه ذلك والترك التنفل شيخنا ح في فالاولى حذف السفينة وقال البرماوى  
والهودج كالسفينة فيما ذكره فيكون ضعيفا أيضا والضعف في كل منهما انما هو بالنسبة  
لما بعد الارضف شيخنا ح في كلام البرماوى وقال المعتمدان التفصيل الذى  
في الشارح مسلم في الهودج دون السفينة (قوله في جميع صلاته) أفاد به انه المراد  
والاف العبارة تصدق بالبعض برماوى (قوله كلها أو بعضها) المراد به الركوع والسجود  
مما لا يصدق باحدهما وعبارة الاصل اظهر فلو قدر على اتمام أحدهما فقط مع  
التوجه في الجميع فهو داخل في قوله والا فلا وبهذا اظهر لك سقوط كلام سم وعبارة  
قوله أو بعضها قضيته انه ان سهل الاستقبال في الجميع ولم يتيسر له سوى اتمام الركوع  
انه يجب الاستقبال في الجميع والاتمام في ذلك الركوع فقط وهو كلام لا وجه له اه  
عمية لانه لا يلزمه الا التوجه في الحرم ح في وعزى (قوله أى وان لم يسهل ذلك)  
أى مجموع الصادق بالحرم حتى يأتي قوله بعد ان سهل وكتب أيضا قوله وان لم يسهل  
دخل في ذلك ما اذا سهل التوجه في جميع الصلاة دون اتمام شيء من الركان  
واما اذا سهل اتمام الركان أو بعضها دون التوجه مطلقا أو في جميع صلاته فقضية  
كلامه انه في جميع ذلك لا يجب الا الاستقبال عند الحرم ان سهل جرشورى (قوله  
مسيردا) أى من له دخل في تسيرها بحيث يحتل أمره لو اشتغل عنها وعبارة ع ش  
على م ر من له دخل في سيرها وان لم يكن من المحدثين لتسيرها كما لو عاين بعض  
الركاب أهل العمل فيها في بعض أعمالهم اه قال م ر في شرحه والحق صاحب مجمع  
البحرين اليمنى بملاحها مسير المرد ولم أره لغيره (قوله فلا يلزمه توجه) قضيته انه لا يجب

توجه راكب غير ملاح بمركب  
كهودج وسفينة في جميع  
صلاته (واتمام الركان)  
كلها أو بعضها هو اعم من  
قوله واتمام ركوعه وسجوده  
(لزمه) ذلك لتيسره عليه  
(والا) أى وان لم يسهل ذلك  
(فلا) يلزمه شيء منه  
(الاتوجه في تحريمه ان سهل)  
بان تكون الدابة واقفة وامكن  
انحرافه عليها او تحرفها  
او سائرة ويده زمامها وهي  
سهلة فان لم يسهل ذلك  
بان تكون صعبة او مقطورة  
ولم يمكن انحرافه عليها  
ولا تحريفها لم يلزمه توجه  
للمشقة واختلال أمر السير  
عليه وخرج بزيادة غير  
ملاح ملاح السفينة وهو  
مسيرها فلا يلزمه توجه لان  
تكميله ذلك يقطعها

عن النفل أو عمله وما ذكرته  
من الاستثناء الأخير هو  
ما ذكره الشيخان وقضيته  
انه لا يلزمه التوجه في غير  
التحريم وان سهل ويمكن الفرق  
بان الانعقاد يحتاط له مالا  
يحتاط لغيره لكن قال  
الاسنوي ما ذكره كراه بعيد  
ثم نقل ما يقتضي خلاف  
ما ذكره (ولا يعرف) عن  
صوب طريقه لانه بدل عن  
القبلة (اللقبلية) لانها الاصل  
فان انحرف الى غير ما بطلت  
صلاته الا ان يكون جاهلا  
أو ناسيا أو مجتد دابته  
وعاد عن قرب (ويكفيه ايماء)  
هو أولى من قوله ويومى  
(بركوعه) بـ (سجوده)  
حالة كونه (اخفض) من  
الركوع تمييزا بينهما وللا تبايع  
رواه الترمذى وكذا البخارى  
لكن بدون تقييد السجود  
بكونه اخفض وبذلك علم انه  
لا يلزمه في سجوده وضع  
جهته على عرف الدابة  
أو سرجه أو نحوه (والماشى  
تتبعها) أى الركوع والسجود  
(ويؤججه فيها وفي تحريمه)  
وفيما ردت به بقول (وجلوسه  
بين سجدتيه) لسهولة ذلك  
عليه بخلاف الراكب

في التحريم وان سهل والمعتمد وجوبه فيه ان سهل ولا يلزمه اتمام الاركان كراكب  
الدابة قاله حجر في شرح الارشاد اه شوبرى وع ش (قوله عن النفل) أى ان قدم  
عمله أى شغل الذي يشتغل به على النفل وقوله أو عمله أى ان قدم النفل على العمل (قوله  
من الاستثناء الأخير) هو قوله الا توجه في تحريمه حل والاول قوله الا في شدة خوف  
أو غير ملاح (قوله انه لا يلزمه الخ) معتمد وقوله في غير التحريم ولو السلام (قوله ويمكن  
الفرق) أى بين التحريم وغيره (قوله قال الاسنوي الخ) ضعيف وفرض في شرح  
الروض كلام الاسنوي في الواقعة فراجع سم وعليه فلا منافاة بين ما نقل عن  
الاسنوي وما نقل عن الشيخين فان كلامهما في غير الواقعة وكلامه في الواقعة ع ش  
وفيه ان هذا الحمل ينافي تصوير الشارح السهولة بقوله بان تكون الدابة واقفة الخ  
تأمل (قوله خلاف ما ذكره) وهو انه متى سهل عليه الاستقبال ولو في السلام  
وجب وهذا كراهه لا يجب التوجه الا في التحريم ان سهل ولا يجب التوجه في غيره  
وان سهل شيخنا (قوله ولا يعرف) أى الراكب بالنسبة لما بعد الا وهو قوله  
والافلا المفروض في الراكب لكن لا يختص به فكان الانسب تأخير عن الماشى  
ليرجع له ايضا قال ع ش أى لا يجوز له فلاناهية وعدل عن قول أصله ويحرم انحرافه  
لانه لا يلزم من الحرمة عدم الصحة بخلاف الماشى فان الاصل في مخالفته الفساد برماوى  
فلو ركب الدابة مقلوبا الى جهة القبلة جازاه م ر (قوله عن صوب طريقه الخ) وانما  
يحرم الانحراف عن صوب مقصده مع مضيه في الصلاة وما مجرد الانحراف مع قطعها  
فلا يحرم لان له تركها زى (قوله الالقبلة) ولو كانت خلف ظهره ويصلى صوب مقصده  
وان كان لمقصده طريق آخر يستقبل فيه القبلة مساو له مسافة وسهولة وسلك تلك  
الطريق لا لغرض لتوسعهم في النفل ح ل (قوله وعاد عن قرب) راجع للثلاثة أى عاد  
الجاهل عند العلم والناسى عند التذكير عن قرب ومن جمعت دابته قريبا قال ع ش  
ويشهد له سهو على المعتمد في الثلاثة (قوله ويكفيه) أى الراكب لا بقيد كونه  
برقد (قوله هو أولى الخ) لانه يؤهم ان الايماء واجب ولا يجوز له وضع جهته على  
عرفها مثلا وليس كذلك شيخنا (قوله ويومى) بالله من مختار (قوله على عرف الدابة) أى  
شعر رقبته كما في المصباح فهو شامل لغير الفرس (قوله أو سرجهما) والظاهر انه لا يلزمه  
بذل وسعه في الانحناء بحيث لو زاد عليه لمس عرف الدابة او نحوه ط ف (قوله  
والماشى تتبعها) أى ان سهل عليه الاتمام قال م ر في شرحه لو كان يمشى في وحل  
أو ماء أو ثلج فالوجه انه يكفيه الايماء لما فيه من المشقة الظاهرة وتلويت بدنه وثيابه  
بالطين والزمام الكمال يؤدي الى الترك جله اه باختصار (قوله وجلوسه بين سجدتيه)



هذا في غير الماشي زحفاً وحبواً ما هو فالجواب بين السجدة في حقه كالأعدال  
إذا كان عاجزاً عن القيام شوبري (قوله وله المشي فيما عدا ذلك) المناسب للمقابلة  
أن يقول وله ترك التوجه فيما عدا ذلك لكنه عبر باللازم لأنه يلزم من المشي بمجهة  
مقصده ترك التوجه تأمل (قوله أطول زمنه) راجع إلى القيام والتشهد وقوله  
أولسه وله المشي فيه راجع إلى الاعتدال والسلام شيخنا فيتوجه في أربع وعشرون  
في أربع (قوله فرضاً) ولونذراً (قوله أو غيره) كصلاة الجنائز ع ش (قوله بأن تكون  
سائرة) ومحل عدم الجواز أن كان زمامها بيده أو لم يكن بيد أحد فان كان بيده غيره وكان  
غيره أو اتزم بها القبلة واستقبل واتم الأركان في جميع الصلاة جازم أي لأن سيرها  
حينئذ ليس منسوباً إليه (قوله لرواية الشيخين السابقة) هي قوله غير أنه لا يصلح  
عليها المكتوبة ولم يؤخذ بقضيته فيمنع من ملأه عليها واقفة مع التوجه وتمام الأركان  
لأن السباق يدل على أنه انما ترك الصلاة عليها لما يمرض لها من الخلل وهو مانع من  
الصحة ع ش (قوله منسوب إليه) يقتضي أنها لو وقفت رتبة فاحشة أو سارت ثلاث  
خطوات متوالية بطلت صلاته وهو كذلك وقرره شيخنا زى شوبري وعبارة ح ل  
قوله ولأن سير الدابة منسوب إليه أي فيما إذا كانت سائرة أي حيث لم يكن زمامها  
بيده غيره ولو بالثأور أو طئت نجاسة لم يضر حيث لم يكن زمامها بيده ولو دعى  
فها وفي يده بمحماها أو اتصلت بها نجاسة والحالة هذه فركا الوصل وبيده جبل ظاهر  
متصل بنجاسة فتى كان زمامها بيده اشترط طهارة جميع بدنها حتى محل الروث ح ف  
ولا يكلف التحفظ والاحتياط في شبهة فلو وطئ نجاسة جاهلاً بها وكانت بابسة  
وفارقها حالاً لم يضر وان تعذر المشي عليها ولو بابسة ولم يجد عنها عدلاً ولو فارقها حالاً ضرر  
(قوله انقطاعاً عن رفقته) أي إذا استوحش م رأى وان لم يتضرره قياساً على  
التميم لما فيه من الوحشة والمراد برفقته هنا من ينسب إليه لاجتماع أهل الركب  
ولو كان معادلاً لاخر وخشى من نزوله وقوع صاحبه ليل الحمل أو تضرره بيمه أو بركوبه  
بين الجمالين أو احتاج في ركوبه لمعين وليس معه أجير لذلك كان جميع ذلك عذراً  
ولو توسم أي تربي من صاحبه النزول أيضاً ومن صدق له أعانته على الركوب اذا نزل  
اتجه وجوب سؤاله كسؤال الماء في التيمم شوبري (قوله صلى عليها) ظاهره  
اختصاص الراكب بذلك وليس كذلك بل الماشي الخائف كذلك فيصلي ماشياً  
كالنافلة وتجب الاعادة لندرة العذر شوبري (قوله واعاد) ظاهره ولو كان الوقت واسعاً  
وقياس ما تقدم في فاق الطهورين ونحوه أنه ان رجي زوال العذر لا يصلح الا اذا ضاق  
الوقت وان لم يرج زوال عذره صلى في أوله ثم ان زال بعد على خلاف ظنه وجبت

وله المشي فيما عدا ذلك  
كما علم ما تقر أطول زمنه  
أو سهولة المشي فيه (ولو صلى)  
شخص (فرضاً) عينياً أو غيره  
(على دابة واقفة وتوجه)  
للقبلة (واتمه) أي الفرض وهو  
أهم من قوله واتم ركوعه  
وسجوده (جاز) وان لم تكن  
هـ قوله لا استقراره في نفسه  
(والا) بأن تكون سائرة  
أولم يتوجه أولم يتم الفرض  
(فلا) يجوز لرواية الشيخين  
السابقة ولأن سير الدابة  
منسوب إليه بدليل جواز  
الطواف عليها فلم يكن مستقراً  
في نفسه نعم ان خاف من نزوله  
عنها انقطاعاً عن رفقته  
أو نحوه صلى عليها وأعاد

الاعادة وان استمر العذر حتى فات الوقت كانت فائنة بعذر فيندب قضاؤها فورا  
 ع ش على م ر (قوله كما مر) أى فى قول الساب فى قوله فيصل على حاله ويعيد وجوبا  
 أو المراد كما مر فى باب التيمم أى مرأى. وخدمته ذلك شوبرى (قوله على رجال) أى  
 عقلاء ولو كانوا مجازين فكالدابة لنسبة السيد اليه اه عذره فلو كان بعضهم مجازين  
 وبعضهم عقلاء أفتى شيخنا بانه اذا كان غير العقلاء تابعين للعقلاء صح والا فلا سم وقال  
 الاطافى الاقرب الصحة مطلقا (قوله صح) أى لان سيره أى السرير منسوب  
 لحامله دون ركبته وافرقت المتولى بين الدابة السائرة بنفسها وبين الرجال السائرين  
 بالسير بان الدابة لا تكاد تثبت على حالة واحدة، بل تراعى جهة القبلة بخلاف الرجال  
 قال حتى لو كان للدابة من يلزم لجسامها أى وهو مميز ويسيرها بحيث لا تختلف الجهة جار  
 ح ل ومثله م ر (قوله فى الكعبة) أى داخلها حجر (قوله وتوجه شاخصا) راجع  
 الامرين ولا يشترط ان يكون عرضه محاذيا لجميع عرض بدل المصلى ع ش قال زى  
 فلو زال الشاخص فى اثناء الصلاة بطلت بخلاف ذوال الرابطة اه لان أمر الاستقبال  
 فوق أمر الرابطة سم لان الاستقبال شرط لصحة الصلاة والرابطة شرط لصحة الجماعة  
 (قوله منها) ولو كان مملوكا لشخص ويوجه بانه يعدمها باعتبار الظاهر اما اذ لم يتوجه  
 ماذكر فلا يصح لانه صلى فى البيت لاليه وانما جار استقبال هو انما من هو خارجها  
 هدمت أو وجد لانه يسمى عرفا مستقبلا لها بخلاف من فيها لانه فى هو انما فلا يسمى  
 عرفا مستقبلا لها حجر (قوله كعتبتها أو بابها) راجع لقوله ومن صلى فى الكعبة  
 لا لما بعده ولو صلى خارج الكعبة وقد انهدمت كفى التوجه اليها ولو بلا شاخص  
 كما صرح به فى ع ب وهذا محترز قول المصنف ولو فى عرصتها ح ل أى لان الشاخص  
 لا يجب الا اذا كان داخلها أو على سطحها (قوله أو سمرة) لو سمرها هو ليصلى اليها  
 ثم يأخذها فالظاهر انه لا يكفي ويحتمل خلافه وارتضى م ر هذا الخلاف سم وفى حجر  
 انه يكفي استقبال الوتد المغروزة تقيد الخشبة بالمبغية والمسمرة ليس للتخصيص بل يكفي  
 نبوتها ولو بغير بناء وتسوير كافى حجر وخالف فى ذلك زى وح ل وم ر وعبارة  
 م ر وتخالف العصى الاوتاد المغروزة فى الدار حيث تعمد منها بدليل دخولها فى بيعة  
 لجريان العادة بغرضها المصلحة فعدت من الدار لذلك (قوله جمع منها) أى دون  
 ما تلقىه الريح زى قال سم وينبغي ان تكون اجارها المقلوعة كالتراب المجموع منها اه  
 (قوله ثلثى ذراع) وان بعد عنه ثلاثة اذرع فاكثروا يفرق بين هذا وبين ستره المصلى  
 وقاضى الحاجة بان القصد من السترة عن القبلة ولا يحصل الامع القرب وهنا اصابة العين  
 وهو حاصل فى البعد كالتقرب ح ل (قوله بخلاف ما اذا كان الخ) المناسب ان يقول

كما مر وبما تقر علم ان قولى  
 والا فلا أول من قوله أو سائرة  
 فلا ولو صلى على سرير محمول  
 على رجال سائرين به صح  
 (ومن صلى فى الكعبة) فوضا  
 او نقلا ولو فى عرصتها  
 او على سطحها  
 لو انهدمت (او على سطحها)  
 وتوجه شاخصا منها كعتبتها  
 أو بابها، وهو مردود أو خشبة  
 مبنية أو سمرة فيها أو تراب  
 جمع منها (ثلثى ذراع) بذراع  
 الأذى (تقريبا) من زيادته  
 (جاز) أى ما صلا به بخلاف  
 ما اذا كان الشاخص أقل  
 من ثلثى ذراع لانه

أما إذا كان الشاخص دون ثلثي ذراع أو لم يكن منها كخشيش ثابت وعصى مغرورة  
بها فلا يصح التوجه إليه زى وهو مخالف بحرفي العصى المغرورة كما تقدم بخلاف الشجرة  
النسابة في عرستها أن التوجه إليها يكفي كافي م ر (قوله ستره المصلى) أى كسترته  
(قوله وقد سئل النبي) بيان لدليل حكم الاصل (قوله كمؤخرة الرجل) بكسر الخاء  
والهمزة وهى لغة قليلة والكثير آخره الرجل ولا تقل مؤخرة الرجل أى على الفصح اه  
مختار ع ش وعبارة البرماوى قوله كمؤخرة الرجل بضم الميم وضمة وهزة سا كنة بعدها  
حاء معجمة مكسورة أو مفتوحة مخففة فيها ويقال مؤخرة بضم الميم وفتح الهمزة وتشديد  
الخاء المفتوحة أو المكسورة وقد تبدل الهمزة واو أو يقال آخره بفتح الهمزة والمد مع كسر  
الخاء وهى الحقيبة المشقوة التى يستند إليها الراكب خلفه (قوله ومن أمكنه علمها)  
أى سهل عليه بدليل قوله الاتى والاعتماد ثقة ع ش أى سهل ذلك عليه بغير مشقة  
لا تحتل عادة برماوى (قوله أى الكعبة) ومثلها محارب المسلمين المتعمد فى أنه متى  
أمكنه علمها لم يعمل بغيره وعبارة الاصل علم القبلة وهى أعم وفى ح ل قوله أى الكعبة  
أى وما فى معناها كالقطب وموقعه صلى الله عليه وسلم اذا ثبت بالتواتر فان ثبت  
بالاحاد فسكالخبر عن علم وقول ح ل كالقطب أى بعد الاهتداء اليه ومعرفة يقينا  
وكيفية الاستقبال به فى كل قطر واما اذا فقه شىء من ذلك كان من جملة الأدلة التى  
يجتهد بها وبهذا يجمع بين السكلامين أى من جعله من الأدلة ومن جعله يفيد اليقين  
وهو بين الفردين وبنات نعش الصغرى شيخنا ح ف وعزنى (قوله على جبل  
أنى قبيس) سمي بذلك لان آدم اتبس منه النار التى فى أيدى الناس أى استخرجها  
بالزناد من حجر صوان أخرجه منه وكان يسمى فى الجاهلية الأمين لان الحجر الاسود  
كان مود عافيه عام الطوفان وهو الجبل المشرف على الصفا برماوى وقال الله له  
اذا رأيت خليلي يبنى بيتي فأخرجه له فلما انتهى عليه الصلاة والسلام لحل الحجر ناداه  
الجبل يا ابراهيم ان لك وديعة عندي فخذها فاذا بحجر أبيض من يواقيت الجاهة وقيل  
سمى الامين لحفظه ما استودع فيه من الامانات ح ل فى السير (قوله ولا حائل)  
الواو للحال وحائل اسم لا والخبر محذوف أى موجود وبجملة حال من المفعول فى قوله  
امكنه شيخنا (قوله بينه وبينها) أى ولا مشقة عليه فى علمها بخلاف الاعى مثلا  
اذا أمكنه التحسيس علمها ~~ان~~ كن بمشقة لكثرة الصفوف والزحام أو السوارى فيكون  
كالخائل فيعتمد ثقة يخبره عن علم هكذا ظهر وعرضته على شيخنا ط ب فوافق عليه  
سم وما ذكره فى الاعى مستفاد من تفسيرهم الا كان بالسهولة اه شيخنا (قوله  
فى المسجد) أى الحرام ع ش (قوله بحيث يعاينها) قيد فى الثلاثة أى بحيث يمكنه

ستره المصلى فاعتبر فيه  
قدرها وقد سئل النبي صلى  
الله عليه وسلم عنها فقال  
كمؤخرة الرجل رواه مسلم  
وقول شيخنا صامتها أعم مما  
ذكره (ومن أمكنه علمها) أى  
الكعبة بقيد زنده بقول  
(ولا حائل) بينه وبينها كأن  
كان فى المسجد أو على جبل  
أنى قبيس أو على سطح بحيث  
يعاينها

معانيها كان كان في ظلمة او غمض عينيه لانه يعاينها بالفعل والا بان كان يعاينه بالفعل  
فيقال له عالم بها لانه امكنه علمها فلا يصح جعل هذه امثلة لقوله ومن امكنه علمها تأمل  
شيخنا عثماني وعبارة م ر وهو ممكن من معانيها (قوله لم يمل بغيره الخ) والفرق  
بين هذا واكتفاء العناية بأخذ بعضهم عن بعض مع امكان سماعهم من النبي صلى الله  
عليه وسلم ان القبلة امر حسي مشاهد ولا مشقة فيها واما الاحكام لم تكن امرا محسوسا  
فذا بهم للنبي صلى الله عليه وسلم في كل حكم فيه مشقة (قوله من تقليد) المناسب  
تأخير لانه آخر المراتب قال جعفر علم ان المصلي بالمسجد وهو أعني أوفى ظلمة لا يعتمد الا  
على الله الذي يحصل به اليقين أو اخبار عدد التواتر وكذا قرينة قطعية بان كان قد  
رأى محلا فيه من جعل ظهره له مثلا لا يكون مستقبلا أو أخيره بذلك عدد التواتر  
(قوله أو قبول خبر) أي ما لم يبلغ الخبر عدد التواتر أو يكون معصوما والافهل له الاخذ  
بالخبر المذكور شوبري واستوجه ع ش ان له الاخذ بالخبر لانه يفيد اليقين (قوله في  
ذلك) أي فيما اذا امكنه علمها ولا حائل شيخنا (قوله وكالحاكم) أي المجتهد أي وقياسا  
عليه اذا وجد النص فلا يعمل بغيره (قوله أعم من تعبيره) لتناوله الاخبار لكنه مأخوذ  
من قول المنهاج والاخذ الخ فتأمل سم قال شيخنا ويمكن حمل كلام المصنف عليه  
بان يفسر التقليد بالاخذ بقول الغير مطلقا ويدل له تعبير الروضة بلا يجوز له اعتماد قول  
غيره (قوله اعتماد ثقة) ظاهره ان الاعتماد الذي كور لا يسمى تقليدا لان التقليد سياقي  
ولعل وجهه ان التقليد خاص باخذ قول المجتهد من غير معرفة دليله كما قاله ابن السبكي  
والخبر عن علم ليس مجتهدا (قوله ثقة) أي عدل رواية كما أشار اليه بقوله ولو عبدا  
أو امرأة وقد يشمل التعبير بالثقة دون مقبول الشهادة من بركة كعب خاتم المروءة  
مع السلامة من الفسق ويشعر به قوله وخرج بالثقة غيره كفاسق ويحتمل عدم قبول  
خبره وهو الاقرب اه ع ش على م ر (قوله يخبر عن علم) عدل عن قول بعضهم  
أخبر ليفيد ان وجوده مانع من الاجتهاد ولو قبل اخباره قل وحينئذ فكان الصواب  
حذف لفظة اخبار من قوله فيما سياقي وليس له الاجتهاد مع وجود اخبار الثقة (قوله  
انا شاهد الكعبة) أي أو المحراب المعتمد أو قال رأيت القطب ونحوه أو الجمع الكثير  
من المسلمين يصلون هكذا في هذا كله يمتنع الاجتهاد بل يعتمد خبره فان لم يخبره لزمه  
سؤاله حيث لا مشقة عليه في سؤاله على الوجه ويسأل من دخل داره ولا يجتهدنم  
ان علم انه انما يخبره عن اجتهاد امتنع عليه تقليده كما هو ظاهر في (قوله بصعود حائل)  
أي وان قل كئلا ثلاث درج وقوله أو دخول المسجد أي وان قرب أيضا لما ذكر  
وعبارة خ ط نعم ان حصل له بذلك مشقة جاز له الاخذ بقوله ثقة يخبر عن علم ع ش

(لم يعمل بغيره) أي بغير علمه  
من تقليد أو قبول خبر أو اجتهاد  
له هولة علمها في ذلك وكالحاكم  
اذا وجد النص فتعبري  
بذلك أعم من تعبيره بالتقليد  
والاجتهاد (والا) أي  
وان لم يمكنه علمها أو امكنه  
ونحوه حائل كعبيل وبناء  
(اعتماد ثقة) ولو عبدا أو امرأة  
(يخبر عن علم) لا عن اجتهاد  
كقوله انا شاهد الكعبة  
ولا يكلف المصانية بصعود  
حائل أو دخول المسجد



(قوله له شقة) أى وان كانت تختمل عادة ح ف (قوله وفي معناه) أى الخبر عن علم  
عش والاولى رجوع الضمير لاخبار الثقة أى فى معناه من حيث الاعتماد لا من حيث  
امتناع الاجتهاد من كل وجه لانه يجتهد فيها بمنه وبسيرة كما سيأتى بخلاف الخبر  
عن علم لا يجوز له الاجتهاد معه شيخنا عزيزى وأيضاً رؤية المحارب المعتمدة فى معنى  
العلم بالنفس كما تقدم ففى مقدمة على الخبر عن علم فقوله وفى معناه أى من حيث  
امتناع الاجتهاد معوافلاينا فى انها فى المرتبة الاولى (قوله رؤية محارب المسلمين) وفى  
معناها خبر صاحب الدار وهو ظاهر ان علم ان صاحبها يخبر عن غير اجتهاد والالم يجز  
تقليده شرح مـ وكتب عليه عـ شر قوله يخبر عن غير اجتهاد بان أخبر عن معانية  
او فى معناها كروية القطب والمحارب المعتمدة وقوله والالم يجز أى بأن علم انه يخبر  
عن اجتهاد او شك فى أمره اه بحروفه والمحارب فى اللغة مصدر المجلس سمي المحارب  
المعهود بذلك لان المصلى يحارب فيه الشيطان ولا تكرر الصلاة فيه ولا ين فيه خلافاً  
للجلال السيوطى ولم يكن فى زمنه صلى الله عليه وسلم والخلفاء بعده الى آخر المائة  
الاولى محارب وانما حدثت المحارب فى أول المائة الثانية مع ورود النهى عن اتخاذها  
لانه بدعة ولانها من بناء الكنايس اه برماوى (قوله يكثر طارقه) أى العارفون  
وسلت من الطعن بخلاف ما لم تسلم منه كحارب القرافة وارباف مصر فلا يمنع  
الاجتهاد مع وجودها بل يجب لامتناع اعتمادها ويكفى الطعن من واحد اذا كان من  
أهل العلم بالمقات اود كـ رله مستند اقال شيخنا ويجوز الاعتماد على بيت الامة  
فى دخول الوقت والقبلة لا فادتها الظن بذلك كما يفيد الاجتهاد كما أتى به الوالد  
وظاهر كلامه انه يجوز له الاجتهاد مع وجودها وحينئذ يحتاج الى الفرق بينها وبين  
ما تقدم فى المحارب وقد جعلوها فى دخول الوقت كالخبر عن علم ح ل (قوله  
كفاسق) ظاهره وان صدقه عش وقياس ما يأتى فى الصوم الاخذ بخبره ان وقع  
فى قلبه صدقه الا ان يفرق بانه لما كان أمر القبلة مبنياً على اليقين وكانت حرمة الصلاة  
أعظم من حرمة الصوم بدليل انه لا يعذر فى تأخيرها بحال بخلاف الصوم احتطنا لها  
اط ف (قوله وصي ميمز) وان اعتقد صدقه على الراجح برماوى (قوله فان فقد) أى  
حسا وهو ظاهر أو شرعاً بان كان فى محل لا يكاف تحصيل الماء منه وهو فوق حد  
القرب كما فى ع ش ومن فقد الشرعى ما لو امتنع من الاخبار أو طلب الاجرة مع عدم  
القدرة عليها كما فى الاطعمى (قوله بادلة الكعبة) وأقوى ادلتها القطب يختلف  
باختلاف الاقاليم فى العراق يجعله المصلى خلف اذنه اليمنى وفى مصر خلف اذنه  
اليسرى وفى اليمن قبالة عمالي جانبه الايسر وفى الشام وراءه وفى نجران وراء ظهره حل

للمشقة وليس له ان يجتهد  
مع وجود اخبار الثقة وفى  
معناه رؤية محارب المسلمين  
بإد كبراً وصغير يكثر طارقه  
ونخرج بالثقة غيره كفاسق  
وصي ميمز (فان فقد) أى  
الثقة المذكور (وامكنه  
اجتهاد) بان كان عارفاً بادلة  
الكعبة كالشاهى والقهر

وقوله وراه أي مما يلي جانبه الأيسر فلا يتقدم فجران ح ف ونظم ذلك بعضهم فقال  
 من واجه القطب بأرض اليمن \* وعكسه السام وخلف الأذن  
 يعني عراق ثم يسرى مصر \* قد صححوا استقباله في العمر  
 (قوله والنجوم) قال شيخنا ان كل نجمة قدر الجبل العظيم لانها الوصفت لم ترو كل  
 واحدة منها معلقة بسلسلة من ذهب في الكورسي كذا بخط الشيخ خضر  
 الشوبري (قوله من حيث دلالتها) أي لا من حيث ذاتها لان ذلك معلوم لكل احد  
 ع ش (قوله اجتهدا لكل فرض) ولو نذر او صلاة صبي وان لم ينتقل عن موضعه بل يجب  
 اعادة الاجتهاد للفرض الواحد اذا نسي وان لم ينتقل عن موضعه ح ل أي اذا تراخى  
 فعله عن الاجتهاد وخرج بالفرض النفل وصلاة الجنائز كان في التيمم مع ش  
 أي والمعادة فلا يجتهد لها على المعتمد عند م ر خلافاً لمجروزي (قوله ان لم يذ كر  
 الدليل) من الذ كر بالضم وهو الاستحضار أي ان لم يذ كر الدليل الاقل بالنسبة للفرض  
 الثاني أما بالنسبة للفرض الاقل بان تراخى فعله عن الاجتهاد فالوجه انه لا حاجة لذك كر  
 الدليل عنده بل يكفي الاهتداء للجهة تأمل شوبري (قوله أولى من تعبير بالصلاة)  
 لانها تشمل النفل وصلاة الجنائز ولا يجب تجديد الاجتهاد لها بل هي تابعة لاجتهاد  
 الفرض وله ان يصلح ما وان لم يذ كر الدليل الاق الذي صلى به الفرض حيث كان عالماً  
 بالجهة فان اراد ان يفعلها ابتداء اجتهادها شيخنا عثماوى (قوله ومحل جواز الاجتهاد)  
 أي والاخذ بقول الثقة له (قوله ان لا ينيه الخ) بان لم ينيه أو ينيه الحاجة فلذا لم يقل  
 أن ينيه الحاجة مع انه أخصر وأفاد انه لو ينيه غيره بلا حاجة لا يكاف صعوده أي اذ لم  
 يمكنه قله ع ش (قوله بلا حاجة) فان صار محتاجاً اليه بعد نيائه بلا حاجة لا يكاف  
 صعوده مجر ع ش والا كلف صعوده (قوله فليس الاجتهاد) أي ولا الاخذ بقول الثقة  
 بل يكلف المعانيعة والحاصل ان المراتب أربعة الاولى المعانيعة الثانية المخبر عن علم  
 الثالثة الاجتهاد الرابعة التقليد فلا يقتل بالتأخره الا ان تجز عن التي قبلها وكلها  
 تؤخذ من المتن (قوله فان ضاق وقت) أي والحال انه لا يمكنه علمه اذ من بينه وبينها  
 حائل وان اقتضى كلامه استواءهما في هذا لما لا يخفى شوبري قال ع ش فان ضاق  
 وقت أي عن ايقاعها كلها في الوقت (قوله عن الاجتهاد) أي وان اتم تأخيرها الى ذلك  
 الوقت ع ش (قوله أو تحير صلى الخ) ظاهره منعه ان يصلي وان لم يضق الوقت  
 والمعتمده كفاقد الطهورين ان جاوزوا التيمم لصيق الوقت والاصل في قوله ح ل  
 قال ع ش ثم المراد بضيقه ضيقه عن ايقاعها كلها فيه ويفرق بينه وبين ما لو كان عليه  
 فائتة وكان لو صلاها خرج وقت الحاضرة فانه يجوز حيث أدرك ركعة منها في الوقت

والنجوم من حيث دلالتها  
 عليها (اجتهاد لكل فرض)  
 بقية زوده بقوله (ان لم يذ كر  
 الدليل) الاقل اذ لا ثقة ببقاء  
 الظن بالاقول وتعبيري  
 بالفرض أي العيني أولى من  
 تعبيره بالصلاة ومحل جواز  
 الاجتهاد فيما اذا كان ثم  
 حائل ان لا ينيه بلا حاجة  
 والا فليس له الاجتهاد  
 له مريطة (فان ضاق وقت)  
 عن الاجتهاد وهذا من زيادتي  
 (أو تعبير) المجتهد لظلمة  
 أو تعارض أدلة وغير ذلك  
 (سلي)

بانه لا يلزم من الاجتهاد ظهور الصواب فروعي الوقت واشبهه ذلك من توهم الماء  
فانه يشترط لوجوب الطلب أمنه على الوقت والاختصاص اهـ (قوله الى أي جهة شاء)  
فلو شاء جهة وصلى اليها وجب عليه التزامها لانه باختيارها لزم استقبالها فلا يتركها  
الا بمرجح غيرهما عليهما ع ش (قوله للضرورة) أي ضرورة حرمة الوقت وقيل المراد  
ضرورة ضيق الوقت أو التعذر (قوله فان عجز) هذا قابل قوله وأمكنه اجتهاد والمراد  
بالعجز عن تعلم الأدلة عدم معرفتها وان قدر على تعلمها لماسيأ في انه فرض كفاية  
ويجوز تعلمها من كافر كما قاله الماوردي وقال شيخنا م ر محرمته وعلى كل لا يعتمدها  
الا اذا أقروا عليها مسلم عارف ق ل على الجلال (قوله ولم يمكنه تعلم أدلتها) مفهومه  
انه اذا أمكنه امتنع عليه التقليد وهو واضح ان وجب عليه تعلم الأدلة عينا وكتب  
أيضا يتعين إسقاط هذا وقد وجدته بخط ولده على الماشح ملحقا لان هذا لا ياتي  
الا اذا قلنا بوجوب تعلم الأدلة عينا وليس كذلك وعلى ثبوته يكون من عطف السبب  
على المسبب قال فحيث لم يجب التعلم عينا وكان لا يعرف الأدلة كان له تقليد الثقة  
العارف بالأدلة وان أمكنه تعلم تلك الأدلة لانه غير مقصور بغيره من العلم لها ح ل (قوله  
قلد ثقة عارفا) ويجب تكرار سؤاله لكل صلاة ولان دان لا يكون اخباره الثاني عن  
الاجتهاد الاول فان كان فلا عبرة به فان لم يجد ثقة عارفا فهو كالمتحيز شو برى (قوله  
لزمه) أي لزم ما عينيا أو كفاية على التفصيل المذكور بعده تدبر (قوله وهو فرض عين  
الخ) لا يقال حيث اكتفوا بتعلم واحد في سقوط الطلب عن الباقي لم يظهر كونه فرض  
عين اذ هو المطالب به كل مكلف طلبا جازما لانا نقول المراد بكونه فرض عين عدم  
حوار التقليد لكل أحد بل كل فرد مخاطب بالتعلم حيث كان أهلا له ويشير لذلك قول  
الشارح فلا يقلد الخ فيس المراد بفرض العين معناه الاصولي المذكور بل هو كفرض  
الكفاية على القول بان المخاطب به الكل فتسميته فرض عين فيه تجوزا شامته له في  
ائم الجميع بتركه وان كان يسقط بفعل البعض والمراد بكونه فرض كفاية انه يجوز لتغير  
العارف ان يقلده ولا يكاف التعلم ليجتهد فهو مخير بين التقليد والتعلم ليجتهد فيكون  
المخاطب به على هذا البعض فيكون التقابل بينه وبين ما قبله هو تقابل القولين  
في فرض الكفاية اعني كون المخاطب به الكل أو البعض شيخنا ح ف (قوله لسفر)  
أي لارادة سفران لم يكن في طريق مقصد المسافر بل لادته مقارنة فيما عاين معتمدة  
والافهو فرض كفاية (قوله لخصر) أي يكثر فيه العارقون والافهو فرض عين  
م ر والمراد بالسفران لا يوجد أحدهم من العارفين وقوله فلا يقلد أي لعدم وجود من  
يقلده والمراد بالخصر ان يوجد أحدهم من العارفين ح ل فالتقيدهما بالاغلب (قوله  
بما يقل) أي لا يوجد ح ل (قوله فان كثر) بان وجد ولو واحد الان به يسقط فرض

الى أي جهة شاء للضرورة  
(واعاد) وجوبا فلا يقلد  
لقدرته على الاجتهاد ولجواز  
زوال التصير في صورته (فان  
عجز عنه) أي عن الاجتهاد  
في الكعبة ولم يمكنه تعلم أدلتها  
(كاعني) البصر والبصيرة  
(قلد ثقة عارفا) بأدلتها  
ولو عبدا أو امرأة ولا يعيد  
ما يصح به بالتقليد (ومن أمكنه  
تعلم أدلتها لزمه) تعلمها كتعلم  
الوضوء ونحوه (وهو) أي  
تعلمها (فرض عين لسفر)  
فلا يقلد فان ضاق الوقت  
عن تعلمها صلى كيف كان  
واعاد وجوبا (و) فرض  
(كفاية لخصر) واطلاق  
الاصل انه واجب محمول على  
هذا التفصيل وقيد بالسبكي  
السفر بما يقل فيه العارف  
بالأدلة فان كثر كركب الحاج  
فكما لخصر

الكفاية ح ل وهو بعيد وعبارة ع ش على م ينبغي ان المراد بالكثر ان يكون  
في الركب جماعة متفرقة فيه بحيث يسهل على كل من اراد السؤال عن الصلاة  
وجود واحد منهم من غير مشقة قوية تحصل في قصده له تدبر وعبارة زى قوله فان كثرة  
الخ يتخذ من الفرق ان المدار على قلة العارفين وكثرتهم ولا نظرا الى حضور ولا سفر  
حتى لو قل العارفون في الحضرة عين التعلم (قوله ومن صلى باجتهاد الخ) الذي يحصل  
من كلامه منطوقا ومفهوما ستة وثلاثون صورة لان الخطأ اما ان يكون معينا او غير  
معين وعلى كل منهما ما في الجهة او التيامن او التياسر فهذه ستة وفي كل منها اما ان يكون  
قلده غير اولها فهذه اثنا عشر صورة وكل منها اما في الصلاة او قبلها او بعدها فهذه ستة  
وثلاثون صورة اه برماوى (قوله فتبين خطأ) التعقيب المستفاد من القاء ليس  
بقيد (قوله معينا) محذور الخطأ غير المعين كما سيأتى في قوله والخطأ فيه غير معين  
شورى (قوله أعاد وجوبا) أى عند ظهور الصواب وان لم يظهر له الصواب الآن  
أو نقول استقرت عليه الاعداد شورى بالمتنى وعبارة ع ش أعاد وجوبا أى  
ثبتت في ذمته وانما يبعد بالفعل عند ظهور الصواب فلم يظهر له الصواب وضاق  
الوقت صلى لحرمة الوقت كالتعير شورى ولا عبرة بصلاته الاولى لانها كالدعم لتبين  
الخطأ فيها (قوله فيما) أى في صلاة وقوله مثله أى الخطأ وقوله في الاعداد أى اعداته  
قال عوض عن الضمير العائد على ما وفيه ان هذا لا يأتى الا اذا ظهر له الصواب  
وأما اذا لم يظهر له الصواب فلا يأتى الخطأ في الاعداد وأجيب بانه لا يبعد الا عند ظهور  
الصواب كما قاله الشورى وسم (قوله في الوقوف بعرفة) أى ادا لم يقلوا (قوله  
استأنفها) أى وجب استئنافها عند ظهور الصواب وان لم يظهر له الصواب الآن  
(قوله ظنه) ومنه قوله الاتى وان تغير اجتهاده الخ قوله وان تغير اجتهاده بان ظهر له  
الصواب في جهة أخرى غير الجهة الاولى ح ل قال الشورى وان تغير اجتهاده أى  
قبلها أو بعدها وفيها وهذا وما بعده خرجا بقوله معين كما تقدم (قوله عمل بالثاني)  
محله ان كان فيها اذا ترجع على الاول على المعتمد كما قاله البغوى وجرى عليه في الروضة  
وان كان ظاهر كلام المجموع كما هنا تصحيح العمل بالثاني ولو مع التساوى كما لو فرض  
ذلك قبل الدخول في الصلاة شورى (قوله ولا اعادة) لما فعله بالاول من جميع الصلاة  
أو بعضها ومحل العمل بالثاني مثلاً في الصلاة واستمرار صحتها اذا ظن الصواب مقاراً  
لظهور الخطأ والا بان لم يظن الصواب مقاراً بطلت وان قدر على الصواب على قرب لمضى  
جزء منها الى غير قبله اه ح ل (قوله لان الاجتهاد الخ) أى فقد عمل هنا بالاجتهاد بن  
وقارق ما في المياء من عدم عمله فيها بالثاني بلزوم نقض الاجتهاد بالاجتهاد

(ومن صلى باجتهاد) منه  
أو من مقلده (فتبين خطأ  
معينا) في جهة أو تيامن  
أو تياسر (أعاد) وجوبا  
صلاته وان لم يظهر له الصواب  
لانه يتبين الخطأ فيما يأتى  
مثله في الاعداد كالحاكم  
يجزم باجتهاده ثم يجد النص  
بخلافه واحترزوا بقولهم فيما  
يأتى مثله في الاعداد عن  
الاكل في الصوم ناسيا والخطأ  
في الوقوف بعرفة حيث  
لا تجب الاعداد لانه لا يأتى  
مثله فيها (فلو يتقنه فيها  
استأنفها) وجوبا وان لم يظهر  
له الصواب وخرج بتبين الخطأ  
ظنه والمراد بتيقنه ما يمنع معه  
الاجتهاد فيدخل فيه خبر  
الثقة عن معانته (وان تغير  
اجتهاده) نائبا (عمل بالثاني)  
لانه الصواب في ظنه  
(ولا اعادة) لما فعله بالاول  
لان الاجتهاد لا ينقض  
بالاجتهاد والخطأ فيه غير  
معين



ان غسل ما اصابه الاول والصلاة بحسب ان لم يغسله وهذا لا يلزم منه الصلاة الى غير  
القبلة يقينا م ر لان الخطأ في الاجتهاد هنا غير معين كما أشار اليه الشارح بقوله  
والخطأ فيه غير معين (قوله فلو صلى) قريع على قوله ولا اعادة عيش (قوله ولا يجتهد  
اي لا يجوز له الاجتهاد في محراب النبي صلى الله عليه وسلم اي ما ثبت انه وقف فيه  
للاصلاة باخبار ارجع يوم تواطئهم على الكذب لا المحراب المعروف الآن اذ لم يكن  
في زمنه محارب شرح م ر (قوله يئنه ولا يسرة) أي ولا جهة بالاولى واليئنة  
واليسرة بفتح الياء فيها كما في شرح البهجة للشارح (قوله ولا في محارب المسلمين) أي  
المتمدة (قوله جهة) وهل يقدم اخبار الثقة مع اختلاف الجهة أو يقدم جهة المحراب  
المعتمد انه يقدم اخبار الثقة عن علم في هذه الحالة لانهم لم يبيحوا مع علمه الاجتهاد يئنة  
ولا يسرة وجوزوا ذلك في المحارب شوبري

\*(باب صفة الصلاة)\*

قوله أي كيفية) فسر الصفة بالكيفية لان الصفة اسم لما زاد على الشيء كالبياض  
والكيفية أعم قال ح ف كيفية الصلاة أي الهيئة الحاصلة للصلاة من أركانها  
وشروطها وغير ذلك فهو من اضافة العلة الصورية الى معلولها كهيئة السير في الفرض  
ما ينشأ عنه تلك الهيئة وعبارة عن فسر الصفة بالكيفية لان صفة الشيء ما كان  
زائدا عليه وما يدكره هو الصلاة لا أمر زائد عليها وفيه انه ذكر كيتها أي اجزاءها وهي  
أركانها وأجيب بان الكيفية مذكورة في ضمن السكينة وهي كون الأركان على الترتيب  
المذكور وقال ع ش لو قال أي كيتها وكيتها الكان اظهر لانه ذكر أركانها هنا أيضا  
(قوله وهي تشمل) أي السكينة ان قلت المقرر عند التعيين ان الموصوف هو الذي  
يشتمل على الصفة لا العكس وهنا بخلاف ذلك لانه جعل الكيفية التي هي الصفة تشمل  
على الفروض والسنن الخ قلت معنى اشتمال الصفة على الموصوف ملا يستماله أي تعلقها  
به لا الاشتمال الحقيقي شيئا وبه يجب ان يرد عن قول ع ش في جعلها مشتملة على  
الشروط تسمي اذ الشرط ما كان خارج الماهية اه لان المراد بالاشتمال التعلق والسؤال  
لا يرد بعد تفسير الصفة بالكيفية وكذا ان رجح الضمير للصلاة ولما كانت الشروط  
مقارنة لها كانت كاجزائها فصحا اشتمالها عليها (قوله وعلى شروط) لك ان تقول  
لو اراد بالصفة هنا ما يشتمل الشروط لترجم للشروط بفصل او نحوه ولم يترجم لها بسبب  
على اثناء كون الشرط الخارج عن الماهية من جملة الكيفية رشیدی (قوله هيئة)  
أي صفة وقوله تابعة للركن أي في الوجوب ويؤيده ما ذكره في التقدم والتأخر عن  
الامام أي من عدم حساباتها ركنا (قوله وفي الروضة) أي وعدها في الروضة

(فلو صلى أربع ركعات لا أربع  
جهات به) أي بالاجتهاد  
(فلا اعادة) لها ذلك ولا يجتهد  
في محراب النبي صلى الله عليه  
وسلم يئنة ولا يسرة ولا في  
محارب المسلمين جهة  
\*(باب صفة)\*

أي كيفية (الصلاة) وهي  
تشتمل على فروض تسمى أركانها  
وعلى سنن يسمى ما يجبر  
بالسجود منها البعض وما لا يجبر  
هيئة وعلى شروط تأتي في بابها  
(أركانها) ثلاثة عشر بجعل  
الطمأنينة في محالها الأربع  
هيئة تابعة للركن وفي الروضة  
سبعة عشر بعد الطمأنينة في  
محالها أركانها وهو اختلاف  
لفظي

وقوله هو اختلاف لفظي لان كلامهما يوجب الايمان بهما دليل انه لو شك في السجود في طه أنينة الاعتماد مثلما وجب التدارك بان يعود للاعتدال فوراً ويطمئن فيه وان قلنا انها هيئة تابعة خلافاً لمن قال بعدم وجوب التدارك بناء على انها هيئة تابعة وبوجوبه بناء على انها غير تابعة بل مقصودة وبني على ذلك كون الحلاق معنوياً وقاس ذلك على الشك في بعض حروف الفاتحة بعد فراغه من قراءتها وفيها من أصلها بعد الركوع حيث يتدارك الثاني دون الاول ورد بالفرق بين الطمأنينة وبعض حروف الفاتحة بانهم اغتفروا الشك فيها بعد الفراغ من قراءتها بكثرة تلك الحروف وغلبة الشك فيها على انه لا جامع بينهما لان حروف الفاتحة ليست مئة تابعة للموصوف كالطمأنينة بل هي جزء من الفاتحة والجزء ليس تابعا للكل وقد يقال كان القياس تنزيل الهيئة منزلة الجزاء الاولى ح ل (قوله وبعد المصلي الخ) قال شيخنا قد يقال يمكن الفرق بان العاقد انما يجعل ركنا في البيع نظرا للعقد المرتب وجوده عليه كالمعقود عليه ولهذا كان التحقيق انهما أي العاقد والمعقود عليه شرطان لانها خارجان عنه وفي الصوم لان ماهيته غير وجوده في الخارج وانما تعقل بتعقل الفاعل فيجعل ركنا لتكون تابعة له بخلاف نحو الصلاة توجد خارجا بدون فاعل فلم يحتج للخطر لفاعلهما شرح م ر (قوله لما ر في الوضوء) أي من قوله انما الاعمال بالنيات ع ش وهذا لا ينتج كونها ركنا - صومه وانما ينتج وجوبها في الصلاة وعبرة م ر لما ر في الوضوء الى ان قال ولانها واجبة في بعض الصلاة وهو اولها لا في جميعها فكانت ركنا كالتكبير والركوع وما شرع للصلاة ان وجب لها فشرط أو فيها فركن أو سن وجب في بعض والافهية اه و قيل ان النية شرط لانه لا يدخل في الصلاة الا بائرها وأجيب بانه بائرها تبين دخوله فيها بائرها (قوله وهي الخ) أشار به الى أن بقلب متعلق بمحذوف (قوله بقلب) قال بعضهم لا حاجة اليه لان النية لا تكون الا به وأجيب بان الاصل في القيود بيان الماهية وأيضا ذكره للرد على من يشترط اللفظ فيها لا يقال لا ينافي هذا جعله فلا يكتفي النطق الخ مفرعا عليه لان ذلك مفرع على المقيد وهو النية مع قيده وتفريعه حيث نذ ظاهرا لا خفاء فيه وقوله بعد ولا يضر الخ مفرع على القيد وحده وهو بين أيضا فتأمل شوبري وانما تعرض لمحلها هنا دون غيره من بقية الابواب المقترة للنية مع ان القلب لا بد منه في السكليات اهتماما بالصلاة ح ف (قوله فسبق لسانه) أي أو نعمد ثم اعرض عنه وقصد ما نواه عند تكبيرة الاحرام ع ش على م ر (قوله لفعلا) أي ايقاعها وهذا مبني على ان المكلف به المعنى المصدرى كما قاله سم وقال غيره المكلف به المعنى الحاصل بالمصدر فان قلت النية

وبعد المصلي ركنا على قياس  
عد الصائم والعاقد في الصوم  
والبيع ركبن تكون الجملة  
ثمانية عشر احدها (نية)  
لما ر في الوضوء وهي معتبرة  
هنا وفي سائر الابواب (بقلب)  
فلا يكتفي النطق مع غفلة  
ولا يضر النطق بخلاف ما فيه  
كان نوى الظاهر فسبق لسانه  
الى غيرها (لفعلا) أي الصلاة

مشملة على الفعل لانها قصد الشيء مقتربا بفعله فلا حاجة لقوله لفعلها أحجب بانه  
 جرد النية عن بعض معناها وهو الفعل شيخنا ح ف (قوله ولو نقلا) لاتعميم (قوله  
 لانه) أى الفعل (قوله وهى هنا) أى فى نية الصلاة وأما فى غيرها كقولك الصلاة  
 واجبة والصلاة أقوال وافعال فالمراد بها ما يشمل النية ح ف (قوله لانها لاتنوى)  
 والالزم التسلسل لان كل نية تحتاج الى نية وهذا لا يتأتى الا اذا قلنا انه ينوى كل  
 فرد فرد من الصلاة وليس كذلك وأما ان قلنا انه ينوى المجموع أى يلاحظ مجموع الصلاة  
 بالنية وهو المعتمد فيمكن ان تنوى بان تلاحظ من جملة أفعال الصلاة ويكون المراد  
 بقوله لانها لاتنوى أى لاتجب نيتها فليس المراد انه يجب ان يلاحظ النية بل المراد  
 انه لا يجب ان يلاحظ ان النية من جملة الصلاة وذ كر شيخنا انه يجوز تعلقها بنفسها  
 وبغيرها كاله لم وحيث تصير محصلة لنفسها وبغيرها كالشاة من الاربعين تركى نفسها  
 وبغيرها ولكن لا يجب ان يلاحظ هذا القدر ح ل (قوله مع تعيين ذات وقت)  
 لا ينافى اعتبار التعيين هنا ما يأتى انه قد ينوى القصر ويتم والجمعة ويصلى الظهر  
 لان ما هنا باعتبار الذات وصلاته غير ما نواه باعتبار عارض اقتضاء حجر (قوله أو سبب)  
 كالكسوف وقوله عن غيرها وهو النفل المطلق (قوله صلاة الوقت) أى المطلق  
 الصادق بكل الاوقات (قوله ومع نية فرض) أى ملاحظته (قوله ليميز عن النفل)  
 ادخل به المذورة وقوله وليبان حقيقة ادخل به المعادة وصلاة الصبي أى فالغرض  
 من نية الفرضية أحدا من اما التمييز واما بيان حقيقة الشيء لتمييزه عن غيره  
 ح ل و ع ش ويؤيد ذلك قوله وشمل ذلك المعادة وبهذا اندفع اعتراض عميرة بقوله  
 هذا التعليل أى قوله لتمييز عن النفل يجب اسقاطه وذلك لان مصلى الظهر مثلا  
 اذا قصد فعلها عينها بكونها ظهرا تميزت بذلك عن سائر النوافل بحيث لاتصدق على  
 شيء منها فكيف يعال اشتراط الفرضية مع ذلك بالتمييز عن النفل مع أنه حاصل  
 بالتعيين اه وقال ح ل قوله لتمييز عن النفل أى وهو المعادة وصلاة الصبي اذا كان  
 التساوى بالنسبة غير بعيد (قوله وشمل ذلك) أى قوله ومع نية فرض فيه (قوله  
 اذ كيف ينوى الفرضية) قضية ان المجنون اذا أراد قضاء ما طاته زمن الجنون انه  
 لا ينوى الفرضية وكذلك الحائض على القول بان عقاد الصلاة المقضية منها كما عليه  
 شيخنا قليح رشوبرى قال ع ش والمعتمد ان الحائض تنوى الفرضية ومثلها المجنون  
 ويفرق بينهما وبين الصبي بانها من حيث السن كانهما لا تسكليف فى الجملة بقى ان هذا  
 التعليل يقتضى امتناع نية الفرضية على الصبي لانها على هذا الوجه تلاعب وليس  
 ذلك مرادا اذ الخلاف انما هو فى وجوبها وعدمه لكن يتعين فى حقه حيث ينوى

ولو نقلا لتمييز عن بقية الافعال  
 فلا يكتفى احضارها فى الذهن  
 مع الغفلة عن فعلها لانه  
 المطلوب وهى هذا ما عدا النية  
 لانها لاتنوى (مع تعيين ذات  
 وقت أو سبب) كصبح وسنته  
 لتمييز عن غيرها فلا تنسكى نية  
 صلاة الوقت (ومع نية فرض  
 فيه) أى فى الفرض ولو كفاية  
 أو نذر التمييز عن النفل وليبان  
 حقيقة فى الاصل وشمل ذلك  
 المعادة نظرا لاصلها وسيأتى  
 بيانها فى باب الجماعة وصلاة  
 الصبي وهو ما صححه فيها  
 فى الروضة كاصلها لكنه ضعفه  
 فى المجموع وبغيره وصحح خلافه  
 بل صوبه قال اذ كيف ينوى  
 الفرضية وصلاته لاتقع فرضا  
 ويؤخذ جوابه من

الفرضية ان لا يريد انها فرض في حقه بحيث يعاقب على تركه وانما ينوى بالفرض بيان الحقيقة الأصلية أو يطلق ويحمل ذلك منه على الحقيقة المذكورة ع ش على م ر فلو أراد انها فرض عليه بطلت (قوله من تعليلنا الثاني) هو قوله وبيان حقيقة لان ذلك فرض في الاصل شورى والمعتمد عدم رجوب نية الفرضية على الصبي وتجيب في المعادة وانما وجب القيام في صلاة الصبي لان المقصد المحاكاة وهي بالقيام حسي ظاهر وبالنية قاي خفي والمحاكاة انما تظهر بالاول فوجب حجر (قوله وبما ذكر) أى بقوله مع تعيين الخ (قوله تكون مستثناة مما مر) أى من تعيين ذات السبب والتحقيق عدم الاستثناء لان هذا المفعول حيث لم يقيد بالسبب ليس عين ذلك المقيد وانما هو نقل مطلق حصل به مقصود ذلك المقيد لا يقال مقتضى كونه نقلا مطلقا عدم انعقاد تحية المسجد وركعتي الوضوء في الاوقات المكروهة لانه قول لما حصل به مقصود ذلك المقيد ان قد بدليل ما قالوه في صحة صلاة الركعتين لمن دخل والامام يخطب ح ل (فائدة) السبب التي تندرج مع غيرها تحية المسجد وركعتا الوضوء والطواف والاحرام وسنة الغفلة والاستخارة وصلاة الحاجة وركعتا الزوال وركعتا القدوم من سفر وركعتا الخروج له اه شرح م ر (قوله وسن نية نفل فيه) ينبغي غير صلاة الصبي لانه يسن له نية الفرضية خروجا من الخلاف شورى (قوله أى في النفل) أى المطلق وذى الوقت والسبب (قوله للزوم النافلة له) أى اصالة وقد يجب له ارض نذر شورى (قوله للظهر ونحوها) اذ قد تقع معادة أى فوجبت نية الفرضية لتمييز الفرض عن المعادة وحينئذ اقتضى كلامه عدم وجوب نية الفرضية في المعادة وقد تقدم وجوب ذلك في كلامه تأمل شورى وأجيب بان المراد به الفرض الصوري والذي اقتضاه كلامه عدم وجوب نية الفرض الحقيقي في المعادة وكذا التمييز عن صلاة الصبي لان نية الفرضية لا تجب عليه حتى لو نواها فالمراد الفرض الصوري وعبارة ح ل قوله بخلاف الفرضية للظهر ونحوها فانها قد تختلف وذلك في المعادة وصلاة الصبي فنية الفرضية في صلاة الظهر مثلا المعادة الغرض منها بيان حقيقة اصلية لا تميزها عن الماهية وكذا صلاة الصبي اذ انوى الفرضية الغرض منها بيان حقيقة لا تميز عن النافلة وأما في غير المعادة وصلاة الصبي فلم يميزها عنها وهذا سقط مالا شخيرة هنا (قوله ليساعد اللسان القلب) وخروجا من خلاف من اوجبه كما قاله م ر ولم يذكره الشارح لان الخلاف فيه واه (قوله يأتي بمعنى الآخر) أى لغة يقال ادبت الدين وقضيته بمعنى وفيته ع ش (قوله مع علمه بخلافه) أى وقد أراد المعنى الشرعي أو أطلق فان أراد المعنى اللغوي صح كما في حل (قوله تسكير) تحرم وفي البعوضه انها شرط لاه لا يدخل

تعليلنا الثاني وبما ذكر علم انه يكفي للنفل المطلق وهو مالا يتقيد بوقت ولا سبب نية فعل الصلاة لحصولها والحق بعضهم به تحية المسجد وركعتي الوضوء والاحرام والاستخارة وعليه تكون مستثناة مما مر (وسن نية نفل فيه) أى في النفل خروجا من الخلاف وانما لم تجب فيه للزوم النافلة له بخلاف الفرضية للظهر ونحوها (و) سن (اضافة لله تعالى) خروجا من الخلاف وانما لم تجب لان العبادة لا تكون الا لله تعالى والتصريح بسن هذين من زيادتي (ونطق) بالانوى (قبيل التكبير) ليساعد اللسان القلب (وصح اداء بنية قضاء وعكسه) بقيد زده بقولي (بعذر) من غيم ونحوه لان كلامها يأتي بمعنى الآخر بخلاف ما لو نواها مع علمه بخلافه فلا يصح لتلاعبه (و) نافيها (تكبير تحريم) سمى بذلك لان المصلي يحرم عليه به ما كان حلالا له



الابتداء ما فليست داخل الماهية ثم أجاب بأنه بفراغه منها يتبين دخوله في الصلاة من أولها اه والحكمة في افتتاح الصلاة بالتكبير استحصار المصلي عظمة من تهيأ لخدمته والوقوف بين يديه ليمتلئ هيبة فيحضر قلبه ويخشع ولا يعثب برماوى ح ف (قوله من مفسدات الصلاة) أى وتحريم ذلك عليه يدخل به في أمر محترم قال ع ن يقال احرم الرجل اذا دخل في حرمة لا تنهك قاله الجوهري قال الاسنوى فلما دخل بهذه التكبيرة في عبادة يحرم فيها أمور قليل لها تكبيرة تحرم ع ن على م ر (قوله خبر المسمى صلاته) أى الذى اساء صلاته ولم يحسنها واسمه خلاد بن رافع الزرقى الانصارى وقوله ما تيسر معك من القرآن والتيسر معه اذذاك الفاتحة وفي بعض الروايات فاقراً بام القرآن ح ل قال ع ش ولم يقتصر على قوله اذا قمت الى الصلاة فكبر على عادته من الاقتصار في الاحاديث الطوال على محل الاستدلال ليعمل عليه في الاستدلال على بقية الاركان ولم يذكروا التسليم ونحوه من بقية الاركان لكونه كان عالمها اه (قوله ثم اسجد) أى بعد قوله ثم ارفع حتى تطمئن جالساً ع ش أى فيكون بياناً للسجدة الثانية وقوله ثم ارفع الخ أى للركعة الثانية وقوله وفي صحيح ابن حبان أى بها لان فيها التعرض للطمأنينة بمبالغة في الانتصاب قائماً وإشارة الى عدم اجزاء القراءة في حال النهوض قبل أن يصير الى القيام أقرب منه الى الركوع وان اجزأت قبل الطمأنينة (قوله مقروناً به النية) وذلك بان يستحضر في ذهنه ذات الصلاة وما يجب التعرض له من كونه ظهراً فرضاً ثم يقصد فعل هذا المعلوم ويجعل قصد هذا مقارناً لا قول التكبير ولا يغفل عن تذكرة حتى يتم التكبير وتارة فيه امام الحرمين بأنه لا ينحويه القدرة البشرية ومن ثم اختار النووي ما قاله الشارح وقال ابن الرفعة وغيره انه الحق الذى لا يجوز سواء وصوبه السبكي ولو تخلل بين الله واكبر ما لا يضر الفصل به لم يشترط مقارنة النبوة له وكلام الاصحاب فيما توقف عليه الانعقاد رى وقوله ذات الصلاة أى تفصيلاً كما قاله جرجان المقارنة الحقيقية لا تكون الا حينئذ ولا تنحويه القدرة البشرية حينئذ شيخنا قال ع ش واقتصر على هذا م ر في شرحه ولم يذكروا اختاره في المجموع أصلاً لكن ذكر جرجان ما يقتضى ترجيحه حيث قال بعد كلام قرره ولذلك صوب السبكي وغيره الاختيار وقال ابن الرفعة انه الحق وغيره انه قول الجمهور والزرخشى انه حسن بالغ لا يقبه غيره والا ذرى انه صحيح والسبكي من لم يقل به وقع في الوسواس المذموم (قوله بان يقرأها) بضم الراء من باب نصر ينصر برماوى (قوله ويستحبها) قال السبكي اختلفوا في هذا الاستحباب فقل المراد انه يستمر استحضارها ولكن استحضار النية ليس بنية واجباب ما ليس بنية لا دليل

من مفسدات الصلاة ودليل وجوبه خبر المسمى صلاته اذا قمت الى الصلاة فكبر ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن ثم اركع حتى تطمئن راکعاً ثم ارفع حتى تعتدل قائماً ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ثم ارفع حتى تطمئن جالساً ثم ادخل ذلك في صلاتك كلها رواه الشيخان وفي رواية للبزارى ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ثم ارفع حتى تستوى قائماً ثم اقل ذلك في صلاتك كلها وفي صحيح ابن حبان بدل قوله حتى تعتدل قائماً حتى تطمئن قائماً (مقروناً به النية) بان يقرأها ياء وله ويستحبها الى آخره لكن النووي اختار في مجموع وغيره تبعاً للامام والغزالي الاكتفاء بالمقارنة العرفية

عليه وقيل توالى أمثالها فاذا وجد القصد المعتبر أو لا وجد مثله وهكذا من غير تخلل  
 زمن وليس تكرار النية كتكرار التكبير كي يضر لان الصلاة لا تنعقد الا بالفرغ من  
 التكبير قال وهذا الوجه فيه حرج ومشقة لا يتفطن له كل أحد ولا يقصده ع ش  
 وذهب الاثمة الثلاثة الى الاكتفاء بوجود النية قبل التكبير اه عميرة (قوابح  
 بعد الخ) متعلق بمحذوف تقديره واكتفى بالاستحضار العرفي أيضا بحيث الخ فالحقيقة  
 بيان الاستحضار العرفي لا بالمقارنة العرفية لان المقارنة العرفية معناها أن يوجد  
 اقترانها عند أي جزء ولا يضر عزوها بعد والاستصحاب الحقيقي ان يستحضر جميع  
 الاركان تفصيلا والمقارنة الحقيقية أن يستحضر الاركان من أول التكبير الى آخرها  
 فالحاصل أن تقوم أربعة اشياء استحضار حقيقي بان يستحضر جميع اركان الصلاة  
 تفصيلا ومقارنة حقيقية بان يقرن ذلك المستحضر بجميع اجزاء التكبير واستحضار عرفي  
 بان يستحضر الاركان اجالا ومقارنة عرفية بان يقرن ذلك المستحضر بجزء من التكبير  
 شيخنا والمعتمد ان الاستحضار الواجب هو القصد والتعيين ونية الفرضية عند أي جزء  
 من اجزاء التكبير كما قرره شيخنا ح ف وهو عن شيخه الخليلي وهو عن شيخه الشيخ  
 منصور الطوخي وهو عن شيخه الشوبري وهو عن شيخه الرمل الصغير وهو عن شيخ  
 الاسلام قال وكان الشيخ الطوخي يقول هذا هو مذهب الشافعي وهذا انفرد به الشافعي  
 عن بقية الاثمة اه ويمكن رجوع م ر عماني شرحه (قوله وتعين فيه) أي في التكبير  
 أي في صيغته وفيه انه يلزم عليه ظرفية الشيء في نفسه الا ان يقال صيغة التكبير عامة  
 وظرفية الخاص في العام جائزة (قوله مع خبر البخاري) أي ولم يرد عنه صلى الله  
 عليه وسلم انه صلى على غير هذا الوجه ع ش (قوله ما لا يمنع الاسم) أي اذا كان  
 من نعمت الله بخلاف غيره كقوله الله هو اكبر فانه يضر على المعتمد كالله يارحمنا اكبر  
 وكتب أيضا قوله ولا يضر ما لا يمنع الخ هل كذلك السلام وما الفرق مع ان ما هنا حوط  
 توقف فيه شيخنا زي شوبري الظاهر انه كذلك قال ح ل قوله ما لا يمنع الاسم أي  
 لا يغوت معناه وهو كون الله اكبر من كل شيء (قوله كالله الاكبر) لان ال لا تغير المعنى  
 بل تقويه بافادة الحصر لكنه خلاف الاولى خروجاً من الخلاف م ر (قوله لا اكبر الله)  
 هل ولو وصل بلفظ الجلالة اكبر كان قال اكبر الله اكبر فيه نظروا الاقرب ان يقال  
 ان قصد البناء والافلا ع ش وقوله والا أي بان قصد الاستئناس أو اطلق  
 كافي حاشيته على م ر (قوله الملك القدوس) ليس بقيد لان المضر وجود ثلاث  
 كلمات فاصلة بين السكنتين وهي حاصلة بدون ذلك وعبارة ع ش وكذا بدونهما  
 أي الملك القدوس كافي التحقيق م رسم (قوله لا يسمى تكبيرا) أي شرعا وقال ح ل

بحيث يعد عرفاً انه مستحضر  
 للصلاة (وتدبر فيه) على  
 القادر على النطق به  
 (الله اكبر) لا اتباع رواه ابن  
 ماجة وغيره مع خبر البخاري  
 ص لوكاراً يتمنى أصلي فلا  
 يكفي الله تكبير ولا الرحمن  
 اكبر (ولا يضر ما لا يمنع  
 الاسم) أي اسم التكبير  
 (كالله الاكبر) والله الخليل  
 اكبر والله عز وجل اكبر  
 (لا اكبر الله) ولا الله الذي  
 لا اله الا هو الملك القدوس  
 اكبر لان ذلك لا يسمى تكبيرا

انظر لا يسمى عند من مع أن التكبير وهو كون الله أكبر من كل شيء لا يفوت بذلك  
 اه (قوله ويجب اسماع التكبير نفسه) وكذا انرا لاركان القولية (قوله بفتح الجيم الخ)  
 ومضارعه بعكس ذلك شوبري (قوله ترجم) فلو عجز عن الترجمة أيضا فالأقرب  
 انه ينتقل لذكر آخره قبل يسقط التكبير ع ش مخصصا وتكبير الاحرام بالفارسية  
 خدای بزرگ تركمانقله في الروضة عن صاحب النعمة الكبرى فلا بد من تركلان خدای  
 معناه الله وبزرگ معناه كبير وتربصيره بمعنى أكبر شيخنا ح ف أى لانه دال على  
 التفضيل (قوله ولو بسفر) أى ولو فوق مسافة القصر م روع ش وعبارة م ر  
 ولو بسفراطقه وان طال كما اقتضاء كلامهم لان ما لایتم الواجب الابه فهو واجب  
 وانما لم يجب السفر للماء على فاقده لدوام النفع هنا بخلافه ثم اه (قوله وضاق الوقت)  
 أمامه سعة فلا يفنى أن محله حيث ربح حصول التعلم قبل ضيقه ع ش (قوله)  
 ويلزمه القضاء الخ) عبارة م ر فان ضاق الوقت صلى لمحمته واعد كل صلاة ترك  
 التعلم لماسم مكانه وامكانه يعتبر من الاسلام في من طرأ عليه وفي غيره يتبعه كما قال  
 الاسنوى وغيره ان يعتبر من تميزه لكون الاركان والشروط لا فرق فيهما بين الصبي  
 وغيره والوجه خلافه أى انه يعتبر من البواع لمافيه من مؤاخذته لما مضى في زمن  
 صباه اه (قوله ويلزم الاخرس) حل هذا بعضهم على ما اذا طرأ الخرس ووجه  
 ذلك فيما يظهر انه في الطارى كان واجبا عليه القراءة المستلزمة للتحريك المذكور  
 فاذا عجز عن النطق به باقى التحريك الذى كان واجبا والميسور لا يسقط بالمعسور  
 أما اذا ولد اخرس فلا يلزمه لانه لم يجب عليه القراءة التى هي المقصودة فلم يجب التسابع  
 الذى هو التحريك وكما في الناطق العاجز فانه لا يلزمه ذلك واعتمده م ر اه شوبري  
 وعبارة ع ش ويلزم الاخرس أى الخرس العارض وخرج به الخلق فلا يجب عليه  
 تحريك ذلك لانه لا يحسن شيأ من الحروف حتى يحرك به فلو حرك لسانه وشقيقته من  
 غير شعور بشيء من الحروف لم تبطل كالو حرك أصابعه في حلق أو غيره لان هذه  
 حركات خفيفة وهى لا تبطل وان كثرت نعم ان فرض تصوره الحروف كان سمع على  
 خلاف العادة فانتقش في ذهنه صور حروف الفاتحة وجب التحريك اه (قوله)  
 ولهاته) وهى اللمحة المطبقة في اقصى سقف الفم ذى (قوله عن ذلك) أى التحريك  
 نواه بقلبه لعل المراد اجراء دليل قوله كما في المريض اه شوبري أى بان يصور نفسه  
 متحركا (قوله جهر بتكبير) أى بقصد الذكرك في كل تكبيرة أو بقصد مع الاسماع بخلاف  
 ما اذا قصد الاسماع فقط أو أطلق فان الصلاة تبطل ويأتى مثله في المبلغ شيخنا (قوله)  
 ليسمع المأمومون أو بعضهم الخ) علة غائية لانه اذا قصد الاسماع فقط بطلت صلاته

ويجب اسماع التكبير نفسه  
 ان كان صحيح السمع ولا  
 عارض من لغط أو نحوه (ومن  
 عجز) بفتح الجيم افصح من  
 كسر ها عن نطقه بالتكبير  
 بالعربية (ترجم) عنه وجوبا  
 بأى لغة شاء ولا يعدل الى  
 غيره من الاذكار (ولزمه  
 تعلم ان قدر) عليه ولو بسفر  
 وبعد التعلم لا يلزمه قضاء  
 ما صلاه بالترجمة الا ان آخر  
 التعلم مع التمكن منه وضاق  
 الوقت فانه لا بد من صلاته  
 بالترجمة لمحمته ويلزمه القضاء  
 لتفريطه ويلزم الاخرس  
 تحريك لسانه وشقيقته ولهاته  
 بالتكبير قدرا مكانه وهكذا  
 حكم سائر اذكاره الواجبة من  
 تشهد وغيره قال ابن الرفعة  
 فان عجز عن ذلك نواه بقلبه  
 كما في المريض (وسن لامام  
 جهر بتكبير) أى تكبير التحريم  
 وغيره من تكبيرات  
 الانتقالات ليسمع المأمومون  
 أو بعضهم فيعلموا صلاته  
 بخلاف غير الامام وهذا من  
 زيادتي وكالا امام مبلغ احتيج  
 اليه (و) سن

(المصل) من امام أو غيره (رفع كفيه) للقبلة مكشوفتين منشورتي الامابع مفرقة وسطا (مع ابتداء) تكبير (تحريمه حذف) بذال مجعنة أى مقابل (منكبيه) بان تحاذى اطراف أصابعه أعلى اذنيه وابهاماه شجتي اذنيه وراحته منكبيه وذلك لخبر الشيفين انه صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه حذف منكبيه اذا افتتح الصلاة اما الانتهاء في الروضة كاصلها وشرح مسلم انه لا يسن فيه شيء بل ان فرغ منها معا فذاك او من احدهما قبل تمام الاخر اتم الاخر لكانه صحيح في شرحي المذهب والوسيط والتحقيق استعجاب انتهاءهما معا (و) ثالثها (قيام) في (فرض) للقادر عليه بنفسه أو غيره فيجب حال التحريم به وخرج بالفرض النفل وسيأتي حكمه وحكم العاجز وانما أخرنا القيام عن النية والتكبير

ولا بد من قصد الدكر وحده أو مع الاعلام عند كل تكبيرة اه خلافا للخطيب حيث قال يكفي عند التكبيرة الاولى وحمل البطلان فيما ذكر في العالم أما العاصي ولو غلطوا للأهلاء فلا يضر قصد الاعلام فقط ولا الاطلاق شيخنا عشاوى وح ف وقضيته انهم لو علموا بانتقالاته من غير جهرا لا يأتي به فيكون مباحا فان حل قوله لا يأتي به على معنى يسن ان لا يأتي به كان محتملا للكراهة ع ش وعبرة الاط ف تقييده في المبلغ بالاحتياج يقتضى ان الامام يطلب منه الجهر مطلقا وليس كذلك بل في كلامه ما يقتضى انه مقيد بالاحتياج فيها وهو قوله فيعلموا صلاته أى بالرفع فلو علموه بغير الرفع انتفى الاحتياج فيكون الرفع مكروها حيفئذ ع ش (قوله لمصل) ولو امرأة ومضطجعا م ر (قوله حذف ومنكبيه) متعلق بحذف والتقدير منها الرفع حذف ومنكبيه قال زى والمنسكب مجمع عظم العضد والكف ولو قطعت يده من السكوع رفع الساعد او من المرفق رفع العضد ولو لم يقدر على الرفع المسنون بان كان اذا رفع زاد او نقص أى بالممكن فان قدر عليها جميعا فالاولى الزيادة اه (قوله وراحته) أى ظهرها قال م ر وعلم مما قررنا كلام من الرفع وتفرق أصابعه وكونه وسطا والى القبلة سنة مستقلة وعليه وكان الاولى لا مصنف ان يقول وسن رفع كفيه للقبلة وكونها مكشوفتين الخ بزيادة العاطف في الكل كما جرت به عادته في مثل ذلك اط ف (قوله أما الانتهاء الخ) أى انتهاء التكبير مع الرفع شورى وهو مقابل لمحذوف تقديره هذا حكم الابتداء وأما الخ (قوله انه لا يسن) ضعيف وقوله منها أى من التكبير والرفع وقوله استعجاب الخ متمم (قوله وثالثها قيام) وهو أفضل الاركان لاشتماله على أفضل الاذكار وهو القرآن ثم السجود لحديث أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد ثم الركوع ثم باقى الاركان ويسن ان يفرق بين قدميه بشبر خلافا لقول الانوار باربع أصابع ويكره ان يقدم احدى رجله على الاخرى وان يلصق قدميه شرح م ر (قوله أو بغيره) أى ولم تلحقه مشقة شديدة بذلك الغير والالم يجب ع ش وعبرة الشورى قوله أو بغيره من معين ولو باجرة فاضلة عما يعتبر في الفطرة أو عكارة أى وكان يمكنه الوقوف بدونهما وانما يحتاج اليهما في النهوض فقط والالم يجب وهو عاجز الآن وهذا هو المعتمد في المسئلة وقد بسطها الشيخ في الحاشية ثم رأيت شيخنا كحج قال والوجه انه لا فرق فحيث اطاق أصل القيام أو دوامه بالمعين لزمه شورى و فرق ع ش بين المعين والعكارة بان الاول لا يجب الا في الابتداء والثاني يجب في الانتهاء والدوام للمشقة في الاول دون الثاني ح ف (قوله حال التحريم) وكذا بعده (قوله يخرج بالفرض الخ) عبارة شرح م ر ويخرج بالفرض النفل وبالقادر العاجز



وسياقي حكمها (قوله مع انه) أي القيام من حيث هو لا بقيد كونه ركنا وقوله وهو ركن أي القيام الذي هو ركن في الكلام استخدام (قوله في الفريضة فقط) أي فانهضت رقبته عنهما (قوله ولانه قبلهما فيها شرط) يتجه الا كنفاء بمقارنته لهما فقط وان لم يتقدم عليهما الا ان يكون ما قاله منقولا فلا بد من قبوله مع اشكاله او تكون شرطية قبلهما لتوقف مقارنته لهما عادة على ذلك فان امكنت لم يشترط سم على حجر ع ش على م ر (قوله منخيا) بان يصير للركوع اقرب م ر (قوله بحيث الخ) ضابطا للانحناء السالب للقيام (قوله نصب ظهر) أي ويصل نصب الخ فهو متعلق بمحذوف قال ح ل وم ر بان يكون للقيام اقرب منه الى اقل الركوع او كان اليهما على حد سواء اه (قوله ان قدر) فان لم يقدر لزمه المكث زيادة على واجب القيام ويصرفها للركوع بطمأنينة ثم للاعتدال بطمأنينة حجر قال سم قوله ثم للاعتدال هل محل هذا اذا عجز ايضا عن الائمة الى الاعتدال بنحو رأسه ثم جفنه والاقدمه على هذا لانه اعلى منه أم لا فيه نظر ولعل المنع الاول اه بالحرف (قوله ولو عجز عن ركوع وسجود) أي لعله في ظهري مثلاً تنمعه من الانحناء شرح م ر (قوله قام وجوبا) ولو بعين (قوله في انحنائه) أي من انحنائه (قوله أو ما اليهما) أي برأسه فقط فان عجز فبأجفانه قال ح ل فبعد الائمة للسجود الاول يجلس ثم يقوم ويومى للسجود الثاني حيث أمكنه الجالس ولو قدر على الركوع فقط دون السجود والاعتدال صكره عن السجود اه وقوله يجلس ثم يقوم ويومى انقار هل القيام شرط وما المانع من الائمة للسجود الثاني من جالس مع أنه اقرب تأمل (قوله بل هو مشقة شديدة) أي لا تتحمل عادة وان لم تجب التيمم حجر فليس المراد بالعجز عدم الامكان (قوله أو دوران رأس الخ) ولا يعيد راكب سفينة قعد له دوران رأس بخلافه لزجة لندرتة م ر قال شيخنا زى في الحاشية وفيه نظر لان دوران الرأس نادر ايضا تأمل شو برى لكن في شرح م ر التفصيل المذكور وهو ان راكب السفينة لا يعيد اذا قعد لدوران الرأس أي وان أمكنه الصلاة على الارض خارجها اه قال سم على حجر فلا يكفى الخروج من السفينة اذا كان يلحقه مشقة أو ينوته مصلحة السفر اه (قوله تعد) أي ولا إعادة م ر ع ش وثواب القاعد لعدرك ثواب القائم (قوله أي اصل فخذيه) هلا قال أي اليه مع انه اخصر (قوله وهو الا لسان) قال حجر كذا قاله شيخنا ويلزمه اتحاد الورك والالية وليس كذلك وفي القائم وس الفخذ ما بين الساق والورك وهو ما فوق الفخذ والالية الجيزة اه في محال باختمه وهو صريح في تأير الورك والالية والفخذ لكنه لم يبين الحد الفاصل للورك عن الآخرين وبينه ما سيذكره في الجراح ان الورك هو المنصل بمحل القعود

مع انه مقدم عليها لانها ركنان في الصلاة مطلقا وهو ركن في الفريضة فقط ولانه قبلهما فيها شرط وركنيتها انما هي معهما وبعدهما (نصب ظهر) ولو باستناد الى شيء كجدار فلو وقف منخيا أو ما أثلا بحيث لا يسمى قائما لم يصح (فان عجز) عن ذلك (ومراد كراعي) لكبر أو غيره (وقف كذلك) وجوبا لقربه من الانتصاب (وزاد) وجوبا (انحناء لركوعه ان قدر) على الزيادة (ولو عجز عن ركوع وسجود) دون قيام (قام) وجوبا (وفعل ما أمكنه) في انحنائه لهما بصلبه فان عجز فبرقبته ورأسه فان عجز أو ما اليهما (أو) عجز (عن قيام) بل هو مشقة شديدة كزيادة مرض أو خوى غرق أو دوران رأس في سفينة (قعد) كيف شاء (واقترانه) وسياقي بيانه في الشاهد (أفضل) من تربيعة وغيره لانه قعود عبادة ولا به قعود لانه قبه سلام كالقعود للشاهد الاول وتعبيري بما ذكرناهم من قوله أفضل من تربيعة (وكره اقعاء) في قعدات الصلاة (بان يجالس على وركيه) أي اصل فخذيه وهو الا لسان (ناصر اركبتيه)

للهي عن الاقعاء في الصلاة  
 دواء الحماكم وصحة ومن  
 الاقعاء نوع مسنون عند جمع  
 منهم النووي بين السجدةتين  
 وان كان الافتراض أفضل منه  
 وهوان يفرش رجله أي  
 أصابعها ويضع اليه على  
 عقبيه (ثم يحنى) المصلي قاعدا  
 (لركوعه) ان قدر (وأقله ان)  
 يحنى الى ان (تحدى جبهته  
 ما امام ركبتيه واكمله ان)  
 يحنى الى ان (تحدى) جبهته  
 (محل سجوده) وركوع القاعد  
 في النفل كذلك (فان عجز)  
 المصلي بالمعنى المتقدم عن  
 القعود (اضطجع) على جنبه  
 متوجه القبلة بوجهه ومقدم  
 بدنه وجوبا (وسن على) جنبه  
 (الايمان) ويجوز على اليسر  
 لكنه مكروه بلا عذر وخزم به  
 في المجموع وتعبيري بذلك أولى  
 من قول الاصل صلى لجنبه  
 الايمان (ثم) ان عجز عن الجنب  
 (استلقى) على ظهره واخصاه  
 للقبلة (رافعا رأسه) من زياتي  
 بأن يرفعه قليلا بشيء على توجهه  
 الى القبلة بوجهه ومقدم بدنه  
 ان لم يكن في الكعبة

من الالية وهو مجوف وله اتصال بالجوف الاعظم بخلاف الفخذ اه باختصار وقال سم  
 قد يكون ما قاله الشيخ نيا بالمراد هنا فهو مجاز علاقته المجاورة اه (قوله للنهي عن  
 الاقعاء) لمافيه من التشبه بالكلب والقرد كما صرح به في رواية اه شرح م ر (قوله  
 بين السجدةتين) ويلحق بالجلوس بينهما كل جلوس قصير كجلسة الاستراحة شرح م ر  
 ويلحق به أيضا الجلوس لا تشهد الاول ق ل (قوله ان يفرش) بضم الراء يختار فهو من  
 باب نصر (قوله ثم يحنى) معطوف على قعد كما أشار له بقوله المصلي قاعدا فهو من تمة  
 الكلام على صفة صلاة القاعد لا من تمة الكلام على الاقعاء كما قاله البرماوى (قوله  
 ما امام ركبتيه) أي المكان الذي امام ركبتيه (قوله بالمعنى المتقدم) وهو لحوق المشقة  
 ودوران الرأس في السفينة (قوله اضطجع) فرع لوصلي مضطجعا وقرأ الفاتحة ثم قدر  
 على الجلوس فجلس سن له قراءتها ثم قدر على القيام فقام سن له قراءتها أيضا ولا يكون  
 ذلك من التكرار النهي عنه سم على (قوله جربو حهه ومقدم بدنه) المراد بمقدم بدنه  
 الصدر كما قاله ح ل قال سم على حجر كذا قالوه وفي وجوب استقبال الوجه هنا دون  
 القيام والقعود نظر وقياسهما عدم وجوبه هنا اذ لا فارق بينهما لا مكان الاستقبال  
 بالمقدم بدنه وتسميته مع ذلك مستقبلا في الكل بمقدم بدنه وبهذا يفرق بينه وبين  
 ما يأتي في رفع المستلقي رأسه ليستقبل بوجهه بناء على ما افهمه اقتصار شيخنا في شرح  
 الروض تبعالذيرة عليه لانه ثم لم لم يمكنه بمقدم بدنه لم يجب بغيره أي غير الوجه لكنه  
 في شرح منهجه عبر بالوجه ومقدم البدن أي في المستلقي والظاهر انه لا تخالف فيحمل  
 الاول على ما اذا لم يمكنه الرفع الا بقدر استقبال وجهه فقط والثاني على ما اذا أمكنه  
 ان يستقبل بمقدم بدنه أيضا فحينئذ يسقط الاستقبال بالوجه لانه لا ضرورة اليه اه  
 (قوله ويجوز على اليسر) ذكره توطئة لقوله لكنه مكروه والا فهو معلوم من قوله وسن  
 على الايمان ع ش على م ر (قوله واخصاه) بفتح الميم اشهر من ضمها وكسرها وبثلاث  
 الهمزة أيضا كما في الايعاب وهما المنخفض من القدمين وهو بيان لا فضل فلا يضر  
 اخراجها عنها لانه لا يمنع اسم الاستلقاء والاستقبال حاصل بالوجه فلم يجب بغيره مما لم  
 يعهد الاستقبال به نعم ان فرض تعذره بالوجه لم يبعد ايجابه بالرجل حينئذ تخصيصا لاله  
 بعض البدن ما أمكنه حجر وفي حاشية الاستاذ أبي الحسن البكري الجزم باشتراط  
 الاستقبال بالرجلين وهو مقتضى اطلاقه وقوله نعم ان فرض الخ في هذا الاستدراك  
 نظر لان الاستقبال له عضو مخصوص فالقياس انه اذا تعذر سقط كما في نظائره وانما  
 يتجه ما قاله ان لو وجب بالوجه والرجلين فيقال اليسر ولا يسقط بالمعسور اه شوبري  
 وعبارة البرماوى قوله واخصاه للقبلة أي ندبا ان كان متوجها بوجهه ومقدم بدنه والا

فوجوبها اه (قوله وهي مسقاة) والا كفاه سقفا كما يكفيه ارضها بالانكباب على وجهه قاله الاسنوي ح ل (قوله لهران بن حصين) وكانت الملائكة تصافحه فشكى للنبي صلى الله عليه وسلم من مرض الباسور فدعى له النبي صلى الله عليه وسلم فبرئ منه ببركته صلى الله عليه وسلم فانقطعت عنه الملائكة فشكى ذلك له صلى الله عليه وسلم فقال له أما رامافرضي بعود الباسور ومصافحة الملائكة رضى الله عنه اه بابي وع ش (قوله ثم اذا صلى فيومي) أي المستلقي لانه المحدث عنه ويأتي مثله في من صلى مضطجعا وعجز عن الجلوس ليسجد منه ع ش (قوله في ركوعه وسجوده) والسجود اخفض من الركوع في هذا الایاء شرح م ر (قوله او ما باجفانه) أي جنسها فيكفي جفن واحد ع ش على م ر وظاهر كلامهم انه لا يجب هنا كون الایاء للسجود اخفض وهو متجه خلاف الجوزي لظهور التمييز بينهما في الایاء في الرأس دون الطرف شرح م ر (قوله أجرى افعال الصلاة) أي بان يمثل نفسه قائما وقارئا وراكعا لانه الممكن ولا اعادة عليه م ر أي ولا يشترط فيما يقدر به تلك الافعال ان يسعها لو كان قادرا وفعلا بل حيث حصل التمييز بين الافعال في نفسه كان مثل نفسه راكعا ومضى زمن بقدر الطمأنينة فيه كفي وهل يجب عليه مراعاة صفة القراءة من الادغام وغيره لانه لو كان قادرا على النطق وجب عليه ذلك اولافيه نظر والا قرب الثاني لان الصفات انما اعتبرت عند النطق لتمييز بعض الحروف عن بعض خصوصاً المتماثلة والمتقاربة وعند العجز عنها انما يأتي بها على وجه الاشارة اليها فلا يشبه بعضها بعض حتى يحتاج الى التمييز ع ش قوله أجرى افعال الصلاة على قلبه ولا اعادة عليه شرح م ر قال حجر فان عجز كانا كره على ترك كل ما ذكر في الوقت أجرى الافعال على قلبه كالأقوال اذا اعتقل لسانه وجوباً في الواجبة ونادى في الندوبة اه وتوقف سم في عدم الاعداد ونقل عن قناري م ر وجوب الاعداد وهو قريب لان الاكرام على ما ذكرنا اذا وقع لا بدوم والاعداد في مثله واجبة ع ش على م ر (قوله فلا تسقط عنه) وعن الإمام أبي حنيفة ومالك انه اذا عجز عن الایاء برأسه سقطت عنه الصلاة قال الامام مالك فلا يعيد بعد ذلك شرح م ر (قوله لخبر البخاري) وهو وارد في حق القادر وهذا في حقنا اما في حقه صلى الله عليه وسلم فلا ذم من خصائصه صلى الله عليه وسلم ان تطوعه فاعدا مع قدرته كتطوعه قائماً شرح م ر (قوله ويقعد) أي وجوباً (قوله للركوع والسجود) انظر حكم الجلوس بين السجدين هل يعدله أو يكفيه الاضطجاع فيه تأمل ثم رأيت في الایساب قال ويكفيه الاضطجاع بين السجدين وفي الاعتدال

وهي مسقاة والاصل في ذلك خبر البخاري انه صلى الله عليه وسلم قال لهران بن حصين وكانت به بواسير صل قائماً فان لم تستطع فقاعد فان لم تستطع فعلى جنب زاد النساء فان لم تستطع فستلقها لا يكلف الله نفساً الا وسعها ثم اذا صلى فيومي برأسه في ركوعه وسجوده ان عجز عنها فان عجز عن الایاء برأسه او ما باجفانه فان عجز أجرى أفعال الصلاة على قلبه فلا تسقط عنه الصلاة ما دام عقله ثابتاً (ولقادر) على القيام (نقل قاعداً ومضطجعا) لخبر البخاري من صلى قائماً فهو أفضل ومن صلى قاعداً فله نصف أجر القائم ومن صلى قائماً أي مضطجعا فله نصف أجر القاعد ويقعد للركوع والسجود وخرج بما ذكره المستلقي على قفاه وان أتم ركوعه وسجوده لعدم وروده (و) رابعها

شوبرى (قوله قراءة الفاتحة) دعوى أولى وقوله كل ركعة دعوى ثانية وقد اثبتنا  
بالدليل وقوله في قيام دعوى ثالثة ولم يثبتها بالدليل ويمكن اثباتها بخبر المسمى بصلاته  
حيث قال فيه اذا قمت الى الصلاة فكبر ثم اقرأ فمضى على ان القراءة في القيام ويقاس به  
بدله فلو قال الشارح أى في قيام كل ركعة لوفى بالمراد تأمل (قوله لاصلاة) أى صحبة  
لان نفي الصحة أقرب لنفي الحقيقة من نفي الكمال الذى قال به الحنفية (قوله للمامر)  
أى من قوله ثم اعمل ذلك فى صلاتك كلها وهو تعليل لقوله أى فى كل ركعة اه ع ش  
(قوله الاركة مسبوق) أى حقيقة او حكما كبطلان القراءة او الحركة ومن زحم عن  
السجود أو نسي انه فى الصلاة أو شك بعد ركوع امامه وقبل ركوعه فى قراءة الفاتحة  
وتختلف اه شوبرى أى تختلف لقراءة الفاتحة فانه يغفر له ثلاثة اركان طويلة  
فاذا قرأها ولم يسبق باكثر من ذلك ومشى على نظم صلاته ثم نام فوجد الامام راكعا  
او هاربا للركوع ركع معه وسقطت عنه الفاتحة حل وكون هذا فى معنى المسبوق  
ظاهرا اذا فسرناه بالذى لم يدرك مع الامام زمانا يسع الفاتحة فى الركعة الاولى واما اذا  
فسر عن لم يدرك مع الامام زمانا يسع الفاتحة فى أى ركعة تتكون هذه الصور منه حقيقة  
(قوله بمعنى انه الخ) والافهى وجبت عليه ثم سقطت التحمل الامام لها وعليه فلا استدعاء  
بالنظر لمجرد الوجوب منقطع وبالنظر لكون المراد بالوجوب الاستقرار متصل ع ش  
وقوله منقطع لان الاستقرار لم يدخل فى الوجوب وعلى الاتصال بكون المعنى انها  
تجب وتستقر فى كل ركعة الاركة مسبوق فلا تستقر وعبارة الشوبرى الاستدعاء من  
استقرار الوجوب لا من اصله اه (قوله والبسملة آية منها) فهى بها سبع آيات  
الاولى البسملة الثانية الحمد لله رب العالمين الثالثة الرحمن الرحيم الرابعة مالك  
يوم الدين الخامسة اياك نعبد وياك نستعين السادسة اهدنا الصراط المستقيم  
السابعة صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب الخ ع ش على م ر لان كل آية  
بما ذكر يجوز الوقوف عليها وان لم يكن تاما والمالكية يجعلون انعمت عليهم اخراية  
لانهم يجعلونها سبع آيات غير البسملة (قوله عملا) أى حكما لا اعتقادا وقال بعضهم  
قوله عملا أى من حيث العمل به وما قيل من ان القرآن انما يثبت بالتموات ترد بان محله  
فيما يثبت قرآنا قطعاً مما يثبت قرآنا حكماً أى من حيث العمل به كالبسملة فيكون  
فيه الظن لا يقال لو كانت قرآنا من كل سورة لكفر جاحدها لانا نقول لو لم تكن قرآنا  
لكفر مثبتة واذا التفسير لا يكون بالظنيات اه زى وحف وهى اولها واول كل سورة  
ما عدا اربعة فتكروه فى اولها وتندب فى اثنا عشر اعدم ر وعند جرح تحرق فى اولها وتكفر  
فى اثنا عشر لان المقام لا يناسب الرحمة وليست للفصل والاثبتت قول براءة وصققت

(قراءة الفاتحة كل ركعة)  
فى قيامها أو بدله لخبر الشيعين  
لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة  
الكتاب أى فى كل ركعة للمامر  
فى خبر المسمى بصلاته  
(الاركة مسبوق) فلا تجب  
فيها بمعنى انه لا يستقر  
وجوبها عليه التحمل الامام  
لها عنه (والبسملة) آية  
(منها) عملا لانه صلى الله عليه  
وسلم عدها آية منها رواه ابن  
خزيمة والحاكم ومجاهد



أول الفاتحة حل (قوله ويكنى الخ) جواب عن كونها وردت آحادا مع ان القرآن متواتر  
(قوله لم تصح قراءته) وبطل صلاته ان تعمد وغير المعنى ويجب عليه إعادة القراءة  
ان لم يمد وان لم يخل بالمعنى كفتح دال بعد و كسره وكسر باءه حرم تعده  
ولا تبطل صلاته وقراءته وقيل تبطل حكمه في التهمة اه ابن الملقن أما اذا كان اللحن  
يخل بالمعنى كانت بضم أو كسر لم تصح قراءته وبطل صلاته ان تعمد ويجب عليه  
إعادة القراءة ان لم يمد وشو برى وعبرة ق ل قوله لم تصح قراءته أى ويجب عليه  
استئناف القراءة ولا تبطل صلاته الا ان غير وكان عامدا عالما اه ونقله الاطاف عن  
ع ش وقرره ح ف والمعتمد انه متى تعمد الابدال ضرر وان لم يغير المعنى لان الكلمة  
حينئذ صارت اجنبية كما نقله س ل عن م ر وقرره العزيزي والخلاف في تغيير المعنى  
وعدمه انما هو في اللحن (قوله بقاف العرب) المراد بالعرب المنسوبة اليهم اجلافهم  
الذين لا يمتد بهم ولذا نسبها بعض الائمة لاهل الغرب وصعيد مصر وجر وع ش  
أما الفصحاء منهم فلا ينطقون بذلك بابل (قوله صحت قراءته) اى لكن مع الكراهة  
م ر ولو كان قادرا على القاف الخالصة ووجه الصحة ان ذلك ليس بابدال حرف باخر  
بل هي قاف غير خالصة شيخنا ح ف خلافا لمجرباه قال لولم يبق بقاف العرب المترددة  
بينها وبين الكاف بطلت الا ان تعذر عليه التعلم قبل خروج الوقت (قوله اعم من  
قوله ولولم الخ) يجب عنه بانه انما قيد بذلك لاجل الخلاف لان القول الثاني قائل  
بالصحة فيها التقارب المخرج بخلاف ما لو ابدل الضاد بغير الظاء فان قراءته لم تصح قطعا  
والمصنف لم يراع هذا المعنى لكن كان عليه حينئذ ان يقول ولو ضاد اظاء كعادته  
في الرد على الخلاف اه برماوى (قوله مناسط البلاغة) اى متعلقها والبلاغة  
مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته (قوله والاعجاز) عطف مسبب على  
سبب (قوله ولم يطل الفصل بين فراغه) اى النصف الاول وارادة التكميل اى  
التكميل على النصف الاول زى بايضاح والاولى ان يقول بدل قوله وارادة التكميل  
والبناء او يحذف ارادة ويقول والتكميل لانه لا يلزم من ارادة التكميل التكميل فورا  
مع انه المقصود (قوله ان تعمد) ينبغى ان يقيد بما اذا قصد التكميل كما في شرح  
الروض شو برى فاذا قصد الاستئناف او اطلق فلا يستأنف بل يبنى خلافا للزركشى  
في الاطلاق (قوله او طال الفصل) اى بين فراغه وارادة التكميل مجزأى بان تعمد  
السكوت لما سأتى انه سهو ولا يضر ولو مع طوله زى وعبرة الشو برى قوله او طال  
الفصل ولو بعدد وفارق ما يأتى في الموالاته بان نظر الشارع الى الترتيب اكمل من نظره  
الى الموالاته اه اى لانه مناسط لا يحجاز فاحتيط له اكثر جرح والحاصل ان صور هذه

ويكنى في ثبوتها عملا الظن  
(ويجب رعاية حروفها) فلواتى  
قادر او من امكنه التعلم بدل  
حرف منها باخر لم تصح قراءته  
للكلمة لتغييره النظم  
ولونطق بقاف العرب المترددة  
بين الكاف والقاف صحت  
كما جزم به الرويانى وغيره  
وتعبرى بما ذكرنا من قوله  
ولو ابدل ضادا بظاء لم تصح  
(و) رعاية (تشديداتها)  
الاربعة عشرة لانها هيأت  
لحروفها المشددة فوجوبها  
شامل لميقاتها (و) رعاية  
(ترتيبها) بان يأتى بها على  
نظمها المعروف لانه مناسط  
البلاغة والاعجاز فلو بدأ  
بنصفها لثانى لم يمتد به ويبنى  
على الاول ان سهى بتأخير  
ولم يطل انفصل ويستأنف  
ان تعمد او طال الفصل (و)  
رعاية (موالاتها) بان يأتى  
بكلماتها على الولاء للاتباع  
مع خبر ملوا كما رأيتونى اصلى  
(في قطعها لتحال ذكر) وان قل

المسئلة ستة وثلاثون صورة لانه اما ان يأتي بالنصف الثاني عمدا أو سهواً أو جهلا  
مع قصد الاستئاف أو الاطلاق أو التكميل في النصف الاول من الفتحه المأتى  
به ثانياً فهذه تسع صور حاصله من ضرب ثلاثة في ثلاثة والتكميل بالنصف الثاني  
على النصف الاول المأتى به ثانياً فيه صورتان وهما طول الفصل وعدم طوله يضربان  
في التسعة المتقدمة تبلغ الصور ثمانية عشر وضروبة في صورتين وهما تمد تأخير  
النصف الاول والسهو بتأخيرته تبلغ ستة وثلاثين ثمانية عشر مع طول الفصل وثمانية  
عشر مع عدم طوله فينبى على النصف الاول المأتى به ثانياً في اثني عشر صورة وهي  
الاتيان بالنصف الثاني عمداً أو جهلاً أو سهواً مع قصد الاستئاف بالنصف الاول  
المأتى به ثانياً أو الاطلاق فهذه ست صور وضروبة في اثنين وهما تمد تأخير النصف  
الاول والسهو بتأخيرته وكلها في حال عدم طول الفصل بقى أربعة وعشرون ثمانية  
عشر مع طول الفصل وستة مع عدم طوله وهي ان يبدأ بالنصف الثاني عمداً أو سهواً  
أو جهلاً مع قصد التكميل بالنصف الاول المأتى به ثانياً فهذه ثمانية عشر وضروبة في السهو  
بتأخير النصف الاول وتمدد تأخير وكلها يجب فيها الاستئاف تقرير شيخنا عزى  
(قوله وهو الاتها) قال البغوى ولو شك اثنتان في البسمة وكلها مع الشك ثم تذكرانه  
اتى بها لزمه اعاده ما قرأ مع الشك لاستئافها لانه لم يدخل فيها غيرهما وقال ابن  
سريج يجب استئافها وهو الاوجه لتقصيره بما قرأه مع الشك نصاركه اجنبى حجر  
واعتمد م ر هذا الثاني (قوله وسكوت طال) بأن زاد على سكتة الأعياء  
والاستراحة شرح م ر (قوله وسكوت قصد الخ) اى وان قصر ع ش (قوله او تخلل  
ذكر) ظاهره وان طال شوبرى (قوله بعذر) راجع للطويل وتخلل الذكرو قوله من  
جهل وسهو يصح ان يكونا راجعين للعذر في السكوت الطويل والتخلل للذكربان  
يأتى بالذكربان اهلاً أو سهواً أو بسكت جاهلاً أو سهواً وقوله واعياء راجع للعذر الذى  
في السكوت الطويل وقوله وتعلق الخ راجع لتخلل الذكربعذر اه شيخنا (قوله كتابينه  
لقراءة امامه) اما لو امن أو دعى لقراءة أجنبى أو سجد لقراءة غير امامه أو فتح على غيره  
أو سجد لم يستأذن عليه فان الموالاة تنقطع بل تبطل صلاته في صورة السجود ان علم  
وقعد زى (قوله وقعه عليه) اى بقصد القراءة ولو مع الفتح زى والابان قصد الفتح  
فقط او اطلق بطلت كما يؤخذ من قول المتن بعد ولا ينظم قرآن بقصد تفهيم وقراءة  
تفهيمه انه لو قصد التفهيم او اطلق بطلت والمراد بفقهه التلقين بأن يذكر له ما بعد الذى  
يردد فيه وان كان التوقف في غير الفاتحة اعانة للامام على القراءة المطلوبة منه  
اه ع ش وقوله ولا يفتح عليه الخ اى لا يسن له ذلك (قوله ووجهه) اى العذر (قوله انه

(وسكوت طال) عرفا  
(بلاعذر) فيها (أو) سكوت  
(قصد به قطع القراءة)  
لا شعار ذلك بالاعراض عن  
القراءة بخلاف سكوت قصير  
لم يقصده القطع أو طويل  
او تخلل ذكر بعذر من جهل  
وسهو واعياء وتعلق ذكر  
بالصلاة كتابينه لقراءة  
امامه وقعه عليه اذا توقف  
فيها ووجهه في الذكر  
المذكورانه

مسنون) أي وكان عذرا من هذا الاعتبار من العذر بوجود التلاوة تبع الامامه وصلاته  
على النبي صلى الله عليه وسلم بلفظ الضمير اذا سمع اسمه كما قاله قل وكذا سؤاله  
الرجاء اذا سمع امامه يقول وقل رب اغفر وارحم وأنت خير الراجلين (قوله مادام  
يردد الآية) سواء كانت واجبة او مندوبة فان فتح عليه وهو يردد ما مع قصد الذكر  
فانه يقطع الموالاة عس (قوله من الخلاف) أي خلاف من قطع الموالاة بذلك (قوله  
لعدم معلم) أي حسابان لم يجد ذلك في محل يلزمه طلب المسامحة منه او شرعا بان توقف  
على اجرة عجز عنها برماوى ويجب عليه التعلل ان تعين ولو باجرة شوبرى (قوله  
او مصحف) ولا يجب على مالكه بذله ولو باجرة وان لم يكن ثم غيره لم يكن ينبغي وجوب  
اجارته اذا تعين كالمعلم ويحتمل الفرق ثم رأيت في الايعاب ومقتضى كلام ابن الرفعة  
انه يلزم مالك المصحف اجارته وهو ظاهر قياسا على لزوم اتعلم باجرة ولا يجوز اخذه  
او النظر فيه وان غاب مالكه شوبرى (قوله او غير ذلك) كبلادة اوضيق وقت عن تعلم  
ذلك ولو كانت مكتوبة على جدار خلفه فهل يستدبر القبلة لقراءتها ثم يعود للاستقبال  
تقدما للفاتحة على الاستقبال اولالانه الآن عاجز فينتقل للبدل حرقت الظاهر  
الاول ح ل (قوله ولومتفرقة) لارد على من قال ان المتفرقة لا تجزئ مع حفظ  
المثالية والعمد خلافة وقوله وان لم تفد للرد على القائل بان غير المفيدة لا تجزئ  
مع حفظ المفيدة والعمد خلافة ايضا شيخنا عشاوى (قوله لا تنقص الخ) وينبغي  
الاكتفاء بظه في ككون ما أتى به قدر حروف الفاتحة كما اكتفى به في كون وقوفه  
بقدرها كما أتى لمشفة عدد ما أتى به من الحروف بل قد يعتذر على كثير عس على م ر  
(قوله باثبات ألف مالك) كذا قاله جمع قيل والحق انها مائة وثمانية وثلاثون بالابتداء  
بالفات الوصل زى ولعل وجه ما قاله الشارح عدم المشدد بحرفين مع اسقاط الفات  
لفظ الله والرجن الاربعة واسقاط الف العالمين لكون هذه الحروف لا ترسم وانظر  
وجه ما قاله زى وما قاله في البهجة ثم رأيت حجر قال تنبيه ما ذكر من ان حروفها بدون  
تشديداتها وبقراءة ملك بلا ألف مائة وأحد وأربعون هو ما جرى عليه الاسنوى  
وغيره وهو مبنى على ان ما حذف رسمه لا يحسب في العدد ويبيانه ان الحروف الملقوظ  
هنا ولو في حالة كالفات الوصل مائة وسبعة وأربعون وقد اتفق آئمة الرسم على حذف  
ست الفات الف اسم والف بعد لام الجلالة مرتين وبعد ميم الرحمن مرتين وبعد عين  
العالمين والباقي ما ذكره الاسنوى اه ثم وجه ما قاله زى بعد نقله عن بعضهم  
بقوله وكأنه نظر الى ان الف صراط في الموضعين والالف بعد ضاد الضالين محذوفة رسمها  
لكن هذا قول ضعيف اه (قوله لان كل آية من البدل الخ) فيجوز ان يكون انقص

مسنون لكن الاحتياط  
استثنى فيها للخروج من  
الخلاف ولا يفتح عليه مادام  
يردد الآية قاله المتولى وقولى  
بلا عذر من زيادتي في الثاني  
واولى مما ذكره في الاول  
(فان عجز عن جميعها) لعدم  
معلم او مصحف او غير ذلك  
وهو امراد الاصل بقوله فان  
جهل الفاتحة (فسبع آيات)  
عدد اياتها يأتى بها  
(ولو متفرقة) وان لم تفد  
المتفرقة معنى منظوما اذا  
قرئت كما اختاره النووى  
في مجموع وغيره تبعالا لطلاق  
الجمهور (لا تنقص حروفها)  
أي السبع (عنها) أي عن  
حروف الفاتحة وهي بالبسملة  
مائة وستة وخمسون حرفا  
باثبات الف مالك والمراد  
ان المجموع لا ينقص عن المجموع  
لان كل آية من البدل قدر آية  
من الفاتحة (ف) ان عجز عن  
القراءة

أوازيد ويحسب المشدد بحرفين من الفاتحة والبدل ويغنى عن المشدد من الفاتحة  
حرفان من البدل وهل عكسه كذلك فيعزى حرف مشدد من البدل عن حرفين  
من الفاتحة ظاهر كلامهم نعم ونقل ان شيخنا ارتضى عدم الاجزاء في ذلك وهو واضح  
فلا يقام الحرف المشدد من البدل مقام حرفين من الفاتحة بخلاف العكس ح ل  
(قوله لزمه سبعة انواع) انظر التشهد لم يجب بدله ذكر عند العجز كما في الفاتحة شورى  
والجواب انه ورد انه صلى الله عليه وسلم رأى رجلا قد عجز عن الفاتحة فامر بالبدل  
المذكور بخلاف التشهد فانه رأى رجلا عجز عن التشهد فلم يأمره شيخنا جوهرى لكن  
سياقى في آخر درس التشهد عن م ر انه يأتي بدله ذكر عند العجز عنه (قوله أودعاء)  
هى مانعة خلو فتجوز الجمع بان يأتي ببعضهما من الذكر وبعضهما من الدعاء ع ش  
وقال غيره الذكر والدعاء في مرتبة واحدة فافى كلامه للتخيير وهو المعتمد اه  
والذكر ما دل على ثناء على الله والدعاء ما دل على الطلب (قوله ويجب تعلقه بالآخرة)  
قال الامام فلو لم يعرف غير الدعاء المتعلق بالدنيا أتى به واجزاء زى وم ر و شرط  
ان يكون بالعربية فان عجز عنها ترجم عنه بأى لغة شاء كما يدل عليه قوله لا أتى حتى  
عن ترجمة الذكر والدعاء ع ش قال الشورى وعلى هذا العجز عن الاخرى بالعربية  
وامكنه الترجمة عنه بغيرها والاثنيان بالديوى بالعربية فالذى يظهر تعين الاول لانه  
قادر عليه ولا يعدل الى الديوى الا اذا عجز عنه مطلقا فيجوز (قوله في الذكر والدعاء)  
وكذا في القرآن اذا كان بدلا م ر ولو قال الشارح في البدل لكان أولى (قوله  
بهما غيرها) أى فقط حتى في التعوذ والاقتران اذا كان كل بدلا خلافا لعجز ح ل  
وقوله أى فقط أى فلو قصد البدلية وغيرها لم يضر على كلامه والمعتمد انه يضر حينئذ  
بخلاف ما سياتى في قصد الركن مع غيره والفرق ان الركن اصل والبدل فرع  
والاصل يغتفر فيه شيئا ح ف وبعبارة الا ط ف قوله بل الشرط ان لا يقصد  
بهما غير ما أى البدلية ولومعها فلو اقمتم وتعوذ بقصد السنية والبدل لم يكن فيه شرح  
م ر اه وهو الذى اعتمده ع ش (قوله واذا قدر على بعض الفاتحة) هذا  
مفهوم الجميع في قوله فان عجز عن جميعها فم كان الانسب في المقابلة ان يقول فان  
عجز عن البعض كرر المقدور قال الشورى لو قدر على ثلثها الاول والاخير وعجز عن  
الوسط فهل يجوز له تكرير احدهما أو يتعين الاقول يظهر الاول فيجوز اه وبعبارة  
ع ب وشرح م ر ولو عرف آية من الفاتحة أو غيرها ولم يعرف ذكرا كررها  
وجوبا قدر آيات الفاتحة عددا وحر و فاولا بان عرف آية مثلامن الفاتحة وست آيات  
من غيرها أو آية من غيرها وذكرا قرأها أى الآية مثلاً وأتى ببدل الباقي من القرآن

لزمه (سبعة انواع من ذكر  
أودعاء كذلك) أى لا تنقص  
حروفها عن حروف الفاتحة  
واعتبار الانواع والاكتفاء  
بالدعاء من زيادتي ويجب  
تعلقه بالآخرة كما قاله الامام  
ورجحه النووي في مجموعه  
وغیره ولا يشترط في الذكر  
والدعاء ان يقصد بهما البدلية  
بل الشرط ان لا يقصد بهما  
غيرهما واذا قدر على بعض  
الفاتحة كرهه ليليج قدرها



ثم الذ كر مثلالان الشيء الواحد لا يكون اصلا وبدا مرتبا وجوبا بين ما يعرفه منها  
وبدلها حتى يقدم بدل النصف الاول على الثاني وحينئذ فان كانت الآية المحفوظة له  
اول الفاتحة قراها ثم البديل أو عكسه بان كانت آخرها فعكسه أى قرأ البديل ثم قراها  
اعطاء للبديل حكم المبدل وافهم كلامه أنه متى عرف آية من غيرها مع الذ كر ولم يعرف  
شيئا منها قدم الآية وان لم تساو حروفها حروف آية من الفاتحة ثم أتى بالذ كر تقديم  
للجنس على غيره وأنه لا يكفي تكرير الآية سبعة الا اذا لم يعرف ذكرا غيرها ولو حفظ  
آيتين وكررها أربعة كفى فيما يظهر لانه أتى بسبع وزيادة ع ش (قوله ان لم يقدر على  
بذل) اى قرآن أو ذ كر كفى ع ش فيقدم الذ كر على تكرير البعض (قوله حتى ترجه  
الذ كر) فيه تصريح بوجوب الترجه وانظر تردد الشيخ مع ما هنا شورى فاشار الشارح  
بهذه الغاية الى مرتبة خامسة بين الذ كر والدعاء وبين الوقوف اسقطها فى المتن شيخنا  
(قوله لزمه وقفة) اعترض بانه لا يدخل فى الصلاة الا بتكبيره الاحرام فيكررها قدر  
الفاتحة ولا يقف بقدرها ويمكن أن يحجب بانه لقنها له شخص عند الاحرام ثم نسبها  
اه شيخنا (قوله قدر الفاتحة) أى قدر وقفة معتدل القراءة ح ل ولا يجب عليه  
تحويل لسانه وشفتيه ع ش فلو قدر بعد ما لم يجب عليه العود بلسن شيخنا (قوله  
لانه) أى الوقوف المفهوم من قوله وقفة (قوله لغوات الاعجاز فيها دونه) أى لان  
الاعجاز خاص باللفظ دون المعنى قال ح ل فيؤخذ منه انه لا يترجم عن البذل اذا كان  
قرآنا وكلام الشارح يفيد ولو قدر على الفاتحة أو الذ كر أو الدعاء قبل الفراغ من  
البذل أتى به أو بعده ولو قبل الركوع ولو كان البذل وقفا لم يأت به واجزاء ما فعله  
(قوله وسن عقب) لما فرغ من الفاتحة شرع يتكلم على ستمها وهى أربع اثنان قبلهما  
وهما دعاء الاقتتاح والتعوذ واثنان بعدها وهما التأمين والسورة وكون دعاء الاقتتاح  
سنة لها باعتبار انه مقدمة لها والا فهو سنة فى الصلاة وكذا السورة جعلها سنة لها  
باعتبار كونها تابعة لها وقد يحرم التعوذ والاقتتاح أو احدهما عند ضيق الوقت كفى  
شرح م ر بان احرم بها وقد بقى من الوقت ما لا يسعها والا فقدم رانه يأتى بالسنن اذا  
احرم فى وقت يسعها وان لزم صيرورتها قضاء لكن يشك عليه ما مر من انه اذا خاف  
قوت الوقت بان خاف خروج بعض الصلاة عن وقتها لا يأتى بدعاء الاقتتاح على  
ما اقتضاه كلام الروض فانه صريح فى انه اذا شرع فيها فى وقت يسعها كاملة بدون دعاء  
الاقتتاح ويخرج بعضها بتقدير الا تيان به تركه وصرح بمثله جرو من ثم قال سم فى شرح  
الغاية يستثنى من السنن دعاء الاقتتاح فلا يأتى به الا حيث لم يخف خروج شيء من  
الصلاة عن وقتها اه وعليه فيمكن الفرق بينه وبين بقية السنن بانه عهد بطلب ترك

ان لم يقدر على بدل والاقرأه  
وضم اليه من البذل ما يتم به  
الفاتحة مع رعاية الترتيب  
(ف) ان عجز عن ذلك كله حتى  
عن ترجمة الذ كر والدعاء  
لزمه (وقفت قدر الفاتحة)  
فى ظنه لانه واجب فى نفسه  
ولا يترجم عنها بخلاف التكبير  
لغوات الاعجاز فيها دونه  
(وسن عقب تحرم) بفرض  
أونفل

دعاء الافتتاح في الجنازة وفيما لو ادرك الامام في ركوع أو اعتدال فانحطت رتبته عن بقية السنن أو بان السنن شرعت مستقلة وليست مقدمة لشيء بخلاف دعاء الافتتاح فانه شرع مقدمة لغيره ع ش على م ر ويرد عليه السورة فانه عهد تركها في الجنازة وفي المسبوق وايضا هي تابعة للفتحة لا مستقلة تامل وقوله عقب قيد للاكل والا فلا يفوت بالسكوت ولو طال والمراد بالعقبة ان لا يتخلل بينهما لفظ اذ تعقيب كل شيء بحسبه فلا ينافي ما تقر من سن السكتة اللطيفة بينهما اذ لا يفوت الا بالشروع في غيره ولو سهوا كما قاله م ر وعبارة المنهاج بعد تحريم قال ع ش لعل تعبيره به بعد التسمية على انه لا يفوت بالتأخير حيث لم يشتغل بغيره (قوله دعاء افتتاح) أي دعاء يفتح به الصلاة وأخره الى هنا مع كون اسمه ابتداء بالكلام عليه في أول الركن اهتماما بصيغة القراءة التي هي الاصل وما ذكره الاصل نظريه الى بيان ما يفعله المصلي أولا ع ش وفي تسميته دعاء تجوز لان الدعاء طلب وهذا لا طلب فيه وانما هو اخبار فسمى دعاء باعتبار انه يجازى عليه كما يجازى على الدعاء كما قاله اج أو باعتبار ان آخره دعاء وان لم يكن مذكورا هنا وهو اللهم باعديني وبين خطايي كما باعدت بين المشرق والمغرب فان هذان هما شيخنا ح في ومثله في شرح الروض ومحل سنه للاموم اذا عرف انه يدرك الفاتحة مع الامام أو غلب على ظنه ذلك ويسن له اذا اقتدى بالامام في التشهد الاخير بان سلم الامام عقب تحريمه كما قاله الرشيدى ويسن للاموم الاسراع بدعاء الافتتاح اذا كان يسمع قراءة امامه اه شرح م ر وهو صريح في انه يقرؤه وان يسمع قراءة امامه وهما فعل الفرق بينه وبين قراءة السورة ان قراءة الامام تعد قراءة له اموم فاغنت عن قراءته ويسن استماعه لها لا كذلك الافتتاح فان المقصود منه الدعاء ودعاء الشخص لنفسه لا يعد دعاء لغيره اه ع ش على م ر ولو تركه ولو سهوا وشرع في التعوذ لم يعد اليه (قوله وجهت وجهي) أي اقبلت بذاتي فعبر بالوجه عن الذات مجازا (قوله حنيفا مسلما) حالان من الوجه أي الذات فتأتي بهما الاتي كذلك والتذكير باعتبار الشخص ولا يصح كونها حالين من تاء الضمير في وجهت لانه كان يلزم في المرأة التأنيث شوبري ويرد بانا اذا اعتبرنا الشخص لا يلزم التأنيث حجر وقوله حنيفا أي مائلا عن كل دين الى دين الاسلام (قوله وما أنا الخ) تأكيد (قوله ونسكي) أي عبادتي فهو من عطف العمام على الخاص (قوله ومحياي) أي احياءي ومحياي اي اماتني لله أي منسوبان لله (قوله وأمان المسلمين) لا فرق في التعبير بين الذكر والانثى شوبري وعبارة شرح م ر وحجر ومعلوم ان المرأة تأتي بجميع ذلك بالفاظه المذكرة اتياء للوارد للتغليب الشائع واردة

(دعاء الافتتاح) نحو وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض حنيفا مسلما وما أنا من المشركين ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا من المسلمين لا اتباع رواد مسلم الا كلمة مسلما فان حبان وفي رواية للبيهقي وأنا أول المسلمين

الشخص في نحو حنيفة ويرد قول الاسنوي القياس المشركات المسلمات وقول  
غيره القياس حنيفة مسئلة ومع ذلك لو انت به حصلت السنة اه (قوله فكان  
صلى الله عليه وسلم يقول بما فيها) ولا يقولها غيره الا ان قصد لفظ الآية وعند  
الاطلاق ينبغي ان لا يحرم خلافاً بحج ولا تبطل به الصلاة لانه لفظ القرآن ولا نظر  
للمصارف واذا تم ذلك هل يكفر ولا قلت الظاهر الاول ان قصد ذلك المني وتعمده  
لما يلزم عليه من تكفير من قبله ح ل (قوله اول مسلمي هذه الامة) أي في الوجود  
الخارجي فلا ينبغي انه اول المسلمين مطلقاً لتقدم خلق ذاته وافراغ النبوة عليه قبل  
خلق جميع الموجودات ع ش وكلام الشارح يقتضي انه صلى الله عليه وسلم  
من جملة هذه الامة وهو كذلك لان المراد بالامة المدعوون برسالاته وهو صلى الله عليه  
وسلم مرسل حتى الى نفسه شيخنا (قوله وسيأتي الخ) غرضه من ذلك انها لا ترد على  
اطلاقه هنا لان ما يأتي مقيد لما اطلقه هنا برماوى وقد يقال الكلام في الصلوات  
الجنس فلا تدخل صلاة الجنائزة (قوله انه لا يسن) الخ أي ولو كانت على قبر او غائب على  
الاعتدال م ر (قوله فتعوذ) أي حيث لم يخف فوات وقت الصلاة أو ما قدر عليه منها  
ولو في صلاة الجنائزة ح ل (قوله للقراءة) أي أو بدلهما وعبارة شيخنا ويستحب  
لهما جزأني بد كريدل الفاتحة فيما يظهر خلافاً للصاحب المهيأ ولوتعارض الاقتراح  
والتعوذ أي لم يمكنه الا احدهما بان كان الباقي من الوقت لا يسع الا احدهما والصلاة  
هل يراعى الاقتراح لسبقه او التعوذ لانه للقراءة نظره قلت مما يرجح الثاني انه قيل  
بوجوبه ح ل (قوله أي اردت قراءته) قال الشيخ هاء الدين في عروس الافراح  
ورد عليه سؤال وهو ان الارادة ان اخذت مطلقاً لم تستحب الاستعاذة بمجرد ارادة  
القراءة حتى لو اراد ثم عن له ان لا يقرأ يستحب له الاستعاذة وليس كذلك وان اخذت  
الارادة بشرط اتصالها بالقراءة استحال التعوذ قبل القراءة قال الدماميني بقي قسم آخر  
باختياره نزول الاشكال وذلك أنا اخذها مقيدة بان لا يعرض له مصارف عن القراءة  
اه ع ن (قوله فقل أعوذ بالله) وهذه افضل صيغته على الإطلاق ولو أتى به أي شرع  
فيه بعد ان ترك دعاء الافتتاح ولوسهوا لا يعود اليه ح ل (قوله كل ركعة) وكذا  
في صلاة الجنائزة ع ش (قوله واسرارهما) بحيث يسمع نفسه (قوله وسن عقب  
الفاتحة آمين) نعم ينبغي استثناء نحو رب اغفر لي الخبر الحسن انه صلى الله عليه وسلم قال  
عقب ولا الضالين رب اغفر لي آمين حجر وينبغي انه لو زاد على ذلك ولو الذي للجميع  
المسلمين لم يضر ع ش على م ر ولا يفوت الا بالشروع في غيره ولوسهوا م ر  
ولا يسن عقب بدل الفاتحة من قراءة أردد كرك كما هو مقتضى اطلاقهم ثم رأيت

فكان صلى الله عليه وسلم  
يقول بما فيها تارة لانه اول  
مسلمي هذه الامة وبما في  
الاولى أخرى وسيأتي في  
الجنائز انه لا يسن في صلاتها  
دعاء الافتتاح (فتعوذ)  
للقراءة لقوله تعالى فاذا قرأت  
القرآن فاستمذ بالله من  
الشیطان الرجيم أي اذا اردت  
قراءته فقل أهوذ بالله من  
الشیطان الرجيم (كل ركعة)  
لانه ينبغي فيها قراءة (والاولى  
أكد) لا تفارق عليها  
(واسرارهما) أي بدعاء  
الافتتاح والتعوذ في السرية  
والجهرية كسائر الاذكار  
المسنونة (و) سن (عقب  
الفاتحة)

بعد سكتة لطيفة لقارنها  
في الصلاة وخارجها (أمين)  
للا تبايع رواه الترمذي وغيره  
في الصلاة وقيس بها خارجها  
(محققا) ميمها (بعد وقصر)  
والمد أفصح وأشهر وهو اسم  
فعل بمعنى استجب مبنى على  
الفتح فلو شدد الميم لم تبطل  
صلاته لقصد الدعاء (و) سن  
(في جهرية جهرها) للمصلي  
حتى للمأموم لقراءة امامه  
تبعاله (وان يؤمن) المأموم  
(مع تأمين امامه) لخبر  
الشيخين اذا أمن الامام فامنوا  
فانه من وافق تأمينه تأمين  
الملائكة غفرله ما تقدم من  
ذنبه ولان المأموم لا يؤمن  
لتأمين امامه بل لقراءته  
وقد فرغت فالمراد بقوله اذا  
أمن الامام اذا اراد التأمين  
ويوضحه خبر الشيخين اذا قال  
الامام غير المغضوب عليهم  
ولا الضالين فقولوا آمين فان  
لم تتفق له موافقته أمن عقب  
تأمينه وان تأخر امامه

في ع ب ولو تضمنت آيات البذل دعاء فينبغي التأمين عقبها شورى والافلا يؤمن  
عقبها وهذا التفصيل هو المعتمد وهذا لا يرد على المصنف لان المفهوم اذا كان فيه  
تفصيل لا يعترض به زى وعبارة شرح م ر وسن عقب الفاتحة أو بدلهما ان تضمن دعاء  
فيما يظهر محاكاة للاصل آمين اه أى ولو بدأ في البذل بما يتضمن الدعاء وختم  
بما لا يتضمنه فالوجه انه يؤمن في الاخير برماوى وفي ع ش على م ر ما يقتضى  
انه لا يؤمن الا ان أخر ما تضمن الدعاء (قوله بعد سكتة لطيفة) أى بقدر سبحان الله  
فالمراد بالعقب ان لا يتخلل بينهما لفظ اذ تعقيب كل شىء بحسبه م ر قال جعفر ع يس  
سكتة يسيرة وضبط بقدر سبحان الله بين التحريم ودعاء الافتتاح وبينه وبين  
التعوذ وبينه وبين البسملة وبين آخر الفاتحة وآمين وبين آمين والسورة ان قرأها وبين  
آخرها وتكبيرة الركوع فان لم يقرأ سورة فبين آمين والركوع ويسن للامام ان يسكت  
في الجهرية بقدر قراءة المأموم الفاتحة اذا علم انه يقرأها في سكتته وان يشتغل في هذه  
السكتة بدعاء او قراءة وهى أولى اه (قوله بمعنى استجب) لا يقال استجب متعددونه  
بدليل انه يقال استجب دعاءنا ولا يقال آمين دعاءنا وغير المتعدى لا يفسر بالمتعدى  
لانا نقول قال في التسهيل وحكمها أى اسماء الافعال غالباً في التعدى والمزوم حكم  
الافعال اه قالوا وخرج بغالبها آمين فانه بمعنى استجب وهو متعددونه تأمل شورى  
(قوله لقصد الدعاء) افادته لو لم يقصد به بالمشدد بطلت صلاته لانها اجنبية ع ش  
وعبارة الشورى يؤخذ منه انه لو لم يقصد الدعاء بل قصد بقوله آمين بالنشد فاصدين  
انها تبطل صلاته ولو اتي بركات ايضا والمعتمد انها لا تبطل في صورة الاطلاق اه  
بالمعنى وفي جرائها تبطل في صورة الاطلاق (قوله في جهرية) أى شروع فيها الجهر  
(قوله مع تأمين امامه) وليس في الصلاة ما تنس فيه المقارنة غيره م ر وخرج به  
مالو كان خارج الصلاة فسمع قراءة غيره من امام او مأموم فلا يسن له التأمين ع ش  
على م ر (قوله فانه من وافق تأمينه تأمين الملائكة) ومعلوم من حديث اخر ان  
الملائكة تؤمن مع تأمين الامام فيكون التعليل منجبا للدعي شيخنا ح ف وعبارة ح ل  
هذا يرشد الى ان الملائكة تؤمن مع تأمين الامام أى في الزمن وقيل في الصفة  
كالاخلاص وفيه ان الغرض منه الاستدلال على مقارنة تأمين المأموم لتأمين الامام  
فيلو هم الحفظة قال شيخنا ولو قيل بانهم الحفظة وسائر الملائكة لكان اقرب (قوله  
ما تقدم من ذنبه) أى الصغائر (قوله ولان المأموم لا يؤمن لتأمين امامه) أى حتى يلزم  
تأخير تأمينه عن تأمين الامام بل لقراءته أى لقراءة امامه وقد فرغت فينبغي ان يكون  
عقبها له قارن تأمين الامام ح ل (قوله بل لقراءته) أى لقراءة امامه (قوله ويوضحه)



بضم الياء وكسر الصاد مخففة من أَوْضَحَ إذا بَيَّنَّ مختاراً بالمعنى ع ش (قوله عن الزمن  
الخ) وهو بقدر سبعين الله كما تقدم (قوله أمن المأموم) أي لنفسه ولا ينتظره اعتباراً  
بالمشروع برماوى أى لان سبب التأمين انقضاء قراءة الامام كما علمت وقد وجد ولا نظر  
للقارنة لان محل طلبها اذا امن الامام في زمنه المطاوب وهو عقب القراءة وظاهر هذا  
السلام انه لو تأخر لم يذلل لا ينظر اليه فليجرح ل (قوله فلا جهر بالتأمين فيها) ظاهره  
ولو سمع قراءة امامه وعبارة سم على الغاية من نصبه ولا يسن في السرية جهر بالتأمين  
ولا موافقة الامام فيه بل يؤمن كل سرامة انهم ان جهر الامام بالقراءة فيها أو السرية  
لم يعد سن موافقة وفي شرح الروض انه لو جهر بالسورة في السرية يشتغل هو بالقراءة  
ولا يستمع قراءة امامه لمخالفته بالجهر لما طلب منه قال فالعبرة بالمشروع لا بالمفعول  
وهو مقتضى هذا التعليل ان المأموم لا يجهر بالتأمين في السرية وان جهر امامه اه ع ش  
(قوله مطلقاً) أى سمع قراءة امامه ام لم يسمع ع ش وسواء كان قبله أو بعده أو معه  
(قوله ثم يقره غيره) موقوف على آمين في قوله وعقب الفاتحة آمين كما أشار اليه  
الشارح لكن صيغته يودم ان السورة لاتسن الا ان امن مع انها تسن مطلقاً وكونها بعد  
التأمين سنة أخرى وعبارة أصله وتسن سورة بعد الفاتحة اه (قوله غير الفاتحة)  
اتماهى فلا يمتد بها عنها الا اذا لم يحسن غيرها على ما استظهره شيخنا وفيه انه ذكر  
لركن قولى تأمل شوبرى أى وبعض أهل مذهبه يقول بطلان الصلاة بتكرير الركن  
القولى ويجاب بأنه قول ضعيف جداً فلم يراع ح ف او بانه ليس من تكرير الركن  
القولى لان قراءتها ثانياً انما هو بدل السورة (قوله رواء الشيخان في الظاهر الخ) ظاهره  
انه لم يرد في غير الظاهر والعصر وانما قيس عليها غيرهما وصرح في شرح الروض بخلافه  
وعبارته بعد قول المتن فرع يستحب قراءة شىء بعد الفاتحة في الصبح والاوليين من  
غيرهما اه دون ما عداهما رواء الشيخان في غير المغرب والنساء فيهما باسناد حسن  
وتقدم ان فاقد الطهورين اذا كان جنباً لا يقرأ غير الفاتحة وسيأتى في آخر صلاة  
الجماعة ان من سبق باخيره قرأها فيها اذا تداركها وكالصبح الجمعة والعيد ومحوها اه  
بحروته فتأمل ذلك تجد النص ورد في اولتى العشاء وفي الصبح رواء الشيخان فيهما أيضاً  
اه وفي اولتى المغرب النساءى ع ش (قوله فلا تسن له سورة ان سمع) ظاهره  
ولو في السرية وهو كذلك لان المدار على فعل الامام لا على المشروع وقوله للنهي عن  
قراءته لما قرأته لها مكروهة حل وقوله وهو كذلك اعتمده زى وفي شرح الروض  
انه لو جهر بالسورة في السرية يشتغل هو بالقراءة ولا يستمع قراءة امامه لمخالفته بالجهر  
لما طلب منه فالعبرة بالمشروع لا بالمفعول انتهى واقره ع ش (قوله واذا قرى القرآن)

عن الزمن المستنون فيه  
التأمين أمن المأموم وخرج  
بزيادته في جهرية السرية  
فلا جهر بالتأمين فيها ولا معية  
بل يؤمن الامام وغيره سرا  
مطلقاً (ثم) بعد التأمين سن  
(ان يقرأ غيره) أى غير  
المأموم من امام ومنفرد  
(سورة) غير الفاتحة (في)  
ركعتين (اوليين) جهرية  
كانت الصلاة أو سرية  
لا اتباع رواء الشيخان في  
الظاهر والعصر وقيس بهما  
غيرهما (لا هو) أى المأموم  
فلا تسن له سورة ان سمع  
لأنهى عن قراءته لها رواء  
أبو داود وغيره (بل يستمع)  
قراءة امامه لقوله تعالى

فيه ان هذه الآية محمولة على الخطبة كما سيأتي في بابها وأجيب بان الآية مفسرة بتفسيرين قيل الخطبة وقيل القرآن نفسه اذ الآية الواحدة تحتل تفاسير كثيرة ح (قوله وتعبيري بذلك اولى) وجه الاولية ان ما في المنهاج مفهومه انه اذا لم يبعد ولم تكن سرية لا يقرء ويدخل فيه ما لم يسمع صوتا لا يفهمه أو كان اصم أو اسرا امام ع ش (قوله فان سبق بها) مقابل المحذوف أى هذا اذا لم يسبق بها (قوله في باقى صلاته) أى الثالثة والرابعة ونقل عن شرح ع ب انه يكرر السورة مرتين في الثالثة المغرب وهو المعتمد فليراجع ح ل اى بان ادرك الامام في الثالثة ولم يتمكن من قراءة السورة معه فيها وتركها في ثانيته أيضا فانه يسن له قراءة سورتين في ثالثته كما قالوا في صحيح يوم الجمعة لو ترك الم تنزيل في الاولى فانه يسن له قراءتها مع هل أتى في الثانية (قوله اذا تداركه) لبيان الواقع أو ان اذا هنا مجردة عن معنى الشرط ومعناها الوقت أى وقت تداركه أى تدارك الباقي (قوله ولم يكن قراءها) فيما ادركه أما اذا كان قراءها فيما ادركه بأن كان سريعا القراءة وامامه بطيئا فلهذا اقتصر على ما في شرح المذهب ان المدار على امكان القراءة وعدمها فتى امكنت القراءة ولم يقرأ لا يقرأ في الباقي لانه مقصر بترك القراءة وفي كلام الشهاب عميرة لو تركها عمدا في الاولين فالظاهر تداركها في الاخيرتين كنظيره من سجود السهو ح ل واعتمد ح ف كلام شرح المذهب وهو الذي اقتصر عليه زى وفي الشورى ولم يكن قراءها أى ولا تمكن من قراءتها اه (قوله ولا سقطت عنه) لكونه مسبوقا قال الشيخ عميرة فيه نظرو وجه ان الامام لا تسن له السورة في الاخيرتين فكيف يتجملها عن المأموم مع ان ظاهر كلام الشارح انه يتجملها عنه فكانه توهم ان الامام لما تجمل عن المسبوق الفاتحة فكذلك السورة وهو عجيب اه وأجاب ح ل بأن سقوطها عنه لسقوط متبوعها وهو الفاتحة لا التجمل الامام لها عنه كما فهمه الشيخ عميرة وفي كلام حجر في شرح الاصل ان الامام يتجمل عنه السورة حينئذ وانه اولى من تحمل الفاتحة اه بحروفه وهذا الجواب واضح في سقوطها في الاول التي سبق فيها وما سورة سقطها في الركعتين الاولين معا وصور العلامة السجيني المسئلة بما اذا اقتدى بالامام في الثالثة وكان مسبوقا أى لم يدرك زمانا يسع قراءة الفاتحة للوسط المعتدل ثم ركع مع امامه ثم حصل له عذر كرجعة مثلا ثم تمكن من السجود فسجد وقام من سجوده فوجد الامام را كعا فيجب عليه ان يركع معه وسقطت عنه الفاتحة في الركعتين فكذلك تسقط عنه السورة تبعا وليس المراد ان الامام يتجمل عنه السورة اه (قوله كافي مسئلة الزمام) أى بان زحم انسان عن السجود وكافي تطويل الامام الركعة الثانية في صلاة ذات الرقاع لتلحقه الفرقة

واذا قرأ القرآن فاستمعوا له (فان لم يسمع) هاهنا هم أو بعد أو سمع صوت لم يفهمه أو اسرا امامه ولو في جهرة (قرأ) سورة اذ لا معنى لسكونه وتعبيري بذلك اولى من قوله فان بعد أو كانت سرية قرأ (فان سبق بها) أى بالاوليين من صلاة امامه بان لم يدركها معه (قرأ) هاهنا باقى صلاته اذا تداركه ولم يكن قراءها فيما ادركه ولا سقطت عنه لكونه مسبوقا لئلا تخلو صلاته عن السورة بلا عذر (و) ان يب (طول) من تسن له سورة (قراءة اولى على ثانية) للتابع رواء الشيعيان نعم ان ورد نص بتطويل الثانية اتبع كما في مسئلة الزمام انه يسن للامام تطويل الثانية ليطقه منتظر السجود

الثنائية ح ل وكالوسى سورة السجدة في الركعة الاولى من صبح الجمعة فانه يقرأ في الثانية الم تنزيل وهل أتى زى (قوله وسن في صبح) هذا تفصيل للسورة المتقدمة فلا تكرار برماوى وقوله طوال الفصل تنهى بذلك الكثرة الفصل فيه بين السور برماوى والحكمة فيما ذكر ان وقت الصبح طويل وصلاته ركعتان فتناسب تطويلهما ووقت المغرب ضيق فتناسب فيه القصار وافات الظهر والعصر والعشاء طويلة ولكن الصلوات طويلة فلما راض ذلك رتب عليه التوسط في غير الظهر وفيها قريب من الطوال شرح م ر وانظر حكمة مخالفة الظهر لغيرها من الرباعيات ولعلها تكون وقتها وقت قبولة فتناسبها التخفيف بقريب من الطوال كالتأزعات تأمل قال ح ل وطوال الفصل من الحجرات الى عم والواسط من عم الى الضحى والقصار من الضحى الى الآخر وهذا في غير المسافر اما هو فيسن له ان يأتي في الاولى من الصبح بقل يا ايها الكافرون وفي الثانية بقل هو الله احد طلبا للتخفيف عنه اه شيخنا عن حجر (قوله برضى مصورين) أى صريحاً ولم يكن السجدة مطروفا ولم يتعلق بعينهم حق بأن لم يكونوا مملوكين ولا نساء مزوجات ولا مستأجرين اجارة عين على عمل ناجر كما في ح ل (قوله وفي صبح الجمعة) وان لم يكن المأمومون مصورين راضين بالتطويل كما يفهم من اطلاقه وتقييد ما قبله قال الشورى والظاهر ولو كان الصبح قضاء فليحذر زى اه قال شيخنا العشماوى وما صله انه لو أتى بالم تنزيل في صبح يوم الجمعة بقصد السجود أو لا ولو بالآية انتفى فيها السجدة فقط سواء أتى بها في أولها أو آخرها لا تبطل صلاته لان اصبح يوم الجمعة محل السجود في الجملة ولو أتى بآية سجدة في غير صبح يوم الجمعة بقصد السجود وسجدت صلاته سواء كانت الم أو غيرها ولو قرأ في صبح الجمعة بغير الم تنزيل بقصد السجود وسجدت صلاته كما أتى به م ر خلافاً لحجر فان لم يقصد السجود بأن أتى بآية سجدة غير الم بأن فيها سجدة بل اتفق ذلك لم تبطل صلاته سواء كان في صبح الجمعة أو غيره اه (قوله الم تنزيل) بضم اللام على الحكاية لتلاوة زى (قوله بقراءة شيء) ولو بعض آية ان أفاد معنى ح ل (قوله في أصل الروضة) فيه ان أصل الروضة وهو شرح الوجيز للرافعى لا للنووى والنووى له الروضة وأجيب بانه على تقدير مضاف أى في تقرير أصل الروضة أو في مختصر أصل الروضة وهو الروض أو الاضافة بيانية اه ح ف وأما الوجيز فهو للغزالي (قوله غير واف) أى ولو في لقال من قدرها من طويلة أو أكثر منها مع ان المعتمد كلام النووى انها أولى من قدرها وان الأكثر منها أولى (قوله ان يجهر بالقراءة) وان خاف الرياء بخلاف الجهر خارج الصلاة اه شورى والحكمة في الجهر في موضعه انه لما كان الليل محل الخلوة ويطيب فيه السمر شرع

(وسن) لمفرد واما (في صبح) طوال الفصل) بكسر الطاء وضما (و) في (ظهور قريب منها) أى من طواله كما في الروضة كما صاها وغيره وهو من زيادتي والاصل ادخله فيما قبله (و) في (عصر وعشاء أو ساطه) والثلاثة في الامام مقيدة بقيد زده تبعاً للمجموع وغيره بقولي (برضى) مامومين (مصورين) أى لا يصلى وراء غيرهم (و) في (مغرب قصاره) لخبر الفسائى في ذلك وأول الفصل الحجرات كما صححه النووى في دقائقه وغيرها (و) في (صبح الجمعة) في أولى (الم تنزيل) وفي ثمانية هل أتى) لا تباع رواه الشيطان فان ترك الم في الاولى سن ان يأتي بها في الثانية واعلم ان أصل السنة في ذلك كله يتأدى بقراءة شيء من القرآن لكن السورة أولى حتى ان الصورة القصيرة أولى من بعض سورة طويلة وان كان أطول كما يؤخذ من كلام الرافعى في شرحه وقول النووى في أصل الروضة أولى من قدرها من طويلة غير واف بكلام الرافعى كانه عليه في المهمات تنبيه يسن اغير المأموم ان يجهر بالقراءة في الصبح

وأولتي العشاءين والجمعة  
والعیدین وخسوف القمر  
والاستسقاء والترابيح ووتر  
رمضان وركعتي الطواف ليلا  
أو وقت صبح كما يأتي بعض  
ذلك وان يسر في غير ذلك  
الا في نافذة الليل المطلقة  
فيتوسط فيها بين الاسرار  
والجهران لم يشوش على  
نائم أو وصل أو نحوه ومحل  
الجهر والتوسط في المرأة  
والخنثى حيث لا يسمع أجنبي  
ووقع في المجموع ما يخالفه في  
الخنثى والعبرة في الجهر  
والاسرار في الفريضة المقضية  
بوقت القضاء لا بوقت الاداء  
قال الاذري ويشبهه ان يلحق  
بها العید والاشبه خلافه  
كما اقتضاه كلام المجموع في  
باب صلاة العیدین قبيل باب  
التكبير فلا بامل ان القضاء  
يحكي الاداء ولان الشرع  
ورد بالجهر بصلاته في محل  
الاسرار فيستحب (و)  
خامسها (ركوع)

الجهر فيه طلبا للذة مناجاة العبد لربه وخص بالاولين لشطاط المصلي فيهما والنهار لما كان  
محل الشواغل والاختلاط بالناس طلب فيه الاسرار لعدم صلاحية للتفرغ  
للمناجاة والحق الصبح بالصلاة الليلية لان وقته ليس محلا للشواغل عادة ع ش  
على م ر (قوله وأولتي العشاءين) فيه تسمية المغرب عشاء وهو مكروه عنده  
ولومع التغليب كما رجه لكن في الانوار التصريح بعدم الكراهة مع التغليب فلهذا  
جرى هنا على مقالة الانوار وان خالفه ثم فليجرب وشو برى (قوله والاستسقاء) أي سواء  
كانت ليلا أو نهارا بدليل الاطلاق فيها والتقييد في ركعتي الطواف ابن شرف (قوله  
فيتوسط الخ) حد الجهران يسمع من يليه والاسرار ان يسمع نفسه قال بعضهم والتوسط  
بينهما يعرف بالمقايسة بهما كما اشار اليه قوله تعالى ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها  
وابتغ بين ذلك سبيلا قال الزركشي والاحسن في تفسيره ما قال بعضهم ان يجهر بقراءة  
ويسر أخرى اذ لا تعقل الواسطة ز وفسر ح ل التوسط بان يزيد على الاسرار  
الى ان لا يبلغ حد الجهر بان يزيد على أدنى ما يسمع نفسه من غير ان تبلغ تلك الزيادة  
الى سماع من يليه اه بحروفيه ورد بانه لا يناسب قوله ان لم يشوش على نائم الخ لانه  
على تفسيره لا يشوش قطعا (قوله ان لم يشوش على نائم) فضية تخصيص هذا التقييد  
بالتوسط في الفعل المطلق ان ما طلب فيه الجهر كالعشاء لا يترك فيه الجهر لما ذكرناه  
مطلوب لذاته فلا يترك لهذا العارض ع ش على م ر (قوا أو نحوه) كمستغل  
بما العلة علم أو تدرسه أو تصنيه والاسرار ومثل المصلي في ذلك من يقرأ القرآن خارج  
الصلاة أو يستغل بالذكر ح ل (قوله حيث لا يسمع أجنبي) والاستحباب لها عدم  
ذلك ح ل (قوله ما يخالفه في الخنثى) حيث ذكر ان الخنثى يسر بحضرة الرجال  
والنساء مع امه مع النساء اما رجل أو امرأة لا وجه لاسرار ح ل قال م ر والظاهر  
عدم المخالفة لانه مصور بما اذا اجتمع النساء والرجال الاجانب معا (قوله بوقت  
القضاء) معتمد (قوله ان يلحق بها) أي بالفريضة العید فيجهر فيه في وقت الجهر ويسر  
فيه في وقت الاسرار وقوله والاشبه خلافه أي بل يجهر فيه معلقا وهو المعتمد ح ل  
(قوله عملا بالاصل) ان القضاء يحكي الاداء ولم يهـ بذلك في غيره لخروجه بالدليل ح ل  
(قوله بصلاته) أي صلاة ما ذكر من العیدين وقوله في سنة تحب أي الشرع (قوله  
وخامسها ركوع) هو من خصائص هذه الامة واول صلاة ركع فيها النبي صلى الله  
عليه وسلم صلاة العصر صبيحة الاسراء اه مواهب بالمعنى أي فيكون صلى الظهر قبلها  
بلا ركوع وكذلك صلاة الليل التي كان يصليها قبل ذلك كانت بلا ركوع كما قاله  
السيوطي وفي البيضاوي في تفسير قوله تعالى واركع مع الراكعين مانصه أمرت



بالصلاة في الجماعة بدكرار كنهها بالغه في المحافظة عليهم او قدم السجود على الركوع  
 اما لكونه كذلك في شريعتهم او لثبته على ان الواو لا توجب الترتيب اولا يقتضي ان ركعي  
 بالراكعين لا بد ان بان من ليسوا في ركوع ليسوا مصليين انتهى وهو صريح  
 في ان الركوع كان في شرع من قبلنا ع ش واعتمد شيخنا ح ف انه من خصائص  
 هذه الامة فتفسير بعضهم له بصلى مع المصليين مجازا من التعبير بالجزء عن الكل غير مسلم  
 لان الركوع لم يكن مشروعا في شريعتهم فهو ليس جزءا حتى يعبر به عن الكل تدبر  
 (قوله تقدم ركوع القاعد) عذرا عن ترك المتي له هنا والماسب ذكره بعد قوله واقامه  
 كما صنع م ر (قوله خاص) أي عن الانحناء وهو ان ينخفض عجزه ويرفع اعلاه ويقدم  
 صدوه (برع) لولم يقدر عليه الا بعين لزمه ابتداء ودواما لان زمنه يسير (قوله بحيث  
 تال) أي يقينا ولو شك دل نحني قدرا. ل به راء تاء ركبتيه لزمته اعاده الركوع  
 لان الاصل عدمه شرح م ر (قوله راحة) مفردة راحة والجمع راح بلاتاء برماوى  
 وتعبيره بالراحة يشعر بعدم الاكتفاء بالارابع وهو كذلك كما اقتضاه كلامهم وقال  
 ابن المساد انه الصواب وان اقتضى كلام النسيب الاكتفاء بهما م ر ع ش (قوله  
 معتدل خلقة) فلو طالت داء او قصرتا وقطع شئ منهما لم يعتبر ذلك ح ل أي بل يقدر  
 معتدلا (قوله اذا اراد وضعهما) انظر أي حاجة لهذا بعد ان يصريح بالحجية المذكورة لان  
 معناها اذا اراد وضعهما الا ان يقال ذكره ايضا حاوته وير اللحية ع ش ا ط في (قوله  
 لو صل ذلك بالانحناء) مفهوم قوله انحناء وقوله اوبه مع انحناء مفهوم قوله خالص  
 واسم الاشارة للتبديل المفهوم من تنال كما قاله الشوبري (قوله لم يكف) أي وبطل صلاته  
 ان تعد ذلك بالانحناء وبطل الركوع جبر زيادة أي لان فعله الانحناء  
 زيادة غيره طالعية بل هي تلاعب او تشبهه لكن الاقرب ما اقتضاه كلام الشارح كشرح  
 م ر من عدم البطلان ويحمل كلام جبر على ما اذا لم عدده على لصواب كما في ع ش على  
 م ر ومقتضاه انه اذا اعاده على الصواب لا بطلان وان كان أي به عدمه اعلما حرر  
 (قوله وقولي انحناء الح) اعترض بان أصله فيه ارضى وغايته ان ذلك مصدر موصول  
 وهذا مصدر صريح واجاب الطنداءي بان الزيادة من حيث كونه مصدرا صريحا ويمكن  
 ان يجاب بان مراده ان مجموع الانحناء مع معتدل الخلفه من الزيادة فلا ينافي ان الانحناء  
 مذكور في الاصل واولى من ذلك ان نسخة الشارح التي اختصرها هي التي شرح عليها  
 الجلال وهي خالية عن الانحناء مطلقا كما يرشد اليه كلام المحلى شوبري وقوله مطلقا أي  
 مصدرا صريحا مؤولا وعبارة ع ش قوله وقولي الح أي وأما ما يوجد في بعض نسخ  
 المهاج من قوله ان نحني فهو غيره وجود في خط المصنف وانما هو ملحق لبعض تلامذة

تقدم ركوع القاعد (واؤه)  
 للقائم (انحناء) خالص  
 بحيث تنال راحته معتدل  
 خلقة (ركبتيه) اذا اراد  
 وضعها عليهما فلو حصل ذلك  
 بالانحناء اوبه مع انحناء  
 لم يكف والراحتان ما عدتا  
 الا صابغ من الكفين وقولي  
 انحناء مع معتدل خلقة من  
 زيادتي

الشيخ تصحيحاً لفظ المصنف اه (قوله بطمأنينة) متعلق بقوله اتخناه وتكون الباء  
معنى مع أو متعلق بتدال أو محذوف أى ملتبساً بطمأنينة اه شيخنا (قوله رفعه) أى  
للاعتدال (قوله يفتح الماء الخ) هذا مذهب الخليل وقال بعضهم يفتح الماء الانخفاض  
وبعضها الارتفاع اه ع ش (قوله لخبر المسمى صلاته) دليل على الركوع بطمأنينته  
لا على اقله وان أوجه كلامه (قوله ولا يقصده غيره) أى فقط فلو قصده وغيره  
وكذا لو اطلق لم يضرب على قياس ما سبق في البدلية وقوله كظايره أى من بنية الأركان  
كالاعتدال الخ فان الشرط ان لا يقصدها غير ما فقط لانه هاب بنية الصلاة على ذلك  
ح ل ومثله ع ش عن سموعية رتبة لعل المراد ان لا يقصده غيره فقط حتى لو قصده  
وغيره لا يضرب سم وكتب أيضاً قوله ولا يقصده غيره أى حقيقة أو حكماً أى بأن كان  
ثم صارف كما يشير إليه تعليقه الآتى وحيداً فلا يشك كمال في قوله الآتى أو سقط الخ  
اه أى لان السقوط مثله به الشارح لقصد الغير مع ان السقوط لا يقصده أصلاً  
فلا يصح التمثيل به لقصد الغير وحاصل جواب المحشى ان القصد موجود حكماً لانه  
لما وجد الصارف كانه قصد الغير وأجيب أيضاً بأن المراد بقصد الغير وجود الفعل  
الصارف مطلقاً اه شيخنا ح ف (قوله كظايره) لوقال كظايره كان أوضح ع ش  
والضمير راجع لهوى للركوع فحينئذ يقدر في قوله من الاعتدال مضاف أى من رفع  
الاعتدال وهكذا يقدر فيما بعد ما يناسبه كما أشار إليه بالتفريع بقوله فلهوى الخ  
(قوله من الاعتدال) أى من رفع الاعتدال وقوله والسجود أى وهوى السجود وهكذا  
(قوله فلهوى لتلاوة) بأن قرأه وآية سجدة والابان قرأ امامه آية سجدة ثم هوى عقبها  
لأن ركوع فظن المأموم انه هوى لسجدة التلاوة فهوى معه فراه لم يسجد فوقف عند حد  
الراكع فيسببه ذلك عن الركوع لانه فعل الهوى للتسابعة الواجبة وقول بعض  
التأخرين الا قرب عندي انه يعود للقيام ثم يركع لا وجه له فلو لم يعلم بوقوف الامام في  
الركوع الابدان وصل للسجود قام منحنياً فلو انتصب عامداً لما بطلت صلاته لزيادة  
قياماً ولو قرأ آية سجدة وقصد ان لا يسجد لتلاوة وهوى للركوع ثم اراد ان يسجد ما كان  
كان قد انتهى الى حد الراكع فليس له ذلك والا جاز ح ل ومثله شرح م ر فيغنيهم منه  
ان قوله فلهوى خاص بالمستقل فخرج المأموم (قوله أو سقط من اعتدال) أى قبل  
قصد الهوى فان كان سقوطه قبل الطمأنينة وجب العود الى ما سقط منه واطمأن ثم  
سجد أو بعد هاتين معتدلاً ثم يسجد اه ح ل فان قلت كيف يكون هذا من قصد الغير  
والحال ان الساقط لا قصد له في سقوطه قلت قال الشيخ حجج بوجه بان الهوى للغير المفهوم  
من المتن صادق بمسئلة السقوط لانه يصدق عليها انه وقع وهوى للغير وهو الانجاء

(بطمأنينة تفصل رفعه عن  
هوى) يفتح الماء أشهر من  
ضمها بأن تستقر أعضائه قبل  
رفعه لخبر المسمى صلاته  
(ولا يقصده غيره) أى هوى  
غير الركوع (كظايره) من  
الاعتدال والسجود والجلوس  
بين السجدين أو التشهد  
فلهوى لتلاوة أو سقط من  
اعتدال أو رفع

شورى (قوله من ركوعه أو سجوده) انظر وجهه اضافة الركوع والسجود دون التلاوة والاعتدال مع ان الاضافة للتلاوة أولى شورى أى يخرج ما اذا هوى للتلاوة امامه فانه لا يضر كما تقدم ولعله يرجع قوله فزع الى هاتين الصورتين (قوله فزع من شىء) يجوز فتح الزاى على كونه مفعولا لاجله ويجوز كسرها على كونها حالا أى فازعا والفتح أولى لان جعله مفعولا لاجله بعيد ان الـ ساءت على الهوى أو الرفع انما هو الفرع بخلاف جعله حالا شيخنا وجعل جهر الفتح متعينا تدبر (قوله لم يكف ذلك عن ركوعه الخ) على الالف والنشر المرتب وقوله عن ركوعه راجع لقوله فلو هوى للتلاوة وقوله وسجوده راجع لقوله أو سقط وقوله واعتداله راجع لقوله أو رفع من ركوعه وقوله وجلسه راجع لقوله أو وسجوده وقوله لم يهوى منه أى الى الركوع والسجود (قوله فيجب العود الخ) والظاهر انه يسجد للسهو ب رسم وظاهره انه يسجد في الجميع وهو مشكل بالنسبة للسقوط وفيجاب بانه منسوب اليه فتزل منزلة السهو ولو قيل بانه لا يسجد في الجميع لم يكن بعيدا بل هو اظهر اراه ع ش (قوله ليرتفع منه) أى يرتفع من الركوع الاعتدال ومن السجود للجوس شيخنا (قوله مع مامر) أى الاتحناء (قوله وان ينصب) هذا الفعل مؤول مع ان مصدره مخطوف على تسوية أى ونصب وانما عدل عنه وقد عبر به أصله مع انه اخصر لانه يتوهم انه معطوف على ظهر فيكون المعنى وتسوية نصب فنبه على ان أصل النصب مطلوب لا تسوية ولم يقل وينصب بدون ان لانه يلزم عليه وقوع الجملة خبرا بدون رابط لانها معطوفة على الخبر وقوله المستلزم بالرفع نعت للمصدر المذكور شيخنا (قوله المستلزم الخ) أشار به الى ان ما ذكره موقوف بعبارة الاصل ومشتمل على زيادة هي نصب الفخذين فلذلك كان تعبيره به أولى من قول أصله ونصب ساقيه لانه لا يستلزم نصب الفخذين ولم ينبه الشارح على الاولوية شورى والظاهر ان في تعبيره بنصب الركبتين تسهيا لان الركبة لا تنصف بالانتصاب وانما تنصف به الفخذ والساق لان الركبة موصل طرفي الفخذ والساق (قوله كافي السجود) أى بقدر شرب ولم يذكر له علة فلو أخر قوله لانه اعون له ليكون علة له لكان أولى ع ش وقوله كافي السجود انما فاسه عليه لورود النص فيه وان كان فيه احالة على مجهول لانه سيأتى (قوله كافي النحر) أى من حيث تقريقها تقريقا وسطا وليس مراده الاستدلال لقوله به بذلك للاتباع بل هو تنظير (قوله للقبلة) متعلق بمحذوف أى موجهها للقبلة قال ح ل ولا يخفى ان الابهام لا يستقبل بها حينئذ كالتنصريفات هذا مع قطع النظر عن قولهم تقريقا وسطا فاع النظر اليه الاستقبال حاصل بالجميع وكتب أيضا على قوله أى لجهتها فلا يعمها بمنة ولا يسرة أى لجهة عين

من ركوعه أو وسجوده فزع  
من شىء لم يكف ذلك عن  
ركوعه وسجوده واعتداله  
وجلسه لوجود الصارف  
فيجب العود الى القيام لم يهوى  
منه الى الركوع أو السجود  
ليرتفع منه (واكمله) مع مامر  
(تسوية ظاهر وعنف)  
كالصفة لا يتابع رواه مسلم  
(وان ينصب ركبتيه) المستلزم  
لنصب ساقيه وفخذه لانه  
اعون له (مفرقتين) كافي  
السجود (و) ان (بأخذها)  
أى ركبتيه (بكفيه و) ان  
(يفرق أصابعه) كافي النحر  
الاتباع رواه في الاول  
البخارى وفي الثاني ابن حبان  
وغیره (القبلة) أى لجهتها  
لانها اشرف الجهات

عينها أو يسارها ولا بهام مستقبلة أي فالجهة مستقبلة أي يسار العين والجهة أه شيخنا  
وعبارة البرماوى قوله أي لجهتها دخل بين العين ويسارها وخرج بين الجهة ويسارها  
وعبارة ع ش على م ر واعتبر في التفریق كونه وسطا ثلاثا يخرج بعض الاصابع  
عن القبلة أه (قوله وان يكبر الخ) واعلم انهم اوجبوا الذك في قيام الصلاة وجالس  
التشهد ولم يوجبوه في الركوع والسجود لان القيام والتعود يقعان للعبادة والعبادة  
فاختصها الى ذكر كنيصهما للعبادة والركوع والسجود يقعان للعبادة فقط فلم يجب فيها  
ذكر ارج (قوله مكشوفة الخ) الاولى ان يأتي بواو العطف في الكل ليقيد ان كل واحد  
منها سنة مستقلة كما يؤخذ من م ر (قوله مع ابتداء تكبيره) أي رفعها ان يكون معه  
ولا يزال يرفعهما الى ان يحاذي بهام مكبيه وقضية كلام الاصل ان الرفع يقارن الهوى  
وفي المجموع نقلا عن الاصحاب ويكون ابتداء رفعه وهو قائم مع ابتداء التكبير أه ح ل  
فهذان لا يتدا آن متا زمان بخلاف ابتداء هو به فبتأخر الى ان يصل كفاء حذو  
مكبيه ونستمر التكبير الى ان ينتهي الى حد الرا كمين فغاياته مقارنة لغاياته الهوى  
وأما غاية الرفع فقد انفصلت عن ابتداء الهوى بالغاية هنا ليست كهي في التحريم  
فال ع ش على م ر قوله ابتداء تكبيره فيمده الى ان يصل الى حد الرا كع وكذا  
في سائر الانتقالات حتى في جلسة الاستراحة فيمده على الالف التي بين الهاء واللام  
لكن بحيث لا يجاوز سبع الفات لانها غاية هذا المذهب وأول من ابتداء رفع رأسه  
الى تمام قيامه أه ح روه هذا التكبير عند رفع رأسه من السجود الثاني (قوله كما  
في تكبيرة التحريم) هذا مكرر مع التشبيه الذي في المتن وهو قوله كتحريمه (قوله فيها)  
أي التكبير والرفع ع ش (قوله روى العظيم) قال الفخر الرازي العظيم هو الكامل  
ذاتارصفة والجليل الكامل صفة والكبير الكامل ذاتا شوبرى (قوله ومحمد)  
الواو والعطف والتقدير ومحمد سبته وتقدم في الشارح في تشهد الوضوء وان فيها  
احتمالين العطف والزيادة أه (قوله ادى أصل السنة) أي مع الكراهة ع ش  
(قوله راضين) أي صريحا (قوله لك ركعت الخ) قدم الظرف في الثلاث الاول  
لان فيها ارداعلى المشركين حيث كانوا يبدون معه غيره وأخره في قوله خشع لك لان  
الشوع ايس من العبادات التي ينسبونها الى غيره حتى يرتد عليهم فيها ع ش على  
م ر واذ تعارض هذا الدعاء والتسبيحات قدمها ويقدم التسبيحات الثلاث مع هذا  
الدعاء على اكل التسبيح وهو واحد عشر كما في الروضة قوله خشع لك سمعى يقول ذلك  
وان لم يكن متصفا بذلك لانه متعبده ونافا لم خلافا لبعض الناس وقال جريفة في  
ان يتعزى الخشوع عند ذلك ولا يكون كاذبا ما لم يردانه بصورة من هو كذلك أه ابن

(و) ان (يكبر ويرفع كفيه  
كفهما) بان يرفعهما  
مكة وتبين منشور في  
الاصابع مفرقة وسطا  
حذو منكبيه مع ابتداء تكبيره  
فانما كما مر في تكبير التحريم  
لا اتباع فيه ما رواه الشيخان  
(و) ان (يقول سبحان ربى  
العظيم) لا اتباع رواه مسلم  
واضاف الى ذلك في التحقيق  
وغير وجهه (ولما) لا اتباع  
رواه أبو داود فان قصر على  
مرة ادى اصل السنة وعليه  
يجمل قول الروضة أقل ما يحصل  
به ذكر الركوع نسبية  
واحدة (و) ان (يزيد منفرد  
وامام معه ورين راضين)  
بالطويل وذكر انما من  
زيادتي (الاهم ان ركعت ربك  
آمنت الى آخره) تنبيه كما في  
الاصل واك أسلفت خشع  
لك سمعى وبصرى



اه شورى (قوله ونحن) في الصباح المخ لودك الذي في العظام وما لصل كل شئ منه  
وقد يسمى الدماغ مخا اه (قوله وما استقلت) أي جلت وهو كتابة عن جميع ذاته  
نحو من تطف السكل على الجزء وأتى بالتساء في الفعل لان القدم مؤنث قال تعالى فتزل  
قدم بعد ثبوتها (قوله قدحى) لا يصح فيه تشديد الياء أفقد ألف الرفع اه شورى (قوله  
وشعري وبشري) أي بعد عصبي وفي آخره لله رب العالمين م وع ش وقوله لله الخ  
بدل من قوله لك وفيه نظر لان ابدال الظاهر من ضمير الحاضر لا يصح الا اذا اُفاد  
الظاهر الا حاطة أو كان بدل بعض أو اشتمال كما قال في الخلاصة ومن ضمير الحاضر  
الظاهر لا تبدل الا ما حاطة جلا أو اقتضى به ضا واشتمالا فلاولى ان يكون قوله  
وما استقلت مبتدأ خبره لله رب العالمين ح في قوله ما فصلته وهو ان امام المحصورين  
يزيد على التبعيات ما ذكر ولا يزيد امام غيرهم ح ل (قوله وتكره القراءة  
في الركوع) ما لم يقصد الذكروحدة والالم تكرر ح ل وينبغي الكراهة عند الاطلاق  
أو قصد هما كما في الشورى فتكره في ثلاث صور وقيل لا تكره عند الاطلاق (قوله  
وغیره) ومنه الاعتدال ع ش (قوله ولو في نفل) أخذته غايه هنا وفي الجلس بين  
السجدين للرد على ما فهمه بعضهم من كلام النووي وجزم به ابن المقرئ من عدم وجوب  
الاعتدال والجلوس بين السجدين في النفل وعلى ما قاله فهل يخسر ساجدا من ركوعه  
أو يرفع رأسه قليلا أي من ركوعه وسجوده ام كيف الحال ولعل الاقرب الثاني ع ش  
وعبارة الانوار ولو ترك الاعتدال والجلوس بين السجدين في الساقية لم تبطل اه  
(قوله بعود لبدء) ظاهره انه لو لم ينفلا من قيام وركع منه تعين اعتداله من القيام  
ولا يجزئه من جلوس وهو الذي يتجه وانه لو ركع من جلوسه بعد اضطجاع بان قرأ فيه  
ثم جالس انه يعود الى الاضطجاع والمتجه تعين الاعتدال من الجلوس لانه بدأ ركوعه  
منه شورى وقرر شيخنا ح في انه لا يتعين ذلك بل يجوز من الاضطجاع وذكره  
الشورى أيضا في محل آخر قبل هذا فراجعه اما اذا صلى وضما من اضطجاع فالاقرب  
انه اذا قدر على القعود للركوع فلا يعود الاضطجاع لان القعود اكمل ع ش أي  
فلا يجزئ ما دونه (قوله قائما كان أوقاعدا) ويجب الممكن فيمن لم يطق انتصا با ولو شئت  
في اتصاه عاد اليه غير المأموم قورا وجوبا والابطال صلاته والمأموم يأتي بركعة بعد  
سلام امامه زى ويرسل يديه في الاعتدال وما قيل بجعلها تحت صدره مرد ودحرج  
(قوله مع ابتداء رفع رأسه) أي مبتدأ رفع كفيه مع ابتداء رفع رأسه ويستمر الى انتهائه  
وقوله قائلا أي كل من الامام والمأموم والمنفرد ح ل أي مبتدأ قول الخ مع ابتداء رفع  
كفيه ومع ابتداء رفع رأسه فالثلاثة أي القول والرفعان متقارنان في الابتداء والانتهاء

ومنى وعظمى وعصبي وما  
استقلت به قدحى للاتباع رواه  
مسلم الى عصبي وابن حبان  
الى آخره وزاد في الروضة  
كاصلها وشعري وبشري  
وأما امام غير من ذكر فلا يزيد  
على التبعيات الثلاث  
تخفيفا على المأمومين والاصل  
اطلاق ان الامام لا يزيد على  
ذلك ومراعاة ما فصلته كما فصله  
في الروضة وغيرها وذكره  
القراءة في الركوع وغيره  
من بقية الاركان غير القيام  
كما في المجموع (و) سادسها  
(اعتدال) ولو في نفل ويحصل  
(بعود لبدء) بان يعود لما كان  
عليه قبل ركوعه قائما كان  
أو قاعدا فتعبرى بذلك أولى  
من قوله الاعتدال قائما  
(بطمأينة) وذلك لخبر المسمى  
صلاته (وسن رفع كفيه)  
حذو منسكبيه كما في التعرم  
(مع ابتداء رفع رأسه قائلا  
سمع الله

وسمع الله لمن جده ذكر الانتقال للاعتدال لاذكر الاعتدال لتقدمه عليه اه  
 شيخنا (قوله لمن جده) اللام زائدة للتأكيدي لان سمع بتعدي بنفسه (قوله سمع له)  
 أي أو سمعه كافي م ر وحجروا يؤخذ من قوله كفي ان الاول أفضل اه ع ش  
 (قوله أي تقبل منه جده) فالمراد سمعه سماع قبول لاسماع ردوه هو معنى الدعاء وكانه  
 قيل اللهم تقبل جدي فاندفع ما قد يقال ان سماع الله مقطوع به فلا فائدة في الاخبار  
 به شيخنا ح ف والاصل في ذلك ان أبا بكر تاخر ذات يوم عن صلاة العصر خلف النبي  
 فهرول ودخل المسجد فوجدوا كعاف قال الحمد لله وركع خلفه فنزل جبريل وقال يا محمد  
 سمع الله لمن جده اجعلوها في صلاتكم برماوى وكان قبل ذلك يرفع بالتكبير اه اج  
 (قوله ربنالك الحمد) وهو أفضل الصيغ س ل ويندب ان يزدجدا كثيرا طيبا مباركا  
 فيه لما ورد انه يتسابق اليها ثلاثون ملكا يكتبون ثوابها لقائلها الى يوم القيامة اه  
 برماوى ورواية البخارى بضع وثلاثون وقول البرماوى يتسابق اليها أي الى كتابة ثوابها  
 أولا (قوله وبواوفيهما قبل لك) وعلى ثبوتها فهي عاقبة على مقدراى اطعناك ولك  
 الحمد على ذلك اه زى (قوله ملائكة السموات الخ) يعنى ثنى عليك ثناء لو كان مجسما  
 ملائكة السموات والارض وما بعدها (قوله من شئ بعد) بيان لما أى رمى شئ شئ  
 أى شئت ملائكة بعد السموات والارض أى غير السموات والارض ح ل وبعد صفة  
 لشيء ويجوز تعلقه بشئت ويكون معناه ما شئت ملائكة بعد ذلك ومن قال انه لا يصح  
 تعلقه بشئت لانه يقتضى تأخر خلق الكرسى عن خلقها غير مستقيم اه سم (قوله  
 وسع كرسيه) بيان لعظم الكرسى لان السموات والارض بالنسبة له كحلاقة ملقاة  
 فى أرض فلاة اه برماوى وكذا كل سماء بالنسبة لما فوقها ق ل (قوله وان يزد من  
 مر) افهم ان ما قبله يقوله الامام مطلقا وبه صرح جرحيت قال ويسن هذا حقى للامام  
 مطلقا خلافا للمجموع انه انما يسن له ربنالك الحمد ع ش (قوله وامام محصورين)  
 والمأموم تابع لامامه (قوله أحق ما قال العبد) أى أحق قول فهمى نكرة موصوفة أى  
 من احق الخ والافلا حق على الاطلاق لا اله الا الله قال فى المجموع ويقع فى كذب  
 الفقهاء حذف الهرة والواو والصواب اثباتها زى (قوله وكلنا لك عبد) قال السبكي  
 ولم يقل عبيد مع عود الضمير على جمع لان القصد ان يكون الحلق اجمعون بمنزلة عبد  
 واحد وقلبه واحدا يعاب اه شوبرى أرى قال افرد بالنظر لفظ كل لانه يجوز مراعاة  
 لفظها ومراعاة معناها قال تعالى وكلهم آتية يوم القيامة فردا وكل اتوه داخرين ق ل  
 بزيادة (قوله لا مانع الخ) ما ذكره الشارح من ترك تنوين اسم لا اعنى مانع ومعطى مع انه  
 مطول أى عامل فيما بعده موافق للرواية الصحيحة لكنه مشكل على مذهب البصريين

ان جده) أى تقبل منه جده  
 ولو قال من حمد الله سمع له  
 كفى (و) فائلا (بعد عوده  
 ربنالك الحمد) أو اللهم ربنالك  
 الحمد وبواوفيهما قبل لك  
 (ملائكة السموات والارض  
 وما شئت من شئ بعد)  
 أى بعدهما كالكرسى وسع  
 كرسيه السموات والارض  
 (و) ان (يزيد من مر) أى  
 المفرد وامام محصورين  
 راضين بالتطويل وذكر  
 الثانى من زيادتي ر أهل) أى  
 يا أهل (الثناء) أى المدح  
 (والحمد) أى العظمة (الى  
 آخره) تنه كفى الاصل أحق  
 ما قال العبد وكلنا لك عبد  
 لا مانع لما أعطيت

الموجبين تنوينه وقد يجاب بمنع عمله هنا فيما بعده بان يقدر عامل أى لا مانع يمنع  
لما أعطيت واللام للتقوية أو يخرج على لغة البغداديين فانهم يتركون تنوين المطلق  
ويجرونه مجرى المفرد في تنوينه على الفتح ومشى على هذه اللغة الزمخشري حيث قال  
في قوله تعالى لا تريب عليكم اليوم وفي قوله لا عاصم اليوم من أمر الله ان عليكم متعلق  
بلا تريب ومن أمر الله متعلق بلا عاصم واما ابن كيسان فجوز في المطلق التنوين وتركه  
أحسن سم في شرح المنهاج زى (قوله ولا معطى لما منعت) زاد بعضهم ولا راد لما قضيت  
اه برماوى (قوله ذا الجمد) بفتح الجيم أى الغنى وقوله الجمد فاعل ينفع أى بل انما ينفعه  
طاعتك ورضاك قوله خبره أى لفظا وهو مقول القول معنى برماوى (قوله  
لا يسمعون غالب الخ) أى لا سراره بالاول وجهه بالشانى ح ل (قوله وسن المحرر  
بالسمع للامام) أى ان احتيج اليه مر وطابق اكثر عوام الشافعية على الاسرار  
والجهر لربنا لك الحمد جهل زى ع ش (قوله بمد ذلك) أى الذى كرم ان تقدم من المصلى  
مطلقا أى سواء كان منفردا او امام محصورين أولا وهو قوله ربنا لك الحمد لاء السموات  
الخ أى وبعد ما تقدم ايضا من كون المنفرد وامام المحصورين يزيدان أهل الثناء الخ ح ل  
بإيضاح أى فالفقرت يفعل بعد ذكر الاعتدال ولا يسقط عند ارادة القنوت اه  
عميرة (قوله قنوت) القنوت لغة الدعاء بخير أو شر والمراد هنا الدعاء فى الصلوات فى محل  
مخصوص من القيام شورى فهر شرعا ذكر مخصوص مشتمل على دعاء وثناء (قوله  
فى اعتدال آخره صبح) فلو قنت قبله لم يجزه خلافا لالامام مالك وشمل كلامه القضاء  
وخالفت الصبح غيرها الشرفها مع قصرها فكانت بالزيادة اليق ولانها خاتمة الصلوات  
التي صلاح جبريل بالذي صلى الله عليه وسلم عند البيت والدعاء يستحب فى الخواتيم  
كما فى شرح م ر (قوله معلقا) أى لنسالة أولا (قوله لنسالة) أى لرفعها ولولغير  
من نزلت به فيسن لاهل ناحية لم تنزل بهم فعل ذلك لمن نزلت به ح ل وعبارة  
شرح م ر بان نزلت بالمسلمين ولو واحد اعلى ما بحثه جمع لكن اشتراطه الاسنوى  
تعدى نفعه كاسر لعالم أو شجاع وهو ظاهر اه وخرج بالواحد الاثنان ومقتضاه  
انه يقنت لهما وان لم يكن فيهما نفع متعدد اه ع ش على م ر (قوله كوباء) وهو كثرة  
الموت من غير طاعون ومثله الموت بالطاعون وبعضهم فسر الوباء بالطاعون لكن يافيه  
عبارة م ر لانه جمع بينهما فقال كوباء وطاعون فهذا يقتضى التغاير وقوله وقحط وهو  
احتباس المطر ومثله عدم النيل ويشعر أيضا القنوت للغلاء الشديد لانه من جملة  
النوازل شورى بتغيير (قوله وعدو) أى ولو مسلما ح ل (قوله هذا) أى الاقربان  
بالكاف (قوله فيمن هديت) أى معهم فى معنى مع أولاندرج فى سلكهم أو التقدير

ولا معطى لما منعت ولا ينفع  
ذا الجمد أى الغنى مثل أى  
عندك الجمد لا تباع رواه  
البخارى الى لك الحمد وسلم  
الى آخره وملا بالرفع مفعلة  
وبالنصب حال أى ما ليا بتقدير  
كونه جسما وأحق مبتدأ  
ولا مانع الى آخره خبره  
وما بينهما اعتراض ويستوى  
فى سن التسميع الامام وغيره  
وأما خبر اذا قال سمع الله لمن  
حمده فقوله ربنا لك الحمد فاعناه  
قولوا ذلك مع ما علموه من  
سمع الله لمن حمده لعلمهم بقوله  
صلوا كما رأيتموه فى أصلى وانما  
خص ربنا لك الحمد بالذكر  
لانهم كانوا لا يسمعون غالباً  
ويسمعون سمع الله لمن حمده  
ويسن الجهر بالنسبة للامام  
والمبلغ (ثم) بعد ذلك سن  
(قنوت فى اعتدال آخره صبح  
مطلقا و) آخره (سائر  
المكتوبات لنسالة) كوباء  
وقحط وعدو (و) آخره  
(وترنصف ثان من رمضان  
كالهم) هذا الزعم ايهام تعين  
لفظ القنوت الا فى أولى من  
قوله وهو اللهم (اهدنى فيمن  
هديت الى آخره) تتمه كافى  
العزير

وعافني فيمن عافيت وتولاني فيمن توليت ببارك لي فيما أعطيت وقني ﴿٢٨٨﴾ \* شرمانضيت انك تنضي ولا يقضى

واجعلني منذرجا فيمن هديت وكذا الاثنان بعده فالجسار والمجرورة متعلق بمحذوف رى  
(قوله فيمن عافيت) أى مع من عافيته من بلاء الدنيا والآخرة (قوله وتولاني) أى كن  
ناصر الى وحافظالى من الذنوب مع من نصرته وحفظته اه (قوله وقني شرما قضيت)  
أى شرما يترتب على القضاء من السخط وعدم الرضاء بالقضاء والقدر وهو محمول على  
القضاء المعلق لان المبرم لا بد من وقوعه (قوله لا يذل من واليت) أى لا يحصل له  
ذلة وفي رواية بضم الياء وفتح الذاى أى لا يذله أحد ب ر (قوله ولا يعز من عاديت)  
أى لا تقوم عزة لمن عاديته وابعده عن رحمتك وغضبت عليه (قوله تباركت ربنا)  
أى تزايد خيرك وبرك وهى كلمة تعظيم ولا يستعمل منها الا الماضى شوبرى (قوله قنت  
شهر) أى متتابعاً فى الخمس فى اعتدال الركعة الاخيرة يدعو الخ م ر ع ش  
(قوله يدعو) أى يدفع كيدهم عن المسلمين لا بالنظر للقنوتين لا تقضاء امرهم وعدم  
امكان تداركهم شرح م ر بتغيير ولم يكن قصده الدعاء به لا لهم فلا يرد عليه  
انه كيف دعى عليهم شهرا ولم يستحب له ح ف ويرد بان عدم اجابة سريعا  
لا يخل ببقاءه وهل دعاؤه عليهم كان بعد القنوت او هو القنوت واستظهر السيوطى  
الثانى (قوله القراء) أى الذين كانوا يحفظون القرآن وكانوا سبعين ولا ينافيه ما اشهر  
ان الذين جمعوا القرآن فى عهد النبى نحو عشرة لجمه على جمعهم له باوجه القرائات  
والسبعون كانوا يحفظونه بدون اوجه القرائات مداينى وقد نظم بعضهم العشرة فقال  
لقد جمع القرآن فى عهد أحد \* على وعثمان وزيد بن ثابت  
أبى أبوزيد معاذ وخالد \* تميم أبوالدرداء وابن لصامت

عليك انه لا يذل من واليت  
تباركت ربنا وتعاليت للاتباع  
د راه الحاكم الاربنا فى قنوت  
الصحيح وصححه ورواه البيهقى فيه  
وفى قنوت التور وروى الشيخان  
فى القنوت للمازلة انه صلى الله  
عليه وسلم قنت شهرا يدعو  
على قاتلى أصحابه القراء بغير معونة  
ويقاس بالعدو غيره قال الراعى  
وزاد العلماء فيه قبل تباركت  
ولا يعز من عاديت قال فى الروضة  
وقد جاءت فى رواية للبيهقى  
والنصريح بكون قنوت المازلة  
فى اعتدال آخرة صلاتهم من  
زيادتي وفى قولى آخرة تغليب  
بالنسبة لاخرة التور لانه قد يوتر  
بواحدة فلا تكون آخرته (و)  
ان يأتى به (امام بلفظ جمع)  
فيقول اهدنا واهدنا وهكذالان البيهقى  
رواه كذلك فحمل على الامام  
وعلاه النبوى فى اذكاره بانه  
يكبره (لامام تخصيص نفسه  
بالدعاء لخبر لا يؤم عبد قوما  
فيخص نفسه بدعوة دونهم فان  
فعل فقد خانهم رواه الترمذى  
وحسنه ويستثنى من هذا  
ما ورد به النص تكبرانه صلى الله  
عليه وسلم كان اذا كبر  
فى الصلاة قال اللهم تقنى اللهم  
اغسلنى الدعاء المعروف (و)

(قوله بغير معونة) أى والقوم بغير معونة أى فيها كما صرح به أهل السير وهو اسم مكان  
بين مكة وعسفان قاله فى المواهب وقيل اسم لبثريه ويؤيده ما فى السير (قوله  
فقد خانهم) أى اتقص ثوابهم بتغويته ما طلب لهم فكره ذلك (قوله من هذا) أى  
من كراهة التخصيص شوبرى والتذكير فى اسم الاشارة باعتبار انها أى الكراهة حكم  
من الاحكام (قوله كان اذا كبر) أى لا حرام ع ش فيفهم منه انه كان يقول ذلك  
فى دعاء الافتتاح لانه من جملة ادعيته (قوله الدعاء المعروف) وهو اللهم تقنى من  
الخطايا كما ينقى الثوب الابيض من الدنس اللهم اغسلنى بالماء والثلج والبرد وورد  
ايضا انه كان يقول اللهم باعدينى وبين خطاياى كما باعدت بين السماء والارض  
وفى رواية بين المشرق والمغرب برماوى (قوله وتركى لتقييد) أى تقييد اللهم  
انا نستعينك الخ به أى بقنوت التور وترك التقييد يفيد طلب الزيادة المذكورة

ان (يزيد) فيه (من م) أى المنفرد وامام محصورين راضين بالاطويل والتقييد بمن مرن زيادتي وتركى  
للتقييد بقنوت التور أول من تقييده له به



(اللهم انا نستعينك ونستغفرك

الى آخره) نتمته كما في المحرر  
ونستهديك ونؤمن بك ونسوك  
عالمك ونثنى عليك الخير كله  
نشكرك ولا نكفرك ونخضع ونترك  
من يفجرك اللهم اياك نعبد ولك  
نصلي ونسجد واليك نسبي ونتحفد  
نرجو رحمتك ونخشى عذابك  
ان عذابك الجهد بالكفار ملحق  
ورواه البيهقي بصحة عن فعل  
عمر رضي الله عنه وما كان  
قدوت الصبي ثابته عن النبي صلى  
الله عليه وسلم قدم على هذا الى  
الاصح (ثم) بعد القنوت سن  
(صلاة وسلام على النبي صلى  
الله عليه وسلم) خبر النساء  
في قنوت الوتر الذي عليه النبي  
صلى الله عليه وسلم الحسن بن  
علي وهو ما مع زيادة فاني انا  
ووافي انه بلفظ صلى الله على  
النبي والحق بها الصلاة في قنوت  
الصبح والازلة وقولي وسلام  
من زيادتي وخبر الدوي في  
اذ كاره بسن الصلاة وسلام  
على الال (و) سن (رفع يديه  
فيه) أي فيما ذكر من القنوت  
وما بعده كسائر الادعية  
ولا اتباع رواه الحاكم وسن  
لكل داع رفع يديه الى  
السماء ان دعا بتخصيل شيء  
وظهرها اليها ان دعا برفعه  
(لا مسح) لوجهه وغيره

في القنوت باقسامه والتقييد المذكور ذكره الاصل في باب النفل (قوله اللهم  
انا نستعينك الخ) أي نطلب العون والمغفرة والهداية لان السنين والتناء للطلب وقوله  
ونؤمن أي نهديك والتوكل الاعتماد وانظار العجز والثناء المدح والمراد بالشكر هنا  
نقيض الذفر وهو ستر الهمة زي باختصار (قوله ونثنى عليك الخ) كان المراد نثني  
عليك بكل ما يليق بك اي تذكرك بالخير بقدر الاستماع لان الشخص لا يقدر ان يثني  
عليه بكل خير اي تفصيلا فالخير منصوب بترفع الخافض ويصح ان يكون مقولا مطلقا  
أي الثناء الخير شيخنا عز بنزي (قوله ولا تكفرك) أي لا نجهدك بذلك بعدم الشكر عليها  
بدليل المقابلة (قوله ونخضع) فيه اشارة الى ان الفاجر كالنمل وتوله وترك تفسير (قوله  
من يفجرك) أي يخالفك بالمعاصي وقوله ولك نصلي عطف خاص على عام وذنص عليها  
اهتماما بشأنها (قوله ونسجد) عطف جزء على كل ان اريد به سجود الصلاة وعام على  
خاص ار اريد به ما يشمل سجود الشكر (قوله واليك) أي الى طاعتك نسعي (قوله  
ونتحفد) يجوز فيه فتح النون وضمة ايعاب وهو بكسر الفاء وبالذال المهملة شوي (قوله  
الجد) بكسر الجيم أي الحق ح ل قال ابن مالك في مثلثة الجد بالفتح من النسب  
معروف وهو أيضا العظمة والحظ وبالكسر تقيض المنزل وبالضم الرجل العظيم (قوله  
ملحق) بكسر الحاء على المشهور أي لاحق بهم ويجوز فتحها أي ملحق بهم ح ل أي  
الحقه الله بهم وعلى الكسر المشهور يكون من الحق بمعنى لحق كاذب الزرع بمعنى نبت  
ح ف (قوله ثابتا) أي بخلاف هذا فانه من محترعات عمر وليس ثابتا عنه صلى الله عليه  
وسلم (قوله قدم على هذا) أي قدم عليه في الذكروا لبيان أي ان المصلي اذا اراد الجمع  
بين القنوتين فالاولى تقديم الثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو اللهم اهدنا الخ  
هذا هو المراد من العبارة بدليل قوله على الاصح اذ الخلاف انما هو في افضلية التقديم  
والتاخير (قوله ثم بعد القنوت) أي وما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم لا تجعلوا في  
كقدح الراكب احملوني في أول كل دعاء وآخره محمول على ما لم يرد فيه نص بتأخير  
الصلاة كما هنا وقوله كقدح الراكب أي لا تجعلوني خلف ظهوركم لاتذكروني الا عند  
حاجتكم كما ان الراكب لا يتذكر قدحه الذي خلف ظهره الا عند عطشه شيئا  
عز بنزي (قوله على الاكل) وكذا على الاصحاب (قوله وظهرها اليها الخ) قضيتها انه يجعل  
ظهرها الى السماء عند قوله وقنا شر ما قضيت قال شيخنا ولا يعترض بأن فيه حركة  
وهي غير مطلوبة في الصلاة اذ محله فيما لم يرد وسواء دعي برفع البلاء او عدم حصوله  
شوبري (قوله لا مسح) أي في الصلاة أي لا يندب فالاولى تركه ح ل ويسن  
خارجها م ر أي يسن ان يمسح وجهه بيديه بعدد ما ورد ان كل شعرة مسحا بيده

بعد الدعاء تشهد له وينفر له بعدد دعاء ما فعله العامة من تقبيل اليد بعد الدعاء لا أصل له كما في شرح م ر و ع ش (قوله لعدم ثبوته) عبر هنا بعدم الثبوت وفيما بعده بعدم الورد ولأنه قيل في الأول بوروده لكنه لم يثبت (قوله وان يجهر به امام) أى بما ذكر من القنوت والصلاة والسلام سواء كان للصبح أو للوتر أو للنزلة وقوله في السرية كالصبح بعد الشمس والوتر كذلك حل وعبرة م ر كان قضى صبحاً أو وتر بعد طلوع الشمس وانما يسن الجهر به في السرية لا لامام ليسمع المؤمنون فيؤمنوا (قوله دون جهره بالقراءة) ما لم يزد المؤمنون بعد القراءة وقبل القنوت والاجهر به بقدر ما يسمعون وان كان مثل جهره بالقراءة حل (قوله والمفرد يسره) أى في غير النزلة أما فيما في جهره مطلقاً أى في السرية والاجهرية منفرداً أولاً م ر (قوله للدعاء) ومنه الصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم على المعتمد وقول الشارح يشارك وان كانت دعاء للخبر الصحيح رغم أنف من ذكر عهده فلم يصل على يربأ التأمين في معنى الصلاة عليه مع أنه لا يليق بالمؤمن لانه تابع للداعي فناسبه التأمين قياساً على بقية القنوت ولا شاهد في الخبر لانه في غير المصلى شرح حجر (قوله وأول الثناء الخ) وانظر ما أول الثناء في قنوت عمر قال زى نفعاً عن شيخ الاسلام انه يشارك من أوله الى اللهم عذب الكفرة فيؤمن الخ (قوله هذا) أى قوله وان يؤمن الخ (قوله لا يسميها) مقتضاه انه اذا سمعها لا يأتي بها وليس كذلك بل يأتي بها مطلقاً كما قاله م ر (قوله وسجود) هولاء الانخفاض والتواضع وقيل الخضوع والتذلل برماوى ويطلق السجود على الركوع قال تعالى وخر واله سجداً وقد اشتمل كلامه على أربع دعاءوى السجود وكونه مرتين وكونه في كل ركعة وكونه بطمأنينة واستدلال عليه بما في الخبر المذكور ولعل هذا حكمة تقديم الطمأنينة على الأقل (قوله بطمأنينة) انما قدمها على أقل السجود واكلاً إشارة الى انها معتبرة في الأقل والاكمل لكن المناسب لما فعله في الركوع ان يذكرها في الأقل ثم يذكر الاكمل فيعتبر فيه ما اعتبره في الأقل ومنه الطمأنينة كما فعل في الركوع الا ان يقال انه تغنى في العبارة بغير الاسلوب والاولى ان تقول قدمها للإشارة الى انها معتبرة في السجودتين (قوله مرتين) وكرر السجود لآدم سجداً أخبر بان الله تاب عليه فحين رفع رأسه رأى قبول توبته مكتوباً على باب الجنة فسجد لله ثانياً شاكر الله تعالى على الاجابة أو كرر رغماً لا بليس حيث امتنع من السجود لآدم برماوى وعبرة زى والحكمة في تعدده دون بقية الأركان لانه ابلغ في التواضع ولان الشارع أخبر بان السجود يستجاب فيه الدعاء بقوله اقرب الخ فشرع الثاني شكر على هذا وانما عدا ركناً واحداً لكونهما

لعدم ثبوته في الوجه وعدم وروده في غيره (و) ان يجهر به امام في السرية والاجهرية لا يتباع رواه البخارى وغيره قال الماوردى وليكن جهره به دون جهره بالقراءة والمنفرد يسره (و) ان يؤمن مأموماً جهر (للدعاء وبقول الثناء) سرا أو يستمع لامامه كما في الروضة كاصلها ويقول أشهد كما قاله المتولى والاوى ودليله الاتباع رواه الحاكم وأول الثناء انما تقضى هذا ان سمع الامام (فان لم يسمعه قنت) سرا كبقية الأدكار والدعوات التي لا يسميها (و) سابعها (سجود مرتين) كل ركعة (بطمأنينة) لخبر المسمى صلاته (ولو على محموله) كطرف من عماته

منعدين كما عد بعضهم الظاهريين في محالها الأربع ركنا واحدا شرح م ر وعدوها  
في التقدم والتأخر ركبتين لأن المدار ثم على فحش المخالفة ح ف (قوله لم يتحرك  
بحركته) أي بالفعل عند مجر وعند م ر ولو بالقوة فعلى كلام م ر لو كان يصلي  
من قعود وسجد على محمول لم يتحرك بحركته في هذه المسألة ولو صلى من قيام لتحرك  
بحركته لم تصح صلاته أن يسجد عليه عامدا لما وعند مجر والشارح تصح صلاته لأنها  
يعتبر أن التحرك بالفعل ولم يوجد اه شيخنا ومنه في زى (قوله في قيامه) أي أن كان  
يصلي من قيام وقوله وقعوده أي أن كان يصلي من قعود (قوله لانه في معنى المفصل عنه)  
وانما ضرب ملاقاته للنجاسة لأن الاعتبار ثم أن لا يكون شيء مما نسب اليه ملاقاتها وهذا  
منسوب اليه ملاقاتها والمعتبر هنا وضع جهته على قرار الامر بتكيتها وبالحركة يخرج  
عن القرار شرح م ر وعبارة من ل وهذا العبرة بكون الشيء مستقرا كما افاده  
خبر مكن جهته ولا استقرار مع التحرك (قوله بطلت صلاته) لا بعد أن يختص  
البطلان بما إذا رفع رأسه قبل ازالة ما يتحرك بحركته من تحت جهته حتى لو ازاله  
ثم رفع بعد الطمأنينة لم يطل صلاته وحصل السجود سم بحروفه وقوله لا بعد الخ هو  
كما قال من عدم البطلان بل حيث صار لا يتحرك بحركته قبل رفع رأسه كان قلع  
عمامة التي سجد عليها أو قطع الطرف الذي سجد عليه واطمأن بعده كفي وان لم يزل  
من تحت جهته ع ش بعض زيادة وكيف هذا مع أن صلاته تبطل بمجرد الشروع  
في السجود ففضية هذا الكلام أنها تبطل بمجرد الشروع الا ان زال ما يتحرك بحركته  
من تحت جهته أو صار لا يتحرك قبل رفعه فلا تبطل ولا يعقل ذلك بعد أن حكمنا بأنها  
بطلت بمجرد الشروع وأجيب بان صورة المسئلة اذا لم يقصد رفع الحائل ولا عدمه فان  
قصد ابتداء انه يسجد عليه ولا يرفعه بطلت صلاته بمجرد الهوى له قياسا على ما لعزم  
ان يأتي بثلاث خطوات متواليات ثم شرع فيها فاتها تبطل بمجرد ذلك ع ش برماوى  
(قوله وله ان يسجد على هود بيده) لا يخفى ان المحمول يشمله ومن ثم قرر شيخنا زى اه  
مستثنى من كلامهم وقد انزبه فليل شخص سجد على محمول يتحرك بحركته وصحت  
صلاته وصور بما اذا سجد على ما بيده من نحو منديل ح ل وقال البرماوى أشار  
الشارح بالمشال أي قوله كطرف عمامته الى تقييد المحمول باللبوس كما قيده  
في الروض فيكون هذا خارجا باللبوس لا مستثنى (قوله وخرج بمحمله الخ) أي  
خرج من التفصيل السابق بين تحركه بحركته وعدمه لا من الحكم لانه واحد فيهما  
لان حكم المحمول الذي في المتن الذي اخرج هذه الصحة كذا وان كان ما في المتن مقيدا  
بعدم التحرك كاه قال وخرج فحواله يرفاه لا يضر مطلقا وان تحرك بحركته وقيد

(لم يتحرك بحركته) في قيامه  
وقعوده لانه في معنى المفصل  
عنه بخلاف ما يتحرك بحركته  
لانه كالمجزئ منه فان سجد  
عليه عامدا عالما بتحريره  
بطلت صلاته والا فلا لكن  
تجب اعادة السجود وخرج  
بمحمله ما لو سجد على سريره  
يتحرك بحركته فلا يضر وله  
ان يسجد

السري بالتحرك لانه المتوهم عدم العكس فيه والاولى ان يراد بالمجول الذي خرج به  
المجول المقدر في المفهوم لان التقدير بخلاف المجول الذي يتحرك بحركته (قوله على  
عود) أي مثلام ر ومثله المنديل اذا كان في يده أو كان على كتفه مثلاً ويفصله عنه  
عند كل سجدة ويضعه تحت جبهته وقوله بيده قال ع ش سواء ربطه بيده أم لا  
اه لكن قال بعض مشايخنا ان الربط يضر لانه اشد اتصالاً من وضع شاله على كتفه  
واعتمد شيخنا ح ف الاول لانه وان ربطه بيده لا يراد به الدوام كالملبوس تدبر  
(قوله واقله مباشرة بعض) جبهته ولو شعر انابتا  
سواء في ذلك الجهة وغيرها كما في ع ش وصريح كلامه ان مسمى السجود وضع  
الجهة فقط والبقية شروطه وتيل مسمى السجود الجميع ح ف (قوله ولو شعرا)  
وان لم يعها وامكن السجود على ما خلا عنه منها م ر قال شيخنا ح ف ولو طال  
وخرج من الوجه اه بخلاف الشعر انزال من الرأس فلا يبيك في السجود عليه  
ع ش ولو طال افقه حتى صار يمنع من وضع جبهته بالارض فان أمكنه وضع مخدة  
تحت جبهته وامكنه السجود بشرطه وجب ولا يكف وضعه في نقرة مثلاً حيث كان  
عليه كلفة وان لم يتيسر ذلك سجد حيث أمكنه ولو على الانف ولا إعادة لوزال المانع  
وكذا يقال في منصف الجهة اه برماوى (قوله مصلاه) ما لم يكن المصلي امرأة حاملاً  
ولم يتمكن من السجود فانها توميء ولا إعادة عليها لانه عذر عام س ل (قوله بان  
لا يكون عليه ساجد) فلو سجد على شيء التصق بجميع جبهته وارتفع معها صبح سجوده  
ووجب ازالته للسجود الثاني فلو رآه ملتصقاً بجبهته ولم يدرك في أي السجودات التصق  
فعن القاضي ان رآه بعد السجدة الأخيرة من الركعة الأخيرة وجوز التصاقه فيما قبلها  
أخذ بالأسوء فان جوزه في السجدة الأولى من الركعة الأولى قدرانه فيها ليكون  
الحاصل له ركعة الاسجدة أو فيم قبلها قدره فيها ليكون الحاصل له ركعة بغير سجود  
أو بعد فراغ الصلاة فان احتمل طروقه بيده فالاصل مضيها على العكس والا فان قرب  
الفصل بيني وأخذ بالأسوء كما تقدم والاستأنف سم ع ش (قوله مشقة شديدة)  
ويظهر ضبطها بما يبيح ترك القيام وان لم تبع التيمم قاله في الامداد وفي التحفة تقييدها  
بما يبيح التيمم شوبر ع (قوله فتصع ولا إعادة) الا ان كان تحتها نجس غير معفو عنه ح ل  
(قوله ويجب وضع جزء) عبره دون ان يقول ووضع جزء ويكون لفظاً أقل مساطع عليه  
لان الغرض به رد ما قاله الرافعي من انه لا يجب وضع غير الجهة كما حكاه في الاصل لان  
المقصود من السجود وضع أشرف الاعضاء على مواضع الاقدام وهو مخد وض بالجهة  
فأراد رد صريح ع ش وعلى كلام الاصل مع شرحه يكون قوله في الحديث امرت

في يده (واقله مباشرة  
بعض جبهته) ولو شعر انابتا  
بها (مصلاه) أي ما يصلي  
عليه بان لا يكون عليها حائل  
كحصاة فان كان لم يصح  
الا ان يكون بمراحة وشفق  
عليه ازالته مشقة شديدة  
فيه (ويجب وضع



مستعملا في الوجوب والتدب اه وأجيب عن المصنف أيضا بأن مسمى السجود وضع  
 الجهة فقط ووضع بقية الأعضاء شروط كما قاله شيخنا ح ف ويتصور رفع جميعها  
 ماعدا الجهة كان كان يصلي على حجرين بينهما حائط قصير ينبطح عليه عند سجوده  
 ويرفعها شرح م ر (قوله جزء من ركبته الخ) قضيته الا كتفاء بالسجود على بعض  
 ركبة ويدواصابع قدم واحدة لانه يصدق على ذلك انه بعض الركبتين واليدين  
 واصابع القدمين ويجب عنه بان الاضافة للاستغراق اذا لم يتحقق عهد ولا يصرف  
 عنه الى المجموع الا بقرينة فكانه قال هنا وضع جزء من كل الركبتين الخ ع ش  
 (قوله وباطن كفيه) وهو ما نقض الوضوء وقوله واصابع قدميه أي باطنها ولو جزء من  
 أصبع واحدة من كل رجل ويد وانظر لو خلق بلا كف وبلا أصابع هل يقدر  
 مقدارها ويجب وضع ذلك أولا ولو خلق كفه مقلوبا ولم يكن وضعه هل يجب وضع  
 ظهر اليد عوضا عنه لوجوده أو يسقط كما لو قطع يحجر اعتماد ع ش التقدير  
 وجوب وضع ظهر اليد فرع لوقوع يده من الزيد لم يجب وضعه لغوات محل الغرض  
 وهل يسن فيه نظر ولا بعده يسن وقياس ذلك مما لو قطع أصابع قدميه حجر  
 شوبرى ولو تعذر وضع الأصابع المذكورة لم يلزمه الايماء بها ولو تعددت أعضاء  
 السجود وكانت أسولا وجب وضع جزء من كل منها كما أفتى به م ر وكذا واشتبه  
 واما لتمييز العبرة بالاصلي ولا عبرة بالزائد ولو سامت بخلاف ما في نواقض الوضوء  
 لان المدار هناك على مظنة الشهوة وهي تحصل بلمس بطن المسامت وهذا على وضع  
 الاعضاء الاصلية اه ع ش على م ر (قوله امرت ان اسجد على سبعة أعظم)  
 سمي كل واحد عظاما باعتبار الجملة وان اشتمل كل واحد على عظام ويجوز ان يكون  
 من باب تسمية الجملة باسم بعضها فتح الباري (قوله بل يكره كشف الركبتين) أي غير  
 الجزء الذي لا يتم ستر العورة لابه اما هو فيحرم كشفه وتبطل به صلاته ح ل (فرع)  
 يجب رضع هذه المذكورات حين وضع الجهة بان يصير الجميع موضوعا في زمن واحد  
 مع الطمأنينة حيثئذ وان تقدم وضع بعضها على بعض فلو وضع يده ثم جبهته ثم وضع  
 البقية ثم رفع بعضها واستمر عامدا عالما بطلت صلاته م ر أي لان هذه الهيئة غير  
 معهودة في الصلاة خلافا لع ش حيث قال بعدم البطلان وعلاه بانه مستحب  
 لما كان ورد بان تلك الهيئة لم تعهد ح ف (قوله أي يصيب) تفسير مراد ع ش وقيل  
 معناه بلغ كما في قوله تعالى ان تنالوا البرأى لن تبلغوا حقيقة (قوله نفل رأسه الخ)  
 عبارة شرح م ر ومعنى الثقل ان يكون يتعامل بحيث لو فرض انه لو سجد على قطن  
 أو نحوه لاندك لما سر من الامر بتمكين الجهة ولا يكتفي بإرخاء رأسه خلافا للامام اه

جزء من ركبته و) من  
 (باطن كفيه و) باطن  
 (اصابع قدميه) في السجود  
 لخبر الشيخين امرت ان اسجد  
 على سبعة أعظم الجهة  
 واليدين والركبتين واطراف  
 القدمين ولا يجب كشفها  
 بل يكره كشف الركبتين  
 كانص عليه في الام والا كتفاء  
 بالجزء مع التقيد بالباطن  
 من زيادتي (و) يجب (ان نال)  
 أي يصيب (مسجده) بفتح  
 الجيم وكسرهما محل سجوده  
 (نفل رأسه) فان سجد على  
 قطن أو نحوه وجب ان يتعامل  
 عليه

(قوله حتى تنكبس) المراد من هذه العبارة ان ينكس من القطن ما يلي جبهته عرفا والا  
فعلوم انه لو كان بين يديه عدل مثلا من القطن لا يمكن ان ينكبس جميعه بمجرد وضع  
الرأس وان تحامل عليه فتنبه له ع ش على م ر (قوله ويظهر أثره) أى التحامل في  
يد وكان المراد بظهوره احساسها به لا حصول المبهق في على الاول بمعنى اللام تأمل  
شويرى وفي ق ل على الجلال والمراد بظهور أثره الاحساس به حيث امكن عرفا  
لا تحو قنطار مثلا ومن ذلك الصلاة على التبن (قوله كما يجب التحامل الخ) ضعيف  
ع ش (قوله لا يجب الخ) معتمد (قوله وان يرفع الخ) أى يقبأ فلا وشلت لم يجزه حتى  
لو كان الشك بعد الرفع من السجود وجبت اعادته أخذاعا قدمه ان الشك في جميع  
افعال الصلاة مؤثرا لبعض حروف الفاتحة والشهادة بعد الفراغ منها ع ش على م ر  
(قوله أى عجيزته) في التعبير بها تغليب لان العجيزة خاصة بالمرأة والعجز الذكرو المرأة  
كفى المختار فلو قال أى عجيزته لكان أولى ع ش على م ر (قوله على اعاليه) وهى  
رأسه ومنكباه قاله الشيخ جرجى شرح الارشاد وشرح ع ب وقضيته اخراج السكفين  
ويظهر ان اخراجها غير مراد وقد ادخلها في الاعالى في شرح الاصل شويرى وعبارة  
ع ش تنبيه اليدان من الاعالى كما علم من حد الاسافل وحينئذ يجب رفعها أى  
الاسافل على اليمين أيضا جرجى قال سم عليه لعل المراد بهما السكفان أى فالزكس رأسه  
ومنكباه ووضع كفيه على عال بحيث تساوى الاسافل ضر شيئا ولو تعارض عليه  
التنكبس ووضع الاعضاء السبعة وجب التنكبس لانه متفق عليه عند الشيعين  
بخلاف وضع الاعضاء السبعة ولو كان في ثوبه خرق وتعارض عليه الستر ووضع اليد  
على الارض ووضع وترك الستر لانه عاجز حينئذ قاله م ر وذهب جرجى الى التخير  
لتعارض الواحدين عليه وغيره الى مراعاة الستر لانه متفق عليه بخلاف الوضع ع ش  
على م ر (قوله لم يجزه) نعم لو كان في سفينة ولم يمتد كمن من ارتفاع ذلك لميلها على  
على حسب حاله ووجبت الاعادة لندرتة برماوى (قوله لعدم اسم السجود) أى  
المستكمل للشروط فلا يتأى صريح كلامه أولا من ان مسمى السجود وضع الجبهة فقط  
والبقية شروط ح ف تنبيه يشترط للسجود شروط سبعة الطمأنينة وان لا يكون  
على محول يتحرك بحركته وكشف الجبهة والتحامل عليها وان تستقر الاعضاء كلها  
دفعه واحدة والتنكبس وهو ارتفاع الاسافل على الاعالى وان لا يقصده غيره وكلها  
تؤخذ من كلامه هنا ومما مر أى غير الخامس شيئا وسكت عن وضع بقية الاعضاء  
غير الجبهة مع ان شيئا ح ف جعلها شروطا لان مسمى السجود على هذا وضع جميع  
الاعضاء السبعة كما يؤخذ من كلام ع ش (قوله كما واكب على وجهه) كب

حتى تنكبس ويظهر أثره في  
يد لو فرضت تحت ذلك كما يجب  
التحامل في بقية الاعضاء  
وتخصيصهم له بالجبهة يدفع  
توهم الاكتفاء بالغالب من  
تمكن وضعها بلا تحامل  
لا لاخراج بقية الاعضاء كما  
توهم النذر كنى فقال لا يجب  
فيها التحامل (و) ان (يرفع  
اسافله) أى عجيزته وما حولها  
(على اعاليه) فلو انعكس  
او تساوى لم يجزه لعدم اسم  
السجود كما واكب على وجهه  
ومدرجليه نعم ان كان به علة  
لا يمكن معها السجود

الا كذلك اجزاءه (ثم كفيه) ان  
يكبر طويلا (بلا رفع) ليديه  
(ويضع ركبتيه مفرقتين)  
بقدر شبر (ثم كفيه) مكشوفتين  
(حذو منكبيه) للاتباع رواه  
في التكبير الشيخان وفي عدم  
الرفع البخاري وفي البقية  
أبو داود وغيره (ناشرا أصابعه  
مضمومة) لا مفرجة (للقبلة)  
للاتباع رواه في النشر والضم  
البخاري وفي الأخير البيهقي  
(ثم يضع وجهه وأنفه)  
مكشوفًا للاتباع رواه أبو داود  
وغيره ويضعهما كما جزم به  
في الروضة وأصلها وقال الشيخ  
أبو حامد هما كعضو واحد  
يقدم أيهما شاء (و) ان يفرق  
قدميه بقدر شبر موجهما  
أصابعهما للقبلة (ويبرزهما من  
ذيله) مكشوفتين حيث  
لاخف وقولي ويفرق إلى آخره  
من زيادتي (و) ان يجافي  
الرجل فيه أي في سجوده  
(وفي ركوعه) بان يرفع بطنه  
عن فخذه ومرفقيه عن حنبيه  
للاتباع في رفع البطن عن  
الفخذين في السجود والمرفقين  
عن الجنبين فيه وفي الركوع  
رواه في الأول أبو داود وفي  
الثاني الشيخان وفي الثالث  
الترمذي وقيس بالأول رفع

وعرض كل منهما تعددون هز وبالمهر لازم عكس القاعدة وليس لهما ثالث وبها الغرض  
الدمايني يقال كيف الاناء وعرضت النافذة على الحوض واكتب على وجهه  
واعرض (قوله عنك الا كذلك) أي في صورة العكس والنسأوى وقال سمحني  
في الصورة الأخيرة شيخنا وعسارة ع ش على م ر قوله الا كذلك أي منعكسا  
أرمتساويا أو منكبا وقوله اجزاء أي ولا إعادة عليه وان شقي بعد ذلك وينبغي ان مراده  
بقوله لا يمكنه الخ ان يكون فيه مشقة شديدة وان لم ينج التيمم أخذا مما تقدم  
في العصابة اه ولو لم يتمكن من السجود الابوضع وسادة مثلا وجب ولو باجرة قدر  
عليها ان حصل معه التمكن والاسن لعدم حصول مقصود السجود حيا ثم ذومثله  
الحبلى ومن بطنه كبيرة برماوى (قوله ان يكبر الخ) أي يتدري التكبير مع ابتداء  
الموى ويختمه مع ختمه وجعل هذا من أكل السجود مع أنه سابق عليه لانه مقدمة له  
مكانه منه (قوله ويضع ركبتيه مفرقتين) ينبغي ان يكون ذلك في الرجل  
غير العارى ح ل (قوله ثم كفيه الخ) وترك الترتيب مكروه برماوى (قوله ناشرا)  
أي لا قابضا شوبرى (قوله وأنفه) ويجمع على أنف وأنوف وانوف برماوى وقوله  
مكشوفًا لم يقل مكشوفين لان كشف الجبهة واجب وكلامه في بيان الأكل (قوله  
معا) معتمد (قوله وان يفرق قدميه) أي غير العارى والمرأة والخنثى وان اقتضى  
كلامه خلافه حيث أطلق هنا وقيد بعده بالرجل (قوله أصابعهما) أي ظهورهما (قوله  
ويبرزهما من ذيله) هو واضح في غير المرأة والخنثى لان ذلك مبطل لصلاتها ح ل  
(قوله حيث لاخف) أي شرعى على ما بحثه شوبرى وأما الذى لا يصح المسح عليه فهو  
كالعدم وهو متعلق بالكشف أي يبرزهما مطلقا سواء كان له خف أو لا وأما كشفهما  
فان كان له خف فلا يكشفهما وان لم يكن له خف فيكشفهما فلو لم يكشفهما كره له ذلك  
وعبارة الشوبرى قوله حيث لاخف متعلق بقوله مكشوفتين لانه وقوله ويبرزهما الخ  
لان الاراضى مطلوب مطلقا والتفصيل في كشفهما كذا قرر شيخنا زى وكذا لا يكشفهما  
ان كان الحاجة كبرد كما نقل عن ح ل والبايل وأقره شيخنا ع ش ولا يكره سترهما  
كالكفين برماوى (قوله وان يجافي الرجل) أي غير العارى اما العارى فالأفضل له الضم  
وعدم التفريق بين اقدمين في الركوع والسجود وان كان خاليا ح ل (قوله رواه)  
أي الاتباع أي الفعل الذى اتبعناه فيه والا فلا اتباع من أفعالنا وهى لا تروى  
أو يقال المعنى للامريالاتباع في قوله تبعونى بحبكم الله (قوله في الاول) أي رفع  
البطن عن الفخذين في السجود وفي الثاني أي رفع المرفقين عن الجنبين في السجود  
والثالث رفع المرفقين عن الجنبين في الركوع اه زى (قوله أي المرفقين) قيد بالمرفقين

المطن عن الفخذين في الركوع (ويضم غيره) من امرأة وخنثى بعضهما إلى بعض في الركوع والسجود لانه استرهما وأحوط  
له وفي المجموع عن نص الام ان المرأة تضم في جميع الصلاة أي المرفقين إلى الجنبين

لاجل قول المجموع في جميع الصلاة اذ لا يتأتى الضم في الجميع الا في المرفقين فتدبر رسم  
فلما كان كلام المجموع مخالفا لقول الشارح في الركوع والسجود اوله بقوله أي المرفقين  
والضم الذي في الركوع والسجود شامل لضم المرفقين للجنيين وضم البطن للفخذين  
(قرله وان يقول المصلي) ذكره لفظ المصلي لثلاثيته وهم رجوع الضمير الى الرجل لتقدمه في  
المتن قبل وحينئذ فلا يرد عدم بيان الفاعل في كثير من الافعال في هذا الباب شو برى  
قال البرماوى ومن داوم على ترك التسبيح في الركوع والسجود سقطت شهادته  
ومذهب الامام أحمد ان من تركه عامدا بطلت صلاته فان كان ناسيا جبر بسجود السهر  
اه شيخنا (فائدة) قال ابن العربي لما جعل الله لنا الارض ذلولا نشي في مناكبها  
فهى تحت أقدامنا فطوها وهو غاية الذلة أمرنا الله ان نضع اشرف ما عندنا وهو الوجه  
وان نمرغه عليها جبرا لانكسارها بوضع الشرى عليها الذي هو وجه العبد فاجتمع  
بالسجود وجه العبد ووجه الارض فانجبر كسرهما وقد قال تعالى أنا عند المنكسرة  
قلوبهم فلذلك كان العبد أقرب في تلك الحالة من سائر أحوال الصلاة لانه سعى  
في حق العير لا في حق نفسه وهو جبر فكسار الارض مناوى على الجامع الصغير (قوله  
سبحان ربى الاعلى) والاعلى ابلغ من العظيم فجعل في السجود الذى هو أشرف من  
الركوع وابلغ منه في اتواضع والخضوع شو برى (قوله وبك آمنت) فان قيل يرد على  
الحصر الايمان بغيره من يجب الايمان بهم كالانبياء والملائكة والكذب قلت يجب بان  
الايمان بما أوجبه ايمان به أو المراد الحصر الاضافى بالنسبة لمن عبد شو برى (قوله  
سجد وجهى) أى وكل بدنى وخص الوجه بالذكر لانه أشرف اعضاء الساجد  
فاذا خضع وجهه فقد خضع باقى جوارحه زى (قوله للذى خلقه) أى أوجده من العدم  
وصوره أى على هذه الصورة الحميمة قال سم دفعا لما قديتوهم انه خالق مادة الوجه  
دون صورته وكيفيته (قوله أى منفذهما) لان السمع والبصر من المعانى لا يتأتى  
شقهما (قوله تبارك الله) أى زاد خيره واحسانه ح ف (قوله أحسن الخالقين) أى  
المصورين والافانخلق وهو الاحراج من العدم الى الوجود لا يشاركه فيه أحد غيره  
وافعل التفضيل ليس على بابه لان المصورين ليس فيهم من حيث تصويرهم حسن  
ويستحب ان يقول في سجوده سبوح قدوس رب الملائكة والروح ومعنى سبوح كبير  
النزاهة أى نزه عن سائر النقائص ابلغ تنزيه ومطهر عنها ابلغ تطهير وبأى به قبل  
الدعاء لانه انسب بالتسبيح بل هو منه اه دميرى (قوله والدعاء فيه) يفهم انه لا يشرع  
الدعاء في الركوع وايس كذلك بل هو في السجود آكد (مرع) لو قال سجدت لله في  
طاعة الله أو سجد الغنى للباقى لم يضر على المعتمد لان المقصود به الثناء على الله خلافا

(و) ان (يقول) المصلى في  
سجوده (سبحان ربى الاعلى  
فلما) (الانبايع رواه غير  
ثلاث مسلم فيه أبو داود (و)  
ان (يزيد من مر) وهو المنفرد  
وامام مخصوصين راضين  
بالتطويل وذكر الشافى من  
زيادتي (الاهم لك سجدت الى  
آخره) تنه كما فى الاصل وبك  
آمنت ولك أسلمت سجد  
وجهى للذى خلقه وصوره  
وشق سمعه وبصره أى منفذهما  
تبارك الله أحسن الخالقين  
للانبايع رواه مسلم زاد فى  
الروضة بحوله وقوته قبل  
تبارك (و) ان يزيد من مر  
(الدعاء فيه) لجبر مسلم



لمن قال بالضرر لانه خبر مريح م وقال ع ش عليه ظاهره وان لم يقصد الثناء وينبغي  
ان يحمل ذلك اذا قصد به الثناء اه (قوله اقرب ما يكون) أى من جهة قرب الرحمة  
والاستجابة واقرب مبتدأ حذف خبره لسد الحال وهو قوله وهو ساجد سده  
ومامصدرية والتقدير اقرب كون العبد أى اكوابه اكون العبد أى أحواله حاصل  
اذا كان وهو ساجد وهو مثل قوله اخطاب ما يكون الامير قائما الا ان الحال تمت  
مفردة ومن ساجد مقرونة بالواو وعلم من ذلك خطأ من زعم ان الواو في قوله وهو ساجد  
زائدة لانه خبر قوله اقرب شوبرى وعسارة حجر في مرفى الكلام على تسبيح الركوع  
نصه اقرب ما يكون العبد من ربه اذا كان ساجدا فلهما رواية ان ع ش (قوله  
فاكثروا الدعاء) أى فى سجودكم تتمه فتم ان يستجاب لكم وقوله فتم بفتح القاف  
وكسر الميم أى حقيق (قوله ولوفى نفل) ظاهر كلامه ان الخلاف انما هو فى الجلوس  
بين السجدين فى النفل وان الظمانينة فيه لا خلاف فيها وظاهر عبارة ع ب عكس  
ذلك وهو ان الثمانية فيها خلاف فى السافلة وان الجلوس فيها لا خلاف فيه وهذا  
هو المعتمد برماوى لكن تقدم فى الاعتدال عن ع ش عن ابن المقرئ ان كلامه  
الاعتدال والجلوس بين السجدين ليس ركنا فى النفل عمده (قوله ولا يداوله) أى  
لا يجوز له تطويله ع ش والمراد بطول ان يأتى فى الاعتدال بزيادة على الذكر الوارد  
فيه بقدر الفاتحة وان يزيد على الذكر الوارد فى الجلوس بقدر التشهد أى بالفاظ الواجبة  
فيه قال فى التحفة فان طول أحدهما فوق ذكره المشروع فيه قدر الفاتحة فى الاعتدال  
وأقل التشهد فى الجلوس عامدا عالما بطلت صلاته والافلا اه وقرر جبيع ذلك  
شيخنا ح فى (قوله وسيأتى حكم تطويلهما) وهو انه ان كان عامدا عالما بطلت صلاته  
والافلا ع ش ويسعد السهو ومحل البطلان فى الاعتدال فى غير الاعتدال الاخير  
من كل صلاة مكتوبة لو ردد تطويله فى الجملة أى فى بعض الاحوال وهو المارلة اه حجر  
وح ل وقيد م ر بوقت النازلة واعتمده ع ش (قوله وسن ان يكبر) لم يقل  
واكمله كما قاله نيم قبله لان الجلوس حقيقة واحدة فلم يختلف بالاكل والاكل وهذه  
سنة فيه بخلاف ما قبله تأمل شوبرى (قوله واضعا كفيه) أى ندبا ولا يضردامة  
وضعها على الارض الى السجدة الثانية اتفاقا خلافا لمن وهم فيه زى أى قال ان ادامتها  
على الارض تبطل ع ش على م ر (قوله فادلرب اغفرلى الخ) وان يزيد على ذلك  
من مررب هبلى قلبا انية انقيام الشريك بريالا كافرا ولا شقيا ح ل (قوله واجبرنى)  
أى عن الدل وارزقنى أى أعطنى من خزان فضلك ما قسمته لى فى الازل حلالا بقرينة  
السياق والمعام خلافا لمن فهم ان الرزق شامل للحرام عند أهل السنة فيلزم عليه طلب

اقرب ما يكون العبد من ربه  
وهو ساجد فكثروا الدعاء  
أى فى سجودكم والقييد بن  
مرفى هذه من زيادتى (و)  
ثامنها (جلوس بين سجديته)  
ولوفى نفل (بطمانينة) خبر  
المسئء صلاته (ولا يطوله  
ولا الاعتدال) لانها غير  
مقصودين لذاتهما بل للفصل  
وسياقى حكم تطويلهما فى باب  
سجود السهو (وسن) له  
(ان يكبر) مع رفع رأسه من  
سجوده بلارفع ليديه (و)  
ان (يجلس) مفترشا كما سيأتى  
للاتباع رواه فى الاول  
الشيخان وفى الثانى التردى  
وقال حسن صحيح (واضعا  
كفيه) على فخذه (قربان  
ركبتيه) بحيث تسامتهما  
رؤس الاصابع (ناشرا  
أصابعه) مضمرمة لاقبله كما فى  
السجود (فادلرب اغفرلى  
الى آخره) تتمه كما فى الاصل  
وارجنى واجبرنى وارفعنى  
وارزقنى واهدنى

الحرام من الله تعالى وهذا كلام فاسد فآل الله من توهيه برماوى مع زيادة رتغير  
وعبارة زى قوله واجبرنى أى اغنى من جبر الله مصيئة أى رد عليه مذهب منه  
او عوضه عنه وأصله من جبر الكسر كذا فى النهاية وفى الصحاح الجبر ان يغنى الرجل من  
فقر أو يصلح عظمه من كسره اه فعطف ارزقى على اجبرنى عطف عام على خاص وهذا  
مبنى على القول بان كلام المعطوفات على ما يليه والصحيح ان كلاهما عطوفة على الاول  
اذا كان العطف بالواو (قوله وعافنى) أى ادفع عني كل ما اكره من بلاء الدنيا والآخرة  
بروماى وزاد بعضهم واعف عني م ر ع ش (قوله لا بعد سجود تلاوة) مفهوم  
قوله ثانية (قوله يقوم عنها) أى فلا تسن للقاعد م ر ولعل المراد يقوم عنها فى قصده  
وارادته وان خالف المشروع فتسن فى محل التشهد الاول عند تركه شرح م ر (قوله  
جلسة خفيفة) ولا يضر تخلف المأموم لاجلها لانه يسير بل اتيانه بها حينئذ سنة وبه  
فارق ما لو تخلف للتشهد شرح م ر ويسن لها تكبيرة واحدة يمدها من رفعه من السجود  
الى القيام ومحل ذلك ما لم يلزم من تطويلها أكثر من سبع الفات فان لزم تطويلها عن  
ذلك بطلت الصلاة وحينئذ اذا أراد تطويل الجلسة الى أطول من هذا القدر كبر واحدة  
للانتقال اليها واشتغل بذلك ودعا الى ان يتلبس بالقيام فعلم من هذا انه لا يسن  
تكبيرتان واحدة للانتقال اليها من السجود وواحدة للانتقال عنها الى القيام  
اه ح فى ويؤخذ من هذا انه ليس بالجلسة الاستراحة ذكر مخصوص قال ع ش  
على م ر ولم يبين الشارح كجبر ماذا يفعل فى يديه حالة الاتيان بها وينبغي ان يضعها  
قربا من ركبتيه وينشر اصابعهما مضمومة للقبلة فليراجع (قوله جلسة الاستراحة)  
وهى فاصلة وقيل من الاولى وقيل من الثانية شرح م ر ويظهر فائدة ذلك فى الايمان  
والتعاليق ع ش قال فى ع ب وقد رها كاجلسة بين السجدين وتكره الزيادة  
عليها ما لم تطل والابطال الصلاة وينبغي ان يكون ضابط المaul هو البطل فى الجلوس  
بين السجدين هذا وقال م ر المعتمد كما قاله الوالد انه لا يبطل تطويلها مطلقا ولو  
الى غير نهاية لانها ملحقة بالركن الطويل واعتمد شيخنا طب وجر البطلان سم  
وعبارة زى ويكره تطويلها لوطولها لم تبطل على المعتمد خلافا لبعض المتأخرين  
كاسراج البلقينى اه م ر والفرق بينهما وبين الجلوس بين السجدين ان الاركان  
يحتاج لها ما لا يحتاج للسنن كذا قرره زى (قوله لا يخالف) أى من ترك الجلوس  
الاستراحة (قوله وان يعتمد) هلا قال واعتماد مع انه اخصر شوى برى (قوله على  
كفيه) مبسوطتين لا مقبوضتين كما قد يتوهم من قول الراعى يقوم كالعاجل لان المراد  
بالتشبيه به فى شدة الاعتماد ح ل على ان عبارة الراعى كالعاجز بالراى لا بالنون

وعافنى للاتباع روى بعضه  
أبو داود وبقية ابن ماجه (و)  
سنن (بعد) سجدة (ثانية)  
لا بعد سجود تلاوة (يقوم  
عنها) بان لا يعقبها تشهد  
(جلسة خفيفة) تسمى جلسة  
الاستراحة للاتباع رواه  
البخارى وما ورد مما يخالفه  
غريب ولو صح حل ليوافق  
غيره على بيان الجواز (و)  
سنن له (ان يعتمد فى قيامه  
من سجود وقعود على كفيه)  
أى على بطنه ما على الارض لانه  
أعون له ولا اتباع فى الشائى  
رواه البخارى (و) ناسهها  
وعانرها ومادى عشرها

كما قاله البرماوى ونوله على الارض أى حال كونها على الارض بيان لاهاام الاعتماد  
 فى المتن فعبارة غير وافية بالمراد برماوى (قوله تشهد) سمي بذلك لأشتماله على  
 الشهادتين من تسمية الكل باسم الجزء شرح م ر وجع المصنف هذه الثلاثة فى  
 محل واحد نظر التقارن (قوله ان عقبها) بفتح العاف من باب نصر قال ح ل ان عقبها  
 أى تشهد والصلاة والقعود لهما والاسلام وفيه ان الكلام يدل على ان القعود للسلام  
 ركن ان عقبه سلام اه أى مع ان القعود للسلام لا يعقبه الاسلام فلا فائدة للتقييد  
 بالنسبة اليه الا ان يقال انه لبيان الواقع أو الضمير راجع للمجموع وأيضا مقتضاء  
 ان السلام يعقب قعوده مع انه يقارنه وأيضا يصير المعنى فى المفهوم والا يعقب قعود  
 السلام سلام فسمت مع ان هذا لا يعقل وعبرة الشورى ان عقبها أى تشهد والصلاة  
 على النبي وفي بعض النسخ ان عقبها أى الصلاة على النبي لا المذكورات كما قد يتوهم لما  
 يلزم عليه من الركاة المذكورة (قوله كما نقول) يحتمل ان يكون بوقية أو اجتهاد  
 منهم ويحتمل ان يكون على سبيل الوجوب أو على سبيل التنبه لكن نهي النبي صلى الله  
 عليه وسلم لهم عن ذلك بقوله لا تقولوا الخ ربما يدل على انهم كانوا يقولونه من غير  
 شرب مع تأمل قال العلامة البرماوى كما نقول أى فى المجلس الاخير كما هو الظاهر  
 أو المتعين وحينئذ لا حاجة الى قوله بعد والمراد فرضه الخ الا ان يكون ذكره توطئة لقوله  
 وهو محله (قوله قبل ان يفرض) هو مع قوله ولكن قولوا يدل على الوجوب  
 واستيفيد من الحديث تاخر فرض تشهد عن فرض الصلاة وحينئذ فصلاة جبريل  
 بالنبي هل كان المجلس الاخير فيها مستحبا أو واجبا بغير ذكر م ر زى وفرض  
 فى السنة الثانية من الهجرة قل على الجلال وانتشهد الاخير فرض عندنا وعند  
 أحد وأكثر العلماء وواجب عند أبى حنيفة وسنة عند مالك (قوله السلام على  
 الله قبل عباده) أى كنا نقول السلام على الله قبل ان نقول السلام على عباده أى  
 قبل ان نقول السلام على جبريل فقوله السلام على جبريل السلام على ميكائيل بيان  
 لعباده شيخنا عشاوى وعبارة البرماوى يعنى انهم كانوا يقدمون ما يتعلق بالله سبحانه  
 وتعالى على ما يتعلق بعباده لانهم كانوا يقولون هذه العبارة اه (قوله على فلان)  
 الظاهر ان المراد منه الملائكة كاسرافيل ح ل ونقل عن ع ش انهم كانوا  
 يذكرون بعض صلحاء المؤمنين أيضا ومعنى السلام على فلان طلب سلامته من  
 النقائص وقوله فان الله هو السلام أى لان السلام اسم من اسمائه تعالى أو معنى  
 السلام على فلان السلام الذى هو من اسمائه تعالى أى رحمة السلام على فلان فهو  
 بتقدير مضاف (قوله والمراد) أى بالفرض الذى أفاده الحديث ع ش (قوله

(تشهد وصلاة على النبي  
 صلى الله عليه وسلم بعده  
 وقعود لهما والاسلام ان عقبها  
 سلام) لما روى الدارقطنى  
 والبيهقى بإسناد صحيح عن  
 ابن مسعود قال كنا نقول  
 قبل ان يفرض علينا التشهد  
 السلام على الله قبل عباده  
 السلام على جبريل السلام  
 على ميكائيل السلام على فلان  
 فقال صلى الله عليه وسلم  
 لا تقولوا السلام على الله فان  
 الله هو السلام ولكن قولوا  
 التحيات لله الى آخره والمراد  
 فرضه فى المجلس آخر الصلاة

لما يأتي وهو محله في تبعه في  
الوجوب ومثله الجالس  
للصلاة على النبي والسلام  
ووجوب الصلاة على النبي  
بعد التشهد ثابت بقوله تعالى  
صلوا عليه وبالأمر بها في خبر  
الصحيحين وأولى أحوال  
وجوبها الصلاة قالوا وقد  
أجمعوا على أنها لا تجب  
خارجها والمناسب لها منها  
التشهد آخرها فتجب بعده  
كما صرح به في المجموع وغيره  
وهو الموافق لما يأتي في  
الترتيب وأما عدم ذكر  
الثلاثة في خبر المسمى صلواته  
مجهول على أنها كانت معلومة  
له ولهذا لم يذكره النية  
والسلام (والا) أي وإن  
لم يعقبها سلام (فسنة) فلا  
يجب لانه صلى الله عليه وسلم

لما يأتي) تعليل لمحذوف تقديره لافي الاقول لما يأتي وهو انه صلى الله عليه وسلم  
قام من ركعتين من الظهر الخ (قوله وهو) أي الجالس الاخير (قوله في تبعه)  
أي يتبع الجالس التشهد في الوجوب فال ع ش لا يلزم من تبعيته له في الوجوب  
ان يكون ركنا مستقلا بل يجوز ان يكون شرع للامتداد بالتشهد في مجرد  
ما ذكر لا يثبت المطلوب من كونه ركنا وما يدل على ان المراد وجوبه استقلالاً انه  
لو عجز عن التشهد وجب الجالس بقدره اذ لو كان وجوبه التشهد لسطب بسقوطه (قوله  
واولى الخ) جواب عما يقال الدليل لا يدل على وجوبها في الصلاة وانما يدل على مطلق  
الوجوب والاولى الاستدلال على وجوبها في الصلاة بحديث امرنا الله ان نصلى عليك  
فكيف نصلى عليك اذا صلينا عليك في صلاتنا فقال قرولوا اللهم صل على محمد وآله والاولى  
ان يستدل على كونها بعد التشهد بحديث ابن مسعود يشهد الرجل في الصلاة ثم يصلى  
على النبي صلى الله عليه وسلم كما ذكره م ر في شرحه وانما كان الاولى الاستدلال  
على وجوبها في الصلاة بالحديث لان قوله واولى الخ لا ينتج وجوب كونها في الصلاة  
وعلمته ايضاً وفي قالوا وقد أجمعوا لا ينتج ايضاً وكذا قوله والمناسب الخ لا ينتج كونها  
في التشهد وانما كان مناسباً لانضمامها للسلام وعبارة الاطفيحي قوله واولى أحوال  
وجوبها الصلاة لانها افضل عبادات البدن وهذه الاولوية محتاج اليها على الرواية  
التي لم يذكرها فيها اذا صلينا عليك في صلاتنا ما علمنا فلا لنصرافها الصلاة منطوقاً  
اه (قوله قالوا الخ) صيغة تبرى ومثبه قول ابن دقيق العيد قوله هم اجمعوا على عدم  
الوجوب خارجها ان ارادوا عينا فصح لكنه لا ينتج وجوبها عينا في الصلاة وان ارادوا  
اعم من ذلك وهو الوجوب المطلق فهو نوع اه وايضاً في الكشف في سورة لخراب  
ثلاثة أقوال تجب في كل مجلس مرة وان تكرر ذكره تجب كل ما ذكره تجب في المهرمة  
قال والاحتياط فعلها كلما ذكره لما فيه من الاخبار عيرة شوبرى وعبارة ع ش وجه  
التبري انه قيل بوجوبها كلما ذكر الا ان يقال المراد انها لا تجب بغير سبب يتضيها  
ولم يتحقق ذلك الا في الصلاة اه (قوله التشهد) أي لانها دعاء وهو اليق بالخواتيم  
ولمناسبتها للسلام وهذا لا يقتضي الوجوب في الاخر ح ل (قوله لما يأتي في الترتيب)  
أي من انه لو صلى على النبي صلى الله عليه وسلم لم قبل التشهد اعادها (قوله الثلاثة) أي  
التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والقعود لهما والسلام اه ح ل (قوله  
ولهذا) أي لكونها معلومين اه ح ل (قوله وان لم يعقبها) أي التشهد والصلاة على  
النبي صلى الله عليه وسلم والقعود لهما (قوله فلا تجب) صرح به وان أماده قوا والافسنة  
توطئة لقوله لانه صلى الله عليه وسلم الخ فانه يثبت عدم الوجوب لا السنية وبقي عليه



ان يذ كر دليل لا للسنية وله تركه ما هو والناس اهرم قوله قام من ركعتين الخ لانه كان الغالب من احوال الدفلة ومردال على السن وعجالة م ر بعد قول المصنف فسقتان الاخبار الصحيحة ذلك اه وقد يدل السنية سجوده آخر الصلاة اذ لا مقتضى له هنا الا ترك التشهد وقد يقال ترك التصريح بدليل السنية لان المقام مقام نفى الوجوب الذي اذنه مفهرم قوله ان عقبها اسلام ومحل الكلام على السنية بخصوصها ما يأتي في سجود السهر عددا لا بعاض ع ش لكن ينافي هذا قول المصنف والافسنة (قوله قام من ركعتين) أي سهوا وهو الناهي ويقتضي ان قام عمدية بان للجواز ع ش (قوله فاما قضى ماله) أي فرغ مما يطلب منه قبل السلام بدليل قوله بعد قبل السلام ع ش م ر (قوله في تشهد آخر) أي بعده لانها سنية بعده لافيه (قوله لا امر به) المناسب ان يقول بها الا ان يؤول بالمدكور شو برى (قوله وكيف قعد جاز) أي بالاجاع سم ان لم يحرم فلا ينافي كراهة الاقامة وبه صرح العلامة م ر برماوى ولا ينافي أيضا صدقه بالمدحوب الذي أشار اليه بقوله ون الخ (قوله ولكن سنن) أي لكل مصل ذكر اوائى فاسيأتى من الافتراض والتورك وغيرهما يجري في الرجل وغيره ع ش على م ر (قوله في قعود الخ) بان يكون غير قعود تشهد أصلا أو قعود التشهد الاول أو قعود التشهد الاخير الذي يعقبه السجود فهو شامل لثلاث صور والصورة الاولى شاملة للجالس بين السجدين وجالس الاستراحة فالجوع أربع صور (قوله في غير آخر) دخل فيه الموقوف لكن استثنى الخليفة المسبوق فانه يجلس متوركا محاكاة لفعل أصله س ل (قوله لا يعقبه سجود) أي بحسب ارادته (قوله يعقبه سجود سهو) أي ولم يرد عدمه بان اراده او اطلق اما اذا قصد عدمه فيتورك م رأى فلو عن له ارادة السجود او ترش سم ع ش أي وان ادى ذلك الى انحاء يصل به الى حد ركوع القاعد لتولده من ماورد به كافي ع ش على م ر (قوله افتراض) سمي بذلك لانه جعل رجله كالفرش له كما سمي التورك توركا جلوسه على الورك وعند الامام مالك يسن التورك مطلقا وعند أي حنيفة سن الافتراض مطلقا برماوى و ق ل (قوله ويضع اطراف اصابعه) أي بطونها على الارض ورؤسها القبلة ح ل أي ولوف السكينة اه برماوى (قوله وهو الذي الخ) أشار به الى ان ال للعهد ولذا عرفه وفكر ما قبله شو برى (قوله ويلصق بضم الياء الخفية) وركه أي الايسر بالارض فلو عجز عن هذه الكيفية وكان لا يمكنه الا اخراج رجله اليمنى من جهة اليسرى ويلصق وركه الايمن هل تطلب منه هذه الكيفية ويكون هذا توركا فالت قياس ما ياتي قريباً في قطع اليمنى أو قطع مسجتيها عدم طلب هذه الكيفية ح ل (قوله لا اتباع في بعض ذلك) انظر ما المراد بالبعض

قام من ركعتين من الظهر ولم يجلس فلهما قضى صلاته كبريه هو جالس فسجد سجدتين قبل السلام ثم سلم رواه الشيخان دل عدم داركه على عدم وجوب شيء منها وقولى بعده أولى مما ذكره وذكر القعود للصلاة على النبي وللإسلام من زادنى (كصلاة على اهل فاته سنية في) تشهد (آخر) لا امر به في خبر الشيخين دون أول لبناؤه على التخفيف (وكيف قعد) في قعدات الصلاة (جاز) لكن (سن في) قعود (غير) تشهد (آخر لا يعقبه سجود) كقعوده بين السجدين أو للاستراحة أو لا استراحة أو لا تشهد الاول أو لا آخر لكن يعقبه سجود سهو (افتراض بان يجلس على كعب يسراه) بحيث يلي ظهرها الارض وينصب يميناه ويضع اطراف اصابعه (منها) (للقبلة وفي الآخر) وهو الذي لا يعقبه سجود (تورك) وهو كالاتراض لكن يخرج يسراه من جهة يميناه في لصق وركه بالارض) لا اتباع في بعض ذلك رواه البخاري وغيره وقياسا في البقية

الذي فعله النبي صلى الله عليه وسلم والذي يؤخذ من شرح م ر ان اتباع انما هو  
في صورة التورك وفي صورة الافتراش في جلوس التشهد الاول وقوله وقيا ساقى الباقي  
وهو بقية صور الافتراش تأمل (قوله والحركة في ذلك) أى في كون الافتراش  
في الاول والتورك في الثاني وعبارة شرح م ر والحركة في المخالفة بين الاول انما  
أقرب لعدم اشتباه عدد الركعات ولان المسبوق اذا رآه علم انه في أى التشهدين  
والحركة في التخصيص ان المصلي مستوفز في غير الاخير والحركة عن الافتراش اهون  
(قوله اعم من قوله ويسن) أى لشهولة بقية جلدات الصلاة ع ش وعبارة ح ل  
اعم أى واولى لان عبارة الاصل لا تشمل تشهد الصبح والجمعة الاعلى سبيل التغليب  
لانه ليس آخر لان الآخر في كلامه ما قبل الاول (قوله وان يضع الخ) هذه  
المسنونات هل تسن لمن لا يحسن التشهد أيضا الوجه نعم وهل تسن للمصلي مضطجعا  
ان امكن الوجه نعم أيضا لان المسور لا يسقط بالمعسور ولا تشبيهه بالقادرين سم فقوله  
في قعود أى أو اضطجاع أو استلقاء فاقعد وليس بقيد وقوله تشهده أى وان لم يحسنهما  
وكذا التشهدانه بان كان مسبوقا كافي ع ش (قوله تسامته) أى الطرف (قوله  
بضم) أى حتى لا يهام سم (قوله لتوجه كلها للقبلة) أى غالبا فلا يرد ضم من صلى  
في الكعبة ارمضطجعا ح ف (قرله قابضها) أى الاصابع لا بقيد كونها من يسراه  
بدليل قرله من ينام قال ع ش قابضها أى بعد وضعها أو منشورة الاصابع (قوله  
وهي التي تلى الابهام) سميت بذلك لانه يشار بها للتوحيد والتزنية عن الشريك  
وتسمى أيضا السبابة لانه يشار بها الى السبب عند الخاصة والسبب وخصت بذلك  
لانتصاها بنيات القلب فكانها سبب لحضوره شرح م ر والنياط عرق متصل بالقلب  
اه مصباح اه ع ش (قوله ويرفعها) قال في الروض فان قطعت أى ينام لم يشر  
بليسرى بل يكره سم (قوله ويدبر رفعها) أى الى السلام أى تمام التساميتين كما يؤخذ  
من ع ش ولو عجز عن التشهد وقع بقدره سن في حقه ان يرفع مسبغته كما ان من عجز  
عن القنوت سن في حقه ان يقف بقدره وان يرفع يديه زى وقوله أى الى السلام  
عبارة ع ش أى الى القيام في التشهد الاول والسلام في الاخير اه (قوله ولا يحرهما)  
لا تباع فان قلت قد ورد بتحريكها حديث صحيح وقد اخذ به الامام مالك كما ورد بعدم  
تحريكها احاديث صحيحة فما المرجح قات مما يرجح الشافعي في اخذه بالا حديث الدالة  
على عدم التحريك انما دالة على السكون المطلوب في الصلاة اه شيخنا ح ف (قوله  
ولم تبطل صلاته) صرح به لارد على من يقرل بالبطلان ع ش ولا تبطل وان حرهما  
ثلاثا لانها ليست عصا مستقلة ولا به فعل خفيف بل قيل ان تحريكها مندوب عندنا

والحكمة في ذلك ان المصلي  
مستوفز في الاول للحركة  
بيدنه بخلافه في الثاني  
والحركة عن الافتراش  
اهون وتعبيرى بسن الى آخره  
اعم من قوله ويسن في الاول  
الى آخره (و) سن (ان يضع في)  
قعود (تشهده يديه على طرف  
ركبتيه) بان يضع يسراه على  
طرف اليسرى بحيث تسامته  
رؤسها ويضع يميناه على طرف  
اليمنى وهذه من زياداتي (ناشرا  
أصابع يسراه بضم) بأن  
لا يفرج بينها لتوجه كلها  
الى القبلة (قابضها من ينام  
اه المسبغة) بكسر الباء وهي  
انتي تلى الابهام فيرسلها  
(ويرفعها) مع امالتها قليلا  
(عند قوله لا الله) للاتباع  
في ذلك في غير الضم رواه مسلم  
وغیره ويدبر رفعها ويقصد  
من ابتداءه بهزة الا الله  
ان المعبود واحد فيجمع في  
توحيد بين اعتقاده وقوله  
وفعله (ولا يحرهما) للاتباع  
رواه أبو داود وفلوحهما كره  
ولم تبطل صلاته (والافضل  
قبض الابهام بجنبها)

ففي تحريكها ثلاثة أقرال المكرمة والتدب والتدريم مع البطلان ان حركتها ثلاثة  
 شيخنا (قوله بان يضعها تحتها) عبارة شرح م ر للارشاد بان يضع رأس الإبهام عند  
 أسفلها على طرف الراحة اه وعليه فيقدر في كلام الشارح مضاف أي بان يضع  
 رأسها اه ا ط ف وهذه الكيفية يسميها بعض الحساب ثلاثة وخسين وأكثر  
 الحساب يسميها تسعة وخسين انتهى ح ل أي لان الإبهام والمسبحة فيهما خمس  
 عقد وكل عقدة بمشرة مثلا وخمسون والاصابع المقبوضة ثلاثة فذلك ثلاثة  
 وخمسون والذي يسميها تسعة وخسين يجعل الاصابع المقبوضة تسعة بالنظر لاعتبارها  
 لان في كل اصبع ثلاث عقد فالحلاف انا هو في المقبوضة هل هي ثلاثة أو تسعة ح ف  
 (قوله أو حلق بينهما) أي بين الإبهام والوسطى أي اوقع التعليق بينهما أي جعلها  
 حلقة فالظاهر ان بين زائدة فلو قال أو حلقه أي جعلها حلقة لكان اظهر (قوله  
 أتى بالسنة) انظر أي هذه الكيفيات اضل بعد الاولى ويفي ان التعليق هو  
 الافضل لاقتصاره عليه في مقابل الاظهر ع ش (قوله واكمل التشهد)  
 قدمه على ما بهد على عكس ما فعل في الركوع والسجود بقية الكلام على الاكمل  
 هنا شوبى ولا تستب التسمية اول التشهد في الاصح والحديث فيه ضعيف شرح  
 م ر (قوله ورد فيه اخبار صحيحة) ورد ان النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الاسراء  
 اساجوز سدرة المنتهى غشيته سبحانه من نور فيها من الالوان ما شاء الله فوق  
 جبريل ولم يسر معه فقال له النبي صلى الله عليه وسلم اقترب كني اسير منقردا فقال  
 جبريل وما مننا الا لمقام معلوم فقال النبي صلى الله عليه وسلم سر معي ولو خطوة  
 فسار معه خطوة فكاد ان يحترق من النور والجلال والمهابة وصغر وذاب حتى صار  
 قدر العصفور فأشار على النبي صلى الله عليه وسلم بأن يسلم على ربه اذا وصل مكان  
 الخطاب فلما وصل النبي اليه قال التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله فقال الله  
 تعالى السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته فاحب النبي ان يكون لعباد الله  
 الصالحين نصيب من هذا المقام فقال السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فقال  
 جميع أهل السموات أشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا رسول الله وانما يحصل  
 لاني من مل ما حصل لجبريل من المشقة وعدم الطاقة لان النبي مراد ومطلوب فاعطاه  
 الله تعالى قوة واستعداد العمل هذا المقام بخلاف غيره ولذلك لم تجب الله للجبل  
 ان يدرك وغار في الارض وخرم موسى مقام من الجلال لان موسى طالب ويريد ومحمد  
 مظهر ومراد وفرق كبير بين المظاهر قرر شيخنا ح ف عند قراءته لامعراج وذكر  
 النفس في شرح لا رعين انه ورد ان في الجنة شجرة سمها التحيات وعليها طائر اسمه

بان يضعها تحتها على لمرف  
 راحته لئلا يباع رواه مسلم فلو  
 أرسلها معها أو قبضها فوق  
 الوسطى أو حلق بينهما برأسهما  
 أو بوضع انملة الوسطى بين  
 عقدتي الإبهام أي بالسنة  
 لكن ما ذكرنا فضل (وأكمل  
 التشهد، شهود) ورد فيه  
 اخبار صحيحة اختار الشافعي  
 منها خبر ابن عباس قال كان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 يعلمنا التشهد فكان يقول  
 التحيات المباركات الصلوات  
 الطيبات لله السلام عليك  
 أيها النبي ورحمة الله وبركاته  
 السلام علينا وعلى عباد الله  
 الصالحين أشهد ان لا اله الا الله  
 وأشهد ان محمدا رسول الله  
 رواه مسلم (وأقله) ما رواه  
 الشافعي والترمذي وقال فيه  
 حسن صحيح (التحيات لله سلام  
 عليك

المباركات وتحتها عين اسمها الطيبات فاذا قال العبد ذلك في كل صلاة نزل ذلك  
 الطائر من فوق الشجرة وانغمس في تلك العين ثم خرج منها وهو ينقض اجنحته  
 فيقطر الماء من عليه فيخلق الله من كل قطرة منه ملكا يستغفر لذلك العبد الى يوم  
 القيامة برماوى (قوله أيها النبي) بالنشيد وأياهمزة وتركها معا مضر في الوصل  
 والوقف من الهامى وغيره وان أعاده على الصواب اكتفى به والابطال صلاته بالسلام  
 ان قعمده أو سلم ناسيا وطل الفصل ع ش على م ر (قوله السلام علينا) أى  
 الحاضرين من امام ومأموم وملائكة وأنس وحن وقيل كل مسلم برماوى قال ابن  
 العربي اذا قلت السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أو سلمت على أحد فقلت  
 السلام عليكم فافصد كل عبد صالح من عباد الله في الارض والسماء وميت وحى فانه  
 حيث ندد برديك فلا يبقى منك مقرب ولا روح مطهرة يبلغها سلامك الا ويرد عليك  
 وهو دعاء مستجاب لك فتلح ومن لم يبلغه سلامك من عباد الله المهيمين في جلال الله  
 المستغلين به فان الله ينوب عنهم في الرد عليك وكفى بهذا شرفا حيث يسلم عليك الرب  
 جل وعلا فليته لم يسمع أحد من سميت عليهم حتى ينوب الله عن الكل في الرد عليك  
 مناوى الكبير على الجامع الصغير (قوله واقله التحيات الخ) استفيد من المتن انه لا يجوز  
 ابدال لفظ من هذا الاقل ولو مرادفه كاشهد يا علم والنبي بالرسول وعكسه ومحمد  
 بأحد أو غيره وقضية كلام الانوار انه براعى هذا التشديد وعدم الابدال وغيرها نظير  
 ما مر في الفاتحة ويؤخذ مما تقر في التشديد انه لو اظهر البون المدغم في اللام في ان  
 لا اله الا الله ابطال لتركه شدة منه نظير ما مر في الرحمن باظهار ال والشدة بمنزلة حرف  
 نعم لا يبعد عذر الجاهل لخفاؤه كثيرا شرح م ر لمخصا وفيه انه لم يسقط حرفا وانما  
 اظهر المدغم وعجبا ع ش عليه قوله ويؤخذ مما تقر انه لو اظهر الخ قياسه  
 انه لو اظهر التنوين المدغم في الراءى وان محمدا رسول الله ابطال فان الادغام في كل  
 منهما في كلين هذا وفي كل ذلك نظر لان الاظهار في مثل ذلك لا يزيد على اللحن  
 الذي لا يغير المعنى خصوصا وقد جوز بعض القراء الاظهار في مثل ذلك سم على حجر  
 ع ش على م ر (قوله أيها النبي) ولا تضر زيادة يا قبل أيها النبي على المعتمد  
 لانه ليس اجنبيا عن الذكر بل يعد منه كما ذكره سم واعتمده ع ش على م ر  
 لان فيه تصريح بالمعنى (قوله وان محمدا) فيه تصريح بانه لا يجب عادة اشهد  
 ثانيها ولا بد من الايمان بالواو وان جمع بين الشهادتين ع ش وانما لم يجب في  
 الاذان لانه طلب فيه افراد كل كلمة بنفس وذلك تنافي العطف والحقت الاقامة  
 بالاذان ح ل (قوله أو عبده ورسوله) والحاصل انه يكفي واشهد ان محمدا

أيها الذي ورجة الله وبركاته  
 أي عليك (سلام علينا وعلى  
 عباد الله الصالحين) وهم  
 القائمون بما عليهم من حقوق  
 الله وحقوق العباد (أشهد ان  
 لا اله الا الله وان محمدا رسول  
 الله) ان محمدا (عبده  
 ورسوله) وهو من زيادتي



رسول الله وأشهدان محمد اعبدوه ورسوله وأشهدان محمد رسوله على ما في أمـل  
الروضة وهو المتمدن ذكر الواو بين الشهادتين لابتدئ منه زى (قوله اذ ما بعد الخ)  
تطيل لتكون ماذ كره الاقل (قوله توابع) أى بالعطف ويكون العاطف مقـرا  
بدليل التصريح به في رواية اه سم شيخنا (قوله وقد سقط اولهما) أى المباركات  
وهذا محل الاستدلال على كون ماذ كراقل التشهد وهو قد يشعر بان ما بعد  
المباركات لم يسقط في رواية لكن عبارة م ر ولورود اسقاط المباركات وما يليها  
في بعض الروايات فلعله اقتصر على اسقاط المباركات لكثرة الروايات التي سقطت  
فيها ع شر (قوله ما يجي) أى يعظم وقوله مالك لجميع التحيات أى التي كانت تحي بها  
المولى أى مسنق للمقصود منها وهو التعظيم وقد كان لكل ملك من ملوك الارض  
تحية مخصوصة وكانت تحية ملك العرب بالسلام وتحية ملك الاكسرة بالسجود  
وتقبيل الارض وتحية ملك الفرس بوضع اليد على الرأس وتحية ملك الحبشة بوضع  
اليدين على الصدر مع السكينة وتحية ملك الروم بكشف الرأس وتنكيسه وتحية  
ملك النوبة بجعل اليدين على الوجه وتحية ملك حمير بالايماء بالاصابع مع الدعاء  
وتحية ملك الهمام بوضع اليدين على كف المحي فان بالغرفة معها ووضعها مرارا  
فهمت اشارة الى اختصاصه تعالى بجميعها دون غيره مما روى (قوله في تشهده)  
أى في الصلاة وضعف وروده بان تشهده كتشهده فانهم ان اريد تشهده الاذان صح لانه  
صلى الله عليه وسلم اذن مرة في سفره فقال ذلك زى وانظر ما غرضه بقوله وفي  
باب الاذان الخ فان كان غرضه الاستدلال على التشهد في الصلاة استغنى عنه  
بقوله وأقبله مارواه الشافعي الخ لانه يقتضى ان جميع ما ذكره المصنف  
من أقل التشهد مروى حتى لفظ اشهد فيكون تابنا بالدليل وايضا بعده رجوع  
الضمير في تشهده للاذان وان كان مجرد فائدة لبيان تشهده في اذانه فالامر ظاهر  
(قوله ولو اخل بترتيب الخ) وصرح في التهمة بوجوب موالاته وسكتوا عليه  
وبه ما فيه وفي خ ط الراجح وجوبها س ل (قوله ان غير الخ) كان قال الا الله  
وان محمد رسوله الله اشهدان لا اله الا الله بل يكفران قصد المعنى شيخنا ح ف  
(قوله بطلت صلاته) أى وان أعاده على الصواب لان ما أتى به كلام اجنبي  
ع ش (قوله واقل الصلاة) ولا تجب الموالاة بينها وبين التشهد كما هو ظاهر  
ح ل وشروط أقل الصلاة شروط التشهد كما في الانوار م ر أى من الموالاة  
وعدم الابدال وعدم اللحن الغير لاهنى ومراعاة الحروف وتشديداتها (قوله على  
محمد) ارعى رسوله او النبي م ر ولا يكتفى على الرسول بدون اضافة لعدم

اذ ما بعد التحيات من الكلمات  
الثلاث توابع لها وقد سقط  
اولها في خبر غير ابن عباس  
وجاء في خبره سلام في الموضعين  
بالتنوين وتعرفه اولى من  
تكميله لكثرة في الاحبار  
وكلام الشافعي وزيادته  
وموافقه سلام التحلل والتحية  
ما يجيابه من سلام وغيره  
والقصد الثناء على الله بانه  
مالك لجميع التحيات من الخلق  
والمباركات السمايات  
والصلوات المكتوبات الخمس  
وقيل الدعاء بخير والطيبات  
الصالحات للثناء على الله  
تعالى وفي باب الاذان من  
الرافعي انه صلى الله عليه وسلم  
كان يقول في تشهده وأشهد  
انى رسول الله ولو اخل  
بترتيب التشهد قال في  
الروضة كاصلا نظرائها غير  
تغيير ابطال المعنى لم يحسب  
ما جاء به وان تعمد بطلت  
صلاته وان لم يبطل المعنى  
اجزاء على المذهب (وأقل  
الصلاة على النبي) صلى الله  
عليه وسلم (وآله اللهم صل على  
محمد وآله) ونحوه كصلى الله  
على محمد

وروده والافعال الفرق بينه وبين رسوله ح ف وكذا بينه وبين النبي والغالب في  
الالفاظ الواردة في الصلاة التعبد فلا يقاس عليها غيرها (قوله دون احمد) وفرق  
بين ما هنا والخطبة حيث اكتفى فيها بالرسول والمساخي والمحاشرو والعاقب بان  
الخطبة اوسع من الصلاة اذ الصلاة يطلب فيها مزيد احتياط ا ط ف عن م ر (قوله  
على الصحيح) أي فلا يكتفى على الصحيح (قوله واكملها) فيه ان الصلاة على النبي  
لم تزد في الاكمل والذي زاد انما هو الصلاة على الآل فلم يظهر ان الصلاة على النبي صلى  
الله عليه وسلم لها اقل واكمل هذا ان كان قوله كما صليت على ابراهيم راجعا للصلاة  
على الآل فان رجوع الصلاة على محمد أي في الصلوات دون التكيف كان لها اكمل  
فيكون قوله وعلى آل ابراهيم راجعا للصلاة على آله فيكون على التوزيع (قوله على  
محمد) والا فضل الاتيان بلفظ السيادة كما صرح به جمع لان فيه الاتيان بما امرنا به  
وزيادة الاخبار بالواقع فهو افضل من تركه وأما حديث لا تسيدوني في الصلاة  
فباطل شرح م ر (قوله كما صليت على ابراهيم) التشبيه راجع للصلاة على الآل  
لا للصلاة على محمد لانه افضل من ابراهيم فكيف تشبه الصلاة عليه بالصلاة على  
ابراهيم شيخنا ح ف قال م ر ولا يشكل ان غير الانبياء لا يسأونهم مطالعا  
لانا نقول مرادنا بالمساواة على القول بحصولها بالنسبة لهذا الفرد انما هو بطريق  
التبعية له صلى الله عليه وسلم وقوله ان التشبيه راجع للكمية لا للصفة وقوله  
واولادها أي المؤمنون منهم وظاهر كلامه انه ليس لابراهيم من الاولاد الا اسماعيل  
واسحاق وليس كذلك بل له ثلاثة عشر ولدا كما نقله ع ش على م ر عن  
المنساوي وغيره فراجع (قوله اسماعيل واسحاق) وهما ولدا له لصلبه ع ش  
فالابراهيم انبياء ح ف أي بعضهم انبياء لانه لم يوجد من نسل اسماعيل نبي الا نبينا  
عليه الصلاة والسلام ونسل اسحاق فيهم غير الانبياء (قوله انك حميد حميد) وفي  
رواية قبله في العالمين (قوله لم يجتمع انبياء غيره) أي في القرآن بدليل ذكر  
الآية وان وقع في نفس الامر انما اجتمع الانبياء غيره شيخنا ح ف (قوله أي  
الاكمل من الصلاة على محمد وآله) لامن التشهد اذا اكمله مسنون في الاول أيضا كما  
نقل عن زى وقرره شيخنا العزيز حيث قال ان المباركات الصلوات الطيبات سنة  
في التشهد الاول وعبارة المنهاج وأقل الصلاة على النبي اللهم صل على محمد وآله  
والزيادة الى حميد حميد سنة في الاخير (قوله من المصل) أي الامام والمنفرد والاشبه  
في المأموم الموافق انه لو كان الامام يطيل التشهد الاول اما لثقل لسانه أو غيره واتمه  
المأموم سريعا استعجب له الدعاء الى أن يقوم امامه وأما المسبوق اذا أدرك ركعتين من

دون احمد وعليه على الصحيح  
(واكملها اللهم صل على محمد  
وعلى آل محمد الى آخره) أي كما  
صليت على ابراهيم وعلى آل  
ابراهيم وبارك على محمد وعلى  
آل محمد كما باركت على ابراهيم  
وعلى آل ابراهيم انك حميد  
حميد وفي بعض طرق الحديث  
زيادة على ذلك وتقص عنه  
وآل ابراهيم اسماعيل  
واسحاق واولادها وخص  
ابراهيم بالذكر لان الرحمة  
والبركة لم تجتمع انبي غيره قال  
تعالى رحمة الله وبركاته عليكم  
أهل البيت وحميد بمعنى محمود  
ومحميد بمعنى ماجد وهو من كل  
شرفا وكرما (وهو) أي الاكمل  
(سنة في) تشهد (آخر) لافي  
اول لبنائه على التخفيف كما مر  
(كدعاء) من المصلي بدني

الرابعة فانه يتشهد مع الامام تشهد الاخير وهو وارل للمأموم فيستحب له الدعاء فيه  
ومنه الصلاة على الآل ح ل (قوله اودنيوى) نحو اللهم ارزقني زوجة حسنة  
ح ف (قوله فانه سنة) ولو كان محرما بطلت صلاته كطلب المستحيل م د سم  
وعبارة البرماوى قوله كدعاء بعده أى بغير محذور ولا معلق (قوله بما اتصل به)  
أى مع ما اتصل به فالبناء بمعنى مع (قوله ثم ليختر من المسئلة الخ) والصارف عن  
الوجوب الاجماع سم (قوله من دينى اودنيوى) وظاهره ولو بمسئله عادة فان  
دعى بمحذور بطلت صلاته كما في الشامل اه ح ل وم د (قوله اعجبه) أى  
احسنه (قوله فيدعو) بالنصب على انه جواب الامر شورى (قوله فلا يسن)  
بل يكره م د (قوله افضل من غيره) أى لتتبع الصارح عليه م د  
(قوله وما اخرت) أى ما وقع منى به آخر من ذنوبى كما قاله الاسنوى اه شورى  
وقال زى ولا استدالة فيه لانه طلب قبل الوقوع أن يغفر اذا وقع وانما المستحيل طلب  
المغفرة الآن فلا حاجة لقول الاسنوى المراد بالتأخر انما هو بالنسبة الى ما وقع أى  
التأخر بما وقع لان الاستغفار قبل الذنب محال (قوله وما اسرفت) أى جاوزت به الحد  
(قوله اللهم انى أعوذ بك الخ) قال في القوت هذا مأثما كيف قد صرح الامر به وواجبه قوم  
وأمر طائوس انه بالعادة لتركه وينبغى ان يجتنب به دعاءه لقوله عليه الصلاة والسلام  
واجعلهن آخر ما تقول اه سم (قوله المحيى) المراد به حياة الانسان غير لحظة الاحتضار  
اذهى المرادة بقوله والممات أو المراد ما يقعهما وبالممات فتنة القبر وليس على هذا ما كرره  
مع قوله ومن عذاب القبر شورى وعبارة ع ش يحتمل ان المراد بفتنة الممات الفتنة  
التي تحصل عنده الاحتضار وضافتها للممات لاتصالها به وان المراد بها ما يحصل بعد الموت  
كافتنة التي تحصل عند سؤال المليك كتلجيه في الجواب وهذا اظهر لان ما يحصل  
عند الموت شماتة فتنة المحيى (قوله المسبح) بالحاء المهملة لانه يمسح الارض كلها الامكة  
والمدينة وبيت المقدس وبالحاء المعجمة لانه يمسح العين والدجال الكذاب زى واسمه  
صاف بن صياد وكنته أبو يوسف وهو يهودى ع ش وياق بعد الجذب الشديد سبع  
سنوات متواليات ومعه جيلان واحد من لحم وآخر من خبز ومعه جنة ونار وجاره  
مسوح العين يضع حافره حيث ادرك طرفه ومعه ملكان واحد عن يمينه وآخر عن  
شماله فيقول ان اربكم فيقول الملك الذى عن يمينه كذبت فيصيبه الملك الآخر الذى عن  
شماله صدقت ولم يسمع أحد الا قول الملك الذى عن شماله صدقت وهذه فتنة كبيرة  
اعادنا الله منها وأول من يتبعه أهل مصر ويقدمه سبعون دجالا وقيل سبعون ألف  
دجال وجمع شيخنا الباطلي بينهم ما بان من قال سبعين يعنى من الكبار ومن قال سبعين ألفا

اودنيوى فانه سنة (بعده)  
أى تشهد الآخر بما اتصل به  
من الصلاة المذكورة لخبر  
اذا قعد احدكم في الصلاة  
فليقل التحيات لله الى آخرها  
ثم ليتخير من المسئلة ما شاء  
أو ما احب رواه مسلم وروى  
البضارى ثم ليتخير من الدعاء  
اعجبه اليه فيسأله عما  
التشهد الاول فلا يسن بعده  
الدعاء للمامر (وما نوره) أى  
منقوله عن النبي صلى الله عليه  
وسلم (افضل) من غيره (ومنه)  
اللهم اغفرلى ما قدمت الى  
آخره) أى وما اخرت وما  
اسررت وما اعلمت وما  
اسرفت وما أنت اعلم به منى  
أنت المقدم وأنت المؤخر لاله  
الا أنت لا تاباع رواه مسلم  
وروى أيضا كالبضارى اللهم  
انى أعوذ بك من عذاب  
القبر ومن عذاب النار ومن  
فتنة الحيا والممات ومن فتنة  
المسيح الدجال وروى البضارى  
اللهم انى ظلمت نفسى ظلما  
كثيرا ولا يغفر الذنوب الا أنت  
فاغفرلى

مغفرة من عندك وارحمني انك  
 أنت الغفور الرحيم (و) سن  
 (ان لا يزيد امام على قدر  
 التشهد والصلاة على النبي  
 صلى الله عليه وسلم) لكن  
 الافضل كما في الروضة كاصلها  
 ان يكون اقل منها لانه تبع لها  
 فان زاد عليها لم يضر لكن يكره  
 له التطويل بغير رضى المأمومين  
 وخرج بتقيدي بالامام غيره  
 فيطيل ما اراد ما لم يخف وقوعه  
 به في سهو كما جزم به جمع ونص  
 عليه في الام وقال فان لم يزد على  
 ذلك كرهته ومن جزم بذلك  
 النووي في مجموعه فانه ذكر  
 النص ولم يخالفه (ومن عجز عنها  
 أو عن دعاء ذكر المأثورين)  
 كالشهاد الاول والصلاة على  
 النبي صلى الله عليه وسلم بعده  
 والقنوت وتكبيرات الانتقال  
 والتسبيحات (ترجم) عنها  
 وجوبها في الواجب وينبغي في  
 المأثور بأى لغة شاء لعذره  
 بخلاف القادر ويجب في  
 الواجب التعلم ان قدر عليه  
 ولو بالسفر كما مر نظيره في تكبير  
 التقرم فلا ترجم القادر بطلت  
 صلاته اما غير المأثورين بان  
 اخترع دعاء أو ذكر بالجمية  
 في الصلاة فلا يجوز كما نقله

يعنى من الصغار والكبار اه برماوى وانما ذكر فتنة المسيح الدجال بعد شمول ما تقدم  
 لها لعظمها وكثرة شرها وانظر أى فائدة في التعوذ من فتنة المسيح بالنسبة للسائقين  
 الذين قطع بعدم ادراكهم لزمته وبجواب بان فائدة تعليم من بعدهم كما ان النبي صلى الله  
 عليه وسلم استعاذ منها تعليم الامته (قوله مغفرة من عندك) أى لا يقتضيها سبب من  
 العبد من العمل ونحوه شوبرى (قوله انك أنت الخ) انظر الى هذه التأكيدات هنا من  
 كلمة ان وضيم الفصل وتعريف الخبر باللام وصيغة المبالغة فاستخرج فوائدها  
 ان كنت على ذكر من علم المعاني والبيان شوبرى (قوله وان لا يزيد امام) معطوف  
 على قوله وان يضع يديه شيئا (قوله على قدر الخ) أى قدر ما يأتي به منها فان اطالها  
 اطالها وان خففها خففها لانه تبع لها شرح م ر شوبرى (قوله لكن يكرهه) قال م ر  
 ثم محل طلب ما زاد على الواجب ما لم يضر وقت الجمعة فان ضاف عن الزيادة عليه  
 فلا وجه عدم الاتيان بها أى الزيادة وقياس ذلك انه لو ضاقت مدة الحلف عما يسمع  
 الزيادة لم يأت بها وهو واضح في الفرض اما في النفل فينبغي ان يقال ان قصد الزيادة  
 ابطاله وعدم البقاء فيه لم يحرم لان الخروج من النفل جائز والاحرم لاشتغاله فيه  
 بعبادة فاسدة ع ش (قوله بغير رضى المأمومين) قضيته طلب الدعاء بعبادون  
 التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وترك الدعاء رأسا مكروفا وقوله فان لم يزد  
 أى المصلى على ذلك أى التشهد والصلاة على النبي وظاهر كلام الشارح انه راجع للغير  
 ونقل في شرح الروض ان هذه عبارة الام ح ل وقال بعضهم ان قوله فان لم يزد الخ  
 استشهدا على محذوف تقديره فان اقتصر على التشهد والصلاة كرهه قاله الشافعى الخ  
 (قوله عنها) أى عن التشهد الاخير والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم أى عن  
 النطق بها بالعربية اه برماوى وهذا يقتضى ان التشهد لا يجب فيه بدل بخلاف  
 الفاتحة وتوقف الشوبرى في الفرق بينهما فقال فيما روى قوله لزمته سبعة أنواع انظر التشهد  
 لم يجب بدله عند الجز كما في الفاتحة اه وأجاب شيخنا الجوهري بانه ورد انه صلى الله  
 عليه وسلم رأى رجلا قد عجز عن الفاتحة فامر به بالبدل المذكور ورأى رجلا عجز عن  
 التشهد فلم يأمره بشيء اه ثم رأيت في م ر في شرحه قال لكن ان ضاق الوقت عن تعلم  
 التشهد وأحسن ذكر آخر أتى به والاترجه اه فقد أثبت وجوب البدل تأمل (قوله  
 ولو بالسفر) وان طال ع ش (قوله فلا يجوز) أى يحرم ح ل (قوله فتعبرى الخ)  
 وجه الاولوية ان عبارة الاصل توهم بل تقتضى انه لو اخترع ذكر من عند نفسه  
 بالجمية ولم يكن مأثورا أى منقولاً عن السلف تصح صلاته مع انها تبطل لان هذا الذكر  
 مندوب قال م ر مراده بالمندوب المأثور اذا اختلف فيه اما غير المأثور بان اخترع دعاء

الرافعى عن الامام تصرى بحاقى الاولى واقتصر عليها في الروضة واشعارا في الثانية بل تبطل به صلاته  
 فتعبرى بالمأثور أولى من تعبيره بالمدوب



اوذ كراثم ترجم عنها بالعجبة في الصلاة فانه يحرم وتبطل به صلاته (قوله وسلام) عبارة  
 اصله والسلام وهي أولى لأن الابد منها وأجيب بانه نكره ليوافق ما قبله من قوله من  
 ركوع وسجود قال في محاسن الشريعة فيه معنى لطيف وهو ان الصلي كان مشغولا  
 عن الناس ثم أقبل عليهم كغائب حضر برماوى (قوله تحريم التكبير) أى تحريم  
 ما كان حلالا قبلها حلال بالتكبير وتحليل ما كان حراما فيها حاصل بالتسليم وانظروا وجه  
 الدلالة من هذا الحديث على كون السلام ركنا (قوله لتأديته معنى ما قبله) لوجود  
 الصيغة وانما هى مقبولة شرح م ر في عدم سلاما بخلاف أسـ بر الله فانه لا بعد تكبيرا  
 والحاصل انه يشترط لاجراء السلام شروط ان يأتى بالالف واللام وكاف الخطاب وميم  
 الجمع وان يسمع نفسه وان يوالى كلمته وان لا يصد به الاعلام ع ش أى وحده  
 بخلاف ما اذا قصد الاعلام والتحليل أو أطلق فانه لا يضروا بشرط أيضا ان يكون السلام  
 من قعود وان يكون مستقبل القبلة وان يأتى به بالعربية اذا كان قادرا وان لا يزيد فيه  
 زيادة تغير المعنى كان قال السلام وعليكم السلام بخلاف ما لو قال السلام التام عليكم فلا يضرب  
 كالتكبير وان لا ينقص منه ما يغير المعنى كان قال السلام عليكم أو السلم عليكم ح ف  
 قال م ر فى شرحه ولا يجزى فى السلام السلم عليكم بكسرا وله لانه يأتى بمعنى الصلح  
 كما استوجه الشيخ خلافا لاسنوى نعم ان نوى به السلام اتجه اجزاؤه لانه يأتى بمعنى  
 وقد نوى ذلك (قوله فهو سلام عليكم) كسلامي عليكم أو سلام الله عليكم أو عليكم  
 أو عليكم فان تعمد ذلك كله بطل لا مع ضمير الغيبة فلا تبطل به لانه دعاء لا خطاب  
 فيه ولا يجزئه شرح م ر (قوله لعدم وروده) أى ولانه ليس فى معنى ما ورد فلا يرد  
 ان عليكم السلام يكفى مع انه لم يرد ع ش لانه معنى ما ورد وانما الجزء فى التشهد  
 لو روده فيه شرح م ر (قوله ان تعمد) أى وخاطب ويظهر تقييده بغير الجاهل المعذور  
 كما فى م ر (قوله ورجعة الله) واما بركاته فلا تنس وان وردت من عدة طرق ح ل  
 (قوله مرتين) أى يقول ذلك مرتين وقوله لمتفاحا ل من الضمير المستتر فى يقول  
 المفرد تقرير شيخنا والالتفات بالوجه فقط لانه يشترط ان يكون صدره مستقبل القبلة  
 الى الاتيان بالميم من عليكم ح ف قال الرشيدى ملتفتا فيما أى بوجهه وهذا فى غير  
 المستلقى أما هو فمتنع عليه الالتفات لانه متى التفت خرج عن الاستقبال المستتر  
 حينئذ وبكونه مستنقيا هكذا ظهر وبه يلغز فيقال لانه اصل متى التفت للسلام بطأت  
 صلاته (قوله يميننا شمالا) وان يفصل بينهما فلو عكس كره وان أتى بهما عن يمينه  
 أو عن يساره أو تلقاء وجهه كان خلاف الأولى ح ل ولو سلم التسليم الأولى عن  
 يساره فالوجه ان يأتى بانشائية عن يساره أيضا خلافا لبعضهم لانها هيئتها المشروعة

(و) ثاني عشرها (سلام)  
 خبر مسلم تحريمها التكبير  
 وتحليلها التسليم (واقله)  
 السلام عليكم أو عكسه  
 وهو عليكم السلام لتأديته  
 معنى ما قبله لكسره مكروه وهذا  
 من زيادتي فلا يجزى نحو  
 سلام عليكم لعدم وروده بل  
 هو مبطل ان تعمد (واقله)  
 السلام عليكم ورجعة الله  
 مرتين مرة (يميناف) مرة  
 شملا لملتفتا فيما حتى يرى  
 خدته) الايمن فى الأولى  
 والايسر فى الثانية للاتباع  
 فى ذلك رراه ابن حبان وغيره  
 ويبتدى السلام فيها متوجه  
 القبلة وينتهي مع تمام الالتفات

لها وفعلها عن يمينه تغيير السنة المطلوبة فيها كما لو قطعت سبباً بنية اليمين لا يشير بغيرها  
 لان لها هيئة مطلوبة فالاشارة بها يفوت ما طلبت له من قبضها ان كانت من اليمين  
 ونشرها على الفخذين ان كانت من اليسرى ع ش (قوله ناويا السلام) أى مع التحلل  
 فانوى به مجرد السلام أو الرد من غير ملاحظة التحلل لم يكتف به لوجود الصارف  
 وحينئذ يكون هذا مستثنى من عدم وجوب نية الخروج أى فحل اجزاء السلام عند  
 الاطلاق أى غافلا عن التحلل وعدمه ما لم يكن صارف والاوجب نية التحلل  
 واستشكل أى قوله ناويا السلام الخ بانه لا معنى للنية لانه صريح لوجود الخطاب  
 والصريح لا يحتاج لنية وأجيب بان التحلل من الصلاة عارضه فاحتاج للنية لوجود  
 الصارف والمعارض بخلافه خارج الصلاة وتبعية الثانية للاولى صارف أيضاً عن ذلك  
 اه وعبارة زى ويجاب بان المسلم خارجها لم يوجد اسلامه صارف عن موضوعه فلم يحتاج  
 للنية وامامه ما يفكر به واجبا للخروج منها صارف اه وأجيب أيضاً بان محل النية قوله  
 من التفت اليه من ملائكة الخ قال الشوبرى وظاهر كلامهم انه لا يشترط نية السلام  
 الذى هو الركن أى نية معناه وهو التحلل مع ذلك أى مع نية على من ذكر ويفرق بينه  
 وبين نظائره مما اعتبر فيه فقد صارف بانه هنا لم يخرج عن مدلوله الذى هو التحلل  
 ولومع النية المذكورة وفي غيره اخراج له عن مدلوله فاحتج الى فقد الصارف ثم لا هذا  
 تأمل وعبارة ع ش على م ر انظر هل يشترط مع نية السلام على من ذكر  
 نية سلام الصلاة حتى لو نوى مجرد السلام على من ذكر أو الرد ضرر للصارف وقد  
 قالوا يشترط فقد الصارف اولا يشترط فيكون مستثنى فيه نظر والقباب الى الاشتراط  
 اميل وهو الوجه اه سم والا قرب ما مال اليه م ر من عدم الاشتراط أى اشتراط نية  
 السلام ويوجه بما قاله حجره انه لو علم من عن يمينه بسلامه عليه لم يجب عليه الرد لانه  
 لكونه مشروعا للتحلل لم يصلح للامان فكانه لم يوجد منه سلام على غيره وحيث كان  
 كذلك لم يصلح صارفاً هجر (قوله على من التفت هو اليه) ابرز الضمير لان الصلة جرت  
 على غير من هى له شوبرى ولم يبرز فى المتن مع كون الابرار واجبا لانه لا يجب فى الفعل  
 باتفاق والخلاف انما هو فى الوصف كما قاله شيخنا ح ف فى حاشية الاشمونى وقال  
 يس على الفا كى الخلاف فى الفعل أيضاً (قوله ومؤمنى انس) ولو كانوا غير مصلين  
 ولو بعدوا جداً أى الى آخر الدنيا ع ش على م ر (قوله وبكرة اليسار الخ) وقد يحرم  
 السلام الثانى عند عروض مانع عقب الاولى كحدث وخروج وقت الجمعة وخرق خف  
 وانكشفاف عورة وسقوط نجاسة غير معفو عنها عليه وهى وان لم تكن جزءاً من الصلاة  
 الا انها من توابعها ومكملاتها شرح م ر اقول وجه الحرمة فى هذه المسائل انه صار الى

(ناويا السلام على من  
 التفت) هو (اليه من  
 الملائكة ومؤمنى انس وجن)  
 أى ينويه بكرة اليمين على  
 من عن يمينه وبكرة اليسار  
 على من عن يساره

حالة لا تقبل فيها هذه الصلاة فلا تقبل ثوابها ع ش لكن لا تبطل الصلاة (قوله على من خلفه) الظاهر ان المراد من ذكر من الملائكة ومؤمني الانس والجن ح ل (قوله والاوولى اولى) لانها ركن (قوله وينوي ماموم) أى نداء وهذا حل معنى لان ماموم معطوف على الضمير المستتر في ناويا وغير الماموم هل يجب عليه الرد او لا وعدم الوجوب اوجه شورى أى وان قصد الاعلام لان المصلي غير متاهل للخطاب فيصرف للتخليل دون الامان المقصود من السلام الواجب رده كما افاده ع ش وغيره (قوله الرد) أى مع الابتداء على من لم يسلم عليه كما قالوه في من لقيه شخصان فسلم عليه أحدهما فسلم عليه ما فاصدا به الابتداء على من لم يسلم والرد على من سلم كما ذكره ع ش (قوله فينويه) أى الرد من عيني على المسلم من امام ومأموم بالتسليم الثانية بان تأخر تسليم من على عينية الثانية بعد سلام المسلم الاوولى اذ لو تقدم عليه لم يكن من هو على عينية قد سلم عليه فلا يطالب منه الرد أى وأما ابتداء فقد تقدم حكمه فالتسليم تكون للابتداء والرد ح ل والاضابط ان يقال كل مصل ينوي السلام على من لم يسلم عليه والرد على من سلم عليه مع الابتداء على من لم يسلم عليه (قوله ومن على يساره بالاوولى) واستشكل ما ذكره في من على يساره بان الامام انما يسلم عليهم بالثانية فكيف يرد عليه قبل السلام عليه ورد بان ذلك مبنى على الاصح ان الاوولى للمأموم ان يؤخر تسليمه الى فراغ الامام زى (قوله ومن خلفه الخ) بان تقدم سلامه على سلام من خلفه وامامه (قوله ياهاشاه) أى اذا تأخر سلام من خلفه عن تسليمه ولم يقل كسابقه والاوولى اولى اكتفاء بما سبق (قوله أربع ركعات) انظر وجه آتيه بالمدود وهذا دون ما قبلها ولعله للاشارة الى استواء الأربع ركعات في عدم التأكد شورى (قوله يثنون) أى الأربع في الجميع (قوله على الملائكة المقربين) ظاهره ولو غير الحفظة ولا منع منه ولعل الرقييد بالمتربين اراد به انهم مقربون بالنسبة لثبوت البشر العصمة جميعهم من المعاصي فهي صفة لازمة ع ش (قوله معهم) أى الملائكة والنبين وحيفئذ فالمراد بالمسلمين من مات والمراد ابراهيم وادعهم وادع سيدنا عليا رضى الله عنه وكرم الله وجهه علم ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم بان قال له أنا اسلم على من ذكر أوصح صلى الله عليه وسلم في سلامه فالمراد بالمسلمين من مات ويكون المراد بالمؤمنين الاحياء ويكون معطوفا على الملائكة فيكون المسلمون والمؤمنون متغايرين وقيل مترادفان ويكون المؤمنون معطوفا على المسلمين والمراد بهم الاحياء والاموات ويكون المراد بالعمية انهم في جهنم وهو الذي قرره شيخنا ح ف (قوله وخبر سمره) أى به لانه عام للفرض والنفل والاوول خاص بالنفل وأيضا فيه الرد (قوله وان تحاب)

(وينويه على من خلفه وامامه ياهاشاه) والاوولى اولى (وينوي ماموم الرد على من سلم عليه) من امام ومأموم فينويه من على عيني المسلم بالتسليم الثانية ومن خلفه على يساره بالاوولى ومن خلفه وامامه ياهاشاه والاصل في ذلك خبر على كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي قبل الظهر أربع ركعات وبعد أربع ركعات وقبل العصر أربع ركعات يفصل يثنون بالتسليم على الملائكة المقربين والنبين ومن معهم من المسلمين والمؤمنين واوه الترندي وحسنه وخبر سمره أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نرد على الامام وان تحاب

وان يسلم بعضنا على بعض  
رواه أبو داود وغيره ويسن  
للمأموم كافي التحقيق ان  
لا يسلم الا بعد فراغ الامام  
من تسليمته والتقييد بالمؤمنين  
مع ذكر سلام الامام على  
غير المقتدين امامه وخلفه  
وسلام غيره على من امامه  
وخلفه ومع ذكر رد المأموم  
على غير الامام من زيادتي  
(وسن نية خروج) من  
الصلاة بالتسليم الاولى  
خروجا من الخلاف في وجوبها  
والصريح بالسنية من  
زيادتي (و) ثالث عشرها  
ترتيب بين الاركان المتقدمة  
(كما ذكر) في عدم المشتمل  
على قرن النية بالتكبير  
وجعلها مع القراءة في القيام  
وجعل التشهد والصلاة على  
النبي صلى الله عليه وسلم  
والسلام في القعود والترتيب  
مراد فيما عدا ذلك ومنه  
الصلاة على النبي صلى الله  
عليه وسلم فانها بعد التشهد  
كما مر وعده من الاركان  
بمعنى الفروض صحيح وبمعنى  
الاجزاء فيه تغليب ودليل  
وجوبه الاتباع مع خبر صلوا  
كما ينهون في اصلي

أى تفعل ما يؤدي الى ذلك فلا يقال المحبة أمر قلبي ولا اختيار فيها وقوله وان يسلم بعضنا  
من عطف الاخص على الاعم لان ابتداء السلام من اسباب التردد وقيد بعضهم  
بالمصلين بقريظة ذكر الامام وقد يقال لاحاجة الى التقييد لان المقصود من تسليم  
بعض المصلين على بعض حاصل من التعميم ولا يضر شموله للمصلين وغيرهم مع  
(قوله ان لا يسلم الخ) ومن ثم كان الذي عن يساره ينوي الرد عليه بالاولى ويندفع  
ما قد يقال كيف ينوي الرد عليه بالاولى والامام انما ينوي السلام على من عن  
يساره بالثانية فلولا لم يفعل المأموم الذي على يساره السنة بل سلم قبل ان يسلم الامام  
الثانية نوى بالاولى السلام على الامام وينوي الرد عليه بالثانية حل (قوله والتقييد  
بالمؤمنين الخ) انما حذفه الاصل لانه معلوم من مشروعية السلام اذ غير المؤمنين  
لا يشرع لهم شوبري (قوله بالتسليم الاولى) فرع لو سلم الثانية على اعتقاده أنه أتى  
بالاولى وتبين خلافه لم يحسب وسلم التسليمين كما أتى به الوالد ويقارن ذلك حسب ما  
جالوسه بنية الاستراحة عن الجلوس بين السجدةين بان نية الصلاة لم تشمل التسليم  
الثانية لانها من لواحقها لا من نفسها ولهذا احدث بينهما لم تبطل صلاته بخلاف  
جلسة الاستراحة فان نية الصلاة شاملة لها شرح م ر (قوله وثالث عشرها) قال  
الدماميني في مثله في عبارة المغني هو بفتح الهمزة على انه مركب مع عشر وكذا الرابع  
عشر ونحوه ولا يجوز فيه الضم على الاعراب وأطال في بيانه سم على جبر (قوله ترتيب  
بين الاركان) واما الترتيب بين الاركان والسنن وبين السنن بعضها مع بعض كالترتيب  
بين قراءة الفاتحة والسورة وبين دعاء الافتتاح والتعوذ فليس ركنا وانما هو شرط  
للاعتداد فاذا قدم المتأخر لا يعتد به في تقديم السنة على الفرض كتقديم السورة على  
الفاتحة وفات المتأخر في تقديم السنة على السنة شيخنا ح ف (قوله المشتمل على  
قرن النية بالتكبير) وأشار به بقوله عرفنا به النية وقوله وجعل التشهد الخ أشار به  
بقوله وقعودهما والسلام (قوله فالترتيب مراد الخ) قال م ر بعد ما ذكر ويمكن  
ان يقال بين النية والتكبير والقيام والقراءة والجلوس والتشهد ترتيبا لكن باعتبار  
الابتداء لا باعتبار الانتهاء لانه لا بد من تقديم القيام على القراءة والجلوس على التشهد  
واستحضار النية قبل التكبير وأجيب عن الشارح بان استحضار النية قبل التكبير  
وتقديم القيام على التكبير والقراءة والجلوس على التشهد والصلاة شرط لاركن لخروجه  
عن الماهية قال ح ل ولك ان تمنع وجوب تقديم القيام على ما ذكر وكذا الجلوس بل  
يكفي مقارنة التكبير للنية والتشهد للجلوس وكذا استحضار النية اذ يكفي مقارنتها  
حرره (قوله بمعنى الفروض) حال من الاركان وكذا قوله بمعنى الاجزاء (قوله صحيح)



لان المراد بالعرض ما لا بد منه وقوله فيه تغليب أى علب ما هو جزء على ما ليس بجزء  
 واطلق على الكل اجزاء أى على قوله صحيح أى على وجه الحقيقة والا  
 فطلق الصحة ثابت على تقدير كونها بمعنى الاجزاء تأمل قال حل فيه تغليب لان الركن  
 الحقيقي انما هو القول أو الفعل الظاهر وهذا وان كان فعلا أى جعل هذا بعد هذا السكينة  
 غير ظاهرة فيه ان النية كذلك الا ان يقال لا نسلم ان الجزء الحقيقي الفعل الظاهر  
 بل الاعم اوليس المراد بالترتيب الفعل بل هو الحاصل بالمصدر وهو كون هذا بعد هذا  
 وهذا انما هو هيئة لاجزائه الحقيقية ما كان من الاقوال والافعال وان لم تكن  
 ظاهرة وليس هذا من اعلى ان بعض المشايخ وهو سم قال ما المانع من ان تكون الصلاة  
 شرعا عبارة عن مجموع الاقوال والافعال وهيئتها الواقعة هي عليها وهي الترتيب وهو  
 جزء حقيقي فلا تغليب لان صورة المركب جزء منه اه وقد يقال المانع اطباقهم في  
 تعريف الصلاة على اقتصارهم على الاقوال والافعال ولم يزد أحد الهيئة ويجاب بان  
 المراد بالاقوال والافعال في التعريف الاعم من المادية والصورية اه شيخنا ح ف  
 (قوله بتقديم ركن فعلى) أى ولو على قولى فحذف المتعلق اربانا بالعموم شوبرى  
 وحاصله ان المصلى امان يقدم فعليا على فعلى أو على قولى او قولا على قولى أو على  
 فعلى والاولان مبطلان لانها لا يخرج من هيئة الصلاة بخلاف الاخيرين اذا كان القولى  
 المتقدم غير السلام لانها لا يخرج من هيئتها وقال ق ل على الجلال قوله ركن فعلى أى  
 على فعلى ولا حاجة لقوله أو على قولى ليدخل تقديم الركوع على القراءة لان  
 البطلان فيه من حيث تقديمه على القيام الذى هو فعلى ولذا قال بعضهم لا يتصور تقديم  
 فعلى على قولى محض اه (قوله كان مى الخ) الكاف باستقصائية اذ ليس  
 لتقديم القولى غير السلام على قولى آخر غير هذه الصورة شيخنا (قوله فان تذكره  
 قبل فعله مثله) هذا اصل اول وقوله والا اجزاء الخ اصل ثان وقد فرع على الاول  
 تفريعين وهما قوله فلو علم في آخر صلاته الى قوله ثم تشهد وقوله أو علم في قيام ثانية  
 ترك سجدة الى قوله ثم يسجد وعلى الثاني أيضا تفريعين وهما قوله أو من غيرها  
 أو شئت لزمه ركعة وقوله أو في آخر رابعة الى آخر المسائل شيخنا (قوله فعله) أى  
 بعد تذكره فوراً وجوباً فان تأخر بطلت صلاته والتذكير في كلامه مثال لا قيد  
 فلو شئت أى الامام والمنفرد في ركوعه هل قرأ الفاتحة أو في سجوده هل ركع لزمه  
 القيام حالا فان مكث قليلا ليتذكر بطلت صلاته والمأموم يتابع امامه ويأتى بركعة  
 بعد سلامه م ر ع ش و عبارة حل قوله فعله أى وجوباً فوراً فان تأخر بطلت صلاته  
 فلو تذكر في سجوده ترك الركوع فعله بان يعود للقيام ويركع ولا يكفي ان يقوم

(فان تذكر ركعة ب) تقديم ركنه  
 (فعلى) هو اعم من قوله بان  
 يسجد قبل ركوعه (أو سلام)  
 من زيادتي كان ركع قبل قراءته  
 أو يسجد أو سلم قبل ركوعه  
 (بطلات) صلاته لتلاعبه  
 بخلاف تقديم قولى غير سلام  
 كان صلى على النبي صلى الله  
 عليه وسلم قبل تشهد أو تشهد  
 أو تشهد قبل السجود فيعيد  
 ما قدمه (أو وسهى فما) فعله  
 (بعد ركوعه لغو) أو وقوعه في  
 غير محله (فان تذكر) متروكة  
 (قبل فعل مثله فعله واد) أى  
 وان لم يتذكره حتى فعل مثله  
 في ركعة أخرى

واكتفاه صرف الهوى للسجود وحيث يحتاج للفرق بينه وبين ما يأتي في جلوس  
الاستراحة والجلوس للقيام فيما صلى من جلوس وفرق جبر بما قد توقف فيه اه  
فرق الشوبري بان صورة هوى السجود غير صورة هوى الركوع فلا يقوم مقامه قال  
وبهذا فارق ما لو نشهد التشهد الاخير على ظن الاول أو جلوس بين السجدة  
على ظن الاستراحة اه (قوله في ركعة أخرى) فيه انه يخرج ما لو ترك السجدة الاولى  
بان لم يطمئن ثم تذكرك في السجدة الثانية فانها تقوم مقام الاولى وقد فعل مثله  
في ركعته تأمل شوبري ويحجب بان قوله في ركعة أخرى ليس قيما (قوله اجزاه)  
ظاهره وان لاحظ كونه من الركعة الثانية مثلا لوعبارة الشوبري قوله حتى  
وفعل مثله وان أتى بالمثل بقصده المتابعة كما لو احرم منفردا وصلى ركعة ونسي منها سجدة  
ثم قام فوجد مصليا في السجود أو الاعتدال فاقنطري به وسجد معه للمتابعة فيجزيه ذلك  
وتسكن به ركعته (قوله كسجود تلاوة) ولو لقراءة آية بدلا عن الفاتحة فيما يظهر خلافا  
لأزركشي جرحه ع ش على م ر وعبارته هنا كسجود تلاوة أي أو سجود سهو بان  
استمرت غفلته حتى سجد لسهو وصد منه يقتضي السجود ثم تذكرك انه ترك شيئا من  
السجود اه (قوله لم يجزه) لعدم شمول نيته له قال شيخنا محل ذلك ما لم تذكرك حال  
سجوده للتلاوة ترك سجدة وقصد السجدة التي تركها والافيكفي سواء كان مستقلا  
أو مأموما لانه قصد ما عا عليه حال سجوده وقال شيخنا يكفي ان تذكرك حال هوى  
لسجود التلاوة وأما اذا تذكرك حال سجوده فلا يكفي لانه صرف الهوى للتلاوة فلا يكفي  
عن الهوى للسجود برماوى (قوله فلو علم) أي المنفرد أو الامام أو المأموم ع ش  
على م ر (قوله ولم يطل الفصل عرفا) ولم يطل انجاسة غير معفو عنها وان مشى قليلا  
وتحول عن القبلة زى وح ل (قوله ثم تشهد) أي وسجد للسهو حيث لم يكن مأموما  
أما هو فلا سجود عليه لان سهوه محمول على امامه ع ش (قوله أو شئت في انها من  
اخرة) أي فالشك هنا في محل المتروك مع العلم بنفس الترك فلا يغني عنه قول الشارح  
الآتى وكالعلم بترك ما ذكر الشك فيه أي في أصل الترك (قوله بالاحوط في الثانية)  
وهي الشك لان الاحوط جعلها من غير الاخيرة (قوله مثلا) راجع لقوله قيام فيشمل  
الجلوس القائم مقام القيام في حق من يصلى من جلوس وراجع أيضا لقوله ثانية أي  
أو في قيام نالته ترك سجدة من الثانية أو أربعة ترك سجدة من الثالثة (قوله جلوس)  
أي جلوسا معتدابه بان اطمأن اه ع ش ولو كان يصلى جالسا فجلوس بقصد القيام  
ثم تذكرك فالحق ان هذا الجلوس يجزيه شوبري (قوله ولو بنيت جلوسا استراحة) فيه  
ان الجلوس اذا كان بنيت جلوسا استراحة كيف يقوم مقام الجلوس الواجب

(اجزاه) عن متروكه  
(وتذكرك الباقي) من صلاته  
فهم ان لم يكن المثل من الصلاة  
كسجود تلاوة لم يجزه (فلو علم  
في آخر صلاته) أو بعد سلامه  
ول يطل الفصل (ترك سجدة  
من) ركعة (أخرة سجدت  
تشهد) لوقوع تشهده قبل محله  
(أو من غيرها أو شئت) في انها  
من آخره أو من غيرها (لزمه  
ركعة) فيها لان الناقصة  
كملت بسجدة من التي بعدها  
ولغني باقيها في الاولى وأخذنا  
بالاحوط في الثانية (أو علم في  
قيام ثانية) مثلا (ترك سجدة)  
من الاولى (فان كان جلوس  
بعد سجدة) التي فعلها ولو بنيت  
جلوسا استراحة

مع انه تقدم انه يشترط ان لا يقصد بالركن غيره فقط وهذا قصد الغير فقط وهو جالس  
الاستراحة وأجيب بان الشرط المذكور في غير المعذور نظيره ما ذكره في من تشهد  
التشهد الاخير على ظن انه الاول فانه يكفي لانه معذور في قصده وقد شملت ما فعله  
نية الصلاة بخلاف من ركع أو رفع فرعا من شيء أو سجد للتلاوة فلم تشملها (قوله سجد  
من قيامه) ولا يضر جالسه حيثئذ كما لو قدم من اعتدله قدر عدة الاستراحة ثم سجد  
أو قدم من سجود التلاوة للاستراحة قبل قيامه فلا تبطل بها الصلاة لانها معهودة فيها  
غير ركن بخلاف زيادة نحو الركوع فانه لم يعد فيها الا ركنا فكان تأثيره في تغيير نظامها  
اشتد شوبرى (قوله رباعية نسبة الى رباع) المدلول عن أربع وانما قيد بالرباعية لان  
الاحوال الانية لا تأتي في غير هازي (قوله وجب ركعتان) وذهب جمع من المتأخرين  
الى ان الواجب في المسئلة الثانية وهي ترك ثلاث سجدة وركعتان لا ركعتان فقط  
لاحتمال ان يكون المتروك السجدة الاولى من الركعة الاولى والثانية من الثانية  
وانثانية من الرابعة فالحاصل من الاولى والثانية والثالثة من الاولى لقيامها مقام  
السجدة الاولى ركعة الاسجدة لان ترك أولى الاولى يلغى جلوسها لان الجلوس لا يعتد  
به الا اذا سببه سجود وحيثئذ يلغو السجود الاول من الثانية لانه لا جلوس قبله فالثانية  
لم يحصل منها الا الجلوس بين السجدين فتمت الاولى بالسجدة الاولى من الثالثة وبلغوا  
باقيا والحاصل من الرابعة سجدة فليسجد الثانية ثم يأتي بركتين حل وسياقي جوابه  
وعبارة زى وصوب الاسنوي ومن تبعه ان الاسنوي زومها مع سجدة وان الاول خيال  
باطل لان الاسنوي قد مر المتروك أولى الاولى وثانية الثانية وواحدة من الرابعة فتركه  
أولى الاولى يلغى الجلوس لانه لم يسبقه سجود فيبقى عليه منها الجلوس والسجدة  
الثانية لقيام الثانية مقام الاولى وحيثئذ فيتعذر قيام أولى الثانية مقام ثانية الاولى  
لما تقرر انه لا جلوس قبل انعم بعدها جلوس التشهد وهو يقوم مقام الجلوس بين  
السجدين فحصل له من الركعتين ركعة الاسجدة فتكمل بواحدة من الثالثة وبلغوا  
باقيا والرابعة ترك منها سجدة فيسجد هاتفتصيرها الركعة الثانية ويأتي بركتين  
اه وما ذكره هو الخيال كما بينه الفسائي وغيره لانا ما ذكره خلاف الفرض لحصرهم  
المتروك حسا وشرعا في ثلاث وهذا فيه ترك رابع هو الجلوس (قوله فتجبران الخ)  
الاولى بسجدة من الثانية وتجبران الثالثة بسجدة من الرابعة (قوله ركعة أخرى) أى  
من الثانية أو الرابعة (قوله اذا الاولى تتم بسجدة من الثانية) وهي السجدة الباقية  
منها والثالثة وبلغوا باقيا وكتب أيضا أى السجدة الباقية من الثانية وواحدة من  
سجدة الثالثة وأما لو جعل المتروك واحدة من الاولى واثنتين من الثانية وواحدة من

(سجد) من قيامه اكفاء  
يجلوسه (والا) أى وان لم يكن  
جلوس بعد سجدة (فليجلس  
مطمئنا) لياق بالركن بهيئته  
(ثم يسجد أو) علم (في آخر  
رباعية ترك سجدة ثنتين أو ثلاث  
جهل محلها) أى الخمس فيهما  
(وجب ركعتان) أخذا  
بالاسنوي وهو في المسئلة  
الاولى ترك سجدة من الركعة  
الاولى وسجدة من الثالثة  
فتجبران بالثانية والرابعة  
وبلغوا باقيا وفي المسئلة  
الثانية ترك ذلك وسجدة  
من ركعة أخرى (أو أربع)  
جهل محلها (فمسجدة) تجب  
(ثم ركعتان) لاحتمال انه ترك  
سجدة من الاولى وسجدة  
من الثانية وسجدة من الرابعة  
فالحاصل له ركعتان الاسجدة  
اذا الاولى تتم بسجدة من  
الثانية والثالثة والرابعة  
ناقصة سجدة فيتمها ويأتي  
بركتين (أو خمس أو ست)  
جهل محلها

الثالثة لزم ركعتان فقط وذهب جمع في هذه الى وجوب ثلاث ركعات لاحتمال ان يكون المتروك السجدة الاولى من الاولى والثانية من الثانية والسجدة من الثالثة اذا حصل له من الاولى والثانية ركعة الاسجدة كما علمت فتم سجدة من الرابعة وياغبوا فيها ح ل وسيأتي جوابه (قوله فتلا ثلاث) وذهب أولئك الجمع في الثانية وهي ترك الست الى وجوب ثلاث ركعات وسجدة لاحتمال انه ترك السجدة الاولى من الاولى والثانية من الثانية وثنتين من الثالثة وثنتين من الرابعة لان الحاصل له من الاولى والثانية ركعة الاسجدة ورد على أولئك الجمع بان ما ذكره خلاف كلام الاصحاب لان كلامهم مفروض في من علم اتيانه بالجلسات المحسوبة المعتد بها وانما ترك السجود فقط وحيثما ساء التقادير ما ذكره الاصحاب وكلامهم مفروض في من قال تركت السجود دون الجالس المعتد به وما ذكره أولئك في من لم يعلم هل أتى بالجلسات المعتد بها ولا ح ل (قوله وفي ثمان سجدة) لم يقل جهل محلها لعدم تاقية وفيه انه يمكن الجهل فيها أيضا كان اقتدى بالامام وهو في الاعتدال فانه يسجد معه سجدتين ولا تحسبان له فيمكن ان تنهم الثمانية في العشرة ويجهل محلها شيئا وكذلك يحصل الجهل اذا سجد للسهو (قوله ويتصور) نبه عليه لكونه خفيا وقال ق ل دفع لما يتوهم من انه اذا لم يسجد لم يتصور الشك أو الجهل فتأمل (قوله وكالعلم الخ) راجع لاول التفاريغ وهو قوله فلو علم في آخر صلاته الخ (قوله على المختار عنده) أي عند النووي ح ل فهو معلوم من المقام وعبرة الاصل قيل يكره تغميض عينه وعندى لا يكره ان لم يخف ضررا اه قال ع ش أي ولكنه خلاف الاولى اه وقال ق ل انه مباح ويؤيد كلام ع ش قول المصنف وسن اقامة نظر الخ وقد يجب اذا كان المرأيا امامه صفوفًا وقديس كان صلى الحائط مزوق ونحوه مما يشوش فكره شرح م ر (قوله وسن اقامة الخ) قدم هذا في المنهاج على كراهة التغميض وما هنا انسب لانه بين به نفي الكراهة التي قيل بها فيصدق ذلك بكونه مباحا فترقى الى ما يفيد انه خلاف الاولى وان السنة النظر الى موضع سجوده ع ش ولو كان أعشى أو في ظلمة سن ان يكون حاله حالة الناظر لمحل سجوده ويستثنى ما لو كان في محل سجوده صورته فلا ينظر اليه ح ل (قوله نظر محل سجوده) بالاضافة وعدمها شوبرى أي من ابداء التكرم الى آخر صلاته ع ش ولو كان يصلي في الكعبة أو خلف نبي أو على جنازة خلافا لما قال انه في هذه الصور ينظر للكعبة والاني وللجنازة ح ل (قوله أقرب الى الخشوع) أي من حيث جمع النظر في مكان واحد وموضع السجود أشرف واسهل اه برماوى وسن أيضا لمن في صلاة الخوف والعدو امامه نظره الى جهته لئلا يبعثه شرح م ر

(فتلا ثلاث) أي ثلاث ركعات لاحتمال انه في الخمس ترك سجدتين من الاولى وسجدة من الثانية وسجدة من الثالثة فتم الاولى بسجدتين من الثالثة والرابعة وانه في الست ترك سجدتين من كل من ثلاث ركعات (أو سبع) جهل محلها (سجدة ثم ثلاث) أي ثلاث ركعات لان الحاصل له ركعة الاسجدة وفي ثمان سجدة تجب سجدتان وثلاث ركعات ويتصور ترك ظمًا نية أو يسجد على عامة وكالعلم يترك ما ذكر الشك فيه (ولا يكره) على المختار عنده (تغميض عينه ان لم يخف) منه (ضررا) اذ لم يرد فيه نهى فان خافه كره (وسن اقامة نظر محل سجوده) لانها اقرب الى الخشوع نعم يسن كافي المجموع في التشهدان لا يجاوز بصره



(قوله اشارته) أي على اشارته أي ما دامت مرتفعة والاندب نظر على السجود شرح  
 م ر فلو قطعت نظر على سجوده لا عمل قطعها شوي رى (قوله وهو حضور القلب) بان  
 لا يحضر فيه غير ما هو فيه وقوله وسكون الجوارح بان لا يبعث بها أو الخشوع عبارة عن  
 مجموع الأمرين وقيل خاص بالقلب وقيل بالجوارح وهذا الثالث واضح لقوله بعد وفراغ  
 قلب ح ل وعبارة حج وظاهر ان هذا أي الثالث مراده لقوله بعد وفراغ قلب الا ان يجعل  
 ذلك سبباً له ولهذا خصه بحالة الدخول وقد ورد ان من خشع في صلاته وجبت له الجنة  
 وخرج من دنوبه كيوم ولدته أمه شرح م ر و ق ل (قوله أي تأملها) والظاهر  
 ان المراد بالتأمل ادراك معناه ولو بوجه ومن الوجه الكافي ان يتصور ان في التسبيح  
 والتحميد ونحوهما تعظيماً لله أو ثناء عليه فلا يثاب على الذكر الا ان عرف معناه  
 ولو اجمالاً بخلاف القرآن فانه يثاب عليه مطلقاً لانه متعب بتلاوته اه ع ش على م ر  
 (قوله قاموا كسالى) الكسل الفتور عن الشيء والتواني وهو ضد النشاط شرح م ر  
 (قوله وفراغ قلب) قد يقال المراد قبل الدخول في الصلاة وحيفئذ ينبغي ان يقرأ بالجر  
 عطفاً على نشاط ليكون سيد الخشوع في الصلاة وقوله من الشواغل وان لم تكن دينية  
 وفي كلام ابن الرفعة ولا بأس بالتفكير في أمور الآخرة ح ل وفي شرح م ر ان التفكير  
 في غير الصلاة التي هو فيها مكروه حتى في أمور الآخرة كالجنة والنار وان قرأ بالرفع  
 أفاد طلب فراغ القلب في دوام صلاته ولكن يغني عنه حضور القلب المتقدم في تفسير  
 الخشوع وقوله وقبض يمين ككوع يساره والحكمة في جعلها تحت صدره ان يكونا  
 فوق أشرف الاعضاء وهو القلب فانه تحت الصدر مما يلي الجانب الايسر والعادة ان  
 من احتفظ على شيء جعل يديه عليه شرح م ر (قوله ورسخها) بالنصب عطف على  
 كوع وهو بالسين ان فصع من الصاد وقوله تحت صدره حال من اليمين واليسار والحكمة  
 ارشاد المصلي الى حفظ قلبه عن الخواطر لان وضع اليد كذلك يجاذبه والعادة ان  
 من احتفظ بشيء أمسكه بيده م ر و حجر اه (قوله فلا بأس) معتمد أي لا اعتراض  
 عليه والافلسنة ما تقدم ع ش (قوله الذي يلي ايهام اليد) أي يلي أصل الابهام  
 (قوله مفصل) بفتح الميم وكسر الصاد واما العكس فهو اسم اللسان ع ش ويسمى أي  
 المفصل المذكور بالزند قال في المختار الزند موصل طرف الذراع في الكف وهما زندان  
 الكوع والكوع وسوع واما البوع فهو العظم الذي يلي ايهام الرجل م ر واما الكرسوع  
 فهو العظم الذي يلي خنصر اليد وقد نظم ذلك بعضهم فقال

وعظم يلى الابهام كوع وما يلى \* تخصره الكرسوع والرسغ ما وسط  
 وعظم يلى ايهام رجل ملقب \* بسوع فخذ بالعلم واحذر من الغلط

اشارته لحديث فيه (وخشوع)  
 وهو حضور القلب وسكون  
 الجوارح لانه قد أفلح المؤمنون  
 (وتدبر قراءة) أي تأملها قال  
 تعالى كتاب أنزلناه اليك  
 مبارك ليديره آياته (و) تدبر  
 (ذكر) قياساً على القراءة  
 (ودخول صلاته بنشاط)  
 للزم على ضد ذلك قال تعالى  
 واذا قاموا الى الصلاة قاموا  
 كسالى (وفراغ قلب) من  
 الشواغل لانه أقرب الى  
 الخشوع (وقبض) في قيام  
 أو بدله (يمين كوع يسار)  
 وبعض ساعدها ورسخها  
 (تحت صدره) فوق سترته  
 للاتباع روى بعضه مسلم  
 وبعضه ابن خزيمة والباقى  
 أبو داود وقيل يتخير بين بسط  
 اصابع اليمنى في عرض المفصل  
 وبين نشرها صوب الساعد  
 والقصد من القبض المذكور  
 تسكين اليدين فان ارسلها  
 ولم يبعث فلا بأس نص عليه  
 في الام والكوع وهو من  
 زياد في العظم الذي يلي ايهام  
 اليد والرسغ المفصل بين الكف  
 والساعد (وذ كر ودعاء)  
 وهو من زيادتي

أى فخذ قولاً متبساً بالعلم فاللباء للملابسة اه ع ش (قوله بعدها) افهم قوله  
بعدها ولم يقل عقبها انه لا يضر الفصل بالراتبة وهو كذلك وتردد فيه ع ش على م ر  
واستقرب الضرر لطول الفصل فعلى الاول لو كان يصلى صلاة الجمع فيؤخر ذكر  
الاولى الى الفراغ من الثانية وأكمل منه ان يأتى لكل صلاة ذكر ودعاء شيخنا ح ف  
(قوله اذا سلم منها قال الخ) ظاهره انه كان يقوله مرة واحدة وانه خلف الصلوات الخمس  
وفي سم على حجر كان صلى الله عليه وسلم اذا صلى الصبح جلس حتى تطلع الشمس  
واستدل في الخادم بخبر من قال في دبر صلاة الفجر وهو ان رجلاً لا اله الا الله وحده  
لا شريك له الخ ثم قال ويأتى مثله في المغرب والعصر لورود ذلك فيها اه وفي متن  
الجامع الصغير ما نصه اذا صليت صلاة الغرض فقولوا عقب كل صلاة عشر مرات لا اله  
الا الله وحده الخ قال يكتب له من الاجر كمن اعتق رقبة وأقوه المناوى وعليه فينبغي  
تقديمها على التسبيحات لحث الشارع عليهم سابقه قوله وهو ان رجلاً ع ش (قوله  
ولا ينفع ذا الجدم منك الجدم) بفتح الجيم فيها أشهر من كسرها وظاهر كلام النووي في  
شرح مسلم ان ذلك متعلق بالجدم والمراد الجدم الذي لا ينفع لان الاخرى نافع وقال العلامة  
ابن دقيق العيد منكم متعلق بيمينه لا حال من الجدم لانه اذا ذلك نافع وضمن ينفع معنى  
يمنع أو ما يقاربه وعليه فالمنع لا يمنع منكم حظاً فيبوا كان أو أخروياً وهو حسن  
دقيق شرح الاعلام شوبرى (قوله دبر كل صلاة) مقتضى الحديث ان الذي ذكر المذكور  
يقال عند الفراغ من الصلاة قلوة خذ ذلك عن الفراغ من الصلاة فان كان يسيراً بحيث  
لا يدهم عرضاً أركاناً سبلاً أو متداخلاً بما ورد أيضاً بعد كل صلاة كآية الكرسي  
فلا يضر وظاهر قوله كل صلاة يشمل الواجب والنفل لكن حمله أكثر العلماء على  
الغرض بدليل التقييده في حديث آخر اه زى باختصار (قوله ثلاثاً وثلاثين) الذي  
اعتمده جمع من شيوخنا حصول هذا الثواب المذكور اذا زاد على الثلاثة وثلاثين  
في المواضع الثلاثة فيكون الشرط في حصوله عدم النقص عن ذلك ع ش على م ر  
(قوله زبد البصر) هو ما يرى على وجهه عند ضرب الامواج اه اج على التحرير وقال  
شيخنا ح ف الزبد يطلق على معان والمراد به هنا الماء أى ولو كانت مثل ماء البحر  
في الكثرة وما ذكره ح ف مذكور في القاموس وعليه فالمراد بالبحر الحمرة (قوله  
اذا انصرف) أى خرج من صلاته منها ع ش (قوله جوف الليل بان سلم) منصوب  
على نزع الحافض أى الدعاء في جوف الليل ويجوز رفعه على انه خبر مبتدأ محذوف  
أى هو جوف الليل وعليه فيقدر في السؤال مضاف محذوف أى وقت الدعاء  
اسمع قال جوف الليل أى هو أى الوقت جوف الليل ع ش بايضاح (قوله منها)

(بعدها) أى الصلاة كان  
صلى الله عليه وسلم اذا سلم  
منها قال لا اله الا الله وحده  
لا شريك له له الملك وله الحمد  
وهو على كل شيء قدير اللهم  
لا مانع لما اعطيت ولا معسر  
لما منعت ولا ينفع ذا الجدم  
منك الجدم رواه الشيخان وقال  
صلى الله عليه وسلم من سجد  
الله دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين  
وحمد الله ثلاثاً وثلاثين وكبر  
الله ثلاثاً وثلاثين ثم قال تمام  
المائة لا اله الا الله وحده الى  
قوله قد بر غفرت خطايا  
وان كانت مثل زبد البحر وكان  
صلى الله عليه وسلم اذا انصرف  
من صلاته استغفر الله ثلاثاً  
وقال اللهم أنت السلام ومنك  
السلام تباركت يا ذا الجلال  
والاكرام رواهما مسلم وسئل  
النبي صلى الله عليه وسلم أى  
الدعاء اسمع أى اقرب الى  
الاجابة قال جوف الليل  
ودبر الصلوات المكتوبات  
رواه الترمذى ويكون كل منهما  
سراً لكن يهربهما

امام يريد تعاليم مأمومين فاذا  
 قتلوا السر (وانتقال للصلاة  
 من محل آخر) تكثير المواضع  
 السجود فانها تشهد له وتعبيري  
 بذلك اعم من قوله وان يقتل  
 للنقل من موضع فرضه قال  
 في المجموع وغيره فان لم ينتقل  
 فليقتل به كلام انسان  
 (و) انتقاله (لنقل في بيته  
 افضل) لخبر الصحابي صلوا  
 اهل الناس في بيوتكم فان  
 افضل الصلاة صلاة المرأة  
 في بيته الا المكتوبة ويستثنى  
 نقل يوم الجمعة قبلها وركعتا  
 الطواف وركعتا الاحرام  
 حيث كان في الميقات مسجد  
 وزيد عليها صور ذكرتها  
 في شرح الروض (ومكت  
 رجال لينصرف غيرهم) من  
 نساء وخنثائي لا تباع في  
 النساء رواه البخاري وقيس  
 بن الخنثائي وذكرهم من  
 زيادتي والقياس مكثهم  
 لينصرفن وانصرانهم بعدهن  
 فرادى وهذا أولى من قول  
 المهات والقياس استعجاب  
 انصرانهم فرادى اما قبل  
 النساء أو بعدهن (وانصراف  
 جهة حاجة) له أي جهة كانت

أي الذكروا الدعاء (قوله امام) ليس بقيد (قوله وانتقال) لكن المتجه كما في المهمات  
 في النافلة المتقدمة ما يشعر به كلامهم من عدم الانتقال لان المصلي مأمور بالمبادرة  
 للصلاة الاولى وفي الانتقال بعد استقرار الصفوف مشقة خصوصاً مع كثرة الصفوف  
 كالمسجدة اه فعلم ان محل استعجاب الانتقال ما لم يعارضه شيء آخر شرح م وقال  
 ع ش عليه قوله أيضاً وانتقال ولو في الاثناء لا يقال الفعل لا يناسب الصلاة بل يطلب  
 تركه فيها لا نأقول ليس هذا على الاطلاق الا ترى انه يطلب منه دفع المار وقتل  
 نحو الحية التي مرت بين يديه وان أدى لفعل خفيف سم (قوله بكلام انسان) أي للنهي  
 عن وصل صلاة بصلاة أخرى الا بعد كلام أو خروج برماوى (قوله وانتقاله لنقل الخ)  
 لا تسن فيه الجماعة ولا فرق في ذلك بين المسجد الحرام ومسجد المدينة والاقصى  
 والمعجور وغيرهما ولا بين الليل والنهار لعموم الحديث ولكونه ابعده عن الرياء ولا يلزم من  
 كثرة الدواب التفضيل شرح م ر وسواء كان المسجد خالياً أو من الرياء أو لا لان العلة  
 ليست خوف الرياء فقط بل مع النظر الى عود بركة الصلاة في منزله برماوى (قوله نقل  
 يوم الجمعة) أي سنتها القبلية واما والبعدية ففعلها البيت افضل ع ش على م ر وفي  
 ق ل على الجلال ان مثل قبلية الجمعة كل رتبة متقدمة دخل وقتها وهو في المسجد  
 (قوله صور) ذكرتها في شرح الروض قال الزركشي وصلاة النخعي وصلاة الاستسحارة  
 وصلاة منشيء السفر والقادم منه والمساكن في المسجد لا اعتكاف أو تعلم أو تعليم  
 والخائف فوت الرتبة وقد نظم ذلك شيخنا ط ب فقال

صلاة قتل في البيوت افضل \* الا الذي جماعة يحصل  
 وسنة الاحرام والطواف \* ونقل جالس لا اعتكاف  
 ونحو مكته لاجاء البقعة \* كذا النخعي ونقل يوم الجمعة  
 وخائف الفوات بالتأخر \* وقادم ونشئ للسفر  
 ولا استسحارة ولا قبلية \* لمغرب ولا كذا البعدية

اه سم ع ش (قوله لينصرف غيرهم) وسن لا غير الانصراف عقب سلام الامام شرح  
 م ر (قوله لا تباع في النساء) ولان الاختلاط بهن مظنة الفساد شرح م ر (قوله  
 مكثهم) أي الخنثائي لينصرفن أي النساء (قوله والقياس مكثهم) أي القياس على  
 ما سيأتي في النكاح في نظر الخنثي والنظر اليه قاله الشوبري وعبارة الشارح في كتاب  
 النكاح (فرع) المشكل يحتاج في نظره والنظر اليه فيجعل مع النساء رجلاً ومع الرجال  
 امرأة كما صححه في الروضة واصلها (قوله وانصراف لجهة حاجة) لعل المراد من موضع  
 صلاته لا الانصراف من المسجد بان خرج واراد الوجه حيث شوبري (قوله

(والإيمين) بلجرأى وان لم يكن للمصلي حاجة فينصرف بجهة يمينه لأنها أفضل (وتنقضي قدوة بسلام امام) التسليم الأولى لخروجه من الصلاة بها فلو سلم المأموم قبلها عامدا بطلت صلاته ان لم ينو المفارقة (فلما موم) موافق (ان يشتغل بدعاء ونحوه) كسجود سهو لا تقطاع القدوة (ثم يسلم) وله ان يسلم في الحال اما المسبوق فان كان جلوسه مع الامام في محل تشهد الاول فكذلك مع كراهة تطويله والانيقوم فور ابد التسليم الثانية فان قعد عامدا عالما بالتحريم بطلت صلاته (ولو اقتصر امامه على تسليمه سلم) هو (ثنتين) احراز الفضيلة الثانية وخروجه عن متابعتة بالاولى بخلاف التشهد الاول لو تركه امامه لا ياتي به لوجوب متابعتة قبل السلام (ولو مكث) بعدها لذكر ودعاء (فلا فضل جعل يمينه اليهم) ويساره الى المحراب للاتباع رواء مسلم وهذا من زيادتي وصرح به في المجموع وغيره

\*(باب) بالتنوين

(شروط الصلاة) جمع شرط بالاسكان وهو لغة

والإيمين) قال الاسنوي وينافيه انه يسن في كل عبادة الذهاب في طريق والرجوع في أخرى اه ومحاب بمحمله على ما اذا أمكنه مع التيامن ان يرجع في طريق غير الاولى والا راى مصلحة العود في أخرى لان الفائدة فيها شهادة الطريقين له أكثر اه حجر شورى وهذا يقتضي ان المراد الانصراف من المسجد فينا في ما قرره أولا من ان المراد الانصراف من مكان الصلاة الى مكان آخر ولو في اثناء المسجد وهو الذي قرره شيخنا (قوله وتنقضي قدوة) أي هذا اليتى عليه قوله فلما موم ح ل والانحمله في القدوة (قوله فلما موم) ويؤخذ منه ان الافضل الموافقة شورى وفي ع ش على م ر ينبغي ان تسليمه عقبه أولى حيث أتى بالذ كر المطلوب والابان اسرع الامام فلما موم الاتيان به (قوله فكذلك) أي له ان يشتغل بدعاء ونحوه وقوله فان قعد أي قدرا زائدا على الطمأنينة شرح م ر ع ش وهذا هو المعتمد وان وقع في بعض نسخ م ر انه لا يضر تطويل قعوده بقدر جلسة الاستراحة وتقدم ان ضابطها قدر الذ كر الوارد في الجلوس بين السجدين وهذه النسخة رجعت عنها وان اعتمد عليها بعض الحواشي ح ف لان ضابط جلسة الاستراحة المذكور عن حجر واما عند م ر فيطيلها ما شاء واستشكل بما في شرح م ر والذي نقله عنه ع ش بأن قعوده حيث ذ كر في محل جلوس الاستراحة وتقدم ان تطويلها عنده لا يضر مطلقا وأجيب بأن جلسة الاستراحة غير مطلوبة هنا كما قاله البرماوى لانها اذا تطلب بعد سجدة ثانية يقوم عنها وهو نامطوب منه القعود لاجل متابعة الامام في التشهد (قوله ويساره الى المحراب) أي ولو في الدعاء ومحلها في غير محراب النبي صلى الله عليه وسلم أما هو فيجعل يمينه اليه تأديا معه صلى الله عليه وسلم اه زى

\*(باب بالتنوين)\*

انما آخر هذا الباب عن الاركان مع ان الشروط خارجة عن المساهية فهي مقدمة على الاركان طبعاً لان الاركان متوقفة عليها شرعاً فـ كان المناسب تقديمها أى الشروط عليها أى الاركان وضعا وأجيب بأن الشروط لما كانت مشتملة على الموانع للصلاة والموانع لا تعرف الا بمعرفة الاركان اخرها اه ح ف قال م ر لا يقال الشرط يتقدم على الصلاة ويجب استمراره فيها فكان المناسب تقديم هذا الباب على الذى قبله لاننا نقول لما اشتمل على موانعها ولا تكون الا بعد ان عقادها حسن تأخير اه لكن هذا الجواب انما يناسب منيع المنهاج حيث ذ كر الموانع في باب الشروط وعقد لما فصلنا فقال فصل تبطل بالنطق الخ ولا يناسب منيع المنهاج لانه لم يذ كر الموانع هنا صريحا وانما ذ كر انتفاءها وعده من الشروط ومعلوم ان المراد بانتفاءها عدها وان لم

يكن



يكن بعد وجود وعدمها هذا المعنى لا يتوقف على انعقاد الصلاة فالأمر على المنهج  
 باق (قوله تعليق امر الخ) فقد علق هنا صحة الصلاة على وجود شرائطها فكأنه يقول  
 إذا وجدت الشروط صحت الصلاة كالعلاقة بين الإنسان وطلاق زوجته على دخول الدار  
 اه زى وقضية هذا أن التعليق بل ولا يسمى شرطا وفي العربية خلافه شريطة أى  
 لأنها حرف شرط فى ماضى (قوله ويبرعنه) أى لغة بالزام الشئ والتزام أى معا  
 وظاهر أن هذا يشمل كل واجب كالصلاة قال ع ش أى وليس معناه العلامة  
 فانها ليست معنى الشرط بالسكون وانما هى معنى الشرط بفتح الراء كذا صرح به  
 الشارح فى غير هذا الكتاب وعبارة م ر الشروط جمع شرط بسكون الراء وهو  
 لغة العلامة ومنه اشراط الساعة أى علاماتها هذا والمشهور أن قال الشيخ أى  
 فى شرح الروض الشرط بالسكون الزام الشئ والتزامه لا العلامة وأن عبر به بعضهم  
 فانها انما هى معنى الشرط بفتح الاء فلهذا بحسب ما فهمه من كلامهم ولم أره لغيره  
 اه وعبارة ح ل قوله بالزام الشئ أى من جهة الشارط والالتزام من جهة  
 المشروط عليه فالشارع مثلا علق صحة الصلاة على ما سيذكر من الشروط كأنه  
 قال اذا وجدت هذه الشروط صحت الصلاة فالزم المكاف اذا اراد الدخول فى الصلاة  
 ان يكون بذلك والمكاف التزم ذلك (قوله ما يلزم) أى خارج عن المساهية  
 يلزم الخ فلا يدخل فى التعريف الركن لانه داخل فى المساهية (قوله يلزم من عدمه  
 العدم) خرج به المانع وقوله ولا يلزم من وجوده وجود خرج السبب وقوله ولا عدم  
 خرج المانع بالنظر لطرفه الاول وهو ما يلزم من وجوده العدم وخروجه أولا بالنظر  
 لطرفه الثانى وهو لا يلزم من عدمه وجود ولا عدم قال بعضهم ولا حاجة لقوله لذاته  
 لان لزوم الوجود فى اقتران الشرط بالسبب ولزوم العدم فى اقترانه بالمانع انما هو لوجود  
 السبب فى الاول والمانع فى الثانى لالذات الشرط كما فى حواشى جمع المجموع وهو  
 قيد لا دخال الشرط المقترن بالسبب أو المانع الاول كحولان الحول مع ملك النصاب  
 والثانى كحولاه المقترن بملك النصاب مع الدين على القول بأنه مانع من وجوب  
 الزكاة قال ع ش قوله لذاته راجع لكل من قوله ما يلزم من عدمه العدم وقوله  
 ولا يلزم من وجوده الخ (قوله فشرط الخ) بين به معنى ما فى الترجمة أى اذا أردت  
 بيان الشروط المبوبة لها فهى ما يتوقف عليها صحة الصلاة الخ والتعريف الاول عام  
 لكل شرط وما عبارة عن خارج المساهية فيخرج الركن فقوله وليست منها  
 مستدرك على تفسير ما عدا ذكر كما اشار له ع ش والضمير فى ليست عائدا على ما لان  
 معناها أمور خارجة عن المساهية وان فسرهابا أمور فقط أحتج لقوله وليست منها

تعليق أمر بامر كل منها فى  
 المستقبل ويعبر عنه بالزام  
 للشئ والتزامه واصطلاحا  
 ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم  
 من وجوده وجود ولا عدم  
 لذاته فشرط الصلاة  
 ما يتوقف عليها صحة  
 الصلاة وليست منها وهى  
 تسعة

(قوله بالا كفاءة عن الاسلام الخ) والالكانت عشرة وانما اكتفى به لان طهر  
الحدث يستلزمه وفيه ان الشرط انما هو ككون الانسان متطهرا وهذا قد يتصف به  
الكافر كمن توضأ ثم ارتد فانما الحكم ببقاء طهره ويمكن ان يجاب بان المراد بطهر الحدث  
التطهير بالفعل وهو يلزمه الاسلام وليس المراد به التطهر حتى يرد ما ذكره ح ل  
وفيه ان الشرط كونه متطهرا لا ان تطهيره بالفعل تأمل وقوله ويجعل انتفاء المانع شرطا  
والالكانت ستة وال في المانع للجنس أى يجعل انتفاء الموانع شروطا وقد عددها  
ثلاثة بعد اذ هي انتفاءات ثلاثة فهي شروط ثلاثة اولها ترك المعاق ثانياها ترك زيادة  
ركن فعلى عدم ترك فعل فحش أو كثر من غير جنسها وثالثها ترك مفطروا كل كثير  
او با كراه كامل (قوله تجوزا) أى لان مفهوم الشرط وجودى ومفهوم المانع عدمى  
هذا ما ظهر بعد التوقف والسؤال من الناس اه زى وقوله ومفهوم المانع أى انتفاء  
المانع لان الكلام فى انتفائه لاقية والافهوى المانع وجودى لانه الوصف الظاهر  
المنضبط المعرف نقيض الحكم وقوله تجوزا أى مجازا بالاستعارة المصرحة حيث شبه  
انتفاء المانع بالشرط فى توقف صحة الصلاة على كل منهما واستعير لفظ الشرط لانتفاء  
المانع (قوله على ما فى المجموع) متعلق بمحذوف أى بناء على ما فى المجموع من عدم عدم  
شرطا شيخنا (قوله على ما مال اليه الراعى) أى من عدم الموانع أى انتفائها شروطا  
حقيقة لانه لا يشترط كون الشرط وجوديا (قوله احدها) كتب العلامة الشوبرى  
مانعه شروط الصلاة مبتدأ خبره محذوف تقديره تسعة وقوله وهى تسعة بيان له أى  
دليل عليه وليس خبر لانه قرن بالواو والجملة الخبرية لا تقترب منها وليس الخبر وقوله  
معرفة وقت الخ لانه قدر له مبتدأ وهو قوله احدها الخ وليس قوله جمع شرط خبره  
لانه لا دليل عليه بل هو خبر لمبتدأ محذوف تقديره هى جمع شرط ح ف وانظر حكمة  
تفسير اعراب المتن عما كان متبادرا منه فتأمل اه أقول ويمكن الجواب بانه انما فعل ذلك  
دفع لما اورد على مثل عبارته مما اخبر فيه بتمنا طفات عن جمع من انه لا يصح الاخبار  
بواحد منها لعدم التطابق بين المبتدأ والخبر لانه اذا قيل هنا معرفة وقت خبر وما بعده  
محذوف عليه لم يستقم وأجيب عنه بانه يعتبر العطف سابقا على الربط فيقدر المعرفة  
وما بعدها الى آخر التسعة متقدما ثم يوقع الربط بينها وبين المبتدأ او اورد عليه ان كل  
واحد من المنعطفات حينئذ جزء من الخبر والجزء لا اعراب له فتبقى الكلمات كالاسماء  
قبل التركيب ليس لها حركة مخصوصة بنطق بها فيه وأجيب عنه بانها اعرابت  
باعراب الجملة مجازا باعطاء ما للكل لاجزائه فخلص الشارح من ذلك بما فعله لكن فيما  
ذكره الشوبرى شىء وهو انه اذا جعل الخبر محذوفا تقديره تسعة لم يظهر لقوله بعد

بالا كفاءة عن الاسلام  
بطهر الحدث ويجعل انتفاء  
المانع شرطا تجوزا على ما فى  
المجموع وحقيقة على ما مال  
اليه الراعى احدها

وهي تسعة فائدة لان البيان انما يكون لمسا فيه خفاء وبالجملة فالظاهر ان يقول المصنف  
باب في بيان شروط الصلاة وهي تسعة ع ش (قوله معرفة) المراد بالمعرفة هنا مطلق  
الادراك ليصح حملها شامله لائقين والظن والاثمحيقته الادراك الجازم وهو لا يشمل  
الظن ففيه استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه ويقينا حال ع ش (قوله يقينا) حال من  
المعرفة برماوى (قوله او ظنا) أى ناشئا عن اجتهاد بان اجتهاد لغيره وغيم م ر (قوله  
لم تصح صلاته) أى ان كان قادرا والا صلى لحزمة لوقت شورى (قوله وان وقعت في  
الوقت) الا ان كانت عليه فائنة ولا يلاحظ ما حبة الوقت فانها تصح ووقع عن القائنة  
ح ل حال س ل قوله وان وقعت في الوقت ويفارق ما قالوه في الصوم الواجب من  
انه لو اطار من غير اجتهاد حرم عايه ثم ان تبين ان فطره وقع بعد الغروب صح صومه  
بان الصلاة تتوقف على نية ولا كذلك الفطر (قوله وقد تقدم بيانه الخ) وذ كرها هنا  
مع بقية الشروط (قوله ستر عورة) أى عند القدرة فان عجز عنه صلى عاريا واتم ركوعه  
وسجوده ولا إعادة عليه شرح م ر وقوله صلى عاريا أى الفرائض والسنن ولا يحرم  
رؤيته لمسا في هذه الحالة ولا يكاف غرض بصره ع ش على م ر (قوله ولو خاليا الخ)  
لأنهم (قوله يمنع ادراك لونها) أى المعتدل البصر عادة كفا في نظائره ع ش  
فلا يضر ما يحكى جهها كسر او بل ضيقة وان كان مكروها للمراة والخنى وخلاف  
الاولى الرجل ولا يكفى ما يحكى لونها بان يعرف معها النحو بيضاء من سوادها كزجاج  
وقف فيه ومهاهل التسج والمراد به وله ما يمنع ادراك لونها أى في مجلس التغطاب كفا في  
سم قال ع ش على م ر وهو يقتضى ان ما يمنع في مجلس التغطاب وكان بحيث  
لونا مل النماظر فيه مع زيادة القرب للمصل جدا لا يدرك لون بشرته لا يضر ولورؤيت  
البشرة بواسطة شمس أو نار وكانت بحيث لا ترى بدون ثاب الواسطة لم يضر (قوله  
أى يحرم) خرج باللون فلا يكفى بها وكذلك الظلمة وبهذا اندفع الاراد عنه وعن  
أصله زى (قوله لم يضر ذلك) وكذا لورؤيت حال سجوده كفا في حجر (قوله ولو سترها)  
أى لو كان سترها الخ باللفظ المصدر وهو يسكون التاء وضم الراء اسم كان المقدرة أى  
ولو كان سترها كائنا بطن والعناية للرد (قوله ونحو ما كدر) والحاصل انه متى قدر  
على انما الركوع والسجود في الماء من غير مشقة لا تجتمل عادة وجب عليه ذلك  
أو في الشط كذلك وجب أى بشرط ان لا يأتى بثلاث خطوات متوالية كفا في ع ش  
على م ر نفلا عن سم فان حصل له بالخروج مشقة خبيرين ان يصل على الشط عاريا  
أو في الماء ثم يخرج الى الشط لركوعه وسجوده وأما صلاة الجنائز والصلاة بالأيام  
ولا يأتى فيها هذا التفصيل اه ح ل وسم وع ش (قوله فسلم) أى من الاثنيان

(معرفة) دخول (وقت)  
يقينا أو ظنا من صلى بدونها  
لم تصح صلاته وان وقعت  
في الوقت (و) نانيها توجه  
للقلبة وقد تقدم بيانه مع ما  
قوله في كتاب الصلاة (و)  
نانيها (ستر عورة) ولو خاليا  
في ظلمة (بما) أى يحرم (يمنع)  
ادراك لونها من اعلى  
وجوانب (لها) من أسفها  
فلا يضر من ذبله كان كان  
بعلو والراءى أسفل لم يضر  
ذلك (ولو) سترها (بطين)  
ونحو ما كدر (كفا صاف)  
مراكم بخضرة

ولهذا ما ظهر اه زى أى فلم يخل به المصنف من كلام الاصل بل ذكره ضمنا (قوله  
انه يجب الخ) أى ويجوز مع وجود الثوب على المعتمد خلافا لمن قد يتوهم شوبرى  
وهل يجب تقديم التطين على الثوب الحرير أولا فيه نظرو قد يقال ان أزرى بالتطين  
أولم يدفع عنه به اذى نحو حر او برد لم يجب تقديمه والاوجب شوبرى ويقدم المتنجس  
على الحر بخارج الصلاة عند عدم رطوبة فيما يظهر (قوله على فاقد الثوب ونحوه)  
ولو خارج الصلاة ويظهر ان يعتبر في محل فقد هما ما قبل في فقد الماء في التيمم برماوى  
(قوله وانه الخ) هذا علم من قوله من اعلى وجوانب (قوله بطلت عندهما) أما قبلها  
فلا تبطل وفائده تظهر في صحة الاقتداء به وفيما اذا التقي عليه شىء بعد احرامه شرح  
م ر وحل عدم البطلان قبلها اذا لم تر بالفعل فان رآها هو او غيره قبلها بطلت فالحاصل  
انه متى رؤيت بالفعل من طوقه ونحوه بطلت صلاته ولا فرق بين الضيق والواسع وانما  
التفصيل بينهما عند عدم الرؤية بالفعل ففي الضيق لا ضرر وفي الواسع تبطل عند  
الركوع أو السجود لاقبلها ويكفى ستر ذلك ولو بخلية حل ولو كان أعى وأدخل رأسه  
في جيب قميصه الضيق بحيث لو كان بصير رأى عورته لم يضرع ش على م ر (قوله  
وعورة رجل) المراد به ما قبل المرأة فيدخل الصبي ولو غير مميز وتظهر فائده في طوافه  
اذا احرم عنه وولي به برماوى (قوله ولوه بعضه) اخذها غايته لانها الزائدة على ما في  
الاصل لا للخلاف لجريانه في الامة مطلقا ونبه على زيادتها بقوله الآتى وتعبيرى بذلك  
اعم والاولى ان يقال اخذها غايته للرد على من قال يجب في المعضة ستر جميع البدن  
تقليبا للحرية وعبرة الاسنوى ومن بعضها رقيق كالامة كما في الحامى وصححه قاله  
في شرح المذهب اه بحروفه ع ش وقول ع ش لجريانه في الامة مطلقا لان عندنا  
قولا بان عورتها جميع بدنهما هذا وجهها وكفيها ورأسها كما يقول به الحنفية (قوله  
ما بين سره وركبة) شعرا وبشرافا لو طال الشعر من العانة الى ان جاوز الركبة وجب  
ستره ولو نزلت سلعة في العورة كاتنين وجاوزت ما ذكر وجب سترها من اعلى  
وجوانب لا من اسفلها حل قال سم قوله ما بين سره وركبة خرج نفس السره والركبة  
لكن يجب ستر جزء منها ليتحقق ستر العورة (قوله واذا زوج الخ) ذكر الواو يدل على  
انه تقدم شىء تكون عاطفة عليه فانظره وعبرة م ر اذا زوج بلا ذكر الواو وهى  
ظاهرة (قوله الى عورته) أى الاحد (قوله والعورة الخ) من تمة الحديث وانظر وجه  
دلالة الحديث على المدعى الذى هو العورة في الصلاة والحديث لا يدل على كون  
العورة في الصلاة بل هى بالنظر للحارم بدليل السياق وأجيب بان العورة في قوله  
والعورة عامة في الصلاة وغيرها بدليل اعادةها بالاسم الظاهر والاصر على أحدهما

فعلم انه يجب التطين أو نحوه  
على فاقد الثوب ونحوه وانه  
لو كانت بحيث ترى عورته  
من طوقه في ركوع أو غيره  
بطلت عندهما فليزده أو يمشد  
وسطه ونحوه من زيادتي  
(وعورة رجل) حرا كان  
أو غيره (ومن بهارق)  
ولو لمبعضه (ما بين سره  
وركبة) نخب البيهقي واذا  
زوج أحدكم امته عبده  
أو اجيره فلا تنظر الامة الى  
عورته والعورة ما بين السره  
والركبة



يحتاج لدليل لكن يرد عليه ان المعرفة اذا أعيدت معرفة كانت عينا وايضا في قوله  
والعورة للعهد والمعهود العورة المتقدمة وهي عورة الاحدة لظاهر القياس صحيح  
لهذين الامرين تأمل (قوله وقيس بالرجل الخ) لاحاجة اليه لان لفظ العورة عام يشمل  
لرجل وغيره الا انني اخرجت منه بدليل آخر وابقى هذا العام بالنسبة للرجل  
والامة على حاله شوبري ويدل على هذا الاظهار في مقام الاضمار (قوله بجامع ان رأس  
كل منه ليس بعورة) أى في الصلاة وهذا اتفاق لان المخاف يوجب زيادة على ما مر في  
ستر باقي البدن غير الرأس وعبارة م ر وكالرجل الامة في الاصح الحاشا بالرجل  
والثاني عورتها كالحرة الاراسها اه أى عورتها ما عدا وجهها وكفيها ورأسها فرد  
عليه الشارح بقاءها على الرجل وأنى له بجامع بينهما وفيه ان هذا ليس علمه الحكم حتى  
يصح جعله جامعا واجيب بانه من قياس الشبه في الجملة كقياس البذال على الخيل في  
عدم وجوب الزكاة لا من قياس العلة وأيضا انه وجامع اقتضى يقع به الخصم وهو الخنثى  
لانه يقول ان الامة كالحرة في الصلاة الاراسها فنقول له قياسها على الرجل بهذا الجامع  
الذى تسلمه أولى (قوله غير وجهه وكفين) شمل ما لو كان الثوب ساترا لجميع القدمين  
وليس مما سألنا بطن القدم فيكفي السترة لكون الارض تمنع ادراك باطن القدم فلا  
تكاف لبس نحو خوف خلا فالما توفيه بعض ضعفة الطلبة اسكن يجب تحرزها في  
معبود ما عن ارتفاع الثوب عن باطن القدم فانه مبطل فتنه له ع ش على م ر  
(قوله ولا يدين زيتن) أى محل زيتن بدليل الاستثناء لان الزينة ما يترتب به  
كالكتياب ونحوها وقوله الا ما ظهر منها أى من محلها وانظر وجهه دلالة الآية على  
المدعى الذى هو كون العورة في الصلاة غير الوجه والكفين وقوله لان الحاجة الخ قد  
يقال الحاجة تدعو الى ابرازها خارج الصلاة وأما في الصلاة فلا حاجة اليه ويمكن ان  
يجاب بانه لمادل الدليل على ان عورة الانثى بالنسبة للاجانب جميع بدنها وبالنسبة  
للمحارم ما بين ستره وركبتها تعين ان تكون الآية راردة في شأن الصلاة قائل (قوله  
الا ما ظهر) أى ما غاب ظهوره فاندفع ما يقال كيف يبين ما ظهر مع انه ظاهر لان  
المعنى الا ما ظهر فيبدنه وللحرة أربع عورات فعند الاجانب جميع البدن وعند المحارم  
والسراوة ما بين السرة والركبة وعند النساء الكافرات ما لا يبدو عند المهنة وفي الصلاة  
ما ذكره الشارح (قوله رقا) لاحاجة اليه ح ل لان الخنثى الرقيق لا تحتاف عورته  
بالذكورة والانثى فلا يحتاج الى قوله وخنثى كالانثى رقا بل هو مثل الرجل الرقيق أيضا  
شيخنا (قوله لم تصح ملاته) ولو انكشف بعض بدنه ولو ما عدا ما بين السرة والركبة في  
اثناء صلته بطلت ع ش وما مر جوابه في الجدة من ان العدد اوكمل بخنثى لم تنقد

وقيس بالرجل من به رقا  
بجامع ان رأس كل منها ليس  
بعورة وتعبيري بذلك اعم  
من تعبيري بالامة (و) عورة  
(حرة غير وجهه وكفين) ظهرا  
وبطنا الى الكوعين لقوله  
تسالى ولا يدين زيتن  
الا ما ظهر منها وهو مفسر  
بالوجه والكفين وانما لم يكونا  
عورة لان الحاجة تدعو  
الى ابرازها (وخنثى كانهى)  
رقا وخرية وهذا من زيادته  
فلو انصر الخنثى المحر على  
ستر ما بين سرة وركبة  
لم تصح صلته

لشك وان انعقدت بالعدد المعتبر ثم خشي زائد عليه ثم بطلت صلاة واحد وكل  
العدد بالخشي لم تبطل الصلاة لانا بقينا لانعقاد وشك كافي البطلان والاصل عدمه  
غير واردة هنا لان الشك هنا في شرط راجع الى ذات المصلي وهو السترة ثم شك راجع  
لغيره وهو العدد ويغتفر فيه ما لا يغتفر في الذات شرح م ر خلافا للخطيب القائل  
بانه اذا انكشف في الاثناء بعض عورته سوى ما بين السرة والركبة وقد احرمت سائر  
جميع عورة الحرة صحت مسلاته قياسا على ما في الجمعة والقول بعدم الصحة  
مفروض فيما اذا اقتصر ابتداء على ستر ما بين السرة والركبة فهذا هو الجمع الذي  
جمع به الشيخ الخطيب قال زى وضعف شيخنا م ر هذا الجمع واعتمد البطلان مطلقا  
وقال زى ولسنا معه نحن مع الذي جمع والجمع أولى من التضعيف (قوله وله ستر بعضها)  
أى جواز ان كان فاقد السترة أو تخربت وامكنه ترقيعها أو وجوبا ان لم يمكنه ترقيعها  
فاستعمل الجواز في المعنى الاعم اه شيخنا فلو تعارض عليه السترة ووضع اليد في السجود  
قال شيخنا البلقيني يقدم السترة لانه متفق عليه عند الشيخين ووضع اليد في السجود  
مختلف فيه عندهما مراعاة المتفق عليه أولى وخالف في ذلك شيخنا م ر فقال يقدم  
السجود لانه الآن عاجز شرعا عن السترة لا مر السارح له بوضع اليد في السجود على  
الارض اه زى ولانه ركن وهو محتاط فيه أكثر من غيره وقال العلامة حجر وخ ط  
يتخير بينهما لانه تعارض عليه واجبان برماوى (قوله فان وجد كافيه) تفريع على  
وجوب ستر البعض ولو عبر بالواو كان أولى لان هذا الحكم لم يعلم مما قبله ع ش  
على م ر (قوله أى بعضها) بالجزء تفسير للضمير أى كافى بعضها وقوله قدم سواء تيه أى  
وجوبا (قوله أى قبله ودبره) والمراد منهما الناقض مسه للوضوء م ر فخرج بالقبيل  
والدبر غيرهما ومن الغير الاثنان والاليان ع ش (قوله لانه متوجه) قضية التعليل  
الاول اختصاص ذلك بالصلاة والثاني عدمه وهو الوجه زى وانظر لو تنفل صوب  
مقصده فهل يقال هو قبلته أو لا الظاهر الثاني لشرف القبلة فليراجع ثم رأيت شيخنا  
زى قرر وجوب تقديم القبلة ولو خارج الصلاة على الرابع وصرح به حجر وقله الشيخ  
في الحواشي عن شيخنا وقضية التعليل الثاني في كلام الشارح شورى (قوله وهو  
من زادتى) لم يذكروا الاصل لسكونه غير مختص بالصلاة بل يجري في غيرها كالوضوء  
فكان الانسب ذكره في الوضوء واحالة ما هنا عليه (قوله ان اعتقدها كلها فرضا) ولو  
عالم على الوجه شورى (قوله وكان عاميا) والمراد بالعامى من لم يحصل من الفقه شيئا  
يتمدى به الى الباقي ويستفاد من كلام المجموع ان المراد به هنا من لم يميز فرائض صلاته  
من سنة وان العالم من يميز ذلك م ر ع ش وقوله هنا أى وأما في غير ما هنا فهو

(وله) أى للمصلى (ستر بعضها)  
(يد) لحصوله قصد السترة  
(فان وجد كافيه) أى بعضها  
(قدم) وجوبا (سواء تيه) أى  
قبله ودبره لانها افحش من  
غيرها وسما سوا تين لان  
انكشافها يسوء صاحبها  
(ثم) ان لم يكنهما قدم (قبله)  
لانه متوجه به للقبلة فكان  
سترهما تعظيما لها ولان  
الدبر مستور غالباً بالاليان  
(و) رابعها وهو من زيادتي  
(علم بكيفية) أى الصلاة  
بان يعلم فرضيتها ويميز فروضها  
من سنتها نعم ان اعتقدها  
كلها فرضا أو بعضها ولم يميز  
وكان عاميا

مانعة م من انه من لم يحصل الخ قال ح ل وحيث قد يكون قوله وكان عاميا ضائعا  
لا فائدة في ذكره وقرر شيخنا ح ف ان المراد بالعمامي من لم يشتغل بالعلم زمانا  
نقض العادة بأن يميز فيه بين الفرض والنفل وبالعالم من اشتغل بالعلم زمانا تقضى  
العادة فيه بأن يميز الفرض والنفل (قوله ولم يقصد نفعه لا يفرض) حق العبارة ولم يقصد  
يفرض نفلا أى لم يقصد الفرض نفلا أى لم يعتقد انه اياه فله في العبارة قلبا اه شيخنا  
(قوله عند القدرة) اعتبار القدرة ليس خاصا بما ذكر بل هو معتبر في جميع الشروط  
ع ش فانيظر ما حكمه ذكره فيه فقط (قوله متطهرا) ليس بقيد بل مثله  
فاقد الظهورين (قوله فان سبقه الحدث) ليس بقيد وقيد به لانه محل الخلاف وهو  
مقابل لقوله فلا تنقصد صلاة محدث وعبارة م ر فلو لم يكن متطهرا عند اكرامه لم تنقصد  
صلاته وان اكره متطهرا ثم احدث نظرا في سبقه الخ ثم قال وفي القديم ونسب  
للجديد لا تبطل صلاته بل يتطهر ويبنى على صلاته اعذره وان كان حدثه اكبر لم يثبت  
فيه ضعف باتفاق المحدثين ومعنى البناء ان يعود الى الركن الذي سبقه الحدث فيه  
ويجب تقليل الزمن والافعال قدر الامكان ولا يجب عليه البدار الخارج عن العادة  
فالو كان للمسجد بابان فسلك الا بعد بطلت صلاته وليس له بعد طهارته العود الى  
موضعه الذي كان يصلي فيه ما لم يكن اماما لم يستخف أو ما وما ينبغي فضيلة الجماعة  
اه (قوله كانت مدة خوف) أى وقد اكره وبقى من المدة ما يسع صلاته تامة فالواضعها  
عالميا بان ما بقي من المدة لا يسعها لم تنقصد لتقصيره حيث شرع فيها مع عدم امكان  
صحتها ح ل (قوله وتنجس ثوب الخ) وعبارة سم على أى شجاع حتى لو مس بثوبه  
او بدنه نجسا او متنجسا بطلت صلاته وان فارقه حالا بخلاف ما لو مسه غيره بالمتنجس  
منه فتباعد عنه حالا اه بحروفه ومثله ذلك ما لو كشف غيره عورته بغير اذنه  
فسترها حالا بل أولى بعدم البطلان لان الصلاة عهد صحتها مع انكشاف العورة من  
غير عادة بخلافها مع العجاسة وقد يفرق بان الالبلاء بمااسة الجبس من غيرها كثر  
بخلاف كشف العورة من الغير فانه لا يتم الابتلاء به فليتأمل وأقول الاقرب عدم الفرق  
لانه في الجميع ع ش (قوله كان كشف الرج) أو كشفها آدمي او حيوان  
كما هو ظاهر ح ل وقال شيخ شيخنا عبدربه أو كشفها آدمي أى غير مميزا المميز فتبطل  
انتهى ومثله في ع ش على م ر نقلا عن سم قال ويوجه ذلك بار له قصد ابعاد الحاقة  
بالرجم بخلاف غير المميز فانه لما لم يكن له قصد امكن الحاقة به هذا ونقل عن شيخنا زى  
الضررى غير المميز وعاله بندرة ذلك في الصلاة فارجع أقول وهو قياس ما قالوه  
في الانحراف عن الغيبة مكرها فانه يضر وان عاد حالا وعالوه بندرة الاكرام في الصلاة

ولم يقصد نفلا يفرض صحت  
(و) خامسها (طهر حدث)  
عند القدرة فلا تنقصد صلاة  
محدث (فان سبقه) الحدث  
بعد اكرامه متطهرا (بطلت)  
صلاته لبطلان طهارته كما  
لو تعمد (وتبطل) أيضا  
(بغلاف) لها (عرض) كانتهاء  
مدة خوف وتنجس ثوب  
أو بدن بما لا يعفى عنه (لا)  
ان عرض (بلا تقصير) من  
المصلي كان كشف الرج  
عورته أو وقع على ثوبه نجس  
وطب أو يابس

(ودفعه حالا) ان ستر العورة  
والأني انبوب في الرطب ونقضه  
في اليابس فلا تبطل ويتنفر  
هذا العارض اليسير (و)  
سادسها (طهر نجس) لا يعفى  
عنه (في محمول وبدن وملاقيها)  
فلا تصح الصلاة معه في واحد  
مها وتعتبر بالمحمل والملاقي  
اعم من تعبيره بالثوب  
والمكان وان فهم المراد مما  
يأتي (ولو نجس) بفتح الجيم  
وكسرها (بعض شيء منها)  
أى من الثلاثة (وجعل) ذلك  
البعض في جميع الشيء  
(وجب غسل كاه) لتصح  
صلاته معه اذا اصل بقاء  
النجاسة ما بقى جزء منه  
بلا غسل وعلم بذلك انه لوطن  
باجتهاد طارفا من ذلك نجسا  
لم يكف غسله لان الواحد  
ليس محالا الاجتهاد بل يجب  
غسل الجميع حتى لو نجس  
أحد كمين وجهه له وجب  
غسلها فلو فصلها أو أحدهما  
كفاه غسل ما ظن نجاسته  
بالاجتهاد كالشوبين ولو كان  
النجس في مقدم الثوب مثلا  
وجعل محله وجب غسل  
مقدمه فقط (ولو غسل بعض  
نجس) كثوب (ثم) غسل  
(باقية فان غسل مع مجاوره)

فاعتد به بحروفه وقر شيعناح في ان الرمي قد رتب على المعتد فيضرا لا دعى  
ولو غير محذور كذا البهيمية (قوله ودفعه حالا) قد يؤخذ من هذا انه لو دفعه شخص وهو  
في الصلاة بجنبه فاحرفه عن القبلة ثم عاد حالا لا يضر وأى فرق بينه وبين ما لو كشف  
عورته آدمى فسترها حالا بخلاف ما لو كره على عدم استقبال القبلة فانه يضر لان  
الاكرام نادرج ل (قوله والقي الثوب) أى في غير المسجد ما لم يضق الوقت والالقاء  
فيه لمرة الوقت وان لم تنجس المسجد فان نجي اليابس بكاه او عود بيده بطلت  
صلاته كما يعلم مما ياتي رافقي والده شيخنا فيما وصل على نحر ثوب متنجس الاسفل  
ورجله مبتلة ثم رفعها فارتفع معها الثوب لانه صاقيه بها انه ان انفصل عن رجله فورا  
ولو يتحركها صحت صلاته والابطلت ح ل وعبارة سم قوله والقي الثوب الخ لعل  
صورة القاء الثوب في الرطب ان يدفع الثوب من مكان طاهر منه الى ان يسقط  
ولا يرفعه بيده ولا يقبضه بيده ويحجره لان ذلك محل للنجاسة ولعل صورة نقضه  
في اليابس ان يميل محل النجاسة حتى تسقط او يضع أصبعه على جزء طاهر من ثوبه  
ويرفعه الى ان يسقط اما الوقوف على محله او جره أو رفعه فهو حامل له فليست أمه سم  
(قوله طهر نجس) بفتح النون والجيم وبكسرها ما وقع النون وكسرها مع اسكان الجيم  
ففيه أربع لغات ويجب طهره ولو داخل فيه أو أذنه أو عينه وانما لم يجب غسل ذلك  
في الجنابة لغلظ النجاسة تدبر برماوى (قوله وتعتبر بالمحمل الخ) لان المحمل يشمل  
غير الثوب والملاقي يشمل نحو السقف وقوله وان فهم المراد وهو العموم مما ياتي في قوله  
ولا تصح صلاة نحو قابض الخ فانه يفهم منه ان الثوب والمسكان في كلام الاصل هنا  
ليس بقيد (قوله بفتح الجيم وكسرها) أى وضعا ومضارعا بالضم والفتح فقط اه شورى  
(قوله وجب غسل كاه) محله في المسكان ان لم يزد على قدر موضع صلاته فان زاد عليه  
لم يجب غسل الكل بل له ان يصلى في جانب منه وقال ق ل على الجلال وله ان يصلى  
في كاهه الا قدر موضع النجاسة اه وانظر هل يجتهد في ذلك او لا والجواب انه ان اتسع  
المسكان سن الاجتهاد والاوجب كما صرح به برماوى ولورأى نافي ثوب من يريد الصلاة  
فنجاسة لا يعلمها واجب علينا اعلامه لان الامر بالمعروف لا يتوقف على العصيان فانه  
ابن عبد السلام وبه أفتى الخناطى كالورأى نافي ثوب من يريد الصلاة فانه يجب علينا المنع  
شرح م ر قال ع ش ينبغي ان محل ذلك حيث كانت تمنع من صحة الصلاة عنده  
وعلمنا بذلك والافلا لجواز كونه صلى مع علمه بذلك لعدم اعتقاده البطلان (قوله  
اذ الاصل الخ) وانما لم نجس مامسه لعدم يقن نجس محل الاصابة شرح م ر (قوله  
ولو غسل الخ) أنت خير بان محل هذا باب النجاسة فذكره هنا استطراد ركذا قوله



ولو نجس بعض شيء الخ تأمل (قوله مما غسل) حال من مجاوره (قوله فغير المجاور)  
 محله اذا كانت النجاسة محقة فلو نجس بعض الثوب واشتبه فغسل نصفه ثم باقيه  
 طاهر كله وان لم يغسل المجاور لعدم تحقق نجاسة البعض الذي غسل أولا ع ش على  
 م ر وقال ح ل هذا كله أى قول المصنف فان غسل مع مجاوره طاهر الخ ان غسل  
 بالصب عليه في غير اثناء فان غسله في اثناء بار وضع نصفه ثم صب عليه ماء غيره لم يطهر  
 حتى يغسله دفعة لان ما في لاء ملاق له البعض النجس وهو وارد على ماء قليل  
 فينجسه وحيث نجس الماء لم يطهر المحل اه ويؤخذ من هذا التعليل انه لو صب الماء  
 على موضع من الثوب مرتفع عن لاء وانحسر عنه الماء حتى اجتمع في الاء ولم يصل  
 الماء الى ما فوق المغسول من الثوب طهر وتقل ذلك سم عن الشارح اه ع ش على  
 م ر (قوله وانما لم نجس الخ) رد لقول الضيف القائل بانه لا يطهر مطلقا حتى يغسله  
 دفعة لان الرطوبة تسرى كافي شرح م ر (قوله لا تتعدى الى ما بعده) انظر ما افرق  
 بين ما بعد المجاور حيث لا ينجس وبين ملاق المجاور من خارج فانه ينجس كما هو ظاهر  
 اه ابن وقد يفرق بانه لو قيل بنجاسة غير المجاور لا تقتضى نجاسة مجاوره وهكذا فيلزم  
 عدم الحكم بطهارته طاعا للالزام له المشقة بخلاف المجاور لا يلزم على نجاسته ما ذكر  
 فاية أمل شوبرى (قوله كجبل متصل) وحامل مسئلة شد الجبل انه ان وضع طرف الجبل  
 على محل طاهر وباقيه نجس بلا شد لم يضر أو على الطرف النجس ولو بلا شد ضرر مطلقا  
 أو وضعه على طرفه الطاهر وشده نظرا فان لم ينجس بجزء لم يضر والاضر شوبرى فقوله  
 طرف متصل بنجس سواء كان اتصاله به على وجه الربط أم لا وسواء كان النجس ينجس  
 بجزء أم لا وخرج بقوله متصل بنجس ما لو كان الطرف الآخر متصلا بشيء طاهر وذلك  
 الطاهر متصل بالنجس فيفصل ويقال ان كان ذلك النجس ينجس بجزء المصلى واتصل  
 الطرف الآخر بالمتصل به على وجه الربط ضرر وان لم ينجس بجزء أو كان لا اتصال لا على  
 وجه الربط لم يضر وقد أشار الشارح لفهمه بقوله ولو كان طرفه متصلا بساجور كاب  
 الخ لكن كلامه فيه اجمال لعدم افادته للتفصيل المذكور هكذا يستفاد من كلام شرح  
 م ر والشوبرى (قوله فلا يضر جعل طرفه الخ) مفهوم قوله نحو تابن وقوله ولو كان  
 طرفه متصلا الخ مفهوم قوله متصل بنجس وقوله بطلت أى ان كان مربوطا بالساجور  
 أو الحمار والافلاق مفهوم فيه تفصيل فلا يعترض به بان حكم المفهوم موافق لحكم  
 المنطوق مع انه يجب ان يخالفه تأمل (قوله صلى) أى الفرض فقط اه ع ش أى  
 وائس لابس الثوب طاهر والا نرشه صلى عاريا ولو محضرة من يجرم نظره ويحبب عليهم  
 غض ابصارهم ولا إعادة شوبرى وبرماوى (قوله بساجور كاب) أو بسقينة صغيرة تنجر

مما غسل أولا (طاهر) كله  
 (والا) بان غسل دون مجاوره  
 (فغير المجاور) يطهر والمجاور  
 نجس للملاقاة وهو رطب  
 لابس وانما لم نجس بالمجاور  
 مجاوره الرطب وهكذا لان  
 نجاسة المجاور لا تتعدى الى  
 ما بعده كالسمن الجامد ينجس  
 منه ما حول النجاسة فقط  
 وتعبىرى ببعض اعم من تعبىره  
 نصف (ولا تضع صلاة نحو  
 قابض) كشاد بيده أو نحوها  
 (طرف) شيء كجبل متصل  
 بنجس وان لم يتحرك بجزءه  
 لانه حامل متصل بنجس فكأنه  
 حامل له فلا يضر جعل طرفه  
 تحت رجله وان تحرك بجزءه  
 لعدم جلده ولو كان طرفه  
 متصلا بساجور كاب وهو  
 ما يجعل في عنقه أو بجواره  
 نجس في محل آخر بطلت على  
 الاصح قال في المجموع ولو نجس  
 بمكان نجس صلى وتجا فى عن  
 النجس قدر ما يمكنه

بجرحه بخلاف الكسيرة التي لا تجرح بجرحه فانها كالدار سواء كانت في براويح بحر خلافا  
 لاسنوي شرح م ر (قوله ولا يجوز وضع جبهته) مفهومه انه يضع ركبتيه ويديه  
 على الارض وليس مراد الا انه يصدق عليه حينئذ انه لاقى النجس ونقل عن فتاوى م ر  
 ما يوافقه ع ش (قوله ولو وصل) أي المكلف المختار ولو لم يركب ما يشترط في الصلاة  
 من طهارة بدنه وملبوسه ونحوها استثنى من ذلك مسائل فكانه قال ويستثنى  
 من ذلك ما لو وصل الخ برماوى وعبارة ح ل ولو وصل أي معصوم اذ غيره لا يأتي فيه  
 التفصيل الا ان لا غير المعصوم متى وصله لغير حاجة يجب عليه النزع مطلقا من  
 ضررا يبيع التيم أولا أي وان لم يضره فوات نفسه لانه لما اهدر دمه لا يسأل بضره  
 في حق نفسه اه وهذا على كلام جرح والذي صرح به م ر انه لا فرق بين المعصوم  
 وغيره وهو المتمد ويستثنى تارك الصلاة بعد امر الامام فلا يجوز له الوصل بالنجس  
 لقد رتبه على التوبة بالصلاة ع ش ا ط ف وحاصل مسألة الجبرانه ان فعله مختارا  
 مع فقد الطاهر الصالح لم يجب نزعه وان لم يخف ضررا وان فعله مع وجود الطاهر الصالح  
 وجب نزعه الا ان يخاف ضررا وان فعله مكرها لم يجب نزعه وان لم يخف ضررا وكذا  
 ان فعل به حال عدم تكليفه كضرره فلا يجب النزع وان لم يخف ضررا وحيث وجب  
 نزعه لم تصح صلاته ولا طهارته مادام العظم النجس مكشوف لم يستتر وحيث لم يجب  
 نزعه صححت صلاته وطهارته ولم ينحس الماء بمروره على العظم ولو قبل اكسائه بالجلاد  
 والعم ولا الرطب اذ الاقاه م رسم ومال أيضا الى انه لو حمله أي من لم يجب عليه النزع  
 مصل لم تبطل صلاته بقياس المستحجر البطلان الا ان يفرق بان العظم مع الوصل صار  
 كالجزء فلا ينحس ملاقيه مطلقا كما تقدم بخلاف محل الاستحجار (فرع) لو وشم الكافر  
 نفسه ثم اسلم رجب عليه نزعه جرح شويري وعبارة زى وخياطة الجرح بخيط نجس  
 ودواؤه بدواء نجس كالخبر في تفصيله المذكور وكذا الوشم والوشم غرزا لا برة في محال  
 حتى يخرج الدم ثم يوضع نحو نيلة عليه فيخضر اه وحاصله انه ان فعله حال عدم التكليف  
 كحالة الصغر والجنون لا يجب عليه ازالته مطلقا وان فعله حال التكليف فان كان  
 لم حاجة لم يجب ازالته معالقا والا فان خاف من ازالته محذور تيم لم يجب والا وجبت ومتى  
 وجبت عليه ازالته لا يعفى عنه ولا تصح صلاته معه ح ف واما حكم كي الحصة  
 فحاصله انه ان قام غيرهما مقامها في مداواة الجرح لم يعف عنها ولا تصح الصلاة مع جملها  
 وان لم يرقم غيرها مقامها صححت الصلاة ولا يضر انتفاخها وعظمها في المحل مادامت  
 الحاجة قائمة وبعدها انتهاء الحاجة يجب نزعه فان ترك ذلك من غير عذر ضرر ولا تصح

ولا يجوز وضع جبهته بالارض  
 بل يعني لا يجوز الى قدر لوزاد  
 عليه لاقى النجس ثم يعيد  
 ونحو من زيادتي (ولا يضر  
 نجس بجاذبه) لعدم ملاقاته  
 له وقولي بجاذبه اعم من قوله  
 بجاذبي صدره في الركوع  
 والسجود (ولو وصل

صلاته برماوى وعش (قوله عظمه) أى لا اختلاله وخشية مبيع تيمم أن لم يوصله شورى  
 (قوله لا يصلح) أى وقت ارادته حتى لو صلح غيره ولكن كان هذا أصح أو أسرع إلى الجبر  
 لم يجز الوصل به خلافاً للسبكي ويقدم عظم الخنزير على الكباب لأن الكباب أغلظ  
 ويقدم غير المغلظ ولو كان بطيئ البرء على المغلظ ولو كان سريعاً برماوى لم يخصه وهذا  
 يخالف ما تقدم في الطهارة في قياس الخنزير على الكباب حيث قالوا في توجيهه إبقاءه  
 لأنه أسوأ حالاً منه إذ لا يعمل اقتناؤه بحال وإيضاً فإن الخنزير لا يقل أحد بمجواز كراهة  
 بخلاف الكباب ففيه قول بالجواز بعض المالكية فلا يصح أنه يقدم عظم الكباب  
 على عظم الخنزير ويقدم المغلظ على الأدمى ح ل (قوله هو أولى الخ) لأن كلام  
 الأصل يشمل الطاهر غير الصالح مع أنه لا يعتبر وأجيب عنه بأن في كلامه صفة مقدرة  
 أى لفقد الطاهر الصالح وعبارة ع ش وجه الأولوية أن قوله لفقد الطاهر يؤهم  
 أن الطاهر الذى لا يصلح للوصل يمنع من الوصل بالنجس وليس مراداً والمراد بفقد  
 أن لا يقدر عليه بلامسقة لا تحتل عادة والظاهر أنه يجب عليه طلبه مما جوزه فيه سم  
 وقوله أى سم يجب عليه طلبه الخ أى ولو بالسفر حيث لم يخش من السفرفساد العضو  
 أو زيادة سرره ع ش أى ولو كان فوق مسافة القصر وقوله ولا يلزمه نزعه إذا وجد  
 الطاهر الصالح أى فيما إذا وصله إنقذه وهو صالح للوصل ح ل (قوله إلا إذا لم يخف  
 من النزع ضرراً) أى ضرره به فارتب ما بعده فإنه مقيد بشورى ومع ذلك فهو ضعيف  
 (قوله صالحاً) وأن كان دونه في الصلاحية خلافاً لالاسنوى ح ل (قوله غير آدمى)  
 بخلاف الأدمى لا يجوز الوصل بعظمه أى حيث وجد غيره وأن لم يكن محترماً كالخواري  
 والمرتب م ر سم ع ش قال وينبغي أن محل الامتناع بعظم نفسه إذا اراد نقيه إلى غير  
 محله لأنه بانفصاله منه حصل له احترام وطلبت مواراته ع ش على م ر أما إذا وصل  
 عظم يده مثلاً في المحل الذى أبين منه فالظاهر الجواز اه قال الرشيدى وفي حاشية  
 الشيخ أى في ع ش على م ر أنه لو وصل عظمه بعظم أنثى ينتقض وضوءه وضوء غيره  
 بمسه مادام العظم لم تحله الحياة وفيكس باللحم وهو سهو لم يدر في باب الحدث من  
 أن العضو المفصول من الأنثى لا ينتقض مسه ولو سلمناه فكان ينبغي أن يقول لا يصح  
 له وضوء مادام العظم المذكور كذلك لأنه ماس له دائماً اه بحروفه وقول المتن  
 والأوجب نزعه المناسب للقبالة أن يقول والا لم يعذر لكن القبالة بالالزام لأنه يلزم من  
 وجوب النزع أنه لا يعذر وقوله مع تمكنه من إزالته فلا يرد ما إذا لم يأمن ضرراً أو مات  
 فإنه لا يجب النزع مع حمله نجساً بعدى محله لأنه غير متمكن من إزالته (قوله كوصل  
 المرأة) مثلاً الرجل سم وحاصله أن وصل المرأة شعرها بشعر نجس أو شعر آدمى حرام

عظمه) بقيد زنته بقول  
 (الحاجة) إلى وصله (بجس)  
 من عظم (لا يصلح) للوصل  
 (غيره) هو أولى من قوله لفقد  
 الضاهر (عذر) في ذلك فنصح  
 صلاته معه قال في الرخصة  
 كراهها ولا يلزمه نزعه إذا  
 وجه الطاهر قال السبكي  
 تبعاً للإمام وغيره إلا إذا  
 لم يخف من النزع ضرراً (والا)  
 بأن لم يخف أو وجد صالحاً غيره  
 من غير آدمى (وجب) عليه  
 (نزعه) أى النجس وأن  
 استوى لهما (أن أمن) من  
 نزعه (ضرراً) يبيح النجس  
 محله نجساً بعدى  
 ولم يمت (مجهولاً) مع تمكنه من إزالته كوصل  
 بجملة مع تمكنه من إزالته كوصل  
 المرأة شعرها بشعر نجس  
 فإن امتنع لزوم الحائض (نزعه)  
 لأنه مما تدخله النيابة كود  
 المعصوب

مطلقة سواء كان طاهرا أم نجسا من شعرها أو شعر غيرها باذن الزوج أو السيد أم لا وأما  
وصاها بشعر طاهر من غير آدمي فان اذن فيه الزوج أو السيد جاز والا فلا كما يؤخذ  
جميعه من م ر والشو برى وقوله من شعرها لانه بانفصاله منها صار محترما تجب  
مؤاراته ع ش على م ر (فرع) خضب الرجل لحيته البيضاء بالخناء جائز بل سنة  
وأما خضبها بالسواد فهو حرام الا اذا كان لاجل الحرب لان سواد اللحية يدل على  
قوته وتنف الشعر الابيض من اللحية مكروه للحديث القدسي وهو الشيب نورى  
والنار نارى ولا احرق نورى بنارى اه شيخنا ح ف وسبىنى (قوله فان لم يامن ضررا)  
بان خشى نجوشين أو بطاء بره وقوله لم يجب نزعه بل يحرم كافي الانوار وتصح صلاته  
معه بلاعادة وتصح الصلاة عليه وغسله ولا ينجس ماء قليلا ولا مانعا ولا رطبا اذا  
لم يكس لحما بالنسبة له ولغيره ح ل وقيل يجب النزع من الميت لانه لا يلقى الله وهو حامل  
نجاسة تعدى بجلها واءترض بانه لا يجيىء على قول أهل السنة ان الله تعالى يعيد  
اجزاء الميت الاصلية جميعها حتى لو حرق وصارت رمادا وذريت في الهواء وأجيب  
بان المراد ببقائه نزوله في القبر فانه في معنى لقائه اذ هو أول منزلة من منازل الآخرة وقيل  
المعاد من اجزائه مامات عليه اه برماوى وهذا الجواب بعيد ومن ثم كان هذا القول  
ضعيفا ويفرق بينه وبين ذى القلفة المنعذر غسل ما تحتها بدون قطعه احيث قالوا  
لا تقطع اذا مات ويدفن من غير غسل وصلاة بان النجس الموصول به لكونه مقوما  
لعضو من الادمى اغتفر فيه ما لم يغتفر في القلفة كذا قيل شو برى ح ف (قوله لنزال  
التكليف) أى مع ما فيه من هلك حرمة الميت فلا يرد ما لو كان بيده نجاسة ومات  
تأمل شو برى أى فانه يجب ازالته لفقدها الجزء الثانى من العلة وكذا لا يرد ما لو وصلت  
شعرها بشعر نجس أو شعر آدمى أو ادمية فانه يجب ازالته (قوله عن محل) أى عن اثر  
محل استجاره وكذا ما يلاقيه من الثوب ع ش (قوله في الصلاة) فلو أصاب ماء  
قليلا نجسه اه م ر (قوله ولو عرق) من باب تعب كما في المصباح أى ولم يجاوز الصفحة  
والخشفة والاوجب غسل المجاوز وهل المراد غسله فقط ولو اتصل بماء فيها أو ما لم يتصل  
والاوجب غسل الجميع قياسا الاستبراء بالاحجار وجوب غسل الجميع وهو الوجه  
شو برى (قوله في حقه) فلو قبض في بدن متصل أو في ثوبه بطلت صلاته ومثله كل من  
كان به نجاسة وافاد المصنف ان العفو مقيد بقيد كونه في الصلاة ومثله الطواف  
وفي حقه وهذا القيد ان يجريان في سائر المعفوات كطبخ الشارع ودم البراغيث  
كما افاده م ر وفي حقه متعلق بعنى وهو مطلق وقوله في الصلاة تتعلق به بعد تقييده بقوله  
في حقه فاختلف العامل بالاطلاق والتقييد فلا يلزم عليه تعليق حرفي جزمى واحدا

فان لم يامن الضرر او مات  
قبل النزع لم يجب نزعه رعاية  
لخوف الضرر في الاول ولعدم  
الحاجة اليه في الثانى لنزال  
التكليف (وعنى عن محل  
استجاره) في الصلاة ولو عرق  
لجواز الاقتصار فيه على الحجر  
(في حقه) لافي حق غيره



بمعامل واحد (قوله فلو حمل أو قبض على يده) ومثل المستحجر كل ذي خبث آخر معفو عنه كدم البراغيث م ر زى ولواءات المستحجي بالماء هـ صـ مستحجرات طائفة صلاة المستحجر أيضا لان بعض بدنه متصل ببدن المستحجي وبعض بدنه متصل ببدن المستحجر وصدق عليه انه متصل به فهو متصل بمصل نجس وهو نفسه ولا ضرورة لاتصاله به ع ش على م ر قال الرشيدى هو في غاية السقوط اذ هو مغالطة اذ لا خفاء ان معنى كون الطاهر المتصل بالمصل متصل بالنجس غير معفو عنه انه غير معفو عنه بالنسبة للأصل وهذا النجس معفو عنه بالنسبة اليه فلا نظر لكونه غير معفو عنه بالنسبة للمسل الذي هو منشا التوهم (قوله فلو حمل مستحجرا الخ) بخلاف حمل طاهر المنفذ ولومن غير حاجة ولا نظر للخبث بباطنه لانه في معدنه الخلق مع وجود الحياة المؤثرة في دفعه كما في جوف المصلى لمجمله صلى الله عليه وسلم امامته في صلاته وبهذا فارق حمل المذبح والميت الطاهر الذي لم يظهر بباطنه ولو سلكا أو جرادا أو يؤخذ من كونه العفر في حقه حرمة مجامعة زوجته قبل استنجائه بالماء أو استنجائها وانه لا يلزمها حينئذ تمكينه كما انقضى به الوالد اه شرح م ر بل يحرم عليها (قوله هو أولى الخ) لان التعبير بالتعذر يقتضى انه لا بد ان يتعذر الاحتراز أى لا يمكن أصلا وليس كذلك فان المدارع على التعسريان يمكن الاحتراز لكن يعسر (قوله من طين شارع أو مائه) أى اذا وصل اليه ذلك وخرج به ما لو تلطخ كلب بطين الشارع وانفضه على انسان وما الورش السقا على الارض النجسة أو ورشه على ظهر كلب فطار منه شئ على شخص لم يعف عنه م رسم والمراد به محل المرور وان لم يكن شارع عاشر م ر كده ليز الحما وما حول الفساق مما لا يعتاد تطهيره اه ع ش وخرج بالطين عين النجاسة اذا عقت في الطريق فلا يعفى عنها شرح م ر ما لم تمها كما قاله الزركشى واستوجه حجر عدم العفو حينئذ ويعفى عن طين الشارع وان مشى فيه حافيا فلا يجب عليه غسل رجله بخلاف تراب المقبرة المنبوشة فلا يعفى الا عن قليله فقط ع ش على م ر بالغنى وقوله فلا يجب عليه غسل رجله وان انتقل الى محل آخر ليس فيه طين عفى عنه أيضا اذا كان غير مسعد لان المسعد يصان عن النجاسة ويمتنع تلويثه بها اه م ر (قوله نجس) ولومن غلط اه ح ل وم ر كان بال فيه الكلاب واختلط بوطأ بعينه أو مائه بحيث لم يبق للنجاسة عين متميزة كما في ع ش ولا يعفى عما جرت به العادة من طلوع الكلاب على الاسبلة ورفادهم في محل وضع الكبران وهناك رطوبة من أحد الجانين ع ش على م ر (قوله لعسر تجنبه) سئل شيخنا زى عما يعتاده الناس في تسخين الخبز في الرماد النجس ثم يفتوه في اللبن ونحوه فاجاب بانه يعفى عنه حتى مع قدرته على تسخينه بالطاهر

فلو حمل مستحجرا في صلته  
بطلت اذ لا حاجة الى حمله  
فيها (و) عفى (عما عسر) هو  
أولى من قوله يتعذر  
(الاحتراز منه غالباً من طين  
شارع نجس يقينا) لعسر  
تجنبه

ولو اصابه شيء من نحو ذلك لا يجب غسله كذا بهامش وهو وجيه مرضى بل يعنى  
 عن ذلك وان تعلق به شيء من الرماد وصار مشاهدا سواء ظاهره وباطنه بان انفتح  
 بعضه ودخل فيه ذلك ككود الفسكه والجبن ومثله القطير الذي يدفن في النار  
 المأخوذة من التمسح ع ش على م وقال م روافي ابن الصلاح بطهارة الاوراق  
 التي تعمل وتبسط وهي رطبة على الحيطان المجهولة برماد نجس عملا بالاصل اه ومثله  
 الحوائج المنشورة على الحيطان المذكورة كما قاله ع ش والمراد بالجهولة بالرماد  
 هي التي جرت العادة بعملها به اماما شوهد بناؤه بالرماد النجس فانه نجس ما اصابه  
 اذ لا اصل للطهارة يعتمد عليه لوجود السبب الذي يحال عليه التنجيس اه ع ش  
 ا ط ف (قوله بخلاف ما لا يعسر الاحتراز عنه) بحيث ينسب صاحبه لقلة الغفظ  
 أو يكثر بحيث يحال على حصول سقطة ح ل (قوله عن دم نحو براغيث) في فتاوى  
 الشارح سئل عن رجل يقصع القمل على ظفروه فهل يعنى عن دمه لو كثر تكمة  
 الى عشر بن واذا خالط الدم المجلد لو كان قليلا هل يعنى عنه فاجاب بانه يعنى عن قليل  
 دمه عرفا في الحالة المذكورة لا كثره لكونه بفعله ومما سته الجلد لا يؤثر وبقي  
 الكلام فيما اذا مرت القملة بين اصابعه هل يعنى عنه أولا والا قرب عدم الغفر لكثرة  
 مخالطة الدم للجلد ع ش على م ر (قوله كقمل) وان اختلط بقشره او يضر اختلاطه  
 بقشرة غيرها ح و قال ع ش ويعنى عن الصبيان وهو يرض القمل ولوميت المشقة  
 الاحتراز عنه اه حجر (قوله بمجلها) أى الدمين الذى هو دم البراغيث وما عطف عليه  
 ودم القصد وما عطف عليه خلافاً لمن فهم تخصيص محلها بدم القصد والحجم شرح م ر  
 والمراد بمجلها ما يغلب السيلان اليه عادة وما حاذاه من الشرب فان جاوزه عفى عن  
 المجاوزان قل شوبرى بزيادة فان كثر المجاوز فقياس ما تقدم في الاستبراء انه ان اتصل  
 المجاوز بغير المجاوز وجب غسل الجميع وان تقطع أو انفصل عنه وجب غسل المجاوز فقط  
 شيئا عشمه اوى (قوله لا ان كثر) أى دم البراغيث وما بعده أخذنا من قوله كان قتل  
 براغيث الخ غير ونيم الذباب لان كثره بفعله غير كمة اه ع ش فان كثر لا بفعله  
 عفى عنه وان تفا حش باعمال غسله اه ح ل وحاصل ما في الدماء انه اذا كان قليلا  
 بحيث لا يدركه طرف عفى عنه ولو من مغلط فان كان يدركه الطرف فان كان من مغلط  
 لم يعف عنه مطلقا سواء كان قليلا أو كثيرا فاذا لم يكن من مغلط ان كان من أجنبي عفى  
 عن القليل دون الكثير وان لم يكن من أجنبي فان كان من المناسف لم يعف عن شيء  
 مطلقا خلافاً لحجر فانه يعفى عن القليل عنده لان اختلاطه بغيره ضرورى وان كان من  
 غيرها عفى عن القليل ان لم يختلط بأجنبي واما الكثرة فيعفى عنه بثلاثة شروط

بخلاف ما لا يعسر الاحتراز  
 منه غالبا (ويختلف) المعفو  
 عنه (وقتا ومحلا من ثوب  
 وبدن) فيعفى في زمن الشتاء  
 عما لا يعنى عنه في زمن الصيف  
 وفي الذيل والرجل عما لا يعنى  
 عنه في الكف واليد اما الشوارع  
 التي لم يتيقن نجاستها فمحكوم  
 بطهارتها وان ظن نجاستها  
 عملا بالاصل (و) عفى عن  
 (دم نحو براغيث ودم ما مل  
 قمل وجروح) ودم قصد وجرح  
 بمجلها ونيم ذباب (أى رونه  
 وان كثر ذلك ولو انتشار عرق  
 لعموم البلوى بذلك) لا ان كثر  
 بفعله من زيادته فان كثر  
 بفعله

كان قتل براغيث أو عصر

الدم لم يعف عن الكثير عرفا  
كما هو حاصل كالم الرافعي  
والمجوع والعنوع عن الكثير في  
المد كورات مقيد باللبس لما  
قال في التحقيق لو جل ثوب  
براغيث أو على عليه ان كثر  
دمه ضرر والا فلا ومثله  
ما لو كان زائدا على تمام  
لباسه قاله القاضي ويقاس  
بذلك البقية واعلم ان دم  
البراغيث رشحات تصبها من  
بدن الانسان تم تعجزها وليس  
لهاد في نفسها ذكره الامام  
وغیره وتعبري بما ذكره  
مما عبر به (و) عن (فليل  
دم أجني) لعسر تجنبه  
بنيلاف كثيرة ويعرفان بالعرف  
(لا) عن فليل دم (نحو كلب)  
لغلظه وهذا من زيادتي وصرح  
به صاحب البيان ونقله عنه  
في المجوع وأقره (وكالدم) فيما  
ذكر (فج) وهو مودة لا يخالطها  
دم (وصديد) وهو ماء رقيق  
يخالطه دم لانه أصلها (وماء  
جروح ومتنقط له ريح) قياسا  
على القيح والصد يد اما ما لا ريح  
له فظاهر كالعرف خلافا للراعي  
(ولو صلى بنحس) غير معفوعه  
(لم يعلمه أو) علمه ثم (نسي) فصلي  
ثم تذكر (وجبت الاعادة) في  
الوقت أو بعده لغيره بتركه لغيره بتركه

ان لا يكون بفعله وان لا يخالطه أجني وان لا ينتقل عن موضعه اه بابلي (قوله كان  
قتل) أي قصدا بخلافه بغير قصد والحق بقوله قصدا النوم في الثوب حتى كثر فيه دم  
البراغيث فلا يفي عنه لان السنة النوم عريانا لا الحاجة كبردا وعدم وجود غطاء  
غير ثوبه وحيث عني عن نحو دم البراغيث فلا تضر بمساسة الثوب المشتملة عليه مع  
الرطوبة الحاصلة من ماء الغسل الواجب والمندوب والوضوء كذلك وكذا الحاصلة  
من التنظيف والتبرد كما قاله بهضهم وري في من دم الحلاقة المختلط بماء البلة الاولى دون  
الثانية لطروحه عليه (قوله باللبس) ولو اجتعل ولو كان عنده غيره خاليا من ذلك  
ولا يمسك لبسه لان الشارع لم ينع في عباويه من الدم صار كالظاهر ع ش على  
م ر وقوله لو جل ثوب براغيث أي ثوب دم براغيث أي مشتملا على دمه اه لاضافة  
لادنى ملابس (قوله زائدا على تمام لباسه) أي لا لغرض من تجل ونحوه وانظر  
ما ضابط الزائد شوبري (قوله ويقاس بذلك) أي على ذلك أي دم البراغيث البقية  
من دم الدما مبل ودم الغصد والحجامة ونيم الذباب ح ل أي يقاس عليه في التفصيل  
المذكور في التخفيف لافي الحكة لانه لم يد كره الدم البراغيث دليل لا حتى يقين عليه تدبر  
(قوله واعلم الخ) بين به ان اضافة الدم للبراغيث تكونها مشتملة عليه الان فاضافة الدم  
ايها لللباس اه ع ش (قوله وعني عن قليل دم أجني) ولو متفرقا ولو جمع كان كثيرا  
لتوسع في الدم وبه فارق ما لا يدركه الطرف من البول اذا كثر بحيث لو جمع لا دركه  
الطرف حيث لا يفي عنه برماوى وحمل العنوع عن قليله ما لم يلصقه بسدنه عدا  
والا لم يعف عنه ح ل ولو شئت في شيء اقل هو وكثيره حكم القليل لان الاصل  
في هذه الجاسات العفو الا اذا قفنا الكثرة شرح م ر (قوله دم أجني) ومنه دم نفسه  
أي لو عاد اليه بعد انفصاله ع ش (قوله ويعرفان) أي القلة والكثرة (قوله  
نيماذ كر) أي في التفصيل المذكور (قوله مدة) بكسر الميم مختار واما بالضم فهو قطعة  
من الزمن اه برماوى (قوله ومتنقط) وهو ماء البقايق (قوله له) أي لماء الجروح  
والمتنقط ريح وكذا الوغير لونه وقوله قياسا على لقيح أي بناء على جواز القياس على  
القيح (قوله ولو صلى الخ) مراده بهذا ان قوله فيما تقدم وطهر بنحس الخ أي في نفس  
الامر مع اعتقاده لافي اعتقاده فقط (قوله فصلي) لا حاجة اليه لان افرض انه صلى  
واعلم سرى له من شيخه المحلى وعبارته وان علمه ونسي الخ (قوله وجبت الاعادة) في  
املاق الاعادة على ما بعد الوقت تغليب اذ الاعادة فعل العباد ثانيا في الوقت ع شر  
أو المراد الاعادة الغريبة وهو فعلها ثانيا ولو بعد الوقت (قوله لتغريطه) تعليل لثانية  
فقط واما الاولى فعلاها م ر بانها طهارة واجبة فلا تسقط بالجمل كطهارة الحدث

فلو علل الشارح للاولى بذلك افهمت الثانية بالاولى وعلل بعضهم بقوات الشرط قال  
ح ل قوله لتفريطه مقتضاه وجوب قضاء الصلاة فورالوخرج الوقت وهو واضح  
في الثانية دون الاولى ومثله ق ل على الجلال وقال ا ط ف نقلا عن ع ش ر انه  
على التراخي كما لو نسي النية ليلا في الصوم فان القضاء فيه على التراخي لان النفساني  
يقع كثيرا ولومات قبل التذكركر فالمرجوح من الله ان لا يؤاخذ به لرفعه عن هذه الامة الخطأ  
والنسيان برماوى (قوله كل صلاة تيقن فعلها مع النجس) فلو قنش عمامته فوجد فيها  
شعر قمل وجب عليه اعادته ما تيقن وجوده فيها زى بهامش ونقل عن ابن العماد  
العقولان الانسان لا يؤثر بتفتيشها والاقرب ما قاله ابن العماد لما صرحوا به من العفو  
عن قليل النجاسة الذي يشق الاحتراز عنه كيسير دخان النجاسة وغبار السرجين  
وقياس ذلك العفو عنه ولو في الصلاة التي علم وجوده فيها بل الاحتراز في هذا أشق  
من الاحتراز عن دخان النجاسة ونحوها اه ع ش على م ر وقوله بخلاف ما أى صلاة  
احتمل حدوثه أى النجس سواء كان الاحتمال راجعا او مرجوحا أو مساويا وفارق  
ما عرف من عليه فوائد حيث قالوا يجب عليه قضاء ما شك فيه هناك لانه وجد منه  
الفعل هنا ولا بد وشك في شرطه فلا يكلف الاعادة الا بيقين بخلاف ما هناك فانه شك  
في اصل الفعل والاصل عدمه (قوله وترك نطق) ولومن يداور رجل مثالا (قوله عمدا)  
أى مع علم المنعريم (قوله فتبطل) الفاء في جواب شرط مقدر كان يقال واذا اردت  
بيان النطق الذى تبطل به الصلاة فتبطل الخ (قوله بحرفين) أى متواليين قياسا  
على ما يأتى في الأفعال كما في ع ش قال ح ل فلو قصد ان يأتى بحرفين بطلت  
صلاته بشروعه في ذلك وان لم يأت بحرف كامل ولا بد أن يسمع بهما نفسه أو كان  
بحيث يسمع لو كان معتدل السمع ولومن حديث قدسى او من سائر الكتب المنزلة غير  
القرآن وقوله ولومن حديث الخ وعليه فالمراد بكلام البشر الواقع في عبارة بعضهم  
ما من شأنه أن يكون كلامهم في شمل الحديث القدسى ويخرج القرآن اه ا ط ف  
وقوله أركان بحيث الخ قال ع ش على م ر ويضرمع حديد السمع وان لم يسمع  
المعتدل لان المدار على النطق مع الاسماع وقد وجد اه (قوله ولو في تنضح) أى لغیر  
غلبة ولغيره عذر ركن قولى كما يؤخذ مما يأتى وكان الاولى تقديمه على ما قبله أو تأخيره  
عمدا بعدة ليشمل ذلك فقد توهم بعضهم من العبارة ان الحرف المفهم وما بعده لا يضر  
في نحو التنضح وليس يصح نيه عليه الشيخ الشوبرى ولو جهل البطلان بالتنضح لم يضر  
وان كان غير قريب عهد بالاسلام ولم ينشأ بعيدا عن العلماء لان هذا مما يخفى على  
العوام ع ن (قوله وبكاء) وان كان من خوف الآخرة م ر ع ش (قوله

كل صلاة تيقن فعلها مع  
النجس بخلاف ما احتمل  
حدوثه بعدها فلا تجب  
اعادتها لكن تسن كما قاله في  
المجموع (و) سابعها (ترك  
نطق) عمدا بغير قرآن وذكر  
ودعاء على ما سبأنى (فتبطل  
بحرفين) انهما أو لا كرقم وعن  
(ولو في نحو تنضح) كفتحت  
وبكاء وانين ونفخ وسعال  
وعطاس فهو اعم مما عبر به



وبحرف مفهم) أي عند المتكلم وان لم يفهم عند غيره لانه لم يوجد منه بحسب ظنه ما يقتضي قطع نظم الصلاة وبه يعلم الجواب عما اورد على ذلك من ان العبرة في العبادات بما في نفس الامر مع ظن المكلف لا بما في ظن المكلف فقط وذلك لان محله في شروط العبادة ونحوها امامه بطلانها فالمدار فيها على ما يقطع نظم الصلاة والكلام لا يقطع نظمها الا ان كان مفهما عند المتكلم فان جهل الافهام بما هو مفهم اتي فيه ما قالوه في الجهل بحرمة الكلام من انه ان عذر لقرب اسلامه اول نشئه ببادية بعيدة عن العلماء يذروا فلا ولو قصد بالمفهم ما لا يفهم كان قصد بقوله القاف من القلق أو العلق قال طيب يضر وهو محتمل ولو اتي بحرف لا يفهم فاصدا به معنى المفهم هل يضر فيه نظر سم شو برى وقرر شيئا ح ف انه يضر واستقر به ع ش وقوله قال طيب يضر المعتمد انه لا يضر كافي ع ش (قوله كق من الوفاية) أي بان لاحفظانها من الوفاية أو اطلق ويوجه الاطلاق بان القاف المفردة وضعت لاصلب والالفاظ الموضوعية اذا اطلقت حملت على معانيها ولا تحمل على غيرها الا بقرينة والقاف من العلق ونحوه جزء كلمة لا معنى لها فاذا انواها عمل بنية وان لم ينوها حملت على معناها الوضعي ع ش وتسمية حرفا نظرا للصورة والاداء وهو فعل امر عند التعاه (قوله أو حرف محدود) اتي به وان كان داخل في الحرفين لارد على من قال ان الحرف المحدود حرف واحد ولا ينظر للاشباع اه ح ف (قوله والكلام يقع الخ) أي لغة ع ش (قوله الذي هو حرفان) التقييد بالحرفين هو بحسب ما اشتهر في اللغة كما قاله الرضي والافالكلام في أصل الوضع اسم لكل ما يتكلم به ولو حرفا وعبارته الكلام موضوع لجنس ما يتكلم به سواء كان كلمة على حرف كواو العطف أو على حرفين أو على أكثر من كلمة سواء كان مهملا أو لا ثم قال واشتهر الكلام لغة في المركب من حرفين فصاعدا انتهى ع ش وعبارة ح ل قوله الذي هو حرفان أي هنا والافس كما يكون حرفين يكون حرفا ولو غير مفهم وأما قول شيخنا ان أقل ما يبنى منه الكلام لغة حره ن فقيه نظرا ذا المشهور ان الكلام لغة ما يتكلم به قل أو أكثر اه وقوله ها أي في اصطلاح الفقهاء ولا مشاحة في الاصطلاح وفيه انه في اصطلاحهم ما بطل الصلاة تدبر (قوله وتخصيصه بالمفهم الخ) جواب عن سؤال هو أن الاستدلال بالحديث لا يتم على القول بإبطال غير المفهم لان الكلام هو المفهم فاجاب بان تخصيصه بالمفهم ليس في عرف الشرع بل في عرف خاص بالعبادة وليس الكلام في اصطلاحهم اه زى (قوله في حياته أو عدمه) فلا تبطل بذلك وان كثرت لوجوب الاجابة ح ل بخلاف اجابة احد الوالدين وان شق عدم اجابته فانها لا تجب حينئذ بل تحرم في الغرض فتبطل الصلاة بها وتجوز في الغفل وتبطل

(وبحرف مفهم) كق من الوفاية وان اخطأ بحذف هاء السكت (أو) حرف (محدود) لان المدة ألف أو و أو أو ياء سواء كان ذلك لمصلحة الصلاة كان قام امامه لزاما فقال له اعدام لا والاصل في ذلك خبر مسلم ان هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس والكلام يقع على المفهم وغيره الذي هو حرفان وتخصيصه بالمفهم اصطلاح للعامة ويستثنى من ذلك اجابة النبي صلى الله عليه وسلم في حياته

بها الصلاة والاجابة فيه أولى ان شق عليها عدمها وغيره من الانبياء كسيدنا عيسى  
تجب اجابته وتبطل بها الصلاة ح ل وفي ع ش ما نصه ويجب انذار مشرف على  
هلاكه وتبطل الصلاة به خلافا لما صححه في التحقيق واجابة المصل عيسى عند نزوله  
قال الزر كشي الظاهر انها كاجابة محمد صلى الله عليه وسلم فلا تبطل بها الصلاة  
ولا فرق بين ان تكون الاجابة بالقول أو بالفعل وان كثر وزم عليه استدبار القبلة  
كافي م ر (قوله ناداه) وينبغي ان يقال انها تقطع الموالاة اه ع ش والسؤال  
كالمنسادة كافي اجابة الصحابة في قصة ذي الديدن اما خطابه ابتداء فتبطل به على  
الوجه من تردد شوبرى ولونادى را ح د ا فاجابه آ خر بطلت صلاته وينبغي ان تذكر  
اجابته بقدر الحاجة والابطال اه شيخنا (قوله من ناداه) أى ولو بكثير القول أو الفعل  
ولو مع استدبار القبلة حيث لم يزد على قدر الحاجة لخطابه واذا تمت الاجابة بالفعل أتم  
صلاته مكابه ولو كان الجيب اماما ولم يزد عن القوم أو تقدمه عليهم باكثر من  
ثلاثمائة ذراع فهل تجب عليهم نية المفارقة حالا أو عند التلبس بالبطل أو بعد فراغ  
الاجابة أو يغتفر له عوده الى محله الاول أو لهم متابعتة في محله الا ان كشدة الخوف قال  
م ر القلب الى الاول أميل وفيه بعد جدا والوجه الميل الى الثاني اه ع ش على م ر  
(قوله كنذر وعتي) المعتمدان التلفظ بالندرا بطل لانه من جنس الدعاء بخلاف  
العتيق م ر ع ش والمراد بالندر غير نذر اللجاج وهو نذر التبرر المنجز كالله على صوم  
أو صلاة أو نذر اللجاج فكروه تبطل به الصلاة وهو ما تعلق به بحث أو منع أو تحقيق  
خبر اه شيخنا ح ف (قوله بالتعليق وخطاب) أى له ير النبي صلى الله عليه وسلم  
كافي شرح الارشاد والتعليق فحوان شفى الله مريضى فعلى كذا و الخطاب نحو عبدى  
حران فعلت كذا (قوله لا بقليل كلام) من اضافة الصفة للموصوف وضابط القليل ست  
كلمات عرفيه فاقول ق ل أى كما يؤخذ من قصة ذي الديدن ولو ظن بطلان صلاته  
بكلامه ساهيا ثم تكلم يسيرا عدا لم تبطل ومثل ذلك ما لو اكل يسيرا ساهيا فظن بطلانها  
بهذا الاكل فلبق بنية المأكول عمدا ع ش وقول م ر لم تبطل هو ظاهر حيث  
لم يحصل من مجموعهما كلام كثير متوال والابطال لانه لا يتقاعدا عن الكثير سهوا وهو  
مبطل ثم عدم البطلان هنا يشكل عليه ما فالو في الصوم من البطلان فيما لو اكل ناسيا  
فظن البطلان فاكل عامدا وقد يجاب بان من ظن بطلان صومه يجب عليه الامساك  
فاكله يدل على تهاونه فابطل ولا كذلك الصلاة وفرق أيضا بان جنس الكلام  
العمد كالحرف الذى لا يفهم يغتفر في الصلاة بخلاف الاكل عمدا فلا يغتفر في الصوم  
ع ش (قوله ناسيا لها) أى للصلاة بخلاف نسيان تحريمه فيها فانه كنسيان النجاسة

من ناداه والتلفظ بقربة  
كنذر وعتيق بلا تعاقب  
وخطاب (ولو) كان الناطق  
بذلك (مكرها) لندرة  
الأكراه فيها (لا بقليل كلام)  
حالة كونه (ناسيا لها) أى  
للاصلاة

على نحو قوله شرح م ر (قوله أو سبق إليه) أي القليل وكذا قوله تحريمه كما في ح ل  
(قوله أو جهل تحريمه) أي ما أتى به ويؤخذ من ذلك بالاولى صحة صلاة نحو المبلغ  
والفاتح بقصد الاعلام والفتح الجاهل بامتناع ذلك وان علم امتناع جنس الكلام اه  
سم على التحفة وزاد في شرحه على الغاية بل ينبغي صحة صلاته حيث ذوان لم يقرب  
عهده بالاسلام ولا نشأ بعيدا عن العلماء ازيد فقاء ذلك اه ا ط ف (قوله وان علم  
تحريم جنس الكلام) يشكل بان الجنس لا تحقق له الا في ضمن افراده ويمكن  
ان يجاب بانه يجوز ان يعتقد ان بعض افراد الكلام لا يحرم لكونه يتعلق بالصلاة كان  
اراد امامه ان يقوم فقال له اقم أي فليس المراد بالجنس حقيقة بل المراد ان يعلم  
حرمة الكلام في الصلاة ولا يلزم من ذلك ان يعلم حرمة ما أتى به شيئا مع ش اه  
ا ط ف ويجاب أيضا بان المراد بالجنس الحقيقة في ضمن بعض مبهم (قوله أو بعد عن  
العلماء) المراد العالمين بذلك الحكم ان لم يكونوا علماء عرفا ويطهر ضبط البعد لا يجد  
مؤنة يجب عليه بذلها في الحج توصد اليه حجر شوبري (قوله ولا تنفخ لتعذر ركن  
قولي) أي مشتمل على حرفين أو حرف مفهم أو حرف ومدة والا فالصوت الغفل أي  
الخالي عن الحروف لا عبرة به وظاهر منبذعه وان كثرت التنفخ وظهر بكل واحدة حرفان  
فاكثر ثم رأيت شيئا قال نعم التنفخ للقراءة الواجبة لا بغيرها وان كثرت خلافا لمسا في  
الجواهر ولو غلب عليه الضحك وبان منه حرفان لم تبطل وقوله الغلبة وان ظهر مع كل مرة  
من ذلك حرفان ولا ينبغي عدم التقييد بالقليل في جانب الغلبة ولا يخفى ان الغلبة تأتي  
في التنفخ والسعال ولو كان له حالة يخالفها عن ذلك وهي تسع الصلاة قبل خروج  
وقتها وجب عليه انتظارها والظاهر ولو آخر الوقت اه ح ل (قوله لانه ليس بواجب)  
المراد بالواجب هنا ما يتوقف عليه صحة الصلاة فلا يضر في تنفخ لقراءة سورة نذرهما  
لانها لا يتوقف عليها صحة الصلاة اذ لو تركها عدا مع علمه به لم تبطل بذلك على  
ان وجوب السورة المنذورة عارض لا أصلي ع ش (قوله لانه ليس بواجب) يؤخذ  
منه انه لو دعت ضرورة اليه ككبير الانتقال في الركعة الاولى في الجمعة والمعادة  
مطلقا والمنذور جماعة ونحو ذلك لم يضر لتوقف صحة الصلاة على ذلك وهو كذلك  
انتهى شوبري (قوله كذا) وفي كلام شيخنا وان كثرت التنفخ بنحو الغلبة فظهر به  
حرفان فاكثر بطلت صلاته والظاهر ان المراد بظهر بكل مرة من التنفخ ونحوه حرفان  
ما كثرت لان الصوت الغفل لا عبرة به كما صرح بذلك وفي كلامه ولو نطق كالحجاء أو مهمل  
كالفرس أو ما كي شيئا من الطيور ولم يظهر من ذلك حرف مفهم أو حرفان لم تبطل صلاته  
والا بطلت ح ل وقوله بطلت صلاته أي لقطع ذلك نظام الصلاة قال م ر في شرحه

(أو سبق إليه) لسانه  
(أو جهل تحريمه) فيها وان علم  
تحريم جنس الكلام فيها  
(وقرب اسلامه أو بعد عن  
العلماء) بخلاف من بعد  
اسلامه وقرب من العلماء  
لتقصيره بترك التعلم  
(ولا تنفخ لتعذر ركن قولي)  
لانه نذر غيره كجهل لانه ليس  
بواجب فلا ضرورة الى التنفخ  
له (ولا يقلل نحوه) أي نحوه  
التنفخ من ضمن وغيره  
(لغلبة) وخرج بقليله وقليل  
ما سركميرهما لانه يقطع نظم  
الصلاة وقولي أو بعد عن  
العلماء من زيادتي وكذا  
التقييد في الغلبة بالقليل  
وتعرف القلة والكثرة بالعرف  
وقولي ركن قولي

وهذا أى كون الكثير يبطل محمول على حالة لم يصرف ذلك في حقه مرضا من منافان صار  
كذلك بحيث لم يخل زمن من الوقت يسع الصلاة بالصلاة لا نحو سعال مبطل لم تبطل ولا إعادة  
عليه حينئذ (قوله اعم واولى) وجه الاعمية ان تعبير المصنف بالركن القولى يشمل  
لقراءة وغيرها كالتشهد ووجه الاولوية ان تعبير الاصل بالقراءة يشمل الركن  
وغيره فيوهم انها لا تبطل لتعذر السورة والتشهد الاقل وليس كذلك (قوله ولا بد كر)  
هو ما مدلوله الثناء على الله ح ل وهو ما وضعه الشارع ليتعبد به (قوله ودعاء) وهو  
ما تضمن حصول شيء وان لم يكن اللفظ نصافيه كقوله كم أحسنت الى واسأت  
شوبرى (قوله غير محرم) الظاهر انه راجع للذكر أيضا أى كل منها والذكر المحرم  
بان اشتمل على الفاظ لا يعرف مدلولها كما يأتى التصريح به في باب الجمعة رشيدى  
والدعاء المحرم كاللحاء بالمستحيل كقوله اللهم اغفر لامة محمد جميع ذنوبها (قوله  
الا ان يخاطب) غير الله ورسوله بخلاف لا اله الا انت والسلام عليك يا رسول الله  
فلا تبطل به شرح م ر واليه اشار الشارح بقوله وخاطب الله ورسوله (قوله  
ولا ينظم قرآن) أى لم تنسخ تلاوته وان نسخ حكمه وقوله مفهامة أى بجميع اللفظ  
ولو في الابتداء بان قصد ان يقرأ الآية على انها من القرآن وكقوله لمن استأذنه  
في الدخول أَدْخَلُوهُ بِسَلَامٍ آمِينَ أولين ينهاء عن أخذ شيء يوسف أعرض عن هذا  
ولو اتفق انه اذنى في قراءته لتلك الآية ح ل ومثله م ر (قوله بقصد تفهيم وقراءة)  
والاوجه مقارنة قصد القراءة ولومع التفهيم بجميع اللفظ اذ عروء عن بعضه يصير اللفظ  
أجنبيا منافيا للصلاة شرح م ر (قوله كما يجي خذ الكتاب) قال الاستوى المتجه  
ان ما لا يصلح لكلام الآدميين من القرآن والذ كر لا يؤثر وان قصد به الافهام فقط  
وبه صرح الماوردى شوبرى (قوله مفهامة الخ) واسارة الاخرس يعمل بها وحكمها  
حكم النطق الا في الصلاة والشهادة والحنث فيما اذا حلف انه لا يكلم زيدا شوبرى  
(قوله كمالوقصد القراءة فقط الخ) وثانى هذه الاربعة في الفقه على الامام بالقرآن  
او الذ كر أو الجهر بتكبير الانتقال من الامام أو المبلغ اه زى قوله ولا يكون قرآنا  
الا بالقصد أى عند وجود الصارف وفيه انه كيف يكون القرآن ذوالاسلوب الجيب  
الذى اعجز البلغاء مقتفرا في كونه قرآنا الى قصد حتى يكون مع عدم القصد خارجا عن  
القرآنية مع ذلك الاسلوب وفي سم على البهجة في باب الاحداث مانصه يحتمل وهو  
ظاهر ان المراد انه لا يعطى حكم القرآن الا بالقصد لان حقيقة القرآن تقتضى عند عدم  
القصد فان ذلك مما لا وجه له اه بحر وفه (قوله فتبطل به صلاته) أى وان قصد به  
القراءة فقط كما هو قضية ضيقه حيث اطلق هنا وقيد فيما بعد فتأمل وحررتا ملناه

اعم واولى من تعبيره بالقراءة  
(ولا) تبطل (بد كر ودعاء)  
غير محرم (الا ان يخاطب بها)  
كقوله لغيره سبحانه ربي  
وربك أولعاطس رحمت الله  
فتبطل به بخلاف رجاء الله  
وخاطب الله ورسوله كما علم  
من اذ كر الر كوع وغيره  
وذ كر في شرح الروض  
وغيره زيادة على ذلك  
(ولا ينظم قرآن بقصد تفهيم  
وقراءة) كما يجي خذ الكتاب  
مفهامة من يستأذنه في أخذ  
شيء ان يأخذه كمالوقصد  
القراءة فقط فان قصده فقط  
أولم يقصد شيئا بطلت لاه  
يشبه كلام الآدميين  
ولا يكون قرآنا الا بالقصد  
وخرج بنظم القرآن ما لو اتى  
بكلمات منه متوالية مفرداتها  
فيه دون نظمها كقوله  
يا ابراهيم سلام كن فتبطل  
به صلاته



وحررناه بان يجعل قوله أولا وان قصد بها القراءة أي مجموعها لان المجموع بهذا النظم ليس قرآنا وقوله بعد وقصد بها القراءة أي بكل كلمة منها منفردة عن البقية (قوله فان فرقها) أي اوجعها فالفرق ليس بقيد وقوله وقصد بها أي بكل منها القراءة أي وحدها فان قصد بها التفهيم ضرر (قوله ولا يسكوت طويل) أي او نوم المتمكن ذي وهو استثناء لغوي منقطع لانه ليس داخل في النطق المتقدم في قوله وترك نطق (قوله لا يخرم) بابه ضرب اه مختار (قوله وسيأتي الخ) أي فالمراد التطويل بذلك في غير الركن القصير ل فلما اطلق المتن هنا رتبنا فيه ان ذلك شامل للركن القصير مع انه ليس كذلك فمراده تقييد المتن بما ذكر (قوله وسن لرجل الخ) والتنبيه المذكور مندوب لمندوب كتنبيه الامام على سهوه ومباح لمباح كاذنه له اخيل وواجب لواجب كاذن اراعى ان تعين شرح م ر وحرام لحرام كالتنبيه لشخص يريد قتل غيره ظلما ومكروه لمكروه كالتنبيه للمظالم المكروه ع ش (قوله من امرأة) وان خلف عن المحارم وقوله تصفيق أي وان كثرت وتوالي عند الحاجة بخلاف نحو دفع المار وقوله بل ان فعله لا عبا الخ ولا يتقيد بذلك بهذه الصورة بل فيما قبلها كذلك وانما قيدوا بها لان قصد الماعب غالب الا يكرر لافي ذلك وقد افق والدشخص باطلان صلاة من اقام لشخص أصبه الوسطى لا عبا معه عالما بالتحريم ح ل وعجالة شرح م ر وشهلى مالو كثر من سوتوا وزاد على الثلاثة عند حاجتها فلا تبطل به كما في الكفاية وافق به الوالد وفرق بينه وبين دنع المار وابقاذا نحو الفرق بين بار الفعل فيها خفيفا شبيه تحريك الاصابع في سبعة اوحل ان كانت كفها فارة كما سيأتي فان لم تكن فارة أشبه تحريك الجرب بخلافه في ذنبك (قوله لا بطن على بطن) قال شيخنا ح ف والتصفيق خارج الصلاة لا المصلحة حرام بخلاف تصفيق القراءة (قوله ويعتبر في الله مع الخ) ولا يضر في التصفيق قصد الاعلام برماوى (قوله ولو صفق الرجل الخ) والله كثر وتوالي لم يضر ح ل وان زاد على ثلاث حيث لم يكن فيه بعد احدى الدين عن الاخرى وعودها اليها كما هو ظاهر ويصرح به التعليل بانه فعل خفيف وهو فارق دفع المار اه برماوى (قوله والمراد بيان التفرقة الخ) فمعنى قوله وسن لرجل الخ وسن التفرقة بين الرجل وغيره في التنبيه بالتسبيح والتصفيق أي سن ان يكون تنبيه الرجل بالتسبيح وتنبيه غيره بالتصفيق فلا ينافي ان التنبيه من حيث هو قد يكون واجبا فاندفع ما يسأل كيف قال وسن لرجل الخ مع ان التنبيه قد يكون واجبا (قوله والا) أي والا يكن المراد بيان التفرقة بينهما بل بيان حكم التنبيه فلا يصح لان انذار الاعى الخ فخذ في جواب الشرط وأقام دليله وهو قوله فانذار الاعى الخ مقامه مخالفتها لسنة

فان فرقها وقصد بها القراءة لم تبطل به نقله في المجموع عن التولى واقره (ولا يسكوت طويل) ولوعده ابل اغرض لانه لا يخرم هيئتها وسيأتي في السباب الا ترى ان تطويل الركن القصير يبطل عمده (وسن لرجل تسبيح) أي قرل سبحانه الله (ولغيره) من امرأة وخشي (تصفيق) بضرب بطن كف أو ظهرها على ظهر أخرى أو ضرب ظهر كف على بطن أخرى (لا ب) ضرب (بطن) منه (على بطن) من أخرى بل ان فعله لا عبا عالما بتعريمه بطلت صلاته وان قل لمنافاته الصلاة وانما يسن ذلك لهما (ان نأبها شيء) في صلاتهما كتنبيه امامهما على وهو واذنهما لداخل وانذارهما أعنى خشيا وقوعه في محذور واصل في ذلك خبر الصحيحين من تأبه شيء في صلاته فليسبح وانما التصفيق للنساء ويعتبر في التسبيح ان يقصده الذك ولو مع التفهيم كتنبيه السابق في القراءة وتعتبر بما ذكر اعم مما عبر به ولو صفق الرجل وسبح غيره جازع مخالفتها لسنة

(قوله وتبطل الصلاة به) على الأصح هل وإن ضاق الوقت ح ل والظاهر نعم ح ف  
 (قوله ترك زيادة ركن) أي جنسه فيشمل المتعدد فيطبق الدليل المدعى والدليل قول  
 الشارح لا به صلى الله عليه وسلم صلى الظهر خمسا لأن فيه زيادة ركعة أو يقال إذا  
 كانت زيادة ركعة سهوا لا تبطل فزيادة الركن أولى والمراد زيادة ركن لغير متابعة كما  
 سيأتي في قوله وسيأتي في صلاة الجماعة برماوى (قوله عمدا) أي عالما بالتحريم وإدراك  
 يطمئن فيه أن كان ما أتى به أولا معتدا به وأما لو سجد على ما يتحرك بحركته ثم رفع  
 وسجد ثانيا لم يضر وينبغي أن يكون محل عدم ضرره إذا لم يمل زمن سجوده على ذلك  
 ولو سجد على شيء خشن وتحامل أي وإطمأن ثم رفع رأسه خوفا من جرح جهته ثم  
 سجد ثانيا بطلت صلاته للاعتداد بسجوده الأول أي حيث علم به والابان ظن عدم  
 الاعتماد به فينبغي أن لا يضر حررقلت الذي يفهم من كلامهم أن الفرع أن قارن الرفع  
 لم يعتد به لوجود الصارف فيجب عليه السجود ثانيا والأفلا أي محل البطلان عند العلم  
 ما لم يقارن الرفع الفرع فان قارنه لم يعتد بالرفع فيجب عليه السجود ليرفع منه ومن ذلك  
 ما لو أدرك مسبوق الإمام في السجدة الأولى فسجد هامة ثم رفع الإمام رأسه فحدث  
 وانصرف امتنع على المأموم أن يسجد الثانية لأنها زيادة ركن لغير المتابعة فان سجدتها  
 بطلت صلاته أن كان عامدا عالما بغيرها ح ل (قوله فتبطل بها) أي بالزيادة قال م ر  
 كزيادة ركوع أو سجود لغير متابعة اه قال ع ش مفهومه أنه لو انحنى إلى حد لا تجزئ  
 فيه القراءة بأن صار للركوع أقرب منه للقيام عدم البطلان لأنه لا يسمى ركوعا ولعله  
 غير مراد وأنه متى انحنى حتى خرج عن حد القيام عامدا عالما بطلت صلاته ولو لم يصل  
 إلى حد الركوع لم تلاعبه ومثله يقال في السجود (قوله بخلافها) هو (ومن ذلك  
 ما لو سمع المأموم وهو قائم تكبيرا فظن أنه إمامه فرفع يده للهورى وحرك رأسه للركوع ثم  
 تبين له أنه سجد ففكف عن الركوع فلا تبطل صلاته بذلك لأن ذلك في حكم النسيان  
 ومن ذلك ما لو تعددت الأئمة بالمسجد فسمع المأموم تكبيرا فظنه تكبيرا إمامه فتابعه  
 ثم تبين له خلافه ف يرجع إلى إمامه ولا يضره ما فعله للمتابعة لعدوه فيه وإن كثر ع ش  
 على م ر (قوله ولم يعدها) هو التتيم والإيضاح فقط والادقوله وسجد لله هو كاف  
 في صحة الاستدلال على أن الزيادة سهوا لا تبطل ع ش (قوله ويغتفر القعود الخ)  
 شروع في استثناء صور خمسة لا تضر فيها الزيادة لأن ذلك القعود على صورة ركن هو  
 الجلوس بين السجدين قال م ر وإنما اغتفر لأن هذه الجلسة عهدت في الصلاة  
 غير ركن بخلاف نحو الركوع لم يعدها في الأركان فكان تأثيره في تغيير نظامها أشد اه  
 وقوله اليسير قال جربان كان بقدر الجلوس بين السجدين وهو ما يسع ذكره واعتد

والمراد ببيان التفرقة بينهما  
 مما ذكره لبيان حكم التنبيه  
 والافانذار الاعى ونحوه  
 واجب فان لم يحصل الانذار  
 الا بالكلام او بالفعل المبطل  
 وجب وتبطل الصلاة به على  
 الأصح (و) نامنها (ترك زيادة  
 ركن فعلى عدا) فتبطل بها  
 صلاته لتلاعبه بخلافها سهوا  
 لأنه صلى الله عليه وسلم  
 صلى الظهر خمسا وسجد لله  
 ولم يعدها رواه الشيخان  
 ويغتفر القعود اليسير قبل  
 السجود

م ر انه لا يزيد على طمأنينة الصلاة قال ح ل وظاهر كلامهم انه لا يضر وان قصد به  
الركنية وكذا الوقوف آية سجدة في صلاة فهو السجود فلما وصل الحد الراكع بداله  
ترك ذلك ورجع للقيام ليركع منه لم يضر وان عاد للقيام لان الهوى بقصد السجود  
لا يقوم مقام هوى الركوع اه (قوله وبعد سجدة التلاوة) أى وبعد سلام الامام  
يجزى ش (قوله انه يلزمه) بدل من انه الاولى الواقعة فاعل يأتي وهو بدل اشتغال  
وجواب لو محذوف تقديره لزمته متابعته دل عليه خبر ان الثانية (قوله لور كع الخ)  
ولو عد او الاول معتد به والثاني للتسابعة شورى والعود سنة عند العمد وعند السهو  
يخبر بين العود والانتظار (قوله وترك فعل فحش) مالا يمكن فزعانم نحو حية  
والافلا تبطل لعدده ع ش أى لانها كشدة الخوف وترك الفعل معتبر من أول  
الشروع في تكبيرة الاحرام ولو فعل مبطلا قبل تمام تكبيرة الاحرام كثلث خطوات  
ينبغي البطلان بناء على الاصح من انه تمام التكبيرة يقين دخولها في الصلاة من أول  
التكبير وخفا للرمي خلافا لما رأيت في فتوى عن خ ط اه سم وع ش على  
م روح ف والمراد بالبطلان عدم الانقضاء وبعدها وما قبله شرطا واحدا لان كلا  
منهما ترك فعل مبطل وغاية الفرق بينهما ان هذا الفعل ان كان من جنس الصلاة يقيد  
بالعمد وان كان من غير جنسها يبطل مطلقا ولهذا اعاد العامل بقوله وترك الخ (قوله  
وهذا أولى الخ) أى واعم لان الوثبة لا تكون الا فاحشة ولشمله غير الوثبة مما فحش  
كتصريك جميع بدنه ويمكن ان يقال ان الفاحشة في كلام المنهاج كالفحة الكاشفة  
للاشارة الى ان كل ما فحش حكمه حكم الوثبة شورى (قوله او كثر) أى يقينا ولو شك  
في كثره فعله لم تبطل اذ اصل عدمها شرح م ر (قوله من غير جنسها) فاذا كان من  
جنسها فان كان عمدا بطلت ولو كان فعلا واحدا كزيادة الركوع عمدا وان كان سهوا  
فلا تبطل وان زاد على الثلاثة كزيادة ركعة سهوا شيئا (قوله في غير شدة خوف)  
وفي النقل في السفر وتقيده بهذا في الكثير وعدم التقيده به في الذي فحش يقتضى ان  
الذي فحش مبطل ولو في شدة الخوف والظاهر رجوعه الى كل منهما فيلغى (قوله كثلث  
خطوات) جميع خطوة بفتح الحاء المرة وبضمها ما بين القدمين وهي هنا نقل القدم  
الواحدة الى أى جهة كانت ذن نقلت الاخرى عدت ثانية شورى وعجالة ح ر  
وهي عبارة عن نقل رجل واحدة الى أى جهة كانت حتى لو رفع رجله لجهة العلو  
ثم لجهة السفلى عدت ثلاث خطوات وظاهره وان كان ذلك على التوالي فان نقلت الاخرى  
عدت ثانية وسواء ساوى بها الاولى ام قدمها عليها ام أخرها عنها وكثيرك ثلاثة  
اضاء على التوالي كراهه ويديه اه والاعتمادان النقل لجهة العلون ثم لجهة السفلى خطوة

وبعد سجدة التلاوة وسياق  
في صلاة الجماعة انه لو قندى  
عن اعتدال من ركوع  
انه يلزمه متابعته في الزيادة  
وانه لو ركع او سجدة قبل امامه  
وعاد اليه لم يضر وخرج  
بالفعل القولى كتكبير  
الفتحة وسياق في الباب  
الآتى (وترك فعل فحش)  
كوثبة تبطل به ولو سهوا  
صلاته لمناقاة له وهذا أولى  
من قوله وتبطل بالوثبة  
الفاحشة (او) قول (كثير)  
من غير جنسها في غير شدة  
خوف (عفا) كثلث  
خطوات (ولاء) تبطل به  
ولو سهوا وصلاته لذلك

واحدة كما يؤخذ من زى وصرح به ع ش على م ر وقرره ح ف (قوله بخلاف القليل)  
ولو احتمل لكانه مكروه وكذا ما بعده م ر (قوله والكثير المتفرق) وضابط المتفرق  
ان يعد الشافى منقطعاً عن الاول في العادة وفي التهذيب عندي ان يكون بينهما قدر  
ركعة لحديث امامة سم شو برى (قوله وهو حامل امامة) يجوز في امامة ان ينصب  
بما قبله وان يخفض باضافته بعلامة جره الفتحة لانه لا ينصرف وقد قرئ ان الله بالغ  
امره بالوجهين شو برى وامامة بنت بنته زينب زوجة ابي العاص وتزوجها على بعد  
فاطمة أى تزوج امامة بوصية فاطمة ولم يتخلف منه برماوى (قوله اذا سجد) أى اراد  
السجود واذا قام أى اراد القيام قال العلامة المناوى في شرح الجامع عند قوله صلى الله  
عليه وسلم ان في الصلاة شغلا مانصه فان قيل فكيف حمل المصطفى صلى الله عليه  
وسلم امامة بنت ابي العاص في صلاته على عاتقه وكان اذا ركع وضعها واذا رفع من  
السجود اعادها قلت اسناد الحمل والوضع اليه مجاز فانه لم يمتدح حملها لكانها على عاتقها  
تتعلق به وتجلس على عاتقه وهو لا يدفعها فاذا كان علم التخصيص يشغله عن صلاته حتى  
استبدل بها فكيف لا تشغله هذه أه بحروفه وعليه فلا دليل فيما قاله الشارح من  
الحديث الا ان يقال انها كانت تتعلق به صلى الله عليه وسلم في الابتداء فلا يدفعها  
لما جيل عليه من مكان الشفقة والرحمة ولكن اذا ركع أو سجد وضعها فيستدل بوضعه  
على ان الفعل الكثير الغير المتوالى لا يضرع ش لى لكن هذا الجواب لا يلزم مع قول  
الشارح واذا قام حملها (قوله وفعل واحد) وكلا فعال الاقوال حتى لو تصد الانيان  
بحرفين متوالين ففى باحدهما بطلت صلاته ع ش (قوله كما مر) أى فى قوله بل  
ان قوله لا عباء المانصرية بطلت صلاته وان قل الخ ع ش (قوله لان خف الخ)  
هذا وما بعده تقييد لقوله او كثر ما لم يكن خفية أو بعدد وقوله كثر يك أصابعه أى  
لا يقصد اللبس كما مر (قوله الحاقها) أى للاصابع أى لتحريكها أو يمكن رجوعه  
للتحريك واكتسب الجمعية من المضاف اليه والاولى له كما هو نسخة (قوله فان حرك  
كفة الخ) وذماها ورجوعها ووضعها ورفعها حركة واحدة أى ان اتصل أحدهما  
بالآخر والا فكل مرة فيما يظهر حجر زى بخلاف حركة الرجل فان ذماها ورجوعها  
حركتان والفرق بينهما وبين اليدين اليد اليمنى بتحريكها كثير بخلاف الرجل لان عاتقها  
السكون ح ف قال زى والحق الاذرى الاجفان بالاصابع ويقع ان اللسان  
كذلك خلافا لما يقتضيه كلام الاذرى وقد اشار له بقوله كثر يك أصابعه أه وكذا  
آذاه وهو اوجه وشفتاه وذكروه وانثياه برماوى (قوله أو اشتد جرب) أى ولم يكن له  
حالة يخاف فيها من هذا الحك زمانا يسع الصلاة قبل ضيق الوقت فان كان وجب عليه

بخلاف القليل بخطوتين  
والكثير المتفرق لانه صلى الله  
عليه وسلم صلى وهو حامل  
امامة فكان اذا سجد وضعها  
واذا قام حملها رواه الشيخان  
وكال كثير ما لوفى ثلاثة  
أفعال ولا يفعل واحدا منها  
صرح به العزافى ويستثنى من  
القايل الفعل بقصد اللعب  
فتبطل به كمار (لان خف)  
الكثير كتحريك اصابعه برار  
بلا حركة كفه فى سبعة  
الحاقا بالقليل فان حرك  
كفه فيها ثلاثا ولا تبطل  
صلاته (أو اشتد جرب) بان  
لا يقصد رموه على عدم الحك  
فلا تبطل بتحريك كفه  
للحك ثلاثا ولا للضرورة  
ومنه من زيادتي وبها صرح  
القاضى وغيره



انتظاره كما تقدم في السعال ونحوه فهما على حد سواء اه ع ش عن سم على حجر  
 بالمعنى (قوله وأكل) بضم الهمزة أى ما كوله بقوله بعد والمضغ من الافعال فالأكل  
 بالفتح اسم للمضغ قال ع ش ولا يضر عطفه على المفطر لانه يضر وان لم يكن مفطرا  
 فلا يستفاد منه فتعين ذكره اه فيكون من عطف العام (قوله أو با كراه) عطف على  
 كثير أى أو أكل با كراه قليلا وكثيرا والباء في با كراه للسببية أو بمعنى مع لكن  
 مقتضى المقابلة ان يقول وأكل قليل با كراه وحكم الكثير بالا كراه يفهم بالاولى (قوله  
 قليلين) لانها لا يكونان الا عن عمد لانه لا يفطر الا الهدي وان قل والمفطر القليل يبطل  
 الصلاة على المعتمد وهناك قول بعدم البطلان والاكل القليل سهوا لا يبطل قطعا  
 وهذا فهرم المتن فكان الاولى ذكره ومثله لو جرى ريقه بياقي طعام بين أسنانه وعجز  
 عن تمييزه ومجه كفى الصوم أنزلت فخامة وعجز عن امساكها كما فى م ر اما مجرد الطعم  
 الباقي من اثر الطعام فلا اثر له لا تنفاه رسول الدين الى جوفه ع ش على م ر (قوله  
 والناسى مغرقا) أى وان كان الشئ فى مغرقا سهوا الخ ومعلوم ان الاكل الكثير عمدا  
 وان شمله المفطر لكنه لا يشمل الاكل الكثير سهوا أو أكلها فاحتاج الى عطف قوله  
 وأكل كثير على قوله مفطر ح ل فمضى كثيرا لا كل بطلت الصلاة عمدا أو سهوا أو جهلا  
 اما لو كان ناسيا الصلاة أو جاعلا تحريمه وعذبه فلا تبطل بقليله قطعا وانما لم يفطر  
 كثيرا الاكل فى الصوم ناسيا لان الصلاة ذات افعال منظومة والكثيرة طمع نظمها  
 والصوم كف وتلبس المصلى بهيئة يهيم بها الفسيان بخلاف الصوم اه ا ط ف  
 (قوله ان يصلى لهو جدار) ولو صلاة جنازة وينبغي ان يعد النعش ساترا ان قرب منه  
 فاربع عنه اعتبر لحرمة المراءى امامه ستره بالشروط وينبغي ايضا ان فى معنى الصلاة  
 سبعة التلاوة والشكر ومرتبة النعش بعد العصا ع ش على م ر (قوله كهود)  
 أى فاجدار والهوى فى مرتبة واحدة ع ش (قوله ثم ان عجز) المراد بالهوى عدم  
 السهولة (قوله عصا) يرسم بالالف لانه واوى ع ش قال الغراء أول الحن سمع  
 بالعراق هذه عصاى وانما هى عصاى كفى القرآن العزيز (قوله طولا) هذا هو الاكل  
 ويحصل أصل السنة بجعله عرضا شرح م ر (قوله فليجعل امام وجهه) أى فليجعل  
 وجهه مستقبلا لشيء ثابت قبل كهود هكذا ينبغي لتعجب المعنى فليس الشيء  
 متاولا للمصلى والعصى بدليل قرله فان لم يجد أى فان لم يسهل عليه استقبال وجهه  
 لجدار مثلا فليصحب الخ وانظر ما المانع من جعل الشيء فى الحديث متاولا للمصلى  
 أيضا مع قطع النظر عن اتأويل المتقدم ولا يحتاج حينئذ الى قوله وقيس بالخط ثم ظهر  
 انه لا يصح جعل الشيء متاولا لها لانه لو كان متاولا لها لا يقتضى انها فى رتبة كهود

(و) ناسها (ترك مفطر  
 واكل كثيرا أو كراه) فتبطل  
 بكل منها وان كان الاول  
 والثالث قليلين كبضع ذوب  
 سكرة والشانى مغرقا سهوا  
 أو جهلا بحرمة لا شعاع  
 الاولين بالا عراض عنها  
 ونذور الثالث والمضغ من  
 الافعال فتبطل بكثيره وان  
 لم يصل الى الجوف شيء من  
 المضغ وتعبيرى بما ذكر  
 اعم مما عبر به (وسن ان يصلى  
 لهو جدار) كهود (ثم) ان  
 عجز عنه فانهو (عصى مغروزة)  
 كتباع الاتباع روى الشيخان  
 ونحو استتروا فى صلاتكم  
 ولويسهم روى الحماكم وقال  
 على شرط مسلم (ثم) ان عجز  
 عن ذلك (يبسط مصلى)  
 كسجادة بفتح السين (ثم)  
 ان عجز عنه (يخط امامه)  
 خطأ ولا كما فى الروضة روى  
 أبو داود خبرا ذا صلي احدكم  
 فليجعل امام وجهه شيئا فان  
 لم يجد فليصحب عصى فان  
 لم يكن معه عصى فليخط خطا

والجدار مع انها متأخرة عنها وعن العصا فتأمل وعبارة ع ش قوله امام وجهه شيئا  
 أى ثابتا قبل صلاته كالجدار ونحوه (قوله ثم لا يضرمه) أى فى كمال ثوابه ع ش  
 وقال الشورى أى فى اذهاب خشوعه وقوله ما لم يقل من مر لاه شيطان فاشبهه غير  
 المائل (قوله وقيس بالخط) أى عليه وقوله وقدم أى المصلى مع كونه مقيدا على  
 الخط (قوله ثلاثا ذراع) بان يكون ارتفاع الثلاثة الاول قدر ذك وامتداد الاخيرين  
 كذلك لكن لم يتعرض حجر لدرهما أى الاخيرين بل قضية عبارة عدم اشتراط شيء  
 فيها لانه قال وكان ارتفاع أحدهما الثلاثة الاول ثلثي ذراع فاكتر ع ش على م ر  
 والثلاثة الاول فى كلام المنهاج الجدار والعمود والمصلى وعبارة الشورى وطولها أى  
 طول ماله ارتفاع منها وهو مريح فيما قاله حجر (قوله ثلاثا ذراع) وان لم يكن لها عرض  
 ح ل (قوله أى بينها وبين المصلى) أى بين رؤس أصابعه لاعتقده فى حق القائم وعلى  
 قياسه فى القاهدان يكون من ركبتيه ح ل وبينها وبين بطون القدمين فى حق  
 المستلق وبينها وبين الجزء الذى يلي القبلة فى المضطجع ع ش (قوله فيسبى له  
 وغيره الخ) بالتدريج كالصائل وان ادى دفعه الى قتله ويشترط ان لا يأتى بثلاثة  
 أفعال متوالية والابطال فان قيل هلا وجب الدفع لانه ازالة منكر واجب باه ورمها  
 ان المنكر انما تجب ازالته اذا كان لا يزول الا بالتمسك عنه والمنكر هنا يزول بانقضاء  
 مروره م ر وهذا أى الدفع مستثنى من كراهة انزال القليل ح ل ولم يقل ودفع ما ر  
 بحذف العامل عطفا على قوله ان يصلى لتجوز ازالة به يقتضى ان دفع المار سنة  
 وان لم يصلى لتجوز جدار كما قاله الشورى (قوله دفع مار) وان لم ياتم واذا دفع فليفرق  
 فان كرره ثلاثا متوالية بطلت سبلانه عالمه النوى اه زى وعبارة ح ل قوله دفع  
 ما ر ما لم يقوت عليه سنة الخشوع أى وان لم ياتم بمروره كالجاهل والساهى والغافل  
 والصبي والمجنون خلافاً لحجر لان هذان باب دفع الصائل لامن باب ازالة المنكر على  
 ان غير المكان يمنع من ارتكاب المنكر وان لم ياتم (قوله منها) أى حال كونها بمضاهة  
 حال من المصلى والخط وقوله اعلاهما أى لارلها أى فيقدر مضاف فى قوله وبينهما بالنسبة  
 اليهما أى بين المصلى وبين اعلاهما وهو الطرف الذى للقبلة يعنى اننا نحسب الثلاثة  
 اذرع التى بين المصلى والمصلى من رؤس أصابع المصلى الى آخر السجادة حتى لو كان  
 فارشها تحته كفى لاننا نحسبها من رؤس أصابعه الى أولها حتى لو وضعها قدماه وكان  
 بينه وبين أولها ثلاثة اذرع لم يكف لان الاعتبار ان يكون بينه وبين آخرها ثلاثة اذرع  
 فاقل لا بينه وبين أولها تقرير شيخنا وعبارة ع ش قوله اعلاهما وعلى هذا الوصل على  
 فروة مثلاً طولها ثلاثا ذراع وكان اذا سجد يسجد عنى ما وراءها من الارض لا يحرم المرور

ثم لا يضرمه ما ر امامه وقيس  
 بالخط المصلى وقدم على الخط  
 لانه اظهر فى المراد (وطولها)  
 أى المذكورات (ثلاثا ذراع)  
 فاكتر (وبينها) أى بينها وبين  
 المصلى (ثلاثة اذرع فاقل)  
 وذكر سن الصلاة الى  
 المذكورات مع اعتبار الترتيب  
 فيها وضبطها بما ذكر من  
 زيادتي وبذلك صرح فى  
 التحقيق وغيره الا الترتيب  
 فى الاولين فهو مقتضى كلام  
 الروضة واصلها وصرح به فى  
 المجموع والاضبط الاخيرين  
 فهو القياس كما قاله الاسنوى  
 واذا صلى

بين يديه على الأرض لتقف يده بعدم تقديم القروة المذكورة الى موضع جبهته ويجرم  
 المرور على اقروة فقط وعبارته على م ر قوله اعلاما قضيته انه لو طال المصلي والخط  
 وكان بين قدم المصلي والاعلاما اكثر من ثلاثة اذرع لم يكن ترة معتبرة ولا يقال يعتبر  
 منها مقدار ثلاثة اذرع الى قدمه ويجعل ستره ويلغى حكم الزائد وقد توقف فيه م ر  
 ومال بالغهم الى انه يقال ماذ كر لكن ظاهر المقول الاول فليجرحه سم وكان الاولى  
 لما سارح ان يقدم قوله والمراد الخ على قوله فبسن دفع مارتا مل (قوله الى شيء) أي غير  
 آدمي وبهية ح ل (قوله يستره من الناس) أي يمنع الناس شرعا من المرور بين  
 يديه برماوى (قوله أي موه شيطان) لان الشيطان لا يجسر ان يمر بين يدي المصلي  
 وحده فاذا مر عليه انسان وافقه شوبرى (قوله اوهو شيطان) أي يفعل فعل الشيطان  
 لانه بعدد شغل المسلم عن الجماعة فلو دفعه والحالة هذه أي في حالة سن الدفع وتلف  
 لا ضمان عليه وان كان رقيقا مالم يدمس متوليا عليه ح ل فان عدم متوليا عليه ضمنه  
 أخذ انما ياتي في الجرفي صلاة الجماعة وقد يتوقف في الضمان حيث عدم دفع  
 الصائل فان دفعه يكون بما يمكنه وان أدى الى استيلاء عليه حيث تعين طريقا في الدفع  
 ويفرق بينه وبين الجربان الجربان لرفع الجار لا لدفع ضرر الجار وروى ش على م ر (قوله وبه  
 صرح الاسنوى) معتمد (قوله وحرم مرور) وهو من الكبراء اخذ من الحديث عزى  
 وهو معطوف على قوله فبسن الخ فيكون مرتبا على الصلاة لوجود داره كان المناسب  
 ان يبان بالمضارع ويلحق بالمرور والجلوس بين يديه ومدرجا عليه واضطجاعه ع ش  
 ولو أزيلت سترته حرم على من علم بها المرور كما يحتمل الاذرعى لعدم تقصيره وقياسه ان من  
 استتر بستره يراه مقلده ولا يراه مقلد المارح تحريم المرور ولو قيل باعتبار اعتقاد المصلي  
 في جواز الدفع وفي تحريم المرور باعتبار اعتقاد المارح لم يعد وكذا ان لم يعلم مذهب المصلي  
 ولو صلى بلا ستره فوضعه اغيره اعتد بها ويكره ان يصلى وبين يديه رجل أو امرأة  
 يستقبله ويراه م ر وقوله فوضعه اغيره أي بعد اذنه ح ل وانظر هل هو فيه أولا  
 والحق انه ليس بقيد (قوله لكان ان يقف) ليس هذا جوابا وانما التقدير لو يعلم  
 بالحكمة لو وقف أربعين ولو وقف لكان خيرا له شوبرى وقوله ليس هذا جوابا لان  
 كون وقوفه أربعين خريفا خيرا له لا يتوقف على علمه بالاثم الذي عليه بل الوقوف  
 المذكور خيرا له وار لم يعلم بالاثم الذي عليه فلهذا جعل جوابا لاوا المقدرة وقد رجحوا  
 لاوا المذكورة وانما خص الأربعين لا مريين الاول ان الأربعة أم ل جميع الاعداد أي احاد  
 عشرات مئات الوف فلما أريد التكبير ضربت في عشرة اثنا في آن كمال اطوار لانسان  
 بأربعين كالتسعة والعشرة والمضغة وكذا بلغ لا شدا كره في على البخارى شوبرى

الى شيء منها (فبسن) له  
 واغيره (دفع مارتا) بينه وبينها  
 والمراد بالمصلي والخط منها  
 اعلاما وذلك لخبر الشيعين  
 اذا صلى أحدكم الى شيء  
 يستره من الناس فاراد أحد  
 ان يجتاز بين يديه فليدفعه  
 فان أبي فليقاتله فانما هو  
 شيطان أي معه شيطان  
 أو هو شيطان الانس وذكر  
 سن الدفع لغير المصلي من  
 زيادتي وبه صرح الاسنوى  
 وغيره تفقها (وحرم مرور)  
 وان لم يجد المارح بيلا آخره  
 لو يعلم المارح بين يدي المصلي  
 أي الى الستره ماذاعليه من  
 الاثم لكان ان يقف أربعين  
 خريفا خيرا له من ان يمر بين  
 يديه رواه الشيعان الامن  
 الاثم فالبخارى والاخرقا  
 فاليزاد والتحريم

مقيد بما اذا لم يقصر المصلي  
بصلاته في المسكن والا كان  
وقف بقارعة الطريق فلا  
حرمة بل ولا كراهة كما قاله  
في الكفاية اخذ من كلامهم  
وبما اذا لم يجد النار فرجة  
امامه والا فلا حرمة بل له  
خرق الصفوف والمرورينها  
ليس في الفرجة كما قاله في  
الروضة كاصلها وفيه المصلي  
بلا ستر أو تباعد عنها أي  
أو لم تكن بالصفة المذكورة  
فليس له الدفع لتقصيره  
ولا يحرم المرورين بدية لكن  
الاولى تركه فقلوه في غيرها  
لكن يكره محمول على الكراهة  
غير الشديدة قال واذا صلى  
الى ستر فالسنة ان يجعلها  
مقابلة ليمينه او شماله ولا يصمد  
لها بضم الميم أي لا يجعلها  
تلقاء وجهه (وكرو التفات)  
فيمابوجهه لخبر عائشة سألت  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم عن الالتفات في الصلاة  
فقال هو اختلاس يختلسه  
الشیطان من صلاة العبد رواه  
البخاري (وتغطية فم)

(قوله خير له) هذا خبر كان وفي رواية برفع خير وعليه فخير اسم كان لانه وان كان نكرة  
الا انها وصفت ويحتمل ان يقال اسمها ضمير الشأن والجملة خبره ما فتح الباري شو برى  
وافعل التفضيل ليس على بابه (قوله مقيد بما اذا لم يقصر المصلي الخ) يؤخذ منه انه لو لم  
يجد محلا يقف فيه الا باب المسجد لكثر المصلين كيوم الجمعة مثلا حرم المرورون له  
الدفع وهو محتمل ويحتمل عدم حرمة المرورون لاستعفافه المرورون في ذلك المسكن على انه  
قد يقال بتقصير المصلي حيث لم يبادر للمسجد بحيث يتيسر له الجلوس في غير المرورون وهذا  
أقرب (قوله بقارعة الطريق) أي أو شارع أو درب ضيق أو باب نحو مسجد كالحل  
الذي يغلب مرور الناس فيه وقت الصلاة ولو في المسجد كالمطاف قال شيخنا ع ش  
وليس منه ما جرت به العادة من الصلاة برواق ابن مهي بالجامع الازهر فان هذا ليس  
محلا للمرورون غالبا نعم ينبغي ان يكون منه ما وقف في مقابلة الباب (قوله وبما اذا لم يجد  
المنافرة) ليس بقيد بل المدار على السعة ولو بلا خلاء بان يكون بحيث لو دخل بينهم  
لو سعه كما سيصرح به في شروط الاقتداء ح ل (قوله بل له خرق الصفوف) وان  
تعددت وزادت على صفين بخلاف ما سياتي في الجمعة من تخطي الرقاب حيث يتقيد  
ذلك بصفين لان خرق الصفوف في حال القيام اسهل من التخطي لانه في حال القعود ح ل  
(قوله اسد الفرجة) وان لم يزد عليه المرورون بين يدي المصلين وفيه تصريح بان لا نكتة في  
في السترة للمصلي بالصفوف ح ل وهو كذلك كما صرح به م ر (قوله وفيه الخ)  
مراده بيان مفهوم قوله وسن الخ (قوله فليس له الدفع) أي فيحرم عليه ذلك  
وان تعددت السترة بسائر انواعها ذى (قوله ولا يحرم المرورون) قال م ر في شرحه  
ولو استر بستر في مكان مغصوب لم يحرم المرورون بدية ولم يكره كما أفتى به والده أي  
لانها لا قرار لها لوجوب ازالته فهي كالعدم (قوله فالسنة الخ) لا يتأتى في الجدار  
كما هو معلوم وقد يتأتى فيه بان يفصل طرفه وعن غيره حيث ذهل السنة وقوفه عند  
طرفه بحيث يكون عن يمينه ويشمل المصلي كالسجادة فهل السنة وضعها عن يمينه  
وعدم الوقوف عليها فيه نظرو ويحتمل على هذا ان يكفي كون بعضها عن يمينه وان وقف  
عليه باسم على حجر ع ش على م ر (قوله ليمينه) هو أولى أي بحيث تسامت بعض بدنه  
ولا يبالغ في انحراف عنها ع ش (قوله ولا يصمد) وحيث يحتاج الى الجواب  
عما تقدم في الخبر وهو اذا صلى أحدكم فليجعل امام وجهه شيئا ح ل الا ان يقال المراد  
بالامام ما قابل الخلف فيصدق بوجهها عن يمينه او شماله والاولى ان تكون على اليسار  
لان الشيطان ياتي من جهتها وقال ع ش الاولى عن يمينه لشرف اليمين (قوله وكرو  
التفات) أي ما لم يقصده اللاعب والابطلت صلاته م ر (قوله بوجهه) أي في غير



المستلقي لان التفاته به مبطل (قوله للنهي عنه) أي عن التغطية وذ كر الضمير  
لاكتسابها التذكير من المضاف اليه وفيه ان الاكتساب لا يكون الا اذا كان المضاف  
صالحا للتحذف وهو هنا غير صالح له فحينئذ يكون راجعا للذ كور وهو التغطية او نظرا  
للكون التغطية سترا (قوله هو اختلاس) أي سبب اختلاس قال الشوبري أي  
اختطاف بسرعة ولعل المراد حصول نقص في الصلاة من الشيطان لانه يقطع منها  
شيئا وياخذ. قال الطيبي سمي اختلاسا تصوير القبح تلك الفعلة بالختلاس لان المصلي  
مقبل على ربه والشيطان مرتصده ينتظر فوات ذلك عليه فاذا التفت فقد اغتتم  
الشيطان الفرصة وقد ورد لا يزال الله مقبلا على العبد في صلاته ما لم يلتفت فاذا التفت  
اعرض عنه وفي رواية انصرف عنه حل (قوله وقد روى) لم يقل الخبر مسلم لان هذا الخبر  
منسوخ فلا يصح دليلا وقوله اشتكى أي مرض (قوله فاشار اليها) أي بالقعود فقعدنا  
وهو تسمية الحديث كما ذكره الدميري وهو منسوخ كحديث انما جعل الامام ليؤتم به  
فاذا صلى جالس افسلوا جالسا أجمعين أو اجعون شوبري ووجه النسخ انهم كانوا قادرين  
على القيام وكانت صلاتهم فرضا والقادر لا يجوز له القعود فيه وان كان امامه يصلي من  
قعود لعذر اه (قوله فليساك بيده) والاولى ان تكون اليسار لقوله فان الشيطان  
يدخل لانها الرفع الاذي حل والاولى ان يكون بظهرها ان تيسر والا فيبطنها ان تيسر  
أيضا والا فاليمين (قوله فان الشيطان يدخل) ظاهره انه يدخل حقيقة ولا بشكل  
عليه ان الشيطان جسم فكيف يدخل في قلب بني آدم وأجيب بان الشياطين لهم قوة  
التصور فيجوز ان يتصور بصورة الهواء فيدخل حقيقة وهذا هو الظاهر من الاحاديث  
الواردة في مثله ويحتسمل انه مجاز عما يحصل من الخواطر النفسانية للمصلي ولعل وضع  
اليده على القدم على هذا تصوير محال بحال من يدفع عن نفسه من يقصده بالاذى اه  
ع ش (قوله فتأخيري) تقريب على قوله في الثلاثة لا على الاستدلال لانه لم يستدل  
على مفهوم الاخير وقوله أولى من تقديم الاصل وكلام الاصل صحيح أيضا لان الاستثناء  
يرجع لما بعده (قوله أوفي بمضه) لعل منشأ التردد انه اختلف في بعض ما يأتي دل هو  
مقيد بعدم الحاجة أولا ع ش (قوله ونظر نحو سماء) ولو بدون رفع رأسه وعكسه  
وهو رفع رأسه بدون نظر كذلك على ما به شبه الشوبري فيشمل الاعشى كما قاله البرماوي  
(قوله ما بال أقوام) اهمهم لان النصيحة على رؤس الاشهاد فضيحة شوبري  
والاستفهام توبيخي (قوله لينتن الح) أي ليكن منهم انتهاء عن رفع الابصار الى السماء  
او خطف لها من الله اه حل فهو خبر بهي الامر او تخيير تهديد المسم واما رفع البصر  
في غير الصلاة لاسماء للدهاء فجزوه الاكثرون لار اسماء قبلة الدعاء اه شرح

للنهي عنه رواه ابن حبان  
وغیره وصححه (وقيام على  
رجل) واحدة لانه تكلف  
ينافي الخشوع (لا الحاجة)  
في الثلاثة فان كان لها لم يكره  
وقد روى مسلم خبر انه صلى  
الله عليه وسلم اشتكى فصلينا  
وراءه وهو قاعد فالتفت اليها  
فرأنا قياما فاشار اليها الحديث  
وخبر اذا تشاءب أحدكم  
فليساك بيده على فيه فان  
الشيطان يدخل فتأخيري  
لا الحاجة عن الثلاثة أولى  
من تقديم الاصل له على  
الاخير منها بل قد يجعل قيدا  
أيضا فيما يأتي أوفي بمضه  
(ونظر نحو سماء) مما يلهي  
كثوب له اعلام وذلك لخبر  
البخاري ما بال أقوام يرفعون  
ابصارهم الى السماء في  
صلاتهم لينتن عن ذلك  
اولتخطفن ابصارهم وخبر  
الشيخين كان النبي صلى الله  
عليه وسلم يصلي وعليه

البخاري للشارح (قوله خيصة) بفتح الخاء المعجمة وكسر الميم وبالصاد كساء مربع له  
 عملان والانجافية بفتح الهمزة وسكون النون وكسر الموحدة وتخفيف الجيم وبعد النون  
 باء النسبة كساء غليظ لا علم له وقال ثعلب يجوز فتح الهمزة وكسرها وكذا الموحدة  
 فتح البخاري شوبري (قوله قال الهنئي اعلام هذه) انما قال ذلك صلى الله عليه وسلم  
 بيانا لما لا يعرف الا فهو صلى الله عليه وسلم لا يشغله شيء عن الله عز وجل وقال بعضهم قوله  
 الهنئي أي كادت ان تلهيني والافه صلى الله عليه وسلم لا يلهيه شيء عن عبادة الله  
 قط أو هو تعلم للامة (قوله الى أبي جهم) وقيل جهيم بالتصغير والاول هو الصحيح  
 وانما خص أبا جهم لانها كانت منه اولا وطلب منه الانجانية جبراله لئلا يحصل له  
 ردها كسر وكتب أيضا قوله الى أبي جهم أي ليلبسها في غير الصلاة فلا اشكال  
 شوبري واسم أبي جهم عامر بن حذيفة العدوي القرشي المدني أسلم يوم الفتح توفي  
 في آخر خلافة معاوية قسطلاني ع ش (قوله وكف شعر) محله في الرجال اما المرأة  
 ففي الامة قضية الضفائر مشقة وتغير لميتها المافية للنخل وينبغي الحاق الهنئي بها  
 شرح م ر ومراده بكفها ما يشمل تركها مكفوفين أي ولو في صلاة جنازة لكن الحكمة  
 التي ذكرها لا تشملها والحكمة الشاملة لها انه اذا رفع ثوبه وشعره عن مباشرة الارض  
 اشبه المنكسر شوبري بزيادة نعم يجب كف شعر امرأة وخنثى توقفت صحة الصلاة عليه  
 اه ق ل (قوله امرت ان اسجد الخ) أي وجوبا وقوله ولا كف شعرا ولا ثوبا أي بدبا  
 (قوله والمعنى في النهي) أي حكمته الاصلية ولا ير: انه يكره الكف في صلاة الجنازة  
 والقاعد برماوى والاولى ان يقول المستلقي بدل القاعد والنهي مأخوذ من الامر  
 لان الاسر بالشئ نهى عن ضده (قوله انه) أي ما ذكر من الشعر والثوب ح ف  
 (قوله وبصق اماما ويمينا) أي في الصلاة وخارجها وانما كره البصاق على اليمين اكراما  
 للملك ولم يراع ملك اليسار لان الصلاة ام الحسنات البدنية فاذا دخل فيها تنحى  
 عنه ملك اليسار الى فراغه منها الى محل لا يصيبه شيء من ذلك فالبصاق حينئذ انما يقع  
 على القرين وهو الشيطان شرح م ر قال الرشيدى قوله اكراما للملك انما يظهر  
 بالنسبة للمصلى على ان في هذه الحكمة وقفة ان لم تكن عن توقيف وعبرة حرج ولا بعد  
 في مراعاة ملك اليمين دون ملك اليسار اظهار الشرف الاول اه وعبرة ع ش قوله  
 ويمينا أي في الصلاة وخارجها لكن حيث كان من ليس في صلاة مستقبلا كما بحث  
 بعضهم تقييد ذلك بما اذا كان متوجها للقبلة اكراما لها م ر (قوله ولكن عن يساره)  
 محله ما لم يكن في مسجده صلى الله عليه وسلم فانه يبصق في كفه جهة يمينه لانه مدفون  
 جهة اليسار اه شيخنا (قوله وكفارتها دفنها) أي فهي دافعة لابتداء الاثم ودوامه

خيصة ذات اعلام فلما فرغ  
 قال الهنئي اعلام هذه اذهبوا  
 بها الى أبي جهم وابتوني  
 بالانجانية ونحو من زيادتي  
 (وكف شعر او ثوب) لخبر  
 امرت ان اسجد على سبعة  
 اعظم ولا اكف ثوبا ولا شعرا  
 دواه الشيخان والافظ لمسلم  
 والمعنى في النهي عنه انه يسجد  
 معه (وبصق اماما ويمينا)  
 لا يسارا لخبر الشيخين اذا  
 كان أحدهم في الصلاة فانه  
 يناجي ربه عز وجل فلا يترقب  
 بين يديه ولا عن يمينه ولكن  
 عن يساره أي ولو تحت قدمه  
 وهذا كما في المجموع في غير  
 المسجد اما فيه فيجوز لخبر  
 الشيخين البصاق في المسجد  
 خطيئة وكفارتها دفنها  
 بل يبصق

كما هو ظاهر الحديث زى ومحل ذلك اذا كان هيا لها موضعها قبل بصقها والافهوقاطع  
لدوامه فقط وعبارة ح ل قوله وكفارتها دفنها أى بصوت تراب واما المبلط فان أمكن  
ذلكها فيه بحيث لا يبقى لها أثر البتة كان كدفنها والافلا لانه زيادة في التقدير ومحل  
كون دفنها بصوت تراب كافى اذا لم يبق لها أثر ولم يتأذ بهما من في المسجد بصوت اصابة  
ثوابهم وابدانهم والالم يكف فهي أى الكفارة دافعة لا لاثم أى فاطعة لدوامه ان تقدم  
البصاق على الدفن فان كان عقبه كما لو حفر ترابا وبصق فيه ثم رد التراب على بصاقه  
كان دافعا لاثمه ابتداء ودواما اه (قوله في طرف ثوبه) أى ولو كان فيه دم براغيث  
ويكون هذا من الاختلاط بالاجنبى لم حاجة اه ح ف (قوله نهى ان يصلى الرجل  
مختصرا) الصلاة ليست بقيد بل خارجها كذلك لانه فعل الكفار بالنسبة اليها وفعل  
المتكبرين خارجها وفعل النساء والمختنئين للجنب ولما صح انه راحة أهل النار فيها  
ولان ابليس هبط من الجنة كذلك برماوى وسم (قوله بعد اذ حدث) فالسنة  
تفريغ نفسه من ذلك لانه يحل بالخشوع وان خاف فوت الجماعة حيث كان الوقت  
متسعا ولا يجوز له الخروج من الفرض بطر وذلك له فيه الا ان غلب على ظنه حصول  
ضرر بكنهه يبيح التيمم فله حينئذ الخروج منه وتأخير عنه الوقت والعبرة في كراهة ذلك  
بوجوده عند السرم ويلحق به فيما يظهر ما لو عرض له قبل التحريم وزال وعلم من عاقبه  
انه يعود له في أثناءها شرح م ر (قوله ومحضرة طعام) أى أو قرب الحضور وينبغي ان  
المراد بذلك ان يكون بقدر الصلاة حر ح ل (قوله أى يشتاق اليه) تفسير مراد من  
التوق والافهوشدة الشوق اه رشيدى وعبارة ع ش على م ر قوله أى يشتاق  
ليه وان لم يشتد جوعه ولا عطشه فيما يظهر اخذ اعماذ كره في الفاكهة ونقل عن  
بعض أهل العصر وهو الشيخ نسل التقييد بالشديد من فاحذره وعبارة عمرة قوله تنوق  
اليه شامل لما ليس به جوع أو عطش وهو كذلك فان كثير من الفواكه والمشارب  
اللاذبة قد تنوق النفس اليها من غير جوع ولا عطش قال ح ل وحينئذ يأكل ما يحتاج  
اليه حيث كان الوقت متسعا والاصلى لحرمة الوقت ولا كراهة (قوله أى كاملة) يجوز  
نصبه نغمة للصلاة ورنه صفة لها بالضرر لمحل وقوله بمحضرة طعام خبر وقوله وهو  
يدفعه الاختبان فيه ان الواو لا تدخل على الخبر ولا على الصفة الا ان تجعل جهة وهو  
يدفعه الاختبان حالاً لوقية در الخبر كاملة أى لا صلاة كاملة حال مدافعة الاختبانين  
ع ش على م ر (قوله وبجمام) أى غير جديد ويفرق بينه وبين الخلاء الجديد بان  
الخلاء يصير مستقذرا وماوى للشياطين بمجرد اتخاذه والحمام لا يصير ماوى للشياطين  
الا بكشف العورة فيه ح ل أى فيؤخذ من العلة تقييده بغير الجديد ومثل الحمام كل محل

في طرف ثوبه من جانبه  
الايسر ويحل بعضه ببعض  
ويصق بالصاد والزأى  
والسين (واختصار) بان يضع  
يده على خاصرته لخبر رأى  
هريرة ان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم نهى ان يصلى  
الرجل مختصرا رواه الشيخان  
والمرأة كالرجل كما في المجموع  
ومثلها الخنثى (وخفض  
رأس) عن ظهر (في ركوع)  
لمجاوزته لعله صلى الله عليه  
وسلم وحذفت تقييد الاصل  
الخنثى بالمبالغة تبع النص  
الشافعى وغيره (ومسلة  
بعد اذ حدث) كبول وغائط  
وريج (ومحضرة) بتثليث  
الحاء (طعام) مأ كول  
أو مشروب (يتوق) بالمشاة  
أى يشتاق (اليه) الخبر مسلم  
لا صلاة أى كاملة بمحضرة  
طعام ولا وهو يدافعه  
الاختبان أى البول والغائط  
وتعبرى بمدافعة حدث اعم  
من قوله حاقنا أو حاقبا أى  
بالبول أو الغائط (وبجمام)

ومنه مسلخه (وطريق)  
 في بنيان لابرية (ونحو مزيلة)  
 وهي موضع النيل كجزيرة وهي  
 موضع ذبح الحيوان (و) نحو  
 (كنيسة) وهي معبد اليهود  
 كبيعة وهي معبد النصارى  
 (و) نحو (عطن ابل) ولو طاهرا  
 كراحها الاقى والعطن  
 الموضع الذى تنحى اليه الابل  
 الشاربة ليشرب غيرها فاذا  
 اجتمعت سبقت منه الى  
 المرعى ونحو من زيادتي  
 (وبقيرة) بتثنية الموحدة  
 نبشت أم لا للنهي في خبر  
 الترهذى عن الصلاة في الجميع  
 خلا المراح وسيأتى وخلا  
 نحو الكنيسة فالخلة بالجمام  
 والمعنى في الكراهة فيهما انهما  
 مأوى الشياطين وفي الطريق  
 اشتغال القلب بمرور الناس  
 فيه وقطع الخشوع وفي نحو  
 المزيلة والمقبرة المنبوشة  
 نجاستهما تحت ما يفرش  
 عليهما فان لم يفرش شيء  
 لم تصح الصلاة وفي غير  
 المنبوشة نجاسة ما تحتها  
 بالصديد وفي عطن الابل  
 نساها المشوش للخشوع  
 والحق به مراحها بضم الميم  
 وهو مأواها ليل للمعنى  
 المذكور فيه ولهذا لا تكره في

معصية شرح م ر كالصاغة ومحل المكس وان لم تكن المعصية موجودة حين صلاته  
 لان ما هو كذلك مأوى الشياطين وتندب اعادة الصلاة الواقعة في الحمام ولو منفردا  
 للخروج من خلاف الامام أجدو كذا كل صلاة اختلف فيها يستحب اعادةها على  
 وجه يخرج به من الخلاف ولو منفردا وخارج الوقت ومرارا ع ش (قوله ومنه  
 مسلخه) أى موضع الحوائج سمي بذلك لانه موضع سلخ الحوائج أى نزاعها من قول من  
 مسلخ الحيوان أى موضع سلخه (قوله لابرية) ضعيف والتحقق ان مدار الكراهة  
 على كثرة مرور الناس ومدار عدمها على عدم كثرة مرورهم من غير نظر الى خصوص  
 البنيان والحجرا رشيدى على م ر (قوله مزيلة) بفتح الباء وضمة هاء شرح م ر (قوله  
 ونحو كنيسة) ولو جديدة فيما يظهر ويفرق بينها وبين الحمام الجديد بغلط أمرها  
 بكونها معدة للعبادة الفاسدة فاشبهت الخلا الجديدة بل أولى ع ش قال ح ل  
 ومحل جواز دخولها ما لم يمنع منه والاحرم (قوله كبيعة) بكسر الباء (قوله في  
 الجميع) أى من قوله وبهاجم الى آخر كلامه وهي تسع مسائل تعلم من كلامه بالتأمل  
 فاستدل على ستة منها بالنهي وقاس ثلاثة منها هي المسئلتين فاشار لقياس بقوله  
 فالخلة أى نحو الكنيسة وفيه شتان وسية يس مراح الابل على عطنها ومن جعل  
 المسائل عشرة جعل في المقبرة ثنتين المنبوشة وغيرها فقوله وسيأتى أى استدلالا  
 وتليلا (قوله فيها) أى في الكنيسة والحمام قال م ر ومحل الكراهة في جميع ما مر  
 ما لم يمارضها خشية خروج وقت والافلا كراهة وانما لم يقتض النهى عنها الفساد  
 عندنا بخلاف كراهة الزمان لان تعلق الصلاة بالافلا كراهة بالافلا كراهة بالافلا كراهة  
 أوقاتا مخصوصة لا تصح في غيرها فكان الخلل فيها اشد بخلاف الامكنة فتصح  
 في كلها ولو كان المحل مغصوبا لان النهى فيه كالخبر لا مراح منفلت عن العبادة  
 فلم يقتض فسادها (قوله نجاسة ما تحتها بالصديد) منه ما يؤخذ عدم الكراهة في مقبرة  
 الانبياء والشهداء ومن دفن وهو صحيح البدن ولم تمض مدة يتغير فيها والكلام في مقبرة  
 الانبياء حيث لم يستقبل رؤس قبورهم في الصلاة والاحرم كما بعثه الزركشى وحيث  
 تحرم الصلاة خلف قبر الشريف ح ل باختصار ومحل ذلك حيث قصد التعظيم  
 لا التبرك والافلا حرمة وانما لم تذكره في مقبرة الانبياء لانهم احياء في قبورهم يأكلون  
 ويشربون ويصلون ويحجون قال العلامة الاج بل وينسكون برماوى (قوله ولهذا) أى  
 لانفار أى لا تتفائه (قوله ولا فيما) أى في مكان ينصور منها أى يوجد من الغنم  
 بان يتصور لها موضع تنحى اليه بعد شربها ليشرب غيرها (قوله وفيه نظر) لا يخفى وجه  
 النظر ان الحاق البقر بالابل أولى من الحاقها بالغنم

مراح الغنم ولا فيما يتصور منها من مثل عطن الابل والبقر كالغنم قاله ابن المنذرى وغيره قال الزركشى وفيه نظر (باب



\*(باب في مقتضى سجود السهو)\*

(قوله مقتضى) بكسر الضاد أى سببه وهو مفرد مضاف لمعرفة فيم وإضافة سجود السهو من إضافة المسبب للسبب أى سجود سببه لسهو وهذا جرى على الغالب والافقد يكون سببه عمدا فقد صار حقيقة عرفية لجبر الخلل الواقع في الصلاة سهوا أو عمدا قال العلامة البرماوى وهو من خصائص هذه الأمة ولم يعلم فى أى وقت شرع والسهو جائز على الأنبياء بخلاف النسيان لا يفتنقص وما فى الأخبار من نسبة النسيان إليه عليه الصلاة والسلام فالمراد به السهو وفى شرح المواقف الفرق بين السهو والنسيان أن الأول زوال الصورة عن المدركة مع بقائها فى الحافظة والنسيان زوالها عنهما معا فيحتاج فى حصولها إلى سبب جديد سمع على جراه ع ش (قوله وما يتعلق به) أى بالسجود من كونه قبل السلام ومن كونه بعده ومن كون الإمام يتجمل سهوا والمأموم وقد سجد السهو لانه لا يفعل الا فى الصلاة وثواب سجود التلاوة لانه يفعل داخل الصلاة وخارجها واخر وسجود الشكر لانه لا يفعل الا خارج الصلاة اه شرح م ر (قوله فى الصلاة) صفة لبيان محله لا للاحتراز لان مثلها ما الحق بها ع ش (قوله فرضا) أى سوى صلاة الجنازة وسوى صلاة فاقد الطهورين لانه سنة وهو ممنوع منها م ر وقوله أو فلا ولو سجدة التلاوة خارج الصلاة أو سجدة الشكر ولا مانع من جبر الشئ باكر منه ح ل وم ركعا فى افساد صوم يوم من رمضان بولوى فانه ان عجز عن الاعتناق يصوم ستين يوما متتابعة مع قضاء اليوم (قوله سنة) أى مؤكدة الا لامام جمع كثير يخشى منه التشويش عليهم بعدم سجودهم معه ويفرق بينه وبين ما يأتى فى سجدة التلاوة بانه اكد منه ح ل وانما يجب سجود السهو لانه ينوب عن المسنون والبدل اما كبده أو اخف وانما وجب جبران الحج لانه بدل عن واجب فكان واجبا شرح م ر نعم يجب على المأموم بسجود امامه تعالى (قوله لاحد أربعة امور) أى كما يستفاد من مذهبه حيث اعاد لام العلامة مع كل من المعطوفات اشارة الى استقلال كل فتأمل وهلا قال لاحد امور أربعة وما وجه تقديم الصفة على الموصوفات لعله لا فائدة المحصر من اول الامر فتأمل شوبرى (قوله اترك بعض) أى بقينا لقوله الا تى وللشك فى ترك بعض معين اه ع ش (قوله ولو عمدا) ولو قصد ان يسجد ح ل والغاية للرد على القول الضعيف القائل بطلان الصلاة بشروعه فى السجود اذا كان الترك عمدا (قوله تشهد اول) أى فى فرض أو نفل بان احرم بأربع ركعات أو بان يأتى فيها بتشهدين فان ترك أولهما سن السجود على المعتمد عند م ر وخالفه حرق قال لا يسجد لانه ليس مطلوبا لذاته (قوله أو بعضه) ولو حرقا ع ش (قوله وقعوده) أى

\*(باب)\*  
فى مقتضى سجود السهو  
وما يتعلق به (سجود السهو)  
فى الصلاة فرضا أو نफلا (سنة)  
لاحد أربعة امور (ترك  
بعض) من الصلاة ولو عمدا  
(وهو) غمانية (تشهد اول)  
أو بعضه (وقعوده) وان  
استأنز تركه ترك النشهد  
والمراد بالتشهد الاول اللفظ  
الواجب فى التشهد الاخير  
دون ما هو سنة فيه فلا يسجد  
لتركه قاله الحب الطبرى  
(وقنوت راتب) أو بعضه  
(وقيامه)

التشهد أو بعضه بان كان لا يحسن التشهد لانه حينئذ يسن ان يقعد بقدر رفعه ل نفسه  
وقد يقال سجوده الا ان ليس لذات القعود بل لكونه بدلا عن التشهد ح ل وكذا  
يقال في قيام القنوت (قوله وان استلزم تركه) ترك التشهد أي غالبا ومن غير الغالب  
ما اذا كان عاجزا عن القعود فانه يسن له الاتيان بالتشهد من قيام فها لم يلزم من ترك  
القعود ترك التشهد وكذا اذا كان عاجزا عن القيام فانه يأتي بالقنوت من قعود فلم يلزم  
من ترك قيامه تركه شيئا ح ف وهذا لا يحتاج اليه الا اذا جعلنا الواو للتحال  
فان جعلناها للغاية فلا حاجة الى قول شيئا غالبا لان معناه حينئذ سواء استلزم  
تركه ترك التشهد بان كان قادرا على القعود أم لا بان كان عاجزا عن القعود (قوله  
وقنوت راتب) ويسجدنا ركة تبعا لامامه الحنفى على المعتمد بل وان فعله المأموم لان  
ترك امامه له ولو اعتقاد من حكم السهو والذي يلحق المأموم لا لاقتدائه في الصبح بمصلي  
سنتها لان الامام يحمله ولا يخل في صلاته وعدم مشروعية القنوت له لا يمنع من تحمله  
لان وضع الامام تحمله الحلال وان كان مما لا مشروعية فيه س ل وقوله لان ترك  
امامه الخ فان أتى به الامام الحنفى لم يسجد المأموم اذ العبرة بمقيد المأموم اه ع ش  
وقال ق ل يسجد الشافعى المأموم وان قنت كل من الامام والمأموم لانه غير مشروع  
للامام قوله كالمقدم اه والمعتمد الاول (قوله أو بعضه) ولو حرفا كالقائه في فالتك والواو  
في وانه لانه يتعين بالشروع فيه لاداء السنة ما لم يعدل اليه بل شرح م ر قال ع ش  
أي ما لم يعدل الى آية تتضمن ثناء ودعاء لانها لم ترد في القنوت كانت قنوتا مستقلة  
فاسقط العدول اليها حكم ما شرع فيه اه أي فكانه لم يشرع فيه بخلاف ما اذا عدل  
الى قنوت وارد كقنوت سيدنا عمر فيسجد لانه لما كان يسن الجمع بينهما صار  
كقنوت واحد فاذا اخل ببعض أحدهما سجد لاه و قال بدل في كلام م ر فيه  
تفصيل تدر ولوجع بين قنوت الصبح وقنوت سيدنا عمر فيه فترك بعض قنوت عمر  
يتحه السجود لا يقال بل عدم السجود لان ترك بعض قنوت عمر لا يزيد على تركه  
بجملته وهو حينئذ لا سجود له لانا نقول لو صح هذا التمسك لزم عدم السجود وترك بعض  
قنوت الصبح المخصوص لانه لو تركه بجملته وعدل الى دعاء آخر لم يسجد قائل ثم وافق  
م ر على ما قلنا اه سم لان جمعها صيرها كالقنوت الواحد وقوله وقيامه أي  
وان لم يحسنه (قوله وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) المراد بها الواجب منها  
في التشهد الاخير شرح م ر (قوله بيان ما يخرج به) وهو قنوت النزالة ع ش  
(قوله والتصريح به الخ) أي بذكر الصلاة على الاكل في القنوت (قوله وقيس  
بما فيه) وهو ثلثه والبقية خمسة بجامع ان كالأد كرم مخصوص في محل مخصوص وليس  
مقدمة ولا تابعا لغيره ولا يشرع خارج الصلاة وقد ترد الصلاة على النبي صلى الله عليه

وان استلزم تركه ترك  
القنوت (وصلاة على النبي  
صلى الله عليه وسلم بعدها)  
أي بعد التشهد والقنوت  
المذكورين وذكرها بعد  
القنوت وتقييده بالراتب  
من زيادتي وسيأتي بيان  
ما يخرج به (و) صلاة (على  
الآكل بعد) التشهد (الاخرو)  
بعد (القنوت) والتصريح  
به من زيادتي وذلك لانه  
صلى الله عليه وسلم قام من  
ركعتين من الظهر ولم يجلس  
مهم يسجد في آخر الصلاة قبل  
السلام يسجدتين رواه  
الشيخان وقيس بما فيه  
البقية

وسلم فانها تشترع خارج الصلاة شورى لكن ورودها على جزء من اربعة المرات مع عدم  
ورودها على المجموع لا يقدح في العلة تأمل اه ح ف وانظر قوله بجما مع ان كلا ذلك  
مخصوص الخ مع ان في كل من المقيس والمقيس عليه ما ليس يذ كرو خرج بقوله ليس  
مقدمة دعاء الافتتاح والتعود وبما بعده السورة وبالثالث التسبيح فلا سجود لواحد  
من المذكورات (قوله ويتصور الخ) جواب عـ قيل كيف يتصور ترك السابعة لانه  
ان علم تركه قبل السلام اتي به او بعده وطال الفصل أو اتي به طالت فاعمل السجود  
اه ح ل فقوله ترك السابعة أى ويتصور السجود بترك السابعة كما في م ر  
والافتراء كما في ثذ لا اشكال في تصويره والسابعة منها والصلاة على الاكل بعد الشهد  
الاخير ع شر (قوله بان يتقن الخ) ولم يصوره بما اذا نسيه المصلي فسلم ثم تذ كر عن  
قرب لانه لا يجوز له العود بعد السلام حيث يذ بقصد السجود لما يلزم على عوده لما ذكر  
من الدور لانه اذا صح عوده كان بالعود متمسكاً من الصلاة على الاكل فيأتي بها ولا يتأني  
السجود لتركها واذا ما لم يثبت السجود حيث تذ لتركها لا يصح منه انه عود للصلاة لاجل  
السجود لها فإى جواز العود له الى عدم جوازه فيبطل من أسبه اه شيفنا ح ف  
وشورى (قوله وقيل ان يسلم هو) او بعده وقرب الفصل شورى (قوله وسببت  
هذه المتن الخ) والابعض الحقيقية جبرها بالتدارك وهذه لما طلب جبرها الشبهة  
الابعض الحقيقية بجما مع طلب الجبر فيها وان اختلف المجبور به فلهذا سميت ابعاضاً  
شورى (قوله بالجبر) أى بسبب الجبر وقوله بالسجود لعل الاولى حذفه كما صنع م ر  
لان الجما مع مطلق الجبر اه والخامس ان الابعاض اربعة وعشرون الشهد الاول  
أربعة والقعود لها والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه والقعود لها والصلاة على  
الآل في الشهد الاخير والقعود لها فهذه ثمانية والقنوت أربعة والقيام لها والصلاة  
على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى الآل والعقب والقيام لكل السلام على النبي  
والآل والعقب والقيام لكل فهذه ستة عشر فالجملة ما ذكره وعلى كل حال  
اما ان يتركها عداً أو سهواً تكون ثمانية وأربعين وعلى كل منها اما ان يتركها هو امامه  
قوله لعدم وروده) أى مع كونه ليست في معنى ما ورد حتى يقاس عليه فاندفع  
ما يقال ليس كل ما يسجد له وارد ابدليل قول الشارح ويقاس بما فيه البقية قال زى  
فان سجد بترك غير بعض عدا المابطات صلاته ومثله ح ل وع ش (قوله أى  
لا بعض منها) لانه سنة عارضة في الصلاة تزول بزوال النازلة فلم يتأكد شأنه بالجبر  
شرح م ر (قوله ولسهو) الواو في هذه المعطوفات بمعنى او كما يرشد اليه قول الشارح  
لاحد اربعة أمه ورشورى ويستثنى من هذا ما لو سهى بما يبطل عمده بعد سجود السهو

ويصح وترك السابعة منها  
بان يذ بترك امامه بعد  
سلامه وقيل ان يسلم هو  
وطاهران القعود للصلاة على  
النبي بعد الشهد الاول  
والصلاة على الاكل بعد  
الاخير كالقعود للاول وان  
القيام لها بعد القنوت كالقيام  
له وسببت هذه المتن ابعاضاً  
لجبرها بالجبر بالسجود من  
الابعاض الحقيقية أى  
الاركان وخرج بها بقية  
السنن كاذكار الركوع  
والسجود فلا يجبر تركها  
بالسجود لعدم وروده فيها  
وبراتب وهو قنوت الصبح  
والوتر قنوت النازلة لانه سنة  
في الصلاة لا منها أى لا بعض  
منها (ولسهو ما يبطل عمده  
قطاً) أى دون سهو سواء

وقبل السلام فلا يسجد ثانيا كما سيأتي آخر الباب لانه يجبر الخلل الواقع قبله وبعده  
والواقع فيه (قوله احصل معه) أى مع ما يبطل عمده كان شك وهو في السجود  
في ترك الركوع فانه يقوم ثم يركع فقد حصل مع ما يبطل عمده زيادة كائنه بسبب  
تدارك الركوع اه ح ل أى وهو القيام للركوع (قوله أم لا) كان تذكر  
في التشهد ترك سجدة من الأخيرة فيأتى بها وحينئذ لا زيادة مع تداركها تأمل شوبرى  
(قوله كتطويل) راجع لقوله أم لا وتطويل الركن القصير بأن يزيده على قدر ذكر  
الاعتدال المشروع فيه في تلك الصلاة بالنسبة للوسط المعتدل للحال المصلى  
فيما يظهر قدر الفاتحة إذا كان أو ساكتا وعلى قدر ذكر الجالس بين السجدين  
المشروع فيه كذلك قدر التشهد الواجب وقولى في تلك الصلاة ليس المراد من  
حيث ذاتها بل من حيث الحالة الراهنة فلو كان اما لا تنسن له الاذكار التي تسن  
للمنفرد اعتبر التطويل في حقه بتقدير كونه منفردا على الاول وبالنظر لما يشرع له  
الآن من الذكر على الشافى وهو الاقرب لكلامهم اه ح ل قوله  
كتطويل ركن قصير بأن يطول الاعتدال زيادة على الذكر المشروع فيه بقدر قراءة  
الفاتحة ويطيل الجالس بين السجدين زيادة على الذكر المشروع فيه بقدر قراءة  
أقل التشهد القراءة المعتدلة لا تعتبر قراءة المصلى نفسه ولا بفرض امام لغير المحصورين  
منفردا فالعبرة بحال المصلى وذكر الاعتدال بهذا الحمد الى قوله لا ينفع ذا الجحمنئ  
الحمد (قوله لم يطلب تطويله) أى في الجملة في تلك الصلاة بخلاف ما يداب تطويله  
كالاعتدال في الركعة الثانية في صلاة الصبح واعتدال الركعة الأخيرة في الوتر  
والاعتدال في صلاة الكسوف فلا يضر تطويله اه ح ل أى والاعتدال الأخير من كل  
مكتوبة في زمن النازلة على العمد اه ع ش خلافا لح وجرح حيث قال لا يضر تطويله  
مطلقا لانه عهد تطويله في الجملة وقول ح ل كالاعتدال في الركعة الثانية الخ  
أى فيغترف تطويله بقدر القنوت لا بما زاد على قدره كما صرح به مر في شرحه وعبارته  
وتطويل الركن القصير عمد بسكوت أو ذكر أو قراءة لم يشرع فيه يبطل عمده الصلاة  
في الأصح وخرج بقولنا لم يشرع ما لو طوله بقدر القنوت في صلاة أو التسليم في صلاته  
والقراءة في الكسوف فلا يؤثر اه ومثله حرقا ل سم قوله بقدر القنوت قد يدل على  
ضرر الزيادة على قدر القنوت والذي يتجه خلافه لانه لا يتعين لقنوت ذكر ولا دعاء  
مخصوص ولا حد لذكرك فله ان يطيله بما شاء منها بل يتجه وكذا بالسكوت فليست تأمل اه  
(قوله كذلك) أى لم يطلب تطويله بخلاف ما يداب تطويله كالجالس في صلاة  
التسليم ع ش وح ل وهو مفهومه ان الجالس مثلا في ركع غير قصير فيطوله ما شاء

احصل منه زيادة بتدارك  
ركن كما مر في ركن الترتيب  
أم لا وذلك كتطويل ركن  
قصير وهو اعتدال لم يطلب  
تطويله (وجالس بين  
سجدين) كذلك وتقليل  
كلام وأكل وزيادة ركعة  
فيسجد لسهوه لانه صلى الله  
عليه وسلم صلى الظهر خمسا



ولو زيادة على الوارد فيه والظاهر انه ليس كذلك بل حكمه كغيره في انه ان اطاله بعد ذكره المطلوب فيه بقدر ان تشهد بطلت صلاته وكذلك يقال في اعتدال الصبح كذا بهامش لبعض الفضلاء ثم سمعت من شيخنا ح في انه لا يضر تطويلها زيادة على الذكر الوارد فيها ولو كانت الزيادة اكثر من النشهد واكثر من الفاتحة انتهى والذي تلخص من كلام الرشيدى ان التطويل في الاعتدال المذكور ان حصل بقنوت أى دعاء وثناء سواء كان الوارد أو غيره لا يضر وان كثر جدا وان حصل بغيره كسكون أو قراءة أو تسبيح فانه يقتصر فيه قدر القنوت الوارد زيادة على قدر ذكر الاعتدال وعلى أقل من قدر الفاتحة بان ينقص عنها ولو يسيرا فان كان بقدرها بطلت وتلخص أيضا ان المغتفر لله صلى صلاة التسبيح ان يطول الاعتدال بقدر التسبيح الوارد فيه سواء أتى به بالفعل أم لا زيادة على قدر ذكر الاعتدال وتقل من قدر الفاتحة فان زاد على ذلك بطلت صلاته بان يطول بقدر التسبيح الوارد فيه وقدر ذكر الاعتدال وقدر الفاتحة أو بازيد من ذلك والذكر الوارد فيه هو الباقيات الصالحات عشر مرات فالزيادة على العشر غير معتبرة بالتفصيل الذي علمته فتأمل وحرر (قوله وسجد للسهو) هو محل الاستدلال فلا يرد ان كونه بعد السلام ليس مذهبا ع ش وسبأنى في الشارح الجواب عنه بجملة على النسيان (قوله من ذلك) أى من قوله ولسهو الخ (قوله الى غير القبلة ناسيا) قيد به لانه محل الخلاف وخرج به جماع الدابة فيسجد قطعاً اه حرج لكن في الجهة ونرحها للشارح ما يفيد جريان الخلاف في كل من النسيان والجماع ع ش وعبارته على م ر ويفرق بينه وبين سجوده لجموحها وعودها فورا بان هذا مقصور بركوبه الجموح أو بعدم ضبطها بخلاف الناسى فخفف عنه لمسقة السفروان قصر (قوله وهو القياس) أى على كل ما يبطل عمده دون سهو قال ع ش وعليه فلا استثناء (قوله في انفسهما) أى لذاتهما فى معنى الدم بدليل قوله بل للفصل قال الشيخ عميرة واورد عليه ان اشتراط الطمأنينة ينافي ذلك واجيب بانها اشترطت لينأتى الخشوع ويكون على سكون اه م م ع ش على م ر (قوله والالشرع الخ) أى لو قلنا انها مقصودان الخ ويرد عليه انها لو كانا للفصل لم يخرجنا عن كونها عادتین فسكان القياس وجوب ذكرهما وقد أجاب عن ذلك ان حجر في صفة الصلاة بان كلامهما لاكتنفه ركبان كان الاكتناف صارفاهما عن العادة فلم يمتح كل منهما لما يميزه فالاعتدال اكتنفه القيام والسجود والجلوس بين السجودتين اكتنفه السجودتان اه ا ط ف (قوله لتمييزه عن العادة) هذا من تمام اللازم والابطال الملازمة لان الركوع والسجود ركبان ماويلان مقصودان لذاتهما مع انهما

وسجد للسهو وبعد السلام رواه الشيخان وقيس بما فيه نحوه وبسنتى من ذلك المتن في السفر اذا انصرف عن طريقه الى غير القبلة ناسيا وعاد عن قرب فان صلاته لا تبطل بخلاف العائد كما مر ولا يسجد للسهو على المنصوص الذي في الروضة كما ملها وصححه في المجموع وغيره لكن صحح الرافعى في الشرح الصغير انه يسجد قال الاستنوى وهو القياس وانما كان الاعتدال والجلوس المذكور قصيرين لانهما لم يقصدا في انفسهما بل للفصل والالشرع فيها ذكر واجب لتمييزه عن العادة كالقيام

لم يشترع فيهما ذكر واجب لانهما لا يكونان عادة حتى يتميزا به عنهما بل لا يكونان  
الاعادة بخلاف القيام والقعود لما كانا يكونان عادة وعمادة شرع لهما ذكر واجب  
ليتميزا عن العادة (قوله وفيه) أي التعليل المتقدم بقوله لانهما لم يقصدا الخ وقوله  
كلام الخ وهوانه وقع في كلام الشيخين انهما مقصودان وأجيب بان المراد بذلك انه  
لا بد من قصدهما في جملة الصلاة ولا بد من الاتيان بهما اه ح ل (قوله لعدم ورود  
السجود) أي ولم يكن هناك ما يقاس عليه (قوله ويستثنى منه) أي من قولنا  
ما لا يبطل عمده لا يسجد لسهوه ح ل (قوله مع ما يأتي) أي فانه يستثنى أيضا لانه  
لا يبطل عمده مع انه يسجد لسهوه كعمده كما يأتي (قوله للسهوه) أي الخالفه لكن يصير  
المعنى فانه يسجد للمخالفة الخ الا ان يقال المخالفة الثانية خاصة تامل وقيل المراد  
بالسهو الخلل قال ح ل قوله للمخالفة الخ وجهه ان يكون سببا خامسا يقتضي السجود  
ولسكونه خاصا لم يعد سببا خامسا قال ع ش فانه يسجد أي الامام أي وتسجد معه  
الفرقة التي صلت معه آخره ولا يسجد على الفرقة الاولى لمفارقة حاله قبل حصول  
ما يقتضي السجود وتسجد الثانية والثالثة في آخر صلاتهما اه سم بالمعنى (قوله  
في غير محله) لان محله الوارد عنه صلى الله عليه وسلم هو التشهد والقيام في الثالثة  
في صلاة الخوف وفي غيرها محله التشهد أو الركوع والظاهر انه لو وقع فعل هذا بالامن  
بان فارق المأمومون بعد الركعة الاولى واتفقوا لانفسهم واستمروا في قيام انشائية الى  
ان اتموا وجاء غيرهم فافتدى به ثم فارقه بعد قيام الثالثة وهكذا فيبغى السجود لهذا  
الانتظار بالاولى اه ح ل (قوله ولنقل مطلوب الخ) الحاصل ان المطلوب القولى  
المنقول عن محله اما ان يكون ركنا أو بعضا أو هيئة كما يؤخذ من تمثيل الشارح  
فالركن يسجد لنقله مطلقا ومثله البعض ان كان تشهدا فان كان قنوتا فان نقله بنيته  
سجدا ويقصد بالذكر فلا والهيئة لا يسجد لنقلها الا السورة اه شيخنا ح ف (قوله  
ركنا) أي كلا أو بعضا بدليل تمثيله ببعض الفاتحة ومن نقل القنوت ان يأتي به قبل  
الركوع شرح م د (قوله وقنوت) أي أو كلمة منه بنيته قبل الركوع أو في الاعتدال  
في الوتر في غير نصف رمضان الثاني ولم يطل به الاعتدال واما الفاتحة والسورة  
فلا حاجة لنيتهما وقرر شيخنا زى انه لا بد من نيتهما قياسا على القنوت وقد يفرق بينهما  
بان القنوت ثناء ودعاء والدعاء مطلوب في جميع الصلاة فلا بد من نيته بخصوصه بخلاف  
ما ذكرناه انما يطلب في محل مخصوص ففي نقله لغير ذلك احتمال ولابدون نيته  
بخصوصه اه ح ل ومثله ع ش على م ر ف انتضاء كلام الشارح من ان التشهد  
والقراءة لا يشترط لهما نيته انتضاء اسجود هو انما

وفيه كلام ذكرته مع جوابه  
في شرح الروض وخرج بما  
يبطل عمده ما لا يبطل عمده  
كالتفات وخطوتين فلا يسجد  
لسهوه ولا لعدم ورود  
السجود له ويستثنى منه مع  
ما يأتي من نقل القولى مالو  
فرقه في الخوف أربع فرق  
وصلى بكل ركعة أو فرقتين  
وصلى بفرقة ركعة وبالآخرى  
ولا فانه يسجد لسهوه  
للمخالفة بالانتظار في غير  
محله وخرج فقط ما يبطل  
عمده وسهوه ككثير كلام  
واكل وفعل فلا يسجد لانه  
ليس في صلاة (ولنقل)  
مطلوب (قولى غير مبطل)  
نقله الى غير محله ركنا كان  
كفاتحة أو بعضها أو غير ركن  
كسورة وقنوت بنيته وتسبيح  
فيسجد له سواء نقله عمدا  
ام سهوا

(قوله اتركه التحفظ) قد يقال التحفظ وان كان مأمور به لكنه ليس من الصلاة وقد قيدوا المأمور به بكونه من الصلاة ففي قول جبرانه لم يخرج عنها أي عن المأمور به والمنهى عنه نظرا لا يقال غنع انه ليس منها فانه عبارة عن الاحتراز عن الخلط وذلك شرط أوادب لها لانا نقول هو شرط أوادب خارج عنها كما ان الاحتراز عن نحو الكلام والاتفات شرط أوادب وليس جزاءها فليتأمل سم على جبر شوبري واجيب بان هذا التحفظ يشبه البعض كما صرح به الشارح (قوله مؤكدا) أي امر مؤكدا كذا كيد التشهد أي الامربه (قوله ولا يرد) أي على العلة او على المتن وقوله حيث لا يسجد لتعليل للمنفى وقوله لان القيام تعليل للمنفى تأمل (قوله محلها في الجملة) أي محلها بنفسه لا بنوعه فلا يرد ان القيام محل القنوت بنوعه وهو الدعاء كما في دعاء الافتتاح فكيف يسجد من قبله قبل الركوع شوبري (قوله نظائره) كالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم قبل التشهد وقبل القنوت والصلاة على الاكل قبلها أيضا وغير ذلك مما هو ظاهر شوبري ويؤخذ منه ان قوله ويقاس أي في عدم ايراد مثل ما ذكر فادفع ما يقال ليس هنا دليل يقاس عليه (قوله أعم وأولى الخ) بمحتمل انه على التوزيع أي أعم من تعبيره بنقل ركن قولي لان الركن ليس بقيد وأولى من تقييده الخ لان التقييد بالسهو يوهم انه لا يسجد لتعمده ويحتمل وهو الاظهر ان كلا فيه عموم وأولية لان تعبيرا الاصل بنقل ركن يوهم أيضا انها لا تبطل بنقل السلام وتقييده بالسهو لا يشمل التعمد شيئا (قوله بالسهو) أي يكون العقل سهوا (قوله فبطل) محله في تكبيرة الاحرام اذا توى بالثانية افتتاحا ولم ينو خروجا قبلها كما قاله خ ط وعلاه بقوله لان من انتقم صلاة ثم نوى افتتاح صلاة أخرى بطلت صلاته اه لانه يشترط في الاركان عدم التصارف وقصده الافتتاح بالثانية يتضمن ابطال الاولى فصارت ذلك صارفاعن الدخول بها الضعفا عن تحصيل اربعين الدخول والخروج معا فيخرج بالاشفاق لذلك اه م رفان نوى خروجا قبل الثانية مثلا خرج بالنية ودخل بالتكبير (قوله وفارق نقل الفعلي نقل القولي) أي حيث فصلوا في الاول بين العمود والسهو ولم يطلوا بالشأن في معاملة (قوله بعض معين) اعتمد انه يسجد للبعض المبهم خلافا للشيخ بناء على ان صورة المبهم ان يعلم انه ترك بعضها وشك في انه التشهد أو القنوت مثلا اما انفسر المبهم بما لو علم ترك مندوب وشك هل هو بعض أو غيره فاعتمد ما ذكره الشارح وظاهر ان المراد هنا الثاني بدليل قوله أو هل متروكه القنوت أو التشهد الخ لكنه على هذا الوجه فتدبره مع قوله قبل بخلاف الشك في ترك مندوب في الجملة لكن نقل عن م ر عدم السجود فيما لو شك هل أتى بجميع الأبعاض أو ترك شيئا منها

لتركه التحفظ المأمور به في الصلاة مؤكدا كذا كيد التشهد الاول ولا يرد نقل السورة قبل الفاتحة حيث لا يسجد له لان القيام محلها في الجملة ويقاس بذلك نظائره وتعبيري بما ذكره أعم وأولى من تعبيره بنقل ركن قولي ومن تقييده بالسجود بالسهو يخرج بما ذكره نقل الفعل والسلام وتكبيرة الاحرام عمدا فبطل وفارق نقل الفعلي نقل القولي غير ما ذكره وبانه لا يغير هيئة الصلاة بخلاف نقل الفعلي (والشك في ترك بعض) بقيد زنته بقولي (معين) كقنوت لان الاصل عدم الفعل

وعليه فيعمل قوله وبخلاف الشك في ترك بعض مهم عليه ع ش (قوله بخلاف  
الشك في ترك مندوب) محترز قوله بعض وحينئذ يكون المراد بقوله في الجملة انه  
مندوب في جملة المندوبات لانه مندوب في بعض الاحوال بان شك هل ترك مندوبا  
بالمعنى الشامل للهيئات والابحاض أولا أو يتقن ترك مندوب وشك هل هو بعض  
أو هيئة واقتصر شيخنا الزيادي في تقريره على الثانية والوجه الاول اه شورى  
(قوله وبخلاف الشك في ترك بعض مهم) هذا محترز قوله معين كان شك هل ترك  
بعضا أو اتى بجميع الابعاض ولم يترك منها شيئا مع تيقنه عدم ترك مندوب غير بعض  
وفيه ان الاصل عدم الايمان بجميع الابعاض الا ان الابعاض لما اضعفه لم ينظر لذلك  
اه ح ل ولا ينافيه قوله بعد وهل متروكة التواتر او التشهد سجدة لعدم تيقن  
المقتضى هنا وبقية فهم ياتي كما قاله المشايخ لان صورة ما ياتي انه يتقن ترك احد  
الامرئ ولا يدري غيره المتروك منها (قوله فجعل المهم كالمعين) وانما يكون كالمعين  
فيماء اعلم انه ترك بعضا وشك هل هو ثبوت مثلا أو تشهد أول فانه يسجد كما سيأتي  
لانه في حكم المعين فيمكن حمل كلامه عليه (قوله ولو سهى) أي يقن السهو وشك  
هل سهى بالاول أي ترك المأمورة وقوله والثاني أي فعل المنهى عنه شورى (قوله  
واقضى) أي انشأ السجود فخرج الانتفات بلوجه والخطوات (قوله وهل  
متروكة القنوت الخ) انظر صورته اذ ليس ثم صلاة فيها تشهد أول وقنوت يقتضى  
السجود لانه هو ح ل وبصورتيه صلى وتر النصف الثاني من رمضان موصولا على قصد  
اتيانه بتشهدين نفسي او لما قاله الشهاب الرملي في حواشيه على شرح الورد وأقره  
تلميذه العبادي وفظرفيه شيخنا زى بان الافضل في الورد موصولا لا تقصار على تشهد  
واحد أي والتشهد الفضول لا يسجد لتركه لان تركه مطلوب اه وقد يجب بان يحمل  
ذلك ما لم يقصد الايمان بتشهدين كما هو فرض التصور فليصر فيه انه مخالف لا إطلاقهم  
اه شورى ويصور أيضا بان اقتدى صلى الصبح بمصلى الظهر مثلا في آخر ركعة وشك  
هل ترك القنوت أو ترك امامه التشهد الاول (قوله فلا وشك الخ) أي شك هل الذي  
صليته ثلاثة وهي أي الركعة التي ياتي بها أربعة أو أربعة وهي خامسة اه ح ل وأشار  
بهذا الى ان قوله واحتمل زيادة أي بالنسبة للركعة التي ياتي بها والانتقال الايمان بها  
لا يحتمل ما صلاه للزيادة لان كلامنا من الثالثة والرابعة لا بد منه تامل (قوله في رباعية)  
مراده بالرباعية أربع ركعات فرضا كانت أو فعلا فيشمل ما اذا الحرم بأربع ركعات  
فعلا كما شمل ذلك اطلاق الحديث كما قاله ع ش فلا حاجة لاحقاق ذلك بالفرض  
كما الحق به الاسنوى (قوله اصلي ثلاثا الخ) أي واستمر شكه حتى قام للرباعية

بخلاف الشك في ترك  
مندوب في الجملة لان المتروك  
قد لا يقتضى السجود وبخلاف  
الشك في ترك بعض مهم  
لضعفه بالابعاض وبما علم  
ان لا يقتضى بالمعين معنى خلافا  
لمن زعم خلافه فجعل المهم  
كالمعين (لا) للشك (في)  
فعل (منهى) عنه وان ابطال  
عمده ككلام قليل ناسيا فلا  
يسجد لان الاصل عدمه ولو  
سهى وشك هل سهى بالاول  
او بالثاني واقضى السجود  
او هل متروكة القنوت  
او التشهد سجدة ليقن مقتضيه  
(الا) للشك (فيما) صلاه و  
(احتمل زيادة) فلا وشك  
وهو رباعية (اصلي ثلاثا  
ام أربعة) أي بركعة لان  
الاصل عدم فعلها (وسجد)  
وان زال شكه قبل سلامه  
بان قد كره له انها أربعة



وهذا فارق قوله بعد أما ما لا يثبت في زيادة الخ (قوله لا زرد) أي حال فعلها في زيادتها  
وعبارة م ر لتردده حال القيام اليها في زيادتها المحتملة فقد أتى بزائد على تقدير دون  
تقدير وانما كان التردد في زيادتها مقتضيا للسجود لان كانت زائدة فظاهر  
والا فتردده اضعف التهمة فاحوج الى الجبر (قوله ولا الى قول غيره) ولا الى فعله م ر  
(قوله وان كان جمعا كثيرا) أي ما لم يبلغوا عدد التواتر فان بلغوه رجع اليهم في القول  
والفعل على المعتمد م ر وعبارة زي وهل فعلهم كقولهم بان صلى مع جمع كثير بعد  
تواطئهم على الكذب وشك في العدد أولا الذي أتى به شيخنا م ر رحمه الله تعالى  
انه ليس كقولهم لان الفعل لا يدل بوضعه بخلاف القول وخالف في ذلك شيخنا البلقيني  
فقال ان الفعل كالقول وأما مراجعته صلى الله عليه وسلم الصحابة رضي عنهم ثم عوده  
للملاة في خبر ذي اليمين فمحول على تذكره بعد مراجعته أو على بلوغ اصحابه عدد  
التواتر اه وقوله وأما مراجعته الخ وارد على قول الشرح ولا الى قول غيره (قوله  
فان كان صلى خمسة الخ) أي وان كان صلى أربعاً كانت الرغما للسلطان (قوله  
وما تضمنناه) أي فصح ضمير الجمع في قوله شفعن فاندفع ما يقال المناسب شفعنا أي  
السجدتان (قوله الى الرابع) أي ان كانت رباعية فكان الزيادة قد نزعتم منها ق ل  
(قوله كان شك في ركعة من رباعية) أي الذي صليته ركعتان وهذه الثالثة أو الذي  
صليته ثلاثة وهذه رابعة ح ل (قوله فتذكر فيها انها ثلاثة) وبهذا فافترقت صورة المتن  
(قوله ولو سهى بما يجبر بالسجود) أي فعل ما يفتى بالسجود (قوله اسجد واحدة) أي  
من سجدتي السهوع ش (قوله ولو نسى) أي المصلي مطلقا لا جمل قوله ولا ان عاد  
ما وما مشوري وعبارة ع ش ولو نسى أي المصلي المستقل وهو الامام والمنفرد ويدل  
عليه قوله ولو تعد غير مأموم تركه لانه مقابل لهذا فذكر مفهوم لقيد بن وهب نسي  
وتلبس بفرض على الالف والنشر المشوش وجواب لو يحذف تقديره لم يعد دليل  
قوله ان عاد الخ هذا اذا كان الضمير في نسي راجعا الى المستقل فان كان راجعا الى المصلي  
مطلقا يكون الجواب فيه تفصيل لان المأموم يجب عليه العود وهذا هو الظاهر وعلى  
رجوعه للمستقل يكون قوله ولا مأموما استثناء منقطعاً (قوله تشهد أول) قال حجر  
وفيما اذا تركه الامام ولم يجلس للاستراحة لا يجوز للمأموم الخفاف له ولا لبعضه بل  
ولا لجلس من غير تشهد لان المدار على فحش الخلفة من غير عذره وهي موجودة فيما  
ذكر فان جلس لها جازله الخلف لان الضار انما هو احداث جلوس لم يفعله الامام  
والذي اعتمده م ر انه لا يجوز له الخلف وان جلس الامام للاستراحة لان جلوس  
الاستراحة غير مطلوب في هذا الحالة لانه لا يطلب الا في القيام من الاولى والثالثة

لتردد في زيادتها ولا يرجع  
في فعلها الى ظنه ولا الى قول  
غيره وان كان جمعا كثيرا  
والاصل في ذلك خبر مسلم  
اذا شك أحدكم في صلاته  
فلم يدرك صلى ثلاثا أم أربعاً  
فليطرح الشك وليبن على  
ما استيقن ثم يسجد سجدتين  
قبل ان يسلم فان كان صلى  
خمساً شفعن له صلاته أي  
ردتها السجدتان وما تضمنناه  
من الجلوس بينهما الى الرابع  
أما ما لا يثبت في زيادة كان شدة  
في ركعة من رباعية اه ثالثة  
أم رابعة فتذكر فيها انها ثلاثة  
فلا يسجد لان ما فعله منها مع  
التردد لا يضمنه (ولو سهى)  
بما يجبر بالسجود (يشك  
اسجد) أم لا (سجد) لان  
الاصل عدم السجود (ولو  
شك اسجد واحدة أم فتبين  
سجد أخرى) (ولو نسي تشهد  
اول)

بمخلاف ما اذا ترك امامه القنوت فانه يجوز له التخلّف لان بيان به ما لا يعلم انه يسبق  
 بركنين بل يندب له التخلّف اذا علم انه يدركه في السجدة الاولى لانه اذا حدث فعل في سجدة  
 الامام وان طوله اه ح ف (قوله وحده) بان قعد ولم يشهد او نسيه مع قعوده او نسي  
 قعوده فقط بان لا يحسن التشهد فانه يسن ان يقعد بقدره كما تقدم (قوله  
 او قنوتا) أي وحده أو مع قيامه وحذفه منه لدلالة ما قبله عليه (قوله من قيام) بان صار  
 الى محل تجزى فيه القراءة على المعتمدين كن القيام اقرب من الركوع اه ا ط ف  
 قال الشوبري قوله من قيام أي اوبده كان شرع في القراءة من يصلي قاعدا في الثلاثة  
 فنبطل صلاته بالعود للانشهد واعتمده ح ف لان فيه انتقالا من قيام بقية برفاق القيام  
 في كلام الشارح شامل للقيام التقديري (قوله أو سجود) والعبرة في اللباس بالسجود  
 بالجهة كما اعتمده م رسم والذي اعتبره في الشارح وضع الاعضاء السبعة اه  
 ع ش أي مع الطمأنينة والتكيس ح ف وعبرة ح ل قوله أو سجود بان وضع  
 جبهة واعضائه وتحامل ورفع اسافله على اعاليه وان لم يطهثن خلافا لظاهر كلام  
 الروض من ان العبرة بوضع الجهة فقط وقوله فان عادله أي لما نسبته من التشهد الاول  
 أو القنوت (قوله فان عاد) هلا قال فان عاد اعدا عا لما واسنغني عن قوله لانا سبنا  
 أوجاهل ا مع انه اخصر وأجيب بانه صرح بقوله لانا سبنا أوجاهل لاجل قوله لكنه  
 يسجد شيئا ح ف (قوله لقطعه فرضا) أي انفل يخل بهيئة الصلاة والا فلو قطع  
 الفاتحة لا تعود أو لا افتتاح عامدا عا لما تبطل لان ذلك لا يخل بهيئة الصلاة الفاتحة  
 وان كان فيه قطع فرض لنفل والفرق بينه وبين من صلى جالسا وترك الفاتحة بعد  
 الشروع فيها الى التشهد الاول حيث يضر لان الضرر في ذلك انما جاء من تركه  
 الجلوس الواجب الى الجلوس للتشهد وان لم يكن في ذلك اخلال بهيئة الصلاة  
 وقد يقال هو اذا ترك الفاتحة وعاد للتعوذ قد ترك القيام الواجب لقيام مستقبلا لان  
 القيام للتعوذ مستحب بخلاف الفاتحة ح ل والاولى الفرق بان مسئلة الجلوس فيها  
 انفعال من قيام تقدير الى جلوس ففيها خلل بهيئة الصلاة تقدير او اخلل المفدر كاخلل  
 المحقق بخلاف الفاتحة والتعوذ لا خلل اصلا لان كلاهما في القيام اه شيئا (قوله  
 لان عاد) أي المصلي الشامل للمأموم فان قلت لا يناسبه قوله بعد لكنه يسجد اذا للمأموم  
 لا سجود عليه قلت مراده به غير المأموم كما هو معلوم ان المأموم لا يطلب منه سجود  
 لما حصل منه في حال قدوته وعلى هذا قوله ولا ان عاد مأموما أي عاددا او محتمل وهو  
 الاولى ان يكون فاعل عاد المصلي المستقل بقرينة ما بعده تأمل شو برى (قوله ناسيا انه  
 فيها) استشكل عوده للتشهد أو القنوت مع نسيانه للصلاة لانه يلزم من عوده للتشهد

وحده أو مع قعوده (أو قنوتا)  
 وتلايس بفرض من قيام  
 أو سجود (فان عاد) له  
 (بطلت) صلاته لقطعه  
 فرضا لنفل (لا) ان عاد  
 (ناسيا) انه فيها

أولاً لقوت تذكرانه في حال كونه في الصلاة لا يكون إلا في واجب بأن المراد بعوده التشهد  
والقنوت عوده لمحلها وهو ممكن مع نسيان أنه فيها له شيخنا ح ف (قوله أو جاهلاً)  
وان لم يكن قريب عهد ولم ينشأ بعيداً عن العلماء أخذاً بما بعده (قوله مما يخفى على  
العوام) لأنه من الدقائق قل ح ل ولا نظركم كونهم مقصرين بترك العلم (قوله ويلزمه  
العود) أي فوراً أي لما كان عليه قبل الود ناسياً وبقضاءه أنه يعود للسجود  
وان أطمأن أولاً مع أنه يلزم عليه تكرير الركن الفعلي تأمل (قوله لزيادة قعود) أي  
وهو مما يبطل عده ح ل (قوله ولا أن عاد) أي عادداً عالماً بعوده ناسياً دخل فيما  
قبله أي والفرض أنه ترك ناسياً (قوله مأموماً) هـ ل قال أو مأموماً وقديماً قال انما عبر  
بما ذكر لاجل قوله بل عليه عود فأشار بعودنا شافى إلى استقلاله ولو قصر على  
العاطف لتوهم ان وجوب العود راجع للجميع ويكون الضمير في عليه راجعاً  
لاحد المذكورين شوبرى وفيه ان الناسي والجاهل يلزهما العود عند التذكر  
أو النعلم واجب بانه مقيد فلا يرد وايضا العود فيها للسجود والقيام لا للتشهد  
والقنوت تأمل (قوله بل عليه عود) الا ان ينوي المفارقة بخلاف ما يأتي فيما  
لوطن المسبوق سلام امامه فقام اديجب العود ولا اعتبار بنية المفارقة والفرق  
لائح وهو انه فعل هنا ما لا امام فعله بخلاف المسبوق وما يؤيد الفرق ان تعمد القيام  
هنا غير مبطل بخلاف تعمد المسبوق القيام قبل سلام الامام وانه لو قام الامام  
قبل عوده امتنع عليه العود ولو سلم الامام قبل عود المسبوق لم يسقط وجوب عوده  
للجلوس اه ابن شوبرى قال ع ش قوله بل عليه عود مأموماً وهذا الكلام من  
وجوب العود اذا ترك الامام في القنوت وخرساجداسهوا لا يتقيد بذلك بل يجري ذلك  
فيما اذا تركه في اعتدال لا قنوت فيه وخرساجداسهوا كما وافق على ذلك ط وم ر  
وهو ظاهر اه سم أقول وقد يفرق بانه فيما لو تركه في القنوت الامام مشغول بسنة  
تطلب موافقته فيها بخلاف الاعتدال الذي لا قنوت فيه فان الامام ليس مشغولاً فيه  
بما ذكر وزمنه قصير فسجود المأموم قبله ليس فيه فحش المخالفة كسببة وهو  
في القنوت غاية انه سبقه ببعض ركن سهواً وفي حجر الحرم بما استظهره سم قال  
ويخص قولهم السابق بركن سهواً لا يضرب بالركوع اه أي بخلاف السجود سهواً فيجب  
عليه العود اه ع ش على م ر (قوله فان لم يعد) أي بعد تذكره أو علمه وظاهر  
كلامهم بطلان الصلاة بمجرد التخلف ح ل (قوله بخلافه اذا تم بالترك) هذا مفهوم  
قوله الا كني ولو تعمد غير مأموم تركه وذكره بالفرق الآتي (قوله وفارق ما قبله)  
أي فيما اذا ترك ذلك ناسياً حيث يلزمه الود بان الغاء ثم معذور ففعله غير معتدبه

(أو جاهلاً) تحريمه فلا تبطل  
لعدوه وهو مما يخفى على  
العوام ويلزمه الود عند  
تذكره أو علمه (لكنه يسجد)  
للسهول زيادة قعوداً واعتدال  
في غير محله (ولا) ان عاد  
(مأموماً) فلا تبطل صلاته  
(بل عليه عود) فان لم يعد  
بطلت صلاته الا ان ينوي  
مفارقته بخلاف اذا تم  
الترك فلا يلزمه العود بل بسن  
كما رجحه في التدقيق وغيره في  
التشهد ومثله القنوت وفارق  
ما قبله بان الفاعل ثم معذور  
ففعله غير معتدبه فكانه  
لم يفعل شيئاً بخلافه هذا ففعله  
معتدبه وتذاته قل

ما دام ناسيا فلم يتلبس بفرض أى مع ما فيه من فحش المخالفة وبهذا فارق ما لو ركع قبل  
امامه سهوا حيث يخبر بين ان يعود للركوع معه وبين ان لا يعود له لعدم فحش المخالفة  
بينهما ولو لم يتذكر السامع أو يعلم الجاهل الابعاد قيام الامام من التشهد لم يعد له  
ولا يحسب ما أتى به من القراءة قبل قيام الامام من التشهد ح ل (قوله من واجب)  
وهو المتابعة الى آخره والقيام ع ش (قوله في خبرينهما) والحاصل ان المأموم  
اذا ترك التشهد ناسيا خيرا بين الودونية المفارقة وان كان عمدا خيرا بين العود  
والانتظار ونية المفارقة (قوله ولو عاد للامام) أى وكان تركه وقوله مثلاً أى أو للقبوت  
ومراد الشارح تكميل المسائل الثلاث لان التارك اما الامام أو المأموم أو هما (قوله  
حرم قعوده) أى استمرار قعوده قال ع ش فان قعد عالما عاد باطلت صلاته، قوله  
لوجوب القيام عليه الخ أى بل يفارقه أو ينتظره قائما ومفارقة أولى والظاهر ان مثل  
ذلك ما لو جلس الامام يتشهد في ثالثة الرابعة سهوا فبطل المأموم أى ثالثة أم رابعة  
امتنع عليه موافقة الامام لوجوب البناء على اليقين وجعلها ثالثة وحيدة ثم تجوز له  
المعارقة والانتظار قائما له يتذكر أو يبشك فيقوم ومفارقة أولى ح ل (قوله لانه  
اما مخطئ) أى ساء اوجاهل كما عبر به مر وهو علة لحزمة الموافقة في كل من المسئلتين  
وهما قوله ولو عاد الامام الخ وقوله ولو انتصب الخ ع ش (قوله أو عاد) أى عالم  
(قوله بل يفارقه) وهى أفضل من الانتظار شورى (قوله عاد ناسيا) أى اوجاهلا  
(قوله وان لم يتلبس بفرض) بان لم يصل الى محل تجزى فيه القراءة في القيام ولم يضع جميع  
الاعضاء مع التماسل والتكيس في السجود وان وضع بعضها اوجيها ولم يتحامل  
او تحامل ولم يتكس كل ذلك داخل في النفي اه شيخنا وعبرة ع ش قوله  
وان لم يتلبس أى كل من الامام والمفرد أى بان لم يصرف الى القيام اقرب منه أى الركوع  
في الاولى ولم يضع الاعضاء السبعة في الثانية اه (قوله عاد) أى ندبا زى ع ش وهذا  
في المستقل كما يدل عليه قوله وسجد واما المأموم فيعود وجوبا والاوى للامام عدم  
العود حيث يشوش على المأمومين كما قيل به في سجود التلاوة ح ل (قوله مطلقا)  
أى سواء قارب القيام او بلغ حد الركوع او لا واقيد راجع السجود شورى (قوله  
ان قارب القيام) أى بان كالتقيام اقرب منه الى القعود لانه فعل فلابطل عمده وقوله  
بخلاف ما اذا لم يصل الى ذلك بان لم يصل الى حد الركوع في مسألة القوت او كان للقعود  
اقرب او اليها على حد سواء في مسألة التشهد اه اط في (قوله او بلغ حد الركوع) أى  
أقل الركوع م ر قال الشورى قوله او بلغ حد الركوع يؤخذ منه انه انزل للسجود  
بصورة الركوع لم تبطل صلاته وكذا الوفاة من السجود بصورته خلافا لمجروما في المهمات

من واجب الى آخره في خبرينهما  
ولو عاد الامام لا تشهد مثلاً  
قبل قيام المأموم حرم قعوده  
معه لوجوب القيام عليه  
بانتصاب الامام ولو انتصب  
معه ثم عاد لم تجز له متابعته  
في العود لانه اما مخطئ به  
فلا يوافق في الخطأ او عاد  
فصلاته باطله بل يفارقه  
او ينتظره جملا على انه عاد  
ناسيا وان لم يتلبس به أى  
بفرض عاد مطلقا (وسجد)  
لأسهو (ان قارب القيام)  
في مسألة تشهد (او بلغ  
حد الركوع) في مسألة  
القبوت لتغير ذلك نظم  
الصلاة بخلاف ما اذا لم يصل  
الى ذلك لقلة ما فعله وفي  
السجود المذكور



عن الراعي مفروض في زيادة ركوع محض وما دنا منة تابعة لهوى أو قيسام واجب  
 تأمل (قوله اضطراب) المعتمد منه ما تقدم من التفصيل وان صح في التحقيق عدم  
 السجود مطلقا وقال في المجموع انه اصح اه ا ط ف (قوله ولو تعدد الخ) هذا قسم قوله  
 المتقدم ولو نسي تشهدا أول اه ا ط ف (قوله غيره مأوم) من امام او منفرد اه ع ش  
 (قوله ان قارب او بلغ مأمرا) مراده من هذه العبارة ان قارب القيام او بلغ حد الركوع  
 والافقضية تنازع الفعلين في الموصول المذكور ان من عاد الى القنوت بعدم مقارنته  
 حد الركوع تبطل صلاته وليس كذلك (قوله وحد الركوع) في الثانية المعتمدانها  
 لا تبطل الا اذا صار للسجود أقرب أي ثم عاد للقنوت كما جرى عليه الشيخ عميرة ونقله  
 عن جمع قال وما قاله الشيخ من تفقحه ولا اظن أحدا من الاصحاب يوافق على ذلك  
 فليراجع سم ونقل ان الراعي صرح به فالشارح تابع له وبه سقط ما للشيخ عميرة هنا  
 شوبري (قوله لما مر عن التحقيق وغيره) من انه يسن له العود في التشهد الاول قال  
 المؤلف ومثله القنوت اه ح ل والاولى ان يقول كما مر (قوله فلا تبطل صلاته)  
 ولا يسجد للسهو لقلته ما فعله ما لم يكن عزم على ذلك قبل القيام اه ع ش (قوله  
 ولو شك) مراده به مطلق التردد ع ش (قوله بعد سلامه) أي الذي لم يعد بعده  
 للصلاة ما لو شك بعد سلام حصل بعده عود فيلزمه التدارك لانه بان يعود ان الشك  
 في صلب الصلاة اه زى ع ش واما الشك قبل السلام فقد تقدم فخرج ما لو شك  
 في السلام نفسه فيجب تداركه ما لم يأت بمبطل ولو بعد طول الفصل اه ع ش الى  
 م ر (قوله في ترك فرض) والمعتمدان الشرط كالركن زى وح ل وشمل الشك  
 في الشرط ما اذا شك بعد السلام في الطهارة بعد تيقن الحدث وان كان الاصل بقاء  
 الحدث لان هذا الاصل معارض بان الاصل انه لم يدخل الصلاة الا بعد الطهارة نعم اذا  
 شك في الصورة المذكورة في اثناء الصلاة بطلت كالشك في نية الوضوء في اثناء الصلاة  
 فانها تبطل بخلاف الشك فيما بعد السلام فانه لا يضر بالنسبة لتلك الصلاة ويمتنع عليه  
 استئناف صلاة أخرى واما الشك في وجود حدث منه بعد وجود الطهارة فلا يضر  
 مطلقا سواء كان في اثنائها او بعده لان الاصل بقاء الطهارة ح ف (قوله فان كان  
 الفرض نية) أي غير نية الاقتداء في غير نحو الجمعة شوبري بخلاف ما لو شك في ذلك  
 قبل السلام فيفرق فيه بين تذكره حالا فلا يضر وطول تردده فيستأنف ع ش  
 والطول بمقدار ما يسع ركنا (قوله ويمكن ادراجها فيما زدت) أي بان يراد بالنية اصلا  
 او كيفية وانما لم يضر الشك بعد فراغ الصوم في نية لمسحة الاعادة فيه ولا نه يغتفر فيه  
 ما لا يغتفر فيه واما الشك في نية القدوة فلا يضر في غير الجمعة كما أفتى به والد شيخنا

اضطراب ذكرته في شرح  
 الروض وغيره (ولو تعدد غير  
 مأوم تركه) أي الشاهد  
 الاول أو القنوت (فعاد)  
 عامدا على ما بالتجريم (بطلت)  
 صلاته (ان قارب او بلغ مأمرا)  
 من القيام في الاولى وحده  
 الركوع في الثانية بخلاف  
 المأموم لما مر عن التحقيق  
 وغيره اما اذا لم يقارب او لم يبلغ  
 مأمرا فلا تبطل صلاته وذكرى  
 في مسألة القنوت حكم  
 العائد العالم والناسي  
 والجاهل والمأموم وتعد الترتيب  
 مع تقيده في مسألة التشهد  
 بغير المأموم من زيادتي  
 (ولو شك بعد سلامه)  
 وان قصر الفصل (في ترك  
 فرض) بقيد زدت بقولي  
 (غير نية وتكبير) لتعزم  
 (لم يؤثر) لان الظاهر وقوع  
 السلام عن تمام فان كان  
 الفرض نية أو تكبير استأنف  
 لانه شك في أصل الانقاد  
 وكذا لو شك هل نوى الفرض  
 أو التطوع كما قاله البغوي  
 ويمكن ادراجها

أهـ ح ل وينبغي ان يلحق بها ما يشترط فيه الجماعة كالمعادة والمجموعة بالمطرح جمع  
تقديم بخلاف المندور فلهما جماعة لان الجماعة ليست شرطاً للصحة بل واجبة للأوفاء  
بالنذر أهـ ع ش علي م ر (قوله فيمأزده) أي بقولي غيرنية والاندراج انما هو  
في لفظنية فالمراد في مفهوم مأزده فهو على تقديره ضاف (قوله وسهوه) أي مقتضى  
سهوه أهـ ع ش وهو السجود وقد صرح بهذا المضاف م ر (قوله في صلاة ذات  
الرقاع) بان يفرقهم فرقتين ويصل بفرقة ركعة من الثانية ثم تتم لنفسها وتجي الأخرى  
نيصل بها الركعة الباقية وينتظرها في التشهد لتسلم معه فهي مقدمة به حكماً  
في الركعة الثانية لها (قوله بحمله امامه) أي فيصير المأموم كانه فعلة حتى لا ينقص  
شيء من ثوابه ع ش علي م ر وعسارة الشورى انظر هل المراد به تحمل الطلب  
وبدل له قوله كما يحمل الجهر أو المراد تحمل نفس الخل ويدل له قوله ويلحقه سهو امامه  
ومعناه ان الامام سبب في جبره او تحمل نفس السجود بهذا المعنى وعلى هذين يتخالف  
تحمل السجود وتحمل نحو الجهر فامل ولو سجد الامام للسجود يتخلف المأموم سهواً حتى  
فرغ الامام منه ثم تذكريه فيجب عليه الاتيان به لانه ليس من الصلاة  
وانما يجب للمتابعة وقد فاتت وهو في نفسه نافلة فيجوز تركه حيث فات وقت المتابعة  
ثم رأيت شيخ الاسلام أفتى بانه يجب عليه وانه اذا سلم بدونه بطلت صلاته وانه ان سلم  
سهواً فان تذكره قبل طول الفصل أتي به والابطال صلاته شوبري (قوله امامه)  
أي المتطهر بخلاف المحدث كما يأتي وصرح به م ر في شرحه وانما ائيب المصلي خلفه  
على الجماعة لوجود صورتها لانه يغتفر في الفضائل ما لا يعتفر في غيرها (قوله وعبرها)  
كالقنوت وسجود التلاوة ودعاء الافتتاح والقراءة عن المسبوق والقيام عنه  
والتشهد الاول عن الذي ادركه في الركعة الثانية وقراءة الف تحة في الجهر ينفذه  
عشرة اشياء أهـ حواشي شرح الروض أهـ شوبري (قوله ولو ذكر في تشهد آخر)  
معطوف على التفريع فهو تفرع ثان وخرج بذكر ما لو شئت في ترك ركن غير ما مر فيأتي  
بركعة ايضاً لكنه يسجد السهو وانما يسجد في هذه لان ما فعله مع التردد بعد سلام الامام  
محتمل للزيادة بخلاف التذكري أهـ شيخنا (قوله آنفاً) أي في الآنف كما يشير اليه  
اعادة في في المعطوف شوبري (قوله كان ترك الخ) مثال لغير ما مر فالاولى تقديمه  
على قوله أتي بعد سلام الخ (قوله بسلام امامه) أي معه على الوجه لضعف القدوة  
بالشروع في السلام وان لم تنقطع الاتمامه وكتب أيضاً أي بعده اتفاقاً وكذا معه على  
المعتمد ح ل أي لاختلال القدوة بشروع الامام في السلام ويؤيد ذلك ما سيأتي انه  
لواقتدى به بعد شروعه في السلام وقبل عليكم لم تصح القدوة على المعتمد م ر بزيادة

فيما زده (وسهوه حال  
قدوته) الحسية كان سهو  
عن التشهد الاول أو الحكمية  
كان سهت الفرقة الثانية  
في صلاة ذات الرقاع (بحمله  
امامه) كما يحمل الجهر  
والسورة وغيرها (فلوطن  
سلامه فسلم فبان خلافه)  
أي خلاف ما ظنه (تابعه)  
في السلام (ولا سجود) لان  
سهوه في حال قدوته (ولو ذكر  
في تشهد ترك ركن غير ما مر)  
آنفاً من نية أو تكبير في ركن  
الترتيب من ركعة اخيرة  
(أتي بعد سلام امامه بركعة)  
كان ترك سجدة من غير  
الاخيرة (ولا يسجد) لان  
سهوه في حال قدوته وخرج  
بحال قدوته ما لو سهى قبلها  
أو بعد انقطاعها فلا يحمله  
امامه فالسلم مسبوق بسلام  
امامه وذكره في ان قصر  
الفصل وسجد

(قوله وذكر) أي تذكر أنه مسبوق بنى أي على صلاته وسجد أي لسهو (قوله) ويلحقه سهو امامه (أي المتطهر اخذ ما يأتي والمراد بالسهو الخلل فيشمل العمد قال ع ش ظاهره ولو اقتدى به بعد فعل الامام للسجود ويحتمل خلافه وهو الاقرب لانه لم يبق في صلاة الامام خلل حين اقتدى به اه قال الشوبري قوله ويلحقه سهو امامه ولو باعتبار عقيدة المأموم له ومنه ترك الحنفى القنوت (قوله تابعه) قضيته ولو قبل ان يأتي باقل التشهد وجرى عليه في العباب ثم يتم تشهده وعليه هل يعيد السجود ولا خلاف وجرى على الاول والد شيخنا شوبري وهو مفرع على ضيق فيكون ضعيفا اه ح ف وبارة شرح م ر والذي أفق به الوداته يجب عليه اتمام كلمات التشهد الواجبة ثم يسجد للسهو اه أي ويكون هذا كبطل القراء فيعذر في تخلفه لاتمامه اه ع ش وقوله تابعه وان لم يعرف انه سهى لانه يصبر كالركن بفعل الامام فيستقر عليه حتى لو سلم ناسيا وتذكره العود اليه ان قرب الفصل والاعاد الصلاة كما قاله م ر (قوله بطلت صلاته) أي اذا تخلف بتمام ركعتين فعليين كالسجدة الاولى والجالوس بين السجدين بان هوى الامام للسجدة الثانية فيما يظهر وهو المعتمد اه زى وفي الشوبري (فرع) متى تبطل صلاته بخلفه عن الامام في سجود السهو ينبغي كما وافق عليه م ر ان يقال ان تخلف بقصد عدم السجود بطلت بمجرد سجود الامام وان لم يرفع رأسه عن الاول اشروعه في المبطل كما سيأتي في سجود التلاوة بل وقبل تلبسه بالسجود وان لم يقصد عدم السجود فتخلفه الى هوى امامه السجدة الثانية كتخلفه بركعتين فعليين وهذا ظاهر ان لم يعذر في تخلفه والابان تخلف لاتمام اقل التشهد وكان بطىء القراءة فلا تبطل الصلاة بذلك لعذره ح ل وشوبري (قوله واستثنى الخ) الاولى مستثناة من قوله وسهره حال قدوته يحمله امامه ومن قوله ويلحقه سهو امامه والثانية من قوله فان سجد تابعه اه شيخنا (قوله فلا يلحقه الخ) فيه ائف ونشر مشوش (قوله وما اذا تيقن الخ) هذا مستثنى من قوله فان سجد امامه تابعه قال في التححيح وهذه المسئلة مشكلة تصويرا وحكما واستثناء أي كيف يتصور ان يتيقن وهو في الصلاة وجوابه ان ذلك يتصور بامور منها الكتابة بان كتب له ان سجوده لترك الجهر مثلا وكيف لا يسجد بسجود الامام وقد تقرران من ظن سهوا فسجد له ثم بان له عدمه يسجد ثانيا لسهره بذلك السجود فسجود الامام مقتض للسجود والحالة هذه وجوابه ان الفرض انه لا يتابعه في ذلك السجود الذي غلط في مقتضيه لانه لا يلزمه سجوده بذلك ولزوم السجود بذلك مسئلة اخرى ليس الكلام فيها وكيف يقال ان هذا امام ساهى أي أتى بمقتضى سجود السهو وجوابه ان ذلك بحسب الصورة الظاهرة ح ل

(ويلحقه) أي المأموم (سهو امامه) كما يحتمل الامام سهوه سواء ادهسى قبل اقتدائه به أم حال اقتدائه (فان سجد) امامه (تابعه) فان ترك متابعه عمدا بطلت صلاته واستثنى في الرخصة كما صلاها ما اذا تيقن له حدث الامام فلا يلحقه سهوه ولا يحتمل الامام سهوه وما اذا تيقن غلط الامام في ظنه وجود مقتض للسجود فلا يتابعه فيه (ثم يعيده مسبوق آخر صلاته) لانه محل سجود السهو (والا أي وان لم يسجد الامام وسلم) يسجد المأموم آخر صلاته (جبر الخلل صلاته بسهو امامه) وسجود السهو

فلا استثناء صوري وقوله بان كتب الخ أو تكلم بكلام قليل جاهلا وعذرا وسلم واخبر  
 المأموم بذلك قبل سجوده وقوله ولنوم السجود الاولى ان يقول وطلب السجود لانه  
 غير واجب (قوله وان كثرا السهو) فيحبر كل سهو صدر منه ما لم يخصه ببعض اه م ر  
 (قوله سجدتان) فان اقتصر على سجدة واحدة بطلت صلاته ان نوى الاقتصار عليها  
 ابتداء فان عن له الاقتصار عليها بعد فعلها لم يؤثر لانها نفل وهو لا يصير واجبا بالشروع  
 فيه م ر وهل له بعد الاقتصار على الاولى ان يأتي بالثانية اولافيه نظروا قل سم عن  
 م ر انه ان سجد على القور جازله ذلك وقد يتصور ان يترك عشرة سجدة وذلك فيمن اقتدى  
 في رباعية باربعة ائمة بان اقتدى بالاول في التشهد الاخير وبكل من الثلاثة لساقيين  
 في ركعتيه الاخيرة وسهوى كل امام منهم فسجد معه ثم صلى الرابعة وحده نظن انه سهى  
 في ركعتيه فسجد ثم بان انه لم يسه في سجدة ثانية اقله م ر في حواشي الروض وبرماوى  
 (قوله بنية سجود السهو) أى وان تعمد المقتضى كان ترك التشهد الاول عمدا لان سجود  
 السهو صارا حقيقة شرعية في السجود المشروع بحبر الخطل عمدا أو سهوا وعمل وجوب  
 النية ان كان اماما أو منفردا ع ش (قوله اذذاك) اسم الاشارة راجع الى قبيل  
 سلامه واذا ظرفية بمعنى وقت وذلك مبتدأ خبره محذوف لان اذلاقضا الى الالى الجملة  
 والتقدير اذذاك موجود أى وقت القبيل موجود واضافتها هنا من اضافة العام للخاص  
 لان القبيل زمان أيضا تدبر (قوله عن سجده) أى النبي وقوله على انه أى السلام  
 ع ش وقوله لم يكن عن قصد لانه سلم ساهيا (قوله مع انه) أى السجود بعد السلام  
 وهذا جواب ثان وانما أتى به صلى الله عليه وسلم لاستدراك ما فات ولم يأت به لبيان  
 ان محل السجود بعد السلام اه ا ط ف (قوله لم يرد لبيان الخ) أى فوجب تأويله على  
 وفق الورد لبيانه الصريح الذي لا يمكن تأويله ولا يجوز رده شوبرى وتأويله ان يقال  
 سلامه سهو بدليل انه اعاد السلام بعد سجود السهو وعبارة ع ش قوله مع انه لم يرد  
 الخ بل ورد لبيان ان السلام سهو الا يبطل (قوله سواء كان الخ) اشار به الى الرد على  
 مقابل الجديد القائل بانه ان سهى بنقص سجد قبل السلام او بزيادة بعده م ر ع ش  
 وهو مذهب مالك وعنده أيضا يكون السجود قبل السلام اذا كان السهو بالزيادة  
 والنقص معا (قوله كسجود الصلاة) فلو اخل بشرط من شروط السجدة او الجاويس  
 فظاهر انه ياتى فيه ما مر في السجدة من انه ان نوى الاخلال به قبل فعل أو معه وفعله  
 بطلت صلاته وان طرأ له اثناء فعله الاخلال به وانه يتركه فتركه فورالم تبطل صلاته  
 وعلى هذا الاخير يحمل اطلاق الاسنوى عدم البطلان ونوزع فيه بما يرد من مقرناه  
 شرح م ر شوبرى (قوله ومندوباته) قال بعضهم يستحب ان يقال فيها سبحان من

وان كثرا السهو (سجدة ثان)  
 بنية سجود السهو (قبيل  
 سلامه) لانه صلى الله عليه  
 وسلم فعله وامره اذذاك  
 ولانه لمصلحة الصلاة فكان  
 قبل السلام كما لو نسي سجدة  
 منها واجابوا عن سجوده بعده  
 في خبر ذى الدين وعبره  
 بجهله على انه لم يكن عن قصد  
 مع انه لم يرد لبيان حكم سجود  
 السهو سواء كان السهو  
 بزيادة أم بنقص ام بهما  
 (كسجود الصلاة) في  
 واجباته ومندوباته



لا يسهو ولا ينام وهو اللائق بالحال قال الزركشي هـ اعمايتم اذا لم يتعمد ما يقتضي  
 السجود فان تعمده لم يكن لائقا بالحال بل اللائق الاستغفار وسكتوا عن الذكر  
 بينهما والظاهر كما قاله الاذرعى انه كالتذكيرين سجدتي صلب الصلاة شرح م ر (قوله  
 فان سلم عدا) أى متذكر المقتضى صعود السهو وشورى (قوله مطلقا) أى طال  
 الفصل أولا ع ش (قوله سهوا) أى ناسيا لمقتضى سجود السهو وشورى  
 واما السلام فعمد فيها (قوله أو العاصر فنوى الإقامة) هذا الذى ذكره فى القاصر  
 بفسيمه من عدم السجود ان اراد به عدم السجود الا ان فم سلم وان اراد به انه يمتنع  
 عليه اكمال الصلاة تامة والسجود فى آخرها فمحل نظر عميرة اه ع ن وأجيب  
 بان المراد بقوله لم يسجد بالنسبة اليه أى الآن أى وقت اقامته فلا ينافى ان له ان يسجد  
 آخر صلاته (قوله او نحو ذلك) أى كان احدث وتطهر عن قرب أو شفى د ثم احدث  
 أو تخشى الخف م ر ع ش (قوله لم يسجد) أى لا يجوز له السجود لانه لو سجد صار  
 عائد للصلاة فيلزم فى الصورة الاولى فوات الجمعة مع امكانها وفى الثانية أى والرابعة  
 انه يصير محذورا فلو تعدى وسجد فى الجميع ما عدا القاصر بقسميه لا يصير عائد للصلاة  
 قال الاسنوى لانه ليس ما موراه ح ل بياضاح (قوله واذا سجد) أى اراد ان يسجد  
 على التعمد وشورى أى وان لم يشرع فيه بالفعل (قوله صار عائدا) الى الصلاة قال  
 فى الخادم الصواب ان معنى قولهم صار عائدا الى الصلاة انه يتبين بعوده عدم خروجه  
 منها أصلا لانه يستحيل حقيقة الخروج منها ثم العود اليها شرح م ر واذا تكرر بعد  
 عوده ترك ركن وشك فيه لزمه تداركه قبل سجوده فان سجد قبله بطلت صلاته  
 وبه يلغز فيقال لنا شخص أى بسنة فلزمه فرض ق ل على الجلال (قوله فيجب  
 ان يعيد السلام) تفريع على قوله وصار عائدا الى الصلاة ففرع عليه فروعا ثلاثة هـ هذا  
 والثانى قوله واذا احدث الخ والثالث قوله واذا اخرج وقت الظهر فيه أى السجود  
 فمقتضاه ان صورة المسئلة فى هذا الفرع انشألت ان العود قد صرح وان الوقت خرج بعد  
 العود وهو المتبادر من قوله فاتت الجمعة أى فاتت ككونها الجمعة ويتمها طهر او قوله  
 والسجود فى هذه حرام أى مع صحة العود وقوله لانه يفوت الجمعة أى ويوجب اتمام  
 الصلاة نظرا هذا هو المتبادر من كلامه فما كتبه رى وتبعه ح ل وع ش مبنى  
 على ان العود لم يصح وهو خلاف ظاهر كلام الشارح وسيأتى اه شيخنا ح ف (قوله  
 فيه) أى فى السجود وكذا بعده وقبل السلام وفرض المسئلة ان الوقت خرج بعد  
 ان عاد للصلاة بخلاف المسئلة المتقدمة فى قوله نعم ان سلم صلى الجمعة الخ فقرضا  
 ان الوقت خرج بعد السلام وقبل العود فلا يلتفت الى ما توهمه ح ل من انها عينها

(فان سلم عدا) مطلقا (أو)  
 سهوا (طال وصل) عرفا  
 (فات) السجود (والا) سجد  
 نعم ان سلم صلى الجمعة  
 فخرج قته أو لقاصر فنوى  
 الإقامة أو انتهى سفره بوصول  
 سفيته أو رأى التيمم الماء  
 أو انتهت مدة مسج الخف  
 أو نحو ذلك لم يسجد واذا سجد  
 فيما اذا سلم ساء ما يؤيد بطل  
 فصل (صار عائدا الى الصلاة)  
 فيجب ان يعيد السلام واذا  
 احدث بطلت صلاته واذا  
 خرج وقت الظهر فيه فاتت  
 الجمعة قال البغوى والسجود

ولما توجه أيضا حيث قال قوله لانه يفوت الجمعة مع امكانها ولا يصير عائدا اهـ قوله  
والسجود في هذه الخ) ولا يصير عائدا الى الصلاة لوسجد اهـ زى وح ل وع ش  
وفيه ان الغرض انه عادم خرج الوقت في السجود أو بعده وقبل السلام فكيف قالوا  
لا يصير عائدا فالحق انه يصير عائدا ح ف ل كن لما كان العود حراما حجة ثم قال  
المحشيون لا يصير عائدا تامل (قوله لانه يفوت الجمعة) أى اذا قلنا به وهو غير مراد  
حتى لو سجد في هذه لم يصير عائدا اهـ ع ش وقد تقدم رده (قوله لاحكام) أى  
لا جبر الان الجابر للخلل انما هو الاخير (قوله قبل سلامه) شامل لما لو سهى فيه أو بعده  
وقبل ان يسلم ع ش (قوله لا يسجد ثانيا) لانه يحجب الخلل الواقع قبله والواقع بعده  
والواقع فيه ولا يحجب نفسه والله أعلم

\*(باب في سجودى التلاوة والشكر)\*

أى فى بيان حقيقة قمتها وحكما اهـ ع ش وازادة سجودى للتلاوة من اضافة المسبب  
للسبب لان التلاوة سبب له وازادته للشكر من الاضافة اليبانية لان السجود شكر  
وسببه هجوب النعمة الى آخر ما ياتى وقد سجد السجود لا اختصاصه بالصلاة ثم التلاوة  
لانه يوجد فيها واخلارحها واخلار الشكر لحرمته فيها اهـ حجر وانما قالوا سجود التلاوة  
ولم يقولوا سجود القراءة لان التلاوة اخص من القراءة لان التلاوة لا تكون فى كلمة  
واحدة والقراءة تكون فيها تقول فلان قرأ اسمه ولا تقول تلاه لان أصل التلاوة من  
قولك تلى الشيء يتلوه اذا تبعه فاذا لم تكرر الكلمة تبسح اختها لم تستعمل فى التلاوة  
وتستعمل فيها القراءة لان القراءة اسم لجنس هذا الفعل والذي يظهر عدم كفر من  
اذكر مشروعية سجود التلاوة لانه ليس معلوما من الدين بالضرورة أى يعرفه الخاص  
والعام وان كان مجمعا عليه اهـ ذكره العلامة الخراسانى فى شرح مختصر الشيخ خليل  
(قوله تسن سجدة) جمعها باعتبار مواضع السجود (قوله بفتح الجيم) أى لان السجدة  
على وزن فعلة وما كان كذلك من الاسماء يجمع على فعلات بفتح العين كقوله فى  
الخلاصة (والسالم العين الثلاثى اسما فل) اتباع عين فاعه بما شاكل (وما كان كذلك  
من الصفات كضخمة تجمع على فعلات بالسكون ع ش (قوله بقارى) قد وقع  
اضطراب فى القراءة خارج الصلاة بقصد السجود هل هى مشروعة فيسن السجود لها  
أولا فلا يسن قال م ر فى الشارح وعبارة الانوار لو اراد ان يقرأ آية او سورة تتضمن  
آية سجدة بقصد ان يسجد فان لم يكن فى الصلاة ولا فى الاوقات المكروهة لم يكره اهـ  
وكتب ع ش عليه قوله لم يكره أى بل هو مستحب وقال حجر فى شرحه وانما لم يثبت قصد

فى هذه حرام عند العلم بالحال  
لانه يفوت الجمعة مع امكانها  
ثم بنيت ما يتدبر فيه السجود  
صورة لاحكام فقلت (ولو سهى  
امام جمعة وسجدوا فبان  
فوتها اتموا ظهرا) لما سياتى  
فى بابها (وسجدوا) ثانيا آخر  
الصلاة لتبين ان السجود  
الاول ليس فى آخر الصلاة  
(ولو ظن) المصلى (سهوا  
فسجد فبان عدمه) أى عدم  
ما ظنه (سجدة) ثانيا لزيادة  
السجود الاول وكذا لو سجد  
فى آخر صلاة مقصورة فلزمه  
الاتمام ولو سجد للسهو ثم  
سهى قبل سلامه بكلام  
أو غيره لا يسجد ثانيا على  
الاصح لانه لا يأتى وقوع  
مثله فيه تسلسل

\*(باب)\*

فى سجودى التلاوة والشكر  
(تسن سجدة تلاوة) بفتح  
الجيم (لقارى)

السجود فقط خارج الصلاة والوقت المكروه لانه قصد عبادة لا مانع منها اه قال سم  
قوله وانما لم يؤثر الخ قديلا على انه حينئذ يسجد لكن الذي في الروض انه لا يسجد  
لعدم مشروعية القراءة انتهى والمعتد بطلب السجود لانها قراءة مشروعة شيخنا  
ح ف فقوله لقارء ولو بقصد ان يسجد خارج الصلاة أي في غير وقت الكراهة بقصد  
السجود فيه بخلاف قراءة آية في الصلاة بقصد السجود فيها سوى صبح يوم الجمعة  
بالم نزيل فان قرأ فيها بغير الم تنزيل بقصد السجود وسجد عامدا لما بطلت صلاته  
عند م ر ولا تبطل عند حجر لانها محل السجود في الجملة والوجه في قارى وسامع  
فعلها قبل صلاة التحية فيسجد ثم يصليها لانه جلوس قصير لا يضر فلا تقوت به التحية  
فان اراد الاقتصار على احدهما فالسجود افضل للاختلاف في وجوه كما في شرح م ر  
(قوله ولوميا) أي ميمز لو حنبا لدم تهيئه عن القراءة اه ع ش وجعل الصبي  
متعلق السن يقتضى ان افعله يقال له مسنونة وليس كذلك كما نقرر في الاصول من  
ان الحكم لا يتعلق بفعل غير السالغ العاقل فلما ادبكونها سنة انه يشاب عليها لانه  
مامور بها لا يلزم من ثوابه عليها أمرها وعبارة المحلى ولا خطاب يتعلق بفعل غير البالغ  
العاقل وصحة عبادة الصبي كصلاته وصومه المثاب عليها ليس لانه مامور بها كالبالغ  
بل ليعتادها فلا يتركها ان شاء الله (قوله ولوميا) لم يقل أو كافر لدم تاتي السجود  
منه لكن ينبغي انه لو قرأ وهو كافر ثم أسلم عقب قراءته وتطهر عن قرب سن السجود  
في حقه ع ش على م راه (قوله وامرأة) ولو بحضرة رجل اجنبى اذ حرمة رفع  
صوتها بأي بالقراءة عند خوف الفتنة انما هو لما رضى لالذات قراءتها لان قراءتها  
مشروعة في الجهة شرح م ر وهل يطلب رفع الصوت للقارى لتسمع قراءته لانه  
وسيلة الى مسنون اه شوبرى والظاهر نعم ولو قرأ واستمع لغيره أسمع من شخصين مثلا  
معاً ومرباهل يتعدد السجود بحث م ر تعدده وهو أولى ويقدم السجود للقراءة ويبدأ  
بالسجود للقراءة الاسبق ويكفى سجود واحد عن الكل اه ا ط ف (فرع) لو اختلف  
اعتقاد القارى والسامع في السجدة فينبغى ان كلا منهما يعمل باعتقاده ادلا ارتباط بينهما  
ع ش ومن صور الاختلاف المذكور ما اذا اعتسل الحنفى الحنب من غيرنية وقرأ  
آية سجدة فاذا سمعه شافعى لا يسن له السجود لان قراءته غير مشروعة عنده لان  
حنابته باقية في اعتقاده والقارى يسجد لانها مشروعة عنده اه ح ف (قوله  
أو اسفل المنبر) أي اذا لم يكن في الزول كلفة والاسن تركه شرح الروض ع ش  
(قوله قصد السماع) أي وان كان سماعه بقصد ان يسجد فيما يظهر بخلاف القارى  
بهذا القصد شوبرى وجعل سم السماع كالتقارى في هذا القصد وهو السجود لكل منهما

ولو صبها أو امرأة أو خطيبا  
وامكنه السجود عن قرب  
بمكانه أو اسفل المنبر (يسامع)  
قصد السماع أم لا ولو كان  
القارى

وهو المعتمد كما قال ع ش قال شيخنا ح ف وسامع أى لغير الخطيب حتى لو سجد  
لقراءته لا يسن لسامعه السجود لانه ربما فرغ قبلهم من سجوده فيكونوا معرضين عن  
الخطبة اه بل جزم جري بتحریم السجود حيث شذو في ق ل لا يسجد سامعه وان سجد  
لانه اعراض عنه ولانها ملحقه بالنفل وهو ممتنع من الحاضرين بين يدي الخطيب اه  
(قوله كافر) أى ولو لمعاندا م ر وعبارة زى ولو كان القارى كافرا أى ان حلت  
قراءته بان ربحى اسلامه ولم يكن معاندا محررا والمعتمد ما اقتضاه الشارح فى الكافر  
فيسجد لقراءته مطلقا وان كان جنبا لانه لا يعتد بحرمتها حيث شذو شمل اطلاق القارى  
مالو كان انسيا او جنيا أو ملكا (قوله قراءة) راجع لكل من قوله للقارى وسامع على  
سبيل التناسخ كما فى شرح م ر (قوله لجميع آية السجدة) فلو سجد قبل انتهائها  
ولو يحرف واحدا لم تصح م روع ش وعبارة الشورى قوله لجميع آية السجدة أى  
من واحد فقط على الاوجه من احتمالين فى حجر فلا يسجد اذا سمعها من قارئين ومثل  
ذلك ان يقرأ بعضها ويسمع بعضها الآخر كما هو ظاهر وهل يشترط ان يقرأها فى زمن  
واحد بان يوالى بين كلماتها وان يسمع السامع كذلك أولا كل محتمل فليحذر كتابه  
شورى والا قرب الثانى ان قصر الفصل اه ا ط ف (قوله مشروعة) بان لا تكون  
حرما لذاتها كقراءة الجنب المسلم ولا مكروهة لذاتها كقراءة مصلى غير القيام  
كما سيصرح به الشارح اه شورى قال الرشيدى يؤخذ من الامثلة الآتية وغيرها  
ان المراد بمشروعيتها ان تكون مقصودة ليخرج قراءة الجنب ونحوه فليحذر اه وفيه  
ان الجنب الكافر يسن السجود لقراءته مع انه منهى عنها وعبارة ح ل قوله مشروعة  
بان لا يقرأها فى الاوقات المكروهة ليسجد فيها او فى غيرها ليسجد فيها اه (قوله  
فى القيام) أى فى غير صلاة الجنائز لان قراءة غير الفاتحة غير مشروعة فيها وحيث  
يقال لنا مصليا فثم اقرأ آية سجدة ولم يستحب له السجود كما فى ح ل اه ح ف (قوله  
ولو قبل الفاتحة) ولو فى الركعتين الاخيرتين فى الرباعية لانهما مشروعة لعدم النهى  
عن القراءة فيها وان لم تكن مطلوبة وفرق بين عدم الطلب وطلب العدم ع ش على  
م ر (قوله كقراءة مصلى الخ) مثل بثلاثة امثلة لان الاولى مكروهة والثانية محرمة  
والثالثة لا ولا فلاذن ولا منع فيها ويصدق على الثلاثة انه لم يؤذن فيها شرعا (قوله  
وقراءة جنب) أى مسلم ليخرج الكافر فاه يسجد لقراءته ولو جنبا لانه لا يعتد بحرمته  
القراءة مع ما ذكر ع ش أى فكانها غير منهى عنها وقوله أى مسلم أى بالغ ليخرج  
الصبي الجنب وعبارة الشورى قوله وقراءة جنب أى ان كان مسلما بالغ وانظر لوقوعه

كافرا (قراءة) لجميع آية  
السجدة (مشروعة) كالقراءة  
فى القيام ولو قبل الفاتحة  
بخلاف غيرها كقراءة مصلى  
فى غير محلها وقراءة جنب



بالقراءة الذكرا ولم يقصد شيئا او قصد مجرد التفهيم هل يسن طلب السجود منه ومن  
سامعه اه ابن ويكره الاذان من الجنب وتسبى اجابته وتحرم القراءة منه ولا يسن  
السجود لسامعه فان فرق انتهت والفرق حرمة القراءة من الجنب دون اذانه فلو لم يلب  
السجود لقراءته لكان الجنب مأمورا بالقراءة لاجل زيادة العبادة وهي طلب السجود  
من سامعه فاذا نه مشروع لعدم اشتراط الظهارة فيه بخلاف قراءته (قوله وسكران)  
ظاهره كمروان لم يتعد به صرح جرح ش (قوله حتى ما يجبد) هو بالنصب لان  
ما نافية وفي جرح على الاربعين انه بالرفع واقتصر عليه وبهامشه ونظريه بعضهم لان  
ما لا تمنع من نصب الفعل الواقع بعد حتى اه ع ش لانها نافية لا كافة (قوله لكان  
جبهته) انظر ما المراد بالسكان هنا فان كان المراد به الموضع فسامعني جرحه مع ما قبله  
وهو قوله موضعا وان كان غيره فما هو حرو وشو برى قال بعضهم المراد بالسكان الجهة  
تكنيتها اه ح ف أو المكان مصدر ميمي لكان بمعنى الموضع وأصله مكنون نقلت  
حركة الواو للسكاف وفي رواية حتى ما يجبد بعضنا موضعا لجبهته كما في شرح م ر  
(قوله ولا ينوي الحج) عطف تفسير أى لا يسن له ذلك فلو فعل كان خلاف الاولى  
كفى شرح م ر أى لانه ليس مما تشرع فيه الجماعة ع ش على م ر (قوله أربع  
عشرة) ان قيل لم اختصت هذه الاربع عشرة بالسجود مع ذكر السجود والامر به له  
صلى الله عليه وسلم في آيات أخر كما أخر الجرح وهل أتى قلنا لان ذلك في مدح الساجدين  
صريحاً واذم غيرهم تلوياً أو عكسه فشرع لنا السجود حيث نلغى المدح قارة والسلامة  
من الذم أخرى وأما ما عداها فليس فيه ذلك بل نحو أمره صلى الله عليه وسلم بمجرد اذن  
غيره وهذا لا يدخل لنا فيه فلم يطلب منا سجد عندده وأما يتلون آيات الله آناء الليل  
وهم يسجدون فليس مما نحن فيه لانه مجرد ذكر فضيلة من آمن من أهل الكتاب اه جرح  
أى فهو مدح اطاعة مخصوصة وكلامنا في مدح عام لا يمكن يرد على الفرق المذكور  
كلا لا تقطعه واسجد واقرب فانه يسجد لها مع ان فيها امره صلى الله عليه وسلم تأمل  
(قوله سجدنا للحج) قدمها عكس الترتيب الطبيعي لان ابا حنيفة يقول ليس في الحج  
الاسجدة واحدة اولها واذ كر بعدهما المفصل لان ما لساكرى ان لا سجدة في الفصل  
أصلاً وكذا قول عندنا قديم يرى ان لا سجود في الفصل ويقول ان السجدة واحدة  
عشرة فقدم سجدتي الحج والمفصل اهتماماً بهما للرد على المخالف (قوله وحمل السجدة)  
أى حمل التي فيها السجدة وهي فصلت (قوله واحتج لذلك) انظر وجه التبري ولعل وجهه  
انه لم يصرح بمواضعها وقوله منها ثلاث في الفصل وفي الحج سجدتان انظر هل هو من كلام  
الراوي او من كلام الشارح وما حكمة الاقتصار على هذه الخمسة نعم ان كان من كلام

وسكران والاصل فيما ذكر  
ما رواه الشيخان عن ابن عمر  
انه صلى الله عليه وسلم كان  
يقرا القرآن فيقرأ السورة فيها  
سجدة فيسجد ونسجد معه  
حتى ما يجبد بعضنا موضعا  
لمكان جبهته وفي رواية لمسلم  
في غير صلاة (وتأ كد)  
السجدة (له) أى للسامع  
(بمسجود القارى) لكن  
تأ كدها لغیر القاصد ليس  
كتأ كدها للقاصد وذكروا  
تأ كدها لغیر القاصد مع  
التقييد بمشروعية القراءة من  
زيادتي واذا سجد السامع  
مع القارى فلا يرتبط به  
ولا ينوي الاقتداء به (وهي)  
أى سجدة التلاوة (أربع  
عشرة) سجدتا الحج وثلاث  
في الفصل في النجم والانشقاق  
واقرا والبقية في الاعراف  
والرعد والنمل والاسراو برى  
والفرقان والنمل والم تنزيل  
وحمل السجدة ومحملها معروفة  
واحتج لذلك بخبر أبى داود  
باسناد حسن عن عرو بن  
العامى رضى الله عنه

الشارح احتمل ان يكون حكمة الاقتصار الرد على المخالف المتقدم حر فيكون ترك  
 البقية لكونه ذكرها سابقا وكونه من كلام الشارح هو الظاهر (قوله اقراني) أي عدلي  
 أو علمي أو تلي علي (قوله الباقية منه) أي من الحديث أو من العدد المذكور  
 في الحديث أي الباقية بعد الأربع عشرة المقدمة وهي الخامسة عشر (قوله ليس  
 منها سجدة ص) لما كان من العلوم ان ص ليس من السجديات حتى يستقيم ما ذكر  
 الشارح لفظ سجدة والتحقيق انها ليست شكرا محضاً ولا تلاوة محضة بل فيها الشائعات  
 وعبارات م ر ولا ينافي قولنا ينوي بها سجدة الشكر قولهم سببها التلاوة وهي سبب  
 لتذكري قبول التوبة أي ولا جل ذلك لا ينظر هنا لما بقي في سجود الشكر من هجوم  
 النعمة وغيره لانها متوسطة بين سجدة محض التلاوة وسجدة محض الشكر وقوله  
 سجدة ص يجوز قراءة ص بالاسكان وبالفتح وبالكسر بلا تنوين وبه مع التنوين  
 واذا كتبت في المصحف كتبت حرفاً واحداً وما في غيره فمنهم من يكتبها باعتبار اسمها  
 ثلاثة أحرف عبد الحق اه ع ش ومثله شرح الروض قال ع ش علي م ر ومنهم  
 من يكتبها حرفاً واحداً وهو الموجود في نسخ المتن وعلى فتح الصاد تكون مضادة اليه  
 ممنوعة من الصرف للعلية والتأنيث لاسمها اسم للسورة (قوله بل هي سجدة شكر)  
 ومع ذلك لا تطالب الا عند قراءة الآية كما ذكره بقوله تسن عند تلاوتها شيئاً  
 ولو نوى بها التلاوة لم تصح ولو نوى بها مطلق الشكر أي من غير ملاحظة كونه على قبول  
 تلك التوبة فانظروا انه لا يصح ان ما ذكره والسبب فيها وفي كلام شيخنا ما يفيد ذلك  
 وفي كلام حجر ما يفيد الاجزاء ح ل وعبارة ق ل على التحرير قوله وسجدها شكراً  
 أي سجوداً يقع شكره فلا يشترط ملاحظته ولا العلم به اه وأعمده ح ف (قوله  
 قبول توبته) أي من خلاف الاولى الذي ارتكبه لامن الذنب لعصمة الانبياء وهو انه  
 اضمر ان وزيره ان قتل في الغزو وتزوج بزوجته فان قتل ما وجه تخصيصه بذلك  
 مع وقوع نظيره لآدم وأيوب وغيرهما قلت وجهه والله أعلم انه لم يحدث عن غيره انه لقي  
 مما ارتكبه من الخوف والبكاء حتى نبت العشب من دموعه والقلق المزعج ما لقيه  
 الا ما جاء عن آدم لانه مشوب بالحزن على فراق الجنة فجزى بامر هذه الامة بعبادة  
 قدره وعلى قربه وانه انعم عليه نعمة تستوجب دوام الشكر من العالم الى قيام الساعة اه  
 م ر و م ر ولانه وقع في قصته التنهيص على سجوده بخلاف قصص غيره من الانبياء  
 فانه لم يرد عنهم سجود عند حصول التوبة لهم ع ش علي م ر و ورد ان داود كان  
 عنده تسع وتسعون امرأة وطلب امرأة وزيره أوريا وليس له غيرها وتزوجها ودخل  
 بها بعد ان نزل له عنها وكان ذلك لسر عظيم وهو انه رزق منها سليمان كافي الجلالين

قال اقراني رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم خمس عشرة  
 سجدة في القرآن منها ثلاث  
 في الفصل وفي الحج سجدة  
 والسجدة الباقية منه سجدة  
 ص المذكورة بقولي (ليس  
 منها) سجدة (ص بل هي  
 سجدة شكر) خبر النساء  
 سجدها ود توبة وسجدها  
 شكراً أي على قبول توبته  
 كما قاله الرازي

وحواشييه قال أبو السعود ولما لم يامن وزره استحي منه وطلقها وكان ذلك جائزا  
 في شريعة داود عليه السلام معتادا في ما بين أمته غير محجل بالمرودة فكان يسأل بعضهم  
 بعضا أن ينزل عن زوجته فيتزوجها إذا أعجبت به وقد كان الانصار في صدر الاسلام  
 يواسون المهاجرين بمثل ذلك من غير فكير الا ان داود عليه السلام لعظم منزلته  
 وارتفاع رتبته لا ينبغي له ان يتعاطى ما يتعاطاه اعداؤه مع كثرة نسائه بل كان  
 المناسب له ان يغلب هواه أو يصبر على ما مقتضيه اه (قوله تسن عند تلاوتها) أي  
 للقارى والسمع كما يفهم من الحديث المتقدم (قوله ولا تدخل فيها) أي تحرم وتبطلها  
 وان انضم لقصد الشكر قصد التلاوة لانه اذا اجتمع المبطل وغيره غلب المبطل شرح  
 م ر وانما لم يضرب قصد التفهيم مع القراءة مع ان فيه جمعا بين المبطل وغيره لان جنس  
 القراءة مطلوب وقصد التفهيم طارئ بخلاف السجود لا سبب فيه غير مطلوب أصلا  
 ع ش على م ر وقد يقال له سبب وهو التلاوة كما تقدم عن م ر وقوله كما يعلم  
 مما يأتي أي في قوله وسجدة الشكر لا تدخل صلاة (قوله لقراءته) أي لا بقصد  
 السجود في غير صبح الجمعة فلو قرأ آية سجدة بقصد السجود في غير الم تنزل في صبح  
 الجمعة بطلت صلاته ان كان عامدا عالما م ر وعبارة شرح م ر ولو قرأ في الصلاة  
 آية سجدة أو سورتها بقصد السجود في غير الم تنزل في صبح يوم الجمعة بطلت صلاته  
 على المجتهد ان كان عالما بالتحريم لان الصلاة منهي عن زيادة سجدة فيها الا السجود  
 لسبب فالقراءة بقصد السجود كتعاطي السبب باختياره في أوقات الكراهة ليفعل  
 الصلاة فيها اه مخلصا قال زى ولو قرأ في صبح الجمعة بغير الم تنزيل بقصد السجود أفتي  
 شيخنا م ر يبطلان صلاته ومخالفة جرفا فتى بعدم البطلان لانه محل السجود في الجملة  
 (قوله الإمام وما) استثناء منقطع ولو قال الشارح لاغيره البكان متصلا شورى  
 ويصدق الغير بسجدة الغير بامل وهو مبنى على انه مستثنى من المفهوم وهو قول الشارح  
 لا لقراءة غيره والظاهر انه متصل لانه مستثنى من قوله متصل مع قيده وهو قوله لقراءته  
 لانه شامل للمأموم والمأمى الإمام وما له فلا يسجد لقراءته بل يسجد لسجدة إمامه اه  
 (قوله فليجدة إمامه) فلوترها الإمام سنت للأمام بعد السلام ان قصر الفصل لما يأتي  
 من فوائده بطوله ولومع المذير لانها لا تقضى على الأصح شرح م ر (قوله ولا لقراءة  
 نفسه) بل يكره في حقه قراءة آيتها وان لم يسمع قراءة الإمام لعدم تمكنه من السجود  
 وحينئذ هل يجب وقراءته لايتها غير مشروعة فلا يسن لسامعها السجود الظاهر نعم  
 وهذا شامل لآية السجدة في صبح يوم الجمعة فانه يكره في حقه ذلك وان لم يسمع قراءة  
 الإمام فاما المقوم من ان المأموم يقرأ حيث لم يسمع إمامه مقيد بغير آية سجدة اه حجر

(تسنن) عند تلاوتها  
 (في غير صلاة) ولا تدخل  
 فيها كما يعلم مما يأتي (وسجدة  
 فصل لقراءته) لا لقراءة غيره  
 (الإمام وما فليجدة إمامه)  
 لا لقراءته بغير سجود ولا لقراءة  
 نفسه (فان) سجدة إمامه

وذكر في عن م ر ان محل كراهة قراءة المأموم آية سجدة في غير صبح الجمعة  
ان لم يسمع قراءة الامام وقد منان هذا مع على كون المأموم يستحب له قراءة آية سجدة  
في صبح يوم الجمعة وليس كذلك لان محل استحباب قراءة الم السجدة خاص بالامام  
والمنفرد اه ح ل و ح ل تابع لحجرفي اه لايسن للمأموم قراءة آية سجدة مطلقا قال  
الشويزي وانظر لو سجد لقراءة نفسه وسجد امامه هل تبطل صلاته كمن سجد بقصد  
التلاوة والشكر اولا ويفرق والاقرب البطلان لانه اذا اجتمع المبطّل وغيره قدم  
المبطّل اه ا ط ف (قوله وتختلف) أي عامدا عالما بدليل قوله ولولم يعلم الخ (قوله  
أو سجد هو) أي شرع في السجود بان هو شوبري (قوله بطلت) أي اذ ارفع الامام  
رأسه من السجود في الاولى الا اذا ترك السجود قصدا فبجهد الهوى للسجود زي  
ع ش وعبارة الشوبري قوله وتختلف ان كان قاصدا عدم السجود وبطلت هوى الامام  
والا فرفع الامام رأسه من السجود اه (قوله للخالفة الفاحشة) أي مع انتقاله  
من واجب الى سنة بخلاف تركه التشهد عمدا فانه انتقل من واجب الى واجب  
فلم ينظر لفحش المخالفة ح ل (قوله ولا يسجد) فان سجد عامدا عالما بطلت صلاته  
اه ع ش (قوله فرفع الامام رأسه) والظاهر انه لولم يرفع الامام رأسه ولكن ظهر  
اه لا يدركه فيه بان رآه متبعا للرفع اخذ في الهوى لاحتمال استمراره في السجود  
فاذا استمر واقع وان رفع رأسه قبل وضع المأموم جبهة لزمه الركوع معه وانما سار له  
التأخير لاتمام التشهد الاول والقنوت لانه وافق الامام فيهما ثم زاد بخلافه هنا شوبري  
(قوله رجع معه) ولا يسجد الا ان نوى مفارقتها وهي مفارقة بعد شرح م ر وفيه نظر  
لانه بنية المفارقة صار منفردا وهو لا يسجد لغير قراءة نفسه اللهم الا ان يقال ان قراءة  
امامه تنزل منزلة قراءته وعبارة الرشيدى قوله الا ان نوى مفارقتها أي فيندب له  
السجود كما صرح به سم ووجهه انه وجد سبب السجود في حقه حال القدوة فليترتب  
عليه سببه (قوله لهوى و لرفع) انظر وجه اعادة اللام وقد يقال لدفع توهم الاكتفاء  
لها بتكبير واحدة تامل شوبري (قوله ولا يجلس) أي لا يندب له ذلك فلو جلس  
لم يضر كما مر في شرحه قوله ونا من اترك زيادة ركن الخ ع ش لكن تقدم تقييده  
بكونه جلوسا خفيبا بقدر الظمانينة وانه لو زاد على ذلك بطلت صلاته (قوله أي  
السجدة) أي سجدة التلاوة (قوله تحرم) ولايسن له ان يقوم ليكبر من قيام لعدم  
ثبوت شي فيه شرح م ر فاذا قام كان مباحا كما يقتضيه قوله لايسن دون سن أن  
لا يقوم ع ش على م ر (قوله ناويا) عدانية ركنها وكذا المجلس قبل السلام كما مر  
في صفة الصلاة والوجه انه لا يكون نية السجود بل لابد من نية سجود التلاوة وانه في

(وتختلف) هو عنه (أو سجد)  
هو (دونه بطلت) صلاته  
للمخالفة الفاحشة ولولم يعلم  
سجوده حتى رفع رأسه  
لم تبطل صلاته ولا يسجد  
ولو علم والامام في السجود  
فهوى ليسجد فرفع الامام  
رأسه رجع معه ولا يسجد  
(ويكبر) المصلي (كعبه)  
ندبا (لهوى و لرفع) من السجدة  
(بلا رفع يد ولا يجلس) المصلي  
(لا سراحة) بعد ما لعدم  
وروده وذكر عدم رفع  
اليدي في الرفع من السجدة لغير  
المصلي من زيادتي (واركانها)  
أي السجدة (لغيره صل تحرم)  
بان يكبر ناويا (وسجود  
وسلام)



سجدة من لا يكفي سجود التلاوة لأنها سجدة شكر وهل يتعرض لكونه شكر القبول  
توبة داود عليه السلام أو يكفي نية الشكر ارتضى الثاني م ر وطب وانظر هل  
معنى وجوب نية السجود للتلاوة نية السجود لخصوص الآية ~~ص~~ ان نوى السجود  
التلاوة الآية المخصوصة أو معناه نية التلاوة من غير تعرض لخصوص الآية قياسا  
وجوب التعيين في النفل ذي الوقت والسبب ذلك وهو قريب ثم رأيت شيخنا البرهان  
العاظمي أفتى به ونالف في ذلك شيخنا م ر فقال ظاهر عباراتهم عدم وجوب نية  
الخصوص واجاب عن تشبيهه بالغل بان المشبه لا يعطى حكم المشبه به من كل وجه  
شورى (قوله بعد جلوسه) أى أو اضطراراً له لن يسجد بها من اضطرار ح ف  
وعبارة الشورى قوله بعد جلوسه ظاهره ان الجلوس واجب وهو ما مال اليه شيخنا  
م ر وجرى طب على عدم وجوبه وجوز السلام في الرفع قبل الجلوس ع ش  
(قوله بلا تشهد) أى بلا سن تشهد فلو أتي به لم يضر لان غايته انه طول الجلوس ع ش  
(قوله له) أى لغير مصل وقوله مع امر أى من التكبير لاوى وللرفع منه (قوله وما  
ذكرته) أى من ركنية تكبيرة الاحرام والسلام هو مراد الاصل بما ذكره أى من ان  
النية شرط وكذا السلام ح ل أى فراده بالشرط ما لا بد منه كما قاله م ر (قوله  
ولا يجب على المصلى) أى المأموم قال الشورى والحاصل ان نية سجود التلاوة والسهو  
تجب لا على المأموم اه أى بالقلب فان تلفظ بطلت صلاته اه حل وعبارة رى  
قوله ولا يجب على المصلى نيتها المعتمد وجوب النية ويحمل كلام ابن الرفعة على  
التلفظ بها أى لا يجب التلفظ بها اتفاقاً انتهت وهذا الحمل بعيد لان التلفظ بالنية مبطل  
فلا يتوهم وجوبه تدبر (قوله تنسحب عليها) فيه نظر لان نية الصلاة غير منسحبة  
عليها كسجود السهو وفهما على حد سواء وأجيب بان نية الصلاة منسحبة عليها  
بواسطة القراءة لان القراءة من الصلاة فقصدها في جملة الصلاة متضمن لقصده السجود  
المرتب عليها شيخنا ح ف (قوله بهذا يفرق بينها وبين سجود السهو) أى لان  
سجود السهو لم تنسحب عليه نية الصلاة ولا على سببه (قوله عرفاً) بان لا يزيد على  
قدر ركعتين باخف ممكن من الوسط المعتدل ع ش فان زادات ولا تقضى قال  
ع ش على م ر فان لم يتمكن من التطهير للسجدة أو من فعلها الشغل قال أربع مرات  
سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم  
قياساً على ما قاله بعضهم من سن ذلك لمن لم يتمكن من تحية المسجد لحدث أو شغل  
وينبغي ان يقل مثل ذلك في سجدة الشكر أيضاً وفيه أربع ركعتي التحية فيم ما أربع  
سجدات وهذه سجدة واحدة وقتها انها تحير بمرة واجب بانها كانت عبادة

بعد جلوسه بلا تشهد (وسن)  
له مع ما مر (رفع) يديه (في)  
تكبير (تحريم) وما ذكرته هو  
مراد الاصل بما ذكره قال  
ابن الرفعة ولا يجب على  
المصلى نيتها اتفاقاً لان نية  
الصلاة تنسحب عليها وهذا  
يفرق بينها وبين سجود السهو  
(وشرطها) أى السجدة  
(كصلاة) أى كشرطها من  
فحو الطهر والستر والتوجه  
ودخول وقتها وهو بالفراغ  
من قراءة آياتها (وان لا يطول  
فصل) عرفاً بينها وبين قراءة  
الآية كحدث قاهر بعد  
قراءتها عن قرب فيسجد (وهي  
كسجدة) أى الصلاة في  
الفروض والسنن

مستقلة جبرت بأربع مرات قياسا على النجدة (قوله ومنها) أي من السنن ونبه عليه  
دون غيره لأنه مذكور في الأصل أي فلم يخل به من كلامه لأنه مذكور في ضمن التشبيه  
ولا يقل منها سجدة وجهي الخ لاجل قوله الأوصوره الخ (قوله فتبارك الله) عبارة  
فيما تر تبارك بلا فاء ولها روايتان اه ح ل (قوله ويسن الخ) أي سواء في  
سجدة التلاوة وسجدة من وقوله كما قبلتها أي السجدة لا بقيد كونها سجدة تلاوة كما  
في ع ش أو المعنى كما قبلت نوعها والألف التي قبلها من داود هي خصوص سجدة الشكر  
تدبر (قوله ذخرا) هو بالذال المعجمة بالنسبة لأموال الآخرة وأما في أمور الدنيا فهو  
بالمهملة (قوله من ذكر) أي القاري والسامع اه ح ل (قوله ولو يجلس) أي  
مجلس القراءة والسجود اه زى والغاية الرد (قوله كفاه سجدة) اشعران الأولى  
تكرير السجود بعدد الآيات ع ش وعبارة زى وله ان يكرر السجود بعدد الآيات  
ان لم يطل الفصل بين القراءة والسجود وعبارة حجر وقضية تعبيرهم بكفاه انه يجوز  
تعدد ما هو ونظيره ما يأتي في من طاف اسابيع ثم كرر صلواتها الا ان يفرق بان سنة  
الطواف لما اغتفر فيها التأخير الكثير سوغ فيها بما لم يسأله به هنا (قوله وسجدة  
الشكر) ولو سجدة من فليس مكررا مع قوله تسن أي سجدة من في غير صلاة لان  
ذلك خاص وهذا عام لسجدة من وغيرها تدبر (قوله نعمة) أي له أو له ولده أو لهوم  
المسلمين كالمطر عند القحط سواء كان يتوقعها قبل ذلك أم لا وان كان له نظيرها لان  
حذف المتعاقب بوزن بالهوم م ر و زى وعبارة حجر لهجوم فمة ظاهرة من حيث  
لا يحتسب أي لا يدري وان توقعها صكول ولا يس لهجوم مغنيا عن القيد من بعده ولا  
تمثيلهم بالولد منافيا للاخير خلافا لراعيهما لان المراد بهجوم الشئ مناجاة وقوعه  
الصادق بالظاهر وما لا ينسب عادة لتسبيه وضدها وبالظهور ان يكون له وقع عرما  
وبالآخر ان لا ينسب وقوعه في العادة لتسبيه والولد وان تسبب فيه لكنه لا ينسب  
حصوله في العادة لتسبيه وخرج بقولنا من حيث لا يحتسب ما لو تسبب فيها تسببا  
تقضي العادة بحصولها عنده فلا سجود كرجح متعارف لتاجر يحصل عادة عقب اسبابه  
وعلم مما تقرر عدم اعتبار تسبيه في حصول الولد بالوطىء والعافية بالدواء لان ذلك  
لا ينسب في العادة الى فعله اه شرح م ر وعبارة ق ل على التحرير قوله هجوم فمة  
أي حصولها في وقت لم يعلم وقوعها فيه وان كان يتوقعها اه فلا منافاة بين الهجوم  
الترقب لان الترقب في أي زمان كان (قوله كحدوث ولد ولو ميتا) أي اذا فحخت فيه  
والروح لانه ينفعه في الآخرة شوبرى (قوله أو مال) أي حلال م ر ع ش (قوله

ومنها سجدة وجهي للذي خلقه  
وصوره وخلق سمعه وبصره  
بجوده وقوته فتبارك الله  
احسن الخالقين رواه الترمذي  
وصححه الأوصوره فالبيهي  
والا تبارك الى آخره فهو  
والحاكم ويسن ان يقول أيضا  
اللهم كتب لي بها عندك اجرا  
واجعلها لي عندك ذخرا وضع  
عني بها وزرا واقبلها مني كما  
قبلتها من عبدك داود رواه  
الترمذي وغيره باسناد حسن  
(وتكرر) أي السجدة من ذكر  
(بتكرير الآية) ولو يجلس  
واحد أو ركعة أو جود مقتضيا  
فمن ان لم يسجد حتى كسر الآية  
كفاه سجدة (وسجدة الشكر  
لا تدخل صلاة) فلو فعلها فيها  
عامدا عالما بالتعريم بطلت  
(وتسن لهجوم فمة) كحدوث  
ولد أو مال للاتباع رواه أبو  
داود وغيره

بخلاف النعم المستمرة  
كالعافية والاسلام لان ذلك  
يؤدى الى استغراق العمر  
(او اندفاع نقمة) كعبادة من  
هدم او غرق لا اتباع رواه ابن  
حبان وقيد في المجموع نقلا  
عن الشافعي والاصحاب  
النعمة والنقمة بكونهما  
ظاهرتين ليخرج الباطنتين  
كالعرفه وسائر المساوي  
(اورؤية مبتلى) كزمن لا اتباع  
رواه الحاكم (أوفاسق) بقيد  
زده بقولى (معان) بنفسه  
لان مصيبة الدين اشتمن  
مصيبة الدنيا ولهذا قال صلى  
الله عليه وسلم اللهم لا تجعل  
مصيبتنا في ديننا والسجود  
للمصيبتين على السلامة  
منهما (ويظهرها) أى السجدة  
لمجرب نقمة ولا ندفاع نقمة  
والفاسق المذكور ان لم يخفف  
ضرره اعله يتوب (لاله) أى  
الفاسق المذكور (ان خاف)  
ضرره (ولا مبتلى) لئلا يتأذى  
مع عذره وتعبيره بالفاسق  
اولى من تعبيره بالعاصي لشمول  
المصيبة الصغيرة بضراصر  
مع انه لا سجود لرؤية مرتكبها  
وقولى ويظهرها الى آخره  
أعم وأولى مما ذكره

بخلاف النعم المستمرة) هذا خرج بقوله هجوم وقديقال ان قبول توبة سيد فادود  
نعمه مستمرة فلعل السجود لها مستثنى وفيه نظر لان القبول وجده بعد ان لم يكن أى  
فكان تذكر التوبة بقراءة الآية حدودا للنعمه يتجدد كل وقت فلا استثناء سم بالمعنى  
(قوله او اندفاع نقمة) معطوف على قوله نعمه أى أو هجوم اندفاع نقمة اه هجوم عبارة  
زى قوله او اندفاع نقمة أى عنه أو عن عموم المسلمين سواء كان يتوقعها أم لا لان حذف  
المتعلق يؤذن بالعموم (قوله ليخرج الباطنتين) ضيعف والمعتد ان النعم الباطنة  
كالظاهرة أى بشرط ان يكون لها وقع مر (قوله كالعرفه) أى لله وهذا مثال  
لحدوث النعمة الباطنة وما بعده مثال لاندفاع النعمة الباطنة اه (قوله وسائر  
المساوى) أى عن اعين الناس ونظريه بان السجود لحدوث المعرفة وحدوث سائر  
المساوى أولى بالسجود من السجود لحدوث كثير من النعم وينبغي ان يكون احترازا عما  
لا وقع له كحدوث فلس وعن عدم رؤية عذره ولا ضرر فيها ووافق قول الامام بشرط  
ان تكون النعمة لما وقع اه ح ل (قوله اورؤية مبتلى أوفاسق) المراد برؤية أحدهما  
العلم بوجوده أو ظنه بفحوسماع كلامه ولا يلزم تكرار السجود الى ما لا نهاية له فيمن هو  
ساكن بآرائه مثالا لا نال امره به كذلك الا اذا لم يوجد اهم منه يقدم عليه اه هجوم  
(قوله مبتلى) بفتح الالام لانه اسم مفعول قال ع ش وظاهره ولو غير آدمى وهو قريب  
(قوله أوفاسق) مثله الكافر م ر بل مثله العاصي وان لم يكن فاسقا كمرتكب  
الصغيرة من غير اصرار فالفاسق ليس بقيد (قوله معان) ليس بقيد زى لكن اعتبره  
م روع ش سلمه ولم يتعقبه فقتضاها انه قيد (قوله لان مصيبة الدين اشد) أى  
وقد أمرنا بالسجود على السلامة من مصيبة الدين برؤية المبتلى فعلى السلامة من مصيبة  
الدين برؤية الفاسق أولى (قوله على السلامة منها) متعلق بمحذوف تقديره يكون  
شكرا على السلامة منها (قوله لئلا يتأذى) مع عذره فلو كان غير معذور كقطعوع  
في سرقة أو مجلود في زنا ولم يعلم توبته اظهره له فلو كان هذا المبتلى المذكور فاسقا  
منجها اظهره له وبين السبب وهو الفسق وبه أفتى والدشينا وقرر شيخنا زى انه بين  
السبب قبل السجود وقديقال بل السبب مع سجوده بان يقول الحمد لله الذى عافانى  
عما ابتلى به فلانا وه وكذا اه ح ل وفيه انه كلام أجنبي فيبطل وأجيب بانه دعاء  
مناسب للمقام فلا يبطل ويتعدد السجود برؤية المبتلى الفاسق للسلامة من بلوته  
ونسقه ح ف (قوله بغير اصرار) أو مع اصرار ولم تغلب معاصيه التى يظهرها على  
طاعته سم لانه لا يفسق بالاصرار بل لابد ان تغلب معاصيه على طاعته ح ل (قوله  
مع انه لا سجود لرؤية) مرتكبها المعتمد السجود فكلام الاصل هو الاولى (قوله

كعبدة التلاوة قضية التشبيه انها تتكرر بتكرار النعمة او اندفاع النعمة وانه لو اجتمعما او تكرر احدهما او رأى فاسقا ومبتليا كفاه سجدة وان لا يطول فصل بينهما وبين سببها  
ح ل (قوله ولسافر فعلمها الخ) فالماشي يسجد على الارض والراكب يركب يركب الا ان كان  
في مرقده فيتمه فيه ح ل

\*(باب في صلاة النفل)\*

وهو لغة الزيادة ح ل لزيادته على الفرائض قال تعالى ويعقوب نافلة أى زيادة على  
المطلوب (قوله وهو) أى اصطلاحا (قوله ما رجع الشرع) أى عبادة فخرج المباح  
والمكروه سم ويجوز تفسير ما بشئ فيدخل فيه العبادة وغيرها ويخرج المباح  
والمكروه بقوله رجع الشرع الخ لان المباح خير الشرع بين فعله وتركه والمكروه  
رج الشرع تركه على فعله ع ش وعلى كلام سم يكون قول الشارح رجع الشرع  
فعله صفة كاشفة وان فسرنا ما بشئ شملت الاحكام الخمسة ويخرج قوله رجع الشرع  
فعله ما عدا الواجب والمدبوب وقوله يجوز ترك الواجب تدبروه هذه تدبره لا نفل  
لا يقيد كونه من الصلاة (قوله ويرادفه السنة الخ) فيه بحث بالنسبة للحسن لانه اعم  
شموله الواجب والمباح ايضا كما في جمع الجوامع حيث قال الحسن المأذون فيه  
واجبا ومنه دوبا ومباحا اه الا ان يراد ان الترادف بالنسبة للحسن بالنسبة لبعض  
ما صدقته أو ان مرادفة الحسن اصطلاح آخر لفقهاء اوليهم فليتأمل شوبرى  
(قوله والحسن) وزاد سم في شرح الورقات الاحسان وزاد جج الاولى أى الاولى فعله  
من تركه ع ش وقيل السنة ما واظب عليه النبي صلى الله عليه وسلم والمستحب  
ما فعله احيانا أو أمر به والتطوع ما ينشئه الانسان بنفسه (قوله صلاة النفل) وثواب  
افرض بفضل بسبعين درجة كما في حديث (قوله قسم لا تسن له جماعة) أى  
دائما وايدايان لم تسن له أصلا وتسنى في بعض الاوقات كالوتر في رمضان ولو صلى  
جماعة لم يكره لكن لا ثواب فيها وحينئذ يقال لتما جماعة لا ثواب فيها ح ل وذهب  
سم الى حصول ثواب الجماعة واعتمد شيخنا ح في كلام ح ل ونفل ع ش عن  
سم على جبرانه ثاب عليه وان كان الاولى تركها وهو بعيد اه وعبرة ع ش على م ر  
واستشكل بارخلاف الاولى منهى عنه واللهى يقتضى عدم الثواب الا ان يقال  
لم يرد بكونه خلاف الاولى كونه منهى عنه بل انه خلاف الافضل أى فيكون  
في مقابلة افضل وبدأ بهذا القسم مع افضلية الشافى لتكرره كل يوم وتبعيته للفرائض  
وراجع منه بوعية النفل كانت في أى وقت اه شوبرى (قوله كالرواتب) والحكمة  
فيها انه تمكمل من نقص من الفرائض شرح م ر وقضيه ان الجابر للفرائض در

(وهى كعبدة التلاوة) خارج  
الصلاة فيما مرفيعا (ولسافر  
فعلوما) أى السجدة  
(كنافلة) فبأى فيها ما م  
وسواء في عبادة التلاوة  
داخل الصلاة وخارجها وهذا  
اعم مما ذكره

\*(باب)\*

في صلاة النفل وهو ما رجع  
الشرع فعله وجوز تركه  
ويرادفه السنة والتطوع  
والمدبوب والمستحب والمغرب  
فيه والحسن (صلاة النفل  
تسنان قسم لا تسن له جماعة  
كالرواتب



الرواتب دون غيرها ولزم جنس الفرائض كصلاة الليل وفي كلام سم على حجر  
تبع الظاهر حجر ما يقتضي التعميم وبعبارة قوله وشرع تكميل الخ عبارة العباب  
وإذا انتقص فرضه كحل من نعله وكذا باقي الاعمال اه وقوله من نعله قد يشمل غير نعل  
ذلك الفرض من النوافل ويوافقه ما في الحديث فاذا انتقص من فرضه شيء قال الرب  
سبحانه وتعالى انظروا هل لعبدي من تطوع فيكمل به ما انتقص من الفريضة اه  
بل قد يشمل هذا تطوع ليس من جنس الفريضة فليتامل وبعبارة المناوي في شرحه  
الكبير على الجامع واعلم ان الحق سبحانه وتعالى لم يوجب شيئا من الفرائض غالبا  
الا وجعل له من جنسه نافله حتى اذا قام العبد بذلك الواجب وفيه خلل يجبر بالنافلة  
التي من جنسه فلذا أمر بالنظر في فريضة العبد فاذا قام بها كما أمر الله جوزي وانبت  
له وان كان فيها خلل كملت من نافلته حتى قال البعض انما ثبتت لك نافلتك اذا سلمت  
لك الفريضة اه وهي ظاهرة في خلاف ما استظهره سم اه (قوله التسابعة  
للفرائض) خرج به نحو العبد بناء على جعله راتبا وهو احد اطلاقين فانهم اياه خاص  
يسنن الفرائض وعليه فقوله التسابعة للفرائض صفة لازمة وقال الشوري كاشفة  
وعلى الاول تكون مخصوصة ومراده التبعية في المشروعية فتدخل القلبية والبعدية اه  
ع ش وبعبارة ح ل قوله التابعة للفرائض أي المكملة لها أعم من ان تكون سنة لها  
أولا توقف فعلها على فعلها أولا كلقبية ولا شك ان الترتيب توقف فعله على فعلها اه  
فهذه من الرواتب لان فعله يتوقف على فعل العشاء ولم يعد المنهاج منها وبعبارة شرح  
م ر وما اقتضاه كلامه أي كلام المنهاج من ان الترتيب ليس من الرواتب صحيح باعتبار  
طلاق الراتبة على التسابعة للفرائض ولهذا النوع به سنة العشاء أو راتبا لم يصح  
وما في الروضة من انه منها صحيح أيضا باعتبار ان الراتبة يراد بها السن المؤقتة اه  
(قوله ركعتان قبل صبح) وجه تقديمها على باقي الرواتب خبر مسلم ركعتا الفجر خير  
من الدنيا وما فيها قال بعضهم معناه ان الناس عند قيامهم من نومهم يتبدرون  
الى معاشهم وركعتهم فاعلمهم انها خير من الدنيا وما فيها فضلا عما عساه يحصل لكم  
فلا تتركوها وتشتغلوا به ولان عددها لا يزيد ولا ينقص فاشبهت الفرائض بل قيل  
انها أفضل من الوتر لانها يتقدمان على متبوعهما والوتر يتأخر عنه وما يتقدم على  
متبوعه أولى ولا يمتنع للصبح والوتر للعشاء والصبح أكد من العشاء قال م ر  
ويسن تخفيفهما قال ع ش والمراد بتخفيفهما عدم تطويلهما على الوارد فيها حتى لو قرأ  
في الاولى آية البقرة والم نشرح والكافرون وفي الثانية آية آل عمران والم تركيف  
بالاخلاص لم يكن مطولا لهما تطويل لا يخرج به عن حد السنة بل يسن الجمع بينهما

التابعة للفرائض (والثوكد  
منها ركعتان قبل صبح)  
ركعتان قبل (ظهرو) ركعتان  
(بعدهو) ركعتان (بعده  
مغرب و) ركعتان (بعده  
عشاء ووتر) بكسر الواو  
وقتها (بعدها) أي العشاء  
لا تباع روات الشيخان  
(وغیره) أي غیر المؤكد منها  
(زيادة ركعتين قبل ظهرو)  
ركعتين (بعده) لخبر من حافظ  
على أربع ركعات قبل الظهر  
وأربع بعدها حرمه الله على  
الناس رواه الترمذی وصححه  
(واربع قبل عصر) الزباج  
رواه الترمذی وحسنه

ليتحقق الاتيان بالوارد (قوله وركعتان قبل ظهر وبعده) وظاهر كلامهم انه لا يتعين  
ان يلاحظ في قبلية الظهر أو بعديته كونهما مؤكدة أو غيرهما بل يكفي الاطلاق  
وينصرف للمؤكد لانهما المتبادرة والطلب فيها أقوى بانه عليه شيخنا وقل عنه انه يجوز  
ان يطلق في سنة الظهر المتقدمة ويخير بين ركعتين أو اربع ح ل ويصح جمع التمامية  
أي الاربعة المؤكدة وغير المؤكدة باحرام واحد والمعمد ان القبليّة كالبعديّة  
في الافضلية وقيل البعديّة أفضل لتوقفها على فعل الغرض كما في ع ش على م ر  
ويسن تأخير الراتبة القبليّة بعد اجابة المؤذن فان تعارضت هي وفضيلة التعرّم لاسراع  
الامام بالغرض عقب الاذان أخرها بعده ولا يقدمها على الاجابة شرح م ر ومنه يعلم  
ان ما جرت به العادة في كثير من المساجد من المبادرة لصلاة الغرض عند شروع المؤذن  
في الاذان المنقولة لاجابة المؤذن ولفعل الراتبة قبل الغرض لا ينبغي بل هو مكروه  
ع ش على م ر (قوله وركعتان بعد مغرب) ذكر في السكافيه انه يسن تطويلهما  
حتى ينصرف أهل المسجد شرح م ر وقوله حتى ينصرف الخ لا ينبغي ان تطويلهما  
سنة لاهل المسجد فلا يتصور ان يطولها الى انصراف أهل المسجد الا ان يراد سن ذلك  
لكل احد حتى ينصرف من ينصرف عادة أو من دعاه الى الانصراف أمر عرض له  
اه سم على حجر والكلام حيث فعلهما في المسجد فلا ينافي ان انصرافه ليفعلهما في البيت  
أفضل اه ع ش على م ر واهن هذا ما بعديّة المغرب فان بعديّة الصلوات  
مثلها وانما خصت بعديّة المغرب لان شأن الناس الانصراف سريعا بعدها (قوله  
أي العشاء) أي يفعل بعد العشاء ع ش (قوله الاتباع) لا يفيد التأكيّد الذي  
هو المدعى وعبارة شرح م ر لانه صلى الله عليه وسلم واطب عاينها اكثر من الاسمية  
اه وهي ظاهرة في اثبات المدعى (قوله حرّمه الله) على السار يعني انه لا يعذب بها  
وان كان يدخلها لقوله تعالى وان منكم الاواردها أي داخلها بديسّل قوله ثم نعتي  
الذين اتقوا واستثنى ابن عباس من دخولها الانبياء وقال لا يدخلونها ر قوله واربع  
قبل عصر) برفع أربع عطف على زيادة وهو ظاهر وكذا بالجر عطف على ركعتين والمعنى  
وزيادة أربع على العشرة المؤكدة فان قيل ينافيه قوله بعده وركعتان قلت لا ينافيه  
لانه يجوز ان يكون مبتدأ وخبره محذوف أي وركعتان قبل المغرب كذلك فتأمل اه  
شوبري او يقال هو على لغة من يلزم المثنى الالف (قوله والمراد الاذان والاقامة)  
أي ففيه تغليب (قوله وجمعة كظهر) أي ان كانت مجزئة عنه فان كانت غير مجزئة  
عنه صلى قبلها أربعاً وقبل الظهر أربعاً وبعده أربعاً وسقطت سنة الجمعة البعديّة  
لثلاث في اجزائها بعد فعلها اه ع ش وشيخنا العزيزي وانما طاب لها سنة قبلية

(وركتان خفيفتان قبل  
مغرب) الامر بهما في خبر  
أي داود وغيره وخبر الشيخين  
بين كل اذانين صلاة والمراد  
الاذان والاقامة قال في المجموع  
وركتان قبل العشاء لخبر  
بين كل اذانين صلاة (وجمعة  
كظهر) فيما مر في التحقيق  
وغیره

مع عدم اجزائها لانما مكلفون بفعلها كما في شرح م ر واذافات سنتها البعدية حتى  
خرج الوقت لا تقضى لان الجمعة لا تقضى فكذا سنتها (قوله لكن قول الاصل الخ)  
انما عبر الاصل بذلك لان ما بعده ثابت بالنص بخلاف ما قبلها فقااسه على الظهر  
وقد أشار الى ذلك المحلى شوبري (قوله بمخالفتها الظهر الخ) أي من كونها أي الركعات  
الاربعة مؤكدات او غير مؤكدات ح ل (قوله قبل الفرض) حال من الرواتب  
أوصفتها (قوله ولو وتر) الغاية للرد على من قال يدخل وقته بدخول وقت العشاء  
فلا يتوقف فعله على فعلها كما في شرح المحلى (قوله بفعله) ولو قضاء ولو تقديم فيمن يجمع  
شوبري وفي قوله بفعله تسمع اذ وقت البعدية يدخل بدخول وقت فرضها وان توقف  
فعلها على فعل الفرض تأمل (قوله ويخرجان الخ) فيه ان البعدية تصير قضاء بخروج  
وقته مع انه لم يدخل وقتها فكيف يقال انه خرج وقتها مع انه لم يدخل وانخرج  
فرع الدخول قال ح ل ولا مانع من ذلك وعليه الاثر لنا صلاة خرج وقتها وما دخل  
اه وقال السيوطي ان البعدية يدخل وقتها بدخول وقت الفرض وفعل الفرض شرط  
لحقتها فعلى هذا الاشكال (قوله الوتر) ويدخل وقته بفعل العشاء ولو جمع تقديم  
ليكن ان كان مسافرا حينئذ أقام قبل دخول وقت العشاء امتنع عليه فعل الوتر  
ان لم يكن فعله عقب فعل العشاء ومتى دخل وقت العشاء جاز له فعله وان لم يرض زمن  
وسمع فعل العشاء شرح م ر (قوله امدمكم) أي منكم وخصكم وانظر وجه دلالته هذا  
أطديث على المدعي الذي هو افضلية الوتر على الرواتب اذ غاية ما يفيد ان الوتر خير  
من التصديق بجر النعم وكونه خيرا منه لا يقتضي انه افضل منها ولو سلمت دلالة على  
الافضلية فهو معارض لقوله صلى الله عليه وسلم ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها  
فهذا ابلغ من ذلك ويلزم ان يكون ركعتا الفجر احق بالافضلية على الرواتب حتى على  
الوتر لان حديثها ابلغ من حديثه مع ان الوتر افضل قطعا فالاولى في الاستدلال على  
افضليته ان يقال للاختلاف في وجوبه وفيه ان ركعتي الفجر ذهب الحسن البصري  
الى وجوبها وداود الى وجوب تحية المسجد وبعض السلف الى وجوب ما يقع عليه  
الاسم من قيام الليل كما في الشوبري فتدبر واجيب بان خلاف أبي حنيفة قوي لكونه  
أحد الائمة الاربعة (قوله من جر النعم) أي من التصديق بها والمراد بها الابل الجروهي  
انفس أموال العرب يضرب بها المثل في نفاسة الشيء وقد تقرران تشبيهه اموال الآخرة  
انما هو التقريب الى الافهام والافذرة من الآخرة خير من الارض بأسرها وامثالها  
معها لو تصورت اه ا ط ف وح في قال ع ش وجر يسكون الميم جمع اجر وجر  
واما بضم الميم فيجمع جارا اه قال في الخلاصة فعل لنحو اجر وجر او قال أيضا

لكن قول الاصل وبعد  
الجمعة اربع وقبلها ما قبل  
الظهر مشعر عن الفقه الظهري  
سنتها المتأخرة (ويدخل  
وقت الرواتب) قبل (الفرض  
ب) دخول (وقته وبعده) ولو  
وترا (بفعله ويخرجان) أي وقت  
الرواتب التي قبل الفرض  
وبعده (بخروج وقته) ففعل  
القبلية فيه بعد الفرض اداء  
(وافضلها) أي الرواتب (الوتر)  
نحو ان الله امدكم بصلاة هي  
خير لكم من جر النعم وهي  
الوتر رواه الترمذي والحاكم  
وصححه وذكر افضليته وجعله  
قسما منها وهو ما في الروضة  
كاملها من زيادتي

(واقبله ركعة) وان لم يتقدمها  
نفل من سنة العشاء وغيرها  
قال في المجموع واد في السكال  
ثلاث واكمل منه خمس ثم  
سبع ثم تسع (واكثره احدى  
عشرة) روى أبو داود بسناد  
صحيح انه صلى الله عليه وسلم  
قال من احب ان يوتر بخمس  
فليزل ومن احب ان يوتر  
بثلاث فليفعل ومن احب  
ان يوتر بواحدة فليفعل وروى  
الدارقطني اوتروا بخمس  
او سبع او تسع او احدى  
عشرة فلوزاد عليها لم يصح  
وتره واما خبر الترمذي عن  
أم سلمة انه صلى الله عليه وسلم  
كان يوتر بثلاث عشرة فعمل  
عليها حسبت فيه سنة  
العشاء وقال السبكي انا قطع  
بجواز الوتر بها وبصحته لكن  
احب الاقتصار على احدى  
عشرة فاقبل لان ذلك غالب  
احوال النبي صلى الله عليه  
وسلم ويكره الايتار بركعة  
كذا في التمهيد عن القاضي  
أبي الطيب

وفعل لاسم رباعي بمد \* قد زيد قبل لام اعلا لا فقد  
وقال تعالى كانوا حرم مستغفرة انتهى قال في فتح الباري قيل خير من ان تكون كذلك  
فيتصدق بها وقيل من قنيتها وتلكها وكانت مما يتفخر العرب بها اه (قوله واقبله  
ركعة) سئل شيخنا زى عن شخص صلى اقل الوتر ناديا بالاقتصار عليه ثم بعد سلامه  
عن له الزيادة عن الاقل يريد الاكمل هل له ذلك أم لا اجاب بانه لا يجوز له الزيادة عن  
الاقل لقوله صلى الله عليه وسلم لا وتران في ليلة وبهذا قالوا كيف يتصور الاتيان  
باكمل الوتر فقالوا لا يتصور الا اذا احرم بالجميع دفعة واحدة واحرم به شفعاركتين  
ركعتين وهكذا والله أعلم ويؤخذ من شرح م ر قال ولونذر ان يصلى الوتر لزمه ثلاث  
ركعات لان اقله وهو واحدة يكره الاقتصار عليها فلا يتناولها النذر اه (قوله  
وان لم يتقدمها نفل الخ) هذه الغاية لارد وعبارة أصله مع شرح م ر وقيل شرط  
الاتيان بركعة تسبق نفل بعد العشاء وان لم يكن سقتها تقع هي مودة لذلك النفل ورد  
بانه يكفي كونها وتر في نفسها أو مودة لما قبلها ولو فرضا (قوله واكثره احدى  
عشرة) قضية كلام بعضهم انه لا يحصل فضيلة الوتر الا ان صلى اخيره وهو متجه ان اراد  
كمال الفضيلة لا أصلها كما قدمته آنفا اه حجر والذي قدمه قوله ولو صلى ما عدا ركعة  
الوتر فالظاهر انه يشاب على ما أتى به ثواب كونه من الوتر لانه يطلق على مجموع الاحدى  
عشرة اه ومثله م ر ولو صلى ركعتين منه قال نويت ركعتين من الوتر أو سنة الوتر  
ولو نوى الوتر واطاق حمل على ثلاث على المعتمد زى (قوله روى أبو داود الخ) الحديث  
الاول يدل على اقله والحديث الثاني يدل على اكثره تأمل قال ع ش لعل  
الاقتصار في هذا الحديث على الخمس فادونها صلى الله عليه وسلم خائب به من  
لم يرغب في الزيادة على الخمس لضعف أو نحوه وقد كرر الخمس فما فوقها في الثاني  
لمن علم من عادته الاقتصار على الثلاث ورأى ان المناسب له الزيادة لنفسه ووجه  
حسده اه (قوله لم يصح وتره) أى لم يجوز ولم يصح أصلا ان احرم بالجميع دفعة واحدة  
وكان عالما عامدا والا فانه قد نفلا مطلقا وان سلم من كل ركعتين مع ما عدا الاحرام  
السادس فانه لا ينعقد ان كان عامدا عالما والا فانه قد نفلا مطلقا اه ح ل ولذا قال  
الشارح لم يصح وتره ولم يقل لم تصح صلاته لانها قد تصح مع بطلان الوتر كما اذا كان  
ناسيا أو جاهلا (قوله ويكره الايتار بركعة) اراد كما قاله الفهوى ان الاقتصار عليها  
خلاف الاولى اه زى والا فهي سنة فراد الكراهة الخفيفة لا ان فعلها مكروه لانه  
صح انه صلى الله عليه وسلم اوتر بها فالمعتمد ان الاقتصار عليها خلاف الاولى كما قاله  
زى (قوله والاول افضل) لان الثاني فيه تشبيه بالمغرب وقد نهى عن تشبيه الوتر



بالمغرب وقد يقال التشبيه لا يحصل الا اذا اوتر بثلاث دون ما اذا اوتر بما كثر وقد يجاب  
 بان فيه تشبيها بها أيضا من حيث ان فيه تشهدا أول بعد شفع وثانيا بعد وتر (قوله  
 ولا يجوز في الوصل) أي ولا تصح الصلاة حيث احرم به وقرأ كما في ح ل (قوله  
 لانه خلاف المنقول الخ) ولو صلى عشرًا باحرام واحد ثم الحادية عشر باحرام آخر  
 فله ان يتشهد كل ركعتين فيما يظهر لان هذا فصل لا وصل ولم أر في هذه المسئلة نقلا  
 فليتأمل اه زى فقول الشارح والفصل بين الركعات بالسلام ليس بقيد لان مثله  
 التشهد (قوله أفضل) أي ان استوى العددان م ر ولم يراع خلاف أي حنية  
 القائل بوجوب الوصل في الثلاثة الأخيرة لان محل مراعاة الخلاف ان لم يخالف سنة  
 صحيحة صريحة (قوله وغيره) كالنية والتكبير والتشهد (قوله وسن تأخير) ما لم يكن  
 اذا فعل أول الليل لا يفوته اكله واذا اخره بفعل أقل من اكله فالأولى له التقديم  
 كما قاله ع ش والبرماوى خلافا لح ل وشوبرى اه ح ف (قوله اوترجه) هو  
 شامل للرابطة والترابيح اذا صلاهما بعد نوم ع ش (قوله اجعلوا آخر صلاتكم)  
 قال السكرماني يحتمل ان يكون مفعولا به وان يكون مفعولا فيه لان جعل تتعدى الى  
 مفعول أي على تأويل اجعلوا بافعالها حينئذ تتعدى الى مفعول واحد شيئا  
 والى مفعولين اه شوبرى وفيه انه يلزم على كونه مفعولا فيه ظرفية الشيء في نفسه  
 لان الوتر هو آخر صلاة الليل فالأول أولى (قوله ولا يعاد) ولو وتر رمضان ولو في جماعة  
 وان كان صلاة أول افرادى فهو مستثنى من ان النفل الذي تشرع فيه الجماعة تسن  
 اعادته جماعة (قوله ندبا) أي شرعا لان مقتضى كونه ندبا انه يجوز اعادته وليس  
 كذلك فالأولى حذف قوله ندبا (قوله وان اخرعنه تهجد) ان قلت عادة الشارح  
 ان يعم بما تركه الاصل وهنا عم بما ذكره قلت يمكن ان يقال ان الذي ذكره  
 الاصل هو الذي فيه الايهام لانه اذا اخر التهجد ربما يقال يصح ان يوتر ثانيًا ليكون  
 اوتر آخر صلاة فلذلك نص عليه او يقال لعله وقع الخلاف فيما ذكره الاصل فانظره  
 وتقدم الوتر على التهجد خلاف الأولى ومن المعلوم ان التهجد لا يكون الا بعد نوم وبعد  
 فعل العشاء فان فعل الوتر بعد نوم واقتصر عليه كان تهجد او وتر وان كان قبل نوم كان  
 ورا لا تهجد اثنين الوتر والتهجد عموم وخصوص من وجه وينفرد التهجد اذا كان  
 بعد نوم ولم ينوبه الوتر اه ح ل وينفرد الوتر بما اذا اوتر بعد التهجد (قوله لا وتران  
 في ليلة) هو خبر بمنى النهى فان اعاده بنية الوتر عمدا عالما بحرم عليه ولم ينهقد  
 والالم يحرم وانعقد نقلا ما لقا اه ح ل قال العلامة الشوبرى قوله لا وتران هو جار  
 على لغة بني حارث الذين ينصبون المثني بالالف فان لا يبنى الاسم معها على ما ينصب به

(ولمن زاد على ركعة في الوتر)  
 (الوصل بتشهد) في الأخيرة  
 (او تشهد من في الأخيرة)  
 لا لا تباع في ذلك رواه مسلم  
 والأول أفضل ولا يجوز في  
 الوصل اكثر من تشهدين  
 ولا فعل اولهما قبل الأخيرتين  
 لانه خلاف المنقول من فعله  
 صلى الله عليه وسلم (والفصل  
 بين الركعات بالسلام كان  
 ينوي ركعتين من الوتر  
 أفضل) منه لزيادة عليه  
 بالسلام وغيره (وسن  
 تأخير) عن صلاة ليل من  
 رابعة او تراويح او تهجد مخبر  
 الشيعيين اجعلوا آخر صلاتكم  
 بالليل وقرأ (ولا يعاد) ندبا  
 وان اخرعنه تهجد فهو اعم  
 من قوله فان اوتر ثم تهجد  
 لم يعده وذلك لخبر أبي داود  
 وغيره وحسنه الترمذى  
 لا وتران في ليلة

(و) سن تأخير (عن اوله)  
 اى اليل (لم وثى بيقضه)  
 بفتح القاف (ايلا) سواء  
 ا كان له تهجد أم لا فان لم يشق  
 بها لم يؤخره لغير مسلم من  
 خاف ان لا يقوم من آخر الليل  
 فليوتر اوله ومن طمع ان يقوم  
 اخره فليوتر آخر الليل وهذه  
 من زيادتي وهو ما في المجموع  
 واقصر في الاصل كالروضة  
 كاصلها في سن التأخير على  
 من له تهجد (و) سن (جماعة  
 في وتر رمضان) وان لم تفعل  
 التراويح او فعلت فرادى بناء  
 على سن الجماعة فيها  
 كما سيأتي فتعبري بذلك أولى  
 من قوله وان الجماعة تندب  
 في الوتر عقب التراويح جماعة  
 وتقدم في صفة الصلاة انه  
 يسن فيه القنوت في النصف  
 الثاني من رمضان (وكالضحي  
 واقلها ركعتان) وادنى السكال  
 اربع وافضل منه ست  
 (واكثرها) عددا

فيقال في المتن لا رجلين في الدار فمجي لا وتران بالالف على غير لغة الحجاز على حد من  
 قرأ ان هذان اسحران ولم ارا احدا به على ذلك في هذا الحديث اه مرعاة الصعود  
 اه شوبرى اى فيكون على لغة من يلزم المتن الالف في جميع الاحوال فيكون مبنيا  
 على فتح مقدر على الالف منع من ظهوره التعذر وانظر ما المانع من كونها عملة عمل  
 ليس ولا حاجة الى هذا التخريج (قوله تأخره) اى جميعه ع ش (قوله لمن وثق  
 بيقضه) ولو بايقاظ غيره حل (قوله فليوتر آخر الليل) دلائل آخره وما حكمة الانذار  
 وله لرفع تودم عود الضمير الى الآخر فليتأمل شوبرى (قوله وهذه من زيادتي)  
 اى قوله أم لا الشامل لها المتن وكان ينبغي ان يقول واستحب تأخير من لا تهجد له مع  
 التقيد بالوثوق فيمن له تهجد من زيادتي اه حل (قوله وجماعة في وتر رمضان) رحيمة  
 يشكل جعله من القسم الذى لا تسن فيه الجماعة لان المفهوم من قوله لا تسن له جماعة  
 اى أصلا الا ان يراد الذى لا تسن له الجماعة دائما وأبدا كما قدمناه اه حل اى بان  
 لم تسن له أصلا أو تسن له في بعض الاوقات قال زى فلو تعارض عليه الجماعة والتأخير  
 قدم التأخير وهذه المسئلة تقع كثيرا ويترجمون ان الجماعة أفضل من التأخير اه قال حل  
 ولا يقال يصلى به صه أول الليل جماعة ويؤخر بعضها بل الافضل تأخير كلهم قوله بناء  
 على سن الجماعة فيها متعلق بقوله وسن جماعة اى ان سن الجماعة في الوتر مبنى على  
 سن الجماعة في التراويح واذا بينا على عدم سن الجماعة فيها فلا تسن في الوتر فاوتر  
 تابع لها وبفهم من الشارح ان سن الجماعة في التراويح مختلف فيه وهو كذلك كما في  
 شرح المحلى وعبارة مع الاصل والاصح ان الجماعة تندب في الوتر بناء على ندها  
 في التراويح الذى هو الاصح الا ترى ومقابل الاصح ان الانفراد فيها أفضل كغيرها  
 من صلاة الليل لبعده عن الرياء وعلل م ر بدل تعليل الشارح بقوله اتباعا للسلف  
 والخلاف (قوله وتقدم في صفة الصلاة الخ) غرضه بهذا الاعتذار عن عدم ذكره  
 الحكم هنا مع ذكر الاصل له هنا فيرد عليه انه لم يوف بما في الاصل وحاصل الجواب  
 انه استغنى عن ذكره هنا بذكره فيما تقدم فلم يحل بما ذكره الاصل (قوله وكالضحي)  
 عطف على قوله كالرواتب والضحى هى صلاة الاشراف كما أفتى بدوامه شيخنا اه  
 حل وقال سم تبا محراثها غير بها ويبدب نضاؤها اذا فانت لان ادات وقت اه  
 شرح م وشوبرى (قوله واقلها ركعتان) وسن ان يقرأ فيها الكافرون والاخلاص  
 وهما أفضل في ذلك من الشمس والضحى وان وردتا أيضا اذا اخلاص تعدل ثب  
 القرآن والكافرون ربعة بلام ضاعفة شرح م ر (قوله اكثرها عددا) اى لا تضلا  
 والذى أفتى به والد شيخنا ان اكثرها ثمان فان زاد عليها لم يجز ولم تصح ضحي ان احرم

(ثنا عشرة وفضلها) نقلا ودليلا  
(ثمان) ويسلم من كل ركعتين  
نذبا كما قاله القولي روى الشيخان  
عن أبي هريرة قال أوصاني  
خليفة صلى الله عليه وسلم بثلاث  
صيام ثلاثة أيام من كل شهر  
وركعتي الضحى وإن أوتر قبل  
أن أنام وروى مسلم أنه صلى الله  
عليه وسلم كان يصلي الضحى  
أربعاً ويزيد ما شاء وروى أبو  
داود بإسناد على شرط البخاري  
أنه صلى الله عليه وسلم صلى  
سبعة الضحى أي صلاته ثمان  
ركعات يسلم من كل ركعتين  
وفي الصحيحين قريب منه  
وروى البيهقي بإسناد ضعيف  
عن أبي ذر أنه صلى الله عليه  
وسلم قال إن صليت الضحى  
عشر الم يكتب عليك ذلك اليوم  
ذهب وإن صليت ثنتي عشرة  
ركعة بنى الله لك بيتاً في الجنة  
ووقتاً فيها جزم به الراعي من  
ارتفاع الشمس إلى الاستواء  
وفي المجموع والتحقيق إلى الزوال  
وهو المراد بالاستواء فيما يظهر  
ونقل في الروضة عن الأصحاب  
أن وقتها من المانع ويسن  
تأخيرها إلى الارتفاع قال  
الأذري في نظره المعروف  
في كلاهما الأول ووقت المختار

بالمسح دفعة واحدة وإن سلم من كل ركعتين مع ما عدا الأحرام الخماس فانه  
لا يشعقد أن كان عامداً عالماً ولا أنه قد نقلا مطلقاً اهـ ح ل (قوله ثنا عشرة ركعة)  
ضعيف (قوله وفضلها ثمان) قال حجر وما ذكر من أن الثمان أفضل من الثنتي عشرة لا  
ينافي قاعدة أن العمل كلما كثر وشق كان أفضل لأنها الغلبة لتصريحهم بأن العمل القليل  
يفضل الكثير في صور كالقصر أفضل من الاتمام بشرطه (قوله ودليلا) هو تفسير  
(قوله خليلي) كناية عن المحبة التامة اهـ ع ش (قوله صيام ثلاثة أيام) والأولى  
أن تكون البيض وهي الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر وقوله وإن أوتر قبل  
أن أنام إنما أمره بهذا ما علم من حاله أنه لا يقوم آخر الليل لكثرة اشتغاله بالأحاديث  
والروايات (قوله ويزيد ما شاء) أي من الضحى كما يدل له الرواية التي بعدها اهـ  
شوبري أي ويخصص بالثمان وقال ح ل أي من النفل المطلق (قوله يسلم من كل  
ركعتين) أي نذبا ويجوز فعل الثمان بسلام واحد ويبنى جواز الاقتصار على تشهد  
واحد في الأخيرة وجواز تشهد في كل شفع من ركعتين أو أربع وهل يجوز له تشهد بعد  
ثلاث أو خمس ثم آخر في الأخيرة أو تشهد بعد الثالثة وآخر بعد السادسة وآخر بعد  
الأخيرة فيه نظر اهـ حجر اهـ شوبري (قوله إن صليت الضحى عشراً) يمكن حله  
على أن المعنى أن صليت في وقت الضحى عشر أو هو صادق بما إذا نوي بعضها نقلا مطلقاً  
فلاننا في أن أكثرها ثمان (قوله من ارتفاع الشمس) هذا هو المعتمد وقوله من الطلوع  
وعلى هذا القول فلا يؤثر فيها وقت الكراهة لأنها صاحبة وقت اهـ ق ل (قوله  
ووقت المختار) ليكون في كل ربع صلاة في الربع الأول الصبح وفي الثاني الضحى  
وفي الثالث الظهر وفي الرابع العصر (قوله وكعبة مسجد) معطوف على قوله كالرواتب  
أي وهي مستحبة لداخله ولو شاء ما كان وقف حصه شائئة مسجداً على الأوجه  
ولا يصح الاعتكاف فيه والفرق أن الغرض من التعمية أن لا تهلك حرمة المسجد بترك  
الصلاة فيه فاستحب في الشائع أن ما من جزء منه إلا وفيه جهة مسجدية وترك الصلاة  
يخل به عظمه والاعتكاف إنما هو في مسجد والشائع به أنه ليس بمسجد فالمكث فيه  
بمنزلة من خرج بعضه عن المسجد واعتمد عليه ع ش على م ر وهذه الإضافة غير  
حقيقية إذ المراد أنها تحية لرب المسجد تعظيماً له لا للبقعة فلو قصد سنة لبقعة لم تصح  
لأن البقعة من حيث هي بقعة لا تقصد بالعبادة شرعاً وإنما قصد لا يقع العبادة فيها  
لله تعالى (قوله غير المسجد الحرام) أما هو فيبتدى فيه بالطواف الذي هو تحية البيت  
وحديث يقال لسانه مسجد يستحب لداخله ترك تحيته وكتب أيضاً أما المسجد الحرام  
فإن كان داخله يريد الطواف فالسنة له الطواف وهو تحية البيت فإن صلى ركعتين

أدام ص ربيع النهار كما جزم به في التحقيق وقوله وفضلها ثمان من زيادتي وهو ما في الروضة وغيرها (وكعبة مسجد) غير  
المسجد الحرام (لداخله)

خلف الطواف حصلت تحية المسجد وان صلاها داخل البيت وتوقف فيه بان البيت  
ليس من اجزاء المسجد لكون وقفيته لم تشملها لتقدم بنائه على وقفية المسجد وعدم ملك  
أحد له فتحية البيت الطواف فلو صلى مريد الطواف التحية انعقدت صلاته لانها سنة  
في الجملة وان لم يردد داخله الطواف صلى تحية المسجد ولا يخفى ان تحية الحرم الاحرام  
وعرفة الوقوف ومعنى الرمي ولقاء المسلم السلام اه ح ل بزيادة وقول ح ل فيبتدئ  
فيه بالطواف الخ يعلم منه ان المسجد الحرام كغيره في سن التحية له واستثناؤه  
بالنسبة لتأخير التحية عن الطواف ان اراده داخله (قوله متطهرا) قضيته انه لو دخل  
محدثا وتطهر عن قرب لا تسن له التحية وليس مراد فتي تطهر عن قرب قبل جلوسه  
سن له ذلك اه ع ش (قوله مريد الجلوس) ليس بقيد اه ع ش (قوله  
لم يشتغل بها عن الجماعة) عبارة شرح م ر ويكره تركها الا ان قرب قيام مكتوبة  
وان لم تكن جمعة بحيث لو اشتغل بها فاته فضيلة التحريم مع امامه وكانت الجماعة  
منسروعة له وان كان قد صلاها جماعة أو فرادى فلا يكره له الترك أو دخل والامام  
في مكتوبة أو خاف فوت سنة راتبة اه أى فيقدم ما ذكر على التحية وتحصل تبعا (قوله  
وان تكرر دخوله عن قرب) قال شيخنا م ر وقسن التحية لكل واحد من المساجد  
المتلازمة ولم يرتضه شيخنا زى لان لها حكم المسجد الواحد في جميع الاحكام وهو  
الوجه اه ق ل (قوله لوجود المقتضى) وهو الدخول اه (قوله وتحصل بركعتين)  
أى يحصل فضلها بركعتين فاكتر فلو احرم بذلك فيه ثم خرج منه في انشاء ذلك فان كان  
عامدا على بطلت صلاته والا انقلبت نفلا مطلقا اه ح ل (قوله ولو كان ذلك  
فرضا ونفلا آخر) ينبغي ان محل ذلك حيث لم يندرها والا فلا بد من فعلها مستقلة لانها  
بالذم صارت مقصودة فلا يجمع بينها وبين فرض ولا نفل ولا تحصل بواحد منهما اه  
ع ش على م ر (قوله سواء انويت أم لا) أى ما لم ينقها وينوى عدمها والا لم يحصل  
فضلها لوجود انصارف وفي كلام بعضهم اذ لم تنول يحصل فضلها وعلى حصول فضلها  
وان لم تنو يشكل عليه قوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات وانما السكك امره  
مانوى الا ان يقال هذه من جملة علمه من حيث انها تابعة ودخله فيه فكانها انويت  
حكما اه زى بياضاح وقال شيخنا العزيزى هذا في سقوط الطلب وامانوا بها الخاص  
فلا يحصل الا بنيتها (قوله وانما لم يضر) جواب عن سؤال تقديره كيف ينوى العرض  
وتحية المسجد وقوله ما ذكر أى من الفرض والنفل الآخر والظاهر ان ما مفعول ونية  
فاعل كما يدل له التعليل وقيل بالعكس (قوله لانها سنة غير مقصودة) مثله في ذلك  
سنة الوضوء وركعتا الطواف والاحرام والاستخارة وقدوم المسافر ونحو ذلك مما تقدم

متطهرا مريدا الجلوس فيه  
لم يشتغل بها عن الجماعة  
ولم يخف فوت راتبة وان تكرر  
دخوله عن قرب لوجود  
المقتضى (وتحصل بركعتين  
فأكتر) بتسليمه ولو كان ذلك  
فرضا ونفلا آخر سواء انويت  
معه ام لا لخبر الشيخين اذا  
دخل احدكم المسجد فلا يجلس  
حتى يصلي ركعتين وان  
المقصود وجود صلاة قبل  
الجلوس وقد وجدت بذلك  
وانما لم يضر نية التحية ما ذكر  
لانها سنة غير مقصودة



ويجبه في ذلك جواز أكثر من ركعتين اهـ قل (قوله بخلاف نية سنة مقصودة مع مثلها) كنية سنة العشاء والوتر وكنية العيدين معا وكنية سنة الظهر والعصر معا فهذا كله غير صحيح كما في شرح م روع ش (قوله وبذلك) أي ويقوله وتحصل بركعتين فأكثر (قوله انها لا تحصل بركعة) أي على الصحيح والا قد قيل انها تحصل بما ذكره حصول اكرام المسجد المقصود بما ذكره وقوله مع كون ذلك جواب عن تمسك الضعيف القائل بان المذكورات بمعنى ما في الحديث وهو ركعتان من حيث ان المقصود بالكل اكرام المسجد كما قررره شيخنا (قوله وصلاة جنازة) ولا نفوت بها النية ان لم يطل الفصل اهـ ع ش على م ر (قوله وتنفوت بالجلوس) أي متمكنا لا مستوفرا كعلي قديمه أي بان جلس عامدا عالما بان عليه النية معرضا عنها واما لو جلس يستريح ثم يقوم لها ولا نفوت الا بالاعراض عنها اهـ ح ل ولا نفوت بالقيام ان لم يطل خلاف ما اذا طال قدر الزمان على ركعتين وخرج بطول الوقوف ما اذا اتسع المسجد جسد اذ دخله ولم يقف فيه بل قصد المحراب مثلا وزاد مشيه اليه على مقدار ركعتين فلا نفوت النية بذلك اهـ ع ش وزى ويتردد النظر في ان فواتها في حق ذي الجوارح الزحف بما ذكره ولو قيل لا نفوت الا بالاضطجاع لانه رتبة ادون من الجلوس كما ان الجلوس رتبة ادون من القيام فكما فانت بهذا فانت بذلك لم يعد وكذا يتردد النظر في حق المضطجع أو المستلقي أو المحول اذا دخل كذلك وتنفوت سنة الوضوء بطول الفصل عرفا على الوجه كما في شرح م ر لا بالاعراض م ر (قوله وقسم تسن له) أي دائما فقوله كعيد الكاف استقصائية اذ لم يبق من هذا القسم غير ما ذكره واما وتر رمضان فقد ادخله في القسم السابق اذ الوتر من حيث هو لا تسن فيه دائما واذا كما قررره شيخنا (قوله وتر اويح) لا تصح بنية مطلقة بل ينوي ركعتين من التراويح أو من قيام رمضان كما في شرح م ر قال ع ش عليه وقضيته انه لو لم يتعرض لعدد بل قال املي قيام رمضان أو من قيام رمضان لم تصح نيته وينبغي خلافه لان التعرض للعدد لا يجب وتحمل نيته على الواجب في التراويح وهو ركعتان كما لو قال اصلي الظهر أو الصبح حيث قالوا فيه بالصحة ويحمل على ما يعتبر من العدد شرعا وما جرت به العادة من زيادة وقود عند فعل التراويح في الجامع الازهر جائزان كان فيه نفع والاحرم كما فيه نفع وهو من مال محجور عليه أو وقف لم يشترط واقفه ولم تطرد العادة به في زمنه وعلمها اهـ شرح م ر وشرعت في السنة الثانية من الهجرة حين بقي من الشهر تسع ليل (قوله وقت وتر) أي ويكون وقتها وقت وتره وكلامه مستأنف فوق منسوب على انه خبر ليكون المقدرة كما قاله ح ل وليس قيما في سن الجماعة في التراويح حتى يكون حالا

بخلاف نية سنة مقصودة مع مثلها او فرض فلا يصح وبذلك علم انها لا تحصل بركعة وصلاة جنازة وسجدة تلاوة وسجدة شكر للخبر السابق مع كون ذلك ليس بمعنى ما فيه وتنفوت بالجلوس الا ان يكون سهوا الوجه لا وقصر الفصل (وقسم تسن) أي الجماعة (له كعيد وكسوف واستسقاء) لما سيأتي في ابوابها (وتراويح وقت وتر)

من التراويح لانه يفيد انها لا تسن الجماعة فيها الا ان فعلت وقت وتروا ما ان فعلت  
في غيره فلا تسن الجماعة فيها وليس كذلك فسقط اعتراض الشورى بقوله فيه ايهام  
ان هذا وقت جماعة لانه فهم ان وقت حال من التراويح (قوله وهي عشرون ركعة)  
قال الحلبي والحكمة في ذلك ان الرواتب المؤكدة في غير رمضان عشر ركعات  
فضوعفت فيه م رأى لكونه وقت جدد وتشمير وقوله فضوعفت قال سم على حجر  
لعل المراد زيد علم ساقدرها ووضعه وقال الرشيدى فضوعفت أى وجعلت بتضمينه  
زيادة في رمضان والا فالرواتب مطروبة في رمضان أيضا وأيه مبنى على ان ضعف الشيء  
مثلا ومحل كونه عشرين لغير أهل المدينة على مشرفها أفضل الصلاة والسلام امامهم  
فلهم فعلمها سنا وثلاثين وان كان اقتصارهم على العشرين أنضل ولا يجوز لغيرهم ذلك  
اه زى وقولهم ستار ثلاثين قال حجر أى جبر المم بزيادة ستة عشر في مقابلته طواف  
أهل مكة أربعة اسابيع بين كل ترويحتين من العشرين سابع اه س ل قال م ر  
والمراد باهل المدينة من بها وقت صلاة التراويح وان كانوا غرباء لا اهلها بغيرها  
واظنه قال لادلهما حكمهم وان كانوا حولها اه سم ع ش قال شيخنا ح ف والقضاء  
يحكى الاداء فلا قضاءها من كان بالمدينة وقت صلاتها خارجها ناضاها ستار ثلاثين  
ولو قضاها من كان خارجها وقت صلاتها فيها صلاها عشرين اه (قوله بعشر  
تسليمات) اقتصر على الواجب والا فهي عشرون تسليمة اه ع ش. (قوله من جوف  
الليل) أى في جوف الليل (قوله ليسالى من رمضان) أى ثلاثة متفرقة وهي الشائنة  
والعشرون والخامسة والعشرون والسابعة والعشرون وكان ذلك في السنة الثانية  
من الهجرة لتسبع بقيت من الشهر (قوله بصلاته) أى مقتدين به وقوله فيها أى في تلك  
الليالى وعلى بهم ثمان ركعات فقط كما قاله المحلى واما البقية فيحمل انه صلى الله عليه  
وسلم كان يفعلها في البيت قبل مجيئه أو بعده والظاهر الاول كما قاله ع ش على م ر  
(قوله فلم يخرج لهم في الرابعة) أى وانقطع الناس عن فعلها جماعة في المسجد من  
حينئذ وصاروا يفعلونها في بيوتهم الى السنة الثانية من خلافة عمره هي سنة أربعة  
عشر من الهجرة ع ش وقرره (قوله صلاة الليل) سماها بذلك لوقوعها فيه والاداء صلاة  
الليل عند الاطلاق تنصرف للتعبد اه ع ش وقوله فتعجزوا عنها بكسر الجيم  
في المضارع اوضح من قضاها واما الماضي فبالفتح لا غير (قوله فتعجزوا عنها) أى يشق  
عليكم فعلها فتعجزوا عنها مع القدرة والا فالعجز الكل أى حتى عن اجرائها على قلبه  
يسقط التكليف وفيه كيف يأتى هذا مع قوله ليلة الاسراء هن خمس وهن خمسون  
لا يبدل القول لدى واجب بان هذا في اليوم والليلة فلا ينسأ في فرض شيء آخر في العام

وهي عشرون ركعة  
تسليمات في كل ليلة من  
رمضان روى الشيخان انه  
صلى الله عليه وسلم خرج  
من جوف الليل ليسالى من  
رمضان وصلى في المسجد  
وصلى الناس بصلاته فيها  
وتعكاثروا فلم يخرج لهم في  
الرابعة وقال لهم صبيحتها  
خشيت ان تفرض عليكم  
صلاة الليل فتعجزوا عنها  
وروى البيهقي باسناد صحيح

أوبان المراد خشيت ان تفرض جماعة في المسجد ويؤيده قوله في رواية أخرى فصلوا  
أيها الناس في بيوتكم فمنهم الاجتماع في المسجد اشفاقا عليهم وفي كلام الاسنوي  
خشيت ان تتوهوا وفرضيتها ونوزع فيه بان هذا التوهم يندفع ببيانهم عدم فرضيتها  
اه ح ل اوان الله اخبر به ان لازم على جماعة فرضتها هي اوجاعتها او هما اه  
برماوى (قوله كانوا قومون) أى يتعبدون اه ع ش (قوله أى يستريحون) أى  
من فعل الصلاة ويطوفون طوافا كاملا ليس كل ترويحيتين ثم اهل المدينة لشريعة  
لمسلم يكن عندهم طواف جعلوا بديل كل طواف أربع ركعات باجتهادهم فصارت  
عندهم ستا وثلاثين ركعة ينوي بها كلها الترويح وكان ابتداء حدوث ذلك في آخر  
القرن الاول ثم اشتهر ولم يتكر عليهم فصارا جماعة ساكوتيا ولما كان الاجماع السكوني  
فيه ما فيه قال الامام الشافعي العشرون لهم أحب الى ومع ذلك يشايون عليهم ما فوق  
ثواب النفل المطلق اه برماوى (قوله ولو صلى اربعاً منها بتسليمة) هذا راجع  
لقوله بعشر تسليمة فلقد ذكره عقبه وفرعه لكان أولى وقوله لم يصح أى لم تنعقد  
ان كان عامدا عالما والا لانه قد ثبت فلام طلقا كما في ح ل وهذا بخلاف ما لو صلى اربعاً  
من رواتب الفرض الواحد بتسليمة حتى لو جمع ركعتي الظهر اللتين قبله والركعتين  
اللتين بعده جاز أو جمع الثمان التي قبل الظهر وبعده بسلام واحد جاز بخلاف ما لو جمع  
رواتب فرضين لا يجوز لانهما نوعان ولم يهده ان تكون صلاة بعضها اداء وبعضها قضاء  
اه م ر وقد يؤخذ منه انه لا يجمع بين سنة النساء والوتر لانهما نوعان وانظر لوجه  
أربع الظاهر القبلية أو البعدية أو جمع الثمان لكان ادرك منها ركعة في آخر الوقت  
ووقع الباقي خارجه هل يكون الاربع او الثمان اداء او لا بد في كونها اداء من وقوع  
ركعة من كل منهما في الوقت بان يدرك ثلاثاً في الوقت في صورة الاربع وخمساً في صورة  
الثمان قال م ر ينبغي ان يكون الكل اداء بادراك ركعة لان الجوع صار في حكم  
الصلاة الواحدة اه سم وقوله بان يدرك ثلاثاً الخ فيه انه ادرك الاولى بتمامها  
في الوقت وركعة من الثمانية وقوله من كل منهما غير ظاهر اه (قوله فلا تغير عما ورد)  
وايضاً لم يرد فيها وصل بخلاف الوتر اه ج ر (قوله وهو) أى هذا القسم أفضل أى  
كل فرد من هذا القسم أفضل من كل فرد من افراد ذلك القسم بدليل قوله لكن الخ  
أو المراد جنس كل فرد مع جنس الفرد الآخر بقطع النظر عن العدد فيهما وكتب أيضاً  
أى جنس هذا أفضل من جنس ذلك من غير نظر لعدد اذ لا مانع من جعل الشارح  
العدد القليل أفضل من العدد الكثير مع اتحاد النوع أى فضلاً عن اختلافه اه ح ل  
وحيث كان المراد ما ذكره فما معنى الاستدراك بقوله لكن الرتبة الخ فانه لا يأتي

كانوا قومون على عهد عرب  
الخطاب رضى الله عنه في  
شهر رمضان بعشرين ركعة  
وردى مالاً في الموطأ ثلاث  
وعشرين وجمع السبعة بينهما  
بأنهم كانوا يوترون بثلاث  
وسميت كل اربع منها ترويجة  
لأنهم كانوا يترجون عقبها  
أى يستريحون ولو صلى اربعاً  
بتسليمة لم يصح لانها شبهت  
الجماعة فيها اشبهت  
القرينة فلا تغير عما ورد  
وذ كر وقتها من زيادتي  
(وهو) أى هذا القسم

الاول كان المراد تفضيل الافراد اه شوي رى وانما اخر هذا القسم مع كونه افضل من  
الاول اما لان الانفراد هو الاصل والجماعة طارئة أو لا شتماله أى الاول على الرواتب  
والراتبة تابعة لانفراد والتابع يشرف بشرف متبوعه اه ع ش (قوله اكن الراتبة)  
أى مع المقامؤ كدة او غير مؤ كدة كفى ش ع على م ر وان كان فى العلة قصور الا ان  
يقال المواظبة عليها اى على جنسها والا حسن ان يقول لانها شرفت بشرف متبوعها  
(قوله افضل من التراويح) أى على الاصح ومقابلته يفضل التراويح على الراتبة لسن  
الجماعة فيها شرح م ر (قوله مواظبة النبي صلى الله عليه وسلم الخ) أى مع اظهارها  
فلا يرد ان التراويح وانطب عليها ما لكان لم يظهروا السكونه كان يصليها فى بيته اه حل  
واقضية التعليل بما ذكر ان الافضل من التراويح هو الراتب المؤ كدة فقط قال رى  
المعتمد اه لا فرق بين المؤ كدة وغيره لان التابع يشرف بشرف المتبوع ويواقه  
طلاق م ر فى شرحه وأجاب الشوي رى بقوله مواظبة النبي صلى الله عليه وسلم عليها  
أى على جنسها فلا ترد غير المؤ كدة اه وهذا يقتضى انه لم يواطب على غير المؤ كدة  
وهو مشكل مع قوله من خصائصه انه اذا فعل فعلا واطب عليه وأجيب بان هذا قول  
ضعيف بدليل انهم فسروا غير المؤ كدة بانه الذى لم يواطب عليه ويدل على ضعفه أيضا  
انه لما صلى ركعتي الفجر بعد طلوع الشمس لما نام فى الوادى لم يواطب عليها كما قرره  
شيخنا ح ف وأجاب الشيخ عبد البر على التحرير بان معنى واطب عليه احب  
ان يواطب عليه اه (قوله صلاة عيد) لشبهها بالفرض فى الجماعة وتبين الوقت  
والخلاف فى انها فرض كفاية رى (قوله ثم كسوف ثم خسوف) لان الارتفاع  
بالشمس اكثر من الارتفاع بالقمر وقدم على الاستسقاء لخوف فوتها بالايجلاء اه  
ح ل (قوله ثم استسقاء) وجه تقديمها على الوتر لطلب الجماعة فيها كالفريضة اه  
رى (قوله ثم وتر) وجه تقديمه على بقية الرواتب وجوبه عند أى حنيقة وينبغي  
ان يراد ثلاثة فاكثرا لان الاقتصار على الركعة خلاف الاولى فلا يناسب ان يكون  
افضل من ركعتي الفجر اه ح ل (قوله ثم ركعتا فجر) وجه تقديمهما على باقى الرواتب  
خير مسلم ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها (قوله ثم باقى الرواتب) دل المراد ان ركعتي  
الفجر افضل من جملة بقية الرواتب أو المراد من ركعتي منها ويظهر الاول ولا مانع من  
ترتيب قرار ككثير على فعل قليل يزيد على افعال كثيرة اه سم ووجه تقديم باقى  
الرواتب على التراويح وان كانت الجماعة سنة فيها لان النبي داوم عليها مع اظهارها  
دون التراويح وقوله ثم التراويح وجه تقديمها على الضحى مشروعية الجماعة فيها  
دون الضحى وقوله ثم الضحى وجه تقديمها على ما يتعلق بفعل كونها موقوفة بزمان اه

(افضل) من الاول لما ذكره  
بسن الجماعة فيه (افضل)  
الراتبة) الفرائض (افضل)  
من التراويح) مواظبة النبي  
صلى الله عليه وسلم عليها  
دون التراويح وافضل التفل  
صلاة عيد ثم كسوف ثم  
خسوف ثم استسقاء ثم وتر  
ثم ركعتا فجر ثم باقى الرواتب  
ثم التراويح ثم الضحى



زى (قوله ثم ما يتعلق بفعل) أى بعض ما يتعلق بفعل أى بسبب هو فعل كركعتي الطواف الخ وظاهر كلامه ان هذه الثلاثة في مرتبة واحدة وهو كذلك بالنسبة لما بعدهما فلا ينافي ان افضلها ركعتا الطواف لانه قيل بوجودهما ثم التحية لتقدم سببها وتحققه كما قاله الاسنوى وكلام المؤلف فيما يأتي يخالفه ويقتضى انها في مرتبة واحدة ح ل (قوله كركعتي الطواف الخ) قد تفيد عبارته ان سنة الوضوء ليست مما يتعلق بفعل لان العطف يقتضى المغايرة الا ان يقال انه حذف من الاول قيد اعلم من بقية كلامه والاصل ثم ما يتعلق بفعل أى غير سنة وضوء كما في شرح م ر ويدل عليه قوله بعد ثم سنة الوضوء (قوله واما خبر مسلم افضل الصلاة الخ) وارجع على قوله ثم النفل المطلق لان الحديث يقتضى تقديمه على الجميع فتأمل والمفضل عليه نفل النهار والمعنى ليس بعد الفريضة من النفل المطلق افضل من صلاة الليل ح ل أى فالمعنى افضل النفل المطلق الخ فالمراد بالصلاة النفل المطلق أى النفل المطلق بالليل افضل منه بالنهار وهذا لا ينافي ان مجموعهما مؤخر رتبة عن بقية النوافل كما قررر شيخنا (قوله في رتبته) ضعيف (قوله وفي معناه) أى في معنى ما يتعلق بفعل ما يتعلق بسبب الخ (قوله كصلاة الزوال) واقلاها ركعتان واكثها أربع (قوله وسن قضاء نفل موقت) أى في الاظهر ومقابله لا يسن كغير الموقت اه شرح م ر ويستثنى منه سنة الجمعة فلا تقضى لان الجمعة لا تصح خارج الوقت فسكدا نابعا ومثل النفل الصوم الموقت كصوم يوم عرفة كما في زى وعش على م ر (قوله على كاتقضى الفرائض) قدم القياس على النص لان مفاده عام بخلاف النص فانه خاص بما اذا فاتت نوم أونسيان اه شوبرى (قوله عن صلاة فرضا أو نفلا) ووجه الدلالة ان صلاة نكحة في سياق الشرط فتم النفل والغرض (قوله اذا ذكرها) أى اذا استيقظ لان التذكرا خاص بالنسيان ويمكن ان يراد به ما يشمل الاستيقاظ (قوله ولانه صلى الله عليه وسلم الخ) اتي بهذا الحديث بعد الاول لان الاول ربما يتوهم منه ان القضاء خاص بالفرض كما يقول به بعض الاثمة ويجعله على الغرض والشافى فيه التصريح بقضاء النفل وهو المدعى كما افاده شيخنا (قوله قضى ركعتي سنة الظهر) أى لما اشتعل عنها بالوفد وواطب على قضائها أى دوام على فعلها بعد العصر لاهلى تأخير سنة الظهر المتأخرة الى ما بعد العصر كما قد يتوهم اه ح ل فان قيل لم واطب على قضائها ولم يواطب على قضاء سنة الفجر مع انها كدو وقت قضائها ليس وقت كراهة قلت أجيب بان سنة الفجر فاتته مع جمع من العناية ولو واطب على قضائها التأسى به كل من فاتته اذ كان من عادتهم الحرص على اقتفاء آثاره والمتابعة له في افعاله فيشق ذلك

ثم ما يتعلق بفعل كركعتي الطواف والاحرام والنية ثم سنة الوضوء على ما يأتي ثم النفل المطلق واما خبر مسلم افضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل فيجوز على النفل المطلق وتأخير سنة الوضوء عما يتعلق بفعل تبعث فيه المجموع والافوق بظاهر كلام الروضة كما لها انها في رتبة وفي معناه ما يتعلق بسبب غير فعل كصلاة الزوال (وسن قضاء نفل موقت) اذا فاتت كصلاتي العبد والضحى ورواتب الفرائض كما تقضى الفرائض مع التأخير وتأخير الشيعين من نام عن صلاة أونسيان فليصلها اذا ذكرها ولانه صلى الله عليه وسلم قضى ركعتي سنة الظهر المتأخرة بعد العصر ورواه الشيخان وركعتي الفجر بعد طلوع الشمس لما نام في الوادى عن الصبح رواه أبو داود باسناد صحيح وفي مسلم نحوه

عليهم بخلاف سنة الظهر اولانه كان في سفر فلم يواظب عليها لذلك بخلاف سنة  
الظهر اه شوبري (قوله وركعتي الفجر) وكانتا من الواجب عليه اه شوبري  
(قوله وخرج بالموقت المتعلق الخ) وخرج أيضا المطلق ثم لقطع نفلا مطلقا استحب له  
قضاؤه وكذلك الوفاة ورده من النفل المطلق شرح م ر (قوله ككسوف) أي  
وكاستسقاء وسيأتي في صلاة الاستسقاء ما نصه فان سقوا قبلها اجتمعوا الشكر وودعاء  
وصاروا اه فرجما يتوهم منه ان هذه الصلاة قضاء لمساوات وأجاب عن هذا م ر هنا  
بقوله والصلاة بعد الاستسقاء شكر عليه لا قضاء اه (قوله فلا يقضى) أي لا يسـن  
قضاؤه هذا مقتضى كلامه وهل يجوز أو لا وظاهر كلامه اه لا يقضى وانه نذر وهو  
واضح افرات سبيه اه ح ل مع زيادة من ع ش (قوله وهو) أي النفل المطلق  
ملا لا يتقيد أي مالم يسجد اذ بوقت ولا معاقبا بسبب اه ق ل (قوله خير موضوع)  
أي خير شيء وضعه الشارع ليتعبد به فهو بالاضافة ايظاهرة الاستدلال على فضل  
الصلاة على غيرها واما ترك الاضافة وقراءة بالرفع مع التنوين فيهما وان صح لا يحصل  
معه المقصود لان ذلك موجود في كل قرية اه ع ش وفيه ان المقصود الاستدلال  
على عدم حصر النفل المطلق وليس المراد الاستدلال على كون الصلاة أفضل من  
غيرها وان كان مسلما في نفسه ثم تنوينها يفرقت الترغيب فيها المقصود للشارع  
(قوله استكثر) السنين والسنين زائد تان وهو محل الاستدلال وقوله أو قل أي به لئلا  
يتوهم منه كراهة الاقلال (قوله فله ان يصلي ماشاء) ويسلم متى شاء مع جهله كم صلى  
اه سم (قوله من ركعة) أي بلا كراهة ولا خلاف الاولى بخلافها في الوتر للخلاف  
في جوازها فيه اه يرموى (قوله فان نوى فوق ركعة) أي نوى الزيادة على ركعة  
سواء عين قدر الاولى ولا يقال اه سـيـقول أو قدر الا فانه قول ذلك من حيث الزيادة  
والنقص كما قرره شيخنا (قوله تشهد آخر) وهو أفضل مما بعده اه شوبري (قوله  
وعليه يقرأ السورة الخ) وعلى الثاني يقرأ السورة فيما قبل التشهد الاول فقط ولعل  
الفرق بين هذا وبين ما لو ترك التشهد الاول في القريضة حيث لا يأتي بالسورة  
في الاخيرتين ان التشهد الاول لما طلب له جابروه والسجود كان كالمأتي به بخلاف هذا  
اه ع ش على م ر واما في الوتر فيأتي بالسورة كل ركعة معالقاح في (قوله  
او وكل ركعتين) عبارة شرح م ر فان احرم باكثر من ركعة فله التشهد في كل ركعتين  
وكل ثلاث وكل أربع وهكذا فقول المصنف فاكثر أي فكل أكثر سواء الاوتار  
والاشفاع ولا يشترط تساوي الاعداد قبل كل تشهد فله ان يصلي كل ركعتين  
ويتشهد ثم ثلاثا ويتشهد ثم اربعا وهكذا (قوله فاكثر) كـثـلـثـا وخمس وسبع

ويخرج بالموقت المتعلق بسبب  
ككسوف وتحية فلا يقضى  
(ولا حصر لمطلق) من النفل  
وهو وما لا يتقيد بوقت ولا سبب  
قال صلى الله عليه وسلم لا ي  
ذر الصلاة خير موضوع  
استدرا أو قل رواه ابن حبان  
وصححه فله ان يصلي ماشاء  
من ركعة او أكثر وان لم يبين  
ذات في نية (فان نوى فوق  
ركعة تشهد آخر) وعليه يقرأ  
السورة في جميع الركعات  
وهذا من زيادتي (أو) تشهد  
آخر (وكل ركعتين فاكثر)  
لان ذلك معهود في الفرائض  
في الجملة

وقد يقال كون هـ ذاهباً في الفرائض في الجملة فيه نظير بل هذا اختراع صلاة  
لم تشهد لانه لم يهتد التشهد الذي لا سلام بعده في الفرائض الا بعد ركعتين دون نحو  
الثلث ح ل وهذا لا يرد بعد قول الشارح في الجملة ومعنى عهد هذه الصورة  
في الفرائض انه عهد فيها التشهد الاول بعد عدد بقطع النظر عن شخص هـ هذا العدد  
كما في سم وعبارته فان قلت هذا اختراع صورة في الصلاة فتمنع كالتشهد كل ركعة  
لم تشهد بعد كل عدد هـ والجنس بخلافه بعد كل ركعة اهـ (قرله فعلم) أي  
من قوله من كل ركعتين فاكترانه لا تشهد كل ركعة ظاهر كلامهم منعه وان لم يطول  
جلسة الاستراحة أي ذلك التشهد شرح م ر وحج وهو مشكل لانه لو تشهد  
في المكتوبة الرباعية مثلاً في كل ركعة ولم يطول جلسة الاستراحة لم يضر فاما ما يحمل  
ما هنا على ما اذا طول بالتشهد جلسة الاستراحة لما مر ان تطاولها مبال أو يفرق  
بان كيفية الفرض استقرت فلم ينظر لاحداث ما لم يهتد فيه بخلاف النفل اهـ هذا  
والمتعمد عند الشارح انه متى جلس في الثالثة بقصد التشهد بطلت صلاته وان لم يزد  
ما فعله على جلسة الاستراحة اهـ ع ش على م ر وقول حجر لما مر ان تطاولها  
مبطل المتعمد عند م ر خلافه (قوله أيضاً) فعلم انه لا تشهد في كل ركعة لعل  
محل المنع عند فعل ذلك قصد بخلاف ما لو قصد الاقتصار على ركعة فأتى بها وتشهد  
ثم عن له زيادة أخرى فقام اليها بعد النية واتي بها وتشهد ثم عن له أخرى فأتى بها  
كذلك مثلاً فانه لا يبعد جواز ذلك اهـ شو برى وح ف (قوله فله زيادة) أي  
والا تيان بنويه أفضل اهـ شو برى (قرله ان نوا) أي الزيادة والنقص وهذا محله  
في غير متميم لقصد الماء وقد وجدته في انشاء عدد نواه اما هو فلا يزيد على ما نواه لان  
الزيادة كافتتاح صلاة أخرى اهـ ح ل (قوله بطلت صلاته) ان صار الى القيام  
أقرب منه الى القعود في مسألة الزيادة أو جلس وتشهد وسلم في مسألة النقص وقوله  
سهو افتد كرا وجهه لا فعلم اهـ ح ل وقوله ان صار الى القيام أقرب وقال البرماوى  
تبطل بشروعه في القيام (قوله فان قام لزانة) وصار الى القيام أقرب أو مساوياً (قوله  
ثم قام) أي أو فعله من قعود اهـ برماوى (قوله وان لم يشأ قعد) أي استمر قاعداً  
(قوله لم يبرم مسلم السابق) وهو أفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل وتقدم حمله على  
الفل المطلق اهـ ح ل (قوله ثم آخره) أي ثم ما هو بآخره فهو بالجر أي نصفه الآخر  
أفضل من نصفه الاول كما ذكره الشارح عن الروضة ويدخل فيه السدس الرابع  
والخامس وان كان أفضل من بقيته ويقتضيه ان السدس الخامس أفضل من السادس  
اهـ ق ل على الجلال لكن قول الشارح أفضل يقتضى ان آخره مبتدأ الا ان يقال

فعلم انه لا يشهد في كل ركعة  
لانه اختراع صورة في الصلاة  
لم تشهد وقولي فاكتر من زيادتي  
وبه صرح في المجموع (او) نوى  
(قدرا) ركعة فاكتر (قله)  
زيادة) عليه (ونقص) عنه  
في غير الركعة كما هو معلوم  
(ان نوا والا) بان زاد أو نقص  
بلانية عمد (بطلت) صلاته  
لخالفتها ما نواه (فان قام لزانة)  
سهواً (فتدكر) قعد ثم قام  
له أي لزانة (ان شاء) ثم  
يسجد لاسه و في آخر صلاته  
وان لم يشأ قعد وتشهد وسجد  
لاس هو وسلم (وهو) أي النفل  
المطلق (بليل) أفضل منه  
بالنهار لخبر مسلم السابق  
(وبواسطه أفضل) من طرفيه  
ان قسمه ثلاثة اقسام (ثم  
آخره) أفضل من اوله ان قسمه  
قسمين

أفضل خبره والمقدر اه (قوله ان قسمه قسمين) أى نصفين وكذا وقسمه أثلاثا  
أو أرباعا على نيته انه يقوم ثلثا واحدا أو ربعا واحدا وينام الباقي فالأولى ان يجعل  
ما يقومه آخره بخلاف ما وقسمه اجزاء ينام جزأ ويقوم جزأ ثم ينام جزأ فالأفضل  
ان يجعل ما يقومه وسطا فلوراد ان يقوم ربعا على هذا الوجه فالأولى ان يقوم الثلث  
اه ع ش على م ر (قوله وأفضل من ذلك) أى من النصف الثاني السادس  
الرابع والخامس اذا قسمه اسداسا كما في ح ل وينام السادس السادس ليقوم  
للصبح بنشاط وقال الشوبري قوله من ذلك أى من الوسط والاخير في المستثنيين اه  
(قوله أى الصلاة) أى اوقات الصلاة بدليل الجواب بقوله جوف الليل ويصح ان يضم  
في الثاني أى الجواب والتقدير فقال صلاة جوف الليل وهو أولى لانه محل الاحتياج  
الى التقدير (قوله فقال جوف الليل) أى وسطه وهذا دليل لقوله وبأوسطه افضل  
وانما كان الثلث الاوسط أفضل من النصف الاخير لما أخذ من قوله ثم آخره مع انه  
اطول ليقوم للصبح بنشاط وقوله وقال احب الصلاة الى الله الخ دليل لقول الشارح  
وأفضل من ذلك الخ وقوله وقال ينزل الله الخ دليل لقوله ثم آخره أفضل ان قسمه  
نصفين لان النصف الاخير مشتمل على الثلث الاخير الموجود في هذا الحديث اه  
شيخنا ح ف فالحاصل ان المصنف ذكر ثلاث دعاوى ثنتان في المتن وواحدة  
في الشارح واقام لكل واحدة دليلا (قوله كان ينام نصف الليل) أى الاول  
والاخر ضم اليه السادس الاخر لقول ثلثيه وقوله ويقوم ثلثه هذا الثلث هو السادس  
الرابع والخامس فهذا دليل لقوله وأفضل من ذلك اه ح ل (قوله ينزل ربنا) بفتح  
الياء وضمة هار وايتان اه ع ش أى امره أى حامل مكتوب امره لان الامر معنى  
والمعنى لا يحمل كما قرره شيخنا ح ف وقد يقال لا مانع من حمل المعنى وعبرة  
البرماوى أى حامل امره وهو الملك كما في رواية ان الله يأمر مناديا بنادى الخ وانما قدره  
الشارح لانه لا يصح نسبة النزول اليه تعالى اه (قوله حين يبقى ثلث الليل الاخير)  
قضية هذا ان محل هذا النزول اخر الثلثين الاولين لانه نفس الثلث الثالث وقد يجاب  
بان النزول في هذا الوقت ثم يستمر الى آخره اه عميرة اه ع ش (قوله فيقول) أى  
مبلغ امر الله حكاية عن الله وقال شيخنا ح ف قوله فيقول أى ربنا لا بالمعنى المتقدم  
أى بدون تقدير المضاف وقال شيخنا العزيز أى من يدعورنى فيستجيب له وكذا يقدر  
في الباقي فتأمل (قوله من يدعوف) الفرق بين الثلاثة ان المطلوب اما دفع المضار  
او جلب المسار وذلك أى جلب المسار اما دنوى واما دنى في الاستغفار اشارة  
الى الاول وفي السؤال اشارة الى الثاني وهو جلب المسار والدينية وفي الدعاء اشارة

وأفضل من ذلك السادس  
الرابع والخامس مشتمل  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم أى الصلاة افضل بعد  
الاستنابة فقال جوف الليل  
وقال احب الصلاة الى الله  
صلاة داود كان ينام نصف  
الليل ويقوم ثلثه وينام  
سدسه وقال ينزل ربنا تبارك  
وتعالى أى امره كل ليلة الى  
سماء الدنيا حين يبقى ثلث  
الليل الاخير فيقول من  
يدعوفنى



الى الثالث وهو جواب المسار الدقية قال المكرماني يحتمل ان يقال الدعاء لا يطلب فيه نحو يا الله والسؤال لا يطلب ونقول المقصود منها واحد وان اختلف اللفظ اه شورى (قوله فاستجيب له) بالنصب على جواب الاستفهام والرفع على الاستئناف وكذا قوله فاعطيه واغفر له وليست السين للطلب بل استجيب بمعنى أجيب اه فتح الباري اه شورى والثاني في تغليب والافكان الاظهر ان يقول الثاني وانثالث اه ع ش (قوله مثنى) أى اثنان اثنان والثاني تأكيد لدفع توهم ارادة اثنين فقط اه ق ل على الجلال (قوله وتهمجد) وهو مؤكد ويدل له قول أبى شجاع وثلاث نوافل مؤكداً صلاة الليل الخ اه شورى (قوله أى تنقل بليل) قضيته انه لا يحصل بغرض وليس مراد بل يحصل به قياساً على التهمة اذا جامع ان المراد اشغال المحل بالصلاة واشغال الزمن بها كما اعتمد م د كما نقل عن اقتائه ~~لم~~ كن عبارة في الشرح كعبارة الشارح فلعله رجع عن ذلك البعث فليراجع شورى وعبارة ق ل على الجلال قوله تنقل أى ولو بالوتر فهو حينئذ وتروى بتدوير الغرض ولو قضاء او نذراً كان نقل اه واعتمد شيخنا ح ف اه لا يحصل بالفرض (قوله بعد نوم) ولو يسيراً ولو كان النوم قبل فعل العشاء لكن لا بد ان يكون التهمجد بعد فعل العشاء حتى يسمى بذلك وهذا هو المعتمد ولو مجموعة جمع تقديم فيما يظهر قياساً على التراخي والوتر اه زى ملخصاً وقرره ح ف وظاهره انه لا يشترط دخول وقتها الاصلى ونقل ا ط ف عن م ر انه لا بد من دخول وقتها الاصلى وقال ع ش على م ر لا بد ان يكون اليوم بعد دخول وقتها ولو قبل فعلها اه (قوله فتهمجده) أى صل به أى بالقرآن أو صل بالليل صلاة تسمى تهمجد اه ق ل (قوله وكره تركه لمعتاده) فالزى ويندب قضاءه اذا فات انتهى وانظر ما المراد بالمعادة وقياس نظائره من الحيض وتجبس يد الوضوء وصوم يوم السبت حصه ولها بركة كما فى الشورى (قوله لا تكن مثل فلان) هو كناية عن عبد الله بن عمر بن الخطاب ويحتمل ان هذا اللفظ أى لفظ فلان صدر منه صلى الله عليه وسلم ويحتمل انه من الراوى اه ح ل وعبارة ق ل على الجلال قوله لا تكن مثل فلان قيل انه عبد الله بن عمر بن الخطاب ورده جبرانه لم يقف عليه فى شيء من الطرق وقال ا ط ف لا تكن مثل فلان هو كناية عن شخص معين عنده صلى الله عليه وسلم وابهمه خوفاً عليه من اللوم لئلا ينكسر خاطره وما قيل انه عبد الله بن عمر مردود بانه كان من عباد الحكاية ولاجل ذلك قال جبرلم اقف على تعيينه اه (قوله والسنة فى نوافل الليل) أى المطلقة وهذا مكررم ما سبق فى اركان الصلاة وعبارة هذا الشارح ثم الا نافلة الليل المطلقة فيتوسط فيها بين الاسرار والجهر

قاسم جيب له ومن يسألى  
فاعطيه ومن يستغفرنى  
فاغفر له روى الاول مسلم  
والثاني بن الشيخان (وسن  
سلام من كل ركعتين) نواها  
أو اطلق النية لخبر الشيخين صلاة  
الليل مثنى مثنى وفى خبر ابن  
حبان صلاة الليل والنهار  
(وتهمجد) أى تنقل بليل بعد  
نوم قال ته الى ومن الليل فتهمجد  
به (وكره تركه لمعتاده) بلا  
ضرورة قال صلى الله عليه  
وسلم لعبد الله بن عمرو بن  
العاصى يا عبد الله لا تكن مثل  
فلان كان يقوم الليل ثم تركه  
رواه الشيخان وفى المجموع ينبغي  
ان لا يخل بصلاة الليل وان قلت  
والسنة فى نوافل الليل  
التوسط بين الجهر والاسرار  
الا التراخي فيجهر فيها كذا  
استثنائها فى الروضة وهو  
استثناء منقطع لان المراد  
بنوافل الليل النوافل المطلقة  
كما مر فى صفة الصلاة وسن  
لمن قام تهمجد ان يوقظ من  
يطامع فى تهمجده اذا لم يخف  
ضرراً ويتأ كذا كثار الدعاء  
والاستغفار فى جميع ساعات  
الليل وفى النصف الاخير  
اكد وعند السهر افضل  
(و) كرهه (قيام بليل يضر)  
دائماً قال صلى الله عليه وسلم

ان لم يشوش على نائم او وصل أو نحوه وحمل التوسط في المرأة والخنثى حيث لم يسمع  
أجنبي وذ كرنا ثم ان المراد بالتوسط ان يزيد على ادنى ما يسمع نفسه من غير ان تبلغ  
ذلك الزيادة سماع من يليه وتقدم ما فيه وان الذي يقبض فيه ما قاله بعضهم ان يجهر بقراءة  
ويسر أخرى اه ح ل (قوله وكره قيام) أى سهره لو بقيت صلاة اه م ر (قوله  
يضر) أى شأنه ذلك وان لم يضر بالفعل اه ح ف أى ان كان كل الليل وبافعل  
ان كان بعض الليل ففرق بين قيام السكك فيكره مطلقا أى وان لم يضر لان شأنه الضرر  
وقيام البعض فيكره ان يضر بالفعل والا فلا كما يؤخذ من ح ل وغيره (قوله دائما)  
أى فيكره وان لم يضر لان شأنه ذلك فربما يغتفر به مصالح النهار من غير استدرارك  
وبهذا فارق عدم كراهة صوم الدهر لانه يستدرك بالليل ما فاتته بالنهار (قوله الم أخبر)  
استفهام تقريرى بما بعد النفي على حد اليس الله بكاف عبده أى تقر بأنى أخبر  
وقوله وافطر بقطع المهمة (قوله الخ) تنتمه وتزورك عليك حقا والمراد بالزور الرائر  
لان حق الضيف واجب عليه ثلاثة أيام أى متأكد اه ع ش (قوله احبى الليل) أى  
بصلاة والمراد احياء كله كما فى بعض الروايات (قوله أولى من قوله قيام كل الليل دائما)  
لانه يفيد انه لو نام بين المغرب والعشاء وقام بعد ذلك وكان بضره انه لا يكره وليس  
كذلك فلماذا عدل عنه المصنف اه شوبرى (قوله وكره تخصيص الخ) قال الشيخ  
عميرة قيل حكمة ذلك ضعفه عن وظائف يومها فان قيل قدح ذلك فى انتفاء الكراهة  
اذا وصلها بليلة قبلها أو بعدها قلت الاعتيا دينتنى معه الضعف عن فعل وظائفها  
وفى الجواب أنظر لانه يتخلف فى الاستدامة اه شوبرى وقد يقال الاعياد لا يحصل  
الا بوصولها بما قبلها لا بما بعدها لانه لم يحصل اعتياد واجب بان هذه حكمة لا يلزم  
اطرادها اه ح ف تنبيه افهم كلامه عدم كراهة احيائها مضمومة لما قبلها أو بعدها  
وهو نظير ما ذكره فى صومها وهو كذلك وتخصيصهم ليل الجمعة بذلك مشعر بعدم  
كراهة تخصيص غيرها وهو كذلك وان قال الا ذرى فيه وقفة اه شرح م ر (قوله  
بقيام) أى بصلاة فهو غير القيام الاول لان المراد به السهر أما احباؤها بالذ كرو الصلاة  
على النبي صلى الله عليه وسلم وقراءة سورة الكهف فمستحب اه ح ف واط ف  
والله اعلم

لعبد الله بن عمرو بن العاص  
الم أخبر أنك تصوم النهار  
وتقوم الليل فقلت بلى قال  
فلا تفعل صم وافطر وقم فم  
فان مجسذك عليك حقا  
الى آخره رواه الشيخان اما  
قيام لا يضر ولو فى ليال كاملة  
فلا يكره فقد كان صلى الله  
عليه وسلم اذا دخل العشر  
الاواخر من رمضان احبى  
الليل وتعبيرى بما ذكر  
أولى من قوله قيام كل الليل  
دائما (و) كره (تخصيص  
ليلة جمعة بقيام) تكبر مسلم  
لا تخصوا ليلة الجمعة بقيام  
من بين الليالى  
\*(باب)\*  
فى صلاة الجماعة

\*(باب فى صلاة الجماعة)\*

أى فى شروطها وادائها ومكروهااتها ومسقطاتها وحقيقة الجماعة الارتباط الحاصل  
بين الامام والمأموم فالجماعة بحث شرعى مأخذه التوقيف وأما الجمع فاخذ ثلاثه وهو  
بحث لغوى مأخذه اللسان فافترقا وشرعت بالمدينة دون مكة لقهر الصحابة بها

كما في العناني وحكمة مشروعيها قيام نظام الالفه بين المصلين ولذا شرعت المساجد في الحال ليحصل التعاهد باللقاء في اوقات الصلوات بين الخيران ولانه قد يعلم الجاهل من العالم ما يجبهه من احكامها ولان مراتب الناس متفاوتة في العبادة فتعود بركة الكامل على الناقص فتكمل صلاة الجميع وهي من خصائص هذه الامة وكذا الجمعة والعيدان والكسوفان والاستسقاء والوتر اه مناوي ولا يخفى ان في العبارة قلبا أي باب الجماعة في الصلاة لان الجماعة هي الفرض فقوله صلاة الجماعة فرض كفاية تقدره جماعة الصلاة فرض كفاية فالوصوف بفرض الكفاية جماعة الصلاة لانفس الصلاة اذ هي فرض عين أو المراد الصلاة من حيث الجماعة وعبارة قل على الجلال باب صلاة الجماعة أي بيان احكام الجماعة في الصلاة اه وتحصل الجماعة للمأموم وان لم ينو الامام الامة لان الفرض حصول الجماعة وقد حصلت بواسطة نية المأموم الاقتداء لان صلاته حينئذ وقعت جماعة اه سمع ش على م ر و افضل الجماعات ما في الجمعة ثم صبحها ثم صبح غيرها ثم العشاء ثم العصر ولومن يوم الجمعة ثم في الظهر ثم في المغرب كذا عن شيخنا م ر وجعل سم فضل الجماعات تابعا لفضل الصلوات وقال بعضهم الاولى تفضل جماعة يوم الجمعة على غيرها اه (قوله واقاها امام ومأموم) أي شرعا وامالفة فافلها ثلاثة اه ع ش على م ر (قوله كما يعلم مما يأتي) أي من قوله صلاة الرجل مع الرجل اذ كي من صلاته وحده أو من قوله ما من ثلاثة لا تقام فيهم الجماعة الخ اه ح ل باختصار (قوله فرض كفاية) أي في الركعة الاولى فقط لا في جميع الصلاة وفرض الكفاية هو عبارة عن كل مهم يقصد حصوله من المكلف من غير نظر بالذات الى فاعله فتخرج فرض العين فانه منظور فيه بالذات الى فاعله حيث قصد حصوله من كل مكلف ولم يكتف فيه بقيام غيره به عنه ولا فرق في فرض الكفاية بين ان يكون دينيا كصلاة الجنازة والامر بالمعروف او دنيويا كالحرف والصنائع والاصح ان فرض الكفاية واجب على الكل من حيث انهم يأثمون بتركه ولا يمكن يسقط بفعل البعض وقال الشيخ الرازي هو على بعض مهم من حيث الاكتفاء بحصوله من البعض ودليله قوله تعالى وتسكن منكم امة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وما ذكره من ان الجماعة فرض كفاية أحد أقوال وقيل فرض عين وقيل سنة كفاية وقيل سنة عين (قوله ما من ثلاثة) من زائدة وثلاثة مبتدأ وقوله في قرية صفة أي كانوا في قرية وقوله لا تقام فيهم صفة ثانية وقوله الا استخوذ هو الخبر وانظر وجه دلالة هذا الحديث على كون الجماعة فرض كفاية لا يقال فخذ الدلالة من آخر الحديث اعني قوله فعليك بالجماعة الخ لانه لا يقال

واقاها امام ومأموم كما يعلم مما يأتي (صلاة الجماعة فرض كفاية) الخبر ما من ثلاثة

لا يفهم منه الا كونها فرض عين فامل ثم رأيت ح ل قال وجه الدلالة انه قال لا تقام  
فيهم ولم يقل لا يقيمون الجماعة اه وعسارة الشورى لم يقل لا يقيمون لدفع توهم عدم  
سقوط الحرج بغير فعل الثلاثة كاشين منهم اه وعسارة البرماوى كان وجه الدلالة  
على فرض الكفاية من هذا الحديث ان استعدوا الشيطان أى غلبته يلزم منه البعد  
عن الرحمة وفى الحديث الوعيد على ترك الجماعة لان استعدوا الشيطان لا يكون  
الا على ترك واجب فدل على انها فرض كفاية لا عين لقوله فيهم ولم يقل يقيمون كإفادته  
ح ل اه (قوله فى قرية اوبدوا الخ) عبارة مجرور ولا بدو ولعل فى الحديث رواية بن  
اه وفى المختار البدو والبادية والنسبة اليها بدوى اه (قوله وفى رواية الصلاة) أى  
فيهل المطلق على المقيد فالمراد بها الصلاة جماعة (قوله الا استعدوا عليهم الشيطان)  
تمة الحديث فعلى بالجماعة فائماً بكل الذنب من الغنم الناصية أى البعيدة بالنصب  
ففعول يأكل وقوله من الغنم حال منها (قوله وما قيل من انها فرض عين الخ) مبتدأ  
خبره قوله أجيب عنه الخ ومعلوم ان الجواب ليس عنه وانما هو عن دليله فيقدر  
مضاف فى قوله أجيب عنه أى عن دليله وعلى هذا القول ليست الجماعة شرطاً فى صحة  
الصلاة كما فى المجموع (قوله ولقد همت) كان ذلك باجتهاده ثم نزل وحى بخلافه  
أى نزل وحى ناسخ لما اداه اليه اجتهاده وليس ان المراد ان الوحى بين خطأه فى اجتهاده  
كما قيل لان اجتهاده لا يكون الا حقاً كما قرره شيخنا ح ف اوتغير اجتهاده  
كما فى المجموع ونقله الشورى ومثله شرح م ر او كان قبل تحريم العذاب بالنار اوانه  
لا يلزم من المم الفعل فالقصد منه الزجر فاندفع ما يقال التعذيب بالنار لا يجوز وفيه  
انه عليه السلام لا يهم على معصية (قوله فتقام) من الاقامة وهى الكلمات المنصوصة  
بدليل قوله ثم أمر رجلاً بعد المهمة وصم الميم والمراد به أبو بكر الصديق رضى الله عنه  
وقوله ثم انطلق بالنصب (قوله حزم) بضم الحاء المهملة وروى بكسر دمع فتح الراى  
المجبة فيها جمع خزمة أى حملته من اعداء الخطب اه ق ل (قوله فاحرق) بتشديد الراء  
وبروى فاحرق باسكان الحاء وتخفيف الراء الغتان من احرق وحرقت والتشديد  
أبلغ فى المعنى اه شورى وقوله عليهم بيوتهم يشعر بأن العقوبة ليست قاصرة على  
المال بل المراد تحريق المقصودين والبيوت تبع للقائمين بها وفى رواية مسلم  
فى طريق ابى صالح فاحرق بيوتنا على من فيها اه فتح البارى على البخارى وقوله  
بالنار تأ كيد كرايت بعينى وسمعت بأذنى (قوله بدليل السياق) يريد صدر الحديث  
وهو قوله صلى الله عليه وسلم انقل الصلاة على المنافقين صلاة انشاء والصبح ولو يعلمون  
ما فيها لا أتوها ولو حبوا ولقد همت الخ وقوله ولا يصلون أى اصلاً التحريق انما هو لتك

فى قرية اوبدوا ولا تقام فيهم  
الجماعة وفى رواية الصلاة  
الا استعدوا عليهم الشيطان  
أى غلب ابن حبان  
وغیره وصححه وما قيل انها  
فرض عين لخبر الشيخين  
ولقد همت ان أمر بالصلاة  
فتقام ثم أمر رجلاً فيصلى  
بالناس ثم انطلق معى برجال  
معهم حزم من حطب الى قوم  
لا يشهدون الصلاة فاحرق  
عليهم بيوتهم بالنار أجيب  
عنه بأنه بدليل السياق ورد  
فى قوم منافقين يتخلفون عن  
الجماعة ولا يصلون



الصلاة بالكلية لاجتماعه فسقط الاستدلال بذلك على وجوبها عينا وفيه انه صلى الله عليه وسلم كان يعلم أن لاصلاة عليهم فكيف يأمرهم بها ومن ثم كان معروضا عن المنافقين فأجيب بانهم التزموا ظاهرا اه ح ل (قوله فثبت انها فرض كفاية) أي بهذا الجواب مع الحديث المتقدم (قوله لرجال) متعلق بفرض المتقدم وهلا قال على رجال اه شورى وأجيب بأن الامام يعني على كقوله تعالى ويخرون للأذقان سجدا والظاهر ان المراد بالرجال هنا ما يقابل الصبيان وهم البالغون قال شيخنا ع ش وانظر ما حكمة عدم اخراج الشارح لهم في المحترزات وكذا المجانين لان المراد من الرجال البالغون العقلاء ولعلنا نسايدته لقوله بعد وهي اغيرهم سنة اذ لو اخرج من ذكر في المحترز لزم ان تكون الجماعة سنة للصبيان والمجانين وليس مرادا اما الاول فلانه لا خطاب يتعلق الا بفعل مكلف وما في التحفة من انها سنة لاهي مراد به انه يشاب عليها ثواب السنة لانها مطلوبة منه واما الثاني فلانها غير منعقدة منه فلهذا اقتصر في الاخراج على النساء والخنثى اه برماوى (قوله احرار) أي وغيرهم مذورين بعدد من الاعذار الاتية وغير احرار اه زى وح ل أي اجابة عين على عمل ناجز ولولم يوجد الامام ومأموم كانت حينئذ فرض عين كما هو ظاهر (قوله لاعراة) عبرة دون ان يقول مستورين لعله اشارة الى ان مجرد الست لا يستدعي وجوب الجماعة عليهم لجواز ان يكونوا مستورين بنحوطين وهو لا يستدعي وجوب الجماعة بل مثل ذلك عذر في سقوط الجماعة اه ع ش (قوله في اداء مكتوبة) لم يقل على الاعيان لان الجماعة فرض كفاية في الجنابة وفي شرح الروض انها ليست فرض كفاية في الجنابة بل هي سنة اه ح ل (قوله لاجمة) أي فهي في الركعة الاولى منها فرض عين واما الثانية فهل هي فرض كفاية وسنة يظهر الثاني فليحرر شورى فالقيود سبعة بل تسعة بالقيدين الذين ذكرهما زى بقوله وغيرهم مذورين الخ (قوله ولا في المقضية) وتحصل فضيلة الجماعة م ر وقرره ح ف وهو بعيد مع عدم سنها وعبارة ح ل قوله او خلف مقضية ومع كونها لاتسن في ذلك أي ما عدا المندورة اذا فعلها اتيب عليها اه (قوله والنافلة والمندورة) محترز قوله مكتوبة لان المراد بالمكتوبة اصاله فلا يحتاج الى اخراج المندورة بتقييد المكتوبة بكونها على الاعيان اه ح ل (قوله بل ولا تسن في المندورة) أي اذا كانت من القسم الذي لاتسن له الجماعة اه م ر (قوله ليست من نوعها) بان كان ظهرا او عصرًا مثلا فان كانت من نوعها فالجماعة فيها سنة كما في شرح م ر بان اتفاقا في عين المقضية كظهيرين او عصرين ولو من يومين اه ع ش على م ر وهذا أي قوله ليست من نوعها راجع للاخير كما يدل عليه عبارة البهجة

فثبت أم- افرض كفاية  
(رجال احرار) يمين لاعراة  
في اداء مكتوبة لاجمة) فلا  
يجب على الخنثى والنساء  
ومن فيهم رق والمسافرين  
والعراة ولا في المقضية والنافلة  
والمندورة بل ولا تسن في المندورة  
ولا في مقضية خلف مؤداة  
أو بالعكس أو خلف مقضية  
ليست من نوعها وأما الجماعة  
فالجماعة فيها فرض عين كما  
يعلم من باؤها ووصف الرجال  
بما ذكره التقييد بالاداء من  
زيادتي

وجبارتها ولا تن في قضية خلف قضية ليست من نوعها اه وتكون خلاف الاولى  
 كما في ع ش (قوله من تعبيرة بالفرائض) أي اشموله المذكورة انتهى شو برى (قوله  
 وفرضها كفاية) أي وامتنال فرضها الخ (قوله يكون بحيث) أي بحالة هي ظهور الشعار  
 فاضافتها لما بعد ها بيانية وقد ر الشارح يكون اشارة الى ان قوله بحيث متعلق بمحذوف  
 ع ش (قوله يظهر شعارها) في كل مودة من الخمس عن ذكر أي من الرجال الاحرار الخ  
 فلا تسقط بفعل الصبيان والارقاء والنساء ولو خلف رجل ويظهر حصولها بنحو العرايا  
 لانهم من جنس المخاطبين بخلاف النساء والشعار يقع أوله وكسره لغة العلامة  
 والمراد به هنا كما هو ظاهر أجل علامات الايمان وهي الصلاة وظهورها بظاهرها وراجل  
 صفات الايمان وهي الجماعة اه حجر شو برى فاضافة الشعار الى ضمير الجماعة من  
 اضافة الموصوف لصفة لان المراد بالشعار نفس الصلاة لانها شعار الايمان فكاه  
 قال بحيث يظهر الشعار الموصوف بالجماعة ويمكن جعل الاضافة بيانية أي بحيث  
 يظهر شعارها هي أي دون نفس الجماعة لانها شعار الصلاة وان كانت الصلاة شعارا  
 للايمان والشعار على هذا مفرد وقال شيخنا ح في جمع شعيرة وهي العلامة كفتح  
 أبواب المساجد واجتماع الناس فيها وضابط ظهور الشعار ان لا تشق الجماعة على  
 طالبها ولا يحتشم أي لا يستحي كبير ولا صغير من دخول محالها فان اقيمت بعمل واحد  
 في بلد كبير بحيث يشق على البعيد عنه حضره أو اقيمت في البيوت بحيث يحتشم من  
 دخولها لم يحصل ظهور الشعار فلا يسقط افرض اه شيخنا ح في وهذا اوضح مما قاله  
 الشو برى عن حجر والزيادة صرح بان الشعار جمع كشيخنا ح في وجعله الشو برى  
 مفرد الا انه فسر الشعار بالعلامة ويمكن انه وجد في اللغة مشتركا بين الافراد والجمع  
 عبارة المصباح الشعار علامة القوم في الحرب وهو ما نادون به ليعرف بعضهم بعضا  
 اه (قوله بعمل اقامتها) يحتمل ان يريد به خطة ابنية او طان المجمين نظير ما يأتي  
 في الجامعة قياسا عليهم باجماع اتحادها في الاعذار المسقطة لكل منها ما لا يكتفى اقامة  
 الجماعة في محل خارج عن ذلك وان يريد ما هو اعم من ذلك وهذا ظاهر مما مر من  
 وجوبها على المقيمين ببادية وعلى هذا يشترط كونها بعمل او محال منسوبة للبلدة رفا  
 بحيث يعدن أهل تلك البلد اظهروا فيها شعار الجماعة وكذا يقال في أهل الخيام اه  
 شو برى (قوله فان امتنعوا قوتلوا) أي سواء اتلفنا انما افرض كفاية أو سنة على المقعد  
 كما في ع ش على م ر ثم قال واشعر كلامه انه لا يجوز ان يفاجئهم بالقتال بمجرد  
 الترك بل حتى يأمرهم فيمتنعوا من غير تاويل أي فهو كقتال البغاة فلا يتبع مدبرهم  
 ولا يثنى جريحهم ووجه الاشعار ان تعليق الحكم بمشتق يؤذن بعالية ما أخذ الاشارة

وتعبري بالمكتوبة أولى من  
 تعبيرة بالفرائض وفرضها  
 كفاية يكون (بحيث يظهر  
 شعارها بعمل اقامتها) ففي  
 القرية الصغيرة يكفي اقامتها  
 في محل وفي الكبيرة والبلد  
 تمام في محال يظهر بها  
 الشعار ولو لم يظهر بها الشعار  
 في البيوت ولم يظهر بها الشعار  
 لم يسقط الفرض وقولي بعمل  
 اقامتها اعم من قوله في القرية  
 (فان امتنعوا) كلهم من اقامتها

فيغيدان القتال لامتناعهم اه (قوله على ما ذكر) أي بحيث يظهر الشعار  
 المذكور بان امتنعوا أصلاً أو أقاموها إلا بعمل الإقامة أو جعلها ولم يظهر بها الشعار  
 اه عزيزي (قوله أو نائبه) أي لا الأحاد اه قوت اه سم (قوله وهي لغيرهم) سنة  
 من المعلوم ان المراد بالغير هو النساء والخنثى والارقاء والمسافرون والعراة بشرطه  
 كما في شرح م ر قال سم اعتمد م ر ان العبد لا يحتاج الى اذن السيد في الجماعة  
 اذا كان زمنها على العادة وان زاد على زمن الانفراد وقال القاضى ان زاد زمنها على  
 زمن الانفراد احتساج والا فلا اه (قوله والا) أي بان كانوا بصراء في ضوء (قوله  
 وان قلت) هذه الغاية للرد على من يقول مدار الافضلية على الكثرة كما يعلم من شرح  
 م ر (قوله ولوصيا) أي غير امر دجيل لان الامر د كالأتى على ما يأتي ويوجه بان  
 الاقتتان بالامر د اغلب منه بالمرأة لخصالطة الامر د للرجال اه ع ش (قوله أفضل منها  
 في غيره كالبيت) أي وان كثرت خلافاً لما في العباب قال س ل ولا ينزع بالقاعدة  
 المشهورة وهو ان الفضيلة المتعلقة بذات العبادة وهي هنا كثرة الجماعة أولى من  
 الفضيلة المتعلقة بمكانها لان محلها ما لم تشاركها الاخرى في ذلك وهنا أصل الجماعة  
 وجد في الموضعين وامتازت هذه بالمسجد اه ويبحث الاسنوى كالأدعى ان صلاته  
 في المسجد لو كانت تفوت الجماعة لاهل بيته كزوجته كانت صلاته ببيته أفضل من  
 صلاته بالمسجد وظاهره وان كثرت جمع المسجد وقل جمع البيت لان حصولها لهم بسببه  
 وبعاداهل فضيلتها في المسجد وزاد عليه فهو كمساعدة المجرور من الصف كما في شرح  
 م ر (قوله أفضل صلاة المرة) مبتدأ وقوله في بيته خبره أي الأفضل منها كائن في بيته  
 وهذا عام فيما اذا كانت فرادى أو جماعة فقيه المدعى وزيادة وكذا يقال في قوله  
 الآتي لا تمنعوا نساءكم الحديث كما قرره شيخنا وقال شيخنا ح ف أي أفضل جماعة  
 صلاة المرة الخ فيكون مطابقاً للمدعى (قوله الا المكتوبة) أي والانفلات شرع فيه  
 الجماعة اه ح ل (قوله فهي في المسجد) أي فرادى وجماعة أفضل لانه مشتمل  
 على الشرف والطهارة واطهار الشعار وكثرة الجماعة اه شرح م ر وفي هذا الحديث  
 ما يقتضي ان الانفراد في المكتوبة بالمسجد أفضل من الجماعة فيها في غيره وهو وجيه  
 ولم يوافق عليه شيخنا تبعاً لشيخنا م ر اه ق ل (قوله وبيوتهم خير لمن) فان قلت  
 اذا كانت خير لمن فساوجه النهى عن منعهم المستلزم لذلك الخير قلت أما النهى فهو  
 للتنزيه ثم الوجه جله على زمنه صلى الله عليه وسلم أو على غير المشتبهات اذا كن  
 مبتذلات والمعنى انهن وان أريد بهن ذلك ونهى عن منعهم لان في المسجد لمن خيراً  
 فيوتهم مع ذلك خير لمن أي أشد خيراً لانها أبعد عن التهمة التي قد تحصل عند

على ما ذكر (قوتوا) أي قاتلهم  
 الامام أو نائبه عليها كسائر  
 فروض الكفایات (وهي)  
 أي الجماعة (لغيرهم) أي لغير  
 المذكورين (سنة) لكنها  
 اتماقتن عند السنوى للعراة  
 بشرط كونهم عبا أو في ظلمة  
 والافهى والانفراد في حقهم  
 سواء (و) لجماعة وان قلت  
 (بمسجد ذكر) ولو صلياً (أفضل)  
 منها في غيره كالبيت ولغير  
 الذكر من أنثى وخنثى  
 في البيت أفضل منها في المسجد  
 قال صلى الله عليه وسلم فيما  
 رواه الشيخان أفضل صلاة  
 المرأة في بيته الا المكتوبة أي  
 فهي في المسجد أفضل وقال  
 لا تمتعوا نساءكم المساجد  
 وبيوتهم خير لمن رواه أبو داود  
 وصححه الحاكم على شرط  
 الشيخين وقيس بالنساء الخنثى  
 بأن يؤتمهم في ذكر فتعبري  
 بذكر أولى من تعبيره  
 بغير المرأة

الخروج اه حجر (قوله وامامة الرجل الخ) انظر هل ولو صيبا أو المراد بالغ خروجا  
 من خلاف من منع الاقتداء بالصبي حرر شوبري (قوله ويكره حضوره من المسجد) أي  
 محل الجماعة ولمع غير الرجال فذكر المسجد والرجال الغالب ويحرم الحضور لذات  
 الحليل بغير اذنه ويحرم عليه الاذن له مع خوف الفتنة بها او لها ويسن الحضور للجماعة  
 على المعتمد كالعيد وحيث تكون الجماعة في المسجد لمن أفضل من الانفراد في البيت  
 اه برماوى وق ل وعبارة شرح م ر ويكره لها أى للمرأة حضور جماعة المساجد  
 ان كانت مشتهاة ولو في ثياب بذلة أو غير مشتهاة وبها شىء من الزينة أو الريح الطيب  
 والامام أو نائبه منعهم حيث شذ كماله منع من تناول ذاريج كربة من دخول المسجد  
 ويحرم عليهم بغير اذن ولي أو حليل أو سيد أو عا في أمة متزوجة ومع خشية فتنة منها  
 أو عليها اه (قوله وكذا ما كثر جمعه) بان كان الجمع باحد المسجدين أكثر من الآخر  
 والا فقد تقدم ان ما قل جمعه من المساجد أفضل مما كثر جمعه من غير المساجد خلافا  
 للعباب فقوله من مساجد أو غيرها أى المسجد مع المسجد وغير المسجد مع غير المسجد  
 وأما المسجد مع غيره فقد تقدم في قوله والجماعة وان قلت بمسجد الخ اه ح ل (فرع)  
 الامام أكثر ثوابا من المأموم وحيث شذ لم يعارض كونه اماما لجمع قليل وكونه مأموما  
 مع جمع كثير فهل الفضل سواء ويحجب الكثرة فضل الامامة أى فيصلى اماما أو ترجع  
 الكثرة أى فيصلى مأموما يحجر اه كآبه شوبري قال ع ش على م ر الاقرب  
 الاول لما في الامامة من تحصيل الجماعة له ولغيره بخلاف المأموم فان الجماعة حاصلة  
 بغيره فالمنفعة في قدوته عائدة عليه وحده (قوله ازكى) أى أكثر ثوابا أى فان كان  
 لوصلى وحده خضع في جميع صلاته دون ما اذا صلى مع غيره خلافا لجمع اه ح ل  
 لان الجماعة فرض كفاية والخشوع سنة (قوله فهو احب) خبر ما كان ودخلت  
 البقاء في خبرها تضمنها معنى الشرط اه شوبري (قوله بل قال المتولى) هو المعتمد  
 واقفى م ر بأن الانفراد في المسجد الحرام أفضل من الجماعة في مسجد المدينة  
 وان الانفراد في مسجد المدينة أفضل من الجماعة في الاقصى ويحمل قولهم فضيلة  
 الذات مقدمة على فضيلة المكان على ما اذا لم تكن فضيلة المكان مضاعفة وتوقف زى  
 كسم في الشافى قال شيخناولى بهما السوة لان الصلاة في مسجد المدينة بصلاطين  
 في المسجد الاقصى والجماعة بسبع وعشرين برماوى (قوله الا لتو بدعة امامه)  
 أى التي لا يكرهها كالمجسمة على المعتمد فان كفر بها كمكر البعث والحشر للاجسام  
 ر علم الله تعالى بالجزئيات فواضح عدم صحة الاقتداء به وقوله كفسقه أى المتحقق  
 او المتهم به ح ف وقوله الا لتو بدعة الخ اللام بمعنى مع أى ما كثر جمعه أفضل

وامامة الرجل ثم الخشى  
 لافساء أفضل من امامة المرأة  
 لمن ويكره حضوره من المسجد  
 في جماعة الرجال ان كن  
 مشتهيات خوف الفتنة  
 (وكذا ما كثر جمعه) من  
 مساجد أو غيرها أفضل  
 للمصلى وان بعد ما قل جمعه  
 قال صلى الله عليه وسلم صلاة  
 الرجل مع الرجل أزكى من  
 صلاته وحده وصلاته مع  
 الرجلين أزكى من صلاته  
 مع الرجل وما كان أكثر فهو  
 أحب الى الله رواه ابن حبان  
 وغيره وهو نعم الجماعة  
 في المساجد الثلاثة أفضل منها  
 في غيرها وان قلت بل قال  
 المتولى ان الانفراد فيه أفضل  
 من الجماعة في غيرها (الا  
 لتو بدعة امامه)



في كل حال الامع بدعة امامه فالاستثناء من محذوف اه ح ل مع زيادة  
( قوله واعتقاده الخ ) أي كتحفي او غيره وان أتى بها القصد بهما الذليلة وهو  
مبطل عندنا ولهذا منع من الاقتداء به مطلقا بعض اصحابنا وتجوز الاكثر له مراعاة  
مصلحة الجماعة واكتفاء بوجود صورتها والالام يصح اقتداء بمخالفة وتعطلت الجماعات  
ولو تعذرت الجماعة الاخلاف من يكره الاقتداء به لم تنف الكرامة كما شمله كلامهم  
ولا نظرا لادامة تعطيلها للسقوط فرضها حينئذ ومقتضى قول الاصحاب ان الاقتداء  
بامام الجمع القليل افضل من الاقتداء بامام الجمع الكثير اذ كان مخالفا فيما يبطل  
الصلاة حصول فضيلة الجماعة خلف هؤلاء وانها افضل من انفراد وقال السبكي  
ان كلامهم يشعر به وجرم به الدميري وقال المكي ل ابن أبي شريف اهله الاقرب وهو  
المعتمد به أفتى الوالد رحمه الله تعالى وما قاله أبو اسحاق المروزي من عدم حصولها  
وجهه ضعيف اه شرح م ر وقوله خلف هؤلاء أي المعتزلي والرفضى والقدرى  
والغاسق والمتمم بذلنا وكل من يكره الاقتداء به ( قوله وتطل مسجد ) أي اذا سمع  
اذانه والافلاحة بتهطله اه ح ل قال عميرة لو كان بجواره مسجدان واستويا  
في الجماعة راعى القرب وبعت الاسنوى العكس لكثرة الخطا والتساوى للتعارض  
وهو ان القرب حق الجوار والبعيد فيه أجر بكثرة الخطا ( نزع ) اذا كان عليه  
الامامة في مسجد فلم يحضر أحد يصلي معه وجبت عليه الصلاة فيه وحده لان عليه  
شئين في هذا المسجد الصلاة والامامة فاذا فات أحدهما لم يسقط الآخر بخلاف من  
عليه التدريس لان المقصود منه التعليم ولا يتصور بدون تعلم بخلاف الامام فعليه  
امر ان نقله سمع عن م ر اه شورى ويستحق المعلوم لانه بذل ما في وسعه اه ح ف  
والخطيب كالمدرس ومثله الطلبة اذ لم يحضر الشيخ لانه لا تعلم بدون معلم اه ع ش  
على م ر ( قوله في الاولى ) هي قوله الا نصوص بدت امامه الخ والثانية هي قوله  
او تعطل الخ ( قوله واطلاق للمسجد ) أي في قوله او تسطل مسجد لغيبته أي فتي كان  
يلزم على الذهاب لكثير الجمع تعطيل قليل الجمع صلى فيه سواء كان قريبا منه أو بعيدا  
كما قررر شيخنا ( قوله تعليمهم السابق ) أي في قوله وتكثر الجماعة في المساجد اه  
شورى ( قوله مدعو منه أيضا ) لان الغرض انه سمع اذانه وقوله بكثرة الخطا بكسر  
الحاء وضمة هاء جمع خطوة بالفتح والضم أيضا ( قوله وتدر ك فضيلة تحرم الخ ) وهي غير  
فضيلة الجماعة فهي فضيلة أخرى زائدة ويقدم الصف الاول على فضيلة التحريم وعلى  
ادراك غير الركعة الاخيرة كافي ق ل ( قوله عقب تحرم ) امامه هذا على المعتمد

كفسقه واعتقاده عدم وجوب  
بعض الواجبات كتحفي ( أو  
تطل مسجد ) قريب أو بعيد  
عن الجماعة فيه ( لغيبته )  
عنه لكونه امامه أو يحضر  
الناس بحضوره فقليل الجمع  
افضل من كثيره في ذلك لا يؤمن  
النقص في الاولى وتكثر  
الجماعة في المساجد في الثانية  
بل الانفراد في الاولى افضل  
كما قاله الرويانى ونحو من زيادتي  
واطلاق للمسجد أولى من تقييد  
الاصل كغيره بالقرب اذ  
البعيد مثله فيما يظهر كما يدل به  
تعليمهم السابق لا يقال ليس  
مثله لان القرب حق الجوار  
ولكونه مدعو منه لانا نقول  
معارض بأن البعيد مدعو منه  
أيضا وبكثرة الاجرفيه بكثرة  
الخطا الدال عليها الاخبار تكبر  
مسلم أعظم الناس في الصلاة  
أجرا أبدهم اليها عشى  
( وتدر ك فضيلة تحرم ) مع  
الامام ( بحضوره ) أي بحضور  
المأموم التحريم وهو من زيادتي  
( واشتغاله به عقب تحرم  
امامه ) بخلاف الغائب عنه

وقبل بأدراك بعض القيام لانه محل التحريم وقيل بأدراك الركوع الاول لان حكمه حكم  
قيامه ومحل ما ذكر من التولين فيمن لم يحضر احرام الامام والابان حضوره وأخبراته  
عليهما ايضا وان ادرك الركعة كما حكمه في زيادة الروضة عن البسيط وأقره اه شرح  
م ر (قوله وسوسة خفيفة) وهي التي لا يؤدي الاشتغال بها الا فوات ركنتين فعليين  
أخذ من كلام م ر اه ع ش وقال في حاشيته على م ر ولعله غير مراد بل المراد بها  
مالا يطول بها زمان عرفا حتى لو أدى الى فوات القيام أو معظمه فانت فضيلة التحريم  
اه بالحرف واعتمده شيخنا ح ف وبعبارة شرح م ر أي بحيث لا يكون زمنها  
يسع ركنتين فعليين ولو طويلا وقصيرا من الوسط المعتدل والا كانت ظاهرة كما يعلم  
ذلك من الكلام على التخلّف عن الامام ولو خاف فوات هذه الفضيلة لم يسرع  
في المشي لم يسرع بل يمشي بسكينة بخلاف ما لو خاف فوات الوقت لو لم يسرع تاه يسرع  
وجوبا كما لو خشي فوت الجمعة انتهت وقوله بل يمشي بسكينة أي ومن فضل الله  
تعالى حيث قصد له تشار الشارع بالتأني ان يشيه على ذلك قدر فضيلة التحريم وأفوقها  
كما في ع ش عليه (قوله وتذكر فضيلة جماعة) أي فيذكر العدد كله الخمس  
والعشرين أو السبع والعشرين ولو اقتدى في التشهد الأخير بقوله لكن دون فضيلة  
من أدركه أي كيف لا كما اه أفاده شيخنا (قوله ما لم يسلم) أي يشرع في التسليمة  
الاولى والا فلا تنعقد صلاته جماعة ولا فرادى عند شيخنا زي تبعا لشيخنا م ر وان كان  
شرحه لا يفيد وعند خ ط تنعقد صلاته فرادى لانه بالشروع في السلام اختلت  
القدوة ولا يلزم من بطلان القدوة بطلان أصل الصلاة وهذا هو المعتمد وعند حجر تنعقد  
جماعة اه ق ل بزيادة وهذا اعني قوله وجماعة ما لم يسلم أي على الصحيح بمقابله  
انها لا تذكر الا بأدراك الركعة كما في شرح م ر (قوله وان لم يقعد معه) ويحرم عليه  
العود لانه كان للثابعة وقد فانت بسلام الامام فاذا كان عامدا عالما بطلت صلاته  
وان كان ناسيا أو جاهلا لم تبطل ويجب عليه القيام فورا اذا علم ويسجد السهو في آخر  
صلاته لانه فعل ما يبطل عمده اه ع ش على م ر (قوله بان سلم) عقب تحريمه  
فان لم يصلم قعد المأموم وان لم يقعد عامدا عالما بان استمر قائما الى ان سلم بطلت صلاته  
لمافيه من المخالفة الفاحشة نعم يظهر انه يغتفرنا التخلّف بقدر جلسة الاستراحة  
أخذ اعمالوسلم امامه في غير محل تشهد وما لو جلس بعد الهوى ولو احرص معتقدا ادراك  
الامام فتبين سبق الامام له بالسلام ثم عاد الامام عن قرب لتوسهه والظاهر انعقاد  
القدوة اه برلسي وشویری وقوله بقدر جلسة الاستراحة المعتمد ان المغتفر قد  
الطوافينة فقط (قوله لا درا كه ركنامه) فيه انه ادرك ركنتين وهما الية والتسكيرة

وكذا المتراخي عنه ان لم تعرض  
له وسوسة خفيفة (و) تذكر  
فضيلة (جماعة ما لم يسلم) أي  
بالامام التسليمة الاولى وان  
لم يقعد معه بان سلم عقب تحريمه  
لا درا كه ركنامه

الا ان براد بالركن المجنس أو ان النية لما كانت مقارنة للتكبير عدهما ركنا ا ط ف  
(قوله لكن دون فضيلة من ادركها من اولها) ولهذا الورجى جماعة يدركها من اولها ندب  
انتظارها ما لم يخف خروج وقت فضيلة أو اختيار (قوله ان فارقها بعذر) ظاهره  
ولو جالا ولم يدرك معه ركبا ا ه ح ل (قوله وسن تخفيف امام) بأن يفعل الاباض  
ويترك شيئا من الهيئات ا ه ح ف (قوله على الاقل) كتسبيحة واحدة (قوله  
ولا يستوفى الاكمل) بل يأتي بادن السكال ا ه م ر ح م ر ومنه الدعاء في الجلوس  
بين السجدين فيأتي به الامام ولولغير المحصورين لقلته كما في ع ش عليه نعم ان تنزل  
وهل أتى في صبح يوم الجمعة ندب له ان يستوفيهما مطلقا ا ه برماوى وقوله م ر  
مادنى السكال أى من الهيئات كشالات تسبيحات أما الاباض فلا ينقص منها شيئا  
كما قاله ع ش فقوله مع فعل اباض وهيئات أى بعض الهيئات وهو ادى السكال  
(قوله المستحب للمنفرد) أى من طوال المفصل وواسطه وقصاره واذكار الركوع  
والسجود ا ه محلى شوبرى (قوله فليخفف) أعذبا (قوله والسقيم يجوز) انه من  
عطف احد المتساويين على الآخر ويحتمل ان المراد بالسقيم من به مرض عرفا  
وباضعيف من به ضعف بنية كخافة ونحوها وليس فيه مرض من الامراض المتعارفة  
ا ه ع ش (قوله وكره له تطويل) هذا مقيده بقوله الا تى ولو احس بداخل وحيث كره  
له ذلك كرهت الصلاة خلفه ولو كان اماما راقبا للصلاة خلف المستعمل بالجامع  
الازهر حيث أتى بادن السكال أفضل من الامام الراتب ان طول ح ل و ع ش  
وعبارة البرماوى قوله وكره تطويل أى ولوليلحقه آخرون لم يحس بهم هذا مراده فلا يكون  
مكررا مع قوله الا تى والا كره لان ذلك مفروض فيما لو احس بداخل ومن ثم جرى  
الخلاف فيه دون ما هنا ا ه (قوله وان قصد لحوق غيره) أى ولم يحس به اما اذا احس  
به فسيأتى (قوله لا ان رضوا) أى لفظا كما جرى عليه جراسكن بحث شيخنا فى شرحه  
الا كتفاء بالسكوت مع علمه بالرضى فانظره ولم ينبه على اولية عبارته هنا شوبرى  
وقوله لكن بحث شيخنا الخ اعتمده شيخنا ح ف (قوله محصورين) أى ولم يتعلق به  
حق لازم اخذا مما بعده ثم لورضوا الا واحدا او اثنين فانفى ابن الصلاح بأنه ان قل  
حضوره خفف وان كثر حضوره طول قال فى المجموع وهو حسن متعين ومخالفا  
السبكي ا ه زى قال ق ل والمراد بالمحصورين ان لا يصلى وراء غيرهم ولو غير  
محصورين بالعدد (قوله كما نبه عليه الا ذرى) (فائدة) حيث قالوا كما نبه عليه  
الا ذرى مثلاً فالمراد به انه معلوم من كلام بعض الاصحاب وانما لا ذرى التنبيه عليه  
وحيث قالوا كما ذكره الا ذرى مثلاً فالمراد ان ذلك من عند نفسه كذا أفاده شيخنا

لكن دون فضيلة من أدركها  
من أولها ومقتضى ذلك ادراك  
فضيلتها وان فارقها وهو كذلك  
ان فارقها بعذر (وسن تخفيف  
امام) الصلاة بأن لا يقتصر  
على الاقل ولا يستوفى الاكمل  
المستحب للمنفرد والتصریح  
يسن ذلك من زيادنى (مع  
فعل اباض وهيئات) أى  
السنن غير الاباض وذلك  
نحو الشيعين اذا صلى أحدكم  
بالناس فليخفف فان فهم  
الضعيف والسقيم وذو الحاجة  
(وكره) له (تطويل)  
وان قصد لحوق غيره لتضرر  
المفدين به ولتحالفته الخبر  
السابق (لا ان رضوا) بتطويله  
حالة كونهم (محصورين)  
فلا يكره التطويل بل يسن  
كما فى المجموع عن جماعة فهم  
لو كانوا أرقاء أو أجراء أى اجارة  
عين على عمل ناجز وأذن لهم  
السادة والمستأجرون فى حضور  
الجماعة لم يمتنع برضاهم  
بالتطويل بغير اذن فيه من  
أرباب الحقوق كما نبه عليه  
الا ذرى

زى عن مشايخه اه شوبرى (قوله ولو احس الامام الخ) هذه هي الامة المشهورة  
 وفي لغة غربية بلاه زوال الغتان فيما اذا كان احس بمعنى ادرك فلا يرد قوله تعالى  
 ولقد صدقكم الله وعده اذ قصصونهم باذم الآية فانه ليس بهذا المعنى وهذا استثناء  
 من قوله وكره تطويل أى الا في هذه الصورة فلا يشترط فيه سائر ما هم كما قرره شيخنا  
 فكان المناسب ان يقول ولا ان احس الخ لانه مستثنى ايضا من قوله وكره تطويل  
 لكن لما كان له قيود جملة مستأنفا وانما قيد الشارح بالامام لانه محل الخلاف  
 واما المنفرد فلا يكره التطويل في حقه مطلقا بل ينظره ولومع التطويل لا انتفاء المشقة  
 على المأمومين الممل بها لكرهه التطويل كما في ع ش (قوله في ركوع او تشهد الخ)  
 حاصله ان شروط سن الانتظار تسعة خمسة في المتن وان يظن ان يقتدى بذلك  
 الداخل وهذا يؤخذ من قول الشارح يقتدى به وان لا يكون الداخل يعتاد البطء أو  
 تأخير القوم وان لا يخشى خروج الوقت بالانتظار وان لا يكون الداخل لا يعتد  
 ادراك الركعة او فضيلة الجماعة بأدراك ما ذكره هذه الثلاثة تؤخذ من قول الشارح  
 واستثنى الخ ويزاد عاشر وهو ان يظن ان ياتي بالاحرام على الوجه المطلوب من  
 القيام (قوله غير ثان) أى اذا كان المأموم يصلى الكسوف بركوعين والاسن انتظاره  
 كذا قرره شيخنا وعبارة الشوبرى قوله غير ثان من صلاة الكسوف ان يريد صلاة  
 الكسوف أيضا اما غير فيسن انتظاره في الركوع الثاني من الثانية لانه يحصل به ركعة  
 (قوله بداخل) أى متلبس بالدخول وشارع فيه بالفعل وقوله يصل الصلاة أى  
 وان اتسع جدا أى اذا كان مسجد او بناء وان كان فضاء فبأن يقرب من الصف الأخير  
 عرفا ان تعددت الصفوف اه ح ل (قوله سن انتظاره) أى وان كان المأمومون غير  
 محصورين او محصورين لم يرضوا بالتطويل على الوجه اه شوبرى (قوله لله) بأن  
 لا يكون له غرض في الانتظار الا ادراك الركعة والفضيلة اه ح ف (قوله اعانة  
 على ادراك الركعة) أى فضلها كما سيذكره وان كانت صلاته غير مغنية عن الفضاء  
 وانظر ما صورته الانتظار لله مع التمييز لانه متى ميز لم يكن الانتظار لله وذكر في الروضة  
 ان الانتظار لغير الله هو التمييز لم يصر اه ح ل ويمكن ان يكون أصل الانتظار  
 لله لكنه انتقل زيد امثلا لخصاله الحميدة ولم ينتظر عرا لفقد تلك الخصال فيه فالانتظار  
 لله وحده مع التمييز لا ترى انه اذا كان يتصدق لله ويعطى زيد الكربة فقيرا لم يعط  
 عرا الكربة غنيا فقد وجد هنا التمييز مع كون التصديق لله كذا حققه شيخنا (قوله ان لم  
 يبالغ في انتظاره) فلما انتظر واحدا بلا مبالغة فجاء آخر وانتظره كذلك أى بلا مبالغة  
 وكان مجموع الانتظارين فيه مبالغة فانه يكره بلا شك اه من شرح م ر وسواء

(ولو احس) الامام (في ركوع)  
 غير ثان من صلات الكسوف  
 (أو) في (تشهد آخر بداخل)  
 محل الصلاة يقتدى به (سن)  
 انتظاره لله تعالى اعانة على  
 ادراك الركعة في المسألة  
 الاولى والجماعة في الثانية  
 (ان لم يبالغ) في الانتظار (ولم)  
 يميز بين الداخلين بالانتظار  
 بعضهم بالازمة



ا كان دخول لا آخر في الركوع الذي اتى نظريه الاول وفي ركوع آخر اه حرجا  
بالمعنى وقياسه ان الاخر اذا دخل في التشهد كان حكمه كذلك اه ع ش عليه  
(قوله اودين بكسر الدال) وقضها ع ش (قوله وتأخير التصوم) الواو فيه بمعنى او  
اه ع ش (قوله وما اذا خشى خروج الوقت) فيه نظرا لجواز المذبل نديه حيث شرع  
فيها وقد بقي من الوقت ما يسهل ان حمل كلامه على الانتظار في الجمعة اتجه فانه  
يحرم الانتظار فيها ان اتى الى اخراجها عن الوقت لتصريحهم بمهرمة مدها قاله  
في الايعاب وجعل حجر كشيخنا غير الجمعة كالجمعة اذا كان شرع فيها في وقت لا يسهلها  
وفيه نظر لان الفرض ان خشية خروج الوقت بسبب الانتظار فالوقت يبع بدونه  
تأمل الا أن يقال خشى خروج الوقت عما كان يمكنه ايقاعه فيما ادركه فيه  
او خروج الوقت الادائي وكتب ايضا قوله وما اذا خشى خروج الوقت أى وكان  
قد دخل فيها في وقت لا يسهلها والاسن له الانتظار في هذه الحالة كذا قيد به حجر  
اه شوبرى وعبارة م ر أو خشى فوت الوقت بانتظاره حرم في الجمعة وفي غيرها  
حيث امتنع المذبان شرع فيها ولم يبق من وقتها ما يسع جميعها اه (قوله وما اذا كان  
الداخل لا يمتدح) أى أو كان لو انتظره في الركوع لآحرم من الركوع كما يفعله  
كثير من الجهلة اه ح ل (قوله ادراك الركعة) كالخشي وقوله أو فضيلة الجماعة  
كالمالكى اه اط ف (قوله بادراك ما ذكر) أى ادراك الركوع في الركعة  
وادراك التشهد في الفضيلة كما قرر شيخنا (قوله أو فيها ما وحس) بخارج أى يريد  
الدخول والافتداء به لعدم ثبوت حق له الى الآن وبه يندفع ما استنشد كل به بأن العلة  
ان كانت التطويل انتقض بخارج قريب مع صغر المسجد وداخل بعيد مع سعة اه  
شرح م ر (قوله واستمالة) أى طلب امالة قلوبهم اليه وقوله يحرم ضعيف (قوله  
ان كان للتودد) أى لا لغرض ديني والا كره ولا يخفى ان الانتظار غير التطويل  
فلاننا في سنن التطويل برضى المحصورين كما علم مما سبق فلا انتظار مطلوب  
مطلقا أى رضى المحصورون اولا ان لم يطله للحد المذكور ح ل (قوله لعدم فائدة  
الانتظار في الاولى) نعم ان حصلت فائدة كأن علم انه ان ركع قبل احرام المسبوق  
احرم هاو ياسن انتظاره فاقسم على المنهج أى وان حصل بذلك تطويل الثانية  
مثلا على ما قبلها ع ش على م ر وقد يسن الانتظار في غير الركوع والتشهد  
كافي الموافق المتخلف لاتمام الفاتحة فينتظره في السجدة الاخيرة لفوات ركعته  
بقيامه منها قبل ركوعه كما سيأتى اه شرح م ر (قوله وضرر الحاضرين في الباقي)  
وهو أربع صور ويحمر وجهه فان الانتظار لغير الله والله بالنسبة للحاضرين على

أودين أو صداقة أو نحوها  
دون بعض بل يسوى بينهم  
في الانتظار لله تعالى واستثنى  
من سن الانتظار ما اذا كان  
الداخل يعتاد البطء وتأخير  
التحريم الى الركوع وما اذا  
خشى خروج الوقت بالانتظار  
وما اذا كان الداخل لا يعتقد  
ادراك الركعة أو فضيلة  
الجماعة بادراك ما ذكر (والا)  
أى وان كان الانتظار في غير  
الركوع والتشهد الاخر وفيها  
وأحس بخارج عن محل  
الصلاة أو لم يكن انتظاره لله  
كالودد اليهم واستمالة قلوبهم  
أو بالغ في الانتظار أو يميز بين  
الداخلين (كره) بل قال  
الفوراني انه يحرم ان كان  
للتودد لعدم فائدة الانتظار  
في الاولى وتقصير المتأخر وضرر  
الحاضر في الباقي وقول الله  
مع التصريح بالكراهة من  
زيادتي وبها صرح صاحب  
الروض اخذ من قول الروضة

حد سواء فكيف يتضررون فيما اذا كان غير الله دون ما اذا كان الله مع انهم لا يعرفون  
قصده فتأمل ثم رأيت لبعضهم ما نصه وذلك لان الامام يطول عليهم الصلاة من غير  
ثواب يعود عليهم فيتضررون أى في الواقع بخلافه عند وجود الشروط فيه وذهب  
الشوا ب من فعل الامام ما يسن في حقه فيبارك في صلاتهم واجاب بعضهم بانهم  
يتضررون لو اطاعوا على قصده (قوله ويكره في غيرها) أى الركوع والتشهد وليس  
فيه كراهة انتظاره في الركوع والتشهد الاخير عند انتفاء الشروط المذكورة الا ان براد  
في غيرها بالشروط المذكورة فانه يصدق بذلك حيثنذاه ح ل أى فيصدق بما  
اذا كان في غيرها أو فيها بدون الشروط (قوله المأخوذ) صفة لقول الروضة وجعله  
صفة للتصريح بعيد (قوله ذكرها فيها) أى ذكر النووي الطريقة في الروضة  
والطريقة حكاية اقوال الاصحاب بقوله قبل أى قبل قوله قلت الخ وقوله وبدأها  
في المجموع أى قدمها على الطريقة الثانية (قوله وهي ان في الانتظار قولين) أى عند  
وجود الشروط وقوله وقبل يكره أى عند وجود الشروط فنقد انتفاها بكره بالاولى  
اه ح ل وهذا محل أخذ الكراهة فأخذ المصنف الكراهة من هذه الطريقة وأخذ  
الاستحباب من الطريقة الاولى التي هي للنووي فيكون كلامه ملفقا من الطريقتين  
كما قاله عن وقد يقال لا تليق في المتن بل الاستحباب مأخوذ من الطريقة الاولى أيضا  
ورد بأن الطريقة الاولى التي نقلها الشارح عن الروضة ملفقة أيضا من طريقتين وهما  
الاستحباب وعدمه عند توفر الشروط والكراهة وعدمه عند توفرها أيضا  
فلا استحباب مأخوذ من الاولى والكراهة مأخوذة من الثانية وانما كانت ملفقة  
لان مقابلة الاستحباب خلاف الاولى لا الكراهة فلا يقابلها قال عن وحاصل ما تحرر  
في الدرس ان في الانتظار عند توفر الشروط قولين اختلف الشيخان في محلها فقال  
الرافعي هما في الكراهة وعدمها وقال النووي هما في الاستحباب وعدمه أما عند  
تخلف الشروط فيكره جزما على طريقة الرافعي ويباح على طريقة النووي فالطريقة  
التي أخذ منها المنهج وهي طريقة الروضة على هذا ملفقة من طريقتين اه وذكر  
بعضهم ايضا قبل ذلك ان في الانتظار أربعة طرق عند وجود الشروط طريقة فائلة  
بالاستحباب وعدمه وطريقة فائلة بالكراهة وعدمها وطريقة فائلة بالاباحة  
وعدمها وطريقة فائلة بالبطلان وعدمها فالطريقة القائلة بالاستحباب عند وجود  
الشروط يكون الانتظار عند عدمها خلاف الاولى أو مباحا والطريقة القائلة بالاباحة  
عند وجود الشروط يكون الانتظار عند عدمها مكروها والطريقة القائلة بالكراهة  
عند وجود الشروط يكون عند عدمها مكروها بالاولى أو حراما والطريقة القائلة

قلت المذهب انه يستحب  
انتظاره في الركوع والتشهد  
الاخير بالشروط المذكورة  
ويكره في غيرها المأخوذ من  
طريقة ذكرها فيها قبل وبدأها  
في المجموع وهي ان في الانتظار  
قولين احدهما عند الاثر  
انه يستحب

بالبطالان عند وجود الشروط يكون عند عدمها مباحا بالاولى ويلزمه الحرمة وهذا  
 حاصل كلام مروجش والاخيرة غريبة جدا ( قوله لامن الطريقة ) معطوف على  
 قوله من طريقة ذكرها الخ وقوله المثبتة للخلاف أي عند وجود الشروط أي فلا يكره  
 عند وجودها ثم قيل يستحب وقيل لا يستحب بل هو مباح ( قوله فلا يقال ) تفريع  
 على النفي اعني قوله لامن الطريقة أي ولو اخذ منها القيل ذلك وفيه نظر لان الاباحة  
 لا ترتب على ذلك لانه لا يلزم من الاستحباب عند وجود الشروط الاباحة عند عدمها  
 لجواز أن يكون خلاف الاولى الا أن يجاب بأنه اقتصر على الاباحة للرد على المحلى  
 القائل بها قائل ( قوله وعنده ) هو الاباحة كما ذكره المحلى ( قوله كان الانتظار  
 مباحا ) أي بل هو مكروه قوله كما فهمه بعضهم هو شيخه المحلى في شرح الاصل ( قوله  
 لو وزع على جميع الصلاة ) أي على القيام والركوع والاعتدال والسجود الى آخر  
 الاركان ( قوله لظهر أثره فيه ) كان بعد القيام طويلا في عرف الناس والركوع طويلا  
 في عرفهم ( قوله وسن اعادتها ) أي بشروط كون الاعادة مرة واحدة والركعة  
 في الوقت وكونها جماعة من اولها الى آخرها بأن يدرك ركوع الاولى وان تباطأ  
 قصد اذا الجماعة فيها كالتهاجرة للصلاة فينبو بها الامام المعيد مع التعزم وينوي  
 المأموم عقبه فان تراخى عنه بطلت صلاة الامام وكذلك المأموم المعيد ينبو بها عند  
 تحرمة ان ادرك الامام في ركوع الاولى لانه اول صلاته ومتى تباطأ عن الامام  
 أو تراخى سلامه عن سلامه بطلت صلاته لانه يصير منفردا في بعض صلاته ونية  
 الفرضية وكون الاولى صحيحة وان لم تغن عن القضاء ما عدا فاقد الطهورين وكونها من  
 قيام وان يرى المقتدى جواز الاعادة فلو كان الامام شافعيًا معيدا والمأموم مالمسكيا أو  
 حنفيًا لم تصح صلاة الشافعي لان من خلفه لا يرى جواز الاعادة فكأن الامام منفرد  
 بخلاف ما اذا اقتدى شافعي معيدا بمسكي أو حنفي فان صلاته صحيحة لان العبرة  
 بعقيدة المأموم لا بعقيدة الامام كما قاله عس وكونها مكتوبة أو نافذة تسن فيها  
 الجماعة دائما وحصول ثواب الجماعة ولو عند التعزم فلا حرم منفردا عن الصف  
 لم تصح بخلاف ما اذا احرم في الصف ثم انفرد عنه فانها تصح وان لا تكون في شدة  
 الخوف وان تكون الجماعة مطوعة في حقه بخلاف نحو العاري في غير محل نديها فانها  
 لا تنعقد منه شرح م روان لا تكون اعادتها للخروج من الخلاف فاذا مسح الشافعي  
 بعض رأسه أو صلى في الحمام أو بعد سميلا ن الدم من بدنه فصلاته باطلة عند مالكا  
 في الاولى وعند احمد في الثانية وعند الحنفية في الثالثة فتسن الاعادة في هذه  
 الاحوال الثلاثة ببدو وضوءه على مذهب المخالف خروجاً من الخلاف ولمنفردا وهذه

وقيل يكره لامن الطريقة  
 النافية للكرهية المثبتة  
 للخلاف في الاستحباب وعنده  
 فلا يقال اذا فقدت الشروط  
 كان الانتظار مباحا كما فهمه  
 بعضهم وضابط المبالغة في ذلك  
 كما نقله الرازي عن الامام واقره  
 ان يطول تطويلا لو وزع على  
 جميع الصلاة لظهر أثره فيه  
 ( وسن اعادتها )

ليست الاعادة الشرعية المرادة ههنا كما قرر شيخنا ح ف وفي الحقيقة هذا الشرط  
الاخير اعني قوله وان لا تكون اعادتها للخروج من الخلاف شرط في الشرط الثالث  
وهو وجوب الجماعة في المعادة لاني اصل صحة المعادة قوله أي المكتوبة أي على  
الاعيان ولو مغربا على المجدد فخرج المذكورة أي التي لا تسن الجماعة فيها فلا تسن  
الاعادة فيها ولا تنعقد اذا اعيدت بخلاف ما لو نذر صلاة العيد فمضت لسن الجماعة  
فيها قبل النذر وخرج صلاة الجنائز فلا تسن اعادتها فان اعيدت انعقدت فلا مطلقا  
وقولهم في صلاة الجنائز لا يتنفل بها أي لا يؤتي بها على جهة التنفل أي ابتداء من غير  
ميت اه ح لزيادة وعبارة م ر وخرج صلاة الجنائز لانه لا يتنفل بها فان اعادها  
ولو مرات كثيرة صحت ووقت فلا مطلقا وهذه خرجت عن سنن القياس  
أي لاجل اكرام الميت فلا يقاس عليها اه وسنن القياس هو ان العبادة اذا لم تطلب  
لا تنعقد ع ش على م ر ودخل في المكتوبة صلاة الجمعة فتسن اعادتها عند  
جواز تدهسا او عند انتقاله لبلد اخرى رآهم يصلونها خلافا لمن منع ذلك وهل  
يحسب من الاربعين في الثانية اكتفاء بنية الفرضية أو لا لوقوعها له نافلة فيه  
نظروا اطلاقهم يقتضي الاول كما قاله ع ش ونقله البرماوي وفي قل على الجلال  
مثله ولو صلى الظهر معذور ثم وجد من يه لي الجمعة تسن له أن يعيدهم اه ا ط ف  
ومر (قوله ولو صليت) الغاية للرد وكذا قوله ولو واحدا (قوله تسن فيه الجماعة)  
أي دائما وأبدا فخرج الوتر فلا تسن اعادته بل لا تصح وخرج ما لا تسن فيه  
الجماعة كالرواتب وصلاة النكح اذا فعل جماعة فلا تسن اعادته وهل تنعقد فيه  
نظر وقياس ان العبادة اذا لم تطلب لا تنعقد عدم الانعقاد كما في سم على حجر (قوله  
في الوقت) بأن يدرك في وقتها ركعة فالمراد وقت الاداء كما قاله م ر ولو وقت الكراهة  
(قوله قال صلى الله عليه وسلم الخ) دل بتركه الاستفصال مع اطلاق قوله اذا صليتما  
على أنه لا فرق بين من صلى جماعة ومنفردا ولا بين اختصاص الاولى والثانية بفضل  
أولا اه شرح م ر قوله بعد صلاته الصبح أي بمسجد الخيف بني ومن فوائد الحديث  
الرد على الوجه للقائل بالاستصحاب فيما عد الصبح والعصر اه برماوي (قوله مسجد  
جماعة) أي صلاة جماعة فأطلق المحل واراد الحال فيه (قوله وسواء الخ) أخذه  
من اطلاق قوله اذا صليتما وترك استفصاله فيه اه ح ل لان ترك الاستفصال  
في وقائع الاحوال ينزل منزلة العموم في المقال (قوله استوت الجماعة) يجوز قراءته  
بألف مزمع القطع فتكون الهمزة همزة التسوية وهمزة الوصل محذوفة وباسقاطه مع  
الوصل فيكون المحذوف همزة التسوية والاصل استوت (قوله بنية فرض) ويجب

أي المكتوبة مرة ولو صليت  
جماعة قال الاستوى وكذا  
غيرها من نفل تسن فيه الجماعة  
تجاءل له تعليل الرافعي بمحصول  
الفضيلة (مع غير) ولو واحدا  
يقيد زده بقولي (في الوقت)  
قال صلى الله عليه وسلم بعد  
صلاته الصبح لرجلين لم يصليا  
معه وقال صلى الله عليه وسلم اذا  
صليتما في رحا الكناهم اقيمتا مسجد  
جماعة فصليا هاهم فانها السكا  
نافلة رواه الترمذي وغيره  
وصححه وسواء فيما اذا صليت  
الاولى جماعة استوت الجماعة  
أم زادت احداها بفضيلة  
كسكون الامام أو ريع أو الجمع  
أكثر أو المكان اشرف وقولي  
مع غير اعم من قوله مع جماعة  
وتكون اعادتها (بنية فرض)



القيام فيه ويجرم قطعه لانه ثبت لها احكام الفرض وانما طلب منه اعادتها ليحصل له ثواب الجماعة في فرضه ولا تحصل منه غير نية الفرض ولان حقيقة الاعادة لا يجاد الشيء ثانيا بصفته الاولى وكتب على التعليل الاول انظر هذا التعليل كذا قاله ح ل وفي سم قوله بنية فرض الى قوله حتى لا تكون نفلا مبتدأ قديقال وصفها بكونها ظهرا مثالا يمنع من احتمال كونها نفلا مبتدأ فلا حاجة لنية الفرضية وقد يجاب بانه اذا لم يتعرض لنية الفرضية احتمال كونها مع وصف الظهريه مثلا نفلا مطالوبا في نفسه لا باعتبار كونه اعادة لا الاول بان يكون في هذا الوقت قد طلب ظهران كل منهما بطريق الاستقلال وعدم ارتباط أحدهما بالآخر أحدهما فرض والاخر نفل اه (قوله لان المراد انه ينوي الخ) جواب عن سؤال مقدر تقديره كيف ينوي الفرض مع انها تقع نفلا فاجاب بجوابين بقوله لان المراد الخ ولجاب جبر بجواب ثالث وهو انها لما كانت على صورة الفرض وجب فيها نيته فيكون المنوي الفرض الصوري أفاده شيخنا (قوله اعادة الصلاة المفروضة) اعترض على التعليل بان المفروضة في كلام الشارح صفة للصلاة الاولى والمذعي ان نية الفرض تجب في انشائية واجيب بان التعليل يحتاج الى مقدمة أخرى بأن يقال والاعادة فعل الشيء ثانيا بصفته الاولى وصفته الاولى وجوب نية الفرضية فتكون واجبة في الثانية وقوله المفروضة أي ولو على نفسه وبه يغاير الجواب الثاني (قوله حتى لا تكون) أي لاجل ان لا تكون نفلا مبتدأ أي لم يسبق له ان تصاف بالفرضية وقوله لا اعادتها فرضا أي حال كونها فرضا أي متصفة بالفرضية حال اعادتها أي من حيث انها معادة وقوله ما هو فرض على المكلف أي من حيث هو بقطع النظر عن خصوص حالة الفاعل ولذلك قال لا الفرض عليه أي في حالة الاعادة وقوله وقد اختار الامام الخ ضعيف (قوله او انه ينوي ما هو فرض على المكلف الخ) والظاهر انه لا يجب ان يلاحظ ما ذكر في نيته بل الشرط ان لا ينوي حقيقة الفرض والابطال صلاته لتلاعبه كما قاله ح ل قال ق ل على الجلال ولوتين له فساد الاولى لم تجزئ الثانية عنها وتقع نفلا مطلقا وقول الغزالي بالاكتفاء جملة شيخ الاسلام على القول القديم بان الفرض احدهما لا بعينها وقال شيخنا بالاكتفاء ان اطاق في نية الفرضية وهو وجبه ويحمل عليه ما في المنهج والمراد بقوله حتى لا تكون نفلا مبتدأ أي نفلا لا يسمى ظهرا مثلا لو فرض وجوده اه (قوله كما في صلاة الصبي) أي فانه اذا نوى الفرضية ينوي ما هو فرض على المكلف لا الفرض عليه وهذا هو المراد من التشبيه سواء قلنا بلزومها له كما هو عند الشارح

وان وقعت نفلا لان المراد انه ينوي اعادة الصلاة المفروضة حتى لا يكون نفلا مبتدأ لا اعادتها فرضا او انه ينوي ما هو فرض على المكلف لا الفرض عليه كما في صلاة الصبي هذا وقد اختار الامام انه ينوي الظهرا والعصر مثلا

أو بعده مع جوازها كما عند م راه ع ش والمعمد انه لا يجب عليه نية  
 الفرضية كما قاله م وقال ع ن ويفرق بين صلاته وبين المعادة بانه وقع فيها  
 خلاف ولا كذلك صلاة الصبي اه بل يصح منه نية النفلية كما تقدم لع ش على م ر  
 في مبث النية حيث قال هناك وقضية قوله وقوع صلاته فسلانه لو صرح بذلك  
 بان قال نويت اولى الظهر مثلاً فلا صحة وهو ظاهر حيث لاحظ انها غير واجبة  
 عليه أو أطلق اما لو أراد النفل المطلق فلا تصح صلاته ( قوله ولا يتعرض للفرض )  
 ضعيف ( قوله والفرض الاولى ) وقيل فرض المنفرد الثانية كما قاله الاسنوي اه  
 ع ش وهذا مشكل لقوله في الحديث السابق فانها كما نافلة ويجاب بان القائل به  
 قد يريد بالنسافة في الحديث معناها اللغوي وهو الزيادة لانها زائدة على الاولى انتهى  
 شيخنا بابي واط ف وح ف وأجاب البرماوي بأن المراد بالنسافة المطاوعة فتصدق  
 بالواجب والمندوب لان النفل مطاوع وقيل الفرض كلاهما وقيل أفضلهما وقيل  
 واحدة لا بعينها فهذه خمسة أقوال ( قوله وفرضه الثانية ) فيه ان هذا ليس إعادة  
 اصطلاحية عند الفقهاء بل عند الأصوليين قال في جمع الجوامع والاعادة فعل  
 العبادة فانيا قيل لم يخل وقيل لعذر اه ومن العذر حصول الفضيلة ثانياً للمعيد وقوله  
 اذ انوى بها الفرض أى وقد نسي الاولى عند احرامه بالثانية أو تبين له مخلل الاولى  
 قبل احرامه بالثانية لحزمه بالنية حيث نذر الثانية هنا غير ما في قوله بنية فرض فليتما مل  
 شو برى لان النية هنا نية الفرض الحقيقي أى الذى هو فرض عليه والنية هناك نية  
 الفرض الصوري وهذا تعلم ان قول ح ل لا حاجة الى قوله اذ انوى بها الفرض لانها  
 لا تكون الا نية فيه نظر كما قرره شيخنا ( قوله ورخص تركها ) أى فتسقط الحرمة  
 على القول بالفرضية والكراهة على القول بالسنية ويتنفي الاثم عن توقف حصول  
 الشعار عليه وقيل بل يحصل له فضل الجماعة لكن دون فضل من فعلها أى حيث قصد  
 فعلها لولا العذر وقرر شيخنا زى اعتماده ونقل شيخنا م ر ان بعضهم جعل القول بعدم  
 حصول فضلها على من تعاطى سبب العذر كما كل البصل ووضع الخبز في التنور والقول  
 بحصول فضلها على غيره كالمطر والمرض قال وهو جوع لا بأس به اه والحاصل  
 ان من رخص له في ترك الجماعة حصلت له فضيلتها وحيث نذر يقال انما منفرد يحصل له  
 فضيلة الجماعة وحيث نذر تقبل شهادة من داوم على تركها لعذر واذا أمر الامام الناس  
 بالجماعة لا تجب على من ذكر اقيام العذر اه ح ل والرخصة بسكون الخاء ويجوز  
 ضمها لفتح التيسير والتسهيل واصطلاح الحكم الثابت على خلاف الدليل الاصلى اه  
 شرح م ر وقرر شيخنا العزيزى ان تعريف الرخصة هو الاشارة الى سهولة  
 العذر

ولا يتعرض للفرض ورجه  
 في الروضة ( والفرض الاولى )  
 للخبر السابق ولستقوط  
 الخطاب بها فان لم يسقط بها  
 فقرضه الثانية اذ انوى بها  
 الفرض ( ورخص تركها )

لعذر مع قيام السبب للحكم الاصل كما في جمع الجوامع فعدم الاثم أو اللوم هنا حكم سهل مع قيام السبب للحكم الاصل وهو عدم ظهور الشعار الذي هو سبب للحكم الاصل وهو الاثم أو اللوم اهـ وعبرة جمع الجوامع والحكم ان تغير من صعوبة الى سهولة لعذر مع قيام السبب للحكم الاصل فرخصة والافهزيمة اهـ فقول الشيخ العزيز الانتقال الخ فيه مساححة لان الرخصة من اقسام الحكم والانتقال ليس حكما بل هي الحكم المنتقل اليه السهل لعذر الخ (قوله بعذر عام أو خاص) العموم والخصوص بالنسبة للأشخاص لا للزمنة فالعام هو الذي لا يختص بواحد دون آخر كالطوار والخصاص بخلافه كالجوع اذ قد يجوع شخص ويشبع غيره اهـ عن وذ كر للعام امثلة خمسة وللخاص أحد عشر (قوله من سمع النداء الخ) لا يدل على خصوص الجماعة لانه شامل للصلاة فرادى وجماعة ففيه المدعى وزيادة ثم النداء تحصل عنده الجماعة غالباً وقوله أي كاملة صفة لاسم لا اولها مع اسمها فهو منصوب أو مرفوع وله هو الخبر (قوله الامن عذر) من تمة الحديث اهـ حل (قوله وليله الثوب) أي ولو كان ليله لبعده نزل لالشدة على الوجه ولو كان عنده ما يمنع بلله كلباد لم يفتف به كونه عذراً فيم يظهر لان المشقة مع ذلك موجودة ويحتمل خلافه اهـ شوبري (قوله وشدة ريج بليل) أي وان لم تكن باردة وان قيد في التعرير بكونها باردة والريج مؤنثة (قوله والمتجه الحاق الصبح بالليل) لان المشقة فيه اشد من المغرب اهـ حل (قوله للتأويت بالمشي فيه) أي تأويت نحو ملبوسه كما هو ظاهر لان نحو أسفل الرجل اهـ رشيدى على م ر لان كل وحل يلوث أسفل الرجل ولو خفيفاً فيكون التقييد بالشدة ضائعا وعبرة ع ش قوله للتأويت إشارة لضابط الشدة وهو الذي لا يؤمن معه التأويت سم (قوله وشدة حر) أي وان لم يكن وقت الظهر كما شمله اطلاقه تبعاً لاصله وجرى عليه في التحقيق وتقييده بوقت الظهر في الجوع والروضة واصلها جرى على الغالب ولا فرق بين ان يجذ ظلا يمشي فيه أو لا وبه فارق مسألة البراد المتقدمة خلافاً لجمع توهموا اتحادهما والمراد شدة الحر والبرد في غير البلد المفرطة في الحرارة أو البرودة اما اذا كان ذلك فيها فلا يكون عذراً الا اذا كان خارجاً عما ألفوه وعدما في المنهاج من العذر الخاص قال حجر وصوب عد الروضة وغيرها اللهم ان الصام ويحجب بان الشدة قد تختص بالمصلي باعتبار طبعه فيصع عدما من الخاص أيضاً وعبرة شرح م ر ولا تعارض بينهما فالاول محمول على ما اذا أحس بهما ضعيف الحلقة دون قوتها والثاني محمول على ما اذا أحس بهما قويها فيصع بهما ضعيفها بالاول (قوله بليل او نهار) راجع لكل من الحر والبرد اهـ حل (قوله بحضرة طعام ويشترط)

أي الجماعة (بعذر) عام  
أو خاص فلا رخصة بدونه لخبر  
ابن حبان والحاكم في صحيحهما  
من سمع النداء فلم يأت به فلا صلاة  
له أي كاملة إلا من عذروا والعذر  
(كشقة مطر) بليل أو نهار  
للا تبايع رواء الشيطان ولبيله  
الثوب (وشدة ريج بليل)  
لعظم مشقتها فيه دون التهاجر  
قال في المهمات والمتجه الحاق  
الصبح بالليل في ذلك (و) شدة  
(وحل) بفتح الحاء على المشهور  
بليل أو نهار للتأويت بالمشي  
فيه وشدة حر (و) شدة (حر)  
شدة (برد) بليل أو نهار لسنقة  
الحركة فيها (و) شدة (جوع)  
(و) شدة (عطش) بقيد زنة  
بقوله (بحضرة طعام) ما كول  
أو مشروب

ان يكون حلالا لكان حراما حرم عليه تناولها فلا يكون حضوره عذرا وعمله  
 اذا كان يترقب - لا لافل ولم يترقبه كان كالاضطراب ع ش على م وقوله او مشروب  
 اذ انا على المأطاماة لعله تعالى ومن لم يطعمه فانه منى ولانه ربوي لكونه مطعوما  
 كما ذكره في باب الربا (قوله لانهما) حيث يذهب ان الحشوع هذا التعليل لا يناسب  
 الا كراهة الصلاة حيث يسوء جماعة أو فردى فالأولى في التعليل ان يقول كما قال  
 فيما بعد لكراهة الصلاة حيث يذهب المذهب . . . الصلاة فإما علة أولى ويمكن  
 ان يقال انه اثبت المدعى بما هو واعم منه وهو سائغ تأمل - كذا اناده شيخنا  
 ع ش على م ر وما يذهب الحشوع ما لوقاقت نفسه لاجتماع بحيث يذهب حشوعه  
 لو صلى بدونه اه (قوله فابدأوا بالعشاء) اظهر محل الاضمار لانهما يعود الضمير  
 على المذكور وهو الصلاة فانه شين ما وقال ع ش لم يقل به لانه اوضح في مقام  
 التعليل (قوله وشدة الجوع) جواب بما يقال كلامه مخالف غيره (قوله المذكور)  
 صفة للتوقان لا العكس لان العكس وهو اغناء التوقان عن شدة ما ذكر غير مذكور  
 في المذهب كما حقتة شيخنا (قوله لا الشوق) الذي في المختار التسوية بين الشوق  
 والاشتياق دل الشوق والاشتياق نزاع النفس الى الشيء أى ميلها اليه الا ان يقال  
 ان النزاع مقدر بالنسبة لشيء فهو اذا عبر عنه بالاشتياق أقوى منه اذا عبر عنه بالشوق  
 وتليه فالنسوية بينهما بالنظر لاصل المعنى لا المراد منها وفى ق ل على الجلال وخرج  
 بالاشتياق الشوق وهو الميل الى الاطعمة الاذينة فليس عذرا اه وعبارة ح ل  
 قوله لا الشوق أى خلافا لما فى المهمات من ان التوقان يصل وان لم يكن به جوع  
 ولا عطش فان كسيرا من الفواكه والمشارب تنوق النفس اليها عند حضورها  
 بلا جوع ولا عطش فتدبره المؤلف بانه بعد مفارقة الجوع والعطش للتوقان لان  
 التوقان الى الشيء الاشتياق اليه لا الشوق فشهوة النفس بدون الجوع والعطش  
 لا تسمى توقانا وانما تسميا اذا كانت بهما اه (قوله نظرا للمعنى المذكور) هو  
 ادهاب الحشوع الذى تقدم فى قوله لانهما يذهب ان الحشوع (قوله نعم) استندراك  
 على مفهوم قوله بحضرة طعام أى بخلاف غير الحاضر فلا يكون الشوق عذرا نعم الخ  
 وقيل استندراك على قوله لا يشترط حضوره الخ (قوله ولعله) أى قوله ما قرب  
 حضوره كالحاضر مراده من ذكر أى ابن الرفعة تبعه لا بن يونس رعبا رقم والمأ كول  
 والمثروب حاضر أو قرب حضوره كما قاله ابن الرفعة تبعه لا بن يونس اه فانظر ما بين  
 العبارتين من التناهي ولعل لا بن الرفعة عبارتين أو ان م ر عبر عن مراده بالمعنى لان  
 قوله لا يشترط حضوره أى بالفعل بل الشرط حضوره أو قرب حضوره (قوله يكسرها)

لانها حيث يذهب ان الحشوع  
 ونحوه الصحيح اذا حضر  
 العشاء واقعت الصلاة فابدأوا  
 والعشاء ونحوه مسلم لا صلاة  
 بحضرة طعام وشدة الجوع  
 أو العطش تغنى عن التوقان  
 كعكسه المذكور فى المذهب  
 وشرحه وغيرهما لتلازمهما  
 ارم فى التوقان الاشتياق  
 المساوى لشدة ما ذكر  
 لا الشوق وقول ابن الرفعة  
 تبعه لا بن يونس لا يشترط  
 حضور الطعام للمعنى المذكور  
 غريب مخالف لا اخبار  
 الصحيحة ولنصوص الشافعى  
 واجماعه نعم ما قرب حضوره  
 فى معنى الحاضر ولعله مراده من  
 ذكره فبدأ بالاكل والشرب  
 فيما كل لهما يكسرها حدة الجوع



حدة الجوع) أي ان قنعت نفسه بذلك ولم تتطالع الاكل والافشيع النسيج  
 الشرعي اه (قوله مما يؤتى) أي يستوفي ويتناول مرة واحدة وقوله كالسويق هو  
 شعير أو فم يلقى ثم يطحن ثم يضم اليه نحو من أولين (قوله ومشقة مرض) أي بحيث  
 يشغله عن الخشوع في الصلاة وان لم يبلغ حدة يسقط القيام في الغرض اه شرح  
 مر (قوله ومدافعة حدث) وعمل ككونها عذرا ان لم يمكنه تفريغ نفسه والتطهر  
 قبل فوت الجماعة كما في حجر (قوله فيبدأ بتفريغ نفسه) محل ما ذكر في هذه  
 المذكورات عند اتساع الوقت فان خشي بخلقه لما ذكر فوات الوقت ولم يخش  
 من كتم حادثة ونحوه ضررا كما يحسنه الاذرعى وغيره وهو متجه صلى وجواب مع مدافعة  
 ذلك من غير كراهة محافظة على حرمة الوقت اه شرح مر وفي قل على الجلال  
 قوله فيبدأ الخ أي ان اتسع الوقت فان فاتته الجماعة والاحرم قطع الغرض ان لم يخش  
 ضررا يقينا أو ظنا والاوجب قطعه وان خرج الوقت وكذا الحكم لو طرأ في اثنتيها اه  
 (قوله وخوف على معصوم) خرج به نفس مرتد وحربي وزان معصن وتارك صلاة  
 وأمواله اه برماوى (قوله أو عرض) كالخوف من ينفذه برماوى (قوله أو حق له)  
 أي للشخص الذى تطلب منه الجماعة ولا يصح عود الضمير للمعصوم لئلا يشكر  
 مع قوله أو لمن يلزمه الذب عنه تأمل (قوله له أولى يلزمه الخ) راجع للحق كما قرره  
 شيخنا وانظر ما المانع من رجوعه للاثلاثة مع انه أفيد قال ح ل وفي كلام شيخنا  
 وان لم يلزمه الذب عنه في الاوجه وهذا لا يناسب كلامه في باب الصيال من وجوب  
 الدفع عن مال الغير حيث لا مشقة في دفع الصائل عليه وفاقا للغزالي اه ح ل  
 ويمكن ان يراد بالذى لا يلزمه الذب عنه الذى يحصل له مشقة في دفع الصائل  
 عليه أو يكون المصول عليه غير محقون الدم كزان معصن وحربي وعلى هذا فقوله  
 لمن يلزمه الذب عنه قيد معتبر فظهر ان كلام مر فيه نظرا لان الذى لا يلزمه الذب عنه  
 لا يكون مرخصا في ترك الجماعة كما قرره شيخنا العلامة العشماوى قال بعضهم مراد  
 مر بمن يلزمه الذب عنه نحو ولده وزوجته والامانة التى تحت يده اه (قوله بخلاف  
 خوفه من يطالبه الخ) لعل هذا محترز قيد مقدر تقديره وخوف ظالم كما تصرح به  
 عبارة الاصل التى ذكرها الشارح أي خوف من ظالم ويمكن ان يكون مفهوم قوله له  
 من قوله حق له وهو اظهر لان هذا حق عليه (قوله أولى من قوله وخوف ظالم) أي من  
 ظالم لان الظالم ليس يقيد اذا الخوف على نحو الحيز في التنوير عذرا أيضا كما قاله مر  
 ما يقصده اسقاط الجماعة والافلايكون عذرا ان خاف تلفه سقطت عنه  
 حيثئذ للنهي عن اضعاف المال مر وكذا في اكل ماله مريح كربه بقصد الاسقاط ثباته

الا ان يكون الطعام مما يؤتى  
 عليه مرة واحدة كالسويق  
 والابن (ومشقة مرض)  
 لا لتباعد وراه البخارى بان  
 يشق الخروج معه كشقة  
 المطر وتقييد المطر والمرض  
 بالمشقة من زيادتي (ومدافعة  
 حدث) من بول أو غائط أو ريح  
 فيبدأ بتفريغ نفسه من ذلك  
 لكراهة الصلاة حيثئذ كما مر  
 آخر شروط الصلاة فاذا لم تطلب  
 معه الصلاة فالجماعة أولى  
 (وخوف على معصوم) من  
 نفس أو عرض أو حق له  
 أولى يلزمه الذب عنه بخلاف  
 خوفه من يطالبه بحق هو  
 ظالم في منه بل عليه الحضور  
 وتوفية الحق وتعبيرى بذلك  
 أولى من قوله وخوف ظالم على  
 نفس أو مال

(و) خوف (من) ملازمة  
أوحش (غريم له وبه) أي  
بالخائف (اعسار بعسر) عليه  
(اثباته) بخلاف المومنين  
بما عليه والعسر القادر على  
الاثبات بينة أو حلف  
والغريم يطلق لغة على المدين  
والدين وهو المراد هنا وقولي  
يعسر اثباته من زيادتي وصرح  
به في البسيط (و) خوف من  
(عقوبة) كقود وحذف  
وتعزير الله تعالى اولادى  
(يرجو) الخائف (العفو) عنها  
(بغيته) مدة رجائه العفو  
بخلاف ما لا يقبل العفو كدر  
سرقة وشرب وزنا اذا بلغت  
الامام او كان لا يرجو العفو  
واستشكل الامام جواز الغيبة  
لمن عليه قود فان موجهه كبيرة  
والتحفيف بنافيه واجاب بان  
العفو مندوب اليه والغيبة  
طريقه قال الاذرى والاشكال  
اقوى (و) خوف من (تحلف)  
عن رفقة (ترحل لمشقة التحلف)  
عنهم (وفقد لباس لائق) به  
وان وجد ساتر العورة لان عليه  
مشقة في خروجه كذلك اما اذا  
وجد لائقا به ولو ساترا للعورة  
فقط فلا يس بعد ذوقه يعبرى بذلك  
اولى من قوله وعزى لايهامه

بعدم حضوره الجمعية لوجوبه عليه حيثئذ ولو مع ربح من تنسك كن يندب له السعي  
في اراته عند تمكنه منها وتسقط الجمعية عن اهل محل عملهم عذر كطراها واعلم ان  
النفوس والمال ليسا بقيد وهذا علم انه كان عليه ان يقول اعم (قوله غريم) مأخوذ  
من الغرام أي الدوام قال تعالى ان عذابها كان غراما ما شوى اى دأما (قوله)  
الفادر على الاثبات بيينة) أي ان عرف له مال وقوله أو حلف أي فيما اذا لم يعرف له  
مال فانه لا يكلف البيينة حيثئذ نعم لو كان لا يقدّر على ذلك الا بعوض يأخذه الحساكم  
منه فهو كالعاجز عن الاثبات اه برماوى (قوله وعقوبة الخ) معطوف على غريم  
كما أشار اليه الشارح ولا يصح عطفه على معصوم لانه لا يصح تسليط على عليه  
اه شوى برى وحاصل المسئلة كما علم من كلامه ان العقوبة ان كانت تعزير اجازت  
الغيبة مطلقا وان كانت حدا فان كانت لا تدمى فكذلك أر الله فان بلغت الامام  
امتنعت والاجازت كما أفاده الشيشيرى (قوله كقود) فلو كان القصاص لصبي  
فان قرب بلوغه كانت الغيبة عذرا اذ ارجى العفو وان بعد بلوغه فلا تكون تذرا لان  
العفو انما يكون بعد بلوغه فيؤدى الى ترك الجماعة سنين كما في م ر و زى (قوله)  
يرجو العفو) ولو على يد ولو بذل مال وهذه جملة حالية من الخائف المفهوم من  
خوف أو من فاعله المقدر أو خوف شخص وقوله مدة رجائه أي مدة يسكن فيها  
غضب المستحق وان عالت ح ل وهو طرف للغيبة أو لخص قوله اذا بلغت الامام  
أي ثبتت عنده (قوله مندوب اليه) أي مدعوا اليه من الشارع أي طلبة الشارع  
(قوله والاشكال أفوى) أي من الجواب لان القود حق آدمى والخروج واجب  
منه فورا بالتوبة وهي متوقفة على تسليم نفسه لولى القتل أي فقيه ترك واجب وهو  
التوبة لتحصيل مندوب هو العفو اللهم الا ان يقال سهل هذا ندب العفو الذى طريقه  
الغيبة ونظير هذا ما قالوه في الغصب من جواز تأخير رد المنصوب للاشهاد اه حجر  
في شرح الارشاد مع ايضاح (قوله لمشقة التحلف) أي باستحياشه وان أمن على نفسه  
وماله شوى برى ولو كان السفر للتمتع كما اعتمد ح ف خلافا لزي (قوله لائق به) أي  
بأن اعتنا به بحيث لا تحتل مروءته به فيما يظهر ويظهر أيضا ان المجز عن مركوب  
لمن لا يليق به المشى كالمجز عن لباس لائق به شوى برى (قوله وكل ذى ربح كريبه) أي  
حيث لم يجد أدماء غيره والا فلا يكون عذرا أي ولم يقصد باكله اسقاط الجماعة والجماعة  
والاحرم عليه في الجمعية ووجب عليه الحضور اه ع ن قال ع ش على م ر ومن  
الربح الكريبه ربح الدخان المشهور والان (قوله تعسرا لانه) أي بغسل أو معالجة  
بخلاف ما اذا سملت من غير مشقة فلا يكون عذرا ولا يكره للمعدود دخول المسجد

ولومع الریح بخلاف غیره فانه یکره فی حقہ ذلک خلافاً لمن صرح بحرمته هذا والاوجه  
 کما یقتضیه اطلاقهم عدم الفرق بین المعذور وغيره لوجود المعنی وهو التأذی ولا فرق  
 فی ثبوت الکراهة بین کون المسجد خالیاً أولاً ویکره اكله خارج المسجد اه  
 شرح مدر (قوله کبصل) أى فیء فحذف من الاول لدلالة الثاني علیه (قوله وثؤم فیء)  
 ومثله مطبوخ بقى له ریح یؤذی وان کان خلاف الغالب اه جرح عن قال فی المختار  
 نأى المعام یخیء نیأ من باب باع یمیع بیعاً فهو فیء اذالم ینضج فهو اسم جامدا  
 وصفة مشبهة مثل جلف (قوله من اكل بصلاً الخ) واکله مکروه فی حقہ صلی الله  
 علیه وسلم علی المعتمد وکذا فی حقنا ولو فی غیر المسجد اه برماوی وورد أن النبی  
 صلی الله علیه وسلم اكله مطبوخاً کما فی الواهب وقل (قوله أو ثؤماً) بضم المثناة  
 وبالواو اه مناوی وقوله أو کراً بضم الکاف وقعه فاموس (قوله فلا یقربن)  
 هو بضم الراء من قرب یقرب بضمهما فیهما قال الاسنوی مقتضى الحديث التحريم  
 وبه قال ابن المذر اه ط ف ویرد علیه قواه تعالی فلا یقربوا المسجد الحرام (قوله)  
 فان الملائكة تنأذی) قد یقتضی ان المراد بهم غیر الکاتبین لانهم لا یفسر قانه  
 بقى ان الملائكة موجودون فی غیر المسجد أيضاً فإوجه التکید بالمسجد وقد یجاب  
 بان المنع من غیر المسجد تضیق لا یحتمل وما من محل الا وتوجد الملائكة فیه وأیضا  
 یمکن الملائكة البعد عنه فی غیر المسجد بخلاف المسجد فانهم یجبون ملازمته  
 فتأمل أولشرف ملائكة المسجد علی غیرهم ع ش علی م ونعم موضع الجماعة  
 خارج المسجد یفنی ان حکمه حکم المسجد فائدة قال بعض الثقات ان من اكل الفجل  
 ثم قال بعده خمس عشرة مرة اللهم صلی علی النبی الطاهر فی نفس واحد لم یظهر منه  
 ریح ولا ینجشی منه قاله شیخنا ح ف وقد جرب وعبارة الشیخ عبد البر من قال قبل  
 اكله الخ فراجع ویفنی ان یجمع بینهما وقال بعض الأطباء لو یعلم أكل رؤس  
 الفجل ما فیه من الضر لم یضر علی رأس فجلة ومن أكل عروقه مبتدأ باطرافها  
 لا یتجشی منها کما نقله قل علی الجلال (قوله ما أراه) أى اظنه والضمیر المستتر  
 فیه الجابر والبارز فیه والمستتر فی یعنی للنبی صلی الله علیه وسلم وقوله الا ینشئه أى  
 المذکور من البصل والثؤم والکراث والاضافة علی معنی من (قوله وبخلاف  
 المطبوخ لزوال ریح) فان بقى له ریح یؤذی وان قل کان عذراً مثل ذلک من ینباه  
 أو بدنه ریح کریه کأرباب الحرف الخبیثة کنصاب وون به صنان مستحکم أو یختر  
 أو جراحة منتنة ومجذوم وابرص فقد نقل القاضی عیاض عن العلماء منع الاجذم  
 والابرص من المسجد ومن اختلاطهما بالساس ح ل (قوله ارکان نحو قریب)

کبصل وثؤم فیء مخبر الشیخین  
 من اكل بصلاً أو ثؤماً أو کراً فلا  
 یقربن مسجدنا و فی رواية المساجد  
 فان الملائكة تنأذی عما یتأذی  
 منه بنوا آدم زاد البخاری قال  
 جابر ما أراه یعنی الا ینشئه بخلاف  
 ما اذالم تعسر وبخلاف المطبوخ  
 لزوال ریح (وحضور مریض)  
 ولو غیر نحو قریب (بلا تعهد)  
 له لضرره بغیثه عنه (او)  
 بتعهد (وکان) المریض (نحو)  
 قریب (کزوج ورقیق وصهر)  
 وصدیق (مختصراً)

ولو غير محترم كزان محصن وقاطع طريق ع ش على م د (قوله لتألم نحو قريبه)  
احسن من هذا قول غيره لما في ذلك من شغل القلب السالب للخشوع اه عمرة  
وقوله نحو قريبه أى الذى هو المختصر كأنقل عن بعضهم ويصح ان يكون راجعا  
للقريب الغير المختصر وهذا هو الذى صم عليه بعضهم لان المتصف بالضرر وعدمه  
انما هو ولا المختصر فانه لا يعلم انه يتضرر أم لا عن اعدم تمييزه في تلك الحالة وقد يمنع  
بانه مادامت الروح باقية كان له شعور وان لم يتمكن من النطق بما يريد اه ع ش  
على م د (قوله أو كان ولم يكن مختصرا الخ) هذا محترز لا ترد في قوله مختصرا  
أو يأنس به (قوله زيادة على الاعذار) المذكورة كالسمن المفرط وليسالى زفاف  
بالنسبة للمغرب والعشاء

\*(فصل في صفات الأئمة)\*

بالمعز وتركه جمع معة والمراد بها هنا الصفة المعنوية لتشمل الشرط فالمراد بالصفات  
المعتبرة في الأئمة على جهة الاشتراط أوجهة الاستحباب وقد بدأ بالاول في قوله  
لا يصح الخ وذ كر الثاني بقوله وعدل أولى من فاسق الى آخر الفصل فان قلت هو  
لم يبدأ بالصفات التى بمعنى الشروط بل بدأ بمن لا يصح الاقتداء خلفه ولم يذكر الصفات  
المشترطة قلت هي مذ كورة بالازم وبالمعنى فممكنه قال شرط الامام ان تكون صلاته  
صححة في اعتقاد المأموم وان يكون غير مقتدوان لا تلزمه اعادته وان لا يكون أميا  
اذا كان المأموم فارما وان لا يكون انقص من المأموم ولو احتملا كما قرره شيخنا بهذه  
شروط خمسة لصحة الاقتداء تضم السبعة الآتية في الفصل الآتى فيكون مجموع  
الشروط اثني عشر شرط السكن ما ذكرهنا مطلوب في الامام وما سياتى مطلوب  
في المأموم اه وقديته عين ان يكون الانسان اماما ولا يجوز ان يكون مأموما كالا صم  
الاعى الذى لا يمكنه العلم بانتقالات غيره فانه يصح ان يكون اماما ولا يصح  
ان يكون مأموما كما في ع ش على م د وبر ماوى (قوله بمن يعتقد بطلان صلاته)  
كان عليه الارازل جريانها على غير من هي له مع وجود اللبس كما قرره شيخنا قال ح ل  
وأراد بالاعتقاد الظن الغالب بدليل تمثيله بالجهتدين لا ما اصطلى عليه الاصوليون  
من انه الحكم الجازم القابل للتغير اه وقال ع ش الاولى ان يقول أراد بالاعتقاد  
ما يشمل العلم والظن الغالب اه (قوله كشافى بحنفى الخ) فان قيل فكيف صح  
اقتداء الشافعى الميم بالحنفى القاصر في محل لا يجوز للشافعى القصر فيه وذلك  
فيما لو كانا مسافرين أى الشافعى والحنفى ونوبا إقامة أربعة ايام بوضع يصلح للإقامة  
وقصر الحنفى مع ان الشافعى يرى بطلان صلاة الحنفى أيضا أجيب بأن الشافعى يجوز

أى حضره الموت لتألم نحو قريبه  
بقيته عنه (أو) لم يكن مختصرا  
لكن (يأنس به) أى بالحاضر  
لما في الاولى بخلاف مريض  
له متعهد ولم يكن نحو قريب  
أو كان ولم يكن مختصرا  
ولا يأنس بالحاضر ولو كان  
المتعهد مشغولا بشراء الادوية  
مثلا عن الخدمة فكما لو لم يكن  
له متعهد وقد ذكرت في شرح  
الروض زيادة على الاعذار  
المذكورة مع فوائد ونحو من  
زيادة وكذا التقييد بقريب  
في الأبناس

(فصل)

في صفات الأئمة (لا يصح  
اقتداؤه بمن يعتقد بطلان  
صلاته كشافى) اقتدى  
(بحنفى مس فرجه) فانه لا يصح



انقص في الجملة أي بخلاف الحدث فإنه لا يجوز الصلاة معه أصلاً ويرد على هذا فاقد الطهورين اهـ ح ل ويحاج بان هذه حالة ضرورة (قوله لان اقتصد) صور المسئلة صاحب الخواطر السريعة بما اذا نسي الامام كونه مقتصد التكون فيه جازمة في اعتقاده بخلاف ما اذا علمه لانه متلاعب عندنا أيضاً لعدم جزمه بالنية اهـ م ر قال سم اعتمد هذا التصور شيخنا م ر وط ب اهـ ع ش وقوله بما اذا نسي الامام كونه مقتصد أي وعلم المأموم نسيانه ويصور أيضاً بما اذا نسي المأموم كون الامام مقتصد وان علم الامام وان تبين الحال للمأموم بعد السلام لان تبين حدث الامام بعد الصلاة لا يؤثر فلا إعادة انتهى شيخنا ح ف والحاصل انه حيث علم المأموم الحدث لا يصح اقتدائه علم الامام حال نفسه أو جهله وحيث علم المأموم الفصد فان علمه الامام أيضاً لم يصح والا فان كان الامام جاهلاً بالفصد أي وعلم المأموم بجهله صح وحيث جهله المأموم صح مطلقاً سواء علمه الامام أو لا فتأمل اهـ سم فعلم منه انه يصح في ثلاث صور وبطل في صورة واحدة لانهما اما ان يكونا عالين بالفصد أو جاهلين به أو المأموم عالم والامام جاهل به أو بالعكس فتبطل في الاولى فقط وقوله لم يصح أي على المقتصد عند شيخنا م ر وان جرى جرح على الصحة وان علمه الامام اهـ شوبري (قوله على تركه واجبا) أي يقينا فلورثت شافعي في اتيان المخالف بالواجبات عند المأموم لم يؤثر في صحة الاقتداء به تحسينا للظن به في توقي الخلاف اهـ شرح م ر ذل ع ش قوله لم يؤثر بقى ان يقال سلمنا انه أتى به اسكن على اعتقاد السنية ومن اعتقد بفرض معين فلا كان ضارا كما تقدم وأشار الشيخ في شرح الروض الى دفعه بقوله ولا يضر عدم اعتقاد الوجوب الخ وحاصله ان اعتقاد عدم الوجوب انما يؤثر اذا لم يكن مذهبا لاه معتقدا لا بان كان مذهبا لم يؤثر ويكتفي منه بمجرد الاتيان به اهـ ع ش على م ر (قوله فقط) انما قيد بقوله فقط لانه اذا لم يعتقد طهارة اياه فقط بل اعتقد طهارة اياه غيره أيضا كأمام العشاء لم تأت اعادتها وتغير الحكم أو اعتقد طهارة الاواني الا اياه مصلى الصبح مثلا اعادها فقط فالشراح انما أتى فقط لياتي ما ذكره من الاحكام من الاعادة وغيرها وهذا ظاهر جلي وبه يدفع اعتراض زى شوبري ملخصا (قوله صح) أي مع الكراهة المقتضية لفضيلة الجماعة كذا قرره حجر اهـ شوبري (قوله ما لم يتعين) أي بحسب زعم المقتدين بصلاتهم خلف غيرهم وضابط المتعين ان يكون الطاهر أقل عددا من المجتهدين كما قرره شيخنا (قوله فلواشبهه خمسة الخ) وصورة المسئلة انه يقع ذلك بالجواب أو نسيان بان نسي كل منهم انه اقتدى بثلاثة ثم ياتم بالاربع اما اذا علم انه اقتدى بثلاثة فلا يجوز له

(لان اقتصد) فإنه يصح اعتبارا باعتقاد المقتدى ان المس ينقض دون الفصد فدار عدم صحة الاقتداء بالمخالف على تركه واجبا في اعتقاد المقتدى (وكمجتهدين اختلفا في انائين) من الماء طاهر ونجس وتوضأ كل من انائه فليس لواحد منهما ان يقتدى بالآخر لا اعتقاده وطلان مسأله (فان تعدد الطاهر) من آنية مع تعدد المجتهدين وطن كل منهم طهارة اياه فقط كما في المسال الآتي (صح) اقتداء بعضهم ببعض (ما لم يتعين اياه امام لنجاسة) فلا يصح الاقتداء بصاحبه (فلواشبهه خمسة)

الاعتداء بالرباع لتعين اناءه للنجاسة اه ع ش (قوله من آنية) بيان للنجاسة وهو  
 جمع اناء أصله آنية همزتين الثانية ساكنة فقلت الفاء الوقوعها بعد همزة  
 مفتوحة قال ابن مالك ومدا بدل ثاني المهمز من كلمة البيت وقال  
 في اسم مذ كر رباعي بمذ ثالث افعلة عنهم اطرد كراء واردية وكساء وكسية  
 ووعاء وأوعية (قوله فتوضأ به) أى أو اغسل به أو غسل به توبه أو بدنه اه زى أى  
 ولم يظن من أحوال الاواني الاربعة الباقية شيئاً أى لا طهارة ولا نجاسة شرح م ر  
 ح ل (قوله وأم) أى كل فى صلاة وبقي ما وصلّى بهم واحدا ما مالى الصلوات الخمس  
 والذي يظهر الصحة ولا إعادة على واحد منهم لان كل واحد جازم بطهارة اناءه الذي توضأ  
 منه ولم تقصر النجاسة فى واحد اه ع ش على م ر (قوله اعاد ما تم فيه آخره)  
 أى اعاد كل الصلاة التي اقتضى فيها آخره أى كان مأموما فيها فامفسرة بالصلاة  
 كما قرره شيخنا ومحل وجوب الاعادة اذا لم تزد الاواني على الاشخاص وأما اذا زادت  
 بان كانت ستة مثلاً فانه يصلى كل بالآخر ولا إعادة لاحتمال ان السادس هو  
 النجس كما قرره شيخنا قال حجرو يؤخذ من وجوب الاعادة انه يحرم عليهم الصلاة  
 خلف امام العشاء وعلى امامها الصلاة خلف امام المغرب لانه تلبس بعبادة فاسدة  
 اه (قوله فيعيد المغرب) وانما لم يجعل هذا كاملاً لاربعة جهات لانه لم يتعين فيها  
 الخطأ بخلافه هنا فانه قد انحصر النجس بالظن اه ح ف (قوله لتعين اناءى اماميهما  
 للنجاسة) أى العشاء والمغرب أى انتفاء احتمال عدمها بزعمهم أى باعتبار اقتداءهم  
 بمن عداهم وانما عولوا على التعيين بالزعم هنا مع كون الأمر منوطاً بظن المبطل المعين  
 ولم يوجد بخلاف المذهب دليل صحة الصلاة بالاجتهاد الى جهات متعددة ولا مبالاة  
 بوقوع مبطل غير معين لانهم فظروا الى ان الأصل فى فعل المكاف صونه عن الابطال  
 ما أمكن فاضطروا لاجل ذلك الى اعتبار فعله وفعله يستلزم الاعتراف ببطلان صلاة  
 الاخير فكان مؤاخذاً بذلك اه ح ل وليس المراد بالتعيين التحقق بل المراد عدم  
 بقاء احتمال الطهارة شرح م ر لاننا لما حكمنا بصحة الاعتداء بمن قبلهم ما تعيننا للنجاسة  
 لتيقن النجاسة اه سم ويؤخذ من قول الشارح لتعين الخ ان المؤتمين خلف  
 امام المغرب وخلف امام العشاء يجب عليهم الاعادة وهو خلاف كلامه المتقدم من  
 ان المتقدمين خلف امام المغرب لا يجب عليهم الاعادة العشاء الا ان يراد بقوله فى حق  
 المؤتمين فيهما جميع المأمومين بالنسبة للعشاء ويراد بهم امام العشاء فقط بالنسبة  
 للمغرب بقوله فى حق المؤتمين المراد بالمؤتمين امام المغرب امام العشاء فقط ليصح  
 كلامه فتكون آل جنسية فافهم فان عبارة الشارح مجمة كذا قرره شيخنا (قوله)

من آنية (فيها نجس على خمسة)  
 من اناس واجتهدوا (فطن  
 كل طهارة آناه) منها (قد وضأ به  
 وأم) بالباقيين (فى صلاة) من  
 الخمس (اعاد ما تم فيه آخره)  
 فلو ابتدوا بالصبح اعادوا  
 العشاء الا امامها فيعيد المغرب  
 لتعين اناءى اماميهما  
 فى حق المؤتمين فيهما

ولا يقتد) أى سواء علم حاله أو جهله حتى لو ظنه غير مأوم فتيين بعد الصلاة أنه  
كان مأوماً لزمته الاعادة كما سيأتى عند قول المتن ولو بان امامه كافر الخ والمراد به  
التمسك بالقدوة وخرج به ما لو انقطعت القدوة كان سلم الامام مقام مسبوق فاقته  
به آخر أو مسبوقون فاقته بعضهم ببعض فتصح في غير الجمعة على الأصح لكن  
مع الكراهة اه شرح م ر (قوله ولو شكاً) أى بان ترد في كونه اماماً أو مأوماً  
فان ظنه أحدهما بالاجتهاد عمل باجتهاده واعترض بان شرط الاجتهاد ان يكون  
للعلامة فيه مجال ولا مجال لها هنا لان مدار المأومية على النية لا غير وهي لا يطلع  
عليها وأوجب بان للقرائن مدخل في النية بدليل ما قالوه من صحة بيع الوكيل  
المشروط فيه الانتهاد بالكناية عند توفر القرائن اه ح ل وان اعتقد كل من اثنين  
انه امام صحته صلاتهما لعدم مقتضى بطلانها أو انه مأوم فلا وكذا الوشك في انه امام  
أو مأوم كما في المجموع لشكه في انه تابع أو متبوع فلو شك أحدهما واطن الآخر صحته  
لظان انه امام دون الآخر وهذا من المواضع التي فرق الاصحاب فيما بين الظن  
والشك اه شرح م ر (قوله يلحقه سهوه) أى يلحق المأوم سهوه وغيره وهو الامام  
وقوله ومن شأن الامام الاستقلال في مقابلة قوله تابع وقوله وحمل سهوه وغيره  
في مقابلة قوله يلحقه الخ وقوله فلا يجتمعان أى التبعية والاستقلال أو للحقوق والحمل  
وانما قال ومن شأن الخ لادخال الخليفة بالنسبة للشق الاول لانه يراعى نظام صلاة  
الامام فهو غير مستقل ولا دخال المحدث بالنسبة للشق الثاني لانه لا يحمل سهوه وغيره  
كما أفاده شيخنا (قوله ولا يجتمعان) محله اذا علم المأوم بحاله حال الاقتداء أو  
قبله ثم نسي فان لم يعلم مطلقاً أو لا بعد الصلاة فلا اعادة لان هذا الامام محدث وتبين  
حدث الامام بعد الصلاة لا يوجب الاعادة اه ع ش أى فيكون الاقتداء صحيحاً  
وقوله ولا يجتمعان لزمه اعادة أى ولو بمثله كما في ح ل (قوله لعدم الاعتداد بصلاته)  
أى في اسقاط الفرض والافهسي اسقطت للطلب الآن اه ع ش (قوله بغيره) أى  
غير من لزمه الاعادة شورى (قوله ولو مومياً) قيده بعضهم بالاعياء الظاهر أمان  
يشير بإحسانه أو رأيه إشارة خفية أو يجري الأركان على قلبه ليعرف فلا تصح القدوة به  
لان المأوم لا يشعر بانه تقاله كذا قاله زى واخذ منه انه اذا كان يعلم بانه تقاله لكونه من  
أهل الكشف صح اقتدائه به وهو كذلك اه ع ش على رم قال ومحل كون  
الخوارق لا يعتد بها قبل وقوعها فيصدق بها في حق من قامت به فن ذهب من محل  
بعيد الى عرفة وقت الوقوف فادى أعمال الحج تم جهه وسقط الفرض عنه اه بحروفه  
(قوله وصي لكن) البسائط أولى وان كان الصبي اقراً وافقه لان صلاة البسائط واجبة

(ولا) به فتح اقتدائه (بقتد)  
ولو شك لانه تابع لغيره يلحقه  
سهوه ومن شأن الامام  
الاستقلال وحمل سهوه وغيره  
فلا يجتمعان (ولا يجتمعان)  
اعادة) كنسبهم لبرء لعدم الاعتداد  
بصلاته (وصح) الاقتداء  
(بغيره) كمستحاضة غير متغيرة  
ومتبهم لان لزمه اعادة وما سمع  
خف ومضطجع ومستلق  
ولو مومياً) وصي ولو عبداً

عليه فهو احرص على الشروط وللخلاف في الاقتداء بالصبي كاذ كره البرماوى  
والمراد بقوله وصي أى يقتدى به الكامل الحر (قوله وسلس) أى يقتدى به السليم  
ومستحجر أى يقتدى به المستحجب بالماء وكذا المستور بالعارى والصحيح بمن به  
جرح سائل والظاهر بمن على ثوبه نجاسة مدفوعة بقوله بناء على وجوب الاعادة  
عليه أى اعادة الصلاة والتمتع انما لا تجب الاعادة كما تقدم عن م ر (قوله  
ولا يصح اقتداء غير انى بغير ذكر) حاصل الصور تسع خمسة صحيحة وهى الرجل  
بالرجل والمرأة بالرجل والمرأة بالمرأة والمرأة بالخنثى والخنثى بالرجل واربعة باطلة  
وهى الرجل بالمرأة وبخنثى والخنثى بالخنثى وبالمرأة فنطوق المتن أربع صور ومفهومه  
خمس ويبينه ان قوله غير انى شامل لذكر والخنثى وقوله بغير ذكر شامل للانثى  
والخنثى والحاصل ان ضرب اثنين فى اثنين أربعة ومفهوم قوله غير انى ان الانثى  
يصح اقتداؤها بها وبالذكر والخنثى ومفهوم قوله بغير ذكر صحة اقتداء الذكور  
والخنثى بالذكور فالجملة خمسة وضابط الجميع ان يكون الامام مساويا للمأموم بقينا  
أو أزيد منه وضابط الباطل ان يكون الامام انقص من المأموم ولو احتمل اقال ح ل  
ويصح الاقتداء بالملك لانه ليس انثى وان كان لا يوصف بالذكورة ولا بالانوثة أى  
وان لم يعلم انه تطهر باحد الطهورين اكتفاء بالطهارة الاصلية خلافا لبعضهم ح ف  
وبالخنثى ان تتحقق ذكوره وان لم يكن على صورة الأدمى خلافا لما نقل عن القمولى  
انه لا بد ان يكون على صورة الأدمى انتهى قال شيخنا ح ف وانما اشترط تحقق  
الذكورة فى الجاني دون الملك لاشتمال حقيقة الجنى على الذكورة والانوثة بخلاف  
الملك فافهم (قوله وقيس بها الخنثى) الظاهر انها غير قيسة بل داخلية فى الحديث لان  
المراد لا تؤمن امرأة ولو احتمل لرجلا ولو احتمل لا الحديث يشمل الصور الاربع الباطلة  
بدليل قول الشارح والخنثى المقتدى بانثى الخ فان مراده ادخال الصورتين  
فى الحديث اه شيخنا وأجيب بان الخنثى لم يكن موجودا فى زمنه عليه الصلاة  
والسلام فلا يكون داخل فى كلامه ومن ثم كانت أحكامه ثابتة بالقياس الان يقال  
أخبر بحكمه قبل وجوده لعلمه بانه سيوجد تأمل (قوله فعلم ما صرح به الاصل) أى  
علم من قوله بغير ذكر مع قوله وان جهل حالها والاول علم من قوله بغير ذكر لان مراده  
بغير ذكر بحسب الظاهر (قوله لو اقتدى بخنثى) أى وطن ذكوره عند الاقتداء حتى  
تصح الصلاة خلفه أو لا ثم طرأ التردد فى خنثوته فى الانشاء كما يدل عليه قوله للتردد  
الخ وقوله فبان ذكرا أى اتضح بالذكورة وقوله وانه لو بان امامه انثى الخ وهذا  
تفريع على الغاية بالنسبة لقوله من انثى وقوله ومثلها ما لو بان خنثى أى وطن

وسلس ومستحجر اما التحيزة  
فلا يصح اقتداء غيرها بها  
ولو تم تورية بناء على وجوب  
الاعادة عليها وتعبيرى بما ذكر  
اعم مما ذكره (ولا) يصح  
(اقتداء غير انى) من ذكر  
وخنثى (بغير ذكر) من انثى  
وخنثى وان جهل حالها ما خبر  
ابن ماجه لا تؤمن امرأة رجلا  
وقيس بها الخنثى احتياطا  
والخنثى المقتدى بانثى يجوز  
كونه ذكرا وخنثى يجوز كونه  
ذكرا والامام انثى فعلم ما صرح  
به الاصل انه لو اقتدى بخنثى  
فبان ذكرا لم تسقط الاعادة  
ومثلها ما لو بان خنثى لعدم صحة  
اقتدائه به



ذ كورته عند الاقتداء أيضا وهذا تفريع على قوله وخشي لم يقل وانه لو بان امامه  
 خشي كسابقه أو يضمه لما قبله بان يقول وانه لو بان امامه انني أو خشي لعدم دخوله  
 في كلام الاصل قررر شيخنا (قوله للتردد في حاله) يؤخذ منه انه لو اقتدى بخشي وعنده  
 انه ذ كرم بعد الصلاة بان انه خشي ثم اتضح بالذ كورة لا إعادة عليه اذ لا تردد حين  
 القدوة كما في البرماوى قال العلامة سم حاصل هذه المسألة انه ان علمه خشي عند  
 الاقتداء لم تعد صلاته وان علم خنوقته في اثناء الصلاة فان تبين في الحال انه ذ كر  
 استمرت الصحة لانه لم يتردد عند النية وقد بان ان ذ كورة في الحال وان مضى قبل  
 التبين ركن أو طال الفصل بطلت وان علمه بعد الصلاة فان لم تبين ذ كورته وجب  
 القضاء وان تبين ولو بعد طول الفصل تبين صحة الصلاة ولا قضاء وهذا الحاصل  
 عرضة على شيخنا ط ب فجزم به اه ع ش ا ط ف وقررر شيخنا ح ف غير انه  
 اعتمد فيما اذا بان الامام خشي في اثناء الصلاة انها تبطل وان ظهر عقبه انه متضع  
 بالذ كورة لمضى جزء من الصلاة مع الشك اه (قوله وانه لو بان امامه انني) أى وظان  
 ذ كورته حتى قطع الصلاة خلفه أولا وقوله وجبت الاعادة أى لان حاله لا يخفى  
 فالمتدى به مقصود بترك البحث وبه فارق من يحرم قبل الوقت جاهلا فانها تنقلب له  
 نفلا مطلقا وايضا فالبطل ثم انما ساقى الفرض لا النفل المطلق فوقع له كذلك  
 لعدمه بخلاف البطل هنا فانه مناف للنفل أيضا فلم يمكن معه تصحيحها حتى تقع نفلا  
 مطلقا اه شورى (قوله ويصح اقتداء انني الخ) مفهوم المتن (قوله ولا اقتداء قارى)  
 أى مطلقا وان ذهب الاسوى الى الصحة قبل اتيانه بالحرف مثلا المجوز عنه ويفارقه  
 عند الاتيان به وايد الاول بعض مشايخنا بان الامية خلل ذاتى فاشبهه الانوثة اه  
 شورى (قوله باقى) نسبة للام كانه على حاله التى ولدته عليها أمه وهولغة اسم  
 لمن لا يكتب ولا يقرأ ثم استعمل مجازا فيما ذكره أيضا او حقيقة عرفية اه زى  
 (قوله علم القارى حاله أولا) شامل لما اذا تردد في كونه أميا أولا فلا يصح  
 الاقتداء حينئذ وقد صرح غير واحد بصحة الاقتداء لان الظاهر من حال المصلى  
 ان يحسن القراءة فان أسر في جهرية تابعه المأموم ووجب عليه البحث عن حاله  
 بعد السلام فان تبين انه غير قارى اعاد وان تبين انه قارى ولو بقوله نسيت الجهر  
 أو أسررت لكونه جائزا وصدق المأموم لم يعد وان لم تبين حاله لم يعد أيضا وفي كلام  
 بعضهم انه بعيد لانه لو كان قارئا لجهر اه ح ل (قوله بصدد تعجل القراءة) أى عرضة له  
 (قوله فعلم ما صرح به الاصل) أى من قوله علم القارى حاله أولا (قوله بحرف من  
 انفاضة) خرج التشهد فيصح اقتداء القارى فيه بالامى وان لم يحسنه من اصله

ظاهرا للتردد في حاله وانه  
 لو بان امامه انني وجبت  
 الاعادة ومثلها ما لو بان خشي  
 ويصح اقتداء الانني بانني  
 ويخشي كما يصح اقتداء الذ كر  
 وغيره بذ كر (ولا) اقتداء  
 (قارى باقى) أمكنه التعلم أولا  
 علم القارى حاله أولا لان  
 الامام بصدد تعجل القراءة عن  
 المسبوق فاذا لم يحسنها لم يصلح  
 للتعلم فعلم ما صرح به الاصل  
 انه لو بان امامه اميا وجبت  
 الاعادة والامى من (بخل بحرف)

والفرق يفهم من تعليل الشارح أي بقوله لان الامام بصدد الخ اه شورى بالمعنى  
وعبارة شرح م ر وبحت الاذرى صحة اقتداء من يحسن فهو التكبير او التشهد  
او السلام بالعربية بمن لا يحسنها بها ووجهه ان هذه لا مدخل لتجمل الامام فيها  
فلم ينظر لجهزتها اه لكن في حاشية البرماوى ان هذا غير مستقيم لما تقدم  
ان الاخلال ببعض الشدات في التشهد نخل أيضا أى فلا تصح صلاته حينئذ  
ولا امامته اه وفي قل على الجلال قوله بحرف من الفاتحة بخلاف غيرها  
كالتشهد والسلام وتكبير الاحرام على المعتمد عند شيخنا وقضية ذلك ان أخل بشئ  
من هذه لا يسمى أميا في اصطلاح الفقهاء وعليه فلا تبطل صلاته ولا امامته وهو غير  
مستقيم لماسيأتى ان شرط الخطيب صحة امامته بالقوم في الجمعة عند شيخنا م ر  
وتقدم ان الاخلال ببعض الشدات في التشهد نخل أيضا فراجع فان كان المراد من  
حيث التسمية فهو ممكن والذي يظهر ان الاخلال بالتكبير من الامام يقتضى عدم  
صحة الاقتداء به مطلقا أى سرية كانت الصلاة أو جهرية لان شأن الامام الجهرية  
فشأنه ان لا يخفى فان تبين للمقننى ذلك قبل الاقتداء لم يصح أو بعده وبعد الصلاة  
استأنف وكذا في اثنائها ولا تنفعه نية المفارقة وأما الاخلال في التشهد فلا يضر  
في صحة الاقتداء حيث لم يعلمه قبل الاقتداء لانه سرى شأنه ان يخفى وان علمه بعد  
الصلاة لم تلزمه الاعادة أو في اثنائها انتظره الى ان يسلم فان اعاده على الصواب فذاك  
والاسعد للسهراد صلاته تمت فلا تنأتى نية المفارقة بخلاف الفاتحة اذ لم تتدارك  
قبل الركوع فانه ينوى المفارقة فتأمل حرف (قوله كتحفيف مشدد) مثال للحرف  
الذى يخل به وقوله كارت مثال للامى شيخنا (قوله بان لا يحسنه) صادقا بان تركه  
ولو بغير بدل وقوله كارت الكاف للتمثيل وبقي لما من افراد الامى من يخفف المشدد  
لانه ليس واحدا من هذين وقوله فى الثلث من يبدل حرفا أى مع الادغام أو بدونه  
فهو من الارت فكل ارت الثلث ولا عكس وان كان قوله وارت بالثلث وعكسه  
يوهم التغاير السكلى بينهما الا ان يقال بالثلث أى غير ارت وكذا يقال فى العكس  
أفاده شيخنا وعبارة ح ل قوله وهو من يدغم بابدال فالارت يبدل لك مع ادغام  
والثلث يبدل مع ادغام أو لا لقول الاسنوى كل ارت الثلث ولا عكس وكلام المصنف  
الآتى فى قوله ولا ارت بالثلث وعكسه يقتضى مغايرتها اه (قوله بخلافه بلا ابدال)  
أى فلا يقال له ارت (قوله كتشديد اللام الخ) فان التشديد المذكور يقال له  
ادغام عند الفقهاء لان الادغام عندهم ادخال حرف فى حرف ولو بلا ابدال واما  
الادغام عند القراء فلا بد فيه من الابدال اه شيخنا ح ف (قوله فان أمكنه) تعلم

كتحفيف مشدد (من الفاتحة)  
بان لا يحسنه كارت بمشاة  
وهو من (يدغم) بابدال  
(فى غير محله) أى الادغام  
بخلافه بلا ابدال كتشديد  
اللام أو الكاف من مالت  
(والثلث) بمثلثة وهو من (يبدل  
حرفا) بان يأتى بغيره ببدله كان  
يأتى بالمثلثة ببدل السين فيقول  
المتنقيم (فان أمكنه) أى  
الامى (تعلم) ولم نعلم (لم تصح  
صلاته) كما ذكره الاصل فى  
لاحن الصادق بالامى

ووقت امكان التعلم من البلوغ ولو بالاحتمال لمسلم العاقل والافن الاسلام والافاقاة  
والمراد بامكان التعلم القدرة على الوصول للمعلم بما يجب بذله في الحج وان بعدت  
المسافة اه برماوى (قوله كاقته انه بمثله) أى فى الحرف المجوز عنه وان لم يكن مثله  
فى البدل كاليحزاعن الرء وابدلهما أحدهما غينا والآخر لا ما بخلاف عاجز عن راء  
بعاجز عن سين وان اتفقا فى البدل لان أحدهما يحسن مالا يحسنه الآخر اه شرح  
م ر فقول الشارح لافى حرفين مراده به ما ذكره م ر بقوله بخلاف عاجز عن راء  
الح فحينئذ تعلم ما فى عبارة الشارح من التساهل اذ قوله فى حرف لافى حرفين بدل  
من قوله فيما يخل به فهو متعلق بقوله بمثله فتضى العبارة ان المتأثلة فى الحرفين تضر  
فى صحة القدوة وليس كذلك كما اذا عجز عن حرفين متماثلين كسين وراء تأمل فقول  
الشارح لافى حرفين أى مختلفين وعلم منه عدم صحة اقتداء اخرس باخرس ولو كان  
الخرس اصليا لجواز ان يحسن أحدهما مالا يحسنه الآخر لو كانا سليمين م ر وعبارة  
الشوبرى يؤخذ منه انه لو اقتدى اخرس بمثله ينظر ان كان خرسهما اصليا وخرس  
المأموم أصليا والامام عارضا صح لانه يحسن مالا يحسنه المأموم بخلاف ما لو كان  
خرسهما عارضا والامام أصليا فلا يصح ونقل عن س ل انه اعتمد  
هذا التفصيل ونقل عن م ر البطلان مطلقا عن حجر العمة مطلقا ولو قال الشارح  
كاقتداء مثله به لكان مستقيما كما قاله ق ل ويمكن ان يجاب بان العبارة مقبولة  
(قوله فى حرف متعلق بمخذوف) أى متماثلين فى حرف الخ أو متعلق بقوله بمثله لكن  
يلزم عليه تعلق حرفى جر بمعنى واحد بعامل واحد فالأولى ان يكون بدلا من قوله  
فيما الخ كما تقدم (قوله ولو كانت لشغته يسيرة) بضم اللام على الافصح وحكى  
فتحها وقوله يسيرة أى بان لم يحصل معها ابدال وقوله لم يؤثر هل يكره الاقتداء به  
واذا قرره الحاكم فى الامامة وقلنا بالكره هل يحرم ويصح كتقرير الفاسق  
كما قاله العلامة م ر ويحرم ولا يصح كما ناله العلامة جرحه برماوى (قوله وهو  
من يكرر النساء الخ) هل ولو عدا نساء على ان المكرر حرف قرآنى لا كلام أجنبى  
أولا أو يفصل بين كثرة المكرر وعدمها فليصرر اه سم على منهج أقول الاقرب  
انه لا فرق هنا بين الهد وغيره لما علل به من ان المكرر حرف قرآنى كثيرا وقل اه  
ع ش على م ر (قوله ويجاز الاقتداء بهم الخ) مقتضاه انهم لو تعدوا ذلك ضر  
وليس كذلك لان زيادة الحرف لا تضر ومن ثم صحت صلاة من يشدد الخفف  
وان تعدد وفيه زيادة حرفى الا ان يفرق باز فى التشديد زيادة حرف غير متميز بخلافه  
هنا وكلام شيخنا فى شرحه كالشارح هكذا قال ح ل وقوله لان زيادة الحرف

(والا صحت كاقته انه بمثله)  
فيما يخل به كارت بارت والتخ  
بالتخ فى حرف لافى حرفين  
ولا ارت بالتخ وعكسه لان  
كل منهما ما فى ذلك يحسن  
مالا يحسنه الآخر وكذا من  
يحسن سبع آيات من غير  
القائمة بمن لا يحسن الا الذكر  
ولو كانت لشغته يسيرة بان يأتى  
بالحرف غير صاف لم يؤثر  
(وكره) الاقتداء (بنحو آناه)  
وقاؤه وأواء وهم من يكرر  
النساء والقاء والواو ويجاز  
الاقتداء م م مع زيادته م  
لعذره م فيما

لا تضر الخ وايضا الزيادة حرف قرآني لا كلام اجنبي فلا يضر وان كثر كما تقدم عن  
ع ش على م ر (قوله أولى من قبيره) بالتمتاء وجه الاولوية ان الاصل يسمى من  
يكسر التاء بالتمتاء وهو خـ لاف ما في الصحاح من انه يقال له تاء كذا كره الشارح  
وكما يدل له كلام م ر لكن ذكر بعض اللغويين ان من يكسر التاء يقال له تمتاء  
ايضا وعليه فلا اولوية نعم ماد كره اخصر واشهر كما قرره شيخنا ح ف ولان اقتضاه  
على التمتاء والفاء يخرج غيرهما ع ش فكان الاولى ان يقول أولى واعم (قوله  
ولا حن) من اللحن بالسكون على الافصح الخطأ في الاعراب والمراد به هنا الخطأ  
مطلقا سواء كان في الاول أو في الاثناء أو في الآخر وبالتحريلك الفطنة كذا  
في الصحاح وفي القاموس انه بالتحريلك والسكون يطلق على الفطنة وعلى الخطأ  
في الاعراب اهـ ق ل وقوله بما لا يغير المعنى أى في الفاتحة أو غيرها امكنه التعلم  
أولا علم حاله أولا وفي ح ل وقوله ولا حن شامل للابدال ومنه يقتضى ان هذا  
في الفاتحة وغيرها فقد اطلق في هذا وفصل فيما يغير المعنى بين كونه في الفاتحة  
وغيرها فقوله أى باله نظر لقوله فان غير معنى في الفاتحة وغيرها اهـ كضم هاء الله  
أولاهه أو كسر دال الحمد أو نون نستعين أو تائه أو نون نعبدا ونحوها أو كسر هاء أو ضم  
صاد الصراط وهاء عليهم أو راء الرحمن أو نحو ذلك اهـ برماوى أى لبقاء المعنى والمتعدد  
لذلك آثم أى وصلاته صحيحة وان لم يعد القراءة على الصواب وقول البرماوى أو هاء  
عليهم عدهم من اللحن لحن لان ذلك قراءة سبعية متواترة (قوله فان غير) أى اللحن  
الشامل للابدال وليس المراد بالحن المتعارف عند النحاة وقوله ولم يحسنها أى بان يحجز  
عن الاتيان بما يلحق فيه على الصواب اهـ ح ل (قوله كاتمت) بضم أو كسر قال  
شيخنا وضم وكسر كاف اياك وابدال هاء الحمد لله هاء وابدال المعجزة في الذين هملة  
وأما ضم صاد الصراط وهاء مرة اهدنا فكاللحن الذى لا يغير المعنى وان لم تسمه النحاة  
لحن لان اللحن عندهم مخالفة صواب الاعراب اهـ ح ل (قوله فسكاهى) مقتضى  
كون هذا كالأمرى انه لا يصح الاقتداء به مطلقا أى عند الله لم يحاله أو الجهل كذا  
قال بعضهم وفيه نظرا لانه لم ينزل منزلة الأمرى الا في حالة العلم فينبغي في حالة الجهل العصة  
وهو واضح في السرية دون الجهرية وكون الفاتحة من شأنها ان لا تخفى فيه نظر كذا  
قاله ح ل وقوله أى ح ل لا يصح الاقتداء به مطلقا هو كذلك بالنسبة لوجوب  
العادة عند تبين الحال وأما في حال التحريم فالتفصيل بين العلم والجهل جار فيه ما أى  
الأمرى والا لحن فعند العلم لا يصح وعند الجهل يصح ظاهرا فيها - وهـ في الحكم ابتداء  
وتبيننا كما أفاده شيخنا الشمس ح ف (قوله فان احسن الا لحن الفاتحة) أى أمكنه

وتعبيرى فهو تاء أولى من  
تعبيره بالتمتاء والفاء  
(ولا حن) بما لا يغير المعنى  
كضم هاء الله (فان غير معنى  
في الفاتحة) كاتمت بضم  
أو كسر (ولم يحسنها) أى  
الا لحن الفاتحة (فسكاهى)  
فلا يصح اقتداء القارى به  
أمكنه التعلم أولا ولا لانه  
ان أمكنه التعلم والا صحت  
كأقيدانه بمثله فان احسن  
الا لحن الفاتحة وتبعد اللحن  
أو سبق لسانه اليه ولم يعد  
القراءة على الصواب في الثانية  
لم تصح صلاته مطلقا



الاتيان بما يلحق فيه على الصواب وقوله وتعمد اللحن أى المغير للمعنى أى وعلم كونه  
 فى الصلاة وقوله مطلقا أى فى المسئلةين وهو فى الأولى سواء اعاد الكلمة الأولى  
 على الصواب أم لا لان صلاته بطلت بتمده وفى الثانية أى سواء علم مسبقا لسأله  
 قبل ركوعه وركع قبل اعادته أو لم يعلم بذلك فافهم وعبرة ع ش قوله مطلقا أى  
 سواء كان عالما بحال نفسه بعد مسبق لسانه أو جاهلا (قوله ولا الاقْداء به عند العلم  
 بحاله) قال العلامة الشوبرى قضيته الصحة عند الجهل وهو كذلك اذ لا تقيس من  
 المأموم بخلافه فى مسئلة تبين انه أى اه (قوله حالة كونه عاجزا أو جاهلا أو ناسيا)  
 هذه الثلاثة أحوال من الهاء فى صلاته ومن الهاء فى قدوة به وهى شرط فى صحة  
 صلاته والقدوة كما يفهم من منبع الشارح فى بيان المفهوم ويزاد عليهم فى المأموم  
 جهله بحاله كما سيذكره اه شيخنا (قوله أو جاهلا ظاهرا) وان بدعه هذه بالاسلام  
 ونشأ قريبا من العلماء كما قاله ع ش وهو كذلك فيما يظهر وفى شرح م ر أو جاهلا  
 تحريمه وعذبه اه وهو المعتمد (قوله أو ناسيا كونه فى الصلاة) فيه وقفة والقياس  
 البطالان هنا لانه كان من حقه الكف عن ذلك اه رشيدى (قوله لكن القدوة به)  
 مكروهة هذا الاستدراك مكررم مع قوله وكراهة بقوتها ولاحن فان عموم اللاحن  
 شامل لهذا كذا قال الا ط ف وفيه نظر لان الشارح قيده بما لا يغير المعنى وهذا فيما  
 يغير كما أفاده شيخنا (قوله قال الامام ولوقيل الخ) مقتضاء البطالان واختاره السبكي  
 وهو ضعيف فيحرم ولا تبطل به الصلاة لان السورة مطالعة فى الجملة كذا قاله ح ل  
 وزى وقوله ما في حرم الخ يقال كيف هذا مع انه عاجز أو جاهل أو ناس قال ق ل  
 والحاصل ان اللحن حرام على العالم العامد القادر مطلقا أى فى الفاتحة وغيرها وان  
 ما لا يغير المعنى لا يضر فى صحة صلاته والقدوة به مطلقا وأما ما يغير المعنى ففى غير  
 الفاتحة لا يضر فيها الا ان كان عامدا لما فادرا وأما فى الفاتحة فان قدر واما كنهه التعلم  
 ضرفيهما والافسكالامى اه (قوله ليس لهذا اللاحن) أى لا يجوز له ذلك ولا يبطل  
 كما يدل على ذلك تضعيف ح ل له اه ح ف (قوله ولو بان امامه) أى ولو باخباره  
 م ر بان اخبر عن استمرار كفره الاصلى فلا ينافى ما يأتى من قوله نعم الخ لان قصده  
 ابطال ما سبق وهو الاسلام فلا يقبل وذكر السيوطى ان بان من اخوات كان  
 فامامه اسمها وكافرا خبرها كذا قرره شيخنا والأولى نصبه على التمييز المحول عن  
 الفساعل أى ولو بان كفر امامه لعدم ثبوت ما ذكره كفى ع ش على م ر ويضع  
 جهله حالا وقوله كذا فافرا أى أو خشي أو يحنونا أو أميا أو تاركا الفاتحة فى الجهرية أو  
 تجب عليه الاعادة أو ساجدا على كنه الذى يعثر بحركته أو تاركا تكبيرة الاحرام

ولا الاقْداء به عند العلم بحاله  
 ذكره المساوردى (او) فى  
 (غيرها) أى الفاتحة بجر  
 اللام فى قول ان الله برىء من  
 المشركين ورسوله (صحت  
 صلاته وقدوة به) حالة كونه  
 (عاجزا) عن التعلم (أو جاهلا)  
 بالتحريم (أو ناسيا) كونه  
 فى الصلاة أو ان ذلك لحن لان  
 ترك السورة جائز لكن القدوة به  
 مكروهة قال الامام ولوقيل  
 ليس لهذا اللاحن قراءة غير  
 الفاتحة مما يلحق فيه لم يكن  
 بعيدا لانه يتكلم بما ليس  
 بقرآن بلا ضرورة وقواء  
 السبكي اما القادر العالم  
 العامد فلا تصح صلاته  
 ولا القدوة به للعالم بحاله وقولى  
 أو جاهلا أو ناسيا من زيادتى  
 وكالفاتحة فيما ذكر بدلها  
 (ولو بان امامه)

أوقادرا على القيام أو السترة وكان يصلي من قعود أو عاريا فتجب الاعادة في جميع ذلك  
 لان من شأنها ان لا تخفى وفارق تبين كونه قادرا على القيام في الخطبة وكان قد خطب  
 من قعود حيث لا تجب عليه الاعادة بان القيام في الخطبة شرط وفي الصلاة ركن  
 والشرط يغتفر فيه ما لا يغتفر في الركن فان قلت يرد على هذا الفرق السترة فانها  
 شرط في الصلاة فما الفرق بينهما وبين قيام الخطبة أجيب بان السترة شرط للصلاة  
 والقيام المذكور شرط لما هو منزل منزلة الصلاة وهو الخطبة فان غتفر فيه كما أفاده شيخنا  
 ح ف (قوله بعد الاقتداء به) أخذه من قوله بان ومن قوله وجبت الاعادة والمراد  
 بان بعد عقد القدوة به سواء كان التبين بعد انقطاعها بالسلام مثلا او كان في انشاء  
 القدوة وفي هذه الحالة لا تنفعه نية المفارقة بل يقين بطلان الصلاة ويجب استئنافها  
 فقوله وجبت الاعادة شامل لوجوب استئنافها (قوله ولو خفيا) هي الرد على الرافعي  
 وقوله وجبت اعادة ولا تنطبق نقلا مطلقا كما في الشوري (قوله لتقصيره) أي  
 فيما اذا كان مظهرا وقوله ولقصص الامام أي فيما اذا كان مخفيا كقوله وعبارة ح ل  
 قوله لتقصيره بترك البحث أي وان كان الظاهر من حال المصلي ان يكون مسلمان  
 علامات الكفر لا تفي ثم رأيت في قل مانصبه قوله لتقصيره الخ في هذا التعليل نظر  
 مع ما مر من انه لا يجب البحث عن حال الامام الا ان يقال الامور التي قل ان تخفى على  
 أحد ينسب تاركها الى التقصير في عدم البحث عنها أو يقال هذا تعليل من يوجب  
 البحث جرى على لسان غيره وليس مقصودا عنده اه ولقصص الامام عموم نقص  
 الامام يشمل ما لو بان الامام عن تلبسه الاعادة أو ما موما أو ما أو انثى او خشي  
 والمأموم رجلا أو بان محدثا أو ذنبا خفية مع انه لا اعادة فيه ما وفيه ان هذا  
 التعليل لا يعول عليه بدليل اقتضاه فيما يأتي على غيره هكذا قال حل وأجاب شيخنا  
 ح ف بانه جزء علة فالمعول عليه العلة الاولى وله هذا اقتصر عليها في المقابل وأما  
 الثانية فهي موجودة فيهما (قوله وقد اسلم) أي والحال انه قد اسلم أي تجدد  
 اسلامه قبل الاقتداء به وقوله وقال بعد الفراغ تفصيل لقوله لو لم يكن كقوله  
 الا بقوله وقوله فلا يقبل خبره فيه نظر لان الكافر يقبل خبره في فعل نفسه ويحكم  
 برده بقوله المذكور وأجيب بان محل قبول خبره اذا كان كافرا ادليه واخبر بعير  
 ما ذكر فكان الاظهر ان يعلل بالتقصير قاعدة كل ما يوجب الاعادة اذا طرأ في الثناء  
 أو ظهر وجب الاستئناف ولا يجوز الاستمرار مع نية المفارقة وكل ما لا يوجب  
 الاعادة مما يمنع صحة الاقتداء ابتداء عند العلم اذا طرأ في الثناء أو ظهر لا يوجب  
 الاستئناف فيجوز الاستمرار مع نية المفارقة اه ع ش على م ر لمخصا وبعضه

بعد الاقتداء به (كافرا  
 ولو مخفيا) كقوله كثر ندب  
 (وجبت اعادة) لتقصيره  
 بترك البحث في ذلك ولتقص  
 الامام نعم لو لم يكن كقوله  
 الا بقوله وقد اسلم قبل  
 الاقتداء به فقال بعد الفراغ  
 لم يكن اسلمت حقيقة أو اسلمت  
 ثم ارتدت لم تجب الاعادة  
 لانه كافر بذلك

في ح ل (قوله لا ان بان ذا حدث) ظاهره وان كان عالما بحدث نفسه عند الصلاة  
وليس يبعد اه سم على منهج اه ع ش على م ر ومثل الحدث مالوبان تاركا  
لانية بخلاف مالوبان تاركا لتكبير الاحرام أو لسلام أو للاستقبال فانها كالنجاسة  
الظاهرة لانها مما يطلع عليه او مثل تبين حدثه أيضا مالوبان تاركا لافاتحة في السرية  
أو لالتشهد مطلقا لان هذا مما يخفى ولو احرم المأموم باحرام الامام ثم كبر الامام ناسيا  
بنية نانية سر بحيث لم يسمع المأموم لم يضر في صحة الاقتداء وان بطلت صلاة الامام  
أولا لان هذامما يخفى ولا اشارة عليه كما في شرح م ر وقوله لم يضر في صحة الاقتداء  
أي ولو في الجماعة حيث كان زائدا على الاربعين كمالوبان امامها محدثا أو ما الامام  
فان لم ينقطع الاولى مثلين التكبيرتين فصلاته باطلته لخروجه بالثانية والافصالة  
صححة فرادى لعدم تجديد بنية الاقتداء به من القوم فلا حصر بعد بنية من اقتدى به  
ونوى الامامة حصلت له الجماعة وعاليه فلو كان في الجمعة لاتنقض له لقوات  
الجماعة فيها اه ع ش عليه (قوله وذا نجاسة خفية) أي حكمية والتفرق في سائر  
الدورة كالتجاسة في تفصيلها فيما يظهر (قوله لانتفاء التقصير) أي ولانتفاء نقص  
الامام أيضا فلا تكفي العلة الاولى لانه في حالة الاجادة عمل به ففي عدمها يتعين  
انتفاؤها اه برماوى (قوله بخلاف النجاسة الظاهرة الخ) التحقيق ان الظاهرة  
هي العينية في أي موضع كانت والخفية هي الحكمية في أي موضع كانت اه شورى  
وحاصل المعتمدان الظاهرة هي العينية والخفية هي الحكمية ولا فرق بين القرب  
والبعيد ولا بين القائم والقاعد ولا بين الاصح والبصير ولا بين باطن الثوب وظاهره  
كما في ع ش على م ر وتعريف الشارح لكل من الظاهرة والخفية لا يأتي هذا المعنى  
بل هو متبادر منه فائدة يجب على الامام اذا كانت النجاسة ظاهرة اخبار المأموم  
بذلك ليعيد صلاته اخذ من قولهم لو رأى على ثوب مصل نجاسة وجب اخباره  
وان لم يكن آتيا اه ع ش على م ر (قوله لو تأملها المقتدى رأها) أي ادركها  
باحدى الحواس ولو بالشتم ليشمل الاعى وان حال بينهما ما حائل وقوله مطلقا ضعيف  
(قوله ومحل عدم وجوبه انما ذكر) أي فيما اذا بان امامه ذا حدث وذا نجاسة  
خفية (قوله نعم ان علم المأموم الخ) استدراك على قوله لا ذا حدث وعبرة  
شرح م ر لعدم اشارة على ذات فلا تقصير ولهذالوعلم بذلك ثم اقتدى به ناسيا  
ولم يحتمل تطهيره لزمته الاعادة اه (قوله ولم يحتمل التطهير) أي عند المأموم  
بان لم يتفرقا كما عبر به الاصل اه ع ش وفي ق ل على الجلال قوله ولم يتفرقا  
قيد لا بد منه يخرج به ما لو تفرقا زمنيا يمكن فيه ما هو الا امام فلا اعادة نظر الظاهر

فلا يقبل خبره (لا) ان بان  
(ذا حدث) ولو حدثنا اكبر  
(و) ذا (نجاسة خفية) في ثوبه  
أو يذنه فلا تجب الاعادة على  
المقتدى لانتفاء التقصير منه  
في ذلك بخلاف النجاسة  
الظاهرة وهي ما تكون بحيث  
لو تأملها المقتدى رأها والخفية  
بخلافها وحمل في المجموع  
اطلاق من اطلاق وجوب  
الاعادة في النجاسة على  
الظاهرة لكنه صحيح في تحقيق  
عدم وجوب الاعادة مطلقا  
ومحل عدم وجوبه انما ذكر  
في غير الجمعة وكذا فيما ان زاد  
الامام على الاربعين نعم ان علم  
المأموم الحدث أو النجس  
ثم نسيه ولم يجتهد في التطهير  
وجبت الاعادة وتعبيرى  
بالحدث اعم من تمييزه بالجانب

من حاله سم وبذلك فارق مسألة المهر حيث لم يحكم بطهارة فيها وان لم يحكم بنجاسة ما  
ولغت فيه كذا قالوه والاوجه انهما سواء فتأمل (قوله وعدل) أى عدل في الرواية  
ولورقيقا أو امرأة وهو من لا يرتكب كبيرة ولم يصر على صغيرة برماوى (قوله  
أولى من فاسق) محل كون العدل أولى من الفاسق ما لم يكن الفاسق واليسا والافهو  
مقدم وما لم يكن ساكنا بحق والافهو مقدم أيضا وأشار لهذا التقييد بجمعه وقوله  
وان اختص بصفات أى كونه اقرا أو افقه أو غير ذلك فخرج ما لو اختص بمكان  
ومن جلته الوالى ومحلله أيضا ما لم يكن اماما راتبا والافهو مقدم أيضا فان كان  
الانصب تأخير هذه المسئلة عن الوالى والراى والساكن بحق (قوله بل يكره الخ)  
اضراب ابطالى عما يفهم من قوله وعدل أولى من فاسق من كونه خلاف الاولى  
واذا لم تحصل صلاة الجماعة الا بالفاسق والمبتدع لم يكره الائتمام بهما وقال ح ل  
قوله بل يكره الائتمام به أى كما تكره امامته اه (قوله ويكره أيضا الائتمام بمبتدع) أى  
كما تكره الامامة له ح ل وفيه ان المبتدع داخل في الفاسق وأجيب بانه لما كان له  
تاويل سائغ انتفى عنه الفسق بدليل قبول شهادته (قوله لا تكفره) أى بدعته  
خرج من تكفره بدعته كالجسمة ومنكرى البعث للاجسام وعلم الله تعالى  
بالعدوم أو بالجزئيات لا تكفرهم ما علم بحجى الرسول به ضرورة فلا يجوز  
الاقتداء به لتكفره والمعتد في الجسمة عدم التكفير اه زى أى ما لم يحسموا صريحا  
والابان قال ان الله جسم كلاجسام فذكر كما قرره شيخنا والجهوى القائل  
ان الله في جهة لا يكفروا ان لم من الجهة الجسمية لان لازم المذهب ليس بمذهب (قوله  
وامامة من يكرهه أكثرهم شرعا) أى لا مر مذموم فيه شرعا كوال ظالم ولا يحتزر عن  
النجاسة أو يمحى هيئات الصلاة أو يتعاطى معيشة مذمومة أو يعاشر أهل الفسق  
ونحوهم أو شبه ذلك نصبه الامام أولا قال في شرح الروض فلو كرهه دون الاكثر  
أولا كثيرا لا مر مذموم شرعا فلا كراهة واستشكك بانه ان كانت الكراهة لا مر  
مذموم شرعا فلا فرق بين كراهة الاكثر وغيره وأجيب بان صورة المسئلة  
ان يختلفوا انه بصفة الكراهة أم لا فيعتبر قول الاكثر لانه من باب الرواية نعم ان كانت  
الكراهة لمعنى يفسق به كزنا وشرب خمر كره له الامامة وكره الاقتداء به من غير فرق  
بين الاكثر وغيره الا ان يخشى من الترك فتنة أو ضرر اه عبد البر (قوله  
أكثرهم) بخلاف نصفهم أو أقلهم فلا يكره كما قاله ح ف فان كرهه كلهم حرم عليه  
ان يؤثمهم كما في ع ش على م وقال البرماوى ولا يكره ان يؤثم الشخص قومافهم ابوه  
واخوه الاكبر لان الزبير رضى الله عنه كان يصلى خلف ابنه عبد الله ولا مره

(وعدل أولى من فاسق) بل  
يكره الائتمام به وان اختص  
بصفات مريضة لانه يخاف منه  
ان لا يحافظ على الواجبات  
ويكره أيضا الائتمام بمبتدع  
لانكفره وامامة من يكرهه  
أكثرهم شرعا



صلى الله عليه وسلم عمرو بن سطة ان يؤم القوم وفيهم أبوه اه (قوله لا الاتمام به) أى  
 حيث كان عدلا (قوله وقدم) وآل ولو فاسقا والمراد المتولى كالباشا والقاضى  
 ونائبه والباشا مقدم لان ولايته اعم أى اذا كانت ولايته شاملة للصلاة  
 كما فى عس وقرره ح ف والمراد انه يقدم على من بعده من الامام الراتب  
 والساكن بحق اذا اذن بالصلاة فى مسكنه وان لم يأذن فى الجماعة ومجمله ان لم يزد  
 زمنها على زمن الانفراد والا احتيج لاذن فيه أيضا كما فى شرح م ويقدم الوالى حتى  
 على الامام الراتب وان شرط الواقف الامامة له على الاوجه لانه اذا قدم على المالك  
 فهذا أولى ويحرم على الامام كما قاله الماوردى نصب الفاسق اماما فى الصلوات لانه  
 مأمور برأى المصالح وليس منها أن يوقع الناس فى صلاة مكروهة ويؤخذ منه  
 حرمة نصب كل من يكره الاقتداء به وناظر المسجد كالواقف فى تحريم ذلك  
 كما لا يخفى اه شرح م ر والظاهر انه حيث حرمت التولية لم تصح لان الحرمة فيه  
 من حيث التولية اه جرح ويحرم على أهل الصلاح واخير الصلاة خلف الفاسق  
 والمبتدع ونحوهما لانه يحمل الناس على تحسين الظن بهم كما فى البرماوى ومحل  
 تقديم الوالى فى غير امامة صلاة الجنازة أما فيهما القريب أولى منه وبعبارة أصليه مع  
 شرح م فى كتاب الجنائز والجديد ان الوالى أى القريب المذكور ولو غير وارث أولى  
 بإمامتها أى الصلاة على الميت ولو امرأة من الوالى والقديم تقديم الوالى ثم امام المسجد  
 ثم الوالى كسائر الصلوات وهو مذهب الاثنية الثلاثة وفرق الجديد بان المقصود من  
 الصلاة على الجنازة الدعاء للميت ودعاء القريب أقرب الى الاجابة لتأمله وانكسار  
 قلبه ومحل الخلاف عند أمن الفتنة والاقدم الوالى على الوالى قطعافاهم ذلك كله  
 فانه نفيس اه (قوله الاعلى فالاعلى) ومن ذلك الباشا مع قاضى المسكر فبقدم  
 الاول على الثانى اه عس (قوله فامام راتب) ولو فاسقا والامام الراتب من ولده  
 الناظر أو كان بشرط الواقف اه شرح م واعلم ان الامام الاعظم والواقف  
 والناظر يحرم عليهم تولية الفاسق ولا تصح توليته ولا يستحق المعام (قوله فهو  
 مقدم على الوالى) أى الى البلد وقاضيه كما قاله الاذرى وغيره بل الاوجه تقديمه  
 على من سوى الامام الاعظم من الولاة كما فى شرح م أما الامام الاعظم فهو مقدم  
 عليه أى على الامام الراتب وان ولده اه زى قال فى القوت ويشبهه أن يكون  
 الكلام فى وال وقاض تضمنت ولايته الصلاة أما ولاية الحرب والشرطة ونحوهما  
 من الامور الخاصة فلا وهذا فى مسجد غير مطروق بأن لا يصلى فيه مكل وقت الا  
 جماعة واحدة ثم يغفل والا فالراتب كغيره ولو بحضوره فلا تسكره جماعة غيره لأمه

لا الاتمام به (وقدم وال بمحل  
 الاعلى فالاعلى  
 ولايته) لان تقديم  
 الخبر الاتقى ولان تقديم  
 غيره بضرته لا يليق بهذا  
 الطاعة (فامام راتب) هو  
 من زهادتى وصرح به فى  
 الروضة وأمله انهم ان ولده  
 الامام الاعظم فهو مقدم على  
 الوالى كما قاله الاذرى وغيره

ولا قبله ولا بعده اه برماوى (قوله وقدم سا كن بحق) اى ولو فاسقا اه سئل قال  
م في شرحه ولا بد من اذن الشرى يكن اغيرهما في تقدمه ومن اذن أحدهما صاحبه  
فان حضرا أو أحدهما والمستعير من الآخر لم يتقدم غيرهما الا باذنهما ولا أحدهما  
الا باذن الاخر والحاضر منهما أحق من غيره حيث يجوز له الانتفاع بالجميع كان  
أذن له شريكه في السكنى والمستعير ان من الشرى يكن كالشرى يكن فان حضر الاربعة  
كفى اذن الشرى يكن ولا يشترط ضم اذن المستعير بن اليه وقوله ومن اذن أحدهما  
لصاحبه فلولم يأذن كل منهما لصاحبه صلى كل مفردا ولا دخل للقرعة هنا ادلا  
تأثير لها في ملك الغير والمشاركين في المنفعة المشترك كان في امامة مسجد فليس لثالث  
أن يتقدم الا باذنهما ولا لاحدهما أن يتقدم الا باذن الاخر أو ظن رضاه والقياس  
حرمة ذلك عند عدم الاذن والرضاء ولو كان الاخر مفضولا كما في ع ش عليه  
(قوله أو اذن من سيد العبد) اى اذن له في السكنى وليس هذا الاذن اعارة كما يدل له  
عطفه عليه الان الاعارة تقتضى عليك الانتفاع والعبد لا يملك ولو بتمليك سيده كما  
قررده شيخنا (قوله بل يقدم المعير عليه) قال في الايعاب لو أعار المستعير وجوزناه للعالم  
بالرضاء به وحضرا فالذى يظهر أن المستعير الاول أولى لان الثاني فرعه ويحتمل  
استتواؤهما لانه كالوكيل عن المالك في الاعارة ومن ثم لو أعاره باذن استتواؤا فحسب  
يظهر ونظرفيه ع ش على م فراجعه (قوله للملك الرقبة والمنفعة) لو اقتصر  
في التعليل على ملك المنفعة لكان أفيد ليشمل المستعير من المستأجر ومن الموصى له  
بالمنفعة ومن الموقوف عليه تأمل شو برى (قوله فمكاتبه) اى كتابة صحيحة أخذها  
من قوله لانه معه كالأجنبي كما قاله زى (قوله فيما لم يستعيره من سيده) بأن  
كان مملوكا له أو مؤجرا أو معارفا من غير السيد ويؤخذ منه بالاولى انه لا يقدم على  
قنه البعض فيما يملكه بعضه الحر اه حل وكتب أيضا قد يقال هذا يغني عنه  
ما تقدم أى في قوله لا على معير وبعد هذا كله ففي قوله فيما لم يستعيره تأمل فان  
موضوع المسئلة المستثنى منها ان السيد اذن له في السكنى وهذا المستثنى لم يأذن  
السيد فيه للمكاتب في السكنى فلم يدخل في المسئلة حتى يخرج به وأجيب بأنه استثناء  
لغوى منقطع فتأمل (قوله فافقه) اى في باب الصلاة وان لم يحفظ من القرآن الا  
الفاحة فهو أولى من الاقراوان حفظ جميع القرآن كما في شرح م وقال شيخنا وصورة  
المسئلة أن يستويا بأن يكونا في المسجد والراقب غائب أو في موات أو في مسكن لهما  
(قوله لان افتقار الصلاة لافقه) تعليل لتقديم الافقه على الافرا وكذا باقى التعليل  
فانها تعليل لتقديم المقدم على من بعده وقوله لا ينحصر أى لعدم انحصار ما يطرأ

(و) قدم (سا كن) في مكان  
(بحق) ولو باعارة أو اذن من  
سيد العبد على غيره للغير  
الاتى في تقدم مكنته على مكر  
للملك المنفعة وتعبيرى بما  
ذكر اولى مما عر به (لا على  
معير) الساكن بل يقدم المعير  
عليه للملك الرقبة والمنفعة  
(و) لا على (سيد) اذن له في  
السكنى بل يقدم سيده عليه  
(غير) سيد (مكاتب له)  
فمكاتبه مقدم عليه فيما لم  
يستعيره من سيده لانه معه  
كالأجنبي (فافقه) لان افتقار  
الصلاة لافقه لا ينحصر بخلاف  
القرآن

في الصلاة من الحوادث (قوله فأقرأ) أي أسمع قراءة فان استويا فالأكثر قراءة هذا  
مراد المنهاج كما في شرح م ر خلافاً للشارح حيث أدخل برتبة (قوله أي أسمع  
قرأنا أي أكثر حفظاً بعد الاستواء في صحة القراءة بالسلامة من اللحن وتغيير  
أوصاف الحروف ونحو ذلك والأقل أولى ويقدم من تميز بقراءة من السبع بعد  
ذلك على غيره اه قل (قوله فأورع) فالأورع الزهد وهو ترك ما زاد على  
قدر الحاجة من الحلال وبعضهم جعل الزهد مغايراً للأورع وقدمه عليه وفيه مراتب  
كثيرة متفاوتة فيقدم منها الأعلى فالأعلى فصح التعبير بأفعل التفضيل حيث قال  
أي أكثر ورعاً اه برماوى (قوله وهو زيادة على العدا للقبالفة) أي ترك الشبهات  
وهي متعلقة بزيادة وقوله وحسن السيرة أي الذكربين الناس بالصلاح وفي المجموع  
والتحقيق ان الورع اجتناب الشبهات خوفاً من الله تعالى وفي كلام شيخنا وأما  
الزهد فترك ما زاد على الحاجة أي من الحلال فهو أعلى منه الورع اذ هو ترك الحلال  
الزائد على الحاجة والورع ترك الشبهات ولا يخفى أن هذا الكلام منه يفيد أن الزهد  
قسم للورع لا قسم منه وليس كذلك بل هو قسم منه والحاصل أن الورع مقول  
بالنسيك أي ورع مع زهد وورع بلا زهد اه ح ل ملخصاً (قوله فأقدم هجرة)  
اعتبروا الهجرة ولم يعتبروا العصبية من الصفات المقدمة وهل يقدم من هاجر إلى النبي  
صلى الله عليه وسلم على من هاجر إلى دار الإسلام الظاهر نعم (قوله إلى النبي) أي  
في زمنه وقوله أو إلى دار الإسلام أي بعد وفاته وكلامه في المهاجرين والأفريق  
المهاجر على غيره اه قل (قوله وبه علم) أي بقوله فأقدم هجرة وقوله ان من هاجر  
مقدم الخ أي وقد طلبت منه الهجرة كما هو ظاهر فلا يقدم من هاجر إلى المدينة على من  
نشأ بها ح ل (قوله على من لم يهاجر) أي كان هاجر إلى المدينة ثم رجع إلى مكة  
واجتمع مع من لم يهاجر وكان أسلم وهاجر إلى بلاد الإسلام ثم عاد إلى بلاد الكفار  
وهو مسلم فاجتمع بمسلم هناك ولم يهاجر فيقدم عليه وكذا من لم يطلب منه الهجرة  
كان هل المدينة على المعتصم اه برماوى أي فيقدمون على من لم يهاجر (قوله  
وهذا) أي التقديم بالهجرة وبأقدمها فان المنهاج لم يذكر التقديم بالهجرة من لازم  
ذلك انه لم يذكر تقديم الأورع على من هاجر اه ح ل (قوله فأسن في الإسلام) أي  
فيقدم شاب أسلم أمس على شيخ أسلم اليوم كما في ح ل ويقدم من أسلم بنفسه على  
من أسلم تبعا وان تأخر إسلامه لان فضيلة الأول في ذاته قاله البغوي ونقله الألف  
وقرره شيخنا ح ف (قوله لا يكبر السن) فان استويا في الإسلام روي كبر السن كما  
علم ح ل (قوله من يعتبر في الكفاءة) أي كذا الحرفة الرفيعة فيقدم ولده على ولده

(فأقرأ) أي أكثر قراءة  
أشد اقتداراً إلى القرآن من  
الورع (فأورع) أي أكثر ورعاً  
وهو زيادة على العدا للقبالفة  
وحسن السيرة (فأقدم هجرة)  
إلى النبي صلى الله عليه وسلم  
أو إلى دار الإسلام لا يخبر الآتي  
وبه علم أن من هاجر مقدم على  
من لم يهاجر وهذا مع تقديم  
الأقوال على الأورع والأورع  
على من بعده من ريادة وهو  
ما في التحقيق وغيره (فأسن)  
في الإسلام لا يكبر السن  
(فأنسب) وهو من ينسب  
إلى قريش أو ذى هجرة  
أو أقدمها أو غيرهم ممن يعتبر  
في الكفاءة كالعلماء والصالحين

الحرفة الوضعية لا سائر ما يعتبر في الكفاءة والا لا يقتضى تقديم ولد السليم من الجنون  
والجذام والبرص على ولد غير السليم من ذلك وفي التزامه بعد اه ق ل (قوله لان  
فضيلة الاول) وهو الاسن أى وانما قدم الاسن على الانسب لان الخ فهذا التعليل  
لتقدم الاسن على الانسب على خلاف عادته في هذا المحل من اتصال كل علة بعلتها  
وانظار ما الحكمة في ارتكابه خلافا وقوله وروى الشيخان معطوف عليه فهو دليل  
ثان لهذه الدعوى وأما قوله وروى مسلم الخ فهو دليل لمجيئ ما تقدم على ما فيه كما قرر  
شيخنا (قوله ليؤمكم) يجوز في الميم الحركات الثلاث وان كان الضم أولى الاتباع  
وقيل الفتح أولى للخفة أفاده شيخنا (قوله فان كانوا في القراءة سواء) قال أبو البقاء  
سواء خبر كان والضمير اسمها وأفر دلالة مصدر والمصدر لا يثنى ولا يجمع ومنه قوله  
تعالى ليسوا سواء والتقدير مستويين فوق المصدر موقع اسم الفاعل اه شوبرى  
(قوله فاقدمهم سننا) أى في الاسلام وقوله وفي رواية سلمى اى اسلا ما ومنه قوله  
تعالى ادخلوا في السلم كافة (قوله في سلطانه) أى محل ولايته (قوله على نكرته)  
هى بفتح التاء وكسر الراء الفرائش وقصده عما يبسط لصاحب المنزل ويختص به  
كذا في تعليق السيوطى على مسلم وقيل ما اتخذته لنفسه من الفرائش وقيل الطعام  
ويحتمل أن يكون المراد بها اه شوبرى (قوله وظاهره) تقديم الاقراء أى ظاهر  
الخبر الثانى وهذا الاراد وجوابه المذكورهما بعينها المذكوران في عبارة شرح  
الروض المشار اليه ما بقرله والنووى فيه اشكال الخ كما يظهر بالتأمل فيها وان كان  
سياقه يرههم أن ما في شرح الروض غير ما هنا فاقدم (قوله وأجاب عنه الشافعى)  
لم ينتج هذا الجواب المذكور المدعى وهو تقديم الافقه بالصلاة لجواز أن يكون الافقه  
اللازم للاقراء افقه بغير الصلاة لكون ما حفظ من القرآن متعلقا بغيرها اه ح ل  
(قوله كانوا يتفقهون) أى يتفهمون كل شئ قرؤوه من القرآن وفيه ان المعتبر اسمها هو  
الفقه المتعلق بالصلاة وكونهم يتفهمون معنى الايات المحفوظة لهم لا يلزم منه ان معنى  
الايات يتعلق بالصلاة كما قررره شيخنا فلم يفتح الدليل المدعى وفي ح ل قوله يتفقهون  
مع القراءة أى يعرفون الفقه المتعلق بالايات فالفقه لازم اه فهو من اطلاق المزموم  
وارادة اللازم (قوله والنووى فيه) أى في هذا الجواب اشكال والاشكال ان قوله  
فاعلمهم بالسنة دليل على تقديم الاقراء على الافقه أى لان علم السنة هو الفقه  
والجواب انه قد علم ان المراد بالاقرافى الخبر الافقه لكون في القرآن فتى استتموا  
في القرآن فقد استتموا في فقهه فان زادا أحدهم بفقه السنة فهو أحق ومقتضى هذا  
ان الصدر الاول لو كان أحدهم يحفظ عشر آيات وآخر يحفظ خمس آيات ولكن

لان فضيلة الاول في ذاته  
والشافى في آياته وفضيلة  
الذات أولى وروى الشيخان  
ليؤمكم أكبركم وروى مسلم خبر  
يؤم القوم اقرؤهم لكتاب الله  
فان كانوا في القراءة سواء  
فاعلمهم بالسنة فان كانوا  
في السنة سواء فاقدمهم هجرة  
فان كانوا في الهجرة سواء  
فاعلمهم سننا وفي رواية سلمى  
ولا يؤمن الرجل الرجل في  
سلطانه وفي رواية في بيته ولا  
سلطانه ولا بيته على  
ذكرته الا باذنه وظاهره تقديم  
الاقراء على الافقه كما هو وجه  
واجاب عنه الشافعى بان الصدر  
الاول كانوا يتفقهون مع القراءة  
فلا يوجد قارئ الا وهو فقيه  
ولان وصى في اشكال



يحفظ من السنة ما لا يحفظه الاول يقدم الاول اه حل فلا دلالة في الخبر على تقديم  
 الاقرا ما لم يقابل على تقديم الاقرا لا فقه في القرآن على من دونه ولا نزاع فيه ووجه  
 أخذ تقديم الاورع على الاقدم هجرة من الخبر ان الغالب على الاعلم بالسنة الورع  
 كما في شرح التحرير وهذا التأويل الذي في هذا والذي في الاقرا بالنسبة للعصر الاول  
 وانظر أخذ تقديم الافقه الغير القاري في عصرنا على القاري الغير الافقه من الخبر  
 وانظر أيضا أخذ تقديم الاورع الغير العالم بالسنة على الاقدم هجرة منه تأمل (قوله  
 ذكرته مع جوابه) أي ذكرتهما واضحين والافهما عين الاشكال والجواب المذنب  
 في الشارح (قوله أو مسافرا) أي قاصرا قل شيخنا الا أن يكون المسافر السلطان أو نائبه  
 والافهموا حق اه حل (قوله واعلم الخ) قصد بذلك تخصيص الافقه والاقرا في المتن  
 (قوله أو ولدنا) أو مجهول الاب قال شيخنا وأطلق جمع كراهة امامة ولد الزنا ومن  
 لا يعرف أبوه هي مصورة يكون ذلك في الابتداء أو ابتداء الصلاة ولم يساوه المأموم  
 فان ساواه أو وجدته قد أحرم واقتدى به فلا بأس اه حل (قوله كما أشرت الى بعضه  
 فيما مر) أي في قوله وان اختص بصفات مرجحة أو في قوله وعدل أولى من فاسق اه  
 برماوى (قوله وبما تقرر) أي من تقديم المهاجر على المنتسب أي فولد كل في رتبته  
 وفيه اعتراض وهو انه يلزم عليه تقديم ابن الافقه وان لم يكن أفقه على ابن الاقرا وليس  
 كذلك اه شيخنا وهذا الاعتراض بناء على ما فهمه من أن قول الشارح وبما تقرر  
 الخ متوقف على هذه الضميمة التي ذكرها الشيخ بقوله أي فولد كل في رتبته وعبرة  
 المشورى قوله وبما تقرر علم أن المنتسب الخ شبهته في ذلك ان الهجرة مقدمة على النسب  
 ويرده أمران الاول تصريح الرافعي بأن فضيلة ولد المهاجرين من حيز النسب مع  
 تصريح الشيخين بتقديم قريش على غيرها الثاني انه يلزمه أن يقول بمثل ذلك في ولد  
 الاسن والاورع والاقرا والافقه من غير قريش مع مولد القرشي ولا يجوز أن يذهب  
 ذاهب الى ذلك لاتفاق الشيخين على تقديم قريش على غيرها والله أعلم اه عمرة  
 انتوت وعبرة حل قوله وبما تقرر أي من تقديم المهاجر على المنتسب علم أن المنتسب  
 الخ وعلى قياسه يكون المنتسب لمن يقدم مقدما على المنتسب لمن يؤخر فان  
 الافقه مقدم على ابن الاقرا وابن الاقرا مقدم على ابن الاورع ولا مانع من التزام ذلك  
 فان قلت وعلى قياسه أيضا يلزم تقديم ولد الاسن ولو في غير الاسلام على ولد غيره  
 وتقديم ولد من ذكر على ولد قرشي ويبعد التزام ذلك ثم رأيت عن الشهاب البرلسي انه  
 اعترض الشرح بان هذا مخالف لاتفاق الشيخين على تقديم قريش على غيرها  
 وأقول مراد الشيخين تقديم قريش على غيرها من العرب والعجم لا على الافقه

ذكرته مع جوابه في شرح  
 الروض واعلم انه لو كان  
 الافقه أو الاقرا صيدا أو مسافرا  
 أو فاسقا أو ولدنا فوضعه  
 أولى كما أشرت الى بعضه فيما  
 مر وبما تقرر علم أن المنتسب  
 الى من هاجر مقدم على  
 المنتسب الى قريش مثلا

(فأنظف ثوبا وبداوة صنعة)  
عن الاوساخ لافضاء النفاثة  
الى استئصاله القلوب وكثرة  
الجمع (فأحسن صوتا) ليل  
القلب الى الاقتداء به واستماع  
كلامه (ف) أحسن (صورة)  
ليل القلب الى الاقتداء به  
كذلك ترتيب في الروضة كما صفاها  
عن المتولى وجزم به في الشرح  
الصغير والاصل عطف بالواو  
فقال فان استويا بظنافة  
الثوب والبدن وحسن الصوت  
وطيب الصنعة ونحوها أي  
تحسن وجهه وسمت والذي  
في التحقيق فان استويا قدم  
يحسن الذكر ثم بظنافة الثوب  
والبدن وطيب الصنعة وحسن  
الصوت ثم الوجه وفي الجوع  
المختار تقديم أحسنهم ذكرا  
ثم صوتا ثم هيئة فان تساويا  
وتساها أقرع بينهما (وأعني  
كبصير) لتعارض فضيلتهما  
لان الاعني أخشع والبصير  
أحفظ عن الخباصة (وعبد  
فقيه كغير فقيه) هو من  
زيادتي وهو ما صححه في المجموع  
وقال السبكي عندي ان  
الاول أدنى انتهى

ومر بعده من المراتب التي ذكرها انشئت (قوله فأنظف ثوبا وبداوة) الواو في هذا  
بمعنى الغاء كما في عبارة مر ولو تمارضت هذه الصفات الثلاث فينبغي تقديم الانظف  
ثوبا لان الثوب أكثر مشاهدة من البدن فالنظف الى صاحبه أميل ثم الانظف بدنا  
لان البدن مشاهد حال الصلاة فالنظف الى صاحبه من الانظف صنعة اه  
ح ل بايضاح (قوله وصنعة) أي كسبا فيقدم الزراع والتاجر على غيرها برماری  
(قوله عن الاوساخ) متعلق بأنظف (قوله فأحسن صوتا) أي ولو كانت الصلاة  
سرية كما قاله ع ش لكن التعليل قاصر الآن يقال المراد في الجملة فالاحسن  
صوتا تميل اليه القلوب في الجملة أي ولولم يسمعه في نحو التكبير (قوله فأحسن  
صورة) لعل المراد بالصورة سلامته في بدنه من آفة تنقصه كهرج وشلل لبعض  
أعضائه اه ع ش (قوله وسمت) أي شكل والذي في التحقيق هو المعتمد (قوله  
قدم بحسن الذكر) هذه المرتبة أسقطها المصنف وهي عقب قوله فانسب والخاص  
أن الصفات أربعة شرا لا فقه ثم الاقرأ ثم الازهد ثم الاورع ثم الاقدم هجرة  
ثم الاسن ثم الانسب ثم الاحسن ذكرنا ثم الانظف ثوبا فوجهنا فبدنا فصنعة ثم  
الاحسن صوتا فصورة اه سلطان وزاد بعضهم فالترجح فالاحسن زوجة (قوله  
وفي المجموع الخ) أنظر ما فائدة نقل هذا بكلام التحقيق ويمكن أن يقال فائدة ما به  
من التصريح بالاختيار وهذا فيه اشارة الى أن ما في المنهاج ضعيف عند النوروي  
لامه وقع له في التحقيق وغيره ما يخالفه والمختار هو ما في الغير كما قال والمختار الخ كذا  
قرره شيخنا (قوله ثم هيئة) الهيئة الحالة التي يكون الشخص عليها من الثأني والوقار  
اه ع ش (قوله وأعني كبصير) أي بعد استوائهم في الصفات المتقدمة وقوله  
والبصير أحفظ عن الخباصة فان كان البصير لا يتعاشي عن الخباصة قدم الاعني  
عليه أو كان الاعني غير خاشع قدم البصير عليه (قوله وعبد فقيه) أي زيادة على  
الفقه المعتبر للصلاة وقوله كغير فقيه أي غير فقيه أي لا يعلم غيرا فقه المعتبر  
للحجة الصلاة والا غير الفقيه أصلا صلاته باطلة كذا قرره شيخنا وهذا بخلاف  
نظيره في صلاة الجساسة لان المقصد منها الدعاء والشفاعة والحربهما أليق كما  
في البرماوى (قوله من زيادتي) راجع للجملة الثانية فقط كما يعلم من مراجعة الاصل  
(قوله ولتقدم بـ) وهو الوالي والامام والراغب والسالك بحق أي يساح لمقدم  
يمكن تقديم لا بصفتها فلا يساح له ذلك وان كان يجوز له مع الكراهة اه شيخنا حقيق  
والذي في شرح م وان التقديم مندوب اذا كان المقدم ساكنا بحق وكان غير أهل  
للامامة وسكت عن حكم التقديم من الساكن الذي هو أهل ومن الوالي والراغب

ولعله مراد شيخنا ح في بقوله أي يباح له عبادة ح ل (قوله ولتقدم مكان) أي  
وان لم يكن أهلا للامامة كالكافر والمرأة لرجال وحديثه يكون أولى بالامامة من غيره  
بجلا في من قدمه القوم بالصفة لا يكون أولى بالامامة من غيره ما وقوله كالكافر  
الخ اعترض بأن الكافر والمرأة لا يقال لهما مقدمة لان المقدمة من مسوغ له الصلاة  
بالقوم وأجيب بأن هذا من يقال لهما مقدمة على فرض زوال المانع كما قاله الشمس  
الحقفي (قوله لا بصفت) أي كالفقه ونحوه من القراءة والورع والسن والنسب  
رماوى (قوله لمن يكون أهلا للامامة) أي ولو كان مفضولا وعليه فإلزامه لمجمع  
أئمة م واحد منكم فهل يقرح بينهم أو يقدم أفضلهم أو لكل منهم أن يتقدم وان كان  
مفضولا لعموم الاذن فيه نظروا لعل الثاني أظهر لان اذنه لواحد منهم يتضمن استقطاط  
حقه وحديث سقط حقه ك ان الافضل أولى فإلزامه لواحد منهم بنفسه من غير  
اذنه ولا ظن رضاه حرم عليه ذلك لانه قد يتعلق غرضه بواحد بخصوصه فلذلك  
القرينة على عدم تعلق غرض صاحب المنزل بواحد منهم فلا حرجة له على علم ر  
(قوله وهذا) أي قوله ولتقدم يمكن الشامل لمن هو أهل للامامة وغيره كما علمت  
أعم من قوله فان لم يكن أهلا للامامة

\*(فصل في شروط الاقتداء)\*

أي المتبعة بعد اعتبار صفات الامام المتقدمة فلا ينافي أن تلك شروط أيضا لصفة  
الاقتداء فمثل شورى (قوله وآدابه) أي وجنس آدابه لانه لم يذكر جميعها وعبارة م ر  
ويجوز في بعض شروط القدوة وكثير من آدابها وبعض مكرهاها آدابه فقوله وآدابه  
أي من الامور المطلوبة حصولا كما في قوله وسن أن يقتد امام الى آخر المسنونات  
أو تركها كما في قوله وكبره لمأموم انفراد عن الصف فتصدق الآداب بالمكرهاوات  
فساوت عبارة الشارح عبارتهما المذكورة (قوله سبعة) وهي عدم تقدمه على  
امامه في المكان والعلم بانتقالات الامام واجتماعهما مع ما كان واحدونه الاقتداء  
أو الجماعة وتوافق نظم مسلاتهم والموافقة في سنن فمعنى المخالفة فيها فاعلا وتركها  
والتبعية بأن يتأخر تحريره عن تحرر الامام وقد نظمها شيخ الاسلام ابن عبد السلام  
فقال

وسبعة شروط الاقتداء \* في سبعة قدوة بلا امتراء  
كذا اجتماعهما في الموقف \* مع المساواة أو التخلف  
وعلم مأموم بالانتقال \* توافق النظمين في الافعال  
توافق الامام في السيرة ان \* كان بخلفه تقاضى بين

فان استويا فالحق ولو ضحيرا  
أولى من العبد ولو بصيرا  
والبائع ولو عبدا أولى من  
الصبي ولو حرا وأفق (ولتقدم  
بمكان) لا بصفت (تقديم)  
لمن يكون أهلا للامامة وهذا  
أعم من قوله فان لم يكن  
أهلا فله التقديم (فصل)  
في شروط الاقتداء وآدابه  
(الاقتداء شروط) سبعة

تتابع الامام فيما فعلا \* تأخر الاحرام عنه أولا

وقد نظمها بعضهم بقوله

وافق النظم وتابع واعلم \* أعمال متبوع مكان يجمع

واحد زلف فاحش تأخرا \* في موقف مع نية فحورا

(قوله عدم تقدمه) أي يقينا فلا يضر الشك في التقدم فالمشترط نفيه هنا التقدم  
المتيقن أما المشكوك فيه فلا يشترط نفيه كما سيذكره بقوله ولو شك في تقدمه الخ وقوله  
فيض الخ بيان لانه فهم وقوله ولا تضرم مساواة الخ هذا داخل في المنطوق فهو من  
صوره اذ عدم التقدم يصدق بالمساواة ومحل هذا الشرط في غير شدة الخوف والجماعة  
فيها أفضل وان تقدم بعضهم على بعض على المعتمد كما في شرح م ر وخالف الجمهور  
وقالوا ان الانفراد أفضل قال الشوبري وبحسب بعضهم أن الجاهل بغتمه التقدم لا به  
عذر بأعظم من هذا وانما يتجه في جاهل معذور ليه دمه عن العلماء أو قرب اسلامه  
وعليه فالناسي مثله اه ايعاب الآن يقال الناسي فبسبب نقصه لا يغفله ما به ماله  
حق نسي الحكم اه ع ش على م ر (قوله بان لا يتقدم) الباء بمعنى الكاف  
ككافي ع ش ومثل القائم الرابع قال م ر بعد ذكر هذه العبارة تمامها سواء في كل  
ما ذكرنا اتحادا قيا مائلا أولا ومحل ما تقر في العقب وما بعده ان اعتمد عليه فان  
اعتمد على غيره وحده كاصابع القائم وركبة الجالس اعتبر ما اعتمد عليه فيما يظهر  
حتى لو سلى فانما اعتمد على خشبتين تحت ابطيه فصارت رجلاه معلقتين في الهواء  
أو مما ستن للارض من غير اعتماد اعتبر الخشبان على الواجهة ان لم يمكنه غير هذه  
الهيئة أما اذا تمكن على غير هذا الوجه فصلاته غير صحيحة ولو تعلق مقتد بجبل وتعين  
طريقا أيضا كأن كان مصلوبا اعتبر بمنكبه فيما يظهر وبحسب بعض أهل العصر أن  
العبرة في الساجد باصابع قدميه أي ان اعتمد عليها ولا بهديه غير ان اطلاقهم  
يخالفه اه شرح م ر تصرف أي فيكون المعتمد عند العقب بان يكون بحيث لو وضع  
العقب على الارض لم يتقدم على عقب الامام وان كان مرتفعا بالفعل وعليه فيمكن  
دخوله في كلامهم بان يراد بالعقب في حق القائم حقيقة أو حكما اه ا ط ف  
واعتمد ع ش ما بحثه بعض أهل العصر كما قرره ح ف وقيل المعتمد في حق الساجد  
الركبتان وقول م ر ان اعتمد عليها أي والا فآخر ما اعتمد عليه ككافي ع ش عليه  
ولو قدم احدي رجله دون الاخرى واعتمد عليها لم تبطل صلاته الا بالتقديم بهما  
قياسا على الاعتكاف فيما لو خرج من المسجد باحدى رجله واعتمد عليه ما فانه  
لا ينقطع اعتكافه والايمان فيما لو حلف لا يدخل مكانا ودخل باحدى رجله واعتمد

أحدهما (عدم تقدمه في  
المكان) بان لا يتقدم قائم



عليه ما فانه لا يثبت كماله زى والضابط في ذلك كماله ان لا يتقدم المأموم بجميع  
ما اعتمد عليه على جزء مما اعتمد عليه الامام سواء اتحد في القيام أو غيره أو اختلفا  
وقد انها بعضهم الى ست وثلاثين صورة ويبينها ان الامام والمأموم اما ان يكونا  
قائمين أو قاعدين أو مضطجعين أو مستلقين أو مضطجعين أو مضطجعين أو مضطجعين  
تحت ابطيم ما فهذه ستة أحوال فتضرب أحوال الامام في أحوال المأموم تبلغ ستة  
وثلاثين واحكامها لا تخفى على المتأمل وهذه القسمة عقلية لان المصوب لا يكون  
اما ما لوجوب الاعداء عليه (قوله بعقبه) أى بكاهما فلا يضر التقدم بينهما اه  
ع ش أى اذا اعتمد عليه (قوله وهما مؤخر قدميه) أى ما يصيب الارض منه  
(قوله ولا قاعد) أى سواء كان يصلى من قعود أو جازا ولا بان كان قاعدا للشهد اه  
ع ش ومحل ذلك ان اعتمد عليه ما فان كان الاعتماد على الأصابع فينبغي اعتبارها  
دون الالين اه ح ل (قوله بعقبه) أى جميعه وهو ماتحت عظم الكتف الى  
الخاصرة فيما يظهر اه ح ل قال م ر وفي المسئلة احتمالان اوجههما برأسه  
والثاني وبمخال جران المبرة بعقبه (قوله اعظم من قوله في الموقف) وقد يجاب عن  
الامل بان مراده بالموقف مكان الصلاة وسماه بالموقف باعتبار اكثر احوال المصلى  
او اشرف احواله وهو الوقوف اه شورى (قوله تبعه للسلف والخلف) السلف  
هم أهل الفرون الاول الثلاثة العصاة واتباعه من واتباع التابعين والخلف من  
بعدهم كما قررر شيخنا (قوله فيضرتقدمه) هو مفهوم المتن أى يغمر في الانعقاد  
ابتداء وفي العصاة دواما اه شورى وهذا على الجديد والتقديم لا يضر لك به بكرة  
كما لو وقف خاف الصف وحده كما في شرح م ر (قوله قياسا لا مكان على الزمان) أى  
بجامع الفحش في كل وقوله المبطله صفة للمخالفة لا للافعال قال شيخنا واصل وجه  
الفحش خروجه بتقدمه عليه عن كونه تابعا كما في الا ط ف وقال شيخنا خ في  
وجه ذلك انه لم يرد تقدم المأموم على الامام في غير شدة الخوف بخلاف مخالفة  
في الافعال فانه عهد في اعذار كثيرة يباح له التخلف فيها (قوله ولا تضرمساواته)  
هذه من صور المنطوق وكذا قوله فلذلك الخ فالماسب تقدمهما على المفهوم اعنى  
قوله فيضرتقدمه عليه وقوله لكنها تكرر وقد تنس كما سيأتى في العراة والنسوة  
مع اماتين وقوله ايضا لكنها تكرر وتفاوت فضيلة الجماعة في مدة المساواة لا مطلقا  
اه ع ش خلافا لظاهر عبارة م ر وقوله في مدة المساواة الخ وكذا كل مكرره  
أمكن تبعيةه وايضا ان الصلاة في جماعة تزيد على الانفراد بسبع وعشرين  
صلاة والركوع في الجماعة يزيد على المنفرد بسبع وعشرين ركوعا فاذا ساوى فيه

بعقبه وهما مؤخر قدميه  
وان تقدمت أصابعه ولا قاعد  
باليه ولا مضطجع بعقبه  
فيعبرى بذلك اعم من قوله  
في الموقف (على اماته) تبعها  
السلف والخلف فيضرتقدمه  
عليه فتقدمه بالتعزم قياسا  
للمكان على الزمان ولان ذلك  
أفحش من المخالفة في الافعال  
المبطله ولا تضرمساواته لكنها  
تكرر كما في المجموع وغيره

دون غيره فانت الزيادة المختصة بالركوع ومضى السبع والعشرون التي تتعين له فقط  
دون السبع والعشرين التي تخص غيره (قوله ولو شك في تقدمه صحت) أى  
وان جاء من أمامه أى قدام الامام اهـ م راه ع ش خلافا لابن المقرئ حيث قال  
ان الشك في هذه الحالة يضر لان الاصل بقاء التقدم ورد عليه بانه عارضه اصل آخر  
ذكره الشارح بقوله لان الاصل عدم المفسد اهـ ح ف وكذا لو كان الشك حال النية  
لا يضر كما قاله ع ش والمعتمد انه يضر تغليباً للمبطل (قوله وسن ان يقف امام  
خلف المقام) الاولى امام المقام لان خلف المقام جهة الكعبة وبابه في الجهة الاخرى  
والعمل الآن ان الامام يقف قبالة باب المقام فيكون المقام بين الامام والكعبة  
ومقتضى التعبير المتين بخلاف ان الامام يجعل المقام خلف ظهره وبوجهه للكعبة  
فلا يكون المقام بينه وبين الكعبة وهذا خلاف ما عليه العمل وفي ع ش على م ر  
ما فيه قوله وسن ان يقف امام الخ قال شيخنا زى وظاهر ان المراد بخلافه ما يسمى  
خلفه عرفاً وانه كلما قرب منه كان أفضل واشار بقوله وظاهر الى دفع ما يقال كان  
المناسب في التعبير ان يقول امام المقام يعنى بان يقف قبالة بابه لانه اذا وقف خلف  
المقام واستقبل الكعبة صار المقام خلف ظهره اهـ ثم رأيت في ق ل على الجلال  
قوله خلاف المقام أى بحيث يكون المقام بين الامام والكعبة لان وجهه أى بابه كان  
من جهتها اهـ فانظر قوله كان من جهتها المقتضى ان التعبير بالخلف صحيح بالنظر الى  
ما كان اولاً وان ما هو عليه الان قد حدث فالتوقف والاشكال انما هو بالنظر اليه  
واما بالنظر لحاله الاول فلا وقفة اصلاً كما علمت تأمل قال سم ولا نظرت فتويت ركعتي  
الطواف ثم على الطائفتين لانهم ليسوا اولى منه على ان هذا الزمن قصير ويندر وجود  
طائفتين حينئذ فكان حق الامام مقدماً اهـ (قوله خلاف المقام) عند الكعبة  
لا حاجة لقوله عند الكعبة لان خلف المقام لا يكون الا عند هاهنا فلو قال عند الكعبة  
خلف المقام كان اولى اهـ ح ف وقال بعضهم قوله عند الكعبة لا يغني عنه قوله  
خلف المقام لان الخلف يصدق مع البعد عن المسجد (قوله وللصحابة) انما عال ثانياً  
اشارة الى انه ليس خصوصية له صلى الله عليه وسلم (قوله وان يستديروا حولها)  
والصف الاول حينئذ في غير جهة الامام هو ما اتصل بالصف الاول الذي وراءه  
لا ما قرب من الكعبة اهـ زى بان كان بين الكعبة والصف المذكور فلا يحصل له  
ثواب الصف الاول ومتى قرب المصلي من الكعبة وانحرف عنها ضر بخلاف ما لو بعد  
كما تقدم في باب الاستقبال انه لو وقف صف طويلاً في آخرياب المسجد الحرام لم تصح  
صلاة من خرج عن سمت الكعبة لقرب منها كما ذكر ذلك بعض المتأخرين يعنى حجر

ولو شك في تقدمه صحت  
صلاته لانه الاصل عدم التقدم  
(وسن ان يقف امام خلف  
المقام عند الكعبة) تبعاله  
صلى الله عليه وسلم وللصحابة  
وهذا من زيادتي (و) ان  
(يستديروا)

أى المأمومون (حولها) ان صلوا  
 فى المسجد الحرام ليحصل توجه  
 الجميع اليها (ولا يضر كونهم  
 أقرب اليها فى غير جهة الامام)  
 منه اليها فى جهته لانتفاء  
 تقدمهم عليه ولان رعاية  
 القرب والبعد فى غير جهة  
 مما يشق بخلاف الاقرب فى  
 جهته فيضرون توجه الركن  
 فجهته بمجموع جهتي جانبيه  
 فلا يتقدم عليه المأموم المتوجه  
 له أولا حتى يجهته (كما)  
 لا يضر كون المأموم أقرب  
 الى الجدار الذى توجه اليه من  
 الامام الى ما توجه اليه (لوقوفه  
 فيها) أى فى الكعبة (واختلغا  
 جهة) كان وجه المأموم  
 الى وجه الامام أو ظهره الى  
 ظهره فان اتحد اجهة ضر ذلك  
 ولورؤف الامام فيها والمأموم  
 خارجا جازوله التوجه الى أى  
 جهة شاء ولوقوفه بالعكس جاز  
 أيضا لكن لا يتوجه المأموم  
 الى الجهة التى توجه اليها  
 الامام لتقدمه حينئذ عليه  
 (و) سن (ان يقف ذكر)  
 ولو مبيا لم يحضر غيره

لكن جزما أى الشبان بخلافه قاله م ر وعلى جزءهما فلا يضر ولو كان لو قرب  
 منها خرج عن سمتها وبه صرح العلامة الخطيب أيضا اه ع ش واعتمده ح ف  
 وقال ان فى تكليفه الانحراف مشقة وهو بعيد اذ كيف يكون مشاهدا للكعبة  
 ولا يضر اليها ليتوجه اليها وجزم البرماوى بوجوب الانحراف وهو المعتمد (قوله  
 أى المأمومون) أى وان لم يضق المسجد (قوله ليحصل توجه الجميع اليها) أى  
 الى جميعها أى جميع جهاتها والافلو وقفا خلف صف فقد توجهوا اليها قوله  
 ولا يضر كونهم أقرب اليها قال شيخنا كجبر والوجه قوات فضيلة الجماعة هذه  
 الاقربى المذكورة كالوانفرد عن الصف ويدل على ذلك قوة الخلاف أى فى النجدة  
 وعدمها اذ الخلاف المذهبي أولى بالمراعاة من غيره اه شوى ويؤخذ منه عدم  
 قواتها بالمساواة لقوات المذ كور وهو الكراهة للخلاف فى البطالان كاذ كره  
 أيضا (قوله منه) أى من قربه وقوله اليها متعلق بقرب المحذوف وقوله فى جهته  
 متعلق به أيضا (قوله بخلاف الاقرب فى جهته) كان يكون ظهر المأموم لوجه الامام  
 اه ح ل (قوله فجهته بمجموع جهتي جانبيه) أى جاتي الركن الذى توجه اليه وانظر  
 هل من الجهتين الركن المتصلان بالجهتين زيادة على الركن الذى استقبله الامام  
 أولا حتى لا يضر تقدم المستقبلي لذيتك الركنين على الامام فيه نظر والاقرب  
 الضمير فتكون جهة الامام ثلاثة اركان وجهتين من جهات الكعبة اه ع ش فقول  
 الشارح بمجموع جهتي جانبيه أى مع الركنين المتصلين بها وفى ع ش على م ر مانصه  
 أما لوقوف الامام بين الركنين فجهته تلك الجهة والركنان المتصلان بهما من الجانبين  
 (قوله واختلغا جهة) هذا تأكيديا للتشبيه اذ يستفاد منه هذا القيد لان هذا  
 بمعنى قوله فى غير جهة الامام فقط (قوله فان اتحد اجهة) بان كان وجه الامام الى ظهر  
 المأموم وقوله الى أى جهة شاء لانه لا يمكن ان يكون ظهره لوجه الامام اه ح ل  
 (قوله ضر ذلك) شمل كلامهم فى هذه مالمواستقبل سقفها وكان المأموم ارفع من  
 الامام لصديق تقدمه عليه فى جهته حينئذ اه س ل (قوله ولوقوفه بالعكس) هذه  
 تمام الاحوال الاربعة والضابط فيها ان يقال يشترط ان لا يكون ظهر المأموم  
 الى وجه الامام حقيقة أو تقدير (قوله لكن لا يضر الخ) كان يكون وجه الامام  
 الى ظهره لان الجهة التى توجه اليها واحدة وان كان توجه كل منهما الى جدار بخلاف  
 ما اذا كان وجهه الى وجهه فانه يصح (قوله وسن ان يقف ذكر الخ) التعبير بالوقوف  
 هنا وفيما يأتى جرى على الغالب فلو لم يصل واقفا كان الحكم كذلك اه شريح م ر  
 (قوله لم يحضر غيره) مئة لذكرا فان حضر مع آخر فسيأتى فى قوله وان يصطف ذكران

(قوله عن يمينه) وإن فاتته نحو سماع قراءة على المعتد كافي ق ل والبرماوى  
 خلافاً في سم على المنهج (قوله صلى من الليل) أى فى الليل أى يصلى نفل لا تشرع  
 فيه الجماعة وأقر ابن عباس على الاقتداء به لبيان الجواز اه ع ش على م  
 (قوله فأخذ برأسى) له به بحسب ما اتفق له صلى الله عليه وسلم والاقصويل الامام  
 لا مأوم لا يتقيد بذلك بدليل الرواية الآتية فأخذ بيدى الخ أو أنه لما كان صغيراً  
 وهو يلزم منه قصره سهل عليه تناول رأسه دون يده مثلاً أو أورد ذلك خصوصية له  
 صلى الله عليه وسلم لما هو ظاهر ان ذلك يتعذر على غيره اه ع ش على م ر  
 ويؤخذ من الحديث انه لو فعل أحد من المتقدمين خلاف السنة استحب للامام  
 ارشاده اليها بيده أو غيرها ان وثق منه بالامتنال ولا يبعد ان يكون المأموم  
 فى ذلك مثل الامام فى ارشاده غيره ولو الامام ويكون هذا مستثنى من كراهة الفعل  
 القليل (قوله فاقمى) أى حولنى (قوله وان تأخر قليلاً) أى عرفاً ولا يتوقف  
 حصول السنة على زيادة القرب بحيث يحاذى بعض بدن المأموم بعض بدن الامام  
 فى الركوع والسجود كافي ع ش على م ر قال شيخنا وما تان سنتان التأخر  
 وكونه قليلاً أى بقدر ثلاثة اذرع فاقل فلو قام عن يساره أو خلفه أو ساواه أو زاد  
 فى التأخر علم ما فاتته فضيلة الجماعة (قوله قليلاً) بأن لا يزيد ما بينهما على ثلاثة  
 اذرع وكتب ايضا بان يخرج عن المساواة وتزيد المرأة على ذلك اه حل وعبرة  
 الشورى والمراد بانقليل ان يخرج عن المساواة بتليل ما يأتى ان الشافى يحرم عن  
 يساره ثم يتقدم الامام أو يتأخر ان لا ثلاثة اذرع أو نحوها خلافاً لمن توجهه لان ذلك  
 انما هو فى الصف خلفه ولو كان مثله لم يتنج الى تقدمه ولا تأخرهما اه ايعاب بحر وفه  
 (قوله احرم عن يساره) بهن الباء انصع من كسرهما وعكسه ابن دريد فان لم يكن عن  
 يساره محل احرم خافه ثم تأخر اليه من هو على اليمين ولو خالف ذلك كره وفاتت فضيلة  
 الجماعة كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى ثم ان عقب تحريم الشافى تقدم الامام أو تأخرهما  
 حصل لما فيه من اتمام الا فلا تحصل لواحد منهما كما يعلم من قوله ثم بعد احرامه الخ اه  
 شرح م ر وقوله ولو خالف ذلك كره ظاهره انه لا فرق فى ذلك بين العالم والجاهل  
 ولو قيل بغتفار ذلك فى حق الجاهل وان بعد عهده بالاسلام وكان مخالطاً للعلماء  
 وأنه لا تقوته فضيلة الجماعة لم يكن بعيداً لان هذا مما يخفى اه ع ش وقوله والافلا  
 تحصل لواحد منهما أى وان حصل التقدم أو التأخر بعد ذلك حيث انتفت العقبة  
 وظاهره ان فضيلة الجماعة تنفى فى جميع الصلاة وان حصل التقدم أو التأخر بعد  
 وهو مشكل وفى فتاوى والده فى عمل آخر ما يخالف ذلك فليراجع اه رشيدى (قوله)

(عن يمينه) أى الامام الخ  
 الشيخين عن ابن عباس قل  
 بت عند خاتى ميمونة وقام  
 النبي صلى الله عليه وسلم يصلى  
 من الليل فقامت عن يساره  
 فأخذ برأسى فاقمى عن يمينه  
 (و) ان (تأخر) عنه ان كان  
 الامام مستورا (قليل)  
 استعمل الادب واظهاراً لرتبة  
 الامام على رتبة المأموم  
 (فارجع) ذكر (أخر) احرم عن  
 يساره



ثم بعد احراره الخ) اما اذا تأخر من على اليمين قبل احرام اثنائي اولم يتأخرا أو تأخرا  
في غير القيام فيكره اه حصر سم (قوله ثم يتقدم الامام) ظاهره استمرار الفضيلة لهما  
بعد تقدم الامام وان داما على موقفهما من غير ضم احدهما الى الآخر وكذا التأخرا  
ولا بعد فيه لطلبه منها هنا ابتداء فلا يخالف ما سياتي اه برماوى (قوله أو يتأخران)  
أى مع انضمامهما وكذا ينضممان لو تقدم الامام اه عزى ويبدل له قوله في الحديث  
الآتى فآخذنا بيدنا فقامنا خلفه الخ (قوله كقعود) أى ولو لمعاجز عن القيام (قوله  
اذلا يأتى التقدم والتأخر فيه) أى في غير القيام (قوله والظاهر) ان الركوع ومثله  
الاعتدال لانه قيام في الصورة اه ع ش على م ر (قوله جبار) بفتح الجيم وقشديد  
الباء الموحدة وآخره راء (قوله لضيق المكان الخ) أى أو كان بحيث لو تقدم الامام  
سجد على نحو تراب يشوه خلقته أو يفسد ثيابه أو يضل عليه الناس اه ع ش  
على م ر (قوله فعل الممكن لتعيينه الخ) أى فان لم يفعل التذم أو التأخر من أمكنه  
دون التأخر فهل توفت الفضيلة عليه دون من لم يمكنه تقدم ولا تأخر لعدم تقصيره  
أو تقوتها معافيه نظرا والاقرب الاول لما من عدم تقصير من لم يتمكن اه ع ش  
على م ر (قوله وان يصطف ذكران خلفه الخ) هذا مقابل قوله وان يقف ذكر عن  
يمينه اذ الغرض انه حضروه كقيد به الشارح فيما سبق كذا قررر شيخنا (قوله  
كأمرأة) أى ولو زوجة أو محرما (قوله صفا خلفه) أى بحيث يكونان محاذيين  
لبينه وقال المحقق الحلى أى قاما صفا اه وهذا الحل منه يقتضى ان يقرأ قول الشارح  
صفا بفتح الصاد مبنيا للفاعل وهو جاز كبنائه لا مفعول فان صفا يستعمل لازما  
ومتعديا فيقال صفت القوم فاصطفوا وصفوا اه مصباح بالمعنى اه ع ش على م ر  
وقوله والمرأة خلفهما وحيث يحصل لكل فضيلة الصف الاول لنفسه كفى ح ل  
(قوله والخنى خلفهما) أى لاحتمال الانوثة ولم يقل خلفه أى الذكر لاحتمال عود  
الضمير للامام وقوله والمرأة خلف الخنى أى لاحتمال الذكورة اه ح ل (قوله  
لفضله) أى بالبلوغ والمراد ان شأنهم ذلك حتى لو كان الصبيان أفضل منهم بعلم  
أو غيره فان الرجال يقدمون أيضا اه شيخنا (قوله فصبيان) بكسر أوله وحكى ضمه  
وان كانوا أفضل من الرجال كما علمت (قوله اذا استوعب الرجال الصف) أى  
وان لم يكونوا متضامين بل وقفوا على وجه بحيث لو دخل بينهم الصبيان لوسعهم وقوله  
والاى بان كان فى الصف خلا ليس فيه أحد من الرجال وهذا يندفع ما فى كلام زى  
من تضعيف قول الشارح وظاهر الخ ع ش أى فلا يدخلون الا عند وجود الفرجة  
على المتمد (قوله والا كل بهم أو بضعهم) ويقفون على أى صفة اتفقت لهم سواء

ثم بعد احراره (يتقدم الامام) أو يتأخران في قيام) لافى  
غيره كقعود ومهودا لا يتأتى  
التقدم والتأخر فيه الا بعمل  
كثير والظاهر ان الركوع  
كالقيام وقولى في قيام من  
زبادى (وهو) أى تأخرهما  
(أفضل) لخبر مسلم عن جابر  
قال قام رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يصلى فقامت عن  
يساره فاخذ بيدي حتى  
ادارنى عن يمينه ثم جاء جبار  
ابن مخترق قام عن يساره فاخذ  
بأيدىنا جميعا حتى أقامنا خلفه  
ولان الامام متبوع فلا ينتقل  
من مكانه هذا (ان أمكن)  
أى كل من التقدم والتأخر  
فان لم يمكن الا أحدهما الضيق  
المكان من أحد الجانبين  
فعل الممكن لتعيينه طريقا في  
تحصيل السنة والتقيد بذلك  
من زيادى (و) أن (يصطف  
ذكران) ولو صبيان أو صبيا  
ورجالا معا أو مرتبين (خلفه  
كأمرأة فأكبر) ولو جاء ذكر  
وأمرأة قام الذكر عن يمينه  
والمرأة خلف الذكر أو ذكراد  
وأمرأة صفا خلفه والمرأة خلفه  
أو ذكر وأمرأة وخنى وقف  
الذكر عن يمينه والخنى

خلفها والمرأة خلف الخنى ١١٣ ل (و) أن (يقف خلفه رجال) لفضاهم (فصبيان) لانهم من جنس  
الرجال وظاهر ان محله ان استوعب الرجال الصف والا كل بهم أو بضعهم

كانوا في جانب أو اختلطوا بالرجال اه ع ش على م ر (قوله فخنائي) أي وان لم يضي  
صف الصبيان ولا يكمل بهم لاحتمال انوثتهم وقوله ففساء وان لم يضي صف الخنائي  
ولا يكمل بهم لاحتمال ذكورتهم زي ويقدم من الايات البالغات على غيرهن  
ح ل (قوله الاحلام) جمع حلم بضمتهن وهو الاحتمال قال تعالى واذا بلغ الاطفال  
منكم الحلم فامرأدهم بالبانون وقوله والنهي أي العقول جمع نهى بضم النون  
وسكون الهاء وهي العقل وقول بعضهم الاحلام جمع حلم بالكسر وهو الرفق  
في الامور والتأني فيه غير مناسب هنا الا ان يقال يلزم منه البلوغ فيكون اطاق المألوم  
وأراد الا لازم (قوله ثلاثا) أي بعد المرة الاولى واحدة أعني قوله ليليني منكم اولوا  
الاحلام فالمراد انه قال ثم الذين يلونهم مرتين مع هذه هذه هو المراد وانما كان هذا  
مراد الا انه لم يكن في زمنه خنائي بدليل ان احكامهم انما تؤخذ بالقياس كما يؤخذ  
من الرشيدى على م ر وقال شيخنا ح ف انه شامل للخنائي ونص عليهم لعلمه  
بوجودهم بعد فيكون قوله ثلاثا راجع لقوله ثم الذين يلونهم أي فالهنا ثلاثا أي غير  
الاولى وكان حق التعبير في الثالثة التي المراد منها النساء ان يقال ثم الا التي يلونهم  
وانما عبر بالذين وبواجع الذكور لمشاكلته للمرة الثانية الواقعة على الصبيان (قوله  
بتشديد النون) وهي امانون التوكيد الثقيلة مع حذف نون الوقاية أو تخفيفه مع بقاء  
نون الوقاية وادغامها فيها والفعل فيها مبني على فتح آخره وهو الياء ومعه جزم بلام  
الامروا ما مع التخفيف فالنون لاوقاية والفعل مجزوم بحذف الياء اه برماوى (قوله  
ويحذفها) أي الياء فصار ليليني فهو مجزوم بحذفها كما علمت قال جروا خذوا رواية واحدة  
من ادعى ثالثة وهي اسكان الياء وتخفيف النون وفيه نظر لان اثبات حرف العلة  
مع الجواز لغة لبعض العرب جائز في السعة عند بعضهم وان كان مقصورا على  
الضرورة عند الجمهور هكذا قاله ح ل وقوله وفيه نظرا مخ هذا المظهر ممنوع لانه  
لا ينبغي حمل كلام المصطفى على ذلك القول الشاذ عند الجمهور والمخالف للقياس  
والسمع عندهم فصحة نسبة الخطأ لمن ادعى الثالثة تأمل (قوله لم يؤخروا من  
مكانهم) أي وان كان حضور الرجال قبل احرام الصبيان اه ح ل والمراد  
لم يؤخروا ندبا لم يخف من تقدمهم على من خلفهم فتنة والاخروا ندبا كما هو ظاهر  
لمسافيه من دفع المفسدة كما في ع ش على م ر (قوله بخلاف من عداهم) أي  
فانهم يؤخرون ولو بعد الاحرام لكن بافعال قليلة وفي كلام بعضهم ان كلامهم مفروض  
فيما اذا كان قبل الاحرام فان كان بعد ذلك لم يؤخروا اه ح ل ولعل مرادهما البعض  
سم فانه مصرح بما اذا كان قبل الاحرام تنبيه سئل الشهاب عما أفنى به بعض أهل

(فخنائي) لاحتمال ذكورتهم  
وذكرهم من زيادتي ر صرح  
به في التحقيق وغيره (فساء)  
والاصل في ذلك قوله صلى الله  
عليه وسلم ليليني منكم اولوا  
الاحلام والنهي ثم الذين  
يلونهم ثلاثا رواه مسلم وقوله  
ليليني بتشديد النون بعد الياء  
ويحذفها وتخفيف النون  
روايتان والنهي جمع نهية  
بضم النون وهو العقل فالمراد  
الصبيان أو لا تم حضور الرجال  
لم يؤخروا من مكانهم بخلاف  
من عداهم

العصر انه اذا وقف صف قبل اتمام امامه لم يحصل له فضل الجماعة هل هو معتمد  
 أولا فاجاب بانه لا تقوت فضيلة الجماعة بوقوفه المذكور وفي ابن عبيد الحق ما يوافق  
 وعليه فيكون هذا مستثنى من قولهم بخالفة السنن المطالبة في الصلاة من حيث  
 الجماعة مكروهة مفقودة للفضيلة اه ع ش على م ر واعتمد مشايخنا خلافا  
 وافضل كل صف عينه أى بالنسبة لمن على يسار الامام اما من خلفه فهو افضل ممن  
 على اليمين م ر وع ش وافضل صفوف الرجال اولها وامام صفوف النساء فافضلها  
 آخرها البعده عن الرجال وان لم يكن فيهم رجل غير الامام ومثلهم الختاني اه ع ش  
 على م ر ملخصا (قوله وان تقف امامتهن) قال الرازي انه لانه القياس كما أن رجلة  
 ثابته رجل وقال القوتوي بل القياس حذف التاء اذ لفظ امام ليس صفة قياسية  
 بل صفة مصدر اطلقت على الفاعل فاستوى المذكر والمؤنث فيها وعليه فاقى  
 بالتاء اثلايتوهم ان امامهن الذكر كذلك حجر شوبري (قوله وسطهن) المراد  
 ان لا تقدم عليهن وليس المراد استواء من على يمينها ويسارها في العدد اه ع ش  
 على م ر وعبارة الشوبري (قوله وسطهن) أى مع تقدم يسير بحيث تتأزغن  
 وبخالفته مكروهة مفقودة للفضيلة الجماعة اه ومثله شرح م ر قال ع ش  
 فان لم يحضر الامراة فقط وقفت عن يمينها اخذ ما تقدم في الذكور (قوله يسكون  
 السين اكثر من فقها) عملا بالقاعدة من ان متفرقا الاجزاء كالناس والدواب يقال  
 بالسكون وقد تفتح وفي متصل الاجزاء كالرأس والدابة يقال بالفتح وقد تسكن والاول  
 ظرف والثاني اسم اه ح ل قال في الصحاح يقلل جلست وسط القوم بالسكن  
 وجلست وسط الدابة بالتحريك لانه اسم وكل موضع صلح فيه بين فهو وسط بالسكون  
 وان لم يصلح فيه بين فهو بالتحريك وربما سكن (قوله رواهما) أى فعلى عائشة وام سلمة  
 (قوله وكالمرأة عاراج) وبخالفة ما ذكره مكروهة مفقودة للفضيلة الجماعة اه ح ل  
 (قوله أم عراة) هذا اذا أمكن وقوفهم صفا والاول فوامع غرض البصر اه س ل  
 وعبارة الشوبري قوله أم عراة ليس يقيد بل لهم المستورون ومن بعضهم مستور  
 كما هو ظاهر اه (قوله بصراء) عبارة شرح م ر وفيهم بصير وهي أحسن (قوله  
 وذكر سن المذكورات) أى المسائل المذكورات وجلت عاشرة أولها قوله  
 ويستند رواها وآخرها قوله وامامتهن وسطهن (قوله وكراة موم انفراد) أى  
 ابتداء أو دوما كما في حل وقوت به فضيلة الجماعة قال م ر في شرحه وجر وسم  
 ان الصفوف المتقطعت تقوت عليهم فضيلة الجماعة اه قال م ر في الفتاوى تبعا  
 لاشرى النلاوى ان الفئات عليهم فضيلة الصفوف لافضيلة الجماعة ومال ع ش

(و) أن تقف (امامتهن  
 وسطهن) يسكون السين  
 أكثر من فقها كما كانت  
 عائشة وأم سلمة تفعلان ذلك  
 رواهما السيوطي بإسنادين  
 صحيحين فالأول من غير امرأة  
 قدم عليهن وكالمرأة عاراج  
 عراة بصراء في ضوء ذكر  
 سن المذكورات من زيادتي  
 (وكرام موم انفراد عن صف)

ان ما في شرح م ر لانه اذا تعارض ما فيه وغيره قدم ما في الشارح (قوله من جنسه)  
خرج بالجنس غيره كمرأة وايس هناك نساء او خنثى وليس هناك خنثاى فلا كراهة  
بل يندب كما يعلم من شرح م ر وعبارته وخرج بالجنس غيره كمرأة خلف رجال  
الخ (قوله عن أبي بكر) بفتح الكاف أقصع من سكونها كما في المصباح أى بكرة  
البئر سى بذلك لانه تدلى به من الطائف حين حاصر النبي صلى الله عليه وسلم أهله  
وجاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فاسلم (قوله فذكره) يحتمل قراءته بضم الذال  
المججمة ويقعها فلتراجع الرواية وكل منهما صحيح والمتبادر من قوله زادك الله حرصا  
الفتح وقوله ولا تعد بفتح التاء الفوقية وضم العين اه ع ش (قوله زادك الله  
حرصا) أى على ادراك الجماعة أو الركنة ولا تعد لانه فردا عن الصف أو لا تعد  
للتأخر حتى يفوت أول الجماعة اه شوبرى (قوله لو سعه) أى من غير الحاق مشقة  
لغيره كما هو ظاهر جروا به علم (قوله اليها) أى السعة وان لم تكن فرجة والمعتمد  
انه لا يخرق الا للفرجة لا للسعة التي ليس فيها فرجة وقيل الضمير في اليها راجع  
للسعة بمعنى الفرجة فيكون في كلامه استقدام اه وعبارة الرشيدى على م ر فخرج  
ما اذ لم يكن فرجة لكن هناك ما لو وقف فيه لو سعه فلا يغطي فيه لعدم التقصير وهذا  
ما اقتضاه ظاهر التحقيق وسوى الشهاب ابن جريرينهما تبعا للجمهور اه (قوله  
لتقصيرهم بتركها) فلو عرفت فرجة بعد كمال الصف في اثناء الصلاة فقتضى تعليمهم  
بالتقصير عدم الخرق اليها ويحتمل غيره قاله م ر في شرحه وقوله فلو عرفت فرجة الخ  
أى بان علم عروضها أو ما لو وجدها ولم يعلم هل كانت موجودة قبل أو طرأت فالظاهر  
انه يخرق ليصلها اذا اصل عدم سدها سيما اذا كان ذلك من أحوال المأمومين  
المعتادة لهم اه ع ش (قوله كما زعم بعضهم) هو الامام الاسنوى (قوله وانما يتقيد به  
تخطى الرقاب) أى وهو المشى بين القاعدين لانهم لم يدخلوا في الصلاة فلم يتحقق  
تقصيرهم وأما خرق الصفوف فهو المشى بين الصغين وهما قائمان اه ح ل (قوله  
ثم بعد احرامه الخ) أما قبله فيكروه لاحرام كما أفق به الشهاب م ر اه شوبرى  
والفرق بينه وبين ما لو سوك غيره بغير اذنه بعد الزوال حيث حرم أو أزال دم الشهيد  
أن هذا ما ذون فيه شرعا لكنه يجعله بخلاف ذلك اه برماوى (قوله جرائه شخصا)  
فان كان رقيقا ولفظ ضمنه وان ظنه حرا ويشكل عليه ما لو سجد عليه حيث لم يضمن  
هناك ويضمن هنا مع الاستيلاء هنا وهناك أيضا اه شوبرى ومحل الجرم المذكور  
ان جاوز موافقته وكان حرا وان يكون الصف أكثر من اثنين كما في شرح م ر  
(قوله خروجا من الخلاف) أى في بطلانها بالانفراد عن الصف قال به ابن المنذر

من جنسه بخبر البخارى عن  
أبي بكر أنه دخل والنبي صلى  
الله عليه وسلم راكع فركع  
قبل أن يصل الى الصف  
فذكر ذلك له صلى الله عليه  
وسلم فقال زادك الله حرصا  
ولا تعد (بل يدخل الصف  
ان وجد سعة) بفتح السين  
ولو بلا خلاء بان يكون بحيث  
لو دخل بينهم لو سعه بل له  
أن يخرق الصف الذى يليه  
فما فوقه اليها لتقصيرهم بتركها  
ولا يتقيد خرق الصفوف  
بصغين كما زعم بعضهم وانما  
يتقيد به تخطى الرقاب الآتى  
بيان في الجملة (والا) أى  
وان لم يجد سعة (احرم ثم)  
بعد احرامه (جر) اليه (شخصا)  
من الصف ليصطف معه  
خروجا من الخلاف (وسن)  
لمجروده (مساعدة) بموافقته



وابن خزيمة والحميدى اه شوبرى أى والا امام احمد (قوله لينال معه فضل المعاونة)  
 أى مع حصول ثواب صفه الذى كان فيه أولالاه لم يخرج منه الالعذراه شرح  
 هرو شرح م ر وس ل و ع ش (قوله أنه لا يجبر أحدا) فان فعل كره ولم يحرم  
 لان الجرم مطلوب فى الجملة وقوله لانه يصير احدهما منفردا أى فى زمن من الأزمنة  
 فلا يقال يمكنه ان يصطف مع الامام فلا يكون منفردا كما فى حل وهذا اعنى قوله  
 وظاهره انه لا يجبر أحد الخ شرط رابع يضم للثلاثة المتقدمه أولها ان يكون الجربعد  
 احرامه وان يجوز موافقته والامتنع خوف الفتنة وان يكون حرا لا يدخل غيره  
 فى ضمانه بالاستيلاء عليه كما فى شرح م ر وقد نظم بعضهم شروط الجرب فى بيت  
 فقال

لقد سن جراحا من صف عدة يرى الوقى فاعلم فى قيام قد احراما  
 بتقل همة احرم للبدال (قوله نعم ان أمكنه الخ) والخرق فى الاولى أفضل من الجرب  
 فى الثانية اه شرح م ر (قوله ليصطف مع الامام) أى ولبس هوسا مستقلا حتى  
 يكون صفا أول وكتب أيضا لو أمكنه ان يصطف مع الامام ينبغي ان لا تقوت فضيلة  
 المصف الاول على من خلف الامام لانه لا تقصير منهم وانما جازله الخرق فى الاولى لعذره  
 وهذا الكلام يفيد أن المأموم اذا اصطف مع الامام يكون صفا أول حقيقة وباعدا  
 أول حكميا وهو يخالف ما مر أول القولة والمعتمد ما هنا لعذره وكتب أيضا لو احرم عن  
 بين الامام مع تمسكه من الدخول فى الصف أو الجرب كره وفانته فضيلة الجماعة  
 ولا تقوت فضيلة المصف الاول على من خلف الامام اه ح ل (قوله أو كان مكانه)  
 أى فيما اذا كان الصف اثنين لوجر أحدهما لصار الآخر منفردا فانه يجبرهما معا  
 (قوله فينبغى) ان يخرج فى الاولى هى ما اذا أمكنه الخرق ليصطف مع الامام وقوله  
 فى الثانية هى ما اذا كان مكانه يسع اكثر من اثنين وهى محل الاستدراك اه مسئلة  
 لو اصطف جماعة خلف الامام فجاء آخرون ووقفوا بين الامام ومن خلفه فهل يحرم  
 عليهم ذلك لتقويتهم على المتقدمين فضيلة الصف الاول أو يكره قال شيخنا العلقمى  
 بالحرمة وتبعه زى ثم قال رأيت فى ع ب ما يدل على البكراهة قال زى ويمكن حله  
 على ما اذا زاد ما بينهم وبين الامام على ثلاثة اذرع لتقصيرهم حيث ذوحا الافتاء  
 بالحرمة على ما اذا كان بينهم وبين الامام ثلاثة اذرع فاقبل اه وقوله وحل الافتاء  
 بالحرمة الخ هذا مبنى على تقويتهم ثواب الصف الاول لمن خلفهم ونقل سم عن م ر انه  
 لا حرمة ولا يقوت ثواب الصف الاول على من خلفهم لعدم تقصيرهم اه وينبغى كراهة  
 صلاتهم امامهم ويحله لهم ثواب الجماعة لا الصف الاول فيما يظهر تأمل وراجع

فيقف معه صفا لينال فضل  
 المعاونة على البر والتقوى  
 وظاهره أنه لا يجبر أحدا من  
 الصف اذا كان اثنين لانه  
 يصير أحدهما منفردا نعم  
 ان أمكنه الخرق ليصطف مع  
 الامام او كان مكانه يسع اكثر  
 من اثنين فينبغى ان يخرج فى  
 الاولى ويجبرهما ما فى الثانية  
 والتصریح بالسنية من زيادتي

وانظر وجه الكراهة الاولى وعجاجة حجة تقتضي عدمها حيث قال متى كان بين كل  
صفتين اكثر من ثلاثة اذرع كره للداخلين ان يصطفوا مع المتأخرين فان فعلوا  
لم يحصلوا فضيلة الجماعة لانهم ضيعوا حجتهم فينبغي لهم ان يصطفوا بين الامام  
والمأمومين (قوله عليه) اراد به ما يشمل الظن بدليل قوله او صوت مبلغ اه شرح محر  
ولصواعي اعتماد حركة من يجنبه ان كان ثقة على ما تقرر والمراد ان يعلم بانتقاله قبل  
ان يشرع في الركن الثالث لا على الفور كما قاله حل (قوله او صوت مبلغ) أي  
عذل رواية بان يكون بالغسا عاقل احرا أو عبدا ذكرا أو انثى وان لم يكن مصليا  
وكذا الصبي المأمون والفاسق اذا اعتقد صدقه ولو ذهب المبلغ في انشاء صلاته لم  
المأموم نية المفارقة ان لم يرج هو دة قبل مضى ما يسع ركنه في طيه فيما يظهر اه  
حل أي أو انتصاب مبلغ آخر س م (قوله واجتماعهما بمكان الخ) المراد بالاجتماع  
بالمكان عدم البعد وعدم الحائل على الوجه الآتي فيهما فيصدق بما اذا كان بين  
الصف الاخير والامام فرائض كثيرة في غير المسجد (قوله كما عهد) الكافي للتعليل  
وما معنى اجتماع وعهد بمعنى علم فسكانه قال لاجل الاجتماع الذي عهد عليه الجماعات  
أي عدم وقوعها عليه أي معصية به في العصر الحالية تأمل (قوله أربعة أحوال)  
هل سبعة لان قول المتن أو بغير يشمل أربع صور بان كانا ببناء أو فضاء أو أحدهما  
في بناء والاخر في فضاء وانما قيد الشارح بالأربعة لان هذه الصور الاربع لما كان  
حكمها واحدا كانت قسما واحدا (قوله من فضاء) بيان للغير (قوله فان كانا بمسجد)  
أي غير ما وقف بعضه مسجدا شأنه على الوجه كما انهم تعالاهم الآتي بانه كله  
مبنى للصلاة اه اي باب شورى (قوله كبر) أي وضارة داخلية فيه كما في شرح م ر  
وعجاجة حجة ومثاله التي بانها فيه انتهى وقضيتها ان مجرد كون بابها فيه كافي  
في عددها من المسجد وان لم تدخل في وقفته وخرجت عن سميت بانه ولا يدان يكون  
المثله سالما معادة يمكن التوصل للامام منها من غير مشقة (قوله نافذة) أي بحيث  
يمكن الاستطراق من ذلك المفعلة ولولا يصل من ذلك المفعلة الى ذلك البناء  
الابازورار وانعطاف بحيث يصير ظهره للقبلة والانعطاف تفسير للابازورار خ  
(قوله اغلقت) أي أبوابها أي ولو بقفل أو ضربة ليس لها مقابح مالم تسمى فضر الشباك  
وكذا الباب المسمر بالاولى لانه يمنع الاستطراق والرؤية قال شيخنا وان كان  
الاستطراق ممكنا من فرجة من أهلاء في ما يظهر لان المدار على الاستطراق العادي  
وكذا السطح الذي لامر في له من المسجد بان ازيل سلمه ومن هذا يعلم بطلان صلاة من  
يصلى بدكة المؤذنين وقد رفع ما يتوصل به منها الى المسجد ولو كان الشباك في وسط

(و) ثانی الشروط (عليه)  
أي المأموم (بانتقال الامام)  
ليتمكن من متابعتها (برؤية) له  
اوله صف (او نحوها)  
كسماع لصوته أو صوت مبلغ  
وتعبري بنحوها اعم من  
تعبيره بالسماع (و) ثالثها  
(اجتماعهما) أي الامام  
والمأموم (بمكان) كما عهد  
عليه الجماعات في العصر  
الحالية ولا اجتماعها أربعة  
احوال لانها اما ان يكونا  
بمسجد او بغيره من فضاء او ببناء  
او يكون احدهما بمسجد  
والاخر خارجه (فان كانا  
بمسجد صح الاقتداء وان)  
بعدت مسافته و (حالت  
ألفية) كبري و سطح يقيد زده  
بقولي (نافذة) اليه اغلقت  
أبوابها أولا لانه كله مبنى  
للاصلاة فالجتماع فيه  
مؤذون لشعارها

حدود المسجد والمأموم خلفه لم يضرا إذا كان متصلا بذلك الجدار بسباب المسجد وإن كان  
لا يصل إلى باب المسجد إلا بازورار وانعطاف اهـ حل بخلاف ما إذا لم يتد ذلك الجدار  
بأن كان لا يصل إلى باب المسجد إلا بازورار وانعطاف اهـ حل والذي في روى أنه  
يشترط في المأموم خلف الشباك المذكور وصوله للإمام من غير بازورار وانعطاف  
من غير تفصيل والفرض أنه خارج المسجد وقوله ما لم تسمع رأي ابتداء لا دوام لانه يغتفر  
في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء اهـ ح ف وقال قل أي ابتداء ودواما وكذا سلم  
الدكة لا يضرا إذا ازيل ابتداء على العتد (قوله لم يعد الجامع لهما) أي المكان  
الجامع لهما وحق التعبير أن يقال لم يعد المسجد لمجتمعان فيه مكانا واحدا في العبارة  
قاب ليناسب قوله اجتماعهما بمكان واحد يعني وتقدم أنه لا بد من وحدة المكان ومن  
جهة معنى الوحدة أن لا يكون فيه بناء غير نافذ تأمل (قوله والمساجد) المتلازمة  
كما للجامع الأزهر والطرسية والجوهرية كما في الاط ف قال لا كالاتعاوية  
لأنها مدرسة واحدة (قوله كمسجد واحد) فلا يضرب المتباعدان كثر كما قاله ع ش ومنه  
يؤخذ أنه لا يضرب تلك الابواب ورجبة المسجد كهو في محبة اقتداء من فيها بإمام  
المسجد وإن بعدت المسافة وحالت ابنية نافذة وهي أي الرجة ما حوط لاجله ولم يعلم  
كونها شارعا قبل ذلك سواء علم وقفها مسجد أو لا عملا بالظاهر وهو التحويط عليها  
وإن كانت منتهكة غير محترمة وأما الحرم وهو الموضع المهيأ للطرح نحو القمامات  
فليس كالمسجد ويلزم الواقف تمييز الرجة من الحرم لتعطي حكم المسجد اهـ شرح م و  
زيادة (قوله شرط في قضاء الخ) هذه العبارة تفيد حكمين الأول محبة الاقتداء  
فيما إذا حال بينهما ثلاثمائة ذراع تقريرا فاقول والثاني عدم محبة فيما إذا حال أكثر من  
ثلاثمائة ذراع وتعليقه بقوله أخذنا من عرف الناس الخ انما يلحق الأول ويؤخذ من  
مفهومه تعليل الثاني فقوله فأنهم يعدونها في ذلك مجتمعين أي ولا يعدونها مجتمعين  
قيما زاد على ذلك وبهذا المحذوف صرح م ر فقال لان العرف يعددهما مجتمعين  
في هذا دون ما زاد عليه اهـ ومثل القضاء مالو وقف باسطين وإن حال بينهما شارع  
ونحوه مع إمكان التوصل عادة شرح م وأي بان يكون لكل من السطحين  
إلى الشارع الذي بينهما سلم يسلك عادة اهـ ع ش (قوله ولو محوطا أو مسقفا)  
أو مانعة خلوة تصدق بالجمع أي أو محوطا أو مسقفا كبيت واسع كما مثل به م و من  
هذا يعلم أن المراد بالقضاء أن لا يكون بين الإمام والمأموم بناء وهذا يشمل مالو كان  
في مكان واسع محوط ببيان أو في مكان واسع مسقف على عمد من غير تحويط ببناء  
أو في مكان واسع مسقف كبيت واسع (قوله أو شخصين) بأن كان خلف الإمام ذكر

فإن لم تكن نافذة إليه لم يعد  
الجامع لهما مسجد واحد  
فيضرب الشباك والمساجد  
المتلازمة التي تقع أبواب  
بعضها إلى بعض كمسجد واحد  
وإن انفرد كل منها بإمام  
وجعاعة (أو) كانا (بغيره)  
أي بغير مسجد من قضاء أو بناء  
(شرط في قضاء) ولو محوطا  
أو مسقفا (أن لا يزيد ما بينهما  
ولا ما بين كل صفين أو شخصين)

وخشي وانتي فانه يحصل كل شخص مفا كما مر اه شيخنا ح ف وقال بعضهم  
 بان كان أحدهما خلف الآخر أو كان أحدهما عن يمين الامام والآخر عن يساره  
 (قوله أو بجانبه) راجع لقوله أو شخصين لانهما يكونان على يمينه وان كان أحدهما  
 خلف الآخر اه شيخنا ح ف (قوله على ثلاثمائة ذراع) ويشترط ان لا يتقدم  
 المتأخر على لذي قبله في الافعال اذا كان بين كل صغين ثلاثمائة ذراع لان وجوده  
 شرط لصحة صلاة المتأخر كالرابعة اه س ل وعبرة ع ش قوله على ثلاثمائة  
 ذراع أى وان بلغ ما بين الاخير والامام فراسخ بشرط امكان متابعتها له اه م ر (قوله  
 بذراع الا دمي) أى المعتدل وهو شبران أى أربعة وعشرون اصبعاً لا بذراع المساحة  
 وهو ذراع وثلاث بذراع الا دمي شورى (قوله أخذ من عرف الناس الخ) قضيته  
 انه لو حلف لا يجتمع معه في مكان واحد واجتمعوا في ذلك الحث ولعله غير مراد لان  
 العرف في الايمان غيره هنا بدليل انه لو حلف لا يدخل عليه في مكان أو لا يجتمع عليه  
 فيه فاجتمع به في مسجد ونحوه لم يحنث اه ع ش على م ر (قوله فلا تضرب زيادة  
 ثلاثة اذرع) أى على الثلاثمائة وعبرة شيخنا فلا تضرب زيادة غير متفاحشة كالثلاثة  
 اذرع وما قاربها وكانهم انما اغتفروا الثلاثة هنا ولم يغتفروا في القلتين اكثر من رطلين  
 لان الوزن اضبط من الذرع فضايقوا ثم اكثر مما هما لانه اللائق ح ل وقوله  
 وما قاربها تباع فيه م ر والاولى حذفه لانه ان كان مراده ما قاربها من جهة النقص  
 كان مفهوماً بالاولى وان كان مراده ما قاربها من جهة الزيادة لم يصح لان ما زاد  
 يضروا ن قل على المعتمد كما قاله ع ش وقرره شيخنا ح ف وكان الاولى للشارح  
 ان يقول ثلاث بلاقاء لان تأنيث الذراع افسح كما قاله الشورى (قوله عدم حائل)  
 أى ابتداء فان طرأ في اثنتاهما وعلم بانتقالات الامام ولم يكن بفعله لم يضرب اه شرح م ر  
 (قوله يمنع مروراً) أى استنظر افعلى العادة من غير اخلال بالاستقبال بان تكون  
 القبلة خلف ظهره بخلاف ما اذا كانت على يمينه أو يساره فانه لا يضرم ر بالمعنى  
 (قوله أو وقوف واحد) أى أو وجود الحائل مع الوقوف ولا يتصور هذا الا في أحد  
 قسمي الحائل وهو ما يمنع الرؤية فقط وأما لو كان يمنع المرور فلا يكون فيه منفذ وأشار  
 الى هذا التقييد بقوله ان كان أى المنفذ ولا يكون الا في ما يمنع الرؤية ويشترط أيضاً  
 في صورة المنفذ مع وقوف الرابطة ان يمكن التوصل للامام من غير ان يصير ظهر المأموم  
 للقبلة كما نقل عن م ر (قوله حذاء منقذ) أى مقابله يشاهد الامام أو من معه اه  
 شرح الروض وقضيته ان الرابطة لو كان يعلم بانتقالات الامام ولم يره ولا احداً من معه  
 كان سمع صوت المبلغ انه لا يكفي وهو كذلك وعبرة الا يعاب ويشترط في هذا الواقف

من ايتهم بالامام خلفه  
 أو بجانبه (على ثلاث مائة  
 ذراع) بذراع الا دمي (تقريباً)  
 أخذ من عرف الناس فانهم  
 يصعدونها في ذلك مجتمعين  
 فلا تضرب زيادة ثلاثة اذرع  
 كما في التمهيد وغيره (و) شرط  
 (في بناء) بان كانا بينا من  
 كعن وصقة من دار أو كان  
 أحدهما بينا والآخر بقضاء  
 (مع مامر) أنفاً ما (عدم حائل)  
 بينهما يمنع مروراً أو رؤية  
 (أو وقوف واحد حذاء منقذ)



قبالة المنفذ ان يرى الامام أو واحد امن معه في بناءه انتهى شورى قال شيخنا ح ف  
ومقتضاه اشتراط كون الرابطة بصيرا وانه اذا كان في ظلمة بحيث تمنعه من رؤية  
الامام أو أحد من معه في مكانه لم يصح (قوله فيه) متعلق بمحذوف تقديره هذا المنفذ  
كأن فيه (قوله ان كان) أى المنفذ ولا يكون الا فيما يمنع الرؤية (قوله كشباك)  
أى وخوخة صغيرة اه ح ل (قوله كباب مردود) أى وان لم ينفق شورى (قوله  
أولم يقف أحد) قيل عليه ان التعبير بالواو أولى لان العطف بأو لا يستقيم اذا المعنى  
عليه أو لم يكن حائل لكن لم يقف أحد الخ وهو فاسد لانه كيف يتصور وجود باب  
مفتوح أو مغلق مع عدم الحائل اه ويرد ما ذكر بأن هذا انما يأتي اذا جعل العطف  
على قوله حال وهو غير مراد وانما العطف على القيد اعني يمنع دون مقيدته وهو حال  
والمعنى أو حال ما لا يمنع مروراً ولا رؤية بان كان فيه باب مفتوح لكن لم يقف أحد  
بمحذائه وأما ما ذكره المعارض من التعبير بالواو فهو فاسد لان المعنى عليه اذا حال  
ما يمنع المرور ولم يقف فيه أحد لم تصح القدوة وهو خلاف الفرض من ان الحائل  
يمنع الرؤية أو المرور وما كان كذلك ليس فيه باب مفتوح فليتأمل اه ع ش  
وقول ع ش ليس فيه باب مفتوح قديقال الذى يمنع الرؤية يصدق بوجود  
الباب المفتوح لان الحائل يمنع الرؤية بالنظر لمن بعد عن الباب المذكور فيكون  
التعبير بالواو صحيحاً بالنظر لما يمنع الرؤية وقيل انه معطوف على مردود أى أو مفتوح  
ولم يقف (قوله والتصریح بالترجيح) أى التصریح به في ضمن المفهوم الذى ذكره  
بقوله فان حال ما يمنع مروراً الخ فهذا المفهوم شامل لهذه الصورة فليس مراده  
بالتصریح ذكره هذا الحكم وهو الترجيح منطوقاً بل مراده ان عبارته تفيد ولو بالمفهوم  
لان قاعدته انه يقتصر على المعتمد ويترك غيره فكل حكم أفادته عبارته منطوقاً  
أو مفهوماً فهو راجع عنده فهذا الاعتبار ظهر دعواه انه صرح بالترجيح وكلامه يقتضى  
ان الترجيح يستفاد من عبارة الاصل لكن بدون نص صريح ووجهه ان الاصل صرح  
بان الشباك يضرب في مسئلة ما لو وقف بموات وامامه بمسجد فيعلم منه الترجيح  
في مسئلتنا كما أفاده الشورى (قوله فيما يمنع المرور) أى من عدم صحة القدوة معه  
لان ما يمنع المرور فيه وجهان فى كلام النووي من غير ترجيح الراجح منهما عدم الصحة  
كما قاله م ر وأما ما يمنع الرؤية فمقطوع بعدم صحة القدوة فيه اه ا ط ف وعبارة  
الاصل فان حال ما يمنع المرور لا الرؤية فوجهان (قوله وقول الاصل ولو وقف الخ) هذا  
جواب عن سؤال مقدر تقديره ان المصنف اخل بشرط ذكره الاصل زائد على ما مر  
وخص ذلك الشرط بصورة وهي ما لو كان أحدهما فى علو والاخر فى سفلى فيشترط

بقبح الفاء (فيه) أى فى الحائل  
ان كان فان حال ما يمنع مروراً  
كشباك أو رؤية كباب  
مردود أو لم يقف أحد فيها  
مر لم يصح الاقتداء اذا حياولة  
بذلك تمنع الاجتماع والتصریح  
بالترجيح فيما يمنع المرور لا الرؤية  
من زيادتي وهو ما فى أصل  
الروضة وغيره وقول الاصل

في هذه الصورة زيادة على اشتراط عدم الزيادة على الثلاثمائة الخ شرط آخر وهو ان يكون الارتفاع بقدر قامة الاسفل وهذا هو المراد بقوله محاذاة بعض بدنه الخ فمضى المحاذاة ان يكون الاسفل بحيث لو مثنى الى جهة الاعلى أصابت رأسه قدميه مثلا وليس المراد ان يكون الاعلى بحيث لو سقط سقط على الاسفل والمعتمد عدم اشتراط هذا الشرط كما قرره شيخنا (قوله في علو) بضم العين وكسر هاء مع سكن اللام وقوله في سفلى بضم السين وكسر هاء مع سكن الفاء (قوله شرط) أى في غير المسجد وقوله محاذاة الخ بان تحاذى رأس الاسفل قدم الاعلى مع فرض اعتدال قامة الاسفل بحيث لو فرض خيط ومد على قدم الاعلى الى رأس الاسفل كان مسامتا لها أى ولو أتى الاسفل من محله ووقف تحت ذلك المرتفع كان مسامتا للقدم الاعلى ولا يعتبر ذلك في من يقابله فقط بل جميع من يصلى خلفه على ذلك المرتفع أو الاسفل كذلك كما قرره شيخنا العزيزى (قوله طريقة المراوذة) ومن طريقته أنهم أنه ان لم يكن علو ولا سفلى فلا بد من اتصال المناكب بعضها ببعض فاذا وجدت فرجة لم يصح اقتداء من بعدها والمراوذة نسبة الى مروزي اعظم مدن أربعة في خراسان هراة وبلخ ونيسابور والزاي زائدة لان قياس النسب مروى بفتح الراء وسكونها والمسموع مروزي وهم الخراسانيون (قوله التي رجها السورى) هـ الا قال رجها هو أى الاصل وانظر حكمة الاظهار تأمل ويحاج بان في الاضمار ايهام ما قوله فلا يشترط ذلك والمعتد (قوله فيسار) أى فيما اذا وقف واحد حذاء منفذ (قوله فيصح اقتداء من خلفه) تفريع على قوله أو ووقوف واحد ولما كان صادقا بالوقوف من غير اقتداء أو بالاقتداء الفاسد وليس مرادا اصله الشارح بقوله واذا صح الخ تأمل (قوله وان حيل بينه) أى الواقف وبين الامام أى وان كان لا يصل الى الامام الا بازورار وانعطاف وكتب أيضا ولا يضر كون من خلفه أو بجانبه لا يصل الى محل هذا الواقف الا بازورار وانعطاف لانه بناء واحد قاله ح ل قال بعضهم وهذا الذى ذكره في هذه القولة لم أره لغيره من حواشى الشارح وشرحي مر وجرو حواشيهما ومع ذلك فقوله أى وان كان لا يصل الى الامام الخ ظاهره لا بعد فيه لان الامام الاصلى غير معتبر من كل وجه بل من بعض الوجوه دون البعض فيكون من جملة البعض الذى أنفى اعتباره اشتراط الوصول اليه من غير ازورار وانعطاف وأما قوله ولا يضر كون من خلفه أو بجانبه لا يصل الى محل هذا الواقف فبعد حد ابل الظاهر عدم صحته بالسكينة لانهم نزولوا هذا الواقف منزلة الامام في معظم الاحكام التى منها عدم التقدم عليه فى الزمان والمكان فانظروا هـ ان من جملة احكامه اشتراط الوصول اليه من غير ازورار وانعطاف لان هذا الاشتراط اذا أنفى

ولو وقف في علو امامه في سفلى  
أو عكسه شرط محاذاة بعض  
بدنه انما يأتي على طريقة  
المراوذة التي رجها الرافعي  
اما على طريقة العراقيين  
التي رجها السورى فلا يشترط  
ذلك وانما يشترط ان لا يزيد  
ما بينهما على ثلاثمائة ذراع  
كما تقرره عليه بدل كلام  
الروضة كما صلاها والتجوع واذا  
صح اقتداء الواقف فيسار  
(فيصح اقتداء من خلفه  
أو بجانبه) وان حيل بينه وبين  
الامام

في حق الامام الاصلى فالظاهر عدم الغائه في حق الرابطة والالزم الغاء الشرط  
بالكلية وهو لا يصح في غير المسجد الذي هو فرض المسئلة تأمل (قوله ويكون ذلك  
مسألة الامام) يؤخذ منه انه لا بد ان يكون أهلا لامامة القوم فلو كان واجبا لا والرابطة  
انتي أو خشي لم يكف فيما يظهر خلافاً لمجزي وح ف وم ر (قوله لمن خلفه)  
أي بالنسبة لمن خلفه كما مر به م ر فهو متعلق بمحذوف (قوله لا يجوز تقدمه عليه)  
أي في الزمان والمكان والافعال فلا يركعون قبل ركوعه وظاهره وان كان بطيء  
الحركة ولا يسلمون قبل سلامه وفيه ان الامام اذا سلم انقطعت القدوة وحينئذ  
يزول حكم الربط لصيروتهم منفردين فلا محذور في سلامهم قبله وأمانة الربط  
فلا تجب ولو تعدد الواقف اكتفى بانتفاء التقدم على واحد منهم ولو تقدم الرابطة  
على الامام في الفعل لم يُلغى اليه ولا يضر زوال هذه الرابطة في أثناء الصلاة فيتمونها  
خلف الامام حيث علموا بانتقالاته لانه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء وكذا  
لوردت الريح السباب وعلموا بانتقالاته اه ح ل وح ف وهذا هو الوجه وظاهره  
انه لا فرق بين ان يتمكن من فتحه حالا ولم يفعل أولا خلافاً لما أفتى به البغوي اه  
ويؤخذ من قوله ولو تقدم الرابطة على الامام في الفعل لم يُلغى اليه انه لو عارض على  
المأموم فعل الامام والرابطة بان اختلف فعلاهما مقدما وتأخر اراعى الامام ولا يضر  
تقدمه على الرابطة كما يؤخذ من كلام سم لان الامام هو المقتدى به حقيقة وهذا  
مما يؤيد كلام مجرم من عدم اشتراط كونه ممن يصح اقتداء من خلفه به اه شيخنا  
ع ش اه ا ط ف (قوله كما لو كان أحدهما بمسجد الخ) قديقال اذا كان الحكم  
فيهما متقدما فلهما واجيب بانه أفتى به لاجل قوله وهو المسجد كصفتين اه (قوله  
عدم حائل) أي وان يمكن في الوصول اليه من غير انعطاف اه برماوى (قوله الذي  
يلي من بخارجه) فان كان الامام فيه اعتبرت المسافة من جدار آخره وان كان خارجه  
والمأموم فيه اعتبرت من جدار مدره اه برماوى (قوله لا من آخر صف الخ) أي  
من صفوف المسجد فان كان المأموم خارجه في جهة خلف الامام والامام داخله  
لا تعتبر المسافة بين المأموم وبين آخر الصفوف التي في المسجد ولا بين المأموم وبين الامام  
الذي في المسجد لئلا يلزم دخول بعض المسجد في المسافة وغرض الشارح بهذه العبارة  
الرد على الضعيف الذي حكاه الاصل وعبارة مع شرح م ر وقيل من آخر صف  
فيه لانه المتبوع فان لم يكن فيه الا الامام فمن موقفه اه ومحل الخلاف كما قاله الدارمى  
اذ لم يخرج الصفوف عن المسجد فان خرجت عنه فالمعتبر من آخر صف خارج المسجد  
قطعا اه م ر ع ش (قوله ولا يضر في جميع ما ذكر) أي من قوله فان كانا بمسجد

ويكون ذلك كالامام لمن خلفه  
أو بجانبه لا يجوز تقدمه عليه  
كما لا يجوز تقدمه على الامام  
(كما لو كان أحدهما بمسجد  
والآخر خارجه) فيشتترط مع  
قرب المسافة عدم حائل  
أووقوف واحد هذا منفذ  
(وهو أي الآخر) والمسجد  
كصفتين (فتعتبر المسافة بينهما  
من طرف المسجد الذي يلي  
من بخارجه لانه محل الصلاة  
فلا يدخل في الحد القاصم  
لا من آخر صف ولا من موقف  
الامام وتعتبرى بخارجه اعم  
من تعبيرة بموات وذ كركم  
كون الامام خارج المسجد  
والمأموم داخله من زيادتي  
وهو مقتضى كلام الشيخين  
وبه صرح ابن يونس وغيره  
(ولا يضر) في جميع ما ذكر  
(شارع) ولو كثر طروقه  
(ولا) (نهر)

الى ما هنا فيكون شاملا للاحوال الاربعة الا ان في المسجد والمساجد المتسلسلة  
تفصيلا وهو انه ان حال بين جانبيه أو بين المساجد المذكورة نهر أو طريق قديم  
بان سبقا وجوده أي المسجد أو وجودها أي المساجد أو قارناه فيما يظهر فلا يكون  
ما ذكر كالمسجد الواحد بل كمسجد وغيره فان كان كل من الطريق والنهر حاذين على  
المسجدية بان تأخر احدهما لم يخرج المسجد أو المساجد بذلك عن حكم المسجد الواحد اه  
ع ش على م ر فلا تضر الزيادة بين الامام والمأموم على ثلاثمائة ذراع (قوله ولو كثر  
طروقه) وقوله وان احوج الى سباحة كل من الغايتين للرد وعسارة أصله مع شرح  
م ر ولا يضر الشارع المطروق والنهر المحوج الى سباحة على الصحيح فيه ما لكونه غير  
معد للحيولة عرفا والثاني يضر ذلك أما الشارع فقد تكثرت فيه الزجة فيعسر الاطلاع  
على احوال الامام واما النهر فقياسا على حيولة المجدار وأجاب الاول بمنع العسر  
والحيولة المذكورتين أما الشارع غير المطروق والنهر الذي يمكن العبور فيه من غير  
سباحة بالوثوب فوجه أو المشي فيه أو على جسر معدود على حافته فغير مضر بما انتهت  
(قوله الى سباحة) بكسر السين أي عوم كذا في تهذيب المصنف كالجلج والصحاح  
وغيرهما وفي شرح الفصيح للزمخشري السباحة الجري فوق الماء بغير انغماس والعموم  
الجري فيه مع الانغماس وعليه فلا يفسر أحدهما بالآخر اه (قوله وكره ارتفاعه الخ)  
أي ارتفاعا يظهر في المجلس وان قل بحيث يعده العرف ارتفاعا ولو في المسجد وذلك  
يفوت فضيلة الجماعة كما في ح ل قال شيخنا ومحل الكراهة ما لم يكن مكان الصلاة  
مسجدا أو غيره موضوعا على هيئة فيها ارتفاع وانخفاض كالاشرفية والافلا  
كراهة وفي ع ش على م ر مانصه وبقي ما لو تعارض عليه مكرهان كالصلاة  
في الصف الاول مع الارتفاع والصلاة في غيره مع تقطع الصفوف فهل يراعى الاول  
أو الثاني فيه نظر والاقرب الثاني لان في الارتفاع من حيث هو ما هو على صورة  
التعاطف والتفاخر بخلاف عدم تسوية الصفوف فان الكراهة فيه من حيث الجماعة  
لا غير (قوله اللاحاجة) أي تتعلق بالصلاة فان لم تتعلق بها كان لم يجد الاموضعا  
عليا ابعده ولو لم يكن الارتفاع أحدهما فليكن الامام كافي الكفاية عن القاضي  
شرح م ر (قوله كتعليم الامام) لف ونشر مشوش وقوله وكتبليغ المأموم تكبير  
الامام عبارة شرح م ر كتبليغ يتوقف عليه اسماع المأمومين اه قال ع ش  
عليه يؤخذ منه ان ما يفعله المبلغون من ارتفاعهم على الدكة في غالب المساجد  
وقت الصلاة مكرره مفوت لفضيلة الجماعة لان تبليغهم لا يتوقف على ذلك  
الا في بعض المساجد في يوم الجمعة خاصة وهو ظاهر اه (قوله لذلك متعلق) بارتفاع

وان احوج الى سباحة  
لانهم لم يعدوا للحيولة (وكره  
ارتفاعه على امامه وعكسه)  
حيث امكن وقوفهما على  
مستوى (اللاحاجة) كتعليم  
الامام المأمومين صفته الصلاة  
وكتبليغ المأموم تكبيرة  
الامام (فيسن) ارتفاعهما  
لذلك



على ان الامام للتعليم والاشارة المفردة مؤولة بالمذكور فيصدق بالامر من التعليم والتبليغ (قوله كقيام غير مقيم) المراد بالقيام كافي الكفاية التوجه ليشمل المصلي قاعدا فيقع أو مضجعا فيضطجع أو نحو ذلك اه ش م ر قال حجر ولو كان بطيء النهضة بحيث لو أخر القيام الى فراغها فاته فضيلة التحريم مع الامام قام في وقت يعلم به ادراك التحريم اه ومثل ذلك ما لو كان الامام بعيدا وأراد الصلاة في الصف الاول مثلا وكان لو أخر نيابه الى فراغ الإقامة وذهب الى الموضع الذي يصلي فيه فاته فضيلة التحريم اه ع ش على م وشمل قوله غير مقيم الامام كما فانه ع ش وبر ماوى فقول م ر بعد قول المتن ولا يقوم أى من أراد الاقتداء جرى على الغالب لان المأمومين هم الذين يساهرون للقيام عند الشروع في الإقامة اه ا ط ف (قوله وتعبير الاصل بفراغ المؤذن الخ) قل الشوبري المراد به المعلم فلا اعتراض (قوله وكره ابتداء نفل الخ محل الكراهة في غير الجمعة أما فيها فيحرم ان فوت له ركوعها الثاني مع الامام ويجب قطعه حينئذ وخرج بالنفل الفرض فان كان حاضرة كره وان كان فائتة فخلافا الاولى لما تقدم ان الترتيب سنة والجماعة فرض كفاية فتقديم السنة على فرض الكفاية خلافا الاولى في المفهوم تفصيل والنفل في كلامه شامل لجميع أنواعه حتى للراتبة وتحية المسجد كما قرره شيخنا ووقل على الجلال وخرج بالنفل الفرض فلا يجوز قطع المقضى منه الا لجماعة تندب فيه بأن تكون من نوعه وليس فوريا ولا المؤدى منه ان مذاق الوقت وكذا ان اتسع الا ان كان لاجل جماعة تندب فيه بعد قلبه نفلا ويندب اتمام الركعتين منه بعد قلبه نفلا ويسلم منهما ان لم يخف فوت الجماعة وفي شرح شيخنا ما يفيد ان له أن يسلم من ركعة بعد قلبه نفلا فراجع (قوله بعد شروعه) أى أو قرب شروعه اه ح ل (قوله اتمه) أى استقبابا وخرج بالنفل الفرض المؤدى فان كان في الثالثة فكذلك أى يتمه استقبابا وان كان قبلها نل به نفلا ان اتسع الوقت ولم يخش فوت جماعة فان خشي فوتها بقلبه نفلا بأن أحوج لتطويل بسبب التشهد قطعه ندبا كما وخذ من شرح م ركأن كان يصلي الظهر فرادى ثم رأى جماعة يصلونها (قوله فوت جماعة خرج به فوت بعض الركعات أو التحريم أخذ من قوله بسلام الامام فان كان بحيث لو تم النفل فاته ركعة أو اثنتان أو أربعة مع الجماعة وأمكنه ادراك جزء من أولي التشهد الاخير اتم النفل كما قرره شيخنا (قوله بسلام الامام) أى بشروعه فيه (قوله والاقطعه) ما لم يغلب على ظنه تحصيل جماعة أخرى والافيتة كما افهه كلامه بأن يكون المراد بالجماعة في قوله فوت جماعة جنسها كما في شرح م ر (قوله ونية اقتداء الخ) نقل عن الامام ان معنى القدوة ربط الصلاة بصلاة الغير كما نقله

(كقيام غير مقيم) من مرید الصلاة بفراغ إقامة لانه وقت الدخول في الصلاة سواء أقام المؤذن أم غيره وتعبير الاصل بفراغ المؤذن من الإقامة جرى على الغالب وخرج بزيادة في غير مقيم المقيم فيقوم قبل الإقامة ليقم قائما (وكره ابتداء نفل بعد شروعه) أى المقيم (فيها) أى في الإقامة تلخير مسلم اذا أقيم الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة (فان كان فيه) أى في النفل (أتمه ان لم يخش) بتمامه (فوت جماعة) بسلام الامام والاقطعه ندبا ودخل فيها لانها أولى منه وذكر الكراهة في هذه والمنية في التي قبها من زيادتي (و) رابعها (نية اقتداء)

الشو برى ولا بد أن يلاحظ الامام فلا يكفى فيه الاقتداء من غير إضافة اليه كذا  
 في القوت وغيره واعتمده م راه س م والى هذا يشير قول الشارح بالامام وقوله  
 معه عقب قوله أو جماعة اه وفي شرح م رانه لا يشترط ملاحظته (قوله أو اتمام)  
 قال شيخنا الشو برى أنظر أيهما أفضل واستقر شيعنا ع ش انهم ما سواء  
 في الفضيلة ولو قصد عدم الاقتداء في جزء من صلاته كأن قال نويت الاقتداء لا  
 في الركعة الاولى أو الا في تسبيحات الركوع مع الاقتداء وانى ما قصده اه برماوى  
 (فائدة) سئل م ر عن نوى الصلاة مأموما الاركعة هل تصح أولا فاجاب بانه  
 يصح ويصير منفردا في الركعة الاخيرة اه وانما عرفت للاخراج كما قاله شيخنا  
 لا طلاقه الركعة فاذا لم يبق الا هي تعينت للاخراج فلو عينها كالتأنيث مثلا صار  
 منفردا فيها ولا يعود للجماعة الابنية جديدة كما قال الشهاب حجرى اليعاب انه لو  
 نوى الاقتداء به في غير التسبيحات صار منفردا عند تسبيحات أول ركوع ولا يتابعه  
 بعد ذلك الابنية لانفراده اه وهل العبرة بلفظ التسبيحات ولو احتملا أو العبرة بوجود  
 عمل التسبيحات فيه فظن قال شيخنا والمتبادر الاول لان المراد بالتسبيح ليس اللفظ  
 ولو احتملا كما لو لم يسمعه يسبح حلا على الايمان به لانه الاصل اه اج (قوله أو جماعة)  
 واعترض الاكتفاء بنية الجماعة بان ذلك مشترك بين الامام والمأموم واجيب بأن  
 اللفظ المطابق ينزل على المفهوم الشرعى فذلك من الامام غيره من المأموم فنزل من كل  
 على ما يليق به عملا بالقرينة الحالية فمما بالنسبة له مأموم ربط صلاته بصلاة الامام  
 وبالنسبة للامام ربط صلاته الغير بصلاته وقول الشارح أو جماعة معه يشير لعناها  
 بالنسبة للمأموم قال شيخنا لا يقال لادخل لقرائن الخارجية في النيات لانا نقول  
 ذلك صحيح في ما لم يقع تابعا اذ النية هنا تابعة والنية غير شرط للانقضاء لانها محصلة  
 لصفة تابعة فاختفر فيه ما لم يفتقر في غيرها ومقتضاه ان ذلك لا يأتى في نحو الجماعة  
 والاولى الجواب بأن قرائن الاحوال قد تخصص النيات اه ح ل (قوله في غير جمعة  
 مطلقا) أى مع التحريم أو بعده اه ع ش (قوله في جمعة مع تحريم) أى من أول  
 الجمعة الى آخر الرأى من أكبر والالم تنعقد لانه باخر الرأى من أكبر يتبين دخوله  
 في الصلاة من اولها اه اط ف وح ف خلافا لس م حيث اكتفى بها مع آخر  
 جزء منها ونقله عنه ع ش ومثل الجمعة المعادة وكذا المنذورة جماعة والمجموعة بالمطراه  
 (قوله مع تحريم) أى ولو مع آخر جزء منه ويصير مأموما من حيثة أى وينبغي أن لا تقوته  
 في هذه فضيلة الجماعة من اولها ويفرق بينه وبين ما لو نوى القدرة في خلال صلاته  
 حيث كان فعله مكرها موقوفا لفضيلة الجماعة بان فوات الفضيلة ثم لا كراهة خروجا

أو اتمام بالامام (أو جماعة)  
 معه في غير جمعة مطلقا (وفي  
 جمعة مع تحريم)

من خلاف من أبطل به وقد يؤخذ من قوله الآتي ولو أحرم منه فرد الخ ان الاقتداء مع  
آخر التحريم لا خلاف في صحته على انه قيل بجمعة الصلاة في الاقتران بالنية باسحق التحريم  
لان التكبير كلهما ركن واحد فاكفى بمقارنة بعضه وفائدته انه لا يضر تكمه على  
الامام في الموقف قبل ذلك اه س م اه ع ش والذي قرره شيخنا انه لا بد أن  
تكون النية من أوله (قوله لان التبعية) تعليل للمسئتين قبله لكن التبعية شرط لجمعة  
الجمعة في الركعة الاولى وفي غيرها ليست شرطا الا للثواب وحصول الجماعة  
وبهذا يلا في قوله فان لم ينوع التحريم الخ ع ش وقوله على أطلق عليها عمل لانها وصف  
للعمل والافاقية كونه تابع الامامة وموافقا له وهذا ليس عملا (قوله انه قد  
صلاته فرادى) قد يؤخذ من ذلك انه لو رأى شخص صلاته مصليا فنوى الاقتداء به  
فتبين انه غير مصل انعقدت فرادى وامتنعت متابعتها الابنية أخرى اه ع ش  
على م ر (قوله لا اشتراط الجماعة فيها) يؤخذ من التعليل ان المعادة والصلاة  
الثانية المجموعة جمع تقديم في المطر اذ لم ينو الامامة حال التحريم كالجمعة فلا ينعقد  
وهو كذلك وأما المنذور فعملها جماعة اذا صلاها ولم ينو الامامة انعقدت فرادى فاذا  
نوى الامامة في أثنائها حصلت الجماعة حينئذ لكن لا يندفع عنه الانتم بل لابد من  
اعادتها جماعة من أولها الى آخرها وأما الصلاة الاولى من المجموع معها الثانية  
في الطرف فلا يشترط فيها ذلك لانها واقعة في وقتها اذ لا يشترط في صحتها الجماعة اه  
برماوى (قوله لا تعيين امام) أى باسم أو صفة بلسان أو قلب الا ان تعددت الائمة  
فيجب تعيين واحد اه برماوى (قوله فلا يشترط) بل ولا يسن فالاولى تركه لانه  
ربما عينه فبان خلافه فيكون ضارا (قوله بل يكفى نية الاقتداء بالامام الحاضر)  
أى الذى هذا وصفه في الواقع لا انه ملحوظ في نيته فلا ينافى ما سبق انه لا يجب تعيين  
الامام باسمه أو وصفته التى منها الحاضر كما قاله حل وأيضا اذا احفظه كان مثالا للتعيين  
مع ان مراده التمثيل لعدم اه (قوله فلو تركها) أى تحقق عدم الاتيان بها ولو لنفسيان  
أو جهل اه برماوى (قوله أو شاك) أى تردد ذهنه بل الظن (قوله وتابع في فعل) أى  
علما أو جاهلا غير معذور رأى ولو كان مندوبا كأن رفع الامام يديه ليركع فرفع معه  
المأموم يديه اه بابلى ا ط ف (قوله أو سلام) الا ان نوى قبله وكذلك اه فيما  
يظهر مفارقة اه ايعاب شوبرى (قوله بعد انتظار كثير) بان كان يسع ركعتا (قوله  
للمتابعة ان كان المراد لقصده المتابعة فلا حاجة للتفرقة بين الانتظار الكثير  
والقليل وان كان المراد بالتبعية عدم المخالفة أى حتى لا تظهر المخالفة فيتمتع لان المتابعة  
لا تظهر الا بعدا لا انتظار الكثير اه حل (قوله بطلت) نقل في المهمات ان شرطا

لان التبعية عمل فافتقرت الى  
نية اذ ليس للمرة الامانوى  
فان لم ينوع التحريم انعقدت  
صلاته فرادى الا الجماعة فلا  
تتعد أصلا لا اشتراط الجماعة  
فيها وتخصيص المعية بالجمعة  
من زيادتي (لا تعيين امام)  
فلا يشترط لان مقصود الجماعة  
لا يختلف بذلك بل تكفى  
نية الاقتداء بالامام الحاضر  
(فافتركها) أى هذه النية  
(أو شاك) فيها (وتابع في  
فعل أو سلام بعد انتظار كثير)  
للمتابعة بطلت صلاته لانه  
وقتها على صلاة غيره بلا  
رابط بينهما

البطلان أن يكون عامدا علما ويفارق الشك في أصل النية فإنه لا فرق فيه بين العامد  
والناسي اه شوبري (قوله فلو تابعه انقضا) محترز قوله بعد انتظار وقوله أو بعد  
انتظار يسير محترز قوله كثير وقوله أو انتظر كثيرا الخ محترز قوله وتابيع ولم يذكر  
محترز قوله للمتابعة ومحترز ما لو انتظره كثيرا لاجل غيرها كدفع لوم الناس عليه  
كان كان لا يجب الاقتداء بالامام لغرض ويخاف لو انفرد عنه حسا مولا الامام  
أولوم الناس عليه لانها به بالرغبة عن الجماعة فاذا انتظر الامام كثيرا الدفع هذه  
الرغبة فإنه لا يضر كما قرره شيخنا ح ف (قوله أو بعد انتظار يسير) قد يقال انه وقف  
صلاته على صلاة غيره من غير ربط ويمكن الجواب بان الانتظار ليسير لا يظهر معه  
الربط اه ع ش (قوله بلامتابعة) كان الظاهر في بيان المحترز أن يقل أو ينتظره  
كثيرا لالة متابعة ثم رأيت في س م ما صرح به حيث قال قوله بعد انتظار يسير  
ينبغي أو بعد انتظار كثيرا لاجل المتابعة أخذ من قوله لالة (فرع) لوانه ظره  
للكوع والاعتدال واليهود وهو قليل في كل واحد منها ولا كنه كثير باعتبار الجملة  
فالظاهر انه من الكثرة فليتأمل واعتمد شيخنا ط ب اه قليل اه س م وعليه  
فيفرق بينه وبين ما تقدم فيما لو تعدد الداخلون وطال الانتظار بان المدار ثم على  
ضرر المقتدين وهو حاصل بذلك بخلافه هنا فان المدار على ما يحصل به الربط المصوري  
وهو لا يحصل بكل من الانتظارات اليسيرة وان كثرت مجموعها لان المجموع لما لم يجتمع  
في محل واحد لم يظهر به الربط (قوله وما ذكرته في مسألة الشك) أي من قوله وتابيع  
الخ وقوله كالمفرد أي والمنفرد اذا تابيع الامام من غير نية بطات صلاته (قوله  
كالمفرد فعليه لور كع مثلا مع الامام ثم شك في نية الاقتداء ولم يكن قرأ فاتحة واجب  
عليه العود لفاتحة لانه كالمفرد فلو ترك النية بعد العود كفاه ذلك الركوع ان كان  
اطمأن ولا يكفيه الرفع للصارف فيجب عليه العود والطمأنينة ان لم يكن اطمأن وله  
فيما اذا لم يتذكر أن ينوي الاقتداء به ويتبعه قائما كان أو قاعدا (قوله كالمشك  
في أصل النية) أي وحكم الشك فيها انه اذا فعل معه ركنا أو مضى زمن يسع ركنا وان  
لم يفعل بطلت صلاته فالمراد بالطويل في قوله بالانتظار الطويل هو الذي يسع الركن  
وان لم يفعل كما قرره شعبا (قوله أو عين اماما الخ) هذا تفريع على قوله لا تعيين امام  
والمراد به عينه باسمه أو صفته والا فلاشارة تعيين وقوله ولم يشر اليه أي اشارة  
حسية أو قلبية وقوله بطلت أي انقطعت ان كان في أثناءها ولم تنعقد ان كان  
في ابتدائها كما قرره شيخنا وليس المراد تعيينه بالاشارة القلبية الى ذاته بل المراد انه  
يهتد بقلبه زيدا فتبين انه عمرو كما قاله الشارح لكن لو عبر بالباء بدل الكاف

فلو تابعه انقضا أو بعد انتظار  
يسيرا وانتظره كثيرا بلا  
متابعة لم يضر وتعبيري بفعل  
أولى من تعبيري بالا فعسا  
ومسألة الشك مع قول  
أو سلام الى آخره من زياتي  
وما ذكرته في مسألة الشك  
هو ما اقتضاه قول الشيخين انه  
في حال شك كالمفرد وهو  
المعتمد وان اقتضى قول  
العزير وغيره ان الشك فيها  
كالمشك في أصل النية انها  
تبطل بالانتظار الطويل  
وان لم يتابع وبالسير مع  
المتابعة (أو عين اماما)  
بقيد زياته بقولي



الكان أولى كقوله البرمادي (قوله ولم يشر اليه) أي ولم يكن التعيين بإشارة والا  
فلا إشارة من افراد التعيين كما يدل عليه قوله فان عينه بإشارة اليه (قوله أيضا ولم يشر  
اليه) أي إشارة حسية أو قلبية وسواء كانت الإشارة مع التعيين بالاسم أو كان تعيينه  
بنفس الإشارة الحسية أي المتعلقة بالشخص وإذا تعارضت مع العبارة روعيت  
الإشارة هنا وفي الكلام بخلاف البيع راعوا فيه العبارة والحاصل انه اذا علق القدوة  
بالشخص لا يضر الغلط في الاسم وان لم يعلقها بالشخص ضرر الغلط في الاسم ومعلوم انه  
مع الإشارة يكون الاقتداء بالشخص اهـ ح ل (قوله بطالت) أي انقطعت ان كان  
في اثباتها ولم تنفع دان كان في ابتدائها اهـ شيخنا (قوله لم تات به) ظاهره ان ملاته  
تنفعه فردى ولا تبطل الا أن تابع وهو رأى الاسنوى وكان الاولى أن يعمل بقوله  
لفساد النية وفسادها مستلزم لفساد الصلاة ووجه فسادها ربطها بمن لم ينو  
الاقتداء به كما في عبارة أي وهو عروا ومن ليس في صلاة كما في أخرى وهو زيد  
أو في صلاة لا تصلح للربط بها بان زيد مأموما فالمراد بالربط في الاولى الصوري  
وفي الثانية المنوي اهـ س ل وقوله كما في أخرى هذه عبارة ابن حجر وكتب عليها سم  
قوله أو بمن ليس في صلاة الخ الموافق لادخال هذا تحت المتن أن زيد بعد قوله السابق  
فبان عرا قوله أو بان انه غير متصل أو مأموما اهـ بحروفه (قوله بإشارة اليه) أي وقد  
أحضر الشخص في ذهنه وهذا التقييد غير قول الشارح معتقد أنه زيد كما لا يخفى ففهوم  
كلام المتن يحتاج لتقييد وعبارة شرح م ر ولو قال زيد الحاضر أو زيد هذا وقد أحضر  
الشخص في ذهنه فكذلك والافتبطل اذا الحاضر صفة لزيد الذي ظنه وأخطأ فيه ويلزم  
من الخطأ في الموصوف الخطأ في الصفة وأيضا فاسم الإشارة وقع عطف بيان لزيد وزيد  
لم يوجد والقائل بالصحة فيه معر باله بدلا اذ المبدل منه في ذية الطرح فكأنه قال أصلي  
خلف هذا وهو صحيح برده عليه بأن كونه في ذية الطرح منافي لاعتبار كونه من جملة  
ما قصده التكلم اهـ (قوله صححت لان الخطأ الخ) عبارة شرح م ر اذا أثر للظن مع  
الربط بالشخص والفرق بين ذلك وما قبله انه ثم تصور في ذهنه شخصاً معيناً اسمه زيد  
وظن أنه الحاضر فاقتدى به فتبين أنه غيره فلم تصح لعدم جزمه بامامة من هو مقتد به  
وهنا جزم بامامة الحاضر وقصده بعينه لكن أخطأ في اسمه فلم يؤثر ادلائل للظن مع  
الربط بالشخص فلم يقع خطأ في الشخص أصلاً اهـ (قوله لعدم تأتية فيه) أي مع  
الإشارة لانه مشار اليه حيث بخلاف ما اذ لم يشر كما في الصورة الاولى فانه يتأق  
الخطأ فيه اهـ وقال اط في قوله لعدم تأتية فيه أي لانه تصور والخطأ لا يقع فيه لان  
الشخص الذي اشار اليه وقصده لم يتغير والخطأ انما يقع في التصديق اهـ بزيادة (قوله

ولم يشر اليه (وأخطأ) كان  
نوى الاقتداء بزيد فبان عرا  
(بطالت صلاته) لتابعته من  
لم ينو الاقتداء به فان عينه  
بإشارة اليه كذا معتقداً أنه  
زيد أو زيد هذا أو الحاضر صححت  
لان الخطأ لم يقع في الشخص  
لعدم تأتية فيه بل في الظن  
ولا عبرة بالظن البين خطأه  
(ونية أمامة) أو جماعة من  
امام مع تعمر (تروا في جمعة)

ولو كان زائدا الخ) وان لم تلزمه لكنه نواها فان نوى غيرها لم تلزمه نية الامامة اه سبط  
 طاب (قوله لعدم استقلاله) أي لعدم صحة استقلاله بخلاف غيرها فانه يصلح استقلالا  
 فيه بأن يصلي منفردا (قوله سنة في غيرها) أي ولو من امام راتب كما في ع ش فاذا لم  
 ينو كان منفردا وتحصل الفضيلة لمن خلفه اه شيخنا قال شيخنا ح ف واذا لم ينو الامام  
 الامامة استحق الجعل المشروط له لانه لم يشترط عليه نية الامامة وانما الشرط ربط  
 وتحصل لهم فضيلة الجماعة وتكمل السهو وقراءة الفاتحة في حق المسبوق على العتد  
 صلاة المأمومين به لانه ومصرح به سم خلافا لع ش على م ر وفي ع ش على م ر ان الامام  
 اذا لم يراع الخلاف لا يستحق المعلوم لان الواقف لم يقصد تحصيل الجماعة لبعض المصلين  
 دون بعض بل قصد تحصيلها للجميع المقتدين به وهو انما يحصل برعاية الخلاف  
 المانعة من عدم صحة صلاة البعض أو الجماعة دون البعض وهذا ظاهر حيث كان امام  
 المسجد واحدا بخلاف ما اذا شرط الواقف أئمة مختلفين فينبغي أنه لا يتوقف استحقاق  
 المعلوم على مراعاة الخلاف بل وينبغي ان مثل ذلك ما لو شرط كون الامام حنفيا  
 مثلا فلا يتوقف استحقاق المعلوم على مراعاة غير مذهبه أو جرت عادة الأئمة في تلك  
 المحلة بتقليد بعض المذاهب وعلم الواقف بذلك فيعمل وقفه على ما جرت به العادة  
 في زمنه فيراعيه دون غيره نعم لو تعدت مراعاة الخلاف كأن اقتضى بعض المذاهب  
 بطلان الصلاة بشئ وبعضه وجوبه أو بعضها استحباب شئ وبعضها كراهته فينبغي  
 أن يراعى الامام مذهب مقلده ويستحق مع ذلك المعلوم اه (قوله سيصير اماما)  
 قد يقتضى ان الفرض في من يرجو جماعة يحرمون خلفه أما غيره فالظاهر البطلان  
 فليحرر كتابه قال الزركشي بل ينبغي نية الامامة وان لم يكن خلفه أحد اذا وثق  
 بالجماعة وأقره في الایعاب اه شوبري واذا نوى الامامة والجمالة هذه ولم يأت خلفه  
 أحد فصلاته صحيحة اه سم (قوله حاز الفضيلة من حيثئذ) فان قلت مران من أدرك  
 الجماعة في التشهد الأخير حصل له فضلها كلها فالفرق قلت انعطاف النية على  
 ما بعدها هو المعهود بخلاف عكسه اه ح في ش ع ب شوبري ويرد عليه الصوم فان  
 النية فيه تنعطف على ما قبلها ويمكن الفرق بأن الصلاة يمكن فيها التجزى أي يقع  
 بعضها جماعة وبعضها فرادى بخلاف الصوم ويخالف المأموم الامام في ما ذكره  
 ليس له أن ينوي الجماعة في اثناء الصلاة بل يكره له ذلك ولا يحصل له ثواب الجماعة  
 والفرق أن الاقتداء بالغير مظنة مخالفة نظام الصلاة لكونه يتبع الامام في نظم صلاته  
 وان خالف نظم صلاة نفسه ولا كذلك الامام لانه مستقل لا يكون تابع الغير كما نقله  
 سم عن م ر (قوله لان ما يجب التعرض له) وهونية الامامة في الجماعة فانه يجب

ولو كان زائدا على الاربعين  
 لعدم استقلاله فيها (سنة في  
 غيرها) ليجوز فضيلة الجماعة وانما  
 لم تشترط هنا لاستقلاله وتصح  
 نية لها مع تحرمة وان لم يكن  
 اماما في الحال لانه سيصير  
 اماما واذا نوى في اثناء الصلاة  
 حاز الفضيلة من حيثئذ  
 والتفصيل بين الجمعة وغيرها  
 من زيادتي والاصل اطلق  
 السنية (فلا يضريه) أي  
 في غير الجمعة (خطاؤه في  
 تعيين تابعه) لان خطاؤه في  
 النية لا يزيد على تركها اما  
 في الجمعة فيضرم الم بشر اليه  
 لان ما يجب التعرض له يضر  
 الخطأ فيه وقولي فيه من  
 زيادتي

التعرض لها فيضر الخطأ فيها بأن ينوي الامامة بجماعة معينين فبين خلافهم بخلاف  
نية الامامة في غير الجماعة لم يوجب التعرض لها لم يضر الخطأ فيها (قوله وتوافق نظم  
صلاتيها) المراد بالنظم الصورة والهئية الخارجية أى توافق هيئة صلاتيها ومن  
التوافق صلاة التسايغ فيصح الاقتداء بمصليها على المعتمد وينتظره المأموم في السجود  
الاول والثاني اذا طول الاعتدال والجلوس بين السجدين وفي القيام اذا طول  
جلسة الاستراحة كما في شرح م ر (قوله في الافعال الظاهرة) خرج بالافعال  
الاقوال فلا يشترط التوافق فيها كالمعجز عن الفاتحة الا في بدلها اذا اقتدى بمن  
يحسنها وبالظاهرة الباطنة كالنية اه ع ش على م ر والمتن اشار لمحتز الثاني بقوله  
ويصح لمؤدب قاض وقد صرح به الشارح بقوله ولا يضر اختلاف الخ (قوله فلا يصح مع  
اختلافه) أى عدم الصحة من ابتداء الصلاة أى لا تنعقد النية لان عدم الصحة انما  
هو عند الركوع ولا فرق في عدم الصحة بين أن يعلم نية الامام لها أو يجهلها وان بان له  
ذلك قبل التكبير الثانية من صلاة الجنائز خلافا للروايات ومن تبعه حيث قال  
ان بان له أن الامام يصلي على الجنائز قبل التكبير الثانية صح اقتداؤه وينوي المفارقة  
حينئذ فلا يصح فرض أو نفل خلف جنازة ولا جنازة خلف فرض أو نفل أو كسوف  
ولا هو خلف فرض أو نفل أو جنازة وسجود التلاوة والشكر كصلاة الجنائز والكسوف  
فاذا اعتبرتهما مع ما ر بلغت الصور نحو العشرين قاله في الايماب ونفله الشوبرى نعم  
يظهر صحة الاقتداء في سجدة الشكر بالتلاوة وعكسه كما في شرح م ر (قوله مع  
اختلافه) ومنه اقتداء من في سجود السهو ومن في سجود التلاوة لان فيه اقتداء من  
في صلاة من ليس في صلاة اه ح ل (قوله كمكتوبة وكسوف أو جنازة) هذا على  
الصحيح ومقابلته أنه يصح لا مكان المتابعة في البعض وعليه رعاية ترتيب نفسه ولا يتابعه  
في التكبيرات وفي الكسوف يتابعه في الركوع الاول ثم يرفع ويفارقه أو ينتظره  
راكعا الى أن يركع ثانيا فيعتدل ويسجد معه ولا ينتظره بعد الرفع لمصفيه من تطويل  
الركن القصير اه م ر (قوله وكسوف) أى على الكيفية المشهورة ما لم يكن الاقتداء  
في الركوع الثاني من الركعة الثانية والاصح اه ق ل ومثله ما لو كان الاقتداء  
في القيام الثاني من الركعة الثانية والوجه استمرار المنع في الجنائز وسجدة التلاوة  
والشكر الى تمام السلام اذ موضوع الاولى على المخالفة الى الفراغ منها بدليل ان  
سلامها من قيام ولا كذلك غيرها وأما في الاخيرتين فلانها ملحقان بالصلاة وليست  
منها مع وجود المخالفة لا يقال ينبغي صحة القدوة بمصلي الكسوف ونحوه لان الاقتداء  
به في القيام ولا مخالفة فيه ثم اذا انتهى الى الافعال المخالفة فان فارقه استمرت الصحة

(و) خامسها (توافق نظم  
صلاتيها) في الافعال الظاهرة  
(فلا يصح) الاقتداء (مع  
اختلافه) كمكتوبة وكسوف

والابطال كمن صلى في ثوب ترى عورته منه عند ركوعه لا ناقول لما عذر الربط مع  
 تخالف النظم منع انقضاءها الربط صلاته بصلاة مخالفة لها في الماهية فكان هذا القصد  
 ضاراً وليس كسنة من ترى عورته اذ اركع لانه يمكنه الاستمرار بوضع ثيبي يستتر  
 عورته فافتراهاه س م ر والاشكال أقوى (قوله أو جنازة) لو عبر بالواو لافادت  
 مسائل في المذكورات وهي مكتوبة خاف كسوف أو عكسه أو مكتوبة خلف  
 جنازة أو عكسه أو جنازة خلف كسوف أو عكسه اه برماوى والحاصل أن الصور  
 التي لا يصح فيها الاقتداء ستة وعشرون وهي مكتوبة ونافذة خلف جنازة وكسوف  
 وتلاوة وشكر وبالعكس أى الاربعة خلفهما فهذه ستة عشر والجنازة خلف  
 الكسوف وسجدتي التلاوة والشكر وبالعكس فهذه ستة والكسوف خلف سجدتي  
 التلاوة والشكر وبالعكس فهذه اربعة فتمت الصور ما ذكر (قوله لتعذر المتابعة)  
 لانه لا ركوع فيه ولا سجود فلا يصح الاقتداء بمصلي الجنازة ولو بعد التكبير الرابعة  
 ولا بمن سجد للتلاوة أو الشكر ولو بعد رفعه من سجوده ولو كان بعد ان فرغ من تشهد  
 الاخير ولم يبق الاسلامه ح ل وش م ر (قوله ويصح الاقتداء بالموالد الخ) أى  
 ويحصل له فضل الجماعة في جميع هذه الصور على ما اعتمده م ر لكنه مشكل  
 لان الجماعة في هذه الصور غير سنة كما مر في صلاة الجماعة في قوله ولا تسن  
 في مقضية خلف مؤداة وبالعكس بل مكروهة وما لا يطلب لا ثواب فيه فان اجيب  
 باختلاف الجهة قلنا أن الاختلاف ومن ثم قال بعضهم لا يحصل فضل الجماعة  
 وعبارة زى والانفراد هنا أفضل وعبر بعضهم بأولى خروجاً من الخلاف وقضيته أنه  
 لا فضل للجماعة ورد بقولهم الانتظار افضل اذ لو كانت الجماعة مكروهة لم يقولوا ذلك  
 اه (قوله ومفترض بمنفعل) وفي حجر أن الانفراد أولى من الجماعة ومع ذلك لا تقوت  
 فضيلة الجماعة لان الخلاف في عدم صحة الاقتداء ضعيف جداً قاله س ل (قوله  
 وفي طويلة) بقصيرة عطفه على قوله لمؤد بقاض من عطف الخاص على العام لاجل قوله  
 بعد والمقتدى في نحو ظهر الخ أو أن قوله لمؤد بقاض محمول على المتفقتين في العدد حتى  
 لا يتكرر مع قوله وفي طويلة بقصيرة اه زى ويمكن اقتداء بمصلي الطويلة بمصلي القصيرة  
 مع كونها مؤداتين كما اذا جمع المغرب مع العشاء جمع تأخير وصلى واحد خلفه العشاء  
 أى مع صلاته المغرب أو جمع العشاء جمع تقديم فصلاها خلف مصلي المغرب فعلى هذا  
 يكون عطفه على قوله لمؤد بقاض عطف عام على خاص والباء داخلة على الامام  
 أو صلاته (قوله وبالعكس) انما عبر بالعكس ولم يعبر بالعكس لثلاثتهم رجوعه  
 لا اخبره فقط وهي قوله وفي طويلة بقصيرة وسبب ذلك التوهم اختلاف العامل ومحجى

أو جنازة) لتعذر المتابعة  
 (ويصح) الاقتداء (لمؤد)  
 بقاض ومفترض بمنفعل وفي  
 طويلة بقصيرة) كظهر بصبغ  
 (وبالعكس) أى لقاض بمؤد  
 ومنفعل بمفترض وفي قصيرة  
 بطويلة



المصدر على الأصل وهو الأفراد فارتكب المصنف خلاف الأصل دفعاً لذلك التوهم  
 كما نقل عن تقرير الشرنبلي (قوله ولا يضر اختلاف نية الإمام والمأموم) أي لعدم  
 محس المخالفة فيه - ما هو - إذ احتزق قوله الظاهرة لأن الاختلاف هنا في النية وهو فعل  
 قلبي كما في المشوري وحيد - ثم ذكر المناسب للتفريع (قوله والمقتدى في نحو ظهر  
 الخ) بأن كان الإمام يصلي الصبح أو المغرب والمأموم يصلي الظهر أو نحوها بدليل قوله  
 كسبوق الخ (قوله والأفضل متابعتها) وإن لم يزل على ذلك تطويل الاعتدال بالقنوت  
 وجلسة الاستراحة بالشهادة لأنه لا أجل للمتابعة فاعتقروا له س ل وعبارة ش م  
 وما استشكل به جواز متابعة الإمام في القنوت مع أنه غير مشروع للمقتدى فكيف  
 يجوز له تطويل الركن القصير به رد بأنهم اغتفروا ذلك للمتابعة ولا يشكل على ذلك  
 ما مر من أنه لو اقتدى بمن يرى تطويل الاعتدال ليس له متابعتها بل يجب دوام نظره  
 أو يفارقه فهل كان هذا كذلك لأن تطويل الاعتدال هنا إراءة المأموم في الجملة وهناك  
 لا إراءة المأموم أصلاً اه قال ع ش عليه قرادان تطويل الاعتدال هنا الخ قد يقال  
 يرد عليه ما يأتي في صلاة التسبيح من أنه تعين نية المفارقة أو الانتظار في السجود مع  
 أن المقتدى يرى تطويل الجملة فإنه يقول بحجة صلاة التسبيح في نفسها على تلك  
 الهيئة الآن يقال للمسلم يكن لها وقت معين وكان فعلها بالنسبة لغيرها نادراً نزلت منزلة  
 صلاة لا يقر المأموم تطويل الاعتدال فيها اه (قوله في قنوت في الصبح) وهل مثل  
 ذلك ما لو اقتدى بمصلي العشاء بمصلي الوتر في النصف الأخير من رمضان فيكون الأفضل  
 متابعتها في القنوت أولاً كما لو اقتدى بمصلي صلاة التسبيح لكونه مثله في النية فيه نظر  
 والظاهر الأول والفرق بينه وبين المقتدى بصلاة التسبيح مشابهة هذا الفرض بتوقيته  
 وتأكد اه ع ش على مر (قوله فله فراقه بالنية) مراعاة لنظم صلاته ولا تقوته  
 فضيلة الجماعة كما هو شأن كل مفارقة خير بينها بين الانتظار اه زى (قوله وبه)  
 أي بالذ كر صرح الخ (قوله أي في صبح) بأن كان الإمام يصلي الظهر أو نحوها والمأموم  
 يصلي الصبح أو المغرب (قوله إذا أتم صلاته فارقته) هو ظاهر بالنسبة للصبح لا بالنسبة  
 للمغرب لأنه في المغرب يجب عليه مفارقتها عند قيام الإمام للأربعة ليشهد فهو لو يتم  
 صلاته حين المفارقة فالظاهر أن يقول إذا أتم ما توافقه فيه ويمكن أن يجاب بأن المعنى  
 إذا رآه أن يتم صلاته بأن فرغ مما يوافق الإمام فيه بأن فرغ من السجود الثاني من  
 الركعة الثالثة بالنسبة له المغرب وفرغ من التشهد والالة على النبي صلى الله عليه  
 وسلم بالنسبة للصبح والأشكال أقوى (قوله فارقته بالنية) أي جوازاً في الصبح ووجوباً  
 في المغرب كما يدل عليه قول الشارح بخلافه في المغرب ليس له انتظاره تأمل وهذه

ولا يضر اختلاف نية الإمام  
 والمأموم وتعبيرى بطويلة  
 إلى آخره أعم مما شرب به  
 (والمقتدى في نحو ظهر صبح  
 أو مغرب كسبوق) فيتم صلاته  
 بعد سلام إمامه وتتمون  
 زيادتي (والأفضل متابعتها  
 في قنوت) في الصبح وتشهد  
 آخر) في المغرب فله فراقه  
 بالنية إذا اشتغل به ما ذكر  
 الانضلية من زيادتي وبه  
 صرح في الوجه (والمقتدى  
 في عكس ذلك) أي في صبح  
 أو مغرب بنحو ظهر (إذا أتم)  
 صلاته (فارقته) بالنسبة

المفارقة بعد ذلك فلا راحة فيها وتحصل فضيلة الجماعة كما في ذري (قوله والافضل انتظاره في صبح) أي ان كان الامام تشهد والابان قام فلا تشهد مفارقة حتما وكذا اذا جلس ولم يشهد لان جلوسه من غير تشهد كلا جلوس أي في مفارقه حتما كما في ح ل وحل الانتظار في الصبح ان لم يخش خروج الوقت قبل تحلل امامه والافلا يقتضيه واذا انتظره اطل الدعاء بعد تشهد كما في ش م ر قال ع ش عليه فان خشيه فعدم الانتظار أولى وانما لم تجب نية المفارقة لجواز المد في الصلاة وقوله اطل الدعاء أي ندبا ولا يكرر التشهد فلم يحفظ الادعاء قصيرا كره لان الصلاة لا سكوت فيها وانما لم يكرر التشهد لخروجها من خلاف من أبطل بتكرير الركن القول اه (قوله ليس سلم معه) أي ليقع السلام في جماعة ومع ذلك لو فارقته حصلت له فضيلة الجماعة وان كان هذا الشق أي مفارقتها للامام مفضولا بالنسبة للانتظار كما نقله سم عن م ر (قوله لانه يحدث جلوسا) أي جلوس تشهد يفهم منه أن له انتظاره في السجود الثاني من الركعة الاخيرة بل انتظاره أفضل اه ع ش على م ر ويؤخذ منه أيضا أنه لو أحدث الامام جلوس تشهد ناسيا أنه لا يفارقه في هذه الحالة الا أن يقال ان جلوس التشهد في هذه الحالة غير مشروع قال ج ر ويصح اقتداء من في التشهد الاخير بالقائم ولا يجوز له متابعتيه بل ينتظره الى أن يسلم معه وهو أفضل ولم يفارقه وهو فراق بعد ولا نظره الى أنه أحدث جلوسا لم يفعله الامام الا ان المحدور احداثه بعد فية الاقتداء لا دوامه اه س ل وزر (قوله ويقت في) أي ندبا ان أدركه في السجدة الاولى وجواز ان لم يسبقه بركنين فعليين والافتبطل صلاته ان لم ينوم مفارقتها قبل تمامها كما قاله قل على الجلال (قوله بأن وقف الامام يسيرا) بحيث يدركه في السجدة الاولى ولا يخفى ان هذا قيد للاستحباب وأما البطلان فلا تبطل الا اذا تخلف تمام ركنين فعليين ولو طويلا وقصيرا بأن يهوى الامام للسجود الثاني اه ح ل (قوله ولا شيء عليه) أي لا يجبر بالسجود وعجبا ش م ر ولا يسجد السهم ولعمل الامام له عنه كما هو القياس خلافا للاسنوي حيث زعم أن القياس سجوده اه (قوله وله فراقه ليقت) قد يشعربأن المتابعة أولى وعجبا م ر ولا كراهة في المفارقة كما مر لعدره وعجبا سم قال السبكي وترك الفراق أفضل كقطع القدوة بالعذر ع ش (قوله فعلا) معمول لقوله موافقة على أنه تمييز (قوله كسجدة تلاوة وتشهد أقول) أي كان سجد المأموم للتلاوة أو قعدا لتشهد الاول بعد ترك الامام لها فان فعل المأموم ذلك عامدا عالما بالنعيم بطلت صلاته أو ناسيا أو جاهلا فلا وقوله وترك كان ترك المأموم التشهد الاول بعد قعود الامام له فان تركه عامدا سن له العود وان تركه ناسيا

(والافضل انتظاره في صبح) ليس سلم معه بخلافه في المغرب ليس له انتظاره لانه يحدث جلوسا لم يفعله الامام وقولي وفي عكس ذلك الى آخره أعم ما عبر به (ويقت) فيه (ان أمكنه) القنوت بأن وقف الامام يسيرا (والا تركه) ولا شيء عليه (وله فراقه) بالنية (ليقت) تحصيل السنة (و) سادسها (موافقة في سنن تفحش مخالفة فيها) فعلا وترك السجدة تلاوة وتشهد أول على تفصيل فيه بخلاف ما لا تفحش فيه المخالفة كجلسة الاستراحة وتقديم حكم الاولين في بابي سجود السهو

وجب عليه العود فقول الشارح على تفصيل فيه راجع لتشهد فقط بهذا الاعتبار  
لان ما ذكره المتقدم في سجود السهو ولما اذا ترك المأموم سجود التلاوة مع الامام  
فحكمه ما تقدم من انه اذا تركه عامدا لما بالتحريم بهالت صلاته او ناسيا فلا  
اهاط في وعبارته هناك فان سجد امامه وتخلف هو عنه او سجد دون امامه  
بطلت صلاته للمخالفة الفاحشة وقيل الضمير في قول الشارح على تفصيل فيه  
راجع للمذكور من سجود التلاوة والتشهد (قوله وتقدم اول) أي أنه في  
التشهد الاول وأما تمامه فلا يضر التخالف وعبارة ش م ر في الكلام  
على التبعية وقول جماعة ان تلفه لا تمام التشهد مطلوب فيه كون كالموافق  
هو الاوجه وما ذهب اليه جمع من انه كالمسبوق ممنوع (قوله والتصريح بهذا  
الشرط الخ) انما قال والتصريح لانه يستفاد من كلام المنهاج اجمالا ا ه ع ش  
(قوله وتبعية) فعبارة بالتبعية أولى من تعبير أصله بالمتابعة لانها مفاعلة  
من الجانبيين وليس كذلك ا ه زى وع ش (قوله بأن يتأخر تحرمه) أي يقينا  
والمراد أن يتأخر ابتداء تحرمه عن انتهاء تحرم الامام أي بأن يتأخر جميع تحرمه  
عن جميع تحرم الامام فان فارقته في حرف من التكبير لم تنقصد كما قرره شيخنا  
ومحل هذا الشرط فيما اذا نوى المؤموم الاقتداء مع تحرمه اما لو نواه في اثناء صلاته  
فلا يشترط تأخر تحرمه بل يصح تقديمه على تحرم الامام الذي اقتدى به في الاثناء  
وكذا لو كبر عقب تكبير امامه ثم كبر امامه فاني اخفية لشكه في تكبيره ممثلا  
ولم يعلم به المأموم لم يضر على أصح الوجهين وهو المعتمد كما في ق ل على الجلال  
و ح ل و ش م ر و جملة ما ذكره المصنف لصور التبعية ثلاثة (قوله فان خالفه) أي  
التبعية وذكر الضمير باعتبار تأويلها بالحكم أو الضمير راجع للتأخر المفهوم من قوله  
يتأخر وهذا أعني قوله فان خالفه مأخوذ من قول المتن الا في فان خالف بطلت  
صلاته فهو راجع لصور الثلاث وان قصره الشرح على الاخيرين فراد المتن بالبطلان  
ما يشمل عدم الاعتقاد والمراد بالمخالفة أن يسبقه أو يفارقه في جزء من تحرمه (قوله  
ولانه ربطها) هذا تعليل عام معطوف على خبر الشيخين ا ه ط ف (قوله فقارنته له  
في التحريم الخ) فيه أنه قد علم من قوله فان خالفه الخ اذا المخالفة تصدق بالسبق والمقارنة  
وحيث فلا حاجة لذكره الآن يقال انه أعاده توطئة لقوله ولو بشت الخ فتأمل  
(قوله) ولو بشت كان شك هل فارقته أولا كما في الشوري وقال ح ل أي ليس معه  
ظن التأخير والال يضر وهذا من المواضع التي فرقوا فيها بين الظن والشك (قوله  
مع طول فصل) بأن يسع ركننا ا ه ط ف وهو يرجع لقوله ولو بشت فاذا زال الشك

والتلاوة والتصريح بهذا  
الشرط من زيادتي وبه صرح  
في الروضة كأصلها  
(و) سابعا (تبعية) لامامه (بأن  
يتأخر تحرمه) عن تحرم امامه  
فان خالفه لم تنقصد صلاته لخبر  
الشيخين انما جعل الامام لا يؤتم  
به فاذا كبر فكبروا ولانه  
ربطها بمن ليس في صلاة  
فقارنته له في التحريم ولو بشت  
مع طول فصل

سريعاً صحت الصلاة (قوله مانعة من الجمعة إذا كان الشك في الانشاء) أو بعد  
تكبيره الإحرام وقبل الفراغ من الصلاة ولم يتذكر عن قرب أمالو عرض الشك بعد  
فراغ الصلاة ثم تذكر لا يضر معاً كما قال الشك في أصل النية وكذا تبطل بتقديمه بالسلم  
أي بالميم من آخر النسبية الأولى وكذا بالهمزة أن نوى عندها الخروج من الصلاة اه  
ع ش (قوله وأن لا يسبقه بركنين) أي متوالين كما ذكره م ر يخرج ما مثل به  
العراقيون (قوله ولو غير طويلاً) قال بعضهم في هذا وفي التخلف لا في إمكان  
توالي فعلين طويلاً أو قصيرين لم ينظر انتهى أقول أما توالي فعلين طويلاً فيمكن  
كالسجدة الثانية والقيام كان سجدة المأموم السجدة الثانية وقام والامام في الجلوس  
بين السجدة الأولى والسجدة الثانية والشهد الأخير لان السبق والتخلف لا فرق بين  
كونه في ابتداء الصلاة أو في انقائها أما توالي طويل وقصير فكثير وأما توالي قصيرين  
فغير ممكن فليتأمل كتابه الطاف وعبارة ح ل قوله ولو غير طويلاً أي طويل  
وقصير لان القصيرين لا يتصوران ففيه تغليب اه (قوله والسبق بهما) أي السبق  
المضري يقاس بما يأتي أي في التصور لا في الحكم والمراد بما يأتي هو قوله كان ابتداء  
امامه هو السجود الخ وإن كان قوله لا في مقيداً بالعد فيقال في تصور السبق  
هذا كان ابتداء المأموم هو السجود والامام في القراءة وقوله لكن مثله العراقيون  
الخ استدراك على قول يقاس بما يأتي مكانه قال هذا القياس غير متفق عليه بل مثله  
أي صورة العراقيون الخ وتصويرهم ضعيف لانه ليس فيه إلا السبق بركن أو ببعضه  
وقوله فيجوز أن يقدر الخ أي على طريقة العراقيين الضعيفة والمبني على الضعيف  
ضعيف والمعتمد أنه لا يقدر مثله في التخلف ولا ينخص بالقدم بل المقدم والتخلف  
المضمران صورتهما واحدة وهي أن يسبق أو يتخلف المأموم بهما بركنين فعلين وقد  
علمت تصورهما وعبارة الطاف قوله يقاس بما يأتي في التخلف بهما بأن يفرغ الامام  
منهما وهو قداماً قبلهما بأن يبدأ الامام بهو السجود أي وزال عن حد القيام والمأموم  
في قيام القراءة اه (قوله فلما أراد) أي الامام (قوله ويجوز أن ينخص ذلك) أي  
تمثيلهم (قوله لان المخالفة فيه أفحش) أي لان تقدم المأموم على الامام ولو ببعض ركن  
حرام بخلاف تخلفه عنه بركن فانه لا يحرم وأيضا التخلف له اعذار كثيرة بخلاف التقدم  
فان له عذرين فقط وهما النفساني والجهل شيخنا ح ف (قوله وأن لا يتخلف بهما بل  
عذر) علم من هذا أن المأموم لو طول الاعتدال بما لا يبطل حتى يسجد الامام وجلس  
بين السجدة الأولى ثم لحقه لا يضر ولا يشك كل على هذا ما لو سجد الامام لالة لاوة وفرغ منه  
والمأموم قائم فان صلاته تبطل وان لحقه لان القيام المالم يفت بسجود التلاوة لرجوعهما

مانعة من الجمعة (و) أن  
(لا يسبقه بركنين فعلين) ولو  
غير طويلاً بقيد زدهما  
يقول (عامداً عالماً) بالتعريض  
والسبق بهما يقاس بما يأتي  
في التخلف بهما لكن مثله  
العراقيون عما إذا ركع قبل الامام  
فلما أراد أن يركع رفع فلما أراد  
أن يرفع سجد قال الشيخان  
فيجوز أن يقدر مثله في التخلف  
فيجوز أن ينخص ذلك بالتقدم  
لان المخالفة فيه أفحش (و) أن  
(لا يتخلف) عنه (ب) ما



كثير العوام وفي شرح الارشاد وتنقذ نفلا للجاهل اه ح ل (قوله بأن نواهاها)  
 الصورة الاولى من الاربع مفهوم قوله فقط والثانية والثالثة مفهوم قوله التحريم  
 والرابعة مفهوم قوله نوى وعبارة أصله مع ش م ر فان نواها بتكبير واحدة لم تنقذ  
 على الصحيح وقيل تنقذ نفلا لما اه قال ع ش عليه وقوله لم تنقذ الخ أى لا فرضا  
 ولا نفلا كذا في نسخة وظاهره انه لا فرق في ذلك بين العالم والجاهل لكه قال  
 في صفة الصلاة قبيل الركن الثاني مانصه أوركع مسبوق قبل تمام التكبير جاهلا  
 انعقدت نفلا مذكروا اذ لا يلزم من بطلان الخصوص وهو الفرضية بطلان العموم وهو  
 الصلاة اه وعبارة الشيخ قوله ويكبر للاحرام الخ لو وقع بعض التكبير راكعا  
 لم تنقذ فرضا قطعا ولا نفلا على الصحيح اه أقول والا قرب انعقادها نفلا من  
 الجاهل لما عمل به الشارح من انه لا يلزم من بطلان الخصوص بطلان العموم وأيضا  
 فالتمثل يجوز أن يحرم من جالس وما هنا أبلغ منه اه (قوله وسنة مقصودة) أى  
 تحتاج الى نية هذا هو المراد بالمقصود هنا فلا ينافي ما تقدم أن المراد بالمقصود  
 ما يجبر بسجود السهو اه ح ل (قوله وتعارض قرينى الافتتاح) أى فلا بد من قصد  
 معين لو حود الصارف ويشكل عليه ما مر من انه لو عجز عن القراءة فأتى بافتتاح أو  
 تعوذ لا بقصد بدلية ولا غير هابل أطلق اعتذبه مع وجود القرينة الصارفة ويحجب  
 يمنع أن وجودها صارف ثم ان عجزه اقتضى أنه لا افتتاح ولا تعوذ عليه لانها مقدمتان  
 للقراءة وهى مفقودة فاذا أتى بأحدهما لا بقصد انصرف للواجب اه ايحاب وقد  
 يقال تكبير الركوع انما يطلب بعد التحريم وحيث ذكركان القياس انصرف ذلك  
 الى التحريم لانه هو المطالب حيث نذوليتأمل اه شورى وفي ق ل على الجلال قال  
 بعض مشايخنا ومحل ما ذكره من هو ملاحظ لتكبير الركوع أما من لم يخطر بباله  
 لجهله بها أو غفلته عنها فتكبيره صحيحة مطابقا اه (قوله فيه) أى فيما أدركه  
 فيه الصادق بالاعتدال وما بعده وكذا بقية الضمائر (قوله من تيميد) أى  
 في الاعتدال وهو قوله وبنا لك الحمد ولا يقول سمع الله لمن حمده كما أفاده شيخنا  
 (قوله وتشهد ودعاء) ظاهر كلامه انه يوافق حتى في الصلاة على الآل في غير  
 محل تشهد وخرج ما اذا كان محل تشهد به بأن كان تشهدا أول له فلا يأتى بالصلاة  
 على الآل ولا يكمل التشهد وهو ظاهر لا خراجا له التشهد الاول عما طلب فيه وليس  
 هو حيث نذول المتابعة (قوله ودعاء) أى حتى عقب التشهد والصلاة على النبي  
 صلى الله عليه وسلم اه ح ل (قوله وفي ذكر انتقاله عنه) أى وان لم يكن معه  
 فيه كان احرم والامام في التشهد الاول فقام عقب احرام المأموم فيطلب من المأموم

(والا) بأن نواهاها أو  
 الركوع فقط أو أحدهما  
 أو لم ينو شيئا (فلا) تنقذ  
 لتشريك في الاولى بين فرض  
 وسنة مقصودة وتعارض  
 التحريم في الثانية وتعارض  
 قرينى الافتتاح والهوى في  
 الاخيرين وتعبيرى بما ذكر  
 أعلم بما ذكره (ولو أدركه  
 في اعتداله فما بعده وافقه فيه  
 وفي ذكره) أى ذكر ما أدركه  
 فيه من تيميد وقديس وتشهد  
 ودعاء (و) فى ذكر انتقاله  
 عنه من تكبير (لا) فى ذكر  
 انتقاله (اليه) فلا أدركه  
 به فيما لا يحسب له

أن يكبر أيضا متابع له قل الشورى وأفهم كلامه هنا وصرحوا به أنه لا يوافق  
في كيفية الجلوس بل يجلس مفترشا وإن كان الامام متوركا ومنه يؤخذ أنه لا يوافق  
في رفع اليدين عند قيام الامام من تشهده الاول حيث لم يكن أولا لأمامهم اه  
وفي ع ش على م ر مانصه ويظهر الا ن انه يأتي برفع اليدين عند قيام الامام  
من التشهد الاول متابع له وقل مثل في الدرس عن جرفي شرح الارشاد وفيه أيضا  
انه يأتي به ولو لم يأت به امامه اه (قوله كسجود) أي ولولا تلاوة خ لا قال لا ذري  
رظا هره ولو سمع القراءة ولو قبل الاقتداء وكتب أيضا قوله كسجود أي للصلاة  
أو للسجود ون سجدوا لتلاوة لانه محسوب له كذا قال الا ذري وخالفه شيخنا وقال انه  
غير محسوب بل نهى لمحض المتابعة اه حل (قوله لانه لم يتابعه فيه) أي في الانتقال  
اليه وقوله ولا هو أي الانتقال فالضمير ان عائداً للانتقال كذا قاله الرشيدى ولعل  
المراد به المنتقل اليه (قوله ولا هو محسوب له يؤخذ منه) أنه لا يجب عليه وضع  
الاعضاء السبعة ولا الطمأنينة في هذا السجود لانه لمحض المتابعة وهو ظاهر اه ع ش  
على م ر وفي هذا الاخذ نظر اذ لم توجد حقيقة السجود حينئذ فلم يصدق عليه أنه  
تابعه في السجود اه رشيدى (قوله وانتقاله الى الركوع) أي فيما اذا أدركه فيه  
فانه يكبر للانتقال اليه لانه محسوب له فالجواب أن قول الشارح لانه لم يتابعه فيه  
الحجالة مركبة من شيئين فيقتضي الحكم بانتفاء أحدهما (قوله واذا سلم امامه الحج)  
أفهم كلامه انه لا يقوم قبل سلام امامه فان تعمد من غيرنية مفارقة بطلت صلاته  
وان كان ناسيا أو جاهلا لم يعتد بجميع ما أتى به فيجلس ولو بعد سلام الامام ثم يقوم  
بعد سلام الامام متى علم ولم يجلس بطلت صلاته لعدم الاتيان بالجلوس الواجب  
عليه ويفارق من قام عن امامه هاهنا في التشهد الاول حيث اعتد بقراءته قبل قيام  
الامام بأنه لا يلزمه العود كما مر في باب اه ش م ر (قوله ان كان محل جلوسه) وإذا  
مكث جالسا في هذه الحالة بعد سلام الامام لا يضر وان طال مكثه وقوله والا فلا  
أي ويجب عليه في هذه الحالة القيام فوراً عقب سلام الامام فتي مكث بعد سلام  
امامه زيادة على قدر الطمأنينة عامداً لما بطلت صلاته فان كان ساهيا أو جاهلا  
لم تبطل وسجد للسهو وانتهى ش م ر (قوله ولا متابعه) أي موجودة وأتى به لئلا يرد  
عليه ما اذا قعدى بالامام في الثانية في غير الصبح فانه يتشهد معه ويكبر مع الامام  
عند قيامه من التشهد لمتابعه (قوله ر قولي كبر لقيامه أولى) أي لان قول الاصل  
قام مكبرا يؤهم أنه لا يكبر الا اذا قام مع انه يكبر حين شروعه في القيام ويحجب عن  
الاصل بأن قوله قام أي شرع في القيام وقوله وأ كثر فائدة أي لان كلام الاصل

كسجود لم يكبر للانتقال اليه  
لانه لم يتابعه فيه ولا هو  
محسوب له بخلاف انتقاله عنه  
وانتقاله الى الركوع وتعبيرى  
بما ذكر أولى من عبارته  
لانها لها قصور على بعض  
ما ذكرته (واذا سلم امامه كبر  
لقيامه أو بدله) ندبا (ان كان)  
جلوسه مع الامام (محل  
جلوسه) لو كان منفردا بان  
أدركه في ثانية المغرب أو ثالثة  
الرابعة كما لو كان منفردا  
(والا) كان أدركه في ثالثة  
المغرب أو ثانية الرابعة  
(فلا) يكبر لذلك لانه ليس  
محل تكبير ولا متابعه ويسن  
له أن لا يقوم الا بعد تسليتي  
الامام وقولي كبر لقيامه  
أو بدله أولى وأكثر فائدة من  
قوله قام مكبرا

لا يشمل القعود مثلاً ولا قال أولى وأعم كما دلت عليه الآية لثنتين اه شيخنا  
(باب كيفية صلاة المسافر)

لم يذكر القصر دليله عليه قوله تعالى وإذا ضربتم في الأرض الآية (قوله من حيث القصر) أي هي القصر فهو خبر مبتدأ محذوف كما قاله ع ش والضمير راجع إلى كيفية ونحو ذلك لأن حيث لا تضاف للمفرد الاشد وذا أو التقدير من حيث القصر والجمع موجودان فيها وقال الا ط ف أي لا من حيث الأركان والشروط لأنها كغيرها فيهما وقدم القصر على الجمع لانه مجمع عليه بخلاف الثاني فان أبا حنيفة يمنع الالتماس (قوله مع كيفية الصلاة بنحو المطر) علم من هذا انه ترجم لشيء وزاد عليه (قوله مكتوبة) أي أمالة أي وان وقعت فلا يدخل فيه الصلاة العادة فله قصرها حيث قصر أصلها اه زى وس ل وح ل وع ش وخالف قل على الجلال ونص عبارته قوله مكتوبة ولو بحسب الأصل فيشمل صلاة الصبي وصلاة فاقد الطهورين فله القصر كغيره وشمل العادة لغير افساد وان كان أتم أصلها كما اعتمد شيخنا والأبأن كانت للافساد لم يحجز قصرها كما لو شرع فيها تأمة ثم أفسدها اه (قوله مؤداة) دخل فيها ما لو سافر وقدم بقى من الوقت ما يسع ركعة فانه يقصرها سواء شرع فيها في الوقت وهو ظاهر لكونها مؤداة أم صلاها بعد خروج الوقت لأنها فائتة سفر كما أشار إليه م ر وصرح به زى اه ا ط ف وعبرة البرماوى قوله مؤداة أي يقينا ولو أداه مجازياً بأن شرع فيها بعد شروعه في السفر وأدرك منها ركعة في الوقت وهذا والمعتمد (قوله أو فائتة سفر قصر) أي يقينا فهذا التقيد ملاحظ في المتن بدليل قول الشارح ولا مشكوك في أنها نحو قوله في سفر فيه أن النكرة اذا أعيدت نكرة كانت غير الاولى فيقتضى التركيب أن السفر الثاني سفر غير قصر فلا يصح الإخراج الذي ذكره الشارح بقوله ولا فائتة سفر قصر في سفر غير قصر فلذلك احتج الى قوله بشروطه الآية وفي بعض نسخ المتن في سفره بالاضافة الى الضمير وهي واضحة في إخراج ما ذكره الشارح وعليها فلا يحتاج لقول الشارح بشروطه الآية كما قرر شيخنا وقال ع ش ان قوله في سفر أي سفر قصر قال شيخنا العزيز فيهِ اكتفاء بالقرائن فالمراد بقريئة ما يأتي في سفر القصر وقوله ان النكرة اذا أعيدت نكرة كانت غير الاولى خرج تخرج الغالب اه (قوله ونافلة) انظر أي نافلة قابلة للقصر احتراز عنهما اه شو برى أقول لا وجه لهذا التردد فان سنة العصر مثلاً أربع ركعات ولو أراد صلاة ركعتين نوى قصر الأربع اليهما لم يكف بل ان أحرم ركعتين سنة العصر من غير تعرض لقصر ولا جمع صحتا وكانا بمنزلة

(باب) كيفية (مسألة)  
المسافر (من حيث القصر)  
والجمع مع كيفية الصلاة بنحو  
المطر (انما تقصر رباعية  
مكتوبة) هي من زيادتي  
(مؤداة أو فائتة سفر قصر في  
سفر) بشروطه الآية  
فلا تقصر صبح ومغرب ومندوة  
ونافلة ولا فائتة حضر لانه قد  
تعين فعلها أو بها فلم يحجز قصرها  
كما في الحضر ولا مشكوك في  
أنها فائتة سفر أو حضر  
احتياطاً ولان الأصل  
الانتمام ولا فائتة سفر غير  
قصر ولو في سفر آخر ولا فائتة  
سفر قصر في حضر أو سفر غير  
قصر لانه ليس محل قصر  
(وأوله) أي السفر لساكن  
أبنية

ما طالب للعصروان أحرم على انهم ما قصر للاربع بحيث انهما يجزيان عن الاربع  
ومقط عنه طلب ما زاد لم يعتد بنية بل الكلام في صحة النية حيث نوى ما لا يعتد به  
شرعا اه ع ش قوله ولا مشكوك في انها فائنة سفره اعله خرج بقوله فائنة سفره لانها  
في حال الشك غير محكوم عليهم بانها فائنة سفره تأمل كاتبه شو برى وقيل انها مفهوم  
قيدها لحظ في كلامه أى أو فائنة سفره يقينا (قوله مجاوزة سور) بالواو بلا همز أى  
مجاوزته وان تعدد وان كان منهدما حيث بقيت له بقية ولم يجز بأن جعل سور داخله  
اه ح ل وقال زى مجاوزة سور وان كان ظهره ملتصقا به وان تعدد فالحبرة بالاخير  
ان لم يندرس والا اعتبر ما قبله اه ح ف والمراد سور كامل أو في صوب سفره بدليل  
قوله بعدد أو في صوب سفره قال جرو الحق الا ذرعى به قرية نشأت بجانب جبل فيشترط  
في من سافر في صوبه قطع ارتفاعه ان اعتدل والافان نسب اليه امنه عرفا و يلحق  
بالسور أيضا تحويط أهل القرى عليهم بالتراب أو نحوه فلا بد من مجاوزته حيث وجد  
وان كان هناك خندق وقنطرة فان لم يوجد السور وجد أحدهما فلا بد من مجاوزته  
وان وجد فلا بد من مجاوزتهما اه س ل والقنطرة عبارة عن بناء يوضع فوق  
حائطى البوابة ويخرج عنها ويجعل فوقهما بناء بأن يوصل أحدهما بالآخر (قوله  
بما سافر منه) أى جانب بلده الذى سافر منه بقريته قوله أو في صوب مقصده اه  
شو برى لكن قول الشارح كبلد الخ يقتضى تفسير ما بالبلد مثلا الا أن يقال قول  
الشو برى جانب اشارة الى تقدير مضاف قبل ما (قوله كبلد) وقرية فى عطف  
القرية على البلد اشارة الى تغايرهما لان القرية الابنية المجتمعة القليلة عرفا والبلدة  
الابنية المجتمعة الكثيرة عرفا والاولى ما ذكره فى الجمعة أن المصر ما كان فيها حاكم  
شرعى وشرطى وسوق والبلد ما خلت عن بعض ذلك والقرية ما خلت عن الجميع  
ثم الظاهر أنه يشترط فى القرية أيضا أى كما اشترط فى الحلة مجاوزة مطرح الرماد  
وملاعب الصبيان ونحو ذلك كما مشى عليه جماعة ووافق عليه مرسى وضعفه ح ف  
راعى أن القرية يمكن فيها مجاوزة أحد أمور ثلاثة السور أو الخندق ان لم يكن سور  
أو العهران ان لم يكن سور ولا خندق فأفهم قال الشيخ عميرة بحث الا ذرعى اشتراط  
مجاوزة المقابر المتصلة بالقرية التى لا سور لها اه سم وبقى ما لو هجروا المقبرة  
المذكورة واتخذوا غيرها للدفن هل يشترط مجاوزتها أو لافيه نظروا الا قرب الاول  
لنسبتهم واحترامها نعم لو اندرست وانقطعت نسبتها عنهم فلا يشترط مجاوزتها (قوله  
فان لم يكن له سور) أى كامل (قوله مطلقا) أى لا فى صوب مقصده ولا فى غيره (قوله  
أو فى صوب سفره) أنظر وجهه خروج هذه من المنطوق تأمل ولعل وجهه أنه خرج

(مجاوزة سور) بقيد زوته  
بقول (مختص بما سافر منه)  
كبلد وقرية وان كان داخله  
أما كن قرية ومزارع لان  
جميع ما هو داخله معدود بما  
سافر منه (فان لم يكن) له  
سور مختص به بأن لم يكن له  
سور مطلقا أو فى صوب سفره  
أو كان له سور غير مختص به



بقوله فان لم يكن له سور كان له بعض سور أى وفيه تفصيل اه شوبرى أى فان كان  
بعض السور في غير صوب مقصده فأول سفره مجاوزة عمران وان كان في صوب  
مقصده فأوله مجاوزة والمفهوم اذا كان فيه تفصيل لا يترتب به فعل على هذا يخص  
السور في قوله مجاوزة سور بالسكامل والاولى أن يقيد السور الذي في المتن بكونه  
في صوب مقصده فيكون التقدير هنا فان لم يكن له سور في صوب مقصده مختص  
فيكون النفي داخل على مقيد بقيدتين فيصدق بثلاث صور (تنبيه) سير البحر كالبر  
فيعتبر مجاوزة عمران ان سافر في طول البلد كان سافراً من بولاق الى جهة الصعيد  
وسير السفينة أو جرى الزورق اليها آخر مرة ان سافر في عرضه وان كان له سور وفارق  
سير البر بأن العرف لا يعده هنا مسافراً الا بذلك مر زيادة وقال ق ل قال شيخنا  
يكفى في ماله سور مجاوزة السور وان لم تجر السفينة أه قال ح ل فلن بالسفينة أن  
يترخص اذا جرى الزورق آخر مرة وان لم يصل اليها وظاهر كلامهم انه لا بد من وجود  
ذلك وان كان البالد له سور فيكون سير الزورق آخر مرة بمنزلة الخروج من السور اه  
(قوله كقرى متفصلة) ويشترط حينئذ مجاوزة عمران بالنسبة لقريته التي سافر  
منها لا بالنسبة لأجبعه وع اه شيخنا (قوله فمجاوزة عمران) قال العلامة البرماوى قال  
شيخنا وظاهره هذا وما قبله من السور أنه بمجرد مجاوزته ماله القصر وان أقام خارجه  
لا تنتظر غيره لكن اذا قصد الإقامة فيه مدة تقطع السفر انقطع بوصوله الى محل النزول  
وله الترخص قبله الا ان كان قصده العود لو لم يجيء اليه من ينتظره فلا يقصر حتى  
يفارقه وفيما عدا ما ذكره القصر وان خالف العلامة ح ل في بعضه حيث قال ان من  
قصد قبل مفارقة السور مثلاً أن يقيم خارجه إقامة تقطع السفر لا تنتظر رفقة كما يقع  
للحجاج في إقامتهم بالبركة امتنع عليهم القصر قبل البركة وفيما أو أنهم اذا سافروا  
الا أن جاز القصر لمن قصد حلتين لا دونهما اه (قوله لا خراب) وان جعل له سور  
اذ لا عبرة به مع وجود التحويط على العامر ش (قوله هجر بالتحويط على العامر)  
خرج ماله هجر بمجرد ترك التردد اليه اه شوبرى (قوله بقريته ما يأتى) أى في قوله  
لا مجاوزة بساتين اه شوبرى (قوله كما فهمت) أى المزارع ووجه الاولوية ان  
البساتين تسكن في الجملة ولا يشترط مجاوزتها فالمزارع بالاولى لانها لم تسكن أصلاً  
كما قررده شيخنا (قوله نعم ان كان بالبساتين) هذا استدراك على ما بعد الغاية وهو  
قوله وان اتصلت بما سافر منه انتهى شوبرى (قوله في بعض فصول السنة) يحتمل أن  
المراد فصل منها فأكثراً وبعض كل فصل منها فلا كانت تسكن في كل السنة واتصت  
بالبلد فهما كالتقريبتين المتصلتين وسيأتى حكمهما اه ع ش (قوله ولم يتعرض له)

كقرى متفصلة جهها سور  
(فأ) وله (مجاوزة عمران)  
وان تخلله خراب (لا) مجاوزة  
(خراب) بطرفه بقيد زده  
بقول (هجر) بالتحويط  
على العامر أو زرع بقريته  
ما يأتى (أو اندرس) بأن  
ذهبت أصول حيطانه لانه  
ليس محل إقامة بخلاف ما ليس  
كذلك فانه يشترط مجاوزته كما  
صحه في المجموع (و) لا مجاوزة  
(بساتين) ومزارع كما فهمت  
بالاولى وان اتصلت بما سافر  
منه أو كانت موطنتين لا تسكن  
لا يقضدان الإقامة نعم ان كان  
بالبساتين قصور أو دور تسكن  
في بعض فصول السنة اشترط  
مجاوزتها كذا في الروضة  
كأما قال في المجموع بعد  
نقله ذلك عن الرافعي وفيه  
نظر ولم يتعرض له الجمهور  
والظاهر أنه لا يشترط مجاوزتها  
لانها ليست من البلد قال  
في المهمات والقنوى عليه

أى فلا اشتراط وهذا فى معنى العلة لما قبله (قوله والقرى ثمان المتصلتان) قال سم  
والحاصل من مسألة القرىتين انهما ان اتصل بفيانها ولم يكن بينهما سور اشتراط  
مجاوزتهما وان كان بينهما سور اشتراط مجاوزته فقط اه وبه يعلم أنه يقصر بمجاورة  
باب فويلة اه ع ش ومثله مجاوزة باب الفتوح لانهما طرعا القاهرة اه ح ف  
(قوله المتصلتان) فان لم يكونا متصلتين امكن فى مجاوزة قرية المسافر والمرجع  
فى الاتصال والانفصال العرف اه ح ف (قوله خيام بكسر الخاء) يقال فى الواحدة  
خيمة وهى أربعة أعواد تنصب وتسقف بشيء من نبات الارض وجعلها خيم  
بحدف الهاء كتمر وتعمر ثم يجمع الخيم على خيام ككلب وكلاب فالخيام جمع الجمع وأما  
المخدة من ثياب أو شعر أو صوف أو وبر فلا يقال لها خيمة بل خباء وقد يعوزون  
فيطلقونها عليه اه اسنوى اه ع ش على م ر وخيام أهل الجنة اللؤلؤ كما قاله  
الشيخ عبد البر (قوله مجاوزة حلة) أى ان سافر فى الطول أى ولم يكن عرض ولا مهبط  
ولا مصعد معتدلة أخذها مما بعده (قوله فقط) أى لامع عرض الوادى ولا مغ المهبط  
ولا المصعد اذ لم يعتدل كل من الثلاثة (قوله بحيث يجمع) أى بالقرية وهو قيد لقوله  
أو متفرقة الخ (قوله للامر) يقع السيم التحدث ليسلا اه ع ش وقوله فى نادى  
فى موضع قال فى المصباح نادى القوم نادوا من باب قتل اجتماعوا ومنه النادى وهو مجتمع  
القوم ومحدثهم اه ع ش على م ر (قوله ويدخل فى مجاوزتها عرفا الخ) لم يعتبروا  
مثله فى القرية لان لها ضابطا وهو اما مفارقة العمران أو السور أو الخندق كذا قرره  
شيخنا زى اه شوبرى والعمدة أنه يعتبر فيه أيضا اه سم وضعه شيخنا ح ف (قوله  
ومع عرض واد) أى ويشترط زيادة على مجاوزة الحلة مجاوزة عرض واد لكن قال  
زى وهى بجميع عرضه فان كانت ببعضها كنى بمجاورة الحلة ومراقفها عرفا اه ومنه  
فى شرح الروض عن ابن الصباغ ويرد عليه أن التصوير بذلك يشافى مخرج قوله  
ومع عرض واد الخ فان المعية تقتضى أن ما يقطعه من عرض الوادى زائد على الحلة  
فلعلها طريقتان اه ع ش ومبارته على م ر هذا وقد يقال عليه حيث كانت  
مصورة بما ذكر فلا حاجة لذكر عرض الوادى اذ البيوت المستوعبة للعرض داخلية  
فى الحلة والظاهر ان من اشترط مجاوزة العرض لا يشترط استيعاب البيوت له ومن  
اشترط استيعاب البيوت للعرض لم يذكره بعد الحلة ولعلها طريقتان احدهما  
ما صرح به الجمهور من أنه يشترط مع مجاوزة الحلة مجاوزة عرض الوادى حيث كانت  
الحلة ببعض عرض الوادى لاجيعه والثانية ما قاله ابن الصباغ من ان الحلة  
اذا كانت بجميع عرض الوادى فيشترط مجاوزتها فقط اه بحروفه قال

القرى ثمان المتصلتان تشترط  
وزتهما (و) أوله لساكن  
يام كالأعراب (مجاورة حلة  
نط) بكسر الخاء بيوت  
عامة ومتفرقة بحيث يجمع  
لها لاسم فى ناد واحد  
يستعير بعضهم من بعض  
يدخل فى مجاوزتها عرفا  
رزة مراقفها كطرح الرماد  
لعب الصبيان والنادى  
بماطن الابل لانها معدودة  
ن مواضع اقامتهم (ومع)  
ماوزة (عرض واد) ان  
برقى عرضه (و) مع مجاوزة

الشو برى قوله ومع عرض راد ان قات ما قاتة الواو في هذا المل وماه والمعطوف عليه  
 قات فائدته اذ دفع توهم ان مجاوزة العرض معتبرة مع مجاوزة الحلة مع الملقا وهو فاسد لما  
 لا يخفى مع منافاته ظاهر القولة فقط فأفاد بها انه تعتبر الحلة فقط ان لم يسافر في العرض  
 والحلة والعرض ان سافر في العرض وحيث ان المعطوف عليه حلة وهذا كله ظاهر جلي  
 لكن قد وهم فيه بعض القاصرين اه والظاهر ان المعطوف عليه قوله فقط والتقدير  
 مجاوزة حلة اما في عرض الوادى فقط أى وحدها واما مع عرض الخ شيئا قال شيئا  
 ح ف والوادى المسكان المتسع بين جباين ونحوهما (قوله مهبط) أى محل هبوطه  
 من الربوة أى نزوله منها قال في المصباح مهبط كسجد (قوله ان كان في ربوة) أى ان  
 كان المسافر في ربوة ومثله يـ ل في ما بعده (قوله رحله كالحلة) مبتدأ وخبر  
 والجملة خبر ان ويجوز كون خبر ان قوله كالحلة أى كـ اكن الحلة فهو على تقدير  
 مضاف ورحله فاعل والاولى أولى ليطابق قوله ساكن انتهى والمراد أنه يشترط  
 مجاوزته ومجاوزة ما ينسب اليه عرفا كما قاله ح ل (قوله وينتهي سفره) لما بين المحل  
 الذى يصير مسافرا اذا وصله شرع بين المحل الذى اذا وصل اليه ينقطع سفره اه  
 شيئا عزى يـ وذ ك ل انتهاء السفر ثلاث صور بلوغ المبدأ والاقامة ونية الرجوع  
 وسيد ك ل شارح صورتين بقوله وانما ينتهى بالاقامة فى الاولى الخ اذا المراد بالاقامة  
 فى كلامه مضى أربعة أيام صحاح لا المتقدمة فى المتن قال الشو برى أنظر هل المراد  
 ببلوغه ملاصقة له أو المراد العرف قوة كلامهم الا قول وفيه وقفة لانه يلزم عليه أنه  
 يترخص ولو كان بينه وبين السور دون شبر لانه يعد أنه لم يلاصقه فليصر (قوله ببلوغه  
 مبدأ سفر) أى ما شرط مجاوزته ابتداء وان لم يدخله الا لان الاقامة أصل فاكفى  
 فيها بمجرد الوصول بخلاف السفر فانه على خلاف الاصل فاشترط فيه الخروج من  
 ذلك واما قبل ببلوغه فسينبئ عليه فى قوله وينتهى سفره أيضا بنية رجوعه ما كنا الخ  
 اه ح ل وعجسار م ر فى شرح واذ ارجع اذ انتهى سفره ببلوغه ما شرط مجاوزته  
 ابتداء من سور أو غيره وأن لم يدخله فيترخص الى وصوله لا يقال القياس عدم انتهاء  
 سفره الا بدخول العمران أو السور كما لا يصير مسافرا الا بخروجه منه لا فانقول  
 المنقول الاول والفرق أن الاصل الاقامة فلا تنقطع الا بتحقق السفر وتحققه بخروجه  
 من ذلك واما السفر فعلى خلاف الاصل فانه قطع بمجرد وصوله وان لم يدخل فعلم أنه  
 ينتهى بمجرد ببلوغه مبدأ سفره من وطنه ولو ماراه فى سفره كأن خرج منه ثم رجع من  
 بعيد فاصد امرور به من غير اقامة اه (قوله من سور) بيان لقوله مبدأ سفره فى قوله من  
 وطنه تبعية وهى ومدخولها فى محل نصب على الحال أى حال كون مبدأ السفر

(مهبط) أى محل هبوط ان  
 كان فى ربوة (و) مع مجاوزة  
 (مهبط) أى محل صعود ان  
 كان فى وهده هذا ان  
 (اعتدلت) الثلاثة فان  
 افطت سعتها اكفى بمجاوزة  
 الحلة عرفا وظاهرا ان ساكن  
 غير الابنية والحيام كنازل  
 بطريق خال عنهما رحله كالحلة  
 فيما تقرر وقولى فقط الى آخره  
 من يادنى (وينتهى) سفره  
 (ببلوغه مبدأ سفر) من  
 سور أو غيره

بعض وطنه أو ابتدائية صفة لمبدأ أو حال منه أي ناشأ من وطنه (قوله من وطنه)  
وان لم ينو إقامة ولا نقلة أي فيعلم منه أن القيود الثلاثة الاتية خاصة بالموضع الآخر  
(قوله أو من موضع آخر) أي غير وطنه وإن كان مقيماً فيه أهله لأنه لا تلازم بين  
الإقامة والتوطن وقوله يرجع من سفره إليه كأن يخرج الشامي من مصر إلى مكة ثم  
يرجع من مكة إلى مصر وقوله أولاً كأن يخرج الشامي مثلاً من مصر قاصداً الإقامة  
بمكة لأنه ينتهي سفره ببلوغه سور مكة بالنية المذكورة لأن وصوله سور مكة يصدق  
عليه أنه بلغ مبدأ سفره أي غير هذا المسافر ولذلك أتى الشارح به نكرة وبعضهم توهم  
أن المراد مبدأ سفره فارتبك كذا قرر شيخنا ح ف (قوله وقد نوى قبل) أي سواء  
كان ذا حاجة أولاً وسواء كان وقت النية ما كئناً وسائر أقول الشارح في بيان  
مفهوم هذين القيدين أما إذا لم ينو الخ صادق بما إذا كان المسافر ذا حاجة أو لم يكن  
لكن صدقة غير مراد بل ينبغي تخصيصه بما إذا لم يكن ذا حاجة وأما إذا كان ذا حاجة  
فهو الذي ذكره في المتن بقوله وبإقامته الخ فهو مفروض في ذي الحاجة الذي لم ينو قبل  
بلوغه سواء نوى بعد بلوغه أو لم ينو الخ لاف في هاتين الحالتين ينتهي سفره بمجرد  
المسك والنزول لا يتوقف انقضاؤه على النية فعلم أن قول المتن وبإقامته الخ بعض  
مفهوم قوله وقد نوى قبل الخ والبعض الآخر هو ما ذكره الشارح بقوله أما إذا لم ينو  
الخ كما علمت من قصره على غير ذي الحاجة قال م ر وما يقع كثير في زماننا من دخول  
بعض الحجاج مكة قبل الوقوف بنحو يوم مع عزهم على الإقامة بمكة بعد رجوعهم من  
مكة أربعة أيام فأكثر هل ينقطع سفرهم بمجرد وصولهم مكة نظر النية الإقامة بها ولو  
في الأثناء أو يستمر سفرهم إلى رجوعهم إليها من متى لانها من جملة مقصودهم فلا  
تأثير لنييتهم الإقامة القصيرة قبلها ولا الطويلة إلا عند الشروع فيها وهي انما تكون  
بعد رجوعهم من متى ودخولهم مكة لانظر في ذلك مجال والشأن أقرب كما يحسنه بعض  
أهل العصر اه وهذه القيود الثلاثة انما هي قيود في قوله أو وضع آخر فكان الأولى  
للمصنف أن يعيد العامل وهو من أين على ذلك كما هو عادته وأما بلوغه وطنه فينتهي  
به السفر مطلقاً أي سواء نوى قبل وصوله أو بعده أو لم ينو أصلاً وسواء كان مستقلاً  
أو غير مستقل اه شيخنا (قوله إقامة به) أي بهذا الموضع الآخر وقوله مطلقاً أي  
غير قيد زمن (قوله وبإقامته) معطوف على قوله ببلوغه الخ وهو أيضاً راجع للموضع  
الآخر لا لوطنه خلافاً لما يرويه هذا التعبير من رجوعه إليها وقصر هذا المعطوف  
على الموضع الآخر صرح به المدافع على خ ط وقال وأما وطنه فينتهي السفر  
بالوصول إليه من غير توقف على إقامته به ولا على سبق نية الإقامة والمراد بالإقامة

(من وطنه أو) من (موضع)  
آخر رجوع من سفره إليه  
أم لا وقد (نوى قبل) أي قبل  
بلوغه بقيد زمنية (وهو)  
مستقل إقامة به) وان لم يصلح  
لها ما (مطلقاً) وهو من  
زادتي (أو أربعة أيام صحاح)  
أي غير يومى الدخول  
والخروج



في قوله وباقامته النزول والمكث وقطع السفر كما أشار اليه ح ل و ع ش (قوله  
حيثئذ) أي حين إذا قدم أي نزل ومكث (قوله لا تنقض في فيها) أي الأربعة (قوله  
أما إذا لم ينو الإقامة أو نواه ما بعد بلوغه) مفهوم قوله نوى قبل فلاولى مفهوم نوى  
والثانية مفهوم قبل ولم يذكر هنا مفهوم مستقل لانه سيأتى بذكره في قوله وكذا  
لأنه ما فيها أوفى مسألة الكتاب غير المستقل وآخره هناك لأن حكمه مخالف لحكم  
مفهوميه ما والشارك قوله وكذا لونهما المخ في الحكم ذكره معه اه وكان الأولى ذكره  
أي ذكر قوله أما إذا لم ينو قبل قوله وباقامته المخ (قوله فلا ينتهي سفره بذلك) أي  
ببلوغه (قوله بالإقامة في الأولى) ليس معنى الإقامة هنا معناه في عبارة المتن بل  
هما مختلفان اذ هي في عبارة المتن عبارة عن عدد المكث والنزول وان لم تمض الايام  
الأربعة وهنا عبارة عن مضى الأربعة بكملها فله القصر قبل مضى افرق بين  
الإقامتين من هذا الوجه بل ومن وجه آخر وهو أن العرض في صورة المتن أن المسافر  
ذو حاجة كما يتبادر من قوله وعلم المخ والفرض في هذه أي صورة الشارح أن المسافر  
ليس ذا حاجة كما قدره شغبنا وال في قوله بالإقامة في الأولى عوض عن الضمير أي  
باقامته أي الأربعة المقيمة بكونها صحيحة فخرج ما لو أقام أربعة أيام منها يوماً الدخول  
وأخرج فلا ينقطع سفره بتلك الإقامة فتقول الشارح وانما لم يجب المخ راجع لهذا  
المفهوم على الوجه المذكور فتقول المتن صحاح بل المذكور في أصله وشرم انما هو ذكره  
في مسألة المتن يقتضاه أنه كان على الشرح أن يقدم قوله وانما لم يجب المخ عند قول  
المتن او أربعة أيام صحاح وله له أخره الى هنا لاجل أن يرجع للمفهوم كما يرجع  
للمنطوق فله دره في هذا الصنيع (قوله في الأولى) هي قوله أما إذا لم ينو الإقامة وقوله  
في الثانية هي قوله أو نواه ما بعد بلوغه اه شوبرى (قوله وهو ما مكث) مستقل  
الوضع أن يقول وبالنسبة بشرط المكث والاسنة لال في الثانية لان الفرض أنه نوى  
الإقامة (قوله والتقيد بالمكث فيها) أي في الثانية وقوله ووقع لبعضهم هو الاذرى  
وقوله في غيرها أي وهي مسألة المتن المذكورة بقوله وقد نوى قبل وهذا العزو خطأ  
لان مسألة المتن لا تقيد بالمكث حال النية وانما تقيد به مسألة الشارح وهي ما إذا نوى  
بدالوصول اه شيئاً (قوله والاصل فيما ذكر) أي في المفهوم المذكور بقوله أما إذا  
لم ينو الإقامة المخ وعلى الاسنة دلالة قوله وانما ينتهي بالإقامة في الأولى المخ فاستدل  
على الأولى من هاتين المسألتين بمجموع الخبرين واستدل على الثانية بالقياس بقوله  
والحق باقامته انية أقمتها لکن فيه أن المدعى في المفهوم انية الإقامة كانت بعد  
الوصول اذ هي قبله لا ينتهي بها وانما ينتهي بالوصول نفسه والقياس ليس فيه تقيد

(وباقامته و) قد (علم)  
حيثئذ (ان اربعة) بكسر أوله  
واسكان ثانيه و. بفتحهما أي  
حاجته (لا ينقض فيهما)  
أما إذا لم ينو الإقامة أو نواه  
بعد بلوغه فلا ينتهي سفره  
بذلك وانما ينتهي بالإقامة  
في الأولى وبنيته وهو ما مكث  
مستقل في الثانية والتقيد  
بالمكث فيها ذكره في المجموع  
ووقع لبعضهم عزوله في غيرها  
والاصل فيما ذكر

بكون النية بعد الوصول الذي هو المدعى كما علمت وإذا علمت حتى يشمل النية قبل  
الوصول وبعده لم يدع المسائل أن النية قبله لا يحصل الانتهاء بها نفسها وفيه أيضا أن  
المدعى وهو الانتهاء بالنية مقيد بما إذا لم يكن المسافر ذا حاجة أما إذا كان ذا حاجة  
ولم ينو قبل الوصول فأنما ينتهى سفره بالأقامة نفسها كما علمت أيضا في ما سبق  
ومع هذا فإرد عليه أيضا أنه لم يستدل على منطوق المتن كما هو عادته بل سكت عنه  
واستدل على المفهوم أفاده شيخنا (قوله خبرا يقيم الخ) خبرا بصيغة التثنية مضاف  
للخبرين بعده الأول قوله يقيم الخ والثاني قوله وكان يحرم الخ وعبارة شمر ولو أقامها  
أي الأربعة من غير نية انقطع سفره بتمامها أو نوى إقامته وهو سائر فلا يؤثر أيضا  
وأصل ذلك أن الله تعالى أباح القصر بشرط الضرب في الأرض أي السفر وبينت  
السنة أن إقامة ما دون الأربعة غير مؤثرة لأنه صلى الله عليه وسلم أباح للمهاجر إقامة  
بلافة أيام بمكة مع حرمة المقام بها عليه اه بحررره وقول ممرلانه صلى الله عليه وسلم  
الخ الأولى تقديمه على قوله وبينت السنة الخ لأنه دليل لما قبل قوله وبينت الخ فعلى  
هذا الحاجة لقول الشارح الآتي وفي معنى الثلاثة الخ لأنه ثابت لسنة أيضا فلا  
حاجة لإثباته بالقياس والاستدلال في الحقيقة إنما هو بالخبر الثاني لكه أتى بالأول  
ليبين المراد بالأقامة في الخبر الثاني وإنما الأربعة فافوقها دون الثلاثة فإذا زاد عليها  
ولم يصل لتمام الأربعة فذلك احتياج إلى القياس بقوله وفي معنى الثلاثة الخ وقوله  
فالترخيص بالثلاثة أي في الخبر الأول وكان عليه أن يقدم القياس الذي في قوله  
وفي معنى الثلاثة الخ هنا أي يجنب قوله فالترخيص بالثلاثة ليظهر قوله خلاف الأربعة  
ولأنه من تمام الاستدلال على دعوى واحدة بخلاف القياس الأولى في كلامه وهو  
قوله وألحق بإقامتها الخ فإنه استدلال على دعوى أخرى تأمل (قوله يقيم المهاجر) أي  
في عمرة القضاء سنة سبع فهذا الخبر وارد فيها وسببه أن الكعبة لما منعوه صلى الله  
عليه وسلم من دخول مكة في عمرة الحديبية سنة ست اصطلمها معه على أن يدخلها  
العام القابل لسنة سبع وقيم فيها ثلاثة أيام فقط (قوله وكان يحرم الخ) أسم كان  
ضمير الشأن وخبرها جملة يحرم كافي المشو برى أي كان يحرم قبل الفتح وأتى به لينبه  
على أن الثلاثة ليست إقامة لأنها كانت محرمة عليهم فالاستدلال بمجموع الخبرين  
وقوله فالترخيص بالثلاثة الخ انظر من أين هذا لأن غاية ما في الحديث إباحة الإقامة  
للمهاجرين ثلاثة أيام بعد أن كانت محرمة عليهم وهذا لا يقتضي بقاء حكم السفر  
الأن يقال معنى الحديث يقيم المهاجر بعد قضاء نسكه ثلاثا مترخصا برخص السفر  
تأمل (قوله وفي معنى الثلاثة ما فوقها ودون الأربعة) أي غير يومى الدخول

خبر يقيم المهاجر بعد قضاء  
نسكه ثلاثا وكان يحرم على  
المهاجرين الإقامة بمكة  
ومساكنة الكفار رواها  
الشيخان فالترخيص في الثلاثة  
يدل على بقاء حكم السفر  
بخلاف الأربعة وألحق  
بإقامتها نية إقامتها وتعتبر  
بذلك في معنى الثلاثة  
ما فوقها ودون الأربعة وإنما  
لم يحسب يوما الدخول والخروج

والخروج واعترض هذا بأنه غير معقول لعدم تصوره في الخارج لانه ان دخل في اثناء  
يوم الاحد مثلا وخرج في يوم الخميس ولو في آخره صدق عليه انه أقام ثلاثا غير يومى  
الدخول والخروج وان خرج يوم الجمعة صدق عليه انه أقام أربعة كوامل وأجاب  
ع ش بأنه تصور بالنية كان نوى أن يقيم أربعة أيام الاشياء غير يومى الدخول  
والخروج فلا ينتهى سفره بذلك بل يترخص حينئذ اه شيخنا عز بنى وأجاب  
بعضهم بأن ليلة الخميس زائدة على الثلاث لان يوم الخروج يومه الا هي (قوله الخط)  
أى في يوم الدخول والرحيل أى في يوم الخروج (قوله اما لنوى الإقامة الخ) هذا من  
بقية الكلام على المفهوم الذى ذكره بقوله اما اذ لم ينو الإقامة الخ وفيه أيضا مفهوم  
القييد الثالث فى المتن وهو قوله وهو مستعمل ولعل عذر الشارح فى توسيط الاستدلال  
بالخبرين والقياس بين خلال الكلام على المفهوم ان الخبرين والقياس انما يثبتان  
بعض المفهوم وهو ما قدم عليهما وأما بقية المفهوم فلم تؤخذ من دليله فلذلك أخرها  
عنه واستدل على بعضها بدليل عقلى حيث قال لان سبب القصر السفر تأمل (قوله  
فى الثانية وهى نيتها بعد الدخول) وقوله فلا يؤثر أى ففعله مخالف لنيته (قوله  
أوفى مسألة الكتاب) أى المتن وهى ما اذا انتهى سفره ببلوغه موضعا آخر وقد  
نوى قبل بلوغه وهو مستعمل إقامة به وقوله غير المستعمل كان زوجة والقن اه ح ل  
(قوله وان توقعه كل وقت) من ذلك انه نظرا لخروج الرمح لراكب السفينة وخروج  
الرفقة اليه اذا كان عزمه على السفر وان لم يخرجوا فان نوى انه لا يسافر الا مع الرفقة  
لا يترخص لعدم جزمه بالسفر اه ح ل وقوله كل وقت سراده مدة لا تقطع السفر كيوم  
أو يومين أو ثلاثة فليس المراد بكل وقت كل لحظة (قوله أى رجا) تفسير لقوله  
توقع وقوله حصول اربعة تفسير للضمير المنصوب وفى كلامه اشارة لتقدير مضاف  
فى المتن وهو حصول لان الضمير راجع لاربعة (قوله قصر ثمانية عشر يوما) ومثل  
القصر سائر الرخص المتعلقة بالسفر فتو قال ترخص ثمانية عشر كان أعم ولا يستثنى  
سقوط الغرض بالتيم لان المدار فيه على غلبة الماء وقدره ولا صلاة السافرة لغير القبلة  
اذا كان صوب مقصده لان المدار فيه على السير اه ح ل (قوله ولو غير محارب) أى  
مقاتل وغرضه بهذه الغاية الرد على قول ضعيف يخص بالقتال وبقي قولان  
ضعيفان أيضا لم يرد عليهما العمل لشدة ضعفهما الاول قيل يترخص أبدا والثانى  
يترخص أربعة أيام فقط (قوله أقامها بمكة) عبارة مروج بعد دفع مكة وهى  
ظاهرة اه ع ش وروى انه أقام سبعة عشر وتسعة عشر وعشرين ورجل الاخير  
على حساب يومى الدخول والخروج والذى قبله على أحدهما والاول على فوات يوم

لان قيمه الخط والرحيل وهما  
من اشغال السفر اما لنوى  
الإقامة فى الثانية وهو سائر  
فلا يؤثر لان سبب القصر  
السفر وهو وجود حقيقة  
وكذا نواها فيها أوفى مسألة  
الكتاب غير المستعمل دون  
منبوعه كعبد وجيش ولو ما كنأ  
(وان توقعه) أى رجا حصول  
أربه كل وقت قصر ثمانية  
عشر يوما صحاحا ولو غير  
محارب لانه صلى الله عليه  
وسلم أقامها بمكة عام الفتح

قبل حضور الراوى له اه ق ل على الجلال (قوله لحرب هوازن) أى لاجل  
حرب هوازن أى لاجل انتظار الخروج لحربهم فالمراد انه كان يقصر في مكة قبل  
الخروج لحرب هوازن وليس المراد انه كان يقصر وقت المحاصرة كما عبر به بعضهم  
اذ هذا ليس فى كلام الشارح وهو ان اسم لقبيلة حليمة السعدية كانوا مقيمين بمحنيين  
وهو مكان قرب الجعرانة وبعد ان غزاهم ونصره الله عليهم ذهب للطائف وغزى  
أهله وطفه الله بهم ثم رجع الى الجعرانة فقسم غنيمة هوازن هناك (قوله وان كان  
فى سنده ضعف) قد يقال هذا بنا فى تحسين الترمذى له (قوله وقيد بالمحارب) أى  
الذى فى الحديث لان النبى صلى الله عليه وسلم كان محاربا أى منتظرا للحرب (قوله  
فارق ما لو علم الخ) أى فارق المسافر الذى توقع اربعه كل وقت حيث يقصر ثمانية  
عشر يوما المسافر الذى علم ان اربعه لا ينقضى فى الاربعه حيث يفتنى سفره بمجرد  
الاقامة كما ذكره المتن بقوله وباقامته الخ وعرضه بهذا الرد على القول الضعيف الذى  
سوى بين الاول والثانى فى امتناع القصر فى ما زاد على الاربعه كما علمت من عبارة  
أصله وش م ر وكان المناسب أن يقول لا ينقضى ليوافق ما فى المتن من الاقيان  
للانافية (قوله ما كتنخرج به ما لوني ذلك) وهو سائر ذهابا فان نيتة لا تؤثر  
لان سيره مضاف لها وما لوني الرجوع ثم رجع من غير مكث كان سفرا جديدا اه حل  
(قوله ولومن طويل) أى لا فرق بين أن يكون طويلا أو قصيرا بالنسبة للمحل  
المرجوع منه الى المحل الذى يرجع اليه حل وقال بعضهم قوله ولومن طويل بأن كانت  
نية الرجوع بعد سير مرحلتين فأكثر (قوله لا الى غير وطنه) هى عاطفة على مقدر  
كانه قال ونية رجوعه الى وطنه مطلقا أو لغيره لغير حاجة لا الى غير وطنه الخ اه  
ع ش قال شيخنا ومنطوق هذا ثلاث صور بينها بقوله بأن نوى رجوعه الى وطنه أى  
لحاجة أولا فهاتان صورتان والثالثة قوله أو الى غيره الخ وهو موهوم صورة واحدة  
ذكرها بقوله فان نوى الرجوع الخ والحاصل أن الرجوع اما لوطنه أو لغيره وعلى  
كل حال اما الحاجة أولا (قوله بأن نوى رجوعه الخ) كما لو سافر من مصر الى دمياط  
لكن قبل وصوله الى دمياط رجع يوم مثلا مكث ببلدة ونوى الرجوع الى مصر وبين  
البلدة ومصر سفر طويل وهذا مثال لقوله ولومن طويل اه شيخنا (قوله فى ذلك  
الموضع) أى الماكث فيه وقال بعضهم أى الموضع الذى نرى فيه الرجوع وعبارة  
ش م ر امتنع قصره مادام فى ذلك المنزل كما جزموا به اه (قوله فان سافر) أى  
لمقصده الاول أو لغيره ولو لما خرج منه اه ش م ر (قوله ولومن قصير) كما لو نوى  
المصرى أن يسافر الى دمياط فوصل الى فيليب نوى الرجوع الى بلدة فى الصعيد

لحرب هوازن يقصر الصلاة  
رواه أبو داود والترمذى  
وحسنه وان كان فى سنده  
ضعف لان له شواهد تجبره  
وقدس بالمحارب غيره لان  
المرخص هو السفر لا المحاربة  
وفارق ما لو علم انه لم ينقض  
فى الاربعه كما مر بانه  
ثم مطمئن بعيد عن هيئة  
المسافر بخلافه هنا (و)  
يقضى سفره أيضا (بنية  
رجوعه ما كتما) ولومن  
طويل (لا الى غير وطنه  
لحاجة) بأن نوى رجوعه  
الى وطنه أو الى غيره لغير حاجة  
فلا يقصر فى ذلك الموضع فان  
سافر فغير حديد فان كان  
طويلا قصر والا فلا فان نوى  
الرجوع ولومن قصير الى غير  
وطنه حاجة



الحاجة فلا ينتهي سفره بالرجوع ولا ينتهي (قوله لم ينته سفره بذلك) فله القصر في ذلك  
الموضع و بعد رجوعه اه ح ل (قوله وكيفية الرجوع التردد فيه) أي فاذا كان  
التردد لوطنه أو لغيره لغير حاجة اه سفره والا فلا فالمراد كيفية الرجوع في المسائل  
الاربعة ثلاثة المنطوق وواحدة المفهوم واطه أعلم (فصل في شروط القصر وما يندكر  
معها) أي من قوله والا فضل صوم لم يضر ومن مسألة الاستخلاف (قوله شروط ثمانية)  
وهي طول السفر وجوازه وعلم المقصد وعدم الربط بقيمة القصر وعدم المنافي لها  
ودوام السفر والعلم بالكيفية وستأتي اه برماوي (قوله سفر طويل لغرض صحيح)  
الشرط مجموع هذه الامور الاربعة فهو مركب منها وهذا نظير العلة المركبة من معان  
والظواهر انه جعل الشرط هو السفر والبقية شروط له ولو جعل قوله لغرض صحيح شرطا  
مستقلا لكان ظاهرا قال الشوبري وهلا قال طول سفر كما قال ثانيا جوازه واجيب  
بانه لو عر به اذ كرا وهم ان المرخص الطول وانه قبل طوله لا ترخص له اه ويجاب  
أيضا بان المعتبر هو السفر فقط والطول وصف له كما في ع ش (قوله وان قطعه  
في لحظة) فان قلت اذا قطع المسافة في لحظة صار مقيا فكيف يتصور ترخصه فيها  
قلت لا يلزم من وصول المقصد انتهاء ترخصه لكونه نوى فيه اقامة لا تقطع السفر  
او ان المراد باللحظة القطعة من الزمان التي تسع الترخيص (قوله في برأ وبصر) متعلق  
بسفر (قوله لغرض صحيح) أي ديني أو دنيوي ولو بقصد ان يباح له القصر هكذا  
قاله ح ل ومثله في شرح الروض وقوله ولو بقصد ان يباح له القصر ينافي ما يأتي  
من انه اذا كان الغرض في العدول مجرد القصر لا بقصر فاذا كان قصد القصر ليس  
غرضه محال العدول فكيف يكون غرضه صحيحا في أصل السفر الا ان يقال المذكور  
هنا قصد اباحة القصر لا قصد القصر وفيما يأتي قصد القصر وفرق ما بينهما وصرح ح ل  
فيما يأتي بما نصه وقوله لغرض صحيح أي لغير قصر الصلاة فقصر الصلاة ليس من  
الاغراض بخلاف قصد اباحة القصر لانه لا يلزم من اباحته وجوده اه (قوله أو عدل  
لغرض غير القصر) صورة المسئلة ان مقصده له طريقان طريق قصر لا يبلغ مرحلتين  
وطريق طويل يبلغهما فسلكت الطويل وخرج ما لو كانا طويلا فسلكت الطويل  
ولو لغرض القصر فقط فانه يتصرف فيه جزما اه من شرح مر (قوله غير القصر) ولو لمع  
القصر كما يدل عليه قول الشارح بعد ولجورد القصر في قصر فيما اذا شرك اه ح ف  
(قوله وتنزه) هو إزالة السكودورات البشرية وقال شيخنا ح ف هو رؤية ما تنبسط  
به النفس لازالة هموم الدنيا ولا يخفى أن التنزه هنا حامل على سلوك ذلك الطويل  
وليس حاملا على أصل السفر بل الحامل عليه غيره كالتجارة مثلا فلا ينافي ما تقررناه

لم ينته سفره بذلك وكيفية  
الرجوع التردد فيه كما في  
المجموع عن البغوي وقولي  
ما كتبا الى آخره من زيادتي  
(فصل في شروط القصر  
وما يندكر معها) (القصر شروط)  
ثمانية أحدها (سفر طويل)  
وان قطعه في لحظة في بر  
أو بصران سافر (لغرض)  
صحيح (ولم يعدل) عن قصر  
(اليه) أي الى الطويل  
(أو عدل) عنه اليه (لغرض  
غير القصر) كسهولة وأمن  
وعيادة وتنزه فان سافرا بلا  
غرض صحيح كان سافرا لجورد  
التنقل في البلاد لم يقصر وان  
عدل الى الطويل لا لغرض

لا بد أن يكون الحامل على السفر غرضاً صحيحاً وليس التزهد منه وفي شرح شيخنا أنه لو كان لا زالة مرض ونحوه كان غرضاً أهـ حـ لـ وزى أى وان لم يخبره طبيب بذلك فحينئذ تمثيل السارح بالتزهد لا ينافي تمثيله بعد بالتنقل ولو فسر بالتزهد كما صنع بعضهم وذلك لأن تمثيله بالتزهد إنما هو لغرض الحامل على العدول إلى الطويل وتمثيله بالتنقل إنما هو لغرض الحامل على أصل السفر فالخامس أن التزهد لا يصح أن يكون غرضاً حاملاً على أصل السفر ويصح كونه غرضاً حاملاً على العدول إلى الطويل (قوله وان عدل إلى الطويل لا لغرض الخ) قال الأذرى لوسلكه غلطاً لا عن قصد أو جهلاً فالظاهر أنه يقصر ولم اره نصاً انتهى مر اهـ شوبرى (قوله أو لمجرد القصر) أى القصر المجرى عن غرض آخر فهو من اصافة الصفة للموصوف فتفيد العبارة أنه لو قصد القصر وغيره مع الايضر شيخنا قال العلامة الشوبرى ويقارن ما هنا جواز الاقتداء بمن في الركوع لقصد سقوط الغائبة عنه بأن الجماعة مشروعة سفر او حضر بخلاف القصر فكانت أهم منه بخلاف القصر وبأن الجماعة مشروعة سفر او حضر بخلاف القصر فكانت أهم منه وبأن فيه اسقاط شرط الصلاة بخلاف الاقتداء المذكور وأيضاً ذلك الاسقاط خلفه تحمل الامام له بخلاف هذا الخلف له اهـ (قوله هاشمية) بالرفع صفة لثمانية وأربعون وبالنصب صفة لميلا واعتراض بأن الميلا لا يوصف بهاشمية بل بهاشمية الآن يقال راعى معناه لأنه في المعنى اميال ويحتمل أن يكون حالاً من ثمانية وأربعون أى حال كونها هاشمية وان كان محمىء الحال من التكررة لميلا وقوله دها باتمير محمول عن المضاف أى وهو ذهاب ثمانية وأربعين تأمل (قوله أى سير يومين) من غير ليلة أو ليلتين من غير يوم أو يوم وليلة وقوله معتدلين المراد بالاعتدال أن يكونا مقدار يوم وليلة وهو ثلاثمائة وستون درجة فلسمية (قوله بسير الاثقال) على الوجه المعتاد من النزول لاستراحة وأكل وصلاة أى الحيوانات المثقلة بالاحمال والظواهر انه لا فرق بين الابل وغيرها والمشهور على السنة المشايخ ان المراد بسير الابل كما ذكره حـ لـ وعبارة الشوبرى قوله بسير الاثقال وهى الابل المحملة لان خطوة البعير أوسع حينئذ اهـ وفي المختار الثقل واحد الاثقال كحمل واحمال ومنه قولهم اعطته ثقله أى وزنه اهـ ومنه تعلم ان فى الكلام تجوزاً لان المراد بالاثقال الابل الحاملة للاثقال أى الاحمال والعلاقة المجاورة فسميت الابل اثقالاً باسم احمالها التى على ظهرها تأمل (قوله أربعة برد) بضم الباء الموحدة والراء المهملة وهو فارسي معرب اهـ برماوى (قوله علقه البخارى) التعليق حذف أول السند واحداً كان أو أكثر والارسال حذف آخره فالأول كحذف الشيخ والثانى كحذف العجائب والحاصل ان الراوى اذا

أو لمجرد القصر فكذلك كماله  
سلك القصر وطوله بالذهاب  
بيننا وبينه لا وقولاً أو لا لغرض  
من زيا دق (وهو) أى الطويل  
(ثمانية وأربعون ميلاً هاشمية)  
ذهاباً وهى مرحلتان (أى  
سير يومين معتدلين بسير  
الاثقال وهى ستة عشر فرسخاً  
وهى أربعة برد فقد كان ابن  
عمر وابن عباس يقصران  
ويقطران فى أربعة برد علقه  
البخارى بصيغة الجزم

ذكر جميع السند في حديثه كان متصلا وان حذف أوله كان معلقا وان حذف آخره  
كان مرسلا وان حذف وسط السند نظر في المحذوف فان كان واحدا كان منقطعا  
وان كان اثنين كان مضافا اه عن وقيد بصيغة المحرم تنبيه اعلى انه اذا كان  
كذلك يمتنع به بخلاف ما لو قال البخاري روى عنه صلى الله عليه وسلم مثلا كذا (قوله  
واسنده البيهقي) أي الى ابن عرفة قطبل ورد أيضا الى ابن خزيمة رفعه الى النبي صلى الله  
عليه وسلم عن ابن عباس حيث قال حدثني ابن عباس أن النبي صلى الله عليه  
وسلم كان يقصرو بفطر في أربعة برد وعليه فلا اشكال لانه صار مرفوعا كما ذكره  
اللاط في مراده في الاشكال الذي اشار الشارح الى جوابه بقوله ومثله انما يفعل  
بتوقيف وهو ان فعل الصحابي ليس بحجة حتى يستدل به وأجيب أيضا بأنه لا يعرف  
لما يخالف فهو اجماع سكوتي (قوله ومثله) أي مثل المذكور من الفصر والفطر فعلى  
هذا يكون يفعل مبنيًا للمجهول أو مثل المذكور من ابن عمرو بن عباس فعليه يكون  
يفعل مبنيًا للفاعل (قوله بتوقيف) أي سماع أو رؤية من الشارع اذ لا مدخل  
للإحتياط فيه فصح كونه دليلا اه ماري (قوله الا ياب معه) الطرف متعلق يعسب  
الذي بعده ولو قال الا ياب فلا يحسب معه لكان أوضح (قوله والغالب في الرخص  
الخ) اشار بقوله والغالب الى ما هو الراجح في الاصول ان الرخص لا يدخلها القياس  
قاله ع ش وفي س ل ومن غير الغالب القياس عليها كما في الحجر الوارد في الاستبراء  
قيس عليه ما في معناه من كل جامد الخ اه (قوله والمسافة لتحديد) أي ولو بالاجتهاد  
ولا يقال هذا رخصة ولا يصار اليها الا بيقين لا نأقول هذا من المواضع التي أقام فيها  
الفقهاء الظن مقام اليقين فليتامل شو برى وعجارة سم ولا يشترط يقين التحديد بل  
يكفي الظن بالاجتهاد اه (قوله فيحتمل فيه بتقديرها) أي ويكفي فيها الظن  
علا بقرولهم لوشك في المسافة اجتهاد اه ح ل (قوله والميل الخ) عبارة بعضهم والميل  
الف باع والباع أربعة أذرع والذراع أربعة وعشرون أصبعًا والاصبع ست  
شعيرات بوضع بطن هذه لظهر تلك والشعيرة ست شعرات من ذنب البغل اه شو برى  
(قوله خطوة بضم الخاء) اسم لما بين القدمين وبالفتح اسم لنقل الرجل من محل لا آخر  
(قوله والخطوة ثلاثة أقدام) أي الخطوة المعتبرة في الميل فهو اثنا عشر الف قدم وأما  
مجموع المسافة فخمسمائة وستة وسبعون ألفا قال حجر في شرح ع ب والقدم نصف  
ذراع اه شو برى (قوله المنسوبة لبني هاشم) أي بنو العباس لتقديرهم لها وقت  
خلافهم وإيست منسوبة الى هاشم جد النبي صلى الله عليه وسلم (قوله الاموية)  
هو بضم الهاء أفصح من فقها اه شو برى نسبة الى بني أمية لتقديرهم لها وقت

واسنده البيهقي بسند صحيح  
ومثله انما يفعل بتوقيف  
وخرج بن ياد في ذهاب الا ياب  
معه فلا يحسب حتى لو قصد  
مكانا على مرحلة بنية أن لا يقيم  
فيه بل يرجع فليس له القصر  
وان ناله ثقة مرحلتين  
متواليتين لانه لا يسمى سفرا  
طويلا والغالب في الرخص  
الاتباع والمسافة لتحديد لان  
القصر على خلاف الأصل  
فيحتمل فيه بتقديرها  
والميل أربعة آلاف خطوة  
والخطوة ثلاثة أقدام وخرج  
بالهاشمية المنسوبة لبني هاشم  
الأموية المنسوبة لبني أمية  
فالمسافة هي الأربعون

خلافتهم وفي ع ش على م ر مانصه قال السيوطي في الانساب الاموي بالفتح  
نسبة الى امة بن بجالة بن زمان بن ثعلبة والاموي بالضم نسبة الى بني امية قال  
في جامع الاصول بعد ذكر الفتح والضم والفتح قليل اه ومراده ان المنسوبين الى امة  
قليل والكثير هم المنسوبون الى بني امية لان في هذه النسبة اغتني مطلقا فها هنا  
بالضم لا غير وهذا تعلم ما في كلام الشوبري (قوله اذ كل خمسة منها الخ) بهذا يعلم انه  
لا فرق بينها وبين الهاشمية غاية الامر ان اميا لها بالهاشمية ثمانية واربعون وبالاموية  
اربعون فيصح التقدير بالاموية ايضا ولكنه انما احتز عن الاجل قوله ثمانية  
واربعون اذ بعد هذا العدد يجب التقييد بالهاشمية لانها بالاموية تزيد على المرحلة بين  
(قوله وثانيه اجوازه) لا يقال هذا يعني عنه قوله السابق لغرض صحيح لانا نقول  
لا تلازم بين صحة الغرض والجواز فان سفر المرأة للتجارة بغير اذن زوجها سفر لغرض  
صحيح لكنه غير جائز كما ذكره الشوبري قال شيخنا والمراد بالجائز ما ليس حراما  
فيشمل الواجب والمندوب والمكروه كالسفر للتجارة في اكلان الموتى اه (قوله لما ص  
به) أي السفر خلافا للمزني أي ولو كانت المعصية صورية كالزوجة الناشرة والابق  
الصغيرين كما في ش م ر اما المعصية في السفر كشرب الخمر في سفر الحج فلا  
يؤثر لا باحة السفر فلا نظرا لما يطرأ فيه ومن المعصية بالسفر ما لو ذهب ليسعى على  
وظيفة غيره بشرط أن يكون من معه الوظيفة اه - لا لها بر ماوى وزى (قوله  
ولو في اثنا) وهذا يقال له عاص بالسفر في السفر بأن أنشاء مباحا ثم قلبه معصية  
(قوله كما بقي بالذ) قال اهل اللغة يقال ابقى العبد اذا هرب من سيده بفتح الباء  
يا بقی بضمها وكسرهما فهو ابقى وحكى ابن فارس ابقى العبد بكسر الباء يا بقی بفتحها قال  
التمه الي في سر اللغة لا يقال للعبد ابقى الا اذا كان ذهابه من غير خوف ولا كد عمل  
والا فهو هارب ذكره ابن الملقن في الاشارات (قوله لان السفر بسبب الرخصة الخ)  
عبارة ش م ر اذ مشروعية الترخص في السفر للاعانة والعاصي لا يعان لان  
الرخص لا تنطاط بالمعاصي (قوله فلا تنطاط) أي تتعلق أي لا يكون سببها المجوز لها معصية  
وكتب ايضا معنى قولهم الرخص لا تنطاط بالمعاصي أن فعل الرخصة متى توقف على  
وجود شيء كالسفر فان كان تعاطيه في نفسه حراما امتنع معه فعل الرخصة والا فلا  
اه ش م ر شوبري (قوله بل عليه التيمم) لان التيمم رخصة ومقتضى كونه  
رخصة ان العاصي لا يتيمم فدفع الشارح ذلك بقوله نعم له بل عليه الخ كذا قرره شيخنا  
وعبارة الشوبري الظاهر انه في التيمم لفقد المساء حسا كما هو فرض كلام المجموع  
بخلافه فهو مرض فلا يتيمم الا ان تاب وبعبارة ح ل هذا فيسد ان التيمم من رخص

اذ كل خمسة منها قد رست  
هاشمية (و) ثانيه (اجوازه  
فلا قصر كغيره) من بقية  
وخص السفر (لما ص به)  
ولو في اثنا كآبق وناشرة  
لان السفر بسبب الرخصة  
فلا تنطاط بالمعصية نعم له بل  
عليه التيمم مع وجوب اعادة  
ما صلاه به على الاصح كما في  
المجموع .



اليه لم يكن للمأموم شبهة في التخلف فبطلت صلاته به بخلاف ما نحن فيه فان الركن  
يقوت بانتقال المأموم عنه فكان للمأموم شبهة في التخلف لانما هو في الجملة فلم يطل  
صلاته بذلك كما في ش م ر (قوله بلا عذر) عبر في الاول بقوله عامدا عالما وهذا بما ذكر  
اشارة الى أن العذرهما أعم من النسيان والجهل كبطىء القراءة والزحمة وقوله بخلاف  
سبقة بهما ناسيا الخ محترز عامدا عالما وتأخيره الى هنا أولى لانه فسر التبعية بعدم  
التقديم والتخلف فجعل عدم التخلف جزء من مفهوم التبعية فجمع مفهوم التقديم من أولى  
من تفرقه ليهكون بيان المفهوم بعد تحقيق المنطوق اه ع ش (قوله فان خالف  
في السبق كأن هوى للسجود والامام قائم للقراءة وعبارته م كأن هوى للسجود  
أى وزال عن حد القائم في الواجهة بخلاف ما اذا كان للقيام أقرب من أقل الركوع  
فانه في القيام حيث نزل يخرج عنه فلا يضر وقد يفهم ذلك من قولهم هوى للسجود اه م  
وقوله بخلاف ما اذا كان للقيام أقرب أواله ما على السواء اه ع ش (قوله لفحش  
المخالفة بلا عذر) راجع للسبق والتخلف والعذر في السبق أن يكون ناسيا أو جاهلا  
وفي التخلف ذلك وزيادة عليه من قوله والعذر الخ وحيث نزل جعل قوله في المتن بلا  
عذر راجعا للسبق والتخلف وأسقط قوله عامدا عالما ويقول والعذر في الاول أن لا  
يكون عامدا عالما في الثاني كأن أسرع الخ وأجيب بأنه لا كان العذر في التخلف  
أعم من الجهل والنسيان بخلافه في السبق لا يكون الا واحدا منهم فاصل كلا عن  
الاخر بقيد (قوله بخلاف سبقة بهما ناسيا) كأن الاولى تأخيره عما بعده أغنى  
قوله وبخلاف سبقة بركن ليكون الاخراج مرتبا وكان الاولى أيضا تقديم محترز عدم  
السبق بركنين على قوله وأن لا يتخلف عنه بهما وأجيب بأن التبعية شىء واحد  
وصورها بشيئين وهما أن لا يسبقه وأن لا يتخلف ثم أخذ في المحترز على طريق اللفظ  
والنشر الغير المرتب اه ع ش ا ط ف (قوله لكن لا يعتد بتلك الركعة أى ما لم يعد  
بعد التذكرة أو التعلم ويأتى بهما مع الامام اه شوبرى بخلاف التأخير بهما كذا  
فانه لا يمنع حسب ان الركعة اه م رسم وهل يجب عليه العود لا امام لفحش المخالفة  
أو لا توقف فيه ح ل والظاهر وجوب العود عند التذكرة والتعلم (قوله كأن ركع أو  
تركه في السجدة الثانية وانتصب قبله) وحيث يجب عليه العود الى الامام اذا كان  
جاهلا أو ناسيا لفحش المخالفة وإى فرق بينه وبين ما لو تركه في التشهد الاول وانتصب  
قبله ناسيا أو جاهلا حيث يجب عليه العود بل هذا أولى لانه أفحش فان المخالفة بين  
المساجد والقائم أشد منها بين الجالس والقائم اه ح ل (قوله وان عاد اليه) أى  
والحال أنه عاد اليه أو ابتدأ رفع الاعتدال لانه ان لم يعد اليه ولم يبدء رفع الاعتدال

بلا عذر فان خالف في السبق  
أو التخلف بهما ولو غير طويلين  
(بطلت صلاته) لفحش  
المخالفة بلا عذر بخلاف  
سبقة بهما ناسيا أو جاهلا لكن  
لا يعتد بتلك الركعة فيأتى بعد  
سلام امامه بركن  
وبخلاف سبقة بركن كأن  
ركع قبله وان عاد اليه

بل استمررا كما حتى لحقه الامام لا يقال انه سبقه بركن بل بعضه لانه لا يقال سبقه  
ركن الا اذا انتقل الى غيره كالا اعتدال او عاد لا امام وما دام معه متلبسا بالركن  
لا يقال سبق به فعلى هذا يتبين ان تكون الواو للحال هكذا قررته شيخنا وعبارة ش م  
المراد بسبقه بركن انتقاله عنه لا الا تيان بالواجب منه اه ولا يصح ان تكون  
الواو للغاية لان مقتضاها ان يكون التقدير سواء عاد اليه او لا وسواء ابتداء او لا رفع  
الاعتدال أولا فيصدق بما اذا استمر في الركوع وهو في هذه الحالة لم يسبق  
بركن بل ببعضه وفي الشورى مانعه فان قلت ما مفاد هذه الغاية قلت الاشارة الى  
ان الحكم بعدم البطلان عام ولو تم الركن بنحو الانتقال عنه والى ان التحريم  
لا فرق فيه بين ان يتلبس بالركن الاخر كما صوره بعضهم أولا (قوله او ابتداء الخ)  
في كون هذا سبقا بركن نظير بل هو سبق ببعض ركن ولا يتحقق السبق به  
الا ان شرع في الاعتدال وحينئذ يسن العودان لعدم ما ذكره ويخير ان كان جاهلا او  
ناسيا اه ح ل (قوله حرام) أى من الكبائر كما قاله جرجاني الزاوي خبر اما يخشى  
الذي يرفع رأسه قبل رفع الامام ان يحول الله رأسه رأس حمار وأما السبق ببعض  
ركن فحرام أيضا كما في ش م روعبارته والسبق بركن عند احرام والسبق ببعض  
الركن كالسبق بالركن كان ركع قبل الامام ولحقه الامام في الركوع اه وقرر  
شيخنا ح ف انه أى السبق ببعض الركن من الكبائر أيضا وقال ع ش على م ر  
انه من الصغائر للخلاف في حرمة وأما مجرد رفع الرأس من الركن كالركوع من  
غير وصول للركن الذي بعده فيكره كراهة تنزيه ومثل رفع الرأس من الركن  
الهوى منه الى ركن آخر كالهوى من الاعتدال من غير وصول للسهود (قوله غير  
فعلين) أو فعلين غير متواليين اه م ر قوله ولا تجب إعادة ذلك أى بل تسقط  
خلافًا للأنوار اه ذى (قوله بفعل) أى على الأصح ومقابلته انها تبطل بالتخلف  
بركن وعبارة أصله مع ش م روان تخلف بركن بأن فرغ الامام منه والمأموم فيما  
قبله لم تبطل في الأصح والله في تبطل لما فيه من المخالفة من غير عذرا م ر  
(قوله مطلقا) أى بعذرا ولا (قوله أو بفعلين بعذر) لم يذكره فهو التقييد بفعلين  
بأن يكون التخلف بقوليين أو قولى وعلى لعلة اكفاء بما سبق في السبق فالخامس  
انه ذكر للسبق المضرا ربعة قيود ذكرناها خمسة وذكرنا لتخلف المضرا ثلاثة قيود  
كونه بركنين فعليين بلا عذرا أو خذمه فهم الاول والثالث ولم يذكر مفهوم الثاني  
فتكون فاهمها أيضا خمسة (قوله لكنها في الافعال مكروهة) معتمد وقيل  
خلاف الاولى وحمل الخلاف اذا قصد ذلك دون ما اذا وقع اتفاقا كما هو ظاهر وهل

أو ابتداء رفع الاعتدال -  
ركوع امامه لان ذلك يسير  
لكونه في الفعل بلا عذر حرام  
نظيره سلم لا تبادروا الامام  
اذا كبر فكبروا واذا ركع  
فاركعوا وبخلاف سبقه  
بركنين غير فعليين كقراءة  
وركوع أو تشهد وصلاة على  
النبي صلى الله عليه وسلم  
ولا تجب إعادة ذلك وبخلاف  
تخلفه بفعل مطلقا أو بفعلين  
بعذرا كما ان ابتداء امامه هوى  
السهود وهو في قيام القراءة  
وبخلاف التقاربه في غير التحريم  
لكنها في الافعال مكروهة

الجماع لم يكرهها كمن لم يقصد هذا العذر قياس كراهته في غير هذا المحل انه مثله اه  
شورى ا ط ف وقوله في الانحال متعلق بضمير المصدر وهو الا انها عائدة على  
المقارنة وخرج بالافعال الاقوال وجرى عليه بعضهم لكن الوجوه خلافه فتكره  
المقارنة في الاقوال كالافعال وتفاوت بها الفضيلة في ما قارن فيه ولو في الصلاة السرية  
ما لم يعلم من امامه انه ان تأخر الى فراغه من القراءة لم يدركه في الركوع كما اذا ده  
ع ش وقرره شيخنا لكن توقف فيه أى في تفويت الفضيلة الرشيدى على م ر  
(قوله مفوتة لفضيلة الجماعة) أى في ما قارن فيه فقط كما انقضى به الالدرجه الله تعالى  
اه شورى فيقوته سبعة وعشرون جزء فيسا قارنه فيه فاذا قارنه في الركوع فانه  
سبعة وعشرون ركوعا لان صلاة الجماعة تفضل صلاة المفرد بسبع وعشرين  
درجة أى صلاة شيخناح ف (قوله ويجرى ذلك) أى تفويت فضيلة الجماعة وقوله  
من مخالفة ما موربه بيان للمكروهات فكأنه قال في سائر المكروهات التى هى  
مخالفة ما موربه وقوله في الموافقة والمتابعة فى معنى من البيانية والمبين هو المأمور به  
فكأنه قال من مخالفة المأمور به الذى هو الموافقة والمتابعة ومثل الموافقة بقوله  
كالانفراد عنهم أى عن الصف اذ فيه مخالفة للموافقة فى الصف المأمور بها وشكت  
عن تمثيل المتابعة المأمور بها ومثالها سبق الامام بركن أو ببعضه وقوله اذ المكروه  
الح تعليل لقوله مفوتة لفضيلة الجماعة ولقوله ويجرى ذلك الخ اذ لا يلزم من انتفاء فضلها  
انقائها تأمل (قوله اذ المكروه) أى لذاته على الوجوه حتى يشاب على الصلاة  
فى الاماكن المكروهة لرجوع الكراهة لا مخرج عنها بل قالوا ان التحقيق انه يشاب  
عليها فى الاماكن المنصوبة من جهتها وان عوقب من جهة الغضب فقديم ما قب بغير  
حرمان الثواب أو بحرمان بعضه اه م ر ع ش (قوله لا ثواب فيه) والالكان  
الشيء مطلوب الفعل مطلوب الترك (قوله مع ان صلاته) أى المأموم الذى قارن امامه  
أو خالف شيئا مأمورا به من حيث الجماعة وهذا الطرف متعلق أيضا بقوله مفوتة  
لفضيلة الجماعة فكأنه قال مفوتة لفضيلة الجماعة مع بقاء الجماعة وقوله جماعة أى  
فتصح معها الجماعة ويخرج بها عن نذره وتصح معها المعادة ويسقط بها الشعار كما فى  
قل على الجلال (قوله والعذر) كأن أسرع امام قراءته والمقتدى بطىء القراءة أى  
لغير خالق لا الوسوسة ظاهرة طال زمنها عرفا أما المتخلف لوسوسة ظاهرة فلا يسقط  
عنه شىء ومنها لعدم تركها فله الخلف لا تمامها الى أن يقرب امامه من فراغ الركن  
الثانى فيتعين عليه مفارقتها ان بقى شىء منها لا تمامه لبطلان صلاته بشروع الامام  
فيما بعده والوجه عدم الفرق بين استمرار الوسوسة بعد ركوع امامه أو تركه

مفوتة لفضيلة الجماعة  
بحرمه فى الروضة ونقله فى  
كما أصلها عن البغوى وغيره قال  
الزركشى ويجرى ذلك فى سائر  
المكروهات المفعولة مع الجماعة  
من مخالفة ما موربه فى الموافقة  
والمتابعة كالانفراد عنهم اذ  
المكروه لا ثواب فيه مع ان  
صلاته جماعة اذ لا يلزم من  
انتفاء فضلها انتفاؤها (والعذر  
كأن أسرع امام قراءته)

لهما بعد اذ تقويت اكملها قبل ركوع امامه نشأ من تقصيره بتريده الكلمات من غير بطيء خلق في لسانه سواء نشأ ذلك من تقصيره في التعلم أم من شكه في اتمام الحروف أي بعد فراغه منها اه ش م ر كأن شك بعد فراغ الكلمة في أنه أتى بحروفها على الوجه الاكمل المطلوب فيها أما لو شك في ترك بعض الحروف قبل فراغ الركعة وجبت اعادته وهو معذور وضابط الوسوسة الظاهرة كما يؤخذ من حجر ما يؤدي الى التخلف بركنين فعليين اه ع ش و اعلم أن الشارح ذكر اربعة أمثلة أربعة الاول هذا والثاني يؤخذ من قوله فان لم يتمها الشغل بسنة فمذور والثالث والرابع قوله كما موم علم أو شك الخ وبقى أمثلة أخرى ذكرها م ر وحجرو قد أوصل بعضهم الاغذار الى اثني عشر وقد نظمها شيخنا العزيز بقوله

ان رمت ضبط الذي شرعا عذر \* حتى له ثلاث أركان غفر  
من في قراءة لجزءه بطي \* أو شك أن قرا ومن له انسي  
وضف موافقا بسنة عدل \* ومن لسكتة انتظاره حصل  
من نام في تشهد أو اختلط \* عليه تكبير الامام ما انضبط  
كذا الذي يكمل التشهدا \* بعد امام قام عنه فاصدا  
والخلف في أواخر المسائل \* محقق فلان كن بغافل

والمراد من قوله كأن أسرع امام قراءته أنه قرأ بالوسط المعتدل أما لو أسرع فوق العادة فلا يتخلف المأموم لانه كالمسبوق ولو في جميع الركعات كما في ع ش على م ر (قوله قبل اتمام موافق) وهو من أدرك من قيام الامام زمنا يسع الفاتحة بالنسبة للقراءة المعتدلة لا للقراءة الامام ولا للقراءة نفسه على الوجه وقول الشارح هو من أحرم مع الامام غير صحيح فان أحكام الموافق والمسبوق تأتي في جميع الركعات اه من ش م ر قال العلامة حجر والظاهر من تناقض وقع له متأخرين أن من شك هل أدرك زمنا يدعيها أو لا يتخلف لاتمامها ولا يدرك الركعة ما لم يدرك الركوع والذي أفتى به الشهاب م ر أنه يتخلف ويتم الفاتحة ويكون مقتضاها ذر فيغتفر له ثلاثة أركان طويلة ومعداه والمعمول لان تحمل الامام رخصة والرخص لا يصار اليها الا بيقين كما ذكره البرماوي (قوله وهو بطيء القراءة) لعل المراد بطيء بالنسبة لاسراع الامام لا بطيء في ذاته مطلقا والاوردمالو كان الامام معتدل القراءة فان الظاهر ان الحكم فيها كذلك اه كاتبه شوبري (قوله فيتمها ويسعى خلفه ما لم يسبق الخ) أي بثلاثة أركان فان أتم ركعته وافق امامه فيما هو فيه وهو ميتد كسبوق فيدرك الركعة أي الثانية التي بعد ركعته اذا أدرك مع الركوع

وركع (قبل) اتمام (موافق) له  
(الفاتحة) وهو بطيء  
القراءة (فيتمها ويسعى خلفه)  
ما لم يسبق بأكثر من ثلاثة  
أركان طويلة (فلا يعد منها)  
الا عند الالجوس بين  
السجدين لما مر في سجود  
السجود منها أقصيران



بشرطه الا في المسبوق أى في قوله وان أدركه في ركوع محسوب واطمأن يقينا  
 قبل ارتفاع امامه عن أقله أدرك الركعة وتسقط عنه الفاتحة أو بعضها وان أدركه  
 بعد الركوع وقبل السلام تابعه فيها هو فيه وفاته هـ هذه الركعة دون التي أتى بها  
 على ترتيب نفسه اهـ حـ في شـ الارشاد الصغير شوبرى قال عـ شـ على مـ ربقى  
 ما لو كان مع الامام جماعة فكبر شخص للحرام فظن احدا المأمومين أن الامام ركع  
 فركع قبل تمام قراءة الفاتحة فتبين أن الامام لم يركع فيجب عليه العود للقيام لكن  
 هل يعد الركوع المذكور قاطعا للموالاتة فيستأنف قراءة الفاتحة أولا وان طال فينبى  
 فيه نظروا الا قرب الثاني لان ركوعه معذوره فيه فأشبه السكوت الطويل سهوا وهو  
 لا يقطع الموالاتة وبقي أيضا ما لو كان مسبوقا فركع والحالة ما ذكرتم تبين له أن  
 الامام لم يركع فقام ثم ركع الامام عقب قيامه فهل يركع معه نظرا لكونه مسبوقا أولا  
 بل يختلف ويقرأ من الفاتحة بقدر ما فاتته في ركوعه لتقصيره فيه نظروا الا قرب الثاني  
 أيضا لعله المذكور ولان العبرة في العذر بما في الواقع لا بما في ظنه اهـ بحروفه  
 (قوله بأن سبقة بأكثر الخ) والمراد بالسبق بأكثر من ثلاثة أركان أن يكون السابق  
 بثلاثة والامام في الرابع كأن يختلف بالركوع والصعدتين والامام في القيام فهذه  
 ثلاثة أركان طويلا ولو كان السابق بأربعة أركان والامام في الخامس كأن يختلف  
 بالركوع والصعدتين والقيام والامام حينئذ في الركوع وبطلت صلاته قاله  
 البلقيني شـ مـ (قوله الا والامام قائم من السجود) فلا عبرة بشروعه في الانتصاب  
 للقيام أو بالجلوس بل لا بد أن يستقر في أحدهما لا يصدق عليه أنه سبق بالأكثر  
 الا حينئذ لان ما قبله مقدمة للركن لانه اهـ شيئا في شـ عـ لا يقال يشك  
 عليه اعتبار الهوى بالسجود فيما لو اختلف بغير عذر في محل القراءة لانا نقول لما لم يغتفر  
 ثم الركن القصير لعدم العذر فلا يغتفر فيه وسيلة الطويل فتأمل شوبرى (قوله قائم)  
 أى وصل الى محل تجزى فيه القراءة كما في مـ فله أسقط قوله من السجود لكان  
 أولى كما قاله قـ لـ على خـ طـ (قوله أو جالس لتشهد) أى الاخير والاول فيكون  
 بمنزلة الركن فيضرب التلبس به في المشى على نظم صلاته اهـ سمـ (قوله تبعه فاذا كان  
 قائما وافقه في القيام) ويعتد بما أتى به من الفاتحة وان كان جالسا جالس معه وحينئذ  
 لا عبرة بما قرأه فان هوى ليجلس فقام الامام ينبغي أن يقال ان وصل الى حد لا يسمى فيه  
 قائما لم يعتد بما قرأه والاعتد بذات لان ما فعله من الهوى لا يبلغ ذلك فان لم يتبعه حتى  
 ركع الامام بطلت صلاته ان كان عاددا علما اهـ حلـ (قوله بعد سلام من امامه) زاد  
 لفظة من ولم يقتصر على ما بعدها حفظا لبقاء المتن على أصله من التنوين والافعال

(والا) بأن سبقة بأكثر من  
 الثلاثة بأن لم يفرغ من  
 الفاتحة الا والامام قائم عن  
 السجود أو جالس لتشهد  
 (تبعه) فيما هو فيه (ثم تدارك  
 بعد سلام) من امامه ما فاتته  
 كمسبوق (فان لم يتبعها) الموافق  
 (لشغل بسنة)

بعد سلام امامه لتغير ولكن ليس ضروري باو ايضا يلزم أن يكون المضاف من المتن  
والمضاف اليه من الشارح اه شوبري (قوله كدعاء الافتتاح) أي وكتمام  
التشهد الاول واستماع قراءة الامام الفاتحة كما قاله ع ش شينضا فقوله أولى من  
تعبيره بدعاء الافتتاح أي أولوية عموم كما علمت وفي ع ش ما يقتضي انها أولوية  
ايهام ونصه قوله وتعبيري بسنة أولى الخ وجه الأولوية ان ما ذكره الاصل يومه انه  
لواشتغل بالتعود أو سماع فاتحة الامام لا يكون معذورا اه ويرد على الشارح  
ان تعبيره بسنة يقتضي انه اذا لم يندب له دعاء الافتتاح لا يكون معذورا اذا اشتغل به  
وليس كذلك بل هو معذور بهذه الصورة داخلية في تعبيرا الاصل غير داخلية في تعبيرا المتن  
وفي ش م ر و حجر وظاهر كلامهم هنا عذره وان لم يندب له دعاء الافتتاح بأن ظن أنه  
لا يدرك الفاتحة لو اشتغل به كما هو المعتقد اه (قوله فيأتي فيه مامر) أي في اغتفار  
التخلف بثلاثة أركان طويلة (قوله قبل ركوعه وبعد ركوع امامه) أي او بعد ركوعه  
وقبل ركوع امامه (قوله لم يعد اليها) ويأتي ذلك في كل ركن عالم المأموم تركه أو شك  
فيه بعد ان يتلبس بركن بعده يقينا أي وكان في التخلف له فحش مخالفة كما يعلم من المثل  
الانسية فيوافق الامام ويأتي بدله بركعة بعد سلام امامه فعلم أنه لو قام امامه فقط  
فشك هل سجد معه أي السجود الثاني سجد كانقله القاضي عن الائمة لانه يتخلف يسير  
مع كونه لم يتلبس بعده بركن يقينا لان أحد طرفي شكه يقتضي انه في الجلوس بين  
السجدين ومثله ما لو شك بعد رفع امامه من الركوع في انه ركع معه أولا فركع معه  
لذلك أي لكون تخلفه يسيرا مع ان أحد طرفي شكه يقتضي انه باق في القيام الذي قبل  
الركوع بخلاف ما لو قام هو أي مع امامه أو قبله في ما يظهر ثم شك في السجود فلا يعود  
اليه فحش المخالفة معيقن التلبس بركن بعده وهو القيام وظاهر ذلك انه لو شك  
وهو جالس للاستراحة أو ناظر للقيام في السجود عادله وان كان الامام في القيام لانه  
لم يتلبس الى الا ن بركن بعده وكذا لو كان شكه في السجود بعد جلوسه - للتشهد  
الاخير على الاقرب اه شرح حجر قال الشيخ س ل فلو شك الامام في الفاتحة  
وجب عليه العود لمطلقا ووجب على المأموم انتظاره في الركوع ان لم يرفع  
والا انتظره في السجود لا في الاعتدال لا يقال هو الا ن سابق له بركن لا نا يقول  
هو قد وافقه في الركوع فكانه لم يسبقه الا بركن فلو شك كما عا ورجع الامام للقراءة  
وعلم المأموم منه ذلك وجب عليه الرجوع أيضا فان لم يرجع الامام وعلم منه المأموم  
ذلك وجب عليه نية المفارقة لانه يصير كمن ترك امامه الفاتحة عمدا او ابطلت صلاته  
اه (قوله بل يتبع امامه الخ) واذا تبعه ثم تذكر بعد قيامه لثانية انه ترا الفاتحة

كدعاء الافتتاح (معذور)  
كبطل القراءة فيأتي فيه مامر  
وتعبيري بسنة أولى من تعبيره  
بدعاء الافتتاح (كما موم علم  
أوشك قبل ركوعه وبعد  
ركوع امامه انه ترك الفاتحة)  
فانه معذور (فيقرأها ويسعى)  
خلفه (كما م) في بطل القراءة  
(وان كان) أي علمه بذلك  
أوشكه فيه (بدهما أي  
بعد ركوعهما) (لم يعد اليها)  
أه الى عمل قراءتها ليقراها  
فيه لقوته (بل) ينبع امامه  
و (يه) الى تركه بعد سلام  
كسبون

في الأولى حسب سجوده وتمت به ركعته وان كان فعله على قصد المتابعة وهذا بخلاف ما لو شئت الامام أو المنفرد بعد الركوع ولم يعود للقيام بل سعى على نظم صلاة أنفسهم فان صلاتهم تبطل بذلك ان كانوا علمين بالحكم فان تكرر القراءة بعد ذلك لا ينفعهما التذكير بل صلاتهم بافعلهما السابق فلو كان ذلك سهواً أو جهلاً حسب وتمت صلاتهم بذلك اهـ ع ش على م ر (قوله وسن لمسبق) وهو من لم يدرك مع الامام زمنيا يسع الفاتحة اهـ شرح المذهب شو برى (قوله بل بالفاتحة) ويخففها حذرا من فوتها ش م ر (قوله الا ان يظن ادراكها) استثناء منقطع ان اريد بالمسبق من مر باعتبار ظنه ومتصل ان اريد به من سبق بأول القيام لكنه يقتضى ان من لم يسبق به يشتغل بهام لقاء الظاهر خلاصه وأنه لا فرق بين من أدرك أول القيام وأثناءه في التمهيد المذكور وحينئذ للتعبير بالمأموم بدل المسبق أولى اهـ شرح حجرأى في قوله وسن لمسبق والمعنى الا ان يظن ادراكها بالامراع (قوله واذا ركع امامه وليقرأها الخ) حاصل مسألة المسبق انه ان لم يشتغل بسنة وجب عليه أن يركع مع الامام فان لم يركع معه فاتته الركعة ولا تبطل صلاته الا اذا اختلف بركنين من غير عذر وان اشتغل بسنة وظن انه يدرك الامام في الركوع تخلف لما فاتته ثم ان أدرك الامام في الركوع أدرك الركعة والافاتته ويجب عليه بعد رفع الامام تكميل ما فاتته حتى يرد الامام الهوى لا سجود فان كمل واقع فيه والافارقة وان لم يظن ادراكه في الركوع وجب عليه نية المفارقة فان تركها بطلت صلاته عند سم وقال شيخنا م ر لا تبطل الا ان تخلف بركنين بلانية مفارقة وأما تمة فعمل وفاق اهـ شو برى (قوله فان لم يشتغل بسنة) أى وان كان بطيء القراءة فلا يلزمه غير ما أدركه هنا بخلاف المرافق اهـ حجر شو برى (قوله تبعه وجوبا) أى لا أجل تحصيل الركعة أى أن التبعية شرط في تحصيلها فلا يثبت تركها كما صرح به شيخنا من ان اختلف مكروه واليه يرشد كلام الشارح اهـ شو برى (قوله وسقطت عنه الفاتحة) أى كلاً أو بعضاً بدليل ما بعده (قوله فاتته الركعة) ولا تبطل صلاته الا اذا اختلف بركنين من غير عذر شو برى (قوله والا أن اشتغل بسنة) أى سواء ظن ادراك الفاتحة أو لا فقوله قرأ بقدرها راجع لقوله وسن لمسبق أن لا يشتغل بسنة ولقوله الا أن يظن ادراكها (قوله بأن اشتغل بسنة) أى أو سكت أو استمع قراءة الامام كما في البرماوى فقوله قرأ بقدرها أى أو بقدر سكوته وعجالة ش م ر والا بأن اشتغل بالسنة أو لم يشتغل بشيء بأن سكت بعد تحريمه زمان قبل أن يقرأ مع علمه بأن الفاتحة واجبة أما اذا جهل ان واجبه ذلك فهو بتخلفه لما لزمه تخلف بعذر اهـ (قوله والشق

(وسن لمسبق أن لا يشتغل)  
بعد تحريمه (بسنة) كنعوذ  
(بل بالفاتحة الا أن يظن  
ادراكها) مع اشتغاله بالسنة  
فياً في بها ثم بالفاتحة  
والنصر ينج بالسنة من زيادتي  
وتعيرى يظن أولى من تعيره  
يعلم (واذا ركع امامه ولم  
يقرأها) أى المسبق الفاتحة  
(فان لم يشغل بسنة تبعه)  
وجوبا في الركوع (وأجزأه)  
وسقطت عنه الفاتحة كما  
لو أدركه في الركوع سواء  
أقرأ شيئاً من الفاتحة أم لا فلو  
تخلف اقراءتها حتى رفع الامام  
من الركوع فاتته الركعة  
(والا) بأن اشتغل بسنة (قرأ)  
وجوبا (بقدرها) من الفاتحة  
لتقصيره بعدوله عن فرض الى  
سنة سواء أقرأ شيئاً من الفاتحة  
أم لا والشق الثاني في هذا  
وما قبله من زيادتي قال الشيخان  
كالغوى وهو بتخلفه في هذا  
معذورا لزامه بالقراءة وقال  
القاضى والمتولى غير معذور  
لتقصيره بما مر

الثاني) هو قوله أم لا وقوله في هذا أي ما بعد الا وقوله ما قبله هو ما قبل الا (قوله فان لم يدرك الا امام في الركوع) أي فان رفع امامه وهو تخلف لقراءة ما ذكر ولم يدرك الا امام في الركوع بعد فراغه من قراءة ذلك القدر فاتته الركعة ولو رفع الا امام من الركوع ولم يفرغ من قراءة ما لزمه وأراد الا امام الهوى للسهود تعينت عليه نية المفارقة لانه تعارض في حقه وجوب وفاء ما لزمه وبطلان صلاته بهوى الا امام للسهود لما تقرر من كونه متخلفا من غير عذر ولا مخلص له الا نية المفارقة حال وم رفعه من كلام الشارح والمحشي ان المسبوق الذي اشتغل بسنة له أربعة أحوال لانه اما ان يركع مع امامه ولا يتخلف لقراءة قدرها أو يتخلف لقراءته فان ركع مع امامه بطلت صلاته كما سيأتي وان تخلف لقراءته فاما ان يدرك امامه بعد الفراغ منه في الركوع أو في الاعتدال واما أن لا يفرغ منه وأراد الا امام الهوى للسهود وهى صورة المحشي فيكون في التخلف ثلاث صور وهذا أعني قوله فان لم يدرك الا امام الخ مقابل لمخذوف تقديره فان قرأ بقدرها وأدرك الا امام في الركوع واما ان قبل رفعه اعتدلت تلك الركعة فان لم يدرك الخ وقوله بكونه معذورا أي على كلام الشيخين وقوله مطلقا أي في سائر الاحوال حتى انه لو تخلف عن الا امام بثلاثة أركان طويلة سعى خلفه ولم تبطل صلاته ولم تفته الركعة مع انه ان لم يدركه في الركوع فاتته الركعة ولا يركع (قوله فليس المراد الخ) تفريع على قوله فان لم يدرك الا امام الخ ومراده بهذا التفريع الجمع بين القولين أي فن قال انه معذور أراد انه لا كراهة ولا بطلان بهذا التخلف ومن قال انه غير معذور أراد انه لا يغتفر له ثلاثة أركان وهو جواب عن سؤال مقدر تقديره مقتضى كونه معذورا عدم فوات تلك الركعة وقوله مطلقا أي في جميع الاحوال التي منها ادراك الركعة واختصار ثلاثة أركان (قوله بل انه لا كراهة ولا بطلان) أي قطعاه ع ش أي بخلاف غير هذا فان تخلفه بركن قيل انه بطل وقيل مكروه (قوله يتخلفه) أي بأقل من دكنين (قوله فان ركع مع الا امام) محترز قوله قرأ بقدرها (قوله بطلت صلاته) أي ان كان عامدا عالما والا لم يعتد بما فعله أي فيأتي بركعة بعد سلام الا امام كافي ش م روع ش عليه اه (فصل في قطع القدوة) أي في بيان حكم قطعها جواز او كراهة وذكره بقوله وله قطعها الخ وقدم في الترجمة قطع القدوة على ما تنقطع به لانه الاهم للخلاف فيه ولكونه من فعل المتقدم وقدم في المتن ما تنقطع به للاتفاق عليه وكونه حاصلا بلا اختيار منه ولقلة الكلام عليه ع ش (قوله وما يتبعهما) أي يتبع قطع القدوة أي يتعلق به أربعة أحكام ذكر الاول بقوله ولو نواها منفردا الخ وذكر الثاني بقوله وما أدركه مسبقا الخ وذكر الثالث بقوله وان

فان لم يدرك الا امام في الركوع  
فاتته الركعة ولا يركع لانه  
لا يجب له بل يتابعه في هويه  
للسجود كما خرم به في التحقيق  
فليس المراد بكونه معذورا انه  
كسعى القراءة مطلقا بل انه  
لا كراهة ولا بطلان بتخلفه فان  
ركع مع الا امام بدون قراءة  
بقدرها بطلت صلاته (فصل)  
في قطع القدوة وما تنقطع به  
وما يتبعهما



أدركه في ركوع محسوب الخ وذ كر الرابع بقوله ولو أدركه في اعتداله الخ  
 ويتبع ما تنقطع به حكم واحد ذكره بقوله وإذا سلم امامه الخ بقوله ذ كر الاول بقوله  
 ولو نواها الخ كذا قيل وهو مشكل لان قوله ولو نواها الخ فيه إيجابها لا قطعها وكذا  
 ما بعده يناسب إيجابها ومن ثم قال م ر فصل في قمع القدوة وإيجابها نعم بين قطع  
 القدوة وإيجابها تناسب في الذكر لان الضد أقرب خطورا بالبال عند ذكر  
 ضده فلعل مراد الشارح التبعية في الذكر (قوله تنقطع قدوة بخروج امامه)  
 وإذا انقطعت القدوة بما ذكر لا يكون الامام باقيا فيه احكاما فلما موم أن  
 يقتدى بغيره وبغيره أن يقتدى به وإذا حصل منه سهو بعد انقطاعها سجد له  
 وهل يسجد اسهو بنفسه الحاصل قبل خروج الامام أم لا فيه نظر والظاهر الثاني  
 لمكمل الامام له قبل الخروج وبقي ما لو أخرج الامام نفسه من الامامة فهل يحمل  
 السهو والحاصل من المأمومين بعد خروجه نظرا لوجود القدوة الصورية أم لا فيه نظر  
 والا قرب الاول قياسا على ما لو لم ينو الامامة ابتداء كما تقدم ذلك عن سم في القيس  
 عليه نظر القدوة الصورية لكن تقدم ان الاقرب عدم التحمل فيه كون غنا في  
 أخرج نفسه كذلك وهذا تبين فرضه في غير الجمعة أما فيما كان في الركعة  
 الاولى أو لم ينو الامامة ابتداء لم تنعقد مسلاته فلم يحمل الامام سهوهم قياسا  
 على ما لو كان الامام محدثا لعدم القدوة الصورية وان كان في الركعة الثانية  
 أو الاولى وكان زائدا على الأربعين ونوى غيرهما لم تبطل ويحمل سهوهم لوجود  
 القدوة الصورية نتهى ع ش (قوله يحدث) أو غيره كموت ومع ذلك يجب  
 على المأمومين نية للمفارقة إذا لزم القدوة الصورية أي في غير الموت وبعبارة ذي ومن  
 العذر ما يوجب المفارقة أي بالنية لوجود المناجعة الصورية كمن وقع على ثوب امامه  
 نجس لا يعنى عنه أو انقضت مدة الخف والمقتدى يعلم ذلك اه ويؤخذ من قوله  
 لوجود المناجعة الصورية ان محل وجوب نية المفارقة حيث بقي الامام على صورة  
 المصلين أما لو ترك الصلاة وانصرف أو جلس على غير هيئة المصلين أو مات لم يحتج  
 لنية المفارقة اه ع ش على م ر (قوله لزوال الرابطة) هذا تعليل لقوله تنقطع  
 قدوة الخ ولا يقال هذا فيه تعليل الشيء بنفسه لان القدوة هي ربط صلاه المأموم  
 بصلاة الامام فالرابطة هي القدوة فكأنه قال تزول القدوة لزوالها لا نأقول مراده  
 بقوله تنقطع قدوة أي أحكامها من نحو تحمل سهو ولحوقه ونحو ذلك ومراده بتزوله  
 لزوال الرابطة ارتباط صلاته بصلاة امامه فالعمل انقطاع الاحكام وقيل المعنى  
 لزوال محل الرابطة وهو الصلاة فكأنه على حذف مضاف اما في الاول أو في

(تنقطع قدوة بخروج امامه  
 من صلاته) يحدث أو غيره لزوال  
 الرابطة

الثاني (قوله وله قطعها) أي على الجديد وفي قول قديم لا يجوز قطعها بغير عذر تبطل الصلاة بقطعها بدون العذر (قوله أيضا وله قطعها) أي لا يحرم بدليل قوله وكره وهلا قال وكره قطعها إلا لعذر مع أنه أصح وأجيب بأنه قال وله قطعها للردصريح على المخالف القائل بأنه لا يجوز قطعها وقوله وإن كانت الجماعة فرض كفاية أي وإن يفيد على هذا القول ومحل جواز القطع ما لم يترتب عليه تعطيل الجماعة والأمتنع عليه قطعها لأن فرض الكفاية إذا انحصرتعين وقد تجب بنية المفارقة كان رأى بامامه نجاسة خفية تحت ثوبه وقد كشفها الريح وهذا يفيد أن النجاسة الخفية ليست الحكمية اهـ حل وهو مبني على ما قدمه حل في الفرق بين النجاسة الظاهرة والخفية وأما ما قدمه من عن الانوار من أن الخفية هي الحكمية والظاهرة هي العينية فلا يجوز له المفارقة في الصورة المذكورة بل يجب عليه استئصال الصلاة لأن ما ذكر من النجاسة الظاهرة على كلام الانوار وتقدم أن رؤيتها في أثناء الصلاة مبطل لها كما قرره الشمس ح في محل جواز القطع في غير الركعة الأولى من الجمعة في حق الأربعين لأن الجماعة فيها شرط وفي غيرها أي الجمعة ممن يحصل به الشعار وهذا يؤخذ من قوله وإن كانت الجماعة فرض كفاية (قوله بنية المفارقة) أي بقلبه فقط اهـ ع ش (قوله إلا في الجهاد) أي بعد دخوله في صف القتال (قوله وصلاة الجنازة ولو على غائب) أي وإن تأدى الفرض بغيره كأن صلى عليه من سقط الفرض به ثم صلى عليه غيره فيحرم عليه قطعها اهـ ع ش على مر ومثلا جميع ما يتعلق بالميت من غسل وتكفين ودفن ونحو ذلك حيث عدتها وناو اعراضا عنه لأنه أضرأ به بخلاف التناوب في حفرة قبره وحمله لاستراحة أو تبرك ولا يحرم قطع العلم ونحوه من شرع فيه لاستقلال مسائله اهـ برماوى (قوله والحج) أي غير حجة الاسلام لأنها فرض عين (قوله ولأن الفرقة المخ) فيه دلالة على أصل القطع لا على جوازه سواء كان لعذر أو لا ومن ثم قدم عليه قوله لأنه لا يلزم المخ لا يقال هذا محل عذر فلا يحسن الاستدلال به على الجواز مطلقا لانا نقول كان من الجائز أن يصلي بهم صلاة بطن نخل فلم تنعين تلك السكيفية اهـ حل وقيل أنه استدلال على جواز قطعها لعذر وقوله لأنه لا يلزم المخ دليل مجواز قطعها مطلقا سواء كان لعذر أم لا فهذا أقدمه وتنقطع أيضا بتأخر الامام عن المأموم في المكان (قوله بالمفارقة الجماعة) تعليل لسكراهة القطع وقوله وجوبا أي كعائيا على القول بكون الجماعة فرض كفاية وقوله أو ندبا كذا أي على القول بأنه سنة مؤكدة أي فهو فرع على قول الوجوب والندب في صلاة الجماعة كما هو صريح عبارة المحلى وهو أولى من رجوع وجوبا للصلاة الخمس

(قوله) أي المأموم (قطعها)  
بنية المفارقة وإن كانت الجماعة  
فرض كفاية لأنه لا يلزم  
بالشروع إلا في الجهاد وصلاة  
الجنازة والحج والعمرة ولأن  
الفرقة الأولى فارقت النبي صلى  
الله عليه وسلم في ذات الرقاع  
كما سيأتى (وكره) من زيادتي  
أي قطعها المفارقة الجماعة  
المطلوبة وجوبا أو ندبا  
مؤكد (اللعذر)

ونبدأ بالنعو العبد اه شو برى اطف وقيل وجوبا ان توقف عليه الشعار ويبدأ ان لم  
 يتوقف عليه (قوله سواء أُرخص في ترك الجماعة) أى ابتداء ودواما كما يؤخذ من  
 تمثيله بالمرض (قوله أم لا) كتطويل الامام وتركه سنة مقصودة وهذا ان لم يقان بعذر  
 الجماعة في جواز القطع من غير كراهة كما قال مر ويلحق به أى بالاذن الذي يرخص  
 في ترك الجماعة ماد كره المصنف بقوله وتطويل امام وتركه سنة مقصودة الخ  
 وقضيته ان ما لحق هنا بالعذر كالتطويل وترك السنة المقصودة لا يرخص في الترك  
 ابتداء قال مر وهو الظاهر فيدخل في الجماعة ثم اذا حصل ذلك فارق ان أراد اه  
 سم اطف وعبارة شرح مر وتطويل امام أى وان كان خفيفا بأن يذهب  
 خشوعه فيما يظهر وظاهر كلامهم عدم الفرق بين محصورين رضوا بالتطويل ولو  
 في مسجد غير مطروق وغيرهم وهو ظاهر عند وجود المشقة المذكورة (قوله كبرض)  
 مثال للعدو الذي يرخص في تركها ابتداء وقوله وتطويل امام وتركه الخ مثالان "عذر  
 الذي لا يرخص في تركها ابتداء كما يعلم من شرح مر وعبارة الاطف قوله كبرض  
 وهو مريض ابتداء ودواما اه (قوله القراءة) أى أو غيرها من ركوع أو سجود وهذا  
 شامل لما اذا علم منه التطويل ابتداء فاقضى به على نية المفارقة اذا حصل الطول  
 وشامل لما اذا لم يعلم منه ذلك اه اطف (قوله لضئ) أى من غير مرض كخفافه  
 بدنه لغير المرض وقوله أو شغل بفتح الشين لانه قياس مصدر الفعل الممدى (قوله  
 كتشهد أقول وقنوت) ظاهره انه يعتبر في السنة المقصودة ان تكون مما يجبر بسجود  
 السهم وليس كذلك بل مثل ما ذكر ترك السورة والتسبيحات قال حجر الذي يظهر في  
 ضبط السنة المقصودة انها ما يجبر بسجود السهم وأقوى الخلاف في وجوبه التسبيحات وليس  
 الادلة بعظم فضلها كالسورة انتهى ومما قوى الخلاف في وجوبه التسبيحات وليس  
 مثلها تكبير الانتقالات ولا جلسة الاستراحة ولا رفع اليدين من قيام للشهد  
 الا قول لعدم النفويت فيه على المأموم لانه يمكنه ان يتيان به وان تركه امامه فالمدار  
 على التمكن من الاتيان به وعده أخذ من قول الشارح في فارق اه شيخنا ع ش  
 مر اطف وقوله التسبيحات فان الامام احدى قول بوجوبها في محالها فاذا تركها  
 بطلت صلاته اه شيخنا ح ف (قوله في فارقه لياتي بها) أى بتلك السنة وفيه  
 اشعار بان مفارقتها أفضل وهو كذلك أخذنا من قوله لياتي بها ولا نهال يست مفوتة  
 لفضيلة الجماعة (قوله ولونواها) أى القدوة منفرد شمل مالوا حرم منفرد او مالوا حرم  
 في جماعة وخرج منها ثم دخل في جماعة أخرى فهو أعم من قول أصله ولو أحرمت ثم نوى  
 القدوة ولم ينفه في الشارح على الاعية تأمل كاتبه شو برى والاولى ذكر هذا أى

سواء أُرخص في ترك الجماعة  
 أم لا (كبرض وتطويل امام)  
 القراءة ان لا يصبر لضئ  
 أو شغل (وتركه سنة مقصودة)  
 كتشهد أقول وقنوت في فارقه  
 لياتي بها (ولونواها) أى  
 القدوة (منفرد في أثناء صلاته)

قوله ولو نواه الخ وما بعده في باب القدوة وعلم من جواز القدوة في خلال الصلاة أنه لا فرق بين أن يقتدى به قبل قراءة الفاتحة أو بعدها في أى ركعة كانت وعليه فلو نوى القدوة بمن في الركوع قبل قراءة الفاتحة سقطت عنه لكن هذا ظاهر إذا اقتدى بمن في الركوع عقب احرامه منفردا أما لو مضى بعد احرامه منفردا ما يسع الفاتحة أو بعضها من غير قراءة فهل تسقط عنه أو يجب عليه قراءتها في الأول وبعضها في الثاني وعلى هذا فهل هو في الأول كالموافق وفي الثاني كالسبوق قال سم فيه نظروا لا قرب أنه كالسبوق في صورتين أى فيتعلم عنه الإمام الفاتحة أو بعضها في صورتين لصديق صابطه عليه وهو من لم يدرك مع الإمام بعد احرامه زيدا يسع الفاتحة ولا عبرة بسكوته بعد احرامه منفردا لأنه لا ارتباط له بالإمام قبل اقتدائه اهـ الخ (قوله جاز) أى مع الكراهة ولا يحصل بها فضل الجماعة حتى في ما أدركه مع الإمام اهـ شرح مر وهذا بخلاف ما لوى نوى الإمامة في الاثناء لا كراهة فيه ولا فوات فضيلة فيها والفرق ان الاقتداء بالغير مظنة مخالفة نظم الصلاة لكونه يتبع الإمام في نظم صلاته وان خالف نظم صلاة المؤمن ولا كذلك الإمام لأنه مستقل لا يكون تابعه الغيرة اهـ سم على منهج وقول م رمع الكراهة والمستحب قلها نفلان كان صلى منها ركعتين إذا اتسع الوقت والاحرم ويجوز قلها نفلان كان صلى منها ركعة أو ثلاثا كما تقدم عن قل ومحلها ان لم يبرج جماعة أخرى والا كلها نفلان منفردا ثم صلاها ما نيا مع الجماعة ويجوز قطعها أو يؤخذ من ذلك ان قولهم قطع الغرض حرام محله ما لم ينو صل بالقطع الى ما هو أعلى مما كان فيه اهـ ع ش على مر (قوله كما يجوز ان يقتدى جمع بمنفرد) أى في ابتداء صلاتهم فقياس المأمومية على الإمامية وحاصله أنه فاس ضرورة المنفرد مأموما على صيرورته اماما في الجواز يجامع ان كلا طرأ عليه وصف في الاثناء لكن قوله أن يقتدى جمع ليس قيد ابل ولو كان المقتدى واحدا وقوله فيصير اماما أى ان نوى الإمامة والا فمجرد اقتداء غيره به لا يصير اماما فكان الاولى للشارح ذكر هذا القيد بان يقول كما يجوز ان ينوى المنفرد الإمامة فيصير اماما لأنه دليل لدعوى نية المنفرد الاقتداء وعذرا للشارح انه تبع في ذلك شيعة الجلال المحلى في شرح الاصل (قوله فيصير اماما) لكن لا تحصل له الفضيلة الا من حين النية أى يدرك من الفضيلة بقسط ما صلاه من حين نية الإمامة فاذا نواه في ركعتين من الرباعية حاز نصف الفضيلة التي هي خمس وعشرون درجة على ما تقدم اهـ برماوى (قوله وتبعه فيما هو فيه) وان سكت بعد احرامه منفردا زونا

جاز (كما يجوز ان يقتدى جمع بمنفرد فيه براماما) وتبعه (قوله) هو فيه وان كان على خلاف نظم صلاته رعاية لحق الاقتداء (فان فرغ امامه أولا) هو (كسبوق) فحين صلاته (أول) فرغ (هو) أولا



يسمع الفاتحة واقتدى بالامام في ركوعه فانه يركع معه وتسقط عنه الفاتحة  
لانه يصدق عليه انه لم يدرك به اقتدائه زمن يسمع الفاتحة كما في ع ش خلافا  
لشوبري القائل بأنه يختلف لقراءتها وهذا أي قوله تبعه شامل لما اذا اقتدى من  
في السجدة الاولى بمن في القيام فيقوم اليه ويترك السجدة الثانية ولا مانع من ذلك  
وفاقا للشيخنا ط ب وعلى هذا فهل يعتدله بما فعله حتى اذا قام مع الامام لا يلزمه قراءة  
الفاتحة واذا وصل معه الى ما بعد السجدة الاولى كملت به ركعته أم لافيه نظرو ويظهر  
الاول وعليه فلو ربطت صلاة الامام في القيام أو الركوع وجب على المأموم  
الجلوس فوراً بقصد الجلوس بين السجدين ثم يأتي بالسجدة الثانية لان قيامه كان  
لخص المتابعة وقد زالت وشامل أيضاً لما اذا اقتدى من في الاعتدال بمن في القيام  
ولا مانع أيضاً ولا يقال يلزم تطويل الركن القصير لانا نقول اقتداؤه به في هذه الحالة  
اعراض عن الاعتدال الى القيام فهو حينئذ يصير قائماً لا معتدلاً اه سم وما ذكر من  
متابعته له محمول على غيره من اقتدى به في السجدة الاخيرة من الركعة الاخيرة والامام  
في غير السجدة الاخيرة وما بعدها كالقيام أماه وفيخير بين الانتظار فيها والمفارقة فان  
رفع رأسه منها يريد الانتظاره في جلوس التشهد وجبت المفارقة لانه يحدث جلوس  
تشهد لم يفعله الامام اه س ل ومثل السجدة الاخيرة التشهد الاخيرة لانه الانتظار  
لا يقال يلزم عليه احداث جلوس لم يفعله الامام لانا نقول هذا دوام والدوام يغتفر فيه  
مالا يغتفر في الابتداء والضابط ان المأموم مأمور بمتابعة الامام ان لم يكن أي المأموم  
في السجدة الاخيرة أو في التشهد الاخير من الركعة الاخيرة وهذا معنى قول بعضهم  
ان لم يتم صلاة نفسه وعبارة حل ولو اقتدى به وهو في الركوع أو السجود والامام قائم  
قام من ركوعه أو سجوده ويعتدله بذلك الركوع أو السجود الذي فعله قبل الاقتداء  
فلا يجب عليه قراءة الفاتحة اه (قوله فانتظاره أفضل أي اذا ارتكب هذا المكروه ودار  
الامر بين أن يفارق أو ينتظر فلا انتظاراً أفضل لان في القطع ابطال العمل واعتراض  
بأنه كيف يكون أفضل مع الحكم بکراهة الاقتداء وفوات فضيلة الجماعة وأجيب  
بأن سبب ذلك ما في المفارقة من قطع العمل وذلك لا ينافي ما ذكره وهو كون انتظاره  
أفضل وقد يقال ابطال العمل المعكوب بالکراهة أي قطعه أولى اه ح ل وقد يقال  
ليس في المفارقة قطع عمل وانما فيه اقطع الربط الحاصل بين المأموم والامام والصلاة  
باقية الا أن يقال لما كان الربط ومما العمل عدعلاً وانما كان الانتظاراً أفضل نظر  
لبقاء صورة الجماعة وقد نهى عن الخروج من العبادة وان انتفى ثواب الجماعة  
بالاقتداء المذكور لانه من القدوة في خلال الصلاة لكن يحصل له فضيلة في الجملة

(فانتظاره أفضل) من مفارقتها  
ليسلم معه وان يارت بلا  
كراهة على قياس ما مر في  
الاقتداء في الصبح نحو الظهر  
وذ كبر الافضلية من زيادتي

يربط صلاته بصلاة الامام فكان انتظاره افضل ليعوز الفضيلة بمجرد الربط اه ع ش  
 (قوله وما أدركه مسبوق فاول صلاته) خلافا للامام مالك اه ق ل وكذا لابي  
 حنيفة (قوله وما يفعله بعد سلام الامام آخرها) تصریح بما علم توضيحا (قوله لانها  
 اى الثانية محالهما) اى القنوت والنشهد (قوله وما يفعله مع الامام) انما كان للمتابعة  
 وهذا اجماع منا ومن المخالف وحجة لنا على ان ما يدركه هو اول صلاته اه م ر  
 ا ط ف (قوله وروى الشيخان) عطف على قوله لانها محالهما ولو ذكره عقب قوله  
 وما أدركه مسبوق الخ كما منع م ر لكان أنسب لانه دليل لاصل الدعوى (قوله  
 ما أدركتم) اى مع الامام وقوله وما فاتكم فأتوا اى فاتوا به ما أدركتم مع الامام  
 فيفهم منه ان الذى أدركوه مع الامام اول صلاتهم فلذلك قال الشارح تكميلا  
 للاستدلال واتمام الشيء الخ كما قررره شيخنا وفي رواية وما فاتكم فاقضوا واستدل بها  
 أبو حنيفة على قوله ما أدركه المسبوق مع الامام فهو آخر صلاته (قوله واتمام الشيء)  
 انما يكون بعد اوله وهذا من كلام أئمة المذهب وأما خبر مسلم واقض ما سبقك الذى  
 استدل به أبو حنيفة على ان ما أدركه المأموم آخرها وما فاتته اولها فمحمول على القضاء  
 اللغوى لانه مجاز مشهور مع انه يتعين ذلك أى جملة على القضاء اللغوى وهو الاداء  
 لاستحالة القضاء عرفا هنا اه قال سم قديمى دالة هذه الاستحالة على التعيين لجواز  
 ان للقضاء شرعا معنى آخر كوقوع الشيء في غير محله وان كان في وقته اه ا ط ف  
 (قوله ويقضى) اى يؤدى فلقضاء بعناه اللغوى وهو الاداء فان قيل كيف قلتم  
 باستصحاب قراءة تها فيهما حينئذ مع قولكم انه يسن تركها فيهما أجيب بأننا نقول  
 يسن تركها بل نقول لا يسن فعلها اه شو برى فان قيل هلا قضى الجهر أيضا وما  
 الفرق بينهما قلت فرق بينهما بأن السورة سنة مستقلة والجهر صفة تابعة أى فن ثم  
 أمر بالاول دون الثاني والمراد انه يقضى حيث لم يتمكن من قراءتها في الاول بين مع  
 الامام ولم يقرأها معه ولا سقطت عنه السورة تبع السقوط متبوعها وهو الفاتحة  
 لكونه مسبوقا ونقل عن شارح ع ب لجبرانه يكرر السورة مرتين في ثالثة المغرب  
 كذا في ح ل وهذا اى قوله ويقضى الخ في قوة الاستدراك على قوله وما يفعله بعد  
 سلام الامام آخرها المقتضى لعدم طلب القراءة فيه ولو قال نعم لو أدرك ركعتين من  
 الرابعة قرأ السورة في الاخيرة لثلاث الخ لكان أظهر كما صنع الجلال المحلى  
 في شرح الاصل فتأمل وفي الا ط ف مانصه ويقضى فيما لو أدرك ركعتين الخ اى  
 فلا يكونان أداء الا عند من قال بأن ما يأتي به بعد سلام الامام الاول اول صلاته اه  
 سم وانما سميت قضاء عندنا لانه اى بها في غير محلها الاصل فتفسير الشورى يقضى

وما أدركه مسبوق  
 مع الامام مما يعتد له به  
 (فأول صلاته) وما يفعله بعد  
 سلام الامام آخرها (فيعيد  
 في ثانية صبح) أدرك الاخرة  
 منها وقت فيها مع الامام  
 (القنوت و) في ثانية (مغرب)  
 أدرك الاخرة منها معه  
 (النشهد) لانها محالهما وما يفعله  
 مع الامام انما كان للمتابعة  
 وروى الشيخان خبر ما أدركتم  
 فصلوا وما فاتكم فأتوا واتمام  
 الشيء انما يكون بعد اوله  
 ويقضى فيما لو أدرك ركعتين  
 من رابعة قراءة السورة  
 في الاخيرة لثلاث صلواته  
 منها كما مر في صفة الصلاة اماما  
 لا يعتد له به كان أدركه في  
 الاعتدال فليس بأول صلاته  
 وانما يفعله للمتابعة

يؤدي ليس بظاهرا لانه انما سبب مذهب المخالف (قوله وان أدركه في ركوع)  
 في أوفى القيام ولم يتم الفاتحة فلا بد أن يطمئن معه يقينا في الركوع كما هو مقتضى  
 التوجيه الا في الشرح ونص عليه الشو برى في ما مر عند قوله وسن لمسبق  
 ان لا يشتغل بسنة (قوله واطمأن يقينا) وذلك بالمشاهدة في البصير وبوضع يده  
 على ظهره في الاعى فراحه بالشك في المفهوم مطلق التردد الصادق بالظن وان قوى  
 ولذلك قال يقينا ولم يقل علما لان العلم قد يستعمل في ما يعم الظن بخلاف اليقين  
 لا يكون الا جازما مطابقة الواقع اه شيخنا وهذا اعنى قوله واطمأن يقينا في المسبوق  
 وأما الموافق الذي قرأ الفاتحة كلها فانه يدرك الركعة بمجرد الركوع وان لم يطمئن  
 قبل ارتفاع الامام عن أقل الركوع كما صرح به البرماوى (قوله قبل ارتفاع امامه)  
 عن أقله دخل فيه ما لو كان الامام أتى بأكمل الركوع أو زاد في الانحناء ثم اقتدى به  
 المأموم فشرع الامام في الرفع والمأموم في الهوى واطمأن يقينا قبل مفارقة الامام  
 في ارتفاعه لأقل الركوع وهو ظاهر وصرح به شيخنا زى اه ع ش على م ر  
 (قوله أدرك الركعة) أى ما فاته من قيامها وقراءتها وظاهر كلامه انه لا فرق  
 في ادراكها بذلك بين ان يتم الامام الركعة ويتبها معه أولا كان أحدث في اعتداله أو  
 في ركوعه بعدما اطمأن معه وهو كذلك وسواء قصدت تأخير تحرره الى ركوع الامام  
 من غير عذر أم لا لخبر من أدرك الصلاة قبل أن يقيم الامام صلبه فقد أدركها ولو ضاق  
 الوقت وأمكنه ادراك الركعة بأدراك ركوعها مع من يتصل عنه الفاتحة لزمه الاقتداء  
 به كما هو ظاهر اه برماوى مع زيادة ومثله في زى وم وقال ع ش عليه وقوله  
 أدرك الركعة أى ما فاته من قيامها وقراءتها أى ولا ثواب له فيها لانه انما يثاب على  
 فعله ورغاية هذا ان الامام يتحمل عنه لعذره هذا وفي حاشية شيخنا الشو برى على المنهج  
 قوله أدرك الركعة أى وثوابها كما في المحلى في كتاب الصوم حتى ثواب جميعها اه  
 (قوله لخبر أبى بكر السابى) وهو ما تقدم بعد قول المتن وكره لما موم انفراد من قوله  
 لخبر البخارى عن أبى بكر انه دخل والنبي صلى الله عليه وسلم راكع فركع قبل  
 أن يصل الخ وليس فيه تعرض بأنه أدرك الركعة بأدراك الركوع الا أن يقال انه  
 لم يأت بها وأقره النبي صلى الله عليه وسلم عليه (قوله وركوع زائد) أى سهوا  
 (قوله الركوع الثانى من الكسوف) أى لانه بمثابة الاعتدال وصورة ذلك  
 انه صلى كسوفاً خلف من يصلى الكسوف بركوعين وقيامين أما اذا صلى مكتوبة  
 خلف من يصلى كسوفاً وأدركه في الركوع الثانى منها أى من الركعة الثانية  
 فانه يدرك الركعة وان لم يقرأ المأموم الفاتحة ويصح الاقتداء وهذا هو المعتمد

(وان أدركه في ركوع  
 محسوب) الامام (واطمأن  
 يقينا قبل ارتفاع امامه عن  
 أقله أدرك الركعة) لخبر أبى  
 بكر السابى في الفصل المتقدم  
 بركوع غير  
 وخرج بالركوع غير  
 كالاعتدال وبالمحسوب وهو  
 أعم مما عبر به في باب الجمعة  
 غيره كركوع محدث وركوع  
 زائد ومثله الركوع الثانى  
 من الكسوف

(قوله كما سيأتي) في بابيه سيأتي هناك أن ركوع صلاته الثاني لا تدرك به  
الركعة لمن يصلها ركوعين لأنه وإن كان محسوباً له فهو بمنزلة الاعتدال (قوله  
وإن كان محسوباً) أي فيه يكون مستثنى من كلام المصنف أو يقيده الركوع  
في كلامه بغير الثاني من الركعتين لمن يصلي الكسوف بركوعين  
تأمل (قوله وباليقين مالوشك الخ) أي أو ظن بل أو غلب على ظنه أدراك  
ذلك وإن بعد عن الإمام ولم يره فراده بالشك مطلقاً تردح لوزي (قوله  
فلا يدرك الركعة) أي بل يأتي بدلا من ركعة بعد سلام امامه ويسجد لله سجدتين  
صلاته لأنه شك بعد سلام الإمام في عدد ركعاته فلم يقم له عنه أهـ شـ مـ ر (قوله  
لأن الأصل عدم أدراكه) أي الحمد المعتبر (قوله ورجح الأول) أي الأصل الأول  
وهو قوله لأن الأصل الخ (قوله فلا يصار إليه الا بيقين) فلو كان ممن أدرك ما قبل  
الركوع من القيام وقراءة الفاتحة كأن أحرم منفرداً ثم بعد اتمامه الفاتحة اقتدى  
في الركوع فلا يشترط في أدراكه الركعة أن يطمئن قبل ارتفاع الإمام عن أقل  
الركوع أهـ ل (قوله الا بيقين) قد يؤخذ من هذا أن غلبة الظن غير كافية ونظرفيه  
الزركشي ونقل عن الفارقي أنه إذا كان المأموم لا يرى الإمام فاعتبر أن يغلب على  
ظنه أنه أدرك الإمام في القدر المجزئ أهـ عميرة (قوله ويكبر لتعزم) ويشترط أن  
يقع جميع التكبير في محل تجزئ فيه القراءة والالم تنعقد فرضا قطعاً ولا نفلاً على  
الأصح كما في ق ل على الجلال قال ع ش على م ر ولا يضر الاطلاق حيث  
لصرف الأولى للتعزم مع عدم المعارض والثانية للركوع وهو ظاهر وفي فتاوى الشرح  
ما يوافق به هذا سقط ما نظره به سم على حجر في هذه الصورة ونص الفتاوى سئل عما لو  
وجد الإمام راكعاً فكبر أو أطلق ثم كبر أخرى بقصد الانتقال فهل تصح صلاته فأجاب  
نصح صلاته خلافاً لبعضهم انتهى (قوله ثم لركوع) قال حجر حيث لا يحتاج لنية  
أحرام بالأولى إذا تعارض ويظهر أن ههنا إذا عزم عند التعزم على أنه يكبر للركوع  
أيضاً أمالو كبر للتعزم غافلاً عن ذلك ثم طرأ له التكبير للركوع فكبر له فلا تفيد  
هذه التكبير الثانية شيئاً بل يأتي في الأولى التفصيل الآتي أهـ س ل (قوله  
كغيره) وهو الموافق أهـ ل وعبارته في شرح الرض كالموافق وهي تفيد  
أن المراد غير المسبوق وهو الموافق لا غير الركوع من بقية الأركان كما توهم أهـ  
شو برى (قوله وأتمها قبل هو به) أي أتمها وهو إلى القيام أقرب منه إلى أقل الركوع  
أن كان واجبه القيام كما تقدم فإن أتمها أو بعضها وهو إلى الركوع أقرب أو إليهما على  
حد سواء لم تنعقد لأفرضا ولا نفلاً وظاهر كلامهم ولو جازها وهو مما تم به البلوى ويقع

كما سيأتي في بابيه وإن كان  
محسوباً وباليقين مالوشك  
في أدراك الحمد المعتبر قبل  
ارتفاع امامه فلا يدرك  
الركعة لأن الأصل عدم  
أدراكه وإن كان الأصل أيضاً  
بقاء الإمام فيه ورجح الأول  
بأن الحمد يكتم بأدراك ما قبل  
الركوع به رخصة فلا يصار  
إليه الا بيقين (ويكبر) أي  
مسبوق أدرك الإمام في  
ركوع (لتعزم ثم لركوع)  
كغيره (فلو كبر واحدة فإن  
نوى بها التعزم فقط) وأتمها  
قبل هو به (انعقدت) صلاته  
ولا يضر ترك التكبير الركوع  
لأنها سنة



السفر وانه جائز بل واجب مع العصيان بسببه وهو السفر وفيه نظر لان التيمم ليس  
 من رخص السفر فلا حاجة للاستدراك الا ان يقال لما كان السفر مظنة للفقد غالبا  
 كان كانه سبب له فوجبت الاعادة لذلك او يقال سقوط الاعادة عن التيمم رخصة  
 وهي لا تسقط عن العاصي ولو مقيما (قوله فان تاب الخ) هذا راجع لما قبل العادة  
 وهو ما اذا كان العصيان ابتداء واما ما بعدها وهو ما اذا كان العصيان في الاثناء  
 فيترخص اذا تاب فيه ولو كان الباقي دون مرحلتين اه زى أى نظر الاوله وآخره  
 والمراد من قوله فان تاب أى توبة صحيحة أى بان خرج عن تلبسه بالمعصية وخرج بقولنا  
 صحيحة ما لو عصى بسفره يوم الجمعة بأن سافر بعد الفجر يومها ثم تاب فانه لا يترخص  
 من حين توبته بل حتى تقوت الجمعة ومن وقت فواتها يكون ابتداء سفره كما  
 في المجموع كذا في ش م ر وقوله حتى تقوت الجمعة أى بسلام الامام منها باعتبار  
 غلبة ظنه أى وان كان وقتها باقيا وقضيته انه قبل ذلك لا يترخص وان بعد عن محل  
 الجمعة وتذر عليه ادراكها انتهى ع ش (قوله محل توبته) أى بعد مجاوزة  
 ما تعتبر مجاوزته أولا شو برى (قوله كما كل الميتة للمضطر) فيه ان كل الميتة  
 للمضطر ليس من رخص السفر لموازاة للمقيم وأجيب بأنه لما كان الغالب وجوده  
 في السفر عدم رخصه (قوله والحق بسفر المعصية الخ) هذا سفر معصية فساوجه  
 الاخلاق اه سم أقول وجه الاخلاق ان الغرض الذي جله على السفر ليس معصية  
 ولكنه صير معصية من حيث اتعاب الدابة في السير بلا غرض وليس هذا من  
 المعصية في السفر لان السفر نفسه محرم الا ان فالنق بالسفر الذي سببه معصية اه  
 ع ش وعبارته على مر الا ان يقال المراد بسفر المعصية ان يكون الحامل على السفر  
 نفس المعصية كقطع الطريق وما هنا الحامل عليه غرض صحيح كالجارة لكنه  
 اتعب نفسه بالركض في سيره لذلك الغرض فكان فعله هذا كفعل العاصي  
 في السفر لكن لما كان عاصيا بنفس هذا الركض الذي يحصل به قطع المسافة الحق  
 بالعاصي بالسفر اه بالخرف (قوله قصد محل معلوم) أى من حيث المسافة فلو قصد  
 كافر مرحلتين ثم أسلم في اثنتاهما فانه يقصر في ما بقى لقصده أولا ما يجوز له فيه القصر  
 لو كان متأهلا له وكتب أيضا قوله محل معلوم وان لم يعينه بل جعله مبها في محال متعددة  
 لان الابهام لا ينافي العلم وانما ينافي التعيين وليس المراد به المعلوم من حيث المسافة  
 حتى لا يكون خيافا في الفرق بين التعبير بمعلوم ومعين اثلا يلزم أن يكون الاستدراك  
 في كلامه لا محل له فعلم ان كلام المصنف كانه لا يشمل الاستدراك ويكون الهاشم هو  
 الذي لا يقصد محلا من المحال لا معينا ولا مبهما ومن لم يقصد ذلك ولو كان له غرض صحيح

(فان تاب فاوله محل توبته)  
 فان كان طويلا أو لم يشترط  
 للرخصة طوله كما كل الميتة  
 للمضطر فيه ترخص والا فلا  
 والحق بسفر المعصية ان يتعب  
 نفسه أو دأبته بالركض بلا  
 غرض ذكره في الروضة  
 كما صلاها (و) نالها (قصد  
 محل معلوم) وان لم يعينه

وعلم انه يقطع المرحلتين كان له القصر فرجع الحال الى ان المدار على العلم بطول  
السفر مع وجود الغرض الصحيح وان لم يقصد معلوما ولا معيناً تأمل ولا تعتبر بما  
هو مكتوب على غير هذا المحل كذا في حل وقرر شيخنا ما نصه قوله معلوم أي بالمسافة  
بأن يعلم انه لا يوصله الا في مرحلتين فأكثر وان لم يعين بلداً كناحية الصبيد أو الشام  
من غير تعيين لبلدة فعلى هذا التقرير لا وجه للاستدراك الا في بقوله نعم ان قصد سفر  
مرحلتين أولاً كان علم الخ لانه عين هذا التقرير لانه داخل في قوله معلوم بالمسافة  
اه فقول حل وليس المراد به المعلوم من حيث المسافة غير ظاهر مع انه ينافي  
كلامه أولاً (قوله أولاً) يجوز تعلقه بكل من قصد ومعلوم وفي كلام الشارح ما يشهد  
لكل فيشهد للاول قوله في الاستدراك نعم ان قصد سفر مرحلتين أولاً ويشهد لثاني  
قوله في التعليل لا تنفاه علمه بطوله اوله والمراد بكونه معلوماً أولاً أي في ابتداء سفره  
فان لم يقصد أولاً بل يقصد في انشاء سفره قصر من حيث لا يقصر قبل ذلك كما قرره  
شيخنا ح في عبارة ش م ر واحترز بقوله أولاً عن الدوام فلا يشترط فيه حتى  
لونوى مسافة قصر أي بأن قصد سير مرحلتين ثم بعد مفارقتها المحل الذي يسير  
بجوازته مسافر أي انه يرجع ان وجد غرضه أو يقيم في طريقه ولو بمحل قريب  
أربعة أيام فانه يترخص الى وجود غرضه أو دخوله ذلك المحل لانعدام سبب الرخصة  
حينئذ في حقه فيكون حكمه مستمرا الى وجود ما غير النية اليه بخلاف ما لو عرض له  
ذلك قبل مفارقتها ما ذكرناه لا يقال قياس منعهم ترخص من نقل سفره المباح الى  
معصية منعه فيما لو نوى إقامة بمحل قريب لانه نقول النقل لمعصية ينافي الرخص  
بالكلية بخلاف هذا ولو سافر سفر اقصر اثم نوى زيادة المسافة فيه الى سير ورتبه  
طويلاً فلا ترخص له ما لم يكن من محل ينتهى الى مقصده مسافة قصر ويشارك محله  
لا تقطاع سفره بالنية ويصير بالمفارقة منشئ سفر جديد ولو نوى قبل خروجه الى  
سفر قصر إقامة أربعة أيام في كل مرحلة فلا قصر له لا تقطاع كل سفره عن الاخرى  
انتهت مع بعض تصرف للرشيدي عليه (قوله أولى من تعبيره بعين) لانه لا يدخل  
فيه من علم انه لا يجد مطلوبه دون مرحلتين فانه يقصر كما يأتي في قوله نعم ان قصد الخ  
مع انه لم يقصد مكاناً معيناً أي وهو قاصد للمحل معلوم من حيث المسافة وفيه ان المعين  
يصدق بالمعين من حيث المسافة أيضاً فلا فرق فيه بين التعبيرين اه حل وأجيب  
بأن التعبير بالمعين يفهم منه المعين بالتحصن لا بالمسافة كما فهمه حل فينبغي ما فرق  
اه (قوله فلا قصر لها ثم) اسم فاعل من هام على وجهه من باب ما ع هـ ما نا بفتحين  
ذهب الى العشق أو غيره اه مختار اه ع ش على م ر فلا يقصر ولو بعد سير

(أولاً) ليعلم انه طويل فيقصر  
فيه وتعبيري بمعلوم أولى من  
تعبيره بعين (فلا قصر لها ثم)  
وان طال تردده

مرحلتين وفارق الرقيق والزوجة والجندی لانه ينزل قصد متبوعهم كقصد هم (قوله وهو من لا يدري أين يتوجه) أي ولا غرض له صحيح ويقال له عابت فان لم يلزم طريقا قبل له رآكب التعاسيف اهـ قل (قوله نعم الخ) انظر معنى هذا الاستدراك فان الظاهر دخوله في المعلوم ويشير اليه تعبيره المتقدم وحيث فلا معنى له مع دخوله في كلامه أولا الا ان يكون المراد بالمعلوم من حيث المسافة المعروفة بالكيفية اهـ شو برى وقوله بالكيفية أي بكونها جهة الصعيد والشام وقال حل ذكره مع دخوله في المتن لاجل كلام الزركشي (قوله لا في ما زاد) الخض (قوله المذكور) أي الذي علم انه لا يجد مطلوبه الا في مرحلتين فكذلك الماثم اذا علم انه يقطع مرحلتين أي مع كونه له غرض صحيح كما قاله زى أي لان شرط القصر وجود الغرض الصحيح قال بعضهم وفي كون هذا دائما نظرا لانه متى كان له غرض صحيح للسفر لا يقال له ماثم اهـ قل على خ ط بياض واجيب بأنه يقال له ماثم انتهاء كمن معه بضاعة يعلم انها لا تباع الا بعد سير مرحلتين ولا يعلم محل بيعها اهـ وقرره شيخنا ومن صور الغرض أن يكون فارا من محو ظالم كما قاله ع ش على م ر (قوله في ذلك) أي في انه ان قصد مرحلتين ترخص والا فلا (قوله وجندی) أي مقاتل وهو بضم الجيم وسكون النون وقشيد الياء نسبة الى جندا احد اجناد الشام وهي خمس دمشق وحص وفسطاطين وقنسرين والاردن والمراد هنا المقاتلون مطلقا سواء كانوا من هذه البلاد أولا وانما قيل لاهل هذه البلاد اجناد لانهم اعوان الدين وانصاره بسبب الجهاد كما ذكرها في الاشارات لابن الملقن (قوله لما مر) أي لا تنفاه عنه بطوله أوله (قوله فان عرفوا ذلك) والاوجه ان رؤية قصر المتبوع العالم بشروط القصر بمجرد مقارنته محله كعلم مقصده اهـ شرح حجر وشو برى (قوله قصروا) وان امتنع على متبوعهم القصر اهدم غرض أو عصيان لعدم سريان معصيته عليهم اهـ قل (قوله فيقصرون) ولولم اقاتهم قبل سير مرحلتين لانها فائتة سفر قصر (قوله قصر بعد ذلك) ولو كان نيته الحرب متى تمكن منه بخلاف ما لو علم انهم يقطعونها ونوى الحرب متى تمكن منه لم يقصر قبل مرحلتين لانه غير جازم يقطعها اهـ م روع ش (قوله فلو نوهما) أي الرقيق والزوجة والجندی دون متبوعهم أو جهلوا حاله ولو نوى المتبوع الإقامة قصر التابع وان علم نية المتبوع الإقامة لان السفر اذا انعقد لم ينقطع الا بالإقامة أو نيتها ولم يوجد واحد منهما وقد يقال نية المتبوع نية للتابع فينبغي تقييد المسئلة بحالة الجهل أي اذا جهلوا نية المتبوع اهـ ح ل (قوله بخلاف مخالفة غير المثبت) أي ما لم يكن معظم الجيش أو معروف بالشجاعة بحيث يختل النظام بمخالفته ولو واحد أو الاكثان كالمثبت

وهو من لا يدري أين يتوجه (ولا مسافر لغرض) كوردائق (لم يقصد المجل) المذكور وان طال سفره لا تنفاه عنه بطوله أوله نعم ان قصد سفر مرحلتين أولا كان علم انه لا يجد مطلوبه الا في مرحلتين فانه لا يفي ما زاد الزركشي في مرحلتين لانها فائتة سفر عليهم اذ ليس له مقصد معلوم انتهى وظاهر ان قصد سفر أكثر من مرحلتين كقصد سفرهما وان الماثم كالمسافر المذكور في ذلك (ولا رقيق وزوجة وجندی قبل) سير (مرحلتين ان لم يعرفوا ان متبوعهم يقطعها) لما مر فان عرفوا ذلك قصروا اما بعد سير مرحلتين فيقصرون وهذا كما لو أسرا الكفار رجلا فساووا به ولم يعرف انهم يقطعونها لم يقصروا ن سارهم مرحلتين قصر بعد ذلك والتقييد بقبل مرحلتين من زيادتي وتعبيري بما بعده أولى مما عبر به (قلو نوهما) أي المرحلتين أي سيرهما (قصر الجندی) بقيد زفته بقولي (ان لم يثبت) في الديوان لانه حيث لا يس تحت قهر متبوعه بخلافه فنيتهما

كالعدم فان أثبت في الديوان لم يقصر وفارق غير المثبت بأنه تحت قهر الامير فبعض الفقه يحتل النظام بخلاف مخالفة غير المثبت

كافي ش م ر فقول المتن ان لم يثبت ليس بقيد بل المدار على من لم يحتل به النظام فن  
يحتل به النظام لا تعتبر نيته وان لم يثبت وان لم يحتل به النظام اعتبرت نيته وان أثبت  
(قوله عدم اقتدائه) أي ولو في الاثناء كما يؤخذ من قوله ولو استخلف قاصر متما الخ  
وهذا حكمه ذكر مسألة الاستخلاف هنا أي ولو كان الاقتداء صور يا كما يؤخذ من  
قوله أو ثم محدثا أتم وقوله أو يتم أي ولو في نفس الامر كما يؤخذ من قوله أو بمن ظنه  
مسافر اقبان مقيم فقط اه شيخنا (قوله بمن جهل سفره) بأن شك فيه أو لم يعلم من حاله  
شيأ وقوله أو يتم أي في ظنه ولو احتمالا ولو مسافر احوال القدوة بخلاف ما للزم الامام  
الاتمام بعد اخراج المأموم نفسه من القدوة فلا يجب عليه الاتمام ولو علم اتمامه  
ونوى القصر خلفه انعقدت صلاته تامة ولا يضره نية القصر هذا اذا كان المأموم  
مسافرا بخلاف المقيم ينوي القصر فان صلاته لا تنعقد لانه ليس من أهل القصر قاله  
الشيخان اه عميرة و يأتي عن شرح المذهب وانه مما اتفق عليه الاصحاب وقال  
الاذرعي انه مشكل هذا والمعتمد انه متى علم اتمام الامام ونوى القصر لم تصح صلاته  
لتلاعبه بخلاف ما اذا جهل حاله وتبين انه متم لا تضمنية المسافر القصر لان المسافر له  
القصر في الجملة بخلاف المقيم وكتب أيضا فنوى القصر خلفه مع علمه بأنه متم لم تصح  
صلاته لتلاعبه كذا قيل والمعتمد انعقادها لان المسافر القصر في الجملة فان جهل  
حاله وكان مسافرا صححت صلاته ولزمه الاتمام لانه من أهل القصر في الجملة وان كان  
مقيم لم تصح صلاته لانه ليس من أهل القصر وعبارة شرح المذهب متى علم أو ظن  
ان امامه مقيم لزمه الاتمام فلو اقتدى به ونوى القصر انعقدت صلاته ولفت نية القصر  
باتفاق الاصحاب اه قال الاذرعي وهو مشكل جدا لانه متلاعب فالقياس عدم  
انعقادها اه كذا قاله ح ل وقوله والمعتمد انه متى علم اتمام الامام الخ هو المعتمد  
والحاصل انه متى كان المأموم عالما بان امامه مقيم أو مسافرا متم ونوى القصر خلفه  
لم تنعقد صلاته سواء كان المأموم مسافرا أو مقيما لتلاعبه في هذه الاربع بخلاف  
ما اذا كانا مسافرين والامام متم وقد جهل المأموم حال الامام فنوى القصر صححت  
قدوته ولفت نية القصر وأتم لعدم تلاعبه مع كونهما من أهل القصر فثأمل شيخنا ح ف  
(قوله ولو في صبح) أي ولو كان الاقتداء في صبح ولعل الاولى تأخير به بعد قوله أتم (قوله  
فبان مقيما لوقال فبان متم) كان أعم ليشمل المسافر المتم اه شيخنا ح ف (قوله  
أو مقيما متم محدثا) وفي معني المحدث من كان ذانجاسة خفيفة (قوله وان بان  
في الاولى) هي قوله بمن جهل سفره والثانية هي قوله أو يتم والثالثة هي قوله أو بمن  
ظنه مسافرا فبان مقيما فقط أو تم الخ (قوله لظهور شعار) علة للعلة (قوله هو

(و) رابعها (عدم اقتدائه  
بمن جهل سفره أو يتم) ولو في  
صبح أو بان حدث امامه (فان  
اقتدى) ولو في لحظة (به) أي  
بأحدهما (أو بمن ظنه مسافرا  
فبان مقيما فقط أو) مقيما  
(ثم محدثا) وهذا من زيادتي  
(أتم) لزم وان بان في الاولى  
مسافرا قاصر التقصير فيه أو في  
الثالثة بقسمة والاصل الاتمام  
المسافر والمقيم



لسنة) أى الطريقة (قوله كما رواه الامام أحمد) أى لزوم الاتمام بالاعتداء بتم  
حيث قيل له أى ابن عباس ما بالمسافر يصلى ركعتين اذا انفرد وأر بعساذا انتم  
بقيم فقال تلك السنة أى الطريقة (قوله أو بانامعا) بأن قال له شخص غير مصل  
أما لك مقيم وراى عيس امرأة مثلاً ع ش أى رأى المأموم الامام مع الاخبار بالاقامة  
هذا التصوير غير ظاهر لان الحدث اذا كان فى انشاء الصلاة يجب على المأموم  
الاتمام بالاعتداء بتم فى جزء من صلاته فالتصوير الصحيح انه يتبين ان حدث الامام  
كان قبل دخوله فى الصلاة كما يدل عليه قول الشارح اذا قدوة فى الحقيقة  
لان الحدث اذا طرأ فى الاثناء تكون القدوة حقيقية كان يقول له واحد امامك مقيم  
وأخرا ما لك كان محدثا مع الاخبار الاول (قوله فلا يلزمه الاتمام استشكل ذلك)  
بأن الصلاة خلف مجهول الحدث جماعة على الصحيح فقطاه لزوم الاتمام وهو اشكال  
قوى بدليل صحة الجمعة خلف الامام المحدث اذا زاد على الاربعين وجهل حدثه  
وأجيب بأننا اكتفينا فى الجماعة بالقدوة الصورية نظرا لعدم القدرة على ما فى نفس  
المرأه بر ماوى قال شيخنا ح ف ويفرق بين هذا وبين قوله أو مقيما ثم محدثا  
حيث يلزمه الاتمام هناك مع انه لا قدوة فى الحقيقة لتقدم موجب الاتمام على الحدث  
هناك فقول الشارح اذا قدوة فى الحقيقة أى مع عدم تقدم موجب الاتمام وهو  
الاقامة (قوله وفى الظاهر) نظمه مسافرا احتاج الى هذا الاجل اخرج الصورة  
السابقة فى الغاية أعنى قوله أو بان حدث امامه فانه يتم مع انه لا قدوة فى الحقيقة  
لكونه لم يظنه مسافرا فالفاوق بين ما هنا وبين ما سبق هو الجزء الثانى من العلة  
وأما الجزء الاول فبشرك اه شيخنا (قوله ولو استخلف قاصرا الخ) والحاصل ان  
الامام اما ان يستخلف قاصرا أو متما أو لا يستخلف وعلى كل اما ان يكون الامام قاصرا  
أو متما واذا استخلف فاما ان يكون الخليفة من المتقدمين أو من غيرهم وان القوم اما  
ان يستخلفوا متما أو قاصرا أو لا يستخلفوا أحدا أو يستخلف بعضهم متما وبعضهم  
قاصرا أو يستخلف بعضهم متما أو قاصرا ولا يستخلف البعض الآخر احدا فهذه  
ستة أحوال وحكمها ظاهر وان اقتصر المصنف على حال واحد اه شوبرى (قوله  
هذا أعم وأولى من قوله الخ) وجهه الاعمى ان قوله ولو استخلف يدخل فيه  
الاستخلاف بالحدث وكشف العورة وغير ذلك ووجهه الاولوية ان قوله ولو عرف  
الامام المسافر لا يلزم من كونه مسافرا كونه قاصرا (قوله ولو عرف الامام) أى  
واقول الرعاى لان دم المداغ غير معفو عنه عند شيخنا م مطلقا وخالفه حجر

لان ذلك هو السنة فى الثانية  
رواه الامام أحمد بسند صحيح  
عن ابن عباس اما لو بان محدثا  
ثم مقيما أو بانامعا فلا يلزمه  
الاتمام اذا قدوة فى الحقيقة  
وفى الظاهر نظمه مسافرا (ولو  
استخلف قاصرا) فثبت أو  
غيره هذا أعم وأولى من قوله  
ولو عرف الامام المسافر  
واستخلف

في القليل لان اختلاطه بالاجنبي ضروري كما في ق ل على الجلال ورعف بفتح العين  
المهملة وضمها وحكى كسر هالكن المفتح أفصح ثم الضم قال في المختار والراف دم  
ينخرج من الانف وقد رعف برعف كنصر ينصرو برعف أيضا كقطع ورعف بضم  
العين لغة ضعيفة اه ومما جرب للردف أن يكتب بدمه اسم صاحبه على جتمه فانه  
يبرأ كذا نقله البرماوى وأنظر هل يكتب الاسم به وإن كان اسما معظما كحمد  
أو لا حرره (قوله متما) احتز بقوله متما عما لو استخلف فاصرا أو استخلفوه أو لم  
يستخلفوا أحدا فانهم يقصرون ولو استخلف المثنون متما والقاصرون قاصرا فكل  
حكمه اه شرح م ر (قوله وإن لم ينووا الاقتداء به) أى حيث لا تجب النية بأن  
كان الخليفة من المقتدين وكان موافقا لنظم صلاة الامام واستخلف عن قرب بأن لم  
يمض قدر ركن فلو كان من غير المأمومين أو تقدم في الثانية أو الرابعة أو الثالثة المغرب  
أو استخلف لا عن قرب بأن مضى قدر زمن ركن وجبت النية كما سيأتى في باب  
الجمعة فان لم ينووا الاقتداء به فلا يلزمهم الاتمام اه شوبرى مع زيادة ملح ف  
(قوله بدليل لحوقهم) مضاف لمفعوله وسهوه فاعل فلونووا المفارقة قبل استخلافه  
تصروا ولو وقعت نية المفارقة مع نية الاستخلاف قال الاذرى فيه نظروا وقد نجه  
القصر لانه لم يوجد اقتداء ولا نية اه سم (قوله كالامام) هذا وإن كان معلوما من  
قوله السابق ولو اقتدى بتم الخ لانه شامل لهذه نية عليه ردا على من قال بوجوب  
الاتمام عليه بمجرد الاستخلاف أو دفعا لتوهم انه لما كان في الاصل متبوعا لا يصير  
تابع الخليفة فلا يسرى عليه حكمه كما في ح ل و ع ش على م ر (قوله أفسدت  
صلاة أحدهما) أى الخليفة والمقتدين وقوله وما ذكر أى وهو فساد صلاة الخليفة  
أو المقتدين لا يدفعه أى لا يدفع لزوم الاتمام من المقتدين فالمقتدى يلزمه الاتمام  
وإن فسدت صلاة الخليفة ويلزمه الاتمام أيضا إن فسدت صلاته هو فيلزمه اتتمامها  
في الاعادة أى يلزمه أن يعيدها تامة لانها ترتبت في ذمته كذلك هذا والاولى أن  
يكون المضمير راجعا للمقتدى من حيث هو والامام من حيث هو ويكون قوله وسواء  
فيما ذكر الخ راجعا لجميع مسائل البحث من قوله فلواقتدى به الخ وعبارة أصله ولولزم  
الاتمام مقتديا ففسدت صلاته أو صلاة امامه أو بان امامه محدثا أتم اه (قوله  
ولوطنه مسافرا) يقع على منطوق الشرط وما قبله فترى يقع على مفهومه ففرع على  
المفهوم ثلاث مسائل وعلى المنطوق واحدة اه شيخنا (قوله المفهوم بالاولى) انظر  
هذا مسافة لما ذاهل هو مرفوع أو منصوب اه شوبرى ويمكن أن يكون منصوبا  
على انه مفعول لفعل مخذوف أو مرفوعا على انه خبر لمبتدأ مخذوف ولا يصح أن يكون

(متما) من المقتدين أو غيرهم  
(أتم المقتدون) وإن لم ينووا  
الاقتداء به لانهم مقتدون به  
حكماء بدليل لحوقهم سهوه  
(كالامام) ان نجادواقتدى به  
فانه يلزمه الاتمام لاقتدائه بتم  
وسواء فيلزم من لزوم الاتمام  
لا مقتدى أفسدت صلاة  
أحدهما أم لا لانه التزم الاتمام  
بالاقتداء وما ذكر لا يدفعه  
(ولوطنه) أو علمه المفهوم  
بالاولى (مسافرا) واثبت في نية  
القصر (قصر) جواز (ان قصر)

صفه لما قبله لانه فعل (قوله وان علق) هي غايه لاردواشار بها الى ان الخلاف انما هو في التعليق واما القصر فلا بد من الجزم به والاوجب الاتمام مطلقا اه برماوى (قوله لان الظاهر من حال المسافر) تعليل لم قبل الغايه وهو ما اذا لم يعلق على نية الامام بل جزم بالقصر وقوله ولا يضر التعليق الخ تعليل للغايه وقوله وان جزم أى وان جزم المأموم بالقصر وهو متعمم في قوله لان الحكم معلق بصلاة امامه أى في الواقع افاده شبيها قوله ولا يضر التعليق أى لان محل اختلال النية بالتعليق اذا لم يكن نصرا يجامع مقتضى الحال والا فلا يضر (قوله أى القصر) أو صلاة السفر أو الظاهر شيلا ركعتين (قوله لانه الاصل) رد على القائل بأن الصلاة فرضت في السفر ركعتين لانها لو فرضت فيه كذلك لكان هو الاصل اه برماوى (قوله في تحريم بخلاف نية الاقتداء) لانه لا مانع من طروا الجماعة على الانفراد كعكسه وبخلاف نية الاتمام فلا تجب لانه اصل هنا يرجع اليه بخلاف القصر لا يمكن طروه على الاتمام لانه الاصل أى فيلزم وان لم ينوه اه ش م ر (قوله ويحرم عن منافيا) أى نية القصر وأراد بالنسافي ما يشمل الشك فيه او التردد في القصر والشك في حال الامام وقيامه هو لثلاثة فاذا كان فرع على مفهوم هذا الشرط أربع فقر يعات وحديث كان يمكنه الاستغناء بهذا الشرط عن الذي بعده لان النسافي يشمل انتهاء السفر والشك فيه فأمل (قوله أتم) ولو زال ترددده سر يعا اه م روع ش (قوله ويلزمه الاتمام الخ) هلا قال أتم لزوما وان ترك الخ مع انه أحضر وما المخرج لهذا التطويل (قوله لتأدى جزء من الصلاة الخ) وانما يؤثر الشك في أصل النية اذا تذكر حالا لانه غير محسوب لكنه عفى عنه لقلته اه زى لان حاصله انه متردد في انه نوى فهو في الصلاة أولا فلا فهو في أحد التقديرين ليس في صلاة اه وشيدى (قوله ولو قام امامه لثلاثة) أى شرع في القيام لانه بمجرد ذلك يحصل التردد في حاله فلا يتوقف على ان ينتصب أو يصير الى القيام أقرب اه ح ل (قوله نسلت أهوتم) أى وعليه فهل ينتظره في التشمذان جالس امامه له جلا على انه قام ساهيا أو يتعين عليه نية المفارقة فيه نظرا لأقرب الثاني كالورأى مريد الاقتداء الامام جالسا وتردد في حاله هل جالوسه أم لا من انه يتنع الاقتداء به فكما امتنع الاقتداء لعدم علمه بما يجوز له فعله قلنا هنا بوجوب نية المفارقة لعدم علمه بما يجوز له فعله فليراجع اه ع ش (قوله وان كان ساهيا) وان تبين له ذلك عن قرب وفارق ما لو شك في أصل النية وتذكر عن قرب حيث لا يضر بأن زمانه غير محسوب وانما عفى عنه لكثرة وقوعه مع قرب زمانه غالباً بخلافه هنا فان الوجود حال الشك محسوب من الصلاة على كل حال

وان علق نية نية كان قال  
ان قصر قصر والأتتم  
لان الظاهر من حال المسافر  
القصر ولا يضر التعليق لان  
الحكم معلق بصلاة امامه وان  
جزم فان أتم امامه أو لم يعلم هو  
حاله أتم تبعاله في الاولى  
واحتياطاً في الثانية وقول  
ظنه أولى من قوله عليه  
(وخامسها) (نية) أى القصر  
بخلاف الاتمام لانه الاصل  
فيلزم وان لم ينوه (في تحريم)  
كأصل النية فلو لم ينوه فيه بأن  
نوى الاتمام أو أطلق أتم لانه  
المنوى في الاولى والاصل في  
الثانية (و) سادسها (تحريم)  
عن منافيا (واما) أى في دوام  
الصلاة (فلو شك هل نوى  
القصر) أولا (أو) نواه ثم (تردد  
في انه يقصر) أو يتم (أتم) لانه  
الاصل ويلزمه الاتمام وان  
تذكر في الاولى حالا انه نوى  
القصر لتأدى جزء من الصلاة  
حال التردد على التمام (ولو قام  
امامه لثلاثة فشكل أهوتم)  
أوساه (أتم) وان كان ساهيا  
لانه الاصل

سواء كان نوى القصر أم الاتمام لوجود أصل النية فصار مؤديا جزء من صلاته على التمام كما مر فلم يمتدح الاتمام وان علم سهوه بالقيام لكونه حنفا يرى وجوب القصر لم يلزمه الاتمام بل يقاومه أو ينتظره حتى يعود وإذا فارق مسجد السهو ل (قوله أو قام لها قاصر) من امام أو مأمووم أو منفرد وهذا ظاهر ان قرا قاصرا بالرفع بخلافه بالنصب على ما في بعض النسخ فيكون فاعل قام يعود على الامام فتكون عبارته قاصرة فيتعين الاول اه شوبري قال العلامة ح ل ينبغي أن يكون المراد شرع في القيام وان لم يصح الى القيام أقرب أو لم يصح اليه ما على حد سواء لانه شروع في مبطل ويرشد الى ذلك قوله كما لو قام المتمنح وقوله لانه شروع في مبطل عبارة حجر لما مر ثم عن المجموع ان تعمد الخروج عن حد الجلوس مبطل اه (قوله عامدا عالما) أخذه من القيد من قوله بعد لا ساهيا أو جاهلا ولم يذكرها في المتن ويستغنى عن قوله لا ساهيا الخ مع انه أخصر لاجل قوله لكونه يسجد (قوله لا ان قام لها ساهيا) أي شرع في القيام وان لم يصح للقيام أقرب لان مجرد التهوض يبطل عمده وكل ما يبطل عمده سن السجود لسهوه كما قرره شيخنا ح ف (قوله ويسجد للسهو) راجع لكل ما قبله وما بعده ولو أخرجه عنه ليعود له ما كان أو وضع تأمل (قوله بنية الاتمام) قد يشكل اعتبارية الاتمام مع قوله فان أراد ان يتم فان ارادته للاتمام لا تنقص عن التردد في انه يتم بل تزيد عليه مع انه موجب للاتمام فاي حاجة بعد ذلك الى نية الاتمام الا ان يجاب بأنه لم يقصد اعتبارية جديدة للاتمام بل ما يشمل نيته الحاصلة بارادة الاتمام احترازا عما لو صرف القيام لغير الاتمام اه سم اه ع ش وقرر شيخنا ح ف انه لا بد من نية جديدة بعد العود ولا يكتفي بالاولى لانها في غير محلها ومثله ح ل و س ل و عبارة الشوبري وانظروا انه لا بد من نية جديدة أي لان الاولى وقعت في غير محلها وان ارادته المذكورة لا تكفي عنها والاولى قد أراد القصر امتنع عليه والظاهر خلافه كما هو ظاهر كلام شيخنا في شرحه اه (قوله في جميع صلاته) أي ولا يتحقق ذلك الا بالاتيان بالمسلم من عليكم اه ع ش (قوله كان بلغت سفينة الخ) أي أو نوى الإقامة وقوله أو شك في انتهائه أي أو في نية الإقامة اه ش م ر (قوله أتم لزوال الخ) أي وان لم ينو الاتمام اذا الاتمام مندرج في نية القصر فكأنه نوى القصر ما لم يعرض لموجب الاتمام اه ع ب شوبري (قوله جاهل به) أي بالقصر أي لم يعلم جوازه للمسافر اه ح ل (قوله والافضل للمسافر سفر قصر صوم) أي واجب كرمضان أو غيره كندركفارة أو غير واجب وقوله لما فيه من براءة الذمة هذه العلة تقتضي قصر الصوم على الواجب والعلة الثانية تأتي في نقل الصوم الذي يقتضي كصوم

(أو قام لها قاصر) عامدا عالما  
(بلا موجب للاتمام) كنيته  
أو نية إقامة (طلت صلاته)  
كما لو قام المتمنح الى ركعة زائدة  
(لا) ان قام لها (ساهيا أو  
جاهلا فليعد) عند تذكره أو  
علمه (ويسجد للسهو) ويسلم  
(فان أراد) عند تذكره أو علمه  
(ان يتم عاده قام متمنا) بنية  
الاتمام لان القيام واجب عليه  
وقيامه كان لغوا وقول أو جاهلا  
المعلوم منه تقييد ما قبله بالعلم  
بالتحريم من زيادتي (و) سابعها  
(دوام سفره في) جميع (صلاته  
فلو انتهت) سفره (فيها) كان  
بلغت سفينة فيها دار اقامته  
(أو شك) في انتهائه وهو من  
زادتي (أتم) لزوال سبب  
الرخصة في الاول وللشك  
فيه في الثانية (و) فامنها وهو  
من زيادتي (علم بجرازه) أي  
القصر (فلو قصر جاهل به لم تصح  
صلاته) لثلاعبه كافي الروضة  
وأصلها (والافضل) لمسافر سفر  
قصر (صوم)



الاثنين والخميس اذا كان ورد له كما ذكره حل قال الشوبري لا يقال بل الافضل  
القطر خروج من خلاف داود فانه قال ان الصوم لا يصح لانا نقول لمراعاة الخلاف  
شروط منها ان يقوى مدرك بحيث لا يبعد هفوة وقد قال امام الحرمين في هذه المسئلة  
ان المحققين لا يقيمون لخلاف الظاهرية وزنا اه (قوله أي هو افضل) من الفطر  
احتاج لهما مع علمه من المتن للتوصل الى جبر المفضل عليه بمن لان فعل التفضيل اذا  
كان فيه ال لا يذ كر في خبره من اه شيخنا قال ابن مالك

وأفعل التفضيل صله أبدا \* تقديره واللفظ بمن ان جردا

(قوله فان ضره) أي لصوم لا يشق احتماله عادة وان لم يبع التيمم اما اذا خشى منه  
تلف منقعة عضو فيجب الفطر فان صام عصي واجزاه اه زى (قوله والافضل له  
قصر الخ) محل ككون القصر افضل حيث ان لم يفوت الجماعة فان كان بحيث  
لوصلاها قامة سلاها جماعة فالإتمام افضل وذلك لان محل مراعاة الخلاف  
مالم يعارضه سنة صحيحة كما قرره شيخنا ح في وقد يكون القصر واجبا كان آخر  
الظاهر ليمعها مع العصر تأخيرا الى أن لا يبقى من وقت العصر الا ما يسع أربع ركعات  
فيلزمه قصر الظهر ليدرك العصر وقصر العصر لتقع كلها في الوقت اه مرقا الرشيدي  
عليه الافيا لو أقام زيادة على أربعة أيام متوقعا لقضاء حاجته فالإتمام افضل اه  
وكان الاولى للمصنف أن يقدم هذا على قوله والافضل صوم لانه مناسب لما نحن  
بصدده الا ان يقال آخره اطول الكلام عليه بالنسبة للاول فتأمل (قوله ان بلغ  
سفره ثلاث مراحل) أي ويقتصر من أول سفره كما في ع ش على م و فالمراد انه بلغ  
في نيته وقصده وعيسارة البر ما وى ان بلغ ثلاث مراحل أي ان يكون أمده ذلك  
وان لم يوجد بالفعل (قوله فان لم يبلغها فالإتمام افضل) ولا يكره القصر لكنه خلاف  
الاولى وما نقل عن الماوردي عن الشافعي من كراهة القصر محمول على كراهة غير  
شديدة فهي بمعنى خلاف الاولى اه ش م ر (قوله خروج من خلاف أي حنيفة)  
تعليل لانه منطوق والمفهوم فذكر الاول بقوله فانه يجب القصر الخ وذكروا الثاني  
بقوله والاعتماد الخ (قوله وقدمت في باب مع الخف الخ) مراده بهذا التنبيه على  
صور آخر يكون القصر فيه افضل من الإتمام (قوله رغبة) أي لم تطمئن نفسه اليها  
(قوله في جوازها) أي في دلائل جوازها فهو معارض (قوله كسلاح يسافر في البحر)  
أي لان الغالب من حاله السفر ومثله في ذلك غير الملاح ممن يغلب سفره في السفينة  
بأهله (قوله ومعه عياله) ليس قيذا (قوله ومن يديم السفر مطلقا) معه عياله أولا  
وهو في السفينة (قوله لانه وطنه) أي الذي هو السفينة ومثله ما لو كان في البر

أي هو افضل من الفطر (ان لم  
يضره) لما فيه من براءة الذمة  
والحفاظة على فضيلة الوقت  
فان ضره فالفطر افضل  
(و) الافضل له (قصر) أي هو  
افضل من الإتمام (ان بلغ سفره  
ثلاث مراحل ولم يختلف في)  
جواز (قصره) فان لم يبلغها  
فالإتمام افضل خروج من  
خلاف أي حنيفة فانه يوجب  
القصر ان بلغها والاعتماد ان لم  
يبلغها وقدمت في باب مع  
الخف ان من ترك رخصة رغبة  
عن السنة أو شك في جوازها  
كره له تركها وخرج بزيادتي  
ولم يختلف في قصره ما لو اختلف  
فيه كسلاح يسافر في البحر ومعه  
عياله في سفينة ومن يديم  
السفر مطلقا فالإتمام افضل له لانه  
في وطنه وللخروج من خلاف  
من أوجبه عليه كالامام أحمد  
فانه لا يجوز له القصر

كما قاله شيخنا وقوله فانه لا يجوز له القصر أى لمن يسافر معه عياله ومن يديم السفر  
وقدم على خلاف أبي حنيفة الموجب عليه القصر حيث قد فيما ادبغ ثلاث مراحل  
لاعتضاده بالاصل الذى هو الاتمام سم وزى نقول ح ل قوله فالإتمام أفضل أى  
في الحالة التى يكون الاتمام فيها أفضل وذلك ان لم يبلغ ثلاث مراحل غير ظاهر  
اه ( فصل في الجمع بين الصلاتين ) سفر او حضرا سواء كانتا تامتين أو مقصورتين  
أو احدهما تاما والاخرى مقصورة والى في الصلاتين الهدى المعهودتين شرعا  
( قوله يجوز جمع عصرين ) وقد يجب القصر والجمع كما ذكرناه أولا وخالف في ذلك  
أبو حنيفة والمرزى رضى الله عنه ما فنعاه مطلقا الا في عرفات ومزدلفة فجوازهما مقيم  
والمسافر لا يسلك الا لسفر اه سم وبرماوى وعش ( قوله تقديم ) مفعول مطلق أى جمع  
تقديم وقوله في وقت الاولى ظاهره انه لا بد من فعلهما بتمامهما في الوقت فلا يكفي  
ادراك ركعة من الثانية فيه كذا قرره شيخنا ح ل لكن نقل سم عن الرواية  
يكفى ادراك أقل من ركعة وعساوته قال الرواية وعندى انه يجوز الجمع ان بقى من  
وقت المغرب ما يسع المغرب ودون ركعة من العشاء لان وقت المغرب يمتد الى طلوع  
الفجر عند العذر فاما كتنى بعد الثانية في السفر كما بأتى في قوله ودوام سفره الى  
عقد ثانية فينبغى أن يكفى بذلك في الوقت اه ( قوله وتأخير في وقت الثانية ) شمل  
التخيرة وفاقد الظهر بن ونحوه ما من لزمه الاعادة وعليه فالفرق بين الجمع بين انه  
يشترط لجمع التقديم طان صفة الاولى وهو منتف في التخيرة بخلاف التأخير فانه  
لا يشترط فيه جال وان أمكن وقوع الاولى مع التأخير في زمن الحيض مع احتمال أن  
يقع في الظهر لوفعلها في وقتها الاصلى اه ع ش اه ا ط ف ( قوله هو أولى ) من  
قوله في السفر الطويل لانه لا يلزم من طوله جواز القصر فيه لعصيان أو غيره اه ا ط ف  
( قوله والجمعة كالأظهر في جمع التقديم ) أى كأن دخل المسافر قرية بطريق يوم  
الجمعة فالأفضل في حقه الظهر لكن لو سلمى الجمعة معهم فيجوز له في هذه الحالة أن يجمع  
العصر معها بتقديم اه ا ط ف وقوله في جمع التقديم أى ويمتنع جمعها تأخير لأنها  
لا يتأتى تأخيرها عن وقتها كما في ش م ر ( قوله وغلب ) بالبناء لا نهول أو للفاعل  
ويكون قد جرد من نفسه شخصا ( قوله لشرفها ) أى لانها الصلاة الوسطى على المعتمد  
ع ش ( قوله لانه عن تسميتها عشاء ) فيه تصريح بأنه يكره أن يقول العشاءين  
تغليبا وليس كذا لان هذا الاملاق بالتبعية لا بالاستقلال اه ح ل فالاولى  
لشارح أن يقول خلفتم ابدل قوله لانه عن تسميتها عشاء ( قوله والأفضل لسائر وقت أولى ) نازل  
وقت الثانية أو سائر وقت الثانية أيضا ان قطع النظر عن المثال وهو قوله كسائر

\*(فصل)\* في الجمع بين  
الصلاتين (يجوز جمع عصرين)  
أى الظهر والعصر (ومغربين)  
أى المغرب والعشاء (تقديم)  
في وقت الاولى (وتأخير)  
وقت الثانية (في سفر قصر)  
هو أولى من قوله في السفر  
الطويل والجمعة كالأظهر  
في جمع التقديم وغلب في الثانية  
العصر لشرفها والمغرب لأنها  
عن تسميتها عشاء (والأفضل  
لسائر وقت أولى) كسائر  
يبيت بمزدلفة (تأخير)

المفيدة نازل وقت الثانية اه حل وهذا أى قوله والافضل الخ لا يضافى قوله  
بعد وترك الجمع أفضل لان هذا تفضيل فى مراتب الفضل عليه اه ع ش كما تقول  
زيد أفضل العلماء مع كون بعضهم أفضل من بعض وعسارة زى والافضل لسائر وقت  
أولى أى ان لم يخش فواتا (قوله واخيره تقديم) بأن كان نازلا وقت الاولى سائر وقت  
الثانية أو نازلا فيهما أو سائر افيهما ~~كذا يقتضيه كلامه~~ والمعتمد مدال النازل فيهما  
والسائر فيهما ما جمعه تأخير أفضل لان وقت الثانى وقت الاول فى العذر وغيره بخلاف  
وقت الاولى لا يكون وقتا لثانية الا فى العذر وعند جبر أن الاولى التقديم كما هو ظاهر  
كلام المصنف تعجيبا لبراءة الذمة قال ~~جرو قد أشار إليه~~ شيئا أى بالمثال أعنى قول  
الشارح كسائر بيت مزدلفة اه حل وهو قال المصنف والافضل لنازل وقت الاولى  
سائر وقت الثانية تقديم واخيره تأخير لو افق المعتمد (قوله رواه الشيخان فى العصرين  
الخ) أى روى بالجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء وانه اذا كان سائر وقت  
الاولى آخر واذا كان نازلا وقتها قدم ولا يخفى ان ذلك بعض المدعى افضله اذا كان  
سائر وقتها أو نازلا وقتها اه حل وجعل مر قوله لاتباع دليلا لافضلية التقديم  
فى صورة وهى أن يكون نازلا فى الاولى سائر فى الثانية ولا فضلية التأخير فى عكس  
هذه وزاد فى تعليقه قوله ~~وله~~ وانه ارفق للمسافر ثم علل افضلية التأخير فيها اذا كان  
سائر افيهما أو نازلا فيهما بقوله ولا ينتفاء سهولة جمع التقديم مع الخروج من خلاف من  
منعه ولان وقت الثانية وقت الاول حقيقة بخلاف العكس اه وقوله ولان وقت  
الثانية ليس وقت الاولى حقيقة يعنى أنه يصح فعل الاولى فى وقت الثانية ولو بلا  
عذر فنزل منزلة الوقت الحقيقى والا فوقت الاولى الحقيقى بخروج مجروح وقتها ع ش  
على م ر (قوله فلا جمع بغير ما يأتى) أى من الجمع بالمعراة ع ش فالماسب  
تقديم على قوله والافضل الخ (قوله كحضر) بقى للسكاف صورتهما سفر الجندى الذى  
لم يعلم مقصد متبوعه ومنها فرأى هائم ومنها السفر ليجرد التنزه فى البلاد ومنها غير ذلك  
(قوله ولا تجمع الصبح مع غيرها) وكذا لا جمع على الوجه من تردد فى الخادم فيما  
لو نذر أربع ركعات وقت الظهر وأربعسا وقت العصر من يوم واحد ثم سافر فيه قبل  
دخول وقتها والنذر انما يسلك به مسلك الواجب بالشرع فى العزائم دون الرخص  
والاجازة قصر اه شوبرى (قوله وترك الجمع أفضل) أى خروجا من خلاف من  
منعه كائى حنيقة ولان فيه اخلاء أحد الوقتين عن فرضه فيكون الجمع خلاف الاولى  
ع ش على م ر (قوله كما أشعر به التعبير بيجوز) فيه تأمل فان التعبير بالجواز  
لا أشعار فيه بأفضلية ترك الجمع عليه كذا قاله الشوبرى وأجاب الشمس ح فى بأن

ولغيره تقديم لاتباع رواه  
الشيخان فى العصرين وأبو  
داود وغيره فى المغربين فلا  
جمع بغير ما يأتى فى غير سفر قصر  
كحضر وسفر قصر وسفر معصية  
ولا تجمع الصبح مع غيرها  
ولا العصر مع المغرب وترك  
الجمع أفضل كما أشعر به التعبير  
بيجوز

هذه اية هم من عرف الضابط لامن جوهر اللفظ لانه اذا قيل يجوز لك كذا يفهم منه  
في العرف ان تركه أولى انتهى (قوله ويستثنى منه) أي من كون ترك الجمع أفضل  
من حيث هو لا بقيد كونه تقديمًا أو تأخيرًا كما قرره شيخنا (قوله الحاج بعرفة) أي  
فانه يجمع تقديمًا كما يستثنى من المازل وقت الأولى الحاج بمنزلة فانه يجمع تأخير  
فيه فيؤخر المغرب وحيث يقال لسانا ل وقت الأولى والتأخير في محقه أفضل أي  
وذلك اذا أراد الذهاب لمزدلفة وانما استثنى هذين للاتفاق على جواز الجمع فيهما  
(قوله أو خلا عن حده الدائم) كأن كان به سلس بول يأتي له كل يوم من أول  
وقت الظهر الخ ثم ينقطع فيجمع الظهر مع العصر يجمع تأخير أو يأتي له من أول وقت  
العصر الخ ثم ينقطع فيجمع العصر مع الظهر تقديمًا وقوله أو كشف عورته بأن كان فاقدًا  
للاسترواق الظهر ويعلم أنه يجده وقت العصر أو كان واجدا للاسترواق الظهر ويعلم أنه  
يفقده وقت العصر كأن كان مستعيرا له أو مستأجرا فلا فضل له الجمع في الوقت  
الذي يجده فيه أو يعلم أنه يجده فيه كما قرره شيخنا بخلاف القصر في نظير ما ذكر كأن  
كان ينقطع عنه البول أول الوقت مثلا قد دركعتين أو استعار ثوبه يوصل فيه ركعتين  
فقط فانه يجب الاتفاق عليه والضابط ان كل كمال اقترن به احد الجمعين وخلا عنه  
الاخر كان المقترب به أفضل (قوله ويستثنى من جمع التقديم المتخيرة) قال الزركشي  
منها فاقد الطهورين وكل من يلزمه العادة اه واعتمدهم ر قال لان صلاته لمومة  
الوقت ولا تجزئه في جمع التقديم تقديم لما على وقتها بلا ضرورة وفي التأخير توقع زول  
المانع فليست أم له سم وخرج بجمع التقديم جمع التأخير فان المتخيرة لها ان تجمع تأخير  
ومنها فاقد الطهورين والتيسيم الذي يلزمه العادة وانفرق بين الجمعين انه يشترط  
لجمع التقديم ظن صحة الأولى وهو منتف في المتخيرة بخلاف التأخير فانه لا يشترط فيه  
ظن ذلك فجاز وان أمكن وقوع الأولى مع التأخير في زمن الحيض مع احتسالم  
ان تقع في الطهر لو فطنتها في وقتها اه ع ش على م ر (قوله وشرط له) نائب الفاعل  
في المتن قوله ترتيب ولا اشكال فيه لكن حله في شرحه مشكل جدا لانه جعل  
نائب الفاعل أربعة ونائب الفاعل لا يجوز حذفه كالفاعل فكيف جعله محذوفًا  
وجعل ترتيب خبر المبتدأ محذوف قدره بقوله أحدها وقد يقال هو لم يجعل أربعة  
نائب فاعل الا بعد ذكرها فهي نائب فاعل الآن وترتيب نائب فاعل قبل فلا محذور  
اه شو برى (قوله أربعة) ويزاد خامس وهو بقاء وقت الأولى يقينا الى تمام الثانية  
فان خرج الوقت في انشاء الثانية يقينا أو شك في خروجه بطلت لبطلان الجمع على  
ما يحسنه البلقيين وهو الصحيح كما في حواشي الروض اه شو برى ومثله الشيخ س ل

ويستثنى منه الحاج بعرفة  
ومزدلفة ومن اذا جمع صلى  
جماعة أو خلى عن حده الدائم  
أو كشف عورته فاجمع أفضل  
ويستثنى من جمع التقديم  
المتخيرة كما في الروضة في بابها  
(وشرط له) أي لا تقديم أربعة  
شروط أحدها (ترتيب) بأن  
يبدأ بالأولى لان الوقت لها  
والثانية تبع



اعتمده شيخنا ح في خلافا لما نقله سم عن التعبير عن الروايات عن والده انه  
يكتفي بأدراك دون الركعة من الثانية فالركعة بالطريق الأولى قل ع ش أقول  
ويؤيد الجواز ما يأتي من الاكتفاء في جواز الجمع بوقوع تحريم الثانية في السفر وان  
أقام بعده فلما اكتفي بعقد الثانية في السفر فينبغي أن يكتفي به في الوقت ووجهه س ل  
بأن الثانية وقت عذر وقتنا أصليا فخرج وقت العذر يدخل الوقت الأصلي لكن  
رذه العلامة ح في و ن زاد أيضا سادس وهو وطن محبة الأولى لتخرج المثيرة فان  
الأولى لها يستظهره العدة لا حتمال انها في الحيض كما قاله شيخنا (قوله فلو  
صلاها قبل الأولى لم تصح) أي لا فرضا ولا نفلا ان كان عاندا لما كان جاهلا  
أو ناسيا وقت له نفلا لا فقام أي ان لم يكن عليه فائتة من نوعها فان كان عليه ما ذكر  
وأطلق في نية الفرضية بأن لم يقيد بأداء ولا قضاء أو ذكر الأداء وأراد الأداء الغوى  
وقت منها ع ش وقرره شيخنا ح في (قوله ونية جمع في أولى) فان قلت كان  
المناسبات ان تكون نية الجمع في أول الثانية لكونها في غير وقتها ويؤيد ذلك  
تعليل الشارح بقوله لتمييز التقديم المشروع عن التقديم سهوا أو عبثا لان التقديم  
انما هو لثانية واجب بأن الجمع ضم الثانية للأولى ولا يحصل الفهم المذكور إلا بنية  
الجمع في الأولى ليصير الصلاتان كصلاة واحدة تدبر فلو نوى الجمع فيها ثم رفضه  
وأعرض عنه فيها ثم رجع اليه ونوى وهو فيها فانه يكتفي بوجوده على النية وهو الأولى  
كما في ش م روع ش عليه وأما لو نوى الجمع في الأولى ثم رفضه وأعرض عنه  
بعد ثم رجع اليه عن قرب ونواه فقال هو يجوز له الجمع ومخالفة عشيائه واعتراضا  
عليه واستوجبه اما قاله ح من عدم جواز الجمع في هذه الحالات فوات محل النية (قوله  
ولو مع تحله منها) أي وان قلنا انه بتمامه بتبين الخروج من أوله لو قرعها قبل تحقق  
الخروج اذ لا يتم خروجه منها حقيقة الا بتمام التسليمية ولهذا ذهب بعضهم الى محبة  
الاقتداء حيث عدت التسليمية الأولى منها وان تبين الخروج بأولها وعلى منع محبة  
الاقتداء حيث ثذف الفرق بينه وبين ما نحن فيه ممكن وهو انه ما كان الغرض ثم حصول  
الجماعة وفضلها وهو يحتل بشروع الامام في السلام لم يصح الاقتداء حيث ذوال الغرض  
هنا حصول نية الجمع قبل تحقق الخروج منها وهو حاصل بما ذكره بابلي الطاف  
(قرله س ل الزرض) وهو تمييز التقديم المشروع عن التقديم عبثا وقوله بذلك أي  
بوقوع النية في أثناء الأولى ولو مع تحله منها وغرضه بهذا التمايل الرد على الضعيف  
القائل بأنه يتعين وقوع النية في تحريم الأولى كما في م ر (قوله لما جمع بين الصلاتين)  
أي بنية الجمع تقديم اح ل (قوله في ذر له ل طوبى) بأن يكون قدر ركعتين

فلو صلاها قبل الأولى لم تصح  
وبعيد ما بعد ما ان أراد الجمع  
(و) فانها (نية جمع) لتمييز  
التقديم المشروع عن التقديم  
سهوا أو عبثا (في أولى) ولو مع  
تحله منها لحصول الفرض بذلك  
لكن أولى أولى (و) ثالثها (ولاء)  
بأن لا يطول بينهما فصل (عرفا)  
لما روى الشيخان انه صلى الله  
عليه وسلم لما جمع بين الصلاتين  
والى بينهما وترك الرواتب بينهما  
وأقام الصلاة بينهما فيصير فصل  
طويل ولو بعد ركعتين أو اثنتين

ولو بأخف ممكن كما في ش م ر أي بالنسبة للوسط المعتدل فلا ينافي ما ذكره سم  
من أنه لو فعله ما في زمن قصير أي على وجه مخالف فيه الوسط المعتدل أو ما هو غالب  
الناس لسرعة حركته لم يضرع ش والمراد بالفصل الطويل ولو احتمل أن كان سلك  
في طوله لانه رخصة فلا يصار إليه إلا بيقين (قوله بخلاف القصير) أي ولو لم ير مصلحة  
الصلاة كما في ش م ر (قوله كقدراقامة) أي يغتفر الفصل بمجموع ذلك في الروض  
وشرح ولتيمم الفصل بينهما أي بالتيمم وبالطلب الخفيف أي من حد الغوث وإقامة  
الصلاة اه ح ل أي بشرط أن لا يباغ منه ساقدر ركعتين معتدلتين اه ح ل (قوله  
ولو ذكر بعدهما فمرع على اشتراط المراتل في مكان المناسب التعبير بالفاء ولعله إنما  
لم يعبر بها لكون المفعول حقيقة انما هو قوله أو من ثانية الخ وأما قوله ولو ذكر بعدهما  
ترك ركن من أدنى الخ فليس مفرعا على المولاته كما لا يخفى وانما ذكره توطئة لمسابه  
واسقيفاء لا حوال الترك الكسالة تأمل واصوب ان قوله ولو ذكر هو مفرع على  
الترتيب وقوله أو من ثانية الخ مفرع على المولاته فكان الأولى له التبريع وأخره عن  
المولاته المناسبة ما بعده له وخارج بعده ما بالوتد كترك الركن من الأولى في البناء  
الثانية فان طال الفصل بما فيه من الثانية كأن فعل ركنين فسكك الوتد ك  
بعدهما والابني على الأولى وبطل احرامه بالثانية وبعدهما البناء يأتي بالثانية وفيه  
انه حيث ان الاخي انما هو الاحرام فلا فرق في البناء على الأولى بين أن يطول  
الفصل أولا لانه لم يخرج من الأولى تأمل اه ح ل وان كان الركن من الثانية تدارك  
وبني ولاجل هذا التفصيل قيد المصنف بقوله بعدهما اه برماوى (قوله الأولى)  
بدل من ضمير الثانية وقوله والثانية معطوف على الأولى (قوله لبطالان فرضيتها) أي وفي  
نافلة ما أشار إليه بقوله لبطالان فرضيتها وليقل لبطالانها والحال انه أتى بعد  
سلامه من الأولى بما يقتضي بطلانها كأن وطى نجاسة والا فاحرامه الثاني  
لا يتعد فرضا ولا نقلا لبقائه في الأولى حيث أنه ما لا يخفى اه شوبرى (قوله من  
ابتدائه بالأولى) أي مع وقوفها محبة وقوله لبطالانها علة للانتفاء (قوله لوجود  
المرخص) وهو السفر (قوله أو من ثانية ولم يطل فصل) أي يقيناً فلا يضر الشك  
في طوله شوبرى (قوله والذكر بضم الذال المعجمة) أي التذكرة اه برماوى (قوله  
ولا جمع لطول الفصل) أي بالثانية الفاسدة (قوله بلا جمع تقديم) بخلاف جمع  
التأخير فانه لا مانع منه على كل تقدير لان غاية الشك أن يصير كأنه لم يفعل واحدة  
منهما ولانه على احتمال كونه من الأولى واضح وكذا على احتمال كونه من الثانية  
لان الأولى وان انت محبة في نفس الامر الا انه يلزم اعادة والمادة اللازمة له

بخلاف القصير كقدراقامة  
وتيمم وطلب خفيف (ولو ذكر  
بعدهما ترك ركن من أولى  
أعادهما) الأولى لبطالانها بترك  
الركن وتعد والتدراك بطول  
الفصل والثانية لبطالان  
فرضيتها بانتفاء شرطها من  
ابتدائه بالأولى لبطالانها (وله  
جمعها) تقديماً وتأخيراً لوجود  
المرخص (أو) ذكر بعدهما  
تركه (من ثانية ولم يطل فصل)  
بين سلامها والذكر (تدارك)  
ومحتمل (والا) أي وان طال  
الفصل (بطلت) أي الثانية  
(ولا جمع لطول الفصل فيعيدهما  
في وقتها) ولو جهل بأن لم يدرك  
أن الترك من الأولى أم من  
الثانية (أعادهما) لاحتمال  
أنه من الأولى (بلا جمع تقديم)  
بأن يصلي كلاهما في وقته  
موجبهما تأخيراً

يجوز تأخيرها الى وقت الثانية لتفعل معها في وقتها وكونه في هذا الاحتمال  
لا يسمى جمدا حيث لا ينظر اليه لعدم تحقق هذا الاحتمال قاله شيخنا فاسفة بما لا شيع  
عميرة في هذا المقام اهـ حل وهو انه يلزم على جمع التأخير حيث تفعل المعادة خارج  
وقتها مع ان شرط المعادة وقوعها في الوقت وبما حصل الجواب ان الجمع مسير الوقتين  
كوقت واحد قال ع ش ومقتضى كونها معادة اشتراط وقوعها في جماعة ولم  
يتعرضوا له الا ان يقال الاعادة غير محقة تدبر اهـ (قوله لاحتمال انه من الثانية)  
تعليل لقول المتن بجمع تقديم كذا ذكره حل وأما قوله او يحجمه معهما تأخير فلم يهاله  
وقد عاله حل فقال بخلاف جمع التأخير فانه لا مانع منه على كل تقدير الى آخر  
ما تقدم قريبا (قوله مع طول الفصل بها) أي بالثانية الفاسدة وبالأولى المعادة  
بعدها أي بعده هذه الثانية لانه اذا أعادها بدأ بالظهر مثلatham العصر والحال اننا  
فرضنا ان الظهر التي صلاها ولا هيجة فقد طال الفصل بين الظهر العجيبة والعصر  
التي صلاها فانما يصح بالعصر الفاسدة والظهر المعادة كما في حل (قوله الى عقد ثانية)  
أي اما عقد الاولى فلا يشترط وجود السفر عنده حتى لو أحرم بالأولى في الإقامة  
ثم سافر ووجد عند العقد الثانية كفي بخلاف المطر لا بد من وجوده عند عقدهما  
كما سيأتي والفرق أن المطر ليس باختياره فاحتيط فيه بتحقيق العذر والسفر  
باختياره فهو محقق عنده اهـ زى وبر ماوى أى فكأنه موجود وفيه أن السفر قد  
يكون بغير اختياره كالزوجة والرقيق مع ذلك أمره وأجيب بأن شأن السفر  
أن يكون بالاختيار (قوله أحدهم ثانية جمع) أي لانية تأخير فقط ويؤخذ من  
اضافة النية لجمع اشتراط نية ايقاعها في وقت الثانية بأن ينوي تأخير الاولى  
ليفعلها في وقت الثانية فان لم ينو ما ذكره كان اغوابل لو نوى التأخير فقط عصي  
رصاصت قضاء اهـ جهر قال سم لان ما في التأخير صادق بالتأخير الممتنع اهـ ا ط ف  
ولو نسي النية حتى خرج الوقت فلا عصيان ولا جمع خلافا لما نقل عن الاحياء اهـ  
حل وقد يقال ان عدم العصيان مشكل لانه بدخول وقت الصلاة يجسطب بفعلها  
فيه اما اول الوقت أو باقيه حيث عزم على فعلها في الوقت وتأخيرها عن وقتها ممتنع  
الابنية لجمع ولم توجد ونسيان لانية لا يجوز له اخراجها عن وقتها اهـ ع ش على  
م ر (قوله ما بقي قدر ركعة) والمعتمد انه لا بد من النية والوقت باق منه ما يسمع جبعها  
فيه كما عتمده شيخنا م ر خلافا لما ذكره المصنف والمراد بسعها ولو مقصورة حيث  
كان ممن يقصر وأراده على الاقرب اهـ شوبرى (قوله عصي وان وقعت أداء) أي  
مع جواز الجمع على طريقته فكلما رجمه الله تعالى في مقامين في جواز الجمع

لا احتمال انه من الثانية مع  
طول الفصل بها وبالأولى المعادة  
بعدها فتعبري بذلك أولى من  
قوله لوقيتها (م) رابعها (دوام  
سفره الى على عقد ثانية فلو  
أقام قبله فلا جمع) لزوال السبب  
فيه من تأخير الثانية الى وقتها  
(وشرط التأخير امران) فقط  
أحدهما (نية جمع في وقت أولى  
ما بقي قدر ركعة) تميزه عن  
التأخير بعد اوطاها رانه لو أخر  
النية الى وقت لا يسمع الاولى  
عصى وان وقعت أداء

ولا يكتفى فيه عنده بوقوع النية ما بقي قدر ركعة كما تقدم لكن مع العصيان  
 أي بتأخير النية لهذا الوقت كما أشار إليه بقوله وظاهر الخ والمقام الثاني في جوازه  
 مع عدم العصيان الذي وافق غيره عليه وهو النية في وقت يسعها كاملة وبهذا  
 انقضى براندفع ما قد يقال ان بين قوله ما بقي قدر ركعة وبين قوله وظاهر الخ ما يشبه  
 التناهي اه ثم رأيت في الامداد صرح بذلك اه اط في (قوله والا عصى وكانت  
 قضاء) اما عصيانه فلان التأخير عن أول الوقت انما يجوز بشرط العزم على الفعل  
 فيكون انتفاء العزم كانتفاء الفعل ووجوده كوجوده وأما كونه قضاء فكذلك أيضا  
 اه ش مر (قوله أخذ من الروضة) قال فيه ولا بد من وجود النية المذكورة في زمن  
 لو ابتدأت الأولى فيه لوقعت أداء لكنه حمل على الأداء الحقيقي بأن كان يسع جميعها  
 اه اط في (قوله وان وقع في المجموع ما يخالفه) أي وهو انه لا بد أن يبقى ما يسعها  
 فان الظاهر منه ما يسعها جميعها ويحمل ان المعنى ما يسع أداءها فلذا قال ظاهرا وعليه  
 يفرق بينه وبين جواز القصر لمن سافر وقد بقي من الوقت ما يسع ركعة بأن المعتبر  
 ثم كونها مؤداة والمعتبر هنا أن يتميز التأخير المشروع عن التأخير بتردد أو لا يحصل  
 هذا التمييز الا اذا كان الباقي من الوقت يسع الصلاة كلها اه سم (قوله وقد بينت  
 ذلك في شرح البهجة وغيره) وعبارة شرح البهجة وتشترط النية في وقت الأولى  
 ما بقي من وقتها قدر ركعة اذ لو أخر بغير نية الجمع حتى خرج الوقت أو ضاقت عن  
 ركعة عصى وكانت قضاء وهذا مقتضى ما في الروضة كما صلاها عن الاصحاب  
 وفي المجموع وغيره عنهم وتشترط هذه النية في وقت الأولى بحيث يبقى من وقتها قدر  
 يسعها أو أكثر فان ضاقت بحيث لا يسعها عصى وصارت قضاء وجزم البارز وغيره  
 بالاول وصححه ابن الرفعة وغيره وهو المناسب لما تقدم من جواز قصر صلاة من سافر  
 وقد بقي من الوقت ما يسع ركعة ولا يضر تحريم تأخيرها بحيث يخرج جزء منها عن  
 وقتها انتهت (قوله فلو أقام قبله) أي قبل تمامها سواء قدم الأولى أو الثانية وسواء  
 زال السفر في الأولى أو الثانية والتعليل للاغلب اه قل على الجلال (قوله صارت  
 الأولى) أي الظهر أو المغرب سواء تقدم كلاهما على صاحبة الوقت أي العصر  
 أو المساء أم أخره عنها فالمراد بالاولى المؤخرة عن وقتها الذي هو أول بالنسبة لوقت  
 الثانية وهذا الأولى هي التابعة سواء فعلت قبل صاحبة الوقت أم بعدها ففي كلام  
 المتن صورتان وتحصل من كلام انشراح أن في كل من الصورتين خلافا كما قررته شيئا  
 (قوله قضاء) أي فائتة حضر فلا تقصر شوي أي لو تبين فيهما فسد أو أعادها فعيدها  
 تامة ومع كونهما قضاء لا اثم فيهما فاندفع ما يقال انها فعلت فكيف قال فلا تقصر

(والا) أي وان لم ينو الجمع  
 أو نواه في وقت الأولى ولم يبق  
 منه ما يسع ركعة (عصى  
 وكانت قضاء) وقولي ما بقي قدر  
 ركعة من زيادة في أخذ من  
 الروضة كما صلاها عن الاصحاب  
 وان وقع في المجموع ما يخالفه  
 ظاهرا وقد بينت ذلك مع فوائد  
 في شرح البهجة وغيره  
 (و) ثانيهما (دوام سفره الى تمامها)  
 فلو أقام قبله صارت الأولى قضاء  
 لأنها تابعة للثانية في الأداء  
 لعدم وجود زوال قبل تمامها



أو يصور كلامه بما اذا صلى العصر أولا وأقام قبل فعل الظهر وأنظر هل يصور كلام  
الشو برى بما اذا صلى الظهر أولا مقصورة في عيدها تامة لانه تبين انه فعلها في الحضر  
الظاهر نعم كما يؤخذ من فرقه الا ترى فليراجع وقوله صارت الاولى قضاء عبارة ع  
وهي فائنة حضر فلا تقصر اه وقال في التي قبلها وهي فائنة سفر قال في شرحه فتقصر  
اليه ثم قال في الشارح فان قلب ما الفرق بين قوله هنا فائنة حضر وفي ما قبله فائنة سفر  
قلت يفرق بأن السفر موجود في جميع وقت الاولى كالشانية وانما امتنع الجمع فقط  
لأنه شرطه بخلافه هنا فانه باقامته انشاء ما امر انقطع سفره بالنسبة للمتبوعة فلزم  
انقطاعه بالنسبة لاتباعه أيضا فتعين كونها فائنة حضر وان وجد السفر في جميع  
وقتها وجميع فعلها اه شو برى (قوله العذر) وهو السفر (قوله وفي المجموع) ضعيف  
وهو اشارة لحكاية قول يخالف المتن وقوله قال السبكي اشارة لقول يخالف المتن  
والمجموع ان كان كلام المجموع عاما بأن كان مراده بالاولى المقسولة أولا سواء كانت  
ساحبة الوقت أولا وفيه اشارة للاعتراض على المجموع في نفي الخلاف (قوله وتعليهم)  
أي بقولهم لان الاولى تابعة للشانية في الاداء للعذر الخ اذ مقتضى ذلك أن تكون  
الاولى التي هي التابعة مؤداة وقوله على تقديم الاولى كالظاهر وقوله فلا يعكس كأن  
قدم العصر على الظهر وقوله وقياس ما م في جمع التقديم وهو قوله ودوام سفره الى عقد  
ثانية انها اداء على الاصح أي لوجود السفر عندها وهذا ضعيف (قوله كما أفهمه  
تعليهم) أي قوله وقد زال قبل تمامها لانه هنا لم يزل قبل تمامها وقوله ومنهم من أجرى  
الكلام على ظاهره أي اطلاقه أي من انه لا بد من دوام السفر الى فراغ الشانية  
في كون الاولى مؤداة سواء قدمها أو أخرها اه ح ل وهو المتمد وعبارته في شرح  
الروض وأجرى الطاقوسي الكلام على اطلاقه قل بعضهم الطاقوسي نسبة الى بيع  
لطاوس وهو طائر معروف (قوله وقد بينته الخ) قال فيه وانما كتفي في جمع التقديم  
بدوام السفر الى عقد الشانية ولم يكتف به في جمع التأخير بل شرط دوامه الى تمامها  
لان وقت الظهر لا يكون وقتا العصر الا في السفر وقد وجد عند عقد الشانية فيحصل  
الجمع وأما وقت العصر فيكون فيه الظاهر به ذر السفر وغيره فلا ينصرف فيه الظاهر الى  
السفر الا اذا وجد السفر فيهما والا جاز أن ينصرف اليه لوقوع به ضاهيه وأن ينصرف  
الى غيره لوقوع به ضاهيه في غيره اه (قوله وأما بقية شروط التقديم) وهي الترتيب  
والموالاتية لجمع في الاولى فسنة هنا وليست واجبة لان الوقت هنا للشانية  
والاولى هي التابعة فلم يحق لشيء من تلك الثلاثة لانها انما اعتبرت في جمع التقديم  
لحقق التابعة لعدم صلاحية الوقت للشانية اه ح ل (قوله ولولم يقيم) أنظر ما مراده

وفي المجموع اذا قام في انشاء  
الثانية ينبغي أن تكون الاولى  
أداء بلا خلاف قال السبكي  
وغيره وتعليهم ينطبق على  
تقديم الاولى فلا يعكس وأقام  
في انشاء الظهر مثلا فقد وجد  
العذر في جميع المتبوعة  
وأول التابعة وقياس ما م في  
جمع التقديم انها اداء على  
الاصح أي كما أفهمه تعليهم  
ومنهم من أجرى الكلام على  
ظاهره وفرق بين جمع التقديم  
والتأخير وقد بينته في شرح  
البهجة وغيره وأما بقية شروط  
التقديم فسنة هنا كما صرح  
به في المجموع (ومحذور) ولولم يقيم  
(جمع)

هذه الغاية كذا قاله الشوبري وقد نظرت فاذا هو على غاية من التحقيق وما ذاك  
الا ان طريقته في منهجه متنا وشرا ان يشير بالغاية الى الرد على اختلاف اولى  
رد ما تنوهم خلافة ولو على بعد وحينئذ فيجوز ان يكون رد اعلى الحنفية القائلين بعدم  
جواز الجمع بالمطر سفر او حضرا وقالوا حديث ابن عباس ليس فيه حقيقة الجمع  
ويمكن ان يكون آخر الظاهر الى آخر وقت سائم صلى العصر في اول وقتها وصنع بالمغرب  
والعشاء كذلك قالوا وهذا يسمى جمعا اه (قوله لما يجمع بالسفر) ولو جمعة مع  
العصر خلافا للرواية اني اه ش م ر (قوله بنحو مطر) خرج بالمطر ونحوه الوحد  
والظلمة والخوف فلا يجمع بها وكذا المرض خلافا لما متى عليه صاحب الروض تبعا  
للروضة من جواز الجمع به تقديم او تأخير وان قال الاذرعى انه المقتى به ونقل انه نص  
لشافعي رضى الله عنه وبه يعلم جواز عمل الشخص به لنفسه وعليه فلا بد من وجود  
المرض حالة الاحرام به او عند سلامه من الاولى وبينهما كما في المطر اه (قوله كنع  
ومرد) ذائبين وشفان ظاهر هذه الكافي انه بقى شىء آخر من نحو المطر يجوز الجمع  
ولم أر من ذكر غير هذه الثلاثة ولم يعبر بالكافي في الروض بل ظاهر تعبيره ان نحو المطر  
معه وفي هذه الثلاثة وعبارته والشفان كالمطر وكذا انج وبرد ذائبان انتهت وعلى  
هذا فتكون الكافي استقصائه تأمل (قوله ذائبين) او كبرت قطعهما اه زى  
(قوله وشفان) بفتح الشين لا بكسرهما ولا بضمهما كما في شرح الروض وتشد يد القاء  
وهو اسم لرج بارد يحبه مطر قليل ولا بد ان يبيل الثوب كما هو ظاهر اه ح ل وهو  
مصرف لانه اسم جنس (قوله غير الاخير) وهو دوام سفره الى عقد ثانية وشمل  
ثلاثة شروط وقدم شرط آخر ان بقاء وقت الاولى يقينا الى تمام الثانية وظن  
صحته الاولى في هذه خمسة وسياق خمسة للمجموع عشرة شروط (قوله بشرط ان يصلي  
جماعة) أى يصلي الصلاة الثانية جماعة فيصح الجمع وان صلى الاولى مرادى لانها  
في وقتها في كل حال ويكفي وجود الجماعة عند الاحرام بالثانية ولو تباطأ المأمومون  
عن الامام اعتبر في صحة صلاتهم احرامهم في زمن يسع الفاتحة قبل ركوعه  
والابطال صلاتهم وصلاته بخلاف ما اذا تباطأ المأمومون عن الامام في الجمعة فانه  
لا بد من ادراكهم زمن يسع الفاتحة قبل رفع الامام من الركوع والام تصح صلاتهم  
ولا صلاته كما قاله م ر في باب الجمعة وبشكل الفرق بينهما مع ان الجماعة شرط  
في الركعة الاولى وفي المجموعة بالمطر شرط في جزء منها فقط واذا تباطأ المأمومون  
عن الامام في المعادة زمن بحيث يعد فيه منفرد لم تصح صلاته ولا صلاتهم والغرض  
ان كلامهم ما معيد والفرق بينها وبين ما قبلها ان الشارع اعتنى بالجماعة فيها حيث

كما يجمع بالسفر (بنحو مطر)  
كنع وبرد ذائبين وشفان  
(تقديم) بقيد زينه بقولي  
(بشرطه) السابقة (غير)  
الشرط (الاخير) في الجمع  
بالسفر لا اتباع رواه الشافعيان  
وغيرهما وتعميري بنحو مطر اعم  
مما ذكره (و) بشرط (ان يصلي  
جماعة يصلي) هو اعم من قوله  
بمعناه (بعيد) عن باب داره  
عرضا

شرطها فيهم من أولها إلى آخرها اه شو برى مع زيادة من تقرير شيخنا ح ف لكن  
 نقل ع ش على م وعن سم على جبرانه سوى بين الجمعة والمجموعة بالمطرق في أنه  
 يعتبر في صحة الصلاة أحرامهم في زمن يسع الفاتحة قبل ركوعه لكن لا يشترط هنا  
 بقاؤهم معه إلى الركوع اه وقد يقال أى داع لا اعتبار إذا كان زمن يسع الفاتحة  
 مع عدم اشتراط بقاء القدوة إلى الركوع والاكتفاء بجزء في الجماعة اه ع ش  
 وكتب ح ل أيضا على قوله جماعة وإن كرهت له ولم يحصل له فضلها لأنه يكتفى بوجود  
 صورتها في دفع الأثم والمقابلة فيكتفى بالجماعة عند انعقاد الثانية وإن أفردوا قبل  
 تمام ركعتي الأولى ولا بد من نية الإمام الجماعة أو الإمامة وإن لم تنفقد صلاته اه  
 أى ولا مصلاتهم أن علما ذلك انتهى شو برى وهذا أعنى قوله وأن يصلى جماعة  
 عطف على شرطه على تقديره منفرد وهو ما قدره الشارح بقوله وبشرط أن يصلى  
 جماعة وعليه فالإضافة بيانية أى وبشرط هو أن يصلى الخ فان قلت ما المانع من  
 عطفه على التعمير في بشرطه على رأى ابن مالك من عدم اشتراط إعادة التحفيض  
 قلت ينافيه فقد بشرط بالافراد المتقدم جمع وقد راجع غير ظاهر تأمل أى لأن  
 المذهب كشرط أن فقط فلا يصح تقدير شرطه وقد يقال يصح تقديره ويراد بالجمع  
 ما فوق الواحد اه ح ف وقد يقال الموجود شرط لا شرطان كما يفهم بالتأمل (قوله  
 بحيث يتأذى بذلك) أى تأذى لا يمتثل عادة وهل المراد التأذى للشخص بانفراده  
 أو أن يكون يتأذى بذلك باعتبار غالب الناس ويختلف الحال كما لا يخفى ولعله الوجه  
 فليحذر اه شو برى قال بعضهم وقتضى هذا المصنف أن قول المتن يتأذى بذلك الخ  
 بيان لضابط البعد وبه صرح ق ل على التعمير ومقتضى مفسر الشارح  
 في أخذ المفاهيم أن هذا قيد مستقل غير قيد البعد تأمل وأجيب بأنه لا ينافيه إخراج  
 الشارحهم الموهوم أنهم ما قيدان لأن البعد بضابطه خرج به البعيد والقريب من  
 غير تأذى (قوله وبخلاف من يصلى منفردا) هو مفهوم قوله جماعة فالأولى تقديره  
 (قوله مع أن بيوت أفواجه) أى بعضها أخذ من قوله فأجابوا (قوله ويجيب أيضا  
 بأن الإمام الخ) لا يبعد اشتراط كونه راقبا أو تعطيل الجماعة أن لم يجمع بهم بل هو  
 الوجه كما في شرح شيخنا اه شو برى ويؤخذ من ذلك رد ما ذهبه ق ل من جواز  
 الجمع بالمطرق لحا ورى الجماعة الأزهر تبع لما يجوز لهم الجمع لما علمت من الفرق لأنه  
 إنما أبيع الإمام لئلا يلزم تعطيل المسجد عن الإمامة وهو لا يجري في الجبلورين كما هو  
 ظاهر مدابغى وفي ع ش على م وظاهر ما هم يؤخرونها إلى وقتها وإن أدى تأخيرهم  
 إلى صلاتهم بأن لم يكن ثم من يصلح للإمامة غير من صلى ولعله غير مراد أن أدى تأخيرهم

بحسب (يتأذى بذلك في طريقه)  
 إليه بخلاف من يصلى بيته  
 منفردا أو جماعة أو يمشى إلى  
 المصلى في كن أو كان المصلى  
 قريبا فلا يجمع لا تنفقاء التأذى  
 وبخلاف من يصلى منفردا يصلى  
 لا تنفقاء الجماعة فيه وأما وجهه  
 على الله عليه وسلم بالمطرق  
 أن بيوت أزواجه كانت بحسب  
 المسجد فأجابوا عنه بأن بيوتهم  
 كانت مختلفة وأكثرها كان  
 بعيدا فلهذا حين جمع لم يكن  
 بالقريب ويجيب أيضا بأن الإمام  
 أن يجمع بالمأموين وإن لم يتأذى  
 بالمطرق صرح به ابن أبي هريرة  
 وغيره

(و) بشرط أن يوجد ذلك (أي  
فحو المطر) عند تحريمه (بها)  
ليقارن الجمع (و) عند تحلله  
من أدنى (ليته) بأول الثانية  
فيؤخذ منه اعتبار امتداده  
بينهما وهو ظاهر ولا يضرا طاعه  
في النساء الأولى أو الثانية أو  
بعدم ما قال المحب الطبري وإن  
اتفق له وجود المطر وهو  
بالمسجد أن يجمع والاحتاج  
إلى صلاة العصر أو العشاء  
في جماعة وفيه مشقة في  
رجوعه إلى بيته ثم عوده أو  
في إقامته وكلام غيره يقتضيه  
أما الجمع تأخيرهما إذ كرهتم  
لأن المطر قد ينقطع قبل أن يجمع  
تمة الأولى أن يصلى في جمع  
العصر من قبلها سنة الظهر  
التي قبلها وبعدة ما بقية السنن  
مرتبة وفي جمع المغربين بعدهما  
سنتهما مرتبة أن ترك سنة  
المغرب التي قبلها والافسح  
العصر من وله غير ذلك على  
ما حررته في شرح الروض وغيره

إلى صلاتهم فرادى فيجمعون في هذه الصورة تبعاً للإمام تحصيلاً لفضيلة  
الجماعة اه (قوله وأن يوجد ذلك) أي يقينا فلو شك ضرر لأن الجمع بذلك رخصة  
فلا بد من تحققه ولا يكتفى بالاستصحاب فلو شك لاخر بعد سلامه أنظر هل انقطع المطر  
أولا بطل الجمع الشك في سببه اه ح ل فلو زال شكه فوراً بأن علم عدم انقطاعه  
قبل طول الفصل عرفاً لم يبطل الجمع قياساً على تركه نية الجمع ثم عوده لنيته فوراً  
ويؤيد ما تقدم في شرح م ر أنه لو تردد بين الصلاتين في نية الجمع في الأولى  
ثم تذكر أنه نواه فيمسا قبل طول الفصل لم يضر كذا أفاده ع ش على م ر وقرر شيخنا  
العلامة ح ف (قوله ليقارن) أي العذر قاله الشوبري والأولى رجوع الضمير  
لنحو المطر لأنه المتقدم اه (قوله وهو ظاهر) أي فلو انقطع بينهما ما بطل الجمع اه  
ق ل على الجلال (قوله قال المحب) استشهدا على قوله أو بعدهما اه ع ش (قوله)  
ولن اتفق له وجود المطر الخ) أي وهو من غير أهل المسجد كما يدل له التعليل أما أهله  
كالجوار من بالآزهر فلا يجمعون على المعتمد ويستثنى منقسم الإمام الراتب فيجمع ولو  
كان مقيماً به اه شيخنا وهذا أعني قوله ولن اتفق له الخ تقييد لقوله بعيد أي فصل  
اشتراط البعد في الخارج عن المسجد (قوله أن يجمع إذا توفرت شروط الجمع) المتقدمة  
ومنها الجمع في الثانية والمراد بقوله أن يجمع أي جماعة لا فرادى كما قد يتوهم وفاقاً  
لطب وهو ظاهر اه سم مع زيادة (قوله تمة بكسر التاء من) اسم لبقية الشيء  
وقد تم يتم تماماً إذا كل قاله البرماوى لكن عبارة الصباح أنها بفتح التاء الأولى وكسر  
الثانية (قوله وبعدة ما بقية السنن) مرتبة بأن يصلى سنة الظهر البعدية ثم سنة  
العصر وقوله وفي جمع المغربين الخ إذا تأهلت وجدت حكم سنة المغربين موافقاً لسنة  
العصر من وكلامه يومهم المغيرة وقوله سنته ما أن ترك الخ أي بأن يصلى قبلية المغرب  
ثم بعديته ثم قبلية العشاء ثم بعديتها وقوله والأى بأن صلى سنة المغرب التي قبلها  
وقوله وله غير ذلك بأن يؤخر سنة الظهر قبلية سواء جمع تقديم أو تأخير اه ط ف  
(قوله على ما حررته في شرح الروض) عبارة وتحرير المسئلة أنه إذا جمع الظهر  
والعصر قدم سنة الظهر التي قبلها وله تأخيرها عن الفريضة سواء جمع تقديم أو  
تأخير أو توسيطها إن جمع تأخير أو قدم الظهر أم العصر وأخر سنتها أي الظهر التي  
بعدها وله توسيطها إن جمع تأخير أو قدم الظهر وأخر عنها سنة العصر وإذا جمع المغرب  
والعشاء أخر سنتيهما وله توسيط سنة المغرب إن جمع تأخير أو قدم المغرب وتوسيط  
سنة العشاء بأن جمع تأخير أو قدم العشاء وما سوى ذلك ممنوع وفي ع ش على م ر  
والضابط لذلك أن يقال لا يجوز تقديم بعدية الأولى على الأولى مطلقاً ولا سنة الثانية



على الاولى ان جمع تقديم ولا الفصل بينهما يثني على ما لقا ان جمع تقديم وما عدا اذ نش  
 جائز اه (باب صلاة الجمعة) هي صلاة أصلية قائمة على قدر المقصورة وقيل ظاهر  
 المقصورة وتسميت بذلك لاجتماع الناس لها أو لاجتماع فيمن الخيرات أو لجمع خلق آدم  
 صلى الله عليه وسلم في آخر ساعة من يومها أو لاجتماعه بمحوا في عرفة أو لانه جامعها  
 فيم أو يومها أفضل أيام الأسبوع وعند الامام أحمد أفضل الأيام مطلقا حتى من يوم  
 عرفة والعيد من والراج عندنا ان عرفة أفضل وهو أي يوم الجمعة خير يوم طلعت فيه  
 الشمس ولا تطلع وتغرب على يوم أفضل منه يعتق الله تعالى فيه ستمائة ألف عتق  
 من النار من مات فيه كتب له أجر شهيد ووقى فتنة القبر وعذابه وفيه ساعة الاجابة  
 وهي من خصائص هذه الامة وفرضت بتكليف المشرفة ولم تقم بها صلاته  
 الجماعة لئلا المسلمون ونافذ الاسلام وأقامها أسعد بن زبارة بقرية تسمى تقيع  
 الخضمات بنون مفتوحة نقاف مكسورة فتحة ساكنة فعين مهملة فحاء هجاء  
 مفتوحة فضاده هجاء مكسورة فيم فأنف وأخره فوقية اسم قرية على ميل من  
 المدينة وكانوا أربعين رجلا وصلاتهم أفضل الصلوات اه قل على الجلال ويرماوى  
 وزى (قوله بضم الميم) وهو أفصح وهذه اللغات الأربع في غير الأسبوع المسمى  
 بالجمعة في قولك صمت جمعة أي أسبوعا أما هو فبالسكون لا غير كذا قرره ح ف وفي  
 ع ش على مررأما الجمعة بسكون الميم فاسم لأيام الأسبوع وأولها السبت اه  
 صباح وعليه فالسكون مشترك بين يوم الجمعة وأيام الأسبوع (قوله تعين) أي  
 تجب علينا وقيل كفاية (قوله آية بألفها) الذين آمنوا اذ نادى لأصلاة الخ (وجه الدلالة  
 من الآية أن المراد بالذكر فيها الصلاة ويلزم من وجوب السعي اليها وجوبها وتسميت  
 الصلاة ذكر الاشتمالا عليه من باب تسمية الشيء باسم جزئه كما قررر شيخنا الباقلي  
 وعبارة ش مرر فاسعوا الى ذكر الله وهو الصلاة وقيل التسمية فأمر بالسعي وظاهره  
 الوجوب واذا وجب السعي وجب ما يسعي اليه ولانه نهى عن البيع وهو مباح  
 ولا ينهى عن فعل المباح الا فعل الواجب اه قال ع ش قد استدلل المصنف على  
 وجوبها بالآية والحديثين بعدها ولم يقتصر على الآية لانه ليست مريحة في الجمعة  
 اذ وجب السعي في يومها شامل للعصر وأيضا الذي ليس صريحا في خصوص  
 الصلاة فاحتاج لذكر الحديثين بعدها ولم يكتف بالحديث الاول منها لجواز أن يكون  
 الوجوب فيه بمعنى التأكد فلهذا كفاية قوله عند الجمعة واجب على كل محتلم ولان  
 الاول شامل له مسلم والكافر والحرة والعبد فذكر اشافي تخصيص لما قبله اه وقال  
 شيخنا قوله اذ نادى الصلاة من يوم الجمعة الخ أي بين يدي الخطيب لانه الذي كان

باب صلاة الجمعة \*  
 بضم الميم وسكونها وقعتها  
 وحكى كسرهما (تعين)  
 والاصل في تعينها آية بألفها  
 الذين آمنوا اذ نادى لأصلاة  
 من يوم الجمعة واخبار صحيح  
 بغير رواج الجمعة واجب على  
 كل محتلم وخبر الجمعة حق  
 واجب على كل مسلم في جمعة

في عهده صلى الله عليه وسلم كما سيأتي بعد قول المتن وحرم اشتغاله بفحص بيع بعد  
شروع في أذان خطبة قوله على كل محتلم عام مخصوص بالحديث الثاني (قوله  
الأربعة) ان نصب فذاك وان رفع فعلى تأويل الكلام بالنفي كما أنه قيل لا يترك  
الجمعة مسلم في جماعة الأربعة اه سمع ش وقوله ان نصب فذاك أي فذاك  
ظاهر لانه مستثنى من كلام قام وجب وحينئذ فان نصب قوله عبد مملوك الخ فهو بدل  
وان رفع فهو من بمرتبة محذوف تقديره أحدها عبد مملوك الخ وقوله فعلى تأويل  
الكلام بالنفي أو على ان لا بمعنى لا كمن وأربعة مبتدأ موصوف بمحذوف مفهوم من  
السياق أي من المسلمين والخبر محذوف أي لا تجب عليهم وعبد مملوك الخ بدل شو برى  
بإيضاح وحينئذ ندفع الاشكال فالنقض من تأويل الرفع بما ذكره دفع الاشكال  
وصورته ان هذا الكلام تام موجب لما كان كذلك فيجب فيه نصب المستثنى فأوجه  
تصحح الرفع هنا وفي ش م ما يقتضي ان النصب بعد الكلام التسام الموجب ليس  
متفقا عليه ونص عبارته وقال أبو الحسن ابن عصفور فان كان الكلام الذي قبل  
الاموجب جاز في الاسم الواقع به بالوجهين أفصحهما النصب على الاستثناء  
والآخر ان تجمله مع الاتباع للاسم الذي قبله فنقول قام القوم الا يزيد انصبه ورفعه  
وعليه تحمل قراءة من قرأ فشر بواضحة الاقوال منهم بالرفع وفي صحيح البخاري فلما تفرقوا  
كلهم أحرما أبو قتادة والله أعلم وقال ابن جني في شرح اللام ويجوز أن تجبه ل  
الامصفة بمعنى في غيره يكون الاسم الذي بعده بالامحركات كجحر كة ما قبلها تقول قام القوم  
الا يزيد ورايت القوم الا يزيدا ومررت بالقوم الا يزيد فتعرب الابعراب ما قبلها  
لان الصفة تتبع الموصوف وكان القياس أن يكون الاعراب على الواو لكن الاحرف  
لا يمكن اعرابه فنقل اعرابه الى ما بعده الا ترى ان غير لما كانت اسمها ظهرا لاعراب  
فيها اذا كانت صفة تقول قام القوم غير زيد ورايت القوم غير زيد ومررت بالقوم غير  
زيد اه على انه نقل عن الصدر الاول انهم كانوا يكتبون المنسوب بهيئة المرفوع  
أي فيكون عبد منصوبا على رواية أربعة بالنصب وان كان بصورة المرفوع اه (قوله  
أو امرأة) أو جمعين الواو لعل اقتضاه عليه الصلاة والسلام على الأربعة لكونهم كانوا  
موجودين اذ ذاك ويقاس عليهم غيرهم من يأتي اه ع ش على م (قوله ومعلوم  
انها ركعتان) جواب عن سؤال تقديره الحكم على الشيء فرع عن تصوره وحكمه  
على الجمعة بأنها فرض حكم على مجهول والحكم عليه باطل فأشار الى جواب ذلك  
بأن هذا الامر فيه الحكم على معلوم لا على مجهول لان الامر المعلوم لا يتوقف امر فيه  
على ذكره اه برماوى ولعل حكمة تخفيف عددها ما يسبقها من مشقة الاجتماع

الأربعة عبد مملوك أو امرأة  
أو بي أو مريض أو مملوم أنها  
ركعتان (على) مسلم مكلف  
كما علم ذلك من كتاب الصلاة  
(حذف كوا لا عند ترك الجماعة)

المشروط لعهنته او تحتم الحضور وسماع الخطيبين على انه قيل انهما ثابتان من باب  
 الى كعتين الاخيرتين اه حجة قوله بلا عذر ترك الجماعة ومنه الاحتياج الى كشف  
 العودة بحضرة من يحرم نظره بخلافه في خروج الوقت فيكشف عورته للاستقصاء  
 حينئذ وعلى الجماعة من غرض ابصارهم لازماً بدلا منه ومنه الاشتغال بتجهيز الميت  
 ومنه اجارة العيين لم يرم عليه سادس بغية وعبرة مر بعد قول المتن حراى وان  
 كان أجير عين مالم يخش فساد العمل بغية قوله ع ش ومعلوم ان الاجارة حتى اطلقت  
 انصرفت للصحة وأما ما جرت به العادة من احضار الخبز لمن يخبره ويعطى ما جرت به  
 العادة من الاجرة وليس اشتغاله بالخبز عذرا بل يجب الحضور الى الجمعة وان أدى الى  
 تلفه مالم يكرهه صاحب الخبز على عدم الحضور فلا يعصى ويقضى انه اذا تعدى ووضع  
 به عليه وكان لوتركه وذهب الى الجمعة تلف كان ذلك عذرا وان أتم بأصل اشتغاله  
 به على وجه يؤدى الى تلفه لو ذهب الى الجمعة ومثله في ذلك بقية العملة كالبحار والبناء  
 ونحوه ما واطاها راطا لاقه كحجر انه حيث لم يفسد عمله يجب عليه الحضور وان زاد زمنه  
 على زمن صلاته بمعمل عمله ولو طال وعبرة حجة على الایعاب والاعتماد أن الاجارة ليست  
 عذرا في الجمعة فيستثنى زمنها بخلاف جماعة غيرها ان طال زمنها على زمن الانفراد  
 ويفرق بين الجمعة والجماعة بأن الجماعة مصفة تابعة وتسكروا فاشترط لا غفارة  
 أن لا يطول زمنها رعاية لحق المستأجر واكتفى بتفريق الزمة بالصلاة فرادى بخلاف  
 الجمعة فلم تسقط ولو طال زمنها اه ملخصا ومنه مرض يشق مشقة لا تحتمل عادة  
 ومنه الاعي بلا فائدة نعم لو اجتمع من هؤلاء في محالهم جمع تصح به الجمعة لزمتهم فيه  
 كما اعتمدت هذه شيئا ومن العذر ابرار قسم من حلف على شخص انه لا يخرج من بيته  
 مثلا لخوف عليه ومنه ايضا من حلف أنه لا يصلي خلف زيد فولى زيدا ما في الجمعة  
 وقيل في هذه يصلي خلفه ولا يحنت لانه مكره شرعا كمن حلف ليطأ أن زوجته الليلة  
 فاذا هي حائض وكما لو حلف انه لا يزرع ثوبه فأجنب واحتساج الى قرعته لتعذر غسله  
 فيه والفرق بأن للجمعة بدل لا فيه نظرا اه قل على الجلال أى لان الغسل بدلا أيضا  
 وهو التيمم وقوله يصلي خلفه ولا يحنت قاله ع ش وصغفه ح ف قال الشوبرى  
 وهل الاعذار سقطات للوجوب أو موجبات للترك أى أسباب له خلاف وقضية  
 كلام القولى ترجيح الاول اه اي عني ان الاعذار مانعة من تعاقب الوجوب  
 بالمعذور اه وينبى على ذلك الايمان والتعاليق (قوله مقيم) اطلاق هذا مع تقييد  
 ما بعده ببلوغ الصوت يفيد انه لا يعتبر هنا بلوغ الصوت قال في شرح الروض بخلاف  
 من لم يبلغه في البلد يلزمه الحضور اه سم اه ع ش قال العلامة الا ط في نقلا

مقيم بمحل الجمعة

عن ع ش وكان الاولى تقديمه على قوله بلا عذر ترك الخ لانه اذا كان مقبلا وقام به عذر  
 حوزله الترك الا ان يقال آخره اطول الكلام عليه لانه اما ان يكون مقبلا بمحل جمعة  
 اوله يكن بمحلهما السكن كان مستوا الخ اه (قوله تأسيابه صلى الله عليه وسلم) اى لانهم  
 ليه لوه الا فى محل الإقامة وهذا دليل لقوله مقيم ومقبلة تقدم دليله اه ع ش اعاف  
 (قوله أو مستو) ولو قد برا كما يأتى وقوله بلغه اى المقيم بالمستوى وقوله فيه متعلق  
 ببلغ وفاعله صوت ومعتدل حال من ضمير المقيم وقوله فى هـ وهو متعلق أيضا ببلغ وقوله  
 يليه اى يلى المستوى وقوله أو مسافر يقسميه على المقيم بقسميه والحاصل انها تجب  
 على المقيم بقسميه وعلى المسافر بقسميه اى فى المسافر لا مستوى من محلها اى خرج من  
 محلها الى ذلك المستوى والمسافر لمصية كما قرره شيخنا (قوله بلغه فيه) اى بحيث  
 يبلغه ذلك فالمدار على البلوغ بالقوة اه حل وبرماوى والمراد بلغه ذلك وهو واقع  
 طرف بلده الذى يلى المؤذن بأن يكون فى محل لا تقصر فيه الصلاة حررونى ع ش على  
 م ر ان البرة بوضع اقامته (قوله صوت) وار لم يميز بين الالفاظ حيث علم انه نداء  
 للجمعة اه ح ف (قوله فى هـ) وانما اعتبر سكوت الاصوات لانها تنقطع من الوصول  
 وانما اعتبر سكوت الاريح لانها تارة تعين عليه وتارة تنقطع منه اه (قوله من طرف  
 محاه) الذى يليه واعتبر ذلك لان البلد قد يـ كبر بحيث لا يبلغ اطرافها النداء الذى  
 يوسطها فاحتيط للعبادة قال الشوبرى ولعل ضابطه ما تنقطع الجمعة فيه اى بأن لا  
 تقصر فيه الصلاة من سافر منه قال ابن الرفعة وسكتوا عن الموضع الذى يقف فيه  
 المستمع والظاهر انه موضع اقامته فنسمع من موضع اقامته وجبت عليه والافلا اه  
 سم اه ع ش على م ر ويلزم عليه ان يسمعهم عليه وبعضهم لا تجب عليه  
 (قوله أو مسافر له من محاه) اى وسمع النداء من ذلك المحل فيجب أن يعود اليه لان  
 سمعه من على آخره كذا قاله ل وقوله فيجب أن يعود اليه ليس يلزم بل له ان يفعلا  
 فى اى محل كان فلو لم فيجب عليه حضورها كان أولى (قوله اى للمستوى) يؤخذ  
 من ذلك عدم الوجوب على الحصادين اذا خرجوا قبل الفجر الى مكان لا يسمعون منه  
 نداء محاهم الذى خرجوا منه وان سمعوه من محل آخر لان السفر هنا يشمل انقصير أيضا  
 وكذا ان سمعوا لكن خافوا على أنفسهم أو مالهـ وكذا ان خرجوا بعد الفجر سمعوا  
 أو لم يسمعوا ان خافوا على ما ذكره برماوى فى السقوط حيث شذ نظر ان نداء الفوات  
 من خروجهم اط ف (قوله أو مسافر له مصية) عطف على قوله أو مسافر له (قوله  
 كما علم من الباب قبله) اى فى قوله فلا قصر كغيره من سائر الرخص له ص به (قوله  
 ظ برئى داود الخ) دليل على المقيم بالمستوى والمسافر له واستدل على المسافر سفر

تأسيابه صلى الله عليه وسلم  
 وبالمخلفاء بعده (أو مستو  
 بلغه فيه) حالة كونه (معتدل  
 سمع صوت عال عادة فى  
 هـ) أى سكوت الاصوات  
 والرياح (من طرف محاه  
 الذى يليه أو مسافر له) اى  
 لا مستوى (من محاه) أو مسافر  
 لمصية كما علم من الباب قبله  
 ظ برئى داود الجماعة على من  
 سمع النداء



معصية بالدليل العقلي وعلى المقيم بحملها بالناسي (قوله والمسافر لمعصية الخ) دفع به ما يرد على مفهوم الخبر من ان من لم يسمع النداء لاجمة عليه وهو شامل للمسافر وسفر معصية اه ع ش (قوله وسكران) نعم ان افاق قبل فواتها لزمه فعلها وكذا المجنون والمعنى عليه انتهى برماوى (قوله وان لزم الثلاثة الاخيرة عند التعدى قضاءها ظهرا) فيه مسامحة لان الظاهر بدل عنها لا قضاء لها فان قلت القضاء فرع الوجوب وهنا لا وجوب قلت هو فرع غالبها اه ح ل (قوله ولا على من به رق وان قل) ولو كان هناك مهاباة ووقعت الجمعة في نوبة الرقيق لكن يستحب لما لك القن أن يأذن له في حضورها اه ش م ر (قوله لاحتمال انوثته) فيه ان الاحتمال احتمال ذكرته معاملة له بالاغلاظ كما هو القاعدة وقديس قال لما كانت الجمعة من وظائف الرجال وهم أهل كمال غلظ عليه بعدم مساواته لهم لما ذكره الشارح من الاحتمال فنأمل اه ا ط ف (قوله ولا على من به عذر) وليس من الاعذار ما جرت به عادة المشتغين بالسبب من خروجهم للبيع ونحوه بعد الفجر حيث لم يترتب على عدم خروجهم ضرر كفساد متاعهم فليتنبه لذلك فانه يقع في قرى مصرنا كثيرا اه ع ش (قوله مما يتصور هنا كالمرض) بخلاف ما لا يتصور هنا كالريح الشديدة بليل اه ح ل فاذا وجدت هذه الريح الشديدة نهرا لا يعذر في ترك الجمعة لاجلها وقديس قال الحق وما بعد الفجر بالدليل في مسائل لوجود الظلمة فيه فتكون فيه شدة الريح عذرا في حق من بعدت داره وتوقف حضور الجمعة على السعي من الفجر وهو تصور بحسن اه ع ش وانظروا وجه حسنه مع اشتراط بلوغ صوت المنادى لمعتدل السمع وصوت المنادى لا يصل الى محل يجب فيه السعي من الفجر كاتيه ا ط ف واجيب بأن محل اشتراط بلوغ صوت المنادى في غير المقيم بحملها اما المقيم بحملها فلا يشترط فيه سماع صوت المنادى كما يدل عليه اطلاق المتن وتقييده في ما بعده فيكون كلام ع ش في التصوير مفروضا في المقيم بحملها فاذا كانت داره بعيدة بحيث لا يصل الا ان سار بعد الفجر وجب عليه السعي حينئذ وان لم يسمع النداء اه شيخنا ح ف (قوله ولا على مسافر) أى وان نقص العدد بسبب سفره وتعطلت الجمعة على غيره بواسطة سفره لانه لا يلزمه أن يحصل الجمعة لغيره وكذا يقال في المذخور السابق وفاقا للعلامة م راه برماوى (قوله غير من مر) الذي مر هو المسافر للمحل المذكور او لمعصية (قوله ولوسفر اقصيرا) في هذا تصریح بأن السفر للمحل يسمع فيه نداء الجمعة يسمى سفرا شرعا وقد قالوا في النفل في السفر في صوب مقصده لا بد أن يسافر للمحل يسمى الذهاب اليه سفرا شرعا بأن لا يسمع فيه نداء الجمعة والحاصل ان من جاوز للمحل المتعبر بمجاوزته

والمسافر لمعصية ليس من أهل الرخص فلا جمة على كافر أصلي بمعنى انه لا يطالب بها في الدنيا ولا على مسي ومجنون ومعنى عليه وسكران كسائر المصالحات وان لزم الثلاثة الاخيرة عند التعدى قضاءها ظهرا كغيرها ولا على من به رق ولا على امرأة وخنى للخبر السابق والحق بالمرأة فيه الخنى لاحتمال انوثته ولا على من به عذر في ترك الجماعة مما يتصور هنا المأمور في الخبر والحق بالمرض فيه فهو ولا على مسافر غير من مر ولوسفر اقصيرا

يقال له مسافر شرعاً ثم ان كان يحمل لا يسمع فيه نداء الجمعة جائز له التنفل صوب مقصده وترك الجمعة وان سمع فيه النداء ليس له ذلك لانه يجب عليه السعي لحمل الجمعة اه  
ح ل (قوله لا يشتغاله بالسفر وأسبابه) منه يؤخذ عدم الوجوب على نحو الحصادين  
اذا خرجوا قبل الفجر الى مكان لا يسمعون فيه النداء أى نداء بلدتهم اذ لو اعتبر البلوغ  
من غير بلدتهم أيضاً لكان من خرج أى قبل الفجر الى قرية بينه وبينها مرحلة وبقرها  
بلدة يسمع نداءها تجب عليه الجمعة ولا يقول به أحد اه ح ل وقال العزيزي ومن  
هذا ما يقع في بلاد الداريف من أن الفلاحين يخرجون للحصاد من نصف الليل  
ثم يسمعون النداء من بلادهم أو من غيرها فتجب عليهم الجمعة فيما يسمعون منه النداء  
وانما وجبت على من ذكر لانهم اما في حكم القيسيين أو لدخولهم في قول المصنف  
أو مسافر له أى لا يستريح من محله فان لم يسمعوا فلا جمعة عليهم وان أقاموا بغير طائفتهم  
أو رجعوا الى بلادهم بعد ذلك وذكر أيضاً قوله أو مسافر له أى للمستوى دخل في ذلك  
الصيافة ومن يسافر للسواقي أو للحرارة من محل الجمعة فاذا سافر الى ذلك المستوى  
ان سمع النداء من محله ولو من غير بلدة وجب عليه الذهاب والافلا والحال انه  
خرج من المحل قبل الفجر فانظر مع ما قاله ح ل اه والمعتد ما قاله ح ل وواقعه  
عن لانه يقال لهم مسافرون والمسافر لا تجب عليه جمعة وان سمع النداء من غير  
بلدة قال بعضهم ويستفاد منه مشقة تقع كثيراً وهي أن الشخص يسافر يوم الخميس  
مثلاً الى قرية قريبة من بلدة لكن لا يسمع فيها النداء من بلدة ويصبح يوم الجمعة  
في تلك القرية وهو غير عازم على الإقامة بل يرجو منها قضاء حاجته فيحينئذ لا يلزمه  
الجمعة مع أهل تلك القرية لانه يقال له مسافر تأمل (قوله ولو كانت بمستوى  
لم يسمعه) بأن فرض زوال هذا العلو وكانت يحمل على مستوى مساكن البلد الجمعة وقوله  
ولو كانت بمستوى لسمعه بأن فرض جدها على وجه الارض من المستوى المساكن  
لبلد الجمعة وأما قول الشهاب البرلسي المراد لو فرضت مسافة انخفاضها ممتدة على  
وجه الارض وهي على آخرها السمعت هكذا يجب أن يفهم وقيس عليه نظيره في الاولى  
أى تفترض مسافة علوها ممتدة على وجه الارض وهي على آخرها فقيه نظره والراجح  
عند شيخنا تبعاً لاقراء والده خلافة وعبارته وهل المراد بقولهم لو كانت بمستوى  
لا يسمع النداء ولو استوت لسمعه لزمته الجمعة ان تبسط هذه المسافة أو ان يطلع فوق  
الارض مساكنها هو فيه المفهوم من كلامهم المذكور والاحتمال الثاني كما أفاده  
الوالد رحمه الله في فتاويه اه ح ل واعتمده شيخنا ح ف (قوله لزمهم الجمعة  
في الثانية) وان لم يسمعوا وقوله دون الاولى وان كانوا يسمعون بالفعل اه ح ل

لا يشتغاله بالسفر وأسبابه  
ولا مقسم بغير محل الجمعة  
ولا يبالغ الصوت المذكور  
لانه هو خبر أبي داود السابق  
وعلم بقولي يستوانه لو كانت  
قرية ليست محل جمعة على رأس  
جبل فسمع أهلها النداء لعلوها  
ولو كانت بمستوى لم يسمعه أو  
كانت في منخفض فلم يسمعه  
لانخفاضها ولو كانت بمستوى  
لم يسمعه لزمهم الجمعة  
في الثانية دون الاولى

(قوله انه لو كان أصم) أى ولو كان معتدل السمع لسمع وقواه أو جاوز سمعه العادة أى ولو كان معتدل سماع لم يسمع اه ح ل (قوله لم يعتبر) أى فتجب على الأصم ولا تجب على من جاوز سمعه العادة فلا يعتبر الأول في إسقاط الوجوب ولا الثاني في تحصيله كما قرره شيخنا فان قلت قياس ما في الصوم من ان حديد البصرى اذا رأى الهلال يجب عليه الصوم وجوب الحضور هنا قلت الفرق بينهما ان المدار في الصوم على العلم بوجود الهلال وقد حصل برؤية حديد البصر والمدار هنا على مسافة لا يحصل بها مشقة شديدة ولو عول على حديد السمع لم يحصل بها مشقة لا تحتل في العادة فان حديد السمع قديم سمع من مسافة بعيدة كنهق يوم مثلاً فلا تكلف بالسعى حيث لا تضاعف عليه المشقة (قوله أو على عادته) لافي هـ دو أى للرياح وقوله لم تعين أى حيث سمعوا مع وجود الأصوات أو الرياح وفيه ان هذا واضح في الرياح لانها ربما حملت الصوت وأما في الأصوات ففيه نظر لانه اذا كان يسمع الصوت مع وجود الأصوات فمع عدمها بالاولى فلا وجه لعدم التعين وعبارة شيخنا اعتبر هـ دو الأصوات والرياح لئلا يمنعها بلوغ النداء أو تعين عليه الرياح اه ح ل (قوله ولو وافق يوم الجمعة عيد الخ) صورة مستثناة من منطوق قوله السابق أو يستوفى لزم المقيم به الا في هذه الصورة انتهى ع ش فكان المناسب أن يقول نعم لو وافق الخ (قوله فحضر صلاته أهل قرى) ليس بقيد بل المدار على الذهاب اليه لقصدها وعدمه لا على حضور الصلاة فتى توجهوا اليه بقصد الصلاة وان لم يدركوها سقط عنهم العود للجمعة لوجود المشقة وأما لو حضروا ليسع أسبائهم فلا يسقط عنهم الحضور ولو صلوا العيد سواء رجعوا الى محلهم أولا كما في ع ش فان لم يحضروا كان صلوا العيد بمكانهم لزمهم الجمعة اه ش م ر (قوله فلم الانصراف وترك الجمعة) أى لسقوطها عنهم وان قربوا أو أمكنهم ادراكها لو عادوا وتخفيفا عليهم ولا أنهم لو كفوا بالرجوع للجمعة لشق عليهم والجمعة تسقط بالمشقة اه ا ط ف فهذه مستثناة من اطلاقهم وجوب السعى على من يسمع النداء ويستثنى أيضاً ما لو كان من يسمع النداء أربعين بالصفة المتقدمة فانه يجب عليهم أن يقيموا بمحلهم ويحرم عليهم السعى الى محل النداء لتعطيلهم الجمعة في محلهم فانه ح ل وقوله ويحرم عليهم السعى الخ ويجب على الحاكم منعهم من ذلك ولا يكون قصدهم البيع والشراء في المصر عذراً في تركهم الجمعة في بلدتهم الا اذا ترتب عليه فساد شيء من أموالهم أو احتاجوا الى ما يصرفونه في نفقة ذلك اليوم الضرورية ولا يكفون الاقتراض كما ذكره ع ش على م ر (قوله نعم لو دخل وقتها قبل انصرافهم) أى أو بعده حيث لم يصلوا الى محل قصر فيه الصلاة من محل الجمعة اه ح ل

ويقولى معتدل سماع انه لو كان  
أصم أو جاوز سمعه حد العادة  
لم يعتبر ويقولى عادة في هـ دو  
انه لو كان الصوت العالى على  
خلاف عادته في بقية الايام  
أو على عادته لافي هـ دو لم تعين  
ولا يعتبر وقوف النادى بمحل  
عال كمنارة ولو وافق يوم جمعه  
عيد فحضر صلاته أهل قرى  
يبلغهم النداء فلم الانصراف  
وترك الجمعة نعم لو دخل وقتها  
قبل انصرافهم

وع ش (قوله كان دخل عقب سلامهم من العيد) مفهومه انهم لو صلوا العيد عقب دخول وقتهم تشاغلوا بأسباب حتى دخل وقت صلاة الجمعة لا يحرم عليهم الا نصراف ولعله غير مراد بل هو مجرد تصوير فيحرم عليهم الا نصراف حيث انه ع ش واعتمده شبننا ح ف (قوله وتلزم أعشى وجد قائدا) فاولم يجده لا تلزمه وان أحسن المشي بالعصا خلافا للقاضي حسين ويمكن حمل كلامه على ما اذا كان منزله قريبا بحيث لا ضرر عليه في حضوره وكلام الشيخين على ما اذا كان منزله بعيدا بحيث يلحقه ضرر في ذهابه للجامع اه م ر و ز ي و برماوى وع ش (قوله وجد قائدا) أى تليق به مرافقته في ما يظهر لا نحو فاسق كما في الشوبرى (قوله متبرعا) قال الاستوى قياس ما سبق في ستر العورة انه لا يجب قبول هبته لأمته وقوله أو باجرة أى فاضلة عما يعتبر في الفطرة وعن دينه واقتصارهم على ما يعتبر في الفطرة مجرد تصوير اه ع ش على م ر (قوله وشيخاها) أى هرما لا يستطيع المشي وقوله وزمنا الزمن هو الذى أصابته آفة أضعفت حركته وان كان شابا اه شيخا وعبرة المصباح زمن الشخص زمانه وزمنا فهو من باب تعب وهو مرض يدوم زمانا طويلا اه بحروفه (قوله وجد مركبا) ولو آدميا لا يزرى به ركوبه أى لا يخل بمروءته عادة وقوله لا يشق ركوبه أى مشقة لا تحتل عادة كمشقة المشي فى الوحل وان لم تج التيم فيما يظهر والمركب يقع السكاف (قوله أو باجرة) أى اعارة لأمته فيما بأن تكون المنفعة نافعة جدا فى ما يظهر اه وهل يجب السؤال فى الاعارة وكذا الاجارة فيه نظر والذى يظهر الوجوب كما فى طلب الماء فى التيم وقد يفرق بوجود البدل هنا اه برماوى مع زيادة (قوله صحت جمعة) أى اجما عا ويحرم عليه الخروج منها ولو بقليلها نقلامثلا اه برماوى (قوله لانها اذا صحت ممن تلزمه فمن لا تلزمه أولى) عبارة الراعى من لا تلزمه الجمعة اذا حضر الجمعة وصلها انعقدت له وأجزأته لانها اكمل فى المعنى وان كانت أقصر فى الصورة فاذا أجزأت الكاملين الذين لا عذر لهم مع قصرها فلا تجزىء أصحاب الاعذار بطريق الاولى وبعضهم وجه الاولوية بأن من تلزمه هو الاصل ومن لا تلزمه بطريق التبعية له فاذا أجزأت الاصل أجزأت التابع بطريق الاولى اه زى وقال قل على الجلال صحت جمعة أى أجزأته عن ظهره لانه المقصود وعليه تصح الاولوية لانه اذا سقط بها الظاهر عن الكاملين فعن غيرهم أولى وعند الأصوليين ان معنى الصحة والجزاء واحد وهو الكفاية فى سقوط الطالب فى ذلك الوقت وان لم يقض اه وقوله فمن لا تلزمه أولى فيه نظر لان صحتها من يصح ظهره تابع لمن تجب عليه الجمعة وحيث قد ليس الصحة منه أولى ومن عبر بالجزاء سلم من هذا اه شوبرى (قوله وتنفى

كان دخل عقب سلامهم من العيد فالظاهر انه ليس لهم تركها وقولى معتدل سمع وعادة مع أو مسافرا الى آخره من زيادة فى وتعبيرى بمستأوى من تعبيرة بقرية (وتلزم) الجمعة (أعشى وجد قائدا) متبرعا أو باجرة أو مكاله (و) شيخا (هما) وزمنا وجد امركبا) ملكا أو باجرة أو باعارة (لا يشق ركوبه) عليهم ما (ومن مع ظهره ممن لا تلزمه جمعة صحت) جمعة لانها اذا صحت ممن تلزمه فمن لا تلزمه أولى وتنفى عن ظهره



عن ظاهره هذا قدر زائد على ما أفاده منطوق المتن اه شو برى (قوله وله أن ينصرف)  
 أى ولن لا تلزمه الجمعة الانصراف (قوله قبل احرامه بها) أى ولو بعد أقامتها اه  
 برماوى (قوله الانحور مريض) وضابطه أى المريض الذى لا تجب عليه الجمعة أن  
 يلحقه بحضورها مشقة كمشقة مشيه في المطر ونحوه اه ش م ر (قوله فليس له)  
 أن ينصرف فان انصرف اثم ولا يلزمه العود اه ح ل وشو برى (قوله أو أقيمت  
 الصلاة) أى أو زاد لكن أقيمت الصلاة والمراد زيادة تحتل الاستدراك (قوله ولو  
 بعد تحرمة) وصورة انصرافه حينئذ أن يخرج نفسه من الصلاة أن كان ذلك في الركعة  
 الأولى وبأن ينرى المفارقة ويكمل منفردا ان كان في الثانية حيث لم يلحقه ضرر  
 بالتكميل والأجالة قطعها اه ع ش على م ر (قوله ان له الانصراف) أى بل  
 يذبح وجوبه اذا غلب على ظنه تلويث المهل اه ع ش (قوله والفرق بين المستثنى)  
 وهو نحو المريض والمستثنى منه وهو من لا تلزمه الجمعة المعبر عنه بالضمير في قوله وله  
 أن ينصرف فالمستثنى منه هو الماء في له أى حيث لا يجوز للأول الانصراف قبل  
 الأحرار به دخول الوقت بالشروط المتقدم ويجوز للثاني وأورد عليه أنه حيث كان  
 العذر مشقة المحذور كان القياس حرمة الانصراف ولو قبل دخول الوقت لانه يتقدر  
 عدم الحضور يجب عليه السعي بفرض عدم العذر فلا وجه لعوده من المسجد بعد  
 كونه فيه وأجاب سم على جريان جواز العود قبل الوقت مقيد بمرجع من المسجد  
 على نية العود إليه فلو زاد لا تلك النية حرم عليه الانصراف اه ع ش (قوله وقد  
 حضره قهلاها) أى فزال المانع اه ح ل (قوله وبفجر حرمه على من لزمته الحج)  
 فاذا سافر فهو عاصر ويمتنع عليه رخص السفر حتى يخرج وقتها أو الى الياس من  
 ادراكها ثم لو طرأ عليه جنون أو موت سقط عنه الاثم من ابتداء أنه قاله شيخنا وهو غير  
 ظاهر ونخرج بالسفر النوم قبل الزوال فلا يحرم وان علم فوات الجمعة به كما اعتمد  
 شيخنا من لانه ليس من شأن النوم الفوات وخالفه غيره ويكره السفر ليلتها بأن  
 يجاوز السور قبل الفجر قال في الاحياء لانه ورد في حديث ضعيف جدا ان من سافر  
 ليلة الجمعة دعا عليه ملكاه اه ق ل على الجلال وقوله دعا عليه الخ أى قال لا نجاء الله  
 من سفره ولا أعانه على قضاء حاجته اه م رواذا كان هذا في سفر الليل الذى لا اثم  
 فيه فيكون في سفر النهار الذى فيه الاثم أولى ومع ان من سافر يوم الجمعة بعد الفجر دعا  
 عليه ملكاه فيقولان لا نجاء الله من سفره ولا أعانه على قضاء حاجته فالعلم الكبير  
 شيخنا ح ف (قوله بأن كان من أهلها) أى أدل لزومها لدخول وقتها فسقط ما يقال  
 كيف تارمه قبل دخول وقتها فليتأمل ويكتب أيضا قوله بأن كان من أهلها أى بمن

(وله أن ينصرف) من المصلى  
 (قبل احرامه) بها (الانحور  
 مريض) كما عى لا يجيد فايدا  
 فليس له أن ينصرف قبل  
 احرامه ان دخل وقتها ولم يزد  
 ضرره بانتظاره فعلها (أو أقيمت  
 الصلاة) نعم لو أقيمت وكان ثم  
 مشقة لا تحتل كن به اسهال  
 ظن انقطاعه فأحسن به ولو  
 بعد تحرمة وهلم من نفسه انه  
 ان مكث سبقه فالتعبه كما قال  
 الاذرى ان له الانصراف وترك  
 الجمعة والفرق بين المستثنى  
 والمستثنى منه ان المانع في نحو  
 المريض من وجوبها مشقة  
 المحذور وقد حضره قهلاها  
 والمانع في غيره صفات قائمة  
 به لا تنزل بالمحذور والتقيد به  
 لا تلزمه الجمعة وقبل الأحرار  
 وبالأقامة من زياده في  
 (وبفجر حرم على من لزمته)  
 بأن كان من أهلها

تعتقد به وان لم يجب عليه فدخل فيه خاشي الضرر ونحوه وحينئذ احتاج الى اخراج  
بقوله لا ان خشي ضررا الخ فلا يرد ان خاشي الضرر لا تلزمه فلا يصح ارجاعه عن  
تأزمه ويجوز ان يراد بأهلها أهل لزومها بأن لم يكن به عذر وان عرض له الخشية فلا  
حرمة عليه لصحة ضرره من غير أهل اللزوم اهـ شو برى وقول الشورى عن تنعقده  
ليس بظاهر لخروج المقيم غير المستوطن من كلامه فالأولى أن يراد بأهلها أهل لزومها  
لولا الذر (قوله سفر نفوت به) بخلاف ما اذ لم تفت به بأن غلب على ظنه ادراكها  
في مقصده أو طريقه فالتبين خلاف ظنه بعد السفر فلا اثم عليه والسفر غير مصيبة  
كما هو ظاهر نعم ان أمكن عودته وادراكها فليجبه وجوبه اهـ ش م روع ش عليه  
(قوله ولو كان السفر طاعة) أى واجباً ومندوباً كحج وزيارة قبره صلى الله عليه  
وسلم وهذه الغاية للرد على القديم الذى يخص حرمة السفر قبل الزوال بالمباح ويجعل  
سفر الطاعة قبل الزوال جائزاً هكذا يفهم من منيع أصله مع ش م ر (قوله كأنه طاعة  
عن الرفقة) أى الذى يخشى الضرر بمفارقة ش م ر (قوله كأنه طاعة  
مثالاً لما اذا خشي ضرراً فالتقيده يفهم من كلامه ويفرق بينه وبين نظيره في النيم حيث  
اكتفى فيه بمجرد الوحشة بأن الظهر يتكرر في كل يوم وليله بخلاف الجمعة ويفرق  
أيضاً بأنه ينفرد في الوسائل ما لا ينفرد في المقاصد كافي ش م ر وقال ع ش عليه  
وليس من الضرر ما جرت به العادة من ان الانسار قديمة هذا السفر في وقت مخصوص  
لا مر لا يفوت بفوات ذلك الوقت اهـ كالأذين يريدون السفر لزيارة سيدي أحمد البدوي  
في أيام مولده في يوم الجمعة مع رفقة وكانوا يجدون رفقة آخر مسافرين في غيره (قوله فلا  
يحرم) ولو بعد الزوال ولو نقص بسفره عدد أهل البلد بحيث يؤدى الى تعطيل جمعهم  
اذ لا يكافى صحيح عبادة غيره اهـ شرح م ر (قوله لانها ضافة) أى منسوبة اليه  
فلا ضافة لغوية ولا فال يوم مضاف اليه كحضور الجمعة أفاده شيخنا (قوله ولذا ان يجب  
السعي) أى من الفجر ولا يجب قبله وان علم انه ان لم يسع قبله فاتته الجمعة كما قرره  
شيخنا (قوله أى لمن لا تلزمه) المناسب أن يقول أى لغير من لزمته لانه المتقدم وان كان  
المعنى واحداً (قوله ولو بجمعها) هذه الغاية للرد على الضعيف وبعبارة أصله مع شرح م  
ومن لاجمة عليهم وهم بالبلد تسلم لهم الجماعة في ظاهريهم في الاصح والثاني لان  
الجماعة في هذا اليوم شعار الجماعة ومحل الخلاف في من يبلد الجماعة فان كانوا في غيره  
استقبلت الجماعة في ظاهريهم اجما عا قاله في المجموع اهـ (قوله واخفاؤها) الضمير  
راجع للجماعة كما يفهم من ش م ر وفيه أنه يسن أيضاً اخفاء اذان الظهر اهـ (قوله  
لم يسن اخفاؤها) بل يسن الاظهار فيكون اخفاؤها خلاف الأولى ان كان في أمكنة

(سفر نفوت به) كان ظن انه  
لم يدركها في طريقه أو مقصده  
ولو كان السفر طاعة وقبل  
الزوال (لا ان خشي) من عدم  
سفره (ضرراً) كأنه طاعة  
عن الرفقة فلا يحرم ولو بعد  
الزوال وانما نحن قبل الزوال  
وان لم يدخل وقتها لانها مضافة  
الى اليوم ولذلك يجب السعي  
اليه اقبل الزوال على بعيد الدار  
(وسن لغيره) أى لمن لا تلزمه  
ولو بجمعها (جماعة في ظاهريهم)  
في وقتها العوم أدلة الجماعة  
(واخفاؤها ان خفي عذره)  
لئلا يتهم بالرغبة من صلاة  
الامام فان ظهر لم يسن اخفاؤها  
لانها التهمة والتصریح بيسن  
الاخفاء من زيادتي

(و) سن (من رجاء زوال عذره)  
 قبل فوت الجمعة كعبه  
 يرجوا العتق ويريد من يرجو  
 الخفة (تأخير ظهره الى فوت  
 الجمعة) لانه قد يزول عذره  
 قبل ذلك فيأتي بها كما لا يحصل  
 الفوت برفع الامام رأسه من  
 ركوع الثانية فلو صلى قبل  
 فوتها الظهر ثم زال عذره  
 وتمكن منها لم يلزمه لانه أدى  
 فرض وقته الا ان كان خشي فبان  
 رجلا (و) سن (لغيره) أي لمن  
 لا يرجو زوال عذره كما مر  
 وزمن (فيجعلها) أي الظهر ليحوز  
 فضيلة أول الوقت قال في الروضة  
 والمجموع هذا اختيار  
 الحراسانيين وهو الأصح وقال  
 العراقيون يستحب له تأخير  
 الظهر حتى تفوت الجمعة لانه  
 قد يفسد لها ولاها صلاة  
 الكاملين فاستحب كونها  
 المقدمة قال والاختيار والنسب  
 فيقال ان كان هذا الشخص  
 جازما بأنه لا يحضر الجمعة وان  
 تمكن منها استحب له تقديم الظهر  
 وان كان لو تمكن أو فسد حضورها  
 استحب له التأخير (ولمعتها)  
 أي الجمعة (مع شروط غيرها  
 شروط) ستة أحدها (أن تقع  
 وقت ظهر) فلا تباع رواه  
 الشيخان مع خبر صلوا

الجماعة اه برماری (قوله وان رجوا زوال عذره) أي رجاء قريبا اه ع ش (قوله  
 تأخير ظهره الى فوت الجمعة) عمل تأخيرها الى فوت الجمعة ما لم يؤخرها الامام الى  
 أن يبقى من الوقت قدر أربع ركعات والا فلا يؤخر الظاهر كما ذكره المصنف في نسكت  
 التنبيه اه شرح م د (قوله برفع الامام) استشكل بما يأتي من ان غير المعذور ولو أحرم  
 بالظهر قبل السلام لم تصح وأجيب بأن المجبة ثم لازمة له فلا ترفع الا بيقين بخلافه هنا  
 اه س ل وشرح م ر وفي ق ل على الجلال ويحصل اليأس برفع الامام أي لا بعدم  
 التمكن كعبه الدارقال الاسنوي ويجب الظهر فوراً على من أيس منها ممن تلزمه والوجه  
 خلافه كما قاله شيخنا اه (قوله ثم زال عذره) وكذا الزوال عذره فيها اما الاول فوافع  
 واما الثاني فبناء على الأصح من ان الاعتذار مسقطات لا وجوب لامرخصات في الترك  
 وبه فارق وجود التيمم الماء في الصلاة التي لا تسقط بالتيمم لان اباحة الصلاة للرخصة  
 وقد زالت اه اياب اه شوبري (قوله الا ان كان خشي) ومثل الخشي كل من لم  
 تلزمه لظن قيام العذره به فبان خلافه كالعبد يتبين انه حر والاربي يتبين قدرته على  
 السترة اه س ل (قوله فبان رجلا) أي فتلزمه الجمعة ان تمكن من فعلها والاعاد  
 الظاهر لتبين انها في غير محلها ولا يلزمه قضاء ظهر كل جمعة تقدمت لوقوع ظهره التي  
 بعدها قضاء عنها اه برماری (قوله ان لا يرجو) المناسب أن يقول لغير من رجاء وان كان  
 غير معناه اشارة الى ان رجاء المتقدم بمعنى يرجو (قوله وهو الأصح) معتمد وقوله وقال  
 العراقيون الخ ضعيف وهذا من جملة كلام النووي في الروضة (قوله لانه قد يفسد)  
 بفتح الشين في المضارع وبكسرهما في الماضي من باب علم يعلم كفي المختار والقاموس  
 وفي الصباح انه بفتح الشين في الماضي وبكسرهما في المضارع من باب ضرب يضرب  
 فعلى هذا يكون فيه اعتان كما أفاده شيخنا ح ف (قوله قال) أي النووي والاختيار  
 التوسط أي من جهة الدليل فلا ينافي قوله أولاً وهو الأصح أي من جهة المذهب اه  
 اط ف وقال شيخنا ح ف قوله وهو الأصح أي عند غير النووي وقوله والاختيار رأى  
 عنده فهو من اختياراته وهو يرجع لكلام المحشي وهذا الاختيار ضعيف (قوله  
 ولمعتها) اما تكام على شروط لزومها شرع يتكامل على شروط صحتها (قوله مع شرط  
 غيرها) هو مفردة ضاف فيم أي مع كل شرط من شروط غيرها (قوله وقت ظهر)  
 خلافاً للامام أحمد في جواز ما قبله اه ق ل على الجلال (قوله مع خبر صلوا الخ)  
 دفع به ما يقال ان الاتباع انما يدل على جواز فعلها في وقت الظهر ولا يلزم منه عدم  
 صحتها في غيره اه ع ش (قوله فلو ضاق الوقت عنها) أي ولو بخبر عدل رواية وجب  
 ظهر فيتعين الاحرام بها ولو نوى في صورة الشك الجمعة ان كان الوقت باقياً والا فالظهر

لم يضر هذا التعليق حيث تبين بقاء الوقت كما أفتى به والد شيخنا لانه تصريح بمقتضى  
الحال عند الاحتمال وأما عند تيقن الوقت أو ظنه فلا يصح هذا التعليق بل الواجب  
الجزم بنية الجمعة اهـ ح ل (قوله كما سيأتي) أي وقوله وان تقدمها خطبتان  
(قوله وجب ظهر) أي احرامهم بها فلا يصح احرامهم بالجمعة حتى لو تبين نية به بعد  
احرامهم بها تبين بطلان الاحرام بها ولا تنقلب ناهراً فقوله ولو خرج الوقت وهم فيها  
الخ أي وكان الاحرام في وقت يسعها يقينا أو ظناً ولم يظهر خلافه اهـ ق ل على الجلال  
(قوله فاعلم انها اذا فاتت الخ) أي علم من قوله وجب ظهر وغرض الشارح بهذا  
الاعتذار عن سكوتة في المتن عن هذا الحكم مع تصريح الاصل به (قوله لا تقضي  
جمعة) بالنصب أي بل تقضي ظهر أي انه بدل عنها فالتعبير بالنساء فيه مسامحة  
ولا تقضي سننها أيضاً ان لم يصلها معها حتى خرج الوقت على المعتمد كما تقدم (قوله  
أو خرج وهم فيها) أي يقينا أو ظناً ولو باخبار عدل وقوله وجب أي الظاهر بناء  
أي فلا يحتاج الى نية الظهر ويحرم الاستئناف لانه يؤدي الى اخراج بعض الصلاة  
الذي وقع في الوقت عن الوقت وحكي الروايات وجهين فيما لو مذكورة الركعة الاولى حتى  
تحقق انه لم يبق ما يسع الثانية هل تنقلب ظهر الا ان أو عند خروج الوقت ويرجع منها  
الاول والمعتمد الثاني كما لو حلف ليا كان هذا الرغيف غداً فأكله في اليوم هل يحنث  
الا ان أو غدا الاربع الثاني كما في شرح م ر وبناء حال من الضمير المستتر في وجب  
المائد على الظاهر أي حالة كون الظاهر بناء أي مبقياً على ما فعل من الجمعة لا مستأنفاً  
فلا يحتاجون الى نية الظهر كما قررره شيخنا وهذا على الراجح وفي قول يجب الظاهر  
استئنافاً أي يجب أن يستأنفوه بنية جديدة وينقلب ما فعل من الجمعة نفلاً مطلقاً اهـ  
(قوله بخلاف مالوشك في خروجه) المراد بالشك مطلق التردد أي مع استواء  
أو رجحان ولو بعد البناء على اقوى الاحتمالين اهـ شوبري (قوله اذا خرج الوقت  
قبل سلامه) بحيث الاسنوي انه يلزم مفارقة الامام في التشهد ويقتصر على الواجب  
اذا لم يمكنه الجمعة الا كذلك ويؤخذ منه ان امام المواقفين الزائد على الاربعين لو طول  
التشهد وخشوا خروج الوقت لزمتهم مفارقتة والسلام تحصيلاً للجمعة وهذا هو  
المعتمد ذى وبرماوى (قوله فانه يجب ظهر) هذا بناء على الراجح وفي قول بنية الجمعة  
لانها تابعة للجمعة صحيحة كما في شرح م ر فغرض الشارح بقوله وان كانت الخ الرد  
على هذا الضعيف (قوله وان كانت تابعة للجمعة صحيحة) أي لان الوقت أهم شروطها  
فلم يكنف بهذه التبعية الضعيفة اهـ زى (قوله وأن تقع بأبنية) أي ولو باعته ربما كان  
كما أشار له بقوله فلو انهدمت الخ (قوله ولو بقضاء) أي بين الابنية وهو متعلق بقوله

كما رأيت في أصل (فلاضاق)  
الوقت عنها وعن خطبتها  
كما سيأتي (أو شك) في ذلك وهو  
من زيادتي (وجب ظهر)  
كأنه لو شرط القصر يرجع  
الى الاتمام فعلم انها اذا فاتت  
لا تقضي جمعة بل ظهر كما صرح  
به الاصل (أو خرج) الوقت  
(وهم فيها وجب) أي الظاهر  
(بناء) الخافاً للدوام بالابتداء  
فيسر بالقراءة من حيثئذ  
بخلاف مالوشك في خروجه لان  
الاصل بقاؤه (كسبوق) أدرك  
مع الامام منها ركعة اذا خرج  
الوقت قبل سلامه فانه يجب  
ظهر بناء وان كانت تابعة للجمعة  
صحيحة (و) ناهياً أن تقع بأبنية  
محتملة (ولو بنفصالها لم تقم  
في عصر النبي صلى الله عليه  
وسلم والخلفاء الراشدين الا في  
مواضع الإقامة كما هو معلوم  
وسواء أكانت الابنية من حجر  
أم من طين أم من خشب أم غيرها



تقع أوبابنية اه (قوله بأبنية مجمعة) فان تفرقت قال في الاثوار لم تحبب الجمعة  
قال والد شيخنا الا ان بلغ أهل دار أربعين كمالين وهو بالنسبة لمن قرب منه  
كبلد الجمعة قال في البحر وحسد القرب ان يكون بين منزل ومنزل دون ثلاثمائة  
ذراع قال والد شيخنا الراجح ان المعتبر العرف اه شوبري قال في شرح  
م ومنها الاسراب وهي بيوت في الارض ومنها الغيران جمع غار قال  
ع ش وقضيته أنه لا يصح اقامتها ببناء واحد متسع استوطنه جماعة  
تعتقدهم الجمعة وليس مراد افي م وما نصه التعبير بها أي بالأبنية الجنس  
فيشمل الواحد اذا كثرت فيه عدده معتبر كالا ينفى وكتب ايضا قال أعني م ر اذا اقام  
الجمعة أربعون في خطبة الابنية وخرجت الصفوف الى خارج الابنية مما هو حريمها  
بحيث لا تقصر الصلاة قبل عطا وزته أو صلى جماعة هناك تبعا للاربعين في الابنية  
صحت جمعهم تبعا بخلاف ما وصلی الجميع في ذلك الفضاء الخارج أو كان من  
في الخطبة دون أربعين فانه لا يصح وكذا لو خرج الصف وبلغ فضاء تقصر الصلاة فيه  
أو قبله فلا تصح صلاة الخارجين فعلى هذا تصح الصلاة على المراكب الراسية  
بساط بولاق تبعا لمن في المدرسة الباشية اذا كانوا أربعين لان المراكب لا تقصر  
الصلاة فيها بل لا بد من سيرها كما تقرر في باب القصر وحاصل كلامه ان الحریم  
لا تجوز الجمعة فيه الا تبعا للاربعين في الخطبة وغير الحریم لا تجوز فيه مطلقا وفيه  
نظر والوجه صحة الجمعة تبعا واستقلالها في كل محل لا تقصر الصلاة قبل مجاوزته  
اه سم فرع لو كان بقربه مسجد ثم خرب ما حوله فصار منفردا ولم يجر بل استمر  
الناس يترددون اليه في الصلاة وغيرها صحت الجمعة فيه ولو بعد الزمان عنه  
اذ بقاؤه عامرا بالتردد اليه للصلاة بصير ما بينه وبين العامر من الخراب كخراب  
تخلل العمران وهو معدود من البلد أفتى به البلقي وغيره كذا في حاشية اج  
وابن شرف على التحرير (قوله فلوانه دمت) مفرع على قوله ان تقع بأبنية لان  
المراد ابنية ولو بالنظر للاصل ولا تتعد في غير بناء الا في هذه الصورة وفارق ما لو نزلوا  
مكانا أو اقاموا فيه ليجروه قرية حيث لا تصح فيه قبل البناء باستصحاب الاصل  
في الحاصل أي الاصل وجود الابنية هنا وعدمها ثم اه ح ل (قوله فأقام أهلها)  
وهم المستوطنون بها وقت الخراب وان لم تزلهم لصغر وكذا ذريتهم بعدهم كما مال  
اليه بعض مشايخنا وعبارة ع ش قوله فأقام أهلها أي أو اطلقوا اه وضمن اقام  
معنى عزم فعدها بعلى وخرج بأهلها غيرهم كالطائرین لعمارتها فلا تصح منهم اه قل  
(قوله على العماره) أي على عدم القول وان لم يقصدوا العماره أخذوا بما بعده اه برماوى

فلوانه دمت فأقام أهلها على  
العمارة

(قوله لزمتهم الجمعة فيها) لم يعبر بالجمعة المناسبة لما قبله لانه لا يلزم من الصلة الزوم بخلاف العكس اهـ قل (قوله لانها وطنهم) ولا فرق في الامل بين كونه مخاطبا بها في وقت الانهدام أولا فدخل في ذلك أولادهم اذا كملوا وأقاموا على عمارتها من انها تصح منهم قبل البناء خلافا لمن قال المراد بأهلها من كان مخاطبا بها وقت الانهدام قال شيخنا الشربري وانظروا لو كان أولياؤهم أقاموا على العماره وهم على نية عدمها أو العكس فهل تؤثر نيتهم عدم أو لا والممول عليه نية أولياؤهم فليدر اهـ أقول والاقرب ان العبرة بنية الأولياء وجودا وعدمه لان غير الكامل لا اعتداد بنيتهم اما لو اختلفت نية الكاملين فبعضهم نوى الإقامة وبعضهم عدمها فلكل حكمه من الجمعة في الأولى ان كانوا عددا معتبرا وعدمها في الثاني ع ش (قوله فلا تصح من أهل خيام) أي على الأصح وقيل تصح منهم في الخيام لانها وطنهم كالنيران هكذا حكاه أصله وكان الانسب أن يقول فلا تصح بخيام لانه هو المحكوم عليه ولانه يومهم عدم الصحة من أهل الخيام ولو في ابنية لكن اتوهم مدفوع لان التبادر من أهل خيام أي في خيامهم كما علم من قوله بمجملهم اهـ ع ش (قوله بمجملهم) وان لازمه أبدا اهـ ح ل (قوله لانهم على هيئة المستوفزين) أي شأنهم ذلك (قوله لزمتهم فيه) أي في المحل الذي تقام فيه الجمعة وان لم يكن المحل الذي سمعوا منه النداء اهـ س ل (قوله وان لا يسبقها بقصرم) فيه ضمير مستتر أي هي لان اعمال الثاني أولى كما قرره شيخنا أي ان لا يقع فيها سبق عند التعدد لغير حاجة (قوله شعار الاجتماع) أي شعار هو الاجتماع فلاضافة بيانية (قوله واتفاق الكلمة) ولم ينظروا لمثل ذلك في الجماعة بل وجب التعدد بقدر ما يظهر به الشعار وان أمكن اجتماعهم في مكان واحد لتكرر الجماعة في اليوم واليلة فطلب التعدد لتسهيل الجماعة على طليها فانه لو وجب اجتماعهم بمكان واحد لشق ذلك عليهم فربما أدى الى ترك الجماعة سيما عند اتساع أطراف البلدان وأيضا المراد بالشعار هنا غيره ثم كما يشير اليه قوله ان اجتماعهم بمحل أفضى الى المقصود من اتفاق الكلمة وقولهم ثم ان ضابط الشعار ان تسهل الجماعة على طليها في كل جهة اهـ ع ش (قوله الآن كثر أهلهم وعسرا اجتماعهم) هذا ضابط الكثرة أي كثروا بحيث يعسر اجتماعهم أي بأن يحصل لهم مشقة من الاجتماع لا تحتمل أي اجتماع من يحضر أي يجوز له ذلك وان لم يلزمه الجمعة اهـ ح ل فيدخل فيه الارقاء والصبيان والقساء فعلى هذا القول يكون التعدد في مصر كله لحاجة فلا تجب الظهر حيثنذ كما نقل عن ابن عبدالحق اهـ شيخنا

لزمتهم الجمعة فيها لانها  
وطنهم (فلا تصح من أهل  
خيام) بمجملهم لانهم على  
هيئة المستوفزين فان سمعوا  
النداء من محلها لزمتهم فيه  
تبعاً لاهله كما علم مما مر  
(و) نا انهم (ان لا يسبقها بقصرم  
ولا يقارنها فيه جهة بمجملها)  
لا متناع تعددها بمجملها اذ لم  
تقم في عصر النبي صلى الله  
عليه وسلم والخلفاء الراشدين  
الا في موضع واحد من محلها  
ولان الاقتصار على واحدة  
أفضى الى المقصود من اظهار  
شعار الاجتماع واتفاق  
الكلمة وانما اعتبر القصرم  
أي اتهاؤه من امامها لان به  
يبين الانقضاء اما السبق  
والمقارنة في غير محلها فلا  
يؤثران وتعبيري بمجملها أعم  
من تعبيري ببلدتها (الا ان  
كثر أهلهم) أي أهل محلها

وعبارة شرح م د وهل المراد اجتماع من تزمه أو من قصص منه وإن كان الغالب  
أنه لا يفعلها أو من يفعلها في ذلك المحل غالبا كل محتمل ولعل أقربها الأخير كما أفتى به  
الوالد رحمه الله تعالى اه فيدخل الأوقاف والصبيان ح فيه (قوله وعسر اجتماعهم  
بمكان) أي محل من البلد ولو فضاء ولو غير مسجد فتي كان في البلد محل يسعهم امتنع  
التعدد والمراد بمن يصير اجتماعهم من يفعلها غالبا حتى لو كان الغالب يختلف  
 باختلاف الأزمنة اعتبرنا كل زمن بحسبه اه أعياب شويري بتصرف في اللفظ ومثل  
عسر الاجتماع ما لو كان بينهم قتال اه س ل وقد استفيد من كلامه أمران الأول أن  
غالب ما يقع من التعدد غير محتاج إليه إذ كل بلد لا تخلو غالبا عن محل يسع الناس  
ولو نحو خرابة وحريم البلد والثاني أن نحو ما يقع من التعدد في نحو طندتا في زمن  
المولد محتاج إليه كله فلا تجب الظاهر هناك حيث لا ن من يغلب فعله لم يقيد بكونه  
في أهل تلك البلدة اه (قوله فيجوز تعددها للحاجة) ومع ذلك يسن فعل الظهور  
خروجاً من مخالفة ظاهر النص المانع للتعدد مطلقاً كما قررته شيخنا (قوله على عسر  
الاجتماع) وأجيب أيضاً بأن المجتهد لا ينكر على مجتهد ولعله كان يصلي مع السابقة اه  
برماوى (قوله وقال الصميرى) بفتح الميم وضهها (قوله وبه) أي بالتعدد للحاجة (قوله فلو  
وقعتا معاً) تفريع على مفهوم الشرط والحاصل أن الصور في هذا المقام خمسة يجب  
الاستئناس في صورتين ويجب الظهور فقط في صورتين وتصح السابقة دون اللاحقة  
في صورة كما قررته شيخنا وقال شيخنا ح ف حاصل هذا المقام أنه إما أن يكون هناك  
تعدد أولاً فإن لم يكن تعدد فالجمعة معصية وشعر صلاة الظهور ولا تتعدوان كان  
هناك تعدد فاما أن يكون للحاجة أم لا فإن كان لها تصح من كل أيضاً وإن علم سبق  
وتسن صلاة الظهور حيث عدوان كان لغيرها فاما أن يقع معاً أو يشك في السبق والمعية  
فيثبت لا تصح لكل من الفريقين وحيث يجب عليهم الاجتماع بمكان ويقومون  
الجمعة في هاتين الصورتين وتسن في صورة الشك صلاة الظهور أي بعد إقامة الجمعة  
ثانياً لا احتمال أن تكون أحدهما سابقة فلا يصح إقامة الجمعة ثانياً وإما أن تعلم  
السابقة ولم تنس فهي المعصية والسبوق باطل فيجب عليهم عند علمهم أن يحرموا  
خلف السابقة أن أمكنهم ذلك والابان لم يـ كنهم وعلوا بذلك قبل سلامهم  
بنوا على ماضى ظهرا فان قلت كيف بنوا مع ان احرامهم باطل لسبق غيرهم  
لهم أجيب بأن الباطل انما هو خصوص الاحرام بالجمعة لا عموم الاحرام بالظهور  
واما اذ لم تعلم السابقة أو علمت ونسيت وجب عليهم أن يصلاوا الظهور (قوله أو شك  
في المعية) أي هل وقع معاً أو مرتباً أو شك هل تعددت الحاجة أولاً وهل جمعت

وعسر اجتماعهم بمكان  
واحد فيجوز تعددها للحاجة  
بحسبهم إلا أن الشافعى رضى  
الله عنه دخل بغيره وأهلها  
يقومون بها جميعين وقيل ثلاثاً  
فلم ينكر عليهم فحله الأكثر  
على عسر الاجتماع قال  
الرويانى ولا يجتمع مذهب  
الشافعى غيره وقال الصميرى  
وبه أفتى المزنى بمصر وظاهر  
النص منع التعدد مطلقاً  
وعليه أقصر الشيخ أبو حامد  
وقتا بعدوم (فلو وقعتا) في محل  
لا يجوز تعددها فيه (معاً)  
أو شك في المعية

(استؤنفت) جمعة اذا توسع  
الوقت لتدافعهما في المعية  
فليست احدهما أولى  
من الاخرى ولان الاصل في  
صورة الشك عدم جمعة  
مجزئة قال الامام وحكم الائمة  
بانهم اذا عادوا الجمعة برئت  
ذمتهم ومشكل لاحتمال  
تقدم احدهما فالتص  
أخرى فاليقين ان يقيموا جمعة  
ثم ظهر اقال في المجموع وما قاله  
مستحب والا فاجمعة كافية  
في البراءة كما قالوه لان الاصل  
عدم وقوع جمعة مجزئة في  
حق كل طائفة (أو التثبت)  
احدهما بالاخرى اما واولا  
كان سمع مريضان  
أو مسافران خارج المكان  
تكميرتين متلاحقتين  
فأخبر بذلك ولم يعرفا المتقدمة  
منهما أو نائبا بأن تعينت  
ثم نسيت (صلاوا ظهورا)  
لالتباس الصحة بالفاسدة  
فان لم تلبس بالصحة السابقة  
وان كان السلطان مع الثانية  
وخيفت الثانية

وقعت في المحتاج اليه أولا أي والقرض ان هناك ما لا يحتاج اليه بقينا اه ح ل  
(قوله استؤنفت) أي في محل واحد (قوله ولان الاصل في صورة الشك الخ)  
لا يقال هذا بعينه موجود فيه. لو شك هل في الاما كن غير محتاج اليه أولا وقد قلتم  
فيها بعدم وجوب الاعادة لانا نقول الاحتمال في هذه الصورة أخف من الاحتمال  
في المعية لان الشك في المعية شك في الانعقاد اه ح ل (قوله وحكم الائمة)  
أي من الفقهاء وهذا في صورة الشك (قوله فاليقين ان يقيموا جمعة) أي لاحتمال  
المعية فيكونان باطلتين وقوله ثم ظهرا أي لاحتمال تقدم احدهما أي فتكون صحيحة  
ولا تصح جمعة أخرى بعدها وقوله لان الاصل عدم وقوع جمعة مجزئة الخ وفيه ان هذا  
لا ينافي احتمال وقوع جمعة صحيحة من احدهما الا ان يقال لا نظر لهذا الاحتمال  
مع وجود الاصل اه ح ل (قوله والا فاجمعة) أي وان لم تقل ما قاله مستحب  
بل واجب فلا يصح لان الجمعة أي المعادة كافية فحذف فعل الشرط وجوابه  
وأقام علة الجواب مقامه وقوله عدم وقوع جمعة أي من الجمعيتين السابقتين (قوله  
كان سمع مريضان) دفع بهذا ما قيل ان من تلزمه الجمعة اذا تركها يكون فاسقا  
فلا يقبل خبره وان كان دفعه ممكنا يقرب المسعد من بمنزلة اه ق ل وعبارة ع ش  
على م ر قوله كان سمع مريضان أو مسافران أي أو غيرهما ممن لا يمنع عليه التقاطع  
لقرب محل من المسجد وزيادته على الاربعين لتصح الخطبة في غيبته ومن ثم عبر  
بالكاف اه وقال شيخنا قوله مريضان أو مسافران مقيمان وأدركا الامام في ركعة  
والا فهما فاسقان لا تقبل شهادتهما (قوله أو مسافران) أي قتان اه ايعاب  
وظاهر ان العدل الواحد كاف في ذلك اه شرح الروض شوبري وم ر (قوله صلوا  
ظهرا) أي استثنانا ان طال الفصل وبناء ان قصر وهذا وجه مغاير لما قبله حيث  
عبر فيه بالاستئناف كذا يظهر ويدل له انهم لو أخبروا ان جمعهم مسبوقه  
كان لهم الاستئناف والاتمام ظهرا تأمل شوبري وقوله ان طال الفصل أي بين  
السلام والاخبار ولا يجوز لهم استئناف جمعة أخرى لتقدم احدي الجمعيتين فالمتقدمة  
صحيحة فلا يصح استئناف جمعة بعدها (قوله لالتباس الصحة الخ) عبارة  
شرح م ر لتيقن جمعة صحيحة في نفس الامر ويمتنع إقامة جمعة بعدها والطائفة  
التي صحت الجمعة منهم غير معلومة والاصل بقاء الفرض في حق كل طائفة  
فوجب عليهم الظاهر اه (قوله وان كان السلطان الخ) الغاية الاولى للرد على  
الضعيف والثانية للتعميم ومثل السلطان على هذا الضعيف الخطيب المنصوب  
من جهته وعبارة أصله مع شرح م ر وفي قول ان كان السلطان مع الثانية اما ما



كان أومة تدافعهم العجبة أو والادى الى تقويت الجماعة على أهل البلدي بادرة  
شرذمة الى ذلك والمتجه ان حكم الخطيب المنسوب من جهة السادة ان أوم من جهة  
نائبه كحكم السلطان اه (قوله ورابعها) ان تقع جماعة بأذن تستمر الجماعة  
الى الفراغ من السجود الثاني وان ذاقوه بعد ذلك وانما الانفسهم الركعتين وهذا  
بخلاف العدد لا بد من بقائه الى السلام حتى لو أحدث واحد من الاربعين تبديل  
سلامه ولو بعد سلام من عداهم لم يطلت جمعة الكل اه زى ولا يشك كل عليه  
ما يأتي انه لو بان الاربعون أو بعضهم بعد اثنين جمعة الجماعة الامام والمظاهره من تبعا  
لانه هناك لم يتبين الا بعد السلام فوجدت صورة العدد الى السلام فلم يؤثر تبين  
الحديث الراجع له بخلاف ما هنا فان خروج احدا الاربعين قبل سلام الكل ابطال صورة  
العدد قبل السلام فاستحال القول بالجمعة هنا اه سر ل (قوله في الركعة الاولى)  
أى للاموم وعسارة سم كلامه شامل لمن أحرم خاتف الامام في الثانية فانها أولى  
في حقه اه ع ش فلا بد من ان تستمر معه الى السجود الثاني فلو صلى الامام  
بالاربعين ركعة ثم أحدث فاتم كل منهم وحده ولم يحدث أو فارقه في الثانية وأتموا  
منفردين أحزابهم الجماعة اه زى (قوله لا هالم تقع في عصر النبي صلى الله عليه  
وسلم الخ) كون هذا دليلا للثبوت ظاهر واما كونه دليلا لآزاده من كون الجماعة  
في الركعة الاولى كافية فغير ظاهر لانه يدل على وجوب الجماعة في الركعتين  
اذ لم ينقل انها فعلت فيما ذكر في الركعة الاولى فقط فالدليل أخص من المدعى  
وجواب الشو برى عن ذلك غير ظاهر وعسارة قوله لا هالم تقع في عصر النبي الخ  
ثبت به كون الجماعة شرطاً فيها ولو في الركعة الاولى وهو المدعى ولا يمنع من ذلك أنه  
يعارض به دعوى الانفراد في الثانية لان تلك دعوى أخرى ليست من المدعى  
وان لمته فليتناقل اه (قوله ويشترط تقدم الخ) هذا رأى مرجوح (قوله لان  
تقدم احرام الامام الخ) فيه نظر لان كونه اما مجاز مع تسير امامة من تنعقده فلا  
ضرورة الى تقدم احرامه حينئذ وهذا يدل على جواز تقدم احرام من لا تنعقده مطلقا  
الا ان يقال من شأن الامام الاحتياج الى تقدم احرامه ع ش (قوله وبأربعين)  
لان ذلك القدر هو زمن بعث الانبياء وقد رميقات موسى صلى الله عليه وسلم والجمعة  
ميقات المؤمنين وقد والذين لم يجتمعوا الاوفيهم صلى الله تعالى كما قبل اه ق ل  
ولو كانوا أربعين فقط وفيهم أى قصر في العلم لم تصح جمعتهم لبطلان صلاته  
فينة صون فان لم يقصر والامام قارى صحته جمعتهم كالموا كانوا أميين في درجة واحدة  
لم يقصر واقول ق ل يشترط في الاربعين جمعة امامة كل منهم للباقين غير

(و) رابعها (ان تقع جماعة)  
في الركعة الاولى لا هالم تقع  
في عصر النبي صلى الله عليه  
وسلم والخلفاء الراشدين الا  
كذلك ويشترط تقدم احرام  
من تنعقدهم لتصح لهم لانه  
تبع ولا يتأفیه محتمل اذا  
كان اماما فيها مع تقدم  
احرامه لان تقدم احرام  
الامام ضرورى فاغنى فيه  
مالا يغنى في غيره (و) خامسها  
ان تقع بأربعين

ظاهر وجوزها أبو حنيفة بإمام ومأموم والإمام مالك باثني عشر بشرط كون الخطيب  
من المستوطنين قل على الجلال (قوله ولو مرضى) وتنقلب ظهرهم لو كانوا فاعادوها  
نقلا مطلقا كذا قالوا وأصله حذر من إعادة الظهر جمعة وقد يقال لا حاجة إليه لأن  
الكلام في الانعقاد وهو لا يتوقف على لزوم فالوجه أن المحسوب لهم ظهرهم التي  
صلوها أولا لانها في عملها الآن هذه الجمعة هي التي كالنقل المطلق فليست معادة  
ولا مانعة من الانعقاد ويصرح بذلك ما مر عن شيخنا من عدم لزومها لهم فراجع  
واعلم أن الغاية من الرد وعبادة أصله مع شرح م ر والصحيح من القولين انعقادها  
بالمرضى والثاني كالسافرين والصحيح من القولين أيضا أن الإمام لا يشترط كونه  
فوق الأربعين حيث كان بصفة الكمال والثاني ونقل عن القديم يشترط  
إذا الغالب على الجمعة التعبد فلا ينتقل من الظهر إليها إلا بيقين وتنقذ بالجن حيث  
علمت ذكورتهم وكانوا على صورة الأدميين خلافا لما نقل عن العلامة سم قل  
على الجلال (قوله مكلفا) أما الصبي والعبد والمرأة والخشي والمسافر فتصح منهم  
ولا تلزمهم ولا تنعقد بهم وأما المقيم غير المتوطن فتلزمه قطعا ولا تنعقد به في الأصح  
وأما المرتد فتلزمه ولا تصح منه وأما الكافر الأصلي والمجنون والغبي عليه فلا  
تلزمهم ولا تنعقد بهم ولا تصح منهم ومن اجتمعت فيه صفات الكمال عكس هذا  
ومن لا تلزمه وتنعقد به هو من له عذر من اعذارها غير السفر وعلم بهذا أن الناس  
في الجمعة ستة أقسام باعتبار اللزوم والصحة والانعقاد أحدها من وجدت فيه  
الوصاف الثلاثة وهو الكامل فانيهم انتفت كلها عنه وهو المجنون نالها  
من وجد فيه اللزوم والصحة وهو المقيم رابعها من وجد فيه الصحة والانعقاد وهو  
المعذور فهو المطر خامسها من وجد فيه اللزوم وحده وهو المرتد سادسها من وجد  
فيه الصحة فقط وهو المرأة والمسافر ومحوها زى وبرماوى قلت وهلا قال  
المصنف مكلفين أحرارا الخ بصيغة الجمع في الجميع ليطلق الصفة الموصوف  
وأجيب بأنه أفردوها وجعلها تميزا مراعاة للاختصاص (قوله حرا) أى كله  
فلا تنعقد بمن فيه ر م ر (قوله متوطنا) فلا تنعقد بغير المتوطن كن  
أقام على عزم عوده إلى وطنه بعد مدة ولو طويلا كالمتفقه والتجار لعدم التوطن  
اج وح في وفيه أن الكلام في الصحة لا في الانعقاد (قوله بمحلها) خرج به  
ما لو تقاربت قرى كان في كل منهما دون أربعين بصفة الكمال ولو اجتمعوا بلغوا  
أربعين فأنهم لا تنعقد بهم وإن سمعت كل واحدة نداء الأخرى لأن الأربعين غير  
متوطنين في بلد الجمعة شرح م ر (قوله أى لا يظعن) فان كان له مسكنان

ولو مرضى ومنهم الإمام  
(مكلفا حرا ذكرنا) اتباعا  
للسلف والخلف (متوطنا)  
بجماها أى لا يظعن عنه شئ  
ولا صيفا إلا الحاجة لأنه صلى  
الله عليه وسلم

بلدين فالعبرة بما كثر فيه اقامته فان استوت فيما فيه أهله وماله فان كان  
 أهله ببلد وماله بأخرى فالعبرة بما فيه أهله وان استويا فيما هو فيه حالة الجمعة  
 ح ل وق ل على الجلال (قوله لم يجمع) بضم أوله وكسر ثائه مشددا يقال جمع  
 الناس بالتشديد أي شهدوا الجمعة كما يقال عيّدوا إذا شهدوا العيد كما قاله ع ش  
 وهذا الحديث مشكل من وجهين الأول أن الجمعة شرطها الابنية وعرفة لا بناء  
 فيها فيحتمل أن النبي صلى الله عليه وسلم ترك الجمعة لعدم الابنية الثاني  
 أن الاستدلال بأن النبي كان مقيما يشك كل عليه أنه جمع بين الظهر والعصر والجمع  
 شرطه السفر على الأصح كذا نقل عن زى وقال بعضهم قوله لعدم التوطن  
 مقتضاه أنه كان مقيما لكنه لم يجمع لعدم التوطن كما يدل عليه قوله مع عزمه على  
 الإقامة أياما واعترض بأن الإقامة ان كانت قاطعة للسفر وكانت في عرفة بنافيه  
 قوله بعد وجمع به الظهر والعصر جمع تقديم لان الجمع يدل على كون الإقامة غير  
 قاطعة للسفر وأيضا عرفة ليس فيها ابنية فلم يجمع لعدم الابنية لعدم التوطن  
 وان كان مراد الشارح بقوله مع عزمه على الإقامة الإقامة بمكة بعد عرفة وكان عزمه  
 على إقامة قاطعة للسفر أو رد عليه أنه لا ينتهي بعزمه على الإقامة بمكة قبل بلوغها  
 وانما ينتهي سفره بلوغها كما تقدم في قوله ويقتضى سفره بلوغه مبدءا سفر من وطنه  
 أو من موضع آخر وقد نوى قبل الخ فعدم تجميعه حيث لا سفر لعدم التوطن كما يدل  
 عليه جمعه الظهر والعصر جمع تقديم فن ثم قال الشيخ الهزني هذا التعليل مشكل  
 قديما وحديثا وعسارة ق ل على التحرير قوله مع عزمه على الإقامة أي بمكة بعد  
 عرفة فهو باق على سفره فلهذا جمع تقديم والجمع للسفر وقيل كان مقيما والجمع  
 لأنسان كما قال به أبو حنيفة وهذا ظاهر كلام المصنف لتعليله بعدم التوطن  
 الا أن يقال عدم التوطن لا ينافي عدم الإقامة فهي المرادة منه انتهت بحجرونها  
 (قوله ولو نقصوا فيها الخ) حاصل هذا المقام انه ان بطلت صلاة بعض الأربعين  
 من غير أن يكمل العدد بغيرهم بطلت الصلاة سواء أوقع في الركعة الأولى  
 أو الثانية وان أخرج بعضهم نفسه عن القدرة فان كان في الأولى بطلت أو في ما بعدها  
 لم يضر وان انقضت الأربعون أو بعضهم ولو حق تمام العدد فن كان اللحق قبل  
 الانقضاء صحت الجمعة سواء كان ذلك في الأولى أو في الثانية وسواء سمع  
 الا لا حقون الخطبة أولا وان كان بعده فان كان قبل ركوع الأولى وسمعوا الخطبة  
 صحت الجمعة والا فلا وهل يشترط سماعها من ذلك الخطيب أو من غيره ولو غير  
 خطيب حرر شو برى (قوله بطلت) أي حيث كان النقص بعد الرفع من الركوع

لم يجمع بجمعة الوداع مع  
 عزمه على الإقامة أياما  
 لعدم التوطن وكان يوم عرفة  
 فيه يوم جمع كما في العيصين  
 وصلى به الظهر والعصر تقديم  
 كما في خبر مسلم (ولو نقصوا  
 فيها بطلت) لا يشترط  
 العدد في دوامها كالوقت

أما لو كان قبله فان عادوا واقتدوا بالامام قبل ركوعه أو فيه وقرأوا الفاتحة واطمأنوا  
مع الامام قبل رفعه عن أقل الركوع استمرت جمعتهم كالتبائط القوم عن الامام  
ثم اقتدوا به ع ش وعبارة زى قوله ولو نقصوا فيها الح شامل لما نقصوا  
في الركعة الاولى أو الثانية وشامل لما اذا عادوا فوراً أو لا وهو كذلك الا في الركعة  
الاولى فانهم اذا عادوا فوراً وكان قبل الركوع وأدركوا الفاتحة واطمأنوا قبل رفع  
الامام رأسه عن أقل الركوع صحت جمعتهم اه ملخصاً (قوله وقد فات) أى  
العدد وقوله فيتمها الباقيون ظهوراً ومجمل ان تعذر استئذانها فاجعة فان تيسر وجب  
استئذانها فاجعة فقوله بطلت أى بطل كونها فاجعة ان تعذر الاستئذان ومن أصلها  
ان تيسر فهو مستعمل في المعنيين كما قرره شيخنا قال م ر فى شرحه ولو أحرم الامام  
وتبائط المأمومين أو بعضهم بالأحرام عقب أحرام الامام ثم أحرموا فان تأخر أحرامهم  
عن ركوعه فاجعة لهم وان لم يتأخر عن ركوعه بمأن أدركوا الركوع مع الفاتحة  
فان تمت قراءتهم قبل رفع الامام رأسه عن أقل الركوع صحت جمعتهم والا فلا (قوله  
أو في خطبة الخ) ذكر الدماميني فى شرح البضائع ان انقضاء الصلاة كان  
في الخطبة وانها كانت في صدر الاسلام بعد الصلاة وانها من ذلك اليوم حولت الى  
قبل الصلاة اه برماوى (قوله أولى من تعبيره بانقضاءهم) وذلك لانه لا يشمل  
النقص بغير انقضاء لان الانقضاء هو الذهاب من مكان الصلاة لكن المراد به  
فى قوله ولو أحرم أربعون الى آخره الخروج من الصلاة ولومع البقاء فى محلها وأيضا  
الانقضاء ظاهراً فى الكل بخلاف النقص كما قرره شيخنا (قوله فان عادوا قريباً)  
أى عرفاً وضبطه الرافعى بما بين صلاتى الجمع وهو دون ركعتين باخف ممكن ثم قال  
م ر بعد ذلك وما قدرناه من الضبط بالعرف هو الوجه وان ضبطه جمع بما يزيد  
على ما بين الاصحاب والقبول فى البيع اذ هو بعيد جداً شرح م ر وق ل وتجب  
اعادة ما فعل من أركانها حالة غيبتهم ق ل (قوله بعد طول الفصل) ضبطه جمع  
بما يسع ركعتين بأقل مجزئ وقرره ح ف (قوله ان عادوا قريباً) أى قبل أحرام  
الامام أخذاً من قوله جاز البناء أى من الامام ح ل (قوله ولو أحرم أربعون) أى  
أو تسعة وثلاثون لان الامام منهم وهو باق على أحرامه الا ان كان ممن لا تعتقده  
اه برماوى (قوله وان لم يكونوا سمعوا الخطبة) أى وان لم يكونوا أدركوا الفاتحة  
مع الامام ان أدركها الاقرون معه والا فلا بد من ادراكهم اياها معه كما نقله س ل  
عن حجر (قوله عقب انقضاء الاولين) أى وبعد أحرامهم م ر فاحرامهم عقب  
انقضاء الاولين بالشرط المذكور صيرهم كأنهم أحرموا معه ولم يحصل انقضاء

وقد فات فيتمها الباقيون  
ظهوراً (أو في خطبة لم يحسب  
ركن) منها (فعل حال  
نقصهم) لعدم سماعهم له  
وتعبرى بنقصهم أولى من  
تعبرى بانقضاءهم (فان  
عادوا قريباً) عرفاً (جائزاً)  
على ما مضى منها (والا)  
بأن عادوا بعد طول الفصل  
(وجب استئذان) لها  
لا انتفاء الموالاة التى فعلها  
النبي صلى الله عليه وسلم  
والأئمة بعده فوجب اتباعهم  
فيها (كأنقصهم بينها) أى  
بين الخطبة والصلاة فانهم  
ان عادوا قريباً جاز البناء  
والاوجب الاستئذان لذلك  
ولو أحرم أربعون قبل  
انقضاء الاولين تمت لهم  
الجمعة وان لم يكونوا سمعوا  
الخطبة وان أحرموا عقب  
انقضاء الاولين قال فى  
الوسيط تستمر الجمعة



وهذا عام في الاولى والثانية فان لم يكن احرامهم عقب انقضاء الاولين فان كان في الاولى وأدركوا الفاتحة والركوع مع الامام مع كائنا ما بين وان كان في الثانية بطلت خلف صلاة الامام عن العدد في جزء منها ح ل (قوله بشرط أن يكونوا سمعوا اشطابة) وأن يكون احرامهم قبل ركوع الامام وأن يدركوا الفاتحة شوبرى (قوله وتصح خلف عبدومي) أي وان نورا غير الجمعة كما ظهر مشلاو في الانتظار ما هو معلوم من محله كذا في ق ل وبرماوى وما ذكر من العكس خاف من ذكر من الاربعه على المظهر ق ل لا تصح خلف واحد منهم ولو تم العدد بغيرهم ويجزى القولان فيما لو كان الامام يصلى نفلا وكان زائدا على الاربعين والراجح العكس اه م ر قال شيخنا والمراد المصنف به هذا دفع ما يتوهم من الشروط السابقة من كون الامام لابد أن يكون من الاربعين بالصفات السابقة (قوله ومن بان محدثا) يمثّل الحدث الخجاسة الخطية وكل ما له نكزه الاعادة معه وخروج ذلك ما لو بان امرأة أو خشي أو كانا أو نحو ذلك من كل ما نلزمه فيه الاعادة فلا تصح الجمعة لاحد من القوم وان كثرة الزم الاعادة لهم برماوى وق ل و ل لا تصح خلف المحدث في حق من أدركا فانسخ في القياس امام من أدركه ر ك ما فلا تصح جمعة خلفه كما في شرح م ر (قوله وأن ينقذها خطبتان) أولى من قوله بعضهم وسادسها خطبتان لاسهامه ان الشرط ذات الخطبتين وان تقدمهما بشرط لهما الجمعة ولا يس كذا اه حرككن قول الشارح بعد ولان خطبة الجمعة الخ يخالفه حرد (قوله كما رأيت في أصلى) أي وما رأينا يصلى الا بعد الخطبتين اه ع ش وأتى الشارح بهذا فعلم انهم انحصروا (قوله وأدركاها) قل م ر أي من حيث المجموع كما سيعلم من كلامه اه وأشار به الى جواب سؤال وهو أنه ان أراد ان الاضافة للاستغراق في كل فرد من افراد المصنف اليه يقضى ان جملة الخمسة في كل من الخطبتين وهو ظاهر البطلان وان أراد بها الحكم على مجموع ما أضيف اليه اقضى الاكتفاء بالاثنيان ببعض الاركان في الاولى ولولا واحد الاثنيان باللب في في ثمانية وبالاثنيان بالجميع في الاولى وتخلو منها الثانية وبالعكس اذ يصدق على جميع هذه الصور الاثنيان بالاركان في مجموع الخطبتين وبطلانه ظاهر وحاصل ما أشار اليه انا مختار الثاني ونحمله على بعض ما صدق عليه اضافة المجموع بقريئة ما سيعلم من كلامه ع ش على م ر (قوله جد الله) أي مصدر الحمد وما اشتق منه وان تأخر لفظه كالمحمد فلا يكفي لا اله الا الله خلافا للامام مالك وأبي حنيفة ق ل بزيادة (قوله وصلاة) على النبي صلى الله عليه وسلم أي مصدرها وما اشتق منه ولا يضر فيها قصد الخبرية ولا صرفها الى غيرها ونوزع فيه وتنوب الصلاة على الا ل والعجب ق ل على الجلال والمراد الصلاة

بشرط أن يكونوا سمعوا الخطبة  
ذكر ذلك في الروضة كاصها  
(وتصح) الجمعة (خلف عبد  
ومي ومسافر ومن بان محدثا)  
ولو دنا كبركتها هذا (ان  
تم العدد بغيرهم) بخلاف ما اذا  
لم يتم الاجم (و) سادسها (أن  
ينقذها خطبتان) للاتباع مع  
خبر صلوات كما رأيت في أصلى  
بخلاف العبد فان خطبتيه  
مؤخرتان للاتباع ولان خطبة  
الجمعة شرط والشرط مقدم  
على شروطه (وأدركاها)  
خمس أحدها (جد الله تعالى)  
للا تبايع رواء مسلم (و) ثانيا  
(صلاة على النبي صلى الله عليه  
وسلم) لان ما ينقذ الى ذكر الله  
تعالى

عليه بالاسم الظاهر أخذ اسمي يأتي (قوله لان ما يقتقر الى ذكر الله الخ) فيه انه لا يدل  
على خصوص ذكره بالصلاة لان الذكر أعظم فهذا الدليل لا يغير المدعى الذي هو  
خصوص الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم ولم يقل للاتباع كما صنع في ما قبله لما نقل عن  
القول ان خطبه صلى الله عليه وسلم المروية عنه ليس فيها صلاة على النبي صلى الله  
عليه وسلم (قوله يفتقر الى ذكر رسول) أي وجوبه في الواجب ونسبته في المنسوب  
والمراد انه يقتقر الى ذلك غالباً فلا يرد الذبح لوجود المانع باسمه انما يشرى بمراموي  
وقوله فلا يرد الذبح الخ ظاهر عبارة ان الذبح لا تسن فيه الصلاة على النبي صلى الله  
عليه وسلم والواقع خلافه كما سيأتي في المتن من التصريح بسنيتها فيجعل كلامه على  
ان الذبح لا يشرع فيه ذكر محمد مع ذكر الله بأن يقول باسم الله واسم محمد لمساياً في  
في الشرح من التصريح به وانه حرام عند الإطلاق ومكروه عند قصد التبرك مع كون  
الذبوح حلالاً في الصورتين كما سيأتي في الحواشي هناك (قوله بلفظيهما) أي  
مادته ما مع لفظ الجلالة في الاول ومع اسم ظاهر من أسماء النبي أي اسم كان في الثاني  
(قوله كما جرى عليه السلف والخلف) وسئل الفقيه اسماعيل الحضرمي هل كان  
النبي صلى الله عليه وسلم يصلي على نفسه فقال نعم أي كان يقول صلى الله على محمد  
ويحتمل انه كان يأتي بالضمير كان يقول اللهم صل على كما في ش م روع ش عليه  
(قوله كالحمد لله) أوله الحمد أو الله أحمده أو أنا حامد لله فان عجز عن الحمد أتى بدله  
بالذكر والدعاء فان عجز قام بقدره اه ح ل (قوله أو النبي أو أحمده) فان قلت لم تعين  
لفظ الجلالة في صيغة الحمد في الخطبة دون اسم النبي صلى الله عليه وسلم في صيغة  
الصلاة بل كفي نحو الماحي والحاشي مع انه لم يرد ويحسب بأن لفظ الجلالة بالاسبة  
لبقية أسمائه تعالى وصفاته مزينة تامة فان له الاختصاص التام به تعالى وبغيره  
عند ذكره سائر صفات الكمال كما نص عليه العلماء بخلاف بقية أسمائه تعالى  
وصفاته ولا كذلك نحو محمد من أسمائه عليه الصلاة والسلام اه سم (قوله مما روى)  
كالرسول والماحي والحاشي والبشير والنذير وانظر هل من النحو والكنية قال ع ش  
الظاهر نعم اه برماوى (قوله ونحوهما) كالحمد والرحيم والثناء والجلال والعظمة ورحم  
الله محمداً (قوله وصلى الله عليه) أي ولومع تقدم ذكره على المعتقد كما صرح به في الانوار  
وجعله أصلاً مقبلاً عليه واعتمده البرماوى وغيره خلافاً لمن وهم فيه ع ش (قوله  
ووصية بتقوى) وهي امتثال أو امر الله واجتماع نواهيه فلا يكتفى التحذير من الدنيا  
وغرورها من غير بحث على الطاعة قاله شيخنا م ر ق ل على الجلال (قوله ولو يغير  
لفظها) أي لفظ الوصية بالتقوى وهذا هو الصحيح ومقابلها يتعين لفظ الوصية بالتقوى

بفتقر الى ذكر رسول صلى الله  
عليه وسلم كالأذان والصلاة  
(بلفظيهما) أي حمد الله تعالى  
والصلاة على نبيه كما جرى عليه  
السلف والخلف كالحمد لله  
أو أحمده الله أو نحمده الله أو اللهم  
صل على محمد أو صلى على محمد  
أو نصلى على محمد أو النبي أو أحمده  
أو العاقب أو نحو مما روى فخرج  
الحمد للرحمن والشكر لله تعالى  
ونحوهما ورحم الله محمداً أو صلى  
الله عليه وصلى الله على جبريل  
ونحوها (و) ثالثها (وصية  
بتقوى) للاتباع وواحد مسلم  
ولو يغير لفظها

فالغاية للرد على الضعيف (قوله لان غرضها الوعظ) قد يقال الغرض من الحمد الشناء  
وهو حاصل بغير لفظه والغرض من الصلاة الدعاء وهو حاصل بغير لفظها في الفرق  
ويمكن أن يقال الحمد والصلاة تعبد لفظهما مقتعينا ولا كذلك الوصية بالنقوى وهو  
ظاهر شو برى و برماوى و قل (قوله وقراءة آية) هذا على الصحيح خلافا لمن قال انها  
لا تجب في واحدة منهما بل تسن وقوله ولو في احداهما رد على من قال انها تنعني في كل  
منهما وعلى من قال انها تنعني في الاولى فالاقوال الضعيفة ثلاثة ش م ر والمراد قراءة  
آية كاملة وكذا بعض آية بقدر آية طويلة بل هو أولى من آية قصيرة ويجرى فيما مافى  
الفاصلة من اللحن والعجز عنها كما في قل على الجلال (قوله مفهومة) أى وعدا أو وعيدا  
أو حكما أو قصة ولو منسوخة الحكم فالمراد بكونها مفهومة كونها مفهومة لمعنى يتصديه  
نحو الوعظ فلا يقال ان ثم نظرا مفهومة لاشتمال على الفعل والفاعل وهو الضمير الراجع  
للاولى بن المغيرة المشار اليه بقوله نعمالى ذرى ومن خلقت وحيدا الآية ع ش (قوله  
ولو في احداهما) وتجزئ قبلها وبعدها وبينهما ع ب (قوله وليكن أى أولى أولى)  
أى بعد فراغها وسن قراءة ق بتماءها بعد فراغ الاولى في كل جملة للتباعد وان لم  
يرض الحاضرون لطلبها في ذلك بخصوصها ولو أتى ركن يتضمن آية أجزاء عنه دون  
القراءة أى ان قصد الركن فقط فان قصدت أجزاء عن القراءة فقط كما لو قصد  
القراءة فقط أو أطلق ولو عجز عن الآية جاء فيها ما تقدم في العجز عن لفظ الحمد وأما  
بقية الاركان وهى الصلاة والوصية بالنقوى والدعاء للمؤمنين فيسقط المجزوءة منها  
بلا بد كما قاله شيخنا اه ح ل (قوله بأخروى لادنيوى) فلا يكفي ولو لم يحفظ الاخروى  
اه مدابغى لكن قال الا ط ف ان الدنيوى يكفي حيث لم يحفظ الاخروى قياسا  
على ما تقدم في العجز عن قراءة الفاتحة بل ما هنا أولى (قوله في ثانية) المراد المفعولة  
ثانية ولو على عكس الترتيب المعهود وشو برى وع ش (قوله والمراد بالمؤمنين) أى  
في كلام المصنف وكذا في كلام الخطيب أى كلامه محمول على الجنس اذا أتى  
بالمؤمنين فقط ولا يشترط ملاحظة الجنس كذا نقل عن تقرير ع ش وعبارته  
في الحاشية مع زيادة قوله للمؤمنات هذا يقتضى انه لو خمس المؤمنات بالدعاء  
كفى لصديق الجنس بهن لكنه غير مراد ولو خص الذكور كفى فقوله والمراد  
أى على سبيل الاستحباب وفي قل على الجلال قوله والمراد الخ أى من حيث  
كون التعميم مندوبا ولا يحتاج في دخول الاناث فيه الى قصد تغليب أو من حيث  
ذكرهن بخصوصهن وأقل ما يكفي في الركنية دخول أربعين في دعائه من  
الحاضرين الذين تنعقد بهم الجمعة ولو بقصدهم فقط ويحرم الدعاء لجميع المؤمنين

لان غرضها الوعظ وهو حاصل  
بغير لفظها فيكفى أطيعوا الله  
والثلاثة أركان (في كل) من  
الخطبتين لا تباع السلف  
والخلف (و) (وابعها قراءة آية  
مفهومة) لا كنتم نظرا للتابع رواه  
الشيخان ولو في احداهما لان  
الثابت القراءة في الخطبة من  
غير تعيين (و) لكنها (في الاولى  
أولى) كما قاله في المجموع وقولى  
مفهومة الى آخره من زيادتي  
(و) خامسها (دعاء للمؤمنين)  
بقيد زده بقولى (بأخروى)  
ولو بقوله رجكم الله (في)  
خطبة (ثانية) لا تباع السلف  
والخلف ولان الدعاء يليق  
بالخواتيم والمراد بالمؤمنين  
الجنس الشامل للمؤمنات  
وبها عبر في الوسيط تبعا للروايات

بمغفرة جميع ذنوبهم (قوله وفي التنزيل) استدلال على أنه يصح أن يراد بصيغة  
الذكر ما يشمل الاناث ع ش (قوله وكانت من القاتنين) لم يقل من القاتنات  
اشارة الى قوة عبادتها لانها لم تنقص عن عبادة الذكور اه برماوى (قوله  
أما الدعاء للسلطان الخ) ويسن الدعاء لائمة المسلمين وولادة أمورهم بالصلاح والاعانة  
على الحق والقيام بالعدل ونحو ذلك ومحل الخطبة الثانية وتحصل السنة بفعله  
فى الاولى أيضا لكن الثانية أولى لما قدمه من ان الدعاء أليق بالحوائيم كما فى شرح م  
وع ش عليه اه (قوله فلا يسن) قال بعض المتأخرين ولو قيل ان الدعاء للسلطان  
واجب لما فى تركه من القنعة غالباً لم يبعد كما قيل فى قيام الناس بعضهم لبعض  
برماوى (قوله اذالم يكر فيه مجازفة) أى مبالغة خارجة عن الحد كان يقول أخفى  
أهل الشرك مثلاً وفيه ان المجازفة فى وصفه ليست من الدعاء حتى يحترز عنها لكن  
لما كان الدعاء قد يشتمل عليها عداها كأنها منه قال ابن عبد السلام ولا يجزى وصفه  
بالاوصاف الكاذبة الاضرورة (قوله وشرط كونها) عربيتين فلو لم يكن فيها خنسا  
بغير المعنى هل يأتى فيها ما تقدم فى القاتنة والشهادة ولو شك فى شىء من الاركان بعد  
الفراغ لم يؤثر أو قبله أو لا يرجع لقول غيره الا ان كان عدد التواتر وأما انهم  
لوشكوا أو بعضهم فى ترك الخطيب شياً من الاركان فلا تأثير له مطلقاً حل ويؤثر  
الشك فى اثناء الشئ أو فى الجلوس بينه ما فى ترك شىء من اولى ع ش على م ر  
(قوله والمراد أركانها) يفيد انه لو كان ما بين أركانها بغير العربية لم يضر نال م ر محله  
ما اذا بطل الفصل بغير العربية والاضر لا خلا له بالموالاتة كالسكوت بين اركان  
اذا طال بجماع ان غير العربى لغو لا يحسب لان غير العربى لا يجزى مع القدرة على  
العربى فهو لغو سم والقياس عدم الضرر مطلقاً ويفرق بينه وبين السكوت بأن  
فى السكوت اعراض عن الخطبة بالسكوية بخلاف غير العربى فان فيه وعظاً فى الجملة  
فلا يخرج بذلك عن كونه من الخطبة ع ش (قوله خطاب بغيرها) أى بلغته ولو لم يفهمها  
القوم وظاهره لو أحسن ما يفهمونه ووافق عليه شيخنا زى قلى تامل وكتب أيضاً قوله  
خطب بغيرها هذا ظاهر بالنسبة لما عدا الآية من الاركان اما هى ففیه نظر لما  
تقرر فى الصلاة من ان القرآن لا يترجم عنه فلينظر ماذا يفعل حينئذ سم وينبغى أن  
يأتى فيه ما فى الصلاة فى هذه الحالة شوبرى أى يأتى بدله اذ كرم دعاء ثم وقفة قدرها  
وقوله وظاهره ولو أحسن ما يفهمونه الخ الظاهر ان الخطبة لا تجزى الا باللغة التى  
يحسنها القوم ع ش على م ر (قوله أو أمكن تعلمها) أى ولو بالسفر ولو فوق مسافة  
القصر كما يعلم مما تقدم فى تكبيرة الاحرام ع ش على م ر (قوله على سبيل فرض الكفاية)

وفى التنزيل وكانت من القاتنين  
أما الدعاء للسلطان بخصوصه  
ولا يسن كما نقله فى المجمع عن  
اتفاق أصحابنا قال والمختار  
انه لا بأس به اذالم يكن فيه  
مجازفة فى وصفه (وشرط كونها  
عربيتين) والمراد أركانها  
لا تباع الساقف والخالفان  
لم يكن ثم من يحسن العربية  
ولم يمكن تعلمها خطاب بغيرها  
أو أمكن تعلمها واجب على  
الجميع على سبيل فرض  
الكفاية يكتفى فى تعلمها واحد  
فان لم يفعل غيره ولا جعة لهم



وان زاد واعلى الاربعين م ر (قوله بل يصلون الظهر) قل شيخنا طاهره ولو في أول الوقت واتهم لا يلزمهم السعي الى الجمعة في بلد يسمون النداء منه وانه يسقط عنهم وجوب التعلم بسماعهم فراجع برماوى (قوله وأجاب القاضي) المراد به القاضي حسين (قوله العلم بالوعظ) وقديقال هذا يأتي في الخطبة بغير العربية الا انه خلاف فعل السلف والخلف ح ل (قوله من حيث الجملة) كان معناه انهم يعلمون أنه يعظم ولا يعلمون الموعد به شوبرى (قوله وكونها في الوقت) قديقال لا حاجة الى هذا الشرط لما تقدم انه اذا خرج الوقت لا يصل الى الجمعة والصلاة بعد الخطبتين يعلم منه ان الخطبة لا تكون الا في الوقت والجواب ان المراد بهذا الشرط الاحتراز عن ايقاعهما قبل دخول الوقت وعبرة أصله مع ش م ر والشاقي من الشروط كونها بعد الزوال اذ لو جاز تقديمه ما تقدمهما النبي صلى الله عليه وسلم تحفيقا على المبكرين وايضا ما لا صلاة في أول الوقت اه ولو هجم وخطب فبان في الوقت مع شوبرى وع ش على م ر وقال سم بعدم الصحة لانهما وان لم يحتاجا الى نية لكنهما نزلان من ركعتين فأشبهها الصلاة وهذا هو المعتد (قوله وولاء بينهما) وحد الموالاة ما حدث في جمع التقديم أى بأن لا يكون قدر ركعتين بأخف ممكن م ر وع ش (قوله وبين أركانها) ولا يقطعها الوعظ وان طال لانه من مصالح الخطبة وخطاب الطويلة محجمة كما قرره شيخنا (قوله وطهر عن حدث) ولو أحدث في أثناء الخطبة استأنفها وان سبقه الحدث وقصر الفصل لانها بعبادة واحدة فلا تؤدى بطهارتين كالصلاة ومن ثم لو أحدث بين الخطبة والصلاة وطهر عن قرب لم يضر كما اقتضاه كلامهم في الجمع بين الصلاتين شرح م ر وقوله فلا تؤدى بطهارتين لعل المراد من شخص واحد والا فلا يستخلف فيها جاز شوبرى فلو أحدث في أثناء الخطبة أو بعدها واستخلف من سمع ولو صيبا وعدها زائدا جاز دون غيره أى قبل طول الفصل بخلاف ما لو أغشى عليه فلا يجوز ان يستخلف لخروجه عن أهلية العبادة بذلك بخلاف الحدث وكتب على هذه الحاشية ومن سمع أى حضر لان الحضور بمثابة الاقتداء في الصلاة وهو لا يستخلف الا من هو بمثابةه وهو من حضرها أشار الى هذا المرفق في شرح الروض ولا فرق في الحاضر بين كونه من الاربعين أو لا حضر من أوله أو في جزء منها أو ما السامعون فلا يشترط فيهم الطهر ولا كونهم يحمل الصلاة أى وهو داخل السورة مثلا بخلاف الخطيب فيشترط كونه حال الخطبة داخل السورة حتى لو خطب داخله والقوم خارجه يسمعون كفى اه ولو أحدث بين الخطبتين بنى ان كان عن قرب ح ل (قوله في الخطبتين) بخلاف الجلوس بينهما فانه لا يشترط فيه السبر ولا الطهر شوبرى والحاصل ان جميع الشروط

ول يصلون الظهر وأجاب  
القاضي عن سؤال ما فائدة  
الخطبة بالعربية اذا لم يعرفها  
القوم بأن فائدتها العلم بالوعظ  
من حيث الجملة (و) كونها  
(في الوقت) أى وقت الظهر  
للتباعد رواه البخارى (ولاء)  
بينهما وبين أركانها وبينهما  
وبين الصلاة (وطهر) عن  
حدث أصغروا كبر وعنه  
غير معفو عنه في ثوبه ويديه  
ومكانه (وسبر) لدورة في  
الخطبتين كما جرى عليه السلف  
والخلف

التي ذكرها انما تعتبر في الاركان خاصة فلوان كشفت عورته في غير الاركان فلا تبطل  
الخطبة ومثله ما لو احدث بين الاركان وأتى مع حدثه بشئ من توابع الخطبة  
ثم استخلف عن قرب فلا يضر في خطبته ما أتى به من غير الاركان مع الحدث كما في  
ع ش على م ر (قوله وقيام قادر) وعد القيام هنا شرطاً لانه خارج عن ماهية  
الخطبة لان حقيقتها الوعظ بخلافه في الصلاة فالقصد منها الخدمة فعدوا القيام  
فيها ركناً ولا تنها أفعال وأقوال ومثل هذا يقال في الجلوس ولو خطب من جلوس  
ثم تبين انه كان قادراً صحت خطبته ولم يجب الاستئناف كما لو بان الامام جنباً قال  
في الروضة ومثله ما لو بان حدثه بعد الخطبة بل أولى قاله الشيخ تخرجه على امام  
الصلاة وأيده بما تقدم عن الروض قال ومثل حدثه نجاسته الخفية وقضية كلام  
الروض وتشبيهه بالجنب أن يكون رائداً على الاربعين كالجنب شو برى (قوله  
وجلوس بينهما) خلافاً للأئمة الثلاثة رضى الله عنهم فأنهم يقولون ان الجلوس بينهما  
ليس بشرط برماوى فلو تركه ولو سهوا لم تصح خطبته في ما يظهر اذ الشرط يضر  
الاختلال به ما ولو مع السهوم روظاهره انه لا يكفي عنه الاضطجاع ونحوه ويؤيده  
الاتباع شو برى وهل يسكت في الجلوس أو يقرأ أو يذ كر سكتوا عنه وفي صحيح ابن  
حبان انه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ فيه كذا في شرح م ر قال ع ش ويسن  
كون ما يقرؤه الا خلاص (قوله وهذا من زيادتي) الاشارة راجعة للقيد وهو قوله  
بطمأنينة وأما أصل الشرط فذكره الاصل ولو قال كعادته بقيد زدت بقولي بطمأنينة  
لكان أوضح تأمل (قوله ومن خطب قاعدا الخ) ومثله من خطب قائماً وعجز عن  
الجلوس ش م ر (قوله واسماع الاربعين) أى بالفعل بأن يكون صوت الخطيب  
مرتفعاً يسمعه الحاضرون لو أصغوا هذا في الاسماع وأما السماع منهم فبالقوة على المعتمد  
كما قاله المرحومى وق ل واج وعبارة ش م ر واسماع الاربعين أركانها  
بأن يرفع الخطيب صوته بأركانها حتى يسمعون تسعة وثلاثون سواء اه والمعتمد  
أن الاسماع بالفعل شرط وقال بضمهم لا ينصرون الاسماع بالفعل الا اذا سمعوا بالفعل  
فهما متلازمان قال ع ش قوله واسماع الاربعين الخ مفهومه انه لا يضر الاسرار  
بغير الاركان ومحلها اذا لم يطل الفصل والاخر لقطعه الموالاة كالتسكوت ولا يشترط  
طهرهم ولا سترهم ولا كونهم بمحل الصلاة قال شيخنا ولا كونهم داخل السور  
والعمران بخلاف الخطيب وهو غير مستقيم لما من عدم صحتها في ذلك ولو تبعوا ويعتبر  
في الخطبة في الخوف اسماع ثمانية لكل فرقة أربعون (قوله ومنهم الامام) المعتمد  
انه لا يشترط في الخطيب أن يسمع نفسه فيكفي أن يكون أصم وفقاً لشيخنا كحجر لانه

(وقيام قادر) عليه فيها  
(وجلوس بينهما) لا اتباع رواه  
مسلم (بطمأنينة) في جلوسه  
كما في الجلوس بين السجدين  
وهذا من زيادتي ومن خطب  
قاعدا العذر فصل بينهما بسكتة  
وجواباً (واسماع الاربعين)  
الذين تنفقد بهم الجمعة ومنهم  
الامام (أركانها) لان مقصوده  
وعظهم وهو لا يحصل الا بثلث

يعلم ما يقول وشرط البلقين أن يكون الخطيب من يصح الاقتداء به فإذا كان أميا  
ولم يكن القوم كلهم كذلك لم تصح ح ل (قوله فعلم أنه يشترط الخ) أي من اشتراط  
الاسماع لأنه لا يتحقق الا بالسمع وأما ما يقال أصمته فلم يسمع فعلى ضرب من  
التجوز قال شيخنا والشرط الاسماع والسمع بالقوة لا بالفعل أي بحيث لو أصغوا سمعوا  
على ما هم عليه هكذا قاله ح ل والعمد أنه لا يشترط الاسماع بالفعل ويكفي السماع  
بالقوة (قوله أو نحوه) كأنوم (قوله وسن ترتيبها) كان الانسب أن يقول كما ذكر  
أي في صورة الترتيب (قوله لمن سمعها) أي لمن كان يسمعها وانصت كما في ح ل  
وقال الشوري لمن سمعها أي ولو لم يسمعها في ما يظهر (قوله مع اصغاء) هو الاستماع  
قيل بين الانصات والاستماع عموم وخصوص من وجه لان الانصات هو السكوت  
سواء كان مع استماع أو لا والاستماع شغل السمع بالسمع سواء كان معه سكوت  
أو لا لكن قول الشارح مع اصغاء لما قد ينافية اه ح ل أي لأنه يفيد أن الاصغاء  
من مسمى الانصات ولو قال المصنف وسن لمن سمعها ما غاء لكان أولى اذ من لازم  
الاصغاء السكوت لكنه عبر بالانصات موافقة لآية فتأمل (قوله ووجب رد  
السلام) هذا مسد - تنهى من قولهم حيث لا يشرع السلام لا يجب الرد وكذا يستثنى  
السلام حال التلبية وابتداء السلام مكروه مشو برى (قوله تشييت العاطس) من  
عطس يفتح الطاء في الماضي وبكسرهما وضهما في المضارع أي يستحب للمستمع ومثله  
الخطيب بالاولى لأنه لا يحرم عليه الكلام قطعا بأن يقول له برحم الله أو رحل الله  
ومحل سنن التشييت اذا حمد الله العاطس كما في ع ش على م ر وشرح البهجة  
والروض (قوله ورفع الصوت بالصلاة الخ) هذا هو الراجح أي بحيث يسمعه من يقربه  
قال م ر والرفع البليغ كما يفعله بعض العوام بدعة منكرا ط ف وفي شرح  
م ر ما يقتضي اعتداده كلام الروضة الا في وهو الاباحة ح ف (قوله عند قراءة  
الخطيب الخ) أي وكذا اذا ذكر اسمه ولومن غير الخطيب ح ل (قوله وعلم من سن  
الانصات الخ) أي على الجديد والتقديم يحرم الكلام ويجب الانصات ومحل الخلاف  
في كلام لا يتعلق به غرض مهم تاجز فان تعلق به ذلك كما لو رأى أعشى يقع في بئر أو عقر باب  
نذير على انسان فان نذره أو علم انسانا شيئا من الخير أو نهاه عن منكر لم يكن حراما  
قطعا بل قد يجب عليه ذلك لكن يستحب أن يقتصر على الاشارة ان أغنت عن  
الكلام اهش م ر (قوله عدم حرمة الكلام) أي خلافا للاثمة الثلاثة حيث  
قالوا بحرمته ومحلها اذا شرع الخطيب في الخطبة فقبلها لا يحرم وان جالس على المنبر  
وهذا بخلاف الصلاة فانها تحرم بمجرد جلوسه على المنبر وان لم يشرع في الخطبة وان

فعلم انه يشترط سماعهم ايضا  
وان لم يفهموا معناها كما لعامى  
يقرأ الفاتحة في الصلاة ولا يفهم  
معناها فلا يصح في الاسرار  
كالاذان والاسماع دون  
الاربعة ولا حضورهم بلا سماع  
لصمهم أو بصد أو نحوه (وسن  
ترتيبها) أي أركان الخطبتين  
بأن يبدأ بالحمد ثم بالصلاة على  
النبي صلى الله عليه وسلم ثم  
الوصية ثم القراءة ثم الدماء  
كما جرى عليه السلف والخلف  
وانما لم يجب لحصول المقصود  
بدونه وتقييد الاسماع بالاركان  
مع ذكر من الترتيب من زيادته  
(و سن لمن سمعها) انصات  
فيها أي سكوت مع اصغاء لهما  
لقوله تعالى واذا قرأ القرآن  
فاستمعوا له واندعوا ذكر في  
التفسير انها انزلت في الخطبة  
وسميت قرآنا لاشتغالها عليه  
ووجب رد السلام وسن تشييت  
العاطس ورفع الصوت بالصلاة  
على النبي صلى الله عليه وسلم عند  
قراءة الخطيب ان الله وملائكته  
يصلون على النبي وان اقتضى كلام  
الروضة اباحة الرفع وصرح  
القاضي أبو الطيب بكراهته  
وعلم من سن الانصات فيها  
عدم حرمة الكلام فيها

كما صرح به الاصل لما روى البيهقي باسناد صحيح

علم انه يفرغ من الصلاة ويدرك أول الخطبة كما اعتمده م ر خلافا لما استثناه  
في شرح البهجة من عدم الحرمة عند الأمن قال واذا انتهت الخطبتان انتهى تحريم  
الصلاة والمراد انتهاء أركانها وان كان مشغلا بغير أركانها كالترضي عن الصحابة  
والدعاء لاسلطان وغير ذلك فله الصلاة حال اشتغاله بما ذكر ولا يحرم نعم تكرهه من حيث  
كونها بقرب الإقامة لكن أظن ان شيخنا جرح الحق بتابع الخطبة بها فليحذر  
وايراجع اه سم ولا يحرم الكلام على الخطيب قطعاً كما في ش م ر (قوله ان رجلاً  
هو سليل الغنقاني) وهذه واقعة حال قرولية والاحتمال يعمها قل (قوله والنبي  
صلى الله عليه وسلم يخطب) أي عازم على الخطبة والا فجوابه لو فرض في الخطبة كلام  
أجنبي إلا أن يقال هو قليل شوبرى وفيه أن المذعي عدم حرمة الكلام فيها وما إذا  
كان ماذ كقبل الخطبة فلا يدل على المذعي فالأولى بقاء يخطب على ظاهره (قوله  
ما أعددت لها) عدل عن جواب سؤاله إشارة إلى أنه لا ينبغي له أن يتعلق بالسؤال  
عنها لانهم من الغيب وان الذي ينبغي له التعلق بالعمل الذي ينفع فيها فهو من تلقى  
السائل بغير ما يطلب تنزيلاً لسؤاله منزلة غيره تنبيه على أن ذلك هو الأولى له كقوله  
تعالى يسألونك ماذا ينفقون الآية ويسألونك عن الأهلية الآية واجابة السائل  
بقوله حب الله ورسوله إشارة إلى أنه لم يعتد على عمله الظاهر بل طرحه إشارة  
إلى أنه لا ينفع إلا بفضل الله تعالى وقبوله وقوله حب الله ورسوله هو بالنصب بتقدير  
أعددت ويجوز رفعه على أنه مبتدأ حذف خبره والمعنى حب الله ورسوله أعددت  
لها ع ش م ر (قوله فلم ينكر عليه) واعتراض بأنه يجوز أن يكون جاهلاً  
وهو من وقائع الأحوال فيسقط الاستدلال ورد بأنه تكلم بعد أن أومأ إليه  
بالسكوت وأيضاً وقائع الأحوال لا يسقط الاستدلال بها بالاحتمال إلا ان كانت  
فعلية وهذه قولية والاحتمال يعمها لا يقال بل هي فعلية لأنه انما أقره بعد انكاره  
عليه لا فانقول جوابه له قول متضمن لجواز سؤاله على أي حالة كانت ح ل (قوله اما  
من لم يسمعها) أي من كان بحيث لا يسمعها أو أصغى ح ل (قوله فيسكت أو يشتغل  
الخ) عبارة ش م ر نعم الأولى لتغير السامع أن يشتغل بالتلاوة والذكر اه  
فلا يشتغل بالتلاوة أو بالذكر أو من السكوت كما في المجموع اسكن في عبارته أي  
المجموع تصرح بأن التغيير بين السلامة انما يأتي على الضعيف انه يحرم الكلام فلو  
قال ومن لم يسمعها الاشتغال بالذكر أو التلاوة لوافق عبارته وهي ان قلنا لا يحرم  
الكلام سن له الاشتغال بالتلاوة والذكر وان قلنا يحرم كلام الأدميين فهو بالخيار  
بين السكوت والتلاوة والذكر ولا خلاف في أن من يسمع لا يقرأ ولا يذكر وان جازله

عن أنس أن رجلاً دخل والنبي  
صلى الله عليه وسلم يخطب  
يوم الجمعة فقال في الساعة  
فأومأ الناس إليه بالسكوت  
فلم يقبل فأعاد الكلام فقال  
انبي صلى الله عليه وسلم في  
الثالثة ما أعددت لها فقال حب  
الله ورسوله فقال انك مع من  
أحببت فلم ينكر عليه الكلام  
ولم يبين له وجوب السكوت  
فلا مرفى إلا أنه لاندب جمعا  
بين الدليلين اما من لم يسمعها  
فيسكت أو يشتغل بالذكر  
أو القراءة



الكلام شورى وفي ع ش على م ر مانصه قوله أو يشتهل بالذ كرا والقراءة بل  
 ينبغي أن يقال إن الأفضل له اشتغاله بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مقدمها  
 على التلاوة لغير سورة الكهف والذ كرا لأنها شعار اليوم ع ش (قوله على منبر)  
 بكسر الميم مشتق من النبرة وهو الارتفاع وسواء في مكة وغيرها ق ل (قوله  
 مرتفع) و السنة فيه أن لا يبالغ في ارتفاعه بحيث يزيد على المنابر المعتادة ع ش  
 على م ر (قوله وسن تكون ذلك) أي المنبر أو المرتفع وقوله على يمين  
 المحراب أي على يمين المستقبل للمحراب كافي زى وع ش والاف كل شيء  
 استقبلته فميك يساره ويسارك يمينه (قوله وإن يسلم على من عنده) ويجب عليهم  
 الرد في هذه وما بعدها ع ش (قوله ولم فارقه لهم) أي باشتغاله بصعود المنبر  
 ويؤخذ منه أن من فارق القوم اشغل ثم عاد إليهم سن له السلام وإن قربت المسافة  
 جدا ع ش على م ر (قوله وإن يقبل عليهم إذا صعد) مستدبراً لقلعة ولو في المسجد  
 الحرام عند الكعبة لأنه المطالب في مقاصد الحديث ولذلك طلب كون المنبر في صدر  
 المسجد لئلا يلزم استدبار خاق كثير (قوله فيؤذن واحد) وأما ما جرت به العادة  
 في زماننا من مرق يخرج بين يدي الخطيب يقول إن الله وملائكته يصلون على  
 النبي الآية ثم يأتي بالمحدث فليس له أصل في السنة كما أفتى به والدولم يفعل ذلك  
 بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم بل كان يهل يوم الجمعة حتى يجتمع الناس  
 فإذا اجتمعوا خرج إليهم وحده من غير جأوش يصيح بين يديه فإذا دخل المسجد سلم  
 عليهم فإذا صعد المنبر استقبل الناس بوجهه وسلم عليهم ثم يجلس ويأخذ بلال  
 في الأذان فإذا فرغ منه قام النبي صلى الله عليه وسلم بخطب من غير فصل بين الأذان  
 والخطبة لا بأثر ولا خبر ولا غيره وكذا الخلفاء الثلاثة بعده فعلم أن هذا بدعة حسنة  
 أذ في قراءة الآية الكريمة ترغيب في الاتيان بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم  
 في هذا اليوم العظيم المطالب فيه كثارها وفي قراءة الخبر بعد الأذان وقبل الخطبة  
 تيقظ للمكلف لاجتناب الكلام المحرم والمكروه على اختلاف العلماء وقد كان  
 النبي يقول هذا الخبر على المنبر في خطبته والخبر المذكور صحيح شرح م ر ولعله  
 صلى الله عليه وسلم كان يقوله في ابتداء الخطبة لتكون مشتملة على الأمر بالنصائح  
 ع ش م ر وهو قوله إذا قلت لصاحبك أو إمام يخطب يوم الجمعة انصت فقد لغوت  
 فإذا كان كلامه حينئذ لغو مع أن الأمر بالنصائح مطلوب فيكون لغو في غيره بالأولى  
 كما قاله الشارح على البخاري وأما الأذان الذي قبله على المنارة فأحدثه عثمان وقيل  
 معاوية لما كثرت الناس ومن ثم كان الاقتصار على الاتباع أفضل الحاجة كان

(و) سن (كونه ما على منبر)  
 للاتباع رواه الشيخان  
 (ف) أن لم يكن منبر فعلى  
 (مرتفع) إقامته مقام المنبر  
 في بلوغ صوت الخطيب  
 الناس وسن كون ذلك على  
 يمين المحراب وتعبير بالفاء  
 أولى من تعبيره بأو (و) إن  
 يسلم على من عنده المنبر إذا  
 انتهى إليه للاتباع رواه  
 البيهقي ولم يفرقه لهم (و)  
 أن (يقبل عليهم إذا صعد)  
 المنبر أو نحوه وانتهى إلى  
 الدرجة التي يجلس عليها  
 المسماة بالمستراح (و) أن  
 (يسلم) عليهم (ثم يجلس  
 فيؤذن واحد) للاتباع في  
 الجميع رواه في الأخير  
 البخاري وفي البقية البيهقي  
 وغيره وذكر الترتيب بين  
 السلام والجلوس مع قولها  
 واحد من زيادتي (و) أن  
 (تكون) الخطبة (بليغة)

أي فصحة جزلة لامبتدلة  
ركيكة فانها لا تؤثر  
في القلوب (مفهومة) أي  
قريبة للفهم لا غريبة  
وحشية اذ لا يتفهمها أكثر  
الناس (متوسطة) لان  
الطويلة تمل وفي خبر مسلم  
عن جابر بن سمرة قال كانت  
صلاة رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قصدا وخطبته  
قصدا أي متوسطة والمراد  
ان تكون الخطبة قصيرة  
بالنسبة للصلاة بخبر مسلم  
اطيلوا الصلاة واقصروا  
خطبة بضم الصاد وتعبيري  
بمتوسطة أولى من تعبيري  
بقصيرة فانه الموافق للروضة  
كاملها والمحذر (و) ان  
(لا يلتفت) في شيء منها بل  
يستمر مقبلا عليه الى فراغها  
ويسن لهم ان يقبلوا عليه  
مستمعين له (ر) ان يشغل  
يساره بنحو سيف (لا اتباع  
رواه ابو داود والحكمة في  
ذلك الاشارة الى ان هذا  
الدين قام بالسلاح ويمناه  
بحرفي المنبر) لا اتباع السلف  
والخلف وهذا مع  
قولي يساره من زيادتي

توقف حضورهم على الاذان على المناسر ل (قوله أي فصحة جزلة) كلاهما  
تفسير لبليغة ويقابل الثلاثة كل من المبتدلة والركيكة فلا يخالف كلام الجلال  
هكذا قاله ح ل والمبتدلة المشهورة بين الناس والركيكة المشتملة على التنافر  
والتعقيد وقرر بعضهم ان قوله لامبتدلة من قبيل لاف والنشر المشوش لكن في المختار  
مانعه والجزل ضد الركيك (قوله وحشية) تفسير لغريبة (قوله والمراد ان تكون  
الخ) أي من كلام المصنف أو الحديث فتكون متوسطة في نفسها وقصيرة بالنسبة  
لالصلاة فاندفع ما يقال كيف تقول والمراد مع ان الموجود في الحديث قصدا لا قصرية  
ويدل على هذا المراد خبر مسلم المذكور (قوله اطيلاوا الصلاة) وحكمة ذلك لحوق  
التأخيرين برماوى والعمل الآن بالعكس (قوله واقصروا بضم الصاد) لانه الرواية  
والافتكسرها جائز على انه من اقصر وان كانت لغة قليلة كما في المصباح اه  
وفي المصباح قصرت الصلاة قصران باب طلب هذه هي اللغة التي جاء بها القرآن  
قال تعالى فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلاة وفي لغة شاذي بالهمزة  
والضعيف فيقال اقصرتها وقصرتها (قوله أولى من تعبيري بقصيرة) قد يقال  
اذا كانت القصيرة هي المرادة فالتعبير بها أولى وتعليله بانه الموافق للروضة كاملها  
لا يتنجح الاولية فتأمل (قوله بل يستمر مقبلا عليهم) أي الى جهتهم فلا يقال هذا  
انما يتأق في من في مقابلته لا من عن يمينه أو يساره ح ل (قوله ويسن لهم  
ان يقبلوا عليه) أي على جهته فلا يطلب من على يمينه أو يساره أن يعترف اليه  
أي وان لم ينظروا له وهل يسن النظر اليه أم لا فيه نظروا لا قرب الشافي أخذاهما  
وجها وبه حرمة اذان المرأة بسن النظر له وذن دون غيره وهل يطلب منه النظر اليهم  
فيكره له تغميض عينيه وقت الخطبة أم لا فيه نظروا لا قرب الاول أخذاهما من قول  
المصنف وان يقبل عليهم المتبادر منه انه ينظر اليهم اه ع ش على م ر (قوله بنحو  
سيف) كعصى ونحوها من ابتداء طلوعه بعد أخذه من المرقى باليمين كما يدفعه له  
بعد نزوله بها لشرها برماوى (قوله والحكمة في ذلك الاشارة الخ) ومن ثم قبض  
عليه باليسار كما هو شأن من يريد المقاتلة به فهو استعمال وليس تناولا حتى يكون  
باليمين ح ل بل هو استعمال وامتهان بالانكاء فكانت اليسارية البق مع ما فيه  
من تمام الاشارة الى الحكمة المذكورة شرح م ر (قوله ويمناه بحرف المنبر)  
حيث خلا ذلك الحرف عن عاج والاضروضع يده عليه فان لم يكن تحت يده بل كان  
متصلا بماتحت يده لم يضروا قبض ذلك المحل الذي لا عاج به أي حيث لا يجبر بحره  
كما هو الغالب ويفرق بينه وبين من قبض نحو حبيل متصل بنفس حيث لا تصح

صلاته لانه في ذلك حامل متصل بالنفس بخلافه هنا ليس حاملا للمتصل بالنفس  
 ح ل وشرح م ر وزي (قوله جعل النبي على اليسرى) أي تحت صدره  
 ولو أمكنه شغل اليمن بحرف المنبر وأرسل اليسرى فلا بأس شرح م ر (قوله ونخروجها  
 من خلاف من أوجه) أي أوجب كون الجلوس بينهما قدس سورة الاخلاص ولعل  
 الخالف من أئمة مذهبنا وذلك لان اشتراط الجلوس من أسلمه مذهب الشافعي  
 والثلاثة لا يقولون به كما قاله البرماوي (قوله ويقرأ فيه شيئا الخ) والافضل قراءة  
 سورة الاخلاص ح ل (قوله لو ترك الجمعة) عدا أو سهوا أو جهلا وقراءة بعض  
 من ذلك أفضل من قراءة قدره من غيرهما إلا ان كان ذلك الغير مشتملا على ثناء  
 كآية الكرسي وحكم سبع والفساشية ما تقدم في الجمعة والمنافقين ولو أدرك  
 المأموم الإمام في ركوع الثانية قرأ المنافق في نائيته كذا نقل عن جر وفيه  
 نظر إلا ان يوجه بان الجمعة سقطت عنه لسقوط منبوعها وهو الفاتحة كما يعلم من  
 صفة الصلاة ولو أدركه في قيامها وقد قرأ الإمام فيها المنافقون قرأ في الثانية  
 الجمعة ح ل وسن للمسبوق الجهر في نائيته كما نقله صاحب الشامل والبصر عن  
 النص شرح م ر وسيصرح الشارح بذلك عند قوله فصل من أدرك ركعة لم تقته  
 الجمعة فتأمل ويقرأ الإمام سورتي المنافقين والجمعة ولو صلى بخير محصورين اه  
 شرح م ر (قوله قرأها مع المنافقين في الثانية) أي وان كان أماما لغير محصورين  
 وقدم قراءة الجمعة على المنافقين وحكمة قراءة هاتين السورتين ككون الأولى  
 فيها اسم الجمعة الموافق لاسم يومها ولا سيما أي الصلاة والمنافقون تليها في المحصف  
 الشريف والتوالي مطلوب وقيل الحكمة في قراءة الجمعة اشتغالها على وجوب  
 الجمعة وغير ذلك مما فيها من الفوائد والحث على التوكل والذكرو غير ذلك وقراءة  
 المنافقين لتوبيخ الحاضرين منهم وتنبههم على التوبة وغير ذلك من الفوائد لانهم  
 ما كانوا يجتمعون في مجلس أكثر من اجتماعهم فيها وسن ان لا يصل صلاة الجمعة  
 بصلاة أخرى ولو سئها بل يفصل بينهما بتحول أو كلام

\*(فصل في الاغسال المستنونة)\*

عبارة ق ل في ما يطلب في الجمعة وغيرها من الآداب ومنها الاغسال المستنونة  
 والمقصود منها ما في الجمعة وغيره تبع له اه (قوله في الجمعة وغيرها متعلق  
 بمستنونة) وهي ظرفية بالنظر الاول بتقدير مضاف أي في يوم الجمعة ولا تظهر  
 الظرفية في المعطوف على انه أيضا لا معنى للسنة في يوم الجمعة لان السن سابق  
 فالأولى ككون في معنى اللام كما في ع ش وأجيب بان قوله في الجمعة متعلق

فان لم يجد شيئا من ذلك جعل  
 النبي على اليسرى أو أرسلها  
 والغرض ان يخشع ولا يعبت  
 بهما (و) ان يكون جالوسه  
 بينهما أي الخطبتين (قدس  
 سورة الاخلاص تقريرا  
 لذلك ونخروجها من خلاف  
 من أوجه ويقرأ فيه شيئا  
 من كتاب الله للاتباع  
 رواه ابن حبان (و) ان يقيم  
 بعد فراغه من الخطبة  
 مؤذنا ويأمر هو ليبلغ  
 الحشراب مع فراغه من  
 الإقامة فيشرع في الصلاة  
 والمعنى في ذلك الباقية في  
 تحقيق الولاء الذي مروجوه  
 (و) ان يقرأ في الركعة  
 الأولى بعد الفاتحة  
 (الجمعة) في الثانية  
 (المنافقين جهر) للاتباع  
 رواه مسلم وروى أيضا انه  
 صلى الله عليه وسلم كان  
 يقرأ في الجمعة سبع اسم  
 ربك الأعلى وهل أتاك  
 حديث الغاشية قال في  
 الروضة كان يقرأ هاتين في  
 وقت وهاتين في وقت فهما  
 ستان وفيها كمالها

بالاغسال على حذف مضاف أى فى يوم الجمعة وتكون فى معنى الالام بالنظر للعطوف  
ويحتمل انه عبرنى لكون غسل الجمعة يطلب فى يومها بخلاف غسل غيرها كالعيد  
فانه يدخل وقته نصف الليل وبخلاف غسل الجنون ونحوه فانه يطلب بعد زوال  
السبب وقوله وما يذكرونها أى من قوله وسنذكرها لغير امام الى آخر الفصل (قوله  
اسبابها) أى غسل اسبابها (قوله فينوى به رفع الجنابة) أى وان كان صيدا نظرا  
لحكمته الاصلية وهو احتمال الانزال لقول الشافعى قل من جن الا وانزل فان قلت  
كان المناسب ان يقول قل من جن ولم ينزل قلت اجاب به منهم بان قل بمعنى ما النافية  
لان القليل كالمعدوم والتقدير ما شتم من جن الا شتمى وانزل أى فى الغالب  
فانزل معطوف على مقدر تأمل فان لم ينوى ذلك لم يصح غسله وان كان يجوز له تركه  
فلوتين بعد الغسل انه انزل لم يجزه الغسل السابق على الاعتماد وفيه انه  
كيفية ينوى رفع الجنابة مع ان غسله مندوب حتى لو تركه بالكلية لم يترتب  
عليه ما يترتب على الجنب اجيب بانه انما نوى ذلك احتياطا لان الجنون مظنة  
خروج النوى ويفتقر عدم جزمه بالنية للضرورة كما فى شرح م رولا يندرج فيه  
الحدث الاصغر لان محل الاندراج فى الجنابة المحققة وهى هنا غير محققة ح ف  
واعتمده ع ش واستظهر أيضا ان الصبي ينوى الغسل من الافاقة وقال نيته رفع  
الجنابة بعيد جدا الاستحالة انزاله ومثل ع ش خ ط وقيل ينوى رفع الجنابة لاحتمال  
انه وطى (قوله سن بدله) فرع لو وجب عليه غسل جنابة وطلب منه غسل  
مستون وعجز عن الماء فهل يكفى لهما تيمم واحد بنيتها اولافيه نزاع طويل فى شرح  
الروض فى باب الاحرام بالحج والذى انحط عليه كلامه انه يكفى عنهما تيمم واحد  
شوبرى (قوله بنية الغسل) أى بدل الغسل فيقول نويت التيمم بدلا عن غسل  
الجمعة ولا يكفى نويت التيمم بدلا عن الغسل لعدم ذكر السبب كسائر الاغسال  
ويكفى نويت التيمم لظاهر الجمعة اول للجمعة وللصلاة او عن غسل الجمعة وان لم يلاحظ  
البديلة برماوى (قوله لم يرد ما) ظاهره وان حرم عليه المحذور كذات حليل بغير اذنه  
وهو متجه وان خالف بعض مشايخنا فيه فحرره قل على الجلال وبرماوى وح ف  
والمراد به من لم يرد العدم فيشمل ما اذا طلق اهر برماوى (قوله بل يكره تركه) اضراب  
ابطالى على ما افهمه المتن من أن تركه خلاف الاولى قررره شيخنا والظاهر ان الضمير  
فى تركه راجع للغسل او بدله لكن توقف العلامة جحر فى كراهة ترك التيمم قال شيخنا  
ع ش والا قرب الكراهة لان الاصل فى البذل ان يعلى حكمه بمبدله الا لما منع  
ولم يوجد ومجرد كون الغسل فيه نظافة بخلاف التيمم لا يكفى فى الفرق ادلونظر اليه

لو ترك الجمعة فى الاولى  
قرأها مع المتأقين فى  
الثانية او قرأ المتأقين فى  
الاولى قرأ الجمعة فى الثانية  
كى لاتحلاواصلاته عنهما  
والتصريح بسن عدم  
الاتفات وما عطف عليه  
من زياتى  
\*(فصل فى الجمعة)\*  
فى الاغسال المستوفى وغيرها  
وما يذكرونها وينوى بها  
الغسل اسبابها الا الغسل من  
جنون او انغماء فينوى به رفع  
الجنابة (سن غسل) فان عجز  
سن (بدله) بنية الغسل  
لم يرد ما أى الجمعة وان لم تلزمه  
بل يكره تركه



لما طلب التيمم ويندب الوضوء لذلك الغسل وكذا سائر الأغسال المسنونة ولو لماتوا  
أو نفسا أو لم يكن محدثا والتيمم عند الجهر عن الماء برماوى وقوله والتيمم الخ أى  
ويطلب التيمم بدلا عن الوضوء المطلوب للغسل سواء اغتسل أو تيمم عن الغسل  
فإذا تيمم عن الغسل طلب منه تيمم آخر عن الوضوء المطلوب للغسل (قوله أحرارا الخ)  
علمة لقوله سن غسل فبدله بالفضيلة هي الغسل أو التيمم وقيل الثواب المترتب عليهما  
(قوله وخبر ابن حبان) أى بعد الأول لأنه ربما يتوهم منه أن الغسل خاص بالرجال  
لأنه فيهم جمع الذكور كما قررنا شيخنا (قوله فبالسنة اخذ) أى فبالطريقة عمل  
والأفهم واجب ويكون المراد بقوله أى بما جوزه أنها لم تمنعه فيكون المراد بالجائز  
ما قابل الحرام فيشمل الواجب ولا حاجة لهذا لأن الشارح فسر ما جوزه  
بالاقتصار على الوضوء والاقتصار جائز وإن كان الوضوء واجبا وقوله ونفمت  
الخصلة جملة مستأنفة وللخصوص بالمدح محذوف تقديره الوضوء وحذف لأنه تقدم  
ما يشعر به وهو قوله من توشأ ذل في الخلاصة وإن يقدم مشعر الخ والخصلة  
مأخوذة من قوله من توشأ وقوله والغسل معها أى مع الخصلة وأما الغسل بدونها  
فلا يكون أفضل لا يقال لا يمكن انفراد الغسل عن الوضوء لأنه مندرج فيه وإن نفاه  
لأننا نقول محل الاندراج في الغسل الواجب وما هنا غسل مندوب فلا يندرج فيه  
ما يلزم عليه من اندراج الواجب في المندوب وبه يحصل الفرق فتأمل وبه يعلم  
ما في قول ح ل أنه لا يتصور انفراد الغسل عن الوضوء (قوله أى بما جوزه)  
لعل الحكمة في تأويل الشارح الحديث بما ذكرناه شارة إلى أن الوضوء ليس مطلوبا  
بدلا عن الغسل أصلا بل هو مطلوب لرفع الحدث لأن صدور الحديث يوم أن المطلوب  
في حق من أراد الحضور أما الغسل الوضوء بدلا عنه فينافي مدعى المتن من قوله  
سن غسل فبدله ع ش ا ط ف (قوله وان غسل معها أفضل) دفع به ما يرد من  
تفضيل المندوب على الواجب وهو الوضوء ويندب لصائم خشي مغطرا ترك الغسل  
برماوى وهل يقتل للتيمم بعد أن يغسل من بدنه ما لا يخاف منه الفطر أو يسقط  
التيمم من أصله قال شيخنا ع ش الاقرب السقوط (قوله بعد فجر) وقيل وقته  
من نصف الليل ويفوت غسل الجمعة باليأس من فعلها ولا يبطله طر وحدث  
ولو أكبر ولا تسن اعادته عند طر وما ذكر كما تصرح به عبارة المجموع خلافا  
لما في ع ب كالتجريد شو برى واعتمد ع ش سن احادته (قوله ذهابه) بفتح  
الذال شو برى قال تعالى وأنا على ذهابه لقادرون (قوله لأنه أفضى إلى الغرض  
الخ) هذا التعليل خاص بالغسل فيقتضى أن التيمم لا يسبق قربه من ذهابه إلا أن يقال

أحرارا للفضيلة والخبر  
الشيخين إذا جاء أحدكم  
الجمعة أى أراد مجيها  
فليغتسل وخبر ابن حبان  
من أى الجمعة من الرجال  
أو النساء فليغتسل وصرف  
الأمر عن الوجوب إلى الندب  
خبر من توشأ يوم الجمعة فيها  
ونفمت من اغتسل بالغسل  
أفضل رواه أبو داود وغيره  
وحسنه الترمذى وقوله فيها  
أى فبالسنة اخذ أى بما  
جوزه من الاقتراب إلى  
الوضوء ونفمت الخصلة  
والغسل معها أفضل (بعد)  
طلوع (فجر) لأنه معاق بلفظ  
اليوم كما سيأتى (وقربه من  
ذهابه) اليها (أفضل) لأنه  
أفضى إلى الغرض من انتهاء  
الراشحة المذكورة حالة  
الاجتماع

انه مقيس على الغسل (قوله اغسل حج وعمره) كالحرام والطواف ودخول الحرم ومكة والوقوف بعرفة أو بالمسح الحرام ورمي الجمار الثلاث ودخول المدينة وحرمة البيت بزدلفة برماوى (قوله وغسل عيده) أى ولو لحائض ونفساء ويدخل وقته بنصف الليل ويخرج بالغروب وفعله بعد الفجر أفضل برماوى ولم يقل وعيده لا يتيهونهم ان له اغسالا (قوله وكسوف واستسقاء) أى ولو لم يفعل الثلاثة منفردا وان كان التعليل قديدا لخلافه ويشكل على ما ذكر الغسل للتراويح حيث لا يطلب الا لمن يفعله جماعة على المعتد شوبرى ويدخل وقته بأول الكسوف وفى الاستسقاء بإرادة الاجتماع قاله حجر وهو ظاهر فى من يصلى جماعة امام من يصلى منفردا بإرادة الصلاة كما هو ظاهر (قوله لاجتماع الناس) راجع لقوله وغسل عيده الى آخر الخمسة ومقتضاه أنه فى غير العيد يختص بمريد الحضور وليس كذلك فاعل التعليل بحسب الشأن وقال ح ل قوله لاجتماع الناس أى الغرض الاصلى منه اذ لك وقوله وللزينة فى العيد فالغرض الاصلى فى العيد شيان اجتماع الناس والزينة وحيث تدعى ان الغسل يستحب للنفرد فى جميع ما ذكر اللمعة ح ل ع ش (قوله فلا يختص) مفرع على قوله وللزينة (قوله وغسل اغسائل ميت) انظر لو عصى بالغسل كأن غسل شهيد أو امرأة أجنبية وقد يقال ان كانت المعصية لاجل ان النهى عنه لذاته كالشهيد لم يندب له أول عارض كتنجيل الأجنبية ندب له شوبرى واعتمد ح ف أن الغسل سنة ولو عصى بالغسل مطلقا وتعبيره بغسل الميت جرى على الغالب والافلحيم الميت للحج عن غسله ولو شرعا سن له الغسل ان قدر والافاليتيم ويفوت غسل غاسل الميت اما بالاعراض أو بطول الفصل كذا رأيت فى بعض الموهام وقال بعض مشايخنا أن الأقرب أنه لا يفوت بطول الفصل حررونى ع ش على م ر والظاهر أن الاغسال السنوية لا تقضى لانها ان كانت للوقت فقد فاتت والسبب فقد زال وهو ظاهر فى غسل الكسوف ونحوه اما غسل غاسل الميت والجنون والاعماء فلا يظهر فيها القوات بل الظاهر طلب الغسل فيها وان طال الزمن خصوصا وسبب الغسل من الجنون والاعماء احتمال الانزال نعم ان عرضت له جنسية بعد نحو الجنون فاغتسل منها احتمال فواته واندرأجه فى غسل الجنسية ولو غسل مرقى فقد نكح المساوى عن ابن الملقن أن الأوجه طلب غسل واحد عن المتعدد لان الاغسال المنذوبة تسد اخل وان نوى بعضهم شوبرى باختصاص ولو تعدد الغاسل سن الغسل لكل منهم حيث باشر واكلم الغسل بخلاف المعاوين بمنأولة الماء أو نحوه وظاهرا أنه لا فرق أيضا بين

(ومن المسنون اغسال حج وعمره فأتى فى كتابهما وغسل عيده وكسوف) بقسميهما (واستسقاء) لاجتماع الناس لها كالمجموعة وللزينة فى العيد فلا يختص بسن الغسل له مريده (و) غسل (الغاسل ميت) مسلما كان أو كافرا

أن يباشر كل جميع بدنه أو بعضه كيد مثلاً وظاهره أيضاً أن الحكم كذلك ولو لم يكن  
الموجود منه إلا العضو المذكور وغسلوه وهو قريب ع ش على م و انظر  
وجه إعادة اللام مع غاسل ولم يجعله كما قبله وقد يقال وجهه اختلاف الغرض  
من طلب الغسل فالغرض من الغسل لما قبله النظافة وقطع الرائحة الكريهة  
بخلافه من غاسل الميت فالغرض منه إزالة ضعف البدن بمس بدن خال عن الروح  
ولهذا أعادها مع ما بعده لأن الغرض من طلب الغسل منه احتمال إنزاله تأمل  
وقد يقال إنما أعادها فيما بعده لرفع توهم أن يجنون معطوف على ميت أي فيطلب  
من غاسل المجنون الغسل وليس مراد تأمل شو برى مع زيادة (قوله اغسل ميت)  
وان كان المغسل له ما نضاً أو حرم الغسل كالشهيد أو كره كالكافر الحربي وأصل  
طلبه إزالة ضعف بدن الغاسل بمعالجة جسمه خال عن الروح ولذلك يندب  
الوضوء من جملة ما يندب الوضوء قبله أيضاً ليكون جملة على طهارة  
وعلى هذا حمل شيخنا م ر حديث من جملة فيتوضأ بقوله أي من أراد جملة (قوله لخبر  
من غسل ميتاً فلا يفتنه بل تتمنه ومن جملة فليتوضأ) (قوله ومعرفة عن الوجوب) وهو قول  
مرجوح للشاهي أيضاً فالخاصل أن غسل الجمعة وغسل الميت فيهما ما قول للشاهي  
بالوجوب شيخنا (قوله وقيس يمتنا) أي في الندب وعدم الوجوب (قوله والمجنون  
ومعنى عليه) أي سواء كانا بالغين أم لا شرح م ر فان قيل ه لا كان واجبا عملاً  
بالمظنة لأن الجنون مظنة للانزال كالوضوء بالنوم الذي هو مظنة لخروج الربيع  
فيجب الغسل وان لم يعلم خروج المني أوجب بأنه لا علامة على خروج الربيع بخلاف  
المني لمشاهدته أي من شأنه ذلك فلا يرد أن الجنون قد يطول زمنه فاذا لم يوجد له  
علامة مع ما كانه الم يجب الغسل ح ل (قوله ومعنى عليه) أي ولو لمظنة  
وينبغي أن يلحق بالمعنى عليه السكركان فيندب له الغسل اذا أفاق بل قد يدعى  
دخراً في المعنى عليه مجازاً ع ش على م ر (قوله لا تباع في المعنى عليه)  
فقد كان صلى الله عليه وسلم يغسل في مرض موته ثم يغتسل اه ح ح  
(قوله وكافر أسلم) أي ولو مرتداً برماوى (قوله لامرته صلى الله عليه وسلم)  
قد توقف في الاستدلال بما ذكره على الندب مجواز أن يكون أمرهم بالغسل للجنابة  
الخاصة في الكفر وقوله بعد فلم يأمرهم الخ قد يشك كل بأن الغالب على من أسلم  
من البالغين سبق الجنابة لهم فيشك كل عدم أمرهم بالغسل ع ش ويجب أن  
المراد لم يأمرهم بغسل الاسلام بعد علمه باتيانهم بغسل الجنابة لكونه معلوماً لهم  
فيكون قوله أولاً امره أي بغسل الاسلام (قوله وكذا عامة) أشار بكذا الى أنها

لخبر من غسل ميتاً فلا يغتسل  
رواه الترمذي وحسنه وابن  
حبان وصححه ومعرفة عن  
الوجوب خبر ليس عليكم في  
غسل ميتكم غسل اذا  
غسلتموه رواه الحاكم  
وصححه على شرط البخاري  
وقيس يمتنا ميت غيرنا  
(و) غسل (المجنون ومعنى  
عليه) اذا (أفاقاً) لا تباع  
في المعنى عليه رواه الشيخان  
وقيس به المجنون (وكافر)  
اذا (أسلم) لامرته صلى الله  
عليه وسلم قيس بن عاصم  
بالغسل لما أسلم وكذا عامة  
ابن ابي رباح رواها ابن خزيمة  
وحبان وغيرهما وليس الامر  
للاوجوب

حديثان صحيحان وان امر كل منهما كان في وقت غير الذي أمر فيه الاخر ع ش  
ولذا لم يقل وثمامة عطفا على ما قبله (قوله وغيرهما) يحتتمل نصبه عطفا على قيس  
وثمامة ولم يقدمه على قوله رواهما ابنا الخ لثلاثي توهم أنه من مرويهما ويحتتمل رفعه  
عطفا على ابنا وهو الظاهر تأمل كذا بهامش الجلال المحلى (قوله بالغسل) أي مع  
أمره بالواجب أو مع علم قيس به لما قيل أنه كان ذا أولاد في الكفر ومن لازمها  
الجنابة برماوى (قوله والاوجب الغسل) ظاهره فوات الاستقبال فلا يغتسل ثانيا  
للاسلام ونقل عن خط والد شيخنا على شرح الروض أنه يستحب أيضا للاسلام  
فان نواه ما كفاه غسل واحد ح ل (قوله للبالغ بالسن) انظر وجهه ولاحظ  
لاحتمال بلوغه بالانزال قبل ولم يعلم به شوبرى (قوله وللخروج من الحمام) أي  
يسن الغسل بماء بارد ليريد الخروج من الحمام لان الماء البارد يقوى البدن (قوله)  
وليس لثاني حديث صحيح) أي متفق على صحته فلا ينافي أن له حديثا صحيحا (قوله)  
فهلى ابن حبان) أي فلا اعتراض على ابن حبان أولى لان الصحيح أرقى من التمهين  
(قوله للاختلاف في وجوبه) وفي كلام شيخنا ويؤخذ مما ذكر ان الافضل  
بعدهما أي بعد غسل الجمعة وغسل غاسل الميت ما كثرت أحاديثه ثم ما اختلف  
في وجوبه ثم ما صح حديثه أي لم يكنزهم ما كان نفعه متعديا أكثر من فوائد معرفة  
الا كد تقديمه فيما لو أوصى بماء لاولى الناس به اه ح ل وقوله ثم ما اختلف  
في وجوبه أي اختلفا فافواها فلا يرد غسل الجمعة وغسل غاسل الميت لان  
الاختلاف في وجوبهما أقوى (قوله وسن بذكر اليها الخ) لوحظ في الساعة الاولى  
وخارج العذر ثم عادى الثانية قال الشيخ فينبغي عدم حصول البدنة اه وفيه وقفة  
وسئل شيخنا م ر فوافق على حصول البدنة اذا كان عزمه الاستمرار لولا العذر  
اه شوبرى (قوله لغير امام) انظر لو بكر الامام هل يحصل له ما يحصل لغيره أولا ويفرق  
شوبرى قال شيخنا ح ف لا يحصل له لفصل السنة قال ع ش قديقال تأخير  
لكونه مأمورا به يجوز أن يثاب عليه ثواب المبكرين أو يزيد اه وينبغي أن يراد  
ثواب الساعة التي لو الب التأخير جاء فيها فان بكرهه وكغيره في البدنة وغيرها قل  
بحروفه (قوله ليأخذوا بحالهم) الضمير راجع للغير باعتبار عشاء والمراد انهم  
يأخذونها مع القرب من الامام فلا يرد أن المتأخرين يأخذون بحالهم أيضا  
(قوله من اغتسل الخ) هذا مع حديث قدرناه في شرحي الروض والجمعة بتمامه  
فقال لخبر الصحيحين على كل باب من أبواب المسجدم لأنك فيكتبون الاول فالاول  
ومن اغتسل يوم الجمعة الخ اه والغسل ليس بقيد بل مثله اذا راح من غير غسل

لان جماعة اسلموا فلم يأمرهم  
بالغسل وهذا اذا لم يعرض له  
في الكفر ما يوجب الغسل  
من جنابة أو نحوها والا  
وجب الغسل وان اغتسل فيه  
وأفاد التعبير بمن أنه قد  
بقيت اغسال آخره سنوية  
كك الغسل للبالغ بالسن  
والاعتكاف وللخروج من  
الحمام (وأكد ما غسل  
جمعة ثم) غسل (غاسل  
ميت) للاحاديث الصحيحة  
الكثيرة في الاول وليس في  
الثاني حديث صحيح بل  
اعترض في المجموع على  
الترمذى في تحسينه للحديث  
السابق من أحاديثه فعلى  
ابن حبان في تحصيله أولى  
وقدم غسل غاسل الميت على  
البقية للاختلاف في وجوبه  
(وسن بذكر) اليها (لتعير  
امام) ليأخذوا بحالهم  
ويتنظروا الصلاة ولخبر  
الشيخين من اغتسل يوم  
الجمعة غسل الجنابة



وانما ذكر الفصل لبيان الاكل وأما المقيم فيحصل الجمعة فيحصل له ذلك في الساعة التي يتيها لها ويقصد ما فيها ولا يضافه قوله راح لان قصده ذلك رواح في حقه ع ش (قوله أي كفسلها) أي فهو تشبيه بليغ ويدل عليه عدوله اليه عن قوله من اغتسل من الجنابة فليس المراد به حقيقة الغسل من الجنابة وقيل المراد به ذلك لانه يسكن الجماعة ليلة الجمعة أو يومها كذا قوله وظاهره استنواؤهما لكن ظاهر الحديث انه يومها أفضل ويوجه بأن الله دمه أصالة كق بصره عما يراه فيشتغل قلبه كما في حجر قال الشوبري وع ش والوجه الاول أولى لان الحمل على ما ذكر يقتضي تحه يص الشراب من جامع وهو خلاف المقصود ونقل عن المجموع للنووي ما يوافقه (قوله ثم راح في الساعة الاولى) انظر ما المراد بالراح هل هو الخروج من المنزل الى المسجد حتى لو طال المشي من المنزل الى المسجد زمان كثير يصدق عليه أولا بد من دخول المسجد لان الرواح اسم للذهاب الى المسجد محمل نظر والا قرب الثاني كما يتبادر من قوله في الحديث فاذا خرج الامام حضرت الملائكة فان الظاهر منه أن الملائكة يكتبون بباب المسجد من وصل اليهم وقيل عن زى ما يوافقه نعم المشي له ثواب آخر زائد على ما يكتب له في مقابلة دخوله المسجد قبل غيره ع ش على م ر وعبرة البرماوى وانظر هل المراد برواحه دخوله المسجد حتى لو بعدت دارة جدا بحيث أنه لو سار من الفجر فلم يدخل المسجد الا في الساعة الخامسة مثلاً لم يحصل له التكبير الا من الساعة التي دخل فيها أو يكتب له من حين خروجه من منزله فيه نظر والذي يجه أن يقال أن السائر المذكور لا يحصل له ثواب من بكر أول ساعة لكن له ثواب مخصوص من حيث بعد الدار والمسقة بحيث أنه يوا زى أي يساوى ثواب من بكر وهو محتمل اه (قوله فكانما قرب بقرة) في المختار البقرة تقع على الذكرو الانثى وتأوفاً للوحدة وكذا البدنة وسميت بدنة لعظم بدنها وسميت البقرة بذلك لانها تبقرا الارض أي تشقها بالحرارة (قوله كبشا أقرن) أي عظيم القرون والمعتبر في أسنان تلك الحيوانات السكال عرفا كما في البرماوى (قوله ومن راح في الساعة الرابعة الخ وفي رواية في الرابعة بطة وفي الخامسة دجاجة وفيه ان ما بين الفجر والزوال في كشمير من أيام الشتاء لا يباع ست ساعات وأجاب عنه في أصل الروضة بأنه ليس المراد من الساعات الفلكية التي هي الأربع والعشرون مقدار اليوم واليلة التي كل واحدة خمسة عشر درجة بل ترتيب درجات السابقين على من يليهم في الفضيلة فلا يختلف الحال في يوم الشتاء والصيف حتى لو حضروا كلهم في الساعة الاولى كان الاول أفضل من الثاني والثاني أفضل

أي كفسلها ثم راح أي في الساعة الاولى فكانما قرب بدنة ومن راح في الساعة الثانية فكانما قرب بقرة ومن راح في الساعة الثالثة فكانما قرب كبشا أقرن ومن راح في الساعة الرابعة

فكانما قرب دحاجة ومن  
راح في الساعة الخامسة  
فكانما قرب بيضة فاذا  
خرج الامام حضرت  
الملائكة يستمعون الذكر  
وروى النساء في الخامسة  
كالذي بهدى عصفورا في  
السادسة بيضة فن جاء في  
اول ساعة منها ومن جاء في  
آخرها مشتر كان في تحصيل  
البدنة مثالا لكن بدنة الاول  
أكل من بدنة الاخر وبدنة  
المتوسطة متوسطة اما الامام  
فيسن له التأخر الى وقت  
الخطبة اتباعا للنبي صلى الله  
عليه وسلم وخلفائه والبكور  
يكون من طلوع (فجر) لانه  
اول اليوم شرعا وبه يتعلق  
جواز غسل الجمعة كما مر  
وانما ذكر في الخبر لفظ الروح  
مع انه اسم للخروج بعد الزوال  
كما قاله الجمهوري وغيره لانه  
خروج لما يؤتى به بعد الزوال  
على ان الازهرى منع ذلك  
وقال انه مستعمل عند العرب  
في السير أي وقت من ليل  
أو نهار وقولنا غير امام الى  
آخره من زيادتي (و) سن  
(ذهاب) اليها (في طريق  
طويل ماشيا) لا راكبا اليها

من الثالث وهكذا قاله ح ل وقوله لا يبلغ ست ساعات مثله في شرح م ر وقال سم  
ولي فيه نظر اذا قل أيام الشتاء مائة وخمسون درجة وهي عشر ساعات فلسكية  
رابتداء اليوم عند أهل الفلك من الشمس فن الشمس الى الزوال يخصه خمس ساعات  
ولا شك أن من الفجر الى الشمس لا ينقص عن ساعة وابتداء اليوم على الراجح هنا  
من الفجر فباين الفجر والزوال يبلغ ست ساعات في أقل أيام الشتاء فليتأمل ع ش  
على م ر وآخرها على كل قول الى صعود الامام المنبر فالذي ينبغي أن يجعل ما بين  
الفجر وخروج الخطيب لا منبر ست ساعات قلت الساعة أو كثر سواء في ذلك  
زمن الشتاء أو الصيف فالمراد بالساعة القطعة من الزمان ح ف (قوله دحاجة)  
بتثنية الهال (قوله فاذا خرج الامام) أي لصعود المنبر من نحو خلافة ل على  
الجلال (قوله حضرت الملائكة) أي طو والصف فلا يكذبون أحدا قال  
في الايعاب وهؤلاء غير المظفلة بل وظيفتهم كتابة حاضري الجمعة واستماع  
الخطبة شورى والمراد بالذكر الخطبة (قوله اما الامام الخ) ويلحق به من به  
سلس بول ونحوه فلا يندب له التكبير ظاهره وان أمن تلويث المسجد ويوجه بأن  
السلس من حيث هو مظنة لخروج شيء منه ولو على القطنة والعصابة ع ش  
على م ر (قوله فيسن له التأخير) وحكمه قوة الهيبة فيه وتشرف الناس اليه  
ق ل (قوله جواز غسل الجمعة) ولو تعارض عليه البكور بغسل والتأخير  
مع الغسل فالثاني أفضل للخلاف القوي في وجوب الغسل شيئا في شرح البهجة  
وانظر لو تعارض البكور والتيمم بدل الغسل فالظاهر تقديم البكور لغوات ما ذكر  
شورى وفي ع ش على م ر واذا تعارض التكبير والتيمم قدم التيمم لان البديل  
يعطى حكم البديل منه من كل وجه لكن يرد عليه أن الغسل انما يقدم لانه قيل  
بوجوبه أما التيمم في سنه خلاف فضلا عن الاتفاق على سنه (قوله مع انه اسم  
للخروج الخ) المشهور انه اسم للرجوع بعد الزوال ومنه قوله صلى الله عليه وسلم  
تعدوا خصاصا وتروح ببطانا وعليه فالفقهاء ارتكبوا فيه مجازين حيث استعملوه  
في الذهاب وفيما قبل الزوال رشيدى (قوله لما يؤتى به بعد الزوال) أي لصلاة  
يؤتى بها فهو مجاز مرسل علاقته السببية لكن من باب اطلاق اسم المجاور للمسبب  
في الزمان على السبب كما لا يخفى شيئا والاولى كونه استعارة مصرحة حيث  
أطلق الروح المجاور للمسبب في الزمن وهو الجمعة على الذهاب قبل الزوال  
لمشاغته له في أنه سبب لتحصيل الجمعة أيضا واستعير اسمه له وهو الروح (قوله  
ماشيا بسكينة) ويشبهه أن يكون الركوب أفضل لمن يجهد المشى لمرم أو ضعفه

كما في العيد في الذهاب  
والرجوع وذكركما من  
زيادتي وللحث على المشي في  
خبر رواد الترمذي وحسنه  
وابن حبان وصححه ونحوه  
الشيخين في السكينة اذا  
أقيم الصلاة فلا تأتوها واتم  
تسعون وأتوها وعليكم  
السكينة وهو مبين للمراد  
من قوله تعالى اذا تودى  
لصلاة من يوم الجمعة فاسعوا  
الى ذكر الله أى امضوا كما  
قري به (الاعذار) في  
الذكورات من زيادتي بأن  
يشق البكور أو الذهاب  
أو الرجوع فيما ذكر أو المشي  
أو يضيق الوقت فالاولى ترك  
الثلاثة الاول والركوب  
والاسراع وقال المحب الطبري  
يجب الاسراع اذا لم تدرك  
الجمعة الا به (و) سن  
(اشتغال في طريقه وحضوره)  
قبل الخطبة (بقراءة أو ذكر)  
أو صلاة على النبي صلى الله  
عليه وسلم لينال ثوابها في هذا  
الوقت العظيم (وتزين  
بأحسن ثيابه) للعت على  
ذلك وغيره في خبر رواد ابن  
حبان والحاكم وصححه ويزيد  
الامام في حسن الهيئة  
والبيض منها (أولى) من زيادتي

أو بعده نزل بحيث يمنعه ما ينال من التعب من الخشوع والحنو في الصلاة عاجلا  
وكما يستعجل عدم الركوب هنا الا لئلا يستعب كما يستعب أيضا في العيد والمخاض  
وعيادة المريض بل في سائر العبادات كما قاله جرجاني ما عدا التسليح للناسياني  
أن الركوب فيه أفضل شرح م روع ش عليه (قوله لا راكبا) ذكره مع علمه  
مما قبله لانه ربما يتعوز في المشي بما يشمل الركوب ويراد به مطلق الذهاب كقوله  
تعالى فامشوا في مناكبها لكن هذا بعيد بعد قول المتن وذهابه وقوله اليها متعلق  
بما شيا و ذكره ثانيا للنص على أن المشي انما يثاب عليه اذا قصد به كونه للجمعة  
شيخنا وفي الشورى مانصه فهم بعضهم أن اليها مستدرك للاستغناء عنه بقوله  
اليها قبله وقد يقال أشابه الى أن المطالب كون المشي اليها أى فلا يصرفه لغرض  
آخر فعمل الثواب حيث كان الباعث عليه الجمعة لا غيرها (قوله كما في العيد)  
في الذهاب في الطويل والرجوع في القصير وفيه احوالة على مجهول الا أن يقال  
الحكم مشهور وفيه فكانه معلوم في الذهاب والرجوع وخص الذهاب والرجوع  
بالذكر لثبوتها بالنص وغيرهما بالقياس على الجمعة كما يأتي وأما المشي  
في الذهاب فسيذكر له دليلا آخر غير القياس تأمل (قوله وعليكم السكينة) هي  
التأني في المشي والحركات واجتناب العبث وحسن الهيئة كفض البصر وخفض  
الصوت وعدم الالتفات ويطلب ذلك للراكب على دابته ويراد بها الوقار كما  
قل قال الشورى والسكينة بالرفع على الابتداء والخبر والجملة حال هذا هو  
المشهور في الرواية والنص على الأغراء أى الزموا السكينة وروى فعلية لكم  
بالسكينة وفي ادخال الاء في هذه الرواية اشكال لانه متعدي بنفسه قال تعالى  
عليكم أنفسكم اه فتكون الباء زائدة (قوله فالاولى ترك الثلاثة الاول) وهي  
البكور والذهاب والرجوع في ما ذكره الركوب في الطويل والرجوع في القصير  
وهي اول بالنسبة لقوله أو المشي أو يضيق الوقت ففي كلامه خمس صور وقوله  
والركوب راجع لقوله أو المشي وقوله والاسراع راجع لقوله أو يضيق الوقت كما قرره  
شيخنا (قوله يجب الاسراع) وان لم يلق به وقد يشكل ذلك بما مرله من انه اذا وجد  
مركوبا لا يلق به أو لبا ساء أو فائدا كذلك سقطت الجمعة عنه الا أن يقال أن الناس  
لا يعدون الاسراع للعبادة تقصا فلا يقال انه حينئذ غير لائق به بل لائق به لقصد  
العبادة ع ش (قوله وتزين بأحسن ثياب) والتزين مختص بمريد الحضور كالفضل  
وختص أيضا بالذكر أما المرأة ولو عجزت فليكن لها الطيب والزينة بآخر الثياب عند  
ارادتها حضورها ثم يسن لما قطع الرائحة الكريهة وهذه الامور وان استعجت لكل

حاضر جمع كانص عليه فهي في الجمعة أكد استقبابا شرح م ر (قوله في خبر رواه ابن حبان) ولغظه من اغتسل يوم الجمعة وليس من أحسن ثيابه ومسلق من طيب كان عنده ثم أتى الجمعة ولم يقط أعناق النماص ثم صلى ما كتبه الله له ثم انصت اذا خرج امامه حتى يفرغ من صلاته كانت كفارة لما بينهما وبين جعته التي قبلها شرح م ر (قوله والبيض أولى) أصله بيض بضم الباء وسكون الياء فكسرت الباء لاجل الياء قال ابن مالك فعل لغواجر وجرأ وقال أيضا

ويكسر المضموم في جمع كما يقال هم عند جمع أهيا

وقرئ أولى وكونها جديدة أولى ان تيسرت والافاقرب من الجديدة أولى من غيره والاكمل ان تكون كلها بيضا والافاعلاها فان كان أسفلها فقط لم يكف وقيده أيضا بعض المتأخرين بحثا بغير أيام الشتاء والوحل وهو ظاهر حيث خشى تلويثها وهل يحصل له الثواب المذكور ولو كان الثوب الأبيض مقصوبا أم لا فيه نظر والاقرب الحصول لانه انما ينهى عن لبسه لحق الغير فاشبه ما لو ترونا بالماء المغموس فانه يثاب عليه من حيث الوضوء وان عوقب من حيث اتلاف مال الغير وبقي ما لو كان يوم الجمعة يوم عيد فهل يراعى الجمعة فيقدم الأبيض أو العيد فلا خلا أو يراعى الجمعة وقت اقامتها فيقدم الأبيض حينئذ والعيد في بقية اليوم فيقدم الاغلافيها لكن يشكل على هذا الاخير ان قضيته قوله في كل زمن أنه لو روعيت الجمعة روعيت في جميع اليوم وقد ترجح مراعاة العيد مطلقا اذا الزينة فيه أكد منها في الجمعة ولذا ليس الفصل وغيره فيه لكل أحد وان لم يحضر فليتا مل شرح م ر وع ش مع زيادة (قوله تحسبوا من ثيابكم البيضاء) والبسوا بكسر الهمزة وقع الباء لانه من باب علم اذا كان في الاجرام كاهنا ومن باب ضرب اذا كان في المعاني كما في قوله تعالى وللبنات عليهم ما يلبسون وقوله ولم يلبسوا ايها ثم يظلم والحديث عام ليوم الجمعة وغيره ففيه المدعى وزيادة فان قلت صح أنه صلى الله عليه وسلم دخل مكة وعليه عمامة سوداء وأنه خطب بالناس وعليه عمامة سوداء وفي رواية دخل مكة يوم الفتح وعليه شقة سوداء وفي أخرى عن ابن عدي كان عليه عمامة سوداء يلبسها في العيدين وبرخيها خلفه وفي أخرى لا يلبسها في أيامهم عليا بعمامة سوداء وأرسله الى خيبر ونقل لبس السواد عن كثير من الصحابة والتابعين قلت هذه كلها وقائع فعلية محتملة تقدم القول وهو الامر بلبس البيضاء عليهم ما على أنه ليس فيها لبسه يوم الجمعة بل في نحو الحرب لانه اردب وفي لبسه يوم الفتح الاشارة الى أن ملته لا تتغير اذا كل لون غيره يقبل التغير وفي العيد لان

نظير البسوا من ثيابكم  
البياض فانها من خير ثيابكم  
وكفنا فيها موتاكم رواه  
الترمذي وغيره وصححه



الارقع فيه أفضل من البياض كما نقله ع ش عن جبر (قوله ما صبح قبل فسبحه)  
 اماما صبح منسوبا فقد ذهب البندقيي وغيره الى كراهة لبس ذلك وعلاه الراقي  
 بأنه صلى الله عليه وسلم لم يلبسه وعلاه الشهاب البرلسي بأنه قد يكثر ما ينقل منه  
 من الصبح فيشوه البدن هذا وقد قال شيخنا المحدث مد عدم كراهة لبسه ح ل (قوله  
 وبتطيب) أي لغیر محرم وصائم وامرأة تريد الحضور ولو عجزوا وانظر حكمه اعادة  
 الحامل وهو الباء فيه وما بعده وملا تركها كما في غيرها واقول لو تركها التوهم انه  
 معطوف على بكور أي وسن بكور وتطيب الخ فلا يفيد انه مما يتزين به فأعاد العامل  
 ليفيد به انه معطوف على أحسن نسيابه ليكون مما يتزين به شو برى (قوله وبازالة  
 نحو ظفر) أي لغیر محرم ويريد تضيعة في عشرين الحجة شو برى (قوله كصان)  
 أشاره الى انه لا فرق بين ریح الفم وغيره ولومن الفرج أو الثياب قل (قوله ساعة  
 الاجابة) أي ان الدعاء فيها يستجاب ويقع مادي به حالنا في ان كل دعاء  
 مستجاب وهي من خصائص هذه الامة شو برى و برماوى (قوله وفي ساعة خفيفة)  
 عبارة ابن جرير وفي لحظة لطيفة (قوله وأرجاه من جلسة الخطيب) أي قبل الخطبتين  
 وقيل بينهما وقيل من صعوده أي لا تخلو عن هذه المدة يأتي بالدعاء اذا جلس  
 الخطيب قبل أن يجلب وبين الخطبتين وبين ما وبين الصلاة أو بعد التشهد قبل  
 السلام لا في حال الخطبة فاندفع ما قيل كيف يأتي بالدعاء في حال الخطبة وهو ما مور  
 بالانصات وأجاب البلقيني بأنه ليس من شروط الدعاء التلفظ بل استحضار ذلك  
 في قلبه كاف حل وقد يقال الاشتغال بالدعاء بالقلب يمنع ملاحظة معنى الخطبة  
 المقصودة من الانصات وسئل جبر عما حمله ان من حين جلوس الخطيب الى فراغ  
 الملة لا يتفاوت باختلاف الخطباء اذ يتقدم بعضهم ويتأخر بعضهم بل يتفاوت في حق  
 الخطيب الواحد بالنسبة لبعض الجتمع فهل تلك الساعة متعددة فهي في حق كل  
 خطيب اما بين جلوسه الى آخر الصلاة فأجاب بقوله لم ينزل في نفسه ذلك منذ سنين  
 حتى رأيت الناس يرى تقل عن بعضهم انه قال يلزم على ذلك أن تكون ساعة الاجابة  
 في حق جماعة غير هائي حق آخر بن وهو غلط وسكت عليه وفيه نظرون ثم قال  
 بعض المتأخرين ساعة الاجابة في حق كل خطيب وسامعيه ما بين أن يجلس الى  
 أن تمضي الصلاة كما في الحديث فلا دخل للعقل في ذلك بعد صحة العقل فيه شو برى  
 ويجاب أيضا بأن تلك الساعة تنقل فقد يصادفها أهل محل ولا يصادفها أهل محل  
 آخر ح ل (قوله بعد العصر) لاحاجة اليه لانه ما مور من آخر ساعة أو وضرا لان  
 جعل ظرفا لا آخر لانه أكثر من ساعة ق ل (قوله فيحتمل ان هذه الساعة

ويلى البيض ما صبح قبل فسبحه  
 (و) تزين (بتطيب) لذكره  
 في خبر ابن حبان والحاكم  
 السابق (وبازالة نحو ظفر)  
 كنهه للتباع رواه ابن راف  
 منده (و) نحو (ريح) كرية  
 كصان وريح ثلاثا نأدى به  
 أحد قل الشاهي من نطف  
 نوبه قل همه ومن طاب  
 ربحه زاد عقله ونحو من زيادته  
 (و) سن (اكثر دعاء) يومها  
 وليتها اما يومها فلرجا أن  
 يصادف ساعة الاجابة وهي  
 ساعة خفيفة وأرجاه من  
 صلوات الخطيب الى آخر  
 الصلاة كما في خبر مسلم قال  
 في الجوع وما خبر يوم الجمعة  
 وثنا عشرة ساعة فيها ساعة  
 لا يوجد مسلم يسأل الله شيئا  
 الا أعطاه اياه فلتسوها آخر  
 ساعة بعد العصر فيحتمل ان  
 هذه الساعة منقلة

منتقلة الخ) ضعيف والمعتد انهم سألوا وقتا بعينه كما ان المعتد في ليلة القدر انهم سألوا  
ليلة بعينها فقله كما هو المختار ضعيف كما قررته شيخنا (قوله تكون يوما في وقت) أي من  
جلوس الخطيب الى آخر الصلاة ويوما في آخره وهو بعد العصر ح ل (قوله كما هو  
المختار) لعله عنده من حيث الدليل والاطمئنان انهم سألوا ليلة بعينها كما ذكره ع ش  
(قوله بلغني) أي عن النبي صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع ع ش (قوله واكثر  
صلاة) قال أبو طالب المكي أقل اكثر الصلاة عليه ثلثمائة مرة ويقدمها على قراءة  
القرآن غير الكهف ويقدم عليه اكبير العيد ولو وافق ليلة جمعة لان الأقل أولى بالمراعاة  
كما طلب ترك أخذ الظفر والشعر في يوم جمعة في عشر ذي الحجة لمريد التضيعة وترك  
الطيب فيه الصائم والمعدة ونحو ذلك تنبيه علم ماذكر ان كل محل طلب فيه ذكر  
بخصوصه فالاشتغال به فيه أولى من غيره ولو من قرآن أو ما ثور آخر ق ل (قوله فن  
صلى على صلاة) فيه ان هذا لا يختص بالصلاة ليلة الجمعة (قوله واكثر قراءة  
الكهف) وأقل الاكثر ثلاثة وقراءتها نهارا أكد وأولاه بعد الصبح مسارعة  
الى الخير مما أهكن والحكمة في تخصيصها ان فيها ذكر أحوال يوم القيامة ويوم الجمعة  
شبيهة لما فيه من اجتماع الناس ولانه ثبت في صحيح مسلم أن الساعة تقوم يوم  
الجمعة وطلب الاكثر من الصلاة ومن قراءة الكهف لا يقتضى كون أحدهما أفضل  
من الآخر قاله ح ل وفي ق ل على الجلال وهي أفضل من الصلاة على النبي صلى  
الله عليه وسلم فقد ورد ان من داوم على العشر آيات أولها آمن من الدجال (قوله فخير  
من قرأ سورة الكهف) فيه أن المذمى اكثر قراءة الكهف وهذا لا يدل عليه بل  
يصدق بمرة ووجب بأنه يدل عليه الاكثر بمفهوم الأولى لانه اذا كان يحصل له  
بقراءة تها مرة ماذكر فكيف بالاكثر شيخنا ح ف (قوله أضاء له من النور) أي من  
أجله أو من بيانية لما وهذا كناية عن غفران ذنوبه الواقعة بين الجمعتين وحصول  
الثواب بينهما فالمراد بالنور لازمة وهو الغفرة والثواب وحيد يكون نور الاقرب  
الى البيت العتيق بقدر نور الابعد عنه لوجع وان كان مستطيل ولا يحصل  
ان القريب والبعيد في النور سميان وهذا كله ان أريد بالبيت العتيق الكعبة  
فان أريد بالبيت العتيق البيت المحمور اتجه ماذكرناه ح ل وعلى كل فهو كناية  
عن حصول الثواب العظيم بحيث لو جسم لكان مقداره من مكانه الى البيت وهذا  
الحديث متعلق بالمكان والذي بعده بالزمان (قوله وكره تخط) أي كراهة تنزيه  
كافي المجموع وان نقل عن النص حرمة واخساره في الروضة في الشهادات م ر فان  
قلت ماوجه ترجيح الكراهة على الحرمة مع ان الايداء حرام وقد قال صلى الله عليه

تكون يوما في وقت ويوما في  
آخر كما هو المختار في ليلة القدر  
وأما ليلتها فبالقياس على يومها  
وقد قال الشافعي رضي الله  
عنه باعني أن الدعاء يستجاب  
في ليلة الجمعة (و) اكثر  
(صلاة على النبي صلى الله عليه  
وسلم) يومها وليلتها طبراً كثروا  
على من الصلاة ليلة الجمعة  
ويوم الجمعة فن صلى على صلاة  
صلى الله عليه بها عشرة رواه  
البهقي بإسناد جيد كافي المجموع  
(و) اكثر (قراءة الكهف  
يومها وليلتها) فخير من قرأ سورة  
الكهف في يوم الجمعة أضاء  
له من النور ما بين الجمعتين  
رواه الحماكم وقال صحيح  
الاسناد وخبر من قرأ سورة  
الكهف ليلة الجمعة أضاء له  
من النور ما بينه وبين البيت  
العتيق رواه الدارمي فقول  
يومها وليلتها متعلق بالمسائل  
الثلاث كما تقرروا كراكثر  
القراءة من زيادة (وكره تخط)

وسلم أجلس فقد أذيت قلت ليس كل أذاء حراما والمقطعي هنا عرض فان التقديم  
أفضل ومن الخطي المسكروه ما جرت به العادة من الخطي لتفرقة الاجزاء أو تضيير  
المسجد أو سقي الماء أو السؤال لمن يقرأ في المسجد والكرامة من حيث الخطي  
أما السؤال بمجوده فينبغي أن لا يكره بل هو سعي في خير وإعانة عليه ما لم يرغب  
الحاضرون الذين يخطأهم في ذلك والأفلا كرامة ع ش على م ر وما جرت به  
العادة من فرش السجادات بالروضة الشريفة ونحوها من الفجر أو طلوع الشمس  
قبل حضور أصحابها مع تأخيرهم إلى الخطبة أو ما يقاربها لا بعد في كرامته بل قد  
يقال بضميرها فيه من تعجير المسجد من غير فائدة كما في شرح م ر وعبارة البرماوى  
ويكره بثعبان في الروضة الشريفة اه وظاهر عبارة ح ل أن البعث المذكور حرام ونصها  
ولا يجوز أن يبعث من يفرش له نحو مسجد لمافيه الخ وقول م ر بل قد يقال بتحريره  
أي تحريم الفرش في الروضة قال ع ش عليه هذا هو المعتمد وقد علمت من عبارة  
البرماوى انه قال بالكرامة والروضة الشريفة ليست قيداً في الحكم كما هو ظاهر  
بل سائر المساجد حكمها كذلك بدليل قول م ر لمافيه من تعجير المسجد من غير  
فائدة وإنما خص الروضة الشريفة لأنها هي الواقع فيها ذلك فافهم (قوله رقاب  
لناس) أي قريب رقاب الناس والأفلا لا يخطي إلا الكتف كما قرره شيخنا  
والمراد بالرقاب الجنس فيكره تخطي رقبة أو رقبتين كما قاله ح ل ويؤخذ من التعبير  
بالرقاب أن المراد بالخطي أن يرفع رجله بحيث يجاذى في تخطيه أعلى منكب  
الجالس وعليه فيأيقع من المروءين الناس ليصل إلى نحو الصف الأول مثلاً ليس  
من الخطي بل من خرق الصفوف أن لم يكن ثم فرجة في الصفوف يمشى فيها ع ش  
على م ر (قوله رواه ابن حبان والحاكم) وعبارة شرح الروض لأنه صلى الله عليه  
وسلم رأى رجلاً يخطي رقاب الناس فقال له اجلس فقد أذيت وأذيت أي تأخرت  
رواه ابن حبان والحاكم وصححه (قوله إلا امام) وكالات امام الرجل المعظم في النفوس  
لصلاح أو ولاية أو علم لأن الناس يتبركون به ويسرون بتخطيه سواء ألف موضعاً  
أولاً فان لم يكن معظماً لم يخط وان كان له محل ما لوف وكالات امام من جلس في ممر الناس  
فلا يكره تخطيه وكذا الواسع من لا تنعقد بهم الجمعة كالعبيد والصبيان إلى الجامع  
وتوقف سماع أركان الخطبتين على تخطي السكاملين فإنه يجب عليهم التخطي بل قد  
يجب عليهم إقامتهم من محلهم اذا توقف ذلك عليه وبه يقيده قولهم اذا سبق الصبي إلى  
الصف الأول لا يقيم من محله كما نقله ع ش على شرح م ر اه والحاكم ان التخطي

رقاب الناس للبحث على النعم  
من ذلك في خبر رواه ابن حبان  
والحاكم وصححه (الإمام)  
لم يجده طريقاً إلا بتخطيها فلا يكره  
لا يضطراره إليه

يوجد فيه ستة أحكام فيجب ان توقفت العدة عليه والافيعر مع التأذي ويكره مع  
عدم الفرجة امامه ويندب في الفرجة القريبة لمن لم يجد موضعاً وفي البعيدة لمن  
لم يرج سدها ولم يجد موضعاً وخلاف الاولى في القرية لمن وجد موضعاً وفي البعيدة  
لمن رجا سدها ووجد موضعاً على ما تقدم ويباح في هذه لمن لم يجد له موضعاً كما افاده  
ق ل على الجلال (قوله ومن وجد فرجة) بضم الفاء وقضاهو يقال وكسرها  
وهي الخلاء الظاهر وعبر عنها في صلاة الجمعة بقوله أو وجد سعة وهي أن لا يكون  
خلاء ويكون بحيث لو دخل بينهم وسعه فليجروا للفرق في المطين وجهه أولاً وشو برى  
وعبارة البرماوى وهي خلاء ظاهر أقله ما يسع واقفاً وخرج بها السعة فلا يتخطى  
اليها ما لقا قال الشورى وحاصل المعتمد كما في شرح المهذب وجرى عليه الجلال  
انه اذا واجد فرجة لا يكره له التخطى مطلقاً أى سواء كانت قريبة أو بعيدة رجي  
تقدم أحد اليها أم لا وأما استعجاب تركه فاذا وجد موضعاً استعجب ذلك والا فان رجي  
انسداده فكذا ذلك والا فلا يستعجب تركه فتنبيه اه وقوله والا فان رجي انسداده  
فكذاك فيه شيء لانه اذا لم يجد موضعاً يكون معذوراً ولا يذنب اذا فعل (قوله  
الابتغى واحد الخ) المراد بالواحد في كلامه الشخص بأن يكون ملاصقاً بمحذور مثلاً  
والمراد بالاثني الشخصان ويكونان من صف واحد والثلاثة لا تكون الا من صفين  
بأن يكون شخص في صف ملاصق لشخصين والاثنيان في صف آخر فلا ينافى ما مر  
في شروط الاقتداء من ان يتخطى الرقاب مقيد بصفين لما علمت من جل كلامه على  
الاشخاص لا على الصفوف (قوله فلا يكره له) فيكون التخطى حينئذ خلاف الاولى  
(قوله وحرم على من تلزمه الخ) ومحل الحرمة ان كالعالم بالنهي ولا ضرورة كبيعه  
للمضطرم ما يأكله ويبيع كفن ليت خيف تغييره بالتأخير والافلاحرمة وان فانت  
الجمعة ح ل (قوله اشتغال ببيع) كالكسابة لغير تحصيل مخروم طهره وسترته  
وشراء أدوية لمريض ومعام اهل وبيع ولى مال موليه بغبطة ظاهرة لكن ذكر  
شيخنا ان ولى القيم لو طالب منه بيع مال موليه وقت النداء اثنان أحدهما تلزمه الجمعة  
والآخر لا تلزمه وقد بذل الاول ديناراً والثاني نصف ديناراً به يبيع من الثاني  
أى حيث كان بثمن مثله كما هو ظاهر ح ل (قوله بغير بيع) أى وان علم انه يدرك  
الجمعة ولو كان نزاه بباب المسجد وقريب منه فهل يحرم عليه ذلك أم لا اذا اشتغل  
كالخاضع في المسجد كل محتمل وكلامهم الى الاول أقرب وهل الاشتغال  
بالعبادة كالكسابة كالاتغال ببيع بغيره مقتضى كلامهم ثم شرح م ر وانه  
في شرح الارشاد محجوشو برى وقوله كالكسابة أى خارج المسجد لانه الغرض

(ومن وجد فرجة لا يصلحها  
الابتغى واحد أو اثنين أو  
أكثر) ولم يرج سدها فلا  
يكره له وان وجد غيرها  
فانقصه من القوم باخلاصه لكن  
يسن له ان وجد غيرها أن لا  
يتخطى فان رجي سدها كان  
رجحاً أن يتقدم أحد اليها اذا  
أقيمت الصلاة كره لكثرة الاذى  
وذكر الكراهة مع قولى  
الا لا امام الى آخره من زيادتي  
(وحرم على من تلزمه) الجمعة  
(اشتغال ببيع) من عقود  
وصنائع وغيرها مما فيه تشاغل  
عن السعي الى الجمعة



(قوله بعد شروع في أذان خطبة) أي بين يدي الخطيب ح ل فان قلت لم تقيد المحرمة  
هنا به دون التنفل فانه بمجرد المجلس قلت يمكن أن يفرق بأن التنفل حاضرهم  
فالأعراض منه أفحش بخلاف العاقد ما هنا فانه غائب فلا يتحقق الأعراض منه إلا بعد  
الشروع في المقدمات القريبة وأولها الأذان شورى (قوله في غير المسجد) ولو كان  
قريباً منه ا ط ف وقال ح ل أي في غير محل تصح فيه الجمعة خلف الإمام  
وقصد الصلاة فيه بأن كان جلس قدام المسجد والسبب مفتوح فلا يحرم ولا يكره  
في حقه (قوله فبائع في طريقه) مفهوم قوله في حق من جلس وقوله أو قصد  
في الجامع مفهوم قوله في غير المسجد والانساب بكلامه السابق أن يقول فعقد يشمل  
غير البيع ويمكن أن يقال بآية مثلاً (قوله لأعنته على الحرام) بخلاف ما لو تكلم  
مألاً مكي مع شاذلي مال الخطابة فالطهارة على المسالك لأن الكلام يتصور من واحد  
بخلاف البيع ونحوه بر ماوى (قوله فان عقده من حرم عليه العقد الخ) المناسب  
أن يقول من تلزمه الجمعة لانه الذي تقدم شورى (قوله لما فيه من الضرر) أي لما  
فيه من نحو البيع من الضرر ح ل (قوله وهذا) أي المفهوم المذکور بقوله  
ما قبل الزوال فلا يكره وقوله مع نفي التعريم بعده الخ أي الذي دل عليه المنطوق  
لما ذكره بقوله وكره قبل الأذان الخ فكل من المنطوق والمفهوم مقيد بما إذا لم يلزمه  
السعي حينئذ أي حين إذا كان قبل الزوال أو بعده وقبل الأذان بأن كان لا يدرك  
الجمعة إلا بذهابه في هذا الوقت فتأمل

\*(فصل في بيان ما تدرك به الجموعة وما لا تدرك به الخ)\*

كان الاولى أن يقول ومع حكم الترجمة لأن الفصل مشتمل على ما يمكن دخولها  
في قوله في بيان ما تدرك به وما لا تدرك به أو يقال ترجم لشيء عزاد عليه وهو غير  
معيب اهـ ش والجواب الاول متعين لاجل قول المتن ولوله لفظة لان مراده بذلك  
مسئلة الترجمة شرح هذه الغاية تأمل لكن م وفي شرحه ذكر الترجمة في الترجمة  
فقال وما يجوز لامر حوم وما يمنع من ذلك ومشله حجر (قوله مع امامها) الاضافة  
للجنس فتخص في بالامام والامامين كما يأتي وقوله ركعة أى ولو كانت قيام الاولى  
فقط أو ركوعها فقط بالنسبة للخليفة كما يأتي في قوله ثم ان أدرك الاولى الخ وهذه تسمى  
ركعة بحسب المراد وعبارة ح ل قوله من أدرك ركعة أى كما بالنسبة لغير الخليفة  
الا في بيانه فان ادرك الركعة في حقه يكون بأدراك القيام أو الركوع وعن هذا  
احتراز بقوله مع امامها وقال الشوبري واحتراز بقوله مع امامها أى أو أدرك الركعة  
مع سبقه لا يكون مدركا للجمعة ويرى عليه في مختار الخاف حجر فأتى بأدراك الجمعة

قال تعالى اذنودى للصلاة  
 يوم الجمعة فاسعوا الى ذكره  
 وذروا البيع أى اتركوه وال  
 لا وجب فيجزم الفعل وقيس  
 بالبيع غير مما ذكره وتقييد  
 الاذان بما ذكره لانه الذي  
 كان في عهده صلى الله عليه و  
 كما فانصرف النداء في الآية ا  
 وجرمة ما ذكره في حق من  
 جلس له في غير المسجد اما اذ  
 سمع النداء فقام فاصد الجمعة  
 فيبايع في طريقه أو قعد في  
 الجامع وباع فلا يجرم كما صرح  
 به في التمهة نقله في الروضة  
 قال وهو الظاهر لكن البيع  
 في المسجد مكره ولوتبايع  
 اثنان أحدهما تلتزمه الجمعة  
 دون الآخر اثم الاخر اية  
 لاعتاقه على الحرام وقبل كره  
 له وخروج من تلتزمه الجمعة من  
 لا تلتزمه فلو تبايع اثنان من  
 لم تلتزمه لم يجرم ولم يكره (فان  
 عقد) من جزم عليه العقد (عد  
 العقد لان المنع من بيعه خارج  
 وقولي عقد أعم من قوله باع  
 (وكره) ذلك (قبل الاذان)  
 المذكور والجلوس للخطبة  
 (بعد ذلك) لدخول وقت  
 الوعيد نعم ينسفي كما قال

الاستوى أن لا يكره في بلد يؤخرون ١٤٢ في فيها تأخير التبرك كما كان في من الضرر ما قبل الزوال  
يكرهه ذاع في الخبر يبرهه وقبل الاذان والمجلس محمول كقول ابن الرفعة على من لم يرمه السبي حينئذ ولا في حرم ذل  
(فصل) في بيان ما ذكر به الجمعة وما لا تدرك به مع جواز الاستحلاف عنه (من أدرك) مع أمهاتها (ركعة

بادراك ركعة مع مسبوق قام يتم صلاته اه ولو اقتدى بهذا المسبوق في هذه الركعة  
 أربعون ناوين الجمعة حصلت لهم الجمعة كذا أفتى به الشهاب جهر وخالفه شيخنا  
 م ر فأتى بانقلاب صلاتهم ظهورا ويتمونها الر بصالن كانوا جاهلين بالاعتقاد  
 احرامهم من أصله وهو الوجه الوجه بل وأوجه منه عدم اعتقاد احرامهم مطلقا  
 (قوله ولو لم يفتة) النسيئة للرد (قوله لم تنته الجمعة) أي بشرط انتهاء الجماعة والرد  
 الى تمام الركعة فلو فارق القوم بعد الركعة الاولى ثم اقتدى به شخص ومضى ركعة  
 معه لم تحصل له الجمعة لفقد شرط وجود الجماعة في هذه الصورة كما يترجم لاقامه  
 في الشروط ع ش على م ر (قوله بمفارقة) أي المأموم امام بالنية أو يخرج  
 الامام من الصلاة اما يحدث أو غيره برماوى وشورى فالمراد بالمفارقة الانهم (قوله  
 جهر) وحينئذ يقال لسان مفرد يصلى فريضة مؤداة بعد الزوال ويستحب له أن يهر  
 بالقراءة فيها ح ل (قوله قال صلى الله عليه وسلم الخ) لما كان في المتن دعونا أنى  
 بدليلين الاول لاولى والثاني للثانية (قوله فقد أدرك الصلاة) أي الجمعة أي  
 أدركها كما لا نوابا كما لا شرح م ر (قوله وقال من أدرك) أفتى به دفع توهم  
 أن الجمعة تحصل بركعة وهو دليل على قول المتن فيصل الخ والاول دليل على قوله  
 لم تفتة الجمعة فلا يقتال لافائدة الحديث الاول كما علمت فافهم (قوله وقع الصاد)  
 هذا واللفظ الوارد ولو قرأ بفتح الياء وكسر الصاد جاز أيضا وهو الظاهر من التعدية  
 بحرف الجر ومن يصلى معنى يضم فعده بالى والافهو يتعدى بنفسه (قوله بعد سلام  
 امامه) لم يقل أو مفارقتة اشارة الى انه حيث لم يدرك معه ركعة لم يجز له نية المفارقة  
 كما يجب عليه الاحرام بالجمعة فيما لو أدركه في النشهد مثلا لاحتمال أن يتذكر الامام  
 ترك ركن فأتى به ويوافق المأموم فيدرك الجمعة ومفارقتة تؤدي الى قنوت الجمعة  
 مع امكانها ع ش على م ر (قوله اولى) لان قول الاصل من أدرك ركوع  
 الثانية يشعر بأن من أدرك ركوع الثانية فقط يدرك الجمعة وليس كذلك  
 بل لا يدركها الا بادراك جميع الركعة وقول الاصل فيصل بعد السلام ركعة لا يشمل  
 نية المفارقة وخروج الامام من الصلاة يحدث أو غيره (قوله وينوى في اقتدائه جمعة)  
 هذا على الاصح ومقابلته ينوى الظهر لانها التي يفعلها وحمل الخلاف في من علم حال  
 الامام والابان رآه قائما ولم يعلم هل هو معتدل أو في القيام فينوى الجمعة جزما  
 كما في شرح م ر وقوله وجوبا أى اذا كان ممن يجب عليه الجمعة والابان كان مسافرا  
 أو عبدا أو نحوهما ممن لا تلزمه الجمعة فينوى ذلك استحيابا وعليه يحمل كلام  
 الروض والانوار حيث عبر الاول بالاستحياب والثاني بالوجوب أفاده الشورى

(ولو لم يفتة لم تفتة الجمعة فيه الى  
 بعد زوال قدوته) بمفارقة  
 أو سلام امامه (ركعة) جهر  
 لانتهاها قال صلى الله عليه  
 وسلم من أدرك من صلاة الجمعة  
 ركعة فقد أدرك الصلاة وقال  
 من أدرك من الجمعة ركعة  
 فليصل اليها أخرى رواها  
 الحاكم وقال في كل منها  
 اسناده صحيح على شرط الشيخين  
 وقوله فليصل بضم الياء وقع  
 الصاد وتشديد اللام (أو) أدرك  
 (دونها) أي الركعة (فاتته)  
 أي الجمعة لفهم الخبر الاول  
 (فيتم) بعد سلام امامه صلاته  
 (ظهورا) لغوات الجمعة وتعبيري  
 بركعة ويزوال القدوة أولى  
 من تعبيرة بركوع الثانية  
 وبعد السلام (وينوى)  
 وجوبا (في اقتدائه جمعة)  
 لا ظهرا

(قوله موافقة الامام) مقتضاه انه لو كان الامام زائدا على الاربعين ولم ينو الجماعة كان نوى الظهور لا تجب نية الجماعة حينئذ على من ذكره رحل أي لانه لا موافقة هنا وأيس كذلك بل ينوى الجماعة مطلقا أخذ من التاميل الثاني شيخنا ح ف وعسارة الشوبري قوله موافقة الامام هذا ظاهر في من كان يصلي الجمعة فان كان يصلي غيرها فلا ينويها الا يقال من شأن امامها ان يتهاون بما اعتبر ما من شأنه فليجوز (قوله ولان اليأس الخ) لا يحتمل السلام لا يحصل به اليأس بمجرد الاحتمال ان يتذكر قبل طول الفصل ترك ركن فيصير اليه فيضم الى ما قبل السلام بما بعده عند قرب الفصل لا نقول بالسلام زالت القدوة والاصل التمام وانما نظر الاحتمال المذكور مع قيام الصلاة لتقوية بقيامها وقد ضعف بالسلام ولان نظر ذلك لم يقد بقراب الفصل لاحتمال التذكر مع الطول فيستأنف ظيئما لم شوبري (قوله اذ قد يتدارك) صريح في انه يتابعه في الزائد ويعارضه قهرهم لا يتابع الماء وم الامام في الزائد جملا على انه سهى وأجيب بأن صورة ذلك أن المأموم علم ان الامام ترك ركنا بأن أخبره معصوم بذلك أو كتب له الامام به شيخنا وعسارة شرح م ر واستشكل بأنه لو بقي عليه ركعة فقام الامام الى خامسة لا يجوز له متابعتها جملا على انه تذكر ترك ركن وأجيب عنه بأن ما هنا محمول على ما اذا علم انه ترك ركعا فقام ليأتي به فيتابعه وقوله أيضا اذ قد يتدارك الخ ومثل ذلك ما لو كان الامام يصلي ظهر اقسام لثلاثة وانتظره القوم ليسلموا معه فاعتدى به مسبروق وأتى بركعة فينبغي حصول الجمعة له لانه يصدق عليه أنه أدرك الركعة الاولى في جماعة بأربعين ع ش على م ر (قوله واذا بطلت صلاة امام الخ) حاصل الكلام في هذا المقام من وجوه أربعة الاول جواز الاستخلاف وعدمه الثاني وجوب نية الاقتداء بالخليفة وعدمه الثالث بيان ما يدرك به الخليفة الجمعة الرابع بيان أن الجمعة مارة تتم له وللقوم ومارة تتم لهم دونه ومارة لا تتم لهم ولاله وكما في المتن الا الوجه الثاني فقد أشار اليه في الشارح وضابطه أن يقال يجب على القوم نية الاقتداء بالخليفة حيث كانت الصلاة غير جمعة اذا لم يخلف الامام عن قرب سواء كان مقتديا به قبل بطلان صلاة الامام أم لا وسواء وافقه في نظم صلاته أم لا أو خلفه عن قرب وسكان غير مقتدي به لكن خالفه في نظم صلاته شيخنا ح ف والحاصل ان الاستخلاف اما في الجمعة أو غيرها والخليفة اما مقتدي به قبل بطلانها أم لا وعلى كل اما ان يستخلفه عن قرب أولا فهذه ثمانية حاصلة من ضرب الاثنين في الاربعة السابقة وعلى كل اما ان يوافق الامام في نظم صلاته أم لا فالمجموع ستة عشر (قوله جمعة كانت أو غيرها) وسواء في الصورةين اتفق نظام

موافقة الامام ولان اليأس  
منها لم يحصل الا بالسلام اذ  
قد يتدارك امامه ترك ركن  
فيأتي بركعة فيدرك الجمعة  
وهذا يحصل على من لا عذر له  
ولا يشكك بما مر فيه له عذر  
واما من زواله من أن اليأس يحصل  
برفع الامام رأسه من ركوع  
الثانية ويفرق بأن لمن مرشم  
ان يصلي الظهور قبل فوت  
الجمعة فلا تقوت عليه بمجرد  
احتمال ادراكها فاضلته تهييل  
الظهور بخلاف من هنا فان الجمعة  
لازمة له فلا يتبدل غيرهما مع  
قيام احتمال ادراكها (واذا  
بطلت صلاة امام) جمعة  
كانت أو غيرها

صلاة الامام وصلاة الخليفة أو اختلف فهذه أربع صور يجوز الاستخلاف فيها ولا يحتاج القوم فيها الى تجديد بدنية اقتداء بقول الشارح استأنفاوية قدوة به أي على سبيل الجواز وقال شيخنا ح في بعد ما ذكر الوجوه الاربعة السابقة وحاصل مسئلة الاستخلاف انه اذا كان في غير الجمعة جاز مطلقا أي سواء كان الخليفة مقتدا بالامام قبل بطلان صلاته أم لا خلفه عن قرب أم لا وفاقه في نظم صلاته أم لا فهذه ثمان صور وفي الجمعة اثنان وهما اذا كان مقتدا بابه قبل البطلان وخلفه عن قرب سواء وافق في النظم أم لا فهذه العشرة يجوز فيها الاستخلاف دون غيرها لكون القوم يحتاجون لتجديد بدنية الاقتداء فيها اذا لم يخلفه عن قرب سواء كان مقتدا بابه قبل بطلان صلاته أم لا وسواء وافقه في نظم صلاته أم لا وفيما اذا كان غير مقتد به وخلفه عن قرب وقد تخالف نظم صلاتيهما ولا يحتاجون لتجديد هاهنا اذا كان مقتدا بابه قبل بطلانها وخلفه عن قرب جمعة كانت أو غيرها وفاقه في نظم صلاته أم لا وفيما اذا كان غير مقتد به قبل بطلانها وخلفه عن قرب في غير جمعة وفاقه في نظم صلاته فالخامس أن الصور العشرة التي يجوز فيها الاستخلاف قسمان خمسة منها يجب على القوم فيها تجديد بدنية الاقتداء وخمسة لا يجب عليهم ذلك هذا كله بالنظر لجواز الاستخلاف وعدمه مع حكم تجديد بدنية الاقتداء واما بالنظر لادراك الخليفة الجمعة فانه ان أدرك الامام في قيسام الاولى أو في ركوعها تمت الجمعة لهم وله لانه بمنزلة الامام الاصل وكذا لو اقتدى به بعد فوات ركوع الاولى وركع معه ركوع الثانية وسجدتيم اعلى المعتد بأن وقع الاستخلاف في التشهد فاولم يدرك ذلك فاتته الجمعة وتمت لهم ان كان زائدا على الاربعين فان كان منهم ثلاثهم لم أيضا لنقصان العدد وانما لم يتوقف ادراك الركعة على فعل سجد في الاولى مع الامام بخلاف الثانية لكون صحة الجمعة للقوم في الاولى متوقفة عليه فنزل منزلة الامام الاصل بخلافه في الثانية (قوله فخلفه مقتدا الخ) واذا بطلت صلاة ذلك الخليفة جاز استخلاف ثالث وهكذا وعلى الجميع مراعاة ترتيب صلاة الامام الاصل شرح م ر وأفهم ترتيبه الاستخلاف على بطلان الصلاة انه لا يجوز الاستخلاف قبل الخروج منها جرحه وخالفه م ر (قوله أي عن قرب) بأن لم يتفردوا بركن قولي أو فعلي أو مضي زمن يمكن فيه وقوع ركن حل ومثله ع ش على م ر ويؤخذ من كلام الشارح الا في (قوله قبل بطلانها) متعلق بقوله مقتد ولا يصح تعلقه بقوله خلفه لان الاستخلاف بعد البطلان (قوله جاز) أي الخلف المقهور من قوله فخلفه أو جازا الاستخلاف ومراده بالجماعات ما يشمل الواجب لان الاستخلاف في الركعة الاولى من الجمعة واجب فلا استراض ولو استخلف الامام

فخلفه) أي عن قرب (مقتد به قبل بطلانها جاز) سواء استخلف نفسه أو استخلفه الامام أو القوم أو بعضهم لان الصلاة بامامين بالتعاقب جائزة



واحد أو استخلفوا آخر فن عينوه أولى من مقدم الامام الا أن يكون الامام الراتب  
فقدمه أولى ومقدمهم أولى من الذي تقدم بنفسه الا أن يكون راتباً ولو قدم الامام  
واحد أو تقدم آخر كان مقدم الامام أولى اه زى ع ش ( قوله كما في قصة أبي بكر  
أى حيث كان يصلى اماماً بالناس في مرض النبي صلى الله عليه وسلم فأحسن النبي  
صلى الله عليه وسلم بالخفة يوماً فدخل يصلى وأبو بكر يحرم بالناس فتأخر أبو بكر  
وقدمه واقتدى به بعد خروجه من الإمامة لكن فيه أن أبا بكر لم تبطل صلاته الذي  
هو المدعى وبجواب بأنه اذا جاز الاستخلاف مع عدم البطلان فمع بطلانها أولى م ر  
وأجيب أيضاً بأن غرضه منه بيان جواز الصلاة بأمامين بالتعاقب لا الاستدلال  
على الاستخلاف اذا لا استخلاف في قصة أبي بكر فيكون راجعاً للتعليل وقوله وبجواب  
بأنه اذا جاز الاستخلاف الخ هـ ذا صريح في انه يجوز للامام أن يتأخر ويقدم آخر  
مع بقاءه في الصلاة وهو خلاف ما صرح به الشيخان في باب صلاة المسافرين نقلاً  
عن المحاملى لكن حمل الشهاب حجر عدم الجمعة على ما لو استخلف مع بقاءه على  
الإمامة كما ذكره الرشيدى على م ر وفهموه أنه يجوز له الاستخلاف مع خروجه  
عن الإمامة ومع استمراره في الصلاة وهذا يخالف ما تقدم عن حجر من أن شرط  
استخلافه بطلان صلاته فلعل له قولين ولم يذكر م وهذا الشرط ( قوله سواء  
استأنفوا نية قدوة الخ ) وينبني أن يكون مكروهاً لانه اقتداء في أثناء الصلاة سم أقول  
وقد يقال بعدم الكراهة لانهم مقتدون بأمرهم الا قول وطرو البطلان لا دخل  
لهم فيه ومعلوم أن النية بالقلب فلو تلفظوا بها بطلت صلاتهم اه ع ش على م ر  
فقول المتن جازى من غير نية قدوة وحيث يقال لئلا شفع يصلى باخر ونحصل له  
الجماعة من غير نية اقتداء به ح ل ( قوله لانه منزل ) علة لقوله أم لا ( قوله  
والاستخلاف في الركعة الخ ) مراده بهذا شرح قوله جازى أى فهو مستعمل فيما يعم  
الوجوب والتدب ( قوله المشعر ) بالنصب صفة للجبار والمجرور المنصوب محلاً  
بالأول شوبرى أو بالجر صفة لقولى ( قوله ما لو انقردوا بركن ) أى ولو قصر أقولها  
أو فعلها أى أو مضى زمن يسع ركناً وان لم يفعلوه وقوله في غير الجمعة فيه صورتان  
وقوله وفيها مطلقا فيه صورتان أيضاً فهذه أربع صور ( قوله وفيها مطلقا ) أى  
في أولها أما في ثانیها فـ غيرهما فان كان في الركعة الاولى بطلت جمعهم  
وان كان في الثانية بقيت الجمعة وقوله مطلقاً أى سواء كان بتجدد نية أو لا ( قوله  
وهذا ) أى التفصيل المذكور لا يستفاد من الاصل أى ويستفاد من كلامه حيث  
ع في الاول بقوله جمعة كانت أو غيرها واشترط لجوازه كونه عن قرب فانهم أنه

كما في قصة أبي بكر مع النبي  
صلى الله عليه وسلم في مرضه  
سواء استأنفوا نية قدوة  
أم لا لانه منزل منزلة الاول  
في دوام الجماعة والاستخلاف  
في الركعة الاولى من الجمعة  
واجب وفي غيرها مندوب  
ونخرج بقولى عن قرب المشعر به  
الفا ما لو انقردوا بركن فان  
ذلك يمنع في غير الجمعة بغير  
تجدد نية اقتداء وفيها مطلقاً  
وهذا لا يستفاد من الاصل

لا يجوز إذا طال الفصل وهذا التفصيل المذكور لم يستفد من كلام الأصل حيث  
لم يشترط الفور بل أجاز الاستخلاف بل يستفاد منه أن الاستخلاف جائز مطلقا لا يقال  
التفصيل بين الامتناع في غير الجمعة بلا تجديدينية وفيها مطلقا لا يستفاد من عبارته  
أيضا كما أنه لا يستفاد من عبارة الأصل لأننا نقول يكفي في الاستفادة أنه علم من كلامه  
أن طول الفصل حكمه يخالف حكم غيره وإن لم يعلم منه التفصيل بين تجديدينية  
وعدمها مع ش (قوله وكذا غيره في غير الجمعة الخ) فيه ثمان صور اشتمل منطوقه على  
ثنتين منها أي سواء خلفه عن قرب أو بعد ومفهوم القيد الأول في كلامه أربع صور  
لا يجوز فيها أي سواء خلفه عن قرب أو بعد ووافق نظم صلاة إمامه أم لا ومفهوم  
الثاني ثمان لا يجوز فيها بغير تجديدينية وهما خلفه عن قرب أو بعد وقوله بقيد زدت  
بقولي الخ انظر ما وجه زيادته مع أن كلامه في جواز الاستخلاف وهو جائز وإن خالف  
إمامه لم يكن يحتاج القوم لتجديدينية اقتداء كأيأتي في الشارح فهو ليس بقيد في جواز  
الاستخلاف بل في عدم تجديدينية الاقتداء ولم يتعرض لحكم النية وحينئذ فإن كان  
مراده أنه قيد في عدم تجديدينية كان عليه أن يزيد قيدا آخر بأن يقول وخلفه عن  
قرب لأن كلامه صادق بطول الفصل وفي هذه يحتاج إلى تجديدينية تأمل ويجب أن  
انما قيد بقوله أن لم يخالف إمامه لأن مفهومه فيه تفصيل وهو أنه أن خالف إمامه جاز  
الاستخلاف أيضا أن جدد القوم نية الاقتداء به والأفلا والمفهوم إذا كان فيه تفصيل  
لا يعترض به (قوله في غير الجمعة) أي في غير أولى جمعة وغير الأولى صادق بثانية  
الجمعة وبباقى الصلوات (قوله أن لم يخالف إمامه) في كلامه ضمير أن وغير أن فالضمير  
المستتر للمير المرفوع والبارز يصح رجوعه لا غير المجرور والمرفوع أو المقتدى المتقدم  
في قوله مقتد به ففيه احتمالات ثلاث أه شينا وعبرة الشورى قوله أن لم يخالف  
إمامه أي إمام غير الجمعة أو إمام المقتدى لأن الفرض أن هذا الخليفة ليس بمقتد  
فالضمير راجع للأضاف إليه في قوله غيره ويجوز أن يكون الضمير راجعا إلى الخليفة  
كما هو المتبادر باعتبار أنه مكانه أو تم لفعله أو ماش على نظمهم وفاعل ما كان يفعلهم  
وجوبا في الواجب ونديا في المندوب فكانه تابع له والإضافة تأتي لادنى ملابسة  
أه (قوله أن استخلف في الثانية) أي لهم وهي أولى له (قوله بلا تجديدينية) وإذا  
استخلف راعي نظم صلاتهم فتشهد في ثابتهم (قوله أما في الجمعة فلا يجوز ذلك  
فيها) أي في الاستخلاف ولا تصح الصلاة (قوله لأن فيه إنشاء جمعة) أي باعتبار تحريمه  
أن كان هذا الخليفة ممن تلزمه الجمعة مطلقا ولا تلزمه واقتدوا به في الأولى  
والاصح القدوة واتمروا جمعة أي لا درا كهم ركنه مع الإمام شرح الروض

(وكذا) لو خلفه (غيره) أي  
غير مقتد به قبل بطلانها جاز  
(في غير جمعة) بقيد زدت  
بقولي (أن لم يخالف إمامه)  
في نظم صلاته بأن استخلف  
في الأولى أو في الثالثة الرابعة  
فإن استخلف في الثانية  
أو الأخيرة لم يجز بلا تجديدينية  
أما في الجمعة فلا يجوز ذلك  
فيها لأن فيه إنشاء جمعة بعد  
أخرى

شورى وقال ح ل لان فيه انشاء جمعة أى ان نوى الخليفة الجمعة لان الجمعة الاولى  
 باقى حكمها ولا تبطل ببطلان صلاة الامام فاحرم بها امام غير منعقد فالمراد بالانشاء  
 الاحرام بها وهذا واضح ان كان فى الركعة الاولى وكذا فى الثانية ان كان  
 من اهل الجمعة وكتب أيضا أى ولو عمل يجوز التعدد فيه لان محل ذلك عند الحاجة  
 ولا حاجة هنا للاستغناء عنه فلو كان غير المعتدى لا يلزمه الجمعة وتقدم نأوى غيره  
 فان كان فى الاولى لم تصح صلاتهم مطلقا لظاهر العدم فوت الجمعة ولا جمعة لانهم  
 لم يدركوا ركعة مع الامام مع استغنائهم عن الاقتداء بهذا تقديم واحد منهم وفى  
 الثانية اتوها ح ل وعبارة س ل قوله لان فيه انشاء جمعة أى نية جمعة اه  
 فلا يردان هذه مكلة لا مستقلة أى فلا تنعقد جمعة لتقصيرهم بعدم تقديم واحد منهم  
 لكن لما كان الخليفة من غير المتقدمين وكانوا يحتاجون لنية جديدة لوصحت كانت  
 كانشاء جمعة بعد اخرى اه (قوله او فعل الظهر) أى ان نوى الخليفة الظهر قبل  
 فوت الجمعة ح ل أى والصورة انه كان من اهل لزومها لانه الذى يمتنع عليه فعل  
 الظهر حينئذ وقوله ولا يرد المسبوق أى لا يرد على قولنا لان فيه انشاء جمعة بعد اخرى  
 ح ل قوله ودخل فى المعتدى أى المذكور فى قوله مقتديه وقوله فيجوز استغناؤه  
 الضمير راجع لمن فى قوله من لم يحضرو قوله لانه بالاقتداء الضمير فيه راجع لمن أيضا  
 زى (قوله ثم ان أدرك الاولى) هذا متعلق بقوله فخلفه مقتديه بالنسبة للجمعة وعبارة  
 شرح م ر ثم على الاول ان كان الخليفة الخ والمراد بادراك الاولى ان لا يدركه  
 بعد تمام الركوع سواء أدركه فى القيام ولو لم يركع معه او فى الركوع وان لم يدركه  
 القيام معه هذا هو المراد من ادراك الاولى فى هذا المحل بخلاف ادراك الثانية  
 على معتمد البغوى الا فى فلا بد ان يكون من اولها الى آخرها اذا علمت هذا  
 علمت انه لا تنافي بين قوله ثم ان أدرك الاولى وقوله وان بطلت صلاة الامام فيه -  
 ولا فى نظيره الا فى قرره شيخنا وفى ع ش على م ر ما نصه ومنه تعلم انه ليس  
 المراد بادراك الركعة مع الامام ان يكون معه ديارها كلها بل المدار على كونه  
 اقتدى بالامام قبل فوات الركوع على المأموم بان اقتدى به فى القيام وان بطلت  
 صلاة الامام قبل ركوعه او اقتدى به فى الركوع وركع معه وان بطلت صلاة الامام  
 بعد ذلك (قوله وان بطلت صلاة الامام فيها) أى ولو قبل الركوع او فى نفس  
 الركوع بان اقتدى به فى القيام ثم بطلت صلاة الامام فيه حينئذ واقتدى به  
 فى الركوع واطمان ثم بطلت صلاة الامام فيه اه ح ل فالتأية للتميم أى سواء  
 بطلت فيها او فى ما بعدها وكذلك الغاية الثانية وهى قوله وان استغف

أو فعل الظهر قبل فوت الجمعة  
 وذلك لا يجوز ولا يرد المسبوق  
 لانه تابع لانشاء نية جمعة اه  
 فى المعتدى من لم يحضر الخليفة  
 ولا الركعة الاولى فسيجوز  
 استغناؤه لانه بالاقتداء صاد  
 فى حكم حاضرهما (ثم ان)  
 كان الخليفة فى الجمعة (ادرك)  
 الركعة (الاولى) وان  
 بطلت صلاة الامام فيها (تمت)  
 جمعهم أى الخليفة والمقدمين

فيها أي سواء اختلف فيها كأن اختلف في اعتدالها أو في ما بعده تأمل  
(قوله أي وإن لم يدرك الأولى) صادق بإدراك الثانية بتمامها بأن اختلف  
في التشهد وعبارته ح ل بأن اقتدى به بعد الركوع كالأعتدال أي وإن اختلف  
في المعجود مثلاً (قوله فتم لهم لاله) وظاهره أنه يشترط أن يكون زائداً على الأربعين  
والأفلا تصح جمعهم أيضاً كإنبه عليه بعضهم وإنما جازله الاستخلاف في صورة فوت  
الجمعة عليه باستخلافه وإن كان فيه فعل ظهر قبل فوت الجمعة لعذر بالاستخلاف  
(قوله مع الإمام) أي جنسه فيصدق بالأول والخليفة فهم أدركوا ركعة مع الإمام  
أي أوقعوها متابعين له ويجوز أن يراد هنا بالإمام الأول فقط ويكون مراده بالركعة  
أي ما تدرك به كالمرفق في قوله ثم إن أدرك الخليفة الأولى تأمل شوربي (قوله كذا)  
أي التعويل على إدراك الركعة وعدمه ذكره الشيخ (قوله وقضيته) أي قضية  
كلام الشيخين حيث قال إن أدرك الأولى تمت جمعهم ولا فتم لهم لاله وقوله أنه يتبها  
ظهر أضعف زى وع ش (قوله وإن أدرك معه ركوع الثانية ومجودها)  
بأن اقتدى به في الثانية واستخلف في التشهد لأنه يصدق عليه أنه لم يدرك الأولى  
(قوله لكن قال البغوي يتهاجعة) معتمد (قوله ويراعى المسبوق الخ) أي وجوباً  
في الواجب ونادياً في المندوب زى وعلوه بأنه التزم ذلك بالقتداء بالإمام ولا لك  
لا يحتاجون معه إلى تجديدية ومقتضاه أن غيره لا يراعى الأنظم صلاة نفسه ق ل  
على الجلال قال الشوربي ربما يقتضى أن الإمام لو قرأ الفاتحة وخرج من الصلاة  
واستخلف أن الخليفة يركع بالقوم ولا يقرأ الفاتحة ويأتي بعد سلام إمامه بركعة  
وليس كذلك فإن الذي دل عليه كلامهم أنه يقرأ الفاتحة وتحسب له إلى آخر ما طال  
به حجر في الفتاوى وقوله أنه يقرأ الفاتحة وهو مع ذلك موافق لنظم صلاة إمامه  
لأن المراد بنظامها أن لا يخالفه في ما يؤدي إلى خلل في صلاة القوم كما في ع ش على  
م ر قوله الخليفة بدل أو عطف بيان (قوله نظم صلاة الإمام الخ) أي وإن خالف نظم  
صلاة نفسه (قوله فيقنت لهم في الصبح) وإن كان يصلي الظهر مثلاً ويترك القنوت  
في الظهر مثلاً وإن كان يصلي الصبح ويثبت يجتهد أن لا يسجد لسهو لانه مأمور  
بتركه فكيف يؤمر بحجبه ويحتمل أن يسجد لسهو لانه تركه لعذر وهو لا يمنع حجبه كما  
لو صلى الصبح خلف حنفى ولم يتمكن منه وكتب أيضاً فإن ترك القنوت لم يسجد  
لله وحل وبه جزم سم على حجر وعلله ع ش بقوله لعدم خال في صلاته (قوله  
ويتشهد جالساً) ويسجد بهم لسهو الإمام الحاصل قبل اقتدائه وبعده كما في شرح م ر  
ولا يقال من لازم التشهد الجالس فلا حاجة لذكر الجالس حيث لا تأنقوله مراده

(والا) أي وإن لم يدرك الأولى  
وإن اختلف فيها (قتم) الجمعة  
(لهم لاله) لأنهم أدركوا ركعة  
كاملة مع الإمام ولم يدركها  
معهم فيتمها ظهراً كذا ذكره  
الشيخان وقضيته أن يتهاظها  
وإن أدرك معه ركوع الثانية  
وسجودها لكن قال البغوي  
يتهاجعة لأنه صلى مع الإمام  
ركعة (ويراعى المسبوق)  
الخليفة (نظم) صلاة (الإمام)  
فيقنت لهم في الصبح ويتشهد  
جالساً



(فاذا تشهد اشار اليهم بما يفهمهم فراغ صلاتهم وانتظارهم) ليسلوا معه (أفضل) من مفارقة لهم وان جازت بلا كراهة وذكر الا فضليته من زيادتي وصرح بها في المجموع واستتلاف المسبوق جائز وان لم يعرف نظم صلاة الامام كما صححه في التحقيق ونقله ابن المنذر كما في المجموع عن نص الشافعي قال في المهمات وهو الصحيح وعليه فيراقب القوم بعد الركعة فان هو بالقيام قام والا فقد امكن الذي في الروضة فيما اذا لم يعرف نظمها ان ارجح القولين دليلا لعدم الجواز وفي المجموع انه اقيسها مع نقله فيها الجواز عن أبي علي السنجي (ومن تخلف لعذر) في جمعة او غيرها كزجة ارنسيان (عن سجود) على أرض او نحوها مع الامام في ركعة اولي (فامكنه) السجود بتكيس وطأئينة (على شيء) من انسان او غيره (لزمه) أي السجود لتمكنه منه وقد روى البيهقي باسناد صحيح

ان تشهد منه مطلوب حال جلوسه لانه يجلس من غير ان يأتي بالتشهد ويكتفي في مراعاة النظم بالجلوس أي ويتشهد في حال جلوسه شورى قلت واذا كان مراد الشارح ما ذكره لا قال ويجلس متشهدا وما المحوج لهذا التعبير المشوب بالايهاب وقد يقال عبر بقوله يتشهد لاجل قوله فيقنت فتأمل وعبارة ع ش على م ر ويتشهد جالس أي يجلس للتشهد الاخير لهم وجوب أي بقدر ما يسع اقل التشهد والصلاة كما هو ظاهر (قوله اشار اليهم) أي عند قيامه والمراد اشار اليهم ندبا كما في شرح م ر وجر (قوله بما يفهمهم الخ) فيه انهم يعلمون فراغها واجيب بانهم ربما يسهون عن ذلك او يعتقدون ان متابعتها واجبة (قوله وانتظارهم افضل) أي حيث آمنوا خروج الوقت فان خافوا فوته وجبت المفارقة حل (قوله وهو الصحيح) معتمد ع ش (قوله وعليه) فيراقب القوم بعد الركعة قال شيخنا وليس في هذا تقليد في عدد الركعات كما لا يخفى أي لانه عالم بصلاة نفسه وقصده بالمراقبة معرفة نظم صلاتهم قال سم ما ذكره واضح في الجمعة اما في الرابعة ففيها قعودان فاذ لم يسموا بقيام وقعد يتشهد ثم قام فان قاموا معه علم انها ثالثة ثم حل وقوله بعد الركعة أي التي وقع فيها الاستخلاف (قوله عدم الجواز) ضعيف وقوله الجواز متمم (قوله ومن تخلف الخ) انما ذكر مسألة الزجة في باب الجمعة وان كانت تجري في غير الجمعة لان الغالب حصولها فيها ولان تفاسيها في الجمعة اكثرت (قوله ارنسيان) أي للسجود او كونه في الصلاة شرح م ر (قوله في ركعة اولي) اما المرحوم في الركعة الثانية من الجمعة فيسجد حتى تمكن قبل السلام اربعة فم لو كان مسبوقا لحقه في الثانية فان تمكن قبل سلام الامام وسجد السجدين ادرك الجمعة والا فلا شرح م ر (قوله فامكنه السجود) لكون الساجد على مرتفع والمسجود عليه في هذه شرح م ر (قوله بتكيس) اما اذا لم يمكنه التكيس فانه لا يجوز عند الجمهور ايعاب شورى (قوله من انسان او غيره) كهيئة (قوله لزمه) وان لم يأذن الانسان ولا صاحب البهية للحاجة مع ان الامر فيه يسير قاله في المطلب شورى ولا ضمان لانه لم يستول على ما سجد عليه بخلاف ما اذا جرق قسا من الصف وتلف فانه يضمنه لوجود الاستيلاء وعبارة ع ش على م ر واذا تلف شيء بالسجود عليه ضمنه الساجد ولا يدخل بذلك تحت يده فلو كان المسجود عليه صيدا رضاع لا يضمنه المصلي لانه لم يدخل تحت يده وقرره ح ف (قوله قال اذا اشتد الزمام) ولا يوجد له مخالف فهو من قبيل الاجماع السكوتى حجر (قوله فليقتظر) أي في الاعتدال ويغتفر تطويله للضرورة فان لم يعلم الزجة حتى وصل الارض انتظر في الحالة التي

عن عمرو بن عيسى الله عنه قال اذا اشتد ١٤٤ يج ل الزمام فليسجد احدكم على ظهر اخيه وتعبيري بعذر وشيء عام من تعبیر الاصل بالزجة والنسيان وعلى انسان (والا) أي وان لم يمكنه السجود المذكور على شيء مع الامام (فليقتظر) تمككه منه ندبا

ولو في جمعة ووجوباً في أولها  
على ما يحثه الإمام وأقره  
عليه الشيخان وهو قوي  
معنى اذ لم تصح بدونه  
ولا يؤمى به لقدرته عليه  
ويسن للإمام اطالة القراءة  
ليدركه المعدود (فان  
تمكن) منه (قبل ركوع  
امامه) في الثانية (سجد  
فان وجده) بعد سجوده  
(فائماً اورا كما فكمسبوق)  
فيقرأ في الاولى قراءة  
مسبوقاً الا ان يدرك قراءة  
الفاتحة فيتمها ويركع في  
الثانية لانه لم يدرك محل  
القراءة (والا) بان وجده  
فرغ من ركوعه (واقفه)  
فيما هو فيه (ثم صلى ركعة  
بعده) لغواتها كمسبوق  
(فان وجده) قد سلم فاتمه  
الجمعة) فيتمها ظهرها  
(أو تمكن فيه) أى في  
ركوع امامه في الثانية  
(فليركع معه) ويحسب  
له (ركوعه الاول)

هو عليه ويستفرد هذا القعود للضرورة وفي ع ش على مرفال عر ويجب ان يكون  
الانتظار في الاعتدال ولا يضرتطويله لعذره وقضيته انه لو لم يكن الانتظار  
حالا بعد الاعتدال لم يجزله وعليه يفرق بينهما بان الاعتدال محسوب له  
فلزمه البقاء فيه بخلاف ذلك الجلوس فكان كالأجنبي عما هو فيه نعم ان لم تكن  
طرات الرحلة الا بعد ان جلس فينبغي انتظاره حينئذ فيه لانه أقل حركة من عوده  
للاعتدال انتهى وظاهر قوله لانه أقل حركة الخ جواز العود ولو قيل بعدم جوازه  
لم يكن بعيدا لان عوده لمحل الاعتدال فعل أجنبي لا حاجة اليه (قوله ولو في جمعة)  
أى في ثانیته دليل قوله ووجوباً في أولها اه شيخنا (قوله ولا يؤمى به) عطف على  
قوله فليتنظر وتحوزنية المفارقة في غير الجمعة وفي ثانیته انقط وقوله فان تمكن  
الخ مرتب على قوله فليتنظر أى فاذا انتظر يكون له حالان اما ان يتمكن منه قبل ركوع  
الامام أو فيه وفي الاولى أربعة أحوال مرتبة على قوله سجد أى ثم بعد السجود اما ان  
يجده قائماً اورا كما اوفرغ من ركوعه وقبل السلام أو يجده سلم وكلها موجودة  
في كلامه شيخنا (قوله قبل ركوع امامه) أى قبل شروعه في ركوع الركعة الثانية  
(قوله فكمسبوق) فيدرك الركعة ان اطمأن يقينا قبل رفع الامام عن أقل الركوع  
وتتم جمعة مع الامام ولا يأتي بركعة بعد سلام الامام قل (قوله فيقرأ في الاولى  
قراءة مسبوق) فاذا ركع امامه قبل ان يتم الفاتحة ركع معه وقوله الا ان يدرك قراءة  
الفاتحة أى زمنها يسع قراءة ثمانية ثم وقوله ويركع في الثاني وحينئذ يدرك الركعة ان  
اطمأن يقيناً قبل ارتفاع الامام عن أقل الركوع خلافاً لابن العماد حيث قال ظاهر  
كلامهم انه يدرك الركعة الثانية بهذا الركوع وان لم يطمئن مع الامام في الركوع  
بخلاف المسبوق فانها متتابعة في حال القدوة فلا يضربق الامام المأموم بالطمأنينة  
ح ل (قوله والا بان وجده) أى بعد سجوده وقوله واقفه في ما هو فيه كالاعتدال  
(قوله فان وجده) أى بعد سجوده وقبل رفع رأسه منه قد سلم وعبارة شرح م  
وان كان الامام سلم قبل تمام سجوده فاتمه الجمعة لانه لم يدرك معه ركعة بخلاف ما لو  
رفع رأسه من السجود فسلم الامام فانه يتمها جمعة اه بحروفه وهو يفيد ان السجود  
لا يتم الا برفع رأسه منه (قوله قد سلم) أى أتم سلامه فلا تضر المعية (قوله أو تمكن  
فيه) معطوف على قوله فان تمكن قبل ركوع امامه والتمكن في الركوع ليس قيداً  
بل مثله ما اذ لم يتم كمن اصلا حتى ركع الامام فيركع معه لانه لو لم يركع معه يصير  
مختلفاً باكثر من ثلاثة أركان طويلة شيخنا وعبارة الروض وان ركع الامام في الثانية  
قبل سجوده فلا يسجد بل يركع معه اه فلم يقيد فيها بالتمكن في ركوع الامام

لأنه أتى به المتابعة (قوله أتى به المتابعة) فلترتيب به لأن الأول قام هذا الثاني مقامه حل وسم (قوله من ركوع الأولى) أي وقيامها وقراءتها واعتدائها وقوله وسجود الثانية أي والجلوس بين السجدين والسجود مفرد مضاف فيم السجودين ح في (قوله بمات صلاته) أي بمجرد هويته للسجود لأنه شروع في المبطل برماوى (قوله والموافق لما مر) أي من أن اليأس في حق غير المعذور لا يحصل إلا بالسلام اه حل (قوله ما لم يسلم) أي بأن يقول في الروضة بدل قوله أن أمكنه أدراك الإمام في الركوع ما لم يسلم حل أي بأن يقول فيلزمه التحريم ما لم يسلم فقوله ما لم يسلم معمر لظهور قوله الموافق وهو القول المقدر وبهضهم قدر خبر الموافق لزوم التحريم ما لم يسلم (قوله أوجاهلابه) أي ولو كان عاميا مخالفا للعلماء لأنه مما يخفى ولو تذكروا الإمام يتشهد سجد سجدتيه وتشهد معه وهل يقال في هذه الحالة أنه منفرد أو تابع الظاهر الثاني ولو اتفق أن سجوده وافق سجود الإمام هل يكتفى به وهل يقال لأنه منفرد أو تابع الظاهر الثاني (قوله فإذا سجد ثانيا) أي بأن قام وقرا أو ركع واعتدل وسجد السجدين وليس المراد أنه أتى بالسجدين من غير قيام وركوع إلا إذا وجد الإمام في السجود فيسجد معه كما أشار إليه أي إلى ما قبل الاستثناء بقوله ولو منفردا زى ويمكن تصوير الانفراد بما إذا سجد والإمام في التشهد كما يؤخذ من قوله قبل سلام الإمام ولا حاجة إلى تصوير زى وقوله بأن قام الخ أي وهو على نسيانه أوجهله فهو منفرد حسا والافهو مقتد حكا حل ومرفلوزال جهله أرنسيانه قبل سجوده ثانيا واجب عليه أن يتابع الإمام في ما هو فيه فان أدرك معه السجود تمت ركعته شرح م ر (قوله ولو منفردا) أي عن موافقة الإمام بدليل قوله فان كل ع ش والمراد أنه منفرد عن المتابعة الحسية والافهو مقتد حكا أي سواء كان منفردا بأن قام وقرا إلى آخر ما ذكره زى أو مقتديا أي حسابا بآن صادف سجوده الذي فعله نازا سجود الإمام فيحسب له في الصورتين كما قدره شيخنا (قوله حسب هذا السجود) أي الثاني وإن فعله حال جلوس الإمام للتشهد برماوى (قوله قبل سلام الإمام) أي تمام السلام كما جرى عليه شيخنا لا الشروع فيه كما ذهب إليه جرشوبرى (قوله أدرك الجمعة) أي وأن اشتملت هذه الركعة على نقصانين أحدهما بالتلفيق والثاني بالقدوة الحكيمة اذ لم يتابع الإمام في موضع ركعته متابعة حسية وإنما سجدت خلفا عنه غير أن الحقناء في الحكم بالاقتداء الحقيقي لعذره بخلاف ما إذا اكملت بعد سلامه فلا يدرك بها الجمعة لما مر كافي شرح م ر قال شيخنا وكان الأوضح أن يقول أدرك الركعة كما في المنهاج لأنه يلزمه ركعة بعد هذه (قوله وفيه بحث لا إفنى) وهو أنه إذا لم يحسب سجود المأموم والإمام راكع وجب أن لا يحسب

لأنه أتى به وقت الاعتداء بالركوع والثاني أتى به للمتابعة (فركعته ملافة) من ركوع الأولى وسجود الثانية (فان لم يركع معه بل سجد على ترتيب صلاة) نفسه عامدا عالما بأن واجبه الركوع (بمات صلاته) فيلزمه التحريم بالجمعة أن أمكنه أدراك الإمام في الركوع كذا في الروضة كاصلها والموافق لما مر ما لم يسلم الإمام (والا) بأن سجد على ترتيب نفسه فاسيا لذلك أوجاهلابه (فلا) تبطل لعذره (و) لكن (لا يحسب سجوده) المذكور لمخالفته به الإمام (فاذا سجد ثانيا) ولو منفردا (حسب) هذا السجود بركعت به الركعة (فان كل) هذا السجود (قبل سلام الإمام أدرك الجمعة) والأفلا وفيه بحث للرازي ذكرته مع جوابه في شرح البهجة وغيره

والامام في ركن بعده كالشهاد الاخير والجواب عنه ان لم يحسب له سجوده والامام  
راكع لا مكان متابعته فيه فقد ترك الركعة بخلاف ما بعده ح ل  
\*(باب في صلاة الخوف)\*

(قوله وما يذكر معها) أي من حكم خوف فوات الحج ومن اللباس وما يذكر معه  
ع ش أي ومن قوله وسنحل سلاح الخ وهي من خصائص هذه الامة (قوله آية  
واذا كنت فيهم) هي دليل لها في الجملة لانها لا تشمل شدة الخوف وهذه الآية يحتمل  
ان تكون واردة في صلاة ذات الرقاع أو في بطن نخل فقوله فيها فاذا سجدوا ان حل  
على فرغوا من السجود ومن تمام ركعتهم كانت صلاة ذات الرقاع وان حل على صلوا أي  
فوغوا من الصلاة كانت بطن نخل وهو الذي ذكره الجلال وحف والرشيدى  
على م ر قصر الآية على صلاة ذات الرقاع ويؤيد كلام الجلال قوله تعالى ولتأت  
طائفة أخرى لم يصلوا (قوله فيه) الضمير راجع للخوف ولو في الحضر خلافا للامام  
مالك وقوله في غيره أي لان له صلاة مستقلة وهذا سبب افراده بترجمة (قوله أنواع  
أربعة) لانه اذا اشتد الخوف فالرابع أو لا والعدو في جهة القبلة فالاول أو في غيرها  
فالأخران م ر (قوله ذكر الشافعي رابعها) أي دون غيره من بقية الائمة ولعل هذا  
هو حكمة التخصيص بالرابع دون بقية الأنواع قاله ع ش ومقتضاه ان الائمة الثلاثة  
لم يقلوا بالسبع الرابع وهو عجيب مع ورود الآية الصريحة فيه وهي قوله فان خفتم  
فرجالاً أو ركباناً وقد افاد العارفون من المالكية والحنفية ان الشخص يصلي في شدة  
الخوف كيف امكنه لكن فرادى لا جماعة فعلى هذا لا يصح قول ع ش دون غيره من  
بقية الائمة ويمكن ان يجاب بأن الذي انفرد به الشافعي هو القول بجواز الجماعة فيه  
وصحتها وهذا قد انفرد به كما علمت والافصلا شدة الخوف يقول بها غيره لكن فرادى  
لا جماعة (قوله وجاء به القرآن) أي صريحاً فلا ينافي انه جاء بغيره فهي سبعة عشر  
نوعاً قاله الاجهوزي على التصريح بعبارة ع ش يفهم من كلام الشارح انها سبعة  
عشر نوعاً وهو مخالف لقول م ر وقد جاءت في السنة على ستة عشر نوعاً وأجيب بأن  
قوله من ستة عشر تنارع فيه ذكر واختار (قوله واختار الشافعي بقيتها) وانما  
اختار الشافعي الثلاثة من الستة عشر لانها أقرب الى بقية الصلوات وأقل تغييراً قاله  
حجرتهم قال تنبيه هذا الاختيار مشكل لان أحاديث ما عدا ذلك الثلاثة لا عذر  
في مخالفتها مع صحتها وان كثرة تغييرها وكيف تكون هذه الكثرة مع صحة فعلها عنه  
سلى الله عليه وسلم من غير ناسخ لها مقتضية للإبطال ولوجعلت مقتضية لامفضولية  
لاتجه قال سم ان كان في كلامه أعني الشافعي ما يقتضي منع غير هذه الاربعة فمشكل

\*(باب في صلاة الخوف)\*  
وما يذكر معها والاصل فيها  
مع ما ياتي آية واذا كنت  
فيهم فاقبتم الصلاة  
فيهم فاقبتم أي كيفية  
(صلاة الخوف) التي يحتمل في  
من حيث انه يحتمل في  
الصلاة فيه ما لا يحتمل فيها  
في غيره (أنواع) أربعة ذكر  
الشافعي رابعها وجاء به القرآن  
واختار بقيتها من ستة عشر  
نوعاً مذكورة في الاخبار



وبعضها في القرآن الاول  
(صلاة عسغان) بضم العين  
قربة على مرحلتين من مكة  
بقرب خليص سهيت بذلات  
لعسف السيول فيها (وهي  
والعدو في) جهة (القبلة  
والمسلمون كثير) بحيث يقاوم  
كل صف العدو (ولاساخر)  
بينها (أن يصلي الامام ٢٢)  
جميعا الى اعتدال الركعة  
الاولى بعد صفة مقيم مثلا  
(في صفة أول) سجدة  
(ويحرس) حيث نذ صف  
(ثان) في الاعتدال (فاذا  
قاموا) أي الامام والساجدون  
(سجد من حرس ولحقه  
وسجد معه بعد مقدمه وتأخر  
الاول) بلا كثرة أفعال (في)  
الركعة (الثانية وحرس  
الآخرون فاذا جلس) للتشهد  
(سجدوا) أي الآخرون  
(وتشهد وسلم بالجميع)  
وهذا النوع رواه مسلم (وجاز  
عكسه) ولو بلا تقدم وتأخر  
وتفسيري صلاة عسغان بما  
ذكره هو الموافق لخبرها  
لاما ذكره الاصل وارأاد  
ما ذكره منطوقا جواز  
سجود الاول معه في الاولى  
والثاني في الثانية بلا تقدم

بعوله اذا صح الحديث فهو مذهبي وقد صح فيه والابان لم يكن في كلامه ما ذكر  
فيتعين حل ذلك على ان غيرهما مفضل بالنسبة لهذه الاربعة لما في غيرهما من كثرة  
الاعمال فليعزروه وقد يحمل الاشكال بأن عمله اذا تردد في الحكم علقه على صحة  
الحديث والاملا يكون مذهبه وان صح فحكم أحاديث صحت وايست مذهبه له تأمل  
شوبري وح ف (قوله وبعضها في القرآن) يعني صلاة ذات الرقاع المذكورة  
في قوله واذا كنت فيهم الآية على أحد النفا سير كما ذكره الرشيدى (قوله لعسف  
السيول فيها) أي تسلط السيول عليهم حتى أذهبتها وتعريف الآتي بغيرها بما روى  
قال في المصباح عسفه من باب ضرب أي أخذه بالقوة (قوله وهي والعدو) وهي  
مبتدأ وقوله ان يصلي خبر وما بينهما أحوال وهذه شروط للجواز والصحة فبدونها  
تحرم ولا تصح (قوله بحيث تقاوم الخ) قال صاحب الوافي المراد بالكثرة ان يكون  
المسلمون مثلهم في العدد بأن يكونوا مائتين والكفار مائتين مثلا فاذا صلى بطائفة  
وهي مائة تبقى مائة في مقابلة مائتي العدو وهذه أقل درجات الكثرة ويشتراط فيها  
اباحة القتال فلا تجوز في قتال البغاة لان فيها تخفيفا جارا بما جرى الرخص حل (قوله  
حيث نذ) أي حين سجود الامام بالصف الاول وانما اختصت الحراسة بالسجود دون  
الركوع لان الركوع يمكنه المشاهدة شرح م ر (قوله ولحقه) أي في القيام وركع  
بهم جميعا واعتدل فلو وجدوه كعاركه وامعه وسقطت عنهم المناقصة فان لم يركعوا  
بطلت صلاتهم ان هوى للسجود حل وح ف (قوله بعد تقدمه) الضمير راجع  
للمصنف الثاني أي المعبر عنه بمن أي تقدمه للسجود وتأخر الاول أي للحراسة وهل  
تفوت فضيلة الصف الاول بتأخره وتقدم الآخر أو لا لانه ما موربه فيه نظروا لا قرب  
انها تفوت في ما تأخر فيه وتحصل للتقدم في ما تقدم فيه ولا مانع من حصول ثواب له  
على التأخر من حيث الامتثال يساوي فضيلة الصف الاول أو يزيد عليها ش  
على م ر (قوله بلا كثرة أفعال) أي ثلاثة متوالية اه ح ف (قوله وجاز عكسه)  
وهو سجود الصف الثاني وحراسة الصف الاول مع تقدم وتأخر هذا حقيقة العكس  
خلاف تعميمه بقوله ولو بلا تقدم وتأخر وكان الاولى ان يقول وجاز عدم التقدم والتأخر  
وأجيب بأن المراد بالعكس مطلق المخالفة أو الضمير في عكسه راجع للقيدين قيد  
فالكيفيات اربع وكلها اجازة حيث لم تكن الأفعال في التقدم والتأخر ح ل  
(قوله المفهوم ذلك) بالنصب صفة لقوله جواز سجود الاول الخ وقوله بالاولى أي  
لانه اذا جاز ذلك مع تقدم وتأخر فلا يجوز ذلك بلا تقدم ولا تأخر بالاولى حل (قوله  
فرقة صف بشرط ان تقاوم العدو) أي من غير منازعة بأن تغلب عسفه عند سجوده

وتأخر المفهوم ذلك مما ذكرته بالاولى ١٤٥ ل (ولو حرس فيه ما) أي في الركعتين (فرقة صف

أو فرقتاه) ودام الباكون  
على المتابعة (جاز) وقول  
والمسلمون كثير ولا سائر  
من زيادتي (و) النوع الثاني  
صلاة (بطن نخل) رواها  
الشيخان (وهي والعدو في  
غيرها) أي في غير جهة القبلة  
(أو) فيها (و) ثم سائر أن يصلي  
الأمم الثانية أو الثالثة  
أو الرابعة بعد جعله القوم  
فرقتين (مرتين كل مرة  
بفرقة) والآخرى تحرس  
فتقع الثانية له نافذة وهي  
وان جازت في غير الخوف  
سنت فيه عند كثرة المسلمين  
وقلة عدوهم وخوف  
هجومهم عليهم في الصلاة  
وقول و) ثم سائر من زيادتي  
هنا وفيما بعده (و) النوع  
الثالث (ذات الرقاع)  
رواها الشيخان أيضا (وهي  
والعدو كذلك) أي في غير جهة  
القبلة أو فيها

في الأولى والثانية للبراسة لكن المناوبة أفضل وقوله أو فرقتاه الاضافة على معنى  
من وفي هذه تحرس الفرقتان على المناوبة فهاتان كقيمتان وتقدم أربع فمجموع  
الكيفيات المذكورة في المتن ست كقيمت كما قرره شيخنا وأفضلها الكيفية  
الأولى (قوله أو فرقتاه) أي على المناوبة أي بأن يتابعه أحدهما في الركعة الأولى مع  
الصف الآخر ثم الفرقة الثانية في الركعة الثانية مع الصف كذلك فحرس كل  
فرقة في ركعة مع صلاته بالصف الآخر ركعتين حل (قوله وهي) أي صلاة  
بطن نخل بهذه الكيفية من أنه يصلي مرتين كل مرة بفرقة والآخرى تحرس فكون  
الامام يفعل هذه الكيفية في الامن جائز له فلا يردان الاعادة مندوبة له شيخنا  
(قوله الثانية الخ) الاخصر أن يقول المكتوبة كما هو عادته (قوله كل مرة بفرقة)  
وهما مستويان في الفضيلة لان الثانية وان كانت خلف نفل لا كراهة فيها هنا ع ش  
(قوله فتقع الثانية له نافذة) أي معادة ومع ذلك لا تجب عليه فيها نية الجماعة فهو  
مستقي من وجوب نية الجماعة في المعادة شورى قال ع ش ويمكن توجيهه  
بأن الاعادة وان حصلت له اسكن المقصود هنا حصول الجماعة لهم فكان الاعادة  
طلبت منه لاجلهم لانه لا نية ابتداء صلاة لهم وفي كل من الاستثناء والتوجيه  
نظر الا أن يكون الاستثناء منقولا في كلام الاصحاب والا فالقياس كأدل عليه  
كلامهم وجوب نية الجماعة كالمادة لانه وان كان المقصود من الاعادة تحصيل  
الجماعة لهم لا يمنع حصول الثواب له وهو متوقف على نية الجماعة اه بجره  
ولا بد من بقية شروط المعادة كما أفاده ع ش (قوله وهي وان جازت في غير  
الخوف الخ) لا يقال بل هي سنة في غير أيضا كما تقدم في الاعادة لانه لا يقول ليست  
الاعادة ثم كهي هنالاه هنا يأمر من صلى بعدم الاعادة ويحيد بغيره فهنا من صلى  
مأمور بعدم الاعادة ولا كذلك ثم فافترقا قاله الشورى وهذا لا يدفع الا براد لانه  
لا ينافي كون الاعادة سنة للامام ولا يخفى أن مبنى الاشكال على أن قول الشارح  
وهي راجع لصلاة الامام وليس كذلك بل هو راجع لصلاة الطائفة الثانية خلفه  
فهو وان جازت في الامن من غير كراهة أي فهي مباحة فهي هنا مستحبة لان  
كراهة الفرض خلف النفل في غير المعادة حل وقول حل فهي مباحة فيه نظر  
بل هي مندوبة لان الصلاة خلف المعيد مندوبة فالصواب أن الضمير في قوله وهي  
راجع للكيفية المذكورة أي كون الامام بفرقتهم فرقتين يصلي بكل فرقة مرة جائز  
في الامن سنة في الخوف وهذا لا ينافي حصول الثواب للفرقة الثانية (قوله سنت فيه  
عند كثرة المسلمين الخ) فهي شروط للندب لا للجواز على المعتمد وكراهة اقتداء

المفترض بالمتفلح معها في الامن زى او ان محلها في النفل المحض اه ح في وقوله  
عند كثرة المسلمين المراد بالكثرة هنا الزيادة على المقاومة فهي عند المقاومة جائزة ومع  
الزيادة على ذلك مستحبة ح ل (قوله ان تقف الخ) في جعله خبرا مسامحة وعبارة  
م ر والنوع الثالث الصلاة بالكيفية المذكورة في قوله ان تقف الخ ويجب ان  
بان كلامه على حذف مضاف الى ذات ان تقف الخ (قوله حتما متعلق بالنية وقوله  
ندبا الخ) متعلق بتفارق فلان في وقوله في الاولى نى قوله منتصبا والثاني عقب رفعه  
من السجود أى ووجوبه عند ارادتهم الركوع ليصلوا الفضيلة في ما قبل الركوع  
ولم لا يقال الا فضل أن لا يفارقوه الا عند ارادتهم الركوع فليتأمل ر قد يقال لو فعلوا  
ذلك لرغب عن الثانية لمزية الفرقة الاولى عليهم بالجماعة في غلبها فليتأمل شورى  
(قوله فيصلى بها ثانيته) أى ولا يحتاج لنية الامامة في هذه الحالة كما هو معلوم لان  
الجماعة حصلت بنية الاولى وهي مفسحة على بقية اجزاء الصلاة وهذا كما لو اقتدى  
بالامام قوم في الامن وبطلت صلاتهم وجاء آخرون واقتدوا به في الركعة الثانية  
كما في ع ش على م ر (قوله ثم تم هي ثانيته) عبارة اصله مع شرح م ر فاذا  
جلس الامام لا تشهدا فامروا فاتموا ثانيتهم قال ع ش فان جلسوا مع الامام  
على نية القيام بعد الظاهر بطلان صلاتهم لاحداثهم م جالساً غير مطلوب لهم  
بخلاف ما لو جلسوا على نية أن يقوموا بعد سلام الامام فانه لا يضر لان غاية أمرهم  
انهم مسبقون (قوله ويقرأ في انتظاره فثما) عبارة شرح م ر ويقرأ الامام ندبا  
في قيامه للركعة الثانية الفاتحة وسورة بعده في زمن انتظاره الفرقة الثانية قبل  
لحوقها له فاذا لحقته قرأ من السورة قدر فاتحة وسورة قصيرة ويركع بهم هذه ركعة  
ثانية يستحب تطويلها على الاولى (قوله وشمل ذات) أى ما ذكر من صلاة ذات  
الرقاع وعبارة زى وشمل ذلك الجمعة اذا وقع الخوف في المحضر وفعلت في حقة  
الابنية (قوله أن يكون في كل ركعة) المعتمد أنه لا يشترط سماع أربعين  
في الركعة الثانية ولا يضر نقص الفرقة الثانية ولو في حال التحريم لانها تابعة للجمعة  
صحجة ع ش على م ر (قوله لكن لا يضر النقص) أى ولو انتهى النقص الى  
واحد أى بان يبقى في الفرقة الثانية واحد ع ش على م ر (قوله في الركعة  
الثانية) أى من صلاة الامام م ر ع ش وهي أولى الفرقة الثانية والحاصل  
أن النقص في الفرقة الاولى يضره مطلقا أى سواء كان في اولها أو في ثانيته  
والنقص في الثانية لا يضره مطلقا أى سواء كان في اولها أو في ثانيته قرره  
الشبشيرى ع ش واغتفر ذلك لانه يتوسع في الخوف ما لا يتوسع في غيره

وتم سائر (ان تقف فرقه في  
وجهه) تحرس (ويصل  
الثانية بفرقة ركعة ثم عند  
قيامه) لثانية منتصبا  
أو عقب رفعه من السجود  
(تفارق) بالنية حتما ندبا في  
الاولى وجوازها في الثانية وهو  
من زيادتي (وتتم) بقية  
صلاتها (وتقف في وجهه)  
أى العدو (وتجىء تلك)  
والامام منتظر لها (فيصل  
بها ثانيته ثم تتم) هي ثانيته  
وهو منتظر لها في تشهد  
(وتلقه ويسلم) هو (بها)  
لتحوز فضيلة التعلل معه كما  
حازت الاولى فضيلة التحزم  
معه (ويقرأ) في انتظاره  
فثما (ويتشهد في انتظاره)  
جالسا وشمل ذلك الجمعة  
وشرط صحتها أن يكون في كل  
ركعة أربعون سمعا والخطبة  
لكن لا يضر النقص في  
الركعة الثانية وصلاتها  
كصلاة عسفان

ولا ينافي ما تقدم من أن المسبوق في غيره يشترط في ادراكه الجملة بقائه العدد  
والجماعة الى تمام الركعة الاولى (قوله أولى بالجواز) أي لما في صلاة ذات  
الرفاع من التعدد الصوري وخلو صلاة عسفان عنه وأما صلاة بطن فخل فتتمتع  
لما فيها من التعدد الحقيقي من غير حاجة قاله ح ل وعبارة زى اذ لا تنقام جمعة  
بعد أخرى (قوله والثلاثية بفرقة ركعتين) أي وقصاره بعد التمهيد له لا به موضع  
تشهدهم م ر (قوله وبالثانية ركعة) وهل قيامها عقب السجود من الركعة  
واجب أو مندوب أو مخير فيه حر ذلك شورى (قوله وهو أفضل من عكسه)  
بل العكس مكروه وقيل العكس أفضل لتجبريه الثانية عما فاتهما من فضيلة التصرم  
شرح م ر ويدوخذهما سياقي فيما لو فرقهم أربع فرق في الرابعة أن الامام  
والطائفة الثانية يسجدون للسجود والانتظار في غير محل لكرهه ذلك وعدم ورود  
ح ل ومثله ع ش على م ر (قوله بزيادة تشهد) أي في حق الفرقة الثانية  
لا في حق الامام (قوله ولو بلا حاجة) الغاية للرد على المقاتل بأن هذه الكيفية  
لا تفعل الا عند الحاجة بأن لا يقاوم العدو ولا ثلاثة أرباعها شيئا قال زى نعم  
الحاجة شرط للندب فاذا كنا أربع صفوف ولم يكن يقاوم العدو الا ثلاثة أرباعها  
سن له أن يصلي بكل فرقة ركعة كما في الجوع (قوله ويكمن شمول المتن لها)  
بأن يجعل المضمر في يصلي للامام لا بقيد كونه في رابعة (قوله وهذه أفضل الخ)  
ولعل الحكمة في تأخيرها عنها في الذكركم كونها أفضل منهما ان تينك قد توجد  
صورتهما في الامن في الاعادة في صلاة بطن فخل وتختلف المأمومين نحو رجمة  
في عسفان ع ش على م ر (قوله بكيفياتها) أي صورها من كونها ثنائية  
أو ثلاثية أو رباعية وقوله في الجملة للاحتراز عن صلاة الرباعية بأربع فرق ففيها  
قول بالبطلان وقول بعدمه شيئا (قوله أفضل من الاولين) يبقى المنظر في الافضلية  
بين صلاة عسفان وبطن فخل والذي ينبغي تفضيل بطن فخل على صلاة عسفان  
كذا يحفظ شيخنا المبرهان العلقمي بهما مش شرح الروض شورى (قوله بالاجماع)  
أي المازهي لان أبا حنيفة ينعها لانه لا يجوزنية المفارقة في الصلاة أصلا وأحد  
يمنعها الا بعد (قوله في الجملة) انما قال ذلك لان من جهة ذلك ما لو فرقهم أربع  
فرق وفيها قول بالبطلان زى أي اذا كان غير حاجة (قوله دونهما) أي لان في بطن  
فخل اقتداء المقتضى بالمتفل وفي جوازه خلاف وفي صلاة عسفان تخلف  
عن الامام بثلاثة أركان ثم التأخير للاتيان بها وذلك مبطل في الامن اه شورى  
(قوله وتسكن عند كثرتها) فالكثرة شرط لسنتها قد يقال المراد بها هنا الزيادة

أولى بالجوار (و) يصلي  
الثلاثية بفرقة ركعتين  
وبالثانية ركعة وهو أفضل  
من عكسه) لسلامته من  
التطويل في عكسه بزيادة  
تشهد في أولى الثانية  
(ويتنظر) فراغ المرفة  
الاولى وصحى الثانية (في)  
جلوس (تشهدا وقيام  
الثالثة وهو) أي انتظاره  
في القيام (أفضل) من انتظاره  
في الجلوس لان القيام محل  
التطويل (و) يصلي (الرباعية  
بكل) من فرقتين (ركعتين)  
ويتشهد بكل منهما ويظهر  
الثانية في جلوس التشهد  
أو قيام الثالثة وهو أفضل  
كجامر (ويجوز) أن يصلي ولو  
بلا حاجة (بكل) من أربع  
فرق (ركعة) وتفرق كل  
فرقة من الثلاثة الاول وقيم  
لنفسها وهو متنظر فراغها  
وصحى الاخرى ويتنظر  
الرابعة في تشهدا ليس لها  
ويقاس بذلك الثلاثية  
ويمكن شمول المتن لها (وهذه)  
أي صلاة ذات الرفاع  
بكيفياتها (أفضل من  
الاوليين) أي صلاتي  
عسفان وبطن فخل للاجماع  
على صحتهما في الجمعة دونها وتسكن عند كثرتها



على المساومة والمقاومة شرط لاعتبارها دون المقاومة لا تصح لان هذه لا تجوز  
في الامن فعلم ان المقاومة في ما لا يجوز في الامن شرط للصحة لا للجواز وفي ما يجوز  
في الامن كصلاة بطن نخل شرط للجواز وان الزيادة على المقاومة في ما يجوز في الامن  
شرط للسنية وكذا ما لا يجوز فيه في الجملة كصلاة ذات الرقاع شرط للسنية ايضا  
ح ل (قوله لا لاعتبارها) أي كافي بطن نخل بخلاف عسفان فانها شرط للصحة وفيه  
أن المعنى الذي اعتبرت الكثرة لاجلها وهو خوف هجوم العدو والتفريز بالمسلمين  
واحد في المواضع الثلاثة فكيف جعلت شرط للجواز تارة والاستصحاب أخرى  
ح ل (قوله وفارقت) أي صلاة ذات الرقاع حيث كانت الكثرة فيها  
شرطا لسنيتها وقوله صلاة عسفان أي حيث كانت الكثرة فيها شرط لاعتبارها كذا  
فهم زي (قوله بجوازها) أي صلاة ذات الرقاع (قوله لغير الفرقة الثانية)  
أي بنية المضارعة ولم ينبه عليها الشارح لنص المتن عليها ولم ينص عليها في الثانية  
نبه عليها الشارح فيها لانها لا تصح في الامن الابنية المضارعة فاندفع ما يقال مقتضى  
تقييد الثانية بنية المضارعة من الاولى جوازها له بدون نية المضارعة وهما لاف  
للفرقة الاولى مع أنه أظهر وأخصر وأجيب بأنه قال ذلك للاضمار في قوله ولها  
(قوله موضعان من نجد) أي بأرض غطفان بفتح أوله الجهم وثانيه المهمل ح ل  
(قوله فكانوا يلقون عليها الخرق) بابه رد كافي المختار ولم يظهر من هذا التعليل  
التسمية بذات الرقاع الذي هو المدعى لكن اتكل على ما هو معلوم من خارج أن  
الخرق والرقاع بمعنى واحد في المختار الرقعة بالضم واحدة الرقاع التي تكتب  
والرقعة أيضا الخرقه تقول منه رفع الثوب بالرقاع وبابه قطع (قوله وقيل غير  
ذلك) قيل سميت بذلك باسم جبل هناك فيه بيضاى وحجرة وسواد يقال له الرقاع  
وقيل باسم شجرة شرح م ر (قوله وسهول فرقة الخ) حاصله أن يقال أن من  
حضره هو الامام أو جاء بعده لحقه والافلا وسهول المأموم يحمله الامام حال اقتدائه به  
سواء كان الاقتداء حسا أو حكما كما تنقل عن ق ل (قوله في الثنائية) قصر  
المتن على ذلك لقوله بعد لا الاولى في ثانيتها وقوله بعد ويقاس بذلك سهول الخ يرجع  
لقوله وسهول كل فرقة الخ ولو قال بدل قوله لا الاولى في ثانيتها لا غير الاخيرة بعد  
مفارقة شمل ذلك ولم يخرج للقياس (قوله حسا) وذلك في أولى الاولى وأولى  
الثانية أو حكما وذلك في ثنائية الثانية لا تسحاب حكم القدوة عليهم لانهم  
يتشهدون معه من غير نية جديدة ح ل (قوله لمفارقة ثالثة أو لها) أي أول  
ثانيتها كذا اضيب عليه شوبرى (قوله ويلحق الاخرين) الاولى الاخرى لمقابلته

فالسكينة شرط لسنيتها  
لا لاعتبارها خلافا لمقتضى كلام  
العراقي في تحريره وفارقت  
صلاة عسفان بجوازها في  
الامن لغير الفرقة الثانية  
ولها ان نوت المفارقة بخلاف  
تلك وذكر افضليتها عليها  
من زيادتي وذات الرقاع  
وبطن نخل موضعان من نجد  
وسميت ذات الرقاع لقطع  
جلود اقدامهم فيها فكانوا  
يلقون عليها الخرق وقيل  
لانهم رقعوا فيها راياتهم  
وقيل غير ذلك (وسهول كل  
فرقة) من فرقتين في الثنائية  
من ذات الرقاع (محول)  
لاقتدائها بالامام حسا  
أو حكما (لا) سهول الفرقة  
(الاولى في ثانيتها) لمفارقة  
له أو لها (وسهول) أي الامام  
(في) الركعة (الاولى) يلحق  
الكل (في) يسجدون وان لم  
يسجد الامام (و) سهول (في  
الثنائية) لا يلحق (الاولى)  
لمفارقة ثالثة قبله ويلحق  
الاخرين

لقوله الاولى لكن عذره متابعته المحلى وصنيعه غير هذا لا به عبر بالاولين فقابله  
بالآخرين اه شوبري وهذا يقتضى أن يضبط بالآخرين بكسر الخاء لقوله تعالى  
ثم تتبعهم الآخر من (قوله ويقاس بذلك السهو في الثلاثية) لم يجعله على وتيرة  
ما قبله من قوله ويمكن شمول المتن لقصره المتن هنا على الفنائية فلا يحسن الشمول  
بخلافه في ما قبله ا ط ف (قوله مع أن ذلك كله علم من باب سجود السهو) أى  
فهو تصريح بما علم من قوله في سجود السهو وسهو حال قدوته يحكي له امامه وانما  
صرح به هنا وان كان معلوما من سجود السهو تبعاً لاصله (قوله ولا يظهر بتركه خطر)  
بل يكره تركه من غير عذر شرح م ر فان تعين طريقا في دفع الهلاك كان واجبا  
سواء زاد خطر الترك أم اس توى الخطران بل ان خاف ضررا يبيح التيمم بترك جملة  
وجب ح ل وعلم من كلام الشارح أن حمل السلاح تارة يندب وتارة يكره  
وتارة يحرم وتارة يجب (قوله والمرا د به ما يقتل) أى بنفسه أو بواسطة دليل  
تمثله بالقوس لانه لا يقتل بنفسه ح ف (قوله كترس) كالدرة التي تجعل  
خلف الظهر (قوله فيجب جملة) وان كان نجسا أو بيضا تمنع مباشرة الجهة  
لمسجده حيث انصرت الوفاة في جملة لان في تركه حينئذ استسلاما للعدو  
وكذا الواذى غيره فيجب جملة حفظا لنفسه ولا نظرا لضرر غيره أخذان مسألة  
الاضطرار حيث قدم نفسه ولم يجب عليه دفعه لضطر آخر تقديم نفسه ويجب  
القضاء اه زى باختره صار وقوله أو بيضة فيه أن البيضة ليست داخلية في السلاح  
لانه بين المراد منه بقوله والمراد به ما يقتل وايضا غير قاتلة فهي خارجة  
بالمراد ولعل البيضة مانعة من النجاسة من حيث كونها تستر النجاسة  
قال ع ش على م ر وهل اذا صلى كذلك تجب الاعادة أم لا فيه نظر وقياس  
ما مر في صفة الصلاة من أنه لو شق عليه نزع العصا لجراحة تحتها صلى على حاله  
ولا اعادة عليه ما لم يكن تحتها نجاسة غير معقوعة اعدم الاعادة هنا لكان في كلام  
زى كحج ما تضي الاعادة وعليه فيمكن أن يفرق بأن العذر ثم موجود وهو  
الجراحة ولا كذلك هنا فان اصابة السهم مثلا ليست بحققة وايضا فان نادى  
ع ش على م ر (قوله انهم قتال) قيل معناه أن يصل سلاح احد الفريقين  
للاخر والظاهر أن المراد بالسلاح نحو السيف ح ل وعبرة شرح م ر وهذا  
كنامة عن شدة اختلاطهم بحيث يلتصق لحم بعضهم ببعض أو يقارب التصاقه أو عن  
اختلاط بعضهم ببعض كاشتباك لحمة الثوب بالسدى انتهت وقوله بالسدى  
بالفتح والقصر كما في المصباح واللمة بفتح اللام وضمة هاءه وهذا عكس النجاسة بمعنى

فيجوزون معه ويقاس بذلك  
السهو في الثلاثية والرابعة  
مع أن ذلك كله علم من باب  
سهو السهو (وسن) للمصلى  
صلاة الخوف (في هذه  
الانواع) الثلاثة (حمل  
سلاح) بقبول ذرتها بقول  
(لا يمنع صحة) للصلاة (ولا  
يؤذى) غيره (ولا يظهر بتركه)  
أى ترك جملة (خطر) احتياطا  
والمراد به ما يقتل كرمح  
وسيف وسكين وقوس  
ونشاب لا ما يدفع كترس  
ودرع وخرج بما زدت  
ما يمنع من نجس وغيره فيمنع  
جملة وما يؤذى كرمح وسط  
النصف فيكره جملة بل قال  
الاسنوي وغيره ان غلب على  
ظنه ذلك حرم وما يظهر بتركه  
خطر فيجب جملة وكلمه وضعه  
بين يديه ان سهل مديده اليه  
كسهولة مده اليه محمولا بل  
شعير ان منع جملة النجاسة  
(و) النوع الرابع صلاة (شدة  
خوف وهي أن يصلى كل  
منهم (فيها) أى في شدة  
الخوف سواء انهم قتال ولم  
يتكثروا من تركه

القرابة وأما اللحم من الحيوان فبأن تقع فجعله لحوم ولحمان بالضم ولحسام بالكسر  
 مباح بالمعنى (قوله بأن لم يأمنوا هجوم العدو) وهذا تفسير لقوله أم لم يلحقهم وقوله  
 لو لواعنه أى ولى بعضهم إلى جهة الامام أى وصلى خلفه صلاة ذات الرفاع أو بطن  
 نخل لانهم لا يصاون كلهم فى ان واحد وقوله وانقسموا أى وصلوا صلاة عسفان  
 شيخنا (قوله راكبا) ولو فى الاثناء ان احتاج اليه ولو آمن راكب نزل فوراً وجوبا  
 وبني ان لم يستندوا للقبلة زى قال فى شرح م ر ولا يجب على كل من الماشى  
 والراكب الاستقبال حتى فى المتحرم والركوع والسجود ولا وضع جبهته على  
 الارض لماسى تكليفه ذلك من تعرضه للهلاك بخلاف نظيره فى الماشى المتنقل  
 فى السفر كما مر (قوله ولو لم يبارك ركوع وسجود) أى ويكون السجود أخفض من  
 الركوع وظاهره الاكتفاء بأقل ايماء وان قدر على أزيد منه ويوجه بأن فى تكليفه  
 زيادة على ذلك مشقة وربما يفوت الاشتغال به اتديرا من الحرب فيكفى فيه  
 ما يصدق عليه ايماء ش على م ر ويؤخذ من عذره فى الايماء عذره فى سجوده  
 على البيضة اذا خاف أن يصيب رأسه سهم لو نزعهما وهو كذلك ابن أبى شريف على  
 الارشاد شوبرى (قوله ولا يؤخر الصلاة عن وقتها) اعتماد العلامة بخبران يصلى هذه  
 الصلاة أول الوقت مطلقا ليراجع شوبرى والمعتمد أنه مادام يرجو الامن لا يفعلها  
 الا آخر الوقت وان لم يرج الامن صلاها أول الوقت م ر بخلاف بقية الانواع فان له  
 فعلها أول الوقت مطلقا ن ملخصا وقال سم والقياس أن بقية الانواع كمصلاة  
 شدة الحروف فى التفصيل المذكور خلافا للبرلسى فلو حصل الامن بقية الوقت  
 وجبت الاعادة ولا عبرة بالظن البين خطاؤه اه ع ش على م ر ولا يصلى  
 فى هذا النوع ما لا يفوت كاستسقاء وفاتسة بعذر ما لم يخف فوتها بالموت اه زى  
 (قوله لا الجراح دابة) قياس ما تقدم فى نقل السفر أن مثله الخطأ والنسيان ع ش  
 (قوله طال زمنه) أى عرفا فان لم يطل لم يطل ويسجد للسجود على المعتمد برماوى  
 (قوله فى تفسير الآية) أى فى سياق تفسير الآية والا فتفسير برجالا أو ركبانا بذلك  
 بعيد من اللفظ ل و فى ع ش على م ر مانصه قوله فى تفسير الآية أى فى مقام  
 تفسير الآية وليس المراد أنه جعله معنى الآية اه (قوله كالمصاين حول السكبة)  
 التشبيه فى الجملة لامن كل وجه اذ يجوز هنا أن تقدموا على الامام فى جهته وكذا  
 يجوز أن يتأخروا عنه بأكثر من ثلاثمائة ذراع للضرورة وأن يتلفوا بثلاثة أركان  
 طويلة فأكثر ع ل ومع ذلك لا بد من العلم بانه مقالات الامام ع ش على م ر  
 (قوله أفضل من الانفراد) الا ان كان الحزم أى الضبط والرأى فى الانفراد فهو

أول يلحقهم بأن لم يأمنوا هجوم  
 العدو ولو لواعنه أو انقسموا  
 (كيف أمكن) راكبا و ماشيا  
 ولو لم يبارك ركوع وسجود يجوز  
 عنهما ولا يؤخر الصلاة عن  
 وقتها قال تعالى فان ختم  
 فرجالا أو ركبانا (وعذر فى ترك)  
 توجه (قبلة) بقيد زوته بقول  
 (امدق) أى لاجله لا الجراح  
 دابة طال زمنه قال ابن عمر  
 فى تفسير الآية مستقبلي  
 القبلة وغير مستقبليها قال  
 الشافعى رواه ابن عمر عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم وبعضهم  
 الاقتداء ببعض مع اختلاف  
 الجهة كالمصاين حول السكبة  
 وصلاة الجماعة فى ذلك  
 أفضل من الانفراد كحالة  
 الامن (و) عذر فى (عمل كثير)

أفضل ح ل (قوله كطعنات وضربات متوالية) لو احتاج لخمس ضربات متوالية  
مثلا فقصده أن يأتي بستة متوالية فهل تبطل بمجرد الشروع في الست لأنها غير  
محتاج اليها أو غير المحتاج اليه مبطل فهل الشروع فيه شروع في المبطل أو لا تبطل  
لان الخمس جائزة فلا يضر قصدها مع غيرها فاذا فعل الخمس لم تبطل بها الجوازها  
ولا بالاتبان بالسادسة لأنها واحدة لا تبطل فيه نظر والمتجه الى الان الاول  
وقد يؤيده أنه لو صح توجيه الثاني بما ذكر لم تبطل الصلاة في الامن بثلاثة أفعال  
متوالية لان الفعلين المتواليين غيرهما طلين فلا يضر قصدهما مع غيرهما سم على حجر  
وقد يقال بل المتجه الثاني ويفرق بينه وبين ما قاس عليه بأن كلام من الخطوات فيه  
منهى عنه فكان المجموع كالشيء الواحد والخمس في المقيس عليه مطلوبة فلم يتعلق  
المنهى الا بالسادس فاقبله لادخله في الابطال أصلا اذ المبطل هو المنهى عنه  
ونقل بالدرس عن الشوبري ما يوافق ع ش على م ر (قوله ما في الآية) أي  
من المشي والركوب (قوله لا في صياح) ولو زجر الخيل والمراد بالصياح المشتمل  
على حرف مفهم أو حرفين لما تقدم أن الصوت الخالي عن الحروف لا يبطل كما في ح ل  
قال م ر في شرحه ومثل الصياح النطق بلا صياح كما في الام شرح م ر (قوله  
لعدم الحاجة اليه وفرض الاحتياج لنقصه من خشى وقوع مهالته أو لزجر  
الخيل أو ليعرف أنه فلان المشهور بالشجاعة نادر جرح وقضية وجوب ذلك وبطلان  
الصلاة وهو ما قرره شيخنا زى وهو يشكك في صحة الصلاة مع وجوب الاعادة  
في ما بعده الا أن يفرق قاله الشوبري وفي ق ل على الجلال قوله لعدم الحاجة  
أي شأنه ذلك فتبطل وان احتاج اليه كدع الخيل أو ليعرف أنه فلان بل وان وجب  
كتنبيه من يراد قتله أو خيف وقوعه في مهلك ونقل عن شيخنا م ر عدم البطلان  
مع الحاجة وجوب القضاء كما مساك السلاح النخس ولم يصح عنه اه (قوله  
وقضي معتمد وقوله ورجح الاصل عدم القضاء ضعيف ع ش (قوله في قرابه) أي  
السلاح وقوله تحت ركابه أي الذي تحت ركابه أو هو حال من قرابه والظاهر أن المراد  
بالركاب المركوب وهو الفرس مثلا ويحتمل أن المراد به الركاب الذي يجعل رجله  
فيه وقوله تحت ليس بقيد بل المدار على أن لا يصير حاله لاله ولا متصلا به وهذا  
ما لم يكن زماما بيده والابطال صلاته وينبغي أن عمل البطلان حيث لم يحتاج الى  
مسكه والا فيعذر وتجب الاعادة وقد يقال بعدم وجوب الاعادة ويفرق بأن الزمام  
الزم من السلاح كما في ح ل (قوله ويغتفر جله في الثانية) وهي ما لوجه في قراب  
تحت ركابه وانما يغتفروه فيما لو وقع على ثوب المصلي نجاسة ولم ينهها حال الخشية

كطعنات وضربات متوالية  
(الحاجة) اليه قياسا على  
ما في الآية (لا) في (صياح)  
لعدم الحاجة اليه (وله) مساك  
سلاح نخس) لا يعني عنه  
(الحاجة) اليه (وقضي)  
لندرة عذره وهذا ما في  
الشرحين والروضة والمجموع  
عن اصحاب وقول في المهمات  
وهو مانص عليه الشافعي  
فالفتوى عليه ورجح الاصل  
عدم القضاء فان لم يحتاج اليه  
القاء أو جعله في قرابه تحت  
ركابه الى أن يفرغ لثلاث تبطل  
صلاته ويغتفر جله في الثانية



هذه المحظية لان في القائه  
تقر ايضا لصاعه المال وتعبيره  
يتجسس ولحاجة أولى من تعبيره  
بدعي ويجز (وله) حاضرا كان  
أو مسافرا (تلك) أي صلاة شدة  
الخوف (في كل مباح قتال  
وهرب) كقتال عادل لمباغ  
وذى مال لقاصد أخذه ظلمًا  
وهرب من حريق وسيل وسبيع  
لامعدل عنه وغريم له عند  
اعساره وخوف حبسه بأن لم  
يهـدقه غريمه وهو الدائن  
في اعساره وهو عاجز عن بينة  
الاعسار (لا) في (خوف فوت  
حج) فليس لمهرم خلف فوته  
بفوت وقوفه بموتة ان صلى  
العشاء ما كثر ان يصلحها سايرا  
لانه لم يخف فوت حاصل كفوت  
نفس وهل له أن يصلحها ما كثر  
وبفوت الحج لعظم حرمة الصلاة  
أو يؤخرها ويحصل الوقوف  
لصعوبة قضاء الحج وسهولة  
قضاء الصلاة وجهان رجع  
الرافعي منهما الأول والنووي  
الأناني بل صوبه وعليه فتأخيرها  
واجب كافي الكفاية (ولو  
صلحها) أي صلاة شدة الخوف  
(لما) أي لشيء كسواد (ظنوه  
عدوا) لهم (أو أكثر) من ضعفهم  
(فبان خلافه) أي خلاف ظنهم  
كأبل أو شجر

من ضياعه باللقاء لان الخوف مظنة ذلك قاله م ر وقد أشار الشارح الى ذلك  
بقوله لان في القائه الخاطف (قوله هذه المحظية) فلابد أن يقل زمن الجعل  
بأن كان قريبا من زمن اللقاء جرح ش على م ر (قوله ويجز) عبارة الاصل ويلقى  
السلح اذا دعى فان عجزا مسكه (قوله وله حاضرا كان أو مسافرا) أي ولا اعادة عليه  
(قوله تلك) ومثلها الانواع الثلاثة بالاولى اه ع ش على م ر (قوله في كل مباح)  
قتال من اضافة الصفة للموصوف والمراد بالمباح ما ليس بمهرم فيشمل الواجب  
(قوله كقتال عادل لمباغ) أي بلا تأويل وكذا ابتداء ويل بخلاف العكس فليس  
للمباغى غير المتأول ذلك اما المتأول فله هذه الصلاة ح ل (قوله وذى مال لقاصد أخذه  
ظلمًا) وكذا لو خطف نعله مثلا أو نذ بعيره مثلا وهو في الصلاة حيث خاف ضياع ذلك  
ولا يضر وطئه النجاسة لكن يجب عليه القضاء ان وطئه لا قصد او سككاته غير  
مفعول عنها وفي النجاسة اذا دخل أرضا منصوبة وهي كبيرة وخشى فوات الوقت  
قبل الخروج منها فانه يحرم بها ويومى للركوع والسجود خارجا منها قال الاذرى  
وينبغي وجوب الاعادة لتقصيره ح ل (قوله وهو عاجز عن بينة الاعسار) أي أو كان  
قادر اعليم الكن كان الحاسم لا يسميها الا بعد حبسه ككنفى فهو كالعدم قاله  
الاذرى ع ش (قوله لا في خوف فوت حج) هل العمرة المنذرة في وقت معين  
كالج في هذا أولا الظاهر الثاني لان الحج بفوت بفوات عرفة والعمرة لا تفوت  
بفوات ذلك الوقت اه جبر شوبرى وخالف م ر في شرحه فنقل عن اقتناء والده  
انها كالحج فيؤخر الصلاة لا درا كما في هذا الوقت (قوله ان صلى العشاء ما كثر)  
مثال لا قيد بل لو لم يمكنه تحصيل الوقوف الا بترك صلوات أيام وجب التركى وينبغي  
انه لا يجب قضاؤها فوار العذر في فواتها ع ش على م ر وأما اذا سكك ان قبل  
الاحرام فقتعين الصلاة ويمتنع عليه الاحرام بالحج انتهى ح ل (قوله كفوت نفس)  
أي فاته من خوف فوت الحاصل فيصلى الصلاة المذكورة لا تقاذغريق اه ح ل  
(قوله فتأخيرها واجب) ظاهره وان تعد ترك الذهاب لعرفة الى انقضاء الوقت قاله  
الشيخ اه شوبرى (قوله ولو صلحها) أي صلاة شدة الخوف وهي مثال لا قيد بل الضابط  
أن يصلحها صلاة لا تجوز في الامن ثم يتبين خلاف ظنهم فيشمل صلاة ذات الرقاع  
على رواية ابن عمر وصلاة عسفان م ر ا ط ف (قوله أي خلاف ظنهم) وكذا يجب  
القضاء لو بان كما أخذوا انه عدو لكن ظهر بينهم مانع كتحديق أو ماء أو حصن نعم لو بان  
ان قصد العدو الصلح فلا قضاء له دم الاطلاع على النية فقوله البين خطأ وه يعنى بما  
يمكن الاطلاع عليه ق ل قال م ر وظاهر كلامهم انه لا فرق بين أن يكون ذلك

في دارنا أو دار الحرب اه (قوله أو ضعةهم) بالجر عطف على ابل وهو راجع لقوله  
أو أكثر من ضعةهم وهذا يفيد أن صلاة شدة الخوف بقسمها لا تجوز الا اذا كان العدو  
أكثر من ضعةهم وكذا صلاة عسفان وصلاة ذات الرقاع بالنسبة لافرة الثانية لعدم  
جوازها في الامن فليحرم مع ما تقدم في صلاة عسفان انه لا بد أن يقاوم كل صف منها  
العدو وانه مخرج في انه يكتفي فيها بالمقاومة ولا تشترط الزيادة على ذلك وما تقدم  
في صلاة ذات الرقاع أن السكينة بمعنى الزيادة على المقاومة شرط لسنتها لا لصحتها  
ح ل (قوله اذا عبرة بالظن) أي مع تصديرهم ح ل (قوله أعم من قوله لسواد)  
ووجه العموم أن كلام الاصل لا يشمل ما لوطنوا كثرة العدو فبان خلافه ع ش  
(فصل في اللباس وما يذكر معه) \* كالاستصحاب بالدهن النجس والمراد باللباس  
ما يلبس البدن أي يخالطه سواء كان على وجهه لباس أو الفرس أو غيره ليناسب  
قوله استعمال حرير فيشمل الناموسية لانها لما كانت محيطية بالبدن كانت كافتها  
مخالطة له أي بيان ما يحل لبسه الذي منه ما يحتاج اليه المقاتل وما لا يحل وذكره  
المصنف هنا تبعاً لالمام الشافعي رضي الله تعالى عنه وكان وجهه ان المقاتلين كثيراً  
ما يحتاجون للباس الحرير والنجس لا يرد والقتال وذكره بعضهم عقب صلاة العيدين  
وهو مناسب أيضاً بما روي قال شيخنا وتعبيره بالفصل يشعر بانذاره تحت الباب  
الذي قبله ووجهه انه لما كان يجوز لبس الحرير في حال القتال اذا لم يجد ما يغني عنه  
\* ان بينهم مناسبة بهذا الاعتبار وهل لبسه من الكبائر أو الصغائر مشي بحر  
في الزواجر على الاول وغيره على الثاني وهو المعتمد كما في اط ف (قوله حرم على رجل)  
أي ولو ذمياً لانه محاط بفروع الشريعة ومع ذلك لا يمنع من لبسه لانه لم يلزم حكمنا  
فيه فكما لا يمنع من شرب الخمر لا يمنع من لبسه الحرير ع ش م ر (قوله  
استعمال حرير) خرج باستعماله اتخذ فلا يحرم على المعتد خلافاً للشارح  
في بعض كتبه وجرى عليه حجر شورى وعليه فاعل الفرق بينه وبين الاناء من النقد بين  
مع ان الاتخاذ هنا يحرم للاستعمال ضيق النقد بين في اتخاذ الاناء دون الحرير فليتأمل  
لكتابته اط ف وفصل زى في الاتخاذ فقال ان كان اتخذاه لقصداً استعماله حرم  
وان كان بقصد اجارته أو اعارته لم يحل له الاستعمال فلا يحرم اه ويمكن الجمع به  
بين القولين والمراد أنه يحرم استعمال الحرير المذكور بلا حائل اما به فلا يحرم لكن  
يكروه والحائل ان كان على الفرس كفي في دفع الحرمة وان لم يخط عليه وان كان على  
الغطاء فلا \* كفي في دفع الحرمة الا ان خيط عليه ويفرق بينه وبين الفرس بأن  
الحائل في الفرس يمنع الاستعمال عرفاً بخلاف هذا ولا فرق في حرمة استعمال الحرير

أو ضعةهم (قضى) اذا عبرة  
بالظن البين خطأ وقوله لما  
أعم من قوله لسواد وقوله  
أو أكثر من زيادتي  
(فصل) \* في اللباس  
(حرم على رجل وخشي  
استعمال حرير

بين كونه منسوجاً أم لا بدليل استثنائهم من المحرمة خيط السبعة وليقة الدواة والوجه  
 عدم حرمة استعمال ورق الحرير في الكتابة ونحوه لانه يشبه الاستعمال م ر و أما  
 كتابة الصداق في الحرير فالذي تفهمه عبارة ابن حجر انه يجوز للمرأة كتابة  
 الصداق فيه ولو للرجل لانها هي المستعملة له حال الكتابة وأنه يحرم على الرجل كتابة  
 الصداق فيه ولو للمرأة لانه هو المستعمل له حال الكتابة ويمكن حمل كلامه عليه  
 حيث قال لا كتابة الصداق فيه ولو للمرأة أى حيث كان الكاتب الرجل فلا تنافي  
 بينهما وبين ما تفهمه عبارة حجر ع ش عليه (قوله ولو قرا) هو نوع منه كدالون  
 ليس من ثياب الزينة وهو ما قطعته الدودة وخرجت منه حية والحرير ما يحل عنها  
 بعد موتها زى والغاية للرد على القول بأنه يحل لانه لا يقصد الزينة (قوله بفرش) لفحوا  
 جلوسه أو قيامه لا مشيه عليه في ما يظهر لانه بفارقه له حالاً لا بعد مستعمله عرفاً  
 حجر كشفتنا وانظر المفارقة هل ولو كان معها تردد أو لا كما يحرم تردد الجانب في المسجد  
 فقد ألحق بالمسكن فائتأمل شو برى والا قرب الاول ويفرق بينهما بتأكد حرمة  
 المسجد حال التردد مع الجنابة ولا كذلك التردد هنا لما فيه من الامتحان تأمل كتابه  
 ا ط ف وخرج بالمشى فرشه لا مشى عليه فيحرم رشيدى (قوله وما أكثره منه زينة)  
 ولو احتسماً لا وأفهم قوله زينة أنه لا يعتبر بالظهور وأفهم ما قبله انه لا حرمة مع فرش ثوب  
 مهلأل النسيج عليه كنوم على غدة محشوة به وكليس ما طهارته وبطائه غير حرير  
 وفي وسطها ثوب حرير وقد خيطا عليه والاحرم على الوجه انتهى ولو شك هل الحرير  
 أكثر حرم على المعتمد اه أنوار زى ومشى حجر على الجواز قياساً على الضببة وفرق  
 م ر بين عدم تحريم المصنوب اذا شك في كبر الضببة بالعمل بالاصل فيهما اذا الاصل  
 حل استعمال الاناء قبل تضييبه فاستحب والاصل تحريم الحرير لغير المرأة فاستحب  
 ا ط ف قال ع ش ومقتضاه انه لو شك في المحرمة المطرزة بالآبرة حرم استعمالها به والمعتمد  
 وان كان قياس المصنوب الحل وهل يجوز للرجل جعل ثكبة الالباس من الحرير أو لافيه  
 نظرو نقل بالدرس عن زى الجواز فراجع أقول ولا مانع منه قياساً على خيط المفتاح  
 حيث قيل يجوز له كونه أمكن من الكتان ونحوه وقياس ذلك أيضاً جواز خيط  
 الميزان للعلة المذكورة ولا احتياجها له كثيراً كما في ع ش على م ر وكذلك يحل  
 كيس المعصوف وعلاقته وشراريب السبعة اذا كانت متصلة بخيطها وزر الطربوش  
 وكسوة الكعبة وقبور الانبياء وقال الشيخ المدائني يحرم زر الطربوش ويجل للمرأة  
 غطاء العمامة ومنديل الفراش قال بعضهم وكذا الرجل لانه امتحان له كالمشى  
 عليه (قوله الا لضرورة) أى فيجوز استعماله بلبس وغيره بحسب الضرورة شرح م ر

ولو قراه بفرش أو غيره انتهى  
 الرجل عنه في المحجبين  
 والاحتياط في الخشى وذكره  
 من زيادتي (و) استعمال  
 (ما أكثره منه زينة) تغليبا  
 لا أكثر بخلاف ما أكثره من  
 غيره والمستوى منهما لا أن كلا  
 منهما لا يسمى ثوب حرير  
 والاصل الحل وتغليبا لا أكثر  
 في الاولى (لا لضرورة) كحرو برد

(قوله مضرين) هل المراد ضرر لا يمتثل عادة أو مبيعا للثيم على الثاني اقتصر شيخنا اه  
 ح ل وقال ق ل المراد ضرر لا يمتثل هل عادة وان لم يبع الثيم وهو المعتمد (قوله وفي حاجة  
 حرب) الظاهر ان العجاة ليست بشرط بل اذا احتاج الخروج الى القتال باختياره  
 ولم يجد غيره جاز لبسه اه شورى وفيه ان هذا سياق في قوله وكقتال الخ فالظاهر انه  
 انما عبر بالعجاة ليكون مثالا للضرورة تأمل (قوله ولم يجد غيره) هذه الجملة حالية  
 أي محل كون المذكورات محل لبسها للضرورة في حال فقد غيره ما خلافا لشورى  
 القائل انها معاونة على قوله لا للضرورة لانه لا يظهر وفيه انه حيث كان فقد الغير  
 شرط الحل لبسه لا دخل حينئذ للعجاة الحرب ولا للحرب والبرد في حل لبسه لانه متى كان  
 فاقد لا غير جاز له لبس الحرير وان لم يكن قتال ولا حر ولا برد الا ان يقال اني  
 بالمذكورات اعني العجاة وما عطف عليها تكون أمثلة للضرورة فانه لا يكون ضرورة  
 الا حينئذ بخلاف فقد الغير فقط مع عدم هذه المذكورات فانه من أمثلة الحاجة  
 لا للضرورة تأمل وقول ا ط ف قوله ولم يجد غيره أي يقوم مقامه يلزم عليه اتحاد  
 مع قوله وكقتال الخ (قوله أو حاجة) قال جركستر العودة ولو في الخلوة قال الشيخان  
 فقد سائر اغييره يليق به في ما يظهر وقديتوهم من التعبير هنا بالحاجة وفيما قبله  
 بالضرورة انه لا يشترط هنا فقد غيره وهو خطأ والا لزم جواز لبسه مطلقا وذلك مطلق  
 للحكم بغيره شورى والظاهر ان قوله ان آذاهما لبس غيره يعني عن اشتراط فقد  
 الغير لانه حينئذ مفقود شرعا لکن يشترط أن يفقد ما يعني عنه على المعتمد عند م  
 وهلا اقتصر المصنف على الحاجة ويعلم منها جواز لبسه للضرورة بالاولى شيخنا قال  
 زى ويجب لبس الحرير ولو في الخلوة ان لم يجد لعودته سائر اغييره (قوله بحرب) بفتح  
 الجيم والراء المهملة ومما جرب له أن يطلى بالحناء والسمن البقرى القديم برماوى (قوله  
 ان آذاهما) أي الرجل والخنثى أي أذى لا يمتثل عادة (قوله وقيل ومما جرب لدفعه)  
 أن يطلى خيط من الصوف بالزريق ويجعل في عنقه كالسبعة برماوى (قوله للحكة)  
 بكسر الحاء المهملة وهي الحرب اليابس ومما جرب لدفعها أن يؤخذ خرا السكاب  
 الابيض ويذاب مع الكبريت ويطلى به برماوى (قوله في قص الحرير) لان الحرير  
 خاصيته أن لا يقل شرح م د (قوله وسواء في ما ذكر الحضر والسفر) أشار الشارح  
 بذلك لرد على السبكي الذي خص الترخص بذلك في السفر لان عبد الرحمن بن عوف  
 والزبير بن العوام كانا مسافرين (قوله وكقتال) أعاد العامل ليفيد أن الحرب  
 والقول يجوز فيه لبس الحرير وان وجد ما يعني عنه من دواء وان ضعفه شيخنا ح ل  
 أي فالمعتمد ان قوله ولم يجد ما يعني عنه قيد في الثلاثة وعليه فكان الاولى حذف

مضرين وفي حاجة حرب) بضم  
 الهمزة وفتح الجيم والمد وفتح الفاء  
 وسكون الجيم أي بفتحها (ولم يجد  
 غيره) وتعبيره بمهلكين (أو حاجة  
 من تعبيرة بمهلكين) ان آذاهما لبس غيره  
 بحرب) ان آذاهما لبس غيره  
 روى الشيخان انه صلى  
 الله عليه وسلم رخص لعبد  
 الرحمن بن عوف والزبير بن  
 العوام في لبس الحرير للحكة  
 كانت بهما وأنه رخص لهما  
 لما شكوا إليه القمل في قص  
 الحرير وسواء في ما ذكر السفر  
 والحضر (وكقتال ولم يجد  
 ما يعني عنه) أي عن الحرير  
 في دفع السلاح قياسا على دفع  
 القمل



الكافي من قوله وكقتال الآن يقال مراد الشارح انه قيد في الاخير فقط وتكون  
طريقة له شيئا (قوله وكقتال أيضا الخ) ان قيل هذه من افراد فجأة الحرب ولم يجدا  
غيره قلنا نعم لكن تلك مصورة بما اذا لم يجدوا غيره أصلا وهذه مصورة بما اذا وجدوا  
الغير لكنه غيره من عنه ح ل والاولى أن يجاب بأن ذلك من أمثلة الضرورة وهذه  
من أمثلة الحاجة وان كانت هذه تصدق بتلك فتأمل (قوله ولولى الخ) المراد به من له  
ولاية التأديب فيشمل الام والاخ الكبير فيعوز لهما لباس الصبي الحرير فيا يظهر  
ولومن مال الصبي حيث كان غنيا ولا يلبس به والباس مضاف لمفعوله الثاني وصيا مفعوله  
الاول لانه الفاعل في المعنى وقدم الثاني لانه يلزم على تأخير انفصاله مع تأتى اتصاله  
قال في الخلاصة وترك ذلك الاصل حتما قد يرى ولما كانت الهاء في الباسه عائدة  
على شيئين مع افرادها قال المشرح أى ما ذكر من الحرير وما كثر منه والتعبير  
بالباسه للغالب بل مثله سائر وجوه الاستعمال وله أيضا تزيينه بالحلى ولومن ذهب  
وان لم يكن يوم عيد ولو كان الصبي مرأقا والمراد بالحلى ما يزين به النساء وليس منه  
الخبر المعروف والسكينة المعروفة فيجب حل لباسها لانه مما يزين به النساء  
وفي كلام بعضهم أن كل ما جاز لبسه للنساء جاز لولى الباسه للصبي كذلك لانه ليس  
حيث لا سرف عادة وترك الباسه ما أى الصبي والمجنون ما ذكر أى الحرير وحلى  
النقد من ولويوم عيد وأولى كما قاله الشيخ عز الدين في الصبي وقال لا فرق بين الذكر  
والانثى وعلاه بالخروج من الخلاف قال ولثلا يعتاده ويألف استعماله فيشق عليه  
تركه بعد البلوغ كما في شرح مدوعش عليه نقلا عن ع ب وفي حل ان الباس  
الصبي والصبي الحرير مكره (قوله اذ ليس له شهامة) أى قوة (قوله تنافى خنوة  
الحرير) أى خنوة من يلبسه من النساء وهى التكسر والتثني ففى المختار قال الازهرى  
الاختلاف أصله التكسر والتثني ومنه سى الخنثى التكسر وتثنيه اعرش وبعض  
فسر الخنوة بالميل الى طبع النساء ولو قال الشارح اذ ليس له شهامة تنافىها  
خنوة الحرير بالضمير لكان أظهر فتأمل (قوله ما طرز) المراد به ما فسج خارجا  
عن اللبس ثم وضع عليه وخيط بالابرة كالشريط وانما صور بذلك لاجل التقيد  
بقوله قدر أربع أصابع اما المطرز بالابرة فلا يشترط فيه هذا بل الشرط أن لا يزيد  
وزنه على وزن الثوب م قال شيخنا قد يحرم ذلك فى بعض النواحي لكونه من  
لباس النساء ففيه تشبيه بهن وأما المطرز بالذهب والفضة بالابرة مثلاً فحرام حل  
(قوله قدر أربع أصابع) أى عرضا وان زاد طوله زى وفى سم على المنهج ظاهر

(ولولى الباسه) أى ما ذكر من  
الحرير وما كثر منه (صبيها)  
اذ ليس له شهامة تنافى خنوة  
الحرير بخلاف الرجل ولا به  
غير مكلف والحق به الغزالي  
فى الاحياء المجنون (وحل  
ما طرز) أو وقع بغيره بقيد زده  
بقولى (قدر أربع أصابع)  
لوروده فى خبر مسلم (أو طرفه)

كلامهم ان المدار على قدر الاصابع الاربع طولا وعرضا بأن لا يزيد طول الطراز  
على طول الاربع ولا عرضه على عرضها ويؤيده ما في الخادم عن حكاية بعضهم  
أن المراد أصابع النبي صلى الله عليه وسلم وهي أطول من غيرها اهـ فلولاً ان المراد  
ما ذكرنا كان لا اعتبار بطولها على غيرها معنى فليتأمل والذي تحصل من كلامهم  
انه تحرم زيادته على أربع أصابع مضمومة ولا يتقيد بدور في الطول ع ش  
على م ر والحاصل عند شيخنا ان ما طرز أو رقع لا يربد جميع ما طرز أو رقع به  
على الثوب وفنا لا بد ان يكون كل طراز أو رقعة بقدر أربع أصابع فاعتبر فيه  
ما اعتبر في المنسوج وزيادة قدر أربع أصابع ح ل (قوله أي بحرير) لم يقل  
أو ما أكثر منه لفهمه بالاولى (قوله قدر عادة) أي بالنسبة لغالب أمثاله فلم اتخذ  
سبباً خارجاً عن عادة أمثاله ثم انتقل لمن له ذلك حرم على المنتقل اليه دوامه لانه  
وضع بغير حق قياساً على ما لو اشترى المسلم داراً كافر عالية على بناء المسلم ولو اتخذ  
سبباً فعادة أمثاله ثم انتقل لمن ليس هو عادة أمثاله فيجوز له ادامته لانه وضع  
بحق ويغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء ع ش على م ر ولو شئت في ذلك حرم  
كما في ح ل (قوله لوروده في خبر مسلم) عبارة في شرح الزوض لخبر مسلم عن أسماء  
بنت أبي بكر رضي الله عنهم انه صلى الله عليه وسلم كان له حبة يلبسها لما لبنة  
من ديباج و فرجها ما مكفوفان بالديباج واللينة بكسر اللام وسكون الباء الموحدة  
رقعة في جيب القميص أي طوقه وفي رواية لاني داود بن سنان صحيح كان له حبة  
مكفوفة الجيب والكمين والفرجين بالديباج والمكفوف الذي جعل له كفة بضم  
الساكن أي سحاب (قوله بأن التطريف محل حاجة) يرد عليه ان ترقيع فانه محل  
حاجة بحسب الأصل وقد يجعل للزينة اهـ ح ل (قوله اما المرأة الخ) مفهوماً قول المن  
على رجل وخشي فسكان المناسب تقديمه على قوله ولولي الباسه (قوله فيجل لها ما ذكر)  
أي استعمال الحرير وما أكثره منه وقوله مطلقاً أي بسائر وجوه الاستعمال حتى في غير  
الفرش واللبس ومنه ما جرت به العادة من اتخاذ غطاء لعمامة زوجها أولت على به  
شيئاً من أمتعتها كالقبعة فهي حلال لها ع ش على م ر وقيل معنى مطلقاً أي سواء  
للحاجة أو غيرها وسواء أكثر أو قل وسواء زاد الطراز على قدر أربع أصابع أو لا  
وسواء كان المنسرف قدر العادة أم لا وقوله حتى الفراش انما نص عليه مع دخوله  
في قوله ما ذكر كالتخصيص على الرد على المخالف المتألف المتألف بحكمة افتراشها إياه للمنفرد  
والخلاء بخلاف اللبس فانه يزينها للعليل كما في شرح م ر ولا فرق بين الخلية وغيرها  
(قوله تخبر أهل الذهب) أي الذي للزينة كالكحل بخلاف الاواني وتحرم عليها

أي بحرير بأن جعل طرف ثوبه  
مسحوقاً به (قدر عادة) لوروده  
في خبر مسلم و فرق بينه وبين  
اعتبار أربع أصابع فيما مر  
بأن التطريف محل حاجة  
وقد تمس الحاجة للزيادة على  
الاربعة بخلاف ما مر فانه  
يجوز زينة فيتعيد بالاربعة  
اما المرأة فيجل لها ما ذكر مطلقاً  
حتى الفراش تخبر أهل الذهب  
والحرير لانه أمتي وحرم على  
ذكرها قال الترمذي  
حسن صحيح

أى لان تزين المرأة بذلك يدعو الى الميل اليها ووطئها فيؤدى الى ما طلبه الشارع من كثرة النسل شرح م ر (قوله وحل استباح) أى مع الكراهة وحيث يجوز اصلاح الفتيلة بأصبعه وان أمكن بغيره لان النجس يجوز التضخيم له الحاجة حل وكذا يحل طلاء السفن به واطعامه بهيمة وجعله صابونا ونحو ذلك ويجوز استعماله في بدنه وثوبه ثم يطهرها كما في البرماوى وشرح م ر وأتى بقوله وحل استباح الخ لمناسبة لما قبله في حل الاستعمال وكان الاولى أن يقدم عليه قوله وحل لبس متنجس لانه أشد مناسبة لما قبله لان الكلام في اللبس ونحوه (قوله كالتنجس) قياس أدون (قوله لانه صلى الله عليه وسلم) ظاهره انه دليل للمدعى وليس كذلك بل هو دليل لحكم المقيس عليه وهو قوله كالتنجس نعم هو كالدليل للمدعى بواسطة كونه دليلا لحكم المقيس عليه (قوله ان لوث) وكذا ان لم يلوث حيث أفضى الى نجس المسجد زى ويحرم دخوله المسجد وفي ثوبه نجاسة بلا عذر لانه يلاقى هواه وهو في حكمه برماوى (قوله وكذا المؤجر والمعار) أى حيث لوث ان لم يأذن مالكه حل (قوله لغلط نجاسة) أخذ منه بالاولى عدم جواز ديبغ الجلود بروت نحو الكتاب حل وعمله اذا وجد غيره صالحا شوبرى (قوله وحل لبس متنجس) قال الاسنوى الاظهر انه لا يجوز استعمال النجاسة في الثياب أى تلطيخها بها ولا في المسجد أى استعمالها فيه بحيث تتصل به كالإمتشاط بالمشط العاج رطباً كان أو يابساً ونحو ذلك سم وفي حل ويجوز استعمال المشط من العاج في اللحية والرأس حيث لا رطوبة اه وكانهم استثنوه لشدة جفافه مع ظهور رقيقته وجلد الادمى ولو حريصا وشعره يحرم استعماله وان كان طاهرا كما مر أوائل الكتاب شرح م ر وبرماوى (قوله لان نجاسته عارضة) أى ولان تكليف استدامة طهارة الملبوس مما يشق خصوصا على الفقير نعم يستثنى من ذلك ما لو كان الوقت صيفا بحيث يعرق فيتنجس بدنه ويحتاج الى غسله للصلاة مع تعذر الماء وقال الاذرى الظاهر حرمة المكث به في المسجد من غير حاجة اليه لانه يجب تنزيه المسجد عن النجاسة شرح م ر (قوله ونحوها) كالخطبة والطواف (قوله لانه مستعمل للنجاسة) أى فهو بهذه الجهة جائز وان حرم من تلك فلا وجه للتقييد هذا مراده تأمل (قوله بفعله الفاسد) لا بتركه الوضوء فيه تأمل فانه بارادة الصلاة وجب الوضوء فقد ترك واجبا فله ان يترك هذا الواجب شوبرى (قوله لا لبس نجس) ولو فوق الثياب وخرج باللبس الافتراض فيجوز قطعاً ولو من مغلظ زى وعش (قوله لما عليه) أى وجب عليه من التعبد التعبد هو الدعاء للطاعة وقيل هو التكليف وقوله باجتناى النجس فيجوز البساسة لدابته اذا

(و) حل (استباح بدنه) كالتنجس لانه صلى الله عليه وسلم سئل عن فارة وقعت في سمن فقال ان كان جامدا فالتقوها وما حولها وان كان مائسا فاستصعوباه أو فائتصعوباه رواه الطحاوى وقال رجاله ثقات واستثنت المساجد لشرافها ان لوث وكذا المؤجر والمعار كما رجحه الاذرى في توسطه (لا دهن نحو كلب) كخنزير فلا يحل الاستباح به لغلط نجاسته وهذا من زيادتي وقبه صرح الفورانى والعمرانى وغيرهما (و) حل (لبس) شىء (متنجس) ولا رطوبة لانه نجاسته عارضة سهلة الازالة وحذفت من الاصل قوله في غير الصلاة ونحوها لان تحريم ذلك فيهما كما قاله الاسنوى انما هو لكونه مشغلا بعبادة فاسدة لا لكونه مستعملا للنجاسة كما وصلى محمد نأفانه اثم بفعله الفاسد لا بتركه الوضوء وتعبيره بمتنجس أولى من تعبيره بالشوب النجس (لا) لبس (نجس) كجلد ميتة لما عليه من التعبد باجتناى النجس لا قامة العبادة (الا) لضرورة كحرقه ونحوه مما مر

كان غير مفاظ وكتب أيضا قضيته ان غير المميز من الاذمين يجوز لباسه ذلك أي  
وكذا المميز في غير وقت إقامة العبادة والمدعى أنه يحرم لبس النجس مطلقا فلا ينتج هذا  
الدليل المدعى إلا أن يقال هو من شأنه التعبد واعتمده شيخنا ل (قوله لا إقامة  
العبادة) هذا يأتي في الغرض وقد علمت ان جلد الكلب ونحوه لا يحل لبسه ويجوز  
فرشه كما في الانوار فلا يسقط قوله لا إقامة العبادة لكان أولى تنبيهه بجواز نجس  
البدن لغرض كعبن سرجين ووطى مستحاضة وامسحاح قتيلة في زيت نجس بقص  
أصبع وان وجد غيره والتداوى به ويحل نجس ملكه كوضع زيت نجس في إماء  
طاهره لم يضيع به مالا وتنجس ملك غيره وموقوف بما جرت به العادة كالوقوف  
بالسرجين في البيوت وتربية نحو الدجاج فيها وتسميد الأرض بالنجس أي تسبيحها به  
ودبغ الجلود بغير مفاظ قال شيخنا م ويحرم القساء القمل في المسجد ولو حيا لانه وسيلة  
لموته فيه ويحرم القساء الحلي في غيره ان تأذى أو أذى وقوله ان تأذى بأن رماء في محل  
خال عن التراب وخالفه جبر وجوز القساء حيا بلاذى ولو في المسجد وهو ظاهر  
والله أعلم قل ل على الجلال

\*(باب في صلاة العيدين)\*  
وما يتعلق بها والاصل فيها  
الاخبار والآثار (مسألة)  
العيدين عيد الفطر وعيد  
الاضحى والعيد مشتق من  
العود لتكرره كل عام

\*(باب في صلاة العيدين المتفرغين فيها ما لا يفتقر في غيرها)\*

كرفع اليدين في التكبيرات وان توالى والمطالع فيها ما لا يطلب في غيرها وهي من  
خصائص هذه الامة والعيد مأخوذ من العود لان الله تعالى يعود على عباده فيه  
بالسرور ولذلك طلب عقب الصوم والحج الموحدين المغفرة الذنوب التي هي أعظم  
أنواع السرور قل (قوله وما يتعلق بها) أي من قوله وسن خطبتان بعدهما إلى آخر  
الباب (قوله والاصل فيها الاخبار والآثار) وأول عيد صلاة النبي صلى الله عليه وسلم  
عيد الفطر في السنة الثانية من الهجرة فلذا قدمها الشارح حيث قال عيد الفطر وان  
كانت صلاة الاضحى أفضل والاصح أن يوم من رمضان أفضل من عيد الفطر شرح م  
قال الجلال السيوطي العيدان والاستسقاء والخسوف والكسوف من خصائص  
هذه الامة ومن المعلوم ان صلاة الاضحى أفضل من صلاة الفطر لثبوتها بنص القرآن  
وهو قوله فصل لربك وانحر وانما قدم الشارح عيد الفطر لانه أول عيد صلاة النبي  
صلى الله عليه وسلم وقوله مشتق من العود وجمعه اعياد وانما جمع بالياء وان كان أصله  
الواو لازوما في الواحد والفرق بينه وبين احواد الخشب قال في الاتحاف وانما كان  
يوم الفطر من رمضان عيدا لجميع هذه الامة إشارة لكثرة العتق قبله كما ان يوم النحر  
هو العيد الأكبر لكثرة العتق في يوم عرفة قبله اذ اليوم يرى أكثر عتقائه فن اعتق  
قبله فهو الذي بالنسبة اليه عيد ومن لافهو في غاية الابعاد والوعيد شو برى وبرماوى



ومشروعيتها مما كانت في السنة انشائية من الهجرة كالاخصية وفرض رمضان  
في شعبانها وزكاة الفطر في رمضانها كما في قول (قوله سنة مؤكدة) أي فيكره  
تركها ولا اثم ولا قتال في تركها وهذا على الراجح وفيل انها فرض كفاية نظر الى انها  
من شعائر الاسلام ولانه يتوالى فيها التكبير فاشبهت صلاة الجنازة فان تركها أهل  
بلدانها وقوتها على هذا وقام الاجماع على نفى كونها فرض عين وتسن جماعة وفردى  
ويستحب الاجتماع لها في مكان واحد ويكره تعدده من غير حاجة وللإمام المنع منه  
وله الامر بها وهو أي الامر على سبيل الوجوب لانها من شعائر الدين وقيل على وجه  
الاستحباب وعلى كل منهما متى أمرهم بها وجب الامتثال كما في شرح م ر (قوله  
الاتباع) استدلال على السنية لا بقيد التأكيذ كما في الرشيدى على م ر وذلك لان  
الدليلين المذكورين لا يتجهان التأكيذ كما لا يخفى وعبارة البرماوى قوله الاتباع  
أي المدقول عنه صلى الله عليه وسلم في العيد لانه واظب عليهم افعيه دلالة للسنية  
والتأكيذ (قوله ولا انها ذات ركوع) غرضه هذا الاستدلال على السنية بالقياس على  
الاستسقاء فقوله ذات ركوع الخ اشارة للجامع فاصل الكلام ولا انها كصلاة الاستسقاء  
في انها ذات ركوع الخ وما قيل من أنه اشارة للدليل وقوله كصلاة الاستسقاء تنظير  
لا يظهر لان الاذان علامة للوجوب وعدمه ليس علامة للندب بل علامة على نفى  
الوجوب كما يعلم من كتب الاصول ولان غرضه الرد على القائل بالوجوب ولا يدل  
على التأكيذ شيخنا ح ف (قوله لا اذان لها) أي وكل صلاة لا اذان لها سنة  
واعترض بأن الاذان اشارة على الوجوب فعدمه دال على عدم الوجوب (قوله لا الحاج  
استثناء من محذوف) أي سنة مؤكدة لسكل أحد فرادى وجماعة لا الحاج الخ  
والا فالتقدم انما هو سن فعلها كما يدل له عبارة أصله قال الشورى انظر هل مثله  
المعتمرا والاقرب لان الهجرة ليس لها وقت معين ع ش ا ط ف وبرماوى  
(قوله بمنى جماعة) الذي يظهر أن التقيد بمنى جرى على الغالب فيسن فعلها للحاج  
فرادى وان كان بغير معنى لحاجة أو غيرها سم ع ش وقول الشارح لا اشتغاله بأعمال  
الفضل مبنى على ما قبله والافلاولى أن يقول لا اشتغاله بأعمال الحج شيخنا ح ف  
(قوله فلا تسن) وهل الاولى تركها انظره وحرره ع ش (قوله بين طلوع شمس)  
أي أول طلوعها ولا يعتد برتمام الطلوع خلافا لما في ع ب ولا يكره فعلها عقب  
الطلوع اه ح ل (قوله وزوال يوم العيد) المراد به يوم يعيد الناس ولو ثابى شتوال  
كما أشار اليه بقوله وسيأتى الخ ويجوز أن يكون أشار به لرد ما قد رد عليه من أنها  
قد تصلى في غير يوم عيد أداء فأشار الى استثناء ذلك بأنه سيأتى فلا يرد تأمل كما قاله

(سنة) مؤكدة الاتباع  
ولا انها ذات ركوع وسجود  
لا اذان لها كصلاة  
الاستسقاء وجلا ونقل المرفى  
عن الشافعى أن من وجب عليه  
حضور الجمعة وجب عليه  
حضور العيدين على التأكيذ  
(ولو لفرد ومسافر) وعبد  
وامرأة (لا الحاج بمنى جماعة)  
فلا تسن لا اشتغاله بأعمال  
الفضل والتوجه الى مكة  
لطواف الافاضة عن اقامة  
الجماعة والخطبة أما فرادى  
فتسن لقصر زمنها كما أشار  
اليه الرافعى في الاغتسال  
المسنونة في الحج وصرح به  
القاضى وهذا من زيادتها  
ووقتها (بين طلوع شمس  
وزوال) يوم العيد

الشو بى فعلى الاول يكون مراد الشارح بقوله وسياقى التيميم فى يوم العيد وعلى  
 الشافى يكون إشارة لاستثناء صورة أى مفهومة من قوله يوم العيد فساكه قال  
 الايمس لو شهد واقتمل (قوله وسياقى انهم لو شهدوا النخ) بأن شهدوا روية الهلال  
 الليلة الماضية وعدلوا بعد الغروب وسياقى توضيحه فى قوله وتقبل شهادة هلال  
 شوال النخ وقوله يوم الثلاثين تسميته يوم الثلاثين انما هو بحسب الظاهر أى بالنظر  
 لما قبل شهادتهم والافه اول شوال كما أفاده شيخنا ح ف (قوله صليت من  
 الغد أداء) أى فى صلواتها فى اليوم الذى يعيد فيه الناس وان كان ثانى شوال ح ل  
 (قوله وسن تأخيرها النخ) وعليه فهى صلاة فعلها فى أول وقتها مفضول ع ش (قوله  
 وللخروج من الخلاف) أى فان لنا وجهان وقتها لا يدخل الا بالارتفاع وهو مذهب  
 الامام مالك وأما كور آخر وقتها الزوال فتفق عليه كما فى شرح م ر (قوله فلو فعلها  
 قبل الارتفاع كره) الرابع عدم الكراهة لانها ذات سبب فلا يكره فعلها قبل  
 الارتفاع بل هو خلاف الاولى وقال بعضهم ما قاله الشارح ظاهرا لانه علل بالخروج  
 من الخلاف القائل بوجوب تأخيرها الى الارتفاع برماوى (قوله وهى ركعتان)  
 ويجب فيها التعمين من كونها صلاة عيد فطر أو صلاة عيد اضحى فى كل من أدائها  
 وقضاؤها شرح م روع عليه (قوله والا بكل أن يكبر) ويحرم به م ر وليست  
 التكبيرات المذكورة فرضا ولا بعضا وانما هى هيات كالتعوذ ودعاء الافتتاح فلا  
 يسجد لتركها عدا كان أو سموا وعلى هذا فلو نذرهما وصلاها كسنة الظاهر صحت  
 صلاته وخروج من عهدة النذر لما علل به من أنها هيات كما فى شرح م روع ش  
 عليه (قوله سبعا) سوى تكبيرتى الاحرام والركوع يقينا فعند الشك يأخذ  
 بالاقول ومنه أن يشك فى أيها أحرم بها فيجعلها الاخيرة ويعيد من بخلاف شك هل  
 نوى الاحرام فى واحدة منهم فانه ليس فى صلاة انتهى بحر زى وقوله خمس أى  
 سوى تكبيرتى القيام والركوع يقينا عقب قيامه وخالف الامام مالك رضى الله  
 عنه فيجعل من السبع تكبيرة الاحرام وكذا المزنى وأبو ثور ومن ائمتنا وقال الامام  
 أبو حنيفة رضى الله عنه يكبر ثلاثا فى كل ركعة ويسن جعل كل تكبيرة فى نفس  
 واحد كما ذكره العلامة البرماوى قال ع ش على م ر قلا عن المناوى فى الشرح  
 الكبير للجامع عند قوله صلى الله عليه وسلم التكبير فى الفطر سبع فى الاولى وخمس  
 فى الاخيرة قال بعض الفضلاء الاعلام حكمة هذا العدد أنه لما كان لاوتر أثر عظيم  
 فى التذكير بالوتر الصمد الواحد الاحد وكان للسبعة منها مدخل عظيم فى الشرع  
 جعل تكبير صلاته ووتره وجعل سبعا فى الاولى لذلك وتذكيرا بأعمال الحج السبعة

وسياقى انهم لو شهدوا يوم  
 الثلاثين وعدلوا بعد الغروب  
 صليت من الغد أداء (وسن  
 تأخيرها لترفع الشمس  
 كرمح الاتباع والخروج من  
 الخلاف فلو فعلها قبل  
 الارتفاع كره كما قاله ابن  
 الصباغ وغيره (وهى  
 ركعتان والا بكل أن يكبر  
 واقعا يديه فى أول بعد دعاء  
 افتتاح سبعا) فى (ثانية  
 قبل تعوذ خسا) للاتباع  
 رواه الترمذى وحسنه  
 ويضع يده على يسراه بين  
 كل تكبيرتين

من السواف والسبي والجمار تشويقا اليها لان النظر الى العدد الاكبر اكثر وتذكيرا  
لخالق هذا الوجود بالتدحكر في أفعاله المعروفة من خلق السموات السبع  
والارضين السبع وما فيها من الايام السبع لانه خلقها في ستة ايام وخلق آدم  
عليه السلام في السابع يوم الجمعة ولما جرت عادة الشارع بالرفق بهذه الامة  
ومنه تخفيف الثانية على الاولى وكانت الخمس اقرب وقرا الى السبع من دونها  
جعل تكبير الثانية خمس الاول (قوله ولا بأس بارسالها) أي لان المقصود عدم  
العبث بها وهو حاصل مع الارسال وان كانت السنة وضعها تحت صدره ع ش على  
م ر (قوله ولو نقص الخ) حتى لو ترك جميع التكبيرات لم يأت بها واستشكل  
بما لو ترك الامام دعاء الافتتاح وشرع في القراءة فان المأموم يأتي به الا هم  
الا ان يقال ان دعاء الافتتاح سنة من الصلاة لا فيها وهو أكد من التكبير فطلب  
مطلقا ع ش على م ر (قوله امامه) أي الموافق أو المخالف شورى (قوله تابعه)  
أي نداء التلاوة الذي يعني كبرنا أو ما لكي كبرتنا تابعه ولم يزد عليه مع أنها سنة  
ليس في الاتيان بها مخالفة فاحشة بخلاف تكبيرات الانتقالات وجلسة  
الاستراحة فانه يأتي بها وعلوه بما ذكرناه من عدم المخالفة الفاحشة ولعل الفرق  
أن تكبيرات الانتقال مجمع عليها فكانت أكد م ر (قوله في المقضية) سواء  
قضاها في يوم العيد أو في غيره م ر (قوله لان القضاء) يؤخذ منه أنه يجهر في القضاء  
أيضا وهو كذلك وان فعلت وقت السر قاله زي وتسبب الخطبة لها اذا فعلها  
جماعة م ر (قوله العجلى) بفتحين نسبة الى عمل الجمل التي تجرها الدواب  
وبالكسر والسكون الى عمل بن بكر بن وائل والاول أشهر لها قيل أنه كان يأكل  
من عمل يده اه اب الباب ع ش على م ر (قوله ويهلل ويكبر الخ) عبارة  
شرح م ر ثم سبع تكبيرات يقف بين كل تكبيرتين منها كآية معتدلة أي  
لا طويلة ولا قصيرة وضبطه أبو علي في شرح التلخيص بقدر سورة الاخلاص ولان  
سائر التكبيرات المشروعة في الصلاة يعقبها ذكر مسنون فكذلك هذه التكبيرات  
(قوله بتسبيح) أشار به الى أن عطف بمجد عام على خاص (قوله بين كل ثنتين) أي  
مسنوتين فلا يستحب أن يأتي بما ذكر بين تكبيرة الاحرام والتي بعدها ولا بعد  
التكبيرة السابعة في الاولى ولا بعد الخامسة في الثانية زي والظاهر أنه لا حاجة  
لقوله مسنوتين لان مراده ثنتين من السبع أو الخمس وقول المحشى فلا يستحب الخ  
خرج بقوله مسنوتين وما بعده خرج بقرينة قوله بين فتأمل (قوله ويحسن) أي يستحب  
فيه أي في البين من قوله بين كل ثنتين أي يستحب ذلك من حيث كونه مرتبا كما ذكر

ولا بأس بارسالها ولو نقص  
امامه التكبيرات تابعه  
وتسبب التكبيرات في المقضية  
أيضا كما اقتضاه كلام المجموع  
وغيره لان القضاء يحكي  
الاداء وان قال العجلى انها  
لا تسبب فيها لانها شعار  
لا وقت وقد فات (وان يهلل)  
بأن يقول لا اله الا الله  
(ويكبر) بأن يقول الله أكبر  
(ويجهد) بأن يعظم الله  
بتسبيح وتحميد (بين كل ثنتين)  
روى ذلك البيهقي عن ابن  
مسعود قولا وفعلها باستناد  
جيد ولانه لائق بالاحمال  
(ويحسن) فيه (سبحان الله  
والحمد لله ولا اله الا الله  
والله أكبر)

والا فاقبله شتمل عليه وكان الاظهر أن يقول والافضل لان الحسن يشمل المباح وغيره من المأذون فيه وليس مراد ابل المراد الندب فقط قال في جمع الجوامع الحسن المأذون فيه واجبا أو مندوبا أو مباحا شيخنا قال زى يؤخذ منه أنه يجوز توالى التكبيرات وحينئذ فلا تبطل صلاته بتوالى الرفع فقول حجر لواقندي بخفي واني التكبيرات والرفع لزمه مفارقتها ممنوع بخلاف ما اذا ترك الامام التكبير فأقضى به المأموم ووالى الرفع فان صلاته تبطل لانه أتى بمنهى عنه لان المطلوب في حقه ترك التكبير حينئذ اعادة شيخنا في وقول زى فلا تبطل صلاته بتوالى الرفع أى ولو كان التوالى المذكور من شافعي خلف حنفي والى التكبير والرفع فلا يفارقه قياسا على التصفيق المحتاج اليه اذا كثر وتوالى ووجه باطلاق الاصحاب باستصحاب الفصل بين التكبيرات المستلزم لجواز التوالى ويأتى المسبرق في ثانيته بالخمس أيضا (قوله) وهى الباقيات الصالحات ولو زاد عليهم اذ كرا آخر بحيث لا يطول به الفصل عرفا بين التكبيرات جاز ومن ذلك الجائز ولا حول ولا قوة الا بالله له على العظيم ع ش على م ر (قوله في قول ابن عباس وجماعة) انما قيد بما ذكر لان الجمهور على أن المراد بالباقيات الصالحات جميع أفعال الخير التى تبقى عمرتها أعم من أن تكون سبحانه الله أو غيرها ع ش (قوله لم يعد اليه) أى لم يسز لافى الاولى ولا فى الثانية خلافا لما فى ع ب فان عاد اليه قبل الركوع ولو عاداعا لم تبطل صلاته أم لو عاد له بعد الركوع عاداعا لم تبطل صلاته ح ل وقال م ر لم يعد اليه أى فى هذه الركعة لا مطلقا لانه يسز له أن يتداركه فى الثانية مع تكبيرها قياسا على قراءة الجمعة فى الركعة الاولى من صلاة الجمعة فانه اذا تركها فيها يسز له أن يقرأها فى الثانية مع التساقطين وجرى حجر على أنه لا يتدارك وعلى الاول فهل يلاحظ تقديم التكبير الفاتت على تكبير الثانية مراعاة لترتيب سورة أو تقديم تكبير الثانية لدخول وقته أو لا يستحب ملاحظة التقديم ويحتمل الاول باولى (قوله لتلبسه بفرض) بخلاف ما لو تعود ولم يقرأ فانه يعود أخذا من هذا التعليل فبأمل ح ل وقال الشوبرى يؤخذ منه أنه لا يؤثر الشرع فى قراءة السورة قبل الفاتحة لعدم الاعتماد عليها ولانها غير فرض (قوله أعم من تعبيره بنسبى) يعلم منه التعمد بالاولى فلا عموم تأمل شوبرى (قوله وأن يقرأ) وان لم يرض المحصورون بالتطويل قال فى الكفاية المعنى فى ذلك أن يوم العيد شبيه بيوم الحشر والسورتان فيهما أحوال الحشر قال الواحدى ق جبل محيط بالديان من زبرجد وهو من وراء الحجاب تغيب الشمس من ورائه بمسيرة سنة وما بينهما ظلمة وقال مجاهد هو فاتحة السورة سم

وهى الباقيات الصالحات  
فى قول ابن عباس وجماعة  
(ولو ترك التكبير فقرأ) ولو  
بعض الفاتحة (لم يعد اليه)  
لتلبسه بفرض وتعبرى بترك  
أعم من تعبيره بنسبى (و) أن  
(يقرأ) بعد (الفاتحة فى  
الاولى) فى (الثانية  
اقربت أو) سم ربك  
(الاعلى) فى الاولى  
(والعاشية) فى الثانية  
(جهرا) لا اتباع رواه مسلم  
وذكر الاعلى والعاشية من  
زيادنى



(قوله أو الأعلی والغاشية) والأوليان أولى ح ل وحل سن قراءتهما بكاملهما إن اتسع الوقت والاقتصار على بعضهما شوبري (قوله وسن خطبتان) ولو بعد خروج الوقت (قوله الجماعة) أي ولو صلاوا فرادى لأن المقصود الوعظ وأقل الجماعة اثنان كما مر فلو كان اثنان مجتمعين سن لا أحدهما أن يخطب وإن صلى كل منهما منفردا شيخنا (قوله للمنفرد) أي ولا للجماعة النساء الآن يخطب لمن ذكر فلو قامت واحدة منهن ووعظت فلا بأس برماوى (قوله لم يعتديها) يقتضى أنها تحرم لأنه متعاط عبادة فاسدة كالأذان قبل الوقت ونوزع في التحريم إذا قصد الخطبة زى وقال سم فلو قصد أن تقديم الخطبة عبادة وتعمد ذلك لم يبعد التحريم وإن لم يوافق م ر عليه مع التردد واعتمد ع ش على م ر الحرمه (قوله تخطبتي جمعة) ومن دخل والخطيب يخطب فإن كان بالحجاء جلس يستمع مالم يخش خروج وقت العيد وإن كان بالمسجد صلا مع النخبة زى (قوله وحرمة قراءة الخبز) جواب عما ردد على قوله لافي شروط بأن يقال حرمة القراءة دليل على اشتراط الطهارة (قوله ليس لكونها ركنا الخ) في الآية جهتان كونها ركنا في الخطبة وكونها قرآنا فالحرمة لأجل الجهة الثانية لا الأولى وما ذكره حجر أنه لو كان جنباً في حال القراءة بطالت خطبته محمول على من لم يقصد القراءة شوبري باختصار وكان الانسب أن يقول لا لكن كون الطهارة شرطاً فيها الآن يقال المراد لا لكونها ركناً أي متوقفاً على الطهارة (قوله والسماع) أي ولو لواحد (قوله وكون الخطبة عربية) هل ولو كنوا من غير العرب حجر (قوله إن ذلك) أي قوله وأن يفتح الخ وقوله في بعضها وهو عيد الاضحى برماوى (قوله بتسع تكبيرات) ويرفوت التكبير بالثروع في أركان الخطبة كقراءته بالقراءة شوبري (قوله أفراداً) جمع فرد ضبطه ع ش بفتح الم. مرة لكن سمعته من شيخنا ح ف بكسرهما فيصح كل منهما (قوله ولأه) أي بأن لا يفصل بينهما وقوله أفراداً بأن لا يجمع بين تكبيرين في نفس واحد قال ح ل أي فردات جمع فردة متواليات فيهما منصوبان على الحالالية ولو جمع أو لم يوال كان خلاف السنة وسن الاستشاف وهذا هو المراد بقول بعضهم ضر أي يكون مخالفاً للسنة وفي شرح الروض ولو فصل بذكر جاز أي فلا يجمع الموالاة (قوله إن ذلك) أي قوله وأن يفتح الخ (قوله ومع ضعفه) لادلالة فيه دلالة على الاستدلال بالاجماع قال ع ش لا يقال كان الأولى أن يقول وإن مع لادلالته لكونه قول تابعي لا ناقل دفع بما ذكره صحة الاستدلال به في فصول الأعمال مع ضعفه لأن الضعيف قد يستدل به في فضائل الأعمال فدفعه

(وسن خطبتان بعدهما)  
بقيد زده بقولى (الجماعة)  
للمنفرد روى الشيخان أنه  
صلى الله عليه وسلم وأبا بكر  
وعمر كانوا يصلون العيد من  
قبل الخطبة وكونهما ثنتين  
مقيس على خطبة الجمعة  
ولو قدمت على الصلاة لم يعتد  
بها كالأبسة بعد الفريضة  
إذا قدمت تخطبني (جمعة في  
أركان وسن) لافي شروط  
خلاف للجرجاني وحرمة قراءة  
الحب آية في أحدهما ليس  
لكونها ركناً بل لكون  
الآية قرآناً لكن لا يخفى أنه  
يعتبر في أداء السمة السماع  
والسماع وكون الخطبة  
عربية وقول وسن من زيادتي  
(و) سن (أن يعلمهم في) عيد  
فطر الفطرة في عيد الاضحى  
الاخية أي أحكامهما  
للاتباع في بعضها رواه  
الشيخان ولا ر ذلك لأثق بالحالة  
(و) أن (يفتح الخطبة الأولى  
بتسع تكبيرات والثانية  
ب سبع ولأه) أفراداً في الجميع  
أقول عبيد الله بن عبد الله  
ابن عتبة بن مسعود أن  
ذلك من السنة رواه الشافعي  
قال في المجموع وإسناده ضعيف  
وبع ضعفه لادلالته فيسه على  
الصحيح

بما ذكر (قوله لان عبيد الله تابعي) فاجتمع فيه أمران كونه ضعيفا وكونه قول تابعي (قوله فهو قول مصابي) أي قوله بحكم من الاحكام وليس المراد قوله من السنة كذا لان هذا اذا قاله الصحابي يحتاج به وان لم يتشروفي نسخة كقول مصابي والاولى حذف الكاف لان الموقوف على المشهور وهو عبارة عندهم عن الموقوف على الصحابي فلا يحتاج الى ذكر الكاف بعد قوله أولا موقوف بل لا تصح الكاف لان قول عبيد الله ان ذلك من السنة بمنزلة قوله رويت عن الصحابي أنه قال كذا وكذا قاله ع ش وقوله بل لا تصح الكاف الخ فيه نظر لان هذا في حكم الموقوف بدليل قوله بمنزلة الخ والموقوف حقيقة ما أضيف للصحابي من قول أو فعل بأن يقال قال ع كذا أو فعل كذا والتابعي هنا لم يضاف للصحابي قولا ولا فعلا حقيقة بل منزل منزلة من اضاف له ذلك وهذا مبني على أن الضمير في قوله فهو راجع لقول التابعي فان كان راجعا للوقوف انجبه حذف الكاف (قوله لم يثبت اشتهاه) أي لم يثبت اشتهاه بين الصحابة ولم يصراجماعا لانه حينئذ ليس حجة وأما اذا اشترى هذا القول وصاراجماعا فهو حجة أفاده شيخنا (قوله فلا يحتاج به) وحيث كان كذلك فلعله ثبت مرفوعا عند الامام من طريق آخر فصح الاستدلال به ا ط ف (قوله بل مقدمة لها) وتظهر فائدة ذلك فيما لو اخل فيها بشروط الخطبة فتبطل عند من يقول بأنها تكملية للجمعة ولا تبطل عند غيره ع ش (قوله وسن غسل للعبد من) ولولغير محيز يغسله عليه كما قيل به في غسل اسلام الكافر وسن للحداض والنفساء لما فيه من النظافة والزينة وكما في غسل الاحرام كما هو موضح به في كلامهم وتقله ع ش على م ر (قوله مع دليله) وهو الزينة واجتماع الناس لها (قوله من نصف ليل) ولكن المستحب فعله بعد الفجر وقبله جائز حيثئذ ويمتد الى الغروب شوبري (قوله لامن فجر) صرح به للرد على الضعيف القائل بأنه يدخل بالفجر كغسل الجمعة كما في شرح م ر (قوله يبكرون لصلاة العيد) أي بعد الفجر لانه وقت البكور كما سيأتي ح ل (قوله لشق عليهم) والاولى لهم اقامتها في قراهم ويكره ذهابهم لغيرها بما روى (قوله وسن تزين) ويدخل وقته بنصف الليل أيضا وهل التزين هنا افضل منه في الجمعة أو هو فيها افضل أو يستويان فيه نظر والاقرب تفضيل ما هنا على الجمعة بدليل أنه طلب هنا أعلى الثياب قيمة وأحسنها منظرًا ولا يختص التزين فيه بمريد الحضور بل طلب حتى من النساء في بيوتهن ع ش على م ر (قوله بأحسن ثيابه) وأفضلها البيض الا أن يكون غيرها أحسن فهو أفضل منها هنا لا في الجمعة والفرق أن القصد هنا اظهار النعم وتم اظهار التواضع

لان عبيد الله تابعي وقول التابعي من السنة كذا موقوف على الصحيح فهو كقول مصابي لم يثبت انتشاره فلا يحتاج به على الصحيح وهذه التكبيرات ليست من الخطبة بل مقدمة كما نص عليه الشافعي واقتراح الثني قد يكون بمقدمته التي ليست منه فبه على ذلك في الروضة والتصریح بسن التعليم والافتتاح بما ذكر من زدياتي (و) سن (غسل) للعبد من كما ر مع دليله في الجمعة وذكره هنا نوطنة لقولي (ووقته من نصف ليل) لامن فجر لان أهل القرى الذين يسمعون النداء يبكرون لصلاة العيد من قراهم ولو امتنع الغسل قبل الفجر لشق عليهم (و) سن (تزين) بأن يتزين بأحسن ثيابه

وذو الثوب الواحد يفصله ندباً لكل جمعة وعيد شرح م ر وقال سم على البهجة  
ولو وافق العيد يوم جمعة فلا يعد أن يكون الأفضل لبس أحسن الثياب إلا عند  
حضور الجمعة فلا يبيض فليتأمل ولو أراد صلاة الاستسقاء في يوم العيد فإنه يترك  
الزينة والتطيب كما بحثه الأسنوي ومثل الاستسقاء الخسوف انتهى ح ل (قوله  
وبتطيب) أي لغير محرم ومعدة (قوله وإزالة نحو ظفر) وسيأتي في الاضحية أن مريدها  
يسن له من أول الشهر تاخيراً إزالة ظفروه وشعره إلى ما بعد ذبحها فلا يرد وسيأتي أيضاً  
في الحج أنه يحرم إزالة الظفر والشعر قبل التصلل الأول فلا يرد أيضاً كما ذكره  
الملازمة البرماوى قال ع ش على م ر فلم يكن يبدنه شعر فهل يسن له إمرار  
الموسى على رأسه تشبيهاً بالخالقين أم لا فيه نظر والظاهر بل المتعين عدمه لأن إزالة  
الشعر ليس مطلوباً لذاته بل للتطيف وبهذا يفرق بين ما ذكره وبين المحرم إذا دخل  
وقت تحله وليس برأسه شعر حيث يسن له إمرار الموسى على رأسه فإن إزالة  
الشعر ثم مطلوب لذاته (قوله وسواء فيه الخ) عبارة شرح م ر سواء أراد الحضور  
للصلاة أولاً (قوله هذا) أي المذكو ومن الغسل والتزين مع التعميم الذي ذكره  
وقوله أما النساء فيكره الخ لا يظهر وجه مقابله لما قبله لأن المصنف لم يتعرض لحكم  
الحضور في ما مر إلا أن يقال محل المقابلة قوله ولا يتطيب ويخرج الخ فتأمل وقد يقال  
تعرض للحضور في ضمن التذكير المذكور بعد (قوله لذوات الهيئة الخ) ظاهره أن ذات  
الجمال تحضر إذا لم تزين وليس كذلك اللهم إلا أن يجاب بأن المراد بذات الهيئة  
ولو بالنسبة للبدن فتدخل الشابة الجميلة وتخرج العجوز والشابة غير الجميلة إذا لم  
تزين برماوى فالمراد بذوات الهيئة بدناً وملبساً (قوله ويتنظف بالماء) أي من غير  
غسل (قوله وسن بكور) أي فن فعل ذلك كان له ثواب أكثر من جاء بعده وليس  
ذلك عبارة عن قدر معين يحكم له به كافي ساعات الجمعة ع ش (قوله بعد الصبح)  
أي لغير بعيد الدار وهو لمن في المسجد بالتي كما قاله البرماوى وفي شرح الروض  
بعد صلاتهم الصبح هذا أن خرجوا للأعراء والامكثوا في المسجد قال العلامة  
الشوبرى ولم يقيد به فيما قبله وهو التزين فاقضى عدم تقييده بذلك أنه كالغسل  
يدخل رفته بنصف الليل (قوله لغير امام) أخذه من قوله وإن يحضر امام وقت  
صلاته أما الإمام فلا يسن له التكبير ويجوز أن يحصل له من الثواب ما يساوى  
فضيلة التكبير أو يزيد عليها حيث كان تأخيره أمثالا لأمر الشارع كافي ع ش على  
م ر (قوله ليأخذ) أي لغير مجلسه وعبارة م ر ليفوز بالقرب من الإمام (قوله  
قليل) راجع للتجيل والتأخير بأن يكون في الاضحية عقب الارتفاع كمرج

وبتطيب وإزالة نحو ظفر  
ورج كربه وسواء فيه وفي  
الغسل الخارج للصلاة وغيره  
وهذا للرجال أما النساء فيكره  
لذوات الهيئة الحضور ويسن  
لغيرهن ويتنظف بالماء ولا  
يتطيبن ويخرجن في ثياب  
بذلتهم وكالغسل فيما ذكر  
الحنافى (و) سن (بكور) بعد  
الصبح لغير امام ليأخذ مجلسه  
ويتنظف للصلاة (و) أن يحضر  
امام وقت صلاته (للاتباع  
رواه الشيخان) (ويجمل)  
الحضور (في اضحية) أو يؤخره  
في فطره لا كتب صلى الله  
عليه وسلم إلى عمرو بن خرم  
حين ولاه البحرين

ان يحل الاضحية و آخر الفطر  
رواه البيهقي وقال هو مرسل  
وحكمته اتساع وقت  
التضحية و وقت صدقة الفطر  
قبل الصلاة والتصریح بسن  
البكور وما بعده من زيادتي  
(وقولها بمسجد أفضل) لشرفه  
(لا العذر) كضيقه فتكره فيه  
للتشويش بالزحام و اذا وجد  
مطارا ونحوه وضاق المسجد  
على الإمام فيه واستخلف  
من يصلي بباقي الناس بموضع  
آخر (واذا خرج) لغير المسجد  
(استخلف) ندبا من يصلي  
ويخطب فيه عن متأخر من  
ضعفة وغيرهم كشيوخ و مرضى  
وبعض الأقوياء كما استخلف  
علي رضي الله عنه أباه مسعود  
الأنصاري في ذات رواه  
الشافعي بإسناد صحيح فان  
استخلف من يصلي وسكت  
عن الخطابة لم يخطب بهم كما  
مرجحه الجلي لكونه اقتيانا  
على الإمام وبما تقرره علم أن  
نبيي بماد كراولي من  
قوله ويستخلف من يصلي  
بالضعفة (وان يذهب)  
للصلاة (ويرجع) من (الجمعة)  
بأن يذهب في طريق طويل  
ماشيا بسكينة ويرجع في

وفي الفطر بعده بقليل شرح حجر (قوله ان يحل) أن تفسيرية أو مصدرية (قوله  
وقولها بمسجد أفضل) أي ان اتسع الوقت أو حصل مطرا ونحوه م ر (قوله ويكره  
فيه) والاولى فعلها في غيره فاذا وجد عذرا يمنع من فعلها في الغير كطرو برد شديد صلى  
الإمام في المسجد بالضعفة واستخلف من يصلي الخ ماذا كره الشارح هذا مراده وهذا  
بخلاف قوله واذا خرج لغير المسجد لان الخليفة فيه يصلي في المسجد وفي ما مر في غيره  
ولعل الاول أن يذكر قوله واذا وجد مطرا بعد قوله واذا خرج الخ (قوله بموضع آخر)  
أي حيث لم يسعهم ذلك الموضع والاصح فيه جميعا ح ل (قوله واذا خرج لغير  
المسجد استخلف فيه) وهل الأفضل حيث نزل جعلهم صفوفاً أو صفوا واحداً فيه نظر  
والاقرب الاول الثاني من التشويش على المأمومين بالبعد عن الإمام  
وعدم سماعهم قراءته وغير ذلك وتعتبر المسافة في عرض الصفوف بما يشونه  
للصلاة وهو ما يسعهم عادة مصطفين من غير افراط في السعة ولا ضيق ع ش على  
م ر (قوله وسكت عن الخطبة لم يخطب) أي يكره له ذلك زى (قوله لكونه  
اقتيانا على الإمام) هذا ظاهر في الإمام الاعظم أو نائبه لان هذه العبارة لم تشتهر  
الافيه وعبارة شرح م ر ويكره للخليفة أن يخطب بغير امر الوالي كما في الام  
والاولى أن يأذن له في الخطبة وعبارة ع ش هو ظاهر ان جرت العادة باستثانته  
للخطبة والافيه يعني أنه لا يتوقف على الاذن وان فعله غير مكروه وتدين شعريه  
قوله لكونه اقتيانا الخ اذ لا يظهر الاقتيات الا حينئذ (قوله ان تعبيري بماد كراولي)  
أولى وجهه الاولية شموله لغير الضعفة مع إسهام عبارة الاصل انهم لا يصلون مع  
الخليفة ع ش (قوله بالجمعة) تنظير لقياس بدليل قوله لما مر ثم الخ فلا ينافي  
قياسه بالجمعة على العيد في ما مر حيث قال كما في العيد في الذهاب والرجوع بعد قوله  
وأن يذهب في طريق طويل ماشيا (قوله ويرجع في آخر تصير) ولا يتقيد ذلك  
بالعيد بل يجري في سائر العبادات كاللحج وعبادة المريض الا في الغزاة فالاولى لم  
الركوب ارها بالعدوح ل (قوله لاسر) ثم في غير الذهاب والرجوع ونوال المشي  
والسكينة والذي مره قوله للحث على المشي في خبر رواه الترمذي ونسب لشيخين  
في السكينة اذا أتمت الصلاة فلان اتوها وانتم تسعون الخ فيعلم من هذا أن الحديثين  
المتقدمين في الجمعة شاملان للصلاة العيدين وليست الصلاة فيها خاصة بالجمعة  
(قوله فيما ذكر) أي الذهاب في الطويل والرجوع في القصير (قوله  
وسببهما) أي الذهاب في الطويل والرجوع في القصير وكان الاول أن يقول  
وسبب الذهاب في الطويل لانه لم يذكر سبب الرجوع في القصير وسببه السهولة

آخر تفسير لما مر ثم في غير الذهاب والرجوع فيما ذكر ولا اتباع فيه ما رواه البخاري وغيره وسببهما أنه كان في  
يذهب في أطول الدارين تكثير الاجر ويرجع في أقصرهما



في الامساك مع انتفاء العبادة شيئا وعبادة شرح م ر والادرج في سببه أي الذهاب  
في أطولهما أنه كان يذهب في أطولهما تكثيرا للأجر وقوله تكثيرا للأجر قضية  
هذه العلة عدم الأجر في الرجوع (قوله وقيل لأنه كان يصدق على فقرائهما)  
هذا وما بعده لا ينتج الذهاب في الطويل والرجوع في القصير بل يصدق بما إذا  
استويا (قوله ويأكل كل) ولو في العاريق ولو الامام الأعظم ولا تضرب به الرواة  
لمذره ويكره تركه كترك الامساك في الاضحية والشرب مثل الاكل وأفضله  
على ما في الفطر للصائم بأن يكون تمر أو زبيا وأن يكون وترا كافيا ع ش على م  
حتى يصلي أي حتى تنقضي صلاتها بما يتبعها من الخطبة برماوى (قوله وحكمته  
امتنياز أي ولو كان مقطرا في ما قبل عيد الفطر بعدد أو غيره ورائها في ما قبل عيد  
الاضحية لان المراد شأنه ذلك لان الحكمة لا يلزم اطرادها شورى مع زيادة وقد قال  
قل قوله وحكمته أي الأصلية فلا يرد مفطر رمضان وصائم غيره (قوله فيكره له النقل)  
أي وينعقد ع ش على م ر (قوله قبلها ويصدها) أي وان خطب غيره لم يكن قضية  
التعجيل المذكور وعدم الكراهة (قوله لا اشتغاله بغير الاهم وهو الخطبة والصلاة  
كافي ح ل قال ع ش هو واضح بالنسبة لما بعدهما لطلب الخطبة منه وأما ما قبلها  
فان كان دخل وقت ارادة الصلاة فواضح ايضا والابان لم يدخل وقتها وأجرت عادتهم  
بالتأخير فواجه الكراهة الا أن يقال لما كانت الخطبة مطلوبة كان الاهم  
في حقه اشتغاله بما يتعلق بها ومراقبته لوقت الصلاة لا ينتظاره اياها (قوله برفع صوت)  
أي ليلا أو نهارا لا لغير ذكر بحضرة غير محرم ق ل (قوله والاسواق جمع سوق)  
يذكر ويؤنف سميت بذلك لقيام الناس فيها على سوقهم جمع سوق ذى (قوله  
من اول ليلتي عيد) وتكبير ليله عيد الفطر أكد من تكبير ليلة الاضحية لئلا  
عليه كافي شرح م ر والمفاضلة في كلامه بين المرسلين مرسل الفطر ومرسل  
الاضحية اما المقيد في الاضحية فهو افضل من المرسل بقسميه لشرفه بتبعيته للصلاة  
ع ش على م ر (قوله ودليله) أي التكبير في الاول وهو عيد الفطر  
(قوله وتكبروا لله) لان الواو هنا لترتيب الامايق الجمع واللام يصح الاستدلال  
لان الغرض الاستدلال على ان التكبير بعد كمال العدة فقد قال بعضهم حل الواو  
هنا على الجمع المطاق خلافا لاجماع قسمن حلها على الترتيب ولذلك قال الشارح  
أي عندنا كمالها لخصاص ح ل مع زيادة (قوله اذا حضرت مع غير محارمها  
ونحوهم) خرج بهذا القيد ما لو كانت في بيتها ونحوه وليس عندها رجال اجانب  
تترفع صوتها به وهو ظاهر ع ش على م ر (قوله الى محرم امام) أي الى ان يدخل

وقيل أنه كان يصدق على  
فقرائهما وقيل ليس بهدلهما الطريقان  
(و) ان (ياكل قبلها في) عيد  
(فطر ويمسك) عن الاكل  
(في) عيد (اضحية) حتى يصلي  
للاتباع رواه ابن حبان وغيره  
ومعهوه وحكمته امتياز يوم  
العيد عما قبله بالمبادرة بالاكل  
أو تأخيرها والتصریح بسن  
الذهب وما بعده من زيادة  
(ولا يكره نقل قبلها) بعد ارتفاع  
الشمس (لغير امام) اما بعدها  
فان لم يسمع الخطبة فكذلك  
والا كره لانه بذلك معرض عن  
الخطيب بالكلية واما الامام  
فيكره له النقل قبلها وبصدها  
لاشتغاله بغير الاهم ولخالفته  
فعل النبي صلى الله عليه وسلم  
(ومن ان يكبر غير حاج برفع  
صوت) في المنازل والاسواق  
وغيرهما (من اول ليلتي عيد)  
أي عيد الفطر وعيد الاضحية  
ودليله في الاول قوله تعالى  
وتكبروا الله أي عدة صوم  
رمضان وتكبروا الله أي عند  
اكملها وفي الثاني القياس على  
الاول وفي رفع الصوت اظهار  
شعار العيد واستثنى الرافعي  
منه المرأة وظاهر ان عمله اذا  
حضرت مع غير محارمها ونحوهم

وقت احرامه المطلوب سواء صلى معه أو منفردا أو لم يصل أو آخر الامام الصلاة وهذا ما اعتمدته مرقى وبرماوى (قوله) فالتكبير أولى ما يستعمل به فلا تفتق ان ليلة العيد ليلة الجمعة جمع فيها بين التكبير وقراءة الكهف والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيشغل كل جزء من المليون نوع من الثلاثة ويغير في ما يقدمه ولكن لعل تقديم التكبير أولى لانه شعار الوقت ع ش على م ر (قوله) فالتكبير باحرامه كذا قل الشارح وتبعه العلامة حجر وينبغي حمله على ما اذا ترك الامام صلاة العيد جماعة أو سبق الامام بالصلاة وصلى لنفسه برماوى (قوله) وان يكبر عقب كل صلاة ولو نسي التكبير أو تعذر تركه عقب الصلوات فتذكر فليتكبر لئلا يكرهه ولا رادة التكبير في العمد وان مال الفصل بين الصلاة والتذكير لان التكبير شعار هذه الايام لا وصف للصلاة ولا جزء منها فلم يسقطه طول الفصل أى في أيام التشريق فان خرجت سقطت ولا يلحق بالصلاة سجدة التلاوة والشكر ولو فاتته صلاة من هذه الايام وقضاها في غير هال لم يكبر عقبها كما في المجموع بل قال انه لا خلاف فيه لان التكبير شعار الوقت كما مر كذا في الشوبرى وشرح م ر قال ع ش ويقدم التكبير على اذكارها أى الصلاة لانه شعار الوقت ولا يتكرر فكان الاعتناء به أشد من الاذكار وما المطلق فيسن تأخيرها عن الاذكار (قوله) ولو فاتته أى في هذه الايام أو في غيرها وقضاها في تلك الايام كما في ج ل وقوله) وتأمل أى مطلقة أو ذات وقت أو سبب ومنها الرواتب كما قرره شيخنا وذكروه قل (قوله) من صبح يوم عرفة أى من وقت دخوله وان لم يصله وفي ع ش على م ر مانصه الوجه وفاقا لم رانه يدخل وقت التكبير بفجر يوم عرفة وان لم يصل الصبح حتى لو صلى فائتة مثلاً قبل الصبح كبر عقبها ولو اختلف رأى الامام والمأموم في وقت ابتداء التكبير تبع هو اعتقاد نفسه كما في سم وشرح م ر (قوله) الى عقب عصر آخر تشريق أى سواء فعلها أول الوقت أو آخره والمعتمد انه يستمر الى الغروب حتى لو صلى العصر ثم صلى صلاة أخرى استحب له التكبير عقبها شيخنا وم ر (قوله) أيام تشريق سميت أيام تشريق لا شرافها بضوء الشمس والقمر وقيل لتشريق اللحم فيها أى نشره وتهديده وقيل غير ذلك (قوله) وان يكبر حاج هل وان آخر الفصل حيث ذر وسواء كان بمنى أو غيرها والتحليل الا ترى جرى على الغالب أو لما شأنه ذلك وخرج به المعتبر فيكبر ان لم يكن مستغلا بذ كر طواف أو سعى هذا هو المعتمد برماوى (قوله) من ظهر يوم نحر أى وان لم يضل كما جرى عليه الشيخ حجر واستظهر الشيخ انه يقيد بالتحليل فما دام محرما لا يكبر لان شعاره التلبية أخذ من التحليل شوبرى وسكتوا عما لو أحرم بالحج من أول وقته بأن أحرم ليلة عيد الفطر فهل

فالتكبير أولى ما يستعمل به  
لانه ذكر الله وشعار اليوم  
فان صلى منفردا فالعبادة باحرامه  
(و) ان يكبر ايضا (عقب كل  
صلاة) ولو فاتته وتأمل وصلاة  
جنازة (من صبح يوم عرفة  
الى عقب عصر آخر) أيام  
(تشريق) لا يتباع رواه  
(تشرى) اسناده (و) ان  
الحاكم وصححه (أى عقب  
يكبر) حاج كذلك (يوم نحر)  
كل صلاة (من ظهر يوم نحر)  
لأنها أول صلاته بعد انتهاء  
وقت التلبية

(الْعَقْبُ صَبْحُ آخِرِهِ) أَيْ  
التَّشْرِيقُ أَيْ أَيَّامُهُ لِأَنَّهَا  
آخِرُ صَلَاتِهِ بِمَعْنَى (وَقَبْلُ ذَلِكَ)  
لَا يَكْبُرُ بِلَا (يَلْبِي) لِأَنَّ التَّلْبِيَةَ  
شَعَارُهُ وَخَرَجَ بِمَا ذَكَرَ الصَّلَاةَ  
فِي عِيدِ الْفِطْرِ لَا يَسْنُ التَّكْبِيرَ  
عَقْبَ الصُّدْمِ وَوَرُودُهُ وَالتَّكْبِيرَ عَقْبَ  
الصَّلَاةِ يُسَمَّى مُقْبِداً وَمَا قَبْلَهُ  
مُرْسِلاً وَمَطْلَقاً (وَصِيغَتُهُ  
الْمَحْبُوبَةُ مَعْرُوفَةٌ) وَهِيَ كَمَا فِي  
الْأَصْلِ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ  
أَكْبَرُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ  
أَكْبَرُ وَاللَّهُ الْحَمْدُ وَاسْتَحْسِنُ فِي  
الْأَمِّ أَنْ يَزِيدَ بَعْدَ التَّكْبِيرِ الثَّلَاثَةَ  
اللَّهُ أَكْبَرُ كَبِيرًا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيرًا  
وَسُبْحَانَ اللَّهِ بِكْرَةً وَأَصِيلًا لَا إِلَهَ  
إِلَّا اللَّهُ وَلَا نَعْبُدُ إِلَّا إِيَّاهُ مُخْلِصِينَ  
الَّذِينَ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ لَا إِلَهَ  
إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ صَدَقَ وَعْدُهُ وَفَصَحَ  
عَبْدُهُ وَأَعَزَّ جُنْدُهُ وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ  
وَحْدَهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ  
(وَقَبْلُ شَهَادَةِ هَلَالِ شَوَّالٍ  
يَوْمَ الثَّلَاثِينَ) بِأَنْ شَهِدَ بِإِرْقَائِهِ  
هَلَالِ اللَّيْلِ الْمَاضِيَةِ فَتَغَيَّرَ  
(ثُمَّ إِنْ كَانَتْ) شَهَادَتُهُمْ (وَبَلَّ  
زَوَالٍ) بِزَمَنِ يَسْعُ الْأَجْنَاسُ  
وَالصَّلَاةَ أَوْ رُكْعَةً مِنْهَا رَأَى  
الْعِيدَ حَيْثُ ذُكِرَ (وَالَا) بِأَنَّ كَذَا  
بَعْدَ الزَّوَالِ أَوْ قَبْلَهُ بِدُونِ الزَّمَنِ  
الْمَذْكُورِ فَصَلَّى (قِصَاءً) مَقِيًّ

بِأَيْ لَا تَهْمُ أَشْوَارُ الْحَاجِّ أَوْ يَكْبُرُ فِيهِ نَظَرُ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ كَمَا فِي عَشْرِ عَلَى مَرَّةٍ (قَوْلُهُ إِلَى  
عَقْبِ صَبْحِ الْخ) آخِرُ كَلَامِهِ يَقْتَضِي عَدَمَ امْتِدَادِ التَّكْبِيرِ فِي حَقِّهِ إِلَى الْغُرُوبِ وَلَيْسَ  
كَذَا وَتَعْبَارَةُ الْأَصْلِ وَيَكْبُرُ الْحَاجُّ مِنْ ظَهْرِ النَّصْرِ وَيَجْتَمِعُ بِمَعْنَى آخِرِ التَّشْرِيقِ لِلاتِّبَاعِ  
قَالَ الرَّشِيدِيُّ أَيْ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ حَاجًّا كَمَا يُؤْخَذُ مِنَ الْعِلَّةِ وَالْأَقْبَلِ الْمَعْلُومُ أَنَّهُ بَعْدَ ذَلِكَ  
كَثِيرٌ فِي صَلَاحِ مِنْهُ التَّكْبِيرُ الْمَطْلُوبُ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ إِلَى الْغُرُوبِ فَتَقْبَلُهُ (قَوْلُهُ لِأَنَّهَا  
آخِرُ صَلَاتِهِ بِمَعْنَى) أَيْ مِنْ شَأْنِهِ ذَلِكَ حَتَّى يَشْمَلَ مِنْ نَفَرٍ نَفَرًا الْأَوَّلَ وَغَيْرَهُ وَمَنْ قَدَّمَ  
التَّحْلِيلَ عَلَى الصَّبْحِ حَلَّ (قَوْلُهُ فِي عِيدِ الْمَطَرِ) أَيْ الْوَاقِعَةُ فِي لَيْلَةِ عِيدِ الْفِطْرِ وَمِثْلُهُ  
فِي ذَلِكَ الْأَضْحَى لِمَا تَقَدَّمَ أَنَّ تَكْبِيرَ لَيْلَةِ عِيدِ الْأَضْحَى مُطْلَقٌ وَإِنْ وَقَعَ عَقْبَ الصَّلَاةِ  
وَلَا يُقَالُ فِيهِ جِهَتَانِ مُطْلَقٌ وَمُقْبِدٌ بَلْ هُوَ مُطْلَقٌ فَقَطْ وَكَلَامُ الشَّارِحِ فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ  
يَقْتَضِي أَنَّهُ مُقْبِدٌ وَصَلَامُهُ هَذَا يَوْمُهُ وَهُوَ الْمَعْلُومُ عَلَيْهِ الْمَنْقُولُ عَنْ الْأَصْحَابِ حَلَّ  
بِاخْتِصَارٍ (قَوْلُهُ فَلَا يَسْنُ التَّكْبِيرَ عَقْبَهَا) أَيْ مِنْ حَيْثُ الصَّلَاةُ لَا مِنْ حَيْثُ كَوْنُهَا  
لَيْلَةَ عِيدٍ وَعَلَيْهِ فَيَقْدَمُ إِذَا كَانَ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ كَمَا تَقَدَّمَ عَنْ جَرَّ عَشْرِ عَلَى مَرَّةٍ (قَوْلُهُ  
وَالْتَّكْبِيرَ عَقْبَ الصَّلَاةِ) أَيْ لِأَحَادِهَا أَيْ مَا يَطْلُبُ لِأَحَادِهَا فَلَا يَشْمَلُ تَكْبِيرَ لَيْلَةِ  
عِيدِ الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى عَقْبَ الصَّلَاةِ وَفِيهِ مَا تَقَدَّمَ حَلَّ (قَوْلُهُ وَمَا قَبْلَهُ) لَعَلَّ الْأَوَّلَ  
أَنْ يَقُولَ وَغَيْرُهُ لِأَنَّ تَكْبِيرَ لَيْلَةِ عِيدِ الْأَضْحَى وَاقِعٌ بَعْدَ الْمَتِيدِ وَهُوَ الْوَاقِعُ فِي يَوْمِ عَرَفَةَ  
وَوَاقِعٌ قَبْلَهُ أَيْضًا وَهُوَ الْوَاقِعُ فِي يَوْمِ النَّهْرِ وَبَعْدَهُ (قَوْلُهُ وَصِيغَتُهُ لِمَحْبُوبَةٍ) أَيْ الْمُنْدُوبَةِ  
الَّتِي تَدَاوَلَتْ عَلَيْهَا الْأَعْصَارُ فِي الْقُرَى وَالْأَمْصَارِ بِرِمَاوِي (قَوْلُهُ اللَّهُ أَكْبَرُ الْخ) قَالَ  
الشَّيْخُ أَكْبَرُ الدِّينِ الْحَنَفِيُّ سَبَبُ ذَلِكَ مَا رَوَى أَنَّ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا جَاءَ بِالْفِدَاءِ  
خَافَ الْعَجَلَةَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ فَقَالَ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ ثَلَاثًا فَلَمَّا رَأَى إِبْرَاهِيمَ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ  
وَاللَّهُ أَكْبَرُ فَلَمَّا عَلِمَ إِبْرَاهِيمُ بِالْفِدَاءِ قَالَ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ (قَوْلُهُ كَبِيرًا)  
مَنْصُوبٌ عَلَى أَضْمَارِ فَعَلْ أَيْ كَبُرْتَ كَبِيرًا أَيْ رَبًّا كَبِيرًا أَيْ عَظِيمًا (قَوْلُهُ بَعْدَ التَّكْبِيرِ  
الثَّلَاثَةِ) أَيْ وَمَا بَعْدَهَا إِلَى قَوْلِهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ (قَوْلُهُ بِكْرَةً وَأَصِيلًا) الْبَكْرَةُ الْغَدُوءُ وَالْجَمْعُ بِكْرُ  
وَالْأَصِيلُ مِنَ الْأَعْصَارِ إِلَى الْغُرُوبِ وَجَمْعُهُ أَصْلٌ وَأَصَالٌ أَيْ أَوَّلُ النَّهَارِ وَآخِرُهُ وَالْمُرَادُ جَمِيعُ  
الْأَزْمَنَةِ ذِي (قَوْلُهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ) أَيْ وَلَوْ كَرِهَ الْإِخْلَاصُ (قَوْلُهُ وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ  
وَحْدَهُ) أَيْ الَّذِينَ تَحَزَّبُوا عَلَيْهِ فِي غَزْوَةِ الْخَنْدَقِ لِحَرْبِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فَالْأَلَامُ  
لَا هُدَى أَوْ الْمُرَادُ كُلُّ مَنْ تَحَزَّبَ مِنَ الْكُفَّارِ لِحَرْبِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فَتَكُونُ  
اسْتِفْرَاقِيَّةً كَمَا فِي الْقِسْطِ لَانْفِاقِهِ وَقَوْلُهُ وَحْدَهُ أَيْ مِنْ خَيْرِ قِتَالِ الْأَذْمِينَ بِأَنْ أَرْسَلَ إِلَيْهِمْ  
رِيحًا وَجُنُودًا لَمْ تَرَوْهَا بَرَّ (قَوْلُهُ فَتَغَيَّرَ) أَيْ وَجُوبًا (قَوْلُهُ إِذَا) خَيْرٌ تَكُونُ الْمَحْذُوفَةُ  
أَيْ وَتَكُونُ إِذَا كَمَا صَرَّحَ بِهِ مَرَّةً فِي الشَّارِحِ وَيَصِحُّ أَنْ تَكُونَ حَالًا مِنَ الْعِيدِ وَهُوَ الْأَوَّلُ

أَوْ بَدَأَ قَضَاؤَهَا أَمَا شَهَادَتُهُمْ بَعْدَ الْيَوْمِ بِأَنْ شَهِدَ بِإِرْقَائِهِ الْغُرُوبَ

من التقدير (قوله فلا تقبل في صلاة العيد) قضيته انه لا يجوز فعلها ليلا لا منفردا ولا جماعة ولو قيل يجوز فعلها ليلا سيما في حق من لم يرد فعلها مع الناس لم يعدل هو الفاهر ع ش على مر (قوله فلا تقبل في صلاة العيد) أي في ترك صلاة العيد أي بالنسبة له كما يدل عليه قوله بعد اذ لا فائدة في قبولها الا ترك الصلاة الخ أي اداء (قوله فاصلي من الغداة) ظاهره ولو لم يأت (قوله اذ لا فائدة في قبولها الا ترك الصلاة عبارة شرح مر لان شوالا قد دخل يقينا وصوم ثلاثين قد تم فلا فائدة في شهادتهم الا المنع من صلاة العيد اه واسه شككه الاسنوي بما حاصله ان قضاءها يمكن ليلا وهو اقرب وأحوط وأيضا لقضاءه موقضى شهادة البينة الصادقة فكيف يترك العمل بها وتنوي من الغداة مع علمنا بالقضاء لاسيما عند بلوغ المخبرين عدد التواتر اه سم (قوله وقبل في غيرها) ومن الغير الزكاة فخرج قبل الغد وجوبا ع ش على م ر ومن الغير أيضا صوم اليوم الذي يصلون فيه فيه صومه لانه ثاني شوال (قوله المعلقين بروية الهلال) انظر المعلقين بالعيد والظاهر عدم الوقوع لان العيد يوم بعيد الناس ويحتمل خلافه احتياطا ثم رأيت حجر جزم هذا شوبري (قوله والعبرة بوقت تعديل) يقتضي انه بمجرد الشهادة لا ثبت المشهود به ولا يعول عليه ابل ينتظر التعديل نعم ان ظن شيئا عول على ظنه ولا ارتباط لهذا بالشهادة فليتأمل بل هو عام سم

\*(باب في صلاة كسوف الشمس والقمر)\*

وما يطلب فعله لاجلها مما لا يجوز في غيرها مع عدم تكرارها وهي من خصائص هذه الامة وشرعت صلاة كسوف الشمس في السنة الثانية من الهجرة وصلاة خسوف القمر في جادى الاخيرة من السنة الخامسة على الراجح كما في البرماوى قال بعضهم كان الاولى ان يقول في صلاتي كسوف الخ قال شيخنا الاولى ما ذكره المصنف فرار من توالي تثنتين ولان التثنية توهم ان لكل من الكسوفين صلاة مستقلة وليس كذلك وكسوف الشمس لاحقة له عند اهل الهيئة فانها لا تنهيه في نفسها وانما القمر يحول بينها وبينها وخسوفه له حقيقة فان ضوءه مكتسب من ضوءها وسببه حيلولة ظل الارض بينها وبينه نقطة التقاطع فلا يبقى فيه ضوء البتة كما في شرح مر قال العلامة احمد بن الهادي في كتابه كشف الاسرار عما خفي عن الافكار اماما بقوله المتجهون واهل الهيئة من ان الشمس اذا صادفت في سيرها القمر حال بيننا وبين ضوءها فباطل لادليل عليه وذكر ان سبب كسوفها تخوف العباد بحبس ضوءها ليرجعوا الى الطاعة لان هذه النعمة اذا حبست لم ينبت زرع ولم يحف ثمر

فلا تقبل في صلاة العيد فيصلي من الغداة اذ لا فائدة في قبولها الا ترك الصلاة فلا يصحى اليها ويقبل في غيرها وقوع الطلاق والعنق المعلقين بروية الهلال (والعبرة) فيما لو شهدوا وقبل الزوال وعدلوا بعده قبل الغروب أو شهدوا قبل الغروب وعدلوا بعده (بوقت تعديل) لا شهادة لانه وقت جواز الحكم بها فتصلي العيد في الاولى قضاء وفي الثانية من الغداة وهذا من زيادتي (باب في صلاة كسوف الشمس والقمر)



ولم يحصل له نفع وقيل سيده تعالى الله سبحانه وتعالى عليهم افاضه ما تجبى لشيء الا خضع  
 فقد تجبى للجبل فجعله دكا وقيل سيده ان الملائكة تجبرها وفي السماء بهر فاذا وقعت  
 فيه حال سيرها استترضوها كما قاله تعالى ومن خواص الشمس انها ترطب بدن  
 الانسان اذا نام فيها وتسخن الماء البارد وتبرد البطيخ الحار قال الطرطوشي في شرح  
 الرسالة ان مغيب الشمس بائتلاع حوت لها وقيل في عين حمة بالهمزة لقوله تعالى  
 تدرب في عين حمة أي ذات حماء أي طين ويقال قرية حلمية بغير همزة رأى حارة وقيل  
 سبب غروبها انها اهند وصولها لآخر السماء تطلع من سماء الى سماء حتى تسجد تحت  
 العرش فتقول يا رب ان قوما يصرونك فيقول الله تعالى ارجعي من حيث جئت  
 فتعزل من سماء الى سماء حتى تطلع من المشرق ومن خواص القمر انه يهقر لون من نام  
 فيه ويثقل رأسه ويسوس العظام ويبي ثياب الكتان وسئل على كرم الله وجهه  
 عن السواد الذي فيه فقال انه اترسح جناح جبريل عليه السلام وذلك ان الله خلق  
 نور الشمس والقمر ثم امر جبريل فمسحه بجناحه فمحي من القمر تسعة وتسعين جزءا  
 فحوله الى الشمس فاذهب عنه الضوء وابقى فيه النور فذلك قوله تعالى فمحونا آية  
 الليل وجعلنا آية النهار بصرة واذا انظرت الى السواد الذي في القمر وجدته حروفا  
 الجيم والميم والياء واللام والالف أي جميلا وقد شاهدت ذلك وقراءته مرارا ولكل  
 شهر قرير بخلاف الشمس فانها واحدة نقلته من خط شيئا ح ف (قوله والاصل فيها)  
 أي في مشروعيها بقطع النظر عن كونها سنة مؤكدة لثلاثي كرمه قوله بعد لاخبار  
 صحبة وقوله الاخبار الآتية أي بطريق الاشارة في قوله الاتباع وقول ابن عباس  
 فقام قياما الخ وما روى انه جهر تارة واسراخرى لانه لم يذكراخبارا مريحا اه  
 (قوله الما بر عنه الخ) اشار به الى ان قوله الكسوفين ليس فيه تغليب أحدهما على  
 الآخر بل اشارة الى ان هذا قول (قوله وهو أشهر) لان الكسوف الاستون نور  
 الشمس لا يفارق جرمه وانما يستترعنا بجياله بجر القمر بيننا وبينها عند اجتماعهما  
 ولذلك لا يوجد الا عند تمام الشهور فاذا وجد في غيره فهو من خرق العادة والكسوف  
 المحو وهو بالقمر الباق لان جرمه اسود صقيل كالمرآة يضيء بمقابله نور الشمس فاذا حال  
 جرم الارض بينهما عند المقابلة منع نورها ان يصل اليه فيظلم وذلك لا يوجد الا قبيل  
 انصاف الشهر فاذا وجد في غيرها فهو من خرق العادة أيضا ومن الاول كسوف  
 الشمس في عشرين ربيع الاول يوم مات ابراهيم ولده صلى الله عليه وسلم سنة ثمان من  
 الهجرة وعمره سبعون يوما على الصحيح ومنه الكسوف عاشر المحرم حين قتل الحسين  
 رضي الله عنه سنة إحدى وستين ق ل وعبارة الشوبري قوله وهو أشهر لان

والاصل فيها الاخبار الآتية  
 (مسألة الكسوفين) المذهب  
 عنهما في قول بالخسوفين  
 وفي آخر الكسوف للشمس  
 والخسوف للقمر وهو أشهر

كسف معناه تغير وخسف معناه ذهب بالكساية اه وكسف وخسف من باب  
 جلس اه مصباح (قوله سنة مؤكدة) لم يقل هنا ولولم فردوه سافرو وعبدوا امرأة  
 كما قال في صلاة العيد وكما سيأتي في صلاة الاستسقاء مع انها سن لم اكتبها بما  
 تقدم وذكره في الاستسقاء الطول الفصل (قوله لاخبار صحيحة) منها قوله عليه  
 الصلاة والسلام ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا ينكسفن موت أحد  
 ولا تحيانه فاذا رايتم ذلك فصلوا وادعوا حتى ينكشف ما بكم اه مرويه لا قال  
 لا يتابع كما قال مثله في العيد ولعله لا يهاه به صلى الله عليه وسلم فعل جميع  
 الكيفيات شوبرى وفيه ان الشارح عمل جميع الكيفيات بالاتباع لاه عمل الاخيرة  
 بقوله اثبتوا التطويل في ذلك من الشارح الخ ولما كانت الاخبار لا تدل الا على انه  
 فعلها والفعل كما يحتمل الوجوب وهو الاصل يحتمل الندب اني بدليل يدل على الندب  
 وهو قوله ولا تنها ذات ركوع وسجود لا اذان لها وكل ما هو كذلك يكون سنة والدليل  
 على عدم الوجوب ما مر في قوله هل على غيرها قال لا الا ان تطوع اه اطف وقال  
 سم قوله لانها ذات ركوع وهذا استدلال على عدم وجوبها اللازم لكونها سنة رد  
 على القائل بالوجوب (قوله كصلاة الاستسقاء) أي في السنة ولما كانت صلاة  
 الاستسقاء متفقا على سنيتها جعلها أصلا مقبلا عليه هنا وفي صلاة العيدين وهو  
 مبنى على جواز القياس مع النص قصد به الرد على من قال بوجوبها واستند في ذلك  
 لظاهر كلام الشافعي في الام وقد اجاب عنه الشارح (قوله لنا كذا) علة لالكراهة  
 وقوله ليوافق كلامه الخ علة للجل ويرد على العلة الاولى ان الكراهة لا تثبت الا  
 بنهي مخصوص واما المستفاد من أوامر الندب فخلافاً الاولى كافي الاصول ويؤخذ  
 بجوابه مما في الشوبرى نقلا عن حجره وان تأكد الطلب في الدب يقوم مقام النهي  
 المخصوص في اقتضاء الكراهة فيكون المكروه ما ثبت بنهي مخصوص أو ما استنفيد  
 من أوامر الدب المؤكد فتأمل (قوله على مستوى الطرفين) فيكون معنى لا يجوز  
 تركها الا بإباح تركها بل هو مكروه كما قرره شيخنا وعبارة شرح مر اذا المكروه غير جائز  
 جوازاً مستوى الطرفين (قوله كسنة الظهر) فلو نواها كسنة الظهر ثم عن له  
 بعد الاحرام أن يزيد ركوعاً في كل ركعة لم يجرز وهذا هو المذهب وماوى (قوله رواه  
 أبو داود) ليس في هذه الرواية التعرض لكونها كسنة الظهر بل انه صلاها ركعتين  
 لكن زاد النساءى فصلى ركعتين مثل صلاتكم هذه ولما كن نحوه وهو ظاهر  
 في انها كسنة الظهر وما منع من حمل المطلق على المقيّد بماوى (قوله وأدنى كمالها  
 الخ) فاذا نواها أى الصلاة بهذه الكيفية لم يجز له أن يقتصر على الأقل كما لا يجوز له

(سنة مؤكدة لاخبار صحيحة  
 ولانها ذات ركوع وسجود  
 لا اذان لها كصلاة الاستسقاء  
 وجعل قول الشافعي في الام  
 لا يجوز تركها على كراهته  
 لتأكد البوافق كلامه في  
 مواضع أخر والمكروه قد يوصف  
 بعدم الجواز من جهة اطلاق  
 الجائز على مستوى الطرفين  
 (وأقوله ركعتان) كسنة الظهر  
 كافي المجموع لا يتابع رواه أبو  
 داود وغيره وهذا من زيادتي  
 (وأدنى كمالها

فعل الاكمل اذ انوى الاقل وافتي والشيخنا ان من نوى صلاة المكسوف واطلق  
خير بين ان يصليها كسنة الظهور بين ان يصليها ركوعين وحيث اذا ما ان يقتصر  
على ما هو ادنى الكمال او يأتي بما هو الاكمل ولا يحمل على هذه الكيفية التي  
هي الاكمل ولا تغفل اشتراطها بخلاف الوتر فانه لا يغير فيه بل يعمل على ثلاث  
ولفرق ان الاقتصار على الركعة فيه خلاف الاولى وهذا واضح في حق غير  
المأوم اما هو اذا اطلق فائتم العمل نيته على ما نواه الامام فان نوى الامام كسنة الظهور  
ومصرها المأوم الى غيرها او عكسه ينبغي ان لا تصح لعدم التمكن من المتابعة  
(قوله زيادة قيام) ويجب قراءة الفاتحة في القيامين الزائدين وقضيته بطلان  
الصلاة بترك الفاتحة في القيام الثاني كالاول فليعروا شريسيه له التعوذ  
في القيام الثاني من كل ركعة شرح مر (قوله وركوع كل ركعة) أي قائلا عند  
رفع رأسه من كل ركوع سمع الله لمن حمده ونسألك الحمد كما في الروضة وهو المتمد  
خلافا لما وردى من انه لا يقول ذلك في الرفع الاول من كل من الركعتين بل يرفع  
مكبرا له انه ليس اعتد الا شرح مر بل هو قيام (قوله محمول على ما اذا شرع فيها الخ)  
معناه انه في هذه المسألة لا يجوز له النقص عن تلك الكيفية بأن يقتصر على قيام  
واحد لان هذه الكيفية هي أقلها بعد نيتها بالفعل بمعنى أنه لا يجوز له النقص عنها  
وليس معناه انه ليس هناك كيفية أخرى أقل من هذه اذ اتواها ابتداء مع (قوله  
أو على أنها أقل الكمال ليس معناه ان الكمال الذي هذه الكيفية أدناه هو ان زيادة  
في الركوعات والقيامات أكثر من اثنين في كل ركعة بل المراد بالكمال الذي هذه  
الكيفية أدناه زيادة تطو بل في القيامين والركوعين صم بالمصنعي (قوله وما  
في رواية مسلم الخ) ان كان غرضه الايراد على ما ذكره من أنه أدنى الكمال فلا وجه  
له كما لا يخفك وان كان غرضه الايراد عليه وعلى ما بعده فليأتأمل وجهه شورى  
وقوله فلا وجه له أي لان قوله وأدنى كماله الخ لا ينافي أن تصلي بثلاث ركوعات  
أو أربع لا على أنها من الأعلى لانه لم يحصر الأعلى في كونها ركوعين فقط  
ويمكن أن يوجه بأن أدنى كمالها وأعلى ركوعين فقط وانما يزيد الأعلى بالقراآت  
والتسبيحات شيخنا والاولى ذكر هذا أي قوله وما في رواية الخ بعد قول المتن ولا ينقص  
ركوعا لا نجلاء ولا يزيد له عدمه كما صنع م ر وكران محل الثلاث ركوعات وما بعدها  
عند عدم الانجلاء وقوله بأن رواية الركوعين أشهر وأصح هذا على القول بالتعارض  
بين هذه الروايات بأن كانت الواقعة واحدة بأن النبي صلى الله عليه وسلم  
المكسوف أو الخسوف في وقت معلوم واختلاف الرواة في كيفية في ذلك الوقت

زيادة قيام وقراءة وركوع  
كل ركعة (للاتباع رواه  
الشيخان وتعبير كثير بأن هذه  
أقلها محمول على ما اذا شرع فيها  
بنية هذه الزيادة أو على أنها  
أقل الكمال وما في رواية مسلم  
انه صلى الله عليه وسلم صلاها  
ركعتين في كل ركعة ثلاث  
ركوعات وفي أخرى له اربع  
ركوعات وفي رواية لابي داود  
نفس ركوعات أجاب اثنتا  
عنها بأن رواية الركوعين  
أشهر وأصح

بأن قل بعضهم صلاها بركوعين في ذلك الوقت وقال بعضهم صلاها بثلاث ركوعات  
فيه وبعضهم برباع فيه وبعضهم بخمسة فيه وقوله وبجملها على الجواز هذا على  
القول بعدم التعارض بين الروايات بأن تعددت الواقعة بأن صلاها في أوقات كل  
وقت بكيفية (قوله وبجملها) أي حمل هذه الروايات أي رواية ثلاث ركوعات  
وأربع ركوعات الخ وهذا مبني على ضعف فيكون ضعيفا شوبري (قوله ولا ينقص)  
في المشقة الغنية من نقص برماوى قال تعالى ثم لم ينقصكم شيئا (قوله ولا يزيد  
لعمركم) قبل أن يأتى في الركعة الثانية وأما الأولى فكيف يعلم فيها التماضى  
بعد فراغ الركوعين وأجيب بأنه يتصور ذلك لأهل المعرفة بالحساب حل (قوله  
ولا يكررها) أي لا يغلها ثانيا (قوله نعم إن صلاها وحده) أي وكذا وصلها  
في جماعة ثم أدرك جماعة أخرى فلهما أحادتهما مع الجماعة وإن ائتمن على المنفرد لانه  
محل وفاق وجري على التاليف شرح م (قوله صلاها) كما في المكتوبة) ويظهر  
مجيء شروط الأعادة هنا ويظهر أنها الواجبات وهم في المعادة أتموها معادة كما لو أجزأت  
وهم في الأصلية ويفرق بين هذا وبين ما لو خرج الوقت وهم في إعادة المكتوبة  
حيث قيل بالبطلان بأنه في المكتوبة ينسب إلى تقصير حيث يشرع فيها في وقت  
لا يسعها أو يسعها وطول حتى خرج الوقت بخلاف ما هنا فان الانجلاء لا طريق إلى  
معرفة ولا نظر إلى أنه قد يكون من علماء الهيئة لأن أهل السنة لا يقولون على ذلك  
عش على م (قوله في قيام أول بالصرف) وعدمه لانه ان كان بمعنى متقدم صرف  
أو بمعنى أسبق منع عش وفيه أنه هنا بمعنى متقدم فلامعنى لتجوير الوجهين وأيضا  
المصنف يستعمله منوعا من الصرف ولو كان بمعنى متقدم كما قال في ما روى عنى تشهدا  
أول فانه بمعنى متقدم والظاهر ان الذى في المتن محتمل لاهنيين فيعوز فيه الوجهان  
فتأمل (قوله أو قدرها) ان لم يحسبها فان قرأ قدرها مع احسانها كان خلاف الأولى  
عش (قوله كما تقي آية منها) أي معتدلة وآياتها ثمان وست أو سبع وثمانون وآل  
عمران مائتان وهي وان قاربت البقرة في عدد الآيات لكن غالب أي البقرة أطول  
بكثير وقوله وفي الثالث كمائة وخمسين منها أي من البقرة أي لان النساء مائة وخمسة  
وسبعون وهي تقارب مائة وخمسين آية من البقرة لطولها وقوله وفي الرابع كمائة  
منها أي لان المائدة مائة وثلاثة وعشرون وهي تقارب مائة من البقرة لطولها اطف  
قال الاسودى ينبغي أن يزيد الآيات المتوسطة في الأول والقصر في التطويل منها  
ليس خاصا بامام المصورين لان كل ما ورد فيه نص بخصوصه لا يفتقر إلى رضى  
المصورين شرح م ر (قوله متقاربان) أي في الطال اذ يتغير بينهما في القدر

وبجملها على الجواز  
(ولا ينقص) مصلها منها (ركوعا)  
لا انجلاء ولا يزيد (فيها) لعدمه  
علا بانواه ولا يكررها نعم ان  
صلاها وحده نعم أدركها مع  
الامام صلاها كما في المكتوبة  
(وأيلا) أي السكال (ان)  
يقرب بعد الفاتحة في قيام أول  
البقرة) أو قدرها ان لم يحسبها  
(و) في قيام (ثان كما تقي آية منها)  
(و) في (ثالث كمائة وخمسين)  
منها (و) في (رابع كمائة منها)  
وفي نص آخر في الثاني آل  
عمران أو قدرها وفي الثالث  
النساء أو قدرها وفي الرابع  
المائدة أو قدرها وما متقاربان  
والاكثر على الأول قل في  
الروضة كما صلاها وليس على  
الاختلاف المحقق



كما قرره شيخنا وفي قول على الجلال قوله وسامته قار بان أي لان السورة الثالثة تزيد  
على مقابلهما من النص الاخر وهو مائة وخمسون آية بخمسة وعشرين آية  
والرابعة تزيد على مقابلهما بخمسة وثلاث وعشرين آية قال شيخنا الذي يرى قوله متقاربان  
أي باعتبار أنه في النصين تطويل الاول على الثاني والثالث على الرابع فقصر الثاني  
بالنسبة لاول كقصر الرابع بالنسبة لثالث والافينهم ما يوجب بعيد (قوله بل الامر  
فيه على التقريب) اعترض بأنه قد علم أن النص الاول يتخلى تطويل الثاني على  
الثالث وان النص الثاني فيه ~~كس~~ ذلك وهو تطويل الثالث على الثاني  
لان النساء أطول من آل عمران وبينهما أي النصين تفاوت كثير فكيف يكون الامر  
فيهما على التقريب مع ان بينهما ما اختلافا حقيقيا وأجيب بأنه يستفاد من  
مجموع النصين انه غير بين تطويل الثالث على الثاني ونقصه عنه أي فيكون  
الامر فيهما على التقريب في الطاب أي طلب منه كل منهما مع زيادة شر برى  
واجيب أيضا بان المراد بالتقريب التسهيل والتيسير من اشارة بمعنى انه خير  
بينهما وقيل بفضلهما كان الثالث من الركعة الثانية طلب تطويله على الرابع  
كما طول الاول على الثاني كان الامر فيهما على التقريب والنص الاول ناظر لكون  
كل قيام تابع لما قبله فطاب نقصه عنه (قوله كس ما نيز الخ) قال شيخنا الشوبري  
انضم ما الحكمة في ذلك فهلاك في الثاني تسعين على الترتيل اه قول ولعل  
الحكمة في ذلك ان كل ركعة مستقلة فجعل الثاني في الركعة الاولى والرابع  
في الركعة الثانية متساويين في التفاضل بين كل بعشرين وأما التفاضل بين  
الثاني والثالث فكان بعشرة فقط واختيرت العشرة على غيرها لانها اقل عقود  
العشرات برماوى (قوله كس ما نيز) قال العلامة الشوبري هلا قال ~~كس~~ تسعين  
وما وجه هذا القص اقول وجهه انه جعل نسبة الرابع لثالث كنسبة الثاني  
لاول والثاني تنص عن الاول بعشرين فكذا الرابع انص عن الثالث بعشرين  
خ ش على م ر (قوله لثبوت التطويل الخ) انه لا دلالة على قوله واعلاه الخ  
وقوله في ذلك أي انقياسهم الى ركوع والوجود وقوله بلا تقديم أي بالاول فلا ينفي  
انهم استنبطوه من فهمه على الله عاياه وسلم (قوله في القيام لاول) أي في شأنه  
(قوله انقياسهم الى ركوع) قوله في بقية القيامات) وهي ثلاثة ودرج مع  
درجته ~~م~~ أي لا يس من انسيمة القياسية المشهورة المخرمة في قوله

وتسعه في ذي النون وذكرى ودرهم مصغرا وحكرا

وزينب ووه في غير الـ اقل وغير ذاصم للناسل

بل الامر فيه على التقريب  
(و) ان (يسجد في كل ركوع  
ويجود في أول) منهما (كناية  
من البقرة) (و) في ثان اثنيان  
(و) في ثالث كسبعين (و) في  
(رابع كخمسين) لثبوت  
التطويل من الشارع في ذلك  
بلا تقديم مع قول ابن عباس  
الراوى في القيام الاول فقام  
قياسا تطويلا نحو ما من سورة  
البقرة وفي بقية القيامات  
فقام قيا ما تطويلا

وهو دون القيام الاول وفي  
الركوع الاول ثم ركع  
وكوعا طويلا وفي بقية  
الركوعات ثم ركع ركوعا  
طويلا وهو دون الركوع  
الاول ولا يطيل في غير ذلك  
من جلوس واعتدال واختار  
النووي انه يطيل في الجلوس  
بين السجدة بين أيضا السجدة  
الحديث فيه ومحل ما ذكر  
اذا لم يكن عذر والا سن  
التخفيف كما يؤخذ ذلك  
من قول الشافعي في الام  
اذا بدا بالكسوف قبل  
الجمعة خففها فقرأ في كل  
ركوع بالقائحة وقل هو الله  
أحد وما أشبهها (وسن جهر  
بقراءة) صلاة (كسوف  
قر) لا شمس لان الاولى  
ليلية أو لمحققة بها بخلاف  
الثانية وما روى من انه  
صلى الله عليه وسلم جهر  
\* وانه اسرجل على ذلك  
(و) سن (فعلها) أي صلاة  
الكسوفين (بمسجد بلا عذر)  
كنظيره في العيد وهذا  
من زيادتي (و) سن خطبتان  
تخطبتني (عيد) فيما مر  
(ليكن لا يكبر) فيهما لعدم  
وروده وتعبيري بما ذكر

ومثله ركوعات (قوله وهو دون القيام الاول) فيه انه لا يدل الاعلى ان بقية  
القيامات أدون من القيام الاول وأما كون القيام الثاني اطول من الثالث  
والثالث اطول من الرابع فلا يدل عليه وانظر دليله وكذا يقال في قوله الا في  
وهو دون الركوع الاول أي لا يستفاد منه تساوت الركوعات المتأخر بها بعد  
الركوع الاول ع ش (قوله ولا يطيل في غير ذلك) هذان كلام الشارح  
معطوف على قول المتن واعلامان يقرأ بعد الفاتحة الخ (قوله واختار النووي)  
ضعيف أي اختار من جهة الدليل وقوله لعمدة الحديث فيه انه ليس كل ما صعب به  
الحديث يكون مذهب الشافعي اه ح ل (قوله ومحل ما ذكر) أي قوله واعلاه  
الخ (قوله في كل ركوع) أي في كل قيام ركوع كما في ع ش اوفي كل سابق ركوع  
وهو القيام وايه اطلق الركوع واراد به الركعة من باب اطلاق الجزء وارادة السكل  
(قوله او لمحققة بها) وذلك بعد العجز ل (قوله بلا عذر) قضيته انه لو ضاق المسجد  
فلا فضل للصراة لكن في ع ب ان قتلها في الجامع اولى وان ضاق وهو موافق لما  
صرح به العلامة م ر حيث قال والجامع افضل ولم يقل بلا عذر ويك توجبه قوله  
وان ضاق بان الخروج الى الصراة يؤدي الى فواتها بالاجتماع ش ع ل م ر  
الاولى حذف قوله بلا عذر (قوله وسن خطبتان) أي ولو بعد الاجتماع أي لا مام  
لا المفرد ولا امامة النساء سم (قوله فيما مر) من جهة ذلك تقدم الصلاة عليه ما ومنه  
الاركان والسنن والشروط من الاسماع والسماع وكونها عريتين اه ح ل أي لافي  
كلها كالمطهرة والستر والقيام وفي قل فلو قدمها أي الخطبة لم تصح ويحرم ان قصدها  
كما في العيد (قوله كن لا يكبر فيها) وظاهر كلامه انه لا يبدله بالنسب  
ولا بالاستغفار ولكن استقر ع ش انه يبدل التكبير بالاستغفار قياسا  
على الاستسقاء لانه يطلب هنا ما يطلب فيه قرره شيخنا ح ف (قوله من توبة  
من الذنوب) مع تحذيرهم من الغفلة والتمادي في الغرور ويسن الغسل كما علم مما  
سبق دون التزين باحسن لباسه والتنظف بازالة فحوظ فقراضيق الوقت ولانه  
وقت سؤال وذلة ح ل (قوله وصدقة) ومتى امر الامام بشيء واجب والواجب  
في الصدقة اقل متمول ان لم يعين قد وامن عي قدر اراد اعلى زكاة الفطر اشترط  
ان يفضل عن كفايته وكفاية ممونه بقية العمر الخالب ح ف (قوله وعنتي) الاولى  
واعتاق لان الفعل المتعدي اعتق لا عتق لانه لازم تقول عنتي العبد ولا تقول عنت  
العبد اعنته اط ف (قوله أمر بالعنافة) بكسر العين وفتحها كالكتابة فيهما سم  
والمراد به الاعتاق (قوله ولا تخطب امامة النساء) قياس الاذان حرمة الخطبة حرره

اعم مما عبر به (وجت) فيهما لسماعهما (على) فعل (خير) من توبة وصدقة وعنتي ونحوها في  
البخاري انه صلى الله عليه وسلم أمر بالعنافة في كسوف الشمس ولا تخطب امامة النساء ولو قلت واحدة وروعة  
فلا بأس (وتدرك ركعة) بادراك ركوع أول من الركعة الاولى او الثانية كما في سائر الصلوات

ح ل (قوله فلا تدرك) محله في من فعلها بالهيئة المخصوصة امام من احرم بها كسنة الظهر  
فيدرك الركعة بادراك الركوع الثاني من الركعة الثانية ع ش على م ر (قوله  
وتفوت صلاة كسوف الخ) بمعنى يمنع فعلها بعد ذلك لا بمعنى فوات الاداء أى فلا  
تقضى ولا يشترط لصحة صلاة الكسوفين ان يبقى من الوقت ما يسع الركعتين حتى  
لوقرب الغروب او الطلوع جدا فانه يصح الاحرام بها وان علم ضيقه كما جزم به حجر  
شوبرى وعبارة قل على الجلال وتفوت صلاة الخ ويلزمه فوات الخطبة لانها تابعة  
فلو انجلت بعد الصلاة لم تفت الخطبة وعلى هذا يحمل ما في المنهج وشرح شيخنا وغيرهما  
لانها وعظ وقول شيخنا بعدم فوات الخطبة في الحالة الاولى فيه نظر فراجع (قوله  
بغروبها ولو قدبرا) فيشمل ايام الدجال (قوله لعدم الانتفاع بها) أى مع ذهاب محل  
سلطانها فلا يرد هدم فواتها بغروب القمر كاسفا وقوله بعده وبانجلاء تام يقينا هذان  
القيدان معتبران أيضا في الغروب اه (قوله يقينا) فيه اشارة الى انه لا يمل بقول  
المنجيين لانه تخمين فلا يعمل به في مثل هذه الصلاة شوبرى (قوله بخلاف الخطبة) أى  
فاتها لا تفوت بذلك أى لمن صلى قبل الانجلاء وليس المراد انها تفعل بعد الانجلاء  
من غير سبق صلاة شوبرى (قوله ولا يصلى في الثاني) هذا وان كان مخصصا في نفسه  
الا انه لا محل له هنا لانه ليس من جملة التغريم على ما قبله كما لا يخفى بل محله  
عند اول الباب عند قوله صلاة الكسوفين سنة بان يقول اذا تيقن التغير فلو شئت  
فيه كأن حال مصاب الخ تأمل (قوله فلا تفوت بغروبه) ويغارق غروب الشمس  
كاسفة بان الليل محل سلطانه فغروبه كغيبه تحت المصاب م ر (قوله لبقاء  
الانتفاع بضوئه) هذه العلة لا توجد في المغرب كاسفامع القطع بانه لو لم يكن كاسفا  
لا يبقى ضوءه لما بعد الفجر كما لو كان ذلك في عاشر الشهر مثلا ع ش (قوله كما لو استتر)  
أى قياسا على ما لو استتر كما يشير اليه كلامهم ر (قوله كما لو انجلى الخ) ويتمها وان لم يدرك  
ركعة منها ولا توصف باداء ولا قضاء وان أدرك ركعة لانه لا وقت له محدود بخلاف  
المكتوبة ولو شرع فيها ظانا ببقاء الوقت فتبين انه كان انجلى قبل تحرمة بها بطلت  
ولم تنعقد نفلا حيث لم ينوها كسنة الظهر ح ل لعدم وجود نقل مطلق على هذه  
الكيفية والوجه صحة وصفها بالاداء وان تعذر القضاء كرمى الجمار حجر ع ش ويرد  
عليه ان الاداء فعل الشئ في وقته المقدر له شرعا الا ان يقال نزل زمن الكسوف  
الذى تفعل فيه منزلة الوقت المقدر من الشارع (قوله ولو اجتمع عيد) عبارة شريفة  
ولو اجتمع عليه صلاتان فأكثروا من الفوات قدم الاخوف فواتهم الا كدفعه على هذا  
لواجتمع عليه كسوف وجمعة الخ واجتماع الميعدم الجساسة ليس من هذا اذ كره فيه

فلا تدرك بادراك ثان ولا بقيامه  
لانها كالسابعين للاول  
وقيامه (وتفوت صلاة) كسوف  
(شمس بغروبها) كاسفة  
لعدم الانتفاع بها بعده  
(وبا بخلا) تام يقينا لانه  
المقصود بها وقد حصل  
بخلاف الخطبة لان المقصود  
بها الوعظ وهو لا يفوت بذلك  
فلو حال مصاب وشئت في  
الانجلاء او الكسوف لم يؤثر  
فتصلى في الاول لان الاصل  
بقاء الكسوف ولا تصلى  
في الثاني لان الاصل عدمه  
(و) تفوت صلاة كسوف  
(قوله أى الانجلاء لما مر  
(وبطلوعها) أى الشمس  
لعدم الانتفاع به بعد طلوعها  
فلا تفوت بغروبه كاسفا  
كما لو استتر بغمام ولا بطلوع  
فجهر لبقاء الانتفاع بضوئه  
ولو شرع فيما قبل الفجر أو بعده  
فطلعت الشمس في اثنا عشر  
لم تبطل كما لو انجلى الكسوف  
في الاثنا عشر (ولو اجتمع عيد  
او كسوف وجساسة

لماسيته لما ذكر معه في الحكم (قوله قدمت) أي الجنازة أي سواء اتسع الوقت  
أرضاق أخذنا من تعليله ألا في وهل التقديم واجب أو يستب ظاهرا كلامهم  
الاول وقوله لحوف تغير الميت أي لان الميت مظنة للتغير قال السبكي قضية تعليلهم  
بحوف تغير الميت أن تقديم الجنازة على الفرض ولو الجمعة عند اتساع الوقت واجب  
ومنه يعلم أن الناس غلطون في ما يعلونه الآن من تأخير الجنازة مع اتساع وقت  
الفرض حال العراق وهذا خطأ ظاهر يجب اجتنابه عيرة اهزي وهذا محله ما لم يكن  
التأخير يسيرا مصلحة الميت كمكثرة المصالح عليه رلا فلا ينبغي منعه فلو خيف تغير  
الميت قدمت الجنازة على الفرض وإن خيف فوت الوقت وحل والحاصل أن الجنازة  
إن وجدت مع عيد أو كسوف أو فرض وخيف تنسير الميت قدمت الجنازة ولو خرج  
الوقت ولو كانت الصلاة جامعة فان لم يمتد التغير وجب التقديم أيضا إن اتسع الوقت  
فإن اجتمعت كلها واتسع الوقت ولم يمتد التغير قدمت الجنازة ثم الكسوف لأنها  
سريعة الفوات ثم الفرض اهتماما به ثم العيد فان ضاق الوقت قدمت الفريضة  
ثم الجنازة ثم الكسوف ثم العيد (قوله والا فالكسوف مقدم) وإذا قدم الكسوف  
على فرض غير الجمعة فنظاها راطلاقهم تقديم الخطبة أيضا ويحتمل خلافه لأنها  
لا تقوت بالاجتماع وأيضا فقولهم يتصرف على الفاشحة يرشد إلى ذلك ثم رأيت في تحرير  
العراق نقلا عن التبيين أنه يصح على الكسوف ثم الفرض ثم بخطب عيرة زى (قوله  
متعرضا له) أي لا الكسوف أي لما يقال في خطبته (قوله ولا يجوز أن يقصده معها  
في الخطبة) أي فلا بد من قصده الخطبة للجمعة حيث لا بد في الإطلاق لوجود  
الصارف كما قاله حل وعبارة شرح م روعش عليه قوله متعرضا له أي لما يقال  
في خطبته كأن يقول حديث إن الشمس والقمر آذان الخ ولا فرق بين أن يتدبر لذكر  
في أول الخطبة أو في آخرها أو خلافا فان لم يتعرض له أصلا لم تكف الخطبة عنه ويمتنع  
وجوبه عن التطويل الموجب لفصل بين الأركان أي تطويل ما يتعرض به للكسوف  
(قوله لانه تشريك بين فرض رنفل) أي متصود قد يرد عليه ما تقدم في الجمعة من أنه  
إذا نوى رفع الجنابة وغسل الجمعة حصل مع التشريك المذكور ويمكن الجواب بأن  
الغسل لما كان وسيلة لغيره لا مقصودا لذاته اغتفر التشريك فيه أو بان المقصود منها  
واحد وهو تهيم البدن بآباء مع كون أظهر مقاصد غسل الجمعة التنظيف وهو حاصل  
مع ضم غيره اليه فاختفى ذلك فيه ع ش على م ر (قوله وإن اجتمع كسوف ووتر) فيه  
أن كسوف الشمس لا يجتمع مع الوتر وأجيب بأنه أطاقي الكسوف على خسوف القمر  
كما عبر به أولا (قوله أيضا) أي كما خيفت فرت الكسوف (قوله لأنها آكد)

قدمت أي الجنازة لحوف  
تغير الميت بتأخيرها (أو كسوف  
وفرض الجمعة قدم) أي الفرض  
(إن ضاق وقته وإنه لا كسوف)  
مقدم لتعرض صلاته للقوات  
بالانجلاء (ثم يخطب الجمعة  
متعرضا له) أي لا الكسوف  
ولا يجوز أن يقصده معها  
في الخطبة لانه تشريك بين  
فرض ورنفل (ثم يصليها) أي  
الجمعة وإن اجتمع كسوف  
ورنفل قدم الكسوف وإن  
خيف فوت الوتر أيضا لأنها  
أكدا وجنازة وفرض أو عيد  
وكسوف



أي لشروعية الجماعة فيها زى وهلا قيل يا كدية الوتر أيضا لقول بوجوبه تأمل  
ثم رأيت ع ش قال قوله لانها آ كد وجهه مشروعية الجماعة فيها وان شرعت  
في الوتر في رمضان لانه فادر في السنة (قوله فكالكسوف مع الفرض في مام) أي  
فيقدم الفرض ان ضاق وقته أي ولم يخش تغير الميت والا قدمت وان خيف فوت  
الفريضة قاله ابن عبد السلام في قواعد شرح م روي يقدم العيد في الثانية ان ضاق  
وقته والا فالكسوف لتعرض فواته بالانجلاء (قوله لانهما) أي لان خطبتيهما  
كما يدل عليه ما بعده (قوله والقصد منهما واحد) وهو الوعظ (قوله تابعان لامة صود)  
والظاهر انه براعي العيد فيكون في الخطبة لان التكبير حيث لا ينافي في الكسوف لانه  
غير مطلوب في خطبته لانه ممنوع كذا ظهر ووافق عليه شيخنا زى شوبري (قوله  
وهذا) أي بقوله مع انهما تابعان لامة صود (قوله استشكل ذلك) أي قصد العيد  
والكسوف بخطبة واحدة (قوله بنية صلاة واحدة) في هذا دفع الاشكال أيضا  
اذهو في الصلاة وما نحن فيه في الخطبة وحيث لا اولي حذف قوله صلاة تأمل

\*(باب في الاستسقاء)\*

يقال سقاء وأسقاء بمعنى ويقال سقاء للخير قال تعالى وسقاهم بهم شرابا طهورا وقال  
تعالى لاسقيناهم ماء غدقا والمراد في الاستسقاء وما يتبع ذلك من سن الامر بالصوم  
والصدقة وسن البروز لاول مطر السنة والغسل أو التوضي في الودى اذا سأل  
ولم يذ كر في الترجمة لفظ صلاة لاجل قوله بعد وهو ثلاثة أنواع وشرعت في رمضان سنة  
ست من الهجرة ويظهر انها من خصائص هذه الامة شوبري مع زيادة من قل (قوله  
طلب السقيا) أي من الله أو من غيره بالسبب والتاء لا طلب أي ولو بلا حاجة برماوى  
(قوله طلب سقيا العباد) أي كلاً أو بعضا والسقيا اعطاء الماء (قوله وهو ثلاثة  
أنواع) وكلها سنة مؤكدة ولونذر الاستسقاء فلا يخرج عن عهد التذرا لا بالكيفية  
الكاملة لان اطلاق الاستسقاء على الدعاء بنوعيه صار كالاستعمال المجهور ع ش  
على مد (قوله وأدناها الدعاء) أي الدعاء بنزول الغيث ونحوه (قوله خلف الصلوات)  
ولونافلة (قوله سنة مؤكدة) وعمل كونها سنة مؤكدة ان لم يأمرهم الامام بها  
والا وجبت كالصوم ويظهر وجوب التعيين ونية الفرضية قياسا على الصوم ولم أر من  
تعرض له ثم ظهر انه يمكن نية السبب فليصر ثم رأيت في عبارة المحرم بعدم وجوب  
نية الفرضية اه شوبري ورده ح ف بأنه كيف لا ينوى الفرضية مع وجوبها واعتمد  
انه لا بد من نية الفرضية قياسا على المنذورة وعلى الصوم (قوله ولو اسأفرو منفرد)  
أي وامرأة وعبد وصبي وسكت عن ذكرهم هنا لطلب خروجه فيماني في أولان

فكالكسوف مع الفرض  
فيها م لكن له أن يقصد العيد  
والكسوف بالخطبة لانها  
سنتان والقصد منهما واحد  
مع انهما تابعان لامة صود وهذا  
اندفع استشكل ذلك بعدم  
صحة السنتين بنية صلاة  
واحدة اذا لم تتداخلوا وحل  
تقديم الجنازة فيما ذكر اذا  
حضرت وحضر الولي والا  
أفرد الامام جماعة يتظفرونها  
واشتهل مع الباقيين بغيرها  
\*(باب في صلاة الاستسقاء)\*  
وهو لغة طلب السقيا وشرعا  
طلب سقيا العباد من الله  
عند حاجتهم اليها وهو ثلاثة  
أنواع أدناها الدعاء وأوسطها  
الدعاء خلف الصلوات وفي  
خطبة جمعة ونحوها وأفضلها  
ما ذكرته بقولي (صلاة  
الاستسقاء سنة) مؤكدة  
ولو اسأفرو منفرد

الكاملين هم المقصودون بالاصالة ق ل (قوله لا تباع) هذا دل على السنية  
والصارف له عن الوجوب قوله في قصة الاعرابي هل على غيرها ع ش (قوله من  
انقطاع الماء) من تعليلية أى من أجل انقطاع الماء لا بيسانية لان الانقطاع ليس  
نفس الحاجة وانما هو سببها فتأمل (قوله أو قلته) ومنه قلة النيل ونوقف البحر أمام  
زيادة بابلي (قوله أو ملوحتنه) وأول ما خلق الله المياه وكانت كلها حلوة وكان  
الشجر لا شوك فيه وكانت الوحوش تجتمع على الانسان وتأنس به فلما قتل قابيل  
هابيل ولخت المياه الا ما قل ونبت الشوك في الشجر وهربت الوحوش من الانسان  
وقالت الذي يخون أخاه لا يؤمن اه مدابني (قوله وهذا من زيادتي) قد يمنع زيادة  
ذلك ويدعي انها دخلة في كلام أصله لان الزيادة التي بها نفع داخل في الحاجة  
فتأمل ويرد بأن الكلام في زيادة لا يحتاج اليها وانما يحصل بها نفع لان ما زاد على  
الحاجة اما ان يكون به ضرر أو نفع أو لا ولا فهي على هذا محض زيادة لمحض الفائدة  
شوبرى (قوله وشمل ما ذكر) أى قوله لم حاجة وقوله عن طائفة أى لم يكونوا أهل  
بدعة أو بنى والام تسن لثلاثين حسن طريقهم حل وشرح م ر وقوله أهل  
بدعة وان لم يكفروا بها ولم يستقوا بها وبقي ما لو احتاجت طائفة من أهل الذمة  
وسألوا المسلمين في ذلك هل تقبلي اجابتهم م أم لا فيه نظر والاقرب الاول وفاء بزمته  
ولا يتوهم مع ذلك ان فعلنا ذلك لحسن حالهم لان كفرهم محقق ومعلوم وتحمل اجابتهما  
لهم على الرحمة بهم من حيث كونهم من ذى الروح بخلاف الفسقة والمبتدعة ع ش  
(قوله واحتاجت اليه) ظاهره انها لا تطلب الزيادة النافعة لهم اه حل (قوله ان  
يستسقوا لهم) ظاهره انهم يستسقون بعد صوم وخطبة وصلاة - الا فالس قال بالدعاء  
فقط (قوله حتى يسقوا) لان الله يحب المميز في الدعاء فان اشتدت الحاجة خرجوا  
من الغد صائمين والاصاموا ثلاثة ايام ثم يخرجون في اليوم الرابع ولوسقوا قبل تمام  
الايام اتموها وهذا لا يتأني في الاستزادة حل (قوله وتكرر) أى مع صوم ثلاثة ايام  
قبلها ان لم يشتد الحال والاصولها بلا صوم رى (قوله وهذا أولى من قوله) أى لا يهاجمه  
انه لا تجوز الزيادة على الثلاث ع ش وايضا قوله تعاد يقتضى انه يكون الفاعل لها  
ثانيا من فعلها أولا وليس مرادا فلوقال الشارح اعم وأولى لكان أوضح فتأمل (قوله  
اجتمعوا لشكر) أى على تعجيل ما عزموا على طلبه م ر وقوله ودعاء أى بالزيادة  
حيث كانت نافعة لهم وفي كلام شيخنا ان لم يتضرروا بالزيادة ح ل ولك أن تقول  
ما الفرق بين الاستسقاء حيث طلب فيه هذه الامور بعد السقيان من الشكر والدعاء  
والصلاة وبين الكسوف حيث لا تطلب فيه هذه الامور بعد زواله قبل الصلاة

لا تباع وراه الشيخان (الحاجة)  
من انقطاع الماء أو قلته بحيث  
لا يكفي أو ملوحتنه (ولا استزادة)  
بها نفع وهذا من زيادتي  
بخلاف ما لا يحتاج اليه ولا نفع  
فيه في ذلك الوقت وشمل  
ما ذكر ما لو انقطع عن طائفة  
من المسلمين واحتاجت اليه  
فيسن لغيرهم أيضا أن يستسقوا  
لهم ويسألوا الزيادة لانفسهم  
(وتكرر) الصلاة مع الخطبتين  
كما صرح به ابن الرفعة وغيره  
(حتى يسقوا) وهذا أولى من  
قوله وتعاد ثانيا وثالثا (فان سقوا)  
قبلها اجتمعوا لشكر ودعاء  
وصلوا وخطب بهم الامام  
شكر الله تعالى وطلبوا له مزيد  
قال تعالى لئن شكرتم لازيدنكم

مع جريان التوجيه الاول فيه وهو قوله شكر الا ان يجاب بأن التوجيه مجموع الامرين  
 الشكر وطلب المزيد أو بان الحاجة للسقيا أشد اه مم كذا في البرماوى وقال  
 الرشيدى لعل الفرق بينه وبين الكسوف حيث لا يصل له بعد الانحلاء ان ما هنا  
 حصول فحة وما هنا كاندفاع فحة وفرق أيضا بان الحاجة للسقيا أشد اه سم (قوله  
 وصلوا) أى صلاة الاستسقاء ولا ينافية قوله شكر اذى أى لان العبادة تفعل شكر الله  
 وعبادة ع ش ولا ينافية قوله شكر الا ان الحامل على فعلها هو الشكر (قوله  
 وسن ان يأمرهم الامام أو نائبه) ويظهر ان نحوه القاضى العام الولاية لا نحو والى  
 الشوكة وان البلاد التى لا امام فيها يعتبر ذوالشوكة المطاع فيها شورى (قوله بصوم  
 أربعة أيام قال سم على حجر يقبه لزوم الصوم أيضا اذا أمرهم بأكثر من أربعة واذا  
 أمرهم الامام بالصوم فسقوا قبل استكمال الصوم قال م لزومهم صوم بقية الايام  
 وكذا الوسقوا قبل الشروع ويحتمل عدم الوجوب لانه كان لا مرق قد حصل وهو  
 الاقرب كفى ع ش على م ولو صام فى هذه الايام المأمور بها عن نذر عليه أو قضاء  
 أو كفارة ومثله الاثنين والخميس اكتبى به لان المقصود وجود صوم فيها كما ائتمى به م  
 زى (قوله وصوم هذه الايام) ظاهره ولو على المسافر وهو واضح حيث لم يتضرر به وأفتى  
 والد شيخنا بوجوبه عليه مطلقا وهو مما يقرب ان أريد بالضرر ما لا يحتج به عادة  
 لا ما هيح النيم ولا يجب الصوم على الامام لانه انما وجب على غيره بأمره بذل الطاعته  
 ولا يتصور بذل الطاعة لنفسه (قوله واجب بأمر الامام) ظاهر كلامهم وجوبه  
 ولو على النساء وعليه ليس لزوم المنع حيث ذشورى لانه بما كان سيدا فى المزيد  
 اه ولو كانت حائضا أو نفسا وقت أمر الامام ثم طهرت فانه يجب عليها الصوم لانها  
 من أهل الخطاب وقت أمر الامام ومثل ذلك ما لو أسلم الكافر بعد أمر الامام والظاهر  
 ان منيه كما مره فمتنع ارتكابه ولو بسا حاة ل زى ولا عبرة بأمر المباح نقيضا وانسانا  
 ولو رجع الامام عن أمره هل يسقط الوجوب أولا يظهر الشافى كما قاله الشورى (قوله  
 كفى فتاوى النوى) وعليه فيجب تبييت النية والتعيين كأن يقول عن الاستسقاء  
 ولكن لا يجب قضاؤه اه حل و يفرق بين المسافر هنا وبينه فى صوم رمضان  
 بأن الصوم ثم يتدارك بالقضاء بخلافه هنا ولا يلزم الولى أمر الصبي بالصوم وان أطاقه اه  
 حجر وقال سم يقبه الوجوب ان أمر الامام بصوم الصبيان اه ولو أمرهم بالصوم بعد  
 انتصاف شعبان فالظاهر الوجوب لان الذى يمتنع صومه بعد النصف هو الذى لا سبب  
 له ع ش ولو حضر بعد أمر الامام من كان مسافرا فان كان من أهل ولايته وجب عليه  
 صوم ما بقى منها والا فلا ولو بلغ الصبي أو افاق المجنون بعد أمر الامام لم يجب عليهم ما

(وسن ان يأمرهم الامام  
 بصوم أربعة أيام) متتابعة  
 وصوم هذه الايام واجب  
 بأمر الامام كفى فتاوى النوى

الصوم لعدم تكليفها حال الداء برماوى (قوله كصدقة) وهي واجبة بأمر الامام  
 سكن على من يجب عليه زكاة الفطر لا مطلقا والواجب في التصديق اقل متمول ان لم  
 يعين الامام قدرا وقد زاد على ما يجب في زكاة الفطر والاعتين ان فضل ذلك القدر عن  
 كفايته العمر الفالب ح ل (قوله الى صحراء) أى ولو في مكة والمدينة وببيت  
 المقدس لانهم يخرجون الصبيان والبهايم والمسجد من ماله كفى البرماوى (قوله)  
 في ثياب بذلة) بكسر الموحدة وسكون المجهة أى مهنة أى ما يلبس من الثياب  
 في وقت الخدمة لانه لا لائق بحالهم وهو يوم مسئلة واستكانة وبه فارق العبد اه  
 شرح م د (قوله وفي تخشع) معطوف على ثياب كما أشار اليه بأعادة السامد وليس  
 معطوفا على بذلة كما قيل لانه حينئذ لم يكن فيه تعرض لصفتهم في أنفسهم وهي المتصودة  
 كما في البرماوى وقد يقال بعمدة عطفه على بذلة أيضا اذ ثياب التخشع خير ثياب  
 الكبر والفضول والخلاء كخطوطها كما هو اذ يالهوا وان كانت ثياب عمل وحينئذ فاذا  
 أمروا باظهار التخشع في ملابسهم في ذواتهم من باب أدلى اه شرح م د بحروفه  
 (قوله وغيرها) كالوقوف (قوله لا اتباع) ومن ثم لم يكره خروجهم خفاة مكشوفة  
 رؤسهم على الوجة لما فيه من اظهار التواضع ويكره العري وسن لهم الخروج من  
 طريق الرجوع في أخرى اه برماوى (قوله وبخراج صبيان) أى ذكورا واناثا  
 ولو غير مميزين ونحوه الوجوب اذا أمر الامام به والذي يقبه ان مؤنة حملهم في مال الولي  
 كمؤنة حمل أولي حجر والذي اقتضاه كلام الاستنوى انه في مال الصبيان واعتمده  
 في شرح شيخنا م د ويفرق بأن مصلحة الاستسقاء ضرورية وتعود عليهم كفى تعليم  
 الواجبات وفيه انها غير مختصة بهم فلو قيل انها في بيت المال كان أوجه اه ع ش  
 وقال سم والذي يقبه انه ان كان القوم الذين منهم الصبيان يستسقون لانفسهم فالمؤنة  
 في مال الصبيان لانهم محتاجون وان كانوا يستسقون لغيرهم فمؤنة اخراجهم في مال  
 الولي المخرج لهم اه (قوله وشيوخ) بضم المشين وكسرهما كما قرأ بهما لانهم أرق قلبا  
 (قوله وغير ذوات هيات) أى والجمائر غير ذوات الهيات بخلاف الشواب مطلقا  
 والجمائر ذوات الهيات نظير ما مر في الصيد وغيره ولا بد من أذن حليل ذات الحليل  
 ومثلها العبيد باذن ساداتهم لا الجمانين وان امن ضررهم خلافا لمخر برماوى (قوله)  
 لانهم مسترزقون) بكسر الزاى برماوى (قوله وهل ترزقون) هو في معنى النفي أى  
 لا ترزقون الخ ع ش وقوله لا يضاعفونكم أى بدعائهم (قوله ولا يبيع أهل ذمة حضورا)  
 أى لا يطلب المنع على وجه الايجاب او الذنب شوبرى وبعبارة ع ب ويكره اخراج  
 المكفار وخروجهم مع المسلمين فيمنعون ان لم يتميز واعنا اه فقيهه تصریح

(وببر) كصدقة وتوبة لان  
 لكل من ذلك أثر في اجابة  
 الدعاء وفي خبر حسنه الترمذى  
 ان الصائم لا ترد دعوته  
 (ويخرجهم الى صحراء) بلا  
 عذر (في) اليوم (الرابع في  
 ثياب بذلة) أى مهنة (و) في  
 (تخشع) في مشيهم وحلوسهم  
 وغيرهما لا لاتباع رواه الترمذى  
 وهل حسن صحيح (متنظفين)  
 بالماء والدساك وقطع الروابع  
 الكريهة (وبخراج صبيان  
 وشيوخ وغير ذوات هيات  
 وبهايم) لانهم مسترزقون ولغير  
 وهل ترزقون وتصرون  
 الابضعاف انكم رواه البخارى  
 والتصريح بسن أمر الامام  
 بالصوم والبروبأ مره بالباقي  
 مع ذكر متنظفين وغير ذوات  
 هيات من زيادتي (ولا يبيع  
 أهل ذمة حضورا) لانهم  
 مسترزقون وفضل الله واسع



بان الكراهة في حقنا وحقهم (قوله وقد يجهلهم) صريح في ان دعاء الكافر بحجاب  
وهو المرجع واما قوله تعالى وما دعاء الكافرين الا في ضلال فالمراد به العبادة  
كما في الشورى ويحوز الدعاء له ولو بالافتقار والرحمة خلافا لما في الاذكار الا مغفرة  
ذنب الكفر مع موته عليه فلا يجوز كما ذكره البرماوى (قوله ولا يختلطون بنا) أى  
يكبره ذلك أى يكبره تمكيننا اياهم من اختلاطهم بنا (قوله لانهم ملعونون) أى  
مطرودون عن رحمة الله وهذا من المعنى بالوصف وهو غير ممنوع اطف (قوله  
في مصلاتنا المصلى ليس قيدها كماله عليه اطلاق غيره فلو ابقى المتن على عمومته  
لكان اولى ليشمل المصلى وغيره من الذهاب والعود فعمل التقييد بالمصلى لانه مظنة  
الاختلاط برماوى اطف (قوله لذلك اسم الاشارة راجع لقوله لانهم ملعونون وقوله  
اذ قد جعل بهم علة للعلة أى لكونه علة لما قبله أى وانما كان كونه ملعونين  
علة في تمييزهم عنا لانه قد جعل بهم عذاب الخ (قوله في أنها ركعتان ولا تجوز الزيادة  
عليهما خلافا لما وقع في شرح م ر من جوار الزيادة فقد نقل عنه انه شطب عليه  
كما قرره شيخنا ح ف (قوله وفي التكبير) فيكبر في الاولى سبعا وفي الثانية خمسا  
وقضية كلامه انه لا يبدل ذلك بالاستغفار كذا قاله ح ل وانظرا الفرق بين الصلاة  
والخطبتين حيث ابدل التكبير فيهما دون الصلاة واجيب بان المقصود من الخطبة  
الوعظ والاستغفار يناسبه (قوله وخطبتيه) أى في الاركان والسنن والشروط  
كما في البرماوى (قوله فهو اولى من قوله ولا يختص بوقت العيد وجهه الاولوية  
ان تعبير الاصل يومهم انها تختص بغير وقت العيد على ما هو المعلوم من ان المنى اذا  
دخل على كلام مقيد بقيد كان المنى ذلك القيد غالبا والقيدها هو قوله بوقت  
العيد فيكون هو المنى والاختصاص غير منفي ويحجب عن الاصل بانه انما قيد بهذا  
القيد لاجل الرد على القول الضعيف القائل بانها تختص بوقت العيد كما حكاه  
في شرح م ر (قوله في أى وقت كان) أى ولو وقت كراهة ما لم يعتر برماوى  
(قوله لانها ذات سبب) وهو المحل أى الجذب رشيدى (قوله وتجزئ الخطبتان  
قباهما) معطوف على قوله لا تؤت فهو من مدخول الاستدراك وكذا قوله  
ويبدل تكبيرهما باستغفار الخ (قوله لا تباع الخ) يقتضى ان النبي صلى الله  
عليه وسلم قدم الخطبة على الصلاة مع أنه خلاف الاولى فيكون فعله  
ليبيان الجواز ويقال عليه اذا كان التقديم مأخوذا من فعل النبي وحكمته بأنه  
خلاف الاولى فن أن يؤخذ التأخير الذى هو الاولى والا فضل وفي شرح م ر  
ما يقتضى ان النبي فعل كلام الامرين لكن فعل التأخير أكثر وعبارته

وقد يجهلهم استدراجا لهم  
وفي الروضة عن النص  
كراهته لانهم ربما كانوا  
سبب الخطا لانهم ملعونون  
ويكبره أمرهم بالخروج كما  
نص عليه في الام (ولا يختلطون  
بنا) في مصلاتنا بل يتميزون  
هنا في مكان لذلك اذ قد جعل  
بهم عذاب بكفرهم فيصيبنا  
قال تعالى واتقوا فتنة  
لا تصيبن الذين ظلموا منكم  
خاصة (وهى كعيد) في انها  
ركعتان في التكبير والجهر  
وخطبتيه وغيرها لا تباع  
رواه الترمذى وقال حسن  
صحيح (لكنها لا تؤت) بوقت  
عيد ولا غيره فهو اولى من قوله  
ولا تختص بوقت العيد فيصليها  
في أى وقت كان من ليل  
ونهار لانها ذات سبب فدارت  
مع سببها (وتجزئ الخطبتان  
قباهما) لا تباع رواه أبو داود  
وغیره

(ويبدل تكبيرها باستغفار)  
أولها فيقول استغفر الله  
لهذا لا اله الا هو الحي القيوم  
واتوب اليه بديل كل تكبيره  
ويكثر في أثناء الخطبتين من  
الاستغفار ومن قوله استغفروا  
وبكم انه كان غفارا يرسل  
السماء عليكم مدرارا  
ويعدكم باموال وبنين ويجعل  
لكم جنات ويجعل لكم  
انها (ويقول في) الخطبة  
(الاولى اللهم اسقنا غيثا  
مطرا) (غيثا) أي مرويا مشبعا  
(الى اخره) وهو كما في الاصل  
هنياء مرويا مرويا غدا مجللا  
سها طبقا دائما أي الى  
انتهاء الحاجة اللهم اسقنا  
الغيث ولا تجعلنا من القانطين  
اللهم انا نستغفرك انك  
كنت غفارا فارسل السماء  
اي المطر علينا مدرارا أي  
(كثيرا لا اتباع رواه  
الشافعي والحنفي الطيب  
الذي لا ينقصه شيء والمرى  
المحمود العاقبة والمريع ذو  
الريع أي النماء والغدق  
كثير الخير والمجل ما يجعل  
الارض أي يعمها كجمل الفرس  
والسمع شديد الوقع على  
الارض والطبق ما يطبق الارض

ولو خطب قبل الصلاة جاز لما سمع من أنه صلى الله عليه وسلم خطب ثم صلى لكنه  
في حقنا خلاف الافضل لان فعل الخطبتين بعد الصلاة هو الاكثر من فعله عليه  
الصلاة والسلام اه قال ع ش عليه وهذا بخلاف العيد والكسوف فانه لم يرد أن النبي  
خطب قبلهما اه (قوله ويبدل تكبيرها باستغفار) هذا أيضا مستثنى فالمستثنيات  
ثلاثة فيفتح الاولى بتسع استغفارات والثانية بسبع بخلاف تكبير الصلاة لا يبدله  
بل يكبر في الاولى سبعا والثانية خمسا كالعيد في مامر وقوله ثلاثة بل أكثر الى قوله  
ولو ترك الامام الاستسقاء فعليه الناس فاقبله مستثنى أيضا تأمل (قوله ويقول  
في الخطبة الاولى) هذا مستأنف لامعطوف على الاستثناء (قوله اللهم اسقنا) بقطع  
المهزة من اسقى ووصلها من سقى فقد ورد الماضي ثلاثا ورباعيا قال تعالى  
وسقاهم ربهم وقال تعالى لاسقيناهم ماء عذقا (قوله غيثا هو بضم الميم) وكسر  
الغين المجهة وهو الذي يغيث الخلق ويرويهم ويشبعهم (قوله مرويا هو بفتح فكسر  
والفتحة) ما يأتي بالريع والزيادة وروى بالموحدة مع ضم الميم وسكون الراء أي  
يكون سيبا في اكل الربيع من اربع البعير اذا اكل الربيع وبالفوقية  
معها من رقت الماشية اذا كانت ماشاء وكل مناسب هنا اه ايعاب شورى  
(قوله الى انتهاء الحاجة) أي الغرض الشامل للزيادة النافعة ودفع بقوله الى انتهاء  
الحاجة ما يقال ربما كان دوامه من العذاب وقوله من القانطين أي الايسين  
من رحلت بسبب تاخير المطر عن حاج في (قوله أي كثيرا) وبعضهم فسره بكثير الدر  
أي المصب (قوله أي النماء) أي الزيادة في نفسه أي كثير في نفسه وقوله كثيرا الخير  
أي ما يترتب عليه من نبات الزرع والثمار شيئا (قوله كجمل الفرس) أي الذي يوضع  
على ظهرها تحت السرج وقوله شديد الوقع ليغوص فيها ما خوذ من سم الماء اذا نزل  
من اعلى الى اسفل ويقال ساح الماء اذا جرى على وجه الارض ح ل (قوله ما يطبق  
الارض بضم التحتية وسكون الطاء وكسر الموحدة من اطبق لانه لم يسمع طبق اه  
مختار اطف قال ع ش ويجوز فيه ضم أوله وتشديد الباء كما في القاموس في القاموس  
طبق الشيء تطبيقا عم وفي المختار واطبق الشيء غطاء (قوله كالطبق)  
أي يصير على الارض كطبقة ثانية (قوله ويتوجه من نحو ثلث) أي استقبالا  
فان استقبل له أي للدعاء في الاولى لم يعد في الثانية أي لا تطلب اعادته  
بل ينبغي كراهتها وكذا ينبغي كراهة الاستقبال في الاولى وان اجزأ عن  
الاستقبال في الثانية ع ش اطف (قوله سرا وجهرا) وحيث يسر القوم حالة  
اسراره ويؤم واعي دعائه حالة جهرة اه ح ل (قوله ويرفع الحاضرون ايديهم)

فيصير كالطبق عليها (ويتوجه) للقبلة (من نحو ثلث) الخطبة (الثانية) وهو مراد الاصل بقوله بعد صدر  
الخطبة الثانية (وحيث يسر القوم حالة) قال تعالى ادعوا ربكم تضرعا وخفية ويرفع الحاضرون ايديهم في الدعاء

غير المتنجسة حيث لا حائل فان كان عليها حائل احتمل عدم الكراهة (قوله مشيرين  
بظهور كلفهم الخ ظاهر انهم يفعلون ذلك حتى في قولهم اللهم استعنا الغيث وهو  
كذلك لكون المقصود به رفع البلاء كما يدل عليه قوله والحكمة الخ اط في أى وان  
كان في الظاهر طلب تحصيل الغيث كما قررر شيخنا ح في وفي ع ش على م ر  
مانصه ظاهر انهم يفعلون ذلك حتى في قولهم اللهم استعنا الغيث ونحوه لكون  
المقصود به رفع البلاء ويخالفه ما مر في القنوت وعبارته ويجعل فيه وفي غيره ظاهر  
كفيه الى السماء ان دعي برفع بلاء ونحوه وعكسه ان دعي بتحصيل شيء اخذاهما  
سياق في الاستسقاء اه ويمكن رد ما في القنوت الى ما هنا بان يقال معنى قولهم  
ان طاب رفع شيء أى ان طلب ما المقصود منه رفع شيء ومعنى قولهم ان دعي  
بتحصيل شيء أى ان دعي بطلب تحصيل شيء اه ولو اجتمع التحصيل والرفع راعى  
الثاني كالمسمع شخصادعي بها فقال اللهم افعل لى مثل ذلك قل (قوله ان القصد  
رفع البلاء) ولا فرق بين كون البلاء واقعا أو لالا ان القصد رفع وقوعه ولو وقع اط في  
(قوله ويجعل يبر رداؤه) أى بعد الاستقبال كافي الوسيط ويضده كلام المصنف  
ان عطف على قوله بالرفع تأمل وقال الماوردي يحول قبله وقيل بتفسيره شوبرى قال  
ع ش ويوجه كونه بعد الاستقبال بانه قبل الاستقبال مشغول بالوعظ وانه  
يورث مشقة في الجمع بين التحويل والالتفات اه ومحل هذا الجعل ان كان لا يساله  
وانظر هل يستحب ان يلبسه لذلك يظهر نعم ليحصل هذه السنة ووافق عليه شيخنا  
زى فائدة كان طول رداؤه عليه الصلاة والسلام أربعة اذرع وعرضه ذراعين وشبرا  
كما في شرح م ر (قوله وعكسه) بفتح السين وضمها (قوله بالثاني فيه) أى الثاني  
وهو التنكيس هكذا فعل عبارته شوبرى فالاولى حذف قوله فيه ح في (قوله فلما  
قللت أى لعذر قام به والافقوته صلى الله عليه وسلم لاتضاهى اوانه اظهر البحر هنا  
لكون الوقت وقت تذل وخشوع شيخنا عزيزى (قوله قلبها) أى من غير تنكيس  
(قوله بتغيير الحال) أى بتغييره سبحانه وتعالى فهو من اضافة المصدر الى مفعوله  
ع ش (قوله الى الخصب) بكسر الخاء ضد الجذب وقوله والسعة بفتح السين على  
الافصح والكسر لغة قليلة وقد نظم ذلك العلامة الدنوشرى فقال

وسعة بالغنى في الاوزان والكسر يهكى عن الصاغانى

وهو عطف لازم على ما زوم أو تفسير (قوله ويترك) بضم أوله وقوله الرداء أى  
رداء الخطيب والناس حتى تنزع الثياب أى عند رجوعهم الى منازلهم كما في شرح م ر  
وقال البرماوى حتى تنزع الثياب أى بالفعل او بالعود الى محل نزوعها (قوله لافى المدور

مشيرين بظهور كلفهم الى  
السماء للاتباع رواه مسلم  
والحكمة فيه ان القصد  
رفع البلاء بخلاف القاصد  
حصول شيء كما مر بيانه  
في صفة الصلاة (ويجعل يبر  
ردائه يساره وعكسه) ويجعل  
(اعلاه اسفله وعكسه)  
والاول تحويل والثاني  
تنكيس وذلك للاتباع  
في الاول رواه أبو داود  
وغیره ولهمه صلى الله عليه وسلم  
بالثاني فيه فانه استسقى  
وعليه خيصة سوداء فاراد  
ان يأخذ بأسفلها فيجعله  
اعلاها فلما نقلت عليه قلبها  
على عاتقه ويحصلان معا يجعل  
الطرف الاسفل الذى على  
شقه الايسر على عاتقه الايمن  
والطرف الاسفل الذى على  
شقه الايمن على عاتقه الايسر  
والحكمة فيهما التفاؤل  
بتغيير الحال الى الخصب والسعة  
(ويفعل الناس) وهم  
جالوس (مثله) تبعاله وروى  
الامام أحمد في مسنده ان الناس  
حولوا مع النبي صلى الله  
عليه وسلم وكل ذلك مندوب  
قيل والتحويل خاص بالرجل  
واذا فرغ الخطيب من الدعاء

اقبل على الناس واتى ببقية الخطبة (ويترك الرداء محولا ومكسا) حتى ينزع الثياب  
غير رداءه بعد التحويل ثم محل التنكيس في الرداء الرابع لافى المدور والمثلث

(ولو ترك) الامام (الاستبقاء  
فعله الساس) محافظة على  
السنة لئلا يخرجون  
الى الصحراء اذا كان الوالى  
بالبلد حتى يأذن لهم كما اقتضاه  
كلام الشافعى لحرف الفتنة  
(وسن) لكل أحد (ان يبرز  
لاول طر السنة ويكشف  
غير عورته) ليصبيه تبركا  
به ولا تباع رواء مسلم  
وظاهره ان ذلك اكيد  
والا فطر غير اول السنة  
كذلك كما اوضحته في شرح  
الروض (و) ان يقتل  
او يتوضأ في سيل) روى  
الشافعى انه صلى الله عليه وسلم  
كان اذا سال السيل قال  
اخرجوا بنا الى هذا الذى  
جعل الله طاهرا فانتطهر  
منه ونحمد الله عليه وتعبيرى  
كالاصل والروضة باو يفيد  
من احدهما بالنطوق وكليهما  
بغيره الاول وهو افضل  
كما في المجموع وفيه فان لم يجمعهما  
فليتوضأ في المهمات المتعبة  
الجمع ثم الاقتصار على الغسل  
ثم على الوضوء وانه لانية فيه

والمثلث) فان المطلوب فيه ما ليس الا التوضيل حل (قوله ولو ترك الامام الاستبقاء)  
أى اول يمكن امام ولا من يقوم مقامه وتو له فعله الساس أى الكاملون أى جميع اهل  
البلد من ذكر لانهم سنة عين فلا يسقط طاعتها بفعل بعضهم وان كان بالغاء قللان  
ذلك انما يقال في سنن الكفاية وهذه سنة هين (قوله لئلا يخرجون) هل المراد  
بكره الخروج او يحرم ويحب انه يكره ما لم يظنوا حصول الفتنة فيحرم اه شوبرى  
(قوله لا اول مطر السنة) لعل اضافته من باب اضافة الصفة للموصوف أى لمطر السنة  
الاول أى لاوله لكن لا اشعار في كلامه بهذا قائل وانظر ما المانع من ان اضافة  
مطر للسنة من اضافة النكرة الى المعرفة فتم والتقدير لا اول كل مطر في السنة اه  
شوبرى والمراد بمطر السنة ما يحصل بعد اذ طاع مدة طويلة لا بقيد كونه  
في المحرم او غيره وينبغي ان مثله النيل فيبرزه ويفعل ما ذكر شكر الله (قوله غير  
عورته أى عورة الصلاة أو غير عورة الخلوة ان كان خاليا وليس هذا من الحاجة التى  
تكشف لها العورة قال شيخنا والوجه ان يراد بها عورة المحارم كما نقله البرماوى  
عن قل على الجلال قال ع ش على م ر وهذا هو الاكل وان كان اصل السنة  
يحصل بكشف جزء من بدنه وان قل كالرأس واليدين (قوله أو يتوضأ) هى مانعة  
خلاف فجمعها افضل ثم الغسل وحده ثم الوضوء وحده ولا يحتاج فيهما من حيث التبرك  
الى نية وله نية السبب فيهما ونية غيرهما ان صادفه ويحصلان معه كما في النية  
وهذا هو المعتمد (قوله وانه لانية فيه) أى في كل من الوضوء والغسل وهذا صريح  
في انه من كلام المهمات وليس كذلك لان صاحب المهمات الذى هو الاسنوى  
يقول بان فيه نية بدليل قول شيخنا م ر ولا يشترط نية كما يحتمل الشيخ تبعاً للاذرى  
وخلافاً للاسنوى الا ان صادف وقت وضوء أو غسل لان المحتملة فيه هى الحكمة  
في كشف البدن لينالها طر اول السنة وبركته شرح م ر بحرفه وكتب على قوله  
تبعاً للاذرى هذه الزيادة نقلت من خطه ملحقه وهى مقبولة للاشكال شوبرى مع  
ادنى زيادة فظهر من هذا ان قوله وانه لانية من كلام الشارح ويحتمل له لكن ينافيه  
قوله بعداه أى كلام المهمات فالظاهر انه من كلام المهمات وليس بحثاً للشارح واما  
قول م ر كما يحتمل الشيخ ففيه نظر كذا قرره شيخنا العشماوى وفيه أنه على جعله من كلام  
المهمات ينافي ما نقله الشوبرى عن م ر من ان صاحب المهمات يشترط النية  
في هذا الوضوء لانه قال وخلافاً للاسنوى فالاولى تقديم قوله اه على قوله وانه لانية  
فيه لانه من كلام الشارح وقال الرشيدى قوله وانه لانية الخ من كلام المهمات وكلام  
م ر فيه حذف والاصل وخلافاً للاسنوى في قوله لانية فيه الا ان صادف فالاستثناء



اذالم يصادف وقت وضوء  
ولا يغسل انتهى واقصر في  
التنبيه على الغسل (و) أن  
(يسج لرعد وبرق) روى  
مالك في الموطأ عن عبد الله  
ابن الزبير أنه كان اذا سمع  
الرعد ترك الحديث وقال  
سبحان الذي يسج الرعد  
بجمده والملائكة من خيفته  
وقيس بالرعد البرق  
(و) أن (لا يتبعه) أى البرق  
(بصره) قال تعالى يكاد سنا  
برقه يذهب بالابصار روى  
الشافعي عن عروة بن الزبير  
أنه قال اذا رأى أحدكم  
البرق أو الودق أى المطر فلا  
يشير اليه (و) أن يقول  
عند مطر اللهم صيبا  
الياه أى مطرا (نافعا) لا قبا  
رواه البخاري (ويدعوا بما  
شاء) الخبر الميمى يستجاب  
الدعاء فى أربعة مواطن عند  
التقاء الصفوف ونزول الغيث  
واقامة الصلاة ورؤية  
الكعبة (و) يقول (أمره)  
أى فى أثر المطر كما عبر به  
فى المجموع عن الشافعي  
والاصحاب (مطرنا بفضل  
الله) عايناه (ورحمته) لنا

من كلام الاسنوى وليس راجعا لما قبله كما فهمه الشوبرى فالجاء ان الاذرى  
يقول بعدم اشتراط النية مطلقا والاسنوى يقول لا تشتراط الا ان يصادف وقت  
وضوء أو يغسل فتشترط فيكون الشارح موافقا للاذرى فى عدم اشتراط النية  
مطلقا وعليه فكلام الشارح لا اعتراض عليه (قوله اذالم يصادف الخ) بأن كان  
متوضئا ولم يصل به صلاة ولم يطلب منه غسل واجب ولا مسنون وعبرة ح ل  
قوله وانه لانية ان كان المراد أنه يأتى فى الوضوء بالكيفية المخصوصة فلا بد من نية  
معتبرة الا أن يقال لا حاجة الى النية لان الغرض اساس الماء لثلاث الاعضاء فهو  
على صورة المتوضئ اه قال ع ش والقياس أنه لا يجب فيه الترتيب أيضا  
لان المقصود منه وصول الماء لهذه الاعضاء وهو حاصل بدون الترتيب وهذا كله  
بالنسبة لاصل السنة اما بالنسبة لكلامها فلا بد من النية مع الترتيب (قوله  
وأن يسج الخ) أى عندهما وان لم يسج الاول ولم ير الثاني والرعد هو الصوت الذى  
يسمع من السحاب والبرق النار التى تخرج منه وقيل الرعد ملك والبرق اخضته  
يسوق بها السحاب فالسمع هو صوته أو صوت سوقه على اختلاف فيه وأطلق  
الرعد عليه مجاز س ل (قوله انه) أى ابن الزبير شوبرى (قوله ترك الحديث)  
أى الكلام الذى كان مشغولا به سواء كان حديثا عن النبي أو غيره ع ش ا ط ف  
(قوله وقيس بالرعد البرق) أى فى طلب التسبيح عنده وان كان المناسب أن يقول  
عند البرق سبحان من يريك البرق خوفا وطعنا شرح م ر (قوله سنا برقه) السنا  
بالقصر الضرة وبالد الشرف وقوله يذهب بالابصار أى يضعفها برماوى مع زيادة  
(قوله لا يشير اليه) أى فلا يتبعه بصره كما قررر شيخنا ح ف وفى ق ل على  
الجلال قوله فلا يشير اليه شامل للاشارة بغير البصر فليراجع اه قال م ر وكان  
السلف الصالح يكرهون الاشارة الى الرعد والبرق ويقولون هذ ذلك لاله الا الله  
وحده لا شريك له سبحانه قدوس فينتار الاقتداء بهم فى ذلك (قوله اللهم صيبا)  
من صاب يصوب اذا نزل الى أسفل (قوله أى مطرا الاول) أن يقول (أى مطرا نازلا  
من علوا الى أسفل لان الصيب معناه النازل من علوا الى أسفل (قوله يستجاب الدعاء  
عبارة م ر تفتح أبواب السماء ويستجاب الدعاء الخ (قوله عند التقاء الصفوف)  
المراد به المقاربة وبالصفوف محل المجهاد وباقامة الصلاة القاطن أى التوجه اليها  
كما فى ق ل (قوله ورؤية الكعبة) ظاهره وان تكرر دخوله ورؤيته لها وكان  
الزمن قريبا ولا مانع منه ع ش (قوله أى فى أثر المطر ليقول) أى المطر باسقاط  
فى أثر لاجل حكاية كلام المجموع كما لا يخفى تأمل وكتب أيضا قوله فى اثر يكسر

الهمزة واسكان الشاء وبفتح الهمزة مع الشاء كذا ضبطه بالقلم شوبري (قوله بنوء كذا)  
 أفادت تعليق الحكم بالباء أنه لو قال مطرنا في نوء كذا لم يكره أخذ ما بعده ق ل  
 والنوء بفتح النون قال ابن الصلاح النوء في أصله ليس هو نفس الكوكب فانه  
 مصدرناى النجم بنوء نواء أى سقط وغاب رقيق أى طلع ونهض بيان ذلك أنها أربعة  
 وعشرون نجما معروفة المطالع في السنة كلها وهي معروفة بمنازل القمر الثمانية  
 والعشرين يسقط في كل ثلاث عشرة ليلة نجم منها في المغرب ويطلع آخر مقابله  
 من المشرق من ساعته فكان أهل الجاهلية اذا كان عند ذلك مطر ينسبونه الى  
 الساقط الغارب منها وقال الاممى الى الطالع منها قال أبو عبيد ولم نسمع أن النوء  
 السقوط الا في هذا الموضع ثم ان النجم نفسه قد يسمى نواء تسمية للفاعل وهو النجم  
 الساقط بالمصدر عبارة م ر والنوء سقوط نجم من المنازل في المغرب مع الفجر  
 وطلوع رقيقه من المشرق مقابله في ساعته كل ليلة الى ثلاثة عشر يوما وهكذا كل  
 نجم الى انقضاء السنة ما خلا الجهة فان لها أربعة عشر يوما (قوله لا يهامة) فيه  
 نظر لان الفاعل محذوف ونائبه ضمير مطرنا وبنوء ظرفي لغوالا أن يقال لا يهامة  
 السببية القريبة من الفاعل ق ل قال العلامة سم لك أن تقول سياقي في الصيد  
 والذباح تحريم باسم الله واسم محمد لا يهامة التشريك فتشكل الحرمة هناك لانها  
 ويمكن أن يجاب بأن الامهات هناك أشد لمزيد عظمة النبي صلى الله عليه وسلم من  
 الاضافة الى النوء فتوهم تأثيره أقوى من توهم تأثير النوء وبأن المتبادر من باسم الله  
 واسم محمد اتحاد متعلق المعطوف والمعطوف عليه أعني أذبح فان اختلاف التعلق  
 للمتعاطفين خلاف الظاهر والاصل وليس المتبادر من مطرنا بنوء كذا أن النوء  
 فاعل حقيقة بل المتبادر خلافه لان مطرنا مبني للمفعول والاصل أن يكون  
 الفاعل غير مذكور مطلقا وقضية ذلك أن لا يكون الفاعل المحذوف هو النوء لانه  
 مذكور وان لم يكن على وجه أنه فاعل (قوله وكره سب ريج) أى سواء كانت  
 معتادة أو غير معتادة لكن السبب انما يقع في العادة لتغير المعتادة خصوصا اذا  
 شوشت ظاهرا على السباب ولا تنقيد الكراهة بذلك ع ش على م ر (قوله  
 من روح الله) لعل المراد في الجملة فلا يلزم أن الذى يأتي بالعذاب من روح الله  
 أيضا رى وشوبري وعبارة ق ل قوله وتأتى بالعذاب أى من حيث ما يظهر لنا  
 والا فهى رجة من عند الله تعالى مطلقا (قوله حوالينا) مثنى مفردة حوال  
 كما نقل عن النووى في تحريره ونقل عنه أيضا أنه مفردة فيجرر فيكون على صورة  
 المثنى وكتب أيضا حوالينا بفتح اللام وفيه حذف تقديره اجعل أوامر والمراد به

(وكره مطرنا بنوء كذا)  
 فتح نوء وهو آخره أى بوقت  
 النجم الغلابى على عادة العرب  
 في اضافة الامطار الى  
 الانواء لا يهامة ان النوء  
 فاعل المطر حقيقة فان اعتقد  
 أنه الفاعل له حقيقة كفر  
 (و) كره (سب ريج) خبر  
 الريج من روح الله أى رجه  
 تأتي بالرجة وتأتى بالعذاب  
 فاذا رأيت نوءا فلا تسبوا  
 واسألوا الله خيرا واستعيذوا  
 بالله من شره ا رواه أبو داود  
 وغيره بإسناد حسن (وسن  
 ان تضرروا بكثرة مطر)  
 بتثنية الكاف (ان يقولوا)  
 كما قال صلى الله عليه وسلم  
 لما شكى اليه ذلك (اللهم  
 حوالينا ولا علينا) اللهم على  
 الا كام

صرف المطر عن الابنية والدور وقوله ولا علينا بيان لامراده بقوله حوالينا لانها  
تشمل الطرق التي تجمع حولهم فأراد ان يخرجها بقوله ولا علينا قال الطيبي في ادخال  
الواو هنا معنى لطيف وذلك لانه لو اسقطها لكان مستقيا لا كام وما معها فقط  
ودخول الواو يقتضي ان طلب المعار على المذكورات ليس مقصودا لعينه ولكن  
ليكون وقاية من اذى المطر فليست الواو خاصة للعطف ولكنها لتعليل وهو كقولهم  
تجوع الحرة ولانا كل بشدتها فان الجوع ليس مقصودا لعينه ولكن كونه  
مانعا عن الرضاع بأجرة اذا كانوا يكرهون ذلك تكبرا اه فتح الباري شوبري وقوله  
ودخول الواو يقتضي الخ فيكون المراد بحوالينا الا كام والظراب وبلا علينا بعده  
عن الابنية وهو ظاهر ان ضرر وبكثرة المطر حتى على الزرع فان كان المراد تضررهم  
بكثرة على الابنية فقط فلا يظهر لان المراد - ينشد بلا علينا ما هذا الابنية فيكون  
شاملا للزرع وقال بعضهم قوله ولا علينا افادت الواو ان طلب المطر - والينا القصد  
منه بالذات وقاية اذا فقيم سامعني التعليل أى اجعله - والينا لئلا يكون علينا وفيه  
تعامينا أدب الدعاء حيث لم ندع برفعه مطلقا لانه قد يحتاج لاستمراره بالنسبة لبعض  
الاودية والمزارع فطلب منع ضرره وبقاء نفعه واعلامنا بأنه ينبغي لمن رملت اليه  
نعمة من ربه أن لا يسخط لعارض قارئها بل يسأل الله دفعه وأبقاء ما وبأن الدعاء  
برفع الضرر لا ينافي التوكل والتفويض (قوله والظراب) بكسر الظاء المشالة  
(قوله والا كام) بالمد وفتح الهمزة جمع أ كم بضمين كعق وأعناق جمع أ كام بوزن  
كتاب جمع أ كم بفتحين كجبل وجبال جمع أ كمة كشجرة وشجر ونظيره جمع غمرة  
على غمر كشجرة وشجر وجمع غمر على غمار كجبل وجبال وجمع غمار على غمر ككتاب  
وكتب وجمع غمر على غمار كعق وأعناق قال ابن هشام في شرح بان سعاد  
ولا أعرف لها نظيرا في العربية وقوله جمع أ كمة فيكون مدلول أ كم ثلاث أ كمة  
واذا جمع أ كم بفتحين على أ كام بكسر الهمزة يكون مدلوله تسعا لان مدلول واحد  
وهو أ كم ثلاث واذا جمع أ كام على أ كم بضمين يكون مدلوله سبعا وعشرين  
أ كمة واذا جمع أ كم على أ كام بالمد يكون مدلول أ كام بالمد احدى وثلاثين أ كمة  
لان مدلول مفردة سبع وعشرون أ كمة والحاصل من ضرب سبع وعشرين في ثلاثة  
ما ذكر (قوله بلا صلاة) أى جماعة شوبري وعبارة ح ل قوله بلا صلاة أى  
على الكيفية السابقة فلا ينافي أنه يصلح اركعتين منفردا لان ذلك من جملة  
النوازل فينوي به ارتفاع المطر انتهى

\*(باب في حكم تارك الصلاة)\*

والظراب ويطون الاودية  
ومنابت الشجر ورواه الشيخان  
أى اجعل المطر في الاودية  
والمراد لا في الابنية ونحوها  
والا - كام بالمد جمع أ كم  
بضمين جمع أ كام بوزن كتاب  
جمع أ كم بفتحين جمع أ كمة  
وهي التل المرتفع من الارض  
اذالم يبلغ أن يكون جبلا  
والظراب جمع ظرب بفتح  
أوله وكسر ثانيه جبل صغير  
(بلا صلاة) لعدم ورودها  
فيه  
(باب في حكم تارك الصلاة)

انظر حكمه في هذا الباب هنا وقد يوجه بأنه لما ذكر أنواع الصلاة فرضا ونفلا  
 شرع بتكلم على حكم تاركها لاجل الخوف على فعلها قال م ر وتقدم هنا على الجنائز  
 تبعاً للجمهور أليق اه أي من تأخيرها عنها ومن ذكره في الحدود لانه حكم متعلق  
 بالصلاة العينية فتناسب ذكره خاتمة لما ع ش على م ر (قوله من المكلفين)  
 فيه تغليب الذكور على الاثنا والا فالنساء كالرجال في هذا الحكم ومعلوم أنه  
 لا جمعة عليهم ع ش (قوله مكتوبة) أخرج المذورة فلا يقتل بتركها على  
 الأوجه من وجهين وان كانت مقيدة بزمان شوبرى (قوله كسلا) أي تهاوفاً  
 مع اعتقاده وجوبها م ر ا ط ف (قوله ولو جمعة في حق أهل الامصار) لأهل  
 القرى لان أبا حنيفة يرى أن لا وجوب عليهم شوبرى قال شيخنا وهذه الغاية للرد  
 اه لكن راجعت شروح المنهاج فلم أجدهم تعرض للخلاف في خصوص الجمعة  
 وانما رأيت الخلاف في الغاية التي ذكرها الشارح في قوله وان قال أصلها  
 ظهر او عبارة المحلى تارك الجمعة يقتل فان قال أصلها ظهر ا ف قال الغزالي لا يقتل  
 وأقره الرافعي ومشي عليه في المحاوى الصغير وزاد في الروضة عن الشاشي اه  
 يقتل واختاره ابن الصلاح قال في التحقيق وهو الأقوى اه قال ع ش على م ر  
 ولو تعددت الجمعة وترك فعلها لعدم علمه بالسابقة فهل يقتل لتركه لماع  
 القدرة أم لا لعذره بالشك فيه نظر والأقرب الثاني فلا يرجع (قوله وان قال) أي  
 من تلزمه الجمعة أجمعاً بأن كان من أهل الامصار وقوله عن أوقاتها أي حتى وقت  
 العذر في ماله وقت عذره وهو وقت الثانية ح ل وشامل لوقت الضرورة (قوله  
 قتل حداً) أي بالسيف ولا يجوز قتله بغيره اه ا ط ف (قوله لا كفراً) أي به  
 للرد (قوله لخبر الشيخين) فيه أن الخبر وارد في الكفار وأجيب بأن محل الدلالة  
 قوله في آخر الحديث الأصحق الاسلام ومن حقه أن تارك الصلاة يقتل فهذا دليل  
 لقول المصنف قتل والحديث الثاني دليل لكون القتل حداً كما يؤخذ من قوله  
 والجنة لا يدخلها كافر (قوله أمرت أن أقاتل الناس) وجه الدلالة منه أنه شرط  
 في الكف عن القتل والمقاتلة الاسلام واقام الصلاة وإيتاء الزكاة لكن الزكاة  
 يمكن الامام أخذها ولو بالمقاتلة ممن امتنعوا منها وأقاتلها فكانت أي المقاتلة فيها  
 على حقيقتها بخلافها في الصلاة فانه لا يمكن فعلها بالمقاتلة فكانت فيها بمعنى  
 القتل فعلم وضوح الفرق بين الصلاة والزكاة وكذا الصوم فانه اذا علم أنه يجب  
 طول النهار نواه فأضافه المحبس ولا كذلك الصلاة فتعين القتل في حدها برماوى  
 (قوله الحديث) تتمه ويؤتوا الزكاة فاذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم

(من أخرج) من المكلفين  
 (مكتوبة كسلا ولو جمعة)  
 وان قال أصلها ظهر (عن)  
 أوقاتها كلها (قتل حداً)  
 لا كفراً لخبر الشيخين أمرت  
 أن أقاتل الناس حتى يشهدوا  
 أن لا اله الا الله وأن محمداً  
 رسول الله ويقيموا الصلاة  
 والحديث وخبر أبي داود  
 وغيره خمس صلوات كتبهن  
 الله على العباد



فمن جاءهم فلم يضع منهن  
شيئا استغفاهن بحقهن كان له  
عند الله عهدان يدخله الجنة  
ومن لم يأت بهن فليس له عند  
الله عهدان شاء عليه وإن شأ  
ادخله الجنة والجنة لا يدخلها  
كافر فلا يقتل بالظهر حتى  
تقرب الشمس ولا بالغرب  
حتى يطلع الفجر ويقتل  
في الصبح بطلوع الشمس  
وفي العصر بغروبها وفي العشاء  
بطلوع الفجر وطريقته أن يطالب  
بأدائها إذا ضاق وقتها  
ويؤخر بالقتل أن يخرجها  
عن الوقت فإن أصبر وأخرج  
استحق القتل نعم لا يقتل  
بتركها فقد الطهورين  
لأنه مختلف فيه ذكره الفقهاء  
وأما يقتل غيره (بعد  
استتابة) له لأنه ليس أسوأ  
حالا من المرتد فان تاب والاقتل  
وقضيته **كلام الروضة**  
كأهلها والمجموع أن استتابة  
واجبة كما تريد لكن صحح  
في التحقيق نذهبها والاول  
أوجه وإن فرق السنوي  
بينهما وتكفي استتابة في الحال  
لأن تأخيرها يفوت صلوات  
وقيل يمهل ثلاثة أيام  
والقولان في المذب وقيل

الاجبى الاسلام وحسابهم على الله تعالى برماوى (قوله فلم يضع منهن شيئا)  
هذا النبي متوجه لكل من المقيد وهو يضع والقيد وهو الاستغفار وهذا على  
خلاف الغالب من رجوعه الى القيد فقط كما قررره شيخنا العلامة (قوله استغفاهن)  
أى على صورة الاستغفار ح ل (قوله كان له عند الله عهد) أى وعده لا يخلف  
ع ش على م ر (قوله والجنة لا يدخلها كافر) فيه رد على من قال أن ترك  
الصلاة كفر وهو مذهب الامام أحمد برماوى (قوله وفي العشاء بطلوع الفجر)  
وفي الجمعة بضيق الوقت عن أقل مجزى من الخطبة والصلاة لأن وقت العصر ليس  
وقتها في حالة ولا عبرة بسلام الامام منها لا احتمال تبين فساد صلاته واعادتها  
فيدركها فلا بد من اليأس منها بكل تقدير ح ل (قوله وطريقته) أى القتل وهذا  
جواب عن اشكال وهو أن المقضية لا يقتل بها وقد قلتم لا يقتل إلا أن أخرجها  
عن جميع أوقاتها نصير مقضية ومحصل الجواب أن قولهم المقضية لا يقتل بها محله  
إذا لم يؤثر ما دأبها في الوقت ويتوعد بالقتل عليها كما في ع ش على م ر (قوله  
أنه يطالب) المطالب له الحاكم حتى لا تعتبر مطالبة الاحاد شورى (قوله إذا  
ضاق وقتها) أى بحيث يبقى من الوقت زمن يسع مقدار الفريضة والطهارة وظاهره  
أنه لا يطالب عند سعة الوقت فإذا وقع حينئذ لا تغاث اليه فليعرج ح ل وعبارة  
البرماوى قوله إذا ضاق وقتها متعلق بأدائها فكنى المطالبة ولو في أول الوقت  
الى أن يبقى بعد الامر ما يسعها وظهرها انتهت وقرره شيخنا ح ف وفي شرح م ر  
مانعه واعلم أن الوقت عند الرافعى وقتان أحدهما وقت أمر والاخر وقت قتل  
فوقت الامر هو إذا ضاق وقت الصلاة عن فعلها يجب علينا أن نأمر التارك فنقول له  
صل فإذا صليت تركناك وإن أخرتها عن الوقت قتلناك وفي هذا الوقت وجهان  
أصحهما إذا بقي من الوقت زمن يسع مقدار الطهارة والفريضة والشأنى إذا بقي زمن  
يسع ركعة وطهارة كاملة (قوله فان أصبر) أى لم يفعل بدليل ما بعده وخارج  
بالنوع المذكور ما تركه قبله ولو غاب عمره فلا تمل به برماوى (قوله فاقد  
الطهورين) وكذا بكل من وجب عليه القضاء (قوله لأنه مختلف فيه) أى  
في صحة صلاته (قوله بعد استتابة له) أى طلب قضاء تلك الصلاة (قوله لكن صحح)  
هو المعتمد (قوله وان فرق) أى بأن الردة تختلف في النار فوجب انقاذها منها بخلاف  
ترك الصلاة وهذا الفرق هو الراجح (قوله وقيل يمهل) المعتمد أنه يستتاب  
في الحال وقوله والقولان أى كونه يستتاب في الحال أو يمهل ثلاثة أيام (قوله  
فان لم يتب الخ) وتوبته بفعل الصلاة ح ل (قوله كسائر أصحاب الكيثار) أى

في الوجوب والمعنى أنها في الحال أو بعد ١٥٧ يح ل الثلاثة مندوبة وقيل واجبة فان لم يتب قتل (ثم) بعد قتله  
(له حكم المسلم) الذي لم يترك الصلاة فيه عز ويصلى عليه ويدفن بمقابر المسلمين ولا يطعم قبره كسائر أصحاب الكيثار

قياسا على سائر أصحاب الكبار فظنهم لا تطمس قبورهم (قوله ولا يقتل ان قال صليت) أي ولو ظننا كذبه فان قطع بكذبه فالظاهر أنه كذلك لاحتمال طر و حاله عليه تجوز له الصلاة بالايحاء ل (قوله انسان) أي اذا كان بعد أمر الامام اما اذا قتله قبل أمر الامام بها فيضمنه لانه معصوم على قاتله ع ش (قوله ولا ضمان عليه) هذا واضح على ان الاستتابة مندوبة وهو خلاف معتقد الشارح من انها واجبة اذ عليه لا ينبغي الا لضمان ح ل (قوله تارك) شرط عبارة حجر ويقتل أيضا بكل ركن أو شرط أجمع على ركنيته أو شرطية أو كان الخلاف فيه واهيا جدادون ازالة النجاسة اه والله اعلم

\*(كتاب الجنائز)\*

قيل كان حق هذا الكتاب أن يذكر بين الفرائض والوصايا لكن لما كان أهم ما يفعل بالميت الصلاة ذكره أثرها وهذا الكتاب يشتمل على مقدمات ومقاصد وبدأ بالاول فقال ليستعد للموت الخ والمقدمات من هنا الى قوله وتجهيزه فرض كفاية والمقاصد منه الى آخر الكتاب شيخنا (قوله بالفتح) أي لا غير (قوله وبالكسر اسم للنعش) وهذا معنى قوله سم الا على للاهلي والاسفل للاسفل أي أي الجنائز بالحركة العليا وهي النعشة للاهلي وهو الميت في النعش والجنائز بالكسرة السفلى للنعش وعليه الميت وهو أسفل (قوله وعليه الميت) أي مكفنا فان لم يكن عليه الميت فهو سرير ونعش وقال بعضهم فيه

انظر الى بعقلك انا المهيأ للنقلك \* أنا سرير المنايا كم سار مثلي بمثلك

اه ع ش وفهم من الاقوال أن الميت حيث لم يكن في النعش لا تعلق عليه الجنائز لا بالفتح ولا بالكسر والحاصل أن الظرف قيد في الاول والمظروف قيد في الثاني شو برى على التحرير قال القاضي في تعليقه لو قال أصلى على هذه الجنائز بالكسر لم يصح لان المكسور اسم للنعش قال الاسنوي ويجه الصحة اذا أراد الميت وغايته أنه عبر بافظ مجازي لعلاقة المجاورة شو برى (قوله وقيل غير ذلك) وهو أنها لغتان في كل منهما (قوله من جنزه) باب ضرب يضرب يضارعه بالكسر ع ش (قوله أي ستره) فالمناسبة موجودة على كل من الاقوال الاربعة لان المسمى اما سائر أو مستور فالستر موجود على كل فيكون معناها لغة السترة فاندفع ما يقال ان هذا المعنى غير موجود في الميت لانه مستور كما قرره شيخنا (قوله ليستعد) أي وجوبا ان كان عليه ذنب ونذبان لم يعلم أن عليه ذلك فالامر مستعمل في الوجوب والتدب وهذا أقيد من حمل كلامه على الاول فقط اه شو برى (قوله بتوبة) وحمل

ولا يقتل ان قال صليت  
ولو قتله في مدة الاستتابة  
أو قبلها انسان اهم ولا ضمان  
عليه كقائل المرتد وتارك  
الصلاة فيما ذكر تارك شرط  
لها كالوضوء لانه ممتنع منها  
\*(كتاب الجنائز بالفتح)\*  
جمع جنائز بالكسر والفتح  
اسم للميت في النعش وقيل  
بالفتح اسم لذلك وبالكسر  
اسم للنعش وعليه الميت  
وقيل عكسه وقيل غير ذلك  
من جنزه أي ستره (ليستعد  
لاموت) كل مكلف (بتوبة)

توقف التوبة على رد المظالم حيث قدر عليه والا كفاه العزم على ردها وجعله أيضا  
 حيث عرف المظالم والا فتصدق بما ظلم به عن المظالم كذا قيل والاقرب أن يقال  
 هو مال ضائع يرد على بيت المال فلعن من قال يتصدق به مراده حيث غلب على  
 ظنه أن بيت المال لا يصرف ما يأخذه على مستحقه ثم لو كان الظالم مستحقا في بيت  
 المال فهل يجوز له الاستقلال به والتصرف فيه ليكون من المستحقين أولا لا اتحاد  
 القابض والمقبض والاقرب الاقل ومحل التوقف على الاستقلال أيضا حيث  
 لم يترتب عليه ضرر فمن زنا بامرأة ولم يبلغ الامام فلا ينبغي أن يطلب من زوجها  
 وأهلها الاستقلال لمافيه من هتك عرضهم فيكفي الندم والعزم على أن لا يعود  
 وسيأتي لهذا الكلام بسط في كتاب الشهادات اه ع ش على م ر قال جبر  
 في حاشية الايضاح ظاهر كلامهم توقف التوبة على تمام حفظ مانسبه من القرآن  
 وتمام قضاء الفوائت وان كثرت حيث قال وخروج من المظالم يرد لها أو يرد بدلها  
 ان تلفت لمستحقها ما لم يبرئه منها ومنها قضاء نحو صلالة وان كثرت ويجب عليه  
 صرف سائر زمنه لذلك ما عدا الوقت الذي يحتاجه لصرف ما عليه من مونة نفسه  
 وعياله وكذا يقال في نسيان القرآن أو بعضه بعد بلوغه اه أقول وهو واضح ان قدر  
 على قضاءها في زمن يسير امالو كانت عليه فوائت كثيرة جدا وكان يستغرق  
 قضاؤها زمانا طويلا فيكفي في صحة توبته عزمه على قضاءها مع الشروع فيه وكذا  
 يقال بمنسله في حفظ القرآن حتى لو مات زمن القضاء لم يمت عاصيا لانه فعل  
 ما في مقدوره أخذا من قول م ر وخروج من مظلة قدر عليها اما اذا لم يقدر عليه  
 فيكفي العزم كما تقدم ع ش (قوله بأن يسادر) تفسير للاستعداد للموت بتوبة  
 (قوله وسن أن يكثر ذكره) أي سواء كان صحيحا أو مريضا بقلبه ولسانه بحيث يجعله  
 نصب عينيه لانه أجزعن المعصية وادعى الى الطاعة ح ل وقوله نصب بضم النون  
 ومعلوم أن ذكره بقلبه ولسانه أفضل كما في الشورى ويستغنى طالب العلم فلا يسن له  
 ذكر الموت لانه قديم قطعه عنه (قوله يعنى الموت) ظاهره أن لفظ الموت ليس  
 في الحديث وهو ثابت في الرواية ومن ثم قال شراحه هو بالحركات الثلاث بتقدير  
 هو أو أعني أو عطف بيان أو بدل من هاذم شو برى ويمكن أن يكون ثابتا في رواية  
 وغير ثابت في أخرى كرواية الشارح ح ف (قوله ما يذكرك في كثير) أي مع كثير  
 الاقله أي كان سببا لتقليبه بأن يتصدق بالدينار التي عنده (قوله وهاذم) بالمعجزة  
 واما بالملء فلهو المزيل للشيء من أصله شو برى (قوله أي فاطع) لقطعه لمدة الحياة  
 (قوله بما ذكر) أي من الاستعداد والذکر (قوله أشد طلبا به) من غيره لانه الى

بأن يسادر اليها الثلاث فجاء  
 الموت المفوت لها (وسن أن  
 يكثر ذكره) خبر أكثر مما  
 ذكرها ذم الذات يعنى  
 الموت رواه الترمذى وحسنه  
 وابن حبان والحاكم وصححه  
 زاد النسائي فانه ما ذكر في  
 كثير الاقله ولا قليل الاكثر  
 أي كثير من الامل والدنيا  
 وقابل من الهمل وهاذم  
 بالمعجزة أي فاطع والتصريح  
 بسن ذلك من زيادتي (ومريض  
 أكد) بما ذكره أشد طلبا  
 به من غيره (و) ان (يتداوى)  
 المريض لخبر البخاري ما أنزل  
 الله داء الا وانزل له شفاء

الموت أقرب وسن له الصبر على المرض أى ترك الضمير منه ويكره كثرة الشكوى نعم  
ان سألته نحو طبيب أو قريب أو صديق عن حاله فأخبره بما هو فيه من الشدة لا على  
صورة الجزع فلا بأس ولا يكره الا ان كان اشتغاله بفعل التسليم أولى منه فهو  
خلاف الأولى ويسن ان يتعهد نفسه بتلاوة القرآن والذكر وحكاية الصالحين  
وأحوالهم عند الموت وأن يوصى أهله بالصبر عليه وترك النوح ونحوه مما اعتيد  
في الجنائز وغيرها وأن يمتنع المنازعة في أمور الدنيا وان يسترضى من له به علة  
تحتاجهم وزوجة وولد وجار ومعامل وصديق شرح م ر (قوله وان يتداوى) وانما  
لم يجب كما كل الميتة له ضمار واساغة الائمة بالخمر له دم القطع بافادته بخلافها ويجوز  
الاعتماد على طب الكافر ووصفه ما لم يترتب على ذلك ترك عبادة أو نحوها  
مما لا يمتد فيه شرح م ر قال ع ش وافهم قوله له دم القطع بافادته انه لو قطع  
بافادته كعصب عمل الفصد وجب وهو قريب (قوله ما أنزل الله داء) أى ما وضع الله  
مرضاً في جسم شخص الخ وقوله الاوضع له دواء زاد في رواية جهله من جهله وعلمه  
من علمه برماوى (قوله ان الاعراب ذكره بعد الاقل) لانه مخصص له كما قاله  
ع ش (قوله فهو فضيلة) فيه اشارة الى أن التداوى أفضل منه لمن كان في شفاؤه  
نفع عام للمسلمين أو خشى على نفسه من التضجر بدوام المرض وان تركه توكل  
أفضل حيث انتفى ذلك ورزق الرضى به اه شوبر وعبارة شرح م ر وأفتى النووي  
بأن من قوى توكله فالترك له أولى ومن ضعف يقينه وقل صبره فالمداداة له أفضل  
وهو كما قال الاذرى حسن (قوله وكره اكراهه عليه) أى الاحاح عليه وان علم  
نفعه له بمعرفة طبيب وليس المراد به الا كراه الشرعى الذى هو التهديد بعقوبة  
عاجلة ظلم الى آخر شروطه كما ذكره ع ش على م ر (قوله قال في المجموع الخ)  
وارد على قوله وكره اكراهه عليه ووجه الورد أن الحديث يدل على حرمة  
الاكراه لان الاصل فى النهى التحريم فلذلك أجاب عنه بأنه ضعيف وعلى تحسين  
الترمذى له يجاب عنه بأن النهى للتنزيه كما قرره شيخنا وفى ع ش على م ر قوله  
قال فى المجموع الخ جواب عما يقال لم استدل بقوله لما فيه من التشويش ولم يستدل  
بالحديث وقوله ضعفه البيهقى أى فيقدم على من قال أنه حسن لان مع من ضعفه  
زيادة علم بالجرح للراوى (قوله فان الله يطعمهم ويسقيهم) أى يعطيهم قوة الطاعم  
والشارب ع ش (قوله وادعى الترمذى أنه حسن) وعليه فيعمل النهى على  
الكراهة وفيه أن المذمى كراهة اكراهه على التداوى والحديث قال لا تتركها  
مرضاً كم على الطعام وليس فيه تعرض للتداوى حتى يكون وارداً وأجيب بأن

وخبر ان الاعراب قالوا  
يا رسول الله انت تدوى  
فقال تدوا فان الله لم يضع  
داء الا اوضع له دواء الا المرم  
دواء الترمذى وغيره ومحموه  
قال فى المجموع فان ترك التداوى  
توكلاً فهو فضيلة (وسكره  
اكراهه عليه) لما فيه من  
التشويش عليه قال فى المجموع  
وخبر لا تتركها امرأكم  
على الطعام فان الله يطعمهم  
ويسقيهم ضعفه  
البيهقى وغيره وادعى الترمذى  
انه حسن



الطعام فيه شامل لما اذا كان على وجه التداوى بل مثل الاكراه على التداوى  
الاكراه على سائر الطعام والشراب ح (قوله لضمر) خرج بالضمر التمني بلاضر  
فلا كراهة فيه ولا يقال ان هذا يفهم من الاول بطريق الاول لان الاول يشبه  
التظلم بخلاف الثاني زى وعش (قوله أو دنياه) ومنه ضيق العيش (قوله وسن  
لقتنة دين) أى لخوفها أو خوف زيادتها والمراد بها المعاصي والخروج عن الشرع  
ويسن أيضاً تمنيه لغرض آخرى كتمنى الشهادة في سبيل الله قال ابن عباس لم يتمن  
نبي الموت غير يوسف صلى الله عليه وسلم وقال غيره انما تمنى الموت على الاسلام  
لا الموت شرح مر (قوله فليقل) أى مع الكراهة عش (قوله ما كانت) ثم قوله  
اذا كانت بنظر وجهه مغارة التعبير فيها وعبارة الايعاب وانما أتى بما فى الاول  
واذا فى الثاني لما هو ظاهره لا تأمل شو برى أى لانه لو أتى فى الثاني بما كان المعنى  
وتوفى مدة كون الوفاة خيراً الى فيقتضى ان زمن الوفاة بعضه خير وبعضه غير خير  
ويقتضى انه ان لم تكن الوفاة خيراً الى يحييه لان الوفاة حينئذ مقدرة بمدة مع انه ظاهر  
المصاديقنا وقال شيخنا ح ف عبر بما فى الثاني لان زمن الوفاة مستقبل وعبرة  
عش لعله انما عبر فى الاول بما فى الثاني بالان الحياة لا متدادها وطول زمنها  
تقدر بمدة فعبر فيها بما الدالة على الظرفية الزمانية بخلاف الوفاة فانها عبارة عن  
خروج الروح ولاسرفيه زمن مقدر (قوله أى من حضرة الموت) عبارة مر رأى من حضرة  
الموت ولو غيره فكاف حيث كان مميزاً وفرق بين هذا وعدم نذب تلقينه بعد الذفن  
لان هذا الامه المحنة وهو دخول الجنة مع السابقين وثم اثلا يقتن الميت فى قبره وهذا  
لا يقتن (قوله أى لا اله الا الله) ولا تسن زيادة محمد رسول الله فان كان كافراً وجب  
تلقينه لفظ الشهادة وأمره به حيث ربحى اسلامه والاندب ذلك حل وقوله ولا تسن  
زيادة محمد الخ أى لان المطلوب أن لا يأتي بعدها بكلام اصلاً ولو قرأ ناوذ كرا كما قرره  
شيخنا ح فى لكان قال ع ش على مر ولا يضر محمد رسول الله لانها من تمامها  
وان كانت لا تسن فى هذه الحالة كما قاله مر وعبرة الجلال وشرح مر ونقل فى الروضة  
وشرح المذهب عن جماعة من اصحابنا أنه يلحق محمد رسول الله أيضاً قال والاول  
أصح لظاهر الحديث أى فلا تسن زيادة محمد رسول الله وهو ما صححه فى الروضة  
والجوع وقول الطبرى كجمع ان زيادتها أولى لان المقصود موته على الاسلام مردود  
بأن هذا مسلم (قوله وهو من باب الخ) الاولى التفريع وقوله بما يصير الخ أى فهو من  
مجاز الاول (قوله من كان آخر كلامه) بالرفع والصب والاول أفصح أى ولو النفسى  
فيشمل ما لو استخضر ذلك بقلبه وان لم يتلفظه وبه صرح فى الحاشية كما نقله فى الايعاب

(و) كرهه (تمنى موت لضمر)  
فى بدنه أو دنياه (وسن) تمنيه  
(لقتنة دين) لخبر الشيعين  
فى الاول لا يتمين أحدكم  
الموت لضراً أصابه فان كان  
لا بد فاعلا فليقل اللهم احينى  
ما كانت الحياة خيراً الى وتوفى  
اذا كانت الوفاة خيراً الى واتباعا  
فى الثانى لكثير من السلف  
وذكر السن من زيادته وقال  
الاسنوى وغيره ان النووى  
أفتى به (وان يلحق محتضر)  
أى من حضره الموت (الشهادة)  
أى لا اله الا الله لخبر مسلم لقنوا  
موتاكم لا اله الا الله أى ذكروا  
من حضره الموت وهو من باب  
تسمية الشيء بما يصير اليه  
وردى الحاكم باسناد صحيح  
من كان آخر كلامه لا اله الا الله

فدخل الجنة (بلا الحاج) عليه  
ثلاثا يصبر ولا يقال له قل بل  
يتشهد عنده وليكن غيرهم  
كما سد وعد ووارث فان لم  
يحضر غيرهم لقنه من حضر  
منهم كما يشه الا ذرعي فان  
حضر الجميع لقن الوارث  
فيما يظهر أو ورثة لقنه أشقهم  
عليه واذا قالها مرة لا تعاد  
عليه الا أن يتكلم بعدها  
(ثم يوجه) الى القبلة (باضطجاع  
لجنب أيمن) فان تعذر فلجنب  
(ليس) كافي المجموع لان  
ذلك أبلغ في التوجيه من  
استلقائه وذكر الايسر من  
زيادتي (فا) ن تعذر وجهه  
(باستلقاء) بأن يلقى على قفاه  
ووجهه وأخصاه للقبلة بأن  
يرفع رأسه قليلا ولا اخصان  
هنا أسفل الرجلين وحقيقتها  
المنخفض من أسفلها والترتيب  
بين التلقين والتوجيه من  
زيادتي وبه صرح الماوردي  
وقال التاج ابن الفركاح ان  
أمكن الجمع فعلا معا والابدأ  
بالتلقين (و) ان (يقرأ عنده)  
سورة (يس) لخبر اقرؤا على  
موتا كم يس رواه أبو داود  
وغیره وصححه ابن حبان وغيره  
وقال المراد به من حضر الموت

عن الزركشي (قوله دخل الجنة) أي مع الفائزين والافضل مسلم ولو ناسقا بدخلها ولو  
بعد عذاب وان طال (قوله ثلاثا يصبر) الضجر اقلق من الغم وبابه طرب اه مختار  
(قوله ولا يقال) أي يكره ذلك ع ش (قوله بل يتشهد عنده) أي يقال لا اله الا الله  
ولا يقال أجهد أن لا اله الا الله الا ان كان كافرا ورجي اسلامه ح ف (قوله وليكن)  
أي الملقن أي يستحب ذلك كما قاله م ر (قوله ووارث) لو كان الميت فقيرا لا شيء له  
فالوجه ان الوارث كغيره في انه يلقيه لا تنفاه التهمة حينئذ اه ع ش (قوله فان لم  
يحضر غيرهم) أي غير الثلاثة المذكورين وقوله لقنه من حضر منهم أي وان اتهمه  
الميت كافي شرح م ر (قوله أشقهم) ان وجد والترك قل (قوله الا أن يتكلم  
بعدها) ولو بذكروا نحوه كصح رسول الله أو بكلام نفسه دلت عليه قرينة أو اطلع  
عليه ولي اه خادم شوبري حل في ح ق (قوله ثم يوجه باضطجاع) أي ندبا (قوله  
لجنب) اللام بمعنى على (قوله فان تعذر) أي تعسر لضيق مكان أو نحوه كدلة شرح  
م ر (قوله وأخصاه للقبلة) يقع الميم أشهر من كسرهما وضما ونقل بالدس عن  
لا يعاب انه بتثنية المسرة أيضا ع ش (قوله ان أمكن الجمع فعلا) أي التلقين  
او التوجيه (قوله وأن يقرأ عنده يس) أي تمامها روى الحارث بن اسامة أن النبي  
صلى الله عليه وسلم قال من قرأها وهو خائف أمن أو جائع شبع أو عطشان سقي أو غار  
كسبي أو مريض شفي دميري وصح في حديث غريب ما من مريض يقرأ عليه  
يس الامات ريانا وأدخل قبره ريانا ع ش على م ر ويندب قراءة الرعد عنده  
لانها تسهل طسوع الروح والمراد أن يقرأها تمامها ان اتفق له ذلك والا فائسره  
منها ولو تعارض عليه قراءتهما فهل يقدم يس لبعثة حديثها أو الرعد فيه فظروا ينبغي  
أن يقال بمراعاة حال المحتضر فان كان عنده شعور وتذكر للقبر والبعث قرأ سورة يس  
والأقرأ سورة الرعد ع ش على م ر ويجمع الماء ندبا بل وجو بافيا يظهر ان ظهرت  
أمانة تدل على احتياجه له ككان يس اذ فعل به وقد قيل ان الشيطان يأتيه بماء  
ويقول له قل لا اله الا أنا حتى أسقيك فان قال ذلك مات على غير الايمان (قوله لان  
الميت لا يقرأ عليه) أي لان على تشعرا بصغائه وسماحه والميت لا يسمع فلو كان  
المراد بالميت في الخبر حقيقته لقال عنده بدل قوله عليه هذا مراده فيه ان الميت يسمع  
كالحي فيحسن أن يقرأ عليه فالأولى ابقاؤه على ظاهره من غير تأويل اه شيئا  
وعبارة حل لان الميت لا يقرأ عليه خلافا لابن الرفعة حيث منع التأويل وأبقى  
الحديث على ظاهره ومنع ذلك بأن الميت في سماع القرآن كالحي لانه اذا صح السلام  
عليه فالقرآن أولى اه وكلامه ظاهر قال م ر وكان معنى لا يقرأ على الميت أي قبل

لان الميت لا يقرأ عليه والحكمة في قراءتها ان أحوال القيامة والبعث بهذه كورة فيها فاذا قرأت عنده دفنه

دفعه لا اشتغال له بتجهيزه الذي هو ادم ويؤخذ من العلة انهم لو لم يشتغلوا بتجهيزه كان  
كان الوقت ليلا سنت القراءة عليه اه ع ش وقرره العلامة ح في (قوله تجدد له ذكر  
ذلك الاحوال) أي فيعمل بمقتضى ذلك وهذا لا يأتي في الميت ويؤخذ منه انه يسكن  
قراءتها عنده جهرا بخلاف الرعد فتقرأ سرا وان طلب الميت الجهر بها كما في ع ش على  
م (قوله وأن يحسن) هو بضم الياء وسكون الحاء وكسر السين مخففة وبضمها أيضا  
وفتح الحاء وتشديد السين كما يؤخذ من القاموس والضمير راجع للمريض ولو غير  
مختصر (قوله أنا عند ظن عدي بي) أي جزاءى مرتبط بظنه فحذف المضاف وهو لفظ  
جزاء وأقيم المضاف اليه مقامه فأنفصل (قوله ويسكن لمن عنده) أي الحاضرين عند  
الميت من الناس أي مالم يرممه امارات اليأس والقنوط والواجب ذلك لانه من بذل  
النصيحة حل وآداب العبادة عشرة أشياء ومنها ما لا يختص بالعبادة أن لا يقابل  
الباب عند الاستئذان وأن يدق الباب برفق ولا يهجم نفسه بأن يقول أنا وأن لا يحضر  
في وقت يكون غير لائق بالعبادة كوقت شرب المريض الدواء وأن يخفف الجلوس  
وأن يغض البصر وأن يقلل السؤال وأن يظهر الرقة وأن يخلص الدعاء وأن يوسع  
للمريض في الأمل ويعينه عليه بالصبر لما فيه من خير الأجر ويحذره من الجزع  
لما فيه من الوزر اه فتح الباري على البصائر لمجرب شوبري (قوله فاذا مات غمض)  
أي نذبا هذا شامل للأعشى ويسكن أن يقول مال تغمضه باسم الله وعلى ملة رسول  
الله صلى الله عليه وسلم وعند حمله باسم الله ثم يسبح ما دام يحمله وظاهر كلامهم  
أن المريض لا يسكن له تغمض عين نفسه قبيل موته وان أمكن بلا مشقة لكن بحث  
بعضهم نذبه أن لم يحضر عنده من يتولاه كما ذكره ع ش على م وفي كلام ابن أبي  
شبهة أن العين آخر ما يخرج منه الروح وأول شيء يسرع اليه الفساد (قوله تبعه  
البهم) أي ذهب وشخص فاطرا الى الروح أين تذهب قال الشهاب البرلسي كان  
المعنى والله أعلم أن سبب انفتاح العين أن الشخص إذا أحس بقبض الروح  
وانتزعها يفتح بصره فاطرا الى ما ينزع منه وليس المعنى أن القوة الباصرة تفارقه  
وتذهب معها بعد قبضها ويحتمل التزام ذلك بمعنى أنه ينتقل الى الروح ويعلق بها  
ذاها ما به ينظر أين تذهب والاول أظهر بل يتعين غاية الأمر أن قبض في الحديث  
يلزم أن يؤول حيث تذهب أي اريد قبضه خلافا لما في شرح البيهقي من حمله على حقيقة  
ذكره الشوبري قال الشيخ نس ل لا يقال كيف ينظر بعد هذا لاننا نقول يبقى فيه  
من أمر الحرارة النورية بعد مفارقتها ما يقوى به على نوع تطلع لها كما يدل له ما يأتي  
اه (قوله ورثته) أي نذبا لحياه يفتح اللام كما ضبطه الشارح في باب الوضوء فما وقع

تجدد له ذكر ذلك الاحوال  
(و) أن (يحسن ظنه بربه)  
خبر مسلم عن جابر قال سمعت  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يقول قبل موته بثلاث  
لا يموتن أحدكم الا وهو يحسن  
الظن بالله تعالى أي يظن أن  
برحه وبعفوه عنه وخبر الشيخين  
قال الله أنا عند ظن عدي  
بي ويسكن لمن عنده تحسبن  
ظنه وقطاميه في رحمة الله تعالى  
(فاذا مات غمض) لتلايق  
منظرة وروى مسلم انه صلى الله  
عليه وسلم دخل على أبي سلمة  
وقد شق بصره فأغمضه ثم قال  
ان الروح اذا قبض تبعه البصر  
وشق بصره بفتح السين وضم  
الراء شخص بفتح السين والحاء  
(وشد لحياه بعصاة) عريضة  
تربط فوق رأسه لتلايق فيه  
منه فافتد خله الموام

(وليت مفاصله) فيرد ساعده  
الى عضده وساقه الى فخذه  
وفخذه الى بطنه ثم تمد وتلين  
أصابعه تسهلا لنفسه وتسكينه  
فان في البدن بعدمفارقة الروح  
بقية حرارة فافاليت المفاصل  
حيث دلالت والافلا يمكن تلينها  
بعد (ونزعت ثيابه) التي مات  
فيها لانها تسرع اليه الفساد  
(ثم ستر) كله ان لم يكن محرما  
(بثوب خفيف) ويجعل طرفاه  
تحت رأسه ورجليه لتلاي تكشف  
وخرج بالخفيف الثقيل فانه  
يحميه فيغيره وذ كر الترتيب  
بين النزع والستر من زيادتي  
(وقل بطنه بغير معصاف)  
كمراة ونحوها من أنواع الحديد  
لتلاي تنفخ فان لم يكن حديد  
فطاب رطاب وقدر ذلك بنحو  
عشرين درهما اما المعصاف  
وذ كره من زيادتي فيصان عنه  
احترامه قال الاسدي وينبغي  
أن يلحق به كتب الحديث  
والعلم المحترم (ورفع عن أرض)  
على سرير أو نحوه لتلاي تغير  
بندارتها (ووجه) الى القبلة  
(كحضر) وتقدم كيفية توجهه  
(وسن أن يتولى ذلك) كله  
(أدفع محارمه) به الرجل من  
الرجل والمرأة من المرأة بأسهل  
ما يمكنه فان تولاه الرجل من المرأة  
المحرم أو بالعكس جائز

للمراوى هنا سهو (قوله وليت مفاصله) ولو بنحوه من توقف عليه وان لم يغسل  
والعلة لا غالب (قوله ونزعت ثيابه) أي الميت ندبا سواء كان الثوب طاهرا أو نجسا  
مما يغسل فيه أم لا أخذ من العلة وظاهرا لاطلاق ولونيا وشهيدا وتعاد اليه عند  
التسكين بحيث لا يرى شيء من بدنه عند النزع واللبس والتعليل جرى على الغالب  
وينبغي أن يحل ذلك ما لم يرد تغسله حالا في ثيابه التي مات فيها (قوله ثم ستر) أي  
ندبا (قوله يحميه بضم الياء) قال في المختار جنى النار بالسكر والتنوير أيضا اشتد  
حره وأجى الحديد في النار فهو محمى ولا تقل جناه ع ش على م ر (قوله وثقل بطنه)  
أي ندبا والمراد أن يوضع ذلك فوق ما يستر به بدنه فان قلت هذا الوضع انما يأتي عند  
الاستلقاء لا عند كونه على جنبه مع أن كلامهم صريح في وضعه هنا على جنبه كالحضرة  
قلت يحتمل أنه هنا تعارض مندو بان الوضع على الجنب ووضع الثقل على البطن  
فقدم هذا لان مصلحة الميت به أكثر ويحتمل أنه لا تعارض لا مكان وضع الثقل على  
بطنه وهو على جنبه كشده عليه بنحو عصابة وهذا هو الأقرب لكلامهم وان مال  
الأذري للاول حيث قال الظاهر هنا القاءه على قفاه لقولهم يوضع على بطنه ثقل  
(قوله لتلاي تنفخ) أي البطن ع ش (قوله فان لم يكن حديد) الظاهر أن هذا  
الترتيب السهل السنة لا لاصلا س ل (قوله وقدر ذلك بنحو عشرين درهما)  
ينبغي أن يكون هذا ضابطا لقل ما تحصل به السنة والاقبوز الزيادة ان لم يحصل بها  
أذى كما قررر شيخنا وبعبارة الشوري قوله عشرين درهما فان زاد على ذلك فيظهر أنه  
ان زاد قدر الوضوع عليه حيا اذا حرم والا فلا فليراجع شوري (قوله فيصان عنه)  
أي ندبا ان لم يخش تعبسه والافصان وجوبا **ك** ما في قل وع ش (قوله ورفع)  
أي ندبا (قوله على سرير) ولا يوضع على السرير فراش لتلاي يمتد فيتغير به بل يلصق  
بالحده بالسرير شوري و م ر (قوله لتلاي تغير بندارتها) هذا يؤخذ منه ان الكلام  
في الرخوة وان وضعه على الصلبة ليس بخلاف الاولي كافي الكفاية لكن قضية  
**ك** كلام الماوردي وابن أبي هريرة انه يسن وضعه على مرتفع مطلقا ذكره الشوري  
وع ش على م ر (قوله وتقدم كيفية توجهه) خلافا للأذري حيث قال ان المراد  
بتوجيهه هنا القاءه على قفاه ووجهه وأخصاه للقبلة أخذ من قولهم يوضع على بطنه  
كذا ولا يتعين ذلك لان وضعه على جنبه لا ينافي وضع الثقل على بطنه لما مر أنه  
يوضع طولا ويشد بنحو خرقة حل (قوله اذ يتولى ذلك كله) أي المذكور من قوله  
غرض الى هنا كافي البرماوى وهو غرض مسائل (قوله فان تولاه الرجل الخ) ويبحث  
الأذري جواز من الاجنبي للاجنية وتكسبه مع الغض وعدم المس وهو بعيد



فيحرم لانه مظنة لرؤية شيء من البدن شرح م ر وعش عليه وكالهرم فيما ذكر الزوجان  
بالاولى (قوله وأن يبادر) أي وجوباً أن خيف تغييره بالتأخير والافتدبا قل على  
الجلال وعطف المصنف الثلاثة بالواو وأنظر ما تقدم منها وعساوة شرح م ر يبادر  
بقضاء دين الميت قالوا ويستحب أن يكون ذلك قبل الاشتغال بغسله وغيره من أموره  
مسارعة إلى فلت نفسه اه قال الرشيدى عليه أشار بلفظ الاشتغال إلى أنه لا منافاة  
بين ما ذكره هنا وبين ما ذكره في القرائض من تقديم متون التجهيز على أداء الدين  
إذا ما هنا في مجرد تقديم فعل ما ذكره على الاشتغال بالغسل ونحوه فالصورة أن المسأل  
يسمع جميع ذلك فالأصل أنه يفرز ما ينفي بالتجهيز ثم يفعل ما ذكره ثم يستغل بالغسل  
ونحوه (قوله وقضاء دينه) وظاهر أن المبادرة تجب عند طلب المستحق حقه مع  
التمكّن من التركة أو كان قد عصى بتأخيرها لماله أو غيره كعصيان الغصب والسرقة  
وغيرها وقوله وتنفيذ وصية ويحب التنفيذ عند طلب الموصى له المدين وكذا عند  
التمكّن في الوصية لأفقر أو نحوهم من ذوى الحاجات أو كان قد أوصى بتجهيلها  
كما في شرح م ر (قوله أن يحالوه ويحتالوا) فان قيل لا معنى للاحتيال على الولي بعد  
التجهيل للميت إذ بمجرد تجهيله تبرأ ذمته من الدين فأت أجيب بأن الجملة الأولى  
وهي أن يحالوه يعني الثانية وهي ويحتالوا به وحينئذ في مجرد التجهيل تبرأ ذمته من  
دينه ثم وينتقل حقه إلى الورثة أو يقال الواو بمعنى أو فلا اشكال شورى (قوله  
ويحتالوا به) أي بالدين وهذه صورة حوالة جوزت للحاجة ومقتضى كلامهم أنه يلزم  
المحال عليه دفع ذلك دون بقاء الورثة وإن لم يكن ثم تركه حل (قوله وتجهيل للخير)  
أي للميت وللموصى له برماوى (قوله نفس المؤمن الخ) هذا في حق غير الأنبياء أو هو  
في من عصى بدنه أو تأخيره بنحو مطل حل وعمله أيضاً في من لم يخلف وفاء وكان  
قادراً على وفائه في حياته (قوله حتى يقضى عنه) ومن ذلك ما أخذ بالعقود الفاسدة  
كالعاطاة حيث لم يوف العاقد بدل المعوض عنه كان اشترى شراء فاسداً وقبض  
المبيع وتلف في يده ولم يوف بدله أما ما قبض بالمعاملة الفاسدة وقبض كل من  
العاقد من ما وقع عليه العقد في الدنيا يجب على كل أن يرد ما قبضه إن كان باقياً  
وبدله إن كان نالفاً ولا مالبة لأحد منهن ما في الآخرة لحصول القبض بالاتراضى ثم  
على كل منهن ما أتم الاقدام على العقد الماسد ع ش على م ر (قوله هذا) أي قوله  
غمض إلى هنا وهي إحدى عشرة مسألة وقوله إذا تبين راجع لجميعها اه ع ش  
(قوله وأمتداد جلدة وجهه) عبارة م ر وانخفاض صدغه (قوله فان شك في موته  
آخر ذلك) أي وجوب الاحتمال اغداء ونحوه وينبغي أن الذي يجب تأخيرها هو الدفن

(و) أن (يبادر) يخرج الدال  
(بغسله وقضاء دينه وتنفيذ  
وصيته) أن يبادر والأسأل  
وليه غرامة أن يحالوه ويحتالوا  
به عليه أكراماً له وتجهيلاً  
للخير ونحوه نفس المؤمن أي  
روحه معاقبة أي محبوسة عن  
مقامها الكريم بدنه حتى  
يقضى عنه رواء الترمذى  
وحدثه هذا (إذا تبين موته)  
بظهور أماراته كاسترخاء قدم  
وأمتداد جلدة وجهه وميل  
أنف وانخلاع كف فان شك  
في موته آخر ذلك حتى يتبين  
بتغير رائحته أو غيره (وتجهيزه)  
أي الميت المسلم غير الشهيد  
بغسله وكفنه وحمله  
والصلاة عليه ودفنه

دون الغسل والتكفين فانهما يتقديران حياتهما لا ضرر فيهما نعم ان خيف منه ما ضرر بتقدير  
حياته حقيقة امتنع فعلهما ع ش على م ر (قوله ولو قاتل نفسه) هي لارد على القول  
الاخر القاتل بعدم وجوب تجهيز قاتل نفسه بل يقول انه سنة كما قرره شيخنا وهي  
لارد ايضا على الامام اجد القاتل بأن هذا لا يجب فيه غسل ولا صلاة وعبارة أصله  
وقاتل نفسه كغيره في الصلاة عليه اه (قوله فرض كفاية) وان تذكر رموته بعد حياته  
حقيقة ويجرم تركه على من علم به ولو غير قريب وعلى جارة صرف في علمه بعدم البحث قال  
في بسط الانوار لو ولد شخصان هما ملتصقان ومات أحدهما فان أمكن فصله من الحي  
من غير ضرر بلحق الحي وجب غسله والصلاة عليه ودفنه والاوجب أن يفعل بالميت  
لممكن من الغسل والتكفين والصلاة وامتنع دفنه لعدم امكانه وينتظر سقوطه فان  
سقط وجب دفنه وان ما قاما وكان أحدهما ذكرا والاخر أنثى وأمه ~~ممكن~~ فصلهما  
فالظاهر وجوب الغسل وان لم يمكن فعلهما ما أمكن فعله ويراعى الذكرك في استقبال  
القبلة اه شورى باختصار (قوله بالاجماع) أى في الجهة فلا يردان الغسل فيه  
قول بالسنية وهو قول للامام مالك شيخنا (قوله ولو جنباً) غاية لارد على الحسن  
البصري القائل بأنه يجب غسلان أحدهما للجنبه والاخر لموت كما قرره شيخنا  
(قوله تعميم بدنه) أى حتى ما يظهر من فرج الثيب عند جلوسها على قدميها وما تحت  
قلعة الاكف فان تعذر غسله فان كان مات تحتها طاهر ايم عنه وان كان نجسا كان كفاقد  
الطهوين أى فيدفن بعد غسل بقية بدنه بلا صلاة عليه كما سيأتى ح ل (قوله  
وكأنه) أى النورى ترك الاستدراك أى على الرافعى أى تعقبه بأن يقول قلته  
الاصح ان الغسلة تكفى أى للحدث والنجس كما قاله فى الغسل للعلم به من ذاك أى  
فالحكم كما كان قد رد ان قرره شيخنا (قوله أولان الغالب الخ) لان النجس يبس على  
الميت وهذا يفيد أن الميت يخالف الحي فلم يرض زوال النجس بالغسلة الاولى  
لا يكفى بهما عن الحدث تأمل ح ل (قوله وبما ذكر) أى بقوله وأقل  
غسله تعميم بدنه حيث لم يقل بنية ح ف وقوله علم انه لا تجب نية الغاسل أى  
على الاصح ومقابله تجب لانه غسل واجب فاقتصر الى نية كغسل الجنابة كما ذكره  
م ر فى شرحه قال الشورى وأظهر حكم نية تيممه وقضية التعليل وجوبها الا أن يقال  
لما كان بدلا عمالا لنية له أعطى حكمه اه وجزم بحر بعدم وجوب النية فيه وعبارة  
ق ل على الجلال قوله نية الغاسل ولا من ييم (قوله وهي لا تتوقف على نية) قد  
يشكل عليه الاغسال المسنونة كغسل الجمعة لان المقصود منها النظافة الا أن  
يجاب بأن متعاطى الاغسال المسنونة يحتاج الى نية لتمييز عبادته عن عادته والميت

ولو قاتل نفسه (فرض كفاية)  
بالاجماع في غير القاتل  
وبالقياس عليه في القاتل  
أما الكافر فبأقبح حكمه  
وأما الشهيد فكغيره الا في  
الغسل والصلاة وسيأتى حكمهما  
(وأقل غسله) ولو جنباً أو نحوه  
(تعميم بدنه) بالماء فلا يشترط  
تقدم إزالة نجس عنه كما يلوح  
به كلام المجموع وقول الاصل  
بعد إزالة النجاسة مبني على  
مما صححه الرافعى في الحي ان  
الغسلة لا تكفيه عن النجس  
والحدث لكن صحح النورى  
انها تكفيه وكأنه ترك  
الاستدراك هذا العلم به من  
ذاك أولان الغالب ان الماء  
لا يصل الى محل النجس من  
الميت الا بعد إزالته وبما ذكر  
علم انه لا تجب نية الغاسل  
لان القصد بغسل الميت النظافة  
وهي لا تتوقف على نية

لا عادة له يطلب التميز عنها ويفرق بين متعاطي الغسل بنفسه ومتعاطيه عن غيره  
شورى (قوله فيكفي غسل كافر) مضاف لفعله (قوله فلا يسقط الغرض عنا الا  
بفعلنا) أى معاشر المالكين فدخل الجن فيكفي بتغسيلهم والمراد جنس المكلفين  
فدخل الصبيان والمجانين وان لم يكر لهم نوع تمييز فلو غسل الميت نفسه كرامة  
اكتفى بذلك ولا يقال مخاطب بالارض غيره لجواز انه انما خوطب غيره بذلك لجزءه  
فان ائى بذلك كرامة كفى اهل وعش على مر (قوله بخلاف نظيره من السكفن)  
اى فان لم يتعبد به بل وجب لمصلحة الميت وهو ستره وأما الغسل فليس لمصلحة الميت  
فقط بدليل انه لو مات عقب اغتساله بالماء يجب غسله وانما لو عجزنا عن طهارته بالماء  
وجب تيممه مع انه لا نظافة فيه ع ش على مر (قوله لان المقصود منه الستر) أى مع  
كونه ليس بصورة عبادة فلا يقال المقصود من الغسل النظافة أيضا بدليل عدم  
وجوب نيته ويشتبه ان الصلاة كالغسل والحمل كالدفن وانه لو حفر لنفسه كرامة  
سقط عن غيره ولا يقال مخاطب غيره لانه يجوز أن يكون غيره انما خوطب لعدم  
تأثيره منه فاذا فعله بنفسه سقط ع ش على مر (قوله وأكمله أن يغسل الخ) قد يشعر  
بأن غير هذه الحالة فيها كمال وهو مشكل بأن تغسيله بحضور الناس ونحو ذلك  
مما يخالف ما ذكره مكره ويجب أن كل بمعنى كامل أو بأن المراد ما هداه كامل  
من حيث أداء الواجب به ع ش (قوله والولى) أى فيسن لولى الدخول وان لم يغسل  
وان لم يعن لحرصه على مصلحته ومجمل ان لم يكن بينه وبين الميت عداوة والافكا لا جنبي  
واظهار ان المراد به القريب بدليل الحديث شورى مع زيادة وقال مر المراد بالولى  
أقرب الورثة انتهى وعليه فهل يقدم الابن على الاب والجد على الم أم يستويان  
لان كلامهما أدلى بواسطة واحدة الظاهر الاول ومن الاقرب ههنا من أدلى بجهتين  
كالاخ الشقيق فيقدم على من أدلى بجهة له ع ش ملخصا (قوله والفضل ظاهره)  
ان الفضل كان مباشرا لافضل لكن ذكره في شرح الشرائع في آخرباب وفاته  
صلى الله عليه وسلم ان الذى باشر غسله على وحده وأما بقية من كان عنده كان يصب  
الماء وأعينهم معصوبة وعبارته عن على اوصافى النبي صلى الله عليه وسلم أن لا يغسله  
أحد غيرى قال فانه لا يرى أحد عورق الا طمست عيناه ع ش ا ط ف وقوله فانه  
لا يرى أحد عورق لعل المراد لا يرى أحد غيرك أو انه لا يرى أحد عورق الا طمست  
عيناه أى وانت تحافظ على عدم الرؤية بخلاف غيرك كما ذكره ع ش على مر (قوله  
واسامة يناول الماء) وكذا شقران مولا صلى الله عليه وسلم فهم خمسة على والفضل  
وشقران واسامة والعباس وكانت أعينهم معصوبة وقد جهه بعضهم في قوله

(فيكفي غسل كافر) بناء على  
عدم وجوبها (لا غرق) لانا  
ما وردون بتغسله فلا يسقط  
الغرض عنا الا بفعلنا حتى لو  
شاهدنا الملائكة تغسله لم  
يسقط عنا بخلاف نظيره من  
السكفن لان المقصود منه الستر  
وقد حصل ومن الغسل التعبد  
بفعلنا له ولهذا ينبش للغسل  
لا للسكفن (وأكمله ان يغسل  
في خافق) لا يدخلها الا القائل  
ومن يعينه والولى فيستر كما كان  
يستر عند اغتساله وقد يكون  
ببدنه ما يكره ظهوره وقد تولى  
غسل النبي صلى الله عليه وسلم  
على والفضل بن عباس واسامة  
بن زيد يناول الماء والعباس  
واقف ثم رواه ابن ماجه وغيره  
والاولى ان يكون تحت سقف  
لانه استرضى عليه في الام  
(و) في (قبض) بال أو سقيف  
لانه استتره واليق

على وعباس وفضل اسامة \* وشقران قد فازوا بغسل نبينا  
 وكان موته صلى الله عليه وسلم ضحوة يوم الاثنين ودفن ليلة الاربعاء وكانت الصلاة  
 عليه بالكيفية المعروفة وصلوا عليه فرادى خلافا لما في المجموع لانه الامام ولم يكن  
 خليفة بعده يجعل اماما وجملة من صلى عليه من الملائكة ستون ألفا ومن غيرهم  
 ثلاثون ألفا وأول من صلى عليه عمه العباس ثم بنوه شام ثم المهاجرون ثم الانصار ثم  
 أهل القرى وقال بعضهم أول من صلى عليه الانبياء ثم الملائكة ثم الرجال ثم الصبيان  
 ومات عن مائة ألف وأربعة وعشرين ألفا كلهم لهم به صحبة خلافا للغزالي ومن قال  
 أنهم ملوا عليه ثلاثة أيام محمول على أنه سمي الليلة يوما بالتغليب أو على ان المراد بليلة  
 الاربعاء التي تليه وفيه نظر ذكره العلامة قل على الجلال من غير ذلك النظر (قوله  
 أو تخيف) بالخفاء والقاء يهلل النج والبالى انطلق والمراد به انه لا يمنع وصول الماء  
 اليه لان القوى يجبس الماء (قوله وقد غسل صلى الله عليه وسلم في قيص) أى قيصه  
 الذى مات فيه وذلك بعد ان اختلفت أصحابه في تجريده فغسبهم جميعا النعاس  
 فسمعوا هاتفا من داخل البيت لا تجرد وارسل الله صلى الله عليه وسلم وفي رواية  
 غسلوه في قيصه الذى مات فيه فان قلت الماتف بمجرد لا يثبت به حكم قلت يجوز ان  
 يكون انضم الى ذلك اجتهاد منهم بعد سماع المسامع فاستحسنوا هذا الفعل وأجمعوا  
 عليه فالاستدلال انما هو باجماعهم لا بسماع المسامع شرح م روعش عليه  
 (قوله فتق رؤس الدخار يص) جمع دخريص بالكسروهي المسماة بالنياق ورؤسها  
 هي الخطاطبة التي في أسفل الكم ولا يحتاج لاذن الوارث اكتفاء باذن الشارع والما  
 فيه من المصلحة للميت من عدم كشف عورته ع ش (قوله على مرتفع) ويكون  
 عليه مستلقيا كاستلقاء المحتضر لكونه أمكن لغسله شرح م ر (قوله بماء بارد)  
 وأولاه المالح ويقدم غير ماء زمزم عليه قل وقوله وأولاه المالح أى لان المذهب برخي البدن  
 (قوله وبرد) ولو الغسل بأن كان يتأذى بشدة برده ولا يبالغ في تسخينه لئلا يسرع الى  
 الفساد قال الزركشي ولا ينبغي أن يغسل بماء زمزم نظرا للقول بفحاسة الميت ح ل  
 فالغسل به خلاف الاولى ع ش على م ر (قوله في اناء كبير) يغرفه به بصغير الى  
 متوسطا يصب به فالأنية ثلاثة قل (قوله بماء الغة) أى تكرير مرة بعد مرة مع نوع  
 تتعامل لا مع شدة لان احترام الميت واجب فله المأوردى شرح م ر (قوله ويكون  
 عند مجرة) بكسر الميم الاولى أى مجرة ويندب البخير عنده من وقت موته وما بعده  
 واركان حرمالا - تمال ظهور شئى كفى قل وشرح م ر وقال ع ش عليه ويدخذ  
 من ذلك انه لو كان في محل وحده لا يسن ذلك مادام وحده الا أن يقال الملائكة

رقد غسل صلى الله عليه وسلم  
 في قيص رواء أبوداود وغيره  
 ويدخل الغاسل يده في كفه  
 ان كان واسعا ويغسله من تحته  
 وان كان ضيقا فتق رؤس  
 الدخار يص وأدخل يده في  
 م رضع الفتق فان لم يوجد قيص  
 أو لم يأت غسله فيه ستر منه  
 ما بين السرة والركبة (على  
 مرتفع) كروح ثلاثيه وشاش  
 وليكن محل رأسه أعلى لينحدر  
 الماء عنه وتعبيرى بمرتفع  
 أعم من تعبيرة بلوح (بماء بارد)  
 لانه يشد البدن بخلاف المسخن  
 فانه يرخيه (الالحاجة)  
 اليه كوسخ وبرد وهذا من زيادتي  
 وأن يكون الماء في اناء كبير  
 ويبعد عن المتسل بحيث  
 لا يصيبه رشاشه (و) أن يجلسه  
 الغاسل على المرتفع برفق  
 ما يلا الى ورائه ويضع يمينه  
 على كتفه واهامه بنقرة قفاه  
 لئلا يميل رأسه (ويسند ظهره  
 لركبته اليمين ويمر يساره  
 على بطنه بالغلة) ليخرج ما فيه  
 من الفضلات ويكون عنده  
 حيث تذهب مرة متقدمة فاحية  
 بالطيب والمعين يصب عليه  
 ماء كثير لئلا تظهر رائحة مما

يخرج



ثم يضعه لقفاء وينسل  
بخرقة (ملفوفة) على يساره  
سوقيه) أي دبره وقبله وما حولهما  
كما يستحب إلى الحلي ويغسل ما على  
بدنه من قدر ونحوه (ثم) بعد  
القضاء الخرقه وغسل يده واشتات  
(يلف) خرقه (أخرى) على  
اليدين (وينظف أسنانه ومضريه)  
بفتح الميم والخاء وكسرهما  
وضمهما وفتح الميم وكسر الخاء  
وهو أشهر بأن يزيل ما بها  
من أذى بأصبعه مع شيء من  
الماء كما في مضمضة الحلي  
واستنشاقه ولا يفتح فاه (ثم)  
يوضيه) كشي ثلاثاً ثلاثاً بمضمضة  
واستنشاق ولا يبقى عنهما  
ما يريل ذاك سواك وتنظيف  
ويمل رأسه فيهما ثلاثاً  
الماء باطنه وذكر الترتيب بين  
هذا وما قبله من زيادتي (ثم)  
يغسل رأسه فليسته بغوسدر)  
تخطمي والسدر أولى منه للنعس  
عليه في الحديث ولأنه أمسك  
للبدن (ويسرحهما) أي شعرهما  
أن تلبد (بمشط) بضم الميم وكسرهما  
مع اسكان الشين وضمهما  
(واسع الأسنان برفق) ليقل  
الانتفاق (ويرو الساقط)  
من شعرهما وكذا من شعر  
غيره (ماله)

ثم يضعه لقفاء وينسل  
بخرقة (ملفوفة) على يساره  
سوقيه) أي دبره وقبله وما حولهما  
كما يستحب إلى الحلي ويغسل ما على  
بدنه من قدر ونحوه (ثم) بعد  
القضاء الخرقه وغسل يده واشتات  
(يلف) خرقه (أخرى) على  
اليدين (وينظف أسنانه ومضريه)  
بفتح الميم والخاء وكسرهما  
وضمهما وفتح الميم وكسر الخاء  
وهو أشهر بأن يزيل ما بها  
من أذى بأصبعه مع شيء من  
الماء كما في مضمضة الحلي  
واستنشاقه ولا يفتح فاه (ثم)  
يوضيه) كشي ثلاثاً ثلاثاً بمضمضة  
واستنشاق ولا يبقى عنهما  
ما يريل ذاك سواك وتنظيف  
ويمل رأسه فيهما ثلاثاً  
الماء باطنه وذكر الترتيب بين  
هذا وما قبله من زيادتي (ثم)  
يغسل رأسه فليسته بغوسدر)  
تخطمي والسدر أولى منه للنعس  
عليه في الحديث ولأنه أمسك  
للبدن (ويسرحهما) أي شعرهما  
أن تلبد (بمشط) بضم الميم وكسرهما  
مع اسكان الشين وضمهما  
(واسع الأسنان برفق) ليقل  
الانتفاق (ويرو الساقط)  
من شعرهما وكذا من شعر  
غيره (ماله)

شرح مر والمراد يسرحهما بعد غسلها جميعا ويظهر ان هذا هو الاكل ولو غسل  
رأسه ثم سرحها وفعل هكذا في اللحية حصل أصل السنة كما قاله ع ش عليه وسلم  
التسريح في غير المحرم كما اعتمد مر وقول (قوله ان قلبه) قيده معتبرا كما قاله شيخنا ح ف  
خلافا لمن قال انه ليس بقيده قال قل على الجسالات ليس قيده المحكم وقال شيخنا مر  
قيده في طلب التسريح مطلقا وقال شيخنا قيده في كون المشط واسع الاسنان اه قال  
ع ش على مر ومفهومه انه اذا لم يتبلد لا يسر وينبغي أن يكون ميسرا (قوله بوضعه  
معه في كفته) بوضعه معه في كفته سنة واما أصل دفته فواجب لانه سيأتي انه  
اذا وجد جزء ميت يجب دفنه والاصل ان ما انفصل من الميت أو من الحي ومات  
عقب انفصاله من شعرا وغيره ولو يسر يجب دفنه لكن الافضل صرفه في كفته ودفته  
معه كما أفاده ع ش على مر (قوله المقلبين من عنقه الى قدميه) وقيل يغسل شقه  
الايمن من مقدمه ثم من ظهره ثم يغسل شقه الايسر من مقدمه ثم من ظهره وكل سائغ  
والاول أولى لقلة الحركة فيه كما نص عليه الشافعي والا كثرون وصرح به في الروضة  
شرح مر (قوله من عنقه) أي أعلاه وسكت عن الوجه ولو قال من مثبت شعر رأسه  
لدخل ولعله انما سكت عنه لانه يلزم من غسل الرأس واللحية عادة غسله (قوله ثم  
بحرفه) أي عن ظهره لانه كان عليه ويحرم كبه على وجهه احترامه له بخلافه في حق  
نفسه في الحياة حيث كره ولم يحرم اذا لحق له فله فصله مر قل (قوله مما يلي قفاه)  
يقضي خروج القفا فقتضاء انه لا يسر تكرير غسله والاولى أن يقول من أول قفاه  
ليدخل القفا (قوله وظهره الى قدمه) لاحاجة له مع قوله الى قدمه لشمول قوله بما  
يلي قفاه الى قدمه لا ظهره على انه مضر لان التقدير مما يلي قفاه ويلي ظهره فيقتضي  
خروج الظهر نعم يمكن جعل الواو الهمزة فتأمل (قوله من فرقته) بفتح الفاء وسكون  
الراء أي وسط رأسه سمي بذلك لانه موضع فرق الشعر ويقال له مفرق بكسر الميم وفتح  
الراء وكسر هاء ماوى (قوله ثم يعده بقاء قراح) وهل يحرفه أيضا في الزيلة وما  
بعدها وهو خاص بغسله الصدر انظره ثم رأيت حجر تردد وقال الاولى التحريف  
حل (قوله قراح) بفتح اة اف وتخفيف الراء وزان سلام أي الذي لم يخالطه كافور  
ولا حنوط ولا غير ذلك كما في المصباح (قوله فيه قليل كافور) وهل ذلك في غير المحرم  
اماه وفي صرح الكافور في ماء غسله شرح مر (قوله الا أن يكون صلبا) بضم الصاد  
أي لا يتخال منه شيء وانما تحصل منه الرائحة حل (قوله فهذه الاغسال) أي من  
عند قوله ثم شقه الايمن الخ لا ما يشمل غسل رأسه ولحيته فلا يندب تكراره كذا يفيد  
كلام الشارح ثم رأيت مر صرح به في شرح الروض حل (قوله زيد عليها حتى يحصل الخ)  
بوضعه معه في كفته وتعبيري  
بالساقط اعم من تعبيره بالمنتف  
(ثم يغسل) هو أولى من قوله  
ويغسل (شقه الايمن ثم الايسر)  
المقلبين عن عنقه الى قدمه  
(ثم يحرفه) بالنشيد (اليه)  
أي الى شقه الايسر (فيغسل  
شقه الايمن مما يلي قفاه)  
وظهره الى قدمه (ثم) يحرفه  
(الى) شقه (الايمن فيغسل  
الايسر كذلك) أي مما يلي قفاه  
وظهره الى قدمه (مستعينا  
في ذلك) كله (ينحوسد ثم يزيله  
بماء من فرقته الى قدمه ثم يعده)  
كذلك (بقراح) أي خالص  
(فيه قليل كافور) بحيث لا يضر  
الماء لان رائحته تطرد بالهوام  
ويكره تركه نص عليه في الام  
وخرج بقليله كثيرة فقد يغفر  
الماء تغيرا كثيرا الا ان يكون  
صلبا لا يضر مطلقا (فهذه)  
الاغسال المذكورة (غسله)  
ويسن ثمانية وثلاثة كذلك  
أي أولى كل منهما سدرا  
نحوه والثمانية مزيلة والثلاثة  
بقراح فيه قليل كافور وهو  
في الاخرة أكد فان لم يحصل  
التنظيف بالغسالات المذكورة  
زيد عليها حتى يحصل فان حصل  
بشفع من اليتار بواحدة

## ولا تحسب الاولى والثانية

من كل من الثلاث لتغير الماء  
بجميعه تغيرا كثيرا وانما تحسب  
منها غسل الماء القراح فتكون  
الاولى من الثلاث به هي المسقطه  
للاوجب ويلين مفاصله بعد  
الفصل ثم ينشف تنشيفا يليغا  
ثلاثا قبل اكفائه فيسرع اليه  
الفساد والاصل فيما ذكره خبر  
الشيخين انه صلى الله عليه وسلم  
قال لغاسلات ابنته زينب  
رضي الله عنها ابدان بياضا  
ومواضع الوضوء منها واغسلنها  
ثلاثا أو خمسا أو سبعا أو أكثر  
من ذلك ان رأيتن ذلك جاء وسدر  
واجعلن في الاخيرة كافورا  
أوشيا من كافور قالت أم عطية  
منهن فسطها ثلاثا قرون  
وفي رواية فضرنا شعرها  
ثلاثة قرون وألقيناها خلفها  
وقوله أو خمسا إلى آخره هو  
بحسب الحاجة في النظافة  
إلى زيادة على الثلاث مع رعاية  
الوتر لا للتخير وقوله ان رأيتن  
أي احتجتن ومشطنا وضرنا  
بالتخفيف وقرون أي ضغائر  
وقولي كذلك من زيادتي مع  
ان عبارتي أوضح من عبارته  
في افادة الغرض كما لا يخفى (ولو  
خرج بعده) أي الغسل (نجس)  
وجب ازالته فقط

هذه الزيادة في غسله السدر ومزيلته بأن يكررها مع أو يكرر وتراصح به الاستوى  
وغيره زى زادي شرح البهجة بعد مثل ما ذكر بخلاف ما هارة الحى لا يزيد فيها على  
الثلاث والفرق ان طهارة الحى محض تعبد وهنا المقصود النظافة ولا فرق في طاب  
الزيادة للنظافة بين الماء الملوک والمسبل اه ع ش على م ر (قوله ولا تحسب  
الاولى والثانية) أى في سقوط الطلب وجوبا ونديا اذ لو حسبت كل منهما لما احتيج  
إلى زيادة على المحسوبة وقوله وانما تحسب منها أى الثلاثة وكان الاظهر ان يقول منه  
أى من كل وقوله به أى بالماء القراح (قوله فتكون الاولى من الثلاث) أى الاولى  
الكائنة من الثلاث التى بالماء القراح هي المسقطه للاوجب لان الغسلات ثلاثة  
كل واحدة من هذه الثلاث مشتملة على ثلاث غسلات وأخيرة كل منها بماء قراح  
فغسلات الماء القراح ثلاثة والاولى منها أى من ثلاثة الماء القراح هي المسقطه  
للاوجب فالجميع تسع غسلات شيئا (قوله ثلاثا قبل اكفائه) يؤخذ منه أن الارض  
التي لا تبلى أصلا ولا تبلى سريعا أفضل وهو كذلك لان الشارع نظر إلى عدم الاسراع  
إلى البلاء لان تنم الروح مع البدن أكل من تنعمها دونه شوبرى (قوله ابنته زينب)  
هي أكبر أولاده على الراجح كما في البردوى (قوله أو أكثر من ذلك) بكسر الكاف  
لانه خطاب لام عطية واسم الإشارة في قوله ذلك عائد إلى المذكر ومن الثلاثة  
أو الخمسة أو السبعة شيئا (قوله ان رأيتن) بضم التاء خطاب للغاسلات أو لام  
عطية مخاطبا بصيغة الجمع تعظيما لها رأيتي ذلك في قوله ابدان حل ويصح كسر  
التاء خطابا لام عطية وحيث ناسب قوله ذلك وانما خص أم عطية بالخطاب  
لانها القيمة عليهن أى فغيرها تبع لما فلم يحجج لخطابه (قوله أو شيئا سلك) من الراوى  
زى (قوله فضرنا بالتخفيف) لعل حكمه التعبير بالتخفيف أنه الواقع لان الميت  
لا ينبغي البانغة في تسريحه والا فيعوز التشديد فيه للمبالغة ع ش على م ر (قوله  
ولو خرج بعده نجس) أى ولو بعد الصلاة وقبل الدفن ولو خرج منه الماء لم يجب  
الغسل ولم يجب ازالته ولا يصير الميت جنبا بوطى أو غيره ولا عهدا بمس أو غيره  
لا تنفاه تسكينه شرح م ر (قوله وجبت ازالته) أى قبل الصلاة لمنعه من صحتاء عليه  
وعن شيئا م ر وجوبه بعد الصلاة أيضا وفيه نظر ولم يرتضه شيئا ولم يمكن قطع  
المسارح صلى عليه معه بعد حشوه وعصبه كالحى السلس قول والضابط المعتمد  
أنه يجب ازالته ما لم يدفن م ر فجب اذا خرج بعد الصلاة ع ش وعبارة ع ش  
على م ر (فرع) لو لم يمكن قطع الدم الخارج من الميت بغسله صغ غسله وصحت الصلاة  
عليه لان غايته أنه كالحى السلس وهو تصح صلاته فكذا الصلاة عليه م ر سم



وان خرج من الفرج لسقوط  
الغرض بما وجد (و) أن (لا ينظر)  
غاسل من غير عورته الا قدر  
حاجة) بأن يريد معرفة المغسول  
من غيره ولا ينظر للمعين من ذلك  
الا لضرورة اما عورته فيصير  
الدخال اليه او سن ان يغشى وجهه  
بجذوة من أول وضعه على المتقبل  
وأن لا يمس شيئا من غير عورته  
الا بخرقة (و) أن (يكون أمينا)  
ليرتقبه في تكميل الغسل وغيره  
(فان رأى خيرا سن ذكره)  
ليكون ادعى لكثرة المصلين عليه  
والدعاء له والخبر ابن حبان  
والحاكم اذ ~~ذكر~~ واما حسن  
موتاكم وكفوا عن مساوئهم  
(أؤذنه حرم) ذكره لانه غيبة  
والخبر السابق (الامصلحة)  
كبذعة ظاهرة فيذكره لينزجر  
الاس عنه والتصریح بسن  
ذكر الخير من زيادتي (ون)  
نعدر غسله) افقد ماء أو غيره  
كاحتراق ولو غسل تهرى (يم)  
كافي غسل الجنابة ولو كان به  
قروح وخيف من غسله تسارع  
البلاء اليه بعد الدفن غسل  
ولا مبالاة بما يكون بعده فالكل  
صائر الى البلاء (ولا يكره لهو  
جنب) يتكأض (غسله) لانها  
ظاهران كغيره او تغبيرى بنحو  
جنب أعم من تعبيرة بالجنب

وقضية التثنية بالسلس وجوب حشو محل الدم بنحو قطن وعصبة عقب الغسل  
والمبادرة بالصلاة عليه بعده حتى لو أخر الامصلحة الصلاة وجب إعادة ما ذكره ويتبع  
ان من المصلحة كثرة المصلين كما في تأخير السلس بإجابة المؤذن وانتظار الجماعة  
(قوله وان خرج من الفرج) أي اعدم نقض الوضوء به ~~كم~~ لا يجب بالوطى ~~قل~~  
(قوله وأن لا ينظر غاسل) فان نظر كان مكروها كما جزم به في الكفاية والمصنف  
في زوائد الروضة وان صحح في المجموع انه خلاف الاول شرح مر (قوله من أول وضعه  
على المتقبل) هذه العبارة تقتضي أنه يستندام تغليته الى آخر الغسل وعبارة  
شرح مر وأول وضعه على المتقبل باسقاط من وهي ظاهرة في ان التغلية في ابتداء الامر  
فقط (قوله فان رأى خيرا) كاستنارة وجهه وطيب رائحته وقوله أؤذنه كسواد وتغير  
رائحة واقبال صورة شرح م ر (قوله سن ذكره) هذا واضح ان كان معروفا بالخبر  
فان كان معروفا بالفسق لم يذكره فقوله الامصلحة راجع للصورة كذا قرره شيخنا  
زى ولا يخفى ان الشارح لا يساعده عليه اه حل والذي في شرح م وهو ما قرره زى (قوله  
الامصلحة) كبذعة ظاهرة فيذكره لو قال عقبه أو بسكت كان أولى ليكون  
الاستثناء راجعا لالامر من معا (قوله ييم) ولا يجب في هذا التيميم نية المحاقلة بأصله  
ومحل وجوب التيميم حيث خلا بدنه عن نجاسة غير معفوعة عنها والا فلا بد من ازالته  
قبل التيميم حل ولو ييمه لفقد المائيم وجده قبل دقنه وجب غسله كما في شرح م ر  
قال ع ش عليه منه ومه انه بعد الدفن لا ينشئ الغسل سواء كان في محل يظلم فيه  
وجود الماء أم لا وهو ظاهر لعلنا ما كافناه وهو التيميم اه (قوله فالكل صائر الى  
البلاء) أي كل اجزاء الميت لكن عبارة المحلى فالكل صائرون وفهم بعضهم ان المراد  
بالشكل الداس ولا يخفى ما فيه لو أريد الاجزاء لان هذا الجمع انما هو للعقلاء الا ان يقال  
نزل الجزاء منزلة كله أو ان هذا مما انفرد فيه الشرط شوبرى وعبارة شرح م ر لان  
مصير جميعه اليه اه (قوله ولا يكره لهو جنب غسله) أي ولو مع وجود غيره ع ش  
على م ر (قوله والرجل) المراد به الذكر الواضح الذي بلغ حد الشهوة اخذ من  
الفرع الا <sup>٣</sup> في فهو تقييد لهذا وكذا يقال في قوله والمرأة وقوله أو لي بالرجل أي  
وجوبا بالنظر للنساء الاجانب ونوبا بالنظر للنساء المحارم وقوله أو لي بالمرأة أي وجوبا  
بالنظر للرجال الاجانب ونوبا بالنظر للرجال المحارم والقياس امتناع غسل الرجل  
للامرء اذا حرمت النظر له المحاقلة بالمرأة م ر وقال جرتبيه قال بعضهم لو كان الميت  
أمرد حسن الوجه ولم يحضره محرم له ييم أيضا بناء على حرمة النظر اليه اه ووافقه م ر  
لكن قيده بما اذا خشي الفتنة لانه اعتمد ما صححه الراعى من انه لا يجرم النظر للامرد



الا عند خوف الفتنة وهذا مما يتلى به فان الغالب ان يغسل المرد الحسنان هم الاجانب  
فلتأمل سم على النهج وظاهره وان لم يوجد غيره وينبغي ان يقال ان لم يوجد الا هو جاز  
له ويكف نفسه مما يمكن قياسا على ما قالوه في الشهادة من انه يجوز للاجنبي النظر  
للاشهاد بل يجب عليه وان خاف الفتنة ان تعين ويكف نفسه مما يمكن الا ان يفرق  
بان الغسل هنا بدلا بخلاف الشهادة فانه ربما يضيع الحق بالامتناع ولا يدل لها  
وهو الاقرب ع ش على م ر (قوله اولي) أي الا حق ذلك فيقدم حتى على الحليلة  
(قوله وله غسل حليته) وسيأتي انه مرتبة بعد المرأة الاجنبية اطاف وهذا  
كالاستدراك على قوله والمرأة اولي بالمرأة وقوله بعد ولزوجة الخ كالا استدراك على  
قوله والرجل اولي بالرجل ومذهبنا ان الموت محرم للنظر بشهوة في حق الزوجين  
دون النظر بغير شهوة زنى وع ش (قوله من زوجة غير رجعية) أي وغير معتدة عن  
شبهة وهذا يقتضي ان الرجعية داخلة في الحليلة وليس كذلك فكان الاولى حذف  
قوله غير رجعية وقد يقال بل لتقييد وجهه لانه لما بين الحليلة والزوجة دخلت الرجعية  
لانها زوجة فاحتاج الى اخراجها فتأمل (قوله ولو سكح غيرها) كان الاولى  
في النهاية ان يقول ولو سكح من يحرم جهامهما فاختار لان فكاح غيرها لا يحل  
بفساها ع ش ويحسب عنه بان غيرها صادق بمن يحرم جهامهما وغيرها  
فالغاية ظاهرة بالنسبة لصدقها بالاول وصدة بالثاني لا يدح فيها (قوله وأمة)  
المراد بها الامة التي يجوز له وطئها قبل الموت فيخرج بذلك ما لو وطئ واحد من اختيني  
كل منهما في ملكه ثم ماتت من لم يطأها قبل تحريم الاخرى فانه لا يجوز له ان يغسلها  
ع ش على م ر (قوله ولو كتابية) راجع للزوجة والامة شيخنا (قوله الا ان  
كانت مزوجة الخ) لا حاجة لهذا الاستثناء لان فرض المسئلة في الامة الحليلة وهي  
حيث لا غير حليلة الا ان يقال هي في هذه الاحوال حليلة في الجملة فصح الاستثناء  
أورد ال الاستثناء منقطع تأمل لاية ان المستبراة ان كانت مملوكة بالسبي فالاصح ان  
له حل التمتع بها ما عدا الوطئ فغسلها اولي او بغيره فلا يحرم عليه الخلوة بها ولا لمسها  
ولا النظر اليها بغير شهوة فلا يتمتع عليه غسلها الا ان يقول تحريم غسلها ليس لما ذكر  
بل لتصريح بضعها كما صرح به في المجموع فاشبهت المعتدة بجامع تحريم البضع وتعلق  
الحق باجنبي اه شرح م ر والضابط في جواز الغسل في الزوج وزوجته والسيد  
وأمة حل البضع قبل الموت لاحدهما الا في أمته المكتوبة لان المكتوبة ترتفع بالموت  
كما في قول (قوله ولزوجة) ظاهره ولو كانت أمة وهو ظاهر ولا ينافي هذا بما يأتي له  
من انها لا حق لها في ولاية الغسل لان الكلام هنا في الجواز ع ش على م ر فبطل

أولى (بغسل) الرجل والمرأة  
أولى (بالمرأة وله غسل حليته)  
من زوجة غير رجعية ولو سكح  
غيرها وأمة ولو كتابية  
الا ان كانت مزوجة أو معتدة  
أو مستبراة (ولزوجة)

تقييد الشورى الزهجة بالحرة قال لبعده منصب الامة عن الولايات (قوله غير رجعية)  
 أما الرجعية فلا تغسل زوجها الحرة المس والنظر عليها وان سكنت كالزوجة  
 في النفقة ونحوها والحق الاذرى بالرجعية المتعدة عن شبهة فلا تغسل زوجها  
 ولا عكسه كما لا يغسل أمته المتعدة وفارقت المكاتبه وان استويا في جواز النظر لما  
 عد اما بين السرة والركبة بأن الحق فيها تعلق باجنبي بخلافه في المكاتبه فاندفع رد  
 الزركشى له بقياسها عليها شرح مر (قوله ولو نكحت غيره) بأن وضعت حملها عقب  
 موت الزوج ثم تزوجت فلها أن تغسل زوجها البقاء حقوق الزوجية زى ولأنه حق  
 ثبت لها فلا يسقط كالارث (قوله لا نتقأ لها عنه) أى الى ملك غيره أو الى الحرية  
 كام الولد والمذبرة فانها تنقل عنه للحرية حل (قوله بدليل التوارث) أى فى الجملة  
 تدخل الذمية فانها تغسل زوجها المسلم لكن مع الكراهة ولا ينافيه قول مر  
 فى شرحه ويعلم مما يأتى من ان الكافر لا يغسل مسلمان الذمية لا تغسل زوجها المسلم  
 اه أى لان المراد به انه لا حق لها بحيث تقدم هى على غيرها أى فغيرها أولى منها  
 ولا يلزم من أولوية غيره اعدام الجواز لما ادعى على مر (قوله وقد قال صلى الله عليه  
 وسلم الخ) عبارة شرح مروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لعائشة رضى الله  
 عنها ما شرك لومت قبلى لغسلتك وكفنتك وصليت عليك ردفنتك رواه النساء  
 وابن حبان قال والدرجة الله تعالى تمة الخبر اذا كنت تصبح عروسا أى قالت له  
 عائشة اذا مت تزوجت غيرى وهذا دليل لقوله وله غسل حليلته وما بعده لقوله  
 ولما الخ وعلم من قوله لومت انه عليه الصلاة والسلام لا يغسل عائشة لانها لا تموت  
 قبله لان لو حرف امتناع لا متناع اه (قوله وقالت عائشة) هنا دليل على مطلق  
 الجواز والافهى لو أدركت غسله لم تمكن منه لان الزوجة مؤخره عن الرجال الا جانب  
 كما يأتى الآن يقال مرادها بقولها الانساؤه أى بعد استئذان رجال العصبة أو انها  
 قالت هذا بحسب اجتهادها وانظر هل يردان هذا قول مصابى فلا يستدل به ويمكن  
 ان يقال انه اشهر بين المصابة فهو حينئذ يستدل به لكونه صار اجزاء اسكونيا  
 ع ش مع زيادة شيخنا (قوله لو استقبلت من امرى الخ) أى لو ظهر لها قولها المذكور  
 وقت غسله صلى الله عليه وسلم ما غسله الانس أو لمصلحتهن بالقيام بهذا الغرض  
 العظيم ولان أبابكر رضى الله عنه أوصى بأن تغسله زوجته أسماء بنت عديس ففعلت  
 ولم ينكره أحد حل وقوله ما استدبرت أى من موته صلى الله عليه وسلم لانها كانت  
 عنده موته ترى منع الغسل ثم ظهر لها جوازه فقالت لو استقبلت موته بعد ما ظهر من  
 أمرى ما استدبرت من موته أى لو حصل الموت المستدبر الذى وقع فى الماضى

غير رجعية (غسل زوجها)  
 ولو نكحت غيره بخلاف الامة  
 لا تغسل سيدها لا نتقأ لها عنه  
 والزوجة لا تنقطع حقوقها  
 بالموت بدليل التوارث وقد قال  
 صلى الله عليه وسلم لعائشة  
 لومت قبلى لغسلتك وكفنتك  
 رواه ابن ماجه وغيره وقالت  
 عائشة رضى الله عنها لو استقبلت  
 من امرى ما استدبرت ما غسل  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 الانساؤه رواه أبو داود والحاكم  
 وصححه على شرط مسلم

في المستقبل أي بعد ما ظهر لها من ان للمرأة غسل زوجها ما غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ شوبري بايضاح وزيادة قرره ح ف وبمباراة بهضهم لو استقبلت الخ الظاهران في الغسالة قلبا والاصل لو استدبرت من أمرى ما استقبلت أي ما ظهر لي في المستقبل من على جواز غسل المرأة زوجها أي لو حصل لي هذا العلم في المستقبل أي الماضي وهو وقت موت النبي فسا واقعة على العلم ومن أمرى بيان لما واقعة لا عهد اه وهو علم المذكور وعلى كلام الشوبري تكون ما واقعة على موته صلى الله عليه وسلم ولا قلب حيثئذ (قوله بلامس) أي ندبا في الشقين حتى في العورة لان المعتمد جواز النظر للحليلة والحليل بعد الموت حتى لعورته وكذا يجوز المس أيضا على المعتمد والتدب يؤخذ من تعليل الشارح بقوله لئلا ينتقض وضوءه أي والمطلوب من الغاسل أن يكون على طهارة شيئا وبمباراة الشوبري قوله بلامس أي ندبا على المعتمد قوله في الايصاف وقد وافق مر على جواز كل من النظر والمس بلا شهوة ولولمسا بين المسرة والركبة ومنه ما بشهوة ولولمسا فوقهما فليتأمل اه (قوله وعلى يده خرقه) أي ندبا شرح م ر ولو بالنسبة لمس العورة وهو ما نقله عنه سم في حواشي التفتة رشيدى (قوله لئلا ينتقض وضوءه) أي والمطلوب من الغاسل أن يكون على طهارة فيؤخذ منه ان المراد بقوله لئلا ينتقض وضوءه أي الغاسل وأما الميت فمعلوم أنه لا ينتقض وضوءه فالمس مكروه من هذه الحقيقة فلا ينافي انه يكره من حيث كراهة المس لاجد الميت مطلقا فلا يتكروها مع ما مر من انه يسر لكل فاسل لف خرقه على يده في سائر غسله لان ما هناك بالنظر كراهة الامس وما هنا لا تتفاض الطهارة كما في شرح م ر وقال الشوبري لئلا ينتقض وضوءه ان كان متوضئا وفرار من كراهة المس ان لم يكن اه (قوله فان لم يحضر الخ) قال ع ش على م ر ضابط فقد الفاسل أن يكون في محل لا يجب طلب الماء منه وقوله الأجنبي راجع لقوله والمرأة أولى بالمرأة وقوله أو أجنبية راجع لقوله والرجل أولى بالرجل (قوله في الميت المرأة) ومثلها الامر د الجميل عند خوف الفتنة فلا يغسله الا بحارمه فان فقد المحرم وجب تيممه زى وقوله فان لم يحضر الأجنبي قيده بحجربواض قال الشيخ وقضيته انه لو لم يكن الاختى جائزه أن يغسل كلاما من الرجل والمرأة وهو قياس على عكسه شوبري (قوله عيم) أي بمسائل بعد ازالته نجاسة ان كانت اذالك شرط لعصمة التيمم وأيضا لا يدل لها بخلاف الغسل فلها جاز لا لأجنبي ازالها بخلاف الغسل وهذا ما جرى عليه شيئا تبعالشيخ الاسلام وان جرى حجر على عصمة التيمم مع وجودها للضرورة أي اذا عذرت ازالها وعليه فتصح الصلاة مع وجود النجاسة التعذرة الازالة ولو حضر من له غسله

(بلامس) منهاه ولا من الزوج  
أو السيد لها كأن كان الغسل  
من كل وعلى يده خرقه لئلا  
ينتقض وضوءه (فان لم يحضر  
الأجنبي) في الميت المرأة  
(أو أجنبية) في الرجل (يم)  
أي الميت

بعد الصلاة وجب الغسل ~~كما لو تيمم~~ لفقد الماء ثم وجده فغيب أعاده الصلاة هذا  
هو الاظهر شو برى ونخرج ما لو حضر بعد وضعه في القبر وان لم يهل عليه التراب لان  
في عوده ازراء به ويشل الوضع ادلاؤه في القبر فتقبله ع ش وتندب النية في التيمم  
وفي ع ش على م ر ولو صرف الغاسل الغسل عن غسل الميت بأن قصده الغسل  
عن الجنابة مثلا اذا كان جنبا ينبغي وفا قاله بأنه يكفي بناء على أنه لا يشترط النية  
وان المقصود النظافة وهو حاصل فان قلنا باشتراط النية وكان جنبا فقصده الغسل  
الغسل عن الجنابة ينبغي وفا قاله بأنه يكفي أيضا كما لو اجتمع على الحى غسلان  
واجبان فدرى أحدهما فانه يكفي أيضا سم على منج (قوله الحى قاله الغاسل بفقد  
الماء) بأن يكون الغسل بمحل لا يجب طلب الماء منه كما في التيمم ولو قيل بتأخيرها الى  
وقت لا يخشى عليه فيه التغير لم يكن بعيدا اهاط ف قال ع ش ويؤخذ منه انه لو كان  
في ثياب سابعة أى سائرة لجميع بدنه وبحضرة نمر مثلا أو مكن غمسه به ليصل الماء  
الى كل بدنه من غير مس ولا نظر وجب وهو ظاهر (قوله فرع الخ) كان الاولى أن  
يقول بدل قوله فرع ونخرج بالرجل لان هذا مفهوم من قوله الرجل لان الرجل هو  
الذكر البالغ من بنى آدم فخرج بذلك الصبي ذكر ا كان أو أنثى وظاهر تعبيره بفرع  
ان هذا قدر زائد على كلام المؤلف وان كلامه لا يشمل وليس كذلك نقله الشيخ خضر  
الشو برى عن تقرير رى (قوله الصغير الذى لم يبلغ) أى ذكر ا كان أو أنثى وقوله  
يغسله الرجال والنساء أى يجوز لكل منهما تغسله لانهما يجتمعان على غسله ع ش  
على م ر (قوله ومثله الخنثى الكبير) أى وكذا من جهل حاله ذكر ا كان أو أنثى كأن  
أكل سبع ما به تيمم أحدهما عن الآخر وينبغي الاقتصار على الغسل الواجب  
دون الثانية والثالثة ع ش وقل (قوله ويغسل) أى الخنثى فوق ثوب أى  
فى ثوب أى وجوبه وقوله ويغتسل الغاسل أى ندبا ع ش على م ر وقوله فى غرض  
البصر ويجب أن يقتصر على غسل واحدة حل (قوله والاولى به الاولى الخ) هذه  
الاولوية للندب وهذا تفصيل للاولوية السابقة فى قوله والرجل أولى بالرجل وفيه  
احالة على مجهول لان حكم الصلاة عليه لم يتقدم اللهم الا أن يدعى انه معلوم فلما بين  
أن الرجل يلى غسل الرجل لا غيره من النساء المحارم أراد أن يبين مرتبة الرجال  
بعضهم مع بعض شيخنا (قوله الاولى) بالصلاة عليه درجة فالعصبة كلهم درجة  
واحدة والمراد من ذلك انه لا يقدم هنا بالصفة التى يقدم بها فى الصلاة وهى الاسمية  
مع وجود الفقهية والاقرية مع وجود الفقه بل يقدم هنا بالافقهية والفقه حل وقال  
بعضهم درجة أى رتبة والاراد بها مراتب المتقدمين فى الصلاة عصبة كانوا أولا بدليل

انما قاله فقد الغاسل بفقد الماء  
(فرع الصغير) الذى لم يبلغ حد  
الشهوة يغسله الرجال والنساء  
ومثله الخنثى الكبير عند فقد  
المحرم كما صححه فى المجموع  
ونقله عن اتفاق الايجاب قال  
ويغسل فوق ثوب ويغتسل  
الغاسل فى غرض البصر والمس  
(والاولوية) أى بالرجل فى  
غسله (الاولى بالصلاة)  
عليه (درجة)



ادخال ذوى الارحام في التفسير وتفسيرها برجال العصبية فيه تسمع لتصوره هذا  
ولابد أن يراد علم اللفظة فقط اذا خرج بها فيما يأتي بعضه فيه الدرجة أيضا  
وفي حجر بدل قوله درجة غالباً وهي أسهل وفي عبارة بعضهم بدل قوله وخرج  
ويستثنى وهي أحسن أيضاً وأسهل شيئاً ويؤخذ من قوله وخرج الخ تقييد المتن بأن  
محل الترتيب المذكور اذا استوفى الصفات فلوقيد المتن بما ذكر لا يستغنى عن قوله  
درجة وما خرج به كآثره الاصل تأمل (قوله وهم رجال العصبية من النسب)  
الضمير راجع لأصحاب الدرجة أو لقوله الاولى لانه في المعنى جمع أو جمع الضمير مراعاة  
للخبر فيقدم الاب ثم أبوه وان علانم الابن ثم ابنه وان سفل ثم الاخ الشقيق ثم لاب  
ثم ابن الاخ الشقيق ثم لاب ثم عم شقيق ثم لاب ثم ابن عم شقيق ثم لاب هذا هو  
المتبادر من كلامه ح ل (قوله ثم الولاء) الى قوله ثم ذوى الارحام وقوله وأولاهن  
ذات محرمية فذات ولا استفيد من مجموع الكلامين أن الولاء في الذكور مقدم  
على ذوى الارحام وفي الاناث بالعكس وعبارة شرح م ر وانما جعل الولاء  
في الذكور وسما أي بين الاقارب حيث قدم على ذوى الارحام وأخروه في الاناث  
بأن قدموا ذوات الارحام على ذوات الولاء لانه في الذكور من قضاء حق الميت  
كالتكفين والدفن والصلاة وهم أحق به منهم لقوتهم ولهذا يرون بالاتفاق ويؤدون  
ديونه وينفذون وصاياه ولا شيء منها لذوى الارحام مع وجودهم وقدمت ذوات  
الارحام على ذوات الولاء في الاناث لانهن أشفق منهن ولضعف الولاء في الاناث  
ولهذا لا ترث امرأة بولاء الاعتيقها أو منتميا اليه بنسب أو ولاء قال الشوبري قدم  
الولاء على ذوى الارحام هنا دون ما سياتي في الاناث لقوة العصبية بالولاء في الذكور  
دون الاناث لان المرأة لا ترث الا من عتيقها أو منتميا اليه (قوله ثم ذوى الارحام)  
أي الاقرب فالاقرب فيقدم أبوالام ثم الاخ للام ثم بنوا البنات كما في الذخائر وهو  
المعتمد ثم الخصال ثم العلم للام وجعلهم هنا في الصلاة الاخ للام من ذوى الارحام  
مخالف لما في الارث ح ل (قوله ثم الزوجة) أي الحرة على الوجه من احتمالين  
بعد الامة عن المناصب والولايات شوبري ومثله شرح م ر لكنه قد يشكل على  
هذا تقديم زوجها العبد على رجال القرابة وأي فرق بين الذكر والانثى الرقيقين  
حتى يقال ان الزوجة الامة لاحق لها بالعبد عن المناصب والولايات ولعل الفرق  
أن العبد من جنس الرجال فهو من أهل الولايات في الجملة ولا كذلك الامة ع ش  
على م ر (قوله الاولى بالصلاة عليه صفة) فالاولا تقدم هنا بالصفة التي تقدم بها  
في الصلاة وهي السن والاقربية فالمراد بقوله درجة العصبية من النسب أو من الولاء

وهم رجال العصبية من النسب  
ثم الولاء ثم الامام أو نائبه  
ان الله لم يترك المال ثم ذوا  
الارحام وما اقتضاه كلام  
المجرباني من تقديمهم على  
الامام يجعل على ما ذالم  
يتنظم بيت المال ثم الرجال  
الا جانب ثم الزوجة ثم النساء  
المحارم وخرج بزيادة في درجة  
أخذ الاما ذكره في ادخاله  
القبيل الاولى بالصلاة صفة

ولا تفرق تفاوت درجاتها في وجوب المصوبة من النسب مثلا قدمها اليها الاب ثم ابوه  
 الخ الا انما لا تفرق للاسن مع وجود الافقه ولا الاقرب مع وجود الفقيه ح ل (قوله  
 اذا الافقه أي البعيد كالعالم أولى الخ) خروجه بقوله درجة ظاهر واما تقديمه على  
 الاقرب فلا يخرج بقوله درجة اذا المتبادر من الخروج بالدرجة أن المستويين  
 في درجة اذا قدم أحدهما في الصلاة بصفة لا يلزم أن يقدم بها هنا فالاسن في الصلاة  
 مقدم والافقه هنا مقدم ويمكن الجواب بأن المراد أن التقديم بالصفة معمول به هنا  
 حتى مع اختلاف الدرجة وليس خاصا بتحصدها فليتامل ع ش وقال شيخنا  
 العزيزي المراد بالدرجة الجهة وان تفاوتت فرجال المصوبة من النسب درجة ومن  
 الولاء درجة والامام درجة اسكن كالمه الا في خاص باستواء الدرجة وعبارته  
 فلما استويا قدم الاسن العدل على الافقه الخ فتأمل (قوله من الاسن) كالاخوين  
 أحدهما الصغير افقه والكبير فقيه وقوله والاقرب كاخ فقيه وابن أخ افقه (قوله  
 والاقرب) لو اسقط الواو لمكان أعم وأخصر فليتامل شو برى لشموله الاسن الاقرب  
 والاسن غير الاقرب بالاولى (قوله والبعيد الفقيه) أي الافقه وقوله بعد غير الفقيه  
 أي غير الافقه لانه اذا كان غير فقيه أصلا فلا حق له واعتراض بأن البعيد اذا كان ذا  
 قرابة كان مكررا مع قوله والاقرب ومن ثم قال الشو برى الاولى حذف الواو من  
 قوله والاقرب وأجيب بأن البعيد شامل للاجنبي كما قاله حجر ويكون أفضل التفضيل  
 بالنسبة اليه ليس على بابه وتأمل وجه خروج هذه بالدرجة اذهي داخله فيها فكان  
 حقه أن يقول ويستثنى من التقديم بالدرجة البعيدة الفقيه الخ وكذا قوله والافقه  
 أولى من الاقرب س ل وعبارة الشو برى قضية صنية ان هذا من التقديم بالصفة  
 مع دخوله في تقديم الصلاة بالدرجة فانظر وجه اخراجه به وقد عبر في اللغة بدل  
 قوله درجة بقوله غالباً فسلم من هذا وقال فلا يردان الافقه الخ فالاولى للشارح  
 أن يقول نعم الافقه الخ كما عبر به م ر وقال بعضهم قوله اذا الافقه الخ فيه ان ما هنا  
 مصور باختلاف الدرجة وما ذكره في الصلاة مفروض عند استواء الدرجة  
 فلا يحسن قوله عكس ما في الصلاة اذا لا يتم هذا الا عند اتحاد الدرجة فالاولى حذف  
 قوله درجة كما منع الاصل وتقييد المتن بالاستواء في الصفات كلافقية والسن  
 (قوله عكس ما في الصلاة) أي على الميت لان القصد هنا احسان الغسل والافقه  
 والفقيه أولى به لان المراد الافقه أو الفقيه في باب الغسل وشم الدعاء ونحو الاسن  
 والاقرب ارق قلبا فدعاؤه أقرب الى الاجابة س ل (قوله قريباتها) عدل المصنف  
 عن التعبير بالقريبات الى القريبات لان الاسنوى نظريه من وجهين أحدهما

اذا الافقه أولى من الاسن  
 والاقرب والبعيد الفقيه  
 أولى من الاقرب غير الفقيه  
 هنا عكس ما في الصلاة  
 والمراد بالافقه الاعلم بذات  
 الباب (و) الاولى (بها) أي  
 بالمرأة في غسائها (قريباتها)  
 فية من حتى على الزوج

أن الله ذنوبهم أن القرابة خاصة بالانثى لئلا في أن القرابات من كلام العوام  
كما قاله الجوهري وسببه أن المصدر لا يجمع إلا إذا اختلف نوعه فهي مصدر  
وتدأطلة على الأشعار وقال قبل ذلك أنه مصدر بمعنى الرحم تقول بيني وبينه  
قرابة وقرب وتقول ذواقرايتي ولا تقول هم قرابتي ولا هم قراباتي والمادة تقول  
ذلك ولكن قل هو قرابي قاله الجوهري زى وقوله إذا اختلف نوعه رده م  
بأن أنواع القرابة مختلفة (قوله ذات محرمية) وإن كانت حائضا أو نحوها قال  
السلامة زى وربما يؤخذ من عومه أن بنت العم البعيدة إذا كانت أما  
من الرضاع أو اختا تقدم على بنت العم القريبة لكن الظاهر أن المراد المحرمية  
من حيث النسب ولذا لم يعبر بالمصنف بالرضاع هنا بالكلية برماوى (قوله وهي  
من لوقد رت ذكر الخ كالنبت بخلاف بنت العم ح ل (قوله لم يحل له) أى الذكر  
المذكور فى قوله ذكره قوله نكاحها أى الميتة (قوله والاولى لا محرمية لمن)  
كنت ابن ابن عم وبنت خالة فتقدم بنت الخالة مع ان ابى الاولى فى محل العصوبة  
فليحذر ا ط ف وكنت عم وبنت عم أب وبنت عم جد فتقدم الاولى (قوله لذات  
ولاء) أى صاحبة ولا بأن كانت متعة أما العتقة فلاحق لها فى الغسل وانظر  
هل الاولى بالميت الرقيق قريبه الحر أو سيده اه سم والاقرب الثانى لان لم تنقطع  
العلاقة بينهما بدليل لزوم مؤنة تجهيزه عليه ع ش على م ر (قوله فأجنبية)  
فلو توات امرأه الامامة بالشوكة هل تقدم على ذوى الارحام ان انتظم أمرها أم لا  
ح ل (قوله الامام) كأنه إشارة الى ما خرج بقوله السابق درجة حرره شوبرى (قوله  
وشرط المتقدم الخ) أى شرط كونه أولى بالتقديم على غيره وعليه فلا يتمتع على  
الكافر بنفسه المسلم ولا على القاتل ونحوه ليكن ينبغي كراهة ذلك مع وجود  
من اجهة مت فيه الشروط وتقدم عن المحلى أنه يكره الذمية بنفسه لزوجها المسلم  
ع ش على م ر (قوله وعدم قتل) ولو بحق كفى اذنه منه قال الزركشى وينبغي  
أن لا يكون بينهما عداوة بل هو أولى من القاتل بحق وعدم الفسق والصبي والرق  
ح ل (قوله لاحق له فى ذلك) حرمة نظره لها وخلاصتها واختلاف الناس هل هذا  
الترتيب الواقع بين الرجال والنساء واجب أو مندوب ذهب جمع الى الاول ووافقهم  
جهر والمعتد الثانى وعلى كل حال لا يجوز اشارة غير جنس الميت لانه تعالى به حق  
الميت فلا يجوز تفويته عليه بغير اذنه ويجوز اذا كان من الجنس وفيه أن الجنس  
الذى يسقط له حقه أن كان فى غير مرتبة بحيث تقدم هو عليه فى اشارة اسقاط  
حق الميت بغير اذنه وأجيب بأن اسقاط حق الميت للجنس أهون للجائسة لمجرد نكاح

(وأولاهن ذات محرمية) وهي  
من لوقد رت ذكر الخ كالمحلى له  
نكاحها فان استوت اثنتان  
فى المحرمية فالتي فى محل  
العصوبة أولى كالمادة مع  
الخالة والاولى لا محرمية  
لأن تقدم من القرين فالقربى  
(ه) بعد القرينات (ذات  
ولاء) كما فى المجموع وهذا  
من زيادتي (فأجنبية) لأنها  
التي (فزوج) لأن منظوره  
أكثر (فرجال محارم كترتيب  
صلاتهم) الامام وشرط  
المقدم اسلام ان كان الميت  
مسلم وعدم قتل اما غير المحارم  
كأن من فكا لا جنسي لاحق  
له فى ذلك وان كان له حق  
فى الصلاة

(فان تنازع مستويان) هنا  
وفي نظائره الا تية وهذا  
أولى من قوله ولو تنازع اخوان  
أو زوجتان (أقرع) بينهما  
(والكافر أحق بقريبه  
الكافر) من قريبه المسلم  
في غسله وتكفينه ودفنه  
لقوله تعالى والذين كفروا  
بعضهم أولياء لبعض (وتطيب)  
جواز (محددة) لزوال المعنى  
المرب عليه تحريم التطيب  
وهو التجميع على زوجها  
والنحرز عن الرجال (وكره  
أخذ شعر غير محرم وظفوه)  
لان اجزاء الميت محترمة فلا  
تنتهك بذلك (ووجب ابقاء  
أثر احرام) في محرم فلا يؤخذ  
شعره وظفوه ولا يطيب ولا  
يلبس المحرم الذ ذكر محيطا  
ولا يستر رأسه ولا وجهه  
محرمه ولا كفاهما بقفازين  
قال صلى الله عليه وسلم في  
المحرم الذي مات وهو واقف  
عنه بعرفة لا تمسوه بطيب  
ولا تخمروا رأسه فانه يبعث  
يوم القيامة ملييا رواه الشيخان  
وقد استفيد من التعليل الواقع  
فيه حرمة الالباس والستر  
الذكور

وفي كلام الاسنوي ما يفيد أنه لو فوض الاب مثلا الى رجل أجنبي مع وجود رجال  
القرابة والولاء أو ان هو أبعد مع وجود المتقدم عليه جاز قاله حل ويؤخذ من كلامه  
أن الترتيب مندوب في اقتصاد الجنس وواجب فيما اذا اختلف الجنس فاذا كان  
الحق لرجل وغسلت امرأة أو بالعكس حرم ف (قوله فان تنازع مستويان)  
كاخوين أو عيين أو أختين أو معتقين وقوله هنا وفي نظائره الا تية لو حذف  
قوله الا تية لكان أولى ليشمل ما تقدم من التغميض وتلين الاعضاء من كل  
ما تقدم في قوله ويتولى كل ذلك ارفق بحارمه اللهم الا أن يقال لما كان الاستواء  
في الارقية قد لا يتصور لندوره لم يعمه فيما تقدم بابل اط ف (قوله أقرع بينهما)  
أي حتما فن خرجت قرعته غسله لان تقديم أحدهما ترجيح من غير مرجح شرح  
م ر وقال جبر أقرع بينهما أي قطعا للنازع وقضيته وجوب الاقراع على نحو فاض  
رفع اليه ذلك فان كان الاقراع فيما بينهم فهو مندوب وهو متجه ع ش على م ر  
(قوله من قريبه المسلم) أي ولو كان أقرب من الكافر ح ل فان لم يكن له قريب  
كافر تولاه المسلم اط ف (قوله وتطيب جواز محددة) وينبغي كراهته خروجا من  
خلاف من حرمة غ ش قوله غير محرم ولا ذبته على من أخذ ظفوه أو شعره أو طيبه  
خ لا فاللبلة في شوبري (قوله محترمة) ويحرم قطع قلفته وان عصى تأخير  
واذا تعذر ازاله ما تحتمل أو غسله دفن بعد غسل بقية بدنه بلا صلاة خ لا فالاعلامه  
جبر حيث قال صلى عليه بعد تيممه عما تحتمل أو تزال اه برماي (قوله ووجب  
ابقاء أثر احرام) أي قبل التحلل الاول لانه بعده كغيره فلا يحلق رأسه وان مات  
وقد بقي عليه الحلق لا تقطاع تكليفه فلا يقوم غيره به كمالو كان عليه طواف  
أو سعي فلو تعذر غسله الاجلقة لبد شعر رأسه وجب حلقه وكذا لو تعذر غسل  
ما تحت ظفوه الا بقله وجب قله ولا ذبته على حالقه ومقله وطيبه وذهب البلقيني  
الى أن الذي نعتقده ايجابها على الفاعل كالحلق شعر فائمه وفرق بينهما بأن النائم  
به مدعوته الى الفهم ولهذا ذهب جماعة الى تكليفه بخلاف الميت كما في شرح م ر  
(قوله لا تمسوه) بانح المنهاة فرق وفتح الميم من مس كما في قوله وان يمسك الله بضر  
فلا كاشف له الا هو وضبطه الشوبري بضم الفوقية وكسر الميم من أمس قال ع ش  
والظاهر عدم تعيينه فعلم من الضبطين جواز الوجهين حيث لم تعلم الرواية  
والاعتين اط ف والباء أصلية على الاول وزائدة على الثاني سم على بوجه (قوله)  
فانه يبعث يوم القيامة ملييا) فيه دليل على أن الحج لا يبطل بالموت بخلاف الصلاة  
وأما الموم ففيه وجهان أحدهما البطلان برماوي (قوله وقد استفيد من التعليل)



فيه أن حرمة السر من علومة من قوله ولا تخبره رأسه فلا حاجة إلى استفادتها من  
التعليل (قوله فلا تقتل) أي الحرمة أي لا ترتكب قال في الصحاح انتهاك الحرمة  
تناولها أي ارتكابها وقوله بذلك أي لا لباس والستر ح ل (قوله تقبيل وجهه)  
بل يندب أن كما سالما أو عالما والحاصل أنه إن كان صالحا ندب تقبيله مطا  
والأفيعوز بلا كراهة لتعوا له وبها الغيرهم وهذا عمله في غير من يحمله التقبيل على  
جرع أو مضط كما هو الغالب من أحوال النساء والاحرم هذا حاصل ما في الإيعاب  
وينبغي أن يكون مع اتحاد الجنس وانتفاء المرودة أو يكون ثم نحو عزيمة شو برى  
(قوله لأنه صلى الله عليه وسلم) إنما قدم حديث الترمذي على حديث البخاري مع أن  
حديث البخاري أصح لأن حديث الترمذي فيه فعل النبي صلى الله عليه وسلم وحديث  
البخاري فيه فعل أبي بكر (قوله قبل عثمان) أي وجهه ليسابق المدعي لأن التقبيل  
شامل لتقبيل يده وتقبيل رأسه وكذا يقدر في قوله لا تقبل رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ح ف وح ل (قوله ابن مفلحون) وكان أحاله من الرضاع انتهى ع ش  
قوله للصلاة عليه وغيرهما من دعاء وترحم ومخاللة أي براءة ذمته من دين أو غيبة  
ح ف وح ل (قوله قال في انسان) وتردد في البخاري هل هذا الانسان كان رجلا  
وأنتى وقرر شيخنا أنه كان جارية سوداء وذكره الشيخ عبد البر أيضا (قوله آذنتموني)  
بالمداي اعلمتموني كما في الرواية الأخرى برماوى (قوله أنه مستقب) ولومع ذكر  
ما ثره ومفاخره حيث كان قصده من ذكر ذلك ترعيب الناس في الصلاة عليه  
لا التفاخر كما هو عادة الجاهلية لأن المراد بنعي الجاهلية النداء بذكر الما ثر  
والمفاخر لاجل التفاخر والتعظيم ح ل مع تغيير ونعي الجاهلية بسكون العين  
وبكسرهما مع تشديد الياء مصدر فعاه (قوله وهو النداء الخ) صريح هذا أن النعي اسم  
لمجوع ما ذكر وقال العلامة البرلسي أنه اسم لا أول فقط وضم ما بعده اليه انما هو  
على عادة العرب ولعل الشارح انما فسر بذلك لاجل الحكم عليه بأنه مكروه  
برماوى والمما ثر ذكر أو صافه والمفاخر ذكر نسبته أو أو صاف أبائه (قوله وذكر  
ما ثره ومفاخره) أي تفاخرا وتعظما وقوله والمراد بنعي الجاهلية أي النداء بذكر  
المما ثر والمفاخر لاجل التفاخر والتعظيم ح ل وقوله تفاخرا وتعظما لعله تحريف  
من قلم الناسخ وذلك لأن ذكر المفاخر إذا كان على سبيل التفاخر والتعظيم فهو  
الندب المحرم كما سيأتى في كلام الشارح وكلام ح ل نفسه والكلام هنا في النعي  
المكروه فاعل أصل العبارة ما لم يكن تفاخرا وتعظما أو لا فيحرم شيخنا وقال بعضهم  
قوله وذكر ما ثره أي بغير صيغة ندبة فلا ينافى في تحريم الندب إلا أن لأنه ذكر

فلا تقتل بذلك (ولنحو أهل  
ميت) كما صدق الله (تقبيل  
وجهه) لأنه صلى الله عليه  
وسلم قبل عثمان ابن مظعون  
بعد موته رواه الترمذي وغيره  
وصححه ولأن أبا بكر رضي  
الله عنه قبل رسول الله  
صلى الله عليه وسلم بعد موته  
رواه البخاري (ولابأس  
بألام موته) لا صلاة عليه  
وغيرها لما روى البخاري أنه  
صلى الله عليه وسلم قال في  
انسان كان يقيم المسجد أي  
يكنسه فأت قدفن ليلا أفلا  
كنتم آذنتموني به وفي رواية  
ما منكم أن تعلموني وضح  
في المجموع أنه مستحب إذا  
قصد الأعلام لكثرة المصلين  
(بخلاف نعي الجاهلية) وهو  
النداء بموت الشخص وذكر  
ما ثره ومفاخره فإنه يكره  
لأنه صلى الله عليه وسلم نهى  
عن النعي رواه الترمذي  
وحسنه والمراد بنعي الجاهلية

المحسن مع صيغة ندبة كواصفاء والمساثر ما يتعلق بصفات الميت نفسه  
والآخر ما يتعلق بنسبه والمساثر جمع مأثرة بالفتح وهي المكرمة كما في القاموس  
(قوله فانه يكره) أي اذا كان صادقا فيما يقوله اما ما يقع الا من المبالغة في وصفه  
من المعلم بموته بالاوصاف السكاذبة فحرام يجب انكاره ع ش

\*(فصل في تكفين الميت)\* أي كيفيته وما يكفن به وحمله أي وما يتبع ذلك  
كقوله ومحمل تجهيزه تركه وكقوله والمشي وبامامها رقبها أفضل الى آخر الفصل  
(قوله بعد غسله) أي طهره فيشمل التيمم فالتعبير بالغسل جرى على الغاب قال  
ع ش على م ر فهو م انه لو كفن قبل طهره ثم صب عليه الماء لغسله لم يجز  
ولم يكنه يعتد به ويحتمل كونه بعد طهره أولى فلا راجع (قوله بما له لبسه) أي  
بما يجوز له لبسه لا الحاجة فلا يكفن بالحري من لبسه لحكة أو قل بخلاف من لبسه  
لضرورة القتال كما قاله شيخنا تبع الشيخ م ر ويقدم الحرير على الجلد وهو على  
الحشيش وهو على الطين وكل كفن نقص عن جميع البدن ثم بما بعده ويكفن  
بالنفس بعد الصلاة عليه عاريا ان لم يوجد نحوطين وستر التابوت كالتكفين ق ل  
على الجلال ونقل خ ل عن شيخه قديم الحناء المجهونة على الطين (قوله بخلاف  
الرجل والمشي الخ) أي فلا يجوز تكفينها في واحد من هذه الثلاثة اما في الحرير  
والزعفر فسلم واما في المصفر فمنوع لان العمد كراهته وما ذكره الشارح تبع  
فيه البيهقي ويستثنى من كلام الشارح الشهيد اذا لبس الحرير لحكة أو جرب ثم  
مات فانه يكفن فيه بخلاف غير الشهيد اذا لبس الحرير لحكة أو جرب ثم مات فانه  
ينزع عنه لانه لا انتهاء حاجته بموته ولم يخلفها بشئ آخر بخلاف الشهيد فانه وان انتهت  
حاجته بموته لكن خلفها بشئ آخر وهو استحباب تكفينه في ثيابه التي مات فيها  
ويبحث الاسنوي عدم الاكتفاء بالطين عند وجود غيره ولو حشيشا وان اكتفى به  
في الحياة لمسا فيه من الازراء بالميت حل وما يقع من جعل الحناء في يدي الميت  
ورجليه فينبغي أن يحرم ذلك في الرجال لموته عليهم في الحياة ويكره في النساء  
والصبيان كما في ع ش على م ر (قوله ويعتبر فيه حال الميت) في شرح الروض أنه يستحب  
قال العسائي قوله ويعتبر أي وجوبا وظاهرا أنه يحرم تكفينه في غير اللانثى بدلانه  
ازراء به وهو حرام قال الشيخ وفي شرح الروض ما هو ظاهر في خلافه ولا وجه له  
فليتأمل شوبري (قوله فن جياذ الثياب) وان كان مقترا على نفسه ويفرق بينه وبين  
نظيره في الفلاس بأن ذلك يناسبه الحاق العار به الذي رضيه لنفسه لعله ينزجر  
عن مثل فعله بخلاف الميت خ ل (قوله فن خشنها) أي قليل القيمة أي وان اعتاد

(فصل في تكفين الميت وحمله)  
(يكفن) بعد غسله (بما له)  
لبسه (جياذ من حرير وغيره)  
فيكفن تكفين أنتي بحريه  
ومزفر ومزفر بخلاف  
الرجل والمشي اذا وجد  
غيرها ويعتبر فيه حال الميت  
فان كان معكرا فن جياذ  
الثياب أو متوسطها أو مقلا  
فن خشنها وقضية كلامهم  
جواز تكفين الصبي بالحرير  
وجواز التكفين بالمتعصب  
والظاهر كما قال الأذري

الحياة في حياته برماوى (قوله تكفين الصبي) أى والمجنون شوبرى (قوله منع الثانى مع القدرة) معتمد وقوله مع القدرة على الطاهر أى ولو حرير أو فاقدم عليه على المعتمد ويقتصر فيه على ثوب واحد كما قاله سم واذ انجز عن الطاهر كفن فى المتعبد وينزع منه حال الصلاة (قوله وكره مغالاة فيه) قال الاذرى والظاهر أنه لو كان الوارث محجورا عليه أو غائبا أو كان الميت مفلسا حوت المغالاة من التركة شرح م رشوبرى وفى شرح الروض قال البغوى ولو كفنه احد الورثة من التركة واسرف فعليه غرم حصه بقية الورثة فلو قال أخرجوا الميت من القبر وخذوه أى الكفن لم يلزمهم ذلك وليس لهم نبش الميت اذا كان الكفن مرتفع القيمة وان زاد فى العدد فلم ينبش واخراج الزائد قال الاذرى والظاهر أن المراد الزائد على الثلاث فان قلت ما الفرق بين مرتفع القيمة والزيادة على الثلاث حتى جاز النبش فى الثانى دون الاول قلت الزيادة فى الثانى أصل متميزة فى نفسها بخلاف الاولى فانها تابعة وغير متميزة واحترز بالمغالاة عن تحسينه فى بياضه ونظافته وسبوخته فانها مستحبة لخبر مسلم اذا كفن أحدكم أخاه فليحسن كفنه أى يغذّه أبيض نظيفا سابغا ونظير حسنا وكفان موتاكم فانهم يتزاوون بها فى قبورهم فان قيل ظاهر هذا الحديث استمرار الاكفان حال تزاورهم وقد ينأى فى ذلك ما مر فى الحديث قبله أنه يسلب سلبا سريعا قلت يمكن أن يجاب بأنه يسلب سلبا سريعا باعتبار المسألة التى نشأ عنها كتنغير الميت وانهم اذا تزاووا يكفون على صورتهم التى دفنوا بها وامورا لا تخفى لآلة قياس عليها عى على م روفال شيخنا العزيز بقوله فانه يسلب سريعا انظر هذا مع قوله عليه الصلاة والسلام حسنوا كفان موتاكم فان الموقى تنبأ به بأ كفانهم وأجيب بأن المبالاة اما قبل البلاء أو بعد اعدائها فقد ورد أنها تعود لهم عند قيامهم من قبورهم ثم تساب عنهم عند المحشر ونقل عن الشيخ س ل وغيره أنه يجوز تكفين المرأة ودفنها فى ثياب الثمن ولو بما يساوى الوفا من الذهب كاللبست المزر كش بالذهب وفى صيغتها كذلك ولا يحرم من جهة اضاعة المال لأن محل الحرمة اذا لم تكن لغرض وهو هنا اكرام الميت وقد ورد أن الموقى تنبأ به بأ كفانهم وأيضا فى هذا تسكين العزن لأن المرأة اذا ماتت متاع بقتها بعد موتها يشترط خبزها ويشترط أن لا يكون فى الورثة فامروا تنفق الورثة على ذلك وأن لا يكون عليهم ادين مستغرق (قوله فانه يسلب) أى يبلى فى القبر كما تبلى الاجساد فاذا أعيدت الاجساد عادت الا كفان عند القيام من القبور والذهاب الى المحشر فيحصل تنبأ به بالا كفان فاذا وصلوا الى المحشر تساقطت الا كفان وشروا حفاة عراة غرلا أى غير مختونين ثم عند

منع الثانى مع القدرة على طاهر وان جوز بالبسة لا محى فى غير الصلاة ونحوها (وكره مغالات فيه) لخبر لا تفعلوا فى الكفن فانه يسلب سريعا رواه أبو داود بإسناد حسن (و) كره (لا تنى) فهو معصفر من حرير ومن عفر لا فية من الزينة والتقيد بالاننى مع ذكر نحو من زيادنى

السوق الى الجنة يكسبون بحمل الجنة وأول من يكسب ابراهيم الخليل عليه الصلاة  
والسلام كما في حديث البصري زى بتصرف (قوله أى الكفن) لرجل أو امرأة  
لمسلم أو ذمى والمعتد أنه لا بد من ساتر جميع البدن الرأس المحرم ووجه المحرمة  
ح ل تقييه حكم الذى فى الكفن حكم المسلم حتى لومات ولا وارث له يكفن بثلاثة  
أثواب وان كان ماله فى أى حيث لا دين عليه ولا وصية باسقاط شىء منه ساقط  
(قوله يستعورنه) أى فى الصلاة فإذا سترت العورة سقط الحرج حينئذ عن المسلمين  
وهذا بالنسبة لحق الله وبقي ما زاد على ذلك منه معلقا بالورثة ان كان هناك تركة وهذا  
مبنى على رأيه والمعتد أنه يجب ستر جميع البدن ومجمله ان كفن من غير التركة  
أو من ساقطه هناك دين ولم تجز الغرماء والاوجب ثلاث زى (قوله بالذكورة الخ)  
أى لا بالرق والحرية فيجب فى المرأة ما يستر بدنهما الأوجهما وكفها حرة كانت أو أمة  
لزوال الرق بالموت وجوب ستر الوجه والكفين ليس لكونهما عورة بل لكون  
النظر اليهما يقع فى القننة غالبا (قوله ولو أوصى باسقاطه) أى فانه لا عبرة بإيصائه  
وقوله لا يستر كل البدن أى لا يجب ذلك ويسقط الحرج عن الورثة كباقي الأمة  
على كلامه وقوله فان ذاك أى القول بأنه يكفن بساتر كل البدن حينئذ أى حين  
إذا وصى بساتر للعورة هذا والمعتد عند شيخنا أن أقل الكفن ثوب يستتر جميع  
البدن فى الرجل والمرأة وان أوصى بالاقتصار على سائر العورة لان ما زاد على  
ستر العورة ليس محض حق الميت بل فيه حق الله تعالى أيضا فلم يملك اسقاطه  
كما أن ستر العورة محض حق الله تعالى وما زاد على الثوب من الثانى والثالث  
محض حق الميت فله اسقاطه ح ل وم ر (قوله لانه حق الله تعالى) أى فقط  
ولا حق للميت فيه باتفاق وقوله فانه حق للميت أى فقط ولا حق فيه لله تعالى  
وهذا على طريقته والمعتد أنه حق لله تعالى وللميت معام ر (قوله وما فى  
المجموع الخ) هذا وارد على ما تضمنه كلامه من ان الزائد على العورة مندوب أى  
والقاعدة اجابة الغرماء فى منع المندوب وكل من المبني والمبنى عليه ضعيف وقد  
أجاب بقوله ليس لكونه الخ وهذا الجواب لا يعقل الا بحذرة الاستثناء الآتى  
فجعلها جوابين فيه تسمع وقوله مستثنى أى من قاعدة اجابة الغرماء فى منع المندوب  
أى وهو ما دأبنا على طريقته فليس مستثنى من المندوب سائر بقية البدن فتجيب فيه  
الورثة وقوله والاى والاى لا يكون مستثنى فلا يسمع دعوى الاتفاق لانه جزم الماوردى الخ  
أى لان ما جزم به ينافى هذا الاتفاق المفروض صحته تأمل فجواب الشرط محذوف  
وأقيمت علمته مقامه قال ط ف وغرضه من قوله وما فى المجموع الخ تأيد طريقته

(وأقله) أى الكفن (ثوب)  
بقية رده بقول (يستر  
عورته) كالحى فيختلف قدره  
بالذكورة وغيرها (ولو أوصى  
باسقاطه) لانه حق لله  
نهالى بخلاف الزائد عليه  
الآتى ذكره فانه حق للميت  
بمنابة ما يحل الحى فله منعه  
فاذا أوصى بساتر العورة  
كفن بساترها لا بساتر كل  
البدن على الأصح فان ذلك  
مفرغ على أن الواجب فى  
التكفين ستر كل البدن  
لا ستر العورة وما فى المجموع  
عن الماوردى وغيره من  
الاتفاق على وجوب ستر كل  
البدن فيما لو قال الورثة يكفن  
به والغرماء بساتر العورة



ليس لكونه واجبا في التكفين بل لكونه حقا للميت يتقدم به على الغرء ولم يسقطه على أن في هذا الاتفاق نزاعا كما قاله ابن الرفعة وبتقدير محتمه (٦٥٣) فهو مع جملة على ما قلنا مستثنى لنا كدأمره والافتقار جزم الماوردي بأن

للغرء منع ما يصرف في المستحب ولولم يوص بما ذكر واختلف الورثة في تكفينه بثوب أو ثلاثة أو أربعة وأعلى ثوب أو كان فيهم محجور عليه كفن بثلاثة (واكله لذ كر) ولو صغيرا (ثلاثة) يعم كل منها البدن غير رأس المحرم لخبر الشيخين قالت عائشة كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلاثة أثواب يمانية بيض ليس فيها قميص ولا عمامة (وجاز أن يزيد تحتها قميص وعمامة) كما فعله ابن عمر بن له رواء البيهقي (و) أكله (لغيره) أي لغير الذ كرمين الاتني والخنثى المزيدي على الأصل خمسة (أذا رفق قميص فمخارفلقاقتان) لانه صلى الله عليه وسلم كف فيها ابنته أم كلثوم رواء أودود والازار والمزريديستر العورة والخمار ما يغطي به الرأس وليست الخمسة في حق غير الذ كر كالثلاثة في حق الذ كر حتى يجبر الورثة عليها كما يجبر على الثلاثة وتكره الزيادة على الخمسة في الذ كر وغيره لانها سرف قال في المجموع ولو قيل يصريهم الم بعدد به قال

من وجوب ستر العورة فقط في التكفين اه (قوله ليس لكونه) أي وجوب ما زاد على سائر العورة واجبا في التكفين أي لحق الله تعالى بل لكونه حقا للميت أي متعاضا لحقه عند الشارح ويتوقف سقوطه على اسقاطه عند الشارح لكونه محض ح ل (قوله مع جملة على ما قلنا) من أنه حقه لاحق الله وايضاح هذا ان ما زاد على العورة صار بمنابة الثاني والثالث لان كلا منهما واجب لحقه وللغرء منعهما فكان القياس ان فهم منع هذا ايضاح فيقال في جوابه هو مستثنى لنا كدأمره ح ل (قوله ولولم يوص بما ذكر) أي بسائر العورة فقط المذكور في قوله فاذا اوصى بسائر العورة أي ولو انتفت وصيته بالاقتصار على سائر العورة ولو هنا ليست امتناعية بل هي مجرد التعليق وهذا اعني قوله ولولم يوص الى قوله كفن في ثلاثة تقييد لقول المصنف يستر عورته بما اذا اوصى بمنع الزائد على سائر العورة كما يدل عليه قول الشارح واذا اوصى بسائر العورة أي فقط واما اذا لم يوص بذلك فان لم يكن عليه دين مستغرق او كان وأجازت الغرء الثاني والثالث وجب ثلاثة والاوجب واحد فقط وعبارة شرح م ر وما زاد على الثوب محض حق الميت فله اسقاطه فلو مات ولم يوص بذلك الى آخر ما ذكره الشارح من امور الثلاث وهي أوضح اه (قوله واكله لذ كر ثلاثة) ان قلت ان ثلاثة واجبة بدليل قوله سابقا ولولم يوص بما ذكر الخ وكيف يجعلها هذا كحل فاجواب انها كل من الزيادة عليها المذكورة بقوله وجاز ان يزداد تحتها قميص وعمامة ولا فهي واجبة في نفسها من التركة وتجبر الورثة عليها ولا يعتبر رضاهم ولو كان فيهم محجور عليه (قوله ولو صغيرا) أي او محرما اه شرح م ر (قوله يمانية بضعيف الياء) أي من قرية من اليمن برما ري (قوله ليس فيها قميص ولا عمامة) أي أنها ليسا في كفته اصلا كما قاله الشافعي أج على التصريح (قوله وجاز ان يزداد تحتها الخ) محل ذلك اذا كان الورثة اهل للتبرع ورضوا به فان كان فيهم صغير او مجنون فلا يجوز (قوله فلقاقتان) لا ينافي ما يأتي انه اذا كفن في ثلاثة أثواب بيض لا بد أن تكون لفائف لان ذلك اذا اقتصر على الثلاثة في الرجل والمرأ لا بد أن تكون لفائف ح ل (قوله وليست الخمسة في حق غير الذ كر كالثلاثة في حق الذ كر) أي فلا تجبر الورثة عليها ولا تجوز اذا كان فيهم محجور عليه فقوله حتى تجبر الورثة عليها مفرع على المنقضي قلخص من هذه العبارة ومن عبارة م ر ان الخ مس في حق الرجل وغيره على حد سواء فلا تجوز الا برضى الورثة ولا تجوز اذا كان فيهم محجور عليه وان الثلاثة في حق الرجل وغيره على حد سواء فتجبر الورثة عليها ولا تتوقف على رشد هم تأمل (قوله وتكره الزيادة

(ومن كفن) من ذكر  
أو غيره (ثلاثة وهي لفائف  
بوصفها السابق (وسن)  
كفن (أبيض) لخبر البسوا من  
ثيابكم البيضاء فانها من خير  
ثيابكم وكفنوا نبيهم موتاكم  
رواه الترمذي وقال حسن  
صحيح (ومغسول) لانه لا يد  
والحي أحق بالمجديد كما قاله  
أبو بكر رضي الله عنه رواه  
البخاري (وأن يبسط أحسن  
اللفائف وأوسعها) ان تفاوتت  
حسن وسعة كما يظهر الحي  
أحسن ثيابه وأوسعها  
(والباقى) من لفافتين  
أولفاقة (فرقها) (و) ان (يذر)  
بمعجة في غير المحرم (على كل)  
من اللفائف قبل وضع الأخرى  
عليها (و) على (الميت خطوط)  
بفتح الحاء نوع من الطيب  
قال الأزهري ويدخل فيه  
الكافور وذبرة القصب  
والصندل الآخر والأبيض  
وذلك لانه يدفع الموم ويبرد  
البدن ويقويه ويسن تغيير  
الكفن بالعود أولا (و) أن  
(يوضع) الميت (فوقها) برفق  
(مستلقيا) على ظهره (و) أن  
(تشد ألياه) بخرقه بعد أن  
يدس بينهما قطن عليه ٦٦

على الخمسة) ان لم يكن في الورثة محجور عليه والاحرم وقوله ولو قيل بقصرهما  
محجول على عدم رضى الورثة او على ماذا كان فيهم محجور عليه وعبارة ع ش قوله  
ولو قيل الخ ضعيف والمعتمد لحرمة في الزيادة على الخمسة لانه لغرض شرعى وهو  
إكرام الميت (قوله بوصفها السابق) أى يتم كل منها البدن (قوله وسن أبيض) ظاهره  
ولو ذميا ولو قيل بوجوب الأبيض الا أن لم يعد لما في التكفين في غيره من الأجزاء لكن  
إطلاقهم بخلافه وينبغي أيضا ان ذلك جار لو أوصى بغير الأبيض لانه مكروه  
والوصية به لا تنفذ ع ش على م ر (قوله ومغسول) أى قديم مغسول أى فيسن  
أن يكون الكفن ملبوسا بدليل قوله والحي أحق بالمجديد (قوله حسنا وسعة)  
لوتعارض الحسن والسعة ينبغي تقديم الثانى ع ش وس ل (قوله من لفافتين)  
أى في كفنتين المذكور وقوله أولفاقة أى في كفنتين غير المذكور من الأنتى والنتى  
شورى (قوله ويدخل فيه) أى في الخطوط أى في تركيبه اذ هو شىء مركب  
من هذه الأنواع وغيرها والمراد بزريرة القصب والصندل نوعيه أنواع من الطيب  
اه (قوله بالعود أولا) أى ثلاث مرات ع ش (قوله مستلقيا على ظهره) ويجعل  
يداه على صدره ويمناه على يسراه أو يرسلان في جنبيه إيهما فعل فحسن أى نهما  
في مرتبة واحدة ويفرق بينهما وبين المصلى حيث كان جعلهما على صدره ثم أولى من  
إرسالهما بأن جعلهما على صدره ثم أبعد عن العتب بهما ولم يقل انه إشارة الى حفظ  
الايمان والقبض عليه وكلاهما لا يتأتى هنا شرح م روع ش عليه (قوله وأن  
يشد ألياه) أى قبل لف اللفائف عليه شيئا (قوله ويجعل على منافذه  
قطن) أى دفعه هوام عن المنافذ وقوله وعلى مساجده أى مواضع سجوده  
إكراما لها وان لم يصل (قوله كيمته) أى وأنفه وركبتيه وباطن كفيه وأصابع  
قدميه وهل يشمل الطفل الذى لم يميز نظر المأفية من شأن النوع ر نظر أيضا على  
قياسه الكافر اذا أسلم ولم يتقدم له سجود فيه نظر والاقرب الشمول لهما إكراما  
لذلك المواضع سم ا ط ف ومثله ع ش على م ر (قوله وتلف عليه اللفائف) هل  
المراد دفعة واحدة أو واحدة واحدة قلت فانه كلامهم الحصول بدل منهما ويجمع  
الفاضل عند رأسه ما لم يكن محرما ح ل (قوله الا أن يكون محرما) أى فيترك الشد  
لكن ينبغي أن يكون المراد شد ايمتنع في حق المحرم كالعقد اذا ايمتنع على المحرم مطلق  
الشد كما يعلم من بحث الاحرام فحرره سم (قوله كما صرح به الجرجاني) أى لان  
شد هاشبيه بعقد الأزار شرح م ر (قوله ويجعل الشداد) أى تفاوت لا يحمل الشدائد  
ولا فرق في ذلك بين الصغير والكبير كما في شرح م ر والاولى بحمل الشدائد عنه

هو الذي يلحقه ان كان من الجنس فان كان الميت امرأة فالاولى ان الذي يلي ذلك منها  
النساء كما سيأتي في كلام الشارح بعد قوله وان يدخله القبر الا حق بالصلاة عليه الخ  
ط ف (قوله يبدأ به منها) ويقدم به منها على مال الوارث أو الاجنبي وان طالباه نعم  
ان رضى جميع الورثة بتكفينه من مال الاجنبي جاز ولا يجوز للورثة ابداله ويلزمهم  
رده ان ابدلوه الا ان علموا جوارحه من دافعه ولو سرق الكفن قبل حسمه التركة  
وجب ابداله منها أو بعده ما فكذلك ان كفن في دون ثلاث لانه لم يوف حقه وهو  
الثلاث من التركة والا فعلى من تلزمه نفقته لو كان حيا أو على بيت المال أو المسلمين  
قاله شيخنا من روطاه اخذ ما يأتي من عدم النيش للكفن لمحصل المقصود منه بستره  
بالتراب فلا تنتهك حرمة ان الصورة هنا أن السارق أخذ الكفن ولم يطعم التراب  
عليه أو طمه فنيش لغرض آخر فرأى بلا كفن حجر ونساء الكفن كسر قتمه ان ظهر  
من الميت شيء فلو قطع بر فوجد الكفن قد بلى وجب ابداله قبل سد القبر ويكفي  
وضعه عليه من غير ان فيه ان لزم على لفة تمزق الميت والا لى فيه ولو اكل الميت  
سبع مثاقيل بلاء الكفن عاد للورثة وان كان قد كفنه اجنبي قل على الجلال  
وقال حجر ولو اكل الميت سبع فهو للورثة الا ان كان من اجنبي لم ينوبه وفقهم باداء  
الواجب عنهم لانه حينئذ عارية لازمة أى فيكون لصاحبه اه ولعل كلام  
قل محمول على ما اذا توى به الأرفاق بهم (قوله الا زوجة الخ) ويبحث جمع أنه يكفي  
ملبوس فيه قوة وقال به ضمه لا بد من الجديد كما في الحياة والذي يتبعه اجراء قوى  
يقارب الجديد بل اطلاقهم اولوية المتسول على الجديد يؤيد الاول وهل يجري ذلك  
في الكفن من حيث هو او يفرق بان ما للزوجة معارضة فوجب أن يكون  
مما في الحياة وهي فيها انما يجب لها الجديد بخلاف كسوة القريب لا يجب فيها جديد  
كما هو ظاهر لانظر فيه بحال والوجه الاول كما يصرح به قولهم ان من لزمه تكفين  
غيره لا يلزمه الا ثوب واحد وانها امتاع لا تمليك وانها لا تصير ديناً على المعسر وان  
العبدة بحال الزوج دونها بخلاف الحياة في الكل حجر وقوله امتاع لا تمليك أى لان  
التمليك بعد الموت متعذر وتمليك الورثة لا يجب فتعني الامتاع وما هو امتاع لا يستقر  
في الذمة وينبغي على كونه امتاعاً أنه لو اكلها مبيع مثلاً والكفن باق رجع للزوج  
لا للورثة اه ولو امتنع الزوج المورس من ذلك أو كان غائباً فجهز الزوجة الورثة من  
مالها أو غيره رجوعاً عليه بما ذكر ان فعلوه باذن حاكم يراه والا فلا وقياس نظائره  
أنه لو لم يوجد حاكم كفى المجهز الا شهادة على أنه جهز من مال نفسه ليرجع به شرح م  
ومثل غيبة الزوج غيبة القريب الذي يجب عليه نفقة الميت فكفنه شخص من مال

٦٦ حنوط (وأن يجعل على  
منافذه) كعينية ومضربه  
وأذنيه وعلى مساجده كعنته  
(قطن) عليه حنوط (وتلف  
عليه المفاثف) بأن يثني أولاً  
الذي يلي شقه الا يسر على  
شقه الايمن ثم يعكس ذلك  
ويجمع القاضل عند رأسه  
ورجليه ويكون الذي عند  
رأسه أكثر (وتشد) المفاثف  
بشد ادخول الانتشار عند  
الجل الان يكون محرماً كما  
صرح به المخرجاني (ويجعل الشداد  
في القبر) اذ يكره أن يكون  
معه في القبر شيء معقود  
والتصرح بسن البسط وما  
عطف عليه ما عدا الحنوط  
من زيادتي (ويحل تجهيزه) من  
تكفين وغيره (تركة) له

يبدأ به منها السكن بعد الابتداء  
بحق تعلق بعينها كما سيأتي  
في الفرائض (الازوجة)

وخادمها) (ف) تجهيزهما (على  
زوج غني عليه نفقتهما)  
بخلاف الفقير ومن لم تلزمه  
نفقتهما لنشوز أو نحوه  
وكالزوجة البائن الحامل  
والتيقيد بالغنى مع ذكر  
الخادم من زيادتي (ف) ان لم  
تكن تركة ولا زوج غني  
عليه النفقة فتجهيزه (على من  
عليه نفقته حيا) في الجملة (من  
قريب وسيد) لا ميت سواء  
فيه الاصل والفرع الصغير  
والكبير لعمدة بالموت والقتن  
وأما الولد والمكاتب لانفساخ  
اكتابته بموته (و) ان لم يكن  
لاميت من تلزمه نفقته فتجهيزه  
على (بيت المال) كنفقته في  
الحياة (ف) ان تعذر بيت المال  
فهو على (مياسير المسلمين)  
ولا يلزمهم التكفين بأكثر  
من ثوب وكذا اذا كفن من  
مال من عليه نفقته أو من  
بيت المال أو من موقوف على  
التكفين أو منع الغرماء  
المستفرون ذلك وذكر  
بيت المال وما بعده من زيادتي

نفسه (قوله وخادمها) أي المملوك لها فان كان مكثري لم يلزمه تجهيزه الا ان كان  
مكثري بالانفاق عليه وحيد شديقال لناس شخص يجب مؤنة تجهيزه وليس قريبا  
ولا زوجة ولا مملوك كاحل ولومات الزوجة وخادمها معا ولم يجز الا تجهيز أحدهما  
فالاوجه تقديم من خشي فسادهما والا فالزوجة لانها الاصل والمتبوعة اه (قوله  
فعلى زوج خرج بالزوج ابنه فلا يلزمه تجهيز زوجته أبيه وان لزمته نفقته في الحياة جبر  
(قوله غني) ويعتبر فيه حال الزوج دون المرأة فحاله ما بعد الموت محالف لحاله  
في حياته في هذه وقوله غني ولو بما خصه من تركتها أو بماله له بعد الموت  
وقبل دفنها والمراد بالغنى غنى الفطرة بان يملك زيادة على كفاية يوم وليلة ما يصرفه  
في التجهيز قاله ع ش على مر (قوله لنشوز) أي ولو باهلا كفايا ط ف وقيل  
ح ل وفيه نص يرجح بأن الموت لا يقطع أثر النشوز وقوله أو نحوه كصغرا يحتمل معه  
الوطى اه فتجهيزها من مالها أو من عليه نفقتها كذا ان أعسر عن تجهيز  
الزوجة الموسرة أو عن تمامه جهزت أو تم تجهيزها من مالها وهل يشمل القراء  
والرقاء والمريضة التي لا تحتمل الوطى أو لاقية نظرا لاقرب الشافى لان نفقة  
من د كز غير واجبة على الزوج صرح به ع ش على مر ولو أرست بأن تكن من مالها  
وهو موسر كانت وصية لو ارث لانها اسقطت الواجب عليه جبر أي فتوقف على  
اجارة بقية الورثة ولا يجب الثاني والثالث من تركة الزوجة اذا كفها الزوج في ثوب  
واحد على المعتمد كفايا ع ن و زى (قوله وكالزوجة البائن الحامل) لوجوب  
نفقتها عليه في الحياة ومثلها الرجعية حل وبرماوى (قوله في الجملة) قيد به ليدخل  
الولد الكبير والمكاتب قتأمل شورى (قوله سواء به) أي في الميت الذي وجب  
تجهيزه على قريبه أو سيده (قوله والكبير) أي وان كان مكنسبا وامتنع  
من الكسب مر سم (قوله على بيت المال) وتحرم الزيادة على الثوب من بيت  
المال ومن الموقوف والحريرح ل قال الشورى ويجهز من بيت المال ولو ديا اه  
(قوله على مياسير المسلمين) ظاهره ولو محجورين فعلى أوليائهم المخرج سم  
والمراد بالموسر من يملك كفاية سنة لمونه وان طلب من واحد سم تعيز عليه لثلا  
يتواكلوا ع ش (قوله وكذا ان كفن من مال الخ) ومن هذا الزوجة في حق الزوج  
الغنى لا يجب عليه في تكفينها الا ثوب واحد وان أبصره لثلاثة ولا يجب بقية  
الثلاثة في تركتها بل يجوز دفنها بهذا الثوب نعم لو أوصى بثوب نسائي دالت  
فالقيا س حمة الوصية واعتبارها من الثالث لانها تبرع اليست وصية لو ارث لعدم  
وجوب الثاني والثالث على الزوج وانما لم تكن من رأس المال لعدم نعلق الكفن



مطلقا لتركة مع وجود الزوج الموصر اه مر سم على جرمه هذا الخالف ما اذا ايسر  
الزوج ببعض الثوب أو لم يوسر بشي تعجب بقية الثلاثة أو كلها في تركها ان كانت  
شيعنا (قوله وتصيري بالتجهيز اعم الخ) أي لشموله العكفن والغسل والحنوط  
والحمل والظاهر أنه لا يلزم بيت المال الامور المستعينة من نحو حنوط وسند وغيرهما  
لان الواجب عليه انما هو الامور الواجبة وكذا لا يجب ذلك على اغنياء المسلمين  
ولا على من عليه النفقة اه ا ط ف (قوله وحمل جنازة الخ) وليس في الحمل دفنة  
ولا سقوط مروءة بل هو بر واكرام للميت فقد دفعه به بعض العصاة والتابعين شرح مر  
(قوله بأن يضعهما) أي المقدمين وقوله على عاتقه تشية عاتق وهو ما بين السكب  
والعنق وهو مذ كرو قيل مؤنت شرح مر (قوله اذ لوتوسطهما واحد الخ) أي ولو حمله  
على رأسه خرج عن الحمل بين اليهودين وادى الى تنكيس رأس الميت كما في زى  
(قوله افضل من التبريع) قد يقال أن التبريع أسهل على الحاملين كما عليه العمل  
الا أن واجب بانه ربما يلزم عليه اختلاف الحاملين من الامام بان يكون أحدهما  
أسرع مشيا من الآخر أو يذهب أحدهما الى جهة اليمن والاخر الى جهة الشمال  
فيحصل ضرر للميت (قوله روى البيهقي أنه صلى الله عليه وسلم حمل جنازة الخ)  
المتبادر منه أنه صلى الله عليه وسلم باشر حملها ولا مانع منه ويجوز أنه أمر بحملها فنسب  
اليه وقرر شيخنا ح في الثاني وقال لم يثبت مباشرة لحملها بحديث صحيح (قوله سعد بن  
معاذ) الذي اهتز عرش الله لموته كما قال القائل

وما اهتز عرش الله من أجل هالك \* سمعنا به الاله مد أبي عمرو

وفي الحديث أنه حضر جنازته سبعون ألفا من الملائكة ومع ذلك لم ينفع من ضغطة  
القبر كما في البرماوى (قوله ولا يحملها الا الرجال) أي ندبا كما يرشد اليه قوله فيكره  
لمن حملها حل فاذا لم يوجد غيرهن تعين حملن مر (قوله وحرم حملها الخ) ظاهره  
ولو لا دعى وجزم به سم فائدة سئل أبو علي الجار عن وقوف الجنازة ورجوعها  
فقال يحتمل أنه متى كثرت الملائكة بين يديها رجعت او وقفت ومتى كثرت خلفها  
أسرعت ويحتمل أن يكون لاوم النفس للجسد ولو لم الجسد للنفس يختلف حالها تارة  
تتقدم وتارة تتأخر ويحتمل أن يكون بقاؤها في حال رجوعها اليتم أجل بقائها  
في الدنيا وسئل عن خفة الجنازة وثقلها فقال ان خفت فصاحبها شهيد لان الشهيد  
حي والحي أخف من الميت قال تعالى ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتا  
بل أحياء لا آية ع ش على مر وفيه أن الآية في شهيد المعركة والمجولب عام  
انتهى ا ط ف (قوله وبأمامها ولولا ركب على المقعد) لانه شافع وحق الشافع

وتصيري بالتجهيز اعم من  
تصيري بالتجهيز (وحمل جنازة  
بين العمودين بأن يضعهما)  
رجل (على عاتقه) ورأسه  
بينهما (ويحمل المؤخرين  
رجلان) أحدهما من الجانب  
اليمين والاخر من اليسر  
اذ لوتوسطهما واحد كما تقدمين  
لم ير ما بين قدميه (افضل من  
التبريع بأن يتقدم رجلا من  
يضع أحدهما العمود اليمين  
على عاتقه اليسر والاخر  
عكسه (ويتأخر آخران)  
بملا ان كذلك روى البيهقي  
أنه صلى الله عليه وسلم حمل  
جنازة سعد بن معاذ بين  
العمودين (ولا يحملها) ولو  
أتى (الرجال) لضعف النساء  
عن حملها غالبا وقد سكت  
منهن شي ولو كان فيكره لمن  
حملها وفي معناه الخافي  
فيما يظهر (وحرم حملها شهية  
مزرية) كحملها في غرلة أو قفة  
(أو) هيئة (يخاف منها  
سقوطها) بل تحلى على  
سريرا ولو ح أو فحوه فان خيف  
تغيره قبل حصول ما يحمله  
عليه فلا بأس أن يحمل على  
الأيدي والمقاب (والشي  
وبأمامها وقررها)

التقدم واما خبرا مشوا خلف الجنادة فضعيف شرح مر (قوله بحيث لو التفت لراها) أى رؤية كاملة قال جروضا بطله أن لا يبعد عنها بعدا يقطع عرفا نسبته اليها وبقي ما لوقه ارض عليه الركوب أمامها مع القرب والمشى أمامها مع البعد هل يقدم الاول أو الثاني فيه نظر والاقرب الثاني لورود انتهى عن الركوب (قوله أفضل من الركوب) بل يكره بغير عذر كضعف وهل مجرد المنصب هنا عذر قياسا على ما يأتي في رد المبيع وغيره أو يفرق كل محتمل والفرق أوجه والفرق أن أهل العرف يعدون المشى هنا حتى من ذوى المناصب تواصعا ومثالا لا سنة فلا تقصر به مروءتهم بل تزيد ولا كذلك المشى لرد المبيع جبر (قوله مطلقا) أى خلفها وأمامها ولو مشى خلفها حصل فضيلة أصل التسابعة دون كمالها (قوله وروى انما كم) هذا دليل على المفهوم الذى افهمه المتن من الركوب مطلقا ومن المشى بغير أمامها بين به أن الراكب يسير خلفها اطاف (قوله والمشي عن يمينها وشمالها الخ) فيه تأمل فان المذمى كون المشى أمامها وقربها والحديث يدل على المشى عن يمينها وشمالها فلا مطابقة بين الدليل والمذمى إلا أن يقال المراد بالامام ما ليس بخلف فيشمل يمينها وشمالها على أن المقصود من هذا الحديث انما هو الاستدلال على أفضلية القرب لان الحديث الاول دل على أفضلية المشى وكونه أمامها وأجاب شيخنا ح في بأن هذا الحديث دل على المفضول وهو كونه عن يمينها وشمالها كما دل الاول على الافضل (قوله والسقط يصلى عليه) ذكره لكونه من تمام الحديث والافلا دليل فيه لما نحن فيه (قوله وفي المجموع يكره الركوب في الذهاب الخ) أى لانه صلى الله عليه وسلم رأى أناسا راكبين في جنازة فقال أفلا تستقيون ان ملائكة الله على أقدامهم وأتم على ظهور الدواب شرح مر وكلام المتن يقتضى أنه خلاف الافضل فقط (قوله والواو في وبأما الخ) أى لا فادتها ان كلا سنة والحاصل الذى ينبغي أن يقال ان المشى ولو خلفها أو بعيدا أفضل من الركوب ولو أمامها أو قربا منها وانه أمامها أفضل منه خلفها وانه بالقرب منها أفضل وهذا سقط ما ذكره بعضهم من وقوع التعارض بين هذه المذكورات فتأمل قل على الجلال (قوله عن رقابكم) معناه أنها بعيدة عن الرحمة فلا مصلحة لكم في مصاحبته ومنه يؤخذ ترك صحبة أهل البطالة وغير الصالحين برماوى (قوله ان أمن تغييره بالاسراع) أى بأن كان الاسراع لا يغيره دون الثاني (قوله والافيتانى) أى والابان خيف تغييره بالاسراع بأن كان يتهرى بسبب تحركه بالاسراع (قوله ودون الخبيب) بخاء معجمة فوحدتين المشى فوق التانى ودون الاسراع برماوى (قوله لئلا ينقطع عنه لقوله والاسراع الخ)

بحيث لو التفت لراها (أفضل) من الركوب مطلقا ومن المشى بغير أمامها وبعدا هاروى ابن حبان وغيره عن ابن عمر أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر يمشون امام الجنادة وروى الحاكم خبر الراكب يسير خلف الجنادة والمشي عن يمينها وشمالها قريباً منها والسقط يصلى عليه ويدعى لوالديه بالعافية والرجة وقال صحيح على شرط البخاري وفي المجموع يكره الركوب في الذهاب معها الغير عذر والواو في وبأما وقربها من زيادى (وسن اسراع بها) يجر الشخبين أسرعوا بالجنادة فان تلك صالحة فخير تقدمونها اليه وان تلك سوى ذلك فشر تضعونه عن رقابكم (ان أمن تغييره) أى الميت بالاسراع والافيتانى به والاسراع فوق المشى المعتاد ودون الخبيب لئلا ينقطع الضعفاء فان خيف تغييره بالتانى أيضا

انما فسر بذلك ولم يبق على حقيقته اثلا يتقطع أو انه عليه لهذا المقدور (قوله زيد في الاسراع) أي وجوباً شوبري (قوله ولغير ذكراً ما يستره) كقبة وأول من غطى نعشها في الاسلام كما قاله ابن عبد البر فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم بعد ما زينت بنت جحش وكانت رأتها بالحبيشة لما هاجرت وأوصت به فقال عمر حبا ومكرامة نعم خباء الطعينة وأفتى ابن الصلاح بحرمته ستر تلك القبة بحجر وركبا المقصود منه الزينة ولومن حل وخالفه الجلال البلقيني فجوز الحري في المرأة والطفل واستوجهه شيخنا حل واعتمده زى (قوله وكره لغط الغنط) بسكون الغين وقضها الاصوات المرتفعة ولو بالذكر والقراءة وفرضوا كراهة رفع الصوت بها في حال السير وسكتوا عن ذلك في الحضور عند غسله وتكفينه ووضع في القبر وبعد الوصول الى المقبرة الى دفنه ولا يبعد أن الحكم كذلك فليراجع شوبري ولوقيل يندب ما يفعل الا ان امام الجنازة من اليمانية وغيرهم لم يبعد لان في تركه اذرا باليت وقعرضا لتكلم فيه وفي ورثه ع ش (قوله واتباعها بنار) أي جعل النار مصاحبة لها ولو أماءها وظاهره ولو كافر ولا مانع منه لان العلة موجودة فيه كما في ع ش على مر لانه يمكن أن يختم له بالايمن نعم لو احتيج للدفن ليلا في الليالي المظلمة فالظاهر أنه لا يكره جعل السراج والشمعة ونحوهما ولا سيما حاله الدفن لاجل احسان الدفن واحكامه كما صرح به في شرحه (قوله ولا اتباع الخ) بتشديد التاء مر لانه التابع لا باسكانها الموهوم أن التابع غيره بأمرة قال ع ش انما اقتصر على التشديد لان في الاتباع بسكون المثناة بمعنى المشي خلافا في اللغة وبعضهم ضبطه باسكون كسابقه (قوله قريبه) وأما غير قريبه فالراجح فيه الكراهة كما يقتضيه شرح مر ونقل سم اعتماده عنه ا ط ف (قوله الضال) دليل على موته كافراره وكذلك كما في البخاري وغيره انه أخف أهل النار عذابا وما قيل من أنه أحيى بعد موته وأسلم لأصل له لان ذلك لم يثبت الا في أبيه كما قرره شيخنا ح ف وما يدل أيضا على موته كافر آية ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين ولو كانوا الخ فانها نزلت فيه كما قاله بعض المفسرين وحديث أخف الناس عذابا يوم القيامة رجل له نعلان من نار يغلى منهما دماغه فان المراد به أبو طالب (قوله انطلق فواره) نازع فيه الاستوى بأن عليا كان يجب عليه ذلك كما يجب عليه القيام بكفايته في حال حياته فلا دليل فيه على مطلق القربة حل وأجيب بأن أمر على بذلك مع أن له أولاداً غيره يدل على ذلك وأيضا قوله انطلق فواره ولم يقل فأمر بمواراته يدل على ذلك كما أفاده شيخنا ح ف (قوله الزوجة) أي الزميمة وهل يلحق به الجار أي الذي يتبعه أنه لا يلحق وقيل

زيد في الاسراع والتصریح  
بسن الاسراع من زيادتي  
(و) سن (لغير ذكراً ما يستره  
كقبة) لانه استرله وتعبيري  
بغير ذكراً الشامل للأنثى  
والختمى أعم من تعبيره  
بالأنثى (وكره لغط فيها) أي  
في الجنازة أي في السير معها  
والحديث في أمور الدنيا بل  
المستحب التفكير في الموت  
وما بعده (واتباعها) باسكان  
التاء (بنار) في حجرة أو غيرها  
لايه يتقاعل بذلك فاعل السوء  
(لا ركوب في رجوع منها)  
فلا يكره لانه صلى الله عليه  
وسلم ركب فيه رواء مسلم  
(ولا اتباع مسلم جنازة قريبه  
الكافر) لما روى أبو ذر عن  
علي باسناد حسن ووقع في  
المجموع باسناد ضعيف قال  
للمات أبو طالب أتيت رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فقلت  
ان عملك الشيخ الضال قد ما  
قال انطلق فواره قال لا ذر  
ولا يبعد الحساق الزوجة  
والمملوك بالقرب قال وهل  
يلحق به الجار كما في العباد  
فيه نظر

في الأعيان والالحاق غير بعيد شوبرى واعتمد ح في الالحاق قياسا على العبادة  
 \* (فصل في صلاة الميت وما يتبع ذلك) \* كعدم وجوب طهر الكافر وتكفين  
 الشهيد في ثيابه التي مات فيها وهي من خصائص هذه الأمة كالا يضاء بالثلث كما قاله  
 الفاكهاني المسلكي في شرح الرسالة ولا ينافيه ما ورد من تغسيل الملائكة آدم  
 عليه الصلاة والسلام والصلاة عليه وقولهم يا بني آدم هذه سنتكم في موتاكم لجواز  
 حمل الأول على أن الخصوصية بالنظر لهذه الكيفية والثاني على أصل الفعل ع ش  
 وقوله بهذه الكيفية أي لأن من جعلها الفاسحة والصلاة على محمد صلى الله عليه وسلم  
 وهما من شريعتنا وفرضت بالمدينة في السنة الأولى من الهجرة ولم تفرض بمكة  
 ولذلك دفنت خديجة من غير صلاة شيئا (قوله لصلاته) أي الميت المحكوم  
 بإسلامه غير الشهيد جرح فخرج أطفال الكفار وان كانوا من أهل الجنة سم (قوله  
 من الصلوات) أي المفروضات بقربة أن المشبه به فرض فيميت ذمتهم قوله والاكتفاء  
 بنية القرض كما قرره شيئا وبعبارة ع ش قوله أي كنية غيرها من الصلوات أي  
 الواجبة والقرينة عليه كون صلاة الجنائز واجبة في نفسها فلا يردان التشبيه  
 في قوله كنية غيرها من الصلوات يشمل ما يكتفي فيه القصد فقط وهو النقل المطلق  
 بل ويشمل ما يجب فيه القصد والتعيين أي فالالف واللام للعهد فليس التشبيه  
 في قوله كنية غيرها في أصل النية وترك الاستدلال هنا على وجوب العلم بما تقدم  
 في كتاب الصلاة اه (قوله في حقيقتها وهي القصد) وقوله ووقتها وهو مقارنتها  
 للتكبير (قوله بدون تعرض لكفاية) لا يبعد صحة فرض الكفاية وان تعينت عليه  
 نظر الأصل والتعيين عارض وجوب نية القرض على المرأة إذا صلت مع الرجال  
 نظر لأن هذه الصلاة فرض في نفسها على المكلف والراجح الوجوب على الصبي  
 وقد يفرق بين ما هنا وبين المكتوبة حيث كان المعتمد فيها عدم الوجوب عليه بأن  
 صلاة الصبي هنا تسقط القرض عن المكلفين مع وجودهم فيعوز أن ينزل منزلة  
 الفرض فيشترط فيها نية الفريضة وان قلنا لا تجب في المكتوبة لأن المكتوبة منه  
 لا تسقط الحرج عن غيره ولا هي فرض في حقه فقويت جهة النقلة فيها فلم تشترط  
 نية الفريضة بخلاف صلاته على الجنائز فانها لما اسقطت القرض عن غيره قويت  
 مشابقتها للقرض اه م ر (قوله وغير ذلك) كالأضافة إلى الله لكنها لا تجب  
 بل يسن كما يسن قوله مستقبلا ولا يتصور هنا نية الأداء وضدها ولا نية عدد قال  
 شيئا وقد يقال ما المانع من ندب نية عدد التكبيرات لما يأتي أنها بمثابة الركعات  
 حل (قوله في الحاضر) مقتضاه أنه لا بد في الغائب من تعيينه باسمه ونحوه وليس

\*(فصل في صلاة الميت)\*  
 (لصلاته أركان) سبعة أحدها  
 (نية تكبيرها) أي كنية غيرها  
 من الصلوات في حقيقتها ووقتها  
 والاكتفاء بنية القرض بدون  
 تعرض لكفاية وفيه ذلك  
 (ولا يجب) في الحاضر (تعيينه)



كذلك بل يكفي فيه أيضا الصلاة على من صلى عليه الامام ج ل والمتمماته  
في الغائب لا بد من تعيينه الا اذا قل أصلى على من صلى عليه الامام وكذا لو  
قال آخر النهار أصلى على من مات باقطار الارض وغسل فانها تصح نظرا لعموم  
والمفهوم فيه تفصيل فلا يعترض به (قوله باسمه ونحوه) كاسم جنسه والاشارة  
اليه (قوله ولم يشتر اليه) أي ولم يكن التعيين بالاشارة اليه فلا يردان الاشارة من  
جمله المعينات (قوله بخلاف ما اذا أشار اليه) ولو اشارة قطبية ح ف أي بخلاف  
ما اذا عينه بالاشارة اليه بله بأن لاحظ بقلبه خصوص الشخص بقطع النفاذ عن  
اسمه ونسبه وشو برى وشيئا (قوله وان حضره وتو نواهم) قال جبري ويؤخذ من  
قوله نواهم أنه اذا حضرت جنازة أثناء الصلاة لم تكف نيته حينئذ فبعد سلامه متجيب  
صلاة أخرى عليه أي الميت الحاضر في الاتناء قال الشيخ قد تفيد صحة الصلاة عدم  
تأثرها بتلك النية لكن قد يقال اذا عمد هاهنا مع العلم بعدم كفايتها كان متلاعبا بالوجه  
البطلان بنيتها شو برى قال شيئا وليست هذه المسئلة مكررة مع قوله فيما يأتي وتجاوز  
على جنازة صلاة لان الكلام هنا في صحة النية وثم في الجواز فلا يلزم من صحة النية  
الجواز وقوله أي نوى الصلاة عليهم أي وان لم يعرف عددهم قال الروائي فلو صلى على  
بعضهم ولم يعينه ثم صلى على الباقي كذلك لم تصح قال ولو اعتقد أنهم عشرة فبانوا  
أحد عشر أعاد الصلاة على الجميع لان فيهم من لم يصل عليه وهو غير معين قال  
وان اعتقد أنهم أحد عشر فبانوا عشرة فالأظهر الصحة قال ولو صلى على حي وميت  
صحت على الميت ان جهل الحال والأفلا كمن صلى الظهر قبل الزوال أو على ميتين  
ثم نوى قطعها عن أحدهما بطلت م وقوله أعاد الصلاة على الجميع قيده ق ل على  
الجلال فقال ولو ذكر عددا فبانوا أكثر منه بطلت الصلاة على الجميع نعم لو أشار  
اليهم لم تبطل كما قاله العلامة سم ومشي عليه شيئا (قوله وقيام قادر) شمل ذلك  
الصبي والمرأة اذا صلي مع الرجال وهو الوجه خلافنا شري شرح م ويحرم على  
المرأة القطع ويمنع منه الصبي ع ش (قوله لم تبطل صلاته للاتباع) روى زيد  
ابن أرقم انه صلى الله عليه وسلم كبر خسا فالمراد الاتباع في بعض الاحيان (قوله  
لم يتابعه) ما لم يكن مسبوقا فلم كان المأموم مسبوقا وتابعه في الزيادة المذكورة  
وأني بواجبه من نحو القراءة عقب التكبيرات حسب له ذلك وتصح صلاته سواء أعلم  
انه رائد أو جهل ذلك لان هذه الزيادة جائزة للامام وبهذا طارق المسبوق المتابع  
لامامه في الخامسة حيث فصل فيه بين الجهل فتصح أو العلم بالزيادة فتبطل  
واذا اعتقد ان الزائد يبطل وأني به بطلت صلاته ولو لم يرفع يديه في الزيادة فالوجه

باسم أو نحوه ولا يعرفه  
بل يكفي تمييز نوعه بركنية  
الصلاة على هذا الميت أو على  
من صلى عليه الامام (فان  
عينه) كزيد أو رجل (ولم يشتر)  
اليه (فأخطأ) في تعيينه فبان  
عمر أو امرأة (لم تصح) صلاته  
لان ما نواه لم يقع بخلاف ما اذا  
أشار اليه وتقدم نظيره في فصل  
لاقتداء شروط وقوله ولم يشتر  
من زيادتي (وان حضره وتو  
نواهم) أي نوى الصلاة عليهم  
(و) فانيها (قيام قادر) عليه  
كغيرها من الفرائض (و) ثالثها  
(أربع تكبيرات) للاتباع  
رواه الشيخان (فلو زاد عليها  
لم تبطل) صلاته للاتباع رواه  
مسلم ولا نه انما زاد ذكر (أو  
زاد امامه) عليها (لم يتابعه)

البدل لان لا غير مطلوب هنا بخلاف ما تقدم في الصلوة قال الشيخ كغيره شو برى  
والقياس انه لو والى بين الرابعة والخامسة ورفع يديه فيهما البطلان ايضا لان رفع  
كل يد في المرة الخامسة يدمرهما حصلت الموالاة بين أربعة أفعال ع ش على م ر  
وفيه نظر لان رفع اليدين بالتكبير الرابعة مطلوب (قوله أى لا تسن له متابعتة)  
أى بل تكره خروجها من خلاف من أبطل بها ع ش على م ر (قوله يل يسلم) أى  
بنية المفارقة والابطال صلاته لانه سلام في أثناء القدوة فتبطل به كالسلام قبل تمام  
الصلوة سم ع ش على م ر (قوله وهو الاصل) سواء كان الامام مساهيا  
أو عامدا قل (قوله قرأها) الباء زائدة (قوله لتعلموا انها سنة) أى طريقة  
واجبة وهو قول الصالحين من السنة كذا يكون مرفوعا (قوله لا بما في الاصل)  
المعتمد ما في الاصل فيجوز اخلاء التكبير الاولى عن قراءة الفاتحة وجمعها مع الصلاة  
على النبي صلى الله عليه وسلم في الثانية ومع الدعاء في الثالثة والاثنيان بها في الرابعة  
ولا يجوز قراءة بعض الفاتحة في تكبيرة وبقيةا في أخرى لعدم وروده شرح م ر وعلى  
المعتمد اذا قلها الغير الاولى هل يجب الترتيب بينها وبين واجب التكبير المنقول اليها  
أم لا أقول الظاهر انه لا يجب واذ لم يجب فله أن يأتي بها قبل الصلاة على النبي صلى  
الله عليه وسلم مثلاً أو بعدها تمامها لانه يأتي ببعضها قبل وبعضها بعد فيما يظهر  
لاشتراط الموالاة ع ش فان قلت لم تعين الفاتحة في عملها الذي هو الاولى مع ان  
غيرها متعين في هله بل ربما يقال تعين ما في الاولى اما اولوى أو مسا وتعين الصلاة  
في الثانية والدعاء في الثالثة فما الفرق قلت قد يفرق بأن القصد بالصلاة على الميت  
الشفاعة والدعاء للميت والصلاة على النبي وسيلة لقبولها فتعين عملها الواردان فيه  
عن السلف والخلف اشعاراً بذلك بخلاف الفاتحة فلم تعين لها محل بل يجوز خلوه  
الاولى عنها وعن الذكر أصلاً وانضمها الى واحدة من الثلاثة اشعاراً بأن القراءة  
دخيلة في هذه الصلاة ومن ثم لم تسن فيها السورة وعلى كل حال لا بد منها ما بعد  
الاولى أو غيرها من مخصص من حبر والشو برى لكن ناقش سم في هذا الفرق بأن القرآن  
من أعظم الوسائل ولذا سن لرائر الميت أن يقرأ ويدعو وعدم سن السورة تخفيف  
لأرق بطلب الاسراع بالجنازة فتأمل (قوله أو غيرها) أى ما لم يشرع فيها والاعتين  
فليس له قطعها وتأخيرها الى غيرها م ر وشو برى وقال أيضاً قوله أو غيرها أى ولو غير  
الرابعة كان واذا خامسة وقرأها فيها شو برى وسم (قوله وصلوة) وأقلها وأكملها  
كما في الشهادة فيجب فيها ما يجب في الشهادة فيما يظهر ولا يجزئ هنا ما يجزئ في الخطبة  
من الحاشى شروا المساحى ونحوهما وظاهر كلام الاصحاب أنه لا يستحب ضم التسليم على

أى لا تسن له متابعتة في الزائدة  
لعدم سنه الامام (بل يسلم  
أو ينتظره) ليسلم معه وهو  
الافضل لنا كذا المتابعة وتعبري  
بزيادة من تعبيره بمس  
(و) رابعها (قراءة الفاتحة)  
كغيرها من الصلوات ولان ابن  
عباس قرأها في صلاة الجنازة  
وقال لتعلموا انها سنة رواه  
البخارى (عقب) التكبيرة  
(الاولى) لا تنابع رواه البيهقي  
وهذا ما جزم به في اثنيان تبعاً  
للجمهور ولفظا هر نصين الشافعي  
وهو المفتى به لا بما في الاصل  
من انها بعد الاولى أو غيرها  
ولا بما في الروضة كالصلاة من  
ا بعد ها أو بعد الثانية  
(و) خامسها (صلوة على النبي  
صلى الله عليه وسلم) خبراً في  
امامة أن رجلاً من أصحاب  
النبي صلى الله عليه وسلم

الذي يها ولا يكره افراد الصلاة في هذه الحالة ويحمل كلامهم بكرهه الافراد  
في غير ما ورد النص بافراده وهو المتمد عند م ر شوبرى وعجالة حل هل يترك  
السلام ولا يكره الافراد لطلب التخفيف انظره وفي كلام جبر استنباب ذلك أى  
السلام (قوله أخبروه) أى بأمامة ع ش (قوله من السنة) أى الطريقة  
الواجبة (قوله وتسب الصلاة على الآل) أى مع الصلاة على النبي والاولى الترتيب  
بين ما ذكر فيقول الحمد لله رب العالمين اللهم صل على محمد الخ حل وقوله عقبها أى  
عقب الصلاة على الآل وهذا هو الاظهر (قوله ودعاء لاميت) أى مخصوصه ولوغير  
مكاف ومن بلغ بمنونا واستمرالى الوقت كذلك الا فى الصغير فانه باقى فيه بما ثبت  
عن الشارع وان لم يكن فيه دعاء مخصوصه كما سيأتى وفي شرح الارشاد بنجر ويدعو  
لاميت مخصوصه ولو طافا فلما يظهر من اطلاقهم حل قال فى النسخة لانه وان قطع له  
بالخسنة تزيد مرتبته فيما بالدعاء كالانبياء صلوات الله وسلامه عليهم والظاهر تعين  
الدعاء له بالاخرى لا ينهوا اللهم احفظ تركته من الظلمة وعلم من قولهم الدعاء له  
بخصوصه انه لا يكفي الدعاء للمؤمنين والمؤمنات ويكفى اللهم اقض دينه لانه به ينفلت  
حبس نفسه حل (قوله وليس تخصيصه الخ) يمكن ان يقال بل لتخصيصه بها  
دليل واضح وهو الخبر الآتى عن ابي امامة لان الظاهر منه انه اراد بكل جملة ذكرها  
ان تكون بعد تكبيرة على الترتيب الذى ذكره لان تلك الجملة تنوالت قبل التكبيرات  
او بعدها او بعد واحدة مشلا فقط فتقوله فيه ثم يصلى على النبي معناه بعد الثانية  
فيكون قوله ثم يخص الدعاء لاميت معناه بعد الثالثة تأمل سم على جبر وفيه ان قوله  
لان الظاهر الخ يدل على ان الحديث ليس نصافى ذلك فلا يكون دليلا واضحا لانه  
يصدق بجمع الجمل فى تكبيرة قال فى المجموع وليس لتخصيص ذلك الا مجرد الاتباع  
اه ولم يقل الشارع فيه كالذى قبله لفعل السلف والخلف وقد قاله فى شرح الروض  
حل (قوله فى كيفيته) فلا يزيدو بركاته م ر ع ش وقوله وتعدده أى خلافا  
لمن قال يقتصر على تسليمة واحدة يجعلها تلقاء وجهه وان قال فى المجموع انه الاشهر  
فان اقتصر على واحدة أى بها من جهة يمينه كما فى ع ش على م ر (قوله وغيرهما)  
من انه يرى خذ الخ (قوله وسن رفع يديه فى تكبيراتها) أى وان اقتدى بمن  
لا يرى الرفع كالحنفى فيما يظهر لان ما كان مسنونا عندنا لا يترك للخروج من الخلاف  
وكذا الوقتى به الحنفى لالة المذكورة أى فلو ترك الرفع كان خلاف الاول على ما هو  
الاصل فى ترك السنة الا ما نصوافيه على الكراهة وأما ترك الاسرار فقياس ما ر  
فى الصلاة من كراهة الجهر فى موضع الاسرار الكراهة هنا ع ش على م ر

أخبروه أن الصلاة على النبي  
صلى الله عليه وسلم فى صلاة  
الجماعة من السنة واما الحاكم  
وصحبه على شرط الشافيين  
(عقب الثانية) لفعل السلف  
والخلف وتسب الصلاة على  
الآل فيما والدعاء للمؤمنين  
والمؤمنات عقبها والحمد قبل  
الصلاة على النبي صلى الله  
عليه وسلم (و) سادسها (دعاء  
لاميت) كالحق ارجه (عقب  
الثالثة) قال فى المجموع ولا يجوز  
فى غيرها بلا خلاف قال وليس  
لتخصيصه بها دليل واضح  
(و) سابعها (سلام كغيرها)  
أى كسلام غيرها من الصلوات  
فى كيفيته وتعدده وغيرها  
(وسن رفع يديه فى تكبيراتها)  
خذ ومنسكية ويضع يديه  
بعد كل تكبيرة تحت صدره  
كغيرها من الصلوات (وتعوذ)  
لانه (للقراءة) واسرار به

(قوله وبقرأة ودعاء) خرج بهذه المذكورات التكبير والسلام فيصير بها افتتاح  
 الامام والمبلغ لا غيرهما كافي شرح مدر (قوله ثم يخص) وفي نسخة يخص وهي الاوقف  
 بقوله للميت (قوله ويقاس بام القرآن الباقي) أي في المخافة (قوله وترك افتتاح  
 وسورة) وحينئذ يقال لنا صلاة واجبة يستحب فيها ترك السورة أو قراءة شيء من  
 القرآن بعد الفاتحة حل وقال العلامة الشوبري وينبغي ان المأموم اذا فرغ من  
 الفاتحة قبل امامه تسن له السورة لانها اولي من وقوفه ساكتا فله في الاعباب  
 سم وقال ع ش ينبغي ان الاقرب خلافة بل يدعوا للميت لان المقصود من الصلاة  
 عليه الدعاء له وان لم تكن الاولى محله وكذا الوفرغ من الصلاة على النبي قبل تكبير  
 الامام ما بعدها من انه ينبغي اشتغاله بالدعاء المذكور أو يكرر الصلاة على النبي صلى  
 الله عليه وسلم لانها وسيلة لقبول الدعاء الذي هو المقصود في صلاة الجنازة وقوله بل  
 يدعوا للميت كان يقول اللهم اغفر له وارحمه ويكرره أو يأتي بالدعاء الذي يقال بعد  
 الثالثة لكنه لا يجزى عما يقال بعدها اه (قوله مبنية على التخييف) أي  
 وان صلى على غائب وقبره تركها أيضا لان شأنها البناء على التخييف م وروى  
 خلافاً للحجر (قوله وأن يقول في الثالثة) أي ندباً حيث لم يخش تغير الميت والاوجب  
 الاقتصار على الاوكان تحفه وشوبري (قوله ومضينا) أي اذا بلغ واقتراف الذنب  
 أو المراد الصغير في الصفات أو المراد الصغير حقيقة والدعاء بالمغفرة لا يستلزم وجود  
 ذنب بل قد يكون بزيادة درجات القرب كما يشير اليه استغفاره صلى الله عليه وسلم  
 في اليوم واليلة مائة مرة حجر في الدر المنصود عن ابن سيرين (قوله فأحبه على  
 الاسلام) لا يخفى مناسبة الاسلام للحياة والايان للوفاة لان الاسلام كناية عن  
 الصلاة والصوم وغيرهما وهي في الحياة والمراد الاسلام الكامل الذي يزيد بزيادة  
 الاحمال والايان هو التصديق القلبي والمقصود أن يكون متلبساً به عند الوفاة شيئاً  
 (قوله اللهم هذا عبدك) قضيه أنه لو اقتصر على قوله اللهم اغفر لحينا الخ لم يكف  
 وهو الموافق لما مر من انه يجب الدعاء للميت مخصوصه وأنه لا يكفي الدعاء للمؤمنين  
 والمؤمنات ع ش على م ر (قوله عبدك مرفوع) أو منصوب بارحم (قوله  
 وابن عبدك) يعني أباه وأمه قال م ر فان لم يكن له أب كان ولد زناً فاقياس  
 أن يقول وابن أمتك (قوله من روح الدنيا وسمتها) بفتح أولهما كافي شرح م ر  
 ولعله انما اقتصر عليه لكونه الافصح والافيعر في الروح الضم كإقرابه في قوله تعالى  
 فروح وربحان وفي السعة الكسر وقد نظم ذلك الدنوشري فقال  
 وسعة بالقعر في الاوزان والكسر محكي عن الصافي

وبقرأة ودعاء) ليلاً أو نهاراً  
 روى النساءى باسناد صحيح عن  
 أبي امامة أنه قال من السنة  
 في صلاة الجنازة أن يكبر ثم يقرأ  
 بأم القرآن مخافة ثم يصلي على  
 النبي صلى الله عليه وسلم ثم  
 يخص الدعاء للميت ويسلم  
 ويقاس بأم القرآن الباقي  
 (وترك افتتاح وسورة) لطولها  
 وصلاة الجنازة مبنية على التخييف  
 وذكر من الاسرار بالعود  
 والدعاء مع سن ترك الافتتاح  
 والسورة من زيادتي (وأن يقول  
 في الثالثة اللهم اغفر لحينا الى  
 آخره) تنمته كافي الاصل وميتنا  
 وشاهدنا وفائنا مصغرينا  
 وكبيرنا وذكرنا واثنا اللهم  
 من أحبيته منا فأحبه على  
 الاسلام ومن توفيته منا فتوفه  
 على الايمان ورواه أبو داود  
 والترمذي وغيرهما واد غير  
 الترمذي اللهم لا تحرمنا أجره  
 ولا تقنأ بصدقه (ثم اللهم هذا عبدك  
 الى آخره) تنمته وابن عبدك  
 خرج من روح الدنيا وسمتها



عش على مر (قوله أى نسيم ريجها) من اضافة الاخص الى الاعم اذ النسيم  
نوع من الريح فهو تفسير للروح وبابعد تفسير للسمة فهو لقب ونشر مرتب (قوله  
ومحبوبه) واحبائه المشهور في محبوه واحبائه الجبر ومحبوز رفته يجعل الوال للعال  
حل (قوله أى ما يحبه) هو بضم الياء وكسر الحاء من أحب ويمحوز فتح الياء  
وكسر الحاء من حب لغة في أحب فهو تفسير للاول أى الشئ الذى يحبه عاقلا كان  
أو غير عاقل فلذا عبر فيه بما وقوله من يحبه تفسير للشأنى ولا يكون الا عاقلا فعبر فيه  
عن كما قاله اط وعن قل على الجلال قوله أى ما يحبه ومن يحبه الضمير المستتر فيها  
لاميت والبارز محبوب الميت من عاقل وغيره اه فكلن عليه الابرار والضمير المستتر  
في قوله ومن يحبه راجع الى الواقعة على الشخص المحب والبارز راجع للميت (قوله  
وما هو لاقبه) قال جبرأى من جزأه ان خير انخير وان شر انشر وهى اعم من قول  
المصنف أى من الاحوال (قوله كان يشهد) فى معنى التعليل لما قبله أى دعونا لك  
لانه كان يشهد أن لا اله الا أنت أى بحسب ما نعلم منه وقوله وأنت أعلم به أى منا وهو  
تغويض الامر اليه تعالى خوفا من كذب الشهادة فى الواقع وقيل انه تبرأ من عهدة  
الجزم قبله (قوله اللهم انه نزل بك) أى صار ضيفا عندك وأنت أكرم الاكرمين  
وضيف الكرام لا يضام شرح مر (قوله وأنت خير منزل به) الضمير راجع الى الله  
تعالى فيجب افراده وتذكيره مطلقا أى سواء كان الميت ذكرا أم أنثى وسواء كان  
مثنى أو جمعا ومن الناس من يغلط فى ذلك فيذكر مع المذكور ويؤثث مع المؤنث  
فان تعمدد وعرف معناه كقوله السلامة زى وغيره واعتراض بأن الضمير عائد على  
موصوف محذوف والتقدير خير كريم منزل به أى تنزل بذلك الكريم الضيفان فان  
قدرت ذلك المحذوف جمعا كان الضمير جمعا كان تقول خير كرماه منزل بهم أى بتلك  
الكرماه فالمدار على المقدور ولا ينظر للميت كما قاله شيخنا العسماوى وقال ح ف وهو  
متعين وما وقع فى كلام الخواشى من رجوعه لله لا يظهر أصلا ويمحوز تقدير الموصوف  
مؤنثا بأن يكون التقدير وأنت خير ذات ينزل بها الضيفان وقوله لا يظهر لانه يصير  
التقدير عليه وأنت يا الله خير منزل بالله وهذا المعنى له (قوله وأصبح فقيرا) أى  
صار شديدا الفقرا الى رحمتك والافه فقير حال الحياة أيضا (قوله وقد جئتكم) هل ذلك  
مخصوص بالامام كالقنوت وان غيره يقول جئتكم شافعا أو هو عام فى الامام وغيره  
فيقول المنفرد بلفظ الجمع فيه نظر والا قرب الشافى اتباعا لا اوارد ولانه ربما شاركه  
فى الصلاة عليه ملائكة وقد يؤيد ذلك ما ذكره من انه حصر الذين صلوا عليه صلى  
الله عليه وسلم فاذا هم ثلاثون ألفا يعنى من الانس والجن ومن الملائكة ستون ألفا

أى نسيم ريجها واتساعها  
ومحبوبه واحبائه فيها أى ما يحبه  
ومن يحبه الى ظلمة القبر وما هو  
لاقبه أى من الاحوال كان  
يشهد أن لا اله الا أنت وأن محمدا  
عبدك ورسولك وأنت أعلم به  
الله انه نزل بك وأنت خير  
منزل به وأصبح فقيرا الى رحمتك  
وأنت غنى عن عذابه وقد  
جئتكم راعين اليك شفعا  
له اللهم

لان مع كل واحد ملكين ومعنى جنتك توجه باليك أو قصدناك ام ع ش وبرماوى  
(قوله ان كان محسنا) وقوله وان كان مسيئا هذا يقوله في غير الانبياء ويأتى فيهم بما  
يناسبهم كما قررر شيخنا وقال البرماوى بل يقال في حق الانبياء أيضا ويكون من  
باب حسنات الابراسيئات المقر بين وفي اطاف مانصه هل يأتى بهذا الدعاء وان  
كان المصلى عليه نبيا كعيسى والخضر عليهم الصلاة والسلام نظر اللوارى أم لا بل يأتى  
بما هو لائق بالحال كاللهم أكرم نزل الخ فيه نظر والقرب الاول نظر الورود ويكون  
ان فيه مجرد التعلق وهي لا تستلزم الوقوع وتسليم بقائه على ظاهره فحصل السيئة  
في حقهم على ما يمد مثله ذنب في حقهم بخلاف الاولى (قوله ولقاه) أى أعطاه  
تكرما ويحوز فيها كسر الماء مع الاشباع ودونه وسكونها وكذا في قوله وقه شوبرى  
(قوله فتنة القبر هي سؤال المسكين) أى الفتنة المترتبة على السؤال وقيل العذاب  
وقيل فتنة الشيطان (قوله وجا في الارض) أى باعد بمعنى ان ضمة القبر تكون عليه  
سهلة لا بمعنى انه قد يكون مرتفعا عن الارض برماوى (قوله عن جنبيه) بنون فوحدة  
مثنى في جنب وبثلاثة فتنة فوقية مع ضم الجيم وهي أولى لعمومها لجميع البدن  
(قوله من عذابك) هو شامل لذاب القبر ولما في القيامة واعيدا بطلاقه بعد تقييده  
بما تقدم اهتماما بشأه اذ هو المقصود من هذه الشفاعة برماوى (قوله انى جنتك  
يا أرحم الراحمين) وروى مسلم عن عرف بن مالك قال قام النبي صلى الله عليه وسلم يصلى  
على جنازة فسمعه يقول اللهم اغفر له وارحمه واعف عنه وعافه وأكرم نزله ووسع  
مدخله واغسله بماء وثلج وبرد نقيه من الخطايا كما ينقى الثوب الابيض من الدنس  
وأبدله دارا خيرا من داره وأهلا خيرا من أهله وزوجا خيرا من زوجته وقه فتنة القبر  
وعذاب النار قال عوف فتمتبت أن أكون أنا الميت والمراد بإبدال الزوج ولو تقديرا  
أو صفة فيدخل فيه من لم يتزوج ومن يتزوج من الحور العين لأن بنات آدم أفضل  
منهن واسكن انسان من بنات آدم تنان فقط قل على الجلال (قوله جمع الشافعى)  
قال الشيخ عميرة يريد انه لم يرد في حديث واحد هكذا سمع ع ش على م ر (قوله  
وهذا في البالغ الذكر) أى وكذا الوصل على جماعة لانه قد يشاربها الواحد  
لجميع ولفظ العبد مفرد مضاف فيم افراد من أشير اليه (قوله على ارادة الشخص)  
هل المراد انه يلاحظ ذلك أو انه وان لم يلاحظ يحمل على الارادة المذكورة الوجه وثانها  
لشيخنا الاول شوبرى (قوله واما الخنثى) وكذا من لم تعرف ذكوره ولا أنوثته  
حل (قوله بالملوك) ونحوه كالسمة والخنزق والشخص والسمة كما في المختار تطلق  
على الانسان وعلى الروح اه (قوله وأن يقوله في صغير) أى سواء مات في حياة

ان كان محسنا فزد في احسانه  
وان كان مسيئا فتجاوز عنه  
ولقه برحمتك رضاك وقته فتنة  
القبر وعذابه وافصح لى في قبره  
وحاف الارض عن جنبيه ولقاه  
برحمتك الا الا من من عذابك  
حتى تبعته آمنا الى جنتك  
برحمتك يا أرحم الراحمين جمع  
الشافعى رضى الله عنه ذلك  
من الاحاديث واستحسنه  
الاصحاب وهذا في البالغ الذكر  
أما الصغير فسيأتى ما يقول  
فيه وأما المرأة فيقول فيها هذه  
أمك وبنت عبدك ريتون  
ضمما مرها أو يقول مثل ما مر  
على ارادة الشخص أو الميت  
وأما الخنثى فقال الاسنوى  
المتجه التعبير فيه بالملوك ونحوه  
(و) أن (يقول في صغير مع)  
الدعاء (الاول اللهم اسع له)  
أى الصغير (فرد أنه بويه) أى  
سابقا

أبوه أم بعدهما أم بينهما وقال الزركشي محله في الابوين الحيين المسلمين فان لم يكونا كذلك أتى بما يقتضيه الحال وهذا أولى شرح م ر (قوله مهيا لمصالحهما) من الشفاعة والخوض (قوله وسلفا السلف هو السابق مطلقا) أي سواء كان مهيا لاه صالح أم لا فضعفه على فرط من عطف العام على الخاص (قوله وذخرا) شبه تقدمه لما بشيء نفيس يكون امامهما مدخرا الى وقت حاجتهما له بشفاعته لهما حجر (قوله بذال مجبة) هو كذلك بالنسبة لا مورا له آخره كما هنا وأما في أمور الدنيا فبالهمة (قوله وعظلة) اسم مصدر بمعنى الوعظ أو اسم فاعل أي واعظا والمراد به وبما بعده غايته وهو الضرب بالمطوب من الخير وثوابه فسقط التنظير في ذلك بأن الوعظ التذكير بالعواقب وهذا قد انقطع بالموت أي فلا يتأتى فيما اذا كان أبواه ميتين شرح م ر وشو برى هذا والظاهر انه مصدر كعدة لانه عوض من المحذوف في الدعاء (قوله واعتبارا) أي يعتبران بموته وفقده حتى يحملهما ذلك على صالح العمل وقوله وثقل به أي بثواب الصبر على فقده أو الرضى به وهذا لا يتأتى في الكافرين وقوله وأفرغ لا يتأتى في الميتين (قوله ولا تفتنهما بعده) واتيان هذا في الميتين صحيح اذا الفتنة يكنى بها عن العذاب اه حجر (قوله وتقدم في خبر الحاكم الخ) أي فالصغير في كلامه شامل للسقط وهذا دليل على الدعاء لوالديه كما يدل عليه عبارته في شرح الروض شيئا ومثله في حل وعبارة شرح م ر ويشهد للدعاء لما في خبر المغيرة السقط يصلى عليه ويدعى لوالديه بالعافية والرحمة فيعفى في الغفل هذا الدعاء ولا يعارضه قوله لا بد من الدعاء لله بحد ربه أي لثبوت هذا بالنص اه ولوشك في بوقعه فالاحسن الجمع بين هذا والدعاء لخصوصه احتياما ح ل (قوله وأن يقول في الرابعة) أي ندبا لانه لا يجب بعد الرابعة شيء فلو سلم عقبها جازح في (قوله وأجر المصيبة) أي لان المسلمين في المصيبة كالشيء الواحد شرح م ر (قوله في أخرى) بأن شرع الامم في الثالثة والمأموم في الاولى أو شرع الامم في الرابعة والمأموم في الثانية ولا يتصور غير هذين كما ذكره البرماوى وعش على م ر وفي حاشيته على هذا الشارح وظاهر ان الاخرى لا تحقق اذا كان معه في الاولى الا بالكسيرة الثالثة فان المأموم يطلب منه أن يتأخر عن تكبير الامام فاذا قرأ الفاتحة معه وكبر الامام الثانية لا يقال سبقه بشيء اه (قوله كنسيان) أي لا قراءة ثم تذكرها للاصلاة أو الاقتداء لان الوجه في هذا انه لا يضر التخلف بجميع التكبير كالونسي في غيرها فانه لا يضر ثم ولو بجميع الركعات كما هو ظاهر شو برى ومثله حل وحيث قد فكلام الشارح لا ضعف فيه فاندفع قول زى نقلا عن حجر الوجه عدم البطلان

مهيا لمصالحهما في الاخرة (الى آخره) تتمه كما في الاصل وسلفا وذخرا بذال مجبة وعظلة أي وعظلة واعتبارا وشفيعا وثقل به موازينهما وأفرغ الصبر على قلوبهما زاد في الرخصة كما ملها ولا تفتنهما بعده ولا تحرمهما أجره وتقدم في خبر الحاكم أن السقط يدعى لوالديه بالعافية والرحمة (و) أن يقول في الرابعة اللهم لا تحرمنا فتح التاء وضمها (أجره) أي أجر الصلاة عليه أو أجر المصيبة (ولا تقتنا بعده) أي بالابتلاء بالمعاصي لفعل السلف والتخلف ولان ذلك مناسب للحال (ولو تخلف) عن امامه (بلا عذر بتكبيره) حتى شرع امامه في أخرى بطلت صلاته اذا الاقتداء هنا اذا يظهر في التكبيرات وهو تخلف فاحش يشبه التخلف بركة فان كان ثم عذر كنسيان لم تبطل صلاته بخلافه بتكبيره بل بتكبيره على ما اقتضاه كلامهم

ما تأخر له من مطلقا سواء كان الخلف بتكبيرتين أو أكثر لانه لو نسي متأخرا عن  
 امامه بجميع الركعات لم تبطل صلاته فهذا أولى اه وهذا أى كلام رى مبنى على  
 ان المراد بقول الشارح كفسيان نسيان للصلاة لا للقراءة حل وبمن نقول المراد  
 بالنسيان في كلامه نسيان القراءة ثم تذكرها واشتغل بقراءة تها حتى كبر امامه  
 تكبيرتين بأن شرع في الرابعة ويكون قوله بل بتكبيرتين غير ضعيف كذا ذكره  
 ع ش على مر وتختلفه للقراءة انما هو على طريقة من يعينها عقب الاولى (قوله  
 والظاهر انه لو تقدم الخ) أى تقدم عمدا في هذا البحث نظروا زيادة الخامسة في غير  
 ما نحن فيه محض ذكر لا يلزمه محذور بخلافه هنا فانه يلزمه محذور وهو فحش المخالفة  
 لما تقر من تصريحهم بأن التقدم أفحش من الخلف وقد نصوا في الخلف بتكبير  
 على البطلان فالتقدم بها كذا في الاولى جبر وهذا هو المقدم مذرى وعبارة شرح مر  
 ولو تقدم على امامه بتكبير عمدا بطلت صلاته (قوله ولهذا لا تبطل بزيادة خامسة)  
 أى تكبير خامسة عمدا الاشارة راجعة للمعنى الذى يفهم من الغاية وهو عدم  
 اعتبار التثنية بل وقوله وان نزلوها الخ في قوة قوله ولا ينظر لتثنية نزلها منزلة الركعة ولهذا  
 أى واحد ادم اعتبار التثنية لا تبطل الخ ولو اعتبر التثنية لبطلت بالخامسة وليس  
 في قوله ولهذا لا تبطل حجة عند التأمل لان الخامسة محض ذكر بخلاف التقدم فان  
 فيه مخالفة (قوله أولى من قوله كبر) لانه يوهم ان صلاته لا تبطل الا بتمام التكبير  
 مع انها تبطل بمجرد الشروع فيها شيئا (قوله ويكبر مسبوق) المراد به من تأخر  
 احرامه عن احرام الامام في الاولى او عن تكبيره فيما بعدها وان أدرك من القيام  
 قدرا الفاتحة أو أكثر بدليل قوله ويقرأ الفاتحة وقوله فلو كبر الخ برماوى (قوله  
 ويقرأ الفاتحة) أى جوازا كذا قاله سم على جبر والمعتمد الوجوب لان الخلاف  
 انما هو في المواق وأما المسبوق فيتعين عليه قراءتها كذا الحق مؤلفه آخر ادى  
 لكن كلام الشارح الا فى بخلافه وبعضهم منع كلام الشارح الا فى ويؤيده  
 كلام رى وعبارة قل على الجلال اعتمد شيخنا من الوجوب وان هذا مستثنى مما تقدم  
 انما نظر السقوطها هنا فلا يكبر حتى يقرأها أو يقرأ قدر ما أدركه منها قبل تكبير  
 الامام حتى لو قصد تأخيرها لم يقصد بقصد وكذا لا يعتد بتكبيره لو كبر من غير قراءتها  
 مع امكانها وقد يقال انما سقطت هنا عن المسبوق نظرا الى ان هذا محلها الاصل  
 وان لم يتعين فيه فلا حاجة للاستثناء اه (قوله وهذا طاهر) أى محل كونه يقرأ  
 الفاتحة وجوابا ل (قوله لا على القول بأنها تجزىء عقب غيرها) كذا قيل  
 وقد يقال بل يأتي على ما صححه النووي أيضا لانها وان لم تميز لها معنى منصرفا اليها

والظاهر انه لو تقدم عليه بتكبير  
 لم تبطل وان نزلوها منزلة الركعة  
 ولهذا لا تبطل بزيادة خامسة  
 وأكثر كما مر وقول شريع أولى  
 من قوله كبر (ويكبر مسبوق  
 ويقرأ الفاتحة وان كان امامه  
 في غيرها) رعاية لترتيب صلاة  
 نفسه وهذا طاهر على القول  
 بتعين الفاتحة عقب الاولى  
 لا على القول بأنها تجزىء عقب  
 غيرها



الآن يصرفها عن تأخيرها فجزى السقوط نظر ذلك الأصل ثم قوله ويقرأ  
 الفاتحة إن أراد به الوجوب لا يأتي الأعلى الضعيف فلعله ترك التنبيه عليه للعلم به اه  
 جزى (قوله كما أشار إليه الخ) قد يجاب بأن محلها الأصلي عقب الأولى في راي  
 شوبري (قوله تابعه في تكبيره) أي ما لم يشتغل بتعوذ والتخلف وقرأه تدره  
 قال شيخنا وتحريره أنه إذا اشتغل بالتعوذ فلم يفرغ من الفاتحة حتى كبر الإمام الثانية  
 لزمه التخلف للقراءة بقدر التعوذ ويكون منخفا بعد أن غلب على ظنه أنه يدرك  
 الفاتحة بعد التعوذ ولا غير معذور فإن لم يتمها حتى كبر الإمام الثالثة بطلت صلاته  
 حل ومرفال ع ش عليه وينبغي أن يكون من العذر ما لو ترك المأموم الموافق للقراء  
 في الأولى وجمع بينها وبين الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الثانية فكبر  
 الإمام قبل فراغه منها فتخلف لإتمام الواجب عليه اه (قوله وسقطت القراءة  
 عنه) أي ما لم قصد تأخيرها الغير الأولى حل وقال الشوبري بل وإن قصد تأخيرها  
 لغيرها خلافا لبعض المتأخرين (قوله من تكبير و ذكر) أي وجوباً في الواجب  
 ونذاً في المندوب وخالف تكبيرات العيد حيث لا يأتي بمافاته منها فان التكبيرات  
 هنا بمنزلة أفعال الصلاة فلا ينعى الإخلال بها وفي العيد سنة فسقطت بفوات محلها  
 شرح م ر (قوله وسن أن لا ترفع جنازة) أي والمخاطب بذلك هو الولي فيما مرهم  
 بتأخير الحمل فان لم يتفق من الولي أمر ولا نهى استحب التأخير من المباشر للحمل  
 فان أرادوا الحمل استحب للأعاد أمرهم بعدم الحمل ع ش على م ر (قوله ولا يضر  
 رفعها قبل إتمامه) أي وإن حولت عن القبلة لانه دوام وإن زاد ما بينهما على ثلاثمائة  
 ذراع وإن حال بينهما ما حائل أي دوام حل ولو أجزم على جنازة وهي سائرة مع  
 بشرط أن تكون لجهة القبلة عند التحرم فقط وعدم الحائل ابتداءً وأن لا يزيد ما بينهما  
 على ثلاثمائة ذراع إلى تمام الصلاة ولا يضر الحائل بينهما في الإثناء ولا تشترط  
 الحاذية أي على المعتمد خلافاً للشارح فانه مبني على ضعف زى (قوله شروط غيرها)  
 أي الشروط العامة فلا يقال من جملة الصلوات الجمعة والجماعة فيها شرط أي فلا  
 تجب الجماعة في صلاة الجنازة بل تستحب اه كافي حل وشرح م ر (قوله مما يتأتى  
 هنا معيثة) كاستقبال القبلة بخلاف دخول الوقت الشرعي شوبري ح ف (قوله  
 وتقدم طهره) أي طهر ما اتصل به مما يضر في الحى فتضر نجاسة على رجل ثابت  
 والميت مربوط عليه نعم لا يضر اتصال نجاسة به في القبر لانه كالتفجاء وهو لا يمنع صحة  
 الصلاة عليه قل (قوله كسائر الصلوات) عبارة شرح الروض لان الصلاة  
 عليه كالصلاة منه والظاهر ان قوله كسائر راجع لقوله شروط غيرها ولقوله وتقدم

كما أشار إليه الرافعي (فلا كبر  
 امامه) أخرى (قبل قراءته  
 لها) سواء أشرع فيها أم لا  
 (تابعه) في تكبيره وسقطت  
 القراءة عنه (وتدرك الباقي)  
 من تكبيره وذ كره به سلام  
 امامه) كافي غيرها من الصلوات  
 ويسن أن لا ترفع الجنازة  
 حتى يتم السبوق ولا يضر  
 رفعها قبل إتمامه (وشروط)  
 لاعتها (شروط غيرها) من  
 الصلوات كطهر وسن وغيرها  
 مما يتأتى معيثة هنا (وتقدم  
 طهره) جاء أو تراب كسائر  
 الصلوات ولانه المنقول عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم (فلا  
 تعذر) كان وقع بجفرة وتعذر  
 اخراجه وطهره (لم يصل  
 عليه)

لقصد الشرط وتعبيرى بالظاهر  
هنا وفيما يأتي أعم من تعبيره  
بالغسل وان وافقته في بعض  
المواضع (وأن لا يتقدم عليه)  
حالة كونه (حاضرا ولو في قبر)  
وأن يجمه هاهنا مكان واحد وأن لا  
يزيد ما بينهما في غير مسجد على  
تثنيته ذراع تقريرا تنزيلا  
للميت، منزلة الامام (وتكره)  
الصلاة (قبل تكفينه) لما فيها  
من الاوراء بالميت فتكفينه  
ليس بشرط في صحتها والقول  
به مع اشتراط تقدم غسله قال  
السبكي يحتاج الى دليل مع  
ان المعنيين السابقين موحودان  
فيه ويفرق بأن اعتناء الشارع  
بالظاهر أقوى منه بالستر بدليل  
جواز نبش القبر للظهور لا للتكفين  
وصحة صلاة العاري العاجز  
عن الستر بلا علة بخلاف  
صلاة المحدث (ويكفي) في  
اسقاط فرضها (ذكر) ولو صبيا  
مميز الحصول المقصود به ولان  
الصبي يصلح أن يكون اماما  
للرجل (لا غيره) من خشي  
وأنتى (مع وجوده) أى الذكور  
لان الذكور اكمل من غيره  
ودعاه أقرب الى الاجابة  
وفي عدم سقوطها بغير ذكر

طهره (قوله لفقد الشرط) وهو تقدم طهره (قوله وأن لا يتقدم عليه) أى على المحل الذى  
يتيقن كون الميت فيه ان علم ذلك والا فلا يتقدم على شئ من القبر لان الميت كالا امام  
وأنظر بما اذا اعتبر التقدم هنا وبقبح أن يقال ان العبرة هنا بالتقدم بالعقب على  
رأس الميت فليراجع عش على م ر (قوله وأن يجمه هاهنا مكان واحد) تقدم  
في الجماعة تفسير هذا الشرط بعدم طول المسافة بينهما في غير المسجد وبعدم  
حائل يمنع مروراً أو رؤية فقوله وأن لا يزيد الخ عطف خاص على عام أو عطف لازم  
على ملزوم وقيل عطف تفسير ويزاد عليه وأن لا يكون بينهما ما حائل كمن تقدم  
في الاقتداء ومحل ذلك في الابتداء وأما في الدوام بأن رفعت الجناسزة في اثناء الصلاة  
وفاد ما بينهما على ما ذكر أو حال حائل بينهما فلا يضر ذلك لانه يغتفر فيه ما لا يغتفر  
في الابتداء ولا يضر وضع الخشبة المعروفة على الجناسرة خارج المسجد في حال الصلاة  
بخلاف ما يفهم من ظاهر عبارة م ر وغيره بخلاف الاقتداء خارج المسجد فيضرب الباب  
المغلق بين الامام والمأموم ويفرق بأن من شأن الامام الظهور ومن شأن الميت الستر  
ح ف وحاصل المعتمد في غطاء النعش أنه لا يضر في المسجد مطلقاً وان سمر وفي غيره  
لا يضر الا ان سمر فلا يضر الربط بالحزام كما قرره شيخنا المذكور (قوله تنزيلا للميت  
منزلة الامام) يؤخذ منه كراهة مساواة المصلى له شرح م ر (قوله وتكره قبل تكفينه)  
أى فلا تحرم ولو بدون ستر العودة والاولى المبادرة بالصلاة عليه على هذه الحال فان  
خيف من تأخيرها الى تمام التكفين خروج نجس كدم أو نحوه ع ش على م ر  
(قوله والقول به) أى بعدم اشتراط تقدم التكفين على الصلاة مع اشتراط تقدم  
الغسل وحاصله أن يقال لم اشترط تقدم الغسل على الصلاة ولم يشترط تقدم التكفين  
مع ان العلتين المذكورتين في الغسل موجودتان في التكفين كما قرر شيخنا وقوله  
مع ان المعنيين السابقين وهما قياسه على سائر الصلوات وكونه المنقول عن النبي  
صلى الله عليه وسلم (قوله ويكفي في اسقاط فرضها ذكر) أى ولو واحد وان لم يحفظ  
الفاصلة ولا غيرها ووقف بقدرها ولو مع وجود من يحفظها فيما يظهر لان المقصود وجود  
صلاة صحيحة من جنس الخطابين وقد وجدت حجرو بقى ما لو كان لا يحسن الا الماتحة  
فقط هل الاولى أن يكررها أو لافيه نظرا ولا قرب بل المتعين الاول لقيامها مقام  
الادعية ع ش على م ر (قوله ولو صبيا مميزا) ولو مع وجود الرجال وفارق ذلك عدم  
سقوط العرض به في رد السلام بأن السلام شرع في الاصل لا لعلام بأن كلامها سالم  
من الآحروا من منه وأمان الصبي لا يصح بخلاف صلاته شرح م ر (قوله ولان الصبي)  
لعل وجه تطبيق هذا على المدعى أن الصبي لما صلح أن يكون اماما للرجال أى والمرأة

لا تصلح لذلك كان الصبي أرفع رتبة منها فلهذا سقط به الغرض دونها (قوله مع وجوده) أي بحمل الصلاة ونسب اليه كخارج السور القريب منه أخذها مما يأتي عن الوافي جركذا في ع ش وفي قل على الجلال أن المراد بوجوده وجوده في محل يجب السعي منه للجمعة بسماع النداء (قوله ذكرته في شرح الروض) حاصله أنه كيف يقال بعدم الاكتفاء بالراءة مع وجود الصبي مع أنها المخاطبة باله لآلة دونه وأجيب بأنه قد يحاطب الشخص بشيء ويتوقف فعله على شيء آخر وهو هنا فقد المذكور ولم يوجد فالواجب عليهم حينئذ أمر الصبي بالصلاة فإن امتنع بعد الأمر والضرب صلت النساء وسقط الفرض شرح م ر وس ل فإن حضر بعد صلاتهن أو بعد صلاة واحدة منهن رجل لم يجب عليه إسقاط الفرض من ولو حضر بعد الشروع وقبل فراغها فهل يلزمه إعادة لأن الفرض لم يسقط بعد أو لا محل تردد ولا بعد القول بالآزوم شو برى وتسبب الجماعة للنساء وحدهن على المعتمدة وتوقع صلاتهن مع الاكتفاء بغيرهن نافذة كما في قل ولو اجتمع خنثى وامرأة لم تسقط بهاعنه لاحتمال ذكره ورتبه وإذا اجتمع خنثاء لا بد من صلاة الجميع ولا يكفي واحد لاحتمال أن يكون أنثى ومن لم يصل ذكرًا كاذكره الشيخ س ل (قوله انتم الدافون) أي والراضون بذلك أن لم يكن عذر ح ل (قوله وتصح على قبر غير بني الخ) أي ولو بعد بلاء الميت شو برى وسقط بها الفرض على المعتمد شرح م ر وظاهر إطلاقهم أنه لا فرق بين المقبرة المنبوشة وغيرها وهو في المنبوشة مشكل للمسلمين نجاسة مات تحت الميت فلعن المراد غير المنبوشة فليراجع ع ش على م ر وتقدم عن قل خلافة حيث قال نعم لا يضرا اتصال نجاسة به في القبر لانه كافقبار وهو لا يبع صحة الصلاة عليه ويفرق بين صحتها على القبر وعدم صحتها على الجنائز المستمرة عليها ألقية بورود النص في القبر دونها حل لمخصا اه (قوله بخلافها على قبر بني) أي بخلافها على بني في قبره فلا تصح (قوله لخبر لعن الله اليهود الخ) دلالة هذا على المدعي انما هو بطريق اقياس لان اليهود والنصارى كانوا يصلون المكتوبة لقبور الانبياء والمدعي هنا صلاة الجنائز فتقاس على المكتوبة التي ورد اللعن فيها وقوله اتخذوا يشعرون بالتسكروا المدعي هنا أعم وقوله مساجد أي قبلا يصلون اليها قال السيوطي هذا في اليهود وواضح لان نبيهم وهو موسى مات وفي النصارى مشكل لان نبيهم عيسى لم تقبض روحه الا أن يقال ان لهم أنبياء برز عنهم كالحواريين ومريم اه أو المراد بالانبياء ما يشمل الصالحاء شيخنا ح ف (قوله اتخذوا قبورا أنبياءهم مساجد) أي بصلاتهم اليها كذا قالوا وحيث في المطابقة بين الدليل والمدعي نظر ظاهر لان المدعي

مع وجود الصبي كلام ذكرته في شرح الروض وقولي لا غيره مع وجوده أعم من قوله ولا تسقط بالنساء وهناك رجال (ويجب تقديهما على دفن) فان دفن قبلها انتم الدافون وصلى على القبر (وتصح على غير قبر بني) لا اتباع رواء الشيخان سواء أدفن قبل الصلاة عليه أم بعدها بخلافها على قبر بني لخبر الشيخين لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبورا أنبياءهم مساجد

الصلاة عليه لا إليه إلا أن يقال إذا حرمت الصلاة إليه حرمت الصلاة عليه نعم قد يقال  
الاتخاذ لا يشمل اتفاق الفعل مرة مثلاً شيئاً (قوله ولا تألم نكن أهلاً للفرض الخ)  
ويؤخذ من هذه العلة جواز الصلاة على قبر عيسى صلى الله عليه وسلم بعد موته  
ودفنه لمن كان من أهل فرضها ذلك الوقت وجرى عليه بعض المتأخرين وكذلك  
يقتضى جواز صلاة العصابة على قبر نبينا إذا كانوا أهلاً للفرض وقت موته والوجه  
كما اقتضاه كلامهم المنع فيهما كغيرهما بناء على أن علة المنع النهي للصلاة عليهم  
قبل دفنهم داخلته في عموم الأمر بالصلاة على الميت وعلى قبورهم خارجة بالنهي  
ولهذا قال الزركشي في خادمه والصواب أن علة منع الصلاة النهي عن الصلاة في قوله  
لعن الله الخ شرح مـ بزيادة (قوله وتصح على غائب عن البلد) خلافاً للمالك وأبي  
حنيفة ومحمد بن عيسى وأبو ظن طهره والمراد به من يشق الحضور إليه مشقة لا تتحمل  
عادة ولو في البلد (قوله فصل عليه) هو صريح في أنها صلاة على غائب وما قيل  
من رفع الميت إليه صلى الله عليه وسلم محمول على رفع الحاجب لرؤيته مثلاً وما قاله  
حجر في هذا المثل غير صحيح قل على الجلال ونصه وجاء أن سريره رفع له صلى الله  
عليه وسلم حتى شاهده وهذا يفرض محتمل لا ينبغي الاستدلال به لأنها وإن  
كانت صلاة حاضر بالنسبة له صلى الله عليه وسلم هي صلاة غائب بالنسبة  
لأصحابه اهـ وعبارة مـ في شرحه فان قيل لعل الأرض طويت له صلى الله عليه وسلم  
حتى رآه أجيب عنه بجوابين أحدهما أنه لو كان كذلك لقل وكان أولى بالنقل  
من الصلاة لأنه مهجرة والثاني أن رؤيته ان كانت لان أجزاء الأرض تداخلت حتى  
صارت الحبشة سبب المدينة لوجب أن تراه العصابة أيضاً ولم ينقل اهـ (قوله  
في وجوب منع الصرف) لأنه من سنة معينة عـ شـ والمانع له العلية والعدل لأنه  
معدول عن الرجب (قوله لكن لا تسقط الفرض) أي عن أهل بلده ان لم يعلموا  
بصلاة غيرهم فان علموا سقط عنهم الفرض وان أعوا بتأخيرها عـ شـ مع زيادة  
(قوله اما الحاضر بالبلد) وان كبرت وعلى ذلك بتيسر الحضور غالباً ومن ثم  
لو تعذر الحضور عنده لفوجس أو مرض جازت على الوجه والخارج عن السور  
قريباً منه كداخله أي لعدم مشقة الحضور فلانظر لجواز الصرفية زى قال حجر  
المنع أن يعتبر المشقة وعدمها فحيث شق الحضور ولو في البلد اكبرها ونحوه  
كمرض وجبس صحت الصلاة وحيث لا ولو خارج السور لم تصح والوجه في القرى  
المتقاربة جداً أنها كالقرية الواحدة كما في شرح مـ وقوله من كان من أهل فرضها  
وقت موته بأن يكون حينئذ مسلماً مكلفاً طاهراً فلا تصح من الحائض والكافر

ولا تألم نكن أهلاً للفرض  
وقت موتهـم وتعتبر بني  
أعم من تعبيره برسول الله  
(و) تصح (على غائب عن البلد)  
ولو دون مسافة القصر وفي غير  
جهة القبلة والمصل مستقبلاً  
لأنه صلى الله عليه وسلم أخبرهم  
بموت النجاشي في اليوم الذي  
مات فيه ثم خرجهم إلى المصل  
فصلى عليه وكبر أربعين مرة  
الشعبان وذلك في رجب سنة  
تسع لكتما لا تسقط الفرض  
اما الحاضر بالبلد فلا يصلى عليه  
الا من حضره وانما تصح الصلاة  
على القبر والغائب عن البلد  
من كان من أهل فرضها وقت  
موته قالوا



يومئذ وتخلص من هذا ان صلاة الصبي المميز حجة مسقطه للفرض ولومع وجود الرجل في الميت الحاضر دون الغائب والقبر وهو مشكل فليحذر الفرق واضح مم (قوله لان غيره متنفذ) قد برده على هذا التعليل صحتها من الميز مع الرجال و- قوط الفرض بقوله ويمكن ان يكون هذا وجه التبرية بالواشو برى وأجيب بأن معنى لا يتنفل بها أى لا يؤتى بها ابتداء على صورة النفلية أى من غير جنازة بأن يصلحها بلا سبب أو المعنى لا يطلب تكريرها من فعلها أو لاح ف (قوله ومقتضاه الخ) أى مقتضى كون اعتبار وقت الموت يؤثر في كونه من أهل فرضها (قوله لم يؤثر) أى في كونه من أهل فرضها فالمتد اعتبار قبل الدفن وأنه لا بد أن يكون من أهل فرضها قبل الدفن بزهن يمكن فعلها فيه لئلا يرد ما قبل اه م ر وعبارته في شرح الروض لم يعتبر ذلك أه قوله والصواب خلافه اعتمده م ر وقال حيث صار من أهل الفرض قبل الدفن بزهن يتمكن فيه من الصلاة بأن بلغ أو أفاق أو أسلم أو طهرت من الحيض أو النفاس حيثئذ كان من أهل الفرض وصحت منه سم (قوله بل لو زال) أى المانع المعلوم من المقام كالصبا والمجنون (قوله وتحرم الصلاة على كافر ولو صغيرا) وصف الاسلام بناء على الاصح من عدم صحة اسلامه وان كان من أهل الجنة لتصرحهم بأنه يعامل بأحكام الدنيا كارت كافر له وعدم قتل أبيه بقتله ولا شئ أن الصلاة عليه من أحكام الدنيا الواجبة علينا اكراما للمسلمين وهذا ليس منهم فاعتناء بعضهم بجواز الصلاة عليه ليس في حله حرج في شرح الارشاد وشو برى والحاصل أن الصلاة تحرم على الكافر مطلقا بريأ أو ذميا وظاهره جائز مطلقا ويجب تكفين ودفن الذمي بخلاف الحرى كما قاله الشارح ح ف (قوله أسكنه يجوز) أراد بالجواز ما قبل الحرمة والمنباد منه أنه مباح ويحتمل الكراهة وخلاف الاولى وظاهره أن المراد بالغسل الغسل المتقدم ومنه الوضوء الشرعى ع ش على م ر (قوله ويجب تكفين ذمي) ومثله المعاهد والمستأمن شيخنا ح ف وقوله بخلاف الحرى أى المرتد والزيدى ع ب وانظر حكم أولاد الحربين المرتدين وعموم كلامهم يشملهم وقد يوجه بأن احترامهم كان لمعنى قد انتفى بموتهم فليحذر شو برى (قوله حيث لم يكن له مال) الظاهر أن هذا التقييد لا يصح لان الكلام في الفذل ونحن مخاطبون به على سبيل الكفاية سواء كان له مال أولا واما مؤن القهيز فمعلوم أنها في تركه أو غيره ما على ما تقدم تفصيله تأمل (قوله وفاء بذمته) علمه لقوله ويجب علينا قال حرج دل على أنه لا يجب على الذمي من الحيثية التي لا جملها لزمنها ذلك وهى الوفاء بذمته فلا ينافى كما هو واضح وجوبها عليهم من حيث أنهم كفوف بالفروع وفيما إذا كان له مال أو منفق المخاطب به

لان غيره متنفذ وهذه لا يتنفل بها وانزع الاسنوى في اعتبار وقت الموت قال ومقتضاه أنه لو بلغ أو أفاق بعده وقبل الغسل لم يؤثر والصواب خلافه بل لو زال بعد الغسل والصلاة وأدرك زمة يمكن فعلها فيه فكذلك (وتحرم الصلاة على كافر) ولو ذميا قال تعالى ولا تصل على أحد منهم مات أبدا (ولا يجب طهره) لانه كرامة وقطعه وليس هو من أهلها أسكنه يجوز فقد غسل على رضى الله عنه الجاه بأمر النبي صلى الله عليه وسلم رواه البيهقي أسكنه ضعفه (ويجب عليها تكفين ذمي ودفنه) حيث لم يكن له مال ولا من يلزم نفقته وفاء بذمته بخلاف الحرى (ولو اختلط من يصلى عليه بغيره) ولم يميز

الورثة أو المنفق ثم من علم بموته نظير ما مر في المسلم اه بالحرف (قوله ولو اختلط)  
 أي اشتبه ودام اشتباهه ع ش (قوله كمسلم بكافر) ويدفنان بين مقابر المسلمين  
 والكفار ويوجهان للقبلة ع ش أي أو سقط يصلي عليه بسقط لا يصلي عليه أو جرحه  
 مسلم بغيره وفي شموله لهذا الأخير نفازلان من في كلامه لا عاقل إلا أن يقال مع  
 التغليب تستعمل في غيره أو تنزىلا للجزء منزلة أصله وانظر لو اختلط المحرم بغيره هل  
 يغطي الجميع احتياطا لاسترا ولا احتياطا للأحرام وقد يتجه الثاني لأن التغطية  
 محرومة جزما بخلاف ستر ما زاد على العورة أي ففيه خلاف والأقرب الأول لأن  
 التغطية حق للميت فلا تترك للفريق الآخر ثم رأيت في كلام سم ما يصرح  
 بوجوب تغطية الجميع بغير المحيط ع ش على م زيادة وعبارة الشوبري  
 ولو اختلط محرم بغيره فالظاهر أنه لا يغطي رأس كل رعاية لحق الأحرام مع أنه  
 لا ضرورة إلى ذلك كما في غسل نحو الشهيد لأجل الصلاة شوبري (قوله وتكفيه)  
 ومؤنة تجهيزه والكفن من بيت المال فلا غنياء حيث لا تركة والاخرج من تركة  
 كل تجهيز واحد بالقرعة فيما يظهر ويغفر تفاوت مؤن تجهيزهم للضرورة جهر  
 وقد يقال يخرج من تركة كل أقل كناية واحد وما زاد من بيت المال لأن القرعة  
 لا تؤثر في الأموال وبقي ما لو كان المشتبه به مرتدا أو حريدا فكيف يكون الحال فيه  
 لأنهم لا يجهزان من بيت المال بل يجوز أخرا الكلاب على جيفتهما اللهم  
 إلا أن يقال يجهزان هناك منه ويغفر ذلك للضرورة لأنه وسيلة تجهيز المسلم ع ش  
 على م (قوله إذا لا يتم الواجب) وهو تجهيز المسلم والصلاة عليه إلا بذلك أي بتجهيز  
 كل أي وما يتم به الواجب فهو واجب (قوله وعورض) أي هذا الاستدلال  
 والمعارضة إقامة دليل ينتج نقيض ما انتجه دليل المستدل وقوله بأن الصلاة الخ أي  
 وبأن غسل الفريق الآخر أي الشهيد محرم ولا يتم ترك المحرم لا بترك الواجب  
 ويحجب عنه بأن محل تحريم الغسل إذا تحققنا الشهادة ووجه إيراد الصلاة دون  
 لأنها وأردت على كل من المثالين بخلاف هذا شوبري (قوله على الفريق الآخر) أي  
 الكافر والشهيد (قوله لا بترك الواجب) وهو الصلاة على المسلم وغير الشهيد وأيضا  
 دراء المفاصد مقدم على جاب المصالح (قوله ويغفر التردد) أي في الكيفية الثانية  
 وفيه نفازلان من باب تعليق النية لأن قصد من يصلي عليه منه ما تعاقب له ف كان  
 الأولى أن يقول ويغفر تعليق النية أ ط ف ويحجب بأن المراد بالتردد التعاقب لأنه  
 يلزم منه التردد (قوله للضرورة أن قلت لا ضرورة لأنه يمكن أن تفعل الكيفية الأولى  
 ولا ترددها قلت يمكن أن ذاك مصور بما إذا شق فعلها بأن كانوا جميعا وجهزوا

كمسلم بكافر وغير شهيد بشهادته  
 (وجوب تجهيز كل) بظاهره  
 وتكفيه وصلاة عليه ودفعه  
 إذا لم يتم الواجب إلا بذلك  
 وعورض بأن الصلاة على  
 الفريق الآخر محرومة ولا يتم  
 ترك المحرم لا بترك الواجب  
 ويحجب بأن الصلاة في الحقيقة  
 ليست على الفريق الآخر  
 كما يفيد قولي كالأصل  
 (ويصلي على الجميع وهو  
 أفضل أو على واحد فواحد  
 بقصد من يصلي عليه فيها)  
 أي في الكيفية الثانية ويغفر التردد  
 في النية للضرورة

واحد بعد واحد وإذا أردنا أن نصلي على الجميع كيف تكبير المتقدم في التكبير فيجب  
أن تفعل الكيفية الثانية على هذا يعتد بالتردد للضرورة جبريا بإيضاح وكذا تتعين  
الكيفية الأولى إذا تم غسل الجميع وكان الأفراد يؤدي إلى تغير المأخر كما في حجر  
(قوله ويقول في المثال الأول) وهو قوله كسلم بكافر وأما في المثال الثاني فيدعو  
لجميع في الأولى ويدعو له بعينه من غير تباين في الثانية إذا ما منع من الدعاء للشهيد  
فيكون تأكيده في حقه كما قرر شيخنا (قوله في الكيفية الأولى) وهي ما لو صلى  
على الجميع وقوله أو يقول أو لا تنويح لا للتخير (قوله لأنه صلى الله عليه وسلم  
صلى فيه على سهيل الخ) ليس فيه تصريح بأنهما كانا في المسجد لكن الظاهر  
أنهما كانا فيه ودعوى أنها كانا خارجا خلاف الظاهر مرطاف (قوله بضاء)  
لقب أمه واسمها هند وقيل وعد ولقب بهذا القرب لسلامتها من الدنس (قوله  
وبثلاثة صفوف) أي حيث كان المصلون سنة فأكثر كما في حجر قول الزركشي قال  
بعضهم والثلاثة بمنزلة الصف الواحد في الانضائية وإنما يجعل الأول أفضل محافظة  
على مقصود الشارع شرح الروض قال حجر وهو ظاهر إلا في حق من جاء وقد اصطف  
الثلاثة فلا فضل له كما هو ظاهر أن يعزى الأول لأننا سوين بين الثلاثة  
لثلاثتهم كرها بامتناعهم كلهم الأول وهذا منتف هنا والصف الأول مما بعد الثلاثة  
أفضل مما بعده ولولم يحضر الاستسنة بالامام وقف واحد معه واثنان معا فإنه انصافا  
أه بالحرف بقي ما لو كان الحاضرون ثلاثة فقط بالامام وينبغي أن يقف واحد خلف  
الامام والاخر وراء من هو خلف الامام ويحتمل أن يقف اثنان خلف الامام  
فيكون الامام صفا والاثنان صفان أقل الصف اثنان وسقط الصف الثالث  
لعدمه جرح ش على مر قول ح ل وظاهر كلامهم أنه يكفي في الاصطفاف  
وجود اثنين في كل صف فاصطفاف الرابع غير مكروه وإن لم تتم الصفوف بل كان  
في كل صف اثنان مع السعة ولو كان مع الامام ثلاثة هل يصطف معه واحد  
ويقف كل واحد خلف الآخر (قوله وتكبر بها) أي بأن تفعلها باثنية بعد  
طائفة أخذ من قوله لا أعادتها الخ أو واحد بعد أن صلى غيره (قوله ومعلوم أن الدفن  
الخ) أي لأنه يجب تقديم الصلاة على الدفن ح ل (قوله وتقع الصلاة الثانية  
فرضا) ويناب عليها ثواب الفرض وإن سقط الحرج بالاولين لمقاء الخطاب بهاندا  
وقد يكون ابتداء الشيء سنة وإذا وقع وقع واجبا كحج فرقة تأخرت عن من وقع  
باحرامهم الاحياء الآتي تحفة شوبري فاندفع الاعتراض بأنه سقط الحرج بالاولين  
فكيف تكون الثانية فرضا (قوله لا أعادتها فلا تسن) أي لاجتماع ولا وراى

(ويقول في المثال الأول)  
(اللهم اغفر للمسلم منهم) في  
الكيفية الأولى (أو) يقول  
فيه اللهم (اغفر له) ان كان  
مسلم (في الثانية والدعاء  
الذكر في الأولى من زيادتي  
وقولي ولو اختلط الى آخره  
أعم مما ذكره (وتسن) أي  
الصلاة عليه (بمسجد) لأنه  
صلى الله عليه وسلم صلى فيه  
على سهيل بن بضاء وأخيه  
سهل رواه مسلم بدون تسمية  
الاخر (وبثلاثة صفوف فأكثر)  
تخير ما من مسلم يموت فيصلى  
عليه ثلاثة صفوف الاغفر له  
رواه الحاكم وغيره وقال  
صحيح على شرط مسلم (وم) تسن  
(تكبر بها) أي الصلاة عليه  
لأنه صلى الله عليه وسلم  
صلى به الدفن ومعلوم أن  
الدفن إنما كان بعد صلاة  
وتقع الصلاة الثانية فرضا  
كالأولى سواء أ كانت قبيل  
الدفن أم بعده فينوي بها  
الفرض كما في المجموع عن المتولي  
وذكر السن في الأولى وهذه  
من زيادتي (لا أعادتها) فلا  
تسن

فلو أعدها وقت نفلا ولا تقيد الاعادة بمرة ولا بجماعة ولا فرادى ووقعها نفلا  
مستقى من قولهم ان الصلاة اذا لم تطلب لم تنعقد ولعل وجه الاستثناء ان الغرض  
من الصلاة على الميت الشفاعة والدعاء وكثرة الثواب له اه ع ش على م ر (قوله  
لا يتقبل بها) أى لا يطلب التنقل بها أخذ من قوله بعد ومع ذلك الخ وقال م ر أى  
لا يعيدها مرة ثانية (قوله ومع ذلك) أى مع كونها لا تسن وقوله تقع نفلا علم منه انه  
لا تجب نية القرصية ويجوز الخروج منها كما قاله ابن حجر (قوله ولا تؤخر) أى لا يندب  
ذلك ولورجى حضورهم عن قرب لتمكنهم من الصلاة على القبر شرح م ر (قوله  
وهذا أولى) لانه يقتضى انها لا تؤخر للولى (قوله اما للولى فتؤخره) أى ندى بالم  
يخف تغيره أى ورجى حضوره عن قرب م ر (قوله ميتا حاضرا) أى فقط أو غائبا فقط  
أو غائبا وحاضرا أو مانعة خلو فمجموع ذلك ثلاث صور فى الامام وفى المأموم مثل  
ذلك فتصرب ثلاثة الامام فى ثلاثة المأموم فالمجموع تسع صور شوبرى (قوله والاولى  
بامامتها) مبتدأ خبره قوله أب لكن صيغة فى الخارج خلافة لانه جعل خبره  
من يأتي وجعل أب خبر المحذوف وهذا يقع له كثيرا ولعل وجهه الانيان  
بالغاية اعنى قوله وان أرضى الخ وان كان يمكنه تأخيرها عن قوله أب فأبوء الخ  
الا ان تقدمها أظهر ليم جميع من يأتي تأمل (قوله وان أرضى) أى الميت وقوله بها  
أى بالامامة وقوله حقه أى حق من يأتي وهو قوله أب فأبوء الخ (قوله فلا تنفذ  
وصيته) أى لا يجب تنفيذها وان كان الاولى تنفيذها مراعاة لفرض الميت وقوله  
كالأثر التثنية فى مطلق عدم التنفيذ وان كان الاولى هذا التنفيذ والوصية  
باسقاط الأثر لا يجوز تنفيذها أصلا كما قرره شافعي ف كان أرضى بأن أخاه  
أوابنه لا يرثه (قوله وما ورد) مما يخالفه من ذلك وصية أبي بكر أن يصلى عليه عمر  
فصلى ووصية عمر أن يصلى عليه صهيب فصلى ووصية عائشة أن يصلى عليها أبو هريرة  
فصلى ووصية ابن مسعود أن يصلى عليه الزبير فصلى حل فلو تقدم غير الاحق كقوله  
ولما ولو كان أجنبيا فيما يظهر الا أن يخاف فتنه فيجزم شوبرى فيكون الترتيب  
مستحبا كما فى شرح الروض (قوله وان سفل) بتثنية العاء كما فى م ر (قوله من النسب)  
من تعليلية أى العصبية من أجل النسب ومن أجل الولاء ومن أجل الامامة فهى  
بالجر عطف على النسب والمراد بها العظمى (قوله وابنى عم) كابنى معتق وقوله  
كما سيأتى أى فى قوله نعم لو كان احدا المستويين الخ (قوله ثم الامام) وانما قدم  
عليه القريب لان القصد من الصلاة الدعاء ومومنه اقرب الى الاجابة لانكسار  
قلبه فان ذات هذا المعنى يحصل بصلاته مأموما قلت ممنوع لان الامام يجتهد

قولا لانه لا يتقبل بها ومع ذلك تقع نفلا قاله فى المجموع  
(ولا تؤخر لغير ولى) لا امر  
بالاسراع بها فى خبر الشيعين  
وهذا أولى من قوله لزيادة  
مصلين اما للولى فتؤخره  
مالم يخف تغيره (ولو لوى  
امام ميتا) حاضرا أو غائبا  
(ومأموم آخر) كذلك (جاز)  
لان اختلاف نيتهما لا تنصر  
كما لو اتسدى فى ظهره بصر  
وهذا أعم من قوله ولو لوى  
الامام صلاة غائب والمأموم  
صلاة حاضر وعكس جاز  
(والاولى بامامتها) أى صلاة  
الميت من يأتي وان أرضى بها  
لتغيره لانها حقه فلا تنفذ  
وصيته باسقاطها كالأثر  
وما ورد مما يخالفه محمول  
على ان الولى أجاز الوصية  
فالاولى (أب فأبوء) وان علا  
(فابن فابنه) وان سفل (فباقى  
العصبية) من النسب والولاء  
والامامة (بترتيب الأثر)  
فى غير نحو ابنى عم احدها  
أخ لام كما سيأتى فيقدم الاخ  
الشقيق ثم الاخ للاب ثم ابن  
الاخ الشقيق ثم ابن الاخ  
للأب وهكذا ثم المعتق ثم عصبته  
ثم معتق المعتق ثم عصبته وهكذا  
ثم الامام أو نائبه عند انتقام



في الدعاء أكثر من غيره لان الخيرة اليه في تطويله وتقصيره اي سبب شوبري (قوله  
فذورحم) عبارة شرح م ر ثم ذوا الارحام الاقرب فالاقرب فيقدم ابوالام الخ قال  
الراغب في فرداته الرحم رحم المرأة وامرأة - وم نشكر رحمها ومنه استعير الرحم  
للقربة - كمنهم خارجين من رحم واحد اه أي بالنظر لا صلهم أي فاطلاق الرحم  
على القرابة مجازا نحو لسمكه صا حقيقة عرفية كما ذكره ع ش على م ر (قوله  
ثم الاخ للام) بوجه بأنه وان كان وارثا لسمكه بدلي بالام فقط فقدم عليه من هو أقوى  
في الادلاء بها وهو ابوالام وقدم في الذخائر على الاخ للام بنى البنات وله وجه لان  
الادلاء بالنسوة أقوى منه بالاخوة حجر (قوله ثم الم للام) والظاهر أن بقية ذوى  
الارحام يترتبون بالقرب الى الميت سم على حجر ودخل في بقية ذوى الارحام اولاد  
الاخوات وأولاد بنات الم وأولاد الخال والحالة ولينظر من يقدم منهم على غيره  
والاقرب أن يقال يقدم اولاد الاخوات ثم اولاد بنات الم ثم اولاد الخال ثم اولاد  
الخال لان بنات الم يفرضهن ذكورا يكونون في محل العصوبة وبنات الاخوات  
لو فرضت اصولهن ذكورا قدموا على غيرهم فتزول بناتهن منزلهن بتقدير الذكورة  
وبنات الخال لذكورة من أدلين به المقتضى لتقديمه على أخته ع ش على م ر  
(قوله أولى من قوله ثم الجد) أي لان الجد يشمل الجد للام فيقتضى أنه مقدم على  
الابن مع انه من ذوى الارحام وكان الاولى تقديمه على قوله فذورحم شيخنا (قوله  
وقدم حر) أي قريب أخذ من قوله على عبد اقرب وهذا تقييد للابن أي محل التقديم  
بترتيب الارث عند الاتحاد في الحرية وعدمها (قوله أوفقيها) ظاهره أن الحر غير فقيه  
أصلا وليس كذلك لانه لا يقدم الا اذا كان عنده فقه فان حل الفقيه على الا فقه  
اغنى عنه قوله ولو أوفقه فالاولى حذف قوله أوفقيها اه شيخنا (قوله فعلم أنه لاحق  
للزوج) أي من اقتصارهم في المد على ما ذكر كما قاله الشوبري وقال ع ش أي علم  
من قوله فبأقرب العصبة بترتيب الارث وعبارة شرح م ر وأشعر سكوت المصنف  
عن الزوج انه لا مدخل له في الصلاة على المرأة وهو كذلك اه (قوله انه لاحق فيها  
للزوج) أي الذكر وقوله ولا للمرأة أي مطلق المرأة لا خصوص الزوجة خلافا لزي  
فالزوجة مقدمة على الاجنبيات ومؤخرة عن نساء القرابة كما في شرح م ر  
والرشيدي وبه تعلم ما في كلام ح ل هنا فنأمل (قوله ولا للمرأة) أي مطلقا من  
الاقارب والزوجة بدليل ما يأتي ولك أن تحض المرأة بالانثى من الاقارب وتعم  
في الزوج أي الشامل للانثى وتعم في قوله مقدم على الاجانب أي من الذكور  
في الذكر والاناث في الانثى فكل الامسكين صحيح شوبري (قوله والمرأة تصلى)

(فذورحم) والمراد به هنا  
ما يشمل الاخ للام فيقدم منهم  
أبوالام ثم الاخ للام ثم الخال  
ثم الم للام وقولي فأبوه أولى  
من قوله ثم الجد (وقدم حر)  
عدل (على عبد اقرب) منه  
ولو أوفقه وأسن أوفقيها لانه  
أبلى بالامامة لانها ولاية  
فلم أنه لاحق فيها للزوج  
ولا المرأة وظاهره أن محله اذا  
وجد مع الزوج غير الاجانب  
ومع المرأة ذكر او خنثى فيها  
يظهر والا فالزوج مقدم على  
الاجانب والمرأة تصلى وتقدم  
بترتيب الذكر

أى الزوجة اه زى وأقول تفسير المرأة بما ذكرنا فيه قول الشارح وتقدم بترتيب  
الذكر فانه ظاهر في ان المراد من المرأة القربة من النسب ثم ذوات الولاء الخ  
لكن المحشى جل الضمير في تقدم على النساء المحارم وان لم يتقدم لمن مرجع وعليه  
فلا منافاة ع ش والاولى جل المرأة على المعنى الاعم الذى هو ظاهر من سياق  
كلامه فقله وتقدم أى مطلق المرأة بترتيب الذكر فتقدم نساء العصابات ثم  
المحارم ثم الزوجة شيئا وعبارة شرح البهجة وتقدم نساء المحارم كترتيب الذكر  
فتقدم الام ثم أمهات البنت ثم الاخت الشقيقة ثم الاخت الاب زى (قوله ويتقدم  
العبد القريب) ظاهره ولو غير فقيه وقوله على الحر الاجنبى أى ولو فقيه او هو محمول  
على ما اذا كانا بالغين أو صبيين بقوية ما بعده حل والاولى تقديمه على قوله فعلم  
فقوله والعبد البالغ تقييد لقوله وتقدم حر على عبد أقرب أى محله ان استويا بلوغا  
أو عدمه فلم كان العبد بالغادون الحرف هو مقدمة ويؤخذ تقييد الحر بالبلوغ من قوله  
سابقا عدل لان العدل يلزمها البلوغ (قوله أن لا يكون قاتلا) ولو خطأ أو بحق  
قياسا على عدم ارثه ع ش على م ر (قوله كفى الغسل) وقياسه أن يأتي هذا  
ما مر ثم من اشتراط انتفاء العداوة والصلاة نعم يتقدم ميراجنبى على امرأة قريبة  
برماوى (قوله فلو استويا الخ) ولتسارع مستويا أن قرع بينهما وجوبا ان كان  
عدا لهما كم قطع النزاع ونذا فيما بينهم لانه لو تقدم غير من خرجت له القرعة  
لا يحرم عليه ذلك فلامعنى للوجوب ع ش على م ر (قوله ودعاء الاسن أقرب الى  
الاجابة) لا يقال الاقرب بية حاصلة مع كون الاسن مأموما لان الامام ربما يجهله  
عما يفرغ وسعه فيه من الدعاء اقربه بمجامع الخير ومهمات هجر (قوله ذارحم) أى  
أوز وجافية قدم وان كان الاخر أسن منه كما اقتضاء نص البويطى فقولهم لا مدخل  
للزوج مع الاقارب محله عند عدم شراكته لهم فى القرابة شرح م ر (قوله كابنى عم)  
أى أو ابنى متق (قوله أخ لام قدم) لان قرابة الام مرجحة لان المدار على القرابة  
الوجبة لاقر بية الدعاء للاجابة لحنوا قريب وشفقة هجر (قوله والحق ان هذين  
لم يستويا) أى فلا استثناء وعبارة هجر اما اذا كان أحدهما أخا لام فية قدم ولا يرد  
على المتن لانهم لم يستويا حيث نذا سامر ان قرابة الام مرجحة اه (قوله ومبتدع)  
ان كان لا تأويل له فكيف عطفه على الفاسق وهو فاسق وان كان له تأويل  
فكيف أخرجه بالعدل مع قبول شهادته فليتردد زى وقد أشار المحلى الى اخراجه  
بقيد وهو جهل حاله شورى ويمكن أن يقال نختار الشق الاول وهو كونه لا تأويل له  
ويكون من عطف الخاص على العام وعبارة ع ش قوله ومبتدع هذا يقتضى

ويقدم العبد القريب على  
الحر الاجنبى كما أفهمه التقييد  
بالاقرب والعبد البالغ على  
الحر الصبي بشرط التقدم  
أن لا يكون قاتلا كما فى الغسل  
(فلو استويا) أى انسان فى  
درجة كابنى أو أخوين  
(قدم الاسن) فى الاسلام  
(العدل على الافقه) منه  
عكس سائر الصلوات لان  
الغرض هنا الدعاء ودعاء  
الاسن أقرب الى الاجابة  
وسائر الصلوات محتاجة الى  
الفقه الكثرة وقوع الحوادث  
فيها نعم لو كان احد المستويين  
ذارحم كابنى عم احدهما  
أخ لام قدم وان كان الاخر  
أسن كما اقتضاء نص البويطى  
وكلام الروضة والحق ان  
هذين لم يستويا اما غير العدل  
من فاسق ومبتدع

ان المبتدع فارق وهو مشكل لما قالوه في باب الشهادة من ان المبتدعة تقبل  
شهادتهم حيث كان لهم تأويل ساقط وهو يقتضي انهم ليسوا فاسقة الا ان يجاب  
بان ما هنا محمول على بدعة مفسدة بان كان لهم تأويل بعيد وما في باب الشهادة  
بعكس ذلك اهـ (قوله فلاحق له في الامامة) اى مع وجود عدل غيره اما لو عم  
الفسق الجميع قدم الاقرب فالاقرب على ترتيب الارث عش (قوله ويقف غير  
مأموم الخ) ويوضع رأس الذكر لجهة يسار الامام ويكون غالبه لجهة يمينه خلافا  
لما عليه عمل الناس الا ان اما الانثى والخنى فيقف امام عند عجيزتهم ما يكون  
رأسهم لجهة يمينه على عادة الناس الا ان عش والحاصل انه يجعل معظم الميت عن  
يمين المصلي فحينئذ يكون رأس الذكر جهة يسار المصلي والانثى بالعكس اذ لم تكن  
عند القبر الشريف اما ان كانت هناك فالأفضل جعل رأسها على اليسار كـ رأس  
الذكر ليكون رأسها جهة القبر الشريف سلوكا للأدب كما قاله بعض المحققين (قوله  
عند رأس ذكر) اى ولو صغيرا وقوله وعجيزته اى ولو صغيرة ويجرى هذا التفصيل  
في الوقوف في الصلاة على القبر نظر الماسك ان قبل وهو حسن عملا بالسنة  
وان استبعده الزركشى شرح م ر ولو حضر رجل وانثى في تابوت واحد فهل  
يراحى في الموقف الرجل لانه أشرف أوهى لانها أحق بالستر والأفضل لقربه  
لرجله لانه الاشرف حقيقة كل محتمل ولعل الشافى أقرب اما المأموم فيقف حيث  
يسر حجرو عبادة قل على الجلال عند رأس الرجل اى الذكر وان كان معه انثى  
في نعش واحد أو صلى على قبره مثلا انتهى (قوله أولى الخ) لانه لم يقيد بغير المأموم  
(قوله ويجوز على جنازة واحدة) فان قلت هذا مكرر مع ما تقدم من قوله ولو  
حضر موتى نواهم قلت الغرض مختلف لان ما تقدم في صحة النية ولا يلزم من صحتها  
الجواز وان كان هو الأصل بدليل صحة الصلاة في الارض المغصوبة وما هنا في الجواز  
مع الصحة أو انه ذكره هنا توطئة لما بعده من الاقراء وعدمه كما نقله العلامة  
البابلي عن عش على م ر وفيه ان الاقراء من كلام الشارح فالاعتراض باق على المتن  
لان هذا يغنى عن ذلك فالجمع بينهما ما منافي للاختصار المقصود له وهل يتعدد  
الثواب لهم وله بعددهم أو لافيه نظر ولا قرب الاول ومثلية قال في التشييع لهم  
قاله عش على م ر (قوله والاولى افراد كل الخ) اى كما فهم من التعبير بالجواز  
وعبارة شرح م ر وعلم من تعبيره بالجواز ان الأفضل افراد كل جنازة بصلاة لانه  
أكثر عارا وارجى قبولا والتأخير لذلك يسير خلافا للمتن (قوله وعلى الجميع) اى  
واذا بينا على جواز الصلاة على الكل وقوله ان حضرت اى الى موضع الصلاة

فلاحق له في الامامة قال  
في المجموع فان استويا في السن  
قدم الاقرب والاقرب والاولى  
بالترتيب السابق في سائر  
الصلوات (ويقف) ندبا  
(غير مأموم) من امام ومنفرد  
(عند رأس ذكر وعجيزته)  
من انثى وخنى لا تباع  
في غير الخنى رواه الترمذى  
وحسنه في الذكر والشيطان  
في الانثى وقيا على الانثى  
في الخنى وحكمة المخالفة  
المبالغة في ستر غير الذكر  
وتعبيرو بما ذكر اولى من قوله  
ويقف عند رأس الرجل  
وعجزها (ويجوز على جنازة  
صلاة) واحدة رضى أولياها  
لان الغرض منها الدعاء والجمع  
فيه ممكن والاولى افراد كل  
بصلاة ان أمكن وعلى الجمع  
ان حضرت دفعة أقرع بين  
الاولياء

وقوله اقرع أى ليؤم واحد منهم بالقوم وكتب أيضا قوله اقرع أى ندى بالتمكن كل واحد من صلاته لنفسه ولم يقدموا بالصفت قبل الاقراع كما يأتي نظيره لوضوح الفرق بين ما هو أن التقديم هنا ولاية فلم يؤثر فيه الا الاقراع بخلافه ثم فانه مجرد فضيلة القرب من الامام فأنزلت فيه الصفات الفاضلة وأيضا التقديم هنا يفوت على كل من الاولياء حقه من الامامة بالكلية بخلافه ثم فانه لا يفوت حق السابقين من الصلاة لانها على الكل وانما فوت عليه القرب من الامام فقط فسوحي به هنا وهذا نظير ما سيأتي من عدم تقديم الافضل بالصلاة عليه شرح م راه شوبرى مع زيادة (قوله وقدم الى الامام) أى من جهة القبلة أو من جهة اليمين فشمّل صورة الخناثا والحاصل أنه عند اختلاف النوع يقدم الرجال ثم الصبيان ثم الخناثا ثم النساء مطلقا في المعية وغيرها وفي اتحاده يقدم في المعية بالفضل وفي غيرها بالسبق ويقرّع بين الاولياء في المعية ويقدم في غيرها بالسبق تأمل (قوله الرجل) أى من الاموات (قوله ثم المرأة) أى البالغة ثم الصبية قياسا على الذكر (قوله فان كانوا كورا) أى تمحضوا كورا أو تمحضوا أنا زاد في بعض النسخ أو خناثا والصواب اسقاطه لانه لا تقديم فيهم كما ذكره بعده والتقديم المذكور هو في جهة القبلة كما قاله السنباطي (قوله قدم اليه أفضلهم) أى فيكونون مصفوفين من الامام الى جهة القبلة وعبارة شرح م رجلا وابتين يديه واحد خلف واحد الى جهة القبلة ليعاذى الجميع وقدم اليه أفضلهم الخ قال الشوبرى فان استووا في الصفات فان رضى الاولياء بتقديم أحدهم فذاك والا اقرع لا يقال التقديم حق لامت فلا يسهط بالتراضى لان محله ما لم يساو به غيره والا فلا حق له فيه قاله في الايعاب (قوله وقدم اليه الاسبق) أى ان كانوا من جنس واحد فلا ينافى ما يأتي في قوله فلو سبقت أنثى ثم حضر رجل أو صبي أخرت عنه لان ذلك مفروض في اختلاف الجنس تأمل شيخنا (قوله فلو سبقت أنثى) مقابل لمخدوف تقديره هذا ان اتحد الجنس فلو اختلفت وسبقت أنثى الخ وقال بعضهم الاولى تقديم قوله فلو سبقت أنثى عقب قوله وقدم الى الامام الرجل الخ لان الحكم عند اختلاف الجنس لا يختلف بالترتيب والمعية فذكره بعد الترتيب أى بعد قوله مرتبة لا يظهر لان التقديم الاسبق في الترتيب خاص باتحاد الجنس والجنس في هذا يختلف اه (قوله ولو حضر خناثا) انظره ذامع قوله فيما تقدم أو خناثا قدم اليه أفضلهم الآن يقال هذا بيان للتقديم فيهم اه شوبرى أى ان التقديم في غير الخناثا ان يكون واحد بعد واحد الى جهة القبلة واما في الخناثا فبان يجعلهم مفاطو بلا عن يمين الامام ويقدم الى يمين الامام اسبقهم ان ترتبوا

وقدم الى الامام الرجل ثم  
الصبي ثم الخنثى ثم المرأة فان  
كانوا كورا أو أنا أو خناثا  
قدم اليه أفضلهم بالورع ونحوه  
مما يرغب في الصلاة عليه  
لا بالحرية لانقطاع الرق  
بالموت أو رتبة قدم ولي  
السابقة ذكر كان ميتة  
أو أنثى أو خنثى وقدم اليه  
الاسبق من الذكور أو الاناث  
أو الخناثى واركان المتأخر  
أفضل فلو سبقت أنثى ثم حضر  
رجل أو صبي أخرت عنه  
ومثلها الخنثى ولو حضر خناثى  
معا أو مرتبين جعلوا مصفا  
عن يمينه



وأفضلهم ان لم يترتبوا اه (قوله رأس كل) أي فيكونون صفاطويلا عن عين الامام  
(قوله عند رجل الآخر) فتكون رجل الثاني عند رأس الاول وهكذا عميرة وعبارة  
الشارح تصدق بما اذا جعل رجل الاول للامام حل (قوله ولو وجد جزء ميت مسلم  
الح) ولو وجد ميت أو بهضه ولم يعلم أسلم هو أم كافر فحكمه كاللقيط فان وجد  
في دار كفار ولا مسلم فيها فكافر والافسلم على الاصح ولو قطع رأس انسان وجعل  
الى بلاد والجمعة في غيرها صلى على الجمعة حيث صلى وعلى الرأس حيث هو ولا تكفي  
الصلاة على أحدهما فانه في الكافي روى وعبارة قل على الجلال قوله بقصد  
الجملة أي وجوبا ان كان بقيته قد غسلت ولم يصل عليها فبأن كان قد صلى عليها  
فان لم تغسل البقية وجبت الصلاة على العضو بيته فقط فان نوى الجملة لم تصح  
فان شك في غسل البقية لم تجزئتها الا أن علق كما قاله حجر وأما المشيمة المسماة  
بالخلاص فكما الجزء لانها تقطع من الولد فهي جزء منه وأما المشيمة التي فيها الولد  
فليست جزءا من الام ولا من الولد قل ويرماوى ولو كان الجزء الموجود شعرا  
فهو ليجب أن يدفن فيما يمنع الرائحة أولا لأن الشعر لا رائحة له فيكفي بما يصونه  
عن الانتهاك عادة وان لم يمنع الرائحة لو كان هناك رائحة فيه نظروا ويحتمل أن يشترط  
ذلك لانه أقل مسمى الدفن شرعا وأما ما دون ذلك ليس دفنا شرعيا وهو ليجب  
توجيه الجزء للقبلة بأن يجعل على الوضع الذي يكون عليه لو كان متصلا بالجملة  
ووجهه للقبلة فيه نظرا ولا يبعد الوجوب ع ش على م (قوله بعد غسله الح)  
تعبيرهم بالغسل في العضو يقتضي أنه لا يأتي فيه التيمم وهو كذلك ان لم يكن من  
أعضاء التيمم ويدفن بعد لفه في خرقة بلا طهارة ولا صلاة والاوجب تيممه والصلاة  
عليه وتعبيرهم بستره بخرقة يفهم عدم اعتبار اللفائف فيه ولو كان أكثر من النصف  
مثلا قال شيخنا ويظهر أنه يسمى رجلا أو امرأة فكما الكامل والا فالاعتبار بما ينقض  
لمسه الوضوء وعدمه ويقف المصلى عليه عند رأسه ان كان ذكر أو عجزه ان كان  
أنثى فان لم يوجد وقف حيث شاء ويجب في دفن الجزء ما يجب في الجملة ويندب دفن  
جزء الحى قل على الجلال وفي ع ش على م ان الجزء يلف عليه ثلاث لعاث  
ان كفن من مال صاحبه (قوله في وقعة الجمل) أي في مقابلة على مع معاوية من  
جهة الخلافة وكانت عائشة مع معاوية على جمل لما حصل لها من على في حقها يوم  
الافك فاندفع ما يقال أن الشهيد لا يصل عليه فجزوه كذلك لانه لم يقتل في معركة  
الكفار وسببت وقعة الجمل لان عائشة كانت على جمل مع معاوية فظفر بها جيش  
على فمقروا الجمل وهي عليه حتى وقع الجمل فأخذوا عائشة وذهبوا بها الى على

رأس كل منهم عند رجل  
الاخر لا يتقدم أنثى على  
ذكر (ولو وجد جزء ميت  
مسلم) غير شهيد (صلى عليه)  
بعد غسله وستره بخرقة  
كالميت الحاضر وان  
ودفن كان الجزء نظرا أو شعرا فقد  
صلى الصلابة على يد عبيد  
الرحمن ابن عتاب بن أسيد  
وقد أقامها طاهر نسري بمكة  
في وقعة الجمل

وعرفوها بخصائمه رواء الشافعي بلا غال لكن قال في العدة لا يصلي على الشعرة الواحدة والاوجه خلافه (بقصد الجملة)  
من زيادتي فلا تجوز الصلاة عليه الا بقصد الجملة لانها \* (٦٨٣) \* في الحقيقة صلاة على غائب وان اشترط هنا

حضور الجزء وبقي ما يشترط في صلاة الميت الحاضر ويشترط انفصاله من ميت ليخرج المنفصل من حي اذا وجد بعدموته فلا يصلي عليه وتبين مواراته بخرقه ودفنه نعم لو ابين منه فوات حالا كان حكم السكك واحدا يجب غسله وتكفينه والصلاة عليه ودفنه وتعبيري بالجزء اعم من تعبيره بالعضو (والسقط) بثلاث السين (ان علمت حياته) بصياح أو غيره (او ظهرت اماراتها) كاختلاج أو تحرك (ككبير) في غسل ويكفن ويصلي عليه ويدفن ليكن حياته وموته بعدها في الاولى وظهور اماراتها في الثانية ونحوه العفل يصلي عليه رواء الترمذي وحسنه وتعبيري بميت حياته اعم من قوله استهل أو بكي (والا) أي وان لم تعلم حياته ولم تظهر اماراتها (وجب تجهيزه بلا صلاة) عليه (ان ظهر خلقه) وفارقت الصلاة غير ما بأنه أوسع بائنه دليل ان الذي يغسل ويكفن ويدفن ولا يصلي عليه وذكر حكم غير الصلاة في هذه وفي ثانية التي قبلها من زيادتي (والا) أي وان لم يظهر خلقه (سن ستره بخرقه ودفنه) دون غيرهما وذكر هذا من زيادتي والعبرة فيما ذكره وخلق الآدمي وعدم ظهوره فتعبر بالاصل

فبكي وبكت واعتذر كل منهما لالاخر ومكثت مدة عنده في البصرة ثم جهزها وأرسلها رضي الله عنهم أجمعين (قوله وعرفوها بخصائمه) الظاهر انهم كانوا عرفوا موتته بنحو استغاضة اه هجر وبعد كون خائمه أخذه آخروا بسنه ح ل (قوله لا يصلي على الشعرة الواحدة) أي ولو طالت جدا وهو المتمدن لانها لا تصلح للاستتباع ولا تغسل كما نقله المؤلف عن صاحب العدة في شرح الروض وعلى قياس ذلك التكفين والدفن فلا يجب واحد منهما حل واعتمد شيخنا كلام العدة ووجهه بانها وان كانت صلاة على غائب الا أن بقية البدن تابع لما يصلي عليه فلا بد أن يكون له وقع حتى يستتبع والشعرة ليست كذلك حل قال شيخنا وهل النظر كالشعرة أو يفرق محل نظر وكلامهم الى الفرق أميل ونقل عنه أن جزء الظفر ليسير كالشعرة الواحدة ح ل (قوله بقصد الجملة) فيقول نويت أصلي على جملة ما انفصل منه هذا الجزء فلو نظر بصاحب الجزء لم يجب اعادةها عليه ان علم أنه قد غسل قبل الصلاة هجر (قوله صلاة على غائب) يؤخذ منه أنه لا بد أن المصلي أن يكون من أهل فرضها عند الموت كما تقدم ويحتل الفرق شورى (قوله فلا يصلي عليه) أي لا يجوز (قوله والسقط الخ) وقد نظم بعضهم حاصل ما ذكره الماتن بقوله

والسقط كالسكبر في الوفاة \* ان ظهرت امارات الحياة  
أو خفيت وخلقه قد ظهر را \* فامنع صلاة رسواها اعتبارا  
أو اختفى أيضا فيه لم يجب \* شيء وستر ثم دفن قد ندب

(قوله بصياح أو غيره) كسعال وعطاس والولادة اذا انفصل بعضه لا يعطى حكم المنفصل الا في مسكتين احدهما في الصلاة عليه اذا صاح واستهل ثم مات قبل أن ينفصل والثانية اذا خرجان رقبته فيصيب انفصاح اه شورى (قوله كاختلاج) الاختلاج تحرك عضو من الاعضاء قال في المصباح اختلاج العضو أي اضطرب والتحريك اعم من تحرك عضو أو تحرك جملة أجزائه فهو من عطف العام على الخاص اه شيخنا وانظر لم كان الاختلاج والتحريك من قبيل الامارة المقيدة للظن وكان الصياح مفيدا له لم حرروا جيب بأنه أقوى (قوله استهل الخ) الاستهلال رفع الصوت بالبكاء شورى (قوله ان ظهر خلقه ولو للقبول فقط) وينبغي الاكتفاء بواحدة منهن برماوى (قوله والعبرة فيما ذكر) أي في وجوب التجهيز بلا صلاة في الشق الاول وسن الستر والدفن في الثانية وقوله وعبر عنه أي عن ما ذكر (قوله بظهور خلق الآدمي) أي ولو في دون أربعة أشهر وقوله وعدم ظهوره أي ولو مع بلوغ الأربعة أشهر برماوى وهذا كما علمت في النازل قبل تمام أشهر الستة واما الوزيل بعدها ميتا ولم يعلم له سبق

الحياة

بلوغ أربعة أشهر وعدم بلوغها جرى على الغالب من ظهر وخلق الآدمي عندها وعبر عنه بعضهم بزمان كان قبح الروح وعدمه وبعضهم بالتخطيط وعدمه وكلاهما وان تقاربت فالعبرة بما قلنا

الحياة فكالكبير وان لم يظهر خلقه وبه أفنى والد شيخنا وهو المعتمد لانه  
كما علمت لا يسمى سقطا خلافا لما أفنى به المؤلف ح ل و م ر (قوله وعبر  
عنه) أي عا ذكر (قوله وحرّم غسل شهيد) والشهيد اما شهيد الدنيا  
فقط أو الآخرة فقط أو شهيدهما اما شهيد الآخرة فقط فهو كل مقتول ظلما  
وميت بنحو بطن أو طعن أو غربة أو غرق وان عصي برصوبه البحر أو غر بته  
خلافا لمن قيدهما بالاباحة واما شهيد الدنيا فقط فهو من قتل في قتال الكفار  
بسببه وقد غل من الغنمة أو قتل مدبرا أو قاتل رياء أو لاجل أخذ الغنمة واما  
شهيدهما فهو من قتل كذلك لكن قاتل لاعلاء كلمة الله وحيث أطلق الفقهاء  
الشهيد انصرف لاحد الاخيرين وحكمهما ما ذكره بقوله وحرّم غسل شهيد وصلاة  
عليه شرح م ر ملخصا لكن ذكر البرماوى أن شهيد الدنيا يغسل ويصلى عليه  
فايجررو والمعتمد كلام م ر (قوله والحكمة في ذلك) عبارته كغيره في شرح الروض  
والحكمة في ذلك ابقاء أثر الشهادة عليهم والتعظيم لهم واستغناءهم عن دهاء  
القوم اه وهى الاوضح لما فيه من الاشارة الى أن ترك الغسل معلل بابقاء أثر  
الشهادة وترك الصلاة بالاستغناء الخ شوبرى وحيث كانت الحكمة ما ذكر  
فلا يرد ما يقال ان الانبياء والمرسلين أفضل من الشهداء مع انهم يغسلون ويصلى  
عليهم حتى يجاب بأن الشهادة فضيلة تنال بالاكتساب فرغب الشارع فيها  
ولا كذلك النبوة والرسالة وقوله في ذلك أى في حرمة غسل الشهيد لانه لم يذكر  
حكمة حرمة الصلاة وفيه ان هذا لا يشمل الشهيد الذي لم يظهر منه دم وأجيب  
بأن الحكمة لا يلزم اطرافها اه (قوله ابقاء أثر الشهادة) أى لانها فضيلة  
مكتسبة تعلم بأثرها وبهذا فارق الانبياء وقال بعضهم الحكمة في ذلك ان الترك  
علامة لاننا لانعلم فضله الا بعدم الغسل والصلاة بخلاف الانبياء فان فضلهم معلوم  
قبل الغسل والصلاة فلو غسلناه وصلينا عليه لساوى غيره وهذا أظهر وان كان  
يرجع للاول اه برماوى (قوله لشهادة الله ورسوله) أى فهو فاعيل بمعنى  
فعل أى مشهود له وقوله وقيل لانه أى فهو فاعيل بمعنى فاعل شوبرى (قوله غير  
ذلك) وهو أن دمه يشهد له بالجنة وقيل لان روحه تشهد بالجنة قبل غيره وقيل  
لانه يشهد بالجنة أى حال موته (قوله الصادق بن مات) لان السالبة تصدق بنى  
الموضوع (قوله قبل انقضاء) ظرف للثبوت وكذا قوله بسببها (قوله سلاح مسلم خطأ)  
أى لم يستعينوا به على قتالنا والافتقار له فكأنه يكون مقتوله شهيدا اه خضر على  
التحرير روح في وعبرة قل على الجلال في محاربة كافر ولو واحدا أو مرتدا

(وحرّم غسل شهيد) ولو جنبا  
أو نكحوه (وصلاة عليه) لخبر  
البخارى عن جابر أن النبي  
صلى الله عليه وسلم أمر في قتلى  
احد بدفنهم بدمائهم ولم  
يغسلوا ولم يصل عليهم وفي لفظ  
و لم يصل عليهم بفتح اللام  
والحكمة في ذلك ابقاء أثر  
الشهادة عليهم واما خبر انه  
صلى الله عليه وسلم لم يخرج  
فصل على قتلى احد صلواته  
على الميت فالمراد بما بين  
الدلة دعاءهم كدعائه للميت  
كقوله تعالى وصل عليهم وسمى  
شهيد الشهادة الله ورسوله  
له بالجنة وقيل لانه يشهد  
بالجنة وقيل غير ذلك (وهو)  
أى الشهيد الذى لا يغسل ولا  
يصل عليه (من لم يبق فيه  
حياة مستقرة) الصادق  
بن مات ولو امرأة أو رقيقا  
أو صيدا أو مجنوناً قبل انقضاء  
حرب كافر بسببها أى الحرب  
كان قتله كافرا وأصابه سلاح  
مسلم خطأ أو عاد اليه بسلاحه

أورمته دابته أو سقط عنها  
أو تردى حال قتاله في بحر  
أو انكشف عنه الحرب  
ولم يعلم سبب قتله وإن لم يكن  
عليه أنردم لأن الظاهر أن  
موته سبب الحرب بخلاف  
من مات بعد انقضائها وفيه  
حياة مستقرة بحراة فيه  
وإن قطع بموته منها وقبل  
انقضائها لا بسبب حرب  
الكافر كان مات بمعرض أو فجأة  
أو في قتال بغاة فليس بشهيد  
ويعتبر في قتال الكافر كونه  
مباحا وهو ظاهر أما الشهيد  
العارى عما ذكر كالغريق  
والمبطون والمطعون والميت  
عشقا والميتة طلقا والمقتول  
في غير القتال ظلما في غسل  
ويصل عليه وتعبيري بما ذكر  
أعم من قوله من مات في قتال  
الكفار (ويجب غسل نجس)  
أصابه (غير دم شهادة) وإن  
أدى ذلك إلى زوال دمه لانه  
ليس من أثر عبادة بخلاف  
دمه المحرم إزالته لا لطلاق  
النهي عن غسل الشهيد

أو في قطع طريق أو صيال أو قتله كافر استعان به البغاة وكذا عكسه بأن قتله باغ  
استعان به كافر وتوقف شيئا مرفى المقتول من البغاة بكافر استعان به أهل  
العدل عليهم اه (قوله أورمته) أي رفته بالسيف وفي المختار رحمه الفرس والجمار  
والبغل ضربه برجله من باب قطع وضرب اه فالرجح بمعنى الرفس بالسيف (قوله كونه  
مباحا) أي غير ممتنع فيصدق بالواجب فاندفع ما يقال قتال الكافر واجب فكيف  
يكون مباحا بخلاف غير المباح كقتال الذميين الذين لم ينة ضوا العهد (قوله كالغريق)  
أي وإن عصي فيه بفحش شرب خمر نعم يستغنى منه من غرق بسير سفينة في وقت  
هيجان الرياح قل (قوله والمطعون) أي الميت بالطاعون ولو في غير زمنه أو بغيره  
في زمنه أو بعد زمنه حيث كان فيه مباحا متسببا ومحرم دخول بلد الطاعون  
والخروج منها بلا حاجة لوجود النهي عن ذلك (قوله والميت عشقا) أفتى الوالد  
رحمه الله بأنه لا فرق بين من يتصور نكاحه شرعا ولا كالامرد حيث عفى وكنم  
إذا المحبة لا قدرة له على دفعها وقديرون الصبر على الشافي أشد إذا لا وسيلة له بقضاء  
وطره بخلاف الأول كذا بخط شيخنا بهامش شرح الروض وكتب عليه قوله وعفى  
هل المراد عن فعل محرم من نحو نظر بشهوة أو المراد عن الوطء بمجرد شوبري قال  
عش على م ر معنى العفة أن لا يكون في نفسه إذا اختلى به يحصل بينهما فاحشة  
بل عزم على أنه وإن خلى به لا يقع منه ذلك والكتمان أن لا يذكر ما به لاحد  
ولو محبوبه اه بالحرف ولا فرق فيه بين أن يتشبه به أولا كما قاله زى خلافا للامة  
م ر قل (قوله والميتة طلقا) ولو من زنا ما لم يتسبب في الاجهاض قل (قوله والمقتول  
ظلما) أي ولو بحسب الميتة كن استحق القتل بقطع الرأس فقتل بالتوسط مثلا  
ومن هذا القسم من مات بهدم أو في غربة وإن عصي بغيره كآبق وناشرة  
أو في طلب العلم والحاصل كما قاله شيخنا م ر انه ان كان سبب الموت معصية كان  
شرق بشرب خمر وكانت يركوب بحر لشربه أو بسير سفينة في وقت ريح كأمرو ونحو  
ذلك فغير شهيد ولا شهيد ولا يضر بمقارنة معصية ليست سببا كزنا ونشوز وابق  
وشرب خمر لا كب سفينة لغيره وتأمل قل على الجلال (قوله ويجب غسل  
نجس) أي وإن حصل بسبب الشهادة كبول خرج بسبب القتل ويفرق بين الدم  
وغيره من النجاسات الخارجة بسبب القتل بأن نجاسة الدم أخف من غيرها بدليل  
المفوع عن قلبه وكثيره على التفصيل المار فيه وبأن المشهود له بالفضل هو الدم  
شرح م ر ولا تحرم إزالة الدم الشهيد بتغير الماء بل تكره ولعل وجهه أنه لا يزال  
الامر بخلاف الماء شوبري (قوله بخلاف دمها) أي الخاق من المقتول نفسه بخلاف



الحاصل عليه من غيره فانه نزال كما هو ظاهر أخذ من قولهم في حكمة تسميته شهيدا  
لانه شاهد ابقته وهو دمه لانه يبعث وجرحه بتفجير دما وقوله تحرم ازالته أى  
بالماء لا بغيره ومن غيره لا من نفسه فلو ازاله بنفسه قبل موته لم يحرم عليه كافي ع ش  
وقل (قوله ولانه أثر عبادة) وانما لم تحرم ازالته الخلف من الصائم مع انه أثر  
عبادة لانه المعروف لها على نفسه بخلافه هنا حتى لو فرض ان غيره ازاله بغير اذنه  
حرم عليه شرح م ر (قوله في ثيابه التي مات فيها) ولو اراد بعض الورثة نزعها  
وامتنع الباقيون أجيب الممتنعون كما هو قضية كلامهم (قوله اعتيد لبسها)  
أى وان لم تكن بيضاء ابقاء لاثر الشهادة وعليه فمحل سن التكفين  
في الابيض حيث لم يضره ما يقتضي خلافه ع ش على م ر (قوله ونحوها)  
يدل على ان الدرع مؤنث (قوله مما لا يعتاد لبسه) المراد به ما لا يعتاد التكفين  
فيه ع ش على م ر (قوله في نزعها) حيث كانت مملوكة له ورضى بها الوارث  
المطلق التصرف والاوجب نزعها شرح م ر (قوله تمت ندبا ان سترت العورة) هذا  
مجموع بل يجب التيمم لقلالانه حق للميت بل يجب ثلاثة أثواب اذا كفن من ماله  
ولادى عليه زى  
(قوله وما يتعلق به) أى بالميت كالتعزية ع ش وقال الرشيدى وما يتعلق به أى  
بالدفن خلافا لما وقع في شية الشيخ من ترجيع الضمير للميت ويرد عليه ان المتعلق  
بالميت تقدم كالأصالة والسكن وغيرها وليس شىء من ذلك مذكورا في الفصل  
وأيضار جوع الضمير المضاف هو الأكثر وترجم ابن حجر بقوله فصل في الدفن  
وما يتبعه فالضمير فى كلامه رجوع للدفن وعليه فيراد بما يتعلق به ما ذكره  
المتر بقوله وسر لمن دفى ثلاث حثيات تراب الى آخر الفصل (قوله أقل القبر  
حفرة) أى أقل ما يحصل له الواجب فى دفن الميت حفرة وخرج بالحفرة  
ما قاله الذوى لومات فى سفينة فان كان يقرب الساحل انظر واوصوله اليه  
ليدفنوه بالبروالانالته هو رمانص عليه الشافعى شذه بين لوحين لئلا ينتفخ ويلقى  
فى البحر ليقلبه الى الساحل وان كان أهله فاراد قد يجدهم لم يدفنه الى القبلة  
فان ألقى فيه بدون جعله بين لوحين وثقل بحجر أى ونزل الى القرار ثم يأموا اه زى  
(قوله تمنع رائحة) المراد منعها عن عند القبر بحيث لا يتأذى بها نأذيا لا يحتمل  
عادة لان ملظا اشتراط منع القبر لها دفع الاذى عن الناس والاذى انما يتحقق بما  
ذكرته من ان يفوح منه رائحة تؤذى من قرب منه عرفا اذ لا يصبر عليه عادة  
شوبرى وقوله رائحة وان كان الميت فى محل لا يدخله من يتأذى بالرائحة بل وان لم

ولانه أثر عبادة (وسن تكفينه  
فى ثيابه التي مات فيها) تجز  
أى داودا سناد حسن عن  
جابر قال روى رجل بسهـم فى  
صدره أو حلقة فمات فأدرج  
فى ثيابه كما هو نحن مع النبي  
صلى الله عليه وسلم وسواء  
فى ذلك ثيابه الملطخة بالدم  
وغيرها لكن الملطخة أولى  
ذكره فى المجموع فتقيد الاصل  
ككثيرا الملطخة بيان لا لكل  
وهذا فى ثياب اعتيد لبسها  
غالبا ما ثياب الحرب كدرع  
ونحوها مما لا يعتاد لبسه غالبا  
كخف وجلد وفروة وجبة  
مخشوة فيندب نزعها كسائر  
الموتى وذكر السن فى هذه  
والوجوب فى التى قبلها من  
زيادى (فان لم تكفه) أى ثيابه  
(تمت) ندبا ان سترت العورة  
والافوجوبا (فصل)  
فى دفن الميت وما يتعلق به  
(أقل القبر حفرة تمنع بعد)  
ردمها (رائحة)

يدل له رائحة أصلاً كأن جف (قوله أي ظهورها) إشارة إلى تقدير مضاف وكذا أقوله  
 أي نبشه (قوله فتؤذي الحى) قال بعضهم أنه منصوب عطفاً على قوله ظهورها على  
 حد وليس عبادة وتقرعني وكذا قوله فياً كله (قوله وسبعاً) وإن كان الميت في محل  
 لا تصل إليه السباع أصلاً ع ش على مر (قوله بيان فائدة الدفن) أي بيان ما اراده  
 الشارع من الدفن وقد علم عدم لزوم نفو الفسافي فانها قد لا تمنع الرائحة ويصير دم  
 تراب بلائساء فانه لا يمنع السبع ق ل وبعبارة م ر وظاهر انه ما غير متلازم بين  
 كالفسافي التي لا تمنع الرائحة مع منعها السبع فلا يكفي الدفن فيها (قوله حيث  
 لم يتعد الحفر) فان تعدد كفى ذلك اطاف (قوله وسن أن يوسع) أي القبر اتوسع  
 زيادة في الطول والعرض والتعميق زيادة في النزول وينبغي أن يكون ذلك بقدر  
 ما يوسع من ينزله القبر ومن يعينه لا يزيد من ذلك لان فيه تعسيرا على الناس فان قلت  
 ما حكمه التوسيع والتعميق قلت اتوسع فيه اكرام للميت فان في انزال الشخص  
 في المسكان الواسع اكرامه وفيه رفق بالميت وفي انزاله في المسكان الضيق نوع اهانة  
 له ومن ينزله القبر لانه اذا اتسع أمكن أن يقف فيه المنزل اذا تعدد ذلك حاجة وأمن من  
 انضدام الميت لجدرانه حال انزاله ونحو ذلك والغرض كتم الرائحة والتوسيع والتعميق  
 أبلغ في حصول ذلك فان قلت هل اطلب زيادة على قامة وبسطة قلت انقائمة  
 وبسطة ارفق بالميت والمنزل لانه يتمكن مع ذلك من تناوله بسهولة من على شفير القبر  
 بخلافه مع الزيادة فليتأمل ع ش على مر (قوله قامة وبسطة) أشار ابن حجر الى انهما  
 منه بيان خبر ليكون المحذوفة أي وأن يكونا التعميق قامة وبسطة ولا ينفرد ذلك  
 بل يجوز أن يكونه صويين على المفعولية المطلقة على حذف مضاف وإقامة هذا  
 مقامه والتقدير ويعمق تعميقاً قدر قامة كما رشحنا ذلك حل شيخنا كلام الأصل  
 شو برى (قوله باسطا يديه) أي غير قابض لاصابعهما ع ش (قوله مرفوعتين) لا ينفى  
 عنه قوله باسطا لانه يصدق ببسطهما امامه (قوله في قتلى أحد وكانوا ستة وسبعين)  
 قال في شرح البهجة في الاحتجاج به نظر لانه انما يدل على تعميق القبر وتوسيعه  
 لا على كونه قدر قامة وبسطة اه وقد أشار الى الشارح هنا بوضعية عمر الى بيان  
 المراد منه شو برى (قوله احفروا) بكسر الهمزة والفاء من حفروا والمراد احفروا وجوبا  
 وجزئية وجزء وصل واوسعوا ندبا وأحقوا كذلك وهمزتها مرة قطع (قوله وأوصى عمر)  
 أي ولم ينكر عليه فهو اجماع وذكره بعد الحديث لبيان قدر التعميق ق ل (قوله  
 أربعة أذرع) أي بذراع الأدمى شو برى فلا تنافي كلام الرافي لانه في ذراع العمل  
 السابق بيانه أول الطهارة وهو ذراع ويربع بذراع اليد والتفاوت بينهما ثلث ذراع لان

أي ظهورها منه فتؤذي الحى  
 (وسبعاً) أي نبشه لها في كل  
 الميت فتفنن حرمة قال  
 الراعي والغرض من ذكرهما  
 ان كانا متلازمين بيان فائدة  
 الدفن والافهات وجوب  
 رعايتهما فلا يكفي أحدهما  
 ونخرج بالحفرة ما لو وضع الميت  
 على وجه الأرض وجعل عليه  
 ما يمنع ذلك حيث لم يتعد الحفر  
 (وسن أن يوسع ويعمق قامة  
 وبسطة) بأن يقوم رجل  
 معتدل باسطا يديه مرفوعتين  
 لقوله صلى الله عليه وسلم  
 في قتلى أحد احفروا واسعوا  
 وأعمقوا واه الترمذي وقال  
 حسن صحيح وأوصى عمر رضي  
 الله عنه أن يعمق قبره قامة  
 وبسطة وهما أربعة أذرع  
 ونصف خلا للرافعي في قوله  
 انهما ثلاثة ونصف

الثلاثة ونصف باربعة ونصف الاثنى وعشرة ع ش وهو اربعة اذرع هو المعتمد  
 أى بذراع اليد وهو شبران وقوة وهو ثلاثة ونصف أى بذراع العمل فلا مخالفة بينهما  
 زى وذراع العمل ذراع وربيع بذراع اليد وقوله فلا مخالفة فيه نظر لان الزائد فى ذراع  
 العمل ثلاثة أرباع ونصف ربيع وذلك لا يبلغ ذراعاً لانه ناقص نصف ربيع الا أن  
 يقال مراد من عبر باربعة اذرع ونصف انها على التقريب فلا يضر نقص نصف  
 ربيع ذراع فلا مخالفة على هذا فتأمل (قوله وثمد أصله الميل (قوله القبلى)  
 فان حفرت فى الجهة المقابلة لما كره ع ش م ر (قوله صلبة) بضم الصاد وسكون  
 اللام ومعناه الشديد الذى لا سهولة فيه فقه به الاصوات ع ش (قوله ويوضع  
 الميت بينهما) تنبيه لو كان بأرض اللحد أو الشق نجاسة فهل يجوز وضع الميت عليها  
 مطلقاً أو يفصل بين أن تكون النجاسة بواسطة صديد من ميت كما فى المقبرة المنبوشة  
 فيجوز أو من غيره كصوبول أو غائط فيمنع فلا زراء به حيث ذكر كل محتمل والوجه هو الاول  
 وحيث قيل بالجواز فظهر صحة الصلاة عليه فى هذه الحالة فليتأمل شوبرى (قوله  
 ويسقف عليه) بضم الياء وسكون السين وفتح القاف شوبرى (قوله الحدوا)  
 بضم الهمزة وفتح الحاء ويقطع الهمزة وكسر الحاء يقال لحد يحد كذهب ذهب  
 والحد يحد وقوله لحداً بفتح اللام وضمها ويقال لحدته والحدت له شوبرى (قوله الرخوة  
 بتثنية الراء والكسر انصح وأشهر شوبرى (قوله ويسن أن يوسع كل منهما فيه)  
 ان هذا قد علم من قول المصنف المتقدم ويسن أن يوسع الخ اللهم الا أن يقال ذكره  
 توطئة لما بعده ع ش وقد يقال كلام المصنف المتقدم فى القبر وكلامه هنا فى اللحد  
 والشق (قوله وأن يرفع اسقف) أى الذى فى الشق فلا ينافى ما تقدم وهل ذلك وجوباً  
 لئلا يضر به والظاهر انه كذلك لانه المذكورة ع ش على م ر وقل (قوله بحيث  
 لا يمس الميت) أى وجوباً اه ع ش (قوله وأن يوضع رأسه) أى قبل دخوله القبر  
 (قوله الذى سيصير عند سفله) أى فهو مجاور مجاورة مبنى على مجاز الا قول فسمى  
 مؤخر القبر رجلاً لانه مجاور لها أو الحامية والمحلية لكون الرجل حائلاً فى القبر وعند خبر  
 يصير مقدم ورجل اسمها مؤخر (قوله ويسل من قبل رأسه) أى يخرج من النعش  
 من قبل رأسه وفى المختار سل الشئ من باب رد وسل السيف وأسل بمعنى وأسل من  
 بينهم خرج وفى المصباح سللت الشئ أى أخذته الى القبر وهذا المعنى هو الملايم لقول  
 الشارح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سل من قبل رأسه أى أخذ وليس المعنى  
 أخرج لانه لم يكن فى شئ أخرجه منه اذ ذلك لانه دفن بحمل موته (قوله لما روى أبو  
 داود) استدل على قوله ويوضع رأسه عند رجل القبر لکن لم يظهر وجه الدلالة

(وثمد) بفتح اللام وضمها وهو  
 أن يحفر فى أسفل جانب القبر  
 القبلى قدر ما يسع الميت (فى)  
 أرض (صلبة أفضل من شق)  
 بفتح الميم وهو أن يحفر فى  
 وسط أرض القبر كالنهر تبنى  
 حافاه بالابن أو غيره ويوضع  
 الميت بينهما ويسقف عليه  
 بالابن أو غيره روى مسلم  
 عن سعد بن أبى وقاص  
 انه قال فى مرض موته الحدوا  
 لى الحدوا نصبوا على الابن  
 نصبا كما صفع برسول الله  
 صلى الله عليه وسلم وخرج  
 بالصلبة الرخوة فالشق فيها  
 أفضل خشية الانهيار ويسن  
 أن يوسع كل منهما ويتأكد  
 ذلك عند رأسه ورجليه وأن  
 يرفع السقف قليلاً بحيث لا يمس  
 الميت (و) أن (يوضع رأسه  
 عند رجل القبر) أى مؤخره  
 الذى سيصير عند أسفله رجل  
 الميت (و) أن (يسل من قبل  
 رأسه برفق) لما روى أبو داود  
 بأسناده صحيح

ان عبد الله بن يزيد الخطمي  
الحجازي صلى على جنازة الحارث  
ثم أدخله القبر من قبل رجل  
القبر وقال هذا من السنة وما  
روى الشامي والبيهقي بإسناد  
صحيح عن ابن عباس أن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم سل من  
قبل رأسه (و) أن (يدخله)  
القبر (لاحق بالصلاة) عليه  
(درجة) فلا يدخله ولو أثنى  
الرجال متى وجد والضعف  
غيرهم عن ذلك غالبا وظهر  
البخاري أنه صلى الله عليه  
وسلم أمرا بالطلحة أن ينزل في  
قبر بئس له صلى الله عليه وسلم  
وإنه ما تم كل يوم ووقع في المجموع  
تبعه الراوي للخبر انه رقية ورده  
البخاري في تاريخه الاوسط  
بأنه صلى الله عليه وسلم لم يشهد  
موت رقية ولا دفنها أي لانه كان  
يبدو وعلوم انه كان لها محرم  
من النساء كفاطمة ثم يسن  
لهن كذا في المجموع أن يلين حمل  
المرأة من مقتلها الى النعش  
وتسليمها الى من في القبر وحمل  
ثيابها فيه وخرج بزيادتي  
درجة الاحق بالصلاة صفة  
وقد عرف في الغسل (لكن  
الاحق في أنثى زوج

منه اذ غاية ما فيه أنه أدخله من جهة رجل القبر وليس فيه تعرض للموضع وعجالة  
شرح م ر أما الوضع كذا فلما صبح عن بعض الصحابة انه من السنة وأما السبل فلما  
صح أنه فعل به صلى الله عليه وسلم وهي أظهر اه (قوله الخطمي) بفتح الحاء الموحدة  
وسكون الطاء نسبة لابي خاتمة بطن من الانصار برماوى (قوله ثم أدخله) دليل  
لقوله وأن يوضع وقوله لما روى الخ دليل لقوله وأن يسلم الخ وقد يقال ادخاله من قبل  
رجل القبر لا يدل على سن وضع رأسه عند رجل القبر الذي هو المدعى (قوله وأن  
يدخله) أي ندبا كما قاله م ر وجر كما يفهم من عطفه على المندوب فلو فقه له غيره كان  
مكروها خروجا من خلاف من حرمة كالأذرى وتبعه خ ط وعش (قوله الاحق  
بالصلاة عليه درجة بخلافه صفة) فاله فقه يقدم على الاسن كما في الغسل بخلاف  
الصلاة عليه كما تقدم شو برى (قوله فلا يدخله ولو أثنى) أي ندبا فاذا أدخله  
الاناث كان خلاف الاولى ومن عبر بالوجوب يحمل على ما اذا حصل ازراء لاميت  
بإدخال غير الرجل ع ش (قوله الا الرجال) ينبغي ان المراد بهم يشمل الصبيان  
حيث كان فيهم قوة ع ش على م ر (قوله وعلوم انه الخ) دفع به ما يقال انما  
أمرا بالطلحة بالنزل لفق محارمها اط ف (قوله نعم يسن) استدراك ضروري لانه  
لم يدخل قبله قال الشوبرى وظاهره ان النساء ولو أجنبيات يقدمن فيما ذكر  
على الرجال المحارم مع استراحتهم نظرا وغيره وانفراد المحارم بزيادة القوة فليحرروا  
ذلك وقد يقال وجه ذلك وجود الشهوة في المحارم مع المخالطة بالمس ونحوه وذلك  
مظنة لثورتها وانتهائهما في النساء شو برى (قوله وحمل ثيابها) أي شدادها أي  
ومن محل موتها الى الغسل فهذه أربعة مواضع يتولاها النسوة ع ش (قوله الاحق  
بالصلاة عليه صفة) المراد بالصفة هنا خصوص الفقه لا مطلق الصفة كما يعلم من  
كلامه رشيدى (قوله وقد عرف في الغسل) أي من أن الافقه هنا أولى من الاسن  
الاقرب والبعيد الفقيه أولى من الاقرب غير الفقيه عكس ما في الصلاة عليه وقوله  
لكن الا - ق الخ أتى به لانه علم انه لاحق في الصلاة الزوج حيث وجد معه غير  
الاجانب والسيد في الامة التي تحمل له كالزوج وفي التي لا تحمل له كأن كانت مكاتبه  
كالمحرر فيقدم على عبدها لان المالكية أقوى من الملوكية اه حل (قوله زوج)  
قد يشكل عليه تقديمه صلى الله عليه وسلم أبا طلحة وهو أجنبي مفضل على عثمان  
مع أنه الزوج الافضل والعدرا الذي أشير اليه في الخبر على رأى وهو انه كان وطى سرية  
له تلك الليلة دون أبي طلحة ظاهرا كلام أئمتنا انهم لا يعتبرونه لكن سهل ذلك انها  
واقعة حال ويحتمل أن عثمان لغمرط الحزن والاسف لم يشق من نفسه بأحكام



الدفن أو أذن الله صلى الله عليه وسلم رأى عليه آثار الجرح من ذلك فقدم أبا طلحة من غير إذنه وخذه لكونه لم يقارف أي لم يجمع تلك الليلة ثم يؤخذ من الخبر أن الأجانب الممتنعين في الصفات يقدم منهم من بعدهم عن الجماع لأنه أبعد عن مذكري يحصل له لوماس المرأة هجر ولا يردانهم قالوا في الجملة أنه يسن أن يجمع ليتمها ليكون أبعد عن الميل إلى ما يراد من النساء لا نقول الغرض ثم كسر الشهوة وهي حاصلة بالجماع تلك الليلة والغرض هنا أنه يكون أبعد عن ذكر النساء وبعد الهدى من أقوى في عدم التذكر على م ر (قوله وان لم يكن له حق في الصلاة) أي عند وجود الأقارب شو برى (قوله الأقرب فالأقرب) فيقدم الأب ثم أبوه وان علا ثم الابن ثم ابنه وان نزل ثم الأخ الشقيق ثم الأخ الاب ثم ابن الأخ الشقيق ثم ابن الأخ الاب ثم العم الشقيق ثم العم الاب ثم أبا الأم ثم الأخ منها ثم الخال ثم الأم منها والترتيب المذكور مندوب زى (قوله فعبدوها) استشكل بأن الأمة لا تغسل سيدها لا تقطاع الملك بالموت وهو بعينه موجود هنا وأجيب باختلاف السابيين إذ الرجل ثم يتأخر عن النساء وهن يتقدم حتى أن الرجل الأجني يتقدم هنا على المرأة وعبد الميتة أولى منه زى (قوله لتفارتهم فيها) أي الشهوة إذا مسح أضعف من المجهوب وانحصى لأنه لم يبق له شيء من الآتين والمجهوب أضعف من المحصى لجب ذكره شيخنا (قوله فذورحم الخ) وقضية كلامهم أن الترتيب مستحب لا واجب م ر (قوله فأجني صالح) الأفضل فالأفضل ثم النساء بعد الأجني كترتيبهم في الغسل والخنا كالنساء كذا قاله شيخنا حل (قوله أقرع) أي ندبا ع ش على م ر (قوله كما مرث الإشارة إليه) أي في الغسل في قوله فان تنازعا في هذا ونظائره الآية أقرع زى (قوله وسن كونه وترا) عطف مصدر صريح على مصدر مؤول شو برى قال م ر وأما الواجب في المدخل له فهو ما يحصل به الكفاية (قوله بحسب الحاجة) فلما انتهت الحاجة باثنين مثلا زيد عليهما ثالث مراعاة لثورية ع ش على م ر (قوله كانوا الثلاثة وهم علي والعباس وابنه الفضل) وفي رواية أربعة علي والفضل بن العباس واسامة وعبد الرحمن بن عوف وقوله خمسة وهم علي والعباس وابنه الفضل وشم وشقران مولاه صلى الله عليه وسلم برما زى (قوله وستر القبر بشوب عند الدفن) عبارة شيخنا عند ادخال الميت فيه أي القبر والظاهر أن المراد بالقبر المحدد والشق ويؤيده تعبير الشارح بالدفن لأن الظاهر منه ادخال الميت ذات ويحتمل أن المراد بالقبر الحفرة فيستحب ستر القبر قبل ادخال الميت في الحفرة حل (قوله عند الدفن) مفهومه أنه لا يندب ذلك عند وضعه على النعش وينبغي أن يكون مبسحا

وان لم يكن له حق في الصلاة لان منقلوبه أكثر (وهو محرم) الأقرب فالأقرب (فعبدوها) لانه كالحرم في النظر ونحوه (فهو سوح فميجرب فخصي) لضعف شهوتهم ورتبوا كذلك لتفاوتهم فيها (فمصبية) لا حرمة لهم كبنى عم ومعتق وعصبته كترتيبهم في الصلاة (فذورحم) كذلك كبنى خال وبني عمه (فأجني صالح) فان استوى اثنان في الدرجة والفضيلة وتنازعا اقرع كما مرث الإشارة إليه وقول في محرم إلى آخره من زيادتي (و) سن (كونه) أي المدخل له القبر (وترا) واحدا فأكثر بحسب الحاجة كما فعل برسول الله صلى الله عليه وسلم فقد روى ابن حبان أن الدافنين له كانوا ثلاثة وأبو داود أنهم كانوا خمسة (و) سن (ستر القبر بشوب) عند الدفن لانه ربما ينكشف من الميت شيء فيظهر ما يطلب اخفاؤه (وهو أغبر ذكر) من أنثى وخشي (أكد) احتياطا والتصریح بهذا من زيادتي

ع ش على م رأى ستره حال وضعه على النعش مباح وان كان مندب ستره بعد ذلك (قوله وان يقول مدخله) أى وان تعدد ع ش (قوله باسم الله) أى أدخله مستعينا باسم الله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم أى ومات على ملة رسول الله أو وادفنه على ملة رسول الله وسن زيادة الرحمن الرحيم كما فى المناسى لان الرحمة مناسبة للمقام ويسن أن يزيد من الدعاء ما يليق بالحال كاللهم افتح أبواب السماء لروحك وأكرم نزله ووسع مدخله ووسع له فى قبره فقد ورد أن من قبل ذلك عند دفنه رفع الله عنه العذاب أربعين سنة (قوله ويوجه القبلة وجوبا) أى فى المسلم ويوجه الكافر لآى جهة كانت وقوله ويوجه بالرفع أخذنا من قوله وجوبا اذ لو قرأ بالنصب لكان التقدير وسن أن يوجه وجوبا وهو فاسد ولعل هذا هو حكمة حذف أن من كلام الشارح (قوله تنزى لاله منزلة المصلى) يؤخذ منه عدم وجوب استقبال القبلة بالكفار علينا وهو كذلك فيجوز استقبالهم واستدبارهم نعم لو ماتت ذمية وفى جوفها جنين مسلم بلغ أو أن نفخ الروح فيه جعل ظهرها للقبلة وجوبا ليتوجه الجنين للقبلة حيث وجب دفنه لو كان منفصلا اذ وجه الجنين اظهر رأسه وتدفن هذه المرأة بين مقابر المسلمين والكفار شرح م ر أما المسئلة فتراعى هى لا مافى بطنها ع ش على م ر (قوله فلو وجهه لغيرها) أى ولو إلى السماء فيشمل المستلقى ولو رفعت رأسه فلا قصور فى عبارته شيخنا وعبارة م ر فان دفن مستديرا أو مستلقيا نبش حتما ان لم يتغير والا فلا (قوله حتى لا ينكب) تعليل لقوله وأن يسند وجهه وقوله ولا يستلقى تعليل لقوله وظهره المخ ولا يجب نبشه لو انكب أو استلقى بعد الدفن وكذا الوانها ر القبور أو التراب عليه كذلك ويجوز نبشه واصلاحه أو نقله الى محل آخر نعم لو انهار عليه التراب قبل تسوية القبر وقبل سده وجب اصلاحه قل وبرماوى (قوله بجده الايمن) أى بعد ازالة الكفن لانه أبلغ فى اظهار الازل وقوله اليه أى الى نحو اللبنة (قوله وأن يسد فمعه) ظاهر منعه من استقباب السد جواز اهالة التراب عليه من غير سد وذهب جمع الى وجوب السد وحرمة اهالة التراب لما فى ذلك من الازراء بالميت وقرر شيخنا زى ان السدان لزم على عدم اهالة التراب على الميت وجب والاندب وعلى ذلك يحمل كلام جمع حل وم ر (قوله بنحو لبن) أى ندبا وكان عدد لبنات لحد صلى الله عليه وسلم تسع لبنات كما فى مسلم قل (قوله بكسر لبن) بكسر الكاف وفتح السين وسكونها شوبرى (قوله وطين) نبيه به على ان اللبن وحده لا يكتفى ولا مندب الاذان عند سده خلافا ليهضهم برماوى (قوله ونخدة) بكسر الميم وجمعها اتحاد ففتح الميم سميت بذلك لوضع الحد عليها شيئا

(و) أن (يقول) مدخله (بسم الله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم) الاتباع والامر به رواهما الترمذى وحسنهما وفى رواية وعلى سنة رسول الله (و) أن (يوضع فى القبر على يمينه) كما فى الاضطجاع عند النوم وتعبيرى كالجموع بالقبر أعم من تعبيرة بالحد (ويوجه) للقبلة (وجوبا) تنزى لاله منزلة المصلى فلو وجهه لغيرها نبش كما سيأتى أو لها على يساره كره ولم ينبش والتصريح بالوجوب من زيادتى (و) أن (يسند وجهه) ورجلاه (الى جداره) أى القبر (وظهره بنحو لبنة) كجبر حتى لا ينكب ولا يستلقى ويرفع رأسه نحو لبنة ويفضى بجده الايمن اليه أو الى التراب (و) أن (يسد فمعه) بفتح الفاء وسكون التاء (بنحو لبن) كطين بأن يبنى بذلك ثم تسد فرجه بكسر لبن وطين أو نحوهما لان ذلك أبلغ فى صيانة الميت من النيش ومن منع التراب والهوام ونحو من زيادتى (وكره) أن يجعل له (فرش ونخدة) بكسر الميم

(قوله لم يحتج اليه) أي الصندوق فالتفصيل انما هو فيه ويدل على هذا قول الشارح  
 اما اذا احتج الخ (قوله لان في ذلك اضاعة مال) أي لغرض شرعي وهو تعظيم  
 الميت فلا تنافي بين العلة والمعامل لان الاضاعة انما تكون محرمة اذا لم تكن لغرض  
 شرعي (قوله اما اذا احتج الى صندوق) يترجم من هذا ان بقاء الميت مطلوب  
 وان الارض التي لا قبله سر يعا اولى من الارض التي قبله سر يعا عكس ما يتوهم  
 شرح مروقوله مطلوب لان نعم الروح مع البدن الذم تنعمها وحدها (قوله وجاز  
 دفنه ليلا) أي لانه صلى الله عليه وسلم دفن ليلا وأبو بكر وعمر وعثمان كذلك بل  
 فعليه صلى الله عليه وسلم أيضا نعم يندب الامام منع الكفار من الدفن نهارا ان أظهره  
 برماوى (قوله مطلقا) أي تحراه أم لا (قوله فلا يجوز) أي جواز مسنوى  
 الطرفين اذا اعتمد الكراهة تنزيها وهذا في غير حرم مكة اما فيه فلا حرم ولا كراهة  
 قياسا على الصلاة فيه حل وزى قال الشوبرى رأيت بخط شيخنا هاشم شرح  
 الروض ان الاوجه تحريم الدفن عند تحريم الاوقات المكروهة في الحرم المكي  
 وان لم تحرم الصلاة فيه والفرق ظاهر اهـ واعل الفرق ان الصلاة يضاعف نواها  
 فاغتفر فعلها بذلك ولا كذلك لدفن وأيضا للنص عليه في حديث يابني عبدمناف  
 الخ اهـ بحروقه (قوله وأن نقبر) بابه ضرب ونصر أي ندفن وأما ضبطه بضم  
 النون وكسر الباء من أقبر لقوله تعالى ثم أماته فأقبره فنلظ لان معنى أقبر في الآية  
 صير له قبرا وأما الذي في الحديث فاضيه قبر بمعنى دفن (قوله وذ كروقت الخ) الضمير  
 راجع للنبي صلى الله عليه وسلم وللفظ ذ كرا من الراوى أو من الشارح شيخنا (قوله  
 وقت استواء) هي الاوقات المتعلقة بالزمن وظاهرا ان الوقت المتعلق بالفعل كوقتي  
 الصبح والعصر ليس كذلك وبه قال الاسنوى قال وكلام الاصحاب والحديث يدل  
 له وقال الزركشى الصواب التعميم وهو كما قال شرح مروقوله أولى من قوله وغيرهما  
 أفضل) أي لان عبارة الاصل تقتضى ان غيرهما فيه فضل ان جعل على بابه وان  
 أول فالأول قبل فيه أولى (قوله ودفن بقبرة أفضل) وفي أفضل بقبرة بالبلد أولى  
 ويكره الدفن بالبيت الا ان تدعوا اليه حاجة أو مصلحة على ان المشهور انه خلاف  
 الأولى لا مكروه وانما دفن عليه الصلاة والسلام في بيته لاختلاف الصحابة في مدفنه  
 لخوفهم من دفنه بالمقابر من التنازع ولان من خواص الانبياء دفنهم بمحل موتهم أي  
 حيث أمكن الدفن فيه فان لم يمكن نقلوا مكان ما توا على سقف لا يتأذى الدفن فيه  
 فالظاهر دفنهم تحت الموضع الذي ماتوا فيه بحيث يحاذيه كافي حجر وعش (قوله وكره  
 مبيت بها) في كلامه اشعار بعدم الكراهة عند القبر المنفرد قال الاسنوى وفيه

(وصندوق لم يحتج اليه) لان  
 في ذلك اضاعة مال اما اذا احتج  
 الى صندوق لندائه أو نحوها  
 ٣ رخارة في الارض فلا يكره  
 ولا تنفذ وصيته به الا حينئذ  
 (وجاز) بلا كراهة (دفنه ليلا)  
 مطلقا (ووقت كراهة صلاة  
 لم يكره) بالاجماع بخلاف ما اذا  
 تحراه فلا يجوز وعليه حل خير  
 مسلم عن عقبه بن عمار ثلاث  
 ساعات نهارا رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم عن الصلاة فيهن  
 وان تقبر فيهن موتانا وذ كروقت  
 الاستواء والطول والغروب  
 (والسنة) للدفن (غيرهما)  
 أي غير الليل وغير وقت الكراهة  
 وتعبيرى بهذا الموافق لهبارة  
 الرخصة أولى من قوله وغيرهما  
 أفضل وان أول أفضل بمعنى فاضل  
 (ودفن بمقبرة أفضل) منه بغيرها  
 لينال الميت دعاء المارين  
 والزائرين (وكره مبيت بها)  
 لما فيه من الوحشة

احتمال وقديرق بين أن يكون بصحراء أو في بيت مسكون اه والتفرقة أوجه بل  
كثير من التربة مسكونة كالبيوت فالوجه عدم الكراهة فيها ويؤخذ من التعليل  
أن محل الكراهة حيث كان منفردا فإن كان واجعا كما يقع كثير في زمننا في البيت  
ليلة الجمعة لقراءة قرآن أو زيارة لم يذكره شرح م ر (قوله ودفن اثنين من جنس) أي  
أو من غير جنس وهناك محرمية فدار الجواز عندهم مع الكراهة على اتحاد الجنس  
أو اختلافه مع المحرمية ونحوها كما سيأتي وقوله ابتداء أمداد وأما بأن يقع على الميت  
ويوضع عنده ميت آخر فيصير ولومع اتحاد الجنس أو مع محرمية والمعتمد التحريم  
حيث لا ضرر به مطلقا ابتداء ودواما وإن كان هناك محرمية واتحاد الجنس لأن العلة  
التأذي م ر وعش وينبغي أن يلحق بالاثنيين واحد وبعض بدن آخر وظاهره ولو كانا  
صغيرين (قوله ككثرة الموق) أي وعسرا فرد كل واحد بقبراه م ر فتي سهل  
أفراد كل واحد بقبر لا يجوز الجمع بين اثنين ولا يختص الحكم بما اعتيد الدفن فيه بل  
حيث أمكن ولو في غيره ولو كان بعيدا وجب حيث كان بعيدا مقبرة للبلد وسهل زيادته  
عش (قوله فيقدم أنصاهما) وهو اللاحق بالأمارة شرح م ر (قوله في ثوب واحد)  
قيل المراد في قبر واحد إذ لا يجوز دفنهم بهما بحيث تتلافى بشرتهما بل المراد أن يكون  
على كل ثيابه وليكنه يصبغ بمجنب الآخر في قبر واحد وهذا أويل بعيدا وإنما المراد  
أن ذلك الوقت كان وقت عجز حيثئذ في بعض الثياب التي وجدت كان فيه سعة بحيث  
يسع اثنين يدرجان فيه ففعل فيهما ذلك ولا يلزم من ذلك تماس هودرتهما لا مكان أن  
يجوز بينهما بأذخر ونحوه شرح المشكاة شوبري ولو حفرت قبر فوجد فيه عظم ميت قبل  
فراغ الحفر أعاده ولم يتم الحفر وان ظهر ذلك بعد تمامه جعله في جانب بعد حفرة ودفن  
الميت بجانب آخر فإن كان للقبر محدان ودفن بأحدهما ميت ثم أريد دفن آخر بالبعد  
الآخر لم يحرم نبش القبر حيثئذ حيث لم تظهر رائحة من الميت الأول ح ل وزي  
(قوله بخلاف ما إذا كان من غير جنسه) كان الأولى تأخير هذه إلى المفهوم الآتي  
لأنهم من صوره لأن صور المنطوق شيخنا (قوله وخرج بالجنس الخ) هل يقدم الخنثى  
على أمه احتياطا أو هي قال الشيخ فيه نظر أقول وينبغي تقديمها لأن جهة تقديمها  
محقة بخلاف الخنثى شوبري (قوله كره) المعتمد تحريم الجمع مطلقا لا ضرورة  
برماوى (قوله وحيث جمع بين اثنين) وإن كان الجمع محرما بأن لم تدع ضرورة إليه  
عش على م ر (قوله جعل بينهما) أي ندبا أن لم يكن مس والواجب برماوى (قوله)  
وقدم من جنس (الذكر) أي قدم وضعه إلى جدار القبر وهذا قبل وضع المفضول  
في اللحد ولو على شفيره والأفلاحي عن مكانه لأنه أضر به ويقدم في الكافرين

أخفوها

(ودفن اثنين من جنس) ذكرين  
أو اثنين ابتداء (بقبر) يحمل  
واحد (الضرورة) ككثرة  
الموق لوباء أو غيره (فيقدم)  
في دفنها إلى جدار القبر (أفضلها)  
لأنه صلى الله عليه وسلم كان  
يجمع بين الرجلين من قتلى أحد  
في ثوب واحد ثم يقول إيهما  
أكثر أخذ القرآن فاذا أشير  
إلى أحدهما قدمه في اللحد  
(لا فرع) فلا يقدم (على أصل)  
من جنسه فيقدم الأب على  
الابن وإن كان أفضل منه  
لمحرمية الأبوة والام على البنت  
وإن كانت أفضل منها لمحرمية  
الأمومة مع التساري في الأنوثة  
بخلاف ما إذا كان من غير جنسه  
فيقدم الابن على أمه لفصلية  
الذكورة (ولا يصح على رجل)  
بل يقدم الرجل عليه وإن كان  
أفضل منه والتصريح بكراهة  
الدفن مع قولى من جنس وقولى  
لا فرع إلى آخره من زيادتي وخرج  
بالجنس ما لو كان من جنسين  
حقيقة كذا كرأوتى أو احتمالا  
كخنثيين فإن كان بينهما محرمية  
أو زوجية أو سببية كره دفنها  
بقبر والاجرم بلاتأ كذا ضرورة  
وحيث جمع بين اثنين جعل بينهما  
حاجز تراب وقدم من جنسين  
الذكر ثم الخنثى ثم المرأة



أخفهما كفرا أوعصيا نابرا ماوى (قوله وتقدم بعض ذلك) أى فى قوله ويقدم الابن  
على أمه (قوله وسن لن دنى) أى حضر الدفن ولو بعد شوبرى أى ولو امرأة وعمله  
حيث لم يزد قبره من القبر إلى الاختلاط بالرجال كافى ع ش على م ر (قوله بأن كل  
على شغيره) عبارة شرح م ر وضابط الدنو لا يحصل معه مشقة لها وقع فيما يظهر فن لم  
بدن لا يسن له ذلك لا مشقة فى الذهاب إليه لكن قال فى الكفاية أنه يستحب ذلك  
أكل من حضر الدفن وهو شامل للبعيد أيضا واستظهره الولي العراقي وهو المعتمد  
على أنه يمكن الجمع بينهما بجل الاول على التنا كيد فقول المصنف دنى ليس بقيد (قوله  
ثلاث حثيات) أى حثوث ثلاث حثيات فهو على حذف مضاف لأن الحثيات اسم للعين  
من التراب ولا يتعلق بها حكم والحثوا لاخذ بالكفين معا أو أحدهما وحل طلب ذلك  
ما لم يكن به نجاسة وهو رطب لما فيه من التضمخ بالنجاسة وكون التراب من تراب  
القبر ومن جهة رأسه أولى ولو فقد التراب هل يشير إليه أو لا فيه نظره الأقرب الثاني  
كفى البر ماوى وأنظر ما ذابفعل بها أعنى الحثيات هل يرد بها القبر أو لا وما حكمه  
ذلك وعبارة سم قوله ثلاث حثيات أى من تراب القبر على ما قيد به فى شرح البهجة  
وعب وغيره ما ولعل أصل السنة يحصل بغير ترابه أيضا أخذ من التعليل بأن ذلك  
للرعى بما صار إليه الميت اه وعبارة م ر لما فيه من اسراع الدفن والمشاركة  
فى هذا الفرض وإظهار الرضى بما صار إليه الميت اه وهى تفيد أنها ترد للقبر أخذا  
من التعليل الاول وأنه لا فرق فى ذلك بين أن يلقى به ذلك أولى أخذا من التعليل  
الثانى فراجعهم (فائدة) وردان من أخذ من تراب القبر بيده حال ارادة الدفن  
وقرأ عليه اما أنزل سبع مرات وجهه مع الميت فى كفنه أو قبره لم يعذب فى ذلك  
القبر هلفى ع ش على م ر وقل وينبغى الاكتفاء بذلك مرة واحدة وان  
تعد المدفون (قوله وسن أن يقول مع الاول الخ) ويستحب أن يقول مع ذلك  
فى الاول اللهم لقنه عند المسئلة حبه وفى الثانية اللهم افتح أبواب السماء لروحه  
وفى الثالثة اللهم ج فى الارض عن جنبيه كفى شرح م ر وقوله اللهم افتح أبواب السماء  
لروحه لا ينافى هذا ان روحه يصعد بها عقب الموت لا ما تقول ذلك الصعود للعرض  
ثم يرجع بها فتكون مع الميت الى أن ينزل قبره فتلبسه لسؤال ثم تفارقه وتذهب  
حيث شاء الله ع ش على م ر (قوله وأن يهال بمساح) يفتح الميم جمع مساحة  
بكسر هاء وهى آلة تمسح بها الارض ولا تصحكون الا من حذر بخلاف المجرفة فانها  
تكون من الحديد وغيره (قوله وسن أن لا يزداد على تراب القبر) أى ما لم يحتاج  
لذلك لاجل ارتفاعه والازيد عليه أخذا مما بعده (قوله فتمكث جماعة) أى بقدر

وتقدم بعض ذلك (وسن لن  
دنا) من القبر بأن كان على شغيره  
ما عبر به الشافعى (ثلاث  
حثيات تراب) بيديه جميعا  
لأنه صلى الله عليه وسلم حثى  
من قبل رأس الميت فلا نأواه  
اليمنى وغيره بأسانا جديدا  
ويسن أن يقول مع الاولى  
منها اخذ قنناكم ومع الثانية  
وفيها نعيديكم ومع الثالثة  
ومن هنا يخرجكم مرة أخرى  
(وسن) أن يهال عليه بمساح  
أو ما فى معناها اسراعا بتسكه يلى  
الدفن ويسن أن لا يزيد على  
تراب القبر ثلاثا يعظم شفعه

ما يضر جزور ويترك لحمه اه حرج ع ش على م ر (قوله يسألون له التثبيت) كان  
يقولوا اللهم ثبته على الحق اللهم لقنه حجة فلو أتوا بغير ذلك كالد كره على القبر لم يكونوا  
آتين بالسنة وان حصل لهم ثواب على ذكرهم وبقي أقيانهم به بعد سؤال التثبيت له  
هل هو مطلوب أولا فيه نظر والا قرب الثاني ومثل الذ كر بالا ولى الاذان فلو أتوا به  
كانوا آتين بغير المطلوب منهم كافي ع ش على م ر والمراد أنهم يسألون له التثبيت ان  
كان مكلفا غير شهيد وغير نبي لانه الا ن يسئل فيلقن خوف الفتنة قال في الايعاب  
والظاهر ان المراد بها غير حقيقة لا استصحابها من مات على الاسلام بل نحر  
النجس في الجواب أو عدم المبادرة اليه أو محيى الملكين له في صورة غير حسنة المنظر  
شوبرى والصحيح ان السؤال في القبر خاص بهذه الامة تشريفا للنبي بسبب سؤال  
الملكين عنه دون غيره من الانبياء قال السيوطي

ولم يكن لامة من الامم \* من قبلنا قط سؤال يلتزم  
وقال أيضا والسؤال سبع مرات في سبعة أيام بالنسبة للمؤمن اظهر الشرفه  
وأربعون مرة بالنسبة لامة فاق توبخاله (قوله لا تباع) عبارة شرح م ر لانه  
عليه الصلاة والسلام كان اذا فرغ من دفن الميت وقف عليه وقال استغفروا  
لاخيكم واسألوا له التثبيت فانه الا ن يسئل اه (قوله وأن يرفع القبر شبرا) فلوزيد  
على الشبر كان مكروها وقيل خلاف الا ولى برماوى ع ش (قوله فلا يرفع قبره)  
بل يخفى وهل ذلك واجب أو مندوب وينبغي أن يكون ذلك واجبا اذا غلب على الظن  
فعلمهم به ذلك ع ش على م ر (قوله وتسطيعه) بأن يعرض فيجعل كالسطح والتسليم  
بأن يجعل كسنام البعير (قوله كما جعل بقبره صلى الله عليه وسلم) وأما ما فى البخارى  
عن سفيان رأيت قبر النبي صلى الله عليه وسلم مسما فاما سمن بعد سقوط الجدار عليه  
فى زمن الوليد وقيل فى زمن عمر بن عبد الله فترقا ولا يؤثر فى ذلك كون السطح صار  
شعارا للروافض اذ السنة لا تترك بواقفة أهل البدع فيها وقول على أمرنى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم أن لا أدع قبراً مشرفاً الا سويته لم يرد به تسويته بالارض بل  
تسطيحه جمعاً بين الاخبار برماوى (قوله وكروه جلوس) أى ان كان محترماً ما غير  
المحترم كقبر مرتد وحرى فلا كراهة فيه والظاهر انه لا حرمة لقبر الذمى فى نفسه لكن  
ينبغي اجتنابه لاجل كف الاذى عن احيائهم اذا وجدوا ولا شك فى كراهة  
المكث فى مقابرهم ومحل ما ذكر من كراهة الجلوس والوطىء فى المحترم عند عدم  
مضى مدة يتيقن فيها انه لم يبق من الميت شىء فى القبر سوى عجب الذنب فان مضت  
فلا بأس بالانتفاع به ولا كراهة فى شيه بين المقابر بعل على المشهور كافي شرح م ر

(فتمكث جماعة) عنده ساعة  
(يسألون له التثبيت) لا تباع  
رواه أبوداود والحاكم وصححه  
اسناده (و) أن (يرفع القبر شبرا)  
تقريباً يعرف فيزار ويحترم  
ولان قبره صلى الله عليه وسلم  
رفع نحو شبر رواه ابن حبان فى  
صححه فان لم يرتفع ترابه شبرا  
فلا وجه أن يزاد وخرج بزيادة  
(بدارنا) ما لومات مسلم بدار  
الكفار فلا يرفع قبره بل يخفى  
لئلا يتعرضوا له اذا رجع المسلمون  
والحق به الا ذرى الامكنة  
التي يخاف نبشها السرقة كفته  
أولعداوة أو لتهوما (وتسطيحه  
أولى من تسنيمه) كما فعل بقبره  
صلى الله عليه وسلم وقبرى  
صاحبيه رواه أبوداود بإسناد  
صحيح وكروه جلوس

وقوله فلا كراهة فيه أى فى الجلوس والوقوف وينبغى عدم حرمة البول والتغوط  
على قبورهما أى المرتد والحرى لعدم حرمتهم ما ولا عبرة بماذى الأحياء وقوله لكن  
ينبغى اجتنابه أى وجوبه فى البول والغائط ونحوه فى نحو الجلوس عليه وقوله ولا كراهة  
فى مشيه بين المقابر مثل أى ما لم يكن متنجسا بنجاسة رطبة والأفيعرمان مشى به  
على القبر ما غير الرطبة فلا عش (قوله ووطئ عليه) أى القبر الذى لمسلم ولو  
مهدرا فيما يظهر وظاهر أن المراد به محاذى الميت لا ما اعتيد القويط عليه فإنه قد يكون  
غير محاذ له لا سيما فى الحد ويحتمل الحاق ما قرب منه جذابه لأنه يطلق عليه  
أنه محاذ له اهـ جرح شوبرى (قوله لانهى عنهما) والحكمة فيه توقيف الميت واحترامه  
وأما خبر مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قال لا يجلس أحدكم على جرة خبز له من أن  
يجلس على قبر ففسر بالجلوس عليه بالجلوس للبول والغائط ورواه ابن وهب أيضا بلفظ  
من جلس على قبر يبول عليه أو يتغوط وهو حرام بالاجماع شرح مر (قوله وفى  
معناه ما الاتكاء عليه) أى يجنبه والاستناد إليه أى يظهره فهمامته غير أن ح ف  
والظاهر أنهما فى معنى الجلوس فقط وفى شرح مر ما يقتضى ذلك (قوله بلا حاجة)  
لم يبين الشارح مفهومه إلا بالنسبة للوقوف وكذلك صنع مر (قوله إلى ميتة) أى  
من يريد زيارته وإن لم يكن ميتة (قوله وكراهة تجسيمه) أى ظاهره أو باطنا (قوله  
بالجس) بفتح الجيم وكسر هاء برماوى (قوله وكتابة عليه) أى إذا كان وليا  
أو عالما وكتب اسمه ليزار ويحترم (قوله وخرج بتجسيمه تطيينه) أى لا يكره  
بل يباح ويكره أن يجعل على القبر مظلة وأن يقبل التابوت الذى يجعل فوق القبر  
كما يكره تقبيل القبر واستلامه وتقبيل الاعتاب عند الدخول لزيارة الأولياء نعم أن  
قصد بتقبيل أضرحتهم أى واعتسابهم التبرك لم يكره وهذا هو المذهب برماوى (قوله  
وحرمة) أى البناء ظاهره أو باطنا وإن لم يتحقق وقفها وحمل ذلك ما لم يكن الميت من  
أهل الصلاح ومن ثم جازت الوصية بعمارة قبور الصالحين لما فى ذلك من أحياء الزيارة  
والتبرك حل ومن البناء ما اعتيد من جعل أربعة أعمدة رربعة محيطه بالقبر أخذ  
من التعليل بقوله ولأن البناء الخ كافى جرح قال سم إذا كانت الأعمدة المذكورة  
لحفظه من النبلش والدفن عليه (قوله كالأركان موقوفة) أى قياسا على  
الموقوفة وعبارة شرح مر ومثلها الموقوفة بالاولى واعتراض بأن الموقوفة هى المسبلة  
وعكسه ويرد بأن تعريف المسبلة يدخل موتا اعتاد والدفن فيه فهذا يسمى مسبلا  
لا موقوفا فافض ما ذكره الشارح فافسبلة أعم شوبرى وبرماوى (قوله بمد  
انحماق الميت) أى فيحرم الناس من تلك البقعة جرح (قوله فلو بنى فيها هدم البناء)

فوطئ عليه) لانهى عنهما  
رواه فى الاول مسلم وفى الثانى  
الترمذى وقال حسن صحيح  
وفى معناه ما الاتكاء عليه  
والاستناد اليه وهما صرح فى  
الروضة (بلا حاجة) من زيادنى  
مع التصريح بالكرهات فان  
كان الحاجة بأن لا يصل إلى ميتة  
أولا يتمكن من الحفر لا بوطئه  
فلا كراهة (و) كره (تجسيمه)  
أى تجسيمه بالجلوس وهو الجلوس  
وقيل الجبر والبراد هنا هما  
أواحدهما (وكتابة) عليه  
سواء أكتب عليه اسم صاحبه  
أم غيره فى لوح عند رأسه أم  
فى غيره (وبناء عليه) كقبة أو  
بيت للهوى عن الثلاثة رواه  
فيها الترمذى وقال حسن  
صحيح وفى الاول والثالث مسلم  
وخرج بتجسيمه تطيينه خلافا  
للإمام والنزلى (وحرمة) أى  
البناء (ب) بقبرة (مسبلة)  
بأن جرت عادة أهل البلد بالدفن  
فيها كالأركان موقوفة ولأن  
البناء يتأبد بعد انحماق الميت  
فلو بنى فيها هدم البناء كما صرح  
به الأصل بخلاف ما لو بنى فى  
ملكه والتصریح بالتصريح من  
زيادنى وصرح به فى المجموع

ولو مسجد أو مأوى للزائر من الآن احتج إلى البناء فيه بالخوف بنسب سارق أو سبع  
أو تخزقة سبيل فلا يهدم إلا ما حرم وضعه ومن المسبب قرافة مصر فيهدم ما بها من  
البناء أن عرف حاله في الوضع فإن جهل حاله ترك جملا على وضعه بحق كما في البناء  
الذي على حافة الانهيار والشوارع أه ع ش على مر وقوله فيهدم ما بها أي ما عدا  
قبة أماننا الشافعي لأنها كانت قبل الوقف دار لابن عبد الحكم ع ش ولا يجوز  
زراعة في المسبلة وإن تيقن بلاء من هالاته لا يجوز الانتفاع بها بغير الدفن فيقطع  
وقول المتولي يجوز بعد البلاء محمول على المملوكة جرح ع ش على مر (قوله وسن  
رشه) أي القبر بعد الدفن ما لم ينزل مطر يكفي حجر وينبغي أنه لو ثبت عليه خشيش  
اكتفى به عن وضع الجريد الأخضر إلا في قيا ساعلي نزول المطر ويحتمل خلافه  
ويفرق بأن زيادة الماء بعد نزول المطر السكافي لا معنى لها لحصول المقصود من تهديد  
التراب بخلاف وضع الجريد زيادة على الخشيش فإنه يحمل به زيادة رجاء لأميت  
بتسبيح الجريد ع ش على مر (قوله بماء) أي طاهر وكونه باردا أولى ويحرم  
بالجس لأن فيه ازراء به ومن قال بركه يحمل على كراهة التحريم برماوى (قوله  
بتبريد المضجع) قال في المصباح المضجع يفتح الميم والجيم موضع الضجوع والجمع  
مضاجع ع ش على مر (قوله ويكره رشه بماء الورد) أي لأنه اضاعة مال  
وإنما يحرم لأنه يفعل لغرض صحيح من إكرام الميت وإقبال الزوار عليه لطيب ريح  
البقعة به نصه قول الاسنوى وإزويل يكرهه لم يبعد ويؤيد ما ذكره قول السبكي  
لأنه بأس باليسير منه إذا قصد به حضور الملائكة لأنها تحب الرائحة الطيبة شرح مر  
(قوله ووضع حمى) أي ما ذكره شرح مر (قوله ونحوها) أي من الأشياء الرطبة فيدخل  
فيه البرسيم ونحوه من جميع النباتات الرطبة وعبارة شرح مر ويستحب وضع الجريد  
الأخضر على القبر لا تباع وكذا الریحان ونحوه من الأشياء الرطبة ويمتنع على غير  
ماله أخذ من القبر قبل يسه أهدم الأعراض عنه فإن يس جازل زوال نفعه المقصود  
منه حال رطوبته وهو الاستغفار اه قال ع ش عليه أما مال الكه فان كان الموضوع مما  
يعرض عنه عادة حرم عليه أخذه لأنه صار حقا لأميت وإن كان غير لا يعرض  
عن مثله عادة لم يحرم ويظهر أن مثل الجريد ما اعتيد من وضع الشمع في أيا إلى الأعياد  
ونحوه ساعلي القبر فيحرم أخذه لعدم أعراض مال الكه عنه وعدم رضاه بأخذه من  
موضعه اه (قوله عند رأسه) ذكر الماوردي استحبابه عند رجليه أيضا شرح  
مر (قوله وجمع أهله) أراد بهم ما يشمل الزوجة والعبد وعبارة شرح مر ومنهم  
الزواج والعنفاء والمحارم من الرضاع والمصاهرة ومثلهم الأصدقاء اه وقوله بموضع

(وسن رشه) أي القبر بماء  
لأنه صلى الله عليه وسلم فعل  
ذلك بقبر سعد بن معاذ رواه  
ابن ماجه وأمر به في قبر عثمان  
ابن مظعون رواه البزار والمعنى  
فيه التفاؤل بتبريد المضجع  
وحفظ التراب ويكره رشه  
بماء الورد (وضع حمى عليه)  
لأنه صلى الله عليه وسلم فعل  
ذلك بقبر ابنه إبراهيم رواه  
الشافعي وسن أيضا وضع  
الجريد والريحان ونحوهما عليه  
(و) وضع (جرا) خشبة عند  
رأسه وجمع أهله بموضع واحد  
من المقبرة لأنه صلى الله عليه  
وسلم وضع جرا أي خثرة عند  
رأس عثمان بن مظعون وقال



أى ساحة من المقبرة وليس المراد بقبر واحد (قوله أعلم بها) أى أجعلها علامة على قبر أخى أعرفه بها فهو من تعلم بمعنى جعل له علامة وقوله قبر أخى أى من الرضاع (قوله وتعبيرى بأهله أعم) أى لشهرته للأزواج والعتقاء والمحارم من الرضاع والمصاهرة ومثلهم الأصدقاء ح ل وشو برى (قوله وزيارة قبور الخ) ورد من زار قبر والديه أو أحدهما كتب له ثواب عمرة مقبرته وكتب له براءة من النار ويتأكد ذلك يوم الجمعة لخبر أبى نعيم من زار قبر والديه أو أحدهما يوم الجمعة كان كحجة (فائدة) روح الميت لها ارتباط بغيره ولا تفارقه أبداً لمكنها أشد ارتباطاً به من عصر الخميس إلى شمس السبت ولذلك اعتاد الناس الزيارة يوم الجمعة وفي عصر الخميس وأما زيارته صلى الله عليه وسلم لشهداء أحد يوم السبت فلضيق يوم الجمعة عما يطلب فيه من الأعمال مع بعدهم عن المدينة قل وبرماوى وعش على مر (قوله فباحة على المعتمد) نعم إن كانت الزيارة بقصد الاعتبار وتذكر الموت كانت مندوبة مطلقاً ط ف (قوله وغيره مكروهة) وقيل حرام لخبر لعن الله زوارات القبور وجعل على ما إذا كانت زيارتهن لتعديد والبكاء والنوح على ما جرت به عادةن أو كان فيه ما خرج محرم وقيل تباح إذا أمن من الاقتتان عملاً بالأصل شرح مر (قوله فتنس لهما) ومعلوم أن محل ذلك حيث أذن الزوج أو السيد أو الولي ع ش على مر (قوله ومثله قبور سائر الخ) والأوجه عدم الحاق قبور أبويها وأخوتها وبقية أقاربها بذلك أخذاً من العلة وأن بحث ابن قاضى شبهة الالتحاق شرح مر ومحل عدم الالتحاق ما لم يكونوا علماء أو أولياء كما في ع ش عليه (قوله وأن يسلم زائر) أى لقبور المسلمين أما قبور الكفار فالقياس عدم جواز السلام عليها كما في حال الحياة بل أولى كما في شرح مر والزائر ليس بقيد بل يندب لكل من مر على القبر السلام على من فيه ولا يختص ذلك بالآوقات التي اعتيدت الزيارة فيها ويسن أن يكون الزائر مستقبلاً وجه الميت وأن يكون على طهارة ويتأكد ذلك في حق الأقارب خصوصاً الأبوين ولو كانوا ببلد آخر غير البلد الذي هو فيه وقد ورد عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال ما من أحد يمر بقبر أخيه المؤمن كان يعرفه في الدنيا فيسلم عليه إلا عرفه ورد عليه السلام كما ذكره في شرحه وقوله كان يعرفه مفهوماً أنه إذا مر على من لا يعرفه وسلم لا يرد عليه وأنه إذا مر على من كان يعرفه في الدنيا ولم يسلم عليه لم يعرفه والظاهر خلافه فيما وقوله إلا عرفه ورد عليه السلام فيه إشارة إلى أنه يؤدى للمسلم حقه ولو بعد الموت وإن الله تعالى يعطيه قوة بحيث يعلم المسلم عليه ويرد عليه ومع ذلك لا ثواب فيه للميت على الرد لأن تسكيفه قد انقطع بالموت

أعلم بها قبر أخى وأدفن إليه  
من مات من أهلى رواه أبو  
داود بإسناد جيد وتعبيرى  
بأهله أعم من تعبيرة بأقاربه  
(وزيارة قبور) أى قبور  
المسلمين (لرجل) لخبر مسلم  
كنت نهيتمكم عن زيارة القيود  
فزوروها أما زيارة قبور  
الكفار فباحة وقيل محرمة  
(ولغيره) أى غير الرجل من  
أنثى وخنثى (مكروهة)  
لقلة صبر الانثى وكثرة جرورها  
والحق بها الخنثى احتياطاً  
وذكر حكمه من زيادته  
وهذا فى زيارة غير قبر النبي  
صلى الله عليه وسلم أما زيارة  
غيره فتنس لهما كالرجل كما  
اقتضاء إطلاقهم في الحج ومثله  
قبور سائر الأنبياء والعلماء  
والأولياء (وأن يسلم زائر)

كما في عرش عليه (قوله دار بالنصب) على الاختصاص وهو أفصح أو الفداء وبالبحر  
 بدل من كم شو برى فيكون بدل كل من كل ويكون هنالك مضاف محذوف أى أهل  
 دار كما قرره شيخنا (قوله وأنا ان شاء الله) فان قيل ما فائدة المشيئة مع أن الحقوق  
 مقطوع به قلت أجاب جبر بان المشيئة لا تبرك أو هي للحق في الوفاة على الاسلام  
 أو الحقوق بهم في هذه البقعة اهـ ومثله شرح م ر (قوله ولا تقتنا بعدهم) ويسن  
 أن يزيد اللهم رب هذا الاجساد البالية والعظام الخفرة التي خرجت من الدنيا وهي  
 بلث مؤمنة أنزل عليهم سارحة منك وسلاما منى برماوى (قوله فنظر العرف العرب)  
 وهو لا يعول عليه عرش (قوله وأن يقرأ) والاجر له والاميت قال شيخنا والتحقق  
 أن القراءة تنفع الميت بشرط واحد من ثلاثة أمور امله حضوره عنده أو قصده له ولومع  
 بعد ادعاء قوله ولومع بعد ايضا اهـ (قوله بعد توجهه الى القبلة) أى حال القراءة  
 والدعاء وان لم يرفع يديه في الدعاء وكونه واقفا أفضل برماوى (قوله كقربه منه حيا)  
 أى بحيث لو كان حيا لسمع ولوقيل بعدم اشتراط ذلك لم يكن بعيدا لان أمور  
 الآخرة لا يقاس عليها وقد يشهد له اطلاقهم سن السلام على اهل المقبرة مع أن  
 صوت المسلم لا يصل الى جلتهم لو كانوا احياء عرش على م ر وينبغي أن المراد  
 كقربه منه باعتبار عادته معه بالفعل لا باعتبار مقام الميت ومقداره حتى لو كان  
 عظيما جدا بحيث يقتضى مقدرا أو البعد عنه جدا لكان عادته مع الزائر التناول  
 والتبرك والتواضع وتقربه منه وتف عند زيارته على عادته معه على الحد الذى كان  
 يقرب منه فى الحياة وانه لو كانت عظيمة الميت من جهة السلطان فان كان مجرد التجبر  
 والظلم والحال أنه لا خير فيه لم يحترم بعد موته ولم يطلب الا بعاد منه وان كان فيه نوع  
 خير وعدل واحترام وطلب الابداد بحسب الحال م ر قال فى شرح الروض نعم  
 لو كانت عادته معه البعد وقد أوصى بالقرب منه قرب منه لانه حقه كالمواذن له  
 فى الحياة قاله الزركشى سم (قوله احترامه) ويؤخذ من هذا كراهة ما عليه  
 عامة زوار الاولياء من دفنهم التواييت وتعلقهم بها ونحو ذلك والسنة فى حقهم  
 التأديب فى زيارتهم وعدم رفع الصوت عندهم والبعد عنهم قدر ما جرت به العادة  
 فى زيارتهم فى الحياة تعظيما لهم واكراما قال حجر والتزام القبر أو ما عليه من نحو تابوت  
 ولوقبره صلى الله عليه وسلم بنحو يده وتقبيله بدعة مكروهة قبيحة وأفتى م ر بعدم  
 الكراهة حيث قصد بتقبيله التبرك رى (قوله وحرمة نقله) أى وان أمن التغير  
 لما فيه من تأخير دفنه المأمور بتججيله وتعميره لملك حرمة شرح م ر وقوله قبل  
 دفنه اما بعد دفنه فسيأتى فى قوله وحرمة نبشه (قوله من مقبرة محل موته) يؤخذ

يقول السلام عليكم دار  
 قوم مؤمنين وأنا ان شاء الله  
 بكم لاحقون رواه مسلم زاد  
 أبوداود اللهم لا تحرمنا أجرهم  
 ولا تقتنا بعدهم وأما قوله  
 صلى الله عليه وسلم عليك  
 السلام تحية الموفى فنظرا  
 لعرف العرب حيث كان  
 من عادتهم اذا سلموا على قبر  
 يقولون عليك السلام  
 (و) أن (يقرأ) من القرآن  
 ما تيسر (ويدعو) له بعد  
 توجهه الى القبلة لان الدعاء  
 تنفع الميت وهو عقب القرآن  
 أقرب الى الاجابة (و) أن  
 (يقرب) من قبره (كقربه منه)  
 فى زيارته (حيا) احترامه  
 (وحرمة نقله) قبل دفنه من  
 محل موته (الى) محل (أبعد من  
 مقبرة محل موته) ايدفن فيه  
 وهذا أولى من قوله

منه ان دفن أهل انبسية موتاهم في القرافة ليس من النقل المحرم لان القرافة صارت مقبرة لأهل انبسية فالنقل اليها ليس نقلا عن مقبرة محل موته وهو انبسية م ر ولا فرق في ذلك بين من اعتاد الدفن فيها أو في انبسية فيما يظهر ومثله يقال فيما اذا كان في البلد الواحد مقابر متعددة كباب النهر والقرافة والا ز بكية بالنسبة لأهل مصر فله الدفن في أيها شاء لانها مقبرة ببلده بل لذلك وان كان ساكنها يقرب أحد هاجدا للعلمة المذكورة اه ع ش علي م ر (قوله الامن بقرب مكة) المراد بالقرب مسافة لا بتغير الميت فيما قبل وصوله اليها والمراد بمكة جميع الحرم لانفس البلد قال الزركشي وغيره أخذ من كلام المحب الطبري وغيره ولا ينبغي التخصيص بالثلاثة بل لو كان يقرب أهل الصلاح والخير فالحكم كذلك لان الشخص يقصد الجار الحسن ولو اوصى بنقله من محل موته الى محل من الاماكن الثلاثة نفذت وصيته حيث قرب وأمن التغير كما قاله الاذري اما لو اوصى بنقله من محل موته الى محل غير الاماكن الثلاثة فيحرم تنفيذهما ويبحث به عنهم جوارزه لاحد الثلاثة بعد دفنه اذا اوصى به ووافقه غيره فقال هو قبل التغير واجب هذا والا وجه عدم نقله بعد دفنه مطلقا كما قاله في ع ب ولا اثر لوصيته ولو تعارض القرب من الاماكن المذكورة ودفعه بين أهلها فالاول أولى كما بحثه الشيخ رحمه الله شرح م ر (قوله وايلاء) بوزن كبرياء وحكي قصر الفقه وتشديد الاء ايلاء وقال في المطالع يحذف الاء الاولى وكسر الهزة وسكون اللام وبالمد ويقال الاء بالالف واللام وهو غريب ومعناه بيت الله برماوى (قوله فلا يحرم نقله اليها) محل جوارزه نقله بعد غسله وتكفينه والصلاة عليه لتوجه فرض ذلك على أهل محل موته فلا يسقط عنهم بجوارزه نقله قاله ابن شعبة وهو ظاهر وقضية ذلك أنه لو كان نحو السيل يعم مقبرة البلد ويفسدها جاز لهم النقل الى ما ليس كذلك اه شرح م ر وقوله يعم مقبرة البلد ويفسدها أى ولو في بعض فصول السنة كأن كان الماء يفسدها زمن النيل دون غيره فيجوز نقله في جميع السنة وقوله جاز لهم النقل الى ما ليس كذلك أى ولو لبلد آخر ليس الميت من الفساد وهذا اذا كان غير شهيد اما هو فلا ينقل أى وان كان يقرب احد الاماكن الثلاثة لان النبي صلى الله عليه وسلم أمر في قتلى احد ان يردوا الى مصارعهم وكانوا نقلوا الى المدينة كما في شرح م ر والرشيدى عليه (قوله قبل البلاء) بكسر الباء مع القصر وبفتحها مع المدح ف (قوله الضرورة) وليس منها مالو كفن في حرير فلا يجوز تبشيره لتجريد عنه لان الكفن حق الله تعالى وهو مبنى على المسامحة شرح م ر (قوله كدفن بلا طهر) وكما لو دفنت امرأة حامل بجنين

ويحرم نقله الى بلد آخر (الا  
من يقرب مكة والمدينة  
وايليا) أى بيت المقدس فلا  
يحرم نقله اليها بل يختار افضل  
الدفن فيها (و) حرم (تبشيره)  
قبل البلاء عند أهل الحنابلة  
بتلك الأرض (بعد دفنه)  
لنقل وغيره تكفين وصلاة  
عليه لان فيه هتكاً لحرمته  
(الاضرورة كدفن بلا طهر)  
من غسل

أوتيم وهو ممن يجب طهره  
(أو بلا) (توجيه) له إلى القبلة  
(ولم يتغير) فيها فيجب نبشه  
تداركا لظهره الواجب  
ولتوجه القبلة وقول لم  
يتغير من زيادتي (أو) كدفن  
(في مغصوب) من أرض  
أو ثوب ووجد ما يدفن  
أو يكفن فيه الميت فيجب  
نبشه وإن تغير لغيره كل  
أصاحبه ما لم يرض ببقائه  
(أو وقع فيه مال) خاتم أو غيره  
فيجب نبشه وإن تغير لاخذه  
سواء اطلبه مالكه أم لا  
كما اقتضاه كلام الروضة  
والمجموع وقيدده صاحب  
المهذب ومن تبعه بالطلب  
كما قيد به الأصحاب مسألة  
الابتلاع الآتية وقد فرقت  
بينهما في شرح الروض ولو بلغ  
مالا لنفسه ومات لم ينش أو مال  
غيره وطلبه مالكه نبش  
وشق جوفه وأخرج منه  
وردا صاحبه ولو ضمنه الورثة  
كما نقله في المجموع عن اطلاق  
الأصحاب راداه على ما في العدة  
من أن الورثة إذا ضمنوا لم يشق  
ويؤيده ما اقتضاه كلامها من  
أنه يشق حيث لا ضمان وله  
تركة وفي نقل الرويان

فربحي حياته بأن يكرن له ستة أشهر كثر في شق جوفها ويخرج اذ شقه لازم قبل  
دفنها أيضا فإن لم ترج حياته فلا لكن يترك دفنها إلى موته ثم تدفن م ر وقوله لكن  
يترك دفنها إلى موته أي ولو تغيرت لثلايدفن الجمل حيا ع ش وما قبل من أنه يوضع  
على بطنها شيء لموت غلط فاحش فليحذر حجر (قوله أو تيمم) أفهم أنه إذا تيمم قبل  
الدفن لا يجوز نبشه للغسل وإن كان تيممه في الأصل لفقد الغسل أو لفقد الماء بمحل  
يغلب فيه وجوده وهو ظاهر ع ش على م ر (قوله أو توجيهه ولم يتغير) المراد  
بالتغير النسب وليس المراد به التقطع كما قال به بعضهم شيخنا واعتده زى (قوله  
أو في مغصوب) معطوف على قوله بلا طهر في قوله كدفن بلا طهر ومن المغصوب  
المسجد وإن لم يضيق على الصلح قاله الأذري شوبري (قوله ووجد ما يدفن الخ)  
أما إذا لم يوجد فلا ينش بل يدفع لئلا يثمن ذلك ويجبر عليه ويدفع الثمن من تركة  
الميت إن كانت والأفن منقحة إن كان والأفن بيت المال قياسا بالمسلمين إن لم يكن  
هو أي المالك منهم كافي شرح م ر وع ش (قوله أو وقع فيه مال) معطوف على دفن  
فلمناسب أن يقول أو وقع مال فيه ليناسب المعطوفات (قوله سواء اطلبه مالكه  
أم لا) المتبادر من عدم الطلب السكوت وهو يقتضي أنه لو لم يرض عنه لم ينش وهو  
ظاهر ع ش على م ر (قوله وقد فرقت بينهما في شرح الروض) وهو أن مسألة الابتلاع  
فيها انتهاك حرمة الميت بشق جوفه فقيدت بطلب المالك بخلاف مسألة شيخنا  
(قوله ولو بلغ) بكسر الهمزة من باب علم أ ط ف (قوله مالا لنفسه) أي ولو أكثر من  
الثلاث ولو في مرض موته برماوى (قوله لم ينش) أي لاستهلاكه له حال حياته  
كافي شرح م ر قال ع ش عليه ويؤيده أنه لا يشق وإن كان عليه دين  
لا هلاكه قبل تعاقب الغرماء به وهو كذلك اه (قوله نبش وشق جوفه) ظاهره  
وإن تغير شوبري (قوله راداه على ما في العدة الخ) المعتمد ما في العدة فتضمنه أحد  
من الورثة أو غيرهم حرم نبشه وشق جوفه لقياس بدله مقامه وصون الميت من انتهاك  
حرمته شرح م ر وع ش عليه (قوله ويؤيده) أي ما في المجموع ووجه التأيد أنه  
إذا شق جوفه مع وجود التركة فكذلك يشق مع ضمان الورثة وقد يقال لا تأيد  
لأن الضمان أثبت من التركة بدليل أنها معرضة للتلف بخلاف ما في الذمة الحاصلة  
بالضمان شمشيري وزى (قوله كلامها) أي العدة في موضع آخر وقوله ما يوافق  
ما فيها أي العبارة الأولى المردودة (قوله تجوز) أي تساهل في النقل فالتحقيق  
في النقل عنهم ما نقله النووي من الاطلاق من أنه ينش ويشق جوفه ولو ضمنه  
الورثة وإن كانت الغاية ضعيفة شيخنا (قوله بل تحرم عمارته) أي في المسئلة شوبري

(قوله)

عن الأصحاب ما يوافق ما فيها تجوز ما بعد البلاء فلا يحرم نبشه بل تحرم عمارته



(قوله وتسوية اتراب عليه) جملة مفسرة لما قبلها أي عمارته بتسوية اتراب الخ شوبري  
 (قوله واستثنى) أي من حرمة العماره وهذا كله مبني على ضعف وهو بلاؤهم والا  
 فهو لا لا تبلى أجسادهم كما قرره شيخنا وأجيب بأنه مستثنى من عدم تحريم النباش  
 لا من تحريم العماره كما في شرح الروض (قوله وسن تعزية نحو أهله) أي التعزية من  
 الا الجانب لاهل الميت وينبغي أن يسن ذلك لاهل الميت بعضهم مع بعض وتسن التعزية  
 أيضا لفقدها المال وان لم يكن رقيقا أي وان قل بالنسبة لما يتأثر به ويدعوله بما يناسب  
 وتسن المصافحة هنا أيضا لان فيها جبر لاهل الميت وكسر المسورة الحزن أي شدته  
 بل هذا أولى من المصافحة في العبدية هل سنة التعزية بمرة واحدة فلا تكررها هل  
 يكون مكررها سابقه من تجديد الحزن أم لا فيه نظر وقد يقال مقتضى الاقتصار  
 في الكراهة على ما بعد الثلاثة عدم كراهة التكرير في الثلاث سيما اذا وجد عند  
 اهل الميت جزع عليه كما في شرح م روع ش (قوله كهمر) في المختار الامهار  
 اهل بيت المرأة اه (قوله وهي الامر بالصبر) أي اصطلاحا وامالغة فهي التسلية  
 لم أصيب بن يعز عليه ولو مالا (قوله بوعدا لاجر) أي ان كان المعزى بفتح الزاي  
 مسلما وقوله والدعاء للميت بالمغفرة أي ان كان مسلما كما هو ظاهر رشيدى  
 (قوله تبكى على مبي لها) أي مع جزع منها فاذا ذلك أمرها بالتقوى (قوله انما الصبر)  
 الصبر بحس النفس على كربة تحملها أولادها تغارقه وهو مدح وطوبى ع ش  
 على م ر (قوله عند الصدمة الأولى) المعنى انما يحمد الصبر عند المصيبة الأولى  
 والمراد ابتداءها وان لم تكن أولى فالمراد عند أول كل مصيبة كما قرره شيخنا وقال  
 الشوبري أي انما يحمد الصبر عند مفاجأة المصيبة واما بعد وقوع السلو طبعها اه  
 (قوله احدى بنات النبي) هي زينب كما في رواية وقيل فاطمة وقيل رقية شوبري  
 (قوله ان الله ما أخذ وله ما أعطى) ما مصدرية أي الله الاخذوالاعطاء أو موصولة  
 والعائد محذوف لكن يلزم عليه اطلاق ما على العاقل الا أن يقال فيه تغليب غير  
 العاقل على العاقل لان ما أخذه شامل للعاقل وغيره وقدم ذكر الاخذ على الاعطاء  
 وان كان متأخرا في الواقع لاقتضاء المقام له والمعنى ان الذى أخذه الله هو الذى كان  
 أعطاه فقد أخذ ما هو له برماوى (قوله وكل شيء) أي من الاخذوالاعطاء أو من  
 الانفس أو ما هو أعم من ذلك وهي جملة ابتدائية معطوفة على الجملة المؤكدة ويجوز  
 في كل الصب عطفها على اسم ان فينسب التأكيذا أيضا عليه برماوى (قوله عنده)  
 المراد بالعندية العلم فهو من مجاز الملازمة برماوى (قوله بأجل) يطلق على الجزء  
 الاخير وعلى مجموع العمر وقوله مسمى أي معلوم أو مقدر (قوله حتى الصغار) أي الذين

وتسوية التراب عليه تسلا  
 يمنع الناس من الدفن فيه  
 اظنهم عدم البلاء واستثنى  
 قبور الصحابة والعلماء والاولياء  
 (وسن تعزية نحو أهله) كهمر  
 وصديق وهي الامر بالصبر  
 والمحمل عليه بوجد الاجر  
 والتذير من الوزر بالمجزع  
 والدعاء للميت بالمغفرة وللصواب  
 يجبر المصيبة لانه صلى الله  
 عليه وسلم مر على امرأة تبكى  
 على صبي لما فقال لها اتق الله  
 واصبرى ثم قال انما الصبر أى  
 السكامل عند الصدمة الأولى  
 رواه الشيطان ولان اسامة  
 ابن زيد قال أرسلت احدى  
 بنات النبي صلى الله عليه  
 وسلم تدعوه وتبخره ان ابنا  
 لها في الموت فقال لارسول  
 ارجع اليها فأخبرها ان الله  
 ما اخذ وله ما أعطى وكل شيء  
 عنده بأجل مسمى فرمها  
 فلتصبر ولتحتسب وتقيدي  
 بنحو أهله من زيادتي وسن  
 أن يعيهم بها حتى الصغار  
 والنساء

الا الشابة فلا يعزى بها الا  
عذارها ونحوهم (واهي بعد  
دفعه اولى) منها قبله لا اشتغال  
اهل الميت بتجهيزه قبله قال  
في الروضة الا ان يرى من  
اهله جزعا شديدا فيقتار قديما  
ليصبرهم وذكر الاولوية  
من زيادتي (ثلاثة ايام) تقريبا  
من الموت لحاضرو من القدوم  
او بلوغ الخبر لانه انب فتكره  
التعزية بعدها اذ الغرض  
منها تسكين قلب المصاب  
والعالب سكونه فيها فلا يجدد  
حزنه (في عزى مسلم بمسلم) بأن  
يقال له (اعظم الله اجره)  
أى جعله عظيما (واحسن  
عزاءك) بالمدح أى جعله حسنا  
(وغفر لمتك وبكافرا عظم  
الله اجره) مع قوله (وصبرك)  
أو اخلف عليك أو جبر  
مصيبتك أو نحوه كافي الروضة  
كاملها نعم لو كان الميت  
من لا يخلف بدله كاب فليقل  
بدل اخلف الله عليك خاف  
الله عليك أى كان الله خليفة  
عليك نقله الشيخ أبو حامد  
عن الشافعي (و) يعزى (كافر  
محترم بمسلم) بأن يقال له (غفر  
الله لمتك واحسن عزاءك)

لهم نوع تميز ع ش على م ر (قوله الا الشابة فلا يعزى بها الخ) عبارة شرح م ر  
ولا يعزى الشابة الا عذارها وزوجها كما قاله الشيخ وكذا من الحق بهم في جواز  
النظر فيما يظهر كعبدها وأما الاجنبى فيكره له ابتداءؤها بالتعزية والرد عليها  
ويحرم من منها قيا سا على سلامها لان كلامها لهم يطعمهم فيها كما قرره شيخنا (قوله  
تقريبا) فلا تضر الزيادة فهو نصف يوم مثلا ح ل (قوله من الموت) أى لامن  
الدفن هل وان تأخر دفعه عنها المتمدنم حل (قوله لحاضر) أى وان بعدت المسافة  
بينهما في البلد وينبغي ان مثل البلد مجاورها ع ش (قوله ومن القدوم) أى قدوم  
المعزى أو المعزى وعبارة شرح م ر اما عند غيبة المعزى أو المعزى أو مرضه أو حبسه  
أو عدم علمه كما يحتمل الا ذرعى وتبعه عليه ابن المقرئ في قشيتته وينبغي أن يلحق بها  
كل ما يشبهها من اعذار الجماعة فتبقى الى القدوم والعلم وروال المانع (قوله بمسلم)  
أى ولو زانيا محصنا وتارك صلاة وان قبل حدا أى ولو رقيقا والحاصل أن الصور التي  
في المقام أربعة تعزية مسلم بمسلم وبكافر وكافر بمسلم وبكافر والمحكم أنها  
سنة في الاولين ومباحة في الاخيرين ان لم يرج اسلام الكافر المعزى بفتح الزاى  
والا تسن كما يؤخذ من شرح م ر (قوله بأن يقال له اعظم) هو أفصح من عظم خلافا  
للعلم وقدم الدعاء للمعزى هنا لانه مخاطب (قوله أى جعله عظيما) وليس فيه دعاء  
لكثرة مصائبه فقد قال تعالى ومن يتق الله يكفر عنه سيئاته ويعظم له اجرا برماوى  
(قوله أى جعله حسنا) يعنى بالصبر عليه (قوله وغفر لمتك) قدم المعزى لانه مخاطب  
وقيل يقدم الميت لانه احوج وتكره له وتارك صلاة ومبتدع برماوى (قوله مع  
قوله وصبرك) ولا يقال وغفر لمتك لانه حرام زى ومثله شرح م ر وظاهره وان كان  
مغيرا لكن في جبر قبل قول المصنف ولا يجب غسل كافر مانصه ويظهر من قول الدعاء  
لاطفال الكفار بالمغفرة لانه ليس من أحكام الدنيا بخلاف صورة الصلاة عليه  
ع ش على م ر وبحث بعضهم أنه لا يسن لاهل الميت تعزية بعضهم لبعض وفيه  
نظر ظاهر لخالفته المعنى وظاهر كلامهم جبر وشورى (قوله واحسن عزاءك) ولا يقول  
واعظم اجره كسفره وينبغي للمعزى اجابة التعزية بنحو جزاك الله خيرا ولعلمهم حذفوه  
لوضوحه شرح م ر (قوله ويعزى كافر) والمعزى كافر او مسلم ح ل (قوله غفر الله  
لميتك) وقدم هنا الدعاء لاميت مع أن الخطاب اولى بالتقديم لشرف المسلم ح ل  
(قوله عزاءك) العزاء بالمدح الصبر والساو (قوله وخرج بزيادتي محترم الخ) ولا يعزى  
المسلم أيضا بالمرتد والحربى اذا ماتا شرح م ر (قوله فلا يعزى ان) أى تكره تعزيتهما  
نعم لو كان فيها توقيه ما حرمت وقوله الا أن يرجى اسلامهما أى فان رجى فهى سنة

ويخرج بزيادتي محترم الحربى والمرتب فلا يعزى ان الا أن يرجى اسلامهما

شرح مر (قوله ولمسلم تعزية بكافر) أي جواز الاندبا ان لم يرج اسلامه والا فندبا شرح  
مر (قوله ولا تنقص عددك) بتخفيف القاف كما سمعته من شيخناح ف ونصب عدد  
على المفعولية أو رفعه على الفاعلية لانه يستعمل لازما ومتعديا ومثله في قل على  
خ ط وعبارة ع ش على مر قوله ولا تنقص عددك بنصبه ورفعه مع تخفيف القاف  
وتشديدها مع نصب اه قال في المجموع وهو دعاء بدوام الكفر أي لانه دعاء  
بتكثير أهـل الذمة ومن لازم ذلك دوام الكفر ومنعه ابن النقيب فقال ليس فيه  
ما يقتضي البقاء على الكفر أي لانه لا يلزم من كثرة عددهم مع كونهم أهل ذمة بقاءهم  
على الكفر كذا ذكر شيخنا وأطال في بيانه حل (قوله ويجاز بكاء عليه) واعلم أنه  
إذا كان البكاء على الميت تخوف عليه من هول يوم القيامة ونحوه فلا بأس به  
أو لمحبة ورقة كطفل فكذلك لكن الصبر أجل أو لصالح وبركة وشجاعة وفقد نحو  
علم فندوب أو لفقد صلة وبر وقيام بمصلحة فذكروه أو لعدم تسليم للقضاء وعدم  
الرضى به فحرام كما ذكره قل على الجلال وقال العلماء البكاء عشرة أنواع بكاء  
فرح وبكاء حزن على مافات وبكاء رجعة وبكاء خوف مما يحصل وبكاء كذب كبكاء  
الناشئة قائما تبكي لشهو غيرها وبكاء موافقة بأن يرى جماعة يبكون فيبكي مع عدم  
علمه بالسبب وبكاء المحبة والشوق وبكاء الجزع من حصول ألم لا يحتمله وبكاء الجوع  
والضعف وبكاء النفاق وهو أن تدمع العين والقلب قاس فالبكاء بالقصر دمع العين  
من غير صوت والمحدود ما كان معه صوت وأما التباكي فهو تكلف البكاء وهو  
نوعان محمود ومذموم فالأول ما يكون لاستجلاب رقة القلب وهو المراد بقول سيدنا  
عمر رضي الله عنه لما رأى المصطفى وأبا بكر يبكيان في شأن أسارى بدر أخبرني  
يا رسول الله ما يبكيك فان وجدت أي سببا لبكاء أي بكيت والاتباكيت ومن ثم  
لم ينكر عليه صلى الله عليه وسلم والثاني ما يكون لأجل الرياء والسمعة وما ذكر  
من أسباب البكاء العشرة قد يرجع الى اثنين السرور والحزن حقيقة أو حكما من  
ع ش على المواهب (قوله قبل موته وبهذه) لكن الأولى تركه عند المحتضر حل  
(قوله على ولده ابراهيم) ومات وهو صغير وكان عمره اذ ذاك سنة وأربعة أشهر وثمانية  
أيام وقيل سبعون يوما وهو الصحيح وقيل سنة وعشرة أشهر وستة أيام وحين سماه  
قال سميت على اسم أبي ابراهيم وكان معه يومئذ عبد الرحمن ابن عوف فقال له أتبكي  
يا رسول الله وقد نهيتنا عن البكاء فقال ويحك يا عبد الرحمن انه رجسة وكناه به  
جبريل حين حملت به أمه فقال السلام عليك يا أبا ابراهيم ومات في السنة التاسعة  
من الهجرة برما رى (قوله على قبر بنت له) لعلها أم كلثوم ثم رأيت في المواهب وأما

ولله مسلم تعزية كافر محترم  
عنه فيقول أخلف الله  
عليك ولا تنقص عددك  
(وجاز بكاء عليه) أي على  
الميت قبل موته وبعده لانه  
صلى الله عليه وسلم يبكي على  
ولده ابراهيم قبل موته وقال  
ان العين تدمع والقلب يحزن  
ولا تقول إلا ما يرضى ربنا وأنا  
بفراقك يا ابراهيم لمحزونون  
وبكى على قبر بنت له وزاوية  
أمه فبكي وأبكي من حوله  
روى الأول الشيخان والثاني  
البخاري والثالث مسلم  
والبكاء عليه بعد الموت  
خلاف الأولى لانه حيثئذ  
يكون اسفا على مافات تقاه  
في الجموع عن الجهه وبيل نقل  
في الأذكار عن الشافعي  
والاصحاب انه مكروه تحريم

أم كلثوم ولا يعرف لها اسم وإنما تعرف بكنيتها فانت سنة تسع من الهجرة وصلى  
عليها صلى الله عليه وسلم ونزل في حفرتها على والفضل واسامة بن زيد وفي البخاري  
جلس صلى الله عليه وسلم على القبر وعيناه تذران فقال هل فيكم من لم يقارف  
الليلة وقوله صلى الله عليه وسلم أي قبر أم كلثوم لأن الكلام فيها ع ش على م ر (قوله فاذا  
وجبت) أي المصيبة يعني الموت أي حصلت ولا ينافي هذا ما ذكره أولاً من أنه  
صلى الله عليه وسلم بكى على قبر بنت له الخ لأن ذلك دليل الجواز وهو صلى الله عليه  
وسلم يفعل خلاف الأولى والمكره وليان الجواز ويثاب عليه ثواب الواجب (قوله  
قال الموت) في المختار ووجب الميت إذا سقط ومات ويقال للقتيل واجب فقوله قال  
الموت أي حلول الموت لأن الوجوب ليس بنفس الموت (قوله لاندب ونوح) كل  
من الندب والنوح صغيرة لا كبيرة كما قاله الشيهان في باب الشهادات وفي ابن حجر  
هذا أن النوح والمجزع كبيرة ع ش على م ر (قوله وهو وعد محاسنه) أي على الوجه  
الذي مثل به من الاتيان بحرف الندبة فلا يخالف قوله فيما مر بخلاف نبي الجاهلية  
وتقدم أنه هذا المحاسن لا يمكن لأهل هذا الوجه (قوله وجزم به في المجموع) المعتمد  
كلام المجموع فالبكاء وحده لا يحرم وعدد الشماثل من غير بكاء لا يحرم وهو نبي  
الجاهلية فلا يحرم تعداد الشماثل إلا أن قارنه البكاء ورفع الصوت حل وهو الموافق  
لأمر من أن نبي الجاهلية مكرهه والشماثل جمع شمال بكسر الشين وهو  
ما اتصف به الشخص اه زى وعبارة شرح م ر وهو كما حكاه المصنف  
في أذكاره وجزم به في المجموع عدتها مع البكاء كوا كهفاه واجبلاله لاسيما في  
والاجماع وفي الحقيقة المحرم الندب لا البكاء لأن اقتران المحرم بجائز لا يصير أي  
الجائز حراماً خلافاً لجمع ومن ثم رد أبو زرعة قول من قال يحرم البكاء عند ندب  
أونباحة أو شق جيب أو نشر شعر أو ضرب خد فان البكاء جائز مطلقاً وهذه الأمور  
محرمة مطلقاً اه ولا بأس بالرماء بالقصاة كقول السيدة فاطمة بنته رضي الله عنها  
ماذا على من شم تربة أحمد \* أن لا ينهم مدا الزمان غوا ليا  
صبت على مصائب لو أنها \* صبت على الأيام عدن ليا ليا  
ومحل ذلك ما لم يشتمل على تعبد بخزن أو تأسف أو حياء أو زعة حد ولا يعذب الميت  
الاباء أو صبي به من ذلك (قوله ولا جزع) في المختار الجزع ضد الصبر وبابه ضرب  
(قوله كضرب خد) وهو المعروف بالاطم وكذا التضميع فهو رماد وصبيغ بسواد  
في ملبوس وفعل كل ما ينافي الانقياد والاستسلام لقضاء الله تعالى وكضرب  
يد على أخرى على وجه يدل على اظهار الجزع ع ش على م ر (قوله وشق جيب)

فاذا وجبت فلا تبكين باكية  
قالوا وما الوجوب يا رسول الله  
قال الموت رواء الشافعي  
غيره يا سائيد مصيبة (لاندب)  
وهو وعد محاسنه فلا يجوز  
كان يقول واكهفاه واجبلاله  
واسنده وقيل عددها مع  
البكاء وجزم به في المجموع  
(و لا (نوح) وهو رفع  
الصوت بالندب (و) لا (جزع)  
نحو ضرب صدر كضرب  
خد وشق جيب قال صلى الله  
عليه وسلم الناحية إذا لم تقب  
قبل موتها تقام يوم القيامة  
وعليها سرا بال من قطران  
ودرع من جرب رواء مسلم



وقال صلى الله عليه وسلم ليتن  
منا من ضرب الحدود وشق  
الجيوب ودعى بدعوى الجاهلية  
وفي رواية مسلم في كتاب الجهاد  
بلفظ أو بدل الواو والسر بال  
القميص كالدرع والقطران  
يفتح القاف مع كسر الطاء  
وسكونها ويكسر هاء مع سكون  
الطاء من شجر يطل به للابل  
المجرب ويسرج به وهو أبلغ  
في اشتعال النار بالنائحة (وسن  
لنحو جيران أهله) كافوبه البعد  
ولو كانوا يبلدوهم بأخر تهيشة  
طعام يشبعهم يوما وليلة) لشغلهم  
بالحزن عنه (وأن يلح عليهم  
في آكل) ثلاثين فوايت ربح  
هنا وفيما بعده من زيادتي  
(وحرمت) أي تهيشة (لنحو نائحة)  
كإدابة لائها عانة على معصية  
والأصل فيما قبله قوله صلى الله  
عليه وسلم المجاء خبر قتل جعفر  
ابن أبي طالب في غزوة مؤتة  
اصنعوا لأجل جعفر طعاما فقد  
جاءهم ما يشغلهم رواه أبو داود  
وغیره وحسنه الترمذی ومؤتة  
بضم الهم وسكون الهمزة  
موضع معروف عند الكرك  
\*(كتاب الزكاة)\*

أي جيب الثوب وهو القدر الذي يدخل فيه الرأس ك ما في القسطلاني على  
الخاري وهي حصلتي من ذلك فاعلمه على فاعلمه أو فاعلمه ولا يلحق الميت منه شيء  
الأذا كان له فيه مدخل كأن أوصى به وهو يحمل قوله عليه الصلاة والسلام أن الميت  
ليعذب بيكاه أهله عليه فان لم يمتثل أمره بذلك كان عليه اسم الأمر فقط كما قاله حل  
(قوله ليس منا أي من أهل ملتنا) أي طريقتنا شو برى (قوله ودعى بدعوى  
الجاهلية) أي ذكر في تأسفه ما ذكره الجاهلية في تأسفه على ما فات ع ش  
على مر (قوله جيران أهله) أضاف الجيران إلى أهله إشارة إلى أن المراد جيران  
أهله لا جيران الميت حتى لو كان يبلدوهم بأخر أعبر جيران أهله سم (قوله كافوبه  
البعدى) وكذا معارفه ولو غير جيران برماوى (قوله تهيشة طعام الخ) ويجرى  
في هذا الخلاف الآتي في النقوط فن فعل لاهل الميت شيئا يفعلونه له وجوباً أو ذباً  
حجر (قوله يوما وليلة) أي مقدار ذلك فلو لم يعلم الجيران بموته إلا بعد مدة يقضى العرف  
بتناول أهله ما يكفيمهم لا يسن لهم فعل ذلك ويفرق بينه وبين التعزية حيث تشرع  
بعد العلم ولو بعد مدة يسكن فيها الحزن بأن القصد هنا جبرخلل النية وقد زال وتم  
بقاء الود بالتعزية وإن طالت المدة حل (قوله وأن يلح عليهم في أكل) ولا بأس  
بالقسم عليهم إذا عرف أنهم يبرون قسمه شرح مر (قوله لنحو نائحة) أي ولو من أهله  
برماوى (قوله ما يشغلهم) بفتح أوله وضمة شاذ شو برى (قوله وسكون الهمزة)  
ويجوز قلبها واوا كما في أكثر الروايات كما ذكره الشو برى (قوله موضع) أي قرية  
أو قلعة برماوى (قوله الكرك) بضم الكاف وسكون الراء ع ش اط ف وضبطه  
بضمهم بفتحها ومن البدع المنكرة ما يفعله الناس مما يسمى بالكفارة ومن صنع طعام  
إلى الأربعين لاجتماع عليه قبل الموت وبعده ومن الذبح على القبر ومن الوحشة  
والجمع والابيعين ونحو ذلك بل كل ذلك حرام إن كان من مال محب ورؤوس التركة  
أو من مال ميت عليه دين أو ترقب عليه ضرراً ونحو ذلك والله أعلم

\*(كتاب الزكاة)\*

اصلا ذكر كوة بفتح الواو قلبت الفاء لثركها وانفتاح ما قبلها وفرضت في شعبان  
في السنة الثانية من الهجرة مع زكاة الفطر وقيل قبل الهجرة والمشهور عند المحدثين  
أن زكاة الأموال فرضت في شوال من السنة المذكورة وزكاة الفطر قبل العيد يومين  
بعد فرض رمضان قيل وهي من الشرائع القديمة بدليل قول عيسى عليه السلام  
وأوصاني بالصلاة والزكاة وقد يدفع بأن المراد بها غير زكاة المعروفة كالتطهير  
كما أنه ليس المراد بالصلاة المعروفة عندنا وقد صرح الجلال السيوطي في خصائصه



الاصل فيحتاج الى بيانه لا بيان ما لا يجب فيه استفتاء باصل عدم الوجوب ومن  
ثم طوب من ادعى الزكاة في نحو خيل ودقيق بالدليل اه واتي بالآية الثانية  
ليبان ان الامام مأمور بأخذ الزكاة من الواجب عليهم (قوله بنى الاسلام على خمس)  
فيه ان الخمس هي نفس الاسلام فيلزم بناء الشيء على نفسه وأجيب بأن بنى بمعنى  
اشتمل ولا شك ان الاسلام مشتمل على كل واحد من الخمس لان الكل يشتمل على  
أجزائه أو يقال على بمعنى من وبني بمعنى تركيب والتقدير تركيب الاسلام من خمس  
أوانه شبه الاسلام بقصره مشيد على دعائم خمس تشيها مضمرا في النفس وذكر  
شيئا من خواص المشبه به وهو بنى فيكون تخيلا ولا يترشح (قوله وهي أنواع)  
أى تتعلق بأنواع ولو قال بأجناس لكان أولى وهذه الأنواع في الحقيقة ثلاثة حيوان  
ونبات وجوهر وترجع الى ثمانية لان الحيوان ثلاثة وكذا النبات حب وقمر وزبيب  
والجواهر ثمانية ذهب وفضة وهذا أنسب بقولهم تؤخذ من ثمانية وتدفع لثمانية  
ويدخل في النقد التجارة لان المعبر فيها القيمة وعددها بعضهم خمسة فجعل الحيوان  
ثلاثة ابل وبقر وغنم والنبات والنقدو بعضهم ستة النعم والعشرات أى ما فيه العشر  
أونصفه والنقد والتجارة والمعدن والقطر وبعضهم سبعة يجعل الحيوان ثلاثة ابل  
وبقر وغنما ويجعل النبات ثلاثة حبا ونخلا وعنبا والنقد واحدا وبعضهم ثمانية  
يجعل النقد حبا وفضة وهذا أنسب بقولهم تؤخذ من ثمانية وتدفع لثمانية وكل  
واحد منها داخل في عموم جنس وهو حيوان واختصت بالنعم منه لكثرة نفعه ونبات  
واختصت بالمقتات منه لانه قوام البدن وجوهر واختصت بالنقد منه لكثرة  
فوائده وغمر واختصت بالنخل والغنم منه لا غنى عنهما عن القوت ويدخل في النقد  
التجارة لان المعبر بقيمة او انما وجبت فيها المسافير امن الفوائد والمعدن والركازا  
فيهما من النماء المحض

\*(باب زكاة الماشية)\*

أى بعض الماشية وهي النعم منها أخذ اسمها بعده أو المعنى باب الزكاة التي في الماشية  
وهذا لا يقتضى وجوبها في كل فرد منها فالإضافة الى معنى في لفظها مفرد وجمعها  
وما شئ سميت بذلك لتشبيها وهي ترى والنعم أخص من الحيوان والماشية أخص  
منها لانها اسم للابل والغنم كما في القاموس قال شيخنا لکن المعروف مساواتها  
للحيوان فاعل هذا المعنى قد هجر في العرف برماوى (قوله بدوا) أى الاصحاب  
برماوى (قوله للبداة بالابل الخ) هو تعليل للدعوى الثانية وقوله لانها علة للعلة وقيل  
لانها علة للادوى وليس بظاهرا لعدم الواو وايضا كثر أموال العرب انما هي الابل

واخبار كخبر بنى الاسلام  
على خمس وهي أنواع تأتي  
في أبواب  
\*(باب زكاة الماشية)\*  
بدواها وبالابل منها للبداة  
بالابل في خبر أفس الآتى  
لانها كثر أموال العرب (تجب)  
أى الزكاة (فيها) أى في الماشية  
(بشرط) أربعة

فيكون ترك دليل الدعوى الاولى وقرروا بعضهم ان العلة الاولى تفتج الدعوتين لانه  
يلزم من البدأة بالابل البدأة بالماشية لانها منها (قوله أحدها كونها نعما) في هذا  
تصريح من المؤلف بأن الماشية أعم من النعم ونقل جسر عن القاموس انها  
أخص من النعم حيث قال الذي في القاموس ان الماشية الابل والغنم وفي النهاية  
انها الابل والبقر والغنم سميت بذلك لكثرة نعم الله فيها على خلقه من الدر والنسل  
ونحوه. ما والنعم اسم جمع لا واحد له من لفظه يذكروا يؤنث وجمعه انعام وجمع  
انعام أناعم حل مع زيادة (قوله أى ابلا) والابل اسم جمع لا واحد له من لفظه  
ومدلوله جمع وكذا الغنم والخليل وسميت بذلك لاختيارها في مشيها (قوله وبقر)  
اسم جنس واحد بقره وغنم اسم جنس لا واحد له من لفظه والعصم ان الغنم اسم  
جمع لا واحد له من لفظه ع ش (قوله تكحيل) خلا فالامام أبى حنيفة رضى الله عنه  
حيث أوجبها في الاناث وحدها أو مع الذكور وأبى بعضهم حكمه لعدم الوجوب  
فيها وهي كونها تنفذ لازمة والجهد والخليل مؤنث يطلق على الذكور والانثى وقوله  
ورقيق يطلق على الواحد والجمع فيهما والذكر والانثى وحمل عدم وجوبها ما اذا  
لم يكونا للتجارة شرح مر (قوله ومتولدين زكوى وغيره) كالتولدين بقرهما على  
وبقر وحشى وبين غنم وظباء أى لان الأصل عدم الوجوب ولبنائهما على الرفق  
لكونهما مواساة وبه فارق ضمان المحرم لتعديده كافي الشو برى قال حل وعسلا  
بالقاعدة أن الولد يتبع أخس أصله في عدم وجوب الزكاة كما يتبعه في أقلها قدرا  
اه وخرج به المتولدين زكوى بين كبقرو غنم فتجب فيه الزكاة ويلحق بالاختف قال  
جسر من حيث العدد لا السن فيجب في أربعين بين ضأن وبقر ماله ستينان (قوله  
وثانها كونها فصاها) أى وثالثها ماضى حول في ملكه ورابعها اسماة ماله  
كل الحول كما قرره شيخنا والنصاب بـ كـم النون قدر معلوم لما تجب فيه الزكاة قال  
الزهري نصاب كل شيء أصله ومنه نصاب الزكاة القدر المعتبر لوجوبها (قوله  
ففي كل خمس الى عشرين شاة) ويجب أن تكون سليمة وان كان ابله معيبة لان محل  
اجزاء المعيب اذا كان من الجنس كما قرره ح ف قال م وهو الشاة المخرجة عن  
الابل أصل أو بدل ظاهر كلام بعضهم الثاني والاول أصح ويظهر أثر ذلك في مطالبة  
الساحي فاعلى الأصح يطالب بالشاة فان دفعها المالك فذاك أو بعير الزكاة قبله وكان  
بدلا (قوله ولو ذكرا) غاية لرد فالتساء فيها للوحدة (قوله ويجزى عنها) أى  
عن الخمس بعير زكاة ويقع كله فرضا لان كل ما لا يمكن تجزيه يقع كله فرضا بخلاف  
ما يمكن تجزيه كسم جميع الرأس وماله الر كوع فانه يقع قدر الواجب فرضا والباقي

أحدها (كونها نعما) قال الفقهاء  
واللغويون أى ابلا وبقر وغنما  
ذكورا كانت أو أنثى فلا زكاة  
في غيرها من الحيوانات كتحليل  
ورقيق ومثوله بين زكوى  
وغيره لخبر الشيخين ليس على  
المسلم في عبده ولا فرسه صدقة  
وغيره أعماد كرمها مع  
ان الأصل عدم الوجوب  
(و) ثانيا كونها (نه ساءا)  
وقدره يعلم ما يأتى (وأوله في  
ابل خمس ففي كل خمس)  
منها (الى عشرين شاة ولو ذكرا)  
لصدق الشاة به (ويجزى عنها)  
وعما فوقها (بعير الزكاة) وان لم  
يساوية الشاة لانه يجزى  
عن خمس وعشرين



نفلا وظاهر التعبير بالاجزاء ان الشاة افضل منه ويبنى أن يقال بأفضليته لانه من  
الجنس وقال شيخنا ح ف انما عبر بالاجزاء لكون الشاة هي الاصل فرجمايتوهم  
ان غيره لا يجزى وانما الاجزاء غيره وفقا للمالك ومحل افضليته على الشاة كانت  
قيمتها أكثر من قيمة الشاة فان تساوى من كل وجه فهل يقدم البعير لانه من الجنس  
أو الشاة لانها المنصوص عليها أو يتغير بينهما كل محتمل والاقرب الثالث ع ش  
على م ر ولولا تكررت السنين وعند خمس من الابل ولم يخرج شيئا فهل الواجب  
شاة واحدة أو أكثر فيه وجهان الصحيح منهما الاول لان قيمتها متعلقة بعين المصاب  
فتنقص حين المصاب فاذا جاء الحول الثاني والثالث صدق عليه انه ليس عنده تمام  
المصاب فوجب عليه زكاة الحول الاول فقط شيئا بابل اطف وقرره ح ف (قوله  
فمن مادونها أولى) وفي ايجاب عينه اجماعا بالمالك وفي ايجاب بعضه ضرر  
المشاركة وأوجبنا الشاة بدلا لخبر أنس فصار الواجب أحدهما لا بعينه وان كان  
الاصل المنصوص عليه الشاة وقد حكى الاصل وجهين في ان الشاة اصل لظاهر الخبر  
أو بدل لان الاصل وجوب جنس المال واقتضى كلامه ترجيح الاول زى واعتمده  
م ر ويمكن الجمع بين القولين بأن القائل بالامالة نظر لكونها منصوفا عليها ومن  
قال بالبدل نظر الى ان الاصل وجوب اخراج الزكاة مما تعلق به فلما أخرجها من  
غيره كانت بدلا وتظهر فائدة القولين في مطالبة الساعي بها فعلى الاصح يطالب  
بالشاة أولا فان دفعه الله المالك ذلك أو البعير قبله منه ع ش (قوله اعتبار كونه  
أنثى) أى اذا كان في ابله أنثى ح ل (قوله فافوقها) أى ولو ابن لبون ولو مع  
وجودها كما جرى عليه الشيخ عميرة شورى (قوله بنت مخاض لها سنة) أى  
كاملة ولا تحقق الا بالشروع في السنة الثانية لان اسنان الزكاة متعددة بمعنى انه  
لا يتغير النقص فيها الا في شأن أجدع برعى مقدم أسنانه فيعزى ق ل على الجلال  
(قوله وفي ست وأربعين حقة) ويجزى عنها بنتا لبون ح ل (قوله وفي احدى  
وسنتين جذعة) ويجزى عنها حقتان أو بنتا لبون ح ل (قوله وبتسع)  
مطلق يتغير وكل عشرة عطف عليها أى يتغير الواجب أولا بتسع زيادة على  
المائة والاحدى والعشرين ثم بكل عشرة بعد المائة والثلاثين يتغير الواجب بزيادة  
كل عشرة أى بزيادة عشرة عشرة شيئا (قوله وذلك) أى ما ذكر من قول المتن  
وأوله في ابل الى قوله وفي كل خمسين حقة شيئا (قوله في كتابه لانس) لما  
وجهه عاملا على الزكاة الى البحرين بلفظ التثنية اسم لاقليم مخصوص باليمن ومورة  
الكتاب مذكورة في شرح م ر فراجع ان شئت (قوله وفي كل خمسين حقة)

فمن مادونها أولى واقادت  
اضافته الى الزكاة اعتبار كونه  
أنثى بنت مخاض فافوقها كما  
في المجموع (و) في (خمس  
وعشرين بنت مخاض لها سنة  
(و) في (ست وثلاثين بنت  
لبون لها ستان (و) في (ست  
وأربعين حقة لها ثلاث) من  
السنين (و) في (احدى وستين  
جذعة لها أربع) من السنين  
(و) في (ست وسبعين بنتا  
لبون (و) في (احدى وتسعين  
حقتان (و) في (مائة واحدى  
وعشرين ثلاث بنات لبون  
وبتسع ثم كل عشر يتغير  
الواجب ففي كل أربعين  
بنت لبون (و) في (كل خمسين  
حقة) وذلك لخبر أبي بكر رضي  
الله عنه بذلك في كتابه لانس  
بالصدقة التي روضها رسول  
الله صلى الله عليه وسلم على  
المسلمين رواه البخاري عن أنس  
ومن لفظه فاذا زادت على  
عشرين ومائة ففي كل أربعين  
بنت لبون وفي كل خمسين حقة

أى ان كانت الزيادة عشرة فأكثر (قوله والمراد زادت واحدة) أى فأكثر لان المراد  
نقى الـ قل فقط كما أشار اليه بقوله لا أقل ويدل على ان المراد واحدة فأكثر (قوله  
ففى كل أربعين الخ) والمراد زادت بعد هذه الواحدة تسعاً ثم عشر لما استنبطه العلماء  
من قوله فى كل أربعين شيئاً وعبارة زى قوله والمراد زادت واحدة أى فأكثر  
بدليل قوله وفى كل خمسين حقاً لانها ان زادت واحدة فقط لا يكون فيها حققة  
بل ثلاث بنات لبون كما مر فقوله فى كل أربعين أى وثلاث أى فى زيادة الواحدة وقوله  
وفى كل خمسين أى فيما بعدها وهو التسع ثم العشرة (قوله فهى مقيدة لخبر أنس)  
أى أطلق الذى فيه الزيادة وقوله ودلائله على خلافه أى لان قوله فى كل أربعين  
الخ يفيد انه لا يتعلق بالزائد شىء (قوله على ان الواحدة يتعاقب بها الواجب) أى لان  
لفظها فاذا كانت احدى وعشرين ومائة ففيها ثلاث بنات لبون وضمير ففيها عائد  
لقوله احدى وعشرين ومائة واذا دخلت الواحدة فى مرجع الضمير دل ذلك على  
تعلق الواجب بها برماوى (قوله يتعلق بها الواجب) أى الذى هو ثلاث بنات لبون  
وهو معنى تعلقه بها أن يخصها بجزء منه كما سيأتى فى كلامه بخلاف الزائد عليه الى تسع  
لا يتعلق به الواجب لانه وقص ومحل كونه وقصاً ان اتحد المالك فان تعدد كان  
اشترك انسان فى عشرين شاة ولا حدهما ثلاثون فالشاة بينهما اخصاساً فيجب على  
مالك العشرة خمسها مع انهما زائدة على النصاب فكذا اذا كان لاحدهما أربعون  
وللاخر عشرة مشتركة فعلى صاحب العشرة خمس الشاة (قوله على خلافه)  
أى خلاف ان الواحدة يتعاقب بها الواجب وذلك لانه قال فيه فان زادت على عشرين  
ومائة ففي كل أربعين بنت لبون الخ وهذا يقتضى ان فى صورة مائة واحدى وعشرين  
تكون الثلاث بنات لبون واجب المائة والعشرين التى هى ثلاث أربعين عملاً  
بقوله فى ~~كل~~ أربعين الخ فانه دل على ان الثلاث بنات لبون واجب الثلاث  
أربعين وان الواحدة خارجة عن ذلك فلا تتعاقب بها بخلاف رواية أبى داود  
كما تقدم برماوى (قوله ولدفع المعارضة) أى بين الخبرين حيث دلت رواية أبى داود  
على التعلق بالواحدة ودل هو على عدم التعاقب بها كما فى البرماوى وهو من عطف  
المزوم على اللازم وحاصله ان رواية أبى داود تدل على ان الواحدة الزائدة على المائة  
والعشرين يتعلق بها الواجب أى يخصها بقسط من المخرج فى الزكاة وهو الثلاث  
بنات لبون وخبر أنس يدل على ان هذه الواحدة لا يتعلق بها شىء من الزكاة لانه  
قال فى كل أربعين الخ وسكت عن الواحدة وحاصل الدفع أن يزاد ثلاث فى ~~كل~~  
أربعين فكانه قال فى خبر أنس فى كل أربعين وثلاث والحاصل ثلاثة أثلاث وهى

والمراد زادت واحدة لا أقل  
كما صرح بها فى رواية لابی داود  
بالفقط فاذا كانت احدى  
وعشرين ومائة ففيها ثلاث  
بنات لبون فهى مقيدة لخبر  
أنس وبها مع كون المتبادر  
من الزيادة فيه واحدة أخذ  
أثبتنا فى عدم اعتبار بعضها  
لكونها معارضة له لدلائلها  
على ان الواحدة يتعاقب بها  
الواجب ودلائله على خلافه  
والمتجعة لصحة ما فيه ولدفع  
المعارضة حل قوله فى كل  
أربعين على ان معاً فى صورة  
مائة واحدى وعشرين

واحدة وهذا التأويل تعلق الواجب بهذه الواحدة مساوت الرواية الاخرى شيفضا  
وعجاجة الشو برى على التصريح بقوله ففي كل اربعين اى وثنت فيسا اذا كانت عشرين  
واحدة وأربعين بلالث فيما بعد ذلك ولما لم تكن زيادة الثلث معتبرة في غير المسألة  
الاولى لم يصح به في الحديث وذكره الشارح بعداه وقوله وحاصل الدفع أن يزداد  
الخ لكن يشكك على هذا التقدير قوله وفي كل خمسين حقة لانه لا يأتي في المائة  
والاحدى والعشرين فلا بد أن يزداد في التقدير فان زادت اى واحدة ثم تسعا ثم كل  
عشرة ويكون في الحديث توزيع فقوله ففي كل اربعين اى وثلاث اى في الصورة الاولى  
من الزيادة وهي الواحدة وقوله وكل خمسين اى فيما بعدها وهو التسع والعشرين كما في زى  
(قوله ثلثا) اى في كل اربعين من المائة والعشرين معها ثلث من الواحدة الزائدة  
وهذا التقدير بالنسبة للمائة والعشرين فقط لاجل صحة رواية أنس فلا تقدر زيادة  
الثلث على الاربعين في غير المائة والعشرين ع ش (قوله وانما ترك ذلك) اى التعبير  
بالثلث وقوله لبقية الصور اى التي لا ثلث فيها كما وثلاثين أو اربعين اى وانما ترك  
التعبير بالثلث مع الاربعين في خبر أنس حيث لم يقل ففي كل اربعين وثلاث تغليباً  
لبقية الصور فغلبنا الصور التي لا ثلث فيها على الصورة التي فيها الثلث التي في خبر  
أنس وجعلنا كأن جميع الصور فيها اربعون فقط ح ل مع زيادة وايضاح (قوله  
كالعاشرة) اى من الابل (قوله ففي مائة وثلاثين الخ) تفريع على المتن (قوله  
وللواحدة الزائدة الخ) هذا توطئة لما بعده والافقد عرف مما سبق وكان الاولى  
أن يقدمه على قوله ففي مائة الخ (قوله وما بين النصب عفو) اى لا يتعلق به  
الواجب اى لا وجود ولا عدمه حتى أنه لا يزيد الواجب بوجوده ولا ينقص بعدمه  
ولو بعد وجوده ومحل كونه عفو ان اتحد المسالك كما تقدم كما في قل على الجلال  
وهل هو مع قول المعنى أو تعبدى الظاهر انه تعبدى برماوى (قوله فلو كان له تسع  
من الابل) تفريع على قوله لا يتعلق به الواجب اذ لو كان الواجب يتعلق بالاربعة  
الزائدة على الخمسة لكان الواجب خمسة افساع شاة كما في صورة المائة واحدى  
وعشرين لانه يسقط من الشاة اربعة افساعها بتلف الاربعة قال العلامة  
ابن حجر وغاية ما يتصور من الوقص اى العفو في الابل تسعة وعشرون ما بين احدى  
وتسعين ومائة واحدى وعشرين وفي البقر تسع عشرة ما بين اربعين وستين  
وفي الغنم مائة وعثمانية وتسعون ما بين مائتين وواحدة وأربع مائة (قوله وقبل  
التمكين) يتأمل مفعول مع قوله ويسمى وقصلا لا يتعلق به الواجب الا أن يقال  
اذا وجبت قبل التمكن فبعده أولى لانه محل اتفاق شوبرى وفي الجواب شىء وقال

فلما وانما ترك ذلك تغليباً لبقية  
الصور عليهم امع العلم بانما يتغير  
به الواجب يتعلق به كالأشاة  
ففي مائة وثلاثين بنتا لبون  
وحقة وفي مائة وأربعين  
حقتان وبنت لبون وفي مائة  
وخمسين ثلاث حقات وهكذا  
والواحدة الزائدة على المائة  
والعشرين قسطن الواجب  
فيسقط بموتها بين تمام الحول  
والتمكين من الانحراج جزء  
من مائة واحدى وعشرين  
جزء من ثلاث بنات لبون وما  
بين النصب عفو ويسمى وقصلا  
لا يتعلق به الواجب على الاصح  
فلو كان له تسع من الابل فثلثت  
منها اربع بعد الحول وقبل  
التمكين وجبت شاة وسميت  
الاولى من المخرجات من الابل  
بنت مخاض لان أمها آن لها  
ان تحمل مرة ثانية فتكون

من الخاض أي الحوامل والثانية بنت لبرن لانها آن لما (٧١٣) ان قلدها ثانياً تكون ذات لبن والثالثة حقا

لانها استحققت أن يطررها  
الفعل أو أن تركب ويحمل  
عليها والراية جذعة لانها  
جذعت مقدم أسنانها أي  
أسقطته واعتبر في الجميع  
الأنثى لما فيها من رقي الدر  
والنسل وزدت وبتسع ثم  
كل عشرة يتغير الواجب لدفع  
ما اقتضته عبارة لاصل من أنه  
يتغير بمادونهما وليس مراداً  
(و) قوله (في بقر ثلاثون) في كل  
ثلاثين تبسيع له سنة) سمى  
بذلك لانه يتبع أمه في المرحى  
(و) في (كل أربعين) مسنة لها  
مستنان) سميت بذلك لتكامل  
أسنانها وذلك ما روى  
الترمذي وغيره عن معاذ قال  
بعثني رسول الله صلى الله عليه  
وسلم إلى اليمن بأمر في أن أخذ  
من كل أربعين بقرة مسنة  
ومن كل ثلاثين تبسيعاً ومعه  
الحاكم وغيره والبقرة يقال  
لأنها كروا لانتى (و) أوله (في  
غنم أربعين) شاة فقيم اشاة  
وفي مائة وأحدى وعشرين  
شاة (و) في (ماتين) وواحدة  
ثلاث) من الشياة (و) في (أربع  
مائة أربعين) ثم (في) كل مائة  
شاة) روى البخاري ذلك عن  
أنس في كتاب أبي بكر السابق

شيفناح في قيد بقوله وقبل التمسك أن يرد على الضعيف انقائل بأن الشاة تتعلق  
بالتسعة فتأمل (قوله آن لما) بمذلة مرة من الاوان أي الزمان أي جاء أو أن ذلك  
لانه المعتبر به وجود الحمل بالفعل (قوله من الخاض) أي الحوامل وعليه والخاض  
في قولهم بنت خاضر اما ان يراد به الجنس أو في الكلام حذف تقديره بنت فاقه من  
الخاضر والا فالقياس بنت ما خسر أي حامل وفي المختار الخاض يقع الميم وجع  
الولادة وقد خضت الحامل بالكسر مخاضاً أي مر بها المطلق فهي ما خض والخاض  
أي الخواهل من الوقع ش على م وهو يفيد ان الخاض مشترك بين وجع  
الولادة وبين الخواهل وعبارة الشوبرى الخاض كما يكون مصدره وهو وجع الولادة  
يمابق أيضاً إلى الجمع وهي الخواهل (قوله لانها جذعت مقدم أسنانها) ظاهر  
كلامهم انه لا عبرة هنا بالاجذاع قبل تمام الأربع وحديثه فيشكل بما يأتي  
في جذعة الضأن وقد يفرق بأن المقصود ثم بلونها وهو يحصل بأحد الأمرين الاجذاع  
أو بلوغ السنة وهذا غاية كمالها وهو لا يتم هنا الا بتمام الأربع كما هو الغالب والاذعة  
آخر أسنان زكاة الابل يعني اسنان ابل الزكاة ع ش على م ومع زيادة (قوله  
واعتبر في الجميع الأنثى) أي اذا كانت الجميع أنا أو بعضها أنا أو بعضها كورا  
أخذها بما يأتي في كلام المصنف ع ش (قوله تبسيع له سنة) ولو أخرج تبسيع أجزاء  
لانه زاد خيراً بالأنثى أي وان كانت أقل قيمة من التبسيع لرغبة المشتري في الذكر  
لغرض تداق به كفي نرح م روع ش عليه (قوله لها مستنان) أي تحديداً ولا يتحقق  
الا بالثلاثة أي بالدخول فيها قل على التحرير (قوله بقرة) تمييز وقوله مسنة  
مفعول لقوله أخذ (قوله والبقرة قال الخ) نص على هذا دفعا لما يشبههم من ان  
النساء في البقرة في الخبر للثلاث كما قررره شيخنا فائدة خلق الله الضأن من مسك الجنة  
والعزم من زعفرانها والبقرة من عنبرها والخليل من ريحها والابل من النور والحمير  
من الاحجار وانظر بقية الحيوانات من أي شئ خلقت برماوى (قوله والبقرة) سميت  
بذلك لانها تبسيع الارض أي تشقها بالحرق ويتغير الواجب فيها بزيادة عشرة  
عشرة في سبعين تبسيع ومسنة وفي ثمانين مستنان وفي تسعين ثلاثة أتبعة (قوله  
وفي أربعة مائة أربعين) ويستقر الحساب بعد ذلك كما أشار إلى ذلك بقوله ثم  
في كل مائة شاة (قوله والشاة المخرجة) أي أنثى ان لم تتمم شياها ذكر كوراً بدليل  
ما يأتي وقوله المخرجة عما ذكره عن الابل والغنم وقوله جذعة ضأن استفيد من  
كلامه اشتراط كونها أنثى لانه في المخرجة عن الغنم مسلم دون المخرجة عن الابل لما  
تقدم من انه يجوز في الذكر لكن عذره التوصل إلى اشتراط كونها أنثى في الغنم وحكم



لا بل يعلم محاصر وقوله في ما يأتي أي في الجبران لانه يجزى فيه الذكر والانثى  
(قوله أو أجدعت) أي اسقطت مقدم اسنانها بدستة أشهر بخلاف ثنية المعز  
فلا بد فيها من تمام سنتين وان أجدعت قبلها لفضيلة الضأن عليه والسنتين  
المذكورة في هذه الاسنان تحديدية ولا تحقق الا بالدخول فيما بعدها قل  
على التصريح وبعبارة شرح م وظاهر كلامهم هنافي الاسنان المذكورة في النعم  
انها لا تعديد وتغارق ما سيأتي في السلم أن السن المنصوص عليه يكون على  
التقريب بأن الغالب في السلم انما يكون في غير موجود فلو كلفناه التعديد لتعسر  
والزكاة تجب في سن استنقبه وقوله استنقبه أي فتح عنده هو غالب ما وهو عارف بسنه  
فلا يشق ايجاب ذلك عليه اه (قوله في الاضحية) يجامع ان في كل شاة مطلوبة شرعا  
(قوله ومن ذلك يؤخذ) وجه الاخذ اما اذا شرطنا في الانثى ان تكون ثنية أو جدعة  
مع شرفها فاذ كراولى شورى وهذا أي قوله ومن ذلك الخ انما يحتاج اليه اذا جعلت  
النساء في الشاة لتأنيث كما أشار اليه بوصفها بالخرجة فان جعلت للوحدة فلا حاجة اليه  
لانها حينئذ تشمل الذكور والانثى وبذلك لكذا قول الشارح فيما سبق شاة ولو ذكرا  
بالمعنى (قوله وفيما يأتي) أي في الجبران (قوله ويعتبر في الخرج عن الابل) بخلاف بصير  
أن زكاة الخرج عمادون خمس وعشرين فيعزى ولو مريضاً ان كانت ابه أو أكثرها  
مراضاً على العمد شورى وبعبارة شرح م وهذا بخلاف نظيره من الغنم لان الواجب  
هنافي الذمة ونعم في المال وجزم به ابن المقرئ وهو المعتمد قال ع ش قوله بخلاف  
نظيره أي فانه يخرج من المراض مريضة ومن الصغار صغيرة (قوله صحيحاً) أي  
لا مريضاً وقوله كاملاً أي بلا عيب وان كان بعضها معيباً شورى (قوله والشاة  
الخرجة عماد ذكر) أي عن الابل والغنم نظيره ما تقدم (قوله من غنم البالد) أي بلد  
المال ولا يتعين غالب غنمه بل يجزى أي غنم فيه (قوله فان عدم) أي عدمها  
بمسافة القصر والمراد عدمها حال الاخراج على الاصح لاحال الوجوب ع ش (قوله  
ولو شرعاً) أي ولو كان تلفها بفعله على ما اقتضاه اطلاقهم ع ش على م (قوله  
كان كانت منصوبة) أي ويجزى عن تخليصها بأن كاف نفسه كافة لها وقع عرفاً  
فيما يظهر جبر وقوله أو مريضة أي يؤجل مطلقاً أو بحال لا يقدر عليه جبر زى (قوله  
أو تعصيت) لا يقال لاحالة حيث كان العدم ولو شرعاً اذا المعيب معدوم شرعاً  
لانا نقول مراده بالعدم الشرعي أن يقوم بالغنم ما يمنع من التصرف فيها كنصب  
ورهن كما هو مر مح كلامه شورى وقال حل ان قوله أو تعصيت معطوف على مقدر  
كما أشار اليه الشارح بقوله كان كانت منصوبة لانه أراد بالعدم ما يشمل الشرعي

(أو أجدعت) لمن زادت  
وان لم يتم لها سنة كما ذكره  
الرازي في الاضحية (أو ثنية  
معزها استئتان) فيصير بينهما  
ومن ذلك يؤخذ ان شرط  
اجزاء الذكر في الابل وفيما  
يأتي ان تكون جدعة أو ثنية  
ويعتبر في الخرج عن الابل  
من الشاة كونه صحيحاً كاملاً  
وان كانت الابل معيبة  
والشاة المخرجة عماد ذكر  
تكون (من غنم البالد أو مثلاًها)  
أو خير منها قيمة كما فهم  
بالاولى وشمول كلامي اشارة  
الغنم مع التقيد بالثنية في  
غير غنم البلد من زيادتي  
(فان عدم ذات غنم) ولو  
شرعاً كان كانت منصوبة  
أو مريضة (أو تعصيت فابن  
ابن اودق) يخرج عنها

وان كان أقل قيمة منها ولا يكاف تحصيلها ، ان لم يكن عنده ابن لبون أو حق بل يحصل ما شاء منها وكان لبون ولده لبون  
خشي أو حق خشي اما غير بنت الخاض كبت لبون (٧١٤) \* عدما فلا يؤخذ عنها حق كما لا يؤخذ عنها

والعينة معدومة شرما اه (قوله وان كان) أي ابن اللبون أو الحق وقوله منها أي  
من بنت الخاض (قوله ما شاء منها) أي من بنت الخاض والحق وابن اللبون (قوله  
كما لا يؤخذ عنها ابن لبون) هذا قياس مع الفارق لان الحق أقوى من ابن اللبون  
وازيد عليه سنا فكيف يقاس عليه (قوله ولان زيادة السن) هذا عطوف على  
قوله كما لا يؤخذ عنها ابن لبون عطوف دليل عقلي على دليل قياسي أي لقياسه على  
ابن اللبون ولان الخ وقوله فيما ذكر أي في اخراجه عن بنت الخاض وقوله بوجوب  
اختصاصه أي عن بنت الخاض وقوله بخلافها أي الزيادة وقوله من جبرها ثم أي  
جبرها للتقص الحاصل بالذ كورة فهو موصوفه مضاف لفاعله وقوله هنا أي في أخذ  
الحق عن بنت اللبون كما قررره شيخنا (قوله حيث كانت ابله) أي كلها كما في  
شرح التحرير فلو كانت كلها كرائم كاف كريمة وكذا ان كان بعضها كراما  
وبعضها مازيل اطاف أي فانه يخرج كريمة بالنسبة الى تية (قوله اياك وكرائم  
أموالهم) أي باهت نفسك واتق كرائم أموالهم قال الدميري كرائم الاموال نفائسها  
التي تتعلق بها نفس مالها العرتة اعليه بسبب ما جمعت من جميل الصفات شوبرى  
وبرماوى (قوله لكن تمنع ابن لبون وحقا) أي فيجبر على اخراجها ويسامح بصفقتها  
أو يحصل بنت خاض كاملة ولا تجزئه من بلة لوجود هذه الكريمة فانه لو انقسمت  
ابله الى صحاح ومرض كاف كاملة بالنسبة فلو كان نصفها صحاحا ونصفها مراضا  
فالواجب كاملة تساوى نصف قيمة صحيحة ونصف قيمة مريضة قل على التحرير  
(قوله ولو اتفق فرضان) ولا يكون ذلك الا في الابل والبقر كما أشار اليه  
الشارح ح ف وقوله وجب فيها أي في الابل والبقر وقوله لا غبط وان كان  
المال للحجر ر عليه كافي ع ش والمراد وجوب الاغبط من حيث زيادة القيمة أو من  
حيث الدر والنسل (قوله أي الانفع للمستحقين) انظر لو اختلف للاغبط  
بالنسبة اليهم بأن كانت الحقائق اغبط بالنسبة لبعض الاصناف وبنات اللبون  
اغبط بالنسبة لبعض آخر ما يكون الامر حرر شوبرى (قوله لان كلاهما) أي  
الفرضين فرضها أي الابل أو البقر قوله وأجزا غيره أي يحسب من الزكاة بدليل قوله  
وجبر التفاوت فالأجزاء ليس على بابيه الذي هو الكفاية في سقوط الطلب زى  
(قوله بلا تقصير من المالك) أو الساعي أو بمعنى الواو اذا وقعت في حيز نفى كما هنا  
أو بمعنى فسقط اعتراض بعضهم بأن الاولى الواو ويصدق كل من المالك والساعي  
في عدم التدليس والتقصير وظاهره وان دلت القرينة على تدليس المالك أو تقصير  
الساعي كافي ع ش على م ر (قوله وجبر التفاوت) أي ان اقتضت الاغبطية

ابن لبون ولان زيادة السن  
في ابن اللبون فيما ذكر ترتيب  
اختصاصه بقوة ورود الماء  
والشعب والامتناع من منار  
السباع بخلافها في الحق لا توجب  
اختصاصه عن بنت اللبون  
هذه القوة بل هي موجودة  
فيها فلا يلزم من جبرها  
ممن جبرها هنا والتصریح بذلك  
الشرط في الحق من زيادتي  
(ولا يكاف) حيث كانت ابله  
ها زيل أن يخرج بنت الخاض  
(كريمة) لقوله صلى الله عليه  
وسلم لما ذبح بعثه عاملا  
امالك وكرائم أموالهم رواه  
الشيخان (لكن تمنع) الكريمة  
عنده (ابن لبون وحقا) وهو  
من زيادتي لوجود بنت الخاض  
عنده (ولو اتفق) في ابل أو بقر  
(فرضان) في نصاب واحد  
(وجب) فيها (الاغبط)  
منهما أي الانفع للمستحقين  
في مائة في بعير أو مائة وعشرين  
بقرة يجب فيها الاغبط من  
أربع حقائق أو خمس بنات  
لبون أو ثلاث مسنات وأربعة  
اتبعة (ان وجد اياه) بصفة  
الأجزاء لان كلاهما فرضها  
فاذا اجتمع ادعى ما فيه حظ  
المستحقين ادلا مشقة في تحصيله  
(وأجزا غيره) أي غير الاغبط (بلا تقصير) من المالك أو الساعي للعذر (وجبر التفاوت) لنقص حق المستحقين زيادة

(نقد) للبلد (أو جزء من الاغبط) لا من المأخوذ فلو كانت قيمة الحقائق أربع مائة وقيمة نبات اللبون أربع مائة وخمسين وقد أخذ الحقائق فاجبر بخمسين (٧١٥) أو بخمسة اتساع بنت لبون لا بنصف حقة لان الفارق

خسرون وقيمة كل بنت لبون تسعون وبما دفع النقدي مع كونه من غير الجنس الواجب وتمكنه من شراء جزءه لدفع ضرر المشاركة وقولي من الاغبط من زيادتي اما مع التقصير من المسالك بأن دلس أمرن الساعي بأن لم يجتهد وان ظن انه الاغبط فلا يجزى (وان وجد أحدهما) بماله (أخذ) وان وجد شيء من الآخر اذا ناقص كما عدم (والا) أي وان لم يوجد أيا أحدهما بماله بصفة الاجزاء بأن لم يوجد شيء منهما أو وجد بعض كل منهما أو بعض أحدهما أو وجد أيا أحدهما لا بصفة الاجزاء (فله) تحصيل ما شاء) منهما كلا أو بعضا متمما بشري أو غيره ولو غير اغبط لما في تعيين الاغبط من المشقة في تحصيله وله كما يعلم مما يأتي ان يصعد أو ينزل مع الجبران في الابل فله في الماء في بعير فيما اذا لم يوجد شيء من الحقائق ونبات اللبون أن يجعل الحقائق أصلا ويصعد الى أربع جذاع فيخرجها أو يأخذ أربع جبرانات وأن يجعل نبات اللبون أصلا وينزل الى خمس نبات نخاض فيخرجها مع خمس جبرانات وفيما اذا وجد بعض كل منهما كثلث حقائق وأربع نبات لبون أن يجعل الحقائق أصلا فيدفعها مع بنت لبون

زيادة في القيمة والا لا يجب شيء قاله الرافعي شرح م (قوله بنقد البلد) التعبير به لأغالب فيجزي غيره حيث كان هون ذلك البلد ع ش على م (قوله لان التفاوت الخ) علة لقوله فاجبر بخمسين وقوله وقيمة كل بنت لبون تسعون أي ونسبة الخمسين لثلاث مائة اتساع لان تسع النسمين عشرة (قوله بأن دلس) أي باخفاء الاغبط (قوله فلا يجزى) أي فيلزم المسالك اخراج الاغبط ويرد الساعي مأخذه ان كان باقيا وبدله ان كان تالفا واذا تلف فهل يضمن ضمان الغصب كالمقبوض بالبيع الفاسد او كالمستام فيضمن بالقيمة ولو مثليا حر وشور وظاهرا وان رد البديل من مال الساعي في المسئلتين لا من مال الزكاة وهو كذلك لانه ان كان لتقصير منه فظاهرا وان كان لتدليس من المالك فهو يشب الى نوع تقصير ع ش (قوله كلا) أي في الصورة الاولى والرابعة والخامسة وقوله أو بعضا أي في الثانية والثالثة (قوله متمما) بكسر الميم أي حال كونه متمما به ما عنده وقوله بشراء أو غيره متعلق بتحصيل ويجوز فتح الميم على انه صفة لبعضها (قوله وله كما يعلم الخ) عبارة شرح م وأشار بقوله فله الى جواز تركه ما والنزول والصعود الخ اه وقوله مما يأتي أي من قول المتن ولمن عدم واجبا من ابل الخ لان من صادقة بالذئ في ماله فريضان وشامل أيضا لمن عدم الواجب كله أو بعضه (قوله ان يجعل الحقائق أصلا) أي يختار كونها الواجب وكذا يقال فيما بعده (قوله فيدفعها مع بنت لبون) أي وقد نزل اليها لوجودها (قوله فيدفعها مع حقة) أي فقد صعد اليها لوجودها (قوله وله دفع حقة الخ) أشار به الى أنه لا يجب عليه دفع جميع ما وجد في ماله بل له الاقتصار على بعضه أو تركه بالكلية كما يعلم من قوله وله دفع خمس نبات نخاض (قوله ولمن عدم) أي وقت الانحراج والمعيب والمكريم هنا كالمعدوم نظير ما مر وحاصل ما ذكره للصعود والنزول ثلاث قيود عدم الواجب وأن يكون من ابل وأن يكون ابله سليمة الا ان القيد الاخير قيد في الصعود فقط كما يفهم من كلامه وبدل عليه تقديمه على النزول ويشترط في النزول القيدان الاولان فقط (قوله ولو جذعة) رده على القول الضعيف القائل بأنه لو وجب عليه جذعة وفقدها لا يجوز له اخراج ثنية عنها وهي ما لها خمس سنين وطلعت في السادسة ويأخذ جبرانا لا تنقأ كونهما من اسنان الزكاة فاشبه ما لو أخرج عن بنت النخاض فصلا وردها بالثنية اعلى منها بعام فجاز اخراجها عنها كالجذعة مع الحق كما أشار اليه مر ا ط ف ولا يجوز له أن يصعد لاعلى من الثنية مع أخذ الجبران لان الشارع اعتبر الثنية في الجملة بدليل انه اعتبرها في الاضحية كما يأتي

وجبران أو يجعل نبات اللبون أصلا فيدفعها مع حقة ويأخذ جبرانا وله دفع حقة مع ثلاث نبات لبون وثلاث جبرانات وله فيما اذا وجد بعض أحدهما كحقة دفعها مع ثلاث جذاع وأخذ ثلاث جبرانات وله دفع خمس نبات نخاض مع دفع خمس جبرانات (ولر عدم واجبا من الابل) ولو جذعة في ماله (أن يصعد) درجة (ويأخذ جبرانا)



وابله سليمة أو ينزل) درجة  
(ويعطيه) أي الجبران كما  
جاء ذلك في خبر أنس السابق  
فإنه في الصعود والنزول  
لأمالك لا هما نرا تخفيفا  
عليه وخرج من عدم الواجب  
من وجهه في ماله فليس له  
نزول مطلقا ولا صعودا  
أن لا يطلب جبرانا لأنه زاد  
خيرا وهو معلوم بما يأتي وبالأبل  
غيرها فلا يأتي فيه ذلك  
وبالسليمة المعيبة فلا يصعد  
بالجبران لأن واجبها معيب  
والجبران لتفاوت بين السليمين  
وهو فوق التفاوت بين  
المعيين بخلاف نزوله مع  
إعطاء الجبران فجاءت تبرعه  
بالزيادة (وهو) أي الجبران  
(شأتان) بالصفة السابقة  
في الشاة المخرجة عن خمس من  
الأبل (أو عشرون درهما)  
قرة خالصة (بخيرة لدافع)  
ساعيا كان أو مالا كالظاهر  
خبر أنس وعلى الساعي  
رعاية مصلحة المستحقين  
في الدفع والاخت (وله صعود)  
درجتين فأكثر

ولم يعتبر ما فوقها أبدا ولا يجوز له النزول لغير سن الزكاة أصلا (قوله وابله سليمة)  
الوالمحال (قوله كما جاء ذلك) أي الصعود والنزول (قوله فليس له نزول مطلقا) أي  
دفع جبرانا ولم يدفعه اه ع ش (قوله وهو معلوم بما يأتي) لعدم من قوله ولا خيار  
الأبرضى ماله ~~مكها~~ (قوله وبالأبل غيرها) أي من البقر والغنم لأن السنة لم ترد  
الأي الأبل والقياس ممتنع ح ل (قوله وبالسليمة المعيبة) أي فلا يصعد المعيبة  
مع أخذ الجبران وله أن يصعد لسليمة مع أخذ الجبران خ لا فالظاهر المتن ح ل  
فهو المتن فيه تفصيل وقوله بالجبران الباء بمعنى مع أي مع الجبران أي مع أخذ  
الجبران (قوله فوق التفاوت بين المعيين) فيه أنه قد يكون التفاوت بين المعيين  
أكثر من التفاوت بين السليمين أو مساويا له سم ولعله نادر (قوله لتبرعه بالزيادة)  
فيه أن الجبران حيث ذ واجب عليه فلا تبرع إلا أن يقال لما كان التفاوت بين  
المعيين أقل من التفاوت بين السليمين كان الواجب عليه مع الف ذ ول أقل من  
الجبران فلما أعطى جميع الجبران كان متبرعا بالزيادة على الواجب أي فهو متبرع  
بالزيادة على الواجب عليه وليس متبرعا بأصل الجبران كما قرره شيخنا (قوله وهو  
شأتان) أي ولو ذ كرين (قوله درهم ققرة) الدرهم النقرة يساوي نصف فضة  
وجديدا كما قاله بعضهم أو يساوي نصف فضة وثلاثا كما قاله حل لتاسب الدراهم  
المذكورة قيمة الشاتين لأن الكلام في شاة العرب وهي تساوي نحو واحد عشر  
نصف فضة بل أقل وليس المراد به الدرهم المشهور ح ف والنقرة الفضة المضمومة  
ع ش الكن في المختار لنقرة السيكة اه والحكمة في ذلك أن الزكاة تؤخذ عند  
المياه غالباً وليس هناك حاكم ولا مقوم فضة ذلك بقيمة شرعية كصاع المصراة  
والفطرون فحومها اه زى (قوله خالصة) فلولم يجدها أو غلبت الغشوشة وجوزنا المعاملة  
بها وهو الأصح فالظاهر كما قاله الأذري أنه يجزئه منها ما يكون فيه من النقرة قدر  
الواجب شرح م ر (قوله وعلى الساعي الخ) عبارة شرح م ر نعم يلزم الساعي رعاية  
الأصلح للمستحقين كما يلزم نائب الغائب وولى المحجور عليه رعاية الانفع للمنوب عنه  
ويسن للمالك إذا كان دافعا اختيار الانفع لهم ومعنى لزومه مراعاة الأصلح لهم مع أن  
الخبرة للمالك أنه يطلب منه ذلك فان أجابه فذاك والاخذ منه ما يدفعه له اه (قوله  
في الدفع والاخت) أي أخذ الاغبط لأخذ الجبران لأن ذلك ينافي بتخير المالك بينهما  
ويمكن أن يراد أخذ الجبران بأن خبره المالك بينهما أي يبرأخذ الشاتين والعشرين درهما  
فلا تنافي أو المراد بالأخذ طلبه وأن كان المالك لا تلزمه الموافقة شوبرى وقوله بأن  
خبره أي فوض الخبرة إليه فيلزمه حيث ذ رعاية مصلحة المستحقين (قوله وله صعود الخ)



(وتزول درجتين فأكثر مع تعدد الجبران) كان يعطى بدل بنت مخاض عدها مع بنت الابن حقة ويأخذ جبرانين أو يعطى بدل حقة عدها مع بنت

المخرجة (بجسلاف ما إذا وجدها بالاستغناء عن زيادة الجبران بدفع الواجب من القربي فإن كانت المفري في غير جهة المخرجة كان لزمه بنت لبون عدها مع الحقة ووجدت بنت مخاض لم يلزمه إخراجها مع جبران بل يجوز له إخراج جذعة مع أخذ جبرانين لأن بنت المخاض وإن كانت أقرب إلى بنت الابن ليست في جهة الجذعة وقولي فأكثر مع التقيد بجهة المخرجة من زيادتي (ولا ببعض جبران) فلا تجزى شاة وعشرة دراهم لجبران واحد لأن الخبر يقتضي التخيير بين شاتين وعشرين درهما فلا تجوز خصلة ثالثة كافي السكفارة لا يجوز أن يطعم خمسة ويكسو خمسة (الأملاك رضي) بذلك فيجزي لأن الجبران حقه فله إسقاطه وهذا من زيادتي أما الجبرانان فيجوز تبعضهما فيجزي شاتان وعشرون درهما لأن الجبرانين كالشاة وتين (ويجزي) في إخراج الزكاة (نوع عن) نوع آخر كضأن عن معز وعكسه من الغنم وراحية

فلو صعد من بنت المخاض مثلاً إلى بنت الابن فقال الزر كشي هل تقع كلها زكاة أو بعضها الظاهر الثاني لأن زيادة السن فيه قد أخذ الجبران في مقابلتها فيكون قدر الزكاة فيه خمسة وعشرين جزءاً من ستة وثلاثين جزءاً وتكون الواحد عشر في مقابلة الجبران شرح م ر (قوله وتزول درجتين) أي بشرط كون السن المنزول إليه سن زكاة فليس لمن لزمه بنت مخاض العدول عند فقدها إلى دونها ويدفع جبراناً ولا يشترط ذلك في الصعود (قوله فأكثر) غاية الكثرة في الصعود أربع درجات بأن يصعد من بنت المخاض إلى الثانية فيأخذ أربع جبرانات وغاية الكثرة في النزول ثلاث درجات بأن ينزل من الجذعة إلى بنت المخاض ويدفع ثلاث جبرانات تأمل (قوله ويأخذ جبرانين) المراد بذلك الطلب حتى لو امتنع المالك من الأغبط لا يجبر عليه ويدفع ما شاء شوبرى (قوله عند عدم القربي) أي فلا يصعد للحقة عن بنت المخاض إلا إذا عدم بنت الابن ولا ينزل لبنت المخاض عن الحقة إلا إذا عدم بنت الابن بل يخرج بنت الابن في صورتين إذا وجدها مع أخذ أو إعطاء جبران واحد كما قرره شيخنا (قوله في جهة المخرجة) أي التي يريد إخراجها وجوبها ما بيننا وبين الواجب الشرعي (قوله لم يلزمه إخراجها) فيه أن المتن ليس فيه دعوى الزوم (قوله الأملاك رضي) أي فيما إذا كان هو الأخذ للجبران (قوله فله إسقاطه) وإذا كان له إسقاطه فله تبعضه بالاولى (قوله كضأن عن معز) الضأن جمع ضائن للذكر وضائية للانثى والمزج جمع ما عزل للذكر وماعزة الانثى اه زى (قوله وراحية) نسبة إلى أرحب قبيلة من همدان والمهرية يسكنون الهاء كما يؤخذ من القاموس نسبة إلى مهر بن حيدان أبي قبيلة زى (قوله وعراب) هي السماء بالبقرا لا تحرف (قوله لاتحاد الجنس) علة لقوله ويجزى نوع عن آخر (قوله ففي ثلاثين عنزا) م ر فزال فيجوز أخذ جذعة ضأن عن أربعين من المعز أو ثنية معز عن أربعين من الضأن باعتبار القيدة بأن تساوى قيمة المعز قيمة النجعة لا تعد في الجنس كالمهرية مع الارحية اه فمقال ولو كان له من الأبل خمس وعشرون خمس عشرة ارحية وعشرة مهرية أخذ منه على الأظهر بنت مخاض ارحية أو مهرية بقيمة ثلاث أخماس ارحية وخمسة مهرية (قوله عنزا ونجعة) والخبرة للأملاك لا الساعى والنجعة خير من العنز فلا يجب عليه هنا إخراج الكامل فهذا مستثنى من قوله إلا في فإن اختلف ماله نقصاً لم يجعل وجوب الكامل عند الاختلاف إذا كان الاختلاف بغير رداءة النوع أمابها كما هنا فلا يجب الكامل كما قرره شيخنا

عن مهرية وعكسه من الأبل ١٨٠ يجزى وعراب عن جواميس وعكسه من البقر (برعاية القيمة) كان تساوى ثنية المعز في القيمة جذعة الضأن لاتحاد الجنس سواء اتحد نوع ماشيته أم اختلف (ففي ثلاثين عنزا) وهي أنثى المعز (وعشر فحبات) من الضأن (عنزا ونجعة)

قيمة ثلاثة ارباع عنز وربع فحمة) فلو كانت قيمة عنز مجزئة ديناراً وربعه مجزئة دينارين ثم عنز أو فحمة قيمتهما دينار وربع (وفي عكسه) أى المثال المذكور (عكسه) أى الواجب \* (٧١٨) \* فالواجب فيه فحمة وعنز بقيمة

ثلاثة ارباع فحمة وربع عنز  
وانتصرح به هذان زيادتي  
(ولا يؤخذ ناقص) من ذكر  
ومعيب وصغير (في غير ما جر)  
من جواز اخذ ابن اللبون أو  
الحق أو الذكور من النسياء  
في الابل أو التبيع في البقر  
أو النوع الارء عن الاجود  
بشرطه (الامن مثله) بأن  
تضمنت ما شئت ذكره  
أو كانت ناقصة لمعيب أو صغير  
فيؤخذ في ست وثلاثين من  
الابل ابن لبون أكثر قيمة  
من ابن لبون يؤخذ في خمسة  
وعشرين منها لثلاثين  
بين النصابين ويعرف ذلك  
بالتقويم والنسبة فإذا كانت  
قيمة المأخوذ في خمس  
وعشرين خمسين درهما  
تكون قيمة المأخوذ في ست  
وثلاثين اثنين وسبعين درهما  
بنسبة زيادة الجملة الثانية  
على الجملة الاولى وهي خسان  
وخمس خمس ويؤخذ في خمس  
وعشرين معيبة من الابل  
معيبة متوسطة وفي ست  
وثلاثين فصيلاً فصيلاً فوق  
المأخوذ في خمس وعشرين  
وفي ست وأربعين فصيلاً فصيلاً  
فوق المأخوذ في ست وثلاثين

(قوله بقيمة) الباء للملابسة أى ما تنسب ذلك العنز أو النجعة بقيمة الخ وقوله بقيمة  
ثلاثة ارباع فحمة الخ وذلك ديناراً واربعة (قوله وصغير) المراد به الذى لم يبلغ سن  
الغرض زى وعبارته تقتضى - صرأسباب النقص فى الذكورة والعيب والصغر  
مع أن مقتضى قوله أو النوع الارء عن الاجود بشرطه ان ردائة النوع من جملة  
أسباب النقص فتكون أربعة وسبكت عن المرض مع أنه منها فتكون خمسة  
كفى شرح م ر وعبارته فى الدخول على المتن ثم شرع فى أسباب النقص فى الزكاة  
وهي خمسة المرض والعيب والذكورة والصغر وردائة النوع اه ويمكن ادخال  
المرض فى العيب (قوله أو النوع الارء) كالمعز وقوله عن الاجود كالضأن كما تقدم  
فى قوله ويجزى نوع عن نوع آخر (قوله بشرطه) وهو رعاية القيمة (قوله  
الامن مثله) هذا يفيد أنه يجوز اخذ ابن مخاض عن خمس وعشرين ذكره وكلامهم  
يفيد أن الواجب الآن بنت مخاض ولا يجزى اخراج ابن المخاض الا بدلا عن الشاة  
الا أن يقال ابن المخاض ليس من أسنان الزكاة فلم يجز بحال وقد يعارضه قوله  
وصغير الا أن يقال الصغير عهد اخراجه وذلك عن الصغارح ل وفي شرح ع ب  
صرح كثيرون بأن واجب الخمسة والعشرين الذكور ابن مخاض (قوله أو كانت  
ناقصة) هلا قال أو معيبة أو صغيرة بالعطف على ذكورة مع أنه أخصر (قوله  
أو صغير) استشكل وجوب الزكاة فى الصغار مع أن السوم الذى هو شرط وجوب  
الزكاة فى الماشية لا يتصور فيها وأجيب بقرض موت الامهات قبيل آخر الحول  
بزمن لا تشرب المغار فيه لبناً مملو كزى أو بزمن تعيش بدونه بلا ضرر دين ومحل  
أجزاء الصغير اذا كان من الجنس فلو كان من غيره كخمسة أبعة صغار وأخرج الشاة  
لم يجز الا ما يجزى فى النكاح شرح م ر (قوله من الابل) أى الذكور وقوله  
يؤخذ أى بدلا عن بنت مخاض (قوله تكون قيمة المأخوذة فى ست وثلاثين  
اثنين وسبعين) حاصله أن الجملة الثانية تزيد على الاولى احد عشر فإذا نسب الواحد  
عشر للجملة الاولى كانت خمسين وخمس خمس والاثنان وسبعون تزيد على الخمسين  
بائنين وعشرين ونسبتها للخمسين خسان وخمس خمس (قوله بنسبة زيادة الجملة  
الثانية) أى التى هى الست والاثنان على الجملة الاولى متعلق بالزيادة وهى الخمس  
والعشرون ومتعلق بالنسبة محذوف أى الى الجملة الاولى أى ويؤخذ بتلك النسبة  
من قيمة المأخوذ عن الاولى ويزاد هذا المأخوذ فى قيمة المأخوذ عن الثانية كما قرره  
شغبنا (قوله معيبة متوسطة) أى فى العيب باعتبار عيب البقية شوبرى (قوله فوق  
المأخوذ فى ست وثلاثين) أى بتسعين ونصف تسع لأن هذا هو التفاوت بين الستة

والثلاثين والستة والاربعين كما قررر شيخنا (قوله وعلى هذا القياس) برفع القياس  
على كونه مبتدأ لما قبله خبره ويجزى بدل من ذا أو عطف بيان عليه أي دم واستمر  
شوبري (قوله فإن اختلف ماله الخ) هذا تقييد لقوله الامن مثله أي فيحمل اخراج الناقص  
إذا اتفق ماله نقصا فان اختلف وجب التكامل (قوله واتحد نوعا) بأن انقسمت  
الماشية الى صحاح ومراض أو الى سليمة ومعيبة أو الى ذكور وإناث فتؤخذ صحيحة  
أو سليمة بالقسط وشمل كلامه أيضا لو انقسمت الى صغار وكبار فتؤخذ كبيرة  
بالقسط في الجديد زى فان لم تتحد نوعا فان كان الاختلاف بغير رداءة النوع  
كالاختلاف بالنزكورة والانوة والصغرو والكبر اخرج التكامل أيضا وان كان برداءة  
النوع كالمرز والضأن والعرب والجواميس جاز اخراج التكامل والناقص كأخراج  
المرز عن الضأن برعاية القيمة كما تقدم وحينئذ يكون في المفهوم تفصيل وهذا أولى  
من قول من قال ان قوله واتحد نوعا ليس بقيد اه شيخنا (قوله فالتكامل برعاية  
القيمة) مثاله ست وثلاثون بغير انصفها صحاح قيمة كل واحد دينار ونصفها  
مراض قيمة كل واحدة دينار فيخرج صحيحة قيمته دينار ونصف دينار وهذا  
قل وس ل ل لكن في شرح البهجة أن القيمة بالنسبة التي ذكرها عن عن  
عب وذلك بأن تنسب الواجب الى الستة والثلاثين فيجده ربع تسع فتكون  
الكاملة المخرجة قيمته ربع تسع قيمة الستة والثلاثين فإذا كانت قيمة النصاب  
المتقدم خمسة وأربعين ديناراً كانت قيمة هذه الكاملة ديناراً وربعاً لأن الدينار  
والربع ربع تسع الخمسة والاربعين اذ تسعها خمسة وربع الخمسة واحد وربع  
(قوله وان لم يوف) تتم ساقص كأن كان يملك مائتين نواقص الواحدة كاملة  
فيخرجها وناقصة قاله المحشى شوبري أي برعاية القيمة فيهما كما قاله جبرائيل حيث  
تكون نسبة قيمة المأخوذ الى قيمة النصاب كنسبة المأخوذ الى النصاب سم (قوله  
والمراد بالنقص الخ) فيه ان هذا بنا في مقدمه الشارح في بيان الناقص حيث قال  
ولا يؤخذ ناقص من ذكر وبعيب وصغير فكلامه ثم يقتضى أن النقص شامل  
لثلاثين وكلامه هنا يقتضى أنه خاص بالعيب وأجيب بأن المراد بالنقص هنا بعض  
افراده أي وهو العيب أي والمراد بالعيب الذي هو بعض افراد النقص هكذا يفهم  
والا فالذكورة نقص فيما تقدم وهي لا تثبت الرد وعبارة زى والمراد بالنقص  
أي العيب فتأمل (قوله فالواجب الاغبط) لا يقال بنا في وجوب الاغبط هنا ما يأتي  
من أنه لا يؤخذ الخيار لا نقول بجمع بينهما يحمل هذا على ما إذا كانت جميعها خياراً  
لكن تعدد وجه التحرية أو كلها غير خياراً بأن لم يوجد فيها وصف الخيار الا في ذلك

وعلى هذا القياس (فان  
اختلف ماله نقصا وكالا)  
واتحد نوعا (فكامل) يخرج  
(برعاية القيمة وان لم يوف  
تتم ساقص) وقولى فان  
اختلف الى آخره من زيادتي  
والمراد بالنقص ما يثبت  
المبيع ويخرج به ماله واختلف  
ماله صفة فقط فالواجب  
الاغبط

على ما اذا انفرد بعضها بوصف الخيار دون باقيها فهو الذي لا يؤخذ شرح م  
(قوله ولا يؤخذ خيار) ويظهر ضابطه بأن تزيد قيمة بعضها بوصف آخر خير ما ذكر  
على قيمة كل من البساقات وأنه لا عبرة هنا بزيادة لأجل نحو نطاح وأنه اذا وجد  
وصف من أوصاف الخيار التي ذكرناها لا تعتبر معه زيادة قيمة ولا عدمها شرح م  
(قوله كحامل) أي ولو بغير ما كحل سم وظاهره ولو كان غير المأ كحل نجسا كما لو نزل  
خزير على بقرة فحلت منه ويوجه بأن في أخذها الاختصاص بما في جوفها ع ش  
على م ر والحق بالحامل في الكفاية عن الاصحاب التي طرقها الفحل اقلية حل  
البهايم من مرة واحدة بخلاف الآدميات وانما لم تجز في الاضحية لان مقصودها اللحم  
ونجها رديء وهما مطلق الانتفاع وهو بالحامل أكثر لزيادة ثمنها غالبا والحمل  
انما يكون عيبا في الآدميات شرح م ر وبقي ما لدفع حائل فبين حملها هل ثبت له  
الخيار أم لا فيه نظر والاقرب الاول فيستردا ع ش (قوله وأكولة) بفتح الهمزة  
وضم الكاف مع التخفيف شرح م ر (قوله وربي) بضم الراء وتشديد الواو حدة  
المفتوحة والقصر ويطلق عليها هذا الاسم الى خمسة عشر يوما من ولادتها قاله  
الزهري وقال الجوهري الى شهرين سميت بذلك لانها تربي ولدها شرح م ر وانما  
كانت خيارا لكثرة لبنها وهي أظهر من عبارة الشارح لان ائمة ادرمها انها تسمى ربي  
بعد الخمسة عشر أو بعد الشهرين (قوله كما نقله الجوهري) قال حجر به دمثل  
ما ذكر والذي يظهر أن العبارة بكونها تسمى حديثه عرفا لانه المناسب لنظر الفقهاء  
ع ش (قوله الابريضي مالها) ينبغي أن عمله في الربي اذا استغنى اربدها والا فلا  
لحرمة التفريق حيث نزع ع ش على م ر (قوله أخذ الخيار) أي ولو بغير رضى  
مالها كما هو قضية الاستثناء (قوله الا الحوامل فلا تؤخذ الخ) أي بغير رضى  
مالها (قوله ومضى حول سمي بذلك لقوله) أي ذهابه وبجيء غيره من حال اذا  
تحول ومضى (قوله واكن لنتاج نصاب الخ) لا يقال شرط وجوب الزكاة السوم  
في كلاً مباح فكيف وجبت في الناج لا مانقول أن النتاج لما أعطى حكم امهاته  
في الحول فأولى في السوم فمحل اشتراطها في غير ذلك السابع الذي لا يتصور  
اسامته كما في حجر وم ر ويشترط اتحاد الجنس فلا حلت البقر يا بل ان تصور فلا ضم  
حجر وشوبري ولا بد من تمام الانصال قبل الحول كما في م ر (قوله مالها ملكها) ملكها  
بمخلاف ما اذا اختلف السبب كان أوصى مالك الامهات بالنتاج لا آخر ومات فقبل  
الموصى له الوصية ثم أوصى بالنتاج للوارث فلا ضم لا اختلاف سبب ملكها أو ورثه  
الوارث من الموصى له كذا في شرح البهجة شوبري (قوله وذلك) أي كون النتاج له

(ولا) يؤخذ (خيار) كحامل  
وأكولة وهي السمينة للاكل  
وربها وهي الحديثة العهد  
بالنتاج بأن يمضى لها من  
ولادتها نصف شهر كما قاله  
الزهري أو شهران كما نقله  
الجوهري (الابريضي مالها)  
بأخذها ثم ان كانت كلها خيارا  
أخذ الخيار منها الا الحوامل  
فلا يؤخذ منها حامل كما نقله  
الامام واستحسنه (و) نالها  
(مضى حول في ملكه) خبر  
لان كاة في مال حتى يحول  
عليه الحول رواه أبو داود  
وغیره وهو وان كان ضعيفا  
مجبورا بأثره صحة عن أبي بكر  
وعمر وعثمان وعلى وغيرهم  
(و) اكن (لنتاج نصاب)  
بقيد زدته بقولي (ملكها ملكها)  
أي بسبب ملك النصاب  
(حول النصاب) وان مات  
الامهات وذلك بأن بلغت به  
فصاها كائة وعشرين من الغنم



تتبع منها واحدة فتجب شيان  
فان لم تبلغ به نصابا كانت تتبع منها  
عشرون فلا اثر له والا صل في  
ذلك ما رواه لك في الموطأ عن  
عمر رضي الله عنه انه قال ساعية  
اعتد عليهم بالسفلة وهي تقع  
على الذكروا لاني وأيضا المعنى  
في اشتراط الحول أن يحصل  
النماء والنتاج غناء عظيم فيتبع  
الاصول في الحول أما ما تتبع  
من دون نصاب وبلغ به نصابا  
ففيه أحوله من حين بلوغه  
وعلم بما ذكرانه لو زال ملكه  
عن النصاب أو بدسه ثم عاد  
بشراء أو غيره ولو بمثل كابل يابل  
استؤنف الحول بما فعله وان  
قصده القرار من الزكاة وهو  
مكروه عند قصد القرار وأنه  
لا يضم الى ما عنده في الحول  
ما ملكه بشراء أو غيره كهبة وارت  
ووصية لانه ليس في معنى النتاج  
الذكر وواضم اليه في النصاب  
لانه بالكثرة فيه بلغ حدا يحتمل  
المواساة فلو ملك ثلاثين بقرة  
سنة أشهر ثم اشترى عشر فعليه  
عند تمام الحول الاول لثلاثين  
تتبع واكمل حول به ثلاثة  
ارباع مسنة وعند تمام كل حول  
للعشر ربع مسنة وأنه لو انفصل

النتاج

حول النصاب وقوله بأن بلغت به نصابا أي نصابا آخر والا فالقرض أنها نصاب  
وقوله فان لم تبلغ به نصابا أي نصابا آخر غير نصاب الاموات (قوله تتبع) بضم النون  
وكسر التاء على صورة البناء للمفعول وقوله واحدة فاعل يتبع وقد يقال نصبت الماسة  
ولدا بالبناء لا فاعل على معنى ولدت أو حلت (قوله فان لم يبلغ به نصابا) أي آخر (قوله  
اعتد) بفتح التاء الفوقية مثقلا أمر من الاعتداد وهو الحساب أي احسب عليهم  
واحد لما من العدد برباوى (قوله بالسفلة) أي التي لم تبلغ سنة وجمعها سفل بوزن فلس  
ونحوه بالسر ع ش على مر (قوله أما ما تتبع من دون نصاب) هذا محترز الاضافة  
في قوله ولننتاج نصاب وقوله الا في وانه لا يضم الى ما عنده محترز التعبير بالنتاج شرح  
مر (قوله وعلم بما ذكر) أي بقوله في - ول في ملكه (قوله ثم عاد بشراء أو غيره)  
مكره بتعيب كالمواضع النصاب قبل تمام حوله ثم ردة عليه بتعيب أو اقالة استأنفه من  
بين الرذائل سموي يستثنى من انقطاعه بالردة العيب ما اذا كان الردود مال تجارة  
وقد باعه بعرض تجارة فلا يسأنف له حولا (قوله ولو بمثل الغاية للردة) أي ولو زال  
ملكه بمثل أي في غير نحو قرض النقد كعروض التجارة فلو أقرض نصاب نقد في الحول  
لم ينقطع حوله لان الملك لم يزل بالكلية لثبوت بدله في ذمة المقرض والدن يجب فيه  
الزكاة كما يأتي حجر (قوله وان قصده القرار) يؤخذ منه ان الصيرفي التاجر لا زكاة  
عليه لا لانتقطاع حوله ما بدال النقد بمثل له وهذا قال ابن سريج بشر الصيارفة بأن لا زكاة  
عليهم زى (قوله عند قصد القرار من الزكاة) أي فقط بخلافه حاجة أو لها والقرار  
أو مطلقا على ما أفهمه كلامهم ولا ينافي ما قرناه من عدم الكراهة هنا فيما لو قصد  
القرار مع الحاجة ما من كراهة ضبة صغيرة لحاجة وزينة لان في الضبة اتخاذا فقوى  
المنع بخلاف القرار شرح مر شو برى (قوله وانه لا يضم) هذا علم من قوله ولكن  
لنتاج نصاب (قوله وانما ضم) أي ما ملكه بشراء أو غيره (قوله في النصاب)  
أي في اكمال النصاب بأن كان لا يبلغ نصابا أو في مطلق نصاب الشامل لنصاب آخر  
لاكن قوله يحتمل المواساة يؤيد الاول الا ان يقال المعنى أصل المواساة أو زيادتها  
تأمل والمراد بالمواساة الزكاة أو الاحسان (قوله فلو ملك ثلاثين بقرة) مفرع على قوله  
وانما ضم الخ تأمل (قوله وعند تمام كل حول) للعشر ربع مسنة هذا يوم تأخير  
حول العشرة مع انه مقدم كما بينه حجر وعبارته فاذا اشترى غرة المحرم ثلاثين بقرة  
وعشرة أخرى أول رجب فعليه في الثلاثين تبيع عند محرم وللعشرة ربع مسنة عند  
رجب ثم عليه بعد ذلك في باقي الاحوال ثلاثة ارباع مسنة عند محرم وربعها عند  
رجب (قوله وانه لو انفصل الخ) أنظر من أين علم لانه ليس في كلام الماتن ولا الشارح

تصريح بأن الانفصال قبل الحول ح ف ويمكن أن يقدر في كلام المتن قيد بخرجه  
والتقدير ولكن لتحتاج نصاب انفصل قبل الحول كما صرح به مر (قوله بعد الحول) قال  
سم أو معه وقال مر أو قبله ولم يتم انفصاله إلا بعده (قوله سن تخليفه) أي احتياطا  
لحق المستحقين فان نكل ترك ولا يجوز تخليف الساعي لانه وكيلا ولا المستحقين  
لعدم تعيينهم مر ا ط ف وقضية قوله سن تخليفه أنه يصدق بيمينه بلاينة في الواقعة  
المالك انها علفت القدر الذي يقطع السوم وأنكر الساعي قياسا على ما لو قال كنت  
بعت المال في أثناء الحول ثم اشتريته واتهمه الساعي في ذلك من أنه يجانف ندبا  
عش على م ر وقوله أنه يصدق بيمينه الخ خالف سم فقال لا بد من البينة (قوله  
واسامة مالكا) أي عالم بأنه مالكة أخذها بعده أي ميمون لم يكن مكلفا حل  
تبع الشيخه زى والذي قرره شيخنا ح ف انه لا بد أن يكون مكلفا ومثل المالك من  
يقوم مقامه من وكيل أو ولي أو ما كم بأن غصب معلوفة وردة ها عند غيبة المالك  
للحيا كم فأسامها قال العلامة الشو برى ولم يتعرضوا لمالو كان سقيم الماء فيه كلغة  
كان كان ماء أو كما وما العرق بينه وبين العلف حرر وقد يفرق بأن شأن الماء عدم المؤنة  
وفي قل على الجلال والمياه التي تسقط العشر وتوجب نصفه كالعلف هنا فتسقط  
زكاة الماشية وفارقت الزروع كما سيأتي بأن احتياج الماشية الى العلف والسقي  
أكثر غالبا ولم يجعلوا خراج الارض كالعلف لانه ليس للخراج دخل في تمية الزرع اه  
(قوا وفي صدقة الغنم) الى قوله شاة يلزم عليه ظرفية الشىء في نفسه لان الشاة  
نفس صدقة الغنم الا أن يقال في الكلام مضافي مقدر أي في ذات صدقة الغنم شاة  
تأمل والاضافة من اضافة الصفة للموصوف أي في الغنم ذات الصدقة شاة وقيل المراد  
بصدقة الغنم نفس الغنم المزرعة أو الخلق عليها صدقة لكونها باجرامها فهو من اطلاق  
الجزء على الكل اه قوله في سائمتها بدل ما قبله (قوله دل بمفهومه الخ) فان قيل لم يخص  
القياس بالمفهوم ولم يعممه فيه وفي المنهاوق قلت لان غير الغنم من الابل والبقر دل  
حديث أنس المتقدم على وجوب الزكاة فيه من غير قيد والقصد اخراج المعلوفة منها  
فحتاج الى دليل وهو القياس على معلوفة الغنم على ان اراد هذا الحديث انما قصده  
اخراج المعلوفة من الغنم ومن ثم جعله دليلا على اشتراط السوم وأما أصل الزكاة  
في الغنم فقد علم مما سبق أيضا فان قلت جعل الحديث دالا بالمفهوم مشكلا فان  
شرط العمل بالمفهوم أن لا يكون القيد مما يغلب وقوعه والسر مما غالب في غنم العرب  
قلت أجاب سم بأن ذلك محله حيث لم يظهر للقيد معنى غير كونه مجرد الغالب وهنا  
يمكن أنه ذكر التنبيه على خفة المزنة وفي كلام بعضهم ان محل ذلك أيضا في الم يحد

بعد الحول لم يكن حول النصاب  
محو له لتقرر واجب أصله ولان  
الحول الثاني أولى به (فلو ادعى)  
المالك (النساج بعده) أي بعد  
الحول (صدق) لان الأصل  
عدم وجوده قبله (فان اتهم)  
أي اتهمه الساعي (سن تخليفه)  
والاصح يصح بسن تخليفه من  
زكاة (و) رابعها (اسامة  
مالكا) لما كل الحول (لقوله في  
خبر أنس وفي صدقة الغنم في  
سائمتها اذا كانت أم بعين  
الى عشرين ومائة شاة دل  
بمفهومه على نفي الزكاة في معلوفة  
الغنم وقيدس بها معلوفة الابل  
والبقر واختصت السائمة  
بأن زكاة تتوفر مؤنتها بالرعي

حكما ما اما هو فيه بل مفهومه وان كان فالسأ وفي جواب سؤال اه ع ش (قوله  
بالرعي في كلاً مباح) ولو جزء وأطعمها الماء في الرعي أو في البلد فملوثة ولو رعاها  
ورقاته نرفسائة فالرجع وقدم لها فملوثة ويستثنى من ذلك ما اذا أخذ كلاً الحرم  
وعلفها به فلا ينقطع السوم لان كلاً الحرم لا يملك ولهذا لا يصح أخذه للبيع وانما يثبت  
به نوع اختصاص من مر وجبر وقرره في والكل كلاً بالمرز الحشيش مطلقاً رطباً أو يابساً  
والحشيش هو اليابس والعشب والخلا بالضر هو الرطب (قوله قيمته يسيرة) ليس  
بقيد وكذا لو كانت كثيرة كما يترخذ من مر ع ش ومثله سم وضعفه شيخنا ح في لانه  
اذا كانت قيمته كثيرة لا يقال لها سائة حيث ذوأيضاً في فيه قول الشارح انهوفر  
مؤتم الخ لانه لا توفر حيث ذوقدي قال المدار على ككون القيمة لا يعد مثلها كلمة  
في مقابلة غنائها كما قاله الشارح وان كانت كثيرة في نفسها تأمل وبارة شرح مر ولو  
اسميت في كلاً مملوك كان ثبت في أرض مملوكة لشخص أو موقوفة عليه فهل هي سائة  
أو مملوثة وجهان أحدهما كما أفتى به القفال وجرم به ابن المقرئ وأولها لان قيمة الكلاً  
تأفوه غالباً ولا كلمة فيها ورجع السبكي انها سائة ان لم يكن للكلاً قيمة أو كانت  
قيمتها يسيرة لا يعبده مثلها كلمة في مقابلة غنائها والأفعولة والمناسب للمسايق  
في المشتريات من ان فيما سقى بماء اشتراه أو اتهم به نصف العشر كالوسق بالناعم ونحوه  
ان الساشية هناك مملوثة بجماع كثرة المؤنة قال الشيخ وهو الوجه والمتولد بين سائة  
ومملوثة له حكم الام فان كانت سائة ضم اليها في الحول والا فلا ولو كان يسرحها  
نهاراً و يلقى لها شياً من العلف لئلا يترثر قال ع ش عليه وبقي مالهو كانت ترعى  
في كلاً مباح جميع السنة لكن جرت عادة مالكيها بعلفها اذا رجعت الى بيوت  
أهلها قدراً لزيادة السماء أو دفع ضرر يسير للتحفظ هـ ل ذلك يقطع حكم السوم أولاً  
فيه نظر وقدي يترخذ من قول الشارح ولو كان يسرحها نهاراً انها سائة (قوله  
لكن لو علفها قدر تعيش الخ) استندراك على مفهوم الشرط (قوله لم يضر) أي  
في وجوب الزكاة بل تجب (قوله امالوسامت بنفسها الخ) انظر عدم وجوب  
الزكاة في هذه مع ان العلة موجودة فيها وهي توفر المؤنة بالرعي في كلاً مباح تأمل  
وحاصل ما ذكره ثمان صور فقوله امالوسامت هذه وما بعدها محترز قوله اسامة  
مالاً وقوله أو اتماقت محترز كل الحول (قوله كفاصب) أي وكشتر شراء فاسدا  
(قوله معظم الحول) راجع لكل من المستثنين (قوله لكن قصده قطع السوم)  
ويشترط في العلف الذي قصده قطع السوم أن يكون متمولاً كما قاله مر (قوله أو ورثها)  
مفهوم قيد ملحوظ في المتن أي مع العلم بأنها ملكه وعبارة شرح مر ولو ورث سائة

في كلاً مباح أو مملوك قيمته  
يسيرة لا يعبده مثلها كلمة في  
مقابلة غنائها (لكن لو علفها  
قدر اتعيش بدونه بلا ضرر بين  
ولم يقصده قطع سوم لم يضر)  
امالوسامت بنفسها أو اسامها  
غير مال كذا كفاصب أو اعتذرت  
بسائة أو علفت معظم الحول  
أو قدر الاتعيش بدونه أو تعيش  
لكن بضر بين أو بلا ضرر  
بين لكن قصده قطع سوم  
أو ورثها وتم حوله ولم يعلم

ورداً كذا سنة ثم علم بأمرها لم تجب زكاتها من اشتراط اسامة المالك  
أونائبه وهو مفقود هنا فقه من منها ان صورة الشارح أن تسوم بنفسها أو بغيرها غير  
الوارث الذي هو المالك لها وحينئذ تكون داخلية في قوله أما لو سامت بنفسها أو أسامها  
غير المالك وأيضاً قوله ولم يعلم ليس بقيد لانه حينئذ لا فرق بين علمه وعدمه لان الغرض  
ان المالك لم يسمها ولا يصح تصويرها بما اذا كان الوارث يسميها جاهلاً بأنها ملكه  
حتى يكون عدم العلم قيداً معتبراً وتكون غير داخلية فيما قبله لانه ينافية ترد الشوهرى  
وغيره في هذه الصورة فلا يحصل كلامه عليها فكان الاولى للشارح أن يذكرها  
مسئلة مستقلة كما فعل مر ولا يجعلها محترماً تقدم وعبرة الشوهرى وانظر لو كان  
الوارث هو الراعى أو غاصبها وقد أسامها غير عالم بأنها ملكه فهل تعتبر هذه الاسامة  
لأنها في نفس الامر اسامة المالك أو لا لانه ظاهر نائب عن غيره فكان الغير هو  
السامي يحرره واعتده ع ش على مر الكفى لان الشرط قصد اسامة المالك  
وهو لم يقصد اسامتها على أنها ملكه كما قرره شيخنا ح ف وكتب على قوله ولا يصح  
تصويرها الخ فيه شى فليحرر (قوله لفقد اسامة المالك) وانما اعتبر قصده دون  
قصد الاعتلاف لان السوم يؤثر في وجوب الزكاة فاعتبر قصده والاعتلاف يؤثر  
في سقوطها فلا يعتبر قصده لان الاصل عدم وجوبها شرح مر (قوله لا ثلاثة) أى  
بلا ضرر ير فلا ينافي أنها تعيش حينئذ لكن بغير رزق كما قرره شيخنا ح ف أى  
فيضر علفها ثلاثة أيام ولو متفرقة كما اقتضاء اطلاقهم (قوله ولا زكاة في عوامل)  
ولو كان الاستعمال محرماً لكل مسكر وافرقي بين المستعملة في محرم وبين الحلى  
المستعمل فيه بأن الاصل فيه الحلى وفي الذهب والفضة الحسرة الا ما رخص  
فاذا استعملت الماشية في المحرم رجعت الى أصلها ولا نظر الى الفعل الخسيس  
واذا استعمل الحلى في ذلك فقد استعمل في أصله زى (قوله أو فحواه) كنضع وجه  
ماء للشرب زى (قوله لا استعمال) بأن يستعملها القدر الذى لو علفها فيه سقطت  
الزكاة كما نقله البند نعى عن الشيخ أبى حامد (قوله عند ورودها ماء) هذا ان لم  
يعلم عددها قل (قوله والا فعند بيوت أهلها) ويكفون ردها اليها فى الروضة  
ومقتضاء تجوز تكليفهم الرذالى الاقنية وبه صرح المحاملى وغيره والا وجهه فى التى  
لا ترد ماء ولا مستقر لا هله الدوام انجبا عنهم تكليف السامى النجعة لان كلفته أهون  
من كلفة تكليفهم ردها الى محل آخر ولو كانت منوحشة يعسر أخذها وامساكها  
فعلى رب المال تسليم السن الواجب للسامى ولو توقف ذلك على عقال لزمه أيضاً وهو  
محل قول أبى بكر رضى الله عنه والله لومنه وفى عقالاتهم لانه هنا من تمام التسليم

فلا زكاة لفقد اسامة المالك  
المذكورة والماشية تصبر على  
العاف يوماً ويومين لا ثلاثة  
وتعبرى بأسامة المالك لها أولى  
من قوله وكونها أئمة وذوى  
ولم يصد به قطع سوم من زيادة  
(ولا زكاة فى عوامل) فى حث  
أو فحواه لاقتنائها للاستعمال  
لأنها كتاب البدن ومناخ  
الدار (وتؤخذ زكاة سائمة  
عند ورودها ماء) لأنها أقرب  
الى الضبط حينئذ فلا يكلفهم  
السامى ردها الى البلد كما  
لا يلزمه أن يتبع المرامى (والا)  
أى وان لم ترد ماء بان اكتفت  
بالكافى فى وقت البيع (ف) عند  
(بيوت أهلها) وأقربهم وذلك  
نحو البيهقى تؤخذ صدقات أهل  
البادية على ما هم وأقربهم  
وهو نزل على مقلد



اه ويتصرف فيه الساعي بما يتعلق بمسألة الزكاة ويبرأ المالك بتسليمها للساعي  
على الوجه المذكور ولا ضمان على الساعي أيضا إذا قلقت في يده بلا تقصير كما في  
عش عليه وقوله وأفتيتهم عطف مرادى (قوله ويصدق مخرجها) أى من مالك  
أو وكيل أو ولي محجور عليه برماوى (قوله والاقتعد) أى وجوبا كفى شرح م  
(قوله ولو اشترك اثنين) أى شركة شيوع لان شركة الجوار ستأتى فى كلامه فحينئذ  
يكون الاستدلال على هذه انما هو بمفهوم الحديث ومنطوقه يدل لما يأتى من شركة  
الجوار فكان عليه تأخير عن القسمين ليشهد لهما بمنطوقه ومفهومه وسيأتى للشرح  
فى باب من تلزمه زكاة المال حيث قال وهم ثبوت الخلطة فى السادسة لانها لا تثبت  
مع أهل الخمس اذ لا زكاة فيه لانه لغير معين اه ويستفاد منه أن شرط ثبوت الخلطة  
أن الشريك لا يذوان يكون معيناً فحينئذ لو كان عنده أربعون شاة وحال عليها  
الحول ولم يخرج منها ثم حال عاها حول آخر أو أكثر لم يلزمه الا زكاة هام واحد لقصها  
عن المصاب فى العام الثانى وما بعده ولا يقال هى مشتركة بين المالك والفقراء  
لما علمت ان هذه الخلطة لا أثر لها وعبارة شرح م فى الدخول على هذه المسئلة  
ثم تخرج فى الخلطة وهى نوهان خلطة شركة ويعبر عنها بخلطة الاعيان والشيوع  
وخلطة جوار وتسمى خلطة أو صافى وقد تخرج فى الأول فقال ولو اشترك الخ ثم قال  
وهذه الشركة قد تغيد تخفيفا كالأشراك فى نماين على السواء أو ثقيل كالأشراك  
فى أربعين أو تخفيفا على أحدهما أو ثقيل على الآخر كأن ملكا ستين لأحدهما  
ثلاثا سوا ولا آخر ثلثها وقد لا تغيد شيئا كالثنتين على السواء وقوله وهذه الشركة  
الخ أى الشركة فى الماشية واحترز من الشركة فى غيرها فانها لا تغيد تخفيفا  
أصلا ولا وقص فى غير الماشية بل مارة تغيد الثقيل ومارة لا تغيد ثقيل ولا تخفيفا  
كما أشار إليه البرماوى (قوله ولا أحد من صاب) أى ولو بضمه للأشراك  
فيه أخذ مما يأتى (قوله ولو فى غير ماشية) أى ولو كان الاشتراك فى غير ماشية  
(قوله زكيا كواحد) أى كزكاة مال واحد أو كزكاة شخص واحد ح فى  
قال جهر وقد يفهم قوله زكيا كواحد انه ليس لأحدهما الانفراد بالانخراج بلا اذن  
وليس بمراد بل له ذلك والانفراد بالنية عنه على المنقول المعتمد فيرجع بسدل  
ما أخرجه عنه لاذن الشارع له فى ذلك ولان الخلطة تجعل المالكين مالا واحدا فسلطه  
الشارع على الدفع البرى الموجب للرجوع وبهذا فارتقت نظائرها ونقل الزكشى  
ان محل الرجوع حيث لم يأذن الآخر ان أدى من المال المشترك وفيه نظر بل ظاهر  
كلامهم وانما يراه لافرق ثم رأيت ابن الاستاذ رجع ذلك ا ط فى (قوله ولا يجمع

(ويصدق مخرجها فى عددها  
ان كان ثقة والا فمعه والاسهل)  
عدها (عند مضيق) تمر به  
واحدة واحدة ويبد كل من  
المالك والساعي أو ثلثهما ما قضيب  
يشيران به الى كل واحدة أو  
يصيدان به ظهرها لان ذلك  
أبعد عن الخلط فان اختلافنا بعد  
العقد وكان الواجب يختلف به  
أعداد العدد وتعبيرى بالخارج  
أعم من تعبيرة بالمالك وقولى  
والاسهل من زيادتي (ولو اشترك  
اثنان) مثلا (من أهل زكاة  
فى زكاة أو فى أقل) منه  
(ولا أحدهما نصاب) ولو فى  
غير ماشية من نقد أو غيره  
(زكيا كواحد) لقوله فى خبر  
أنس ولا يجمع بين منفرد  
ولا يفرق بين مجتمع

بين متفرق) أي يكره له ذلك فهو منهي تنزيه المالك والساعي برماوى فهو خبر معناه  
 النهى (قوله خشية الصدقة) أي خشية وجوبها أو كثرتها وخشية سقوطها أو قلتها  
 أخذ مما بعده برماوى وعلى هذا فاختلف تقدير المضاف باختلاف الأحوال الأربعة  
 الآتية كما في الرشيدى على م ر فالنهي لهذه الخشية يدل على أن الشركة تضر  
 وإن الشريكين يزيان كواحد (قوله خشية وجوبها أو كثرتها) راجعان  
 لكل من التفريق والجمع فالأصل أربع صور واحدة منها معلقة أى غير مصورة وهى  
 مع أمثلتها نهى المالك عن التفريق خشية الوجوب في حال الجمع كما ربيع بين  
 اثنين فإن الواجب في الجمع دون التفريق نهى المالك عن التفريق خشية الكثرة  
 في حال الجمع كأن كان لأحدهما مائة وواحدة وللاخر مائة فلو فارقا وجب اثنان ولو  
 استمر على الشركة وجب ثلاثة نهى المالك عن الجمع خشية الوجوب في التفريق  
 هذه معطلة لأنه يقتضى الوجوب في التفريق لافى الجمع مع أنه لا يعقل لأنه يلزم من  
 وجوبها فى حال التفريق وجوبها فى حال الجمع بالاولى نهى المالك عن الجمع خشية  
 الكثرة فى التفريق كتمانين بين اثنين لكل أربعون فإن الكثرة فى التفريق فقط  
 اه شيخنا ح فى (قوله خشية سقوطها أو قلتها) راجعان لكل من التفريق  
 والجمع أيضا فالأصل أربع صور أيضا واحدة معطلة وايضا حها بأمانتها أن تقول  
 نهى الساعى عن التفريق خشية السقوط فى الجمع هذه معطلة نهى الساعى عن  
 التفريق خشية القلة فى الجمع كتمانين بين اثنين فإن القلة فى الجمع فقط نهى الساعى  
 عن الجمع خشية السقوط فى التفريق كما ربيع بين اثنين بالسوية فإن السقوط  
 فى التفريق فقط نهى الساعى عن الجمع خشية القلة فى التفريق كتمانين وواحدة  
 بين اثنين لأحدهما مائة وواحدة وللاخر مائة فإن القلة فى التفريق فقط قرر شيخنا  
 ح فى وعشماوى (قوله بل أولى) أى لعدم تميز المالكين (قوله ودونها) فيه  
 مسامحة لأن هذا لا يقال له حول وقوله فى الثمر بالثناء المثلثة (قوله ويعتبر ابتداء  
 حول الخلطة منها) أى من الخلطة وذلك إذا لم يملك النصاب الا حينئذ فلو خلطا  
 فى انشاء العام ما ملكا أوله زكيا ذلك زكاة العام ولم يخلطا فيخرج كل واحد شاة  
 لو كان لكل أربعون حل وعبارة شرح م ر ثم محل ما تقدم حيث لم يتقدم للخليطين  
 حالة انفراد فان تقدم أحول على الآخر اذ ثم طرأت الخلطة فان اتفق حولاهما بأن  
 ملك كل واحد أربعين شاة ثم خلطا ما فى أثناء الحول لم تنبت الخلطة فى السنة الاولى  
 فتجب على كل عند تمامها شاة وان اختلف حولاهما بأن ملك هذا غرة المحرم وهذا  
 غرة مقرر وخلطا غرة شهر ربيع فعلى كل عند انقضاء حوله شاة وإذا طرأ الانفراد

خشية الصدقة نهى المالك  
 عن التفريق وعن الجمع  
 خشية وجوبها أو كثرتها ونهى  
 الساعى عن خشية سقوطها  
 أو قلتها ونهى المالك عن خلطة  
 الجوار الآتية ومثلها خلطة  
 السبيوع بل أولى وعلم من  
 اعتبار النصاب اعتبار اتحاد  
 الجنس وان اختلف نوعه  
 ومن التشبيه اعتبار الحلول  
 من سنة ودونها كما فى الثمر  
 والمحجب ويعتبر ابتداء حول  
 الخلطة منها وأفادت زيادتي  
 أو فى أقل ولا حده انصاب  
 ان الشركة فيأدون نصاب  
 تؤثر اذا ملك أحدهما نصيبا  
 كما ان اشتركا فى عشرين شاة  
 مناصفة

على الخلطة فمن بلغ ماله نصابا زكاه والا فلا اه (قوله وانفرد أحدهما بثلاثين)  
من هذا تعلم ان قوله اذا ملك أحدهما نصابا أراد به أهم من أن يملك نصابا خارجا عما  
خالط به ومن أن يملك نصابا يتم بما خالط به برماوى (قوله والا آخر خمس شاة) يقتضى  
أن الشاة واجبة في الخمسين بتمامها لا في الاربعين منها وهو مشكل مع ما قدمه  
من أن ما بين النصب وقصر لا يتعلق به الواجب الا أن يخص ما تقدم بكون المالك  
واحدا كما قاله الشيخ العزنى (قوله واشتركا في ثنتين) أى ومثله عكسه كما  
لو اشتركا في ثمانية وثلاثين وانفرد كل منهما بواحدة ع ش (قوله كما لو خلطا جوارا)  
لما قبله لان ما قبله خاص بالشيوع (قوله واتحد مشرب) أى وان كان مال  
كل ميزاح ف (قوله بفتح الميم) أما بكسر هاء فهو الاناء الذى يحلب فيه شوبرى  
(قوله وجرين) صورته أن يكون الزرعان متجاورين وسقيان ماء واحد واتحد  
صا او حرا ووضع زرع كل بجوار الا آخر وليس المراد باتحاد البحرين أن يوضع زرع  
كل على زرع الا آخر فى عمل واحد لانها تصير شركة شيوع وليست مرادة (قوله  
ودكان) بضم الدال المهملة وهو الحانوت وفى المصباح أنه يذكروا ثوث وأنه يختلف  
فى نونه فقيل أصلية وقيل زائدة فعلى الاول وزنه فعلال وعلى الثانى فعسلان (قوله  
ومكان حفظ) صورته ما أن يكون لكل واحد منهما نخيل وزرع فى حائط أى بستان  
واحد او كيس ذراهم فى صندوق واحد أو أمتعة تجارة فى دكان واحد ولا يتميز عن  
الاخر بشيء مما سبق برماوى وكذا اذا أودعه جماعة ذراهم لكل منهم مادون  
نصاب ووضع الجميع فى صندوق واحد مع تميز ذراهم كل واحد فاذا بلغ المجموع  
نصابا فأكثره ضى عليهم ا حول وهى فى الصندوق وجب عليهم زكاتها ووزعت  
على الدراهم ع ش (قوله وليس المراد الخ) لو زرع أحدهما فداناً والاخر  
فدانين وخرج الاول أردب مثلاً والثانى ثمانية زكيا كواحد ولو كان الحرات  
والدراس والمذرى متعددا بأن لا يختص زرع أحدهما بواحد دون الاخر اه  
عزنى (قوله لان خفة المؤنة الخ) قد يشكل عليه السوم فان هذا التعليل  
موجود فيه وان لم ينو مع ذلك قالوا لا بد من قصده الا أن يفرق بأن الخلطة ليست  
موجبة للزكاة باطلا لها أى فى جميع صورها بل الموجب النصاب مع الحول وغيره  
من الشروط بخلاف السوم فانه موجب على خلاف الاصل فوجب قصده بحجر  
بعض ايضاح (قوله زمن طويلا) وهو الزمان الذى لا تصبر الماشية فيه على  
ترك العلف بلا ضرر بين وهو ثلاثة أيام فأكثر ع ش (قوله مطلعا) أى بقصد  
من المالكين أم لا (قوله ضرر) معنى ضرره فى الخلطة قل أى ارتفعت الخلطة وان لم

وانفرد أحدهما بثلاثين فليزمه  
أربعة أخماس شاة والا آخر  
خمس شاة بخلاف ما اذا لم يكن  
لأحدهما نصاب وان بلغه مجموع  
المالين كان نفرد كل منهما  
بتسعة عشرة شاة واشتركا  
فى ثنتين (كما لو خلطا جوارا)  
بكسر الجيم أفصح من ضمها  
(واتحد مشرب) أى موضع شرب  
الماشية (ومسرح) أى الموضع  
الذى تجمع فيه ثم تدانق الى  
الى المرعى (ومراح) بضم الميم  
أى مأواها ليل (وراع) لها  
(وفحل نوع) بخلاف فحل  
أكثر من نوع فلا يضر اختلافه  
لضرورة ومعنى اتحاده أن  
يكون مرسل فى الماشية وان  
كان ما كالا أحدهما أو هارا  
له أولهما وتقييد اتحاد الفعل  
بنوع من زيادتي (ومحلب) بفتح  
الميم أى مكان الحلب بفتح اللام  
يقال لابن والمصدر وهو المراد  
هنا وحكى سكنونها (وما طور)  
بهملة وحكى انجمها أى حافظ  
الزرع والشجر (وجرين) أى  
موضع تخفيف الثمر وتخليص  
الحب (ودكان) ومكان حفظ  
وفحوما (كبرى وطريقه  
ونهر يسقى منه وجران  
وميزان ووزان وكيال  
ومكيال وليس

يؤثر ارتفاعها في الحول فن كان نصيبه نصيبا باركا فتمام حوله من يوم ملكه لا من يوم ارتفاعها سم على الغاية اطف (قوله كذمي ومكاتب) عبارة شرح مرفلو كان أحد المالكين لذي أو مكاتب أوليت المال لم تؤثر الخلطة شيئا بل يعتبر نصيب من هو من أهل الزكاة فان باع نصيبا باركا زكاة المنفرد والا فلا زكاة اه

\*(باب زكاة النبات)\*

لمساكن النبات يستعمل مصدر او اسم الشيء النبات وهو اراد هنا عدل عنه المصنف الى النبات لان النبات قديمهم المصدر الذي ليس مراد هنا وينقسم الى شجر وهو مال ساق والى نهم وهو مال ساق له كالزروع قال تعالى والنجم والشجر يسجدان ولم يذكر هذا الباب دليلا واستدل عليه مربية وآتوا حقه يوم حصاده وآتة أنفقوا من طيبات ما كسبتم وما أخرجنا منكم من الارض فأوجب الانفاق وما أخرجه الارض وهو الزكاة لانه لاحق فيها أخرجه غيرها اه (قوله بقوت) الباء داخله على المقصود عليه والمقوت بمعنى المقتات وقوله اختيارا أى في حالة الاختيار فهو منصوب بنزع الخافض قال م ر في شرح لان الاقتيات من الضروريات التي لا حياة بدونها لهذا أوجب الشارع منه شيئا لأرباب الضرورات ويستثنى من اطلاق المصنف مال الرجل السيل حبا تجب الزكاة فيه من دار الحرب فنبت بأرضنا فانه لا زكاة فيه كالنخل المباح بالهجرة وكذا قمار البستان وغلة القرية الموقوفين على المساجد والربط والقنطرة والفقراء والمساكين لا تجب فيها الزكاة على الصحيح اذ ليس لها مالك معين ومن الموقوف على غير معين مال الوقف على امام المسجد الفلاني أو الخطيب أو المؤذن لان غرضه ليس شخص بعينه وان كان معيناً بالنوع اه ع ش قال ع ش أيضا قوله فنبت بأرضنا أى في محل ليس بمملوك كالأحد كالموات وقوله وغلة القرية الخ أى والحال ان الغلة حصلت من حب مباح أو بذره الناظر من غلة الوقف اما لو استأجر شخص الارض وبذر فيها حبا يملكه فالزروع ملك لصاحب البذر وعليه زكاة وقوله فانه لا زكاة فيه ظاهره ان من قصد تملكه ملك جميعه فليست غلة وجه ذلك ولا جعل غنيمته أو فيأبل لا ينبغي إلا أن يكون غنيمته ان وجد استيلاء عليه أو جعلنا القصد استيلاء عليه وهو بعيد خصوصا ان نبت في غير أرضه اه سم على حجر أقول ينبغي أن يقال ان كان هذا مما يعرض عنه ملكه من نبت بأرضه بلا قصد فان نبت بموات ملكه من استولى عليه كالحطب ونحوه وان كان مما لا يعرض عنه لكن تركوه خوفا من دخولهم بلادنا فهو فيء وان قصدوه فمعتاق فهو غنيمته لمن منعهم اه ع ش على مرفائدة خرجت حبة البر من الجنة على قدر بيضة النعامة

٨ المراد ان ما يعتبر اتحاده يعتبر كونه واحدا بالذات بل أن لا يختص مال واحد منهما به فلا يضر التعدد حيث لا (لا حالب) فلا يشترط اتحادهما كجواز الغنم (و) لا (اناء) يجب فيه كالة الجز والتصريح بهذين من زيادتي (و) لا (نية خاملة) لان خفة المؤنة باتحاد المرافق لا تختلف بالغنم وعدمه وانما شرط الاتحاد فيهما ليعتد المالك كالمال الواحد ولتخفيف المؤنة على المحسن بالزكاة فلو افرق المالكان فيما شرط الاتحاد فيه زمنا أو بلامطة أو يسيرا بقصد من المالكين أو أحدهما أو بتقرير للتصرف في مخرج بأهل الزكاة غيره كذمي ومكاتب

\*(باب زكاة النبات)\*

تختص بقوت اختيارا من رطب وعنب ومن حب كبير



وهي ألين من الزبد وأطيب رائحة من المسك ثم صارت تنزل على هذه الهيئة إلى وجود فرعون فصغرت وصارت كبيضة الدجاجة ولم تنزل على هذه الهيئة حتى ذبح يحيى فصغرت حتى صارت كبيضة الحمامة ثم صغرت حتى صارت كالبنطقة ثم صغرت حتى صارت كالحمصة ثم صغرت حتى صارت على ما هي عليه الآن نسأل الله تعالى أن لا تصغر عن ذلك برماوى (قوله وأرز) نقل السيوطى عن علي بن أبي طالب أن كل ما نبتت الأرض فيه دواء وداء إلا الأرض فانه دواء لداء فيه ونقل أيضا أن الأرض كان جوهره مودعا فيه أنوار النبي صلى الله عليه وسلم فلما أخرج منها نقتت وصارت هكذا وينبغي على ذلك أنه يسن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عند أكله قال سيدي على الأج

أخبار رزق ثم باذنبان \* عدس هريسة ذوو باطلان

(قوله في أشهر اللغات) أى السبعة وقد ذكرها عرش على مرفأ نظره ان شئت (قوله وعدس) بفتح العين والذال المهملتين ومثله البسلاء برماوى (قوله وذرة) بضم الذال المجهمة وفتح الراء المخففة والدخن نوع منه (قوله وباقلاء) هو الفول ويرسم آخره بالالف فتخفف اللام ويمد وقديصر مع تشديد اللام (قوله لأمه صلى الله عليه وسلم) أى أمرئذ بالنسبة للخص وأمرأى باب بالنسبة لآزكاه وقدم هذا الحديث على ما بعده لسلامته مما أوجهه الثانى من المحصر فى الأربعة عرش على مرفأ مع زيادة (قوله كما يخرص النخل) أى يجره وانما جعل أصلا للعنب لان خرمه كان عند فتح خير سنة سبع والعنب كان بعده عند فتح الطائف سنة ثمان بعد فتح مكة برماوى (قوله لا تأخذا) بالثنية (قوله الشعير) بفتح الشين المجهمة وحكى كسرهما وهرلفة العامة والتمر بالمشاة الفوقية برماوى (قوله وقيس) بما ذكر فيه مما يكثر ويترب وقوله ما فى معناه أى مما لا يكثر ولا يتررب لان الحديث انما ذكر ما يكثر ويترب واما ما لا يكثر ولا يتررب فهو مقيس على ما يكثر ويترب ويقاس على الشعير والحنطة ما يقتات فى حال الاختيار سئل مع زيادة (قوله فى انشائي) أى قوله لا تأخذا الصدقة الامن هذه الأربعة وقوله اضافى أى بالنظر لاهل اليمن خاصة لانه لم يكن عندهم من المقنات الا الأربعة المذكورة فى الخبر برماوى وعرش (قوله لخبر الحاكيم) هلا استدله أولا لانه أعم من الاول وكان يستغنى عن القياس واهله انما فعل ذلك ليكون الاول أوضح وقال شيخنا العزيزى قوله لخبر الحاكيم أى لان ما فى قوله فيما سقت السماء عام وانما لم يخص العام بالخاص لان الخاص بضم افراد العام وذكر بضم افراد العام يحكم العام لا يخص

وأرز) بفتح الهمزة وضم الراء  
وتشديد الزاى فى أشهر  
اللغات (وعدس) وذرة  
وحص وباقلاء لأمه صلى الله  
عليه وسلم أن يخرص العنب  
كما يخرص النخل وتأخذ  
زكاته زيبيا كما تأخذ زكاة  
النخل تزار واه الترمذى  
وابن حبان وغيرهما لقوله  
صلى الله عليه وسلم لا ي  
موسى الاشعري ولعاده  
بعثها الى اليمن لا تأخذ  
الصدقة الامن هذه الأربعة  
الشعير والحنطة والتمر  
والزبيب رواه الحاكيم وقال  
صحح الاسناد وقيس بما ذكر  
فيهما ما فى معناه والمحصر فى  
الثنائي اضافى لخبر الحاكيم  
وقال صحح الاسناد عن معاذ  
انه صلى الله عليه وسلم قال  
فما سقت السماء والسيل

العام اه (قوله والبعل) بالجر عطفاً على ما من قوله فيما سقت السماء وفي المصباح  
البعل ما يشبه بعروقه فيستغنى عن السقي شوي مع زيادة (قوله وانما يكون ذلك)  
أي المذكور من العشر ونصفه وهو مدرج من الراوي تفسيره لما مراد من الحديث  
(قوله سواء زرع ذلك قصداً) تعميم في التزويق بين هذا وبين زكاة الحيوان حيث  
يشترط القصد في الاسامة انه لما كان له اختيار في الجملة اشترطنا القصد الصارفي  
بخلاف هذا وايفاً لما كان الغالب في الزرع أن يزرع عن قصد لم يشترط ذلك  
والحق النادر وهو ما نبهنا به نفسه بالغالب ولا كذلك سوم الماشية فاحتج بقصد  
مخصص جرم مع تغيير (قوله أم نبت اتفاقاً) حتى لو سقط الحب من يد مالكه عند  
حمل الغلة أو وقعت العصا فير على السنابل فتناثر الحب ونبت وجب زكاته اذا بلغ  
نصاباً بلا خلاف في شرح مر (قوله والقضب) وهو نبت يشبه البرسيم والاولى  
تقديم على التعميم (قوله ويشمس) بكسر الميمين وحكى فتحها وضهماً لكن الضم  
قليل وقال أبو عبيد يفتح الميم الاولى وكسر الثانية لكنهما لغة رديئة برماوى (قوله  
وتفاح) بضم التاء (قوله وسهم) بكسر السينين لا بضمهما ومثله القرطيم بكسر  
القف والهاء وضهماً وهو حب العصفير برماوى (قوله في شئ منها) في بعض النسخ  
منهما أي مما لا يؤكل اقتياتاً وما يقتات ضرورية حل (قوله خمسة أوسق)  
وقد رت بالكيل المصري ستة أرباب وربيع أرباب كما قاله القولي والوسق جمع  
وسق يفتح الواو على الأفصح وهو مصدر بمعنى الجمع قال تعالى والليل وما وسق  
أي جمع سمى بذلك لما جمع من الصبيان برماوى (قوله فلا زكاة فيما دونها)  
وأوجبها الامام أبو حنيفة في القليل كالكثير (قوله ألف وستمائة من الارطال)  
أي باتفاق الشيعين وكذلك تقدير الرطل الدمشقي بستمائة درهم والخلاف انما هو  
في تقدير الاوسق بالرطل الدمشقي المبني على الخلاف في تقدير الرطل البغدادي  
بالدراهم فالجاصل ان هنا أربعة مسائل اثنان متفق عليهما واثنان مختلف فيهما وهما  
مقدار الرطل البغدادي بالدراهم ومقدار النصاب بالارطال الدمشقية شيخنا  
(قوله لان الوسق ستون صاعاً) وذلك لانك تضرب الخمسة أوسق في مقدارها  
من الصبيان وهو ستون بثلاثمائة ثم تضرب الثلاثمائة في مقدار الصاع بالامداد وهو  
اربعة بألف مد ومائتين ثم تضرب الألف والمائتين مد في مقدار المد وهو رطل وثلاث  
تضرب الف ومائتين رطل في رطل بألف ومائتين رطل والف ومائتين رطل في ثلاث  
بألف ومائتين رطل وهي اربعة مائة صحاح فجملة ذلك ألف وستمائة وان شئت ضربت  
الثلاثمائة في خمسة أرباب وثلاث فاضربها أولاً في الخمسة يحصل ألف وخمسمائة

والبعل العشر وفيما سقى  
بالاضمح نصف العشر وانما  
يكون ذلك في التمر والخطبة  
والحبوب فأما القثاء والبطيخ  
والرمان والنضب فعفوا عن  
عنه رسول الله صلى الله عليه  
وسلم سواء ازرع ذلك قصداً  
أم نبت اتفاقاً والقضب  
يسكون الهبة الرطب يفتح  
الراء وسكون الطاء وخرج  
بالقوت غيره مكه وخ ومشمش  
وتين وجوز ولوز وتفاح  
وزيتون وسهم وزعفران  
وبالاختيار ما يقتات ضرورية  
كحب حنظل وغاسول وترمس  
فلا تجب الزكاة في شئ منها  
(ونصابه) أي القوت الذي  
تجب فيه الزكاة (خمس  
أوسق) فلا زكاة فيما دونها  
نظير الشيعين ليس فيما دون  
خمس أوسق صدقة (وهي  
الرطل البغدادي ألف وستمائة)  
من الارطال لان الوسق  
ستون صاعاً والصاع أربعة  
امداد والمد رطل وثلاث  
بالبغدادي وقد رت به لانه  
الرطل الشرعي (وهو مائة  
وثمانية وعشرون درهماً  
وأربعة اسباع درهم  
وبالدمشقي) وهو ستمائة درهم  
(ثلاثمائة واثنان وأربعون)  
ان رطل بغداد ما ذكر

واضربها

(ثلاثمائة وستة اسباع) من رطل بناء على ما صححه النووي من

واضربها ثانياً في الثلث يحصل مائة كما قرر شيخنا (قوله خلافاً) لما صححه الرافي  
 ويزيد قوله في الارطال الدمشقية على قول انووي فيها ثلاثة ارطال وثلثين وسبع  
 ويزيد قوله أي الرافي في الرطل البغدادي على قول النوري درهما وثلاثة أسباع  
 درهم كما قرر شيخنا (قوله بناء على ما صححه الخ) انما كان اختلاف الشيعين  
 في مقدار النصاب بالرطل الدمشقي مبنياً على اختلافهما في قدر رطل بغداد لان  
 الالف والستمائة برطل بغداد التي هي نصاب باتفاقهما اذا جمعت كلها دراهم  
 تكون على كلام الرافي مائتي ألف وثمانية آلاف درهم وعلى كلام النوري  
 مائتي ألف وخمسة آلاف درهم وسبعمائة درهم وأربعة عشر درهما وسبعين درهم  
 كما يأتي فاذا اعتبرنا بالدمشقي بأن جعلنا كل ستمائة درهم منها رطلاً دمه شقياً  
 زادت ارطال الدمشقي على كلام الرافي لان التفاوت بينهما في رطل بغداد درهم  
 وثلاثة أسباع درهم فاذا ضربتها في ألف وستمائة رطل مقدار النصاب بالدمشقي  
 بأن تبسط الدرهم من جنس الكسر تكون سبعة وتضم اليه بسط الكسر أي  
 مقداره وهو ثلاثة يكون المجموع عشرة تضرب في الالف وستمائة يحصل ستة عشر  
 ألفاً تقسم على مقام الكسر وهو سبعة يحصل ألفان ومائتان وخمسة وثمانون  
 درهما وخمسة أسباع درهم ومجموع ذلك بالدمشقي ثلاثة ارطال وثلثا رطل وسبع  
 رطل لان الالف والستمائة ثلاثة ارطال والاربعمائة ثلثا رطل والخمسة والثمانون  
 والخمسة أسباع سبع لانها سبع الستمائة وهذا هو التفاوت بينهما فالرافي  
 يزيد على النوري في مقدار النصاب بالرطل الدمشقي بما ذكر والمراد بقسمة  
 المائتي ألف درهم والستمائة آلاف على الستمائة معرفة ما في المقسوم من أمثال  
 المقسوم عليه لتحليل المقسوم الى أجزاء متساوية بعدد أحاد المقسوم عليه وان  
 كان حاصل الأجزاء غير موصوف كل ثلاثة آلاف درهم خمسة ارطال بالدمشقي اه  
 وقوله ما ذكره أي الرافي في كونها بالدمشقي ما ذكره فقوله الشارح اذا ضربتها  
 أي المائة والثلثين تبلغ الخ ووجه ذلك انك تضرب المائة في ألف بمائة ألف  
 وتضرب الثلثين فيه بثلثين ألفاً وتضرب المائة في الستمائة تبلغ ستين ألفاً  
 وتضرب الثلثين فيها بثمانية عشر ألفاً فالجملة مائتا ألف وثمانية آلاف وقوله  
 يخرج ما ذكر وهو ثلاثمائة وستة وأربعون وثلثان ووجهه انك تأخذ عشر  
 المقسوم عليه وهو الستمائة يكون ستين ثم تأخذ عشر العشر ستة ثم تأخذ نصف  
 الستة تكون ثلاثة وهي نصف عشر العشر ثم تفعل مثل ذلك في المقسوم فتأخذ  
 عشرة وهو عشر وثلثا وثلثا مائة ثم تأخذ عشر العشر وهو ألفان وثمانون ثم تأخذ

خلافاً لما صححه الرافي من  
 أنها بالدمشقي ثلثمائة وستة  
 وأربعون رطلاً وثلثان بناء  
 على ما صححه من ان رطل  
 بغداد مائة وثلثون درهما  
 فأيضا اذا ضربتها في ألف  
 وستمائة رطل مقدار الخمسة  
 أو سقى تبلغ مائتي ألف درهم  
 وثمانية آلاف تقسم ذلك  
 على ستمائة يخرج ما ذكره  
 وعلى ما صححه النوري تضرب  
 ما سقط من كل رطل وهو  
 درهم وثلثا أسباع درهم  
 في ألف وستمائة تبلغ التي  
 درهم ومائتي درهم وخمسة  
 وثمانين درهما وخمسة أسباع  
 درهم يسقط ذلك من مبلغ  
 الضرب الاول

نصف ذلك وهو ألف وأربعون وتقسيمها على الثلاثة التي حفظتها اعني نصف عشر  
عشر الستمائة وقوله يسقط الخ وذلك لانك تضرب الدرهم والثلثة أسباع  
في ألف وستة مائة فيبلغ الحاصل ما ذكره وهو ألفان ومائة درهم وخمسة وثمانون  
وخمسة أسباع درهم فحينئذ يسقط بما ذكرنا ثلاثة أرطال وثلثان وسبع رطل أى  
بالدمشقي فإذا سقطت ما ذكر من معجم الرافعي وهو ثلثة مائة وستة وأربعون  
وثلثان كان الباقي ما صححه الاصل وهو ثلثة مائة واثنتان وأربعون وستة أسباع  
فن الف وثمانمائة سقط ثلاثة أرطال ومن أربعة مائة سقط ثلثان فالجملة ألفان  
ومائتان يبقى خمسة وثمانون درهما وخمسة أسباع درهم يسقط بها سبع رطل لان  
كل خمسة وثمانين درهما وخمسة أسباع سبع رطل فالثلاثة أرطال والثلثان وسبع  
رطل هي التفاوت بين تصحيح النووي والرافعي بالرطل الدمشقي وقوله لان مائتي  
ألف وخمسة آلاف ومائتي درهم الخ وذلك لانك تأخذ عشر ما ذكر وهو عشرون  
ألفا وخمسة مائة وعشرون وعشر ذلك وهو ألفان واثنتان وخمسون ونصف عشر  
العشر وهو ألف وستة وعشرون تقسم ذلك على الستمائة باعتبار الثلاثة نصف عشر  
عشر ما يخرج ثلثة مائة واثنتان وأربعون وقوله لان سبع الستمائة خمسة وثمانون  
وخمسة أسباع وذلك لان سبع كل مائة أربعة عشر وسبعان فإذا ضربت في ستة  
تكون خمسة وثمانين وخمسة أسباع فتضرب الحاصل في الستة أسباع فيبلغ  
ما ذكره أو تضرب الـ مائتين والخمسة دراهم في ستة فيبلغ الحاصل خمسمائة  
وعشرة ثم تضرب الخمسة أسباع فيها أيضا يخرج ثلاثون سبعا وأربعة صحاح وسبعين  
فتمكون الجملة خمسمائة وأربعة عشر درهما وسبعي درهم شيننا سيجيني الكبير  
(قوله يبقى مائتا ألف الخ) وهو عدد الخمسة أوسق بالدرهم على طريقة النووي  
في رطل بغداد (قوله درهما) راجع لكل من قوله يبقى مائتا ألف وخمسة آلاف  
الخ وقوله وإذا قسم ذلك أى الباقي (قوله خرج ما صححه) أى الاصل وهو ثلثة مائة  
واثنان وأربعون وستة أسباع (قوله ومائتي درهم) أى من السبع مائة المتقدمة  
واخراجها منها لان الباقي كسر (قوله في مقابلة ستة أسباع) لان قيمته على  
الستمائة قسمة قليل على كثيرة تكون بالنسبة ونسبة المذكور الى ستمائة  
أسباع فلذلك علله بقوله لان سبع الخ (قوله لان سبع الستمائة خمسة وثمانون الخ)  
يعنى أن الرطل ستمائة وسبع الستمائة الخ (قوله والعبرة فيه بالسكيل) قال  
الرويانى عن الاصحاب بمكيال أهل المدينة أى للخبر الا ترى وهو بالاردب المصرى  
ستمائة أردب الاسد سكا كما صححه السبكي بناء على أن الصاع قدما بالمصرى

يبقى مائتا ألف وخمسة آلاف  
وسبعمائة وأربعة عشر  
درهما وسبعا درهم وإذا قسم  
ذلك على ستمائة خرج  
ما صححه لان مائتي ألف  
وخمسة آلاف ومائتي  
درهم في مقابلة ثلاثة مائة  
واثنين وأربعين رطلا والباقي  
وهو خمسة مائة وأربعة عشر  
درهما وسبعة درهم في مقابلة  
ستمائة أسباع رطل لان سبع  
الستمائة خمسة وثمانون  
وخمسة أسباع والنصاب  
المذكور تحديد والعبرة فيه  
بالسكيل



الاسبعي مد وقال انقري سسته ارب ورب ربع ارب بحمل القدر صاعا كزكاة  
 الفطر وكفارة اليميز وهذا هو المعتمد في (قوله استظهارا) أي طلبا بالظهور  
 استيعاب الواجب وهذا قريب من قولهم احتياطا قال م ر لم يحصل نقص  
 في الوزن لا يضر بعد الكيل اه ولا يرد ان نصاب الشعير ينقص عن نصاب نحو  
 البر والقول في الوزن لانه أخف ع ش (قوله غير الحب) نائب فاعل يعبر وقوله  
 جافا حال منه ويلزم عليه حذف نائب الفاعل وأجيب بأنه ليس مذكورا وانما هو  
 ضمير مستتر يعود على الفوت المذكور سابقا لكان المراد بعض المقوت وهو غير  
 الحب بدليل مفا بلته بقوله والحب مصفى فيكون غير الحب بدلا من الضمير المستتر  
 بدل ب ض من كل (قوله والابان لم يجفف أصلا) أو جفف رديا ومثل ذلك ما لو قطع  
 للعطش أو كنت مدة جفافه طويلة كسسته أشهر ويضم ما لا يجفف منها ما الى  
 ما يجفف في اكمال النصاب لا اتحاد الجنس وانما وجب في الرطب لان جنسه  
 مما يجفف فالحق نادره بغالبه وهذا في قول المصنف الاتي ويكمل نوع بان يخرج  
 (قوله والافرطبا يعتبر) قال م ر في نحره ويخرج الزكاة منهم في المال  
 لان ذلك أكمل أحواله ما قال ع ش قوله لان ذلك أكمل قضيته انه لا يقدر فيه  
 الجفاف والظاهر انه غير مراد وان قوله لان ذلك أكمل أحواله ما علة لاجراء المخرج  
 منهما بانك الصفة ولا يلزم منه عدم اعتبار الجفاف وحاصله انه اذا تم ذرا الجفاف  
 بالفعل لا يندرج قدره اه لا يقال حيث لم يكن له جفاف فكيف يمكن تقديره  
 لا نأقول يمكن اعتباره بالقياس على ما يتجفف من غيره لان غاية الامر  
 ان ما لا يتجفف قام به مانع من التجفيف وهو لا يمنع ان يجي منه مثل ما يجي من غيره  
 بغرض زوال المانع اه بحروفه (قوله ويقطع) أي الذي لا يتجفف أو يتجفف رديا  
 وقوله بالاذن أي من الامام أو نائبه ويجب استئذان العامل في قطعه كما في الروضة  
 فان قطع من غير استئذانه اثم وعذروا يغرم ما نقص بالقطع وعلى الساعي ان يأذن له  
 خلافا لما صححه في النسخ الصغير من الاستعباب نعم ان اندفعت الحاجة بقطع  
 البعض فيما لو احتاج لقطعه لنحو عطش لم تجز الزيادة عايتها م ر (قوله من قننه)  
 أي وقننه الذي لا يؤكل معه ليناسب قوله بخلاف ما يؤكل كل الخ (قوله كذرة)  
 هو ظاهر في الص في (قوله والوجه ترجيح الدخول الخ) من جملة كلام الادريجي وهو  
 المنع د ع ش (قوله فعشرة أوسق) فله ان يخرج الواجب عليه حال كونه في قشره  
 وله ان يخرج خالصا لا قشر عليه ع ش على م ر (قوله بالنصف) متعلق بقوله  
 اعتبارا (قوله وقد يكون خالصا) أي العشرة وقوله من ذلك أي مما ادخر في قشره

وانما قدر بالوزن استظهارا  
 والمعتبر في لوزن من كل نوع  
 الوسط فانه شتمل على  
 الخفيف والريز (ويعتبر)  
 في قدر النصاب غير الحب من  
 رطب وعنب حالة كونه  
 جافا ان يجفف غير ردي  
 والافرطبا (يعتبر) ويقطع  
 باذن من الامام ويخرج  
 الزكاة منه (كما وضرا صله)  
 لا متصاصه ماء لعطش فانه  
 يعتبر رطبا ويقطع باذن  
 ويؤخذ الواجب رطبا وقولي  
 ويقطع الى آخره مع المقييد  
 بغير الردي من زبادي  
 (و) يعتبر في ما ذكر (الحب)  
 حاله كونه (مصفى) من قننه  
 بخلاف ما يؤكل قشره معه  
 كذرة فيدخل في الحساب  
 وان أزيل تنحها كما يقشر البر  
 ولا تدخل قشرة الباقلاء  
 السفلى على ما في الروضة  
 كاصلها عن العدة لكن  
 استغربه في المجموع قال الادريجي  
 وهو كما قال والوجه ترجيح  
 الدخول أو الجزم به (وما دخو  
 في قشره) ولم يؤكل معه (من  
 أرز علس) (فتح العين واللام  
 نوع من البر) (ف عشرة أوسق)  
 غالبا نصابه اعتبارا لقشره

الذي ادخاره فيه أصله وابقى ١٨٤ يح ل بالنصف وقد يكون خالصا من ذلك دون خمسة أوسق  
 فلا زكاة فيها أو خاص ما دونها خمسة أوسق فهو نصاب

وذلك ما احترزت عنه  
 زيادتي غالباً وتعبيري  
 بما ذكر اولي من قوله كاذر  
 وعلم لسلامته من ايهام  
 انه بقى شىء من الحبوب  
 يدخر في قشره وليس كذلك  
 (ويكمل) في نصاب (نوع  
 يا خير كبر بعلم) لانه نوع  
 منه كما هو قوت منعا اليمن  
 وخرج بالنوع الجنس فلا  
 يكمل يا خير كبر او شعير  
 بسات بضم السين وسكون  
 الالم فهو جنس مستقل  
 لا يبر ولا شعير فانه حب يشبه  
 البرقي اللون والنعمية والشعير  
 في برودة الطبع فلما اكتسب  
 من تركيب الشبهين وصفا  
 انفرد به وصار اسلا براسه  
 (ويخرج من كل) من النوعين  
 (بقسطه فان عسر) اخراجه  
 لكثرة الانواع وقلة مقدار  
 كل نوع منها (فوسطا) منها  
 يخرجها لاعلامها ولا ادناها  
 رعاية للجانبين ولولا تكلف  
 واخراج من كل نوع قسطه  
 جازيل هو الافضل (ولا يضم  
 ثمر عام وزرعه) الى ثمر وزر  
 عام (آخر) في اكمال النصاب  
 وان اطالع ثمر العام الثاني  
 قبل جذاذ ثمر الاول (ويضم  
 بعض كل) منه الى بعض

(قوله اولي من قوله) كاذر وعلم جوابه ان الكافي استقصائية كافي شرح م  
 (قوله ويكمل نوع يا خير) اي لا شذوا كهما في الاسم وان تباين في الجودة والرداءة  
 وان اختلف مكانهما واهو شامل لتكميل ما يتمر من الرطب بما لا يتمر منه والورد  
 انه يكمل النوع يا خير حيث كانا في عام واحد اخذ من قوله بعد ويضم بعض كل الخ  
 حل (قوله وهو قوت منعا اليمن) ويكون في السكم الواحد منه حبتان او ثلاثة ولا  
 نزول اكلامه الا بالرحى الخفيفة او المهراس وبقا وفيه اصل برماوى (قوله بسات)  
 وهو الذي تسميه العامة بشعير بقى النبي صلى الله عليه وسلم تقيبه قح كثيرا ان ابر  
 يحتلط بالشعير والذي يظهر ان الشعير ان قل بحيث لو ميز لم يؤثر في انتمص لم يمتد  
 فلا يميز اخراج شعير ولا يدخل في الحساب والا لم يكمل احدهما بالاخر قسا كل  
 نصابه اخرج عنه من غير المختلط جرعش على م (قوله فلما اكتسب) غرضه  
 بهذا الرد على قولين ضعيفين حكاهما في المتهاج قيل انه شعير فيضم له لشبهه به  
 في برودة الطبع وقيل حطة فيضم لها لشبهه لها في اللون والملاسة شرح م (قوله  
 وصفا) عبارة م وما بها وهي اولي (قوله ويخرج من كل بقسطه) اي لا تنفله  
 المشقة بخلاف المواشي فانه يدفع نوعا منها مع مراعاة قيمة الانواع ولا يكلف بعضها  
 من كل المشقة كما في حل قال عرش على م ووهو موه انه لو اخرج من احد  
 النوعين عنهما لا يكفي وان كان ما اخرج به منه اعلى قيمة من الاخر وليس مراد  
 لانه لا ضرر على الفقراء وليس بدلا عن الواجب لان اتحاد الجنس (قوله لاعلاها)  
 اي فلا يجب اخراجه فلو اخرج الاعلى اجزا وادخرا عرش (قوله ولا ادناها) اي  
 ولو برعاية القيمة (قوله رعاية للجانبين) اي المال والمستحقين فراعينا المالك  
 في عدم اخراج الاعلى وراعينا المستحقين في عدم اخراج الادنى (قوله  
 ولولا تكلف الخ) هو مفهوم من قوله فان عسر الخ برماوى (قوله ولا يضم ثمر عام)  
 قال م روزر العام يضمان وان اختلفت ذراعتهم في الفصول ويتصور ذلك في الذرة  
 فانها تزرع في الربيع والخريف والصيف (قوله الى ثمر وزر عام) بار قطع كل  
 في عام على ما يراه المؤلف وبأن اطالع كل في عام بالنسبة لثمر حل (قوله وان اطالع  
 ثمر العام الثاني) اي ظهور وبرزخ في (قوله قبل جذاذ) بفتح الجيم وكسرهما  
 واهمال الدالين واعجابهما اي قطعه (قوله ويضم بعض كل الخ) هذا ما قبل قوله  
 الى آخر فساكنه قال ويضم بعض كل لبعض ان اتحد العام دل على ذلك قوله  
 ان اتحد في العام قطع وعبارة م (قوله ويضم ثمر العام الواحد ببعضه الى بعض  
 وان اختلف ادراكه اه (قوله وان اختلف ادراكه) وعليه فلو ادرك بعضه

ولم يبلغ نصابه اذله التصرف فيه ثم اذا أدرك باقيه وكل به النصاب زكى الجميع  
سواء كان الأول باقيا أو بالغافان باعه تبين بطلانه في قدر الزكاة ويجب على المشتري  
رده ان كان رقا ويؤيد له ان كان تالفاع ش (قوله ان اتحد في العام قطع) ضعيف بالنسبة  
للشهر ومتمم بالنسبة للزرع فيشترط وقوع حصاد الزراعتين في سنة بأن يكون  
بين حصادي الأول والثاني دون اثني عشر شهرا عريية ولا عبرة بانتهاء الزرع  
لان الحصاد هو المقصود وعنده يستقر الوجوب ويكفي عن الحصاد زمن امكانه  
على الاوجه حجر (قوله في العام) المراد بالعام هنا اثنا عشر شهرا عريية وتجيب  
من حين الحصاد ولو بالقوة في الزرع او البروز الا قول في الثمر وصورة اختلاف العام  
في الزرع مع اتحاد القطع فيه ان يزرع أولا في المحرم ويقطع في رجب ثم في العام  
الثاني يزرع في صفر ويقطع في جمادى فبين الزراعتين أكثر من عام وبين  
القطعين دون عام فيقال اتحد قطع في العام كما قرر شيخنا وقوله قطع أي ولو بالقوة  
(قوله وان لم يقع الاطلاعان) وفي كلام شيخنا والعبرة في الضم هـ باطلاعهما  
في عام واحد على المعتمد لا بالقطع (قوله الاطلاعان) الاطلاع هو الظهور والبروز  
يقال أطلع أي ظهر وفي المختار أطلع الضل أخرج طلعه (قوله فلا ضم) وان اتحد  
قطعهما في العام لانها يراد ان التأيد يجعل كل حمل كثمرة عام حل ومرو لان الثاني  
لما حدث بعد انصرام الأول أشبه ذلك ثمرة عامين برماوى (قوله من اعتبار اتحاد  
قطع الزرع) أي في العام (قوله ما صححه الشيخان معتمد) والفرق بين الثمر حيث  
اعتبر فيه اتحاد الاطلاعين وبين الزرع حيث اعتبر فيه اتحاد الحصادين ان الثمر  
بمجرد الاطلاع يصلح لانتفاع به بسائر انواعه بخلاف الزرع فانه لا يتفع به بمجرد  
الظهور وانما المقصود منه لادمين الحب خاصة فاعية بر حصاده ع ش (قوله  
بل صحح كثير من اعتبار اتحاد الزرع في العام) أي سواء وقع الحصاد في عام  
أو عامين (قوله أن ذلك) أي عدم الرؤية وقوله لان من حفظ جهة أي ذو جهة لان  
المثبت مقدم على الثاني (قوله وهو العمل) أي الزرع الصيفي (قوله وان احتاجت  
الى مؤنة) الغاية للرد وعلل ذلك بأنها انما تحفر لاصلاح القرية فان تهيأت وصل  
الماء من النهر اليها المرة بعد الاخرى بخلاف السقي بالنضح ومن النضح الالة المعروفة  
بالسادوف والنطالة كما في البرماوى قال مرو لا تجب في المعشرات زكاة لغير السنة  
الأولى بخلاف غيرها مما سار لانها انما تكرر في الاموال النامية وهذه منقطعة النماء  
معوضة للعناد اه (قوله وفيما شرب بضم) فان قلت لم وجبت الزكاة فيما سقى  
بمؤنة ولم تجب في المعروفة قلت لان من شأن العلف كثره المؤنة بخلاف الماء

(ان اتحد في العام قطع) للثمر  
والزرع وان لم يقع الاطلاعان  
في الثمر والزراعتان في الزرع  
في عام لان القطع هو المقصود  
وعنده يستقر الوجوب  
ويستثنى مما ذكره ما لو انما رنخل  
مرة في عام فلا ضم بل هما  
كثيرة عامين وذكر اتحاد  
القطع في الثمر من زيادتي  
وبه دمج في الحاوى الصغير  
وهو الموافق لاعتبار اتحاد  
حصاد الزرع في العام وان  
اعتبر ابن المنرى اعتبار  
اتحاد اطلاق الثمر فيه وما قرر  
من اعتبار اتحاد قطع الزرع فيه  
هو ما صححه الشيخان وقبلاه  
عن الأكثرين لكن قال  
الاسنوى انه ذيل باطل ولم أر  
من صححه فضلا عن عزوه الى  
الأكثرين بل صحح كثيرون  
اعتبار اتحاد الزرع في العام  
ويجاب بأن ذلك لا يقدح في  
قول الشيخين لان من حفظ  
جهة على من لم يحفظ (وفيما  
شرب) من ثمرة زرع (بعروقه)  
لقربه من الماء وهو العمل  
(أو بنحو مطار) كنهروقناة  
حفرت منه وان احتاجت  
الى مؤنة (عشر وفيما شرب  
منه) انضم

من نحو شهر بجيوزان يسمى  
الدكرناضحا والانتى ناضحة  
ويسمى هذا الحيوان أيضا  
سائية (أو نحوه) كدولاب  
بضم أوله وقد يفتح وهو ما يديره  
الحيوان وكنا عورة وهو  
ما يديره الماء وكما ملكه ولو  
بهمة لعظم المنفعة فيه أو غصبه  
لوجوب ضمانه (نصفه) أي  
نصف العشر والفرق ثقل  
المؤنة في هذا وخفتها في الأول  
والأصل فيه ما خبر البخاري  
ففيه اسقت السماء والعيون  
أو كان عنبريا العشر وفيه ما سقى  
بالنضج نصف العشر وخبر  
الحاكم السابق والعنبري  
يفتح المثلثة وقيل باسكانها  
ماسقى بالسيل الجاري اليه  
في حفرو تسمى الحفرا عذراء  
اتعثر المار به إذا لم يعلمها وتعبير  
بعض في الموضوعين أعم مما عبر به  
فيهما (وفيما شرب بهما) أي  
بالنوعين كما طرو نضج (يقسط  
باعتبار المدة) أي مدة عيش  
النمر والزرع ونماها لأبأكثرهما  
ولا بعدد السقيات فلو كانت  
المدة من يوم الزرع مثالا إلى يوم  
الادراك ثمانية أشهر واحتاج  
في أربعة منها إلى سقية فسقى  
بالمطر وفي الأربعة الأخرى إلى

من شأنه خفة المؤنة بل من شأنه الإباحة ولأن القوت ضروري فوجب تيمم الزكاة  
لاولى الحاجات وإن حصل بمؤنة فلا كذلك الحيوان شو برى (قوله بحيوان)  
بأن يحمل الماء على ظهره بدليل قوله ويسمى هذا الحيوان أيضا سائية أي كما يسمى  
ناضحا (قوله سائية) أي ساقية يقال سفت الناقة إذا سقت وفي المختار والسائية  
الناضحة وهي الناقة التي يستقى عليها وفي المثل سير السواني سفر لا ينقطع (قوله  
وهو ما يديره الماء) أي بنفسه وحيث كان الماء يديرها بنفسه فلا وجب فيما سقى  
بها العشر تخفة المؤنة راجعه ع ش على م وأجيب بأنه لما كان يحتاج لاصلاح  
الالة إذا انتكسرت كان فيه مؤنة (قوله ولو بهمة) الغاية للرد (قوله والأصل  
فيهما) أي العشر ونصفه (قوله ماسقى بالسيل) أي المطر المجتمع (قوله الجاري  
اليه في حفرة) بأن تحفر حفرة يجري فيها الماء من السيل إلى أصول الشجر كما قاله  
الأزهري ا ط ف (قوله أي بالنوعين) يميز عن النوعين بعبارة تناسب لان  
كلامه ما فيه فرادان بأن يقال هما مالا مؤنة فيه وما فيه مؤنة قال العلامة  
البرماوى والضابط أن يقال متى سقى بما لا كافة فيه وجب فيه العشر والا فنصف  
العشر (قوله ونماها) عطف تفسير (قوله لأبأكثرهما) متعلق بمحذوف أي لا يقسط  
أي لا يعتبر بأكثرهما وقوله ولا بعدد السقيات متعلق بمحذوف أي ولا يقسط  
بعدد السقيات كما صرح به في المنهاج وبغرضه بهذا الرد على قولين ضعيفين  
حكاهما في المنهاج وعبارة مع شرح المحلى وواجب ماسقى بهما أي بالنوعين  
كالنضج والمطر سواء ثلاثة أرباعه أي العشر عا لا بواجب النوعين فان غلب  
أحدهما ففي قول يعتبر بهما وبأنى الأقل فكانه لم يوجد فان كان الغالب المطر  
فالواجب العشر أو النضج فنصف العشر والأظهر أنه يقسط والغلبة والتقسيم  
باعتبار عيش الزرع أو الكثر ونماها وقيل بعدد السقيات والمراد بالمائة بقول أهل  
الخطبة ويعبر عن الأول باعتبار المدة فم كانت المدة من يوم الزرع إلى يوم الادراك  
ثمانية أشهر واحتاج في ستة أشهر زمن الشتاء والربيع إلى سقيتين فسقى بماء  
السماء وفي شهرين من زمن الصيف إلى ثلاث سقيات فسقى بالنضج فان اعتبرنا  
السقيات فعلى قول التوزيع يجب خمس العشر وثلاثة أخماس نصف العشر وعلى  
قول اعتبار الأغلب يجب نصف العشر لان عدد السقيات بالنضج أكثر وان اعتبرنا  
المدة فعلى قول التوزيع وهو الصحيح يجب ثلاثة أرباع العشر وربع نصف العشر  
وعلى قول اعتبار الأغلب يجب العشر لان مدة السقى بماء السماء أطول انتهت (قوله  
من يوم الزرع مثالا) أي أي يوم الاطلاع في الغل أو ظهور العنب في الكر ف ا ط ف



وكذا الوجه لنا المقدار من نفع كل  
منهما باعتبار المدة أخذها  
بالاستواء أو احتياج في  
سنة منها إلى سقيتين فسقى  
بماء السماء وفي شهرين  
إلى ثلاث سقيات فسقى  
بالنضح وجب ثلاثة أرباع  
العشر وربع نصف العشر  
ولو اختلف المالك والساعي  
في أنه سقى بماذا صدق  
المالك لأن الأصل عدم  
وجوب الزيادة عليه فإن اتهمه  
الساعي حلفه ندبا ولو كان له  
زروع أو ثمره سقى بمطر وآخر  
مسقى بنضح ولم يبلغ واحد منهما  
نصا باضم أحدهما إلى الآخر  
لتام النصاب وإن اختلف قدر  
الواجب وهو العشر في الأول  
ونصفه في الثاني فرع لو علمنا  
أن أحدهما أكثر وجهلنا  
هينه فالواجب ينقص عن  
العشر ويزيد على نصف العشر  
فيؤخذ اليقين إلى أن يعلم  
الحال قاله الماوردي وتعبيرى  
بالمدة اعم من تعبيرة بعيش  
الزروع ونمائه (وتجب)  
الزكاة فيما ذكر (ببدو صلاح  
ثمر) لأنه حينئذ ثمرة كاملة  
وهو قبل ذلك لم يلح وحصر  
(واشدد ادح) لأنه حينئذ  
طعام وهو قبل ذلك يهل

(قوله وكذا الوجه لنا المقدار) أي وكذا يجب ثلاثة أرباع العشر لو جهلنا المقدار الخ بأن  
شككنا هل انتفع بسقية المطر أربعة أشهر أو أقل أو أكثر وبسقيتي النضح أربعة  
أشهر أو أقل أو أكثر فانها تقسط باعتبار المدة بأن تجعل أربعة أشهر لسقية المطر  
وأربعة أشهر لسقيتي النضح كما أشار إليه بقوله أخذها بالاستواء وقوله من نفع كل منهما  
يقضي أن النفع معتبر في التقسيط مع أنه غير معتبر كما قرره شيخنا (قوله أخذها  
بالاستواء) أي لئلا يلزم التحكم لأن الأصل عدم زيادة كل منهما كما في شرح الروض  
وعبارة حل أخذها بالاستواء أي كأنهما مستويان (قوله وربع نصف العشر) لم يعبر  
بشمن العشر حفاظة على الاتيان بما تقتضيه النسبة ولو قسط باعتبار عدد السقيات  
وجب خمسا العشر وثلاثة أخماس نصف العشر (قوله إن أحدهما أكثر) أي الذي سقى  
بهم أو قوله فيؤخذ اليقين أي وهو النصف ويبقى ما زاد عليه لأنه مشكوك في مقداره اه  
ح ل وقوله وهو النصف ليس بظاهر بل هو يزيد عليه مثلا إذا سقى في ستة أشهر  
بأحدهما وفي شهرين بالآخر وجهل الحال فعلى تقدير أن يكون سقى في السنة أشهر  
بالمطر وفي الشهرين بالنضح يكون الواجب ثلاثة أرباع العشر وربع نصفه وعلى تقدير  
عكس ذلك يكون الواجب نصف العشر وربع نصف العشر وثمان العشر الواجب  
على هذا التقدير هو اليقين فيؤخذ ويوقف ربع العشر المشكوك فيه الذي نقص عن  
الواجب على التقدير الآخر ويجوز التصرف في هذا الواقف كما قرره شيخنا ح ف  
قوله نصف العشر وربع نصفه هو بمعنى ثلاثة أرباع نصف العشر وربع العشر  
قال ع ش على م ر والظاهر أن المراد باليقين ما يغلب على الظن أن الواجب  
لا ينقص عنه وإن تصرف المالك فيما زاد على ما يغلب على ظنه أنه الواجب صحيح  
لأن الأصل عدم الوجوب اه وفي الرشيدي مانه قوله فيؤخذ اليقين أي ويوقف  
الباقي كما في شرح الروض ومعنى أخذ اليقين أن يعتبر بكل من التقديرين ويؤخذ  
الأقل منهما هكذا ظهر فليراجع اه فلو علمنا أنه سقى ستة أشهر بأحدهما وشهرين  
بالآخر وجهل عين الآخر فخرج ذلك الزرع ثانياً أردباً مثلاً فعلى تقدير أن الأكثر  
هو الذي بماء السماء يكون الواجب ثلاثة أرباع العشر وربع نصف العشر وذلك  
سبعة أردب وعلى تقدير العكس يكون الواجب ثلاثة أرباع نصف العشر وربع  
العشر وذلك خمسة أردب فاليقين إخراج خمسة أردب ويوقف أردباً إلى علم الحال  
فإن أراد براءة الذمة أخرجهما اه ح ف (قوله إلى أن يعلم) متعلق بمحذوف أي ويوقف  
الباقي إلى أن يعلم (قوله اعم من تعبيرة بعيش الزرع) أي لشموله الثمر اه رى (قوله  
وتجب بيد وصلاح الثمر الخ) وحيث اشتد الحب فينبغي أن يمتنع على المالك ألا كل

ولا يشترط تمام الملاح والاشتداد ولا بدق صلاح الجميع واشتداده كما زعمه بقوله (أبوهم) وسبق في باب الأصغر  
والثمانين بدق صلاح الثمر وليس المراد بوجوب الزكاة بما ذكره وجوب (٧٣٨) أخرجه في المال بل انعقاد

والتصرف وحيث قد ينبغي اجتناب القريب ومعه من القول حيث لم وجوب الزكاة  
في ذلك الزرع ويجوز على المالك اعطاء أجره الحصادين منه وكذا يحرم عليه الصدقة  
منه قبل اعطاء الزكاة ويعززان علم الحرمة والافلا ويعززان بدل ما تصرف فيه اتفاقا  
ومع حرمة تصرفه في غير قدر الزكاة فانه خضر على الحرير فلا يحل شرحه  
فان جرف في الخفة واذا زادت المسقة في التزام مذهبنا فلا عيب على المظني بتقليد  
مذهب آخر كذهب أحمد فانه يجوز التصرف قبل الحرص والتضمنين وان يأكل كل  
وعيله على العادة ولا يحسب عليه وكذا ما يدينه منه في أوقاته ويزكي الفاضل ان بلغ  
نصابا قرر في (قوله ولو أخرج في الحال الخ) الأولى ذكره بعد قوله ويعتبر بما الخ  
(قوله وسن خرس) أي ان كان موسرا ولا يجوز لما فيه من تسليطه على حق  
المستحقين اه شيخنا شوبري قال اطاف وحكمته أي الحرص الرفق بالمالك  
والمستحقين فانه تلف الثمرة بعد الحرص وقبل التمكن من الاداء من فدية ميرة لم يضمن  
فاذا بقي منها دون النصاب أخرج حصته روض (قوله أي خرز الخ) تفسير للحرص  
وهو القول بغير علم بل بالظن والحرز أي التحزين ومنه قوله تعالى قتل الخراصون  
برماوى (قوله عالم به) أي كون الخراص عالما به ليس من هذا شرط الخراص  
فان دفع ما يقار ان هذا شرط للخراص لا للحرص (قوله واحدا كان أو أكثر) أي  
ولو أحدهما السريكين ان وجدت فيه الشروط الآتية برماوى (قوله أهل للشهادات)  
أي لوصف الشهادات لا للشهادات بدليل قوله من عدل الخ لان العدل وما بعدها  
بيان لوصف الشهادات لا للشهادات كما قرر شيخنا قال الشوبري على التحريروا  
جمع الشهادات لاخراج نحو المرأة فأنها أهل للشهادة في الجملة اه (قوله وغيرها)  
مما يأتي منه عدم ارتكابها من مروة وعدم عداوة بينه وبين المالك وأن لا يكون  
بينهما أصلية ولا فرعية ولا سيادة كما يدل عليه قوله فلا يصلح الخ اطاف ويشترط  
أيضا أن يكون ناطقا بصيرا وهل يشترط فيه السماع أو لا ظاهر قوله أنه يشترط فيه  
أهلية الشهادات اشتراطه فراجع برماوى (قوله وشرط تضمنين) وليس هذا  
التضمنين على حقيقة الضمان لانه لو تلف جميع الثمار باقية سموية أو سرق من  
الشجر أو الجرح قبل الجفاف من غير تغريط فلا شيء عليه قطعا لقوات التمكن وان  
تلف بعضها فان كان الباقي نصابا زكاه أو دونه أخرج حصته بناء على أن التمكن  
شرط للضمان لا للوجوب فان تلف تغريط كان وضعه في غير حرز مثله ضمن شرح م  
(قوله أي تضمنين الحق) كأن يقول الخراص ضمنك حق المستحقين من الرطب  
أو العنب يكذتمرا أو زيبيا شرح م (قوله لخرج) أي حيث كان موسرا أي بقدر

سبب وجوبه ولو أخرج في  
الحال الرطب والعنب عما يتر  
أو يترب غير ردى لم يعززه  
ولو أخذه الساعي لم يقع الموضع  
ومؤنة جذاذ الثمر وتجب فيه  
وحصادا الحب وتصفيته من  
خالص مال المالك لا يحسب  
شيء منها من مال الزكاة  
(وسن خرس) أي خزر (كل  
ثمر) فيه زكاة اذا (بدق صلاحه  
على مالكه) للأمر به في الخبر  
السابق في أول الباب فيطوف  
الخارص بكل شجرة ويقدر  
ثمرتها أو ثمرة كل نوع رطباً ثم  
يأبسا (لتضمنين) أي لنقل الحق  
من العين إلى الذمة تمرا أو زيبيا  
ليخرجه بعد حفاقه (وشرط)  
في الخرس المذكور (عالم به)  
واحدا كان أو أكثر لان الجاهل  
بالشيء ليس من أهل الاجتهاد  
فيه وهذا من زيادتي (أهل  
لشهادات) كلاهما من عدالة  
وحرية وذكورة وغيرهما مما يأتي  
لان الخرص ولاية فلا يصلح لها  
من ليس أهلا للشهادات  
واكتفى بالواحد لان الخرص  
يقشأ عن اجتهاد فكان كالتماكم  
وغيره أي داود وغيره بإسناد  
حسن أنه صلى الله عليه وسلم  
كان يبعث عميد الله بن  
فروحة خارصا أول ما تطيب الثمرة (و) شرط (تضمنين) من الامام أو نائبه أي تضمنين الحق

حق  
(مخرج) من مالك أو نائبه

وخرج بالتمر الزرع فلا خوص فيه \* (٧٣٩) \* لاستتار حبه ولانه لا يؤكل غالباً بما بخلاف التمر ويبدو صلاحه

ما قبله لان الخوص لا ينأى فيه  
اذلا حتى لا يفسد فيه  
ولا ينضب المصار كثره  
اعاها قبل بد والا لاح  
وافاد ذكر كل ا لا يترك  
لما لك شيئاً خلافاً لقول قديم انه  
يبقى له نخلة أو نخلات ياكلها  
أهلها خبر ورد فيه وأجاب عنه  
انشافى في الجديد بحمله على  
انه يترك له ذلك من لزكاة  
لأن الخوص ليفرقه بنفسه  
على فقراء أقالبه وجيرانه  
لطعمهم في ذلك منه قال  
المأوردى ولا دخل للخرص  
في تخيل البصرة أكثرها  
ولا باحة أهلها الا كل منها  
للعتاز وكلام الأصحاب  
بخالفه (وقبول) للتضمين  
كان يقول له ضمانك حق  
المستحقين من الرطب يكذب  
فيقبل (فه) أى للمالك  
حينئذ (تصرف في الجميع) أى  
جميع ما خرص بيعاً وغيره  
لانقطاع التعلق عن العين  
فان اتقى الخوص أو التضمين  
أو القبول لم ينفذ تصرفه  
في الجميع بل فيما عدا  
الواجب شأنه بالبقاء الحق  
في العين لا معينا

حق الفقراء زيادة على الديون التي عليه حتى لو ضمنه وتبين كونه مسرراً حال التضمين  
لم يصح ولم ينتقل الحق الى الذمة على المعتمد حل (قوله وخرج بالتمر الخ) الاولى  
تأخير عن قوله وقبول (قوله ويبدو الصلاح ما قبله) فهم ان بدا صلاح نوع دون آخر  
فالا قيس من الوجهين فكما قاله ابن قاضي شهبة جواز خرص الكل ثم قال سم  
في حواشي البهجة وانفردوا بد اصلاح حبة من نوع فهل يجوز حرصه أقول القائل  
جواز الخوص أخذاً مما قالوه فيما لو بدا اصلاح حبة في بستان حيث يجوز بيع الكل  
بلا شرط قطع ع ش (قوله انه) أى الخمارس لا يترك أى بلا خرص (قوله ياكلها  
أهلها) فيه أنه بعد الخوص يجب زه ولا هدا كل الجميع فلا فائدة في ابقاء ما ذكر  
فالمصواب ما ذكره في قوله وأجاب عنه الشافعى الخ (قوله خبر ورد فيه) عبارة شرح م ر  
وما صرح من قوله صلى الله عليه وسلم اذا خرصتم فخذوا ودعوا الثلث فان لم تدعوا  
الثلث قدعوا الربع حمله الشافعى رضى الله عنه وتبعه الاثمة على تركه - م له ذلك  
من الزكاة ليفرقه بنفسه على فقراء أقالبه وجيرانه لطعمهم في ذلك منه لا على ترك  
بعض الاشجار من غير خرص جماعته وبين الأدلة المطالبة لاخراج زكاة التمر  
والزبيب اذ في قوله فخذوا ودعوا اشارة لذلك أى اذا خرصتم الكل فخذوا بحساب  
الخرص واتركوا الله شيئاً ما خرص فجعل الترك بعد الخوص فيكون المترك له قدراً  
يستحقه الفقراء ليفرقه هو (قوله لكثرة) أى وكثرة المؤنة في خرصها م ر (قوله  
ولا باحة أهلها الخ) انظر وجه انتاج هذا الدليل للمدعى وأيضاً الا باحة لا تظهر  
الا في حقهم لا في حق المستحقين فالاباحة المذكورة ربما تنجى لخرص لا عده فن ثم  
كان ضعيفاً (قوله وقبول) أى فوراً لفظاً ويرشد لذلك قول الشارح فيقبل حيث  
عبر بالغاء اه (قوله كأن يقول له ضمانك حق المستحقين الخ) أو خذ به كذا تقرأ  
أو زينا أو أقرضتك نصيب الفقراء من الرطب بما يجي منه من التمر وكل كاف  
بر ماوى (قوله فله تصرف في الجميع) ومذهب الامام أحمد جواز التصرف قبل  
الخرص والتضمين وان يأكل هو وعياله على العادة ولا يحسب عليه وكذا ما يهديه  
في أوانه كما ذكره حجر (قوله لم ينفذ تصرفه في الجميع) أى ويبقى حق الفقراء بحسناته  
شرح م ر (قوله بل في ما عدا الواجب شأنها) ثم ان اقتصر في تصرفه عليه لم يأثم  
وان تصرف في الجميع أثم وكذا في بعض معين شوبرى وقال سم لا يأثم ولو باعه  
لشافعى شخص مذهبه لا يرى تعلق الزكاة به فهل لشافعى أخذه منه اعتباراً بعقيدة  
المخالفات أو ليس له أخذه اعتباراً بعقيدة نفسه الذي تبيحه ترجيحه هو الثاني خلافاً  
لن مال الى الاول اه ع ش على م ر فاذا باع قدراً معيناً منه بطل في قدره حق المستحقين

فلا يجوز له أكل شيء منه (ولو ادعى تلفا) له أو لبعضه (فكوديعة) \* (٧٤٠) \* فان ادعى تلفه مطلقا أو بسبب خفي

كسرقة أو ظاهر كبر ونهب عرف دون عموم صدق يمينه أو عرف مع عمومه فكذا ان اتهم والاصدق بلايين فان لم يعرف الظاهر طوبى يمينه لا مكانها يصدق يمينه في التلف به ولو ادعى تلفه بحريق في الجرين مثلا وعلمنا انه لم يقع في الجرين حريق لم يبال بكلامه (لكن اليمين هنا سنة) بخلافها في الوديع فانها واجبة وهذا مع حكم الاطلاق والتقييد بالاتهام من زيادتي (أو ادعى حيف خالص) فيما خرصه (أو غلطه) فيه (بما بعد لم يصدق) الا بينة كالمو ادعى حيف ما كم أو كذب شاهد (ويحيط في الشاقية) القدر (المحتمل) بفتح الميم لاحتماله وهذا من زيادتي (أو ادعى غلطه) أي بالمحتمل (بعد تلف) للمخروص (صدق يمينه) ندبا (ان اتهم) والاصدق بلايين فان لم يتلف أعيد كيله وعمل به ولو ادعى غلطه ولم يبين قدرا لم تسمع دعواه وقولي بعد تلف مع قولي يمينه ان اتهم من زيادتي \* (باب زكاة النقد)

منه شأنها وصح في الباقي شأنها برماوى (قوله ولا يجوز له أكل شيء منه) لان الاكل انما يرد على معين بخلاف نحو البيع يقع شأنها (قوله ان اتهم) بأن احتمل سلامته من ذلك السبب وكيف هذا مع قوله أو عرف مع عمومه الا أن يقال يمكن انه نقله قبل ذلك تأمل (قوله طوبى يمينه) أي وجوبا كما قاله العلامة زى مع أن اليمين مستعينة كما قاله الشارح برماوى (قوله لم يبال بكلامه) لان المحس يكذبه فلا تسمع دعواه بل لو أقام بينة لم تسمع ح ف (قوله لكن ليمين هنا) أي في باب الزكاة في جميع مسائلها (قوله مع حكم الاطلاق) أي المأخوذ من التشبيه وقوله بالاتهام أي المأخوذ من التشبيه أيضا برماوى (قوله أو غلطه بما بعد) وهو الذي تحيل العادة وقوع الغلط فيه ح ف كأن قال الخارص الشهر عشرون وسقا فادعى المسالك غلطه بخمسة فالحكمة بعد غلطه فيها وقوله بما بعد راجع للآتين قبله (قوله ويحيط في الثانية القدر المحتمل) أي لا يحسب وجوب الزكاة فيه والقدر المحتمل هو الذي لو اقتصر عليه في دعوى الغلط قبل كوسق من عشرين كما مثل به الراوى فانه يحمل أنه غلط فيه فيلغى هذا الواحد وقال بعضهم قوله ويحيط في الثانية القدر أي يسقط من الاوسق القدر الذي يحتمل ان الخارص غلط فيه كواحد في مائة وكسدرس أو عشر على ما قاله البندنجى واستبعد في السدس وقدم مثله الراوى بنصف العشر اه حجر (قوله أو ادعى غلطه به) أي وبين قدرا أخذ ما بعده (قوله بعد تلف للمخروص) أي بأكل أو بيع ولم يذ كر هذا القيد في ماسق فظاهره انه شامل لتلف وبغيره مع أنه قد يقال اذا كان باقيا يدعا كيله كما هنا ولا حاجة لحط القدر المحتمل حينئذ في الثانية مع امكان كيله حرر ثم نقل عن شيخنا العزيز أنه قيد ما سبق بالتلف أيضا فسوى بينهما (قوله أعيد كيله) يقتضى أنه كيل أولام مع أنه خرص فقط ولم يكل الا أن يقال انه كيل أولاه قد رابا لخرص ويمكن أنه كيل أولاه بعد الجذاذ وادعى بعده والمراد أعيد كيله وجوبا

### \*(باب زكاة النقد)\*

هو مصدر معناه لغة الاعطاء حاله افاق على النقود والمراد به هنا ما قابل العرض والدين وقد يطلق على المضروب وحده ولو عبر بزيادة الذهب والفضة لكان اعم ليشمل النقد والسبائك والقراضة ونحو ذلك برماوى وقوله معناه الاعطاء يقال نقدته الدراهم أي أعطاه اياها حالا كما في المختار (قوله فسرت بذلك) أي فسر الكثر فيها بالمال الذي لم تؤذز كانه وهذا المرجع معلوم من قوله ولا ينفقونها

مع ما ياتي آية والذين يكتزون الذهب والفضة فسرت بذلك



في سبيل الله لانه تفسير لقوله يكثر وزن وفيه انها لا تدل على وجوب الزكاة ويمكن  
أن يقال انها تدل على وجوبها بالالزام لان الوعيد الشديد على عدم ادائها يدل على  
وجوبها شيئا وعبارة ع ش على م ر قوله بذلك أي بمالم تؤد زكاته وهو  
تفسير مرادوا لالكثرة لغة المال المكثور فكانه شبه المال الذي لم تؤد زكاته  
بالمال المدفون الذي لا يفتفع به حال دفنه بجامع عدم الانتفاع (قوله يجب  
في عشرين مثقالا) والمثقال لم يتغير جاهلية ولا اسلاما (قوله مثقالا) تمييزا  
لعشرين وذهب تمييز التمييز ودرهما تمييزا لمشتين وفضة تمييزا لذلك التمييز وقوله  
فاكثر راجع لكل من عشرين ومائتين وأشار به الى أنه لا وقص فيهما (قوله  
من ذلك) أي من العشرين والمائتين وقوله بوزن مكة راجع لكل منهما أيضا  
والمراد عشرين يقينا خالصة وكذا يقال في المائتين بدليل ما يأتي له في المحترقات  
وسمى الذهب ذهباً لانه يذهب ولا يبقى وقدم الذهب على الفضة نظرا لنظم الآية  
أول شرفه عاينها وتقدم الأصل الفضة نظرا لكونها الغالب في التعامل  
بها كافي اطاف وسميت الفضة بذلك لانها تفيض ولا تبقى وسمى المضروب  
من الذهب ديناراً ومن الفضة درهما لان الدينار آخره نار والدرهم آخره هم وأنشد  
بعضهم في معنى ذلك فقال

النار آخر دينار نطقته به \* والهم آخر هذا الدرهم الجارى  
والمرء بينهما ما لم يكن ورعا \* معذب القلب بين الهم والنار

(قوله فاكثر) أشار به الى أنه لا وقص فيها بخلاف ما تقدم برماوى (قوله بعد حول)  
نعم لو ملك نصيباً ستة أشهر مثلاً ثم أقرضه انساناً لم ينقطع الحول لانه لما كان باقياً  
في ذمة الغير كان كأنه لم يخرج عن ملكه كما في شرح م روع ش عليه  
وأما تكرار الواجب هنا بتكرار السنين بخلافه في الثمر والحب لا يجب فيه ما نانيا حيث  
لم ينوبها تجارة لان النقد نام بنفسه وبتهيئ للانتفاع والذراء به في أي وقت بخلاف  
ذلك أي فانهم ما منقطعان عن النماء ومعرضان للفساد اه حمر رسم (قوله ربع  
عشر) وهو نصف مثقال في دفع الفقراء مثقالاً كالمال لم يوجد نصفه ويصير شريكاً  
لهم فيه ثم يبيعونه لاجنبي ويقتسمون ثمنه أو يبيعهم المزكى النصف الذي له  
أو يشتري نصفهم منهم وان كره للشخص شراء صدقته ولو مندوبة الا ذرورة وحصته  
قبل ذلك امانة معهم ولا يكفي اعطاؤهم ثمن حصتهم ابتداء اه برماوى (قوله خبر  
أبي داود) هذا دليل لوجوبها في الذهب وما بعده لوجوبها في الفضة (قوله أواق)  
بالقصر كجوار ومدة غلط اه ح ف (قوله من الورق) فيه خمس لغات تثليث الواو

(يجب في عشرين مثقالاً  
ذهباً) في مائتي درهم فضة  
فاكثر من ذلك (بوزن مكة  
بعد حول ربع عشر) خبر  
أبي داود وغيره بإسناد صحيح  
أوحسن كما في المجموع ليس  
في أقل من عشرين ديناراً  
شيء وفي عشرين نصف  
دينار وخبر الشيخين ليس  
فيما دون خمس أواق من  
الورق صدقة

مع اسكان الرء وقبح اوار مع كسر الرء رفقه شيعنا (قوله وفي الرقة ربع العشر)  
 هذا مبنى لمفهوم ما قبله لانه لم يفهم من قوله ليس فيما دون الخ أن الواجب في الخمس  
 ربع العشر الا أن يقال انه يعلم ذلك بطريق المفهوم وفيه أن الرقة مطلقة لم تقيد  
 بخمس آواف وأجيب بأنها قيدت بمفهوم الاوّل كما قررره شيعنا (قوله من الواو) لان  
 أصلها ورق (قوله وتشديد الياء على الاشهر) ومقابلته تخفيف الياء ع ش (قوله  
 والمعنى في ذلك) أي الحكمة في وجوب الزكاة في النقد من لكان في هـ هذه الحكمة  
 التي ذكرها الشارح نوع خفاء وعبرة شرح مـ والنقدان من أشرف نعم الله تعالى  
 على عباده اذ هما قوام الدنيا ونظام احوال الخلق لان حاجات الناس كثيرة وكلها  
 تقضي بهما بخلاف غيرهما من الاموال فن كنزهما فقد أبطل الحكمة التي خلقا  
 لها كمن حبس قاضي البلد ومنعه أن يقضي حوائج الناس (قوله معدان) أي  
 مهيا أن يحسب خلق الله لهما اهـ (قوله كالماشية في السائمة) أي في كونها معدة  
 للأناء وان كان النمو مختلفا فقهو الماشية من جهة السمن والدر والنسل ونحو النقد من  
 جهة ربح التجارة كما قررره شيعنا قال الشوبري وكان الاولى أن يقول كالمسائمة  
 في الماشية أو اسقاط في كافي شرح الروض وكما أسقطها في العاملة في ما يأتي وقال  
 بعضهم العبارة مقابلة وقوله وبما ذكره علم أي من الاحاديث الخاف أو من المتن  
 (قوله وانه لا وقص في ذلك) هذا علم من قوله فأكثر (قوله وانه لا زكاة في مادون  
 نصاب) هذا علم من التقييد بالعشرين والمائتين وفيه ان مفهوم العدد لا يعمل به  
 الاعلى رأى ضعيف في الاصول وهذا لا يراد الا اذ قلنا انه علم من المتن فان قلنا انه علم  
 من قوله في الحديث ليس في أقل الخ أي وليس في مادون الخ لم يرد وقوله وان تم  
 في بعض الموازين وجه علم ذلك مما مر ان التبادر العشرين والمائتين اليقين (قوله  
 ولا في مغشوش الخ) عبارة شرح مـ ر ولو ضرب مغشوشة على سكة الامام وغشها  
 ازيد من غش ضربه حرم في ما يظهر لما فيه من التدليس بايهام انه مثل مضروبه ويكره  
 تغير الامام ضرب الدراهم والدنانير ولو خالصة ما فيه من الاقيات عليه (قوله  
 او مغشوشا) خالصة قدرها ويكون متطوعا بالنحاس لانه في الحقيقة انما اعطى  
 الزكاة خالصة من خالص والنحاس وقع تطوعا شرح مـ ر (قوله حفضا للنحاس)  
 أي لعدم جواز تبرعه به وقيدته الاسنوى بما اذا كانت مؤنة السبك تنقص عن قيمة  
 الغش أي اذا كان ثم سبك لان اخراج الخالص لا يلزم ان يكون بسبك مـ ر قال سم  
 على حجر ومعلمه أيضا ان لا يوجد خالص من غير المغشوش والاعمين (قوله ولا في سائر  
 الجواهر) هذا علم من قوله ذهباً وفضة وفيه ان كلام من الذهب والفضة لقب أي ليس

وروى البخاري في خبر انس  
 السابق في زكاة الحيوان  
 وفي الرقة ربع العشر والرقة  
 والورق الفضة والماء عوض  
 من الواو والاوقية بضم الهمزة  
 وتشديد الياء على الاشهر  
 أربعون درهما واعتبار الحول  
 ووزن مكة رواهما أبو داود  
 وغيره والمعنى في ذلك ان الذهب  
 والفضة معدان للأناء كالماشية  
 في السائمة وبما ذكره علم  
 ان نصاب الذهب عشرون  
 دينار او نصاب الفضة  
 مائتا درهم فضة وانه لا وقص  
 في ذلك كالمعشرات لا مكان  
 التجزى بلا ضرر بخلاف  
 الماشية وانه لا زكاة فيما  
 دون النصاب وان تم في بعض  
 الموازين ولا في مغشوش  
 حتى يبلغ خالصه نصابا فيخرج  
 زكاته خالصاً ومغشوشا  
 خالصه قدرها لكن يتعين  
 على الولي اخراج الخالص  
 حفظاً للنحاس ولا في سائر  
 الجواهر كالأزوايا قوت  
 وفير وزج لعدم ورود الزكاة  
 فيها ولانها معدة للاستعمال  
 كالماشية العاملة ولا قبل  
 الحول

بمشقة والاقبال ففهوم له الا ان يقال هذا مبني على قول من قال ان له مفردا وما وانه  
حجة فتأمل شيخنا (قوله والدائق) الاولى التفرع وقال الشوبري هذا علم بمقابلته  
فلا حاجة اليه اه وقديقال أني به ايرتب عليه ما بعده (قوله وخمساحبة) أي  
شعيرة معتدلة لم تقشر وقطع من طرفيها مادق وطال م ر (قوله ومتى زيد على الدرهم  
ثلاثة اسباعه) وهي احدى وعشرون حبة وثلاثة اخماس لان تسعة وأربعين  
ثلاثة اسباعها واحد وعشرون يبقى حبة وخمسان ثلاثة اسباعها ثلاثة اخماس  
يضاف ذلك الى الخمسين وخمسي حبة يحصل اثنان وسبعون ثلاثة اعشارها واحد  
وعشرون وثلاثة اخماس شوبري (قوله كان مثقالا) فالنقال اثنان وسبعون  
شعيرة ولم يختلف جاهلية ولا اسلاما قال السبكي والدرهم كانت مختلفة ثم ضربت  
في زمن عمرو قيل عبد الملك على هذا القدر واجمع المسلمون عليه ويجب ان يعتقد  
ان ذلك مراد الشارع صلى الله عليه وسلم اذ لا يجوز ان يجمعوا على خلاف مراده  
شوبري (قوله فكل عشرة دراهم سبعة مثاقيل) لانك اذا بسطت العشرة  
دراهم حبات وبسطت السبعة مثاقيل حبات وجدت اقدارين متساويين  
بيان ذلك ان تضرب العشرة دراهم في ٤- تدحبات الدرهم فتضرب العشرة  
في خمسين وخمسين بخمسمائة واربع حبات وتضرب السبعة مثاقيل في عدد  
حبات المثقال فتضرب السبعة في اثنين وسبعين بخمسمائة واربع حبات  
فظهرت المساواة اه (قوله بالاشرفي) ومراده بالاشرفي القايتهاي لانه الذي  
كان في زمن المؤلف وبه يعلم نصاب ما زاد على وزنه من المعاملة الحادثة الا ان  
على أنه حدث أيضا تغيير في المثقال لا يوافق شيئا مما رفلتنبه لذلك يرحم م ر  
مع زيادة شوبري قال شيخنا البابلي والشريني الموجود الا ان ثلاثة ارباع مثقال  
فكل شريفين مثقال ونصف وعليه فكل ثلاثة مثاقيل بأربعة ثم أربعة فجملة  
النصاب بها سبعة وعشرون اربعا ا ط ف وقوله الاربع الاولي الاثنا كما يعلم  
للتأمل والظاهر ان المراد به الفندقي كما قال شيخنا العثماني بحثت عن العشرين  
مثقالا من الصيارفة وقد رتها معهم بالدراهم وتحاسبت معهم فوجدناها سبعة  
وعشرين فندقيا الاثنا وكان في زمنه ثمانية وخمسين نصف الفندقي مثل الفندقي  
في أن النصاب به ما ذكر لان وزن كل منهما ثمانية عشر قيراطا لكن البندقي خالص من  
الغش وكل واحد منهما ثلاثة ارباع مثقال لان المثة الاربعة وعشرون قيراطا وانقيراط  
ثلاث حبات وقال بعضهم والمحجوب الموجود الا ان ثلاثة عشر قيراطا ونصف  
فالنصاب به خمسة وثلاثون محبوبا ونصف محبوب وثلاثة ارباع قيراط لان فيه غشا

والدرهم ستة دوائق والدائق  
سدس درهم وهو ثمان حبات  
وخمساحبة فالدرهم خمسون  
حبة وخمساحبة ومتى زيد  
على الدرهم ثلاثة اسباعه  
كان مثقالا ومتى نقص من  
المثقال ثلاثة اعشاره كان  
درهما فكل عشرة دراهم  
سبعة مثاقيل ووزن نصاب  
الذهب بالاشرفي خمسة  
وعشرون وسبعان وتسع  
وقولي فأكثر من زيادتي

والنصاب بالريالات ثمانية وعشرون ريالاً ونصف ونصف سبع على القول بأن  
في الريال درهمين نحاساً وإذا كان فيه درهم نحاس يكون النصاب خمسة وعشرون  
ريالاً (قوله ولو اختلط الخ) صورة المسئلة أن يكون عنده أثنان ووزنه ألف مثقال  
مثلاً ويعلم أن فيه ستمائة من أحد الجنسين وأربع مائة من الآخر ولم يعلم أن الستمائة  
والأربع مائة من أي الجنس (قوله إلا أكثر) بالنصب معمول المحذوف كما قدره الشارح  
لأنه لا يزكى كما يتوهم لأنه ينافي قوله كلا ويقع الزائد على الواجب قطوعاً والمراد بقوله  
زكى إلا أكثر أي أن زكى عن نفسه فإن زكى عن غيره كحجوره تعين التمييز إلا أن زكى  
(قوله كما مرت الإشارة إليه) أي في زكاة الحيوان في قوله ويجزى نوع عن نوع آخر  
أي بخلاف الجنس هذا ما ظهر بعد التوقف زكى ع ش (قوله كأن يضع فيه) أي  
في الماء الذي جعله في أفاء آخر غير المختلط وقوله ألفاً ذهباً أي ألف درهم ذهباً وقوله  
ثم ألفاً فضة أي ألف درهم وبالضرورة الماء يرتفع بالفضة أكثر لأنها أكبر جرماً  
م ر وقوله ثم يضع فيه المخلوط والغرض أن وزنه ألف درهم فبالضرورة يزداد ارتفاع  
الماء به على علامة الذهب وينقص عن علامة الفضة ويكون لأحدهما أقرب منه  
إلى الآخر فإذا ارتفع الماء بالذهب خمسة قرايط وارتفع بالفضة ثمانية فإذا ارتفع  
بالمخلوط ستة كان الذهب أكثر منه والذهب وإن كان ارتفاعه سبعة كان الذهب أكثر منه  
الفضة وتأمل فالفضة الموازنة للذهب يكون حجمها مقدار حجمه مرة ونصف لكن  
في كلام ابن المصنف أن جواهر الذهب كجواهر الفضة وثلاثة أسباعه ومن ثم كان  
المثقال درهمين وثلاثة أسباع درهم والدرهم سبعة أعشار المثقال كما ذكره  
الرشيدى على م ر (قوله فإلى أيهما الخ) قال في المهمات وأسهل من هذا واضبط  
أن يوضع في الماء ستمائة ذهباً وأربع مائة فضة ويعلم ارتفاعه ثم يعكس ويعلم  
ارتفاعه عليه أيضاً ثم يوضع المشتبه فيلحق بالذي وصل إليه زكى ولو تعذر التمييز وجب  
الخراج مع الاحتياط ولا يؤثر لوجوب الخراج على الفور ويفتقر التأخر لوجود  
آلة السبيل إذ لم تعذر ومونة السبيل ونحوه على المالك قل (قوله ويحصل ذلك)  
أي التمييز بالنار بسبيل قد يسيّر أي من الأتية المخلوطة بأن يكسر جزءاً منها ويميزه  
بالنار وقوله إذا تساوت أجزاءه أي من حيث الذهب والفضة فيها لا من حيث الثخن  
والرقة والحاصل أن له في التمييز ثلاثة طرق كما قدره شيخنا (قوله ويجزى محرم  
كأنية الخ) أي ولا نظار إلى ارتفاع قيمتها بالصنعة بل المعيار الوزن فالو كان وزن الأثني  
ماثنتين وقيمتها ثلاثمائة زكى الماثلين لأن الصنعة محرومة تجب الزايتها بالكسر فلم تعتبر  
ومثل الأثني المحلى المحرم لذاته كالحلال اتخذ لبس رجل فالعبرة فيه بالوزن لا بالقيمة

(ولو اختلط أثنان منهما) بأن  
سببهما وصيغتهما الأثني  
(وجزى) أكثرهما (زكى  
كلاً) منهما بغرضه (الأكثر)  
أن احتاط فإذا كان وزنه  
ألفاً من أحدهما ستمائة  
ومن الآخر أربع مائة زكى  
ستمائة ذهباً وست مائة فضة  
ولا يجوز فرض كله ذهباً  
لأن أحد الجنسين لا يجزى  
عن الآخر وإن كان أعلا منه  
كما مرت الإشارة إليه (أوميز)  
بينهما بالنار أو بالماء كان يضع  
فيه ألفاً ذهباً ويعلم ارتفاعه  
ثم ألفاً فضة ويعلم ثم يضع  
فيه المخلوط فإلى أيهما كان  
ارتفاعه أقرب فالأكثر  
منه قال في البسيط ويحصل  
ذلك بسبيل قد يسيّر إذا  
تساوت أجزاءه (ويجزى)  
مما ذكر (محرم) كأنية  
(ومكروه) كضبة



بمخلاف ما اذا كان محرما لعارض كان صبيح لامرأة واستعمله الرجل فالعبرة فيه بالقيمة  
شرح الروض وشوهرى ولو قيل يعتبر الاكثر بعد بلوغ الوزن نصابا لكان مقبها سمع ش  
(قوله كضبة فضة) عبارة سمع على البهجة قوله وكذا المكروه الخ قوة الكلام تدل  
على كراهة استعمال انا فيه ضبة مكروهة وهي تفيد الكراهة في الجميع  
لا في محل الضبة فقط ع ش على م ر (قوله لاحل) بضم أوله وكسره مع كسر اللام  
وتشديد الياء واحده حل يفتح الحاء واسكان اللام وقوله مباح يؤخذ من شرح م ر  
ان الحل ليس بقيد وان المدار على الاباحة ولو لا اناء ونص عبارته ولو انشأ ترى اناء  
ليتخذها مباحا فحبسه واضطر الى استعماله في طهره ولم يكنه غيره وبقي كذلك حولا  
فهل يجب زكاته الاقرب كما قاله الاذرى لانه معذلا استعمال مباح اه (قوله لامرأة)  
أى للبسها أى بالفعل او بالقوة كأن تعددت أنواعه ومنه حل أخذه رجل ليتوجه  
م لا لامرأة قل على التحرير (قوله فلا يزكى) لان زكاة الذهب والفضة تناط  
الخ عبارته في شرح التحرير فلا يزكى بناء على ان زكاة الذهب والفضة تجب فيهما  
للاستغناء عن الانتفاع بهما لا الجوهرهما وفيه رد على أى حذيفة القائل بوجوب  
الزكاة في الحل المباح لجوهره أى ذاته (قوله عن الانتفاع بهما) أى عدم الانتفاع  
بهما اقتضى وجوب الزكاة فيهما أى لانه اذا أمسك عشرين دينارا من أوقال الحول  
الى آخره صدق عليه انه لم ينتفع بها في تلك المدة وألحق به الانتفاع المحرم والمكروه  
كما ر والانتفاع المباح بهما أسقط وجوب الزكاة فيهما كعوامل الماشية قل  
على التحرير وقال بعض المحققين قوله عن الانتفاع بهما أى عن الانتفاع المباح  
بأن لم يوجد الانتفاع بهما ووجد انتفاع غير مباح بأن كان محرما أو مكروها فلا حاجة  
للاحاق في كلام قل وقال شيخنا الشمس ح في عن الانتفاع بهما أى  
الاستعمال في البيع والشراء فلا يردان المحرم والمكروه يزكى مع الانتفاع به لانه  
انتفاع بغير البيع والشراء (قوله لا يجوزهما) لاقتضائه الوجوب في الحل المباح  
قل (قوله ان قصد اصلاحه) ولو لم يعلم بانكساره الا بعد عام أو أكثر فقص  
اصلاحه لا زكاة أيضا لان القصد يبين أنه كان مرصدا له وبه صريح في الوسيط فلو علم  
انكساره ولم يقصد اصلاحه حتى مضى عليه حول وجبت زكاته فان قصد بعده  
اصلاحه فالظاهر عدم الوجوب في المستقبل شرح م ر (قوله بل قصد جعله تبرأ)  
التبر هو الذهب والفضة بدون ضرب أى صوغ فعنى كونه يجعله تبرأ أن يزيل  
الصنعة التى فيه ويبقى قطعة ذهب أو فضة (قوله أو كثره) أى بأن اتخذه ليتخذه  
ولا يستعمله لا في محرم ولا غيره كالأدخلة ليبعها عند الاحتياج الى ثمنه ولا فرق

كضبة فضة صغيرة لينة حلها  
كان أو غيره وذ كسر المكروه  
من زيادتي (لاحل مباح)  
كسوار لامرأة بقيد من زكته  
بقولى (علمه) المالك (ولم ينو  
كثره) فلا يزكى لان زكاة  
الذهب والفضة تناط  
بالاستغناء عن الانتفاع  
بهما لا بجوهرهما اذ لا غرض  
في ذاتهما ولا نه معذلا استعمال  
مباح كعوامل الماشية (ولو  
انكسر ان قصد اصلاحه)  
بقيد زكته بقولى (وأمكن  
بلا صوغ) له بأن أمكن بالحام  
لبقاء صوته وقصد اصلاحه  
فان لم يقصد اصلاحه بل قصد  
جعله تبرأ أو دراهم أو كثره

في هذه الصورة بين الرجل والمرأة اه ع ش على م ر (قوله أولم يقصد شيئاً)  
قد يشكك هذا بعدم الوجوب في حلي اتخاذ بلا قصد كاسيأتى قريباً ويجيب  
بأن الكسر هنا المنافي للاستعمال قربه من التبر وأعطاه حكمه اه سم على  
البهجة ع ش على م ر (قوله ونخرج بقولي علمه الخ) المناسب تقديمه (قوله  
وجبت زكاته) وان كان الوارث ممن يحل له استعماله ع ش (قوله احتمال وجهه)  
وهو عدم زكاته (قوله ومما يحرم سوار) أي مما يحرم اتخاذه فقوله للباس متعلق  
بمقدار أي اتخذ للباس الخ كما يؤخذ من كلامه اه ومن المحرم ما اتخذ المرأة من تصاوير  
الذهب والفضة فتجب فيه الزكاة ومحلها اذا كان على صورة حيوان يعبدش بذلك  
الهيئة بخلاف الشجر وحيوان مقطوع الرأس مثلاً فلا يحرم اتخاذه واستعماله ولكن  
ينبغي أن يكون مكروهاً فتجب زكاته كما مر في الضبية للحاجة شرح م روع ش عليه  
مع زيادة (قوله وخذني) أي ما لم يتضح بالاثنية فان اتضح بها فلا حرمة ولا زكاة  
عليه من حين ملكه لثبتيه انه أنشئ من حيثئذ (قوله وأجازتهما) أي ولو بعد قصد  
لبسهما على الأرجح من وجهين وان قصد بالاجارة التجارة اذ لا حرمة حيثئذ فعلم  
ان القصد بتغير من الحرمة للأباحة وعكسه وقوله لمن له استعمالها ولو نال لمن لا زكاة  
عليه لكان أولى قل (قوله أولاً بقصد شيء) وجهه عدم وجوب الزكاة في هذه  
ان الزكاة انما تجب في مال نام والقد غير نام وانما الحق بالسامى تهيبه للأخراج  
وبالصياغة بطل تهيبه له وقوله وأن وجبت الزكاة في الأخيرة وذلك لانه صرفه بهيئة  
الصياغة عن الاستعمال فصار مستغنى عنه كالأدراهم المضروبة شرح م ر (قوله  
في الأخيرة) أي مع الحل والصورة الخمسة التي قبلها تحل ولا زكاة وصورة المتن تحرم  
مع الزكاة فتأمل (قوله وحرم عليهم ما أصبع) ولو مقطوعاً وكذا التلنان منه وقضيته  
ان المرأة لا يحرم عليها اتخاذ أصبع من ذهب أو فضة وينبغي التحريم زى وح ف  
وقل وقال البرماوى التقييد بالرجل والخدش لاجل قوله وحلي ذهب الخ فالخاص  
بهما المجموع (قوله وحلي ذهب) وكذا حلي فضة وانما قيد بالذهب لاجل الضمير في قوله  
وسن خاتم منه وذ كرا حلي بعد ذكر السوار والخدش من ذكر العام بعد الخاص فلا  
يقال انه كرر معهما وهذا مبني على ان المراد منهما واحد وليس كذلك بل المراد من  
الأولى انه يحرم اتخاذه ما للباس الرجل والخدش وان لم يلبسها وان اتخذها المرأة  
وان كان غيرهما من باقي الحلي مثلها في ذلك فلو عبرت لهما بالحلي لكان أعم والمقصود  
من قوله وحلي ذهب استعمالهما وان كان متخذ المرأة وهذا لا يستفاد من الأول  
فن تم أعاد العامل في قوله وحرم عليهما وان دفع ما يقال الاخصر حذف العامل وعطف

أولم يقصد شيئاً على ما رجه  
في الروضة والشرح الصغير أو  
أخرج انكساره الى صوغ  
وجبت زكاته وينعقد حوله  
من حين انكساره لانه غير  
مستعمل ولا معد للاستعمال  
وخرج بقولي علمه ما لو ورث  
لياً مباحاً ولم يعلمه حتى مضى  
عام وجبت زكاته لانه لم ينو  
امساكه لاستعمال مباح  
قاله الرواياتي وذكر عن والده  
احتمال وجه فيه اقامة لنية  
مورثة مقام نيته وبقولي ولم ينو  
كنزه ما لو نواه فتجب زكاته أيضاً  
(ومما يحرم سوار) يكسر السين  
أكثر من ضمها (وخلخال) بفتح  
الخاء (للبس رجل وخذني)  
بأن قصد ذلك باتخاذها فيها  
محرمات بالقصد بخلاف  
اتخاذها للباس غيرهما من  
امرأة وصبي أو لا عارتها أو  
اجازتهما لمن له استعمالهما  
أولاً بقصد شيء أو بقصد كنزها  
وان وجبت الزكاة في الأخيرة  
كما علم مما مر (وحرم عليهما  
أصبع) من ذهب أو فضة  
قاله بطريق الأولى (وحلي  
ذهب

والصبيح على قوله سوار والاولى حذف ذهب من قوله وحلى ذهب وذكره بعده بأن  
يقول وسن خاتم من ذهب والقول بأنه أتى به لاجل الضمير في منه لا يظهر لأن ذكره  
يوهم خلاف المراد كما قررره شيخنا (قوله وسن خاتم منه) ولا فرق في ذلك بين قليله  
وكثيره ويفارق ضبة الاناء الصغيرة على رأى الرافعي بأن الخاتم أدوم استعما الا من  
الاناء كافي شرح م ر والسن هو الشعبة التي يستمسك بها الفص لا الدبلة التي تجعل  
في الاصبع فانها من قبيل الحلى فحرم من الذهب وتجوز من الفضة وانما نص على  
السن بخبره لانه ليس من الحلى فلم يدخل فيه (قوله أحل الذهب والحري لانات  
أمتي) يرد عليه الاصبع للمرأة وكذا الاناء من الذهب فانها حرام الآن يقال هو عام  
مخصوص بالذهب الذي يتخذ للزينة الداعية للجماع كالحلى فتأمل (قوله بتثليث الهمة  
والميم) وقد نظم بعضهم لغات الاثمة والاصبع فقال  
بأصبع ثلث مع ميم اثمة \* وثلث الهمة أيضا واروأصبعوا  
عش (قوله على مقطوعها) هل يخرج به من خلق بالافعال اثمة كأنف أم لا والتقييد  
لأغالب كل محتمل وإل القول أقرب فليقرر شو برى (قوله والاثمة لاهما) للجنس  
فيشمل ما عدا الاسافل لانها لا تعمل وبذلك تمتنع السكل في الاصبع الاشقل على  
الجلال (قوله والفرق بينها) أى الاثمة وبين الاصبع انها تعمل فانه يمكن تحريكها  
ولأن كون الزينة بخلاف أصبع اليد اللذين من الذهب فلا يمكن تحريكهما  
فيكونان لمجرد الزينة فلذا حرما ويؤخذ منه عدم جواز اثمة سفلى كالاصبع لما ذكر  
وأخذ الاذرى منه ان ماتحت الاثمة لو كان أشل امتنعت ويؤخذ منه ان الزائدة اذا  
عملت حلت والا فلا شرح مر شو برى بإيضاح وقرر شيخنا مانصه قوله والفرق بينها  
أى الثلاثة حيث تجوز من الذهب والفضة للرجل وغيره وبين الاصبع واليد حيث  
يتمنعان مطلقا لانها أى الثلاثة تعمل والعمل في السن بالمضغ عليه وفي الانف  
بخلوص الكلام وجذب الريح ودفع الموام وفي الاثمة بالقبض على شىء بواسطة بقية  
الاصبع بخلافهما أى اليد والاصبع لا يعملان شىء لعدم انقباضهما بل يكونان قطعة  
واقعة اه (قوله كحمر) أنظر أى فائدة لا عادته مع علمه من المتن (قوله وخاتم فضة)  
فيجوز بل يسن ليسه وكونه في خنصر الميم أفضل وله الختم به لونه نقش عليه اسمه مثلا  
ولا كراهة في نقشه بذكر الله تعالى وغيره ويسن جعله داخل الكف والعبرة  
في قدره وعدده ومحلّه بعبادة امثاله في الفقيه الخنصر وحده وفي العاصم نحو الاثمة  
معه قال ح ل وفي كلام شيخنا لو اتخذ الرجل خواتيم كثيرة أو المرأة خلاخيل كثيرة  
لبس الواحد منها بعد الواحد جاز والجميع في حكم الحلى المباح انتهى وخبر به الختم  
زيادتي (و) يحل

وسن خاتم منه) أى من الذهب  
قال صلى الله عليه وسلم أحل  
الذهب والحري لانات أمتي  
وحرم على ذكرها صححه  
الترمذى وأحق بالذكور  
الخنثى احتياطا (لا انف  
واثمة) بتثليث الهمة والميم  
(وسن) أى لا يحرم اتخاذها  
من ذهب على مقطوعها وان  
أمكن اتخاذها من الفضة  
الجائزة لذلك بالاولى لانه  
لا يصدأ غالبا ولا يفسد المنبت  
وان عرفجة بن أسعد قطع  
انه يوم الكلاب بضم الكاف  
اسم لماء كانت الواقعة عنده  
في الجاهلية فاتخذ انفا من ورق  
فأثنى عليه فأمره النبي صلى  
الله عليه وسلم فاتخذ انفا من  
ذهب رواه الترمذى وحسنه  
وابن حبان وصححه وقيس  
بالانف السن وان تعددت  
والاثمة ولو لكل أصبع والفرق  
بينها وبين الاصبع واليد انها  
تعمل بخلافهما فلا يجوز  
اتخاذها من ذهب ولا فضة  
كحمر (وخاتم فضة) لانه صلى  
الله عليه وسلم اتخذ خاتما من  
فضة رواه الشيخان وذكر  
حكم الخنثى فيما ذكر من  
زيادتي (و) يحل

فيحرم وكان نقش خاتمه صلى الله عليه وسلم محمد سطر أسفل ورسول سطر أو سطر والله  
 سطر أعلا كما ذكره قل وفي المواهب وكان نقش الخاتم ثلاثة أسطر محمد سطر  
 ورسول سطر والله سطر وظاهره أنه كان على هذا الترتيب لكن لم تكن كتابته على  
 الترتيب العادي فان ضرورة الاحتياج الى أن يختم به يقتضى أن تكون الأحرف  
 المنقوشة مقابلة ليخرج الختم مستويا وأما قول بعض الشيوخ ان كتابته كانت من  
 أسفل الى فوق يعني الجلالة أعلى الأسطر الثلاثة ومحمد أسفلها وأنه يقرأ من أسفلها  
 فلم أر التصريح بذلك في شيء من الأحاديث بل رواية الاسماعيليين يخالف ظاهرها  
 ذلك فانه قال محمد سطر والثاني رسول والسطر الثالث الله فلا يقبل دعوى الاسنوي  
 خصوصاً مع قوله في حفظي فلم يتقله فضلاً عن كونه رواية وان تبعه ابن رجب حيث  
 قال ما لفظه ورد ان أول الأسطر كان الله ثم الثاني رسول ثم الثالث محمد اه فعليه  
 بيان قوله ورد وتأييد ابن جماعة بذلك بأنه أليق بكمال أدبه رد بأن الأليق اتباع  
 التنزيل وهو فيه محمد رسول الله والتقديم اللفظي أقوى من الخطأ اه وقوله ليخرج  
 الختم مستويا قال بعضهم قد يقال هذا تعويل على العادة وأحواله صلى الله عليه  
 وسلم خارجة عن طوره بل ذكر بعضهم ان كتابته كانت مستقيمة وكانت تطلع  
 مستقيمة اه بحروفه وكان نقش خاتم أبي بكر الصديق رضي الله عنه نعم القادر الله  
 وكان نقش خاتم سيدنا عمر رضي الله عنه كفي بالموت واعظا يا عمر وكان نقش خاتم  
 سيدنا عثمان رضي الله عنه آمنت بالله مخلصا وكان نقش خاتم سيدنا علي رضي الله  
 عنه الملك الله وكان نقش خاتم أبي عبيدة بن الجراح رضي الله عنه الحمد لله كما ذكره  
 بعض الفضلاء (قوله ولرجل منها حلية آلة حرب) ومع ذلك تجب الزكاة فيها جعله  
 حلية اذ لا يلزم من الحل عدم وجوب الزكاة كما تقدم فيما اذا اتخذ الرجل الحل للكنزة  
 شوبرى وظاهر كلامهم عدم الفرق في تحمية آلة الحرب بين المجاهد وغيره وهو كذلك  
 اذ هو بسبيل من ان يجاهد ووجهه انها تسمى آلة حرب وان كانت عند من لا يجارب  
 ولان اغاظة الكفار ولو بمبادرتا حاصلة مطلقا كما في شرح م والتحلية جعل عين  
 النقد في محال متفرقة مع الاحكام حتى تصير كالجزء منها ولا يمكن فصلها مع عدم  
 ذهاب شيء من عينها فارتقت التمويه السابق أول الكتاب انه حرام كما في ابن حجر  
 وأدخل الشارح فيها الخف وكذا صنع م وأدخل فيها أيضا المنطقة فلعل المراد بالآلة  
 الحرب ما يتفع به المجارب في الحرب من ملابسات بدنه (قوله واطراف سهام) أي  
 ودروع ومنطقة بكسر الميم ما يشد به الوسط وترس وسكين الحرب اما سكين المهنة  
 أو القلم فتصرم على الرجل وغيره تحليتها كما يحرم عليهم ما تحلية الدواة والمرآة شرح م

(الرجل منها) أي من الفضة  
 (حلية) أي تحلية (الفرج)  
 (بلا سرف) فيها (كسيف)  
 (ورج) وخف واطراف سهام  
 لانها



تخيظ الكفار أمامه السرف فيه اقصرم (٧٤٩) لمافي من زيادة الخيلاء (لا) حلية (مالا يلبسه كسرج ونجام) وركاب لامة

غير ملبوس له كالانية وخرج  
بالفضة الذهب فلا يحل منه  
لمن ذكر شئ من ذلك لمافي  
من زيادة الخيلاء وبالرجل  
في الثانية المرأة والحشي فلا  
يحل لهما نبي من ذلك لما  
فيه من التشبيه بالرجال وهو  
حرام على المرأة كعكسه وان  
جازلها المحاربة باللة الحرب في  
الجهة لة والحق بها الخشني  
احتياطاً وظاهراً من حل تحلية  
ما ذكر أو تحريمه حل استعماله  
أو تحريمه محلاً سكن ان تعينت  
الحرب على المرأة والخشني ولم  
يجد غيره حل استعماله (ولا امرأة)  
في غير لة الحرب (لبس) أنواع  
(حايما) أي الذهب والفضة  
كطوق وخاتم وسوار ونعل  
وكقلادة من دراهم ودنانير  
معرة قطعاً ومنقوبة على  
الاصع في المجموع لدخولها في  
اسم الحلي وردية تصحيح الرفعي  
تحريمها وان تبعة في الروضة  
وقد يقال بكرامتها خروجها  
من الخلاف فعلى التحريم  
والكرامة تحجب زكاتها وعلى  
الاباحة لا تحجب وان زعم  
الاستنوي انها تحجب (وما نسيج  
بهما) من الثياب كالحلي لان  
ذلك من جنسه (لان بالغت

وقوله أو المقامة أي أو سكن المظلة وهي المقشط والمظلة يكثر الميم وعاء الاقلام ع ش  
(قوله تخيظ) بفتح أوله بابها ع قال تعالى ليغيظ بهم الكفار (قوله وركاب) وكذا  
الطيب والمطراف سيور وبرة بعير اما البغال والحمير فلا يجوز تحلية ما يتعلق بها لانها  
لا تصلح للقتال اه برماوى (قوله لانه غير ملبوس) فيه دليل الشئ بنفسه كانه  
قال لا يحل غير الملبوس لانه غير ملبوس وأجيب بأنه أتى بهذا توطئة للقياس الذي  
بيده وهو قوله كالانية فهو جامع للقياس كما قرره شيخنا الحنفى (قوله وخرج بالفضة)  
أي المذكورة مريحاً في قوله وخاتم فضة وكناية في قوله ولرجل منها الخ وقوله لمن ذكر  
أي الرجل والخشني وقوله من ذلك أي التضم والتعليق وقوله وبالرجل في الثانية هي  
قوله ولرجل حلية لة حرب والاولى قوله وخاتم فضة قوله وان جازلها المحاربة باللة الحرب  
أي المحلات لاجل قوله في الجملة وهي ما اذا تعينت كأن دخل الكفار دارنا ولا فقبوز  
فها المحاربة بنسب المحلات وان لم تتعين تأمل (قوله حل استعماله) وهل يجب فيه  
الركاة ويغفر نعم كالمواخذ الرجل آنية الذهب والفضة لحاجة فانه يجوز استعمالها  
مع وجوب الزكاة لا تنافي في رأيي في شرح شيخنا ما يقتضى ذلك شوبرى (قوله  
وكقلادة) القلادة كناية عن دنانير كثيرة أو فضة كثيرة تنظم في خيط وتوضع في رقبة  
المرأة والمعرة هي التي يجمل لها عيون ينظم فيها سواء كانت العيون منها أو من غيرها  
ولومن حرم كذا له الحاي وقيد بعضهم بكون العيون منها أو من نحو عحاس وهو المعتمد  
فما في حل ضعيف (قوله ومنقوبة على الاصع) المعتمدان المثقوبة تحجب فيها  
الركاة مع حرمتها ومنها ما يقع من أن المرأة تعلق على رأسها أو رقعةها فضة أو ذهباً  
مثقوبين من غير عرى فهذا حرام وتحجب فيه الزكاة كما قرره شيخنا قال م ر في شرحه  
ولو قلدت دراهم أو دنانير مثقوبة بأن جعلتها في قلاذتها زكاتها بناء على تحريمها وهو  
المعتمد وما في المجموع من حلها محمول على المعرة وهي التي جعل لها عرى فانها  
لا ركاة فيها لانها صرفت بذلك عن جهة المقدالى جهة أخرى بخلافها في غيرها اه  
(قوله وردية) أي بالتمليل (قوله وان زعم الاستنوي الخ) ظاهراً انه مبنى على الاباحة  
وحينئذ تعبيره بالزعم ظاهر (قوله وما نسيج بهما من الثياب) خرج الفرس كالسجادة  
المنسوجة بهما اقصرم لانها لا تدعوا للجماع كالملبوس م ر (قوله لان بالغت في سرف)  
المعتمد أن أصل السرف محرم عليها كالمبالغة فيه كما في شرح م ر والسرف  
ان تقبله على مقدار لا يعد مثله زينة كما أشعر به قوله بل تنفر منه النفس وعليه فلا  
فرق بين الفقراء والاعنياء ع ش على م ر (قوله المحرك للشهوة) يؤخذ من هذا  
اباحة ما يتخذ النساء في زمننا من عصائب الذهب والتراكيب وان كثر ذهبها

في سرف) في شئ من ذلك كالحبال وزنه ١٨٨ يحل ما ثا مثقال فلا يحل لها لان المقضى لاباحة الحلي لها  
الترزين للرجال المحرك للشهوة الداعي لكثرة النسل ولا زينة في مثل ذلك بل تنفر منه النفس لاستبشاعه فان  
أسرفت لامة بالغة لم يحرم كونه بكرة

فقيب فيه الزكاة وفارق ما مر  
في آله الحرب حيث لم تغتفر  
فيه عدم المبالغة بأن الأصل  
في الذهب والفضة حلها للمرأة  
بخلافها لغيرها فاغتفر لها قليل  
السرف وكما المرأة الطفل في ذلك  
لكن لا يقيد بغير آله الحرب  
فيما يظهر وخرج بالمرأة الرجل  
والتختي فيصوم عليها اللبس  
حلي الذهب والفضة على ما مر  
وكذا ما أصبح بهما إلا أن  
قاجاتهما الحرب ولم يجدا غيره  
وتعينت على التختي (ولكل)  
من المرأة وغيرها (تحلية  
معصية بفضة) إكرامه (ولها)  
دون غيرها تحليته (بذهب)  
لعموم خبر أحل الذهب  
والحرير لآلات أهني وحرم  
على ذكورها وفي فتاوى  
الغزالي من كتب القرآن  
الذهب فقد أحسن ولا زكاة  
عليه تنبيه قال في المجموع تقلا  
عن جمع وحيث حرمنا الذهب  
المراذبه إذا لم يصد فإن صدأ  
بحيث لا يبين

إذا النفس لا تنفر منها بل هي في نهاية الزينة والمراد بالتراكيب هي التي تفعل بالصوغ  
وتجعل على العصائب وأما ما يقع لتساء الأرياف من الفضة المثقوبة أو الذهب المخيطة  
على القماش فحرام وإن قل كالدراهم المثقوبة المجهولة في القلادة كما مروى من ذلك  
أيضا حرمه ما جرت به العادة من ثقب دراهم وتعليقها على رأس الأولاد الصغار  
عش على مر (قوله فقيب فيه) أي جيعه فيما يظهر لا في القدر الزائد اه شرح مر  
شوبري (قوله لم يحرم) قد علمت أن المتعمد التحريم (قوله وكما المرأة الطفل) المراد به  
غير البالغ ومثله الجنون وقوله لكن لا يقيد بغير آله الحرب أي كما قيدت المرأة به في قوله  
ولا امرأة بغير آله الحرب بل يجوز له استعمال حلبيهما ولو في آله الحرب انتهى (قوله  
وخرج بالمرأة) أي في قوله ولا امرأة ليس حلبيهما وقوله على ما مر أي في قوله وحلي ذهب  
أي على الوجه الذي مروى أن المدار على القصد أي قصد اتخاذ الحلي للباس وإن لم يلبس  
فاللبس ليس يقيد وقال بعضهم قوله على ما مر أي من أنه يستثنى النفس وما بعده وهذا  
أولى من قول من قال إن الذي مرهوان المدار على القصد لأن الموجود هنا تحريم  
اللبس (قوله تحلية معصية) وعلاقته المنقصلة عنه وألحق الزركشي اللوح الذي  
يكتب فيه القرآن بالمعصية وما حرم منه وجهه من كتب التفسير كذلك حل وأما  
تحلية الكتب فلا يجوز على المشهور سواء في ذلك كتب الأحاديث وغيرها كما  
في الذخائر ولو حل المسجد والكعبة أو قناديلها بذهب أو فضة حرم أن حصل من  
التحلية شيء بالعرض على النار شرح مر تنبيه يؤخذ من تعيينهم بالتحلية ما رافق  
بينها وبين التعمية حرمة التعمية هنا بذهب أو فضة مطلقا لما فيه من أضاعة المال  
فإن قلت العلة الإكرام وهو حاصل بكل قلت لكنه في التحلية لم يخلفه محذور بخلافه  
في التعمية لما فيه من أضاعة المال وإن حصل منه شيء فإن قلت يؤدي إطلاق قول  
الغزالي من كتب القرآن بالذهب فقد أحسن قلت يفرق بأنه يغتفر في إكرام حروف  
القرآن ما لا يغتفر في نحو ورقه وجمده على أنه لا يمكن إكرامها إلا بذلك فكان مضطرا  
إليه فيه بخلافه في غيرها يمكن الإكرام فيه بالتحلية فلم يحتاج للتعمية فيه رأسا ابن حجر  
شوبري وحاصل ذلك كله أن تحلية المعصية بالفضة جائزة مطلقا أي للمرأة وغيرها  
وبالذهب جائزة للمرأة دون غيرها وتعمية بهما حرام مطلقا أي للمرأة وغيرها وسواء  
حصل منه شيء بالعرض على النار أم لا وهذا بالقسبة إلى أصل الفعل أما بالنظر  
للاستمرار فإن حصل منه شيء بالعرض على النار حرم والأفلاو كتابته بهما جائزة مطلقا  
أيضا هذا ما تحرر شيخنا ح (قوله من كتب القرآن) أي من رجل أو امرأة ولو لرجل  
فلا يحرم استعماله حل (قوله فان صدأ) بابه ثقب (قوله بحيث لا يبين) أي وكان

الصداء يحصل منه شيء بالعرض على النار كما في شرح م د وبين فتح الياء وكسر  
الباء وسكون الياء أي لا يظهر وهذا فيما إذا كان الصدأ من النفاس والافالصداء  
الحاصل من مجرد الوسخ لا يحصل منه شيء بالعرض على النار ع ش (قوله لم يحرم)  
ولا زكاة فيه لأنه صار معدا لاستعمال مباح ع ش على م د والله أعلم  
\*(باب زكاة المعدن والركاز والتجارة)\*

أي مال التجارة قدم المعدن لثبوته في محله وهو بفتح الدال وكسر هاء اسم للحل ولما يخرج  
منه من معدن بمعنى أقام قال م د سمي بذلك لمعدونه أي أقامته بمعنى ثبوته ومنه جنات  
عدن أي إقامة وقيل الأقل للأول والثاني للثاني وجمع معه الركاز لشاركتيه له  
في عدم الحول وهو من ركز بمعنى خفي قال تعالى أو تسمع لهم ركزا أي صوتا خفيا  
حل أو بمعنى غرلانه مغرور في الأرض وجمع معهم التجارة لاعتبارها بابا آخر الحول  
فقط لا يجمعه فكانت لها حول لها وأخرها عن النقد لقلتها وانها راجعة اليه  
قل على الجلال وعبارة شرح م د بدأ بالمعدن أولًا ثم بالركاز لقوة الأول ثم كنهه  
في أرضه وعقهما للباب المار لانهما من النقدين وعقب ذلك بالتجارة لتقويهما هما  
(قوله من أهل الزكاة ولو صيدا) أي لا مكاتب وذمي وعبد ولكل أحد نذر ما منع الذي  
منه يدارنا وما أخذته العبد فليسده فليسه زكاته والمبعض بينهما أولادى الثوبة قل  
(قوله نصاب ذهب) يعلم من كلامه الاتي أن كون المستخرج نصابا ليس قيدابل المدار  
على كونه المستخرج يبلغ نصابا بنفسه أو يضمه إلى غيره من الذي ملكه من غير  
المعدن فان قوله الاتي ويضم ثانيًا لما ملكه صريح في ذلك (قوله من معدن)  
أي من غير دار الحرب لان المأخوذ منها غنيمة لا تأخذ قل (قوله موات أو ملك له)  
كذا اقتصر وأعليه وقضيته أنه لو كان من أرض موقوفة عليه أو على جهة عامة أو من  
أرض نحو مسجد أو باب لا تجب زكاته ولا يملكه الموقوف عليه ولا نحو المسجد والذي  
يظهر في ذلك أنه ان أمكن حدوثه في الأرض وقال أهل الخبرة أنه حدث بعد الوقفية  
أو المسجدية ملكه الموقوف عليه كربع الوقف ونحو المسجد ولزم مالكه المعين  
زكاته أو قبلها فلا زكاة فيه لانه من عين الوقف وان ترددوا فكذلك ابن حجر وزي  
(قوله كما في الترجمة) ففي صنيعه شبه استخدام وهو أن يذ كر اللفظ أو لا بمعنى ويند كر  
ثانيًا بمعنى آخر (قوله لزمه ربع عشره) ولا تجب عليه في المدة الماضية ان وجده  
في ملكه لمدم تحقق كونه ملكه من حين ملك الأرض لاحتمال أن يكون الموجود  
مما يخلق شيئًا أو الأصل عدم وجوبه أتم م د (قوله خبر وفي الرقة ربع العشر)  
قدمه على خبر الحاصصكم لانه أنض على بعض أفراد المدعي وهو الفضة وان كان خبر

لم يحرم  
\*(باب زكاة المعدن)\*  
والركاز والتجارة من استخراج  
من أهل الزكاة (نصاب ذهب  
أوفضة) فأكبر (من معدن)  
أي مكان خلقه الله فيه موات  
أو ملك له وسمى به المستخرج  
أي كما في الترجمة (لزمه  
ربع عشره) خبر وفي الرقة  
ربع العشر وخبر الحاكم  
في صحبه أنه صلى الله عليه  
وسلم أخذ من المعادن

الحاكم عاماً في الذهب إلا أن عموم المعادن يشمل ما لا تجب فيه الزكاة من الجواهر  
كما قاله الألفيحي وأيضاً ليس فيه قدر الواجب وقال بعضهم أنه مقيس على الفضة  
في ذلك وعبارة م ر بعد قوله ربع عشر لعموم الأدلة السابقة (قوله القبلية) بقاف  
وباء موحدة مفتوحة تين ناحية من الفرع والفرع يضم الفاء واسكان الراء قريبة بين  
هكة والمدينة قريبة من ساحل البحر ذات نخل وزرع على محو أربع مراحل من المدينة  
نرى ونقل عن المصباح أيضاً أنها بكسر القاف وسكون الباء (قوله لا يحتمل  
المواساة) أي الإحسان (قوله كما في سائر الأموال الزكوية) أي التي تعلقت الزكاة  
بغيرها كالمواشي والنقد وليس المراد التي وجبت زكاتها بالفعل بـ (قوله ويضم  
الخ) الضمير المشتر فيه يعود على من في قوله من استخراج الخ انتهى (قوله ان اتحاد  
معدن) عبارة شرح م ر ان اتحاد معدن أي المخرج بأن كان جنساً واحداً كما ذكره  
الشو برى ثم قال م ر ويشترط اتحاد المكان المستخرج منه اهـ ومنه يعلم ان الاتحاد  
في كل من المستخرج والمستخرج منه شرط وان كان معني الاتحاد في المستخرج غير  
معناه في المكان ويمكن أن يكون مراد المتن بقوله معدن ما يشمله ما تأمل وكذا تشترط  
هذه الشروط في الركاز كما في الشو برى (قوله واتصل عمل) ولا يشترط في الضم  
اتصال النبل على الجدي لان النصاب عدم حصوله متصلاً (قوله أو قطعه) أي أولم  
يتصل اسكن قطعه الخ (قوله وسفر) أي لغير تنزه اما اذا كان لزمدة فيقطعه برماوى  
(قوله واصلاح آلة) أي وهرب أجبر م ر (قوله وان طال الزمن) أي زمن قطعه  
عرفا لعدم اعراضه عن العمل وليكونه عازماً على المود بعد زوال عذره شرح م ر (قوله  
أو زال الاوّل عن ملكه) أي فلا يشترط اضم بعض نيته لبعض بقاء الاوّل في ملكه  
كان زال ملكه عه بهو بيعه بل بالتلف فيضم الثاني وان شئت لما تلف ويخرج  
زكاة الجميع ان كل النصاب فان زال ملكه عن الاوّل بالبيع أو الهبة كان كان  
كلما أخرج شيئاً باعه أو وهبه الى أن أخرج نصاباً تبين بطلان محو البيع في قدر  
الزكاة ويلزمه الاخراج عنه وان تلف وتعذر رده قياساً على ما ذكره هـ في زكاة  
النابت من انه لو حصل له من زرع دون نصاب حل له التصرف فيه ببيع أو نحوه وان  
ظن حصول تمام النصاب بما زرعه أو سيزرعه ويتعد حصاده مع الاوّل في عام فاذا  
تم النصاب بان بطلان محو البيع في قدر الزكاة ويلزمه الاخراج عنه وان تلف وتعذر  
رده لانه بان لزوم الزكاة فيه فاهنا أو لى ع ش على م ر (قوله أو قطع العمل بلا عذر)  
هذا محتمل القيد الثاني المرتد بين الامرين فيكون مفهوماً شيئاً واحداً هـ شيئاً  
(قوله وان قصر الزمن) لا اعراضه عنه نعم يتسامح بما اعتيد الاستراحة فيه من مثل

القبليّة الصدقة (حالا) فلا  
يعتبر قول لانه انما يعتبر للمكان  
من تنمية المال واستخرج  
من معدن غناء في نفسه واعتبر  
النصاب لان مادونه لا يحتمل  
المواساة كما في سائر الاموال  
الزكوية (ويضم بعض نيته  
لبعض ان اتحاد معدن واتصل  
عمل أو قطعه بعذر) كمرض  
وسفر واصلاح آلة وان طال  
الزمن عرفا أو زال الاوّل عن  
ملكه وقول ان اتحاد معدن  
من زيادتي (والا) بان تعدد  
المعدن أو قطع العمل بلا عذر



(فلايضم) نيلا (أول لثان في أكمل نصاب) وان قصر الزمن لعدم الاتحاد في الأول ولا عراضه في الثاني (ويضم ثانيا لما ملكه) من جنسه أو من عرض تجارة يقوم به \* (٧٥٣) \* ولون غير المعدن كارت في اكمله فان كل به النصاب ذكي

الثاني فلواستخرج تسعة عشر مثملا بالاول ومثقالا بالثاني فلاركاة في التسعة عشر وتجب في المثقال كما يجب فيه لو كان مالا كالتسعة عشر من غير المعدن وخرج بالذهب والفضة غيرهما كالحديد والحاس وياقوت وكل فلاركاة فيه ويقول لثان غيره مما يملكه فيضم اليه نظير ما مر ووقت وجوب اخراج زكاة المعدن عقب تخليصه وتفتيته ووثنية ذلك على المالك وتعييرى بما ملكه أعم من تعبيرة بالاول (وهو ركاز) بمعنى مركز ككتاب بمعنى مكتوب (من ذات) أى من نصاب ذهب أو فضة فأكثر ولو يضمه الى مملكته مما مر (خمس) ادواء اشيجان وفارق وجوب ربع العشر في المعدن بعدم المؤنة أو خفتها (حالا) فلا يعتبر الحول لما مر في المعدن (يصرف) أى الخمس (كمعدن) أى كركاته (مصروف الزكاة) لانه حق واجب في الاستفادة من الارض فأشبهه الواجب في الثمار والنوع وقول كعدن من زيادتي (وهو) أى الركاز (دفيز) هو أولى من قوله موجود (جاهلي

ذلك العمل وقد يطول وقد يقصر ولا يتسامح بأكثر منه كما له المحب اطبرى وهو مقتضى التعليل شرح م ر (قوله فلايضم نيلا) أول لثان في اكمل نصاب أى لاجل أن تركى الجميع وان ضم اليه ليركى الثاني فقط كما صرح به الاصل ويفهم من قوله ويضم ثانيا لما ملكه لان مملكته شامل النيل الاول اذا كان باقيا ومعلوم انه يلزم من ضم الثاني للاول ضم الاول لثاني اه اط ف زيادة (قوله تقوم به) أى بذلك المستخرج كان اشترى عرض التجارة بفضة والذي استخرجه فضة لا عكسه كان اشترى عرض التجارة بفضة والمستخرج ذهب اه برماوى (قوله تركى الثاني) أى فقط وينقد حول الكل من حيث ذوقه فلا تركى النسبة عشر أى ما لم يكن مالا كالبقية النصاب من غير الثاني وقوله كما يجب فيه أى فقط وينقد حول العشرين من حيث ذوقه عبارة شرح م ر وينقد حول العشرين من وقت تمامها اه (قوله وتجب في المثقال كما يجب فيه الخ) أى حالا فيهما (قوله غيره مما يملكه) فلواستخرج تسعة عشر مثقالا بالاول وكان في ملكه مثقال وحت زكاة التسعة عشر فقط ويستأنف حول العشرين من حين الاستخراج اه شيخنا (قوله ووقت وجوب اخراج زكاة المعدن) عبارة ابن حجر ووقت وجوبه وقت حضور النيل في بدء ووقت الاخراج بعد التخليص والتفتية فلونلف بعضه قبل التمكن من الاخراج سقط قسطه ووجب قسط ما بقى (قوله أعم من تعبيرة بالاول) بر د على ادعاء المعلوم ان الاصل لم يقتصر على الاول بل قال كما يضم الى مملكته بغير المعدن فأمل (قوله من نصاب ذهب أو فضة) أى وان لم يكن مضروبا شرح م ر (قوله رواه الشيخان) أى رواه الطبراني والادال على وجوب الخمس فى الركاز (قوله مصرف الزكاة) وقيل ان الركاز يصرف لاهل الخمس لانه مال جاهلي حصل الظفر به من غير ايجاف خيل ولا ركاب فكان كالتى ومصرف بكسر الراء اسم لعل الصرف وهو المراد هنا وبالفتح مصدر اه برماوى (قوله أولى من قوله موجود) لانه لا بد ان يكون مدفونا ابتداء ولو أظهر فهو سبيل بخلاف ما لم يدفن فانه لا يكون ركازا كفى ح ل بل يكون لقطة لاحتمال انه لك شخص ثم ضاع منه وعله ما لم يعلم انه أظهر فهو سبيل والا فيكون ركازا اه (قوله جاهلي) أى دفين الجاهلية وهم من قبل الاسلام اه بعثته صلى الله عليه وسلم اه حجر ويعتبر فى كونه ركازا أن لا يعلم أن ملكه بقلته الدعوة وعائذ ولا فهو فى كمال المجموع عن جمع وأقره وقضيته ان دفين من أدرك الاسلام ولم تبلغه الدعوة ركاز تنجى م ورشمل تعريف الجاهلية ما اذا دقنه أحد من قوم موسى أو عيسى مثلا قبل نسخ دينهم وفى كلام الاذرى انه ليس بركاز لانه لو دقنه ان علموا والافه ومال ضائع فليأجع

فان وجدته من هاهنا الزكاة  
(بوات أو ملك أحياء زكاة)  
وفي معنى الموات القلاع والقبور  
الجاهلية (أو وجد بمسجد أو  
شارع أو وجد دفين) (اسلامي)  
بان وجد عليه شيء من القرآن  
أو اسم ملك من ملوك الاسلام  
(وعلم مالكة) في الثلاثة  
(قله) فيجب رده عليه وذكروا  
هذا في وجدته بمسجد أو شارع  
من زيادتي (أو جهل) أي  
المالك في الثلاثة (قلقة)  
يعرفه الواحد يستقيم له أن  
يملكه أن لم يظهر مالكه  
(كما) يكون لقلقة (أو جهل  
حال الدفين) أي لم يعرف أنه  
جاهلي أو اسلامي بأن كان مما  
يضر به مثله في الجاهلية  
والاسلام أو مما لا أثر عليه  
كالتبر والحلي (أو) وجد ملك  
شخص فله (أي للشخص) أن  
أدعاه (بأخذ بلايين) كاتمة  
الدار (والأ) أي وإن لم يدعه  
(فلن ملك منه وهكذا) حتى  
ينتهي الأمر (إلى المحي)  
للأرض فيكون له وإن لم يدعه  
لأنه بالأحياء ملك ما في الأرض  
وبالبيع لم يزل ملكه عنه  
فانه مدفون منقول فانه كان  
المحي أو من تلقى الملك عنه

أه رشيدى (قوله فان وجدته) بناء للفاعل وبني ما بعده للمفعول ووجهه ظاهر وهو  
أن حكم الأرض من وجوب الزكاة متعلق بمن هاهنا لخاصة به بخلاف ما بعده وهو  
ظاهر فله دره شورى (قوله زكاة) هذا جواب الشرط وظاهره أنه في ما بين يديه  
وأن علم مالكة بدليل إطلاقه هنا وتفصيله فيما بعده حرر وانظر ما الفرق بين الموات  
والمسجد تأمل (قوله وفي معنى الموات القلاع الخ) وفي معناه أيضا خرابات الجاهلية  
شرح م (قوله أو وجد بمسجد) أي وإن اختص بطائفة محصورة فان نفوه عرض  
على الواقف وهكذا إلى المحي برماوى فان قلت لم أعاد لفظ وجد وهلا كتني بالسابق  
وعطف أو بمسجد الخ عليه قلت لما خالف حكم السابق كان كالمستقل فأعاد ما ذكر  
أشار لذلك فان قلت ما بعده موافق له في الحكم فهلا عطفه عليه بدون أعادته قلت  
هو مبين له في الحقيقة وإن واقعه في الحكم لأن الأول من أفراد الجاهلي وهذا  
اسلامي شورى (قله وشارع) أي أو طريق يأخذ برماوى (قوله في الثلاثة)  
وجهه في المسجد والشارع أن اليد عليه للمسلمين وقد جهل مالكه ولأن الظاهر أنه  
لمسلم أو ذي ولا يخل ثلاث لم يما يغير بدل قهر اشرح م (قوله أو وجد بملك شخص)  
أي ولو باقطاع الإمام أو موقوف بيده وإن وجد في ملك الحربى في دار الحرب فله حكم  
ألقى إلا أن دخل دارهم بأمانهم فترد على مالكه وجوباً وإن أخذ قهرافه وغنيمة أه  
برماوى (قوله إن ادعاه أو سكت) كما في الشورى وضعفه وعجالة ع ش (قوله  
إن ادعاه) أي فلا يكتفى بالسكوت م وهو المعتمد (قوله بلايين) ما لم يدعه الواحد  
له والأقرب أن يمين شورى م (قوله وإن لم يدعه) بل ولو نفاه حل وزى  
خلافاً له في النفي وإلى ما قاله الحلبي والزيادة يشترط لعل الشارع بقوله لأنه بالأحياء  
الخ قال الشيخ قوله وإن نفاه فيه نظر والوجه خلافه أدليس وجوده عند الأحياء  
قطعياً وحيث قد نفاه هو وأورثه حفظ فإن أيس من مالكه هببت المال شورى  
وقال ع ش على م الأقرب كلام الزيادة واعتمده شيخنا ف وعجالة سم قوله  
وإن لم يدعه ما لم ينفعه فالشرط فيما قبل المحي أن يدعيه وفي المحي أ لا ينفيه م (قوله  
لم يزل ملكه عنه) أي فيخرج خمسة الذي لزمه يوم ملكه وزكاة باقية للسنين الماضية  
ابن حجر وم رأى يزكية بقية السنين زكاة المفدوهى ربع العشر بخلاف المعدن  
لا يزكية الأمرة واحدة لاحتمال أنه نبت في هذا العام فقط والركاز لا يتأتى فيه  
هذا الاحتمال لأنه مدفون شيخنا (قوله وأباه بعضهم) قضيته أنه لا حق له وبذل  
على أن المحي لو نفاه لاشيء له وانظر لوعاد ادعاه شورى وقد يفرق بين المحي ووارثه  
فلا دلالة فيه على أن النفي يمنع كونه للمحي (قوله ما ذكر) أي من أنه لمن تلقى الملك منه

ميتا فورته فائون مقامه فان قال بعضهم هو لمورثنا وأباه بعضهم سلم نصيب المدة إلى يه وسلك  
بالباقى ما ذكره فان أيس من ماله ملكه

وهكذا الى النبي وظاهر ان هذا اذا لم يكن وارث النبي والا فيكون له وان فقاء علي  
ما قاله حل وغيره في النبي (قوله تصدق) أي صرفه في المصارف الشرعية شو برى  
فلا يشكل بقول المجموع فان أيس من مالكه كان لبيت المال كسائر الاموال  
الضائعة (قوله أو من هو في يده) ظاهره التضيير بينهما ولو قيل اذا كان الامام جائرا  
يصرفه هو لمن يستحقه لم يكن بعيدا ويمن ان أو في كلامه للتشويح أي فيصرفه  
من هو في يده ان كان الامام جائرا فتفيد ذلك وبعبارة قل قل صرفه في وجوه الصدقة  
عن مالكه ويشاب على ذلك خصوص ما ان علم ان دفعه للامام تصيب له لفظه انتهى  
قال بعضهم ويجوز لو اجمده أن يكون منه نفسه ومن نازمه مؤتمته حيث كان ممن يستحق  
في بيت المال (قوله وأما دفتته) أنظر موقعه وهل ذكره متعين والا لخلال به مضر  
شو برى وقال بعضهم انه ليس بقيد (قوله حلف ذو اليد) أي وهو المشتري أو الماكثري  
أو المستعير بدليل قول الشارح ولو وقع التنازع الخ (قوله من المدعين) أي في كل  
صورة من الثلاث فهو مني لا يجمع كما قرره شيخنا (قوله ويصدق الخ) أشار به الى ان  
قوله ان أمكن قيد لهذا المقدر (قوله سلم له) أي للذكي ومن المشتري أو الماكثري  
أو المستعير وكذا الضمير في يده وقوله حصول الكنز في يده أي سلم ان وضع يده عليه  
ويده متأخرة فتتبع يد المالك (قوله والواجب فيما ملكه بما وصاه الخ) يؤخذ من  
المتن ستة شروط الا قول أن يملك بما وصاه الشافي أن يكون بنية التجارة الثالث  
أن لا ينوي القنية الرابع الحول الخامس أن يبلغ نصابا آخر الحول السادس  
أن لا ينشئ بماله يقوم به وهو دون نصاب قرره شيخنا ح (قوله بنية تجارة) أي واقعة  
ولو في مجلس العقد فاذا اشترى عرضا للتجارة لا بد من نيتها وهكذا الى أن يفرغ  
رأس مال التجارة وابتداء الحول من أول الشراء وقوله وان لم يجددها في كل تصرف  
أي بد شرائه بجميع رأس مال التجارة لا سهاب حكم التجارة عليه حل ويبقى  
أن لا تسترط مقارنتها بجميع العقد بل يكفي وجودها قبل الفراغ منه وان لم توجد  
الامع لفظ الا نرو ظاهرا كلامهم انه لا يكفي تأخيرها عن تأخيرها عن العقد  
وان وجدت في مجلس العقد وله انجاه ادهم ثم رأيت شيخنا قرر عن السبكي ان الواقع  
في المجلس كالواقع في العقد اطاف وزى وعش على م (قوله واصداق) كأن  
زوج أمته بعرض ونوى به التجارة حال العقد أو الزوج غير لسيده موليته فان كان محبرا  
فالنية منه حال العقد وان كان غير محبر فالنية منها مقارنته لعقد وليها أو توكله في النية  
عش (قوله واكثر) كأن يستأجر الاعيان ويؤجرها بصد التجارة وفيها اذا استأجر  
أرضاً ليؤجرها بقصد التجارة فضي حول ولم يؤجرها بزمه زكاة التجارة فيقومها باجرة

تصدق به الامام أو من هو  
في يده (ولو ادعاء ثان) وقد  
وجد في ملك غيرهما (قلن  
صدقه المالك) فبسم الله  
وهذا من زيادتي (أو) ادعاء  
(بإيس ومشتري أو مكثري ومكثري  
أو غيرهم مستعير) وقال كل منهما  
هو ولي وأما دفتته (حلف ذو  
اليده) من المدعين في الثلاث  
فيصدق كالتنازع في مناع  
الد ابقيد زده بقولي (ان أمكن)  
صدقه ولو على بعد فان لم يمكن  
لكون مثل ذلك لا يمكن دفعه  
في مئة يده لم يصدق ولو وقع  
التنازع بعد عود الملك الى  
الباسع أو المكثري أو المستعير  
فان قال كل منهم دفتته بعد  
عود الملك الى صدق يمينه  
ان أمكن ذلك وان قال دفتته  
قبل خروجه من يدي صدق  
المشتري والمكثري والمستعير  
على الاصح لان المالك سلم له  
حصول الكنز في يده فبسم  
فصح اليد السابقة (و) الواجب  
(فيما ملك بما وصاه) مقرفة  
(بنية تجارة) وان لم يجددها  
في كل تصرف (كشراء  
واصداق) وهبة وشواب واكرام



لا كافلة ورد بصيغته بلا  
ثواب واحتطاب لا شفاء  
المعاوضة (ربيع هشرقيته)  
أما أنه ربيع العشر فكافي  
الذهب والفضة لأنه يقوم بها  
وأما أنه من القيمة فلأنها متعلقة  
فلا يجوز إخراجها من عين  
المرض (مالم ينولقنية) فإن  
قوى لها انقطع الحول فيحتاج  
إلى تجديد النية مقرونة بتصرف  
والأصل في زكاة التجارة خبر  
الحاكم بإسنادين صحيحين  
على شرط الشيخين في الأبل  
صدقتهما وفي البقر صدقتهما  
وفي الغنم صدقتهما وفي البز  
صدقته وهو يقال لا تمتعه  
اليزان والسلاح وإيس فيه  
زكاة عين فصداقه زكاة  
تجارة وهي قليب المال  
بما وضعت لغرض الربح وكلامهم  
يشمل ما ملك باقتراض بنية  
التجارة فتسكن في بيتها لكن  
في التهمة أنها لا تسكن لأن القرض  
ليس مقصوده التجارة بل  
لأزفاق وإنما تجب زكاة التجارة  
(بشرط حول ونصاب) كغيرها  
(معتبراً) أي النصاب  
(بآخره) أي بآخر الحول  
لا بطرفيه ولا بجميعه لأن  
الاعتبار بالقيمة ويسر مراعاتها

مثل حول ولا يخرج زكاة تلك الأجرة وإن لم تفصل له لأنه حال الحول على مال الثبابة  
هذه والمال ينقسم إلى عين ومنفعة وما هنا من الثاني وإن أجروا فان سككاته  
الأجرة نقد أعيناً أو ديناً حالاً أو مؤجلاً يأتي فيه ما مر من أنه يزكي أن بلغ نصاباً أو عرضاً  
فإن استهلكه أو بوى قيمته فلا زكاة فيه وإن نوى التجارة فيه استمرت زكاة الثبابة  
وهكذا في كل عام ابن حجر ومثل شيخنا العزيزي إلا كتره بما إذا استأجر وكافة مشتملة  
على حواصل وطباق كثيرة بدراهم معلومة ومصادير جبر الحواصل والطباق إلى آخر  
الحول فيحسب جميع الأجرة التي حصلت ويزكيها أن بلغت نصاباً كثيراً (قوله)  
لا كافلة) أي ولا كارت فلو مات مورثه عن مال تجارة انقطع حوله ولا ينقذه حوله  
حتى يتصرف فيه بنية التجارة ذكره الفراهي قبيل شرط السوم وتبعه الأصنف خلافاً  
لما أفتى به الملقني شرحه ورواه حتى يتصرف فيه بظاهره أنه لا ينقذ الحول إلا فيما  
نصرف فيه بالفعل فلو تصرف في بعض العروض الموروثة وحصل كساد في الباقي  
لا ينقذ أحوال الأفياء تصرف فيه بالفعل وهو ظاهر فراجع رشيدى (قوله) ورد  
بعب (أي حيث لم يكن المردود من أموال التجارة قالوا لا تسكنها باق ع ش ومثله يقال  
في الأقاله (قوله لا تنفاه المعاضة) بل الرد المذكور فصح لها ولأن التمسك بها لا يعد  
تجارة (قوله فلأنها متعلقة) فيه تعطيل الشيء فلا زكاة أو يمينه ومتعلقه يقع اللام  
وضم القاف حل مكأه قال إنما كان الواجب من القيمة لتعلقه بها (قوله لفنية)  
بلسر الخاف وضمها ومعنى القنية أن ينوى حبسه لا انتفاع به قال م ر في شرحه مالم  
ينولقنية وإن نوى استعمه الأهرما كقطعة الطريق بالسيف الذي يقبر فيه وكلبه  
الحري الذي يقبر فيه (قوله فإن نوى لها انقطع الخ) أي ولو كثر جذا بحيث تقضى  
العادة بأن مثله لا يحسب للانتفاع به ويصدق في دعواه القنية ولو دلت القرينة على  
خلاف ما ادعاه ع ش على م (قوله خبر الحاكم) أي وقوله تعالى أنفقوا من  
طيبات ما كسبتم قال مجاهد وزلت في التجارة م ر وقدم في الاستدلال الآية على  
الخبر اه ع ش (قوله وهو يقال لا تمتعه اليزان) أي المدة للتجارة ع ش (قوله)  
وليس فيه) أي في اليزان الشامل للسلاح (قوله لا تسكني) أي لا تسكني بنية التجارة  
عند الاقتراض بل لا بد من اقتراضها بالتصرف فلو اشترى به شيئاً فاصداقه التجارة انقذ  
حوله من وقت الشراء ع ش (قوله بشرط حوله) ويظهر انعقاد الحول بأول متاع  
يشترى بقصدها ويبنى حول ما يشترى بعده عليه شوهرى (قوله بأجرة الباقي بآخره)  
و بطرفيه وبجميعه ظرفية أي في آخره لا في طرفيه ولا في جميعه برماوى وقوله  
لا بطرفيه ولا بجميعه أي بهما الرد وقوله لأن الاعتبار بالقيمة الخ قبيل لقوله ولا



بجميعه فقط لا لما قبله كما يدل عليه بقية ما علل به اطفاء وعسارة اصله مع شرح  
م ر وفي قول بطريقه أى فى أول الحول وفى آخره ولا يصير ما بينهما اذ تقويم العرض  
فى كل لحظة يشق ويحوج الى ملازمة السوق ومراقبة دائمة وفى قول بجميعه  
كالواشى وعليه لو نقصت قيمته عن النصاب فى لحظة انقطع الحول فان كل بعد ذلك  
استأنف الحول من يومئذ وهذا من محرجان والمنصوص الا قول (قوله فلوردة مال  
التجارة) أى جميعه فان رتبة فيه فقط فحول التجارة باق حل وتقر بيع قوله فلوردة  
على ما قبله غير ظاهر وأجيب بأنه مفرع على محذوف تقديره معتبرا بما آخره مادام  
أى النصاب مظلونا بأن لم تبسع عروض التجارة بنقد تقوم به وهو دون نصاب ويدل  
على هذا المقدر قول الشارح بخلافه قبله نه مظلون اه شيخنا عزير وعسارة عرض  
فلوردة البعض لم يتقطع الحول لانه لم يتحقق نقص النصاب لا يقال هذا أعنى قوله فلوردة  
الخ ينفى عنه قوله بعد ان لم ينض بما يفهم به لا ما نقول ذلك مفروض فى ضم الربح للاصل  
فى الحول. هذا مفروض فى أصل المال اه (قوله وهو دون نصاب) أى ولم يكن ملكه  
نقد من جنسه يكمل به أخذ ما يأتى فى قوله ولو تم الحول وقيمه دون نصاب الخ الا ان  
يفرق اه ابن حجر والا قرب عدم الفرق كما استقر به سمع عن شيخنا (قوله من حين  
شراؤه) أى لا من حين المضوض لان التجارة انما تبدأ حوله عند الملك بالمعاوضة  
وعنده تعتبر الية (قوله فانه مظلون) يؤخذ منه انه لو علم فى أثناء الحول ان مال  
التجارة لا يساوى نصابا استأنف الحول من حينئذ حرراه شيخنا (قوله والحال  
يقتضى التقويم بدنانير) اما لكونه اشتراها اولاً لكونها غالب نقد البلد ع ش على م ر  
(قوله وهو نصاب) أى أو دون نصاب وعنده ما يكمل به نصابا اه برماوى (قوله فحول  
باق) وكذا بقى حوله اذ اردت بعضه لى النقد المذكور لو كان البعض الباقي بلا ردة  
قليلاً جذا كما أنه ردت منها تسعة وتسعين وبقى واحد بلا ردة كما قرر شيخنا (قوله  
ثم ملك خمسين) أى وبلغت قيمة العرض مائة وخمسين كالذى قبله اه وشيدى (قوله  
واذا ملكه) أشار به الى ان حول التمرة لا يجب أن يكون من حينها بل قد يكون  
مبنياً على حول رأس ماله كما قرر شيخنا قال م ر والمراد بمال التجارة هنا خصوص  
العرض بخلاف ما لو اشترى نقداً بنقد فانه يتقطع حول الذى اشترى به وان كان الشراء  
للتجارة وقصد به القرار من الزكاة (قوله بعين نقد بالتسوين) أى سواء كان مضروباً  
أم لا كتبروسية بخلاف الحلى المباح اذا اشترى به فان الحول من الشراء برماوى  
(قوله كان اشتراه بعين عشرين مثقالاً) أى أو بعشرين فى الزكاة ونقدها فى المجلس  
كما ذكره الشهاب بن حجر أى وكان ما قبضه فى المجلس من جنس ما اشترى به بخلاف

(فلوردة) مال التجارة (فى  
اثنائه) أى الحول (الى نقد)  
كان يبيع به وكان مما (يقوم  
به آخره) أى آخر الحول (وهو  
دفع نصاب واشترى به عرض  
ابتداء حوله) أى العرض  
(من) حين (شراؤه) لتحقيق  
نقص النصاب بالتضيض  
بخلافه قبله فانه مظلون  
أما لو باعه بعرض أو بنقد  
لا يقوم به آخر الحول كأن  
باعه بدراهم والحال يقتضى  
التقويم بدنانير أو بنقد يقوم  
به وهو نصاب فحول باق وقولى  
يقوم به آخره من زيادتي  
(ولو تم) أى حول مال التجارة  
(وقيته دون نصاب) بقيد  
زدته بقولى (وليس معه  
ما يكمل به) النصاب (ابتداء  
حوله) فان كان معه ما يكمل  
به فان ملكه من أول الحول  
زكاهما آخره كما لو كان معه  
مائة درهم فابتاع بخمسين  
منها عرضاً للتجارة وبقى فيه  
ملكه خمسون وبلغت قيمة  
العرض آخر الحول مائة  
وخمسين فيضم لما عنده  
وتجب زكاة الجميع وان  
ملكه فى اثنائه كما وكان  
ابتاع بالمائة ثم ملك خمسين

زكى الجميع اذا تم حول الخمسين ١٩٠ ل (واذا ملكه) أى مال التجارة (بعين نقد نصاب أو دونه  
وفى ملكه باقيه) كان اشتراه بعين عشرين مثقالاً أو بعين عشرة وفى ملكه عشرة أخرى

مالواقبه عن الفضة ذهباً وعكسه فانه يقطع الحول كما ذكره الشهاب حميرة  
البرلسي رشيدى (قوله بنى على حوله) أى حول النقد لا شترالك النقد والتجارة  
في قدر الواجب وجنسه (قوله بأن اشتراه بنقد في الذمة الخ) محله مال بعينه  
في المجلس فان عينه فهو كسراء بعينه شورى (قوله وان نقده) أى نقد  
الذى في ملكه في الثمن كاتدل عليه عبارة ابن حجر وصورته كأن  
اشترى ائمة للتجارة بعشرين مثقالاً في ذمته والحال ان عنده عشرين مثقالاً لها  
سنة اشهر مثلاً فدفعها عن الذى في ذمته بعده فارقة المجلس فلا يبنى حول الامتعة  
على الستة اشهر بل يستأنف حولها من حين ملكها وفي الصباح ونقدت الرجل  
الدراهم بمعنى اعطيتها اياها فيتعدى الى مقبولين ونقدتها على الزيادة أيضاً  
فانتقدتها أى قبضها وبها ضرب (قوله أو بعرض قنية كالثياب والحلى المباح)  
كما في شرح م ر واحترزه عن عرض التجارة فانه يبنى عليها برماوى (قوله ولو سائمة)  
الغاية للرد على من قال يبنى على حولها وعبارة أصله مع شرح م ر وقيل ان ملكه  
بعضاب سائمة بنى على حولها لانه مال تجب فيه الزكاة في عينه وله حول فاعتبر  
والصحيح المنع لاختلاف الزكاتب قدر او متعلق انتهى (قوله وفارقت الاولى)  
أى مما بعد الا لاكن هذا الفرق لا يظهر بينهما وبين مالواشترى في الذمة ونقد  
في المجلس كما قرره شيخنا وعبارة ع ش على م ر قوله اما لو اشتراه بنقد في الذمة  
ونقده أى بعد مفارقة المجلس انتهى سم على حجر نقلاً عن شرح الارشاد وان تأفاه  
التعليل بقوله اذ صرفه الى هذه الجهة لم يتعين لملكه لما كان المجلس من حرم العقد  
للشراء) أى فالمرض قد تجدد ملكه حقيقة وظاهراً وقوله بخلافه في تلك أى فيتعين  
صرفه لوقوع الشراء بعينه فكانه بدل عن النقد فكان النقد باق بحاله بخلاف  
ما اذا دفعه عما في الذمة فانه لما كان غير واجب الدفع عنه لم يعتبر حوله السابق  
لنوال الملك عنه من غير مقابل فان المدفوع عن الثمن الذى في الذمة ليس في مقابلة  
المبيع بل هو تعويض عما في الذمة والمبيع مقابل لما في الذمة لا لهذا المدفوع عنه  
بخصوصه كما قرره شيخنا (قوله ويضم ربح لاصل) أى قياساً على النتائج مع الامهات  
ولعسر المحافظة على حول كل زيادة مع اضطراب الاسواق في كل لحظة ارتفاعاً  
وانخفاضاً شرح حجر وسواء حصل الربح بزيادة في نفس العرض كسمن الحيوان  
ام بارتفاع الاسواق ولو باع العرض بدون قيمته زكى القيمة لا ما باع به فقط لانه قوت  
الزيادة باختياره فضمها ويصدق في قدر ما فوته أو باكثر منها ففي زكاة الزائد

(بنى على حوله) أى حول  
النقد (والا) بأن اشتراه بنقد  
في الذمة وان نقده في الثمن  
أو بعرض قنية ولو سائمة  
أو بنقد دون نصاب وليس  
في ملكه باقية فحوله (من)  
حين (ملكه) وفارقت  
الاولى مالواشترى بعين النقد  
بان النقد لا يتعين صرفه  
لأشراء فيها بخلافه في تلك  
والتيقيد بالعين مع قول  
أودونه وفي ملكه باقية من  
زائد (ويضم ربح) حاصل  
في أثناء الحول

وجهان أو جهة الواجب اه (قوله ولو من عين الغرض) الفاية لارد (قوله ان لم  
ينض بما يقوم به) بان لم ينض أصلا وهو الصورة الاولى التي أتى بها الشارح لان  
المراد بالنض البيع بدراهم أو دنائير أو نض بغير ما يقوم به وهي الصورة الثانية  
في الشارح فذمطوق المتن شامل لصورتين يضم فيهما الربح للأصل ومفهومة صورة  
واحدة وهي قول الشارح اما اذا نض الخ وكان الاولى ان يقول بان لم ينض أصلا  
كان اشترى الخ أو نض الخ قررره شيخنا (قوله اما اذا نض الخ) توجيه ذلك انه اذا نض  
من الجنس فقد رجع رأس المال الى أصله فيصير الربح مستقلا واما اذا لم ينض  
أو نض من غير الجنس فلم يرجع رأس المال الى أصله فلا يصير الربح مستقلا  
لارتباطه في هذه الحالة برأس المال ارتباطا بالتابع بالتبوع شو برى (قوله دراهم  
أو دنائير) بدل من ناضا بدل كل من كل ففي المختار ما نصه أهل الحجاز يسمون  
الدراهم والدنائير النض والنساض اذا تحول عينها بعد ان كان متاعا ويقال خذ ما نض  
لك من دين أي ما ينسر (قوله وامسكه الى آخر الحول) ليس بقبض كما يعلم من قوله  
بعدا واشترى بها عرضا يساوى الخ (قوله واذا ملكه بنقد الخ) والحاصل انه  
تارة يملكه بنقد وتارة بنقدين وتارة بنقد وعرض وتارة بغير نقد أصلا (قوله بنقد  
ولو غير مضروب فانه يقوم من جنسه كافي م ر وقوله ولو في ذمته أي ذمة المشتري  
بان انشأ التزامه وقت الشراء وكذلك لو ملكه بنقد في ذمة البائع بان كان دينيا  
عليه فاستعوض عنه عرض تجارة كافي شرح م ر والفاية لارد (قوله نقد البلد)  
أي بلد حولان الحول أخذ من قوله فلو حال الحول الخ كما قاله الماوردي وهو الأصح  
أي البلد الذي كان فيها المال وقت حولان الحول كافي شرح م ر وقال الشوبري  
قوله نقد البلد أي بلد الأخراج (قوله أو دون نصاب) هذا من مدخول الفاية وهي  
بالنسبة اليه لارد (قوله قوم به) أي ولو ابعط السلطان ذلك النقد وان ملكه  
بنصابين من النقدين قوم احدهما بالاخر يوم الملك فان كانت قيمة المائتي درهم  
عشرين دينارا قوم بهما نصفين أو عشرة قوم ثلثه بالدراهم وثلثه بالدناير وكذا  
لو كان احدهما أو كلاهما دون النصاب برماوى قال ابن الاستاذ وينبغي للتاجر ان  
يأد الى تقويم ماله بمدين ويمتنع بواحد كجزء الصبيد ولا يجوز تصرفه قبل ذلك  
اذ قد يحصل نقص فلا يدري ما يخرج منه قبل (قوله ونكاح وخلق) هلا اعتبر به  
المثل فان كان ذهابا قوم به أو فضة قوم بها واجب بان مهر المثل اذا رجع اليه انما  
يكون بنقد البلد كقيم المتلفات وان اتفق انه سمي في العقد غير النقد فان كانت  
التسمية صحيحة وجب المسمى أو فاسدة فهو المثل من نقد البلد ع من

ولو من عين الغرض كوله ونض  
(لاصل في الحول ان لم ينض)  
بكسر النون بقبضه بقبض  
(بما يقوم به) الا في بيانه  
فلو اشترى عرضا بمائتي درهم  
فصارت قيمته في الحول  
ولو قبل آخره بمائة ثمانية  
أو نض فيه بها وهي مما لا يقوم  
به زكاتها آخره اما اذا نض  
أي صار ما زاد دراهم أو دنائير  
بما يقوم به وامسكه الى آخر  
الحول فلا يضم الى الأصل  
بل يترك الى الأصل بحوله ويفرد  
الربح بحول كان اشترى عرضا  
بمائتي درهم وبذاعه بعد ستة  
اشهر بثلاثمائة وامسكها  
الى آخر الحول أو اشترى بها  
عرضا يساوى ثلاثمائة آخر  
الحول فيخرج زكاة مائتين  
فاذا مضت ستة اشهر زكى  
المائة (واذا ملكه) أي مال  
التجارة (بنقد) ولو في ذمته  
أو غير نقد البلد الغالب أو دون  
نصاب (قوم به) لانه اصل  
ما يبداه واقرب اليه من نقد  
البلد فلا يبلغ به نصابا لم تجب  
الزكاة وان بلغ بغيره (أو)  
ملكه (بغيره) أي بغير نقد  
كعرض ونكاح وخلق  
(فبما لم نقد البلد) يقوم به

فلو حال الحول لم يحل لا نقديه كبلد يتعامل فيه بفلس أو نحوها اعتبر اقرب بلاد اليه وقولي أو بغيره اعلم من قوله به رض  
(أو ملكه) أي بنقد وغيره (قوم ما قابل النقد به)

(قوله والباقي) وهو ما قابل غير النقود بعرف مقابله بتقويمه وقت الشراء وجمع قيمته مع النقود وتسبته من الجملة فلو كان اشترى عشرة ذراهم وثوب قيمته خمسة بمقابله ثلث مال التجارة فيقوم بنصاب نقد البلد ولو اختلف جنس التقدين المقوم بهما لم يكمل احدهما بالآخر ولا تجب زكاة ما لم يبلغ نصابا منهما واحدهما قنأمل ق ل على الثمر بر قال سم على البهجة فلو جهلت النسبة فلا يعدان بحكم باستوائهما ولو علم ان احدهما اكثر وجهل عينه فلا يعدان بتعين في براءة ذمته ان يفرض الا اكثر من كل منهما والا قرب انه يخرج المتيقن ويوقف المشكوك فيه وهل له التأخير الى التذكر ان رجى قال ع ش لا يعدان له ذلك بل يكفي غلبة الظن انتهى (قوله فان غلب نقدان) هذا راجع للمستثنيين قبله (قوله وبلغ نصابا) أى في جميع الموازين وبهذا اندفع ما يرد على الملة كما قررر شيخنا (قوله في الثانية) وهي مالو ملكه بغيره والثالثة وهي مالو ملكه بهما زى (قوله لتحقق تمام النصاب) استشكل من وجهين الاول على ما لو بلغ النصاب بميزان دون آخر الثاني ان التحقق ممنوع لان التقويم تخمين وقد يصيب وقد يخطئ واجيب بان الوزن شيء واحد فاذا لم يبلغ ما حدهما لم يتحقق ذلك والنقدان مختلفان فاذا لم يبلغ باحدهما لا مانع ان يبلغ بالاخر ونظير الوزن التقويم فان اختلف فيه اثنان فلا زكاة اشو برى (أو قوله بنقد لا يقوم به الخ) هذه تقدمت قريبا في قوله فلو لم يبلغ به نصابا لم تجب الزكاة وان بلغ بغيره وهو معطوف على قوله في ميزان (قوله وبه الفتوى) الظاهر ان قوله وبه الفتوى اظهر من قوله وعليه الفتوى كما يقع له في بعض العبارات بر ماوى (قوله كما في المهمات) هو المتمد ويفرق بين هذا وبين اجتماع الحقائق ونبات الابون حيث يتغير الانفع للمستفيدين بان تعلق الزكاة بالعين اسدمن تعلقها بالقيمة فلم يجيب التقويم بالانفع كالا يجب على المالك الشراء بالانفع فيقوم به عند آخر الحول شرح م رشيدى (قوله وتجب فطرة رقيق مع زكاتها) لو كان في مال التجارة جارية جاز للمالك وطوها قبل الحول وبعده وان قلنا تعلق الزكاة بتعلق شركة ويشكل بما يأتى في القراض من انه يحرم على كل من المالك والعامل وطىء جارية القراض سواء كان في المال ربح ام لا والفرق ان التعلق هناك بنفس العين وان قدر المالك على استقاطبه بتعويضه عنه بخلاف مال التجارة فان الحق فيها متعلق بالقيمة ولا تعلق له بالرقبة وان قلنا تعلق شركة م رشو برى (قوله لا اختلاف سببيهما) وهو المال والبدن فلم يتداخل كالثمة والجزاء في الصيد كذا قاله ابن حجر وفيه نظر فأمل شو برى ووجه النظر ان البدن ليس سببا لزكاة

وان باقى بالغالب) من نقد البلد (فان غلب نقدان) على التساوى (وبلغ) أى مال التجارة (نصابا باحدهما) دون الاخر (قوم) ماله فى الثانية وما قابل غير النقدي الثالثة (به) لتحقق تمام النصاب باحد التقدين وبهذا فارق ما مر من انه لا زكاة فيما لو تم النصاب في ميزان دون آخر أو بنقد لا يقوم به دون تقدير يقوم به (أو) بلغ نصابا (بهما) أى بكل منهما (خير) المالك كما في ستاتي الخبران ودرأهم وهذا ما صححه في اصل الروضة ونقل الرافعى تصحيحه عن العراقيين والرويانى وبه الفتوى كما في المهمات وخالف في المنهاج كما صلبه فصح انه يتعين الانفع للمستفيدين ونقل الرافعى تصحيحه عن مقتضى اراد الامام والبعوى وقولى فان غلب نقدان الى آخره من زيادتي في الثالثة (وتجب فطرة رقيق مع زكاتها) لا اختلاف سببيهما



(ولو كان) أى مال التجارة  
(مما تجب الزكاة في عينه)  
كسائمة وغير (وكل) بثلاث  
اليم (نصاب احدى الزكاتين)  
من عين وتجارة دون نصاب  
الآخرى كأربعين شاة لا يبلغ  
قيمتها نصابا آخر الحول  
أو تسع وثلاثين فأقل قيمتها  
نصاب (وجبت) زكاة ما كمل  
نصابه (أو) كمل (نصابها)  
فزكاة العين (تقدم في  
الوجوب على زكاة التجارة  
لقومها للاتفاق عليها بخلاف  
زكاة التجارة فعلم انه لا تجتمع  
الزكاتان ولا خلاف فيه  
كما في المجموع فلو كان مع ما فيه  
زكاة عين مالا زكاة في عينه  
كان اشترى شجرة التجارة  
فبدا قبل حوله ملاح ثمرة  
وجب مع تقويم زكاة العين  
عن الثمر زكاة الشهر عند  
تمام حوله وقولي مما تجب  
الزكاة في عينه اعم من قوله  
سائمة (فلوسبق حول) زكاة  
(التجارة) حول زكاة العين  
كان اشترى بها لها بعد ستة  
اشهر نصاب سائمة أو اشترى  
بها مائة للتجارة ثم اسامها  
بعد ستة اشهر (زكاهها) أى  
التجارة أى مالها تمام حولها

الفطر وانما اسمها ادوا الشجر من رمضان وجزء من شتال وسبب زكاة التجارة الملك  
بالمعاوضة بنية التجارة كما قرر شيخنا وعبارة شرح م ر لانها ما يجبان بسببين  
مختلفين فلا يتعد اخلاص كالقيمة والكسافة في العمد المقتول والقيمة والجزء  
في الصيد المملوك اذا قتله المحرم فان عليه القيمة لما ملكه ومثله لما كسب المحرم  
(قوله ولو كان) أى مال التجارة أى كله اما لو كان به بعضه تجب الزكاة في عينه وبعضه  
ليس كذلك فسيأتى في قول الشارح فلو كان مع ما فيه زكاة عين الخ كما قرر شيخنا  
(قوله لا تغافل عاينها) أى لانها وجبت بالنص والاجماع ولهذا يكفر جاحدها  
ولان زكاة العين تتعلق بالرقصة وثالث بالقيمة فقدم ما يتعلق بالرقبة كالرهن اذا  
جنى شرح م ر (قوله بخلاف زكاة التجارة) قال القديم انها لا تجب وكذا قول عند  
المالكية ولهذا لا يكفر جاحدها كما قاله زى شيخنا (قوله لا تجتمع الزكاتان) أى من  
جهة واحدة ولا فقد يجتمعان من جهتين مختلفتين كما سيأتى قريبا وكما تقدم من  
وجوب فطرة رقيق التجارة من زكاتها اه ا ط ف (قوله فلو كان مع ما فيه الخ) هو  
قسيم قوله اولا ولو كان مما تجب الزكاة في عينه الخ برماوى (قوله فبدا قبل حوله  
صلاح ثمرة) هذا في زكاة العين وخرج به ما اذا لم يبدى صلاح ما ذكره قبل احوال  
فيجب في آخر الحول ان يقوم الشجر والثمر ويخرج زكاة القيمة فان بدا صلاح الثمر  
بعد اخراج الزكاة ولو بعدة قليلة وجبت زكاته أيضا وهذا مما اجتمع فيه زكاتان  
ولا ينافيه قول الشارح قبل وقد علم الخ لما تقدم من ان معناه لا يجتمعان من جهة  
واحدة والاتحاد هنا من جهتين مختلفتين اعنى زكاة التجارة وزكاة العين كما  
شار اليه سم فلما اختلف الوقت والجهة نزل منزلة ما لين كما قاله ع ش على م ر  
(قوله مع تقديم زكاة العين عن الثمر) أى ان بلغ نصابا ولا يدخل في التقويم  
مع الثمر حينئذ فان لم يبلغ نصابا دخل في التقويم شبه شجرى واج على التحرير  
(قوله عن الثمر) ثم ان نوى به التجارة أيضا ابتدئ حوله لها من وقت الجذاذ ثم  
عند تمام حوله يضم للشجر في التقويم لافى الحول لاختلافه في ابتدائه قل على  
التحرير وقوله في التقويم أى ولو كان لثمر وحده لا يساوى نصابا فيضم للشجر  
في التقويم ليصرف قدر ما يخصه من الزكاة تأمل (قوله فلوسبق الحول التجارة الخ)  
تقييد لقوله أو نصابها فزكاة عين أى ما لم يسبق حول التجارة ~~لكن~~ التقييد  
بالنظر للعام الاول فقط تأمل (قوله ولتذنيه مل بعض حولها) انبان الواو هنا  
يقيدان اللام في قوله تمام حولها لانه لو فاسد بل هى بمعنى عند قاله واب حذف  
الواو كما في الضغة ولعلها زائدة من الناسخ رشيدى (قوله وافتح حولا) أى

واشلاء ليعمل بضر حرما (رافق) من عامه ١٩١ يح ل (حول زكاة العين ابدأ) فبدا في بقية الاحوال  
(وزكاة مال قراض)

وما مضى من الصوم في بقية الحول الا قول غير معتبر ان يرى في قول الصوم لا يدخل  
الا بعد تمام حول التجارة ح ل (قوله على ملكه) أي هو المطالب بها وحده  
اعم من ان يخرجها من مال القراض أو غيره بدليل كلامه بعد فليس المراد بكونها  
عليه ان لا تحسب عليه ما اذا اخرجها منه كما في نيج م ر (قوله فان اخرجها من  
غيره فذاك) ولا رجوع له على العامل (قوله حسبت من الربح) أي عليها كما قاله  
العناني لانها بمنزلة الخسران وقال ق ل قوله حسبت من الربح ان لم يصرحا  
بالتوزيع والاعل به

\*(باب زكاة الفطر)\*

هي من اضافة الشيء الى أحد سببيه وحكمتهما جبر نقص الصوم كما يجبر بحدوث  
السهو نقصان الصلاة وفرضت في رمضان في السنة الثانية من الهجرة قبل العيد  
بيومين ح ق وهذا الباب يشتمل على خمسة اطراف وقت الوجوب ووقت  
الاداء أي حوازي وهو رمضان وصفة المؤدى عنه ووقته والمخرج وجنسه ولاضافة  
بمعنى اللام وبقي سادس وهو صفة المؤدى ولها خمسة أوقات وقت جواز وقت  
وجوب ووقت فضيلة ووقت كراهة ووقت حرمة فوق الجواز أول الشهر  
والوجوب اذا غربت الشمس والفضيلة قبل الخروج الى صلاة العيد والكراهة  
تأخيرها عن صلاته الا بعد من انتظار قريب أو خروج والحرمة تأخيرها عن يوم  
العيد اه ا ط ف (قوله الاصل في وجوبها) قدم الدليل على المدعى اشارة الى  
ان وجوبها معلوم لا يحتاج للتنبيه عليه وأما ما تجب به فغير معلوم فذكره المصنف  
بقوله تجب بأول ليلة النحر ش ولا ينافي حكاية الاجماع قول ابن اللبان بعدم  
وجوبها لأنه علقها بربح كافي الروضة لكن صريح كلام ابن عبد البر فيها خلافا  
لغير ابن اللبان ويحجب عنه بماه شاذ منكر فلا يفرق به الاجماع أو يراد بالاجماع  
الواقع في عبارة غير واحد ما عليه الاكثر يؤيده قول ابن حجر لا يكفر باحدها  
وزكاة الفطر طهارة للبدن ويؤيده الخبر الصحيح انها طهارة للصائم من اللغو والرفث  
والخبر الحسن القريب صوم رمضان مع لاق بين السماء والارض لا يرفع الا بزكاة  
الفطر والظاهر ان ذلك كناية عن توقف ترقب ثوابه العظيم على اخراجها  
بالقسمة لا تقادير عليها المخاطب بها عن نفسه فلا ينافي حصول اصل الثواب ويتردد  
النظر في توقف الثواب على اخراجها زكاة بموته وظاهر الحديث التوقف على  
اخراجها ووجوبها على الصغير ونحوه وانما هو بطريق التبعية على أنه لا يبعد ان فيه  
تطهيره أيضا ولا يعلق صوم المؤمن بالمال في المذكور اذا لم تؤد عنه الفطرة ادلا تقصير

على ملكه) وان ظهر فيه  
ربح لانه ملكه اذا العامل  
انما يملك حصته بالقسمة  
لا بالظهور كما ان العامل في  
الجمالة انما يستحق الجعل  
بفراغه من العمل (فان  
اخرجها) من غيره فذاك  
أو (منه حسبت من الربح)  
كالمون التي تلزم المال من اجرة  
الدلال والكيال وغيرهما  
(باب زكاة الفطر)  
الاصل في وجوبها قبل  
الاجماع خبر ابن عمر

منه كاذ كره الشوبري وبرماوى وقرره ح ف (قرله فرض رسول الله) أى لظهر  
فرضيتها أو قدرها أو أوجبها بان فرض الله سبحانه وتعالى الوجوب اليه وقوله على  
الناس أى ولو كفارا اذ هذا هو المخرج بكسر الراء وهو عام مخصوص بالموسرين  
وقوله على لى حى عن اذ هذا هو المخرج عنه فلذلك قيد بقوله من المسلمين  
ولم يقيد ما قبله والمعنى فرض على الناس ان يؤدوا عن كل حرج وهذا اوله من جعله  
بدلا لما يلزم عليه من القصور اذ لا يفيد وجوبها على الكافر (قوله صاعا من تمر)  
يجوز ان يكون بدلا أو حالا وانما اقتصر على التمر والشعير لكونهما اللذين كانا  
موجودين فى زمنه اذ ذلك (قرله على كل حرا وعبد) على هنا بمعنى عن كقول الشاعر  
اذا رضيت على بنوقشير \* أى عني ويؤيده قوله صلى الله عليه وسلم ليس على  
المسلم فى عبده ولا فرسه صدقة الا صدقة الفطر فانبت صدقة الفطر على سيده اه  
وعدم تأويل على اولى ليقيد انها تجب اولا على المخرج عنه وان تحملها عنه غيره م  
على شرح الروض (قوله وخبرني سعيد) اخره عن الاول مع عمومته للتمر وغيره  
لانه ليس نصا على الوجوب ولان الاصل فى المصام تأخره عن الخاص لثمة به  
الفائدة (قوله نأخره) أى وذلك بمنزلة امره صلى الله عليه وسلم فيستدل  
به للوجوب ع ش (قوله اذ كان فينا) أى وقت كان فينا (قوله من طعام) أى  
برلان الطعام هو البر فى عرف أهل الجبازاه برماوى (قوله أو صاعا) من  
اقط اعترض بان الاقط موزور لا مكيل واجيب بان الحديث محمول على ما اذا جدد  
الاقط وصار قصصا معارا كالحص مثلا فانه حيثئذ مكيل كما قرره ح ف (قوله واخر  
ما قبله) هذا بيان لاقط ما يتحقق به السبب الاول والاوسى أى فى باب تجهيل الزكاة  
ان السبب الاول رمضان الصادق بأكمله وبمعه ع ش وقدم فى المتن الجزء  
الاخير لار الوجوب يتحقق به وقدم الشارح الجزء الاول فطر للتقريب الخارجى  
(قوله لا ضافتها الى الفطر) دليل لقول المتن تجب بأول ليلته ولا يكاد يتحقق  
ادراك الجزء الثانى الا بادراك الجزء الاول فلا يقال ليس فى الخبر ما يقتضى توقف  
الوجوب على ادراك الجزء الاخير من رمضان واجيب أيضا بان الفطر يستلزم  
مفطرا منه وهو رمضان أى فى الحديث نص على الجزئين قال ع ش ومقتضاه ان  
من ادرك فطرة عبده قبل الغروب ثم مات المخرج فانتقل الى ورثته وجوب الاخراج  
عليهم قال ا ذرى وهو المذهب م روالقياس استرداد ما أخرجه المورث ان علم  
القاض انهار زكاة معلقة وكونه موت العبد قد استدرد (قوله على حرم بعض) هذا  
بيان للمخرج بكسر الراء فتجب عليه ولو كان كافرا كما سيأتى فى كلامه وقوله بقسطه

فرض رسول الله صلى الله  
عليه وسلم زكاة الفطر من  
رمضان على الناس صاعا من  
تمر أو صاعا من شعير على كل  
حرا وعبد ذكرا وانثى من  
المسلمين وخبرني سعيد كنا  
نخرج زكاة الفطر اذ كان  
فينا رسول الله صلى الله عليه  
وسلم صاعا من طعام أو صاعا  
من تمر أو صاعا من شعير أو صاعا  
من زبيب أو صاعا من اقط  
فلا ازال أخرجه كما كنت  
أخرجه ما عشت رواهما  
الشيخان (تجب) زكاة الفطر  
(بأول ليلته واخر ما قبله)  
أى بادراك آخر جزء من  
رمضان وهو من زيادتي واول  
جزء من شوال لا ضافتها الى  
الفطر فى الخبرين السابقين  
(على حرم بعض بقسطه)  
من الحرية بقيد زكاة تقرلى  
(حيث لا مهياة) بينه وبين  
مالك بعضه فان كانت مهياة  
اختصت الفطرة بمن وقع

أى بالنظر لنفسه وأما فطرة يمينه فتجب بكاملها كالنفقة خلافا للخطيب حيث قال  
 بوجوب القسط في يمينه أيضا وقوله ولا ما يأتى أى من أوبة (قوله يمين وجوبها) لو كانت  
 المهاياة بحيث وقع جزء من رمضان في نوبة الأول وأول جزء من شوال في نوبة الثاني  
 ففضية ذلك الاشتراك ويحتمل أن يجب على الثاني واعتمد رهننا الاشتراك  
 لأن الأصل أن يكون الوجوب تابعا للملك وانما خص باحدهما عند وجود  
 الجزئين في نوبة احدهما لاستقلاله بالتصرف واليد في جميع الوقت فاختص به  
 الوجوب لأنه بسبب ذلك كانه المالك وحده ومثل ذلك ما اذا وقع الجزء الأول  
 في نوبة احدهما والجزء الثاني مشترك كان عادا الاشتراك وعدم المهاياة مع أول شوال  
 سم والظاهر أن هذا يجري في الرقيق المشترك قال الشبرا مليس بقى ما لومات البعض  
 قبل السيد بعد الوجوب أو ما تاء معا وشك كذا في المهاياة وعدمها فهل يجب على  
 السيد فطرة كاملة أو القسط فقط فيه نظر والاقرب الثاني لأننا تحققنا وجوب  
 القسط وشك كذا في مسقطه وهو لا انتقال من سيده إليه أو عكسه هذا كله أن علم  
 قدر الرق والحرية فإن جهل ذلك فالاقرب المناصفة لأنها المحققة برماوى (قوله  
 الرقيق) أى ولو مستولدة وقوله ولا على سيده عنه لكن يستحب لسيدته أن يؤدى  
 عنه فطرته برماوى (قوله منزلة الاجنبى) هذا اذا كانت الكتابة صحيحة كما يؤخذ  
 من التعليل أما الكتابه العاسدة فيجب على سيده رتبه فيها جزما ونفقة على نفسه  
 نظرا الى انه كالمستقل والحالة برماوى (قوله عن مسلم يمينه) بيان للمخرج عنه  
 وقوله أولا على حريان للمخرج والضمير المستتر في يمينه عائد على المذكور من الحر  
 والمبعض والبارز عائد على المسلم فالصفة جرت على غير من هى له فكان عليه الابراء  
 بأن يقول يميناته (قوله ومن غيره) لم يقل وغيره كما تقدم له في التيمم لأجل  
 قوله بعد من زوجة المحو هل يثاب المؤدى عنه أولا فيه نظر والاقرب الثاني فلا يرجع  
 كما قيل به في الاضحية من أن ثواب الاضحية للمضى ويسقط بفعله الطلب عن أهل  
 البيت ولو أخرج المؤدى عنه أجزاء وسقط الوجوب عن المؤدى وليس للزوجة  
 مطالبة زوجها بأخراج فطرته كما في المجموع فإن كان غائبا فلها الاقتراض عليه لمفقته  
 دون فطرته لتضررها بانقطاع النفقة دون الفطرة ولأن الزوج هو المخاطب  
 بأخراجها فله في البهر وكذا الحكم في الأب العاجز كما في شرح م ر وقوله وليس  
 للزوجة مطالبة زوجها المحو وذلك لأنها ان كانت حرة والمطلوب لا يطالب وار كانت  
 ضمنا بالضمون عنه لا يطالب انتهى وقال الاسنوى ارار يمنع المطالبة بالمسادة  
 والدفع ليه افسلم وان اراد المطالبة بأصل الدفع عنه بالامتناع فممنوع لأن اقل

فمن وجوبها في نوبته ومثله  
 في ذلك الرقيق المشترك  
 وخارج بالحر والمبعض الرقيق  
 لأن غير المكاتب لا يملك شيئا  
 وفطرته على سيده كما سياتى  
 والمكاتب ملكه ضعيف  
 فلا فطرة عليه ولا على سيده  
 عنه لنزوله معه منزلة الاجنبى  
 (عن مسلم يمينه) من نفسه  
 ومن غيره



مراتبه امر معروف أو نهى عن منكر وانتهى وأقول ليس الكلام في ذلك ولا يختص بها هذا ولو قيل بان لها المطالبة لرفع صومها اذ ثبت انه معاق حتى تخرج الزكاة لم يبعد اه ع ش على م ر (قوله من زوجة ولورجعية) أو باننا حاملا وأما الناشئة فلا تجب فطرتها فان النشوز يسقط الفطرة كما يسقط النفقة وعبارة شرح م ر اما من لا تجب عليه نفقته كزوجته الناشئة فلا تجب عليه فطرتها الا المكاتب كتابية فاسدة والا الزوجة التي خيل بينها وبين زوجها كان وطئت بشبهة واعتدت لها فتجب عليه فطرتها دون نفقتها انتهى وتجب فطرة خادم الزوجة ان كان مملوكا له اولها دون الحر المستأجر بالدرهم ومنه من خدم بالنفقة المقدرة فان كانت غير مقدرة وجبت فطرتها الا ان كانت امرأة مزوجة بغنى فتجب فطرتها على ذلك الزوج كما ذكره الصلابة الحلبي وقوله دون الحر المستأجر أى ولو اجارة فاسدة ومثل هذا ما يكثر وقوعه في مصر وقرأها من استشار شخص لرعى دوايه مشلا بشئ معين فانه لا فطرة له لكونه مؤجرا اجارة اما مهيضة أو فاسدة بخلاف ما لو استخدمه بالنفقة أو بالخدمة غير المقدرة فتجب فطرتها كخادم الزوجة كما في ع ش على م ر (قوله وقريب) المراد به الاصل وان علا والفرع وان سفل ح ف (قوله وان طرا) أى بعد الوجوب أى فلا يكون مانعا وقوله مسقط كنشوز الزوجة أو موت لها أو لزوج قريب أو طلاق لها أو عتق أو استغنا قريبه اه ا ط ف (قوله ورقيق) فلو بيع مع الغروب فلا زكاة عنه على احد ولو وقع الجزآن في زمن خيارهما فعلى من تم له الملك أو في خيار احدهما فعليه وان لم يتم له الملك اه برماوى (قوله أو غيبة) أى للقريب كما قاله الشوبرى وقال ح ل وع ش أى للمال وفيه انه لا يناسب ما نحن فيه لان محله زكاة المال فتأمل ويمكن تصويره هنا بغيبة المال الذى نركب منه (قوله أو غصب) أى للرقيق أو المال وقوله سواء كان المخرج عن غيره الخ الاولى تقديم هذا عند قوله على حر ومبعض ادعاءاتهم في المخرج والكلام هنا في المخرج عنه (قوله ام كافرا) أى فيخرج وينوى هؤلاء المخرج عنه لان نية الكافر للتمييز والنية التي لا تصح منه نية العبادة كما قاله م ر (قوله وهو متخلف) لوجوب النفقة عليه في مدة التطف على الاصح ومثل ذلك ما لم يستمر على كفره الى انقضاء العدة والافيتين فرقتا من حين الاسلام فلا زوجية ولا وجوب ويظهر ان الفطرة عليها كما في الشوبرى (قوله لانهما تجب ابتداء على المؤدى عنه) أى ولو غير مكلف ولا يقدر في ذلك عدم توجه جهة الخطاب اليه اذ هو غير مستقر هنا مرأى لانه ينقل عنه أى فعمل قولهم غير المكلف لا يحتاج طب

من زوجة وقريب ورقيق  
(حيث) أى حين وجوبها  
وان طرا مسقط للنفقة أو  
غيبه أو غصب سواء كان  
المخرج عن غيره مسلما أم كافرا  
ووجوب فطرة زوجة الكافر  
عليه من زيادته وصورة ان  
تسلم تحننه ويدخل وقت  
الوجوب وهو متخلف فهو  
واجبة عليه عنها لا يحتاج  
ابتداء على المؤدى عنه

أي خطاب استقرار واجاب سم بان غير المكلف بخاطب خطاب الزام لذمته  
لا خطاب تكليف أي فهو مخاطب هنا خطاب شغل الذمة بدليل وجوب الاخراج  
عليه اذ لم يخرج من تزمه مؤتمنه ج في وشو برى (قوله ثم تصمها عنه المؤدى)  
أي بطريق الحوالة لا بطريق الضمان ولا شافي ذلك جواز اخراج المتحمل عنه  
بغير اذن المتحمل لانه انما جاز ذلك نظرا لكونها طهارة له فانه شيخنا وينبغي على  
كونها بطريق الحوالة لا بطريق الضمان ان الزوج لو أعسر وزوجته مؤسرة  
فان قلنا بالاقول لم تجب عليها وان قلنا بالشافي وجبت عليها (قوله وبما تقرر)  
أي وهو ادراك الجزئين (قوله لعدم وجوده وقت الوجوب) يؤخذ من كلامه  
كغيره انه لو خرج بعض الجنين قبل الغروب وباقيه بعده لم تجب لانه جنين ما لم يتم  
انفصاله م ر وقال سم وينبغي ان مثل البعدية المعية لانه لم يدرك الجزء  
الاول اه (قوله وان الكافر لا تجب عليه فطرة نفسه) أي اخراجها أي  
لا يطالب بها ولا يجرته اخراجها فكان المناسب أن يقول بالمعنى المتقدم  
في الصلاة كما قال ذلك في زكاة المال حل وعسارة م ر والمراد به عدم مطالبتها  
في الدنيا والا فهو معاقب عليها في الآخرة اه فلما خالف وأخرجها هل يعاقب  
عليها في الآخرة لانه مخاطب بالفروع وكان متمكنا من صحة اخراجها بأن يأتي  
بكلمة الاسلام أولا فيه نظر والاقرب الاقل للعلم المذكور ونقل بالدرس عن ابن  
حجر في شرح الاربعين الثاني وفيه وقفة ولو أسلم ثم أراد اخراجها فامضى له في الكفر  
فقياس ما قدمه الشارح من عدم صحة قضائه لما فاته من الصلاة في زمن الكفر عدم  
صحة أدائه هنا فلا يقع ما آذاه فرضا ولا نفلا وقد يقال يقع تطوعا ويفرق بينه وبين  
الصلاة بأن الكافر ليس من أهل الصلاة لا فرضها ولا نفلا فلم يصح ما فعله بعد  
الاسلام مما فاته في زمن الكفر بخلاف الصدقة فانه من أهلها في زمن الكفر في الجملة  
اذ يعتد بصدقة التطوع منه ع ش على م ر (قوله نعم وجوب فطرة المرتد من حر  
أورقيق أو زوجة ومن عليه مؤتمنه وهو غير مرتد موقوف) أي وجوب الاخراج عليه  
موقوف لا الوجوب فالكافر الاصل تجب عليه ولا يطالب بالاخراج وفاء بذمته وأما  
المرتد فيطالب بالاخراج لانه يطالب بالاسلام حل (قوله موقوف) أي وقف تبين  
لا وقف وجوب ويجرته الاخراج في هذه الحالة كما يأتي أول لساب الآتي ع ش  
وفي قل من الجلال قوله موقوف فان عاد الى الاسلام تبين بقاء ملكه فتجب عليه  
وعنه والا فلا وهو المقسم عند شيخنا ولو أخرجها حال رذته ثم أسلم تبين اجزاؤها  
والاتبين عدم اجزائها والكلام في الزكاة الواجبة حال الردة وأما التي وجبت قبل

يقع لها عنه المؤدى وبما تقرر  
علم ان الفطرة لا تجب لمن  
حدث بعد الوجوب كولد  
ورقيق لعدم وجوده وقت  
الوجوب وان الكافر لا تجب  
عليه فطرة نفسه لقوله في  
الحجبر السابق من المسلمين  
ولا نها طهارة والكافر ليس  
من أهلها نعم وجوب فطرة  
المرتد ومن عليه مؤتمنه موقوف  
على عوده الى الاسلام

(لا عن حلية أبيه) فلا تلزمه  
فطرته وان لزمه نفقة الزم  
الاخصاف الا في باب  
ولان النفقة لازمة للاب مع  
اعساره فيحصل الولد بخلاف  
الفطرة وتعبيري بما ذكر أع  
من قوله ولا الابن فطرة زوجة  
أبيه (ولا) عن (رقيق بيت  
مال ومسجد ورقيق موقوف)  
ولو على معين وهذا من زيادتي  
(وسن اخراجها قبل صلاة  
عيد) بأن تخرج قبلها في يومه  
لانه صلى الله عليه وسلم أمر  
بزكاة الفطران تؤدى قبل  
خروج الناس الى الصلاة  
وتعبيري بذلك أولى من قوله  
ويسن أن لا تؤخر عن صلاته  
الصادق باخراجها مع الصلاة  
مع انه غير مراد وتعبيرهم  
بالصلاة جرى على الغالب من  
فعلها أول النهار فان أخرت  
سن الاداء أول النهار للتوسعة  
على المستحقين وأما تجبيلها  
قبل وقت وجوبها فبسيأتي  
في الباب الا في (وحر  
تأخيرها عن يومه) أي يوم العيد  
بلا عذر كقيمة ماله أو المستحقين  
لان القصد اغناؤهم عن الطب  
فيه (ولا فطرة على معسر)  
وقت الوجوب وان أبسر  
بمده (وهو

الزكاة يجب اخراجها مطلقا لانها دين عليه (قوله لا عن حلية أبيه) هذا استثناء  
من طردفا قاعدة فهمت مما مر وهي كل من وجبت نفقته وجبت فطرته ويستثنى من  
هكسها المكاتب مكتوبة فاسده فقيل على السيد فطرته دون نفقته كما قرره شيخنا  
(قوله أع من قوله ولا الابن الخ) أي لشهر له المستولدة وشمول الفرع للبنت وابن الابن  
ع ش (قوله قبل صلاة عيد) لو تناقض عليه الاخراج وصلاة العيد في جماعة فهل  
يقدّم الاول أو الثاني فيه نظروا ولا يجد الثاني ما لم تستد حاجة الفقهاء فيقدم الاول  
ع ش (قوله بأن تخرج قبلها في يومه) أحوجه الى هذا التأويل إيهام المتن انه  
يسن اخراجها من الغروب مع انه خلاف السنة وكان القياس سن اخراجها من  
الغروب لان الاصل في كل عبادة من المبادرة بها في أول وقتها الا ان هذه خالفت  
نظارها نظر الحكمة تها وهو الاستثناء بيوم العيد بابل طاف والحق الخوارزمي  
كشيعة البخاري ليلة العيد بيومه ووجهه بأن الفقهاء يهتونها ذاتهم فلا يتأخر  
أكلهم عن غيرهم كما في ع ش على م ر (قوله في يومه) وهو أفضل من اخراجها  
ليلال لكن لو شهدوا بعد الغروب برؤية الهلال الليلة الماضية وقد سلف ان العيد يصلى  
من الغداة فهل يفل يستحب تأخير الفطرة أو المبادرة أولى الظاهر الثاني  
برماوى (قوله أمر بزكاة الفطر) لا حجة فيه لا يجاب الاخراج قبل الصلاة لان صيغة  
أمر محتملة للاستحباب كاحتمالها للاستحباب وليست ظاهرة في أحدهما بخلاف  
صيغة أفعل فانها ظاهرة في الوجوب فلما ورد بصيغة الامر اقتصرنا على الاستحباب  
أي استحباب اخراجها قبل صلاة العيد لانه الامر المتفق عليه والزيادة مشكوك فيها  
شوبرى (قوله مع انه غير مراد) أي لا يملك خلاف الاولى وبعد الصلاة مكروه حل  
(قوله وحرمت تأخيرها) أي الاخراج ويجب القضاء على الفور ان عصي بتأخيرها  
بخلاف التأخير ناسيا وليس من الاعذار التأخير فهو قريب حل (قوله كقيمة  
ماله) أي في دون مسافة القصر لان غيبته في مسافة القصر تمنع وجوب الزكاة أي  
زكاة لفطر ورده ع ش على م ر بأنها تمنع وجوب الاخراج لا أصل الوجوب  
فراجعه وقوله أو المستحقين يعني أن يكون المراد انهم في حل يحرم نقل الزكاة اليه  
حل (قوله لان القصد اغناؤهم الخ) أي لكونه يوم سرور فن أخرها عنه ثم وقضى  
وجوبها فوراً ان أخرها بلا عذر بخلافه لا تركشى كالاذعى حيث اعتمدوا وجوب  
الفورية مطلقا نظرا الى تعلق الاذى بها وافتت زكاة المال فانها وان أخرت  
عن وقت التمكن تكون أداء كما في المجموع بأن هذه موقته بزمن محدود كالصلاة كما  
في شرح م ر (قوله وان أبسر بعده ولو لحظة) لكن يسن له اذا أبسر قبل فوات يوم

العيد الأخرى شرح مر (قوله من لم يفضل) بضم الصاد وفتحها شرح مر من باب  
نصروهم مختار (قوله عن قوته وقوت مومنه) هلا قال عن قوت مومنه أى من نفسه  
وغيره على وزن ما تقدم ثم رأيت شيئا مقى الانام قال لم يكن بمومنه الا حصر كما  
سبق لاجل قوله ثم بعد ذلك وعن دينه لان الفضل عن دين نفسه لا عن دين غيره  
من المومن وأيضا لاجل التثنية في قوله وما يتعلق بهما لان في الافراد ايها ما  
وهو عود الضمير على المخرج شو برى (قوله يومه وليته) ظرف لقوته وقوت مومنه  
قال ع ش على م ز وليس من الفاضل ما جرت به العادة من تهيشة ما اعتيد لا عيد  
من الكعل والنقل ونحوه ما فوجود ما زاد منه على يوم العيد لا يقتضى وجوبها عليه  
فانه بعد وقت الغروب غير واجد لزكاة القطر وانما قلنا بذلك لما قيل في كتاب  
النفقات من انه يجب على الزوج تهيشة ما يلقى بحاله من ذلك لزوجه وفي قول على  
الجلال وكالتقوت ما اعتيد من هو سمل وكعل ونقل وغيرهما ولا يتقيد ذلك بيوم  
وليلة فيقدم ذلك على الزكاة (قوله وما يلقى بهما) أى به وبمومنه وأورد هنا اشكال  
شاء على انها مقدمة على الدين حاصلة انها مقدمة على الدين والدن مقدم على  
المسكن والخادم فيجب ان تقدم هي عليهما لان المقدم على المقدم مقدم أى وقد قلتم  
انها مقدمة على المسكن والخادم فافعلوا ما قلنا من اختلاف جهة التقدم ولان المراد  
بتقدمها على الدين انها تخرج ويؤخر اخراجها الى القدرة عليه والمراد بتقدمها  
على المسكن والخادم لوقيل به انها لا يتركان بأن يساعفهما وتبقى هي بأن تلزم  
وتخرج من ثمنهما فليتناقل والحاصل ان أحد التقديمين بمعنى تأخير أحد الامرين على  
الاخر مع بقائه والتقديم الاخر بمعنى ترك أحد الامرين بالكلية والتقديم  
على الدين بالمعنى الاول وتقديم الدين عليهما بالمعنى الثانى فلا يلزم من اعتبار  
أحدهما اعتبار الاخر رسم ع ش وحاصل الجواب عدم اتحاد الحد الوسطى في قول  
ويرد الاشكال بأن بيعهما في الدين لتفريغ ذمة مشغولة اذا الدين ثابت قبل  
وفي بيعهما هنا شغل ذمة فارغة فهو كالزامه بالكسب لوجوبها وهو باطل اذ تحصيل  
سبب الوجوب لا يجب كما هو معلوم اه (قوله من مسكن يفتح الكاف وكسرهما)  
أى ولو مستأجر له مدة طويلة ثم الاجرة ان كان دفعها للمؤجر واستأجره فيها فلا حق  
له فيها فهو معسر وان كانت في ذمته فهي دين عليه وهو لا يمنع الوجوب على المعتمد  
والمنفعة وان كانت مستحقة له ببقية المدة لا يكلف نقلها عن ملكه بعوض كالمسكن  
لاحتياجه لها ع ش على مر (قوله يحتاجها صفة لثلاثة) وهلا قال يحتاجها  
أى هو ومومنه وقد يقال داعى الاختصار شو برى قال شيئا ويكون في يحتاج

من لم يفضل عن قوته وقوت  
مومنه يومه وليته (و) عن  
(ما يلقى بهما من ملابس  
ومسكن وخادم يحتاجها)



(ابتداء وعن دينه) ولو مؤجلا  
وان رضى صاحبه بالتأخير  
(ما يخرج منه) في الفطرة بخلاف  
من فضل عنه ذلك وخرج  
باللائق بها مما ذكر غيره  
فلو كان نفيسا يمكن ابداله  
بلائق بها ويخرج التفاوت  
لزمه ذلك كما ذكره الرافعي  
في الحج والابتداء ما لو ثبتت  
الفطرة في ذمة انسان فانه  
يباع فيها مسكنه وخادمه  
لاملبسه لانها حيثما التفتت  
بالدين وقولي ما يليق بهما  
مع ذكر الملبس والتقيد  
بالحاجة في المسكن وذكر  
الابتداء والدين من زيادتي  
وقد بسطت الكلام على  
مسئلة الدين في شرح للروض  
والمتعمد فيه ما قلنا وبه جزم  
النوع في نسكته ونقله عن  
الاصحاب والمراد بحاجة  
الخادم ان يحتاجه لخدمته  
او خدمة مملوكه لانه في أرضه  
او ماشيته ذكره في المجموع  
(ولو كان الزوج معسرا) حرا  
كان أو عبدا (لزم سيده)  
الزوجة (الامة فطرتها  
لا الحرة) فلا تلزمها ولا زوجها  
لا تنفاه يساره والفرق كمال  
تسليم الحرة نفسها بخلاف  
الامة

ضمير يشمله ويحمله أي يحتاجها كل ماله ومحموله والمراد به يحتاجها مطلقا لا في خصوص  
اليوم والليله كالقوت بدليل انه قيد بذلك في القوت وأطلق فيما بعده كما في حل وانحط  
عليه كلام ع ش علي م ر (قوله ابتداء متعلق بالنتي) أي لم يفضل لكن من حيث  
تعلقه بالسكن وما بعده والمعنى انتفى الفضل في الابتداء أي أول الوجوب أي انتفى  
زيادته ما يخرج منه عن المذكورات وقت الوجوب فيخرج به دوام الوجوب فلا يشترط  
فيه جميع ذلك بل بعضه وهو الملبس وأما من حيث تعلقه بالقوت فلا يتقيد بالابتداء  
بل يبقى له قوت اليوم والليله مطلقا وعبارة م ر ويشترط فيما يؤديه في الفطرة كونه  
فاضلا ابتداء عما يليق الخ (قوله وعن دينه ضعيف) والاعتماد انه لا يشترط كونها  
فاضلة عن دينه م ر ع ش لقوله بهد ولا يمنع دين وجوبها فكلام المصنف هنا  
ينافي كلامه بعد الان يخص ما يأتي بزكاة المال (قوله وان رضى صاحبه  
بالتأخير) هذه غاية ثانية في أصل المدعى وهي تناسب الدين الحال أي ولو رضى  
صاحب الدين الحال بالتأخير قبضه فكان عليه أن يعبر بالولان تعبيره بان يومه  
انه غاية في الغاية وليس كذلك كما لا يخفى (قوله ما يخرج منه) فاعل يفضل (قوله  
كما ذكره الرافعي) معتمد (قوله مسكنه وخادمه ولولا تقين) وقوله لاملبسه أي  
اللائق بخلاف غيره فانه تقدم انه يباع أي في مفهوم قوله ابتداء تفصيل (قوله  
والمراد بحاجة الخادم) قال في المجموع ويقاس به حاجة المسكن شرح م ر أي  
فيقال هي ان يحتاجه لمسكنه أو مسكن من تلزمه مؤنته لالحبس دوابه أو خزن  
تبن مثلا لمصافيه ع ش علي م ر (قوله ان يحتاجه لخدمته) أي اما المصبة أو ضعفه  
شرح م ر (قوله لالعمله في أرضه الخ) أي لان الماشية والمال الذي يفصل  
من الأرض يباعان لازكا فكيف بالخادم الذي يعمل فيها عزيرى (قوله لا الحرة)  
أي لا يلزمها فطرتها لكن يسرها اذا كانت موسرة اخراج فطرتها عن نفسها كما  
في المجموع خروجا من الخلاف لتطهيرها كما في شرح م ر قال ع ش هذا كله حيث  
كانت موافقة للزوج في مذهبه فان كانت مخالفة له في ذلك راعت مذهبها ولو كانت  
حنفية والزوج شافعيًا وكان معسرا وجبت عليها وان كان موسرا وجبت على كل  
منهما لان مذهبها يرى الوجوب عليها وفي مذهبها الوجوب عليها فاذا اذاهما أحدهما  
سكن في واذا كانت شافعية والزوج حنفيًا فلا وجوب على كل منهما مراعاة لمذهب  
(قوله فلا تلزمها) مفتضى وجوبها ابتداء على المؤدى عنه وجوبها عليها الآن  
يقال لما قلنا عنها بما يرق الحواله سقطت عنها وان كان معسرا (قوله والفرق  
كمال تسليم الحرة نفسها) بخلاف الامة المروجة لان لسيدتها أن يسافر بها

ويستقدمها ولا يجتمع فيها شيان الملك والزوجة ولا يستقض ذلك بما لو سلمها  
سيد هاليلا ونهارا والزوج موسر حيث تجب الفطرة على الزوج قولوا واحدا لها  
عند اليسار غير ساقطة عن السيد بل يحملها الزوج عنه اه (قوله لاستخدام السيد  
لها) ان قلت فرض المسئلة في أمة تجب على الزوج نفقتها بأن لم يستقدمها السيد  
فتجب حينئذ فطرتها على الزوج ان كان موسرا وعلى السيد ان كان معسرا وأما اذا  
كان السيد يستقدمها فان النفقة والفطرة واجبان عليه سواء كان الزوج موسرا  
أو معسرا وقول الشارح لاستخدام الخ يقتضي أنه اذا كان السيد يستقدمها  
لا تجب عليه فطرتها الا اذا كان الزوج معسرا مع انها تجب مطلقا قلت معنى  
قوله لاستخدام الخ أن السيد أن يستقدمها ولا يمنع منه زوجها أي ولم يستقدمها  
بالفعل قرره شيخنا وعبارة شرح ممر لان لسيد هاليلا أن يسافر بها ويستقدمها  
(قوله وقيل تجب على الحرة) هذا مبني على أن التمثل تحمل ضمان وأما على  
المعتمد من أنه تحمل حوالة فلا تجب وهو المعتمد كما قرره شيخنا (قوله  
وتختلف الكفارة) هو ظاهر في الاعتق لا في الاطعام فاذا أيسر بعض الامداد  
أخرجه وبقي الباقي في ذمته لكن لا يلزمه ذلك وهذا يلزمه (قوله لأنها لا تتبع  
فيه التعليل بغير المدعي) (قوله ولان لها بدلا) أي في الجملة والا فالخصللة الاخيرة  
لا بدل لها وخواص بالخيرة قال ع ش والاولى الاقتصار على هذه الامة فان الاولى  
قد يقال انها من التعليل بصورة المسئلة لان الحاصل يرجع الى أن يقال تبعضت  
المطيرة ولم تبعض الكفارة لانها لا تبعض ويحجب بأن المعنى وتختلف الكفارة  
من جهة أنه اذا أيسر ببعضها لا يلزمه لانها لا تبعض فلا يكون هناك مصادرة  
اه (قوله قدم وجوبا نفسه) فان أخرجه عن زوجته مثلا قال ابن حجر اساء  
وقد يشهر بأنه يقع عنها وليس مراد العدم وجوبها عليه للزوجة حيثئذ فيسترد  
ويخرج عن نفسه شو برى ومجمله كما هو فرض المسئلة ان لم يكن موسرا بفطرة  
الكل والا فهو مخير بين تقديم زكاة نفسه وزكاة غيره لكن تقديم زكاة نفسه  
اولى ح ف (قوله فتصدق عليها) أي عنها وقوله فلا هلك أي زوجها (قوله  
فزوجته) أي ويجب عليه الاخراج عن زوجته الرجعية والبائن الحامل دون  
اطائل سم على البهجة وقوله والبائن الحامل دون الحائل أي لان النفقة واجبة  
لها دونها اذ وجود الحمل المقتضي وجوب النفقة يقتضي وجوب الفطرة أيضا  
وقد يفرق بأن النفقة لها مدخل في سمن الحمل وزيادته ولا كذلك الفطرة  
الا أن يقال على بعد لم يجب اخراج فطرة الحامل على الغير لو حبت علم فقد تخرج

لا استخدام السيد لها وقيل  
تجب على الحرة الموسرة وعليه  
لو أخرجتها ثم أيسر الزوج  
لم يرجع عليه وظاهر امر  
أن الكلام في زوجة على  
زوجها وموتها فلا كانت ناشئة  
لزمها فطرة نفسها (ومن أيسر  
بعض ما ع لزمه) اخرج  
محافظة على الواجب بقدر  
الامكان وتختلف الكفارة  
لانها لا تبعض ولان لها بدلا  
تختلف الفطرة فيها (أو) أيسر  
بعض (صبيان قدم) وجوبا  
نفسه (لغير مسلم ابدان نفسان  
فتصدق عليها فان فضل  
شيء فلا هلك فان فضل شيء  
فلذي قرابتك (فزوجته)

محتاج اليه في اليوم الذي يلي يوم الفطرة ولا تجدها تقنيات به في ذلك اليوم فيحصل لها ومن في بدنها فيتعدي لجلها فأوجبنا الفطرة على الغير خروصا من ذلك قاله ع ش ولا يبعد ان خادم الزوجة يليها فيقدم على سائر من ذكر بعدها لاسها وجبت له بسبب الزوجة المقدمة على من بعدها كافي سم على حجر (قوله لان نفقتها آكد) أي والفطرة تابعة للنفقة عكس ما في النفقات حيث تقدم فيها الام على الاب حل (قوله وفيه) أي في هذا الفرق الذي فرقوا به بين الاب والام وقوله كلام وهو ان الاستوى أبطل هذا الفرق بالولد الصغير فانه مقدم على الابوين هناع كونهما أثرف منه فدل ذلك على اعتبار الحاجة في البابين اه قال م ر ورده الوالد بأنهم انما أقدموا الولد الصغير على الابوين لانه كبعض والده ونفقه مقدمة عليهما اه أقول لكن برده عليه تأخير الولد الكبير عن الابوين مع انه بهضه ع ش ويحاجب بأنه لما استقل كانه غير بهضه ويمكن أن يحاجب أيضا عن الأول بأن النظر لأشرف انما يظهر وجهه عند اتحاد الجنس كالأصالة فلا يرد ما ذكره م ر اه (قوله فولد الكبير) أي الذي لا كسب له وهو زمن أو مجنون فان لم يكن كذلك لم تجب نفقته كما سيأتي في باب اه أي فلم تجب فطرته على القاعدة اه نرح م ر (قوله ثم الرقيق) أي ثم بعد الولد الخ قدم الرقيق أي جنسه سم وعبرة جرح ثم الارقاء قال سم بهذا يظهر أن الكبير ليس نهاية المراتب ويندفع ما قد يقال ذكر جميع المراتب لا يوافق ان الغرض وجود بعض الصبيان لا جميعها لكن قد يشكل ذكر الشارح له ويحاجب بأن المذكور رجلة الارقاء وقد لا يجد الابعضهم فتأمله قال م ر وينبغي كما أفاده الشيخ ان يبدأ منهم بأم الولد ثم بالمديون ثم بالمعاق عتقه بصفة (قوله فان استوى جماعة في درجة تخير) وهذا أقرع هنا كالتفقات ويمكن الفرق بشدة الحاجة اليها فيقوى فيها النزاع فكانت القرعة لقاعة بخلافه هنا قاله الشوبري وعبرة شرح م ر فان استوى اثنان في درجة كابنين وزوجتين تخير باستوائهما في الوجوب وان تميز بهضهم بضائل لانها للتطهير وهم مستوون فيه بل الناقص أحوج اليه وانما لم يوزع بينهما لقص الخروج عن الواجب في حق كل منهما بالضرورة بخلاف ما اذا لم يجد البعض الواجب (قوله أي فطرة الواحد) بالحاء المهملة وقيل بالجيم برماوى (قوله وخسة وثمانون درهما) هذا على طريقة النووي في رطل بغداد كما ذكره الشارح واما على طريقة الرافعي فيه فالصاع ستمائة درهم وثلاثة وتسعون درهما وثلاث درهم كافي عبارة م ر (قوله لما في زكاة البات الخ) لانك اذا ضربت مقدار الرطل المذكور في خمسة وثلاث مقدار الصاع بالارطال بلغت ما ذكره

لان نفقتها آكد لانها موضوعة لا تسقط بمضى الزمان (قوله الصغير) لان نفقته ثابتة بالنص والاجماع (قأباه) وان علا ولومن قبل الام (قأمه) كذلك عكس ما في النفقات لان النفقة للحاجة والام أحوج واما الفطرة فالتطهير والشرق والاب أولى بهذا فانه منسوب اليه ويشرف بشرفه وفيه كلام ذكرته في شرح الروض (قوله الكبير) ثم الرقيق لان الحر أشرف منه وعلاقته لازمة بخلاف الملك فان استوى جماعة في درجة تخير (وهي) أي فطرة الواحد (صاع وهو ستمائة درهم وخسة وثمانون درهما وخسة اسباع درهم) لما في زكاة النابت من ان رطل بغداد مائة درهم وثمانية وعشرون درهما وأربعة اسباع درهم

فاضرب مائة وعشرين في خمسة يحصل ستمائة واضرب ثمانية في خمسة بأربعين  
واضرب أربعة اسباع في خمسة بعشرين سبعة باثنين كاملاين وستة اسباع فضع  
الاثنين الى الاربعين واحفظ الستة اسباع ثم اضرب المائة والعشرين في ثلث  
بأربعين صحبة واضرب ثمانية وأربعة اسباع في ثلث بأن تبسط الثمانية من جنس  
الاسباع بستة وخمسين سبعة اوضح لها الاربعة اسباع فبلغ ستين سبعة اضربها  
في الثلث بعشرين سبعة لان ضرب الكسر في الكسر يحصل جوابه بحذف في  
الداخله على المضروب فيه وضافته للمضروب بأن تقول هذا ثلث الستين سبعة  
وذلك عشرون سبعة لان ضرب الكسر في الكسر تنقيص لا تضعيف عكس ضرب  
الصحيح ضم لها الستة اسباع المحفوظة يكون المجموع ثلاثة كواهل وخمسة اسباع  
فضم الثلاثة للثنتين يكون المجموع خمسة وضم الاربعين للاربعة يكون المجموع  
ستمائة وخمسة وثمانين وخمسة اسباع اه (قوله والعبرة فيه بالكيل) ويجب  
تقيد هذا بما من شأنه الكيل اماما لا يكال أصلا كالا قط والجبن اذا كان قطعاً  
كبارا فصاره الوزن لا غير كما في الرقابيل ومن ذلك اللبن وفيه نظير الكيل له دخل  
فيه كما قالوه في الربا شرح مدر (قوله وانما قدر بالوزن استظهارا) أي طلب الظهور  
استيعاب الواجب وانظره مع قوله الاتي وعلى هذا التقدير بالوزن تقریب  
الآن يكون الغرض منه حكاية كلام الدارمي شوبري (قوله وسيأتي مقداره)  
لا حاجة لهذه الاحالة سواء كان اضمير في مقدار راجعا للصاع أو لا دلالة ذكر  
هذا مقدار كل منهما ولا معنى للاحالة على ما يأتي وعبارته هناك والمد مائة واحد  
وسبعون درهما وثلاثة اسباع اه (قوله فالصاع بالوزن خمسة ارطال وثلث)  
وحكمة الصاع ان نحو الفقير لا يجد من يستعمله يوم العيد وثلاثة أيام بعده غالبا  
وهو يحمل نحو ثلاثة ارطال من الماء فيصبي منه نحو ثمانية ارطال كل يوم رطلان  
ابن حجر وقوله نحو ثمانية ارطال انما قال نحو لان المجموع ثمانية وثلث والثلث  
تحت النار قال سمك ان تقول هذه الحكمة لاتأتى على مذهب الشافعي  
من وجوب صرف الصاع لثمانية أصناف ولاتأتى في صاع الاقط والجبن واللبن  
اللهم الا أن يجاب عن الاول بأنه بالنظر لما كان من شأن النبي صلى الله عليه وسلم  
والصدر الاول من جمع الزكوات وتفرقتها وفيه أن الامام وان جعلها لا يلزمه  
أن يدفع لكل فقير صاعا وعن الثاني بأنه بالنظر لغالب الواجب وهو الخبز فليتم  
(قوله وبالكيل المصري قد حان) ويزاد ان ندبا شيئا يسير الاحتمال اشتغالها على  
تبين أو طين ويكفي عن الكيل بالقدح أربع حفنات بكفين منضرين معتدلين

والعبرة فيه بالكيل وانما قدر  
بالوزن استظهارا كما مر نظيره ثم  
مع بيان أنه أربعة أمداد وان المد  
رطل وثلث وسيأتي مقداره  
بالدراهم في النفقات فالصاع  
بالوزن خمسة ارطال وثلث  
وبالكيل المصري قيلان



كذلك شرح مروج شوق ل (قوله وقضيته) أي قضية مبيع للثن حيث  
قدرها بالصاع الذي هو كيل وبالوزن لكن هذه المناقشة من الشارح ليست عادة  
لان عادته انه لا يناقش المتن لانه له وقد شرحه فيما سبق وبير أن تقديرها بالوزن  
استظهارا وهذا على ما في النسخة المصححة وفي نسخة ~~كذا~~ وقضية اعتبار الوزن  
مع الكيل أنه تحديد اه وهي ظاهرة لاخبار عليم (قوله بالصاع النبوي) أي الذي  
أخرج به في زمن النبي صلى الله عليه وسلم شرح الروض وعبارته في شرح البهجة  
والصواب ما قاله الدارمي ان الاعتماد على الكيل بصاع مساير بالصاع الذي كان  
يخرج به في عصر النبي صلى الله عليه وسلم ومن لم يجده لزمه اخرج قدر يقين أنه  
لا ينقص عنه (قوله اه) أي كلام الروضة (قوله سليم) أي من عيب ينافي صلاحية  
الاقبيات والادخال كما يعلم من قواعد الباب وسيعلم مما يأتي أن العيب في كل باب  
معتبر بما ينافي مقصود ذلك الباب فلا يجزى معيب ومنه مسوس ومبالول  
الأن جف وعادل لصلاحية الادخار والاقبيات وقديم تغير طعمه ولونه أو ريحه  
وان كان هو قوت البلد شرح حجر وعبارة البرماوى فلم يكن قوتهم الا الحب  
المسوس فانه يجزى ويعتبر بلوغه صاعا ويجزى أيضا قديم قليل القيمة ان لم يتغير  
لونه أو طعمه أو ريحه (قوله على الاشهر) راجع للامتنين ومقابله ستكون القفاف  
مع ثلث الممزة ففيه أربع لغات (قوله من لبن) ولولا آدمي يأتي منه صاع اقط  
والعبرة في ذلك بالوزن ان لم يمكن كيله والافبالكيل كما قاله حل وهل يجزى اللبن  
المخلوط بالماء أو لاقية نظرا والاقرب ان يقال ان كان يحصل منه القدر الواجب  
أجزأ أو أفلازمه ان ذلك عمله فيمن كان يقيته عيش وعبارة ابن حجر ويجزى  
لبن به زبد والصاع منه يعتبر بما يجزى منه صاع اقط لانه الوارد اه وبه لم يرد قال  
سم شامل لبن نحو الأدمي والارنب وقد يخرج على دخول الصورة المادرة في العموم  
وفيه خلاف في الأصول والأصح منه الدخول ح في (قوله من قوت محل المؤدى  
عنه) ولو ظنا بدليل ما يأتي في الابق والمراد من غالب قوت الخ كما يدل عليه قوله  
فان كان به أقوات لا غالب فيم اخير (قوله كشم المبيع) أي فانه اعتبر من غالب  
تقديله المبيع والجما مع بينهما أي بين الزكاة وغن المبيع ان كلاما واجب  
في مقابلة شيء لان الثمن في مقابلة المبيع والزكاة في مقابلة تطهير البدن شيئا  
(قوله اعتبر بقوت محل المؤدى عنه) أي ويدفع لقراء ذلك المحل وان بعد وهل  
يجب عليه التوكيل في زمن بحيث يصل الخبر الى الوكيل فيه قبل محي وقت  
الوجوب أم لا فيه نظر والاقرب الثاني أخذ ما قالوه في الوحلف ليقضى حقه

وقضيته اعتبار الوزن مع الكيل  
وانه قد يدور وهو المشهور لكن  
قال في الروضة انه قد يشكل  
ضبط الصاع بالارطال فانه  
يختلف قدره وزنا باختلاف  
الحموب والصواب ما قاله  
الدارمي ان الاعتماد على  
الكيل بالصاع النبوي دون  
الوزن فان قدر اخرج قدرا  
يتيقن أنه لا ينقص عنه وعلى  
هذا فالتقدير بالوزن تقريبا  
اه (وجنسه) أي الصاع  
(قوت سليم) لا معيب (معشر)  
أي ما يجب فيه العشر ونصفه  
(واقط) بفتح الميم وكسر  
القاف على الاشهر لبن يابس  
غير متزوع الزبد تجزى سعي  
المسابق (ونحوه) أي الاقط  
من لبن وجبن لم يزع زبدما  
وهذا من زيادتي ولا يجزى  
لحم ونخيض ومصل ومن  
وجبن متزوع الزبد لا تنفاه  
الاقبيات به إعادة ولا يخلج من  
أقطاب كثرة الملح جوهره  
بخلاف ظاهر الملح فيجزي  
لكن لا يحسب الملح فيخرج  
قدرا يكون محض الاقط منه  
صاعا (ويجب) الصاع (من  
قوت محل المؤدى عنه)  
كشم المبيع واقشوف

النفس اليه ويختلف ذلك باختلاف النواحي ظاهري الخبرين السابقين للتشديد لا للتخفيف فلو كان المؤدى محل آخر  
اعتبر قوت محل المؤدى عنه بناء على الأصح ١٩٤ يحل من ان الفطرة تجزى أو لا عليه ثم تجزى عنها المؤدى

فان لم يعرف محله كعبد ابق  
فيتحمل كما قال جماعة استثناء  
هذه أو يخرج فطرته من  
قوت آخر محل عهد وصوله  
اليه لان الأصل أنه فيه  
أو يخرج للحاكم لان له نقل  
الزكاة فان لم يكن قوت المحل  
مجزأ اعتبر اقرب المجال اليه  
وان كان بقربه محلان متساويان  
قربا تخير بينهما وتعبيرى بالمحل  
أعم من تعبيرة بالبلد (فان  
كان به) أى بالمحل (أقوات  
لا غالب فيها خير) بينها  
(والأفضل اعلاها) اقتياتا  
وان كان فيها غالب معين  
والعبارة بغالب قوت السنة  
لا وقت الوجوب (ويجزىء)  
قوت (اعلى عن) قوت (أدنى)  
لانه زيد فيه خير لا عكسه  
لنقصه عن الحق (والعبارة)  
في الاعلى والادنى (بزيادة  
الاقتيات) لا بالقيمة (فالبر)  
لكونه أنفع اقتياتا (خير من  
التمر والارز) والزبيب  
(والشعير) وذكره من  
زيادة (وهو خير من التمر  
والتمر) خير (من الزبيب)  
لذلك وظاهر ان الشعير خير  
من الارز وان الارز خير من  
التمر (وله أن يخرج عن واحد

في وقت هكذا وتوقف تسليمه له في ذلك الوقت على السفر قبل مجيء الوقت فانه  
لا يكاف ذلك ع ش على م ر (قوله فان لم يعرف محله الخ) هذا مفهوم قوله  
من قوت محل المؤدى عنه وقوله استثناء هذه أى فيجب من قوت محل المؤدى بكسر  
المدال وقوله أو يخرج للحاكم أو بمعنى الواو وهو قيد في المسئلتين قبله جوابا  
عما يقال انها تدفع لقراء محل المؤدى عنه ولم يعرف فليس صورة ثالثة كما قد يترجم  
كما نقله عن الشيخ عبد به (قوله كعبد ابق) أى لا يدري محله ويلزم في اخراج  
الزكاة عنه اشكال من وجهين الاول الاخراج من قوت غير محله والثاني اعطاؤه  
لغير أهل محله حل وأجاب الشارح عن الثاني حيث قال أو يخرج للحاكم بمحل  
أو بمعنى الواو وفي المختار ابقى العبد ابق ويأبى بكسر الباء وضمها أى هرب وكتب  
أيضا قوله استثناء هذه أى استثناء من كون الصاع من قوت محل المؤدى  
عنه لان الصاع في هذه الصورة من قوت محل المؤدى وهو السيد ويصرف لقراء  
محله شيخنا ويؤخذ من كلام الزيادة أنه على الاستثناء تجب من أشرف الاقوات  
(قوله أو يخرج للحاكم) أى بشرط أن يكون ما يخرج منه من اعلى الاقوات  
أو من آخر محل عهد وصوله اليه لان الحاكم النقل حينئذ كما في حل وهذا يفيدان  
أو في قوله أو يخرج للحاكم ليست بمعنى الواو فعليه يكون صرف الصاع في الاحتمال  
الثاني أى في قوله أو يخرج فطرته الخ لقراء ذلك المحل الذي يخرج منه وعلى كونها  
بمعنى الواو الا مرظاها والظاهران كونها بمعنى الواو أظهر (قوله لا وقت الوجوب)  
خلافا لبعضهم حيث قال العبارة بالغالب وقت الوجوب وأخذ من تعبیر بعض  
المحققين بقوله من غالب قوت محل المؤدى عنه وقت الوجوب فيوهم أن وقت متعلق  
بغالب وليس كما توهم بل هو متعلق بمحل في قوله محل المؤدى عنه حرف (قوله ويجزىء  
اعلى) رسمه بالياء هو الصواب لانه مما يمال كما قاله ع ش وفارق عدم اجزاء  
الذهب عن الفضة بشعاق الزكاة ثم بالعين فتعين الموازنة منها والفقرة طاهرة للبدن  
فنظر لمساها غذاؤه وقوامه والاقوات متساوية في هذا الغرض وتعين بعضها انما هو  
وفق فاذا عدل الى الاعلى كان أولى في غرض هذه الزكاة شرح م ر (قوله لانه زيد  
فيه خير) أى فأشبهه ما لو دفع بنت لبون عن بنت مخاض شرح م ر (قوله والعبارة  
بزيادة الاقتيات) أى بزيادة نفع الاقتيات بدليل قوله الا أنى لكونه انفع الخ  
كما قرره شيخنا (قوله لا بالقيمة) والالورد عليه الشعير فانه اعلى من التمر والارز هنا  
مع انه انقص قيمة منها أفاده شيخنا (قوله فالبر خير من التمر الخ) فعلم أن الاعلى البر  
فالشعير فالارز فالتمر فالزبيب ويتردد النظر في بقية الحبوب كالذرة والدخن والفول

من قوت) واجب (وعن آخر) من (اعلامه) كما يجوز أن يخرج لأحد جبرائيل شاتين وللاخر عشرين درهما والحجص

والمحض والعدس والماس ويظهر أن الذرة تقسمها في مرتبة الشعير وان بقية المحبوب  
المحض فالماس فالعدس فالقول فالبقية بعد الارز وان الاقط فاللبن فالجبن بعد  
المحسوب كلها شرح حجر ومراده بالقسم الثاني من الذرة الدخن كما في سم قال ح ف  
وترتيبها في الاعلى كترتيبها الواقع في البيت المشهور على المعتمد اعني قوله  
بالله سل شيع ذى رمز حكى مثلا \* عن فور ترك زكاة الفطر لوجه لا  
قال سم- قوله في مرتبة الشعير الوجه تقديم الشعير على الذرة والدخن وتقديم الارز  
على التمر والزبيب خلافا للشارح وتقديم الذرة والدخن على الارز وقضية كون  
الدخن قسما من الذرة انها لا تقدم عليه كما لا يقدم بعض أنواع البر مثل اعلى بعض  
ثم ان ثبت انها انفع منه في الاقيات فينبغي تقديمها والقياس التزام ذلك في أنواع  
نحو البر اذا اتفقت في الاقيات لكن قضية اطلاقهم خلافه انه بمرور  
(قوله ولا يبعض الصاع من جنسين الخ) ولو كانوا يقتاتون البر المختلط بالشعير  
فان استويا تخير بينهما فيخرج صاعا من البر ثم من الشعير وان غلب أحدهما أخرج  
من ذلك الغالب ولا يخرج المختلط لان فيه تبعيض الصاع من جنسين هكذا قاله  
حل وعبارة حجر ولا يخرج من المختلط الا ان كان فيه قدر الصاع من الواجب اه  
(قوله ولا اصل) أى ويجوز لاصل أن يخرج الخ اما الوصى أو القيم فلا يجوز له ذلك كلب  
لا ولاية له على الاوجه الا ان استأذن الخاسر فان فقد قال الاذرى فلا كل  
من الوصى والقيم اخراجها من عنده ويجزىء اذاؤه بالدينه من غير اذن فاض ويفرق  
بأنه لا يتوقف على نية بخلاف الزكاة تتوقف عليها فاشترط كون المخرج مستقل  
بتملك المخرج عنه لانه اذا استقل بذلك فالنية أولى حجر وقوله الغنى أى الذى  
لا تجب نفقته وقيل من يملك ما يخرج فزيادة على ما هو بمعنى الا قول اما موليه  
الفقر فيجب على الاصل اخراج زكاته كما تقدم لانه تجب عليه نفقته (قوله من ماله)  
أى الاصل ورجع عليه ان نوى الرجوع أو استأذن الخاسر كما ح ف (قوله رشيد)  
أى لا تجب نفقته على أصله اما السفية فكالمصغير فله أن يخرج عنه وله أن يستقل  
بملكه واما لو وجبت نفقته فلا يحتاج الى اذنه لانه مخاطب بها (قوله الا باذنه)  
فان لم يأذن لم يجز جزمالاتها عبادة تفنقر لنية فلا تسقط عن المكلف بدون اذنه  
كما ذكره مرفعه شرحه قال ع ش يؤخذ من قوله لانها الخ أنه لو امتنع أهل الزكاة  
من دفعها وظفروها المستحق لا يجوز له أخذها ولا يجزىء اذا أخذها (قوله أوموسر  
ومعسر الخ) محله حيث لا مهلابة بينهما والافجيهما على الموسر ان وقع زمن الوجوب  
في نوبته وان وقع في نوبة المعسر فلا شيء عليه كما لبعض المعسر مرفعه في شرحه

(ولا يبعض الصاع) بقدين  
زوتها بقولى (من جنسين  
عن واحد) وان كان أحدهما  
اعلا كما لا يجزى في كفارة  
اليمن ان يكسو خمسة ويطعم  
خمسه ويجوز تبعيضه من  
نوعين ومن جنسين عن اثنين  
كان ملك واحد نصفين من  
عبدين فيجوز أن يخرج نصفه  
صاع عن احد النصفين من  
الواجب ونصفا عن الثانى  
من جنس اعلامته (ولا اصل)  
أن يخرج من ماله زكاة موليه  
الغنى) لانه مستقل بملكه  
بخلاف غير موليه كولد رشيد  
واجنى لا يجوز اخراجها  
عنه الا باذنه وتعبيرى بما ذكر  
أعم من تعبيره بقطرة ولده  
الصغير (ولو اشترك موسرانه  
أوموسر ومعسر في رقيق لم  
كل موسر قدر حصته)

وقال قل لا شيء على واحد منهما قوله لا من واجبه) أى واجب كل مؤدى (قوله  
كما وقع في الأصل) في شرح الارشاد الاولى تأويل عبارة بجملة على ما قدمته من ان  
المؤدى عنه اذا كان غير مكلف اعتبر قوت بلد المؤدى وحيث قد فكلامه هنا في  
رقيق غير مكلف فيعوز تبعض الصاع حيث قد اه وقوله ببلد المؤدى أى لان الوجوب  
في هذه الحالة انما يلاقى المؤدى ابتداء كما صرح به في شرح الروض أيضا واذبحي القطع  
فيه ويحتمل أن يناقش في ذلك بأنه لا مانع من ملاقة الوجوب لغير المكلف  
اذا كان لا يستقر والمحدود وانما ملاقة ما يستقر ولا يخفى ما فيه سم على حجر  
وعبارة شرح مذهب ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى محمول على ما اذا أهل شوال  
على العبد وهو في بزية نسبتها في القرب الى بلد في السيد بن على السواء في هذه  
الحسالة المعتبر قوت بلد في السيد بن وكذلك لو كان العبد في بلد لا قوت فيها  
وانما يحمل اليه من بلد في السيد بن من الاقوات ملا يجزى في الفطرة كالديق  
والخسب وحيث يمكن تنزيل كلام المصنف على تصور صحيح لا يبدل ان تغليظهم  
وقد علم أنه لا منافاة بين ما صححه هنا وما صححه أولا من كون الاصح اعتبار قوت بلد  
العبد فسقط ما قيل ان ما ذكره مفرع على أنه يجب على السيد ابتداء وان جرى  
عليه المذاهب تبعاً لكثير من الشراح اه

باب من تلزمه زكاة المال وما يجب فيه

أى باب في شروط من يجب عليه أى وما يتبع ذلك من قوله ولا يمنع دين وجوبها الخ  
الباب وقيد بالمال لان زكاة الفطر يجب على المكافر في قرية المسلم ونحوه قوله  
بما اتصف بوصف الخ) المساو وعلى قوله وما يجب فيه ان هذا مكرر مع ما مر لانه  
تقدم بيان الانواع التي يجب فيها أجاب عنه الشارح بقوله مما اتصف بوصف أى  
فالكلام هنا فيما يجب فيه من حيث ما يعرض له من الصفات التي يتوهم منها  
عدم الوجوب وما تقدم من حيث ذاته فلا تكرر وقال حل وإيس المراد بيان  
الاعيان من ماشية ونقد وغيرهما لان ذلك علم من الابواب السابقة قال شيخنا  
والاظهر أن يقول من حيث اتصافه بوصف يتوهم منه عدم الوجوب (قوله تلزم  
مسلماً) هذا شروع في شروط من تلزمه زكاة المال وهي خمسة ذكر منها صريحاً  
الاسلام والحرمه وذكر منها تلويحاً ثلاثة شروط وصرح بها الرملى وهي قوة الملك  
وتيقن وجود المالك وتعين المالك فذكر الاول تلويحاً في مسألة المكاتب وذكر  
الثاني تلويحاً في مسألة الجنين حيث قال اذ لا وثوق بوجوده وحياته وذكر  
الثالث تلويحاً في مسألة الغنمة بقوله لانه لغير معين والمراد مسلماً غير نبى فلا يجب

لا من واجبه كما وقع له في  
الأصل وغيره بل من قوت  
عمل الرقيق كما علم مما مر وصرح به  
في المجموع تبعاً لرافعي بناء  
على ما مر من ان الاصح أنها  
تجب ابتداء على المؤدى عنه  
ثم يتبعها عنه المؤدى وتعبيري  
بالرقيق وبقدر حصته أعم  
من تعبيره بالعبد ونصف

صاع

باب من تلزمه زكاة المال

وما يجب فيه

وما اتصف بوصف كمنسوب  
ومضال (تلزم) زكاة المال

(مسلماً)



على الانبياء وأما قوله تعالى وأوصاني بالصلاة والزكاة فالمراد بهما زكاة البدن والمراد بهما زكاة النفس عن الرذائل التي لا تليق بمقامات الانبياء ويدل له ما حمل عليه بعضهم الآية من ان المراد بالزكاة فيها الاكثر من التحير لا زكاة الفطر لان مقتضى جعله عدم الزكاة من خصوصياتهم أنه لا فرق بين زكاة المال والبدن كما قاله ع ش على م ر وقال في شرح الاعلام تجب زكاة الفطر على النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف زكاة المال كذا نقله الاجهوزي على التحرير والذي ذكره المناوي في شرح الخصائص للسيوطي ان مذهب الشافعي كمالك وجوب الزكاة على الانبياء واعتمد البرماوي عدم وجوبها على الانبياء ونقل عن الامام مالك أيضا فيكون له قولان (قوله لفوله في الخبر السابق الخ) هذه حكاية للخبر السابق بالمعنى وانظروا فيما سبق لخبر أبي بكر رضي الله عنه بذلك في كتابه لانس بالصدقة التي فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين روى البخاري (قوله ولو لمكانا) أي كتابة صحجة اما المكاتب كتابا فاسدة فتجب الزكاة على سيده لان ماله لم يخرج عن ملكه كما قاله ع ش على م ر والغاية للرد (قوله لانه لا يملك شيئا) هذا بالنسبة للرقيق غير المكاتب وقوله أو ملكا ضعيفا هذا بالنسبة للرقيق المكاتب قلت ويجوز انه إشارة الى القول في ملك الرقيق فالقول بالنسبة لا يظهر والثاني لمقابل لا يقال هو لا يتعرض للضعيف لانا نقول يأتي قريبا في قوله لعدم الملك أو ضعفه انه على التوريع بالنسبة للرايح ومقابل شوبري (قوله أو يملك ملكا ضعيفا) فان عجز المكاتب صار ما بيده لسيده وابتداء حوله من حينئذ وان عتق ابتداء حوله من حين عتقه زى (قوله وتوقف في مرتد) أي يوقف لزوم أدائها كما يعلم مما بعده (قوله لزمته في ردة) أي بان وجبت حال الردة بان حال عليه الحول وهو مرتد اما اذا وجبت عليه في الاسلام ثم ارتد فانها تؤخذ من ماله على المشهور سواء أسلم أم قتل كما في المجموع ويجزئه الاخراج في هذه في حال الردة وتصح نيته لانها التميز ويجزئه أيضا في الاولى ان عاد للاسلام كما ذكره م ر في شرحه قال الرشيدى وقوله بان حال عليه الحول وهو مرتد صادق بما اذا مضى عليه جميع الحول وهو مرتد أو ارتد في اثنا عشر واستمر الى تمامه ولم يقتل وبالصورتين صح الازدعي اه وقوله ان عاد للاسلام أي فان لم يعد للاسلام لم يعتد بما دفعه ويسترد من القباض وظاهره سواء علم القباض بانها زكاة أم لا قال ابن حجر ويفرق بينه وبين المجتلة بان المخرج هنا ليس له ولاية الاخراج بخلاف المجتلة فان له ولاية الاخراج في الجملة فحيث لم يعلم القباض بانها مجتلة لا تسترد منه اه بالمعنى والاولى أن يقال في الفرق انه حيث مات على الردة

لقوله في الخبر السابق في زكاة  
الماشية فرض على المسلمين  
فلا تجب على كافرا أصلي بالمعنى  
السابق في الصلاة (حرا أو  
معتقا) ملك ببعضه الحر نصا  
فلا تجب على رقيق ولو كان  
لانه لا يملك شيئا أو يملك ملكا  
ضعيفا بخلاف من ملك ببعضه  
الحر نصا بالانه تام الملك له  
(وتوقف في مرتد) لزمته في ردة

قبيح ان المال خرج عن ملكه من وقت الرقة فاخرجه منه تصرف فيما لا يملكه  
 قبيح آخذ من حين القبض فيجب عليه رقه ان بقي وبذلك تلف كالمقبوض  
 بالشراء الفاسد وما في المجمل فالخرج من أهل الملك فتصرفه في ملكه والظاهر منه  
 حيث لم يذكر التجمل انه صدقة قطوع أو زكاة غير مجمل وعلى التقديرين فتصرفه  
 نافذ وبقي ما لو ادعى القابض انه انما أخذ المال منه قبل الرقة فهل يقبل قوله في ذلك  
 أولا يذم من بينة فيه نظروا الاقرب الثاني لان الاصل عدم الدفع قبل الرقة والحادث  
 يقدر باقرب زمن كما ذكره ع ش على م ر (قوله كما كره) أي كما يوقف ملكه  
 (قوله والمخاطب بالخراج منه وليه) فاذا أخر اخراج زكاة الصبي والمجنون عصى  
 قاله في التجريد قال الشيخ وبقية انه اذا أخر قتل المال بغير تقصير انه يضمن حصته  
 المستحقين لانه بتأخير حقهم حتى تلف المال صار مقصرا بالنسبة لحقهم ولا يضمن  
 الباقي اذا لا تقصير منه يوجب ضمانه كما نقله الشو برى قال حل وم ر ومحل وجوب  
 ذلك عليه حيث كان يرى الوجوب كشافعي وان كان المجنون عليه حنفيا لا يرى  
 الوجوب اذا العبرة باعتقاد الولي فان كان الولي لا يرى وجوب ذلك كحنفي أي  
 ولم يلزمه حاكم بالخراج فلا احتياط له أن لا يخرج الزكاة وأن يحسبها إلى أن يكمل  
 المجنون وعليه فاذا اكمل أخبره بها ولا يخرجها التلايغرمه لما الحاكم اذا رفعه إلى حاكم  
 حنفي (قوله ولا تجب في مال وقف لمجنين) أي لاجل جنين فيشمل جميع التركة  
 وان انفصل حيا وأخبر بحياته معصوم ادلا بزيده على انفصاله حيا وقد صرحوا فيها  
 بعدم الوجوب بعد الانفصال كما قاله ع ش والتعليل بقوله ادلا وثوق الخ جري على  
 الغالب فلا مفهوم له حتى لو مكث في الرحم اربع سنين ثم انفصل فلا زكاة وكذا  
 لو انفصل ميتا لازكاة على الورثة كما قاله م ر وعبارته فلو انفصل الجنين ميتا قال  
 الاسنوي المتجه عدم لزومه باقية الورثة لضعف ملكهم اه قال ع ش قوله المتجه  
 عدم لزومها أي في جميع المال الموقوف للعلة المذكورة لا فيما يختص بالمجنين  
 كمالو كان حيا وهذا هو المعتمد اه فان تبين أن لاجل لزمت الورثة كما نقل عن زى  
 قال ع ش على م ر وقياس ما ذكر فيما لو انفصل ميتا من انه لازكاة على الورثة  
 انه لازكاة فيه اذا تبين عدم الحمل للتردد بعد موت من له المال في عين من انتقل المال  
 له ولو سكن نقل الزيادة وجوب الزكاة فيما لو تبين أن لاجل لحصول الملك للورثة بموت  
 المورث اه وهذا أي قوله ولا تجب في مال وقف لمجنين مفرع على شرط ذكره م ر  
 بقوله وتيقن وجود المالك ثم قال فلا زكاة في مال وقف لمجنين بارث أو وصية والحاصل  
 ان له ثلاثة احوال فان تبين أن لاجل وجبت على الورثة زكاة مدة الوقف وان انفصل

كملكه ان عاد إلى الاسلام  
 لزمه اداؤها تبين بقاء ملكه  
 والا فلا (وتجب في مال مجنون)  
 عليه لشمول الخبر المشار اليه  
 اتفاقا لماله والمخاطب بالخراج  
 اتقا لماله ولا تجب في مال وقف  
 منه وليه ولا تجب في مال وقف  
 لمجنين ادلا وثوق بوجوده  
 وحياته وقولي مجنون اعم  
 من قوله الصبي والمجنون لشموله  
 السفية (و) في (مغصوب)

ميتا فلا زكاة على الورثة لافي نصيبه ولا نصيبهم لضعف ملكهم بمنعهم من التصرف  
وكذا الوانفصل حيا لا زكاة أملا بقى ما لو انفصل خشي ووقف له مال هل يجب فيه  
الزكاة عليه اذا اتضع بما يقتضى استحقاقه أو على غيره اذا تبين عدم استحقاق  
الخشي وثبوته لا غير كالأول كان الخشي ابن أخ فبتقديراً نوتته لا يرث وبتقديراً كورته  
يرث فيه نظرو الظاهر عدم الوجوب لعدم تحقق خصوص المستحقين مدة التوقف  
ويؤيده ما لو عين القاذى لسكل من غرماء الفلاس قدرا من ماله ومضى الحول قبل  
قبضهم له فانه لازكاة عليهم بتقديراً حصر له لم يعد ولا على الفلاس لو انفك الحجر ورجع  
المال اليه وعلاوه بعدم تعين المستحق مدة التوقف (قوله لشموله السفيه) ويشمل  
الفلاس أيضا فانه سبأ في أنه يجب عليه أدائها بزوال الحجر عنه قرره شيخنا (قوله  
وفي مخصوب) فإذا كان المخصوب أو بعين شاة متلفا فصورته أن يأذن المالك  
للمغاصب في اسامتها أو لا الذي مر له انه اذا أسامها للمغاصب لازكاة فيها أى لانه  
لا بد من اسامة المالك أو مادونه ع ش على م ر وقوله فصورته أن يأذن المالك  
الح أى أو يغصبها قبل آخر الحول بزمن يسير بحيث لو تركت فيه بلا كل لم يضرها  
وسوم الضالة بأن يقصد مالها اسامتها وتسمى سائمة وهى ضالة الى آخر الحول  
لانه لا يشترط قصد الاسامة في كل مرة كما قاله العناني وكالمغصوب المسروق وكالضال  
المدفون الذي نسيه وما وقع في البصر اذا وجدته قال جروم ر والذي يظهر من كلامهم  
أن العبرة في المخصوب وفي لمحو الغائب بمسحق محل الوجوب لا التمكن أى فيخرج  
الزكاة لمستحقى بلد الغائب أو المخصوب أى البلد التي كانا فيها حاله وجوب الزكاة أى  
حولان الحول (قوله من عين أو دين) هذا تعميم في المجردة فقط اذا المخصوب والضال  
لا يكونان ديننا وقوله وان تعذر أخذه أى المذكور من المخصوب وما بعده فهو غايه  
في الأربعة قال سم وهل يعتبر ببلد رب الدين أو المدين المتجه الثاني ثم رأيت م ر  
اعتمد في باب قسم الصدقات أن العبرة ببلد رب الدين وأنه لا يتعين صرفه في بلده  
بل له صرفه في أى بلد أراد مع الا ذلك بأن التعلق بالذمة ليس محسوسا حتى يكون له  
محل معتبر تأمل شوبرى (قوله ومملوك بعقد قبل قبضه) حيث مضى عليه حول  
من وقت دخوله في ملكه بانقضاء الخيار لا من الشراء فيجب الاخراج في الحال ان لم  
يمنع من القبض مانع كالدين الحال على ملى مقرر شرح م ر والعقد ليس بقيد يشمل  
مالك بارت قبل قبضه (قوله لانها ملكك) غلة للنخسة وقوله ملكا تاما أى والتمام  
لا ينافي الضعف المعلن به عدم صحة بيعه ح ل لكن ينافيه عذوة الملك من شروط  
وجوبها الا أن يراد بها تمام الملك تأمل (قوله وفي دين لازم) عطف عام على خاص

وضال ومجود) من عين أو  
دين (وغائب) وان تعذر أخذه  
(ومملوك بعقد قبل قبضه)  
لانها ملكك ملكا تاما  
(وفي دين لازم)

لتقدم الدين المحض وهذا أعم من المحض وغيره شيخنا والآيل الى المزوم حكمه  
حكم الا لزم كمن المبيع في زمن الخيار لغير البائع كما ذكره على م ر (قوله من  
نقد الخ) قيدنا بدليل الاخراج به ومن ذلك ما لو استحق نقد اقدر نصاب في وظيفة  
باشرها ومضى حول من استحقاقه ولم يقبض فهو من قبيل الدين على جهة الوقف  
فله حكم الديون حتى تلزمه الزكاة ولا يلزمه الاخراج الا ان قبضه كما اعتمد م ر  
وان ترد فيه سم على البهجة (قوله وعرض تجارة) كأن أقرض العروض للآخر  
فانها تصير ديناً في ذمة المترض فاذا مضى حول وجبت الزكاة على المالك كما قرره  
شيخنا (قوله كمال كتابة) ومثله دين معاملة على المكاتب أيضا على المعتمد عند م ر  
كوالده خلافا لدميري ومحل عدم وجوبها في مال الكاتبة ما لم يحل المكاتب  
السيد به فلما حال المكاتب السيد بالتجور لزم السيد أن يركبها لانها صارت لازمة له  
وان عجز المكاتب نفسه لا تسقط غاية الامر أنه سقط وصنف كونها نجوم كتابة رسم  
شوبري (قوله من ماشية) كما سلمت اليك كذا في خمس من الابل ومضى حول وهي  
في ذمته فلا زكاة فيها وقوله ومعه شركا قال أسلمت اليك في خمسة أرسق من تمر  
أوبر فلا زكاة فيها أفاده شيخنا (قوله الزهو) هو بدو الصلاح وهو بفتح الزاي  
وسكون الهاء مخفقا وبضمهم مع تشديد الواو ع ش (قوله ان تملكها الغنائم) أي  
بقولهم تملكنا وجملة ما ذكره من القيود ستة (قوله أو بلغه نصيب كل) لا يقال  
هذا العطف غير صحيح لانه يقتضي أن النقد يرأى مبلغ نصاب بدون الخمس ولكن بلغ  
نصيب كل واحد نصابا وهو ظاهر الفساد اذ لا يصح أن يكون الجزء أكثر من كله لانا  
نقول مثل هذا لا يعترض به لوضوح عدم ارادة مثله في كلامهم لان الاستحالة  
مانعة من ارادة ما ذكره المعترض وانما المعنى أو بلغه نصيب كل واحد منهم من غير  
ملاحظة الخمس وجودا وعدما أو النقد يرأى مبلغه مع الخمس نصيب كل واحد ع ش  
وقال الشيخ عبدربه الديوبى قوله أو بلغه نصيب كل عطف على قوله قبل القسمة  
ويصير المعنى أو بعد القسمة لكن بلغه نصيب كل منهم هكذا يتعين والابأن عطف  
على ما قبله لم يظهر له فائدة بعد قوله وبلغ بدون الخمس نصابا اه أي لانه يكون مفهوما  
بالاولى لانها اذا وجبت فيما اذ بلغ الجميع نصابا فوجوبها فيما اذ بلغه نصيب كل  
على حد ذاته بالاولى ولو قدم كآصله قوله أو بلغه نصيب كل على ما قبله لم يسلم مما ورد  
عليه من فهمها منه بالاولى وعبارة أصله والغنيمة قبل القسمة ان اختار الغنائم  
تملكها ومضى بعده حول والجميع صنف زكوى وبلغ نصيب كل شخص نصابا  
أو بلغه المجموع في موضع ثبوت الخلطة وجبت زكاتها والافلا وهي ظاهرة

من نقد وعرض تجارة) لعدم  
الادلة بخلاف غير اللازم كمال  
كتابة لان الملك غير تام فيه  
اذ لا يجد اسقاطه متى شاء  
وبخلاف اللازم من ماشية  
ومعشر لان شرط الزكاة في  
الماشية السنوم وما في الذمة  
لا يسام وفي المعشر الزهوف  
ملكه ولم يوجد (و) في (غنيمة  
قبل قسمة ان تملكها الغنائم  
ثم مضى حول وهي صنف  
زكوى وبلغ بدون الخمس  
نصابا أو بلغه نصيب كل منهم



فان لم يملكها الصائمون أو لم يحض  
حول أو مضى والغنية اصناف  
أو صنف غير زكوى أو زكوى  
ولم يبلغ نصابا أو بلغه بالنقص  
فلا زكاة فيها لعدم الملك أو ضعفه  
في الاولى لسقوطه بالاعراض  
وعدم التحول في الثانية وعدم علم  
كل منهم ماذا يصيبه وكم نصيبه  
في الثالثة وعدم المال الزكوى  
في الرابعة وعدم بلوغه نصابا في  
الخامسة وعدم ثبوت الخلطة في  
السادسة لانها لا تثبت مع أهل  
الندس اذ لا زكاة فيه لانه لا يبر  
معهن (ولا يمنع دين) ولو جبريه  
(وجوبها) ولو في المال الباطن  
لاطلاق الادلة نعم لو عين الحاكم  
لكل من غرماء المفلس شيئا من  
ماله وممكنهم من اخذه فمال  
الحول قبل اخذه فلا زكاة عليه  
اضعف ملكه (ولو اجتمع زكاة  
ودين آدمي في فركة) بأن مات  
قبل ادائها وضاعت التركة عنها  
(قدمت) على الدين قديما  
لدين الله وفي خبر الصفيين  
قدس الله احق بالقضاء  
وكان زكاة سائر حقوق الله  
تصالي كحج وكفارة نعم  
الجزية ودين الادمي مستويان  
مع انها حق لله وخرج بدين  
لا آدمي دين الله ككفارة وجح  
فالوجه كما قال السبكي ان يقال

(قوله فان لم يملكها الصائمون الخ) سياتي في الغنية انها تملك باختيار التملك على المعتد  
وقيل تملك بحيازة المال فقوله في التعليل لعدم الملك أي على المعتد من اشتراط التملك  
وقوله أو ضعفه أي على الضعيف القائل بانها تملك بمجرد الحيازة فهو موزع على القولين  
كما أفاده شيخنا (قوله أو مضى والغنية اصناف) هل المراد بالجناس قامت الظاهر نعم  
وظاهر كلامه أنه لا فرق بين أن تكون تلك الاصناف كلها زكوية وكل واحد نصاب  
أولا ح ل (قوله ماذا يصيبه) أي من الانواع وقوله وكم نصيبه أي من العدد أي كم  
مقداره في الثالثة ظاهر كلامهم عدم الفرق فيها بين أن يعلم كل زيادة نصيبه على  
نصاب وأن لا وليس بعيد وان استبعد هذا الأذري اه شرح م ر (قوله وعدم ثبوت  
الخلطة) أي المؤثرة في وجوب الزكاة والا فلا فالخلطة موجودة (قوله لانه لغيره عين)  
أي وشروط وجوب الزكاة كون المالك معين كما في شرح م ر فلا زكاة في غر بسنان  
وقف على جهة عامة (قوله ولو جبريه) الغاية فيه لتعميم بخلافه في قوله ولو في المال  
الباطن فانها للرد (قوله فلا زكاة عليه) أي ولا عليهم لعدم ملكهم أي ولو تركوه له  
بعد الحول ولا نظر لتبين استقرار ملكه ح ل وفيه أنه تقدم أن الدين يجب فيه  
الزكاة وهذا منه فكيف لا يجب عليهم وأجيب بأن المعنى لا يجب عليهم زكاة عين  
الدي عينه الحاكم لكل اذا كان نصابا فلا ينافي أنها يجب عليهم الزكاة من حيث  
كونه ديناً فيوقف الخارج على قبضه بخلاف ما اذا قلنا يجب عليهم الزكاة في العين  
فتجب عليهم حالا وان لم يقبضوا أفاده شيخنا وقيد السبكي والا سنوى بما اذا كان  
ما عينه لكل من جنس دينه والا فكيف يمكنه من غير جنسه من غير بيع أو تعويض  
وهو متجه وان اعترضه الأذري شرح جروم ر وشرح الروض (قوله ولو اجتمع زكاة)  
سواء كانت زكاة مال أو بدن حدث الدين قبل وجوب الزكاة أو بعده كما يشهروه  
اطلاقه كغيره زى (قوله قدمت) ولو زكاة فطر م ر وقوله على الدين ولو كان  
منعقبا بالعين انتهى ولا يشكل عليه قولهم حقوق الله مبنية على المسامحة لانه  
في الحدود ونحوها أو يقال الزكاة فيها جهتان حق الله وحق الادمي ع ش  
والجواب الاول أولى لانه يرد على الجواب الثاني الحجج (قوله كحج وكفارة) انظر  
اذا كانت المتحركة لا تفي بأجرة الحاج هل تصرف الى الورثة ولهم التصرف فيها أو يؤخر  
لاحتمال ان يوجد من يرضى به ويتبرع بالاعمال أو كيف الحال شوبرى وسكت عن  
صرفها للدين مع انه مقدم على الارث (قوله مستويان) ليس المراد التضيير  
في البداية بأيهما بل المراد انهما مستويان في التيسير في توزيع الوجود عليهما  
وان كانت متفاوتة لان الغلب فيها معنى الاجرة فكانها دين آدمي قرره شيخنا

(قوله ان كان انصاب) أى أوبعضه قال شيخنا أو معدوماً واستوياني التعلق بالذم  
نسم بينهما عند الامكان شرح مرشوبىرى (قوله والا فيستويان) أى فيقسط الموجود  
عليهما وليس مراده التضيير فبايخص الزكاة صرف للمستحقين وما يخص الحج حجه  
ان رضى به انسان أو تبرع بقتيمه والاوقف (قوله فانه ان كان محجوراً عليه الخ)  
ويجب تقييد هذا التفصيل بما اذا لم تتعلق الزكاة بالعين بأن لم يكن المصاب ولا بعضه  
موجوداً والا بآن تعلقت العين بأن كان الانصاب أو بعضه موجوداً اقدمت مطلقاً أى  
لا فرق بين أن يكون محجوراً عليه أم لا شرح مر (قوله قدم حق الآدمى) لعل صورته  
أن الانصاب تالف فان كان باقياً اقدمت كما يؤخذ من قوله السابق ولو جرح به سمع ع  
وقال الشوبىرى بخلاف ما لو اجتمع مع حق الآدمى جزية فانه يسوى بينهما كما نص  
عليه فى الام اه (قوله والا اقدمت) قال شيخنا ويجب تقييده بما اذا لم تتعلق الزكاة  
بالعين والا بآن كان الانصاب موجوداً اقدمت مطلقاً شرح مر شوبىرى أى سواء كان  
محجوراً عليه أم لا ع ش والله أعلم

\*(باب أداء زكاة المال)\*

أى حكم الاداء من كونه فورياً أو لا فالمراد بأدائها اخراجها فهذا الباب  
فى وجوب الاخراج والباب الذى قبله فى لزومها وثبوتها فى الذمة ولا يلزم من ذلك  
وجوب الاخراج لانه لا يجب الا بالتمسك فالمراد بالاداء الدفع لا الاداء بالمعنى  
المصطلح عليه (قوله هو أولى) قد يقال الغرض من بيان شروط من يجب عليه  
بيان وجوب أدائها فالباب مشتمل عليه بهذا الاعتبار فسقط الاعتراض على  
الاصل زى (قوله لعدم اندراجها) وأجاب مر عن الاصل بأن الاداء هنا يترتب  
على الوجوب الذى عبر به فيما قبله لانه لا يمنع الاولوية (قوله سائر) أى ما لم  
يكن المالك أو وكيله مسافراً معه والاوجب الاخراج فى الحال وعلى هذا يحمل  
قولهم فى قسم الصدقات ان كان بيادية صرف الى فقراء أقرب البسالة اليه اه س ل  
(قوله عسر الوصول اليه) صفة للقار بخلاف ما اذا سهل الوصول اليه بأن أمن  
الطريق فانه يجب عليه أداء زكاته اذ امضى زمن يمكن أن يحضره فيه وان لم يحضر  
بالفعل فالمدار على القدرة كما سيأتى فى قوله وبقدرة على غائب الخ فهو محترض هذا  
(قوله أو حال تعذر أخذه) بأن كان على معسر أو ملى ولم يقم عليه حجة بخلاف ما اذا  
لم يتعذر أخذه بأن كان على ملى حاضر بأذى أو على جاحد وبه حجة فانها يجب فيه الزكاة  
فوراً وان لم يأخذه لانه قادر على أخذه كما سيأتى فى قوله أو على استيفاء دين حال فهو  
محترض هذا (قوله وبقدرة على غائب قار) أنظره مع قول الشارح المتقدم أو قار عسر

ان كان التصاب موجوداً  
قدمت الزكاة والا فيستويان  
وبالتركة ما لو اجتمع على حى  
فانه ان كان محجوراً عليه تقدم  
حق الآدمى جزماً كما قاله  
الرافعى فى باب كفارة اليمين والا  
قدمت جزماً كما قاله الرافعى هنا  
\*(باب أداء زكاة المال)\*  
هو أولى من تعبيره بفصل لعدم  
اندراجها فى ترجمة الباب  
قبله (يجب) أى اذاؤها  
(فوراً) لان حاجة المستحقين  
اليها اجرة (اذا تمكن من  
الاداء كسائر الواجبات  
ويمحصل التمكن (بمحضور  
مال) غائب سائر اوقار  
عسر الوصول له أو مال  
منصوب أو محمود أو دين  
مؤجل أو حال تعذر أخذه  
(و) حضور (أخذ) للزكاة  
من امام أو ساع أو مستحق  
فهو اعم من تعبيره بالانصاف  
(وبجفاف) لتمر (وتنقية)  
لحب وتبر ومعدن (وخلو  
مالك من مهم) دينى أو دنيوى  
كصلاة واكل وهذه الثلاثة  
من زيادتى (وبقدرة على  
غائب قار)

الوصول اليه اللهم الا أن يقال التمكن من الاداء يحصل بأحد الأمرين اما بحضور الغائب  
القار الذي عسر الوصول اليه وهذا هو الذي ذكره أولا وبالقدرة عليه وان لم يحضر  
وهذا هو الذي ذكره هنا اه ا ط ف (قوله بأن سهل الوصول له) تصوير للقدرة  
على الغائب (قوله أو على استيفاء دين) وسيأتي تعلق الزكاة بتعير المال فعليه بما  
المستحقون من الدين ما وجب لهم ومع ذلك يدعي المسائل بالكل ويحاسب عليه لان له  
ولاية القبض ومن ثم لا يخاف انه له مثلاً بل انه يستحق قبضه قاله السبكي ولا يجوز  
جعل دينه على معسر من زكاته الا ان قبضه منه ثم نواها قبل أو مع الاداء اليه  
أو يعطيه من زكاته ثم يرده اليه عن دينه من غير شرط شح حجر (قوله بأن كان على  
مليء) حاضر تصوير للقدرة على استيفاء الدين (قوله وبه حجة) أو تمكن من الظفر  
من جنسه أما لو لم يتيسر الظفر الا بغير جنسه فلا يتجبه الوجوب في الحال (قوله  
وبزوال حجر ليس الخ) أي وان زكاة متعلقة بالذمة والا قدمت على الغرماء فلا يحتاج  
الى زوال الحجر شوري وهذا بخلاف حجر السفه لا يشترط زواله بل يخرج المال حالا  
كامر اه (قوله وتقررت اجرة) عطى على قوله اذا تمكن كما أشار اليه الشارح  
بقوله فالاداء انما يجب الخ شوري (قوله قبضت) أي أو لم تقبض وكانت على مقر  
مليء بأذن أو بسا حجة فقبضها ليس بقيد لما رأتها تجب في الدين كما أفاده شيخنا بقول  
بعضهم انما قيد بالقبض لاجل وجوب الاخراج ليس بظاهر (قوله لم يلزمه كل سنة  
الخ) عبارة المهر فخرج عند تمام الاولى زكاة خمسة وعشرين لسنة وعند تمام  
الثانية زكاة خمسة وعشرين لسنة وخمسة وعشرين لسنة وعند تمام السنة  
الثالثة زكاة خمسة وعشرين لسنة وخمسة وعشرين لسنة وعند تمام السنة  
الخامسة والسبعين لسنة وزكاة خمسة وعشرين لسنة لا ربع سنين اه بحروفيه فالواجب  
في السنة الاولى نصف دينار وثلث دينار وفي الثانية ثلاثة اقسام وثلاثة اثمان  
وفي الثالثة خمسة اقسام وخمسة اثمان وفي الرابعة سبعة اقسام وسبعة اثمان  
فان جمعت الانصاف صارت ستة عشر نصفاً ثمانية دنانير والاثمان صارت ستة عشر  
ثمانين دينارين من خط شيخنا ح ف أي والمخرج من غيرها والانتقص عما ذكره وقوله  
وعند تمام السنة الثانية زكاة خمسة وعشرين لسنة وهي التي زكاهها أولاً  
لان القرض انها باقية عنده وقوله وخمسة وعشرين لسنة وهي التي تقررت لتمام  
السنة الثانية فيزكيها زكاة ستين لان القرض انه مالك لها من حين القبض  
وان الزكاة واجبة فيها من حيث ذلك وجوب الاخراج مقيد بالتقرر وقوله زكاة  
خمسین لسنة وهي ما تقررت بتمام الستين الاولين وقوله وخمسة وعشرين لثلاث

بأن سهل الوصول له (أو) على  
استيفاء دين (حال) بأن كان  
على ملي حاضر بأذن أو على  
جأحد وبه حجة وقولي قار من  
زيادتي (وبزوال حجر فلس)  
لان الحجر به مانع من التصرف  
فالاداء انما يجب على المالك  
اذا تمكن (وتقررت اجرة  
قبضت) فلو آجر داراً أربع  
سنين بمائة دينار وقبضها  
لم يلزمه كل سنة الاخراج  
حصة ما تقرر منها فان المالك  
فيها ضعيف تعرضه للزوال  
يتلف العين المؤجرة

فصل انه يحرم عليه التأخير  
بعد التمكن وتقرر الاجرة نعم له  
التأخير لا تتظار قريب أو جار  
أو أحوج أو أفضل أن لم يشتد  
ضرر الحاضرين لكن لو تلف  
المال حينئذ ضمن (لا صداق)  
ولا يشترط تقررده تشطير  
أو موت أو وطى أو فارق  
الاجرة بانها مستحقة في مقابلة  
المنافع فيفوتها بتفسخ العقد  
كما مرّت الاشارة اليه بخلاف  
الصداق ولهذا لا يسقط بموت  
الزوجة قبل الدخول وان لم تسلم  
المنافع للزوج وتشطيره انما ثبت  
بتصرف الزوج بطلاق ونحوه  
أما زكاة الفطر فوسعة بلبلة  
العبد ويومه كما مر في بابها  
(فان أخر) اداءها بعد التمكن  
(وتلف المال) كله أو بعضه  
(ضمن) بان يؤدي ما كان  
يؤديه قبل التلف لتقصيره بحبس  
الحق عن مستحقة وان تلف  
قبل التمكن فلا ضمان لا نتفاء  
تقصيره بخلاف ما لو تلفه فانه  
يضمن لتقصيره بالاداءه (وله)  
ولو بوكيله (ادائها) عن المال  
الباطن وهو نقد وعرض وركاز  
والظاهر وهو ماشية وزرع  
ومرور معدن (لمستحقها الا ان  
طلبها امام عن) مال (ظاهر)

سنتين وهي المقررة بتمام الثالثة لانه مالك لها من حين القبض ولم يتركها قبل فتمام  
فجعله ما يخرج على المائة في الاربع سنين عشرة ذنانير لانه يجب فيها كل حول  
ربيع عشرها وهو دينار ونصف (قوله فعلم انه يحرم عليه التأخير) أى من قوله  
يجب فوراً (قوله لانه لا يجوز قريب) أى لا يلزمه نفقته ومحل ذلك اذا كان  
المستحقون غير محصورين فان كانوا محصورين فلا تأخير لانهم يملكون ذلك بتمام الحول  
برماوى (قوله ان لم يشتد ضرر الحاضرين) أى والاحرم التأخير لان دفع ضرره  
فرض فلا يجوز تركه لحيازة الفضيلة كما قاله ح ل قال ع ش ويصدق الفقهاء  
في دعواهم ما لم تدل قرينة على كذبهم (قوله حينئذ) أى حين اذا خرب لا تتظار  
القريب (قوله بتشطير) متعلق بتقررده وانظر ما معنى هذا الكلام مع ان التشطير  
مند التقرر لان التقررده والامن من سقوطه أو بعضه فالاولى حذفه لانه لا يقرر المهر  
بل يسقط بعضه اه شيخنا وقال بعضهم انه يقرر النصف (قوله كما مرّت  
الاشارة اليه) أى في قوله تعرضه للزوال بتلف العين الخ شوبرى (قوله بخلاف  
الصداق) أى فانه مستحق في مقابلة اباحدة الانتفاع فقط وذلك حاصل بنفس  
العقد أو اضافيه معنى النحلة أى الدالية لانها تتمع به كما يتمع هو بها وقال بعضهم  
قوله بخلاف الصداق أى فانه ليس مستحقاً في مقابلة المنافع بل مستحق بالعقد بدليل  
تقررده بموت الزوجة قبل الدخول وهو اولى افاده شيخنا (قوله وتشطيره) جواب  
عمما يقال انه قبل الدخول غير متقرر لا احتمال تشطيره بطلاق أو فسخ أى فلا بد  
من تقررده لكن الجواب ناقص وعجاجة شرح م ر وتشطيره انما ثبت بتصرف  
الزوج بطلاق ونحوه وليس من مقتضى عقد النكاح (قوله بطلاق ونحوه) كالفسخ  
(قوله اما زكاة الفطر) هذا محرز التقيد بزكاة المال في الترجمة (قوله فان أخر الخ)  
مرتب على قوله يجب فوراً وعجاجة شرح م ر فلو تلف قبل التمكن من غير تقصير  
فلا ضمان سواء كان تلفه بعد الحول ام قبله لا نتفاء تقصيره فان قصر كان وضعه  
في غير حرز مثله كان ضماناً في سورة ما اذا كان التلف بعد الحول (قوله ضمن) أى  
ولو كان التأخير جائزاً كما سبق في قوله نعم له التأخير الخ (قوله بان يؤدي ما كان الخ)  
شار بهذا الى انه ليس المراد بالضمان هنا ضمان قيمة التلف كضمان قيمة الشاة  
من اربعين مثلاً وانما المراد به اخراج ما كان يخرج به قبل التلف رى وسم  
(قوله بخلاف ما لو تلفه) أى أو تمكن من دفع التلغات عنه ولم يفعل شوبرى  
(قوله عن المال الباطن) سمي بالباطن لعدم علم غيره به غالباً بخلاف الظاهر  
وقال ا ط ف الباطن هو الذي لا يثمر بنفسه والظاهر ما يثمر بنفسه كما يعلم ذلك



فَيُصِيبُ أَدَاؤُهَا وَلَيْسَ لَهُ طَلِبُهَا عَنِ الْبَاطِنِ \* (٧٨٥) \* اِذَا عَلِمَ أَنَّ الْمَالَ لَا يَزُكِّي فَمِثْلُهُ أَنْ يَقُولَ لَهُ أَدَاهَا

وَالْأَدَاءُ فَعَمَّا إِلَى وَذَكَرَ  
الاستثناء من زيادتي  
والحقوايز كآة المال الباطن  
زكاة الفطر (و) له أداؤها  
بنفسه وبوكيله (لامام) لانه  
صلى الله عليه وسلم والخلفاء  
بعده كانوا يعشون السعاة  
لاخذ الزكوات (وهو) أي  
أداؤها (افضل) من تقريرها  
بنفسه أو وكيله لانه اعرف  
بالمستحقين (ان كان عادلا)  
فيها والاقتضية بنفسه  
أو وكيله افضل من الاداء له  
وتقريره بنفسه افضل من  
تقريره بوكيله (وتجيب نية)  
في الزكاة (كهذا زكاة  
أو فرض صدقة) أو صدقة مالي  
المفروضة وتمثيل بزكاة أولى  
من تمثيله بفرض زكاة مالي  
لان نية الفرض كالمال ليست  
بشرط لان الزكاة لا تقع  
الا فرضا وبه فارق ما لوني  
صلاة الظهر (ولا يكفي فرض  
مالي) لانه يكون كفارة ونذرا  
(ولا صدقة مالي) لانها  
تكون نافلة (ولا يجب) في  
النية (تعيين مال) مركبي  
عند الاخراج فلو ملك من  
الدرهم نصا باحاضرا ونصا با  
غائبا فخرج خمسة دراهم

من الأمثلة فيهما اه (قوله فيصيب أداؤها) وان قال أي الامام للمالك انا آخذها  
منك وامر بها في الفسق ولو علم من حاله ذلك فيصيب الدفع له ويرأيه لنفاذ حكمه  
وعدم انفزاله بالجور وله ان يقابل المالك ان امتنع وان تسلب مهاله وقالوا نسلها  
للمستحقين لا قياتهم على الامام شرح م ربوع تصرف (قوله وليس له طلبها عن  
الباطن) أي يحرم عليه واذا دفعها للمالك له حيث يشاء وكذا اذا خالف امره  
وصرفها بنفسه للمستحقين فانه يبرأ ع ش على م ر (قوله والحقوايز كآة المال  
الباطن الخ) أي في ان الافضل دفعها للامام ان طلبها شورى وليس بظاهر  
والصواب ان يقول في انه ليس له طلبها الا اذا علم ان المالك لا يزكي الخ كما قرره  
شيخنا قال الشورى بوجه الالتحاق وان واجها اليسار وهو ما يخفى غالبا كالمال  
الباطن بقوله وهو افضل) سواء في ذلك زكاة الظاهر والباطن ع ش على م ر  
(قوله بنفسه أو وكيله) أي العدل العارف فيما يظهر ايعاب (قوله ان كان عادلا فيما)  
وان كان جائرا في غيرها وظاهر رجوعه لزكاة المالكين وهو غير مراد بل هو قيد  
في الباطن فقط لما تقدم من ان الافضل في الظاهر اعطاؤها للامام ولو جائرا ع ش  
ولعل الفارق بينهما ان الزكاة في المال الظاهر يطلع غالبها على دفعها للمستحقين  
فاذا لم يدفعها الجائر يمكن مطالبة بها بخلاف زكاة المال الباطن قد لا يطلع على  
دفعها للمستحقين فاشترط فيها كونه عادلا لا ط ف (قوله وتجيب نية) ما لم يمتنع  
المالك بعد الحول ويرثه المستحقون فانهم يأخذون بقدر الزكاة ما تركه المورث  
باسم الزكاة وما بقي باسم الارث وسقطت النية م رسم ولو شك في نية الزكاة بعد  
دفعها هل يضر ولا والذي يظهر الثاني ولا يشك بالصلاة لانها عبادة بدنية  
بخلاف هذه وأيضا هذه توسع في نيتها بما هو اقرب منها وتقوي بعضها الى غير المزمكي وهو  
ذلك فليتنا مل ح ف وشورى وقيل يضر (قوله ما لوني صلاة الظهر) هذا بناء على  
ان المعادة لا تجب فيها نية الفرضية وقد قدم م ر ان العتد خلافه اللهم الا ان  
يقال ان الفرضية في المعادة وان وجبت فالمراد بها اعادة ما كان فرضا بالامالة  
أو نحوه والفرض المميز للاصلية عن المعادة هو الحقيقي فلا تعارض ع ش (قوله  
ولا يكفي فرض مالي) قيل هذا أي عدم كفاية فرض مالي ان كان عليه شيء من  
ذلك غير الزكاة اه ويرد بان القرائن الخارجية لا تخص النية فلا عبرة بكون  
ذلك عليه أولا نظر الصدق منوبه بالمراد وغيره شرح حجروم ر (قوله فان نوى  
مع ذلك) أي مع تعيين المخرج عن الغائب (قوله والمراد الغائب عن مجلسه)  
أي والمراد بالمال الغائب في تمثيله المذكور والغائب عن مجلسه أي مجلس المخرج

بقية الزكاة مطلقا ثم بان تلف الغائب فله ١٩٧ يج ل جعل المخرج عن الحاضر (فان عينه لم يقع) أي  
المخرج (عن غيره) فلو كان نوى المخرج في المثال عن الغائب لم يكن له صرفه الى الحاضر فان نوى مع ذلك انه ان بان المذوى  
قال فاقض غيره فبان بالافاقع عن غيره والمراد الغائب عن مجلسه

لا عن البلد بناء على منع نقل  
الزكاة وهو والله سبحانه لا في  
في كتاب قسم الزكاة  
(وتلزم) أي النية (الولي عن  
محبوبه) فلا يدفع بلانية لم تقع  
الموقع وعليه الضمان وظاهر ان  
لولي السفيه مع ذلك ان يفوض  
اليه له كغيره وتعبيري  
بالعجور اعم من تعبيره بالصبي  
والجنون (وتسكني) أي النية  
(عند عزلها) عن المال  
(وبعده) وهذا من زيادتي  
(وعند دفعها لالمام أو وكيل  
والأفضل لهما ان ينوي عند  
تفريق أيضا) على المستحقين  
وذكر الأفضلية في حق الامام  
من زيادتي وكذا قل (وله  
ان يوكل فيها) أي في النية  
(ولا تسكني نية امام) عن  
المزكي (بلاذن) منه كغيره  
(الا عن ممتنع) من ادائها  
فتسكني (وتلزمه) اقامتها  
مقام نية المزكي وقولي بلا  
اذن من زيادتي  
(باب تعجيل الزكاة)  
وما يذكر معه هو اولى من  
تعبيره بقصص لما في الباب  
قبله

وعرضه بهذا دفع ما يقال كيف يصح الانحراج عن الغائب مع انه يشترط الدفع  
لفقراء محل المال ولو كان غائبا فكيف يخرج المالك عنه لغير أهل محله (قوله لا عن  
البلد) أي أو عنها في محل لا مستحق فيه وبلد المالك اقرب البلاد اليه ح ل (قوله  
لم يقع الموقع) ظاهره وان نوى السفيه لكن قال سم ويثني كما وافق عليه م ر  
انه تسكني نية السفيه وان لم يفوضها اليه الولي ع ش (قوله وبعده) صادق بوقوع  
النية بين العزل والدفع وبه صرح م ر وان لم تقارن أحدهما فلا يستقل المستحق  
بقبضها اعتمده م ر (قوله وعند دفعها لالمام) أي وان لم ينو الامام عند الدفع  
للمستحقين لانه نافيهم فالدفع اليه كالدفع لهم بدليل انها لو تلفت عنده الزكاة  
لم يجب على المالك شيء والساعي في ذلك كالامام شرح م ر ولو نوى الدافع الزكاة  
والاخذ غيرها كصدقة تطوع أو هدية أو غيرها فالعبرة بقصد الدافع ولا يضر صرف  
الاخذ لها عن الزكاة ان كان من المستحقين فان كان الامام أو نائبه ضررها فلهما عنها  
ولم تقع زكاة ومنه ما يؤخذ من المكوس والرياء والعشور وغيرها فلا ينفع  
المالك نية الزكاة فيها وهذا هو المعتمد ويؤيده افتاء ابن الرزاد شوبري أي لان  
ما يأخذونه من ذلك لا يصرفونه مصرف الزكاة كما قرر شيخنا ح ف (قوله وله ان  
يوكل فيها) أي اهلها أي لنية الزكاة لا لانية مطلقا بان يكون مسلما بالغيا قلا  
لاصبيا ولوميزا وكافرا وريقا ح ل قال ع ش ولا تسكني نية الوكيل باذن من  
الموكل عند مصرف الموكل لانه انما اغتفرت النية من الوكيل اذا اذن له في تفرقة  
الزكاة لانها وقعت تبعا كما صرح به جرجي شرح الاربعين عند قوله وانما لكل  
امرء ما نوى والذي صرح به ع ش على م ر صحة التوكيل في النية استقلا لا  
بان يوكل واحدا فيهما واحدا في التفرقة (فرع) لو وكله في تفرقة زكاته لم يكن  
توكيلا في نيتها على المعتمد من نزاع في المسئلة شوبري  
(باب تعجيل الزكاة)\*

أي باب بيان جوازه وعدمه وقد منع الامام مالك رضي الله عنه صحة التعجيل وتبعه  
ابن المنذر وابن خزيمة من أئمةنا ودليلنا انه صلى الله عليه وسلم أرخص للعباس رضي  
الله عنه في تعجيل صدقته قبل ان تحل حين ساله في ذلك ولانه حق مالي عجل رفقا  
فجاز تقديمه على اجله كالدين وأيضا لانه حق مالي وجب بسببين فجاز تقديمه على  
احدهما كتقديم الكفارة على الخنث وقدر وافق الخالف عليها برماوي (قوله  
وما يذكر معه) أي من حكم الاسترداد ومن حكم الاختلاف الواقع بينهما في مثبت  
الاسترداد ومن انه لا يضر غناه بها ومن قوله وان الزكاة تعلق بالمال تعلق شركة

(صح تعجيلها) في مال حولي (لعمام قويا انعقد حوله) بان ملك نصابا او ابتاع عرض تجارة ولو بدون نصاب كان ابتاع  
عرضا لما لا يساوي مائتين فعجل \* (٧٨٧) \* زكاتها وما مال الحول وهو يساويهما او ابتاع عرضا

يساويهما فعجل زكاة  
لربعمائة وحال الحول وهو  
يساويهما فيجزؤه المعجل  
وان لم يساوالمال في صورة  
النسابة الاولى نصابا عند  
الابتياح بناء على ما مر من ان  
اعتبار النصاب فيها بانحر  
الحول وكلام الاصل يقتضي  
المنع في هذه الصورة وليس  
مراد او خرج بالعام ما فوفيه فلا  
يصح تعجيلها له لان زكاته  
لم ينعقد حوله والتعجيل قبله  
انقضاء الحول لا يجوز كالتعجيل  
قبل كمال النصاب في الزكاة  
المبذبة في عجل لعامين يجزى  
للاول فقط وأما خبر البيهقي  
انه صلى الله عليه وسلم تسلف  
من العباس صدقة عامين  
فاجيب عنه باذقة طاعه  
ويا احتمال انه تسلف في عامين  
وصحح الاسنوي وغيره صحة  
تعجيلها لهما وعزوه للنص  
والاكثرين وعليه فهو مقيد  
بما اذا بقي بعد التعجيل نصاب  
كتعجيل شاتين من ثنتين  
واربعين شاة وخرج بانقضاء  
الحول مال ولم ينقد كالملك دون  
نصاب من غير عرض تجارة  
كان ملكا مائة درهم فعجل  
خمس دراهم فلا يصح تعجيلها

(قوله صح تعجيلها العام الخ) محله في غير الولي اما هو فلا يجوز له التعجيل عن موليه  
سواء الفطر وغيره ان يحل من ماله جازفيا يظهر شرح م وشو برى قال ع ش  
ولا يرجع الولي على المولى عليه وان نوى الرجوع لانه انما يرجع بما يصرفه عنه عند  
الاحتياج ولا حاجة له في هذا التعجيل انتهى وقوله لعمام الام يعني عن اي عن  
واجب عام وكذا يقال فيما بعده وهو قوله وبفطرة الخ (قوله انعقد) أي وجد وقوله  
حوله أي ابتداء حوله (قوله او ابتاع) أي اشترى عرض تجارة (قوله فعجل زكاتها)  
أي المائتين وهذا ليس بقيد بل لو عجل زكاة اربعمائة جاز اذا كانت العروض تساويها  
آخر الحول كما قلنا ع ش قال شيخنا وقياسه ان يقال في قوله فعجل زكاة اربعمائة  
انه ليس بقيد بل لو عجل زكاة اكثر منها جاز (قوله وهو يساويهما) أي ولو بالقدر  
المخرج لانه كالباقى في ملكه اه برماوى (قوله فيجزيه المعجل) وان لم يساوالمال  
الخ وكانهم اعتفوا له تردد النية اذا الاصل عدم الزيادة لضرورة التعجيل والالم يجزى  
تعجيل اصلا لانه لا يدري حاله عند اخر الحول وهذا يندفع ما للسبكي هنا ر قوله  
وان لم يساوالمال الخ هذه الغاية علمت من قوله اولا ولو بدون نصاب الا ان يقال  
ذ كرها توطئة لقوله بناء على ما مر الخ ولقوله وكلام الاصل الخ تأمل اط ف (قوله)  
يقتضي المنع في هذه الصورة) أي حيث قال ولا يجوز تعجيل الزكاة على ملك  
النصاب وقوله وليس مراد أي لان كلام الاصل مفروض في الزكاة العينية  
لا في زكاة التجارة لما قدمه من أن العبارة فيها بان آخر الحول قرر شيخنا (قوله يجزى  
للاول فقط) أي يجزى منه ما يخص الاول والباقي يسترد فلا بد من هذا التأويل  
لصدق ظاهر العبارة بان جميع ما يحل للعامين يجزى للاول فقط ولا يسترد منه شيء  
(قوله تسلف) أي قدم أو تعجل ح ف وقوله صدقة عامين يجوز تبوين صدقة  
واضافتها والاول اقرب للجواب المذكور كما في البرماوى (قوله وصحح الاسنوي)  
ضعيف وقوله وعليه أي على تصحيح الاسنوي (قوله وخرج بانقضاء الحول) مال ولم ينعقد  
وهذا بخلاف ما لو عجل واحدة من اربعين لعام فانه يصح وان لم يبق بعد اخراجها  
نصاب لانقضاء الحول قبل اخراجها شو برى (قوله وبفطرة) أي عن فطرة أي زكاة  
فطرواخيرها افضل خروجا من خلاف من منع التعجيل كما في ع ش على م ر  
(قوله لانها تجب بالفطر من رمضان) عبارة شرح م ر لا انعقاد السبب الاول  
ادهي وجبت بسببين رمضان والفطر منه وقد وجد احدهما فجاز تقديمها على  
الاخر ولان التقديم يوم أو يومين جائز بانفاق الاصحاب فألحق الباقي به قياسا  
بجامع اخراجها في جزئ منه (قوله فهو) أي رمضان سبب والوجه كما هو واضح

لعدم سبب وجوبها (و) صح تعجيلها (لفطرة في رمضان) ولو في اوله لانها تجب بالفطر من رمضان فهو سبب آخر لها ما قبله  
فلا يصح لانه تقديم على السببين (لا) تعجيلها (لنايت) من غير وجوب (قبل) وقت (وجوبها) وهو يدق الصلاح واشتداد  
الحب كما مراد لا يعرف قدره تحقيقا ولا تخمينا



أن السبب الأول رمضان كلاً أو بعضاً أي القدر المشترك بين كلاً أو بعضه فصح قولهم له  
تجبل الفطرة من أول رمضان وقولهم هناك مع ادراك آخر جزء من رمضان وهذا  
في غاية الظهور ولكنه قد يشبهه مع عدم التأمل سمى أي لأن قولهم ماذا كريدل  
على أن السبب هو ادراك آخر جزء من رمضان لا كلاً اه فاذا تجملها في رمضان يقال  
انه تجملها عن أحد السمين وهو الفطر وأما السبب الآخر فقد تجملها فيه لا عنه  
وما تقدم من أن أحد السمين ادراك آخر جزء من رمضان فهو بيان لا قلة ما يتحقق به  
السبب الأول كما تقدم عن ع ش على م ر (قوله ما بعده فيصح) أي حيث  
كان الاخراج من غير التمسر والحب الذين اراد الاخراج عنهم ما تقدم انه  
لواخرج من الرطب أو العنب قبل جفافه لا يجرى وإن جف وتحقق أن المخرج  
يساوي الواجب بعد جفافه أو يزيد عليه ع ش على م ر (قوله وشرط لأجزاء  
المجبل) المقصد أنه يكفي في المستحق كونه بصفة الاستحقاق وقت الأخذ ووقت  
الوجوب وإن خرج عن ذلك بينهما كأن ارتد بعد الأخذ ثم أسلم قبل تمام الحول  
وكذا الوغاب عند الحول أو قبله ولم تعلم حياته أو احتياجه أجزاً المجبل كما في فتاوى  
الحنافى وهو أقرب الوجهين في البحر وأما المالك فلا يذ أن يكون بصفة  
الوجوب جميع الحول شرح م ر فقولهم يشترط في الأخذ أن يكون أهلاً للاستحقاق  
وقت الوجوب أي يقيناً أو استحباباً (قوله والمستحق) اعتمد م ر أنه لا يضر كون  
المال في آخر الحول بل إذا رسم على حجر وعش ومحل قولهم لابد من اخراج  
الزكاة لفقره بل إذا حل الحول في غير المجمل ح ف (قوله أهلاً) المراد أن يكون  
المالك متصفاً بصفة الوجوب والأخذ بصفة الاستحقاق لأن الأهلية تثبت  
بالإسلام والحرية ولا يلزم من وصفهما بالأهلية وصفهما بالوجوب والاستحقاق  
المراد هنا شرح م ر بزيادة فاندفع ما قيل أن التعبير بالأهلية ليس بمجيد (قوله هو  
أعدهم من تعبيرة بأخر الحول) أي لشموله زكاة الفطر والنابت (قوله والمستحق  
مرتداً) بخلاف المالك إذا ارتد لا يخرج عن أهلية الوجوب عش (قوله ولا يضر  
تلف المجمل) أي لا يضر في أجزائه (قوله ولا يرد مال المجمل الخ) أي لا يرد على قوله  
ونشرط الخ أي لا يقدح في صكون ما قاله شرطاً تخلف المشروط عنه أي لا مكان  
تخلف المشروط لفقد سبب أو شرط آخر أو وجود مانع وهنا قد فقد شرط آخر  
صرح به ابن حجر فقال نعم يشترط مع بقاء ذلك أن لا يتغير الواجب والا كأن مجمل  
ينت محض إلى أن قال وهذه الصورة تغير فيها الواجب فلم ترد اه (قوله مال المجمل  
ينت محض عن خمس وعشرين) أنظر لو مجمل عنها بنت لبون ولعل الوجه عدم

أما بعده فيصح قبل الجفاف  
والتصفية (وشرط) لأجزاء  
المجبل (صكون المالك  
والمستحق أهلاً) لوجوب تلك  
الزكاة ولا خذلماً (وقت  
وجوبها) هو أعدهم من تعبيرة  
بأخر الحول فالمراد أن أحدهما  
ميتاً والمستحق مرتداً أو المال  
تألفاً وقت الوجوب أو بيع  
في الحول وليس مال تجارة  
لم يجز المجمل ولا يضر تلف  
المجمل ولا يرد مال المجمل بنت  
مخاض عن خمس وعشرين  
فتوالفت قبل الحول



الاجزاء فليخرجها ككاتبه شوبري (قوله وبانت ستا وثلاثين) أي بالتي أخرجها  
(قوله مع وجود الشرط المذكور) وهو كون المالك أهلا لوجوبها والمستحق أهلا  
لاخذها وقت الوجوب والظرف متعلق بقوله لم يجز (قوله بل يستردها ويعيدها  
الخ) محل ذلك ما لم يجدد له ثانية بأن ينوي أنها من الستة والثلاثين والافلا بيلوته  
استردادها ولا اخراج غيرها شيئا وفي عمن مانعه يقبه أن محل عدم الاجزاء  
بالاعتبار بالدفع السابق والنية السابقة فلنوي بعد ان صارت بنت لبون دفعها  
عنها ومضى زمن يمكن فيه القبض وهي بيد المستحق فينبغي أن تقع حيث تدع  
الزكاة اه (قوله لانه لا يلزم الخ) الاولى الجواب بأنه يشترط أيضا أن لا يتغير المال  
المحل عنه الى نصاب آخر كما أفاده شيخنا ح ف وذكره جبر (قوله وجود  
المشروط) وهو اجزاء المجهل (قوله ولا يضر غناه بها) أي الزكاة المعجلة اما لكثرة ما  
أوتوا لها أو تجارته فيها أو غير ذلك شرح م (قوله ولو مع غيرها) فلو تلفت وكان  
الرجوع لبدلها يؤدي الى خروجه عن الغنى كان كالعدم سم (قوله لانه انما أعطى  
يستغنى) أي ولا نألو اخذناها بعد غناها وافتقر واحتجنا الى ردها له فانبأت  
الاسترجاع يؤدي الى غنيه شرح م (قوله ويضر غناه بغيرها) كأن أخذ المعجلة  
وأخذ أخرى غير معجلة واستغنى بغير المعجلة فيسترد المعجلة حيث تد لانه قد استغنى  
بغيرها عند تمام الحول أفاده شيخنا قال ابن حجر وصورتها ان تلف المعجلة ثم يحصل له  
زكاة أخرى يسد منها بدل المعجلة ثم يبقى منها ما يغنيه أو يبقى ويكون حال  
قبضها محتاجا لها ثم تغير حاله عند الحول بأن صار غنيا فصار يكفيه أحدهما وما  
في يده ورجح السبكي فيما لواقع حول معجلتين ان الثانية أولى بالاسترجاع  
ان أحدهما مرتب فان أحدهما معا فيعبر على رد أحدهما ولو كانت أحدهما واجبة  
فالمسترجع المعجلة لان الواجبة لا يضر عروض المانع بعد قبضها شوبري (قوله  
كزكاة واجبة) أي غير معجلة (قوله أخذها بعد أخرى) نعم لكل من الواجبة  
والمعجلة وأمره التمهيد لان العطف باو وقوله بعد أخرى أي بعد أخرى معجلة وقوله  
وقد استغنى بها أي بالثانية وقد تلفت الاولى المعجلة والابان بقيت فلا يأخذ  
من الثانية الا ما يغنيه اه حل والمراد بالغنى ما يمنع أخذ الزكاة كأن حصلت له  
زكوات أو أموال تكفيه العمر الغالب (قوله واذا لم يجز المجهل الخ) وليس له  
الاسترداد قبل عروض المانع لتبرعه بالتعجيل فامتنع عليه الرجوع فيه كمن يحجل  
دينام وجبلا حتى لو شرط الاسترداد بدون مانع لم يسترد والقبض حيث تد صحيح  
فيما يظهر اذا كان عالما بفساد الشرط لتبرعه حيث تد بالدفع شرح م ر

وبانت ستا وثلاثين حيث  
لم يجز المعجلة وان صارت بنت  
لبون مع وجود الشرط المذكور  
بل يستردها ويعيدها  
أو يدفع غيرها وذلك لانه  
لا يلزم من وجود الشرط  
وجود المشروط (ولا يضر  
غناه بها) ولو مع غيرها لانه  
انما أعطى ليستغنى فلا  
يكون ما هو المنصود مانعا  
من الاجزاء ويضر غناه  
بغيرها كزكاة واجبة  
أو معجلة أخذها بعد أخرى  
وقد استغنى بها (واذا لم يجز  
المجهل) لا تتفاء شرط مما ذكر

(قوله استرده) ولا يحتاج الاسترداد الى لفظ يدل عليه كرجعت بل يقتض بنفسه كما في المجموع وبه يعلم ان ذلك المعجل يقتل للدافع بمجرد وجود السبب من غير لفظ شويري ولا شيء عليه للقابض في مقابلة النفقة لانه انفق على نية أن لا يرجع قياسا على المشتري شراء فاسدا ع ش (قوله من مثل) كأن عجل زكاة الثمار بعد صلاحها أو الحبوب بعد اشتدادها كأن أخرج غمرا أو حبنا من عنده قبل حفاف الثمار وتصفيته الحبوب برماوى (قوله ان تلف) وفي معنى التلف البيع ونحوه وبقي ما لو وجد مرهونا والا قرب فيه أخذ قيمته للحيولة أو يصبر الى فكاكه أخذ ما في البيع ع ش (قوله حصل في ملك القابض) يشعر بأن القابض لو كان غير مستحق حال القبض لزمه قيمته منه وقت التلف لعدم ملكه الزيادة وهو نظير ما يأتي من استرداد الزيادة المنفصلة وما معها في هذه الحالة (قوله بلا زيادة منفصلة) قال في شرح الروض حقيقة كالولد والكسب أو حكما كالابن بضرع الدابة والصوف بظهرها كما في الموهوب للولد والمبيع للمفلس بجامع حدوث الزيادة في ملك الاخذ وقوله اه وقوله والصوف بظهرها أى اذا بلغ أو ان جزء كما قسده الشهاب ابن حجر في شرح العباب وأما اذا لم يبلغ أو ان الجزء عادة فهو من الزيادة المنفصلة ولا يشكك اللبن بالضرع والصوف بالظهر بالحمل خصوصا ما بلغ أو ان الوضع لان كلامهما لما كان مقدورا على فصله كان كالمفصل بخلاف الحمل فليتأمل شويري (قوله وولد) قال شيخنا بخلاف الحمل فانه من المتصلة كما اعتمد شيخنا م ر ونوزع فيه بأنهم لم يجعلوه كالتصلة الا في المفلس وعلى الوه بتقصير المفلس فليراجع قل على التحرير أى فلما جاء السبب من جهة مكننا البائع من الرجوع في الولد عن وقال البرماوى أن الحمل من الزيادة المنفصلة الا في هذا الباب وباب المفلس (قوله ولا أرش نقص صفة) المراد بتقصير الصفة ما لا يفرد به قد في شمل نقص جرمنه كرجل وليس المراد بالصفة ما قابل العين ح في (قوله استردا) أى الزيادة والنقص والتعبير بالاسترداد فيه مسامحة بالنسبة للأرش (قوله نقص العين) أى وهو ما يفرد به قد أخذ ما تقدم عن (قوله وقيمة المؤلف) وأرش النقص هنا قيمة المؤلف (قوله فانه يستردهما) ظاهره وان حدث النقص بلا تقصير كآفة سماوية وهو ظاهر لان العين في ضمانه حتى يسلمها لما لكها لانه قبضها الغرض نفسه فليراجع رشيدى على م ر (قوله ان علم قابض) أى مع القبض أو بعده على المتمد زى والمراد بالبعدية ما قبل التصرف فيه ابن حجر (قوله فان لم يوجد شيء من ذلك) أى من الشرط والقول المذكور وكان الاخير

(استرده) ان بقى (أو بدله) من مثل أو قيمة ان تلف (والعبرة بقيمة وقت قبض) لا وقت تلف لان ما زاد حصل في ملك القابض فلا يضمنه ويسترد ذلك (بلا زيادة منفصلة) كلبن و ولد بخلاف المتصلة كسمن وكبر (ولا أرش نقص صفة) كمرض ان (حدنا قبل سبب الرد) لحدوثها في ملك القابض فلا يضمنها نعم لو كان القابض غير مستحق حال القبض استردا وهو ظاهر وخرج بتقصير الصفة نقص العين كمن عجل بعيرين فتلف أحدهما فانه يسترد الباقي وقيمة التالف ويحدوث الامر من قبل السبب ما لو حدث بعده أو معه فانه يستردهما وقولى صفة الى آخره من زيادتي وانما يسترد (ان علم قابض التعجيل) بشرط كان شرط استرداد المانع يمرض أو بدونه كذهركا في المعجلة لا علم بالتعجيل فيها وقد بطل وعلا بالشرط في الاولى فان لم يوجد شيء من ذلك لم يسترد

أن يقول فإن لم يعلم الخ (قوله بل تقع نفلا) هل مثل المعجل في ذلك ما لودفع عن ذلك  
 المال في وقت الوجوب فتبين كونه فالفا فيقع نفلا انظره ح ل (قوله في مثبت)  
 استرداد أن ادعى المالك وجوده والقابض عدمه (قوله وهو واحد مما ذكر) أي  
 من الشرط والقول المذكور وفي تلف المال وكون المالك والاخذ غير أهل  
 للوجوب والاستحقاق وغير ذلك شيئا (قوله تعلق شركة) وهي شركة غير  
 محضة كما يدل عليه قوله وانما جاز الخ (قوله وانما جاز اخراجها) وارده على قوله تعلق  
 شركة اذ مقتضاؤه أنه لا يجوز اخراجها من غير المال (قوله لبناء أمرها على المساهلة)  
 يعتذر بذلك أيضا عن عدم المشاركة فيم يحصل من الفوائد كالنسل والدربر وماوى  
 (قوله أرجعها الثاني) معتمد وقوله كما يؤخذ من قوله الخ لأنه لو كان المراد بقدرها  
 شاة لبطل في الجميع لاسهام الشاة فيصير المبيع مجهولا (قوله بطل في قدرها) أي  
 ان كان من الجنس فان كان من غيره كشاة في خمسة أبعرة بطل في الجميع  
 للجهل بقيمة الشاة لا في قدر القيمة فقط على المعتمد ع ن ومباردة سم على ابن حجر  
 بطل في قدرها وهو جزء من كل شاة في مسألة الشياه وهو ربع عشرها مثلا كما هو  
 مقتضى ما قدمه من ان الاصح أن الواجب شائع لأمهم وقوله في شرح العباب عن  
 القول قال ابن حجر فبرده المشتري على البائع اه قال سم أي بأن رد شاة في مسألة  
 الأربعين بدليل سياق كلامه فانظروا في أن المراد أنه يرد قدرها متميزا لا شاة إذا  
 قرر ذلك فان كان المراد أنه بعد رد المشتري قدرها متميزا يصح البيع في جميع ما بقي  
 بيده ففيه اشكال لأنه يلزم أن يبطل البيع في جزء من كل شاة ثم اذا رد المشتري واحدة  
 منها انقلب البيع صحيحا في جميع كل واحدة ما عدا هذه الواحدة وقد يجاب بالترام  
 ذلك ويوجه بأنه لما كان شركة المستحق ضعيفة غير حقيقية ضعف الحكم ببطلان  
 البيع في كل جزء وجاز أن يرتفع هذا الحكم برد المشتري واحدة الى البائع أو بأن  
 غاية البطلان بقاء ملك المستحق لجزء من كل شاة وهو ينقطع برد شاة لأنه في معنى  
 الاستبدال لكن قياسه ان الذي يبطل فيه البيع جزء من كل شاة مثلا ان الذي يرد  
 المشتري جزء من كل شاة مثلا اه (قوله وان ابقى في الثانية قدرها) أي ولم ينوبه الزكاة  
 وهو معنى بأن قال هذه الشاة للزكاة ح ل (قوله نعم لو استثنى قدر الزكاة) أي في غير  
 الماشية كبعتك هذا الثمر أو النقود والى الماشية فلا يصح اذا قال ذلك بل لابد أن  
 يقول الا هذه الشاة ح ل أي لان استثناء الشاة التي هي قدر الزكاة قد دل على أنه عيناها  
 لها وانما باع ما عداها شرح م فان لم يعينها بأن قال بعتك هذه الشاة الا قدر  
 الزكاة بطل في الجميع لان قدر الزكاة التي استثناء شاة مهمة وابها ما يؤولى

بل تقع نفلا (وحلف قابض)  
 أو وارثه (في) اختلافها  
 في (مثبت استرداد) وهو  
 واحد مما ذكر فيصدق لان  
 الاصل عدمه (والزكاة  
 تتعلق بالمال) الذي يجب  
 فيه الزكاة (تعلق شركة)  
 بقدرها بدليل أنه لو امتنع  
 من اخراجها أخذها الامام  
 منه قهرا كما يقسم المال  
 المشترك قهرا اذا امتنع بعض  
 الشركاء من قسمته وانما جاز  
 اخراجها من غيره لبناء أمرها  
 على المساهلة والارفاق والواجب  
 ان كان من غير جنس المال  
 كشاة واجبة في الابل ملك  
 المستحقون بقدر قيمتها من  
 الابل أو من جنسه كشاة  
 من أربعين شاة فهل الواجب  
 شاة أو جزء من كل شاة وجهان  
 أرجحهما الثاني كما يؤخذ من قول  
 (فلو باعه) أي ما قبله به  
 للزكاة (أو بعضه قبل اخراجها  
 بطل في قدرها) وان ابقى  
 في الثانية قدرها لان حق  
 المستحقين شائع فأى قدر  
 باعه كان حقه وحقهم نعم  
 لو استثنى قدر الزكاة كبعتك  
 هذا الا قدر الزكاة

الى الجهل بالمبيع ع ش هذا لا يظهر الا على انقول بان الواجب شاة مهمة وأما على  
الراجح من ان الواجب جزء ومن كل شاة فيصم البيع فيما عدا قدر الزكاة (قوله صم  
البيع) أى قطعاً كما قاله ابن حجر وهو يشير الى أن ما بعد الاستدراك مقطوع به وما  
قبله مختلف فيه فندفع ما يقال لافرق بين المستدرك والمستدرك عليه لانه في الحالين  
يصح فيما عدا قدر الزكاة وحيث قد لا موقع لذلك في كلام من لم يملك الخلاف  
كما شارح وأما البيع المحلى تأمل والاحسن في الجواب انهما يفتقان من حيث أنه  
عند هدم الاستثناء يكون البيع قد ورد على قدر الزكاة أيضاً ثم بطل فيه فالله المشتري  
الخييار لتفريق الصفقة عليه وعند الاستثناء لم يتعلق البيع بقدر الزكاة أصلاً  
كما في سم وع ش فعلى الاول القدر الذي فات على المشتري يرجع على البائع  
بمحضه من الثمن ان قبضه كما في ابن حجر وعلى الثاني يستقر الثمن بجميعة ولا يسقط  
منه شيء (قوله بلا محاباة) أى مسامحة وأما اذا باعه بمحاباة فانه يبطل فيما قيمة  
قدر الزكاة من المحاباة وان أقر قدرها ابن حجر كأن باع ما يساوى أربعين  
مثقالاً به شرين فيبطل في البيع في ربع عشر المحاباة وهو ما يقابل نصف مثقال  
من العشرين الناقصة من ثمنه كما قرره شيخنا ومثله في شرح الروض واعترض  
بطلان البيع فيما ذكر مع كون الزكاة متعلقة بالقيمة لان مقتضاه همة البيع  
وجوب زكاة القيمة بتمامها وهي أربعون ديناراً كما تقدم عن م ر أنه اذا باع  
عروض التجارة بدون قيمته ازاكى قيمتها فحرم ذلك

\*(كتاب الصوم)\*

فرض الصوم في شعبان في السنة الثانية من الهجرة وشهره أفضل الشهور وهو  
من خصائص هذه الامة كما ذكره الحافظ السيوطي ونقله الحافظ ابن حجر عن الجمهور  
وجاء التشبيه الواقع في قوله تعالى كما كتب على الذين من قبلكم على مطلق الصوم  
دون قدره وزمنه وقيل انه ليس من الخصوصيات بحمل التشبيه على حقيقته  
لانه قيل ما من أمة الا وقد فرض عليهم رمضان الا أنهم ضلوا عنه قال العلامة  
الاجهوري المالكي

وفرض الصيام ثاني الهجرة \* فصام تسعاً نبي الرحمة  
أربعة تسعاً وعشرين وما \* زاد على ذلك الكمال اتسماً  
كذا لبعضهم وقال الهيثمي \* ما صام شهراً كاملاً سوى شهر ربيع  
والدميري أنه شهر ربيع \* وناقض سواء خذ بياني  
(قوله مولغة الامساك ولوعن نحو الكلام) ومنه قوله تعالى حكاية عن مريم

صم البيع كما جزم به الشيخان  
في باب زكاة التمار لكن شرط  
المأوردى والرويانى ذكرهما هو  
عشر ونصفه وظاهر أن محله  
فيمن جهله (لا) ان باع (مال  
تجارة بلا محاباة) فلا يبطل  
لان متعلق الزكاة القيمة  
وهي لا تفوت بالمبيع وقول  
أوبعضه مع قولي لا مال الى  
آخره من زيادتي  
\*(كتاب الصوم)\*  
مولغة الامساك



أني نذرت للرحمن صوما أي امساكاً وسكوتاً (قوله امساك من المفطر)  
لو أبدله بقوله عن غير امساك أو فصح لأننا لم نعلم حقيقة المفطر لكنه لو عبر بالعين  
لورد عليه ما لو جامع أو تقابلاً وأوردت فمنا ذكره أولى غايته أنه يحمل يعلم قصد له مما  
يأتي عيش على م روعبارة شرح م ر امساك مسلم بميز عن المفطرات سالمان  
الحيض والولادة في جميعه ومن الانغماء والسكر في بعضه (قوله كتب عليه آم  
الصيام) والايام المعدودات أيام شهر رمضان وجمعها جمع قلة ليهونها م ر  
(قوله يجب صوم رمضان) من الرض وهو شدة الحر لوجوده عند وضع اسمه من  
العرب لأنهم الذين وضعوا اللغة وقد سموا كل شهر بصفة ما في زمنه حال وضعه  
كما سموا الربيعين لوجود زمن الربيع عندهما وعلم من كلام المصنف كغيره  
أنه لا كراهة في ذكره بدون لفظ شهر خلافاً لبعضهم لما قيل انهم أسماء الله تعالى  
ولم يثبت ق ل (قوله ثلاثين) قال الامام أحمد رضي الله عنه يجب الصوم ليلة  
اللاثين عنه الغيم وفهم من كلامه عدم وجوبه بقول المصنف بل لا يجوز نعم له أن يحمل  
بحسابه ويجزؤه عن فرضه على المتعمد وان وقع في المجموع عدم اجزائه عنه  
والحاسب وهو من يعمد من منازل القمر وتقدير سيره في معنى المنهم وهو من يرى  
أن أول الشهر طلوع النجم الفلاني شرح م ر وقول م ر نعم له الخ قال الزيادي  
بل يجب عليه وعلى الحاسب الاخذ به لهما وكذا من اعتقد صدقهما ولا ينافيه من  
عبر بالجزأ لان ما جاز بعد الامتناع يصدق بالواجب ويجوز اعتماد ما اعتقده من  
التقاديل المعلقة بالمناظر ليلة أول رمضان فالمدار على حصول الاعتقاد الجازم  
فاذا عقلت التقاديل ثم أزيلت فان حصل لهم شك في ذلك لم يصح صومهم وان استمر  
جزمهم مع صومهم وأجزأهم (قوله أو رؤية الهلال) أي لا بواسطة نحو امرأة  
ولا عبدة برؤية نائم له صلى الله عليه وسلم قال لا اله الا الله ان غدا من رمضان أو نحوه امن سائر  
المراءى لان النائم لا يضبط وان كانت الرؤيا - كما اه زى واعلم أنه يثبت رمضان  
بشهادة عدل وان دل الحاسب القطعي على عدم امكان رؤيته كما نقله ابن قاسم على  
المسح عن م ر وهو المعتمد خلافاً لما نقله ق ل على الخطيب عنه فإنه ضعيف  
كما افاده شيخنا المدائني (قوله أو ثبوتها) أي عندنا كم ولا بد ان يقول الحما كم ثبت  
عندى هلال رمضان أو حكمت بثبوت هلال رمضان والالم يجب الصوم اه هجر  
وقول بعضهم ليس هذا حكماً حقيقة لانه على غير معيار لا حاجة اليه لان الحكم  
انما وقع بوجود الهلال ولزوم الصوم ناشئ عنه وتابع له ولا يمتكم قاصي الضرورة  
بعلمه بل يشهد عند غيره على المتعمد ق ل على الجلال (قوله بعدل شهادة)

وغيرها امساك من المفطر  
على وجه آخر ومن الاما  
في وجوبه قبل الاجماع  
مع ما يأتي آية رتب عليكم  
الصيام وخبر بنى الاسلام  
على خمس (يجب صوم رمضان  
بكمال شعبان ثلاثين) يوماً  
أو رؤية الهلال في حق  
من رآه وان كان فاسقاً  
(أو ثبوتها) في حق من لم يره  
(بعدل شهادة) لخبر البخاري

صوم الرؤية وافطروا لرؤيته  
فان غم عليكم فاكلوا عدة  
شعبان ثلاثين ولقول ابن  
عمران خبرت النبي صلى الله  
عليه وسلم اني رأيت الهلال  
فصام وامر الناس بصيامه  
رواه أبو داود وصححه ابن حبان  
ولما روى الترمذي وغيره  
ان امرأيتا شهدا عند النبي  
صلى الله عليه وسلم برؤيته  
فامر الناس بصيامه والمعنى  
في نبوته بالواحد الاحتياط  
لصوم وخرج بعدل الشهادة  
غير العدل وعدل الرواية  
فلا يكفي فاسق وعبد وامرأة  
وصحح في المجموع انه لا يشترط  
العدالة الباطنة وهي التي  
يرجع فيها الى قول المزكبين  
واستشكل بان الصحيح انها  
شهادة لا رواية ويجب بانه  
اغترفيه ذلك كما اغترفيه  
الاكتفاء بعدل الاحتياط  
وهي شهادة حسبة قالت  
طائفة منهم البغوي ويجب  
الصوم أيضا على من أخبره  
موثوق به بالرؤية اذا اعتقد  
صدقه

وان كان حديد البصر ويفرق بينه وبين حديد السمع حيث لا تلتزم بسماعه الجماعة  
أحدا حتى السامع بأن لها بدلا اه سمحج والاولى الفرق بأن الجماعة تسقط  
بالعذر وجوب السعي اليها اذا سمع النداء حديد السمع فيه مشقة لبعدها المكان  
الذي يسمع منه ففرق فيه بين حديد السمع ومعتدله لوجود المشقة في السعي عند  
سماع حديد السمع ولا كذلك هنا فان المدار فيه على رؤية الهلال وقدر رؤية فلا فرق  
بين حديد البصر وغيره عند رؤيته ع ش على م ر ولو رجح الشاهد فان كان  
بعد الشروع في الصوم ولو بدون حكم أو بعد الحكم ولو بدون شروع لم يعتد برجوعه  
وجوب الصوم والاعتد به ولا وجوب وفي الاحتياط لابن حجر انه يثبت رمضان  
أيضا في حق من تواترت عنده رؤية رمضان ولو من كفارة اه شوبري (قوله صوموا  
لرؤيته) أي ليس كل واحد منكم اذا رآه فلا يجب على غير الراي الا ان صدقه فاندفع  
ما يقال انه يلزم عليه وجوب صوم الجميع لرؤية واحد منهم من غير حكم الحاكم  
وقوله وافطروا لرؤيته الضمير راجع للهلال لا بقيد كونه من رمضان ثم قيد بكونه من  
شوال وقيل فيه استخدام (قوله فان غم عليكم) أي استبرأ بالغمام قال في النهاية  
في غم ضمير الهلال ويجوز أن يكون غم مستندا الى الظرف أي فان كنتم مغموما عليكم  
فأكلوا اه شوبري (قوله فأكلوا) ظاهره أنه لا قضاء لوتبين الحال بأن اليوم  
الذي غم فيه من رمضان وليس مرادا ق ل (قوله ولقول ابن عمر) الحديث الاول  
دليل لوجوبه باحد الاولين وهذا دليل لوجوبه بالثالث (قوله ولما روى الترمذي)  
ساقه مع ما قبله ليبين به ان المراد بالاخبار الشهادة اذا اخبار لا يجب به الصوم على  
العموم كما هو ظاهر شوبري (قوله انه لا يشترط العدالة الباطنة) بل يكفي بالعدالة  
الظاهرة وهو المراد بالمستور شرح م وهو الذي لم يعرف له مفسق (قوله واستشكل)  
أي ما في المجموع (قوله انها) أي الشهادة بهلال رمضان وقوله شهادة أي فتحتاج الى  
العدالة الباطنة وقوله لا رواية أي في كنف فيهما بالعدالة الظاهرة (قوله فيه)  
أي في الهلال أي في نبوته (قوله ذلك) أي عدم اشتراط العدالة الباطنة واكتفى  
بالعدالة الظاهرة (قوله شهادة حسبة) أي فلا تحتاج الى دعوى وان اختصت  
بأن تكون عند قاض ينفذ حكمه ولو قاضي ضرورة ولا بد من لفظ الشهادة ق ل  
وشرح م ر (قوله من أخبره موثوق به) ليس قيد ابل مثله الفاسق اذا اعتقد صدقه  
فالمدار على أحد أمرين كون الخبر موثوقا به أو اعتقاد صدقه لكن قال البرماوي  
ان اعتقاد صدقه قيد للوجوب وهو المناسب لما سيأتي في صوم يوم النكاح فالحاصل  
أن رمضان يثبت بأحد أمور ستة ذكر المصنف منها ثلاثة أولا وسيأتي ذكر الاجتهاد

وان لم يذكره عند القاضي ويكتفى  
في الشهادة اشهد اني رأيت  
الهلل خلافا لابن أبي الدم ومحل  
ثبوت رمضان بعدل في الصوم  
وتوابعه كصلاة التروايح لافي  
غيرها كدين مؤجل به ووقوع  
طلاق وعق معلقين به قال  
الاسنوي الا ان يتعلق بالشاهد  
لا عتراه قال وما صححه من  
ثبوته بعدل خلاف مذهب  
الشافعي فانه رجع عنه في الام  
وقال لا يجوز فيه الا شاهدان  
وأجيب بأن رجوعه انما كان  
بالقياس لما لم يثبت عنده في ذلك  
خبر كما يدل له كلامه في مختصر  
المرني وقد ثبت انه صلى الله عليه  
وسلم قبل شهادة كل من ابن  
عمر والاعرابي وحده (واذا  
صمنها) أي برؤية عدل  
أو عدلين كما فهم بالاولى (ثلاثين  
افطرا) وان لم نزل الهلال بعدها  
ولم يكن غيم لان الشهر يتم بمضي  
ثلاثين ولا يرد لزوم الافطار  
بواحد لان الشيء يثبت ضمنا  
بما لا يثبت به مقصودا (وان  
روى) الهلال (بمحل) لم يحكمه  
محل (قريبا) منه (وهو) يحصل  
(باتحاد المطلق) بخلاف البعيد  
عنه وهو يحصل باختلاف المطلق  
أو بالسكن فيه كما صرح به  
في الروضة كما صلاها لا بمسافة  
القصر خلافا للرافعي

في قوله ولو اشتبه الخ واخبار الموثوق به ورؤية القناديل المعلقة في البلاد المعتمدة  
والمراد بالموثوق به الذي لم يعهد عليه كذب عند المخبر (قوله وان لم يذكره) أي  
وان لم يذكر الموثوق به الهلال أي وان لم يشهده الخ والمراد موثوق به عند المخبر  
لاضافته اليه كافي ح ل أي ولو فاسقا كما يعلم من شرح قوله بعد الا ان ظن أنه منه  
يقول من يشق به (قوله خلافا لابن أبي الدم) فانه يقول لا بد أن يقول أشهد أن غدا من  
رمضان أو أن الشهر هل اه دميري لان قوله أشهد أني رأيت الهلال شهادة على عمل  
نفسه وهي لا تصح ولعل الجواب أنه اغتفر ذلك في قبولها احتياطا للصوم ولان هذه  
الشهادة خارجة عن قواعد الشهادات بدليل الا كفاء فيها بالعدالة الظاهرة على أنه  
عهدت الشهادة على فعل النفس في المراجعة اذ لم تطلب أجرة (قوله معلقين الخ)  
ويكون هذا التعليق قبل الرؤية وأما اذ وقع التعليق بعد الرؤية ثم شهد من رأى  
اكتفى بالواحد ومحل أيضا ان علق بقوله ان جاء رمضان أو دخل رمضان بخلاف  
ما اذا قال ان ثبت رمضان فيعمل الدين ويقع عليه الطلاق والعق بشهادة العدل  
اه ع ش (قوله كما يدل له كلامه) أي الشافعي في مختصر المزني أي حيث قال  
فيه ولو شهد برؤيته عدل رأيت أن أقبله أي أقبل شهادته لا أثر فيه ح ل وهذا يفيد  
أن قوله كما يدل له الخ متعلق بالنفي الذي هو يثبت لا بالنفي أو متعلق بمحذوف أي  
وقد ثبت كما يدل الخ شيخنا (قوله وان لم نزل الهلال بعدها ولم يكن غيم) لا رد على  
الامام مالك القائل بوجوب الصوم حينئذ وترد شهادته من شهد أولا حينئذ أي  
حين لم نزل الهلال ولم يكن غيم ومثل ذلك من صام بخبر من يشق به أو من صدقه ولو فاسقا  
أو بحسابه أو من صدقه أو رأى هلال شوال وحده لكن يندب لهؤلاء اخفاء فطرهم  
والحاكم تزيير من أظهره ان اطلع عليه واذا ظن هذا وجب الاخفاء كما قاله لبادي  
وتردد بعض مشايخنا في أنه هل يجب سؤال من ظن منه الرؤية أو لم بحسابه  
فراجعه ق ل (قوله لان الشيء يثبت ضمنا) هذا على طريقته والمعتمد  
أن هلال شوال يثبت بعدل مستقلا لا اشتها له على العبادة وهو فطر يوم العيد  
لوجوبه والاحرام بالحج لان كل شهر اشتمل على عبادة يثبت بواحد  
بالنظر للعبادة كافي شرح م روقره شيخنا عزيرى (قوله وهو) أي القرب  
(قوله باتحاد المطلق) بأن لا يكون بين المحلين أربعة وعشرون فرسضا فاكتر ح ل  
وشرح م روالوجه أنها تحديدية كافي شرح م رأيا (قوله وهو) أي البعد  
يصل باختلاف المطلق والمراد باختلافه أن يتباعد المحلان بحيث لو روى في أحدهما  
لم ير في الآخر غالبا قاله في الانوار زى (قوله لا بمسافة القصر) خلافا للرافعي

قال ابن المقرئ في تمشيته واعتبار مسافة القصر تؤدي الى أن يجب القطر على من في البلد والصوم على الساكنين ظاهرهما الوقوعهم في مسافة القصر اذ هي بالتعدد لا بالتقريب والى أن يكون من خرج من البلد لزمه الامساك ومن دخلها لزمه الفطر ذى وهذا يجري أيضا على قول م ر في اختلاف المطلق أن يكون بين البلدين أربعة وعشرون فرسضا (قوله قياسا على طلوع الفجر) أى اذا كان لقوم فجر ولا فجر لا آخرين فيلحق من لا فجر لهم من لهم فجر في دخول وقت الفجر بأن يقدر فجر من لهم فجر اذا اتحد المطلق وقوله والشمس أى اذا كان لقوم نهار وآخرين لانهما لم فيلحق من لانهما لم من لهم نهار في تقدير زمن الليل وطلوع الشمس لأجل دخول أوقات الصلوات وغيرها وقوله وغروبها أى اذا كان لقوم ليل وآخرين لاليل لهم فيلحق من لاليل لهم من لهم ليل في غروب الشمس بأن يحكم بغروبها عندهم والعبارة في جميع ما ذكره بان اتحاد المطلق لا بمسافة القصر كما قرره شيخنا وفي نسخة وغروبها والمراد بغروب الفجر على هذه النسخة ذهاب أثره بطلوع الشمس وفيه نظر لانه يتكرر مع قوله والشمس اه شوبرى وه ذا أعنى قوله قياسا الخ علة لقوله وهو يحصل الخ وقوله ولان أمر الهلال الخ علة لقوله لا بمسافة القصر (قوله يحوج الخ) ثم أجاب عنه بأنه لا يلزم من عدم اعتباره في الأصول والامور العامة عدم اعتباره في التوابع والامور الخاصة سم والعطف للتفسير كما له شيخنا ثم قال والمراد بالاصول الوجوب اصله واسه تقلالا وبالتوابع الوجوب تبعالانه قال لزم حكمه محلا قريباه لوجوب على أهل هذا المحل تابع وهذا والظاهر (قوله وتحكيم المنجمنين) أى الاخذ بقولهم (قوله والامر كما قال) أى من الاشكال والمعتمد ما قاله المصنف (قوله فلو سافر الى محل بعيد الخ) لا يختص هذا بالصوم بل يجري في غيره أيضا على المعتمد حتى لو صلى المغرب بمحل وسافر الى بلدة فوجد هاهنا تغرب وجبت الاعادة زى وانظر هذا التفريع على ماذا يفرع لانه لا يظهر تفريعه على قوله لزم حكمه محلا قريباه لان المسافر اليه بعيد ولا يظهر تفريعه أيضا على المفهوم الا أن يجعل مستأنفا انتهى وعبارة الاصل مع شرح م ر واذا لم نوجب على أهل البلد الاخر وهو البعيد فاسافر اليه من بلد الرؤية من صام به فالاصح أنه يوافقهم اه فيفيد أن قوله من محل رؤيته متوافق بسافرا وقال شيخنا ح ف هذا التقيد للمفهوم المشار اليه بقول الشارح بخلاف البعيد عنه أى فلا يلزم أهل حكم الهلال في محل الرؤية ومحل عدم لزوم حكمه بأهل البعيد ما لم يكونوا قد سافروا الى محل الرؤية فان كانوا كذلك لزمهم حكم الهلال ومحل التقيد قوله أو بعكسه اه (قوله آخره) أفهم قوله آخره لو وصل تلك البلد في يومه

قياسا على طلوع الفجر والشمس وغروبها ولان أمر الهلال لا يتعلق له بمسافة القصر كمن قال الامام اعتبار المطلق يحوج الى حساب وتحكيم المنجمنين وقواعد الشرع تأتي ذلك بخلاف مسافة القصر التي علق بها الشارع كثيرا من الاحكام والامر كما قال وتعبيرى بمحل هنا وفيما يأتى أعنى من تعبيره بالبلد (فلو سافر الى محل بعيد من محل رؤيته) من صام به (وافق أهله في الصوم آخره فلو عيّد) يقبل سفره (ثم ادركهم) بعده (امسك) معهم وان تم العدد ثلاثين لانه صار منهم (أو بعكسه) بأن سافر من البعيد الى محل الرؤية (عيّد) معهم سواء أصام ثمانية وعشرين بأن كان رمضان عندهم ناقصا



أى أول يوم من رمضان لم يفطر وهو وجيه ابن حجر شويرى وعبارة حل قوله آخر أى  
 فينوى الصوم إذا وصل اليهم قبل الفجر فلما انتقل في اليوم الأول اليهم لا يوافقهم عند ابن  
 حجر ويوافقهم عند شيخنا ولو كان هو الراى للهلال وعليه بلغز ويقال انسان رأى الهلال  
 ليلا وأصبح ففطر بلا عذر اه لانه يوافقهم في الفطر فعلى هذا قوله آخر ليس بقيد  
 (قوله تاسع عشرين من صومه) أى المتأخر ابتداءه عن ابتداء صومه يوم (قوله  
 ولا أثر لرؤيته نهارا) أى فلا يكون لما مضى فنفطر ولا للمستقبل فيثبت رمضان مثلا  
 أى لا يغنى عن رؤيته بعد الغروب اه قل على الجلال فائدة سئل الرملى هل القمر  
 في كل شهر هو الموجود في الشهر الاخرام لا فاجاب بأن لكل شهر قمر جديد ان قيل  
 ما الحكمة في كون قرص الشمس لا يزيد ولا ينقص وقرص القمر يزيد وينقص  
 أجيب بأن الشمس تسجد لله تعالى تحت العرش كل ليلة والقمر لم يؤذن له في السجود  
 الا ليلة اربعة عشر ثم بعد ذلك ينقص ويدق الى آخر الشهر اه عبد البر الاجهورى  
 على المنهج وسئل شيخ الاسلام الشيخ محمد الشويرى بما صورته تهمد رؤية هلال  
 رمضان أول ليلة هل تسن أو تجب وإذا قلتم بالسنية أو الوجوب فهل يكتفى على  
 الكفاية أو الأعيان وهل مثله تهمد هلال شوال لأجل الفطر أم لا وهل يكون  
 هلال شعبان لأجل الاحتياط لرمضان مثل هلال رمضان أم لا فاجاب تراى هلال  
 شهر رمضان من فروض الكفاية وكذا بقية الأهلة لما يترتب عليها من الاحكام  
 الكثيرة والله أعلم تمة قال الشعبى سعة القمر ألف فرسخ مكتوب في وجهه لا اله الا الله  
 محمد رسول الله خالق الخير والشر بلى بذلك من شاء من خلقه وفي باطنه لا اله الا الله  
 محمد رسول الله هو بلى لمن أجرى الله الخير على يديه والويل لمن أجرى الله الشر على  
 يديه ويقال ان سعة الشمس سبعة آلاف فرسخ وأربعة مائة فرسخ في مثلها مكتوب  
 في وجهها لا اله الا الله محمد رسول الله خالق الشمس بقدرته وأجراها بأمره وفي باطنها  
 مكتوب لا اله الا الله محمد رسول الله سبحانه من رضاء كلام ورجسته كلام وعقابه كلام  
 سبحانه القادر الحكيم الخالق المقدر قال بعض المحققين والحق ان الشمس قدر  
 الأرض ثمانمائة وستون مرة فسبحان من له القدرة الباهرة والحكمة الظاهرة وهو  
 الله لا اله الا هو له الحمد في الاولى والاخرة كذا في شرح لامية ابن الوردى قال سيدى  
 على المصرى في فتاويه لا يستتر القمر أكثر من ليلتين آخر الشهر أبدا ويستتر ليلتين  
 ان كان كاملا وليلة أن كان ناقصا والمراد بالاستتار في الليلتين أن لا يظهر القمر  
 فيهما بعد طلوع الفجر وفي عبارة بعضهم وإذا استتر ليلتين والسماء مصفحة  
 فيهما فالليلة الثالثة أول الشهر بلا ريب والتفطن لذلك ينبغى لكل مسلم

فوقع عيده معهم تاسع عشرين  
 من صومه أم صام تسعة  
 وعشرين بأن كان رمضان  
 تاما عندهم (وقضى يوما ان صام  
 ثمانية وعشرين) يوما لان الشهر  
 لا يكون كذلك فان صام تسعة  
 وعشرين فلا قضاء لان الشهر  
 يكون كذلك (ولا أثر لرؤيته)  
 أى الهلال (نهارا) فلوروى  
 فيه يوم الثلاثين ولو قبل الزوال  
 لم نطر ان كان في ثلاثى رمضان  
 ولا تحسب ان كان في ثلاثى شعبان  
 فمن شقيق بن سلمة جاءنا  
 كتاب عمر بن الخطابين ان الأهلة  
 بعضها أكبر من بعض فاذا رأيتم  
 الهلال نهارا فلا تفطروا حتى  
 يشهد شاهدان انه ما رآه  
 بالأمس رواه الدارقطنى والبيهقى  
 باسناد صحيح وخانقين بخاء معجمة  
 ونون ثم فاف مكسورتين بلدة  
 بالعراق قريبة من بغداد  
 وقولى ان صام الى آخره من  
 زيادنى

فان من قطن له يغنيه عن التطلع الى رؤية هلال رمضان ولم يفقه صوم يوم ان كان  
 كاملا وحديث صوموا لرؤيته الخ في حق من لم يقطن لذلك ولو علم الناس عظم نعمة  
 رمضان عند الله وعند الملائكة والانبياء لاحاطوا به بصوم ايام قبله حتى لا يفوتهم  
 صوم يوم منه اه وهو كلام نفيس فاحفظه (فصل في اركان الصوم) أي وما يذكرها  
 من قوله وحل افطاره (قوله كنظاره الآتية) مقتضى هذا ان تسمية الامور  
 الواجبة في كل باب اركان من هذا الى آخر الكتاب من زيادة فمقتضى انه ليس للاصل  
 التسمية بالاركان في باب من الابواب غير الحج والعمرة فليراجع (قوله من زيادتي)  
 فيه نظرا لان هذا من الابدال لا من الزيادة فكان الاحسن ان يقول وتعبيري  
 ما لا دكان اولي من تعبيري بالشروط حل (قوله نية) أي قبل الفجر فلو فارقها الفجر لم تصح  
 وكذا لو شك حال النية هل طلع الفجر أولا بخلاف ما لو شك بعدها هل طلع الفجر أولا  
 فتصح ولو شك بعد الغروب في نية اليوم قبله لم يؤثر وان لم يتذكر والفرق بينه وبين  
 الصلاة في نية بعد الفراغ منها ولم يتذكر حيث تلزمه الاعادة التضييق  
 في نية الصلاة بدليل انه لو نوى الخروج منها بطلت صلاته في الحال ولو شك هل كانت  
 قبل الفجر أولا أو شك نهارا هل نوى ليلا أولا فان تذكر فيه ما ولو بعد زمن طويل انما  
 وقعت ليلا اجزا والافلا قل على الجلال مع زيادة من شرح م ر ومن النية ما لو تسهر  
 ليصوم أو شرب لدفع العطش عنه نهارا وامتنع من الاكل والشرب أو الجماع خوف  
 طلوع الفجر ان خطا الصوم به بصفة الشريعة لتضمن كل منها قصد الصوم والمراد  
 ان يحضر ذات الصوم في ذهنه ثم صفاته ثم يقصد الايمان بذلك وصفات الصوم كونه  
 من رمضان أو غيره كالكفارة والنذر وذاته الامساك جميع النهار (قوله اكل يوم)  
 أي عندنا كالحسابة والحنفية وان اكتفى الحنفية بالنية نهارا وهو وان كان تركا  
 لكنه كف قصد لقمع الشهوة فالنحو بالهمل وانما وجبت اكل يوم لان كل يوم  
 عبادة مستقلة لتخلل اليومين بما يناقض الصوم وهو الليل كالصلاة يتخللها السلام  
 كما في شرح م ر (قوله ولو من أول الليل) للرد على القول الاخر القائل بانها  
 لا تكفي في النصف الاول بل يشترط ايقاعها في النصف الاخير لانه قريب من  
 العبادة (قوله وتبينه) أي الفرض كرمضان أو نذرا أو كفارة واستثنى من وجوب  
 التعيين ما لو كان عليه قضاء ومضافين أو صوم كفارة من جهات مختلفة فنوى صوم  
 غد عن قضاء رمضان أو عن كفارة حيث تجزئه وان لم يعين قضاء أيهما ولا نوع الكفارة  
 لانه جنس واحد وما لو كان عليه صوم لم يدر سببه حيث يكفيه نية الصوم أو واجب  
 وان لم يعينه للضرورة وانما لم يكتفوا بالصلاة الواجبة فيمن نسي صلاة من الخمس

(فصل في اركان الصوم)  
 (أركانه) ثلاثة وعبر عنها  
 الاصل بالشروط فتسميتها لها  
 أركانا كنظاره الآتية  
 في غير الحج والعمرة من زيادتي  
 أحدها (نية لكل يوم) كغيره  
 من العبادات والتصریح  
 باعتبارها كل يوم من زيادتي  
 (ويجب لفرضه) ولو نذرا أو  
 قضاء أو كفارة أو كان النوى  
 صيبا (تبيينها) ولو من أول  
 الليل لخبر من لم يبيت الصيام  
 قبل الفجر فلا صيام له رواه  
 الدارقطني وغيره ومحموه  
 وهو محمول على الفرض بقربة  
 (خبر عائشة الآتي) (وتعينه)  
 أي الفرض

قال في المجموع ويثبتى اشتراط  
التعيين في الصوم الراقب كعرفة  
وعاشوراء وأيام البيض وستة  
من شوال كرواتب الصلاة  
وأجيب بأن الصوم في الأيام  
المدكورة منصرف اليها بل لو  
نوى به غيرها حصلت أيضا  
كيفية المسجد لان المقصود وجود  
صوم فيها (وتصح) النية (وان  
أتى بمناف) الصوم كان جامع  
أو استثناء (أو نيام أو انقطع  
نحو حيض) كفاس (بعدها  
ليلا وتم فيه) في صورة الانقطاع  
(أكثره) أي نحو حيض (أو  
قدر العادة) فلا يجب تجديدها  
لعدم افاة شيء من ذلك بها  
ولان الظاهر في ضرورة الانقطاع  
استمرار العادة فان لم يتم لها  
ما ذكر لم يصح صومها لانها لم  
تحرر بالنية ولم تن على أصل  
وتعبرى بمناف أعم من تعبيره  
بالاكل والجماع ونحو من زيادتي  
(وتصح) النية (لغل قبل زوال)  
فقد دخل صلى الله عليه وسلم  
على عائشة ذات يوم فقال هل  
عندكم شيء قالت لا قال فاني  
أذن أصوم قالت ودخل على  
يوما آخر فقال هل عندكم  
شيء قلت نعم قال اذا أفطروا  
كنت فرضت الصوم رواه

لا يعرف عيتم الا أنهم توسعوا في الصوم دون الصلاة كما تقدم ح ل (قوله ويثبتى الخ)  
ضعيف (قوله في الصوم الراقب) أي الذي له سبب أو وقت فذوا السبب هو صوم  
الاستسقاء اذا لم يأمر به الامام ع ش على م ر (قوله وأجيب) المناسب أن يقول  
وردة أي هذا الاشتراط كما فعل م ر لانه لم يثبت ما شكك حتى يحجب عنه الا  
أن يقال مراده الجواب عن القياس في قوله كرواتب الصلاة (قوله حصلت أيضا)  
أي حصل صومها بمعنى سقوط الطلب عنه (قوله وان أتى بمناف) هذه الغايات  
الثلاث للرد على الضعيف لكونه في الثالث في خصوص تمام قدر العادة لافيه  
وفي تمام الاكثر كما يعلم بمراجعة أصله وخارج بالمناف في الصوم المافى لانية كالردة  
ولونها وكذا الرض ليلالا نه سارا لا يحرم الرض كما قاله شيخنا ولا يضر قصد قلبه  
الى غيره قل (قوله أو نيام) معطوف على أتى بمناف وصرح به للردة على من يقول  
بضرره ع ش (قوله وانقطع نحو حيض) وصوره ذلك أن تنوى الصوم حالة الحيض  
(قوله وتم فيه أكثره) أي وقد علمت ذلك لاجل أن تكون جازمة بالنية كما أفاده  
الحاجي (قوله ولم تن على أصل) عطفت سبب على مسبب أو علة على معلول (قوله  
وتصح النية لغل الخ) مقابل قوله ويجب لفرضه تبيتها وقوله قبل زوال والظاهر  
ان ما قارن الزوال كبعده وتكفيه هذه النية ولو نذر اتمامه وحينه فيقال لناسوم  
واجب لا يجب فيه تبييت النية حل (قوله ذات يوم صفة لم حذف) أي ساعة ذات  
يوم أي من يوم والمراد قبل الزوال أخذ من قوله في الرواية التي بعدها هل عندكم من  
غداء فطابق المذهب (قوله هل عندكم) جمع ضميرها للتعظيم (قوله قل اذا أفطر)  
لم يؤكده فيه كالدق عليه اهدم الاهتمام بالفطر فاستغنى بداعية الطبع اليه بخلاف  
الصوم شو برى وأفطر منصوب باذا لانها في صدر الكلام بخلاف أصوم المتقدم  
فانه بالرفع لوقوع اذا في حشوا الكلام قال ابن مالك ونصبوا باذا المستقبلا  
ان صدرت الخ وقال بعضهم أفطر بالرفع لانها ليست للجزاء (قوله وان كنت  
فرضت الصوم) أي أكدته على نفسه وليس المراد به الفرض الشرعي شيخنا ح ف  
وقال ع ش أي قدرته أي بأن نوبته (قوله هل عندكم) أتى بالرواية الثانية  
وهي قوله هل عندكم من غداء لانه يفهم منها أن النية للغل تصح قبل الزوال لان  
الغداء اسم لما يؤكل قبله أي فهي نص في المذهب بخلاف الاولى فانها أعم لان قوله  
فيها قال اني اذا أصوم شامل لما قبل الزوال ولما بعده مع ان المقصود والمذهب أن النية  
تصح قبل الزول فأفاد بالحديث الثاني أن الدخول في الحديث السابق كان قبل  
الزول فتأمل (قوله من غداء) بفتح الغين والغداء بكسر الغين وبذل مجة بمدودا

الدارقطني والبيهقي وقال اسناده صحيح وفي رواية للأول وقال اسناده صحيح هل عندكم من غداء وهو بفتح الغين اسم لما  
يؤكل قبل الزوال والعشاء اسم لما يؤكل بعده

ما يتغذاه من الطعام والشراب مطلقاً وأما بالغف وأما بالفتح وإسهال الدال فطعام الغدوة كذا  
 في شرح لقطة الجبلان له صنف شو برى (قوله ان لم يسبقها منافع) فلو أصبح ولم ينو  
 صوما ثم تمضمض ولم يبلغ فسبق ما انضمه الى جوفه ثم نوى صوم التطوع صرح شرح  
 م ر (قوله وكالمها أن ينوى الخ) لان أقلها علم وهو أن ينوى الصوم عن رمضان  
 ولا يحتاج لذكر الغد في الأقل لان ذكره بالنظر للتبنيث ولا يكفي نية صوم الغد  
 من غير ملاحظة رمضان وكذا الصوم الواجب او المفروض أو فرض الوقت أو صوم  
 الشهر قال في الاتوار ولا بد أن يخطر في الذهن صفات الصوم مع ذاته ثم يضم القصد  
 الى ذلك المعلوم فلو أخطأ بباله الكلمات مع جهله بمعناها لم يصح فتأمله قل على  
 الجلال (قوله أيضاً وكالمها الخ) أي بالنظر للجموع والافرمضان لا بد منه لانه تعيين  
 فان قلت الاداء يغني عن هذه السنة قلت لا يغني لان الاداء يطلق على مطلق الفعل  
 وإضافة رمضان مع ان العلم لا يضاف لانه علم جنس على الشهر الذي بين شعبان  
 وشوال في كل عام وأشبهه النكحة في طلاقه على متعدد (قوله بإضافة رمضان  
 الى هذه) فتونه مكسورة لانه مخفوض وذلك لخراج توهم صوم رمضان غير هذه  
 السنة فيها أول دفع توهم تعلق هذه بنويت ولا معنى له قل ومثله الشو برى عن  
 حجر وقوله لا معنى له أي لان النية زنها يسير (قوله لتبميز) أي المذكورات من الغد  
 وما بعده (قوله ولفظ الغد الخ) جواب سؤال وارد على منته تقدّمه أن يقال ان  
 ذكر لفظ الغد في كمال النية يقتضي انه مندوب مع انه اشتهر في كلامهم في تفسير  
 التعيين فيقتضي ان ذكره واجب لان التعيين واجب في واصل الجواب ان الغد  
 وقع في تصوير التعيين من غير قصد بل سرى لهم من تصوير التبييت فان قلت التبييت  
 واجب وذكر الغد في تصويره يقتضي انه واجب قلت يلزم من التبييت أن الصوم  
 واقع في الغد وان لم يذكر لفظه في النية فهو لازم معني لا ذكر لان احدي صورتي  
 التبييت خالية عن لفظ الغد (قوله في تفسير التعيين) أي تصويره أي اشتهر في كلامهم  
 تصوير التعيين بأن يقول نويت صوم غد من رمضان مع ان صورة التعيين أن يقول  
 نويت الصوم عن رمضان فقط لان هذه النية تكفي وقوله وانما وقع ذلك أي لفظ الغد  
 في تفسير التعيين من نظرهم الى التبييت لان التبييت صورتي بصورتين أحدهما أن  
 يقول ليلا نويت صوم غد من رمضان والثانية أن يقول ليلا نويت الصوم عن رمضان  
 كما في التعيين فلما نظر والاصورة الاولى من التبييت اشتهر الخ أفاده شيخنا (قوله وانما  
 وقع ذلك من نظرهم الى التبييت) أي فلا يجب التعرض له بخصوصه بل يكفي دخوله  
 في صوم الشهر المنوي لحصول التعيين كما في نية الشهر جميعه فانه يحصل له به أول يوم

هذا ان لم يسبقها منافع) الصوم  
 كما كل وجاع وكفر وحض  
 ونفاس وجنون والا فلا يصح  
 الصوم (وكالمها) أي النية في  
 رمضان (أن ينوى صوم غد عن  
 أداء فرض رمضان هذه السنة  
 لله تعالى) بإضافة رمضان وذلك  
 لتبميز عن اضدادها قال  
 في البروضة ص ٢٠٠ ص ٢٠١ وللفظ  
 الغداشته وفي كلامهم في تفسير  
 التعيين وهو في الحقيقة ليس  
 من حد التعيين وانما وقع ذلك  
 من نظرهم الى التبييت



مع انه لم يمينه فالحمد لله تعالى للتيقن ورمضان مثال للتيقن حيث انه زى (قوله  
ويعاقر ردالم) أي من قوله ويجب له فرضه تبين ما وتعيينه حيث اقتصر عليهما (قوله  
بخلاف الصلاة) فاحتيج لنية الفرضية فيه التميز عن المادة وهذا الفرق على القول  
الضعيف القائل بعدم وجوب نية الفرضية في المادة أما على الصحيح فلا يتأتى حرف  
(قوله وفيه كلام) وهو انه يرد على الفرق المذكور وجوب نية الفرضية في المعادة  
ويجيب بأنها انما وجبت في نية الفرضية لمساواة ما فعله أولاً أي الفرض فيها  
صوري وفي الأصلية حقيقي (قوله ليلة الثلاثين) أي من رمضان أو من شعبان  
كما يدل له كلامه بعداه زى (قوله مع في آخره) وذلك اذا كان ليلة الثلاثين من  
رمضان وقوله لا في أوله وذلك اذا كان ليلة الثلاثين من شعبان فانه لا يصح ولا يقع  
عنه أي لا يقع فرضه فلا نساق ما يأتي في المجموع من انه يقع تفلاح فان قلت ما الفرق  
وبين هذا حيث صح مع التردد في قبول النية للصوم وبين عدم الصحة فيما لو شك حال  
النية هل طلع الفجر أم لا قالت يمكن أن يفرق بأنه في الأول لما كانت النية في محلها  
يقينا مع الاستصحاب كانت أقوى بخلاف الثاني فانها ليست في محلها يقيناً وان وجد  
الاستصحاب فلينأمل اه سم (قوله ولا أثر لتردد يتيقن الخ) جواب عما يقال كيف صح  
في آخره مع انه يكون متردداً في انه من رمضان أولاً فلا يكون جازماً بالنية فأجاب بقوله  
ولا أثر لتردد يتيقن بعد حكم الخ أي او بعد رؤيته أو اخباره ونوق به حرف وفيه  
أن الاستدلال بحكم القاضي لا ينافي وجود التردد في الآخر وتأثيره لانه يحتتمل  
أن يكون الشهر تسعة وعشرين فاقدره شيخنا أولى حيث قال ولا يخفى أن هذا  
الكلام لا محل له هنا وكان حق الشارح أن يذكره عند قوله أو ثبتها بعد دل شهادة  
أي ويقول بعده ولا أثر لتردد يتيقن كما فعل ابن حجر ومثله في الغنائى ويمكن توجيهه منفع  
الشارح رحمه الله بأنه اعتذر عن التردد الحاصل لناوى خصوصاً في صورة التعليق  
التي ذكرها بقوله سواء قال ان كان منه أولاً وقوله بعد حكم القاضي الخ أي بشي  
رمضان أو له فحكم القاضي في أول الشهر مستصحب الى تمام الثلاثين فلا أثر لتردد  
الناوى في ليلة الثلاثين لان الأصل انه من بقية رمضان وقوله للاستناد الى ظن معتد  
وهو استصحاب بقاء الشهر الذي حكم به القاضي أولاً فتأمل (قوله وفاسق) واعلم  
أن خبر الفاسق مقبول في مواضع أحدها اذا كان مؤذناً فانهم يكتفون بأذانه فانها  
المعتمدة قبل اخبارها في انقضاء العدة بالاشهر أو وضع الحمل إلا أن يعلق الطلاق  
على ولادتها فتمتاج الى اليقينة فالتها اذا طلقها فلا تاوغابت مدة وجاءت وأخبرت  
الزوجه انهما استحلوا جازله العدة عايم لانها مؤتمنة سواء وقع في قلبه - ردها أم لا

وبما تقرره لم اه لا تجب نية  
الغد ولا الاداء ولا الاضافة  
الى الله تعالى ولا الفرضية  
ولا السنة وهو كذلك في غير  
نية الفرضية وفيها على ما صححه  
في المجموع تبعاً لالا كثيرين لكن  
مقتضى كلام الأصل والردة  
كأنها انها تجب كما في الصلاة  
وفرق في المجموع بينهما بأن صوم  
رمضان من البالغ لا يقع الا  
فرضه بخلاف الصلاة فان  
المعادة نقل وفيه كلام ذكرته  
مع جوابه في شرح الروض  
(ولو نوى ليلة الثلاثين صوم  
غدا عن رمضان) سواء قال  
ان كان منه أم لا (فكاه منه)  
وصامه (صح) ووقع عنه (في  
آخره) لان الأصل بقاؤه ولا  
أثر لتردد يتيقن بعد حكم القاضي  
بشهادة عدل للاستناد الى  
ظن معتد (لا) في (أوله)  
لانقضاء الأصل مع عدم جزمه  
بالنية (الا بان ظن انه منه  
بقول من يثق به) كعبه واردة  
ومراق وفاسق

جهل حرمة شيء خاص من المفطرات النادرة ومن علم تحريم شيء وجعل كونه مفطرا  
لا يعد ولا يه كونه من حقه اذا علم الحرمة أن يمنع وإسهام الرخصة وأصلها عذره غير  
مراد من (قوله لا جبا) أي في المجموع لأن بهض الأئمة كما في حنيقة لا يقول بأن فطر  
في الملوأ واثبات البهائم ما لم ير لقل على الجلال وقرره ح ف (قوله ومن استقاء) نعم  
قيل باغتفار الاستقاء فان شرب الخمر ليل الوجوب عليها وفي كلامهم خلافه فيفطر  
بها قل (قوله في الثاني) متعلق بقوله نظير (قوله ولا مكرها) ولو على الزنا على  
المعتمدة لا فالن ذل بالافطار حيث دلان الزنا لا يباح بالا كراه شيئا ح ف و س ل  
وع ز ل ك ز في ع ش ع ل م ر خ د ل ف ه ر ع ب ا ر ن ه ل و أ ك ر ه على الزنا فينبغي أن يفطر  
تفيرا عنه قال سم وفي شرح الروض ما يدل عليه لان الا كراه على الزنا لا يبيحه  
بخلافه على الا كل ونحوه ثم رأيت في أربعة (قوله وان علم) النسيئة لارذ كان تقايا  
منكرسا (قوله لعينها) فهي كالنوم لغير المنة كن فاته يتقرر وان يقن عدم خروج  
شيء من المدير لان الاستقاء فطنة للوصول نبي الى الجوف (قوله لا ترك قلع نخامة)  
هذه مستثنى من الاستقاء كما قاله ح ل والقلع اخراجها من محلها الاصل والمج  
اخراجها من الفم والنخامة بالميم وقال بالعين وهي الفضلة الغليظة تنزل من الدماغ  
أو تصعد من الباطن فلا تضر ولو نجسة (قوله ومجها) عذف على قلع فلو كان يصلى  
فرضا ولا يقدر على مجها لا يضره وحرفين لم تبطل مسلاته بل يتعين مراعاة لمصلتهما  
أي الموم والصلاة كما يتنوخ تعذر القراءة الواجبة كما أفق به الوالدرجه الله شرح م  
(قوله فلا يجب) أي الترك وأما وجوب المص في استفادة من قوله ولو نزلت الخ اذ يفهم منه  
انه مع وجود القيود المذكورة يجب المص ومع عدمها لا يجب (قوله فلا يفطر بهما) أي  
بالقلع والمج (قوله ولو نزلت من دماغه) أي أو صعدت من صدره (قوله وحصلت) أي  
استقرت والأي بأن لم تستقر فيه بل وصلت الى الباطن من غير استقرار فيه فلا يفطر  
كما قرره شيخنا (قوله في حد ظاهره) وهو مخرج الحاء على المعتمد وقيل مخرج الحاء  
والباطن ما بعد ذلك وهو مخرج الهزة والهاء وهذا يوم انها لم تصل الى حد الظاهر  
بل وصلت قبله أي من جهة الاسنان لم يفطر وليس كذلك الا ان تجعل الاضافة بيانية  
أي حد هو الظاهر فمثل ما اذا وصلت قبل حد الظاهر من جهة الاسنان أي  
وان كان هذا التوهم يفهم بالاولى أنه يفطر وقال ابن حجر لا حاجة الى ذكر حد  
وقال شيخنا ح ف وحد الظاهر هنا مخرج الحاء فافرق من جهة الاسنان وعليه  
ملا اشكال فافرق مخرج الحاء يقال له ظاهر بالنسبة للنخامة وباطن بالنظر  
للريق ولو وصلت العامة الى حد الظاهر والظاهر متلبس بالصلاة وادار الامر بين

باطل للاجماع في الاول وخبر  
ابن حبان وغيره وهو من  
ذره القى أي غلبه وهو  
صائم فليس عليه قضاء ومن  
استقاء دليته في الثاني  
فلا يطل بذات فاسيا ولا  
مكرها ولا جاهلا معذوراً بأن  
قرب عهده بالاسلام أو تشا  
بعيداً عن العلم ولا بغلبة  
القي والاستقاء مفطرة وان  
علم انه لم يرجع شيء الى جوفه  
بها فهي مفطرة لعينها لا لعمده  
شيء من القى والتقييد بغير  
الجاهل المعذور في الجماع  
والاستقاء مع التقييد بالذا كر  
والخيار في الاستقاء من زيادتي  
(لا ترك) قاع نخامة ومجها  
فلا يجب فلا يفطر بهما لان  
الحاجة اليهما ما تكرر (ولو  
نزلت) من دماغه وحصلت  
(في حد ظاهره)

أن يتلها فيبطل صومه وصلاته وبين قلعها ولا يمكن إلا بظهور حرفين ما كثر  
فالوجه أنه قلعها وإن ظهر ما ذكر ولا تبطل صلاته وينتفرد ذلك للضرورة وفاقا  
في ذلك لمجمع من شيوخنا ثم رأيت عميرة اعتمد ذلك أيضا وظاهره أنه يشترط  
أن لا تكثر الحروف عرفا بحيث لا ينتفرد مثلها للعذر سم وشرح م ر و قل (قوله  
بنفسها) ليس قيد ابل مثله إذا أجزاها هو وانما قيد به الرد على المخالف القائل  
بأنه لا يضر حينئذ أفاده شيخنا (قوله وحصول عين ولو من نحو جائلة) وان قلت كحبة  
سمسم خلا فالأبي حنيفة أو لم تؤكل كتراب ومنها دخان معه عين تفصل كافي شرح  
شيخنا م ر والمراد عين من متاع الدنيا ما لو جى له بشئ من ثمار الجنة وأكله  
لم يفطر كذا قاله شيخنا عن شيخه الشوبري ثم رأيت في الالتحاف وعبارته نقلا عن ابن  
المنير أن الذي يفطر إنما هو الطعام المعتاد وأما الخارق للعادة كالمحضر من الجنة  
فعلى غير هذا المعنى وليس تعاطيه من جنس الطعام وانما هو من جنس الثواب  
كأهل الجنة في الجنة والكرامة لا تبطل العبادة ع ش ويتأمل قوله كأهل  
الجنة في الجنة فإن أهل الجنة يتلذذون بذلك مع انقطاع التكليف عنهم بالموت وهنا  
التكليف موجود ففرق بين المقيس والمقيس عليه والظاهر ما ذكره به - بقوله  
والكرامة لا تبطل العبادة (قوله من ظاهر) أي ظاهر البدن فيشمل الثقب  
في دماغه أو في صدره مثلا واحترز به عن الرقيق من معدته كأمسياتي فانه وصل  
من الباطن فإن الفم يقال له باطن هنا وإن كان يقال له ظاهر في باب النجاسة لغلظ  
أمرها بدليل أنه يجب غسله إذا تنجس شيخنا (قوله في منفذ) أي من منفذ بفتح الفاء  
شرح م ر (قوله وان لم يكن في الجوف الخ) أتى به للرد (قوله كخلق) هو  
وباطن الأذن والاحليل غير محيلة والدماغ والبطن والمثانة محيلة وقوله وباطن  
أذن قال في شرح البهجة لانه نافذ الى داخل الرأس اه ع ش على م ر (قوله  
واحليل) وهو مخرج البول من الذكر والبن من الثدي وان لم يصل الى المثانة  
ولم يجاوز الحشفة والحيلة شوبري (قوله أو كحل) وان وجد لونه في نحو نخامة وطعمه  
بحلقه اذ لا منفذ من عينه لحلقه فهو واصل من المسام شرح المحلى ومنه يعلم أن قول  
المتن بتشرب مسام متعلق بكل من الدهن والسكر ولا يكره الا كتحال نهارة بل هو  
خلاف الاولى وعند الامام مالك مفطر قل (قوله ليس من منفذ) أي مفتوح  
والا فالمسام يقال لها منافذ لكنها غير مفتوحة (قوله بتثليث السنين) أي مع  
تشديد اليم ويظهر العقو عن ابتلى بدم لثته بحيث لا يمكنه التحرز عنه قياسا على  
مقعدة المسور م ر (قوله ولو بعد جمعه) الغاية للرد (قوله أو اخراج لسانه)

فجرت الى الجوف (بنفسها)  
وقدر على مجها افطر (لتقصيره)  
بخلاف ما اذا عجز عنه (و) ترك  
(ووصول عين) لا ربح وطعم  
من ظاهر (في منفذ مفتوح)  
جوف من (أي غير جاهل)  
معدور اذا كراحتا رواه لم  
يكن في الجوف قوة تحصيل  
الغذاء والدواء كخلق ودماغ  
وباطن أذن وباطن واحليل  
ومثانة بمثانة وهو مجمع البول  
وفي قولي من مزية على  
الاصلي (أو لا يضر وصول  
دهن أو كحل بتشرب مسام)  
جوفه كالأذى اغتساله  
بالماء وان وجد له أثر ايا طنه  
جميع ان الوصل اليه ليس  
من منفذ وانما هو من المسام  
جمع سم بتثليث السنين والفتح  
أصح قال الجوهري ومسام  
الجسد ثقبه (أو) وصول (ريق)  
ظاهر صرف من معدته  
جوفه ولو بعد جمعه أو اخراج  
لسانه وعليه ريق

أى ولو بعد جمعه خلا فالظاهر العطف وهل ولو حال بينه وبين اللسان حائل كنصف  
فضة أم لا حل واعتمد حذف الاقطار حيثئذ (قوله اذ لا يمكن الخ) كان الاولى  
أن يقول لانه من الباطن لانه محترز وقوله من ظاهر كما أفاده حل وعبارة ابن حجر لانه  
لم يفصل عن الفم اذ اللسان ~~مداخلة~~ (قوله أو بعد اخراجه) لا على لسانه  
والى ظاهر الشبهة مر (قوله أو وصول ذباب) عبارة أصله وشرط الواصل كونه  
بقصد نال وصل جوفه ذباب الخ بخلاف الاتصال بأن يلمسه من حد الظاهر فليس  
المراد بوصول هنا ما يشمل الاصل بل قال زى ولودخلت ذبابه جوفه أفطر  
بإخراجها مطلقا بإزالة اخراجها ان ضرر بقاؤه مع القضاء ابن حجر (قوله أو غبار  
ناريق) ولو نجس على المتدع ش خلافا لغيره وزي حيث قيده بالظاهر  
وواضحها سموع ش على م ولا يلزمه غسله بل يعفى عنه ان لم يتعمد فتحه  
والاوجب الغسل وكذا لو كان كثيرا أو أمكنه الاحتراز منه بفحواطيق فم مثلا  
ولو وضع في فمه ماء مثلا بلا غرض ثم ابتلعه فاسيا لم يضر أو سبقه ضرا أو وضعه لغرض  
كثير أو عطش فتزل جوفه أو صعد الى دماغه بغير فعله أو ابتلعه فاسيا لم يضر  
كما قاله شيخنا الرملي في شرحه نعم لو فتح فم في الماء فدخل جوفه أفطر قل (قوله  
أو غربة دقيق ولو لم يغير معتادها) وهي أصالة اذارة فحو الحب في نحو غربال لاخراج  
طيه من خبيثه اه برماری والمراد بها هنا التخليل بدليل اضافتها للدقيق  
فلو قال فم دقيق لشممتها أو المراد بها ما يشمل المنفلة (قوله لم يضر التحرز) أى فهو غير  
مختار وقوله أو لعدم تيممه أى فهو مذكور والتعليلان للأربعة رقىل الثاني للآتين  
والاقل للاخيرين فقوله أو وصول الخ خارج بقوله من مر كما أفاده شيخنا وعبارة حل  
قوله لم يضر التحرز عنه ولو قدر على محبه وإخراجه بعد وصوله الى حد الظاهر أى  
من شأنه ذلك فلا نظر لمقتضى العلة الثانية (قوله حتى دخل الغبار) أى مثلا  
ولو كثر ولو لاجل دخول ذلك وحيثئذ يشكل قوله السابق أو لعدم تيممه  
الا أن يقال من شأنه ذلك وقوله لم يضر على الأصح أى نظرا لليلة الاولى حل وكون  
حتى تعليلية ليس بظاهر لان عدم الاقطار حيثئذ بعيد لتيممه وعبارة قل حتى  
دخل تعليلية أى لاجل الدخول أو غائية ولعل جمع الذباب لإفادة أنه لا يتقيد  
بواحدة ويعلم منه حكمه بالعرض بالاولى ولو عكس لم يضر ذلك لصغر البعوض  
وفي الجلالين أن الذباب اسم جنس واحد ذبابه وان البعوضة صغار البق اه (قوله  
وأعادها) ولو باذخال أصبعه معها الى الباطن ان اضطر الى ذلك والا أفطر لو وصل  
الأصبع الى ذلك حل وعلى المسامحة فهل يجب غسل ما عليها من القذر لانه

ان زيمه بخلاف  
أو بعد اخراجه لا على لسانه  
(أو وصول ذباب) أو بعوض  
(أو غبار ناريق) أو غربة  
دقيق جوفه (لغير التحرز  
عنه أو لعدم تيممه وكذا  
أو غربة من جوفه فاسيا  
أو جازعها أو مكرها  
أو جازعها معذورا كما علم من  
التقيد بمن مولى فتح فم عودا  
حتى دخل الغبار جوفه  
لم يضر على الأصح وكذا لو  
خرجت مقعدة المبسور  
وأعادها (لا سبق ماء اليه



بخر وجهه بها صار أجنبيا فيضرب عوده معها للباطن أولا كالأخرج لسانه وعليه  
ريقه لأن ما عليها لم يفارق معدنه كل محتمل والثاني أقرب والكلام كما هو ظاهر  
حيث لم يضربه غسلها والاتعين الثاني كما ذكره ابن حجر (قوله بمكروه) أي بخلاف  
سبق ماء الغسل الواجب أو المسنون حتى لو غسل أذنيه ولو بالغمس في الماء فسبق  
الماء إلى الجوف منهم لم يفطر ولا نظرا لمكان امالة الرأس بحيث لا يدخل شيء  
لغيره قال الأذري لو عرف من عادته أنه يصل الماء إلى جوفه من ذلك لو أنه غمس  
ولا يمكنه التحرز عن ذلك حرم عليه الانغماس وأفطر بذلك وهو واضح أن أمكن  
غسله بغير هذه الكيفية شرح م ر كالغسل بالابريق قال شيخنا وكان الأولى  
أن يقول بغير مأمر به فيشمل المباح كغسل التبريد والتنظيف فإن المتولد منهما مفطر  
على المعتمد كما ذكره ابن حجر (قوله ومرة رابعة) أي يقينا بخلاف ما لو شئت هل أتى  
بائنين أو ثلاث فزاد أخرى فالمتجه أنه لا يضرب دخول ما فيها سم على البهجة (قوله  
أو بالغ) لغسل نجاسة هل ولو معفو عنها لأنه مأمر بغسلها حيث لا يضرب ابتلاع  
ريقه بعد المضمضة وإن أمكنه لغير التحرز عنه وكذا دخول شيء في فمه إلى  
جوفه بخوضه في ماء أو كل ما قلعه من بين أسنانه بخلال أن سبقه بخلاؤه في أصبعه  
قل على الجلال ولو بقي طعام بين أسنانه فجرى به ريقه من غير قصد لم يفطران بحجز  
عن تمييزه ومجهله لغيره بخلاف ما إذا لم يحجز وصل إلى جوفه فيفطر لتقصيره وهل  
يجب عليه الخلال ليل إذا علم أن بقاء ما بين أسنانه يجري به ريقه نهارا ولا يمكنه  
التمييز والمج الإوجه كما هو ظاهر كلامهم عدم الوجوب ويوجه بأنه انما يخاطب  
بوجوب التمييز والمج عند القدرة عليه ما في حال الصوم فلا يلزمه تقديم ذلك عليه  
لكن ينبغي أن يتأكد ذلك لدليلا كما في شرح م ر (قوله وترك استنائه) أي طلب  
إخراج المني من الذكر والحاصل أن نزول المني بقصد الاستناء يفطر مطلقا بحائل  
أو لا يده أو بيد زوجته أو لا بشهوة أم لا ونزوله بلمس ما لا يشتهي طبعيا كأمرد  
وعضوه بان لا يفطر مطلقا لأنهما ليسا محلا للشهوة ونزوله بلمس محرم يفطران كان  
بشهوة وبلا حائل والأفلاو نزوله بلمس أجنبية يفطران ~~كان~~ بلا حائل سواء كان  
بشهوة أم لا كما قررته ح ف والفرض أنه لم يقصد الاستناء أي خرج المني فيما بعد  
الأولى وبقيد المصنف بعدم الحائل فقط ظاهر بالنسبة للأجنبية وقول ح ف وعضوه  
مبان أي غير الفرج الذي بقي اسمه لأنه إذا لمسها وأنزل أفطر كأنقله حل عن م ر  
الأكبر فليحذر واعتد شيخنا عزيزي أن نزول المني بلمس الأمرد المحمّل بلا حائل  
يفطر بشهوة أم لا تغليظا عليه كنزوله بلمس المرأة الأجنبية ويمكن حل كلام شيخنا

بمكروه كالبالغة مضمضة  
أو استنشاق) ومرة رابعة  
فيضرب للنهي عنه بخلاف  
ما إذا لم يبلغ أو بالغ لغسل  
نجاسة لأنه تولد من مأمر به  
بغير اختياره واقتصر الأصل  
على البالغة فتعبرى بما ذكر  
أعم (و) ترك استنائه  
أي من م

حرف المتقدم على الامر غير الجميل فلا مخالفة تدبر قال قل ولا يفطر باخراج المذي والودي بخلاف الامام أحمد (قوله ولو نفوس الشامل للمس) أي لما ينقض لمسه بخلاف نحو المحرم كالامردان فعل ذلك لشهوة فانه شيننا وفيه ما لا يخفى والوضو المبان وان اتصل بحرارة الدم ولم يخش من ازالته محذور تيمم والاخر ولو حلت ذكره لعارض لم يفطر وان أنزل الا اذا علم من حاله انه اذا حلت ذكره أنزل ولو لمس الفرج بعد انقصاله وأنزل ان بقي اسم الفرج أفطر والا فلا قاله والشيخنا ح ل (قوله كقبلة) وان أنزل بعد ساعة منها حيث كانت الشهوة حاصلة والذكر قائم والا فلا يفطر وقوله بلا حائل قيد للمس كافي حل فهو راجع لما بعد الغاية لان الاستثناء مفطر مطلقا كما تقدم وعبرة بعضهم قوله بلا حائل قيل أنه قيد في نحو للمس لا في الاستثناء لانه يفطر مطلقا وفيه أن المعنى ولو كان الاستثناء بنحو لمس فالاولى أن يقول وترك استثناء وترك انزال (قوله لانه يفطر بالايلاج) أي ولو في هذا الفرج ولو بمحائل ولو شيننا أو بغير آدمي في قبل أو دبر ثم لا يفطر الخنثى بايلاجه ولا بايلاج فيه الا ان وجب الغسل على ما مر في باب فراجعته قل (قوله بخلاف ما لو كان ذلك) أي للمس أو القبلة بمحائل وان رقى وهذا صريح في انه اذا طلب اخراج المني بواسطة لمس أو مس بمحائل وظاهره ولوة ككرر ذلك لا يفطر بخلاف ما اذا كان الاستثناء بمحائل وقيل شيننا الزيادة عن م ر أنه بحث أن الاستثناء أي بيده أو بيد زوجته يفطر ولو مع وجود حائل لانه يشبه الجماع وعلى هذا ينبغي أن يكون مثل الاستثناء باليد الاستثناء بادامة القبلة أو للمس بمحائل اه وهذا خلاف صريح كلام المصنف ولم أجده ما نقله عن شيخنا في شرحه ولا في كلام والده والحق أن عبارة المنهاج أولى من عبارة المصنف لانها تفيد أن الاستثناء يبطل الصوم مطلقا وبالا نزال ان كان بلمس لان للمس لا يكون الا حيث لا حائل لحق العبارة أن يقال ونترك استثناء وترك انزال بلمس حل ويمكن الجواب بأن السنين والتاء في الاستثناء زائدتان وأجيب أيضا بأن الضمير المستتر في كان المقدرة بدل لو عائد على الاستثناء بمعنى خروج المني لا بمعنى طلبه فيكون فيه استخدام (قوله لا ينظر وفكر) ما لم يكن من عادته الانزال بهما والا ففطر كما قرره شيخنا في والنظر والفكر المحرك كان للشهوة كالقبلة فيعمران وان لم يفطر كافي قل على الجلال (قوله وحرم نفوس) أي ان كان الصوم فرضا تجاوز قطع الفل (قوله ان حرك شهوة) مضابط تحريك الشهوة كما أشار اليه الشارح خوف الانزال أي فلا يضرب انتصاب الذكر وان خرج منه مذي ع ش والاولى أن يراد بقصر يكها هيئتها وتفسيرها

(ولو نفوس) كقبلة (بلا حائل) لانه يفطر بالايلاج بلا انزال فبالانزال ينوع شهوة أولى بخلاف ما لو كان ذلك بمحائل وتقيدي بمن مر المعبر عنه بالضمير مع التقييد بعدم الحائل من زيادتي (لا ينظر وفكر) ولو بشهوة لانه انزال بغير مباشرة كالاغتلام ولا بالانزال من احد فرجى الشكل (وحرم نفوس) كقبلة وعليها اقتصر الاصل (ان حرك شهوة) خوف الانزال (والا فتركه أولى) اذ ينسب للصائم ترك الشهوات وانما لم يحرم لضعف احتمال ادائه الى الانزال (وحل افطار بقر) بورد وغيره كما في اوقات الصلوات لا بغير تحر ولو بظن لان الاصل بقاء النهار (واليقين) كان يعاين الغروب (أحوط) ليأمن الغلط (و) حل (تسهر)

ولو بشك في بقاء الليل) لان الأصل بقاؤه فيصح الصوم مع الاكل بذلك ان لم يكن غلطاً (فلو افطر أو تسهر بقروبان غلطه بطل صومه) اذ لا عبرة بالظن \* (٨٠٩) \* البين خطأؤه (أو) افطر أو تسهر (بلا تسهر ولم يكن الحال صح

في تسهره) لا في افطاره لان  
الأصل بقاء الليل في الأولى  
والنهار في الثانية فان بان  
الصواب فيها صح صومها  
أو الغلط فيها لم يصح وقولي  
بلا تسهر لموله الشك والظن  
بلا تسهر أعين قوله بلا ظن  
في الأولى (ولو طلع فجر وفي  
فيه طعام فلم يلبس شيئاً منه)  
بأن طرحه أو أمسكه بفيه  
صح صومه وان سبق الى جوفه  
منه شيء في الأولى لانه لو جعله  
في فيه نهاراً لم يفطر قبل الأولى  
اذا جعله فيه ليلاً اما اذا بلع  
شيئاً منه في فطر وقولي فلم يلبس  
شيئاً منه أولى من قوله فلفظه  
لرفعها يهام أنه لو أمسكه بفيه  
يفطر وليس كذلك (أو كان)  
طلوع الفجر (بما فترع حالاً  
صح صومه) وان أنزل ثولده من  
مباشرة بمساحة فان مكث  
لم يصح صومه وان لم يعلم بطلوعه  
الابعد المكث فترع حين  
علم ولو لم يبق من الليل الا ما يسر  
الايلاج لا التزع فعن ابن خيران  
منع الايلاج وعن غيره جوازه  
(و) نالها (صائم) والتصریح  
به تبع الجماعة من زيادتي  
(وشرطه اسلام وعقل وبقاء)  
عن نحو حيز (كل اليوم)

يخوف الانزال يلزم عليه مصادرة وهي هنا أخذ بعض الدعوى في الدليل وهو قوله  
خوف الانزال (قوله ولو بشك) شامل لما اذا غلب على ظنه عدم البقاء وفيه نظر  
شوبري وفيه ان هذا ليس شكاً لا يرد (قوله بذلك) أي بالشك أي معه فالباء بمعنى  
مع وهو متعلق بالاكل (قوله ان لم يكن غلطاً) وهل يجب عليه السؤال عما بين  
غلطه أو عدمه أم لا فيه نظر والاقرب الثاني لان الأصل صحة صومه ع ش (قوله  
فان بان) محتمل وقوله ولم يكن الحال (قوله صح صومهما) أي الاطوار والتحرى أي  
الصوم فيهما فالإضافة على معنى في والفرق بينه وبين القبلة اذا أصابها عند ترك  
الاجتهاد ان الشك هناك في شرط انعقاد العبادة وهنا في فسادهما بعد انعقادها  
برماوى (قوله وان سبق الى جوفه) ولو بعد التمكن من طرحه اه برماوى (قوله  
في الأولى) بخلاف الثانية في فطر بسبق شيء الى جوفه لتقصيره بامساكه بفيه  
حيز (قوله اما اذا بلع) بكسر اللام من باب علم وسمع كما قررته ح ف وذ كرفي الصباح  
أنه من باب نفع أيضاً (قوله أو كان طلوع الفجر) أي وقت طلوع الفجر وهو  
معطوف على طلع أو على قوله وفي فيه شوبري (قوله فترع حالاً) أي بقصد ترك  
الجماع فالاطلاق مضر كما يضر قصد اللذة ح في فلو استمر جماعاً بطل صومه  
مطلقاً واما الكفارة فان علم بالفجر مال طلوعه فعليه الكفارة وان لم ينعقد صومه  
لانه ان انعقد بالقوة فكأنه انعقد ثم فسده وان لم يعلم فلا كفارة عليه أي وان علم به  
بعد طلوعه كما في ابن حجر (قوله فان مكث) أي بعد طلوع الفجر وقوله لم يصح أي  
لم ينعقد (قوله وان لم يعلم الح) والفرق بينه وبين ما لو جامع في النهار ناسياً أن الصوم  
هنا طرأ على الجماع فنفع انعقاده لقوته بتقدمه والجماع ثم تأخر عن انعقاد الصوم  
فلم يبطئه لقوته بتقدمه فألغى الجماع عززى وبهذا يجاب عن قول بعضهم انظر عدم  
وجه صحة صومه حيث ندم عذره بعدم علمه (قوله وعقل) أي غير فلال يصح صوم غير  
المميز كن زال عقله شرح م ر والحاصل أن الكفر والجنون والخمض ولو في لحظة  
يضر وان الاغماء والسكر لا يضران الا ان استغفر جميع النهار وان النوم لا يضر  
ولو استغرقه كما قررره شيخنا (قوله عن نحو حيض) وكذا نحو ولادة من القاء علقه  
أو مضعة ولو بلا بلل على المعتمد ق ل على الجلال ومثله شرح م ر (قوله كل  
اليوم) راجع لثلاثة (قوله ولا اغماء) أو سكر بعضه بتعد أو غيره م ر قال ع ش  
عليه ظاهره ولو كان الاغماء بفعله وفي ابن حجر قبيح عدم الضرر بما اذا لم يكن بفعله  
فان كان بفعله بطل صومه (قوله عن أهلية الخطاب) ان أراد بالخطاب التكليف  
فالنائم كذلك فأى مخالفة له وان أراد خطاب الوضع فهو ما يخاطب به كالتائم

فلا يصح صوم من اتصف بضد شيء منها ٢٠٣ يج ل في بعضه كالصلاة (ولا يضر نومه) أي نوم كل  
اليوم ولا اغماء أو سكر بعضه بخلاف اغماء أو سكر كله لان الاغماء والسكر يخرجان الشخص عن أهلية الخطاب  
بخلاف النوم اذ يجب قضاء الصلاة الفاشية به دون الفاشية بالاغماء والسكر



في الجملة وذكر السكر من زيادته من شرب مسكر اليا لوصفها \* (٨١٠) \* في بعض النسخ صوم

فليتأمل عبارة وقد قال المراد الأول أن النكاح الحلقى بها تعزى بعد زوال عذرهما  
وبالنسبة معنى فحصلت المغيرة تأمل شوبرى وأنظر هذه المناقاة بين قوله تعزى  
وبين قوله بعد زوال عذرهما فاعنى التعزى لانه صلوحى على كلامهم فالتعزى  
مستغف عن الثلاثة والصلوحى ثابت لها والاولى الجواب بأن النكاح لما كان يقته  
بأدنى قبه جعل كالحصا ط خطا بتعزى (قوله في الجملة) يحتمل أنه إشارة  
الى أن السكر والاعشاء قد يجب بهما قضاء الصلاة اذا كان تعديا ويحتمل أنه  
اذا لم يستغفر الوقت ع ش (قوله الايام) وهو الذى عبر عنه في التوارى بالركن  
الرابع وهو قابلية الوقت للصوم حل (قوله لمتنع) أى عادم الهدى وهذا على  
الجديد وفي القديم له صياها عن الثلاثة الواجبة في الحج كفى شرح م ر فالغاية  
في كلام الشارح الرد (قوله ونذر) كان نذره وم يوم فوافق يوم الشك اما نذر صوم  
يوم الشك فلا يستغفر قال قل على الجلال ولا كراهة في صومه شىء من ذلك  
نعم ان تعزى متومة لذلك لم يصح كفى الصلاة في الاوقات المكروهة اه ومثله م ر  
(قوله ورد) أى عادة وثبت بمره قل وذى (قوله كنظيره من الصلاة) أى فان  
الصلاة التى لها سبب لا تحرم فيها (قوله ويوم شك) وقد عت البلوى كثيرا بثبوت  
دلال ذى الحجة يوم الجمعة مثلا ثم يفتد الناس برؤيته ليلة الخميس ويفطن صدقهم  
ولم يثبت فهل يندب صوم السبت لكونه يوم عرفة على تقدير كمال ذى القعدة  
أو يحرم لاحتمال كونه يوم العيد وقد أفتى الوالد بالثانى لان دفع مقسدة الحرام  
مقدم على تحصيل مصلحة المندوب شرح م ر ويؤخذ من تعليقه حرمة صوم اليوم  
المذكور ولو وصله بما قبله أو وافق عادة فليس هذا كيوم الشك من كل وجه  
لان الزمان في يوم الشك قابل للصوم نفلان كان من شعبان وقرضان كان  
من رمضان بخلاف هذا فانه حرام بتقدير كونه يوم عيد فهو غير قابل للصوم يقينا  
اه ح ف واقول لقائل أن يقول كيف هذا مع القاعدة الشهيرة وهى عدم التحريم  
بالشك خصوصاً وقد ثبت أن أوله الجمعة فليطلب صومه ثم رأيت الشيخ عميرة جرى  
على عدم التحريم وعدم كراهته وما جرى عليه الشيخ من تحريم صومه جرى  
عليه في الختام فليراجع شوبرى (قوله أو شهد بها عدد) أى اخبر اذا لا يشترط  
ذكر ذلك عندنا كم كما قال ابن حجر قال قل على الجلال والمراد بالعدد ما فوق  
الواحد (قوله وظن صدقهم) أى احتمل صدقهم أى لم يقطع بطلان خبرهم  
بأن احتمل خبرهم الصدق والكذب على السواء بخلاف ما اذا كان مقطوعا  
بكذبه أو مظنون الصدق فانه لا يكون يوم شك كما أشار اليه في الروضة فتأمل

(وشروط الصوم) أى صفة  
(الايام) أى وقوعه فيها (غير)  
يوم (عيد) أى عيد فطر وعيد  
اذهى انتهى عن صياها في خبر  
الصحيحين (و) أيام (تشرى)  
ولو كان صومها لمتنع وهى  
ثلاثة بعد الاضحى للنهى عن  
صومها في خبر أبى داود بإسناد  
صحيح (و) يوم (شك) لقول  
عمار بن ياسر من صام يوم الشك  
قد عصى أبى القاسم صلى الله  
عليه وسلم رواه الترمذى وغيره  
وصححه وقال الاسنوى المنصوص  
المعروف الذى عليه الاكثر  
المكره لا التحريم (بلاسبب)  
يقضى صومه اما بسبب  
يقضيه كقضاء ونذر ورد فيصم  
صومه كنظيره من الصلوات في  
الاوقات المكروهة ونحو  
الصحيحين لا تقدم موا رمضان  
بصوم يوم أو يومين الارحل  
كان يصوم يوما فليصمه كان  
اعتاد صوم الدهر أو صوم يوم  
واظفار يوم وقيس بالورد الباقي  
بجامع السبب وهو أى يوم  
الذات (يوم الثلاثين من شعبان)  
اذا فتدث الناس برؤيته  
ولم يشهد بها احد (أو شهد بها  
عدد برد) في شبهاته كصيان  
أو فساة أو عيدا أو فسقة وظن

صدقهم وانما لم يصح صومه عن رمضان لانهم يبين كونه منه نعم من اعتقد صدق من قال انه رآه  
من ذكر ويصح منه صومه



وكتب ايضا فيه انه حذف من صدقهم ليس بشاك حال النية بل نيته صحيحة لانها  
مبنية على حل حل قالوا في حذف قوله وظن الخ وقوله لانه لم يتبين كونه منه الى  
حال النية أي صحة النية واجراؤه مخصوص بما اذا تبين كونه من رمضان وتقدم  
أن صحة صوم من ظن صدق من أخبر به يميزه اذ لم يتبين خلافه أي لانه لا بد  
أن يتبين كونه منه حل وحاصله أنكم أوجبتم الصوم بآراء كما تقدم في قوله ويجب  
الصوم على من أخبره موثوق به الخ وقلم بجوازه وقوعه عن رمضان بآراء وذلك  
قياسا تقدم في قوله إلا أن ظن أنه منه بقول من يثق به وقلم به رتبته وعدم اجزائه  
بآراء وهو قيسا أشار اليه هنا بقوله وانما لم يصح صومه الخ فهذه مسائل ثلاثة بينها  
تساوي أي الوجوب والجواز مع الاجزاء والحرمة مع عدم الاجزاء فأشار الشارح  
الى دفع التساوي بقوله وانما لم يصح الخ وحاصله أن الوجوب هو ما اذا اعتقد  
صدق الخبر والجواز والاجزاء اذا ظن صدق الخبر وتبين كونه من رمضان والحرمة  
وعدم الاجزاء اذا لم يظن كونه من رمضان كما قرره شيخنا (قوله بل يجب عليه)  
أي كما تقدم في قوله ويجب الصوم على من أخبره موثوق به والرؤية اذا اعتقد صدقه  
ح ل (قوله وتقدم في الكلام) أي في قوله إلا أن ظن أنه منه بقول من يثق به (قوله  
بخلافه فيما مر) أي في ثبوت الصوم بعدل شهادة وقوله احتياطا انظر صفة  
الاحتياط هنا فان هذا الاحتياط لا يحرىم إلا العبادة وعسارة غيرها احتياطا للعبادة  
وتحرىمها كذا قاله شيخنا ويمكن أن يقال المعنى احتياطا للعبادة فصلا أو تركا  
فأوجبوا اخبار واحد وحرىموا اخبار عدد (قوله وانما طبق القيم) أي لارد (قوله  
رسن تسهر) ووقته من نصف الليل وحمل استنباه اذ ارجى به منفعة ولم يخش به  
ضررا ولهذا قال الحلبي اذا كان شعبان فبني أن لا تسهر لانه فوق السبع  
كما في شرح م قال قل ورسن على ما تقدم في الفطر من تمر وغيره اه فان قلت  
حكمة مشروعية الصوم خلوا لظروف لا ذلال الفطر وكفها عن شهواتها والسهود  
تساق ذلك قات لا شافيه بل فيه اقامة البنية بصرف قليل ما كول أو مشروب والمنافى  
انما هو ما يفعله المترفعون من أنواع ذلك وتخصينه والامتلاء منه كما ذكره الطحاوي  
(قوله وأخبره) ما لا يعارضه (قوله وتجهل الفطر) وانظر هل يحصل بما يزول به  
الوصال من كل فطر ولو جماعا أو بش أذن ويكون المعنى يتجهل قطع اناء الصوم  
في غير زمنه أولا يحصل الا بصل به التقوى أي ما من شأنه ولعل الاول أولى  
فليحذر كتابه وانظر حكمته أي التحليل ولعله التباعد عن التلبس بالصوم في غير  
زمنه شوبرى وعبارة قل على الجلال قوله راجعيل فطر أي يفرج جاع ولو على الماء

بل يجب عليه وتقدم  
في الكلام على النية صحة نية  
ظان ذلك وقوع الصوم عن  
رمضان اذا تبين كونه منه  
واعترضوا هذا المذهب قبحا  
بخلافه فيما مر احتياطا للعبادة  
فبما اذا لم يثبت التلبس  
موقوفه ولم يشهد بها احد  
أو شهد به لواحد ممن ذكر  
فليس اليوم يوم مشكك بل هو  
من شعبان وانما طبق القيم  
لغيره فان علم عليكم فمع اذا  
انتبهت شعبان حرم الصوم  
بلا سبب ان لم يصله بمقتله  
على انه صحيح في المجموع وغيره  
(رسن تسهر) وأخبره وتجهل  
فطر (قوله) فطر

فان في السهو بركة ولا يزل  
الناس بخير ما عملوا الفطر زاد  
الامام احمد و آخر السهو  
(ان تيقن بقاء الابل) في  
الاولين ودخوله في الثالثة  
والا فلا فضل ترك ذلك بل  
يحرم التجيل ان لم يضر كما علم  
مما روي عن الترمذي سنة  
مستقلة مع قيده بالتيقن  
من زيادتي (و) سن (فطر بئر  
فناء) لخبر اذا كان احدكم  
صائما فليفطر على التمر فان لم  
يجد التمر فعلى الماء فانه طهور  
رواه الترمذي وغيره وصححه  
فان كان ثم رطب قدم على  
التمر لا اتباع رواه الترمذي  
وحسنه وجعل الفطر فيما ذكر  
سنة مستقلة من زيادتي  
(و) سن من حيث الصوم  
(ترك فحش) ككذب  
وغيبة وعليهما اقتصر الاصل  
لخبر البخاري من لم يدع قول  
الزور والعمل به فليس لله  
حاجة

وان ربح غيره وبكره تأخيرها وان اعتقده فضيلة كما في الام اه (قوله فان في السهو  
بركة) قيل المراد بها الاجر والثواب فالمناسب ان يقرأ السهو بالضم لانه مصدر  
بمعنى التسهل وقيل البركة فيه ما يقوى على الصوم وينشط له وقيل ما تضمنه  
من الاستيقاظ والذكر والدعاء في ذلك الوقت كرماني على البخاري شوبري  
وفي خبر سنده حسن أحب عبادي الى أن يجعلهم فطرا حرا والسهو بالضم الفعل  
وبالفق اسم لما كول (قوله وسن فطر بئر) ما لم يمارضه سن التجيل بأن كان  
يلزم من الفطر بالتمر التأخير والاروى التجيل ح ف والا فضل كونه وتراو كونه  
بثلاث فأكثر ويقدم عليه الرطب فالسهر العجوة وبعده ماء زمزم ثم غيره ثم الحلو  
ثم الحلواء بالمد خلافا للروايات اه ويقدم اللبن على العسل لانه أفضل وورد أنه  
صلى الله عليه وسلم كان يفطر قبل أن يصلي على رطبات فان لم يكن فعلى تمرات  
فان لم يكن حصى حسوات من ماء وقضيته ثلث ما يفطر عليه من رطب وغيره  
وهو كذلك كما اقتضاه نص حرملة وقصر يح ابن عبد السلام به في الماء وتعبير المصنف  
وغيره بتمر اذ هو اسم جنس جمعي وتعبير جمع بتمر محمول على أنه يحصل بها أصل السنة  
فان قلت ما الحكمة في استحباب التمر قلت لما في الحلو من تقوية البصر الذي  
يفضفه الصوم وهو يسر من غيره ومن ثم استحب بعض التابعين أن يفطر على الحلو  
مطلقا كالعسل والحكمة في جعله وترا أنه صلى الله عليه وسلم كان يوتر في جميع  
أموره استنشعارا للوحداية ومن آداب الصائم عند افطاره اذا وضع الماء في فيه  
أن لا يهجه ولكن يشربه لئلا يذهب بخلاف فيه لقوله لخلاف في فم الصائم الخ (قوله  
من حيث الصوم) أي لحفظ ثوابه وان كان ترك الفحش واجبا مطلقا شو برى (قوله  
قول الزور والعمل به) أي بمقتضاه ولعل المراد به كل غير مطلوب في الصوم وان لم يحرم  
قال الحليمي ينبغي للصائم أن يحفظ جوارحه فلا يمشي برجله الى باطل ولا يبطش  
بيده في غير طاعة ولا يداهن ولا يقطع الزين بالاشعار والحكايات التي لا طائل  
تحتها ونحو ذلك ق ل (قوله فليس لله حاجة ان يدع الخ) قال في شرح المشكاة  
كناية أو مجاز عن عدم نظره تعالى له نظر العناية والرحمة والقبول والتفضل بالثواب  
فهو من باب نفي الملزوم أو السبب واردة اللازم أو المسبب ويصح كونه  
من باب الاستعارة التمثيلية وكتب أيضا فليس لله حاجة الخ ان قلت هلا قال  
فليس لله حاجة في صيامه قلت لما كان قول الزور ونحوه مبطلا لثواب الصوم  
فكاه لم يكن في صوم فاشار الى ذلك في الحديث كاتبه شوبري قال شيخنا ح ف  
وانما جعله كناية أو مجازا لان مفهومه انه اذا ترك قول الزور فله حاجة الخ

وهو باطل فلذا أولوه اه (قرله ان يدع) أى من فى قوله من لم يدع الخ أى فليس لله حاجة فى تركه طعامه وشربه أى فى صيامه فمخذف الجار والتقدير بى ان يدع الخ (قوله وشهوة الشهوة) اشتياق النفس الى الشئ والجمع شهوات واشتهته فهو مشتته اه مصباح والمراد ترك تعاطى ما اشتتهه النفس وترك الشروع فى اسباب الشهوة والا فالشهوة نفسها التى هى ميل النفس الى المطلوب لا يمكن التحرز عنها ع ش على مر وعبرة شرح مر وشهوة أى من المسموعات والمبصرات والمشهومات والملابس اذ ذلك سر الصوم ومقصوده الاعظام لتكسر نفسه عن الهوى ويقوى على التقوى بكف جوارحه عن تعاطى ما يشتهيه اه فعلم من هذا كله ان المراد بالشهوة المشتته بدليل لتمثيل بشم الرياحين وغيرها والمراد بالرياحين ما لها ريح طيب كالسكك (قوله حكمه الصوم) وهى الكف عن الشهوات (قوله وترك نحو حجم) أى من الحاجم والمججوم كافى البرماوى لكن العلة ظاهرة فى الثانى (قوله وترك ذوق لطعام) نعم ان احتساج المضغ نحو خبز لطفل لا يكره م ر (قوله وترك علك) لا يتحمل منه جرم ومنه اللبان وقوله بفتح العين وهو الفعل أى المضغ وقوله افطر فى وجهه والصحيح خلافه وان تروح ذلك الريق بريحه أو وجد فيه طعمه كما ذكره ح ل وامافى العلك بالكسر فهو الملعوك أى الموضوع الذى كلما مضغ قوى وصاب واجتمع ومنه الموميا كافى ق ل (قوله وسن ان يغتسل) ولو من الاحتلام اخذا من العلة فان لم يغتسل غسل ما يخاف من وصول الماء اليه كالاذن والذبر فان قلت ما وجه العدول عن المصدر الصريح وهلا أتى به وما بعده مصادر صريحة قات حكمه العدول دفع توهم انه من مدخول الترك والغرض انه وما بعده مضروب الفعل لا يقال التوهم موجود اذ يجوز ان يراد وسن ترك ان يغتسل لانا نقول هذا بعيد جدا فالعدول دفع توهم البعيد فليتام كاتبه شوبرى (قوله لثلا) أى ليؤدى العبادة على طهارة وخشعية وصول الماء الى باطن الادن أو الذبر أو غيرهما شرح م ر قال حجر وقضيته ان وصوله لذلك فطر وليس عومه مرادا كما هو ظاهر اخذنا ما مران سبق فنحو ماء المضمضة المشروعه أو غسل الفم التمسك لا يفطر لعذره فليجمل هذا على مبالغة منهى عنها أو نحوها (قوله عقب فطره) أى عقب ما يحصل به الفطر وان لم يندب كجماع وادخال نحو عود فى اذنه كما قاله بعض مشايخنا بل نقل انه يكفى دخول وقت الافطار لكن ر بما ينابيه لفظ وعلى رزقك افطرت فتأمله ق ل على الجلال (قوله هو اول من قوله) عند لانه اصدق بالقبليية شيخنا (قوله كان يقول ذلك) وورد ايضا انه كان يقول ذهب الظلماء وابنت الصروق وثبت

ان يدع طعامه وشربه  
(و) ترك (شهوة) لا تبطل  
الصوم كشم الرياحين والنظر  
اليها لما فيها من الترفه الذى  
لا يناسب حكمة الصوم  
(و) ترك (نحو حجم) كقصد  
لان ذلك يضعفه ونحو من  
زيادى (و) ترك (دوق)  
لطعام أو غيره خوف وصوله  
حلقه وتقييد الاصل بذوق  
الطعام جرى على الغالب  
(و) ترك (علك) بفتح العين  
لانه يجمع الريق فان بلعه افطر  
فى وجهه وان القاء عطشه  
وهو مكروه كفى المجموع  
(و) سن ان يغتسل عن  
حدث اكبر ليلا ليكون على  
طهر من أول الصوم وتعبيرى  
بذلك اعم من تعبيره بالجباية  
(و) ان (يقول عقب) هو اول  
من قوله عند فطره اللهم لك  
صمت وعلى رزقك افطرت  
لانه صلى الله عليه وسلم كان  
يقول ذلك رواه أبو داود  
باسناد حسن لكنه مرسل

الاجران شاء الله ولكن هذا ربحا يفهم منه انه في خصوص من افطر على الماء  
فراجعه ق ل (قوله وان يكثر في رمضان) صرح به هذا الطلب هذه الامور لئلا  
ونها رافيه والا فهي مطلوبة مطلقا وقوله صدقة لان الفقراء فيه يضعفون عن  
الكسب ويحصل اجر فطر الصائم ولان الحسنات فيه تضاعف اه عمرة ومنها  
التوسعة على عياله والاحسان الى ذوي الارحام واطفار الصائمين بعشاء أو ما قدر  
عليه ونحو ذلك كما في ق ل (قوله وتلاوة لفرآن) ولو في حمام أو طريق  
لأنه وحش وهي في المحف والى القبلة وجهرا افضل الا لخوف رياء أو تشويش  
ولو على نائم ق ل (قوله لاسيما بالشديد والتخفيف) وهي تدل على ان ما بعدها  
أولى بالحكم مما قبلها ولا يستثنى بها على الاصح والسي بالـ كسر فتشديد الياء  
المثل وما موصولة أو زائدة ويجوز رفع ما بعدها على انه خبر مبتدأ محذوف ونصبه  
على التشبيه بالمفعول به وجره على الاضافة وهو ارجح وزيادة ماء امداد شو برى  
وهذه الاحتمالات في غير عبارة المصنف نحو لاسيما زيد وأما فيها فتعين ان تكون  
ما موصولة وفي العشر ح بر مبتدأ محذوف والجملة صلتها وسمى اسم لا منصوب  
لاضافته الى ماء وخبرها محذوف والتقدير لا مثل الصدقة والتلاوة والاعتساف  
اللاتي هي في العشر الاخير موجود \* (فصل في وجوب صوم رمضان) \*  
أى وما يتبع ذلك من وجوب الامساك على من افطر ع ش (قوله ولو فيما مضى)  
أى فدخل المرتد وفيه ان اطلاق الاسلام عليه مجاز يحتاج الى قرينة ويمكن ان  
تكون القرينة قوله فيما بعد لا بكفرا صلى فيه كون لفظ اسلام في كلامه  
مستعملا في حقيقة ومجازه كما قررر شيخنا وكاه انتقل نظره من عبارته في الصلاة  
الى ما هنا وفرق بينهما لانه هناك عبر بالمشتق وهنا بالمصدر وهو حقيقة في الازمنة  
الثلاثة فكان عليه ان يقول وقرينة التعميم ولا يقول وقرينة المجاز الخ (قوله  
وهمة) قد يقال تغنى الاطاقة عنها لان المراد الاطاقة حسا أو شرعا كما يفهم  
من كلامه بعد وذلك لا يكون الا اذا لم تلحقه مشقة تبطل التيمم ثم رأيت بها مش قوله  
واطاقة أى ولو في المستقبل فدخل المريض الذي يرجى برؤه لانه مطيق في المستقبل  
فاخرجه بقوله وهمة كما يدل عليه كلامه في المحترزات الاتية اه ويجب أيضا  
بان المراد اطاقة ولو بمشقة فدخل المريض اذا صام وتحمل المشقة فاخرجه بقوله  
وهمة تأمل (قوله واقامة) أى ولو حكم الشمل العاصى بالسفر والمسافر سفرا  
قصيرا فانهم ما في حكم المقيم وقوله اخذ ما يأتي أى حال كونه الصحة والاقامة  
ماخوذ من مما يأتي أى من قوله ويباح تركه لمرض الخ وانما ارتكب المتن ذلك ولم يعبر

(و) ان يكثر في رمضان صدقة  
وتلاوة لقرآن (واعتد كفا  
لاسيما) في العشر الاواخر  
منه (لا اتباع في ذلك رواه  
الشيخان وروى مسلم انه صلى  
الله عليه وسلم كان يجتهد  
في العشر الاواخر ما لا يجتهد  
في غيره (فصل) في شروط  
وجوب صوم رمضان وما يبيح  
ترك صومه (شروط وجوبه  
اسلام) ولو فيما مضى وهو من  
ر يادق (وتكليف) كما  
في الصلاة فيهما (واطاقة) له  
وهمة واقامة اخذ ما يأتي  
فلا يجب على كافر بالمعنى  
السابق في الصلاة ولا على  
صبي



بالحكمة والاقامة للاحتياج الى التفصيل في مفهومه ما فلم يغفل ذكر كمال الحكمة والاقامة  
عن ذكر مفهومه باختلاف ذكر المفهوم على وجه التفصيل فيغني عن ذكر  
المنطوق (قوله ومجنون) ظاهره ولو متعديا ثم رأيت عن شيخ مشايخنا تقييده  
بغير المتعدي شو برى (قوله وسكران) سراء كان كل من الثلاثة متعديا ثم لا  
اذال كلام في نفي وجوب الاداء وهو لا يجب على كل من الثلاثة مطلقا واما وجوب  
القضاء فسيأتي فتقييد الشو برى بغير المتعدي لا يناسب اذا التقييد انما هو في نفي  
وجوب القضاء فتأمل (قوله لكبر او مرض) راجعان للحسي (قوله أو حيض) (قوله  
أو نحوه) راجعان للشرعي (قوله ولا على مريض) يرجي برؤه أولا (قوله  
يعلم مما يأتي) وهو ان المريض لابد ان يخاف محذور تيمم والمسافر لابد ان يكون  
سفره سفر قصر ح ل (قوله وجوبه عليهم) وعلى السكران قيده ابن حجر  
بالمتعدي شو برى والغنى عليه يجب عليه القضاء مطلقا بتعدد او غيره لان الاغناء  
مرض وهو يوجب القضاء قرره شيخنا (قوله وجوب انعقاد سبب) وهو دخول  
الوقت والمراد بانعقاده وجوده وازادة وجوب من اضافة السبب للمسبب أو بيان  
هـ ذاعلى ان القضاء بالامر الاول لا بأمر جديد (قوله ومن الحق بهم المرتد) اشارة  
الى رد ما في الجلال المحلى قال ق ل عليه والحاقه بهم في كونه انعقاد سبب  
لا ينافي كونه مخاطبا خطاب تكليف فلا سهوا ومثله في شرح م ر (قوله  
ويباح تركه) أى يجب لانه جواز بعد امتناع فيصدق بالوجوب ابن حجر وتبعه  
الز يادى فقال المرض الذى يبيع التيمم يوجب الفطر وما دونه حيث لا يجتمل عادة  
ويجوز هـ والمتمسكان المرض الذى يبيع التيمم يجوز الفطر ولا يوجب عند م ر  
واعتمده شيخنا ح ف ونقله ق ل على الخطيب وعزاه لشيخه م ر نعم ان  
خاف الهلاك أو فوات منفعة عضو وجب الفطر كما في م ر (قوله بنية الترخس)  
بان ينوى ان الشارع رخص له في الفطر أى اباحة له ح ف (قوله مطبقا) أى  
مستمر ليل او نهارا ومنه اخذ نحو ان الحصادين يجب عليهم تيمم النية في كل ليلة  
واذا حصل لهم من الصوم مشقة تبيع التيمم افطروا ح ل وسواء كان يحصل لنفسه  
أو باجرة أو تبرعا وان لم ينهض الامر فيه كما في ع ش (قوله فان كان يوجد وقت  
الشروع) أى وقت صحة النية ق ل وعبارة شرح الروض قبيل الفجر (قوله  
والافلا) وان علم من عادته عود المرض اثناء النهار م ر (قوله وسفر قصر) ويأتي  
هنا جميع ما مر في القصر فحيث جاز الفطر وحيث لا فلا نعم سيجعل من كلامه  
ان شرط الفطر في أول ايام سفره ان يفارق ما يشترط مجاوزته لا قصر قبل طلوع

ومجنون ومغنى عليه وسكران  
ولا على من لا يطيقه حسا  
أو شرعا لكبر او مرض لا يرجي  
برؤه أو حيض أو نحوه ولا على  
مريض ومساقر بقاءه يعلم  
مما يأتي وجوبه عليهم ما وعلى  
السكران والمغنى عليه  
والخائض ونحوها عند من عبر  
بوجوبه عليهم وجوب انعقاد  
سبب كما تقر ذلك في الاصول  
لوجوب القضاء عليهم كما سيأتي  
ومن الحق بهم المرتد في ذلك  
فقد سهى فان وجوبه عليه  
وجوب تكليف كما مر  
الاشارة اليه (ويباح تركه)  
بنية الترخس (لمرض يضر  
معه صوم) فنرا يبيع التيمم  
وان طرأ على الصوم لابة ومن  
كان مريضا ثم المرض ان كان  
مطبقة له ترك النية أو متقطعا  
فان كان يوجد وقت الشروع  
فله تركها والافلا فان عاد  
واحتاج الى الافطار افطر  
(وسفر قصر) فان تضرده  
فالفطر افضل والا فالصوم افضل  
كما في صلاة المسافر

لان طارا السفر على الصوم (أو زالا) أي المرض والسفر \* (٨١٦) \* عن صائم فلا يباح تركه تقطعا لحكم المحضر

في الأولى وزوال العذر في غيره (و) يجب قضاء ما فات ولو بعد (كرض) وسفر لا ية السابقة اذ تقديرها فافطو فعذته من ايام أخر وكحيض ونحوه كما مر في باب وردة وسكر واغماء وترك نية ولو نسيانا بخلاف ما فات من الصلاة بالانغماء كما مر في بابها المشقة تكررها وبخلاف الاكل ناسيا لان النية من باب المأمورات والاكل من باب المنهيات والنسيان انما يؤثر في الثاني وتعبيرى بما ذكر اعلم بما عيربه (لا بكفر اصلى) أى لا يجب قضاء ما فات به بعد الاسلام ترغيبا فيه (و) لا (صبي ولا جنون) بعيد زوته بقول (في غير ردة وسكر) لعدم موجب القضاء اما ما فات به في زمن الردة أو السكر فبعضيه وتقدم في الصلاة نظير ذلك مع زيادة كماله (الصبي بنهار صائما) فانه لا قضاء عليه (ويجب اتمامه) لانه صار من أهل الوجوب (او بلغ فيه) مفطرا (أو اواهق) فيه الجنون (أو اسلم) فيه الكافران لا قضاء عليهم لان ما ذكره منه لا يمكن صومه فصار كن ادرك من

الفجر يقينا فلونوى ليلا ثم سافر وشك اسافر قبل الفجر أو بعده لم يفطر ذلك اليوم للشك في مبيحه ابن حجر زى وعمل جواز فطره ان لم يكن مديم السفر والا لم يجز له الفطر لانه لم يرج زمان يقضى فيه م روى (قوله لان طارا السفر) ولا يكونه باختياره فارق المرض (قوله كرض) أى يرجى برؤه اذ الذى لا يرجى برؤه موجب للقضية فقط م ر (قوله وسكر واغماء) ولو بغير تعد فيهما والجنون اذا تعدى يجب عليه القضاء والا فلا كافي ع ش فكان على الشارح ان يذكركه بان يقول ويجنون يتعد والقاهران السكران لا يجب عليه القضاء الا اذا كان منعديا وبه صرح ابن حجر وشيخنا ونازعه سم في التقييد بالتعدى ثم قال والحاصل ان كلالا من الاغماء والسكر يتعدا ودونه ان اسه تفرق النهار وجب القضاء والا وقد نوى ليلا اجزاه كما علم مما تقدم (قوله واغماء) لانه نوع من المرض فاندرج تحت قوله تعالى فمن كان منكم مريضا شرح م ر (قوله ولو نسيانا) فهو بغير عذر وفي شرح المذهب ان قضاء ترك النية ولو عد على التراخي بلا خلاف والراجح انه على الفور في العمد وفي غيره على التراخي ولم ينظروا الى ان ترك النية يشعر بترك الاقتصام بالمبادأة ح ل (قوله بخلاف ما فات من الصلاة بالانغماء) أى حيث لم يتعد ح ل (قوله بخلاف الاكل ناسيا) انظر أى موقع لهذا هنا مع ان الكلام في القضاء وهذا لا يفطر واجيب بانه أى به لا جيل الفرق بينه وبين نسيان النية (قوله انما يؤثر في الثاني) أى يصيره كانه لم يكن أى كان الاكل مثلا ناسيا لم يوجد منه أكل أى يثر في عدم اعتباره كما قرره شيخنا (قوله أى لا يجب قضاء ما فات) ولا يسن ولا ينعقد كما افتى به والد شيخنا ح ل وقد يشك على ما تقدم من سسن قضاء الصلاة الغائصة في زمن الصبا الا ان يفرق بان الصوم من شأنه المشقة بخلاف الصلاة تأمل شورى ومحل عدم قضاء الكافر اذا اسلم في غير اليوم الذى اسلم فيه اما هو فيسن قضاؤه كما قرره شيخنا ح ل (قوله ولا صبي) قال البرماوى يسن له قضاء ما فات من زمن التمييز قياسا على الصلاة وقوله ولا جنون أى بغير تعد سم (قوله في غير ردة وسكر) أى بتعد ح ل وسم والمقصد عدم التقييد بالتعدى لان السكران يجب عليه القضاء مطلقا كما تقدم عن سم (قوله لعدم موجب القضاء) أى لعدم مقتضيه وهو البسوخ والعقل (قوله فيقضيه) بان يتناول مسكرا يستغرق اسكارا مثله النهار مع علمه بحاله ثم جر في اثناء اليوم فيلزمه قضاء ما انتهى اليه السكر من زمن الجنون دون ما زاد عليه اخذ من تشبيهه ذلك بالصلاة زى (قوله سهارا صائما) أى فيه وذلك بالنوى ليلا اه م ر (قوله لانه صار من أهل الوجوب)

حتى لو جمع لزمته الكفارة بشرطه الا في كماله الزيادة قل ح ل وهلا - جل  
هذان من الشبهة وهل يثاب على جميعه ثواب الواجب أو يثاب على ما فعله في زمن  
الصبي ثواب المندوب وما فعله بعد البلوغ ثواب الواجب فيه نظر والا قرب الثاني  
لان الصوم وان كان خصاله واحدة لا يتبع بعض لكن الثواب المترتب عليه لا يمكن  
تبعيضه ع ش (قوله وسن لهم) وكذا يقال في الحائض والنفساء ان زال  
عذرهما ما يستحب لهما الامساك ذى (قوله كان تركا النية ليلا) اشار به الى ان  
تارك النية يقال له مفطر شرعا وان لم يتناول مفطرا اه شو برى (قوله تبع) أى  
لصائمين (قوله من اخطأ به طهره) بخلاف من لم يخطأ به فلو طهرت فهو حائض  
في اثناء النهار لم يلزمها الامساك شرح م ر (قوله أو نسي البية) قد يشعر بأنه  
ليس مفطرا لانه قضية العصف الا ان يقال المراد بالمعطوف عليه المفطر بالفعل بان  
يتعاطى المفطر فلا يخالف ما تقدم شو برى (قوله أو افطر يوم الشك) وهو هنا  
يوم ثلاثي شعبان وان لم يتحدث فيه برؤية كما هو واضح ابن حجر وم ر (قوله كان  
واجبا عليه) أى لو تبين انه من رمضان والا فصوم يوم الشك حرام (قوله الا انه  
جهله) أى جهل كونه من رمضان وقوله مع علمه أى مع العلم بانه من رمضان كما عبر  
به م ر ومع هذا فالتمس وجوب قضائه فور عقب يوم العيد فليس الجهل عذرا  
مقتضيا للوجوب على التراخي وفي كلام بعضهم لسا عباداة فاتت به ذر ويجب قضاؤها  
على الفور وذلك يوم الشك اذ تبين كونه من رمضان ح ل ومثله م ر وهو مشكل  
لعذره وتقل عن ح ف انه على التراخي فليحرم (قوله وبه فارق المسافر) أى  
اذا قدم بعد الافطار م ر (قوله ثم المسك) بخلاف فاقدا المظهرين فانه في صلاة  
شرعية والفرق ان المفقود هنا ركن وهناك شرط م ر شو برى (قوله ليس  
في صوم شرعى) ومع ذلك فالظاهر انه ثبت له احكام الصائمين في كونه له شم  
الرياحين ونحوها ويؤثر به كراهة السواك في حقه بعد الزوال على المقدم ع ش  
على م ر والله اعلم (فصل في فدية الصوم الواجب) \* أى في بيان ما يوجبها  
وما لا يوجبها وما يتبع ذلك كالكفارة وقوله الواجب لبيان الواقع (قوله من  
الاحرار) أى كلاً أو بعضا اخذ من تعليل الاحتراز عن الرقيق بأنه لا تركة له  
فيخرج عنه البعض فانه يورث عنه ما ملكه ببعضه الحرو يخرج منه دينه ومنها  
الفدية فيخرج عن كل يوم فاته مدوان كان بينه وبين سيده هاية ع ش قال  
شيخنا وانما قيد بالحر لاجل قوله فيما به اخرج من تركته والا فالرقيق كذلك يخرج  
عنه قريبه أو سيده أو يصوم عنه واحد منهما أو يصوم عنه الاجنبى باذنه

(وهو ن لهم ولم يرض وهو مسافر  
زال عذرهما) حالة كونهما  
(مفطرين) كان تركا النية  
ليلا (امساك) لبقية النهار  
(في رمضان) خروجاً من  
الخلاف وانما لم يلزم  
الامساك لعدم التزامهم الصوم  
والامساك تبع ولان غير  
الكافر افطر بعذر وذكروا  
السفينة من زيادتي (ويلزم)  
أى الامساك في رمضان (من  
اخطأ به طهره) كان افطرا ولا  
عذرا ونسي النية أو نسي بقاء  
الليل فبان خلافه أو افطر يوم  
شك ويان انه من رمضان  
لحرمة الوقت ولان نسيان  
النية يشعر بترك الاهتمام  
بأمر العبادة فهو قريب تقصير  
ولان صوم يوم الشك كان  
واجبا على من افطر فيه الا انه  
جهله وبه فارق المسافر فانه  
يباح له لا افطار مع علمه وتعبيره  
بما ذكر اعلم مما عبر به وخرج  
برمضان غيره فلا امساك فيه  
كتذر وقضاء لان وجوب  
الصوم في رمضان بطريق  
الاصالة وماذا لا يقبل غيره  
بخلاف ايام غيره ثم المسك  
ليس في صوم شرعى وان ائيب  
عليه فلو ارتكب فيه محظورا  
لم يلزمه سوى الاثم (فصل)



وإذا كان قريته أو يخرج عنه أي لم يفراده على الأوجه كقضاة الدين  
 بغير أدل المدعي ثم رأيت مثله في أي حال لم يكن له قريب فلا شيء عليه  
 (قوله ولو نذرا) الظاهر أن يقول ولو نذرا أي بسبب نذر لان النذر ليس الصوم  
 الواجب وإنما هو موجب واجب بأنه منصوب بمنع الحائض أو أن النذر يعني  
 المنذور ع ش (قوله أو كفارة لقتل) أو عين أو طهر ل و م ر (قوله  
 فلا تدارك القنات) قال م ر بقضية ولا قضاء قال ع ش عليه هذا يخالف  
 ما يأتي من أن من أظفر لهم أو عجز عن صوم لزماته أو مرض لا يرجى برؤه وجب عليه  
 مد كل يوم وقد يجاب بأن ما يأتي فيمن لا يرجو البرء وما هنا في خلافه ثم رأيت في سم  
 مانصة لا يشك على ما تقره الشيخ المهرم إذا مات قبل التمكن لأن واجبه أصالة  
 القدية بخلاف هذا ذكر الفرق القاضي اه (قوله إن فات بعذر) قيد في عدم  
 التدارك وعدم الاتم فإت بغير عذر يجب تداركه مع الاتم وإن لم يتمكن من القضاء  
 في صوم عنه وليه ويجب الإخراج من تركه عنه والمراد بالتتمكن أن يدرك زمنا  
 قابلا للصوم قبل موته بقدر ما عليه وليس به نحو مرض أو سفر خلافا لابن أبي هريرة  
 ق ل على الجلال (قوله بما سياتي) أي بالقضية أو الصوم (قوله أو مات)  
 أي من فاته شيء من رمضان بعد التمكن لا بقية كونه مذكورا فصح التعميم بعده  
 ق ل (قوله سواء فاته بعذر) ويأتي في الصورتين (قوله أخرج من تركه)  
 والإخراج أفضل من الصوم ع ش فإن لم يكن له تركه لم يلزم قريته اطعام ولا صوم  
 بل يسن له ذلك كما قرره شيخنا (قوله لكل يوم مد) أي من غالب قوت بلده قال  
 ابن جرير وخذ مما روي في الفطرة أن المراد هنا بالبلد التي يقرب غالب قوتها المحل الذي  
 هو فيه عند أول مخاطبته بالقضاء ع ش على م ر (قوله فليطعم) مبنى للمفعول  
 فأتى الفاعل الظرف وهو عنه وهو مبني على مذهب الكوفيين من إقامة  
 الظرف مع وجود المفعول به وتقييده في الحديث بالشهر لعله لكونه كان جواب  
 سائل والافضل لا يتقيد بالشهر كما قاله ع ش (قوله مسكينا) قال العراقي  
 الرواية بالنصب وكان وجهه إقامة الظرف مقام المفعول كما يقيم الجار والمجرور  
 مقامه وقد قرأ ليعزى قوما بما كانوا يكسبون وفي رواية ابن ماجه وابن عدي  
 مسكين بالرفع على الصواب سيوطي والمراد بالصواب المشهور ولأنه خطأ لما قدمه  
 من توجيه النصب شوهرى (قوله من جنس فطرة) قال الفقهاء ويعتبر فضلها  
 عما يشتر فضلها ثم جرزي وأقول يتأمل هذا مع كون الفرض أنه مات وإن الواجب  
 تعلق بالتركة وبعد التعلق بالتركة فأى شيء عليه بعد موته يحتاج في إخراج

ولو نذرا أو كفارة (فإن قبل  
 عكسه من قضاء فلا تدارك)  
 أجازت (ولا أتم) بقضية  
 يقول (إن فات بعذر) كرض  
 استمر إلى الموت فإن فات بلا  
 عذر أتم ويجب تداركه بما  
 سياتي (أو) سياتي (بعده)  
 سواء أقاته بعذر أم بغيره  
 (أخرج من تركه لكل يوم)  
 فات صومه (مد) وهو مد  
 وقت كما روي الكيل المصري  
 نصف قدح والأصل في ذلك  
 خبر من مات وعليه صيام شهر  
 فليطعم عنه مكان كل يوم  
 مسكينا رواه الترمذي وصح  
 وقفه على ابن عمر (من جنس  
 فطرة)



الكفارة قال في زيادة ما يخرج منه بل القياس ان يقال يستبرأ لوجوب الاخراج فضل ما يخرج عنه من مؤنة تجهيزه ويقدم ذلك على دين الادعي ان فرض ان على الميت دفن ما ذكره المحقق ظاهر في ما لو افطر لسكب او مرض لا يربى برؤيه ع ش (قوله حلاء على الغالب) يعني ان الفطرة هي الضالبة والقديمة فادرك قيس السادر على الغالب بجماع الخ هذا ما ظهر بعد التوقف فيه والسؤال عنه زى (قوله او صيام عنه قريبه) بشرط بلوغه زى وبجاءة الحلى كل قريب قال في ل عليه أى بالغ عاقل ولو رقيقا أو بعيدا لاذن كالحج الواجب وانما لم يصح نيابة الرقيق في الحج لانه ليس من اهل حجة الاسلام ولولم يصم عنه قريب وزعت التركة بحسب الارث ومن حصه شىء منها لزمه اخراجه او الصوم بدله بقدره ولا يبض يوم صوما ولا اطعاما بل يجبر المكسر ولو اختلف الاقارب في الصوم والاطعام اجيب من طلب الاطعام ولا يقال هذا التخيير اى قول المصنف او صام الحج لا يأتى في الكفارة المرتبة لانه لا يجوز الانتقال الى خصلة حتى يهجر عما قبلها وفي الكفارة الاعتناق مقدم ثم الصوم ثم الاطعام لاننا نقول فرض المسئلة انه مات وهو عاجز عن الاعتناق لانه لا يجب عليه الصوم الا حينئذ والاطعام الذى يخرج عنه وليه غير الذى كان يخرج عنه هو لان الذى يخرج عنه وليه فديته عن الصوم لانه احدى خصال الكفارة التى على الميت لانه لو كان كذلك لاعتبر تقدم الصوم عليه ولما صم التخيير من امداد الواحد فامل (قوله او اجنبى بالغ ولو رقيقا) وفي المجموع مذهب الحسن البصرى انه لو صام عنه ثلاثون بالاذن في يوم واحد اجره وهو الظاهر الذى اعتمدته ج ل وزى سواء كان قد وجب فيه التسابع او لا لان التسابع في حق الميت معنى لا يوجد في حق القريب وهو التغليب عليه ولا اله التهم منه رائدة على اصل الصوم فسقطت بمؤنة شرح م ر (قوله كالحج) اى قياسا على الحج في مطلق التهمة لان الحج لواجب لا يتوقف فعله عن التبرع على اذن او يقال المراد الحج المنسوب وهو يتوقف على الاذن صكم ما قرره شيخنا (قوله ونحبر العصمين) من مات وعليه صيام الحج وجه الدلالة على صحة صوم الاجنبى بالاذن ان من ملك شيا جازله النيابة فيه كالولى يوكلى في تزويج بته كما قرره شيخنا عزى قال المناوى والمراد بالولى كل قريب (قوله ونحبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم قال لامرأة) انى بهذا الحديث بعد الاول لانه يدل على ان المراد بالولى الذى في الاول مطلق القريب حينئذ يستفصل المسئلة هل هي وصية أو لا ح ف (قوله لانه ليس في معنى ماورد) واما صوم الاجنبى بالاذن فهو في معنى ماورد لانه لما صام باذن الولي كان كانه الهام فيؤخذ من كلامه

حلاء على الغالب بجماع ان كلا منها اطعام واجب شرعا فلا يجزى نحو دقيق وسويق (او صام عنه قريبه) وان لم يكن عاصبا ولا وارثا (مطلقا) عن التقييد باذن (او اجنبى باذن) منه بان اوصى به أو من قريبه باجرة أو دونها كالحج ونحبر العصمين من مات وعليه صيام صام عنه وليه ونحبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم قال لامرأة قالت لمان اى مات وعليه صوم نذر اقامه صوم عنها صومى عن امان بخلافه بلا اذن لانه ليس في معنى ماورد به الخبر وظاهره لو مات مرتدا

ان دليل صحة صوم الاجنبي القياس على القريب (قوله لم يصم عنه) لانه ليس  
من أهل العبادات الان ع ش ويشعير الاطعام ويجب اخراج ذلك من تركه  
أي لانه بمثابة قضاء دين لزمه فلا ينافي كون ماله من ماله فيثا فكان المناسب عدم  
اخراج ذلك ح ل (قوله لا من مات) وعليه صلاة أو اعتكاف وهناك قول  
يجوز فعل الصلاة عنه وقد صلى السبكي عن قريب له مات وهذا يدل على انه يجوز  
تقليد القول الضعيف في حق نفسه كأنص عليه ع ش ولا يجوز ان يقتي به كما  
قرره شيخنا ح ف و عبارة ق ل على الجلال قوله وفي الاعتكاف قول وفي  
الصلاة قول أيضا وفيها وجه انه يطعم عنه لكل صلاة مد وعليه كثيرون ابن حجر قال  
بعض مشايخنا وهذا من عمل الشخص لنفسه فيجوز تقليده لانه من مقابل الاصح نعم  
يصلح اجير الحج ركعتي الطواف تنبيه علم مما ذكرناه لا يصام عن حي وان عجز  
بهرم أو غيره وقلزمه الفدية وهل يتصدق عنه أو يعتق راجعه (قوله اعتكاف  
عنه وإليه) أي جازله ذلك ومثل الولي الاجنبي بالاذن كما قاله الشوبري (قوله  
يجب المدا ابتداء لا بد لا عن الصوم) فلا يجب القضاء لو زال عذره قبل الفدية  
كما في ح ل وزى قال الشوبري وهل وجوبه على الفور كبده اولا كل محتمل ثم  
رأيت في الاية اب الجزم بالثاني اه فالمعذور مخاطب بالمدا ابتداء فلا يكلف وصام  
لم يجب عليه المدا واعترض بانه حيث كان مخاطبا بالمدا ابتداء كان القياس انه لا يجوز له  
الصوم واجيب بانه مخاطب بالمدا ابتداء حيث لم يرد الصوم ولو اخرج المذم قدر بعد  
الفطر على الصوم لم يلزمه القضاء فان قيل ما الفرق بينه وبين المعصوب حيث يلزمه  
الحج بالقدره عليه بعد الاتيان به اجيب بان المعذور هنا مخاطب بالمدا ابتداء كما علمت  
فأجرا عنه والمعصوب مخاطب بالحج وانما جازله الاية للضرورة وقد بان عدمها  
ح ل (قوله على من افطره) أي في رمضان وليس له ولا للحامل والمرضع تعجيل  
فدية يومين فاكثروا لهم تعجيل فدية يوم فيه أو في ليلة م د (قوله المراد لا يطيقونه)  
فان قلت أي قرينة على ان المراد ذلك قلت يمكن ان تكون قد وجدت عند  
النزول قرينة حالية فهم منها ذلك ولا يضر عدم بقائها فليتأمل سم على البهجة ع ش  
على م د (قوله ثم يعجزون) بفتح الجيم وكسرها (قوله ادعى) ومثله الحيوان  
المحترم ح ل (قوله مشرف) وان تعدد فلا تعدد للفدية زى (قوله على هلاك) ليس قيذا  
بل المدا على ان يخاف عليه من حصول مبيع للتيحم كتلف عضو او بطلان منفعة  
ح ف (قوله او لخوف ذات ولد) أي خوفا يبيع التيم لو كان كبيرا أي فيجب به  
الفطر عند ذلك ويجوز عند غيره بأن كان يحصل عند عدم الفطر مشقة لا تحمل

لم يصم عنه وقولي باذن اعم  
من قوله باذن الولي (لا من مات  
وعليه صلاة أو اعتكاف)  
ولا يفعل عنه ولا فدية له  
لعدم ورودهما نعم لو نذر ان  
يتكف صائما اعتكف عنه  
وليه صائما قاله في التهذيب  
(ويجب المدا) لكل يوم (بلا  
قضاء على من افطر) فيه (لغذر  
لا يرجي زواله) ككبر ومرض  
لا يرجي برؤه لا تية وعلى  
الذين يطيقونه المراد لا يطيقونه  
أو يطيقونه في الشبَاب ثم  
يعجزون عنه في الكبر وروى  
البخاري أن ابن عباس  
وعائشة كانا يقرآن وعلى  
الذين يطيقونه معناه يكافون  
الصوم فلا يطيقونه وقولي  
لغذر الى اخره اهم من قوله لكبر  
(وفضاء على غير متخيرة افطر  
اما لا نقاد ادعى) مصوم  
(مشرف على هلاك) بغرق  
أو غيره ولم يمكن تخليصه  
الابن طر (او لخوف ذات ولد)  
حامل أو مرضع (عليه) فقط

عادة (قوله ولو كان في الرضع من غيرها) أي ولو كان الولد في صورة الرضع من غير  
الرضعة بأجرة أو لا بأن كانت متبرعة ولو مع وجود غيرها أو لو كان الولد غير آدمي  
ولو كلباً أو من زنا جاز لها الفطر مع الفدية وهذا في الحرة أما الأمة فتبقى الفدية  
في ذمتها إلى أن تعتق ولا تصوم عنها قاله شيخ شيخنا عيسى بن أبي حمزة المستأجر للارضاع الخيار  
إذا امتنع عن الفطر قل (قوله ارتفق به شخصان) أي حصل به رفق وانتفاع  
لشخصين وهما المقد والمشرى على الملاك فلما انتفع بالفطر شخصان وجب الأمران  
القضاء والفدية كما قرر شيخنا ح ف وهذا المليل للأولى بدليل قوله وأخذ  
في الثانية أو تعليل لها ويكون تعليل الثاني خاصاً بالثانية (قوله من الآية السابقة)  
وهي قوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية ما أولها بعضهم على تقدير لا وقال ابن  
عباس إنها منسوخة إلا في حق الرضع والحامل اه أي ولم تنسخ في حقهما إلا أنه  
زيد عليهما القضاء عما كان في صدر الإسلام لأن الإنسان القادر على الصوم  
في صدر الإسلام كان غيراً بين الصوم وبين الفطر بلا قضاء وعليه الفدية والتقدير  
في الآية وعلى الذين يطيقونه فدية أو صوم كما قاله بعض المفسرين (قوله قال ابن  
عباس) دليل لوجه الأخذ (قوله لم تنسخ في حقهما) أي ونسخ في حق غيرهما  
بقوله تعالى فمن تطوع خيراً فإن ذلك يدل على عدم الوجوب على من سواهما فإن قلت  
لم لا كان ذلك تخصيصاً لأنه إخراج بعض أفراد العام فالجواب أن الأفراد مرادة وإذا  
كانت الأفراد مرادة كان الإخراج نسخاً للعام لا تخصيصاً ولأنه يشترط في التخصيص  
بقاء جمع يقرب من مدلول العام وهو هنا ليس كذلك شو برى فان قلت قول ابن  
عباس بعدم نسخها في حقهما ونسخها في حق غيرهما منافيه قراءة تطيقونه بتشديد  
الواو واجب بأنه يمكن أن يكون له فيما تفسيره أن قلت بقاؤها في حقهما مشكل  
لأن الواجب أو لا في حق غيرهما الفدية أو الصوم بدليل قوله تعالى وأن تصوموا  
خيراً لكم فالواجب في حقهما الفدية والقضاء أجيب عنه بأن القضاء مأخوذ من  
السنة (قوله أو مع وليهما) أن قلت هو في معنى فطر ارتفق به شخصان قلت نعم لكن  
وجد مانع من وجوب الفدية وهو خوفهما على نفسيهما ومقتضى وجوبها وهو خوفهما  
على الولد فغلب المانع كما هو القاعده ابن حجر بالمعنى فقول الشارح فيما تقدم لأنه  
فطر ارتفق به شخصان أي مع عدم المانع من وجوب الفدية فلا ترده هذه الصورة  
لوجود المانع فيها وقد يقال خوفهما على نفسيهما غير مقتضى للفدية لا مانع والخوف  
على الولد مقتضى فيغلب فيكون من اجتماع المقتضى وغير المقتضى فيغلب المقتضى  
فليمر اه (قوله أو لا تقاذنحو مال) أي غير حيوان محترم على المنة مدسواء كان

ولو كان في الموضع من غيرها  
لأنه فطر ارتفق به شخصان  
وأخذ في الثانية بضمها من  
الآية السابقة قال ابن عباس  
إنها لم تنسخ في حقهما رواه البيهقي  
عنه بخلاف ما لو خافنا على  
أنفسهما أو أحدهما أو مع وليهما  
وبخلاف من أفطر متعدياً  
أو لا تقاذنحو مال مشرف  
على هلاك



وبخلاف المتخيرة اذا افطرت  
 فشيء مما ذكر فلا تجب الفدية  
 للشك في الاخيرة وقياسا على  
 المريض المرحوم بروة في الاولين  
 ولان ذلك ليس في معنى فطر  
 ارتفق به شخصان في الثالثة  
 ولا في معنى الا دعى في الرابعة  
 والتفريق بالادعى وبغير المتخيرة  
 من زيادتي (كن أخر قضاء  
 رمضان مع تمكنه) منه (حتى  
 دخل) رمضان (آخر) فان  
 عليه مع القضاء المذكور لان ستة  
 من الصحابة اختلفوا في ذلك ولا يخالف  
 لهم (ويستكرو) المذكور (تستكرو  
 السنين) لان الحقوق المالية  
 لا تتدخل بخلافه في الكبير  
 ويحرم لعدم التقصير (فالآخر  
 القضاء المذكور) أي قضاء  
 رمضان مع تمكنه حتى دخل  
 رمضان آخر (فات أخرج  
 من تركته لكل يوم مائة)  
 مائة الفوات ومذللنا خير لان  
 كلامهم ما موجب عند الانفراد  
 فكذا عند الاجتماع هذا  
 (ان لم يصم عنه) والاوجب  
 مائة واحد لثأخير وهذا من  
 زيادتي (والصرف) أي ومصرف  
 الامداد (فقير ومسكين) لان  
 المسكين ذكر في الآية والخبر  
 والفقير أسوأ حالا منه ولا يجب

المال له أو غيره (قوله وبخلاف المتخيرة) ومثله فيما اذا فطرت ستة عشر يوما فأقل  
 فان افطرت أزيد من ذلك وجبت الفدية لما زاد لانها أكثر مما يحتمل فسادا بالحيفض  
 حتى لو افطرت كل رمضان لزمها مع القضاء فدية أربعة عشر يوما منه عليه البلقيني  
 اه مر (قوله كن آخر) أي عامدا عالما (قوله مع تمكنه) بأن خلى عن المرض والسفر  
 (قوله حتى دخل رمضان) فلا بد في الوجوب من دخوله وان أيس من القضاء  
 كن عليه عشرة أيام فأخر حتى بقي لرمضان خمسة أيام مثلاً فلا تليزمه الفدية عن  
 الخمسة الميؤس منها أي قبل دخول رمضان فان دخل وجبت اه قل على الخطيب  
 (قوله ولا يخالف لهم) أي فصاراجا عاسكوتيا (قوله بخلافه) أي التكرار  
 في الكبير فاذا افطرت الكبير مثلاً وأخر الفدية الى محي رمضان أخر فانه لا يتكرر  
 المذكور وقوله ونحوه كالمرض الذي لا يرجى بوجه وقوله لعدم التقصير يؤخذ منه انه آخر  
 فسياناً أو جهلاً بحرمة التأخير بخلاف ما لو علم حرمة التأخير وجهل وجوب الفدية  
 اه حل هذا غير ظاهر لان المذكور لا يتكرر مطلقاً لان وجوبه على التراخي وعلمه بحرمة  
 تأخير الفدية مع جهل وجوبها عليه لا يعقل فقوله لعدم التقصير أي لعدم تمكنه من  
 الصوم (قوله وهذا أعني قوله) بخلافه في الكبير خرج بقوله كن أخر قضاء  
 رمضان وهذا وجبت عليه الفدية ابتداء كما صنع م ر (قوله حتى دخل آخر) ليس  
 يقيد ولم يقيد به في النهاج وقال م ر وعلم منه انه متى تحقق الفوات وجبت الفدية  
 ولو لم يدخل رمضان ولو كان عليه عشرة أيام فبات لبواقي خمس من شعبان لزمه  
 خمسة عشرة مائة لا جلي الصوم وخمسة لثأخير لانه لو عاش لا يمكنه الا قضاء  
 خمسة وقضية ذلك لزوم الفدية حالاً لا يسعه وهو ما صوب به الزركشي وفرق بين  
 صورة الميت والحي بأن الازمنة المستقبلية بقدر حضورها بالموت كما يحل الاجل به  
 وهذا مقود في الحي اذ لا ضرورة الى تعجيل الزمن المستقبل في حقه اه (قوله  
 والمصرف فقير) ولا يحرم نقلها للبلد آخو ع ش (قوله ولا يجب الجمع بينهما)  
 أي ولو في فدية يوم كايومه كلام المتن فالواو بمعنى أو (قوله بمنزلة الكمارات) أي  
 ويجوز صرف امداد من كفارات لشخص واحد ولو كانت الامداد بمنزلة كفارة  
 واحدة لما جاز صرف مدين منها لواحد وانما جاز صرف المذكور لواحد مع كونه بمنزلة  
 الكفارة لعدم تعدده وتعدداً ما يصرف له قال تعالى فدية طعام مسكين (قوله  
 كفارة) أي وتعزير فهو مستثنى من مفهوم قولهم يعزري كل معصية لا حد فيها  
 ولا كفارة حل (قوله بافساد صومه حقيقة أو حكماً) بدليل قوله الا حتى فن  
 أدرك الفجر مجامعاً فاستدام تليزمه الكفارة فان هذا لم يفسد صوما حقيقة الا انه

الجمع بينهما (وله مصرف امداد واحد) لان كل يوم عبادة مستقلة فالامداد بمنزلة الكفارات بخلاف  
 مصرف مائة اثنين لا يجوز (ويجب مع قضاء كفارة) يأتي بها في بابها (على واطء بافساد صومه



في حكم افساد الصوم تنزيلا لمنع الاعتقاد بمزلة الافساد كما قاله جر وم (قوله يوما  
من رمضان) أي يقينا فاذا اشتبه رمضان بغيره فاجتهد وصام فاذا وطئ ولو  
في جميع أيامه فلا كفارة عليه شرح م ومثله المنجم والحساب اذا صام ما يحاسبها  
ثم جاء معاذلا لكفارة كما قاله ع ش على م لان الحساب لا يفيد اليقين خلافا  
للحاجي وكذا الوطئ يوم الشك وكان صائما فيه حيث جاز بأن صامه عن قضاء  
أو نذر فبان من رمضان م (قوله وان انقرد بالروية) وان ردت شهادته لانه هلك  
حرمة يوم عنده ومثله في ذلك من صدقه شرح م (قوله بوطئ) ولو في الدبر الا انني  
أوذ كروا لبهيمة أو ميت وان لم ينزل ح ل أو فرج مبان حيث بقي اسمه كما في قل  
على الجلال والذي في ع ش ان الوطئ في الفرج المبان لا يفسد الصوم ولا كفارة  
ويفرق بينه وبين استحباب الغسل بالايلاج فيه بأن المدا منه على سعي الجماع  
وهو منتف فيه بخلاف الغسل فان الحكم فيه منوط بمسمى الفرج اه وقرره ح ف  
والمراد بقوله بوطئ وحده فخرج به ما لو تقارن الوطئ مع غيره كنعو الاكل فلا كفارة  
عليه لاجتماع المانع والمقتضي فغلب المانع ولان اسناد الافساد الى الجماع ليس  
أولى من اسناده الى المفطر الا خرسم على حجر (قوله ولا شبهة) فالقيود عشرة  
وزيد عليهم اثنان هما قيدان لقوله بوطئ وقوله اثم به للصوم والتقدير بوطئ وحده  
واثم به للصوم وحده فتكون الجملة اثني عشر بل ثلاثة عشر لان قوله من رمضان أي  
يقينا فلو صامه باجتهاد ووطئ فلا كفارة عليه كما تقدم عن م ر (قوله جاء رجل  
اسمه سلمة بن صخر البياضي) كذا بهامش صحيح فليراجع (قوله فقال هلكت) أي  
وقعت في سبب هلاك (قوله ما تعتق) ما موصولة حرفي وتجدد معنى تستطيع أي  
هل تستطيع اعتناق رقية الخ وكذا يقال في قوله الا في فهل تجد ما تطعم به ستين  
مسكينا وانما جعلت موصولا حرفيا ولم تجعل موصولا اسميا لان جعلها موصولا  
اسميا يلزم عليه حذف العائد المجرور بدون شرطه وجعلها بعضهم نكرة موصوفة  
والعائد محذوف أي هل تجد شيئا تعتق به الخ (قوله ثم جلس) يفهم منه انه سأل  
وهو واقف (قوله فأتى) يحتمل انه هدية أتى له به اتفاقا وأنه أمر به واحدا (قوله  
تصدق بهذا) أي كفر به قال م ر ولو شرع في الصوم ثم وجد الرقية ندب له عتقها  
ولو شرع في الاطعام ثم قدر على الصوم ندب له (قوله ما بين لابتيها) وهما الخرتان  
أي الجبلان المحيطان بالمدينة وفي رواية والذي نفسي بيدي ما بين طنبي المدينة وهو  
تؤنية طناب بضم الطاء المهملة والنون أحد أطباء الخيمة واستعارة لا ظرف وقوله  
أهل مبتدأ خبره أحوج وبين لابتيها حال ويجوز كون ما مجازية أو تيمية فعلى الأول

يوما من رمضان) وان انقرد  
بالروية (بوطئ اثم به للصوم)  
أي لاجله (ولا شبهة) لخبر  
الحجيين عن أبي هريرة جاء  
رجل الى النبي صلى الله عليه  
وسلم فقال هلكت قال وما  
أهلك قال واقعت امرأتى  
في رمضان قال هل تجد ما تعتق  
رقية قال لا قال فهل تستطيع  
أن تصوم شهرين متتابعين  
قال لا قال فهل تجد ما تطعم ستين  
مسكينا قال لا ثم جلس فأتى  
النبي صلى الله عليه وسلم  
بمرفق فيه تمر قال تصدق بهذا  
فقال علي أقمرنا يا رسول الله  
فوالله ما بين لابتيها أهل بيت  
أحوج اليه منا

أحوج مصوب وعلى الثاني مرفوع ويجوز أن يكون بين خبر مقدم وأهل مبتدأ  
وأحوج صفة لأهل ويجوز نصبه على أنه حال ويستوى على هذا المجازية والتميمية  
لسبق الخبر ع ش على م ر (قوله فضلك النبي) أي تبسم (قوله اذهب فأطعمه أهلك)  
يحمل أنه تصدق به عليه أو ملكه أيام ليكفر به فلما أخبره بفقره أذن له في صرفه  
لأهله إعلاماً بأن الكفارة إنما تجب بالفاضل عن الكفاية أو أنه تطوع بالتكفير  
عنه وسوغ له صرفها لأهله إعلاماً بأن المكفر المتطوع يجوز له صرفها لمون المكفر  
عنه وهذا أخذ أصحنا شرح ابن حجر قال قل عل الجلال وهذا أولى من غيره  
من الأوجبة ولعل أهله كانوا ستين آدمياً وعلم صلى الله عليه وسلم بذلك اه بالحرف  
فاندفع اعتراض بعضهم هذا الجواب بأنه يتوقف على كون أهله ستين وهو بعيد  
(قوله وفي رواية) أي بدل قال هل تجب ما تعتق رتبة الخ (قوله فصم شهرين) أي  
فان لم تستطع اعتاق رتبة فصم وقوله فأطعم أي فان لم تستطع صوم شهرين فأطعم الخ  
كما يدل عليه الفاء وأتى بهذه الرواية لأن فيها الأمر وانظر هل كان السائل يحسبه  
في كل مرة كما في الرواية السابقة فكان يقول له لا استطيع أم لا راجع الظاهر نعم  
(قوله وفي رواية لابي داود) أي برواية أبي داود لأن فيها تقدير التمر (قوله مكمل)  
بكسر الميم وفتح التاء المثناة الفوقية شرح مسلم للنووي ع ش (قوله وتعبيرى  
بالواطى) أعني لشموله لاراني والواطى بالشبهة والسيد في حق الأمة كما نقل عن  
ع ش (قوله فن أدرك) كان الأولى أن يقول وإنما وجبت الكفارة على من أدرك  
الفجر مجامعاً فاستدام الخ أو يدخله في قول المتن بفساد صومه بأن يقول بعده حقيقة  
أو حكماً والافتقار يع بقوله فن أدرك الخ مشكل لعدم انعقاده أما على ما اختاره  
السبكي فلا إشكال كما ذكره ع ش على م ر وعبارة شرح م ر وأورد على عكس  
هذا الضابط ما إذا طلع الفجر وهو مجامع فاستدام فان الأصح في المجموع عدم انعقاد  
صومه وتجب عليه الكفارة مع أنه لم يفسد صوماً ويحجب بعدم وروده ان فسر الفساد  
بما يمنع الانعقاد تجوزاً بخلاف تفسيره بما رفعه على أنه وان لم يفسده فهو في معنى  
ما يفسده (قوله على ان السبكي اختار) أنظر هذا الاختيار مع قيام المانع تأمل  
(قوله لان المخاطب بها) في الخبر هو الفاعل وقضية التعبير بالواطى أنها ألغيت  
عليه ولم ينزل لا كفارة عليه ولا يفطر لانه لم يجامع بخلافه اذا أنزل فانه يفطر كالانزال  
بالمباشرة ومع ذلك لا كفارة أيضاً لعدم الفعل زى (قوله وجاهل) أي تحريم  
الوطء اذا قرب عهده بالاسلام أو نشأ بعيداً عن العلماء بخلاف من علم بتحريمه وجهل  
وجوب الكفارة فوجب عليه قطعاً كما في شرح م ر وع ش عليه (قوله ثم جن)

فضلك صلى الله عليه وسلم  
حتى بدت أنيابه ثم قال اذهب  
فأطعمه أهلك وفي رواية للبخاري  
فأعتق رقبة فهم شهرين  
فأطعم ستين مسكيناً بالامر  
وفي رواية لابي داود فأتى بعرق  
تمر قدر خمسة عشر صاعاً والعرق  
يقع العين والراء مكمل نسج  
من خوص النخل وتعبيرى  
بالواطى أعني من تعبيرة بالنزج  
واضافة الصوم اليه مع قولى  
ولاشبهة من زيادتي فن أدرك  
الفجر مجامعاً فاستدام عالماً فخرمه  
الكفارة لان جماعه وان لم  
يفسد صومه هو في معنى  
ما يفسده فكأنه انعقد ثم  
فسد على ان السبكي اختار  
أنه انعقد ثم فسد (فلا تجب  
على موطوء) لان المخاطب  
بها في الخبر المذكور هو الفاعل  
(و لا) على نحوها (س) من  
مكره وجاهل ومأمور بالامساك  
لان وطئه لا يفسد صوماً  
ولا على من وطئ بلا عذر ثم  
جن أو مات في اليوم

لأنه بان أنه لم يفسد صوم يوم (و) لا على (٨٢٥) \* (مفسد غير صوم) كصلاة (أو صوم غيره) ولو في رمضان كان وطىء

مسافرا ونحوه امرأة ففسد صومه (أو صومه في غير رمضان) كذو وقضاء لأن النص ورد في صوم رمضان كما مر وهو مخصوص بفضائل لا يشركه فيها غيره (أو) مفسد له ولو في رمضان (بغير وطء) كما كل واستثناء لأن النص ورد في الوطء وما عداه ليس في معناه (و) لا على (من ظن) وقت الوطء (ليلا) أي بقاءه أو دخوله (أو شك فيه) فإنها إذا وكل ناسيا وظن أنه أفطر (به) ثم وطء (عامدا) أو كان صيبا لسقوط الكفارة بالشبهة في الجميع وعدم الاتم فيما عدا ظن دخول الليل بلا تحصر أو الشك فيه (و) لا على (مسافر وطىء) زنا أو لم يتو ترخصا) لأنه لم يأت به للصوم بل للزنا والصوم مع عدم نية الترخص ولأن الإفطار مباح له في شبهة في ذر الكفارة وذكر الشك المفرع على قولي ولا شبهة من زيادتي (وتكرر) الكفارة (بتكرار الفساد) فلا وطىء في يومين لزمه كفارتان سواء أ كفر عن الأول قبل الثاني أم لا لأن كل يوم عبادة مستقلة فلا تدخل كفارتها

هل بغير تعدد أو مطلقا حل ويؤخذ من كلام سم أنه بغير تعدد وعبرة ع ش على م ر و بقي ما لو تعدى بالجنون نهرا بعد الجماع هل تسقط الكفارة أولا والأقرب سقوطها لأنه وإن تعدى به لم يصدق عليه أنه أفسد صوم يوم لأنه بجنونه خرج عن أهلية الصوم وإن أثم بسببه فهو صريح في الإطلاق وكان الأولى تأخيرها لأنه محترز (قوله يوما) وانظر لم يذكره المتن فتأمل (قوله كأن وطىء مسافرا ونحوه كمر يض) أي وكان كل من المسافر ونحوه مقفرا قبل الوطء حتى يقال أنه أفسد صوم غيره لا صوم نفسه (قوله لا يشركه) في المختار شركه في البيع والميراث يشركه مثل علمه بطله شركه اه وعبرة البرماوى قوله لا يشركه بضم الياء من أشرك وفي بعض النسخ لا يشركه (قوله وقت الوطء) الظاهر أن هذا هو المفعول الثاني وليس لا هو الأول وصح الاخبار بواسطة المضاف الذي قدره والتقدير ولا من ظن بقاء الليل أو دخوله كأنه وقت وطء ولا يصح أن يكون ليلا هو الثاني لأنه لا يصح الاخبار مع تقدير المضاف الذي قدره وإن صح بدونه تأمل (قوله أو شك فيه) أي في بقاءه أو دخوله (قوله أو كل ناسيا وظن أنه أفطر به) أما إذا علم أنه لا يفطر به ثم جامع في يومه فيفطر وتجب الكفارة شرح م (قوله ثم وطىء عامدا) فإنه يبطل صومه بذلك الوطء كغيره من المفطرات إذا أتى بشيء منها حل (قوله بالشبهة في الجميع) أي جميع الصور وهي ستة والشبهة عدم تحقق الموجب اه وقال بعضهم قوله في الجميع أي جميع صور المتن بقطع النفر عن الصبي المزيدي الشارح إذا السقوط فيه بعدم الاتم فقط (قوله وطىء زنا) أي ونوى ترخصا أخذ بما بعده (قوله أو لم يتو ترخصا) أي أو وطىء غير زنا لكن لم يتو ترخصا (قوله للصوم) أي وحده وهو في هذه آثم به بسببين الصوم وعدم نية الترخص وفيه أنه لم يأت به إلا لعدم النية فقط لا للصوم أيضا إذ المفطر من حيث هو جائز للمسافر والمريض كالمسافر (قوله وحدوث سفر) ما لم يصل إلى بلد وجد أهلها معيدين ومطلعهما مخالف لمطاع بلده والأدلة كقارئة لأنه صار منهم كما تقدم وفي عكسه لا كفارة أيضا لعدم الاتم حل ولا تعود بعوده بلده على المعتصم وإن كان التعليل المذكور يخالفه كما ذكره قل على الجلال وفي ع ش على م ر خلافه عن سم وهذا أعني ما ذكره من عدم سقوطها بمجرد حدوث السفر يخالف سقوطها بمجرد الجنون والموت ويفرق بأنه يتبين بهما زوال أهلية الوجوب من أول اليوم فلم يكن من أهل الوجوب حالة الجماع ج روم ر نعم قال العلامة السباطي لا يسقطها قتله نفسه أو تعاطى ما ينجسه فراجع قل (قوله لأنه هتلك حرمة الصوم) أي مع بقاء أهلية التكليف بخلاف حدوث الجنون والموت

كحجتيين وطىء فيه ما بخلاف ٢٠٧ يج ل من وطىء مرتين في يوم ليس عليه إلا كفارة للوطء الأول لأن الثاني لم يفسد صوما (وحدوث سفر) أو مرض أو ردة (بعد وطء لا يسقطها) أي الكفارة لأنه في ذلك حرمة الصوم بما فعل

\*(باب صوم التطوع)\*

(قوله في سبيل الله) أي طاعته بأخلاص أي من غير رياء أو إجهاد وهو محمول على من لم يختل به ومه قتاله ونحوه من مهمات الغزو ح ل وعبارة ع ش يمكن حمل سبيل الله على الطريق الموصل إليه بأن يخلص في صومه وإن لم يكن في جهاد وهذا المعنى يطلق عليه سبيل الله كثيراً وإن كان خلاف الغالب (قوله وجهه) أي ذاته وقوله خريف أي عاماً فأطلق الجزء على الكل وخص الخريف بالذ كر لأنه أعدل أيام السنة والمراد به يبعد عن التمار مسافة لو قدرت لمبلغ زمن صيدها سبعين سنة اه وفي الحديث كل عمل ابن آدم له إلا الصوم فإنه لي وأنا أجزي به واحتلفوا في معنى تخصيصه بكونه له على أقوال تزيد على خمسين منها كما قاله م ر كونه أبعد عن الرياء من غيره ومنها ما نقل عن سفيان بن عيينة أن يوم القيامة تعلق خصماء المرء بجميع أعماله إلا الصوم فإنه لا سبيل لهم عليه فإنه إذا لم يبق إلا الصوم يعمل الله تعالى ما بقي من المظالم ويدخله بالصوم الجنة اه ثم قال م ر وهذا مردود والعكس تعلق الغرماء به كسائر الأعمال لخبر العكبين فأحق أنه أضافه له لأنه خفي لا يطلع عليه إلا الله وأبعد عن الرياء (قوله سن صرم يوم عرفة) وفي بعض الأحاديث أن الوحوش في البادية تصومه حتى أن بعضهم أخذ لحماً وذهب به إلى البادية ورماه له والوحوش فأقبلت عليه ولم تأكل وصارت تنظر إلى الشمس وتنظر إلى القمر حتى غربت الشمس أقبلت إليه من كل ناحية ع ش (قوله بخلاف المسافر) أي ولو سفر أقصيرا قل (قوله فإنه يسن له فطره) أي أن صومه الصوم فلا يخالف ما قرروه من أن الصوم للمسافر أفضل أن لم يتضرر رسم على جبر وقضيته أنه لا فرق بين طويل السفر وقصيره وهو محتمل ويحتمل التقيد بالطويل كنظائره والأوجه الأول إقامة للمظنة مقام المثنة أي إقامة محل الظن مقام محل اليقين ع ش ومثله قل وظاهر كلامهم حيث خصوا هذا الحكم بعرفة أن باقي ما يطلب صومه لا فرق فيه بين المسافر وغيره وانظر ما وجهه وما المعنى الذي اقتضى تخصيص عرفة بهذا التفصيل اه وأجاب بعضهم بأن هذا التفصيل يجري في غير عرفة بالأولى لأنه دونها في التأكد فتأمل (قوله أن يصل عرفة ليلاً) المعنى أنه إن كان مقيماً بمكة أو غيرها وقصد أن يحضر عرفة ليلاً أي ليلة العيد إن سار بعد الغروب فقوله والاسن فطره صادق بما إذا كان مقيماً وقصد حضور عرفة بالنهار يوم التاسع فيسن له الفطراه ع ش على م ر (قوله وعاشوراء) ولكون أجرنا ضعف أجر أهل الكتاب كان ثواب ما خصصناه به وهو عرفة ضعف ما شاركناهم فيه وهو هذا أي صوم عاشوراء ابن جرير لا هم كانوا

\*(باب صوم التطوع)\*  
الاصل فيه خبر العكبين  
من صام يوماً في سبيل الله باعد  
الله وجهه عن النار سبعين  
خريفاً (سن صوم) يوم (عرفة)  
وهو تاسع ذي الحجة بقيد زدت به  
بقوله (لغير مسافر وماج)  
بخلاف المسافر فإنه يسن له  
فطره ويخلف الحاج فإنه  
ن عرف أنه يصل عرفة ليلاً  
وكان مقيماً سن صومه والاسن  
فطره وإن لم يضعفه الصوم  
عن الدعاء وأعمال الحج  
والاحوط صوم الثامن مع  
عرفة (و) يوم (عاشوراء) وهو  
عاشور المحرم



يصومون يوم عاشوراء (قوله وتاسوعاء) والحكمة في صومه مع عاشوراء الاحتياط له  
 خوفا من الخلط في أول الشهر كما في مرقا الشوبري يكفر سنة أيضا (قوله احتسب  
 على الله) أي أخر عند الله تكفيره السنة التي قبله والتي بعده من صامه فعلى بمعنى  
 عندا وأرجو من الله أن يكفر فعلى بمعنى من وعبارة المصباح احتسب الاجر على الله  
 أخره عنده لا أرجو ثواب الدنيا ع ش على م ر والمناسب ما تقدم من أن الذخر  
 بالمعجزة لما في الآخرة وبالمهمة لما في الدنيا أن يكون ما هنا ذخرا بالمعجزة وعبارة قل  
 على الجلال قوله احتسب هو بلفظ المضارع وضميره عائدا إلى النبي صلى الله عليه وسلم  
 وقال بعضهم بلفظ الماضي وضميره عائدا لاصوم وفيه بعد والسنة الماضية آخرها  
 شهر الحجة والمستقبل أولها الحرم والتكفير للذنوب الصغائر التي لا تتعلق بالآدمي  
 إذا الكبائر لا يكفرها إلا التوبة العظيمة وحقوق الأديمين متوقفة على رضاهم  
 قال النووي فان لم يكن صغائر فيرجى أن يحتج من الكبائر وعومه ابن المنذر في الكبائر  
 أيضا وشي عليه صاحب الذخائر وقال التخصيص بالصغائر فتحكم ومال إليه شيخنا  
 الرملي في شرحه فان لم يكن ذنوب فزيادة في الحسنات وقال الماوردي التكفير يطلق  
 بمعنى الذفران وبمعنى العصمة فيعمل الأول على السنة الماضية والثاني على المستقبل  
 وقيل معناه أنه ان وقع كان مغفورا فائدة قال بعضهم يؤخذ من تكفير السنة المستقبلية  
 أنه لا يموت فيها لأن التكفير لا يكون بعد الموت فراجع اه (قوله السنة التي قبله)  
 المراد بالسنة التي قبل يوم عرفة السنة التي تتم بفراغ شهره وبالسنة التي بعده السنة  
 التي أولها الحرم الذي يلي الشهر المذكور إذا الخطاب الشرعي محمول على عرف الشرع  
 وعرفه فيما ذكرناه ولكون السنة التي قبله لم تتم إذ بعضها مستقبل كالتى بعده أي  
 مع المضارع بأن المصدرية التي تخلصه للاستقبال والا فلو تمت الأولى كان المناسب  
 التعبير بلفظ الماضي شوبري ومثله م ر قال الرشيدى يعارض هذا أنه صلى الله  
 عليه وسلم عبر بمثل هذا التعبير في خبر يوم عاشوراء مع أن السنة فيه قد مضى جميعها  
 بل وزيادة والوجه أن حكمة التعبير بذلك فيما كون التكفير مطلقا مستقبلا بالنسبة  
 لوقت ترغيبه صلى الله عليه وسلم على أن الماضي هنا غير صحيح فالمضارع هو المتعين  
 لاداء المعنى المراد قتائل اه (قوله واثنين وخميس) سمى بذلك لأنه ثاني أيام إحياد  
 المخلوقات غير الأرض والخميس خامسها وما قبل لأنه ثاني الأسبوع معنى على مرجوح  
 وهو أن أوله الأحد وأما أوله السبت على المعتمد كما في باب النذور وصوم الاثنين أفضل  
 من الخميس كما أفق به الشهاب الرملي وكان وجهه أن فيه بعثته صلى الله عليه وسلم  
 ومماته وسائر أطواره قل على الجلال وع ش على م ر (قوله تعرض الأعمال) أي

وتاسوعاء) وهو تاسعه قال  
 صلى الله عليه وسلم صيام يوم  
 عرفة احتسب على الله أن  
 يكفر السنة التي قبله والسنة  
 التي بعده وصيام يوم عاشوراء  
 احتسب على الله أن يكفر  
 السنة التي قبله وقال  
 لئن بقيت إلى قابل لأصومن  
 التاسع فأت قبله رواها مسلم  
 ويسن مع صومهما صوم الحادى  
 عشر كما نص عليه (واثنين  
 وخميس) لأنه صلى الله عليه  
 وسلم كان يصوم صومهما  
 وقال تعرض الأعمال يوم الاثنين  
 والخميس فأحب أن يعرض  
 على

أعمال الأسبوع على الله وأما العرض على الملائكة فانه في كل يوم وليلة وأما العرض على الله في ليلة نصف شعبان كل سنة فليجعله أعمال السنة وكل ذلك لانه لا يظهر العدل وإقامة الحجية اذ لا يخفى على الله من شئ في الأرض ولا في السماء قل على الجلال أي ولا يظهر شرف العاملين بين الملائكة وقال ابن حجر أعمال الأسبوع اجمالا يوم الاثنين والخميس وأعمال العام اجمالا ليلة النصف من شعبان وليلة القدر وأما عرضها تفصيلا فبرفع الملائكة لها بالليل مرة وبالنهار مرة فائدة تعرض الاعمال على الله تعالى يوم الاثنين والخميس وعلى الانبياء والآباء والامهات يوم الجمعة وعلى النبي صلى الله عليه وسلم سائر الايام اه تعالى (قوله وأما صائم) أي قريب من زمن الصوم لان العرض بعد الغروب كما تقدم ح (قوله وأيام ليل بيض) لان صوم الثلاثة كصوم الشهر اذ الحسنة بعشر أمثالها ومن ثم تحصل له السنة بثلاثة غير هالكتها أفضل اه زى قال السبكي والحاصل انه يسن صوم ثلاثة أيام من كل شهر وأن تكون أيام البيض فان صامها أتى بالمستئين ويتبرج البيض بكونها وسط الشهر ووسط الشئ أعده ولان الكسوف غالب يقع فيها وقد ورد الامر بمزيد العبادة اذا وقع (قوله وهي الثالث عشر) أي في غير ذي الحجة لانه من أيام التشريق فيبدل بالسادس عشر منه قل على الجلال (قوله لانها تبيض الخ) فتحكمة صومها شكر الله تعالى على هذا النور العظيم (قوله وهي الثامن الخ) عبارة ابن حجر وهي السابع أو الثامن والعشرون وتالياه فاذا بدأ بالثامن ونقص الشهر صام أول تاليه لاستغراق الظلمة ليلته أيضا وحيث يقع صومه عن كون أول الشهر أيضا فانه يسن صوم ثلاثة أول كل شهر وسميت الليالي بذلك لانها تسود بالظلمة من عدم القمر من أول الليل الخ فتحكمة صومها طلب كشف تلك الظلمة المستمرة وتزويد الشهر الذي عزم على الرحيل بعد كونه كان ضيفا وقيل طلبا لكشف سواد القلب ولعل الشارح ترك بيان وجه تسمية الليالي بالسود كما ذكره أولا للاختصار فافهم (قوله من صام رمضان) قال السبكي المعنى من صام كل عام رمضان فمرضان مفعول على التوسع وليس طرفا هنا فالمراد جميعه كما قاله البرماوى قال السلامة حل ظاهر الخبر أن الثواب المذكور خاص بمن صام رمضان ولا يقتضى عدم استقبائهم لمن لم يصمه بعذر بل هو مستحب فان لم يصمه تعد ما حرم عليه صومها عن غير رمضان لوجوب القضاء عليه فورا اه (قوله ثم اتبعه) أي حقيقة ان صامه وحكما ان أفطره لان قضاءه يقع عنه فكأنه مقدم ومن هنا يعلم أن من عجز عن صوم رمضان وأطعم عنه ثم شفى يوم العيد ثم صام ستة أيام من شوال حصل له الثواب المذكور كما حققه البرماوى (قوله كان كصيام الدهر)

وأما صائم رواهما الترمذى وغيره (وأيام) ليل (بيض) وهي الثالث عشر وتالياه لانه صلى الله عليه وسلم أمر بصيامها رواه ابن حبان وغيره والا حوط صوم الثاني عشر معها ووصف الايام بالبيض لانها تبيض بطالع القمر من أولها الى آخرها وسن صوم أيام السودة وهي الثامن والعشرون وتالياه وقياس ما مر صوم السابع والعشرين معها (وستة من شوال) لخبر مسلم من صام رمضان ثم اتبعه ستا من شوال كان كصيام الدهر

وخبر النساء صيام شهر رمضان بعشرة أشهر وصيام ستة أيام أي من شوال بثم من فذلك صيام السنة أي كصيامها  
فرضا والاملا يختص ذلك بما ذكره لان (٨٢٩) \* الحسنة بعشر أمثالها (واتصالها) بيوم العيد (أفضل) مبادرة

للعباداة وتعميري باتصالها  
أولى من تعبيرة بتتابعها لشموله  
الايان بها متتابعة وعقب  
العيد (و) سن صوم (دهر  
غير عيد وتشريق ان لم يخف به  
ضررا أو فوت حق) لانه  
صلى الله عليه وسلم قال من  
صام الدهر ضيق عليه  
جهنم هكذا وعقد تسعين  
رواه البيهقي ومعنى ضيق  
عليه أي عنه فلم يدخلها  
أولا يكور له فيها موضع  
(والا) بأن خاف به ذلك  
(كره) وعليه حل خبره مسلم  
لاصام من صام الابد (كأفراد)  
صوم (جمعة أو سبت أو أحد)  
بالصوم فانه يكره (بلا سبب)  
خبر الشيخين لا يصم أحدكم  
يوم الجمعة الا أن يصوم يوما  
قبله أو يوما بعده وخبرنا تصوموا  
يوم السبت الا فيما اقتض  
عليكم رواه الترمذي وحسنه  
والحاكم وصححه على شرط  
الشيخين ولان اليهود تعظم  
يوم السبت والنصارى يوم  
الاحد فلوجهما أو اثنين منها  
لم يكره لان المجموع لم يعظمه  
احدا أما اذا صامه بسبب كان  
اعتبادا صوم يوم وفطر يوم  
فوافق صومه يوما منها فلا

محله ان واظب على صيامها كل سنة والابان صامها سنة فقط كان كصيام  
السنة كما قررر شيخنا ح في وهذا يقتضي أن المراد بالدهر العمر وبه قال ع ش  
لكن كلام الشارح الا في يدل على أن المراد بالدهر السنة (قوله وخبر النساء)  
أق في هذا الحديث لانه مبين الاول (قوله كصيامها فرضا) أي بلا مضاعفة  
كما قاله ابن حجر (قوله والا فلا يختص) أي الفضل المذكور بما ذكره أي بصيام  
رمضان وست من شوال لان كل ست وفلا في يوم ما بسنة وعبارة ابن حجر والمراد  
ثواب الفرض والا لم يكن لخصوصية ستة من شوال معنى اذ من صام مع رمضان  
ستة غير ما يحل له ثواب الدهر (قوله صوم دهر) ومع نذبه فصوم يوم وفطر يوم  
أفضل منه كما قاله م (قوله أو فوت حق) أي له أو لغيره ولو صدوبا كذا قوله  
الصلامة الرمي كابن حجر ومقتضاه الكراهة مع فوت الحق الواجب قال شيخنا  
والذي يقه في هذه حرمة تقديم الواجب على المندوب الا أن يحمل على مجرد الخوف  
وأما عند العلم أو الظن فيصوم راجعه رماوى وقل (قوله وعقد تسعين) لعل  
المعنى أشار بتسعين وهي أن يرفع الايام ويجعل السبابة داخل تحت مطبوعة جدا  
حل وعش والتسعين كناية عن الثلاثة أصابع المبسوطة لان كل صبع فيه  
ثلاث عقد وكل عقدة بعشرة فتضرب في تسعة تسعين وهذا اصطلاح للحساب  
قررر شيخنا ح في وقيل ان التسعين كناية عن عقد السبابة لان كل عقدة بثلاثين  
وهو ظاهر قوله عقد (قوله والا كره) ظاهره وان كان الضرر مبيحا للتييم وفيه نظر  
لانه يحرم صوم رمضان مع ذلك فلهل المراد بالضرر هنا ما دون ذلك فراجعه ق ل  
(قوله لاصام دعاء) أو خبر بمعنى النهي (قوله كأفراد الخ) خرج نفس الصوم فهو  
مندوب برماوى بدليل صحة نذره ح في (قوله فيما افترض عليكم) أي من قضاء  
أو نذرا أو كفارة قل (قوله لان المجموع الخ) وبه يرتد ما زعمه الاسنوى من أنه  
لا وجه لانتفاء الكراهة اذا غايه الجمع أنه ضم مكره ومكروه ح ل وبرة  
أيضا بأن المكروه الافراد ومع الضم يزول قيل ولا نظير لهذا في انه اذا ضم مكروه  
لمكروه آخر فتقوت الكراهة شرح جراه (قوله كأن اعتاد صوم يوم الخ) وظاهر  
كلامهم ان من فعله فوافق فطره يوما يسن صومه كالاثنين والخميس يكون فطره فيه  
أفضل لتييم له صوم يوم وفطر يوم لكن بحث بعضهم ان صومه له أفضل شرح جراه بالاول  
قال قل على الجمال لا يمكن المتسمدا ما بحثه بعضهم كما قررر شيخنا ح في (قوله)  
ولا تبطلوا أعمالكم فتكون الاعمال خاصة بالمندوبة والنهي للتنزيه على كلامه  
ولو حملت الاعمال على الاعمال الواجبة والمندوبة والنهي على الاعمال الشامل

كرهة كما في صوم يوم السبت والخبر مسلم ٣٠٨ يجب ل لا تختصايوم الجمعة بصيام من بين الايام الا ان  
يكون في صوم يومه أحدكم وقيل بالجمعة الباقي وقول واحد بالاسباب من زيادتي (واحد من غير فساد) ح  
أو مرة (بلا عذر) فانه يكره لقوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم أما بعد

كمساعدة ضيق في الاكل اذا عجز عليه امتناع مضيقه منه أو عكسه فلا يكره له تحريم الصائم المتطوع أمر نفسه ان شاء صام وان شاء أفطر رواء الحاكم وقال صحيح الاسناد وقيس بالصوم \* (٨٣٠) \* غيره من النفل أمانفل النسك

فيحرم قطعه كما يأتي في بابها  
لخالفته غيره في لزوم الاتمام  
والكفارة بافساده بجماع  
(ولا يجب قضاؤه) ان قطعه  
لان ام هانيء كانت سائمة  
صوم تطوع فخيرها النبي  
صلى الله عليه وسلم بين أن  
تفطر بلا قضاء وبين أن تم  
ومها رواء أبو داود وقيس  
بالصوم غيره وذكر كراهة  
القطع مع قول غير نسك بلا  
عذر من زيادتي والاصل  
اقتصر على جواز قطع الصوم  
والصلاة (وحرم قطع فرض  
عيني) ولو غير فوري كما نلم  
يتعدى تركه لتلبسه بفرض  
وخرج بالعيني فرض الكفاية  
فالاصح وفاقا للغزالي وغيره  
أنه لا يحرم قطعه الا الجهاد  
وصلاة الجنازة والحج والعمرة  
وقيل يحرم كالعيني وانما  
لم يحرم قطع تعلم العلم على من  
آذنت النجاسة فيه من نفسه  
لان كل مسألة مطلوبة برأسها  
منقطعة عن غيرها ولا قطع  
مسألة الجماعة على قولها  
فرض كفاية لانه وقع في صفة  
لا اصل والصفة يتغير فيها  
مالا يتغير في الاصل ولا يخفى  
بعدها هذا القول وان صحه

لتحريم والتزيم لكان قلها هو واجع (قوله كمساعدة ضيق) أي مسلم شوبرى  
(قوله اذا عجز) أي شق (قوله أمير) بالراء المهملة وروى أمين بالنون شوبرى  
(قوله وان شاء أفطر) واذا أفطر لم يقب على ما مضى ان خرج بغير عذر ولا أئيب  
م (قوله أمانفل النسك الخ) فيه ان الشروع فيه شروع في فرض الكفاية الا ان  
يقال يتصور الشروع في فعله بما اذا كان الفاعل صيا وأذن له وليه أو عبدا وأذن له  
سيده حل لكن الحرمة خاصة بالبائع الرقيق (قوله في لزوم الاتمام الخ) أي  
فأشبهه الفرض (قوله ولا يجب قضاؤه) خلافا للثلاثة الثلاثة لكنه يستحب خروجها  
من الخلاف برماوى وقوله خلافا للثلاثة الثلاثة أي لوجوب اتمامه عندهم ويرد  
عليهم قوله عليه الصلاة والسلام الصائم المتطوع الخ وقاويلهم الصائم بمريد الصوم  
وقولهم ان شاء صام أي أنشأ الصوم بعيدا لان اسم الفاعل حقيقة في المتلبس بالفعل  
(قوله هانيء) بكسر النون وبالمهمز آخر مع التنوين واسمها فاخته برماوى (قوله  
وحرم قطع فرض عيني) وهو من الكبائر كما ذكره علماء الاصول برماوى (قوله  
وصلاة الجنازة) قال في الامداد لما في الاعراض عنها من هتك حرمة الميت يؤخذ  
من ذلك ان غير الصلاة مما يتعلق به كجهده ودفنه يجب بالشروع فيه وهو ظاهر فيه تمتع  
الاعراض عن ذلك بعد الشروع نعم يتجه أن محل المنع من الاعراض ان كان تعبير  
عذر بخلاف ما اذا تعبد الحامل فترك الحمل لغيره أو الحافر فترك الحفر لغيره أو ترك  
الحامل الحمل لمن قصد التبرك بالحمل أو كرامه بالحمل أو تفحوظ ذلك من المقاصد  
المخرجة للترك عن أن يكون فيه هتك الحرمة فتأمل شوبرى (قوله وانما لم يحرم)  
وارد على قوله وقيل يحرم وكذا قوله ولا قطع صلاة الجماعة لكن ايراد الاول  
بالنظر لتعلم العلم الكفاية وبالنظر للعيني منه يرد على المتن فالا حسن جعل الاراد  
وارد على القيل والتمتن لكن رد الشارح للقيل بعد الاراد المذكور يدل على أنه  
وارد عليه فقط فتأمل (قوله على من آفس بالمد) أي علم قال تعالى فان آفستم منهم  
رشدا أي علمتم (قوله لان كل مسألة) محصل الجواب أنه لا قطع فيه لان القطع  
انما يكون في شيء متصل ببعضه ببعض كما قرره شيخنا (قوله عن غيرها) منه يعلم  
حرمة قطع المسئلة الواحدة برماوى وقل وقال ع ش قضيته حرمة قطع  
المسئلة الواحدة وليس مراد الان الكلام في العلم الكفاية وهو لا يلزم بالشروع  
فيه نعم يحرم قطعها على هذا القيل (قوله بعدها القول) أي القائل بحرمة قطع  
فرض الكفاية أي المقابل لما بحثه الامام ونجى عليه الغزالي اذ يلزم عليه أن أكثر  
فروض الكفايات كالحرفي والصناعات والعقود تميز بالشروع فيها ولا وجه له

التاج السبكي تبعا لما صححه ان الرفعة في المطلب في باب الوديعه وأشار فيه في باب القبط الى أن عدم برماوى  
بحرمة بحث الامام جرى عليه الغزالي والمحامدي ومن تبعهما يوجب ما يقرر علم أن تعبيرى بفرض عيني أولى من تعبيره بقضاء



برماوى (قوله لا تصوم) أى يحرم عليهم افعول غير الواجب من الصوم ومثل الصوم الصلاة كما يفيد كلام المصنف في كتاب النفقات وفي شرح شيخنا كابن حجر ولا يلحق بالصوم صلاة التطوع لقصر زمنها فليجرح ل (قوله المرأة) ومثلها الامة التي يساح له التمتع بها والكلام في امة معدة للاستمتاع وأما الامة المعدة للخدمة غالبا فالظاهر جواز صومها قاله شيخنا ع ش برماوى (قوله تطوعا) أى مما يتكرر الصوم الاثنين والخميس اما ما لا يتكرر كصوم عرفة وعاشوراء فلها صومه بلا اذن الا أن منعها وكالتطوع القضاء الموسع برماوى (قوله حاضر) أى في البلد ولو جرت عادته بأن يغيب عنها من أول النهار الخ لاحتمال أن يطرأ له قضاء وطوره في بعض الاوقات على خلاف عادته ع ش (قوله الا باذنه) فان صامت بغير اذنه صوم وان كان حراما كالصلاة في داره موصوبة وعلمها برضاء كاذنه لما برماوى وانما حرم مع كون قطع النفل جائزا لانه يهاب قطع العبادة وان كانت نفلا قال الماوردى ولو وقع زفاف في أيام صوم تطوع معتاد نذر فطرها قال حل قوله الا باذنه أى الا فيما لا يتكرر في العام كعرفة وعاشوراء وستة من شوال فلا يحتاج الى اذنه فيها نعم ان منعها من ذلك لم تصم

\*(كتاب الاعتكاف)\*

وهو من الشرائع القديمة لقوله تعالى وعهدنا الى ابراهيم الآية شرح مر قال قل على الجلال كذا قالوا لعل ذلك باعتبار معناه اللغوي بدليل آية لن تبرح عليه أى على عبادة العجل عا كفين واما كونه بالهيئة المخصوصة فلا مانع من كونه من خصائص هذه الامة فراجع اه (قوله اللبث) أى الدوام على الشيء خيرا أو شر أو عبادة جبر وهو لغة لزوم الشيء ولو شرا (قوله من شخص) أى مسلم عاقل خال عن حدث أكبر حل و تؤخذ الاركان من التعريف (قوله آية) ولا تبشروهن هذه الآية وما بعدها لا بد لان الاعلى جواز الاعتكاف لا على نذبه فتأمل وقوله في المساجد متعلق بما كفون لا تبشروهن لان مباشرة المعتكف محرم حتى خارج المسجد أيضا اذا خرج لصوم قضاء الحاجة وغير المعتكف ممنوع من المباشرة في المساجد فتعين أن يكون ذكرها لاشتراط صحة الاعتكاف فانه لا يصح الا في المساجد اه زيادى لمخصا (قوله وعهدنا الى ابراهيم) هذا انما يأتي على ان شرع من قبلنا شرع لنا اذا ورد في شرعنا ما يقرره وقوله أن طهرائى أى نزهاهما عما لا يليق به ع ش (قوله كل وقت) أى حتى أوقات الكراهة وان تحراها ولو بلا صوم أو الليل وحده كما سيأتى خلافا لالامامين مالك وأبي حنيفة فان شرطه

فرع لا تصوم المرأة تطوعا  
وزوجها حاضر الا باذنه بخبر  
الصحيحين لا يحمل للمرأة أن  
تصوم وزوجها شاهد الا باذنه  
\*(كتاب الاعتكاف)\*  
هو لغة اللبث وشرعا اللبث  
بمعناه من شخص مخصوص  
بنية والامهل فيه قبل  
الاجاع آية لا تبشروهن  
وانتم عا كفون وقوله تعالى  
وعهدنا الى ابراهيم واسماعيل  
أن طهرا يبنى للطائفين  
والعا كفين والاتباع رواه  
الشيخان (سن) الاعتكاف  
(كل وقت) لا طلاق الادلة

الصوم عندهما ويرد عليهم ما ثبت أنه صلى الله عليه وسلم اعتكف العشر الأول من شوال وفيه يوم العيد قطعاً وهو لا يقبل الصوم اتفاقاً قل على الجلال (قوله وفي عشر رمضان الأخير) ليس هذا مكر رافع ما رأى قوله لاسيما في العشر الأخير اذ ذاك في استقبابه في رمضان وما هنا في الحكم عليه بكونه أفضل من غيره م ر وقال البرماوى اعاده هنا لبيان طلب ليلة القدر فلا يشكر مع ذكره في الصوم اه (قوله أفضل منه) أى من نفسه (قوله كافر) أى قبيل قول المصنف فصل شرط وجوبه اسلام ع ش (قوله وقالوا فى حكمته) أشار بذلك اعنى التبرى الى أن ما ذكر ليس بظاهر لانه صلى الله عليه وسلم كان اذا فعل فعل يروا طلب عليه فيتمهل ان مواظبته كانت لاجل كونه عمل بر فقامل وقديما الى الحكمة المذكورة لا اختيار العشر لا للمواظبة على اعتكافه وهذا أنسب مما قبله شو برى وهذا بحسب ما فهمه المحشى من أن التبرى في حكمته راجع للمواظبة وهو يبعد ربط الشارح بالمتن لان المتبادر انه حكمه للافضلية لكن ظاهر المتن أن قوله ليلة القدر علة للافضلية وأشار الى أن هذه حكمه وان العلة هي المواظبة وقال شيخ شيخنا الشيخ عبدربه وجه التبرى أنه يقتضى انه اذا رآها في أول ليلة من العشر لا يسئله قيام بقيته وليس كذلك بل يسئل قيام اليا الى المذكورات مطلقا وان رآها في أول ليلة شكر الله وقيل وجه التبرى ان هذه الحكمة انما تنافى على مختار الامام أن ليلة القدر مفصرة في العشر الاواخر (قوله فى حكمته) أى فى حكمه كون الاعتكاف فى العشر الاخير افضل (قوله أى العمل فيها ولو قليلا) أى لمن اطلع عليه احل وهو محمول على الثواب الكامل (قوله فى ألف شهر) وهى ثلاث وثمانون سنة وثلاث برماوى نقل فى المواهب القسط لانية عن بعضهم أن ليلة مولده أفضل من ليلة القدر وأيد ذلك بأمر فليصرر شو برى ورد ذلك بأن ليلة القدر لم تكن حينئذ لانها من خصائص هذه الامة فكيف التفضيل بين موجود ومعدوم لان المراد ليلة مولده لا نظيرتها من كل عام ويمكن أن يجاب بأن المراد تفضيلها على ليلة القدر لو كانت موجودة اذ ذلك وقوله ليس فيها ليلة القدر والالزم تفضيل انشىء على نفسه بمراتب وعيره قال قل ظاهر كلامهم ان الالف كاملة وانها تبدل ليلة القدر بليلة غيرها ويحتمل نقصها منها والظاهر أن المراد بالشهور العربية لانها المنصرف اليها الاسم شرعا (قوله من قام الحج) فان قلت لفظ تام ليلة القدر هل يقتضى قيام تمام الليلة أو يكفي أقل ما يطلق عليه اسم القيام فيها قلت يكفي الأقل وعليه بعض الائمة حتى قيل بكفاية أداء فرض العشاء فى دخوله تحت القيام فيها لكن الظاهر منه عرفا

(وفى عشر رمضان الاخير افضل) منه فى غيره لمواظبته صلى الله عليه وسلم على الاعتكاف فيه كما مر فى خبر الشيخين وقالوا فى حكمته (ليلة) أى لطلب ليلة (القدر) التى هى كما قال تعالى خير من ألف شهر أى العمل فيها خير من العمل فى ألف شهر ليس فيها ليلة القدر وقال صلى الله عليه وسلم من قام ليلة القدر

أنه لا يقال قام الليلة الا اذا قام كلها أو أكثرها فان قلت ما معنى القيام فيها اذ ظاهره  
غير مراد قطعا قلت القيام الطاعة فانه معهود من قوله تعالى وقوموا لله قانتين وهو  
حقيقة شرعية فيه كرماني على البخاري في باب الايمان شوبري (قوله ايماننا) أي  
تصديقا بانها حق وطاعة (قوله واحتسابا) أي طلبا لرضي الله تعالى وقوابه  
وهما منصوبان على المفعول لاجله أو على التمييز أو الحال بتأويل المصدر باسم  
الفاعل وعليه فهما حالان متداخلان أو مترادفان برماوى وفيه أن العطف يجمع كونها  
متداخلة (قوله من ذنبه) أي من صفات ذنبه بقريضة التقييد في بعض الاحاديث  
بما اجتنب الكبائر والنكته في وقوع الجزاء ما ضياع أمه في المستقبل يتقن  
الوقوع فضلا من الله تعالى على عباده برماوى وهذا الحديث دليل على فضلها لا على  
ما قبله من ان العمل فيها خير الخ لانه وارد بالقرآن فلا معنى للاستدلال عليه وأيضا  
هو لا يتجبه وقال بعضهم كان الانسب في الحديث العطف لانه مسوق لما سيقته  
الآية فتأمل (قوله وميل الشافعي) هو مبتدأ أخبره الى أنها ليلة حاد الخ (قوله  
فذهب) المناسب ومذهبه بدون تقرير لعدم تفرعه على ما قبله وقوله أنها تلزم  
ليلة بعينها أي من ليالي العشر معناه أنها اذا كانت في الواقع ليلة حاد وعشرين مثلا  
تكون كل عام كذلك لا تنتقل عن هذه الليلة وهذا هو الراجح فن عرفها في سنة  
عرفها فيما بعدها وانما سميت بذلك لعلاقتها بها أو لشرفها أو لفضل الاقدار فيها  
كما قبل وترى حقيقة ويندب لمن رآها كتمها ويندب احياؤها كما في العبد ويتأكد  
هنا اللهم انك عفو كريم تحب العفو فاعف عنا (قوله كل سنة) لترك هذا القيد  
لأن أولى لي بدخل توافق سنتين أو أكثر في ليلة واحدة مع ان التوافق فيها محقق  
بكثرة الاعوام امام التوالى أو التفرق قل (قوله الى ليلة) أي من العشر المذكور  
مطلقا أو من مفرداته كما اختاره الغزالي وغيره وقالوا انما تعلم فيه باليوم الاول  
من الشهر فان كان اوله يوم الاحد أو الاربعاء فهي ليلة تسع وعشرين أو يوم  
الاثنين فهي ليلة احدى وعشرين أو يوم الثلاثاء والجمعة فهي ليلة سبع وعشرين  
أو يوم الخميس فهي ليلة خمس وعشرين أو يوم السبت فهي ليلة ثلاث وعشرين  
قال الشيخ أبو الحسن ومذبلغت س الرجال ما فاتني ليلة القدر بهذه الساعة  
المذكورة برماوى وقل (قوله وعلامتها طلوع الشمس) ويستمر ذلك  
الى ان ترتفع كرمج كما قاله المناوى وعبرة قل على الجلال وعلامتها عدم الحر  
والبرد فيها ويندب صوم يومها بناء على أنها غير محصورة في رمضان وكثرة  
العبادة فيه وعلامته طلوع شمس منه كسرة الشعاع لما قيل من كثرة تردد

ايماننا واحتسابا بغفرله ما تقدم  
من ذنبه ورواه الشيخان وهي  
في العشر المذكور (وميل  
الشافعي رحمه الله الى أنها  
ليلة حاد أو ثالث وعشرين)  
منه دل الاول خبر الشافعي  
والثاني خبر مسلم فكل ليلة  
منه عند الشافعي محتملة لها  
لكن ارجاها ليلي الوتر  
وأرجاها من ليالي الوتر  
مانقلناه عنه فذهب أنها تلزم  
ليلة بعينها وقال المزني وابن  
خزيمة وغيرهما انها تنتقل كل  
سنة الى ليلة جمعة بين الاخبار  
قال في الروضة وهو قوي  
واختاره في المجموع والقتاوى  
وكلام الشافعي في الجمع بين  
الاحاديث يقتضيه وعلاقتها  
طلوع الشمس في صبيحتها  
بيضاء ليس فيها كثير شعاع  
(وأدراكه) أربعة أحدها  
(نية) كغيره من العبادات  
(وتجرب نية فرضية في نذره)  
ليتميزه من النفل والتصریح  
بوجودها من زيادتي

الملائكة فيه ويستفاد بعلامتها أى مع فواتها معرفتها فى باقى الاعوام بناء على  
أنها لا تنتقل الذى هو الأصح وعبرة ع ش وفائدة معرفة علامتها بعد فواتها  
بطلان ع الفجر أنه يسن أن يكون اجتهاده فى يومها كاجتهاده فيها م ر وعليه فهل  
العمل فى يومها خير من العمل فى ألف شهر ليس فيها صيغة يوم قدر قياسا على الليلة  
ظاهر التشبيه أنه كذلك إلا أنه يتوقف على نقل صريح فلا يرجع (قوله وان أطلقه)  
أى فى ارادته أو نذره بأن أراد اعتكافا وأطلق أو نذره فهو شامل للفرض والأغل  
فقوله كفته نية أى عن تجديد ما بدليل قوله لكن الخ فلا ينافى أنه يجب التعرض  
للفرضية فى المذور وزيادة على أصل النية وحاصله أن المراتب ثلاثة أما أن يطلق  
أو يقيد بمدة غير متتابعة أو متتابعة وعلى كل إما أن يكون مندورا أولا وإذا كان  
مندورا خرج من العدة بقدر لحظة فلما زاد عليها وقع قدر لحظة منه فرضا والباقي  
مندوبا قياسا على الركوع إذا طوله كذا قيل واعتمد ع ش وقوع السك والوجبا  
هنا وفريق بينه وبين الركوع بأن الشارع جعل لقل الركوع قدر اعمد أو ما  
ولم يجعل ذلك لقل الاعتكاف كما قرره ح ف (قوله بلا عزم عود) أى للاعتكاف  
(قوله لزوما) أى يلزمه ذلك لعمدة اعتكافه ان أراد (قوله فان عزم على العود)  
استشكاه الشيطان من حيث ان هذا العزم السابق لم يقترب بأول العبادة لكن  
التوهم خالف ذلك فى شرح المذهب فقال ان الاكتفاء هو الصواب لان نية الزيادة  
وجدت قبل الخروج فصار كمن نوى ركعتين ثم نوى قبل السلام زيادة اه أقول  
قد يفرق باقصال الزيادة بالمزيد عليه فى مسألة الصلاة الا أن يقال الخروج لا ينافى  
الاعتكاف بخلاف الصلاة سم وقوله لان نية الزيادة عبارة ابن حجر لان نية الزيادة  
وجدت قبل الخروج فكانت كنية المدين معا ولو دخل بعد عزمه وخروجه لمسجد  
آخر صار معتكفا فيه فلما أراد الخروج منه بأن عزم على العود كفى عزمه عن النية  
بعد عوده والا انقطع اعتكافه ولا بد من تجديد النية ان أراد وهكذا شو برى وقوله  
فان عزم على العود أى للاعتكاف وإذا جامع بعد خروجه لم يجب تجديد النية اذا عاد  
لأنه غير منافي للنية قياسا على الصائم اذا نوى ليلا ثم جامع ليلا فانه لا يجب عليه  
تجديد النية بخلاف من خرج لعذر لا يقطع التتابع فانه اذا جامع خارج المسجد يطل  
اعتكافه لانه معتكف بخلاف من خرج عازما على العود فان زمن الخروج لا اعتكاف  
فيه أصلا هذا ما بحث اه زى والباحت لذلك الشيخ الرملى وقوله لانه غير منافي  
لانية قياسا على الصائم الخ فيه نظر اذ كيف يكون الجماع غير منافي للنية مع  
كون الشخص معكفا حكما حال خروجه المذكور كما يدل عليه قول الشارح

(وان أطلقه) أى الاعتكاف  
بأن لم يقدر له مدة (كفته  
نتية) وان طال مكنته (لكن  
لخرج) من المسجد بقيه  
زده بقول (بلا عزم عود  
وعاد جدها) لزوما سواء  
أخرج لتبر زام لغيره لان  
ما مضى عبادة تامة فان عزم  
على العود كانت هذه العزيمة  
قائمة مقام النية



كانت هذه العزيمة ذميمة مقام النية وكيف يقاس على الصائم مع كون الصائم  
غير صائم حكما لئلا يفرق قياس مع الفارق وقول زى لانه غير معتكف فيه أصلا  
غير ظاهر فالظاهر أن الجامع يجب عليه تجديد النية إذا عاد به جماعة الاعتكاف  
تأمل وراجع (قوله ولو قيد بمدة) أي غير متتابعة أخذ بما يأتي فالصور أربعة  
لأن المدة إما متتابعة أو لا منذورة أو لا استثنى منها ضرورة قوله لا إن الخ (قوله جدد  
النية) ظاهره أنه لا يكفي العزم هنا كالتى قبلها وهو منقل أن شيخنا الرملى أفتى به  
وعليه فإل الفرق بينهما تأمل وفي بعض الحواشى لابن عبد الحق أنه يكفي العزم هنا  
بالأولى فليحرس شوبرى وبه قال قل على الجلال ثم قال وشيخنا لم يوافق في هذه  
على ذلك اه وبعبارة مر جدد ولو عزم على العود فتأمل وقوله بالأولى لانه إذا كان  
العزم كافيا في الاعتكاف المطلق عن المدة فيكفي في المقيد بمدة بالأولى وقرر شيخنا  
ح في كلام الشوبرى الأخير (قوله لقطع الاعتكاف) أي لا يكون زمنه محسوبا  
من زمن الاعتكاف حل وح في (قوله فهو كالمستثنى) أي لفظا والافه ومستثنى  
شرعا فالمنوى اعتكاف ما عدا ذلك الزمن فان جامع حال خروجه بطل اعتكافه  
لانه معتكف فيه حكما حل وبه حصل الفرق بينه وبين المسئلة السابقة (قوله  
لا يقطع التسابع) كالتبرز المرض والحيض وحيث يقال لئلا يمتكف في غير مسجد  
حل (قوله فلا يلزم تجديد الخ) ويلزم مباداة العود عند ذوال عذره فان آخر  
عامدا لما انقطع التسابع (قوله اشمول الية جميع المدة) أي مع كونه  
معتكفا حكما في زمن الخروج بخلاف ما تقدم في قوله ولو قيد بمدة الخ فان النية  
وان شملت جميع المدة لكنه ليس معتكفا حكما في زمن الخروج كما قرره شيخنا والضابط  
أنه متى بقيت الية ولم يجب تجديد لها كان معتكفا حكما في خروجه وذلك في ثلاث  
صور في الإطلاق إذا عزم على العود في التقيد بالمدة من غير تدرتتابع إذا خرج  
للتبرز وفي التقيد بامتتابة إذا خرج لما لا يقطع التسابع (قوله ولا يجوز اعتكاف  
المرأة) استشكل ذكرهما هنا لأن الكلام في النية والانساب ذكرهما في الركن  
الرابع وهو المنة كلف وقد يجاب بأن ذكرهما هنا لبيان أن مهمة النية لا تتوقف  
على كونه ما عدا بل تصح ولو عصى به كالمراة بغير الاذن والرقيق كذلك فله  
تعاق بالنية وبأنه تخصيص لاستتبابه في كل وقت فكانه قال تستحب نيته كل  
وقت إلا المرأة والعبد فبعد الاذن لهما شوبرى (قوله إلا باذن الزوج والسيد)  
لأن منفعة العبد مستفقة لسيده والتمتع مستحق للزوج ثم إن لم يفوتا عليهم ما منفعة  
كان حضرا المسجد باذنهما فنويا الاعتكاف فلا ريب في جوازه كونه عليه

(ولو قيد بمدة) كيوم أو شهر  
(وخرج لتغير تبرز وعاد  
جدد) النية أيضا وإن لم يطل  
الزمن لقطعه الاعتكاف  
بخلاف خروجه لتبرز فانه  
لا يجب تجديد لها وإن طال  
الزمن لانه لا يتضمنه فهو  
كالمستثنى عند النية (لا إن  
تدروا متتابعة فخرج لعذر  
لا يقطع التسابع وعاد) فلا  
يلزم تجديد سواء أخرج  
لتبرز أو لتغير لشمول النية  
جميع المدة ولا يجوز اعتكاف  
المرأة والرقيق إلا باذن الزوج  
والسيد

(و) ثانيها (مسجد) للاتباع  
رواه الشيخان فلا يصح في  
غيره ولو هي للصلاة والجماع  
أولى) من بقية المساجد لكثرة  
الحاجة فيه ولأنها تحتاج إلى  
الخروج للجمعة وخروجها من  
خلاف من أوجب بل لو نذر  
مدة متتابعة فيها يوم جمعة  
وكان من تزمه الجمعة ولم يشترط  
الخروج لها وجب الجماع لأن  
خروجها يبطل متتابعة  
(ولو عين) الناذر (في نذره  
مسجد مكة أو المدينة أو الأقصى  
تعين) فلا يقوم غيرهما مقامها  
لمزيد فضلها قال صلى الله  
عليه وسلم لا تشد الرجال  
إلا إلى ثلاثة مساجد مسجد  
هذا والمسجد الحرام والمسجد  
الأقصى رواه الشيخان  
(ويقوم الأول) وهو مسجد  
مكة (مقام الأخيرين) لمزيد  
فضله عليهما وتعلق النسب به  
(و) يقوم (الثاني) وهو  
مسجد المدينة (مقام الثالث)  
لمزيد فضله قال صلى الله عليه  
وسلم صلاة في مسجدى هذا  
أفضل من ألف صلاة فيما  
سواه إلا المسجد الحرام وصلاة  
في المسجد الحرام أفضل من  
مائة صلاة في مسجدى رواه

الزركشي شرح الروض (قوله ومسجد) ومنه وروشته ورجبته القديمة ومنه  
ما ينسب إليه عرفان فهو سابط أحد جناحيه على غير المسجد وفي حاشية شيخنا  
الصحبة فيه من غير قيد وفي ابن حجر عدم الصحبة كذلك والوجه الأول فراجع  
قل ويصح على غصن شجرة خارجة وأصلها فيه كعكسه والمراد به الخالص  
فلا يصح في المشاع وإن طلبت له النجاسة ويفرق بينهما بأن الغرض منها التعظيم وهو  
حاصل مع ذلك ولو شئت في المحبة اجتهد وليس منه ما أرضه بموكة أو محتكرة نعم  
إن بني فيها دكة ووقفت مسجد أصح فيها وكذا من قول ابنه ووقفه مسجد أثم نزع  
ولا يصح فيما بنى في حريم النهر قل على الجلال وقوله ويصح على غصن شجرة  
الخ أى بخلاف الوقوف بعرفات ولو وقف على غصن في هوائها وأصله خارج عنها  
أو عكسه فلا يكتفى فان وقف على غصن فيها وأصله في أرضها كفى لأن الاعتبار هناك  
بالأرض وسيأتى التنبيه على ذلك (قوله ولو هي للصلاة) هذه العناية للرد على القول  
القديم القائل أن المرأة أن تعتكف في المحل الذي هيئته للصلاة في بيتها بخلاف الرجل  
والخنثى لأن المرأة عورة بخلافهما شيخنا وعلى القول القديم هلا جعل الخنثى  
كالمرأة عملاً بالاحوط في حقه (قوله مسجد مكة) المراد بمسجد مكة والمسجد الحرام  
السكبة وما حولها من جميع المسجد المطاف خاصة خلافاً للجورجى متمسكة بقوله  
حولها قال واللام يكن له فائدة حتى لو نذر الاعتكاف في السكبة أجزأ المسجد حولها  
وإن اتسع والمراد بمسجد المدينة ما كان موجوداً في زمنه صلى الله عليه وسلم ويحتاج  
للفرق بينه وبين المسجد الحرام حيث لم يتقيد بالموجود في زمنه صلى الله عليه وسلم  
ح ل والفرق أنه في الخبرين شارف قال صلاة في مسجدى هذا فلم يتناول ما حدث بعده  
وفي الأول عبر بالمسجد الحرام والزيادة تسمى بذلك اه فتأمل شوبرى (قوله قال  
صلى الله عليه وسلم) دليل على مزيد فضلها (قوله لا تشد الرجال) هذا خبر بمعنى النهى  
والمراد لا تشد للصلاة كما قال بعضهم أى فهو وارد في المساجد بالنسبة للصلاة لأن  
المساجد بعد المساجد الثلاثة متمثلة في الفضل بالنسبة لها لا معنى للرجوع إلى  
مسجد آخر ليصل فيه اه من ذخائر الملوك فلا ينافى أنه ينبغي شد الرجال لتغير هذه  
الثلاثة لأجل الزيارة كشدها نيزارة سيدي أحمد البدوي لأن الشد لمن في المكان  
لأن المكان مغسلاً لبعض الخوارج حيث تمسكوا بظاهر الحديث على عدم  
سن زيارة الأولياء بعد موتهم شيخنا ح وفي مثل الصلاة الاعتكاف (قوله  
إلا المسجد الحرام) أى والأقصى فإنه ليس أفضل من الأقصى إلا بصلاتين فقط

الامام أحمد وصححه ابن ماجه فعلم أنه لا يقوم الاخير ان مقام الاول ولا الثالث مقام الثاني واه لو عين صلاة  
مسجد غير الثلاثة لم يعين ولو عين زمن الاعتكاف في نذره تعين

ومسلة في المسجد الأقصى أفضل من خمسمائة فيما سواه غير المسجد الحرام ومسجد  
المدينة فالصلاة في مسجد المدينة كمسلة في الأقصى ومسلة في المسجد الحرام  
أفضل من مسجد المدينة بمائة وفي الأقصى بمائتين حل ويؤخذ من الحديث  
ان الصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة ألف صلاة في غير المدنى والأقصى مروى قال  
ابن حجر الصلاة في المسجد الحرام بمائة ألف ألف صلاة ثلاثا في غير المسجد  
اه برواوى ولا يتعين جزءا من المسجد بالتعيين وان كان أفضل ومن بقية الأجزاء  
فلو نذر اعتكافا في السكبة أجزأ في أطراف المسجد على المقصد اه شرح م ر  
مختصا (قوله وليت قدر يسمى عكوفاً) ولو دخل المسجد قاصدا الجلوس  
في محل منه اشتراط لصحة الاعتكاف تأخير النية الى موضع جلوسه أوليته عقب  
دخوله قدر يسمى عكوفاً لتكون النية مقارفة للاعتكاف بخلاف ما لو نوى حال  
دخوله وهو سائر لهدم مقارفة النية للاعتكاف كذا بحث فليراجع أقول وينبغي  
الصحة مطلقاً أى سواء كان ما كذا أو سائر مع التردد انتهى بهم ذلك على الجنب  
حيث جعلوه مكثاً أو بمنزلة عرش على م ر بخلافه مع المرور بأن يدخل من باب  
ويخرج من آخر وهو المسمى بالعبور فلا تصح النية حينئذ لانه لا يسمى اعتكافاً شيئاً  
(قوله فيكفى التردد فيه) ان قلت كيف هذا مع قوله ليت قدر مع ان التردد لا ليت  
فيه فكان المناسب عطف التردد على الليت كما هو عبارة المحلى ونصه وليت قدر  
يسعى عكوفاً أو تردد فيه فتأمل شيئاً وله الشارح أطلق الليت على ما يشمل التردد  
بدليل قوله ولو بلا سكنون فتأمل (قوله ومن لا عقل له) وحل عدم الصحة في المعنى  
عليه في الابتداء فان طرأ على الاعتكاف لم يبطل ويحسب زمنه من الاعتكاف  
كما سيأتى شرح م ر (قوله وحرمة مكث الخ) أى من حيث المكث فلا يقال حرمة  
الليت بالمسجد توجد بمسجد وقف على غيره ومن حرم عليه دخول المسجد فهو قروح  
سيالة تلوث المسجد مع صحة الاعتكاف لان حرمة ذلك ليست من حيث المكث حل  
ومر م ر بأنه لا يصح اعتكاف من به قروح سيالة ونصية كلام الشارح رحمه الله  
أنه لو جاز له المكث لضرورة اقتضته صحة الاعتكاف ولو قيل بعدم الصحة لم يكن بعيداً  
لعدم أهليته لذلك كما قاله ع ش (قوله وينقطع الاعتكاف) أى فيكون المعنى وينقطع  
استمرار الاعتكاف أى لا يكون زمنه محسوباً حل أى فيكون المعنى وينقطع استمراره  
فاذا نذر شهرامثلاً لمهما ثم انه صدر منه واحد من هذه الأشياء أى الردة وما بعدهما فان  
زمنه لا يحسبها من الشهر فاذا زال بنى على ماضى وقوله كتابه أى اذا نذر شهرامثلاً  
متتابعاً ثم انه صدر منه واحد من الأشياء المذكورة انقطع متابع الاعتكاف فاذا

(و) ثالثها (ليت قدر يسمى  
عكوفاً) أى إقامة ولو بلا  
سكنون بحيث يكون زمنها  
فوق زمن الطمأ نية  
في الركوع ونحوه فيكفى  
التردد فيه لا المرور بل ليت  
ولو نذر اعتكافاً مطلقاً كفاه  
لحظة (م) رابعها (معتكف  
وشروطه اسلام وعقل  
وخلو عن حدث أكبر)  
فلا يصح اعتكاف من اتلف  
بضد شئ منها لهدم صحة  
نية الكافر ومن لا عقل له  
وحرمة مكث من به حدث  
أكبر بالمسجد وتعبيرى بخلو  
عن حدث أكبر لهم من قوله  
والنقاء من الحيض والجنابة  
(وينقطع) الاعتكاف

(كتابهم ردة وسكر ونحو حيض تعلم مدة اعتكاف عنه غالباً) \* (٨٣٨) \* بخلاف ما لا يخلو عنه غالباً كـ

زال استأنف الشهر ومعلوم أنه يلزم من انقطاع التتابع انقطاع أصل الاعتكاف ولا يلزم من انقطاع أصل الاعتكاف انقطاع التتابع كما قرره شيخنا كرم من المجنون فإنه يقطع الاعتكاف بمعنى أنه لا يحسب زمنه ولا يقطع تابعه كما يأتي (قوله وسكر) أي بعد ما غير المعتدي في شبهه كما قال الأذري أنه كالمنعم عليه اه شرح م ر (قوله بخلاف ما لا يخلو عنه غالباً) ضبط جمع المدة التي لا تخلو عنه غالباً أكثر من خمسة عشر يوماً وتبهم المصنف وفتر فيه آخرون بأن الثلاثة والعشرين والأربعة والعشرين تخلو عنه غالباً اذ هو غالب الطهر فكان ينبغي أن يقطعها وما دونها الحيض ولا يقطع ما فوقها مع أن الضابط المذكور يقتضي أنه لا يقطعها ويحجب عنه بأن المراد بالغالب هنا أن لا يسع زمن أقل الطهر الاعتكاف لا الغالب المفهوم مما مر في باب الحيض ويوجه بأنه متى زاد زمن الاعتكاف على أقل الطهر كانت معروضة لطروق الحيض فعذرت لاجل ذلك وإن كانت تحيض وقطعها غالب الحيض والطهر لأن ذلك الغالب قد ينغرم أي بخلاف أفكه كأنه لا ينغرم الا ترى الخ اه الا ترى أن من تحيض أقل الحيض لا يقطع اعتكافها اذا زادت مدة اعتكافها على أربعة وعشرين مع أنه يمكنها إيقاعه في زمن طهرها فكذلك هذه لا يلزمها إيقاعه في زمن طهرها وإن وسعه شرح م ر وقوله كـ شهر هذا واضح في الحيض دون النفاس ح ل (قوله لنسافة كل منها) العبارة فيه ان هذا التعليل يأتي في الجنابة الا تية وما بعدها مع أنها لا تقطع التتابع وأجيب بأنه عارضه وجود العذر فيمتثل فالحلة ناقصة فالمراد لنسافة كل منها العبادة مع عدم العذر كما أشار إلى ذلك بقوله بعد لا عذر (قوله ولا يجنون) لم تعد بسببه فلا يقطع الاعتكاف ولا تبايعه أي مجموع ذلك فلا ينافي أنه يقطع الاعتكاف المعلوم ذلك من قوله الا تية في أنه لا يحسب زمنه ح ل (قوله ان تعذر طهره فيه بلامكث) بأن لم يمكن أصلاً أو أمكن مع المكث لان تعذر بمعنى لم يمكن فيصدق بصورتين ففي المقيد مع القيد وفي القيد وحده (قوله والا بأن لم تعذر) بأن أمكن بلامكث كان غطس بركة فيه وهو ماش أو عائم أو مجز عن الخروج زى مع زيادة (قوله ويحسب زمن اغماء) أي مادام ما كـ ايا المسجد ومعلوم أنه لا يقطع التتابع ح ل (قوله وان لم يقطع الاعتكاف) أي تبايعه والا فالجئون يقطع الاعتكاف بمعنى أنه لا يحسب زمنه كما قرره شيخنا (قوله كـ جنون) أي وجنابة غير مفطرة ان يادر بطهره (قوله ليس على المعتكف) ولان الأصل عدم الاشتراط برماوى (قوله يوم صومه) أي تمامه (قوله أو غيره ولو نفلاً) لكن بشرط أن ينوى قبل الفجر أو معه ح ل ومثله في قل ووجه ذلك تحقق كونه ضامناً من أول

(وجنابة) مفطرة للصائم أو غير مفطرة ولم يادر بطهره وان طرأ شيء من ذلك خارج المسجد تبرأ ونحوه لنسافة كل منها العبادة البدنية (لا) بجنابة (غير مفطرة) ان يادر بطهره ولا يجنون واغماء) للعذر وقولى لا غير مفطرة أهم من قوله ولو بايع ناسياً فكـ جميع الصائم وقولى فهو مع ان يادر من زيادتي (ويجب خروج من به حدث أكبر من مسجد) لان مكثه به معصية (ان تعذر طهره فيه بلامكث) والا فلا يجب خروجه بل يجوز ويلزمه أن يادر به كيلا يبطل تبايع اعتكافه وتعبيري بما ذكر أعظم من تصيره بالحيض والجنابة والغسل وقولى بلامكث من زيادتي (ويحسب) من الاعتكاف (زمن اغماء) كالنوم (فقط) أي دون غيره مما مر وان لم يقطع الاعتكاف كـ جنون ونحو حيض لا تخلو المدة عنه غالباً لنسافته (ولا يضرب تزين) بطيب وليس ثياب وترجيل شعر (وفطر) بل يصح اعتكاف الليل وحده بناء على أنه لا يشترط فيه الصوم وهو

مانص عليه الشافعي في الجديد بخبر ليس على المعتكف صيام إلا أن يجعله على نفسه رواه الحاكم وقال صحيح التها على شرط مسلم (ولو نذر اعتكاف يوم هو فيه صائم زومه) الاعتكاف يوم صومه سواء كان صائماً عن رمضان أم غيره



التها را ذلوا في انشاء النهار لم يصدق عليه انه صائم حقيقة جميع نهاره المعتكف فيه كما لا يخفى (قوله وليس له افراد احدهما) الانسب وليس له افراد اى الاعتكاف عن الصوم لانه الملتزم رشيدى فالمراد بالاحد الاعتكاف فقط (قوله لزماه) وجههما هلا قال لزمه جمعهما ولا حاجة للمطف وقد يقال لو اتي بذلك لاستفاد منه لزومه معا وانما يستفاد منه لزوم الجمع فقط فتأمل (قوله اى الاعتكاف) ولو لحظت حل (قوله لان الحال) غرضه الفرق بين الصورة الاولى وهى قوله ولو نذر كان يقول لله على اعتكاف يوم انا فيه صائم وبين الصورة الثانية وهى قوله او ان يعتكف الخ كان يقول لله على اعتكاف يوم صائما من حيث انه يلزمه فى الاولى يلزمه الاعتكاف فى يوم هوفيه صائم دون الصوم فلا يلزمه وفى الثانية يلزمه معا ففرق الشارح بينهما بقوله لان الحال قيد فى عاملها اى فى الصورة الثانية وقوله بخلاف الصفة الخ اى فى الصورة الاولى ولكن يتأمل قوله ومبينة لمبينة صائما فان الصفة كذلك مبينة لمبينة مرصوفها شيئا عشاوى الا ان يقال العلة مجموع الامرين والقصد منهما التخصيص قال العلامة الشوبرى نقلا عن ابن قاسم قد يقال هذا لا يقتضى لزوم الصوم حتى لا يكفي صوم فحور رمضان اه وكان الاولى تأخير التعليل عن قوله وجههما كما قاله الرشيدى على مدار لانه لا يتبع لزومهما وانما يتبع وجوب جمعهما فتأمل لكن مع ضم قيد آخر فى العلة بان يقال مع كون الحال مناسبة لعاملها الفارق لله على ان اعتكف مصليا حيث لا يلزمه جمعهما لان الصلاة غير مناسبة للاعتكاف لان شأنه المكث (قوله ايضا) لان الحال قيد اى مع كونهما من فعل المأمور فلا يقال لا يلزم من الامر بالشىء الامر بقيدته لان محله ان لم يكن من فعل المأمور ولا من نوع المأمور به كما تقدم فى مسع الخفين وما هنا من فعل المأمور (قوله بخلاف الصفة) والضابط انه اذا نذر عبادة وجعل عبادة اخرى وصفا لها فان كان بينهما مناسبة كالاعتكاف والصوم فان كلا منهما كف وجب جمعهما والا كالاعتكاف والصلاة فلا لان الصلاة فعل فلا يجب جمعهما شوبرى (قوله وجههما) ويبحث الاسنوى الاكتفاء باعتكاف لحظة من اليوم فيما ذكر ونحوه وهو كما قال وان كان كلامهم قد يوم خلافه لان اللفظ يصدق على القليل والكثير كما قاله مروبر ماوى (قوله لانه قربة) اى مع المناسبة بينهما فلا يرد ما لو نذر ان يعتكف مصليا حيث لا يلزمه جمعهما وان دفع ما يقال ان التعليل لا يتبع لزوم الجمع (قوله لا يلزمه جمعهما) كيف هذا مع ان الحال تفيد المقارنة (قوله ولو نذر القرآن) ذكره اذ فعلا لما تنوهم من وجوب الجمع بين الاعتكاف والصوم انه يجب الجمع بين الحج والعمرة اذ نذر القرآن بينهما

وليس له افراد احدهما عن الآخر (او ان يعتكف صائما او عكسه) اى او ان يصوم معتكفا (لزمه) اى الاعتكاف والصوم لا يلزمهما لان الحال قيد فى عاملها ومبينة لمبينة صائما بخلاف الصفة فانها مخصوصة لموصوفها (و) لزمه (جمعهما) لانه قربة تلزم بالنذر كما لو نذر ان يصلى بسورة كذا وفارق ما لو نذر ان يعتكف مصليا او عكسه حيث لا يلزم جمعهما بان الصوم يناسب الاعتكاف لا اشتراكهما فى الكف والصلاة افعال مباينة لا تناسب الاعتكاف ولو نذر القرآن بين حج وعمرة

لا اشتراكهما في ان كلا منهما نسل ع ش (قوله فله تفرقة) أي ولا يلزمه دم ع ش  
 \* (فصل في الاعتكاف المندوب) \* (قوله ولو غير معينة) المراد

بالعين ما قابل المبهم ح ل (قوله بشرط تتابعها) أي لفظا وهذا لا يحتاج له في المعينة  
 الا بالنسبة للقضاء كما يدل عليه كلامه بعد (قوله مطلقا) أي في المعينة وغيرها

(قوله في المعينة) انما قيد بالمعينة لان غيرها يستحيل تصورها قضاءها ويفهم من كلامه  
 ان اشتراط التتابع في المعينة لا فائدة له الا في قضائها (قوله وان نواه) أي به

لقوله كما لو نذر الخ ح ل وفيه نظر وقال الا طعني انه مفهوم قوله بشرط تتابعها أي  
 باللفظ وعبارة ابن حجر وان نواه لان مطلق الزمن كاسبوع أو عشرة أيام صادق

بالمتفرق أيضا وانما تعين التوالي في لا أكمله شهرا لان القصص من التبعين المجبر  
 ولا يتحقق بدون التتابع اه قال شيخنا الشمس الحنفى وفارق ما لو نذر اعتكاف أيام

كثلاثة مثلا حيث تدخل اليه الى ان نواها وكذا العكس بأن نذر اعتكاف ثلاث  
 ليال مثلا حيث تدخل الايام ان نواها بأن المنوي من جنس المندوب بخلاف ما نحن

فيه فان التتابع ليس من جنس المدة اه ومثله في زى (قوله خرج عن العهدة  
 بالتتابع) لانه أفضل وفارق ما لو نذر صوما متفرقا حيث لا يخرج عن العهدة بالتوالي

كعكسه بأن الشارع اعترف في الصوم بالتفرق مرة وللتتابع أخرى بخلاف الاعتكاف  
 لم يطلب فيه التفرق أصلا م (قوله لان المفهوم من لفظ اليوم) يشعر بأن الكلام

حيث أطلق اما لو أراد قدر اليوم فإنه يكفيه قدره ولو من أيام لان غايته انه استعمال  
 اليوم في ساعة متساوية مجازا أو قدره ضا في الكلام وكلاهما لا مانع منه ع ش

على م ر م. ر. م. (قوله الاجزاء) لحصول التتابع بالبيتوتة في المسجد فاذا لم يبيت  
 لم يكف لا تنفائه البيتوتة (قوله وهو الوجه ضعيف) لانه لم يأت بيوم متواصل (قوله

ولو شرط مع تتابع الخ) ولو نذر نحو صلاة أو صوم أو حج وشرط الخروج لعارض  
 فكما تقر صرح به ابن حجر وقل وعليه فلو نوى الصلاة بعد النذر جاز أن يقول في نيته

وأخرج منها ان عرض لي كذا لانه وان لم يصرح به نيته محمولة عليه فتى عرض له  
 ما استثناء جاز له الخروج وان كان في تشهد الصلاة وجزأله الخروج من الصوم وان

كان قريب الغروب فليراجع ع ش بحروفه وقوله أو صوم صرح به م ر في الاحصار  
 وعبارة كاله أن يخرج من الصوم فيما لو نذر بشرط أن يخرج منه لعذراه بحروفه

(قوله مباح) أي جائز ولو عبر به كان أو لى اذا لا يصح التمثيل للسباح بالعبادة لانه ضد  
 المندوب والواجب المراد من هنا بخلاف الجائز فانه جنس لهما كما هو مقرر في محله

و يظهر ان شرط الخروج للسكره صحيح لانهم لم يحتجوا بالاعتكاف المحرم وعلموه بأن شرطه  
 يخالف

فله تفرقة بينهما وهو أفضل  
 (فصل في الاعتكاف المندوب)  
 ولو (نذر مدة) ولو غير معينة  
 (وشرط تتابعها) كالله على  
 اعتكاف شهر أو شهر كذا  
 متتابع (لزمه) تتابعها (اداء)  
 مطلقا (وقضاء) في المعينة  
 لا يلزمه اياه لفظا فان لم يشترطه  
 لم يلزمه الا في اداء المعينة  
 وان نواه لا يلزمه كما لو نذر أصل  
 الاعتكاف بقلبه ولو بشرط  
 التفرق خرج عن العهدة  
 بالتتابع لانه أفضل (أو) نذر  
 (يوما) لم يميز تفرقه لان  
 المفهوم من لفظ اليوم المتصل  
 ضم لو دخل في اثناء يوم واستمر  
 الى مثله من اليوم الثاني فعن  
 الاكثرين الاجزاء وعن ابى  
 اسحاق خلافه قال الشيطان  
 وهو الوجه فعليه الاستثناء  
 (ولو شرط مع تتابع خروجها  
 لعارض) بقيود زدتها بقولي  
 (مباح)

كلقاء سلطان (مقصود غير

مناف) لا اعتكاف (مع)

الشرط لان الاعتكاف انما

يلزم بالالتزام فيجب بحسب

ما التزم بخلاف غير المعارض

كان قال الا ان يسدولى

وبخلاف المعارض المحرم

كسرقة وغير التصود كنز

والمنا في الاعتكاف كجامع

فانه لا يصح الشرط بل لا ينعقد

نذره نعم ان كان المنا في لا يقطع

التتابع كحيض لا يخاف عنه

مدة الاعتكاف غالباً مع شرط

الخروج له (ولا يجب تدارك

زمنه) أى المعارض المذكور

(ان عين مدة) كهذا الشهر

لان النذر في الحقيقة للمساعدة

فان لم يعينها كشر وجب

تداركه لنتم المدة ويكون

فائدة الشرط تنزيل ذلك المعارض

منزلة قضاء الحاجة في أن التابع

لا ينقطع به قال في المجموع

ولو نذر اعتكاف يوم فاعتكف

ليلة أو بالعكس فان عين زمن

وفاته كفى لانه قضاء والا فلا

(وينقطع التابع) زيادة على

ما مر (بخروجه) من المسجد

(بلا عذر) من الاعذار الالتمية

بخلاف خروج بعضه كيدورأس

ورجل لم يعتمد عليها ويد من

ورجلين لم يعتمد عليها ما كان

بخالف مقتضاه فافهم أن المسكر وليس مثله اعصاب شوبرى (قوله كلقاء سلطان)

أى الحاجة اقتضت خروجه لائقائه لا مجرد النفرج عليه ع ش وعسارة قل على

الجلال لا نحو تخرج عليه بل نحو سلام أو منصب ومثل السلطان الحاج (قوله الا أن

يسدولى) أى الخروج ولم يقل لمعارض فان قاله مع (قوله كنز) يوجه بأنه لا يسمى

غرضاً مقصوداً فى مثل ذلك عرفاً فلا ينافى ما مر فى السفر انه غرض مقصود شرح حجر

أى غرض لا عدول عن أقصر الطريقين الى أدومه كما قررره شيخنا (قوله بل لا ينعقد

نذره) أى فى الصر لا ربيع كما فى شرح م ر وبرماوى (قوله ويكون فائدة شرطه)

دفع به ما قد يقال حيث وجب تداركه أى فائدة لشرطه ومحصل الجواب انه

لولا الشرط لوجب عليه الاستئناف ومع الذم لا يجب (قوله كفى) أى ان كان

ما أتى به قدره أو أزيد والا فلا زى وهذا ان كان ما أتى به من غير الجنس كليلة عن يوم

وعكسه فان كان من الجنس كيوم عن يوم أو ليلة عن ليلة كفى مطلقاً كالصوم زى

وقوله أو أزيد كليلة طويلة عن يوم قصير وهل يجب الاعتكاف كلها أو قدر زمن اليوم

منها قياساً على تسكيلة الليلة الناقصة من اليوم بعدها اذا كانت بدلاً عن يوم طويل

قلت الظاهر الثانى وان توقف فيه الرشيدى على م ر (قوله والا بأن لم يعين) كيوم

أو عين ولم يفت كيوم الجمعة واعتكف ليلتها عن يومها (قوله زيادة على ما مر) أى

فى قوله وينقطع الاعتكاف كتابعه الخ وانما أخره الى هنا لما فيه من الطول بالتفصيل

المذكور ولعل الاول أن يذكر ما هناك هنا ليكون جميع ما ينقطع به فى محل واحد

والحاصل ان الطارئ على الاعتكاف التابع اما أن يقطع تنابعه أولاً والذي

لا يقطع تنابعه اما أن يحسب من المدة ولا يقضى أولاً فذكر المصنف ان الذى يقطع

التابع الردة والسكر ونحو الحيض الذى تخلو منه المدة غالباً والجنابة المفطرة وغير

المفطرة ان لم يسادر بالطهر والخروج من المسجد بلا عذر والذي لا يقطع به ويقضى

كالجنابة غير المفطرة ان سادر بالطهر والمرض والجنون والحيض الذى لا تخلو عنه المدة

غالباً والعدة والزمن المصروف للمعارض الذى شرط فى نذره الخروج له ان كانت المدة

غير معينة والذي لا يقضى كل من الاغماء والتبريد والاكل وغسل الجنابة وأذان

الراتب وزمن المعارض الذى شرط الخروج له فى نذره ان عين مدة فارجعها المصنف

كان أظهر فلهذا كان الشيخ عميرة يستصعب هذا الباب وباب العراق الذى فى الصداق

لتشتت مسائلهما (قوله بلا عذر) ومن الاعذار الالتمية التسيان في قيد الخروج

هنا بكونه عامداً لما اختاراً ا ط ف (قوله لم يعتمد دعائها فقط) فان اعتمد عليها

ضرو ان اعتمد عليها لم يضر لعدم صدق الخروج عليه وقياساً على ما لو حان لا يدخل

كان قاعداً

(لا) بخروجه (لتبرز ولو بدار له)  
لم فحش بعدها (عن المسجد  
(ولاله) دار (أخرى أقرب) منها  
(أو فحش ولم يجد بطريقه) مكانا  
(لأقرب) به فلا ينقطع التتابع  
به فلا يجب تبرزه في غير داره  
كسقاية المسجد ودار صديقه  
المجاورة له للشقة في الأول والثاني  
في الثاني أما إذا كان له أخرى  
أقرب منها أو فحش بعدها ووجد  
بطريقه مكانا لا تقايه فيه قطع  
التتابع بذلك لا غناؤه بالأقرب  
في الأولى واحتمال أن يأتيه  
البول في رجوعه في الثانية  
فيبقى طول يومه في الذهاب  
والرجوع ولا يكلف في خروجه  
لذلك الإسراع بل يمشي على  
سعيته المعهودة وادأفرغ منها  
واستغنى فله أن يتوضأ خارج  
المسجد لأنه يقع تابعا لذلك  
بخلاف ما لو خرج له مع مكانه  
في المسجد فلا يجوز وضبط  
البغوى الفحش بأن يذهب  
أكثر الوقت في التردد إلى الدار  
وقولي ولاله أخرى أقرب  
مع ولم يجد بطريقه لا تقام  
فيادتي (أو عاد مريضا) أو زار  
قادما (بطريقه) للتبرز  
(مالم يعدل) عن طريقه  
(و) لم (يطل وقوفه)

هذه الدار فأدخل إحدى رجله واعتمد عليها من أنه لا يحث ولو أدخل إحدى  
رجليه واعتمد عليها ونوى الاعتكاف لم يجز عملا بالأصل فيهما م ر (قوله لتبرز)  
أي قضاء حاجة ولا يشترط شدتها وكان الأولى أن يقول كخروجه لتبرز ويكون  
مثالا للعدول في أو يحذف قوله أو لا بلا عذر لأن قوله لا بخروجه الخ أمثلة للعذر  
فتأمل ومثل البول والعاطط الریح فيما يظهر إذا لا بد منه وإن كثر خروجه لذلك  
الدارض نظر إلى نفسه ولا يشترط أن يصل إلى حد الضرورة شوبرى (قوله كسقاية  
المسجد) أي المكان المدة لقضاء الحاجة شوبرى وهو الذي عند الميضة بكسر الميم  
وسكون الياء وقع الضاد والمهززة بعدها وهذا اصطلاح الفقهاء وأما عند الأغوين  
فالسقاية هي المدة لا الشرب اه (قوله له شقة) أي من حيث عدم اليقظة به لذي  
هو فرض المسئلة كمانه عليه المتن بقوله ولم يجد بطريقه لا تقاويؤخذ منه أن من  
لا تحتل مروته بالسقاية ولا يشق عليه بكفها أن كانت أقرب من داره وبه صرح  
القاضي والمتولي شرح م ر (قوله المعهودة) فان تأني أكثر من ذلك بطل تسابعه  
كما في زيادة الروضة م ر (قوله بخلاف ما لو خرج له) أي الوضوء (قوله أكثر  
الوقت) أي المنذور لكن مع اعتبار كل يوم على حدته ح ل أي يعتبر أكثر  
كل يوم بيومه كان يمضي ثلثاه والذي قاله ابن حجر وعش وزي واج واعتمده  
شيخنا ح ف ان الاعتبار أكثر الوقت المنذور بأن يزيد على نصفه من غير نظر لكل  
يوم بيومه ولا يعصرف إلا بمضي المدة بتمامها فإذا كانت المدة المذكورة شهرا وكان  
يخرج كل يوم للتبرز في داره فلما مضت المدة وجعت الأزمدة التي كان يخرج  
فيها كل يوم للتبرز فوجد ستة عشر فأكثر كان هذا فحشا وإن كان خمسة عشر  
فأقل كان هذا غير فحش فلا يضرب فاقهم (قوله أو عاد مريضا) عطف على  
مدخول الغيبة في قوله ولو بدار له أي ولو عاد مريضا في خروجه للتبرز شيئا والعبادة  
أفضل كما اعتمده م ر ومثلها صلاة الجنائز ح ف وصنيع الشارح رحمه الله يقتضي  
أن الخروج ابتداء العبادة المريض يقطع التتابع ومثله الخروج للصلاة على الجنائز  
فاله ابن شرف على التعرير اه ولو صلى في طريقه على جنازة فان لم ينتظرها ولم يعدل  
عن طريقه جازوا لا فلا شرح م ر وهل له تكرير هذه على موقى مريم كالعبادة على  
مريض في طريقه بالشرطين المذكورين أخذ من جعلهم قدر صلاة الجنائز معفو عنه  
لكل غرض فيمن خرج قضاء الحاجة أولا يفعل الواحدة لأنهم على ما فعله نحو  
صلاة الجنائز بأنه يسير ووقع تابعا لا مقصودا كل محتمل وكذا يقال في الجمع بين نحو  
العبادة وصلاة الجنائز وزيارة القادم والذي يتجه أن له ذلك ومعنى التعليل المذكور



فان طال أو عدل انقطع بذلك

تتابعه (ولا) بخروجه  
(لمرض) ولو جنونا أو غما  
(يخرج لخروج) بأن يشق  
معه المقام في المسجد لحاجة  
فرش وخادم وتردد طبيب  
أو بأن يخاف منه تلويث  
المسجد كاسهال وإدرا بول  
بخلاف مرض لا يخرج إلى  
الخروج كصداع وحى خفية  
فينقطع التتابع بالخروج له  
وفي معنى المرض الخوف من  
لص أو حريق (أو) بخروجه  
(النسيان) لا اعتكافه ون طال  
زمنه (أو لاذان) مؤذن (رتب  
إلى منارة للمسجد مفضلة)  
عنه (قريبة) منه لأنها مبنية  
له معدودة من توابعه وقد ألف  
صعودها للاذان وألف الناس  
صوته بخلاف خروج غير  
الراتب له وخروج الراتب لغيره  
أوله لكن إلى منارة ليست  
للمسجد أوله لكن بعيدة عنه  
أما المتصلة به بأن يكون بابها فيه  
فلا يصير معدودة فيها ولولغير  
الاذان لأنه لا يصحى خارجا  
سواء أخرجت عن سبب  
المسجد أم لا فهي وإن خرجت  
عن سببه في حكمه وقولي  
للمسجد مع قريبة من زيادتي

ان كلا على حدته تابع وزمنه يسير فلا نظر لضم- اي سيره لمقصي لدول الزمن شرح  
حجر بحروفه وقرره شيخنا ح ف (قوله فان طال) أي وقوفه عرفا بأن راد على صلاة  
المنارة أي على أقل ما يجزى منها فيما يظهر ابر حجر وقرره ح ف لان أقل يجزى فيها  
متمم لجميع الاعراض حل والمراد بالقوى المسكت ولو كان قاعدا (قوله أو عدل)  
بأن يدخل منعظا غير نافذ لا حاجة إلى العود منه إلى طريقه فان كان نائما لم يضر  
قل (قوله ولو جنونا) فيه تصريح بأن الجنون من المرض (قوله كاسهال) في كلام  
شيخنا انه لا يصح اعتكاف من به اسهال أو إدرا بول وعليه فتبين لكاف للتنظير  
كما قاله ح ف أو يقل المراد اسهال وإدرا بول ولا حاجة لهذا لان الفرض  
ان الاسهال طرأ بعد الاعتكاف (قوله أو لاذان راتب) أي ولا بخروجه أي المعتكف  
لاذان مؤذن مع ان المعتكف هو المؤذن فلا معنى لخروج المعتكف لاذان المؤذن  
وان كان المعتكف غير المؤذن اقتضى كلامه ان خروج المعتكف لاذان المؤذن  
لا يقطع انتابع وليس كذلك فاعل الاول أن يقول ولا لاذانه راتباً وعبارة المنهج  
ولا بخروج المؤذن الراتب إلى منارة الخ فلو حذف الشارح لفظ مؤذن ونون أذان  
لكان أولى ولو كان الراتب متبرعا بالاذان ويطبق بالاذان ما اعتيد الا أن من التسبيح  
أو آخر الليل من طلوع الاول والثانية لأنه لما اعتيد ذلك خصوصاً مع ألفهم صوته  
نزل منزلة لاذان ع ش وإعلم أن لقيود خمسة ومفهوم الخمسة لا يكون الخروج فيها  
عذراً لأنه هو الرابع فيكون عذراً بالاولى كما يأتي لأنه لم يخرج من المسجد فقول  
المتر منعه لأنه ليس بقيد في الحكم وقيد به ليتحقق الخروج من المسجد ودل عليه قول  
الشارح أما المنفصلة الخ فالمراد بوضابط المنفصلة أن لا يكون بابها فيه ولا في رحبته  
المتصلة به بدليل قول الشارح أما المتصلة به (قوله راتب) ومثله نائبه للاذان ولولغير  
عذر خلافاً لسم اذ التائب كالاصيل فيما طلب منه ع ش (قوله إلى منارة) بفتح  
الميم وجهها مناور وهو القياس لأنها من النور ويجوز منساير بالمعنى تشبيهاً للاصل  
بالزائد شو برى وقوله للمسجد إضافة المنارة للمسجد للاختصاص وإن لم يكن له كان  
كان خرب مسجد وبقيت منارته فجدد مسجد قريب منها واعتيد الاذان له عليها  
فحكمها حكم المبنية له فن صورها بكونها مبنية له جرى على الغالب فلا ملة- هو ملة  
شرح م ر فيكون قول الشارح في التعليل لأنها مبنية له جرى على الغالب وكان الاول  
أن يقول إلى نحو منارة ليشمل المحل العالي اه (قوله وألف صعدوها وألف الناس)  
ظاهراً منهم اجز أن من العلة حيث أخرهما عما قبلهما وجعلهما غير قيد في المؤذن  
وعبارة م ر لانه صعدوها وألف الناس صوته اه والمراد بألف الناس صوته

أنهم اعتادوه وإن لم توجد فيه حقيقة الانس المعروف اط ف (قوله تعينت) أي  
تجملوا وأداء كافي مروج وعبارة الروض وشرحه لوخرج لاداء شهادة تعين تحملها  
وأدائها لم ينقطع اه لا اضطراره الى الخروج والى سببه وهو التمسك بخلاف ما اذا  
لم يتعين عليه أحدهما أو تعين أحدهما دون الآخر لانه ان لم يتعين عليه الاداء فهو  
مستغن عن الخروج والاقتمله لما انما يكون للاداء فهو باختياره وظاهر ان محل  
هذا اذا تحمل بعد الشروع في الاعتكاف والا فلا ينقطع التتابع كالونذر موصوم  
الدهر ففوته لصوم كفارة لزمته قبل الذر لا يلزم القضاء أي قضاء قدر أيام الكفارة  
وانظر هذا مع ان القضاء لا يتأق منه مع النذر المذكور اللهم الا ان يقال ينبغي على  
نفي وجوب القضاء انه لا يفعل عنه بعدموته (قوله واكره بغير حق) نعم ان وجد  
مسجد اقرىسا يأمن فيه تعين دخوله على الاوجه فان أكره بحق كاخراجه لاداء  
حق مما طل به ظمما انقطع تتابعه لتقصيره (قوله ثبت بينة بخلاف الثابت) باقراره  
في قطع التتابع ولا يقطع خروجه لاجل عذرة لا بسببها زى (ويجب قضاء الحج)  
الا نسب ذكروه بعد قوله مسابقا لا يجنبه غيره فطرة ولا جنون والظاهر ان قوله  
سابقا فقط يغنى عن هذا لان مفهومه ان زمن غير الاغماء مما ذكروه لا يحسب بل  
يقضى ويوجب بأنه ذكروه لاجل قوله الا زمن نحو تبرز نغم لوضه لقوله ويحسب زمن  
اغماء بان يقول ويحسب زمن اغماء ونحو تبرز نغم لا استغنى عن هذا أي قوله ويجب  
قضاء الحج (قوله بشرطها) وهو المبادرة بالظهر من (قوله لانه غير معتكف)  
أي حقيقة (قوله كالكل) ولولم يجاوز فيه لان شأنه أن يستغنى منه ح ف وعبارة  
برماوى كالكل أي ان لم يلق به في المسجد وأخذ من ذلك ان المهجور الذي يند رطار قوه  
ياكل فيه اه (قوله وغسل جنابة) أنظره مع قوله فيما قبله وجنابة شوبرى وأنت  
خير بأنه لا منافاة لان معنى قوله أولا وجنابة انه يجب قضاء زمنها لعدم حسبانها  
وأما غسلها فلا يجب قضاء زمنه فالمد كوزنايا غسلها لاهى وفيه ان الجنابة لا ترتفع  
الا باآخر جزء من الغسل فيلزم على هذا ان الجنابة بعض زمنها يقضى دون الآخر  
(قوله ولانه معتكف فيه) أي حكما بمعنى انه يضر فيه ما يضر في الاعتكاف أي  
يظله ما يظله والا فلا ثواب له ج ل وح ف (قوله لا يجب تداركه) مراده ان هذا  
يضم الى المستثنى في عدم وجوب القضاء

\*(كتاب الحج)\*

هو من الشرائع القديمة لما صح ابن جبريل قال لا تهم لما ج لتعطافات الملائكة  
بهذا البيت قبل سبعه آلاف سنة كذا قيل وفيه نظاراذ الطواف ليس حجا ولقول

(أو لغيرها) من الاعذار  
كالكل وشهادة تعينت  
واكره بغير حق وحدثت  
بيته وهذا من زيادتي (ويجب)  
في اعتكاف من ذنور متتابع  
(قضاء زمن خروج) من  
المسجد (لعذر) لا يقطع  
التتابع كزمن حبس ونفاس  
وجنابة غيره فطرة بشرطها  
السابق لانه غير معتكف  
فيه (الا زمن نحو تبرز) مما يطلب  
الخروج له ولم يطل زمنه عادة  
كالكل وغسل جنابة  
وأذان مؤذن راتب فلا يجب  
قضاؤه لانه مستثنى اذ لا بد منه  
ولانه معتكف فيه بخلاف  
ما يطول زمنه كبرض وعذرة  
وحبس ونفاس وتقدم أن  
الزمن المصروف الى ما شرط  
من عارض في مدة معينة  
لا يجب تداركه ونحو من زيادتي  
\*(كتاب الحج)\*

ابراهيم صلى الله عليه وسلم يا أيها الناس كتب عليكم الحج الحج فلم يردانه بهذه  
 الهيئة المخصوصة فالمقصود بهذه الامة ما عدا الطوائف منه أو كونه بهذه الكيفية  
 وينبغي ان يقال في العمرة كذلك ونزلت آيته في السنة الخامسة وفرض  
 في السنة السادسة وبهذا يجمع بين التناقض قل على الجلال وقد جاء ما من  
 نبي الا وحج واستثناء هود وادخل في المنع والصلوة أفضل من الحج خلافا  
 لما في وهو يكفر الكبار والمغائر حتى التبعات على المنع من مات في حجه  
 أو بعده وقبل تمكنه من أدائها رزى (قوله قصد الكعبة) أي مع فعل أعمال الحج  
 ع ش فاندفع ما يقال ان كلامه يقتضي أن الحج الشرعي قصد الكعبة للنسك  
 الآتي بيانه وان لم يأت القامد بالنسك أي الأركان فاذا قصد ما أي الكعبة  
 للنسك يقال له حج وان كان من مكشاف بيته مع أنه ليس كذلك والموافق لغيره  
 من العبادات كالأصلاة والقولم أركان الحج ومن الحج أن يكون الحج شرعا عبارة عن  
 الأعمال المخصوصة كما في ابن الرفعة سم وأجاب م ر بأن هذه أركان المقصود  
 منه وهو فعل الأعمال لا قصد الذي هو الحج فتسميتها أركان الحج على سبيل المجاز  
 ومعلوم أن الموافق للغالب من أن المعنى الشرعي يشتمل على الغرض وزيادة  
 التعريف الا قول (قوله للنسك الآتي) وهو تفسر الأبعاد فان قلت كلامه يقتضي  
 اتحاد الحج والعمرة قلت لا اذ قوله في تعريف الحج الآتي بيانه يخرج العمرة وقوله  
 في تعريف العمرة الآتي بيانه يخرج الحج فلا اتحاد برماوى أي فما وعد  
 بآتيانه في كل قيد يخرج الآخر شويبري (قوله والعمرة) سميت عمرة لأنها تفعل  
 في العمر كل مرة م ر (قوله يجب كل منهما) أي الحج والعمرة ولا يغني عنها الحج  
 وان اشغل عليم لانهم أصلا ن ولما كان الوضوء بدلا عن الغسل أغنى عنه لان  
 الغسل كان واجبا لكل صلاة فسقط بالنسبة للحدث الأصغر تخفيفا فصار الوضوء  
 بدلا عنه ثم سقط الوضوء لكل صلاة وبقي التيمم على الأصل (قوله لله) ان قلت  
 ان العبادة كلها لله جل جلاله فلم أضافها إليه دون غيرها من بقية العبادات  
 كالهالة وغيرها قلت حكمة ذلك الاشارة الى انه يطالب فيها بخلص النية وذلك  
 لان الغالب فيهما الرياء والسمعة (قوله أي أتوا بها قامين) انما قال ذلك ليعلم بها  
 الاستعداد لان ظاهرها وجوب الاتمام اذا شرع فيها ما وذلك لا يستلزم وجوب  
 الشروع فان المنع به عليه ان شرعتم فأتوا ع ش (قوله خطبنا) أي خطبنا  
 وعداء نفسه لانه ختمه في وعظنا (قوله حق قالمها) أي قال هذا الرجل  
 هذه المقالة وسكوته امالا انه كان ينتظر الوحي اولاه كان مشغولا عن الجواب بأمرهم

هو لغة القصد وشرعا قصد  
 الكعبة للنسك الآتي بيانه  
 (والعمرة) هي لغة الزيارة  
 وشرعا قصد الكعبة للنسك  
 الآتي بيانه وذكرها  
 في الترجمة من زيادتي (يجب  
 كل) منهما القول لله على  
 الناس حج البيت من استطاع  
 إليه سبيلا وقوله تعالى وأتوا  
 الحج والعمرة لله أي أتوا بها  
 قامين في العمر (مرة)  
 واحدة باصل الشرع لحجهم مسلم  
 عن أبي هريرة خطبنا  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم فقال يا أيها الناس  
 قد فرض الله عليكم الحج فحجوا  
 فقال رجل يا بني الله اكل عام  
 فسكت حتى قالها ثلاثا

كما قاله ع ش اكن انتظاره الوحي لا يحسن مع قوله لو قلت نعم لوجبت اذينة تضي  
انه كان عالما بالحكم (قوله لوجبت) أى الحجّة كل عام أو التريضة أو هذه  
الكلمة أى مقتضاها وهو الوجوب كل عام ويجوز ان يكون الوجوب مطلقا بقوله ذلك  
أى نعم فلا يقال انه صلى الله عليه وسلم مشرع لا موجب وعبارة الشوبرى فهو صلى  
الله عليه وسلم كان مفوضا له الفرض كل عام وعدمه فهو خير فيه أى ان الله خير  
في ذلك وانظر هل كان التخيير عند السؤال أو قبله حرر ووقع السؤال عن قول  
بعض الناس لمن لم يحج باحاج فلان تعظيما له هل هو حرام أم لا والجواب عنه  
أن الظاهر الحرمة لانه كذب فان معنى يا حاج يا من أتى الناسك على الوجه  
الخصوص نعم ان أراد به المعنى اللغوي وقصد معنى صحيحا كأن أراد باقاصد التوجه  
الى كذا كالجماعة أو غيرها فلا حرمة ع ش على م ر (قوله ولما استطعتم)  
فيه أن عدم الاستطاعة يسقط الوجوب من أصله الا أن يقال المراد بعدم  
الاستطاعة المشقة أى ولشق عليه ككم كما قرره شيخنا وانظر وجه ترتب قوله ولما  
استطعتم على الشرط أعنى قوله لو قلت نعم وأجيب بأن التقدير ولو وجبت لما  
استطعتم (قوله فقال لا بل للأبد) أنظر ما النكته في أنه عليه السلام أتى في الجواب  
بالنفي والاضراب مع أنه لو اقتص على قوله لا بل للأبد لكان في تأمل (قوله بترأخ)  
تعلقه بيجب لانه وجب على المستطيع حالا وابتراخي في الفعل بل متعلق بمحذوف  
أى ويفعل بترأخ وقيل انه حال من الفاعل أى كل والباء لامصاحبة أى مصحوبا بترأخ  
وانما وجب بترأخ لان الحج فرض سنة ست ولم يحج عليه السلام الا سنة عشر ومعه  
ميساير لا عذر لهم وقيس به العمرة م ر وحج النبي قبل النبوة وبعدها وقبل الهجرة  
حججا لا يدري عددها وتسمية هذه حججا انما هو باعتبار الصورة اذ لم تكن على قوانين  
الشرع ع ش (قوله بعد) أى الاداء أو بعد الوقت الذى هو فيه ع ش وهو  
متعلق بيعزم على الاول وبالفعل على الثانى (قوله وان لا يتضيّق) بنذر كأن كان  
عليه حجة الاسلام ثم نذر الحج في سنة معينة فيصح وتجل منه على التعجيل فقد ضيقه  
على نفسه بتعيين السنة المذكورة في نذره وتجزى عن حجة الاسلام وعن نذره قال  
في البهجة واجزأت فريضة الاسلام ع ش عن نذر حج واعتمار العام أو ما اذ لم يعين  
سنة فيجب عليه ان يحج عن النذر بعد حجة الاسلام ع ش (قوله أو خوفا غضب  
بقول عدلين) كما صرح به في العباب تبعا للمجموع في نظيره من لحوق المشقة على  
الراكب أو معرفة نفسه وفرق بينه وبين التيمم حيث يكفي عدل واحد بعظم أمر الحج  
بخلاف التيمم شوبرى (قوله لصحة مطلقة) أى عن المباشرة وعن الوقوع عن فرض

فقال النبي صلى الله عليه  
وسلم لو قلت نعم لوجبت ولما  
استطعتم ونحوه لا يرقطنى  
با سناد صحيح عن سمرارة قلت  
يا رسول الله عرفت ما هذه  
لما منا هذا أم للأبد فقال  
لا بل للأبد (بترأخ بشرطه)  
وهو ان يعزم على الفعل بعد  
وان لا يتضيّق بنذرا وخوف  
غضب أو قضاء نسك وقولى  
مرة الى آخره من زيادة  
(وشروط اسلام) فقط (لحجة)  
مطلقة أى صحة كل منهما  
فلا يصح من كافر صلى أو مرتد  
لعدم أهليته للعبادة



الاسلام وعن الوجوب (قوله ولا يشترط فيه) أى فى صحة كل منهما وانما ذكر  
الضمير لان صحة اكتسبت التذكير باضافتها الى كل كما قاله زى أى كفى قوله تعالى  
ان رحمه الله قريب من المحسنين واصلح عوده للمسلم المعلوم من الاسلام أو لاسكل  
فتأمل (قوله فلولى مال) بل يندب له ذلك لان فيه اعانة على حصول الثواب للصبي  
ع ش واحترزه عن ولى النكاح اذ ذلك يشمل الحواشى قال م ر وأفهم كلامه  
عدم صحة احرام غير الولى كالتجمع وجود الاب الذى لم يقم به مانع وهو كذلك قال  
البرماوى وق ل ومنه السيد فيحرم عن قنه اله غير دون البالغ العاقل ويشترط  
احرام السيدين معافى المشترك أو اذن أحدهما للآخر ولا دخل للمهاياة هنا  
لانها لا تدخل الا فى الاكساب ومحورها وكذا يقال فيمن بهضه حر وبعضه رقيق  
يعنى أنه لا بد من احرام السيد والولى أو اذن أحدهما للآخر (قوله احرام) أى  
بعد تجريد من قياسه المحيطة به (قوله بالرواء) بفتح الراء المهملة والمد اسم واد مشهور  
على نحو أربعين ميلا من المدينة وقيل خمس وثلاثين وقيل ست وثلاثين وفزعت  
بكسر الزاى أى أسرعت (قوله بعضه صبي) أى غير مميز كما هو الغالب فيمن يؤخذ  
بهضه كفى ح ل ق ل أى ذكر لانه الواقع ولا يتقيد بالحكم به اذ مثله  
الصبي (قوله محفها) بكسر الميم وفتح الحاء المهملة مركب من مركب النساء  
مصباح (قوله فال نعم) فيكتب للصبي ثواب ما عمله عنه وليه كما قال م ر وجر  
(قوله ولك أجر) أى على تربيته أو على الاعانة على ذلك فلا ينافى أن الام لا ولاية لها  
أو يقال يجوز أنها كانت وصية ع ش وعسارة حجر وأجابوا عما تقرره من اعتبار  
ولاية المال والام ليست كذلك باحتمال أنها وصية أو أن وليه أذن لها أن تحرم عنه  
أو أن الحاصل لها أجر الحمل والنفقة لا الاحرام اذ ليس فى الخبر أنها أحرمت عنه  
أى وان كان يومه ذلك (قوله وصفه احرامه عنه) أى عماد ذكر من الصغير  
والجنون (قوله أن ينوى) أى يقول نويت الاحرام عن هذا أو فلان أو جعلته محرما  
يكذا ولا يصير الولى محرما بذلك ثم ان جعله قارنا أو متمتعا فالدم على الولى واذا  
ارتكب محظورا بنفسه فلا ضمان مطلقا ان لم يكن مميزا والافعلى وليه ولو اتلانا  
أو غيره فعلى ذلك الغير ولو أجنبيا ويفسد حجه بالجماع بشرط كونه عالما مختارا  
ويقضيه ولو فى حالة الصبي قاله ق ل وبما تقرره من عدم صيرورة الولى محرما علم  
أن قوله أحرم يضم المهرزة وكسر الراء كفى ح ل خلافا لما يوهمه كلام ع ش  
فراجع (قوله بذلك) أى بالنية (قوله ولا يشترط حضوره) أى حال الاحرام  
أخذ ما بعده وقوله ومواجهته أى مواجهة الولى له حال الاحرام (قوله ويطوف

ولا يشترط فيه تسكين  
(فلولى مال) ولو بما أدونه  
وان لم يؤد نسكه أو احرم به  
(احرام عن صغير) ولو بميزا  
وان قيد الاصل بغيره لخبر  
مسلم عن ابن عباس ان النبي  
صلى الله عليه وسلم لقي ركبا  
بالرواء ففرغت امرأة  
فأخذت بعضه صبي صغير  
فاخرجته من محفها فقالت  
يا رسول الله هل لهذا حج قال  
نعم ولك أجر (و) عن  
(جنون) قياسا على الصغير  
وخرج بزيادة مال غير ولى  
المال كالأخ والعم فلا يحرم  
عن ذكر وصفه احرامه عنه  
ان ينوى جعله محرما فيصير  
من احرم عنه محرما بذلك  
ولا يشترط حضوره ومواجهته

الولي بغير المميز بشرط طهارتهما) أي الولي وغير المميز وهل يشترط فيهما شروط  
المطواف بجعل البيت عن يسار الصبي قلت الظاهر نعم حل وفي قل على الجلال  
ويطوف الولي به أي بغير المميز ولا يكفي فعل أحدهما حتى لو أركبه دابة اعتبر كونه  
قائد المأوسا نفا وبشرط طهارتهما من حدث ونجس واستر عورتهم ما نعم لا يشترط  
جعل البيت عن يسار الولد لان المعتبر اصالته هو الولي انتهى ويصح ان يعطيه لغيره  
ليطوف به ويأثر به بقية الاعمال وانما يفعل الولي الطواف والسعي عنه بعد  
ان يفعله ما عن نفسه كالرحى شرح م ر (قوله ويصلي عنه ركعتي الطواف) أي  
والاحرام (قوله ويسعي به) ان كان سعي عن نفسه وكذا الطواف لابد ان يكون  
كذلك وكذا الرمي ح ل (قوله ويضربه المواقف) أي وجوبا في الواجب ونذبا  
في المندوب ح ل (قوله ولا يكفي حضوره) أي الولي بدونه أي غير المميز (قوله  
ويناوله) أي غير المميز الاحجار فيرميها وظاهر كلامه انه لا يشترط في مناولته  
الولي الاحجار ان يكون رمي عن نفسه وبحث ابن حجر انه لا بد ان يكون رمي عن نفسه  
لان مناوله الاحجار من مقتضىات الرمي فتعطى حكمه وظاهره انه لا بد من المناولة  
ولا يجزى أخذه الاحجار من الارض ح ل واعتمده ح ف واعتمده أيضا  
ما بحثه ابن حجر (قوله ان قدر) ويكون هذا مستثنى من ان شرط صحة المباشرة  
التسميزا ط ف وفي قل على الجلال ويناوله أي يناول الولي غير المميز نذبا  
الاحجار ليرميها ان قدر قنائله كرميه عنه فليس مستثنى كما قيل  
(قوله والارمى عنه من لارمى عليه) والواقع عن نفسه وان قوى الصبي (قوله من لارمى  
عليه) أي من الولي وماؤذنه فقط كما في حجر (قوله والمميز يطوف الى آخره) أي به  
هنا لانه مقابل قوله ويطوف الولي بغير المميز والا فحمله بعد قوله واسلام مع تميز لمباشرة  
تأمل (قوله بنفسه) راجع للافعال الخمسة (قوله وبرؤه مرجوعه على القرب) يؤخذ  
منه أنه لو لم يرج برؤه عن قرب بل أيس منه بأن زاد على ثلاثة أيام فانه يحرم عنه  
غيره ويكون كالمجنون وهو كذلك اه ع ش (قوله ويشترط اسلام) مع تميز لم يقل  
ومع اذن لان الاذن شرط في الاحرام فقط لا مطلقا شوبري (قوله لمباشرة) أي  
لا تصح مباشرة كل منهما الا من المسلم المميز والظاهر ان المراد الاستقلال به لانه  
تقدم ان الصبي والمجنون فيسا اذا أحرم عنهما الولي مباشرة لكن مع الولي لا استقلال  
حتى في صورة الرمي اذ لابد من مساواته لهما الاحجار تأمل (قوله باذن وليه)  
انما احتاج لاذنه في هذا الاحتياجه لئلا فليس عبادة بدنية محضة بل فيها شائبة  
مال بخلاف الصلاة وغيرها لا تتوقف على الاذن لكونها بدنية محضة والاضافة

ويطوف الولي بغير المميز  
ويصلي عنه ركعتي الطواف  
ويسعي به ويضربه المواقف  
ولا يكفي حضوره بدونه  
ويناوله الاحجار فيرميها  
ان قدر والارمى عنه من  
لارمى عليه والمميز يطوف  
ويصلي ويسعي ويحضر المواقف  
ويرمي الاحجار بنفسه ويخرج  
عن ذكر المغنى عليه فلا يحرم  
عنه غيره لانه ليس بزائل  
الاعتل وبرؤه مرجوعه على القرب  
(و) شرط اسلام (مع تميز)  
ولو من صغير أو رقيق (لمباشرة)  
كما في سائر العبادات (فالمميز)  
احرام باذن وليه من اب ثم  
جد ثم وصي ثم حاكم أو قيمه

لا كافرا لا غير ميزولا يذله وليه والتقييد باذن الولي من زيادتي (و) شرطا اسلام وتميز (مع بلوغ وحرية  
لوقوعه عن فرض اسلام) من حج أو عمرة ولو غير \* (٨٤٩) \* مستطيع وتعبيري بفرض اسلام اعم من تغييره بحجة

الاسلام (فيضري) ذلك (من  
فقير) لا يحل حاله فهو كما  
لوة كلفت مريض المشقة  
وحضر الجمعة (لا) من  
(مغبرود قيق) ان كلابعه  
نابرا يماسي حج ثم بلغ فعليه  
حجة اخرى وأيا عـد حج ثم  
عق عليه حجة اخرى رواه  
البيهقي باسناد جيد كافي  
المجوع ولتقص حالهما فان  
كلا قبل الوقوف أو طواف  
العمرة أو في اثناهما اجزأهما  
واعادا السعي (و) شرطت  
المذكورة (مع استطاعة  
لوجوب) فلا يجيب ذلك  
على كافرا صلى وجوب مطالبة  
به في الدنيا فان اسلم وهو  
مفسر بعد استطاعته في  
الكفرة فلا اثر لما بخلاف  
المرتدان الفسك يستقر  
في ذمته باستطاعته في  
الردة ولا على غيرهم كسائر  
العبادات ولا على صبي ميز  
لعدم بلوغه ولا على من فيه  
رق لان منافعهم مستقاة  
لسيده فليس مستطيعا  
ولا فرض على غير المستطيع  
لعدم الآية فالمراتب  
المذكورة أربع العدة  
المطلقة وصحة المباشرة

في وليه لا عدو ولا يوده وولي المال كما بينه بقوله من أب الخ (قوله لا كافرا) نظاره  
طواف على ما ذاولا فراه معطوف على مقدرته قد يره فله يره سلم الخ (قوله  
ان كلاً) بتثنية الميم والفتح انصح كافي المتساروسكت الرافعي عن افاقة الجنون بعد  
الاحرام عنه وقال ابن أبي الدم ينفى ان يكون كالمبي في حكمه وهو كما قال اه  
شرح م ر (قوله قبل الوقوف) أي قبل خروج وقته وعبارة م ر فان كلاً قبل  
خروج وقت الوقوف بالبلوغ والعنق وهما في الموقف وادركا زمانا يعتد به في الوقوف  
أو بعده ثم عاد قبل خروج وقته اجزأهما (قوله أو في اثناهما) أي ما ذكر من الوقوف  
وطواف العمرة ع ش (قوله اجزأهما) ويعيدان ما مضى قبل كالمبي اه  
م ر (قوله واعادا السعي) أي ان كانا سعيًا بعد طواف القدوم لوقوعه في حال  
التقصان وفارق عدم إعادة الاحرام بعد الكمال لانه مستدام بعد الكمال ط ف  
(قوله ولا على من فيه رق) أو رد عليه انه يدخل فيه البعض وقد يكون بينه وبين  
سيده ما يأتسع الحج فلا يتم قوله لان منافعهم مستقاة الخ أي لان السيد لا يستحق  
منافعه في نوبة الحرية كذا بهامش عن شيخنا اه حل اقول وقد يجاب بان المهاياة  
لا تلزم بل لاحد المتأخرين الرجوع ولو بعد استيفاء الآخر وغرم له حصة ما استوفاه  
من المنفعة وعليه فمجرد المهاياة لا تقوت استحقاق المنفعة بل يجوز رجوع السيد  
بعد استيفاء حصته ويمنع البعض من استقلاله بالكسب في حتمه ع ش على  
م ر (قوله أربع) وبقى خامسة وهي صحة الذر وشروط الاسلام والتكليف  
فيصح نذر الرقيق لهما ويكفونان في ذمته (قوله استطاعة بنفسه) ويعتبر  
في الاستطاعة امتدادها من وقت خروج أهل بلده للحج الى عودهم اليه فن اعبر  
في جزء من ذلك لم يلزمه حج في تلك السنة ولا عبرة بيساره قبل ذلك ولا بعده ق ل  
على الجلال وقرره ح ف (قوله وشروطها) أي الامور التي لا توجد الا بها فليس  
المراد بالشرط ما كان خارج الماهية لان حقيقة الاستطاعة لا توجد الا بما ذكره  
فتأمل ونظاره لصرحه كسائرهم كالمهم انه لا عبرة بقدرته ولي على الوصول  
الى مكة وعرفة في لحظة كرامة وانما العبرة بالامر انظاها السادي فلا يخاطب ذلك  
الولي بالوجوب الا ان قدر كالعادة ثم رأيت ما يصرح بذلك حبر (قوله وجود  
مؤنته) أي ولو كان من الحرم كما قاله البرماوى أي وجود ما يصرفه في المؤنة بان  
يكون قادرا عليها أو غيرها (قوله وأوعيته) ومنها السفر اذا احتاج اليها برماوى  
(قوله خفارة) أي حراسة وهي بضم الخاء وكسر هاء فقط واما الخفارة التي هي  
اسم لاجرة فهي مثناة ح ف وعطار وفي الصباح خفرت حيته من طالبيه

والوقوع عن فرض الاسلام ٤١٣ . ل الوجوب (وهي) أي الاستطاعة (نوعان) أحدهما  
(استهاعة بنفسه وشروطها) سبعة أحدها (وجود مؤنته سفر) أراد وأوعيته واجرة خفارة

ذهابا وإيابا وان لم يكن له ببلده أهل وعشيرة (الآن قصر) \* (٨٥٠) \* أسفرو وكان يكسب في يوم كفاية أيام

ملا يشترط وجود ذلك بل  
يلزمه النسك لقلعة المشقة  
حينئذ بخلاف ما إذا طال  
سفره أو قصر وكان يكسب  
في اليوم ما لا يفي بإيام الحج  
لأنه قد ينقطع فيهما عن كسبه  
لفارض وانه قد يران لا ينقطع  
في الأول فالجمع بين تعب  
السفر والكسب تعظم فيه  
المشقة وقد روي في المجموع أيام  
الحج بما بين زوال سابع  
ذي الحجة وزوال ثالث عشره  
وهي في حق من لم ينفر النفر  
الأول (و) ثانيها (وجود من  
بينه وبين مكة مرحلتان  
أو دونهما) (ضعف عن  
مشي) بأن يهجر عنه أو يناله  
به مشقة شديدة (راحلة  
مع شق محمل) يفتح الميم الأولى  
وكسر الثانية وقيل عكسه  
في حق رجل اشتد ضرره  
بالراحلة وفي حق امرأة وخشي  
أن لم يتضرر بها لأنه استبر  
واحد (لاني) حق (رجل  
لم يشتد ضرره بها) فلا يشترط  
وجود الشق واطلاق  
اشتراطه في المرأة والخشي  
أولى من تقيده له بالمشقة  
(و) مع (عديل يمس) في  
الشق الآخر لتعذر ركوب

فأما خفيرو الاسم الخفارة فيهم الحما وكسرها والخفارة مثلثة الخاء جعل الحميم اه  
(قوله ذهابا وإيابا) وكذا إقامة بمكة أو غيرها قل (قوله وان لم يكن الحج)  
راجع لقوله وإيابا بالرد على القول الآخر القائل بأنه ان لم يكن له أهل وعشيرة  
في البلد لا يشترط وجود المؤنة إيابا إذا حصل في حقه سواء كما قرره شيخنا  
وعبارة حجة صريحة بذلك ونصها وحمل اشتراط مؤنة الإياب عند عدم أهل  
والعشيرة على الاعتماد إذا كان له وطن ونوى الرجوع له أو لم ينوشيا فن لا وطن له  
وله بالحجاز ما يغنيه لا يعتبر في حقه مؤنة الإياب قطعاً لاستواء سائر البلاد إليه  
وكذا من نوى الاستيطان بمكة أو غيرها (قوله وكان يكسب) أي بحسب عادته  
أوطنه في يوم أي في اليوم الأول من أيام سفره على الاعتماد ولا نظر لما بعده  
ولا لكسب في الحضر قل على الجلال ولا بد مع قدرته على الكسب المذكور  
أن يتيسر له في اليوم المذكور بالفعل والالم يلزمه النسك ولا بد أن يكون لا ثقابه  
ع ش (قوله كفاية أيام) أي أيام الحج الآتية اخذاً عما بعده (قوله  
زوال سابع الحج) فهي سنة ووجه اعتبار ما بعد زوال السابع أنه حينئذ يأخذ  
في أسباب توجهه من الغد إلى منى والثالث عشر أنه قد يريد الأفضل وهو أقامته  
بمنى في وقتدار العمرة نصف يوم شوبري (قوله في حق من لم ينفر النفر الأول)  
أي هو الثالث عشر فتكون خمسة في حقه والنفر والذهاب من منى إلى مكة وقوله  
ينفر بكسر الفاء بابه ضرب يضرب (قوله مشقة شديدة) بأن لا يحتمل مثلها  
في جانب النسك وان لم تبع التيمم كما قاله الشوبري وعبارة قل على الجلال  
هي ما لا يحتمل عادة عند شيخنا كابن حجر واعتمد شيخنا م وما يبع التيمم وهو يعتبر  
في التيمم أي المصادف له أن يليق به مما يسته وليس به نحو برص ولا بد من قدرته  
على مؤنته أيضاً ان لم يرض إلا بها انتهى (قوله راحلة يليق به ركوبها) على  
العمد كما تقدم في الجمعة لكن جرى ابن حجر على أن المراد بالراحلة هنا ما ركب  
وان لم يلق به ولعل الفرق بينه وبين الجمعة أن الجمعة لها بدل ولا كذلك الحج  
شوبري وزع ش على م والمراد بوجودها القدرة عليها بشراء أو استئجار  
كما قاله السكالك بن أبي شريف بثمان أجرة مثل لا بزيادة ران قلت وقد روي ما شرح  
م ر (قوله مع شق) أي نصف محمل وهو خشب ومحمو يحمل في جانب البعير  
للكوب فيه كما يفعل في السيد البدوي ح ف (قوله في حق رجل) اشار به إلى  
أن قوله لاني حق رجل الحج معطوف على مقدرو هذا المقدرة فهو مقدم عليه  
لاجل العطف (قوله اشتد ضرره بالراحلة) أي بركوبها من غير محمل بأن يبيع

شق لا يعادله شيء عان لم يجد له يلزمه النسك قال جماعة إلا أن تكون العادة جارية في مثله بالمادة بالاقبال التيمم



واستطاع ذلك فلا يبعد لزومه  
ولو لحقه مشقة شديدة في  
ركوب المحل اعتبر في حقه  
الكنيسة وهي اعدا مرتفعة  
من جوانب المحل عليهم استر  
يدفع الحرو والبرد اما من قصر  
سفره وقوى على المشى فلا  
يعتبر في حقه الراحة  
وما يتعلق بها او ما القادز عليه  
في سفره القصر فيسن له ذلك  
وان لم يلزمه (وشرط كونه)  
أي ما ذكر من مؤنة وغيرها  
(فاضلا عن مؤنة عياله) ذهابه  
وايابه (وغيرهما) ذكر  
(في الفطرة) من دين  
وما يليق به من ملابس ومسكن  
وخادم يحتاجوا لزمانته  
ومنصبه لان ذلك ناجز  
والنسك على الترخي وعن كتب  
الفتية الا ان يكون له من  
تصنيف واحد نصفان  
فيبيع احدهما وعن خيل  
الجندي وسلاحه المحتاج  
اليهما وهذا ان يجريان في  
الفطرة وما زده ثم غير الدين  
من زيادتي هنا (لا عن مال  
تجارته) بل يلزمه صرفه في  
مؤنة نسكه كما يلزمه صرفه  
في دينه وفارق المسكن والخادم  
لانهما يحتاج اليهما في الحال  
وهو انما يتخذ ذخيرة للمستقبل وبما تقرر علم ان الحاجة للسكاح لا تمنع الوجوب

التيهم كما قاله در خلاه نجر (قوله واستطاع ذلك) أي بحيث لم يخش ميلا  
ورأى من يمسكه له لومال عند نزوله لضرورة حاجة م ر (قوله ولو لحقه مشقة)  
وهي في هذا الباب ما يبيع التيمم أو يجهل به فير لا يحتمل عادة فيما يظهر ابن حجر  
شوبري (قوله ستر) بكسر السين الذي يستر به ويسمى الا ن بالحجارة برماوى  
ويسمى في عرف العامة بالجمعفة (قوله وما يتعلق بها) أي من الشق والعديل  
(قوله وغيرها) وهي الراحة وما يتعلق بها (قوله عن مؤنة عياله) تشمل المؤنة  
اعقاف الاب واجرة الطيب وثمان الادوية لحاجة عمومه من نفسه وقريبه  
وملوكه ولحاجة غيره اذا نعين عليه الصرق اليه اياب شوبري (قوله من دين)  
ولو وجلا أو امله ل به ربه سواء كان لا دى أو لله كسذر وكهارة شرح م ر وقال  
ع ش على الشارح هو ضعيف وليس بظاهر واجب بان مراده انه ضعيف بالنسبة  
للفطرة لا بالنسبة لساكنها (قوله ومسكن وخادم) أي ان لا قابه والا فان امكن  
بيع بعضهما والاستبدال عنهما بلائق وكفى التفاوت مؤن الحج تعين وان ألفهما  
قطعا هنا لا في الكفارة لا ر لم يبدل أي جزيا في الجملة فلا يقتض بالرتبة الاخيرة  
منها شرح ابن حجر وم ر (قوله من ملابس) أي قرله وسلاحه والاحتياج الى  
ثمن شىء مما ذكر كالاحتياج اليه فله صرفه فيه ولا يجب عليه النسك حيث تشرح  
م ر (قوله يحتاجها) أي المسكن وقوله لزمانته ومنصبه راجعان للخادم فقط  
كما في شرح م ر ويمكن رجوع السلافة للمنصب أيضا والمراد يحتاجها في الحال  
فيخرج مالو كان غير محتاج اليها في الحال كأمارة لمسكن وخادم وهي مكفية  
باسكان الزوج واخدا مة وكالساكن بالمدارس والربط اذا كان له مسكن يملكه  
فيكاف يبيع المسكن والخادم للنسك لانه غير محتاج اليه في الحال وهذا هو  
المعتمد شرح م ر (قوله ومنصبه) الواو بمعنى أو (قوله والنسك على الترخي)  
أي امالة فلا يتغير الحكم لو قضى فيما يظهر اياب شوبري (قوله من تصنيف)  
أي كتاب (قوله وعن خيل الجندي) وعن آلة الحرفة للمعترف ح ل (قوله وما زده  
ثم غير الدين الخ) لان الاصل ذكره هنا واشترط الفضل عن الدين هذا لخلاف  
فيه كما قاله سم فتضعيف ع ش كلام الشارح ليس بظاهر والمراد بقوله وما زده  
ثم أي من الامور الخمسة المذكورة في كلامه هناك ونصه وقولى ما يليق بهامع ذكر  
الملبس والتقيد بالحاجة في المسكن وذكر الابتداء والدين من زيادتي اه (قوله)  
بل يلزمه صرفه) وان لم يكن له كسب م ر (قوله انما يتخذ ذخيرة) أي والحج  
لا ينظر فيه للمستقبلات وبه يرد على من نظرها فقال لا يلزمه صرفه له اذا لم يكن له

لكن الافضل تخائف الميت  
تقديم النكاح وتغيره تقديم  
النسك (و) ثالثها (امن  
طريق) ولوطننا بحسب  
ما يليق به (نفسا وبضعا)  
والصريح به من زيادتي  
(ومالا) ولو يسيرا فلخاف  
سبعا أو هدا أو رصديا وهو  
من رصد أي يرقب من يمر  
ليأخذ منه شيئا ولا طريق  
له غيره لم يلزمه نسك ويكره  
بذل المال لهم لانه يعرضهم  
على التعرض للناس سواء  
كانوا مسلمين ام كفارا لكن  
ان كانوا كفارا واطاق  
الثأفون مقاومتهم سن لهم  
ان يخرجوا بالنسك ويقادروهم  
لينا الوأواب النسك والجهاد  
(ويلزم ركوب بحر تعين)  
طريقا شارح (وغلبت سلامة)  
في ركوبه كسلوك طريق البر  
عند غلبة السلامة وقولي  
تعين من زيادتي (و) رابعها  
(وجود ماء وزاد بمحال يعتاد  
حملوه منها ثمن مثل) وهو  
القدر اللائق به (زمانا ومكانا)  
فان كانا لا يوجدان بها  
أو يوجدان بأكثر من ثمن  
المثل لم يجب النسك لعظم  
تحمل المؤنة

كسب بحال لاسيما والحج على التراخي شرح حجراته والذخيرة بالمهجة واحدة  
الذخائر وقوله ذخيرة بالفتح فيها ذخر بالضم مخدوع ش لكن فيه ان كونه  
بالمهجة يخالف قولهم الذخر بالمهمل لما كان في الدنيا والمهجة لما في الآخرة  
اه (قوله تقديم النكاح) فلو قدمه ولم يحج ومات استقر الحج عليه فيقضى من تركته  
ولا اثم عليه خلافا لابن حجر ح ل (قوله به) أي بالسفر ح ل (قوله ومالا)  
عبارة ابن حجر وما يحتاج لاستصحابه لا على ما معه من مال تجارته ونحوه ان امن  
عليه ببلده وعلى مال غيره الا اذا لزمه حفظه والسفر به فيما يظهر ويشترط أيضا  
وجود رفقة يخرج معهم وقت العادة ان خاف وحده ولا اثر للوحشة هنالاه  
لا بد له وبه فارق الوضوء أي من حيث انه يطلب الماء له ما لم يحصل له وحشة  
في الذهاب لطلبه اه (قوله فلخاف) وان اختص الخوف به على المعتمد (قوله  
لم يلزمه نسك) حتى لو اندفع الرصدى بمال طلبه لم يجب النسك وان قل المال  
نعم ان كان الباذل له الامام أو نائبه وجب وكذا ان كان احد الرعية وبذله عن  
الجميع م ر سم (قوله ويكره بذل المال) أي قبل الاحرام اما بعده فلا يكره  
خ ف (قوله سن لهم ان يخرجوا) كيف هذا مع ان الحج فرض ومحاب بان الكلام  
منروض فيمن حج أو ان السنة من حيث الجمع بين النسك والجهاد شوبرى وح ف  
(قوله ركوب بحر) خرج به الانهار والعظيمة كيجيون والنيل فيجب ركوبها قطعها  
لان المقام فيها لا يطول والخوف لا يعظم وقول الاذرى ومعه ان كان يقطعها  
عرضا ولا فية في كثير من الاوقات كالبعر وخطر مردود بان البر فيها قريب غالبا  
شرح جروم ر (قوله وغلبت سلامة) فان غلب الهلاك أو استوى الامران  
أوجب له المال فلا يلزمه بل يحرم كذا في كلام شعبنا كابن جراح ح ل (قوله  
وجود ماء وزاد الخ) لا يعني عنه قوله سابقا وجود مؤنته سفر لان ما تقدم يوهم  
انه متى وجد المؤنة لزمه وان عدمت في المحال التي يتأدحها منها فهذا كالتقييد  
لما تقدم ح ف لان ما تقدم يصدق بوجود ثمن المؤنة (قوله وهو القدر اللائق به)  
أي مما ذكر من الماء والزاد (قوله فان كانا لا يوجدان بها) أي أو ببعضها  
(قوله بأكثر من ثمن المثل) ظاهره ولو يسيرا وعبارة م ر هنا نعم تغتفر الزيادة  
اليسيرة وقدم في الراحة عدم اغتفار الزيادة وان قلت قلت ولعل الفرق بينهما ان  
الماء والزاد لكونهما لا تقوم البنية بدونهما ولا يستغنى عنهما سفر الم تعد الزيادة  
اليسيرة خسرا بخلاف الراحة اه ع ش على م ر (قوله لعظم تحمل المؤنة)  
عبارة ابن حجر لانه ان لم يحمل ذلك منه خاف على نفسه وان حمله عظمت المؤنة

(و) وجود (عطف دابة كل مرحلة) \* (٨٥٣) \* لان المؤنة غام محمله لكثرة وفي المجموع ينبغي اعتبار العادة

فيه كالياء (و) خامسها  
(خروج نحو زوج امرأة)  
كحرمها وعبدتها ومسوح  
(أونسوة نقاة) ننتين فأكثر  
ولو بلا محرم لاحداهن (معها)  
لتأمن على نفسها ونحو  
العصدين لا تسافر المرأة  
يومين الا ومعها زوجها أو محر  
وفي رواية فيه ما لا تسافر المرأة  
الامع ذي محرم ويكفي في  
الجواز فرضها امرأة واحدة  
وسفرها وحدها ان امنت  
ونحو من زيادتي (ولو) كان  
خروج من ذكر (باجرة) فانه  
يشترط في لزوم النسك لها  
قدرتها على اجرة فيلزمها اجرة  
اذا لم يخرج الا بها لانها من  
اهبة سافرها وتعيير بها  
ذكر اعلم من قوله ويلزمها اجرة  
المحرم (كقائد أعشى) فانه  
يشترط خروجه معه ولو باجرة  
(و) سادسها (ثبوت على  
مركوب) ولو في محمل (بلا  
ضرر شديد) فن لم يثبت عليه  
اصلا أو يثبت بضرر شديد  
لمرض أو غيره لا يلزمه نسك  
بنفسه وتعيير بمركوب اعلم  
من تعبيره بالراحلة (و) سابعها  
وهو من زيادتي (ومن يسع  
سيرامعهود النسك) كما نقله

(قوله كل مرحلة) مرجوح برماوى وقوله ينبغي الخ معتد (قوله زوج ولو فاسقا)  
لانهم مع فسقه يشار عليها من مواقع الريب وبه يعلم ان من علم منه انه لا غير قلة  
لا يكتفى به شرح م وقال ع ش ويأتى هذا التفصيل في عبدتها والمسوح  
ويشترط كون الزوج في قافلة وان لم يكن معها لكان يشترط قربه بحيث تمتنع  
الريبة بوجوده والحق به جمع عبدتها الثقة أى اذا كانت هي ثقة أيضا والاجنب  
المسوح اذا كانا قفتين أيضا حل نظرهما لها وخلوتهما بها كما يأتى شرح حجر  
وم ر (قوله ومسوح) ولو كان احدهم مراهما أو اعشى له وجاهة وفطنة بحيث  
تأمن على نفسها معه م ر (قوله أونسوة) بكم النون وضعها أى ولو ماء على الأوجه  
شوبرى والمراد نسوة بالغات كما قاله حجر وقال م ر يتجه الا كفاء بالمراعات عند  
حصول الامن بهن (قوله ثقات) أى في غير المحارم اما فيهن فلا يشترط قياسا  
على الذكور نعم ان غلب على الظن حملهن لها على ما هي عليه اعتبر فيهن الثقة  
م ر (قوله ولو بلا محرم) الغاية للرد (قوله الا ومعها زوج) محمول على سفرها  
لغير الواجب كما سيأتى التنبيه عليه ا ط ف (قوله وفي رواية) أى بها لعدم  
التقييد فيها باليومين فاشار بها الى انها ليسا بقيد (قوله لا تسافر المرأة الامع ذي  
محرم) أى لا يجب عليها ان تسافر للفرض الامع من ذكر فلا ينافي انها يجوز لها  
ان تسافر له وحدها ان امنت كما يأتى ولا ناهية وهو مع ما قبله ليس من ذكر المطلق  
مع القيد حتى يحتمل المطلق على القيد بل هو من قبيل العام والخاص ود كرفرد  
من افراد العام بحكم العام لا يخصه برماوى وح ف لان الفعل في معنى السكر  
وهى بهد النفي تعم فقوله يومين ليس بقيد (قوله مع ذي محرم) أى ذي محرمية  
أى قرابة والا فلا يظهر لقوله صاحبه محرم معنى ع ش (قوله ويكفي في الجواز  
الفرضها) ولو نذرا واما الغير فرضها فلا يجوز لها الخروج مع محض النساء وان  
كثرت ح ل حتى يحرم على المكية التطوع بالعمره من التعميم مع النساء خلافا  
لمن نازع فيه نعم لو مات المحرم وهى في تطوع فلها اتمامه حجر و م ر ويحرم  
خروجهن لزيارة القبور بلا نحو محرم حيث كانت خارج السور أو ما في معناه ولو باذن  
الزوج ع ش على م ر (قوله ان امنت) والمراد بالامن هنا امنها من الخديعة  
والاستمالة الى الفواحش ايصاب شوبرى واما الامن على المال والفس فقد تقدم  
ح ف (قوله وسادسها الخ) كان الانسب ذكره عطف الشافى (قوله بلا ضرر  
شديد) أى لا يحتمل عادة ح ل (قوله وان اترضه ابن الصلاح) فعليه  
يوصف بالايجاب ويجوز الاستئجار عنه بعد موته قطعا وعلى الاول لا يوصف

بالإيجاب ويجوز الاستتجار عنه على الأصح لأنه نقل ح ل وقوله قه عليه يوصف  
 بالإيجاب يعني أنه إذا لم يدرك زمان يسع السير للنفسك بعد وجود الاستطاعة  
 بأن لم يستطع إلا بعد ذهاب الحاج فابن الصلاح يقول في هذه الحالة أنه وجب عليه  
 لكن لم يستقر وجوبه عليه بمعنى أنه إذا مات في هذه السنة لا يجب قضاؤه من  
 تركته وإن كان يوصف بالإيجاب ويجوز الاستتجار عنه قطعاً وعلى كلام غير  
 ابن الصلاح في هذه الحالة لم يجب الحج من أصله كما قررته شيخنا قال سم وظاهر كلام  
 ابن الصلاح أنه لا فرق في الوجوب إذا لم يبق زمن يمكن فيه السفر بين أن يقطع  
 بعدم الوصول فيه أولاً لكن قال السبكي وأوهمت عبارة ابن الصلاح أن من  
 استطاع الحج قبل عرفة بيوم وبينه وبين مكة شهر ومات تلك السنة وجب عليه  
 الحج ثم سقط ولا يقوله أحد ورد بان السرخسي وغيره قالوه اه (قوله لا وجوبه)  
 فيه أن المصنف لم يجعله شرطاً للوجوب بل جعله شرطاً للاستطاعة واجيب بان  
 الاستطاعة شرط للوجوب وشرط الشرط (قوله ولا يدفع مال للمجور الحج)  
 الأخصر أن يقول وخروج نحو ولي المجور عليه بسفه معه ليكون شرطاً (قوله  
 أن أجرته) أي الولي أو نائبه أي فلا بد من القدرة عليها ح ل (قوله غير مرتد)  
 أما المرتد فلا تجوز النيابة عنه لأنه ليس من أهل العبادات سم وهو معلوم من تغييره  
 بتركه إذا المرتد لا تركه له لتبين زوال ملكه بالردة ولأنه عبادة بدنية يلزم من صحتها  
 وقوعها للمستتاب عنه وهو مستحيل وبه فارق إخراج الزكاة من تركته شرح م ر  
 (قوله عليه نسك) لآخره عن العضوب ليرجع اليه المال كان أولى (قوله كما  
 تقضى منها ديونه) ويفرق بينه وبين الصوم حيث لا يصح إلا باذن من القريب  
 بأنه هنا وظيفة العمر وأيضاً ذلك الواجب شيان الفدية أو الصوم فأنيط بالقريب  
 لاختاراً مما شو برى (قوله بضاد) من العضوب والقطع لأنه قطع عن كمال  
 الحركة ويقال بضاد مهمل أنه قطع عصبه شرح م ر (قوله أي عاجز) أي  
 حالاً وما لا شرح م ر في قيد المرض بأن لا يرجي برؤه كما قاله حجر (قوله مرحلتان)  
 أما لو كان دون مرحلتين أو كان بمكة لزمه الحج بنفسه لقلة المشقة إلا أن انتهاء  
 الضنا إلى حالة لا يمتثل الحركة معها بحال فتجوز النيابة حيث م ر ملخصاً  
 فيكون في مفهوم القيد تفصيل (قوله باجرة مثل) متعلق بانابة الراجعة للميت  
 والمعضوب لكن قوله فضلت عمارة أنما يظهر بالنسبة للمعضوب قال ق ل  
 ويشترط معرفة العاقد بن أعمال الحج فرضاً ونفلاً حتى لو ترك مندوباً سقط من  
 الأجرة ما يقابل به ولو أفسد ألاجير الحج فلا شيء على المستأجر وخبره بعده قضاء

لا لوجوبه فقد صوب النووي  
 ما قاله الرافعي وقال السبكي  
 أن نص الشافعي أيضاً يشهد  
 له (ولا يدفع مال للمجور)  
 عليه (بسفه) لتبذيره (بل  
 يعكبه ولي) بنفسه أو نائبه  
 لينفق عليه بالمعروف والظاهر  
 أن أجرته كاجرة من يخرج  
 مع المرأة (و) النوع الثاني  
 (استطاعة بغيره فقبب النيابة  
 عن ميت) غير مرتد (عليه  
 نسك من تركته) كما تقضى  
 منها ديونه فالعلم ذكر له تركه  
 من لوارثه أن يفعله عنه فالو  
 فعله عنه اجنبي جاز ولو بلا  
 إذن كما تقضى ديونه بلا إذن  
 ذكر ذلك في المجموع (و) عن  
 (معضوب) بضاد مهمل أي  
 عاجز عن النسك بنفسه لكبر  
 وغيره كشقة شديدة (بينه  
 وبين مكة مرحلتان) فأكثر  
 أما (باجرة مثل فضلت



عن الفاسد له ويلزمه رد ما أخذه من المستاجر له أو يبنى عليه الحج ان كان في النعمة  
 اه (قوله عامر) كالمسكن والملبس والخدام وخيل الجندي وسلاحه وكتب  
 الفقه فيشترط هنا فضل الاجرة عن هذه الامور (قوله غير مؤنة عياله) أي  
 وغير مؤنته هو ولو استأجر من يحج عنه فحج عنه ثم شفى لم يجزه ولم يقع عنه فلا  
 يستحق الاجير اجرة كما رجاه هنا وهو المقدم م ر أي ويقع نقلا للاجير  
 ولو حضر مكة أو عرفة في سنة حج الاجير لم يقع عنه لتعين مباشرة بنفسه ويلزمه  
 للاجير الاجرة وافرقي بينه وبين ما اذا شفى بعد حج الاجير بأنه لا تقصير منه في حق  
 الاجير في البرء والشفاء بخلاف الحضور فإنه بعد ان ووط الاجير مقصر به أي بالحضور  
 في حقه فيلزمه اجرة سم على حجر نقلا عن العباب وشرحه وقوله ولو حضر مكة  
 أو عرفة في سنة الاجير الخ أي تحمل المشقة وحضر والقرض انه لم يشف اخذ من  
 الفرق فتأمل (قوله فلو امتنع من الانابة) أي الانابة في قوله أو مطيع بنسك ح ل  
 وقوله أو الاستتجار أي المذكور هنا بانه اجرة مثل اذا علمت هذا علمت انه كان الاولى  
 لا شراح رحمه الله تأخير هذه العبارة عن قوله أو مطيع بنسك كما يشير اليه صنيع  
 ابن حجر والاولى أيضا ان يقول فلو امتنع من الانابة بقسميهما وما قوله أما باجرة الخ  
 لان ظاهره ان الاستتجار ليس انابة مع انه انابة واجيب بان مراده الانابة بغير  
 استتجار وقوله لم يحج به الحاكم هذا ظاهر في المعضوب وأما وارث الميت فيصبره  
 الحاكم لانه سار فور بالتبين عصيان الميت من اخرسني الامكان بخلاف المعضوب  
 فإنه في حقه على التراخي كما قاله الشراح (قوله مؤنة يوم الاستتجار) أي مؤنة  
 عياله يوم الاستتجار وكذا مؤنته هو أيضا يومه فيعتبر فضل الاجرة عنها أيضا كما  
 يستفاد من م ر (قوله فيعتبر كونها) أي مؤنة يوم الاستتجار فاضلة عامر أي  
 عن اجرة الاجير والظاهر ان العبارة مقابلة وحققها هكذا فيعتبر كون الاجرة فاضلة  
 عنها وعبارة شرح م ر نعم يشترط كون الاجرة فاضلة عن مؤنته ومؤنتهم يوم  
 الاستتجار (قوله أو بوجود مطيع) أي منطوع (قوله فيعيب سؤاله) مفرع  
 على قوله ام لا وقوله اذا اتوسم أي ترجى أو ظن قال ح ل وفي هذا التحصيل سبب  
 الوجوب (قوله بشرطه) المظاهر ان الضمير راجع للنائب مطلقا المفهوم من انابة  
 لكن الثلاثة الاولى عامة في الاجير والمطيع اذ يشترط في الاجير ان يكون  
 ادى فرضه ولو فقيرا فلو نواه الذي لم يؤد فرضه عن غيره وقع عن نفسه لبطان  
 الاجارة كما في التحرير والقلوب عليه واما الشرطان الاخيران فخاصان بالمطيع  
 كما يؤخذ من شرح م ر (قوله موثوقا به) أي عدلا (قوله ادى فرضه) ولو نذرا

عامر) في النوع الاول  
 (غير مؤنة عياله سفرا) لانه  
 اذا لم يفارقهم يمكنه تحصيل  
 مؤنتهم فلو امتنع من الانابة  
 والاستتجار لم يجبره الحاكم  
 عليه ولا ينيب ولا يستأجر  
 عنه لان مبنى النسك على  
 التراخي ولانه لا حق فيه للغير  
 بخلاف الزكاة وخرج بسفر  
 مؤنة يوم الاستتجار فيعتبر  
 كونها فاضلة عامر وقولي  
 باجرة مثل أي ولو اجرة ماش  
 فيلزمه ذلك بقدرته عليها  
 اذ لا مشقة عليه في مشى  
 الاجير بخلاف مشى نفسه  
 (او) بوجود (مطيع بنسك)  
 بعضا كان من اصل أو فرع  
 أو اجنبيا بانه بذلك ام لا فيعيب  
 سؤاله اذا اتوسم فيه الطاعة  
 (بشرطه) من كونه غير  
 معضوب موثوقا به ادى فرضه

(قوله وكون بعضه) شرط للوجوب انابته بحسبنا وبعبارة شرح م ر ومتى كان الاصل وان علا والفرع وان سفل من شيئا او معولا على الكسب أو السؤال ولورا كبا لم يلزمه قبوله في ذلك لمشقة مشي من ذكر بخلاف مشي الاجنبي والكسب قد ينقطع والسائل قد يمنع انتهى باختصار (قوله الا ان يكسب في يوم) راجع لقوله ولا معولا على الكسب فكان عليه ذكره عقبه كما صنع حجر (قوله لا مطيع بمال) ولو ولدا أو والد اعلى المعتمد كما في شرح م ر (قوله يستنكف) أي يمتنع

\*(باب المواقيت)\*

جمع ميقات مأخوذ من الوقت وهو الزمان ثم اطلق على المكان توسعا وهذا بالنظر لأصل اللغة والافق. د صارت المواقيت حقيقة شرعية في كل من الزمان والمكان كما قرره شيخنا ح ف وبعبارة م ر وهو لغة الحد والمراد به هنا زمان العبادة ومكانها وظاهره ان اطلاقه على المكان من غير توسع ا ط ف وفي المختار الميقات الوقت المضروب بالفعل والميقات أيضا الموضع يقال هذا ميقات أهل الشام لأنه موضع الذي يمررون منه (قوله زمانا ومكانا) أي من جهة الزمان والمكان فهما تميزان محولان عن المضاف والتقدير باب زمان المواقيت ومكانها وقوله لا لأحرام الحج أي لا لأعمال اذ لا تصح في هذا الزمن كله بل لها أوقات مخصوصة فالوقوف في تاسع ذي الحجة وبعده الطواف والسعي بل يجوز فعلها بعد هذا الزمن لأنه لا آخر لوقتها كما يأتي وهذا مستثنى من قولهم في تعريف النية قصد الشيء مقترنا بفعله لعدم الاقتران هنا كالصوم (قوله من أول شوال) أي من غروب شمس أول ليلة منه ولا ينقلب الأحرام به عمرة لو سافر إلى بلد مطلعته مخالف لم ير الهلال فيه على الوجه الوجيه وقوله أيضا من شوال أي في الواقع وان لم يمكن في ظن الناوي بان احرم مع عدم جرمه بدخول شوال وهذا مستثنى من ان العبرة في العبادة بما في نفس الامر وظن المكلف وذلك لان الحج شديد التعلق اه عزيزي (قوله الى فجر عيد نحر) يؤخذ منه كاصله انه يصح احرامه بالحج اذا ضاق زمن الوقوف عن ادراكه وبه صرح في البحر وهو المعتمد أي اذا كان متمكنا من ايقاع بعضه بعضه في الوقت فالولم يمكن كأن كان بمصر واحرم بالحج ليلة النحر لم يصح احرامه به ويكون عمرة وهذا بخلاف نظيره في الجمعة اذا نواها والامام في التشهد لبقاء الحج حيا بقوت الوقوف بخلاف الجمعة اذا خرج وقتها لا تبقى جمعة بل تنقلب ظهرا برماوى وزى وقوله اذا كان متمكنا من ايقاع بعضه أي بعض أعمال الحج كالسعي لأنه يصح تقديمه على الوقوف حيث كان بعد طواف القدوم فحينئذ ينقضي حجابا وتعلل

ويكون بعضه غير ماش ولا معولا على الكسب أو السؤال الا ان يكسب في يوم كفاية ايام وسفره دون مرحلتين (لا) بوجود (مطيع بمال) للاجرة فلا تجب الا نية به لعظم المنه بخلاف المنه في بذل الطاعة بنفسك بدليل ان الانسان يستنكف عن الاستعانة بمال غيره ولا يستنكف عن الاستعانة يبدنه في الاشغال وقولى بينه وبين مكة مرحلتان مع قولى بشرطه من زيادتي وتعبيري بما ذكر اعم من تعبيره بما ذكره

\*(باب المواقيت)\*

لانسك زمانا ومكانا زمانها (الحج) أي للأحرام به (من) أول (شوال الى فجر) عيد (نحر فلو احرم) به أو مطلقا (حلال في غيره انعقد) أي احرامه بذلك (عمرة)

بمحل مرة قوله شديد التعلق) بدليل أن الحرم لا يقدر على الخروج منه حتى لو أفسده  
لا يخرج منه بالفساد بخلاف بقية العبادات وهذا جواب عما يقال كان القياس  
البطلان لأن العبادة لا تنعقد في غير وقتها (قوله والزوم) عطف تفسير (قوله  
فاذا لم يقبل الخ) هذا لا يظهر إلا في الصورة الأولى وهي قوله فلو أحرمت به الخ (قوله  
وهو العمرة) تفسير لما فالصلة جارية على غير من هي له لأن القائل هو الوقت والمقبول  
هو العمرة وكان عليه الإبراف (قوله وسواء العالم بالحلال الخ) ويظهر رآه لا حرمة  
على العالم لأنه ليس فيه تلبس بعبادة فاسدة بوجه ابن حجر وقد يقال تيمم قصد عبادة  
لا تحصل لا يتبعه إلا أن يكون ممنوعا لأنه إن لم يكن تلبسا بالعبادة كان شبيها به سم  
وفيه نظر شو برى (قوله وزمانها) أي الزمان أي المواقيت فالإضافة على  
معنى من وقضية هذه العبارة أنه لو أحرمت بها في عام ثم أخر أعمالها إلى عام آخر  
جازوهى طريقة الشارح والمتمم أنه يتمتع عليه إذا أحرمت بها في عام أن يؤخر أعمالها  
للعام الذي بعده برماوى (قوله لوروده) أي الإحرام بالعمرة (قوله لا لحاج قبيل  
نفر) معطوف على مقدر تقديره لكل أحد لا لحاج الخ ويجوز بعد السفر الأول إذا تحلل  
التحليل لأن مييت الأيسلة الثالثة ورعى يومها يسقطان عنه ح ل أي في المفهوم  
تفصيل (قوله قبل نفر) أي نزول من منى إلى مكة (قوله لأن بقاء حكم الإحرام)  
المراد بحكمه أثره من المييت والرمي وهذا ظاهر أن تحلل التحليلين والافلا إحرام باق  
لأحكامه لأن عليه الطواف والحلق إن لم يقل أصلا فهذه العلة خاصة بمن تحلل  
وأتى بعد ما عامة شيخنا وقوله أن تحلل التحليلين كيف هذا مع قوله قبل  
نفر يلزم من الطواف النفر من منى إلا أن يقال النفر خاص بأيام منى والطواف في يوم  
النهر (قوله كبقائه) أي الإحرام ويوجه التعليل عدم الفرق بين منى وجب عليه الرمي  
والمبيت ومن سقطا عنه إذا لم يتحلل ويؤخذ منه أيضا أنه لو لم يحصل رمي جرة العقبة  
يوم النحر وفاته أمام التشريق امتنع الإحرام بالعمرة قبيل الأتيان ببذله شاء على  
ما يأتي من توقف التحال الثاني على الأتيان ببذله ولو صوما وذلك لبقاء نفس  
الإحرام حينئذ اه سلطان (قوله قبل تحلله) أي الأول والثاني (قوله ولعجزه)  
لأن عليه المبيت منى والرمي وهذه من تمام الأولى ففي المعنى تعليل لها كأنه قال  
وانما كان بقاء أثر الإحرام كبقائه للعجز الشرعى عن التشاغل بعملها وعبادة الغنائى  
قوله ولعجزه عن التشاغل الخ قد يتوقف فيه لأنه يمكنه أن يحرم بالعمرة ويذهب  
إلى مكة ويطوف ويسعى ويحلق ثم يعود إلى منى للرمي والمبيت الآن يقال المراد  
بالعجز لعجز الشرعى لأن بقاء حكم الإحرام كبقائه بالعجز (قوله لمن يحرم) سواء كان

لأن الإحرام شديد التعلق  
والزوم فاذا لم يقبل الوقت  
ما أحرمت به انصرف إلى ما يقبله  
وهو العمرة ويسقط بعملها  
عمرة الإسلام وسواء العالم بالحلال  
والجاهل به وخارج بزى ادنى  
حلال ما لو أحرمت بذلك محرم  
بعمرة في غيره فان أحرامه بلغوا  
أذلا منعقدجا في غير أشهره  
ولا هجرة لأن العمرة لا تدخل  
على العمرة (و) زمانها (لها)  
أي للعمرة أي للإحرام بها  
(الابد) لوروده في أوقات  
مختلفة في الصحيحين (لا لحاج  
قبل نفر) لأن بقاء حكم الإحرام  
كبقائه ولا يمنع ادخال العمرة  
على الحج إن كان قبل تحلله  
ولعجزه عن التشاغل بعملها  
إن كان بعده وهذا من زى ادنى  
(ومكانها) أي المواقيت (لها)  
أي للعمرة (من يحرم حل)  
أي طرفه

في مكة أو في غيرها (قوله فيخرج اليه) ولو برجل فقط ان اعتمد عليها قل (قوله بعد قضاء الحج) أي أدائه فهو بالمعنى اللغوي (قوله أي بقاعه) قدر المضاف لأجحة إضافة أفضل التفصيل إذا يضاف إلى متعدّد (قوله الجعرانة) أي بالنسبة لمن بالحرم وأما بالنسبة للقادم فسيأتي تفصيل ميقانه في قوله ولنسك لتوجه من المدينة وسميت الجعرانة باسم امرأة كان تسكنها ونصفها من الحل ونصفها من الحرم قيل اعتمد منها ثلاثمائة نبي عليهم الصلاة والسلام قل مع زيادة قوله على الأصح ومقابله كسر العين وتشديد الراء (قوله للاتباع) فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم حين أحرم بالجعرانة لم يكن بالحرم بل كان آتيا من غزوة خيبر في السنة الثامنة (قوله فالتنعيم) سمي بذلك لأنه في وادي زيم وعن يمينه جبل اسمه زيم وعن يساره جبل اسمه ناعم وهو على آخر الحرم قل على التحرير وقال البرماوى هو خارج الحرم (قوله بالاعتماد منه) أي بالأحرام بالعمرة (قوله بمساجد عائشة) نسبت إليها حين أحرمت منه بالعمرة بأمره صلى الله عليه وسلم فان قلت لم أمرها بالاعتبار من التنعيم ولم يأمرها بالأحرام من الجعرانة مع أنها أفضل قلت يمكن أن يجاب بأنه إنما أمرها بذلك لضيق الوقت وأوليا الجواز كاذ كره زى (قوله بشر) فيه تجوز وإنما البشر فيها قل وقال البرماوى أي مكان مشتمل على بشره فأطلق الجزء على السكل (قوله حذرة) بكسر الحاء المهملة قرية ع ش (قوله على ستة فراسخ من مكة) فالجعرانة والحديبية مسافتهم إلى مكة واحدة حل (قوله عام الحديبية) أي عام خمس والمشهور أنها سنة ست (قوله هم بالدخول منها) لك أن تقول مجرد ذلك لا يدل على طلب الأحرام منها ولا يخصهم بذلك فان الدخول منها ليس فيه إلا المرور عليها والامكنة التي قبلها قد مر عليها أيضا والامكنة التي بعدها قد مر عليها بالمرور عليها اللهم الآن يقال قد نزل بها نزل ولا خاص على وجه الاستعداد للدخول والتهيؤ له مع امكان ذلك بغيرها فدل على مزيتها لها ومناسبة خاصة بالنسك فليأمل سم أقول قوله اللهم الخ لا يخلص إذا يلزم مما ذكره من المزية الخاصة ان ذلك للأحرام بها بل قد يكون ذلك لاختصاص الأحرام اذ لو كان كذلك لآخرا الأحرام إليها ففضلها على غيرها لا يقتضى جعلها ميقانا فليأمل وجه ذلك شوبرى (قوله مردود) لانه انما هم بالدخول منها لم يهزم بالأحرام بها فالمر ويجاب بإمكان الجمع بينهما بأنه هم أولا بالاعتبار من الحديبية ثم بعد أحرامه من ذى الحليفة هم بالدخول منها فقول الشارح ثم ما هم به أي ما هم بالاعتبار منه أولا حتى يكون دليل لا وليس المراد ثم ما هم بالدخول منه فاندفع ما يقال كيف يجعل هم دليلا على الأحرام من الحديبية مع انه

فيخرج اليه من أي جهة شاء ويجرم بها لخبر الصحابين انه صلى الله عليه وسلم أرسل عائشة بعد قضاء الحج إلى التنعيم فاعتمرت منه والتنعيم أقرب أطراف الحل إلى مكة فلم يكن الخروج واجبا لما أمرها به لضيق الوقت برحيل الحاج (وأفضله) أي الحل أي بقاعه للأحرام بالعمرة (الجعرانة) فإسكان العين وتخفيف الراء على الأصح للاتباع رواه الشيخان وهي في طريق الطائف على ستة فراسخ من مكة (فالتنعيم) لأمره صلى الله عليه وسلم عائشة بالاعتبار منه وهو المكان الذي عند المساجد المعروفة بمساجد عائشة بينه وبين مكة فرسخ (فالحديبية) بتخفيف الياء على الأصح بربيع طريق جدة والمدينة في منعطف بين جبالين على ستة فراسخ من مكة وذلك لأنه صلى الله عليه وسلم بعد أحرامه بالعمرة بذى الحليفة عام الحديبية هم بالدخول إلى مكة من الحديبية فصدّه المشركون عنها فقدم الشافعي ما ذهب إليه ثم ما أمر به ثم ما هم به فقول الغزالي هم بالأحرام من الحديبية مردود



انما هم بالدخول منها الا بالاحرام منها تأمل وقوله مردود لانه كان محرما من ذي الحليفة لانه ميقات المتوجه من المدينة لكن مرد عليه ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن بالحرم الذي هو المتدعى (قوله نقض الشافعي الخ) فان قلت بنا في ذلك قاعدة الشافعي في الاصول في تعارض القول والفعل وعلم التاريخ أن السابق منسوخ الالديسل وتقديهم ما هم به وهو التنكيس في الاستسقاء قلت أمره بالاعتناء من التنعيم وان كان متأخرا عن فعله الا انه مصور بضيق الوقت فلم يكن معارضا لفعله حتى يقال انه ناسخ له وجه بالتنكيس لم يعارضه فعل سابق حتى يقدم عليه بخلافه هنا شوبري (قوله وعليه دم) أي مرتب مقدر (قوله فان خرج اليه) أي الى الحل ولولغرض آخر أولا لغرض وان لم يجز الا حرام بها (قوله ولو بقران) أي تغليب الجواب الحج أي فلا ينظر لجانب العمرة حتى يكون مقتضاه الاحرام من الحل والغاية للرد على من قال ان أراد القران لزمه انشاء الاحرام من أدنى الحل كما لو أراد العمرة وحدها (قوله لمن بمكة) هي فلو أحرمت بعد مغادرة بنيان مكة ولم يرجع اليها الا بعد الوقوف اساء ولزمه دم نعم بحث المحب الطبري وغيره انه لو أحرمت من محاذاتها فلا اساءة ولا دم كما لو أحرمت من محاذة سائر المواقيت وهو الوجه شرح م ر (قوله المتوجه) عبر بالمتوجه لوافق الخبر الاتي وهو قوله من لحن الخ (قوله ذوى الحليفة) تصغير الحليفة بفتح أوليه واحدة الحلفاء نبات معروف شرح حجر (قوله على عشر مراحل) المراد بالمرحلة الدار لان بين مكة والمدينة عشرة ايام منازل والدار أكثر من المرحلة بل مرحلتان تقريبا كما هو معروف (قوله وستة أميال من المدينة) عبارة شرح م ر وهي على نحو ثلاثة أميال من المدينة وتصح المجموع وغيره انها على ستة أميال لعله باعتبار أقصى عمران المدينة وحدائقها من جهة تبوك أو خيبر وهي أبعد المواقيت من مكة اه (قوله بابسار على) تزعم العامة انه قاتل الجن فيها وليس كذلك بل نسبت اليه لكونه حفرها (قوله ومن الشام) الهمز والقصر ويجوز ترك الهمز وهو طولان العريش الى الفرات على الصحيح وقيل الى نابلس وعرضا من جبل الطي الى بجر الروم اه ولقطة مذ كرسى بذلك لما قيل انه كالشامة في الارض ولذلك فضله ابن جر على مصر وعكس الجلال السيوطي وهو المريج وقيل لانه منسوب الى سام بن نوح لانه أول من سكنه والعرب تغلب السنين شيئا قل ووح في وهذا باعتبار ما كان في الزمن السابق وأما الآن فيقاتهم ذوا الحليفة لانهم يسلكون طريق تبوك اه برماوى (قوله ومصر) سميت بأول من سكنها وهو مصر بن بصر بن سام بن نوح زى وقال جر سميت مصر لانها حده بين المشرق والمغرب والمصر

(فان لم يخرج) الى الحل (واتى بها) أي بالعمرة (أجزأته) عن عمرته اذ لا مانع (وعليه دم) لاساءته بترك الاحرام من الميقات (فان خرج) اليه (بعد احرامه فقط) أي من غير شروعه في شيء من أعمالها (فلا دم) عليه لانه قطع المسافة من الميقات محرما وأدى المناسك كلها بعده فكان كما لو أحرمت بها منه وتعبير بذلك أولى من قوله سقط الدم لايهامه انه وجب ثم سقط وهو وجه مرجوح وقول فقط من زيادتي (و) مكانها (الحج) ولو بقران (لن بمكة) من أهلها وغيرهم (هي) أي مكة (ولذلك) من حج أو عمرة (لتموجه من المدينة ذوا الحليفة) مكان على نحو عشر مراحل من مكة وستة أميال من المدينة وهو المعروف الآن بابسار على (ومن الشام ومصر)

والغرب الجحفة) قرية كبيرة بين مكة والمدينة قيل على نحو ثلاث مراحل من مكة والمعروف المشاهد ما قاله الرازي انها على خمسين فرسخا منها وهي الآن خراب (ومن تهامة اليمن يللم) ويقال له الملم جبل من جبال تهامة على ليلتين من مكة (ومن نجد اليمن والحجاز قرن) باسكان الرءاء كان بينه وبين مكة مرحلتان (ومن المشرق) العراق وغيره (ذات عرق) على مرحلة من مكة أيضا وذلك لخبر الشيخين عن ابن عباس قال وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم لاهل المدينة ذا الحليفة ولاهل الشام الجحفة ولاهل نجد قرنا ولاهل اليمن يللم وقال هن لمن ولن أقي عليهم من غير اهلهم ممن أراد الحج والعمرة ومن كان دون ذلك فمن حيث أنشأ حتى اهل مكة من مكة وروى الشافعي في الام عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت لاهل المدينة ذا الحليفة ولاهل الشام وصر والمغرب الجحفة وروى أبو داود وغيره باسناد صحيح كما في المجموع عن عائشة أن

اغرة الحدود بها ومكة والمدينة فضل المشرق على المغرب على الراجح ولفظها يذكر ويؤتى ويصرف ولا يصرف وهو طولاً من ايلة أي العقبة التي في طريق الحج المصري البرقة بجانب البحر الرومي ومسافة ذلك قريب من أربعين يوماً وعرضاً من اسوان وما حاذاهما من الصعيد الاعلى الى رشيد وما حاذاه من مسافة النيل الى البحر الرومي ومسافة ذلك قريبة من ثلاثين يوماً (قوله والمغرب) سمي بذلك لكونه عند مغرب الشمس (قوله الجحفة) سميت بذلك لان السيل اجفها أي اذهبها وهي على ستة مراحل من مكة وقول المجموع على ثلاثة لعله يسير البغال النفيسة شرح ممر والاحرام من رابع الذي اعتيد ليس مفضولاً لكونه قبل الميقات لانه لضرورة انهم الجحفة على أكثر الحاج واعدم ما بها أي يغتسلون به للاحرام شرح حجر ويكون هذا مستثنى من مفضولية الاحرام قبل الميقات لمن بطريقه ميقات ح ف وفي قل وخضر على التعرير ان الجحفة هي الشهورة الآن برابع (قوله على خمسين فرسخاً) وهي ستة مراحل وربع (قوله خراب) وأبدلت برابع لكونها قبلها ليسير برماوى (قوله ومن تهامة اليمن) بكسر التاء اسم لكل ما نزل عن نجد من بلاد الحجاز ولين اقليم معروف شرح ممر والتجديما ارتفع (قوله يللم) أصله الملم قلبت الهمزة ياء ويقال يرمر برء يزدل الالامين وهو اسم جبل على مرحلتين من مكة قل (قوله على ليلتين من مكة) المراد مرحلتان برماوى (قوله العراق) سمي بذلك لسهولة أرضه بعدد الجبال والاحجار ولفظه مذكر على المشهور قل (قوله) وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم أي حدد المواضع الآتية للاحرام وجعلها ميقاتاً أي في عام حجة الوداع وكانت في السنة العاشرة ع ش وفي الحديث الثاني زيادة على الأول بذكر صر والمغرب قل (قوله وقال هن) أي هذه المواقيت لمن أي لهذه النواحي أي لاهلهم على تقدير الاضاف الى لول عليه بقوله وقت لاهل المدينة برماوى أو التميمير في لمن لاهل وأنه انشا كلمة ما قبله أولاً لانه اكتسب التأنيث من اضافة اليه ورواية أبي داود عن لم قال السيوطي وهي الوجه (قوله) حتى اهل مكة من مكة أي يحرمون من مكة ومحلها في الاحرام بالحج أخذاً مما تقدم ان مكانها للعمرة لمن يحرم حل ح ف (قوله هذا) اذا لم ينب من ذكر عن غيره وعليه فالمسكى اذا استناب للحج أو العمرة عن آفاق وأحرم من مكة وترك الاحرام من ميقات من ناب عنه لزمه دم وان عين له المنيب مكة وقت الانابة حل ويحط عن المنيب من الاجرة قدر التفاوت بين اجرة من أحرم من الحرم ومن أحرم من ميقات المنيب باعتبار التوزيع كما أشار اليه سم ع ش (قوله ميقات منيبه) أي أو مكان

والأفضل أن فوق ميقات أحرام منه) لا من دويرة أهله (من أوله) وهو الطرف الأبعد لا من وسطه أو آخره لقطع الباقي  
 حرمانهم يستثنى منه ذوالحليفة \* (٨٦١) \* فالأفضل كما قاله السبكي أن يحرم من المسجد الذي أحرم منه النبي صلى

الله عليه وسلم والتصريح  
 بالتحريم عن فوق من زيادتي  
 (و) مكانها النسك (لن  
 لا ميقات بطريقه ان حاذاه)  
 بذال معجزة أي سامته يمينه  
 أو يساره (محاذاته) في  
 بركان أو بحرفان أشكل  
 عليه ذلك تحري (أو) حاذي  
 (ميقاتين) كأن كان طريقه  
 بينهما (محاذاة أقربهما إليه)  
 وان كان الآخر أبعد إلى  
 مكة أو لو كان أمه ميقات  
 فاه ميقاته وان حاذي ميقاتا  
 أبعد فسكنا ما هو بقربه  
 فان استويا في القرب اليه  
 أحرم من محاذات أبعدهما  
 من مكة وان حاذي الأقرب  
 اليها أو لا وتعبيري بأقربهما  
 اليه أولى من تعبيره بأبعدهما  
 أي إلى مكة لاحتياجه إلى  
 التقييد بما إذا استوت  
 مسافتهم ما إليه لانها إذا  
 تفاوتت أحرم من محاذات  
 أقربهما إليه وان كان أقرب  
 إلى مكة في الأصح (والا)  
 أي وان لم يحاذ ميقاتا  
 (و) مكانها النسك (مرحلتيان  
 من مكة) ادلا بميقات أقل  
 مسافة من هذا المقدور  
 (و) مكانها النسك (لن دون

مثله مسافة وقوله أو ما قيد به فان جاوزه بغير أحرام فهل يلزمه دم أو لا فيه نظر  
 والأقرب أنه أن أحرم من مثله فلا دم عليه والأفعليه دم ع ش (قوله والأفضل) لن  
 فوق ميقات أحرام منه قال ابن الرفعة قد علمت أن تقديم الأحرام على الميقات المكاني  
 سائغ ولا كذلك الزماني والفرق أن المكاني مبني على الاختلاف في حق الناس  
 ولا كذلك الزماني اه أقول ولان تعلق العبادة بالزمان أشد من تعلقها بالمكاني  
 بدليل بطلان الصلاة في الاوقات المكروهة دون الاماكن المكروهة عميرة ذي (قوله  
 لا من دويرة أهله) أي لا من بلده فاذا أحرم من بلده حرم عليه جميع محرمات  
 الأحرام من حين إحرامه إلى فراغ حجه كما قرره شيخنا ودويرة تصغيرا قال ابن مالك  
 واختتم بتا الثاني ما صغرت من \* مؤنف عارقلاني كسن (قوله نعم يستثنى)  
 أي من قوله ومن أوله وكذا كل ميقات وجده مسجد الأفضل أن يحرم من ذلك المسجد  
 ح ل (قوله لن لا ميقات بطريقه) لا يقال المواقيت مستغرقة لجهات مكة فكيف  
 يتصور عدم محاذاته لميقات فيذ في أن المراد عدم المحاذاة في ظنه دون نفس الامر لانا  
 نقول يتصور بالجاء من سواكن إلى جادة من غير أن يمر براشغ ولا ييلم لانها حينئذ  
 أمه فيصل جادة قبل محاذاته وما هي على مرحلتين من مكة فتكون هي ميقاته  
 شرح جرو قوله لانها امامه أي وتقدم ان كون الميقات امامه لا يعتبر وانما الاعتبار كونه  
 عن يمينه أو يساره (قوله محاذاته) أي مكان محاذاته ليصح الحمل لان المحاذاة  
 ليست مكانا ح ف (قوله فان أشكل عليه ذلك) أي المحاذاة وقوله تحري أي ان لم  
 يجد من يخبره عن علم قوله محاذاة أقربهما إليه) أنظر اذا كان بينهما كيف يتحقق  
 انفراد الأحرام بأحدهما وما معناه تأمل وقد يقال معناه يظهر فيهما لوما وزهما  
 يريد انسكاو يحرم ثم أراد العود للأحرام هل يجب سرك طريق الأبعد أو لا ان قلنا  
 يتعين الأحرام منه سلك طريقه فليتأمل شورى وأجيب بأنه يجازيها واحدا بعد  
 واحدا في آن واحد (قوله أقربهما إليه) بان كان بين طريقه وبينه ميل وبينه  
 وبين الآخر ميلان ان جبر (قوله وان حاذي ميقاتا أبعد) غاية (قوله فان استويا  
 في القرب) كأن كان بينه وبين كل منهما فرسح مثلا ط ف (قوله وان حاذي  
 الأقرب اليها أو لا) كأن كان الأبعد منصرفا أو وعرا م ر ع ش وقوله وان حاذي  
 الأقرب اليها أو لا كلام لم ار له وجها اذ كيف يجازي ميقاتا أو لا فيسوغ له ترك  
 الأحرام من محاذاته حتى يصل إلى ميقات آخر لاجل بعده من مكة هذا شيء  
 لا يسمي به أحد من الأصحاب فيما اطن على ارفيه اشكالا وذلك ان المقسم محاذاة  
 الميقاتين فكيف يكون من اقسامه محاذاة أحدهما أو لا لكن يعتذر عن هذا

ميقات لم يجاوزه) حالة كونه ٢١٦ ل (مريد نسك) بأن لم يجاوزه وهو من مسكنه بين مكة  
 والميقات أو جاوزه غير مريد نسك

(ثم أراد محله) لقوله في الخبر السابق ومن كان دون ذلك فن حيث أنشأ وظاهر مما مر أن محل ذلك في مريد العمرة إذا لم يكن بالحرم (ومن جاوز ميقاته) سواء كان من دون ميقات أم من غيره فهو أعم من قوله وإن بلغه (مريد نسك بالأحرام لزمه عود) إليه أو إلى ميقات مثله مسافة محرما أو ليحرم منه (الاعذر) كضيق وقت عن العود إليه أو خوف طريق أو انقطاع عن رفقة أو مرض شاق فرب يلزمه العود وتعميري بذلك أعم من قوله لزمه العود ليحرم منه إلا إذا ضاق الوقت أو كان الطريق مخوفاً (فإن لم يعد) إلى ذلك لعذر أو غيره وقد أحرم بعمرة مطلقاً أو يجمع في تلك السنة (أوعاد) إليه (بعد تلبسه بعمل نسك) ركناً كان كالوقوف أو سنة كطواف القدوم (لزمه مع الأثم) للمجاورة (دم) لاساءته في الأولى بترك الأحرام من الميقات ولتأدي النسك في الثانية بأحرام ناقص ولا فرق في لزوم الدم للمجاورة بين كونه

الآخر بأن المراد عبادتهما ولو بما يؤول إليه الحال وأما الاعتدال بأنه يجازيه بصدقه فلا يجوز لأن المراد هنا قيمة ويسر كما صرح بذلك فيما مر والله أعلم ثم فمضى جوابه أنه إذا جازها واحد أو جازها واحد لا هما معاً ش وانظر هل يمكن حل قوله وإن جازى الأقرب اليها أولاً على ما إذا جاز ذلك غير مريد للنسك انتهى شوهرى (قوله ثم أراد) عطف على الذي بالنظر للصورة الثانية في كلام الشارح فمكانه قال ولن دون ميقات جاوزه غير مريد للنسك ثم أراد ومفهوم قوله لم يجاوزه مريد نسك ما إذا جاوزه مريد للنسك أي فيقاته هو الذي جاوزه في حال الإعادة ويعلم تفصيل حكمه من قوله ومن جاوز ميقاته الخ فهو في المعنى بيان لمفهوم القيد الذي قبله تأمل (قوله محله) أي أن لم يكن بينه وبين مكة ميقات آخر والأكاهل بدر والصغراء فانهم بعد الحليفة وقبل الحجفة فيقاتهم الثاني وهو الحجفة زى وشرح م ر وقوله محله وهو مسكنه في الأولى ومحل إرادته في الثانية ح ف (قوله مما مر) أي من قوله ومكانه المن محرم حل (قوله إن عمل ذلك) أي قوله ومكانه للنسك لمن دون ميقات الخ ح ل (قوله ومن جاوز ميقاته الخ) ولا فرق في المجاوزة بين العمدة والسهو والعلم والجهل إذا المأمورات لا يفترق فيها الحال بين العمدة وغيره كنية الصلاة لكن لا اثم على الجاهل والناسي ولا يقدح فيما ذكر في الساهي أنه لسهو عن الأحرام يستحيل كونه في تلك الحالة مريد للنسك إذ يمكن تصويره بمن أنشأ سفره من محله فأصدا له وقصده مستمر فسهو عنه حين المجاوزة (قوله أم من غيره) الغير هو من فوق الميقات (قوله أو انقطاع عن رفقة) والاصح أن مجرد الوحشة هنا لا تعتبر حجر وقوله أو مرض شاق أي لا يمتثل عادة وإن لم يبع النسيم ع ش على م ر (قوله أعم من قوله لزمه مع العود الخ) أي أعم من جهات ثلاثة فقوله ليحرم منه ليس قيداً بل مثله العود محرماً وقوله منه ليس بقيد بل مثله العود إلى ميقات آخر مثله مسافة وقوله إلا إذا ضاق الوقت الخ ليس قيداً أيضاً بل مثله المرض الشاق وخوف الانقطاع (قوله وقد أحرم بعمره مطلقاً) أي في تلك السنة أو غيرها وعلم منه أنه إذا لم يحرم بما ذكر لادم عليه وإن اثم بالمجاورة لأن لزوم الدم إنما هو لنقص النسك كما أشار إليه الشارح بقوله ولتأدى النسك الخ وبه يتضح أن المجاوزة وحدها غير موجبة للدم وإنما الموجب له النقص شوهرى (قوله مع الأثم للمجاورة) أي ولو في صورة العذر لأن العذر إنما يسقط وجوب العود لأن المجاوزة كما أشار إليه الشارح بقوله للمجاورة (قوله لاساءته في الأولى) أي ولتأدى النسك بأحرام ناقص (قوله ولتأدى النسك) أي مع الإساءة ففيه



احتباك (قوله عالم بالحكم) لم يقل أيضا بالمباقيات أوجاهه لانه لان القسم يأتي ذلك اذ هو فيمن جاوز المباقيات مرية النسك فلا يتصور فيه الجهل بالمباقيات ب (قوله مطلقا) نوى العود أولا

\*(باب الاحرام)\*

أى الدخول لان هذا هو الذى يفسده الجماع ويبطله الردة فاذا قوا فاسد وبطل الاحرام كان مرادهم هذا المعنى والمراد بالدخول التلبس ومن هذا المعنى قول أبى شعاع الاحرام مع النية وسمى احراما لانه يقتضى دخول الحرم أولان به تحرم الانواع الاتية وبطلان الاحرام على نية الدخول فى النسك وبهذا المعنى يعد ركنا كما يأتي فى قوله وأركان الحج احرام أى نية ح ل بزيادة والمراد هنا الاول وهو المعنى بقولهم نعتقد الاحرام بالنية لانه لو كان المراد به النية لكان المعنى نعتقد النية بالنية ح ف يقال أحرم الرجل اذا دخل الحرم كأنجد اذا دخل نجدال لكن قول المتن الافضل تعيين يناسب المعنى الشافى (قوله ولو بلا تلبية) لارد على من اشترط التلبية فى انعقاد الاحرام (قوله بأن ينوى حيا) أى لا يجامعها ولو لبهيمة وان نسي أوجهل وعذر فلا نعتقد النسك على المعتد لان ما أفسد فى الدوام يمنع الانعقاد كالحديث فى الصلاة مع ضعف الابتداء نرى وانما كان المعذور كغيره هنا بخلافه فى الاثناء لان الابتداء أضعف من الدوام (قوله أيضا بأن ينوى حيا) أى واحدا أو عمرة أى واحدة فصح التفريع (قوله فعلم) أى من قوله الافضل وأتى به مع علمه من قول المتن فان اطاق الح توطئة لما بعده (قوله انه نعتقد مطلقا) وفارق الصلاة حيث لم يجز ان يحرم بها مطلقا بأن التعيين ليس شرطا فى انعقاد النسك شرح م ر (قوله بأن لا يترد) فى النية على الاحرام بأن ينوى الدخول فى النسك الصالح للانواع الثلاثة أو يقتصر على قوله احرمت شرح م ر (قوله روى مسلم) فى الاستدلال بهذين الحديثين على كون الافضل التعيين نظرا لانهما انما يدلان على الجواز فقط فتأمل ويمكن أخذ الافضلية من لام الامر (قوله خرجنا) أى فى حجة الوداع برماوى (قوله ان نهل) أى نحرم فعبّر عن الاحرام بمجاوره وهو رفع الصوت بالتلبية عزى (قوله وروى الشافى) دليل لعمدة الاحرام مطلقا وقوله مهلين أى محرمين احراما مطلقا ولا مفسيا أى ان الاهلال رفع الصوت بالتلبية والتلبية مسبوقة بالنية أى فها هنا تفسير مرادوما يأتى تفسير لغوى (قوله ينتظرون القضاء) أى هل ينزل بحج أو عمرة والمراد بالقضاء المقضى بمعنى المحكوم به هل هو حج أو عمرة فقوله أى نزول الوحي أى بالمقضى والا فتفسير القضاء بذلك غير ظاهر بل هو

عالم بالحكم ذاك الما وكونه  
ناسيا أو جاهلا به ولا اثم على  
الناسى والجاهل أما اذا عاد  
اليه قبل تلبسه بما ذكر فلا دم  
عليه مطلقا ولا اثم بالمجاورة  
ان نوى العود

\*(باب الاحرام)\*

أى الدخول فى النسك بينية  
ولو بلا تلبية (الافضل تعيين)  
لنسك ليحرف ما يدخل عليه  
(بأن ينوى حيا وعمرة أو كليهما)  
فلو أحرم بحجتين أو ع-رتين  
انعتدت واحدة فعلم أنه نعتقد  
مطلقا بأن لا يزيد فى النية على  
الاحرام روى مسلم عن عائشة  
قالت خرجنا مع رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فقال من  
أراد منك أن يهل بحج وعمرة  
فليفعل ومن أراد أن يهل بحج  
فليفعل ومن أراد أن يهل بعمرة  
فليفعل وروى الشافى أنه صلى  
الله عليه وسلم خرج هو وأصحابه  
مهلين ينتظرون القضاء أى  
نزول الوحي

فأمر من لا هدى معه أن يجعل  
أحرامه عمرة ومن معه هدى  
أن يجعله حجاً (فإن أطلق)  
أحرامه (في أشهر حج صرفه  
بنيته لما شاء) من حج وعمرة  
وكليهما أن صلح الوقت لهما (ثم)  
بعد النية (أى بهمله) أى ما شاء  
فلا يعجزى العمل قبل النية  
فإن لم يصلح الوقت لهما بأن فات  
وقت الحج صرفه للعمرة قاله  
الزباني قال في المهمات ولو  
ضاق فالتجبه وهو مقتضى  
كلام الرافعي أن له صرفه لما  
شاء ويكون كمن أحرم بالحج  
حينئذ أما إذا أطلق في غير  
أشهر الحج فينعتد عمرة كما مر  
فلا يصرفه إلى حج في أشهره  
(وله أن يحرم كاحرام زيد) روى  
الشيخان عن أبي موسى أنه  
صلى الله عليه وسلم قال لعم  
أهات فقلت لبيت يا هلال  
كاهلال النبي صلى الله عليه  
وسلم قال قد أحسنت طف  
بالبيت وبالصفاء والمروة وأحل  
(فينعتد) أحرامه (مطلقاً) لم  
يصح أحرام زيد

إشارة لتقديره مضاف أى نزول القضاء (قوله فأمر الحج) أى فنزل فأمر من لا هدى  
معه فإن قيل ما وجه تخصيص من لا هدى معه بالعمرة قلت لأن من معه الهدى  
وأمر بها التوهم أنه بعد تحللها يدخل نحره ولو قبل يوم النحر والحال أن وقته يوم النحر  
شورى (قوله ومن معه هدى) أن يجعله حجاً لأن من معه هدى أفضل من لا هدى  
معه والحج أفضل من العمرة فناسب جعل الكل للكل ح ل وم وقال بعضهم  
لعل وجهه أن زمن الحج يطول وواجباته أكثر من واجبات العمرة فربما يخل  
بعضها في غيره بالهدى الذى معه (قوله فإن أطلق) أى لم يعين فهو مقابل للتعين  
(قوله صرفه) أى وجوباً بمعنى أنه لا يجوز له إبطال الأحرام ح ل (قوله أن صلح  
الوقت) أى حين الصرف ومراده بهذا التقييد المتن أى فقوله صرفه الحج أى أن كان  
الوقت باقياً واعترض هذا أعنى قوله أن صلح الوقت لهما بأنه لا حاجة له مع قوله في أشهر  
حج (وأجيب) بأن قوله في أشهر حج قيد في الأحرام أى أن الأحرام وقع في أشهر الحج  
وقوله صرفه بنيته لما شاء يصدق ذلك بما إذا صرفه بعد أشهر الحج فلذا احتج  
للتقييد (قوله قبل النية) أى نية الصرف (قوله بأن فات وقت الحج) بأن طلع فجر يوم  
النحر (قوله قال في المهمات ولو ضاق الحج) تسميم في قول المتن صرفه بنيته لما شاء  
أى وإن ضاق الوقت عن أعمال الحج بأن كان لا يصل إلى عرفة إلا بعد فجر يوم النحر  
فكان المناسب تقديمه على التقييد الذى قبله فتأمل (قوله فالتجبه) وهذا هو  
المعتمد كائن عليه م ر خلافاً لغيره من الخواشي ح ف (قوله لما شاء من حج  
أو عمرة) لكن محله في الحج أن كان يمكنه الاتيان ببعض الأعمال في أشهر الحج  
كالسعي بعد طواف القدوم (قوله ويكون) أى فيما إذا صرفه للحج وقوله كمن أحرم  
بالحج من أنه ينعتد ويفوت بطلوع الفجر فيقتل بعمل عمرة ويقضيه من قابل ع ش  
(قوله وله) أى لم يريد الأحرام أن يحرم الحج (قوله بما هلت) أى أحرمت (قوله  
لبيت) أى أحرمت باهلال أى بأحرام كاحرام النبي صلى الله عليه وسلم (قوله  
كاهلال النبي) لم يقل كاهلاك للنلذذ وتبركاً بذكر النبي صلى الله عليه وسلم (قوله  
طف بالبيت الحج) أمر بأعمال العمرة وهو واضح بناء على أنه صلى الله عليه وسلم كان  
أحرامه مطلقاً وأما على أنه كان محرماً بالحج وهو المبرج عندنا فيكون أمره لا ي موسى  
بأعمال العمرة من فسخ الحج إلى العمرة خصوصية له في ذلك العام اه ح ل (قوله  
وبالصفاء) أى وسع بالصفاء أى ملتبساً به اه ح ف (قوله وأحل) أى بعد الحلق (قوله  
فينعتد أحرامه الحج) قال ابن العباد وغيره ولو أخبره بنسك ثم ذكر خلافه فإن تعمد  
لم يعمل بخبره الشافى لعدم الثقة بقوله ولا يفعل به فإن كان بعد الفوات وجب

القضاء شورى (قوله بأن لم يكن محرما) لان السالبة تصدق بتقوى الموضوع (قوله  
أو كان محرما) احراما فاسدا وصورة ان يحرم به مرة ويفسدها ثم يدخل عليها الحج  
فيكون احراما بالحج في هذه الحالة فاسدا ويلزمه المضي فيه وأما اذا احرم وهو مجامع  
أو كافر فهو احرام باطل ولا يلزمه المضي فيه ولا يتصور ان يأتي باحرام فاسد من أول  
أمره ولعل هذا هو الحامل م ر على قوله أي أتى بصورة احرام فاسد ع ش وليس لسا  
صورة يتصور فيها الاحرام بالحج احراما فاسدا الا هذه هذا وانظروا وجه انعقاده  
فاسدا حيث نأى حين اذ احرم بالعمرة وافسدها ثم ادخل عليها الحج تأمل مع ان  
ادخاله علم باجائز (قوله ولغت الاضافة) أي لغت النسبة الى زيد والتشبيه به لانه  
قيد الاحرام بصفة فاذا انتفت بقى أصل الاحرام ولان أصل الاحرام مجزوم به م ر (قوله  
وان علم عدم احرامه) غاية في قوله فينعتقد وهي لارد على من قال لا ينعقد في هذه  
الحالة وتمسك بالقياس على ما لو عاق فقال ان كان زيد محرما فقد احرمت فقول  
الشارح بخلاف ما لو قال الخ شروع في ابداء فارق في القياس الذي تمسك به الضعيف  
وعبارة م ر و فرق الاول بأن في المقيس عليه تعليق أصل الاحرام فليس جازما به  
بخلاف المقيس فانه جازم بالاحرام فيه (قوله لا ينعقد لما به الخ) ظاهره ولو تبين  
ان زيد احرم وليس كذلك بل ينعقد وهذا التفصيل بالنسبة لان مع كان اما غيرها  
من جهة الادوات فلا ينعقد مطلقا وان كان زيد محرما في الواقع زى وعبارة ح ل  
فان قال ان اذا أوتى احرم زيد فانا محرم لا ينعقد وان كان زيد محرما و فرق بأن ذلك  
تعليق على ماض وهذا تعليق على مستقبل والثاني اكثر غررا لان الشك فيه  
أقوى اه وقوله فان قال الخ لعل وجهه في ان مع كان ان أدوات الشرط لا تأثير لها  
في قلبها الى الاستقبال لتوغلها في المضي فيصع معها الاحرام ان تبين كون زيد محرما  
(قوله فينعتقد احرامه) كاحرامه ومتى أخبره زيد بكيفية احرامه لزمه الأخذ  
بقوله ولو فاسقا فيما يظهر وان ظن خلافه اذ لا يعلم الا من جهته شرح م ر (قوله  
قبل احرامه) أي المشبه (قوله ان فقد احرامه) أي المشبه مطلقا أي ما لم ينو التشبيه  
حالا ح ل (قوله فان تعذر) معرفة احرامه مراده بالتعذر التعسر كما في المحاوى  
والوجيز لان التعذر استعالة معرفة الواقع وهو ليس مرادنا هنا ع ش (قوله أو غيره)  
أي الاحد كقبيته ونسيان ما أحرم به (قوله نوى قرانا) بأن يقول نويت الحج  
والعمرة ولا يلزمه دم القران لان الأصل براءة الذمة منه ح ل قال العلامة  
الشورى يظهر أنه لو تبين له احرام زيد بعد ذلك تعين عليه العمل به ان كان  
معينا على ما تقدم (قوله هم أتى بعمله) أي القران بأن يأتي بأعمال الحج لان  
عمرة القران من موهرة أي من درجة في حله ويخرج بذلك عن العهدة يتعين

بأن لم يكن محرما أو كان محرما  
احراما فاسدا ولغت الاضافة  
اليه وان علم عدم احرامه  
بخلاف ما لو قال ان كان زيد  
محرما فقد احرمت لا ينعقد  
لما فيه من تعليق أصل  
الاحرام (والا) بأن مع احرام  
زيد (ف) ينعقد احرامه  
(كاحرامه) معينا ومطلقا  
ويتخير في المطلق كما يتخير زيد  
ولا يلزمه الصرف الى ما يصرفه  
اليه زيد وان عين زيد قبل  
احرامه ان فقد احرامه مطلقا  
وتعبرى بالعمرة وعدمها أولى  
مما عبر به (فان تعذر معرفة  
احرامه) بموت أو جنون  
أو غيره فتعبرى بذلك أعم  
من قوله فان تعذر معرفة احرامه  
بموته (نوى قرانا) كما لو شاك  
في احرام نفسه هل قرن أو  
احرم بأحد النسكين (ثم  
أتى بعمله) أي القران ليتحقق  
الخروج عما شرع فيه

ولا يبرأ من العمرة لاحتمال انها حرم بالجح ويمنع ادخالها \* (٨٦٦) عليه ويغنى عن نية القران نية الحج

كما في الروضة وأصلها (وسن  
نطق بنية فتلبية) فيقول بقلبه  
ولسانه نويت الحج وأحرمت به  
الله تعالى ليلى اللهم ليلى الى  
آخره فليبرأ من الحج اذا توجهت الى  
منى فأهلوا بالحج والاهلال  
رفع الصوت بالتلبية ولا يسن  
ذكر ما احرم به في غير التلبية  
الاولى لان اخفاء العبادة  
أفضل وتعبيري بما ذكر اولي  
من قوله المحرم ينوي ويلبي  
(لا في طواف) ولو طواف  
قدوم (وسعى) بعده أى لا يسن  
فيه ما تلبية لان فيه ما اذكارا  
خاصة وانما قيد الاصل بطوافي  
القدوم لذكر الخلاف فيه  
وذكر السعي من زيادتي  
(و) سن (طهر) أى غسل  
أوتيم بشرطه ولو في حيض  
أو نحو (لاحرام) للاتباع في  
الغسل رواه الترمذى وحسنه  
وقيس بالغسل التيمم هنا  
وفيما يأتي (ولدخول مكة)  
ولو حلالا (وبذى طوى) بفتح  
الطاء أشهر من ضمها وكسرهما  
(لأمرها أفضل) من طهره بغيرها  
للا اتباع رواه الشيخان فان لم  
يمر بها سن طهر من مثل مسافتها  
واستثنى الماوردى من خرج  
من مكة فأحرم بعمرة من  
مكان قريب كالتميم واغتسل  
في الحج وسن الطهر أيضا لدخول المدينة والحرم (ولو قوف بعرفة)

شرح جروم (قوله ولا يبرأ من العمرة) ويرأى من الحج عباد شوبرى (قوله فيقول  
بقلبه) والقول بالقلب نفسى وقوله واحرمت به عطف مرادى التصدم منه التوكيد  
لانه لو قال أحرمت بالحج كفى (قوله فأهلوا بالحج) في دلالة على المدعى شىء فهو  
غير مناسب هنا لانه يقيد بطلب رفع الصوت بالتلبية في المرة الاولى وهو غير مطلوب  
فيه سابل المطلوب فيها السر كما يأتي في شرح قوله ورفع رجل صوته بها في دوام  
احرامه ويحجب بأن المراد بالاهلال هنا النطق بالتلبية من غير رفع صوت فقوله  
فأهلوا بالحج أى فأهلوا بالتلبية أى حال كونكم محرمين بالحج (قوله والاهلال)  
أى حقيقة الاصلية فلا ينافى أن المراد منه الاحرام فيكون المعنى أحرموا وعلى  
الاول يكون المعنى ارفعوا أصواتكم بالتلبية محرمين بالحج وبما يدل على أن المراد  
الاحرام أن رفع الصوت بالتلبية غير مطلوب أو لاحرامه كما يأتي فالاولى تفسير  
أهلوا بلبوأ محرمين بالحج وان تفسيره بأحرموا يخرج عن كونه لا يدل على  
التلبية (قوله لان اخفاء العبادة أفضل) ولا ينافى ما يأتي من سن رفع الصوت  
بالتلبية في دوام احرامه لان المراد بالعبادة النية ورفع الصوت بالتلبية في دوام  
الاحرام كالهيات لها وان لم يشر منه اظهار العبادة ع ش وهذا يفتح سن عدم ذكر  
ما أحرم به لعدم السن الذى ادعاء فتأمل (قوله اولي من قوله المحرم الحج) لان  
الواو في كلامه لا تقتضى ترتيبا شوبرى وأيضا كلامه يؤيد أن التلبية واجبة  
وأيضا قوله المحرم ينوي فانه محرم ولا معنى لكون المحرم ينوي الاحرام وان أول  
المحرم بالمريد الاحرام (قوله أوتيم بشرطه) وهو المجز عن الماء حسا أو شرعا (قوله  
لا في طواف) معطوف على مقدرة قدره فتلبية في كل حال لا في طواف (قوله  
ولدخول مكة) أى ولدخول البيت أيضا ولا يفوت الا بالاستقرار بعد الدخول  
(قوله ولو حلالا) قال السبكي وحينئذ لا يكون هذا من اغسال الحج الامن جهة  
انه يقع فيه أى في زمنه شرح م ر وع ش (قوله وبذى طوى) أى والطهر بذى  
طوى فالمبتدأ محذوف والباء بمعنى في سميت بذلك لاشتغالها على بئر مطوية بالحجارة  
يعنى مبنية بها اذ الطى البناء ويجوز فيها الصرف وعدمه على ارادة المكان  
أو البقعة شرح م ر (قوله فلا يسن) أى حيث لم يتغير ريحه عند الدخول والاسن  
الغسل عنده (قوله لقرب عهده) انظر لو اغتسل للعيد يوم الجمعة كأن اغتسل له  
قبل الفجر والظاهر طلب الغسل لها أيضا ولا يكتفى بغسل العيد نظرا لقول  
بوجوبه فلا يكتفى بما تقدمه ولو وقع قبل وقته بخلاف ما هنا لا وقت له تأمل  
شوبرى (قوله ويظهر مثله في الحج) أى فيما لو جاز الميقات غير مريد الغسل ثم اراده

في مكان قريب كالتميم واغتسل للاحرام فلا يسن له الغسل لقرب عهده به قال ابن الرقعة ويظهر مثله في  
في الحج وسن الطهر أيضا لدخول المدينة والحرم (ولو قوف بعرفة)



عشية) وبمزدلفة غداة نحر  
ولرمي أيام التشريق) لان هذه  
مواطن يجتمع لها الماس فسن  
الطهر لها قطعاً للروائح الكريهة  
بالغسل <sup>للقربى</sup> شق به التيمم  
والقربة وخرج رمي التشريق  
رمي يوم النحر فلا يسن الطهر له  
اكتفاء بطهر العبد وسن أن  
يتأهب للأحرام بمحلق عانة  
وتنظيف ابط وقص شارب  
وقليم ظفر وينبغي تقديمها على  
الطهر كما في الميت وذ كر التيمم  
في غير الأحرام من زيادتي  
(و) سن (تطيب بدن ولو بماله  
جرم) ولو امرأة بعد الطهر  
(لأحرام) للاتباع رواه الشيخان  
عن عائشة قالت كنت أطيّب  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
لأحرامه قبل أن يحرم ولحله  
قبل أن يطوف بالبيت (وحل)  
تطيب لأحرام (في ثوب  
واستدامته) أي الطيب في  
بدن أو ثوب بعد الأحرام لما  
روى الشيخان عن عائشة  
قالت كأنني أنظر إلى وبيص  
الطيب أي بريقه في مفرق  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وهو محرم وخرج باستدامته  
ما يعلم بما يأتي في باب ما حرم  
بالأحرام من أنه لو أخذ الطيب  
من بدنه أو ثوبه ثم رده إليه أو نزع  
ثوبه المطيب ثم لبسه لم يمتنع فدية

في مكان قريب أو كان مسكنه قريباً من الحرم حل (قوله عشية) أي بعد الزوال  
فأو طرف للوقوف والافوق الغسل من النحر ويجوز أن يكون عشية طرفاً للغسل  
أي لوقته الأفضل لأنه مطلوب تقريبه تأمل شو برى واذا فأت هذه الاغسال  
لا تقضى على المعتمد لأنها ذات سبب وقد زال شرح م (قوله وبمزدلفة) أي عند  
المشعر الحرام وقوله غداة طرف للوقوف لا للغسل ويدخل وقته بنصف الليل وأما  
الغسل للمبيت لها فلا يسن اكتفاء بما قبله حل (قوله ولرمي) أي ويسن  
في كل يوم من أيام التشريق بعد الزوال لرمي الجمرات الثلاث شرح م ر ويدخل  
وقته بالفجر لكل يوم حل (قوله والقربة) معطوف على قوله قطعاً للروائح وعبارة  
م ر لان الغسل يراد للقربة والنظافة فاذا تعذر أحدهما بقي الآخر ولان التيمم  
ينوب عن الغسل الواجب فعن المندوب أولى (قوله فلا يسن الطهر لها اكتفاء الخ)  
أي ولا للمبيت بمزدلفة لقربه من غسل عرفة ولا لطواف القدوم لقربه من غسل  
الدخول م ر (قوله وتأهب) أي يستعد (قوله بمحلق عانة) أي في غير عشرين الحجة  
لمريد التضحية به (قوله على الطهر) أي ما لم يكن جنباً فإنه يسن له تأخيرها  
عن الغسل برماوى (قوله كما في الميت) أي على القول به وهو المرجوح فالقدس  
عليه ضعيف والمقدس معتمد وهو المجديد والقديم الكراهة كما قاله الزياى ويحوز  
أن يكون المريض يتعهد نفسه بما ذكر ليكون طهره على الوجه الاكمل فلا يكون  
على المرجوح وحينئذ يكون فيه مجاز الاقل لان المراد بالبيت المريض مرض الموت  
شو برى مع زيادة (قوله وتطيب بدن) أي غير مائمه وغير محددة في العدة (قوله  
ولو امرأة) أي غير محددة شو برى ولو شابة خلية أم لا ويفارق ما مر في غسل الجمعة  
من عدم سن التطيب في ذهاب الاتنى لها بأن زمان الجمعة ومكانها ضيق ولا يمكنها  
تجنب الرجال بخلاف الأحرام شرح م ر وقضيته سن التطيب للتحلل الثاني حرر  
شو برى وقال شيخنا العزيزى قوله ولحله أي بعد التحلل الاول لانه كان اشعث  
بواسطة الأحرام وعبارة حل ولحله أي لتحلله الثاني لان الاول يحل به جميع  
أهومات الا لجماع كما يأتي ومثله زى (قوله وحل تطيب في ثوب) أي مع الكراهة  
حل وس ل (قوله واستدامته) وينبغي كما قاله الأذرى ان يستثنى من جواز  
الاستدامة ما اذا ألزمها الاحداد بعد الأحرام فتلزمها ازالته شرح م (قوله لما روى  
الخ) دليل على جواز الاستدامة وقوله كافي كأن هذا التحقيق أي التحقق النظر لانها  
تأتى له (قوله بريقه) أي لمعناه وقوله في مفرق بفتح الميم وكسر الراء وقصها وسط  
الرأس لانه محل فرق الشعر ع ش (قوله لزمته فدية) أي للطيب مع فدية اللبس

فلولم تكن رائحته موجودة في ثوبه فان كان بحيث لو انى عليه ما ظهرت رائحته امتنع لبسه والا فلا رد كرجل تطيب  
الثوب هو ما صححه في الروضة كاصلها ونقل في المجموع \* (٨٦٨) \* الاتفاق عليه ووقع في الاصل تصحيحه انه يسن

ان كان ملبوسه محيطا (قوله فلولم تكن رائحته موجودة) مفرع على محذوف  
تقدروه لزمته فدينه ان كانت رائحته موجودة (قوله وسن خضب يدي امرأته) أى  
غير محدودة ويسن الخضب لغير المحرمة أيضا ان كانت حليلة والا كره ولا يسن لها نقش  
وتسويد وتطريف وتجهير وحنة بل يحرم واحد من هذه الامور على خلية  
ومن لم يأذن لها زوجها رى (قوله بشئ منه) أى من المذكور وهو الخناء وقوله  
فلتستر لون البشرة واذا فعلت ذلك لا يجوز النظر ليدىها مخضوبتين والحرمه باقية  
وانما افاد الخضب نوع ستر في الجملة سم (قوله وخرج بالمرأة) الرجل شامل  
للامرء الجميل (قوله بل يحرم) أى لغير عذر كما نص عليه الامام الشافعى ومحل  
الحرمه في البدن فلا ينافي سن خضب لحيته بالخناء وكذا بالسواد في الجهاد ليطهر  
للكفار شبابه وقوته (قوله ويجب تجرد رجل) أى ولو مجنوننا وصبيانا فالمراد به هنا  
ما قابل المرأة حل وبرماوى (قوله واعتزوا الاول) أى القول بالوجوب (قوله  
ولا يعصى) لانه آت بواجب (قوله بشئين ذكرتهما الخ) حاصلهما انهم صرحوا بان  
لو كان معه صيد قبل الاحرام لا يجب عليه ارساله كما لا يجب تجريده قبل الاحرام  
وبأن من حاف بالطلاق لا ينافى زوجته لا يحرم عليه الوطء ابتداء فكذا هنا  
لا يجب عليه التجرد ابتداء أى وانما يجب النزاع عقبه لانه يقع به الطلاق والجواب  
عن الاول ان الصيد يزول ملكه عنه بمجرد الاحرام من غير احتياج الى ازالته  
بخلاف مسألة التجرد لان التجرد لا يحصل به أى بالاحرام فوجب قبله وعن الثاني  
بأن الوطء حال العصمة وجوب النزاع بعده ذلك لخروجها عن العصمة لاجل  
التعليق وبعبارة شرح الروض وأجيب بأن الوطء يقع في النكاح فلا يحرم وانما  
يجب النزاع عقبه لانه خروج عن المعصية ولان موجب ليس الوطء بل الطلاق  
المعلق عليه فلا يصح الحاق الاحرام بالوطء اه وفيه أن هذين الشيئين يؤيدان  
عدم الوجوب لالسن الذى هو المذمى (قوله وسن لبسه) أى قبل الاحرام (قوله  
أبيضين) ويكنى المتعصب الجفاف والمصبوغ مل (قوله ونعلين) أى حيث  
لم يكونا محيطين بأن ظهرت منهما الاصابع شوبرى كداس وتاسومة وهى كناية  
عن جلود ملصوقة برسرس أو غيره ولها سير كالققاب كنعل الدارنة كما قرره  
شيخنا وبعبارة جهر والمراد بالنعل هنا ما يجوز لبسه للحرم من غير المحيط كالمداس  
المعروف اليوم والتاسومة والققاب بشرط أن لا يستخرج أصابع الرجلين اه  
(قوله ركعتين) ويسرفيه ما مطلقا لا تباع وانظر وجه مخالفة نظرهما من ركعتي  
الموافق فانه يجزئهما ما لا ويسرفيه ما نهارا شوبرى (قوله في غير وقت الكراهة)

كالبدن (وسن خضب يدي  
امرأته) أى للاحرام الى الكوعين  
بالخناء لانهما قد ينكشفان  
ومسح وجههما بشئ منه لانها  
تؤمر بكشفه فلتستر لون البشرة  
بلون الخناء اما بعد الاحرام فيكره  
ذلك لها لانه زينة للحرم والقصد أن  
يكون اشعث اغبر فان فعلته فلا  
فدية وخرج بالمرأة الرجل والخنى  
فلا يسن لهما الخضب بل يحرم  
(ويجب تجرد رجل له) أى للاحرام  
(عن محيط) بضم الميم ويحاء مهجلة  
ليتنقى عنه لبسه في الاحرام الذى  
هو محرم عليه كما سيأتى والتصريح  
بالوجوب من زيادتي وبه صرح  
الرافعى والنووى في مجموعيه لكن  
صرح في مناسكه بسنه واستحسنه  
السبكي وغيره تبعاً للمصنف الطبرى  
واعترضوا الاول بأن سبب  
الوجوب وهو الاحرام لم يحصل ولا  
يعصى بالنزع بعد الاحرام وايد  
الثاني بشئين ذكرتهما في شرح  
الروض مع الجواب عنه ما واما  
الاعتراض فجوابه أن التجرد في  
الاحرام واجب ولا يتم الا بالتجرد  
قبله فوجب كالمسعى الى الجمعة  
قبل وقتها على بعيد الدار وقول  
محيط أعم من قوله محيط الثياب  
لشموله الخف واللبد والمنسوج  
(وسن لبسه اذ اراد ابيضين)

جددين والا فغسولين (ونعلين) تجزئ لغير محرم احد كم في ازار ورداء ونعلين رداء أو عوانة في صحيفه وخرج  
بالرجل المرأة والخنى اذ لا نزاع عايمه في غير الوجه (و) سن (صلاة ركعتين) في غير وقت الكراهة كما علم من محله

(لاحرام) لكل من الرجل وغيره الاتباع رواه الشيخان مع خبر البسوام نيا بكم اليساض ويقنى عن الركعتين  
فريضة وناقلة أخرى ويسن أن يقرأ في الركعة \* (٨٦٩) \* الأولى سورة الكافرون وفي الثانية سورة

الاخلاص وقول لا حرام من  
زيادتي (والأفضل أن يحرم)  
الشخص (إذا توجه لطريقه)  
واكباً كان أو ماشياً للاتباع  
في الأول رواه الشيخان وخبر  
مسلم عن جابر أمرنا رسول الله  
صلى الله عليه وسلم لما أهلكنا  
أن نحرم إذا توجهنا فيه وفي  
الثاني نعم لو خطب امام مكة  
سها يوم السابيع فالأفضل له  
أن يخطب محرماً فية قدم احرامه  
سيره يوم قاله المأوردى (وسن  
اكثر تلبية ورفع رجل) صوته  
(بها) بحيث لا يضر بنفسه  
(في دوام احرامه) فيها للاتباع  
في الأول رواه مسلم والامريه  
في الثاني رواه الترمذى وقال  
حسن صحيح (وذلك) عند  
تغايير احوال) كركوب  
ونزول وصعود وهبوط واختلاط  
رفقة وفراغ صلاة واقبال ليل  
أو نهار ووقت صبر (أكد)  
ونخرج بدوام احرامه ابتداءً فلا  
يسن الرفع بل يسمع نفسه فقط  
ونقله في المجموع عن الجويني  
وأقره والتقيد بالرجل من  
زيادتي فلا يسن للمرأة والخنثى  
رفع صوتهما بأن يسمعا غيرهما  
بل يكره لهما رفعه وفرق بينه  
وبين إذا نهما حيث حرم فيه

أى إذا كان في غير حرم مكة مر (قوله لاحرام) أى قبل الاتيان به بحيث لا يطول  
الفصل بين ما عرفنا حل (قوله مع خبر البسوام نيا بكم اليساض) لا وجه لذلك  
هنا فالصواب ذكره عقب قوله بخبر ليحرم أحدكم في إذا روءاه الخ ويكون دليلاً  
لقوله أبيضير تأمل (قوله إذا توجه) أى أراد التوجه من الميقات (قوله لما أهلكنا)  
أى أردنا الأهلل أى الاحرام لاجل قوله أن نحرم وكان بعضنا مشاة وبعضنا ركباناً  
حل بزيادة (قوله نعم) استدرك على قوله والأفضل أن يحرم إذا توجه لطريقه (قوله  
ورفع رجل) أى ذكر بالغاً كان أو صبيلاً لأنه في مقابلة المرأة نعم يكره رفع بشوش  
على نحو نائم أو مصل زى ولا فرق في رفع الصوت بين المساجد وغيرها كما في م ر  
(قوله لا يضر بنفسه) بضم أوله من أضر وهكذامتى وجدت الباء فان لم توجد كان  
ثلاثاً يسأل تعالى لا يضركم كيدهم شيئاً لا يضركم من ضل عنافى (قوله وذلك) أى  
الاكثر عند تغايير احوال أكد لا يقال قد يفيدان غير الاكثر عند التغايير ليس  
أكد منه عند غيره لانقول هذا علم من الافضلية من الاكثر بالاولى شوبرى  
(قوله وفراغ صلاة ولونقلا ويقدمها) أى التلبية على أذكار الصلاة لانها وظيفة  
الوقت ح ف وس ل (قوله فلا يسن الرفع) سكت عن الاكثر حيث لم يقل  
فلا يسن الرفع ولا الاكثر فقتضاه أنه يسن مطلقاً (قوله ونقله في المجموع) لعل  
الاولى حذف الواو (فائدة) ورد في خبر ان الله وعد هذا البيت بأن يحجه كل  
سنة ستمائة ألف فان نقصوا كلهم الله من الملائكة وان التكبىة تحشر كالعروس  
المزقوفة فكل من جهات تعلق بأستارها ويسعون خلفها حتى يدخلون الجنة معها  
شيئنا ح في نقلنا عن الاجهوى (قوله بأن يسمعا الخ) أى ان كانتا بحضرة  
الاجانب فان كانتا بحضرة المحرم أو خلية من هلا كراهة ع ش على م ر وقوله  
بالاصغاء الى الاذان أى بالامر بالاصغاء اليه م ر (قوله ان الحمد) بكسر الهمزة على  
الافصح على الاستئناف ونقل اختيار الفتح عن الشافعى والكسر أولى لان  
الاستئناف لا يوهم ما يوهم التعليل من التقيد لانه على الفتح يوهم أن التلبية  
انما هي لاجل الحمد وقوله والنعمة بالفتح عطف على الحمد ويجوز الرفع على الابتداء  
كما قال الفاضل عياض والخبر محذوف رى ويندب وقفة لطيفة على الملك دفعاً  
لتوهم أنه منى لا اتصاله بالنفى وعدم نقص أو زيادة فيها فلا يكره نحو وسعديك  
والخبر كله بيدك والعمل اليك لو روده ويكره الكلام فى أمثاله والسلام عليه  
ويندب له ردة وتأخيرها الى فراغها أحب اه بحروفه (قوله والملك) قال الحافظ  
ابن حجر هو بالنصب على الشهور ويجوز فيه الرفع وتقديره والملك كذلك فان قلت

ذلك بالاصغاء الى الاذان واشتغال ٢١٨ ل كل أحد بتليته عن سماع تلبية غيره وظاهر أن التلبية  
كثيرها من الاذكار تركه في مواضع العبادة تنزيهاً لذكر الله تعالى (ولفظها اليك اللهم ليلىك الى آخره) أى لبيك  
لا شريك لك لبيك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك للاتباع رواه الشيخان



وسن تكبر بها ثلاثا ومعنى  
ليكن أنا مقيم على طاعتك  
وزاد الأزهري أقامه بعد إقامة  
واجابة بعد واجابة وهو منى  
أوبده التكثير وسقطت نونه  
للاضافة (و) سن (لمن رأى  
ما يعجبه أو يكرهه) أن يقول  
(ليكن ان العيش عيش  
الآخرة) قاله صلى الله عليه  
وسلم حين وقف بعرفات ورأى  
جمع المسلمين رواد الشافعي  
وغیره عن مجاهد مرسلًا وقاله  
صلى الله عليه وسلم في أشد  
أحواله في حفر الخندق رواد  
الشافعي أيضا ومعناه ان الحياة  
المطلوبة المنية الدائمة هي  
حياة الدار الآخرة وقولى  
أو يكرهه من زيادى (ثم)  
بعد فراغه من قلبية (يصلى)  
ويسلم (على النبي صلى الله عليه  
وسلم ويسأل الله تعالى الجنة  
ورضوانه ويستعذ به من  
النار) للاتباع رواد الشافعي  
وغیره قال فى المجموع وضعفه  
الجمهور ويمكن صوته بذلك  
أخفض من صوت التلبية بحيث  
يتميزان  
\*(باب صفة النسك)\*

لم ترون الحمد والنعمة وأورد الملك قلت لان الحمد متعاق النعمة ولهذا يقال الحمد لله  
على نعمه فيجمع بينهما كأنه قال لا حمد الا لك ولا نعمة الا لك وأما الملك فهو معنى مستقل  
بنفسه ذر لتحقيق ان النعمة كلها لله تعالى لانه صاحب الملك برماوى (قوله وسن  
تكبر بها ثلاثا) انظر أى حاجة لهذا مع قول المتن وسن اكثرا قلبية ويمكن  
أن يقال ان الاكثرا سنة في الدوام كما قيده وهذا سنة مطلقا وان هذا بيان لاقول  
ما يحصل به الاكثار (قوله وهو منى) أى ملحق بالمتن لانه ليس له مفرد من لفظه  
وقوله وسقطت نونه أى نون التثنية للاضافة وهو منصوب بفعل مضمر وجوبا أو أصلا  
أبى لين لك أى أجيب اجابتين لك حيث دعوتك للجمع على حد قوله تعالى ثم ارجع  
البصر كرتين فحذفت النون من المتن للاضافة واللام للتخفيف (قوله ما يعجبه)  
بضم الياء التثنية (قوله أن يقول ليكن الخ) أى ان كان محروما والافعال اللهم  
ان العيش الخ كما جاء عنه صلى الله عليه وسلم فى الخندق كما يأتى فى الشارح ولا يقول  
ليكن فان قالها هل يكرها ولا حرره (قوله ورأى جمع المسلمين) وكانوا ثمانين ألفا  
اطاف (قوله وقاله صلى الله عليه وسلم) وكان غير محرم اذ ذاك ح فى (قوله  
فى أشد أحواله) ظاهره كشرح م وأنه قال هذا اللفظ وعبارة الزيادة ويظهر تقييد  
الانسان بليكن بالمحرم فغيره يقول اللهم ان العيش عيش الآخرة الخ كما جاء عنه  
صلى الله عليه وسلم فى الخندق ابن جرير وعش (قوله بعد فراغه) أى بعد  
تكبر بها ثلاثا قل (قوله ويصلى على النبي) هو بالنصب عطف على الاكثار  
على حد وليس عبادة وتقرعنى فيفيد سن المذكورات ويندب أن يكون بصوت  
أخفض من صوت التلبية بحيث يتميزان قل (قوله وضعفه) أى هذا الحديث  
الذى فيه السؤال وليس التضعيف راجعا للصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم  
خلافا لما يوهمه كلام الشارح قل وبرماوى وقال ح فى قوله وضعفه أى  
الحديث الدال على ذلك لا الحكم لانه مجمع عليه والله أعلم  
\*(باب صفة النسك)\*

أى كفيته المطلوبة فيه من حين الاحرام الى حين التحلل بل وبعد التحلل ليدخل  
طواق الوداع قل وبرماوى فان قلت تقدم أن النسك قصد الكعبة مع الاركان  
مع أنه ليس فى هذا الباب وكن من أركانه أجيب بأنهم تارة يذكرون الصفة  
ويريدون بها الحقيقة كما تقدم وتارة يريدون بها الكمال كما فى هذا الباب فواده  
بالصفة فيه الصفة الكاملة كذا قرره شيخنا الزينى وقبه شىء لانه ذكر فيه  
فصل الاركان اذ هذا الباب ينتهى الى باب محرمات الاحرام وقد ذكر فيه خمسة



(الافضل) المحرم يحج ولو فارنا (دخول مكة قبل) \* (٨٧١) \* (وقوف) بعرفة اقتداء به صلى الله عليه وسلم وبأصحابه

ولا كثرة ما يحصل له من السنن  
الاثنية (و) والافضل دخولها  
(من ثنية كداء) وان لم تكن  
بطريقه خلافا لما نقله الراقي  
عن الاصحاب واقتضاء كلام  
الاصول للاتباع ورواه مسلم  
ولفظه كان يدخل مكة من  
الثنية العليا ويخرج من السفلى  
والعليا تسمى ثنية كداء  
بالفتح والمد والتوس والسفل  
ثنية كداء بالضم والقصر  
والتوس وهي عند جبل  
قبيعان والثنية الطريق  
الضيق بين الجبلين واختصت  
العليا بالدخول والسفلى بالخروج  
لان الداخل يقصد مكابا على  
المقدار الخارج عكسه وقضيته  
التسوية في ذلك بين المحرم  
وغيره (وان يقول عند لقاء  
الكعبة رافعا يديه واقفا اللهم  
زد هذا البيت) أي الكعبة  
(تشريفا الى آخره) أي وتعظيما  
وتكريما ومهابة وزد من شرفه  
وتكريمه من جهة أو اعظمه وتشريفا  
وتكريما وتعظيما وبر بالاتباع  
رواه الشافعي والبيهقي وقال  
انه منقطع (اللهم أنت السلام  
الى آخره) أي ومنك السلام  
فحينئذ بنا بالسلام قاله عمر  
رضي الله عنه ورواه عنه البيهقي

فصول الاول فصل واجبات الطواف والث في فصل سنن الامام أن يحط بركبة  
الثالث فصل في المبيت بمزدلفة الرابع فصل في المبيت في الخامس فصل في أركان  
الحج اه فراده بقوله صفة النسك أي سواء كانت واجبة أو مندوبة كما علم مما تقدم  
فتأمل (قوله للمحرم) التقييده يحتاج اليه بالنسبة للسنة الاولى وهي قوله قبل  
وقوف وغير محتاج اليه بل لا ينبغي بالنظر للسنن الاثنية وهي قوله ومن ثنية كداء  
وقوله وان يقول الحج ويدخل المسجد الحج وقوله ويبدأ بطواف قدوم فهذه السنن  
الاربعة لا تقتيد بالمحرم (قوله مكة) هي بالميم وبالموحدة لثنتان اسم للبلد وقيل بالميم  
اسم للبلد وبالباء للبيت وحده أو للبيت والمطاف وقيل بالميم اسم للمحرم وبالباء  
للمسجد وهي بالميم من الملك بمعنى المصر يقال ملك البعير ما في ضرع أمه اذا مضه امتصه  
لقلة ما ثم ساقا وبالباء من البك أي الاخراج لاجراها المحباسة وقيل من البك  
وهو دفع لان الناس يتسددون فيها في المطاف اه م ر وهي افضل بلاد الله  
الا للبقعة التي ضمت اعضاءه صلى الله عليه وسلم فهي افضل - تي من العرش  
والكرسي وافضل بقاعها الكعبة ثم المسجد حولها ثم بيت خديجة رضي الله عنها  
وتندب المجاورة بها الا تخوف الخطا رتبة أو محذور من نحو مصبة (قوله وقضية  
التسوية معتمد) فان قلت حيث كان قضيته ذلك فلم قصر المتن فيما تقدم على المحرم  
قلت له لكونه كلام الاصحاب اه ع ش (قوله وان يقول الحج) ولبعضهم  
بنى بيت رب العرش عشر فخدمهم \* ملائكة الله الكرام وآدم  
وشيث وأبراهيم ثم عالتق \* قصي قريش قبل هذين جرهم  
وعبد الآلاء ابن الزبير بنى كذا \* بناء محجاج وهذا مقيم  
(قوله وتعظيما وتكريما) وكان حكمة تقدم التعظيم على التكريم في البيت وعكسه  
في قاصده أن المقصود بالذات في البيت اظهار عظمته في النفوس حتى تخضع لشرفه  
وتقوم بحقوقه ثم كرامته باكرام زائريه باعطائهم ما يطلبونه وانجازهم ما املوه  
وفي زائريه وجود كرامته عند الله تعالى باسباغ رضاه عليه وعفوه عما جناه  
واقترنه ثم عظمته بين ابناء جنسه بظهور تقواه وهدايتهم ويرشد الى هذا ختم دعاء  
البيت بالمهابة الناشئة عن تلك العظمة ادهى التوقير والاجلال ودعاء الزائر بالبر  
النشئة عن ذلك التكريم ادهوا لا تسبوا في الاحسان اه شرح حجر (قوله فحينئذ)  
أي اكرما (قوله ومعنى السلام الاوّل ذو السلامة) عبارة ابن حجر انت السلام  
أي السالم من كل ما لا يليق بجلال الربوبية وكال الالهية أو المسلم لعبيدك  
من الآفات اه فساد كره الشارح من التفرقة لا يتعين (قوله فيدخل) بالنصب

قال في المجموع واسناده ليس يقوى ومعنى السلام الاوّل ذو السلامة من التقاض والثاني والثالث السلامة من الآفات  
وقولي عند لقاء أعمن من قوله اذا أبصر وقولي راده ابدية ورافعا من زيادتي (فيدخل) هو أولى من قوله

ثم يدخل (المسجد) الحرام (من باب بني شيبه) وان لم يكن بطريقه للاتباع رواه البيهقي باسناد صحيح ولان باب بني شيبه من جهة باب الكعبة والخبر الاسود وان يخرج من \* (٨٧٢) \* باب بني سهم اذا خرج الى بلده ويسمى اليوم

بباب العمرة (و) ان يبدأ بطواف قدوم) للاتباع رواه الشيخان والمعنى فيه أن الطواف تحية المسجد فمن أن يبدأ به فيزدته بقولي (الاعذر) كاقامة جماعة وصيق وقت صلاة ونذ كرفائة فيقدم على الطواف ولو كان في اثنا عشر لانه يفوت والطواف لا يفوت ولا يفوت بالجلوس ولا بالتأخير فم يفوت بالوقوف بعرفة كما يعلم مما يأتي وكما يسمى طواف القدوم يسمى طواف القادم وطواف الورد وطواف الورد وطواف التحية (ويختص به) أي بطواف القدوم (حلال) هو من زيادتي (وحاج دخل مكة قبل وقوف) فلا يطلب من الداخل بعده ولا من المعتبر لدخول وقت الطواف المفروض عليهم فلا يصح قبل ادائه أن يتأوا بطوافه قياسا على أصل النسك (ومن قصد الحرم) هو أعم من قوله مكة (لأن النسك) بل أنه زيارة أو تجارة (سن) له (احرام به) أي بنسك كتحية المسجد لدخوله سواء أكرر دخوله كخطاب أم لا كرسل قال في المجموع ويكره تركه (فصل) فيما يطلب في الطواف

عطفاء على دخول فيفيد سنتين فورية الدخول وكونه من باب بني شيبه والقورية صرح بها ابن حجر (قوله من باب بني شيبه) وهو المسمى الآن باب السلام اه حجر (قوله من جهة باب الكعبة) وهي أشرف جهاتها اه حجر ومروا بضاد أمر الله أن تؤتي البيوت من أبوابها ح في (قوله بطواف قدوم) الالذرية تقتضي تأخير الطواف ويحيى نذ يصلي تحية المسجد وكذا ان أراد عدم الطواف شوبري (قوله تحية المسجد) أي الكعبة لان الطواف تحيتها فقط ح في وأما بقية المسجد فحيتها الصلاة كغيره وعبارة سم قوله تحية المسجد قال ابن حجر في حاشية الايضاح أي الكعبة كما صرحوا به وأما تحية المسجد فتندرج في ركعتي الطواف بمعنى أنه ادنوى بهد امع الطواف التحية أثيب عليهما والاسقط عنه المطلب بفعلهما (قوله كاقامة جماعة) ولو في مندوبة وقوله وصيق وقت صلاة ولونا قلة مؤكدة أو راتبة وقوله ونذ كرفائة أي مكتوبة شوبري (قوله في أسائه) أي الطواف فيتركه ويأتي بها (قوله لانه) أي المذكور يفوت هو ظاهر في الاولين لافي الثالث لان الفاتنة لا تفوت الا ان يراد لان المجموع يفوت والاولى التعليل بأن الصلاة أفضل منه فقدمت (قوله فلا يطلب) أي مستقلا فلا ينافي كونه يحصل بطواف الركن وقوله من الداخل بعده أي وبعد نصف الليل اما قبله فيطلب منه لانه لم يدخل وقت طواف الركن كما أشار اليه الشارح بالتعليل شوبري (قوله ان يتطوعا) أي الداخل بعده والمعتبر (قوله قياسا) على أصل النسك قد يفرق بأن التطوع في أصل النسك يفوت الواجب بالكلية بخلافه هنا لا يحصل به الفوات شوبري (قوله على أصل النسك) أي فلا يصح التطوع به مع بقاء فرضه عليه

(فصل فيما يطلب في الطواف الخ) كان الاولى ذكر الاركان قبل هذا الفصل ثم يذكر شروطها كما صنع في البيوع وقدم واجبات الطواف على واجبات الوقوف لان الطواف أفضل لان الشارع شبهه بالصلاة وقيل ان الوقوف أفضل لخبر الحج عرفة (قوله واجبات الطواف) هلا قال شروط الطواف (قوله بأنواعه) أي الستة من قدوم وركن ووداع وما يتعلق به في الفوات وطواف نذر وتطوع (قوله أحدها وانائها) جمع بينهما في الحكم لقوله كما في الصلاة وخبر الطواف بالبيت صلاة ع ش وقدم القياس على الحديث لكونه ليس نصا في المذعي (قوله فلولا الخ) بخلاف الاغناء والجنون فيستأنف خروجه عن أهلية العبادة حل (قوله بأن عري) بابه تعب ح في (قوله أو مطلقا) وغلبتها بما عمت به البلوى في المطاف واختار جماعة من أصحابنا المتأخرين العفو عنها وينبغي أن يقال يعني

من واجبا وستين (واجبات الطواف) بأنواعه ثمانية أحدها وانائها (ستر) لعورة (وطهر) عن حدث عما أصغروا كبروا عن نجس كما في الصلاة وخبر الطواف بالبيت صلاة (فلا يزال) بأن عري أو أحدث أو تنجس بدنه أو ثوبه أو مطلقا بنجس غير مفرغ عنه (فيه) أي في طوافه

عما يشق الاحتراز عنه من ذلك أي بشرط أن لا تكون رطبة ولا يعتمد المشي عليها  
 كما مر وقد عد ابن عبد السلام من البدع غسل بعض الناس المطاف شرح م ر  
 (قوله وبني) ومعنى البناء على الماضي أنه يبنى من الموضع الذي وصل إليه ولو اثناء  
 الطواف على الأصح شو برى (قوله لأن كلامه ما) بيان للجامع حذف (قوله امام مع  
 الجوز الخ) حاصل هذه المسألة أنه ان كان فاقدا للستر جاز الطواف مطلقا وان كان به  
 نجاسة أو كان فاقدا للظهورين لم يجز له مطلقا وان كان فاقدا للماء جاز الطواف مطلقا  
 بالتيمم ولا تجب الاعادة في طواف الركن الا اذا كان بمحل يغلب فيه وجود الماء  
 كما قرره شيخنا السبيني وقرر شيخنا العزيزي مانصه حاصل المعتمد في الصاخر أنه  
 ان كان فاقدا للظهورين أو بسببه مثلا نجاسة غير معفو عنها يمتنع عليه الطواف  
 مطلقا مع استقرار طواف الركن في ذمته دون الوداع وحكمه حكم المحصر  
 كالحائض فيخرج مع الركب الى محل لا يمكن فيه الرجوع الى مكة ويقطع بذيح  
 فخلق مع النية أي نية التحلل فاذا رجع الى مكة أحرم للطواف فقط على ما قاله  
 ع ش وقال سم يحرم بأصل النسك ويأتي بتمامه وان كان عاجزا عن السرفقط  
 أو متيما بمحل يغلب فيه الفقر أو يستوى الأمران أو لعذر لا يوجب الاعادة طاف  
 مطلقا وان كان بمحل يغلب فيه وجود الماء أو كان بعذر يوجب الاعادة بفعل  
 الطواف بأنواعه ما عدا طواف الركن اما هو فلا يفعله الا اذا شق عليه المصابرة  
 فيفعله متى قدر عليه متطهرا بالماء أو بالتراب بمحل يغلب فيه الفقر أو يستوى  
 الأمران أي به وهو قبل الاتيان به محرم - كما لا يجب للاتيان به ثانيا احرام وان كان  
 يساح له المحظورات لمشقة التضرع عنها الى الاتيان به ثانيا قرره شيخنا العزيزي  
 أخذ من م ر وع ش وبه يعلم ما في كلام الشارح من القصور واذا مات حج عنه  
 من ماله ولا يكفي الطواف عنه لعدم صحة بناء فعل غيره على فعله (قوله الاطواف  
 الركن) وسيأتي أن من حاضرت قبل طواف الركن ولم يمكنها الاقامة حتى تطهر لها  
 ان ترتحل فاذا وصلت الى محل يتعذر عليه الرجوع منه الى مكة جاز لها حيث شاءت ان تقبل  
 كالحج وتحل من احرامها ويبقى الطواف في ذمتها الى أن تعود والاقرب أنه على  
 التراخي وانها تحتاج عند فعله الى احرام لخروجها من نسكها بالتحلل بخلاف  
 من طاف بتيمم تجب معه الاعادة أي اعادة الطواف فلا يحتاج الى اعادة الاحرام  
 لعدم تحلله حقيقة شرح م ر وقوله كالحصر أي بأن تضييق وتخلق أو تقصر بنية التحلل  
 وقوله وانها تحتاج عند فعله الى احرام أي للاتيان بالطواف فقط دون ما قبله قبله  
 كالوقوف ع ش وقال سم على ابن جبر تاتي بجميع النسك اه (قوله فالقياس)

(جدة) الستر والظاهر (وبني)  
 على طوافه وان تعمد ذلك  
 بخلاف الصلاة اذ يجتمل فيه  
 ما لا يجتمل فيها ككثير الفعل  
 والكلام سواء أ طال الفصل  
 أم قصر لعدم اشتراط الولاية  
 فيه كالوضوء لان كلامه ما  
 عبادة يجوز أن يتطهرا ما ليس  
 منها بخلاف الصلاة لكن يسن  
 الاستئذان خروجا من خلاف  
 من أوجبه ومحل اشتراط الستر  
 والظاهر مع القدرة أما مع العجز  
 ففي المهمات جواز الطواف  
 بدونهما الاطواف الركن  
 فالقياس منعه للتيمم والتنقيس

أى على الصلاة الفائتة التي عليه وأراد فعلها بالتييم مجامع عدم الوقت شورى أى فانه  
 يتمتع عليه قضاءها بالتييم فى محل يغلب فيه وجود الماء وهو سلم فى المقدس عليه  
 لا فى المقدس فى كل من المستثنى منه والمستثنى نظراً لانه يفعل طواف الركن بهذا  
 التيمم لشدة المشقة فى بقائه محرم مع عودته الى وطنه وتجب اعادته اذا تمكن من  
 غيرنية وهذا هو المعتقد حل ومرفق قول الشارح منعه للتييم ضعيف واعتراض قوله  
 منعه للتييم لان التيمم منطهر مع ان الغرض عدم الطهر الا أن يراد الطهارة القوية  
 وهذا لما وجبت عليه الاعادة كانت طهارته كالعدم لان المراد بالتييم بهل يغلب  
 فيه وجود الماء لانه الذى فيه الخلاف بين الاسنوى وغيره تأمل (قوله وانما فعلت  
 الصلاة) أى المؤداة وقوله كذلك أى بالتييم فى محل يغلب فيه وجود الماء يؤخذ  
 منه الجواز فى طواف الوداع لحزمة مفارقتها مكية بدونه حر رسم (قوله  
 وفى جواز الخ) شروع فى مناقشة مع الاسنوى فقوله فعله أى الطواف فيما ذكر  
 أى غير طواف الركن من وداع وقدم وقطوع وقيل المراد بما ذكر حال الحجر  
 (قوله بدونهما) أى السترو والطهر الصادق الدون المذكور بأن يطوف عارياً أو بنجس  
 أو فاقد الطهورين وهذا معنى قوله مطلقاً أى دوناً مطلقاً أى غير مقيد بفرد من افراد  
 الدون المذكور كما اقتضى الاطلاق المذكور اقتصار الاسنوى فى الاستثناء  
 من الحجر على طواف الركن فيكون قوله مطلقاً موصوفاً محذوفاً أو حالاً  
 من الدون وعلى كلام الشورى يكون حالاً من الماء فى فعله وقوله نظر اذا فاقد  
 الطهورين والمتنفس لا يفعلان شيئاً من الطواف كما مروان كان بعض افراد الدون  
 كالمسارى يفعل أنواع الطواف جميعاً كما مر أيضاً بهذا الايضاح المفصّل  
 عن مراد الشارح أى افصاح علم معنى الاطلاق واستغنى عما سوتت به الاوراق  
 كما افاده شيخنا العزيزى وقال الشورى قوله مطلقاً أى سواء كان طواف قدوم  
 أو وداع أو غيرهما ما هذا طواف الركن لانه تقدم استثناءه هكذا ظهر (قوله  
 أولى) لانه يومهم أنه لا يبطل بالنجاسة اه سم (قوله جعل البيت عن ساره) أى بحيث  
 لا يستقبل شيئاً مما بعد الحجر من جهة الباب اه سم (قوله بكل بدنه) فلو لمس  
 البيت بيده مثلاً أو أدخل جزءاً منه فى هواء الشاذروان أو هواء غيره من أجزاء  
 البيت لم يصح بعض طوفته كما فى شرح م ر وليس الثوب كالبدن على المعتقد خلافاً  
 للشورى (قوله شاذروانه) بفتح الذال المعجمة وهو الخارج عن عرض جدار البيت  
 مرتفعاً عن وجه الارض قدر ثلثى ذراع تركته قريش عند بنائهم له لضيق النفقة  
 أى لقلّة الدراهم الحلال التى يصرفونها فى البناء شرح م ر (قوله وحجره) فلو دخل

وانما فعلت الصلاة كذلك  
 لحزمة الوقت وهو مفقود هنا  
 لان الطواف لا آخر لوقته انتهى  
 وفى جواز فعله فيما ذكر  
 بدونهما مطلقاً نظراً وقول  
 فلو زال الى آخره أولى من قول  
 الاصل ولو أحدث فيه توضاً  
 عربى (و) نالها (جعل البيت  
 عن يساره) بقيد زده بقول  
 (ما راتلقاه وجهه) فيصير كونه  
 خارجاً بكل بدنه عنه حتى عن  
 شاذروانه وحجره للاتباع مع  
 خبره سلم خذوا عنى مناسككم  
 فان خالف شيئاً من ذلك كان  
 استقبل البيت أو استدبره  
 أو جعله عن يمينه أو عن يساره



من احدى فتحيته وخرج من الجانب الاخر لم تصح طوقته أى بعضه لانه صلى الله عليه وسلم انما طاف خارج الحجر شرح م (قوله ورجع القهقري) يقع القافين بينهما هاء ساكنة وفتح الراء أى مشى الى خلف من غير أن يعيد وجهه الى جهة مشيه كما قاله القسطلاني (قوله الشاميين) فيه تغليب لان أحدهما شامى والاخر عراقى وهو الذى بجانب الباب (قوله محاذياله) أى حقيقة أو حكما فيشمل الزاحف والراكب ق ل على التحرير (قوله بدؤه) المناسب تقديمه على ما قبله (قوله أولجزئه) كأن كان خفيفا وماذى بجميع بدنه بعض الحجر زى (قوله بيدنه) أى بجميع شقه الايسر م ر قال حجر ويظهر أن المراد بالشق الايسر أعلاه المحاذى لاصدر وهو المنكب فلوانحرف عنه بهذا أو حاذاه بما تحته من الشق الايسر لم يكف (قوله أول طوافه) لافى غيره م ر (قوله ويقف على جانب الحجر) أى الاسود ويسمى الركن الاسود وهو فى ركن السكبة الذى يلى الباب من جانب المشرق وارتفاعه من الارض الآن ذراعان وثلاث اذراع كما قاله الاذرى فى تاريخ مكة وبينه وبين المقام ثمانية وعشرون ذراعا وفى حديث ابن عباس مرفوعا مما صححه الترمذى نزل الحجر الاسود من الجنة وهو أشد بياضا من اللبن فسودته خطايا بنى آدم وفى هذا الحديث التخويف لانه اذا كانت الخطايا تؤثر فى الحجر فساكنك بتأثيرها فى القلوب وينبغى أن يتأمل كيف أبقاء الله تعالى على صفة الاسود أبدا مع مامسه من أيدى الانبياء والمرسلين المقتضى لتبييضه ليكون ذلك عبرة لأولى الابصار وواعظا لكل من وافته من ذوى الافكار ليهكون ذلك باعنا على مبانة الزلات ومجانبة الذنوب الموبقات وفى حديث عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعا ان الحجر والمقام يا قوتان من يواقيت الجنة طمس الله نورهما ولولا ذلك لاضاأ ما بين المشرق والمغرب رواه أحمد والترمذى وانما اذهب الله نورهما ليكون إيمان الناس بكونهما حقا إيمانا بالغيب ولولم يطمس لكان الايمان بهما إيمانا بالمشاهدة والايمان الموجب للثواب هو الايمان بالغيب ويبعث الحجر يوم القيامة وله عينان ولسان وشفتان يشهدان وافته كما ذكر ذلك كله القسطلاني على البخارى (قوله الذى) صفة لجانب (قوله فاذا جاوزه) أى قارب أن يجاوزه ابن حجر امكن فى شرح م ر أن المراد فاذا جاوزه بالفعل وعبارته وما اقتضاه كلام المجموع من اجزاء الانتقال بعد مفارقة جميع الحجر هو الاعتماد وان بحث الزركشى وابن الرفعة خلافه وأنه لا بد منه قبل مفارقة جميعه اه فقول الشارح وهذا أى استقبال الحجر فى أول طوافه مستثنى أى استثناء حقيقيا وعبرة

ورجع القهقري نحو الركن  
اليمنى لم يصح طوافه لما بدته  
ما ورد الشيخ به من الحجر يكسر  
الحاء ويسمى خطبا المحوط  
بين الركنين الشاميين بحداد  
قصير بينه وبين كل من الركنين  
فتحة (و) رابعها (بدؤه بالحجر  
الاسود محاذياله أولجزئه)  
فى مروره (بيدنه) الاتباع ويسن  
كما قال النووي أن يتوجه  
البيت أول طوافه ويقف على  
جانب الحجر الذى لجهة الركن  
اليمنى بحيث يصير كل الحجر  
عن يمينه ومنكبه الايمن  
عند طرف الحجر ثم يمر متوجها  
له فاذا جاوزه انقل وجعل  
البيت عن يساره وهذا مستثنى  
من وجوب جعل البيت عن  
يساره

فلو بدأ بغيره كان بدأ بالبَاب (لم يحسب) ما طافه فاذا انتهى اليه ابتدأ منه ولو أزيل الحجر والعبادة بالله وجب محاذاة محله ويسن حينئذ استلام محله وتقبيله والسجود عليه وقولي \* (٨٧٦) \* أو يجزئه من زيادتي (و) خامسها

(كونه سبعا) ولو في الاوقات المنهي عن الصلاة فيها ما شيا أو راكبا أو زاحقا بعد رأو غيره فلو ترك من السبع شيئا وان قل لم يجزئه (و) سادسها كونه (في المسجد) وان وسع أو كان الطواف على السطح ولو مرتفعا عن البيت أو حال حائل بين الطائف البيت كالسقاية والسواري (و) سابعها (نته) أي الطواف (ان استقل) بأن لم يشمله نسك كسائر العبادات (و) ثامنها (عدم صرفه) لغيره كطاب غريم كافي الصلاة فان صرفه انقطع لان نام فيه على هيئة لا تنقض الوضوء وهذا الذي قبله من زيادتي (وسننه أن يمشي في كله) ولو امرأة لا لعذر كمرض للاتباع رواه مسلم ولان المشي أشبه بالتواضع والادب ويكره بلا عذر الزحف لا الركوب لكنه خلاف الاولى كما نقله في المجموع عن الجمهور وفي غيره عن الأصحاب ومعه ونه في الام على الكراهة يحول على الكراهة غير الشديدة الى عبر عنها المتأخرون بخلاف الاولى (و) أن يستلم الحجر (الاسود بيده) (أول طوافه) أن يقبله ويسجد عليه (للاتباع رواه في الاولين

الشو برى قوله وهذا أي قوله ثم يترتب جهله وقوله مستثنى الاستثناء صوري ففي الحقيقة لا استثناء كافي الايجاب اه أي لان زمن التوجه لا يحسب من الطواف بل أوله من حين الافتتال وهو حينئذ جعل البيت عن يساره ح ف وهذا بحسب ما فهمه العلامة الشو برى من قوله جاوزه وعلى كلام م ويكون الاستثناء حقيقة كما تقدم وقوله انقل أي التفت وجعل البيت عن يساره قال الشيخ الزيا دي واذا استقبل الطائف لهودعاء فليترزع أن يترمنه أدنى جزء قبل عوده الى جعل البيت عن يساره (قوله فلو بدأ) ولو ساهيا شو برى (قوله والعبادة بالله) أي من ادراك هذا الزمن والافه وينقل ولا بد كما هو ظاهر وقول ع ش قوله والعبادة بالله أي من ادراك ذلك الزمن وايسر الاستعاذة من ازالته لانها واقعة قطعا (قوله محاذاة محله) العبارة بمحله وان انتقل لحل أخرج ل (قوله سبعا) أي يقينا (قوله ولو في الاوقات المنهي الخ) كذا عبر مر وهذه الغاية لاتعمم لكن لا موقع لها هنا لاجتماع بين ما بين العدد حتى يعهم بهافيه وابن حجر ذكر هذا المحكم مستقلا لا على سبيل الغاية فتأمل (قوله وان وسع) فلو بلغ الحل فصارت حاشيته في الحل وطاف فيه لم يصح فلا بد من الحرم مع المسجد حل وزى أي فيشترط أن لا يخرج بالتمسك عن الحرم لانه وسع مراد فوسعه النبي وعمر وعثمان وابن الزبير ثم عبد الملك ثم ابيه الوليد ثم المنصور كافي ع ش وفي الشو برى أن الموسع في زمن النبي عمر (قوله على السطح) أي سطح المسجد لا سطح الكعبة لانه يشترط أن يكون خارجا عنها (قوله عدم صرفه لغيره) أي فقط فلو قصد الطواف والغريم فينبغي المصحة سم فان قلت سياقي في الوقوف بعرفة أنه يكفي المرور في عرفة ولو مارا في طلب آبق أو غريم أو جاءه لانه عرفة فما الفرق بين الطواف والوقوف أجيب بأن الطواف من جنس المشي فاحتاج لعدم الصرف لغير الطواف بخلاف الوقوف (قوله لا تنقض الوضوء) كأن كان راكبا دابة ونام متمكنا عليها (قوله لكنه خلاف الاولى) ثم عمل جواز ادخال الهيمنة المسجد عند أمن تلويثها والا كان حراما على المعتمد م ر ثم ان كان الحاجة لم يكره والا كره شو برى ومثله يقال في ادخال اله بي غير الميز حجر ومحله أيضا اذا كانت ماهرة أو متفحسة وليس زماها بيده (قوله وأن يستلم الحجر) أي يلمسه بعد استقباله م ر (قوله وأن يقبله) ويلزم من يقبله أن يقر قدميه في محله ما حتى يعتدل قائما لان رأسه حال التقبيل في جزء من البيت وبه يقام من يستلمه واليائي اه س ل أي لانه يجب أن يكون خارجا عن البيت في جميع طوافه (قوله وان خصه ابن الرفعة) أي خص السن المفهوم من قوله

النسيان وفي الثالث البيهقي وائاتسن اثلاثة لامرأة اذا خلا الطاف ليلا أو نهارا وان خصه ابن الرفعة وانما بالليل والخشي كالمرأة (فان عجز) هن الاخبرين أو الاخير

(استلم) بلا تقبيل في الاولى وبه في الثانية \* (٨٧٧) \* بيده اليمنى فان عجز فباليسرى على الاقرب كما قاله

الزركشي (ف) ان عجز عن استلامه بيده استلمه (نحو عود) كخشبة وتعبير بذلك أولى من اقتضاره على استلم (ثم قبل) ما استلمه به وهذا من زيادتي (ف) ان عجز عن استلامه بيده وبغيرها (أشار) اليه (بيده) اليمنى (فبما فيها) من زيادتي ثم قبل ما أشار به الحجر البصري أنه صلى الله عليه وسلم طاف على بئر كلبا في الركن أشار اليه بشيء عنده وكبر ولا يشير بالغم إلى التقبيل ويسن ثلث ما ذكر من الاستلام وما بعده في كل طوفة وتخفيف القبلة بحيث لا يظهر لها صوت (و) ان (يستلم) الركن (اليمنى) ويقبل يده بعد استلامه بها لا يتابع رواء الشيطان فان عجز عن استلامه أشار اليه فعلم أنه لا يسن استلام غير ما ذكر ولا تقبيل غير الحجر من الأركان فان خالف لم يذكره بل نص الشافعي على ان التقبيل حسن (و) أن يقول عند استلامه (أقول طوافه بسم الله والله أكبر اللهم) أطوف (إيمانا بك إلى آخره) أي وتصديقا

وانما تسن (قوله استلم) انظر تقريره على العجز فانه موجود قبل الا أن يقال التفريع بالنظر لقول انشراح بلا تقبيل فيه ير المعنى فان عجز عما بعد الاستلام بيده اقتصر على الاستلام بيده فان عجز عنه أيضا فنصعود (قوله في الاولى) وهي قوله فان عجز عن الاخيرين (قوله أشار اليه بما في يده) ويسن تكرير الإشارة كالأستلام كما في شية الايضاح شو برى (قوله فبما فيها) قديقال الإشارة بما في اليد تتبج الإشارة باليد فلا حاجة إلى اعتبار الإشارة بما فيها وقديصور الانفكالك بينهما بما لو كان باليد آفة تمنع رفعها فالحجر ولا تمنع تحريك ما فيها ورفعها فالحجر اه سم (قوله ثلث ما ذكر) بأن يستلم ثم يقبل ثم يسجد عليه وهكذا فإني أو الشا أو يستلمه ثلاثا ثم يقبله ثلاثا ثم يسجد عليه ثلاثا فحصل السنة بكل من هذين ولكن الشافعي أقرب إلى كلامهم فهو الاولى فيما يظهر شو برى (قوله وتخفيف القبلة) أي للحجر ويدينى ان مثله في ذلك كل ما طلب تقبيله من يد عالم وولى ووالدع ش على م ر (قوله اليمنى) نسبة لليمن وتخفيف يائه لكون الالف بدلا من احدى ياءى النسب اكثر من تشديد ها المبنى على زيادة الالف ب ر (قوله أشار اليه) ثم قبل ما أشار به على الوجه ابن حجر (قوله استلام غير ما ذكر) من الركنين الشاميين وقوله ولا تقبيل غير الحجر أى من الأركان الثلاثة قال م ر في شرحه والسبب في اختلاف الأركان في هذه الأحكام ان ركن الحجرية فضيلتان كون الحجرية وكونه على قواعد أيننا ابراهيم صلى الله عليه وسلم واليمناني فيه فضيلة واحدة وهو كونه على قواعد أيننا ابراهيم واما الشاميان فليس لهما شيء من الفضيلتين انتهى بالحرف (قوله غير ما ذكر) كالركنين الشاميين وهما الأذان عنده ما الحجر بكسر الميم لانه ذرح م ر (قوله إيمانا بك) حال من فاعل أطوف بتأويله باسم الفاعل أى أطوف حال كوني مؤمنا بك (قوله ووفاء بعهدك) المراد بالعهد هنا الميثاق الذي أخذه الله على نبي آدم بامتثال أمره واجتناب نهيه حيث قال ألت بربكم قالوا بلى فأمرهم على ان يكتب بذلك عهد وان يدرج في الحجر الاسود كما في شراح المنهاج (قوله قبالة الباب) أى في الجهة التي تقابلها م ر وحجر ثم قال حجر وهو واضح فان الظاهر انه يقوله كالذى قبله وهو ماش اذ الغالب ان الوقوف في المطاف ضرر وعليه فلا يضر كونهما يستغرفان أكثر من قبالتى الحجر والباب لان المراد ههنا وما يأتى من كذا في كل ما يأتى اه بحروفه وقوله يقوله أى الدعاء المتقدم أى قوله وان يقول عند استلامه الخ (قوله وهذا مقام العائذ) أى وهذا مقام الذى استعاذ بك من النار في قوله ولا تخزنى يوم يبعثون وهو سيدنا ابراهيم

بكتة بك ووفاء بعهدك واتباع السنة نبيك محمد ٣٢٠ بح ل صلى الله عليه وسلم اتباعا للسلف والخلف (و) أن يقول (قبالة الباب اللهم البيت يذكرك إلى آخره) أى والحرم حرمك والأمن أمنك وهذا مقام العائذ بك من النار



ويشير الى مقام ابراهيم (وبين اليمانيين ربنا آتينا في الدنيا حسنة الآتية) للاتباع رواه ابو داود ووقع في المنهاج كالروضة اللهم  
بدل ربنا (و) ان (يدعونا اشياء وما نؤره) أي الدعاء \* (٨٧٨) فيه أي من قوله (أفضل فقرة) فيه (فدبرنا مؤره) ويسن

له الاسرار بذلك لانه أجمع للخشوع  
(وأن يراعى ذلك) أي الاستسلام  
وما بعده (كل طوفة) اغتناما  
للثواب لكنه في الاولى أكد  
وشمل ذلك لاستسلام اليماني وما  
بعده من زيادتي (و) أن (يرمل  
ذكر في) الطوفات (الثلاث الاولى  
من طواف بعده سعي) بقيد زدته  
بقولي (مطلوب) بأن يكون بعد  
طواف قدوم أو ركن ولم يسع بعد  
الاول فلو سعي بعده لم يرمل في  
طواف افاضة والرمل يسمى خيبا  
(بأن يسرع مشيه مقاربا خطاه)  
ويتم في البقية على هيئته للاتباع  
رواه مسلم فان طاف راكبا ومجولا  
حرك الدابة ورمل به الحامل ولو ترك  
الرمل في الثلاثة لا يقضيه في  
الاربعة الباقية لان هيئتها السكينة  
فلا تغير (و) أن (يقول فيه) أي في  
الرمل (اللهم اجعلني) أي ما أنانيه  
من العمل بها مبرورا أي لم يخاطبه  
ذنب (الى آخره) أي وذنبنا مغفورا  
وسعيامشكورا للاتباع ويقول في  
الاربعة الباقية كما في التنبية وغيره  
رب اغفر وارحم وتجاوزها تعلم أنك  
أنت الاعز الاكرم ربنا آتينا في الدنيا  
حسنة وفي الآخرة حسنة وقتنا  
عذاب النار قال الاسنوي والمناسب  
للمعتبر أن يقول عشرة مبرورة  
ويحتمل الاطلاق مراعاة للحديث

(قوله ويشير الى مقام ابراهيم) أي بقلبه لا بصوته شوبرى (قوله فقرة  
فيه) قال جماهير العلماء ان قراءة القرآن في الطواف مستحبة وقال مالك بكراهتها  
ووجه الاول أن القرآن أفضل الاذكار فقراءته في حضرة الله أول كما في الصلاة  
بجامع ان الطواف بمنزلة الصلاة كما ورد فتناجاة الحق تعالى فيه بكلامه القديم  
أعظم ووجه الثاني ان الذكر المخصوص بعمل يرجع فعله على الذكر الذي لم يختص  
وان كان أفضل قياسا على ما قالوه في اذكار الصلاة بل ورد النهي عن قراءة القرآن  
في الركوع فافهم ذكره القطب الشعراني في الميزان (قوله وشمل ذلك) أي لفظ  
ذلك المذکور في المتن (قوله وان يرمل) من باب نصير نصير قال الاسنوي فان تركه  
كره والاوجه فيما اذا رملت الانثى انها ان قصدت التشبيه بالرجال حرم والا فلا سم  
والسبب في مشروعية الرمل ما ذكره العلامة الحلبي في السيرة ان كفار قريش  
قالوا ان المهاجرين أو هنتهم أي أضغقتهم حتى يثرب فأطلع الله نبيه على ما قالوا  
ثم قال رحم الله امرأة ابراهيم من نفسه قوة فأمر أصحابه ان يرملوا الاشرواط الثلاثة  
أي ليبروا المشركين ان لهم قوة فعند ذلك قال المشركون أي قال بعضهم لبعض هؤلاء  
الذين زعمتم ان الحمى قدأوعنتهم هؤلاء اجلد من كذا انهم لينفرون أي يقبضون نفر  
الظبي أي الغزال وانما لم يأمرهم بالرمل في الاشرواط كلها رفقاً بهم واضطرب صلى الله  
عليه وسلم بردائه وكشف عضده اليمنى ففعلت التحماسة كذلك وهو أول رمل  
واضطرباع في الاسلام وكان ذلك في عمرة القضاء اه (قوله مقاربا خطاه) بالضم جمع  
خطوة بالضم ما بين القدمين وبالفتح وجمع الخطوة بالفتح خطا بالكسر والمد كركوة  
وركاء وهي نقل القدم الى محل آخر وهو المراد هنا ع من (قوله مبرورا) الحج المبرور  
هو المقبول وقيل المبرور الذي لم يخاطبه ذنب والسعي المشكور والعمل المتقبل اه وقال  
الحسن البصري الحج المبرور أن يرجع فاهدا في الدنيا راغبيا في الآخرة وقال  
صلى الله عليه وسلم اذا حج الرجل بالمال الحرام فقال لبيك اللهم لبيك قال الله تعالى  
لا لبيك ولا سعديك حتى ترد ما في يديك وفي رواية لا لبيك ولا سعديك حتى ترد  
عليك (قوله وذنبنا مغفورا) لعل التقدير واجعل ذنبي ذنبنا مغفورا وكذا يقال  
في قوله وسعي أي واجعل سعيي سعيامشكورا أي مقبولا (قوله ربنا آتينا في الدنيا  
حسنة) وهي كل خير قصد تحصيله فيها وما أعان عليه وقيل الزوجة الصالحة وقوله  
وفي الآخرة حسنة هي كل ما فيها من الراحة والتعظيم المقيم والشهود أي المشاهدة  
لوجه الكريم شوبرى بزيادة (قوله فيه رمل) أي يشرع فيه الرمل وان لم يقع  
بالفعل حل (قوله كدأب أهل الشطارة) الشاطر الذي اعجب اهله خبثا اه مختار

ويقصد بالمعنى اللغوي وهو القصد (و) أن (يضطبع) أي الذكر (في طواف فيه رمل) للاتباع رواه ابو  
داود باسناد صحيح كما في المجموع (وفي سعي) قياسا على الطواف بجامع قطع مسافة مأثور بتكريرها سبعاً وذلك (بأن يجعل وسطا  
ردائه تحت منكبيه الايمن وطرفه على) منكبيه (اليسر) كدأب أهل الشطارة والاضطباع مأخوذ من الضبع بسكون الواو



وهو العضد وخرج بالطواف والسعي ركعتا الطواف فلا يسن فيه - ما الاضطباع بل يكره (و) أن (يقرب) الذكر في طوافه (من البيت) تبركا ولأنه أيسر في الاستلام والتقليل نعم \* (٨٧٩) \* أن تأذى أو أذى غيره بنحو فرجة فالبعد أولى (فلو كانت

رمل بقرب) لنحو فرجة (و) أن لم يس  
فساء ولم يرج فرجة) يرمل فيها  
لوانتظر (بعد) للرمل لأنه يتعلق  
بنفس العبادة والقرب يتعلق  
بمكانها فان خاف لمس النساء  
فالقرب بالرمل أولى من البعد مع  
الرمل تخروا عن ملاستين المؤدية  
الى انتقاض الطهر ولو خاف مع  
القرب أيضا لمسه فترك الرمل  
أولى وإذا نهكه من أن يتحرك في  
مشيه ويرى أنه لم يركبه لرمل وكذا  
في العدو في السعي الا في بيانه  
وان رجي الفرجة المذكورة سن له  
انتظارها وخرج بالذكر الاثنى  
والخشي فلا يسن له ما شئ من  
الثلاثة المذكورة بل يسن له ما في  
الاخيرة حاشية المطاف بحيث  
لا يختلطان بالرجال الا عند خلو  
المطاف فيسن لهما القرب وذكر  
حكم الخشي مع قولي ولم يرج فرجة  
من زيادتي (و) أن (يولى كل) من  
الذ كرو غيره (طوافه) خروجا من  
الخلاف في وجوبه (و) أن (يصل  
بعده ركعتين) فعلهما (خلف  
المقام أولى) للاتباع رواه الشيطان  
وذكر الاولوية من زيادتي وكذا  
قولي (و) أن لم فعلهما خلف المقام  
فعلهما (في الحجر في المسجد في  
الحرم في حيث شاء) متى شاء ولا  
يفوتان الاموتة ويقرأ فيهما (يسورتي

أى اتبعهم من خشيه لكن المراد هنا من عنده نشاط (قوله وهو العضد) أى لانه  
بدل على القوة كما أن العضد فيه القوة (قوله بل يكره) أى فيزيه عنه اودادتهما  
ويبيده عند ارادة السعي شرح م (قوله والقرب يتعلق بمكانها) أى وما يتعلق  
بذات العبادة أفضل مما يتعلق بمحلها كما الجماعة بغير المسجد الحرام أولى من  
الافراد به شرح حجر وكيف هذا مع ان الصلاة بالمسجد الحرام بمائة ألف صلاة  
في غيره بل أكثر عند ابن حجر الا أن يقال درجات الجماعة عظيمة تأمل (قوله  
من الثلاثة) أى الرمل والاضطباع والقرب ح ل (قوله في الاخيرة) أى بدل  
الاخيرة (قوله خلف المقام) المراد به كون المقام بينه وبين الكعبة لان وجهه  
كان من جهة تها غير اه برماوى وقوله المقام أى الذى أنزل من الجنة ليقوم عليه  
ابراهيم صلى الله على نبيينا وعليه وسلم عند بناء الكعبة لما أمر به وارى محلها بسهابة  
على قدرها لان محلها كان اندرس فكان يقصر به الى أن يتناول الا لة من اسماعيل  
صلى الله عليه وسلم ثم يطول الى أن يضعها ثم يقى مع طول الزمن يجنب باب الكعبة  
حتى وضعه صلى الله عليه وسلم بعمله الا أن على الاصح والمراد بخلفه كذا يصدق  
عليه ذلك عرفا شرح حجر فعلم من هذا أنه سعى مقام ابراهيم لكونه كان يقوم عليه  
عند بناء الكعبة وليس معناه أنه مدفون فيه كما توهم لانه مدفون في الشام (قوله  
للاقباع) ومنه يتركان فعلهما خلفه أفضل منه في جوف الكعبة ويوجه بأن  
فضيلة الاتباع تزيد على فضيلة البيت كما أن ما عداهما من النوافل يكون فعله  
في بيت الانسان أفضل منه في الكعبة لما ذكر شرح م (قوله ولا يفوتان) هل  
المراد ما لم يأت بعد الطواف بغير رخصة أو نافلة أخرى بدليل قوله الا في ويجزى  
عن الركعتين الخ أو أعم فيكون قوله الا في ويجزى الخ المراد به ان ذلك يسقط أصل  
الطلب فلا يشترط في خصوص ركعتي الطواف سم وعبارة ع ش على م قوله  
ولا يفوتان الاموتة فان قلت كيف هذا مع أنه يغنى عنهما فريضة ونافلة قلت لا يضر  
هذا احتمال أنه لم يصل بعد الطواف أصلا او صلى لكنه تقي سنة الطواف (قوله  
وان يجهر الخ) بخلاف ركعتي الاحرام فان السنة الاسرار فيها ولولاه لاختلاف من زعم  
الجهر لئلا وكان الفرق الاتباع لان الباب باب اتباع ذى (قوله ولو جعل شخص الخ)  
هو مرتبط بمذوف م ر فقال ولا يتعين على المحرم أن يطوف بنفسه ولهذا  
لو جعل الخ وشمل الولي اذا جعل غير المميز وخرج بقوله جعل ما لوجهه في شئ وموضوع  
على الارض أو سفينة وجذبه فيقع للحامل والمحمول مطلقا اذ تعلق بالطواف كل منهما

الكافرون والاخلاص) للاتباع رواه مسلم ولما في قراءتهما من الاخلاص المناسب لما هنا لان المشركين كانوا يعبدون  
الاصنام ثم (و) أن (يجهر) بهما (ليلا) مع ما الحق به من الفجر الى طلوع الشمس ويسر فيما عدا ذلك كاليكسوف ويجزى عن  
الركعتين فريضة ونافلة أخرى (ولو جعل شخص حلال أو محرم

طاف عن نفسه) أولم يطاف (محرمًا) بقيد زدته بقولي (لم يطاف عن نفسه ودخل وقت طوافه وطاف به) بقيد زدته في الأولين بقولي (ولم ينو له نفسه أو لهما) بأن نواه للمجهول أو أطلق \* (٨٨٠) \* (وقع الطواف) (للمجهول) لأنه كرا كبه

بطواف إلا آخر لا نصب له عنه كما في شرح م والحاصل أن الحاصل والمجهول  
أما أن يكونا حلالين أو محرمين أو الأقل حلالا والثاني محرمًا أو بالعكس فهذه  
أربعة وعلى كل إما أن يكون الحاصل طاف عن نفسه أو لم يصف دخل وقت طوافه  
أولا وشبهه المجهول والحاصل من ضرب أربعة الحاصل في أربعة المجهول ستة عشر  
تضرب في الأربعة الأولى بأربعة وستين وعلى كل إما أن ينو الحاصل الطواف  
عن نفسه فقط أو عن المجهول أو عنهما أو يعلق ومثلها في المجهول فتضرب أربعة  
في أربعة بستة عشر وهي صور التية تضرب في الأربعة والستين تبلغ ألفا وأربعة  
وعشرين صورة فتأمل ح ف (قوله طاف عن نفسه) راجع لكل لأن الطواف  
يصدق بطواف القدوم وقوله طاف أو لم يصف فهذه أربعة أحوال في الحاصل وعلى  
كل حال إما أن ينو المجهول أو نفسه أو كليهما أو يطلق والحاصل من ضرب أربعة  
في أربعة ستة عشر فان نوى المجهول أو أضافه وقع للمجهول في هذين المضروبين  
في الأربعة الأحوال ثمانية يستثنى منها صورة واحدة يقع فيها الحاصل وهي قول  
المصنف إلا أن أطلق الخ وأما إذا نوى الحاصل نفسه أو كليهما مع الأحوال الأربعة  
المتقدمة فيقع فيها الطواف له مع الصورة المتقدمة المستثناة فيقع له الطواف في تسع  
صور ويقع للمجهول في سبع (قوله محرمًا) سواء كان له عذرا ولا م ر (قوله وطاف به)  
طرف على حمل (قوله في الأولين) أي الحلال والمحرم الذي طاف عن نفسه (قوله  
أو لهما) أي ولهما (قوله وعلا بنية الحاصل) أي فيما إذا نواه للمجهول (قوله فيقع له)  
أي الحاصل (قوله أن لم ينو) أي المجهول ذي وعش وقوله والابن نواه المجهول  
لنفسه وقوله فكما لو لم يصف أي فيقع للمجهول كما تقدم أط ف (قوله وإن نواه الحاصل)  
شتر وقوله ولم ينو له نفسه (قوله وسن لكل بشرطه) وهو خلط المصنف عن الرجال  
غير المحارم (قوله أن يستلم الحجر) ويقبله ويصعد عليه (قوله ثم بعد طوافه وصلاته)  
أي بعد فراغ طوافه وبعد صلاته ركعتين سنة الطواف (قوله والمروة) وهي أفضل  
من الصفا كما في م ر لأنها المصدرة الطواف أفضل أركان الحج حتى من الوقوف لأن  
المسارع شبهه بالصلاة كما قرره شيخنا ح ف واندفع بقوله لأنها المقصد ما يقال  
اشتراطهم البداءة بالصفا وذكر الله له ولا يدلان على كونه أفضل اه (قوله  
بالمروة) وهي طرف جبل قينقاع وقد رما المسافة بين الصفا والمروة بذراع الأدمي  
سبع مائة وسبعة وسبعون ذراعا وكان عرض المسعى خمسة وثلاثين ذراعا فادخلوا  
بعضه في المسجد برماوى (قوله أبدأ بماء الله الخ) هو بلفظ المضارع سم وعش  
لأنه جواب لقوله م يارسول الله بماذا نبداً وقوله فابدؤا بلفظ الأمر لأنه جواب

دابة وعلا بنية الحاصل وإنما  
لم يقع للحاصل المحرم إذا دخل  
وقت طوافه ونوى المجهول لأنه  
صرفه عن نفسه (الأن  
أطلق وكان كالمجهول) في  
كونه محرمًا لم يصف عن نفسه  
ودخل وقت طوافه (ه) يقع  
(له) لأنه الطائف ولم يصرفه  
عن نفسه فان طاف المجهول  
عن نفسه أو لم يدخل وقت  
طوافه لم يقع له أن لم ينو لنفسه  
والأف كالمجهول لم يصف ودخل  
وقت طوافه وإن نواه الحاصل  
لنفسه أو لهما وقع له وإن نواه  
مجهوله لنفسه أو لم يطاف عنها  
بجلا بنية في الجميع ولأنه  
الطائف ولم يصرفه عن نفسه  
فكما إذا لم يطاف ودخل وقت  
طوافه وأفاضة حكم الإطلاق  
فيمن لم يصف من زياد في (وسن)  
لكل بشرطه في الآتي والخاشي  
(أن يستلم الحجر بعد طوافه  
وصلاته ثم يخرج من باب  
الصفا) وهو الباب الذي بين  
الركنين اليمانيين (السهي)  
بين الصفا والمروة لا يتباع رواد  
مسلم (وشروطه أن يبدأ بالصفا)  
بالتصريف جبل أبي قبيس  
(ويختم بالمروة) والتصریح به  
من زيادتي فلو عكس لم تحسب

المروة الأولى (و) أن (يسعى سبعا ذهابه من كل) منهما (للاختار في المسعى مرة) للاتباع وقال صلى الله عليه وسلم لقولهم  
ابدؤا بماء الله به رواه مسلم فرواه التساوى بلفظ فابدؤا بماء الله به

(و) أن يسمى (بعد ما) قدوم أو ركن (و) ان (لا يتخللها) أي السعي وطواف القدوم (الوقوف) بعرفة بأن يقي قبله للاتباع مع خبر خذوا عني مناسككم \* (٨٨١) \* فان تخللها الوقوف امتنع السعي الا بعد طواف الفرض فيمتنع أن

يسعى بعد طواف نفل مع امكانه بعد طواف فرض (ولا تسن إعادة سعي) لانه لم يرد وتعبيري بذلك أولى مما ذكره (وسن للذكر أن يركي على الصفا والمروة فامة) أي قدرها لانه صلى الله عليه وسلم رقي على كل منها حتى رأى البيت رواه مسلم وخرج زبادة في ذلك كذا لا أنشئوا حتى فلا تسن تحميا الرقي الا ان خلى الجمل عن الرجال تحمير المحاروم فيما يظهر كانه عليه وعلى الخنثى الأسنوي والواجب على من لم يركي أن ياصق عقبه بأصل ما يذهب منه ورؤس أصابع وجليه بما يذهب اليه من الصفا والمروة (و) أن (يقول كل) من الذكر والراقي وغيرهما (الله أكبر فلا نأى والله الحمد الى آخره) أي الله أكبر على ما هدانا والحمد لله على ما أولانا لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد يحيي ويميت بيده الخير وهو على كل شيء قدير (ثم يدعو بما شاء) دينا ودنيا (و) أن (يثلث الذكر والدعاء) للاتباع في ذلك رواه مسلم بزيادة بعض القضاة ونقص بعضها وتعبيري بكل الى آخره أعم من قوله فاذا رقي الى آخره (و) أن (يمشي) على هيئته (أول السعي وآخره وأن يعد والذكر) أي يسعى

لقولهم يا رسول الله بماذا تبدأ فعل شيعنا ولعل السؤال تعدد برماوى (قوله وان يسعى بعد طواف ركن) وهل الأفضل السعي بعد طواف القدوم أو بعد طواف الافاضة ظاهر كلام النووي في مناسكه الكبرى الا قول والمعتمد ما أفتى به شيعنا من استعجاب التأخير زى أي فالأفضل فعليه بعد طواف الركن من (قوله ولا تسن إعادة سعي) أي ولو بعد طواف الافاضة أي ان كان سعي بعد طواف القدوم كما في شرح مروج عرفان أعيد لم يحرم بل خلاف الاولى على ظاهر كلام الشيعين ومكرهه على ما قاله أبو محمد شوبري وعبارة حل ولا تسن إعادة سعي بل هو مكرهه ويستثنى القارن فانه يسن له أن يطوف طوافين ويسعى سبعين خروجاً من خلاف أبي حنيفة وهل له أن يوالى بين الطوافين والسبعين قلت مقتضى كلامهم الامتناع فيطوف ويسعى ثم يطوف ويسعى اه (قوله أن يركي) يفتح القاف مضارع رقي بكسر هاء في الافصح أي في المحسوسات وأما في المعاني فبالفتح ومنه خبر اللديغ الذي رفاه الصحابي اه شوبري (قوله فامة) هذا بالنظر لما كان وأما الآن فقد علت الأرض حتى غطت درجات كثيرة فلا يتأق رقي ما ذكر (قوله عقبه) ان كان ماشياً أو حامداً رابته ان كان راكباً خ ل (قوله بيده الخير) أي قدرته وإرادته (قوله وهو على كل شيء قدير) ان أريد بالشيء ما هو أعم من الموجود الخارجي فالمنعاعات خارجة عنه استثناء عقلياً ولا يلزم نقص في القدرة اذ هي صفة تؤثر في المقدور وعليه وهي ليست بمقدورة فالنقصان في جهتها من عدم قابليتها للوجود وان أريد به الموجود الخارجي كما هو مذهب المتكلمين اذ المعلوم عندهم ليس بشيء فلا حاجة الى الاستثناء لكنه لا يشمل المعلوم الممكن شوبري وقال شيعنا ح في المراد بالشيء هنا الممكن موجوداً كان أو معدوماً (قوله أي يسعى سبعاً شديداً) وينبغي أن يقصد بذلك السنة لا اللعب ومساواة أصحابه والراكب يحرك دابته بحيث لا يؤذى المشاة شرح مروج (قوله في الوسط) والمراد بالوسط هنا الامر التقريبي اذ جعل العدو أقرب الى الصفا منه الى المروة بكثير شرح حجر (قوله وبين الميل) هو عبارة عن هامود صغير (قوله اللذين أحدهما في ركن المسجد) في هذا التعبير مسامحة لان الذي يسعى لا يمر الاعلى ركن واحد من أركان المسجد قبل أن يصل باب السلام كما يعرف ذلك من رآه وهو الذي ذكره أولاً بقوله المعلق بركن المسجد وأما الثاني المقابل لدار العباس فليس في ركن المسجد وبذلك عبر ابن حجر فقال أحدهما بجدار المسجد وكذلك عبر الشارح في شرح الروض (قوله دار العباس) وهي الآن رباط منسوب اليه حجر وعلى كل منهما قنديل معلق برماوى

سبعاً شديداً (في الوسط) للاتباع ٣٢١ ل رواد مسلم (ومحلها) أي المشي والعدو (معروف) ثم فيمشي حتى يبقى بينه وبين الميل الأخضر المعلق بركن المسجد على يساره قدر ستة أذرع فيعدوا حتى يتوسط بين الميلين الأخضرين اللذين أحدهما في ركن المسجد والاخر متصل بجدار العباس رضى الله عنه فيمشي حتى ينتهي الى المروة فاذا أعاده منها الى الصفا مشرفاً مشافاً



وسعى في محل سعيه أولا وخرج بزادني الذكر الاثني \* (٨٨٣) \* وانخشي فلا يعدوان ويسن أن يقول كل

منهم في محل سعيه ر. اغفر وارحم  
وتجاوز عما علم انك اذنت  
الاعزلا كرم وأن يوالي بين  
مرات السعي وبينه فريدين  
الطواف ولا يشترط فيه  
طهور ولا سترويجوز فعله واكبنا  
ويكره للساعي أن يقف في  
سعيه لحديث أو غيره  
(فصل في الوقوف بعرفة)  
مع ما يذكره (سن للامام  
أن يخطب) ولو بناه (بمكة  
سابع) ذي (الحجة) بكسر  
الحاء أقصع من فقه السعي  
يوم الزينة لترتيبهم فيه هو اذ جهز  
(بعد) صلاة (طهر أو جمعة)  
ان كان يومها (خطبة) فردة  
(بأمر) هم (فيها بالعدو) يوم  
الثامن المسمى يوم التروية  
لانهم يتروون فيه الماء (الى  
منى) ويسمى التاسع يوم عرفة  
والعاشر يوم النحر والحادي  
عشر يوم القربلا استقرارهم فيه  
عني والثاني عشر يوم النفر الاول  
والثالث عشر يوم النفر الثاني  
(ويعلمهم) فيها (الناسك) الى  
الخطبة الاية في مسجد  
ابراهيم ويأمر ايضا فيها المتمتعين  
والمكيين بطواف الوداع قبل  
خروجهم وبعد اجراءهم  
وهذا الطواف مسنون وقولي

(قوله ويسعى في محل) أي سعيًا شديداً وهو المعبر عنه سابقاً بالعدو (قوله ولا يشترط فيه طهر ولا ستر) أي دل يندب فيه كل ما طلب في الطواف من شرط أو مندوب برماوى (فصل في الوقوف بعرفة) جعله مقصوداً بالترجمة الكونه وكنها وأخره في الذكر لتقدم غيره عليه في الفعل ع ش (قوله مع ما يذكره) أي من قوله سن للامام أن يخطب الخ (قوله سن للامام) أي السلطان ان حضر او نائبه لا إقامة الحج ونصبه واجب على الامام (قوله أن يخطب) ويذكر فيها أركان خطبة الجمعة الخمسة (قوله بمكة) وكون الخطبة عند الكعبة أو ببها حيث لا منبر أفضل جبر (قوله أو جمعة) ولا يكفي عنها خطبة الجمعة لان السنة فيها التأخير عن الصلاة لان وقتها بعد الصلاة كما قاله الشارح ولان القصد منها تعليم الناسك لا الوعظ والتخويف فلم تشارك خطبة الجمعة بخلاف خطبة الكسوف ويسن أن يكون محرماً ويفتتحها بالتلبية والحلال أي ويفتتحها بالحلال بالتكبير شرح م (قوله خطبة فردة) انظر الخطب التي يؤتى بها مفردة هل يقتصر فيها على الأركان المشتركة كالجمعة والصلاة أو يأتي فيها بجميع الأركان المقبلة في الخطبتين كل محتمل ولعل الأقرب وجوب جميع ما يعتبر من الأركان في الخطبتين لانها قائمة مقام اثنين فليتأمل شورى (قوله يأمرهم فيها) وإذا أمرهم الامام لذلك وجب الخروج اه حل (قوله يتروون) أي يشتهون الماء فيه لقلته اذ ذاك من التروى وهو التشهي وقال البرماوى لانهم يتروون فيه الماء أي يحملونه معه من مكة ليستعملوه في عرفات ثم يابون غيره لقلته اذ ذاك بلك الاماكن وهذا بحسب ما كان واما اليوم ففيها الماء كثيرا (قوله ويعلمهم الناسك) الى الخطبة الاية ان لم يرد الاكل والا فالأفضل والا ولي أن يعلمهم جميع الناسك في كل خطبة ليرسم ذلك في أذهانهم حبر وحرف (قوله المتمتعين) بخلاف المفرد والقارن الا مقيدين لا يؤمران بطواف وداع لانهما لم يقضيا من مناسكهما وليست مكة محل إقامة من لم يخطبها فانه يقتل من العمرة وبخلاف المسكى فان مكة دار إقامة له فلذا سن لها طواف الوداع بفراقها وأما المفردون والقارنون المحرمون من الميقات فالمطلوب منهم طواف القدوم لانهم مبتدئون في أعمال الحج فلا يطلب منهم طواف الوداع (قوله قبل خروجهم) أي من مكة الى عرفة (قوله وهذا الطواف مسنون) عبارة ابن حجر لانه مندوب لهم لتوجههم لا ابتداء النسك دون المفردين والقارنين لتوجههم لاتمامه اه فطواف الوداع هنا غير طواف الوداع الواجب الاية لان ذاك بعد تمام الحج وهذا قبل الشروع في أعماله (قوله ان لم تتم الجمعة) كالمكيين والمقيمين إقامة مؤثرة أي

أوجعة من زيادتي (و) أن يخرجهم من غد) بقيد زده بقولي (بعد صبح) أي صلاته ثم ان كان يوم الجمعة يخرجهم قبل الفجر ان لم تتم الجمعة



تقطع السفر فان لم يقيم كذلك فلهم الخروج بعد الفجر رزى (قوله ولم يمكنهم اقامتها الخ) فان أمكنهم أن أحدث ثم قربة واستوطنوا أربعون كاملا من جاز خروجه بعد الفجر ليصل معهم وان حرم البناء ثم لا يهاجحل للناسك شرح م ر ويؤخذ من قوله وان حرم البناء صحة صلاة الجمعة في السنانية الكاشنة بيولاك وان كانت في حريم البحر لانه لا تلازم بين الحرمة وصحة صلاة الجمعة وهو ظاهر ع ش على م ر (قوله الى منى) وهى بكسر الميم تصرف أى مراعاة لا مكان ولا تصرف مراعاة للبيعة وتذكر وهو الاغلب وقد تؤنث وتخفيف نونها أشهر من تشديد هاء سميت بذلك لكثرة ما معنى فيها أى يراق فيها من الدماء اه م ر زى وسم (قوله وان يبيتوا) أى وسم لهم أن يبيتوا فيقدر ههنا ما يناسبه وكذا يقدري قوله وان يقفوا الخ والافتقضى سياقه أن يكون التقدير وسن للامام أن يبيتوا ولا وجه له تأمل وطلب هذا لاجل الاستراحة لاجل المسير من القدا الى عرفات من غير تعب شرح م ر (قوله هو أولى من قوله طلعت) وجهه الاولية ان الاشراق هو الاضافة وهو لا يحصل بمجرد الطلوع ع ش (قوله على ثبير) بفتح المثناة ع ش (قوله بطريق ضب) وهو جبل مطل على مزدلفة برماوى (قوله بقربها) أى عرفة (قوله بنمرة) بفتح النون وكسر الميم ويجوز اسكان الميم مع فتح النون وكسرها برماوى (قوله الى مسجد ابراهيم) أى الحليل عليه الصلاة والسلام (قوله من عرفة الخ) فكل من عرفة وغرة ليس من عرفة كما في شرح م ر ولا من الحرم برماوى (قوله ويميز بينهما) أى عرفة وعرفة (قوله فرشت هناك) أى فى المسجد كما له فى الايضاح اكنتم اليست ظاهرة الآن بل اخفاها التراب لما حدث فى المسجد من العماره المتكررة (قوله ما امامهم من الناسك) ككيفية الوقوف وشروطه والدفع الى مزدلفة والمبيت بها والدفع الى منى والرمى وجميع ما ينطق بذلك شرح م ر (قوله وبأخذ المؤذن فى الاذان) أى حقيقة لا اقامة فعليه يؤخر الاذان الى الفراغ من الخطبة الاولى حبل فالاذان للعصرين تقديميا ولاحقا - فقط ان لم يجمع (قوله بحيث يفرغ الخ) ولم ينظر لنعته سماعها لان القصد بها مجرد الدعاء ولمبادرة الى اتساع وقت الوقوف شرح حجر والحاصل ان خطب الحج أربع خطبة السابعة وخطبة يوم عرفة ويوم النحر ويوم الفري الاول وكلها فرادى وبعد صلاة الظهر الا يوم عرفة فثنتان وقبل صلاة الظهر اه شرح البهجة (قوله والجمع للسفر) أى فيعتص بسفر القصر أى خلافا لما صححه النووي فى مناسكه من كونه للناسك (قوله بخلاف المسكى) فانه لا يقصر ولا يجمع ومثل المسكى من نوى اقامة تقطع السفر بمكة بعد الذفر

ولا يمكنهم اقامتها حتى كما هرف  
فى بابها (الى منى) فيه لمن  
الظاهر وما بعدها لا يتباع  
رواه مسلم (و) أن (يبيتوا  
هنا) أن (يقصدوا عرفة اذا  
أشرفت) هو أولى من قوله  
طلعت (الشمس) بقيد زده  
يقول (على ثبير) وهو جبل  
كبير بمزدلفة على سبعين الف ذراع  
الى عرفة ما رين بطريق صحيح  
وهو من مزدلفة (و) أن (يقيموا  
بقربها بنمرة الى الزوال) وقول  
(ثم يذهب بهم الى مسجد ابراهيم)  
على الله عليه وسلم من زيادتي  
وصدوه من عرفة وآخره من  
عرفة ويميز بينهما محضرات كبار  
فرشت هناك (فيضطرب) بهم  
فيه (خطبتين) يبين لهم فى  
اولها ما امامهم من الناسك  
الى خطبة يوم النحر ويحرضهم  
على كثرة الدعاء والتهايل  
فى الموقف ويخففها ويجلس  
بعد فراغها بقدر سورة  
الاخلاص ثم يقوم الى الثانية  
وبأخذ المؤذن فى الاذان  
ويخففها بحيث يفرغ منها مع  
فراغ المؤذن من الاذان (ثم  
يجمع بهم) بعد الخطبتين  
(العصرين تقديميا) لا يتباع  
رواه مسلم والتأخير صحيح بأنه

جمع تقديم من زيادتي والجمع السفر لا للناسك ويقصره ما أيضا المسافر بخلاف المسكى

(و) أن (يقفوا بعرفة) أي في  
الغروب للاتباع رواه مسلم  
قال في الروضة وبين هذا المسجد  
وموقف النبي صلى الله عليه  
وسلم بالصبرات نحو ميل  
(و) أن (يكثروا الذكر) من  
تهليل وغيره (والدعاء أي  
الغروب) روى الترمذي  
خير أفضل الدعاء دعاء يوم  
الغربة وأفضل ما قلت أنا  
والنبيون من قبل لا إله إلا الله  
وحده لا شريك له الملك وله  
الحمد وهو على كل شيء  
قدير وزاد البيهقي اللهم اجعل  
في قلبي نورا وفي سمعي نورا وفي  
بصري نورا اللهم اشرح لي صدري  
وسر لي أمري وذكرا لاكثر  
في الدعاء والذكر غير التهليل  
من زيادتي (ثم) بعد الغروب  
(يقصدوا مزدلفة ويحجوا بها  
المغرب والعشاء تأخيرا)  
للا اتباع رواه الشيطان نعم أن  
خشى فوت وقت الاختيار  
للعشاء جمعهم في الطريق  
والجمع للسفر لا للنسك كما مر  
نظيره ويذهبون بسكينة وفار  
فن وجد فرجة أسرع (و واجب  
الوقوف) بعرفة (حضوره)  
أي المحرم (وهو أهل للعبادة)  
ولونائما أو ما رافى طلب آبق

من منى كما هو شأن أكثر الحاج سبها المصريين وفيه نظر ظاهر لان سفر من ذكر  
لا ينقطع الا بعد دخول مكة ح ل كما تقدم في قوله وينتهي سفره بلوغه مبدءا سفر  
من وطنه أو موضع آخر نوى قبل وهو مستقل إقامة به الخ (قوله وأن يقفوا بعرفة)  
قيل في تركيبة نظرا لتقديره يستحب للامام أن يقفوا أولا فردة فقال ويقف وكذا  
ما بعده لكان أولى اه ويرد بأنه خص الامام بما يختص به فهو يخطب ويخرج  
وعه وغيره بما لا يختص به فهو يبيتوا ويتصدقوا بأن يقدر وسن لهم ان يبيتوا  
وان يقفوا كما تقدم وذلك التقدير يدفعه ما ذكره المعلوم من صنيعة فلا اعتراض  
عليه شرح حجر وهذا الاعتراض يجري أيضا في قوله السابق وبيتوا سم وعبارة  
الزيادة قوله وأن يقفوا بعرفة اعتراض قوله يقفوا بأنه منصوب عطفا على يخطب  
فيقتضي استصحاب الوقوف مع انه واجب ودفع بأن المصنف قيد الوقوف بالاستمرار  
الى الغروب لانه راجع للامرين وهو مستحب على الصحيح أي فالمستحب ككون  
الوقوف الى الغروب وأيضا فوجوب أصل الوقوف معلوم اه سم روى (قوله قال  
في الروضة الخ) الاولى تقديم هذا على قوله وأن يقفوا بعرفة عند قوله الى مسجد  
ابراهيم (قوله دعاء يوم عرفة) أي واذا كان أفضل فينبغي الاكثر منه ففيه دليل  
لاكثر الدعاء الذي هو الدعاء ولم يذكر دليل الاكثر الذي ذكره حجر بقوله  
وروى المستغفرى خبر من قرأ قل هو الله أحد ألف مرة يوم عرفة أعطى ما سأل  
وقوله ولم يذكر دليل الاكثر الذي ذكره حجر والافهم من قوله وأفضل ما قلته  
الخ وأفضليته تقتضي الاكثر منه خصوصا يوم عرفة ففيه المذبح وزيادة قال ابن  
حجر وبين الحرم وعرفة نحو ألف ذراع (قوله وفي بصرى) يقول ذلك ولو أعي  
ع ش على مر (قوله ثم يقصدوا مزدلفة) اهلم أن المسافة من مكة الى منى فرسخ  
ومن مزدلفة الى كل من عرفة ومنى فرسخ ذكره في الروضة شرح مر ومزدلفة بين  
عرفة ومنى من الازدلاف وهو التقرب (قوله وواجب الوقوف الخ) الاولى ذكره  
عقب قوله وأن يقفوا بعرفة اه (قوله أو ما رافى طلب آبق أو نحوه) أشار بهذا  
الى أن صرفه الوقوف لا يضر سم وفارق ما مر في الطواف بأنه قرية مستقلة اشبهت  
الصلاة بخلاف الوقوف وألحق السعي والرمي بالطواف لانه عهد التطوع بنظيرها  
كالسعي للمساجد ورمى العدو بالاحجار ولا كذلك الوقوف شرح حجر وقيدل  
اقتصاره عليهم ما على ان الحلق كالوقوف فليراجع سم على حجر (قوله بجزء منها)  
عبارة أصله من جزء بأرض عرفة قال الرشيدى ظاهر التقييد بالارض أنه لا يكفي  
الماء كان مربها طائرا أو كان الفرق بينه وبين الاعتسكاف ان المسجد ثبت حكمه

الى سماء الدنيا كما صرحوا به بخلاف عرفة فان المقصود بنفس البقعة ولم يرتصر بها بان  
لهوا ثم احكمها ثم رأيت سم نقل عن الشارح عدم العصة (قوله وعرفة كلها موقف)  
صدرة وقفت ههنا وعرفة الخ مامرعش (قوله الحج عرفة) أى معظم الحج عرفة  
(فرع) شجرة أصلها بعرفة خرجت اخصانها الفيرها هل يصح الوقوف على الاغصان  
كما يدعى الاعتكاف على اغصان شجرة خرجت من المسجد فيه نظر ويتبعه عدم  
العصة فليتأمل ولو انه كس الحلال فكان أصل الشجرة خارجا واغصانها داخله ففيه  
نظرا أيضا ويتبعه العصة ابن شوبرى أى قياسا على الاعتكاف لكن فى قول  
على التصرير عدم العصة وعبارته وقوف بأى جزء منها بارضاها أو على متصل بها  
فى هواثها فلا يكتفى كونه طائرا أو على غصن شجرة أصلها فيها دون الغصن أو عكسه  
أو على قطعة نقلت منها الى غيرها اه وصح الزياى وابن شرف بانه يكتفى الوقوف  
على القامة المقولة منها الى غيرها اه مدابني فليحذر وقال ع ش لا يكتفى  
الوقوف على الغصن مطلقا ولا على القامة المقولة واعتمد ح فى كلام ع ش  
وق ل (قولا من جاء ليلة جمع) هذا تعميم فى الزمان ودليل عليه والذي قبله  
تعميم فى المكان ودليل عليه ولا يخفى ان الحديث الثانى انما افاد نهاية زمن الوقوف  
وأما مبدؤه فافاده الاتباع أى من جاء عرفة ليلة جمع كما يدل له أول الحديث سميت  
بذلك لاجتماع الناس لها م ر وفيه لانه انما سماها ليلة جمع رد المناقيل انها تسمى  
ليلة عرفة وان هذا مستثنى من كون الليل سبق النهار وكان فانه توهمه من اعطائها  
حكم يوم عرفة فى ادراك الوقوف وهو فاسد كما هو ظاهر شرح جبر (واجيب) بانه  
لما كان حكم الليلة كحكم النهار فى اجزاء الوقوف اضيفت الليلة لعرفة لان  
الاضافة تأتى لادنى ملايسة وقول ابن حجر لانه انما سماها الخ حيلة مقدمة على  
المعلول أى وفيه رد الخ لانه الخ وليلة مزدلفة هى ليلة النحر و اضيفت لزدلفة لوجوب  
المسكن فيها لحظا من النصف الثانى منها كما يأتى فى الفصل الا فى قتأمل (قوله  
كفى عليه) المعتصم دان الجنون يقع به نفلا بخلاف المغمى عليه والسكران فان  
جهما لا يقع نفلا ولا يفرق بان الجنون له ولى يحرم عنه ولا كذلك المغمى عليه  
والسكران فانه لا ولى لما فاما وان احراما عن انفسهما قبل الاغماء والسكران لكن  
ليس لهما من ينوب عنهما باعمال الحج زى ع ش وفى كلامه ضعف بالنسبة  
للسكران وقوله يحرم عنه فيه ان الفرض ان الجنون طرأ بعد الاحرام فكيف  
يقول يحرم عنه (واجيب) بان معنى يحرم أى يجوز له الاحرام ابته داء لو كان  
الجنون مقارنا لاحرام واذا كان له ذلك فى الابتداء فيجوز له اتمام اعمال الحج عنه

وعرفة كلها موقف وليلا  
الحج عرفة من جاء ليلة جمع  
قبل طلوع الفجر بقدر ادراك  
الحج رواه أبو داود وغيره  
باسانيد صحيحة كما فى المجموع  
وليلة جمع هى ليلة المزدلفة  
ويخرج بالاهل غيره كتمى  
عليه وسكران ومجنون فلا  
يجزى لا لهم ليسوا أهلا  
للعادة

اذا جن في الاثناء وعبارة الشيخ س ل المعتمد ان المجنون يقع حجه نقلا لان لوليه  
ان يبنى على اعماله كما ان له ان يحرم عنه والمغنى عليه لا يقع حجه فرضا ولا نقلا  
ان لم يأس من افاقته ولا وقع نقلا كالمجنون والسكران ان زال عقله وقع حجه  
نقلا والا وقع فرضا وقوله وسكران أى متعديا س ل (قوله لكن يقع حجه نقلا) فالولى  
ان يبنى بقية الاعمال على احرام المجنون دون المغنى عليه والسكران فيمقيان  
على احرامهما لافاقتهما لانه لا يحرم عنهما (قوله سن لهدم) أى كدم التمتع وهو دم  
قريب وتقدير ابن حجر (قوله خروجا من خلاف من اوجبه) وهو الامام مالك  
(قوله لان عاد اليها ولوليه) غاية لارد على من قال عوده في الليل لا يسقط وجوب  
الدم لان الوارد الجامع بين اخر النهار وأول الليل وقد نوته شرح م ر (قوله ولو وقفوا  
العاشر) ولوتبين لهم انه اليوم العاشر آخر الليل أى ليلة العيد بحيث لا يسع ذلك  
الوقت الوقوف فيقفوا بعد الزوال فغلطا مفعول لاجله لخال بتأويله بغالطين ح ل  
لان اعرابه حالا يؤهم انه لا بد ان يكون الوقوف وقت الغلط حتى يجرى لان الحال  
قيد في عاملها فيخرج ما اذا تبين لهم انه العاشر قبل الزوال ثم وقفوا بعد الزوال عالمين  
ان وقوفهم كان في العاشر مع انه يجزى بهم كما قرره شيخنا ح ف وعبارة الزيادة قوله  
ولو وقفوا الخ يقتضى انه لا يصح الوقوف ليلة الحادى عشر وهو ماشى عليه  
القاضى وخالف في ذلك ابن المقرئ في متن ارشاده فصرح بصحة الوقوف ليلة  
الحادى عشر فيكون العاشر كالناسع وعبارته بين زوال يومه أو ثانيه لغلط الحجم  
وفجر غده واعتمده وعليه فلا يجزى قبل الزوال وهو المعتمد ويكون اداء  
ولا يصح فحورمى الا بعد نصف الليل وتقدم الوقوف ولا ذبح الا بعد طلوع شمس  
الحادى عشر ومضى قدر ركعتين وخطبتين وتمت ايام التشريق على حساب  
وقوفهم وهذا هو المعتمد (قوله ولم يقلوا) عبارة شرح حجر مع المتن الا ان  
يقولوا على خلاف العادة في الحجيج فيقتضون حجههم هذا في الاصح لعدم المشقة  
العامة (قوله لظنهم انه التاسع) غلطة لقوله غلطا فهو غلطة لليلة (قوله اجزاهم)  
ويكون اداء لا قضاء لانه لا يدخله القضاء أصلا شرح م ر بمعنى انه لا يصح في غير  
يومه المخصوص في غير الغلط والافه ويقضى بالافساد شورى وعبارة ق ل على  
الجلال قوله اجزاهم وقوفهم أى بعد زوال العاشر لا قبله وان تبين انه العاشر  
ويكون ليلة العيد هي التي بعده ويجزى الوقوف فيها ولا تدخل اعمال الحج الا بعد  
نصفها ويجب مبيت بمزدلفة فيها واليوم الذي بعده هو يوم العيد فلا تجزى الاضحية  
قبل طلوع شمس ويحرم صومه ويكون أيام التشريق ثلاثة بعده تجزى الاضحية

لكن يقع حجه نقلا كما مر  
به الشيخان في المجنون كحج الصبي  
غير المميز ولا ينافيه قول الشافعى  
في المغنى عليه فانه الحج لعدة  
حجه على قوت الحج الواجب  
(ولو فارقها) أى عرفة (قبل  
غروب ولم يعد) اليها (سن)  
له (دم) خروجا من خلاف من  
أوجبه لان عاد اليها ولوليه  
لانه أى بما يسن له وهو الجمع  
بين الليل والنهار في الموقف  
(ولو وقفوا) اليوم (العاشر  
غلطا ولم يقلوا) على خلاف  
العادة في الحجيج لظنهم  
انه التاسع بان غم عليهم  
هلال ذى الحجة فاكلوا  
ذا القعدة ثلاثين ثم بان ان  
الهلال اهل ليلة الثلاثين  
(اجزاهم) وقوفهم سواء بان  
لهم ذلك في العاشر ام بعده  
فلا قضاء عليهم اذ لو كفوا به  
لم يأمنوا وقوع مثل ذلك فيه  
ولان فيه مشقة عامة بخلاف  
ما اذا قلوا وليس من الغلط



المراد لهم ما اذا وقع ذلك بسبب \* (٨٨٧) \* حساب كما ذكره الرافعي وخرج بالعائش ما الورقة والحدادي

عشر أو الثامن غلطا فلا  
يجزئهم لندرة الغلط فيهما  
ولان تأخير العبادة عن وقتها  
اقرب الى الاحتساب من  
تفديها عليه في الثاني  
(فصل) في الميت بمزدلفة  
والدفع منها وفيما يذ كرمهما  
(يجب) بعد الدفع من عرفة  
(حيث) أي مكث (تحت)  
ولو بالانوم (بمزدلفة) للاتباع  
المعلوم من الاخبار الصحيحة  
والتصريح بالوجوب وبالاكتفاء  
بلفظة من زيادتي فالعائش  
الحصول فيها لحظة (من نصف  
ثان) من الليل لا لكونه  
يسمى ميئا اذا امر بالميت  
لم يرد هنا بل لانهم لا يصاوبها  
حتى يمضي نحو ربع الليل  
ويجوز الدفع منها بعد نصفه  
وبقية المناسك كثيرة شاقة  
فسومح في التفتيف لاجلها  
(فن لم يكن بها فيه) أي في  
النصف الثاني بان لم يمت بها  
(أو) بات لكن (نفر قبله) أي  
النصف (ولم يعد) اليها (فيه)  
لزمه دم) كما ذكروا في الام  
وصححه في الروضة كما صلاها لتركه  
الواجب وان اقتضى كلام  
الاصل عدم لزومه نعم ان تركه  
لعذر كان خاف أو انتهى الى

فيها ويجرم صومها وهذا كله بالنسبة للحاج دون غيرهم فيما يظهر نعم من رأى  
أو أخبره من رأى وصدقه يجب عليه العمل به وحده كما في الصوم (قوله المراد لهم)  
أي الأصحاب (قوله بسبب حساب) أي فلا يجزئ لتقصيرهم في الحساب اه  
وشيدى (قوله ولان تأخير العبادة) يتأمل قوله اقرب فانه لا يفتج الاجزاء  
الذي هو المدعى ولو قال ولانه عهد تأخير العبادة عن وقتها كان اظهر وبرا به بقوله  
ولان تأخير العبادة الخ الجواب عما يقال ما الفرق بين الثامن والعائش مع ان  
كلامهما متصل بالتاسع (قوله الى الاحتساب) أي الاعتداد بها  
(فصل في الميت بمزدلفة) \* والدفع أي الى منى (قوله وما يذ كرمهما)  
الذي يذ كرم الميت لزوم الدم على من تركه لغبر عذروسن اخذ حصي رمي يوم  
النحر منها والدفع منها هو قوله ثم يسير في فيدخلوا منى بعد طلوع شمس والذي يذ كرم  
معه هو قوله في رمي كل الى آخر الفصل (قوله أي مكث) ليس بقيد بل مثله المرور اخذا  
من قوله فالعائش الحصول فيها الخ وانظر ما الحكمه في تعبير المصنف بالميت مع انه  
غير مراد (واجاب) شيخنا ح ف بانه عبر به لمشاكله الميت يعني (قوله فالعائش  
الحصول) وان لم يعرفها قياسا على عرفة بل هي اولى ح ف (قوله من الليل) أي  
ليلة العيد (قوله لا لكونه يسمى ميئا) اذ لو اريد ذلك لاعتبره سماء وهو مكث  
الليل أي معظمه ح ل وانظر ما الدليل على كون هذه اللحظة من النصف الثاني  
فان هذا التعليل الذي ذكره لا يدل له فتأمل (واجيب) بان قوله ويجوز الدفع منها  
الخ من بقية التعليل وقوله وبقيته المناسك الخ في معنى التعليل لقوله ويجوز اه (قوله  
لم يرد هنا) أي حتى يعتبر سماء وهو مكث غالب الليل ح ل (قوله كثيرة  
شاقة) أي ويدخل وقتها بنصف الليل شرح م ر (قوله في التفتيف) أي  
بعدم الميت وقوله لاجلها أي بقية المناسك (قوله واشتغل بالوقوف) أي  
لاشتغاله بالاهم وقيد الزركشي بما اذا لم يكنه الدفع الى مزدلفة ليلالا والواجب  
جميعا بين الواجبين شرح م ر وقوله أو أفاض الخ مثله م ر ثم قال ونظر فيه الامام  
أي في عدم الزوم بانه غير مضطر لاطواف الا لأن لانه لا آخر لوقته بخلاف الوقوف  
ويأتي فيه ما مر عن الزركشي من التقييد وان رد ذلك بان كثرة الاعمال عليه في تلك  
الليلة ويومها اقتضت مساعدته بذلك بجران ذلك في الاولى أيضا قال الزركشي  
وظاهر ذلك انه لا فرق بين ان يمر بطريقه بمزدلفة ام لا أي قبل النصف والا فزوره  
بها بعده يحصل الميت شرح م ر وقوله وان رد ذلك أي ما قاله الزركشي اه ع ش  
وعبارة الرشيدى وان رد ذلك أي النظر والراد له الشهاب حجب في امداده وهذا

عرفة ليلة النحر واشتغل بالوقوف عن الميت أو أفاض من عرفة الى مكة وطاف للركن فقام به الميت

لم يلزمه شيء (وسن ان يأخذوا منها حصى رمي يوم نحر) قال الجوهري لا يقال البغوى به صلاة الصبح روى البيهقي وغيره  
باسناد صحيح على شرط مسلم كما في المجموع عن الفضل بن (٨٨٨) العباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له

من الشارح تصریح بالرضى بالنظر والرضى بالنظريةضى بوجوب الدم وفي حاشية  
الشيخ اعتماد عدم الوجوب تأمل وعبارة ابن حجر ومن العذر هنا اشتغاله بالوقوف  
أو بطواف الاقامة بان وقف ثم ذهب اليه قبل الصلوة أو بعده ولم يبر بجزالة  
وان لم يضطر اليه ويوجه بان قصدته تحصيل الركن ينفي تقصيره فغير مأمور في تعمده  
المأموم ترك الجلوس مع الامام للتشبه الاول نعم ينبغي انه لو فرغ منه واكتسبه العود  
بجزالة قبل الفجر لزمه ذلك (قوله لم يلزمه شيء الخ) عمله ان لا يمكنه المبيت بها  
وأما اذا امكنه وتركه لزمه دم وعلى كل حال فلا حرج عليه في الاقامة الى الطواف  
ح ف (قوله ان يأخذوا منها حصى رمي يوم نحر) اما حصى غير يوم النحر فالاولى  
أخذه من وادى محسرا ومن منى غير المرمى وباحتمل اختلاطه به حجر ومريش ويرى  
وأما أخذ الحصى من المرمى فيذكره لان بقاءه فيها يدل على عدم قبوله لانه ورد  
ان القبول منها يرفع ح ف ويكره أيضا أخذهما من المسجدان لم يكن من أجزائه  
ويكره أخذهما من المحل أيضا روى (قوله قال له غداة يوم النحر) وكان اذا ذلك  
بمزدلفة وهذا الدليل يدل على أصل المدعى وهو أخذ حصى يوم النحر من مزدلفة  
ولا يدل على كون الاختيلا فتأمل (قوله حصى الخذف) بالنساء وسكون  
الدال المعجمة وهو الذي يخذف به عادة أى برمي به وهو قدر الاغلة ح ف (قوله  
سبع حصىات) لرمي يوم النحر لا سبعون لرمي يوم النحر وأيام التذريق فان كل يوم  
من أيام التذريق فيه رمى الجمار الثلاث كل جرة سبع حصىات ففى كل يوم احد وعشرين  
في ثلاثة وثلاثين وستين ويزاد على ذلك رمي يوم النحر فهذه سبعون كما قرره شيخنا  
(قوله قبل الزجة) أى ان أرادوا تعجيل الرمي والا فالسنة لهم تأخيرهم الى طلوع  
الشمس كغيرهم ابن حجر (قوله ولا النحر) النحر بفتح ناء ستة رجال من ثلاثة  
الى عشرة اه مختاروا الفاهران الذين كانوا مع سودة يزيدون على هذا ما طلاق  
النفر عليهم مجازاه ع ش (قوله بغاس) أى فى أول وقتها لان التغليس بالغين  
شدة الظلمة كما قرره شيخنا فالباء بمعنى فى وعبارة ع ش بان يصلوا عقب الفجر  
فورا اه (قوله بها) أى بمزدلفة وهو متعلق بصلوا (قوله المشعر الحرام) بفتح  
الميم على المشهور ومعنى الحرام الذى يحرم فيه الصيد وغيره فانه من الحرم ويجوز ان  
يكون معناه ذا الحرمة أى التعظيم شرح المذهب ومسمى مشعرا ما فيه من  
الشهامة أى معالى الدين روى (قوله وهو جبل) أى عند الفقهاء وأما عند المحدثين  
والمفسرين فهو جميع مزدلفة برماوى قال ابن حجر وهو الذى عليه الا سن البناء  
والدمارة خلا فان انكره (قوله فزح) برزن عر ممنوع من الصلوة والعلمية والعدل

غداة يوم النحر التقط الحصى قال  
قلط له حصىا مثل حصى  
الخذف وانصرح بسن أخذها  
مع التقييد برمي يوم النحر من زيادتي  
فأما اخذ سبع حصىات لا سبعون  
(و) ان تقدم نساء وضعت بعد  
نصف من الليل (الى منى) ليرموا  
قبل الزجة وما فى الصحيحين عن  
سنة ابن سودة افاضت فى النصف  
الاخير من مزدلفة باذن النبي صلى  
الله عليه وسلم ولم يأمرها بالدم  
ولا النفر الذين كانوا معها وفيما  
عن ابن عباس قال انما من قدم  
النبي صلى الله عليه وسلم ليلة المزدلفة  
فى ضفة أمه (و) ان يبقى غيرهم  
حتى يصلى الصبح بغلس) بها  
للاقباع روى الشيخان ويتأكد  
طاب التغليس هنا على بقية الايام  
لغير الشيخين وليتسع الوقت لما بين  
أيديهم من اعمال يوم النحر (ثم  
يقصدوا منى) وشعارهم مع من تقدم  
من النساء والضفة التلبية قال  
التقال مع التكبير (فاذا بلغوا  
الشعر الحرام) وهو جبل فى آخر  
مزدلفة يقال له قرح استقبلوا  
التلبية لانهم اشرف الجهات وهذا  
من زيادتي (ووقفوا) عنده (وهو)  
أى وقفهم به (انزل) من وقفهم  
بنيهم من مزدلفة ومن مرورهم به بلا  
وقوف وهذا من زيادتي (وذكروا)

كجشم

الله تعالى (ودعوا الى الاسفار) الاتباع رواه مسلم وقول ذكروا من زيادتي كان بقولوا الله اكبر  
ندنا لله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد (ثم يسيروا بسكينة اذ اوجدوا فرجة اسرعوا

واذا بلغ وادى محسر أسرع الماشي وحرك الراكب دابته وذلك قدر رمية حجر حتى يقطعوا عرض الوادي (ويدخلون مني بعد طلوع شمس فبرحى كل) منهم حينئذ \* (٨٨٩) \* (سبع حصيات الى جرة العقبة) للاتباع رواء مسلم (ويقطع التلبية

عند ابتداء نحو رمي) مما له دخل في التحلل لا خذه في أسباب التحلل كما ان المتحسر يفعل ذلك عند ابتداء طوافه ونحو من زيادتي (ويكبر) بدل التلبية (مع كل رمية) للاتباع رواء مسلم وهذا الرمي تحية مني فلا يبدأ فيها بغيره ويبدأ بالرمي كما أفادته الفاء حتى أن السنة للراكب أن لا ينزل الرمي للصلاة الرمي الى الجمرة أن يستقبلها (و) مع (خلق وعقبه) لفعل السلف وهو ذامن زيادتي (و) نبح من معه هدى (تقربا ويخلق) الآية الآتية والاتباع رواء مسلم (أو يقصر) الآية ولأنه في معنى الخلق (والخلق أفضل للذكر والتقصير) أفضل (لغيره) من أنثى وخشي قال تعالى مخلقين رؤسكم ومقصرين اذ العرب تبدأ بالاهم والا فضل روى الشيخان خبر اللهم ارحم المخلقين فقالوا يا رسول الله والمقصرين فقال اللهم ارحم المخلقين قال في الرابعة والمقصرين وروى أبو داود باسناد حسن كما في المجموع ليس على النساء خلق انما على النساء التقصير وفي المجموع عن جماعة يكره للمرأة الخلق ومثلها الخنثى وذو كركمه من زيادتي والمراد من الخلق والتقصير ازالة الشعر في وقته وهي نسك لا استباحة مخطور كما علم من الافضلية هنا ومن عذرنا فيما

التجشم شيخنا (قوله وادى محسر) بكسر السين سمي بذلك لان العيل الذي جى به لهدم الكعبة حسر وامتنع قربا منه عن التوجه اليها لانه حسر فيه لان وادى محسر من الحرم والفيل لم يدخل الحرم وانما أسرع عنده لما قيل أن اله ارى كانت تقف به أى فأمرنا بالمبالغة في مخالفتهم وقيل أن رجلا صاد صيدافيه فنزلت عليه نار فأحرقتة كما قرره في وعبارة ابن حجر وحكمته أن أصحاب الفيل أهل الكواثم على قول والاصح انهم لم يدخلوا الحرم وانما أهل الكواثم أوله أو أن رجلا صاد ما دشم فنزلت نار فأحرقتة ومن ثم تسميه أهل مكة وادى النار فهو لكونه محل نزول عذاب كديار نود التي مع أمره صلى الله عليه وسلم لا ما رين بها أن يسرعوا لئلا يصيبهم ما أصاب أهلها ومن ثم يندخى الاسراع فيه لغير الحاج أيضا (قوله وذلك قدر رمية) أى ومسافة ذلك (قوله رمية حجر) بكسر الراء برماوى أى هيئة رمية من انتهاء بعده قيل والفتح لا يناسب هنا (قوله مما له دخل) أى من طواف وحلق فاذا قدم الطواف أو الحلق على الرمي قطع التلبية عنده زى (قوله أو يقصر) وهو أخذ بالشعر بنحو يقص حل (قوله اذ العرب الخ) والقرآن نزل على انهم وبدأ فيه بالخلق ع ش (قوله وانما على النساء التقصير) لم يقل انما عليهن التقصير لان محل الاضمار اذا كان الضمير ومرجعه في جملة واحدة كما صرح به بعضهم بخلاف ما هنا فان الضمير ومرجعه في جملتين فاحفظه فانه نفيس ع ش (قوله يكره للمرأة) الا اذا كانت أمة ومنعها سيدها فانه يمتنع عليهم ساو كذا المزوجة اذ امنعها زوجها وكان الخلق ينقص الاستمتاع شوبرى وزى (قوله ازالة الشعر) ولو بتنف أو نورة وقوله في وقته أى الخلق وسيأتى ان وقته يدخل بنصف ليلة النحر (قوله وهي) الضمير راجع لازالة الشعر وقوله نسك أى عبادة يثاب عليها لا استباحة أمر كان ممنوعا منه ويسن أن يجلس المخلوق رأسه محرا كما أولا مستقبل القبلة ويبدأ الخالق بالشق الايمن فيستوعبه ثم شقه الايسر كذلك كما في المجموع زى (قوله كما علم من الافضلية) أى لان الافضلية لا تكون الا في العبادات لا في الاباحات قال ع ش وعليه فاذا طاف أو رمى حصل التحلل الاول فيباح له ما يباح به من التطيب ويصرح بذلك عبارة المحلى حيث قال واذا قلنا الخلق ليس بنسك حصل التحلل الاول بواحد من الرمي والطواف والتحلل الثاني بالآخر ومثله شرح مدر اه (قوله فيثاب عليه) أى على ما ذكر من الازالة وهذا نفي ريع على قوله وهي نسك الخ (قوله لو خلق فيه) أى للعمره وقوله فالتقصير له أفضل أى لخلق يوم النحر الحج وقد يقال ه لا قيل الافضل أن يخلق بعض رأسه للعمره ويبقى البعض الآخر ليحلقه للحج لان الواجب ازالة ثلاث شعرات فقط فتأمل (قوله ثلاث شعرات)

بأقرب ويدل له الدعاء لفعله بالرجة ٣٣٣ يج ل في الخبر السابق فيثاب عليه تنبيه يستثنى من أفضلية الخلق ما لو اعتمر قبل الحج في وقت لو خلق فيه جاء يوم النحر ولم يسود رأسه من الشعر فالتقصير له أفضل (وأقله) أى كل من الخلق والتقصير (ثلاث شعرات)



أي ازالتها (من) شعر (رأس) ولو ستره عنه أو متفرقة لوجوب القدية بأزالتها المحرمة واكتفاء بمسمى الجمع المأخوذ من قوله تعالى محلقين رؤوسكم أي شعرها وقولي من رأس من زيادي (وسن لمن لا شعر برأسه امرار موسى عليه) تشبيها بالمالقين (ويدخل مكة فيطوف للركن) لا اتباع رواه مسلم وكما يسمى طواف الركن يسمى طواف الافاضة وطواف الزيارة وطواف الفرض وطواف الصدر فتح الدال (فيسمى ان لم يكن سمي) بعد طواف القدوم كما مروي سابق أن السعي ركن وتعبيرى بالفاء أولى من تعبيرة بالواو (فيعود الى منى) ليبيت بها (وسن ترتيب أعمال) يوم (نحر) بليته من رمي وذبح وحلق أو تقصير وطواف (كما ذكر) ولا يجب روى مسلم أن رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني حلفت قبل أن أرى فقال ادم ولا حرج وانه آخر فقال اني أفضت الى البيت قبل أن أرى فقال ادم ولا حرج وروى الشيخان انه صلى الله عليه وسلم ما سئل عن شيء يومئذ قدم ولا أخرالا

كلا أو بعضا كما في ع ش على م ر وأفهم كلام الشارح وجه الله انه لا يجزى أقل من الثلاث والذي يظهر انه لو كانت برأسه شعرة أو شعرتان كان الركن في حقه ازالة ذلك كما في شرح م راه فقوله ثلاث شعرات أي ان كان برأسه ثلاث فأكثر (قوله أي ازالتها) احتاج لهذا لجهة الاخبار لان كلام من الحلق والتقصير فعل والثلاث ليست فصلا قال في القوت وهذا قمين لم يندر الحلق في وقته فان نذره في وقته لم يجز الا حلق شعر الرأس جميعه أي اذا نذر الاستيعاب والا فلا يلزمه ولا يكفي عن نذره استئصاله بالقص ولا امرار موسى عليه بلا استئصال ومحل جهة نذره بالنسبة لذلك اما غيره فلا يصح نذره له لانه مكروه في حقه والمكروه لا يصح نذره ونذر المرأة التقصير كنذر الذكرك والحلق ولنذر الرجل التقصير لم يصح نذره وهو مشكل لان الدعاء للمقصير يقتضي انه مطلوب منه فهو كنذر المشي في الحج وقد يجاب بأنه انضم لكونه مقضولا كونه شعرا للنساء عرفا بخلاف نحو المشي ابن حجر (قوله من شعر رأس) نعم لو كان له رأسان فحلق واحدة في العمرة وأخرى الاخرى الى الحج فالحلق افضل قاله الشيخ الشوبري (قوله واكتفاء بمسمى الجمع) فيه ان الذي في الآية جمع الرؤس لا جمع الشعر والمضاف الذي قد نذر بقوله أي شعرها اسم جنس جمعي فهو محل الاستدلال وعبارة م ر وخبر الصحابين انه صلى الله عليه وسلم أمر الصحابة أن يحلقوا أو يقصروا واطلاقه يقتضي الاكتفاء بمحصل أقل مسمى اسم الجنس الجمعي المقدر في محلقين رؤوسكم أي شعر رؤوسكم اذ هي لا تحلق وأقل مسماء ثلاثة افراد الشارح بمسمى الجمع أي المقدوم كما ذكره بعد وتسميته جمعاً نظراً للمعنى والافهوا اصطلاحاً اسم جنس جمعي يفرق بينه وبين واحد بالتاء (قوله وسن لمن لا شعر برأسه) امرار موسى وكذا من يريد التقصير بسن له امراراً له التقصير عليه شوبري وح ف وعبارة شرح م ر ومن لا شعر برأسه لا شيء عليه نعم يستحب له امرار الخ اه فاهم ان هذه اركان الحج فيما سياتي ستة مخصوص بن برأسه شعر أمان في غيره فهي في حقه خمسة اه (قوله ويدخل) معطوف على قوله يذبح الخ (قوله طواف الافاضة) لوقوعه بعد الافاضة من عرفات أي الخروج منها وقوله وطواف الزيارة لانهم يأتون من منى لزيارة البيت ويرجعون حالاً برماوى (قوله وطواف الصدر) بفتح الدال لانهم يصعدون له من منى الى مكة شرح الروض (قوله فيعود الى منى) أي وجوباً ع ش (قوله ولا يجب ذكره) توطئة لقوله روى مسلم والافهوا معلوم من قوله وسن الخ لان الحديث انما يدل على عدم الوجوب لا على السن (قوله ما سئل عن شيء) أي من هذه الاعمال الاربعة كما يدل عليه قوله يومئذ ح ل بزيادة (قوله بنصف ليلة نحر) أي حقيقة أو حكماً

قال افعلا ولا حرج (ويدخل وقتها لا الذبح) للهدى تقرباً (بنصف ليلة نحر) بقيد زده بقولي (من وقف كما قبله) روى أبو داود بإسناد صحيح على شرط مسلم كما في المجموع انه صلى الله عليه وسلم أرسل أم سلمة ليلة النحر



يومه (أى النحر وروى البزار  
أن رجلاً قال للنبي صلى الله  
عليه وسلم انى رمت بعد  
ما أمصيت قال لا حرج والنساء  
من بعد الزوال وخرج بزياد  
الاختيارى وقت الجواز قيمة  
الى آخر أيام التشريق كما  
مما سياتى وقد صرح الرافعى بأن  
وقت الفضة يوم النحر  
ينتهى بالزوال فيكون لرميه

ثلاثة أوقات وقت فضيلة ووقت  
اختيار ووقت جواز (ولا آخر  
لوقت الحلق) أو التقصير  
(والطواف) المتبوع بالسعى  
ان لم يفعل لان الأصل عدم  
التوقيت (وسياتى وقت  
الذبيح) لاهدى تقرباً وغيره فى  
باب ما حرم بالأحرام (وحل  
بائنين من رعى) يوم (نحر وحلق)  
أو تقصير (وطواف) متبوع  
بسعى ان لم يفعل من محرمات  
الأحرام (غير تكاح ووطء  
ومقدّماته) من لبس وحلق  
أو تقصير وقلم وصيد وطيب  
ودهن وستر رأس الذكر  
ووجه غيره كما سياتى بخلاف  
الثلاثة لخبر اذا رميت الجمرة  
فقد حل لكم كل شيء الا النساء  
وروى اذا رميت وحلقتم ونحرت

كأنى الغلط برماوى (قوله فرمت قبل الفجر) أى بأمر منه صلى الله عليه وسلم ع ش  
على م ر وقوله فرمت قبل الفجر فيه ان المذمى دخول الوقت بنصف ليلة النحر وقوله  
قبل الفجر لا يدل عليه وعبارة شرح م ر وجه الدلالة من الخبر انه صلى الله عليه وسلم  
علق الرمي بما قبل الفجر وهو صالح لجميع الليل ولا ضابط له فجعل النصف ضابطاً  
لانه أقرب الى الحقيقة مما قبله ولانه وقت للدفع من مزدلفة ولاذان الصبح فكان  
وقتا للمرمى كما بعد الفجر اهـ فيه شيء (قوله ينتهى بالزوال) ويدخل بنصف الليل  
ح ف (قوله لان الأصل) أى الأصل فيما أمر نابه الشارع أن يكون غير موقت فما كان  
موقتاً فهو على خلاف الأصل كما قرره شيخنا (قوله عدم التوقيت) أى عدم انتهاء  
التوقيت والافهذه يدخل وقتها بنصف ليلة النحر اهـ شيخنا وبقى من عليه ذلك  
محرماً حتى يأتى به كفى المجموع نعم الافضل فعلها فى يوم النحر ويكره تأخيرها عن  
يومه وعن أيام التشريق أشد كراهة وعن خروجها من مكة أشد وهو صريح فى جواز  
تأخيرها عن أيام التشريق لا يقال بقاؤه على إحرامه يشكك بقوله ليس لصاحب  
القوات أى فوات عرفة مصابرة الأحرام الى قابل اذا استدامة الأحرام كما ابتدأه  
وابتدأه غير جائز لانه يصير محرماً بالحج فى غير أشهره لانا نقول هو غير مستفيد شيئاً  
فى تلك بقائه على إحرامه فأمر بالتحلل وأما هنا فوقت ما أخره باق فلا يحرم بقاؤه على  
إحرامه ولا يأمر بالتحلل وهو بمثابة من أحرم بالصلاة فى وقتها ثم مذهبها بالقراءة الى  
خروج وقتها شرح م ر و فرق أيضاً بأن وقوف عرفة معظم الحج وما بعده تسع له مع  
تمكّنه منه كل وقت فكانه غير محرم بخلاف من فاته الوقوف فان معظم حجه باق  
ويلزم من بقائه على إحرامه بقاؤه حاجاً فى غير أشهر الحج ويؤيده انه لو أحصر بعد  
الوقوف لا يارمه التحلل شرح جبر وأجيب أيضاً بأن محل امتناع الأحرام بالحج فى غير  
أشهر ما عناه هو فى الابتداء وهذا فى الدوام ح ف (قوله وحل بائنين) فان لم يكن برأسه  
شعر حصل بواحد من الباقيين شرح جبر (قوله من لبس الخ) بيان للغير (قوله وحل  
أو تقصير) أى ان لم يفعل وان لم يجعله نسكاً شرح م ر فاندفع ما يقال ان الاثنين  
فى قوله وحل بائنين الخ صادق بالحلق مع غيره فيصير المعنى وحل بالحلق مع غيره  
حلق الخ وقال الشوبرى وحلق أو تقصير أى فى باقى البدن غير الرأس والافحلقتها  
أو تقصيرها لا يتوقف حله على التحلل الاّول لانه يجعل بانتصاف الليل وقال ح ف  
أى غير ما يحصل به التحلل وهو ثلاث شعرات وغيره - لى ما زاد (قوله الا النساء) أى  
أمرهن عقدًا وتمتعاً سم (قوله وحل بالثالث الباقي) وحيث يجب عليه الاتيان بما بقى  
من أعمال الحج وهو الرمي والمبيت مع انه غير محرم كما يخرج المصلّى بالتسليم الاولى

العصيين لا يتكح المحرم ولا يتكح فتعبرى بذلك أعم من قوله وحل به اللبس والحلق والقلم وكذا الصيد (و) حل بالثالث  
(الباقي) من المحرمات وهو الثلاثة المذكورة ومن فاته الرمي

ولزمه بدله من دم أو يصوم توبة  
التحلل على الاتيان ببده هذا  
في تحلل الخ وأما العمرة فلها  
تحلل واحد والحكمة في ذلك  
أن الحج يطول زمنه وتكثر  
أفعاله بخلاف العمرة تأمير  
بعض محرماته في وقت وبعضها  
في آخر (فصل في البيت بمى)  
ليالى أيام التشريق الثلاثة  
وهي التي عقب يوم العيد  
وقيام ذكركم (يجب مبيت  
بمى لىالى) أيام (تشريق)  
للاتباع المعلوم من الاخبار  
الصحيحة مع خبر خذوا عني  
مناسككم (معظم ليل) كما  
لوحظ لا يبيت بمكان لا يحنف  
الا يبيت معظم الايل وانما  
اكتفى بلحظة في نصفه الثاني  
بمزدلفة كما رما تقدم ثم  
والنصر يح بالوجوب مع قولى  
معظم ليل من زيادتي (و) يجب  
(رمى كل يوم) من أيام التشريق  
(بعد زوال الى الجمرات) الثلاث  
وان كان الرامى فيها والاولى  
منها تلى مسجد الخيف وهي  
الكبرى والثانية الوسطى  
والثالثة جرة العقبة وليست  
من مئبل مئى تنهى اليها  
(فان تقر)

وتطلب منه الثانية وان كان المطلوب هنا واجبا ونم مندوبا ويسن له تأخير الوطء  
عن باقى أيام الرمى ليزول عنه أثر الاحرام شرح م ر (قوله ولزمه) بدله الواو والجال  
(قوله فلما تحلل واحد) وهو جميع أعمالها من الطواف والسعى والخلق أو التخصير اه  
عزى (قوله فأبج بعض محرماته) أى تخفيفا للمسقة حجر (قوله وهذا) أى ما تقدم  
من انه يحل بالنسب غير وطء فحينئذ الحج مثل الحيض والعمرة مثل الجنابة فالحيض  
تحللان الاول الاقطاع ويحل به الصوم والطلاق والطهر والثاني الغسل والجنابة  
تحلل واحد وهو الغسل (فصل في البيت بمى) (قوله أيام التشريق)  
سميت بذلك لاشراق نهارها بنور الشمس وليها بنور القمر وحكمة التسمية لا يلزم  
اطرادها ابن حجر أى فلا ردان الحكمة موجودة في هذه الايام من كل شهر وأولان  
الناس يشرقون فيم سالحوم الهدايا والضحايا أى ينشرونها في الشمس ويقعدونها اه  
ايضاح قال الرملى وهي المعدادات في قوله تعالى في أيام معدودات والمعلومات  
المذكورة في قوله تعالى وبذكروا اسم الله في أيام معلومات هي العشر الاول من ذى  
الحجة (قوله وفيما يذكركم) من لزوم الدم فيما يأتى ومن حكم طواف الوداع  
ومن سن زياره قبر النبي صلى الله عليه وسلم (قوله لىالى أيام) في تقدير الايام اشارة  
الى ان الليالى لا تسمى لىالى تشريق الا توسعا وهو المناسب لما في المصباح من  
ان وجه تسميتها بذلك تقيد بالدم فيها بالشرقة أى الشمس اذ ذاك خاص بالنهار  
كما لا يخفى فتأمل (قوله معظم ليل) بدل من لىالى بدل بعض من كل وهذا يتحقق بما  
زاد على النصف ولو بلحظة ويحتمل ان المراد ما يسمى معظما في العرف فلا يكتفى بذلك  
ع ش (قوله لما تقدم من انه لم يرد فيها أمر بالمبيت) أى بلفظه بخلافه هنا ورد بلفظه  
حل (قوله والتصر يح بمبيت الليلة الثالثة الحج) أى مع الوجوب مع معظم وفي نسخة  
والنصر يح بالوجوب مع الحج والاولى اولى نحو هذه عن التفتية على زيادة الليلة  
الثالثة ع ش وعبارة الحلبي قوله والتصر يح بمبيت الليلة الثالثة فيه نظرا لان مبيت  
الليلة الثالثة صرح به الاصل حيث قال فان لم يفرح حتى غربت الشمس وجب مبيتها  
ومن ثم سقط هذا في بعض النسخ اه بحروفه (قوله ورمى كل يوم بعد زوال الى الجمرات)  
حقيقة الجمرة مجمع الحصى المقدر بثلاثة أذرع من كل جانب الاجرة العقبة فانه ليس  
لها الا جانب واحد وهو أسفل الوادى فرمى كثير من أعلاها باطل كما ذكره  
الاجهورى على التحريم ومثله حجر لسك كلام م ر في شرحه صريح في صحة الرمى من  
الاعلى وعبارته ويسن أن يرمى جرة لعقبة من بطن الوادى أى أسفلها (قوله فان تقر)  
أى سار بعد التعميل فصع قوله ولو انفصل من مئى بعد الغروب ولو غربت الشمس

وهو في شغل الرحيل أي قبل النفر أي السير امتنع لنفري ل وشرح م  
وعبارة حمر فان نفرا أي تحرك للذهاب اذ حقيقة النفر الانزعاج فيشمل من أخذ  
في شغل الارتحال ووافق الاصع في أصل الروضة ان غروبها وهو في شغل الارتحال  
لا يلزمه المبيت وان اعترضه كثيرون اه وفي شرح م امتناع النفر في هذه الحالة  
واعتمده ع ش وزى وعبارة م ر ولو نفرا قبل الغروب ثم عاد الى منى لحاجة  
كزيارة فغربت أو غربت فصاد كانهم بالاولى فيه النفر وسقط عنه المبيت والرمي  
بل لو بات هذا متبرعا سقط عنه الرمي لحصول الرخصة له بالنفر ولو عاد للمبيت والرمي  
فوجهان أحدهما يلزمه لا نأجلنا عوده لذلك بمنزلة من لم يخرج من منى والثاني  
لا يلزمه لا نأجلنا عوده كالاستديم للفراق ويجعل وجود عوده كعدمه فلا يجب عليه  
الرمي ولا المبيت شرح م ر واعتمد ع ش الثاني ومن هذا تعلم ان قول الشارح  
لشغل ليس بقيد فقول م ر أو غربت معطوف على نفر (قوله أو عاد لشغل) ولو  
بعد الغروب (قوله بعد رمية) فلم يرم لم يسقط عنه ما ذكر ويجرم عليه النفر  
لان الرمي استقر عليه وكذا لو لم يبيت اليلتين قبله وان بات أحدهما كما في شرح م ر  
(قوله فن تعجل) أي استعجل بالنفر من منى في يومين أي في ثاني أيام التشريق بعد  
رمي جباره كما في الجلائن فقوله في يومين أي في ثاني يومين لان التعجيل في ثانيه ما يصدق  
عليه انه متعجل فيه ما في الآية مضى وعذوف لان التعجيل في ثانيه ما لا في كل  
منه تأمل (قوله ويخطب الامام بنى الحج) وعلم مما قرره المصنف من قوله سن للامام  
ان يخطب بكة سابع ذي الحجة الى هنا أن خطب الحج أربع الاولي يوم السابع  
من ذي الحجة والثانية يوم التاسع بمسجد ابراهيم والثالثة يوم العر بى والرابعة  
في ثاني أيام التشريق وكلاهما فرادى وبعد صلاة الظهر الا التي يوم التاسع فانها قتان  
وقبل الظهر زى (قوله بأن يرمى أولا الى الجمرة التي تلى مسجد الخيف) ولو ترك  
حصاة عمدا أو غيره ونسى محلها جعلها من الاولى فيكم لها ثم يعيد الاخيرتين مرتين  
شرح حجر (قوله سبعا من المرات) حتى لو رمى جملة السبع سبع مرات أجزاء وكلام  
الاصل يفهم خلافه حيث قال واحدة واحدة بنص ما زى (قوله من المرات) أي مرات  
الرمي أي لامن الحصيات فلا يشترط كونها سبعا لانه يكفي بحصاة واحدة (قوله فلم  
رمى سبع حصيات الحج) مفهوم قوله من المرات (قوله كفى) بل لو رمى جميع الجمرات  
بحصاة واحدة كفى م ر (قوله لم يحسب الا واحدة) وان وقع الترتيب في الوقوع كما في  
ابن حجر وأورماها مرتين فوقها مصا أو مرتين فائسان اعتبارا بالرمي وكذا ان وقعت  
الثانية قبل الاولى اج على التحرير (قوله وبىد) فلم يخرج عنه بيد قدم القوس ثم الرجل

ولو انفصل من منى بعد الغروب  
أو عاد لشغل (في) اليوم (الثاني)  
بعد رمية) وبات اليلتين قبله  
أو ترك مبيتها لعدو (جازوسقه  
مبيت) (الليلة) (الثالثة) ورمى يومها  
قال تعالى فن تعجل في يومين  
فلا اثم عليه ويخطب الامام  
بنى بعد صلاة الظهر يوم النفر  
خطبة يعلم فيها رمي أيام  
التشريق وحكم المبيت وغيره  
ونافى أيام التشريق بعد صلاة  
الظهر خطبة يعلم فيها جواز  
النفر فيه وغير ذلك ويؤدعهم  
(وشرط الرمي) أي لصحته  
(ترتيب) للجمرات بأن يرمى  
أولا الى الجمرة التي تلى مسجد  
الخيف ثم الى الوسطى ثم الى  
جمرة العقبة لاتباع رواه البخاري  
(وكونه سبعا) من المرات لذلك  
فلو رمى سبع حصيات مرة واحدة  
أو حصاتين كذلك احدهما  
بينه والاخرى يبساره لم يحسب  
الا واحدة ولو رمى حصاة واحدة  
سبعا كفى ولا يكفي وضع الحصاة  
في الرمي لانه لا يسمى رميا ولانه  
خلاف الوارد (و) كونه (بيد)  
لانه الوارد وهذا من زيادتي



ثم القم والاستباب جبر شوبري (قوله فلا يكتفى الرمي بغيرها) الا ان يكون مقطوع  
اليدين أو يمسس الرمي بها فيظهر الاجزاء قطعاً وعدم جواز الاستتابة اهـ شيخنا  
في شرح الايضاح شوبري قال ع ش على م ر وهل يجزى الرمي باليد الزائدة فيه نظراً  
سم على حجر أقول والا قرب عدم الاجزاء لقدرته على اليد الاصلية فلا يعدل الى  
غيرها ويحتمل الاجزاء لوجوده في اليد اهـ (قوله ولو ع ما يتخذ منه العصوص)  
وهذا بالنسبة للاجزاء أما بالنسبة للجواز فان ترتب على الرمي بالياقوت ونحوه كسر  
أو ضاعة مال حرم وان أجراً م ر (قوله لا غيره) أى غير الحجر (قوله وجص) أى بعد  
الطبع لانه لا يسمى حينئذ حجراً بل نورة أما قبله فيجوز شرح م ر (قوله منطبع) أشار به  
دون تعبير المحلى ينطبع الى انه لا بد من انطباعه بالفعل لانه لا يخرج عن الحجيرية  
الا بذلك، ن لم نطع - ع كفى برماوى بخلاف الشمس فانه لا يشترط فيه الفعل بل  
لوتشمس بنفسه كره لوجود العلة ثم مطلقاً شوبري وقال ح ف ولا يجزى غير المنطبع  
لانه منطبع بالقوة فاذا كانت قطعة ذهب يحجرها أجزأت بخلاف قطعة ذهب  
خالص فلا تجزى ولو قبل الطبع (قوله بقصد الرمي) وهو المكان الذي يجتمع فيه  
الحصى المحنوط عليه الذي العلم في وسطه دون ما سال اليه ودون العلم المنصوب  
واعتمد شيخنا الاجزاء اذا وقع في المرمى وهو مشكل وفي كلام ابن حجر ان الشاخص  
ليس من المرمى فلم أر بل لا يجوز ان يرمى في محله ح ل والوجه الوجهية خلافه للقطع  
بحدوث الشاخص وانه لم يكن في زمنه عليه الصلاة والسلام ومن المعلوم ان الظاهر  
ظهوراً تاماً انه عليه الصلاة والسلام والناس في زمنه لم يكونوا يرموا حوالى محله  
ويتركون محله ولو وقع ذلك لنقل فانه غريب سم على حجر واعتمد شيخنا الشمس  
الحقفي وبعبارة شرح م ر ويشترط قصد الجمرة بالرمي اهـ وهو يدل على ان المرمى هو  
الجمرة (قوله لم يحسب) وان غلب على ظنه أصابته لان الاصل عدم الوقوع فيه وبقاء  
الرمي عليه كذا في الايعاب شوبري (قوله وتحقق أصابته) أى غلب على ظنه ذلك  
بدليل مقابلاته بالشك ح ل ورده شيخنا ح ف وبما المراد بان تحقق حقيقة وحمل الشك  
على مطلق التردد الشامل للظن فتأمل (قوله حصى الخذف) بانجام الذال الساكنة  
أى بقدر الحصى الذي يخذف به وهيئة الخذف أن يضع الحصى على بطن ايساره  
وبرميه برأس السبابة كما في شرح م ر فهو خذف بهيئة مخصوصة وفي المختار الخذف  
بالحصى الرمي به بالاصابع (قوله ومن عجز) أى لعلة تسقط عنه القيام في الصلاة  
ح ل (قوله قبل فوات) متعلق بزوال وقوله وقت الرمي أى وقت الجواز وهو آخر  
الايام م ر (قوله ولا يصح رميه) أى النائب عن غيره (قوله لا بعد رميه عن نفسه)

فلا يكتفى الرمي بغيرها كقوس  
ورجل (و) كونه (بجبر) لذك  
الحصى الاخبار وهو من الحجر  
فيجوز بأنواعه ولو ع ما يتخذ  
منه العصوص كياقوت وحقيق  
وبلور لا غيره كأؤلؤ وأند وجص  
وجوه منطبع كذهب وفضة  
وحد يد (وقصد الرمي) من  
زيادتي فلا يرمى الى غيره كأن  
رمى في الهواء فسقط المرمى  
لم يحسب (وتحقق أصابته)  
بالحجر وان لم يبق فيه كان  
تدريجاً وخارج منه فلو شك في  
أصابته لم يحسب (وسن أن  
يرمي بقدر حصى الخذف)  
بجنتين لخبر مسلم عليكم بحصى  
الخذف وهو دون الاغلة طولا  
وعرضا بقدر الباقلاء (ومن  
عجز) عن الرمي لعلة لا يرمى  
زوالها قبل فوت وقت الرمي  
(أنا ب) من يرمى عنه ولا يمنع  
زوالها بعده من الاعتداده  
ولا يصح رميه عنه الا بعد رميه  
عن نفسه والواقع عنها وظاهر  
ان ما ذكر من اشتراط كونه  
سبعا الى هنا يأتي في رمي يوم  
لنذكر



أي الجمرات الثلاث وهو واحد احتسب ما بين لاهه سمات وثانيهما أنه لا يتوقف على رمي  
الجميع بل لورمي الجمرة الأولى مع أن يرمي عقبه عن المستنيب قبل أن يرمي الجمرتين  
الباقيتين عن نفسه وفي عبارته إشارة إلى ترجيح هذا الثاني وفي الخادم أنه الظاهر  
قاله سم وجرى عليه الزيادة تبعاً للمل (قوله وهذا أعم) لشموله ترك حصاة واحدة  
عش وزى (قوله أداء) لأن أيام التشريق كاليوم الواحد (قوله بالنص في الرعاء)  
قال ابن حجر بكسر الراء والمذكور والشوري بضم الراء أنه ورد بأن الضم في الرعاء  
بالنساء وكل منهما جمع راع ابن شرف وقل (قوله لما دخله التدارك) أي واللازم  
باطل لأن الفرض أن تداركه واجب هذا مراده ومع ذلك ففي الملازمة شيء لأنها  
تقتض باصلاة والصوم الفاضلتين فأنهما بقضيان ويدخلها التدارك اللهم إلا أن يخص  
كلامه بأعمال الحج فتأمل (قوله ويدخل رمي التشريق) أي كل يوم أه (قوله لزمه  
دم بترك ثلاث رميات) ولو بعدد على المتعمد خلافاً لبعضهم زى بخلاف البيت فأنه  
يسقط باله ذكر كما يأتي (قوله ولو في الأيام الأربعة) راجع لأكثراه شامل لترك  
رميه من اليوم الأول مع جميع ما بعده أو رمي جميع الأيام الأربعة قل ويتصور  
أيضاً ترك ثلاثة من اليوم الأخير أو أكثر من الثلاثة بترك جميع الأخير وعلى هذا  
يحمل كلام المتن والغاية والأفلا يصح لأنه يجب الترتيب كما قاله الشارح لأنه بترك  
الأول مثلاً يقع ما بعده عنه تأمل وعبرة عش قوله ولو في الأيام الأربعة يقتضي  
هذا أنه يمكن تصور ترك أربع رميات من الأيام الأربع بأن يترك في كل يوم واحدة  
ويعتدله بما دامه ويكون الدم في مقابلة المتروك لكنه غير مرادك تقر من وجوب  
الترتيب حتى لو ترك رمية في اليوم الأول من أيام التشريق من الأولى مثلاً لم يحسب له  
ما بعده ما وتجبر بواحدة من الأولى في اليوم الثاني وهكذا فقل المراد أن الدم  
يحقق وجوبه بترك ثلاثة وإن لم يتركها ترك كثير من الرمي فلا يجب زيادة على  
الدم بل يكون في جميع المتروك سواء ما تركه بالفعل وما فعله لم يحسب له وذلك لأنه  
لو ترك جميع الرمي ليس عليه الأدم واحد أه وأجيب عن الشارح بأن قوله ولو  
في الأيام الأربعة غاية في قوله فأكثر فيكون المراد به رمي جميع الأيام وقول عش  
وتجبر بواحدة من الأولى أي وبلغوا بقيها وهو الستة ورمي الجمرة الثانية والثالثة  
يقع عن رميهما في اليوم الأول ويقع رمي اليوم الثالث عن الثاني ويبقى عليه رمي  
يوم تسماه فان لم يفعل في اليوم الثالث وجب عليه دم (قوله وفي الرمية الأخيرة)  
قيدها لأنه لا يتصور ترك غيرها لأنه لو ترك غير الأخيرة وقع رمي ما بعده عنها وإن لم  
يقعه لوجب الترتيب قل (قوله مذهب طهامة) فان عجز وجب عليه صوم ثلث عشرة

(ولو ترك رمياً) من رمي يوم النحر  
أو أيام التشريق عدا أو سهواً  
وهذا أهم من قوله وإذا ترك رمي  
يوم (تداركه في باقي تشريق)  
أي أيامه ولياليه وهو أهم من  
قبضه ويبقى الأيام (أداء)  
بالنص في الرعاء وأهل السقاية  
وبالقياس في غيرهم وقول  
أداء من زيادتي من وقوع  
أداء لأنه لو وقع قضاء لما دخله  
التدارك كالوقوف بعد فوته  
ويجب الترتيب بينه وبين  
رمي ما بعده فان خالف في رمي  
الأيام وقع عن المتروك ويجوز  
رمي المتروك قبل الزوال وليلاً  
كما علم فقول الأصل لول الفصل  
ويدخل رمي التشريق بزوال  
الشمس ويخرج بغروبها  
اقتصاراً على وقت الاختيار  
(والا) أي وإن لم يتداركه  
(لزمه دم) ترك رمي (ثلاث  
رميات) فأكثر ولو في الأيام  
الأربعة لأن الرمي فيها كالشيء  
الواحد وإن كان رمي كل يوم  
عبادة برأسها وفي الرمية الأخيرة  
من اليوم الأخير مذهب طهامة  
والأخيرتين منه مذهب

أيام الواجبة بدلا عن الدم لان نسبة الرمية الواحدة للثلاثة ثلث وثلث العشرة ثلاثة  
 وثلث فيكمل المنكسر لان الصوم لا يتبعص فتصير أربعة فتبسط اعشارا بأربعين  
 عشرا ثم تعرف نسبة الثلاثة التي في الحج والسبعة فتخذ ثلاثة اعشارها وهو اثناعشر  
 عشرا بيوم وخمس فيكمل المنكسر يوما كاملا فيصوم يومين في الحج ويبقى ثمانية  
 وعشرون عشرا بثلاثة أيام الا خمسا فيكمل المنكسر فتكون ثلاثة كوامل فيصومها اذا  
 رجع الى أهله والقائل بأنه يصوم عن ترك الرمية الواحدة أربعة أيام يوجه بأن ثلث  
 العشرة الواجبة بدلا عن الدم ثلاثة وثلث فتبسط الثلاثة من جنس الثلث فتصير  
 تسعة يضم الثلث اليها فيصير عشرة اثنان ثلاثة اعشارها ثلاثة اثنان فيصومه  
 في الحج وسبعة اعشارها سبعة اثنان بيومين وثلث فيكمل المنكسر فتصير ثلاثة أيام  
 كوامل فيصومها اذا رجع اه سم بايضاح والاول يجب المنكسر قبل القسم لانه  
 لم يعد ايجاب صوم بعض يوم والثاني يجب المنكسر بعد القسم وجرى الزيادة على  
 الاول كمر واعتمده شيخناح في (قوله ينفر) من باب ضرب كما في المختار ع ش لكن  
 في شرح ابن حجر وم ينفر بضم فائه وكسرها وعبارته على م بعد نقل عسار  
 المختار و به تعلم ما في كلام الشارح كابن حجر الا أن يقال ما ذكره طريقة أخرى  
 فلا يرأجع اه وعبارته المختار نفرت الدابة تنفر بالكسر نفارا وتنفر بالضم نفود  
 ونفر الحاج من منى من باب ضرب اه فيفهم من كلامه ان الضم والكسر خاصان بنف  
 المستند للدابة تأمل وقوله ان لم ينفر وذلك بأن يات الثالثة والابان لم يبت الشاك  
 وجب دم والافرض انه ترك المبيت فيما قبلها (قوله هذا) أى قوله يجب مبيت  
 فالاولى ذكره هناك (قوله كاهل السقاية) ولو كانت محدثة اذ غير العباسي  
 ممن هو من أهل السقاية في معناه وان لم يكن عباسيا شرح م ر (قوله ورعاء الابل  
 يشترط في رعاء الابل أن يكون النفر قبل غروب الشمس فان كان بعد غروب الشمس  
 وجب المبيت م ر وخ ط ع ش بخلاف أهل السقاية فلا يشترط فيهم ما ذكره  
 علمهم وهو السقاية بالليل والنهار بخلاف الرعاء فان علمهم بالنهار لا بالليل فاذا غربت  
 عليهم الشمس امتنع عليهم النفر ذكر هذا الفرق م ر (قوله وغيرهما) كخائف عا  
 نفس أو مال أو فوت مطلوب كابق أو ضياع مريض بترك تعهده أو موت نحو قريه  
 في غيبته فيما يظهر لانه ذو عذر فأشبهه الرعاء وأهل السقاية شرح م ر (قوله فلم ترا  
 المبيت الحج) ولم ترك الرمي بيومين فأكثر وتداركه في آخر أيام التشريق كما علم  
 تقدم وقوله وسمى بالصدرا أيضا أي كاسم طواف الا فاضة بذلك حل وقوله ففوا  
 أي بارادة فراق (قوله آخر عهده) بضم الراء وقفها وقوله أي الطواف بيان لثمة

وفي ترك مبيت ليا الى التشريق  
 كاهادام واحد وفي ليلة م  
 وفي ليلتين متدان ان لم ينفر  
 قبل الثالثة والا وجب دم  
 لتركه جنس المبيت هذا  
 كاه في غير المعذورين أمامهم  
 كاهمل السقاية يرعاء الابل  
 أو غيرها فلم ترك المبيت ليا الى  
 منى بلام (ويجب على غير  
 نحو حاض) كنفساء طواف  
 وداع) ويسمى بالصدرا أيضا  
 (بفراق مكة) ولو مكيا أو غير  
 حاج ومعتبرا أو فارقها السفر  
 قصير كما في المجموع لا يتابع  
 دواء البخاري ونحو مسلم لا ينفرن  
 أحد حتى يكون آخر عهده  
 بالمبيت أي الطواف بالمبيت  
 كاه راء أبو دوداد

الجوار والمجرور وهو اما اسم يكون أو خبرها برماوى وكان المناسب ذكر طواف  
الوداع آخر (قوله على انه ليس من المناسك) ولا ينافية لزوم الدم لتاركه ولولغير  
حاج وهتمر لانه تابع ومثابه لما صورة قل قال ابن حجر على ان من قال انه منها  
أراد انه من توابعها كالتسليم الثانية من توابع الصلاة وليست منها ومن ثم لم  
الاجير فعله واتجه انه حيث وقع أثر نسكه لم تجب له نية نظر للتبعية والاوجب  
لا تنفائهما ولا يلزم من طلبه في النسك عدم طلبه في غيره الا ترى أن السواك سنة  
في نحو الوضوء وهو سنة مطلقا اه بحروفه وعبارة الشوبرى ومع القول بأنه ليس من  
المناسك يجب على الاجير الاتيان به ويسقط من الاجرة قسطه بتركه له لان  
الاجارة تعطى على مما كان يفعله المؤجر لو باشر خلافا لمن جعل هذا من فوائد الخلاف  
مر ابن شوبرى والذي في شرح م ر انه لا يجب على الاجير الاتيان به ولا يسقط من  
الاجرة شيء بقاء على انه ليس من المناسك وهو المعتمد كما قررته ح ف (قوله واهلم  
الخ) هذا قيد لا متن (قوله لغير منزله) أى محل وطنه والحاصل ان من فارق مكة  
لمسافة قصر لزمه طواف الوداع مطلقا أى سواء قصد الإقامة أم لا بخلاف من فارقها  
لدون مسافة قصر فان قصد الإقامة فيمخرج له لزمه طواف الوداع والا فلا وهذا  
مستفاد من كلام الشارح حيث أطلق في مسافة القصر وفصل فيما دونها حيث قال  
واعلم انه لا ووداع الخ برماوى (قوله اذا أراد الانصراف) أى الى بلده أى أراد أن  
ينصرف الى بلده مرنى ولا يرجع الى مكة فليبه طواف الوداع بأن يذهب الى مكة  
لاجله كما في شرح م ر (قوله وقيس بها النفساء) قال في المجموع فلورجعت لحاجة  
بعد ما طهرت اتجه وجرب الطواف اج (قوله فلوطهرت قبل مفارقة مكة) أى  
قبل أن تصل الى محل تقص فيه الصلاة فيما يظهر ايعاب شوبرى (قوله ويجبر  
تركه الخ) وفي ترك طوفة منه أو بعضها دم كامل وغلط من قال مد ترك مبيت  
ليلة أو حصاة وعلى الاول يفرق بأن الطواف لم أشبه الصلاة في أكثر أحكامه كان  
كالخلة الواحدة فألحق ترك بعضه بترك كله ولا كذلك ذاك شرح الارشاد للحجر  
(قوله لتركه نسكا) هذا واضح على طريقة الشارح في شرح الروض وهو انه من  
المناسك وأما على ما في المتن فلا تحسن هذه العلة حل فكان الاولى أن يقول لتركه  
واجبا ويحذف نسكا (قوله فلا دم) محله اذا لم يكن بلغ منزله الذى هو دون  
مرحلتين والاستقرار بلوغه الدم ولا يسقط بالعود كما يحسنه السيد السهمودى خلافا  
لما أشار اليه الشارح تأمل ابن شوبرى (قوله لانه في حكم المقيم) لاسا في التعليل  
بكونه في حكم المقيم تسويته بين السفر الطويل والقصير في وجوب الوداع اذا سفره

وما ذكرتموه من وجوب طواف  
الوداع على غير الحاج والمعتم  
هو ما رجه في الروضة وأصلها  
بناء على انه ليس من المناسك  
والمعتمد ما بينته في شرح الروض  
انه منها فلا يجب على من ذكر  
واعلم انه لا ووداع على من خرج  
لغير منزله بقصد الرجوع وكان  
سفره قصيرا كن خرج للعمرة  
ولا على محرم خرج الى منى  
وان الحاج اذا أراد الانصراف  
من منى فعليه الوداع كما في المجموع  
أما نحو الحائض فلا طواف  
عليها ناير الشيبين عن ابن  
عباس انه قال أمر الناس أن  
يكون آخر عهدهم بالبيت  
الا انه خفف عن المرأة الحائض  
وقيس بها النفساء فلوطهرت  
قبل مفارقة مكة لزمها العود  
والطواف أو بعدها فلا ونحو  
من زياد قى (ويجبر تركه)  
من وجب عليه (بدم) لتركه  
نسكا واجبا واستثنى منه البقية  
قبعا لرواى في المفيرة (فان عا  
بعد فراقه بلا طواف) قبل  
مسافة قصر وطاف فلا ده  
عليه لانه في حكم المقيم

هنا لم يتم له وده بخلافه هناك شرح مر (قوله وكما لو جاوز الميقات) التشبيه في وجوب  
أصل العود لا في صفة ولا في مفعول بالعود قبل مسافة القصير يناسبه ما قدمه  
في الاحرام من قوله أما اذا عاد اليه قبل تلبسه بنفسه فلا دم عليه مطلقا ولا اثم  
بالمجاورة ان نوى العود ع ش (قوله وقولي فلا دم أولى) لا يهاجم ما في الاصل انه  
وجب ثم سقط ع ش (قوله لا للصلاة) أي صلاة جماعة تكفي في شرح حجرو فيهم  
من قوله أقيمت (قوله وسن شرب ماء زمزم الخ) وسن لكل أحد شربه أن يقصده  
نيل طلباته الدنيوية والاخرية لخبر ماء زمزم لما شرب له سند صحيح جرفان  
تختلف ذلك يكون لعدم اخلاص نية الشارب كما قررره شيخنا ح في (قوله وأن يتصلع)  
أي يتلى ويكبره نفسه عليه ح ل (قوله وان أوهم كلام الاصل فيه) أي  
في قوله وزيارة قبر الخ وقوله وما قبله هو قوله وشرب ماء زمزم وقوله خلاف أي خلاف  
قوله ولولغير حاج الخ لان الاصل قيد به مد فرغ الحج فيقتضي انهما لا يسنان لغير الحاج  
والمعتمر (قوله لخبر ما بين قبري الخ) انظر وجه دلالة هذين الحديثين على المدعى وهو  
سن زيارة قبره صلى الله عليه وسلم واستدل م ر عليه بقوله صلى الله عليه وسلم من زار  
قبري وجبت له شفاعتي وبأحاديث أخرها وقد يقال ما ذكره الشارح فيه الدلالة  
بطريق الزوم اذ المعنى ما بين قبري ومنبري روضة الخ أي وما كان كذلك تسن  
زيارته فقبري تسن زيارته (قوله روضة من رياض الجنة) المراد بتسمية ذلك  
الموضع روضة ان تلك البقعة تنقل الى الجنة فتكون من رياضها أو انه على الجواز  
لكون العبادة فيه تؤول الى دخول العابد فيه روضة الجنة وهذا فيه نظرا  
لاختصاص ذلك بتلك البقعة والخبر مسوق ليزيد شرفها على غيرها وقيل فيه تشبيه  
بحد في الاداة أي كروضة لان من يقعد فيها من الملائكة ومؤمني الانس والجن  
يكثرون الذكروا أنواع العبادة فتح الباري شوبري قال السلامة الحلبي  
في السيرة قال ابن حزم ليس على ما يظنه أهل الجهل من أن تلك الروضة قطعة  
مقطعة من الجنة ثم قال في موضع آخر وخص صلى الله عليه وسلم ان في كل يوم ينزل  
على قبره الشريف صلى الله عليه وسلم سبعون ألف ملك يضربون به بأجنحتهم ويحفون  
به ويستغفرون له ويصلون عليه الى أن يمسا وعرجوا وهبط سبعون ألف ملك  
كذلك حتى يصبهوا ليعودون الى أن تقوم الساعة اه بحر وقه (قوله ومنبري  
على حوضي) الاصح ان المراد منبره الذي كان في الدنيا بعينه وقيل ان له هناك  
منبرا وقيل معناه ان قصد منبره لاجل الجلو س عنده ملازمة الاعمال الصالحة  
يورد صاحب الحوض ويقتضي شربه منه اه شوبري (قوله لا تشهد الرجال)

وكما لو جاوز الميقات وهو غير  
محرم ثم عاد اليه وقولي  
وطاف من زيادتي وقولي  
فلا دم أولى من قوله سقط  
الدم (وان مكث بعده) أي  
بعد الطواف ولوناسيا أو جاهلا  
بقيد زده بقولي (لا للصلاة  
أقيمت أو شغل سفر) كسراء  
زاد وشتر حل (أعاد) الطواف  
بخلاف ما اذا مكث شيء من  
ذلك (وسن شرب ماء زمزم)  
ولولغير حاج ومعتمر للتابع  
رواه الشيخان وأن يتصلع  
منه وأن يستقبل القبلة عند  
شربه (وزيارة قبر النبي صلى  
الله عليه وسلم) ولولغير حاج  
ومعتمر وان أوهم كلام  
الاصل فيه وفيما قبله خلافه  
وذلك لخبر ما بين قبري ومنبري  
روضة من رياض الجنة ومنبري  
على حوضي وخبر لا تشهد  
الرجال الا الى ثلاثة مساجد  
المسجد الحرام والمسجد الأقصى  
ومسجدي هذا رواه الشيخان  
وسن لمن قصد المدينة الشريفة  
تزيارته أن يكثر في طريقه  
من الصلاة والسلام عليه صلى  
الله عليه وسلم فاذا رأى حرم  
المدينة وأشجارها زاد في ذلك  
وسأل الله أن ينفعه بهذه الزيارة  
ويتقبلها منه ويغفر له قبل دخوله



ويلبس أنظف ثيابه فاذا دخل المسجد \* (٨٩٩) قصد الروضة وهي بين قبره ومنبره كما مروى صلى تحية المسجد

بجانب المنبر وشكر الله بعد فراغها على هذه النعمة ثم وقف مستدبر القبلة مستقبل رأس القبر الشريف وبعد منه نحو أربعة أذرع ناظرا لأسفل ما يستقبله فارغ القلب من علق الدنيا ويسلم بلا رفع صوت وأقله السلام عليك يا رسول الله صلى الله عليك وسلم ثم يتأخر صوب جهة قدر ذراع فيسلم على أبي بكر ثم يتأخر قدر ذراع فيسلم على عمر رضي الله عنهما ثم يرجع إلى موقفه الأول قبالة وجه النبي صلى الله عليه وسلم ويتوسل به في حق نفسه ويستشفع به إلى ربه ثم يستقبل القبلة ويدعو بما شاء لنفسه والمسلمين وإذا أراد السفر ودع المسجد بركعتين وأتى القبر وأعاد نحو السلام الأول (فصل في أركان الحج والعمرة) وبيان أوجه أدائها مع ما يتعلق بذلك (أركان الحج) ستة (أحرام) به أي نية الدخول فيه لخبرنا عما لا يعمل بالنيات (ووقوف) بعرفة لخبرنا الحج عرفة (وطواف) لقوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق (وسعى لما روى الدارقطني وغيره

في الاستدلال به على سن الزيادة نظر لما تقدم ان المعنى لا تشد الرحال أي للصلاة والاعتكاف الالهذه الثلاثة أه ح ف (قوله ويلبس أنظف ثيابه) وهل الأولى هنا الأعلى قيمة كالعيد أو الأبيض كالمجموعة كل محتمل والأقرب الثاني اذ هو أليق بالتواضع المطلوب شربى (قوله أركان الحج) وأفضلها الطواف ثم الوقوف ثم السعي ثم الحلق أما النية فهي وسيلة للعبادة وإن كانت ركنا لا وجهاً وهما تقدم المصنف الطواف على الوقوف لانه افضل ويجاب بأنه راعى ترتيب الخارجى وانظر لم آخر الأركان هنا مع انه كان المناسب تقديمها أول الباب (قوله نية الدخول فيه) فسر في ما سبق بالدخول في النسك وعدل هنا إلى نية الدخول لانه الملائم للركنية كما قاله ع ش على م ر (ورع) أتى بأعمال الحج وتوابعه ثم شك في أصل النية هل كان أتى بها أولاً للقياس عدم اجزائه وهو نظير الصلاة وغيرها وأما ما نقل عن بعض الناس من الاجزاء فارقا بينه وبين الصلاة بأن قضاء يشق فالظاهر انه غير صحيح سم على جبر قال ع ش على م ر الأقرب الاجزاء قياسا على ما لو شك في النية بعد فراغ الصوم ويفرق بينه وبين الصلاة بأنهم توسعوا في نية الحج ما لم يتوسعوا في نية الصلاة (قوله انما الاعمال بالنيات) أي مع عدم جبرها بالدم والا فالحديث وحده لا يدل على كونها ركنا بل على وجوبها (قوله ووقوف بعرفة) فان قلت فلم كان الوقوف بعرفة أول أركان الحج بعد الاحرام للآتي من طريق مصدر دون الطواف أو السعى مثلاً فالجواب انه انما كان أول الأركان الوقوف اقتداءً بأبينا آدم عليه الصلاة والسلام لانه لما جاء من بلاد الهند بعد هبوطه من الجنة إلى مكة كان أول ما لاقاه من مناسك الحج الوقوف بعرفة لانها كالسبب الأول للملك ولله المثل الأعلى وليه مزدلفة وهي كالسبب الثاني لا زولا فها وقربها من مكة فان قلت فلم سويح الحج المعمرى وغيره بالدخول إلى مكة قبل الوقوف فالجواب انه انما ساءحهم الحق تعالى بالدخول رحمة بالخلق لمساعدتهم من شدة الشوق إلى رؤية بيت ربهم الخصاص فكان حكمهم حكم من هاجر إلى دار سيده فكث بين يديه ينتظر ما يأمر به السيد من الاعمال فلما قال له اذهب إلى عرفات التي ابتدأ منها آدم عليه الصلاة والسلام ما وسعه الا امتثال أمره به ذكره الاستاذ الشعرائى في الميزان وأجيب أيضا بأن المعمرى لم يبتدأ بالطواف الذي هو ركن ابتداء بأبينا آدم لانه يلزم على ابتدائه بالطواف اختلاف الترتيب في الأركان (قوله لقوله تعالى وليطوفوا بالبيت) فيه انها لا تدل على كونه ركنا وانما يفهم منها الوجوب وهو يصدق بغير الركنية وكذا يقال في دليل السعى تأمل ويجاب بأنه يضم للدليل

بإسناد حسن كما في المجموع انه صلى الله عليه وسلم استقبل القبلة في المسعى

وقال يا أيها الناس اسعوا  
فان السعي قد كتب عليكم  
(وحاق أو تقصير) لتوقف  
التحلل عليه مع عدم جبره  
بدم كالطواف والمراد إزالة الشعر  
كأمر (وترتيب المعظم) بأن  
يتقدم الاحرام على الجميع  
والوقوف على طواف الركن  
بالحلق أو التقصير والطواف  
على السعي ان لم يفعل بعد طواف  
القدم ودليله الاتباع مع خبر  
خذوا عني مناسككم وقد  
عده في الروضة كأصلها ركن  
وفي المجموع شرطاً والاول  
أنسب بما في الصلاة وقولي  
أوتقصير الى آخره من زيادتي  
(ولا يجبر) أي الاركان أي  
لادخل للجبر فيها وقد تقدم ما يجبر  
بدم ويسمى بغيرها وغيرهما  
يسمى هيئة (وغير الوقوف)  
من الستة (أركان للعمرة)  
لشمول الأدلة لها وظاهر  
ان الحلق أو التقصير يجب  
تأخيرهما عن سعيهما فالترتيب  
فيهما مطلق (ويؤذان) أي الحج  
والعمرة على ثلاثة أوجه لانه  
أما أن يجزئهما معاً أو يبدأ  
بالحج أو بعمرة

قوانا مع عدم جبر كل يوم كما يؤخذ من كلامه بعد (قوله وحلق) فان قلت لم جعل ركناً  
وكان له دخل في التحلل الاول قلت أما الاول فلان فيه وضع زينة لله تعالى فأشبهه  
الطواف من حيث اعمال النفس في المشي لله تعالى وأما الثاني فلان التحلل من  
العبادة اما بالاعلام بغايتها كالسلام من الصلاة المعلم بالسلامة من الآفات للمصلي  
واما بتعاطي ضدها كتعاطي المفطر في الصوم ودخول وقته والحلق من جهة ما فيه  
من الترفه ضد الاحرام الموجب لكون المحرم أشعث أغبر فكان له دخل في تحلله  
من محرمات الاحرام شرح ابن حجر وقوله فلان فيه وضع زينة هذا لا يتنج خصوص  
الركنية وإضافته ومعارض بالتجرد عن المحيط فان فيه وضع زينة لله تعالى مع انه  
واجب لاركن (قوله لتوقف التحلل عليه مع عدم جبره بدم) أخرجه رمي جرة العقبة  
فان التحلل متوقف عليه لكن يجزئ بدم فتأمل شوي وزي (قوله وترتيب المعظم)  
أقول في هنا شبهة وهي ان شأن ركن الشيء أن يكون بحيث اذا انعدم انعدم ذلك  
الشيء ولا شبهة في انه اذا حاق قبل الوقوف ثم وقف وأتى ببقيّة الاعمال حصل الحج  
وكان الحلق ساقطاً لعدم امكانه أي لانه لا شعر برأسه وان أثم بفعله في غير محله  
وفوت مع انتفاء الترتيب فليتأمل سم ويمكن اندفاعها بأن يقال الحلق انما سقط لعدم  
شعر برأسه لا لتقدمه على الوقوف لان حلقه قبله لم يقع ركناً والاثم انما هو الترفه بإزالة  
الشعر قبل الوقوف وهذا كما لو اعتمر وحلق للعمرة ثم أحرم بالحج عقبه ولم يكن برأسه  
شعر بعد دخول وقت الحلق فان الحلق ساقط عنه وليس ذلك كتنفاه بحلق العمرة  
بل لعدم شعريزيله اه ع ش على مر (قوله بأن يقدم الحج) استغيد من كلامه  
ان الحلق لا ترتيب بينه وبين الطواف وهذا هو الذي خرج بالمعظم فالمراد بالمعظم  
ما عدا الحلق والطواف كما يعلم من كلامه (قوله ان لم يفعل الحج) أشار بهذا الى  
أن محل كون الترتيب في المعظم اذا أخر السعي عن طواف الافاضة كما هو الغالب  
فان سعي بعد طواف القدم فلا يكون الترتيب في المعظم (قوله وقد عده) أي الترتيب  
(قوله أي لادخل للجبر فيها) أي لانعدام المساهية بانعدامها ابن حجر فلو جبرت بالدم  
مع عدم فلهما لازم عليه وجود المساهية بدون أركانها وهو محال (قوله وقد تقدم ما يجبر  
بدم) وهي الواجبات المقدمة كالاحرام من الميقات والمبيت بمنى والرمي وطواف  
الوداع نرى (قوله لشمول الأدلة) أي الدالة على وجوب النية والطواف والسعي  
والحلق وقوله لها أي للعمرة أي لوجوبها فيها (قوله فالترتيب فيهما مطلق) أي في كل  
أركانها لا مقيد بالمعظم (قوله ويؤذان أي الحج والعمرة على ثلاثة أوجه) برد  
على العصر ما لو أحرم مطلقاً قلت هو غير خارج عن الامور الثلاثة لانه لا بد لصرفه

عائشة رضي الله عنها خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حجة الوداع فنامن أهل حج ومنامن أهل بعدة ومنامن أهل حج وعرة رواد الشيطان (٩٠) أحدها أن يؤدى (بأفراد) بأن يحج ثم يعتمر (بأن يحرم بعد فراقه من الحج

بالعمرة ويأتى بفعلها (و) ثانيها (بأن يحج ثم يعتمر) بأن يعتمر ولو من غير ميقات بلده ثم يحج سواء أحرز بالحج من مكة أم من ميقات أحرز بالعمرة منه أم من مثل مسافته أم من ميقات أقرب منه وإن أوهم كلام الأصل اشتراط كونه من مكة أو من ميقات عمرته وكون للعمرة من ميقات بلده ويسمى الآتي بذلك متمتعاً بالتيعة بمحظورات الأحرار بين النسكين أو لثمتعه بسقوط العود للميقات عنه (و) ثالثها (بأن يحرم بها) معاً (في أشهر حج) أو (بعمرة) ولو قبل أشهره (ثم يحج) في أشهره (قبيل) شروع في طواف ثم يعمل عمله) أى الحج فيها فيصلا أن أما الأول فليخرج عائشة السابق وأما الثاني فلما روى مسلم أن عائشة أحرمت بعمرة فدخل عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجدتها تبكي فقال ما شأنك قالت حضرت وقد خل الناس ولم أحلل ولم أطف بالبيت وبالصفا والمروة فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم أهلى بالحج ففعلت ورفقت المواقف حتى إذا ظهرت طافت بالبيت وبالصفا والمروة فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم قد حلت من حجتك وعمرتك جميعاً وخرج

لواحد منها فالأحرار مطلقاً مع الصرف لواحد منها في معنى الأحرار ابتداء بذلك الواحد سم (قوله قالت عائشة) استدلال على الوجه الثلاثة التي ذكرها في المحذور مكان المناسب تأخير هذا الدليل عن كلام المتن على عادته (قوله من أهل) أى أحرار يحج (قوله أحدها أن يؤدى الحج) فالكلام عليهما حيث نمت ثلاثة أوجه بيان الجواز وبين الأفضل وجوب الدم وقد تكلم عليهما المصنف (قوله بأفراد) أى ما يتبين بأفراد أو الباء بمعنى مع (قوله بأن يحرم بعد فراغه) أى بأن يخرج إلى أدنى الحل ويحرم بها زى (قوله وإن أوهم كلام الأصل) أى حيث قال بأن يحرم بالعمرة من ميقات بلده ويرفع منها ثم ينشئ بها من مكة وأن لا يعود لأحرار الحج إلى الميقات أى الذى أحرز بالعمرة منه اه زى ويحجب عن الأصل بأن قوله من مكة في قوله ثم ينشئ بها من مكة شرط لوجوب الدم لا لتمييزه تمعاً كما قاله حبر وكذا قوله وأن لا يعود الحج (قوله لثمتعه بمحظورات الأحرار) أى بفعلها وفيه أن هذا يأتى في الأفراد وأحب بأن وجه التسمية لا يوجب التسمية ح (قوله بسقوط العود للميقات عنه) أى عن المتمتع أى لأن له أن يحرم للحج من مكة كاهل مكة (قوله ثم يعمل عمله) أى الحج فيه إشارة إلى اتحاد ميقاتيهما في المكي في الصورة الأولى وإن المقلب حكم الحج فجزية الأحرار بهما من مكة لا العمرة فلا يلزمه الخروج إلى أدنى الحل شرح حبر وعبارة زى قوله ثم يعمل عمله ويكفى عنهما طواف واحد وسعى واحد وهل هما للحج والعمرة معاً أو للحج فقط والعمرة لاحكم لهما لا تغمارها أى لا تدرجها فيه لم يصرح الأصحاب بذلك والأقرب كما قاله بعضهم الثاني سم زى (قوله فيصلا) اندراجاً للأصغر في الأكبر للخبر الصحيح من أحرار الحج والعمرة أجزاء طواف واحد وسعى واحد عنهما حتى يعمل منهما جميعاً شرح حبر وفي الباب يندب للقارون أن يطوف طوافين ويسعى سبعين خروجاً من خلاف أبي حنيفة (قوله ما شأنك) أى أى شئ شأنك فهو مبتدأ وخبر كما قاله ع ش (قوله ولم أحلل) بضم اللام الأولى وحكى كسرهما كما قاله البرماوى وقوله ولم أطف تفسير لقوله لم أحلل كما في الشورى لأنها إذا طافت تحلت من العمرة والأولى أن يكون عطف عمله على معلول لأنه لا بد من الحلق مع الطواف في التحلل (قوله حتى إذا ظهرت طافت) فقد أحرمت بالحج قبل شروع في الطواف وهى الصورة الثانية من صورتي القرآن (قوله وبالصفا) أى وسعت ملتبسة بالصفا والمروة أى بينهما ح ف (قوله بمقصوده) أى الأحرار أى بأول مقصوده وهو الطواف وقد يقال الطواف هو المقصود الأعظم لأنه أفضل أركانها فلا حاجة إلى تقدير المضاعف وهو أول (قوله ولو في أشهره) أى لأنه إن كان في غير

زيادة في قبل شروع ٢٢٦ يح ل ما إذا شرع في الطواف فلا يصح إحراره بالحج لاتصال أحرار العمرة بمقصوده وهو أعظم انفصالها فيقع عنها ولا يخفى بعد ذلك إلى غيرها وتقييد الأصل بالأحرار بهما فيكون من الميقات والأحرار بالعمرة بكونه في أشهر الحج اقتصار على الأفضل (ويتمنع عكسه) بأن يحرم الحج ولو في أشهره



ثم بعمره قبل طواف لاله لا يستفيد به شيئا بخلاف ادخال الحج الى العمرة فانه يستفيد به الوقوف والرمي والمبيت (وأفضلها) أي هذه الأوجه (أفراد) يقيد زنده بقوله (٩٠٣) \* (ان اعتمر عامه) فلما خربت عنه العمرة كان

الأفراد مفضولا لان تأخيرها

عنه مكروه (ثم تمتع) أفضل من القران على خلاف في أفضليه ما ذكر ومنشأ الخلاف اختلاف الرواة في احرامه صلى الله عليه وسلم روى الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم أمر بالحج ورويا أيضا أنه أحرم متمعا ورجح الأول بأن رواه أكثر ويكن جابر منهم أقدم مصحبه واذا دعنا به بضبط المناسل ويأنه صلى الله عليه وسلم اختاره أولا كما بينته مع فوائد في شرح الروض وأما ترجيح التمتع على القران فلان أفعال التمسك فيه أكمل منهما في القران (وعلى) كل من (التمتع والقران دم) لقوله تعالى فن تمتع بالعمرة الى الحج فلا يستيسر من الهدى وروى الشيخان عن عائشة رضي الله عنها أنه صلى الله عليه وسلم ذبح عن نسائه البقر يوم النحر قالت وكن قارنات (ان لم يكونا من حاضري الحرم) لقوله تعالى في التمتع ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام وقيس به القارن

أشهره ان تقدمت العمرة لا تدخل على العمرة وان كان في أشهره ان تقدمت حجا وهذا هي سورة المكس قاله الزياي قال ع ش وانما أخذه غاية لدفع توهم انه اذا أحرم به في أشهره ثم ادخل العمرة عليه صح لانه لم يغير شيئا من أعماله المطالبة بأحرامه أو الواو الحال اه وبارة حل قوله ولو في أشهره كان الأولى اسقاط هذه الغاية لان الاحرام بالحج في غير أشهره يقع عمرة كما تقدم (قوله عامه) وهو بقية الحجته شوبرى (قوله مفصولا) أي عن التمتع والقران فهما أفضل منه للتعليل المذكور ل (قوله أفضل من القران) لان التمتع يأتي بعملين كاملين غير أنه لا يسلك لهما ميقانين والقران يأتي بعمل واحد من ميقات واحد شرح م ر (قوله على خلاف في أفضلية ما ذكر) أي الأفراد والتمتع فبعضهم فضل الأفراد على التمتع وبعضهم عكس أخذا بما بعده كما قرره شيخنا ح ف فهو متعلق بقوله وأفضلها أفراد ثم تمتع (قوله بأن رواه) يفتح التاء لان الالف أصلية لا نقلا بها عن أصلي كقضاة (قوله وأما ترجيح) مقابل المحذوف تقديره اما ترجيح احدهما أي الأفراد والتمتع على الاخر فقد تقدم وأما الخ تأمل (قوله دم) وهو دم ترتيب وتقدير (قوله فن تمتع) أي استمتع بالعمرة أي بسبب فراغه منها بمحظورات الاحرام الى الحج أي الاحرام به اه جلالين أي واستمر تمتعه بالمحظورات الى الحج وقوله فلا يستيسر السنين زائدة أي تيسر وما اسم موصول مبتدا والخبر محذوف أي فالذي تيسر كان عليه ومن الهدى بيان لما كان في الجلالين (قوله ذلك) أي الهدى أو الصوم عند الهجر وقوله لمن لم يكن أي على من لم يكن فاللام بمعنى على شرح م ر (قوله المسجد الحرام) المراد به جميع الحرم من اطلاق الجزء على الكل فطابق الدليل المدعى (قوله وقيس به القارن) عبارة شرح الروض لان دم القران فرع دم التمتع لانه وجب بالقياس عليه ودم التمتع لا يجب على الحاضر ففرعه أولى اه بحروفه (قوله دون مرحلتين منه) فلو كان له مسكنان بعيدا قريب اعتبر في كونه من الحاضرين أو غيرهم كونه اقامته بأحدهما فان استوت اقامته بهما اعتبر بالاهل والمسال فان كان أهله بأحدهما وماله بالآخر اعتبر مكان الاهل ذكره المحب الطبري قال والمراد بالاهل الزوجة والاولاد الذين تحت حجره دون الاباء والاخوة فان استويا في ذلك اعتبر بعزم الرجوع الى أحدهما الاقامة فيه فان لم يكن له عزم فيما خرج منه قال في الذخائر فان لم يكن له عزم واستويا في كل شيء اعتبر بموضع احرامه اه شرح م ر (قوله لم ير بمواقنا) أي عامالاهله ولين مر به فلا يشكك بمن بينه وبين مكة أو الحرم دون مسافة القصر اذا عن له النسك فانه وان رجع ميقانا بتمتعته لكنه ليس

فلادم على حاضريه (وهمن) مساكنتهم (دون مرحلتين منه) أي من الحرم لقربهم منه والقريب مائة من الشيء يقال أنه حاضر قال تعالى واستلهم عن القرية التي كانت حاضرة البعراء قريبة منه والمعنى في ذلك أنهم لم يبرهوا ميقانا كما أوضحته في شرح الروض



مبقاتا عاما فانه الزيادة ويرد عليه القارن اذا احرم بهما معا من مسكنه فانه ربح  
مبقاتا عاما وهو الخروج للأحرام بالعمرة من ادنى الحل ويمنع كونه عاما لانه خاص  
بمن في الحرم كما مر في قوله ولز بهرم حل وقال شيخنا العزيز في قوله لم يربح بمبقاتا  
أى لم يستفيد واترك مبقات أى لم يسقط عنهم مبقات عام كان يلزمهم الاحرام منه  
بمختلف الافاق فانه ربح بمبقاتا أى اكتسب راحة بسقوط الاحرام من المبقات  
واكتفى منه بالاحرام من مكة فنفى ربح المبقات ربح الراحة بترك الاحرام منه  
والاكتفاء بالاحرام من مكة أى بالنسبة للتمتع والقارن في الصورة الثانية لاقران  
فانه ما يجزى من الحج من مكة لانهما صار في حكم أهلها وتقدم ان مبقات الحج لمن  
بمكة نفس مكة وأما القارن في الصورة الاولى فانه ربح بمبقات العمرة لانه  
احرم بهما من مبقات ولا يحتاج الى الخروج لادنى الحل لاجل الاحرام بالعمرة اه  
(قوله فن جاوز) تفريع على النفي في قوله ان لم يكن فانه من حاضري الحرم ولما  
كان يتوهم ان هذا من حاضري الحرم لانه كان فيه حال التثنية به على انه ليس من  
حاضريه ولما كان كلام الروضة مخالفا له أتى به وجهه على المستوطن وقوله لزمه دم  
التمتع أى ويلزمه دم الجساسة ايضا اذا جاوزه مريد الانسك (قوله وقول الروضة)  
وارد على الصورة المطوية في القاية أى قوله ولو غير مريد نسكا أى سواء كان مريدا  
لانسك أو غير مريد له وقوله في دون المرحلتين أى في شأن من دون المرحلتين (قوله  
على من استوطن) أى استوطن بعد مجاوزته وقبل احرامه كما يعلم  
من عبارة الشافعية ويعلم ما للفهم في الحاشية شوبرى (قوله ولا يضر التقييد)  
أى في كلام الروضة (قوله بالموافقة) أى موافقة المفهوم للمنطوق في الحكم  
وهو قياس اولى لانه اذا انتفى الوجوب عن مريد الانسك عند المجاوزة فمن غيره  
أولى (قوله ومن اطلاق المسجد الحرام على جميع الحرم) وكذا كل موضع ذكر  
فيه المسجد الحرام فالمراد به جميع الحرم الا قوله قول وجهك شطر المسجد الحرام  
فالمراد به الكعبة وزاد بعضهم موصفا آخر وهو قوله سبحانه الذى اسرى بعبده ليلا  
من المسجد الحرام فالمراد بالمسجد فيه حقيقة قرره شيخنا ح ف (قوله والفتوى)  
على ما فيه ضعيف ع ش (قوله اعتبار ذلك) أى دون المرحلتين (قوله الى  
ادخال البعيد عن مكة) أى ادخاله في حاضري الحرم (قوله عن مكة) أى  
القريب من الحرم كأن كان بينه وبين الحرم ستة وأربعون ميلا وبين طرف الحرم  
الذى يليه وبين مكة عشرة أميال فهو من حاضري الحرم مع ان بينه وبين مكة  
ستة وخمسين ميلا وقوله واخراج القريب أى من مكة كان يكون بينه وبين الحرم

فن جاوز المبقات من الاقايين  
ولو غير مريد نسكا ثم بداله  
فأحرم بالعمرة قبل دخول مكة  
أو عقب دخولها لزمه دم  
التمتع لانه ليس من الحاضري  
لعدم الاستيطان وقول  
الروضة كاصلها في دون  
المرحلتين من جاوز المبقات  
مريد الانسك ثم أحرم بهما  
لا يلزمه دم التمتع محمول على  
من استوطن ولا يضر التقييد  
بالمريد لان غيره مفهوم بالموافقة  
ومن اطلاق المسجد الحرام  
على جميع الحرم كما هنا قوله  
تعالى فلا يقربوا المسجد الحرام  
بهذا مهم هذا عبر في الحرر  
بدل الحرم بمكة قال الاستوى  
والفتوى على ما فيه فقد نقله  
صاحب التقريب عن نهج  
الاملاء ثم قال وأبده الشافعي  
بأن اعتبار ذلك من الحرم  
يؤدى الى ادخال البعيد  
عن مكة

ثمانية وأربعون ميلا وبين طرف الحرم الذي يليه وبين مكة ثلاثة أميال فبمسألة ما بينه وبين مكة إحدى وخمسون ميلا من كل واحد من مكة والحرم كالشيء الواحد فالقريب منه كالقريب منها (قوله وأخراج القريب) أي من حاضري الحرم (قوله المواقيت) أي حدود الحرم لا المتقدمة كما في شرح الروض اهـ ده شيئا ونظم بعضهم حدود الحرم بقوله

والحرم العديد من ارض طيبة \* ثلاثة أميال اذا رمت ابقائه

وسبعة أميال عراق وطائف \* وجدة عشر ثم تسع جعرانه

(قوله فلو وقعت الخ) محترز قوله في أشهر حج وقوله أو فيها الحج محترز لا إضافة في قوله حج عامه وقوله وكذا فصله لانه زائد على مفهوم المتن بناء على ان المراد بقوله واعتصر أي بأعمال العمرة كما يدل عليه قوله فلو وقعت الخ فلواريد به انه أحرم بها وأني بأعمالها في أشهر حج عامه كان قوله وهكذا الخ محترزه (قوله ولم يعد) أي كل من القارن والمتعمد على ما يأتي ع ش فالأولى تقديمه على قوله واعتصر المتعمد عقب قوله ان لم يكن كونا الخ لان كلامهما عام وعبارته في شرح التحرير ولم يعد من ذكر من المتعمد والقارن اهـ وقدمه على قوله واعتصر المتعمد وهو ظاهر في الصورة الثانية من القرآن دون الأولى لانه لا يتصور فيها عود لانه محرم بهما معا فلا يتأتى عوده للأحرام بالحج مع انه لو عاد لميقات قبل الاشتغال بالأعمال لم يجب عليه الدم كما ذكره بعد بقوله أو دخلها القارن الخ فيعلم من قول الشارح بعد أو أحرم به من مكة أو دخلها القارن ان قوله لأحرام الحج ليس بقيد بل المدار في عدم وجوب الدم على العود الى الميقات سواء كان محرما بالحج أو لم يحرم منه به وعبارة في ل على التحرير قوله لأحرام الحج الى الميقات الأولى ان يقول ولم يعد الى ميقات ويسقط قوله لأحرام الحج ليشمل من أحرم بهما معا ثم عاد ومن أحرم بالحج بعد العمرة ثم عاد أو أدخله عليها ثم عاد (قوله لا تنفاه تمتعه) أي تنعّمه بسبب عدم رمح ترك ميقات (قوله أو دخلها القارن) أي الذي أحرم بهما معا وانما قيد بقوله قبل لم يكن العود للميقات قبل الشروع في الأعمال تأمل (قوله أو شرعا) بان وجوده بأكثر من ثمن مثله ولو بما يتغابن به فظير ما مر في التيم أو هو محتاج الى غنمه ويظهر ان يأتي هنا ما ذكره في الكفارة من ضابط الحاجة ومن اعتبره سنة أو العصر الغالب وقت الاداء لا الوجوب ابن حجر وقوله بما يتغابن به خالف ع ش نقال وجوده بزيادة لا يتغابن بها اهـ ولو عدم الدم في الحال وعلم وجوده قبل فراغ الصوم فله الصوم في الأظهر مع انه لم يجز عنه في موضعه شرح م ر

وأخراج القريب لا يختلف المواقيت ويختلف على دخول ان قول (واعتمر المتعمد في أشهر حج عامه) قال وقعت العمرة قبل أشهر أو فيها والحج في عام قابل فلا دم وكذا لو أحرم بها في غير أشهره وأني بجميع أفعالها في أشهره ثم حج (ولم يعد لأحرام الحج الى ميقات) ولو أقرب الى مكة من ميقات عمرته أو الى مثل مسافة ميقاتها قلوعا دالية وأحرم بالحج فلا دم عليه لا تنفاه تمتعه وتزفقه وكذا لو أحرم به من مكة أو دخلها القارن قبل يوم عرفه ثم عاد كل منهما الى ميقات (ووقت وجوب الدم عليه) أي على المتعمد (أحرامه بالحج) لانه حينئذ يصير متمتعاً بالعمرة الى الحج ووقت جوارزه بعد الفراغ من العمرة وقبل الأحرام بالحج ولا يتأقت ذبحه كما ورد ماء الجبرانات بوقت (و) لكن (الأفضل ذبحه يوم نحر) للاتباع وخروجهم من خلاف من أوجب فيه (فان يجز) عنه حسا أو شرعا

(بحرم صام) بـله رجوبا (قبل) \* (٩٠٥) \* يره (نحر) و زيا في (ثلاثة أيام تسن قبل) يوم (عرفة) لانه يسن

للحاج فطوره ولا يجوز صوم شيء  
منها في يوم النحر ولا في أيام  
التشريق كـمر ذلك في بابه  
ولا يجوز تقديمها على الاحرام  
بالحج لانه عبادة بدنية فلا  
تقدم على وقتها (وسبعة في  
وطنه) قال تعالى فمن لم يجد  
فصيام ثلاثة أيام في الحج  
وسبعة اذا رجعتم وأمر صلى  
الله عليه وسلم بذلك كما رواه  
الشيخان فلا يجوز صومها في  
الطريق فان توطن مكة مثلاً  
ولو بعد فراغه الحج صام بها  
كأشمله كلامي دون كلامه  
(ولو فاتته الثلاثة) في الحج  
(لزمه ان يفرق في قضائها  
بينها وبين السبعة) بقيد زدت  
بقولي (بقدر تفريق الاداء)  
وهو أربعة أيام مع مدة إمكان  
سيره الى وطنه على العادة  
الغالبية ان يرجع اليه وذلك  
لانه تفريق واجب في الاداء  
يتعلق بالفعل وهو النسك  
والرجوع فلا يسقط بالقوت  
كتقريب افعال الصلاة (وسن  
تتابع كل) من الثلاثة  
والسبعة اداء وقضاء بمبادرة  
للعادة

\* (باب ما حرم بالاحرام) \*  
الاصل فيه مع ما يأتي الاخبار

(قول بحرم) أي وان قدر عليه ببلده م ر (قوله وسبعة في وطنه) لو قصد  
التوطن بمكة وصام بهض السبعة فيها ثم اعرض عن توطنها وسافر قبل فراغها الى  
وطنه فهل يعتد بمصامه ويكمل عليه ولو في السفر أو لا يعتد به ويلزمه صوم  
السبعة اذا رصل وطنه فيه نظراً على حجر الظاهر الثاني (قوله فان توطن)  
أي بخلاف ما اذا أقام عازماً على الرحيل فانه لا يصوم السبعة الا اذا رجع الى وطنه  
سم (قوله بعد فراغه الحج) أي من الحج كافي بعض النسخ فهو منصوب بزعم الحافظ  
(قوله صام بها) أي ويفرق بين الثلاثة والسبعة بأربعة أيام فقط أي يوم العيد  
وأيام التشريق ع ش وق ل على التحرير (قوله في قضائها) أي الثلاثة لان  
السبعة لا يتصور فيها قضاء ق ل والقضاء نوري ان فاتت بغير عذر سم على حجر  
وفي حاشية الايصاح أما السبعة فوقيتها موسع الى آخر العمر فلا تير بالتأخير قضاء  
ولا يأنتم بتأخيرها خلافه لما وردى سم على حجر (قوله مع مدة إمكان سيره على  
العادة) اقول ومن ذلك اقامة الحج بعد اكمال الحج لقضاء حوائجهم فاذا أقام بمكة  
فرق بقدر ذلك وبقدر السبر المعتاد الى أدله لانه لا يمكنه التوجه اليهم بدون خروج  
الحجاج فهي ضرورية بالنسبة له كالأقامة التي تفعل في الطريق ومن ذلك عشرة أيام  
الدورة المعروفة فيفترق بجميع ذلك فيما يظهر ع ش على م ر (قوله يتعلق  
بالفعل) أي فلا يشك كل عليه عدم وجوب التفريق في قضاء الصلوات بقدر  
أوقاتها كما يجب في ادائها لتعلقه بالزمن لان كل صلاة لها وقت محدود زى (قوله  
وقضاء) أي بالنسبة لثلاثة وأما السبعة فلا يتصور قصاؤها لان وقتها المرحل  
وعبارة الشوبري قوله اداء وقضاء أي بالنسبة للجوع لالكل فرد فاندفع ما اترض  
عليه من ان السبعة لا يتصور فيها القوت الا بالموت على انه يمكن تصور كونها  
قضاء بمالومات من هي عليه فاراد وارثه قضاء داعنه فيندب له صومه امتثالاً لبعثة  
وهـ له في زى

### \* (باب ما حرم بالاحرام) \*

اشار هذه الترجمة الى ان الاضافة في كلام الاصل من اضافة السبب الى السبب  
كما قاله الشوبري قال شيخنا ح ف وحاصل ما ذكره من المحرمات عشرة منها  
شيثان الرحل ولا ذرة كذلك وستة لها ولا يخفى انها من الصغائر ما عدا الوطء  
وقتل الحيوان المحترم (قوله ما يلبس المحرم) \* نهي المنة الشخصية والموحدة مضارع  
لبس بـ كسر الموحدة وقوله عليه الصلاة والسلام لا يلبس يجوز فيه ضم السنين

نكبر العجيزين عن ابن عمران رجلا سأل النبي ٣٢٧ يح ل صلى الله عليه وسلم ما يلبس المحرم من الثياب

على ان لا تافية وكسرهما على انها نافية وقوله البرانس يفتح الموحدة وكسر النون  
فان قلت السؤال قد وقع عما يلبس فكيف أجابه عليه السلام بما لا يلبس  
أجيب بان هذا من بديع كلامه عليه السلام ونصاحته لان المتروك مختصر  
بخلاف اللبس لان الاباحة هي الاصل فحصر ما يترك ليهين ان ماسواه مباح ففيه  
اشارة الى انه ينبغي السؤال عما لا يلبسه المحرم لانه محصور وفي هذا الحديث  
السؤال عن حالة الاختيار فأجابه عليه السلام عنهما وزاد حالة الاضطرار في قوله  
الا احد لا يجدر النعمان وليست اجنبية عن السؤال لان حالة السفر تقتضي ذلك  
وعلم من هذا الحديث انه لا يلزم مطابقة الجواب للسؤال بل اذا كان السؤال  
خاصا والجواب عاما جازوا ما ما وقع في كلام كثير من أهل الاصول ان الجواب يجب  
ان يكون مطابقا للسؤال فليس المراد بالمطابقة عدم الزيادة بل المراد ان الجواب  
يكون مفيداً لكم المستؤل عنه فسطا في على البخاري بتقديم وتأخير وقد  
يقال هو مطابق لان قوله لا يلبس الخ يفهم منه انه يلبس ماسوى ذلك اه  
(قوله ولا السراويلات) جمع سراويل بالسين المهملة والشين المعجمة وهو مفرد  
قال ابن مالك

فقال لا يلبس القميص  
ولا العمامة ولا السراويلات  
ولا البرانس ولا الخفاف  
الا احد لا يجدر نعمان فليلبس  
الخفين وليقطعهما أسفل من  
الكعبين ولا يلبس شيئا من  
التياب ماله زعفران

ولسراويل بهذا الجمع \* شبه اقضى عموم المنع  
وهو فارسي معرب والسراويل بالون لغة وهو غير منصرف قيل لانه منقول عن  
الجمع بصيغة مفاعيل وقيل ان واحده سراويله وحكى ابن الحاجب ان من العرب من  
يصرفه قس على البخاري مع زيادة (قوله فليلبس الخفين) أى بعد القطع المذكور  
لان الواو لا تفيد ترتيبا كما في قوله تعالى اني متوفيك ورافعتك أى ففيه تقديم وتأخير  
ومحل جواز لبسهما بعد القطع عند فقد غيرهما وعند الحاجة اليهما ويدل عليه قوله  
الا احد لا يجدر نعمان وهذا هو المعتمد كما في م ر ح ف (قوله وليقطعهما) بان يجعلهما  
كالسراويل قال ابن حجر وظاهر اطلاق الاكتفاء بقطعه الخف أسفل من الكعبين  
انه لا يحرم وان بقي منه ما يحيط بالعقب والاصابع وظاهر القدمين وعليه فلا ينافيه  
تحريم السراويل لانه مع وجود غيرهما والغير مفقود هنا اه وهذا بخلاف السراويل  
فانه اذا لم يجد غيره يلبسه ولا يكاف قطعه من الخياطة والاتزابه لانه مما يشق  
شيخنا ح ف والسراويل في تحريم المحيط وغيره مما ذكر مخالفة العادة والخروج  
عن المألوف لاشعار النفس بأمرين الخروج عن الدنيا والتذلل للباس الاكفان  
عند نزاع المحيط وتنبهها على التلبس بهذه العبادة العظيمة بالخروج عن معتادها



وذلك موجب لالقبال عليها والمحافظة على قوائدها واركانها وشراطينها وآدابها  
 اه قس بحروفه (قوله أوورس) بفتح الواو وسكون الراء بعدهما سين مهملة  
 نبت اصفر مثل نبات السمس طيب الريح يصبغ به بين الحمرة والصفرة أشهر طيب  
 في بلاد اليمن لكن قال ابن العربي الورس وان لم يكن طيبا فله رائحة طيبة فأراد  
 النبي ان ينبه به على اجتناب الطيب وما يشبهه اه قس (قوله ولا تنقب) أى  
 لا تضع ساترا على وجهها (قوله وكخبير اليهقى) اشار بهذا الحديث الى ان  
 الجمع فيما قبله ليس مرادا كما قاله الشوبرى قال شيخنا ح ف وأيضا الاول ليس  
 فيه نص على التحريم بخلاف الثاني وبعبارة ع ش عبر فيه بالمفرد وفيما قبله  
 التجمع اشارة الى انه لا فرق بين لبس الواحد والجمع فاللام فيها للجنس اه (قوله  
 بالنعلين) والمراد بالنعل هنا ما يجوز لبسه للحر من غير الخيط كالمداس المعروف  
 اليوم والناسومة والقباب بشرط ان لا يستتر جميع اصابع الرجل والاحراما كما  
 علم بالاولى من تحريمهم كبس الاصابع بخلاف السرموزة فانها محيطه بالرجل  
 جميعها والزبول المصرى وان لم يكن له كعب لا حاطتهما بالاصابع فامتنع لبسه مامع  
 وجود ما لا احاطة فيه ابن حجر وم ر والسرموزة هى السرموزة والزبول البابو ج  
 الذى لا كعب له كما هو ظاهر (قوله ستر بعض رأسه) وشعره فى حده بخلاف  
 الخارج عنه على المعتد وستر كله بطريق الاولى زى ولو تعدد الرأس اعتبر بما  
 فى الوضوء كما فى قل (قوله بحمله قفة ونحوها) بخلاف الاستئصال بالمحمل ووضع  
 يده أو يد غيره على رأسه وان قصد الستر بذلك وفارق نحو القفة بان ذلك يقصد  
 الستر بها عرفة بخلاف هذه ونحوها كما قاله م ر فى شرحه والذى فى شرح حجران وضع  
 اليد كمحل القفة ففى قصد الستر بوضعها حرم مع الغدية واستوجهه ع ش شيخنا  
 ح ف (قوله أوعدلا) بكسر العين واسكان الدال وهو الغرارة والحمل كما قرره  
 شيخنا (قوله فى ماء) ولو كدرا كما قاله الزياى وانما عدى نحو الماء الكدر ساترا  
 فى الصلاة لان المداثر على ما منع ادراك اللون البشرة رها على الساتر العرفى وان لم يمنع  
 ادراكها من ثم كان الستر بالزجاج هنا كغيره شرح م ر ومعلوم ان نحو القفة  
 لو استرخى على رأسه بحيث صار كالقنفسوة ولم يكن فيه شئ يحرم ويجب  
 الغدية فيه وان لم يقصد ستره شرح م ر (قوله على ما يعتاد) فلما رتدى بقميص  
 أو تزرير أو ريل فلا فدية زى (قوله كحبة) فانها ليست من بدنه والظاهر ان  
 الكاف استقصائية (قوله لاسر) أى من الاخبار فلتخص ان ضابط ما يحرم  
 ان يكون فيه احاطة للبدن أو لبعض الاعضاء زى (قوله ان يعقد ازاره) بان يعقد

أوورس زاد البضارى ولا تنقب  
 المرأة ولا تلبس اقفازين  
 وخبر اليهقى باسناد صحيح  
 نهى النبي صلى الله عليه وسلم  
 عن لبس القميص والاقية  
 والسراويلات والخفين الا ان  
 لا يجد الثعابين (حرم به) أى  
 بالاحرام (على رجل ستر  
 به من رأسه بما وعد ساترا)  
 من خيط وغيره كقنفسوة  
 وخرقة وعصابة وطين فخين  
 بخلاف ما لا يد ساترا  
 كالا ستلال بمحمل وان مسه  
 وجهه قفة أو عدلا وانما سبه  
 فى ماء وتغطيته رأسه بكفه  
 أو بكف غيره نعم ان قصد بمحمل  
 القفة ونحوها الستر حرم كما  
 اقتضاه كلام الفورانى وغيره  
 (وليس محيط) بضم الميم  
 وبمهملة أى لبسه على ما يعتاد  
 فيه ولو لعضو (بخياطة)  
 كقميص (أو نسيج) كزرد  
 (أو عقد) كحبة لبد (فى باقى  
 بدنه ونحوه) كحجته بان جعلها  
 فى خريطة لاسر بخلاف غير  
 المحيط المذكور كازار ورده  
 ويجوز ان يعقد ازاره

ويشدد خيطه عليه ليثبت  
وان يجعله مثل الحجرة ويدخل  
فيها التسكة احكاما وان يغرز  
طرف ردائه في طرف ازاره  
لاحل ردائه بنحو مسلة ولا ربط  
طرف باخر بنحو خيط ولا ربط  
شرح بعري وقولي ونحوه من  
فرايتي (و) حرم به (على  
امرأة) حرة او غيرها (ستر بعض  
وجهها) بما بعد ساترا وعلى  
الحرة ان تستتر منه ما لا يتأتى  
ستر جميع رأسها الا به لا يقال  
لم لا عكس ذلك بان تكشف  
من رأسها ما لا يتأتى كشف  
وجهها الا به لا نأقول الستر  
احوط من الكشف (ولبس  
قفاز) وهو ما يعمل لليد  
ويحشى بقطن ويزر على  
الساعد ليقيها البرد فلها لبس  
المحيط في الرأس وغيره وان  
تسدل على وجهها ثوبا متجانفا  
عنه بنخشة أو نحوها فان وقعت  
فأصاب الثوب وجهها بنير  
اختيارها ورفعته حالا فلا  
فدية أو عدا أو استداتته  
وجبت وليس للخشي ستر  
الوجه مع الرأس أو بدونه  
ولا كشفهما

طرفه بطرفه الا خر (قوا ويشد خيطه) بان يجعل خيمافى وسطه فرق  
الازار ليثبت (قوله مثل الحجرة) بماء مملوءة مضمومة وجيم ساكنة وزاي معجمة  
وهي باثبات الجيم كما هنا وبجذفها كما في المذهب اغتنان مشهورتان ذكرهما صاحب  
المجلد والاصحاح وهي التي تجعل في التسكة بكسر التاء ع ش على رم وقال شيخنا  
قوله مثل الحجرة بان يثني طرفه ويخيطه بحيث يهيك موضع التسكة من اللباس وهذه  
الخياطة لا تضر لانه ليس محيطا بالبدن بسببها بل هي في نفس الازار والازار باق  
بجأله على عدم الاحاطة (قوله وان يغرز الخ) أى مع السكامة خلافا للمالك وأحد  
والمراد بالرداء ما يرتدى به في اعلى البدن (قوله لا حل ردائه) بنحو مسلة بان تجعل  
المسلة جامعة لطرفيه بان تكون بينهما فلا يجوز لانه يشبه المحيط من حيث  
استمسكه بنفسه م (قوله ولا ربط شرح) وهي الازار بعري أى في الرداء لانه  
في معنى المحيط من حيث انه يستمسك بنفسه بخلاف ربطها في الازرار ان تباعدت  
أى العري وفارق الازرار الرداء فيما ذكر بان الازرار المتباعدة تشبه العقد وهو فيه  
أى الرداء ممتنع لعدم احتياجه اليه غالب بخلاف الازرار فان العقد يجوز فيه  
لاحتياجه اليه في ستر العورة شرح م روعبارة ع ش ولا ربط شرح الشرح  
هي الازرار كما لو كان خلفه ازرار وعراوى اه وفيه انه ينافى ما تقدم في الخف من ان  
الشرح هو العري فلهذا مشترك لا فالوقدنا المراد بالشرح هنا العري يكون الكلام  
متها فتا لانه يبر المعنى ولا ربط عري بعري فتعين حل الشرح هنا على الازرار (قوله  
وعلى الحرة ان تستر) أى في الصلاة بخلاف الامة لان رأسها ليس بعورة في الصلاة  
فقوله ما لا يتأتى ستر جميع رأسها الا به أى اذا وجب عليها ستر ذلك وذلك في الصلاة  
ح ل وهذا الحكم دخيل هنا لان الكلام في حالة الاحرام والامة فيه كالحرة  
(فرع) اذا لبس المحرم ثوبا فوق آخر مع اختلاف الزمان فان ستر الثاني مالم يستتره  
الاول تعددت الفدية والا فلا وكذا لو ستر رأسه بساتر فوق ساتر فان ستر الثاني  
مالم يستتره الاقل تعددت الفدية والا فلا وهذا هو المعتمد فيهما خلافا لمن فرق بينهما  
م رسم وق ل (قوله ما به ليد) أى الكف ع ش (قوله ويحشى بقطن)  
قيد للتسمية لا للحرمة (قوله على الساعد) أى على طرفه من جهة الكف قال العلامة  
الزيادى ومنه تعلم ان لها ان تسدل كيهما على يديها وغير ذلك من أنواع الستر بنير  
القفاز كما اشار اليه الشارح وقوله تسدل بابه نصر (قوله وليس للخشي) محصل هذا  
مع قوله الا تى ولا كشفهما انه يجب عليه ستر رأسه وكشف وجهه م ر وحاصل  
مسئلة الخشي انه اما ان يستر رأسه ووجهه أو يكشفهما أو يستر الوجه ويكشف

فلو سترهما لزمته الفدية  
 لستره ما لبس له ستره لان ستر  
 الوجه أو كشفهما وإن اثم  
 فيه ما وقد بسطت الكلام على  
 ذلك في شرح الروض وعلى الولي  
 منع الصبي من محرمات الاحرام  
 واذا وجبت فدية فهي على  
 الولي نعم ان طيبة اجنبي فعليه  
 (الالحاجة) فلا يحرم على من  
 ذكر ستره لبس ما منع منه  
 لعدم وجدان غيره أو لداواة  
 أو حر أو برد أو نحوها نعم  
 لا يلبس القميص لفقد الرداء  
 بل يرتدي به وتجب بما ذكر  
 الفدية بما تجب به بلا حاجة  
 نعم لا تجب فيما اذا لبس الرجل  
 من المحيط لعدم وجدان غيره  
 كستره أو لا يتأتى الاقترابه  
 أو خفيين قطعاً من أسفل  
 السكبير وقولي الحاجة  
 اعم من قوله الا اذا لم يجد غيره  
 في لبس غير القفازين ومن  
 زيادتي في لبسه (و) حرم به  
 (على كل) من الرجل وغيره  
 (تضييب) منه (لبدنه) ولو  
 باطناً ينفخ أو كل (أو ملبوسه)  
 ولو نعل أو حذاء أو غيره  
 (بما تصدر ثخته) الطيبة  
 ولو مع غيرها كسكينة وعود  
 وكافور لبسها أو لبسها فقيه

الرأس أو يعكس في الصورة الاولى ياتم وتجب عليه الفدية وفي الثانية والثالثة  
 ياتم ولا فدية وفي الرابعة لا اثم ولا فدية كما قرره شيخنا ح ف وهو مأخوذ من كلام  
 الشارح رحمه الله تعالى وقال العلامة ابن عبدالحق على المحلى حاصل ما حرر في مسئلة  
 الخنثى انه بالنسبة للاحرام لا يجب عليه الا كشف وجهه وان استجب له مع ذلك  
 ترك لبس المحيط فلو ستر وجهه لزمته الفدية ان ستر معه الرأس والا فلا وان لبس  
 المحيط وبالنسبة للاجانب يجب ستر رأسه وستر بدنه ولو بمحيط ومن ثم لم  
 يمكن هناك اجنبي جازله كشفه في الخلوة اه (قوله لزمته الفدية) لانه ان كان أنثى  
 فقد ستر وجهه وان كان رجلاً فقد ستر رأسه (قوله وان اثم فيهما) أي ولا فدية  
 عليه فيه مما لا شك ولو اتضح بالذكورة ع ش واعترض اثمه فيما اذا كشفهما  
 لانه ان كان رجلاً فقد كشف رأسه الواجب عليه وان كان امرأة فقد كشف وجهه  
 الواجب عليها (قوله وعلى الولي منع الصبي) محله اذا كان الصبي مميزاً ما غيره  
 فلا فدية مطلقاً ابن شو برى فيكون تقييده بالميز بالنسبة لوجوب الفدية فقط  
 واما المنع فهو عام المميز وغيره كما قرره ح ف (قوله فهي على الولي) أي فاذا وطئ  
 الصبي المميز فسدحجه ووجبت البدنة على الولي وقياسه أنه يلزمه القضاء من مال  
 نفسه لانه الذي ورطه في الاحرام ع ش (قوله فعليه) أي الاجنبي ع ش (قوله  
 الحاجة) ويظهر ضبطها في هذا الباب بما لا يطاق الصبر عليه عادة وان لم تبع  
 التيمم ابن حجر ومن الحاجة ما لو تعين ستر وجه المرأة طريقاً في دفع النظر اليها المحرم  
 فيجوز حينئذ وتجب الفدية مر (قوله ويجب بما ذكر) راجع لقوله فلا يحرم لالمس  
 قبله من الاستدراك (قوله نعم لا تجب الخ) أشار بهذا الى أن الحاجة ان كان سببها  
 الفقد لا فدية فهي تجوز مطلقاً وموجبة للفدية ان كانت بغير الفقد تأمل شو برى  
 (قوله لا يتأتى الاقترابه) ولو توقع الاقترار على تنق السراويل وخطاطة ازار منه  
 ذلك كلف ذلك واستشكل بوجوب قطع الخفين زى وأجيب بأن قطعهما أسهل  
 من هذا (قوله قطعاً من أسفل السكبير) ولا يضر سترهما الا اصابع حينئذ لانها  
 حال الضرورة فسوح فيها بما لم يسامح به في نحو قباقب أو تاسومة يستديره ما جتمع  
 الا اصابع على أنه تنذر أو تعسر المشي في الخلف لو قطع حتى صار كالتاسومة كذا  
 في شرح الايضاح لشيخنا شو برى (قوله اعم من قوله الخ) وجه العموم أن الحاجة  
 تشمل ما لو وجد غيره واحتاج لبسه لرفع حر أو برد أو غير ذلك ع ش (قوله لمسامر  
 أول الباب) من قوله صلى الله عليه وسلم لا يلبس من الثياب شيء مسه زعفران  
 أو ورس حل وزى (قوله وخرج بتطيينه) أي الذي أشار اليه بقوله منه والا

من زيادتي وخرج بتطيينه تطيب غيره له بغير اذنه

وقدرته على دفعه وما والاقت  
عليه الريح طيبا وشم ماء الورد  
وحمل الطيب في كيس  
مربوط وبعثا بعده ما لا يقصد  
واثنته وان كانت طيبة  
كقرنفل وأترج وشيح وعصفر  
فلا يحرم عليه شيء من ذلك  
فلا فدية فيه لكن تلزمه  
المبادرة الى ازالته في صورتى  
تطيب غيره والقاء الريح عند  
قوال عذره فان أخر وجبت  
الفدية ويعتبر مع ما ذكر عقل  
الا السكران واختيار وعلم  
بالتحريم والاحرام كما تعتبر  
الثلاثة في سائر محرمات  
الاحرام ويعتبر مع العلم  
بالتحريم والاحرام هنا العلم  
بان المسوس طيب يعلق  
(ولا يكره غسله) أى كل من  
بدنه أو لبوسه (بفسوخ طبعي)  
كسدر فلا يحرم وانما يسن  
تركه لانه لازالة الاوساخ  
لالتزين والتسمية ونحو  
من زيادتي (و) حرم به على  
كل (دهن شعر رأسه أو لحيته)  
بدن ولو غير مطيب كزيت  
وسمن وزبدود من لوز لافيه  
من التزين المنافي لخبر الحرم  
اشعث أغبر أى شأنه المأمور  
به ذلك ففي ذلك الفدية

والظاهر كما قال المحب الطبري التحريم في بقية شعر الوجه كحاجب وشارب وعميقة يخرج بما ذكر سائر البدن

فكلامه في المتن لا يخرج ذلك (قوله وقدرته على دفعه) معطوف على قوله اذنه أى  
وبغير قدرته كما علم ذلك من قوله الآتى ويلزمه المبادرة الى ازالته في صورة تطيب  
غيره (قوله كقرنفل) فان المقصود منه غالباً الذواء كما في شرح البيهقي فقول المصنف  
بما تقدم رآه من أى ما معظم الغرض منه رآه واستعمله على الوجه المعتاد فخرج  
أكل العود وما معظم الغرض منه أكله كالتفاح والسفرجل والأتروج والنارنج  
والأيمون ونحوها وما معظم الغرض منه التداوى كالقرنفل والقرفة والمصطكي  
والسنبل وحب المحلب ونحوها وما معظم الغرض منه لونه كاله صفرو والحناء كما في قل  
على الجلال (قوله فلا يحرم عليه شيء من ذلك) أى به للرد على القائل بالحرمة  
حل (قوله فان أخر وجبت) أى ولو قليلا عش (قوله ويعتبر مع ما ذكر) أى  
من عدم الحاجة في قوله الاحاجة والاولى أن يقال المراد بما ذكر كون التطيب  
منه وكونه بما يقصده رآه فلهذا قيدان يضمنان للثلاثة المذكورة في المتن  
(قوله كما تعتبر الثلاثة) لا يقال هذا يريد عليه الحلق والقلم والصيد والنبات لانا  
نقول كلامه في التحريم لافي الفدية عش مـ شوبرى وقال حـ ف قوله كما تعتبر  
الثلاثة أى بالنسبة للاشم وإما بالنسبة لوجوب الفدية فتجب فيما كان من الاتلاف  
كقتل الصيد ولومع انتفاء الثلاثة والحاصل ان ما كان من الاتلاف من هذه  
المحرمات كقتل الصيد أو أخذ طرف من الاتلاف وطرف من الترفه كإزالة الشعر  
والظفر فانه يضمن مطلقا لافرق فيه بين الناسى والجاهل وغيرهما وما كان  
من الترفه المحض كالتطيب طاه يعتبر في ضمانه العقل والاختيار والعلم كما في شرح  
الروض (قوله مع العلم بالتحريم) ولولم يعلم وجوب الفدية بأن علم التحريم وجهل  
الفدية وكذا لو ظنه نوعا ليس من الطيب فكان منه فتلزمه الفدية قيم ما قل  
على الجلال (قوله طيب يعلق) من باب تعب كما في المختار عش (قوله دهن)  
يفتح الدال مصدر بمعنى التدهن وبضمها اسم لما يدهن به زى (قوله أى شأنه  
المأمور به ذلك) انما قال ذلك لاجل صدق الخبر لا تاجد كثيرا من المحرمين ليسوا  
شعنا ولا غبرا كالامراء عزيزى ومما يغفل عنه كثير ان لو شارب والعنفقة  
بالدهن عند أكل اللحم فنه مع العلم والتعمد حرام مع الفدية اهـ مـ (قوله ففي  
ذلك الفدية) ولو بدهن شعرة واحدة أو بعضها لحصول الترفه بذلك بخلاف الازالة  
لشعر أو الظفر فلا تجب الا في ثلاثة قل ونقله حجر فى شرح العباب عن المحب  
الطبرى وغيره وقال خلافا لابن عجيل فى اشتراط دهن ثلاث شعرات  
اج على التحريم (قوله شعور الوجه) الاشعر بالحد والجمعة على الوجه اهـ حجر

والظاهر كما قال المحب الطبري التحريم في بقية شعر الوجه كحاجب وشارب وعميقة يخرج بما ذكر سائر البدن شوبرى



شوبرى اذ لا يقصد تزيينها (قوله واصلم) أى ادادهن محل الصلغ فقط والابان  
عها وجبت الفدية مر (قوله وذقن امرد) لافى أو ان نباتها لانها حينئذ كالرأس  
المخلوق قاله بعضهم واعتمد شيخنا ابن الرمل اه شوبرى (قوله ازاله شعره) ولو  
من الناسى والجاهل ولو بواسطة كحجم وحل يفوطفر كتحريك رجل راكب على  
برذعته أو قتب وامتشاه فيحرم ذلك ان علم ازالته وتجب الفدية والا فكمه ولا فدية  
ومنع الحنفية والمالكية الامتشاط مطلقا قل (قوله من رأسه) ولو كشط  
المحرم جلدة الرأس فلا فدية عليه لان الشعر تابع قال الراعى وشبهوه بما لو ارضعت  
أم الزوج زوجته يجب المهر عايمها ولو قتلتم الم يجب شوبرى (قوله وغيره من سائر  
البدن) ولو لم يطلب ازالته كشعر العانة وداخل الانف والاذن قل (قوله  
والمراد من ذلك) أى الشعر فى الدهن والاذن قل وقوله الجففس فيه انه تقدم  
أن الشعر المقدرفى محلقتين رؤسكم اسم جنس وأجيب بأنه حمل هنا على الجنس  
احتياطا وقوله الصادق بالواحدة الخ خلافا للاثمة الثلاثة قل (قوله فبت بعينه)  
ومما حارب لازالته دونه بعد تنقه بالزباد أو بدم الضفدع برماوى (قوله بل ولا تلزمه  
الفدية الخ) فيه ان هذا تناسى ما يأتى قريبا أى قوله وفى ازالة ثلاث ولا ولو بعد  
فدية ويخالف أيضا قوله تعالى فى كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه ففدية  
ويمكن دفع التناسى والمخالفة بأن يحمل الاذى فى الآية على الذى ليس بضرورة  
كالأذى بكثرة القمل ويدل عليه قوله تعالى أو به أذى من رأسه لان الآية تنزلت  
فيه كما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اسكب بن عجرة أى يذيك هوام رأسك الخ  
وكأن تدوى وكذا العذر الا ترى يحمل على ما ذكرنا ما حالة الضرورة كأن تأذى بالشعر  
المذكور وبكسر الظفر فلا فدية فيه لانه غير محل الآية كما يؤخذ جميع ذلك من  
صريح عبارة مروى من ثم قال حل والحاصل ان ما كان لضرورة لا فدية فيه وما  
كان لمحااجة ففيه الفدية وان جاز الفعل فيها شيخنا ويدل عليه قول الشارح بأنه تأذى  
بما ذكر (قوله بما ذكر) أى بالشعر الذى نبت فى العين وغطاها لان الضرر حاصل  
بنفس المزال وبكسر ظفر بخلاف ما لو قلم ظفرا احتاج اليه فتلزمه الفدية فبما  
مسئلان قال سم فلينبته لتمييز احداهما عن الاخرى سل (قوله كما لا تلزم المعنى  
عليه) لان احراهم ناقص فلا يقال الاتلاف من باب خطاب الوضع يستوى فيه  
التمييز وغيره هذا وقد يقال ان ذلك فى حق الآدمى وأما فى حق الله تعالى فيختص  
بالميزح لانه مبنى على المسامحة وهذا أولى ح ف والفرق بين هؤلاء وبين الجاهل  
والناسى انهما يعقلان فعلمهما فينسبان الى تقصير بخلاف هؤلاء على ان الجبارى

ورأس اقرب واصلم وذقن  
امر د فلا يحرم دهنها الا طيب  
فيه لانه لا يقصد به تزيينها  
بخلاف الرأس المخدق يحرم  
دهنه بذلك لتأثيره فى تحسين  
شعره الذى ينبت بعد (و) حرم  
على كل (ازالة شعره) من  
رأسه وغيره (أو ظفره) من  
يد أو رجل قال تعالى ولا  
تخلفوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى  
محملة وقيس بما فى الآية  
الباقى بجامع الترفه والمراد  
من ذلك الجنس الصادق  
بالواحدة فأكثر وببعضها  
(لا لعذر) بكثرة قل أو بتدوى  
لجراحة أو بتأذى  
بشعر نبت بعينه أو غطاها  
أو بكسر ظفره فلا تحرم الا إزالة  
بل ولا تلزمه الفدية فى التأذى  
بما ذكر كما لا تلزم المعنى عليه  
والمجنون والصبي غير المميز  
(وفى) ازالة (شعرة) واحدة  
(أو ظفر) واحد أو بعض  
شئ منه (مد) من طعام  
(وفى) اثنين من كل منهما  
(مدان) لعسر تبويض الدم  
فعدل الى الطعام لان الشرع  
عدل الحيوان به فى جزاء الصيد  
وغيره والشعرة الواحدة بل  
بعضها هى النهاية فى القلة

والمداقل ما وجب فى الكفارات فتوالت به وذكر حكم الظفر فى هذه وفى العذر من زيادتي

على قاعدة الاتفاق وجوبها عليهم أيضا ولمهم في ذلك النسائم مر (قوله ان اختار  
دما) أي لو أزال ثلاث شعرات فانه يخير بين الدم وثلاثة أصع وصوم ثلاثة أيام هكذا  
قرره صاحب البيان وهو يؤول الى التخير بين الصوم والصاع والمذ فان قيل كيف  
يخير بين الشيء وبعضه فان المذ بعض الصاع فالجواب ان ذلك معهود كالتخير بين  
القصر والتمام وبين الجمعة والظهر أي في حق من لا تلزمه الجمعة والمعتمة دانه لافرق  
بين اختيار الدم وغيره كما أفتى به شيخنا م ر واقتضاه اطلاق الشخبزى وعبارة حل  
قوله ان اختار دما أي لو فرض ذلك فيما لو أزال ثلاث شعرات هذا والمعتمة وجوب  
المذ والمدن مطلقا أي سواء اختار الاطعام أو الصوم أو الدم فلو عجز عن المذ أو المدين  
استقر ذلك في ذمته كالكفارة ولا يصوم عن ذلك اه ومثله في م ر (قوله وفي ازالة  
ثلاثة فأكثر) وكذا ثلاثة أبدا من ثلاث شعرات فان كانت من شعرة واحدة  
ففيها ماذ ان اتحد الزمان والمكان والاف في كل بعض مذكرا قاله شيخنا والظفر  
كالشعر في جميع ما ذكر فيه اتحادا وانفرادا وبعضا وكلا قل على الجلال وعبارة  
ع ش لو أزال شعرة واحدة في ثلاث مرات فان اختلف الزمان أو المكان وجبت  
ثلاثة امداد لادم مثلالا لأنه معلق بازالة ثلاث شعرات ولم توجداه (قوله فأكثر أي  
ولو جميع شعر رأسه) (قوله ولو بعدد) أي غير التأذي بشعر نبت بعينه أو غطاها وغير  
التأذي بكسر الظفر أخذ ما تدم أعني قوله بل ولا تلزمه الفدية في التأذي بما د  
فاله مذكور على غير ما ذكر كونه وكثرة قل ح ف (قوله بأن يتحد الخ) فان  
اختلف محل الازالة أو مكانها عرفا وجب في كل شعرة أو بعضها أو ظفرا أو بعضه مذكرا  
والمراد باتحاد الزمان وقوع الفعل على الاثر المعتاد والافالاتحاد الحقيقي مع الاتحاد  
في الفعل مما لا يتصور حل ويمكن تصويره بأن يزيل شعرتين معافى زمن واحد  
(قوله والمكان) أي محل الازالة أي المكان الذي أزال فيه ع ن وليس المراده  
محل المزال كالعضو كما قاله شيخنا وهو المعتد لا يقال يلزم من تعدد المكان تعدد  
الزمان فهلا اكتفى به لانا نقول التعدد هنا عرفي وفديته تعدد المكان عرفا ولا يتعدّد  
الزمان عرفا لعدم طول الفصل فالمراد باتحاد الزمان عدم طول الفصل عرفا وباتحاد  
المكان أن لا يتعدّد المكان الذي أزل فيه كما قرر شيخنا المزيّزى (قوله أي فخلق  
شعر الخ) انما يفسر بذلك لكونه منصوبا عليه والافالحكم شامل لجميع أنواع  
الازالة ع ش (قوله والشعر يصدق بالثلاث) اعترض بأنه في الآية مضاف  
فيم وأجيب بأن الاجماع صدق عن الاستيعاب أو يقدر الشعر من كراما مقطوعا عن  
الاضافة زى وحل (قوله لتفريطه فيما عليه حفظه) عبارة ابن حجر لان الشعر

هذا (ان اختار دما) فان اختار  
الطعام ففي واحد منهما صاع  
وفي اثنين صاعان أو الصوم  
ففي واحد صوم يوم وفي اثنين  
صوم يومين والتقيد بهذان  
زيادتي (و) في ازالة (ثلاثة)  
فأكثر من كل منهما ولو بعدد  
(ولا) من زيادتي بان يتحد  
الزمان والمكان عرفا (فدية)  
أما في الخلق بعدد فلا يفتن  
كان منكم مريضا أو به أذى  
من رأسه أي فخلق شعر رأسه  
فدية وأما غيره فبالاولى  
وقيس بالخلق غيره وسيأتي  
ان هذه الفدية بخيرة والشعر  
يصدق بالثلاثة وقيس بها  
الاطفار ولا يعتبر جميعه  
بالاجماع ولو خلق شعر رأسه  
ولو مع شعر باقي بدنه ولا  
لزمه فدية واحدة لانه يعد  
قولا واحدا والفدية على  
المخلق ولو بلاذن منه ان  
اطاق الامتناع منه لتفريطه  
فيما عليه حفظه

في يد المحرم كالوديعة فيلزمه دفع متلفاته (قوله بدليل الحنث) أي على رأي ضعيف  
والمتعمد عدم الحنث لأن اليمين انما تساوت فعله زى وقل أي فيما اذا قال والله  
لا أحلق رأسي وقديقال الايمان مبنية على العرف والعرف يعد خلق الغير له خلقا  
وأجيب بأن محل بناء الايمان على العرف ان لم تنضبط اللغة والابنية عليها كما هننا  
(قوله في هذه) أي السكوت والاذن (قوله لم يضمنها الا الغاصب) بمعنى انه يستقر  
عليه الضمان وقد صرح في كتاب الغصب بأن قرار الضمان عليه فيؤخذ منه مطالبة  
كل منهما وقرار الضمان على الغاصب عند جهل القصاب بأنه غاصبها زى والافعل  
القصاب (قوله ووطء) أي في قبل أو دبر من ذكر أو أنثى زوجة أو مملوكة أو أجنبية  
على جهة الزنا أو اللواط أو كان الجماع في بهيمة ولو مع له خرفة على ذكره اه زى  
(قوله بشروطه) أي العقل والاختيار والعلم بالتحريم والاحرام ع ش (قوله أي  
فلا ترفثوا) وهو خبر بمعنى النهي ولو كان خبرا على بابه لاستقال تخلفه لان خبر  
الله لا يتخاف زى وقوله ولا تفسقوا عطف عام على خاص (قوله بالجماع) والفسوق  
بالمعاصي والمجدال بالخصام اج (قوله ومقدماته بشهوة) ليس منها النظر بشهوة  
والقبلة بمائل حل وحاصل ما فيها انها تحرم على العامد العالم المكلف بشهوة  
وبلا حائل ولو بعد التحلل الاول وان لم ينزل وتلزم فيه العدة حينئذ ان كانت قبل  
التحلل الاول مطلقا ومتى انتفى شرط من ذلك ولا حرمة ولا فدية وانه لا يفسدها  
الذي لم يملكها وان أنزل والاستمنا كذا ولا حرمة ولا فدية في الفكر والنظر مطلقا  
وقال المالكية والمجتهل يفسد بالانزال في جميع ذلك تنبيه كلامهم هنا في المباشرة  
شامل لاسالاية قوض الوضوء كالامرد وصرح به النووي وهو يخالف ما مر في بطلان  
الصوم فراجع له ولوتعددت المقدمات من نوع أو أنواع فان اتحد الزمان والمكان  
فقدية واحدة والاتعددت قل على الجلال (قوله وعليه دم) أي شاة وان لم ينزل  
الاف في الفار بشهوة والقبلة بحل وان أنزل أي فلا دم حل وعبارة اج ويجب في  
القبلة أو المباشرة شاة تنذيج ولو كرر القبلة وجبت شاة ونقط ان اتحد الزمان والمكان  
والا تعددت اه ح ف (قوله ان جامع عقبه) قال م ر في شرحه وكذا التواخي عنه  
وعبارته وسواء طال الزمن بين المقدمات والجماع ام قصرو ففهمه ان دم المباشرة  
بعد الجماع لا يندرج في بدنته والظاهر انه غير مراد ونقل بالدرس عن سم على الغاية  
التصريح بالاندراج اه ع ش وحاصل ما هننا ان قوله ان جامع عقبه ليس قيد اهل  
مثله التواخي عنه وعبارة ابن جرير ان جامع بعده وان طال الفصل دخلت في واجب  
الجماع ومثله في م ر وقيد ح ل بحيث يعتد مقدمة اللوطء فواجب المقدمات

ولا مضافة الفعل اليه فيما اذا  
أذن للحالق أو سكت بدليل  
الحنث به ولا نهما وان اشتركا  
في الحرمة في هذه وقد انفرد  
المحلق بآثره ولا يشكل  
هذا بقولهم المباشر مقدم على  
الامر لان ذلك محله اذا لم يعد  
نفعه على الامر بخلاف ما اذا  
عاد كما لو غصب شاة وأمر قصابا  
بذبحها لم يضمنها الا الغاصب  
(و) حرم به على كل (وطء)  
بشروطه التي أشرت اليها فيما  
مر قال تعالى فلا ترفث ولا فسوق  
ولا جدال في الحج أي فلا ترفثوا  
ولا تفسقوا والرفث مفسر  
بالجماع (ومقدماته بشهوة)  
كما في الاعتكاف وهذا من  
زيادتي وعليه دم لكنه يسقط  
عنه ان جامع عقبه لدخوله  
في بدنة الجماع وكالمقدمات  
الاستمنا بمعضوه كيده لكن انما  
يلزم به الدم ان أنزل (ويفسد به)  
أي بالوطء المذكور من غير الخنثي  
(حج) للنهي عنه في الآية

والاصل في النهي اقتضاء الفساد (قبل الضالين) لا بينهما كسائر المحرمات (و) تفسيده (عمرة) بقية زنته بقوله (مفردة) كالحج وغير المفردة تابعة للحج صحة وفسادا (ويجب به) \* (٩١٤) \* أي بالوطء المفسد (بدنة) بصفة الاضحية وان كان النسك نفلا (على)

الرجل) روي ذلك مالك عن جمع من الصحابة ولا يخالف لهم والبدنة المراد الواحدة من الابل ذكرها كان أو أنثى فان عجز فبقرة فان عجز فسبع شاة ثم تقوم البدنة ويتصدق بقيمتها طعاما ثم يصوم عن كل مد يوما وتخرج بز يادق على الرجل المرأة فلا شيء عليها غير الانم (و) يجب به (رضي في فسادها) أي الحج والعمرة لقوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله وغير النسك من العبادات لا يتم فاسده للخروج منه بالفساد (و) يجب عليه (إعادة فورا) وان كان نسكه نفلا لانه وان كان وقته موسعا تضيق عليه بالشروع فيه والنفل من ذلك يصير بالشروع فيه فرضا أي واجب الاتمام كالقرض بخلاف غيره من النفل فان كان الفاسد عمرة فإعادةها فوراً ظاهر أو جاز فيتمه في سنة الفساد بأن يحصر بعد الجماعة أو قبله ويتعدى المضى فيتحلل ثم يزول الحصر والوقت باق فان لم يحصر أعاد من قابل وعبر الاصل وغيره هنا وفيما يأتي بالقضاء وهو محمول على معناه اللغوي لانه وقع في

بدرج في واجب الجماعة مطلقاً أي سواء كانت قبله أو بعده كما قرره شيخنا ح (قوله لا بينهما) كسائر المحرمات فانها لا تفسده وإذا تكرر الجماعة حيث وجب فيماعد الا قول في كل جماع شاة وتبطل ما الردة فهذا من المحال التي يفرق فيها بين الباطل والفاسد ح ل وقوله في كل جماع شاة أي ان لم يتعد الزمان والمكان والا وجبت شاة فقط فيماعد الا قول وان تكرر كما قاله قل على التحرير (قوله بدنة) أي لها خمس سنين (قوله ثم يقوم) أي ثم ان عجز يقوم الحج وهلا قال فان عجز قوم الحج فان عجز صام تأمل والا قرب في قيمة الطعام الذي يصوم بدله اعتباراً بصره في غالب الاحوال كما اعتبر في قيمة البدنة ع ش (قوله ويتصدق بقيمتها) ضمن يتصدق معنى يعطي فعدها بنفسه والا فهو يتعدى بالبساء والبساء بمعنى بدل وقيل ان طعاماً يتميز والمراد طعاماً مجزئاً في الفطرة (قوله ثم يصوم) ويسمى هذا الدم دم ترتيب وتعديل زى (قوله ويجب به) أي بالوطء أي معه والظاهر انه لا حاجة لقوله به (قوله رضي في فسادها) بأن يأتي بجميع ما يعتبر فيه ما ويجنب سائر منهياتها لان النسك شديد التعلق والازم اطاف (قوله وأتموا الحج) لانه شامل لافاسدهما (قوله من العبادات) استثنى الصوم فانه يجب فيه الامساك وقد يمنع بأن ذاك خرج من الصوم لانه ليس في صوم بخلاف النسك حل (قوله وان كان نسكه نفلا) عبارة مروية ولو كان نسكه تطوعاً من صبي أو قن لان احرام الصبي صحيح وتطوعه كتطوع البالغ يجب بالسروع قال ابن الصلاح وإيجابه عليه ليس إيجاب تكليف بل معناه قربته في ذمته كغرامة أو تلفه ولو كان ما فسد الجماعة قضاء وجب قضاء المقضى لا القضاء فلم أحرّم بالقضاء عشر مرات وأفسد الجميع لزمه قضاء واحد عن الاول وكفارة لكل واحد من العشرة اه بالحرف (قوله أي واجب الاتمام) فيجب على الرقيق اتمامه وكذا على ولي الصبي ح (قوله فيتحلل) أي يتحلل لمرض بشرط التحلل له ثم يشفي اطاف (قوله والوقت باق) بأن كان يمكنه ادراك الوقوف بعرفة فيصوم ثانياً ويأتي بالاعمال (قوله فان لم يحصر) أعاد من قابل لانه حيث يجب عليه المضى في فاسده ولا يجوز له التحلل فإذا أتم أعماله فأت وقته فلا يمكن إعادته فوراً (قوله وفيما يأتي) أي في الاحصار بالقضاء (قوله على معناه اللغوي) وهو فعل العبادة ثانياً ولو في وقتها وهو يرجع الى أن معناه لغة الاداء يقال قضيت الدين أي أدبته (قوله أفسدها) أي الاعادة بمعنى المعادة وقال ع ش أي الحجبة الثانية (قوله فان كان جاوز) الظاهر انه تقييد لقوله ويلزمه أن يحرم في الاعادة بما اذا لم يجاوز الميقات الحج تأمل لان تغريمه على ما قبله لا يظهر

وقته كالصلاة اذا فسدت وأعيدت في وقتها وتقع الاعادة عن الفاسد ويتأدى بها ما كان يتأدى بالاداء لولا (قوله الفساد من فرض الاسلام وغيره) ولو أفسدها بوطء لزمه بدنة أيضاً الاعادة عنها بل عن الاصل ويلزمه أن يحرم في الاعادة مما أحرّم به في الاداء من ميقات أو قبله فان كان جاوز الميقات ولو غير مريد للنسك لزمه الاعادة في الاحرام منه



فهم ان سلك قيم غير طريق الاداء احرم من قدر مسافة الاحرام في الاداء ان لم يكن جاوز فيه الميقات غير محرم والا احرم من قدر مسافة الميقات ولا يلزمه ان يحرم \* (٩١٥) \* في مثل الزمن الذي احرم فيه بالاداء (و) حرم به تعرض ولو بوضع يد بشراء أو فدية أو غيرهما

(قوله ولا يلزمه ان يحرم الخ) حتى لو احرم في الاداء في شوال جازله في القضاء تقديمه على شوال وتأخير عنه رى وتقديم الاحرام على شوال في الحج منه كل لان اول أشهره شوال ويجاب بان هذا يتصور في العمرة (قوله وحرم به تعرض) المناسب ان يقول وحرم به على كل كما قاله في جميع نظائره السابقة ح ف (قوله ما كول) أي يقينا ح ف (قوله وحشى) أي اصالة وان تأنس بخلاف الانسى وان توحش فظار الاصله كما سياتى (قوله وحرم عليكم صيد البر) المراد بالصيد المصيد كما يدل عليه تقدير المضى ف أعنى قوله أخذه (قوله علكو كأولا) لكن يجب في الملوكة شيئان قيمته ماله كونه ومثله لحق الله تعالى بصرف لمساكين الحرم وان أخذه من ماله كونه برضاه كما رية وقد الغزبان الوردى في ذلك فقال

عندى سؤال حسن مستطرف \* فرع على أصلين قد تفرعا قابض شىء برضى ماله \* ويضمن القيمة والمثل معا

شرح م ر والاصلان ضمان المتقوم بقيمته والمثل على عتله والفرع الذى تفرع عليه ما هو الصيد الملوكة اذا أتلفه المحرم اه (قوله فيكره قتله) المعتدلة المحرمية حل وبعبارة م ر كالشراح (قوله كالبرى) أي فيحرم التعرض له ان كان مما يؤثر كل (قوله ويصدق غيره) أي غير المأ كول المذ كور وقوله عقلا فيدبه لان بعض الاقسام المذ كورة لا وجود له في الخارج كالمتولد من الضفدع والضبع أو الضفدع والحوت شوبرى وجهه ما ذكره الشراح خمس صور والضفدع بحرى وان كان يعيش في البحر وفي البر (قوله من ضبع) هو وحشى مأ كول والذئب وحشى غير مأ كول (قوله كلا الخ) راجع للجميع (قوله أو بعضا) أي ان اعتمد عليه وحده أو عليه وعلى ما فى الحل وأما لو اعتمد على ما فى الحل فان أصاب ما فى الحرم حرم والا فلا ابن حجر وقرره ح ف وفرضها الزيادة في الصيد كأن تكون رأسه في الحرم وقوائمه في الحل وبعبارة والعبرة بالقوائم ولو واحدة دون الرأس نعم ان لم يعتمد على قائمته التى في الحرم فقياس نقائره أن لا ضمان اه ولو اعتمد عليه ما فهل يضمن أولا محل نظر والمعتدلة الضمان تغليبا للحرم وعلى عدم اعتبار الرأس شرطه أن يصيب الرامى الجزء الذى من الصيد فى الحل فلو أصاب رأسه مثلا فى الحرم ضمنه وان كانت قوائمه كلها فى الحل وهذا متعين ذكره الا ذرى وقال ان كلام القاضى يقتضيه وتبعه عليه الزركشى اه شرح الروض ولو شك هل اعتمد على ما فى الحل أو الحرم ففيه نظر ويظهر عدم الضمان لانه الاصل شوبرى (قوله ان هذا البلد) ومثله بقية الحرم ح ف (قوله بحرمه الله) أي بحكمه الارلى القديم أو المعنى بقرىم الله قبل خلقه السموات والارض لان مكة

أو أحدهما أو الآلة كالأوبعضا (بحرم) فانه يحرم الخبر الصحيحين قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة ان هذا البلد حرام بحرمه الله تعالى لا يعصده شجره ولا ينفر صيده

(أ) ككل صيد (مأ كول برى وحشى) قال تعالى وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما أى أخذه مستأنسا كان أو لا مملوك كان أو لا بخلاف غير المأ كول وان كان برى أو وحشى فلا يحرم التعرض له بل منه ما فيه أذى كحمر ونسر فيمن قتله ومنه ما فيه نفع وضرب كفهد وصقر فلا يسن قتله لانه ولا يكره قتله لضربه ومنه ما لا يظهر فيه نفع ولا ضرر كسرطان وورخة يكره قتله وبخلاف البحرى وان كان البحرى فى الحرم وهو ما لا يعيش الا فى البحر وما يعيش فيه وفى البر كالبرى وبخلاف الانسى وان توحش لان الاصل حله ولا معارض (و) لكل (متولد منه) أى من المأ كول المذ كور (ومن غيره) احتياطا ويصدق غيره عقلا بغير المأ كول من بحرى أو برى وحشى أو انسى وبالمأ كول من بحرى أو انسى كمتولد من ضبع وضفدع أو ذئب أو جراد انسى وكنول من ضبع وحوت أو شاة بخلاف المتولد من حمار وفرس أهليين ومن ذئب وشاة ونحو ذلك لا يحرم التعرض له (كحلال) ولو كافرا تعرض لذلك وهو ما

والا يظهر فيه نفع ولا ضرر كسرطان وورخة يكره قتله اه بشرى الكريم

فيس بمكة وباقي الحرم نعم لا يحرم عليه فيه التعرض لصيده مملوك لانه صيد حل وتعبيري بالتعرض له الشامل للتعرض لجزئه  
كشعره وبيضه أي غير المذلول وباعائه غيره أعم من تعبيرة باصطياده \* (٩١٦) أما المذر فلا يحرم التعرض له ولا يضمن

الا أن يكون بيض نعم (فان تلف)  
ما تعرض له من ذلك (ضمنه) بما يأتي  
قال تعالى لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم  
ومن قتله منكم متعمدا فجزاء مثل  
ما قتل من النعم وقيس بالحرم الحلال  
المذكور بجماع حرمة التعرض  
وتعبيري بالتلف أعم من تعبيرة  
بالاتلاف فيضمن كل من المحرم  
والحلال في غير ما استثنى فيه ما تلاف  
في يده ولو ودية كالغاصب لحرمته  
امساكه ولو أحرمت من في ملكه صيد  
زال ملكه عنه ولزمه إرساله وإن  
تخلل ولا يملك المحرم صيده ويلزمه  
إرساله وما أخذه من الصيد بشراء  
لا يملكه لعدم صحة ثرائه وبإزمه  
ردة إلى مالكه ويقاس بالحرم الحلال  
المذكور في عدم ملكه ما يصيده  
نعم لافرق في الضمان بين العامد  
والخاطئ والجاهل والناسي لا إحرار  
والتمتع في الآية خرج مخرج الغالب  
فلا فهم له نعم لو صال عليه صيد  
فقتله دفعا أو جن فقتل صيدا أو عم  
الجراد الطريق ولم يجذبها من وطئه  
فوطئه فأتى أو كسر بيضه فيها فرخ  
له روح فطار وسلم أو خلاص صيدا من

خلته قبلهما ح ف (قوله نعم لا يحرم عليه) أي الحلال كأن اصطاد حلال صيدا  
خارج الحرم وباعه مثلا لحلال في الحرم (قوله التعرض لصيد) أي بوضع يده عليه  
بشراء أو هبة أو ودية وليس معناه أنه يصطاده قررره شيخنا ح ف (قوله غير المذر)  
أي الفاسد الذي لا يفرخ فيه (قوله الا أن يكون بيض نعم) أي لان قشره متقوم  
قال سم يذني أن يرجع للحكمين قبله أعني عدم حرمة التعرض له وعدم الضمان اذ  
قياس ضمانه حرمة التعرض له وحوار التعرض له مع وجود الضمان بعيد فليست أم  
(قوله فان تلف ما تعرض له الخ) ويكون مئة الا ان صال عليه وذبحه إلا بجماع الشرعي  
فانه لا يكون مئة ح ف (قوله من ذلك) أي من المأكول البري الوحشي المتولد  
حل (قوله في غير ما استثنى) والذي استثنى في كل من الحلال والمحرم هو قوله الا في  
قربى نعم لو صال عليه صيد فقتله الخ ع ش (قوله فيه) أي في كل (قوله ولو أحرمت  
من في ملكه صيد) أي ما كثر البري وحشي ولو كان في بلده ومنه الا وزلانه أصله  
بري وحشي ودجاج الحبش والحمام أصله وحشي أولا انظره حل أقول قول المصنف  
بعد وفي حمام شاة مريح في انه وحشي ومثل الصيد نحو بيضه فيما يظهر اعطاء  
للتابع حكم التبوع ابن حجر (قوله زال ملكه عنه) ويصير مباحا لا أخذه فلا  
غرم له اذا قتله الغير أو أرسله ومن أخذه ولو قبل إرسال ملكه له وليس الاخذ  
محرم ما ملكه لانه لا يراد لدوام فقصر استدامته بإحرام مال ملكه شرح م ر فلا غرم  
بإرسال غيره له أو قتله ع ش ومحل زول ملكه عنه ان لم يتعلق به حق لازم كرهن  
وقوله ولزمه إرساله ولو بعد الخل لا يعود به الملك شرح ابن حجر (قوله ولا يملك المحرم  
صيده) أي صيده نفسه بأن اصطاده في حال إحرامه (قوله والخاطئ) القياس  
الخطي وفي التنزيل انك كنت من الخاطئين وفيه ان الخاطئ معناه المذنب  
بخلاف الخطي (قوله أو جن) فان قيل هذا اتلاف والجنون فيه العاقل أجيب  
بأنه وان كان اتلافا فهو حق الله تعالى فيفرق فيه بين من هو من أهل التمييز وغيره  
وتقدم مثل ذلك في مذاق الشرع وبأني أيضا ما تقدم هناك شوبري (قوله ولم يجذب  
بذا) أي طريقة سأرخصا أو شطنا (قوله أو كسر بيضة) شامل لبيض النعام  
شوبري (قوا ما فيه نقل) أي ومن الأسان أيضا كالحمام كما يدل عليه قول

فم سبع مثلا وأخذ له دية أو تهتهه فسات في يده فلا ضمان ثم الصيد ضربان ماله مثل في الصورة تقريرا الشارح  
فيضمن به وماله مثل له فيضمن بالقيمة ان لم يكن فيه نقل ومن الأقل ما فيه نقل بعضه عن النبي صلى الله عليه وسلم وبعضه عن  
الساف كما بينته في شرح الروض فيتبع (في نعامه) ذكر أو أنثى (بدنة) كذلك لا بقرة ولا شاة (و) في واحد من (بقرو وحش  
وحماره بقرة) (في طلي تيس) هذا من زيادتي (و) في (طليعة عز) وهي أنثى المزالتي تم لها سنة

(د) في (غزل معز صغير) ففي الذكركي في الانثى عناق وقول في وطنية الى اخره اولي من قوله وفي الغزال عز لان الغزال ولد الفطمية الى طلوع قرنيه ثم هو بعد ذلك ظلي اوطية (و) في (ارنب) ذكر اوانثى (عناق) وهي انثى المعز اذ قويت مالم تبلغ سنة ذكره النووي في تحريره (٩١٧) وغيره (د) في (ربوع) وسياقي تفسيره وتفسير الارنب

في الاطعمة (ووبر) باسكان الباء أي في كل منهما (حفرة) وهي أنثى المعز اذ بلغت أربعة أشهر وقصات عن أمها والذكر جفري به لانه جفري جنباة أي عظماء لكن يجب كما قال البيضا أن يكون المراد بالجفرة هنا مادون العناق اذ الارنب خير من الربوع وذو الربوع من زيادتي وهو جمع وبرة وهي ذوية أصغر من السنور كحلاء اللون لا ذنب لها ذكره الجوهرى (و) في (حمام) وهو ما عاب وهو در كيام (شاة) بحكم العصاة وهذا من زيادتي (وما لا نقل فيه) من الصيد (يحكم مثله) من النعم (عدلان) قال تعالى يحكم به ذو العدل منكم ويعتبر كما في الروضة كما صلاها كونهما فقيهن فطنين واعتبار ذلك على سبيل الوجوب لكن الفقه معمول على الفقه الخاص بما يحكم به فها وما في المجموع من ان الفقه مستحب معمول على زيادته ويجزى فداء الذكر بالانثى

الشارح ان لم يكن فيه نقل لكن اقتصر على الاول لكون النقل فيه أكثر والحاصل ان الصيد اما مثلي أو غير مثلي وكل منهما اما فيه نقل أو لا وقوله بعضه عن النبي كالجراد (قوله معز صغير) أي بشرط أن يجاوز أربعة أشهر حل (قوله عناق) هذا يقتضي اتحاد ما يضمن به الغزال والارنب لكنه اعتبر في تفسير العناق في الارنب انها التي قويت مالم تبلغ سنة فيروز أن يقيد العناق الواجب في الغزال بما لم يقو عرفا عش (قوله مالم تبلغ سنة) أ و بلغت فوق أربعة أشهر اه عنافي (قوله ووبر) يقال للذكر والانثى وحيتن كان ينبغي أن يقول وفي وبرة (قوله أي في منها) أي بذلك دفعا لما يتوهم ان فيه ما معا جفرة (قوله اذ الارنب خير) أي فيكون واجبه أكثر من واجب الربوع (قوله وهو جمع وبرة) أي اسم جمع لا فدية وبيد وبين حده بالاء كتمروءة (قوله وفي حمام شاة) وهو من الضرب الذي لا مثله كما يأتي في الشارح (قوله وهو ما عاب) أي شرب من غير مصر وقوله وهو دواي مؤنث شوبرى وذى (قوله شاة) أي من ضأن أو من زوان لم يجز في الضحية ابن حجر في شرح الارشاد ذي لكن ظاهر كلام شرح مدر وجرانه يشترط جزاؤه في الاضحية واعتد هذا شيئا حفي (قوله وما لا نقل فيه) أي عن النص أو عن العصاة أو عداين من السلف شوبرى ولو حكم اثنان بمثل وآخران بنفيه كان مثليا لان المثلث مقدم ولان معه زيادة علم بمعرفة دقيق الشبه أو بمثل آخر تخير وتيل يتمين الاعلم جروم (قوله عدلان) ينبغي أن يكون في اعدالة الظهيرة من غير استبراء سنة حل وم (قوله وقد حكمت العصاة بها) أي بانقيمة (قوله الابغاية) أي بتأويل أو معونة (قوله ولو على حلال) ولهذا لم يقل وحرم به وأعاد العامل لان هذا ليس خاصا بالحرم ولطول الفصل (قوله مما لا يستنبط) أي من غير الشجر بدليل ما يأتي في محترزه وبدليل عطف الشجر عليه شوبرى فلو استنبط ما ثبت بنفسه غالبا أو عكسه فالعبرة بالاصل ذي فالعبرة بما من شأنه ذلك (قوله ومن شجر) اقتضى كلامه كغيره انه لا يجوز لانسان أن يقطع جريدة من نخل الحرم ولو كانت ملكه وأما السعف فيجوز للصاحبة سم نعم يجوز ما جرت به العادة من التقليم المعروف ولا فدية لان تركه يؤذى شيئا عزيزي

وعكسه والعيب بالعيب ان اتحد ٢٣ يحل جنس العيب (لقية ما لا مثل له منه) أي مما لا نقل فيه كجراد وعصاير فانه يحكم به عدلان عملا بالاصل في المتقومات وقد حكمت العصاة بها في الجراد وكلام الاصل لا يفيد هذا الابغاية وخرج بزيادتي منه ما لا مثل له مما فيه نقل كالحمام فيتبع فيه النقل كما مر (وحرم) ولو على حلال (تعرض) يقطع أو قلع (لنابت) حرمي مما لا يستنبط (بالبناء) لا مفعول أي لا يستنبطه الناس بأن يثبت بنفسه (ومن شجر)



(قوله ولا يختل خلاه) الاولى أن يزيد هذا في الحديث السابق لأجل صحة الاحالة عليه هنا (قوله الحشيش) والواجب فيه القيمة لانه القياس ولم يرد نص يدفعه واطلاق الحشيش على الرطب مجاز فانه حقيقة في اليابس وانما يقال للرطب كلاً وعشب شرح مر (قوله وخرج بالنابت اليابس) أي الميت اه شوبري اكن سافيه ما يأتي من الاستدراك ولعل الحامل للشوبري على ذلك انه لا يخرج بالنابت الا الميت بخلاف اليابس فان أصله نابت فكيف يكون خارجاً بالنابت مع انه نابت أيضاً والظاهر ان المراد بالنابت في قوله نابت حرى الرطب ويكون اليابس خرج به ويكون المراد به غير الميت ليوافق كلامه الآتي فالمراد بالنابت النابت بالفعل فافهم وعبرة عرش وخرج بالنابت أي بوصف النابت وهو الرطب ولعله لم يذكره لان النابت اذا أطلق انما ينصرف لما قبل النماء واليابس لا يقبله فليس بنابت اه (قوله نعم الحشيش) فصل فيه وأطلق في الشجر فقطناه ان اليابس منه لا يحرم التعرض له وان لم يمت ح ل وقوله منه أي من اليابس (قوله لا قطعه) أي لانه يستتبت بنزول الماء عليه (قوله ولو بعد غرسه) أي ولو كان التعرض له بعد ان تقاله وغرسه في الحرم (قوله عكسه) أي نابت الحرم ولو بد غرسه في الحل فيحرم (قوله عملاً بالاصل فيهما) لو كان الاصل في الحرم والاغصان في الحل حرم قطعه انظر الاصل لارمى صيد عليه ولو كان الامر بالعكس بأن كان الاصل في الحل والاغصان في الحرم حل قطعه انظر الاصل لارمى صيد عليه ازي (قوله ما يستتبت) ظاهره وان نبت بعكسه ح ل (قوله أولى من قوله والمستتبت كغيره) لان قوله والمستتبت يشمل المستتبت من الشجر وغيره مكانه قال والمستتبت من الشجر وغيره كغير المستتبت في حرمة التعرض وفي الصمار مع ان المستتبت من غير الشجر لا حرمة فيه ولا ضمان وقيد شراح الاصل المستتبت بكومه من الشجر فلا عموم لكن الشارح نظر لظاهر العبارة (قوله لعلف بهائم) أي عنده وان ادخلها حل بل يجوز رعيه بالهائم سواء كان حشيشاً أو شجراً كما نص عليه في الام (قوله ولا لدواء) كالسنامكي برماوى (قوله للحاجة اليه ولو ما لازى) فله أن يدخره للهائم وللمرض وان لم يكن موجوداً مر (قوله كالاذخر الآتي) أي قياساً على الاذخر الذي استثناء الشارع فيقاس عليه أخذ غيره للعلف والدواء بمجامع الحاجة كما في مر (قوله وبقلة) أي خبيرة فيكون عطف مفاير ويحتمل أن المراد بالبقلة خضروات الارض فيكون من عطف العام على الخاص لكن المراد الخضروات التي يتغذى بها ولا تستتبت كما هو المفروض (قوله ويمتنع أخذه لبيعه) فلرباعه لم يمع البيع خلافاً لابن حجر

وان استتبت لقوله في الخبر السابق لا يعضد شجره أي لا يقطع ولا يختل خلاه وهو بالتصريح الحشيش الرطب أي لا ينزع بقلع ولا قطع وقيس بما في الخبر غيره مما ذكر وخرج بالنابت اليابس فيجوز التعرض له نعم الحشيش منه يحرم قلعه ان لم يمت لا قطعه وبالحرى نابت الحل فيجوز التعرض له ولو بعد غرسه في الحرم بخلاف عكسه عملاً بالاصل فيهما وبما لا يستتبت من غير الشجر ما يستتبت منه كبروشعير فلما لسه التعرض له وقولى ومن شجر أولى من قوله والمستتبت كغيره (لا أخذه) أي النابت المذكور قطعه أو قلعه (ل) لعلف بهائم (لا) (لدواء) فلا يحرم الحاجة اليه كالاذخر الآتي بيانه وفي معنى الدواء ما يتغذى به كبرحلة وقلة ويمتنع أخذه لبيعه



عش على مر (قوله ولولين يعلف به دوايه) أى أو يتداوى أو يتغذى به (قوله  
قال العباس) بدل من ما فى قوله لما فى الخبر والمراد قاله بعد قول النبي ولا يختلى  
خلاه والظاهر ان المعنى على الاستفهام أى هل يستثنى الاذخر فأجابه باستثناءه  
فأمل (قوله الا الاذخر) قال النووي وهذا أى استثناءه صلى الله عليه وسلم  
الاذخر محمول على انه أوحى اليه فى الحال باستثناء الاذخر وتخصيصه من العموم  
أو أوحى اليه قبل ذلك بأنه ان طلب أحد استثناء شىء فاستثنه أو انه اجتهد شوبرى  
والمراد بالاذخر حلفاء مكة كما فى شرح الروض (قوله يسقفونها) بابه نصر فختار  
(قوله ويجوز أخذ ورق الشجر) ولولحويبيه بـ لكن نقل حـ ل عن الزركشى  
انه يتمتع بيعة وهو قياس أخذه لعلف البهائم (قوله بلا خبط) أى بلا خبط يضر  
بالشجر اذ خبطها حرام كما فى المجموع نقل عن الأصحاب شرح مـ ر (قوله وعود سواك)  
أى ان أخفاف مثله فى سنته كما فى شرح مـ ر خلافاً لمـ ر وطاهره ولوليسع لكن نقل  
عن الزركشى امتناع ذلك أى بيع السواك ومثله الورق والتمرزى وحـ ل وعبارة  
مـ ر ولواخذ غصنا من شجرة حرميه فأخلف مثله فى سنته بأن كان لطيفاً كالسواك  
فلا ضمان فيه فان لم يخلف أو أخلف لا مثله أو مثله لا فى سنته فعليه الضمان فان  
أخلف مثله بعد وجوب ضمانه لم يسقط الضمان كما لو ألغى سن من غور فبنت شرح مـ ر  
(قوله فى شجرة كبيرة) الظاهر ان ضابط وجوب البقرة أن يحدث فى الشجرة  
ما تهلك به وان لم يقطعها شوبرى (قوله بقرة) أى تجزى فى الاضحية بأن يكون  
لها سنتان مـ ر والتاء للوحد فيشمل الذكر (قوله وفيما فاربت سبعها شاة) أى  
مجزئة فى الاضحية وسكت فى الروضة كما فعلها عن سن البقرة وعن بعض شراح  
المذهب يكفى أن يكون لها سنة سم والمعتمد انه لا بد أن تكون مجزئة فى الاضحية  
كما تقدم وكذا سائر دماء الحج الاجزاء الصيد أى المثلى فالعبرة بمائله كما ذكره الزياى  
وقوره شيخنا حـ ف قال الزركشى وسكت الراعى عما جاوزت سبع الكبيرة ولم تنته  
الى حد الكبر وينبغى أن تجب فيها شاة أعظم من الواجبة فى سبع الكبيرة كما  
فى شرح مـ ر فاذا فاربت ثلاثة أسباعها أو ستة أسباعها مثلاً وجبت شاة أعظم من  
الواجبة فى سبعها أى بالنسبة فاذا كانت قيمة المجزئة فى الصغيرة درهما وكانت الشجرة  
الرائدة عليها فى المقدار بلغت نصف الشجرة الكبيرة اعتبر فى الشاة المجزئة فيها  
أن تساوى ثلاثة دراهم ونصف درهم لان الصغيرة سبع الكبيرة قريبا والتفاوت  
بين النصف والسبع سبعان ونصف سبع عـ ش (قوله ولان الشاة من البقرة)  
معطوف فى المعنى على قوله رواه الشافعى وقوله سبعها أى بمنزلة أى نسبتها من البقرة

ولولين يعاف به دوايه (ولا أخذ  
اذخر) بـ ذال مبهمة لما فى الخبر  
السابق قال العباس يا رسول  
الله الا الاذخر فانه لقيهم  
ويوتهم فقال صلى الله عليه  
وسلم الا الاذخر ومعنى كونه  
ليوتهم أنهم يسقفونها به  
فوق الشب والقبض الحداد  
(و) لا أخذ (مؤذ) كشجرذى  
شوك ويجوز أخذ ورق الشجر  
بلا خبط وأخذ ثمره وعود  
سواك ونحوه وتعبيرى بالمؤذى  
أولى من تعبيرة بالشوك  
(ويضمن) أى الغائب المذكور  
(به) أى بالتعرض له قياسا  
على الصيد بجامع النع من  
الاتلاف لحرمه الحرم (فى  
شجرة كبيرة) عرفا (بقرة  
(و) فى) ما فاربت سبعها شاة  
رواه الشافعى عن ابن الزبير  
ومثله لا يقال الا بتوقيف ولان  
الشاة من البقرة سبعها سواء  
أخلفت الشجرة أم لا بخلاف  
نظيره فى الحشيش كما يأتى

قال في الرخصة كالمصلا والبذنة  
وهي البقرة ثم ان شاء ذبح  
ذلك وتصدق به على مساكين  
الحرم أو أعطاهم بقبته طعاما  
أو صام لكل مذيوبا وولي  
وما قارب سبعا أولى من  
قوله والصغيرة شاة فانها لو صغرت  
جدا ما لوجب القيمة كافي  
الحشيش الرطب ان لم يخلف  
والافلاضمان كافي سن غير  
المنغور (وعرم المدينة ووج)  
بالرفع وهو من زيادتي واد  
بالطائف (كحرم مكة في حرمة)  
للتعرض لصيدهما ونايتهما  
روي الشيخان خبرا ان ابراهيم  
حريم مكة واني حرمت المدينة  
ما بين لابتيها لا يقطع شجرها  
فارس مسلم ولا يصاد صيدها  
وفي خبر أبي داود باسناد  
صحيح لا يختل خلاها ولا ينقر  
صيدها وروي أبو داود والترمذي  
خبر الا ان صيد وج وعضاه  
حرام محرم واللابتان الحمرتان  
تخفية لابة وهي أرض ذات  
حجارة سود وهما شرقى المدينة  
وغربها فحرمها ما بينهما  
عرضا وما بين جبلتها غير رزور  
طولا (فقط) أي دون ضمانها  
لان عملها ليس مبالا للنسك  
وتعبيري بما ذكر أعظم من

سبعها لان البقرة تجزى عن سبع في الاضحية وانشاء عن واحد اه ح ف (قوله  
والبذنة) أي التي تجزى في الاضحية ثم رأيت لها خمس سنين ودخلت في السادسة  
وقوله في معنى البقرة بل هي أفضل كما قاله ع ش (قوله أو صام) فهو دم تخيير وتعديل  
كدم الصيد المذكور بعد قال القوراني ولو غرس في الحل نواة شجرة حرمة ثبت لها  
حرمة الاصل وقال الامام قال أئمتنا لا خلاف انه لو غرس في الحرم نواة أو غصن بامن  
شجرة حالية لم تصر حرمة نظرا للاصل زى (قوله جدا) بأن لم تقارب السبع (قوله والا)  
بأن أخلف ولو بعد سنين (قوله واد بالطائف) أي بهجرته ح ل وسبب  
الحرمة انه صلى الله عليه وسلم ذهب الى الطائف فحصل له غاية الاذى من الكفار  
حتى دمت رجلاه فجلس في هذا المكان فأكرم فيه غاية الاكرام وأكرم المكان  
بتهريم قطع شجره وقتل صيده كما قرره البشبيشي (قوله في حرمة التعرض لصيدهما)  
ولو ذبحه الحلال لا يصير ميتة ونقل عن شيخنا الرملي انه ميتة حل ومثله ع ش على  
م ر (قوله ان ابراهيم حرم مكة) أي أظهر تحريمها لانه قديم قل (قوله واني حرمت  
المدينة) أي ابتدأت تحريمها فهو حادث قل وشو برى (قوله ما بين لابتيها)  
بدل اشتغال من المدينة لان ما بين الالبتين مشتمل على المدينة (قوله وفي خبر أبي  
داود) ذكره بعد الاول لشموله الحشيش وتغير الصيد دون اصطياده ع ش (قوله  
وعضاه) أي شجره وهو بضم العين وكسر هاء كافي ع ش (قوله غير رزور)  
اعترض بأن ذكره هنا وهو بمكة من غلط الرواة وان الرواية الصحيحة أحد ودفع  
بأن وراءه جبل صغير يقال له ثور وهو غير ثور الذي بمكة زى (قوله وفي جزاء صيد)  
شرع في بيان أنواع الدماء وهي أربعة لان الدم اما خيرا أو مرتب وكل منهما اما معذل  
أو مقدر وبدا بالخير المعدل فقال وفي جزاء الخ لسان الشارع أمر فيه بالتقويم والعدول  
الى الاطعام زى وأشار المصنف بقوله وفي مثلي الخ الى القسم الثالث في نظم ابن المقرئ  
وذكر منه نوعا وبقى نوع وهو الواجب في قطع النابت وذكره الشارح فيما سبق  
بقوله ثم ان شاء ذبح وقد جمعا ابن المقرئ بقوله

والثالث التخيير والتعديل في \* صيد وإنشجار بلا تكلف  
ان شئت فاذبح أو فعذل مثل ما \* عدلت في قيمة ما تقدم

اه (قوله على مساكين الحرم) ويكتفي منهم ثلاثة (قوله بأن يفرق لحمه) فلو تأخر  
الصرف حتى صار قد بدا هل يجزئ محل نظرا اه شهاب عميرة (قوله وما يتبعه) كالجلد  
والكرش والشعر ولا يجوز أن كل شيء منه م ر ولونف قبل صرفه فهو غضب أو سرقة  
ولو من فقراء الحرم لم يجزئه لكن له شراء لحم بدله ويفرقه كما قاله قل على الجلال

ومحل

قوله وصيد المدينة حرام ولا يضمن (وي) جزاء صيد (م على ذبح مثله وتصدق به على مساكين الحرم)  
الشاملين لفقراء لان كلاهما يشمل الاخر عند الافراد وذلك بأن يفرق لحمه وما يتبعه عليهم

ومحل عدم الاجزاء فيما اذا اخذته فقراء الحرم اذا كان قبل النية والا اجزا  
(قوله أو يملكهم جلته مذبوها) ولو قبل سلخه متساويا ومتفاوتا بن حجر فيصيد جواز  
تملكهم جلته متفاوتا سم على حجر كان يقول لثلاثة ملكتكم هذه الشاة على ان لواحد  
منكم نصفها وآخر ثلثها وآخر سدسها (قوله أو اعطاؤهم بقبته طعاما) وحيث  
وجب صرف الطعام اليهم في غير دم التخيير والتقدير لا يتبين لكل أحد منهم مدبل  
يجوز ذونه وفوقه اه ابن حجر قال الرشيدى والحاصل ان دم التعديل يجوز المقص  
فيه عن المد والزيادة عليه سواء كان مرتباً أم محيراً وان دم التقدير ان كان خيراً  
فالزيادة على المذاتبة بالنص لانه يعطى لكل مسكين نصف صاع وان كان مرتباً  
فلا طعام فيه على الاصح اه (قوله بقبته) الضمير راجع للمثل الذي يذبح  
والكلام على حذف مضاف كما قد رده الشارح بقوله أى بقدر قيمة مثله فقوله مثله تفسير  
لضمير (قوله قيم مثله) أى لا الصيد خلافا لما لا رضى الله عنه ويعتبر في التقويم  
عدلان عارفان وان كان أحدهما قاتله بحيث لم يفسق نظير ما مر ابن حجر رأى بأن قتله  
غير عام فدان قتله عدم فسق لان قتله كبيرة كما صرح به فيما تقدم وصرح به مر أيضاً  
(قوله وهذا أعم من قوله الخ) لان قوله ويشترى ليس بقيد اذ مثله أن يكون  
الطعام عنده وكذا قوله يقوم المثل دراهم ليس قيد لان المدار على النقد الغالب كما  
قرره شيخنا (قوله يقوم الخ) هذان الفعلان في عبارة الامر منصوبان ونصها  
وبين أى ويخير بين أن يقوم المثل دراهم ويشترى الخ (قوله دراهم) نصب على  
نزع النفاض شذوذا ابن حجر (قوله طعاما لهم) أى لاجلهم ابن حجر (قوله هديا)  
حال من جزاء في قوله فجزاء مثل ما قتل من النعم أى حال كونه الجزاء هديا والمراد  
بالكعبة جميع الحرم من اطلاق اسم الجزء على الكل ومعنى بالغ الكعبة أى يبلغ به  
الى الحرم ويذبح فيه لا خارجه اه جلالا بإيضاح (قوله مما لا نقل فيه) كالجواز  
والعصافير كما تقدم في الشارح (قوله طعاما) تمييزاً وأنه ضمن تصديق معنى اعطى  
فعداه بنفسه كما يدل عليه التعبير بالاعطاء في محل آخر (قوله كالمثلى) أى  
قياساً عليه في هاتين الخصلتين لانه منصوص عليه فيهما (قوله اماما فيه نقل)  
كالحمامة فان فيها شاة وقوله فظاهرانه كالمثلى أى فيخبر فيه بين الامور الثلاثة (قوله)  
كما ان المثل قد يكون كغير المثل (قوله فيخبر فيه بين الخصلتين الاخيرتين فقط أى  
الاطعام والصوم ولا يذبح وقوله كالحامل كما اذا قتل بقرة وحشية حاملاً فيضمنها  
ببقرة أهلية حامل (قوله في القسمين) أى جزاء الصيد المثل وغير المثل (قوله زمن  
ارادة تقويمه) ماذكره في قيمة الصيد ظاهراً ولم يبين الوقت الذي تعتبر فيه قيمة

أو يملكهم جلته مذبوها (أو  
اعطاؤهم بقبته) أى بقدر قيمة  
مثله (طعاما يجزى) في الفطرة  
وهذا أعم من قوله يقوم المثل  
دراهم ويشترى بها طعاما لهم (أو  
صوم) حيث كان (لكل مذبوها)  
قال تعالى هديا بالغ الكعبة  
أو كفارة طعام مساكين  
أو عدل لك صياماً ولم يعتبروا  
في الصوم كونه في الحرم لانه  
لا غرض للمساكين فيه لكنه  
في الحرم أولى لشرفه (و) في  
جزاء صيد (غير مثلى) مما لا نقل  
فيه (تصدق) عليهم (بقبته)  
أى بقدرها (طعاماً أو صوم)  
لكل مذبوها كالمثلى أما  
ما فيه نقل فظاهرانه كالمثلى  
كما ان المثل قد يكون كغير المثل  
كالحمال فانها تضمن بحامل  
ولا تذبح بل تقوم فان انكسر  
مذ في القسمين (صام يوماً)  
لان الصوم لا يتبعض وهذا  
من زيادتي والعبرة في قيمة  
غير المثل بحمل الاتلاف وزمانه  
قياساً على كل متلف متقوم  
وفي قيمة مثل المثل بمكة زمن  
ارادة تقويمه

الطعام الذي أراد الصوم عنه وقد قدم الرمي في تقويم بدنة الجماع اعتبارا سرع مكة  
في غالب الاحوال وعن السبكي اعتبار وقت الوجوب فينبغي أن يأتي مثله هنا  
عش (قوله منهما الثاني) معتمداه عش وهو اعتبار سرعه مكة ويظهر  
أن المراد بها جميع الحرم وانها لو اختلف باختلاف بقاعه جاز له اعتبارا رأيا لها لانه  
لو ذبح بذلك المحل أجزاءه ابن حجر (قوله ويضمن) انظر وجه الايمان به بعد  
اصافة الفدية لما بعده ما فانه يلزم من الاضافة المذكورة أن يكون ما يحرم المضاف  
اليها مضمونا ويمكن ان تلاحظ الحرمة غير مضافة الى الفدية ويكون قوله يضمن  
محتاجا اليه تأمل (قوله أي ما من شأنه ذلك) انظر مرجع الاشارة هل هو التحريم  
فقط أو مع ما بعده حرر شوبري الظاهر انه راجع للحرمة عش خلافا للحملي من انه  
راجع للحرمة والضمان لانه لا فائدة لقلولنا ما من شأنه الضمان بعد قولنا ويضمن  
بل لا معنى له فتأمل وانما قال ذلك ليدخل فيه ما انتفى عنه الحرمة مع ثبوت الضمان  
كالخلق نسبانا أو اكرها أو جهلا ولا يدخل فيه ما انتفى عنه الامران كاذالة الشعر  
النابت في العين لانه لا يصح ادخاله في قول المتن وفي فدية ما يحرم الخ لان ذلك لا شيء  
فيه وبالجمله فكان الاولى للشارح اسقاط قوله ويضمن لان قول المتن وفي فدية  
ما يحرم الخ ينفى عنه ولانه ليس لساق فدية في شيء يحرم ولا يضمن حتى يحترق عنه بهذا  
القيد الذي زاده على المتن فتأمل (قوله كخلق) اشار بالكافي الى انه بقي من هذا  
النوع اللبس والدهن ومقدمات الجماع فجملة دماء هذا النوع ثمانية وهذا هو القسم  
الرابع في نظم ابن المقرئ والحاصل ان جملة دماء الحج كاسيات في النظم أحد  
وعشرون دما وهي أربعة أقسام أحدها مرتب أي لا يتنقل تحمله الا اذا حجز عما قبلها  
مقدر بشيء معين لا يزيد ولا ينقص وهو تسعة دماء ثانياها مرتب معدل وهو دمان  
ثالثها غير معدل وهو دمان أيضا رابعها غير مقدر كما هو ثمانية دماء وقد نظمها  
ابن المقرئ بقوله

لأنها محل ذبحه لو أريد قال  
في الروضة كأن صلها هل  
يعتبر في العدول إلى الطعام  
سعره بحمل الاتلاف أو بمكة  
احتمال لان الامام والظاهر  
منهما الثاني (و) في (فدية)  
ان كتاب (ما يحرم) ويضمن  
أي ما من شأنه ذلك (غير مفسد  
ومسبب فحاش) كخلق وقلم  
وقطيب وجاع نان أو بين  
التحليل

أربعة دماء حج تحصر \* أولها المرتب المقدر  
تنسج قوت وجح قسرا \* وترك رمي والمبيت عني  
وتركه الميقات والمزدلفة \* أولم يودع أو كشي أخلفه  
ناذره بصوم ان دما فقد \* ثلاثة فيه وسبع في البلد  
والثان ترتيب وقعديل ورد \* في عصر ووطء حج ان فسد  
ان لم يجد قومه ثم اشترى \* به طعاما طعمة للفقرا  
ثم لعجز عدل ذاك صوما \* أعني به عن كل مذبوما



والثالث التخيير والتعديل في \* صيد وأشجار بلا تسكن  
ان شئت فاذبح أو فعدل مثل ما \* عدلت في قيمة ما قدما  
وخيرا وقد روي الرابع \* ان شئت فاذبح أو فعدبا أصع  
لشخص نصف أو قسم ثلثا \* تجت ما اجتثته اجتثانا  
في الحلق والقلم وليس دهن \* طيب وتقييل ووطء ثقي  
أو بين تحليل ذوى احرام \* هذى دماء الحج بالتمام

قوله ثلاثة فيه أى في الحج أى في أيامه وذلك في ترك الاحرام بالحج من الميقات  
وفي التمتع والقارن أما اذا ترك المبيت بمى أو مزدلفة أو الرمي فقد فرغ الحج اذا كان  
طاف طواف الافاضة فكيف يتأق له صوم الثلاثة في الحج وكذا اذا ترك الاحرام  
بالعمرة من الميقات اذا حج وكذلك اذا ترك طواف الوداع لانه واجب مستقل ولذا  
قال بعضهم

والصوم في الحج لبعض الصور \* تمتع كالصوم للمعتمر  
وصوم تارك المبيتين معا \* والرمي أو صوم الذي ما ودعا

فوجب صوم الثلاثة بعد أيام التشريق فيما اذا ترك الرمي والمبيت كانه وقت امكان  
الصوم بعد الوجوب وقال البلقيني في قساويه ان صومها في طواف الوداع يكون بعد  
وصوله الى حيث يتقرر عليه الدم فان فعلها كذلك فاداء والا ف قضاء أى اذا صامها بعد  
وصوله لمحل لا يمكنه فيه الرجوع لطواف الوداع وأما القادر على الدم فيرسله  
للمحرم ليذبح فيه فليتا مل اه مدابغى على الخطيب (قوله ذبح) لا يقال فيه ظرفية  
الشيء في نفسه لا نقول الذبح ليس نفس القدية لانها المذبح والذبح فعل وهو  
واقع فيها أى عليها اه وكذا التصديق ليس نفس القدية بل هي المتصدق به لكن  
يرد عليه الصوم فانه نفس القدية ويحسب بابه من ظرفية الخاص في العام لان  
القدية عامة ويراد بالاولين اثرهما وهو المذبح والمتصدق به (قوله أولى  
من تقييده له بشاة) قال م ر ويقوم مقامها بدنة أو بقرة أو سبع أحدهما (وأجيب)  
بان المصنف اقتصر على الواجب (قوله لكل مسكين نصف صاع) ولا يجوز أقل  
منه وليس في الكهارات محل يزد فيه المسكين على مدغير هذه م ر وقوله على مذ  
أى من كفارة واحدة فلا يرد دفع امداد أيام لمسكين لانها عن كفارات (قوله)  
أبدل من واوه الخ) ففيه أربع تصرفات الاول قلب الواو همزة الشان نقل حركتها  
الى الصاد الثالث تقديمها عليها الرابع قلبها الفاء فقبل التقديم كان وزنه أفعل  
فالصاد فاء الكلمة والواو عيها والعين لامها والآن صار وزنه اعفل بتقديم العين

(ذبح) لما يجزى أضحية ويذبح  
فيه ما مروا طافى للذبح أولى  
من تقييده له بشاة (أو تصدق  
بثلاثة أصع) بالمذبح صاع  
(لستة مساكين) لكل مسكين  
نصف صاع وأصل أصع  
أصوغ أبدل من واوه همزة  
مضمومة وقدمت على صاده

ونقلت ضمنها اليها وقبلت هي ألفا (أوصيام ثلاثة أيام) قال تعالى فن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه أي فحاق فغدية من صيام أو صدقة أو نسك وروى الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم قال لسكعب بن عجرة أؤذيك هوام رأسك قال نعم قال انسك شاة أو صم ثلاثة أيام أو اطعم فراق من الطعام على \* (٩٢٤) \* ستة مساكين والفرق بفتح الفاء

والراء ثلاثة أصع وقيس بالخلق وبالمعدور غيرهما وتعبيرى بما يحرم أعم من تعبيرة بالخلق وخرج بزيادة في غيره فسد وصيد ونابت الثلاثة وتقدم حكمها والحامل ان دم المفسد كدم الاحصار دم ترتيب وتعديل بمعنى ان الشارع أمر فيه بالتقويم والعدول فيه الى غيره بحسب القيمة وان دم الصيد والنابت دم تخيير وتعديل وأن دم ما نحن فيه تخيير وتقدير بمعنى ان الشارع قد رما يعدل اليه بما لا يزيد ولا ينقص (ودم ترك مأمور) كالأحرام من الميقات ومبيت بمزدلفة ليلة النحر (كدم تمتع) في أنه اذا حج عنه صام ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجع لا شراك موجبهما في ترك مأمور اذا الموجب لدم التمتع ترك الاحرام من الميقات كما مر وهذا هو الأصح في الروضة كاصلها وغيره تبعاً لاكثرين فهو دم ترتيب وتقدير وما

على الفاء تأمل (قوله وتقلت ضمنها) أي قبل نقلها (قوله أو صوم ثلاثة أيام) ولو متفرقة (قوله انسك) أي اذبح (قوله وتقدم حكمها) أما حكم الاول فقد تقدم في قوله وتجب به بدنة على الرجل الى ان قال الشارح فان عجز بقرة الخ وأما حكم الثاني فقد مر قرياً بقوله وفي مثلي ذبح مثله الخ وأما حكم الثالث فقد مر في قوله ففي شجرة كبيرة بقرة الى ان قال ثم ان شاء ذبح ذلك الخ وقد تقدم التنبيه على ان في منعه حكم المفهوم قبل ذكر المنطوق بمسافة طويلة تأمل (قوله بالتقويم والعدول الخ) علم منه ان التعديل عبارة عن التقويم والعدول الى غيره وهذا غير موجود في التقدير لان فيه العدول فقط (قوله بحسب القيمة) أي لقوله تعالى أو عدل ذلك صياماً فعدل البقرة مثلاً بالطعام وعدل الطعام بالصوم (قوله وان دم ما نحن فيه) وهو دم غير المفسد من نحو الحلق (قوله قد رما يعدل اليه) وهو الصوم (قوله بما لا يزيد) أي بنية الزيادة لانه حيثئذ تعاطى عبادة فاسدة فيحرم حيث تعمد والواقع نفلاً (قوله ودم ترك مأمور) أي أمر إيجاب أو نذب كما سيأتي (قوله في ترك مأمور فيه) ان ترك المأمور هو الموجب لفعل الاولى ان يقول لا شراك كما في ان موجب كل ترك مأمور تأمل وقيل ان المعنى لا شراك السبب الذي اوجبهما في ترك مأمور به أي في هذا المفهوم الكلي الشامل لترك الميقات تأمل (قوله كدم التمتع) فهو دم ترتيب وتقدير وهو واجب في ثمانية بل عشرة بل اكثر التمتع والقران والقوات وترك مبيت مزدلفة ومنى والرمي وطواف الوداع والاحرام من الميقات والركوب المندور والمشي المندور ومعنى كونه مقدراً انه اذا عجز عن الذبح صام ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجع شوبرى (قوله تصدق بقيمة الشاة) ضمنه معنى أعطى فعداه بنفسه (قوله وكذا) أي وكدم التمتع دم القوات لان دم التمتع لترك الاحرام من الميقات واقوف المتروك في القوات أعظم منه شرح م ر (قوله ودم الجبران) وهو ما يجبر الخلل الواقع في الحج كترك المبيت والرمي والاحرام من الميقات سواء كان الخلل فعل منهى عنه أو ترك مأمور به فيشمل سائر أنواع الدماء لانها لا تخرج عن هذين القسمين (قوله وينبغي) هذا بمنزلة الاستدراك على ما قبله وعبارة ابن جرير ان عصي بسببه لزمه الفورية كما علم

في الاصل من أنه اذا عجز تصدق بقيمة الشاة طعاماً فان عجز صام لكل مديوم ضعيف والدم عليه دم ترتيب وتعديل (وكذا) أي وكدم التمتع (دم قوات) للحج وسيأتي في الباب الآتي وجوبه مع الاعادة ويذهب في حجة الاعادة لافي عام القوات كما أمر بذلك عمر رضي الله عنه رواه مالك وسيأتي بلوله في الباب الآتي (ودم الجبران لا يختص) ذبحه (بزن) لان الاصل عدم التخصيص ولم يرد ما يخالفه لكنه يسن أيام التضحية وينبغي كما قال السبكي وغيره وجوب المبادرة اليه اذا حرم السبب كما في الكفارة

فيعمل ما أطلقوه من الأجزاء أما التجاوز فأحاله على ما قرر روه في الكفارة وتعبيري بما ذكر أعظم من قوله والدم الواجب  
 في فعل حرام أو ترك واجب لشؤله دم \* (٩٣٥) \* التمتع والقران وغيرهما كالحاق به وترك الجمع بين الليل

من كلامهم في الكفارات مبادرة للخروج من المعصية (قوله فيعمل ما أطلقوه) أي من قولهم لا يختص بمن (قوله فأحاله على ما قرر روه في الكفارات) فيفصل بين كونه عصى بسببه أولا فيجب الفور في الأول دون الثاني كما لو حلق لعذر (قوله دم التمتع والقران) وهو لا حرمة فيه (قوله وترك الجمع بين الليل والنهار) العتد أنه يندب أن يجمع بين الليل والنهار ع ش فكلامه على القول باستتبابه فإذا تركه ندب جبره بدم فيكون داخل في دم الجبران فيدخل في كلام المصنف ذي ملخصا (قوله حيث لا حصر) وأما في الحصر فمحل الذبح المكان الذي أحصر فيه ولا يجوز نقله لغيره إلا الحرم فيحوز نقله له لأن موضع احصائه صار في حقه كالحرم شرح م ر (قوله هديا) بالغ الكبعة اعترض بأن الدليل اخص من المذبحي لأن الكبعة بهض الحرم الآن يقال اطلق الجزء على الكل أو يقال يقاس غير الكبعة من بقية أجزاء الحرم عليها ح ف (قوله فلو ذبح خارج لم يعتد به) أي وإن نقل لحمه وفرقه في الحرم قبل تغييره ذي (قوله والصرف إلى القاطنين أفضل) ما لم يكن غيرهم أحوج إليه ب روم ر (قوله أعظم من قوله وصرف لحمه) لأنه لا يشمل الجلد وبقية أجزائه من شعر وغيره مع أن الكل يختص صرفه بمسا كينه وأجاب م ر بأن اقتضاه على اللحم لأنه الأصل فيما يقصد منه فهو مثال لا قيد تأمل (قوله وتجب البية عند الصرف) أو عند الذبح أو عند عزله لوق ل (قوله بأن كان مفردا) بأن قدم الحج على العمرة ثم أحرم بالعمرة فهو معتمل لأنه اسم فاعل وهو حقيقة في الحال وقوله أو يريد تمتع بأن أحرم بالعمرة أولا وتصدان يأتي بالحج بعد فراغه من العمرة فهو معتمل الآن حقيقة ذي ولا يقال له تمتع إلا إذا أحرم بالحج بعد العمرة وقوله أو يريد تمتع أي فيذبح الدماء التي لزمت في عمرته بالمرءة وأما دم التمتع نفسه فالأفضل ذبحه بني كاسيأتي اه سم (قوله بأن كان مفردا) بأن أحرم بالحج أولا وقصده أن يأتي بالعمرة بعد ذلك أو فارنا بأن أحرم بهما معا وقوله أو تمتع أي بأن أحرم بالحج بعد فراغه من العمرة ذي (قوله لأنهما) أي المرءة ومنى وقوله محل تحللها أي المعتمر المذكور والحاج (قوله في الاختصاص) أي يختص بالحرم وقوله والافضلية أي المرءة للمعتمر غير القارن ومنى للحجاج (قوله ما لم يعين غيره) فان عيز لهدى التقرب غير زمن الاضحية لم يتغير له وقت اذ ليس في تعيين الوقت قرينة كما أفتى به الوالد شرح م ر ويدل عليه قول الشارح الآتي وكذا إذا عين الخ (قوله قياسا عليها) دليل لقوله وقت اضحية كما فعل م ر (قوله فان كان واجبا) أي بنذر فأشار به إلى أن هدى التقرب يشمل الواجب بالنذر اه ح ف (قوله وموقعه)

والنهار في الموقف (ويختص) ذبحه (بالحرم) حيث لا حصر قال تعالى هديا بالغ الكبعة فلو ذبحه خارج لم يعتد به (و) يختص (صرفه كبذله) من طعام (بمسا كينه) أي الحرم القاطنين والطارئين والصرف إلى القاطنين أفضل وقولي وصرفه أعظم من قوله وصرف لحمه وقولي كبذله من زيادتي وتجب النية عند الصرف ذكره في الروضة عن الروياني (وأفضل بقعة) من الحرم (لذبح معتمر) بقيد زده بقولي (غير قارن) بأن كان مفردا أو يريد تمتع (المرءة) ولا ذبح (حاج) بأن كان مفردا أفرادا أو ذمنا أو تمتعا ولو عين دم تمتعه (منى) لأنهما محل تحللها (وكذا الهدى) أي حكم الهدى الذي ساقه المعتمر المذكور والحاج تقربا (مكائنا) في الاختصاص والافضلية (ووقته) أي ذبح هذا الهدى (وقت اضحية) ما لم يعين غيره قياسا عليها فلو أحرز ذبحه عن أيام التشريق فإن كان واجبا ذبحه قضاء والافتقادات فان ذبحه كانت

بان تحصل به السنة ع ش (قوله أما هدى الجبران) مقابل قوله أى ذبح هذا الهدى  
فهو محترزالاشارة وانه تفيد من صديع الشارح ان الهدى كما يطلق على ماساقه  
الحاج أوالمعتمر تقربا يطلق على ماوجب عليه بسبب ترك ماؤربه أو فعل منهي  
عنه وبه صرح م ر وقوله ومعلوم الخ أى به توطئة لما بعده

\*(باب الاحصار والقوات)\*

أى بيانهما وحكمهما وما يترتب عليهما والاحصار لغة المنع من احصره وحصره  
وشرعا المنع من النسك ابتداء أو دواما كالأوبعضا والقوات لغة عدم ادراك  
الشيء وشرعا هنا عدم ادراك الوقوف بعرفة واسباب الحصر ستة الدوقوالمرض  
والسيادة والزوجية وذكرها المصنف والاصالية والدينية فيندب للفرع وان سفل  
استثنان جميع اصوله ولو كفارا أو ارقاء في اداء النسك ولو فرضا ولكل منهم منعه  
منه احراما وسفرا وتحليله بعد احرامه ان كان تطوعا الا ان كان مسافرا معه وكان  
سفره دون مرحلتين ويجب عليه التحلل بأمره بما يأتى ويجب لمن عليه دين استئذان  
دائنه وان قل الدين ويحرم عليه السفر به ون علم رضاه أو قضاء أى الدين وله منعه  
من الخروج ولو بعد الاحرام وان فاتته النسك ان كان الدين حالا وهو موسر وامتنع  
من أدائه بعد طلبه وليس له نائب في قضائه لتعديده والافليس له منعه كما يمنع من  
الاحرام مطلقا واذا فاتته الحج لم يجز له التحلل الا بآتيان مكة واعمال العمرة تغلظا  
عليه بتعديده وعليه القضاء فان لم يوجد منه تعدد كان حدس ظمما لتحلل بغيره كما يأتى  
ولا قضاء عليه ق ل على الجلال (قوله ونحوه) كقراخ النفقة واضلال الطريق  
(قوله والقوات للحج) قيده لان فوات العمرة تمتنع (قوله وما يذ كرمعهما) وهو  
الاعادة ودم القوات وقول ع ش وهو قوله ولو احرم رقيق الخ غير ظاهر لان هذا  
احصار خاص فهو داخل في الاحصار لا يذ كرمعه خلافا لبعضهم (قوله عن  
اتمام اركان الحج) خرج بالاركان ما لواحصر عن الواجبات كرمى الجمار والمبيت  
فيبرهما بالدم هذا با نسبة للرمى أما بالنسبة للمبيت فلا لانه يسقط بالعدركما تقدم  
والحصر من الاعذار ويتحلل بالطواف والخلق ويجزئه عن حجة الاسلام ومن صد  
عن عرفة دون مكة لتحلل بعمل عمرة أو عكسه وقف ثم تحلل ولا قضاء فيه ما على الاظهر  
تصحح ابن قاضي عجلمون زى والذي فى شرح م ر وجبران المبيت لا يسقط بالاحصار  
ففيه دم حيثئذ (قوله أو العمرة) ويتصور فوات العمرة تبعا للحج فى حق القارن  
زى (قوله لتحلل) أى الخروج من الحج بنية التحلل لانه اذا فعل ما يأتى خرج من الحج  
وصار حلالا وان فات احياء الكعبة فى ذلك العام (قوله فما استيسر) أى فعلىكم

أما هدى الجبران فلا يمتنع  
بمن كما مر وكذا ان عي  
لهدى التقرب غير وقت  
الاضحية  
\*(باب الاحصار)\*  
يقال حصره وأحصره لكن  
الاشهر الا قول فى حصر العدو  
والثانى فى حصر المرض  
ونحوه (والقوات) للحج  
وما يذ كرمعهما وقوات  
الحج بقوات وقوف عرفة  
(لحصر) عن اتمام اركان الحج  
أو العمرة بأن منعه عنه عدو  
مسلم أو كافر من جميع الطرق  
(تحلل) بما يأتى قال تعالى  
فان أحصرتم أى وأردتم  
التحلل فما استيسر من الهدى



وفي الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم تحلل بالحديبية لما صعد المشركون وكان محرما بالعمرة فنهزم حلق وقال لا صحابه قوموا فانحروا ثم احلوه واوسوا أحدهم الكل \* (٩٢٧) \* أم البعض منع من الرجوع أيضا أم لا ثم إن كان الوقت

واسعافا لافضل تأخير التحلل والابأن كان في حج فالافضل تجهيله نعم قال الماوردي إن تيقن زوال الحصر في الحج في مدة يمكن إدراكه بعدها أو في العمرة في مدة ثلاثة أيام امتنع التحلل ولو تمكن من المضى بقتال أو بذل مال لم يلزمه ذلك وإن قل إذا لا يجب احتمال الظلم في أداء النسك (كنهه مريض) من فاقد نفقة وضال طريق ونحوهما إن (شرطه) أي التحلل بالعذر في إحرامه أي أنه يتحلل إذا مرض مثلاً فله التحلل بسببه لما روي الشيخان عن عائشة قالت دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على ضباعة بنت الزبير فقال لها أردت الحج فقالت والله ما أجدني إلا وجعة فقال حجّي واشترأي وقولي اللهم محلي حيث حبستني وقيس بالحج العمرة ولو قال إذا مرضت فأنا حلال صار حلالا بنفس المرض من غير تحلل فإن لم بشرطه فليس له تحلل بسبب ذلك لأنه لا يفيد زوال العذر بخلاف التحلل بالاحصار بل يصبر حتى يزول عذره فإن كان محرما بالعمرة

ما استيسر أو فاذبحوا ما استيسر أي ما تيسر (قوله وكان محرما بالعمرة من ذي الحليفة) ميثقات المدينة الشريفة خلافا لغيره من تبعه قل قال العلامة الزيادي فيه رد على الإمام مالك رحمه الله حيث قال بعدم التحلل في العمرة لسعة وقتها (قوله أم البعض) للرد على من قال إذا حصرت طائفة قليلة فليس لها التحلل (قوله نعم) استدراك على المتن في قوله تحلل وقول ح ل أنه استدراك على قول الشارح والافضل تأخير التحلل غير ظاهر لقول الشارح بعدم امتنع التحلل (قوله امتنع التحلل) ظاهره ولو قل جدا وعليه فيفرق بينه وبين ما لو وجد الزاد مثلاً يباع بزيادة يتغابن بها حيث يجب شراؤه مع تلك الزيادة بأن ما يدفعه هنا مجرد ظلم بخلافه ثم فانه في مقابلة ما يشتره وهو ما تزعش (قوله بسببه) أي نحو المرض (قوله ضباعة) بضم الصاد المعجمة بنت الزبير بفتح الزاي وكسر الباء كأمير عم رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي الخصائص الصغرى عذروا ونظروا عليه الصلاة والسلام للأجنبية والحلوة بها وجل بعضهم الحديث على أن الحلوة كانت منتفية وقال لم يكن يخلو بالأجنبيات وهو كغيره في التحريم كما ذكر العلامة الشوبري (قوله ما أجدني إلا وجعة) أي متوقعة لحصول وجع في المستقبل بدليل ما بعده وهو مفعول ثان لأجد حجر (قوله حجّي واشترأي) أي أنوي الحج واشترطى التحلل بالمرض إذا حصل قل (قوله وقولي) اللهم عطف تفسير لا شرطى ومحل كونه قولها هذا شرطاً إذا نوت به الاشتراط وقوله محلي بفتح الحاء وهو القياس أي محل تحللي ويجوز كسرها وقوله حبستني بفتح الحروف الثلاثة الأول وسكون التاء أي العلة هذا هو الرواية ويجوز إسكان السين وفتح التاء أي حبستني يا الله وهل يصير الشخص بذلك حلالاً أولاً بد من التحلل أجاب شيخنا بأنه إن نوى به الشرط صار حلالاً ح ل (قوله ولو قال إذا مرضت) أي مثلاً وهذا محترز الضمير في قوله شرطه فكان عليه تأخيره عما بعده كما فعل ابن حجر فإن ما بعده محترز نفس الاشتراط وهذا محترز الضمير وعبرة ابن حجر بخرج بشرطه أي التحلل شرط صيرورته حلالاً بنفس المرض الحج (قوله لا يفيد زوال العذر) لأن عذره وهو المرض ونحوه باق وبعبارة شرح الروض لأن التحلل لا يفيد زوال المرض ونحوه (قوله بخلاف التحلل بالاحصار) أي فانه يفيد زوال العذر الذي هو المنع من مكة لاستغنائه عن دخوله إذا التحل فكأن احصاره زال (قوله ولم يمكنه عمل عمرة) فان أمكنه ذلك بان يمنع من الوقوف فقط دون مكة تحلل بعمل عمرة من غير ذبح حجر (قوله بذبح) ويفرق المذبح على مساكين محل الحصر فان فقدت المساكين منه فرقه على مساكين أقرب محل إليه حجر قال سم

أتمها أو بحج وفاته تحلل بعمل عمرة ونحو من زيادتي ويحصل التحلل لمن ذكر ولم يمكنه عمل عمرة (بذبح) لما يجزى أضيحة

عليه وخالف م ر قنع نقله الى اقرب محل وأوجب حفظه الى ان يوجدوا وحينئذ  
فان خيف تلغه قبل وجودهم بيع وحفظ ثمنه بل لو فقدوا قبل الذبح امتنع الذبح  
الى ان يوجدوا اذ لا فائدة فيه حينئذ والمقبح انهم اذا فقدوا قبل الذبح أو بعده تحلل  
في الحال ولم يتوقف التحلل على وجودهم على ان لنسان تقول ان التحلل مع وجودهم  
لا يتوقف على المرف اليهم بل يكفي فيه الذبح فاذا فقدوا بعد الذبح فلا اشكال  
في حصول التحلل قبل المصرف وعلمهم بقران فقدومهم مع القدرة على الهدى قبل  
الذبح أو بعده لا يسوغ الانتقال الى بدل الهدى كما توهمه بعض الطلبة اه بحروفه  
(قوله حيث عذر) أفهم انه لو اصر في موضع من الحل وأراد ان يذبح في موضع  
آخر منه لم يجز وهو كذلك لان موضع الاحصار قد صار في حقه ككففس الحرم  
اه شرح م ر وكذا وانتقل من الحرم الى الحل بالاولى ولو انتقل من الحل الى الحرم  
أ ومن الحرم الى محل آخر فيه جازة للصوداربع اثنان يمتنع فيهما النقل واثنان يجوز  
بل الانتقال من الحل الى الحرم أفضل كما يؤخذ جميع ذلك من شرح م ر  
(قوله ايضا حيث عذر) أى في المكان الذي عذرفيه وهو متعلق بتحلل وذبح على  
سبيل التنازع فاعمل الثاني واضمر في الاول والتقدير تحلل فيه وحذف لكونه فضلة  
(قوله أو نحو مرض) ضابطه ان يشق معه مصابرة الاحرام وان لم يبع التيسيم كما  
قرره شيخنا وصرح به ابن شرف على التقرير وضبطه حجر بما يبيع ترك الجمعة  
وقال م ر والاوجه ضبطه بما يحصل معه مشقة لا تختمل عادة في تمام النسك  
وقوله لما مر أى في قوله تعالى فان اصرتم الخ وهو دليل للذبح وقوله ولا تحلقوا  
رؤسكم الخ دليل للعلق بالنظر لفهوم الغاية لان مفهومها اذ بلغ الهدى  
محلها فاحلقوا والمراد بمحلها المكان الذي يذبح فيه وهو مكان الاحصار عند  
الشافعي ويكون محلها كناية عن ذبحه في مكان الاحصار كما في الجلالين (قوله بنيته)  
أى مع نيته خالباء بمعنى مع (قوله وبشرط ذبح) معطوف على قوله بنيته أى  
يحصل التحلل بذيح فخلق مع نيته التحلل ومع شرط ذبح من نحو مريض أى زيادة  
على النية أى لا يلزمه الا اذا شرطه كما قرره شيخنا (قوله وان امكنه) أى  
نحو المريض أو المعذور من حيث هو الشامل للمعسر وهذا قيد لقوله بذيح فخلق  
أى محله ان لم يكنه الوقوف فان امكنه أتى بالوقوف وبالتحلل المذكور (قوله  
أتى به قبل التحلل) أى ولا حكم لهذا الوقوف فليس له البناء عليه حتى يقع عن  
نحو حجة الاسلام في وقت آخر رشدي (قوله بذلك) أى بالخلق والنية وبالذبح  
ان شرطه (قوله بقيمة للدم) أى بالنقد الغالب ثم فان لم يكن به ذلك فاقرب

(حيث عذر) باحصار أو نحو  
مرض (فخلق) لما مر مع آية  
ولا تحلقوا رؤسكم (بنيته)  
أى التحلل (فيهما) لاحتمالهما  
لغير التحلل (وبشرط ذبح من  
نحو مريض) فان لم يشرطه  
تحلل بالنية والخلق فقط  
فان أمكنه الوقوف أتى به  
قبل التحلل بذلك وذكر  
الترتيب بين الذبح والخلق  
مع قرن النية بهما ومع ذكر  
ما يتحلل به نحو المريض ومحل  
تحلله من زيادتي وإطلاق  
الذبح أولى من تقييده بشاة  
وما لزمت المعذور من الدماء  
أو ساقه من الهدى اذ يذبحه  
حيث عذرا أيضا (فان عجز)  
عن الدم (فطعام) يجب  
حيث عذر (بقيمة) للدم مع  
الخلق والنية (ق) ان عجز  
وجب (صوم) حيث شاء  
(لكل مديونا) مع ذنبك  
كفى الدم الواجب بالافساد

(وله) اذا انتقل الى الصوم (تحال حالا) \* (٩٣٩) \* بحاق بنية القفل فيه فلا يتوقف التحلل على الصوم كما يتوقف

على الاطعام لطول زمنه فتعظم  
المشقة في الصبر على الاحرام  
الى فراغه (ولو احرى رقيق)  
ولو مكاتباً (أو زوجة بلا اذن)  
فيما احرى به (فلما لك أمره)  
من زوج أو سيد (تحليله) بأن  
يأمره بالتحلل لان تقريرهما  
على احرامهما يعطل عليه  
منافعها التي يستقدها قلها التحلل  
حيث تشذ فيعلق الرقيق وينوى  
التحلل وتقل الزوجة الحرة  
بما يتحلل به المحصر فعلم  
أن احرامهما بغير اذنه صحيح  
فان لم يتحلا فلا استيفاء منفعة  
منهما والاثم عليهما وان احرما  
بأذنه فليس له تحليلهما وسواء  
في ذلك الحج والعمرة وان فرضه  
الاصل في الحج في احرام الزوجة  
ولو اذن لهما في العمرة فحجبا  
فله تحليلهما بخلاف عكسه  
وليس له تحليل رجعية ولا بائن  
بل له حبسهما للعدة والمبعض  
كالرقيق الا أن تكون مهايأة  
ويقع نسكه في نوبته فليس  
للسيد تحليله فاطلاقهم  
أنه كالرقيق جرى على الغالب  
(ولا اعادة على محصر) تحلل  
لعدم وروده ولان القوات  
نشأ عن الاحصار الذي لا يمنع

السلاد اليه ابن حجر والباء بمعنى بدل أو متعلقة بمحذوف أى يشترى بقيمة (قوله)  
ولو احرى رقيق (الحج) لما فرغ من الحصر العام شرع في الخاص فقال ولو احرى الخ زى  
(قوله فلما لك أمره) أى أحدهما لان العطف باو (قوله صحيح) أى مع الحرمة  
في الرقيق دون الزوجة في الفرض بخلاف النفل (قوله فله تحليلهما) لطول الزمن  
وقوله بخلاف عكسه أى لقلة الزمن (قوله بل له حبسهما) أى منعهما  
للخروج للحج بعد الاحرام وعبرة الروض وشرحه فرع له حبس المعتدة عن الخروج  
اذا أحرمت وهى معتدة وان خشيت القوات أو أحرمت بأذنه لسبق وجوب العدة  
ولا يحللها الا ان راجعها فله تحليلها اذا أحرمت بغير اذنه فاذا نقصت عدتها  
ولم يراجعها مضت في الحج فان أدركته فذاك والا فلها حكم من فاتته الحج (قوله)  
ويقع نسكه في نوبته) بان يكون نوبته تسع جميع نسكه شرح م ر (قوله على  
الغالب) أى الغالب انه لا مهايأة (قوله ولا اعادة على محصر) أى سواء كان  
المحصر عاماً أو خاصاً كالمرضى والزوجة والشرزمة زى فان قلت هلا وجب القضاء  
قياساً على القوات (قلت) لان المحصر اذن له الشارع في الخروج من العبادة  
فكان وجهه غير واجب الاتمام فلا يجب تداركه بخلاف القوات شو برى  
والمراد بالمحصر المتطوع كما قاله ع ش اخذاً مما بعده وهو قوله فان كان نسكه الحج  
والظاهر ان المراد لا اعادة عليه مطلقاً بالنسبة لحجة الاحصار ثم ينظر لحاله قبل  
الاحصار كما أشار اليه بقوله فان كان نسكه الحج كما يؤخذ من ق ل على الجلال  
(قوله لعدم وروده) أى ما ذكر من الاعداد (قوله نعم الحج) في الاستدراك نظر  
لانه في الاولى لا يقال له محصر لان الاحصار هو المنع من جميع الطرق وعلته وجوب  
الاعداد في الاولى انه في الحقيقة لم يحصر وعلته في الثانية انه نسب الى تقصير (قوله)  
مساوياً) سيأتى محترزه ومحرز قوله غير متوقع في قوله فان نشأ عنه الحج فكان  
الظاهر جمعهما في محل واحد كما قرره شيخنا (قوله الاول) أى الذى حصر فيه  
(قوله فقائه الحج) راجع للثنين (قوله فطيه الاعداد) علل في شرح البهجة  
الاولى بانه قوات محض وفي الثانية بشدة تقريره شو برى وقوله محض أى غير  
ناشئ عن احصار فكانه لم يحصر (قوله فان كان نسكه) أى الذى احصر عن  
اتمامه (قوله من سنى الامكان) بباء ساكنة مخففة والنون محذوفة للاضافة  
(قوله والنذر) أى حيث استقر في ذمته بان نذره في سنة معينة وفوته فيها  
مع الامكان أو اطلق ومضى زمن يمكن فيه النسك والافلاشى عليه ع ش

له فيه نعم ان سلك طريقاً آخر مساوياً للاول ٣٣٣ بح ل أو صابر احرامه غير متوقع زوال الاحصار فقائه  
الوقوف فعليه الاعداد (فان كان) نسكه (فرضا في ذمته ان استقر) عليه كحجة الاسلام بعد السنة الاولى من سنى  
الامكان وكلا اعادة والنذر كالشرع في صلاة فرض ولم يمتها تبقى في ذمته



على م ر (قوله كحجة الاسلام في السنة الاولى) وكذا غير معين سم (قوله أي بعد زوال الحصر) قال شيخنا وهذا يفيد ان الاستطاعة في زمن الاحصار ولو خاصا غير معتبرة فراجع ب ر (قوله وابتدأه) أي من هذا المحرم أو ابتداءه كما س ل وحيث أنه فقوله لا يجوز أي لما فيه من ادخال حج على حج أو لما فيه من التلاعب فاندفع بكلام س ل الاعتراض على قول الشارح لا يجوز بانه تقدم انه يجوز الاحرام بالحج في غير اشهره وينعقد عمره وحاصل الجواب ان المعنى ان ابتداءه حيث لا يجوز لهذا المحرم أو ابتداءه كما فلا ينافي انه يجوز لشخص آخر ان يحرم بالحج في هذا الوقت وينعقد عمره كما قررره شيخنا (قوله لا يجوز) أي لبقاء بعض الاعمال عليه ح ل (قوله بعمل عمره) ولومن غير نيته لكن بعدنية التحلل على الوجه اه زى ولا تجزئه عن عمره الاسلام ولو كان قارنا ح ل (قوله ان لم يكن سعي) فان كان سعي لم يعدده شرح م ر (قوله وعليه دم) أي ان كان حرا فان كان رقيقا فواجبه الصوم أي صوم العشرة ويدخل وقت وجوبه بالدخول في حجة القضاء وجوازه بدخول وقت الاحرام بهما من قابل وان لم يحرم على المعتد مدوان مشى بعضهم على انه لا يجزئه ذبحه الابد الاحرام بالقضاء شيخنا (قوله في ذلك) أي في قوله ومن فاته وقوف تحلل الخ (قوله اخطأنا العذ) بفتح العين المهملة وتشديد الدال أي العدد في أيام الشهر وخمير المتكلم اما لم يباريته عظيمه نفسه أو له ولا صحابه وهذا اظهر وهباز بتشديد الموحدة ق ل فوجوب القضاء عليهم لخطئهم في الحساب فهم مقصرون فلا يرد ما يقال انه تقدم انهم لو وقفوا العاشر غلطا أجزأهم لانه محمول على غير هذا أو وجوب القضاء لقولهم كما يدل عليه سؤاله لعمر (قوله واسعوا بين الصفا والخ) لعل عمر علم انهم لم يكونوا ساعوا بعد طواف القدوم أو انهم ممن لم يطلب منهم طواف القدوم لكونهم من أهل مكة مثلاً ب ر (قوله وانحروا هديا) أي ولينصرف كل منكم هديا والتقيد بكونه معهم لا مفهوما له (قوله ان كان معكم) أي حقيقة أو حكما بان كان معهم ما يشترونه وقوله ثم اخلقوا أو قصروا أي من شاء منكم الخلق فليخلق ومن شاء منكم التقصير فليقصركم ب (قوله فحجوا) فيه افادة الفورية في القضاء حيث عبر بالقضاء في فحجوا وقيد العام بالقابل ب ر (قوله وأهدوا) بقطع المزة يقال أهدى له واليه مختار (قوله فصيام ثلاثة أيام في الحج) أي حج القضاء أي بعد الاحرام ابن حجر فلا يصح تقديم صومها عليه سم على حجر (قوله ولم ينكروه) أي فكان اجماعا سكونيا (قوله بان حصر فسلك الخ) هذا مفهوم الاستدراك الذي ذكره أولا بقوله

(والا) أي وان لم يستقر كحجة الاسلام في السنة الاولى من سني الامكان (اعتبرت استطاعة بعد) أي بعد زوال الحصر ان وجدت وجب والا فلا (وعلى من فاته وقوف) بعرفة (تحلل) لان استدامة الاحرام كابتدائه وابتدائه حيث لا يجوز ذكروا وجوب التحلل من زيادتي ويحصل (بعمل عمره) بان يطوف ويسعى ان لم يكن سعي بعد طواف قدوم ويخلق فان لم يمكنه عمل عمره تحلل بما مر في المحصر (و) عليه (دم) وتقدم انه قدم التمتع (واعادة) فور الحج الذي فاته بفوات الوقوف تطوعا كان أو مرسا كما في الافساد والاصل في ذلك ما رواه مالك في موطنه باسناد صحيح ان هباز بن الاسود جاء يوم النحر وعمر بن الخطاب يضره ديه فقال يا أمير المؤمنين اخطأنا العدو كما نطن ان هذا اليوم يوم عرفة فقال له عمر اذهب الى مكة فطف بالبيت أنت ومن معك واسعوا بين الصفا والمروة وانحروا هديا ان كان معكم ثم اخلعوا

أو قصر واثم ارجعوا فاذا كان عام قابل فحجوا وأهدوا فم يحد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجع فمن واشتبه ذلك في الصحابة ولم ينكروه وإنما يجب الاعادة في فوات لم ينشأ عن حصر فان نشأ عنه بان حصر فسلك طريقا آخر



نعم ان سلك طريقا آخر مساويا للخ وعليه وكان الاول ان يذكره عقبه فعلم من الاستدراك المتقدم وما ذكره هنا ان القوان اذا نشأ من حصر فقيه تفصيل تارة تجب معه الاعادة وأشار اليه بالاستدراك المتقدم ونارة لا تجب معه وهو ما أشار اليه هنا ع ش (قوله اطول أو أصعب) أي وقد الجأ نحو العدو الى سلوكه اه ابن حجر (قوله مطلقا) أي حصر غير مقيد بمصاهرة أو غيرها ع ش وقيل في تفسير الاطلاق أي من جميع الطرق والله أعلم

تم الجزء الاول من حاشية الشيخ سليمان البجيرمي على المنهج بحمد الله  
وعونه وحسن توفيقه على التمام والكمال والحمد لله  
على كل حال \* ويليه الجزء الثاني أوله  
كتاب البيع وصلى الله على  
سيدنا محمد النبي الامي  
وعلى آله وصحبه  
وسلم

على يد رئيس تشييعه المتوكل على حبه العيني \* مصطفى شاهين

اطول أو أصعب من الاول  
أو صابر الاحرام متوقعا  
زوال المحصر فقاته وتحلل  
بعمل عمرة فلا اعادة عليه  
كما في الروضة كاصلها لانه  
بذل ما في وسعه كن احصر  
مطلقا والله أعلم

To: [www.al-mostafa.com](http://www.al-mostafa.com)